

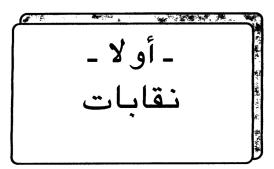


محكمة النقض

المكتب الفنى

# مجمسوعــة الأحكــام الصــادرة مــن الدوائــر الجنـائيــة

السنة الثامنة و الأربعون من يغاير ألى ديسمبر 1997



#### جلسة ٣ من إبريل سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد يحيى رشدان نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين / مجدى الجندى وحسين الشافعى ووفيق الدهشان وإبراهيم الهنيدى نواب رئيس اغكمة .

(1)

#### نقـــانات

## الطعن رتم ٢٦٣٥٤ لسنة ٦٣ القضائية

نقابات. محاماة. نقض ، أسباب الطعن. ما يقبل منها، .

صدور قرار مجلس نقابة المحامين بنقل اسم الطاعن من جدول المشتغلين إلى جدول غير المشتغلين وخلو الأوراق مما يمس توافر شروط استمرار قيده بجدول المحامين المشتغلين. أثره ؟

لما كانت الأوراق خلوا مما يمس توافر شروط استمرار قيد اسم الطاعن بجدول المحامين المشتخلين وكان ما ورد بتحقيقات النيابة العامة في المحضر رقم .... لسنة .... جنح قصر النيل وبأقوال نقيب المحامين في هذه التحقيقات يشير إلى صحة ما جاء بطلب الطاعن ، ومن ثم فإن القرار المطعون فيه الصادر بنقل اسم الطاعن إلى جدول المحامين غير المشتخلين اعتباراً من ١٩٨٨/٨/١ يكون غير سديد ويتحين لذلك إلغاء هذا القرار وقبول طلب الطاعن بإعادة نقل اسمه إلى جدول المحامين المشتخلين اعتباراً من التاريخ المشار إليه .

## الوتائسع

أصدر مجلس نقابة المحامين بتاريخ ........ القرار المطعون فيه صد الطاعن بنقل اسمه لجدول غير المشتخلين اعتبارا من ١٥ أغسطس سنة ١٩٨٨ . فقرر الطاعن بالطعن في هذا القرار بطريق النقض ...... الخ .

#### المكمسة

حيث إن مبنى الطعن هو أن القرار المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ صدر فى غيبة الطاعن بنقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين اعتباراً من ١٩٨٨/٨/١٥ دون سماع أقواله وبغير إعلانه ومن لجنة لم تشكل تشكيلا قانونياً، وهو ما يسترجب إلغاءه.

ومن حيث إنه بطلب الملف الخاص ـ بموضوع الطعن ـ من نقابة المحامين أكثر من مرة لم يرد ـ بيد أن الطاعن تقدم بصورة رسمية من المحضر رقم .... لسنة .... جنح قصر النيل ، وقد تبين من الاطلاع على تحقيقات النيابة العامة في هذا المحضر أنها أسفرت عن أن مجهولا سرق هذا الملف ، وأنه بسؤال الأستاذ/ ...... نقبب المحامين قرر أنه كان قد صدر قراراً من النقابة في ١٩٩٣/١/٢٩ بنقل اسم الطاعن إلى جدول غير المشتغلين اعتباراً من ١٩٨٨/٨/١٥ على أساس أن تعيينه بإدارة شئون العاملين بجهة عمله ـ بمثابة نقل له من الإدارة القانونية التي كان يعمل بها ، وأن الطاعن تظلم من هذا القرار تأسيسا على أن نقله كان بقصد منحه درجة مالية أعلى وأنه ظل يؤدي عمله في إدارة الشئون القانونية ، وأنه قد تمت الاستجابة له إلا أن الملف الخاص به اختفى بسبب أحداث مرت بالنقابة تحرر عنها عدة قضايا ثابت منها تلف بعض ملفاتها أو فقدها . وإذ كانت الأوراق خلوا مما يمس توافر شروط استمرار قيد اسم الطاعن بجدول المحامين المشتغلين ، وكان ما ورد بتحقيقات النيابة العامة في المحضر رقم .... لسنة .... جنح قصر النيل وبأقوال نقيب المحامين في هذه التحقيقات يشير إلى صحة ما جاء بطلب الطاعن ، ومن ثم فإن القرار المطعون فيه الصادر بنقل اسم الطاعن إلى جدول المحامين غير المشتغلين اعتبارا من ١٩٨٨/٨/١٥ يكون غير سديد ويتعين لذلك الغاء هذا القرار وقبول طلب الطاعن بإعادة نقل اسمه إلى جدول المحامين المشتغلين اعتباراً من التاريخ المشار إليه .

#### جلسة ۳۰ من ديسمبر سنة ۱۹۹۷

برئامة السيد المستشار/ رضوان عبد العليم نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين / مصطفى عبد انجيد وعبد الرحمن أبو سليمه وطه سيد قاسم وسلامة أحمد عبد انجيد نواب رئيس الحكمة .

(7)

## نقسسابات الطعن رقم ٢١٥٢١ لسنة ٦٣ القضائية

نقابات، محاماة. قانون ا تفسيره النقض التقرير بالطعن. إجراءاته ا

عدم استيفاء التقرير بالطعن فى تشكيل مجلس نقابة المحامين النصاب القانونى لتوقيعات المحامين. أثره : عدم قبول الطعن شكلا. لا يغير من ذلك تقديم أوراق مستقلة تحمل توقيعات اليعض منهم . أساس ذلك ؟

من المقرر أن المادة ١٣٥ مكرراً من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والمعدل بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٤ تنص على أنه ويجوز لخمسين محامياً على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية أو شاركوا في انتخابات مجلس النقابة الطعن في القرارات الصادرة منها وفي تشكيل مجلس النقابة، وذلك بتقرير موقع عليه منهم يقدم إلى قلم كتاب محكمة النقض خلال أسبوعين من تاريخ القرار بشرط التصديق على إلى قلم كتاب محكمة النقض خلال أسبوعين من تاريخ القرار بشرط التصديق على أوراق الإجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد أوراق الإجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الإجرائي عمن صدر عنه على الوجه المعتبر قانونا فلا يجوز تكملة أي بيان في التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه ، لما كان ذلك ، وكانت تكملة أي بيان في التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه ، لما كان ذلك ، وكانت

كان لا يصبح التعويل على الأوراق المستقلة الموقع عليها من البعض ما دامت أن تلك لتوفيعات لم ندون على ورقة الطعن ذاته حسبما نصت عليه المادة ١٣٥ مكررا سالفة البيان . وكان عدد الذين وكلوا الأستاذ/ ....... المحامى للتقرير نيابة عنهم يقل عن النصاب القانوني ، فإنه يفصح عن عدم قبول الطعن شكلا .

#### الوتائسع

#### المحكمسة

من حيث إن الأستاذ/ ......... المحامى قد قرر بالطعن فى ........ عن نفسه وبصفته وكيلا عن مجموعة من المحامين يزيد عددهم عن خمسين محاميا . فى قرار الجمعية العمومية انقابة المحامين . بإعلان نتيجة مجلس النقابة . وفى التاريخ ذاته قدم إلى قلم كتاب محكمة النقض تقريرا بالطعن مسسبباً موقعا عليه منه ومن أحد عشر محاميا ومعه أوراق مستقلة موقعا عليها من باقى المحامين مصدقا على توقيعاتهم بموجب محاضر تصديق . لما كان ذلك، وكانت المادة ١٣٥ مكرراً من قانون المحاماة رقم ١٧٧ لمسنة ١٩٨٤ قد نصت

ـ ثانيا ـ الأحكام الصادرة في المواد الجنائية

## جلسة الأول من يناير سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد أحمد حسن نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين / عمار ابراهيم فرج ومحمد اسماعيل موسى نائبى رئيس انحكمة ويحيى محمود خليفة ومحمد على رجب .

(1)

## الطعن رقم ٢٥٢٩ لسنة ٦٥ القضائية

(١) أحداث . قانون ، تفسيره ، ، القانون الأصلح ، . عقوبة ، تطبيقها ، .

صدور قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وإجازته النزول بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إلى السجن الذى لا تقل صدته عن سبع سنوات . اعتباره أصلح فى حكم المادة الخامسة عقوبات . أثر ذلك وعلته ؟

#### (٢) محكمة النقض ، سلطتها ، .

لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون أصلح يسرى على واقعة الدعوى . أساس ذلك ؟

\_\_\_\_\_

١- لما كان قد صدر بعد صدور الحكم المطعون فيه قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لمنة ١٩٩٦ ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٩٦ ونص في المادة ١٩٦٦ منه على أن ولا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤيدة أو المؤقتة على المتمم الذي زاد سنه على ست عشرة سنة ميلادية ولم يبلغ الثامنة عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة . وفي هذه الحالة إذا ارتكب المتهم جريمة عقوبتها الإعدام يحكم عليه بالسجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات ، وإذا

كانت الحريمة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن الذي لا تقل مدته عن سبع سنوات وإذا كانت الجريمة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم عليه بالسجن. ولا تخل الأحكام السابقة بسلطة المحكمة في تطبيق أحكام المادة ١٧٠ من قانون العقوبات في الحدود المسموح بتطبيقها قانونا على الجريمة التي وقعت من المتهم، ، وإذ كان البين من مدونات الخكم المطعون فيه أن الطاعن كان قد تحاوز عمره ست عشرة سنة ميلادية وقت ارتكاب الجرائم التي دانه بها ولم يكن قد بلغ الثامنة عشرة سنة بعد ، وكان مفاد النصوص المار ذكرها أن الشارع بما نص عليه في المادة ١١٢ من قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ قد أحاز النزول بالعقوبة المقررة لكل من الجريمتين الأولى والثانية اللتين دين بهما الطاعن إلى السجن الذي لا تقل مدته عن سبع سنوات بعد أن كان الحد الأدني لتلك العقوية - عملا بحكم المادة ١/١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ـ عشر سنوات وهو ما نزل إليه الحكم المطعون فيه مقيدا به ، ومن ثم فإن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ يعد قانونا أصلح للمتهم بما اشتمات عليه أحكامه من جواز النزول بعقوبة السجن المقررة لكل من الجريمتين الأوليين اللتين دين بهما الطاعن إلى سبع سنوات ويكون القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ المار ذكره هو الواجب التطبيق إعمالا لحكم المادة الخامسة من قانون العقوبات باعتباره القانون الأصلح للمتهم طالما أنه صدر بعد وقوع الجرائم المسندة إلى الطاعن وقبل الفصل فيها بحكم بات.

٢ - من المقرر أن المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لمئة ١٩٥٩ تضول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون أصلح يسرى على واقعة الدعوى .

## الوتستاثع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ١ - أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا محشيش، في غير الأحوال المصرح بها قانونا ٢ - تعدى بالضرب على الرائد ..... أحد مأموري الضبط القضائي القائم على تنفيذ قانون المخدرات وكان ذلك أثناء وبسبب تأدية وظيفته ٣ ـ أحرز يغير ترخيص سلاحاً أبيض و مطواة قرن غزال ، وطلبت عقابه بالمواد ٢ ، ٢/٧ ، ١/٧ أ ، ١/٤٠ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند رقم ٥٧ من الجدول رقم (١) الملحق به والمعدل بقرار وزير الصحبة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ والمواد ١/١ ، ٢٥ مكرر ، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند رقم ١٠ من الجدول رقم (١) الملحق به والمادتين ١ ،١/١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث . ومحكمة أحداث ...... قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاقبة الطاعن بالسجن عشر سنوات وكفالة ألف جنيه لإيقاف التنفيذ وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط وذلك عما أسند إليه بالتهمة الأولى والسجن عشر سنوات وكفالة ألف جنبه لابقاف التنفيذ وتغربمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة السلاح الأبيض المضبوط عما أسند إليه بالتهمتين الثانية والثالثة . استأنف . ومحكمة ...... الابتدائية ـ بهيئة استئنافية ـ قضت غيابيا بسقوط الاستنناف . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحمسة

من حبث إن البين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على الطاعن بوصف أنه أولا : أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا ( حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . ثانيا : تعدى بالضرب على الرائد ...... مأمور الضيط القضائي القائم على تنفيذ قانون المخدرات وكان ذلك أثناء ويسبب تأدية وظيفته. ثالثًا : أحرز بغير ترخيص سلاحا أبيض ، مطواة قرن غزال ، ، وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١/٣٤ ، ١/٤٠ ، ٢-١/٤٠ من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٥٧ من الجدول رقم (١) الملحق به والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ والمواد ١/١ ، ٢٥ مكررا ، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند رقم ١٠ من الجدول رقم (١) الملحق به والمادتين ١ ، ١/١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث وقد دانته محكمة الأحداث على هذا الأساس وقضت بمعاقبته بالسجن لمدة عشر سنوات وبغرامة ثلاثة آلاف حنيه عن التهمة الأولى وبمصادرة المخدر المضيوط، وبالسجن لمدة عشر سنوات وبغرامة ثلاثة آلاف جنيه عن التهمتين الثانية والثالثة وبمصادرة السلاح الأبيض المضبوط ، فاستأنف ومحكمة ثاني درجة قضت غيابيا بسقوط الاستئناف ولما عارض في الحكم الأخبر قضت المحكمة ذاتها بقبول المعارضة شكلا وبإلغاء الحكم المعارض فيه وبقبول الاستئناف شكلا وبرفضه موضوعا وتأبيد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤/ أ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ المعمول به اعتبارا من ٥ يوليو سنة ١٩٨٩ ـ قد نصت على أن يعاقب بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه : (أ) كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطى جوهرا

مخدرا وكان ذلك بقصد الاتحار أو اتحر فيما بأبة صورة وذلك في غير الأحوال المصرح بها في هذا القانون ، كما نصت المادة ٤٠ من القانون ذاته على أن ، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقته وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه كل من تعدى على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون أو قاومه بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو يسييها وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤيدة وغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه إذا حصل مع التعدى أو المقاومة ضرب أو جرح نشأ عنه عاهة مستديمة يستحيل برؤها ، أو إذا كان الجاني بحمل سلاحا ....، وكانت المادة ١/١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث قد نصت على أنه ، إذا ارتكب الحدث الذي تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثماني عشرة سنة جريمة عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات ، وإذا كانت العقوية الأشغال الشاقة المزقتة يحكم بالسجن ، . لما كان ذلك ، وكان قد صدر من بعد صدور الحكم المطعون فيه قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٩٦ ونص في المادة ١١٢ منه على أن ، لا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤيدة أو المؤقِنة على المنهم الذي زاد سنه على ست عشرة سنة مبلادية ولم يبلغ الثامنة عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة . وفي هذه الحالة إذا ارتكب المتهم جريمة عقوبتها الإعدام يحكم عليه بالسجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات ، وإذا كانت الجريمة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن الذي لا تقل مدته عن سبع سنوات ، وإذا كانت الجريمة عقوبتها الأسَّغال الشاقة المؤقَّتة يحكم عليه بالسجن . ولا تخل الأحكام السابقة بسلطة المحكمة في تطبيق أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات في الحدود المسموح بتطبيقها قانونا على الجريمة التي وقعت من المتهم ،، وإذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن كان قد تجا وز

عمره ست عشرة سنة مملادية وقت ارتكاب الجرائم التي دانه بها ولم يكن قد بلغ الثامنة عشرة سنة بعد ، وكان مفاد النصوص المار ذكرها أن الشارع بما نص عليه في المادة ١١٢ من قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ قد أجاز النزول بالعقوبة المقررة لكل من الجريمتين الأولى والثانية اللتين دين بهما الطاعن إلى السجن الذي لا تقل مدته عن سبع سنوات بعد أن كان الحد الأدنى لتلك العقوبة - عملا يحكم المادة ١/١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ـ عشر سنوات وهو ما نزل إليه الحكم المطعون فيه مقيدا به ، ومن ثم فإن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ يعد قانونا أصلح للمتهم بما استملت عليه أحكامه من جواز النزول بعقوية السجن المقررة لكل من الجريمتين الأوليين اللتين دين بهما الطاعن إلى سبع سنوات ويكون القانون رقِم ١٢ لسنة ١٩٩٦ أمار خكره هو الواجب التطبيق إعمالًا لحكم المادة الخامسة من قانون العقويات باعتباره القانون الأصلح للمتهم طالما أنه صدر بعد وقوع الجرائم المسندة إلى الطاعن وقبل الفصل فيها بحكم بات . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تَحُول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون أصلح يسرى على واقعة الدعوى ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة وذلك دون حاجة إلى يحث أوجه الطعن المقدمة منه.

#### جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ طلعت الإكيابى نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ بدر الدين السيد ومحمد شعبان باشا نائبى رئيس انحكمة وناجى عبد العظيم ومحمد محمود ابراهيم .

#### (7)

## الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٦٠ القضائية

(۱) دعوی جنائیة «قیود تحریکها». موظفون عمومیون. قانون «تفسیره».

الحماية المقررة بمقتضى المادة ٦٣ إجراءات مقصورة على الموظفين والمستخدمين العموميين لما يرتكبوه من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .

## (٢) موظفون عموميون. قانون « تطبيقه ».

متى يعد الشخص موظفا عاماً ؟

العاملون بشركات القطاع العام في حكم الموظفين العموميين في نطاق معين. عدم إعتبارهم كذلك فيما يخرج عن هذا النطاق. مؤدى ذلك ؟

## (٣) دعوى جنائية «قيود تحريكها». موظفون عموميون .

ندب العاملين التابعين لإحدى الهيئات العامة إلى إحدى الشركات الإستثمارية. حدوث الواقعة بالجهة الأخيرة. أثره: عدم تمتعهم بالحماية المقررة بالمادة ٦٣ إجراءات. علة ذلك ؟

#### (٤) سرقة. حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيب».

استيلاء الطاعنين على مستحقات المجنى عليهم باصطناعهم كشوف مبين بها توقيعهم عنهم بما يفيد استلامهم لها بصفة عرضية. سرقة. النعى بأنها خياًنة أمانة. غير صحيح.  (٥) سرقة. جريمة «أركانها». حكم «تسبيب ». تسبيب غير معيد».

التسليم عن طريق التغافل. لا ينتفى به ركن الاختلاس في السرقة. أساس الك؟

مثال لتسبيب سائغ في جريمة سرقة .

(٦) اشتراك. حكم ا تسبيبه. تسبيب غير معيب ١ .

الاشتراك بطريق الانفاق في جريمة السرقة. توافره: باتحاد إرادة الشريك مع اقى المتهمين على أرتكابها ووقوع الجريمة بناء على هذا الاتفاق.

مثال .

(٧) سرقة. جريمة اأركانهاا. قصد جنائي. حكم السبيبه.
 تسبيب غير معيبا.

كفاية استخلاص الحكم وقوع السرقة لتوافر فعل الاختلاس.

القصد الجنائى فى جريمة السرقة ، ماهيته ؟ تحدث الحكم عن هذا القصد سنقلالا . غير لازم .

 (٨) سرقة. قصد جنائى. ١حكم ١ما لا يعيبه فى نطاق لتدليل،.

عدم تحدث الحكم صراحة. عن نية السرقة. لا يعيه. حد ذلك ؟

 (٩) إثبات (بوجه عام). محكمة الموضوع (سلطتها في تقدير الدليل). حكم (تسبيبه. تسبيب غير معيب).

الاقرارات غير القضائية. تقديرها . موضوعي .

مثال لتسبيب سائغ لإطراح إقرارات غير قضائية .

(١٠) سرقة. مسئولية جنائية. نقض السباب الطعن. ما لا يقبل منهاء.

السداد اللاحق على قيام جريمة السرقة. لا يعفى من المسئولية الجنائية. لا أثر 4 على قيام الجريمة . (١١) إثبات (بوجه عام . محكمة الموضوع (سلطتها في تقدير الدليل؛ . نقض (أسباب الطعن ما لا يقبل منها) .

تقدير الدليل. موضوعي .

المجادلة في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى. غير جائز أمام النقض.

(١٢) إجراءات الجراءات المحاكمة ، دفاع الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره ،

عدم التزام المحكمة بإجابة طلب التحقيق المقدم من المتهم بعد حجز الدعوى للحكم أو الرد عليه. حد ذلك ؟

(١٣) إثبات اشهودا. محكمة ثانى درجة. محكمة أول درجة. دفاع الأخلال بحق الدفاع. ما لا يوفرها.

محكمة ثانى درجة تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق. عدم التزامها إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة .

١- من المقرر أن الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا من النائب العا. أو المحامى العام أو رئيس النيابة إلا بالنسبة إلى الموظفين أو المستخدمين العامين دون غيرهم لما يرتكبون من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .

7- من المقرر أن الموظف العام هو الذى يعهد إليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق شغله منصبا يدخل فى التنظيم الادارى لذلك المرفق. وكان الشارع كلما رأى اعتبار العاملين فى شركات القطاع العام فى حكم الموظفين فى موطن ما أورده نصاً كالشأن فى جرائم الرشو واختلاس الأموال الأميرية وغيرها فجعل هؤلاء العاملين فى حكم الموظفين العموميين فى هذا المجال فحسب دون سواه فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية على الموظف أر المستخدم العام.

Tد نما كان الطاعنون على فرض صحة أن عملهم الأصلى يتبع هيئة السكك الحديدية التى تسبغ الحماية المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ أ. ج على العاملين بها - بيد أن الثابت حسبما ورد بمدونات الحكم المطعون - وهو ما لا يمارون فيه - أنه تم ندبهم إلى إحدى الشركات الاستثمارية وأن الواقعة حدثت بالجهة الأخيرة فمن ثم انبتت صلتهم بجهة عملهم الأصلية من ناريخ ندبهم إذ الجهة المنتدبون إليها لا ينطبق على العاملين بها الحماية المنصوص عليها في المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الجريمة التي اقترفها الطاعنون لم تكن الخنائية مو لطائفهم أو بسببها ومن ثم يكون ما خلص إليه الحكم يتفق وصحيح القانون ويكون ما نعاه الطاعنون بهذا الرجه لا محل له .

٤- لما كان مؤدى ما أثبته الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعنين استولوا على مستحقات المجنى عليهم بعد أن اصطنعوا كشوفا بمبيتهم بعملهم ووضعوا إمضاءاتهم بما يفيد استلامهم للمبالغ المستحقة، فإن استحواذهم على النقود التى تخص المجنى عليهم لم يكن إلا بصفة عرضية مما ليس من شأنه نقل الحيازة إلى الطاعنين ، فإنه لا محل للقول بأن الجريمة فى حقيقة تكييفها القانونى لا تعدو أن تكون جريمة خيانة أمانة ، ويكون الحكم إذ دانهم بجريمة السرقة لم يخطئ القانون فى شئ .

من المقرر أن التسيم اندى ينتفى به ركن الاختلاس فى السرقة، يجب أن يكون برضاء حقيقى من واضع اليد مقصودا به التخلى عن الحيازة حقيقة، فإن كان عن طريق التخافى ، فإنه لا يعد صادرا عن رضاء صحيح ، وكل ما هنالك أن يالختلاس فى هذه الحالة يكون حاصلا بعلم المجنى عليهم لا بناء على رضاء منهم ، يالاختلاس فى هذه الحالة يكون حاصلا بعلم المجنى عليهم لا بناء على رضاء منهم ، وعدم الرضا ـ لا عدم العلم ـ هو الذى يهم فى جريمة السرقة ، وإذ كان ما أورده الحكم أن الطاعنين اصطنعوا كشوف مبيت المجنى عليهم ووقعوا عنهم بما يفيد استلامهم مستحقاتهم فى غفلة من المجنى عليهم دون رضاء فوق عدم علمهم بما أقترفه الطاعنين بما يتحقق به ركن الاختلاس فى السرقة فى حقهم ومن ثم فإن منازعة الطاعنين فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

٦- من المقرر أنه يتوافر الاشتراك في جريمة السرقة بطريق الاتفاق متى

اتحدت إرادة الشريك مع باقى المتهمين على ارتكاب تلك الجريمة ووقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق . وإذ كان الحكم قد عرض فى مقام استخلاصه لما ثبت فى حق كل من المتهمين إلى أن دور الطاعن الأول هو صرف المبالغ المستحقة للمجنى عليهم كل من المتهمين إلى أن دور الطاعن الأول هو صرف المبالغ المستحقة للمجنى عليهم القاء أيام المبيت بعد أن يوقع قرين اسمائهم على الكشوف السابق له تحريرها باستلامهم المبالغ المثبتة وبناء على اتفاقه مع الطاعنين الثانى والثالث يقومون بتقسيمها فيما بينهم محتبسين تلك المبالغ لأنفسهم بنية تملكها ولما تكشف أمرهم قام ثلاثتهم بغية ستر جريمتهم بمقابلة المجنى عليهم وقام الطاعن الثالث بالتوقيع عليها من الحصول على إقرارات من المجنى عليهم وقام الطاعن الثالث بالتوقيع عليها كشاهد ، فإن الحكم يكون قد دلل على قيام هذا الاشتراك من ظروف الدعوى وملابساتها تدليلا سانغا بما تنتفى معه عن الحكم قالة القصور فى التسبيب فى استظهار مظاهر الاشتراك والاتفاق بين الطاعن الأول والطاعنين الآخرين .

٧- من المقرر أنه يكفى أن تستخلص المحكمة وقوع السرقة لكى يستفاد توافر فعل الاختلاس دون حاجة إلى التحدث عنه صراحة ، وكان القصد الجنائى فى جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجانى وقت ارتكابه الفعل بأنه يختلس المنقول المعلوك للغير عن غير رضاء مالكه بنية امتلاكه ولا يشترط تحدث الحكم استقلالا عن هذا القصد بل يكفى أن يكون ذلك مستفاداً منه . ولما كان الحكم بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنين بها وأثبت فى حق الطاعن الأول بأنه حرر الكشوف ووقع قرين كل من اسماء المجنى عليهم بما يفيد استلامهم المبالغ المستحقة مقابل ليالى المبيت، فإن منعاهم بهذا المنعى لا يكون له محل .

لما كان ما أثاره الطاعنون من انتفاء نية السرقة لديهم مردود ذلك أن الثابت
 من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد خلص فى بيان كاف إلى توافر أركان الجريمة
 وتوافر الدليل عليها فلا يعيبه عدم تحدثه صراحة عن نية السرقة .

٩- لما كان لا ينال من سلامة الحكم إطراحه الاقرارات المأخوذة على المجتى عليهم - بعد تكشف واقعات القضية - بأن ما وقع من أفعال كانت بناء على تعليمات مهندس العملية للتدليل على نفى التهمة اطمئنانا منه لأقوال شهود الإثبات ذلك أن هذه

الإقرارات تعتبر إقرارات غير قضائية تخضع من حيث قوتها التدليلية لتقدير قاضى الموضوع .

 ١٠ من المقرر أن قيام الجانى بسداد المبالغ المختلسة اللاحق لوقوع جريمة السرقة لا يعفى من المسئولية الجنائية ولا أثر له على قيام الجريمة فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الخصوص يكون غير سديد .

١١ ـ من المقرر أن تقدير الدليل موكول لمحكمة الموضوع، وأنه متى اقتنعت به واطمأنت إليه فلا محقب عليها فى ذلك ، ولما كانت الأدلة التى أوردها الحكم من شأنها أن تؤدى إلى مارتب عليها من ثبوت مقارفة الطاعنين لجريمة السرقة التى دينوا بها ، فإن ما يثيره الطاعنون فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا فى واقعة الدعوى وتقدير أدلتها مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

11 ـ لما كان البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعنين لم يطلبوا إلى المحكمة استدعاء شهود لمناقشتهم ، ومن ثم فهى لا تلتزم بإجابة مثل هذا الطلب ما داموا لم يطلبوه منها قبل قبل باب المرافعة إذ أنه من المقرر أن المحكمة متى أمرت بإقفال باب المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم فهى بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يبديه المتهمون في مذكرتهم التي قدموها في فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه سواء قدموها بتصريح منها أو بغير تصريح ما داموا لم يطلبوا ذلك بجلسة المحاكمة وقبل إقفال باب المرافعة في الدعوى.

17- من المقرر أن محكمة ثانى درجة تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق، وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وإذ لم تر المحكمة الاستئنافية من جانبها حاجة إلى سماع الشهود الذين طلب الطاعنون على فرض صحة ذلك يهيذكرتهم سماعهم ، فإن النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون ولا

#### الوتائسع

فطعن الأستاذ/ ............ المحامى نيابة عن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض .....الخ .

#### المكمسة

حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة السرقة التى دان الطاعن الأول بها والاشتراك معه بطريق الاتفاق التي دان الطاعنين الآخرين بها وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما ربّبه عليها مستمدة من أقوال المجنى عليهم وشاهدى الإثبات وما أثبته رئيس وحدة مباحث قسم شرطة النقل والمواصلات بمحصره المؤرخ ١/٩٨٦/٩١ وإذ كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجصله : • أن معلومات وردت لمباحث قسم شرطة النقل والمواصلات مفادها أن الطاعنين تم انتدابهم لشركة ....... المساحث إليها عمليات التجديد لخطوط السكك الحديدية وقد استغلوا عدم إحكام مهندسي

الشركة الأجانب على زملائهم النين لا يجيدون القراءة والكتابة فقام المتهم الأول بالاشتراك مع المتهمين الآخرين بالتلاعب بكشوف لبالي المببت باثنات اسماء المحني عليهم ثم يقومون بصرف مبالغ بمقتضى تلك الكشوف عن كل عامل مبلغ ١٢٥ جنيه شهريا ويوقعون بما يفيد استلام المجنى عليهم لهاه . وأورد الحكم أقوال المجنى عليهم الذين أجمعوا على عدم توقيعهم على كشوف ليالي المبيت أو تقاضي أنة منالغ عنها اذ أن الطاعن الأول هو الذي استولى على مستحقاتهم مقسما لها مع الطاعنين الآخرين. كما أورد مضمون أقوال شاهدى الإثبات بما لا يخرج عن مضمون أقوال المجنى عليهم . ثم عرض للدفع المبدى من الطاعن الثاني بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني بالمخالفة للمادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية وأطرحه في قوله: ،فإنه لما كان من المقرر قانونا طبقا لنص المادة ٣/٦٣ إ.ج أنه فيما عدا الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ عقوبات لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النبابة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجناية أو جنحة وقعت منه أثناء تأديته وظيفته أو بسببها . مما مفاده ومؤداه أنه يشترط لإعمال نص المادة ٦٣ إجراءات سالفة الذكر أن تكون صفة الموظف العام لصيقة بالمتهم وقت مقارفة الفعل وأن تكون الجريمة جناية كانت أو جنحة قد وقعت منه أثناء تأديته الوظيفة العامة أو بسببها . لما كان ذلك، وكان البين من مطالعة الأوراق أن المتهمين وقت مقارفتهم الفعل موضوع الاتهام الماثل كانوا منتدبين للعمل بالشركة .....وهي بحكم القرار المرخص بتأسيسها رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨١ من الشركات الخاصعة لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ـ وبالتالي لا يعتبر موظفيها والعاملين فيها في حكم الموظف العام وإن اعتبرت أموالها أموالا عامة لمشاركة الهيئة القومية لسكك حديد مصر في رأس مالها وذلك بالتطبيق لأحكام المادة ١١٩/ز من قانون العقوبات. هذا إلى جانب أن المبالغ المختلسة موضوع الاتهام بمجرد صرفها أصبحت اذمة المجنى غليهم وليست مالا للشركة - هذا بالإضافة إلى

أن الأوراق قد جاءت خلوا مما يقطع أو يفيد أن المتهمين قد قارفوا الفعل موضوع الاتهام أثناء تأديتهم للوظيفة العامة أو بسببها ومن جماع ما تقدم يكون الدفع قد أقيم على غير سند من القانون جديرا من ثم بالرفض، لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة إلا بالنسبة إلى الموظفين أو المستخدمين العامين دون غيرهم لما يرتكبون من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها. وكان من المقرر أن الموظف العام هو الذي يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق شغله منصبا يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق. وكان الشارع كلما رأى اعتبار العاملين في شركات القطاع العام في حكم الموظفين في موطن ما أورده نصا كالشأن في جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية وغيرها فجعل هؤلاء العاملين في حكم الموظفين العموميين في هذا المجال فحسب دون سواه فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف أو المستخدم العام وإذ كان الطاعنون ـ على فرض صحة أن عملهم الأصلي يتبع هيئة السكك الحديدية التي تسبغ الحماية المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ إ.ج على العاملين بها ـ بيد أن الثابت حسيما ورد يمدونات الحكم المطعون ـ وهو ما لا يمارون فيه - أنه تم ندبهم إلى إحدى الشركات الاستثمارية وأن الواقعة حدثت بالجهة الأخيرة فمن ثم انبتت صلتهم بجهة عملهم الأصلية من تاريخ نديهم إذ الحهة المنتدبون البها لا ينطبق على العاملين بها الحماية المنصوص عليها في المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الجريمة التي اقترفها الطاعنون لم تكن أثناء تأديتهم لوظائفهم أو بسببها ومن ثم يكون ما خلص إليه الحكم يتفق وصحيح القانون ويكون ما نعاه الطاعنون بهذا الوجه لا محل له . لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما أثبته الحكم في بيانه لواقعة الدعوى - على النحو سالف الذكر -أن الطاعنين استولوا على مستحقات المجنى عليهم بعد أن اصطنعوا كشوفا بمبيتهم

بعملهم ووضعوا إمضاءاتهم بما يفيد استلامهم للمبالغ المسقعقة ، فإن استحوادهم على النقود التي تخص المجنى عليهم لم يكن إلا بصفة عرضية مما ليس من شأنه نقل الحيازة إلى الطاعنين ، فإنه لا محل للقول بأن الجريمة في حقيقة تكييفها القانوني لا تعدو أن تكون جريمة خيانة أمانة ، ويكون الحكم إذ دانهم بجريمة السرقة لم يخطئ القانون في شئ. لما كان ذلك، وكان التسليم الذي ينتفي به ركن الاختلاس في السرقة، يجب أن يكون برضاء حقيقي من واضع اليد مقصودا به التخلي عن الحيازة حقيقة ، فإن كان عن طريق التغافل ، فإنه لا يعد صادرا عن رضاء صحيح ، وكل ما هنالك أن الاختلاس في هذه الحالة بكون حاصلًا بعلم المجنى عليهم لا بناء على رضاء منهم ، وعدم الرضا - لا عدم العلم - هو الذي يهم في جريمة السرقة ، وإذ كان ما أورده الحكم أن الطاعنين اصطنعوا كشوف مبيت المجنى عليهم ووقعوا عنهم بما يفيد استلامهم مستحقاتهم في غفلة من المجنى عليهم دون رضاء فوق عدم علمهم بما اقترفه الطاعنين بما يتحقق به ركن الاختلاس في السرقة في حقهم ومن ثم فإن منازعة الطاعنون في هذا الخصوص يكون غير سديد. لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن يتوافر الاشتراك في جريمة السرقة بطريق الاتفاق متى اتصدت إرادة الشريك مع باقى المتهمين على ارتكاب تلك الجريمة ووقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق. وإذ كان الحكم قد عرض في مقام استخلاصه لما ثبت في حق كل من المتهمين إلى أن دور الطاعن الأول هو صرف المبالغ المستحقة للمجنى عليهم لقاء أيام المبيت بعد أن يوقع قرين اسمائهم على الكشوف السابق له تمريرها باستلامهم المبالغ المثبتة وبناء على اتفاقه مع الطاعنين الثانى والثالث يقومون بتقسيمها فيما بينهم محتبسين تلك المبالغ لأنفسهم بنية تملكها ولما تكشف أمرهم قام ثلاثتهم بغية ستر جريمتهم بمقابلة المجنى عليهم للتخالص معهم وتمكن الطاعن الأول من الحصول على إقرارات من المجنى عليهم وقام الطاعن الثالث بالتوقيع عليها كشاهد ، فإن الحكم يكون قد دلل على قيام هذا الاشتراك من ظروف الدعوى وملابساتها تدليلا سائغا بما تنتفي معه عن الحكم قالة القصور في التسبيب في استظهار مظاهر الاشتراك والاتفاق

بين الطاعن الأول والطاعنين الآخيرين . لما كيان ذلك ، وكيان بكفي أن تستخلص المحكمة وقوع السرقة لكي يستفاد توافر فعل الاختلاس دون حاجة إلى التحدث عنه صراحة ، وكان القصد الجنائي في جريمة السرقة هو فيام العلم عند الجاني وقت ارتكابه الفعل بأنه يختس المنقول المملوك للغير عن غير رضاء مالكه بنية امتلاكه ولإ بشترط تحدث الحكم استقلالا عن هذا القصد بل يكفي أن بكون ذلك مستفاداً منه، ولما كان الحكم بين واقعة الذعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للحريمة التي دان الطاعنين بها وأثبت في حق الطاعن الأول بأنه حرر الكشوف ووقع قرين كل من اسماء المجنى عليهم بما يفيد استلامهم المبالغ المستحقه مقابل ليالي المبيت ، فإن منعاهم بهذا المنعى لا يكون له محل. كما أن ما أثاره الطاعنون من انتفاء نية السرقة لديهم مردود ذلك أن لثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد خلص في بيان كاف إلى توافر أكان الجريمة وتوافر الدليل عليها فلا يعييه عدم تحدثه صراحة عن نبة السرقة. لما كان ذلك ، وكان لا بنال من سلامة الحكم إطراحة الإقرارات المأخوذة على المجنى عنيهد - بعد تكتف واقعات القضية - بأن ما وقع من أفعال كانت بناء على تعليمات سيندس العملية للتدليل على نفي التهمة إطمئنانا منه لأقوال شهود الإنبات ذلك ن هذه الإقرارات تعتبر إقرارات غير قضائية تخضع من حيث قوتها التدليلية لتفنير قاضي الموضوع. وكان من المقرر أن قيام الجاني بسداد المبالغ المختلسة اندمى لوقوع جريمة السرقة لا يعفى من المسئولية الجنائية ولا أثر له على قيام الجريمة فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الدليل موكول لمحكمة الموضوع، وأنه متى اقتنعت يه واطمأنت إليه فلا معقب عليها في ذلك ، ولما كانت الأدلة التي أوردها الحكم من شأنها أن تودي إلى مارتب عليها من تبوت مقارفة الطاعنين لجريمة السرقة التي دينوا بها ، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا في واقعة الدعوى وتعدير أدلتها مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام

محكمة أول درجة أن الطاعنين لم يطلبوا إلى المحكمة استدعاء شهود لمناقشتهم ، ومن ثم فهى لا تلتزم باجابة مثل هذا الطلب ما داموا لم يطلبوه منها قبل قفل باب المرافعة أو أنه من المقرر أن المحكمة متى أمرت بإقفال باب المرافعة فى الدعوى وحجزتها للحكم فهى بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذى يبديه المتهمون فى مذكرتهم التى قدموها فى فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه سواء قدموها بتصريح منها أو بغير تصريح ما داموا لم يطلبوا ذلك بجلسة المحاكمة وقبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى. كما أن محكمة ثانى درجة تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق ، وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وإذ لم تر المحكمة الاستئنافية من جانبها حاجة إلى سماع الشهود الذين طلب الطاعنون على فرض صحة ذلك ـ بمذكرتهم سماعهم ، فإن النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون ولا محل له . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون مفصحا عن عدم قبوله موضوعا .

### جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ مقبل شاكر نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد على عبد الواحد ومحمد طلعت الرفاعى وعادل الشوريجى وحسين الصعيدى نواب رئيس انحكمة .

#### (4)

## الطعن رقم ١٩٠٥٠ لسنة ٦٣ القضائية

إثبات « بوجه عام » . قتل خطأ . قوة الأمر القضى . محكمة النقض » نظرها موضوع الدعوى والحكم فيها » . إجراءات ؛ إجراءات التحقيق » .

أصل البراءة قاعدة أساسية . لا ترخص فيها . أثر ذلك : عدم تبوت واقعة الجريمة بغير دليل يقيني جازم لا يدع مجالا لشبهة أو شك .

وجـوب أن يكون الدليل مـوديا إلى مـا رتب عليـه من نتـائج في غيـر تعـمف ولا تناقض.

حيازة القضاء في الموضوع قوة الأمر المقضى . لا يحول دون النيابة العامة ومواصلة التحقيق في الدعوى والتصرف فيها بالنسبة للجاني الحقيقي . أساس ذلك ؟

مثال لحكم صادر بالبراءة من محكمة النقض في جريمة قتل خطاً لدى نظرها مرضوع الدعوى .

لما كان الثابت من المحضر رقم ...... لسنة ١٩٨٤ جنح قسم ....... أنه حرر في الساعة السادسة والنصف من مساء يوم ٣٠ من يناير سنة ١٩٨٤ عن بلاغ ...... عن سرقة سيارته رقم ...... ملاكي الإسكندرية من أمام مسكنه بالمقار

رقم ٣ شارع ......... وأنه قيد جنحة سرقة ضد مجهول . وثبت من ملحق هذا المحضر محرراً في ١٩ من مايو سنة ١٩٨٤ بمعرفة الرائد ..... الصابط بمديرية أمن القاهرة ضبط المتهم ...... المسجل خطر سرقة سيارات واعترافه في تاريخه بسرقة تلك السيارة منذ حوالي ثلاثة أشهر ونصف وبارتكابه الحادث ، كما أثبت محرره إرشاد المتهم المذكور عن مكان مقارفته سرقة السيارة من أمام العقار ٣ شارع ...... وضبط السارة في المكان الذي أرشد عن إخفائها فيه .

وثبت من قرار الشركة ............ الصادر في ٢٩ من يناير سنة ١٩٨٤ بشركة تكليف المتهم المهندس ......... بالعمل يوم ٣٠ من يناير سنة ١٩٨٤ بشركة ....... في مهمة صيانة الحفارات وتجديد قطع الغيار اللازمة ، ومن كتابها المؤرخ ٢٩ من يناير سنة ١٩٨٤ إخطاره بذلك التكليف وإيفاد سيارة الشركة إليه صباح اليوم التالي لأداء تلك المهمة ـ كما ثبت من كتاب شركة ....... إلى الشركة ......... أن المنهم باشر وأنجز ـ بدءا من الساعة الثامنة من صباح يوم ٣٠ من يناير سنة ١٩٨٤ حتى الساعة الثالثة والنصف من مساء اليوم ذاته بمصانع الشركة ب ........

وحيث إن أصل البراءة يعتبر قاعدة أساسية في النظام الاتهامي ، لا ترخص فيها ، نفرضها حقائق الأشياء ونقتضيها الشرعية الإجرائية وحماية الفرد في مواجهة صور التحكم والتسلط والتحامل . بما يحول دون اعتبار واقعة نقوم بها الجريمة ثابتة بغير دليل جاد قاطع يبلغ مبلغ الجزم واليقين ولا يدع مجالا لشبهة انتفاء التهمة أو الشك فيها ، ودون ذلك لا ينهدم أصل البراءة . وكان من المقرر أنه من اللا . في أصول الاستدلال أن يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤديا إلى ما رتبه عليه من نتائج في غير تعسف في الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق . وكان الاتهام قبل المتهم قائما على مجرد دليل تحكمي هو ملكيته للسيارة أداة الحادث والذي حجب قبل المتهم قائما على مجرد دليل تحكمي هو ملكيته للسيارة أداة الحادث والذي حجب

الاتهام عن مواجهة عناصر الدعوى الخاصة بمقارفة المتهم أو عدم مقارفته للجريمة، بمظاهرها الواقعية وخصائصها المادية ، إذ هي مناط التأثيم وعلته. وإذ تطرح المحكمة هذا الاتهام لما ثبت من المحضر رقم ..... لسنة ١٩٨٤ جنح قسم .... من سرقة هذه السيارة قبل وقوع الحادث وأنها ظلت في حيازة سارقها إلى حين ضبطها في تاريخ لاحق للحادث ، ومن اعتراف سارقها بسرقتها في تاريخ يتفق وتاريخ الحادث ومن المكان عينه الذي قرره المتهم المائل - مصداقًا لقوله - ومن ضبط السيارة في المكان الذي أرشد السارق عن إخفانها فيه ، ومن اعترافه بمقارفته الحادث ، وما ثبت من تكليف المتهم بالعمل بوم الحادث بشركة ...... وابقاد سيارة حهة عمله الله صباح ذلك اليوم لأداء المهمة المكلف بها ، وما ثبت من كتاب تلك الشركة من مباشرته العمل بها وقت ، قوع الحادث ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ آخذ المتهم عن التهم المسندة إليه وهي القتل الخطأ ونكوله عن مساعدة المجنى عليه وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر قد جانبه الصواب وبتعين الغاؤه والقضاء ببراءة المتهم من تلك التهم عملا بنص المادة ٤٠٠ فقرة أولى من قانون الإحراءات الجنائية، وأنه وإن كان هذا القصاء في الموضوع حائزاً قوة الأمر المقصى ، إلا أن ذلك لا يحول دون النيابة العامة ومواصلة التحقيق في الدعوى والتصرف فيها بالنسبة للجانب الحقيقي ، إقراراً لسلطة الدولة في العقاب متى اكتملت أدلته وتحققت شرائطه .

### الوقسائع

اتهمت النبابة العامة الطاعن بأنه أولا: تسبب خطأ في وفاة ....... وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر فصدم المجنى عليه وأحدث إصابته المبينة بالأوراق والتي أودت بحياته ونكل عن مساعدته ومحكمة جنح ....... قضت حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ . استأنف . ومحكمة ....... الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم نكن . فطعن المحكم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ( وقيد بجدول المعن المحكمة برقم ..... لسنة ..... القضائية ) ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة الإعادة المحتمدة برقم ..... الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى ومحكمة الإعادة (بهيئة أخرى) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم مائتي جنيه .

فطعن الأستاذ / ....... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية محكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وحددت جلسة .... لنظر الموضوع وكلفت النيابة بإعلان المتهم ..... الخ .

#### المكمسة

من حيث إن محكمة النقض سبق أن قضت بنقض الحكم المطعون فيه ـ اثانى مرة - وحددت جاسة لنظر الموضوع إعـمالا لحكم المادة ٤٥ من قانون حالات ولجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إن الاستئناف المقام من المتهم مقبول شكلا .

ومن حيث إن واقعة الدعوى مستخلصة من أوراقها وما تم فيها من تحقيقات تتحصل في أنه في حوالي الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم ....... بدائرة مركز ...... محافظة ..... حال عبور المجنى عليه ...... قائداً دراجته بطريق القاهرة الإسكندرية الزراعي السريع صدمته السيارة رقم ..... ملاكي الإسكندرية ـ المملوكة المتهم ..... فلقى المجنى عليه حتفه بينما فرت السيارة هارية مخلفة لوحة معدنية حاملة رقمها .

وحيث إن المتهم نفى مقارفته الجريمة وضمن دفاعه أنه وقت وقوع الحادث كان يباشر مهمة صيانة وتجديد قطع الغيار اللازمة للحفارات الأمريكية ........ بمصانع شركة ....... مكلفا من جهة عمله ....... وأنه كان قد توجه صباح ذلك اليوم لأداء تلك المهمة بسيارة جهة عمله تاركا سيارته أمام مسكنه ....... ، والتى تبين سرقتها فى المساء منه لدى عودته بعد انتهاء مهمته ، فبادر إلى الإبلاغ عن السرقة .

وحيث إنه ثبت من المحضر رقم .... لسنة ١٩٨٤ جنع قسم ...... أنه حرر في الساعـة السادسـة والنصف من مـساء يوم ٣٠ من يناير سنة ١٩٨٤ عن بلاغ ...... عن سرقة سيارته رقم ..... ملاكى الإسكندرية من أمام مسكنه ...... وأنه قيد جنحة سرقة ضد مجهول . وثبت من ملحق هذا المحضر المحرر في ١٧ من مايو سنة ١٩٨٤ بمعرفة الرائد ..... الصابط بمديرية أمن القاهرة ضبط المتهم مايو سنة ١٩٨٤ بمعرفة الرائد ..... الصابط بمديرية أمن القاهرة ضبط المتهم حوالى ثلاثة أشهر ونصف وبارتكابه الحادث ، كما أثبت محرره ارشاد المتهم المذكور عن مكان مقارفته سرقة السيارة من أمام العقار ...... وضبط السيارة في المكان الذي أرشد عن إخفائها فيه .

وثبت من قرار ........ انصادر في ٢٩ من يناير سنة ١٩٨٤ تكليف المتهم المهندس ......... بالعمل يوم ٣٠ من يناير سنة ١٩٨٤ بشركة ....... في مهمة صيانة الحفارات وتجديد قطع الغيار اللازمة ، ومن كتابها المؤرخ ٢٩ من يناير سنة ١٩٨٤ إخطاره بذلك التكليف وإيفاد سيارة الشركة إليه صباح اليوم التالي لأداء تلك المهمة . كما ثبت من كتاب شركة ....... إلى الشركة ...... أن المتهم باشر وأنجز ـ بدءا من الساعة الثامنة من صباح يوم ٣٠ من يناير سنة ١٩٨٤ حتى الساعة الثالثة والنصف من مساء اليوم ذاته بمصانع الشركة ....... مهمة صيانة وتجديد قطع الغيار اللازمة للحفارات الأمريكية .......

وحيث إن أصل البراءة يعتبر قاعدة أساسية في النظام الاتهامي ، لا ترخص فيها ، تفرضها حقائق الأشياء وتقتضيها الشرعية الإجرائية وحماية الفرد في مواجهة صور التحكم والتسلط والتحامل ، بما يحول دون اعتبار واقعة تقوم بها الجريمة ثابت بغير دليل جاد قاطع يبلغ مبلغ الجزم واليقين ولا يدع مجالا لشبهة انتفاء التهمة أو الشُّك فيها ، ودون ذلك لا ينهدم أصل البراءة . وكان من المقرر أنه من اللازم في أصول الاستدلال أن يكون الدايل الذي يعول عليه الحكم مؤديا إلى ما رتبه عليه من نتائج في غير تعسف في الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق. وكان الاتهام قبل المتهم قائما على مجرد دليل تحكمي هو ملكنته للسيارة أداة الحادث والذي حجب الاتهام عن مواجهة عناصر الدعوى الخاصة بمقارفة المتهم أو عدم مقارفته للجريمة، بمظاهرها الواقعية وخصائصها المادية ، إذ هي مناط التأثيم وعلته . وإذ تطرح المحكمة هذا الاتهام لما ثبت من المحضر رقم .... لسنة ١٩٨٤ جنح ..... من سرقة هذه السيارة قبل وقوع الحادث وأنها ظلت في حيازة سارقها إلى حين ضبطها في تاريخ لاحق للحادث ، ومن اعتراف سارقها بسرقتها في تاريخ بتفق وتاريخ الحادث ومن المكان عينه الذي قرره المتهم الماثل. مصداقًا لقوله. ومن ضبط السيارة في

المكان الذي أرشد السارق عن إخفائها فيه ، ومن اعترافه بمفارفته الحادث. ، م يت من تكليف المتهم بالعمل يوم الحادث بشركة ......... وإيفاد سيارة جهة عمله إليه صباح ذلك اليوم لأداء المهمة المكلف بها ، وما ثبت من كتاب تلك الشركة من مباشرته العمل بها وقت وقوع الحادث . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه لذ حد المتهم عن التهم المسندة إليه وهي القتل الخطأ ونكوله عن مساعدة المجنى عليه وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر قد جانبه الصواب ويتعين إلغاؤه وانقضاء ببراءة المتهم من تلك التهم عملاً بنص المادة ٤٣٤ فقرة أولى من قانون الإجراءات الجنائية . وأنه وإن كان هذا القضاء في الموضوع حائزاً قوة الأمر المقضى ، إلا أن ذلك لا يحول دون النيابة العامة ومواصلة التحقيق في الدعوى والتصرف فيها بالنسبة للجاني الحقيقي ، إقراراً لسلطة الدولة في العقاب متى اكتملت أدلته وتحققت شرائطه .

### جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد اللطيف على أبو النيل وعمار إبراهيم فرج ومصطفى محمد صادق نواب رئيس المحكمة ومحمد على رجب .

(1)

# الطعن رقم ٢٣٦٤٠ لسنة ٥٩ القضائية

(١) إجراءات الإجراءات المحاكمة المعوى جنائية العوى مدنية قانون الخطأفي القانون المراية المحالات الطعن الخطأفي القانون المحالات المحال

نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجهة التطبيق على الإجراءات في المواد الجنائية والدعاوي المدنية المرفوعة بالتبعية أمام المحكمة الجنائية .

الرجوع لنصوص قانون المرافعات . حده ؟

لا يصح للمحاكم الجنائية الحكم باعتبار المسلول عن الحقوق المدنية تاركا لاستئنافه.
 أساس ذلك وعلته ؟

تخلف المسئول عن الحقوق المدنية عن الحضور أمام المحكمة الاستئنافية. يوجب الحكم في موضوع الدعوى المدنية غيابيا . مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون .

(٢) نقض ، حالات الطعن . الخطأ في القانون ، ، الحكم في
 الطعن ، . دعوى مدنية ، نظرها والحكم فيها ، .

حجب الخطأ المحكمة عن نظر موضوع الدعوى المدنية . أثره ؟

 ١ - من المقرر عسلا بنص المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن نصوص هذا القانون هي الواجبة التطبيق على الإجراءات في المواد الجنائية وفي الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية ، ولا يرجع إلى نصوص قانون المرافعات إلا لسد نقص ، وإذ كان قانون الإجراءات الجنائية قد قصر ترك الدعوى وفقا لما نص عليه في المادنين ٢٦٠ ، ٢٦١ منه على المدعى بالحقوق المدنية دون غيره من الخصوم فإنه لا يصح للمحاكم الجنائية أن تحكم باعتبار المسئول عن الحقوق المدنية تاركا لاستئنافه لأن ذلك لا يتفق بحسب طبيعته وآثاره مع تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية ووجوب سيرهما معا بقدر المستطاع، بل أنه يتعارض مع ما نص عليه الشارع في المادتين ٢٥٠ ، ٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية من أن للنيابة العامة أن تدخل المسئولين عن الحقوق المدنية للحكومة ، ومن حق المسئول عن الحقوق المدنية في أن يدخل من تلقاء نفسه في الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليهما ) ومن ثم يكون من الواجب على المحكمة في هذه الحالة أن تحكم في موضوع الدعوى المدنية غيابيا كما لو كانت الدعوى الجنائية قائمة معها ، أما وقد خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى الدعوى الجنائية قائمة معها ، أما وقد خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى باعتبار الطاعن تاركا لاستئنافه فإنه يكون مخالفا القانون مخطئا في تطبيقة .

٢ ـ لما كـان ما تردى فيه الحكم المطعون فيه من خطأ فى القانون قد حـجب
 المحكمة عن نظر موضوع الدعوى المدنية وتقدير أداتها فإنه يتعين نقض الحكم
 المطعون فيه والإعادة .

### الوتسائع

اتهمت النيابة العامة المطعون صده بأنه ١ - تسبب خطأ في إصابة ....... وكان ذلك ناشئا عن إهماله ورعونته وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر فصدم المجنى عليه وأحدث به الإصابات الموصوفة

بالتفرير الطبى مرفق ٢ - قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر وطنبت عقابه بالمواد ٢٠١، ٢٢، ١١، ٤٠ ، ١١ ، ١٠ ، ٢٠ ، ٧٠ ، ٧٠ من القانون العقوبات و ٢٠، ١١، ٤٠ ، ١١ ، ٢٠ ، ٧٠ ، ٧٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بصغته بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعريض المؤقت . ومحكمة جنح ....... قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسين جنيها والزامه والمسئول عن الحقوق المدنية بصفته بأن يؤديا متضامنين للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المسئول عن الحقوق المدنية بصفته، ومحكمة ....... بهيئة استئنافية - قضت غيابيا باعتباره تاركا لاستئنافه . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

فطعنت هيئة قضايا الدولة نيابة عن المسلول عن الحقوق المدنية بصفته في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

### المحكمسة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى باعتباره تاركا لاستئنافه قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن قانون الإجراءات الجنائية قد قصر هذا الجزاء على المدّعى بالحقوق المدنية دون سواه من الخصوم ، وإذ كان الطاعن مسئولا عن الحقوق المدنية فإن الحكم باعتباره تاركا استئنافه يكون مخالفا للقانون بما يعيه ويستوجب نقصه .

ومن حيث إن البين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المتهم بوصف الإصابة الخطأ وقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال

للخطر ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات ومواد قانون المزور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ، وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم والطاعن بصفته مسئولا عن الحقوق المدنية طالبا الحكم له بتعويض مؤقت قدره مائة وواحد جنيه ، ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بتغريم المتهم خمسين جنيها وبالزامه والطاعن متضامنين بأداء مبلغ مائة وواحد جنيه تعويضا مؤقتا للمدعى بالحقوق المدنية فاستأنف الطاعن هذا الحكم ، ومحكمة ثاني درجة قضت غيابيا بتاريخ ...... باعتباره تاركا لاستئنافه ، ولما عارض قضت المحكمة ذاتها بقبول معارضته شكلا وبرفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر عملاً بنص المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن نصوص هذا القانون هي الواجبة التطبيق على الإجراءات في المواد الجنائية وفي الدعاوي المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية ، ولا يرجع إلى نصوص قانون المرافعات إلا لسد نقص ، وإذ كان قانون الإجراءات الجنائية قد قصر ترك الدعوى ، وفقا لما نص عليه في المادتين ٢٦١ ، ٢٦١ منه على المدعى بالحقوق المدنية دون غيره من الخصوم فإنه لا يصح للمحاكم الجنائية أن تحكم باعتبار المسئول عن الحقوق المدنية تاركا لاستئنافه لأن ذلك لا يتفق بحسب طبيعته وآثاره مع تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية ووجوب سيرهما معا بقدر المستطاع ، بل أنه يتعارض مع ما نص عليه الشارع في المادتين ٢٥٤ ، ٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية من أن للنيابة العامة أن تدخل المسئولين عن الحقوق المدنية للحكم عليهم بالمصاريف المستحقة للحكومة ، ومن حق المسئول عن الحقوق المدنية في أن يدخل من تلقاء نفسه في الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها ، ومن ثم يكون من الواجب على المحكمة في هذه الحالة أن تحكم في موضوع الدعوى المدنية غيابيا كما لو كانت الدعوى الجنائية قائمة معها ، أما وقد خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضي باعتبار الطاعن تاركا لاستئنافه فإنه يكون

مخانفا للقانون مخطئا في تطبيقه ، ولما كأن ما تردى فيه الحكم المطعون فيه من خطأ في القانون قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى المدنية وتقدير أدلتها فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة ، وذلك دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

### جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المعشار/ محمد أحمد حسن نائب رئيس الأحكمة وعضوية السادة المعتشارين / عبد اللطيف على أبو النيل وعمار ابراهيم فرج وبهيج حسن القصيجى نواب رئيس الحكمة ومحمد على رجب

(a)

# الطعن رقم ٢ - ١٧٩٠ لسنة ٦١ القضائية

(١) بلاغ كانب . جريمة ، أركانها ، . إثبات ، شهود ، .

جريمة البلاغ الكاذب. شرط قيامها ؟

الشاهد الذي يَضمن شهادته انهاما كاذباً أثناء إدلائه بأقواله بناء على استدعاء السلطة العامة له . لا يرتكب جريمة البلاغ الكاذب . علة ذلك ؟

 (۲) قذف وسب . جريمة ، أركانها ، . محكمة النقض ، نظرها موضوع الدعوى ، .

مجرد إدلاء شخص بأقواله في شكوى . لا يكفى لاعتباره قاذفا . حد ذلك ؟

ركن العلانية في جريمة القذف . ما يكفى لتوافره ؟

مثال لحكم صادر بالبراءة من محكمة النقض في جريمتي بلاغ كاذب وقذف وسب لدى نظرها موضوع الدعوى .

١ ـ من المقرر أنه يشترط لقيام جريمة البلاغ الكاذب أن يثبت كذب الوقائع المُبلغ بها وعلم المُبلغ بكذبها وأن الشخص المُبلغ ضده برىء مما أسنده إليه وأن يكون المُبلغ منتويا الكيد والإضرار بالمُبلغ ضده ، كما يشترط أن يكون التبليغ من تلقاء نفس المُبلّغ ، فلا تتحقق تلقائية لاخبار فيمن يدلى بأقواله المتضمنة البلاغ الكاذب بناء على استدعاء السلطة العامة له ، ولا يرتكب جريمة البلاغ الكاذب الشاهد الذي يضمن شهادته اتهاما كاذبا ذلك أنه لم يفض باخباره من تلقاء نفسه ولكن بناء على استدعائه كشاهد .

٧ ـ من المقرر أن محرد إدلاء شخص بأقواله في شكوى لا يعد قذفاً ما دام الجانى لم يقصد التشهير بمن أدى بأقواله في شأنه للنيل منه ، ولا يكفى لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف أن تشرن عبارات القذف قد تضمنتها شكوى تداولت بين أيدى الموظفين بحكم عملهد فل محت أن يكون الجانى قد قصد إلى اذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه . لما كان ذلك ، مكن أبين من الأوراق أن المنهم مجرد أحد ورثة مالك العقار الواقعة به عيادة الطبيب المدرى المتنازع على تركته بين المدعية الثانية وباقى ورثته ، فلا شأن له بهذا النزل ولد شل بأقوله في المحضر المار نكره إلا بناء على طلب أحد الورثة المتنازعين وه من مستخلص منه المحكمة أن المتهم لم يقصد من إدلائه بأقواله التشهير بالمدعيين أحد ألمدية أو النيل منهما ولم يقصد إلى إذاعة ما أسنده إليهما ، ومن ثم فلا يشوك في حديمة

### الوقسائع

أقام المدعيان بالحقوق المدف عواهما بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح ....... ضد المطعون ضده بوصف أنه أبلغ ضدهما كذبا وبسوء قصد على النحو المبين بالصحيفة كما وجه إليهما عبارات القذف المبينة كذلك بالصحيفة وطلبا عقابه بالمواد (١٧١ - ٣٠٢ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدي لكل منهما مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة جنيه وإلزامه بأن يؤدى لكل من المدعيين بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . المستأنف . ومحكمة ....... الابندائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ( قيد بجدول محكمة النقض برقم ..... لسنة ..... القضائية ) . ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة شمال القاهرة الابتدائية لتفصل فيها من جديد المطعون فيه أخرى . ومحكمة الإعادة (بهيئة أخرى ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية .

فطعن كل من الأستاذ / ............ المحامى نيابة عن المدعيين بالحقوق المدنية والنيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ( للمرة الثانية ) ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن المقدم من النيابة العامة والمدعيين بالحقوق المدنية شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وحددت جلسة ....... لنظر الموضوع وكلفت النيابة بإعلان المتهم والمدعيين بالحقوق المدنية ..... الخ .

#### المحكمسة

من حيث إن وقائع الدعوى توجز في أن المدعيين بالحقوق المدنية أقاماها بالطريق المباشر بصحيفة نسبا فيها إلى المتهم أنه أدلى بأقوال في المحضر رقم ...... لسنة ١٩٨٥ إداري قسم ...... ضمنها أنه تلقى مكالمة هانفية من منزل والده بأن

ىه .

حارس العمارة اتصل هاتفيا بأسرته وأبلغ بأن المدعية بالحقوق المدنية أنزلت خزينة من شقة المرحوم زوجها التي كان يتخذها عيادة له ، وأنه توجه في ذات اليوم إلى ، منزل المتوفى لتقديم واجب العزاء وهناك التقى بالمدعى بالحقوق المدنية وأخبره بما نما إلى علمه فأفاده بأن لديه علم بذلك ، ولما كان ما وقع من المتهم يشكل قذفا وبلاغا كاذبا في حقهما فقد أقام دعواهما طالبين - بعد توقيع العقوبة المقررة قانونا -الزامه بأن يؤدي إلى كل منهما مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، وقدما إثباتا لدعواهما صورة رسمية من المحضر الإداري المشار إليه ، تبين من مطالعته أنه حرر بناء على بلاء ..... بأنه أحد ورثة عمه المتوفى وأن زوجة عمه -المدعية بالحقوق المدنية ـ تتردد على العيادة المخلفة عن المتوفى وقامت بفتحها وأخذ أشياء منها دون علم باقى الورئة ، وإذ سئل كل من ......مارس العقار و ....... ممرض العيادة قررا بأن المدعية بالمقوق المدنية قامت بفتح العيادة المذكورة بسبب طفح الصرف الصحى بها وأخرجت بعض الأشياء التالفة نتيجة لذلك خارجها ولم تستول على شئ من محتويات العبادة ، وبتاريخ ٢٠ من ابريل سنة ١٩٨٥ تقدم المبلّغ بطلب إلى النبابة العامة نسماع أقوال المتهم فأشر وكيل النيابة على الطلب بسماع أقواله وإذ سئل المتهم بالمحضر المذكور قرر أنه أحد ورثة مالك العقار الذي تقم فيه عيادة المتوفى وقد تلقى مكالمة هاتفية من منزل والده تفيد أن حارس العمارة السابق ...... قد أبلغهم بأن زوجة الطبيب المتوفى قامت بإخراج خزينة من الشقة التي كان يتخذها عيادة وقد توجه مساء هذا اليوم إلى منزل المتوفي لتقديم واجب العزاء وأبلغ المدعى بالحقوق المدنية بما نما إلى علمه فأفاده بأنه يعلم بذلك ، وإذ سلل الحارس ...... بالمحضر المذكور نفي واقعة اتصاله بالمنهم أو إخباره بشئ مما 🔍

ومن حيث إن محكمة أول درجة خلصت إلى عدم توافر جريمة البلاغ الكاذب

فى شأن المدعى بالحقوق المدنية وثبوت الواقعة فى شأن المدعية الثانية وثبوت واقعة القذف فى حق المنهم وقضت بتغريمه مائة جنيه وألزمته بالتعويض المؤقت المطلوب، فاستأنف المنهم هذا الحكم .

ومن حيث إنه يشترط لقيام جريمة البلاغ الكاذب أن يثبت كذب الوقائع المُبلِّغ بها وعلم المَبلَّغ بكذبها وأن الشخص المَبلّغ ضده برىء مما أسنده إليه وأن يكون المبلغ منتويا الكيد والإصرار بالمبلغ ضده ، كما يشترط أن يكون التبليغ من تلقاء نفس المبلغ، فلا تتحقق تلقائية الاخبار فيمن بدلي بأقواله المتضمنة البلاغ الكاذب بناء على استدعاء السلطة العامة له ، ولا يرتكب جريمة البلاغ الكاذب الشاهد الذي يضمن شهادته اتهاما كاذبا ذلك أنه لم يفض باخباره من تلقاء نفسه ولكن بناء على استدعائه كشاهد . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن المتهم قد أدلى يأقواله بناء على استدعائه كشاهد بعد أن أشر وكيل النيابة على الطلب المقدم من آخر بسماع أقواله ، ومن ثم فلا تتحقق تلقائية الإخبار فيما أدلى به من أقوال في المحضر المشار إليه ، فضلا عن خلو الأوراق من دليل كاف تقتنع منه المحكمة بكذب الواقعة التي أدلى بها أو علمه بكذبها أو بانتوائه الكيد والإضرار بالمدعية بالحقوق المدنية ، فلا يثبت كذب الواقعة من مجرد نفي حارس العمارة لها ، ولا ينهض كون المتهم ضابطا مثل المُبلِّغ دليلا على انتوائه الكيد والإضرار بالمدعية خاصة وأنه لا شأن له بالنزاع الحاصل بين الورثة ومن ثم فلا تقوم جريمة البلاغ الكاذب في حق المتهم ويتعين القضاء ببراءته منها .

ومن حيث إنه من المقرر أن مجرد إدلاء شخص بأقواله فى شكوى لا يعد قذفا ما دام الجانى لم يقصد التشهير بمن أدلى بأقواله فى شأنه للنيل منه ، ولا يكفى لتوافر ركن العلانية فى جريمة القذف أن تكون عبارات القذف قد تصمنتها شكوى تداولت بين أيدى الموظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجانى قد قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق - على النحو السالف بيانه - أن المتهم مجرد أحد ورثة مالك العقار الواقعة به عيادة الطبيب المتوفى المتنازع على تركته بين المدعية الثانية وياقى ورثته ، فلا شأن له بهذا النزاع ولم يدل بأقواله فى المحضر المار ذكره إلا بناء على طلب أحد الورثة المتنازعين وهو ما تستخلص منه المحكمة أن المتهم لم يقصد من إدلائه بأقواله التشهير بالمدعيين بالحقوق المدنية أو النيل منهما ولم يقصد إلى إذاعة ما أسنده إليهما ، ومن ثم فلا يتوافر فى حقه ركن العلانية الواجب توافره فى جريمة القذف ، بما يتعين معه تبرئته من هذه التهمة أيضا . لما كان ما نقدم ، فإنه يتعين الحكم فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وببراءة المتهم مما أسند إليه وبرفض الدعوى المدنية وإلزام المدعيين بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

### جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٩٧

بوئاسة السيد المستشار/ محمد أحمد حسن نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ عبد اللطيف على أبو النيل وعمار ابراهيم فرج نائبى رئيس الحكمة ويحيى محمود خليقة ومحمد على رجب .

#### (1)

# الطعن رقم ٢٢٩٤٤ لسنة ٦٣ القضائية

نقض «الرجوع فى الحكم» «التقرير بالطعن وإيداع الأسباب. ميعاده». محكمة النقض «سلطتها فى الرجوع عن أحكامها». معارضة «نظرها والحكم فيها». إشكال فى تنفيذ .

لمحكمة النقض الرجوع عن قرارها بعدم قبول الطعن شكلا استناداً إلى عدم تقديم أسباب الطعن. إذا تبين أنها قد قُدمت ولم تعرض عليها .

التقرير بالطعن وإيداع أسبابه بعد الميعاد المحدد قانونا دون عذر. أثره: عدم قبول الطعن شكلا، أساس ذلك؟

ميعاد الطعن في الحكم الصادر في معارضة الطاعن. بدايته من يوم علمه رسميا بهذا الحكم. استشكال الطاعن في تنفيذ الحكم المطعون فيه. دلالته: علمه رسميا بالحكم من تاريخ الإشكال. اقتضاء ذلك تقديم الأسباب خلال ستين يوما بدءا من ذلك التاريخ.

نقديم أسباب الطعن بعد الميعاد. أثره: عدم قبوله شكلاً. أثر ذلك على طلب الرجوع ؟

لما كان قد سبق لهذه المحكمة أن أصدرت بجلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٩٤ قرارا بعدم قبول الطعن تأسيسا على أن الطاعن لم يقدم أسبابا لطعنه، ثم تبين أن أسباب هذا الطعن كانت قد قدمت إلى قلم كتاب نيابة شرق الإسكندرية الكلية ولم تعرض على المحكمة قبل إصدارها القرار سالف البيان ـ حسبما هو ثابت من مذكرة النبابة العامة لدى محكمة النقض المرفقة والمفردات المضمومة ـ بما كان يؤذن لهذه المحكمة ـ على ما جرى به قضاؤها ـ الرجوع في ذلك القرار السابق صدوره بجلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٩٤ ، إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٢ ولم يقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض إلا بتاريخ ٢٦ من بوليه سنة ١٩٩٣ كما لم يقدم أسباب طعنه إلا بتاريخ ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٩٣ متجاوزًا في التقرير بالطعن وايداع الأسباب الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢. وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أنه حدد لنظر معارضة الطاعن في الحكم الغيابي الاستئنافي جاسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٩٢ وفيها حضر الطاعن فتأجل نظر المعارضة لجلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٢ وفيها لم يحضر الطاعن كما لم يحضر أحد يوضح عذره في ذلك فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . وكان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة - محكمة النقض - الدليل على عذر المرض الذي يقرر بأسباب طعنه أنه منعه من حضور جلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون ادعاؤه بقيام العذر المانع على غير سند ويكون الطعن إذ قدم بعد الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم غير مقبول ، ولا يغير من ذلك تقديم الطاعن شهادتين طبيتين تشيران إلى مرضه بعد صدور الحكم المطعون فيه ذلك أنه على فرض صحة عذر الطاعن المستند إلى هاتين الشهادتين فإن ميعاد الطعن في الحكم الصادر في معارضة الطاعن يبدأ في حقه من اليوم الذي علم فيه رسميا بالحكم . لما كان ذلك، وكان الثابت من المفردات أن الطاعن استشكل في تنفيذ الحكم المطعون فيه بطلب مؤرخ ٦ من يوليه سنة ١٩٩٣ . وبذلك يكون قد علم رسميا بالحكم المطعون فيه منذ هذا التاريخ فإنه كان يتعين عليه أن يقرر بالطعن ويقدم الأسباب التي بني عليها طعنه في ظرف ستين يوما منذ ذلك العلم الرسمي بالحكم المطعون فيه ، ولما كان الطاعن وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسباب الطعن إلا بتاريخ ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٩٣ أي بعد فوات الميعاد المحدد قانونا، فإن الطعن يكون غير مقبول لهذا السبب. بما يضحى معه طلب الطاعن الرجوع في القرار السابق غير مجد .

### الوتائسع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أعطى بسوء نيه لـ ....... شيكا لا يقابل: رصيد قائم وقابل السحب مع علمه بذلك وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح ...... قضت غيابياً عملا بمادتى الاتهام بحبس الطاعن سنة مع الشغل وكفالة مائتى جنيه لوقف التنفيذ . استأنف . ومحكمة ....... الابتدائية ـ بهيئة استئنافية ـ قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا التقرير به بعد الميعاد . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

فطعن الأستاذ/ .......... المحامى عن الأستاذ/ ........ المحامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ومحكمة النقض أصدرت قرارا بعد . قبول الطعن تأسيسا على أن الطاعن لم يقدم أسبابا لطعنه . فقدم الأستاذ/ ....... المحامى نيابة عن الطاعن بطلب للرجوع عن القرار استنادا إلى أن الطاعن قدم أسبابا لطعنه في الميعاد إلا أنها لم تعرض على هذه المحكمة فتأشر على الطلب بتحديد جلسة اليوم لنظره ...... الخ .

#### المكمة

من حيث إنه وإن كان قد سبق لهذه المحكمة أن أصدرت بجلسة ..... قرار بعدم قبول الطعن تأسيسا على أن الطاعن لم يقدم أسبابا لطعنه ، ثم تبين أن أسباب هذ الطعن كانت قد قدمت إلى قلم كتاب نيابة شرق الإسكندرية الكلية ولم تعرض على المحكمة قبل إصدارها القرار سالف البيان ـ حسيما هو ثابت من مذكرة النيابة العامة لدى محكمة النقض المرفقة والمفردات المضمومة ـ بما كان يؤذن لهذه المحكمة.

عنى ما جرى به قضاؤها ـ الرجوع في ذلك القرار السابق صدوره ، إلا أنه لما كان المكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٢ ولم يقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض إلا بتاريخ ٢٦ من يوليه سنة ١٩٩٣ كما لم يقدم أسباب طعنه إلا بتاريخ ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٩٣ متجاوزا في التقرير بالطعن وإيداع الأسباب الميعاد لمنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة لنقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢، وكان البين من محاضر جاسات المحاكمة أنه حدد لنظر معارضة الطاعن في الحكم لغبابي الاستئنافي جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٩٢ وفيها حضر الطاعن فتأجل نظر لمعارضة لجلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٢ وفيها لم يحضر الطاعن كما لم يحضر ُحد يوضح عذره في ذلك فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه ، وكان الطاعن لم يقدم لهذه لمحكمة ـ محكمة النقض ـ الدليل على عذر المرض الذي يقرر بأسباب طعنه أنه منعه من حضور جاسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون ادعاؤه قيام العذر المانع على غير سند ويكون الطعن إذ قدم بعد الميعاد محسوباً من يوم صدور الحكم غير مقبول ، ولا يغير من ذلك تقديم الطاعن شهادتين طبيتين تشيران لى مرضه بعد صدور الحكم المطعون فيه ذلك أنه على فرض صحة عذر الطاعن لمستند إلى هاتين الشهادتين فإن ميعاد الطعن في الحكم الصادر في معارضة الطاعن بدأ في حقه من اليوم الذي علم فيه رسميا بالحكم . لما كان ذلك، وكان الثابت من لمفردات أن الطاعن استشكل في تنفيذ الحكم المطعون فيه بطلب مؤرخ ٦ من يوليه سنة ١٩٩٣ . وبذلك يكون قد علم رسميا بالحكم المطعون فيه منذ هذا التاريخ فإنه كان بمين عليه أن يقرر بالطعن ويقدم الأسباب التي بني عليها طعنه في ظرف ستين وما منذ ذلك العلم الرسمى بالحكم المطعون فيه ، ولما كان الطاعن وإن قرر بالطعن نى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسباب الطعن إلا بتاريخ ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٩٣ أي بعد وات الميعاد المحدد قانونا ، فإن الطعن يكون غير مقبول لهذا السبب ، بما يضحى جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٩٧

٥٣

معه طلب الطاعن الرجوع في القرار السابق غير مجد.

### جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد أحمد حسن نائب رئيس الحكمة وعضوية لمسادة المستشارين/ عبد اللطيف على أبو النيل و محمد إسماعيل موسى و مصطفى حمد صادق نواب رئيس الحكمة ويحى محمود خليفة.

#### **(Y)**

### الطعن رقم ٢٨٢٠٨ لسنة ٦٤ القضائية

اختلاس أموال أميرية. موظفون عموميون. حكم اتسبيبه.
 سبيب غير معيب، نقض اأسباب الطعن. ما لا يقبل منهاه.

الدرجة الوظيفية للمتهم في جناية الاختلاس. لا أثر لها على مسلوليته عن المال الذي بَمَن عليه. يستوى أن تكون الوظيفة أو الخدمة دائمة أو مؤقتة. أساس ذلك؟

انتهاء الحكم إلى ثبوت جريمة الاختلاس في حق الطاعن ومعاقبته بمقتضى المادة ٢/١١ عقوبات . منازعته في حقيقة صفته كأمين للبضائع المختلسة. غير مقبولة.

(٢) دفاع الإخسلال بحق الدفاع . منا لا يوفره، نقض اأسباب طعن. ما لا يقبل منهاه.

عدم التزام المحكمة بتنبع المتهم في دفاعه الموضوعي والرد عليه . اطمئنانها إلى ثَالِمَ التي عولت عليها . المجادلة في ذلك أمام النقض . غير جائزة .

 (٣) تزوير «الادعاء بالتزوير» . نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل نها».

الطعن بالتزوير . إثارته لأول مرة أمام النقض. غير جائز.

1 - لما كان الطاعن بوصف كونه بدالا بشركة ...... قد تسلم بسبب وظيفته البضائع والسلع المختلسة لحفظها وببيعها وتوريد ثمنها للشركة فإنه أمين على هذه البضائع والسلع من وقت تسلمه لها حتى ببعها وتوريد ثمنها لحساب الشركة وبذلك فهو البضائع والسلع من وقت تسلمه لها حتى ببعها وتوريد ثمنها لحساب وظيفته على حفظ هذه في القانون من الأمناء على الودائع ما دام قد أوتمن بسبب وظيفته على حفظ هذه البضائع والسلع حتى يتم بيعها وتوريد ثمنها ولا يؤثر في اعتباره كذلك زعمه أنه مساعد بدال إذ لا أثر لدرجته الوظيفية على مسلوليته عن المال الذي أوتمن عليه. هذا ويستوى أن تكون الوظيفة أو الخدمة دائمة أو موقتة وهو ما نصت عليه المادة ١١٩ مكرزا من قانون العقوبات. لما كان ذلك ، وكان الحكم قد خلص إلى قيام جريمة الاختلاس في حق الطاعن فإنه حق عليه العقاب بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ١١٧ من قانون العقوبات ومن ثم فإن منازعته حول حقيقة صفته كأمين للبضائع والسلع التي اختلست يكون غير سديد.

٢ - لما كان ما أثاره الطاعن من بطلان إجراءات الجرد لحدوثه في غيبته ودون أن يكون قد وقع على دفاتر الجرد وتلف البضائع بسبب المطر ووجود مسئولين آخرين معه عن العهدة لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بتعقبه والرد عليه واطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها يدل على إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها بما لا يجوز معه مجادلتها في عقيدتها في شأنه والخوض فيه لدى محكمة النقض. وذلك فضلا عن أن المحكمة قد عرضت ليفاع الطاعن ببطلان إجراءات الجرد وتلف البضائع بسبب المطر وأطرحته بأسباب تكفى لحمل قضائها.

٣ لما كان البين من محضر جاسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئا بخصوص الطعن بالتزوير على توقيعه على كشوف الجرد فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقص.

### الوتسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفا عاما ،أمين عهدة بشركة .... اختلس البضائع المبينة بالأوراق البالغ قيمتها أربعة وعشرين ألفا وتسعمائة وثمانين جنيها وثلاثمائة وثلاثة وثمانين مليما المعلوكة للجهة سالفة الذكر التي وجدت في حيازته بسبب وظيفته حالة كونه من الأمناء على الودائع وسلمت إليه بهذه الصفة. وأحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا ....... لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١١٢/١- ٢، ١١٨، بامعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وإلزامه برد مبلغ واحد وعشرين ألفا ومائة وسبعة وتسعين جنيها وقرشين وعزله من وظيفته.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .....الخ

#### المكمسة

من حديث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فسيه أنه إذ دانه بجريمة الاختلاس قد شابه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع، ذلك أنه أقام دفاعه على أنه ليس أمينا لعهدة وإنما مساعد بدال معين بعقد محدد المدة بدلالة ما أثبته تقرير الخبير المنتدب في الدعوى في هذا الشأن مما لا يجوز معه تطبيق البند ، أ ، من الفقرة الثانية من المادة ١١٢ من قانون العقوبات عليه لانحسار صفة الأمين عنه، وعلى بطلان إجراءات الجرد لحصوله في غيبته ودون أن يكون قد وقع على دفاتر الجرد، وعلى أن بعض السلم والبضائم المنسوب إليه

اختلاسها وجدت تالغة إلا أن الحكم أطرح كل هذا دون أن يقسطه حقه، كما التغت عن الطعن بالتزوير على التوقيعات المنسوبة إلى الطاعن في دفاتر الجرد كل ذلك يعيبه ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبه عليها. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بشأن اعتباره من الأمناء على الودائع وأطرحه بقوله وومن حيث إنه مما لا شك فيه أن المتهم يعد من الأمناء على الودائع ذلك أنه تسلم البضائع والسلع المختلسة بصفته بقالا وأمينا للعهدة بالمجمع يتولى حفظها وبيعها وتوريد ثمنها وذلك حسيما هو ثابت بالتحقيقات وبالتاني فهو بعد أمينا عليها بوصف أنها في عهدته ومودعة طرفه على سبيل الأمانة لحسب الشركة المالكة لحين التصرف فيها بالبيع وتوريد أثمانها لتلك الشركة إبراء لذمته، لما كان ذلك، وكان الطاعن بوصف كونه بدالا بشركة ...... قد تسلم بسبب وظيفته البضانع والسلع المختاسة لحفظها وبيعها وتوريد ثمنها للشركة فإنه أمين على هذه البضائع والسلع من وقت تسلمه لها حتى بيعها وتوريد ثمنها لحساب الشركة وبذلك فهو في القانون من الأمناء على الودائع ما دام قد أؤتمن بسبب وظيفته على حفظ هذه البضائع والسلع حتى يتم بيعها وتوريد تُمنها ولا يؤثر في اعتباره كذلك زعمه أنه مساعد بدال إذ لا أثر لدرجته الوظيفية على مسئوليته عن المال الذي أؤتمن عليه، هذا ويستوى أن تكون الوظيفة أو الخدمة دائمة أو مؤقتة وهو ما نصت عليه المادة ١١٩ مكررا من قانون العقوبات. لما كان ذلك، وكان الحكم قد خلص إلى قيام جريمة الاختلاس في حق الطاعن فإنه حق عليه العقاب بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ١١٢ من قانون العقوبات ومن ثم فإن منازعته حول حقيقة صفته كأمين للبضائع والسلع التي اختلست يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان ما

أثاره الطاعن من بطلان إجراءات الجرد لحدوثه في غيبته ودون أن يكون قد وقع على دفاتر الجرد وتلف البضائع بسبب المطر ووجود مسئولين آخرين معه عن العهدة لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بتعقبه والرد عليه واطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها يدل على إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها بما لا يجوز معه مجادلتها في عقيدتها في شأنه والخوض فيه لدى محكمة النقض، وذلك فضلا عن أن المحكمة قد عرضت لدفاع الطاعن ببطلان إجراءات الجرد وتلف البضائع بسبب المطر وأطرحته بأسباب نكفي لحمل قضائها. لما كان ذلك، وكان البين من محضر جاسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيدا بخصوص الطعن بالتزوير على توقيعه على كشوف الجرد فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

#### جلسة ۹ من يناير سنة ۱۹۹۷

برئاسة السيد المستشار/ محمد يحيى رشدان نائب رئيس الحكمة وعضوية السادة المستشارين/ مجدى الجندى وحسين الشافعى ووفيق الدهشان ومحمود شريف فهمى نواب رئيس الحكمة.

### **(**\(\)

# الطعن رقم ٢٣٢٩٧ لسنة ٦٦ القضائية

(١) التماس إعادة النظر ، ميعاده ، . محكمة النقض ، سلطتها ، .

اتصال محكمة النقض بطلب إعادة النظر. دون التقيد بميعاد. أساس ذلك وعلته ؟

 (۲) التماس إعادة النظر ، شروطه ، . حكم ، حجيته ، نقض «أسباب الطعن. ما يقبل منها ».

مناط قبول التماس إعادة النظر وفقا للفقرة الثانية من المادة ٤٤١ إجراءات؟

استناد الطالب إلى حكمين متناقضين قضى أحدهما بإدانته بحكم بات وقضى الأخر بإدانة متهم أخر عن واقعة إجرامية واحدة . أثره . قبول طلب التماس إعادة النظر.

1- لما كمان النائب العام وإن كمان قد رفع طلب إعادة النظر الماثل إلى هذه المحكمة - محكمة النقض - مشفوعا بتقرير ينتهى فيه إلى قبول هذا الطلب للسبب المبين بهذا التقرير عملا بنص ٢٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية بعد ميعاد الثلاثة أشهر التالية لتقديمه إليه من طالب إعادة النظر والمبين بالفقرة الأخيرة من المادة المذكورة آنفاء إلا أن تجاوز هذا الميعاد لا يترتب عليه عدم قبول الطلب لأنه ميعاد تنظيمي لا يترتب على مخالفته أي جزاء إجرائي، ومن ثم فإنه يتعين قبول طلب إعادة النظر شكلاً.

٢ ـ من المقرر أن المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن محوز طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في مواد الجنايات والجنح في الإحوال الآتية ١- ..... ٢- إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة، ثم صدر حكم على شخص أخر من أجل الواقعة عينها وكان بين الحكمين تناقض بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما ٣- ...... ٤- ..... م. ولما كأن ذلك، وكان الطالب قد استند في طلبه إلى الحالة الثانية من المادة المذكورة، وكان نص هذه المادة بشترط لقبول الطلب صدور حكمين بالإدانة على شخصين مختلفين، وأن يكون الحكمان قد حازا قوة الأمر المقضى وصادرين في واقعة إجرامية واحدة، كما بجب أن يكون الحكمان متناقضين بحيث لا يتفق أساس إدانة كل من المحكوم عليه مع أساس إدانة الآخر. لما كان ذلك، وكان الحكمان اللذان يستند اليهما الطالب قد قضي أحدهما بإدانته يحكم بات وقضي الآخر بإدانة المتهم...... بحكم بات يوصف كل منهما مرتكباً وحده في شهر اغسطس سنة ١٩٨٨ لجريمة سرقة السيارة رقم...... ملاكي الجيزة ماركة مرسيدس والمملوكة .....، فإنه ينتج عن كل من هذين الحكمين أن شخصا وإحدا هو الجاني وإدانة كل من الشخصين تحمل في طياتها براءة الآخر، ومن ثم يعتبر التناقض متوافراً، ويضحى طلب إعادة النظر مندرجا تحت الحالة الثانية المنصوص عليها في المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ويتعين قبوله. لما كان ذلك، وكانت براءة طالب إعادة النظر ـ على هدى ما تقدم ـ غير ظاهرة إذ إن نفي واقعة السرقة عنه والمحكوم عليه من أجلها بالحكم موضوع الطلب وبالتالي إلغاءه والقضاء ببراءته منها يقتضي تحقيقا لا ترى هذه المحكمة - محكمة النقض - إجراءه بنفسها، فإنه يتعين إلغاء الحكم موضوع طلب إعادة النظر ـ الصادر في الدعوى رقم.... لسنة ١٩٨٨ مستأنف الجيزة بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٧ - وإعادة الدعوى الى المحكمة التي أصدرت الحكم مشكلة من قضاة أخرين للفصل في موضوعها عملا بنص المادة ٤٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية.

### الوتائسع

اتهمت النيابة العامة ..... (مقدم الطلب) في القضية رقم..... لسنة ١٩٨٨ جنح الدقى بأنه سرق السيارة رقم ..... ملاكى جيزة ماركة مرسيدس والمملوكة لـ ..... وطلبت محاكمته بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات. ومحكمة جنح الدقى قضت حضوريا بحبس المتهم سنة أشهر مع الشغل والنفاذ. استأنف ومحكمة الجيزة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض قيد برقم..... لسنة ٥٩ قضائية ومحكمة النقض (الدائرة الجنائية) قضت بعدم قبول الطعن. كما انهمت النباية العامة..... في القضية رقم..... لسنة ١٩٨٩ جنح الدخيلة بأنه سرق السيارة رقم.... ملاكي الجيزة ماركة مرسيدس والمملوكة لـ ...... وطابت محاكمته بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات ومحكمة جنح الدخيلة قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والنفاذ. عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه. استأنف ومحكمة غرب الإسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديله والاكتفاء يخيسه ثلاثة أشهر.

تقدم المحكوم عليه ...... بطلب التماس إعادة النظر المطروح وفقا للفقرة الثانية من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجثانية استئاداً إلى صدور حكمين على سخصين مختلفين من أجل واقعة واحدة هئ (سرقة السيارة رقم ..... ملاكى الجيزة ماركة مرسيدس والمملوكة لـ..... وذلك فى غضون..... سنة ١٩٨٨ فى الطعن سالف الذكر الى مكتب النائب العام فى ..... سنة ١٩٩٦ وقدمت مذكرة بالرأى من المكتب الغنى للنائب العام بالموافقة وأرسل الطلب إلى السيد المستشار رئيس محكمة النقض بطلب عرضه على الدائرة المختصة المؤرخ فى..... سنة ١٩٩٦ وتحدد لنظر الطلب جلسة ..... سنة ١٩٩٧ .

#### المكمسة

حيث إن النائب العام وإن كان قد رفع طلب إعادة النظر الماثل إلى هذه المحكمة - محكمة النقض - مشفوعا بتقرير ينتهى فيه إلى قبول هذا الطلب السبب المبين بهذا التقرير عملا بنص المادة ٤٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية بعد ميعاد الثلاثة أشهر التالية لتقديمه إليه من طالب إعادة النظر والمبين بالفقرة الأخيرة من المادة المذكورة آنفاً، إلا أن تجاوز هذا الميعاد لا يترتب عليه عدم قبول الطلب لأنه ميعاد تنظيمى لا يترتب على مخالفته أى جزاء إجرائى، ومن ثم فإنه يتعين قبول طلب إعادة النظر شكلاً.

وحيث إنه يبين من وقائع الطلب أنه بنى على الفقرة الثانية من المادة 131 من قانون الإجراءات الجنائية وأساسه أن الحكم الصادر في الجنحة رقم.... لسنة 1949 مستأنف غرب الإسكندرية في..... والقاضى حضوريا بقبول استئناف...... شكلاً وفي الموضوع بتعديله والاكتفاء بحبسه ثلاثة أشهر عن تهمة سرقة السيارة المرسيدس رقم..... ملاكى الجيزة والمملوكة لـ..... وحاز قوة الأمر المقضى، يناقض الحكم الصادر في الجنحة رقم..... لسنة ١٩٨٨ مستأنف الجيزة في.....

بالحبس سنة أشهر مع الشغل والنفاذ ـ عن التهمة عينها مما يستنتج منه براءته منها .

وحيث إنه يبين من الحكم الصادر بتاريخ ..... في الجنحة رقم ..... اسنة ١٩٨٨ أن النبياية العامة قد أسندت إلى الطالب أنه في يوم..... بدائرة قسم الدقي سرق السيارة رقم..... ملاكي جيزة ماركة مرسيدس والمملوكة لـ.... وطلبت عـقابه بالمادة ٣١٨ من قانون العـقوبات ومحكمـة أول درجـة قـضت حـضـوريا بجلسة ..... بحبسه ستة أشهر مع الشغل والنفاذ. فاستأنف وقيد استئنافه برقم.... لسنة ١٩٨٨ جنح مستأنف الجيزة، ومحكمة ثاني درجة قضت حضوريا بجاسة..... بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. وإذ طعن الطالب في الحكم الصيادر عليه بالنقض في الطعن رقم.... لسنة ٥٩ ق فقد قصني فيه بجلسة ...... بعدم قبوله موضوعاً. كما يبين من القضية رقم.... لسنة ١٩٨٩ جنح الدخيلة أن النيابة العامة أسندت فيها إلى ..... أنه في غضون شهر ..... سنة ١٩٨٨ بدائرة قسم الدخيلة سرق السيارة رقم..... ملاكي الجيزة ماركة مرسيدس والمملوكة لـ..... وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات. فقضت محكمة أول درجة غيابياً بجلسة ..... بحبسه ستة أشهر مع الشَّغل والنفاذ. فعارض، فقضي في معارضته بجلسة ..... بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه. فاستأنف وقيد استئنافه برقم.... اسنة ١٩٨٩ جنح مستأنف غرب الإسكندرية، ومحكمة ثاني درجة قضت حضوريا بجلسة ...... بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديله والاكتفاء بحبسه ثلاثة أشهر. وثابت من مذكرة مدير شئون المكتب الفني للنائب العام المرفقة والمؤرخة..... أنه لم يطعن من النيابة العامة أو المحكوم عليه . ...... في الحكم الصادر ضده بطريق النقض. ومن ثم فقد أصبح نهائياً حائزاً لقوة الأمر المقضى.

وحيث إن المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن

و بحوز طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في مواد الجنايات والحنح في الأحوال الآتية ١ ـ ..... ٢ ـ إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة، ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة عينها مكان بين الحكمين تناقض بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما ٣ ـ .... ٤ ـ .... ٥ ولما كان ذلك، وكان الطالب قد استند في طلبه إلى الحالة الثانية من المادة المذكورة، وكان نص هذه المادة يشترط لقبول الطلب صدور حكمين بالإدانة على شخصين مختلفين، وأن يكون الحكمان قد حازا قوة الأمر المقضى وصادرين في واقعة إجرامية واحدة، كما يجب أن يكون الحكمان متناقضين بحيث لا يتفق أساس إدانة كل من المحكوم عليه مع أساس ادانة الآخر . لما كان ذلك، وكان الحكمان اللذان يستند إليهما الطالب قد قضى أحدهما بادانته بحكم بات وقضي الآخر بإدانة المتهم...... يحكم بات بوصف كل منهما مرتكبا وحده في شهر أغسطس سنة ١٩٨٨ لجريمة سرقة السيارة رقم..... ملاكي الجيزة ماركة مرسيدس والمملوكة ل.....، فإنه ينتج عن كل من هذين الحكمين أن شخصاً واحداً هو الجاني وإدانة كل من الشخصين تحمل في طياتها براءة الآخر، ومن ثم يعتبر التناقض متوافراً، ويضحى طلب إعادة النظر مندرجا تحت الحالة الثانية المنصوص عليها في المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ويتعين قبوله. لما كان ذلك، وكانت براءة طالب إعادة النظر - على هدى ما تقدم - غير ظاهرة إذ أن نفي واقعة السرقة عنه والمحكوم عليه من أجلها بالحكم موضوع الطلب وبالتالي إلغاءه والقضاء ببراءته منها يقتضي تحقيقا لا ترى هذه المحكمة - محكمة النقض - إجراءه بنفسها، فإنه يتعين إلغاء الحكم موضوع طلب إعادة النظر ـ الصادر في الدعوى رقم..... لسنة ١٩٨٨ مستأنف الجبزة بتاريخ..... وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم مشكلة من قضاة أخرين للفصل في موضوعها عملا بنص المادة ٤٤١. من قانون الاحراءات الحنائية -

### جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ صلاح البرجى نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمود عبــد البارى ونير عثمان نائبى رئيس انحكمــة ورجـب فــراج ود. صلاح البرعى

(4)

## الطعن رقم ٤٠٣٥ لسنة ٦٠ القضائية

(١) معارضة «نظرها والحكم فيها».

المعارضة في حكم حضوري اعتباري صادر من محكمة الدرجة الثانية. لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور. أساس ذلك؟

قضاء الحكم المطعون فيه بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها. دون تقديم عذر تخلفه. حقيقته. حكم بعدم جواز المعارضة، الطعن عليه بطريق النقض دون الحكم الاستئنافي. غير مقبول.

 (۲) حكم «بياناته» «تسبيبه. تسبيب معيب». نقض «أسباب الطعن. ما يقبل منها».

وجوب ألا يكون الحكم مشوبا بإجمال أو إبهام. متى يكون كذلك؟

اقتصار الجكم المطعون فيه على الإشارة بعيارة مبهمة إلى اعتداء المتهم على المجنى عليه بالمضرب وانتهاءه إلى ثبوت التهمة قيله دون تحديد أى المتهمين المقصود بهذه العبارة أو التهمة الثابتة في حقه. قصور:

(٣) نقض اأثر الطعن،

اتصال العيب الذى شاب الحكم بمحكوم عليه آخر قضى برفض طعنه موضوعا. عدم امتداد أثر النقض إليه. علة ذلك؟

1 - لما كان من المقرر أن المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري الصادر من مخكمة الدرجة الثانية لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عنر منعه من المحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وفق ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ولما كان الثابت أن الطاعن حضر بجلسة المعارضة الاستئنافية ولم يبد عذر عن تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم الحضوري الاعتباري المعارض فيه فإنه كان يتعين الحكم بعدم جواز المعارضة ، وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه وإن قضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وهو في حقيقته حكم بعدم جواز المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري وكان الطعن بطريق النقض وارداً على هذا الحكم فحسب دون الحكم الاستئنافي الحضوري الاعتباري الاعتباري الذي لم يقرر الطاعن بالطعن فيه، فإنه لا يقبل منه أن يتعرض في طعنه الهذا الحكم الأخير.

٢- من المقرر أنه يتعين ألا يكون الحكم مشوبا بإجمال أو إبهام مما يتعذر معه تبين مدى صحة الحكم من فساده في التطبيق القانوني على واقعة الدعوى وهو يكون كذلك كلما جاءت أسبابه مجملة أو غامضة فيما أثبته أو نقله من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة أو الدفوع الجوهرية أو كانت متعلقة بعناصر الإدانة على وجه العموم أو كانت أسبابه يشوبها الاضطراب الذي ينبىء عن آختلال فكرته من حيث تركيزها في

موضوع الدعوى وعناصر الواقعة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانونى ويعجز بالتالى محكمة النقض عن إعمال رقابتها على الوجه الصحيح. ولما كان الحكم سواء فى معرض بيانه لواقعة الدعوى أو التدليل على ثبوتها قد اقتصر على الإشارة بعبارة مبهمة إلى أن المتهم اعتدى على المجنى عليه بالضرب وخلص إلى أن التهمة ثابتة قبله دون أن يحدد أى من المتهمين المقصود بهذه العبارة أو التهمة الثابتة فى حقه مما لا يبين منه أن المحكمة قد فهمت واقعة الدعوى على الوجه الصحيح ولا يتحقق معه الغرض الذي قصده الشارع من تمبيب الأحكام. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور.

٣- لما كان العيب الذي شاب الحكم يتصل بالمحكوم عليه الآخر المقضى برفض طعنه موضوعا إلا أنه لا محل لإعمال حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لأن المتهم وإن كان طرفا فى العكم المطعون فيه، إلا أن معارضته لم تكن جائزة، ومحكمة الإعادة لا تتصل بموضوع الدعوى إلا إذا كانت المعارضة مقبولة.

### الوتسائع

 فطعن المحكوم عليهما في هذا لحكم بطريق النقض .....الخ.

#### المكمية

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة الضرب البسيط قد شابه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع. ذلك أن الحكم الابتدائى الذي اعتنق أسبابه الحكم مطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى المسترجبة للعقوبة وأدلة ثبوتها في حقهما مما يعيبه بما يستوجب نقضه.

وحيث إنه بالنسبة الطاعن الثانى فإنه لما كان البين من مطالعة محاضر المسات المحاكمة أمام محكمة ثانى درجة أن الطاعن حضر بالجلسة الأولى المحددة لنظر استئنافه وطلب بلسان المدافع عنه التأجيل للاطلاع والاستعداد فأجلت الدعوى الجلسة ....... التى حضرها الطاعن ثم تأجل نظرها لجلسة ....... وفيها لم يحضر الطاعن وصدر الحكم حضوريا اعتباريا بتأييد الحكم المستأنف. وإذ عارض في هذا الحكم وحضر بالجلسة التى نظرت قيها معارضته ولم يثر شيئا عن سبب تخلقه عن

حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم المعارض فيه. وكان من المقرر أن المعارضة فى المحكم الحضورى الاعتبارى الصادر من محكمة الدرجة الثانية لا تقبل إلا إنا أثبت المحكم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الجكم وفق ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية. ولما كان الثابت أن الطاعن حضر بجلسة المعارضة الاستئنافية ولم يبد عذر عن تخلفه عن حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى المعارض فيه فإنه كان يتعين الحكم بعدم جواز المعارضة. وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه وإن قضى بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها وهو فى حقيقته حكم بعدم جواز المعارضة فى الحكم الحصورى الاعتبارى، وكان الطعن بطريق النقض واردا على هذا الحكم فحسب دون الحكم الاستئنافى الحضورى الاعتبارى الذى لم يقرر الطاعن بالطعن فيه، فإنه لا يقبل منه أن يتعرض فى طعنه لهذا الحكم الأخير. لما كان ما تقدم، فإن الطعن بالنسبة للطاعن الثانى يكون على غير أساس متعين الرفض.

وحيث إنه عن طعن الطاعن الأول ف إنه لها كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل الطاعنين بوصف أنهما الأول: ضرب ....... و ........ بآلات راضة فأحدث بهما الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى، الثانى: ضرب ....... بآلة راضة فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها في قوله: «أنها تخلص في أن المنهم تعدى على المجنى عليه بالضرب بآلات فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى وهو الأمر المؤيد لمحضر ضبط الواقعة فإن التهمة تكون ثابتة قبل المتهم ..، لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه يتعين ألا يكون الحكم مشوبا بإجمال أو إبهام مما يتعذر معه تبين مدى صحة الدكم من فساده في التطبيق القانوني على واقعة الدعوى وهو يكون

كذلك كلما جاءت أسبابه مجملة أو غامضة فيما أثبته أو نقله من وقائع سواء كانت منطقة ببدان توافر أركان الجريمة أو ظروفها أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة أو الدفوع الجوهرية أو كانت متعلقة بعناصر الإدانة على وجه العموم أو كانت أسبابه يشوبها الاضطراب الذي ينبيء عن اختلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة مما لا بمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ويعجز بالتالي محكمة النقض عن إعمال رقابتها على الوجه الصحيح. ولما كان الحكم سواء في معرض بيانه لواقعة الدعوى أو التدليل على تبوتها قد اقتصر على الإشارة بعبارة مبهمة إلى أن المتهم اعتدى على المجنى عليه بالضرب. وخلص إلى أن التهمة ثابتة قبله دون أن يحدد أي من المتهمين المقصود بهذه العبارة أو التهمة الثابتة في حقه مما لا يبين منه أن المحكمة قد فهمت واقعة الدعوى على الوجه الصحيح ولا يتحقق معه الغرض الذي قصده الشارع من تسبيب الأحكام. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشويا بالقصور مما يعيبه بما يستوجب نقضه والإعادة. وجدير بالذكر أنه وإن كان العيب الذي شاب الحكم يتصل بالمحكوم عليه الآخر - المقضى برفض طعنه موضوعا - إلا أنه لا محل لإعمال حكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لأن المتهم وإن كان طرفا في الحكم المطعون فيه، إلا أن معارضته لم تكن جائزة ومحكمة الإعادة لا تتصل بموضوع الدعوى إلا إذا كانت المعارضة مقبولة.

## جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ طلعت الإكبابي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ أحمد جمال الدين و بدر الدين السيد نائبي رئيس المحكمة و ناجي أحمد عبد العظيم و محمد محمود إبراهيم .

 $( 1 \cdot )$ 

## الطعن رقم ١٤٣١ لسنة ٦٠ القضائية

(١) حكم اإصداره ١٠ استئناف انظره والحكم فيه١٠ دعـوى مدنية.

سريان حكم المادة ٤١٧ إجراءات على الحكم الصادر في استئناف المدعى المدنى دعواه المدنية المرفوضة. أثره: عدم جواز إلغاء الحكم والقضاء بالتعويض إلا بإجماع الآراء.

(۲) حكم الصداره، استئناف انظره والحكم فيه، دعوى مدنية. نقض السباب الطعن. ما يقبل منهاا.

اقتصار فاعدة إجماع الآراء. عند التشديد أو إلغاء البراءة. على حالة الخلاف فى تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة فحسب.

انتهاء الحكم المطعون فيه إلى بطلان الحكم المستأنف الصادر ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وقضائه بإدانته وإلزامه بالتعويض . وجوب صدوره بالإجماع. مخالفة ذلك: يبطله . أساس ذلك؟

١ ـ لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن حكم الفقرة الثانية من المادة
 ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية يسرى أيضا على استئناف المدعى بالحقوق المدنية

تحكم الصادر بريض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيب العامة أو نم نستأنفه فمتى كان الحكم الابتدائى قد قضى ببراءة المتهم وبرفض الدعوى المدنية المرفوعة من المدعى بالحقوق المدنية فإنه لا يجوز إلغاء هذا الحكم الصادر فى الدعوى المدنية والقصاء فيها استئنافيا بالتعويض إلا بإجماع آراء فضاة المحكمة كما هو الشأن فى الدعوى الجنائية.

٢ ـ من المقرر أن مراد الشارع من النص في المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب إجماع قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة إنما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية في تقرير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو إقامة التناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة وكل ذلك في حدود القانون إيثارا من الشارع لمصلحة المتهم فاشتراط إجماع القضاة قاصر على حالة الخلاف في تقدير الوقائم والأدلة وتقدير العقوبة. وإذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن انتهى إلى بطلان حكم محكمة أول درجة الصادر ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قضى في موضوع الدعوى بإدانته وعاقبه بعقوبة الغرامة وبالزامه بالتعويض المقضى به - تأسيسا على ثبوت التهمة في حق المتهم مما مؤداه اختلاف المحكمة الاستئنافية مع محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة الأمر الذي كان يتعين معه صدور حكمها بإجماع آراء القضاة تطبيقا لنص المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية وإذ كان القانون لا يستوجب النص على الإجماع عند الحكم بالبطلان باعتبار أن تطبيق القانون على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع، إلا أن الحكم المطعون فيه قد تضمن إلى جانب بطلان حكم محكمة أول درجة لخلو الأوراق منه القضاء بإدانة المتهم بعد أن قضت محكمة أول درجة بيراءته وهو ما يستوجب بصريح النص شرط الإجماع، وكان الحكم المطعون فيه قد افتقد شرط صدوره بإجماع آراء القضاة الذين أصدروه بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية فإنه يكون باطلا لتخلف شرط من شروط صحته ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها المصروفات .

### الوتسائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر صد الطاعن بوصف أنه أسند للطالب أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقابه واحتقاره عند أهل وطنه أى أسند إليه العبارات الواردة بالصحيفة . وطلب محاكمته بالمواد ٢٠٢، ٢٠٦ وطنه أى أسند إليه العبارات الواردة بالصحيفة . وطلب محاكمته بالمواد ٢٠٢، ٢٠٣ سبيل التعويض المزقت والمحكمة ....... قضت حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية . استأنف المدعى بالحقوق المدنية والنيابة العامة ومحكمة ...... . بهيئة استئنافية . قضت حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بتغريم المتهم خمسين جنيها وإلزامه بأن يؤدى للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت.

فطعن الأستاذ / ........ المحامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ....... الخ .

#### المكمسة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قصنى بإدانته وبالزامه بالتعويض المدنى قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه قصنى بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة بالبراءة ورفض الدعوى المدنية وبمعاقبته بعقوبة الغرامة والزامه بالتعويض دون النص في الحكم على صدوره بإجماع الآراء طبقاً لنص المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية، معا يعيبه بما يسترجب نقضه.

وحيث انه ببين من مطالعة الأوراق أن المدعى بالصقوق المدنية أقام دعواه بالطريق المداشر صد الطاعن بوصف أنه سبه وقذف في حقه طالبا معاقبته بالمواد ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٠، من قانون العقوبات وبإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت، وقضت محكمة أول درجة حضوريا بيراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية وألزمت المدعى بالحقوق المدنية بمصروفاتها وخمسة جنبهات مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف كل من النباية العامة والمدعى بالحقوق المدنية وقضت محكمة ثانى درجة حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بتغريم المتهم خمسين جنيها والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت. لما كان ذلك، وكان قضاء هذه المحكمـة قيد جبري على أن حكم الفيقيرة الثيانيية من المادة ٤١٧ من قيانون الإجراءات الجنائية بسرى أيضا على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه فمتى كان الحكم الابتدائي قد قضي ببراءة المتهم وبرفض الدعوى المدنية المرفوعة من المدعى بالحقوق المدنية - كما هو الحال في هذه الدعوى - فإنه لا يجوز الغاء هذا الحكم الصادر في الدعوى المدنية والقضاء فيها استئنافيا بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن في الدعوى الجنائية. لما كان ذلك، وكان من المقرر أيضا أن مراد الشارع من النص في المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب إجماع قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة إنما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع

والأدلة وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية في تقرير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو إقامة التناسب بين. هذه المسئولية ومقدار العقوبة وكل ذلك في حدود القانون إيثارا من الشارع لمصلحة المتهم فاشتراط إجماع القضاة قاصر على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة. وإذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن انتهى إلى بطلان حكم محكمة أول درجة الصادر ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قضى في موضوع الدعوى بإدانته وعاقبه بعقوبة الغرامة وبالزامه بالتعويض المقضى به - تأسيسا على ثبوت التهمة في حق المتهم مما مؤداه اختلاف المحكمة الاستننافية مع محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة الأمر الذي كان يتعين معه صدور حكمها بإجماع آراء القضاة تطبيقا لنص المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنانية ولا كان القانون لا يستوجب النص على الإجماع عند الحكم بالبطلان باعتبار أن مطبيق القانون على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع، إلا أن الحكم المطعون فيه ف تصمن إلى جانب بطلان حكم محكمة أول درجية لخلو الأوراق منه القضاء بإدانة المتهم بعد أن قضت محكمة أول درجة ببراءته وهو ما يستوجب بصريح النص شرض بإجماع وكان الحكم المطعون فيه قد افتقد شرط صدوره بإجماع آراء القضاة الذبن أصدروه بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية فإنه يكون باطلا لتخلف شرط من شروط صحته ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية والزام رافعها المصروفات.

### جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ مقبل شاكر نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد على عبد الواحد ومحمد طلعت الرفاعي وحسين الصعيدى نواب رئيس انحكمة و عاصم عبد الجبار

(11)

## الطعن رقم ٤٧٩٢ لسنة ٦٠ القضائية

استئناف «ميعاده». نقض «حالات الطعن. الخطأ في تطبيق القانون».

حساب اليوم الصادر فيه الحكم ضمن ميعاد الاستئناف، غير جائز، مخالفة ذلك، خطأ في القانون، يوجب تصحيحه، أساس ذلك؟

كون الخطأ حجب محكمة الاستئناف عن نظر الموضوع، وجوب أن يكون النقض مقرونا بالاعادة.

لما كانت المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن ايحصل الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم في ظرف عشرة ايام من تاريخ النطق بالحكم الحصوري او اعلان الحكم الغيابي ، او من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة في الحالات التي يجوز فيها ذلك ، . فإن اليوم الصادر فيه الحكم لا يصح أن يحسب ضمن هذا الميعاد . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقصه وتصحيحه بالقضاء بقبول

الاستئناف شكلاً. ولما كان هذا الخطأ القانوني قد حجب محكمة الموضوع عن أن تقول كلمتها في موضوع الاستئناف، فإنه يتعين - مع ذلك التصحيح - أن يكون النقض معروناً بالإعادة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن الأخرى.

### الوتسائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح ....... ضد الطاعن بوصف أنه أصدر له بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل السحب. وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٦ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدى له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيها وإلزامه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن. استأنف ومحكمة ...... الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلاً لتقرير به بعد الميعاد. عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه.

فطعن الاستاذ/ ...... المصامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ.

#### المكمسة

حيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قصنى برفض معارضته الاستئنافية وتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم المستأنف قد صدر في ١٧ من يونيه سنة ١٩٨٩ وقرر الطاعن الطعن بالاستئناف في السابع والعشرين من ذات الشهر مما مفاده أن المحكمة حسبت اليوم الذي صدر فيه الحكم في الميعاد. مما يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا المنعى في محله ذلك بأن المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن ، يحصل الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم في ظرف عشرة ايام من تاريخ النطق بالحكم الحضوري او اعلان الحكم الغيابي او من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة في الحالات التي يجوز فيها ذلك ، . فإن اليوم الصادر فيه الحكم لا يصح أن يحسب ضمن هذا الميعاد. ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء بقبول الاستئناف شكلاً. ولما كان هذا الخطأ القانوني قد حجب محكمة الموضوع عن أن تقول كلمتها في موضوع الاستئناف، فإنه يتعين - مع ذلك التصحيح - أن يكون النقض مقروناً بالإعادة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن الأخرى.

## جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ مقبل شاكر نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد على عبد الواحد و محمد طلعت الرفاعى و فرغلى زناتى وحسين الصعيدى نواب رئيس انحكمة .

## (11)

## الطعن رقم ٢٨٢٠٩ لسنة ٦٤ القضائية

(۱) تفقيش «إذن التفتيش. إصداره». استدلالات. محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير جدية التحريات». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش. موضوعي. عدم جواز المجادلة فيه أمام محكمة النقض.

تفتيش المزارع ليس بحاجة لاستصدار إذن النيابة العامة.

(٢) مواد مخدرة. قصد جنائى. محكمة الموضوع اسلطتها فى
 تعديل وصف التهمة، دفاع الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره.

عدم تقيد المحكمة بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم. أساس ذلك؟

استبعاد قصد الاتجار في المخدر. باعتباره ظرفا مشدداً. لا يقتضي تنبيه الدفاع.

(٣) مواد مخدرة. نقض «أسباب الطعن . ما لا يقبل منها».

جريمة زراعة النباتات المخدرة المدرجة بالجدول رقم (٥) الملحق بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ : تمامها بمجرد إنيان فعل الزراعة. سواء تحقق للجاني حصاد محصوله أم لا. زراعة تلك النباتات مؤثمة في أي طور من أطوار نموها. أثر ذلك : البحث في مدى احتواء النبات المخدر على مادته الفعالة. لا محل له.

- (٤) إثبات ، خبرة، . محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليلاء .
  - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن. موضوعي.
- (٥) محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليل الحكم اتسبيبه.
   تسبيب غير معيب المعيد ا

لا تثريب على المحكمة في قصائها منى كانت قد اطمأنت إلى أن العينة التي أرسلت للتحليل هي التي صار تحليلها وكذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل.

 (٦) دفاع «الإخال بحق الدفاع. ما لا يوفره». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

النعى على المحكمة عدم إجرائها تحقيق لم يطلب منها ولم تر لزوما له. غير جائز.

(٧) مواد مخدرة. قصد جنائي. حكم ،تسبيب ، تسبيب غير معيب،

القصد الجنائى فى جريمة زراعة نبات من النباتات الممنوع زراعتها، قوامه: علم الزارع بأن النبات الذى يزرعه من النباتات الممنوع زراعتها، التحدث عنه استقلالا، غير الازم، متى كان ما أورده الحكم كافيا فى الدلالة عليه.

مثال .

١ - لما كان نقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من
 المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة

الموضوع، ومتى كانت المحكمة قد القتعت بتوافر مسوغات هذا الأمر فلا تجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض، إضافة إلى ما هو مقرر من أن تفتيش المزارع بدون إذن لا غبار عليه، وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن شجيرات القنب الهندى ضبطت بحقل الطاعن ومن ثم فإن ضبطها لم يكن بحاجة لاستصدار إذن من النيابة العامة بذلك، ويضحى النعى على الحكم فى هذا الخصوص فى غير محله .

٢ ـ لما كان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم، وإذ كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهي واقعة زراعة النبات المخدر وحيازته وإحرازه ويذوره، هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعن به وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدي الطاعن واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفا مشددا للعقوبة، دون أن يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عنصر جديد، فإن الوصف الذي نزلت إليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت إحراز الطاعن للمخدر مجردا من أي من قصود الاتجار أو الاستعمال الشخصي لا يقتضي تنبيه الدفاع.

٣ ـ من المقرر أن المشرع حظر في المادة ٢٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لمنة ١٩٦٠ ـ زراعة النباتات التي أدرجها بالجدول رقم ٥ الذي ألحقه بالقانون والتي اعتبرها من النباتات المخدرة ومنها النباتات محل الضبط، ومعاقب عليها في حالة زراعتها بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصي بمقتصني نص الفقرة الأولى من المادة ٣٨ من القانون المذكور والمعدل بالقانون رقم ١٢٧ لمئة ١٩٨٩، وزراعة النباتات المخدرة تعد جريمة تامة بمجرد إتيان فعل الزراعة أيا كانت النتيجة

المترتبة على ذلك وسواء تحقق للجانى حصاد محصوله من النبات المخدر أم لا، فزراعة تلك النباتات مؤثمة في أى طور من أطوار نموها، ومن ثم فلا محل البحث في مدى احتواء النبات المخدر على مادته الفعالة.

٤ ـ من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة.

٥- لما كان المقرر أنه لا تشريب على المحكمة في قصائها متى كانت قد الممأنت إلى أن العينة التى أرسلت التحليل هي التي صار تحليلها وكذلك إلى النتيجة التي أنتهي إليها النحليل وكان الحكم قد أطرح ما أثاره الدفاع من التشكيك في نسبة المواد المخدرة إلى الطاعن بمقولة إن وزن ما أرسل من المصبوطات التحليل يختلف عما تم تحليله فعلا، واستند في ذلك إلى أنه لم يثبت من الأوراق وقرع أي عبث في هذا الشأن، واطمأنت المحكمة إلى أن ما أرسل التحليل هو ما تم تحليله فعلا، واطمأنت كذلك إلى نتيجة التحليل و غير محله.

٦ ـ لما كان الطاعن لم يطلب من المحكمة إجراء تحقيق في شأن نسبة المضبوطات إليه، ولم ترهي لزوما لإجرائه لكونه غير منتج في الدعوى بعد أن ثبت لها حيازة وإحراز الطاعن لها ومن ثم فلا محل لما ينعاه الطاعن في هذا الشأن.

٧- لما كان القصد الجنائى فى جريمة زراعة نبات من النباتات الممنوع زراعتها، زراعتها هو علم الزارع بأن النبات الذى يزرعه هو من النباتات الممنوع زراعتها، وكانت المحكمة غير مكلفة فى الأصل بالتحدث استقلالا عن ركن العلم بحقيقة النبات المصبوط إذا كأن ما أوردته فى حكمها كافياً فى الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يزرعه ممنوع زراعته. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما دفع

به الطاعن من نفى علمه بكله النبات المصنبوط ورد عليه بقوله: ومن حيث إن المحكمة تطمئن وبحق إلى أن المتهم كان يطم علم اليقين بأن النبات المنزرع والمجفف والبذور جميعها لنبات القنب الهندى المخدر - الحشيش - المحظور زراعته قانونا فالمتهم كما هو ثابت فى التحقيقات سيما أقوال صابط الواقعة التى تطمئن إليها المحكمة وتأخذ بها وكذا معاينة النيابة العامة يعمل مزارعا ويبلغ من العمر ٤٨ عاما أى أنه مخصرم فى ذلك وعلى علم ودراية بأنواع النباتات المختلفة وطريقة زراعته للنبات المخدر فى خطوط منتظمة وإحاطة زراعته بنباتات بريئة كالشبت والبقدونس فى محاولة لإخفائه وستره عن الأعين تقطع بهذا، كذا قيامه بنشر النباتات المقتلعة لتجفيفها وهو الأمر الذى لا يحدث مع باقى النباتات يجزم بعلمه بكتهه بالإضافة إلى أن التحريات التى اطمأنت إليها المحكمة وأخذت بها جاءت جازمة فى هذا الصدد، وإذ كان ما أورده الحكم ردا على دفاع الطاعن يسوغ به إطراحه ويكفى فى الدلالة على علم الطاعن بكنه النباتات المضبوطة، فإن منعى الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد.

## الوتسائع

انهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : . زرع بقصد الانجار نباتاً مخدراً (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . ثانياً : . حاز وأحرز بقصد الانجار نباتاً مخدراً وبذور (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وأحالته إلى محكمة جنايات ......... لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

والمحكمة ....... قضت حضوريا عملا بالمواد ۲۸، ۲۹، ۲۸، ۲۲، ۲۵ من القانون رقم ۱۸۲ لمنة ۱۹۹۰ المعدل واليند (۱) من الجدول رقم (۵) الملحق بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وتغريمه مائة ألف جنيه ومصادرة النيات المخدر المصبوط والبذور ونصيبه الشرعى فى الأرض المنزرعة باعتبار أن الزراعة والعيازة والإحراز مجردون من القصود.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .....الخ .

#### المكمسة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة زراعة 
نباتات مخدرة وحيازة وإحراز نبات الحشيش المخدر وبذوره بغير قصد من القصود قد 
شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع، ذلك بأن 
المدافع عنه دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جبية التحريات التي سبقته مدللا على 
نذلك بأن مستصدر الإذن لم يستعن بأحد أهل الخبرة في النباتات المخدرة إلا أن 
المحكمة رفضت الدفع بما لا يؤدي إليه، ونفي الحكم عن الطاعن قصد الاتجار دون 
أن ينبه الدفاع إلى هذا التعديل في وصف التهمة، ولم يورد مؤدي تقرير معمل 
التحليل الكيماوي ببيان مدى احتواء النبات المضبوط على المادة الفعالة للمخدر، ورد 
الحكم بما لا يسوغ على ما تمسك به الطاعن من اختلاف الوزن بين ما أرسل للتحليل 
وبين ما تم تحليله فعلا ولم تجر المحكمة تحقيقاً - بغية الوصول إلى الحقيقة - في هذا 
الشأن ، كما رد بما لا يسوغ - كذلك - على ما دفع به الطاعن من انتفاء القصد الجناثي

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة زراعة وحيازة وإحراز نبات الحشيش المخدر وبنوره التي دان الطاعن بها، وأقام على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال المنابطين ومعاينة

النباية العامة، ومن تقرير معمل التحليل الكيماوي، وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبه الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض للدفع بيطلان إذن النيابة العامة لعدم حيية التحريات وأطرحه في قوله: وومن حيث إنه عن الدفع ببطلان إذن النبابة يزعم عدم جدية التحريات وفسادها لعدم اشتراك فني في إجرائها فهو مردود بأن محضر التحري الذي صدر الإذن بناء عليه قد تضمن الاسم الكامل للمتحرى عنه وعمره وسنه ومحل إقامته وموقع أرضه ونشاطه المتمثل في زراعة نبات القنب الهندي المخدر واحتفاظه ببعض أحزاء النبات الحافة وكل هذه معارمات كافية وتحريات جدية شاملة تطمئن المحكمة إلى جديتها وكفايتها لإصدار الإذن دون أن ترى المحكمة موجيا لمشاركة فني في إجرائها ومن ثم يكون هذا الدفع في غير محله متعينا الالتفات عنه، . وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت ـ على ما سلف بيانه ـ بتوافر مسوغات هذا الأمر فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض، إضافة إلى ما هو مقرر من أن تفتيش المزارع بدون إذن لا غبار عليه، وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن شجيرات القنب الهندي ضبطت بحقل الطاعن ومن ثم فإن ضبطها لم يكن بحاجة لاستصدار إذن النيابة العامة بذلك، ويضحى النعي على الحكم في هذا الخصوص في غير محله، لما كان ذلك، وكان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائها بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم، وإذ كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجاسة ودارت حولها المرافعة وهي واقعة زراعة النبات المخدر وحيازته وإحرازه وبذوره، هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف

الحديد الذي دان الطاعن به وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفا مشددا للعقوبة، دون أن بتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو إضافة عنصر جديد، فإن الوصف الذي نزلت إليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت إحراز الطاعن للمخدر مجردا من أي من قصود الاتحار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي لا يقتضي تنبيه الدفاع، وبكون ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص غير سديد. لما كان ذلك، وكان الحكم قد أورد مضمون تقرير المعمل الكيماوي في قوله: ووقد جاء بتقرير المعمل الكيماوي أن الأشحار المضيوطة والنباتات المنشرة للتحفيف هي لنبات الحشيش المخدر ـ القنب الهندي ـ وأن البذور المضبوطة هي لذات النبات المخدر، كما ثبت أن بجيب المتهم فتات لنيات الحشيش المخدر أيضاه . وكان ما أورده الحكم يكفي لبيان مؤدي تقرير معمل التحليل والنتيجة التي انتهى إليها، ومن ثم ينحسر عنه قالة القصور في بيان مؤدي هذا الدليل من أدلة الاثبات إضافة إلى أن المشرع حظر في المادة ٢٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ـ زراعة النباتات التي أدرجها بالجدول رقم ٥ الذي ألحقه بالقانون والتي أعتبرها من النباتات المخبرة ومنها النباتات محل الضبط، ومعاقب عليها في حالة زراعتها بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الأستعمال الشخصي بمقتضى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٨ من القانون المذكور والمعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، وزراعة النباتات المخدرة تعد جريمة تامة بمجرد إتيان فعل الزراعة أيا كانت النتيجة المترتبة على ذلك وسواء تحقق للجاني حصاد محصوله من النبات المخدر أم لا، فزراعة تلك النباتات مؤثمة في أي طور من أطوار نموها، ومن ثم فلا محل البحث في مدى احتواء النبات المخدر على مادته الفعالة. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير

الخديد شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة، وإذ لا تثريب على المحكمة في قضائها متى كانت قد اطمأنت إلى أن العينة التي أرسات التحليل هي التي صار تحليلها وكذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل - وكان الحكم قد اطرح ما أثاره الدفاع من التشكيك في نسبة المواد المخدرة إلى الطاعن بمقولة أن وزن ما أرسل من المضبوطات للتحليل بختلف عما تم تحليله فعلا، واستند في ذلك إلى أنه لم بثبت من الأوراق وقوع أي عيث في هذا الشأن، واطمأنت المحكمة إلى أن ما أرسل للتحليل هو ما تم تحليله فعلا، واطمأنت كذلك إلى نتيجة التحليل - فإن هذا الوجه من الطعن يكون في غير محله. لما كان ذلك، وكان الطاعن لم يطلب من المحكمة إجبراء تحقيق في شأن نسبة المضبوطات إلى الطاعن، ولم ترهى لزوما لإجرائه لكونه غير منتج في الدعوى بعد أن ثبت لها حيازة وإحراز الطاعن لها ومن ثم فلا محل لما ينعاه الطاعن في هذا الشأن. لما كان ذلك، وكان القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات من النباتات الممنوع زراعتها هو علم الزارع بأن النبات الذي يزرعه هو من النباتات الممنوع زراعتها، وكانت المحكمة غير مكلفة في الأصل بالتحدث استقلالا عن ركن العلم بحقيقة النبات المضبوط إذا كان ما أوردته في حكمها كافياً في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يزرعه ممنوع زراعته. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما دفع به الطاعن من نفي علمه بكنه النبات المضبوط ورد عليه بقوله: ومن حيث إن المحكمة تطمئن وبحق إلى أن المتهم كان يعلم علم اليقين بأن النبات المنزرع والمجفف والبذور جميعها لنبات القنب الهندي المخدر ـ الحشيش ـ المحظور زراعته قانونا فالمتهم كما هو ثابت في التحقيقات سيما أقوال ضابط الواقعة التي تطمئن إليها المحكمة وتأخذ بها وكذا معاينة النيابة العامة يعمل مزارعا ويبلغ من العمر ٤٨ عاما أي أنه مخضرم في ذلك وعلى علم ودراية بأنواع النباتات المختلفة وطريقة زراعته للنبات المخدر في خطوط منتظمة وإحاطة زراعته بنباتات بريلة كالشبت

متعيناً رفضه موضوعاً.

والبقدوس في محاولة لإخفائه وستره عن الأعين تقطع بهذا، كذا قيامه بنشر النباتات المقتلعة لتجفيفها وهو الأمر الذي لا يحدث مع باقى النباتات يجزم بعلمه بكنهه بالإضافة إلى أن التحريات التي اطمأنت إليها المحكمة وأخذت بها جاءت جازمة في هذا الصدد، وإذ كان ما أورده الحكم ردا على دفاع الطاعن يسوغ به إطراحه ويكفى في الدلالة على علم الطاعن بكنه النباتات المضبوطة، فإن منعى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس

## جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ تجاح نصار نائب رئيس الأحكمة وعصوية السادة المستشارين/ مجدى منتصر وحسن حمزه و حامد عبدالله نواب رئيس الأحكمة وشبل حسن.

### (17)

## الطعن رقم ٢٠٨٨ لسنة ٩٥ القضائية

(۱) دعوى مدنية. دعوى جنائية.

شرط قبول الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية؟

 (۲) تعویض. دعوی مدنیة انظرها والحکم فیها ۱. مسئولیة تقصیریة. حکم ۱ تسبیبه. تسبیب معیب ۱.

القضاء بالتعويض في الدعاوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية في حالة الحكم بالبراءة. شرطه؟

بيان عناصر الضرر المقدر على أساسه مبلغ التعويض في الحكم الصادر بالتعويض المدنى، غير لازم. حد ذلك؟

عـدم بيــان العكم عناصـر الخطأ الذي وقع من الطاعن وركن المنــرر وإيراده مــا لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها. قصور.

 الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية التى ترفع استثناء إلى المحاكم الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية، أن يكون الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى.

٢- من المقرر أنه بشترط للحكم بالتعويض في الدعاوي المدنية المرفوعة بالتبعية للاعوى الجنائية في حالة الحكم بالبراءة هو ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية وصحة إسناده إلى المتهم المقامة عليه الدعوى المذكورة دون أن تتوافر به الأركان القانونية للجريمة، وأنه وإن كان لا تثريب على الحكم القاضي بالتعويض المدنى إن هو لم يبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم قد أحاط بأركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضدر وعلاقة سبيبة وأن يكون ما أوريه في هذا الخصوص مؤدياً إلى النتيجة التي انتهى إليها. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أحال في بيان وقائع الدعوى إلى ما جاء بالحكم المستأنف، أورد تيريراً لقضائه ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى وجود ثمة خطأ من قبل المتهم قد أضر بالمدعى المدنى الأمر الذي يتعين معه إلغاء الحكم المستأنف فيما قضي به في الدعوى المدنية والزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ١، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم لا يبين منه عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن وصحة إسناده إليه، فضلاً عن أنه قد خلا من بيان ركن الضرر الذي لحق بالمدعى بالحق المدني، كما أن ما أورده الحكم في هذا الخصوص لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها، ومن ثم فإنه يكون قد قضى في الدعوى المدنية دون أن يحط بعناصرها إحاطة كافية مما يعيبه بالقصور.

## الوتائسع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحدث عمداً ب...... الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوماً. وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات. وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت، ومحكمة جنح ........ قضت حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية . استأنف المدعى بالحقوق المدنية ومحكمة ...... الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلا وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى المدنية وبالزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التويض المؤقت.

الخ.	 يق النقضر	لحكم بطر	في هذا ا	عليه	المحكوم	فطعن

#### المحمسة

حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى في موضوع الدعوى المدنية وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف والزامه بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤفّ، قد شابه قصور في التسبيب ذلك بأنه خلا من الأسباب التي أقام عليها قضاءه مما يعيبه بما يستوجب نقضه.

وحيث إن الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية التى ترفع استثناء إلى المحاكم الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية، أن يكون الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى، كما أنه يشترط للحكم بالتعويض فى الدعاوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية فى حالة الحكم بالبراءة هو ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية وصحة إسناده إلى المتهم المقامة عليه الدعوى المذكورة دون أن تتوافر به الأركان القانونية للجريمة، وأنه وإن كان لا تظريب على الحكم القاضى بالتعويض المدنى إن هو لم يبين عناصر الصرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم قد أحاط بأركان المسئولية

التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية وأن يكون ما أورده في هذا الخصوص مؤدياً إلى النتيجة التى انتهى إليها. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أحال في بيان وقائع الدعوى إلى ما جاء بالحكم المستأنف، أورد تبريراً لقصائه، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى وجود ثمة خطأ من قبل المتهم قد أضر بالمدعى المدنى الأمر الذي يتعين معه إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى المدنية والزام المنهم بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم لا يبين منه عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن وصحة إسناده إليه، فضلاً عن أنه قد خلا من بيان ركن الضرر الذي لحق بالمدعى بالحق المدنى، كما أن ما أورده الحكم في هذا الخصوص لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها، ومن ثم فإنه يكون قد قضى في الدعوى المدنية دون أن يحط بعناصرها إحاطة كافية مما يعيبه بالقصور الذي يوجب نقضه والإعادة في خصوص الدعوى المدنية.

## جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشارا إبراهيم عبد المطلب نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ حسين الجيزاوى ومبعدى أبو العلا وهاني خليل نواب رئيس اغكمة وأحمد عمر محمدين.

#### (11)

## الطعن رتم ١٧١١٨ لسنة ٦٤ القضائية

 (١) تفتیش اإذن التفتیش. إصداره،. استدلالات. محکمة الموضوع اسلطتها فی تقدیر جدیة التحریات،.

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش. موضوعي.

(۲) تفتیش اإذن التفتیش. إصداره، ابیاناته، . حکم اتسبیبه.
 تسبیب غیر معیب،

وجوب توقيع إذن التفتيش ممن أصدره. عدم رسم القانون شكلاً خاصاً لذلك.

التوقيع على الإذن بنموذج غير مقروء. لا يعيبه. مادام أنه تم ممن أصدره.

(٣) إجراءات اإجراءات التحقيق، نيابة عامة. مأمورو الضبط
 القضائي الختصاصهم، نقض السباب الطعن. ما لا يقبل منهاه.

حق عضو النيابة عند مباشرة التحقيق تكليف أى من مأمورى الصبط القضائي ببعض ما يختص به. شرط ذلك وأساسه؟

الجدل الموضوعي في سلملة محكمة الموضِوع في استخلاص صورة الواقعة. غير

جائز.

مثال:

## (٤) رشوة. جريمة اأركانهاه. موظفون عموميون.

جريمة الرشوة . كفايتها أن تكون الأعمال المطلوب أداؤها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة . كفاية أن يكون للموظف نصيب من الأعمال المطلوب أداؤها يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة .

تحقيق جريمة الرشوة في حق الموظف ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته. شرطه أن يعتقد الموظف أو يزعم كذبا أنه من أعمال وظيفته. أساس ذلك؟

## (٥) رشوة. جريمة اأركانها، موظفون عموميون.

الزعم بالاختصاص. توافره بمجرد إبداء الموظف استعداده للقيام بالعمل أو الامتناع عنه الذي لا يدخل في اختصاصه. علة ذلك؟

## (٦) متحكمة الموضوع اسلطتها في إستخبلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى.

المنازعة في استخلاص الصورة التي استخلصتها المحكمة لواقعة الدعوى. غير مقولة.

## (V) دفوع الدفع بتلفيق التهمة..

الدفع بتلفيق التهمة. موضوعي، لا يستوجب رداً، استفادة الرد عليه ضمنا من أن. الثبوت التي أوردها الحكم.

# (٨) رشوة. موظفون عموميون. حكم اتسبيبه. تسبيب غير

عيب،

جريمة عرض الرشوة لا يؤثر في قيامها، وقوعها ننيجة تدبير لضبطها، كون المجنى عليه جادا في قبرلها، غير لازم،

بثلار

(٩) رشوة. قصد جنائي. حكم اتسبيبه. تسبيب غير معيب،

القصد الجنائي في جريمة الرشوة. مناط تحققه؟

استنتاج هذا القصد من الظروف والملابسات التي صاحبت العمل أو الامتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة.

مثال لتسبيب سائغ في استظهار القصد الجنائي في جريمة الرشوة.

(١٠) إثبات «بوجـه عـام». دفـاع «الإخــلال بحق الدفـاع. مـا لا
 يوفره».

عدم النزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها.

(١١) إجراءات الجراءات المحاكمة، دفاع الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره، نقض السباب الطعن. ما لا يقبل منهاء.

تقديم النيابة العامة بجلسة المحاكمة مذكرة لرئيس النيابة مصدر الإذن بالتسجيل والضبط بأن التوقيع عليه صادر عنه في حضور الطاعن والمدافع عنه وطلب الأخير الفصل في الدعوى. النعي ببطلان الإجراءات. غير مقبول.

١- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من

المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن. فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون. وكانت المحكمة قد ردت على الدفع ببطلان إذن التسجيل والضبط على السياق المتقدم مفصحة عن اطمئنانها إلى ما أسفرت عنه التحريات وإلى ما جاء بها من أن الطاعن بصفته مديرا للإسكان بحى أسفرت عنه التحريات وإلى ما جاء بها من أن الطاعن بصفته مثير ألف جنيه رشوة وأخذ منه مبلغ خمسة آلاف جنيه منها مقابل إصداره ترخيصا للمحل. وهو رد يكشف عن تمحيص المحكمة للتحريات وعناصرها واقتناعها بجديتها، يتغق وصحيح القانون. وكان الطاعن قد ذكر بأسباب طعنه صلة المبلغ بالمحل آنف الذكر كشريك فيه. لما كان ما تقدم، فإن ما ينعاء على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد.

٢- من المقرر أن القانون وإن أوجب توقيع إذن التفتيش بامضاء مصدره، إلا أنه لم يرسم شكلا خاصا لذلك. فلا يعبب الإذن أن يكون التوقيع عليه غير مقروء، طالما أنه قد صدر عن مصدر الإذن. ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا محل له.

٣ـ لما كانت المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي من مأموري الضبط القصائي ببعض الأعمال التي من أختصاصه. فإن لازم ذلك أنه يتعين أن يقوم مأمور الصبط القصائي بنفسه بعباشرة الإجراء الذي ندب لتنفيذه أو أن يكون الإجراء قد تم على مسمع ومرآي منه. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل من أقوال المبلغ وعضو الرقابة الإدارية الذي تولى إجراءات القبض والتفنيش أن الأول استعمل أجهزة النسجيل المسلمة إليه بمناسبة لقاءاته مع الطاعن وحضور الأخير إليه بالمحل.

بينما كان عضو الرقابة الإدارية يكمن على مقربة منهما. يشرف على عملية التسجيل ويسمع حديثهما الذى استبان منه طلب الطاعن وأخذه مبلغ الرشوة فأسرع عضو الرقابة بالقبض على الطاعن وضبط المبلغ بحوزته. مما يفصح عن استعمال المبلغ لأجهزة التسجيل تحت إشراف مأمور الضبط القضائي. ويسوغ به ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع ببطلان هذا الإجراء. فإن ما يثيره الطاعن من أن استخدام المبلغ لأجهزة التسجيل بعيدا عن إشراف عضو الرقابة الإدارية يتمخض جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى كما ارتسمت في وجدانها مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب، ومن ثم يكون هذا المنعي في غير

٤- لما كان مؤدى نص المادة ١٠٣ من قانون العقربات أن كل موظف عمومى طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته يعد مرتشيا. ومؤدى نص المادة ١٩٦٣ مكررا المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ أنه يعتبر مرتشيا ويعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة كل موظف عمومى طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل يعتقد خطأ أو يزعم أنه من أعمال وظيفته، أو للامتناع عنه. ويستفاد من الجمع بين النصين في ظاهر لفظهما وواضح عبارتهما أنه لا يشترط في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أداؤها داخله في نطاق الوظيفة مباشرة، بل يكفي أن يكون له نصيب فيها يسمح له بتنفيذ الغرض منها. كما تتحقق أيضا ولو خرج العمل عن دائرة الوظيفة بشرّط أن يعتقد الموظف خطأ أنه من أعمال وظيفته أو يزعم كذلك كذبا بصرف النظر عن اعتقد الموظف خطأ أنه من أعمال وظيفته أو يزعم كذلك كذبا بصرف النظر عن اعتقد الموظف علما عنقد أو زعم.

 من المقرر أن الزعم بالاختصاص يتوافر ولو لم يفصح عنه الموظف أو يصرح به. إذ يكفى مجرد إيداء الموظف استعداده القيام بالعمل الذي لا يدخل فى نطاق اختصاصه أو الامتناع عنه. لان ذلك السلوك منه يفيد صمنا زعمه بالاختصاص.

٦- لما كان ما أورده الحكم فى مدوناته نتواقر به جريمة الرشوة بكافة أركانها كما هى معرفة به فى القانون. وكان النعى بأن الواقعة لا تشكل جريمة رشوة لأن الحديث المسجل بين الطاعن والمبلغ يدور حول نصائح قدمها الأول للثانى لإنجاز مشاكله لدى جهات الصحة والحريق والدفاع المدنى غير مقبول. إذ لا يعدو أن يكون منازعة فى الصورة التى اعتنقتها المحكمة للواقعة.

٧- من المقرر أن الدفع بتلفيق الاتهام أو كيديته من الدفوع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل ردا صريحا من الحكم. مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التى أوردها.

٨- من المقرر أنه لا يؤثر فى قيام جريمة الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها، ولا يشترط لقيامها أن يكون المجنى عليه جادا فى قبولها. وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن هو الذى سعى بنفسه الى المبلغ، وطلب منه مبلغ الرشوة. وقدمت إليه بناء على الاتفاق الذى جرى بينهما، فإن مفاد ذلك أن الطاعن هو الذى انزاق إلى مقارفة جريمة الرشوة. وكان ذلك منه بإرادة حرة طليقة. وإذ كان ما أثبته الحكم فيما تقدم كافيا وسائغا لإدانة الطاعن بجريمة الرشوة. فإن ما يؤيره فى هذا الشأن يكون غير سديد.

٩- من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة الرشوة بتوافر بمجرد علم المرتشى عند طلب أو قبول الرعد أو العطية أو الفائدة أنه يفعل هذا لقاء القيام بعمل أو الأمتناع عن عمل من أعمال الوظيفة أو للإخلال بواجباته. وأنه ثمن لاتجاره بوظيفته واستغلالها، ويستنتج هذا الركن من الظروف والملابسات التي صاحبت العمل أو

الامتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على أر الطاعن أخذ من المبلغ النقود تنفيذا لاتفاق سابق بينهما ليقوم الأول باستخراج ترخيص للمحل المبين من قبل. وهو ما يتحقق به معنى الاتجار بالوظيفة ويتوافر به القصد الجنائى فى حقه وأنه أخذ النقود لقاء إنهاء إجراءات الترخيص ومن ثم فإن ما يثيره من أن المحكمة لم تتعرض لدفاعه بانتفاء القصد الجنائى لديه لا يكون له محل.

١٠ من المقرر أن المحكمة غير ملتزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة
 ذات الأثر في تكوين عقيدتها.

11. لما كان الثابت من محاصر جلسات المحاكمة أن المحكمة نظرت الدعوى في جلستين، حضرها محامون مع الطاعن، وفيها أبدى الدفاع طلباته ومرافعاته. ولم يحضر محام مع الطاعن بالجلسة المشار إليها بأسباب الطعن. ثم استمرت المرافعة لجلسة ....... حيث حضر محاميان مع الطاعن وبهذه الجلسة الأخيرة أثبتت المحكمة أن النيابة العامة قدمت مذكرة رئيس نيابة أمن الدولة العليا ....... التي تضمنت أن التوقيع على إذن النيابة الصادر في الدعوى هو توقيعه. ولما كان ذلك، في حضور الطاعن والمدافع عنه. مما مفاده أن تلك المذكرة كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم، وكان في مكنة الدفاع عن الطاعن أن يبدى ما يشاء من دفاع أو طلبات بشأنها، وإذ كان البين من محضر تلك الجلسة أن الدفاع عن الطاعن قد طلب الفصل في الدعوى اكتفاء بما أبدى من دفاع بالجلسات السابقة وصمم على طلب البراءة، فإن النعي على الحكم في هذا الشأن بدعوى البطلان في الإجراءات لا يكون مقبولا.

### الوقسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفا عموميا مدير إسكان ثم مهندس بحى ........ طلب وأخذ انفسه عطية لأداء عمل زعم أنه من أعمال وظيفته بأن طلب من ....... مبلغ خمسة عشر ألف جنيه على سبيل الرشوة مقابل تسهيل إجراءات إصدار ترخيص محل المأكولات الذي يشارك في ملكيته وأخذ منه مبلغ خمسة آلاف جنيه حال اختصاصه بأداء هذا العمل ومبلغ خمسة آلاف جنيه أخرى بعد نقله لعمل آخر وزاعما بالاختصاص به، وأحالته إلى محكمة جنايات أمن الدولة العليا بالقاهرة لمعافبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ١٠٣، ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات بمعافبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وتغريمه خمسة آلاف جنيه .

فطعنت ......زوجة المحكوم عليه نيابة عنه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

#### المكمسة

من حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة طلب وأخذ رشوة قد شابه قصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال وانطوى على خطأ فى القانون وبطلان فى الإجراءات. ذلك أنه رد على الدفع ببطلان إذن التسجيل والضبط والتفتيش لابتنائه على تحريات غير جدية ولصدوره لضبط جريمة مستقبلة ردا غير سائغ لا يكفى لإطراحه لم توضح فيه المحكمة عناصر التحريات وتمحصها. ولم تعرض لما أثاره من أنه لا صفة له فى اصدار ترخيص المحل المقال بأنه سبب الرشوة. وأنه لا صلة للمبلغ بالمحل المشار إليه، وأطرح دفاعه ببطلان الإذن المذكور

لتوقيعه بتوقيع غير مقروء بما لا يسوغه. كما دفع ببطلان تنفيذ إذن التسجيل لقيام المبلغ بإجراء التسجيل بعيدا عن إشراف عضو الرقابة الإدارية. وتسمع الأخير لما دار من حديث بين الطاعن والمبلغ. دون أن يكون مأذونا له في ذلك. لكن الحكم رد على هذا الدفع بما يخالف الثابت في الأوراق. وتمسك الطاعن بأنه غير مختص بالعمل الذي زعم المبلغ أنه دفع الرشوة من أجله ـ سواء اختصاص حقيقي أو مزعوم وأن الحديث المسجل بينهما لا يتصل بجريمة رشوة. وإنما يدور حول مساعدته للمبلغ في انهاء مشاكله مع الصحة والحريق والدفاع المدني. وهي جهات لا صلة للطاعن بها، وأن الجريمة وقعت بتحريض من عضو الرقابة الإدارية والمبلغ الذي استهدف من ذلك الحصول على مبالغ أكبر من شريكه في المحل، بزعم دفعها رشوة - إلا أن الحكم لم يرد على دفاعه هذا ردا كافيا. ولم تعرض المحكمة لدفعه بانتفاء القصد الجنائي لديه وأن المبلغ دس عليه النقود المضبوطة وهو ما تأيد بأقوال الشاهد ....... بالتحقيقات والتي فات الحكم المطعون فيه التفطن إلى ما تشير إليه دلالتها في هذا الخصوص. وأخيرا فإن المحكمة أصدرت قرارا بالاستعلام من رئيس النيابة ....... عما إذا كان التوقيع على إذن التسجيل والضبط صادرا منه من عدمه وكان هذا الإجراء مشوبا بالبطلان لحدوثه في غيبة محامي الطاعن. كل هذا مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبرتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها. عرض للدفع ببطلان الإذن الصادر بالتسجيل والضبط لعدم جدية التحريات ولصدوره لضبط جريمة لم تقع ورد عليه بقوله مسسسس وإذ كانت هذه المحكمة تقتنع مما جاء بأقوال المبلغ فى محضر جمع الاستدلالات وما أسفرت عنه التحريات مصداقا له ـ بجدية هذه التحريات التى بنى

عنب الاذن وتوافر مسوغات إصداره . فإن الدفع ببطلانه . في شقه الأول يكون غير سديد. ولا ينال من ذلك عدم اسناد الاتهام إلى آخر اعتبرته هذه التحريات صالعا في لاتهام مع المتهم. إذ المناط في هذا الإسناد هو توافر الأدلة قبل هذا الأخير بقدر يكفي لذلك وهو ما لم تر النيابة العامة بعد التحقيق توافره... أما عن الدفع ببطلان الإذن ـ في شقه الثاني . تأسيسا على أنه صدر لضبط جريمة لم تقع فإنه طالما كان ما تقدم وكان الثابت مما أبلغ به المبلغ وأكدته التصريات الجدية أن المتبهم بصفته مديرا للاسكان بحى ..... طلب مبلغ خمسة عشر آلاف جنيه على سبيل الرشوة. مقابل تسهيل إصدار الترخيص بالمحل وهو مختص بمقتضى وظيفته بإصداره وأخذه مبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل ذلك فإن جناية الرشوة تكون قد وقعت من المتهم ويكون الأذن قد صدر بضبطها، ومن ثم يكون الدفع ببطلانه لهذا السبب غير سديده . لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع. وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا معقب عليها فيما اربأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون. وكانت المحكمة قد ردت على الدفع ببطلان إذن التسجيل والضبط على السياق المتقدم مفصحة عن اطمئنانها إلى ما أسفرت عنه التحريات وإلى ما جاء بها من أن الطاعن بصفته مديرا للإسكان بحى ٠٠ ومختص بإصدار الترخيص طلب من الشاكي خمسة عشر ألف جنيه رشوة وأخذ منه مبلغ خمسة آلاف جنيه منها. مقابل إصداره ترخيصا للمحل وهو رد يكشف عن تمحيص المحكمة للتحريات وعناصرها واقتناعها بجديتها يتفق وصحيح القانون. وكان الطاعن قد ذكر بأسباب طعنه صلة المبلغ بالمحل آنف الذكر كشريك فيه. لما كان ما تقدم، فإن ما ينعاه على الحكم في هذا الشأن يكون غيير سديد. ولما كان

القانون وإن أوجب توقيع إنن التفتيش بامضاء مصدره، إلا أنه لم يرسم شكلا خاص لذلك. فلا يعيب الإذن أن يكون التوقيع عليه غير مقروء، طالما أنه قد صدر عن مصدر الإذن. ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا محل له. لما كان ذلك، وكانت المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لكل من أعضاء النبابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من اختصاصه. فإن لازم ذلك أنه يتعين أن يقوم مأمور الصبط القضائي بنفسه بمباشرة الإجراء الذي ندب لتنفيذه أو أن يكون الإجراء قد تم على مسمع ومرآى منه. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل من أقوال المبلغ وعضو الرقابة الإدارية الذي تولى اجراءات القبض والتفتيش أن الأول استعمل أجهزة التسحيل المسلمة إليه بمناسبة لقاءاته مع الطاعن وحضور الأخير إليه بالمحل. بينما كان عضو الرقابة الإدارية يكمن على مقربة منهما يشرف على عملية التسجيل ويسمع حديثهما الذي استبان منه طلب الطاعن وأخذه مبلغ الرشوة. فأسرع عضو الرقابة بالقبض على الطاعن وضبط المبلغ بحوزته مما يفصح عن استعمال المبلغ لأجهزة التسحيل تحت إشراف مأمور الضبط القضائي ويسوغ به ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع ببطلان هذا الإجراء، فإن ما يثيره الطاعن من أن استخدام المبلغ لأجهزة التسجيل بعيدا عن إشراف عضو الرقابة الإدارية يتمخض جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوي كما ارتسمت في وجدانها. مما تستقل بالفصل فيه بغير معقِب، ومن ثم يكون هذا المنعى في غير محله. لما كان ذلك، وكان مؤدى نص المادة ١٠٣ من قانون العقوبات أن كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته يعد مرتشيا. ومـؤدى نص المادة ١٩٣ مكروا المعدلة بالقـانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ أنه يعـتـبـر مرتشيا ويعلقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة كل موظف عمومي

طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل بعتقد خطأ أو يزعم أنه م أعمال وظيفته أو للامتناع عنه. ويستفاد من الجمع بين النصين في ظاهر لفظهما وواضح عباراتهما أنه لا يشترط في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي بطلب من الموظف أداؤها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة، بل يكفي أن يكون له نصيب فيها بسمح له بتنفيذ الغرض منها. كما تتحقق أيضا ولو خرج العمل عن دائرة الوظيفة بشرط أن يعتقد الموظف خطأ أنه من أعمال وظيفته أو يزعم كذلك كذبا، يصرف النظر عن اعتقاد المجنى عليه فيما اعتقد أو زعم. وكان الزعم بالاختصاص بتوافر ولو لم بفصح عنه الموظف أو يصرح به . إذ يكفي مجرد إبداء الموظف استعداده للقيام بالعمل الذي لا بدخل في نطاق اختصاصه أو الامتناع عنه، لأن ذلك السلوك منه يفيد ضمنا زعمه بالاختصاص وكان الحكم المطعون فيه، بعد أن استعرض أبلة الثيوت قبل الطاعن تعرض لدفاعه بشأن عدم اختصاصه باستخراج الترخيص سواء اختصاصا حقيقيا أو مزعوما بقوله: و..... ومن ثم فإن المحكمة تتخذ هذه الأدلة أنلة ثيوت قبل المتبهم وحياصلها مجتمعة أن المتبهم وهو مدير الإسكان بحي ..... طلب مبلغ خمسة عشر ألفا من الجنيهات على سبيل الرشوة مقابل تسهيله اجراءات إصدار ترخيص المحل آنف البيان وهو مختص باصداره وأخذمنه حال اختصاصه بهذا العمل خمسة آلاف جنيه وأخذ خمسة آلاف جنيه أخرى زاعما اختصاصه به فإن جريمة الرشوة تكون قد توافرت أركانها كما هي معرفة به قانونا وتوافرت الأدلة الجازمة على ارتكاب المتهم لها، ومن ثم لا تعول على انكاره باعتباره ضربا من الدفاع وتلتفت عن سائر دفوعه الموضوعية التي أثارها الدفاع لحمل المحكمة على التشكيك في تلك الأدلة وعدم الأخذ بها...، وكان الحكم بهذا الردقد تفطن إلى المعاني القانونية المقدمة. وأبان عن اختصاص الطاعن بالعمل المقصود في جريمة الرشوة في بداية الأمر. ثم زعمه الاختصاص به من بعد، ونوع هذا العمل، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم في مدوناته تتوافر به جريمة الرشوة بكافة أركانها كما هي معرفة به في القانون، وكان النعى بأن الواقعة لا تشكل جريعة رشوة لأن الصديث المسجل بين الطاعن والمبلغ يدور حول نصائح قدمها الأول للثاني لإنجاز مشاكله لدي جهات الصحة والحريق والدفاع المدنى غير مقبول. إذ لا يعدو أن يكون منازعة في الصورة التي اعتنقتها المحكمة للواقعة. لما كان ذلك، وكان الدفع بتلفيق الاتهام أو كيدته من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا من الحكم مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها. وكان من المقرر أنه لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لصبطها. ولا يشترط لقيامها أن يكون المجنى عليه جادا في قبولها وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن هو الذي سعى بنفسه إلى المبلغ، وطلب منه مبلغ الرشوة، وقدمت إليه بناء على الاتفاق الذي جرى بينهما. فإن مفاد ذلك أن الطاعن هو الذي انزلق إلى مقارفة جريمة الرشوة . وكان ذلك منه بإرادة حرة طليقة وإذ كان ما أثبته الحكم فيما نقدم كافيا وسائغا لإدانة الطاعن بجريمة الرشوة، فإن ما يثيره في هذا الشأن يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة الرشوة يتوافر بمجرد علم المرتشى عند طلب أو قبول الوعد أو العطية أو الفائدة أنه يفعل هذا لقاء القيام بعمل أو الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة أو للإخلال بواجباته، وأنه ثعن لاتجاره بوظيفته واستغلالها. ويستنتج هذا الركن من الظروف والملابسات التي صاحبت العمل أو الامتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على أن الطاعن أخذ من المبلغ النقود تنفيذا لاتفاق سابق بينهما ليقوم الأول باستخراج ترخيص للمحل المبين من قبل، وهو ما يتحقق به معنى الاتجار بالوظيفة ويتوافر به القصد الجنائي في حقه وأنه أُخذ النقود لقاء إنهاء إجراءات

الترخيص. ومن ثم فإن ما يثيره من أن المحكمة لم تتعرض لدفاعه بانتفاء القصد الحنائي لديه لا بكون له محل، وليس له أن ينعى على الحكم التفاته عما جاء بأقوال الشاهد ...... في التحقيقات في هذا الخصوص. إذ على فرض صحتها فإن المحكمة غير ملذ مة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها. لما كان ذلك، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة نظرت الدعوى في جاستين حضرها محامون مع الطاعن، وفيها أبدى الدفاع طلباته ومرافعاته. ولم بحضر محام مع الطاعن بالجاسة المشار إليها بأسباب الطعن، ثم استمرت المرافعة لجلسة ...... حيث حضر محاميان مع الطاعن، وبهذه الجلسة الأخيرة أُثبتت المحكمة أن النباية العامة قدمت مذكرة رئيس نباية أمن الدولة العليا ....... التي تضمنت أن التوقيع على إذن النيابة الصادر في الدعوى هو توقيعه، وكان ذلك في حضور الطاعن والمدافع عنه. مما مفاده أن تلك المذكرة كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم. وكان في مكنة الدفاع عن الطاعن أن يبدى ما بشاء من دفاع أو طلبات بشأنها. وإذ كان البين من محضر تلك الجلسة أن الدفاع عن الطاعن قد طلب الفصل في الدعوى اكتفاء بما أبدى من دفاع بالجلسات السابقة وصمم على طلب البراءة. فإن النعى على الحكم في هذا الشأن بدعوى البطلان في الإجراءات لا يكون مقبولا. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس، متعينا رفضه موضوعا.

### جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد أحمد حسن نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ عبداللطيف على أبو النيل ومحمد اسماعيل موسى نائبى رئيس انحكمة ويحبى محمود خليفة ومحمد على رجب.

#### (10)

## الطعن رقم ١٨٨٧ لسنة ٦٥ القضائية

إخالال عمدى فى تنفيذ عقد مقاولة. جريمة «أركانها». قصد جنائى. حكم « تسبيبه، تسبيب معيب ». نقض « أسباب الطعن. ما يقبل منها ».

جناية الإخلال العمدى في تنفيذ كل أو بعض الإلتزامات التي يفرضها عقد المقاولة. عمدية. القصد الجنائي فيها. مناط نحققه؟

إغفال الحكم المطعون فيه استظهار هذا القصد. قصور.

لما كان من المقرر أن جناية الإخلال العمدى في تنفيذ كل أو بعض الإلتزامات التي يفرضها عقد المقاولة أو ارتكاب أي غش في تنفيذ هذا العقد المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا (ج) من قانون العقوبات هي جزيمة عمدية يشترط لقيامها توفر القصد الجنائي باتجاه إرادة المتعاقد إلى الإخلال بالعقد أو الغش في تنفيذه مع علمه بذلك، وكان من المقرر أيضاً أن القصد الجنائي من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعليا. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر هذا الركن الأساسي إذ خلت مدوناته من إيراد التدليل على أن الطاعنين قد عمدوا إلى الإ خلال بعقد المقاولة الذي

ارتبط به الطاعن الأول مع الوحدة المحلية لمركز ومدينة...... أو الغش في تنفيذه، فإنه يكون معيبا بالقصور في البيان.

### الوقائسع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم الأول: أخل عمداً بتنفيذ الالتزامات التي يفرضها عليه عقد مقاولة ارتبط به مع الوحدة المحلية لمركز ومدينة ..... وارتكب غشا في تنفيذه بأن نفذ الأعمال المسندة إليه بموجب ذلك العقد بالمخالفة للرسومات التنفيذية والمواصفات والأصول الفنية والهندسية وترتب على ذلك ضررا جسيما بأموال الجهة سالفة الذكر قدره مائة وستة وسبعين ألف ومائة وستة وتسعين جنبهأ ومائتين وستة وثمانين مليما. الثاني والثالث: اشتركا بطريقي الاتفاق والمساعدة مع الأول في ارتكاب الجريمة سالفة البيان بأن اتفقا معه على ارتكابها وساعداه على ذلك بأن امتنعا عن الإشراف على تنفيذ الأعمال المسندة إليه وعن مراقبتها ووقعا على محاضر استلامها ومستخلصات صرف قيمتها فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . وأحالتهم إلى محكمة أمن الدولة العليا ...... لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢/٤٠ ـ ٣، ١١٦،٤١ مكرراً ج/١، ١١٩/أ من قانون العقوبات بمعاقبة الطاعن الأول بالسجن لمدة خمس سنوات وكل من الطاعنين الثاني والثالث بالسجن لمدة ثلاث سنوات والعزل من الوظيفة وتغريم الطاعنين الثلاثة مبلغ مائة وستة وسبعين ألفا وستة وتسعين جنيها وثماني مائة وستة وعشرين مليما بالتضامن فيما بينهم.

فطعن المحكوم عايهم في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ.

### المكمسة

حيث إن ما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان أولهم بجريمة الإخلال العمدى في تنفيذ عقد مقاولة والآخرين بالاشتراك فيها قد شابه القصور في التسبيب، وذلك بأن لم يستظهر القصد الجنائي لدى الطاعنين باتجاه إرادتهم إلى الإخلال في تنفيذ ذلك العقد بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله إنها: • تتحصل في أنه في خيلال الفتيرة من سنة ١٩٨٤ حيتي سنة ١٩٨٩ بناحية..... التيابعية لمركز ..... محافظة المنوفية ـ تعاقد المتهم الأول ..... مع الوحدة المحلية لمركز ومدينة ..... على إنشاء الجناح القبلي لمدرسة ..... الابتدائية وما أن صدر له أمر الشغل وأسندت الى كل من المتهمين الثاني ..... المهندس بالإدارة الهندسية للوحدة المحلية المذكورة والثالث..... فني بذات الجهة أعمال الإشراف على مدى التزام المتهم الأول المقاول بإنشاء المبنى وفقا للرسم الإنشائي والمواصفات الهندسية ـ طبقاً لأصول الصناعة حتى اتفق معهما على الإخلال بهذا العقد ومخالفة المواصفات الهندسية وأصول الصناعة والغش في مواد البناء وأن يساعداه بالتوقيع على المستخلصات الخاصة بصرف قيمة ما يتم تنفيذه من أعمال دون الكشف عما بها من غش واستلام المبنى في نهاية العملية، ونفاذا لذلك أقام المتهم الأول المقاول المبنى بالمخالفة للمواصفات الهندسية وأصول الصناعة والغش في مواد البناء بمخالفة الأعداد والكميات والنسب المقررة طبقا للمواصفات الهندسية وأصول الصناعة بينما عمد المتهمان الثاني والثالث إلى عدم كشف ذلك الإخلال بالعقد والغش في تنفيذه ووقعا على المستخلصات حتى بتمكن المتهم الأول المقاول من صرف قيمة ما يتم تنفيذه من أعمال مخالفة دون وجه حق ثم وقعا في نهاية العملية باستلام المبنى دون كشف ما به من عبوب ومخالفة للمواصفات وأصول الصناعة وغش مما أدى إلى

تصدع المبنى وعدم صلاحيته للغرض الذي أنشىء من أجله وبات لازما إزالته حتى، سطح الأرض وإعادة بنائه وفقا للمواصفات الهندسية وأصول الصناعة وهو ما أصاب الجهة المجنى عليها بضرر جسيم بلغت قيمته ٢٨٦ , ١٧٦١٩ جنيه ، فقط مائة وستة وسيعين الفا ومائة وستة وتسعين جنيها ومائتين وستة وثمانين مليما لا غير ١٠ وبعد أن أورد الحكم على ببوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعنين أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات ومن تقرير خبراء وزارة العدل وأمر الشغل الذي صدر من الوحدة المحلبة لمركز ومدينة ...... للطاعن الأول ومحضر الاستلام وكتاب إدارة العقود والمشتريات بالوحدة المحلية لمدينة ..... خلص إلى إدانتهم بجريمتي الإخلال العمدي في تنفيذ عقد مقاولة والاشتراك فيها وعاقبهم بالمادة ١١٦ مكرراً (ج) من قانون العقوبات. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن جناية الإخلال العمدى في تنفيذ كل أو بعض الالتزامات التي يفرضها عقد المقاولة أو ارتكاب أي غش في تنفيذ هذا العقد المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرراً (ج) من قانون العقوبات هي جريمة عمدية يشترط لقيامها توفر القصد الجنائي باتجاه إرادة المتعاقد إلى الإخلال بالعقد أو الغش في تنفيذه مع علمه بذلك، وكان من المقرر أيضاً أن القصد الجنائي من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثيوته فعليا. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر هذا الركن الأساسي إذ خلت مدوناته من إيراد الدليل على أن الطاعنين قد عمدوا إلى الإخلال بعقد المقاولة الذي ارتبط به الطاعن الأول مع الوحدة المحلية لمركز ومدينة ..... أو الغش في تنفيذه ، فإنه يكون معيبا بالقصور في البيان بما يوجب نقضه والإعادة، وذلك دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

### جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ د. عادل قوره نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ الصاوى يوسف وأحمد عبد الرحمن نائبى رئيس اغكمة وأحمد عبد القوى ومحمد عيد معجوب .

#### (11)

## الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٦٠ القضائية

(۱) اختصاص الاختصاص الكانى، دفوع الدفع بعدم الاختصاص، نقض السباب الطعن. ما لا يقبل منها،

عدم جواز الدفع بعدم الاختصاص المكانى لأول مرة أمام النقض. ما لم نكن مدونات الحكم تظاهره. علة ذلك ؟

(۲) محاماة. دعوى جنائية اتحريكها، نقض السباب الطعن. ما لا يقبل منها،

عدم حصول المحامى على الإذن المنصوص عليه فى المادة ٢/٦٨ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣. مخالفة مهنية. لا تجرد العمل الإجرائى من آثاره القانونية .

الدفاع القانوني ظاهر البطلان. لا يستوجب رداً .

 (٣) تزوير «الطعن بالتزوير». محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل».

الطعن بالتزوير. من وسائل الدفاع. خضوعه لتقدير محكمة الموضوع.

للمحكمة ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير وألا تحيله للنيابة العامة لتحقيقه وألا توقف الفصل في الدعوى الأصلية. شرط ذلك ؟ (٤) شيك بدون رصيد. إجراءات الجراءات المحاكمة ، إثبات الموجه عام ، دفاع الإخلال بحق الدفاع ، ما لا يوفره ، .

عدم إصرار الطاعن على تقديم أصل الشيك أمام المحكمة الاستئنافية. أثره ؟

عدم نقديم أصل الشيك لا ينفى جريمة إصدار شيك بدون رصيد. جواز الأخذ بالصورة الشمسية. إذا اطمأنت إليها المحكمة .

(٥) شيك بدون رصيد. دفاع «الإخلال بحق الدفاع. ما لا
 يوفره، . نقض «المصلحة في الطعن» .

التفات المحكمة عن دفاع الطاعن بتزوير إفادة البنك. غير منتج. ما دام لا ينازع في عدم وجود رصيد له .

تقديم الشيك للصرف وإفادة البنك بعدم وجود رصيد. لا أثر لهما في شأن توافر أركان الجريمة .

إفادة البنك بعدم وجود رصيد . ماهيتها ؟

(٦) شيك بدون رصيد. نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل
 منها».

تأسيس المحكمة الإدانة على ما ثبت بإفادة البنك من عدم كفاية الرصيد. يلتقى في المعنى مع عبارة عدم وجود رصيد الواردة به. علة ذلك ؟

انتفاء الرصيد كلية وأمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع. قسائم متساوية في التجريم والعقاب. المادة ٣٣٧ عقوبات .

۱- لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة بدرجتيها بأن الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بعدم اختصاص المحكمة المكانى بنظر الدعوى. وكانت مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد خلت مما يظاهر ما يدعيه الطاعن من عدم اختصاص محكمة أول درجة مكانياً بنظر الدعوى. فإنه لا يجوز للطاعن أن يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكوِمه يحتاج إلى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها .

٢- لما كان الدفع ببطلان تحريك الدعوى الجنائية بالدعوى المدنية الموقعة صحيفتها من محام لم يحصل على إذن من مجلس النقابة الفرعية بقبول الوكالة فى الدعوى ضد المتهم وهو محام مثله على ما تقضى به المادة ٢/٦٨ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ مردود بأن هذه المخالفة المهنية - بفرض حصولها - لا تستتبع تجريد العمل الإجرائي الذي قام به محامى المدعى بالحقوق المدنية من آثارة القانونية - ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن - هو دفاع قانوني ظاهر البطلان - لا يستوجب ردأ ويكن منعاه في هذا الصدد غير مقبول .

7- لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه رداً على ما أثاره الطاعن بشأن الطعن بالتزوير على الشيك موضوع الدعوى سائغاً وكافياً في الرد على دفاع الطاعن في صورة الدعوى ولا معقب على محكمة الموضوع فيه لما هو مقرر أن الطعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع بما لها من كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة عليها ويجوز لها ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير وألا تحيله للنيابة العامة لتحقيقه وألا توقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا ما قدرت أن الطعن غير جدى وأن الدلائل عليه واهية ـ وكان ما قاله الحكم ـ من أن الشيك وقع عليه من الطاعن - يطابق توقيعه على العقد المؤرخ ...... المبرم بينه بصفته وبين الشركة المدعية بالحقوق المدنية وأنه أصدر الشيك محل الاتهام إلى تلك الشركة بناء على هذه العلاقة التعاقدية ـ سائغاً ومن شأنه أن يؤدى إلى ما رتبه المحكم عليه من إطراح دفاعه بالتزوير ـ فإن ما يثيره الطاعن في طعنه يكون غير سديد .

٤- لما كان البين من جلسات المحاكمة الإستئنافية أن الطاعن أو المدافع عنه لم يصر بجلستى المرافعة على طلب تقريب على يصر بجلستى المرافعة على طلب تقديم أصل الشيك محل الاتهام . فإنه لا تشريب على المحكمة إن هي لم تستجب لهذا الطلب الذي أبداه أمام محكمة أول درجة ـ كما أنه من المقرر أيضا أن عدم تقديم أصل الشيك لا ينفى الجريمة المنصوص عليها في المادة

٣٣٧ من قانون نعقوبات وللمحكمة أن نكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات فلها ل تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا اطمأنت إلى صحتها ، ومن ثم فإن النعى عنى الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولاً .

7- لما كانت المحكمة قد أسست قضاءها بالإدانة على ما ثبت من إفادة البنك بعدم كفاية رصيد الطاعن وهو يلتقى فى مضى واحد وعبارة ، عدم وجود رصيد ، التى أوردها الحكم فى سرده لواقعة الدعوى - فى الدلالة على تخلف الرصيد . إذا أن إفادة البنك بأن رصيد الطاعن لا يسمح بصرف الشيك مفادها أن الرصيد أقل من قيمة الشيك وهو ما يؤثمه نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات بشأن انتفاء الرصيد كلية وشأن أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع ، إذ كلها قسائم متساوية فى التجريم وفى العقاب - ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

# الوتائسع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر صد الطاعن بوصف أنه أعطى له شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل السحب مع علمه بذلك ، وطلب معاقبته بالمادنين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدى له مبلغ وأحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة ....... قصف حضور بالايقاف وإنر مه بأن يؤدى عملا بمادتى الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وأمرت بالإيقاف وإنر مه بأن يؤدى المدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المرف . استأنف ومحكمة ...... الابتدائية بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بفبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ....... الخ . .

#### المكمية

من حيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة بدرجتيها بأن الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بعدم اختصاص المحكمة المكاني بنظر الدعوي، وكانت مدونات الحكم الابتدائي المؤند لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد خلت مما يظاهر ما يدعيه الطاعن من عدم اختصاص محكمة أول درجة مكانباً بنظر الدعوى ، فإنه لا يجوز للطاعن أن يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج إلى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها. لما كان ذلك، وكان الدفع ببطلان تمريك الدعوى الجنائية بالدعوى المدنية الموقعة صحيفتها من محام لم بحصل على إذن من مجلس النقابة الفرعبة بقبول الوكالة في الدعوى ضد المتهم وهو محام مثله على ما تقضى به المادة ٢/٦٨ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣. مردود بأن هذه المخالفة - المهنية - بفرض حصولها لا تستنبع تجريد العمل الإجرائي الذي قام به محامي المدعى بالحقوق المدنية من آثارة القانونية ـ ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن - هو دفاع قانوني ظاهر البطلان لا يستوجب رداً ويكون منعاه في هذا الصدد غير مقبول. لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه رداً على ما أثاره الطاعن بشأن الطعن بالتزوير على الشيك موضوع الدعوى سائغاً وكافياً في الرد على دفاع الطاعن في صورة الدعوى ولا معقب على محكمة المرجبوع فيه لما هو مقرر

أن الطعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع بما لها من كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة عليها ويجوز لها ألا تحقق ينفسها الطعن بالتزوير وألا تحيله للنباية العامة لتحقيقه وألا توقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا ما قدرت أن الطعن غير جدى وأن الدلائل عليه واهية ـ وكان ما قاله الحكم . من أن الشيك وقع عليه من الطاعن . يطابق توقيعه على العقد المؤرخ ...... المبرم بينه بصفته وبين الشركة المدعية بالحقوق المدنية وأنه أصدر الشيك محل الاتهام إلى تلك الشركة بناء على هذه العلاقة التعاقدية ـ سائغاً ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتبه الحكم عليه من إطراح دفاعه بالتزوير - فإن ما يثيره الطاعن في طعنه يكون غير سديد. لما كان ذلك ، وكان البين من جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن أو المدافع عنه لم يصر بجلستي المرافعة على طلب تقديم أصل الشيك محل الاتهام . فإنه لا تثريب على المحكمة إن هي لم تستجب لهذا الطلب الذي أبداه أمام محكمة أول درجة - كما أنه من المقرر أيضا أن عدم تقديم أصل الشيك لا ينفى الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات فلها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا اطمأنت إلى صحتها . ومن ثم فإن النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولاً. لما كان ذلك ، وكان لا جدوى للطاعن مما يثيره بشأن التفات المحكمة عن دفاعه بتزوير إفادة البنك وعن الشهادة التي قدمها تأبيداً لدفاعه والتي تفيد بأن الشيك لم يقدم إلى البنك المسحوب عليه للصرف حتى تاريخ ...... ما دام أن الطاعن لا ينازع في عدم وجود رصيد له ولا يدعى أنه طلب من محكمة الموضوع إجراء تحقيق في هذا الشأن . مما يكون معه الطعن بالتزوير على إفادة البنك غير منتج في الدعوى ، هذا فضلا عن أن تقديم الشبك للصرف لا شأن له في توافر أركان الجريمة بل هو إجراء مادى يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك وما إفادة البنك بعدم وجود رصيد إلا إجراء كاشفا للجريمة الني تحققت باصدار الشيك وإعطائه للمستغيد مع مُعِيدٌ القصد الجنائي سواء عاصر هذا الإجراء وقوع الجريمة أو تراخي

المحكمة قد أسست قضاءها بالإدانة على ما ثبت من إفادة البنك بعدم كفاية رصيد الطاعن وهو ينتقى في مضى واحد وعبارة اعدم وجود رصيدا التي أوردها الحكم في سرده لواقعة الدعوى - في الدلالة على تخلف الرصيد، إذ أن إفادة البنك بأن رصيد الطاعن لا يسمح بصرف الشيك مفادها أن الرصيد أقل من قيمة الشيك وهو ما يؤثمه نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات بشأن انتفاء الرصيد كلية وشأن أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع ، إذ كلها قسائم متساوية في التجريم وفي العقاب - ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ما تقدم - فإن الطعن برمته بكون على غير أساس متعيناً عدم قبوله موضوعاً مع إلزام الطاعن المصروفات المدنية .

### جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ طلعت الإكبابي نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين / أحمد جمال الدين وبدر الدين السيد نائبي رئيس انحكمة وناجى عبد العظيم ومحمد محمود إبراهيم .

### (1Y)

## الطعن رقم ٩١٤١ لسنة ٦٠ القضائية

(١) إشكال . نقض ، ما يجوز ومالا يجوز الطعن فيه من الأحكام

تبعية الحكم الصادر في الإشكال للحكم الصادر في موضوع الدعوى من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض . أثر ذلك ؟

(۲) حكم ، وضعه والتوقيع عليه وإصداره ، ، بطلانه ، .
 بطلان.

وجوب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها . وإلا كانت باطلة . مالم نكن صادرة بالبراءة . المادة ٣١٢ إجراءات .

(٣) إثبات ، بوجه عام ، شهادة سلبية .

الشهادة السلبية دليل إثبات عدم إيداع الحكم وتوقيعه في الميعاد . يغني عنها بقاء الحكم خاليا من توقيعه حتى نظر الطعن .

(٤) حكم ۱ وضعه والتـوقيـع عليـه وإصداره ۱ ۱ بـطلانه ۱ . إشكال.

بقاء الحكم غفلا من توقيع حتى مضى الميعاد القانوني لتوقيعه . يبطله.

١ - من المقرر أن الحكم الصادر في الإشكال يتبع الحكم الصادر في موضوع

الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقص موضى تحكم المطعون فيه بطريق النقص موضى تحكم المطعون فيه صادر في جنحه عارة مسكن للدعارة مما يجوز الطعن فيه بطريق النقض عملا بنص المادة ٣٠ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن الضعن بالنقض في الحكم النهائي الصادر في الإشكال يكون جائزا .

٢ - من المقرر أن المادة ٣١٦ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها ، وإلا كانت باطلة ، مالم نكن صادرة بالبراءة .

٣- من المقرر أن المعول عليه في إثبات عدم التوقيع على الحكم في هذا الميعاد هو بالشهادة التي تصدر بعد انقضاء هذه المدة متضمنة أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه ، إلا أن هذه الشهادة لا تعدو أن تكون دليل إثبات على عدم القيام بهذا الإجراء الذي استلزمه القانون ، واعتبره شرطا لقيام الحكم ويغنى عن هذا الدليل بقاء الحكم حتى نظر الطعن خاليا من التوقيع .

٤ - لما كان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد خلا حتى الآن من التوقيع عليه من رئيس الهيئة التى أصدرته رغم مضى فترة الثلاثين يوما التى استوجب القانون توقيع الحكم قبل انقصائها فإنه يكون باطلا مستوجبا نقضه .

### الوتسائع

اتهمت النيابة العامة المطعون صدها بأنها ١ ـ فتحت وأدارت سكنها لممارسة الدعارة ٢ ـ أدارت منزلا مفروشا لتسهيل الفجور وطلبت عقابها بمواد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة الآداب ...... قضيت حضور ياعملا بمواد الاتهام بحبس

متهمه عنة مع الشغل وغرامة مائتى جنيه استأنفت . ومحكمة ........ بهيئة استنافية . فضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . أقامت إشكالا فى تنفيذ هذا الحكم ومحكمة ....... الابتدائية قضت بقبوله شكلا والاستمرار فى تنفيذ الحكم المستشكل فيه. فأقامت إشكالا للمرة الثانية وفضت المحكمة فيه بقبول الإشكال شكلا ووقف التنفيذ لحين الفصل فى الطعن بالنقض .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ...... الخ .

#### المكمسة

حيث إنه لما كان من المقرر أن الحكم الصادر في الإشكال يتبع الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض، وكان الحكم المطعون فيه صادرا في إشكال في تنفيذ حكم نهائي صادر في جنحة إدارة مسكن للدعارة مما يجوز الطعن فيه بطريق النقض عملا بنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن الطعن بالنقض في الحكم النهائي الصادر في الإشكال يكون جائزا .

وحيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قصى بقبول الاشكال المرفوع من المطعون صدها شكلا وبوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه لحين الفصل فى الطعن بالنقض قد جاء باطلا لعدم التوقيع عليه من رئيس الهيئة التى أصدرته في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن المادة ٣١٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها ، وإلا

إثبات عدم التوقيع على الحكم في هذا المبعاد هو بالشهادة التي تصدر بعد انقضاء هذه المدة متضمنة أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه، إلا أن هذه الشهادة لا تعدو أن تكون دليل إثبات على عدم القيام بهذا الإجراء الذي استازمه القانون ، واعتبره شرطا لقيام الحكم ويغني عن هذا الدليل بقاء الحكم حتى نظر الطعن خاليا من التوقيع . ولما كان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد خلا حتى الآن من التوقيع عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته رغم مضى فترة الثلاثين يوما التي استوجب القانون توقيع الحكم قبل انقضائها ، فإنه يكون باطلا مستوجبا نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن.

### جلسة ۲۰ من يناير سنة ۱۹۹۷

برناسة السيد المستشار/ محمد محمد زايد نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد ثننا وأحمد عبد القوى ومحمد الصيرفى نواب رئيس انحكمة وعبد الرحمن هيكل

### ( 1 )

## الطعن رقم ٢٨١ كلسنة ٦٠ القضائية

(١) حكم «بيآناته». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

اشتمال الحكم المطعون فيه على مقوماته المستقلة بذاتها . أثره ؟

(۲) إجراءات الجراءات التحقيق، نقض السباب الطعن. ما
 لا يقبل منها،

تعييب تحقيق النيابة. لا يصلح سببا للطعن على الحكم. ما دام الطاعن لم يطلب استكماله .

(٣) محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليل ابتبات البوجه عام الإخلال بحق الدفاع ما لا يوفرد .

عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .

(٤) إثبات «بوجه عام». محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل». حكم «تسبيب». تسبيب غير معيب، دفاع «الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره».

إقرار شاهد الإثبات كتابة بما يتضمن عدوله عن اتهام الطاعن، هو قول جديد منه، المحكمة عدم الأخذ به دون بيان سبب ذلك، أخذها بأدلة الثبوت مؤداه : إطراح ذلك الإقرار. (٥) دفياع «الإخسلال بحق الدفياع مما لا يوفره ، إجبراءات «إجراءات المحاكمة» . نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها» .

الدفاع الجوهري الذي تلتزم المحكمة بالالتقات إليه والرد عليه. شرطه ؟

عدم جواز النعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها أو سكوتها عن الرد عليه .

 (٦) إثبات "بوجه عام" «شهود". محكمة الموضوع "سلطتها فى تقدير الدليل". نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

ورود أقوال الشاهد على الحقيقة المراد إثباتها بجميع تفاصيلها .غير لازم. كفاية أن يكون من شأنها أن تؤدى إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه المحكمة. وزن أقوال الشهود . موضوعي .

مفاد أخذ المحكمة بشهادة الشهود ؟

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز أمام النقض.

(V) حكم « بيانات التسبيب » .

عدم رسم القانون شكلا خاصاً لصياغة الحكم كفاية أن يكون مجموع ما أوردة كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .

(٨) إثبات «بوجه عام». حكم «ما لا يعيبه في نطاق التدليل».
 الخطأ في الإسناد . متى لا بعيب الحكم ؟

مثال:

(٩) سرقة. قانون ،تفسيره، نقض ،أسباب الطعن. ما لا يقبل منها،.

يكفى للعقاب في جريمة السرقة. تبوت أن المسروق ليس مملوكاً للمتهم.

السارق. . كل من اختلس منقولاً مماوكاً للغير . المادة ٣١١ عقويات .

خطأ الحكم في ذكر اسم مالك الشيء المُسْروق. لا يعيبه .

(١٠) دفوع «الدفع بنفى التهمة». محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل». دفاع «الإخلال بحق الدفاع، ما لا يوفره، نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

الدفع بنفى التهمة. موضوعى. استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم.

عدم جدوى تمسك الطاعن بمساهمة آخر في ارتكاب الجريمة. ما دام ذلك لا يحول دون مساءلته فيها .

بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاءه إيراده الأدله المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسنده إلى المتهم. تعقبه في كل جزئيه من جزئيات دفاعه. غير لازم التفاته عنها. مفاده: إطراحها.

الجدل الموضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها . غير جائز أمام النقض .

(۱۱) سرقة. قصد جنائى. جريمة «أركانها». حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيب».

التحدث عن نية السرقة. شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة. حد ذلك ؟

(١٢) سرقة. جريمة «أركانها». محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». قصد جنائي.

إختلاس الدائن متاع مدينه تأميناً لدين لا دليل عليه ادعاه للحصول على فائدة غير مشروعة. سرقة .

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز أمام النقض.

(١٣) محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». إثبات «شهود».

المنازعة في سلامة ما استخلصه الحكم من أوراق الدعوى وأقوال الشهود . جدل موضوعي، لا يجوز إثارته أمام النقض .

وان أقوال الشهود. موضوعي .

١- لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد أنشأ لقضائه أسبابا ومنطوقا جديدين وبين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة السرقة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقة أدلة لها معينها الصحيح من أوراق الدعوى ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها ، ووقع عليه العقوبة مكتفيا بحبسة شهرين مع الشخل فإن الحكم السطعون فيه يكون قد اشتمل على مقوماته المستقلة بذاتها، غير منصل أو منعطف على الحكم المستأنف مما يعصمه من البطلان الذى قد يشوب الحكم الأخير.

٢. لما كان نعى الطاعن على تصرف النيابة بعدم تحقيقها واقعة مضاهاة الإمضاء على أصل التوكيل رقم ...... سند ملكية ....... على إمضاء المستورد الأصلى للسيارة ومالكها ....... لا يعدو أن يكون تعييبا لتحقيق النيابة بما رآه فيه من نقص لم يكن قد تمسك بطلب استكماله وهو ما لا يصلح سببا للطعن على الحكم .

٣ـ لما كان الحكم قد استند في إثبات التهمة في حق الطاعن إلى أقوال شهود الإثبات .......... وإقسرار الإثبات .......... وإقسرار الطاعن وضبط السيارة لديه ولم يعول في ذلك على ما تضمئته تحريات الشرطة التي لم يشر إليها في مدوناته فإن النعى على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد .

٤- لما كان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قصور لالتفاته عن الرد على ما أثاره من أن الشاهد أقر بإقرار رسمى أن الأقوال المنسوية له بالمحضر والمحرر بمعرفة أمين الشرطة غير صحيحة ومزورة عليه مردودا بأنه بفرض صحة ما أورده الطاعن من هذا الإقرار، فإن لا يعدو أن يكون قولا جديدا من الشاهد يتضمن عدوله عن اتهامه وهو ما يدخل فى تقدير محكمة الموضوع وسلطتها فى تجزئة الدليل ولا تلتزم فى حالة عدم أخذها به أن تورد سببا لذلك إذ الأخذ بأدلة الثبوت التى ساقها الحكم يؤدى دلالة إلى إطراح الإقرار المذكور .

من المقرر أنه يشترط فى الدفاع الجوهرى كيما نلتزم المحكمة بالالتفات إليه
 والرد عليه أن يكون مع جوهريته جديا لا ينفك مقدمه عن التمسك به والإصرار عليه
 وأن يشهد له الواقع ويسانده . أما إذا لم يصر عليه وكان عاريا من دليله فإن المحكمة

تكون فى حل من الالتفات عنه دون أن تتناوله فى حكمها ولا يعتبر سكوتها عنه إخلالا بحق الدفاع ولا قصورا فى حكمها لها كان ذلك، وكان الطاعن لم يصر أمام محكمة أول درجة على النمسك بدفاعه الخاص بنزوير النوكيل الخاص رقم .... حتى اقفال باب المرافعة أمامها ولم يثر هذا الدفاع أمام محكمة ثانى درجة فإنه يعد متنازلا عنه ويضحى دفاعا غير جدى لم يقدم دليله ولم يقصد به سوى إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطمأنت إليها المحكمة وليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء لم يطلب منها أو سكوتها عن الرد عليه .

 ٧- من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم
 كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسيما استخلصتها المحكمة كان هذا ،
 لحكم القانون .

الدلة من المقرر أن خطأ الحكم في الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة مايؤثر في عقيدة المحكمة، فإن خطأ الحكم في تجديد عدد الكمبيالات التي قام الشاهد بيدييسسب بسنادها لا يعيبه، إذ سواء سدد عدد ١٤ كمبيالة أو سدد عدد ١٤ كمبيالة

فإنه غير مؤثر في منطق الحكم، ومن ثم فإن دعوى الخطأ في الإسناد لا تكون مقبولة

٩ـ من المقرر أنه يكفى للعقاب فى السرقة أن يكون ثابتا بالحكم أن المسروق ليس مملوكا للمتهم ذلك أن السارق كما عرفه القانون فى المادة ٣١١ من قانون العقوبات هو مكل من اختلس منقولا مملوكا لغيره، ومن ثم فإن خطأ الحكم فى ذكر اسم مالك الشئ المسروق لا يعيبه .

• ١- من المقرر أن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل رداً طالما كان الرد مستفادا من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم، كما لا يجدى الطاعن النعى بعدم إقامة الدعوى الجنائية على أشخاص آخرين - بفرض مساهمتهم فى الجريمة - ما دام لم يكن ليحول دون مساءلته عن الجريمة المسندة إليه والتى دلال الحكم على مقارفته اياها تدليلا سائغا ومقبولا ، هذا إلى أنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاءه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد الثفاته عنها أنه أطرحها، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

 ١١ من المقرر أن التحدث عن نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة متى كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة أو كان المتهم يجادل في قيامها لديه .

11. من المقرر أنه لا خلاف على أن الدائن الذي يختلس متاع مدينه ليكون تأمينا على دينه يعد سارقا إذا كان لا دين له وإنما يدعى هذا الدين للحصول على فائدة غير مشروعة مقابل رده الشئ الممختلس ، وإذ كان الطاعن لا يدعى بوجود دليل على أن له في ذمة المجنى عليها دينا ثابتا محققا خال من النزاع فإن ما يثيره في شأن خطأ الحكم في تطبيق القانون أو فساد استدلاله على توافر القصد الجنائي لديه طالما أن المحكمة قد اطمأنت في ثبوته إلى ما أخذت به من أدلة استمدتها مما قدمته أقوال الشهود، ومن ثم لا يعدو ما يثيره الطاعن أن يكون جدلا موضوعيا في

العناصر التي استنبطت منها محكمة الموضوع معتقدها مما لا يقبل معاودة التصدي له أمام محكمة النقض .

١٣ لما كانت منازعة الطاعن في سلامة ما استخلصه الحكم من أوراق الدعوى وأقوال الشهود لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض، وإذ كان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع بغير معقب، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولاً.

### الوقائسع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه سرق السيارة المبينة بالأوراق والمملوكة لـ .....وطلبت عقاية بالمادة ٣١٧ رابعا من قانون العقوبات . ومحكمة جنح ..... قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ. استأنف ومحكمة ...... الابتدائية ـ بهيئة استئنافية ـ قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرين مع الشغل.

فطعن الأستاذ/ .....المحامي عن الأستاذ/ ....المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .....الخ .

#### المكمسة

حيث إنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد أنشأ لقضائه أسماما ومنطوقا جديدين وبين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة السرقة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة لها معينها الصحيح من

أوراق الدعوى ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها ووقع عليه العقوبة مكتفيا بحيسه شهرين مع الشغل فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اشتمل على مقوماته المستقلة بذاتها، غير متصل أو منعطف على الحكم المستأنف مما يعصمه من البطلان الذي قد بشوب الحكم الأخبر . لما كان ذلك ، وكان نعى الطاعن على تصرف النيابة بعدم تحقيقها واقعة مضاهاة الامضاء على أصل التوكيل رقم .... سند ملكيه ..... على إمضاء المستورد الأصلى للسيارة ومالكها ...... لا يعدو أن يكون تعييبا لتحقيق النيابة بما رآه فيه من نقص لم يكن قد تمسك بطلب استكماله وهو ما لا يصلح سببا للطعن على الحكم. لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استند في إثبات التهمية في حق الطاعن إلى أقوال شهود الإثبات ....... و ..... و .... و إقرار الطاعن وضبط السيارة لديه ولم يعول في ذلك على ما تضمنته تحريات الشرطة التي لم يشر إليها في مدوناته فإن النعي على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد. لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قصور لالتفاته عن الرد على ما أثاره من أن الشاهد ..... أقر باقرار رسمي أن الأقوال المنسوبة له بالمحضر والمحرر بمعرفة أمين الشرطة غير صحيحة ومزورة عليه مردودا بأنه بفرض صحة ما أورده الطاعن من هذا الإقرار، فإنه لا بعدو أن بكون قولا جديدا من الشاهد يتضمن عدوله عن اتهامه وهو ما يدخل في تقدير محكمة الموضوع وسلطتها في تجزئة الدليل ولا تلتزم في حالة عدم أخذها به أن تورد سببا لذلك إذ الأخذ بأدلة الثبوت التي ساقها الحكم يؤدي دلالة إلى إطراح الإقرار المذكور، ومع هذا فقد عرض الحكم إلى دفاع الطاعن في هذا الخصوص ورد عليه ردا سائغا. لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن حضر أمام محكمة أول درجة بجلسة ...... وطلب أجلا لإتضاذ إجراءات الطعن بالتزوير على التوكيل الخاص رقم ...... إلى من تدعى ...... ثم توالي تأجيل نظر الدعوي حتى جاسة ١٩٨٩/١٠/٥ وفيها حضر الطاعن وطلب حجز الدعوى للحكم بمالتها دون أن يبدى دفاعا فقررت المحكمة حجز الدعوى

الحكم فيها بجاسة ٢٦/ ١٩٨٩/ وبتلك الجاسة الأخيرة قضت المحكمة بإدانته وإذ استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة ثاني درجة بجلسة ١٩٨٩/١١/٣٠ وإقتصر دفاعيه على الدفع ببطلان الحكم المستأنف لمخالفتيه للقانون وللخطأ في تطبيقه وتفسيره ولقصور تسبيبه ولإخلاله بحق الدفاع ولتناقض أسبابه مع بعضها البعض ومع منطوقه وعلى الدفع بتلفيق الاتهام وطلب الحكم بالبراءة فقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة ١٩٨٩/١٢/٢٨ ثم تقدم الدفاع عن الطاعن بطلب إلى المحكمة بقصد تقصير ميعاد النطق بالحكم فاستجابت المحكمة لهذا الطلب وقررت النطق بالحكم بجلسة ١٩٨٩/١٢/١٤ وبتلك الجلسة الأخيرة قضت المحكمة بحكمها المطعون فيه. ولما كان من المقرر أنه يشترط في الدفاع الجوهري كيما تلتزم المحكمة بالالتفات إليه والرد عليه أن يكون مع جوهريته جديا لا ينفك مقدمه عن التمسك به والإصرار عليه وأن يسهد له الواقع ويسانده، أما إذا لم يصر عليه وكان عاريا من دليله فإن المحكمة تكون في حل من الالتفات عنه دون أن تتناوله في حكمها ولا يعتبر سكوتها عنه إخلالا بحق الدفاع ولا قصورا في حكمها. لما كان ذلك، وكان الطاعن لم يصر أمام محكمة أول درجة على التمسك بدفاعه الخاص بتزوير التوكيل الخاص رقم .... حتى إقفال باب المرافعة أمامها ولم يثر هذا الدفاع أمام محكمة تأنى درجة فإنه يعد متنازلا عنه ويضحى دفاعا غير جدى لم يقدم دليله ولم يقصد به سوى إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة وليس له من بعد أن ينعي عليها قعودها عن إجراء لم يطلب منها أو سكوتها عن الرد عليه. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى تلك المقيقة باستنتاج سائغ تجريه المحكمة يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذي رواه مع عناصر الإثبات الأخرى المصرر حسم أصهاء وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعوير عصم على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي

تطمئن إليه، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها فإن ما يثيره الطاعن في شأن تعويل الحكم على شهادة الشاهدين ..... و.... و لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدلبل وسلطة المحكمة في استنباط معتقدها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم ـ كما هو الحال في الدعوى المطروحة ـ كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسيما استخلصتها المحكمة كان هذا محققا لحكم القانون . لما كان ذلك، وكان الحكم لم ينسب إلى الطاعن أنه أخبر زوج المجنى عليها بوجود السيارة طرفه وطلب منه مبلغ تُلاثَين ألف جنبه حيث إنه والمدعو ......استور دا السيارة مستغلين اسم العامل ..... لوجوده بالخارج وأنه ياع السيارة إلى ..... مقابل كمبيالات ولما أصبح الأخير عاجزا عن الدفع قام بسرقة السيارة وطالبه بهذا المبلغ - خلافا لما يدعيه بأسباب طعنه ـ فإن ما ينعاه الطاعن على خطأ الحكم في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة، فإن خطأ الحكم في تحديد عدد الكمبيالات التي قام الشاهد ...... بسدادها لا يعيبه ، إذ سواء سدد عدد ١٠٤ كمبيالة أو سدد عدد ١٤ كمبيالة فإنه غير مؤثر في منطق الحكم، ومن ثم فإن دعوي الخطأ في الإسناد لا تكون مقبولة. لما كان ذلك، وكان يكفي للعقاب في السرقة أن يكون تابتا بالحكم أن المسروق ليس مملوكا للمتهم ذلك أن السارق كما عرفه القانون في المادة ١ ٣١١ من قانون العقوبات هو ،كل من اختلس منقولا مملوكا لغيره، ومن ثم فإن خطأ الحكم في ذكر اسم مالك الشيء المسروق لا يعيبه، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون على غيير أساس. لما كان ذلك ، وكان النعي بالتفات المحكمة عن الرد على دفاعه بعدم ارتكاب الجريمة وأن مرتكيبها هم أشخاص آخرون مردودا بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الدد مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم، كما لا يجدى الطاعن النعي بعدم

اقامة الدعوى الجنائية على اشخاص آخرين ـ بفرض مساهمتهم في الجريمة ـ ما دام لم يكن ليحول دون مساءلته عن الجريمة المسندة إليه والتي دال الحكم على مقارفته اباها تدليلا سائغا ومقبولا، هذا إلى أنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاءه أن بور د الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض. لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التحدث عن نبة السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة متى كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة أو كان المتهم يجادل في قيامها لديه وإذ كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد مؤدى الأدلة عليها وخلص في بيان كاف إلى توافر أركان جريمة السرقة دلل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن بأدلة سائغة مستمدة من الأوراق بقوله: ولما كان ذلك. وكان الثابت من أقوال ...... و ...... و.....أن المتهم باع السيارة إلى ...... والذي باعها بدوره إلى ...... الذي باعها هو الآخر إلى .....زوجة .....ومن ثم تكون هذه السيارة أصبحت معلوكة للسيدة ...... التي كانت بحيازتها تسعة أشهر ونقلت ملكيتها وغيرت لوحاتها المعدنية إلى أرفامها الحالية بعد أن كانت تحمل لوحات مغايرة ملاكي الإسكندرية فقد قام المنهم باختلاس هذه السيارة من مالكها وثبت ذلك من إقراره بنفسه أمام الشاهد الأول والثاني والذي أحضرهم بمحله وساومهم على دفع مبلغ ثلاثين ألف جنيه مقابل استردادهم السيارة وهو باقي ماله ادى الشاهد الثالث ...... ويضبط السيارة حوزته بمعرفة الشرطة وقد كان هذا الاختلاس بنية التملك حيث حان السيارة ولم تنزع منه إلا بمعرفة رجال الضبط بعد الإبلاغ عن سرقتها مما تكون معه الواقعة ثابتة قبل المتهم ثبوتا كافيا لإدانته. وإذ كان ما ساقه

الحكم فيما تقدم كاف وسائغ في التدليل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن. لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا خلاف على أن الدائن الذي يختلس مناع مدينه ليكون تأمينا على دينه بعد سارقا إذا كان لا دين له وإنما بدعي هذا الدين للحصول على فائدة غير مشروعة مقابل رده الشيء المختلس - وإذ كان الطاعن لا بدعي بوجود دليل على أن له في ذمة المجنى عليها دينا ثابنا محققا خال من النزاع فإن ما يثيره في شأن خطأ الحكم في تطبيق القانون أو فساد استدلاله على توافر القصد الجنائي لديه طالما أن المحكمة قيد اطمأنت في ثيبوته إلى ما أخذت به من أدلة استمدتها مما قدمته أقوال الشهود، ومن ثم لا يعدو ما يثيره الطاعن أن يكون جدلا موضوعيا في العناصر التي استنبطت منها محكمة الموضوع معتقدها مما لا يقبل معاودة التصدي له أمام محكمة النقض. لما كان ذلك ، وكانت منازعة الطاعن في سلامة ما استخلصه الحكم من أوراق الدعوى وأقوال الشهود لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض. وإذ كان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع بغير معقب ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا التقرير بعدم قبوله موضوعا .

### جلسة ۲۲ من يناير سنة ۱۹۹۷

برناسة السيد المستشار/ عبد اللطيف على أبو النيل نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ عمار إبراهيم فرج وبهيج حسن القصبجى ومحمد إسماعيل موسى ومعطفى محمد صادق نواب رئيس اغكمة .

### (14)

## الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٦٣ القضائية

(١) دعوى جنائية اقيود تصريكها الجراءات الجراءات المحاكمة الموظفون عموميون البابة عامة .

تحريك الدعوى الجنائية فى الجنح والمخالفات بالنسبة لما يرتكبه الموظف ومن حكمه من جرائم أثناء تأدية وظيفته أو بسببها. مقصور على النيابة العامة وحدها دون المدعى المدنى وبشرط صدور إذن من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة طبقاً للمادة ٢٣ إجراءات. أساس ذلك ؟

(۲) دعوى جنائية اقيود تحريكها الجراءات الجراءات المحاكمة المح

إقامة الدعوى الجنائية ممن لا يملك رفعها قانونا على خلاف ما تقضى به المادتين ٦٣، ٢٣٢ إجراءات. أثره ؟

(٣) موظفون عموميون. إجراءات الحاكمة، دعوى جنائية اقيود تحريكها، دعوى مباشرة. نقض حالات الطعن. مخالفة القانون السباب الطعن. ما يقبل منها.

موظفو الهيئة العامة للتخطيط العمراني، موظفون عموميون، إقامة الدعوى المجائية على أحدهم عن جريمة وقعت أثناء تأدية وظيفته أو بسببها بطريق الادعاء المباشر، غير جائز، أساس ذلك ؟

الدعوى إلى محكمة الجنح والمخالفات بناء على ........... أو بناء على نكليف المدعوى إلى محكمة الجنح والمخالفات بناء على ........... أو بناء على نكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى إلى المحكمة ..... ومع ذلك فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى إلى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها في الحالتين: (أولا): ....... (ثانيا): إذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ما لم تكن من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات، ويبين من ذلك أن المدعى بالحقوق المدنية لا يملك الحق في تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر في الجنح والمخالفات بالنسبة لما يرتكبه الموظف ومن في حكمه من جرائم أثناء تأدية وظيفته أو بسببها وأن المشرع قد قصر حق تحريك الدعوى الجنائية في هذه الحالة على النيابة العامة وحدها بشرط صدور إنن من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة وفقا لأحكام المادة ١٣ من قانون

٢- لما كان البين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اعتبر الجريمة التى دان الطاعن بها وقعت منه أثناء وبسبب تأدية وظيفته العامة ورغم ذلك فقد أجاز رفع الدعوى بطريق الادعاء المباشر مخالفا بذلك أحكام المادتين ٢٣٧، ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية. وكان من المقرر أنه إذا كانت الدعوى قد اقيمت على المنهم مما لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقضى به المادتان ٣٦، ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية فإن اتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما فانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هى فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر ولا نملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى باعتبار أن باب المحكمة موصود دونها وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة لتعلق بالمحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة التعلق المحكمة النقض .

٣ـ لما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن إنشاء الهيئة العامة المتخطيط العمراني قد نص في مادته الأولى على أنه ، تنشأ هيئة عامة مقرها مدينة القاهرة تسمى الهيئة العامة للتخطيط العمرانى تكون لها الشخصية الاعتبارية ونتبع وزير الإسكان والتشييد وتخضع لاشرافه ورقابته وتوجيهه وتسرى فى شأنها أحكام قانون الهيئات العامة، . وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن يعمل موظفا عاما بالهيئة العامة للتخطيط العمرانى وتنبع وزارة الإسكان وهى أحد أشخاص القانون العام وأن الجريمة المنسوبة إليه وقعت منه أثناء تأدية وظيفته وبسببها وأن الدعوى قد رفعت صده بطريق الادعاء المباشر وهو أمر غير جائز قانونا وفقا لما جرى عليه نص المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية فإن الوجه الذى آثاره الطاعن لأول مرة أمام هذه المحكمة بعدم جواز رفع الدعوى يكون مقبولا ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين نقصه وإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعويين الطبائية والمدنية .

# الوقائسع

فطعن الأستاذ/ ......المحامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .....الخ .

#### المكمسة

من حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة السب وألزمه بالتعويض قد شابه البطلان والخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن الدعوى اقيمت عليه وهو موظف عام بالهيلة العامة .......... لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته وبسببها بطريق الادعاء المباشر وبغير الطريق القانونى الذى رسمه القانون خلافا لما تقضى به المادتان ٢٣، ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية بما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الشابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المدعية بالحقوق المدنية رفعت هذه الدعوى بطريق الادعاء المباشر صد الطاعن بوصف أنه قام بسبها بأن وجه إليها العبارات الموضحة بصحيفة الدعوى وذلك أثناء تأدية وظيفته وبسبيها وطابت الحكم بالزامه بأن بدفع لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، وبعد أن خلصت المحكمة إلى ثبوت الواقعة في حق الطاعن قضت بتغريمه عشرين جنيها والزمته بالتعويض المطلوب. لما كان ذلك، وكانت المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه ،تحال الدعوى إلى محكمة الجنح والمخالفات بناء على ....... أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية ..... ومع ذلك فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى إلى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحصور أمامها في الحالتين : (أولا): ....... (ثانيا): إذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو يسببها ما لم تكن من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانونا العقوبات، وببين من ذلك إن المدعى بالحقوق المدنية لا يملك الحق في تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر في الجنح والمخالفات بالنسبة لما يرتكبه الموظف ومن في حكمه من جرائم أثناء تأدية وطيفته أو بسييها وأن المشرع قد قصر حق تحريك الدعوى الجنائية في هذه الحالة على النيابة العامة وحدها بشرط صدور إذن من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة وفقا لأحكام المادة ٦٣ من قانون

الإجراءات الجنائية. وإذ كان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اعتبر الجريمة التي دان الطاعن بها وقعت منه أثناء وبسبب تأدية وظيفته العامه ورغم ذلك فقد أجاز رفع الدعوى بطريق الادعاء المباشر مخالفا بذلك أحكام المادتين ٢٣٢ ، ٢٣ سالفتي الذكر، وكان من المقرر أنه إذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم مما لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقضى به المادتان ٢٣، ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هي فعلت كان حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تنصدى لموضوع الدعوى باعتبار أن باب المحكمة موصود دونها وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة وبهذه المثابة بجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن إنشاء الهبئة العامة التخطيط العمراني قد نص في مادته الأولى على أنه ، تنشأ هيئة عامة مقرها مدينة القاهرة تسمى الهيئة العامة للتخطيط العمراني تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الاسكان والتشييد وتخضع لإشرافه ورقابته وتوجيهه وتسرى في شأنها أحكام قانون الهيئات العامة. وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن يعمل موظفاً عاما بالهيئة العامة للتخطيط العمراني وتتبع وزارة الإسكان وهي أحد أشخاص القانون العام وإن الجريمة المنسوبة إليه وقعت منه أثناء تأدية وظيفته وبسببها وأن الدعوى قد رفعت ضده بطريق الادعاء المياشر وهو أمر غير جائز قانونا وفقا لما حرى عليه نص المادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية فإن الوجه الذي أثاره الطاعن لأول مرة أمام هذه المحكمة بعدم جواز رفع الدعوى يكون مقبولا ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين نقضه وإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية مع إلزام المدعية بالحقوق المدنية المصاريف المدنية وذلك بغير حاحة السندن باقي أوجه الطعن.

## جلسة ۲۳ من يناير سنة ۱۹۹۷

برقاسة السَيد المستشار/ 3. عادل قوره تائب رئيس الحُكمة وعضوية السادة المستشارين / الصاوى يوسف وأحمد عبد الرحمن نائبى رئيس الحُكمة ورضا القاضى ومحمد عبد محجوب .

### $(\Upsilon \cdot)$

## الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٦٥ القضائية

 (١) تزوير . إثبات ، بوجه عام ، . محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، .

حق القاضى فى تكوين عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها . مالم يقيده القانون بدليل معين .

جرائم التزوير . لم يجعل القانون لإثباتها طريقاً خاصاً .

مبدأ تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟

(۲) تزوير ۱ الاشتراك في التزوير ۱ . اشتراك . حكم ۱ تسبيبه .
 تسبيب غير معيب ۱ . نقض ۱ أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ۱ .

الاشتراك في التزوير تمامه . دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة . يكفي لثبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها اعتقاداً سانغاً .

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . لا يجوز إثارته أمام النقض .

مثال .

(٣) تزوير ۱ أوراق رسمية ۱ . قصد جنائى . حكم ۱ تسبيبه . تسبيب تسبيب تسبيب غير معيب ١ .

القصد الجنائي في جريمة التزوير ، رهن بتعمد الجاني التداخل بنشاطه في نشاط الفاعل . التحدث صراحة واستقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة التزوير . غير لازم .

(٤) تزوير ، أوراق رسمية ، .إثبات ، بوجه عام ، . دفاع ،الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ، . نقض ؛ أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

إثبات وقوع تزوير المحرر من الطاعن يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزويره واستعماله .

تعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي . غير لازم .

اطمئنان المحكمة إلى الأدلة التي عوات عليها . مفاده ؟

(٥) تزوير . نقض د أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

التنازل عن المحرر المزور ممن تمسك به . لا أثر له على وقوع الجريمة . أساس ذلك؟

ا ـ لما كان الأصل فى المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضى بناءعلى الأدلة المطروحة عليه فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة برتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كان القانون الجنائى لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقاً خاصاً ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبئ كل دليل ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٢ ـ لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حاصله أن الطاعن كان

قد قدم للمحاكمة أمام محكمة ...... بتهمة امتناعه عن تسليم الشقة التي باعها لـ ....... ، وأمام تلك المحكمة بجلسة ...... قدم الطاعن إقراراً موثقاً في الشهر العقاري تحت رقم ...... توثيق ...... يفيد تصالحها مع الطاعن وتنازلها عن حقوقها في القضية المشار إليها ، فأنكرته ونفت صدوره منها أو أنها قامت بتوثيقه. وأورد الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال ..... التي شهدت بأن إقرار التصالح لم يصدر منها ، ومن أقوال ......أمين سر محكمة ...... الذي شهد بأن ...... محامي الطاعن في تلك القضية قدم في حضور الطاعن اقرار التصالح المشار إليه ، ومما ثبت بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن البيانات الأصلية بمحضر التوثيق رقم ..... قد محيت بمادة كيماوية وأثبت بدلا منها البيانات المزورة ، ومما ورد بكتاب مكتب توثيق الشهر العقاري ...... أن البيانات الأصلية بمحضر التوثيق المشار إليه تتضمن إثبات تصالح ...... في الدعوى المقامة منه ضد ...... ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبه الحكم عليها . وكان من المقرر أن الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ومن ثم يكفى لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التي بينها الحكم وكان ما أورده الحكم من أدلة وقرائن ـ على نحو ما سلف بيانه ـ سائغاً وكافياً للتدليل على ثبوت جريمة الاشتراك في التزوير التي دان الطاعن بها فإن هذا حسبه ليبرأ من قالة القصور أو الفساد في الاستدلال وينحل ما يثيره الطاعن في هذا الشأن إلى جدل موضوعي لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض .

٣ ـ من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية
 يتحقق متى تعمد الجانى التداخل بنشاطه فى نشاط الفاعل وليس أمراً لازماً للتحدث

صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر هذا الركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يشهد لقيامه .

٤ - لما كان ما أورده الحكم أن الطاعن ساهم بالانفاق والمساعدة في تزوير ببانات المحرر الرسمى بأن انفق مع الفاعل وأمده بالبيانات واستعمل المحرر فيما زور من أجله بأن قدمه محاميه في حضوره بالجلسة فإنه لا يكون ملزماً بالتدليل على استقلال على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن ما دام أن إثبات وقوع الاشتراك في الشروير منة يلزم عنه أن يتوافر في حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذى أسند إليه الاشتراك في تزويره واستعماله ومع ذلك فإن الحكم قد أفاض في الحديث عن توافر الفصد الجنائي في حق الطاعن ودلل عليه تدليلاً سائغاً ومقبولاً والمحكمة غير ملزمة من بعد بتعقب الطاعن في كل جزئية يثيرها في مناحى دفاعه الموضوعي إذ في الممتنانها إلى الأدلة التي عولت عليها ما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطرحها إياها ويضحى النعى على الحكم في هذا الشأن غير سديد .

من المقرر أنه متى وقع التزوير أو استعمال المحرر المزور ، فإن التنازل
 عن المحرر المزور ممن تمسك به لا أثر له على وقوع الجريمة ومن ثم يكون نعى
 الطاعن فى هذا الصدد غير سديد .

## الوقسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا - وهو ليس من أرياب الوظائف العموميه ارتكب تزويراً في محرر رسمى - هو محضر التصديق رقم ..... والمنسوب صدوره لمكتب توثيق ...... بالمحو والإضافة بأن قام بمحو بياناته الأصلية واستبدلها

ببيانات أخرى مزورة ، ثانيا : المنهم وآخر سبق الحكم عليه استعملا المحرر المزور آنف البيان بأن قدماه لمحكمة جنح أمن دولة ....... مع علمهما بتزويره ، وأحالته إلى محكمة جنايات ...... لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملا بالمواد ٤٠/ ثانيا ـ ثالثا ، ٤١/ أولا ، ٢١٢ ، ٢١٢ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ٣٢ من القانون ذاته بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات عما أسند إليه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ...... الخ .

#### المكمسة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى الاشتراك في تزوير محرر رسمى واستعماله قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ذلك بأنه عول في إدانته على أقوال شاهدى الإثبات وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وكتاب مكتب توثيق ....... وهي أدلة لا تؤدى إلى إدانته ولم يدلل الحكم تدليلاً كافياً على توافر عناصر الاشتراك في حق الطاعن أو علمه بتزوير المحرر ودانه بجريمة الاشتراك في التزوير على الرغم من أنه نفى علمه بالمحرر المزور في ذات الجلسة التي قدمه فيها محاميه وأنه كان محبوساً حين توثيق محضر الصلح المزور مما لا يتيح له فرصة تزويره أو الاشتراك في تزويره وقد ثبت من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن الطاعن لم يكتب عبارات المستند المزور هذا فضلاً عن أن الطاعن لم يتمسك بحجية المحرر المزور وتنازل عنه في ذات الجلسة التي قدم فيها بما ينفي عنه ارتكاب جريمة استعمال المحرر المزور ، كل ذلك مما يعب الحكم ويستوجب نقضه .

وحبث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حاصله أن الطاعن كان قد قدم للمحاكمة أمام محكمة ...... بتهمة امتناعه عن تسليم الشقة التي باعها ل ....... ، وأمام تلك المحكمة بجلسة ...... قدم الطاعن إقراراً موثقاً في الشهر العقاري تحت رقم ...... توثيق ...... يفيد تصالحها مع الطاعن وتنازلها عن حقوقها في القضية المشار إليها ، فأنكرته ونفت صدوره منها أو أنها قامت بتوثيقه . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقدوال .....التي شهدت بأن إقرار التصالح لم يصدر منها ، ومن أقوال ...... أمين سر محكمة .....الذي شهد بأن ....محامي الطاعن في تلك القضية - قدم في حضور الطاعن إقرار التصالح المشار إليه ، ومما ثبت بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن البيانات الأصلية بمحضر التوثيق رقم ...... قد محيت بمادة كيماوية وأثبت بدلا منها البيانات المزورة ، ومما ورد بكتاب مكتب توثيق الشهر العقاري .....أن البيانات الأصلية بمحضر التوثيق المشار إليه تنضمن إثبات تصالح ...... في الدعوى المقامة منه ضد ..... ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الأصل في المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه فله أن يكون عقيدته من أي دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كان القانون الجنائي لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقاً خاصاً ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبئ كل دليل ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، وكان من

المقرر أن الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة بمكن الاستدلال بها عليه ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التي بينها الحكم وكان ما أورده الحكم من أدلة وقرائن ـ على نحو ما سلف بيانه ـ سائغاً " وكافيا للتدليل على ثبوت جريمة الاشتراك في التزوير التي دان الطاعن بها فإن هذا حسبه لبيراً من قالة القصور أو الفساد في الاستدلال وينحل ما يثيره الطاعن في هذا الشأن إلى جدل موضوعي لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض. لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية يتحقق متى تعمد الجاني التداخل بنشاطه في نشاط الفاعل وليس أمراً لازماً التحدث صراحة واستقلالا في الحكم عن توافر هذا الركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يشهد لقيامه ، وكان ما أورده الحكم أن الطاعن ساهم بالاتفاق والمساعدة في تزوير بيانات المحرر الرسمي بأن اتفق مع الفاعل وأمده بالبيانات واستعمل المدرر فيما زور من أجله بأن قدمه محاميه في حضوره بالجاسة فإنه لا بكون مازماً بالتدليل على استقلال على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن ما دام أن إثبات وقوع الاشتراك في التزوير منه يلزم عنه أن يتوافر في حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذي أسند إليه الاشتراك في تزويره واستعماله ومع ذلك فإن الحكم قد أفاض في الحديث عن توافر القصد الجنائي في حق الطاعن ودلل عليه تدليلاً سائغاً ومقبولاً والمحكمة غير ملزمة من بعد بتعقب الطاعن في كل جزئية يثيرها في مناحى دفاعه الموضوعي إذ في اطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها ما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها ويضحى النعي على الحكم في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه مـتى وقع التيزوير أو استـعمـال المحرر المزور، فإن التنازل عن المحرر المزور ممن تمسك به لا أثر له على وقوع الجريمة

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٩٧

1 4 7

ومن ثم يكون نعى الطاعن في هذا الصدد غير سديد . لما كان ما نقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة ۲۷ من يناير سنة ۱۹۹۷

برئاسة السيد المستشار/ مجدى منتصر نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ مصطفى كامل و فتحى حجاب نائبى رئيس اغكمة و جاب الله محمد جاب الله و شبل حسن .

### (T1)

## الطعن رقم ٢٢٥٧ لسنة ٦٠ القضائية

(١) إهانة . موظفون عموميون. جريمة ،أركانها، .

جريمة إهانة موظف عام أثناء ويسبب تأديته وظيفته. مناط تحققها؟ المادتان ١٣٣، ١ ١٣٤ عقوبات.

وجوب تعمد الجانى فى جريمة الإهانة المنصوص عليها فى المادة ١٣٤ عقوبات. توجيه العبارات المهينة إلى المجنى عليه. تخلف ذلك. أثره ؟

مثال.

(۲) دعوى مدنية ،نظرها والحكم فيها، دعوى جنائية ،نظرها
 والحكم فيها، اختصاص الاختصاص النوعى،

انحسار التأثيم عن الفعل موضوع الدعوى الجنائية . أثره : عدم اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل في الدعوى المدنية .

۱ ـ لما كانت جريمة الإهانة التى توجه إلى موظف عمومى أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديته على المادة ١٣٣ من قانون العقوبات بالإشارة أو القول أو التعديد فى مواجهة المعتدى عليه تتحقق كذلك بواسطة التلغراف أو الكتابة

أو الرسم بموجب المادة ١٣٤ من ذات القانون ويشترط للعقاب في الحالات الأخيرة أن يتعمد الجانى توجيه العبارات المهينة إلى المجنى عليه. لما كان ذلك، وكانت واقعة الدعوى - كما أثبتها الحكم - تشير إلى أن الشكوى المتضمنة العبارات المهينة لم توجه إلى المجنى عليه مباشرة وإنما وجهت إلى رئاسته بالوزارة التابع لها ومن ثم فإن الدعوى حسبما حصلها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها أركان جريمة الإلهانة التى دين الطاعن بها .

٢ ـ لما كان الفعل المسند إلى الطاعن قد انحسر عنه التأثيم فإن لازم ذلك أن
 تكون المحكمة الجنائية غير مختصة بالفصل في الدعوى المدنية.

## الوتسائع

 العقوبات بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ عن التهمة الأولى وإلزامه بأن يؤدى للمدعى بالحق المدنى مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت وببراءته من باقى التهم. استأنف كل من المحكوم عليه والمدعى بالحق المدنى ومحكمة ...... الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم مائة جنيه وتأبيده فيما عدا ذلك.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .....الخ

#### الحكمسة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إهانة موظف عمومى بالكتابة قد أخطأ فى تطبيق القانون، ذلك بأن العبارات التى صدرت منه لم توجه مباشرة إلى المجنى عليه. وإنما تضمنتها شكوى رفعت إلى رئاسته وهو مالا تتوافر به أركان تلك الجريمة. مما يعيبه بما يستوجب نقضه.

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن المدعى بالحقوق المدنية أقام دعواه قبل الطاعن بطريق الادعاء المباشر بوصف أنه فى يوم ......... بدائرة قسم ......... أولا: أهان بالقول كتابة موظفاً عمومياً هو المدعى بالحقوق المدنية بوصفه وكيلاً لوزارة ........ بسبب تأديته لوظيفته، بأن نسب إليه فى شكاوى كتابية رفعت إلى رئاسته أنه يتستر على الانحراف. ثانيا: قذف علناً فى حق المدعى بالحقوق المدنية بوصفه السابق بأن أسند إليه فى شكاوى متداولة بين أيدى موظفى وزارة ....... أموراً لو كانت صادقة لأوجبت عقابه قانونا. ثالثا: ارتكب سباً فى حق المدعى بالحقوق المدنية بوصفه السابق بأن نسب إليه كتابة ألفاظ السب المشار إليها آنفا. رابعا: أبلغ كذبا مع سوء القصد ضد المدعى بالحقوق المدنية على الوجه المبين بصحر

الصحيف، وطلب عقابه بالمواد ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٧١ ، ٣٠٧ ، ٣٠٥ ، ٣٠٥ ، ٣٠٠ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي إليه مبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت. وفَدْ نَانِيَهِ مَحَكُمَةً أُولَ دَرِجَةً عِنَ النَّهِمَةُ الأُولَى بِمَقْتَضِي المَادِتِينِ ١٣٤، ١٣٤ مِن القانون المشار إليه وأوقعت عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة شهر وألزمته بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت وقضت ببراءته من تهم القذف والسب والبلاغ الكاذب. وإذ استأنف كل من المحكوم عليه والمدعى بالحقوق المدنية قضت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم مائة جنيه وتأييده فيما عدا ذلك. لما كان ذلك، وكانت جريمة الإهانة التي توجه إلى موظف عمومي أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها كما تتحقق بحكم المادة ١٣٣ من قانون العقوبات بالأشارة أو القول أو التهديد في مواجهة المعتدى عليه تتحقق كذلك بواسطة التلغراف أو التليفون أو الكتابة أو الرسم بموجب المادة ١٣٤ من ذات القانون ويشترط للعقاب في الحالات الأخيرة أن يتعمد الجاني توجيه العبارات المهينة إلى المجنى عليه. لما كان ذلك، وكانت واقعة الدعوى - كما أثبتها الحكم - تشير إلى أن الشكوى المتضمنة العبارات المهينة لم توجه إلى المجنى عليه مباشرة وإنما وجهت إلى رئاسته بالوزارة التابع لها ومن ثم فإن الدعوى حسبما حصلها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها أركان جريمة الإهانة التي دين الطاعن بها، وكانت الأوصاف الأخرى لفعل الطاعن والتي تضمنتها صحيفة الادعاء المياشر قد قضي نهائياً بيراءته منها ومن ثم فإنه بتعين القضاء ببراءته من تلك التهمة عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لما كان ذلك، وكان الفعل المسند إلى الطاعن قد انحسر عنه التأثيم فإن لازم ذلك أن تكون المحكمة الحنائية غير مختصة بالفصل في الدعوي المدنية وهو ما تقضي به هذه المحكمة.

## جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ مقبل شاكر نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد على عبد الواحد ومحمد طلعت الرفاعى و أنس عماره وفرغلى زناتى نواب رئيس اغكمة.

### (TT)

# الطعن رقم ١٣٨ ٣٠ لسنة ٥٩ القضائية

(١) ضرب ، إحداث عاهة ، . جريمة ، أركانها ، . رابطة السببيه.
 محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، مسئولية جنائية.

علاقة السببية في المواد الجنائية. ما هيتها؟

تقدير قيام علاقة السببية. موضوعي.

المتهم في جريمة الضرب. مسئول عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة. واو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخي في العلاج أو الإهمال فيه. ما لم يثبت أنه كان متعمداً لتجسيم المسئولية.

(٢) رابطة السببية. عقوبة العقوبة المبررة ، . نقض اللصلحة في الطعن ، .

عدم جدوى منازعة الطاعن في قيام رابطة السببية بين فعله والعاهة. مادامت العقوبة المقضى بها عليه تدخل في الحدود المقررة لجريمة الصرب البسيط.

(٣) إثبات ، شهود ، محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير
 الدليل، نقض ، أسباب الطعن. ما لا يقبل منها ،

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى. موضوعي. مادام سائغاً.

حق المحكمة أن تأخذ بشهادة شاهد دون قول شاهد آخر . دون بيان العلة . أساس ذلك؟

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز أمام محكمة النقض.

(٤) إثبات ، شهود ، . دفاع ، الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ، .

الطاب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه. ما هيته؟

النعى على المحكمة قعودها عن سماع الطبيب الكشاف. غير جائز، مادام لم يتمسك به في طلباته الخنامية.

### (٥) اختصاص الاختصاص النوعي ١٠

قرار محكمة الجنح باستبعاد الدعوى من الرول وإعادتها إلى النيابة العامة لاتخاذ شئونها ـ يلتقي في النتيجة مع الحكم بعدم اختصاصها بنظرها .

1- لما كانت علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني، وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً، وثبوت هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاصني الموضوع بتقديرها، فمتى فصل في شأنها إثباتاً أو نفياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه، مادام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تزدي إلى ما انتهى إليه. وكان الحكم المطعون فيه قد دلل في مدوناته بأسباب سائغة تؤدي إلى ما انتهى إليه على أن العاهة التي تخلفت لدى المجنى عليه كانت نتيجة فعل الضرب المسند إلى الطاعن، وكان الأخير لا يماري في أن ما أقام عليه الحكم قضاءه من أقوال المجنى عليه والتقرير الطبي الشرعي له سنده الصحيح من الأوراق، وكان ما أثاره الطاعن

بجاسة المرافعة الأخيرة عن انقطاع رابطة السببية مردوداً بأن الثابت من أقوال الطبيب الشرعى بتلك الجاسة والتى اطمأنت إليها المحكمة - وهو ما يدخل فى سلطتها بغير معقب عليها من محكمة النقض - أن تخلف العاهة لم يكن مرجعه إهمال المجنى عليه فى العلاج وإنما كان نتيجة الإصابة التى أحدثها به الطاعن، هذا فضلا عن أنه لوصح - ما قاله الطاعن عن إهمال المجنى عليه فى العلاج فإنه لا يقطع رابطة السببية، لأن المتهم فى جريمة الضرب يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخى فى العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمداً لتجسيم المسئولية، ومادام الطاعن لا يدعى أن منسبه إلى المجنى عليه من إهمال كان لتجسيم مسئولية.

٢- من المقرر أنه لا جدوى للطاعن من وراء منازعته فى قيام رابطة السببية بين فعله والعاهة مادامت العقوبة المقررة لجريمة المضرب النسيط الذى لم يتخلف عنه عاهة مستديمة.

٣. لما كان الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بشهادة شاهد دون قول شاهد آخر لا تثق بشهادته، من غير أن تكون ملزمة ببيان العلة في ذلك، إذ الأمر في الأخذ بأقوال الشاهد إنما يرجع إلى اقتناع القاضى بصدقه، في ذلك، إذ الأمر في الأخذ بها فلا معقب عليه، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال المجنى عليه وصحة تصويره للواقعة، وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله العكم من أقوال المجنى عليه، فإن ما يثيره من منازعة حول التصوير الذي أخذت به المحكمة للواقعة أو في تصديقها لأقوال المجنى عليه أو محاولة تجريحها ينحل إلى

جدل موضوعى فى تقدير الدليل، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض.

3. من المقرر أن الطلب الذى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه به، ويصر عليه مقدمه فى طلباته الختامية. وإذ كان البين من محضر جلسة المحاكمة التى اختتمت بصدور الحكد المصعود هيه أن الطاعن وإن أشار فى مرافعته إلى أن الطبيب الشرعى الذى سنل بالجلسة ليس هو الطبيب الكشاف، إلا أنه لم يتمسك بطلب سماع الأخير فى طلباته الختامية، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماعه.

من المقرر أن قرار محكمة الجنح باست عاد الدعوى من الرول
 وإعادتها إلى النبابة العامة لاتخاذ شئونها فيها يلتقى فى النتيجة مع
 الحكم بعدم اختصاصها بنظرها.

### الوقائسع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه صرب ..... بأداة راصنة ، عصا ، على فخده الأيسر فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتى نشأ عنها عاهة مستديمة هى كسر ملتحم فى وضع معيب يتراكب بالنهاية السفلى بعظمة الفخذ الأيسر مصحوب بقصر بالطرف السفلى الأيسر يقدر بمقدار ٢ سم عن الطرف السفلى الأيمن محدوب بعصلات الفخذ الأيسر بحيث يقل فى محيطه عن الفخذ الأيمن بمقدار ٣ سم وكذلك الإعاقة فى نهاية حركة ثنى مفصل الركبة اليسرى وتقدر هذه العاهة فى مجموعها بمقدار ١٥ ٪ خمسة عشر فى المائة، وأحالته إلى محكمة جنايات ....... لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة، وادعى المجنى عليه

مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت. والمحكمة المذكورة قصنت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٧٤ من ذات القانون بمعاقبته بالحبس لمدة ستة أشهر والزامه بأن يؤدى للمدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض...... الخ.

#### المكمسة

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحداث عاهة مستديمة قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق والخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه دفع بانقطاع رابطة السببية بين فعله والعاهة مرجعاً حدوث تلك العاهة إلى إهمال المجنى عليه في العلاج وخطأ الطبيب المعالج، إلا أن الحكم رد على هذا الدفع بما لا يصلح رداً ويخالف الشابت بالأوراق، واعتنق تصوير المجنى عليه المواقعة برغم أنه لا يتفق مع العقل والمنطق، ويتعارض مع ما قرره الشهود، هذا إلى أنه طلب إلى المحكمة استدعاء الطبيب الشرعى الكشاف لمناقشته، غير أنها لم تجبه إلى طلبه، ورفضت الدفع ببطلان أمر إحالة الدعوى إليها بمقولة إن محكمة الجنح التي أحيلت إليها الدعوى من قبل قد أصدرت قراراً باستبعادها من الرول وإعادتها إلى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها، في حين أن الدعوى لا تخرج من حوزة المحكمة إلا إذا قضت الأخيرة بعدم اختصاصها بنظرها، كل أولئك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة

سائعة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبه عليها. لما كان ذلك، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة التي اختتمت بصدور الحكم المطعون فيه أن الطاعن دفع بانقطاع رابطة السبينة بين فعله والعاهة مرجعاً حدوث تلك العاهة إلى خطأ المجنى عليه، ولم يثر شيئاً عن خطأ الطبيب المعالج، وكانت علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني، وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً، وثبوت هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها، فمني، فصل في شأنها إثباتاً أو نفياً، فلا رقابة لمحكمة النقض عليه، مادام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل في مدوناته ـ بأسباب سائغة تؤدي إلى. ما انتهى إليه ـ على أن العاهة التي تخلفت لدى المجنى عليه كانت نتيجة فعل الضرب المسسند إلى الطاعن، وكان الأخير لا يماري في أن ما أقام عليه الحكم قضاءه من أقوال المجنى عليه والتقرير الطبي الشرعي له سنده الصحيح من الأوراق، وكان ما أثاره الطاعن بجلسة المرافعة الأخبرة عن انقطاع رابطة السببية مردوداً بأن الثابت من أقوال الطبيب الشرعي بتلك الجلسة والتي اطمأنت إليها المحكمة - وهو ما يدخل في سلطتها بغير معقب عليها من محكمة النقض - أن تخلف العاهة لم يكن مرجعه إهمال المجنى عليه في العلاج وإنما كان نتيجة الإصابة التي أحدثها به الطاعن، هذا فضلا عن أنه ـ لو صح ـ ما قاله الطاعن عن إهمال المجنى عليه في العلاج فإنه لا يقطع رابطة السبيبة، لأن المتهم في جريمة الضرب يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمداً لتجسيم المسئولية، وما دام الطاعن لا يدعى أن ما نسبه إلى المجنى عليه من إهمال كان لتجسيم مسئوليته، فإن منعاه فيما سلف يكون غير سديد هذا إلى أنه لا جدوى للطاعن من وراء منازعته في قيام رابطة

السببية بين فعله والعاهة مادامت العقوبة المقضى بها عليه تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة الضرب البسيط الذي لم يتخلف عنه عاهة مستديمة. لما كان ذلك، وكان الأصل أن لمحكمة لموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدي إليه اقتناعها، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بشهادة شاهد دون قول شاهد آخر لا تثق بشهادته، من غير أن تكون ملزمة ببيان العلة في ذلك، إذ الأمر في الأخذ بأقوال الشاهد إنما يرجع إلى اقتناع القاضي بصدقه، فمتى اطمأن إلى أقواله وأخذ بها فلا معقب عليه، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال المجنى عليه وصحة تصويره للواقعة، وكان الطاعن لا بنازع في صحة ما نقله الحكم من أقوال المجنى عليه، فإن ما يثيره من منازعة حول التصوير الذي أخذت به المحكمة للواقعة أو في تصديقها لأقوال المجنى عليه أو محاولة تجريحها ينحل إلى حدل موضوعي في تقدير الدليل، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا بجوز مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه به، ويصر عليه مقدمه في طلباته الختامية. وإذ كان البين من محضر جلسة المحاكمة التي اختتمت بصدور الحكم المطعون فيه أن الطاعن وإن أشار في مرافعته إلى أن الطبيب الشرعي الذي سئل بالجاسة ليس هو الطبيب الكشاف، إلا أنه لم يتمسك بطلب سماع الأخير في طلباته الختامية، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماعه. لما كان ذلك، وكان قرار محكمة الجنح باستبعاد الدعوى من الرول وإعادتها إلى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها يلتقى في النتيجة مع الحكم بعدم اختصاصها بنظرها، فإن ما يثيره الطاعن في شأن بطلان

إحالة الدعوى الماثلة إلى محكمة الجنايات بقالة إن محكمة الجنح التي أحيات إليها الدعوى من قبل لم تحكم بعدم اختصاصها بنظرها يكون على غير سند من القانون، ويتعين الالتفات عن هذا الوجه. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

## جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد أحمد حسن نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ عبد اللطيف على أبو النيل وعمار إبراهيم فرج ومحمد إمماعيل موسى نواب رئيس انحكمة ومحمد على رجب.

#### (TT)

# الطعن رقم ٧٦ - ١٥ لسنة ٦٢ القضائية

دعوى جنائية ،قيود تحريكها، دستور. دفوع ،الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير الطريق الذى رسمه الدستور، نقض محالات الطعن. الخطأ في القانون، «الطعن للمرة الثانية، ونظره والحكم فيه».

نص المادة ٩٩ من الدستور. مفاده؟

إغفال الحكم المطعون فيه الرد على دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذى رسمه الدستور على الرغم من ثبوت أنه عضو بمجلس الشعب فى تاريخ ارتكاب الجريمة والتى لم تكن فى حالة تلبس وخلو الأوراق من صدور إذن من مجلس الشعب أو رئيسه بتحريك الدعوى الجنائية ضده . خطأ فى القانون . يوجب تصحيحه والقضاء بعدم قبولها لمرفعها بغير الطريق الذى رسمه الدستور. دون تحديد جاسة لنظر الموضوع . علة ذلك ؟

لما كانت المادة ٩٩ من الدستور تنص على أن ولا يجوز في غير حالة التلبس

بالجريمة اتضاذ أبة إجراءات جنائية ضد عضو مجلس الشعب إلا ياذن سابق من المجلس، وفي غير دور انعقاد المجلس يتعين أخذ أذن رئيس المجلس، ويخطر المجلس عند أول انعقاد له يما اتخذ من إجراء، وكان مفاد هذا النص هو عدم جواز تحريك الدعوى الحنائية في غير حالة التلس ضد عضو محلس الشعب قبل صدور إذن بذلك من المجلس أو من رئيسه في غير دور الانعقاد. فإذا رفعت الدعوى الجنائية قبل صدور الإذن من الجهة التي ناط الدستور بها إصداره فإن اتصال المحكمة بالدعوى في هذه الحالة يكون معدوما قانوناً ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هي فعلت كان حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر، ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه، بل يتعين أن يقتصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها إلى أن تتوافر لها الشروط التي فرضها الدستور لقبولها، وهو أمر من النظام العام لتعلقه بصحة اتصال المحكمة بالواقعة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد غفل عن الدفع بعدم قبول الدعوى لتحريكها بغير الطريق الذي رسمه الدستور، رغم ما أثبت بمحضر جلسة المحاكمة من أن الطاعن قد دفع به، وكان السن من المفردات المضمومة أن الطاعن كان عضوا بمجلس الشعب في تاريخ وقوع الجريمة التي دانه الحكم بها وظل كذلك حتى ما بعد تاريخ تحريك الدعوى الجنائية ضده، وكان الثابت من الأوراق أن الجريمة لم تكن متلبسا بها وقد خلا ملف الدعوى مما يدل على صدور إذن من مجلس الشعب أو من رئيسه بتحريكها ضد الطاعن فإن الدعوى الجنائية صده تكون غير مقبولة وبكون اتصال المحكمة بها معدوما قانونا. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى في موضوع الدعوى يكون قد أخطأ . . ، تطبيق القانون بما يتحين تصحيحه بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذي رسمه الدستور، وذلك دون حاجة إلى بحث باقي أوجه

الطعن، ولا التحديد جاسة لنظر الموضوع عملا بحكم المادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ باعتبار أن الطعن للمرة الثانية مادام أن تصحيح الخطأ لا يقتضى التعرض لموضوع الدعوى.

## الوتسائع

اتهمت النباية العامة الطاعن بأنه أعطى لـ ...... بسوء نية شبكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات. وأدعى المجنى عليه مدنيا قبل الطاعن بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت. والمحكمة ...... قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس الطاعن ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة ألفي جنيه لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت. استأنف. ومحكمة ..... الابتدائية \_ بهيئة استئنافية \_ قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف، فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدولها برقم ..... لسنة ٥٧ القضائية). ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة ..... الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى. ومحكمة الاعادة (بهيئة أخرى) قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه إلى حبس الطاعن سنة واحدة مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات وإثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه المدنية.

فطعن الأستاذ/ .....المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم

بطريق العض (للمر تأنية) ... الخ.

#### المكمسة

مى حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اعطاء شيك بدون رصيد، قد شابه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون، خت بأن التفت عن الدفع بعدم قبول الدعوى لتحريكها ضده - وهو عضو بمجلس المحب - بغير الطريق الذي رسمه الدستور في المادة ٩٩ منه إذ لم يصدر بذلك إذن من المجلس ، بما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن المادة ٩٩ من الدستور تنص على أن ، لا يجوز في غير حالة التلبس بالجريمة اتخاذ أية إجراءات جنائية ضد عضو مجلس الشعب إلا بإذن سابق من المجلس، وفي غير دور انعقاد المجلس يتعين أخذ إذن رئيس المجلس. ويخطر المحس عند أول انعقاد له بما اتخذ من إجراء، وكان مفاد هذا النص هو عدم جواز تحريك عند أول انعقاد له بما اتخذ من إجراء، وكان مفاد هذا النص هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في غير حالة التلبس ضد عضو مجلس الشعب قبل صدور إذن بذنك من المجلس أو من رئيسه في غير دور الانعقاد. فإذا رفعت الدعوى الجنائية قبل صفور الإذن من الجهة التي ناط الدستور بها إصداره فإن اتصال المحكمة بالدعوى هذه الحالة يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هي في هذه الحالة يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن ملى الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه، بل يتعين أن يقتصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها إلى أن تتوافر لها الشروط التي فرضها الدستور لقبولها، وهو أمر من النظام العام لتعلق بصحة اتصال المحكمة بالواقعة. لما كان ذلك، وكان

الحكم المطعون فيه قد غفل عن الدفع بعدم قبول الدعوى 'نحريكها بعر خطريق الذي رسمه الدستور، رغم ما أثبت بمحضر جلسة المحاكمة من أن الطاعى قد دفع به، وكان البين من المغردات المضمومة أن الطاعن كان عضوا بمجلس الشعب في نارح وحوا المجريمة التي دانه الحكم بها وظل كذلك حتى ما بعد تاريخ تحريك الدعوى الجنائد صده وكان الثابت من الأوراق أن الجريمة لم تكن متلبسا بها وقد خلا ملف الدعوى مما يدل على صدور إذن من مجلس الشعب أو من رئيسه بتحريكها ضد الطاعر بي الدعوى الجنائية ضده تكون غير مقبولة ويكون اتصال المحكمة بها معدوما قانون ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى في موضوع الدعوى يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين تصحيحه بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الدعوى الرفعها بغير الطريق الذي رسمه الدستور وذلك دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن، ولا لتحديد جلسة لنظر الموضوع عملا بحكم المادة ٤٥ من قانون حالات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بإعتبار أن الطعن المرة الثانية مادام أن تصحيح الخطأ لا يقتضي التعرض لموضوع الدعوى.

# جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ ناجئ اسحق نقديموس نائب رئيس الحكمة وعضوية السادة المستشارين/ أحمد عبد البارى سليمان ومحمود دياب ومجدى أبو العلا وهاني خليل نواب رئيس الحكمة.

#### (TE)

# الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٦٥ القضائية

(۱) مواد مخدرة. تفتيش اإذن التفتيش. إصداره، ابياناته، . استدلالات. محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير جدية التحريات،. حكم انسبيبه. تسبيب غير معيب،

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش. موضوعي.

خلو التحريات من وظيفة المأذون بتفتيشه وسنه وحالته المالية والاجتماعية وكيفية حصوله على المواد المخدرة وتوزيعها. لا ينال من صحتها. مادام أنه الشخص المقصود بالإنن. المجادلة في ذلك أمام النقض. غير مقبولة. علة ذلك؟

(۲) تفتيش ،إذن التفتيش. بياناته، دفوع ،الدفع ببطلان إذن التفتيش، حكم ،تسبيبه. تسبيب غير معيب، اختصاص ،الاختصاص الكانى، نيابة عامة.

العبرة في اختصاص من يملك إصدار إذن التفنيش، بحقيقة الواقع وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة. ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش. عير لازم. متى أرضحت المحكمة أن من أعطى الإذن كان مختصاً بإصداره.

صفة مصدر الإذن، ليست من البيانات الجوهرية لصحة الإذن بالتفتيش.

مثال لتسبيب سائغ للردعلى الدفع ببطلان إذن التفتيش في جريمة إحراز مخدر.

(٣) مواد مخدرة. تفتيش «إذن التبقتيش. إصداره». بطلان. دفوع «الدفع ببطلان التفتيش». حكم «تسبيب». تسبيب غير معيب». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

إثارة أساس جديد للدفع ببطلان التفنيش لأول مرة أمام محكمة النقض غير جائز. علة ذلك؟

(٤) مواد مخدرة. تفتيش بإذن التفتيش. إصداره والتوقيع عليه، دفوع الدفع ببطلان التفتيش، حكم. اتسبيبه. تسبيب غير معيب،

وجوب أن يكون إذن التفتيش موقعا عليه ممن أصدره. عدم رسم القانون شكلاً خاصاً لهذا التوقيع. مادام موقعاً عليه فعلاً ممن أصدره.

كون إذن التفنيش ممهور بتوقيع غير مقروء غير مفصح عن شخص مصدره لا يخالف القانون.

(٥) تزوير الطعن بالتزويرا، محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليلا، إثبات اشهودا الخبرة، دفاع الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوقره المحكم السبيبه. تسبيب غير معيب القض السباب الطعن. ما لا يقبل منها.

انصعر بالتزوير من وسائل الدفاع. تقديره، موضوعي.

النعى عنى الحكم بالقصور لالتفاته عن الرد على الدفع بعدم صدور محضر الضبط ممن نسب إليه تحريره وتوقيعه منه. غير مقبول. مادام لم يتساند في قضائه بالإدانة إلى ما جاء بمحضر الضبط.

(٦) دفوع الدفع ببطلان القبض والتفتيش، تفتيش التفتيش البؤن، إذن التفتيش اتنفيذه، مأمورو الضبط القضائي. إجراءات المحددة التحقيق، نقض السباب الطعن. ما لا يقبل منها، دفاع الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره،

لمأمور الصبط القضائي الاستعانة بالغير في إجراء القبض والتفتيش. شرط ذلك؟

أمر الندب الصادر من المندوب الأصيل لغيره من مأمورى الضبط القضائي. لا يشترط أن يكون صادراً بالكتابة . علة ذلك؟

النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم ترهى حاجة لإجرائه. غير مقبول.

(٧) إجراءات اإجراءات التحقيق الجراءات المحاكمة، إثبات البوجه عام، اخبرة، حكم السبيبه، تسبيب غير معيب، نقض السباب الطعن. ما لا يقبل منها، مواد مخدرة.

إجراءات تحريز المضبوطات. عدم ترتب البطلان على مخالفتها.

(٨) إجراءات، وإجراءات الحاكمة، وثبات دخيرة، حكم وتسبيبه.
 تسبيب غير معيب، مواد مخدرة. نقض وأسباب الطعن. ما لا يقبل منها.

اطمئنان المحكمة إلى أن العينة المضبوطة هي التي أرسات إلى التحد حدها بالنتيجة التي انتهى إليها. مجادلتها في ذلك . غير مقبولة .

- (٩) إثبات ،خبرة،. حكم ،ما لا يعيبه في نطاق التدليل،.
  - عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل أجزائه. لا ينال من سلامة الحكم.
- (١٠) مواد مخدرة. جريمة «أركانها». قصد جنائى. محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل». حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيد».

إحراز المخدر بقصد الاتجار. واقعة مادية. تقديره. موضوعي.

مثال.

١- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها الإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وأنه لا ينال من صحة التحريات خلوها من تحديد وظيفة المأذون بتغنيشه وسنه وحالته المالية والاجتماعية وكيفية حصوله على المواد المخدرة أو توزيعها مادام أنه الشخص المقصود بالإذن، وكانت المحكمة قد اقتنت على السياق المتقدم ـ بجدية الاستدلالات التى ينى عليها إذن التغنيش وكفايتها لتسويغ إجرائه، فإن مجادلة الطاعن في ذلك أمام محكمة النقض تكون غير مقبولة لتعلق ذلك بالموضوع لا بالقانون.

٢- لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض الدفع ببطلان الإذن بالصبط والتفتيش لخلوه من صفة مصدره ومن بيان اختصاصه المكانى ورد عليه بقوله: «وحيث إنه عما أثاره الدفاع من أن مصدر الإذن لم يحدد نوعية اختصاصه وأنه غير

محتص باصدار الإذن فمردود عليه بأنه ليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص مقرون باسم مصدر الإذن وإذ كانت العبرة في الاختصاص المكاني لوكيل النيابة مصدر الإذن إنما تكون بحقيقة الواقع فالثابت من الإذن أن مصدره وكيل نبابة كلية وكان عرض محضر التحريات حسبما أثبت من فحواه على وكيل نيابة ..... الكلية فإنه من ثم لا مراء في أن الاختصاص متوافر امصدر الاذن وفقا لحقيقة الواقع حسيما أسلفنا فإذا كان ذلك وكان المتهم لم يقدم ثمة دليل يظاهره أو يسانده فيما ذهب إليه في هذا الخصوص تعين الالتفات عما أثاره في هذا الصدده، وكان رد الحكم على النحو المتقدم كاف وسائغ في إطراح دفع الطاعن إذ أن العبرة في اختصاص من يملك اصدار إذن التفتيش إنما تكون بحقيقة الواقع، وإن تراخي ظهوره إلى وقت المحاكمة، وليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش مادام أن المحكمة قد أوضحت أن من أعطى الإذن كان مختصا بإصداره فضلا عن أنه من المقرر أن صفة مصدر الإذن ليست من البيانات الجوهرية لصحة الإذن بالتفتيش. فإن نعى الطاعن في هذا الخصوص بكون غير سديد.

٣- لما كان لا يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن دفع ببطلان إذن الضبط والتفتيش لكونه موقعا عليه من مصدره بتوقيع غير مقروء، وكان من المقرر أنه لا يصح إثارة أساس جديد للدفع ببطلان إذن التفتيش أمام محكمة النقض مادام أنه في عداد الدفوع القانونية المختلطة بالواقع ما لم يكن قد أثير أمام محكمة الموضوع، أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان فإنه لا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

عن المقرر أن القانون وإن أوجب أن يكون إذن التفتيش موقعا عليه بإمضاء
 مصدره إلا أنه لم يرسم شكلا خاصا لهذا التوقيع مادام موقعا عليه فعلا معن أصدره

وهو ما لم ينازع فيه الطاعن ـ وكون الإذن ممهورًا بتوقيع غير مقروء لا يفصح عن شخص مصدره ليس فيه مخالفة للقانون ـ ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا المنحى يضحى ولا محل له .

٥- لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن من عدم تحرير محضر الضبط بخط شاهد الإثبات الثاني وأن التوقيع الوارد به ليس توقيعه ورد عليه بقوله: ووحيث إنه عما أثاره الدفاع مع المتهم من أن محضر الضبط ليس محررا بخط يد الرائد ...... وأن التوقيع الوارد عليه ليس توقيعه لأنه (فرمة) فمردود بأن القانون لا يوجب أن يحضر مع مأمور الضبطية القضائية وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات المنوط به كاتب لتحرير ما يجب تحريره من المحاضر ومؤدى ذلك أن مأمور الضبطية القضائية هو المسئول وحده عن صحة ما دون بمحاضره فلا يهم بالتالي إن كان قد حررها بقلم مباشرة أو بواسطة الاستعانة بآلة ميكانيكية أو يد أجنبية لأن عدم مباشرته تحريرها بخط يده لا يؤثر في اعتبارها محررة في حضرته وبحت بصره ومحرر محضر الضبط الرائد ...... لم يدع أن محضر الضبط دون به ما لم يجريه أو يباشره من إجراءات ضبط وتفتيش بل ورد في أقواله بالتحقيقات حرفيا كل ما جاء في هذا المحضر الأمر الذي يضحي معه كل ما أثاره الدفاع في هذا الخصوص متعين الالتفات عنه سيما وأن عدم تحرير مأمور الضبط القضائي محضرا بكل ما يجريه في الدعوى قبل حضور النيابة العامة من إجراءات التفتيش والقبض وجمع الاستدلالات لا يوجب بطلان وإنما هو لتنظيم العمل وحسن سيره ٠ . لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الطعن بتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة، وكانت المحكمة في حدود هذه السلطة التقديرية قد أطرحت الطعن بالتزوير محضر الضبط بما أوردته فيما تقدم من رد سائغ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه تساند في قضائه بالإدانة

إلى نَوَال شاهدى الإثبات بالتحقيقات وتقرير المعمل الكيماوى ولم يتساند إلى محضر الضبط فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد.

٦- لما كان من المقرر أن لمأمور الضبط القضائى أن يستعين فى اجراء الضبط والتفتيش بمن يرى مساعدته فيه ما دام يعمل تحت إشرافه. وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن من قام بالتفتيش هو من مأمورى الضبط القضائى وأنه ندب لذلك شفاهة من الضابط المأذون له من النيابة العامة بالتفتيش، وقد تم الضبط والتفتيش بحضور المندوب الأصيل ومشاركته، وكان من المقرر أنه لا يشترط فى أمر الندب الصادر من المندوب الأصيل لغيره من مأمورى الضبط القضائى أن يكون ثابتا بالكتابة لأن من يجرى التفتيش فى هذه الحالة لا يجريه باسم من ندبه وإنما يجريه باسم النيابة العامة الآمرة به. فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد. لما كان ذلك وكان الطاعن لم يطلب إجراء تحقيق فى هذا الشأن فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق فى هذا الشأن فليس له من بعد أن لا يعيى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يظلبه منها ولم تر هى حاجة لا لاجرائه. ومن ثم فإن ما ينعاه فى هذا الشأن يكون غير مقبول.

٧- من المقرر أن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن إجراءات تحريز المصبوطات وققا لما نصت عليه المادة ٥٦ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية لا يترتب على مخالفتها أى بطلان وترك الأمر فى ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الأحراز المضبوطة لم يصل إليها العبث - وهو ما ركن إليه الحكم المطعون فيه - فإنه لا يقبل من الطاعن منعاه على الحكم فى هذا الشأن.

٨ لما كان ما يثيره الطاعن من اختلاف وزن المخدر مردود بما هو مقرر من أنه متى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن العينة المصبوطة هى التى أرسات المتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التى انتهى إليها التحليل فلا تثريب عليها إن هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك ولا جناح عليها إن هى التفتت عن الرد على

دفاعه في هذا الشأن مادام أنه ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب.

٩- من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراده نص تقرير الخبير بكامل
 أجزائه.

١٠ لما كان احرا ز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها ما دام أنه يقيمها على ما ينتجها، وإذ كان البين من الحكم الموضوع بالفصل فيها ما دام أنه يقيمها على ما ينتجها، وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الاتجار في قوله: «وحيث إنه عن قصد المتهم من إحراز المخدر المضبوط بنوعيه فإن المحكمة ترى أنه كان بقصد الاتجار دلالة ذلك ما شهد به ضابطى الواقعة الرائد .......... والرائد ........ والمأنت إليه المحكمة من أن المتهم ...... يتجر في المخدرات ولظروف الضبط وتنوع المادة المخدرة المضبوطة حشيش وقائما ٢٧,٨٠ جرام حشيش وقائما ٢٧,٨٠ جرام أفيون ووجود ميزان كفتيه ملوثتين بآثار مخدر الحشيش والأفيون المضبوطين وكذا أمواس حلاقة ملوثة بآثار المخدره . وكانت المحكمة - على السياق المتقدم - قد القتعت في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتصاء العقلى والمنطقي أن إحراز الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشان لا يكون سديدا.

## الوقسائع

 لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٤٠ لسنة ١٩٦٩ ، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبندين ٩ ، ٥٧ من القسم الثانى من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول والمستبدل بالقانون الأخير مع إعمال المادة ١٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات ويتغريمه مائة ألف جنيه ومصادرة المخدرين والأدوات المصبوطة.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .... الخ.

#### المكمسة

من حيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهرين مخدرين بقصد الاتجار قد شابه قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع وفساد في الاستدلال، ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان الإذن بالضبط والتفتيش لعدم جدية التحريات مدللا على ذلك بعدم توصل التحريات للرتبة العسكرية الصحيحة للطاعن وتحديد سنه وعملائه ومعاونيه ومصدر حصوله على المواد المخدرة وحالته المالية والاجتماعية، كما دفع ببطلان الإذن لعدم بيان صفة مصدره واختصاصه المكانى، ولكونه موقعا عليه من مصدره بتوقيع غير مقروء إلا أن الحكم رد على الدفعين الأول والثاني بما لا يصلح ردا، بينما أغفل الرد على ما أثاره بشأن التوقيع على الإذن، وأطرح دفاع الطاعن عدم صدور محضر الضبط ممن نسبه إليه تحريره وعدم توقيعه منه بما لا يُسوغ إطراحه، وتمسك المدافع عن الطاعن ببطلان التفتيش لحصوله من ضابط غير مأذون له بإجرائه ولم يصدر له ندب كتابي بذلك من المأذون له بالتفتيش إلا أن الحكم رد على هذا الدفاع بما لا يصلح ردا ولم تجر المحكمة تحقيقا في هذا الشأن، كما تمسك الطاعن ببطلان إجراءات تحريز المخدر لقرأتن عددها، وبوجود فارق ملحوظ في الوزن بين ما أرسل منه إلى المحامل

الكيماوية لتحليله وما تم تحليله إلا أن الحكم لم يرد على هذا الدفاع، كما اكدفى بمجرد الإشارة إلى النتيجة التى انتهى إليها تقرير المعامل الكيماوية دون إيراد مضمونه، هذا فضلا عن أن الحكم لم يدلل على توافر قصد الاتجار فى حق الطاعن تدليلا سائغا، وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال شاهدي الإثبات وتقرير المعمل الكيماوي، والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبه الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لدفع الطاعن ببطلان إذن النباية العامة بالتفتيش لعدم جدية التحريات وأطرحه في قوله: وحيث إنه وعن الدفع ببطلان إذن التفتيش لابتنائه على تحريات غير جدية فهذا الدفع ترد عليه المحكمة بأنه مردود ذلك بأن من المقرر أن كل ما بشترط لصحة التفتيش الذي تأذن النباية العامة بإجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرباته واستدلالاته أن جريمة معينة جناية أو جنحة قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشيهات المقبولة ضد هذا الشخص ما بيرر تعرض التحقيق لحربته وحرية مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بثلك الحريمة. لما كان ذلك، وكان تقدير التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وإذا كانت هذه المحكمة تقتنع بما جاء بمحضر التحريات وأقوال الرائد ..... بالتحقيقات بحدية هذه التّحريات التي بني عليها إذن التفتيش وتوافر مسوغات اصداره. الأمر الذي يكون فيه الدفع ببطلان إذن التفتيش لابتنائه على تحربات غير حدية غير سديد متعين الالتفات عنه، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر

فنب \_ سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وأنه لا بنال من صحة التحريات خاوها من تحديد وظيفة المأذون بتفتيشه وسنه وحالته المالية والاجتماعية وكيفية حصوله على المواد المخدرة أو توزيعها مادام أنه الشخص المقصود بالإذن. وكانت المحكمة قد اقتنعت ـ على السياق المتقدم ـ بجدية الاستدلالات التي بني عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إجرائه، فإن مجادلة الطاعن في ذلك أمام محكمة النقض تكون غير مقبولة لتعلق ذلك بالموضوع لا بالقانون. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان الإذن بالضبط والتفتيش لخلوه من صفة مصدره ومن بيان اختصاصه المكاني ورد عليه بقوله: ،وحيث إنه عما أثاره الدفاع من أن مصدر الإذن لم يحدد نوعية اختصاصه وأنه غير مختص بإصدار الإذن فمردود عليه بأنه ليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص مقرونا باسم مصدر الأذن وإذ كانت العبرة في الاختصاص المكاني لوكيل النبابة مصدر الأذن إنما تكون بحقيقة الواقع فالثابت من الإذن أن مصدره وكيل نيابة كلية وكان عرض محضر التحريات حسيما أثيت من فحواه على وكيل نيابة ......الكلية فإنه من تُم لامراء في أن الاختصاص متوافر لمصدر الاذن وفقا لحقيقة الواقع حسيما أسلفنا فإذ كان ذلك وكان المتهم لم يقدم ثمة دليل يظاهره أو يسانده فيما ذهب إليه في هذا الخصوص تعين الالتفات عما أثاره في هذا الصدده، وكان رد الحكم على النجو المتقدم كاف وسائغ في إطراح دفع الطاعن إذ أن العبرة في اختصاص من يملك اصدار إذن التفتيش إنما تكون بحقيقة الواقع، وأن تراخي ظهوره إلى وقت المحاكمة، وليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش مادام أن المحكمة قد أوضحت أن من أعطى الإذن كان مختصا بإصد .. فضلا عن أنه من المقرر أن صفة مصدر الإذن ليست من البيانات الجوهرية لصحة الأذن بالتفتيش. فإن نعى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد. لما كان ذلك،

مكان لا يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن دفع بيطلان إذن الضيط والتفتيش لكونه موقعا عليه من مصدره بتوقيع غير مقروء. وكان من المقرر أنه لا يصح إثارة أساس جديد للدفع ببطلان إذن التفتيش أمام محكمة النقض مادام أنه في عداد الدفوع القانونية المختلطة بالواقع ما لم يكن قد أثير أمام محكمة الموضوع، أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان فإنه لا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض. هذا فضلا عن أن القانون وإن أوجب أن يكون إذن التفتيش موقعا عليه بإمضاء مصدره إلا أنه لم يرسم شكلا خاصا لهذا التوقيع مادام موقعا عليه فعلا ممن أصدره ـ وهو ما لم ينازع فيه الطاعن ـ وكون الإذن ممهورا بتوقيع غير مقروء لا يفصح عن شخص مصدره ليس فيه مخالفة للقانون. ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا المنحى يضحي ولا محل له. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن من عدم تحرير محضر الضبط بخط شاهد الإثبات الثاني وأن التوقيع الوارد به ليس توقيعه ورد عليه بقوله: وحيث إنه عما أثاره الدفاع مع المتهم من أن محضر الضبط لبس محررا بخط الرائد ...... وأن التوقيع الوارد عليه لس توقيعه لأنه (فرمه) فمردود أن القانون لا يوجب أن يحضر مع مأمور الضبطية القضائية وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات المنوط به كاتب لتحرير ما يجب تحريره من المحاضر ومؤدى ذلك أن مأمور الضيطية القضائية هو المسئول وحده عن صحة ما دون بمحاضره فلا يهم بالتالي إن كان قد حررها بقلم مباشرة أو بواسطة الاستعانة بآلة ميكانيكية أو بد أجنبية لأن عدم مياشرته تحريرها بخط يده لا يؤثر في اعتبارها محررة في حضرته وتحت بصره ومحرر محضر الضبط الرائد ...... لم يدع أن محضر الضبط دون به ما لم يجريه أو بباشره من إجراءات ضبط وتفتيش بل ورد في أقواله بالتحقيقات حرفيا كل ما جاء في هذا المحضر الأمر الذي يضحي كل ما أثاره الدفاع في هذا الخصوص متعين الإلتفات عنه سيما وأن

عدم تحرير مأمور الضبط القضائي محضرا يكل ما بجربه في الدعوى قبل حضور النيابة العامة من إجراءات التفتيش والقبض وجمع الاستدلالات لا يوجب بطلان وإنما هو لتنظيم العمل وحسن سيره ه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة، وكانت المحكمة في حدود هذه الساطة التقديرية قد أطرحت الطعن بتزوير محضر الضبط بما أوردته فيما تقدم من رد سائغ. وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه تساند في قضائه بالإدانة إلى أقوال شاهدي الاثبات بالتحقيقات وتقرير المعمل الكيماوي ولم يتساند إلى محضر الضبط فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان القبض على المتهم وتفتيشه لحصوله من ضابط غير مأذون له بإجرائه ولم يصدر له ندب كتابي بذلك من المأذون له بالتفتيش وأطرحه في قوله: ووحيث إنه عن الدفع ببطلان القبض على المتهم وتفتيشه لأن الرائد ...... ليس مأذونا له بذلك كما لم يصدر له ندب شفهي أو كتابي فمن المقرر أنه إذا كان الإذن بالتفتيش قد صدر من النبابة العامة لأحد مأموري الضبط القضائي أو لمن يعاونه أو يندبه فإن انتقال أي من هؤلاء لتنفيذه يحمل كأنه أجراه بمفرده صحيحا لوقوعه في حدود الأمر الصادر من النيابة العامة والذي خول كل منهم سلطة إجرائه مادام من أذن بالتفتيش لم يقصد أن بقوم بتنفيذه واحد بالذات بحيث بكون مقصورا عليه لا يتعداه بالإجازة إلى غيره والثابت من إذن التفتيش موضوع الدعوى أنه أذن للرائد ....... محرر محضر التحريات أو من يندبه أو يعاونه في إجراء تفتيش المتهم ومسكنه وملحقات مسكنه والثابت من الأوراق أن الرائد ...... كان متواجدا على مسرح الواقعة وأن الضبط والتفتيش كانا على مرأى منه وتحت بصره، لكل ذلك يضحى هذا الدفع على غير أساس من الواقع أو القانون تلتفت عنه المحكمة، . لما كان ذلك، وكان لمأمور الضبط

القضائم أن يستعين في إجراء الضبط والتفتيش بمن يرى مساعدته فيه ما دام بعم تحت إشرافه، كما هو المال في هذه الدعوى، وكان الثابت من مدونات المكم المطعون فيه أن من قام بالتفتيش هو من مأموري الضبط القضائي وأنه ندب لذلك شفاهة من الصابط المأذون له من النيابة العامة بالتفتيش، وقد تم الصبط والتفتيش بحضور المندوب الأصيل ومشاركته، وكان من المقرر أنه لا يشترط في أمر الندب الصادر من المندوب الأصيل لغيره من مأموري الصبط القضائي أن يكون ثابتا بالكتابة لأن من يجرى التفتيش في هذه الحالة لا يجريه باسم من ندبه وإنما يجربه باسم النيابة العامة الآمرة به، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان الطاعن لم يطلب إجراء تحقيق في هذا الشأن فلس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تصقيق لم يطلبه منها ولم ترهى حاجة لإجرائه، ومن ثم فإن ما ينعاه في هذا الشأن يكون غير مقبول. لما كان ذلك، وكان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن إجراءات تحريز المصبوطات وفقا لما نصت عليه المادة ٥٢ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية لا يترتب على مخالفتها أي بطلان وترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الأحراز المضبوطة لم يصل اليها العبث - وهو ما ركن إليه الحكم المطعون فيه - فإنه لا بقبل من الطاعن منعاه على الحكم في هذا الشأن. لما كان ذلك، وكان ما يثيره الطاعن من اختلاف وزن المخدر مردود بما هو مقرر من أنه متى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن العينة المضبوطة هي التي أرسات التحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التي انتهي إليها التّحليل ـ كما هو الحال في هذه الدعوى ـ فلا تثريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ولا جناح عليها إن هي التفتت عن الرد على دفاعه في هذا الشأن مادام أنه ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب. لما كان ذلك، وكان الحكم قد أورد مؤدى تقرير المعمل الكيماوي وأبرز ماجاء به من أن المواد المصبوطة

هي مادتي الحشيش والأفيون، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بعدم ليراده مصمون تقرير المعمل الكيماوي لا يكون له محل، لما هو مقرر من أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراده نص تقرير الخبير بكامل أجزائه. لما كان ذلك، وكان إحراز المخبر بقصد الانجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها ما دام أنه يقيمها على ما ينتجها، وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الانجار في قوله: وحيث إنه عن قصد المتهم من إحراز المخدر المضبوط بنوعيه فإن المحكمة ترى أنه كان بقصد الانجار دلالة ذلك ما شهد به ضابطي الواقعة الرائد ...... و الرائد ...... واطمأنت إليه المحكمة من أن المتهم ..... يتجر في المخدرات ولظروف الضبط وتنوع المادة المخدرة المضبوطة حشيش وأفيون وكبر كمبتها قائما ٣٤٨,٤٥ جرام حشيش قائما ٢٧,٨٠ جرام أفيون ووجود ميزان كفتيه ملوئتين بآثار مخدر الحشيش والأفيون المصبوطين وكذا أمواس حلاقة ملوثة بآثار المخدر، وكانت المحكمة - على السياق المتقدم - قد اقتنعت في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي أن إحراز الطاعن للمخدر كان بقصد الإنجار فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديدا. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

# جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٩٧

يرناسة السيد المنتشار/ محمد يحيى رشدان نائب رئيس الحكمة وعضوية السادة المستشارين/ مجدى الجندى و حسين الشافعى ووفيق الدهشان نواب رئيس الحكمة وعبد القتاح حبيب .

#### (40)

# الطعن رقم ١٦٠ ٨لسنة ٦٠ القضائية

## (١) قانون ‹تطبيقه›. دستور .

الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٥٦ من القانون رقم ٥٣ اسنة ١٩٦٦ بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . اقتضاؤه: امتناع تطبيقه من اليوم التالى لنشره . أساس ذلك؟

تعلق الحكم بعدم دستورية نص جنائى. أثره . اعتبار الأحكام التي صدرت بالإدانة استناداً إليه كأن لم تكن.

# (٢) دستور. قانون ا قانون أصلح ١. بناء على أرض زراعية.

الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٥٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣. أصلح للمتهم في جريمة بناء على أرض زراعية. علة ذلك؟

### (٣) محكمة النقض اسلطتهاه .

حق محكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المحكوم عليه. أساس ذلك؟

(٤) عقوبة ،وقف تنفيذها، محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير العقوبة،

تقدير مسوغات وقف تنفيذ العقوبة موضوعي. مؤدى ذلك؟

١ ـ لما كان القانون رقم ٥٣ سنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة المعدل بالقانون

رقم ١١٦ سنة ١٩٨٣ قد نص في المادة ١٥٦ منه على أن بيعاقب على مخالفة أي حكم من أحكام المادة ١٥٢ من هذا القانون أو الشروع فيها بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه وتتعدد العقوبة بتعدد المخالفات. ويجب أن يتصمن الحكم الصادر بالعقوبة الأمر بإزالة أسباب المخالفة على نفقة المخالف. وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ... وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بتاريخ ٣ من أغسطس سنة ١٩٩٦ في القضية رقم ٣٧ أسنة ١٥ قضائية دستورية ـ بعدم دستؤرية ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٥٦ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ سنه ١٩٦٦ من عدم جواز وقف تنفيذ عقوبة الغرامة. لما كان ذلك، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا تقضي بأنه مويترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم، كما نصت في فقرتها الأخيرة على أنه ، فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استنادا إلى ذلك النص كأن لم تكن ...، وكان حكم المحكمة الدستورية المذكور قد نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩٦/٨/١٥ \_ مما يترتب عليه إلغاء ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٥٦ من القانون رقم ٥٣ سنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ سنة ١٩٨٣ من عدم جواز وقف تنفيذ عقوبة الغرامة.

٢ ـ لما كانت الفقره الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات نقضى بأنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يطبق دون غيره، وإذ كان قضاء المحكمة الدستورية بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٩٦٦ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ سنة ١٩٦٦ من عدم جواز وقف تنفيذ عقوبة الغرامة قد أعاد القاضي سلطة وقف تنفيذ عقوبة الغرامة قد أعاد القاضي سلطة وقف تنفيذ عقوبة الغرامة المدامة المدام

المنصوص عليها في المادة ١٥٦ من قانون الزراعة المذكور طبقا القواعد العامة المنصوص عليها في المادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات ومن ثم فإنه يكون في حكم القانون الأصلح في تطبيق المادة الخامسة من قانون العقوبات إذ أنه ينشئ له وضعا أصلح، ذلك بأنه أصبح من حق القاضى أن يأمر بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة في الجريمة المسندة إلى الطاعن.

٣- لما كان لمحكمة النقض طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون أصلح يسرى على واقعة الدعوى، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه.

٤ ـ لما كان الأمر بوقف تنفيذ العقوبة هو كتقديرها من صميم عمل قاضى الموضوع، إذ أن وقف تنفيذ العقوبة من العناصر التي تلحظها المحكمة عند تقدير العقوبة ـ مما يوجب إعادة النظر أمام محكمة الموضوع في العقوبة التي يحكم بها الأمر الذي يتعين معه أن يكون مع النقض الإعادة .

## الوقائسع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أقام بناء على أرض زراعية بغير ترخيص وطلبت معاقبته بالمادتين ١٥٦، ١٥٦ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٦ ومحكمة جنح ........ قضت غيابيا عملا بمادتى الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه لايقاف التنفيذ وغرامة عشرة آلاف جنيه والإزالة عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بحبس المتهم معة أشهر مع الشغل والإزالة وغرامة عشرة آلاف جنية وإيقاف عقوبة الحبس.

استأنف ومحكمة ....... الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف.

فطعن الأستاذ/ ......... المحامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ........ الخ

### المكمسة

حبيث إنه ببين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ...... أقام بناء على أرض زراعية بغير ترخيص، وطلبت عقابه بالمادتين ١٥٦، ١٥٦ من القانون رقم ٥٣ سنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ وقصت محكمة أول درجة غيابيا بحبس الطاعن سنة أشهر مع الشغل وبتغريمه عشرة آلاف جنيه والإزالة، عارض فقضت بحبسه سته أشهر مع الشغل والإزالة وبتغريمه عشرة آلاف جنيه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس، وإذ استأنف الطاعن هذا الحكم قصت المحكمة الاستئنافية حضوريا بتاريخ..... بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأبيد الحكم المستأنف. لما كان ذلك، وكان القانون رقم ٥٣ سنة ١٩٦٦ بإصدار قيانون الزراعية المعدل بالقانون رقم ١١٦ سنة ١٩٨٣ قد نص في المادة ١٥٦ منه على أن ويعاقب على مخالفة أي حكم من أحكام المادة ١٥٢ من هذا القانون أو الشروع فِيها بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه وتتعدد العقوبة بتعدد المخالفات. ويجب أن يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة الأمر بإزالة أسباب المخالفة على نفقة المخالف. وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ...، وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قصت بتاريخ ٣ من أغسطس سنة ١٩٩٦ في القصية رقم ٣٧ لسنة

١٥ قضائية دستورية - بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الثانية من العادة ١٥٦ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ سنه ١٩٦٦ من عدم جواز وقف تنفيذ عقوبة الغرامة. لما كان ذلك، وكانت الغقرة الثانية من المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٨ سنه ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العايا تقضي بأنه وويترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من البوم التالي لنشر الحكم، كما نصت في فقرتها الأخيرة على أنه وفإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استناداً إلى ذلك النص كأن لم تكن، ، وكان حكم المحكمة الدستورية المذكور قد نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩٦/٨/١٥ ـ مما يتربّب عليه إلغاء ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٥٦ من القانون رقم ٥٣ سنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ سنة ١٩٨٣ من عدم جواز وقف تنفيذ عقوبة الغرامة. لما كان ذلك، وكانت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات تقضى بأنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه بهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذي يطبق دون غيره، وإذ كان قضاء المحكمة الدستورية سالف الذكر قد أعاد للقاضي سلطة وقف تنفيذ عقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٥٦ من قانون الزراعة المذكور طبقاً للقواعد العامة المنصوص عليها في المادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات ومن ثم فإنه يكون في حكم القانون الأصلح في تطبيق المادة الخامسة من قانون العقوبات إذ أنه ينشئ له وضعا أصلح، ذلك بأنه أصبح من حق القاضي أن يأمر بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة في الجريمة المسندة إلى الطاعن. لما كان ذلك، وكان لهذه المحكمة - محكمة النقض - طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ سنه ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون أصلح يسرى على واقعة الدعوى، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه، ولما كان الأمر بوقف تنفيذ العقوبة هو كتقديرها من صميم عمل قاضى الموضوع، إذ أن وقف تنفيذ العقوبة من العناصر التى نلحظها المحكمة عند تقدير العقوبة مما يوجب إعادة النظر أمام محكمة الموضوع فى العقوبة التى يحكم بها، الأمر الذى يتعين معه أن يكن مع النقض الإعادة، ذلك دون حاجة لبحث أوجه الطعن المقدمة من الطاعن.

## جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ عادل قوره نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ الصاوى يوسف و أحمد عبد الرحمن وعاطف عبد السميع نواب رئيس الحكمة و السعيد برغوت

## (73)

# الطعن رقم ١٩٨١٦ لسنة ٦٢ القضائية

(۱) دعـوی جنائیـة «تحـریکها». دعـوی مـباشـرة. قانون
 «تفسیره». نیابة عامة. موظفون عمومیون.

تحريك الدعوى الجنائية ضد موظف عام لجريمة وقعت منه أثناء أو بسبب تأدية وظيفته بطريق الادعاء المباشر . غير جانز . ما لم تكن من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ عقوبات . المادنان ٦٣ ، ٣/٢٣٢ إجراءات .

(۲) دعوی جنائیة اتحریکهاا دعوی مباشرة حکم ابطلانه .
 بطلان د نقض اأسباب الطعن ما یقبل منها .

إعادة نقديم الدعوى الجنائية المرفوعة ضد موظف عام بموجب صحيفة الادعاء المباشر بعد إذن رئيس النيابة العامة برفعها. خطأ في القانون.

إقامة الدعوى ممن لا يملك رفعها قانوناً على خلاف ما تقضى به المادتان ٢٣، ٢٣٢ إجراءات. اتصال المحكمة بها يكون معدوماً ولا يحق لها التعرض لعوضوعها. أساس ذلك وعلته؟

ان النص في الفقرة الثالثة من العادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية
 على أنه: • ومع ذلك فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى إلى

المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها في الحالتين الآتيتين: (أولا) ..... (ثانيا) إذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لحريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسبيها ما لم تكن من الجراتم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات ، يدل على أن المشرع قصر حق تعريك الدعوى الجنائية بالنسبة لما يرتكبه الموظف من جرائم أثناء تأدية وظيفته أو بسببها على النيابة العامة، وبشرط أن يأذن بذلك النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة كما أوجبت الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية. ولم يستثن المشرع من ذلك سوى الجرائم التي نصت عليها المادة ١٢٣ من قانون العقوبات وهي جرائم استعمال الموظف العمومي لسلطة وظيفته في وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو من أية جهة مختصه، والامتناع عمداً عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر وداخلاً في اختصاص الموظف بعد مضى ثمانية أيام من إنذاره على يد محضر، لذا فقد أوجب المشرع عرض موضوع الدعوى قبل تقديمها للقضاء على جهة عليا تستطيع بخبرتها تقدير الأمر وبحثه بمزيد من العناية والتحوط قبل رفع الدعوى الجنائية. وهذه اعتبارات تصدق بذاتها كذلك على منع الادعاء المباشر ضد الموظفين العموميين عن الجرائم التي تقع منهم أثناء أو بسبب تأدية وظيفتهم.

٢ ـ لما كانت الدعوى الجنائية ـ وإن أذن رئيس النيابة القائم بعمل المحامي العام يرفعها .. قد أعيد رفعها بمقتصّ صحيفة الادعاء المياشر بما بخالف نص المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية، وكان من المقرر أنه إذا كانت الدعوى قد أقيمت على المنهم ممن لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقضي به العادتان ٦٣ ، ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوي يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن فعلت كان حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى الموضوع الدعوى وتفصل فيه بل يتعين عليها أن تقصد حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها إلى أن تتوفر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها، وكان بطلان الحكم لهذا السبب متطقا بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة أتصال المحكمة بالواقعة فيجوز إبداؤه في أى مرحلة من مراحل الدعوى بل يتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببطلان الحكم المستأنف الصادر بإدانة الطاعن في ......... وبعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لرفعهما بغير الطريق الذي رسمه القانون.

# الوقائسع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الادعاء المباشر صند الطاعن بوصف أنه أهان بالقول موظفة عمومية هي ....... ممرضة بمستشفي ....... المدعيه بالحقوق المدنية ، بألفاظ جارحه من شأنها خدش الحياء العام في مكان عام على النحو الوارد بالصحيفة، وطلبت معاقبته بالمواد ١٧٦، ١٧٦، ٢٠٦، ٣٠٦، ٣٠٨ مكرراً (أ) ٢٠٨، ٣٠٨ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسين جنيها وإلزامه بأن يؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. استأنف ومحكمة الاسماعلية الابتدانية بهيئة المتنافية عن الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية المفعهما بغير الطريق القانوني . وأذن رئيس

النيابة القائم بعمل المحامي العام برفع الدعوى. ومحكمة بندر الاسماعيليه قصت حضورياً يحبس المتهم شهراً مع الشغل والنفاذ وغرامه مائة جنيه وإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصه استأنف المحكوم عليه والمحكمة الاستئنافية قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بتغريم المتهم خمسين حنيها والتأبيد فيما عدا ذلك.

فطعن الأستاذ/ ...... المحامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .....الخ .

#### المكمسة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون. ذلك بأن المحكمة قبلت الدعوبين الجنائية والمدنية على الرغم من تحريكهما أمام المحكمة الجنائية بالادعاء المباشر خلافا للقانون إذ وقعت الجرائم التي نسبت إليه أثناء وبسبب تأدية وظيفته. مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

وحيث إنه يبين من الأوراق ان المطعون ضدها (المدعية بالحقوق المدنية) وتعمل ممرضه بمستشفى ...... نسبت إلى الطاعن وبعمل طبيباً بذات المستشفى أنه أثناء وبسبب تأدية الطرفين لوظيفتيهما وجه إليها ألفاظاً جارحة أقامت من أجلها دعواها بطريق الادعاء المياشر صدالطاعن عن تهم اهانة موظفة عمومية أثناء وبسبب تأديه وظيفتها وسبها سبأ تضمن خدشاً للشرف والاعتبار وطعنا في العرض والتعرض لها بالقول على وجه يخدش حياءها في مكان مطروق. وطلبت عقابه بنصوصَ المواد ١/١٣٣ ، ١٧١ ، ٣٠٦ ، ٣٠٦ مكر رأ (أ) ، ٣٠٨ من قيانون العبقوبات والزامه بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة أول درجة قصت في

...... بتغريم الطاعن خمسين جنيها والزامه بالتعويض المؤقت المطلوب، فاستأنف والمحكمة الاستئنافية قضت في ...... بقيول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لرفعهما بغير الطريق القانوني وأسست قضاءها على أن الدعوى رفعت ضد الطاعن وهو موظف عام عن حريمة وقعت أثناء وبسبب تأدية وظيفته دون الحصول على إذن من رئيس النبابة أو المحامي العام كما أوجبت المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية. وفي ...... أذن رئيس النيابة العامة القائم بعمل المحامي العام برفع الدعوى صد الطاعن وقامت الندابة بتقديمه مجدداً للمحاكمة بالقيد والوصف الواردين بصحيفة الادعاء المباشر فقضت محكمة أول درجة في ...... بحبس الطاعن شهراً مع الشغل والنفاذ وتغريمه مائة جنبه وأحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصه استأنف الطاعن والنيابة العامة والمدعية بالحقوق المدنية، والمحكمة الاستئنافية أصدرت في ...... حكمها المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بتغريم الطاعن خمسين جنبها والتأبيد فيما عدا ذلك. لما كان ذلك، وكان النص في الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه ، ومع ذلك فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى إلى المحكمه بتكليف خصمه محاشرة بالحضور أمامها في الحالتين الآتيتين: (أولا) ...... (ثانيا) إذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو يسبيها ما لم تكن من الحرائم المشار اليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات. ، يدل على أن المشرع قصر حق تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة لما يرتكبه الموظف من جرائم أثناء تأدية وظيفته أو بسببها على النيابة العامة، وبشرط أن بأذن بذلك النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة كما أوجبت الفقرة الثالثة من المائدة ٦٣ من قانون الأجراءات الجنائية. ولم يستثن المشرع من ذلك سوى

الجرائم التي نصت عليها المادة ١٢٣ من قانون العقوبات وهي جرائم استعمال الموظف العمومي لسلطة وظيفته في وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو من أية جهة مختصه، والامتناع عمداً عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكره وداخلاً في أختصاص الموظف بعد مضى ثمانية أيام من إنذاره على يد محضر، لذا فقد أوجب المشرع عرض موضوع الدعوى قبل تقديمها للقضاء على جهة عليا تستطيع بخبرتها تقدير الأمر وبحثه بمزيد من العناية والتحوط قبل رفع الدعوى الجنائية. وهذه اعتبارات تصدق بذاتها كذلك على منع الادعاء المباشر ضد الموظفين العموميين عن الجرائم التي تقع منهم أثناء أو بسبب تأدية وظيفتهم. لما كان ذلك، وكانت الدعوى الجنائية \_ وإن أذن رئيس النيابة القائم بعمل المحامي العام برفعها \_ قد أعيد رفعها بمقتضى صحيفة الادعاء المباشر بما يخالف نص المادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكان من المقرر أنه إذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقضى به المادتان ٦٣ ، ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن فعلت كان حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تنصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيبه بل بتعين عليها أن تقصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قيول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها إلى أن تتوفر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها، وكان بطلان الحكم لهذا السبب متعلقا بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة أتصال المك بالواقعة فيجوز إبداؤه في اي مرحلة من مراحل الدعوى بل ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببطلان

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٩٧

111

الحكم المستأنف الصادر بإدانة الطاعن في ....... وبعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لرفعهما بغير الطريق الذي رسمه القانون وذلك دون صلحة إلى النظر في سائر أوجه الطعن.

# جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ مقبل شاكر نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد على عبد الواحد ومحمد طلعت الرفاعى و أنس عماره وحسين الصعيدى نواب رئيس اغكمة.

#### (YY)

# الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٦٥ القضائية

(١) محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الأدلة ،.

حق محكمة الموضوع تقدير الادلة والأخذ بما ترتاح إليه منها.

(٢) إثبات العتراف الإعراد. محكمة الموضوع السلطنها في
 تقدير الدليل الإجراءات الجراءات التحقيق الماليل المالي

الاعتراف في المسائل الجنائية، من عناصر الاستدلال. تقدير صحته وقيمته في الإثبات وما إذا كان قد انتزع من المتهم بطريق الإكراد. موضوعي.

إطالة مدة التحقيق مع المتهم. لا يمثل إكراها، إلا إذا تعمد المحقق ذلك بغية الحصول منه على اعتراف.

حق المحكمة الأخذ باعتراف المتهم في خصوص ضرية المجنى عليه وإحداث إصابته دون ما قرره في خصوص الألة المستخدمة في الاعتداء. أساس ذلك؟

#### (٣) إجراءات الجراءات التحقيق ١.

اجراءات التحقيق. موكولة إلى السلطة القائمة بها. لها أن تتخذ ما تراه مناسبا منها الإظهار الحقيقة.  (٤) قتل عمد. قصد جنائى. محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » حكم ۱۱ « تسبيبه. تسبيب غير معيب ».

قصد القتل أمر خفى. إدراكه بالظروف المحيطة. استخلاصه. موضوعي.

مثال. لتسبيب سائغ للتدليل على توافر نية القتل.

(٥) سرقة « سرقة بإكراه ».

الإكراه في السرقة. يتحقق بكل وسيلة قسرية نقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو إعدامها نسهيلاً للسرقة.

## (٦) حريق. جريمة ، أركانها ،.

جريمة وضع النار عمداً المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ عقويات. تتكامل أركانها بإشعال اسطوانة غاز وتوجيه نيرانها إلى جسم أخرى في محل مسكون. متى كان ذلك عمداً. أيا كانت التنبجة أو الباعث.

### (٧) اقتران. ظروف مشدده.

توافر الرابطة الزمنية بين الجرائم التى ارتكبها المتهمان. واستقلال كل منها بذاتيتها وأركانها وعناصرها القانونية عن الأخرى. يتوافر به الظرف المنصوص عليه فى المادة 1/۲۳٤ عقوبات.

# (٨) قتل عمد. محكمة النقض ، نظرها موضوع الدعوى ، .

مثال لحكم صادر بالإدانة من محكمة النقض في جريمة قتل عمد مقترن لدى نظرها موضوع الدعوى.

#### (٩) دعوى مدنية ١ نظرها والحكم فيها ١٠.

الادعاء بالحقوق المدنية. غير جائز لأول مرة أمام النقض.

١- لما كان لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة في تقدير الأدلة أن تأخذ بما ترتاح إليه منها وكانت المحكمة تطمئن إلى ما شهد به المجنى عليه في شأن وقائع الحادث وكيفية حصوله وسائر الأدلة التي سافتها على نحو ما سلف فإن ما يثيره المتهمان في هذا الشأن إنما هو محاولة منهما للتشكيك في الأدلة القائمة في الدعوى.

٢- من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ولها أن تأخذ به متى أطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع. كما أن لها تقدير عدم صحة ما يدعيه المنهم من أن الاعتراف المعزو إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه. وكان ما دفع به المتهمان من بطلان اعتراف ثانيهما مردوداً ذلك أنه لم يثبت من أوراق الدعوى أن قبضاً جرى على أي من ذوى المتهم الثاني على نحو ما أدعاه المتهم المذكور في تحقيقات النيابة ومن ثم فإن الدفع المبدى من المتهمين في هذا الشأن على الأساس سالف البيان بكون قد جاء عارياً من دليله. أما القول بأن إطالة مدة التحقيق مع المتهم يمثل إكراها معنويا له فهذا قول ظاهر الفساد وبعيد عن محجة الصواب لأن إطالة مدة التحقيق مع المتهم لا يمثل إكراها إلا إذا كان المتهم منكراً للتهمة وتعمد المحقق إطالة مدة التحقيق لإرهاقه بغية الحصول منه على اعتراف وليس الحال كذلك في الدعوى المطروحة إذ الثابت من التحقيقات أن المتهم الثاني. قد اعترف منذ بدء التحقيق معه بارتكاب الحادث وقد ناقشه وكيل النيابة تفصيلاً في هذا الاعتراف للوصول إلى الحقيقة وجاء اعترافه متفقا مع ما قرره المجنى عليه وأيد به أدلة الدعوى الأخرى ومن ثم فإن المحكمة بطمئن وجدانها إلى أن اعتراف المتهم الثاني قد صدر منه عن إرادة حرة وطواعية واختيارا وخلا مما يشوبه من إكراه مادي أو معنوى وجاء صادقاً ومطابقاً للحقيقة والواقع وتتخذ منه دليلا في حق المتهمين ولا بنال من صحة الاعتراف أن يكون المجنى عليه قد قرر أن مطفأة السجائر الموجودة بغرفة النوم من الألمنيوم وأن مثلها لا يحدث الجرح الذى أثبته التقرير الطبى لأن المحكمة بما لها من سلطة تقدير الدليل ولو كان اعترافاً أن تأخذ باعتراف المتهم الثانى فى خصوص اعترافه بضرب المجنى عليه وإحداث إصابته دون الأخذ بما قرره فى خصوص الآلة المستخدمة فى الاعتداء والتى أحجم عن ذكر حقيقتها مادامت الآلة ليست ركنا من أركان الجريمة.

٣ـ من المقرر أن إجراءات التحقيق موكولة إلى السلطة القائمة بها فلها أن تتخذ
 ما تراه مناسبا من إجراءات لإظهار الحقيقة.

٤- لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجانى وتنم عما يضمره في نفسه ومن ثم فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضنى الموضوع في حدود سلطته التقديرية وكانت المحكمة تستخلص توافر هذه النية في حق المتهم الأول من إطباقه على عنق المجنى عليها..... وعدم تركها إلا بعد أن فارقت الحياة وصارت جثة هامدة وأنه ما أراد بفعله إلا إزهاق روحها وتحقق له ما أراد مما يقطع ببقين بتوافر هذه النية في حقه.

من المقرر أن الإكراه كظرف مشدد في جناية السرقة بالإكراه يتحقق بكل
 وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو إعدامها تسهيلا للسرقة.

آ- إن جريمة وضع النار عمدا المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات قد تكاملت أركانها بإشعال إحدى اسطوانتي الغاز وتوجيه نيرانها إلى جسم الأخرى في محل مسكون وهو ما نصت عليه المادة سالفة الذكر وكان ذلك عمداً من المتهم الأول بما يكفي لتحقق هذه الجريمة أيا كانت نتيجته أو الباعث عليه سواء كان القصد منه هو إحراق المكان أو كان وضع النار في المكان لتحقيق أي قصد آخر.

٧- إن ظرف الافتران المشدد في جريمة القتل العمد قد تحقق أيضاً في واقعة

انت، ى من تو فر الرابطة الزمنية بين الجرائم التى ارتكبها المتهمان إذ وقعت جميعها فى فنرة زمنية محدودة دون فاصل زمنى بينها واستقلت كل جريمة منها بذاتيتها وأركانها وعناصرها القانونية عن الأخرى بما يكفى لتوافر هذا الظرف المنصوص عليه فى الشق الثانى من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات كما هو معرف فى القانون.

A لما كانت المحكمة قد أطمأن وجدانها إلى ارتكاب المتهمين لواقعة الدعوى على النحو الذى سطرته في حكمها وإعمالا للفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية فقد قررت المحكمة بإجماع آراء قضاتها استطلاع رأى فضيلة مفنى الجمهورية في شأن المتهم الأول فأودع فضيلته ملف الدعوى تقريراً مؤداه استحقاق المتهم الأول الإعدام قصاصاً لقتله المجنى عليها ..... عمداً جزاء وفاقا إذ القتل أنفى للقتل . وحيث إنه بالبناء على ما تقدم فإنه يكون قد استقر في يقين المحكمة أن المتهمين ١----- ٢---- بتاريخ ..... بدائرة مركز زفتى محافظة الغربية : المتهم الأول : قبل ..... عمداً بأن أطبق على عنقها بكلتا يديه قاصداً من ذلك قتلها فأحدث بها اصاباتها الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أوبت بحياتها وقد اقترنت هذه الجناية بجنايتين أخرتين هما أنه في الزمان والمكان سالفي الذكر:

۱) سرق والمتهم الثانى النقود والحلى المبينة بالتحقيقات وصفا وقيمة والمملوكة الحريق الإكراه الواقع على المجنى عليه الأول بأن صريه المتهم الأول بأداة صلبة في وجهه وجثم على صدره قاصداً من ذلك شل مقاومته فتمكنا بهذه الوسيلة من الإكراه من ارتكاب السرقة وقد نزك الإكراه الجروح المبينة بالتقريرين الطبيين الأمر المعاقب عليه بالمادة ١١/٣١٤ من قانون العقوبات.

٢) وضع النار عمداً في مكان مسكون بأن اشعل اسطوانة غاز بمسكن المجنى

عليه سالف الذكر ووجه نيرانها إلى جسم اسطوانة أخرى الأمر المعاقب عليه بالمادة من قانون العقوبات المتهم الثانى: () اشترك مع المتهم الأول فى ارتكاب جريمتى القتل ووضع النار عمداً فى مكان مسكون بالاتفاق معه على سرقة النعود والحلى المملوكة للمجنى عليهما سالفى الذكر بأن اتفق معه على ارتكاب السرقة وتسور المسكن وساعده بأن اعتدى على المجنى عليه .......لشل مقاومته ليتمكن من السرقة ولما حاولت المجنى عليها النهوض من نومها قام المتهم الأول بختقها ثم وضع النار عمداً فى عمداً بالمسكن لإخفاء معالم الجريمة فوقعت جريمتا القتل ووضع النار عمداً فى المسكن نتحة محتملة لهذا الاتفاق وتلك المساعدة.

٢) سرق والمتهم الأول النقود والعلى المملوكة للمجنى عليهما سالغى الذكر وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع على المجنى عليه...... بأن ضربه بأداة صلبة فى وجهه وجثم على صدره قاصداً من ذلك شل مقاومته فتمكنا بهذه الوسيلة من الإكراه من ارتكاب السرقة وترك الإكراه الجروح المبينة بالتقريرين الطبيين المرفقين بالأوراق. الأمر الذى يتعين معه عملاً بالمادة ٢/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية معاقبتهما بالمواد ٢/٤٠ - ٣، ٢٤٠ ، ٢٣٥ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ٣ ٣ من ذات القانؤن في شأن التهمتين المسددتين إلى المتهم الثانى وذلك على النحو المبين بمنطوق هذا الحكم مع إلزام المتهم الثانى المصاريف الجنائية.

9- لما كانت المحكمة قد انتهت فى الدعوى الجنائية إلى ثبوت الواقعة قبل المتهمين وقضت بإدانتهما عنها ومن ثم فإن المحكمة تجيب المدعين بالحق المدنى بصفتهم ورثة...... إلى طلبهم عملاً بالمادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية مع الزامهما مصاريفها شاملة أتعاب المحاماه عملاً بالمادة ٣٢٠ من القانون سالف الذكر وتلتفت المحكمة عن طلب المدعين بصفتهم ورثة..... لعدم سبق ادعائهم بهذه الصفة أمام محكمة الجنايات فلا يجوز لهم ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض

## الوقائسع

انهمت النيابة العامة المتهمين بأنهما : قتلا ..... عمداً مع سبق الإصرار على ذلك بأن عقدا العزم وبيتا النية على قتلها وتوجها إلى مسكنها وما أن ظفرا بها بغرفة نومها حتى انهال المتهم الأول عليها ضريا وجثم فوقها وقام بخنقها بالصغط على عنقها بيديه قاصدين من ذلك قتلها فأحدثا بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياتها وقد اقترنت هذه الجناية بجنايتين أخريين فما إنهما فى الزمان والمكان سالفى الذكر :

١- شرعا في قتل..... عمداً مع سبق الإصرار على ذلك بأن عقدا العزم وبيتا النية على قتله وتوجها إلى مسكنه وما أن ظفرا به بغرفة نومه والمجنى عليها السالفة الذكر حتى قام المتهم الثاني بضربه بقطعة من الحديد على رأسه وجثم فوقه وقام بخنقه بالضغط على عنقه بيديه قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به إصاباته الموصوفة بالتقرير الطبي وقد أوقف أثر الجريمة بسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو ظنهما مفارقته الحياة ومداركته بالعلاج الأمر المعاقب عليه بالمواد ٤٥، ٤٦، ٢٣٠، ٢٣١ من قانون العقوبات. ٢- وضعا النار عمداً أمام غرفة النوم بمسكن المجنى عليهما السائف الذكر والمبين بالتحقيقات وذلك بأن أحضرا اسطوانتي غاز وأشعلا النار بإحداها المجاورة للأخرى قاصدين من ذلك امتداد النيران لمحتويات المسكن وإخفاء معالم الجريمة الأمر المعاقب عليه بالمادة ٢٥٢ من قانون العقوبات. وقد ارتكبت الجنايات السائف ذكرها بقصد ارتكاب المتهمين جنحة هي أنهما في ذات الزمان والمكان سالف الذكر سرقا المبلغ النقدي المبين قدرا بالتحقيقات والمشغولات الذهبية المبينة الوصف بالأوراق والمملوكة المجنى عليهما من مسكنهما وبطريق التسور من الخارج الأمر المعاقب عليه بالمائدة. ٣١٦ مكرراً ثالثًا /٢ من قانون العقوبات. وأحالتهما إلى محكمة جنايات طنطا لمحاكمتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. و

ادعى المجنى عليه الثانى ..... مدنيا قبل المتهمين متضامس بعبلغ مانتى وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت، والمحكمة المذكورة قررت بإجماع الآراء بجلسة ...... إحالة أوراق القضية إلى فضيلة مفتى الجمهورية لأخذ رأيه فيها بالنسبة للمتهم الأول وحددت جلسة ...... للنطق بالحكم، وبتلك الجلسة الأخيرة قضت وبإجماع الآراء بمعاقبة المتهم الأول بالإعدام شنقا عما أسند إليه، وبمعاقبة الثانى بالأشغال الشاقة المؤبدة وبإلزامهما متضامنين بأن يؤديا للمدعى بالحق المدنى مبلغ مائ و واحد جليه على سبيل التعويض المؤقت.

فطعن المتهمان في هذا الحكم بطريق النقض (وقيد طعنهما برقم.... لسنة ٦٣ القصائية) وقضى بقبول ذلك الطعن شكلاً ويقبول عرض النيابة العامة للقضية وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة جنايات طنطا لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى. ومحكمة الاعادة ـ بهيئة مغايرة ـ قضت حضوريا بمعاقبة المتهم الأول بالإعدام شنقا وبمعاقبة الثاني بالأشغال الشاقة المؤبدة عما أسند إليهما وبالزامهما متضامنين بأن بؤديا إلى المدعى بالحق المدنى - الذي عدل طلباته - مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت وذلك بوصف أنهما: المتهم الأول : قتل..... عمداً بأن أطبق على عنقها بكلتا يديه قاصدا من ذلك قتلها فأحدث إصابتها الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها. وقد تلت هذه الجناية جنايتين أخريين هما أنه في الزمان والمكان سالفي الذكر: ١ ـ سرق والمتهم الثاني النقود والحلى المبينة بالتحقيقات وصفا وقيمة لـ.... و..... وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع على المجنى عليه الأول بأن ضربه المنهم الثاني بأداة صلبة في وجهه وجثم على صدره قاصدا من ذلك شل مقاومته فتمكنا بهذه الوسيلة من الإكراه من الرتكاب السرقة ـ وقد ترك الإكراه الجروح المبينة بالتقريرين الطبيين ـ الأمر المعاقب عليه طبقاً للمادة ٢٠٤/ ٢٠١ من قانون العقوبات. ٢- وضع النار عمداً في مكان

مسكورَ بأن أشعل اسطوانة غاز بمسكن المجنى عليهما سالف الذكر ووجه نيرانها إلى حسم اسطوانة أخرى الأمر المعاقب عليه طبقا للمادة ٢٥٢ من قانون العقوبات. المتهم الثاني : ـ ١ ـ اشترك مع المتهم الأول في ارتكاب جريمتي القتل ووضع النار عمداً في مكان مسكون سالف الذكر بالاتفاق معه على سرقة النقود والحلى المملوكة للمجنى عليهما سالفي الذكر بأن اتفق معه على ارتكاب السرقة وتسور المسكن وساعده بأن اعتدى على المجنى عليه ..... لشل مقاومته ليتمكن من ارتكاب السرقة ولما حاولت المجنى عليها النهوض من نومها قام المتهم الأول بخنقها ثم وضع النار عمداً بالمسكن لإخفاء معالم جرمهما فوقعت جريمتي القتل ووضع النار عمداً في المسكن كنتيجة محتملة لهذا الاتفاق وتلك المساعدة . ٢ ـ سرق والمتهم الأول النقود والحلى للمجنى عليهما سالفي الذكر وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع على المجنى عليه ..... بأن ضريه بأداة صلبة في وجهه وجثم على صدره قاصدا من ذلك شل مقاومته فتمكن بهذه الوسيلة من ارتكاب السرقة وقد ترك الإكراه الجروح المبينة بالتقريرين الطبيين. فطعن المتهمان على هذا الحكم - للمرة الثانية - بطريق النقض . ومحكمة النقض قبضت بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وحبدت جلسة ...... لنظر الموضوع عملاً بنص المادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

وأثناء نظر الدعوى أمام هذه المحكمة حضر وكيل المدعى بالحق المدني..... وقرر بوفاته وقدم إعلاماً شرعياً بورثته وإعلاماً شرعياً بورثة..... وصحح شكل الدعوى المدنية بالادعاء مدنيا بصفته وكبلا عن كل من.....، ...... . ......، مستنه و ...... أولاد ...... بصفتهم ورثة ..... و ..... بمبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين بالتضامن وفي مواجهتهما بالجاسة. كما عدات المحكمة وصف التهمة في مواجهة المتهمين بجعلها على النحو

الذى دانتهما به محكمة الإعادة. وقد نظرت الدعوى على الندو المبين تفصيلا بمحاضر الجلسات.

#### المكمسة

حيث إن الواقعة حسيما استقرت في يقبن المحكمة واطمأن إليه وجدانها مما استخلصته من أوراق الدعوى وما دار بشأنها بجلسة المحاكمة تتحصل في أن المتهم الأول..... كان بعمل لدى المجنى عليه ..... بالأجر منذ أمد بعيد وبعلم أنه على قدر من اليسار وأنه يحتفظ بمسكنه بمبالغ نقدية كبيرة . ولمروره بضائقة مالية فقد اتفق - أي المتهم الأول - مع ابن شقيقه المتهم الثاني ..... وشهرته ..... على سرقة مال المجنى عليه، وتنفيذاً لما اتفقا عليه وعقدا عليه عزمهما تمكنا من دخول مسكن المجنى عليه بعد منتصف ليلة ...... بطريق التسور من الخارج، وتوجها إلى غرفة نوم المجنى عليه...... وزوجته المجنى عليها...... وفاجأ المتهم الثاني المجنى عليه ..... أثناء نومه بضرية بآلة صلية في جبهته أسالت دمه ثم جثم على صدره واعتدى عليه ضربأ ومتحسسا مفتاح الدولاب وعلى أثر مقاومة المجنى عليه للمتهم الثاني استيقظت زوجته المجنى عليها الثانية وحاولت النهوض إلا أنه دفعها بيده وفي هذه الأثناء دخل المتهم الأول وأطبق على عنقها ببيديه قاصداً من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التي أودت بحباتها وإذ خارت قوى المجنى عليه ..... لكبر سنه واعتقد المتهم الثاني وفاته فقد أسرع باخراج حافظة نقود المجنى عليه من جيبه وعند وضعه هذه الحافظة على الكمودينو عثر على مفتاح الدولاب فانجه صوبه وقام بفتحه وعثر على علبة مصوغات استولى على ما بها من مشغولات ذهبية بالأضافة إلى مبلغ نقدى بحقيبة حريمي بينما تمكن المتهم الأول من تجريد المجنى عليها..... من مصاغها الذي كانت تتحلى به وفرا

هاربين ولما تأكد المجنى عليه ...... من مغادرة المتهمين للمسكن خرج للاستغاثة وجد اسطوانتى غاز أمام باب غرفة النوم وقد اشعلت احداهما ووجهت نيرانها إلى الأخرى وعثر على ملفحة المتهم الثانى وعلى أثر استغاثته خف إلى مكان الحادث كل من .... و .... و .... و إذ أبلغت الشرطة بالواقعة دلت تحريات العميد ..... رئيس قسم المباحث الجنائية أن المتهمين هما مرتكبا الحادث ويضبط المتهم الثانى اعترف بارتكابها والمتهم الأول وتم ضبط المسروقات .

وحيث إن الواقعة على الصورة المتقدمة قد ثبت صحتها وثبوتها في حق المتهمين مما شهد به كل من ..... و العميد ..... و من اعتراف المتهم الثانى بالتحقيقات ومما ثبت من تقرير الصفة التشريحية بتشريح جثة المجنى عليها ..... وما ثبت من التقريرين الطبيين الموقعين عليه ..... وتقرير قسم الأدلة الجنائية .

فقد شهد...... أنه يقيع وزوجته المجنى عليها..... بمسكنهما الكائن بقرية ..... مركز زفتى محافظة الغربية وأن أبناءه يأتون الزيارتهما يومى الخميس والجمعة من كل أسبوع وبعد منتصف ليلة يوم الاثنين الموافق ..... وأثناء نومه وزوجته المجنى عليها استيقظ على أثر ضربه على وجهه بجسم صلب فشاهد المتهم الثانى صاعدا فراشه وجاثما على صدره ويعتدى عليه بالضرب مما أيقظ زوجته ـ التى حاولت النهوض إلا أن المتهم المذكور كان يدفعها بيده وفي أثناء ذلك دخل المتهم الأول وأطبق على رقبة زوجته بيديه حتى فاضت روحها وأنه إذ خارت قواه وكف عن المقاومة وخيل المتهمين أنه مات سارع المتهم الثانى باخراج حافظة نقوده التى كانت في جيبه واستولى على ما بها من نقود تبلغ ٤٢٠ جنيها ثم قام بفتح دولاب ملابسه وقام المتهم الأول بالاستيلاء على ما كيانت تدخلى به زوجته من مصاغ وأثر مغادرة المتهمين المسكنه قام من فراشه وإذ خرج للاستغاثة شاهد اسطوانتي غاز أمام

غرفة نومه وقد أشعلت إحداهما ووجهت نيرانها إلى الأخرى وعلى أثر استعاثنه حضر البه بعض أهالي القرية فأفضى إليهم بأمر ما حدث من أعتداء عليه وقتل زوجته ثم اكتشف بعد ذلك سرقة مبلغ ستة آلاف جنبه من دولاب الملابس ومصاغ زوحته التي كانت تحتفظ به فيه وعثر على ملفحة المتهم الثاني - وأضاف أن المتهم الأول يعمل لديه منذ مدة طويلة ويعلم أنه يحتفظ بمنزلة بمبالغ نقدية كبيرة وشهد.....أنه لدى انصرافه من المسجد عقب أداء صلاة فجريوم الاثنين..... سمع صوت استغاثة فاتجه نحوه فوجد المجنى عليه ..... واقفا أمام باب مسكنه مصابا وأنهى إليه ولمن حضير من الأهالي أن المتهمين قتلا زوجته وأحدثا اصابته وأنه وجد داخل المسكن اسطوانتي غاز متجاورتين إحداهما قد أشعلت نيرانها و سلطت على جسم الأخرى رقد قام احد الحاضرين بأغلاق محبسها وشهد كل من..... و.... و ...... بمضمون ما شهد به الشاهد السابق وأضافت الأخيرة أنها دخلت غرفة نوم المجنى عليها فوجدتها مسجاة على الأرض ولم تشاهد الحلى التي اعتادت المجنى عليها أن تتحلى بها.

وشهد العميد..... رئيس قسم المباحث الجنائية بمديرية أمن الغرببة - أن تدرياته دلت على أن المتهم الأول والذي يعمل لدي المجنى عليه ويعلم أن الأذير يحتفظ بمسكنه بمبالغ نقدية كبيرة ومشغولات ذهبية. ولمرور المتهم الأول بضائقة مالية فقد اتفق مع ابن أخيه المتهم الثاني على سرقة المجنى عليه وأنهما تسللا إلى مسكنه ليلا واعتدى المتهم الثاني على المجنى عليه بالضرب واستولى على ما بملابسه من نقود وإذ استيقظت المجنى عليها وحاولت الاستغاثة أسرع إليها المتهم الأول وأطبق على عنقها حتى فارقت الحياة وإثر ذلك تمكنا من السرقة على نحو ما شهد به المجنى عليه وعند مغادرتهما مكان الحادث أشعات اسطوانة غاز ووجهت إلى الأخرى وأنه تع العثور على ملفحة المتهم الثاني بمكان الحادث وإذ ضبط المتهم الأول

أتكر الحادث وبضبط المنهم الثاني اعترف وضبط معه مبلغ ٦٧٤٠ جنيها وبعض المشغولات الذهبية التي تعرف عليها المجنى عليه بأنها تخص زوجته.

وقد اعترف المتهم الثاني ...... وشهرته ..... بتحقيقات النيابة مقررا أن المتهم الأول هو عمه الذي يعمل لدى المجنى عليه ...... وأنه اعتاد أن يشاركه همومه ولا يمكن أن يعصى له أمراً وقد أفضى إليه عمه المتهم الأول أنه در غب في استعادة مبلغ من المال سبق أن أعطاه للمجنى عليه ثمنا لقطعة أرض مبان ولعلمهما بأنه لا بقيم أحد معه سوى زوجته وأن أبناءه لا بأتون لزبارته إلا في بومي الخميس والجمعة فقد اتفقا على سرقة المجنى عليه بعديوم السبت وما أن انتصفت ليلة الأثنين..... حتى توجها سويا إلى مسكن المجنى عليه وسلك كل منهما طريقا في تسور المسكن ثم توجه إلى غرفة نوم المجنى عليهما وما أن دخلها حتى شعر بأن المجنى عليه في سبيله للاستيقاظ فعاجله بضربة قوية مطفأة سجائر في وجهه أسالت دمه وأمسك به وإذ تحركت زوجة المجنى عليه دخل المتهم الأول واتجه صوبها وإثر ذلك لم تأت بأي حركة أو صوت وبعد أن هدأ المجنى عليه أخرج حافظة نقوده من جيبه وتحسسها باحثا عن مفتاح الدولاب فلم يجده وأثناء وضعه للحافظة على الكمودينو وجد مفتاح الدولاب وقام بفتحه واستولى على مبلغ نقدى من حقيبة حريمي كانت به ووجد علبة مصوغات استولى على ما بها من مشغولات ذهبية ثم انصرف بعد ما أستولى على ما بحافظة المجنى عليه من نقود وعند انصرافه من غرفة النوم شاهد المتهم الأول وقد أحضر اسطوانتي غاز وأشعل إحداهما ثم انصرفا كل في طريقة بعد أن سقطت منه ملفحته في مكان الحادث وأنه اختبأ بعد الحادث بمنزل..... وعثر مصادفة على مبلغ آخر وبعض المشغولات الذهبية في زجاجة من البلاستيك فاستولى عليه وظل مختبئا طوال اليوم ويسمع ما يدور بالشارع في شأن الحادث إلى أن حان وقت الافطار فانصرف إلى بيته حيث تم القبض عليه ومعه المشغولات

الذهبية والنقود المسروقة.

وثبت من نقرير الصفة التشريحية لجثة المجنى عليها ........ أنها لأنثى تبلغ من العمر حوالى ستين عاما وقد وجد بظاهر الجثة الآثار الإصابية الحيوية الحديثة الآتية:

١- عدة سحجات ظفرية كل منها قوسى الشكل ويترواح أطوالها بين ١,٥ سم،
 ٢ سم بيمين ويسار العنق.

۲ـ سحجان رضیان احتکاکیان کل منهما غیر منتظم الشکل أبعادهما ۲ × ۱ سم،
 ۱ × ۱ سم بیمین الجبهة.

٣ـ كدمان رضيان كل منهما غير منتظم الشكل وأبعادهما ٣ × ٢ سم، ٣ × ١ سم
 بأسفل وحشية خلفية الساعد الأيمن.

3- كدم رضى غير منتظم الشكل أبعاده ٢ × ١ سم بخلفية اليد اليمنى مقابل رأس مشطية الأصبع السبابة اليمنى وقد أورى التقرير أن بفتحتى الأنف وجد زبد رغوى مدمم وهو غير حيوى نتيجة احتقان الرئتين وأنه بتشريح الرأس والوجه تبين وجود انسكابات دموية قليلة بيمين الجبهة مقابل السحجين الرضيين وأنه بتشريح العنق تبين وجود انسكابات دموية غزيرة وغائرة ومتخللة للأنسجة الرخوة بمقدم يمين ويسار العنق وأن العظم اللامى متحطم وتبين وجود كسر بالقرن الأيمن للعظم اللامى - كما تبين وجود انسكابات دموية جول الكسر الموصوف - بالقرن الأيمن للعظم اللامى . كما تبين وجود انسكابات دموية بخلفية البلعوم وأن الغشاء المخاطى المبطن للقصبة الهوائية والرئة بحالة احتقان شديد وأنه بتشريح مكان الكدمين الرضيين بأسقل وحشية خلفية الساعد الأيمن تبين وجود انسكابات دموية بأسفل وحشية الساعد الأيمن تبين وجود انسكابات دموية بأسفر وحديد الميمن وجدت انسكابات

دموية مقابل الكدم وانتهى التقرير إلى أن وفاة المجنى عليها ناتجة عن اسفكسيا الخنق بواسطة الصغط اليدوي الشديد الحيوي على العنق - وأن السحجات بيمين الجبهة تحدث من المصادمة بجسم راض خشن السطح أيا كان نوعه وأن الكدمات الرضية تحدث من المصادمة بجسم صلب رأض وأن هذه السحجات والكدمات لا دخل لها في إحداث الوفاة وأنه قد مضى على الوفاة لحين التشريح الذي تم في...... الساعة ٣ مساء مدة تقدر بحوالي نصف البوم. وثبت من التقرير الطبي الموقع على المجنى عليه..... بمستشفى المبرة غمر أنه أدخل المستشفى يوم ..... و وجد مصابا بجرح رضي بمقدم فروة الرأس طوله ٧سم وكدمات رضية بالوجه والعنق، كما تضمن التقرير الموقع بمعرفة أخصائي الجراحة بمستشفى زفتي ذات الإصابات سالفة الذكر بالإضافة إلى سحجات بالصدر والأنف.

وثبت من تقرير قسم الأدلة الجنائية أنه بفحص اسطوانتي الغاز تبين سلامتهما من أية ثقوب أو شروخ يمكن أن يتسرب منها الغاز كما تبين أيضاً سلامة اتصال مجموعة المحبس ببدن الاسطوانة ولا تسمح بتسرب الغاز من خلالها وأن محبس كل منهما يحكم تسرب الغاز في حالة الفتح والغلق. وتبين سلامة إحداهما من أي آثار لحرارة نيران وتعرض الأخرى بمنطقة الدرع الواقي حول مجموعة المحبس لحرارة ونيران الحريق على هيئة دائرة نصف قطرها ٥ سم بحالة تشير إلى تعرضها لشعلة من النيران موجهة إليها من الخارج وحالة الآثار السالفة تشير إلى صحة أقوال المجنى عليه.

وحيث انه بجلسة المحاكمة شرح وكيل المدعين بالحق المدنى ظروف الدعوى وطلب توقيع أقصى العقوبة على المتهمين وصمم على الحكم لهم بالتعويض الم ت المطلوب مع إلزام المتهمين المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

وحيث إن المتهمين مثلا بجلسة المحاكمة ومع كل منهما مدافع وأنكرا ما نسب

البهما من اتهام وقام دفاع المتهم الأول على المنازعة في صحة الواقعة والتشكيك في رواية المجنى عليه ..... وقدرته على الرؤية لعدم وجود بصمات لأي من المتهمين بمكان الحادث وعدم ضبط أي مسروقات مع المتهم الأول ووجود المجنى عليها مسجاة بأرض الحجرة رغم أن المستفاد من أقوال زوجها أنها كانت نائمة على السرير ووجود دماء على السرير أثبتتها معاينة النيابة العامة ولم تكشف التحقيقات عن سببها فصلا عن تعبيب تحقيقات النباية لعدم إجراء معاينة تصويرية واستحالة حصول واقعة وضع اسطوانتي البوتاجاز على نحو ما قرره المجنى عليه والتناقض بين الدليلين القولي والفنى في خصوص إصابات المجنى عليها القنيلة لوجود إصابات رضية بها بالإضافة إلى يطلان أعتراف المتهم الثاني لكونه وليد إكراه معنوى هو القبض على ذويه كما أن إطالة مدة التحقيق معه يمثل إكراها معنويا وأن هذا الاعتراف لا يطابق الحقيقة والواقع إذ قرر المتهم الثاني أنه ضرب المجنى عليه...... بمطفأة سجائر وقد قرر الاخبير أن المطفأة الموجودة لديه من الألمونيوم ومثلها لا يمكن أن يحدث الجرح الموصوف بالمجنى عليه. واختتم مرافعته بطلب براءة المتهم الأول ورفض الدعوى المدنية.

وحيث إن دفاع المتهم الثانى قد قام على المنازعة فى صحة أقوال المجنى عليه وعدم جدية التحريات التى أجراها العميد...... بشأن الحادث وأن البلاغ قد اقتصر على واقعة الاعتداء على المجنى عليه وزوجته دون السرقة أو الحريق فضلا عن بطلان الاعتراف المنسوب إليه وأن المحامى الذى حضر التحقيق معه دخيل على الدعوى لتحصين الاعتراف من البطلان وانتفاء قصد السرقة وقصد القتل وأختتم مرافعته بطلب الحكم ببراءته مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية.

وحيث إنه عما أثاره الدفاع عن المتهمين من عدم صدق رواية المجنى عليه وعدم قدرته على الرؤية وعدم جدية التحريات التي أجريت عن الحادث وعدم وجود بصمات بمكان الحادث وعدم ضبط مسروقات مع المتهم الأول ووجود جثة المجنى عليها مسجاة في أرض الحجرة فإنه لما كان لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة في تقدير الأدلة أن تأخذ بما ترتاح البيه منها وكانت المحكمة تطمئن إلى ما شهد به المجنى عليه في شأن وقائع الحادث وكيفية حصوله وسائر الأدلة التي ساقتها على نحو ما سلف فإن ما يثيره المتهمان في هذا الشأن إنما هو محاولة منهما للتشكيك في الأدلة القائمة في الدعوى.

وحيث إنه بالنسبة لما دفع به المتهمان من بطلان اعتراف المتهم الثاني لكونه وليد إكراه معنوى تمثل في القبض على ذويه وإطالة مدة التحقيق معه فإنه لما كان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها أن تأخذ به متى، اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع. كما أن لها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه. وكان ما دفع به المتهمان من بطلان اعتراف ثانيهما مردوداً ذلك أنه لم يثبت من أوراق الدعوى أن قبضاً جرى على أي من ذوى المتهم الثاني على نحو ما ادعاه المتهم المذكور في تحقيقات النيابة ومن ثم فإن الدفع المبدى من المتهمين في هذا الشأن على الأساس سالف البيان يكون قد جاء عارياً من دليله. أما القول بأن إطالة مدة التحقيق مع المتهم يمثل اكراها معنوياً له فهذا قول ظاهر الفساد و بعيد عن محجة الصواب لان اطالة مدة التحقيق مع المتهم لا يمثل إكراها إلا إذا كان المتهم منكراً للتهمة وتعمد المحقق إطالة مدة التحقيق لإرهاقه بغية الحصول منه على اعتراف وليس الحال كذلك في الدعوى المطروحة إذ الثابت من التحقيقات أن المتهم الثاني قد اعترف مند بدء التحقيق معه بارتكاب الحادث وقد ناقشه وكيل النيابة تفصيلا في، هذا الاعتراف للوصول إلى الحقيقة وجاء اعترافه متفقا مع ما قرره المجنى عليه وأيد به أدلة

الدعوى الأخرى ومن ثم فإن المحكمة يطمئن وجدانها إلى أن أعتراف المتهم الثانى قد صدر منه عن إرادة حرة وطواعية واختيارا وخلا مما يشوبه من إكراه مادى أو معنوى وجاء صادقا ومطابقاً للحقيقة والواقع و تتخذ منه دليلا فى حق المتهمين ولا ينال من صحة الاعتراف أن يكون المجنى عليه قد قرر أن مطفأة السجائر الموجودة بغرفة النوم من الالمنيوم وأن مثلها لا يحدث الجرح الذى أثبته التقرير الطبى لأن المحكمة بما لها من سلطة تقدير الدليل ولو كان اعترافاً تأخذ باعتراف المتهم الثانى فى بما لها من سلطة تقدير الدليل ولو كان اعترافاً تأخذ باعتراف المتهم الثانى فى خصوص اعترافه بضرب المجنى عليه وإحداث إصابته دون الأخذ بما قرره فى ليست ركنا من أركان الجريمة. كما أن ما أثاره الدفاع من أن المحامى الذى حضر السحقيق مع المتهم دخيل فى الدعوى قصد به تحقيق الاعتراف من البطلان لا محل له لأن حضور المحامى مع المتهم فى التحقيق ليس من شأنه تحصين الاعتراف الباطل ولا يحول دون التمسك بالدفع إذا قام موجبه مما يضحى دفاع المتهمين فى الناشأن ولا سند له ويتعين الالتفات عنه.

وحيث إنه عما نمسك به المتهم الأول من تعييب تحقيق النيابة لعدم إجراء معاينة تصويرية فإنه لما كانت إجراءات التحقيق موكولة إلى السلطة القائمة بها فلها أن تتخذ ما تراه مناسبا من إجراءات لإظهار الحقيقة وكانت النيابة العامة لم تر من جانبها حاجة لإجراء هذه المعاينة فلا وجه لما نمسك به المتهم في هذا الخصوص.

وحيث إنه بالنسبة لما أثاره الدفاع عن المتهم الأول من استحالة حصول واقعة وضع أنبوبتى الغاز أمام غرفة النوم على نحو ما شهد به المجنى عليه فمردود بما تطمئن إليه المحكمة مما قرره المجنى عليه فى هذا الشأن والذى تأيد بأقوال الشهود الذين لبوا استغاثته وما ورد بتقرير قسم الأدلة الجنائية فى هذا الشأن.

وحيث إنه بالنسبة لما تمسك به الدفاع عن المتهم الأول من وجود دماء على

السرير أنبتتها معاينة النيابة العامة لم تكشف التحقيقات عن مصدرها فإن هذا الأمر ليس بمستغرب لأن الثابت بيقين أن المجنى عليه ...... قد تعرض لاعتداء من المتهم الثانى حدثت عنه إصابة أسالت دمه لما نتج عنها من جرح قطعى بجبهته طوله ٧سم وأن المجنى عليه ظل فى فراشه حتى غادر المتهمان مكان الحادث.

وحيث إنه بالنسبة لما أثاره الدفاع عن تناقض الدليل القولى والدليل القنى فى خصوص إصابات المجنى عليها....... فإنه باستعراض ما شهد به المجنى عليه وتقرير الصفة التشريحية فإنه لا تعارض بين الدليلين فى شىء بل اتفق الدليل الفنى مع الدليل القولى إذ شهد المجنى عليه بأن المتهم الأول قام بخنق زوجته وأورى الدليل الفنى أن وفاتها من اسفكسيا الخنق ولا محل للقول بالتناقض بين الدليلين استناداً إلى وجود إصابات رضية بالمجنى عليها لأن الثابت من أقوال المجنى عليه ...... أن المجنى عليها سالفة الذكر تعرضت لدفع من المتهم الثانى كلما حاولت النهوض فضلا عن أن هذه الإصابات لا دخل لها فى إحداث الوفاة على نحو ما ورد بتقرير الصفة التشريحية مما يكون معه هذا الدفاع على غير أساس متعينا رفضه.

وحيث إنه بالنسبة لما تمسك به الدفاع عن المتهم الثانى من أن بلاغ الحادث قد اقتصر على واقعة التعدى فإنه لا عبرة ببلاغ الواقعة وإنما العبرة بما تستخلصه المحكمة من التحقيقات ولما كانت المحكمة تطمئن إلى حدوث الواقعة على الصورة التي اعتنقتها فإن ما تمسك به الدفاع في هذا الشأن يكون دفاعا ظاهر الفساد.

وحيث إنه عن قول الدفاع عن المتهم الثانى بانتفاء قصد السرقة وانتفاء قصد السرقة المتقاء قصد السرقة في حكمها من أدلة كافية لإثبات قصد السرقة وأن المتهم الثانى وإن كان قد قصد السرقة دون القتل فإن مسئوليته عن القتل تقوم باعتبار أن القبل نتيجة أحتمالية لجريمة السرقة التي عمد إلى ارتكابها، وجيث إنه عن قصد القتل فإنه لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك

بانظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتيها الجانى وتنم عما يضمره فى نفسه ومن ثم فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية وكانت المحكمة تستخلص توافر هذه النية فى حق المتهم الأول من إطباقه على عنق المجنى عليها....... وعدم تركها إلا بعد أن فارقت الحياة وصارت جثة هامدة وأنه ما أواد بفعله إلا إزهاق روحها وتحقق له ما أراد مما يقطع بيقين بتوافر هذه النية فى حقه.

وحيث إنه عن ظرف الإكراه فانه لما كان الإكراه كظرف مشدد فى جناية السرقة بالإكراه يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو إعدامها تسهيلا للسرقة وكان ما أتاه المتهم الثانى من فعل الاعتداء على المجنى عليه ...... والذى ترك جروحا به إنما قصد به شل مقاومة المجنى عليه وإنمام السرقة بما يتحقق به هذا الظرف المنصوص عليه فى المادة ٣١٤ من قانون العقوبات بفقرتيها وينتج أثره فى التشديد على المتهم الأول باعتباره ظرفاً عينياً يلحق بالفعل ويريى فى حق كل من ساهم فى الجريمة.

وحيث إن جريمة وضع الدار عمداً المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات قد تكاملت أركانها بإشعال إحدى اسطوانتي الغاز وتوجيه نيرانها إلى جسم الأخرى في محل مسكون وهو ما نصت عليه المادة سالفة الذكر وكان ذلك عمدا من المتهم الأول بما يكفى لتحقق هذه الجريمة أيا كانت نتيجته أو الباعث عليه سواء كان القصد منه هو إحراق المكان أو كان وضع النار في المكان لتحقيق أي قصد آخر.

وحيث إن ظرف الاقتران المشدد فى جريعة القتل الممدقد تحقق أيضاً فى واقعة الدعوى من تواقر الرابطة الزمنية بين الجراقم التى ارتكبها المتهمان إذ وقعت جميعها فى فترة زمنية محدودة دون فاصل زمنى بينها واستقلت كل جريمة منها بداتيتها وأركانها وعناصرها القانونية عن الأخرى بما يكفى لتوافر هذا الظرف منصوص عنبه في الشق ثناني من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات كما هو معرف في القانون. وغنى عن البيان أن المتهم الثاني وإن لم يرتكب أفعالاً من الأفعال المكونة لجريمتى القتل أو وضع النار عمداً إلا أن مسلوليته عن هاتين الجريمتين إنما تقوم على أنهما نتيجة محتملة لجريمة السرقة التي اتفق مع المتهم الأول على ارتكابها. لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة قد أطمأن وجدانها إلى ارتكاب المتهمين لواقعة الدعوى على النحو الذي سطرته في حكمها وإعمالاً للفقرة الثانية من المادة ٢٨١ من قانون الإجراءات الجنائية فقد قررت المحكمة بإجماع آراء قضاتها استطلاع رأى فضيلة مفتى الجمهورية في شأن المتهم الأول فأودع فضيلته ملف الدعوى تقريراً مؤداه استحقاق المتهم الأول الإعدام قصاصاً لقتله المجنى عليها...... عمداً جزاء وفاقا إذ القتل أنفي للقتل وحيث إنه بالبناء على ما تقدم فإنه يكون قد استقر في يقين المحكمة أن المتهمين ١) ............. و بتاريخ .... بدائرة مركز زفتي محافظة الغريدة :

المتهم الأول: قتل...... عمداً بأن أطبق على عنقها بكاتا يديه قاصداً من ذلك قتلها فأحدث بها إصاباتها الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياتها وقد اقترنت هذه الجناية بجنايتين أخريين هما أنه في الزمان والمكان سالفي الذكر:

۱) سرق والمتهم الثانى النقود والعلى المبينة بالتحقيقات وصفا و قيمة والمملوكة لـ.... و...... وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع على المجنى عليه الأول بأداة صلبة فى وجهه وجثم على صدره قاصدا من ذلك شل مقاومته فتمكنا بهذه الموسيلة من الإكراه من ارتكاب السرقة وقد ترك الإكراه الجروح المبينة بالتقريرين الطبيين الأمر المجافب عليه بالمادة ١١/٣١٤ من قانون العقوبات.

٢ ) وضع الثار عمداً في مكان مسكون بأن أشعل أسطوانة غاز بمسكن المجئى
 علية سالف الذكر ووجه نيرانها إلى جسم أسطوانة أخرى الأمر المعلقب عليه بالمادة

٢٥٢ من قانون العقوبات ـ المتهم الثانى : 1) اشترك مع المتهم الأول فى ارتكاب جريمتى القتل ووضع النار عمداً فى مكان مسكون بالاتفاق معه على سرقه النف و الحلى المملوكة للمجنى عليهما سالفى الذكر بأن اتفق معه على ارتكاب السرقة ونسور المسكن وساعده بأن اعتدى على المجنى عليه ...... لشل مقاومته ليتمكن من السرقة ولما حاولت المجنى عليها النهوض من نومها قام المتهم الأول بخنقها ثم وضع الذر عمداً بالمسكن لإخفاء معالم الجريمة فوقعت جريمتا القتل ووضع النار عمداً فى المسكن، نتيجة محتملة لهذا الاتفاق وتلك المساعدة.

٢) سرق والمتهم الأول النقود والحلى المملوكة للمجنى عليهما سالفى الذكر وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع على المجنى عليه..... بأن ضربه بأداة صلبة فى وجهه وجثم على صدره قاصداً من ذلك شل مقاومته فتمكنا بهذه الوسيلة من الإكراه من ارتكاب السرقة وترك الإكراه الجروح المبيئة بالتقريرين الطبيين المرفقين بالأوراق. الأمر الذى يتعين معه عملا بالمادة ٢/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية معاقبتهما بالمواد ٤٠٠/ ٢ - ٣٠٣٠، ٢٣٤٤ ، ٢٣٥ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ٣٢ من ذات القانون في شأن التهمئين المسندتين إلى المتهم الثانى وذلك على النحو المبين بمنطوق هذا الحكم مع إلزام المتهم الثانى المصاريف الجنائية .

وحيث إنه عن الدعوى المدنية فإنه لما كانت المحكمة قد انتهت فى الدعوى الجنائية إلى ثبوت الواقعة قبل المتهمين وقضت بإدانتهما عنها ومن ثم فإن المحكمة تجيب المدعين بالحق المدنى بصفتهم ورثة ....... إلى طلبهم عملاً بالمادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية مع إلزامهما مصاريفها شاملة أتعاب المحاماة عملا بالمادة ٣٠٩ من القانون سالف الذكر.. وتلتفت المحكمة عن طلب المدعين بصفتهم ورثة ...... فعدم سوق ادعائهم بهذه الصفة أمام محكمة الجنايات فلا يجوز لهم ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

# جلسة ۱۸ من فبراير سنة ۱۹۹۷

برناسة السيد المستشار/ محمد نبيل رياض نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ جابر عبد التواب وأمين عبد العليم نائبي رئيس المحكمة ورشاد قذافي وفرحان بطران

### (TA)

# الطعن رقم ٤٧٨٤٠ لسنة ٥٩ القضائية

اختصاص . محكمة استئنافية «نظرها الدعوى والحكم فيها». إجراءات «إجراءات المحاكمة». نقض «حالات الطعن. الخطأ في القانون».

إلغاء المحكمة الاستئنافية المكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم الاختصاص، يوجب عليها اعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها، مخالفة ذلك، خطأ فى القانون، أساس ذلك ؟

لما كانت الفقرة الثانية من المادة 19 ٤ من قانون الإجراءات الجنائية توجب على المحكمة الأستئذافية إذا ما أصدرت محكمة أول درجة حكمها بعدم الاختصاص وحكمت هي بإلغائه وباختصاص المحكمة أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للعكم في موضوعها فإن الحكم المطعون فيه إذ فصل في موضوع الدعوى - بعد ما ألغى الحكم الابتدائي القاضي بعدم الاختصاص - ولم يعد القضية لمحكمة أول درجة يكون قد خالف القانون مما يرجب نقصته وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للحكم فيها .

# الوقائسع

انهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم ١) أتلفوا عمداً الأشياء المبينة وصفا وقيمة بالأوراق المملوكة لـ ....... وترتب على ذلك ضرر مالى تزيد قيمته على خمسين جنيها على النحو المبين بالأوراق . Y) دخلوا محد فى حياز و المجنى عليه سالف الذكر بقصد منع حيازته بالقوة وارتكاب جريمة فيه حال كونهم أكثر من شخصين على النحو المبين بالأوراق وطلبت عقابهم بالمواد ٢٠١/٣٦٩ ، ٢٠١/٣٦٩ ، ٢٠٢ مكرراً من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المنهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت، ومحكمة جنح قسم ثانى طنطا قضت حضوريا بعدم اختصاص المحكمة واحالتها للنيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها ، استأنفت النيابة العامة . ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ويراءة المتهمين مما نسب إليهم الوض الدعوى المدنبة .

فطعن كل من النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ......الخ .

#### المكمسة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية هو أن الحكم المطعون فيه إذ قصنى بإلغاء الحكم المستأنف القاضى بعدم الاختصاص وفصل في موضوع الدعوى يكون قد خالف القانون إذ كان يجب على المحكمة الاستئنافية بعد إلغاء الحكم بعد م الاختصاص أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة للحكم في موضوعها عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن محكمة أول درجة قضت بعدم اختصاصها بنظر الموضوع وإذ استأنفته النيابة العامة قضت محكمة ثانى درجة ـ بحكمها المطعون فيه ـ بإلغاء الحكم المستأنف وفى الموضوع ببراءة المطعون ضدهم مما نسب إليهم . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة 19 عن قانون الإجراءات الجنائية توجب على

المحكمة الأستئنافية إذا ما أصدرت محكمة أول درجة حكمها بعدم الأختصاص وحكمت هي بالغائه وباختصاص المحكمة أن تعيد القضية لمحكمة أول يرجة للحكم في موضوعها فإن الحكم المطعون فيه إذ فصل في موضوع الدعوى ـ بعد ما ألغي الحكم الابتدائي القاضي بعدم الاختصاص - ولم يعد القضية امحكمة أول درجة يكون

قد خالف القانون مما يوجب نقضه وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للحكم فيها.

# جلسة ۱۸ من فبرایر سنة ۱۹۹۷

برئاسة السيد المستشار/ محمد حسين لبيب نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ رضوان عبد العليم ومصطفى عبد الجيد وطه سيد قاسم نواب رئيس انحكمة وزغلول البلش .

## (79)

# الطعن رقم ٥٠ ٤٩٥ لسنة ٥٩ القضائية

(١) نقض التقرير بالطعن وإيداع الاسباب. ميعاده،.

امتداد ميعاد الطعن بالنقض إذا صادفت نهايته عطلة رسمية إلى اليوم التالى لنهاية العطلة .

(٢) دعوى مدنية «نظرها والحكم فيها». إحالة. محكمة استئنافية «نظرها الدعوى والحكم فيها». محكمة ثانى درجة «نظرها الدعوى والحكم فيها». نقض «أسباب الطعن. ما يقبل منها».

احالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية في حكم المادة ٣٠٩ إجراءات. شرطه ؟

استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية . يوجب على محكمة ثانى درجة الفصل في موضوعها . متى الحكم الصادر بالبراءة نهائياً . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .

1- لما كان ميعاد الطعن بالنقض ينقضى بالنسبة للحكم المطعون فيه فى 19A9/V/Y۳ بيد أنه لما كان ذلك اليوم يوم عيد الثورة وهو عطلة رسمية ومن ثم فإن ميعاد الطعن يمتد إلى اليوم التالي. لما كان ذلك ، فإن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان قد تما فى الميعاد القانونى - ويكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون.

٢- إن نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية إذ يجرى على أن كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المنهم ، و ذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبني عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية فعندنذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف ، . وكان الثابت من الأوراق أن الدعوى الجنائية قد فصل فيها من محكمة أول درجة بالبراءة بحكم نهائي المدنية أمامها أن تحيلها إلى المحكمة المدنية لإنتفاء علة الاحالة لمبق الفصل في المدنية أمامها أن تحيلها إلى المحكمة المدنية لإنتفاء علة الاحالة لمبق الفصل في الدعوى الجنائية بحكم نهائي من قبل مما يستحيل معه أن يترتب على الفصل في ولذلك فإنه كان يتعين عليها أن تفصل في موضوعها أما وهي لم تفعل وتخلت عن نظرها بإحالتها إلى المحكمة المدنية فإن حكمها المطعون فيه لا يكون له سند من نص نطرها بإحالتها إلى المحكمة المدنية فإن حكمها المطعون فيه لا يكون له سند من نص المادة آنفة الذكر ويكون قد أنطوى على خطأ في تطبيق القانون .

# الوقائسع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما أولاً: حازا سلعة خاصعة للصريبة بقصد التجارة دون أن تكون مصحوبة بالمستندات أو ملصقات أو أختام تفيد سداد الضريبة المستندات. وعليها . ثانياً: قاماً ببيع سلعة خاصعة للصريبة دون أن تكون مصحوبة بالمستندات. وطلبت عقابهما بمواد القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ . وادعى وزير المالية بصفته متنيا قبل المتهمين بمبلغ ١٩٠٠ ٢٣٢٧ جنيه على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة جنح بندر سوهاج قصت حصوريا ببراءتهما وبرفض الدعوى القننية استأنف وزير المالية ومحكمة سوهاج الابتدائية - بهيئة استنافية - قصت حصورياً بقبول الاستناف وأخالة الدعوى حصورياً بقبول الاستناف وأخالة الدعوى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف واحالة الدعوى المنتبة المتنبة المختصة .

فطعنت هيئة قضايا الدولة نيابة عن وزير المالية بصفته في هذا الحكم بطريق النقض ......الخ .

#### المكمسة

من حيث إنه لما كان ميعاد الطعن بالنقض ينقضى بالنسبة للحكم المطعون فيه في ١٩٨٩/٧/٢٣ بيد أنه لما كان ذلك اليوم يوم عيد الثورة وهو عطلة رسمية ومن ثم فإن ميعاد الطعن يمتد إلى اليوم التالى . لما كان ذلك ، فإن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان قد تما في الميعاد القانوني - ويكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة قد أخطأ فى تطبيق القانون. ذلك بأن القضاء باحالة الدعوى المدنية المطروحة وحدها على محكمة الدرجة الثانية قد جاء مخالفا للمادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية يجرى على أن ، كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم و ذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبني عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الدعوى الجنائية قد فصل فيها من محكمة أول درجة بالبراءة بحكم نهائي لعدم استئناف النيابة العامة له ، فإن محكمة ثاني درجة لا تملك عند طرح الدعوى المدنية أمامها أن تحيلها إلى المحكمة المدنية لانتفاء علة الاحالة لمبيق الفصل في الدعوى الجنائية بحكم نهائي من قبل مما يستحيل معه أن يترتب

على الفصل فى التعويضات إرجاء الفصل فى الدعوى الجنائية على ما يجرى به حكم المادة ٣٠٩، ولذلك فإنه كان يتعين عليها أن تفصل فى موضوعها أما وهى لم تفعل وتخلت عن نظرها بإحالتها إلى المحكمة المدنية فإن حكمها المطعون فيه لا يكون له سند من نص المادة آنفة الذكر ويكون قد انطوى على خطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة .

# جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد أحمد حسن نائب رئيس الحكمة وعضوية السادة المستشارين/ عبد اللطيف على أبو النيل وعمار إبراهيم قرج ومحمد راسماعيل موسى نواب رئيس الحكمة ومحمد على رجب .

**( T · )** 

# الطعن رقم ١٧٤٩٥ لسنة ٦٤ القضائية

(١) قانون «تفسيره».

التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل، واجب.

وضوح عبارة القانون في الدلالة على مراد الشارع منها . اقتضاؤه قصر تطبيقها على ما يتأدى مع صريح نص القانون.

(٢) تهرب ضريبى النضريبة على الأرباح التجارية الضريبة
 على الإيراد العام القض احالات الطعن. الخطأ في القانون المحدد

الالزام بتقديم اقرار عن مقدار الارباح والخسائر وافرار الثروة واخطار مصلحة الضرائب بمزاولة النشاط. انصرافه إلى الممولين الذين يزاولون وجوه نشاط مشروعه. دون أولئك الذين يتخذون من الجريمة وجها لنشاطهم. مخالفة ذلك. خطأ في القانون. أساس ذلك؟

# (٣) محكمة النقض اسلطتها، نقض احالات الطعن. الخطأ في القانون،

لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المنهم من تلقاء نفسها. إذا إنبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله. أساس ذلك؟

١- من المقرر أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل، وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة في الدلالة على مراد الشارع منها فإنه يتعين قصر تطبيقها على ما يتأدى من صريح نص القانون.

٢- ان الشارع ألزم الممول بتقديم اقرار عن مقدار أرباحه أو خسائره ، واقرار بشروته ، وبإخطار مصلحة الصرائب بمزاولته النشاط ، وأوجب عليه أن يرفق بهذا الإخطار وتلك الاقرارات المستندات المؤددة له وحساب الأرباح والخسائر وأن يبين المبادىء المحاسبية التى استند إليها فى تحديد أرباحه أو خسائره ، فقد دل بذلك على المبادىء المحاسبية التى استند إليها فى تحديد أرباحه أو خسائره ، فقد دل بذلك على النين يتخذون من الجريمة وجها لنشاطهم ، ذلك أنه فضلا عن أن فى تأثيم نشاط هؤلاء - الذى قد يصل إلى حد الحكم بمصادرة الأموال المتحصلة من هذا النشاط منهم ، فإنه لا يتأتى - فى حكم العقل والمنطق - القول بأن النصوص يحقق القصاص منهم ، فإنه لا يتأتى - فى حكم العقل والمنطق - القول بأن النصوص غير مشروعة أو غير مشروعة ، لأن النشاط المؤثم خفى بطبيعته وظهوره إلى حيز العلاني و ي ب غير مشروعة أو إنزال العقاب بمن يزاوله فلا يصح من ثم إلزام من يباشر مثل هذا النشاط أن يقر به لما ينطوى عليه ذلك من إجباره على الإقرار على نفسه بارتكاب فعل مجرم قانونا، وهو ينطوى عليه ذلك من إجباره على الإقرار على نفسه بارتكاب فعل مجرم قانونا، وهو

ممتنع وتتنزه عنه إرادة الشارع لمخالفته المبادىء الأساسية المقررة بالمادة ٦٧ من الدستور من أن الانسان برىء إلى أن تثبت إدانته، وما هو مقرر من أن عبء الإثبات إنما يقع على عاتق سلطة الإتهام. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالجرائم المسندة إليه، مخالفا بذلك النظر المتقدم، فإنه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون وفي تطبيقه.

٣- إن المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا نبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله.

# الوقسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (أولا): وهو من الخاصعين لأحكام قانون الضرائب على الدخل لم يقدم إلى مصلحة المضرائب إخطاراً بمزاولته نشاط تجارة المخدرات في الميعاد وعلى النحو المقررقانونا. (ثانيا): بصفته سالفة الذكر تهرب من أداء الضريبة على الأرباح النجارية المبينة القدر بالأوراق والمستحقة على أرباحه من نشاطه موضوع التهمة الأولى وكان ذلك باستعمال إحدى الطرق الاحتيالية بأن أخفى نشاطه عن مصلحة الصرائب. (ثالثا): بصفته سالفة الذكر لم يقدم إلى مأمورية الصرائب المختصة إقرارا مبينا فيه أرباحه من نشاطه موضوع التهمة الأولى عن كل عام من 1947 حتى 1947 في الميعاد وعلى النحو المقرر قانونا. (رابعا): بصفته سالفة الذكر لم يقدم إلى مأمورية الصرائب المختصة إقراراً بما لديه من ثروة في الميعاد وعلى النحو المقرر قانونا. (مرابعا): بصفته سالفة الذكر لم يقدم إلى مأمورية الصرائب المختصة إقراراً بما لديه من ثروة في الميعاد وعلى النحو المقرر قانونا. وأحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكبة طبقا

للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وأدعى وزير المالية بصفته مدنيا قبل الطاعن بمبلغ خمسة ملايين ومائتين وستة وثمانين ألف وتسعمائة وتسعين جنيها على سبيل التعويض. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ۱۲ ، ۱/۱۳۱ ، ۳۲ ،۱۳۳ ، ۱۲۳ ) وثانيا من القانون رقم ۱۵۷ لسنة ۱۹۸۱ بمعاقبة الطاعن بالسجن مدة ثلاث سنوات والزامه بأن يدفع تعويضا قدره سبعة ملايين وثلاثة وأربعين ألف ومائة وستين جنيها وتغريمه خمسمائة جنيه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

#### المكمسة

من حيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه في خلال السنوات من ١٩٧٢ حتى ١٩٨٦ (أولاً) وهو من الخاصعين لأحكام قانون الصنرائب على الدخل لم يقدم إلى مصلحة الصرائب إخطارا بمزاولته نشاط تجارة المخدرات في الديعاد وعلى النحو المقرر قانونا. (ثانياً) بصفته سالفة الذكر تهرب من أداء الصريبة على الأرباح التجارية المبينة القدر بالأوراق المستحقة على أرباحه من نشاطه موضوع على الأرباح التجارية الفدر بالأوراق المستحقة على أرباحه من نشاطه عن مصلحة الضرائب. (ثالثاً) بصفته سالفة الذكر لم يقدم إلى مأمورية الصرائب المختصة إقرارا مبينا فيه أرباحه من نشاطه موضوع التهمة الأولى عن كل عام من ١٩٧٢ حتى الممرية الصرائب المختصة إقرارا بما لديه من ثروة في الميعاد وعلى النحو أعدم أماورية الصرائب المختصة إقرارا بما لديه من ثروة في الميعاد وعلى النحو أعانونا، وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمواد ١٣٠، ١٤، ١٣٠، ١٣١، ١٣٠، ١٣٠، ١٣٠، ١٣٠، ١٢٠، ١٢٠، ١٤، ١٢٠، ١٣٠، ١٢٠، ١٤٠، ١٤٠ المناف المناف

١٩٨١ المعدل ولائحته التنفيذية، ودانته محكمة الجنايات على هذا الأساس. لما كان ذلك، وكانت المادة ١٣ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر تنص على أنه وتفرض ضريبة سنوية على صافي أرباح أصحاب المهن والمنشآت التجارية أو الصناعية ...... بغير استثناء إلا ما ينص عليه القانون......، والمادة ١٤ منه على أنه وتسرى هذه الضريبة على أرباح كل منشأة مشتغلة في مصر متى كانت متخذة شكل منشأة فردية .....،، والمادة ٣٤ منه على أنه وعلى الممول أن يقدم إقرارا مبينا به مقدار أرباحه أو خسائره وفقا لأحكام هذا القانون . ويقدم الإقرار مقابل إيصال أو برسل بالبريد الموصى عليه يعلم الوصول إلى مأمورية الضرائب المختصة قبل أول ابريل من كل سنة أو خبلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للممول...... وعلى الممول أن يرفق بالاقرار صورة من آخر ميزانية معتمدة وكشفا ببيان الاستهلاكات التي أجرتها المنشأة مع بيان المباديء المحاسبية التي بنيت عليها الأرقام الواردة في الإقرار، والمادة ١٣١ منه في فقرتها الأولى على أنه بيلتزم كل ممول من ممولى الضريبة على الأرباح التجاربة والصناعية والضريبة على أرباح المهن غير التجارية والضريبة العامة على الدخل أن يقدم إلى المصلحة إقرارا بما لديه من ثروة هو وزوجه وأولاده القصر مهما تنوعت وأينما كانت وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية أو خلال ستة أشهر من تاريخ مزاولة النشاط الذي يخيضع ايراده للضريبة......،،، والمادة ١٣٣ منه على أنه وبلتزم كل من يزاول نشاطا تجاريا أو صناعيا أو حرفيا أو مهنيا أو نشاط غير تجاري، أن يقدم إلى مصلحة الضرائب إخطاراً بذلك خلال شهرين من تاريخ مزاولة هذا النشاط... وتبين اللائحة التنفيذية البيانات التي بجب أن يتضمنها الإخطار والمستندات المؤيدة له: . والمادة ١٧٨ على أنه ويعاقب بالسجن كل من تخلف عن تقديم إخطار مزاولة النشاط طبقا للمادة ١٣٣ من هذا القانون وكذلك كل من تهرب من أداء إحدى الضرائب المنصوص عليها

في هذا القانون باستعمال إحدى الطرق الاحتيالية الآتية:......(٦) إخفاء نشاط أو أكثر مما يخضع للضريبة، . لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل، وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة في الدلالة على مراد الشارع منها فإنه يتعين قصر تطبيقها على ما يتأدي من صريح نص القانون. لما كان ذلك، وكان البين من النصوص سالفة البيان، مجتمعة، أن الشارع إذ ألزم الممول بتقديم إقرار عن مقدار أرباحيه أو خسائره، وإقرار بثروته، وبإخطار مصلحة الضرائب بمزاولته النشاط، وأوجب عليه أن يرفق بهذا الإخطار وتلك الإقرارات المستندات المؤيدة له وحساب الأرباح والخسائر وأن يبين المبادىء المحاسبية التي استند إليها في تحديد أرباحه أو خسائره، فقد دل بذلك على أنه إنما يضاطب الممولين الذين يزاولون وجوه نشاط مشروعه فحسب، دون أولئك الذين يتخذون من الجريمة وجها لنشاطهم، ذلك أنه فضلا عن أن في تأثيم نشاط هؤلاء ـ الذي قد يصل إلى حد الحكم بمصادرة الأموال المتحصلة من هذا النشاط ـ ما يحقق القصاص منهم، فإنه لا يتأتى ـ في حكم العقل والمنطق ـ القول بأن النصوص آنفة البيان وردت في صيغة عامة تشمل وجوه النشاط كافة سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة، لأن النشاط المؤثم خفي بطبيعته وظهوره إلى حيز العلانية يوجب إنزال العقاب بمن يزاوله فلا يصح من ثم إلزام من يباشر مثل هذا النشاط أن يقربه لما ينطوي عليه ذلك من إجباره على الإقرار على نفسه بإرتكاب فعل مجرم قانونا، وهو ممتنع وتتنزه عنه إرادة الشارع لمخالفته المبادىء الأساسية المقررة بالمادة ٦٧ من الدستور من أن الانسان بريء إلى أن تثبت إدانته، وما هو مقرر من أن عبء الإثبات إنما يقع على عاتق سلطة الاتهام. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالجرائم المسندة إليه، مخالفا بذلك النظر المتقدم، فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه. لما كان ما تقدم، وكانت المادة ٣٥

من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بنعانون رقد ١٥ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسه إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو يأوينه، فإنه يتعين ـ عملا بنص المادة ٣٩ من القانون ذاته نقض الحكم المطعون فيه والحكم ببراءة الطاعن وذلك دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن.

# جلسة ۲٤ من فبراير سنة ۱۹۹۷

برئاسة السيد المستشار/ سرى صيام نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد حسام الدين الغريائى ومحمد شتا ومحمد الصيرفى نواب رئيس انحكمة وعبد الرحمن هيكل .

#### (T1)

# الطعن رقم ٤٩٨٦٥ لسنة ٥٩ القضائية

(١) دعارة. جريمة الركانها،. محكمة الموضوع اسلطتها في
 تقدير الدليل، نقض ا أثر الطعن ا.

جرائم إدارة منزل للدعارة وممارسة الفجور والدعارة. من جرائم العادة .

تحقق ثبوت الاعتياد على الدعارة . موضوعي. حد ذلك ؟

تكرار الفعل ممن تأتى الدعارة فى مسرح واحد للإئم. لا يكفى لتكوين العادة ولو ضم المجلس أكثر من رجل. علة ذلك ؟

وحدة الواقعة وحسن سير العدالة. يوجبان امتداد أثر الطعن للمحكوم عليها الأخرى ولو لم تقرر بالطعن. أساس ذلك ؟

 (۲) حكم ابيانات حكم الإدانة، السبيب قسيب، تسبيب معيب، نقض السباب الطعن. ما يقبل منها، حكم الإدانة بياناته ؟

حكم الإدانة بياناته ؟

تعويل الحكم على أقوال شاهدين دون إيراده مؤداها. قصور.

١- لما كانت جرائم إدارة بيت للدعارة وممارسة الفجور والدعارة هي من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقق ثبوتها، وللن كان من المقرر أن تحقق ثبوت الاعتياد على الدعارة هو من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن يكون تقديرها في ذلك سائغا، وكان هذا الذي أورده الحكم لا ينبئ

# الوقائسع

الثانية والثالثة والرابعة: ١- عاون المتهمة الأولى في إدارة مسكنها محل الضبط للدعارة بأن استحضرت إلى هذا المسكن الرجال للإقامة فيه وإرتكاب الفحشاء بداخله مع النسوة الداعرات ممن تسهل المتهمة الأولى دعارتهن . ثالثا: المتهمتان الثانية والثالثة: ـ سهلتا للمتهمة الأولى دعارة النسوة المحددات بوصف الاتهام الأول مع الرجال. رابعا: المتهمات من الخامسة إلى الثامنة: ـ أعتدن ممارسة الدعارة مع الرجال دون تمييز لقاء أجر مادي. وطلبت عقابهن بالمواد ١/١،٤،٢/ب، ٨،٩، ١٥،١٣،١٢،١٠ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة جنح العجوزة قصت حضوريا عملا بمواد الاتهام أولا: ببراءة كل من المتهمات الثالثة والرابعة والخامسة من النهم التي أسندت اليهن. ثانيا: حبس المتهمة الأولى سنة مع الشغل والنفاذ عن كل تهمة والوضع تحت مراقبة الشرطة مدة مساوبة لمدة العقوبة. ثالثا: حبس المتهمة الثانية سنة مع الشغل والنفاذ عن كل تهمة والوضع تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة. رابعا: حبس المتهمة السابعة ستة أشهر مع الشغل والنفاذ والوضع تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة. فأستأنفت المحكوم عليهن ومحكمة الجيزة الابتدائية ـ بهيئة استئنافية ـ قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع ير فضه وتأبيد الحكم المستأنف.

فطعن كل من المحكوم عليهما الأولى والثانية والأستاذ/ .......... نيابة عن الأولى في هذا الحكم بطريق النقض ........ الخ .

# المعمسة

من حيث إن مما تنعاه الطاعنتان على الحكم المطعون فيه إنه إذ دان الطاعنة الأولى بجرائم إدارة مشكن للدعارة والإقامة به مع علمها بذلك وتسهيل واستغلال بغاء أخريات ودان الثانية بجريمتى المعاونة في إدارة مسكن للدعارة وتسهيل الدعارة قد شابته القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه أيد المتكم الابتدائي

لأسبابه مع أنه خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ولم يورد الأدلة التى أقام عليها قضاءه بالإدانة فى حق الطاعنة الأولى وصيغ فى عبارات مبهمة، كما أن الحكم لم يستظهر أركان الجريمتين بما يقيمهما على مقتضى القانون فى حق الطاعنة الثانية، وخلا من بيان الواقعة ولم يورد مؤدى أدلة الثبوت التى عول عليها فى إدانتها مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه انتهى إلى ثبوت الواقعة في حق الطاعنتين والمتهمة الأخرى بقوله. وحيث إنه متى كان ما تقدم وكان ما أسند للمتهمة الأولى قد ثبت في حقها ثبوتا كافيا مما أورى به السيد محرر المحضر من قيامها بتسهيل واستغلال دعارة النسوة الساقطات وإدارتها مسكنها للدعارة وإقامتها به وهو ما تأكد مما ورد من المحادثات الهاتفية التي سجلت لها ومما أدلت به باقى المتهمات بتحقيقات النيابة العامة ومما أورى به كل من ..... و ..... متعينا والحال كذلك معاقبتها بمواد الإتهام على سند من نص المادة ٢/٣٠٤ إ.ج. وحيث إن ما اسند للمتهمتين .....و..... و حيث إن ما اسند المتهمتين حقهما ثبوتا كافيا مما أورى به السيد المحضر و مما أورت به كل منهما بمحضر جمع الاستدلالات والمحادثات الهاتفية المسجلة لكل منهما و مما أورى به راغبي المتعة ..... ، ..... ومن ضبط المتهمة ....... المتهمة الأولى تجالس راغبي المتعة الأمر المتعين معن والحال كذلك معاقبة كل منهما بمواد الاتهام على سند من نص المادة ٢/٣٠٤ أ.ج، . لما كان ذلك، وكانت جرائم إدارة بيت للدعارة وممارسة الفجور والدعارة هي من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقق تُبوتها ، ولئن كان من المقرر أن تحقق ثبوت الاعتياد على الدعارة هو من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن يكون تقديرها في ذلك سائغا، وكان هذا الذي أورده الحكم لا ينبئ على اطلاقه عن توافر ركن الاعتياد وخاصة وأن الحكم لم يحصل في مدوناته أن أحد الشهود قرر بالتحقيقات أنه التقي بالطاعنتين أو المتهمة الأخدى ...... قبل تلك المرة وفي وقت لا يعاصر وقت الضبط، وكان تكرار

الفعل ممن تأتى الدعارة في مسرح واحد الأثم لا يكفي لتكوين العادة ولو ضم المجنس أكثر من رجل، ذلك أن الاعتباد إنما يتميز بتكرار المناسبة أو الظرف، وكان الحكم بما أورده لا يكفي لإثبات توافر ركن الاعتباد الذي لا تقوم الجرائم المتقدم بيانها عند تخلفه، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة للطاعنتين والمحكم عليها الأخرى ...... ولو لم تقرر بالطعن بالنقض ـ وذلك طبقا لنص المادة ٢٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لوحدة الواقعة واتصال وجه النعي بها. هذا إلى أنه من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي عول عليها وأن ينكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وإذ كان الحكم المطعون فيه قد عول ـ من بين ما عول عليسه في إدانة الطاعنتين ـ على أقوال كل من .................................. ولم يورد مؤداها، فإنه يكون معيبا بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

# جلسة ۲۰ من فبراير سنة ۱۹۹۷

برناسة السيد المستشار/ وضوان عبد العليم نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ طه سيد قاسم وسلامة أحمد عبد المجيد نائبى رئيس انحكمة وزغلول البلش وعبد الرحمن فهمى

### (27)

# الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٩٥ القضائية

 إجراءات الجراءات المحاكمة، . دعوى جنائية انظرها والحكم فيها، إعلان. معارضة انظرها والحكم فيها، .

صدور قرار التأجيل في مواجهة الطاعن يوجب عليه تتبع سير الدعوى من هذه الجلسة إلى الجلسة الأخيرة. بلا حاجة إلى إعلان أو تنبيه.

إحالة الدعوى من دائرة إلى دائرة أخرى بالمحكمة ذاتها. إخطار الغائبين من الخصوم بها. غير لازم.

# (٢) نقض «التقرير بالطعن وايداع الأسباب. ميعاده».

عدم تقديم الطاعن عذر تخلفه عن الحضور في الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه والتقرير بالطعن وإيداع الأسباب في الميعاد. أثره: عدم قبول الطعن شكلاً.

١- لما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية أن
 الطاعن حضر جلسة ....... وتأجل نظر الدعوى في حضوره إلى جلسة .......

وفيها لم يحضر الطاعن فأصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة إذ أنه لما كان أول قرار بتأجيل الدعوى قد أتخذ فى حضوره، فإنه يكون عليه تتبع سير الدعوى من هذه الجلسة إلى الجلسة الأخيرة بلا حاجة إلى إعلان أو تنبيه وكان القرار الصادر بإحالة الدعوى من إحدى الدوائر إلى دائرة أخرى بالمحكمة ذاتها ـ بفرض صحته ـ هو مما لا يوجب القانون إخطار الغائبين من الخصوم به .

٢- لما كان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة - محكمة النقض - الدليل على عذر المرض الذي زعم بأسباب طعنه أنه حال ببنه وبين حضور جلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، وبالتالى عدم العلم به والتقرير بالطعن وإيداع أسبابه في الميعاد المقرر قانونا، فإن الطعن يكون مفصحا عن عدم قبوله شكلا.

# الوتسائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر امام محكمة جنح مركز ..... ضد الطاعن بوصف أنه أعطى له شيكا لا يقابله رصيد قائم و قابل السحب مع علمه بذلك و طلب . عقابه بالمادنين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات و الزامه بان يؤدى له مبلغ واحد و خمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . و المحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمادتى الاتهام بحبس المنهم شهرا مع الشغل و كفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ و الزامه بان يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد و خمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأنف و محكمة ....... بهيئة استئنافية قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا . و عارض و قضى في معارضته بقبولها شكلا . و عارض و قضى في معارضته بقبولها شكلا . و عارض و قضى في معارضته بقبولها شكلا .

الموضوع برفضها و تأييد الحكم المعارض فيه .

فطعن الاستاذ ...... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ......الخ

#### المكمسة

# جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ جابر عبد التواب نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين / أمين عبد العليم و على شكيب وعمر بريك نواب رئيس انحكمة ورشاد قذافي .

#### (TT)

# الطعن رقم ٢١٤٠٨ لسنة ٥٩ القضائية

 (١) إثبات ١ شهود١ . محكمة الموضوع ١ سلطتها في تقدير الدليل١ .

وأن أقوال الشاهد وتقديرها . موضوعي .

أخذ المحكمة بأقوال الشاهد . مفاده : إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

(٢) إثبات ا شهود المحكم الا يعيبه في نطاق التدليل ال

تناقض أقوال الشاهد . لا يعيب الحكم . مادام إستخلص الحقيقة منها بما لا تناقض فيه

 (٣) إثبات ، شهود ، . محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، .

عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد المتعددة . كفاية أن تورد منها ما تطمئن إليه .

للمحكمة الأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة . دون بيان العلة .

(٤) إثبات ، شهود ، . محكّمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، . نقض ، أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، . خصومة المجنى عليه مع المتهم . لا تمنع المحكمة من الأخذ بشهادته . متى كانت على بينة بالظروف التي أحاطت بها . علة ذلك ؟

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط معتقدها . غير حائز أمام النقض .

(°) دفوع الدفع بتلفيق النهمة القض السباب الطعن . ما لا يقبل منها الله .

الدفع بتلفيق التهمة . موضوعى . لا يستأهل رداً صريحاً . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي عولت عليها المحكمة .

(٦) اثبات ، بوجه عام ، ، أوراق رسمية ، . محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، .

لمحكمة الموضوع أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية . مادام يصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها من باقى أدلة الدعوى .

الجدل الموضوعي . غير مقبول امام النقض

(٧) إثبات ، بوجه عام ، ، شهود ، ، خبرة ، . حكم ، تسبيبه .
 تسبيب غير معيب ، .

تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى . غير لازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على المواءمة والتوفيق .

مثا*ل* 

(٨) ضرب ، ضرب بسيط ، . جريمة ، أركانها ، .

جريمة الضرب المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ عقوبات . لا يلزم لتوافرها حدوث جرح أو نشوء مرض أو عجز نتيجة له . بيان حكم الادانة موقع الاصابات أو أثرها أو درجة جسامتها . غير لازم لصحته .

(٩) إجراءات ( إجراءات التحقيق ، . نقض ( أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

تعييب الاجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح أمام النقض .

مثال -

(١٠) محكمة الموضوع السلطقها في إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى المحيحة لواقعة الدعوى المحيدة لواقعة المحيدة لواقعة المحيدة لواقعة المحيدة المحيدة لواقعة المحيدة ا

إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي . مادام سائغاً .

(١١) أثبات : شهود : . محكمة للوضوع : سلطتها في تقدير الدليل . نقض : أسباب الطعن . ما لا يقبل منها : .

حق المحكمة فى الاعراض عن قالة شهود النفى . مادامت لا تثق بما شهدوا به . عدم التزامها بالإشارة إلى أقوالهم . مادامت لم تعول عليها . قضاؤها بالادانة لأدلة الثبوت . مفاده ؟

الجدل في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى . غير مقبول أمام النقض .

(١٢) دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ، . إثبات ، شهود، .

طلب سماع شهود نفى . دفاع موضوعى . وجوب أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل فى موضوع الدعوى وإلا كانت المحكمة فى حل من الاستجابة إليه أو الرد عليه فى حكمها.

(۱۳) نقابات . دعوى مدنية ، الصفة فيها ، .

حق نقيب المحامين في إتخاذَ صفة المدعى في كل فضية تتعلق بكرامة الشابشأ. أحد أعضائها .

تخويل هذا الحق لرئيس مجلس النقابة الفرعية بالنسبة لها ولأعضائها . المادتان ٢٢ و

٤٠ ، من قانون المجاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

إلتزام الحكم المطعون فيه هذا النظر . صحيح .

١ ـ من المقرر أن وأن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء على أقواله مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه وهى متى أخذت بشهادته فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٢ ـ من المقرر أن تناقض الشاهد أو تضاريه في أقواله لا يعيب الحكم ولا يقدح
 في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصاسائغاً لا تناقض فيه .

٣ ـ من المقرر أن المحكمة غير مازمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان
 وجه أخذها بما افتنعت به بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ماعداه ولها
 في ذلك أن تأخذ بأقواله في أي مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون أن تبين
 العلة في ذلك .

٤ ـ من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بأقوال المجنى عليه ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة مادامت قد أفصحت عن اطمئنانها إلى شهادته وأنها كانت على بينة بالظروف التي أحاطت بها ، ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع ، فإن ما تثيره الطاعنة في شأن أقوال المجنى عليه وشهود الاثبات لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط معتقدها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٥ ـ من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة هو من قبيل الدفوع الموضوعية التي لا

تستأهل بحسب الأصل ردا صريحا بل يكفى أن يكون الرد مستفادا من الأدلة التى عولت عليها المحكمة بما يفيد إطراحها الاعتبارات التى ساقها الدفاع عن المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها .

٦ ـ من المقرر أن للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى أطمأنت إليها من باقى الأدلة القائمة فى الدعوى ـ كما هو الحال فى الدعوى المطروحة ـ ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة فى شأن تلفيق الاتهام وكيديته والتفات الحكم عن المستندات المقدمة منها لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعى والذى لا يقبل أمام محكمة النقض .

٧ ـ من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على المواءمة والتوفيق ـ وإذ كان ذلك وكان ما أورده الحكم من أقوال المجنى عليه وشهود الاثبات من أن الطاعنة أعتدت على المجنى عليه بالضرب فأحدثت إصابته التى بينها التقرير الطبى فإنه يستوى بعد ذلك أن يكون ذلك الاعتداء قد أسفر عن إصابة واحدة أو أكثر أو لم يترك بالمجنى عليه أى أثر على الاطلاق .

٨- من المقرر أنه لا يشترط لتوافر جريمة الضرب التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الاعتداء جرحا أو ينشأ عنه مرض أو عجر بل يعد الفعل ضربا ولو حدث باليد مرة واحدة سواء ترك أثرا أو لم يترك ومن ثم فإنه لا يلزم لصحة الحكم بالادانة بمقتضى تلك المادة أن يبين مواقع الاصابات التي أنزلها المتهم بالمجنى عليه ولا أثرها ولا درجة جسامتها ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة ف منا الشأن غير سديد .

٩ - لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمتي أول وثاني

درجة أن الطاعنة قد أبدت اعتراضا على التقرير الطبى فإن النعى بتعييب هذا التقرير لا يعدو أن يكون دفعا بقعييب إجراء من الاجراءات التي نمت في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح اثارته أمام محكمة النقض .

١٠ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

1 1 - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفى مادامت لا تثق بما شهدوا به وهى غير مازمة بالإشارة إلى اقوالهم مادامت لم تستند إليها وفى قضائها بالابانة لأدلة الثبوت التى أوردتها دلالة على أنها لم تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها وكان الحكم المطعون فيه قد ساق على ثبوت الواقعة لديه على الصورة التى اعتنقها أدلة استمدها من أقوال المجنى عليه وشهود الاثبات وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها ولا تنازع الطاعنة فى أن لها لمأخذها الصحيح من الأوراق ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة من استحالة حصول الواقعة وفقا للصورة التى اعتنقها الحكم ينحل إلى جدل حول سلطة المحكمة فى وزن عناصر الدعوى مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

17 ـ لما كان طلب سماع شهود نفى هو دفاع موضوعى يجب أن يكون كسائر الدفوع الموضوعية ظاهر التعلق بموضوع الدعوى أى أن يكون الفصل فيه لازما للفصل فى الموضوع ذاته وإلا فالمحكمة فى حل من عدم الاستجابة إليه كما أنها ليست ملزمة بالرد عليه صراحة فى حكمها ومن ثم فإن النعى فى هذا الصدد لا يكون سديدا .

11 - لما كان الواقع الذي أثبته الحكم أن الدعوى المدنية التى رفعت من نقابة المحامين بطلب تعويض عن الهائة أحد أعضائها استعمالا لحقها المنصوص عليه فى المادة ٢٧ من قانون المحاماة رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨ التى أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٤٠ منه واللتين خولت أولاهما للنقيب أن يتخذ صفة المدعى فى كل قضية تتعلق بكرامة النقابة أو أحد أعضائها وجعلت لرئيس مجلس النقابة الفرعية لختصاصات وسلطات النقيب بالنمية للنقابة الفرعية و اذ التزم الحكم هذا النظر فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

# الوتسائع

الموصوفة بالتقرير الطبى المرفق والتى أعجزته عن اشغاله الشخصية مدة لا تزيد الموصوفة بالتقرير الطبى المرفق والتى أعجزته عن اشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما وذلك باستعمال أداة ، عصا ، . وطلبت عقابها بالمادة ٢، ١/٢٤٢ ، ٢ من قانون العقوبات . وأدعى كل من المجنى عليه ونقيب المحامين ، بصفته ، مدنيا قبل المتهمة بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح قصر النيل قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهمة شهراً مع الشغل وكفائلة خمسين جنيها وإلزامها أن تؤدى لكل مدع من المدعبين بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . استأنفت ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية ـ بهيئة الستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وليقاف العقوبة الجنائية إلمقضى بها .

قطعت المحكوم عليها في هذا الحكم يطريق النقض ..... الخ .

### المكسية

حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب البسيط التي دان الطاعنة بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها ـ وكان من المقرر أن وأن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على أقوال مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه وهي متى أخذت بشهادته فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . وكان تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، وكانت المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ولها في ذلك أن تأخذ بأقواله في أي مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون أن تبين العلة في ذلك ، وكان للمحكمة أن تأخذ بأقوال المجنى عليه ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة مادامت قد أفصحت عن اطمئنانها إلى شهادته وأنها كانت على ببنة بالظروف التي أحاطت بها ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع فإن ما تثيره الطاعنة في شأن أقوال المجنى عليه وشهود الإثبات لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط معتقدها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الدفع بتلفيق النهمة هو من قبيل الدفوع الموضوعية التي لا تستأهل بحسب الأصل ردا صريحا بل يكفي أن يكون الرد مستفادا من الأدلة التي عولت عليها المحكمة بما يفيد إطراحها الاعتبارات التي ساقها الدفاع عن المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطراحها إياها

كما أنه من المقرر أن للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع المقيقة التي اطمأنت إليها من باقي الأدلة القائمة في الدعوى - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة في شأن تلفيق الاتهام وكيديته والنفات الحكم عن المستندات المقدمة منها لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعي والذي لا يقبل أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على المواءمة والتوفيق وإذكان ذلك ، وكان الحكم قد أوردمن أقوال المجنى عليه وشهود الاثبات أن الطاعنة اعتدت على المجنى عليه بالضرب فأحدثت إصابته التي بينها التقرير الطبي فإنه يستوى بعد ذلك أن يكون ذلك الاعتداء قد اسفر عن اصابة واحدة أو أكثر أو لم يترك بالمجنى عليه أي اثر على الاطلاق ذلك بأنه لا يشترط لتوافر جريمة الضرب التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن بحدث الاعتداء جرحا أو ينشأ عنه مرض أو عجز بل يعد الفعل ضربا ولوحدث باليد مرة واحدة سواء ترك أثرا أو لم يترك ومن ثم فإنه لا يلزم لصحبة الحكم بالادانة بمقِ تصنى تلك المادة أن يبين مواقع الاصابات التي أنزلها المتهم بالمجنى عليه ولا أثرها ولا درجة جسامتها ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من محاضر جاسات المحاكمة أمام محكمتي أول وثاني درجة أن الطاعنة قد أبدت لعِتراضا على التقرير الطبي فإن النعي بتعييب هذا التقرير لا يعدِو أن يكون دفعا بتعييب إجراء من الإجراءات التي تمت في المرحلة السابقة على المجاكمة لا تصح اثارته أمام مجكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمجكمة الهوضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بسلط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى جسيما يؤدي الهه اقتناعها وأن

تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق كيما أنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قَالَة شهود النفي مادامت لاقتق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالأشارة إلى أقوالهم مادامت لم تستند إليها وفي قصائها بالإدانة لأدلة الثيوت التي أور دتها دلالة على أنها لم تطمئن للي أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها وكان الحكم المطعون فيه قد ساق على ثبوت الواقعة لديه على الصورة التي اعتنقها أدلة استمدها من أقوال المجنى عليه وتشهود الاثبات وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ولا تنازع الطاعنة في أن لها مأخذها الصحيح من الأوراق ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة من استحالة حصول الواقعة وفقا للصورة التي أعتنقها الحكم بنحل إلى جدل حول سلطة المحكمة في وأن عناصر الدعوى مما لا تقبل أثارته أمام محكمة النقض. لما كان ذلك ، وكان طلب سماع شهود نفي هو دفاع موضوعي يجب أن يكون كسائر الدفوع الموضوعية ظاهر التعلق بموضوع الدعوى أى أن يكون الفصل فيه لازما للفصل في ذات الموضوع وإلا فالمحكمة في حل من عدم الاستجابة إليه كما أنها ليست مازمة بالرد عليه صراحة في حكمها ومن ثم فإن النعي في هذا الصدد لا بكون سديداً . لما كان ذلك ، وكان الواقع الذي أثبته الحكم أن الدعوى المدنية التي رفعت من نقابة المحامين بطلب تعويض عن أهانة أحد أعضائها استعمالا لحقها المنصوص عليه في المادة ٢٢ من قانون المحاماة رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٨ التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٤٠ منه واللتين خولت أولاهما للنقيب أن يتخذ صفة المدعى في كل قضية تنعلق بكرامة النقابة أو أحد أعضائها وجعات لرئيس محاس النقابة الفرعية اختصاصات وسلطات النقيب بالنسبة النقابة الفرعية وإذ التزم الحكم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويضحى ما تثيره الطاعنة في هذا الصندة غير سديد ، مما يتعين معه التقرير بعدم قبول الطعن موضوعا .

# جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٩٧

برناسة السِيد المستشار/ رضوان عبد العليم نائب رئيس المُحكمة وعضوية السادة المستشارين/ طه سيد قاسم و سلامه أحمد عبد الجيد نائبي رئيس المُحكمة وزغلول البلش وعبد الرحمن فهمي.

# (TE)

# الطعن رقم ٢١٩٧٨ لسنة ٥٩ القضائية

### (١) نقض التقرير بالطعن وإيداع الأسباب. ميعاده،

مباشرة المحكوم عليه حقه في الطعن بالنفض لا تتوقف على ما يقوم الموظف المختص بتنفيذه من الحكم خطأ. أساس ذلك؟

تخلف الطاعن عن إنضاذ إجراءات الطعن في المبعاد استناداً إلي خطأ الموظف المختص في الوقوف على ماهبة الحكم. غير مجد. ما لم يكن من شأن ذلك منعه من ممارسة حقه في الطعن في المبعاد.

# (٢) نقض التقرير بالطعن وإيداع الأسباب . ميعاده،

قيام مانع من مباشرة إجراءات الطعن في الميعاد، وجوب التقرير بالطعن فور زواله. وإيداع الأسباب خلال العشرة أيام الثالية لزواله. مخالفة ذلك. أثره : عدم قبول الطعن شكلاً

١ - لما كان الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ ٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٧ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. ولم يطعن فيه المحكوم عليه بطريق النقض إلا بتاريخ ١٤ من أغسطس سنة ١٩٨٩ كما لم يودع أسباب طعنه إلا بتاريخ ١١ من سبتمبر سنة ١٩٨٩ متجاوزا بذلك - في التقرير بالطعن وإيداع الأسباب - الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات

وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، واعتذر الطاعن عن ذلك بأن الموظف المختص بالتنفيذ أخطأ ونفذ عليه عقوبة الغرامة بدلا من عقوبة الحبس المقضي بها، وأنه لم يعلم بحقيقة الحكم المطعون فيه إلا عندما بدأت النيابة العامة في مباشرة إجراءات التنفيذ ضده، ومن ثم فإن ميعاد الطعن بالنقض لا يبدأ في حقه إلا من ناريخ علمه بحقيقة الحكم المطعون فيه وهو تاريخ زوال العذر القهري الذي قام لديه - متمثلا فيما تقدم - وحال دون مباشرته اجراءات الطعن لما كان ذلك، وكان أستعمال المحكوم عليه لحقه في الطعن بطريق النقض الأمر فيه مرجعه اليه دون غيره ولا تتوقف ممارسته لهذا الحق علي ما يقوم بتنفيذه الموظف المختص من الحكم خطأ، فإنه لا يجدي الطاعن ما يسوقه تبريرا لتخلفه عن اتخاذ اجراءات الطعن في الميعاد من خطأ الموظف المختص في الوقوف علي ماهية الحكم إذ لم يكن من شأن ذلك منعه من ممارسة حقه في الطعن في الميعاد.

٢ ـ من المقرر أنه إذا كان المحكوم عليه بعد علمه بصدور الحكم المراد الطعن في فيه بطريق النقض قد قام لديه عذر قهري منعه من مباشرة اجراءات الطعن في الميعاد القانوني، فإنه يتعين عليه المبادرة إلي التقرير بالطعن أثر زوال المانع علي أساس أن هذا الاجراء لا يعدو أن يكون عملا ماديا، كما يتعين عليه تقديم أسباب الطعن خلال مهلة جري قصناء هذه المحكمة علي أنها لا تمتد إلا لعشرة أيام بعد زوال المانع. ولما كان المانع الذي أدعي الطاعن قيامه قد زال يوم علمه بحقيقة الحكم المطعون فيه والتقرير بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٤ من أغسطس سنة ١٩٨٩، بيد أنه لم يقدم أسباب طعنه إلا بتاريخ ١١ من سبتمبر سنة ١٩٨٩ أي بعد انقصناء مهلة العشرة أيام من تاريخ زوال المانع، فإن الطعن يكون مفصحا عن عدم قبوله شكلا.

# الوقائسع

اتهمت الثيابة العامة الطاعن بأنه تعدي علي أرض فضاء مملوكة للدولة علي النحو المبين بالمحضر. وطلبت عقابه بالمادة ٣٧٢ مكررا من قانون العقوبات ومحكمة جنح المناخ قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سته أشهر مع الشغل وكفالة مانة جنيه والأزالة على نفقته ورد العقار ورد ما عاد عليه من منفعة. عارض وقصني في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه. استأنف ومحكمة بورسعيد الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .....الخ.

#### المكمسة

حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ ٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٧ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأبيد الحكم المستأنف، ولم يطعن فيه المحكوم عليه بطريق النقض إلا بتاريخ ١٤ من أغسطس سنة ١٩٨٩ كما لم يودع أسبلب طعنه إلا بتاريخ ١١ من سبتمبر سنة ١٩٨٩ متجاوزا بذلك في التقرير بالطعن أسبباب الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات وإيداع الأسباب الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، وأعتذر الطاعن عن ذلك بأن الموظف المختص بالتنفيذ أخطأ ونفذ عليه عقوبة الغرامة بدلا من عقوبة الحبس المقضي بها، وأنه لم يطم بحقيقة الحكم المطعون فيه إلا عندما بدأت النيابة العامة في مباشرة إجراءات التنفيذ ضده، ومن ثم فإن ميعاد الطعن عائمة في مباشرة إجراءات التنفيذ ضده، ومن ثم فإن ميعاد الطعن بالنقض لا يبدأ في حقه إلا من تاريخ علمه بحقيقة الحكم المطعون فيه وه تاريخ

زوال العذر القهرى الذي قام لديه - متمثلا فيما تقدم - وحال دون مباشرته إجراءات الطعن. لما كان ذلك، وكان استَعمال المحكوم عليه لحقه في الطعن بطريق النقض الأمر فيه مرجعه إليه دون غيره ولا تتوقَّف ممارسته لهذا الحق على ما يقوم بتنفيذه الموظف المختص من الحكم خطأ، فإنه لا يجدي الطاعن ما يسوقه تبريراً لتخلفه عن إتخاذ لجراءات الطعن في الميعاد من خطأ الموظف المختص في الوقوف على ماهية الحكم إذ لم يكن من شأن ذلك منعه من ممارسه حقه في الطعن في الميعاد. وفضلا عما تقدم، فإنه من المقرر أنه إذا كان المحكوم عليه بعد علمه بصدور الحكم المراد الطعن فيه بطريق النقض ـ قد قام لديه عذر قهرى منعه من مباشرة إجراءات الطعن في الميعاد القانوني، فإنه يتعين عليه المبادرة إلى التقرير بالطعن إثر زوال المانع على أساس أن هذا الأجراء لا يعدو أن يكون عملا مادية، كما يتعين عليه تقديم أسباب الطعن خلال مهلة جرى قضاء هذه المحكمة على أنها لا تمند إلا لعشرة أيام بعد زوال المانع وإما كان المانع الذي ادعى الطاعن قيامه قد زال يوم علمه بحقيقة الحكم المطعون فيه والتقرير بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٤ من أغسطس سنة ١٩٨٩، بيد أنه لم يقدم أسباب طعنه إلا بتاريخ ١١ من سبتمبر سنة ١٩٨٩ أي بعد انقضاء مهلة العشرة أيام من تاريخ زوال المانع، فإن الطعن يكون مفصحا عن عدم قبوله شكلا، وتعين التقرير بذلك.

## جلسة ۲۷ من فبراير سنة ۱۹۹۷

برئاسة السيد المستشار/ مجدي الجندي نائب رئيس اشكمة وعضوية السادة المستشارين / حسين الشافعي ووقيق الدهشان وابراهيم الهنيدي نواب رئيس اشكمة ومحمود مسعود شرف .

#### (40)

# الطعن رقم ٦٢٥٥٠ لسنة ٥٩ القضائية

(١) إشتباه. عقوبة التطبيقها السنور المحكمة دستورية اقانون "الغاؤه" المحكمة النقض السلطتها".

المشتبه فيه والعقوية المقررة له . ماهيتهما المادتان ٥ ، ٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم .

قضاء المحكمة الدستورية بعدم دستورية نص المادة ٥ من الرسوم بقانون ٩٨ لمنة و ١٩٤ ويسقوط المواد المرتبطة بها. أثره: إعتبار الأحكام التي صدرت بالإدانة استناداً إلي ذلك النص كأن لم تكن ويتحقق به معني القانون الأصلح. ما دامت الدعوى الجنائية لم يفصل فيها بحكم بات. أساس ذلك ؟

لمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم. المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(۲) حكم ‹تسبيبه. تسبيب معيب›. نقض ‹أسباب الطعن.
 ما يقبل منها، تشرد .

خلو حكم الإدانة في جريمة التشرد من بيان واقعة الدعوي والأسباب التي بني عليها قصاءه . قصور .

۱- لما كانت المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم المعنل بالقوانين أرقام ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ١١٠ لسنة ١٩٨٠ ، 190 لسنة 194 قد نصت علي أنه و بعد مشتبها فيه كل شخص تزيد سنه علي ثماني عشرة سنة حكم عليه أكثر من مرة في إحدي الجرائم الآتية أو أشتهر عنه لأسباب مقبولة أنه اعتاد ارتكاب بعض الجرائم أو الأفعال الآتية : ... ثم أوردت المادة سالفة الذكر حصراً للجرائم والأفعال من بينها جرائم الأعتداء علي النفس أو المال أو التهديد بذلك والاتجار في المواد السامة أو المخدرة . وتنص المادة السادسة من القانون ذاته علي أنه : يعاقب المشتبه فيه بأحد التدابير الآتية: ١- تحديد الاقامة في مكان معين . ٢- الوضع تحت مراقبة الشرطة . ٣- الإيداع في إحدي مؤسسات العمل التي تحدد بقرار من وزير الداخلية ... ٤ ـ الأبعاد للأجنبي ه .

ولما كانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بحكمها الصادر بتاريخ ٢ من يناير سنة ١٩٩٣ في القضية المقيدة برقم ٣ لسنة ١٠ قضائية دستورية ـ بعدم دستورية نص المادة (٥) من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشربين والمشتبه فيهم وبسقوط أحكام المواد المرتبطة بها وهي المواد (٦) ، (١٣) ، (١٥) منه. وكانت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن ، أحكام المحكمة في الدعاوي الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة. وتنشر الأحكام والقرارات المشار إليها في الفقرة السابقة في الجريدة الرسمية وبغير مصروفات خلال خمسة عشر يوماعلى الاكثر من تاريخ صدورها. ويترتب على الحكم بعد دستورية نص في قانون أو لائحة بعدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم . فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استناداً إلى ذلك النص كأن لم تكن . ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لإجراء مقتضاه ، ومن ثم فإن حكم المحكمة الدستورية العليا سالف الذكر يعد بمثابة تشريع ناسخ لأحكام المواد ٥، ٢، ٦٣، ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل سالفة البيان- والتي عوقب الطاعن بمقتضاها - وتعتبر هذه المواد بعدم جواز تطبيقها ملغاة ضمنا مما يخرج التهمة الأولى المنسوبة إلى الطاعن من نطاق التجريم ما دام السند التشريعي في تجريمها قد ألغي لأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص. لما كان ذلك ، وكان قصاء المحكمة الدَّسَتُورِية سالف الذكر يتحقُّق به معنى القانون الأصلح للطاعن وأجب تطبيقه في

شأن التهمة الأولي ما دامت الدعوي الجنائية المرفوعة عليه ما زالت قائمة لم يفصل فيها بحكم بات وذلك اعمالا لنص الفقرة الثانية من العادة الخامسة من قانون العقوبات، وكانت العادة 70 من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول لمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المنهم إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوي ومن ثم فإنه اعمالا لحكم هذه العادة وعملا بالفقرة الأولي من العادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض المشار إليه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة الطاعن من التهمة الأولي المسندة إليه وذلك بغير حاجة لبحث ما يثيره الطاعن في شأنها .

٢ ـ لما كانت النيابة العامة قد اسندت إلي الطاعن إلي جانب جريمة الإشتباه تهمة التشرد وكان الحكم الإبتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد عاقب الطاعن بالوضع نحت مراقبة الشرطة لمدة ستة أشهر عن تلك التهمة وكانت أحكام المواد ٥، ٦، ١٦، ١٥ الصادر في شأنها حكم المحكمة الدستورية سالف الذكر لا تسري علي جريمة التشرد وقد خلا الحكم من بيان واقعة الدعوي والأسباب التي بني عليها قضاءه بإدانة الطاعن عن هذه التهمة فإنه يكون قاصراً مما يتعين معه نقضه في خصوص جريمة التشرد موضوع التهمة الثانية والإعادة .

# الوتسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (۱) عد مشتبها فيه إذ جارز الثامنة عشر من عمره وحكم عليه أكثر من مرة في جرائم (۲) عد متشرداً إذ ليست له وسيلة مشروعة للتعيش وطلبت محاكمته بالمواد ۱/۱،۰۰،۱/۱ من المرسوم بقانون رقم ۹۸ لسنة ۱۹۶۰ المعدل بالقانونين رقمي ۱۱۰ لسنة ۱۹۸۰ اسنة ۱۹۸۳ ومحكمة جنع الاشتباه بالاسكندرية قصت غيابيا عملاً بمواد الاتهام يوضع المتهم تعب مراقبة الشرطة لمدة سنة أشهر عن كل تهمة والنفاذ، عارض وقصى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه استأنف ومحكمة

الاسكندرية الابتدائية ـ بهيئة استندافية ـ قضت حضوريّاً بقبول الاستنداف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

#### المكمسة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن علي الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي الاشتباه والتشرد قد شابه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأن الحكم دانه بجريمة الاشتباه رغم أن صحيفة الحالة الجنائية له خلت من أية سوابق له فضلا عن عدم توافر أركان تلك الجريمة في حقه إذ أن السابقة الأولي كانت عن جريمة إحراز سلاح أبيض بغير ترخيص وهي تختلف عن جريمة الاتجار في الأسلحة والذخائر المؤثمة بالفقرة الثامنة من المادة الخامسة من قانون الاشتباه، كما أن السابقة الثانية كانت عن جريمة ضرب ولم يرد ذكرها بصحيفة الحالة الجنائية، فضلا عن أنها سابقة واحدة لا تفيد سبق الحكم عليه أكثر من مرة في جريمة الاعتداء علي النفس كما تطلبت المادة الخامسة سالفة الذكر، هذا إلي أن الحكم دانه بجريمة التشرد دون أن تعرض المحكمة لما قدمه المدافع عنه من بطاقته الشخصية الثابت بها أن دون أن تعرض المحكمة لما قدمه المدافع عنه من بيان أدلة الإدانة، كل ذلك يعيب الابتدائي الموزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من بيان أدلة الإدانة، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن النيابة العامة أسندت إلي الطاعن أنه في يوم ١٩٨٨/٨٣١ اولاً : عد مشتبها فيه إذ جاوز الثامنة عشر من عمره وحكم عليه أكثر من مرة في جرائم، ثانيا: عد متشرداً إذ ليمت له وسيلة مشروعة التعيش، وطلبت عقابة بالمواد ١٩٤١ ثانيا: عد متشرداً إذ ليمت له وسيلة مشروعة التعيش، وطلبت عقابة بالمواد ١٩٨١/ ١٠٥، ١/٢ من المرسوم بقانون رقم ٨٩٨ أسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانونين رقمي ١١٠ استة ١٩٨٨ عبد الميت محكمة أول درجة في ١٩٨٨/١٢/١ غيابياً بمعاقبته بالموضع تعت مراقبة الشرطة لمدة ستة أشهر عن كل تهمة والنفاذ، فعارض

وقضت المحكمة في ١٩٨٩/٤/١١ يقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأبيد الحكم الغيابي المعارض فيه. فأستأنف، ومحكمة ثاني درجة قضت في ١٩٨٩/٧/٢٧ حضورياً بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأبيد الحكم المستأنف. لما كان ذلك، وكانت المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم المعدل بالقوانين أرقام ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ١١٠ لسنة ١٩٥٠، ١٩٥٠ لسنة ١٩٨٣ قد نصت على أنه: ، يعد مشتبها فيه كل شخص تزيد سنه على ثماني عشرة سنة حكم عليه أكثر من مرة في إحدى الجرائم الآتية أو أشتهر عنه لأسباب مقبولة أنه إعتاد إرتكاب بعض الجرائم أو الأفعال الآتية ... ثم أوردت المادة سالفة الذكر حصراً للجرائم والأفعال من بينها جرائم الاعتداء على النفس أو المال أو التهديد بذلك والاتجار في المواد السامة أو المخدرة، وتنص المادة السادسة من ذاتi القانون على أنه: " يعاقب المشتبه فيه بأحد التدابير الآتية: ١- تحديد الإقامة في مكان معين. ٢- الوضع تحت مراقبة الشرطة. ٣- الإيداع في إحدى مؤسسات العمل التي تحدد بقرار من وزير الداخلية ...؟ \_ الإبعاد للأجنبي وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بحكمها الصادر بتاريخ ٢ من يناير سنة ١٩٩٣ في القضية المقيدة برقم ٣ لسنة ١٠ قضائية دستورية ـ بعدم دستورية نص المادة (٥) من المرسوم بقانون رقِم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم وبسقوط أحكام المواد المرتبطة بها وهي المواد (٦) ، (١٣) ، (١٥) منه . لما كبان ذلك ، وكبانت المادة ٤٩ من قبانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن ، أحكام المحكمة في الدعاوي الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة والكافة. وتنشر الأحكام والقرارات المشار إليها في الفقرة السابقة في الجريدة الرسميـة وبغيـر مصروفات خلال خمسة عشر بوما على الاكثر من تاريخ صدورها، ويترتب على المكم بعدم دستووية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم . فإذا كيان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائي تجبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استاداً إلى ذلك النص كأن لم تكن . ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لإجراء مقتصاه، ومن ثم فإن حكم المحكمة الدستورية العليا

سالف الذكر يعد بمثابة تشريع ناسخ لأحكام المواد ٥، ١٣,٦، ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل سالفة البيان- والتي عوقب الطاعن بمقتضاها- وتعتبر هذه المواد بعدم جواز تطبيقها ملغاه ضمنا مما يخرج التهمة الأولى المنسوبة إلى الطاعن من نطاق التجريم ما دام السند التشريعي في تجريمها قد ألغي لأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص. لما كان ذلك، وكان قضاء المحكمة الدستورية سالف الذكر يتحقق به معنى القانون الأصلح للطاعن واجب تطبيقه في شأن التهمة الأولى ما دامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه ما زالت قائمة لم يفصل فيها بحكم بات وذلك إعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات، وكانت المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول لمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوي ومن ثم فإنه إعمالاً لحكم هذه المادة وعملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض المشار إليه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بالغاء الحكم المستأنف وبراءة الطاعن من التهمة الأولى المسندة إليه وذلك بغير حاجة لبحث ما يثيره الطاعن في شأنها، إلا أنه لما كانت النيابة العامة قد أسندت إلى الطاعن إلى جانب جريمة الاشتباه تهمة التشرد وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عاقب الطاعن بالوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة أشهر عن تلك التهمة وكانت أحكام المواد ٥، ٦، ١٣، ١٥ الصادر في شأنها حكم المحكمة الدستورية سالف الذكر لا تسري على جريمة التشرد وقد خلا الحكم من بيان واقعة الدعوى والأسباب التي بني عليها قصاءه بإدانة الطاعن عن هذه التهمة فإنه يكون قاصراً مما يتعين معه نقضه في خصوص جريمة التشرد موضوع التهمة الثانية والاعادة.

## جلسة ۲۷ من فبراير سنة ۱۹۹۷

برئاسة السيد المستشار/ مجدى الجندى نائب ونيس اعُكمة وعضوية الساده المستشارين/ حسين الشافعي و وفيق الدهشان و محمود شريف فهمي و إبراهيم الهنيدى نواب رئيس اعْكمة

## (31)

# الطعن رقم ٩٤٢٠ لسنة ١٦٤ القضائية

إستيلاء على مال عام. جريمة «أركانها». محكمة النقض «نظرها الحكم في موضوع الدعوى».

تسليم أحد الأشخاص مبلغ من المال كضريبة أو غرامة أو رسم لأحد الموظفين. أثره. نقل ذلك المال إلى حيازه الدولة واكتساب الصفة العامة منذ هذه اللحظة. سواء تم التسليم للموظف المختص أم لغيره.

جريمة الاستيلاء بغير حق على المال العام. مناط تحققها؟

مثال لحكم بالادانة صادر من محكمة النقض لدى نظرها الموضوع فى جريمة إستبلاء بغير حق على المال العام.

من المقرر أن تسليم أحد الأشخاص مبلغ من المال كصريبة أو غرامة أو رسم إلى أحد الموظفين ينقل المال منذ هذه اللحظة إلى حيازة الدولة فيكتسب الصفة العامة سواء تم التسليم للموظف المختص أم لغيره وتتحقق جناية الاستيلاء بغير حق سلى المال بمجرد الحصول عليه خلسة أو عنوة أو حيلة بقصد صياعه على ربه ومن ثم فإن ما أتته المتهمة من أستلامها لمبلغ خمسة عشر ألفا من الجنيهات من .......... كرسم لتركيب محول كهربائي لمصنع طوب خاص به لتوريده لخزينة شركة توزيع كهرباء

.... التابعة لوزارة الكهرباء والطاقة - والتي تعمل بها سكرتيرة لرئيس قطاء الشّنون الفنية قد نقل المبلغ المشار إليه منذ لحظة استلامها له إلى حيازة الشركة العامة المذكورة وأكسبه الصفة العامة وآلت ملكيته لهذه الشركة وبالتالي فإن تحرير المتهمة ـ بمناسبة وظيفتها المشار إليها ـ لايصال بأستلامها لهذا المبلغ على محرر مطبوع لوزارة الكهرباء والطاقة مخصص لهذا الغرض وقيامها ببصمه بخاتم في عهدتها لإيهام المذكور بأنها وردته لخزينة الشركة ـ رغم أنها لم تقم بتوريده لها واصافته إلى ذمتها الخاصة بوفر في حقها جناية الاستيلاء بغير حق على مال مما نص عليه في المادة ١١٣ من قانون العقوبات بمجرد حصولها عليه بطريق الحيلة ـ على النحو سالف البيان ـ بقصد ضياعه على ربه ومن حيث انه عن انكار المتهمة وباقي ما أبداه الدفاع عنها من أوجه دفاع فإن المحكمة لا تعول على شئ من ذلك كله لأنه لا ينال من صحة الواقعة كما أستخلصتها مما تقدم وسلامة أسنادها وثبوتها في حق المتهمة فضلا عن أنه مجرد دفاع موضوعي يكفي للرد عليه بما اطمأنت إليه المحكمة من أدلة الثبوت سالفة البيان وما ذهب إليه دفاعها من القول بأن اكراها قد وقع عليها أنما جاء قولا مرسلا لم يحدد فيه ماهية هذا الاكراه وطريقه ومداه حتى يتبين للمحكمة - مدى تأثيره على مسئولية المتهمة خاصة أنها التزمت سبيل الانكار منذ فجر التحقيقات عومن حيث أنه لما تقدم يكون قد ثبت للمحكمة أن .... ( الطاعنة ) في يوم ١١ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ بدائرة قسم ثان طنطا ـ محافظة الغربية بصفتها موظفة عمومية اسكرتيرة بشركة توزيع كهرباء ..... ، التابعة لوزارة الكهرباء والطاقة أستولت بغير حق على ، مبلغ خمسة عشر ألف جنيه والمسلم إليها من ..... كرسم لتركيب الشركة المذكورة لمحول كهربائي بمصنعه، وذلك لتقوم بتوريده بمناسبة وظيفتها لخزينة هذه الشركة إلا أنها لم تقم بذلك وأحتسبت المبلغ لنفسها بنية تملكه - الأمر الذي يتعين معه معاقبتها بمقتضى المواد ١١٣ / ١ ، ١١٨ ، ١١٩ بن ١١٩ مكررا /ه عـ مـ لا بنص المادة

٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية مع إلزامها بالمصاريف الجنائية عملا بالمادة ٣١٣ من قانون الإجراءات الجنائية.

### الوقائسع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها بصفتها موظفة عمومية (سكرتيرة بشركة توزيع كهرياء .....) أختلست مبلغ خمسة عشر ألف جنيه والمسلم إليها من ...... بسبب الوظيفة على ذمة توريده إلى خزينة الشركة سالغة الذكر. وإحالتها إلى محكمة أمن الدولة العليا بطنطا لمحاكمتها طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قصنت حضوريا عملا بالمواد ٢١١٨ / ١١٨، ١١٩ / با ١١٩ / هـ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمة بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمها مبلغ خمسة عشر ألف جنيه و بعزلها من وظيفتها. عشر ألف جنيه و بعزلها من وظيفتها. فطعنت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض قيد بجدول محكمة النقض (برقم ...... لمنة ٢١ القضائية) وهذه المحكمة قصت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

ومحكمة الاعادة - بهيئة مغايرة - قضت حضوريا عملا بالمواد ١١٨، ١١٨، ١١٩، ومحكمة الاعادة - بهيئة مغايرة - قضت حضوريا عملا بالمواد ١١٨، ١١٨، ويتغريمها خمسة عشر ألف جنيه وبالزامها برد مثل هذا المبلغ وبعزلها من وظيفتها باعتبار التهمة المسندة إليها هي استيلاء بغير حق على مال عام.

فطعن الأستاذ/ ...... المحامى نيابة عن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق الفقص للمرة الثانية.

ومـحكمـة النقض قـصت بقـبـول الطعن شكلا وفي الموصوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لنظر الموصوع ...... الخ.

#### المحكمسة

من حيث إن وقائع الدعوى كما وقرت في يقين المحكمة وأستقرت في وجدانها أخذا بما تضمنته لأوراق والتحقيقات التي تمت فيها وما دار في شأنها بجلسة المحاكمة، تتحصل في أنه بتاريخ ١١ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ أستلمت ........ سكرتيرة رئيس رئيس قطاع الشئون الفنية بشركة توزيع كهرباء الدلتا التابعة لوزارة الكهرباء والطاقة الكائنة بمقرها بدائرة قسم ثان طنطا مبلغ خمسة عشر ألفا من الجنيهات وذلك من .......... رسما لتركيب محول كهربائي لمصنع الطوب الخاص به الكائن بناحية دهتوره مركز زفتي لتوريده خزينة الشركة سالفة الذكر، ومنحته محررا مطبوعا لوزارة الكهرباء والطاقة - التابعة لها هذه الشركة - ومخصص لاستلام المبالغ النقدية التي تورد لها أثبتت في صلبه بخط يدها استلام تلك الجهة منه المبلغ المشار إليه وبصمته ببصمة خاتم لديها، موهمة إياه أنها ستقوم بتوريده لخزينة الشركة بيد أنها لم تقم بذلك وجحدت صدور الايصال المشار إليه منها أو تحرير صلبه بخطها أو تعرير صلبه بخطها أو توقيعها عليه، وأسنوات بهذا السبب على ذلك المال لنفسها .

فقد شهد ...... بأن لديه مصنعا للطوب بناحية دهتوره مركز زفتى ولرغبته فى إمداده بالكهرياء تقدم بطلب خلال شهر أغسطس سنة ١٩٨٨ إلى شركة توزيع كهرياء الدلتا بمدينة طنطا لتركيب محول كهرياء مرفقا به ما طلب منه من مستندات، ونظرا لتأخر البت فى طلبه رغم تردده على مقر الشركة للأستفسار عنه أكثر من

مرة، أشار عليه ....... الشاهد الثاني بمقابلة المتهمة باعتبارها سكرتيرة رئيس قطاع الشئون الغنية بالشركة مخبرا إياه بان في مقدورها مساعدته في إنجاز طلبه، فتوجه إليها بصحبته ، وأحاطها علما بطلبه، فأبدت له أستعدادها لإنجازه وأنهت إليه أن الرسم المقرر لتركيب المحول المطلوب هو أربعون ألفا من الجنيهات وأتفقت معه على سداد جزء منه على أن يسدد باقيه لدى تحرير العقد مع الشركة، فعاد إليها في اليوم التالى الموافق ١١ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ و يصحبته ...... الشاهد الثالث و ..... الشاهد الثالث متركيب المحول الكهربائي المطلوب فقامت بإحضار ملف طلبه وحصلت منه على تركيب المحول الكهربائي المطلوب فقامت بإحضار ملف طلبه وحصلت منه على عادت ومنحته أرفقتها به وأنصرفت بغية إيداع المبلغ المشار إليه بخزينة الشركة ثم عادت ومنحته ايصالا بأستلامه، ثم قامت هي ببصم هذا الايصال بخانم لديها ووقعت عليه، إلا أنه بعرضه لهذا الأيمر إلى الشاهد الثاني ..... الذي رافقه إلى مباحث مما دعاه إلى البلاغ هذا الأمر إلى الشاهد الثامى - الذي اصطحبها إلى مباحث الكهرباء لأتخاذ اللازم .

وشهد ...... بمضمون ما شهد به الشاهد الأول بشأن دوره فى الواقعة وشهد ..... و ..... بمضمون ما شهد به الشاهد الأول بشأن واقعة تسلم المتهمة منه . فى حضورهما ـ مبلغ خمسة عشر ألفا من الجنيهات ويصمتها لايصال أستلام هذا المبلغ ببصمة خاتم لديها وتوقيعها عليه .

وشهد ........ وكيل وزارة الكهرباء ورئيس قطاع الشئون الفنية بالشركة المجنى عليها بأنه أثر علمه بالواقعة من الشاهد الثانى أبلغ بها رئيس مباحث الكهرباء المقدم ...... وأضاف أن المبلغ موضوع الايصال المشار إليه لم يورد لخزينة الشركة وأن الخاتم الذي بصم ذلك الايصال ببصمته هو للشركة ولهذه المتهمة. وشهد ........ أمين خزينة الشركة المجنى عليها بأن المبلغ موضوع الايصال المذكور لم يتم توريده للخزينة.

وشهد المقدم ....... رئيس مباحث قسم شرطة كهرباء الغربية أنه أثر الابلاغ عن الواقعة أجرى تحريات سرية أكدت صحة الواقعة وأسفرت عن أن المتهمة أوهمت ...... بقدرتها على تقسيط الرسم المطلوب لتركيب مولد كهريائي في مصنعه وأنها استحصلت منه على خمسة عشر ألفا من الجنيهات كقسط أول وحررت له بخطها إيصالا به بصمته ببصمة خاتم في عهدتها بيد أنها لم تورد هذا المبلغ لخزينة الشركة وأسفرت التحريات عن تزامن هذه الواقعة مع قيامها بسداد مبلغ كانت مدينة به لإحدى الشركات وشراء أثاثات وأجهزة منزلية .

وأورى تقرير إدارة أبحاث قسم التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى أن المتسهمة ...... هى الكاتبة بخط يدها لصلب وتوقيع الايصال المؤرخ ..... والمنسوب صدوره الى شركة توزيع كهرباء ..... والمحرر على ايصال استلام نقدية مطبوع بأسم وزارة الكهرباء والطاقة .

ومن حيث إن المنهمة أنكرت بتحقيقات النيابة العامة وبجلسة المحاكمة الاتهام المسند إليها وجرى دفاعها على أنها ليست مختصة وظيفيا باستلام المال محل الدعوى، وأن اتهامها يحيط به الشك وهو أتهام ملفق وأن إكراها قد وقع عليها.

ومن حيث إنه من المقرر أن تسليم أحد الأشخاص مبلغا من المال كضريبة أو غيرامية أو رسم إلى أحد الموظفين ينقل المال منذ هذه اللحظة إلى حيازة الدولة فيكتسب الصفة العامة سواء تم التسليم للموظف المختص أم لغيره وتتحقق جناية الاستيلاء بغير حق على هذا المال بمجرد الحصول عليه خلسة أو عنوه أو حيلة بقصد ضياعه على ربه ومن ثم فإن ما أتته المتهمة من أستلامها لمبلغ خمسة عشر ألفا من

الجنيهات من ........ كرسم لتركيب محول كهربائى لمصنع طوب خاص به لتوريده لخزينة شركة توزيع كهرباء الدلتا التابعة لوزارة الكهرباء والطاقة والتى تعمل بها سكرتيرة لرئيس قطاع الشئون الفنية قد نقل المبلغ المشار إليه منذ لحظة استلامها له إلى حيازة الشركة العامة المذكورة وأكسبه الصفة العامة وآلت ملكيته لهذه الشركة وبالتالى فإن تحرير المتهمة - بمناسبة وظيفتها المشار إليها - لايصال بأستلامها لهذا المبلغ على محرر مطبوع لوزارة الكهرباء والطاقة مخصص لهذا الغرض وقيامها ببصمة بخاتم في عهدتها لإيهام المذكور بأنها وردته لخزينة الشركة - رغم أنها لم تقم بتوريده لها - وإضافته إلى نمتها الخاصة يوفر في حقها جناية الاستيلاء بغير حق على مال مما نص عليه في المادة ١١٣ من قانون العقوبات بمجرد حصولها عليه بطريق الحيلة - على النحو سالف البيان - نفصت ضياعه على ربه .

ومن حيث إنه عن إنكار المتهمة وبافى ما أبداه الدفاع عنها من أوجه دفاع فإن المحكمة لا تعول على شئ من ذلك كله لأنه لا يذال من صححة الواقعة كما أستخاصتها مما تقدم وسلامة أسادها وشونه فى حق المتهمة فضلا عن أنه مجرد دفاع موضوعى يكفى للرد عليه بما اطمأنت إليه المحكمة من أدلة الثبوت سالفة البيان وما ذهب إليه دفاعها من القول بأن اكراه قد وقع عليها أنما جاء قولا مرسلا لم يحدد فيه ماهية هذا الاكراه وطريقته ومداه حتى يتبين للمحكمة - مدى تأثيره على مسئولية المتهمة خاصة أنها التزمت سبيل الانكار منذ فجر التحقيقات .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون قد ثبت للمحكمة أن .... (الطاعنة) في يوم ١١ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ بدائرة قسم ثان طنطا ـ محافظة الغربية بصفتها موظفة عمومية اسكرتيرة بشركة توزيع كهرياء الدلتا ، التابعة لوزارة الكهرياء والطاقة استولت بغير حق على مبلغ خمسة عشر ألف جنيه والمسلم إليها من ..... كرسم لتركيب الشركة المذكورة المحول كهربائي بمصنعه، وذلك لتقوم بتوريده بمناسبة

وظيفتها لخزينة هذه الشركة إلا أنها لم تقم بذلك وأحتسبت المبلغ لنفسها بنية تملكه ـ الأمر الذي يتعين معه معاقبتها بمقتضى المواد ١١٣ / ١١ ، ١١٨ ، ١١٩ / ب، ١١٩ مكررا /هـ عـملا بنص المادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية مع إلزامها

مكررا /هـ عـمـلا بنص المادة ٢/٣٠٤ من فانون الإجـراءات الجنانيــ بالمصاريف الجنائية عملاً بالمادة ٣١٣ من قانون الإجراءات الجنائية.

### جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ نجاح نصار نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ حسن حمزه و حامد عبدالله ومحمد عبد العزيز محمد وفتحى حجاب نواب رئيس انحكمة.

## **( T Y )**

# الطعن رقم ٤٩٦١٠ لسنة ٩٥ القضائية

(١) حكم ، بيانات حكم الإدانة ، .

وجوب إشتمال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها و الأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤداها.

## (٢) إتلاف. قصد جنائي. حكم ١ تسبيبه. تسبيب معيب ١٠.

جريمة إتلاف الاشجار المؤثمة بالمادة ٣٦٧ عقربات. عمدية، القصد الجنائي فيها. مناط تحققه؟

عدم إستظهار الحكم القصد الجنائي في هذه الجريمة وخلو مدوناته من أن الطاعنة تعمدت إتلاف الأشجار. قصور.

١- من المقرر أن القانون قد أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها، والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التى استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه إستدلالها بها وسلامة مأخذها، وإلا كان الحكم قاصراً.

٢- من المقرر أن جريمة إتلاف الاشجار المؤتمة بنص المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات هي جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني إرتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التى صورها القانون وإتجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف وعلمه بأنه يحدثه بغير حق، وهو ما يقتضى أن يتحدث الحكم عنه إستقلالاً، أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه. لما كان ذلك، وكان الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يستظهر القصد الجنائي في هذه الجريمة، وكانت مدوناته لا تغيد بذاتها أن الطاعنة تعمدت إتلاف الأشجار موضوع الإتهام، فإنه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب.

## الوقائسع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح مركز الباجور صد الطاعنة بوصف انها قامت بإتلاف وقلع أشجار البرقوق المملوكة له على النحو المبين بصحيفة الدعوى. وطلب عقابها بالمادة ٣،١/٣٦٧ من قانون العقوبات والزامها بأن تؤدى له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بمادة الإتهام بحبس المتهمة أسبوعاً مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ والزامها بأن تؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. استأنفت ومحكمة شبين الكرم للإبتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المسأنف.

فطعن الأستاذ/...... المحامى عن الأستاذ/..... المحامى نيابة عن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض.....الخ.

### المكمسة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة إتلاف وقلع أشجار، قد شابه قصور فى التسبيب، ذلك أنه خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها مما يعيبه بما يستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد إقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله: • وحيث إن الاتهام ثابت بمحضر المعاينة الذي أجرته الإدارة الزراعية بالباجور قسم البساتين المؤرخ ..... والمرفق بالمحضر الإداري رقم..... لسنة ١٩٨٧ إداري أن المتهمة أهملت في شئون الحديقة المؤجرة البها من المدعى بالحق المدنى. وذلك بن اعبة البوص الذي تسبب في تلف أشجار الحديقة وأيضاً الذي يؤثر على إنتاج الحديقة وهذا بالإضافة إلى الاهمال في الخدمة الزراعية ومن ثم ثبت إهمال المتهمة ويتعين عفابها طبقاً لمواد الإتهام عملاً بالمادة .٤ ٢/٣٠٤ ا.ج ، لما كان ذلك، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن بشتمل على بيان الواقعة المستوجية للعقوبة بيانا تنجعق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها، والأنلة التي إستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه إستدلالها بها وسلامة مأخذها. وإلا كان الحكم قاصراً، وكان من المقرر أن جريمة إتلاف الاشجار المؤثمة بنص المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات هي جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني إرتكاب الفعل المنهي عنه بالصورة التي صورها القانون وإتجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف وعلمه بأنه يحدثه بغير حق، وهو ما يقتضي أن يتحدث الحكم عنه إستقلالًا، أو أن بكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه. لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم

777 يستظهر القصد الجنائي في هذه الجريمة، وكانت مدوناته لا تفيد بذاتها أن الطاعنة

تعمدت إتلاف الأشجار موضوع الاتهام، فإنه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب مما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

### جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ حسن حمزة و حامد عبدالله ومصطفى كامل ومحمد عبد العزيز محمد نواب رئيس المحكمة.

#### (TA)

# الطعن رقم ٣٢٨٣ لسنة ٦٥ القضائية

(١) إختلاس أموال أميرية. موظفون عموميون. ظروف مشددة.
 حكم ا تسبيبه. تسبيب غير معيب ا،

المراد بالامناء على الودائع؟

كفاية ان يكون حفظ الموظف الإمانات والودائع من مقتضيات وظيفته أو مكلفاً بها من رؤسائه أو تكون في عهدته بأمر كتابي أو اداري.

تسليم المال موضوع الاختلاس إلى الجانى بصفته أميناً على الودائع. كفايته لإعتباره مسئولاً عنه . إختلاسه له . إستحقاقه للعقوبة المغلظة المنصوص عليها فى البند (أ) الفقرة الثانية من المادة ١١٢ عقوبات.

(٢) إختلاس أموال أميرية. حكم ا تسبيبه. تسبيب غير معيبا.
 نقض اسباب الطعن. ما لا يقبل منها الله السباب الطعن. ما لا يقبل منها الله السباب الطعن.

عقيدة المحكمة قيامها على المقاصد والمعانى لاعلى الالفاظ والمبانى.

التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله. ما هيته؟

مثال لتسبيب سائغ في جريمة اختلاس.

(٣) دفاع «الاخلال بحق الدفاع. مالايو فره ». نقض «أسباب الطعن.
 مالا يقبل منها».

النعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها. لا يقبل إثارته لاول مرة أمام النقض.

(٤) إثبات اخبرة المحكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدلياء الاخبلال بحق الدفاع ما لا يوفره النقض السباب الطعن ما لا يقبل منها المعن ما لا يقبل منها المعن

تقدير آراء الخبراء. موضوعي.

عدم التزام المحكمة بندب خبير آخر أو إعادة المأمورية لذات الخبير أو الرد على الطعون الموجهه اليه. مادامت لم تجد فيها ما يستحق الإلتفات إليه.

الجدل الموضوعي في تقدير الادلة. غير جائز أمام النقض.

(٥) دفاع الاخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره النقض السباب الطعن. ما لا يقبل منها المسلم

عدم إلتزام المحكمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي.

إطمئنانها للأدلة التي عولت عليها. مفاده ؟

اـ من المقرر أنه يراد بالأمناء على الودائع كل شخص من ذوى الصفة العمومية اؤتمن بسبب وظيفته أو عمله على مال، ولا يشترط أن نكون وظيفة الشخص حفظ الأمانات والودائع، وإنما يكفى أن يكون ذلك من مقتضيات أعمال وظيفته أو كان مكلفاً بذلك من رؤسائه ممن تخولهم وظائفهم التكليف به أو أن تكون عهدته التى يحاسب عنها قد نظمت بأمر كتابى أو إدارى، وكان تسليم البضاعة المختلسة على

الصورة التى أوردها الحكم واستظهرها من أقوال الشهود وسائر أدلة الدعوى يتلازم معه أن يكون أمينا عليها مادام أنه اؤتمن بسبب وظيفته على حفظها، فإنه يكون قد دلل تدليلاً كافياً على أنه المسئول عن البضائع موضوع الاختلاس بصفته أمين عهدة الفرع مما يوفر فى حقه فضلاً عن عنصر التسليم بسبب الوظيفة صفته كأمين من الأمناء على الودائع، فإذا اختلس تلك البضائع عد مختلساً لأموال عامة مما نصت عليه المادة ١١٩ من قانون العقوبات وحق عقابه عن جناية الاختلاس وبالعقوبة المغلطة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١٢٧ من القانون ذاته.

٢- لما كان من المقرر أن عقيدة المحكمة إنما تقوم على المقاصد والمعانى لا على الألفاظ والمبانى، وأن التناقض الذى يعيب الحكم ويبطله هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبته البعض الآخر ولا يعرف أى منها قصدته المحكمة، وكان المعنى المشترك بين ما أورده الحكم بيانا لصورة الواقعة التى إعتنقها بأن الطاعن إختلس البضائع المبينة بالتحقيقات البالغ قيمتها ٩٧٨٠,٣٣٠ جنيها وبين ما أورده نقلاً عن تقرير الخبير من أن هناك عجزاً فى عهدته عبارة عن ثمن بضائع سلمت إليه ولم يسدد ثمنها، هو ذات المعنى فى الدلالة على أن الطاعن قد اختلس البضاعة التى تقدر فيمتها بمبلغ ٩٧٨٠,٣٣٠ جنيها وهى الحقيقة التى إستقرت فى عقيدة المحكمة والتى تندلاقى عندها أقوال شهود الاثبات وتقرير لجنة الجرد وتقرير الخبير فى جوهرها على حد سواء فان النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد.

٣- لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر بها ما يدعيه من شيوع حيازة البضائع عهدته بينه وبين باقى العاملين بالفرع، ومن ثم فليس له أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها، كما لا يحاله أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض.

٤- لما كان الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من

إعتراضات ومطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير، شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتحلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل، وأنها لا تلتزم بندب خبير آخر في الدعوى أو إعادة المأمورية إلى ذات الخبير والرد على الطعون الموجهة إلى تقارير الخبراء مادامت قد أخذت بما جاء بها، لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها إليه ، ومع ذلك فقد عرضت المحكمة في حكمها لطلب الطاعن إعادة المأمورية للخبير وأطرحته بأسباب سائخة، فإن ما ينعاه في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

د لما كان ما يثيره الطاعن بأوجه الطعن من عدم سيطرته على الفرع وغلقه من تاريخ الجرد الأول حتى تاريخ الجرد الأخير وأن العجز فى الجرد الأول يقل عنه فى الجرد الأخير وأن الجرد الجشنى الأول لم يسفر عن وجود عجز فى عهدته، لا يعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بتعقبه فيه والرد عليه استقلالاً، وفى إطمئنانها إلى أدلة الثبوت التى عولت عليها ما يدل على أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

# الوقائسع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفاً عاما ، أمين عهدة فرع ...... التابعة لمركز توزيع السلع الغذائية محافظة دمياط ، اختلس أموالا عامة وجدت فى حيازته بسبب وظيفته بأن تسلم البضائع المبينة وصفاً بالتحقيقات والبالغ قيمتها ٩٧٨٠,٣٣٠ جنيه (تسعة آلاف وسبعمائة وثمانين جنيهاً وثلاثمائة وثلاثين مليما) المملوكة لجهة عملة سالفة البيان واختسلها لنفسه بنية تملكها ولم يورد ثمنها حال كونه من الأمناء على الودائع وسلم إليه المال بهذه الصفة . واحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا بدمياط امعاقبته طبقا القيد والوصف الواردين بأمر الاحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١١٢/ /٢٤١ ، ١١٨ ، ١١٨ مكرراً / / / ١١٩ مكرراً / / من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبعزله من وظيفته ويتغريمه مبلغ ٩٧٨٠,٣٣٠ وبرد مبلغ ٩٧٨٠,٣٣٠ وبد مبلغ ٩٧٨٠,٣٣٠ وبد

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض.....الخ.

#### المحكمسة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاختلاس قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والتناقض، ذلك بأنه لم يدلل على ان الطاعن من الآمناء على الودائع، وقد دانه الحكم رغم شيوع التهمة لإشتراك العاملين بالفرع الذي يعمل مديراً له معه في حيازة البصائع وتداولها بين أيدهم، كما أن دفاع الطاعن قام على انتفاء سيطرته على المتجر في الفترة من ...../١٩٨٨ أن دفاع الطاعن قام على انتفاء سيطرته على المتجر في الفترة من ...../١٩٨٨ عهدته نتيجة الجرد الأخير، كما تقلص العجز في عمدته نتيجة الجرد الأخير، ولم يسفر الجرد الجشنى الأول عن وجود ثمة عجز بعهدته، وكذا طلبه إعادة المأمورية للخبير، إلا أن الحكم أطرح أوجه دفاعه تلك بما لا يكفى أو يصلح رداً، هذا إلى أنه إعتنق تصويراً للواقعة أساسه أن الطاعن اختلس البصائع محل الانهام لنفسه بنية تملكها دون أن يورد ثمنها ثم عول على تقرير الخبير بأنه باع هذه البضاعة ولم يورد ثمنها للجهة مالكتها، وذلك مما يعيب الحكم ويستوجب بأنه باع هذه البضاعة ولم يورد ثمنها للجهة مالكتها، وذلك مما يعيب الحكم ويستوجب بأنه باع هذه البضاعة ولم يورد ثمنها للجهة مالكتها، وذلك مما يعيب الحكم ويستوجب بأنه باع هذه البضاعة ولم يورد ثمنها للجهة مالكتها، وذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقصه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة

العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها، وأورد على نبوتها في حد دلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وتقرير لجنة الجرد وتقرير الخبير، وهي أدنة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان الثابت من الحكم أن الطاعن وهو أمين عهدة فرع..... التابع لمركز توزيع السلع الغذائية بمحافظة دمياط أختاس البضائع موضوع تهمة الاختلاس المسندة اليه والتي كانت في حيازته بسبب وظيفته حالة كونه من الأمناء على الودائع وسلمت إليه بهذه الصفة، وكان من المقرر أنه يراد بالأمناء على الودائع كل شخص من ذوي الصفة العمومية أؤتمن بسبب وظيفته أو عمله على مال، ولا يشترط أن تكون وظيفة الشخص حفظ الأمانات والودائع، وإنما يكفي أن يكون ذلك من مقتضيات أعمال وظيفته أو كان مكلفا بذلك من رؤسائه ممن تخولهم وظائفهم التكليف به أو أن تكون عهدته التي بحاسب عنها قد نظمت بأمر كتابي أو إداري، وكان تسليم البضاعة المختلسة على الصورة التي أوردها الحكم واستظهرها من أقوال الشهود وسائر أدلة الدعوى يتلازم معه أن بكون أمينا عليها مادام أنه أؤتمن بسبب وظيفته على حفظها، فإنه يكون قد دلل تدليلاً كافيا على أنه المسئول عن البضائع موضوع الاختلاس بصفته أمين عهدة الفرع مما يوفر في حقه فضلاً عن عنصر التسليم بسبب الوظيفة صفته كأمين من الأمناء على الودائع، فإذا اختاس تلك البضائع عد مختاسا لأموال عامة مما نصت عليه المادة ١١٩ من قانون العقوبات وحق عقابه عن جناية الاختلاس وبالعقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ من القانون ذاته، فإن ما يثيره الطاعن من قصور الحكم في التدليل على صفته كأمين على الودائع، لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن عقيدة المحكمة إنما تقوم على المقاصد والمعاني لا على الألفاظ والمباني، وأن التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي، بعضها ما أثبته البعض الآخر ولا يعرف أي منها قصدته المحكمة، وكان المعنى

المسيرك بين ما أورده الحكم بياناً لصورة الواقعة التي إعتنقها بان الطاعن اختلس البضائع المبينة بالتحقيقات البالغ قيمتها ٩٧٨٠,٣٣٠ جنيها وبين ما أورده نقلاً عن تقرير الخبير من أن هناك عجزاً في عهدته عبارة عن ثمن بضائع سلمت إليه ولم بسدد ثمنها، هو ذات المعنى في الدلالة على أن الطاعن قد اختلس البضاعة التي تقدر قيمتها بمبلغ ٩٧٨٠,٣٣٠ جنبهاً وهي الحقيقة التي إستقرت في عقيدة المحكمة والتي تتلاقي عندها أقوال شهود الإثبات وتقرير لجنة الجرد و تقرير الخبير في جوهرها على حد سواء فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان البين من محصر جاسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر بها ما يدعيه من شيوع حيازة البضائع عهدته بينه وبين باقي العاملين بالفرع، ومن ثم فليس له أن ينعي على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها، كما لا يحل له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعتراضات ومطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير، شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل، وأنها لا تلتزم بندب خبير أخر في الدعوى أو إعادة المأمورية إلى ذات الخبير والرد على الطعون الموجهة إلى تقارير الخبراء مادامت قد أخذت بما جاء بها، لأن مؤدي ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها إليه، ومع ذلك فقد عرضت المحكمة في حكمها لطلب الطاعن إعادة المأمورية للخبير وأطرحته بأسباب سائغة، فإن ما ينعاه في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان باقى ما يثيره الطاعن بأوجه الطعن من عدم سيطرته على الفرع وغلقه من تاريخ الجرد الأول حتى تاريخ الجرد الأخير وأن العجز في الجرد الأول يقل عنه في الجرِّد الأخير وأن الجرد الجشني الأول لم يسفر عن وجود عنجز في عهدته، لا يعدو

أن يكون دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بتعقبه فيه والرد عليه استفلالاً، وفي إطمئنانها إلى أدلة الثبوت التي عولت عليها ما يدل على أنها أطرحت جميع

الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، فضلاً عن أن الحكم رد على أوجه الدفاع تلك بما يسوغ، فإن منعاه في هذا الشأن لا يكون مقبولا. لما كان ما تقدم،

فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً:

# جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٩٧

برنامة السيد المستشار/ محمد نبيل رياض نائب رئيس اعْكمة وعضوية السادة المستشارين/ أمين عبد العليم و على شكيب وعمر بريك نواب رئيس اغْكمة ورشاد قذافى.

## (44)

# الطعن رقم ٧٧ ٥٦٠ لسنة ٥٥ القضائية

(١) نقض ‹ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام›.
 عقوبة ‹وقف تنفيذها›. أشكال في التنفيذ.

الأشكال في تنفيذ حكم بات استناداً إلى سقوط العقوبة بمضى المدة. جائز. أساس ذلك؟

(٢) أشكال فى التنفيذ. عقوبة ، وقف تنفيذها، ،سقوطها،.
 قانون «تفسيره». نقض «حالات الطعن. الخطأ فى القانون » .«نظر الطعن والحكم فيه».

قضاء محكمة النقض بعدم قبول الطعن شكلاً. أثره: خضوع الحكم الصادر في الدعوى لمدة سقوط العقوبة.

مدة سقوط العقوية في الجنح. خمس سنوات من ناريخ صيرورة الحكم باناً. المادة ٥٢٨ إجراءات .

قضاء الحكم المطعون فيه في الأشكال بسقوط العقوبة بمضى المدة رغم عدم أنقضاء تلك المدة. خطاً في القانون. بوجب نقضه وتصحيحه .

١ ـ لما كان الإشكال محل الطعن الماثل وقد استند إلى سقوط العقوبة بمضى

المدة إنما هو أشكال قطعي يهدف إلى ايقاف تنفيذ الحكم على وجه نهائي استقلالا عن الفصل البات في موضوع الدعوى ومن ثم فهو جائز ولو كان الحكم قد صار باتا.

٢ – لما كان البين من مطالعة الأوراق أن المطعون ضده قد طعن بالنقض فى الحكم الصادر فى الجنحة الرقيمة ........ مستأنف دسوق وقضى فى الطعن بجلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٨٧ بعدم قبوله شكلا ومن ثم فإن الحكم الصادر فيها بخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة فى مواد الجنح وهى خمس سنوات على ما جرى به نص المادة ٢٨٥ من قانون الإجراءات الجنائية تبدأ من صيرورة الحكم المستشكل فيه باتا فى التاريخ المار بيانه وآية ذلك أن الدعوى الجنائية لا تنقضى إلا بالحكم الذى تستنفد طرق الطعن فيه ، ومن ثم فمن غير المتصور أن تبدأ مدة تقادم العقوبة قبل انقضاء الدعوى الجنائية بصدور حكم بات فيها، ولما كانت هذه المدة لم تنقض بعد بين تاريخ صيرورة الحكم المستشكل فيه باتا وبين الحكم المطعون فيه الصادر فى الاشكال بتاريخ 19 من يونيه سنة ١٩٨٩ فإن الحكم الاخير إذ خالف هذا النظر وقضى بسقوط العقوبة بمضى المدة يكون قد أخطأ فى القانون مما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ العقوبة .

### الوتائسع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بدد الأشياء المبينة وصفا وقيمة بالأوراق المملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح مصلحة الضرائب العقارية والمسلمة إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلسها لنفسه إضراراً بالجهة الجاجزة وطلبت عقابه بالمادتين ٢١٩، ٣٤٢ من قانون العقوبات ومحكمة جنح بسوق قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكيالة عشرة جنيهات. استأنف ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية ،مأمورية دسوق

الاستئنافيه قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأبيد الحكم المستأنف. عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأبيد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ومحكمة النقض قضت بعدم قبول الطعن شكلا فتقدم المحكوم عليه بطلب النيابة العامة لتحديد جلسة لنظر إشكاله فى تنفيذ العقوبة المقضى بها لسقوطها بالتقادم وبالجلسة المحددة قضت محكمة كفر الشيخ الابتدائية ،مأمورية دسوق الاستئنافية، بقبول الإشكال شكلا وفى الموضوع بعدم جواز تنفيذ العقوبة لسقوطها بمضى المدة.

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .....الخ.

#### المكمسة

من حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه قضى بسقوط العقوبة بمضى المدة برغم عدم انقضاء تلك المدة مما يعيبه ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن الإشكال محل الطعن الماثل وقد أستند إلى سقوط العقوبة بمضى المدة إنما هو أشكال قطعى يهدف إلى ايقاف تنفيذ الحكم على وجه نهائى استقلالا عن الفصل البات في موضوع الدعوى ومن ثم فهو جائز ولو كان الحكم قد صار باتا . وإذ كان ذلك، وكان البين من مطالعة الأوراق أن المطعون ضده قد طعن بالنقض في الحكم الصادر في الجنحة الرقيمة ...... مستأنف دسوق وقضى في الطعن بجلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٨٧ بعدم قبوله شكلا، ومن ثم فإن الحكم الصادر فيها يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنح وهي خمس سنوات على ما جرى به نص ألمادة ٢٨٥ من قانون الإجراءات الجنائية تبدأ من صيرورة الحكم المستشكل فيه باتا في التاريخ المار ببانة وآية ذلك أن الدعوى الجنائية لا تنقضي إلا بالحكم الذي تستنفد

طرق الطعن فيه ، ومن ثم فمن غير المتصور أن تبدأ مدة تقادم العقوبة قبل انفضاء الدعوى الجنائية بصدور حكم بات فيها، ولما كانت هذه المدة لم تنقض بعد بين تاريخ صيرورة الحكم المستشكل فيه باتا وبين الحكم المطعون فيه الصادر في الإشكال بتاريخ ١٩ من يونيه سنة ١٩٨٩ فإن الحكم الاخير إذ خالف هذا النظر وقضى بسقوط العقوبة بمضى المدة يكون قد أخطأ في القانون مما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ العقوبة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن الأخرى.

## جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ ناجي اسحق نقديموس نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ إبراهيم عبد المطلب و أحمد عبد البارى سليمان وحسين الجيزاوى و هاني خليل نواب رئيس انحكمة .

(£+)

# الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٦٥ القضائية

إثبات «شهود» «خبرة». محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». حكم «تسبيب». تسبيب معيب». نقض «أسباب الطعن. ما يقبل منها» «أثر الطعن».

عدم جواز تدخل المحكمة في رواية الشاهد ذاتها وأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها. أو إقامة قضائها على وجه يناقضها. حقها في الأخذ بها متى اطمأنت إليها واطراحها إن لم تثق بها.

عدم امتداد أثر الطعن إلى المحكوم عليه الذى صدر الحكم بالنسبة له غيابيا. علة ذلك؟

لما كان من المقرر أنه لا يجوز للمحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه خاص يخالف صريح عبارتها، أو تقيم قضاءها على فروض تناقض صريح روايته، بل كل ما لها أن تأخذ بها إذا هي اطمأنت إليها أو تطرحها إن لم تثق بها، وكان الحكم قد أقام قضاءه بادانة الطاعن على افتراض تحركه والمجنى عليه حركات تضاربت معها المسافات والاتجاهات والأوضاع وهو ما لا سند له من أقوال شاهدى الاثبات كما بسطها الحكم، فإنه يكون قد تدخل في روايتهما وأخذها على

وجه يخالف صريح عبارتها وهو ما لا يجوز له، ويبقى التعارض بعد ذلك قائما بين الدليلين القولى والغنى قائما لم يرفع. لما كان ما تقدم، فإن الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن، وذلك بالنسبة للطاعن وحده دون المحكوم عليه الآخر الذى صدر الحكم غيابيا بالنسبة له والذى لم يكن له أصلاحق الطعن فيه بطريق النقض.

#### الوتائسع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ \_ ..... ٢ \_ .... بأنهما قتلا عمداً .....مع سبق الاصرار والترصد بأن أنتوبا قتله وعقدا عزمهما على ذلك وأعدا لهذا الغرض سلاحا ناريا مششخنا ، بندقية آلية، حمله أولهما وترقياه ورصدا حركته وتبعاه في الحافلة العامة التي استقلها وما أن ظفرا به حتى أطلق عليه أولهما عدة أعبرة ناربة من سلاحة الناري الذي كان يحمله بينما وقف ثانيهما على مسرح الحادث بشد من أزره قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصغة التشريحية والتي أودت بحياته. وقد أقترنت بهذه الجناية ثلاث جنابات أخرى هي أنه في الزمان والمكان سالفي الذكر ١ - قتلا عمداً ...... مع سبق الاصرار والترصد بأن أنتويا قتل المجنى عليه الأول وتبعاه في الحافلة العامة التي كان يستقلها وما أن ظفرا به حتى أطلق عليه أولهما عدة أعيره نارية من بندقية الآلية التي كان يحملها في حين وقف ثانيهما على مسرح الحادث يشد من أزره قاصدين من ذلك قتله فأصاب هذا المجنى عليه الذي تصادف وجوده بالحافلة العامة ـ مكان الحادث ـ بالإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ٢ - شرعا في قتل كلا من ..... و ...... عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن أنتويا قتل المجنى عليه ...... وتبعاه في الحافلة العامة التي كان يستقلها وما أن ظفرا به حتى أطلق

عليه أولهما عدة أعيرة نارية من بندقيته الآلية التي كان يحملها في حين وقف ثانيهما على مسرح الحادث يشد من أزره قاصدين من ذلك قتله فأصابا هذين المجنى عليهما اللذين كانا موجودين بالحافلة العامة بالإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية المرفقة وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهمين فيه هو مداركة المجنى عليهما بالعلاج ٣ - المتهم الأول (الطاعن) : أ - أحرز بغير ترخيص سلاحا المجنى عليهما بالعلاج ١٠ - المتهم الأول (الطاعن) : أ - أحرز بغير ترخيص سلاحا سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازة السلاح أو إحرازه وأحالتهما إلى محكمة جنايات قنا لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قصت حضوريا للمتهم الأول وغيابيا للثاني عملا بالمواد ١/٢٠، ١٦٤، ١٣٠٠ المذكورة قصت من ١/٢٠ المقانون العقوبات والمواد ١/١، ٢٠/٢، ١ من القانون رقمي ٢٦ لسنة ١٩٥٨ منهما ١٩٥١ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٥٨ المناقبة كل منهما والبند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون الأول بمعاقبة كل منهما بالأشغال الشاقة المؤيدة ومصادرة السلاح الناري والذخيرة المصبوطين.

فطعن المتهم الأول في هذا الحكم بطريق النقض .....الخ

#### المكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد المقترن بجنايتي القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد والشروع فيه، وإحراز سلاح نارى وذخيرة بغير ترخيص قد شابه قصور وتناقض في التسبيب وفساد في الاستدلال، ذلك بأنه اعتد بالدليلين القولى والفنى معا على الرغم من التناقض بينهما إذ قرر شاهدا الاثبات ...... و ........ أن الطاعن أطلق الأعيرة النارية على أرضية ممر الحافلة

بينما إنتهى تقرير الصفة التشريحية إلى أن اتجاه إطلاق الأعيرة النارية على المجنى عليه كان أفقيا تقريبا وفي الوضع الطبيعي القائم للجسم، وقد تمسك المدافع عن الطاعن بذلك أمام محكمة الموضوع إلا أنها أطرحت دفاعه بما لا سند له من الأوراق وبما يتعارض مع تقرير الصفة التشريحية، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه يعد أن بين واقعة الدعوى على النحو الذي استقر لديه، أورد الأدلة على تبوتها في حق الطاعن مستمدة من أقوال شهود الاثبات وما أثبته تقرير الصفة التشريحية ومعاينة النيابة لمكان الحادث، وقد حصل الحكم أقوال شاهدي الاثبات الأول والثاني ...... و ..... في أنهما استقلا إحدى حافلات النقل العام للركاب وبعد قرابة عشرة دقائق طلب المتهم الثاني ـ شقيق الطاعن - من السائق أن يتوقف لنزوله وما أن توقف حتى صعد المتهم الأول حاملا بيده بندقية آلية وطلب من شقيقه إنزال المجنى عليه الأول الذي تمسك بالماسورة الحديدية للمقعد الأمامي حتى انكسرت وسقط على أرضية ممر الحافلة وعندئذ أطلق عليه المتهم - الأول - الطاعن دفعة نارية من بندقيته الآلية أصابت منه مقتلا وذلك لخصومة تأرية، ثم نقل عن تقرير الصفة التشريحية ،أن اتجاه إطلاق الأعيرة النارية كان في وضع أفقى تقريبا وفي الوضع الطبيعي القائم للجسم ، . لما كان ذلك، وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن بقيام التناقض بين أقوال شاهدى الأثبات وبين ما أورده التقرير الطبي الشرعي عن موقف المجنى عليه من الطاعن بقوله: ولا بنال من صحة الواقعة على التصوير المقول به بالتناقض بين الدليل القولي والدليل الفني فإن الثابت للمحكمة من مطالعة أوراق الدعوى وعلى نحو ما قرره شهودها أن المتهم الأول أطلق النار صوب المجنى عليه من بندقيته الآلية التي كانت بيده وهو واقف على سلم الحافلة بينما المجنى عليه ...... ملقى على الأرض على ممر الحافلة بين المقاعد إذ لا يتم إطلاق النار من خشب مسندة إنما هو من قاعل على معتدى عليه

كلاهما بنَحرك الحركة الطبيعية التي تقتضيها أحكام الرماية من قبل الجاني ومحاولة النجاة من جانب المجنى عليه وبهذا التحيرك تتبضارب المسافات والاتجاهات والأوضاع ولم يقل أي من الشهود أن الفاعل والمجنى عليه التزما السكون وعدم التحرك حال الاعتداء وإنما قالوا أن الفاعل داهم المجنى عليه وهو ملقى على ممر الحافلة ولم يذكروا أن المتهم والمجنى عليه ظلا في المواجهة وعلى كل فقد أنتهى الطبيب الشرعى في تقريره بأن إصابات المجنى عليهم تحدث وفق التصوير الوارد بأوراق الدعوى ومن ثم فقد وافق الدليل القولي الدليل الغني بما حقق معه الملاءمة والتوفيق. ومفاد ذلك أنه اقتصر في رفع التناقض بين الدليلين على افتراضات واحتمالات أساسها أن الفاعل والمجنى عليه كانا بتحركان الحركة الطبيعية التي تقتضيها أحكام الرماية من قبل الجاني ومحاولة النجاة من قبل المجنى عليه وبهذا التحديك تضاريت المسافات والاتجاهات والأوضاع، وليس على سند من أقوال الشاهدين التي حصلها بما مؤداه أن اطلاق الأعيرة تم بعد سقوط المجنى عليه على أرضية ممر الحافلة. لما كان ذلك، وكان لا بجوز للمحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه خاص بخالف صربح عبارتها، أو تقبم قضاءها على فروض تناقض صريح روايته، بل كل ما لها أن تأخذ بها إذا هي اطمأنت إليها أو تطرحها إن لم تثق بها، وكان الحكم قد أقام قضاءه بإدانة الطاعن على افتراض تحركه والمجنى عليه حركات تضاربت معها المسافات والاتجاهات والأوضاع وهو ما لا سند له من أقوال شاهدي الاثبات كما بسطها الحكم، فإنه بكون قد تدخل في روايتهما وأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها وهوما لا يجوز له، ويبقى التعارض بعد ذلك بين الدليلين القولى والفني قائما لم يرفع. لما كان ما تقدم، فإن الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن، وذلك بالنسبة الطاعن وحده دون المحكوم عليه الآخر الذي صدر الحكم غيابيا بالنسبة له والذي لم يكن له أصلاحق الطعن فيه بطريق النقض.

## جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ ناجى أسحق نقديموس نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ إبراهيم عبد المطلب و أحمد عبد البارى سليمان وهانى خليل نواب رئيس انحكمة و أحمد عمر محمدين .

#### ((1)

## الطعن رقم 87 لسنة 131 القضائية

### (١) نقض «التقرير بالطعن وإيداع الأسباب. ميعاده»

التقرير بالطعن بالنقض. مناط اتصال المحكمة به ، تقديم الأسباب في الميعاد. شرط قد له .

التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان وحدة اجرائية واحدة لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه.

عدم تقديم الطاعن أسبابا لطعنه، أثره: عدم قبوله شكلا.

(٢) نقض اميعاده ا. إعدام ا

أتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام، دون التقيد بميعاد محدد. أماس ذلك؟

(٣) إثبات (بوجه عام). حكم انسبيبه. تسبيب معيب، نقض السباب الطعن. ما يقبل منها،

وجوب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وذكر مؤداها بطريقة وافية حتى يتضح وجه الاستدلال بها . مجرد الإشارة إليها غير كاف. أغقال الحكم بيان ما أشتملت عليه المعاينة

ووجه استناده إليها. قصور.

(٤) دستور. دفاع «الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره» . محاماة.
 إجراءات «إجراءات المحاكمة». بطلان.

وجوب أن يكون لكل متهم بجناية محام يدافع عنه. المادة ٦٧ من الدستور. حتمية الاستعانة بمحام لكل منهم بجناية. علة ذلك؟

فرض عقوبة الغرامة على كل محام منتدبا كان أو موكلا من قبل المدّهم لم يدافع عنه أو يعين من يقوم مقامه فصلا عن محاكمته تأديبيا. أساس ذلك؟

ثبوت أن الدفاع الذى أبداه المحامى المنتدب عن الطاعن قاصر عن بلوغ الغرض منه ويعطل حكمة تقريره. أثره: بطلان اجراءات المحاكمة.

۱ ـ لما كان المحكوم عليه و إن قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه، فيكون طعنه غير مقبول شكلا لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه.

٢ - لما كانت النيابة العامة قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملا بنص المادة ٢٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - مشغوعة بمذكرة برأيها انتهت في مضمونها إلى طلب اقرار الحكم فيما قضى به من أعدام المحكوم عليه، دون اثبات تاريخ تقديمها بدين يستدل منه على أنه روعى عرض القضية في ميعاد الستين يوما المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة، بل إن محكمة النقض تتصل المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة، بل إن محكمة النقض تتصل

بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين ـ من تلقاء نفسها دون أن تتقيد بمبنى الرأى الذى تصمنه النيابة مذكرتها ـ ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب، يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد فواته، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية.

٣- من المقرر أنه يجب ايراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها في الحكم بيانا كافيا، فلا يكفى مجرد الاشارة إليها، بل ينبغى سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الأدلة التي أقرها الحكم، حتى يتضح وجه استدلاله بها، وإذ فات الحكم المعروض بيان مؤدى ما أشتمل عليه محضر المعاينة التي أجرتها النيابة العامة، ووجه استناده إليها، فإنه يكون مشوبا بالقصور الذي يعيه ويوجب نقضه.

٤ ـ لما كان البين من محضر جاسة المحاكمة أن المحامى المنتدب من المحكمة للدفاع عن المحكوم عليه اقتصر في مرافعته عنه على القول بأنه رجل مسن، و لا يوجد في الأوراق ما يثبت سوء سلوكه كما أوردت التحريات، ودفع ببطلان الاعتراف لمخالفته للتقرير الطبي الشرعى في واقعة الخنق، والتمس أصليا البراءة واحتياطيا استعمال الرأفة، وكانت المادة ٢٧ من الدستور قد أوجبت أن يكون لكل متهم في جناية محام يدافع عنه، وكان من القواعد الأساسية التي أوجبها القانون أن تكون الاستعانة بالمحامى الزاميه لكل متهم بجناية أحيلت لنظرها أمام محكمة الجنايات، حتى يكفل له دغاعا حقيقها لا مجرد دفاع شكلى ، تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره، ولا تتأتى ثمرة هذا الضمان إلا بحضور محام اجراءات المحاكمة من أولها إلى نهايتها ليعاون المتهم معاونة ايجابية بكل ما يرى تقديمه من وجوه الدفاع عنه، وحرصا من الشارع على فاعلية هذا الضمان الجوهرى فرض عقوبة الغرامة في المادة ٧٧ من والاجراءات الجنائية على مل محام منتدبا كان أو موكلا من قبل متهم يحاكم في قانون الإجراءات الجنائية على مل محام منتدبا كان أو موكلا من قبل متهم يحاكم في قانون الإجراءات الجنائية على مل محام منتدبا كان أو موكلا من قبل متهم يحاكم في قانون الإجراءات الجنائية على مل محام منتدبا كان أو موكلا من قبل متهم يحاكم في قانون الإجراءات الجنائية على مل محام منتدبا كان أو موكلا من قبل متهم يحاكم في قانون الإجراءات الجنائية على كل محام منتدبا كان أو موكلا من قبل متهم يحاكم في

جناية، إذا هو لم يدافع عنه أو يعين من يقوم مقامه الدفاع عنه، فضلا عن المحاكمة التأديبية إذا اقتصتها الحال، وكان ما أبداد المحامي المنتدب عن المحكوم عليه على السياق المنقدم - لا يحقق الغرض الذي استوجب الشارع مِن أجله حضور محام عن المتهم بجناية، ويقسر عن بلوغ هذا الغرض ويعطل حكمة تقريره، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلة بطلانا أثر في الحكم بما يوجب نقضه أيضا والاعادة، حتى تتاح للمحكوم عليه فرصة الدفاع عن نفسه دفاعا كاملا حقيقيا لا مبتورا ولا

## الوقائسع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمداً ....... بأن قام بخنقها بغطاء رأسها قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياتها وقد تقدمت تلك الجنابة جنابة أخرى هى أنه فى الزمان والمكان سالفى البيان واقع المجنى عليها بغير رضاها بأن استدرجها إلى الزراعات ونحى عنها ملابسها وجثم فوقها وأولج قضيبه فى قبلها على النحو المبين بالتحقيقات. وأحالته إلى محكمة جنايات طنطا لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة. وبجلسة ....... قررت المحكمة المذكورة أحالة أوراق الدعوى إلى فضيلة مفتى الجمهورية لإبداء الرأى وحددت جلسة ...... للنطق بالحكم، وبالجلسة المحددة قضت تلك المحكمة حضوريا وباجماع الآراء عملا بالمادتين ٢٣٤/١ ـ ٢ ، ١/٢٢٧ من قانون العقوبات بمخافية المتهم بالاعدام شنقا.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ....... كما عرضت النيابة العامة القضية بمذكرة مشفوعة بالرأق ...... الخ .

### المعمة

من حيث إن المحكوم عليه وإن قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه، فيكون طعنه غير مقبول شكلا، لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه.

ومن حيث إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملا بنص المادة ٢٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - مشفوعة بمذكرة برأيها انتهت فى مضمونها إلى طلب اقرار الحكم فيما قضى به من أعدام المحكرم عليه، دون اثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى عرض القضية في ميعاد الستين يوما المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة، بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين - من تلقاء نفسها دون أن تتقيد بمبنى الرأى الذي تضمنه النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب، يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد فواته، ومن ثم بتعين قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية .

ومن حيث إن الحكم المعروض بعد أن بين واقعة الدعوى، عرض للأدلة التى قامت على ثبوتها في حق المحكوم عليه بقوله ،وحيث إن الواقعة على النحو السالف البيان ثبتت بيقين في حق المتهم وقامت الأدلة عليها وعلى صحة إسنادها إليه من أقوال الرائد ...... رئيس مباحث مركز .... و...... و...... والد المجنى عليها وهي الأقوال التي أدلوا بها في تحقيقات النيابة العامة ومن تقرير الصفة

التشريحية الموقع على جثة المجنى عليها بواسطة الطبيب الشرعي الدكتور ...... ومن اعتراف المتهم في التحقيقات، ومحضر المعاينة الذي أجرته النباية العامة بتاريخ ٢ / ٧ / ١٩٩٥ . ولم يبين ما تضمنه محضر المعاينة التي أجرتها النيابة العامة ووجه استبدلاله به. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه بحب ابراد الأدلة التي تستند البيها المحكمة وبيان مؤداها في الحكم بيانا كافيا، فلا يكفي مجرد الاشارة إليها، بل ينبغي سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقي الأدلة التي أقرها الحكم، حتى بتضح وجه استدلاله بها، وإذ فات الحكم المعروض بيان ما اشتمل عليه محضر المعاينة التي أجرتها النيابة العامة ووجه استناده إليها، فإنه يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه ويوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المحامي المنتدب من المحكمة للدفاع عن المحكوم عليه اقتصر في مرافعته عنه على القول بأنه رجل مسن، ولا يوجد في الأوراق ما يثبت سوء سلوكه كما أوردت التحريات، ودفع ببطلان الاعتراف لمخالفته للتقرير الطبي الشرعي في واقعة الخنق، والتمس أصليا البراءة واحتياطيا استعمال الرأفة، وكانت المادة ٦٧ من الدستور قد أوجبت أن يكون لكل منهم في جناية محام يدافع عنه، وكان من القواعد الأساسية التي أوجبها القانون أن تكون الاستعانة بالمحامي ألزامية لكل متهم بجناية أحيلت لنظرها أمام محكمة الجنايات، حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلي، تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره، ولا تتأتى ثمرة هذا الضمان إلا بحضور محام إجراءات المحاكمة من أولها إلى نهايتها ليعاون المتهم معاونة إيجابية بكل ما يرى تقديمه من وجوه الدفاع عنه، وحرصا من الشارع على فاعلية هذا الضمان الجوهري فرض عقوبة الغرامة في المادة ٣٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية على كل محام منتدبا كان أو موكلًا من قبل متهم يحاكم في جناية، إذا هو لم يدافع عنه أو يعين من يقوم مقامه للدفاع عنه، فضلا عن المحاكمة التأديبية إذا اقتضتها الحال، وكان ما أبداه المحامي

المنتدب عن المحكوم عليه ـ على السياق المتقدم ـ لا يحقق الغرض الذى استوجب الشارع من أجله حضور محام عن المتهم بجناية، ويقصر عن بلوغ هذا الغرض ويعطل حكمة تقريره، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلة بطلانا أثر فى الحكم بما يوجب نقضه أيضا والاعادة، حتى تتاح للمحكوم عليه فرصة الدفاع عن نفسه دفاعا كاملا حقيقيا لا مبتوراً ولا شكليا. لما كان ما تقدم، فإنه يتعين نقض الحكم المعروض والاعادة.

## جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ د. عادل قوره نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ أحمد عبد الرحمن وعاطف عبد السميع نائبى رئيس انحكمة وأحمد عبد القوى ورضا القاضى.

### (11)

# الطعن رقم ١٩٩٢ لسنة ٦١ القضائية

حكم ‹ تصحيحه › . ‹ تسبيبه . تسبيب معيب › . كفالة .

تسبيب مسوده ونسخة القرار بعدم قبول الطعن شكلاً دون أن يتضمنا الإشارة إلى مصادرة الكفالة. مؤداه؟

ورود الخطأ المادي على منطوق الحكم. يوجب تصحيحه بالجلسة.

مثـــال.

لما كانت هذه المحكمة قد قررت بجلسة ٣ من أكتوبر سنة ١٩٩٦ بعدم قبول الطعن غير أن المنطوق جرى ، بعدم قبول الطعن مع مصادرة الكفالة ، ، وطلب المكتب الغنى لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ المادى فى المنطوق. لما كان ذلك، وكان البين من مسودة القرار ونسخته أن كلاهما اقتصر فقط على تسبيب عدم قبول الطعن شكلا ولم يتضمن أيهما اشارة إلى مصادرة الكفالة مما يقطع بأن عبارة مصادرة الكفالة التى وردت بالمنطوق مردها الى مجرد السهو المادى البحت الذى لا يخفى على من يراجع مسودة الحكم ونسخته مما يقتضى تصحيح المنطوق إلى حقيقة الأمر فيه وهو التقرير فقط بعدم قبول الطعن، واستبعاد مصادرة الكفالة. وإذ كان هذا

الخطأ، وأن كان ماديا، قد انصب على منطوق الحكم فبلغ بدنك حدا عدب أن يكون تصويبه عن طريق نظره بالجلسة، والحكم بتصحيحه على النحو المار.

## الوتائسع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح قسم الشرابية صد الطاعن بوصف أنه أعطى له شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك، وطلب معاقبته بالمادتين ٣٣٧، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بمادتى الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. استأنف ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئذافية - قضت غيابيا بسقوط الاستئذاف. عارض وقضى فى معارضة باعتبارها كأن لم تكن.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ

### المكمسة

حيث إن هذه المحكمة قررت بجلسة ٣ من أكتوبر سنة ١٩٩٦ بعدم قبول الطعن غير أن المنطوق جرى ، بعدم قبول الطعن مع مصادرة الكفالة ، . وطلب المكتب الفنى لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ المادى فى المنطوق . لما كان ذلك ، وكان البين من مسودة القرار ونسخته أن كلاهما اقتصر فقط على تسبيب عدم قبول الطعن شكلا ولم يتضمن أيهما اشارة إلى مصادرة الكفالة الما يقطع بأن عبارة مصادرة الكفالة التى

وردت بالمنطوق مردها إلى مجرد السهو المادى البحت الذى لا يخفى على من يراجع مسودة الحكم ونسخته مما يقتضى تصحيح المنطوق إلى حقيقة الأمر فيه وهو التقرير فقط بعدم قبول الطعن، واستبعاد مصادرة الكفالة. وإذ كان هذا الخطأ، وإن كان ماديا، قد إنصب على منطوق الحكم فبلغ بذلك حداً يوجب أن يكون تصويبه عن طريق نظره بالجلسة، والحكم بتصحيحه على النحو المار.

# جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ د. عادل قوره نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ الصاوى يوسف وأحمد عبد الرحمن وعاطف عبد السميع نواب رئيس اغكمة وأحمد عبد القوى .

## ( \$ 4 )

# الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٦٥ القضائية

(١) تزوير «تزوير محرر رسمى». اشتراك. إثبات «بوجه عام».
 نقض «أسبات الطعن. ما لا يقبل منها».

عدم وجود المحرر المزور. لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير. مرجع الأمر في ذلك إلى قبام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم.

الاشتراك في التزوير. تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة. يكفى الثبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها اعتقاداً سائغاً.

الجدل الموضوعي. لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض.

مثال لتسبيب سائغ للتدليل على توافر الاشتراك في جريمة التزوير في محرر رسمي.

(٢) قصد جنائى. محكمة الموضوع اسلطتها فى تقدير توافر القصد الجنائى، حكم السبيبة. تسبيب غير معيب، نقض السباب الطعن، ما لا يقبل منها،

القصد الجنائي في جريمة التزوير. تعلقه بوقائع الدعوى. استخلاصه. موضوعي.

تحدث الحكم عنه استقلالاً. غير لازم . مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه.

(٣) تزوير. جريمة «أركانها». حكم «تسبيب». تسبيب غير
 معيب». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

ثبوت وقوع التزوير أو الاستعمال. التنازل عن المحرر المزور ممن تمسك به. لا أثر له على وقوع الجريمة.

عدم النزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها. التفاتها عن أي دليل آخر . مفاده: اطراحه .

ا- من المقرر أن عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير، إذ الأمر في هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم، والمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات كما أنه من المقرر أن الاشترك في جرائم التزوير يتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سانغاً تبرره الوقائع التي بينها الحكم، ولما كان الحكم قد بني قضاءه بالإدانة على أقوال شهود الإثبات، وما ثبت من أن التوكيل رقم ..... لسنة ......عام الرمل مزور ولم يصدر عن الشهر العقارى ونفى المجنى عليه إصداره التوكيل المذكور وأن مجهولا مثل بالجلسة وقدمه بعشقه وكيلا عن المدعى بالحقوق المدنية وطلب إثبات تنازله عن دعواه المدنية قبل الطاعن، ومن أن الطاعن هو صاحب المصلحة في التزوير فإن ذلك استخلاص سائغ لإثبات جريمة الاشتراك في التزوير، وينحل ما يثيره الطاعن في هذا الشأن إلى جدل موضوعي لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض.

٢ـ من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التى تفصل فيها محكمة الموضوع فى ضوء الظروف المطروحة عليها وليس بلازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

٣ـ من المقرر أنه متى وقع التزوير أو استعمال المحرر المزور فإن التنازل عن المحرر المزور ممن تمسك به لا أثر له على وقوع الجريمة ولا يعيب الحكم عدم تعرضه للسند المثبت لقيام الطاعن بسداد الدين لأن المحكمة - في أصول الاستدلال لا تلتزم بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ولا عليها إن هي التفتت عن أي دليل آخر لأن في عدم إيرادها له ما يفيد إطراحه .

## الوتسائع

اته مت النيابة العامة الطاعن بأنه: - أولاً: وهو ليس من أرياب الوظائف العمومية اشترك مع آخر مجهول بطريقى الاتفاق والمساعدة فى تزوير محرر رسمى هو التوكيل رقم ..... لسنة ١٩٩١ عام الرمل والمنسوب صدوره لمكتب توثيق الرمل بأن أتفق معه على ذلك وساعده بأن أمده بالبيانات اللازم إدراجها به فقام المجهول بأصطناعه على غزار المحرر الصحيح منه فوقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة. ثانيا: وهو ليس من أرياب الوظائف العمومية اشترك مع آخر مجهول بطريقى الاتفاق والمساعدة مع موظف حسن النية هو ...... أمين سر جلسة ..... في الدعوى ..... لمينة ١٩٩٢ مستأنف شرق في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو محضر الجلسة بأن مثل المجهول بالجلسة بصفته وكيلاً عن ...... بالتوكيل محضوع التهمة الأولى الذي يبيح التصالح والتخالص مثبتاً تنازله عن دعواه المدنية

على خلاف الحقيقة فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة. ثالثا: استعمل المحرر المزور موضوع التهمة الأولى بأن قدم فى الدعوى ..... لسنة ١٩٩٧ . وإحالته إلى محكمة جنايات الأسكندرية لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المنكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ٤٠٠/٣-، ١٠/٤١، ١٠/٤، ٢١٢، بعاقبون العقوبات مع إعمال المادنين ١٧، ٣٣٠ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين عما أسند إليه. فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .... الخ .

#### المكمسة

من حيث إن الطاعن يتعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى الاشتراك في تزوير محرر رسمى واستعماله قد شابه بطلان في الإجراءات وقصور في التسبيب وفساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المحكمة لم تطلع على المحرر المقول بتزويره ، وأن الحكم المطعون فيه لم يستظهر أركان جريمة الاشتراك في التزوير وعول في قضائه على مجرد كون الطاعن صاحب المصلحة في التزوير حال أن ذلك لا يعد بمفرده دليلاً كافياً للإدانة كما التفت عن دفاع الطاعن القائم على سداده جزءاً من المبلغ المدين به للمدعى بالحقوق المدنية ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها. لما كان ذلك، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة بتاريخ ...... سنة ٩٩٤٤ ومن المفردات التي أمرت المحكمة

بضمها تحقيقاً لوجه الطعن - أن المحكمة لم تطلع على المحرر المزور لعدم ضبطه عند تقديمه في القضية رقم ...... اسنة ١٩٩٢ مستأنف شرق الاسكندرية، وكان عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير، إذ الأمر في هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم، وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإنبات، كما أنه من المقرر أن الاشتراك في جرائم التزويريتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه، ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائغاً تبرره الوقائع التي بينها الحكم، ولما كان الحكم قد بني قضاءه بالإدانة على أقوال شهود الإثبات، وما ثبت من أن التوكيل رقم ..... لسنة ١٩٩١ عام الرمل مزور ولم يصدر عن الشهر العقاري ونفي المجنى عليه إصداره التوكيل المذكور وأن مجهولا مثل بالجلسة وقدمه بصفته وكيلا عن المدعى بالحقوق المدنية وطلب إثبات تنازله عن دعواه المدنية قبل الطاعن، ومن أن الطاعن هو صاحب المصلحة في التزوير فإن ذلك استخلاص سائغ لإثبات جريمة الاشتراك في التزوير، وينحل ما يثيره الطاعن في هذا الشأن إلى جدل موضوعي لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها وليس بلازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه - كما هو الحال في الدعوي المطروحة ـ فَإن النعي على الحكم بالقصور في هذا الصدد لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه متى وقع التزوير أو استعمال المحرر المزور ، فإن التنازل عن المحرر المزور ممن تمسك به لا أثر له على وقوع الجريمة ولا يعيب الحكم عدم تعرضه للسند المثبت لقيام الطاعن بسداد الدين لأن المحكمة - في أصول الاستدلال - لا تلتزم بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها ولا عليها إن هى التخدت عن أى دليل آخر لأن فى عذم إيرادها له ما يفيد إطراحه ، فإن نعى الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون مقبولاً . لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة ٦من مارس سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ مجدى الجندى نائب رئيس الحكمة وعضوية السادة المستشارين/ حسين الشافعى و محمود شريف فهمى و إبراهيم الهنيدى نواب رئيس الحكمة و محمود مسعود شرف.

#### (\$\$)

## الطعن رقم ٦٦٢ ٥ لسنة ١٦٥ القضائية

(١) إثبات اشهودا. نقض اأسباب الطعن. ما لا يقبل منهاا.

للمحكمة الاعراض عن طلب سماع شهود النفى. ما دام أن الطاعن لم يتبع الاجراءات المنصوص عليها في المادة (٢١ مكرراً (أ) / ٢ إجراءات.

(۲) إثبات «بوجه عام». صلح .حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيب». دفاع «الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره».

التفات الحكم عن الصلح الذي تم بين عائلتي المجنى عليه و المتهم. لا يعيبه. عدم التزام المحكمة إيراد أسباب ذلك.

(٣) محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير توافر نية القتل، حكم اتسبيبه . تسبيب غير معيب، قتل عمد . قصد جنائي. نقض اأسباب الطعن . ما لا يقبل منها،.

قصد القتل. أمر خفى إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى بأتيها الجانى وتنم عما يضعره فى نفسه. استخلاصه. موضوعى.

مثال لتسبيب سائغ للتدليل على توافر نية القتل.

(٤) قتل عمد. اقتران. نقض «الطعن لثانى مرة» . محكمة النقض «نظرها موضوع الدعوى» .خطف . هتك عرض. عقوبة «تطبيقها».

ثبوت استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد إرتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن. كاف لتطبيق عقوبة المادة ٢/٣٣٤ عقوبات.

تقدير قيام الاقتران. موضوعي. مادام سائغاً.

مثال: لحكم بالإدانة في جريمة قتل عمد مقترن بجريمتى خطف وهتك عرض بالقوة صادر من محكمة النقض لدى نظرها موضوع الدعوى.

 ١ - من المقرر أنه لا جناح على المحكمة إن هي أعرضت عن طلب سماع شهود النفى ما دام الطاعن لم يتبع الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢١٤ مكررا (أ) فقرة ثانية لإعلان الشهود الذين يرى المتهم سماع شهادتهم أمام هذه المحكمة.

٢ لا يعيب الحكم التفاته عن الصلح الذى تم بين عائلتى المجنى عليه والمتهم فى معرض نفى التهمة عنه وهو ما يدخل فى تكوين معتقدها فى الدعوى ولا تلتزم فى حالة عدم أخذها به أن تورد سببا لذلك إذ الأخذ بأدلة الثبوت التى ساقها الحكم يؤدى دلالة إلى اطراح هذا الصلح.

٣ ـ من المقرر أن قصد القتل أصر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالنص الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتيها الجانى ونتم عيضمره فى نفسه، واستخلاص هذه النية موكول الى قاض الموضوع فى صدورسلطته التقديرية ، وإذ كان ذلك فإن هذه النية من حاصل ما بيئته المحكمة من ظروف الدعوى ، ذلك بأنه عقب قيام المتهم بخطف المجنى عليه و هنك عرضه

خشى من افتضاح أمره فصمم على قتله حيث أحضر قطعة من القماش قام بلغها حول عنقه بإحكام وقام بالصغط الموضعى والمتصل والشديد عليها ثم عقدها بعقدة مزدوجة قاصداً من ذلك إزهاق روحه ووضع الجزء السفلى من الجلباب الذى كان يرتديه المجنى عليه بداخل تجويف فمه لمنعه من الاستغاثة ولم يتركه حتى فاضت روحه إلى بارئها فتم له ما ابتغاه ثم حفر له قبرا داخل مسكنه أخفى فيه جثته ومما يؤكد توافر نية القتل لدى المتهم ما جاء باعترافه بالتحقيقات بقيامه بلف قطعة من القماش حول رقبة المجنى عليه وجذبها وليها واستمراره فى الامساك بها حتى مات المجنى عليه.

٤ - لما كان المتهم قارف جناية خطف المجنى عليه الذي لم يبلغ عمره ست عشرة سنة كاملة ثم أتبع ذلك بجناية هتك عرضه بالقوة بافعال مستقلة عن الجناية الأولى ثم بقتل المجنى عليه سالف الذكر عمدا، وقد ارتكبت هذه الجنايات فى فترة قصيرة من الزمن وفى مسرح واحد بما يتحقق به معنى الاقتران لما هو مقرر من أنه يكفى لتقليظ العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المفترنة عن جناية القتل وتعيزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية ببيهما بأن تكون الجنايتان قد أرتكبتا فى وقت واحد أو فى فترة قصيرة من الزمن تقدير ذلك مما يستقل به قاضى الموضوع ما دام يقيمه على ما يسوغه. ومن ثم تتوافر فى حق المتهم جريمة القتل العمد المقترن بجنايتى خطف المجنى عليه الذى لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة وهتك عرضه بالقوة.

وحيث إنه لما نقدم يكرن قد ثبت للمحكمة أن ....... فى يوم ...... بدائرة مركز الدلنجات محافظة البحيرة - قتل ...... عمداً بأن لف حول عنقه قطعة من القماش وجذب طرفيها بشدة وأستمر فى ذلك قاصدا من ذلك إزهاق روحه فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته وقد تقدمت هذه

الجناية جنايتان آخريان هما أنه في ذات الزمان والمكان سالفي الذكر ـ أولا: خطف من غير تحيل ولا اكراه المجنى عليه سالف الذكر الذي لم تبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة. ثانيا : هتك عرض المجنى عليه بالقوة حال كونه لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة . الأمر المعاقب عليه بالمادتين ٢٦٨ ، ٢٨٩ من قانون العقوبات وهي الجريمة المؤثمة بالمادة ٢٧١ / ٢٨ من قانون العقوبات مما يتعين معه معاقبته على مقتضى هذه المادة و عملاً بنص المادة ٢٠٥/ ٢٨ من قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث إن المحكمة وهى بصدد تقدير العقاب الذى يتناسب مع جرم المتهم فإنها لا تجد من سبيل للرأفة أو متسع للرحمة ويتعين القصاص منه حقا وعدلا والحكم عليه بالإعدام بإجماع آراء أعضاء المحكمة امتثالا لقوله تعالى ، يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص فى القتلى .....، ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون، صدق الله العظيم . الأيتان ١٧٨ ، ١٧٩ من سورة البقرة . وحيث إن المحكمة استطاحت رأى فضيلة مفتى جمهورية مصر العربية فى شأن المحكوم عليه نفاذا لحكم المعادة ٢/٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية والذى انتهى فى تقريره إلى أن الدفاع المبدى بشأن الاتفاق على الصلح فى مقابل لا وجه له شرعا وبالتالى فلا يعتد به. وأنه متى أقيمت هذه الدعوى قبل المتهم ....... بالطريق الشرعى ولم تظهر فى الأوراق شبهة دارئة للقصاص كان جزاؤه الإعدام قصاصا لقتله المجنى عليه .......

## الوقائسع

اتهمت الديابة العامة الطاعن بأنه أولا: قتل ....... عمدا بأن لف قطعة قماش حول عنقه وجذب طرفيها بشدة قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد تقدمت هذه الجناية

جنايتان آخريان هما أنه في ذات الزمان والمكان سالفي الذكر أولا: خطف المحنى عليه سالف الذكر الذي لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة بقصد الحصول على مبلغ من المال ـ ثانيا: هتك عرض المجنى عليه سالف الذكر الذي لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة بالقوة بأن أمسك به مقيدا حركته وكم فاهه بجابابه وخلع عنه ملابسه وأولج قضييه في دبره فحدثت به الاصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعي - وإحالته إلى محكمة جنايات دمنهور لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قررت أرسال الأوراق إلى فضيلة مفتى الجمهورية وحددت جلسة ...... للنطق بالحكم وبالجلسة المحددة قضت المحكمة حضورياً وبأجماع الآراء عملا بالمواد٢٣٤/ ١-٢ ، ٢٦٨ ، ٢٨٩ من قانون العقوبات بمعاقبة المنهم بالأعدام شنقاً فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدول محكمة النقض برقم ..... لسنة ٦٣ القضائية) كما عرضت النبابة العامة القضية مشفوعة بمذكرة برأيها وبحاسة ...... قضت المحكمة أولا: بعدم قبول الطعن المقدم من المحكوم عليه شكلاً ـ ثانيا: بقبول عرض النيابة العامة للقضية وبنقض الحكم المطعون فيه الصادر بأعدام المحكوم عليه وإعادة القضية إلى محكمة جنايات دمنهور لتفصل فيها من جديد دائرة أخرى ومحكمة الاعادة - بهيئة أخرى - قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٤ -٢ من قانون العقوبات وباجماع الآراء بمعاقبة المتهم بالإعدام شنقا.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ـ للمرة الثانية ـ كما عرضت النيابة العامة القضية مشفوعة بمذكرة برأيها . وبجلسة ....... قضت محكمة النقض أولا : بعدم قبول الطعن المقدم من المحكوم عليه شكلا ـ ثانيا : بقبول عرض النيابة العامة للقضية وبنقض الحكم المطعون فيه الصادر بأعدام المحكوم عليه وتحديد جلسة لنظر الموضوع وبجلسة ...... قررت المحكمة حضورياً وباجماع الآراء آرسال أوراق القضية إلى فضيلة مفتى الجمهورية لاستطلاع الرأى الشرعى وحددت جلسة النطق بالحكم .

### المكمية

حيث إن واقعة الدعوى حسبما استقرت في يقين المحكمة واطمأن إليها وجدانها مستخلصة من الأوراق والتحقيقات وما دار بشأنها بحلسات المحاكمة تتحصل في أن المتهم ..... كان يمر بضائقة مالية لم يتمكن بسببها من اتمام زواجه ففكر في وسيلة غير مشروعة بحصل من خلالها على مبلغ من المال يساعده على الخروج من هذه الضائقة المالية وليتمكن من اتمام زواجه، وقد أوعز له الشبطان إلى سلوك طريق الشر فسولت له نفسه خطف طفل جبرانه المجنى عليه ...... حتى يحصل من أهله على مبلغ ثلاثة آلاف جنيه مقابل رده واعادته إليهم مستغلا في ذلك اطمئنان الطفل له وتعلقه به، وبتاريخ ..... قام بتنفيذ ما اعتزمه فخطف الطفل المذكور وأخفاه في مسكنه امسكن المتهم، بعيدا عن أهله، وأثناء فترة حجزه للمجنى عليه دفعه تفكيره الآثم و غريزته البهيمية الى جرم أفدح حيث قام بهتك عرض المجنى عليه الذي لم يتجاوز الثالثة من عمره بأن أولج قضيبه في دبره حتى أدماه. وأما هاله فداحة جرمه وخشى افتضاح أمره وسوس له الشيطان بجرم أبشع إذ أكمل حلقات إثمه وفجوره بقتله المجنى عليه حيث أحضر قطعة من القماش قام بلفها حول عنقه واعتصره قاصدا من ذلك إزهاق روحه ولم يتركه حتى فاضت روحه إلى بارئها ثم حفر له قبرا داخل حجرته وأخفى فيه جثة ضحيته، ثم واصل مسيرته الاجرامية فبعث إلى والد المجنى عليه بخطاب نسبه إلى من زعم أنه قد خطف نجله بحثه فيه على دفع مبلغ ثلاثة آلاف جنيه إليه - أي إلى المنهم - كوسيط لتوصيله إلى من قام بخطف الطفل مقابل استلام الطفل وإعادته إليه. وبعد أن تسلم المبلغ من والد المجنى عليه توجه إلى المكان الذي زعم أن الخاطفين به وبعد أن أخفى المبلغ عاد زاعما أن المذكورين قد تسلموا منه النقود ولم يسلموه المجنى عليه. وقد أثبت تقرير الصفة التشريحية للمجنى عليه وجود تكدمات وتشققات بفتحة الشرج تدل على حدوث هتك عرض بإيلاج في دبره قبل وفاته وفي تاريخ الواقعة كما أثبت التقرير أن المجنى

عليه يبلغ عمره حوالى سنتين ونصف وأنه وجد بالعنق جزء منخسف حديث ينشأ من الضغط الموضعى المتصل الشديد بقطعة القماش وأن وفاته نتجت عن اسفكسيا الخنق.

وحيث إن الواقعة على النحو سالف البيان - قد ثبتت جميعها وتوافرت الأدلة على نسبتها إلى المتهم من شهادة كل من النقيب ........ رئيس مباحث مركز الدلنجات و....... و ..... و ..... و ..... و مما ثبت من تقرير الصفة التشريحية ومن أعتراف المتهم في تحقيقات النيابة العامة وبجلسة نظر المعارضة في أمر حبسه احتياطيا.

فقد شهد النقيب / ......... بالتحقيقات بأن تحرياته السرية التى قام بها عقب إبلاغه بواقعة إختفاء الطفل المجنى عليه دلت على أن المتهم هو مرتكب الواقعة فاستصدر إذنا من النيابة العامة بضبطه، وبمواجهته بتلك التحريات أقر له بأنه كان في حاجة إلى مبلغ من المال لإنمام زواجه فقام بخطف المجنى عليه وأخفاه في ممكنه ثم قتله مستخدما في ذلك قطعة من القماش قام بلغها حول عنقه ثم خنقه بها حتى أزهقت روحه، وبعد أن تأكد من موته قام بدفنه بالغرفة الأولى على يمين الداخل إلى المسكن ثم بعث بشلاثة خطابات إلى والد المجنى عليه آخرها بتاريخ ..... يطالبه فيها بدفع مبلغ ثلاثة آلاف جنيه مقابل إعادة نجله له وأن يتم دفع النقود له ـ أي للمتهم ـ كوسيط بين الوالد وخاطفي الطفل وأنه تسلم المبلغ من والد المجنى عليه ثم عاد زاعما أن الخاطفين أستولوا منه على النقود و لم يسلموه الطفل و قام بإخفاء النقود في مكان أرشد عنه حيث تم ضبطه، كما أرشد عن المكان الذي حدن فيه جثة الطفل حيث تم استخراجها من حفرة داخل إحدى حجرات مسكنه .

وشهد ....... والد المجنى عليه . بالتحقيقات أن نجله ...... إختفى من أمام مسكنه فأخذ فى البحث عنه إلى أن وردت إليه ثلاثة خطابات يطلب فيها مرسلها منه مبلغا من النقود مقابل إعادة المجنى عليه له وكان آخرها خطاب حدد فيه مرسله أن يسلم النقود وقدرها ثلاثة آلاف جنيه إلى المتهم الذى سيقابل الخاطفين فى مكان معين لاستلام الطفل بعد تسليمهم النقود، وقام بالفعل بتسليم المتهم مبلغ الثلاثة آلاف جنيه واصطحبه إلى المكان المحدد بيد أن المتهم عاد إليه زاعما أن الخاطفين اعتدوا عليه بالصرب واستولوا منه على النقود وحددوا له مكانا آخر لتسليمه الطفل وعندما توجه إلى ذلك المكان لم يجد أحدا فأبلغ بالواقعة.

وشهد ........ والد المتهم - بالتحقيقات بمضمون ما شهد به والد المجنى عليه كان بصحبة عليه والد المجنى عليه كان بصحبة نجله المتهم قبل اختفائه .

وشهد ..... بالتحقيقات بمضمون ما شهد به الشاهدان الثاني والثالث .

وثبت من تقرير الصفة التشريحية أن المجنى عليه يبلغ من العمر حوالى سنتين ونصف وأنه قد وُجد ذيل الجلباب الذى يرتديه محشورا داخل تجويف الفم كما لوحظ وجود قطعة من القماش تلتف بإحكام شديد حول العنق ومعقودة بعقدة مزدوجة على الجانب الأيسر للعنق ويرفعها شوهد حز منخسف حيوى حديث مصحوب بتكدم محمر اللابن يلتف حول وسط عموم العنق من الأمام، وأن منطقة الشرج بها ثلاث تعزقات حيوية حديثة متورمة ومتكدمة الحوافى، وأن الحز المنخسف بالعنق حيوى حديث ينشأ من الضغط الموضعى المتصل الشديد بقطعة القماش وأن الجزء السفلى من ذيل الجلباب الموجود داخل تجويف الفم يشير إلى محاولة المتهم منعه من الاستغاثة، وأن التشققات الموجودة بفتحة الشرج مع التكدم المشاهد حوله تدل على حدوث هتك عرض حديث بإيلاج في ديره، وأن الوفاة جنائية ناتجة عن أسفكسيا الخنق.

وأعترف المتهم بتحقيقات النيابة العامة وبجلسة المعارضة في أمر حبسه بتاريخ ...... بخطفه المجنى عليه للحصول على مبلغ ثلاثة آلاف جنيه من عائلته وقيامه بقتله عن طريق الخنق.

وحيث إنه بجلسة المحاكمة أنكر المتهم الاتهام المسند اليه وتليت أقوال شهود الإثبات الواردة بالتحقيقات بموافقة النيابة العامة والدفاع، وطلب الدفاع سماع شهود آخرين فاستمعت لهم المحكمة وهم ....... و ............ الذين قرروا أن المتهم دفع دية لعائلة المجنى عليه قدرها أربعين ألف جنيه ثم جرى دفاع المتهم بالجلسة على أن الواقعة مختلقة بفعل ضابط المباحث وأن المتهم أنكرها وقدم صورة ضوئية لمحضر تحكيم وصلح بين عائلتي المتهم والمجنى عليه والذي أيده شهوده السالف ذكرهم بمحضر جلسة المحاكمة.

وحيث إنه بسؤال ......... والد المجنى عليه ـ بمحضر جلسة المحاكمة ردد مضمون ما قرره بالتحقيقات وأضاف أنه قد عقدت جلسة عرفية بينه وبين عائلة المتهم اتفقوا خلالها على أن يدفعوا له مبلغ أربعين ألف جنيه تعويضا عن المصاريف التى أنفقها بيد أنه أم يأخذ ثمة نقود ولم يتم تنفيذ الاتفاق وأردف أنه لم ولن يتصالح مع المتهم وعائلته، وأنتهى دفاع المتهم في مرافعته إلى طلب سماع شهود نفي آخرين على محضر الصلح ودفع مبلغ الدية لوالد المجنى عليه واحتياطيا أستعمال الرأفة.

وحيث إن المحكمة وقد اطمأنت إلى أدلة الثبوت فى الدعوى فإنها تعرض عن النكار المنهم وتلتفت عما أثاره الدفاع من أوجه دفاع لا تلقى سندا من الأوراق ولا تعول عليها المحكمة اطمئنانا منها إلى صدق رواية الشهود المؤيدة باعترافات المتهم التفصيلية فى تحقيقات النيابة العامة وبجلسة المعارضة فى أمر حبسه والمدعمة بتقرير الصفة التشريحية الذى جاء مصداقا لها فى بيان واضح.

وحيث إنه عن طلب الدفاع عن المتهم سماع شهود نفى آخرين على محضر الصلح ودفع مبلغ الدية لوالد المجنى عليه فإن المحكمة تلتفت عن هذا الطلب ولا ترى فيه سوى إطالة لأمد التقاصى ذلك أن شهادتهم لا تتعلق بموضوع الدعوى كما أنه لا جناح على المحكمة إن هى أعرضت عن طلب سماع شهود النفى ما دام الطاعن لم

ينبع الطريق الذي رسمه قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٢١٤ مكررا (أ) فقرة ثانية لاعلان الشهود الذين يرى المتهم سماع شهادتهم أمام هذه المحكمة، فضلا عن أنه من المقرر أنه لا يعيب الحكم التفاته عن الصلح الذي تم بين عائلتي المجنى عليه والمتهم في معرض نفي التهمة عنه وهو ما يدخل في تكوين معتقدها في الدعوى ولا تلتزم في حالة عدم أخذها به أن تورد سببا لذلك إذ الأخذ بأدلة الثبوت التي ساقها الحكم يؤدى دلالة إلى اطراح هذا الصلح.

وحيث إنه عن نية القتل فإنه لما كان من المقرر أن قصد القتل أمر خف, لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضمره في نفسه، واستخلاص هذه النية موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية، وإذ كان ذلك فإن هذه النية قامت بنفس المتهم وتوفرت لديه من حاصل ما بينته المحكمة من ظروف الدعوى ، ذلك بأنه عقب قيام المتهم بخطف المجنى عليه وهتك عرضه خشى من افتضاح أمره فصمم على قتله حيث أحضر قطعة من القماش قام بلفها حول عنقه بأحكام وقام بالضغط الموضعي والمتصل والشديد عليه ثم عقدها بعقدة مزدوجة قاصدا من ذلك إزهاق روحه ووضع الجزء السفلي من الجلباب الذي كان يرتديه المجنى عليه بداخل تجويف فمه لمنعه من الاستغاثة ولم يتركه حتى فاضت روحه إلى بارئها فتم له ما ابتغاه ثم حفر له قبرا داخل مسكنه أخفى فيه جثته ومما يؤكد توافر نية القتل لدى المتهم ما جاء باعترافه بالتحقيقات بقيامه بلف قطعة من القماش حول رقبة المجنى عليه وجذبها وليها واستمراره في الأمساك بها حتى مات المجنى عليه.

وحيث إن المتهم قارف جناية خطف المجنى عليه الذي لم يبلغ عمره ست عشرة سنة كاملة ثم اتبع ذلك بجناية هنك عرضه بالقوة بأفعال مستقلة عن الجناية الأولى ثم بقتل المجنى عليه سالف الذكر عمدا، وقد أرتكبت هذه الجنايات في فترة قصيرة من الزمن وفى مسرح واحد بما يتحقق به معنى الاقتران لما هو مقرر من أنه يكفى لتغليظ العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتعيزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد أرتكبتا فى وقت واحد أو فى فترة قصيرة من الزمن وتقدير ذلك مما يستقل به قاضى الموضوع ما دام يقيمه على ما يسوغه. ومن ثم تتوافر فى حق المنهم جريمة القتل العمد المقترن بجنايتى خطف المجنى عليه الذى لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة وهتك عرضه بالقوة.

وحيث إنه لما نقدم يكون قد ثبت للمحكمة أن ...... في يوم ...... بدائرة مركز الدلنجات محافظة البحيرة - قتل ...... عمدا بأن لف حول عنقه قطعة من القماش وجذب طرفيها بشدة وأستمر في ذلك قاصدا من ذلك أزهاق روحه فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصغة التشريحية والتي أودت بحياته وقد تقدمت هذه الجناية جنايتين آخريين هما أنه في ذات الزمان والمكان سالفي الذكر - أولا: خطف من غير تحيل ولا اكراه المجنى عليه سالف الذكر الذي لم تبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة . ثانيا : هنك عرض المجنى عليه بالقوة حال كونه لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة . الأمر المعاقب عليه بالمادتين ٢٦٨ ، ٢٦٩ من قانون العقوبات . وهي الجريمة المؤثمة بالمادة ٢٣٤ / ٢١ ، ٢٠٩ من قانون العقوبات . وهي مقتضى هذه المادة و عملا بنص المادة ٢٠/٧٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن المحكمة وهى بصدد تقدير العقاب الذى يتناسب مع جرم المتهم فإنها لا تجد من سبيل للرأفة أو منسع للرحمة ويتعين القصاص منه حقا وعدلا والحكم عليه بالإعدام بإجماع آراء أعضاء المحكمة امتثالا لقوله تعالى ،يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص فى القتلى ، و ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون، صدق الله العظيم ( الآيتان ١٧٨ من سورة البقرة) . وحيث إن المحكمة

استطاعت رأى فضيلة مفتى جمهورية مصر العربية فى شأن المحكوم عليه نفاذا لحكم المادة ٢/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية والذى انتهى فى تقريره إلى أن الدفاع المبدى بشأن الانفاق على الصلح فى مقابل لا وجه له شرعا وبالتالى فلا بعتد به.

وأنه متى أقيمت هذه الدعوى قبل المتهم ...... بالطريق الشرعى ولم تظهر في

الأوراق شبهة دارئة للقصاص كان جزاؤه الإعدم قصاصا لقتله المجنى عليه ....... عمدا جزاء وفاقاء إذ القتل أنفى للقتل.

وحيث إنه عن المصاريف الجنائية فترى المحكمة إلزامالمحكوم عليه بها إعمالا للمادة ٣١٣ من قانون الاجراءات الجنائية.

## جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ نجاح نصار نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ مجدى منتصر وحسن حمزه وحامد عبدالله ومصطفى كامل نواب رئيس اغكمة.

### (\$0)

# الطعن رقم ١٢٥٢٢ لسنة ٦٠ القضائية

(١) نقض « التقرير بالطعن » «نظر الطعن والحكم فيه ».

تقديم أسباب الطعن في الميعاد. دون التقرير به. أثره : عدم قبول الطعن شكلاً.

النظر في جواز الطعن من عدمه. سابق على الفصل في شكله.

 (٢) إجراءات الجراءات المحاكمة المنقض ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الاحكام القوة الأمر المقضى.

عدم جواز الطعن بالنقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة. المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

صيرورة الحكم انتهائياً بقبوله ممن صدر عليه أو بتفويته ميعاد الاستثناف. عدم جواز الطعن فيه بالنقض. علة ذلك؟

قعود العسلول عن الحقوق المدنية عن استئناف الحكم الصادر ضده من محكمة ثانى درجة. يوصد أمامه باب الطعن بالنقض. أساس ذلك؟

(٣) دعوى جنائية ، قيود تحريكها ، ، نظرها والحكم فيها ، .
 دعوى مباشرة . دفوع ، الدفع بعدم قبول الدعويين الدنية والجنائية ، .

عدم جواز رفع الدعوى الجنائية في جريمتي السب والقذف. إلا بناء على شكوى

المجنى عليه أو وكيله الخاص خلال ثلاثة أشهر من يوم علمه بالجريمة ومرتكبها.

تقديم الشكوى خلال ذلك الأجل. ينفي القرينة القانونية بالتنازل عنها.

الدفع بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لرفعهما بعد الميعاد لقيام المدعى بالحقوق المدنية بتصحيح اسمه الوارد بصحيفة افتتاح الدعوى. غير مقبول مادام قد اعلن تلك الصحيفة في الميعاد المقرر قانوناً. اساس ذلك؟

مثال لتسبيب سائغ للرد على الدفع بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية لرفعهما بعد الميعاد.

(٤) دعوى مدنية. نقض ، أسباب الطعن. ما لا يقبل منها ،
 «الصلحة في الطعن ، .

عدم استفادة الطاعنين من أسباب طعن المسئول عن الحقوق المدنية الذي قضى بعدم جواز طعنه. علة وأساس ذلك؟

١- لما كان الطاعن الثالث وإن قدم أسباب طعنه فى الميعاد إلا أنه لم يقرر بالطعن على الحكم مما يجعل طعنه بحسب الأصل غير مقبول شكلاً. إلا أن النظر فى شكل الطعن إنما يكون بعد الفصل فى جوازه.

٢- لما كانت المادة ٣٠ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد قصرت حق الطعن بالنقض من النيابة والمنهم والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد المجنايات والجنح ، ومعنى كون الحكم نهائيا أنه صدر غير قابل للطعن فيه بطريق علدى من طرق للطعن. ومن ثم فمتى صار الحكم الصادر من محكمة أول درجة

إنتهائياً بقبوله معن صدر عليه أو بتغويته على نفسه إستئنافه في الميعاد فقد حاز قرة الأمر المقضى ولم يجز الطعن فيه من بعد بطريق النقض والعلة في ذلك أن النقض ليس طريقا عاديا للطعن لم يجزه الشارع إلا بشروط خاصة لتدارك خطأ الأحكام النهائية في القانون فإذا كان الخصم قد أوصد على نفسه باب الإستئناف وهو طريق عادى - حيث كان يسعه إستدراك ما شاب الحكم من خطأ في الواقع أو في القانون لم يجز له من بعد أن يلج سبيل الطعن بالنقض وهذا من البداهه ذاتها. لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن حكم محكمة أول درجة لم يستأنفه سوى المتهمان الأول وكان الثاني ومن ثم فليس من حق المسئول عن الحقوق المدنية وقد قعد عن إستئنافه أن يطعن بالنقض على الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية إذ أن الأخير لا ينشىء مركزاً قانونيا جديداً يسمح له بالطعن عليه بطريق النقض طالما أنه لم يسوىء مركزه عما كان عليه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فليس له من بعد أن يشكى لأن تقصيره في سلوك طريق الإستئناف سد عليه طريق النقض، و من ثم فان الطعن المرفوع منه يكون غير جائز .

" لما كان من المقرر بنص المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو الى أحد مأمورى الصبط القصائى فى الجرائم المنصوص عليها فيها - ومن بينها جريمتى القذف والسب - وأنه لا نقبل الشكوى بعد المنصوص عليها فيها - ومن بينها جريمتى القذف والسب - وكان الشارع قد جعل من ثلاثة شهور من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمرتكبها - وكان الشارع قد جعل من مضى هذا الأجل قرينة قانونية لا تقبل إثبات العكس على التنازل، ومن ثم فإن تقديمها خلاله إنما ينفيها ويحفظ لهذا الإجراء أثره القانوني. لما كان ذلك، وكان الطاعنان لا يماريان في أن المدعى بالحق المدنى قد أقام دعواه المباشرة قبل الطاعنين خلال الميعاد المنصوص عليه في الثمادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية وأعلنت

صحيفته إليهم فيه فإن قيامه من بعد بتصحيح شكل الدعوى إلى التسمى باسمه الحقيقى دون اسم الشهرة الذى حركت به لا يبطل صحيفتها ولا ينفى عنها أنها قد أعلنت فى الميعاد القانوتى ـ لذلك ـ ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لرفعهما بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية يكون دفعا ظاهر البطلان، ويكون النعى فى خصوصه غير قويم . لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع بعدم قبول الدعويين طبقاً لنص المادة ٣٧ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٣ بقوله ، أن الثابت من الاوراق صدور إذن من نقابة الصحفيين بتاريخ ١٩٧٩/ ١٩٨٩ ، فإن ما رد به يكون صحيحاً ويكون النعى فى خصوصه غير مقبول.

٤ـ لماكانت هذه المحكمة قد إنتهت من قبل إلى عدم جواز الطعن بالنقض من قبل المسئول عن الحقوق المدنية، فإن أسباب الطعن الخاص به تكون غير مقبولة. ولا يستفيد منها الطاعنان الأول والثاني إذ لا تتصل بهما ولا مصلحة لهما بها.

### الوقائسع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح الدقى صد الطاعنين بوصف أن الأول والثانى ارتكبا فى حقه جريمة السب والقذف. وطلب عقابهما بالمواد ١٧١، ١٧٦، ١٩٥، ، ٣٠٧، ٣٠٣، ٢٠٧ من قانون العقوبات والزامهما متضامنين مع الطاعن الثالث (المسئول عن الحقوق المدنية) أن يؤدوا له مبلغ واجد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. والمحكمة المذكورة قصت حضوريا إعتباريا عملاً بمواد الاتهام بتغريم كل من المتهمين الأول والثانى مبلغ مانتى جنيه والزامهما متضامنين مع المتهم الثالث أداء مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل

التعويض المؤقت. استأنف المحكوم عليهما الأول والثانى ومحكمة الجيزة الابتدائية ـ بهيئة استئنافية ـ قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف.

فطعن الأستاذ/ ...... المحامى عن الاستاذة/ ...... المحامية نيابة عن المحكوم عليهما الأول والثانى فى هذا الحكم بطريق النقص ...... الخ.

## المكمسة

من حيث إن الطاعن الثالث وإن قدم أسباب طعنه في الميعاد إلا أنه لم يقرر بالطعن على الحكم مما يجعل طعنه بحسب الأصل غير مقبول شكلا. إلا أنه لما كان من المقرر أن النظر في شكل الطعن إنما يكون بعد الفصل في جوازه . لما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الثاني قد أقام دعواه قبل الطاعنين الأول والشانى بطريق الإدعاء المباشر لارتكابهما جريمة قذف وسب في حقه وطلب معاقبتهما والزامهما أن يؤديا له متضامنين مع الطاعن الثالث مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت. وقضت محكمة أول درجة بتغريم الطاعنين الأول والثاني كل مبلغ مائتي جنيه وإلزامهما والطاعن الثالث باعتباره مسئولا عن الحقوق المدنية بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت. إستأنف الأول والثاني ولم يستأنف الثالث وقضت محكمة الدرجة الثانية بتأبيد الحكم المستأنف. لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسَّنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد قصرت حق الطعن بالنقض من النيابة والمتهم والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح ومعنى كون الحكم نهائياً أنه صدر غير قابل للطعن فيه بطريق عادى من طرق الطعن، ومن

ثم فمتى صار الحكم الصادر من محكمة أول درجة إنتهائيا بقبوله ممن صدر عليه أو بتفويته على نفسه إستئنافه في الميعاد فقد حاز قوة الأمر المقصني ولم يجز الطعن فيه من بعد بطريق النقض والعلة في ذلك أن النقض ليس طريقا عاديا للطعن و لم يجز ه الشارع إلا بشروط خاصة لتدارك خطأ الأحكام النهائية في القانون فإذا كان الخصم قد أوصد على نفسه باب الإستئناف ـ وهو طريق عادى ـ حبث كان يسعه إستدراك ما شاب الحكم من خطأ في الواقع أو في القانون لم يجز له من بعد أن يلج سبيل الطعن بالنقض وهذا من البداهة ذاتها. لما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن حكم محكمة أول درجة لم يستأنفه سوى المتهمان الأول والثاني ومن ثم فليس من حق المسئول عن الحقوق المدنية وقد قعد عن إستئنافه أن يطعن بالنقض على الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية إذ أن الأخير لا ينشىء مركزاً قانونيا جديدا يسمح له بالطعن عليه بطريق النقض طالما أنه لم يسوىء مركزه عما كان عليه ـ كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فليس له من بعد أن يتشكي لأن تقصيره في سلوك طريق الإستئناف سد عليه طريق النقض، ومن ثم فإن الطعن المرفوع منه يكون غير جائز، الأمر الذي يفصح عن عدم قبوله.

لما كان ذلك وكان من المقرر بنص المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكرى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي في الجرائم المنصوص عليها فيها ـ ومن بينها جريمتي القذف والسب ـ وأنه لا تقبل الشكوي بعد ثلاثة شهور من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمرتكبها - وكان الشارع قد جعل من مضى هذا الأجل قرينة قانونية لا تقبل إثبات العكس على التنازل، ومن ثم فإن تقديمها خلاله إنما ينفيها ويحفظ لهذا الإجراء أثره القانوني. لما كان ذلك، وكان الطاعنان لا يماريان في أن المدعى بالحق المدنى قد أقام دعواه المباشرة قبل الطاعنين خلال

الميعاد المنصوص عليه في المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية وأعلنت صحيفته إليهم فيه فإن قيامه من بعد بتصحيح شكل الدعوى إلى التسمى باسمه الحقيقى دون اسم الشهرة الذى حركت به لا يبطل صحيفتها ولا ينفى عنها أنها قد أعلنت في الميعاد القانوني ـ لذلك ـ ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لرفعهما بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية يكون دفعا ظاهر البطلان، ويكون النعى في خصوصه غير قويم . لما كان ما الجنائية يكون الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع بعدم قبول الدعويين طبقا لنص المادة ٧٣ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٣ بقوله ، أن الثابت من الأوراق صدور إذن من نقابة الصحفيين بتاريخ ٢٩/١/٩٩١ ، فإن ما رد به يكون صحيحا ويكون النعى في خصوصه غير مقبول . لما كان ذلك، وكانت هذه المحكمة قد إنتهت من قبل إلى عدم جواز الطعن بالنقض من قبل المسئول عن الحقوق المدنية ، فإن أسباب الطعن الخاص به تكون غير مقبولة ، ولا يستفيد منها الطاعنان الأول والثاني إذ لا تنصل بهما ولا مصلحة لهما بها . لما كان ذلك، فإن الطعن الخاص بالطاعنين الأول والثاني يكون عير مقبولة . لما كان ذلك، فإن الطعن الخاص بالطاعنين الأول والثاني يكون عير مقبولة . ما كان ذلك، فإن الطعن الخاص بالطاعنين الأول والثاني يقصح عن عدم قبوله ومصادرة الكفالة .

## جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشارا نجاح نصار نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ مجدى منتصر وحسن حمزة وحامد عبد الله ومصطفى كامل نواب رئيس الحكمة.

#### (11)

# الطعن رقم ٢٤٨٥٥ لسنة ٦٤ القضائية

(١) زنا. قتل عمد. حكم السبيب، تسبيب غير معيب، نقض السباب الطعن. ما لا يقبل منها، اعذار قانونية.

القياس في الأعذار القانونية. غير جائز.

عذر الزوج في قتل زوجته. قصره على حالة مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا.

مثال لتسبيب سائغ في عدم توافر شروط إنطباق المادة ٢٣٧ عقوبات على الطاعن.

(۲) محكمة الموضوع «سلطتها في استخلاص الصورة
 الصحيحة لواقعة الدعوى ».

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي. مادام سائغا.

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز أمام النقض.

(٣) إجراءات الجراءات التحقيق، نقض السباب الطعن. م لا يقبل منها،

تعييب الإجراءات السابقة على المحاكمة. لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم.

مثال.

(٤) قتل عمد. قصد جنائى. محكمة الموضوع اسلطتها فى تقدير
 توافر القصد الجنائى، حكم اتسبيبه. تسبيب غير معيب،

قصد القتل، أمر خفى، إدراكه بالإمارات والمظاهر التى تنبىء عنه، إستخلاص توافره، موضوعى،

مثال لتسبيب سائغ للتدليل على توافر نية القتل لدى الطاعن.

(٥) عقوبة العقوبة المبررة القصد جنائي نقض المصلحة في الطعن المعن المعنى ا

انتفاء مصلحة الطاعن في النعي على الحكم بالقصور والفساد في الاستدلال في إستظهار نبة قتل المجنى عليها الثانية. مادامت العقوبة المقضى بها عليه مبررة حتى مع عدم توافر هذا القصد. علة ذلك؟

 (٦) إثبات العـ تـ راف، محكمة الموضـ وع اسلطتها في تقدير الدليل، إكراه. دفوع الدفع ببطلان الاعتراف،

الاعتراف في المسائل الجنائية. تقدير صحته وقيمته في الإثبات. موضوعي.

تقدير محكمة الموضوع عدم صحة ما ادعاه المتهم من أن اعترافه كان وليد إكراه. لا معقب عليها. مايام سائغا.

مثال لتسبيب سائغ في الرد على دفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير إكراه.

(٧) إثبات «شهود». محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل».
 حق المحكمة في الأخذ بأقوال الشاهد في محضر الشرطة. متى اطمأنت إليها.

(٨) حكم ‹ما لا يعيبه في نطاق التدليل›. نقض ‹أسباب الطعن.
 ما لا يقبل منها›.

خطأ الحكم في الإسناد. لا يعيبه ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر على عقيدة المحكمة.

مثال.

(٩) حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيب». نقض «أسباب الطعن.
 ما لا يقبل منها».

عدم بيان الحكم الباعث تفصيلا أو الخطأ فيه أو ابتنائه على الظن أو إغفاله جملة. لا ينال من سلامة الحكم.

1- لما كان الحكم قد رد على دفاع الطاعن بشأن أن قتله زوجته قد توافرت له شروط انطباق المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات نظراً لوجود القرائن التي يتطلبها في حالة مفاجأة الزوج لزوجته وهي في حالة زنا بقوله: وحيث إنه بخصوص ما أثاره الدفاع من أن التكييف القانوني لواقعة الدعوى هو تطبيق المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات في حق الزوج بالنسبة لقتل زوجته ...... فمردود عليه بأن نص المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات قد جرى على أن ومن فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزني بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة في المادتين ٢٣٤ ، ومن ثم فإن المشرع لا يعتبر الغضب عذراً مخففا إلا في حالة خاصة هي حالة الزوج الذي يفاجيء زوجته حال تلبسها بالزنا فقتلها هي ومن يزني بها أما الغضب في سائر أحوال القتل والجرح والمضرب فلم يعتبر عذرا وإن كان يتنافي مع

توافير ظرف سبق الإصبرار، وبتطبيق نص المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات على واقعات الدعوى ومادباتها فإن المحكمة تخلص إلى عدم توافر شروط تطبيقها ذلك أنه لم يثبت من التحقيقات أن شخصاً أجنبيا كان مع المجنى عليها الأولى زوجة المتهم في غياب من زوجها - كما أن المتهم نفسه لم يتعقب ذلك الشخص ويتأكد من صدق ظنونه التي وسوس له بها الشيطان فضلاً عن أن المتهم لم يجد زوجته في حالة تدعو إلى القول انه فاجأها وهو يزني بها، كما أنها لم تقر له بذلك، ولم يثبت ذلك بأي دليل أو قرينة في أوراق الدعوى وأن قتله للمجنى عليها كان وليد مشادة بينهما إنتهت بأن المذكورة طعنته في رجولته والتي أقر بها المتهم أنه منذ أن تزوج بالمذكورة وأنه يعاني من ضعف جنسي ـ فقام بصفعها بالقلم أولا ثم قام بلف قطعة القماش والمازورة على رقبتها على النحو الثابت تفصيلاً في وصف الجثة والإصابات التي أوردها الطبيب الشرعي سبباً للوفاة، ومن ثم يكون قتل المتهم لزوجته لم يكن حال تلبسها بالجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ عقوبات ناهيك عن أن هذا الظرف يكون غير متوافر أبضاً في حالة الزوج الذي يقتل زوجته هي ومن يزني بها بعد ترصده لهما إذ لا يعد معذورا في حالة حصول الترصد ، بعد تبقن الزوج من خيانة زوجته تيقنا لا ريب فيه لأن الدافع للفعل في هذه الحالة هو التشفى. ولما كان ذلك، فإن ما أثاره الدفاع في هذا الخصوص بشأن توافر عذر الاستفزاز عملاً بنص المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات في حق الزوج يكون على غير سند من القانون حرى برفضه ١٠ لما كان ذلك، وكان مفاد ما أورده الحكم فيما سلف أن الطاعن لم يكن قد فاجأ زوجته متلبسة بجريمة الزنا ولم يكن قتله لها حال تلبسها بالجريمة المذكورة فاذا ما كان الحكم قد اطرح ما دفع به الطاعن من تمسكه باعمال المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعي عليه في هذا الخصوص غير قويم لما هو مقرر من أن الأعذار القانونية إستثناء لا يقاس عليه وعذر الزوج في قتل زوجته

مفاج : الزوجة متلبسة بالزنا.

٢- لما كان الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام إستخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق فإن ما يثيره الطاعن حول التصوير الذي أخذت به المحكمة للواقعة والمخالف لتصويره ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع، ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض.

٣ـ لما كان ما ينعاه الطاعن على تصرف النيابة من حيث عدم تحقيقها لواقعة تواجد الشخص الأجنبي مع زوجته فهو لا يعدو أن يكون تعييباً للإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سبباً للطعن في الحكم.

3- من المقرر أن قصد القبل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالنص الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتيها الجانى وتنم عما يضمره فى نفسه وإستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، وإذ كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلاً سائغاً واضحاً فى إثبات توافرها لدى الطاعن بالنسبة لقتل المجنى عليها الثانية. وكان البين من سياق الحكم أن ما قاله فى معرض هذا التدليل من أن هذه النية قد توافرت فى حق الطاعن بالنسبة لها لحظة إستيقاظها بعد خنقه لوالدتها عندما إنجهت ظنونه إلى أن الطفلة التى لا حول لها ولا قوة يثور الشك حول ثبوت نسبها منه بعد أن عاد بذاكرته للخلافات التى كانت بينه وبين زوجته وإثارتها لشكوكه فى رجولته فأراد المخنى الخلاص منها أيضا بأن إتجهت إرادته إلى ضربها وإذهاق روحها ذلك أن المجنى

عليها لم تبلغ من العمر سوى العام وأنه عند ضريه لها قد قصد النتيجة التى وصل اليها وتوقعها وهى قتلها والخلاص منها أيضا وذلك بضربه إياها على وجهها ورأسها وهى طفلة صغيرة ومع شدة الضربات أدى هذا الأمر إلى حدوث كدم شائع المساحة يشمل الجهة اليسرى الرأس والجهة اليسرى بالوجه وهى إصابات حيوية وما نتج عنها من كسر بعظام الجبهة اليسرى للوجه ونزيف دماغى وصدمة بما تتوافر معه نية إزهاق روح المجنى عليها لدى الطاعن فإن هذا الذى إستخلصته المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها هو إستخلاص سائغ وكاف فى التدليل على ثبوت توافر نية القتل لدى الطاعن كما هى معرفة فى القانون.

٥- لا مصلحة للطاعن في النعى على الحكم بالفساد في الاستدلال أو القصور في إستظهار نية القتل بالنسبة لإبنته المجنى عليها الثانية مادامت العقوبة المقضى بها عليه - وهي الأشغال الشاقة المؤيدة - مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد بحسبانها جناية ضرب أفضى إلى الموت وهي ما تكفى لحمل الحكم ويتوافر بها ظرف الاقتران أيضا.

7- لما كان الحكم قد عرض لما دفع به المدافع عن المحكوم عليه من أن إعترافه جاء باطلاً لأنه وليد لقبض باطل ولإكراه معنوى بقوله ،بأن ذلك القول جاء مرسلاً لم يتأيد بدليل في الأوراق، كما أن الدفاع لم يقدم الدليل عليه. لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد عولت في أدلة الدعوى على إعتراف المتهم بالتحقيقات آية ذلك:

(١) أن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه دفاع المتهم من أن الإعتراف المعزو إليه قد إنتزع منه بطريق الخيلة أو الإكراه، ومتى تحققت أنه سليم مما يشوبه وإطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لا معقب عليها. (٢) كما أن سلطان الوظيفة هو في ذاته لا يعد إكراها بما يسبغه على

صاحبه من إختصاصات بسلطان مادام لم يستطل إلى المتهم بالأذي مادباً كان أه معنوياً، ومجرد الخشية منه لا يعدو قرينا للإكراه المبطل للإعتراف لا معنى ولا حكماً - ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها تأثر إرادة المتهم من ذلك السلطان حين أدلى بإعترافه ومرجع الأمر في ذلك لمحكمة الموضوع. لما كان ما تقدم، وكان الثابت من التحقيقات أن المتهم كان قد توجه للقاهرة عقب إرتكاب الجريمة وأن شقيقه ومحام معه قد توجها إليه وطلبا منه تسليم نفسه للشرطة بعد ثبوت الأدلة عليه وأنه توجه طواعية وإختياراً إلى مركز الشرطة وسلم نفسه ولم يذكر بتحقيقات النباية العامة أن إكراهاً مادياً أو أدبياً قد وقع عليه. كما لم يثبت أن إكراهاً معنويا قد وقع عليه أثناء إجراءات التحقيقات بالنيابة العامة الأمر الذي يكون معه ذلك النعى على غير سند من الواقع والقانون حرى بالرفض، . ولما كان الاعتراف في، المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعتراف المعزو إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه ومتى تحققت من أن الاعتراف سليم مما يشوبه وإطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لا معقب عليها. وإذ كانت المحكمة مما أوردته ـ فيما سلف ـ قد أفصحت عن إطمئنانها إلى أن إعتراف الطاعن إنما كان عن طواعية واختيار ولم يكن نتيجة إكراه وإقتنعت بصحته فإن رد المحكمة على ما دفع به المدافع عن الطاعن في هذا الشأن بكون كافياً وسائغاً بما لا شائبة معه تشوب الحكم.

٧- من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشاهد في محضر الشرطة متى
 إسترسات بثقتها إليها.

٨ لما كان ما أورده الحكم في مجال تحصيله لأقوال الشاهد يرتد إلى أصل
 صحيح في الأوراق بشأن علمه بأن الطاعن هو مرتكب الحادث وإن اقتصر على

القول بأن سبب الحادث يرجع إلى خلافات عائلية فقط وذلك على ما يبين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تعقيقا لوجه الطعن ولما كان خطأ الحكم فيما نقله عن هذا الشاهد من أن سبب الحادث يرجع إلى طعن المجنى عليها الأولى للطاعن في رجولته لم يكن له أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي إنتهي إليها فإن ما يثيره الطاعن في هذا النعى لا يكون مقبولا لما هو مقرر أنه لا يعيب الحكم خطؤه في الإسناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر على عقيدة المحكمة .

٩- من المقرر أن الباعث على إرتكاب الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصراً من عناصرها فلا يقدح في سلامة الحكم عدم بيان الباعث تفصيلاً أو الخطأ فيه أو إبتنائه على الظن أو إغفاله جملة.

# الوقسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمداً ....... بأن خنقها قاصداً من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أوبت بحياتها وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى وهي أنه في ذات الزمان والمكان سالفي الذكر قتل عمداً ...... بأن اعتدى عليها بالضرب قاصداً من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أوبت بحياتها. واحالته إلى محكمة جنايات الفيوم لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملا بالمادة ٢٤ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٢ من قانون العقوبات مع أعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة المؤبدة عما أسند

### المكمسة

حنث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد المقترن بحناية قتل عمد أخرى قد شابه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والخطأ في الإسناد، ذلك بأن دفاعه قام على أن قتله زوجته توافرت له شروط إنطباق المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات نظراً لوجود القرائن التي بتطليها القانون في حالة مفاجأة الزوج لزوجته وهي في حالة زنا وأطرح الحكم هذا الدفاع برد غبر سائغ معتنقا صورة أخرى للواقعة تتجافى مع ما جاء بدفاعه المؤيد بالحالة التي شاهد عليها زوجته المجنى عليها ولم تحقق النيابة واقعة تواجد الشخص الأجنبي مع زوجته، كما دلل الحكم على توافر نية القتل لدى الطاعن لابنته المجنى عليها الثانية تدليلاً غير سائغ مستنداً في ذلك إلى اعترافه الذي جاء به أنه قام بخنقها في حين أن ذلك لا يتفق مع النتيجة الواردة بتقرير الصفة التشريحية الذي أرجع الوفاة إلى الاصطدام بجسم صلب، كما جاء رد الحكم قاصراً على دفاع الطاعن المتعلق ببطلان اعترافه لكونه نتيجة لقبض باطل لعدم وجود إذن من النيابة ولانتفاء حالة التلبس ولكونه كذلك وليدأ للاكراه المعنوى المتمثل في إجبار أسرته على تسليم الطاعن لنفسه وبؤكد هذا الأمر أن الاعتراف لا يطابق ماديات الدعوى، كما استند الحكم في إدانة الطاعن إلى شهادة ...... والد زوجته في حين أن أقواله إقتصرت على إبلاغ الشرطة بغياب المجنى عليها ولم تسمع أقواله بالنيابة، واستند الحكم كذلك إلى ما شهد به ...... من حيث علمه بأن الطاعن هو مرتكب الحادث وأن ذلك يرجع إلى قيام زوجته المجنى عليها بطعنه في رجولته وهي عبارة لم ترد بأقوال هذا الشاهد مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن واقعة الدعوى حسب ما بينها الحكم المطعون فيه تخلص في أن الطاعن كان قد تزوج بالمجنى عليها الأولى منذ عامين كان يعانى خلالها من ضعف جنسى، ودأبت الزوجة على معايرته بهذا الضعف وسبه في رجولته أمام الجيران والأهل، كما رزق منها بطفلة هي المجنى عليها الثانية، كما كانت تتساهل في معاملاتها مع الرجال مما أثار ريبة في نفسه عن سلوكها لشعوره بالضعف أمامها، وعند عودة الطاعن إلى مسكنه يوم الحادث وسوس له الشيطان أن أحداً بالمسكن مع زوجته ولاحظ تواجدها بحجرة الصالون وسألها عما راودته فيه شكوكه فما كان منها إلا أن طعنته في رجولته وعايرته بضعفه الجنسي فصفعها على وجهها وأمسك بمازورة قياس ملابس ولفها حول رقبتها قاصدأ خنقها ولما قاومته قام بإحكام ربط المازورة والضغط على رقبتها حتى أحس بوفاتها وكانت إبنته المجنى عليها قد إستيقظت فعاد بذاكرته إلى ما سبق أن ذكرته له زوجته أن الطفلة ليست إبنته فأخذ يضربها قاصداً إزهاق روحها حتى تحقق له ما أراد فقام بوضع الجثتين وماكينة حياكة خاصة بزوجته بداخل جوال حمله على دراجته لإلقائه في بحر للتخلص من الجثتين تم هداه تفكيره إلى دفن الجوال بما يحويه على جسر البحر ونفذ ذلك فعلاً وعاد إلى مسكنه ثم سافر إلى القاهرة وأقام عند أحد أقاربه حتى حضر إليه شقيقه الذي طلب منه تسليم نفسه للشرطة بعد إكتشاف الواقعة والعثور على الجثتين وأيدت تحريات الشرطة صورة الواقعة على النحو المتقدم، كما إعترف الطاعن تفصيلاً بذلك ومثل كيفية إرتكابه للجريمة ، وساق الحكم على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة استقاها من أقوال شهود الإثبات ومن إعتراف الطاعن بالتحقيقات وتمثيله لكيفية إرتكابه الحادث ومن تقرير الصفة التشريحية لجثتي المجنى عليهما. لما كان ذلك، وكان الحكم قد رد على دفتاع الطاعن بشأن أن قتله زوجته قد توافرت له شروط إنطباق المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات نظراً لوجود القرائن التي يتطلبها في حالة مفاجأة الزوج لزوجته وهي في حالة زنا بقوله: • وحيث إنه بخصوص ما أثاره الدفاع من أن التكييف القانوني لواقعة الدعوى هو تطبيق المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات في حق

الزوج بالنسبة لقتل زوجته ...... فمردود عليه بأن نص المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات قد جرى على أن ومن فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن بزني بها يعاقب بالحيس بدلاً من العقوبات المقررة في المادتين ٢٣٤، ٢٣٦،، ومن ثم فإن المشرع لا يعتبر الغضب عذراً مخففا إلا في حالة خاصة هي حالة الزوج الذي يفاحيء زوجته حال تلسها بالزنا فقتلها هي ومن يزني بها، أما الغضب في سائر أحوال القتل والجرح والضرب فلم يعتبر عذراً وإن كان يتنافى مع توافر ظرف سبق الاصبرار، ويتطبيق نص المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات على واقعات الدعوي ومادياتها فإن المحكمة تخلص إلى عدم توافر شروط تطبيقها ذلك أنه لم يثبت من التحقيقات أن شخصاً أجنبيا كان مع المجنى عليها الأولى زوجة المتهم في غياب من زوجها ـ كما أن المتهم نفسه لم يتعقب ذلك الشخص ويتأكد من صدق ظنونه التي وسوس له بها الشيطان فضلاً عن أن المتهم لم يجد زوجته في حالة تدعو إلى القول أنه فاجأها وهو يزنى بها، كما أنها لم تقر له بذلك، ولم يثبت ذلك بأي دليل أو قرينة في أوراق الدعوى وأن قتله للمجنى عليها كان وليد مشادة بينهما إنتهت بأن المذكورة طعنته في رجولته والتي أقربها المتهم أنه منذ أن تزوج بالمذكورة وأنه يعاني من ضعف جنسي . فقام بصفعها بالقام أولا ثم قام بلف قطعة القماش والمازورة على رقبتها على النحو الثابت تفصيلاً في وصف الجثة والإصابات التي أوردها الطبيب الشرعى سبباً للوفاة، ومن ثم يكون قتل المتهم لزوجته لم يكن حال تلبسها بالجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ عقوبات ناهيك عن أن هذا الظرف بكون غير متوافر أيضاً في حالة الزوج الذي يقتل زوجته هي ومن يزني بها بعد ترصده لهما إذ لا يعد معذورا في حالة حصول الترصد ، بعد تيقن الزوج من خيانة زوجته تيقنا لا ريب فيه لأن الدافع للفعل في هذه الحالة هو التشفي. لما كان ذلك، فإن ما أثاره الدفاع في هذا الخصوص بشأن توافر عذر الاستفزاز عملاً بنص المادة ٢٣٧ من قانون

العقوبات في حق الزوج يكون على غير سند من القانون حرى برفضه ١٠ لما كان ذلك، وكان مفاد ما أورده الحكم فيما سلف أن الطاعن لم يكن قد فاجأ زوجته متليسة بجريمة الزنا ولم يكن قتله لها حال تلبسها بالجريمة المذكورة فإذا ما كان الحكم قد أطرح ما دفع به الطاعن من تمسكه بإعمال المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعي عليه في هذا الخصوص غير قويم، لما هو مقرر من أن الأعذار القانونية إستثناء لا يقاس عليه وعذر الزوج في قتل زوجته خاص بحالة مفاجأة الزوجة متابسة بالزنا ، وكان الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام إستخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ـ كما هو الحال في الدعوى المطروحة ـ فإن ما يثيره الطاعن حول التصوير الذي أخذت به المحكمة للواقعة والمخالف لتصويره ينحل إلى حدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجاداتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان ما ينعاه الطاعن على تصرف النيابة من حيث عدم تحقيقها لواقعة تواجد الشخص الأجنبي مع زوجته فهو لا يعدو أن يكون تعييباً للإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سبباً للطعن في الحكم، فإن منعاه في هذا الشأن لا يكون مقبولا. لما كان ذلك، وكان قصد القتل أمراً خفيا لا بدرك بالحس الظاهر وإنما بدرك بالظروف المحيطة بالدعوي والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضمره في نفسه وإستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية، وإذ كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلاً سائغاً واضحاً في إثبات توافرها لدى الطاعن بالنسبة لقتل المجنى عليها الثانية. وكان البين من

سياق الحكم أن ما قاله في معرض هذا التدليل من أن هذه النية قد توافرت في حق الطاعن بالنسبة لها لحظة استيقاظها بعد خنقه لوالدتها عندما إتدهت ظنونه إلى أن الطفلة التي لا حول لها ولا قوة يثور الشك حول ثبوت نسبها منه بعد أن عاد بذاكرته للخلافات التي كانت ببنه وبين زوجته وإثارتها لشكوكه في رجولته فأزاد الخلاص منها أيضا بأن إتجهت إرادته إلى ضربها وإزهاق روحها ذلك أن المجنى عليها لم تبلغ من العمر سوى العام وأنه عند ضربه لها قد قصد النتيجة التي وصل إليها وتوقعها وهي قتلها والخلاص منها أيضا وذلك بضربه إياها على وجهها ورأسها وهي طفلة صغيرة ومع شدة الضربات أدى هذا الأمر إلى حدوث كدم شائع المساحة يشمل الجهة اليسري للرأس والجهة اليسري بالوجه وهي إصابات حيوية وما نتج عنها من كسر بعظام الجبهة اليسرى للوجه ونزيف دماغي وصدمة بما تتوافر معه نية إزهاق روح المجنى عليها لدى الطاعن فإن هذا الذي إستخلصته المحكمة من ظروف الدعوي وملابساتها هو إستخلاص سائغ وكاف في التدليل على ثبوت توافر نبة القتل لدي الطاعن كما هي معرفة في القانون، ومن ثم فإن ما بنعاه الطاعن على الحكم في شأن إستدلاله على توافر نية القتل يكون غير سديد، هذا فضلاً عن أنه لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال أو القصور في إستظهار نبة القتل بالنسبة لابنته المجنى عليها الثانية مادامت العقوبة المقضى بها عليه ـ وهي الأشغال الشاقة المؤبدة ـ مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد بحسبانها جنابة ضرب أفضى إلى الموت وهي ما تكفي لحمل الحكم ويتوافر بها ظرف الإقتران أيضا. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لما دفع به المدافع عن المحكوم عليه من أن اعترافه جاء باطلاً لأنه وليد لقبض باطل ولإكراه معنوى بقوله ، بأن ذلك القول جاء مرسلاً لم يتأيد بدليل في الأوراق، كما أن الدفاع لم يقدم الدليل عليه. لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد عولت في أدلة الدعبوي على إعتراف المنهم

بالتحقيقات آية ذلك: (١) أن الأعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه دفاع المتهم من أن الإعتراف المعزو إليه قد إنتزع منه بطريق الحيلة أو الإكراه ومتى تحققت أنه سليم مما يشوبه وإطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لا معقب عليها. (٢) كما أن سلطان الوظيفة هو في ذاته لا بعد إكراهاً بما يسبغه على صاحبه من إختصاصات بسلطان مادام لم يستطل إلى المتهم بالأذي مادياً كان أو معنوياً، ومجرد الخشية منه لا يعدو قريناً للإكراه المبطل للإعتراف لا معنى ولا حكماً ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها تأثر إرادة المتهم من ذلك السلطان حين أدلى بإعترافه ومرجع الأمر في ذلك لمحكمة الموضوع. لما كان ما تقدم، وكان الثابت من التحقيقات أن المتهم كان قد توجه للقاهرة عقب إرتكاب الجريمة وأن شقيقة ومحام معه قد توجها إليه وطلبا منه تسليم نفسه للشرطة بعد ثبوت الأدلة عليه وأنه توجه طواعية واختياراً إلى مركز الشرطة وسلم نفسه ولم يذكر بتحقيقات النيابة العامة أن إكراهاً مادياً أو أدبياً قد وقع عليه، كما لم يثبت أن إكراها معنويا قد وقع عليه أتناء إجراءات التحقيقات بالنيابة العامة الأمر الذي يكون معه ذلك النعي على غير سند من الواقع والقانون حرى بالرفض ، و لما كان الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعتراف المعزو إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه ومتى تحققت من أن الاعتراف سليم مما يشوبه وإطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لا معقب عليها. وإذ كانت المحكمة مما أوردته ـ فيما سلف ـ قد افصحت عن إطمئنانها إلى أن إعتراف الطاعن إنما كان عن طواعية وإختيار و لم يكن نتيجة إكراه وإقتنعت بصحته فإن رد المحكمة على ما دفع به المدافع عن الطاعن في هذا الشأن يكون كافيا وسائغاً بما لا

شائبة معه تشوب الحكم. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشاهد في محضر الشرطة متى إسترسات بثقتها إليها فإنه لا على الحكم أن هو اعتمد على شهادة والد المجنى عليها الأولى ضمن ما اعتمد عليه في قضائه بالإدانة ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن في غير محله. لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم في مجال تحصيله لأقوال الشاهد ...... يرتد إلى أصل صحيح في الأوراق بشأن علمه بأن الطاعن هو مربّكب الحادث وإن إقتصر على القول بأن سبب الحادث يرجع إلى خلافات عائلية فقط ، وذلك على ما يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - ولما كان خطأ الحكم فيما نقله عن هذا الشاهد من أن سبب الحادث يرجع إلى طعن المجنى عليها الأولى للطاعن في رجولته لم يكن له أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي إنتهي إليها فإن ما يثيره الطاعن في هذا النعي لا يكون مقبولًا لما هو مقرر أنه لا يعيب الحكم خطؤه في الإسناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر على عقيدة المحكمة. هذا فضلاً عن أن الباعث على إرتكاب الجريمة ليس ركنا من أركانها أو عنصراً من عناصرها فلا يقدح في سلامة الحكم عدم بيان الباعث تفصيلاً أو الخطأ فيه أو إبتنائه على الظن أو إغفاله جملة، ومن ثم يكون النعي على الحكم في هذا الخصوص غير سديد. لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

### جلسة ۱۱ من مارس سنة ۱۹۹۷

برئاسة السيد المستشار/ محمد نبيل رياض نائب رئيس انحكمة وعنبوية السادة المستشارين/ جابر عبد التواب وأمين عبد العليم وعلى شكيب وعمر بريك نواب رئيس انحكمة.

( **\$ \Y** )

# الطعن رقم ٧٢٥٧ لسنة ٦٦ القضائية

(١) إعدام. نقض ، ميعاده ، .

اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها حضورياً بالإعدام بمجرد عرضها عليها. ولو تع بعد الميعاد. أساس ذلك ؟

(٢) إثبات «اعتراف» .إكراه. محكمة الموضوع «سلطتها فى
 تقدير الدليل». دفوع « الدفع ببطلان الاعتراف ».

بحث صحة ما يدعيه المنهم من أن الاعتراف المعزو إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه . موضوعي.

مثال: لتسبيب سائغ في الرد على الدفع ببطلان إعتراف المتهم للإكراه.

(٣) محكمة الموضوع اسلطتها فى تقدير الدليلاء. نقض
 السباب الطعن. ما لا يقبل منهاء. إثبات ابوجه عامه.

تحديد وقت الحادث. لا تأثير له على ثبوت الواقعة. ما دامت المحكمة إطمأنت بالأدلة التي ساقتها إلى إرتكاب المتهم للحادث .

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز أمام النقض .

 (3) أسباب الإباحة وموانع العقاب «الجنون وعاهة العقا».
 مسئولية جنائية «موانع المسئولية». محكمة الوضوع «سلطتها فى تقدير حالة المتهم العقلية».

تقدير الحالة العقلية للمتهم. موضوعي. ما دام سائغاً .

(٥) إثبات ‹خبرة›. محكمة الموضوع ‹سلطتها فى تقدير
 الدليل›. حكم ‹تسبيبه. تسبيب غير معيب›.

تقدير آراء الخبراء والفعتل فيما يوجه إلى تقاريرهم. موضوعي .

عدم التزام المحكمة بندب خبير آخر، ما دام أن استنادها إلى الرأى الذي إنتهى إليه لا يجافي العقل والمنطق .

### (٦) إجراءات ( إجراءات المحاكمة ١.

قرار المحكمة في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة. تحضيري. جواز العدول عنه.

(٧) اختـصاص «الاخـتصاص المكانى». بطلان. إجراءات التحقيق».

الأعمال الاجرائية. تجرى في حكم الظاهر، عدم بطلانها من بعد. نزولاً على ما ينكشف من أمر واقع.

مثال .

(^) أمر إحالة. بطلان. إجراءات «إجراءات المحاكمة». نقض
 «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

قرار الإحالة، إجراء سابق على المحاكمة. إثارة النعى ببطلانه لأول مرة أمام النقض. غير مقبول.

(٩) دفوع الدفع ببطلان القبض، نقض السباب الطعن. ما
 لا يقبل منها،

الدفع ببطلان القبض. من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع، عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته .

(١٠) إعدام. محكمة الجنايات «الإجراءات أمامها».

وجوب أخذ رأى المفتى قبل الحكم بالإعدام. الأخذ بمقتضى فتواه وبيان رأيه

وتفنيده. غير لازم.

(١١) قتل عمد. قصد جنائى. محكمة الموضوع اسلطتها فى تقدير توافر القصد الجنائى، حكم السبيب. تسبيب غير معيب،

قصد القتل. أمر خفى ادراكه بالأمارات والمظاهر التى تنبئ عنه استخلاص توافره ، موضوعى .

مثال لتسبيب سائغ للتدليل على توافر نية القتل .

(١٢) حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيب». إعدام .

الحكم الصادر بالإعدام. ما يلزم من تسبيب لإقراره ؟

1- لما كانت النيابة العامة وإن كانت قد عرضت هذه القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ بعد ميعاد الستين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون وطلبت إقرار الحكم إلا أن تجاوز هذا الميعاد وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة لا يترتب عليه عدم قبل عرض النيابة العامة بل إن محكمة النقض نتصل بالدعوى ما دام الحكم صادراً فيها حضورياً بالإعدام بمجرد عرضها عليها وتفصل فيها لتستبين ومن تلقاء نفسها ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من أخطاء أو عيوب يستوى في ذلك أن يكون عرض عليابة العامة في العياد المحدد أو بعد فواته .

السعة التاسعة مساء وهو ذات اليوم الذي قبض عليه فيه وأن هذا التحقيق تم في سراى النيابة وبعدأن أحاط وكيل النيابة المتهم المذكور علماً بالتهمة المنسوبة إليه وعقوبتها وأن النيابة العامة هي التي تباشر معه التحقيق فاعترف بها ثم سأله عن تفصيلات إعترافه فسرد المتهم تفصيلياً قصة لقائه بالمجنى عليه منذ مساء الأحد .... في معرض السيارات الذي يعملان به واتفاقهما على اللقاء في اليوم التالي وما تم في هذا اللقاء ثم قتل المجنى عليه والإستيلاء على ما معه من النقود وإخفاء الجثة في سطح المنزل ولفها صباح الأربعاء ..... بالأغطية التي أعدها لذلك ونقلها إلى سيارته والتوجه بها إلى طريق الأوتوستراد وإلقائها في المكان الذي وجدت فيه. وكان سرده لهذه الوقائع في تفاصيل متصلة مضطردة وذلك في مجمل أقواله في صدر الإستجواب ثم أجاب تفصيلياً على أسئلة المحقق بما هو متناسق ويتفق أيضا مع أقواله المجملة بلا إضطراب أو إختلال وعندما سأله المحقق عما إذا كان يوجد خلاف بينه وبين محرر محضر الضبط أو المجنى عليه أجاب لا، ولما عرض عليه المحقق غطاء السيارة والكبس البلاستيك المضبوطين أقر بأنها هي ذات التي وردت بأقواله وعندما سأله عما جاء بمحضر الضبط أجاب أيوه أنا قلت الكلام ده، وعندما وجه إليه المحقق تهمة قتل المجنى عليه عمداً مع سبق الإصرار وسرقة المبلغ النقدى الذي كان في حوزيّه أجاب أيوه حصل، وفي نهاية إستجوابه سأله المحقق عما إذا كانت لديه أقوال أخرى قال أنا عايز إستام العربية أو أسلمها لشقيقي، وقد إستغرق استجواب المتهم أمام النيابة عشر صفحات كاملة لم يذكر خلالها أن ثمة تعذيب أو إكراه وقع عليه لكي يدلي بإعترافه، وفضلاً عن ذلك فقد إعترف المتهم بالتهمة المسندة إليه أمام قاضي المعارضات بجلسة ...... وهذا كله يدل على أن التحقيق مع المتهم قد تم في مناخ مهيأ لاطمئنانه وإعطائه كامل الحرية في أن يقول ما يريد قوله فإذا ما إعترف بالواقعة على النحو الوارد بالتحقيقات وجاءت ماديات الدعوى مطابقة تماماً لما رواه المتهم من تفاصيل قإن المحكمة ترى أن هذا الاعتراف قد صدر عنه عن طواعية واختيار وأنه كان وليد إرادة حرة واعية، لما كان ذلك، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو إليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ومنى تحققت من أن الاعتراف سليم مما يُشوبه وإطمأنت

إليه كان لها أن تأخذ به بلا معقب عليها وكان الحكم المطروح على ما سلف بيامه فد خلص فى منطق سائغ وتدليل مقبول إلى إطراح الدفع ببطلان إعتراف المحكوم عليه لصدوره تحت تأثير إكراه وأفصح عن إطمئنانه إلى صحة هذا الإعتراف ومطابقته للحقيقة والواقع فإنه يكون قد برئ من أى شائبة فى هذا الخصوص ويكون منعى الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد .

"د من المقرر أن تحديد وقت الحادث لا تأثير له على ثبوت الواقعة ما دام أن المحكمة قد إطمأنت بالأدلة التى ساقتها إلى إرتكاب المتهم للحادث وإذ كان ذلك فإن كل ما يثيره الطاعن من منازعة حول تصوير المحكمة الواقعة أو فى تصديق إعتراف المتهم أو محاولة لتجريحها ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض. لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن فى أسباب طعنه من منازعة فى تحديد وقت الحادث أو نوعية المخدر ينحل إلى جدل موضوعى تستقل به محكمة الموضوع ويكون منعى الطاعن فى هذا الصدد على غير أساس .

٤- من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية هو من الأمور الموضوعية التي
 تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ما دامت تقيم قضاءها على أسباب سائغة

من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من
 إعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة
 التدليلة لتقرير الخبير المقدم إليها دون أن تلزم بندب خبير آخر ما دام أن إستنادها إلى
 الرأى الذي إنتهي إليه لا يجافى العقل والمنطق.

٦- من المقرر أن قرار المحكمة في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو
 أن يكون قراراً تحضيرياً لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه .

٧- من المقرر أن الأصل فى الأعمال الإجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر وهى لا تبطل من بعد نزولاً على ما تكشف من أمر واقع، وإذ كان عدم إختصاص نيابة المعادى لم يتضح إلا بعد ما أجرته من تحقيقات الكشف عن شخصية المجنى عليه ومرتكب الحادث وكان كلاهما غير معوم فإن الإجراءات التى إتخذتها هذه عليه ومرتكب الحادث وكان كلاهما غير معوم فإن الإجراءات التى إتخذتها هذه

النيابة تكون ف بنيت على إختصاص انعقدت له بحسب الظاهر حال إتخاذها مقومات صحتها فلا يدركها البطان من بعد إذا إستبان إنتفاء هذا الإختصاص وإن تراخى كشفه

٨ـ لما كان تعييب الطاعن لأمر الإحاله لصدوره من محام عام غير مختص والدفع ببطلانه فالثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئاً في هذا الصدد أمام محكمة الموضوع وكان هذا الأمر إنما ينصب على الإجراءات السابقة على المحاكمة فإنه لا تقبل من الطاعن إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص على غير أساس.

٩- لما كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يبديا أى دفع ببطلان القبض على المتهم وهو دفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من عدم رده على هذا الدفع والتفاتة عنه لا يكون له محل .

١٠ من المقرر أن القانون وإن أوجب على المحكمة أخذ رأى المفتى فى عقوبة الإعدام قبل توقيعها إنما قصد أن يكون القاضى على بيئة مما إذا كانت أحكام الشريعة تجيز الحكم بالإعدام فى الواقعة الجنائية المطلوب فيها الفتوى قبل الحكم بهذه العقوبة دون أن يكون ملزما بالأخذ بمقتضى الفتوى وليس فى القانون ما يوجب على المحكمة أن تبين رأى المفتى وتفنده ومن ثم فليس ثمة داع لطرح ذلك الرأى للمناقشة ويكون منعى الطاعن فى هذا الصدد غير مقبول.

١١ ـ من المقرر أن قصد القتل أصر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالنص الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر التى يأتيها الجانى وتنم عما يصمره في نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية. لما كان ذلك، وكان الحكم قد إستظهر نبة القتل فى حق المتهم فى قوله وإن نبة القتل ثابتة مما قرره المتهم فى إعترافه من أنه نقابل مع المجنى عليه ويناء على الإنفاق السابق وكان لقاؤهما أمام منزل المتهم وأنه إصطحب

المجنى عليه إلى مسكنه بالدور السادس ولم يكن به أحد سواهما وأحة عد كوباً من الشاى وضع به قرصين من الفالينيل وقدمه المحبنى عليه فشربه ثم إصطحبه في سيارته حتى أصبح المجنى عليه في حالة إعياء فعاد به إلى مسكنه وأخذ من السيارة الحبل الذي أعده لخنق المجنى عليه ووضعه في جيبه وأرقد المجنى عليه بصالة المسكن وعندما إستغرق هذا الأخير في النوم قام هو بلف الحبل حول رقبته وشده بيده فأخذ المجنى عليه يضرب الأرض بقدمه وبعد أن إستقرت قدمه على الأرض تأكد من مفارقته الحياة فأستولى على ما بحورته من نقود ثم حمل جثته إلى سطح العقار ومن هذا تستخلص المحكمة أن المتهم بعد أن خدر المجنى عليه بتلك الأقراص التي وضعها في مشروب الشاى الذي قدمه له فنام المجنى عليه من تأثيرها لف حول عقة الحبل ثم جذبه بكل ما في يده من قوة وما في قلبه من غل وطمع وحقد عاقدا العزم على إذهاق روحه لسرقة ما معه من نقود ولم يتركه إلا بعد أن تحققت له وفاته وإستقرت قدمه على الأرض الأمر الذي يقطع بيقين بتوافر نية القتل ، ، وكان ما أورده الحكم فيما سلف يكفي لاستظهار نية القتل فإنه يكون قد أصاب صحيح ما أورده الحكم فيما سلف يكفي لاستظهار نية القتل فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

11. لما كان الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دانه بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من إعترافه الصريح فى التحقيقات ومن أقوال العقيد .......... وتقرير مصلحة الطب الشرعى وكلها مردودة إلى أصولها الثابتة فى الأوراق وتؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها كما إستظهر الحكم نية القتل وظرف الإرتباط وسبق الإصرار على ما هو معرف به فى القانون وتناول الدفع ببطلان الإعتراف المعزو إلى المحكوم عليه

فدحضه فى منطق سائغ وقد صدر الحكم بالإعدام بإجماع آراء أعضاء المحكمة وبعد إستطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل إصدار الحكم وجاء الحكم خلوا من مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقة أو تأويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما إنتهى إليه الحكم بالنسبة إلى المحكوم عليه فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة وزفض طعن المحكوم عليه وإقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .

# الوتسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمداً مع سبق الاصرار ...... بأن بيت النية وعقد العزم على قتله وأعد لهذا الغرض عقارا مهدئا (البنزوديازين) وحبل من الكتان وطلب من المجنى عليه مقابلته وما ان ظفر به في الموعد المحدد حتى اصطحبه إلى مسكنه ودس له العقار المهدئ في كوب من الشاي فشربه المجنى عليه وعندما غاب عن وعبه قام بخنقه بالحيل المشار إليه قاصداً من ذلك قتله فحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد ارتكت هذه الجنابة بقصد ارتكاب جنحة هي أنه في ذات الزمان والمكان سالفي الذكر سرق المبلغ النقدي المبين قدراً بالأوراق المملوك لـ ..... والذي كان بحوزة المجنى عليه بعد أن قام بقتله على النحو المبين بالأوراق وأحالته إلى محكمة جنابات القاهرة لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قررت إرسال أوراق القضية إلى فضيلة مفتى الجمهورية لإبداء الرأى فيها وحددت جاسة للنطق بالحكم. وبالجلسة المحددة قضت المحكمة حضورياً وبإجماع الآراء عملا بالمواد ٢٣٠، ٣١٨ ، ٢/٢٣٤ ، ٢٣٨ من قانون العقوبات بمعاقبة المنهم بالإعدام شنقاً ومصادرة المضبوطات .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم - بطريق النقض ، كما عرضت النيابة العامة القضية مشفوعة بمذكرة برأيها ...... الخ .

### المكمسة

حيث إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت هذه القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقيض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون ٣٣ لسنة ١٩٩٢ بعد ميعاد الستين يوماً المبينة بالمادة ٣٤ من ذلك القانون وطلبت إقرار الحكم إلا أن تجاوز هذا الميعاد وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى ما دام الحكم صادراً فيها حضورياً بالإعدام بمجرد عرضها عليها وتفصل فيها لتستبين ومن تلقاء نفسها ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من أخطاء أو عيوب يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة العامة في الميعاد المحدد أو بعد فواته ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة للكشياد المحدد أو بعد فواته ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية شكلاً .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار المرتبط بجنحة سرقة وقضى بإعدامه قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الإستدلال والإخلال بحق الدفاع وران عليه البطلان، ذلك أن الدفاع عنه شكك في نتيجة اللجنة المشكلة لفحص سلامة المتهم العقلية وقدرت المحكمة جدية هذا الدفاع وطلبت مناقشة رئيس اللجنة وأحد أعضائها إلا أنها عادت وفصلت في الدعوى دون سماعهما ودون أن تبين علة عدولها عن سماعهما، كما دفع الحاصر معه ببطلان إعترافه لكونه وليد إكراه مادي ومعنوي إلا أن الحكم رد رداً قاصراً على هذا الدفع، فضلاً عن قصور الحكم في الرد على الدفع بعدم جدية التحريات والإذن بضبط الطاعن، ولم يعن الحكم بالرد على المنازعـة في صورة الواقعة واستحالة حدوثها على النحو الذي رواه الطاعن، ولم يعن الحكم برفع التناقض بين الدليل القولي والدليل الفني وبأن الحادث وقع في وقت سابق على الوقت الذي جاء باعتراف الطاعن، هذا فضلاً عن بطلان التحقيقات لأن الجريمة وقعت واكتملت بدائرة قسم عين شمس حالة أن نيابة المعادي هي التي تولت التحقيق مما يبطل التحقيقات وقرار الإحالة الصادر من محامي عام جنوب القاهرة، كما أن المحكمة قعدت عن إحالة الدعوى للمرافعة بعد إبداء رأى المفتى لطرحه للمناقشة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم حصل واقعة الدعوى في قوله ، أأنه أثناء مرور رئيس دورية نجدة الجنوب بطريق الأوتوستراد بعد ظهر يوم ....... منجها إلى طره وأمام شارع

..... النابع لقسم البساتين عثر على جثة المجنى عليه ..... مسجاة في الأرض الصحراوية المجاورة للطريق فأبلغ بذلكِ - فأنتقل إلى مكان الحادث الرائد ....... معاون الضبط بقسم البساتين فوجد الجثة ملقاة على يمين الطريق في منطقة صحراوية جبلية وتبعد عن الطريق بحوالي متر ومغطاة بغطاء سيارة من الدمور الأبيض الجديد مكتوبا عليه كلمة «أونو» وعليه آثار دماء بسيطة وعليها فوطة صفراء ملطخة بالدماء وحولها كيس من البلاستيك الشفاف - وحول الرقبة حبل غسيل مزركش أصفر وأحمر ملفوف عدة لفات بعنف حول الرقبة مما أدى إلى تدلى اللسان - والجثة موثوقة القدمين بحبل غسيل أبيض ـ والملابس الداخلية عليها آثار دماء ـ ولم يعثر على متعلقات تدل على شخصية القتيل - وإذ قام الرائد ....... رئيس مباحث قسم البساتين بإجراء التحريات وجمع المعلومات وحصر حالات الغياب فقد تمكن من تحديد شخصية المجنى عليه سالف الذكر وأنه يعمل بمعرض سيارات ..... بشارع ..... بدائرة قسم النزهة ويقيم بمدينة ..... بشبرا الخيمة وأنه متغيب من يوم الإثنين ..... بعد أن إستام من صاحب المعرض مبلغ خمسة آلاف جنية لإنهاء الإجراءات الجمركية لإحدى السيارات الخاصة وبعد أن إتفق مع المتهم ..... الذي يعمل مستخلصاً للجمارك في معرض السيارات المذكور على الإلتقاء في صباح ذلك اليوم ...... للتوجه معاً إلى الجمارك لسداد هذا المبلغ واستخراج المستخلص النهائي للسيارة، ولما كان المتهم المذكور يمر بضائقة مالية لتراكم الديون عليه فقد عقد العزم وبيت النية على قتل المجنى عليه سالف الذكر والإستيلاء على المبلغ المالي الذي معه لينهي بذلك أزمته المالية ـ وبناء على هذه المعلومات فقد إستصدر الضابط المذكور إذنا من النيابة العامة بتاريخ ...... بالقبض على المتهم المذكور وتفتيشه لضبط أية أسلحة إستخدمت في الجريمة وقد تم القبض على المتهم في مساء ذلك اليوم وعندما واجهه العقيد ...... رئيس مباحث قطاع مكافحة جرائم النفس بما أسفرت عنه التحريات اعترف له المتهم تفصيلاً بارتكاب الجريمة وأنه عندما طلب منه صاحب معرض السيارات مساء يوم الأحد ..... مقايلة المجنى عليه صباح اليوم التالي

الموافق الأثنين ...... والتوجه معاً إلى الجمارك لسداد القسط الأخير والغرامة واستخراج المستخلص النهائي للسيارة - راودته فكرة التخلص من المجنى عليه بقتله والإستيلاء منه على مبلغ الخمسة آلاف جنية وأنه في سبيل ذلك إتفق مع المجنى عليه على أن بحضر إليه لمقابلته في مسكنه صباح يوم الاثنين..... وأنه أعد أقراص (فالينيل) المخدرة لكي يضعها للمجنى عليه في كوب الشاي عند استقباله بمسكنه ليتمكن من تخديره وقتله والإستيلاء على المبلغ النقدى الذي يحمله لتسديد مديونياته وعندما حضر إليه المجنى عليه صباح ذلك اليوم قدم له كوب الشاى وبه الأقراص المخدرة بعد أن تأكد أن المبلغ النقدى في حوزته فشربه المجنى عليه ثم خرجا معاً إلى الطريق ولكن المجنى عليه شعر بالترنح من أثر المخدر فعادا إلى منزل المتهم وطلب هذا الأخير من المجنى عليه النوم على أريكة وعندما غاب عن وعيه قام المتهم يلف الحيل الذي أعده لهذا الغرض حول عنق المجنى عليه وشده قاصداً قتله حتى فارق الحياة فحمله إلى سطح العقار بعد أن استولى على ما بحوزيه من نقود ثم تركه واتصل تليفونيا بمعرض السيارات ليبلغ عن عدم حضوره في الموعد المحدد ثم تقابل مع ...... ورد له المبلغ الذي كان مديناً به لشقيقه متضمنا الخمسة آلاف جنية التي استولى عليها من المجلى عليه وفي صباح الأربعاء ..... قام المتهم بشراء غطاء سيارة وحيل غسيل وربط الجثة وأخفاها داخل غطاء السيارة ونقلها بسيارته إلى منطقة الأوتوستراد ثم ألقى بها في المكان الذي وجدت به وقد ثبت من تقرير الإدارة العامة للتشريح بمصلحة الطب الشرعي إن جثة المجنى عليه ...... بحالة تعفن رمى شديد ويوجد حبل كتان أبيض طوله حوالي ٢٦٥ سم مربوطا أحد طرفيه أعلى الكاحل الأيمن ـ كما يوجد جزءان طولهما ٧٧ سم، ٢٣٥ سم من الألياف الصناعية مجدولا بعدد ٤ فرد إثنان حمر وإثنان صفر ومحيطة ٥ر١ سم ملفوفا حول العنق تسع لفات بعضها مزدوج مع وجود حز طقي كامل الاستدارة وبمستوى أفقي واحد ومنخسف عن مستوى سطح الجلد وبعرض ٣ سم يقع بأعلى العنق وجاء بالصفة التشريحية أن العنق به تكدمات وإنسكابات عميقة بالأنسجة الرخوية والعصلات مقابل الحز الحلقي

سالف الذكر مع وجود تكدمات وانسكابات بمنطقة العظم اللامي والغصاريف الحنجرية وخلص التقرير إلى أنه استبان من فحص وتشريح جنة المجنى عليه أن الآثار الاصابية الموصوفة بأعلى العنق حيوية وحديثة وتحدث نتيجة الضغط العنيف على العنق بواسطة الحبل الذي كان ملفوفاً حول العنق وقد أوردت نتيجة التحليل الكيماوي للعينات الحشوية بالعثور على أحد مشتقات البنزوديازين وهو أحد العقاقير المهدئة - وتعزى الوفاة إلى إسفكسيا الخنق الناشئة عن لف الحبل حول العنق والضغط عليه بقوة، وقد ساق الحكم على ثبوت هذه الواقعة أدلة مستمدة من إعتراف المتهم بالتحقيقات وما شهد به العقيد ...... وما ثبت من تقرير الإدارة العامة للتشريح بمصلحة الطب الشرعي وحصل الحكم مؤدى هذه الأدلة تحصيلاً سليماً له أصله الثابت بالأوراق . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان الاعتراف الصادر من المحكوم عليه بقوله ، وحيث أنه بالنسبة لما دفع به الحاضر مع المتهم بجاسة المحاكمة من تضارب ما صدر من إعترافات في محضر الضبط وفي التحقيقات التي أجرتها النباية العامة وإنها كانت وليدة تعذيب وإكراه مادي ومعنوى فإنه مربود ، ذلك بان الثابت من تحقيقات النيابة العامة أن إستجواب المذكور تم في، يوم ...... في الساعة التاسعة مساء وهو ذات اليوم الذي قبض عليه فيه وأن هذا التحقيق تم في سراى النيابة وبعد أن أحاط وكيل النيابة المتهم المذكور علماً بالتهمة المنسوية البه وعقويتها وأن النباية العامة هي التي تباشر معه التحقيق فاعترف بها ثم سأله عن تفصيلات إعترافه فسرد المتهم تفصيلياً قصة لقائه بالمجنى عليه منذ مساء الأحد .....وفي معرض السيارات الذي يعملان به واتفاقهما على اللقاء في اليوم التالي وما تم في هذا اللقاء ثم قتل المجنى عليه والإستيلاء على ما معه من النقود وإخفاء الجثة في سطح المنزل ولفها صباح الأربعاء ...... بالأغطية التي أعدها لذلك ونقلها إلى سيارته والتوجه بها إلى طريق الاوتوستراد والقائها في المكان الذي وجدت فيه، وكان سرده لهذه الوقائع في تفاصيل متصلة مضطردة وذلك في مجمل أقولله في صدر الاستجواب ثيم أجاب تفصيلياً على أسللة المحقق بما هو متناسق ويتفق

أبضا مع أقواله المجملة بلا إضطراب أو اختلال وعندما سأله المحقق عما إذا كان يوجد خلاف بينه وبين محرر محضر الضبط أو المجنى عليه أجاب لا ، ولما عرض عليه المحقق غطاء السيارة والكيس البلاستيك المصبوطين أقر بأنها هي ذات التي وردت بأقواله وعندما سأله عما جاء بمحضر الضبط أجاب أيوه أنا قلت الكلام ده ، وعندما وحه البه المحقق تهمة قتل المجنى عليه عمداً مع سبق الإصرار وسرقة المبلغ النقدي الذي كان في حوزته أجاب أيوه حصل وفي نهاية إستجوابه سأله المحقق عما اذا كانت لديه أقوال أخرى قال أنا عابز إستام العربية أو أسلمها لشقيقي وقد إستغرق إستجواب المتهم أمام النيابة عشر صفحات كاملة لم يذكر خلالها أن ثمة تعذيب أو إكراه وقع عليه لكي يدلى باعترافه وفضلاً عن ذلك فقد إعترف المتهم بالتهمة المسندة إليه أمام قاضي المعارضات بجلسة ..... وهذا كله يدل على أن التحقيق مع المتهم قد تم في مناخ مهيأ لاطمئنانه وإعطائه كامل الحرية في أن يقول ما يريد قوله فإذا ما اعترف بالواقعة على النحو الوارد بالتحقيقات وجاءت ماديات الدعوى مطابقة تماماً لما رواه المتهم من تفاصيل فإن المحكمة ترى أن هذا الإعتراف قد صدر عنه عن طواعية واختيار وأنه كان وليد إرادة حرة واعية ، لما كان ذلك، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعتراف المعزو إليه قد إنتزع منه بطريق الاكراه ومتى تحققت من أن الإعتراف سليم مما يشوبه وإطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بلا معقب عليها وكان الحكم المطروح على ما سلف بيانه قد خلص في منطق سائغ وتدليل مقبول إلى إطراح الدفع ببطلان إعتراف المحكوم عليه لصدوره تحت تأثير إكراه وأفصح عن إطمئنانه إلى صحة هذا الإعتراف ومطابقته للحقيقة والواقع فإنه يكون قد برئ من أى شائبه في هذا الخصوص ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكانٌ من المقرر أن تحديد وقت المادث لا تأثير له على ثبوت الواقعة ما دام أن المحكمة قد إطمأنت بالأدلة التي ساقتها إلى إرتكاب المتهم للحادث وإذ كان ذلك فإن كل ما يثيره الطاعن من منازعة حول تصوير المحكمة للواقعة أو في تصديق اعتراف المتهم أو محاولة

لندر بدها بنحل إلى حدل موضوعي في تقدير الدابل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض، لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في أسياب طعنه من منازعة في تحديد وقت الحادث أو نوعية المخدر ينحل إلى جدل موضوعي تستقل به محكمة الموضوع ويكون منعى الطاعن في هذا الصدد على غير أساس. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقاية هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ما دامت تقيم قضاءها على أسياب سائغة وهو ما لم تخطئ محكمة الموضوع في تقديره كما أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلة لتقرير الخبير المقدم إليها دون أن تلتزم بندب خبير آخر ما دام أن إستنادها إلى الرأي الذي إنتهي إليه لا بجافي العقل والمنطق وإذ كان الثابت أن الدفاع عن الطاعن قد تنازل عن سماع ومناقشة أعضاء اللجنة واضعة التقرير النفسي فإن ما بنعاه على الحكم بدعوى الإخلال بحق النفاع لا يكون له محل ، ولا يغير من ذلك أن تكون محكمة الموضوع هي التي أصدرت قرارها بطلب الطبيبين سالفي الذكر وأنها عدلت عنه ذلك أنه من المقرر أن قرار المحكمة في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تحضيرياً لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه ومن ثم فإن منعى الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سديداً . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر وهي لا تبطل من بعد نزولاً على ما تكشف من أمر واقع ، وإذ كان عدم إختصاص نباية المعادي لم يتضح إلا بعد ما أجرته من تحقيقات للكشف عن شخصية المجنى عليه ومرتكب الحادث وكان كلاهما غير معلوم فإن الإجراءات التي إتخذتها هذه النيابة تكون قد بنيت على إختصاص انعقدت له بحسب الظاهر حال اتخاذها مقومات صحتها فلا يدركها البطلان من بعد إذا استبان إنتفاء هذا الإختصاص وإن تراخى كشفه ومن ثم فإن ما يشير مالطاعن في هذا الصيد لا يكون سديداً. لما كان ذلك، وكان

تعييب الطاعن لأمر الإحالة لصدوره من محام عام غير مختص والدفع ببطلانه فالثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئاً في هذا الصدد أمام محكمة الموضوع وكان هذا الأمر إنما ينصب على الإجراءات السابقة على المحاكمة فإنه لا تقبل من الطاعن إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص على غير أساس. لما كان ذلك، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يبديا أي دفع ببطلان القبض على المشهم وهو دفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من عدم رده على هذا الدفع والتفاته عنه لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن القانون وإن أوجب على المحكمة أخذ رأى المفتى في عقوبة الإعدام قبل توقيعها إنما قصد أن بكون القاضي على بينة مما إذا كانت أحكام الشريعة تجيز الحكم بالإعدام في الواقعة الجنائية المطلوب فيها الفتوى قبل الحكم بهذه العقوبة دون أن يكون ملزما بالأخذ بمقتضى الفتوى وليس في القانون ما يوجب على المحكمة أن تبين رأى المفتى وتفنده ومن ثم فليس تمـة داع لطرح ذلك الرأى للمناقسة ويكون منعى الطاعن في هذا الصدد غير مقبول. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمبارات والمظاهر التي يأتيها الجانى وتنم عما يضمره في نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الهوضوع في حدود سلطته التقديرية. لما كان ذلك، وكان الحكم قد إستظهر نية القتل في حق المتهم في قوله و أن نية القتل ثابتة مما قرره المتهم في اعترافه من أنه تقابل مع المجنى عليه وبناء على الاتفاق السابق وكان لقاؤهما أمام منزل المتهم وأنه اصطحب المجنى عليه إلى مسكنه بالدور السادس ولم يكن به أحد سواهما وأنه أعد كوباً من الشاي وضع به قرصين من الفالينيل وقدمه للمجنى عليه فشربه ثم إصطحبه في سيارته حتى أصبح المجنى عليه في حالة إعباء فعاد به إلى مسكنه وأخذ من السيارة الحبل الذي أعده لخنق المجنى عليه ووضعه في جبيه وأرقد

المجنى عليه بصالة المسكن وعندما إستغرق هذا الأخير في النوم قام هو بلف الحبل حول رقبته وشده بيده فأخذ المجنى عليه يضرب الأرض بقدمه وبعد أن إستقرت قدمه على الأرض تأكد من مفارقته الحياة فاستولى على ما بحوزته من نقود ثم حمل جثته إلى سطح العقار ومن هذا تستخلص المحكمة أن المتهم بعد أن خدر المجنى عليه بتلك الأقراص التي وضعها في مشروب الشاي الذي قدمه له فنام المجنى عليه من تأثيرها لف حول عنقه الحبل ثم جنبه بكل ما في يده من قوة وما في قلبه من غل وطمع وحقد عاقداً العزم على إزهاق روحه لسرقة ما معه من نقود ولم يتركه إلا بعد أن تحققت له وفاته واستقرت قدمه على الأرض الأمر الذي يقطع بيقين بتوافر نية القتل،، وكان ما أورده الحكم فيما سلف يكفى لإستظهار نية القتل فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص على غير أساس. لما كان ما تقدم، وكان الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دانه بها وأورد على تبوتها في حقه أدلة مستمدة من إعترافه الصريح في التحقيقات ومن أقوال العقيد ...... وتقرير مصلحة الطب الشرعي وكلها مردودة إلى أصولها الثابتة في الأوراق وتؤدي إلى ما رتبه الحكم عليها كما إستظهر الحكم نية القتل وظرف الإرتباط وسبق الإصرار على ما هو معرف به في القانون وتناول الدفع ببطلان الاعتراف المعزو إلى المحكوم عليه فدخصه في منطق سائغ وقد صدر الحكم بالإعدام بإجماع آراء أعضاء المحكمة وبعد إستطلاع رأي مفتي الجمهورية قبل إصدار الحكم وجاء الحكم خلوا من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسري على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهى اليه الحكم بالنسبة إيي المحكوم عليه فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة ورفض طعن المحكوم عليه وإقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه .

### جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ د. عادل قورة نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ الصاوى يوسف وأحمد عبد الرحمن وعاطف عبد السميع نواب رئيس اغكمة ومحمد عيد محجوب .

# **(\$**A)

# الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٩٥ القضائية

(١) نقض « التقرير بالطعن وإيداع الأسباب. ميعاده ».

التقرير بالطعن وإيداع الأسباب بعد الميعاد . أثره: عدم قبول الطعن شكلاً.

(٢) نقض الطعن للمرة الثانية ».

الحكم في الطعن بعدم الجواز. مقصور على حالة الحكم برفض الطعن الأول موضوعاً. المادة ٣٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

1- لما كان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٥ حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، فطعن المحكم عليه فيه بطريق النقض وقضى فيه بتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٨ بعدم قبوله تأسيسا على أن المحامى المقرر بالطعن نيابة عن المحكوم عليه لم يقدم التوكيل الذي قرر بموجبه للتثبت من صفته و وبتاريخ ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٨٩ عاود الطاعن المطعن للمرة الثانية في ذات الحكم وقدم أسباب طعنه في التاريخ ذاته لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر وكانت المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضوري وذلك قبل تعديله بالقانون رقم ٢٧ اسنة أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضوري وذلك قبل تعديله بالقانون رقم ٢٧ اسنة القانون قد قرر بالطعن وقدم أسبابه بعد انقضاء المبعاد المحدد في القانون فانه يتعين التقرير بعدم قبول الطعن و

٢ ـ لما كان ما ذهبت إليه النيابة العامة لدى محكمة النقض بمذكرة إبداء رأيما

فى الطعن الماثل من طلب الحكم بعدم جواز الطعن اسبق الفصل فيه، مردوداً بأنه لما كانت المادة ٣٨ من القانون رقم ٥٧ لمنة ١٩٥٩ سالف الذكر تنص على أنه ... إذا رفض الطعن موضوعا فلا يجوز بأية حال لمن رفعه أن يرفع طعناً آخر عن الحكم ذاته لأى سبب ما، فقد دلت بذلك وعلى ما يبين من وضوح عبارات النص على أن الحكم فى الطعن بعدم الجواز وفقا للنص القانوني سالف الذكر يقتصر على حالة الحكم برفض الطعن الأول موضوعاً ومن ثم فإنه لا يجوز إعمال هذا النص فى حالة الحكم بعدم قبول الطعن الأول شكلا .

### الوقائسع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز خموراً بدون ترخيص، وطلبت معاقبته بالمواد ٢٠٢١، ٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ ومـ حكمـة جنح ....... قـ ضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة مائتى جنيه لإيقاف التنفيذ و الغلق و المصادرة. استأنف ومحكمة المنيا الابتدائية (مأمورية بنى مزار الاستئنافية) ـ قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه ونأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم أمام هذه المحكمة - محكمة النقض ( قيد بجدولها برقم ... لسنة ٥٨ القضائية ) .

وقررت المحكمة بجلسة ...... سنة ١٩٨٨ عدم قبول الطعن. فطعن المحكوم عليه في ذات الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) ....... النخ .

#### المكمسة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٥ حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف، فطعن

المحكوم عليه فيه بطريق النقض وقضى فيه بتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٨ بعدم قبوله تأسيساً على أن المحامي المقرر بالطعن نيابة عن المحكوم عليه لم يقدم التوكيل الذي قرر بموجبه التثبت من صفته - ويتاريخ ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٨٩ عاود الطاعن الطعن للمرة الثانية في ذات الحكم وقدم أسباب طعنه في التاريخ ذاته. لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ توجب حصول التقرير بالطعن وإيداع الأسباب خلال أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضوري - وذلك قبل تعديله بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ ـ وكان الطاعن قد قرر بالطعن وقدم أسبابه بعد إنقضاء الميعاد المحدد في القانون فانه يتعين التقرير بعدم قبول الطعن ، مع الإشارة إلى أن ما ذهبت إليه النباية العامة لدى محكمة النقض بمذكرة إبداء رأيها في الطعن الماثل من طلب الحكم بعدم جواز الطعن لسبق الفصل فيه، مردود بأنه لما كانت المادة ٣٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر تنص على أنه : إذا رفض الطعن موضوعا فلا يجوز بأبة حال لمن رفعه أن يرفع طعناً آخر عن الحكم ذاته لأي سبب ما، فقد دلت بذلك ـ وعلى ما يبين من وضوح عبارات النص ـ على أن الحكم في الطعن بعدم الجواز وفِقاً للنص القانوني سالف الذكر يقتصر على حالة الحكم برفض الطعن الأول موضوعاً، ومن ثم فإنه لا يجوز إعمال هذا النص في حالة الحكم بعدم قبول الطعن الأول شكلاً . كما هو الحال في الطعن الماثل.

## جلسة ١٩٩٧ مارس سنة ١٩٩٧

برتاسة السيد المستشار/ محمد يحيى رشدان نائب رئيس اغكمة وعصوية السادة المستشارين/ مجدى الجندى و حسين الشاقعى و محمود شريف فهمى نواب رئيس اغكمة و عبد القتاح حيب

### ( \$ 9 )

# الطعن رقم ٢٨٤٠ لسنة ٦٥ القضائية

(١) تفتيش اإذن التفتيش. إصداره، محكمة الموضوع اسلطتها فى تقدير جدية التحريات، استدلالات. نقض اأسباب الطعن. ما لا يقبل منهاه.

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش. موضوعى، المجادلة فى ذلك أمام النقص. غير جائزة.

(۲) نيابة عامة. تحقيق. حكم السبيبه. تسبيب غير معيب نقض السباب الطعن. ما لا يقبل منها.

للنيابة العامة تكليف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها . التحقيق الذي يجريه معاون النيابة له صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة العامة . أساس ذلك؟

لأعضاء النيابة العامة حال التحقيق. تكليف مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التي من اختصاصهم. أساس ذلك؟

مثال لتسبيب سائغ الرد على الدفع ببطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لصدوره من معاون نيابة لم يندب لاصداره ومباشرته تحقيق قضية بأكملها.

١ ـ من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو

من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف مجكمة الموضوع، وكانت المحكمة قد اقتعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اجرائه وأقرت النيابة على تصرفها فى شأن ذلك، فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، ولا تجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة الدقض ويكون ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن فى غير محله.

٢ ـ لما كان الحكم قد عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره من معاون نيابة ثم قام بتحقيق القضية دون أن يُندب لذلك ورد عليه بقوله ،وحيث أنه عن الدفع المبدى فمردود عليه بأن البادي من مطالعة الاذن القاضي بضبط وتفتيش شخص ومسكن المتهم أنه قد صدر امصدره انتداب مؤرخ ١/٩/٤/٩ من مدير النيابة ومن ثم يضمي هذا الدفع قائما على غير إساس متعينا طرحه • . لما كان ذلك، وكانت المادة ٢٢ من قانون السلطة القضائية الصادربالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قد أجازت للنيابة العامة عند الضرورة تكليف معاون نيابة بتحقيق قضية بأكملها فجعلت لما بحريه معاون النباية من تحقيق صفة التحقيق القضائي الذي بياشره سائر اعضاء النباية العامة في حدود اختصاصهم و إزالت التفريق بين التحقيق الذي كان بياشره معاون النيابة وتحقيق غيره من اعضائها وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من اجراءات التحقيق لا يختلف في أثره عما يقوم به غيره من زملائه ، وكانت المادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية تجبز لكل من أعضاء النياية العامة في حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أيا من مأموري الضبط القضائي ببعض الاعمال التي من اختصاصه ، ومن ثم فإن إذن التفتيش الصادر بناء على قرار الندب وما تلاه من تحقيق للقضية بأكملها يكون صحيحا لا مخالفة فيه للقانون . وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وهو بصدد الرد على دفع الطاعن في هذا الخصوص فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون وسائغا لاطراح ما أبداه الطاعن من دفاع في هذا الشأن

ويضحى ما يثيره غير سديد.

### الوقائسع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانونا - وأحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمته طبقا القيد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضنت حضوريا عملا بالمواد ١٩٦٠ ١/٤٢ / ١/٣٨ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٩٢٠ لسنة ١٩٦٠ الملحق بمعاقبة المنته ١٩٨٠ والبند رقم ٥٠ من القسم الثانى من الجدول رقم (١) الملحق بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمصين ألف جنيه وبمصادرة المضبوط باعتبار أن إحراز المخدر كان مجردا من القصود.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ....الخ .

#### المكمية

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر (حشيش) بغير قصد الانجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى قد شابه القصور فى التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون. ذلك بأنه رفض بغير سبب سائغ الدفع ببطلان الإنن الصادر بالتغتيش لعدم جدية التحريات ورد عليه فى عبارة قاصرة دون أن يبدى رأيه فى عناصر التحريات ومدى كفايتها لتسويغ إصدار الإذن من سلطة التحقيق، كما زد على الدفع ببطلان ذلك الإذن لصدوره من معاون نيابة لم يندب لإصداره وباشر تحقيق القضية بأكملها فى عبارة مجملة، مما يعيب الحكم ويستوجب فقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة

العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائعة لا يماري الطاعن بأن لها معينها الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفع الطاعن بالبطلان التفتيش والإذن الصادر به لعدم جدية التحريات وأطرحه في قوله: ووحيث إنه عن الدفع ببطلان المبدى من محامي المتهم في شقه المتعلق بالتحريات التي صدر إذن النيابة العامة بالتفتيش على ركيزة منها فهو غير سديد إذ لا بنال من صحة الانن عدم تضمن التحريات سوى اسم المتحرى عنه فلا يقدح فيها أو يفقدها جديتها خلوها من عمر المتهم ومهنته ما دام هو ذاته الشخص المقصود بالأذن ـ ورأت المحكمة فيما سطره النقيب ...... ما يدلل على كفاية ما بسطه من تحريات أمام النيابة العامة وهو ما أكد اقتناعها بجديتها بما يكفي لتسويغ ذلك الإذن وأصداره محمولا عليها وأنه أضحى الدفع ببطلانه مجرد ضرب من ضروب الدفاع لا يصادف صحيح القانون ، . لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وكانت المحكمة قد اقتنعت على السياق المتقدم - بجدية الاستدلالات التي بني عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إجرائه وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك ، فلا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، ولا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض ويكون ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن في غير محله. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره من معاون نيابة ثم قام بتحقيق القضية دون أن يندب لذلك ورد عليه بقوله وحبث إنه عن الدفع المبدى فمردود عليه بان البادي من مطالعة الإذن القاضي بضبط وتفتيش شخص ومسكن المتهم أنه قد صدر لمصدره انتداب مؤرخ ١٩٩٤/٩/١ من مدير النيابة ومن ثم يضحى هذا الدفع قائما على غير أساس متعينا طرحه ، . لما كان

ذلك، وكانت المادة ٢٢ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ قد أجازت للنيابة العامة عند الضرورة تكليف معاون نيابة بتحقيق قضية بأكملها فجعلت لما يجريه معاون النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة العامة في حدود اختصاصهم وأزالت النغريق بين التحقيق الذي كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف في أثره عما يقوم به غيره من زملائه، وكانت المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أيا من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من اختصاصه، ومن ثم فإن إذن التفتيش الصادر بناء على قرار الندب وما تلاه من تحقيق للقضية بأكملها يكون صحيحا لا مخالفة فيه للقانون وإذ ألتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وهو بصدد الرد على دفع الطاعن في هذا الخصوص فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون وسائغا لاطراح ما أبداه الطاعن من دفاع في هذا الشأن، ويضحى ما يثيره غير سديد. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعنا رفضه موضوعا.

### جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ حسام عبد الرحيم نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ البشرى الشوريجى وسمير مصطفى نائبى رئيس انحكمة وعبد المنعم منصور وفتحى جودة .

 $(\bullet \bullet)$ 

# الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٦٥ القضائية

(١) أحداث . نيابة عامة. إثبات «أوراق رسمية».

إصدار المحكمة حكماً على متهم ثبت أنه حدث وقت ارتكابه الجريمة. عدم تقدم النبابة العامة بطلب إلى المحكمة للقضاء بإلغاء حكمها. أثره: عدم جواز طعنها في هذا الحكم. أساس ذلك؟

# (٢) نقض «التقرير بالطعن. وتقديم الأسباب،

عدم تقديم الطاعن أسباباً لطعنه. أثره. عدم قبول الطعن شكلاً. أِساس ذلك؟

١- إن المادة ٢/٤١ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث قد جرت على أنه واذا حكم على متهم بإعتبار أن سنه جاوزت الثامنة عشر ، ثم ثبت بأوراق رسمية أنه لم يجاوزها ، رفع رئيس النيابة الأمر إلى المحكمة التى أصدرت الحكم لإعادة النظر فيه والقضاء بإلغاء حكمها وأحالة الأوراق إلى النيابة العامة للتصرف فيها ، والمستفاد من هذا النص أن المشرع قد خاطب النيابة العامة دون غيرها من سائر الخصوم في الدعوى بأن تتقدم بطلب إلى المحكمة التى أصدرت الحكم لإعادة

النظر ديه عندما يثبت أن المتهم كان حدثا وقت ارتكابه الجريمة. لما كان ذلك، وكان البين من مراجعة ملف الطعن أن الطعن قد انصب على الحكم المطعون فيه، وأن النيابة العامة لم تتقدم بطلب إلى المحكمة التي أصدرت هذا الحكم الإعادة النظر فيه لكون المتهم حدثا وقت ارتكابه الجريمة ـ وهو ما لا تمارى فيه الطاعنة ـ ومن ثم يكون الطعن المقدم من النيابة العامة غير جائز.

## الوتسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الإنجار جوهرا مخدرا «هيروين» في غير الأحوال المصرح بها قانونا وكان ذلك بالجوار المباشر لدار العبادة «مسجد بن خلدون» وأحالته إلى محكمة جنايات الأسكندرية لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المذكورة قصت حضورياً عملا بالمواد ٢،٢، ٢/٢٨، المراد ١/٤٢ المعتدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٢ من القسم الأول من الجدول رقم (١) الملحق به مع إعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المنه، بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبتغريمه مائة ألف جنيه

ومصادرة المواد المخدرة وذلك بإعتبار أن الإحراز مجرد من القصود.

فطعن كل من المحكوم عليه والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

### المكمسة

حيث إنه لما كانت المادة ٢/٤١ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث قد جرب على أنه وإذا حكم على متهم بإعتبار أن سنه جاوزت الثامنة عشر ثم ثبت بأوراق رسمية أنه لم يجاوزها رفع رئيس النيابة الأمر إلى المحكمة التى أصدرت الحكم لإعادة النظر فيه والقضاء بإلغاء حكمها وإحالة الأوراق إلى النيابة العامة للتصرف فيهاه. والمستفاد من هذا النص أن المشرع قد خاطب النيابة العامة دون غيرها من سائر الخصوم في الدعوى بأن تتقدم بطلب إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لإعادة النظر فيه عندما يثبت أن المتهم كان حدثا وقت إرتكابه الجريمة. لما كان ذلك، وكان البين من مراجعة ملف الطعن أن الطعن قد إنصب على الحكم المطعون فيه، وأن النيابة العامة لم تتقدم بطلب إلى المحكمة التي أصدرت هذا الحكم لإعادة النظر فيه لكون المتهم حدثا وقت إرتكابه الجريمة ـ وهو ما لا تمارى فيه الطاعنة ـ ومن ثم يكون المقعن المقدم من النيابة العامة غير جائز.

وحيث إن الطاعن ....... وإن قرر بالطعن فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لمطعنه ، وكان من المقرر أن التقرير بالطعن بطريق النقض هو مناط انصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه ، ومن ثم يتعين القصناء بعدم قبول الطعن المقدم من

الطاعن شكلا عملا بالمادة ٣٤ من قانون الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

## جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ حسام عبد الرحيم نائب رئيس انحكمة وعجوية السادة المستشارين/ البشرى الشوريجي وسمير مصطفى نائبي رئيس انحكمة وعبد المنعم منصور وفتحي جودة .

### (a1)

## الطعن رقم ٣٠٧٢ لسنة ٦٥ القضائية

(١) قتل عمد. قصد جنائى. حكم اتسبيبه. تسبيب غير معيب، محكمة الموضوع اسلطتها فى تقدير الدليل، نقض السباب الطعن. ما لا يقبل منها.

قصد القتل أمر خفى. إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي بأتيها الجانى وتنم عما يضمره في نفسه. استخلاص توافره. موضوعي.

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض.

مثال لتسبيب سائغ للتدليل على توافر نية القتل.

(۲) إثبات «بوجه عام» «شهود». محكمة الموضوع «سلطتها فى
 تقدير الدليل»

حق محكمة الموضوع في تقدير الأدلة والأخذ بما ترتاح إليه منها، لها التعويل على قول شاهد ولو خالف قولا لشاهد آخر دون بيان العلة.

أخذ المحكمة بشهادة شاهد، مفاده؟

وأن أقوال الشهود. موضوعي. المجادلة في ذلك أمام النقض. غير جائزة.

(٣) أسباب الإباحة وموانع العقاب «الجنون والعاهة العقلية».
 مسئولية جنائية. محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل».

الحالات النفسية. ليست أصلا من موانع المسئولية والعقاب.

المرض العقلى الذي تنعدم به المسئولية قانونا وفقا للمادة ٦٣ عقوبات. ماهيته؟ تقدير حالة المتهم العقلية. موضوعي.

(٤) دفاع «الإخسلال بحق الدفاع. ما لا يوفره». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

النعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يشر أمامها أو إجراء تحقيق لم يطلب منها. غير مقبول.

مثال.

(٥) إثبات العتراف، قبض. نقض السباب الطعن. ما لا يقبل منها، دفوع. بطلان.

الدفع بحصول الاعتراف نتيجة قبض باطل لأول مرة أمام النقض. غير مقبول.

(٦) إثبات اخبرة،. محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليل،.

تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات. موضوعي.

عدم النزام المحكمة بالرد على الطعن الموجه إلى تقرير الخبير الذى أخذت به. علة ذلك؟

١- لما كان الحكم قد استظهر نبية القتل في حق الطاعن في قوله دان الثابت من ظروف الواقعة وملابساتها ومن استخدام المتهم في الاعتداء على المجنى عليها شاكوش وسكين من شأنهما إحداث القتل انهال بهما ضربا على المجنى عليها ومواصلته الاعتداء عليها بهما في رأسها وجبهتها وجنبها الأيمن وعضدها الأيمن وساعديها بعد سقوطها على الأرض، ووضع يده الأخرى على فم المجنى عليها لمنعها من الاستغاثة ذاكراً لها أنه لابد من الخلاص منها وقتلها لأنها عرفته وحتى لا ترشد عنه وتسهيلا لار تكانه جريمة سرقة نقودها والنقود الموجودة بالصيدلية، ثم قيامه بغاق باب الصيداية من الخارج بالأقفال الخاصة به، تاركا المجنى عليها داخل الصيداية والدماء تسيل منها بعد أن لف شعرها على الشاكوش وجذبها منها وهي ملقاة أرضا، مما يؤكد ويقطع بأن المتهم ما قصد من ذلك الاعتداء إلا إزهاق روح المجنى عليها...،، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر، وإنما يدرك بالظروف المحبطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما بضمره في نفسه، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية، وكان ما أورده الحكم - على السياق المتقدم - يعد كافيا وسائغا في استظهار نية القتل وتوافرها في حق الطاعن، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا بعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص قصد القتل من عناصر الدعوى، مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض، ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد.

٢- من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الأدلة والأخذ بما ترتاج إليه منها والتعويل في قضائها على قول شاهد ولو خالف قولا آخر الشاهد آخر دون بيان العلة إذ رجع الأمر في ذلك كله إلى اطمئنانها إلى ما تأخذ به دون ما تعرض عنه ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الإعتبارات التى ساقها

الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، ولا يجوز الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض لما هو مقرر من أن وزن وتقدير أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات، مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه، فإن ما يثيره الطاعن بشأن التناقض بين أقوال المجنى عليها والشاهد الرائد...... فى شأن قصد المتهم من الاعتداء على المجنى عليها و ويفرض حصوله ـ لا يكون مقبولا لما فيه من مصادرة لحرية محكمة الموضوع فى وزن أقوال الشهود وتكوين معتقدها فى الدعوى.

٣- إن الحالات النفسية ليست في الأصل من موانع المسئولية والعقاب كالجنون والعاهة في العقل، اللذين يجعلان الجانى فاقد الشعور والاختيار في عمله وقت ارتكاب الجريمة، وفقا لنص المادة ٢٦ من قانون العقوبات، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن المرض العقلى الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة في العقل وتنعدم به المسئولية الجنائية قانونا، هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور أو الإدراك، أما سائر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره أو إدراكه، فلا تعد سببا لانعدام المسئولية، و إن تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئولية الجنائية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها.

٤- لما كان الثابت من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئا عن معاناته من مرض نفسى يفقده الشعور والاختيار ولم يطلب الاستعانة بأهل الخبرة لتحقيق دفاعه هذا، فلا يجوز للطاعن من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها أو إجراء تحقيق لم يطلبه منها، ويكون النعى على الحكم في هذا الشأن غير مقبول.

هـ لما كـان البين من الإطلاع على محيضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو
 المدافع عنه لم يتمسك بأن اعترافه كان وليد قبض باطل لحصوله بغير إذن من النيابة
 العامة وفي غير الأحوال التي تجيز ذلك فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة
 أمام محكمة النقض.

٦- من المقرر أن تقدير آراء الخبراء، والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير شأنها فى ذلك شأن سائر الأدلة، وأنها لا تلتزم بالرد على الطعون الموجهة إلى تقرير الخبير الذى أخذت به لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد ما بستحق التفانها.

## الوقسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بانه أولاً: شرع في قبل ....... عمدا بأن ضربها بسكين وشاكوش في أنحاء متغرقة من جسدها قاصداً إزهاق روحها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعى وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليها بالعلاج، وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنه في الزمان والمكان سالفي الذكر سرق النقود المبيئة وصفا وقيمة بالتحقيقات والمملوكة لكل من ..... و ..... بطريق الإكراه الواقع على الأولى بأن ضربها بشاكوش وسكين فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعي وتمكن بهذه الوسيلة من الإكراه من شل مقاومتها وإنمام السرقة. ثانياً: أحرز بغير مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية سلاحين أبيضين «سكينا وشاكوشا». وأحالته مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية سلاحين أبيضين «سكينا وشاكوشا». وأحالته المحكمة جنايات الاسكندرية المعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة،

وادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض المؤقت. والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملا بالمواد ١٩٤٥، ٢٦، ٢٣٤، ٢٦٨، ٣١٨ من قانون العقوبات والمواد ١٩٥١ مروا/أ، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥١ والبند ١١ من الجدول رقم (١) المرفق بالقانون الأخير مع إعمال المادة ٢/٣٣ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما ومصادرة السكين والشاكوش المضبوطين باعتبار ان التهمة الاولى شروع في قتل مرتبطة بجنحة سرقة وإلزامه بأن يؤدى للمدعية بالحق المدنى مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض المؤقت.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

#### المكمسة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى الشروع في القتل المرتبط بجنحة السرقة وإحراز سلاحين أبيضين دون مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية، قد شابه القصور والتناقض في التسبيب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ومخالفة الثابت بالأوراق والخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأن الحكم أورد في مقام التدليل على نية القتل وثبوت توافرها في حق الطاعنليل أقوال المجنى عليها بأن الطاعن قصد قتلها ، في حين أورد في موضع آخر قول المرائد ........... أن قصد الطاعن إنسرف إلى سرقة نقود المجنى عليها وصاحب المسيدلية دون أن تتجه نيته إلى قتلها ، وليس من شأن ما استخلصه الحكم في هذا الخصوصية عليها المحكم في الاعتداء على المجنى عليها المحكم في هذا الخصوصية عليها المحكم في هذا الخصوصية عليها شاكوشا وسكينا من المجنى عليها شاكوشا وسكينا من

شأنها إحداث القتل ومنع استغاثتها بوضع يده على فمها مكرراً القول بأنه لابد من الخلاص منها وأن الطاعن اعتاد تعاطى الأقراص التي تحتوى على مادة مخدرة لا يفيد توافر نية القتل لدى الطاعن فضلا عن أن إصابات المجنى عليها كما هو ثابت بالتقرير الطبي الشرعي سطحية، كما أطرح الحكم دفاع الطاعن القائم على معاناته من مرض نفسي بنتابه من حين وآخر مما بفقده الشعور والاختبار ولم تعن المحكمة بتحقيق هذا الدفاع ـ بالأستعانة بأهل الخبرة، هذا إلى أن الحكم عول ضمن ما عول في إدانة الطاعن على اعترافه بتحقيقات النيابة العامة ومحضر الضبط على الرغم من أنه وليد قبض باطل لحصوله بغير إذن من النيابة العامة وفي غير الأحوال التي تجيز ذلك وآية ذلك أن مدونات الحكم حوت ما يفيد ضبط الطاعن بعد وقوع الحادث بما يجاوز الشهر، وأخيرا عول الحكم على التقرير الطبي الشرعي الذي انتهى إلى أن إصابات المجنى عليها جائزة الحدوث وفق تصويرها الوارد بأقوالها من تحقيقات النيابة العامة وخلص من ذلك إلى تطابق الدليلين القولي والفني على الرغم من خلو أوراق الدعوى مما يفيد اطلاع الطبيب الشرعي على التحقيقات سالفة البيان، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال المجنى عليها وشاهد الإثبات ومن التقرير الطبى الشرعى ومن اعتراف الطايحن بتحقيقات النيابة العامة، ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان الحكم قد استظهر نية القتل في حق الطاعن في قوله «إن الثابت من ظروف الواقعة وملابساتها ومن استخدام المتهم في الاعتداء على المجنى عليها شاكوشا وسكينا من شأنهما إحداث القتل إنهال بهما ضربا على المجنى عليها ومواصلته الاعتداء عليها بهما في رأسها وجبهتها وجنبها الأيمن وعضدها الأيمن

وساعديها بعد سقوطها على الأرض، ووضع يده الأخرى على فم المجنى عليها لمنعها من الاستغاثة ذاكراً لها أنه لابد من الخلاص منها وقتلها لأنها عرفته وحتى لا ترشد عنه وتسهيلا لارتكابه جريمة سرقة نقودها والنقود الموجودة بالصيدلية، ثم قيامه بغلق باب الصيدلية من الخارج بالأقفال الخاصة به، تاركا المجنى عليها بداخل الصيدلية والدماء تسيل منها بعد أن لف شعرها على الشاكوش وجذبها منها وهي ملقاة أرضا، مما يؤكد ويقطع بأن المتهم ما قيصد من ذلك الاعتداء إلا إز هاق روح المجنى عليها ...، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر ، وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضمره في نفسه، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية، وكان ما أورده الحكم ـ على السياق المتقدم . يعد كافيا وسائغا في استظهار نية القتل وتوافرها في حق الطاعن، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص قصد القتل من عناصر الدعوى، مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض، وبكون منعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد. لما كان ذلك، وكان لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الأدلة والأخذ بما ترتاح إليه منها والتعويل في قضائها على قول شاهد ولو خالف قولا آخر لشاهد آخر دون بيان العلة إذ يرجع الأمر في ذلك كله إلى اطمئنانها إلى ما تأخذ به دون ما تعرض عنه. ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض، لما هو مقرر من أن وزن وتقدير أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه، فإن ما يثيره

الطاعن بشأن التناقض بين أقوال المحنى عليها والشاهد الرائد ....... في شأن قصد المتهم من الاعتداء على المجنى عليها - وبفرض حصوله - لا يكون مقبولا لما فيه من مصادرة لحرية محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود وتكوين معتقدها في الدعوى. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الحالات النفسية ليست في الأصل من موانع المسئولية والعقاب كالجنون والعاهة في العقل، اللذين بجعلان الجاني فاقد الشعور والاختيار في عمله وقت إرتكاب الجريمة، وفقا لنص المادة ٦٢ من قانون العقوبات، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن المرض العقلى الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة في العقل وتنعدم به المسئولية الجنائية قانونا، هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور أو الإدراك، أما سائر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص، شعوره أو ادراكه، فلا تعد سببا لإنعدام المسئولية، وكان تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئوليته الجنائية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالقصل فيها، ومن تم فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد. فضلا عن أن الثابت من الرجوع إلى محضر جاسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئا عن معاناته من مرض نفسي يفقده الشعور والإختيار ولم يطلب الإستعانة بأهل الخبرة لتحقيق دفاعه هذا، فلا يجوز للطاعن من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها أو إجراء تحقيق لم يطلبه منها، ويكون النعى على الحكم في هذا الشأن غير مقبول. لما كان ذلك، وكان البين من الاطلاع على محضر جاسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك بأن اعترافه كان وليد قبض باطل لحصوله بغير إذن من النيابة العامة وفي غير الأحوال التي تجيز ذلك فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير آراء الخيراء، والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة

الطعون الموجهة إلى تقرير الخبير الذي أخذت به لأن مؤدى ذلك أنها لم تجدما يستحق التفاتها. فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا. لما كان ما تقدم،

فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

### جلسة ١٩٩٧ من مارس سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ نجاح سليمان نصار نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ مجدى منتصر و حسن حمزة و حامد عبد الله و فتحى حجاب نواب رئيس انحكمة.

## (01)

# الطعن رقم ٢٠٨٠ لسنة ١٦٥ القضائية

(١) إثبات اخبرة، حكم اما لا يعيبه في نطاق التدليل،

عدم تكرار الحكم سرده تقرير الخبير. لا يعيبه. إيراد مؤداه. كفايته بياناً له.

(٢) إثبات اشهودا. حكم اما لا يعيبه في نطاق التدليلاا.

إحالة الحكم في بيان شهادة الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر. لا يعيبه.

ما دامت أقوالهما متفقة مع ما إستند إليه منها.

اختلاف الشهود في بعض التفصيلات التي لم يوردها الحكم. لا يؤثر في سلامته. الخطأ في الاسناد لا بعب الحكم. ما دام لم يؤثر في عقيدة المحكمة.

مثال.

### (٣) مواد مخدرة. جريمة الركانهاا. قصد جنائي.

انتهاء الحكم إلى أن إحراز المخدر كان مجرداً من قصود الإنجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى. كفايته للرد على الدفاع بأن الإحراز كان بقصد التعاطى.

(٤) إثبات «بوجه عام». إستدلالات. محكمة للوضوع «سلطتها فَى تقدير جدية التحريات». تفتيش «إذن التفتيش ، إصداره . بياناته».

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش. موضوعي،

عدم ايراد محل إقامة الطاعن محدداً بمحضر الاستدلالات، غير قادح في جدية التحريات.

### (٥) مأمورو الضبط القضائي الختصاصاتهما.

عدم تجرد مأمور الضبط القضائى من صفته فى غير أوقات العمل الرسمية. بقاء أهليته لمباشرة الأعمال التى ناطه بها القانون قائمة ولو كان فى إجازة أو عطلة رسمية. ما لم يوقف عن عمله أو يمنح إجازة إجبارية.

### (٦) حكم اما لا يعيبه في نطاق التدليل،

تزيد الحكم فيما لم يكن في حاجه إليه في إقامة قضائه. لا يعيبه.

مثال .

۱ ـ لما كان الحكم المطعون فيه قد بين عند تحصيله واقعة الدعوى مؤدى تقرير المعامل الكيماوية بيانا كافيا بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة إحراز المادة المخدرة التى دان الطاعن من أجلها . وكان لا يعيب الحكم بعد ذلك عدم تكرار سرده لهذا التقرير .

٢ ـ من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة معه ما أستند إليه الحكم منها ولا يؤثر في هذا النظر إختلاف الشهود في بعض التفصيلات التي لم يوردها الحكم، لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أحال في أقوال الشاهد الأولي وكان البين من أقوال شاهدي الإثبات بمحضر جلسة المحاكمة أنها تتفق في جملتها مع ما أستند إليه الحكم منها ولم تختلف إلا في واقعة الهذا الحكم في أقوال الشاهد الماهد الطاعن. لما كان ذلك، وكانت إحالة الحكم في أقوال الشاهد

الثانى إلى أقوال الشاهد الأول رغم الإختلاف فى تلك الجزئية غير مؤثر فى عقيدة المحكمة التى خلصت إليها وكانت أقوال شاهدى الإثبات متفقة فى أن الطاعن قد أحرز المخدر المضبوط ومن ثم فلا يعيب الحكم ما شابه من خطأ فى الإسناد فى هذه الجزئية.

٣- لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت إحراز الطاعن للمخدر المصبوط معه بركنيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الإتجار في حقه مستظهراً أن الإحراز كان مجرداً من قصد الإتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى مما يتضمن الرد على دفاعه بأن إحرازه المخدر كان بقصد التعاطى.

٤ ـ من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفنيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد إقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها إذن التفنيش وكفايتها لتسويغ إصداره ـ كما هو الشأن في الدعوى المطروحة ـ وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن، فإنه لا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون. لما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفنيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجه لاينازع الطاعن في أن لها أصلاً ثابتا بالاوراق وكان عدم إيراد محل إقامة الطاعن محدداً في محضر الاستدلال لا يقدح بئاته في جدية ما تضمنه من تحريات فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سدداً.

 من المقرر أن مأمور الضبط القضائى لا يتجرد من صفته فى غير أوقات العمل الرسمى بل تظل أهليته لمباشرة الأعمال التى ناطه بها القانون قائمة حتى إن كان فى إجازة أو عطلة رسمية ـ ما لم يوقف عن عمله أو يمنح إجازة إجبارية.

٦ ـ لا يقدح في سلامة الحكم ما إستطرد إليه بقوله ـ بأن قول الدفاع بأن

النقيب ....... كان بإجازة يوم الضبط ولم يشترك مع الشاهد الآخر هو قول مرسل لم يتأيد بأى دليل ـ لأن ذلك من الحكم لا يعدو أن يكون تزيداً لا يعيبه بعد أن إستوفى دليله في إطراح دفاع الطاعن .

### الوتائسع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الانجار جوهرا مخدرا (هيروين) في غير الأحوال المصرح بها قانونا وأحالته إلى محكمة جنايات الأسكندرية المعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢،١/٣،٢/١،٢٤٨ من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٩ والبند رقم ٢ من القسم الأول من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول والمستبدل بالقانون سالف الذكر والمستبدل بالقانون الأخير مع إعمال المادتين ٣٦ من القانون سالف الذكر والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات ويتغريهم مانة ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن الإحراز مجرد من القصود.

قطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ....... إلخ.

#### المكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر - هيروين - بغير قصد من القصود الخاصة في غير الأحوال المصرح بها قانونا قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والخطأ في الإسناد، ذلك أنه استند في إدانة الطاعن إلى تقرير المعامل الكيماوية بالإضافة إلى الأدلة الأخرى دون أن يورد مضمون هذا التقرير اكتفاءً بما حصله عند ذكر الوقائع، وأحال في بيان مؤدى شهادة الشاهد الثاني إلى شهادة الشاهد الأول على الرغم من اختلاف شهادتيهما بشأن واقعة إبلاغهما بالمكان الذي تواجد به الطاعن حيث ضبط ولم يرد على ما دفع به الطاعن من أن إحرازه للمخدر كان بقصد التعاطى، وأخيراً دفع المدافع عن الطاعن ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي سبقته وببطلان القبض والتفتيش لحصولهما من غير المأذون له بإجرائهما لأن الأخير كان في يوم إجازته الأمر الذي أكده دفتر الأحوال إلا أن الحكم رد على الدفعين بما لا يصلح رداً، كل ذلك بعد الحكم بما يستحد نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد بين عند تحصيله واقعة الدعوى مؤدي تقرير المعامل الكيماوية بيانا كافيا بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة إحراز المادة المخدرة التي دان الطاعن من أجلها، وكان لا يعيب الحكم بعد ذلك عدم تكرار سرده لهذا التقرير ويضحى ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص في غير محله. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة مع ما أستند إليه الحكم منها ولا يؤثر في هذا النظر إختلاف الشهود في بعض التفصيلات التي لم يوردها الحكم. لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أحال في بيان أقوال الشاهد الثاني إلى ما حصله من أقوال الشاهد الأول وكان البين من أقوال شاهدي الإثبات بمحضر جاسة المحاكمة أنها تتفق في جماتها مع ما أستند إليه الحكم منها ولم تختلف إلا في واقعة إبلاغهما بواقعة ضبط الطاعن. لما كان ذلك، وكانت إحالة الحكم في أقوال الشاهد الثاني إلى أقوال الشاهد الأول على الرغم من

الإختلاف في تلك الجزئية غير مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها وكانت أقوال شاهدي الإثبات متفقة في أن الطاعن قد أحرز المخدر المضبوط ومن ثم فلا بعبب الحكم ما شابه من خطأ في الإسناد في هذه الجزئية. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت إحراز الطاعن للمخدر المضبوط معه بركنيه المادي والمعنوى ثم نفى توافر قصد الإتجار في حقه مستظهراً أن الإحرازه كان مجرداً من قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي مما يتضمن الرد على دفاعه بأن إحراز للمخدر كان بقصد التعاطى فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد إقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة -وأقرت النباية على تصرفها في هذا الشأن، فإنه لا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، لما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن في أن لها أصلا ثابتا بالأوراق، وكان عدم إيراد محل إقامة الطاعن محدداً في محضر الاستدلال لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا. لما كان ذلك، وكان الحكم قد رد على ما أثاره الدفاع بشأن بطلان القبض والتفتيش في قوله: و..... كما أن قول الدفاع من أن النقيب/ ...... كان باجازة يوم ضبط المتهم، وبالتالي فلم يشترك مع الشاهد الآخر فهو قول مرسل لم يتأيد بأي دليل، فضلاً عن أنه ليس ثمة ما يمنع قانونا من قيام الضابط بممارسة عمله في يوم من أيام إجازته ومن ثم فإن هذا القول أو ذاك على غير ما سند من الدفاع متعينا رفضه وعدم التعويل عليه، . وما إنتهى إليه الحكم من رفض الدفع

سديد ، ذلك بأن مأمور الضبط القضائي لا يتجرد من صفته في غير أوقات العمل الرسمي بل تظل أهليته لمباشرة الأعمال التي ناطه بها القانون قائمة - حتى إن كان

في إجازة أو عطلة رسمية - ما لم يوقف عن عمله أو يمنح إجازة إجبارية، ولا يقدح في سلامة الحكم ما إستطرد إليه بقوله ـ بأن قول الدفاع بأن النقيب .....كان

بإجازة يوم الضبط ولم يشترك مع الشاهد الآخر هو قول مرسل لم يتأيد بأى دليل-لأن ذلك من الحكم لا بعدو أن يكون تزيداً لا يعيبه بعد أن استوفى دليله في اطراح

دفاع الطاعن. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون غير أساس متعينا رفضه.

## جلسة ۲۰ من مارس سنة ۱۹۹۷

برناسة السيد المستشار/ محمد يحيى رشدان نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ حسين الشافعى ووفيق الدهشان وفريد عوض وإبراهيم الهنيدى نواب رئيس الحكمة.

### (27)

# الطعن رقم ١٢٤٩١ لسنة ٥٩ القضائية

(١) محكمة الموضوع ا سلطتها في تقدير الدليل ،.

لمحكمة الموضوع استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة. شرط ذلك؟

(۲) حكم د تسبيب. تسبيب معيب د. نقض د أسباب الطعن. ما
 يقبل منها د. تسهيل إستيلاء على مال عام.

إقامة المحكمة قضاءها على الوقائع الثابتة في أوراق الدعوى. واجب.

استناد الحكم فى قضنانه بالادانة على شهادة خبيرى وزارة العدل ونسبته اليهما القول أن الطاعن سهل امتهم آخر الاستيلاء على الأموال المملوكة للشركة التى يراس مجلس إدارتها على الرغم من مخالفة ذلك للثابت بالاوراق. يعيبه .

(٣) تسهيل الاستيلاء على مال للدولة. حكم ١ تسبيبه. تسبيب
 معيب ١. محكمة النقض ١ الحكم في الطعن ١.

جناية تسهيل الاستيلاء على مال إحدى الشركات المساهمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكرراً عقوبات. مناط تحققها؟

انتفاء نية تسهيل الاستيلاء بغير حق على المال المملوك لاحدى الشركات المساهمة لدى الطاعن. لا تأثيم. مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر. خطأ في القانون. يوجب نقصه والقصاء بالبراءة . أساس ذلك؟

١- من المقرر أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها أو عناصرها المختلفة، إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصها سائغاً وأن يكون دليلها فيما انتهت اليه قائما في أوراق الدعوى.

٢- لما كان الأصل أنه يتعين على المحكمة ألا تبنى حكمها إلا على الوقائع الشابتة في أوراق الدعوى وليس لها أن تقيم قبضاءها على أمور لا سند لها من التحقيقات، فإن الحكم المطعون فيه اذ استند في قضائه بادانة الطاعن على شهادة كل من خبيرتي وزارة العدل ونسب اليهما القول أن الطاعن سهل امتهم آخر الاستيلاء على أموال مملوكة لشركة....... التي يرأس مجلس إدارتها وهي إحدى الشركات المساهمة رغم مخالفة ذلك للثابت بالاوراق فإنه يكون قد استند إلى ما لا أساس له في الأوراق.

٣- من المقرر أن جريمة تسهيل الاستيلاء على مال إحدى الشركات المساهمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكرراً من قانون العقوبات لا تقع إلا إذا كان الجانى رئيسا أو عضوا بمجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة أو مديراً أو عاملاً بها وأن يكون المال المعتدى عليه ماكا الشركة المساهمة التي يعمل فيها المتهم وأن يستغل سلطات وظيفته كي يمد آلغير بالإمكانات التي تتيح له الاستيلاء بغير حق على ذلك المال ويتعين أن يعلم المنهم أن من شأن فعله الاعتداء على ملكية المال وأن تتجه إرادته إلى تسهيل استيلاء الغير على مال الشركة، ويكون وجوبا على الحكم أن يبين صفة الطاعن وكردة موظفا بالشركة المساهمة وكون وظيفته طوعت له تسهيل استيلاء الغير على

المال وكيفية الإجراءات التى اتخذت بما تتوافر به اركان الجريمة. لما كان ذلك، وكان البين مما تقدم أن ما بدر من المتهم - الطاعن - لا يعدو كونه مجرد مخالفات إدارية لا البين مما تقدم أن ما بدر من المتهم - الطاعن - لا يعدو كونه مجرد مخالفات إدارية لا تبلغ مبلغ الجريمة ومن ثم تنتفى عنه نية تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال مملوك لاحدى الشركات المساهمة، وتنحسر بالتالى أية شبهة توجب تأثيم فعله جنائيا واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر نتيجة ترديه فى الخطأ فى الاسناد الذى أسلسه الى مخالفة القانون والخطأ فى تطيبقه، وكان هذا الخطأ لا يخصع لأى تقدير موضوعى فإنه يتعين وفقا لنصى المادتين ١٩٣٠، ٢/٣٩ من القانون ٥٧ اسنة ١٩٥٩ المعدل فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، نقض الحكم المطعون فيه بمقتضى القانون وبراءة المتهم مما أسند إليه.

### الوقائسع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخر بأنهما: (الطاعن) بصفته عضو مجلس إدارة شركة ........ وا لآخر رئيس مجلس ادارة الشركة سابقا سهلا الاستيلاء بغير حق للمتهم الثالث على مبلغ ستمائة وثمانية ألف فرنك سويسرى والمملوك للجهة المشار اليها بأن مكناه من الحصول على ذلك المبلغ بمقولة أنه قيمة لأسهم مشتراه دون نمام ذلك على النحو المبين بالتحقيقات، و إحالتهما الى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة، والمحكمة المنكورة قضت حضوريا عملاً بالمواد ٢١٨، ١١٣، ١٤ مكرراً أمن الذولة قانون العقوبات بمعاقبة الطاعن بالسجن ثلاث سنوات وبتغريمه مبلغ ٦٨٠ الف. فرنك سويسرى وبرد مثله مع عزله من عضوية الشركة .

فطعن الاستاذ/ ..... المصامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم

بطريق النقض .....الخ.

## المكمسة

حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة تسهيل الاستيلاء على أموال إحدى الشركات المساهمة قد شابه الفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه عول فى إدانتة بالجريمة المسندة إليه على أقوال نسبها لخبيرتى مكتب خبراء وزارة العدل رغم أن أقوالهما فى التحقيقات لا تساند الحكم فيما حصله، كما أنه أتخذ من مجرد توقيع الطاعن على عقد شراء أسهم شركة ...... دليلا على مقارفته جريمة تسهيل الاستيلاء رغم أن توقيعه على العقد كان بصفته رئيسا لمجلس الشركة وسبق تكليفه بذلك من مجلس إدارتها، فضلا عن أن الحكم لم يدلل على توافر القصد الجنائي لتلك الجريمة فى حق الطاعن ـ وهو ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

وحيث إن البين من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها أنه بتاريخ ١٩٧٦/٨/١٤ اجتمع مجلس إدارة شركة ....... برئاسه الطاعن وحضور تسعة من أعضاء مجلس إدارتها وصدر قرار بالموافقة على شراء عدد ألف ومائتى سهم من أسهم شركة ...... وتكليف ثمانية من الأعضاء بالسفر لسويسرا لإنمام الشراء - كما تبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عول فى إدانة الطاعن على شهادة كل من .... و ..... و ..... الخبيرتين بمكتب خبراء وزارة العدل فى التحقيقات وبمراجعة شهادة كل منهما لدى سؤالهما بتحقيقات النيابة تبين أنهما قررتا أنه بمراجعة أعمال الشركة بتكليف لهما من نيابة عابدين لا يمكن الجزم بإسناد جريمة الاختلاس أو الاستيلاء بغير حق أو تسهيل الاستيلاء على ثمة أموال للشركة جريمة الاختلاس أو الاستيلاء بغير حق أو تسهيل الاستيلاء على ثمة أموال للشركة

المذكورة للطاعن وأن ما يمكن نسبته اليه هو مجرد مخالفات تنحصر في توظيف أموال الشركة في غير أغراضها وهي لا تعدو أن تكون مخالفات إدارية ـ لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدائها أو عناصر ها المختلفة، إلا أن شرط ذلك أن بكون استخلاصها سائغا وأن بكون دليلها فيما إنتهت الله قائما في أوراق الدعوى، وكان الأصل أنه يتعين على المحكمة ألا تبني حكمها إلا على الوقائع الثابنة في أوراق الدعوى وليس لها أن تقيم قضاءها على أمور لا سند لها من التحقيقات، فإن الحكم المطعون فيه إذ استند في قضائه بإدانة الطاعن على شهادة كل من خبيرتي وزارة العدل ونسب إليهما القول أن الطاعن سهل لمتهم آخر الاستيلاء على أموال مملوكة للشركة التي يرأس مجلس إدارتها وهي إحدى الشركات المساهمة رغم مخالفة ذلك الثابت بالأوراق على السياق المتقدم فإنه بكون قد استند إلى مالا أساس له في الأوراق، لما كان ذلك، وكان من المقرر أن جريمة تسهيل الاستيلاء على مال إحدى الشركات المساهمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكرراً من قانون العقوبات لا تقع إلا اذا كان الجاني رئيسا أو عضوا بمجلس ادارة احدى الشركات المساهمة أو مديراً أو عاملاً بها وأن يكون المال المعتدى عليه ملكا للشركة المساهمة التي يعمل فيها المتهم وأن يستغل سلطات وظيفته كي يمد الغير بالامكانات التي تتيح له الاستيلاء بغير حق على ذلك المال ويتعين أن يعلم المتهم أن من شأن فعله الاعتداء على ملكية المال وأن تتجه إرادته الى تسهيل استيلاء الغير على مال الشركة، ويكون وجوبا على الحكم أن يبين صفة الطاعن وكونه موظفا بالشركة المساهمة وكون وظيفته طوعت له تسهيل استيلاء الغير على المال وكيفية الاجراءات التي اتخذت بما تتوافر به أركان الجريمة . لما كان ذلك، وكان البين مما تقدم ان بدر من المتهم - الطاعن - لا يعدو كونه مجرد مخالفات إدارية لا تبلغ مبلغ الجريمة ومن ثم تنتُّفي عنه نية تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال مماوك لإحدى الشركات المسساهمة، وتنحسر بالتالى أية شبهة توجب تأثيم فعله جنائياً. وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر نتيجة ترديه في الخطأ في الاسناد الذي أسلسه الى مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه، وكان هذا الخطأ لا يخضع لأى تقدير موضوعي فإنه يتعين وفقا لنصى المادتين ١/٣٠ ، ٢/٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، نقض الحكم المطعون فيه بمقتضى القانون وبراءة المتهم مما أسند اليه.

### جلسة ۲۲ من مارس سنة ۱۹۹۷

برئاسة السيد المستشار/ صلاح البرجى نائب رئيس الحكمة وعصوية السادة المستشارين/ محمود عبد البارى ومحمد حسين مصطفى ونير عثمان وأحمد عبد القوى أحمد نواب رئيس الحكمة.

#### (a \$)

# الطعن رقم ١٢٧٩١ لسنة ٦٢ القضائية

اختصاص الاختصاص النوعى، استئناف انظره والحكم فيه، . محكمة ثانى درجة.

ليس للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بعدم الاختصاص إذا ثبت لها أن الواقعة جناية. متى كان المتهم وحده هو المستأنف. أساس ذلك؟

قضاؤها بعدم الاختصاص في هذه الحالة، منه للخصومة على خلاف ظاهره . أثر ذلك: قبول طلب النبابة العامة بتعيين المحكمة المختصة . علة ذلك؟

....

لما كان يبين من الأوراق أن المحكمة الابتدائية أصدرت بتاريخ ١٩٨٨/٢/٩ حكمها بحبس كل من المتهمين سنة مع الشغل في واقعة الضرب التي قدمتهم بها النيابة العامة، فاستأنف المتهمون وحدهم وقضت المحكمة بجلسة ١٩٨٩/١٠/٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى وباحالتها للنيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها استنادا لما ثبت بالتقرير الطبي الشرعى المرفق الأوراق من تخلف عاهة مستديمة بالمجنى عليه. لما كان ذلك،

وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية إذ نصت على أنه وإذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف، فإنها بذلك تكون قد دلت على أنه إذا كان الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده دون النيابة العامة فليس للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بعدم الاختصاص بنظر الدعوى إذا ما ثبت لها أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى في حقيقتها جناية لما في ذلك من تسوىء لمركز المستأنف ولا يكون أمامها في هذه الحالة إلا أن تؤيد حكم الإدانة الابتدائي أو تعدله لمصلحة المستأنف بعد أن حاز قضاؤه الضمني بالاختصاص قوة الأمر المقضى، وإذ كان الحكم الاستئنافي قد قضى على خلاف ذلك - بعدم الاختصاص بنظر الدعوى استناداً إلى أن الواقعة تثير شبهة الجنابة فإنه يعد منهيا للخصومة على خلاف ظاهره لأنه سوف يقابل حتما بقضاء محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت إليها إذ لا اختصاص لها بنظرها على مقتضى القانون بغض النظر عن حقيقة وصفها بعد أن صار هذا الاختصاص معقودا المحكمة الجنح وحدها، ومن ثم فقد وجب - حرصا على العدالة أن يتعطل سيرها -قبول الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن تعيين المحكمة المختصة، وتعيين محكمة الجنح المستأنفة بمحكمة شمال القاهرة الابتدائية للفصل في الدعوى.

## الوقسائع

اتهمت النّيابة العامة المطعون صدهم ....... بأنهم أحدثوا عمدا ب ....... الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين والتي أعجزتهما عن أشغالهما الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما وكان ذلك باستعمال أداة حادة، وطلبت عقابهم بالمادة ٢٠/١٤، ٣ من قانون العقوبات. ومحكمة جنح المطرية قصت حصوريا

اعتب عملا بمادة الإتهام بحبس كل متهم سنة مع الشغل وكفالة مائة جنيه لايقاف التنفيذ. استأنفوا ومحكمة شمال الفاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى وبإحالتها للنيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها.

وقدمت النيابة العامة طلبا إلى محكمة النقض بتعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى الجنائية.

### المكمسة

حيث إن مبنى الطلب المقدم من النيابة العامة بتعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى طبقا للمادة ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية - أن المحكمة الاستئنافية قد أخطأت فى تطبيق القانون إذ قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى استئاداً إلى أن الواقعة المسندة إلى المطعون ضدهم تشكل الجناية المؤثمة بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات، ذلك أن النيابة العامة لم تستأنف الحكم الابتدائي - القاضى بحبس كل متهم سنة مع الشغل وكفالة ١٠٠ جنيه - وإنما استأنفه المطعون ضدهم وحدهم ومن ثم فقد كان يتعين على المحكمة أن تلتزم بنص الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات، أما وهي لم تفعل وإندهت إلى قضائها سالف الإشارة ولأن محكمة الجنايات - إذا عرضت عليها الدعوى - ستقضى حتما بعدم اختصاصها مما يوفر قيام التنازع السلبي على الاختصاص وهو ما ينهض مبررا لتقديم طلب النيابة العامة المشار

وحيث إنه يبين من الأوراق أن المحكمة الابتدائية أصدرت بتاريخ ١٩٨٨/٢/٩ حكمها بحبّس كل من المتهمين سنة مع الشّغل في واقعة الصرب التي قدمتهم بها

النيابة العامة، فاستأنف المتهمون وحدهم وقضت المحكمة بجلسة ٣/١٠ ١٩٨٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى وباحالتها للنيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها استنادا لما ثبت بالتقرير الطبى الشرعي المرفق بالأوراق من تخلف عاهة مستنديمة بالمجنى عليه. لما كان ذلك، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية إذ نصت على أنه وإذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف، فإنها بذلك تكون قد دلت على أنه إذا كان الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده دون النيابة العامة فليس للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بعدم الاختصاص بنظر الدعوى إذا ما ثبت لها أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى في حقيقتها جناية لما في ذلك من تسوىء لمركز المستأنف ولا يكون أمامها في هذه الحالة الا أن تؤيد حكم الادانة الابتدائي أو تعدله لمصلحة المستأنف بعد أن حاز قضاؤه الضمني بالاختصاص قوة الأمر المقضى، وإذ كان الحكم الاستئنافي قد قضي على خلاف ذلك - بعدم الاختصاص بنظر الدعوى استناداً إلى أن الواقعة تثير شبهة الجناية فانه بعد منهيا للخصومة على خلاف ظاهره لأنه سوف يقابل حتما بقضاء محكمة الجنابات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت إليها إذ لا اختصاص لها بنظرها على مقتضى القانون بغض النظر عن حقيقة وصفها بعد أن صار هذا الاختصاص معقودا لمحكمة الجنح وحدها، ومن ثم فقد وجب - حرصاً على العدالة أن يتعطل سيرها ـ قبول الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن تعيين المحكمة المختصة، وتعيين محكمة الجنح المستأنفة بمحكمة شمال القاهرة الابتدائية للفصل في الدعوي.

### جلسة ۲۳ من مارس سنة ۱۹۹۷

برئاسة السيد المنتشار/ محمد على عبد الواحد نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المنتشارين/ محمد طلعت الرفاعي وعادل الشوربجي وأنس عمارة نواب رئيس الحكمة وعاصم عبد الجبار .

### (00)

## الطعن رقم ٣٦٨١ لسنة ٦٥ القضائية

(١) إثبات الشهودا، محكمة الموضوع السلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى اسلطتها فى تقدير الدليل ال

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى. موضوعى .

للمحكمة تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوال الشهود .

مفاد أخذ المحكمة بشهادة شاهد ؟

(٢) إثبات اشهودا. حكم اما لا يعيبه في نطاق التدليل،

تناقض الشاهد أو تضاريه في أقواله. لا يعيب الحكم. ما دام استخلص الحقيقة من أقواله بما لا تناقض فيه.

 (٣) إثبات اشهوده. محكمة الوضوع اسلطتها في تقدير الدليله. نقض السباب الطعن. ما لا يقبل منهاه.

للمحكمة الأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق. دون التزام منها بيان العلة أو تحديد موضع الدليل من الأوراق. ما دام له أصل فيها .

للمحكمة الاعراض عن أقوال شاهد نفي. ما دامت لا تثق بما شهد به.

الجدل الموضوعي في سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدله الدعوى. غير جائز. أمام النقض . (٤) إجراءات اإجراءات التحقيق، استعراف. إثبات الوجه عام، محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليل، نقض اأسباب الطعن. ما لا يقبل منها،

التعرف. لم يرسم له القانون صورة خاصة يتم عليها .

حق محكمة الموضوع الأخذ بتعرف الشاهد على المتهم، ولو لم يجر عرضه في جمع من أشباهه. ما دامت قد اطمأنت إليه، أساس ذلك ؟

تعويل المحكمة على الدليل المستمد من تعرف الشاهدة على الطاعن. لا يعيب الحكم، المجادلة في ذلك أمام النقض. غير مقبوله .

(٥) إثبات دمعاينة، إجراءات دإجراءات المحاكمة، دفاع دالإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره، نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها» . محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل».

حق المحكمة الإعراض عن أوجه دفاع المتهم . متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى .

طلب المعاينة الذى لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة المقصود به إثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت إليه المحكمة. دفاع موضوعى. لا تلتزم المحكمة بإجابته.

(٦) إجراءات الجراءات المحاكمة، دفاع الإخلال بحق الدفاع.
 ما لا يوفره،

عدم التزام المحكمة بإجابة طلب أو الرد عليه. إلا إذا أصر عليه مقدمه .

التفات المحكمة عن إجابة طلب الطاعن ضم حرز ملابس المجنى عليهاالمبدى أمام هيئة سابقة. لا يخل بحقه في الدفاع. طالما لم يتمسك به أمامها

(٧) إجراءات وإجراءات التحقيق، نيابة عامة. نقض وأسباب الطعن. ما لا يقبل منها، إثبات وشهوده.

تعييب تحقيق النيابة. لا أثر له. على سلامة الحكم. إجراؤه في غيبة المنهم. لا

بطلان .

العبرة عند المحاكمة. هي بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها.

غياب المتهم عند سؤال الشاهد. لا يبطل أقواله

١- من المقرر أن محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تظرح ما يخالفها من صور أخرى ولها كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوال الشهود ومتى أخذت بشهادة شاهد، فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التى سافها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٢- من المقرر أن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله - بغرض صحة وجوده لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصاً سائعاً لا تناقض فيه .

٣ـ لما كان للمحكمة أن تأخذ بأقواله في أية مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضوع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل فيها - كما هو الحال في الدعوى - وكان لها كذلك أن تعرض عن أقوال شاهد النفي ما دامت لا تثق بما شهد به . فلا عليها إن هي اطرحت أقوال شاهدي النفي ما دامت لم تطمئن إلى أقوالهما . ومن ثم كان ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في مبلغ اطمئنانها إليه مما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه أمام محكمة النقض .

٤- لما كان القانون لم يرسم التعرف صورة خاصة بيطل بها إذا لم يتم عليها. وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه في جمع من أشباهه ما دامت قد اطمأنت إليه إذ العبرة هي باطمئنان المحكمة إلى صدق الشاهدة على الدليل المستمد من تعرف الشاهدة على الطاعن، ما دام تقذير قوة الذليل من سلطة محكمة الموضوع تعرف الشاهدة على الطاعن، ما دام تقذير قوة الذليل من سلطة محكمة الموضوع

وحدها، وتكون المجادلة في هذا الخصوص غير مقبولة .

مـ من المقرر أن القانون وإن أوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أنه إذا كانت المحكمة قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى، فإن لها أن تعرض عنه ولا تثريب إن هي أغفلت الرد عليه، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب الطاعن إجراء معاينة لمكان الحادث وأطرحه للأسباب السائغة التي أوردها فإن دعوى الإخلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة سيما وأن طلب إجراء المعاينة لم يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إثبات حصوله بل المقصود منه إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة ، فإن مثل هذا الطلب يعد دفاعاً موضوعياً لا تلازم المحكمة بإجابته .

٦- من المقرر أن المحكمة لا تكون ملزمة بإجابة طلب أو الرد عليه إلا إذا كان من قدمه قد أصر عليه وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك أمام الهيئة الجديدة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم المطعون فيه بطلب ضم حرز ملابس المجنى عليها والذي كان قد أبداه أمام هيئة سابقة، فلا يكون له أن يطالب هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبد أمامها أو إجراء لم يطلب منها، ومن ثم يكون منعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص في غير محله .

٧- من المقرر أن تعييب التحقيق الذى تجريه النيابة لا تأثير له على سلامة الحكم، فإذا ما أجرت النيابة تحقيقاً فى غيبه المتهم - بفرض حصوله - فذلك من حقها ولا بطلان فيه والأصل أن العبرة عند المحاكمة هى بالتحقيق الذى تجرية المحكمة بنقسها وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى المحكمة بما يراه من عيب فيقع تقدير ذلك فى سلطة المحكمة بوصف تحقيق النيابة دليلاً من أدلة الدعوى التى تستقل المحكمة بتقديرها ومجرد غياب المتهم عند سؤال الشاهد ليس من شأنه أن يبطل أمواله، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

## الوقسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه شرع في قتل ........ عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن عقد العزم على قتلها وأعد لذلك سلاحاً أبيض (مطواة) وتربص لها في الطريق الذي أيقن مرورها سلفا وما أن ظفر بها حتى إنهال عليها طعنا بالمطواة قاصداً قتلها فأخذت بها الإصابات المبينة والموصوفة بتقرير الطب الشرعى وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو مداركة المجنى عليها المعلاج، وإحالته إلى محكمة جنايات الفيوم لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة، وأدعى والد المجنى عليها (بصفته ولياً طبيعيا عليها) قبل المتهم مدنيا بمبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت. والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ٢٥، ٢٤٦، ٢٣٠ من قانون العقوبات وإعمالا للمادة ١٧ من ذات القانون ـ بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبإلزامة بأن يؤدى المدعى بالحقوق المدنية بصفته مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ...... الخ .

#### المكمسة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجناية الشروع فى القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد قد شابه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال والإخلال بحق الدفاع، ذلك بأنه عول فى قضائه بالإدانة على أقوال الشاهدة ............. على الرغم من تناقضها وعدولها عن أقوالها بجلسة المحاكمة، ولم يعول على أقوال شاهدى النفى بوجود الطاعن معهما بعيدا عن مسرح الحادث وعلى اطراحه لها بنا لا يسوغ، كما اعتمد فى قضائة على تتيجة تعرف الشاهدة سالفة الذكر على الرغم من أن العرض لم يكن قانونياً. هذا إلى أن المحكمة لم تجب طلبه إجراء معاينة لمكان الحادث وضم حرز ملابس المجنى عليها، فضلاً عن أن

الحكم لم يرد على دفاع الطاعن ببطلان تحقيق النيابة لإجرائه في غيبته لدى سؤال الشاهدة سالغة الذكر، مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات والتقارير الطبية والشرعي وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبه الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ولها كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوال الشهود ومتى أخذت بشهادة شاهد. فإن ذلك يغيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، وكان تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله - بفرض صحة وجوده - لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه). وكان للمحكمة أن تأخذ بأقواله في أية مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل فيها ـ كما هو الحال في الدعوى ـ وكان لها كذلك أن تعرض عن أقوال شاهد النفي ما دامت لا تثق بما شهد به، فلا عليها إن هي اطرحت أقوال شاهدي النفي ما دامت لم تطمئن إلى أقوالهما، ومن ثم كان ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في مبلغ اطمئنانها إليه مما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يبطل بها إذا لم يتم عليها. وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه في جمع من أشباهه ما دامت قد اطمأنت إليه إذ العبرة هي باطمئنان المحكمة إلى صدق الشاهد نفسه. فلا على المحكمة إن هي اعتمد ت على الدليل المستمد من تعرف الشاهدة على الطاعن، ما دام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها، وتكون المجادلة في هذا الخصوص غير مقبولة. لما كان ذلك، وكان القانون وإن أوجب سماع ما

يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أنه إذا كانت المحكمة قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فإن لها أن تعرض عنه ولا تثريب إن هي أغفلت الرد عليه. وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب الطاعن إجراء معاينة لمكان الحادث وأطرحه للأسباب السائغة التي أوردها فإن دعوى الإخلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة سيما وأن طلب إجراء المعاينة لم بتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إثبات حصوله بل المقصود منه إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة، فإن مثل هذا الطلب يعد دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة يإجابته، لما كان ذلك، وكان من المقرر أن المحكمة لا تكون ملزمة باحاية طلب أو الرد عليه إلا إذا كان من قدمه قد أصر عليه، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جاسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك أمام الهيئة الجديدة التي نظرت الدعوي وأصدرت الحكم المطعون فيه بطلب ضم حرز ملابس المجنى عليها والذي كان قد أبداه أمام هيئة سابقة، فلا يكون له أن يطالب هذه الهبئة بالرد على دفاع لم بيد أمامها أو إجراء لم يطلب منها، ومن ثم يكون منعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص في غير محله. لما كان ذلك وكان من المقرر أن تعييب التحقيق الذي تجريه النيابة لا تأثير له على سلامة الحكم، فإذا ما أجرت النيابة تحقيقاً في غيبه المتهم - بفرض حصوله - فذلك من حقها ولا بطلان فيه والأصل أن العبرة عند المحاكمة هي بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى المحكمة بما يراه من عيب فيقع تقدير ذلك في سلطة المحكمة بوصف تحقيق النيابة دليلاً من أدلة الدعوى التي تستقل المحكمة بتقديرها ومجرد غياب المتهم عند سؤال الشاهد ليس من شأنه أن يبطل أقواله . فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس حرباً برفضه موضوعاً ۔

### جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ ابراهيم عبد المطلب نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ أحمد عبد البارى سليمان ومحمود دياب ومجدى أبو العلا وهانى خليل نواب رئيس اغكمة .

(67)

# الطعن رقم ٦٩١٩٣ لسنة ٩٥ القضائية

(١) حكم ، بيانات حكم الإدانة ، .

حكم الإدانة . بياناته ؟

(٢) قتل خطأ. جريمة «أركانها». خطأ .

اعتبار مخالفة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة خطأ مستقلاً بذاته في جرائم القتل الخطأ . شرطه ؟

(٣) قتل خطأ. رابطة السببية. حكم «تسبيبه. تسبيب
 معيب». نقض «أسباب الطعن. ما يقبل منها».

صحة الحكم بالإدانة في جريمة القتل الخطأ. رهن ببيان وقائع الحادث وكيفية حدوثه وكنه الخطأ المنسوب للمتهم وموقف المجنى عليه وقت حدوثه.

رابطة السببية ركن في جريمة القتل الخطأ. ما يتطلب لتوافرها ؟

خطأ المجني عليه. منى يقطع رابطة السببية ؟

مثال لتسبيب معيب لحكم بالإدانة في جريمة قتل خطأ .

١- من المقرر أن القانون قد أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان واقعة الدعوى المستوجبة للعقوية بما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخاصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها . ٢- من المقرر أن عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة وإن أمكن
 اعتباره خطأ مستقلا بذاته في جرائم القتل الخطأ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه
 المخالفة هي بذاتها سبب الحادث، بحيث لا يتصور وقوعه لولاها

٣ـ من المقرر أنه بجب لصحة الحكم بالإدانة في حريمة القتل الخطأ أن ببين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث، وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب اسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تنفق والسير العادي للأمور ، كما أنه من المقرر أن خطأ المحنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة. لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي ـ المؤيد لأسمايه بالحكم الغيابي الاستئنافي ـ المرفق بالمفردات المضمومة - وبالحكم المطعون فيه - قد خلص إلى أدانة الطاعن استنادا إلى إهماله وعدم احترازه وعدم مراعاته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر، دون أن يبين كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعن أثناء قيادته للسيارة وكيف أنه كان من شأن هذه القيادة تعريض الأشخاص والأموال للخطر، والقوانين واللوائح التي خالفها ووجه مخالفتها، ويورد الدليل على كل ذلك مردودا إلى أصل ثابت في الأوراق، كما أغفل بحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه الطريق ليتسنى ـ من بعد ـ بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركني الخطأ ورابطة السببية التي دفع الطاعن - على ما يبين من مذكرة دفاعه المرفقة بالمفردات المضمومة ـ بانقطاعها، وهو دفاع جوهري يتربّب على ثبوته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية والمدنية، فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بيانا كافيا بمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيَّما على واقعة الدعوى، ومن ثم فإنَّ الحكم المطعون فيه بكون معييا بالقصور الذي يوجب نقضه.

### الوقسائع

اته مت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً: تسبب بخطئه في موت .......
بالإصابات الموضحة بالتقرير الطبي المرفق وكان ذلك ناشئا عن إهماله ورعونته
وعدم احترازه وعدم مراعاته القوانين واللوائح على النحو المبين بالأوراق . ثانيا: قاد
سيارة بحالة خطرة . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٢٨ من قانون العقوبات . وادعت والدة
المجنى عليه عن نفسها وبصفتها مدنيا قبل المتهم بالزامه بأن يؤدى لها مبلغ واحد
وخمسين جنبها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح مدينة نصر قضت
حضورياً عملاً بمادة الاتهام بتغريم المتهم مائتي جنيه والزامه بأن يؤدى للمدعين
بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف
ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية ـ بهيئة استثنافية ـ قضت حضورياً بقبول الاستئناف

فطعنت الأستاذة/ .......المحامية عن الأستاذ/ ......المحامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ......الخ .

#### المكمسة

من حيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة خطرة، قد شابه قصور فى التسبيب، ذلك بأن الخطأ الذى أدى إلى وقوع الحادث هو خطأ المجنى عليه. الذى كان يلعب بالكرة بالطريق، وقد جرت الكرة إلى عرض الطريق، فجري خلفها محاولاً التقاطها دون أن يتأكد من خلو الطريق من مرور السيارات فأرتطم بالسيارة وهو ما نعسك به الطاعن فى دفاعه المكتوب أمام محكمة الموضوع، والتى أغفلت ايراده والرد عليه. مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه -

أنه اكتفى في بيان واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها في حق الطاعن بقوله احيث تخلص الواقعة حسيما يبين من مطالعة أوراقها، في أن المتهم ....... وهو يقود سيارته بشارع صلاح سالم اصطدم بطفل يلعب الكرة ، وأحدث به الاصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته، وحيث إنه ....... وقد تمثل خطأ المتهم في الواقعة المائلة في إهماله وعدم احترازه وعدم مراعاته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارته بحالة ينجم عنها الخطر، وعن الضرر فهو متوافر في الأوراق وثابت في جانب المتهم، وهو حدوث قتل المجنى عليه ...... لما كان ما تقدم فقد توافرت لجريمة القتل الخطأ أركانها القانونية الثلاثة، وثبت للمحكمة بقينا ارتكاب المتهم لهذه الجريمة المسندة إليه ثبوتا كافيا لإدانته كالثابت في الأوراق، ويتعين لذلك معاقبته وفق مواد الاتهام سالفة البيان عملا بنص المادة ٢/٣٠٤ أ.ج. . لما كان ذلك، وكان القانون قد أوجِب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان واقعة الدعوى المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى بتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها، وكمان من المقرر أن عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة وإن أمكن اعتباره خطأ مستقلا بذاته في جرائم القتل الخطأ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بثَّاتها سبب الحادث، بحيث لا يتصور وقوعه لولاها، وأنه من المقرر أنه يجب قانونا لصحة الحكم بالإدانة في جريمة القتل الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمنهم حين وقوع الحادث، وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تنطلب اسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلت عن ا طالمًا كانت تتفق والسير العادي للأمور ، كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة. لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي ـ المؤبد لأسبيابه بالحكم الغيابي الاستئنافي ـ المرفق بالمفردات المضمومة - وبالحكم المطعون فيه - قد خلص إلى إدانة الطاعن استناداً إلى إهماله وعدم احترازه وعدم مراعاته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر، دون أن يبين كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعن أثناء قيادته للسيارة وكيف أنه كان من شأن هذه القيادة تعريض الأشخاص والأموال للخطر، والقوانين واللوائح التي خالفها ووجه مخالفتها، ويورد الدليل على كل ذلك مردودا إلى أصل ثابت في الأوراق، كما أغفل بحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه الطريق ليتسنى ـ من بعدبيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافى وقوعه وأثر نبك كله في قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطة السببية التي دفع الطاعن ـ على ما يبين من مذكرة دفاعه المرفقة بالمفردات المضمومة ـ بانقطاعها، وهو دفاع جوهرى يبين من مذكرة دفاعه المرفقة بالمفردات المضمومة ـ بانقطاعها، وهو دفاع جوهرى للواقعة وكيفية حصولها ببانا كافيا يمكن محكمة النقض من إعمال رقابتها على تطبيق الواقعة وكيفية حصولها ببانا كافيا يمكن محكمة النقض من إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الذي يوجب نقضه والإعادة، بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ۲۹ من مارس سنة ۱۹۹۷

برناسة السيد المستشار/ صلاح البرجى نائب رئيس اعْكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمود عبد البارى ومحمد حسين مصطفى نواب رئيس اعْكمة ورجب فراج وأحمد عبد القوى أحمد

## ( **4 a y** )

## الطعن رقم ٤٧٣٥ لسنة ٦٠ القضائية

(١) نقض «أسباب الطعن. توقيعها». محاماة .

التوقيع على إحدى مذكرتى الأسباب المقدمتين من المحكوم عليه بتوقيع غير مقروء يمكن نسبته إلى محام حتى فوات ميعاد الطعن. آثره . الالتفات عن تلك المذكرة.

- (٢) إثبات ، قوة الأمر المقضى، . حكم ، حجيته ، .
- محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين. محظور. أساس ذلك ؟
  - (٣) جريمة. محكمة النقض «سلطتها».

القول بوحدة الجريمة أو بتعددها. تكييف قانونى، خضوعه لرقابة محكمة النقض.

 (٤) ارتباط. محكمة الموضوع اسلطتها فى تقدير قيام الارتباط بين الجرائم،.

تقدير قيام الارتباط بين الجرائم من عدمه. موضوعي. مادام سائغاً .

(٥) دفوع «الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها». إرتباط. حكم «تسبيب». تسبيب معيب». نقض «أسباب النقض. ما يقبل منها».

اكتفاء الحكم فى الرد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بارتباط الدعوى المدفوع بسبق الفصل فيها بالدعوى المطروحة إرتباطاً لا يقبل التجزئة وأن القصل فى الأولى «الأخف» لا يمنع من نظر الثانية «الأشد». دون بيان الوصف القانوني للجريمة الأولى ومدى توافر شروط الارتباط طبقا للمادة ٣٢ عقوبات. قصور.

\_\_\_\_

٢- لما كانت المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن ، تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوع عليه والوقائع المسندة اليه بصدور حكم نهائى فيها بالبراءة أو بالإدانة، وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية، فلا يجوز اعادة نظرها إلا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون، ومن ثم كان محظورا محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين .

٣ـ من المقرر أن القول بوحدة الجريمة أو بتعددها هو من التكييف القانوني
 الذي يخضع لرقابة محكمة النقض.

٤- من المقرر أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم وتوافر الشروط المقرره فى المادة ٢/٣٧ من قانون العقوبات أو عدم توافرها وإن كان من شأن محكمة الموضوع وحدها، إلا أنه يتعين أن يكون ما ارتأته من ذلك سائغاً فى حد ذاته.

مد لما كانت محكمة الموضوع قد اكتفت فى رفض الدفع ـ المثار من المحكوم عليه ـ بقولها بارتباط الدعوى المدفوع بسبق الفصل فيها بالدعوى المطروحة ارتباطا لا يقبل التجزئة وبأن الفصل فى الأولى «الأخف» لا يمنع من نظر الثانية «بحسبانها الأشد ـ دون أن تبين الوصف القانونى للجريمة المدفوع بسبق الفصل فيها وقوفا على حقيقة قيام الارتباط بينهما وبين الجريمة المطروحة ومدى توافر الشروط المقررة فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور فى البيان بما يعجز هذه المحكمة عن الفصل فيما هو مثار من خطأ الحكم فى تطبيق القانون .

## الوقسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه شرع في تهريب البصائع الواردة المشار إليها بالأوراق بأن أخفاها عن رجال الجمارك بقصد التهرب من أداء الصرائب الجمركية المستحقة عليها وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لأرداته فيه وهو صبطه والجريمة مستلبس بها. وطلبت عقابه بالمواد ٢٥، ١٧، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٤، مكرراً من القانون رقم ٢٦ اسنة ١٩٨٠ والمادتين ٥٤، ٧٤ من فانون العقوبات. ومحكمة الشئون المالية والتجارية بالأسكندرية قصت غيابيا عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم سنتين مع الشغل وكفالة خمسمائة جنيه لايقاف التنفيذ وتغريمه ألف جنيه والزامه بمبلغ سبعة وستين ألف جنيه ضعف الرسوم الجمركية والمصادرة. عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية ـ بهيئة استتنافية ـ فضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته بقبولها وتأييد الحكم المستأنف . عارض فيه

فطعن الأستاذ/ ........... المحامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ......... الخ .

#### المكمسة

حيث إن الطاعن قد أودع مذكرتين بأسباب طعه الأولى فى ...... والثانية فى ....... ، وأن المذكرة الأولى وإن حملت ما يشير إلى صدورها من الآستاذ/ ..... المحامي إلا أنها وقعت بإمضاء غير مقروء يمكن نسبته إلى محام مقبول أمام محكمة النقض حتى فوات ميعاد الطعن ومن ثم تكون معدومة الأثر في الخصومة، وتلقعت عنها هذه المحكمة .

وحيث إن معا ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الشروع في تهريب بضائع دون أداء الرسوم الجمركية المستحقة عليها قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه قضى برفض الدفع المبدى منه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى التي دين فيها بجريمة استيراد بضائع دون ترخيص استنادا إلى أن الفصل في الدعوى المدفوع بسبق الفصل فيها وهي الجريمة الأخف، لا يمنع من نظر الدعوى المطروحة وبحسبانها الجريمة الأشده. على الرغم من أن الفصل في يشمل الواقعة بكافة كيوفها القانونية مما كان لازمه عدم جواز محاكمته عنها ثانية ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون يعد أن أورد يعض التقريرات القانونيـة، اطرح دفع الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في قوله ،وحيث إنه متى كان ما تقدم وكانت الجريمة المرفوع عنها الدعوى الجنائية المطروحة والجريمة المرفوع عنها الدعوى الجنائية رقم ..... جنح الميناء واستننافها هي من الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة وكانت الجريمة المحكوم فيها والمدفوع لسبق الفصل فيها هي الجريمة الأخف ومن ثم لا يجوز الدفع بقوة الشئ المقضى به بذلك الحكم الصادر فيها إذ أن الدعوى الجنائية المطروحة هي الجريمة الأشد من ثم كان الدفع المبدى من الدفاع عن المتهم المعارض في غير محله وقائما على غير سند صحيح من القانون أو الواقع وترفضه المحكمة . لما كان ذلك، وكانت المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن وتنقضي الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوع عليه والوقائع المسندة إليه بصدور حكم نهائي فيها بالبراءة أو بالإدانة، وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية، فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون، ومن ثم كان محظوراً محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين. لما كان ذلك، وكان القول بوحدة الجريمة أو بتعددها هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض، كما وأن تقدير قيام الأرتباط بين الجرائم وتوافر الشروط المقررة في المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها وإن كان من شأن محكمة الموضوع

الطعن .

وحدها، إلا أنه يتعين أن يكون ما أرقأته من ذلك سانغاً في حد ذاته - لما كان ذلك، وكانت محكمة الموضوع قد اكتفت في رفض الدفع - المثار من المحكوم عليه - بقولها بأرتباط الدعوى المدفوع بسبق الفصل فيها بالدعوى المطروحة أرتباطا لا يقبل التجزئة وبأن الفصل في الأولى والأخف، لا يمنع من نظر الثانية وبحسبانها الأشد، دون أن تبين الوصف القانوني للجريمة المدفوع بسبق الفصل فيها وقوفا على حقيقة قيام الارتباط بينها وبين الجريمة المطروحة ومدى توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فإن الحكم يكون مشويا بالقصور في البيان بما يعجز هذه المحكمة عن الفصل فيما هو مثار من خطأ الحكم في تطبيق القانون - مما يتسع له وجه الطعن - الأمر الذي يعيب الحكم و يوجب نقضه والإعادة بغير حاجه إلى بحث باقي أوجه

## جلسة ۲۹ من مارس سنة ۱۹۹۷

برئاسة السيد المستشار/ صلاح البرجى نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمود عبد البارى ومحمد حسين مصطفى ونير عثمان نواب رئيس الحكمة ورجب فراج .

### (AA)

## الطعن رقم ٢٠٧٤٩ لسنة ٦٠ القضائية

نقض التقرير بالطعن وإيداع الأسباب. ميعاده، اما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام، الحكم في الطعن،.

تقديم أسباب الطعن في الميعاد دون التقرير به. أثره: عدم قبول الطعن شكلا.

التقرير بالطعن قبل صدور الحكم المطعون فيه. غير جائز. علة ذلك ؟

لما كان المحكوم عليه وإن قدم أسباب طعنه فى الميعاد القانونى، إلا أنه لم يقرر بالطعن بالنقض حتى انقضاء الميعاد المحدد فى القانون محسوبا من تاريخ صدور المحكم المطعون فيه، ومن ثم يكون الطعن مفصحا عن عدم قبوله شكلا. ولا يقبل من الطاعن التحاصل - قبل صدور الحكم، لأنه لا يجوز توجيه الطعن بطريق النقض إلى غير الحكم النهائى الصادر من آخر درجة وفقا للمعنى الذى قصد إليه الشارع فى المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

# الوقىسائع

اتهمت النيابة العامة كلا ١. ..... ٢. ..... ٣. بأنهم أولا: المتهمان الأول والثانى سرقا الأشياء المبينة وصفا وقيمة بالأوراق المملوكة ....... وذلك من مسكنها عن طريق الكسر. ثانيا: المتهم الثالث: أخفى الأشياء

منحصلة من جريمة السرقة مع علمه بذلك، وطلبت عقابهم بالمادتين ٤٤ مكررا/ ١، ٢١٦. مكررا/ ثالثا فقرة ثانيا من قانون العقوبات. ومحكمة جنح أمبابة قصت حضوريا عملا بمادتى الاتهام بحبس كل متهم سنة مع الشغل والنفاذ. استأنفوا ومحكمة الجيزة الابتدائية ـ بهيئة استئنافية ـ قصت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس كل متهم ثلاثة أشهر مع الشغل .

فطعن المحكوم عليه الثالث في هذا الحكم بطريق النقض ...... الخ .

#### المحمسة

حيث إن المحكوم عليه وإن قدم أسباب طعنه فى الميعاد القانونى، إلا أنه لم يقرر بالطعن بالنقض حتى انقضاء الميعاد المحدد فى القانون محسوبا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه، ومن ثم يكون الطعن مفصحا عن عدم قبوله شكلا. ولا يقبل من الطاعن التقرير بالطعن الحاصل - قبل صدور الحكم، لأنه لا يجوز توجيه الطعن بطريق النقض إلى غير الحكم النهائى الصادر من آخر درجة وفقا للمعنى الذى قصد إليه الشارع فى المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

### جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ مجدى منتصر نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ مصطفى كامل وفتحى حجاب نواب رئيس اغكمة وجاب الله محمد جاب الله وشبل حسن .

#### (99)

# الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٦٠ القضائية

(١) نقض «أسباب الطعن. إيداعها».

التقرير بالطعن بالنقض في الميعاد. دون تقديم أسبابه. أثره :عدم قبول الطعن شكلاً. أساس ذلك ؟

## (٢) قضاة ، صلاحيتهم، إجراءات ،إجراءات المحاكمة،.

تقديم طلب رد القاضى. أثره: وقف الدعوى الأصلية قبل جميع المتهمين فيها. ما دام لم يسبقه طلب آخر فى ذات الدعوى قضى برفضه أو بسقوط الحق فيه أو بعدم قبوله أو بإثبات التنازل عنه. المادة ١٦٢ مرافعات .

(٣) قضاة اصلاحيتهما. إجراءات الجراءات المحاكمها. حكم ابطلانها. نقض اأثر الطعنه.

رد القاضى، أحد أسباب زوال ولايته عن نظر الدعوى حتى يفصل فيه نهانياً. متى توافرت شروطه واكتملت إجراءاته.

قضاء المحكمة بعد علمها بتقديم طلب الرد الأول في الدعوى وقبل الفصل فيه. خطأ في القانون يبطله. لا يعصمه رفض هذا الطلب بعد ذلك. عله ذلك وأساسه؟

تعلق أوجه الطعن بذات الحكم ووحدة الواقعة وحسن سير العداله. يوجب امتداد أثر نقض الحكم للطاعنين الذين لم يقبل طعنهم شكلا ومن لم يطعن في الحكم. (٤) إثبات ابوجه عام، إستدلالات. محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير جدية التحريات، تفتيش الذن التفتيش. إصداره، دفوع الدفع ببطلان إذن التفتيش، بطلان. حكم السبيه، تسبيب معيب، دفاع الاخلال بحق الدفاع. ما يوفره،

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش. موضوعي .

الدفع ببطلان إذن التفتيش. جوهرى. وجوب تعرض الحكم له. ما دام قد إستند إلى الدليل المستمد من التفتيش. إغفال ذلك. قصور .

١- لما كانت الطاعنة الرابعة ........ وإن قررت بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنها لم تودع أسبابا لطعنها مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله شكلا عملا بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٢- لما كانت المادتان ٢٤٨، ٢٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أحالتا في بيان الحالات التي يجوز فيها رد القضاة، وما يتبع في نظر طلب الرد والحكم فيه إلى القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية الذي نصت المادة المتع على أنه ...... يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيه ...... وهو نص جاء مطلقا إذ لم يقصر ما أوجبه من وقف على من طلب الرد دون غيره من المتهمين معه في ذات الدعوى، مما مفاده أن الوقف يكون شاملا للدعوى الأصلية برمتها أى قبل جميع المتهمين فيها. وأنه يتم بقوة القانون طالما أن طلب الرد لم يسبقه طلب آخر في ذات الدعوى قضى برفضه أو بسقوط الحق فيه أو بعدم قبوله أو بإثبات التنازل عنه طبقا لما نصت عليه المادة ١٦٢ مكررا من قانون المرافعات .

٣ـ من المقرر من أن رد القاضى متى توافرت شروطه وتكاملت إجراءاته هو أحد الأسباب المؤتية إلى زوال ولايته عن نظر الدعوى إلى أن يفصل تهائيا فى طلب الرد. ومن ثم يكون قضاء القاضى المطلوب رده فى الدعوى أو فى شق منها قبل

الفصل في طلب الرد هو قضاء ممن حجب عن إنفصل فيها لأجل معين فيقع باطلا لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة تقرر لاعتبارات تتصل بالاطمئنان إلى توزيع العدالة ولا ينال من ذلك أن يكون قد قضى - بعد صدور الحكم المطعون فيه - برفض الطلب لما هو مقرر من أن الرد حق شرع لمصلحة المتقاضين، وأن العبرة في توافر المصلحة هي بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه فلا يعتد بإنعدامها بعد ذلك. لما كان ذلك، وكانت المحكمة على الرغم من إتصال علمها بتقديم طلب الرد وأنه الطلب الأول المقدم في الدعوى لم تعمل مقتضى القانون، ومضت في نظر الدعوى - قبل من قضت بإدانتهم - قبل الفصل في طلب الرد، فإن حكمها المطعون فيه يكون - فضلا عن مخالفة القانون - قد إعتوره البطلان بالنسبة لمن نظرت الدعوى قبلهم مما يتعين معه نقضه والإعادة بالنسبة إلى الطاعنين الأول والثالث والطاعنة الرابعة التي قضى بعدم قبول طعنها شكلا وأيضا بالنسبة للمحكوم عليها ....... التي لم تقرر بالطعن بعدم قبول طعنها شلا وأوته المحكم عليها يسبب متعلق بالحكم ذاته فضلاً بو وحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

٤- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش موكولاً إلى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهرى وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يعرض البته لدفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى بنى عليها على الرغم من أنه أقام قضاءه بالإدانة على الدليل المستمد مما أسفر عنه تنفيذ هذا الإذن فإنه يكون معيبا بالقصور .

## الوقسائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١٠ (طاعنة) ٢٠ (طاعن).	
(طاعن). ٤ هـ (طاعنة).٦	٣.
نهم المنهمة الأولى (أ) أدارت مسكنها الكائن بالعقار رقم شقة رقم شارع	بأ

...... دائرة قسم روض الفرج لأعمال الفجور والدعارة. (ب) سهلت دعارة كل من ...... و .... وكذا نسوة أخريات. (جـ) استغلت دعارة سالفتي الذكر وكذا نسوة أخريات. (د) عاونت سالفتي الذكر على ممارسة البغاء وكذا نسوة أخريات. (هـ) اعتادت ممارسة الدعارة مع الرجال دون تمييز ولقاء أجر. المتهم الثاني (أ) سهل دعارة المتهمات ...... و ..... و .... وكذا نسوة أخريات . (ب) استغل دعارة سالفات الذكر، وكذا نسوة آخريات. جـ) عاون المتهمات سالفات الذكر على ممارسة البغاء وكذا نسوة آخريات. المتهمان الثالث والرابع. (أ) سهلا دعارة النسوة الساقطات. على النحو المبين بالأوراق. (ب) استغلا دعارة النسوة الساقطات على النحو المبين بالأوراق. (ج) عاونا النسوة الساقطات على ممارسة البغاء. المتهمة الخامسة. (أ) شرعت في تسهيل دعارة المدعوة ...... وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإراداتها فيه وهو رفض سالفة الذكر. (ب) اعتادت ممارسة الدعارة مع الرجال دون تمييز ولقاء أجر . المتهمة السادسة اعتادت ممارسة الدعارة مع الرجال دون تمييز ولقاء آجر . وطلبت عقابهم بالمواد ١/أ، ٦/أ، ١/٨ ، ٩/ ج. ١٥٠ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة أداب القاهرة قضت حضورياً للأولى والثاني والثالث والرابع والخامسة والسادسة عملاً بمواد الاتهمام بحبس كل من المتهمين ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ وكفالة عشرين ألف جنيه للرابع والمراقبة لكل والإيداع للأولى والخامسة والسادسة والمصادرة والغلق. استأنف المحكوم عليهم ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت في الاستئناف المرفوع من المحكوم عليهم - عدا الثاني ـ حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع: أولا: بالنسبية للأولى برفضه وتأييد الحكم المستأنف ما عدا الإيداع. ثانياً : بتعديله لكل من الثالث والخامسة والسائسة بحبس كل سنة مع الشغل والنفاذ ومثلها للمراقبة. وإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمحكوم عليه الرابع وبراءته مما أسند آليه وايضا تسليم الشقة محل الضبط لمالكها ...... كما قضت المحكمة المذكورة (في الاستثناف المرفوع من المحكوم عليه الثاني) مصورياً بقبول الاستناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فطعن كل من المحكوم عليهم الأولى والشالث والضامسة في الحكم الصادر بتاريخ ...... والمحكوم عليه الثاني في الحكم الصادر بطريق النقض .... الخ .

#### المحمسة

أولاً : الطعن المقدم من الطاعنين الأولى والثالث والرابعة :

حيث إن الطاعنة الرابعة ........... وإن قررت بالطعن بالنقض في المبعاد إلا أنها لم تودع أسبابا لطعنها مما يتعين معن القضاء بعدم قبوله شكلا عملا بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان ـ الأولى والشالث ـ على الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٨٩/٦/٨ أنه إذ دانهما بجرائم إدارة مسكن للدعارة ومما رستها ومعاونة أنثى عليها وتسهيل دعارتها واستغلال بغانها قد شابه البطلان ذلك بأن المحكمة مضت في نظر الدعوى قبلهما وقضت فيها رغم تقديم طلب برد الهيئة. مكتفية بإيقاف الدعوى قبل الطاعن الثانى مقدم الطلب ـ مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

وحيث إن البين من محضر جلسة المحاكمة المؤرخ ١٩٨٩/٥/٢٥ أنه رغم إصرار الطاعن الثانى على طلبه برد الهيئة، فقد استمرت المحكمة فى نظر الدعوى وقضت بإيقافها قبل طالب الرد دون غيره من المتهمين الذين قضت بإدانتهم. لما كان ذلك، وكانت المادتان ٢٤٨، ٢٥٠ من قانون الإجراءات الجنانية قد أحالتا فى بيان الحالات التى يجوز فيها رد القضاة، وما يتبع فى نظر طلب الرد والحكم فيه إلى القواعد المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية الذي نصت المادة ١٦٦ منه على أنه ، ..... يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيه من وقف على من طلب

الرد دون غيره من المتهمين معه في ذات الدعوى. مما مفاده أن الوقف يكون شاملا للدعوى الأصلية برمتها أي قبل جميع المتهمين فيها. وأنه يتم بقوة القانون طالما أن طلب الرد لم يسبقه طلب آخر في ذات الدعوى قضى برفضه أو بسقوط الحق فيه أو بعدم قبوله أو بإثبات التنازل عنه طبقا لما نصت عليه المادة ١٦٢ مكررا من قانون المرافعات ـ وهو أمر ببرره ما هو مقرر من أن رد القاضي متى توافرت شروطه وتكاملت إجراءاته هو أحد الأسباب المؤدية إلى زوال ولايته عن نظر الدعوى إلى أن يفصل نهائيا في طلب الرد. ومن ثم يكون قضاء القاضي المطلوب رده في الدعوى أو في شَق منها قبل الفصل في طلب الرد هو قضاء ممن حجب عن الفصل فيها لأحل معين فيقع باطلا لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة تقرر لاعتبارات تتصل بالاطمئنان إلى توزيع العدالة ولا ينال من ذلك أن يكون قد قضى - بعد صدور الحكم المطعون فيه - برفض الطلب لما هو مقرر من أن الردحق شرع لمصلحة المتقاضين، وأن العبرة في توافر المصلحة هي بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه فلا يعتد بإنعدامها بعد ذلك . لما كان ذلك، وكانت المحكمة رغم إنصال علمها بتقديم طلب الرد وأنه الطلب الأول المقدم في الدعوى لم تعمل مبقتضي القانون. ومبضت في نظر الدعوى ـ قبل من قضت بإدانتهم ـ قبل الفصل في طلب الرد، فإن حكمها المطعون فيه يكون ـ فضلا عن مخالفة القانون ـ قد إعتوره البطلان بالنسبة امن نظرت الدعوى قبلهم مما يتعين معن نقضه والإعادة بالنسبة إلى الطاعنين الأولى والثالث والطاعنة الرابعة التي قضي بعدم قيول طعنها شكلا وأيضا بالنسية للمحكوم عليها .....التي لم تقرر بالطعن إذ أن وجه الطعن الذي أقرته المحكمة إنما يرجع إلى سبب متعلق بالحكم ذاته فضلاً عن وحدة الواقعة وحسن سبر العدالة ، وذلك بغ حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

ثانياً : بالنسبة للطعن المقدم من الطاعن الثاني :

حيث إن الطعن إستوقى الشكل المقرر في القانون.

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الصادر بتاويخ الممامرة فيه الصادر بتاويخ الممامر بتاويخ الممامرة أنه إذ دانه بجرائم معاونة أنثى على ممارسة الدعارة وتسهيل دعارتها واستغلال بغائها قد شابه القصور في التسبيب ، ذلك بأنه لم يعرض إيراداً ورداً لما دفع به من بطلان إذن التفتيش لابتنائه على تحريات غير جدية، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من محضر جاسة المحاكمة المؤرخ ١٩٨٩/٨/ أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن الضبط والتفتيش لعدم توافر الدلائل الجدية الكافية على وجود الجريمة. لما كان ذلك، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه ولئن كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش موكول إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهرى وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يعرض البته لدفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بني عليها على الرغم من أنه أقام قضاءه بالإدانة على الدليل المستمد مما أسفر عنه تنفيذ هذا الإذن فإنه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ۲ من إبريل سنة ۱۹۹۷

برئاسة السيد المستشار/ محمد أحمد حسن نائب رئيس الحكمة وعضوية السادة المستشارين/ عبد اللطيف على أبو النيل وعمار إبراهيم فرج ومحمد إسماعيل موسى نواب رئيس الحكمة. ويحيى محمود خليفة .

#### **(1.)**

# الطعن رقم ٣٩٥٢ لسنة ٦٥ القضائية

ضرب ،ضرب أفضى إلى الموت، وصف التهمة. محكمة الموضوع ، سلطتها فى تعديـل وصف التهمـة، . دفاع ،الإخـلال بحق الدفاع. ما يوفره، اجراءات ،اجراءات المحاكمة، .

عدم تقيد المحكمة بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الواقعة متى رأت أن ترد الواقعة إلى وصفها القانوني الصحيح. شرط ذلك؟

تعديل التهمة بإضافة عناصر أخرى إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى. اقتضاؤه . تنبيه المتهم ومنحه أجلا لتحضير دفاعه . أساس ذلك؟

أضافة المحكمة ظرفى سبق الأصرار والترصد بعد تعديلها وصف التهمة من القتل إلى الصرب المفضى إلى المرت. اقتضاؤه تنبيه المتهم إلى ذلك. مخالفة ذلك، اخلال بحق الدفاع.

من المقرر أنه وإن كان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذى تعطيه النيابة العامة الواقعة كما وربت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور بل أن من

واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون لأن وصف النباية العامة ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تغييره متي رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني. السليم، إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي أتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد، فإذا تعدى الأمر مجرد تغيير الوصف إلى تعديل التهمة بإضافة عناصر أخرى إلى تلك التي اقيمت بها الدعوي. فإن هذا التعديل يقتضي من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك إعمالا لنص المادة ٣٠٨ من قانون الأجراءات الجنائية. لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد خلصت - بعد استبعاد نية القتل - إلى أن الواقعة الثابية في حق الطاعن هي الصرب المفضى إلى الموت غير أنها أضافت ظرفي سبق الأصرار والترصد المشددين لهذه الجريمة وإنزلت به عقوبة الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات المقررة بنص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات، فقد كان لزاما عليها أن تنبهه إلى هذا التعديل لابداء دفاعه فيه، أما وقد خلت مدونات الحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحاكمةمما يدل على قيام المحكمة بتنبيه الطاعن إلى تعديل التهمة بإضافة ظرفي سبق الإصرار والترصد اللذين لم يردا في أمر الاحالة فإن اجراءات المحاكمة تكون معيبة لاخلالها بحق الدفاع.

## الوتسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل ....... عمدا بأن طعنه بزجاجة في عنق نائل عند بزجاجة في عنق فاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التي أودت بحياته وأحالته إلى محكمة جنايات طنطا لمحاكمته طبقا للقيد والرصف

الواردين بأمر الإحالة. وأدعى والد المجنى عليه مدنيا قبل الطاعن بمبلغ خمسين ألف جنيه على سبيل التعويض النهائى. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٣٦/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاقبة الطلعن بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات باعتبار الواقعة ضرب أفضى إلى الموت مع سبق الأصرار والترصد.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

#### المعمسة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الصدرب المفضى إلى الموت مع سبق الإصرار والترصد قد شابه البطلان فى الإجراءات والإخلال بحق الدفاع ذلك بأن المحكمة عدلت التهمة من جناية قتل عمد إلى جناية ضرب أفضى إلى الموت مع سبق الإصرار والترصد دون لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل. بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن البين من الأوراق إن الدعوى الجنائية اقيمت على الطاعن عن جريمة القتل العمد، وانتهى الحكم المطعون فيه إلى ادانته بجريمة الصرب المفضى إلى الموت مع سبق الإصرار والترصد. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه وإن كان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة المواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور بل إن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا القانون لأن وصف النيابة العامة ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تغييره متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم. إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الواقعة المادية المدينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجاسة هي بذاتها

الواقعة التى اتخذتها المحكمة أساسا الوصف الجديد، فإذا تعدى الأمر مجرد تغيير الوصف إلى تعديل التهمة بإضافة عناصر أخرى إلى تلك التى اقيمت بها الدعوى، فإن هذا التعديل يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك اعمالا لنص المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية. لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد خلصت بعد استبعاد نية القتل إلى أن الواقعة الثابتة في حق الطاعن هي الضرب المفضى إلى الموت غير أنها اصافت ظرفى سبق الإصرار والترصد المشددين لهذه الجريمة وأنزلت به عقوبة الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات المقررة بنص الفقرة الثانية من المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات، فقد كان لزاما عليها أن تنبهه إلى هذا التعديل لإبداء دفاعه فيه، أما وقد خلت مدونات الحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحاكمة مما يدل على قيام المحكمة بتنبيه الطاعن إلى تعديل التهمة بإضافة ظرفى سبق الإصرار والترصد اللذين لم يردا في أمر الإحالة فإن إجراءات المحاكمة تكون معيبة لإخلالها بحق الدفاع بما يوجب نقض الحكم المطعون فيه والإعادة وذلك بغير حاجة لبحث سائر أوجه الطعن.

### جلسة ٣ من ابريل سنة ٩٩٧٪

برئاسة السيد المستشار/ د. عادل قوره نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ الصاوى يوسف وأحمد عبد الرحمن وعاطف عبد السميع نواب رئيس اغكمة. ورضا القاضى.

#### (71)

## الطعن رقم ١٠٦٣٩ لسنة ٦٦ القضائية

(١) نيابة عامة. نقض التقرير بالطعن وايداع الاسباب،

إثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة في قضايا الإعدام. غير لازم. علة ذلك؟

اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام بمجرد عرضها عليها.

(٢) قتل عمد. قصد جنائي. حكم اتسبيبه. تسبيب معيب،

القصد الاحتمالي. ماهيته؟

القصد الاحتمالي في جريمة القتل العمد. توافره بتوقع الجاني وفاة المجنى عليه كأثر ممكن لفطه وأن يقبل ويرضني بتحقق هذه النتيجة.

القضاء بإدانة منهم في جناية استناداً إلى توافر القصد الاحتمالي . يوجب التحدث عن اتجاه إرادته نحو ازهاق روح المجنى عليه إلى جانب الغرض الأول الذي استهدفه بفعله وإيراد الأدلة التي تكشف عنه .

مثال لتسبيب معيب للتدليل على توافر القصد الاحتمالي في جريمة قتل عمد.

1- لما كانت النيابة العامة قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها ارتأت فيها اقرار الحكم الصادر بإعدام المحكرم عليه إعمالا لنص المادة ٢٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - دون اثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على مراعاة المواعيد الخاصة في هذا الشأن - إلا أنه لما كان تجاوز هذا المبعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل ان محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لنفصل فيها وتتبين من تلقاء نفسها - دون أن تنقيد بالرأى الذي ضمنته النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب، يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد فواته، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة للدعوى.

٢- من المقرر أن القصد الاحتمالي هو نية ثانوية تختلج بها نفس الجاني، قوامه أن يتوقع أن فعله يمكن أن يحدث النتيجة الاجرامية التي لا يتغياها بالدرجة الأولى، فيممني مع ذلك في تنفيذ الفعل، مستويا لديه حصول هذه النتيجة أو عدم حصولها بما يرفر لديه قبول تحققها، ومن ثم يجب لتوفر القصد الاحتمالي في جريمة القتل العصد أن يكون الجاني قد توقع وفاة المجنى عليه كأثر ممكن لفعله، وأن يقبل ويرضى بتحقق هذه النتيجة، وينبغي على الحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجناية استنادا إلى توافر القصد الاحتمالي لديه أن يعنى بالتحدث استقلالا عن انجاه الرادته نحو ازهاق روح المجنى عليه، متمثلا في قبوله تحقق هذا الغرض إلى جانب الغرض الأول الذي استهدفه بفطه، وأن يورد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه، فلا يكفيه في هذا المقام التحدث عن استطاعة المتهم النوقع أو وجوبه يل يجب عليه أن يكل على التوقع الفعلى وقبول ازهاق روح المجنى عليه. لما كان ذلك ، وكان الحكم المطون فيه قد تحدث عن نية القتل بقوله: وحيث أن جريمة القتل المعد فقد تطلب المطون فيه قد تحدث عن نية القتل بقوله: وحيث أن جريمة القتل المعد فقد تطلب

الشارع قصدا خاصا فيها وهو ضرورة توافر نية القتل كما تقوم ذات الجريمة إذا ما توافر القصد الاحتمالي وهو الحالة الذهنية للشخص الذي يتمثل النتائج الممكنة أو المحتملة لفعله أو الذي يعلم أن وضعا اجراميا معينا يمكن أن ينشأ من نشاطه بحيث لا يكون تحقق هذه النتائج أو هذا الوضع داخلا في الهدف أو الدافع إلى النشاط ولكنه يريده أي يريد النشاط، وعلى ذلك فإن الجاني قد يتعمد جريمة معينة فتتحقق بدلا منها جريمة أخرى أو قد تتحقق الجريمة المقصودة ومعها جريمة ثانية فطبقا لنظرية القصد الاحتمالي ينبغي مساءلة الجاني عن جميع النتائج التي تحصل إذا كانت مقبولة أو بالأقل متوقع حدوثها. وإذ كان ذلك، وكان المتهم قد جذب المجنى عليها داخل المنزل المهجور لهتك عرضها وحال تنفيذه لتلك الجريمة وضع يده على فيها وأنفها فإن ذلك الفعل من جانب المتهم هو الذي أدى إلى وفاة المجنى عليها نتيجة اسفكسيا كتم النفس كما أورى تقرير الصفة التشريحية وأن تلك النتيجة التي ترتبت على فعل المتهم مألوفة ومتوقعة نتيجة وضع اليدعلى فاها وأنفها وكتم نفسها وبالتالى حقق جريمته المقصودة وهي هتك العرض كما تحقق معها جريمة أخرى كنتيجة للأولى وهي جريمة القتل العمد لتوافر القصد الاحتمالي في حقه، . ولما كان ما أورده الحكم في هذا الخصوص، وما ساقه من أدلة الثبوت استدلالًا منه على توافر نية القتل في حق الطاعن قد وقف عند حد التدليل على إمكان توقع تحقق وفاة المجنى عليه كأثر لفعل الطاعن ـ بإعتبار أن ذلك من النتائج المألوفة ـ دون أن يعني بالكشف عن توافر التوقع الفعلى لدى الطاعن وانجاه ارادته نحو ازهاق روح المجنى عليه فإنه يكون مشوبا بالقصور .

## الوتسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمداً ...... وذلك بأن وضع بده على فيها وأنفها وكتم أنفاسها قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصفة بتقرير الطب الشرعي والتي أودت بحياتها وقد تقدمتها جناية أخرى هي أنه في الزمان والمكان سالفي الذكر هتك عرض المجنى عليها سالفة الذكر والتي لم تبلغ من العمر سبع سنين كاملة بأن اقتادها إلى منزل مهجور وأنزل عنها سروالها ولامس بقضيبه فرجها، وإحالته إلى محكمة جنايات قنا لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المذكورة قررت حضوريا بإجماع الآراء بإرسال الدعوى لفضيلة مفتى الديار المصرية لاستطلاع الرأى الشرعى فيما نسب إلى المتهم وحددت جاسة ...... للنطق بالحكم. وبالجاسة المحددة قضت المحكمة حضوريا بإجماع الآراء عملا بالمادتين ٢٠١/٢٣٤ ، ٢٦٩ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالإعدام شنقاً. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقيدت بجدولها برقم ..... لسنة ٦٤ القضائية. وتلك المحكمة - محكمة النقض - قضت بقيول عرض النيابة للقضية وقبول طعن المحكوم عليه شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة.

ومحكمة الإعادة قررت بإجماع الآراء بإرسال أوراق الدعوى إلى فضيلة مفتى الجسم هورية لاستطلاع الرأى وحددت جلسة ...... سنة ١٩٩٦ النطق بالحكم. ووبالجلسة المحددة قضت حضوريا بإجماع الآراء عملاً بالمادتين ٢٣٤/٢٦، ٢٦٩ من قانون العقوبات بمعاقبة المنهم بالإعدام شنقا.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض، كما عرضت النيابة العامة القضية بمذكرة مشفوعة بالرأى ... الخ.

#### المكسة

حيث إن النيابة العامة عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها إرتأت فيها إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه إعمالا لنص المادة ٢٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ـ دون إثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على مراعاة المواعيد الخاصة في هذا الشأن ـ إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد ـ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـ لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين من تلقاء نفسها ـ دون أن تتقيد بالرأى الذي ضمنته النيابة مذكرتها ـ ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ـ يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة على الميعاد المحدد أو بعد فواته ، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة الدعوى ـ ...

ومن حيث أن طعن المحكوم عليه استوفى الشكل المقرر في القانون.

ومن حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد المقترنة بجناية هتك العرض قد شابه فساد في الاستدلال ذلك أنه دلل على توافر نية القتل لدى الطاعن بما لا يسوخ مما يعيبه ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن القصد الاحتمالي هو نية ثانوية تختلج بها نفس الجاني، قوامه أن يتوقع أن فعله يمكن أن يحدث النتيجة الاجرامية التي لا يتغياها بالدرجة الأولى، فيمضى مع ذلك في تنفيذ الفعل، مستويا لديه حصول هذه النتيجة أو عدم حصولها بما يوفر لديه قبول تحققها، ومن ثم يجب لتوفر القصد الاحتمالي في جريمة القتل العمد أن يكون الجاني قد توقع وفاة المجنى عليه كأثر ممكن افعله، وأن يقبل ويرضى بتحقق هذه النتيجة، وينبغى على الحكم الذي يقضى تإدائة متهم في هذه

الجنابة استغادا إلى توافر القصد الاحتمالي لديه أن يعني بالتحدث استقلالا عن إنجاء إرادته نحو إزهاق روح المجنى عليه، متمثلا في قبوله تحقق هذا الغرض إلى جانب الغرض الأول الذي استهدفه بفعله، وأن يورد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه، فلا يكفيه في هذا المقام التحدث عن استطاعة المتهم التوقع أو وجوبه بل يجب عليه أن بدلل على التوقع الفعلى وقبول إزهاق روح المجنى عليه. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن نية القتل بقوله: وحيث أن جريمة القتل العمد فقد تطلب الشارع قصدا خاصا فيها وهو ضرورة توافر نية القتل كما تقوم ذات الجريمة إذا ما توافر القصد الاحتمالي وهو الحالة الذهنية للشخص الذي يتمثل النتائج الممكنة أو المحتملة لفعله أو الذي يعلم أن وضعا إجراميا معينا يمكن أن ينشأ من نشاطه بحيث لا يكون تحقق هذه النتائج أو هذا الوضع داخلًا في الهدف أو الدافع إلى النشاط ولكنه يربده أي يريد النشاط، وعلى ذلك فإن الجاني قد يتعمد جريمة معينة فيتحقق بدلا منها جريمة أخرى أو قد تتحقق الجريمة المقصودة ومعها جريمة ثانية فطبقا لنظرية القصد الاحتمالي ينبغي مساءلة الجاني عن جميع النتائج التي تحصل إذا كانت مقبولة أو بالأقل متوقع حدوثها. وإذ كان ذلك، وكان المتهم قد جذب المجنى عليها داخل المنزل المهجور لهتك عرضها وحال تنفيذه لتلك الجريمة وضع يده على فيها وأنفها فإن ذلك الفعل من جانب المتهم هو الذي أدى إلى وفاة المجنى عليها نتيجة اسفكسيا كتم النفس كما أورى تقرير الصفة التشريحية وأن تلك النتيجة التي ترتبت على فعل المتهم مألوفة ومتوقعة نتيجة وضع اليد على فيها وأنفها وكتم نفسها، وبالتالي حقق جريمته المقصودة وهي هتك العرض، كما تحقق معها جريمة أخرى كنتيجة للأولى وهي جريمة القتل العمد لتوافر القصد الاحتمالي في حقه. ولما كان ما أورده الحكم في هذا الخصوص وما ساقه من أدلة الثيوت استدلالا منه على توافر نية القتل في حق الطاعن قد وقف عند حد الندليل على إمكان توقع تحقق وفاة المجنى عليه كأثر

لفعل الطاعن - بإعتبار أن ذلك من النتائج المألوفة - دون أن يعنى بالكشف عن توافر التوقع الفعلى الطاعن واتجاه ارادته نحو ازهاق روح المجنى عليه فإنه يكون مشوبا بالقصور في هذا الصدد متعينا نقضه. وتحديد جلسة لنظر الموضوع دون حاجة إلى بحث سائر أسباب الطعن.

## جلسة ٥ من ابريل سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ صلاح البرجى نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمود عبد البارى ومحمد حسين مصطفى ونير عثمان نواب رئيس انحكمة و أحمد عبد القوى أحمد.

## (77)

# الطعن رقم ٢٢١٩٢ لسنة ٦٢ القضائية

(١) حكم «بيانات التسبيب».

عدم رسم القانون شكلا معينا لصياغة الحكم. كفاية أن يكون مجموع ما أورده الحكم مؤديا إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها.

(۲) محاماة. نيابة عامة. دعوى جنائية اقيود تحريكها،،. دفوع
 الدفع بعدم قبول الدعوى، نقض اأسباب الطعن. ما لا يقبل منها،

القيد الوارد في المادتين ٤٩، ٥٠ من قانون المحاماة اقتصاره على جرائم الجلسات التي تقع من المحامي.

(٣) محاماة. إجراءات الجراءات التحقيق، بطلان.

أخطار مجلس ثقابة المحاماة قبل التحقيق في شكرى ضد محامى، إجراء تنظيمى. عدم ترتب البطلان على مخالفته. المادة ٥١ من قانون المحاماة. (٤) إجراءات وإجراءات التحقيق، نقض وأسباب الطعن. ما لا يقبل منها،

· تعييب الآجراءات السابقة على المحاكمة. لا يصح أن يكون سببا للنعى على الحكم.

١- لما كان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يسوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كافيا فى تفهم الواقعة وظروفها حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون.

٢- لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني إذ لم ترفع بأمر من الثائب العام أو ممن ينوب عنه من المحامين العامين الأول وأطرحه استنادا إلى أن هذا القيد وفقا للمادتين ٤٩، ٥٠ من قانون المحاماة إنما هو قاصر على حالة كون الجريمة التي وقعت من المحامى من جرائم الجلسات وهو ما لا ينطبق على الواقعة محل الدعوى.

٣- لما كان ما أوردته المادة ٥١ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ من وجوب اخطار مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفروعية قبل الشروع في تحقيق أية شكوى ضد محام بوقت كاف، لا يعدو أن يكون اجراء تنظيميا لا يترتب على مخالفته - بغرض صحة ما يدعيه الطاعن – بطلان اجراءات التحقيق.

٤- من المقرر أن تعييب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للنعى على الحكم.

## الوتسائع

فطعن الاستاذ/ ...... المحامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

### المعمسة

حيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إهانة موظف عام بالقول أثناء تأدية وظيفته وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان البين من مطالعة الحكم الابتدائى أن ما أثبته في مدوناته كاف لتفهم واقعة الدعوى وظروفها حسيما تبينتها المحكمة وتتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها حيث أورد مؤدى محصر الصبط ومؤدى أقوال المعنى عليه التي أستند إليهما في الإدانة، كما أورد أفعال وأقوال التعدى، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يسوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم ـ كما هو الحال في الدعوى المطروحه ـ كافيا في تفهم الواقعة وظروفها حسبما استخلصته المحكمة في الدعوى المطروحه ـ كافيا في تفهم الواقعة وظروفها حسبما استخلصته المحكمة

كان ذلك محققا لحكم القانون ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني إذ لم ترفع بأمر من النائب العام أو ممن ينوب عنه من المحامين العامين الأول وأطرحه استنادا إلى أن هذا القيد وفقا للمادتين ٤٩، ٥٠ من قانون المحاماة إنما هو قاصر على حالة كون الجريمة التي وقعت من المحامي من جرائم الجلسات - وهو ما لا ينطبق على الواقعة محل الدعوي - فإن ما أورده الحكم في ذلك يكون كافيا في إطراح الدفع المشار إليه. لما كان ذلك، وكان ما أوردته المادة ٥١ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ من وجوب اخطار مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع في تحقيق أية شكوى ضد محام بوقت كاف، لا يعدو أن يكون لجراءً تنظيميا لا يترتب على مخالفته ـ بفرض صحة ما يدعيه الطاعن ـ بطلان اجراءات التحقيق، فضلا عن أن ما أثاره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون تعييبا للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للنعى على الحكم، ويكون منعي الطاعن في هذا الصدد غير مقبول. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس مفصحا عن عدم قبوله موضوعا مع مصادرة الكفالة.

## جلسة ٦من أبريل سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ مقبل شاكر نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد على عبد الواحد و محمد طلعت الرفاعى وفرغلى زناتى نواب رئيس اهكمة وعاصم عبد الجبار .

## (77)

# الطعن رقم ٢٣٩٢٢ لسنة ٦٥ القضائية

(١) إجراءات الجراءات المحاكمة، شهادة مرضية.

النعى على المحكمة اسقاطها النظر في عذر الطاعن في تخلفه عن حضور جلسه الحكم الغيابي الاستئنافي، غير مقبول، ما دام أن الشهادة الطبية الموجودة بملف الدعوى غير مؤشر عليها من رئيس الهيئة أو كاتب الجلسه ولم يشر إليها الطاعن بجلسة المحاكمة.

#### (٢) حكم «اصداره». بطلان.

تحرير الحكم على نموذج مطبوع. لا يبطله. منى استوفى أوضاعه الشكلية وبياناته الجوهرية.

#### (٣) حكم (بيانات التسبيب).

اغفال الحكم الصادر بسقوط الاستئناف بيان الواقعة ومواد العقاب. لا يعيبه. علة ذلك؟

## (٤) قوة الأمر المقضى. نقض وأسباب الطعن. ما لا يقبل منها،.

النعى على الحكم الابتدائى الذى اقتصر وحده على الفصل فى موضوع الدعوى دون الحكم الاستئنافى الذى قضى بسقوط الاستناف. غير جائز. علة ذلك؟

١ ـ لما كان البين من محضر جلسة المعارضة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يتقدم بأي عذر ليبرر به تخلفه عن حضور جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٩٥ التي صدر فيها الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه - ولا محاجة في ذلك بالشهادة الطبية التي وجنت بملف الدعوي صادرة من مستشفي الدكتور ...... التخصصى والتي تفيد مرض الطاعن وحاجته للراحة لمدة سنة أشهر من ٣ من فبراير سنة ١٩٩٥ إذ هي غير مؤشر عليها من رئيس الهيئة أو كاتب الجلسة، ولم يشر إليها الطاعن بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، مما يقطع بأنها لم توضع تحت نظر المحكمة عند نظر المعارضة الاستئنافية ولم يحتج بدلالتها على قيام عذر الطاعن عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم الغيابي الاستئنافي، ولا كذلك يحاج بما هو ثابت بمحضر الجاسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه من تقديم الطاعن حافظة مستندات، إذ الثابت مما هو معلى على تلك الحافظة المرفقة بملف الطعن ومحتواها أنها طويت على مستند واحد هو برقية صادرة في ١٤ من أبريل سنة ١٩٩٣ منبئة الصلة بما زعمه الطاعن من عذر، ومن ثم فلا وجه للنعي على المحكمة بأنها أسقطت النظر في عذر لم يطرح عليها أو في دليل لم يقدم إليها.

٢ ـ لما كان من المقرر أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يعيبه ما دام قد إستوفى ـ بالذات أو بالاحالة ـ أوضاعه الشكلية وبياناته الجوهرية ـ وهو الحال فى الدعوى الماثلة ـ فإن قالة البطلان فى هذا الصدد تكون ولا محل لها.

٣- لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بقبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم الغيابى الاستئنافى الذى قضى بسقوط الاستئناف، فلا عليه إن هو لم يورد واقعة الدعوى ومواد العقاب لأن هذا البيان لا يكون لازماً إلا بالنسبة لأحكام الإدانة الصادرة فى موضوع الدعوى ولا كذلك الحكم المطعون فيه الذى يدخل فى عداد الأحكام الشكاية فحسب.

٤ - لما كان باقى ما يثيره الطاعن من أوجه وارداً على الحكم الابتدائى الذى القتصر وحده على الفصل فى موضوع الدعوى دون الحكم الغيابى الاستئنافى الذى قضى بسقوط الاستئناف وقضاؤه فى ذلك سليم، فإنه لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائى من عيوب لأنه حاز قوة الأمر المقضى وبات الطعن عليه بطريق النقض غير جائز.

#### الوقائسع

فطعن والد المحكوم عليه بصفته ولياً طبيعيا عليه في هذا الحكم بطريق النقض ........ إلخ

## المكمة

لما كان البين من محضر جلسة المعارضة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يتقدم بأي عدر ليبرر به تخلفه عن حضور جلسة ٥ من

فبرابر سنة ١٩٩٥ التي صدر فيها الحكم الغبابي الاستنافي المعارض فيه ـ ولا محاجة في ذلك بالشهادة الطبية التي وجدت بملف الدعوى صادرة من مستشفى الدكتور ...... التخصصي والتي تفيد مرض الطاعن وحاجته للراحة لمدة ستة أشهر من ٣من فبراير سنة ١٩٩٥ إذ هي غير مؤشر عليها من رئيس الهيئة أو كاتب الجلسة، ولم يشر إليها الطاعن بالجاسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، مما يقطع بأنها لم توضع تحت نظر المحكمة عند نظر المعارضة الاستئنافية ولم يحتج بدلالتها على قيام ت عذر الطاعن عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم الغيابي الاستنافي، و لا كذلك يحاج بما هو ثابت بمحضر الجاسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه من تقديم الطاعن حافظة مستندات، إذ الثابت مما هو معلى على تلك الحافظة المرفقة بملف الطعن ومحتواها أنها طويت على مستند واحد هو برقية صادرة في ١٤ من أبريل سنة ١٩٩٣ منهنة الصلة بما زعمه الطاغن من عذر، ومن ثم فلا وجه للنعي على المحكمة بأنها أسقطت النظر في عذر لم يطرح عليها أو في دليل لم يقدم إليها، وكان تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يعيبه ما دام قد استوفى - بالذات أو بالإحالة - أوضاعه الشكلية وبياناته الجوهرية ـ وهو الحال في الدعوى الماثلة ـ فإن قالة البطلان في هذا الصدد تكون ولا محل لها، وكان الحكم المطعون فيه قد قضي بقبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الذي قضي بسقوط الاستئناف، فلا عليه إن هو لم يورد واقعة الدعوى ومواد العقاب لأن هذا البيان لا يكون لازماً إلا بالنسبة لأحكام الإدانة الصادرة في موضوع الدعوى ، و لا كذلك الحكم المطعون فيه الذي يدخل في عداد الأحكام الشكلية فحسب. وكان باقي ما يثيره الطاعن من أوجه وارداً على الحكم الابتدائي الذي اقتصر وحدِه على الفصل في موضوع الدعوى دون الحكم الغيابي الاستئنافي الذي قصى بسقوط الاستئناف وقضاؤه في ذلك سليم، فإنه لا يجوز المحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب لأنه حاز قوة

#### جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٩٧

170

الأمر المقضى وبات الطعن عليه بطريق النقض غير جائز. لما كان ما تقدم، فإن

الطعن برمته يكون على غير أساس مفصحاً عن عدم قبوله موضوعاً.

## جلسة ٨ من ابريل سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد نبيل رياحن نائب رئيس اغكمة وعندية السادة المستشارين/ جابر عبد التواب وأمين عبد العليم وعمر بريك نواب رئيس اغكمة وفرحان بطران.

### (11)

# الطعن رقم ٢٤٧٠٩ لسنة ٥٩ القضائية

(۱) رد. حکم ، بطلانه،

إصدار الحكم قبل إحاطة اعضاء الهيئة التي أصدرته علماً بحصول التقرير بطلب ردهم. لا يعيبه. عله ذلك؟

مثال.

(٢) نقض ( الصفة والمصلحة في الطعن (١)

قبول وجه الطعن. رهن بأن يكون متصلاً بشخص الطاعن وله مصلحة فيه.

مثـــال.

(٣) سب وقذف. قانون ، تفسيره ، . إثبات ، بوجه عام ، . حكم
 ، تسبيبه . تسبيب غير معيب ، .

عدم سريان أحكام المواد ٣٠٨،٣٠٦،٣٠٥، ٣٠٨،٣٠٦ على ما يسنده أحد الخصوم لخصمه في الدفاع الشفوى أو الكتابي أمام المحاكم. أساس ذلك؟

تقدير كون عبارات السب والقذف مما يستلزمه الدفاع. موضوعي.

مثال اتسبيب سائغ التدليل على تعلق العبارات بالخصومة ومناسبتها لسياق الدفاع ومقتضياته. (٤) دعوى مدنية ‹نظرها، حكم ‹تسبيبه. تسبيب غير معيب،
 نقض ‹ أسباب الطعن. ما لا يقبل منها ›. محكمة للوضوع ‹ سلطتها في
 تقدير الدليل ›

عدم التزام المحكمة بالرد على كل دليل من الأدلة عند القصاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . حد ذلك؟

الجدل في تقدير أدلة الدعوى، غير جائز أمام النقض.

1. لما كان الثابت من الأوراق أن المحكمة الاستئنافية بعد أن نظرت القضية بجلسة ١٩٨٨/٥/١٤ وصرحت بتقديم بجلسة ١٩٨٨/٥/١٤ وصرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء من الخصوم في أسبوعين ثم طلب الطاعن رد أعضاء الدائرة بموجب التقرير بذلك في قلم الكتاب بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢١ أي بعد حجز القضية للحكم وأقفال باب المرافعه في الدعوى ولم يثبت أن طلب الرد قد عرض على رئيس المحكمة الابتدائية كما لم يثبت أن أعضاء الدائرة الذين أصدروا الحكم المطعون فيه قد الحيطوا علما بحصول هذا التقرير ولم يدع الطاعن ذلك بأسباب طعنه ولما ذلك وكان الأصل في الاجراءات الصحة فإن الحكم في الدعوى قبل أن يحاط أعضاء الهيئة التي أصدرته علما بحصول التقرير بطلب ردهم يكون قد صدر صحيحا في القانون ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان لصدوره من هيئة محجوبة عن نظر الدعوى الدعوى المذائدة على غير سند وبتعين رفضه.

٢ ـ من المقرر أن الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن عدم اعلان المطعون ضدهم بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية لا يكون

مقبولا.

٣ ـ لما كان ببين من الحكم الابتدائي ـ الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في بيان واقعة الدعوى ـ أنه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن المطعون ضدهم قدموا مذكرة في القضية رقم ..... مدنى كلى جنوب القاهرة أوردوا فيها ما نصه: •أن الطالب يضع يده على عين التداعى بطريق الغصب وأنه تمكن من سلخ أوراق التنفيذ من أمام السيد قاضي التنفيذ دون اذنه وأنه يفتري ليثري دون سبب على حساب الغير، لما كان ذلك، وكان نص المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات قد جرى على أنه ولا تسرى أحكام المواد ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٨ على ما يسنده أحد الأخصام لخصمه في الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم فإن ذلك لا يترتب عليه إلا المقاضاه المدنية أو المحاكمة التأديبية وكان الفصل فيما إذا كانت عبارات السب أو القذف مما يستازمه الدفاع متروكا لمحكمة الموضوع وكانت المحكمة الاسئنافية قدرأت أن العبارات التي تضمنتها المذكرة المقدمة من المطعون ضدهم والغرض الذي سيقت من أجله إنما تتصل بالنزاع القائم وبالقدر الذي تقتضيه مرافعة الخصم عن حقه وأنتهت في منطق سليم إلى أن تلك العبارة مما تمتد إليه حماية القانون، فإن الحكم المطعون فيه إذ قصى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون صدهما الأول والثانية ورفض طلب التعويض وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة باقى المطعون ضدهم تأسيسا على تعلق تلك العبارات بالخصومة ومناسبتها لسياق الدفاع ومقتضياته لا يكون قد أخطأ في شئ.

٤ ـ من المقرر أن المحكمة غير مازمة ـ وهي نقصى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية ـ بأن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام لأن في أغفال التحدث عنه ما يفيد حتما أنها أطرحته ولم ترفيه ما تطمئن معه إلى الحكم بالادائة متى كانت قد أحاطت بالدعوى عن بصر ويصيرة ـ كما الحال في الدعوى

المطروحة ـ ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم تصديه لما ساقه المدعى بالحقوق المدنية من قرائن تشير إلى ثبوت الاتهام ما دامت المحكمة قد قطعت فى أصل الواقعة وخلصت فى منطق سائغ إلى عدم وجود ثمة جريمة فى الأوراق ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد ينحل إلى جدل فى تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض.

## الوتائسع

أقام المدعى بالحق المدنى دعواه بطريق الادعاء المباشر ضد المطعون ضدهم بوصف أنهم أولا: أسندوا إليه أموراً لو كانت صادقة لأوجبت عقابه وأحتقاره عند أهل وطنه ثانيا : أسندوا إليه أمورا متضمنه خدشاً للشرف والاعتبار. ثالثا : أخبروا ضده مع سوء القصد بأمور كانبة على النحو المبين بعريضه الدعوى وطلب عقابهم بالمواد ٢٠٥، ٣٠٠، من قانون العقوبات وإلزامهم متضامنين بأن يؤدوا له مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتغريم كل من المتهمين الأول والثانية مائة جنيه وإلزامهما متضامنين بأن يؤديا للمدعى بالحق المدنى مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت وبراءة باقى المتهمين مما هو منسوب . إليهم استأنف كل من المتهمين الأول والثانية والمدعى بالحق المدنى ومحكمة شرق الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة بالنسبة للمتهمين الأول والثانية وفى الدعوى المدنية بالغاء الحكم الصادر فيها وبرفضها وفى استئناف المدعى بالحق المدنى بقبول شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف.

فطعن المدعى بالحق المدنى في هذا الحكم بطريق النقض ...... إلخ

## المكمسة

لما كان الثابت من الأوراق أن المحكمة الاستئنافية بعد أن نظرت القضية بجلسة ١٩٨٨/٥/١٤ قررت حجزها للحكم لجلسة ١٩٨٨/٦/٢٥ وصرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء من الخصوم في أسبوعين تم طلب الطاعن رد أعضاء الدائرة بموجب التقرير بذلك في قلم الكتاب بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢١ أي بعد حجز القضية للحكم وأقفال باب المرافعة في الدعوى ولم يثبت أن طلب الرد قد عرض على رئيس المحكمة الابتدائية كما لم يثبت أن أعضاء الدائرة الذين أصدروا الحكم المطعون فيه قد احيطوا علما بحصول هذا التقرير ـ ولم يدع الطاعن ذلك بأسباب طعنه . لما كان ذلك ، وكان الأصل في الاجراءات الصحة فإن الحكم في الدعوى قبل أن يحاط أعضاء الهيئة التي أصدرته علما بحصول التقرير بطلب ردهم يكون قد صدر صحيحا في القانون ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان لصدوره من هيئة محجوبه عن نظر الدعوى الجنائية على غير سند ويتعين رفضه. لما كان ذلك، وكان الأصل أنه لا بقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن وكانت له مصلحة فيه ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن عدم اعلان المطعون صدهم بالمصور أمام المحكمة الاستئنافية لا يكون مقبولا، لما كان ذلك، وكان ببين من الحكم الابتدائي. الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في بيان واقعة الدعوى ـ أنه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن المطعون ضدهم قدموا مذكرة في القضية رقم .... لسنة ..... مدنى كلى جنوب القاهرة أوردوا فيها ما نصه: أن الطالب يضع يده على عين التداعي بطريق الغصب وأنه تمكن من سلخ أوراق التنفيذ من أمام السيد قاضي التنفيذ دون أذنه وأنه يفتري ليثري دون سبب على حساب الغير ، . لما كان ذلك، وكان نص المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات قد جبري على أنه الا تسرى أحكام المواد ٣٠٣،٣٠٢، ٣٠٨،٣٠٦،٣٠٥ على ما يسنده أحد الأخصام لخصمه في الدفاع الشفوي أو الكتابي

أمام المحاكم فإن ذلك لا يتربّب عليه إلا المقاضاة المدنية أو المحاكمة التأديبية ، وكان الفصل فيما إذا كانت عبارات السب أو القذف مما يستلزمه الدفاع متروكا لمحكمة الموضوع وكانت المحكمة الاستئنافيه قد رأت أن العبارات التي تضمنتها المذكرة المقدمة من المطعون صدهم والغرض الذي سيقت من أجله إنما تتصل بالنزاع القائم وبالقدر الذي تقتضيه مرافعة الخصم عن حقه وأنتهت في منطق سليم إلى أن تلك العبارة مما تمتد إليه حماية القانون، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضدهما الأول والثانية ورفض طلب التعويض وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة باقي المطعون ضدهم تأسيسا على تعلق تلك العبارات بالخصومة ومناسبتها لسياق الدفاع ومقتضياته لا يكون قد أخطأ في شئ فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد بكون في غير محله. لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير مازمة - وهي تقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية - بأن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام لأن في إغفال التحدث عنه ما يفيد حتما أنها أطرحته ولم ترفيه ما تطمئن معه إلى الحكم بالادانة متى كانت قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة - كما الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم تصديه لما ساقه المدعى بالحقوق المدنية من قرائن تشير إلى ثبوت الاتهام ما دامت المحكمة قد قطعت في أصل الواقعة وخلصت في منطق سائغ إلى عدم وجود ثمة جريمة في الأوراق ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس مفصحا عن عدم قبوله موضوعا مع مصادرة الكفالة.

## جلسة ۹ من إبريل سنة ۱۹۹۷

برئاسة السيد المستشارا محمد أحمد حسن نائب رئيس الحكمة وعصوية السادة المستشارين/ عبد اللطيف على أبو النيل وبهيج حسن القصيحى ومحمد اسماعيل موسى نواب رئيس الحكمة ومحمد على رجب

(%a)

# الطعن رقم ٢٧٢٥ لسنة ٥٩ القضائية

(١) نقض اما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام،.

الطعن بالنقض من المدعى بالحقوق المدنية فى الحكم الاستنافى الصادر غيابيا بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها، جائز. أساس ذلك ؟

 (۲) حكم احجيتها، قوة الأمر القضى، جريمة الجريمة المستمرة،.

حجية الأحكام. مناط تحققها ؟

اتحاد السبب. ما لا يكفي لتحققه ؟

الجريمة متلاحقة الأفعال. ما هيتها ؟

(٣) وقف تنفيذ . قانون «تفسيره» . موظفون عموميون. جريمة «الجنزيمة المستمرة» . دفوع «الدفع بعدم جنواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها» . حكم «تسبيبه . تسبيب معيب» . نقض «أسباب الطعن. ما يقبل منها» .

الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢٣ عقوبات. جريمة مستمرة استمرارا متتابعا . ماهية ذلك ؟

الجريمة المستمرة استمراراً متتابعاً والمستمرة استمراراً ثابتاً. الفارق بينهما ؟ إغفال الحكم المطعون فيه القاضي بعدم جواز نظر الدعويين الجنائية والمدنية لسابقة الفصل فيهما استظهار ما إذا كانت واقعة استعمال المطعون صندهم سلطة وظائفهم فى وقف تنفيذ الحكمين الصادرين لصالح الطاعن سابقة أم لاحقه على رفع الدعوى السابقة بما يكون جريمة جديدة تصح محاكمتهم من أجلها مرة أخرى. قصور

۱- لما كان الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبة المطعون ضدهم إلا أنه إذ قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فإنه لا يعتبر قد أضر بهم حتى يصح لهم أن يعارضوا فيه، ومن ثم فإن طعن المدعى بالحقوق المدنية في الحكم من تاريخ صدوره يكون جائزاً.

٢- من المقرر أن مناط حجية الأحكام هى وحدة الخصوم والموضوع والسبب ويجب للقول باتحاد السبب أن تكون الواقعة التى يحاكم المنهم عنها هى بعينها الواقعة التى كانت محلا للحكم السابق، ولا يكفى للقول بوحدة السبب فى الدعويين أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو أن تتحد معها فى الوصف القانونى أو أن تكون الواقعتان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة ارتكبها المنهم لغرض واحد إذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة تتحقق بها المغايرة التى يمتنع معها القول بوحدة السبب فى كل منهما، أما الجريمة متلاحقة الأفعال التى تعتبر وحدة فى باب المسئولية الجنائية فهى التى تقع ثمرة لتصميم واحد يرد على ذهن الجانى من باب المسئولية الجاني على نظاطه على أزمنة مختلفة ويصورة منتظمة ـ بحيث يكون كل نشاط يقبل به الجانى على من نلك الأفعال متشابها أو كالمتشابه مع ما سبقه من جهة ظروفه، وأن يكون بين الأزمنة التى ترتكب فيها هذه الأفعال نوع من من جهة ظروفه، وأن يكون بين الأزمنة التى ترتكب فيها هذه الأفعال نوع من التقارب حتى يتناسب حملها على أنها جميعا تكون جريمة واحدة .

٣- لما كانت جريمة استعمال الموظف العام سلطة وظيفته فى وقف تنفيذ الأوامر الصائدة من الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صائر من المحكمة أو من أية جهة مختصة المنصوص عليها فى المائدة ١٢٣ من قانون العقوبات تعتبر من قبيل الجرائم

المستمر ةاستمرارا متتابعا أو متجددا بمعنى أن الأمر المعاقب عليه فيها بتوقف استمراره على تدخل إرادة الجاني تدخلا متتابعا ومتجددا بخلاف الجريمة المستمرة استمرارا ثابتًا. فإن الأمر المعاقب عليه فيها بيقي ويستمر بغير حاجة إلى تدخل جديد من جانب الجاني. وأنه في حالة الجريمة المستمرة استمرارا تابتا يكون الحكم على الجاني من أجل هذه الجريمة مانعا من تجديد محاكمته عنها مهما طال زمن استمرارها. فإذا رفعت عليه الدعوى الجنائية مرة ثانية من أجل هذه الجريمة جاز له التمسك بقوة الشئ المحكوم فيه، أما في حالة الجريمة المستمرة استمرارا متنابعا فمحاكمة الجاني لا تكون إلا عن الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى، ويعتبر تجدد إرادته في استمرار الحالة الجنائية مكونا لجريمة جديدة يصح محاكمته من أجلها ، ولا يجوز له التمسك عند المحاكمة الثانية بسبق الحكم عليه. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد بني قضاءه بعدم جواز نظر الدعويين الجنائية والمدنية لسابقة الفصل فيهما في الدعوى رقم .... لسنة ١٩٨٤ جنح عابدين واستئنافها رقم .... لسنة ١٩٨٤ جنح مستأنف عابدين على سند من القول بوحدة الخصوم والسبب والموضوع في الدعويين دون أن يستظهر ما إذا كانت واقعة استعمال المطعون صدهم لسلطة وظائفهم في وقف تنفيذ الحكمين الصادرين لصالح الطاعن محل الدعوى المطروحة هي بعينها الواقعة التي كانت محلا للحكم السابق أو أنها سابقة على رفع الدعوى رقم ... لسنة ١٩٨٤ جنح عابدين - سالفة الذكر - بما لا تجوز معه محاكمتهم عن الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع هذه الدعوى، أو أنها لاحقة لتلك الدعوى وتجددت بإرادة المطعون ضدهم في استمرار الحالة الجنائية وهو ما يكون جريمة جديدة يصح محاكمتهم من أجلها مرة أخرى، ولا يجوز لهم التمسك عند المحاكمة الثانية بسبق الحكم عليهم، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور الذي بعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى .

# الوقسائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح

عابدين صند المطعون صندهم بوصف أنهم بدائرة قسم عابدين - محافظة القاهرة - استعملوا سلطات وظائفهم في وقف تنفيذ الحكم الصادر له في ١٥ من إبريل سنة ١٩٨٧ في الدعويين رقمي ... و ... لسنة ٢١ ق ادارية عليا وامتنعوا عمدا عن تنفيذه رغم انذارهم بذلك وطلب عقابهم بالمادة ١٩٣٠ من قانون العقوبات والزامهم متضامنين بأن يؤدوا له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بعدم جواز نظر الدعويين الجنائية والمدنية لسابقة الفصل فيهما في الدعوى رقم ... لسنة ١٩٨٤ جنح عابدين واستئنافها برقم ... لسنة ١٩٨٤ جنح مستأنف عابدين. استأنف المدعى بالحقوق المدنية ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا في ١٥ من يونيه سنة ١٩٨٨ بقبول الاستئناف

فطعنت الأستاذة/ ......المحاميه عن الأستاذ/ ........بصفته وكيلا عن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ...... الخ .

#### الحكمسة

حيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر فى غيبة المطعون صدهم إلا أنه إذ قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فإنه لا يعتبر قد أضر بهم حتى يصح لهم أن يعارضوا فيه. ومن ثم فإن طعن المدعى بالحقوق المدنية فى الحكم من تاريخ صدوره يكون جائزا.

ومن حيث إن الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون.

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو الخطأ فى تطبيق القانون والقصور في التسبيب، ذلك بأن قضى بعدم جواز نظر الدعويين الجنائية والمدنية لسابقة الفصل فيهما فى الدعوى رقم ... لمنة ١٩٨٤ جنع عابدين واستئنافها وقم ... لمنة ١٩٨٤ هذه الدعوى عن الدعوى

الماثلة من حيث تاريخ وقوعهما والخصوم فيهما وعدم نهائية الحكم الصادر في الدعوى المذكورة. بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بعدم جواز نظر الدعوبين الجنائية والمدنية لسابقة الفصل فيهما في قوله : وحيث إنه بالرجوع إلى الصورة الرسمية من الحكم الصادر في الجنحة رقم ... اسنة ١٩٨٤ سالفة الذكر والمقدمة من المتهمين بجلسة ..... يتضح إن المدعى بالحق المدنى نسب للمدعى عليهم فيها امتناعهم عن تنفيذ االحكم الصادر لصالحه في الطعنين رقمي ... ، ... لسنة ٢١ ق ادارية عاليا الأمر المعاقب عليه بالمادة ١٢٣ عقوبات وهو ذات الموضوع في الجنحه المطروحة، وقد حكم فيها ابتدائيا بالعقوبة مع الإيقاف الشامل والغي الحكم في الاستئناف رقم ... لسنة ١٩٨٤ جنح مستأنف عابدين حيث قضى بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وببراءة المتهمين مما أسند اليهم ورفض الدعوى المدنية مع الزام رافعها المصاريف وعشرة جنيهات مقابل أتعاب المحامه . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى المطروحة قد اتحدت موضوعا وخصوما وسببا مع الدعوى رقم ... لسنة ١٩٨٤ جنح عابدين وكان قد تم الفصل في الجنحة الأخيرة نهائيا، ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها صحيحا وتقضى المحكمة لذلك بقبوله وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجنحة رقم ... اسنة ١٩٨٤ عابدين واستئنافها رقم ... اسنة ١٩٨٤ جنح مستأنف عابدين عملا بالمادة ١٠١ من قانون الإثبات والمادة ٤٥٦ إجراءات جنائية ، لما كان ذلك، وكان من المقرر أن مناط حجية الأحكام هي وحدة الخصوم والموضوع والسبب ويجب للقول باتحاد السبب أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي بعينها الواقعة التي كانت محلا للحكم السابق، ولا يكفي للقول بوحدة السبب في الدعوبين أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو أن تتحد معها في الوصف القانوني أو أن تكون الواقعان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة ارتكبها المتهم لغرض ولحد إذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة تتحقق بها

المغايرة التي يمتنع معها القول بوحدة السبب في كل منهما، أما الجريمة متلاحقة الأفعال التي تعتبر وحدة في باب المسئولية الجنائية فهي التي تقع ثمرة لتصميم واحد يرد على ذهن الجاني من بادئ الأمر على أن يجزئ نشاطه على أزمنة مختلفة وبصورة منتظمة - بحيث يكون كل نشاط يقبل به الجاني على فعل من تلك الأفعال متشابها أو كالمتشابه مع ما سبقه من جهة ظروفه، وأن يكون بين الأزمنة التي ترتكب فيها هذه الأفعال نوع من التقارب حتى يتناسب حملها على أنها جميعا تكون جريمة ولحدة، ولما كانت جريمة استعمال الموظف العام سلطة وظيفته في وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو من أية جهة مختصة المنصوص عليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات تعتبر من قبيل الجرائم المستمرة استمرارا متتابعا أو متجددا بمعنى أن الأمر المعاقب عليه فيها يتوقف استمراره على تدخل ارادة الجانى تدخلا متتابعا ومتجددا بخلاف الجريمة المستمرة استمرارا ثابتا، فإن الأمر المعاقب عليه فيها بيقي ويستمر بغير حاجة إلى تدخل جديد من جانب الجاني، وإنه في حالة الجريمة المستمرة استمرارا ثابتا يكون الحكم على الجاني من أجل هذه الجريمة مانعا من تجديد محاكمته عنها مهما طال زمن استمرارها، فإذا رفعت عليه الدعوى الجنائية مرة ثانية من أجل هذه الجريمة جاز له التمسك بقوة الشئ المحكوم فيه، أما في حالة الجريمة المستمرة استمرارا متتابعا فمحاكمة الجاني لا تكون إلا عن الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى، ويعتبر تجدد ارادته في استمرار الحالة الجنائية مكونا لجريمة جديدة يصح محاكمته من أجلها، ولا يجوز له التمسك عند المحاكمة الثانية بسبق الحكم عليه. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه - على ما سلف بيانه - قد بني قضاءه بعدم جواز نظر الدعويين الجنائية والمدنية لسابقة الفصل فيهما في الدعوى رقم ... لسنة ١٩٨٤ جنح عابدين واستئنافها رقم ... لسنة ١٩٨٤ جنح مستأنف عابدين على سند من القول بوحدة الخصوم والسبب والموضوع في الدعويين دون أن يستظهر ما إذا كانت واقعة استعمال المطعون ضدهم لسلطة وظائفهم في وقف تنفيذ

الحكمين الصادرين لصالح الطاعن محل الدعوى المطروحة هي بعينها الواقعة التي كانت محلا للحكم السابق أو أنها سابقة على رفع الدعوى رقم ... لسنة ١٩٨٤ جنح عابدين ـ سالفة الذكر ـ بما لا تجوز معه محاكمتهم عن الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع هذه الدعوى، أو أنها لاحقة لتلك الدعوى وتجددت بارادة المطعون صدهم في استمرار الحالة الجنائية وهو ما يكون جريمة جديدة تصح محاكمتهم من أجلها مرة أخرى، ولا يجوز لهم التمسك عند المحاكمة الثانية بسبق الحكم عليهم، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى. لما كان ما تقدم، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه ـ فيما قضى به في الدعوى المدنية ـ والإعادة وذلك دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن، مع الزام المطعون ضدهم المصاريف المدنية .

## جلسة ١٠ من إبريل سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ محمد يحيى رشدان نائب رئيس اغكمة وعضرية السادة المستشارين/ مجدى الجندى و حسين الشافعى و فريد عوض نواب رئيس الحكمة ومحمود مسعود شرف .

#### (77)

# الطعن رقم ٢٩٧٤ لسنة ٥٩ القضائية

(١) حكم «بيانات التسبيب».

عدم رسم القانون شكلا خاصا لصياغه الحكم. كفايه أن يكون مجموع ما أورده مؤديا إلى تفهم الواقعة بأركانها .

 (۲) محكمة الموضوع اسلطتها في استخلاص الصورة الصحيحه لواقعة الدعوى المراقعة الدعوى المراقعة الدعوى المراقعة الدعوى المراقعة الدعوى المراقعة الم

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى. موضوعي. ما دام سائغا .

 (٣) إثبات اشهودا. محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليلاء.

وزن أقوال الشهود وتقديرها. موضوعي .

(٤) إثبات اشهوده. حكم اما لا يعيبه في نطاق التدليله.
 محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليله.

تنافض أقرّال الشهود في بعض تفاصيلها. لا يعيب الحكم. ما دام استخلاص الإدانه من منها استخلاصا سائغا لا تناقض فيه.

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز. أمام محكمة النقض.

(٥) إثبات «شهود» محكمة للوضوع «سلطتها في تقدير الدليل». حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيب». نقض. «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى. غير لازم. كفاية إن يكون الدليل القولى غير تناقضا مع الدليل الفني تنقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق.

مثال التسبيب سائغ لنفى التناقض بين الدليلين القولى والفنى .

(٦) اختصاص «الاختصاص النوعي» محكمة الجنايات «اختصاصها» محكمة الجنح «اختصاصها» . ارتباط. هتك عرض. ضرب بسيط. استعمال قوة.

اسناد جرائم هنك العرض بالقوة والضرب البسيط واستعمال القسوة للطاعن وجوب أن تتبع الجريمتان الأخيرتان الجريمة الأولى في التحقيق والأحالة وإختصاص محكمة الجنايات بهما. أساس ذلك ؟

(٧) اختصاص «الاختصاص النوعي». وصف التهمة. نقض
 أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

العبرة في تحديد الاختصاص النوعي للمحاكم الجنائية هي بالوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى، أساس ذلك ؟

(٨) اختصاص «الاختصاص النوعي» محكمة الجنايات
 «اختصاصها».

إحاله الدعوى إلى محكمة الجنايات بوصفها جناية. تكييفها أنها جنحة قبل التحقيق والمرافعة. وجوب القضاء بعد الاختصاص واحالتها إلى المحكمة الجزئية. ثبوت إنها جنحة بعد التحقيق والمرافعة. وجوب الفصل فيها.

(٩) اختصاص «الاختصاص النوعي». نقض «أسباب الطعن.
 ما لا يقبل منها».

الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى. إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة. غير جائز، علة ذلك ؟

الآمن المقير إن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة

المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم ـ كما هو الحال فى الدعوى المطروحة ـ كافيا فى تفهم الواقعة وظروفها حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون .

٢- من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق .

 ٣ـ من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع بغير معقب .

٤- لما كان لا يعيب الحكم تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها ما دام استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا. وكانت المحكمة قد بينت واقعة الدعوى على الصورة التي استفرت في وجدانها وأوردت أدلة الثبوت المؤدية إليها ومن ثم فلا محل لتعييب الحكم في صورة الواقعة التي اعتنقتها المحكمة واقتنعت بها ولا في تعييه في قضائه بالإدانة على أقوال شهود الاثبات بدعوى تناقض أقوالهم، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في ذلك المنحى إنما ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجاداتها فيه ولا مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض.

مد لما كان من المقرر أنه ليس بلازم أن تنطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى مع الحقيقة التى وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الدفاع من قيام تعارض بين الدليلين القولى والفنى ورد عليه بقوله: ولا أساس لما يزعمه الدفاع من حدوث تضارب أو تناقض بين أقوال الشهود أو تعارض بين ما هو ثابت بالملحوظة التى اثبتها السيد وكيل الديابة المحقق إذ إن الثابت من مطالعة تحقيقات النيابة فى هذا الشأن إن المجدى عليته ........ هو الذى قرر إن به جرحا أسفل الضمادة الطبية بالحاجب

الأبين وقدم على الفور صورة صنوئية من التقرير الطبى المتوقع عليه يوم الحادث الأمر الذى تخلص معه إلى انتفاء التعارض والتناقض بين ما هو ثابت على لسان المجنى عليه وعلى ما هو وارد بالتقرير الطبى الذى سارع بتقديم صورته الضوئية فضلا عن إن المجنى عليه قد قرر صراحة بتحقيقات النيابة إن اصابته سالفة الذكر كانت نتيجة لكمة يد المتهم على عينه اليمنى، وإذ كان هذا الذى رد به الحكم كافيا ويسوغ به اطراح قالة التناقض بين الدليلين القولى والفنى فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون فى غير محله .

7- لما كانت جريمة هتك العرض بالقوة تختص بنظرها محكمة الجنايات وحدها وهى المحكمة الأعلى درجة من المحكمة الجزئية التى تختص بنظر جريمتى الصرب البسيط واستعمال القسوة المسندتين أيضا إلى الطاعن، فإنه يتعين أن تتبع الجريمتان الأخيرتان الجريمة الأولى فى التحقيق والإحالة والاختصاص بالمحاكمة وهو ما يوجبه نص المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٩٨٠ من إحالة الجرائم التى تختص بها محاكم من درجات مختلفة إلى المحكمة الأعلى درجة وهى قاعدة عامة واجبة الإتباع فى المحاكمات الجنائية .

٧- لما كان مفاد المواد ٢١٥ ، ٢١٥ ، ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية بخاصة وسياسة التشريع الإجرائى بعامة إن توزيع الاختصاص بين محاكم الجنايات والمحاكم الجزئية يجرى على اساس نوع العقوبة التى تهدد الجانى ابتداء من التهمة المسندة إليه بحسب ما إذا كانت جناية أو جنحة أو مخالفة بصرف النظر عن العقوبة التى توقع عليه بالفعل بالنسبة إلى الجريمة التى تثبت فى حقه، ولذلك فإن المعول عليه فى تحديد الاختصاص النوعى هو بالوصف القانونى للواقعة كما رفعت بها الدعوى إذ يمتنع عقلا إن يكون المرجع فى ذلك ابتداء هو نوع العقوبة التى يوقعها القاضى انتهاء بعد الفراغ من سماع الدعوى .

٨ لما كان النص في المادة ٣٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية على إنه وإذا
 رأت محكمة الجنايات إن الواقعة كما هي مبينة في أمر الاحالة وقبل تحقيقها بالجلسة
 تعديجنعة فلها أن تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها إلى المحكمة الجزئية، أما إذا لم تر

ذلك إلا بعد التحقيق تحكم فيها، يدل في صريح لفظه وواضح معناه على إنه إذا رأت محكمة الجنايات إن الواقعة كما هي مبينة في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة فلها إن تحكم بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة الجزئية. أما إذا كانت الدعوى قد أحيات إليها أصلا بوصف الجناية ولم تر هي إن الواقعة تعد جنحة إلا بعد إجراء تحقيق أو بعد تلاوة أقوال الشهود وسماع مرافعة الدفاع عن الخصوم فإن عليها إن تحكم فيها بإعتبارها كذلك وليس لها إن تحكم بعدم اختصاصها نوعيا بالفصل في الدعوى واحالتها إلى المحكمة الجزئية .

٩- لما كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى، وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يظاهر ما يدعيه الطاعن من عدم اختصاص محكمة الجنايات نوعيا بنظر الدعوى فأنه لا يجوز له إن يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج إلى تحقيق موضوعى يخرج عن وظيفتها .

# الوتائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجناية رقم ....... : أولا هنك عرض بالقوة بأن بأغته بوضع أصبعه في دبره - ثانيا : وهو موظف عمومي صابط بقسم شرطة أسوان استعمل القسوة مع كل من ...... و ...... اعتمادا على وظيفته بحيث أحدث الإصابات بهما وذلك بأن انهال عليهما صريا وصفعا و أمر قوة من جنود الشرطة التابعين له بالاعتداء عليهم بالعصى فحدثت بهما الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين المرفقين - ثالثا : أحدث بالمجنى عليهما سالفي الذكر أصابتهما الموصوفة بالتقريرين الطبيين و التي أعجزتهما عن أشغالهما الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما . و أحالته إلى محكمة جنايات أسوان لمحاكمته طبقا للقيد و الوصف الورادين بأمر الاحالة وادعى المجنى عليهما مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض الموقت و المحكمة المذكورة قصت حضوريا عملا وخمسين جنيها على سبيل التعويض الموقت و المحكمة المذكورة قصت حضوريا عملا

شهر واحد عما أسند إليه في التهمتين الاخيرتين الثانية و الثالثة و ألزمته بأن يؤدى للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ واحد و خمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت وببراءته مما أسند إليه بالتهمة الأولى .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

#### المعكمة

حيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي الضرب البسيط واستعمال القسوة قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال و انطوى على إخلال بحق الدفاع و خطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه لم ببين أركان الجريمتين اللتين دان الطاعن بهما و أدلة الإدانة فيهما ، هذا إلى أن كلا من المجنى عليهما أورد تصويرا يخالف تصوير الآخر لواقعة الدعوى وقد تناقضت أقوالهما بمحضر الشرطة عنها بتحقيقات النيابة العامة في شأن تعدى الطاعن و آخرين عليهما بالضرب و كيفية حدوث أصابتهما وشخص محدثها ، كما دفع الطاعن بتناقض الدليلين القولي و الفني بخصوص اصابة المجنى عليــه الأول ..... حيث قرر المذكور أن اصابته عبارة عن جرح قطعي وهو مما يحدث باستعمال ألة حادة بينما أثبت التقرير الطبي أنها عبارة عن كدمة مما تنشأ عن الاصطدام بجسم صلب راض بيد أن الحكم أطرح هذا الدفع بما لا يسوغه ، و أخيراً فقد قصت المحكمة بتبرئه الطاعن من جناية هنك العرض بالقوة فاضحى الاتهام المسند إليه هو جنحتي الصرب البسيط واستعمال القسوة مما لا تختص محكمة الجنايات بالحكم فيهما بما كان يتعين معه عليها أن تقضى بعدم أختصاصها نوعيا بنظرهما وهو مالم تفطن إليه . كل ذلك يعيب الحكم و يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتي الصرب السيط و استعمال القسوة التتين دان الطاعن بهما

وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبه عليها . لما كان ذلك، وكان ما أثبته الحكم المطعون فيه في مدوناته كاف لتفهم واقعة الدعوى وظروفها -حسيما تبينتها المحكمة - و تتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة و الظروف التي وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافيا في تفهم الواقعة وظروفها حسما استخلصته المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد. لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدي إليه اقتناعها مادام استخلاصها سائغا مستنداً إلى ادلة مقبولة في العقل و المنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى، محكمة الموضوع بغير معقب ، وكان لا يعيب الحكم تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها مادام استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغ ، و كانت المحكمة قد بينت وا قعة الدعوى على الصورة التي استقرت في وجدانها و أوردت أدلة الثبوت المؤدية إليها ومن ثم فلا محل لتعييب الحكم في صورة الواقعة التي أعتنقتها المحكمة واقتنعت بها ولا في تعويله في قضائة بالادانه على أقوال شهود الاثبات بدعوى تناقض أقوالهم ، ومن ثم فإن ما تيره الطاعن في ذلك المنحى إنما ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكان من المقرر إنه ليس بلازم أن تتطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني مع الحقيقة التي وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقص مع جوهر الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة و التوفيق ، و كان الحكم قد عرض لما أثاره الدفاع من قيام تعارض بين الدليلين القولي والفني ورد عليه بقوله: ولا أساس لما يرّعمه الدفاع من حدوث تصارب أو تناقض بينَ أَقُوالُ الشَّهِود أو تَعارَض بينَ ماهو ثابت بالملحوظة التي أثبتها السيد وكيل النيابة

المحقق أذ أن الثابت من طالعة تحقيقات النيابة في هذا الشأن أن المجنى عليه ...... هو الذي قرر أن به جرح أسفل الضمادة الطبية بالحاجب الأيمن وقدم على الفور صورة ضوئية من التقرير الطبي المتوقع عليه يوم الحادث الأمر الذي تخلص معه إلى انتفاء التعارض و التناقض بين ما هو ثابت على لسان المجنى عليه و على ماهو وارد بالقرير الطبي الذي سارع بتقديم صورته الضوئية فضلا عن ان المجنى عليه قد قرر صراحة بتحقيقات النيابة أن إصابته سالفة الذكر كانت نتيجة لكمة يد المتهم على عينه اليمين ، و اذكان هذا الذي رد به الحكم كافيا ويسوغ اطراح قالة التناقض بين الدليلين القولي و الفني فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكانت جريمة هتك العرض بالقوة تختص بنظرها محكمة الجنايات و حدها وهي المحكمة الأعلى درجة من المحكمة الجزئية التي تختص بنظر جريمتي الضرب البسيط و استعمال القسوة المسندتين أيضا إلى الطاعن ، فإنه يتعين أن تتبع الجريمتان الأخبرتان الجريمة الاولى في التحقيق و الإحالة و الإختصاص بالمحاكمة وهو يوجيه نص المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ من احالة الجرائم التي تختص بها محاكم من درجات مختلفة إلى المحكمة الأعلى درجة وهي قاعدة عامة واجبة الاتباع في المحاكمات الجنائية. ولما كيان مفاد المواد ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية بخاصة وسياسية التشريع الاجرائي بعامة أن توزيع الاختصاص بين محاكم الجنايات و المحاكم الجزئية يجرى على أساس نوع العقوبة التي تهدد الجاني إبتداء من التهمة المسندة إليه يحسب ما إذا كانت جنابة أو جنحة أو مخالفة بصرف النظر عن العقوبة التي توقع عليه بالفعل بالنسبة إلى الجريمة التي تثبت في حقه ، ولذلك فإن المعول عليه في تحديد الاختصاص النوعي هو بالوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى إذ يمتنع عقلا أن يكون المرجع في ذلك إبتداء هو نوع العقوبة التي يوقعها القاضي انتهاء بعد الفراغ من سماع الدعوى ، هذا إلى أن النص في المادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات الهنائمة على أنه ، إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي

مبينة في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجاسة تعد جنحة فلها أن تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها إلى المحكمة الجزئية ، أما اذا لم تر ذلك الا بعد التحقيق تحكم فيهما ، يدل في صريح لفظه وواضح معناه على إنه إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجاسة تعد جنحة فلها أن تحكم بعدم الاختصاص و الإحالة إلى المحكمة الجزئية ، أما إذا كانت الدعوى قد أحيات إليها أصلا بوصف الجناية ولم ترهى أن الواقعة تعد جنحة إلا بعد إجراء تحقيق أو بعد تلاوة أقوال الشهود وسماع مرافعة الدفاع عن الخصوم فإن عليها أن تحكم فيها باعتبار ها كذلك وليس لها أن تحكم بعدم اختصاصها نوعيا بالفصل في الدعوى وأحالتها إلى المحكمة الجزئية . و إذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه ينحسر عنه دعوى الخطأ في تطبيق القانون و يضحى منعى الطاعن في هذا الصدد غير قويم . هذا فصلا عن أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى ، و كانت مدونات الحكم قد خلت مما يظاهر ما يدعيه الطاعن من عدم اختصاص محكمة الجنابات نوعيا بنظر الدعوى فإنه لا يجوز له أن يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج إلى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

### جلسة ١٣ من إبريل سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ عوض جادو نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ حسام عبد الرحيم وفتحى ألعباغ وسمير مصطفى نواب رئيس اغكمة وعبد المنعم منصور .

## (YY)

# الطعن رقم ٤٩٣٨١ لسنة ٥٩ القضائية

(۱) استئناف «التقريرية. نطاقه». محكمة ثانى درجة
 «نظرها الدعوى والحكم فيها».

الاستئناف حصوله بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف. المادة ٤٠٦ إجراءات جنائية.

تقرير الاستئناف هو المرجع في تعرف ماهيه الحكم محل الاستئناف.

محكمة ثانى درجة مقيدة بما جاء بتقرير الاستئناف. فإذا تعدته تكون قد فصلت فيما لم يطلب منها. أثر ذلك ؟

(۲) استئناف انظره والحكم فيه الحكم احجته معارضة أن نظرها والحكم منها المناه الم

استئناف المتهم للحكم الغيابي. سقوطه. إذا ألغي أو عدل في المعارضة. علة ذلك: عدم حدوث اندماج بين الحكمين واعتبار الحكم الأخير كأنه وحده الصادر في الدعوى .

قضاء الحكم المطعون فيه بقبول أستئناف المتهم الغيابي شكلا وتأييد الحكم الصادر في المعارضة الأبتدائية على الرغم من تعديله في المعارضة. خطأ في القانون .

١- لما كان الإستئناف بنص المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية - يحصل

بتقرير فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المستأنف فإن هذا التقرير يكون هو المرجع فى تعرف ماهيه الحكم محل الاستئناف الذى تتصل محكمة ثانى درجة به وتعيد النظر فى موضوع دعواه . من بعد الفصل فى مدى استيفائه الشروط القانونية لاستئنافه ، وتتقيد محكمة ثانى درجة بما جاء فى تقرير الاستئناف، فإذا تعدته تكون قد فصلت فيما لم يطلب منها ، ويكون قضائها باطلا .

٢- من المقرر أن استئناف المتهم - كاستئناف النيابة - للحكم الغيابي يسقط إذا عدل هذا الحكم أو الغي في المعارضة ذلك أنه بالغاء الحكم الغيابي أو تعديله بالحكم الصادر في المعارضة لا يحدث اندماج بين هذين الحكمين، بل يعتبر الحكم الأخير هو وحده الصادر في الدعوى والذي يصح قانونا أن يكون محلا للطعن بالاستئناف. لما كان ما تقدم، وكان الثابت أن الطاعن استأنف فقط الحكم الغيابي الابتدائي دون الحكم الصادر في المعارضة فيه والذي قضى بتعديله، فإنه كان من المتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضى بسقوط استئناف الطاعن المؤرخ ...... المرفوع عن الحكم الغيابي الابتدائي للقضاء في المعارضة بتعديله فأضحى الاستئناف واردا على غير حكم، أما وقد انتهت إلى القضاء بقبول الاستئناف شكلا، وتأييد الحكم الصادر في المعارضة الابتدائية، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يعيب حكمها، ولئن كان هذا العيب يؤذن بنقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بالقضاء بسقوط الاستئناف، وباللزوم القانوني - من بعد - تأييد الحكم الصادر في المعارضة الابتدائية بتغريم الطاعن مائتي جنيه الذي ارتضاه ولم يستأنفه فحاز قوة الأمر المقضى وصار باتا لا سبيل لمناقشتة فيما انتهى إليه، إلا أنه لما كان هذا الحكم الأخير ياتقي مع الحكم المطعون فيه في النتيجة حسب عقيدة المحكمة بالقضاء في الموضوع بإدانة الطاعن، فإن طعنه يكون قائما على مصلحة نظرية صرفة لا يؤبه بها، مما يتعين معه الالتفات عنه.

# الوتسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا: تسبب خطأ في إصابة ...... وكان

ذلك ناشداعن إهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر ولم يتخذ الحيطة فصدم المجنى عليه فحدثت به الإصابات الواردة بالتقرير الطبى. ثانيا: قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر. وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤، ١/٢٤، من قانون العقوبات والمواد ١، ٢/٢، ١، ١/٦٣، ٤ من قانون العنوبات والمواد ١، ١/٢٠، ١، ١/٦٣، مواد من قانون المرور ولائحته التنفيذية. ومحكمة جنح الرمل قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ثلاثين جنيها. عارض في هذا الحكم كما إستأنفه وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بتغريم المتهم مائتى جنيه. ومحكمة الاسكندرية الابتدائية بهيئة ـ استنافية ـ والاكتفاء بتغريل الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف.

فطعن الاستاذ/ ...... المحامى عن الاستاذ/ ...... المحامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ...... الخ .

#### المكمية

لما كان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه تصدى للفصل فى الحكم الصادر فى معارضته الابتدائية رغم أن استئنافه اقتصر على الحكم الغيابى الابتدائى، ودون أن يعرض لما طلبه الدفاع عنه استبعاد استئنافه من رول الجلسة .

ولما كان يبين من مطالعة الأوراق والمفردات المضمومة أن النيابة العامة أسندت إلى الطاعن تهمة الإصابة الخطأ بالتطبيق للمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات، أسندت إلى الطاعن تهمة الإصابة الخطأ بالتطبيق للمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات، وقصت محكمة أول درجة غيابيا في ١٩٨٩/٥/٢٥ بحبس الطاعن شهراً مع الشغل فعارض بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٣، ثم استأنف أيضا في ١٩٨٩/٥/٢٥ الحكم المعارض وبجلسة ٢٨/٥/٥/٢٨ المحددة لنظر المعارضة قصت المحكمة بتعديل الحكم المعارض فيه اكتفاء بتغريم الطاعن مائتى جنيه. ثم لدى نظر محكمة ثانى درجة الاستئناف بجلسة ١٩٨٩/٥/٢٧ مثل وكيل الطاعن وطلب استبعاد الاستئناف من جدول الجلسة للتقرير به خطأ، فقصت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا، وتأييد الحكم الصادر في المعارضة بجلسة ٢٨/١٣٩٨ المنافق مفاد ما تقدم، أن محكمة ثانى درجة لم تنظر في المعارضة بجلسة بما يعلنه المنافقة المتفارفة المتفارضة بجلسة المحكمة المتفارفة المتفارضة بعلسة المحكمة المتفارفة المتفارضة بجلسة المحكمة المتفارضة بعلسة المحكمة المتفارضة بعلسة المتفارضة المتفارضة بعلسة المتفارضة المتفورة المتفارضة الم

الاستئناف المقام من الطاعن عن الحكم الغيابي الابتدائي الصادر في ١٩٨٩/٤/٩ والذي حدده في تقرير استئنافه، ونظرت في الحكم الصادر بتاريخ ٢٨/٥/٥٨ في المعارضة الابتدائية والذي لم يكن محلا للتقرير بالاستئناف. لما كان ذلك، وكان الاستئناف بنص المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية - يحصل بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف فإن هذا التقرير يكون هو المرجع في تعرف ماهية الحكم محل الاستئناف الذي تتصل محكمة ثاني درجة به وتعيد النظر في موضوع دعواه من بعد الفصل في مدى استيفائه الشروط القانونية لاستئنافه، وتتقيد محكمة ثاني درجة بما جاء في تقرير الاستئناف، فإذا تعدته تكون قد فصلت فيما لم يطلب منها، ويكون قضاؤها باطلا، وكان من المقرر أيضا أن استئناف المتهم. كاستئناف النيابة - للحكم الغيابي يسقط إذا عدل هذا الحكم أو الغي في المعارضة ، ذلك أنه بإلغاء الحكم الغيابي أو تعديله بالحكم الصادر في المعارضة لا يحدث اندماج بين هذين الحكمين، بل يعتبر الحكم الأخير هو وحده الصادر في الدعوي والذي يصح قانونا أن يكون محلا للطعن بالاستئناف. لما كان ما تقدم، وكان الثابت مما سبق إيرداه أن الطاعن استأنف فقط الحكم الغيابي الابتدائي دون الحكم الصادر في المعارضة فيه والذي قضى بتعديله، فإنه كان من المتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضي بسقوط استئناف الطاعن المؤرخ ٢٥/٥/٢٥ المرفوع عن الحكم الغيابي الابتدائي للقضاء في المعارضة بتعديله فأضحى الاستئناف واردا على غير حكم، أما وقد انتهت إلى القضاء بقبول الاستئناف شكلا، وتأييد الحكم الصادر في المعارضة الابتدائية، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يعيب حكمها، ولنن كان هذا العيب يؤذن بنقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بالقضاء بسقوط الاستئناف، وباللزوم القانوني. من بعد ـ تأييد الحكم الصادر في المعارضة الابتدائية بتغريم الطاعن مائتي جنيه الذي ارتضاه ولم يستأنفه فحاز قوة الأمر المقضى وصار باتا لا سبيل لمناقشته فيما انتهى إليه، إلا أنه لما كان هذا الحكم الأخير يلتقي مع الحكم المطعون فيه في النتيجة حسب عقيدة المحكمة بالقضاء في الموضوع بإدانة الطاعن، فإن طعنه يكون قائما على مصلحة نظرية صرفة لا يؤبه بها، مما يتعين معه الالتفات عنه، والتقرير بعدم قبوله موضوعا مع مصادرة الكفالة .

## جلسة ١٤ من إبريل سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ نجاح سليمان نصار نائب رئيس الحُكمة وعضوية السادة المستشارين/ مجدى منتصر وحسن حمزة وقتحى حجاب نواب رئيس الحُكمة وجاب الله محمد جاب الله .

### (14)

# الطعن رقم ٢٩٧٤٣ لسنة ٥٩ القضائية

(١) نقض اما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكاما.
 نيابة عامة .

طعن النيابة العامة بطريق النقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى غيبة المتهم بجناية. جائز. أساس ذلك ؟

(۲) حكم السقوطه، الطلانه، للطلان. محكمة الجنايات السقوط أحكامها،

بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات. بحضور المحكوم عليه أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة. سواء فيما ينطق بالعقوبة أو بالتضمينات. أثر ذلك وأساسه ؟

بطلان الحكم المطعون فيه. معناه: سقوطه، أثر ذلك اعتبار الطعن فيه بالنقض غير ذي موضوع .

مثال

١- لما كان الشارع قد أجاز - بما نص عليه فى المادة ٣٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للنيابة العامة وللمدعى بالحقوق المدنية وللمسئول عنها ـ كل فيما يختص به ـ الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى غيبه المتهم بجناية ـ ومن

ثم فإن الطعن الماثل المقام من النيابة العامة عن الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المطعون ضده يكون جائزا .

٢- لما كانت المادة ٩٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية يجرى نصبها على أنه ،إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المده يبطل حتماً الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمينات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة وإذا كان الحكم السابق بالتضمينات قد نفذ تأمر المحكمة برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها، ومؤدى هذا النص هو تقرير بطلان الحكم الصادر فى غيبة المتهم بجناية واعتباره كأن لم يكن. لما كان ذلك، وكان المطعون ضده المرفقة بملف الطعن قد تم القبض عليه بتاريخ ٨٩٩/٣/٨ وأعيدت الإجراءات ببلسة ١٩٩٧/٢/٢١ وقضت المحكمة بإنقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ومن ثم يضحى الحكم المطعون فيه باطلا. لما كان ذلك، وكان هذا البطلان فيه معنى سقوط الحكم الصادر في غيبة المطعون ضده مما يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع، ومن ثم فإن الطعن المقدم من النبابة العامة يعتبر ساقطا بسقوطه .

# الوتسائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده واخرين بأنه ١- سهل لاخرين تعاطى المواد المخدرة ،حشيش، في غير الأحوال المصرح بها قانونا . ٢- أحرز بقصد التعاطى جوهراً مخدراً بحشيش، بغير الأحوال المصرح بها قانونا . ٢- أحرز بقصد التعاطى وأحالته إلى محكمة جنايات السويس لمعاقبته طبقاً للوصف والقيد الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت غيابياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٢٥ ، ٢٥ / ٢٥ / ١ / ٤٢ ، ٧٤ من قانون رقم ١٩٦٧ لمنة ١٩٦٠ والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق مع إعـمال المادتين ١٧ ، ٣٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس لمدة ستة أشهر وغرامة خمسمانة جنيه ومصادرة المخدر والأدوات المضبوطة وغلق المقهى . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقص ....... الخ .

### المحصة

حيث إنه لما كان الشارع قد أجاز - بما نص عليه في المادة ٣٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادربالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة 1909 - للنيابة العامة وللمدعى بالحقوق المدنية وللمسئول عنها - كل فيما يختص به - الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية - ومن ثم فإن الطعن الماثل المقام من النيابة العامة عن الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المطعون ضده يكون جائزا .

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمتى تسهيل تعاطى مواد مخدره وإحرازها بقصد التعاطى دون تذكرة طبية وفى غير الأحوال المصرح بها قانونا قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى بمعاقبته بجريمة تسهيل تعاطى المواد المخدره باعتبارها الجريمة الأشد بالحبس لمدة ستة أشهر فى حين أن العقوية المقيدة للحرية المقررة لتلك الجريمة هى الأشغال الشاقة المويدة ولإ يجوز طبقا للمادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٧ المعدل عند إعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات النزول بالعقوبة المقررة إلا إلى العقوبة التالية لها مباشرة أي إلى الأشغال الشاقة الموقةة مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية بجرى نصها على أنه «إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتماً الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمينات ويعاد نظر الدمام المحكمة وإذا كان الحكم السابق بالتضمينات قد نفذ تأمر المحكمة برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها، ومؤدى هذا النص هو تقرير بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم بجناية واعتباره كأن لم يكن. لما كان ذلك، وكان المطعون ضده .... وفق ما أفصحت عنه مذكرة نيابة النقض المؤرخة ١٩٩٧/٢/٢٢ المرفقة بملف الطعن أنه قد

تم القبض عليه تاريخ //٩/٩/ وأعيدت الإجراءات بجلسة ١٩٨٩/٦/٢ وقضت المحكمة بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ومن ثم يضحى الحكم المطعون فيه باطلا. لما كان ذلك ، وكان هذا البطلان فيه معنى سقوط الحكم الصادر في غيبة المطعون ضده مما يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع، ومن ثم فإن الطعن المقدم من النباية العامة بعتبر ساقطا بسقوطه .

### جلسة ١٩٩٧من أبريل سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المنتشار/ محمد محمد زايد نائب رئيس الحكمة وعضوية السادة المنتشارين/ سرى صيام و محمد حسام الدين الغربانى و محمد شتا و محمد الصيرفى نواب رئيس الحكمة .

## (34)

## الطعن رقم ٩٦ ٥٠ لسنة ٦٥ القضائية

 (١) قبض. تفتيش. إثبات «شهود». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها»

النعى على الحكم بأوجه تتعلق بالقبض والتفتيش وما دار من حديث بين ضابط المباحث والمجنى عليه غير مقبول. ما دام لم يعول على أى منهم فى قضائه بالإدانة.

 (۲) إجراءات «اجراءات التحقيق». بطلان. دفاع «الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره». نقض «أسباب الطعن. مالا يقبل منها»

وجوب اصطحاب قاضى التحقيق فى جميع الاجراءات كاتبا يوقع معه المحضر. المادة ٧٣ اجراءات . دفاع الطاعن ببطلان محضر التحقيق لعدم توقيع الكاتب على كل صفحة منه. غير مقبول. ما دام لم يدع مخالفة ما ورد به لحقيقة الواقع.

(٣) إثبات اشهوده. حكم اتسبيبه. تسبيب غير معيب، نقض
 اأسباب الطعن ما لا يقبل منهاه.

تطابق أقرال الشهود لمضمون الدليل الغنى .غير لازم. كفاية أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الغنى تناقضا يستعصى على الملاءمة التوفيق. جسم الإنسان. متحرك لا يتخذ وضعا ثابتا وقت الاعتداء . تقدير ذلك . لا يحتاج إلى خبره خاصة.

#### (٤) قتل عمد. قصد جنائي، حكم اتسبيبه. تسبيب غير معيب،

إستظهار الحكم نية القتل لدى الطاعن من وجود خصومة بينه وأبن المجنى عليه أنصوف الأول على أثرها وعاد حاملا سلاحاً ناريا أطلقه على المجنى عليه واصابه عن قرب وفى مقتل من جسده. كفايته للتدليل على توافر هذه النية.

١ ـ لما كان الحكم لم يعول في قضائه بالإدانة على شئ مما أسفر عنه القبض والتفتيش أو ما دار من حديث بين ضابط المباحث وبين المجنى عليه أثناء علاجه بالمستشفى فإن النعى على الحكم في هذا الصدد لا يصادف محلا.

٢ ـ لما كانت المادة ٧٣ من قانون الاجراءات الجنائية ـ والتى تسرى على التحقيق الذى تجريه النيابة العامة ـ نصت على أن يستصحب قاضى التحقيق فى جميع إجراءاته كاتبا يوقع معه المحضر، إلا أن مجرد عدم التوقيع على كل صفحة لا يترتب عليه بطلان الإجراءات، وما دام الطاعن لا يدعى أن شيئا مما دون فى محضر التحقيق قد جاء مخالفا لحقيقة الواقع . فلا يقبل منه النمسك ببطلان إجراءات التحقيق تأسيسا على مجرد عدم التوقيع من الكاتب على صفحات محضر التحقيق ويكون نعيه على الحكم فى هذا الصدد غير سديد.

٣- لما كان من المقرر أن الأصل أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى فى كل جرئية، بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متنافض مع الدليل الفنى تنافضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق، وكان ما أورده العكم المطعون فيه فى بيان كيفية اصابة المجنى عليه أخذا من أقواله وأقوال شاهدى الاثبات أنه تدخل لفض مشادة بين ابنه وبين الطاعن فأطلق الأخير النار على المجنى عليه وأحدث اصابته، وما ساقه الطاعن من أن هؤلاء الشهود قرروا أن الصارب كان

في مواحهة المضروب على أرض مستوية، كل ذلك لا يتعارض مع ما نقله الحكم عن التقرير الطبي الشرعي من أن العيار الناري الذي أصاب المجنى عليه أطلق باتجاه أساسي من الأمام واليمين للخلف واليسار وبميل لأسفل بالنسبة للوضع الطبيعي القائم، ذلك بأن جسم الانسان متحرك ولا يتخذ وضعا ثابتا وقت الاعتداء وتقدير ذلك لا بحتاج لخيره خاصة، ومن ثم فلا تثريب على الحكم إن عول على هذين الدليلين القولى والفنى، مما يغدو معه النعى على الحكم في هذا الشأن على غير أساس.

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل لدى الطاعن من وجود خصومة بينه وبين ابن المجنى عليه انصرف الطاعن على أثرها إلى مسكنه وعاد يحمل سلاحا ناريا قاتلا بطبيعته وأطلق عيارا ناريا على المجنى عليه أصابه عن قرب وفي مقتل من جسده فسقط أرضا ولولا مداركته بالعلاج لتوفي من أثر هذه الاصابة، فإن ما قاله الحكم في ذلك يكفي للتدليل على توافر هذه النية.

## الوقائسم

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أ ـ شرع في قتل ...... عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا من سلاح نارى ،فرد صناعة محلية ، كان يحمله قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعي وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج. (ب) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن ،فرد صناعة محلية ، (حـ) أحرز نخائر ،طلقة واحدة، مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر حال كونه غير مرخص له بحيازته أو إحرازه. (د) أطلق عبارا ناريا داخل قرية . وأحالته إلى محكمة جنايات سوهاج لمعاقبته طيقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة، وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٤٥ عمال المادتين ٢٢، ٢٣ من قانون العقوبات مع إعمال المادتين ٢٢، ٢١ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات عما أسند إليه وبمصادرة السلاح المضبوط وبالزامه بأن يؤدى للمدعى بالحق المدنى مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .....الخ

#### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم الشروع في قتل المجنى عليه وإحراز سلاح نارى وذخيرته بغير ترخيص وإطلاقه داخل قرية شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال وأخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه التفت دون رد عما نمسك به الطاعن من عدم صحة ما قرره ضابط المباحث من أنه نحدث مع المجنى عليه في المستشفى في الوقت الذي أثبت في أوراق علاجه أنه لا يمكن استجوابه، ورد الحكم بما لا يصلح على الدفع ببطلان القبض والتفتيش لانتفاء حالة التلبس، وعلى الدفع ببطلان محضر تحقيق الديابة العامة لعدم توقيع الكاتب عليه، وأعرض عما أثاره الدفاع من وجود تعارض بين قول شهود الاثبات أن عليه، وأعرض على أرض مستوية الطاعن أطلق النار على المجنى عليه في مواجهته وهما يقفان على أرض مستوية وبين ما تضمنه التقرير الطبي الشرعى من ميل اصابة المجنى عليه إلى أسفل، واتخذ وذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به الجرائم التي

دان الطاعن بها وسلق على تبوتها في حقه أدلة سائغه أستقاها من أقوال المجنى عليه وشاهدين آذربن مما يلت عليه تدريات المباحث ومما تضمنه التقرير الطيي الشرعي، وإذ كان الحكم لم يعول في قضائه بالإدانة على شئ مما أسفر عنه القبض والتفتيش أو مادار من حديث بين ضابط المباحث وبين المجنى عليه أثناء علاجه بالمستشفى فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا يصادف محلاً. لما كان ذلك ولئن كانت المادة ٧٣ من قانون الاجراءات الجنائيـة ـ والتي تسري على التحقيق الذي تجريه النيابة العامة ـ نصت على أن يستصحب قاضي التحقيق في جميع إجراءاته كاتبا يوقع معه المحضر، إلا أن مجرد عدم التوقيع على كل صفحة لا يترتب عليه بطلان الإجراءات، وما دام الطاعن لا يدعى أن شيئا مما دون في محضر التحقيق قد جاء مخالفا لحقيقة الواقع، فلا يقبل منه التمسك ببطلان إجراءات التحقيق تأسيسا على مجرد عدم التوقيع من الكاتب على صفحات محضر التحقيق ويكون نعيه على الحكم في هذا الصدد غير سديد. لما كان ذلك وكان الأصل أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني في كل جزئية؛ بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي. غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في بيان كيفية إصابة المجنى عليه أخذا من أقواله وأقوال شاهدي الاثبات أنه تدخل لفض مشادة بين إينه وبين الطاعن فأطلق الأخير النار على المجنى عليه وأحدث أصابته، وما ساقه الطاعن من أن هؤلاء الشهود قرروا أن الصارب كان في مواجهة المصروب على أرض مستوية، كل ذلك لا يتعارض مع ما نقله الحكم عن التقرير الطبي الشرعي من أن العيار الناري الذي أصباب المجنى عليه أطلق باتجاه أساسي من الأمام واليمين للخلف واليسار وبميل لأسفل بالنسبة للوضع الطبيعي القائم، ذلك بأن جسم الانسان متجرك ولا يقخذ وضعا ثابتا وقت الاعتداء وتقدير بالكم لا يحتاج اخبرة خاصة، ومن ثم فلا تدريب على الحكم إن عول على هذين الدليلين القولى والفنى، مما يغدو صعه النعى على الحكم في هذ نشأن على غير أساس. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل لدى الطاعر من وجود خصوصة بينه وبين ابن المجنى عليه انصرف الطاعن على أثرها إلى مسكنه وعاد يحمل سلاحا ناريا قاتلا بطبيعته وأطلق عيار ناريا على المجنى عليه أصابه عن قرب وفي مقتل من جسده فسقط أرضا ولولا مداركته بالعلاج لتوفى من أثر هذه الاصابة، فإن ما قاله الحكم في ذلك يكفى للتدليل على نوافر هذه النية، ويكون النعى عليه في هذا الشأن غير سديد لما كان ما قدم فإن الطعن برمته يكون

على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا مع إلزام الطاعن المصاريف المدنية.

### جلسة ۲۲ من ابريل سنة ۱۹۹۷

برناسة السيد المستشار/ محمد نبيل رياض نائب رئيس الحكمة وعصوية السادة المستشارين/ جابر عبد التواب وأمين عبد العليم وعمر بريك وفرحان بطران نواب رئيس الحكمة.

### (Y·)

# الطعن رقم ٢١١٤٨ لسنة ٦٤ القضائية

 (١) إجراءات الجراءات المحاكمة، إثبات اشهودا، دفاع االإخلال بحق الدفاع. ما لا يو فرها.

حق المحكمة الاستغناء عن سماع شهود الإثبات بقبول المتهم أو المدافع عنه ذلك. صراحة أو ضمناً، عدم حيلولة ذلك دون استعانتها بأقوالهم في التحقيقات، مادامت مطروحة على بساط البحث.

(٢) دفاع «الإخلال بحق الدفاع، ما لا يوفره».

الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته. ماهيته؟

مثال.

(٣) إثبات اشهودا. محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليلاء.

حق محكمة الموضوع أن تعول على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق. ولو عدل عنها بعد ذلك. (٤) استدلالات. محكمة الوضوع اسلطتها فى تقدير جدية التحريات ، تفتيش اإنن التفتيش إصداره ، حكم اتسبيب . تسبيب غير معيب ، رشوة .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش. موضوعي.

مثال لتسبيب سائغ على الدفع ببطلان إذن الضبط والتغنيش لعدم جدية التحريات في جريمة رشوة.

(٥) مأمورو الضبط القضائى. تفتيش اإذن التفتيش. بياناته.
 تنفيذه،

تنفيذ إذن التفتيش من أى من مأمورى الضبط القصائى. صحيح. مادام لم يعين الإذن مأموراً بعينه لذلك .عدم تعيين اسم المأذون له بإجراء التفتيش. لا يعيب إذن التفتيش.

(٦) حكم السبيبه. تسبيب غير معيب، نقض السباب الطعن.
 ما لا يقبل منهاه.

إقامة الحكم قصناءه على ماله مأخذه الصحيح من الأوراق. انحسار الخطأ في الإسناد عنه.

(٧) إثبات بوجه عام إجراءات الجراءات التحقيق، بطلان.
 تسجيل المحادثات.

بطلان التسجيل. لا يحول دون أخذ القاضى بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التى أسفر عنها التسجيل. أخذ المحكمة بأقوال رجال الصبط فيما باشروه من إجراءات ونما إليهم من معلومات فيما لا يتصل بالتسجيل المدعى ببطلانه. لا بطلان.

(^) رشوة .جريمة الركانها، . موظفون عموميون.حكم
 اتسبيبه. تسبيب غير معيب، . نقض السباب الطعن. ما لا يقبل منها.

كون الموظف له اتصال بالعمل يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . واتجار الراشي معه على هذا الأساس. كفايته لقيام جريمة الرشوة .

مثال لتسبيب سائغ التدايل على توافر جريمة رشوة.

(٩) رشوة. جريمة الركانها، قصد جنائي. حكم اتسبيبه.
 تسبيب غير معين،

القصد الجنائي في جريمة الرشوة. مناط توافره؟

استنتاج هذا القصد من الظروف والملابسات التي صاحبت العمل أو الامتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة.

مثال لتسبيب سائغ في استظهار تحقق ذلك القصد في حق الطاعن.

(١٠) دفوع الدفع بتلفيق التهمة، . محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليل، .

الدفع بتلفيق التهمة. موضوعي. لا يستوجب رداً صريحاً. استفادة الرد عليه. من الأدلة التي عولت عليها المحكمة.

(۱۱) إثبات «بوجه عام» «أوراق رسميــة». محكمـة الموضـوع «سلطتها في تقدير الدليل». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

لمحكمة الموضوع أن يتنفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية. مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها. (١٢) دفاع. «الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره».

تعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي. غير لازم.

سلامة الحكم. رهن ببيان أركان الجريمة والأدلة على وقوعها من المتهم.

(١٣) نقض «أسباب الطعن. تحديدها. ما لا يقبل منها». دفاع «الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره».

وجه الطعن: وجوب أن يكون واضحاً ومحدداً.

عدم إفصاح الطاعن عن ماهية المستندات وأوجه الدفاع والدفوع الذي ينعى على الحكم الالتفات عنها، أثره: عدم قبول النعي.

(١٤) نقض • نطاق الطعن • . محكمة الإعبادة • نظرها الدعبوى والحكم فيها • . عقوبة • توقيعها • .

عدم جواز إضارة المنهم بطعنه.

عدم تقيد محكمة النقض إلا بالأسباب المقدمة في الميعاد القانوني.

ليس لمحكمة الإعادة أن تشدد عقوية قصني بها الحكم المنقوض. مادام أن طعن النيابة لم ينصرف إلى تلك العقوية.

مثال.

(١٥) نقض ، حسالات الطعن. الخطأ في القسانون،. ، نظر الطعن والحكم فيه، . طعن ، الطعن لثاني مرة، . محكمة النقض ، سلطتها، .

لمحكمة النقض. نقض الحكم لمصلحة المتهم إذا بنى على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله. لها أن تحكم في الطعن لثاني مرة بغير تحديد جاسة. مادام العوار لم يرد

### على بطلان الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر فيه. أساس ذلك؟

1ـ من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المنهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم من أن تعتمد فى حكمها على أقوالهم التى أدلوا بها فى التحقيقات مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة الأخيرة أن النيابة والدفاع اكتفيا بتلاوة أقوال الشهود الواردة بالتحقيقات والمحكمة أمرت بتلاوتها ولم يثبت أن الطاعن قد اعترض على ذلك فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماعهم ويكون منعاه فى هذا الشأن فى غير محله.

٢- من المقرر أن الطلب الذي نلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية، وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن وإن كان قد طلب في الجلسات السابقة ضم تقرير الرقابة الإدارية الخاص بترقيته إلى درجة مدير عام إلا أنه لم يعد إلى التحدث عن طلبه هذا في مرافعته بجلسة ١٩٩٤/٣/٩ التي حجزت فيها الدعوى للحكم والتي اقتصر فيها على طلب البراءة. لما كان الطلب بهذا النحو غير جازم ولم يصر عليه الدفاع في ختام مرافعته، فإن ما ينعاء الطاعن من قالة الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل.

 ٣ـ من المقرر أن لمحكمة الموضوع التعويل على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق ولو عدل عنها بعد ذلك.

٤- لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان إذن النيابة العامة
 بالضبط والتسجيل لعدم جدية التحريات ورد عليه بقوله «إن المحكمة لا تساير الدفاع

فيما ذهب إليه في هذا الشأن وترى المحكمة أن ما أجراه عصو الرقابة الإدارية .....ما يدل على كفاية ما بسطه من تحريات أمام النيابة العامة ويؤيد اقتناعها بجديتها بما يكفى لتسويغ نلك الأذن وإصداره محمولا عليها وإن كانت هذه التحريات مستقاه من مصادر سرية لم يفصح عنها مجريها فإن المحكمة ترى أن هذه التحريات التي اطمأنت المحكمة إليها وإلى شخص من قام بإجرائها تعد مسوغة لأصدار الأذن ذلك أن ما ورد بها من وقائع تشكل جرائم قارفها من حدثت التحريات عنه وهو المتهم وإذ كانت النيابة العامة وقد اطمأنت إلى صحة هذه التحريات فإن المحكمة على نحو ما أشارت إليه من قبل تسايرها في اطمئنانها ومن ثم بعد الأذن القاضي بالضبط والتفتيش والتسجيل قدبني على تحريات جدية تقبلها المحكمة وتطمئن إليها ومن ثم يضحى هذا الدفع قائما على غير سند من القانون متعينا طرحه وعدم التعويل عليه وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار إذن التفتيش هي من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة العامة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، وكانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفنيش وردت ردا سائغا على الدفع ببطلانه على السياق المنقدم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله.

من المقرر أنه لا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أي واحد من مأموري
 الضبط القضائي إذا كان الأذن لم يعين مأمورا بعينه وأن عدم تعيين اسم المأذون له
 بإجراء التفتيش لا يعيب الأذن

 ٦- لما كان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة لملف الطعن صحة ما نسبه الحكم للطاعن من اعترافه بمضمون محضر تفريغ التسجيلات عند مواجهته به بمعرفة النيابة العامة واستلامه للمبالغ موضوع التحقيقات فإن ما يثيره الطاعن من قالة الخطأ في الإسناد في هذا الصدد يكون على غير أساس.

٧- من المقرر أن بطلان التسجيل - بفرض وقوعه - لا يحول دون أخذ القاضى بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها التسجيل ومن بينها اقرار المتهم اللاحق بحيازته المبلغ المضبوط بحوزته كما لا يحول دون أخذ المحكمة بأقوال رجال الضبط فيما باشروه من اجراءات ونما إليهم من معلومات فيما لا بتصل بالتسجيل المدعى ببطلانه.

A من المقرر أنه لا يشترط في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف اداؤها داخله في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفى أن يكون له نصيب فيها يسمح له بتنفيذ الغرض منها، وأن يكون من طلب منه الرشوة قد انجر معه على هذا الأساس، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت في حق الطاعن أنه وهو رئيس مجلس مدينة ...... و رئيس اللجنة الفرعية للمحاجر بها وهي المختصة بالترخيص باستغلال المحاجر وتحرير محاضر لمن يخالف لائحة استغلالها من المرخص لهم طلب مبلغ الرشوة مقابل قيامه بتسهيل اعماله في استغلال محجر الرمل وعدم تحرير مخالفات له سواء باصدار أمره للعاملين تحت سيطرته بعدم تحريرها أو بالتغاضي عنها ودان الطاعن على هذا الاعتبار فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيعًا صحيحا ويكون منعاه في هذا الشأن لا أساس له .

٩- من المقرر أن القصد الجنائي في الرشوة يتوافر بمجرد علم المرتشى عند طلب أو قبول الوعد أو العطيه أو الفائدة أنه يفعل هذا لقاء القيام بعمل أو الإمت عمل من أعمال الوظيفة أو للإخلال بواجباته وأنه ثمن لاتجاره بوظيفته أو الستغلالهاء ويستنتج هذا الركن من الظروف والعلابسات التي صاحبت العمل أو الامتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على أن المبلغ قدم للطاعن مقابل قيامه بتسهيل أعمال الشاهد في استغلال المحجر وعدم تحرير مخالفات له سواء بأصدار أمره للعاملين تحت إشرافه بعدم تحريرها وبالتغاضى عنها إذ لم يكن بينهما من علاقة أخرى نتيجة دفع ذلك المبلغ وتناول دفاعه في هذا الخصوص وأطرحه. وهو ما يتحقق به معنى الأتجار بالوظيفة ويتوافر به القصد الجنائي في حقه وأند ألحذ المبلغ لا يكون لا محل له.

١٠ من المقرر أن الدفع بتلفيق الإتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب رداً صريحا من الحكم بل يكفى أن يكون الرد مستفاداً من الأدلة التى عولت عليها المحكمة بما يفيد اطراحها جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون مازمه ببيان علة أطراحها إياها.

11. من المقرر أن للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى أطمأنت إليها المحكمة فإن النعى على الحكم بأنه لم يعرض لدفاع الطاعن القائم على نفى التهمة والتفاته عما قدمه من مستندات رسمية تأييدا لذلك يكون فى غير محله.

١٢ ـ من المقرر أن المحكمة ليست مازمة بتعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى في كل جزئية يثيرها فإنه يكفى لسلامة الحكم أن يثبت أركان الجريمة ويبين الأدلة على وقوعها من المتهم.

١٣ـ من المقرر أن يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً وكان الطاعن لم يكشف بأسباب طعنه عن ماهية المستندات وأوجه الدفاع والدفوع التى ساقها أمام المحكمة ولم يعرض الحكم لها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولاً.

11. لما كان البين من مطالعة المغردات المضمومة لملف الطعن أن الطاعن قد قرر بالطعن على الحكم المنقوض كما طعنت النيابة العامة أيضا على هذا الحكم وبنت قرر بالطعن على الحكم المنقوض كما طعنت النيابة العامة أيضا على هذا الحكم وبنت طعنها على سبب واحد هو خطأ الحكم فى تطبيق القانون إذ نزل بعقوبة الغرامة عن الحد الأدنى المقرر لها، وكانت هذه المحكمة قد قضت بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة محاكمته من جديد أمام دائرة أخرى ولم تر حاجة إلى بحث الطعن المقدم من النيابة العامة. وكان من المبادىء الأساسية فى المحاكمات ألا يضار طاعن بطعنه، وكان الأصل طبقا لنص الفقرة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تتقيد محكمة النقض بالأسباب فى حكمها إلى طعن النيابة العامة وقبلته أن محكمة النقض ما كان بوسعها لو تعرضت فى حكمها إلى طعن النيابة العامة وقبلته أن تقضى إلا بتعديل عقوبة الغزامة إلى الحد المقرر قانونا، وبالتالى فإنه ما كان يحق لمحكمة الإعادة أن تشدد عقوبة العزل بأطلاقها فى حين أن الحكم المنقوض قضى بنافيتها.

10. من المقرر أن لمحكمة النقض طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه، أو تأويله فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا لمصلحة المتهم وتصحيحه بتأفيت عقوبة العزل على نحو ما قضى به الحكم المنقوض ورفض الطعن فيما عدا ذلك دون حاجة إلى إعمال المادة ٥٤ من القانون المذكور بتحديد جلسة لنظر الموضوع بأعتبار أن الطعن للمرة الثانية مادام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى.

### الوتسائع

اتهمت النبابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفا عموميا درئيس مجلس مدينة ...... ورئيس لجنة المحاجر الفرعية بهاء طاب لنفسه وأخذ رشوة للاخلال بواحيات وظيفته بأن طلب لنفسه وأخذ من ...... ألفا وخمسمانة جنيه وذلك على سبيل الرشوة مقابل تسهيل أعمال وإجراءات ترخيص محجر الرمال الذي يديره المبلغ والامتناع عن تحرير محاضر بالمخالفات الناشئة عنه . وإحالته إلى محكمة أمن الدولة العادا بينها لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ١٠٢، ١٠٤ من قانون العقوبات مع أعمال المادة ١٧ من نفس القانون بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ويتغريمه مبلغ ألف وخمسمائة جنيه ويعزله من وظيفته لمدة ثلاث سنوات تبدأ من نهاية تنفيذ العقوبة. فطعن المحكوم عليه والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض يرقم .... لسنة ٥٧ قضائية. ومحكمة النقض قضت بقيول الطعنين شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة أمن الدولة العلبا ببنها للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى. ومحكمة الإعادة ـ بهيئة مغايرة ـ قضت حضوريا عملا بالمادتين ١٠٤، ١٠٤ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٧ من ذات ا لقانون بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاث آلاف جنيه وعزله من وظيفته.

فطعن الأستاذ/ ......نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... الخ.

#### المكمسة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الرشوة قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ومخالفة الثابت في الأوراق ذلك أن المحكمة لم تجبه إلى طلب مناقشة شهود الأثبات وضم تقرير الرقابة الإدارية الخاص بترقية الطاعن إلى درجة مدير عام وعول الحكم في الإدانة على أقوال المبلغ وباقي شهود الإثبات بتحقيقات النيابة ولم يعرض لها بمحاضر جاسات المحاكمة رغم تناقضها، ودفع الطاعن ببطلان إذن النيابة العامة بالضبط والتسجيل لابتنائه على تحريات غير جدية ولخلوه من اسم المنفذ له، ويطلان محضر تفريغ التسجيل لاجرائه بدون إذن النيابة العامة إلا أن الحكم أطرح دفعه الأول بأسباب غير سانغة ومخالفا لحكم محكمة النقض الذي أحال الدعوى للفصل فيها مجددا، وأطرح الثاني استناداً إلى إعترافه لما جاء به من وقائع وهو ما يخالف الثابت في الأوراق إذ أن محصر تفريغ التسجيل لم يعرض عليه ولم يعترف بما ورد به وعلى الرغم من ذلك لم يبين مضمون ذلك الإعتراف ودانه بجريمة الرشوة رغم عدم اختصاصه بالعمل الذي قبض الجعل مقابلا له فلم يكن مختصا بالأشراف على لجنة المحاجر أو تحرير محاضر خاصة بها واستندت المحكمة في إثبات ذلك إلى ما يخالف الثابت في الأوراق ولم يحسم الحكم أمر ذلك الاختصاص رغم المنازعة فيه وأعرض عن دفاعه القائم على انتفاء القصد الجنائي في حقه ذلك الذي تأيد بأقوال المبلغ بمحاضر جلسات المحاكمة من أن دفعه للمبالغ المشار إليها كان بقصد إصلاح المواسير التي أتلفتها سيارته وأغفل دفاعه يتلفيق الاتهام له من قبل القائمين بالضبط لخلافات سابقة بينهما، وذهب الحكم إلى أن الطاعن لم يجحد بتحقيقات النيابة إستلامه للمبالغ المشار إليها وهو ما يخالف ما جاء بأقواله بتلك التحقيقات كما لم يعرض للمستندات والتقارير المنصمة لملف الدعوى سيما وأن من بينها تقارير أمنية تثبت حسن

سمعته وتقطع بعدم جدية التحريات التى بني عليها إذن النيابة العامة وصرب صفحاً عن دفاعه المؤيد بأقوال المبلغ من أن المحجر الخاص بالأخير مرخص به منذ عام 19۸۲ قبل تعيين الطاعن رئيسا لمجلس مدينة ........ بما يجعل وصف الإتهام مخالفاً للوقائع التى حوتها الأوراق ولم يعرض لسائر دفاعه، ودفوعه الأخرى والتى تضمنتها مذكراته بما يعيبه ويستوجب نقضه.

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله وأن المتهم ...... وقد كان رئيساً لمجلس مدينة ...... التقى بالشاهد ...... وهو عضو جمعية تعاونية ومدير لها يستغل محجر رمل يتبع مدينة ...... وأفهمه أنهم بكسبون كثيرا من محجر الرمل ولا بأس من أن يكسب معهم وطلب منهم مبلغ ٥٠٠ جنيه شهرياً نظير تسهيل أعماله في إستغلال محجر الرمل بل وأفهمه أن هناك آخرين بستظون محجر طفلة وأنه سوف بسعى لاشتراكه معهم مقابل ٥٠٠ جنبه أخرى عن استغلال محجر الطفلة بحسبان أن رئيس المدينة هو رئيس اللجنة الفرعية للمحاجر وهي المختصة بالترخيص باستغلال المحاجر وتحرير محاضر لمن يخالف لائحة إستغلالها من المرخص لهم في ذلك وقد قام الشاهد المذكور بابلاغ الأمر إلى جهاز الرقابة الإدارية وحرر عضوها ...... محضراً بمضمون بلاغه بتاريخ ٧/ ١٩٨٥/ حيث عرضه على النيابة العامة وأمن دولة عليا، مشفوعاً بتحرياته عن سلوك المتهم من أن التحريات توصلت إلى أن سمعة المذكور ليست فوق مستوى الشيهات وأنه سبق وأن قدمت شكاوي عن ساوكه في عمله بخصوص تسامحه مع أصحاب التقاسيم المخالفة وبتاريخ ١٥/١٠/١٠ أذن وكيل نيابة أمن الدولة بتسجيل ما يدور بين المبلغ والمتهم من حديث أو مكالمات تليغونية في الأماكن العامة والخاصة مما يقطق بموضوع الإتهام، وبقاريخ ٢٢/ ١٠/١٥ تقابل الشاهد مع المقهم وصار بينهما حديث سجله جهاز تسجيل أمدت الرقابة الشاهد به ثبت فيه تقاضي المتهم من

الشاهد مبلغ ١٠٠٠ جنيه (أنف جنيه) عن شهري سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٨٥ عن تسهيل أعمال الشاهد في إستغلال محجر الرمل فقط بعد أن تحدث المتهم مع من كان سيشترك معهم الشاهد في إستغلال محجر الطفلة واتفقا على أن يقوم الشاهد بدفع مبلغ ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه) المخصصة عن شهر نوفمبر ١٩٨٥ وبتاريخ ٢/١١/١٩٨٥ المتفق عليها بينهما أمدت الرقابة الإدارية الشاهد بمبلغ الخمسمائة جنيه المبينة أرقامها بالتحقيقات، وبجهاز التسجيل (ارسال) لما يدور بينهما من حديث واتفقا على إشارة عند تمام الواقعة بحيث بضبطها الشاهدان ...... و ..... عضوا الرقابة الإدارية اللذان كان يراقبان لقاء المتهم والشاهد من سيارتي الرقابة الإدارية مجهزتين بأجهزة استقبال للحديث وواحدة منهما مزودة بجهاز تسجيل أيضا لما يدور بينهما من حديث وتوجه الشاهد إلى مسكن المنهم (فيلا .....) حيث كان قد التقى معه في المرة السابقة وجلسا إلى منضدة بحديقة المنزل وكان المتهم مرتديا جلبابه، وبعد حديث مقتضب بينهما قام الشاهد بتسليم المتهم مبلغ الخمسمائة جنيه المرقمة أوراقها بالمحضر السابق وضعها الأخير في جبب جلبابه وتوجه الشاهد إلى باب الحديقة للإنصراف حيث باهمهما عضو الرقابة ...... الذي توجه إلى المتهم وأفهمه شخصيته وفتش جليابه فعثر على مبلغ الخمسمائة جنبه بجيبه ثم لحق به الشَّاهد ...... عضو الرقابة الذي شارك الأول في ضبط الواقعة، وكان دفع هذه المبالغ على سبيل الرشوة ليقوم المتهم بتسهيل أعمال الشاهد في استغلال محجر الرمل المرخص به وعدم تحرير محاضر مخالفات في هذا الصدد وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال الشهود .....و ...... و ....... أعضاء الرقابة الإدارية ومن الثابت بمحضر جمع الاستدلالات ومحضرى التسجيل والتفريغ وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما ربّبه الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المنهم أو المدافع

عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يجول عدم سماعهم من أن تعتمد في حكمها على . أقرالهم التي أداوا بها في التحقيقات مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث، وكان الثابت من محضر حاسة المحاكمة الأخبرة أن النبابة والدفاع أكتفيا بتلاوة أقوال الشهود الواردة بالتحقيقات والمحاكمة أمرت بتلاوتها ـ ولم بثبت أن الطاعن قد أعترض على ذلك فليس من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماعهم ويكون منعاه في هذا الشأن في غير محله. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع باجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية، وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن وإن كان قد طلب في الجلسات السابقة ضم تقرير الرقابة الإدارية الخاص بترقيته إلى درجة مدير عام إلا أنه لم يعد إلى التحدث عن طلبه هذا في مرافعته بجلسة ١٩٩٤/٣/٩ التي حجزت فيها الدعوى للحكم والتي أفتصر فيها على طلب البراءة، ولما كان الطلب بهذا النحو غير جازم ولم يصر عليه الدفاع في ختام مرافعته، فإن ما ينعاه الطاعن من قاله الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل، لما كان ذلك، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع التعويل على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق ولو عدل عنها بعد ذلك، فإن النعى على الحكم إستناده إلى أقوال العبلغ وباقى شهود الإثبات بالتحقيقات على الرغم من تناقضها مع أقوالهم بمحاضر جلسات المحاكمة لا يكون له محل، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان إذن النيابة العامة بالضبط والقسجيل لعدم جدية التحريات ورد عليه بقوله ،أن المحكمة لا تساير الدفاع فيما ذهب إليه في هذا الشأن، وترى المحكمية أن ما أجراه عصو الرقابة الإدارية .....ما يدل على كفاية ما بسطه من تعريات أمام النيابة العامة، ويؤيد اقتناعها - بجديتها بما يكفي التسويغ ذلك الإذن وإصداره محمولا عليها وإن كانت هذه التحريات

مستقاه من مصادر سرية لم يفصح عنها مجريها فإن المحكمة ترى أن هذه التحريات التي إطمأنت المحكمة إليها وإلى شخص من قام بإجرائها تعد مسوغه لاصدار الإذن ذلك أن ما ورد بها من وقائع تشكل جرائم قارفها من حدثت التحريات عنه وهو المتهم، وإذ كانت النبابة العامة وقد اطمأنت إلى صحة هذه التحربات فإن المحكمة على نحو ما أشارت إليه من قبل تسايرها في اطمئنانها، ومن ثم يعد الأذن القاضي بالضبط والتفتيش والتسجيل قد بني على تحريات جدية تقبلها المحكمة وتطمئن إليها، ومن ثم يضحي هذا الدفع قائما على غير سند من القانون متعينا طرحه وعدم التعويل عليه، . وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار إذن التغتيش هي من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وأنه متى كانت المحكمة قد أقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة العامة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون. وكانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت ردا سائغاً على الدفع ببطلانه على السياق المتقدم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله هذا إلى أن لا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أي واحد من مأموري الضبط القصائي إذا كان الإذن لم يعين مأمورا بعينه وهو ما لا بنازع فيه الطاعن وأن عدم تعيين أسم المأذون له بإجراء التفتيش لا يعيب الإذن. لما كان نلك، وكان يبين من الأطلاع على المفريات المضمومة لملف الطعن صحة ما نسبه الحكم للطاعن من أعترافه بمضمون محضر تفريغ التسجيلات عند مواجهته به بمعرفة النيابة العامة وإستلامه للمبالغ موضوع التحقيقات فإن ما يثيره الطاعن من قله الخطأ في الإسناد في هذا الصدد يكون على غير أساس، هذا فضلا عن أنه المقرر أن بطلان التسجيل- بفرض وقوعه- لا يحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤيدة إلى التنيجة التي أسفر عنها التسجيل ومن بينها

إقرار المتهم اللاحق بحيازته المبلغ المضبوط بحوزته كما لا يحول دون أخذ المحكمة بأقوال رجال الضبط فيما باشروه من إجراءات ونما إليهم من معاومات فيما لا يتصل بالتسجيل المدعى ببطلانه. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه لا يشترط في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أداؤها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفي أن يكون له نصيب فيها يسمح له بتنفيذ الغرض منها، وأن يكون من طلب منه الرشوة قد أتجر معه على هذا الأساس، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه وهو رئيس مجلس مدينة ...... و رئيس اللجنة الفرعية للمحاجر بهاوهي المختصة بالترخيص بأستغلال المحاجر وتحرير محاضر لمن يخالف لائحة استغلالها من المرخص لهم طلب مبلغ الرشوة مقابل قيامه بتسهيل أعماله في إستغلال محجر الرمل وعدم تحرير مخالفات له سواء بإصدار أمره للعاملين تحت سيطرته بعدم تصريرها أو بالتخاصي عنها، ودان الطاعن عي هذا الاعتبار فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً ويكون منعاه في هذا الشأن لا أساس له. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن القصيد الجنائي في الرشوة بتوافر بمجرد علم المرتشي عند طلب أو قبول الوعد أو العطية أو الفائدة أنه يفعل هذا لقاء القبام بعمل أو الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة أو للإخلال بواجباته وأنه ثمن لاتجاره بوظيفته أو استغلالها ويستنتج هذا الركن من الظروف والملابسات التي صاحبت العمل أو الامتناع أو الاخلال بواجبات الوظيفة - وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على أن المبلغ قدم للطاعن مقابل قيامه بتسهيل أعمال الشاهد في إستغلال المحجر وعدم تعرير مخالفات له سواء بإصدار أمره للعاملين تحت إشرافه بعدم تحريرها وبالتغاضي عنها إذ لم يكن بينهما من علاقة أخرى نتيجة دفع ذلك المبلغ وتناول دفاعه في هذا الخصوص وأطرحه. وهو ما يتحقق به معني الإنجار بالوظيفة ومتوافر به القصد الجنائي في حقه وأنه أخذ المبلغ لقاء أصلاح المواسير التي

أتلفتها سيارة المبلغ لا يكون لا محل له. لما كان ذلك، وكان الدفع بتلفيق الإتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب رداً صريحاً من الحكم بل يكفي أن يكون الرد مستفاداً من الأدلة التي عولت عليها المحكمة بما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاء لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون مازمة ببيان علة أطراحها إياها. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي أطمأنت إليها المحكمة فإن النعي على الحكم بأنه لم يعرض لدفاع الطاعن القائم على نفي التهمة والنفاته عما قدمه من مستندات رسمية تأييدا لذلك يكون في غير محله . لما كان ذلك، وكان المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية بثيرها فإنه يكفي لسلامة الحكم أن بثيت أركان الجريمة وببين الأدلة على وقوعها من المتهم. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً، وكان الطاعن لم يكشف بأسباب طعنه عن ماهية المستندات وأوجه الدفاع والدفوع التي ساقها أمام المحكمة ولم يعرض الحكم لها حتى يتضح : مدى أهميتها في الدعوى المطروحة، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولاً ـ لما كان ذلك، وكان البين من مطالعة المفردات المضمومة لملف المطعن أن الطاعن قد قرر بالطعن على الحكم المنقوض كما طعنت النيابة العامة أيضا على هذا الحكم وبنت طعنها على سبب وإحد هو خطأ الحكم في تطبيق القانون إذ نزل بعقوبة الغرامة عن الحد الأدنى المقرر لها، وكانت هذه المحكمة قد قضت بنقض الحكم العطعون فيه وإعادة محاكمته من جديد أمام دائرة أخرى، ولم تر حاجة إلى بحث الطعن المقدم من النيابة العامة. وكان من المبادىء الأساسية في المحاكمات ألا يضار طاعن بطعنه، وكان الأصل طبقا لنص الفقرة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة 1909 في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تتقيد محكمة النقض

بالأسباب المقدمة في الميعاد القانوني، ومن ثم فإن محكمة النقض ما كان بوسعها لو تعرضت في حكمها إلى طعن النيابة العامة وقبلته أن تقضى إلا بتعديل عقوبة العرامة إلى الحد المقرر قانونا، وبالتالى فإنه ما كان يحق لمحكمة الإعادة أن تشدد عقوبة العزل بأطلاقها في حين أن الحكم المنقوض قضى بتأقيتها، وكان لمحكمة النقض طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا لمصلحة المتهم وتصحيحه بتأفيت عقوبة العزل على نحو ما قضى به الحكم المنقوض ورفض الطعن فيما عدا ذلك دون حاجة إلى إعمال المادة ٤٥ من القانون المذكور بتحديد جلسة لنظر الموضوع بإعتبار أن الطعن للمرة الثانية مادام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما كان يقتصنى على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما كان يقتصنى

## جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ طلعت الاكيابي نائب رئيس الحكمة وعضوية السادة المستشارين/ حسن عشيش وأحمد جمال الدين وبدر الدين السيد . نواب رئيس الحكمةوناجي عبد العظيم .

#### (Y1)

# الطعن رقم ٤٤٤٨ لسنة ٦٠ القضائية

إتلاف. جريمة «أركانها». قصد جنائى. حكم. «تسبيبه. تسبيب معيب».

جريمة الإتلاف المنصوص عليها في المادة ٣٦١ عقوبات. عمدية ؟

تحدث الحكم عن القصد الجنائي فيها . غير لازم . كفاية أن يكون ما أورده من وقائع وظروف مؤديا لقيامه .

عدم استظهار الحكم القصد الجنائي وخلو مدوناته مما يفيد توافره. قصور.

لما كانت جريمة الإتلاف المؤثمة قانونا بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات إنما هي جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجائي ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التي حددها القانون وإنجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف أو التخريب وعلمه بأنه يحدثه بغير حق وهو ما يقتضي أن يتحدث الحكم عنه استقلالا أو يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر توافر القصد الجنائي في جريمة الإتلاف وكانت

مدوناته لا تفيد في ذاتها أن الطاعن قد تعمد إقلاف الشقتين محل الإتهام وإنجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف وعلمه أنه يحدثه بغير حق، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور.

#### الوتسائع

فطعن الاستاذ ....... المصامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

#### المكسة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الإتلاف العمد قد شابه قصور في التسبيب، ذلك بأنه لم يستظهر توافر القصد الجنائى في حقه مما يعيبه بما يسترجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد والمعدل لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله وحيث آنه عن الاسناد فإن التهمة ثابتة حسيما جاء بمحضر الضبط متضمنا أقوال المجنى عليه وما جاء بوصف النيابة العامة سالفة الذكر وبسؤال المتهم انكر، وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم وذلك بما جاء بمحضر الضبط وعلى نحو ما تقدم وعدم حضوره لدفع التهمة بدفاع مقبول مما يتعين معه معاقبته بمواد الإتهام وعملا بنص المادة ٢/٣٠٤ أ.ج،، ثم أضاف إليه الحكم المطعون فيه بعد أن أفصح عن أخذه بأسبابه أخذه المسّهم بقسط من ظروف الرأفة. لما كان ذلك، وكانت جريمة الإتلاف المؤثمة قانونا بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات إنما هي حريمة عمدية بتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التي حددها القانون واتحاه إرادته إلى إحداث الاتلاف أو التخريب وعلمه بأنه يحدثه بغير حق وهو ما يقتضى أن يتحدث الحكم عنه استقلالا أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر توافر القصد الجنائي في جريمة الإتلاف وكانت مدوناته لا تفيد في ذاتها أن الطاعن قد تعمد اتلاف الشقتين محل الإتهام وإنجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف وعلمه أنه يحدثه بغير حق، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن الأخرى.

## جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ عوض جادو نائب رئيس اخُكمة وعضوية السادة المستشارين/ حسام عبد الرحيم والبشرى الشوريجى وسمير مصطفى نواب رئيس اغكمةوقتحى جودة .

#### (YY)

## الطعن رقم ٥٨٥٨ لسنة ٦٥ القضائية

(١) إثبات. ، شهوده. إجراءات ،إجراءات المحاكمة،. نقض ،أسباب الطعن. ما لا يقبل منها، حكم ، تسبيبه. تسبيب غير معيب،

للمحكمة الإستخناء عن سماع الشهود وإذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أوضمنا. المادة ٢٨٩ لجراءات.

مذال.

(۲) دفاع، «الإخلال بحق الدفاع، ما لا يوفره، حكم «تسبيب».
 تسبيب غير معيب،

الطلب الجازم الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه. ماهيته؟

مثال لطلُّب غير جازم.

 (٣) إجراءات اإجراءات المحاكمة ، إكراه. دفاع · الإخبلال بحق الدفاع. ما لا يوفره ،

استعمال المحكمة حقها في حبس المتهم احتياطيا. لا يحول بين الدفاع وحقه في طلب

التأجيل. ولا يعد إكراها للتنازل عن سماع الشهود. المادة ٣٨٠ إجراءات.

(٤) حكم اتسبيبه. تسبيب غير معيب،

التناقض الذي يعيب الحكم. ماهيته؟

مثال لتسبيب سائغ لنفى التناقض.

(٥) دفاع الإخــلال بحق الدفاع. ما لا يو فــره،. نقض اأســبـاب
 الطعن. ما لا يقبل منهاه.

النعى على المحكمة إغفالها الرد على دفاع لم يثر أمامها. غير مقبول.

(٦) إثبات البوجه عاما حكم السبيبه تسبيب غير معيبا الستجواب الدفع ببطلان الإستجواب الدفع ببطلان الإستجواب الدفع ببطلان الإعتراف.

عدم تعويل الحكم على الدليل المستمد من استجواب أو اعتراف الطاعن ينحسر معه الإلتزام بالرد على الدفع ببطلانهما.

 (٧) تلبس. مأموروالضبط القضائى اسلطاتهما، قبض. محكمة الموضوع اسلطتها فى تقدير الدليلا، حكم اتسبيبه. تسبيب غير معيب،

النابس بالجناية . يبيح لمأمور الضبط القضائى العَبض على المتهم الحاضر وتفتيشه . أساس ذلك؟

تقدير توافر حالة التلبس، لرجل الضبط بداءة، تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع مثال لتسبيب سائغ التدليل على توافر حالة التلبس في جريمة حيازة عملة ورقية مقادة.

(٨) ترويج عملة مقلدة. حكم اتسبيبه. تسبيب غير معيب،
 نقض اأسباب الطعن. ما لا يقبل منها، عملة.

مثال لاستدلال سائغ على توافر قصد ترويج عملة والعلم بتقايدها.

(٩) دفوع الدفع بتلفيق التهمة، . محكمة الموضوع اسلطتها فى
 تقدير الدليل، . نقض اأسباب الطعن. ما لا يقبل منها،

الدفع بتلفيق التهمة. موضوعي. لا يستلزم ردا صريحا كفاية الأخذ بأدلة الثبوت ردا عليه.

1- لما كان نص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يجيز للمحكمة الإستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك، يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه. لما كان ذلك، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الثاني وإن استهل طلباته بطلب سماع شهود الإثبات وشاهد الواقعة ...... إلا أنه عاد وتنازل عن طلبه وترافع في موضوع الدعوى طالبا الحكم بتبراءة الطاعن، ولم يبد هذا الأخير اعتراضا على تصرف الدفاع عنه فليس له من بعد أن ينعي على المحكمة قعودها عن سماع أقوالهم ولا تكون المحكمة مخطئة إذا عولت على أقوالهم في التحقيقات مادامت تلك الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث في الجاسة. ويكون منعي الطاعن في هذا الصدد في غير محله.

Y- لما كان من المقرر أن الطلب الذى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الثانى وإن طلب الاستعلام من البنك المركزى عما اذا كانت العملة الورقية المضبوطة متداولة فى الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية من عدمه وضم قرار ندب رئيس نيابة الشئون المالية الذى أحال الدعوى للمحكمة للقيام بأعمال المحامى العام، إلا أنه عاد وترافع فى الدعوى دون أن يتناول الطلبات سالفة البيان فى دفاعه أو يصر عليها فى طلباته الختامية مما مفاده نزوله عنها، بما تنحسر عن الحكم فى هذا الصدد قالة الإخلال بحق الدفاع.

٣- لا ينال من سلامة اجراءات المحاكمة ما أمرت به المحكمة من حبس الطاعنين على ذمة الدعوى، فإن ذلك منها كان استعمالا لحقها المقرر بالمادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية، ولم يكن من شأنه أن يحول بين الدفاع وبين حقه فى طلب تأجيل نظر الدعوى لسماع الشهود والطلبات سالفة البيان.. أما وهو لم يفعل بحجة غير مقبولة هى أنه إكره على التنازل عن سماع الشهود والطلبات آنفه الذكر فإن نعيه على الحكم بهذا السبب يكون غير سديد.

٤- لما كان من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى وأورد أقوال شاهدى الإثبات كما هي قائمة في الأوراق، ثم ساق ما قصد إليه في اقتناعه من آيام المتهم الأول بنقليد العملة المصبوطة وشروعه في ترويجها بما ينفي قيام التناقض، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل.

د لما كان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الأول لم يدفع ببطلان أمر إحالة الطاعنين للمحاكمة، وكان من المقرر أنه لا يقبل من الطاعن النعى على المحكمة بأنها أغفلت الرد على دفاع لم يتمسك به أمامها فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يكون غير سديد.

7- لما كان ما يثيره المدافع عن الطاعن الثانى من بطلان استجوابه لاجرائه بمعرفة مأمور ضبط قضائى وببطلان اعترافه لصدوره تحت وطأة تعذيب رجال الضبط له ولكونه نتيجة استجواب باطل مردودا بأن الحكم قد بنى قضاءه على ما اطمأن إليه من أدلة الشبوت التى قام عليها ولم يعول على أى دليل مستمد من استجواب الطاعن أو اعترافه، ومن ثم فإنه قد انحسر عنه الإلتزام بالرد استقلالا على هذين الدفعين.

٧- من المقرر أن حالة التابس بالجناية تبيح امأمور الضبط القضائي - طبقا للمادتين ٢٤، ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية - أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه وأن يفتشه، وتقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الأمور الموضوعية البحت التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب مادامت النتيجة التي انتهت إليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التي اثبتتها في حكمها، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد صورة الواقعة حصل دفاع الطاعن الثاني من دفعه ببطلان القبض والتفتيش ورد بقوله ،وحيث إنه عن الدفع المبدى من محامي المتهم الثاني ببطلان القبض عليه وتفتيشه لانتفاء حالة التلبس وعدم صدور أذن من النيابة العامة بهما، فمردود بما هو مقرر قانونا أن التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ويكفي لتوافرها أن يكون شاهدها قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه، وأن قيام حالة التلبس

تجيز القبض على مرتكب الجريمة وتتيح تفتيشه بغير أذن من النيابة العامة. ولما كان ذلك، وكان الثابت من أقوال الضابطين شاهدى الواقعة أنهما جلسا بمحل ...... في مكان قريب من مجلس المصدر السرى بمكنهما من مشاهدة ما يدور حيث اقبل المتهم الأول - المأذون بضبطه وتفتيشه - وقابل المصدر السرى وتأكد من وجود النقد المصدى معه ثمن الدولارات التي كان قد اتفق معه على شرائها منه ودار بينهما حديث قصير خرج على أثره المتهم الأول من المحل وعاد بعد حوالي خمس دقائق ومعه المتهم الثاني ودار بينهما وبين المصدر السرى حديث اخرج على أثره المتهم الثاني لفافة من الورق الأبيض من داخل السويتر الذي يرتديه وقام بفضها فتبين الضابطان أن بداخلهما كمية من الدولارات الأمريكية المقلدة - المتفق على بيعها للمصدر السرى ـ فقام شاهدا الإنبات الأول بضبط المتهم المذكور وكذا المتهم الأول والدولارات المقلدة، فإن المتهم الثاني يكون بما فعل قد أوجد الصابطين ازاء جريمتي، احراز عملة ورقية مقلاة بقصد ترويجها وشروعه في ترويجها بعرضها على المصدر السرى لشرائها متلبسا بهما تجيزان القبض عليه وتبيحان تفتيشه بغير أذن من النيابة العامة، مما يبعد عن هذا القبض وذلك التفتيش قالة البطلان التي وردت على لسان الدفاع عن المتهم الثاني، ويضحي أمر القبض عليه وتفتيشه قد جاء في جادة الصواب ومتفق وحكم القانون، وهو رد كاف وسائغ في الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد.

٨ لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر عام الطاعنين بتقليد العملة المصبوطة وقصدهما ترويجهما في قوله «أما ما أثاره الدفاع عن كل من المتهمين قولا بانتفاء علمه بتقليد الدولارات الامريكية المقلدة، فمردود، أيضا بما تؤكده ظروف الواقعة وملائساتها من توافر عام كل منهما بتقليد العملة الورقية المصبوطة فبالنسبة للمتهم الأول ......... فالثابت من التحريات السرية التي أجراها صابط الواقعة . وفقا لما

هو ثابت بمحضر التحربات ـ وأقوال المذكورين بصديها ـ أنها انتهت إلى صحبة ما أبلغهما به مصدرهما السرى من قيام المتهم الأول بتقليد العملات الأجنبية - خاصة الدولارات الأمريكية والدينارات اللبيية - وأنه يقوم بترويجها بكميات كبيرة داخل مدينة الاسكندرية، فضلا عما قرره من أن مصدرهما السرى قد ابلغهما أن المتهم الأول قد اتفق معه على أن يبيعه ٩٦٠٠ دولار أمريكي مقلدة بسعر جنيه واحد للدولار، وهو ما يقل كثيرا - بالعلم العام - من سعر الدولار الصحيح وحدد الزمان والمكان لاتمام تلك الصفقة المؤثمة والذي تم ضبطه فيها حائزا للعملة المقلدة المصبوطة ...... وكل ذلك يكشف في غير عناء ـ على ثبوت علم ذلك المتهم بتقليد العملة المضبوطة التي حازها بقصد الترويج بل وشروع في ترويجها وهو عالم بتقليدها على نحو ما سلف بيانه ...... أما بالنسبة للمتهم الثاني فتوافر علمه بتقليدها ثابت، فضلا عن ضبطه محرزا لها وهو ما يوفر قرينة علمه بثقليدها . فإنه في طريقه احرازه لها مغلقة في لفافة من الورق الأبيض ـ مخفيها داخل السويتر الذي كان يرتديه يؤكد علمه بتقليدها لأنه أمر لا يتبع عادة في حمل الأوراق المالية الصحيحة فلا يحتاج الحال إلى تغليفها بتلك الصورة وإخفائها في الملابس، علاوة على ضبطه مع المتهم الأول الذي اتفق مع المصدر السرى على بيع تلك الدولارات المقادة بسعر جنيه واحد للدولار وخروجه من محل ..... بعد حديثه مع المصدر السرى بعد تأكده من وجود ثمنها معه وعودته مع المتهم الثاني بعد بضع دقائق حاملا الأخير تلك العملة المقلدة بالطريقة السالف ذكرها لتسليمها للمصدر السرى اتماما للصفقة التي اجراها المتهم الأول مع المصدر السرى لتكشف بوضوح على توافر علم المتهم الثاني بحقيقة تلك العملة، وكان ما أورده الحكم مما سلف يسوغ به الاستدلال على توافر قصد الترويج والعلم بأن العملة المصبوطة مقلدة، ومن ثم فإن منعى الطاعنين في هذا الصدد يكون غير سديد.

٩. من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا

تستوجب بحسب الأصل ردا صريحا من المحكمة بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء المحكمة بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها.

### الوتسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما (۱) حازا بقصد الترويج عملة ورقية مقادة متداولة قانونا في الخارج است وتسعين ورقة مالية من فئة المائة دولار المريكي، مع علمهما بتقليدها. (۲) شرعا في ترويج الأوراق المالية المقلدة سالفة الذكر بأن عرضاها للبيع مقابل نقد مصرى وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادتهما فيه هو ضبطهما بالجريمة متلبساً بها على النحو المبين بالأوراق وأحالتهما إلى محكمة جنايات الاسكندرية لمحاكمتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المنكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١٠٤/٥، ٢٠٢، ١/٢٠، ٢٠٢ مكرر، ٢٠٣ من قانون العقوبات مع اعمال المادتين ٢٠، ١/٣٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات ومصادرة الأوراق المالية المقلدة.

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

#### المكمسة

من حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمتى حيازة عمله ورقية مقملدة والشروع في ترويجها، قد شابه البطلان والقصور والتناقض في التسبيب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأن المدافع عن الطاعن الثاني تمسك بطلب سماع شاهدي الإثبات وشاهد الواقعة ....... والاستعلام من البنك المركزي عما إذا كانت العملة الورقية المصبوطة

متداولة في الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية من عدمه وضم قرار نبب رئيس نباية الشئون المالية الذي أجال الدعوى للمحكمة للقيام بأعمال المجامي العام إلا أن المحكمة لم تستجب لتلك الطلبات وفصلت في الدعوى رغم تأجيلها نظر الدعوى أكثر من مرة لهذا الغرض، وكان قرار المحكمة بالقبض على المتهمين وحبسهما دافعا لإجبار الدفاع عن الننازل عن الطابات سالفة البيان، كما أورد الحكم في مدوناته أن تحريات الشرطة توصلت إلى قيام المتهم الأول بتقليد العملة الأجنبية وترويجها ثم عاد وأورد في ذات الموضع إلى أنه يعلم بتقليد العملة المضبوطة ثم انتهى إلى ادانة المتهمين بجريمتي حيازة عملة مقادة والشروع في ترويجها، كما أن المدافع عن الطاعن الثاني دفع ببطلان أمر الإحالة لصدوره من رئيس نيابة خلت الأوراق من قرار نديه من المحامي العام المختص وسانده المدافع عن الطاعن الأول في هذا الدفع إلا أن المحكمة التفتت عن ذلك الدفع ايرادا وردا، كما أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان استجوابه لاجرائه بمعرفة مأمور ضبط قضائي وببطلان اعترافه لصدوره تحت وطأة تعذيب رجال الضبط له ولكونه نتيجة استجواب باطل إلا أن المحكمة التفتت عن تلك الدفوع ايرادا وردا، كما أن المدافع عن الطاعن الثاني دفع ببطلان القبض لعدم توافر حالة التابس كما دفع بانتفاء علمه بأن العملة المضبوطة مقلدة وسانده المدافع عن الطاعن الأول في دفعه هذا إلا أن الحكم اطرح الدفعين بما لا يسوغ إطراحهما، هذا إلى أن الحكم استظهر توافر قصد الترويج لدى الطاعن الثاني بما لا يسوخ توافر هذا القصد، وأخيرا قام دفاع الطاعن الثاني على أن الواقعة حدثت بتلفيق من المصدر السرى إلا أن الحكم رد على ذلك بما لا يصلح ردا كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القاتونية لجريمتي حيارة عملة ورقية مقلدة والشروع في ترويجها والتي دان

الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقهما أدلة مستمدة من أقوال شاهدى الاثنات مما أثبته تقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبه المكم عليها. لما كان ذلك، وكان نص المادة ٢٨٩ من قانون الأجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يجيز للمحكمة الإستغناء عن سماع الشَّهود إذا قبل المنَّهم أو المدافع عنه ذلك، يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو صمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه. لما كان ذلك، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الثاني وإن استهل طلباته بطلب سماع شهود الإثبات وشاهد الواقعة ..... إلا أنه عاد وتنازل عن طلبه وترافع في موضوع الدعوى طالبا الحكم ببراءة الطاعن، ولم يبد هذا الأخبر اعتراضا على تصرف الدفاع عنه فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماع أقوالهم ولا تكون المحكمة مخطئة إذا عوات على أقوالهم في التحقيقات مادامت تلك الأقوال كانت مطروحه على بساط البحث في الجلسة، ويكون منعى الطاعن في هذا الصدد في غير محله. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم المحكمة \_ بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمة ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية، وكان يبين من محاضر جاسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الثاني وإن طلب الاستعلام من البنك المركزي عما إذا كانت العملة الورقية المضبوطة متداولة في الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية من عدمه وضم قرار ندب رئيس نيابة الشئون المالية الذي احال الدعوى للمحكمة للقيام بأعمال المحامي العلم. إلا أنه عاد وترافع في الدعوى دون أن يتناول الطلبات سالفة البيان في دفاعه أو يصر عليها في طلباته الختامية مما مفاده نزوله عنها، بما تنحسر عن الحكم في هذا الصيد قالة الاخلال بحق الدفاع. لما كان ذلك، فإنه لا ينال من سلامة اجراءات المحاكمة ما أمرت به المحكمة من حيس الطاعنين

على نمة الدعوى، فإن نلك منها كان استعمالًا لحقها المقرر بالمادة ٢٨٠ من قانور الاجراءات الجنائية، ولم يكن من شأنه أن يصول بين الدفاع وبين حقه في طلب تأجيل نظر الدعوي لسماع الشهود والطليات سالفة البيان، أما وهو لم يفعل يحجة غير مقبولة هي أنه أكره على التنازل عن سماع الشهود والطلبات آنفة الذكر فإن نعيه على الحكم بهذا المبب يكون غير سديد. لما كان ذلك وكان التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى وأورد أقوال شاهدي الإثبات كما هي قائمة في الأوراق، ثم ساق ما قصد إليه في اقتناعه من قيام المتهم الأول بتقليد العملة المضبوطة وشروعه في ترويجها بما ينفي قيام التناقض، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الأول لم يدفع ببطلان أمر احالة الطاعنين للمحاكمة، وكان من المقرر أنه لا يقبل من الطاعن النعي على المحكمة بأنها أغفلت الرد على دفاع لم يتمسك به أمامها فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يكون غير سديد، ويشار في هذا الصدد إلى أن المدافع عن الطاعن الثاني وأن دفع ببطلان أمر الإحالة إلا أنه عاد وتنازل عن دفعه هذا بجلسة ....... . لما كان ذلك وكان ما يثيره المدافع عن الطاعن الثاني من بطلان استجوابه لاجرائه بمعرفة مأمور منبط قضائى وببطلان اعترافه لصدوره تحت وطأة تعذيب رجال الصبط له ولكونه نتيجة استجواب باطل مردودا بأن الحكم قد بني قضاءه على ما إطمأن إليه من أدلة الثبوت التي قام عليها ولم يعول على أي دليل مستمد من استجواب الطاعن أو اعترافه، ومن ثم فأنه قد انحسر عنه الالتزام بالرد استقلالا على هذين الدفعين. لما كان ذلك، وكانت حالة التابعي بالجناية تبيح لمأمور الضبط القضائي - طبقا للمادتين ٤٦، ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ـ أن يقيض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه وأن يفتشه، وتقدير توافر حالة التلبس أو عدم عوافرها هو من الأمور الموضوعية البحت التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وفق الوقائع المعروضة عليها ـ بغير معقب مادامت النتيجة التي انتهت إليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التي اثبتتها في حكمها، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد صورة الواقعة حصل دفاع الطاعن الثاني من دفعه ببطلان القبض والتفتيش ورد بقوله ووحيث أنه عن الدفع المبدى من محامي المتهم الثاني ببطلان القبض عليه وتفتيشه لانتفاء حالة التابس وعدم صدور أنن من النيابة العامة يهما، فمردود بما هو مقرر قانونا أن التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ويكفى لتوافرها أن بكون شاهدها قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأبة حاسة من حواسه، وأن قيام حالة التلس تجيز القبض على مرتكب الجريمة وتتيح تفتيشه بغير أذن من النيابة العامة. لما كان ذلك، وكان الثابت من أقوال الضابطين شاهدى الواقعة أنهما جلسا بمحل ...... في مكان قربب من مجلس المصدر السري بمكنهما من مشاهدة ما يدور حيث أقيل المتهم الأول ـ المأذون بضبطه وتفتيشه ـ وقابل المصدر السرى وتأكد من وجود النقد المصرى معه ثمن الدولارات التي كان قد اتفق معه على شرائها منه ودار سنهما حديث قصير خرج على أثره المتهم الأول من المحل وعاد بعد حوالي خمس دقائق ومعه المتهم الثاني ودار بينهما وبين المصدر السرى حديث أخرج على أثره المتهم الثاني لفافة من الورق الأبيض من داخل السويدر الذي برتديه وقام بفضها فتبين الضابطان أن يداخلها كمية من الدولارات الأمريكية المقلدة ـ المتفق على بيعها للمصدر السرى، فقام شاهدا الإثباثُ الأول بصبط المتهم المذكور وكذا المتهم الأول والدولاوات المقلدة، فإن المتهم الثاني بكون بما فعل قد أوجد الضابطين ازاء حريمتي احراز عملة

ورقية مقلدة بقصد ترويجها وشروعه في ترويجها بعرضها على المصدر السري لشرائها ـ متلبسا بهما تجيزان القبض عليه وتبيحان تفتيشه بغير أذن من النيابة العامة، مما يبعد عن هذا القبض وذلك التفتيش قالة البطلان التي وردت على لسان الدفاع عن المتهم الثاني، ويضحي أمر القبض عليه وتفتيشه قد جاء في جادة الصواب ومتفق وحكم القانون، وهو رد كاف وسائغ في الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون، فإن ما بثيره الطاعن في هذا الخصوص بكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر علم الطاعنين بتقليد العملة المضبوطة وقصدهما ترويجها في قوله وأما ما أثاره الدفاع عن كل من المتهمين قولا بانتفاء علمه بتقليد الدولارات الأمريكية المقلدة، فمردود، أيضا بما تؤكده ظروف الواقعة وملابساتها من توافر علم كل منهما بتقليد العملة الورقية المضبوطة، فبالنسبة للمتهم الأول ..... فالثابت من التحريات السرية التي أجراها ضابط الواقعة ـ وفقا لما هو ثابت بمحضر التحريات ـ وأقوال المذكورين بصددها ـ أنها انتهت إلى صحة ما ابلغهما به مصدرهما السرى من قيام المتهم الأول بتقليد العملات الأجنبية - خاصة الدولارات الأمريكية والدينارات اللبيبة، وأنه يقوم يترويحها بكميات كبيرة داخل مدينة الاسكندرية، فضلا عما قرره من أن مصدرهما السرى قد الغهما أن المتهم الأول قد اتفق معه على أن يبيعه ٩٦٠٠ دولار أمريكي مقادة بسعر جنيه واحد للدولار، وهو ما يقل كثيرا- بالعلم العام- من سعر الدولار الصحيح وحدد الزمان والمكان لإتمام تلك الصفقة المؤثمة والذي تم ضبطه فيها حائزا للعملة المقادة المضبوطة ...... وكل ذلك يكشف في غير عناء ـ على تُبوت علم ذلك المتهم بتقليد العملة المضبوطة التي حازها بقصد الترويج بل وشروع في ترويجها وهو عالم بتقليدها على نحو ما سلف بيانه ...... أما بالنسبة المتهم الثاني فتوافر علمه بتقايدها ثابت، فضلا عن ضبطه محرزا لها، وهو ما يوفر قرينة علمه بتقليدها، فإنه في طريقة إحرازه لها مغلقة في لفافة من الورق الأبيض-

مخفيها داخل السويتر الذي كان يرتديه يؤكد علمه بتقليدها لأنه أمر لا يتبع عادة في حمل الأوراق المالية الصحيحة فلا يحتاج الحال إلى تغليفها بتلك الصورة واخفائها في الملابس، علاوة على ضبطه مع المتهم الأول الذي اتفق مع المصدر السرى على بيع تلك الدولارات المقلدة بسعر جنيه ولحد للدولار وخروجه من محل ...... بعد حديثه مع المصدر السرى بعد تأكده من وجود تُمنها معه وعودته مع المتهم الثاني بعد بضع دقائق حاملا الأخير تلك العملة المقلدة بالطريقة السالف ذكرها لتسليمها للمصدر السرى اتماما للصفقة التي اجراها المتهم الأول مع المصدر المسئول لتكشف بوضوح على توافر علم المتهم الثاني بحقيقة تلك العملة، . وكان ما أورده الحكم مما سلف يسوغ به الاستدلال على توافر قصد الترويج والعلم بأن العملة المضبوطة مقلدة. ومن ثم فإن منعي الطاعنين في هذا الصدد يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الأصل ريا صريحا من المحكمة بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء المحكمة بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن الثاني نعيا على الحكم رده على دفاعه بأن الواقعة حدثت بتلفيق من المصدر السرى بما لا يصلح ريا يكون غير مقبول. لما كان ذلك، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا.

### جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المنتشار/ محمد محمد زايد نائب رئيس اغكمة وعتبوية السادة المستشارين/ سرى حيام ومحمد حسام الدين الفريانى ومحمد ثنتا وأحمد عبد القوى نواب رئيس اخكمة .

### (44)

## الطعن رقم ٢١٠٨لسنة ٦٥ القضائية

(۱) حكم ، بيانات التسبيب ، .

عدم رسم القانون نمطا خاصا لايراد بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .

### (٢) حكم ، بياناته ، .

تجهيل الحكم لأدلة الثبوت في الدعوى. غير جائز .

(٣) اثبات ابوجه عاما . حكم اتسبيب. تسبيب معيب.
 نقض السباب الطعن. ما يقبل منها .

استناد المحكمة في إدانة المتهم لقول من أقوال محاميه. غير جائز.

إدانة الطاعن استناداً لإقراره في التحقيقات الإدارية بصحة الواقعة دون بيان مؤداه وتحريات أمن الشركة المجنى عليها دون ايراد مضمونها، وأخذه باقرار محاميه بجلسة المحاكمة بعجز البضائع والتصرف فيها، قصور،

## (٤) إثبات ، بوجه عام ، .

تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداها ؟

١- لما كان القانون حين أوجب أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا يتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها وأدلة ثبوتها في حق المتهم ومؤداها لم يرسم للحكم نمطا خاصا لايراد هذه البيانات ولم يشترط لاستيفاء كل بيان منها وإعمال أثره أن يستقل به موضع معين من مواضع الحكم دون سواه .

٢ـ من المقرر أنه يجب ألا يجهل الحكم أدلة الثبوت فى الدعوى بل عليه أن يبينها بوضوح بأن يورد مؤداها فى بيان مفصل يتحقق به الغرض الذى قصده الشارع من تسبيب الأحكام وتتمكن معه محكمة النقض من إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا .

٣- لما كان من المقرر أنه لا يجوز للمحكمة أن تستند في إدانة المتهم إلى قول من أقوال محاميه، وكان الحكم المطعون فيه قد عول - ضمن ما استند إليه في الإدانة إلى إقرار الطاعن في التحقيقات الإدارية بصحة الواقعة دون أن يبين مؤدى هذا الإقرار وكيف أنه يفيد صحة الواقعة كما استقرت في عقيدة المحكمة، وإلى تحريات إدارة المتابعة والتوجيه بأمن الشركة المجنى عليها دون إيراد مضمون هذه التحريات، كما أخذ الطاعن بإقرار محاميه بجلسة المحاكمة بعجز البضائع والتصرف فيها بمعرفة الطاعن، وهو بهذه المثابة دليل باطل، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور في البيان والنساد في الاستدلال .

٤- من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذ سقط أحدها أو استبعد تعذر تعرف الأثر الذي كان له في الرأى الذي انتهت إليه المحكمة .

# الوتسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفا عاما ومن الأمناء على الودائع «أمين مخزن ........، اختلس البصائع المبينة وصفا بالتحقيقات والبالغ قيمتها ٥٠ ر ٣٨٤ جنيه والمملوكة لجهة عمله سالفة الذكر والمسلمة إليه بسبب وظيفته وصفته آنفتى البيان. وأحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الداردين بأمر الاحالة، والمحكمة المذكورة قصت حصوريا عملا بالمواد ۱۱۷ من ذات القانون بمعاقبة المديم بالسجن مدة ثلاث سنوات وتغريمه ٥٣ م٠ ( ٣٨٤ م ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المديم بالسجن مدة ثلاث سنوات وتغريمه ٥٣ م٠ ( ٣٨٤ من جنيها وبالزامه برد مثل هذا المبلغ وعزله من وظيفته .

الخ	النقض	بطريق	هذا الحكم	عليه في	فطعن المحكوم .
-----	-------	-------	-----------	---------	----------------

#### المحكمسة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجناية الاختلاس قد شابه القصور في التسبيب، ذلك بأنه لم يبين واقعة الدعوى بعناصرها القانونية كافة وأدلة ثبوتها في حقه ومؤداها. مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حبث إن القانون حين أوجب أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجية للعقوبة بيانا كافيا بتحفق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها وأدلة تبوتها في حق المتهم ومؤداها ولم يرسم للحكم نمطا خاصا لابراد هذه البيانات ولم يشترط لاستيفاء كل بيان منها وإعمال أثره أن يستقل به موضع معين من مواضع الحكم دون سواه . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه وإن أورد في بيان أدلة إدانة الطاعن ومبؤداها أقبوال شهبود الأثبات ...... و...... و..... و...... و..... و..... و..... و..... و..... و إلا أنه ساق في بيان واقعة الدعوى أنها قد تأكدت من أدلة وقرائن أخرى منها اقرار الطاعن بالنحقيقات الادارية يصحة الواقعة وتحريات إدارة المتابعة والتوجيه بأمن الشركة، كما أورد الحكم في موضع آخر منه أن محامي الطاعن أقر بجاسة المحاكمة بعجز البضائع والتصرف فيها بمعرفة الطاعن الذي أبدي استعداده لسداد قيمتها للشركة لكنها رفضت، وخلص الحكم من جميم ما أورده على النحو السالف إلى ثبوت قيام الطاعن بالتصرف من تلقاء نفسه في بعض البضائع المسلمة إليه بحكم وظيفته واصافة مقابلها لذمته المالية الخاصة وإبداء استعداده للسداد بعد افتضاح أمره، فإن المحكمة تكون قد كونت عقيدتها

في الإدانة وتأثر وجدان قاضيها بكافة الأدلة والقرائن التي أوردتها في مواضع حكمها المختلفة، بحيث لا يسوغ القول أن ما ساقه الحكم خارج نطاق الموضع الذي أفرده ليبان أقوال شهود الاثبات لم يكن ذا أثر في تكوين عقيدة المحكمة. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه بحب الا بجهل الحكم أدلة الثنوت في الدعوى بل عليه أن ببينها بوضوح بأن يورد مؤداها في بيان مفصل يتحقق به الغرض الذي قصده الشارع من تسبيب الأحكام وتتمكن معه محكمة النقض من إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا، وكان من المقرر أيضا أنه لا يجوز للمحكمة أن تستند في إدانة المتهم إلى قول من أقوال محاميه، وكان الحكم المطعون فيه قد عول ـ ضمن ما استند إليه في الإدانة إلى إقرار الطاعن في التحقيقات الإدارية بصحة الواقعة دون أن ببين مؤدى هذا الإقرار وكيف أنه يفيد صحة الواقعة كما استقرت في عقيدة المحكمة، وإلى تحريات إدارة المتابعة والتوجيه بأمن الشركة المجنى عليها دون إيراد مضمون هذه التحريات، كما أخذ الطاعن بإقرار محاميه بجلسة المحاكمة بعجز البضائع والتصرف فيها بمعرفة الطاعن، وهو بهذه المثابة دليل باطل، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور في البيان والفساد في الاستدلال. ولا بغني عن ذلك ما أورده من أدلة أخرى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذ سقط أحدها أو استبعد تعذر تعرف الأثر الذي كان له في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة . لما كان ما تقدم، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه العلعن .

## جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشارا محمد حسين لبيب نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ رضوان عبد العليم ومصطفى عبد الجيد نائبى رئيس انحكمة وزغلول البلشي وعبد الرحمن فهمى

#### **(Y\$)**

# الطعن رقم ٦٧٧٦ لسنة ٦٥ القضائية

(۱) إثبات اشهودا، حكم السبيب، تسبيب غير معيب، محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليل، نقض السباب الطعن، ما لا يقبل منها،

استناد الحكم ـ صحيحا ـ إلى دليل ثابت بالأوراق. لاخطأ في الاسناد . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. لا تجوز اثارته أمام النقض .

(٢) أحوال شخصية. قانون اتفسيرها.

شروط صحة الزواج ؟ المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

(٣) مـواقـعـة أنثى بغيـر رضـاها. قـصـد جنائى. حكم السبيبه. تسبيب غير معيب، نقض السباب الطعن. ما لا يقبل منها، .

القصد الجنائي في جريمة مواقعة أنثى بغير رضاها. مناط تحققه ؟

تحدث الحكم استقلالا عن هذا القصد غير لازم. كفاية أن يكون ما أورده من وقائع وظروف مؤديا للدلالة على قيامه .

مثال .

(٤) مواقعة أنثى بغير رضاها. جريمة اأركانها، . حكم.
 اتسبيبه. تسبيب غير معيب،

استعمال الجانى الإكراه مع المجنى عليها فى جريمة مواقعة أنثى. غير لازم. كفاية أن يكون الفعل قد حصل بغير رضاء صحيح ممن وقع عليها. رضاء المجنى عليها في جريمة المواقعة أو عدمه . تقديره . موضوعي .

(٥) مواقعة أنثى بغير رضاها . «إثبات «بوجه عام». جريمة «أركانها». إكراه. محكمة الموضوع سلطتها في تقدير الدليل». حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيب». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

مواقعة المجنى عليها بالمباغنة والاحتيال والغش والتدليس يتوافر بهم الإكراه في جريمة المواقعة المنصوص عليها في المادة ١/٢٧٦ عقوبات .

مجرد الاختيار لا يتوافر به الرضا الصحيح. ما دامت القرائن والدلائل المتعلقه به تدل عليه.

المجادله في أدله الدعوى وتجريحها. غير مقبول أمام النقض.

مثال لانعدام الرضا في جريمة مواقعة الأنثى .

(٦) حكم الصداره، محضر جلسة. تزوير الإدعاء بالتزوير، إجراءات الجراءات الحاكمة، نقض السباب الطعن ما لا يقبل منهاه.

الأصل في الإجراءات الصحه. عدم جواز إثبات ما يخالف الثابت بمحصر الجاسة أو الحكم إلا عن طريق الادعاء بالتزوير.

١- لما كان البين أن ما أورده الحكم المطعون فيه سواء فى بيانه لواقعة الدعوى أو تحصيله لأقوال المجنى عليها له صداه وأصله الثابت فى الأوراق، ولم يحد الحكم عن نص ما أنبأت به أو فحواه، ومن ثم فقد انحسرت عنه بذلك قالة الخطأ فى الاسر والفساد فى الاستدلال ويكون ما يثيره الطلعن فى هذا الشأن فى غير محله، ولا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير المحكمة لأدلة الإدانة القائمة فى الدعوى ومصادرة عقيدتها وهو ما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض.

٢ ـ اما كان من المقرر في فقه الأحناف الواجب الممل به طبقا لنص المادة •

١٩٠٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية، إنه يشترط لصحة الزواح محلية المرأة، وألا يقوم بها سبب من أسباب التحريم، ومنها ألا تكون المرأة معتدة، إذ هى من المحرمات من النساء حرمة صوقت، لما هو ثابت من تحريم الزواج منها - بالكتاب والسنه والاجماع - حتى تنتهى عدتها وذلك لحفظ الانساب من الضياع وعدم الاختلاط. وكذلك يشترط لصحة عقد الزواج الاشهاد عليه لاعلانه واظهار أمره بين الناس لخطورة ما يترتب عليه من آثار تتعلق بالأعراض والأنساب، وحتى تنتفى الريب والشهات .

" لما كان كل ما يتطلبه القانون لتوافر القصد الجنائى فى جريمة مواقعة الأنثى بغير رضاها هو أن يكون الجانى قد ارتكب الفعل الذى تتكون منه هذه الجريمة وهو عالم إنه يأتى أمرا منكرا، ولا عبرة بما يكون قد دفعه إلى ذلك من البواعث المختلفة والتى لا تقع نحت حصر، ولا يلزم فى القانون أن يتحدث الحكم استقلالا عن هذا القصد، بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت إن الطاعن عمد بطريق المباغته والاحتيال والخداع - إلى مواقعة المجنى عليها ، وهو يعلم - على ما سلف بيانه - بطلان زواجه منها وعدم صحته ، لإجرائه عليها وهى معتدة ودون الاشهاد عليه، ومن ثم لا يقبل منه القول بانتفاء القصد الجنائى لديه .

٤- لما كان القانون لا يشترط لتوافر ركن القوة في جريمة مواقعة الأنثى أن يستعمل الجانى الإكراه المادى مع المجنى عليها بل يكفى أن يكون الفعل قد حصل بغير رضاء صحيح ممن وقع عليها ، كأن يكون بناء على خداع أو مباغته أو بالمكر واستعمال الحيلة. وكانت مسألة رضاء المجنى عليها أو عدم رضائها في جريمة المواقعة مسألة موضوعيه تفصل فيها محكمة الموضوع فصلا نهائيا وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهى إليه الحكم .

ه لما كان ما أثبته الحكم المطعون فيه - ورد به على دفاع الطاعن في هذا
 الشأن - من أن الطاعن إنما توصل إلى مواقعة المجنى عليها بالمباغته والإحتيال

والغثر والتدليس بأن أوهمها إنها زوجته بعقد صحيح ينفق وأحكام الشريعة ، فإذا كانت قد سكتت تحت هذا الظن الخاطئ وهي في مثل هذه الظروف، فلا تأثير لذلك على توافر أركان الجريعة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات. ولا يغير من ذلك تلك العبارة التي نطقت بها المجنى عليها للطاعن زوجتك نفسي - إذ لابس النطق بها ذلك الظن الخاطئ بعد أن أوهمها الطاعن بالاحتيال والخداء - إن فيها الحل والعلودة إلى زوجها وأولادها حون أن ينصرف قصدها إلى انشاء العقد وترتيب أحكامه وآثاره ، وهو ما يمثل إكراها معنويا لا يتوافر معه الرضاء الصحيح ما دامت القرائن والدلائل المتعلقه به تدل مجرد الاختيار لا يتوافر به الرضاء الصحيح ما دامت القرائن والدلائل المتعلقه به تدل على ذلك - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - لما كان ذلك ، وكان الحكم على ذلك - كما هو الحكم بهذا الوجه من الطعن لا يعدو أن يكون محاولة لتجريح وينفيه ، فإن النعي على الحكم بهذا الوجه من الطعن لا يعدو أن يكون محاولة لتجريح وادان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لا يقبل لدى محكمة النقض .

٦- لما كان الثابت بمحضر المحاكمة إن الدعوى نظرت بجلسة سرية، إلا أن الثابت بالحكم المطعون فيه إنه صدر علنا ، وكان الأصل في الإجراءات المسحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما ثبت منها، سواء في محضر الجلسة أو في الحكم إلا بالطعن بالتزوير، فإنه لا يقبل من الطاعن قوله إن الحكم صدر بجلسة غير علنية ما دام لم يتخذ من جانبه إجراء الطعن بالتزوير فيما دون بالحكم .

## الوتسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه واقع ...... بغير رضاها وكان ذلك بطريق التدليس بأن أفهمها بأنها لا تحل لمطلقها ..... حتى تنكح زوجا غيره وعقد عليها عقدا باطلا وتمكن بهذه الوسيلة من التدليس من مواقعتها، واحالته إلى محكمة جنايات شبين الكوم لمحاكمتة طبقا القيد والوصف الواردين بأمر الاحالة.

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٦٧ من قانون العقوبات بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .....الخ .

### المكمسة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة مواقعة أنثى بغير رضاها - قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال وران عليه الإخلال بحق الدفاع وإنطوى على البطلان، ذلك بأن ما أورده الحكم - وعول عليه من أقوال المجنى عليها من أن الطاعن واقعها بغير رضا وبطريق الخداع والتدليس لا أصل له في الأوراق . وقام دفاع الطاعن على انتفاء القصد الجنائي لديه، وإن مواقعة المجنى عليها تمت برضاء منها، ورد الحكم بما لا يصلح رداً . هذا إلى أن الحكم صدر في جاسة غير علنية - مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن وهو المام وخطيب مسجد ....... مركز بركة السبع - تلقى علومه ودرس أحكام الشريعة في الأزهر الشريف، جمع علم العلماء، وجرى مجرى السفهاء ، فكان أسير الشيطان، أهلكته شهوته، وغلبت عليه شقوته، لم يحفظ المنبر هيبئة، ولم يرع للدين حرمة واستغل الثقة فيه في المكر والغش وخداع وتصليل البسطاء من الناس، إذ استفتاه الشاهد الثاني في أمر زوجته المجنى عليها بعد أن طلقها الثالثة يوم ٢٦ من يونية سنة 199٤ فأفتاه بأنها حرمت عليه حتى تفكح زوجا غيره ، وعرض عليهما أن يقرم بهذه المهمة على أن يكون الأمر سراً بينهم وفي طي الكتمان، وأمسك بيد المجنى عليها وأمرها أن تزوجه نفسها - خلال فترة عدتها ودون شهود وبغير عبداق - فانصاعت لأمره بعد أن أوحى لها بالغش والتدليس إن ذلك يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية. ثم لامره بعد أن أوحى عليها وزوجها إلى مسكنه بزعم النصح والارشاد، وهذاك طلب من

الأخير مغادرة المسكن وترك زوجته معه ليتم لها النصح، وغلق الأبواب وقام بمواقعتها بعد أن أوهمها أنها زوجته بعقد صحيح شرعى. وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة استمدها من أقوال المجنى عليها وزوجها الشاهد الثاني والنقيب ...... رئيس مباحث مركز شرطة ...... ، وهي أدلة سليمة وسائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبه الحكم عليها. لما كان ذلك من وكان البين من الإطلاع على المفردات ـ المنضمة ـ أن ما أورده الحكم المطعون فيه سواء في بيانه لواقعة الدعوى أو تحصيله لأقوال المجنى عليها له صداه وأصله الثابت في الأوراق، ولم يحد الحكم عن نص ما أنبأت به أو فحواه ، ومن ثم فقد انحسرت عنه بذلك قالة الخطأ في الإسناد والفساد في الاستدلال ، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن في غير محله، ولا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة لأدلة الإدانة القائمة في الدعوى ومصادرة عقيدتها وهو ما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان من المقرر في فقه الأحناف الواجب العمل به طبقاً لنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية، أنه يشترط لصحة الزواج حلية المرأة، وألا يقوم بها سبب من أسباب التحريم ، ومنها ألا تكون المرأة معندة ، إذ هي من المحرمات من النساء حرمة مؤقئة، لما هو ثابت من تحريم الزواج منها ـ بالكتاب والسنة والإجماع ـ حتى تنتهي عدتها، وذلك لحفظ الأنساب من الضياع وعدم الاختلاط. وكذلك يشترط لصحة عقد الزواج الأشهاد عليه لاعلانه واظهار أمره بين الناس لخطورة ما يترتب عليه من آثار تنعلق بالأعراض والأنساب، وحتى تنتفي الريب والشبهات. وكانت مثل هذه الأمور لا تحتمل العبث، ولا تخفي على الطاعن حسيما قرر بتحقيقات النباية العامة ـ على ما ببين من المفريات ويحسبانه قد تلقى علومه ويرس أحكام الشريعة في الأزهر الشريف - حسيما هو ثابت بمدونات الحكم ولا ينازع فيه الطاعن. لما كان ذلك، وكان كل ما يتطلبه القانون لتوافر القصد الجنائي في جريمة مواقعة الأنثى بغير رضاها هو أن يكون الجانس قد ارتكب الفعل الذي تتكون منه هذه الجريمة وهو عالم أنه يأت أموا منكراء ولا عبرة بما يكون قد دفعه إلى ذلك من البواعث المختلفة والتي

لا تقع تحت حصر، ولا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالًا عن هذا القصد، بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت إن الطاعن عمد بطريق المباغته والاحتيال والخداع - إلى مواقعة المجنى عليها، وهو يعلم على ما سلف بيانه - بطلان زواجه منها وعدم صحته، لإجرائه عليها وهي معتدة ودون الاشهاد عليه، ومن ثم لا يقبل منه القول بانتفاء القصد الجنائي لديه. لما كان ذلك، وكان القانون لا يشترط لتوافر ركن القوة في جريمة مواقعة الأنثى أن يستعمل الجاني الإكراه المادي مع المجنى عليها بل يكفي أن يكون الفعل قد حصل بغير رضاء صحيح ممن وقع عليها، كأن يكون بناء على خداع أو مباغته أو بالمكر واستعمال الحيلة. وكانت مسألة رضاء المجنى عليها أو عدم رضائها في جريمة المواقعة مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلاً نهائيا، وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهى إليه الحكم. وإذ كان ما أثبته الحكم المطعون فيه ـ ورد به على دفاع الطاعن في هذا الشأن ـ من أن الطاعن إنما توصل إلى مواقعة المجنى عليها بالمباغته والاحتبال والغش والتدليس بأن أوهمها إنها زوجته بعقد صحيح يتفق وأحكام الشريعة ، فإذا كانت قد سكتت تحت هذا الظن الخاطئ وهي في مثل هذه الظروف، فلا تأثير لذلك على توافير أركان الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات. ولا يغير من ذلك تلك العبارة التي نطقت بها المجنى عليها للطاعن ـ زوجتك نفسى ـ إذ لا بس النطق بها ذلك الظن الخاطئ بعد أن أوهمها الطاعن ـ بالاحتيال والخداع ـ أن فيها الحُلُّ والحلُّ والعودة إلى زوجها وأولادها ـ دون أن ينصرف قصدها إلى إنشاء العقد وترتيب أحكامه وأثاره، وهو ما يمثل اكراها معنويا لا يتوافر معه الرضاء الصحيح، ذلك بأن الرضا وإن كان لا يتحقق من غير اختيار، فإن مجرد الاختيار لا يتوافر به الرصاء الصحيح ما دامت القرائن والدلائل المتعلقه به تدل على ذلك ـ كما هو الحال في الدعوى المطروحة - لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع

الطاعن بشأن توافر رضاء المجنى عليها بما يدحمنه وينفيه، فإن النعى على الدكم بهذا الوجه من الطعن لا يعدو أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على نحو معين تأديا من ذلك إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لا يقبل لدى محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الدعوى نظرت بجلسة سرية، إلا أن الثابت بالحكم المطعون فيه أنه صدر علنا، وكان الأصل في الإجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما ثبت منها ، سواء في محضر الجلسة أو في الحكم إلا بالطعن بالتزوير، فإنه لا يقبل من الطاعن قوله أن الحكم صدر بجلسة غير علنية ما دام لم يتخذ من جانبه إجراء الطعن بالتزوير فيما دون بالحكم. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعنا وفضه موضوعا .

## جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد حسين لبيب نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ رضوان عبد العليم ومصطفى عبد الجيد نائبى رئيس المُكمة وزغلول البلش وعبد الرحمن فهمى .

### (Ya)

# الطعن رقم ٦٢٧٨ لسنة ٦٥ القضائية

أسبباب الإباحية وموانع العقاب «الدفاع الشرعى». ضرب «أفضى إلى موت». حكم «تسبيبه. تسبيب معيب». نقض «أسباب الطعن. ما يقبل منها».

تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى. موضوعي. شرط ذلك ؟

عدم بيان الحكم الاصابات التي لحقت بالطاعن والتي جعل منها ركيزة لدفاعه رغم نفيه حالة الدفاع الشرعي عنه. قصور .

لما كان من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو أنتفاؤها منعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليما لا عيب فيه ويؤدى إلى ما أنتهى إليه، وكان الحكم المطعون فيه وإن نفى حالة الدفاع الشرعى عن نفس الطاعن إلا أنه لم يعرض لاصاباته المنى أنهم باحداثها أحد أقارب المجنى عليه والتي جعل منها ركيزه لدفاعه وذلك لاستظهار ظروف حدوث تلك الاصابات ومدى صلتها بواقعة الاعتداء على المجنى عليه التي دين الطاعن بها للتحقق من قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفائها، فأنه يكون مشوبا بقصور يوجب نقضه .

# الوتسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب ...... عمدا بجسم صلب راض

فأس، على رسه فأحدث به الاصابات الموصوفه بتقرير الصفه التشريحيه ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته. وأحالته إلى محكمة جنايات شبين الكوم لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاقبته بالسجن لمده خمس سنوات.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ...... الخ .

#### المكمسة

حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى موت قد شابه قصور فى التسبيب، ذلك أنه دفع بتوافر حالة الدفاع الشرعى إلا أن الحكم أغفل ما به من إصابات ناتجة عن العدوان عليه وجاء رده بصورة مجملة مبهمة لا يسوغ به إطراح هذا الدفع، مما يعيبه ويستوجب نقضه.

ومن حيث أنه بيين من محضر جاسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع بتوافر حالة الدفاع الشرعى فى حق الطاعن وأن الحكم المطعون فيه عرض لهذه الحالة ورد عليها بقوله: وحيث أنه بالنسبة لما أثاره دفاع المتهم من أن المجنى عليه هو البادئ بالاعتداء بما يعنى تحقق حالة الدفاع الشرعى عن النفس وأنه ولما كان من المقرر أن الدفاع الشرعى لم يشرع للقصاص والإنتقام وإنما شرع لمنع المعتدى من إيقاع فعل التعدى، بل أنه يشترط أن يكون الاعتداء الذى يرمى المتهم إلى دفعه من إيقاع فعل الوقوع فإذا انتهى الاعتداء فلا يكون لهذا الحق وجوده وإذ كان هذا حال الشهود التى أطمأنت إليها المحكمة تعام الاطمئنان من أن المجنى عليه لم يكن فى سبيل الاعتداء على المتهم وإن اعتداء الأخير على المجنى عليه لم يكن يرمى إلى دفع اعتداء حال أو شيك الوقوع ومن ثم يكون ما أرتكبه المتهم محض اعتداء مقصود لذاته بما لا تتوافر به حالة الدفاع الشرعى عن النفس

وإذ كان هذا وكان المتهم قد أنكر ما نسب إليه فإن ما أثاره الدفاع بشأن بدء العدوان في غير محله، لما كان ذلك، وكان البين من المغردات المضمومة أن المتهم والطاعن، قد قرر في محضر جمع الاستدلالات ويتحقيقات النيابة أن به إصابات حدثت به أثناء المشاجرة بينه وبين المجنى عليه وقد أحدثها به بعض أقارب الأخير كما ثبت من التقرير الطبي للطاعن وجود جرح قطعي أعلى الساق اليمني واشتياه كسر يعظام الكتف الأيسر، . لما كان ذلك، ولئن كان من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو أنتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليما لا عيب فيه ويؤدى إلى ما انتهى إليه، وكان الحكم المطعون فيه وإن نفي حالة الدفاع الشرعي عن نفس الطاعن إلا أنه لم يعرض لإصاباته التي أنهم بإحداثها أحد أقارب المجنى عليه والتي جعل منها ركيزه لدفاعه وذلك لاستظهار ظروف حدوث تلك الإصابات ومدى صلتها بواقعة الاعتداء على المجنى عليه التي دين الطاعن بها للتحقق من قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفائها، فإنه يكون مشوباً بقصور يوجب نقضه والإعادة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

### جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ ناجى اسحق نقديموس نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ ابراهيم عبد الطلب وأحمد عبد البارى سليمان وهانى خليل نواب رئيس اغكمة وأحمد عمر محمدين

#### (77)

# الطعن رقم ٦٣٨٢ لسنة ٦٥ القضائية

إثبات «شهود». دفاع «الاخـلال بحق الدفاع. ما يوفره». حكم «تسبيبه، تسبيب معيب». محاماه .

إعتماد الحكم فى قضائه بالإدانة على ما قرره المتهم الأول فى حق المتهمين الثانى والثالث بإعتباره شاهد إثبات ضدهما . يحقق التعارض بين مصالحهم . لازم ذلك . فصل دفاع كل منهم عن الآخر .

تولى محاميين الدفاع عن جميع المتهمين رغم تعارض مصالحهم، إخلال بحق الدفاع، يعيب الحكم .

لما كان البين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول قد القى بالاتهام على عاتق الطاعنين الثانى والثالث، مقررا أن المخدر يخص الثانى والثالث وتم ضبط ذلك المخدر مع الثالث، وقد اعتمد الحكم فى قضائه ـ من بين ما اعتمد ـ على ما قرره الأول فى حقهما، مما مؤداه أن الحكم اعتبر الطاعن المذكور شاهد اثبات ضد الطاعنين الآخرين وهو ما يتحقق به التعارض بين مصالحهم، الأمر الذى كان يستلزم فصل دفاع الطاعن الأول عن دفاع الثانى والثالث، وإذ كانت المحكمة قد سمحت لمحاميين بالمرافعة عنهم جميعا على الرغم من قيام هذا التعارض، فأنها تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب الحكم .

### الوتسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم أولا: المنهمان الأول والثانى حازا بواسطة المتهم الثالث جوهرا مخدرا (هيروين) وكان ذلك بقصد الاتجار وفى غير الأحوال المصرح بها قانونا. ثانيا: المتهم الثالث: أحرز لحساب نفسه ولحساب المتهمين سالفى اذكر ذات الجوهر المخدر (هيروين) وكان ذلك بقصد الإتجار وفى غير الأحوال المصرح بها قانونا. وأحالتهم إلى محكمة جنايات السويس لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قصت حضوريا عملا بالمواد ١، والمحكمة المذكورة قصت حضوريا عملا بالمواد ١، بالقدانون رقم ١٩٢٢ بند ،أه ، ٢ فقرة ٢، ٢٤/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالملحق بالقانون رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٦٩ والبند رقم ٢ من القسم الأول من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول بمعاقبة المتهمين بالأشغال الشاقة المؤيدة ويتغريمهم مائة ألف جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ...... الخ .

#### المكمسة

من حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجريمتى حيازة وإحراز جوهر مخدر ،هيروين، بقصد الإتجار قد شابه إخلال بحق الدفاع، ذلك بأن محاميين توليا الدفاع عنهم جميعا رغم تعارض مصلحة كل منهم مع الآخر، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول قد القى بالاتهام على عاتق الطاعنين الثانى والثالث، مقررا أن المخدر يخص الثانى والثالث ونم ضبط ذلك المخدر مع الثالث، وقد اعتمد الحكم فى قضائه - من بين ما إعتمد - على ما قرره الأول فى حقهما، مما مؤداه أن الحكم اعتبر الطاعن المذكور شاهد اثبات ضد الطاعنين الآخرين وهو ما يتحقق به التعارض بين مصالحهم، الأمر الذي كان يستلزم

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٩٧

فصل دفاع الطاعن الأول عن دفاع الثانى والثالث، وإذ كانت المحكمة قد سمحت لمحاميين بالمرافعة عنهم جميعا على الرغم من قيام هذا التعارض، فأنها نكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه والإعادة، دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

### جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ مقبل شاكر نائب رئيس اخكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد عبد الواحد ومحمد طلعت الرفاعى وفرغلى زنائى نواب رئيس الحكمة وعاصم عبد الجبار .

#### (YY)

# الطعن رقم ١٩٦١ لسنة ٦٠ القضائية

حكم ‹انعدامه، . نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

صدور الحكم والنطق به. أثره: انتهاء النزاع وخروج القضية من يد المحكمة عودتها إليها أو تعديل الحكم أو اصلاحه. غير جائز. إلا بناء على طعن أو بطريق تصحيح الخطأ العادى .

معاودة المحكمة الجزئية نظر القضية بعد الفصل فيها. آثره: اعتبار الحكم الصادر منعدماً. تأييده استئنافيا، خطأ في القانون، يوجب، النقض والغائه والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى .

لما كان يترتب على صدور الحكم والنطق به انتهاء النزاع بين الخصوم وخزوج القضية من يد المحكمة بحيث لا يجوز لها أن تعود إلى نظرها بما لها من سلطة قضائية، كما لا يجوز لها تعديل حكمها فيها أو إصلاحه إلا بناء على الطعن فيه بالطرق المقررة أو بطريق تصحيح الخطأ المادى المنصوص عليه في المادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات البنائية، وكانت المحكمة الجزئية قد أخطأت عندما أعادت نظر القضية بعد الفصل فيها، وكان الحكم الذي أصدرته بعد ذلك ـ أى الحكم المستأنف لغواً لا يعتد به لأن المحكمة التي أصدرته قد تجاوزت حقها في إصداره مما يتعين معه اعتباره كأن لم يكن واعتبار الحكم الحضوري القاضي بالبراءة قائماً ويكون التقرير بالاستئناف على غير أساس ، وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه قد صدر على غير محل لتأييده حكماً منعدماً بعد زوال الولاية عن المحكمة التي أصدرته ومن ثم

يبين فى أسبابه مقدر تلك الصريبة و الذى يمكن عن طريقه تحديد قيمة التعويض ، فإنه يكون مشوبا بالقصور فى بيان هاتان العقوبتين التين أوقعهما على الطاعنين ، لأنه يشترط أن يكون الحكم منبئا عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله فى ذلك بيان آخر خارج عنه .

# الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما تهريا من أداء الضريبة على الستهلاك القررة قانوناً و المفروضة على خيوط أكريلك و ذلك أن أنتجاها خفية دون إخطار مصلحة الضرائب و ذلك على النحو المبين بالأوراق و طلبت عقابهما بالمواد ٥٣ ، ٥٥ من القانون ١٩٣١ لسنة ١٩٨١ . و محكمة جنح محرم بك قضت حضورياً بالغرامة خمسمائة جنيه و أداء الضريبة و ثلاثة أمثالها و المصادرة استأنفا و محكمة الإستئنافية ) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً و في الموضوع برفضه و تأييد الحكم بطريق النقض ..... الخ .

#### المكمة

من حيث إن الطاعنين - وهما محكوم عليهما بعقوبة غير مقيد الحرية لم يودعا سوى مبلغ خمسة و عشرين جنيها على سبيل الكفالة عنهما ، إلا أن قصاء هذه المحكمة جرى على أن الأصل هو أن تتعدد الكفالة الواجب إيداعها عملاً بنص المادة ٣٦ من القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتعدد الطاعنين ، أما إذا جمعتهم مسلحة واحدة - كما هو واقع الحال في الدعوى - فلا تودع سوى كفالة واحدة ، و من ثم فقد استوفى الطعن الشكل المقرر في القانون .

و من حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانهما بجريمة التهرب من أداء الصريبة على الاستهلاك قد شابه الغموض و الإبهام و التجهيل بمقدار الصريبة و التعويض المقضى بهما ، ذلك بأنه لم يبينه فى منطوقه أو أسبابه ، مما يعيبه بما يستوجب نقصه .

و من حيث إنه يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قضى بإدانة الطاعنين بتهمة التهرب من أداء الضريبة على الاستهلاك و قضى بغريم كل منهما خمسمائة جنيه و إلزامهما بأداء الضريبة و ثلاثة أمثالها و بدل المصادرة . لما كان ذلك كان الحكم لم يبين قيمة كل من الضريبة و التعويض أو يبين في أسبابه مقدر تلك الضريبة و الذي يمكن على طريقه تحديد قيمة التعويض . فإنه يكن مشوباً بالقصور في بيان هاتين العقوبتين الالتين أوقعهما على الطاعنين ، لأن يشرط أن يكون الحكم منبئا عن قدر العقوبة المحكوم بها و لا يكملة في ذلك أي بيان آخر خارج عنه . لما كان ما تقدم ، فإنه يعين نقض الحكم المطعون فيه و الإعادة و ذلك بغير حاجة إلى بحث باقي أوحه الطعن

### جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ طلعت الاكيابى نائب رئيس اغكمة وعجوية السادة المستشارين/ حسن عشيش وأحمد جمال الدين عبد اللطيف وبدر الدين السيد وحسن أبو المالي أبو النصر نواب رئيس اغكمة .

#### $(\forall A)$

# الطعن رقم ١٤٠٣٩ لسنة ٦٣ القضائية

(١) حكم ابيانات حكم الإدانة، .

حكم الإدانة. بياناته ؟ المادة ٣١٠ إجراءات.

(٢) نصب. جريمة ، أركانها ، .

جريمة النصب المنصوص عليها بالمادة ٣٣٦ عقوبات. مناط تحققها ؟

(٣) نصب. جريمة ١ أركانها ١ .

الطرق الإحتياليه في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور العبينة على سبيل الحصر في الهادة ٣٣٦ عقوبات.

# (٤) نصب . جريمة ، أركانها ، .

مجرد الأقوال والإدعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها فى توكيدها لا تكفى وحدها لتكوين الطرق الاحتيالية فى جريمة النصب، وجوب أن يكون الكذب مصحوبا بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل على الاعتقاد بصحته .

(٥) نصب. جـريمة «أركانها». حكم «تسبيب». تسبير معيد». نقض «أسباب الطعن. ما يقبل منها».

جريمة النصب بالاستعانة بشخص آخر. شرط تحقيقها.

إغفال الحكم بيان الطرق الاحتيالية التى استخدمها الطاعن والشخص الأخر والصلة بيّنهما وبين تسليم المجنى عليهم المبالغ موضوع الاتهام. قصور ١- إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة إن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة التي دان المتهم بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم .

٢- من المقرر إن جريمة النصب كما هى معرفة به فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات نتطلب لتوافرها إن يكون ثمة إحتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والإستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذى يتوافر بإستعمال طرق احتياليه أو بإتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفه غير صحيحه أو بالتصرف فى مال الغير ممن لا بملك التصرف .

٣- إن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الايهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات .

٤ـ من المقرر أن مجرد الأقوال والإدعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها في توكيد صحتها لا تكفي وحدها لتكوين الطرق الاحتيالية، بل يجب لتحقق هذه الطرق في جريمة النصب أن يكون الكذب مصحوبا بأعمال مادية أو مظاهر خارجية لحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته .

م. يشترط لوقوع جريمة النصب بطريق الاستعانه بشخص آخر أن يكون الشخص الآخر قد تدخل بسعى الجانى وتدبيره وإرادته لا من تلقاء نفسه بغير طلب أو القفاق. لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين الطرق الاحتيالية التى استخدمها الطاعن والشخص الآخر، والصلة بينها وبين تسليم المجنى عليهم المبالغ موضوع الاتهام، فإنه يكون مشوبا بالقصور في استظهار أركان جريمة النصب التى دان الطاعن بها .

### الوتسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما نوصلا بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على النقود المبينة قيمة بالأوراق والمعلوكة له ....... و ............ بأن استعملا طرفا احتياليه من شأنها ايهام المجنى عليهم بوجود مشروع كاذب هو سفرهم للخارج وبمكتا بتلك الوسيله من الاستيلاء على المبالغ سالفه الذكر وطلبت عقابهما بالمادة ١/٣٣٦ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح باب شرق قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم (الطاعن) شهراً مع الشغل وكفالة مائه جنيه . استأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية . بهيئة استئنافية ـ قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعنت الأستاذه/ ...... المحاميه نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ...... الخ .

#### المكمسة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه بجريمة النصب قد شابه القصور في التسبيب، ذلك بأنه خلا من بيان واقعة الدعوى، بما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان واقعة الدعوى على قوله: الثابت من أقوال المجنى عليهم إن المتهم وآخر توصلا إلى الاستيلاء على نقودهم وذلك بأن استعملا طرقاً لحنيالية من شأنها ايهام المجنى عليهم بوجود مشروع كاذب وهي قدرتهما على الحصول لهم على عقود عمل في المملكة السعودية، وقد ايدا كنبهما هذا بمظهر خارجي وهو الخصول على جواز سقر كن متهم لاتمام الإجراءات، وكان هذا الكذب مصدوبا بالمظاهر الخارجية التي حملت المجنى عليهم على الاعتقاد بصححته وسلموا بذلك أموالهم المتهم. لما كان ذلك، وكانت المادة ٣١٠ من قانون

الاجراءات الجنائية قد أوجيت في كل حكم بالإدانه إن يشتمل على بيان الواقعة المست حدة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة التي دان المتهم بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة تُبوت وقوعها من المتهم، وكانت جريمة النصب كما هي معرفة به في المادة ٣٣٦ من قاتون العقوبات تتطلب لتوافرها أن بكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتياليه أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفه غير صحيحه أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف، وقد نص القانون على أن الطرق الاحتياليه في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الايهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها، وكان من المقرر أن مجرد الأقوال والإدعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها في توكيد صحتها لا تكفي وحدها لتكوين الطرق الاحتياليه، بل يجب لتحقق هذه الطرق في جريمة النصب أن يكون الكذب مصحوبا بأعمال مادية أو مظاهر خارجية لحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته، وأنه يشترط لوقوع جريمة النصب بطريق الاستعانه بشخص آخر أن يكون الشخص الآخر قد تدخل بسعى الجاني وتدبيره وارادته لا من تلقاء نفسه بغير طلب أو إنفاق . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين الطرق الاحتياليه التي استخدمها الطاعن والشخص الآخر، والصله بينها وبين تسليم المجنى عليهم المبالغ موضوع الاتهام، فأنه يكون مشوبا بالقصور في اشتظهار أركان جريمة النصب التي دان الطاعن بها، مما يوجب نقضه والإعادة، وذلك بغير حاجة إلى بحث ياقي أوجه الطعن -

### جلسة ١٩٩٧ مايوسنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ حسام عبد الرحيم نائب رئيس الحُكمة وعضوية السادة المتشارين/ فتحى العباغ و البشرى الشوربجى نائبى رئيس الحُكمة وعبد المنعم منصور و فتحى جوده

### **(\*9**)

## الطعن رقم ٥٨٧٧ لسنة ٦٠ القضائية

(١) إثبات ،خبرة، . حكم ،تسبيبه . تسبيب غير معيب، .

عدم إيراد الحكم نص تقرير الخبير بكامل أجزائه. لا يعيبه.

مثال :

(۲) سلاح. نخائر. حكم السبيبه. تسبيب غير معيبا. نقض
 السباب الطعن. ما لا يقبل منهاا.

إنتهاء الحكم إلى ثبوت نهمة إحراز الذخيرة في حق الطاعن استنتاجا من أن إصابات المجنى عليه نتجت من مقذوفين ناريين أطلقهما الطاعن من مسدسه. إستنتاج لازم في منطق المقل.

إغفال الحكم التحدث عن الذخيرة المضبوطة وما جاء بشأنها بتقرير الفحص. لا بعيه. أساس ذلك؟

(٣) إثبات «شهود». محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل».
 حكم «تسبيب». تسبيب غير معيب». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

تناقض الشاهد وتضاربه في اقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم. ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة منهما بما لا تناقض فيه. الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض.

(٤) إثبات دخبرة، محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليل،.

لمحكمة الموضوع تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء والجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره

(٥) سبق اصرار . عقوبة العقوبة المبررة، نقض المسلحه في
 الطعن، .

نعى الطاعن فساد الحكم المطعون فيه فى استدلاله فى إستظهار سبق الاصرار. غير مجد. ما دامت العقوبة الموقعة عليه تدخل فى الحدود المقررة لجريمة الشروع فى القتل مجردة عن أى ظروف مشددة.

 (٦) نقض «حالات الطعن. مخالفة القانون» «نظر الطعن والحكم فيه». محكمة النقض «سلطتها». عقوبة «تطبيقها». قتل عمد. سلاح. ارتباط.

إثبات الحكم المطعون فيه في حق الطاعن أقترافه جريمتى الشروع في القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد واحراز سلاح نارى مششخن وذخيرته. ووجوب تطبيق حكم المادة ٢٢ عقوبات للارتباط النص في منطوقه على عقوبة الغرامة في جريمة إحراز الذخيرة. خطأ في القانون. وجوب نقصنه نقصنا جزئياً وتصحيحه بالغائها إكتفاء بعقوبة الجريمة الأشد ولو يرد هذا الوجه بأسباب الطعن. أساس ذلك؟

١- لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل من التقرير الطبى الشرعى قوله، وأثبت التقرير الطبى الشرعى أن اصابات المجنى عليه بالطرف العلوى الايسر ذات طبيعة نارية حدثت من عيارين مما يعمر بالمقذوف المفرد ونظرا لأن موضع الاصابة

ذات المدى الحركى الواسع فإنه يتعذر تحديد انجاه العيارين بالضبط والبقين ويجوز حدوث الاصابة وفق تصوير المجنى عليه - كما أثبت أن السلاح المضبوط «مسدس» حلوان عيار ٩ مم مششخن الماسورة صالح للاستعمال وقد اطلق فى وقت قد يتفق وتاريخ الحادث ومن الجائز حدوث اصابات المجنى عليه من مثل مقذوفاته، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من عدم ايراده مضمون التقرير الطبى الشرعى لا يكون له محل لما هو مقرر من أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم ايراده نص تقرير الخبير بكامل الجزائه.

٢ ـ اما كان الحكم المطعون فيه لم يسند إلى الطاعن احراز الذخيرة المضيوطة وإنما أسند إليه احراز السلاح الناري المضبوط والذخيرة التي استعملها في الحادث واعتمد في ذلك على اقوال المجنى عليه والشهود وما اسفر عنه تقرير الطب الشرعي من أن اصابات المجنى عليه حدثت من عيارين ناريين معمرة بمقذوفات مفرد وان السلاح المضبوط عبارة عن مسس مششخن الماسورة صالح للاستعمال وقد أطلق في وقت قد يتفق وتاريخ الحادث ومن الجائز حدوث اصابات المجنى عليه من مثل مقذوفاته مما يلزم عنه احرازه للنخيرة التي أحدثت تلك الاصابات، ولم يعرض الحكم الذخيرة المضبوطة إلا بصدد القضاء بمصادرتها، ومن ثم فإن النعي على الحكم بالقصور في التسبيب لعدم ايراد مؤدى تقرير الطب الشرعي بالنسبة للذخيرة المضبوطة يكون في غير محله ، ذلك أن الحكم بعد أن أثبت تهمة الشروع في القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد في حق الطاعن وانها حصلت من مقذوفين ناريين خلص إلى ثبوت تهمة احراز الذخيرة في حقه إستنتاجا من أن اصابات المجنى عليه نتجت من مقذوفين ناربين اطلقهما الطاعن من مسدسه وهو استنتاج لازم في منطق العقل ، كما لا يقدح في سلامة الحكم اغفاله التحدث عن الذخيرة المضبوطة وما جاء بشأنها بتقرير الفحص لأنه لم يكن ذا أثر في عقيدة المحكمة ولم تعول عليه في قضائها ومحكمة الموضوع لا تلتزم في اصول الاستدلال بالتحدث في حكمها الا عن الادلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها.

٣ ـ من المقرر أن تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع اقوال غيره لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الاقوال استخلاصا سانغا بما لا تناقض فيه ولم تورد تلك التفصيلات على نحو تركن به اليها في تكوين عقيدتها. لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يماري في أن ما حصله الحكم من أقوال المجنى عليه من رؤيت للطاعن أثناء اطلاقه الاعيرة النارية تجاهه له مأخذ صحيح من أقواله بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة فلا يقدح في اسناده أن تكون أقوال المجنى عليه قد تناقضت في تحديد وقت وقوع الحادث طالما أنه لم يورد تلك النفصيلات أو يركن إليها في تكوين عقيدته وطالما أنه حصل أقوال المجنى عليه بما لا تناقض فيه واطمأن إلى أقواله وصحة تصويره المواقعة. لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على نحو معين تأديا إلى مناقصة الصورة التي ارتسمت في وجدان القاضي بالدليل الصحيح وينحل في حقيقته الى جدل موضوعي وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرتها في شأنه أمام محكمة النقض.

٤ - من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير لتعلق هذا الأمر بسلطتها فى تقدير الدليل ولها أن تجزم بما لم يجزم به الخبير ما دامت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدته لديها، وهو ما لم يضبح معه النعى على الحكم فى هذا الصدد غير مقبول.

ما كانت العقوية الموقعة على الطاعن وهي السجن لمدة ثلاث سنوات
 وغرامة خمسين جنيها تدخل في الحدود المقررة لجناية الشروع في القتل العمد

مجردة عن أى ظروف مسددة، فإنه لا يكون له مصلحة فيما أثاره من فساد في استدلال الحكم في استظهار ظرف سبق الاصرار.

7 - لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن اثبت في حق الطاعن اقترافه جريمتى الشروع في القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد واحراز سلاح نارى مششخن وذخيرة، ووجوب تطبيق حكم المادة ٣٧ من قانون العقوبات لارتباطا الجريمتين ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة قد جرى منطوقه خطأ بتغريم الطاعن مبلغ خمسين جنيها عن جريمة احراز الذخيرة فإنه يتعين انزالا لحكم القانون على وجهه الصحيح - بنقض الحكم نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبة الغرامة وتصحيحه بالغائها اكتفاء بعقوبة السجن ثلاث سنوات التى نص عليها والمقررة للجريمة الأشد وهي جريمة الشروع في القنل العمد مع سبق الاصرار والترصد عملا بالحق المخول لمحكمة النقض الصادر بالمادق ٥٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ اسنة ١٩٥٩ و نقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن.

### الوتائسع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ١ - شرع فى قتل ....... عمداً مع سبق الاصرار والترصد بأن بيت النية على قتله وعقد العزم المصمم على ذلك وأعد لهذا الغرض سلاحا ناريا مششخنا ،مسدس، وترصده فى الطريق الذى ايقن سلفا مروره فيه وما أن ظفر به حتى أطلق صوبه عدة أعيرة نارية قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه هو مداركه المجنى عليه بالعلاج . ٢ - أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا ،مستخدم فى السلاح الناري

سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازته أو احرازه . وأحالته إلى محكمة جنايات قنا لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢/٢٦،٢٥ من قانون العقوبات، ١/٥، ٢٠، ٢/٢٦ من قانون العقوبات، ١/٥ من الجدول حه ٥٠ من القانون ٢٤٩١ المعدل والبند ، أ ، من القسم الأول من الجدول رقم (٣) المرفق مع أعمال المادئين ١٧، ٣٠ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسين جنيها ومصادرة السلاح والذخائر المضبوطة.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .....الخ.

### المكمسة

حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الشروع فى القتل مع سبق الاصرار والترصد قد شابه القصور فى التسبيب و الفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ذلك أنه لم يبين مضمون التقرير الطبى الشرعى واكتفى بايراد نتيجته واستند فى الادانة إلى ما جاء بهذا التقرير من أن اصابات المجنى عليه يجوز حدوثها وفق تصويره دون أن يورد فحوى هذا التقرير، واغفل ايراد نتيجة التقرير الطبى الشرعى الخاص بفحص الذخيرة المضبوطة واطرح الحكم دفاع الطاعن فى الطبى الشرعى المجنى عليه فى وقت الحادث وكذا عدم وجود الشاهد الثانى بمسرح الحادث بما لا يسوغ اطراحه، كما استخلص ظروف سبق الاصرار من وجود خصومة ثأرية سابقة نتيجة سبق انهام أهل المجنى عليه فى قتل شقيق الطاعن رغم أن خصومة ثأرية سابقة نتيجة سبق انهام أهل المجنى عليه فى قتل شقيق الطاعن رغم أن

حيث إن الحكم المطعون فيه بين ولقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر

القانونية لجريمة الشروع في القتل مع سبق الاصرار والترصد وإحراز سلاح مششخن ونخيرة بدون ترخيص التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبه الحكم عليها مستمدة من أقوال شهود الاثبات وتقرير الطب الشرعي. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد حصل من التقرير الطبي الشرعي قوله ، وأثبت التقرير الطبي الشرعي أن اصابات المجنى عليه بالطرف العلوى الأيسر ذات طبيعة نارية حدثت من عيارين مما يعمر بالمقذوف المفرد ونظرا لأن موضع الاصابة ذات المدى الصركى الواسع فإنه يتبعذر تحديد اتجاه العيارين بالضبط واليقين ويجوز حدوث الاصابة وفق تصوير المجنى عليه ، كما أثبت أن السلاح المضبوط امسدس، حلوان عيار ٩ مم مششخن الماسورة وصالح للاستعمال وقد اطلق في وقت قد يتفق وتاريخ الحادث ومن الجائز حدوث اصابات المجنى عليه من مثل مقذوفاته ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من عدم ايراده مضمون التقرير الطبي الشرعي لا يكون له محل ، لما هو مقرر من أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم ابراده نص تقرير الخبير بكامل اجزائه. لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يسند إلى الطاعن احراز الذخيرة المضبوطة وإنما أسند اليه احراز السلاح الناري المضبوط والذخيرة التي استعملها في الحادث واعتمد في ذلك على أقوال المجنى عليه والشهود وما اسفر عنه تقرير الطب الشرعي من أن إصابات المجنى عليه حدثت من عيارين ناريين معمرة بمقذوفات مفرد وأن السلاح المضبوط عبارة عن مسدس مششخن الماسورة صالح للاستعمال وقد أطلق في وقت قد يتفق وتاريخ الحادث ومن الجائز حدوث إصابات المجنى عليه من مثل مقذوفاته مما يلزم عنه احرازه للذخيرة التي أحدثت تلك الاصابات، ولم يعرض الحكم للذخيرة المضبوطة إلا بصدد القضاء بمصادرتها، ومن ثم فإن النعي على الحكم بالقصور في التسبيب لعدم ايراد مؤدى تقرير الملب الشرعي بالنسبة للذخيرة المضبوطة بكون في غير محله ذلك أن الحكم

بعد أن أثبت تهمة الشروع في القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد في حق الطاعن وانها حصلت من مقذوفين ناريين خلص إلى ثبوت تهمة احراز الذخيرة في حقه استنتاجا من أن اصابات المجنى عليه نتجت من مقذوفين ناريين اطلقهما الطاعن من مسدسه وهو استنتاج لازم في منطق العقل كما لا يقدح في سلامة الحكم اغفاله التحدث عن الذخيرة المضبوطة وما جاء بشأنها بتقرير الفحص لانه لم يكن ذا أثر في عقيدة المحكمة ولم تعول عليه في قضائها ومحكمة الموضوع لا تلتزم في أصول الاستدلال بالتحدث في حكمها إلا عن الادلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها. لما كان ذلك ، وكان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد أستخلصت الحقيقة من تلك الاقوال استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه ولم تورد تلك التفصيلات على نحو تركن به اليها في تكوين عقيدتها. لما كان ذلك، وكان الطاعن لا يماري في أن ما حصله الحكم من أقوال المجنى عليه من رؤيت للطاعن أثناء اطلاف الاعيرة النارية تجاهه له مأخذ صحيح من أقواله بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة فلا يقدح في اسناده أن تكون أقوال المجنى عليه قد تناقضت في تحديد وقت وقوع الحادث طالما أنه لم يورد تلك التفصيلات أو يركن اليها في تكوين عقيدته وطالما أنه حصل أقوال المجنى عليه بما لا تناقض فيه واطمأن إلى اقواله وصحة تصويره للواقعة، لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على نحو معين تأديا إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان القاضي بالدليل الصحيح وينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرتها في شأنه أمام محكمة النقض. لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من أن الطبيب الشرعي عول على مذكرة النيابة في كيفية حدوث اصابة المجنى عليه وأنه يجوز حدوثها وفق تصوير المجنى عليه وعدم إفصاحه عن تصوير المجنى عليه، مردود بأنه من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات

مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل العرية فى تقدير القوة التدليلة لتلك التقارير لتعلق هذا الأمر بسلطتها فى تقدير الدليل ولها أن تجزم بما لم يجزم به الخبير مادامت وقائع الدعى قد أيدت ذلك عندها وأكدته لديها، وهو ما لم يخطئ الحكم فى منا الصدد غير مقبول. لما كان ذلك تقديره مما يصبح معه النعى على الحكم فى هذا الصدد غير مقبول. لما كان ذلك وكانت العقوبة الموقعة على الطاعن وهى السجن لمدة ثلاث سنوات وغرامة خمسين جنيها تدخل فى الحدود المقررة لجناية الشروع فى القتل العمد مجردة عن أى ظروف مشددة، فإنه لا يكون له مصلحة فيما أثاره من فساد فى استدلال الحكم فى استظهار ظرف سبق الاصرار. لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا طرفته موضوعا.

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن اثبت في حق الطاعن اقترافه جريمتى الشروع في القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد وإحراز سلاح نارى مششخن ونخيرة، ووجوب تطبيق حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات لارتباط الجريمتين ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة قد جرى منطوقه خطأ بتغريم الطاعن مبلغ خمسين جنيها عن جريمة احراز الذخيرة فإنه بتعين انزالا لحكم القانون على وجهه الصحيح- نقض الحكم نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبة الغرامة وتصحيحه بالغائها اكتفاء بعقوبة السجن ثلاث سنوات التى نص عليها والمقررة للجريمة الأشد وهى جريمة الشروع في القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد عملا بالحق المخول لمحكمة النقض بالمادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون وقم ٧٥ لهنة ١٩٥٩ ونقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بمخالفة القانون وقو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن.

### جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ مقبل شاكر نائب رئيس اخكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد على عبد الواحد ومحمد طلعت الرفاعى وأنس عماره نواب رئيس اشكمة وعاصم عبد الجار .

#### (**\***+)

# الطعن رقم ٦٦١٠ لسنة ٦٥ القضائية

(١) محاماة. إجراءات الجراءات المحاكمة ١٠

حق المنهم في اختيار محاميه مقدم على حق المحكمة في تعيينه. شرط ذلك؟

 (۲) محاماة. إجراءات المحاكمة، . دفاع الاخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره.

التفات المحكمة عن طلب المحامى الحاضر مع المتهم تأجيل نظر الدعوى مرة أخرى لحضور المحامى الأصيل. لا إخلال بحق الدفاع. ما دام الطلب لم يقصد به سوى عرفلة السير فى الدعوى وتحقق الدفاع عن الطاعن قانونا.

(٣) قضاة اصالاحيتهما، حكم ا تسبيب . تسبيب غير
 معيب ا نقض اأسباب الطعن. ما لا يقبل منهاا.

عدم استجابة المحكمة لطلب المحامى الحاضر مع المتهم تأجيل الدعوى لحضور محاميه الأصيل لا يعد سببا لردها من الحكم .

قصاء المحكمة في الدعوى دون أن تمنح الطاعن أجلا لسلوك طريق الرد. لا ينال من سلامة الحكم. عله ذلك ؟

(٤) مواد مخدرة. جلب. قصد جنائى، حكم اتسبيبه. تسبيب غير معيب،

تحدث الحكم استقلالا عن القصد الجنائى فى جريمة جلب مواد مخدرة . غير لازم ، إلا إذا كنان المخدر المجلوب لا يفيض عن حناجة الشخيصى أو استعماله . الشخصى . أساس ذلك ؟ مثال لتسبيب سائغ التدليل على توافر قصد الجلب لدى الطاعن في جريمة جلب مواد مخدرة.

ا ـ من المقرر أنه وإن كان المتهم حراً في اختيار محاميه وحقه في هذا مقدم على حق المحكمة في تعيينه ، فإذا عهد المتهم إلى محام بهمة الدفاع ، فإنه يتعين على المحكمة أن تستمع إلى مرافعته أو أن تتيح له الغرصة للقيام بمهمته ، بيد ان هذا المبدأ مشروط بعدم التغارض مع ما للمحكمة من المحافظة على عدم تعطيل سير الدعاوى ، فإذا ما تبينت المحكمة أن المقصود من طلب التأجيل عرقلة سير القصية دون أية مصلحة حقيقية للدفاع فلها الحرية التامة في التصرف بشرط ألا يترك المتهم بلا مدافع .

٢- لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة قدرت فى حدود حقها وعلى ضوء الظروف التى مرت بها الدعوى أن تخلف المحامية الموكلة لم يكن لعذر قهرى يلزمها بأن تمنحها مهلة أخرى للحضور، وأن طلب التأجيل لم يقصد به سوى عرقلة سير الدعوى وكان المحامى المندوب قد باشر المهمة التى وكلت إليه وتحقق الدفاع عن الطاعن على الوجه الذى ينطلبه القانون، فإن الحكم يكون بريدا مما رماه به الطاعن فى هذا الخصوص .

٣- إن عدم استجابة المحكمة إلى طلب المحامى الحاضر مع المتهم تأجيل الدعوى لحضور المحامى الأصيل واستمرارها فى نظر الدعوى بعد ندبها محامياً للمرافعة فى الدعوى لا ينهض سبباً لردها عن الحكم، لأنه ليس من بين أسباب الرد التى أوردها القانون على سبيل الحصر، ومن ثم فلا جناح عليها إن هى مضت فى نظر الدعوى وقضت فيها بغير أن تمنح الطاعن أجلاً اسلوك الطريق الذى من القانون للرد .

٤- لما كان الجلب بطبيعته وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - لا يقبل تفاوت القصود ، ومن ثم فلا يلزم الحكم أن يتحدث عن القصد في هذه الجريمة على لمبتقلال ، إلا إذا كمان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاحة الشخص أو استعماله الشخصى، وكان ما أثبته الحكم من أن كعية المخدر التى أدخلها الطاعن البلاد مخبأة فى موقد «بوتاجاز» قد بلغ وزنها ٢٠٥٠ جراما كافيا فى حد ذاته لأن ينطبق على الفعل الذى قارفه معنى الجلب كما هو معرف به فى القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر المخدر فى التعامل بغير حاجة إلى استظهار القصد لهذا الفعل صراحة» وكان الحكم مع هذا قد عرض لذلك القصد واستدل عليه بأسباب سائغة وكافية ليس من بينها، اعتراف الطاعن بجلبه للمخدر بقصد طرحه للتداول ـ خلافا لما يزعمه ـ فإن ما يثيره فى هذا المنحى لا يكون مقبولاً .

# الوقسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنه . (١) جلب جوهراً مخدراً (هيروين) قبل المصول على ترخيص كتابي من الجهة المختصة. (٢) هرب بقصد الاتجار بضاعة أجنبية الصنع جوهراً مخدراً (هيروين) بأن أدخله للبلاد بطريق غير مشروع يدون أداء الضرائب الحمركية المستحقة. (٣) قام وآخرين بتأليف تشكيل عصابي بهدف إلى جلب الجوهر المخدر للأراضي المصرية وترويجها للاتجار فيها. وأحالته إلى محكمة جنايات جنوب سيناء لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة وادعى وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك قبل المتهم بمبلغ أربعة ملابين وثلاثمائة وخمسين ألف جنيه قيمة التعويض المقرر قانونا. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢، ٢، ٣، ١/٤٢ أ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ( ٢ )من القسم الأول من الجدول رقم ( ١ ) الملحق بالقانون الأخير والمواد ٢،١،٣،١،٥،٥١، ١٥٢،١/١٢١، ٢١/١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤيدة وبتغريمه مائة ألف جنيه عما أسند إليه (بالتهمتين ٢,١) وبمصادرة الجوهر المخدر المضبوط والسيارة المضبوطة وبإلزامه بأن بؤدى للجمارك مبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه (أربعة ملايين وثلاثمائة وخمسين ألف جنيه) تعويضا جمركيا وببراءته من التهمة الأخيرة.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

### المكمسة

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتى جلب جوهر مخدر وتهريبه قد انطوى على الإخلال بحق الدفاع والبطلان والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب والخطأ فى الإسناد، ذلك بأن المحامى الحاضر معه طلب تأجيل الدعوى لحضور المحامى الأصيل ولسلوك الطريق الذى رسمه القانون لرد المحكمة عن الحكم، إلا أن المحكمة لم تستجب له ومضت فى نظر الدعوى مع ندب محام للدفاع عن الطاعن وقضت فى الدعوى مطرحة الطلبين المار ذكرهما بما لا يسوغ به إطراحهما، هذا إلى أن الحكم لم يدلل تدليلا كافيا على أن جلب المخدر كان بقصد طرحه للتدلول، فضلاً عن أنه استد حضن ما استند إليه - فى إثبات هذا القصد إلى اعتراف الطاعن بذلك لشاهد الإثبات الأول وهو ما لا سند له فى الأوراق، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما، وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها - لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محاصر جلسات المحاكمة أنه بالجلسة المنعقدة في ١٩٩٤/٧/٢١ حضر محام عن الأستاذة/ ........... المحامية الموكلة عن الطاعن واستأجل لحضورها، فأجلت المحكمة الدعوى لدور مقبل، ثم حدد لنظرها جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٩، وفي هذه الجلسة حضر محام عن المحامية المذكورة واستأجل لحضورها دون أن يفصح عن علة عدم حضورها، فرفضت المحكمة هذا الطلب ومضت في نظر الدعوى وندبت محامياً للدفاع عن الطاعن وبعد أن استمعت لمرافعته قضيت في الدعوى. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه وإن كان المتهم حراً في اختيار محاميه وحقه في هذا مقدم على حق المحكمة في تعيينه، فإذا عهد المتهم إلى محام بمهمة الدفاع، فإنه يتعين على المحكمة أن تستمع إلى مرافعته أو أن تتيح له الفرصة القيام بمهمته، يبدأن هذا المبدأ مشروط بعدم التعارض مع ما المحكمة من المحافظة على عدم تعطيل سير الدعاوى، فإذا ما تبينت المحكمة أن المقصود من طلب التأجيل عرقة سير القضية دون أية فإذا ما تبينت المحكمة أن المقصود من طلب التأجيل عرقة سير القضية دون أية

مصلحة حقيقية للدفاع فلها الحرية التامة في التصرف بشرط ألا يترك المتهم بلا مدافع، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة قدرت في حدود حقها وعلى ضوء الظروف التي مرت بها الدعوى أن تخلف المحامية الموكلة لم يكن لعذر قهري بلزمها بأن تمنحها مهلة أخرى للحضور ، وأن طلب التأحيل لم يقصد به سوى عرقلة سير الدعوى، وكان المحامي المندوب قد باشر المهمة التي وكلت إليه وتحقق الدفاع عن الطاعن على الوجه الذي يتطلبه القانون، فإن الحكم يكون بريئاً مما رماه به الطاعن في هذا الخصوص. لما كان ذلك، وكان عدم استجابة المحكمة إلى طلب المحامي الحاضر مع المتهم تأجيل الدعوى لحضور المحامي الأصيل واستمرارها في نظر الدعوي بعد نديها محامياً للمرافعة في الدعوي لا ينهض سبباً لردها عن الحكم، لأنه ليس من بين أسيساب الرد التي أوردها القانون على سيسك الحصر، ومن ثم فلا جناح عليها إن هي مضت في نظر الدعوى وقضت فيها بغير أن تمنح الطاعن أجلاً لسلوك الطريق الذي رسمه القانون للرد. لما كان ذلك، وكان الجلب بطبيعته - وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - لا يقبل تفاوت القصود، ومن ثم فلا يلزم الحكم أن يتحدث عن القصد في هذه الجريمة على استقلال إلا إذا كان الدوهر المحلوب لا يفيض عن جاجة الشخص أو استعماله الشخصي، وكان ما أثبته الحكم من أن كمية المخدر التي أدخلها الطاعن البلاد مخبأة في موقد «بوتاجاز» قد بلغ وزنها ٢٠٥٠ جراما كافيا في حد ذاته لأن ينطبق على الفعل الذي قارفه معنى الجلب كما هو معرف به في القانون بما يتضعنه من طرح الجوهر المخدر في التعامل بغير حاجة إلى استظهار القصد لهذا الفعل صراحة، وكان الحكم مع هذا قد عرض لذلك القصد واستدل عليه بأسباب سائغة وكافية ليس من بينها، اعتراف الطاعن بجلبه للمخدر بقصد طرحه للتداول ـ خلافًا لما يزعمه ـ فإن ما يثيره في هذا المندي لا يكون مقبولاً. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ تجاح سليمان نصار نائب رئيس اشحمة وهضوية السادة المستشارين/ مجدى منتصر وحسن حمزه ومصطفى كامل نواب رئيس اشحمة وشبل حسن

### (A1)

# الطعن رتم ١٤٥٠٥ لسنة ٦٠ القضائية

(١) إصابة خطأ. حكم اتسبيبه. تسبيب معيبا،

صحة الحكم في جريمة الإصابة الخطأ. رهن ببيانه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ الذي وقع من المتهم وموقف المتهم والمجنى عليه أثناء وقوع الحادث.

مثال لتسبيب معيب لحكم بالإدانه في جريمة إصابة خطأ .

 (٢) استئناف «التقرير به. نطاقه». محكمة استئنافية «نظرها الدعوى والحكم فيه». نقض « أسباب الطعن. تصدرها ». محكمة النقض «سلطتها». محكمة الإعادة «سلطتها عند نظر الدعوى».

المحكمة الاستئنافية تتقيد بما جاء بتقرير الاستئناف وبالوقائع التي فصلت فيها المحكمة الجزئية.

إغفال محكمة أول درجة الفصل في جزء من الدعوى. تصدى المحكمة الاستئنافية له. بطلان وخطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك ؟

القصور. له الصدارة على أوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون.

ليس لمحكمة النقض أن تصحح منطوق حكم قصت بنقصه، على محكمة الإعادة تدارك هذا الخطأ. شرط ذلك ؟

مثال .

١- لما كان البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون

فيه أنه حصل من وقع محصر صبط الواقعة تفصيلات معاينة مكان الحادث وتلفيات سيارتى الطاعن والمجنى عليه واستطرد من ذلك مباشرة إلى تحصيل أقوال الطاعن الذى أبلغ الشرطة بالحادث بما نصه وبسوال ......... قرر أنه أثناء قيادته للسيارة الملاكى فوجئ بقائد السيارة الأجرة يصطدم به رغم إعطائه له فلشر لتهدئه السرعة لوجود سلك كهربائى ملقى على الطريق، وحيث إنه مما تقدم فإن الاتهام ثابت فى حق المتهم ثبوتا كافيا والمحكمة تطمئن إلى ثبوت التهمة وترى معاقبته عملا بالمادة عق المتهمة وترى معاقبته عملا بالمادة الإصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث، وهو ما المتهم ومن بيانه .

٢- لما كانت محكمة ثاني درجة تتصل بالدعوى من واقع تقرير الاستئناف، فهي تتقيد بما جاء به وبالوقائع التي فصلت فيها المحكمة الجزئية، ذلك أن هذه المحكمة إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة، وطالما أنها لم تفصل في حزء من الدعوى فإن اختصاصها يكون لا زال باقيا بالنسبة له، ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بنفسها في أمر لم تستنفد المحكمة الجزئية بعد ولايتها فيه، فإذا تصدت له فإن هذا منها قضاء فيما لم تتصل به المحكمة طبقا للقانون، وحرمان من درجة من درجات التقاضي، وهذا لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته يعد مخالفا للأحكام المتعلقة بالنظام العام، ومن ثم فإن قضاء محكمة ثاني درجة برفض الدعوى المدنية التابعة المضمومة، على تلك الصورة يجعل حكمها مشوبا بالبطلان والخطأ في، تطييق القانون، مما كان يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء ما قضى من رفض الدعوى المدنية في الجنحة رقم ٣٣٥٣ لسنة ١٩٨٨ ....، إلا أنه نظراً لما شاب الحكم من قصور في التسبيب له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون الموجية للتصحيح، فإن محكمة النقض لا تملك التعرض لما انساق إليه الحكم من بطلان وخطأ في تطبيق القانون في هذا الصدد، إذ ليس بوسعها أن تصحح منطوق حكم قضت بنقضه، بل على محكمة الموضوع عند إعادة الدعوى لها ألا تتصدى لتلك الدعوى المضمومة ، طالما لم يصدر فيها حكم من محكمة أول درجة، أو أصدرت فيها حكمًا لم يكن مطروحاً عليها.

## الوتسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنحة رقم ٨٢١ لسنة ١٩٨٨ ..... بأنه. (١) تسبب خطأ في إصابة ...... وكان ذلك ناشئاً عن إهماله ورعونته وعدم احترازه ونتج عن ذلك إصابة المجنى عليه المذكور بالإصابات المبينة بالتقرير الطبي على النحو المبين بالأوراق. (٢) أتلف بإهماله السيارة المملوكة لـ ..... (٣) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر. وطابت عقابه بالمادتين ٢/٣٧٨ ، ١/٣٤٨ من قانون العقوبات والمواد ١،٣، ٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. كما أقام المتهم والطاعن، دعوى بطريق الإدعاء المباشر أمام ذات المحكمة (قيدت بجدولها برقم ٣٣٥٣ لسنة ١٩٨٨ جنح ....) ضد المطعون ضده وعن نفسه وبصفته وليا طبيعياً على إينه القاصر ......) بوصف أنه بذات الزمان والمكان سالفي الذكر في الجنحة الأولى (١) تسبب خطأ في إصابته وكان ذلك ناشئاً عن إهماله ورعونته وعدم احترازه وعدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر فإصطدم بالسيارة قيادته فحدثت به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق. (٢) تسبب بإهماله في إتلاف المنقول والسيارة رقم ..... ملاكي القاهرة، والمملوكة له على النحو الوارد بالوصف الأول وطلب معاقبته بالمادتين ١/٢٤٤، ١/٣٧٨ من قانون العقوبات ومواد قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ وإلزامه بأن يؤدي له مبلغ مائه وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح قويسنا بعد أن قررت ضم الدعوبيين ليصدر فيهما حكم واحد قضت حضوريا عملاً بمواد الإتهام بتغريم المتهم خمسين جنيها عن التهمة الأولى والثالثة وعشرة جنيهات عن الثانية والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدنئ مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت استأنف ومُحكمة شبين الكوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حصورياً بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وفي الدعوى رقم ٣٣٥٣ لسنة ١٩٨٨ برقيس الدعوي المدنية .

فطعن الأستاذ/ ...... المحامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

### المحمسة

حيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الإصابة الخطأ قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال وانطرى على الإحلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنة خلا من الأسباب التي عول عليها في قضائه بالإدانه، واستند إلى أقوال الطاعن حال أنها لا تؤدى إلى النتيجة التي خلص إليها وأغفل إيراداً ورداً دفاعه بانتفاء الخطأ من جانبه وأن الحادث وقع بخطأ المجنى عليه، بالإضافة إلى أنه تصدى للفصل في الشق المدنى في الجنحة رقم ٣٣٥٣ لسنة ١٩٨٨ ...... المرفعة منه بطريق الإعاء المرفوعه منه بطريق الادعاء المباشر صند المجنى عليه وقضى برفض الدعوى المدنية التابعة ـ دون تسبيب ـ رغم أن محكمة أول درجة لم تفصل في تلك الجنحة المباشرة بالإدانة أو البراءة، وذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن البين من مدونات الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه حصل من واقع محصر صبط الواقعة تفصيلات معاينة مكان الحادث وتلفيات سيارتي الطاعن والمجنى عليه واستطرد من ذلك مباشرة إلى تحصيل أقوال الطاعن- الذي أبلغ الشرطة بالحادث بما نصه ووسؤال ....... قرر أنه أثناء قيادته السيارة الملاكي فوجئ بقائد السيارة الأجرة يصطدم به رغم إعطائه له فلشر لتهدئه السرعة لوجود سلك كهربائي ملقى على الطريق. وحيث إنه مما تقدم فإن الاتهام ثابت في حق المتهم ثبوتا كافيا والمحكمة تطمئن إلى ثبوت التهمة وترى معاقبته عملا بالمادة على المريق وكان من المقرر أنه يجب قانونا لصحة الحكم في جريمة الإصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث، وهو ما المتهم من بيانه ومن ثم فقد تعين نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقي

أوجه الطعن .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة حال نظرها الدعوى محل الطعن الماثل، أمرت بضم الجنحة رقم ٣٣٥٣ لسنة ١٩٨٨ .... المرفوعة من الطاعن بطريق الإدعاء المباشر ضد المجنى عليه في الدعوى الأصلية ليصدر فيهما حكم واحد، بيد أنه فات المحكمة الجزئية أن تحكم في القضية المضمومة. وإذ استأنف الطاعن الحكم الصادر بإدانته، أصدرت المحكمة الاستئنافية قضاءها المطعون فيه، متضمنا في منطوقه ـ دون أسبابه ـ الفصل في الدعوى المدنية التابعة في الجنحة المضمومة التي لم تفصل فيها محكمة أول درجة قاضيا برفضها. لما كان ذلك، وكانت محكمة ثاني درجة تتصل بالدعوى من واقع تقرير الإستئناف، فهي تتقيد بما جاء به وبالوقائع التي فصلت فيها المحكمة الجزئية، ذلك أن هذه المحكمة إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة، وطالما أنها لم تفصل في جزء من الدعوى فإن اختصاصها يكون لا زال ياقيا بالنسبة له ، ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم ينفسها في أمر لم تستنفد المحكمة الجزئية بعد ولايتها فيه فإذا تصدت له فإن هذا منها قضاء فيما لم تتصل به المحكمة طبقا للقانون، وحرمان من درجة من درجات التقاضي، وهذا لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته يعد مخالفا للأحكام المتعلقة بالنظام العام، ومن ثم فإن قضاء محكمة ثانى درجة برفض الدعوى المدنية التابعة المضمومة على تلك الصورة يجعل حكمها مشوبا بالبطلان والخطأ في تطبيق القانون، مما كان يتعن معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء ما قضي به من رفض الدعوى المدنية في الجنحة رقم ٣٣٥٣ لسنة ١٩٨٨ .... ، إلا أنه نظراً لما شاب الحكم من قصور في التسبيب له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون الموجبة للتصحيح، فإن محكمة النقض لا تملك التعرض لما انساق إليه الحكم من بطلان وخطأ في تطبيق القانون في هذا الصند، إذ ليس بوسعها أن تصحح منطوق حكم قضت بنقضه، بل على محكمة الموضوع عند إعادة الدعوى لها ألا تتصدى لتلك الدعوى المضمومة؛ طالمالم يصدر فيها حكم من محكمة أول درجة، أو أصدرت فيها حكما لم يكن مطروحاً عليها .

## جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المنتقار/محمد حسين لبيب نالب رئيس انحكمة وعضوية السادة المنتقارين/ رضوان عبد العليم و مصطفى عبد انجيد وطه سيد قاسم۔ نواب رئيس انحكمة .و عبد الرحمن فهمى .

# (AT)

# الطعن رقم ٦٨٢٢ لسنة ٦٥ القضائية

سلاح، جريمة «أركانها». عقوبة «العقوبة البررة». ارتباط. نقض «حـالات الطعن. الخطأ في تطبيق القانون». «المصلحـة في الطعن».

الإعفاء من الترخيص بحمل سلاح. حالاته وأساسه .

ثبوت أن الطاعن كان يعمل ضابطا بالشرطة فى تاريخ الحادث. إدانته بجريمة إحراز سلاح نارى بغير ترخيص . خطأ فى القانون .

لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة. ما دام الطاعن ينازع في صورة الواقعة بأكملها .

لما كان القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والنخائر المعدل بعد أن حظر في مادته الأولى بغير ترخيص حيازة أو إحراز الأسلحة النارية المبينة بالجدول رقم ٢ وبالقسم الأولى من الجدول رقم ٣ وكذلك الأسلحة البيضاء المبينة في الجدول رقم ١ المرافق، نص في المادة الخامسة على إعفاء أشخاص معينين بصفاتهم من الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة الأولى مثل الوزراء الحاليين والسابقين و .... ، والضباط العاملين .... على أن يقوموا بإخطار مقر الشرطة عما في حيازتهم من الأسلحة طبقا للفقرة الأخيرة من المادة المذكورة . ثم نص في المادة الثامنه على أن يدعل سلاح واحرازه وحيازته المامنحة المحكومة المسلمة إلى رجال القوة العاملة المأذون لهم في حملها في حدود

القوانين واللوائح المعمول بها وطبقا لنصوصها، والبين من استقراء هذه النصوص أن القانون بعد أن حظر حيازة السلاح أو احرازه أو حمله بغير ترخيص بصفة عامة، أباحه على سبيل الاستثناء ـ لطائفتين من الأشخاص: الطائفة الأولى كميزة أولاها إياهم بصفاتهم الشخصية ولا ترتبط بوظائفهم، وهؤلاء نص في المادة الخامسة على اعفائهم من الترخيص، وأوجب عليهم الإخطار، والطائفة الثانية لم يجر عليهم أحكام القانون جملة، بنصه على عدم سريانه عليهم وهم رجال القوة العاملة لضرورة السلاح لهم لأداء وظائفهم، وفي كلتا الحالتين، بالنسبة لكلتا الطائفتين تتحقق الإباحة المستمدة من الصفة أو المبنية على مباشرة الوظيفة. لما كان ذلك، وكان الثابت من كتاب الإدارة العامة لشدون الصباط بوزارة الداخلية المؤرخ ١٩٩٧/٤/١ ـ المرفق أن الطاعن كان ضابطا عاملا بالشرطة (عميد في تاريخ العادث ١٩٩٤/٩/٢٧) فإنه لم يكن يلزمه الحصول على ترخيص بحمل سلاحه النارى المششخن (المسدس)، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجناية إحراز سلاح ناري مششخن (مسدس) بغير ترخيص بكون قد أخطأ في تطبيق القانون متعينا نقضه، ولا محل في خصوصية هذه الدعوى لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار أن الطاعن دين بجريمة الضرب المفضى إلى الموت وأن العقوبة المقضى بها مقررة قانونا لهذه الجريمة، لا محل لذلك لأن الطاعن ينازع في صورة الواقعة بأكملها سواء فيما ينعق بتواجده في أثناء الحانث حاملا سلاحه أو اطلاقه النار منه على المجنى عليه وإذ كان مؤدى الطعن على هذا النحو متصلاً بتقدير الواقع، فإنه يتعين إعادة النظر في استظهار الواقعة برمتها وتقدير العقوبة على ضوئها.

# الوتسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنه أولا: استهدف ........ بعيار نارى من مسدسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أوبت بحياته على النحو المبين بالتحقيقات ثانياً: أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا مسيس، . ثالثا: أجرز ذخائر ، عدد طلقتين، مما تستعمل في السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحيازته أو أجرازه . رابعاً: أطلق داخل مدينة أعيرة

نارية. وأحالته إلى محكمة جنايات دمنهور لمحاكمتة طبقا القيد والوصف الواردين على سبيل التعويض المؤقت. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٦/٣٧٠ عقوبات و ٢٩٠ ، ٢٠/٢٦، ٣٠٠ من القانون رقم ٣٩٤ اسنة ١٩٥٤ المعدل والبند أ من القسم الأول من الجدول الثالث مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات باعتبار أن التهمة الأولى ضرب أفضى إلى موت وبالزامه بأن يؤدى للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ خمسمائة وواحد حنيه على سبل التعويض المؤقت.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ...... الخ .

#### المكمية

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم الضرب المفضى إلى الموت وإحراز سلاح نارى (مششخن) ونخيرته بغير ترخيص، وإطلاق أعيرة نارية داخل مدينة قد شابة الخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه أعمل الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ اسنة ١٩٥٤ المعدل باعتبار ما وقع من الطاعن جناية إحراز سلاح نارى مششخن بغير ترخيص مع إنه كان في تاريخ صابطا الشرطة (برتبه عميد) يباح له بمقتضى القانون إحراز وحيازة الأسلحة النارية بغير ترخيص، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والنخائر المعدل بعد إن حظر في مادته الأولى بغير ترخيص حيازة أو إحراز الأسلحة النارية المبينة بالجدول رقم ٢ وبالقسم الأول من الجدول رقم ٣ وكذلك الأسلحة البيضاء المبينه في الجدول رقم ١ المرافق، نص في المادة الخامسة على إعفاء أشخاص معينين بصفاتهم من الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة الأولى مثل الوزراء الحاليين والسابقين و.....، والضباط العاملين ..... على أن يقوموا بإخطار مقر الشرطة عما في حيازتهم من الأسلحة طبقا الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة، ثم نص في المادة

الثامنه على أنه : ولا تسرى أحكام هذا القانون الخاصة بحمل السلاح وإحرازه وحيازته على أسلحة الحكومة المسلمة إلى رجال القوة العاملة المأذون لهم في حملها في حدود القوانين واللوائح المعمول بها وطبقا لنصوصها، . والبين من استقراء هذه النصوص إن القانون بعد أن حظر حيازة السلاح أو احرازه أو حمله بغير ترخيص بصفة عامة، أياحه على سبيل الاستثناء - لطائفتين من الأشخاص: الطائفة الأولى كميزة أولاها اياهم يصفاتهم الشخصية ولا ترتبط بوظائفهم، وهؤلاء نص في المادة الخامسة على إعفائهم من الترخيص، وأوجب عليهم الاخطار، والطائفة الثانية لم يجر عليهم أحكام القانون جملة، بنصه على عدم سريانه عليهم وهم رجال القوة العاملة لضرورة السلاح لهم لأداء وظائفهم، وفي كلتا الحالتين، بالنسبة لكلتا الطائفتين تتحقق الإباحة المستمدة من الصفة أو المبنية على مباشرة الوظيفة. لما كان ذلك، وكان الثابت من كتاب الإدارة العامة لشئون الضباط بوزارة الداخلية المؤرخ ١ / ٤ / ١٩٩٧ – المرفق – أن الطاعن كان ضابطاً عاملاً بالشرطة (عميد في تاريخ الحادث ـ ٢٧/٩/٢٩) ـ فإنه لم يكن يلزمه المصول على الترخيص بحمل سلاحه الناري مششخن (مسدس) بغير ترخيص يكون قد اخطأ في تطبيق القانون متعينًا نقضه. ولا محل في خصوصية هذه الدعوى لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوي من الطعن على اعتبار أن الطاعن دين بجريمة الضرب المفضى إلى الموت وأن العقوبة المقضى بها مقررة قانونا لهذه الجريمة، لا محل لذلك لأن الطاعن ينازع في صورة الواقعة بأكملها سواء فيما يتعلق الوجوده في أثناء الحادث حاملا سلاحه أو إطلاقه النار منه على المجنى عليه وإذ كان مؤدى الطعن على هذا النحو متصلاً بتقدير الواقع، فإنه يتعين إعادة النظر في استظهار الواقعة برمتها وتقدير العقوبة على صونها. لما كان ما تقدم ، فإنه يتحين نقض الحكم المطعون فينه والإحالة ، والزام المطعون ضنفهم المصاريف المدنية . "

### جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ ناجى اصحق نقديموس نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ إبراهيم عبد المطلب و أحمد عبد البارى سليمان ومجدى أبو العلا و هانى خليل . نواب رئيس اغكمة

#### (AT)

# الطعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٦٥ القضائية

جريمة «أركانها». حكم اتسبيبه. تسبيب غير معيب، نقض السبباب الطعن. ما لا يقبل منها». دفوع الدفع ببطلان إذن التقتيش».

جريمة مقاومة موظفين عموميين المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ . ما يكفي لقيامها .

عدم استلزام قيام الجريمة سالفة الذكر أن يكون الإذن الذي باشر مأمور الضبط القضائم, عمله بناء عليه مستكملاً الشروط الموضوعية والشكلية. علة ذلك .

لما كان الحكم قد عرض لدفع الطاعن ببطلان إذن النيابة العامة بالتغنيش لعدم جدية التحريات وأطرحه بأسباب حاصلها أن واقعة المقاومة محل الاتهام لا شأن لها بما قد يعيب الإذن الصادر بالضبط والتفتيش. وكان من المقرر قانونا أنه يكفى لقيام الجريمة المسندة إلى المتهم وفقا لما تقضى به الفقرة الأولى من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها أن يكون الاعتداء قد وقع على موظف أو مستخدم عام من القانمين على تنفيذ القانون أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها دون أن تستلزم الفقرة المشار إليها أن يكون إذن التفتيش الذى باشر مأمور الصبط القضائى عمله بناء عليه مستكملا لشروطه الموضوعية والشكلية مما يعنى أن صححة الإذن من عدمه منبت الصلة بالجريمة المسندة إلى الطاعن. ثما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظرفإنه يكون قد رد

على الدفع بأسباب سائغة متفقة وصحيح القانون .

# الوتائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (١) استعمل القوة والعنف مع موظفين عمومين هم الملازم أول ...... الضابط بوحدة قسم ..... ورجال الشرطة السريين ...... و ..... و .... حال كونهم من القائمين على تنفيذ القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل في شأن مكافحة المخدرات بأن أطلق عليهم عيارا ناريا من سلاح كان يحرزه ليحملهم بغير حق على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفتهم وهو تنفيذ إذن النيابة بضبطه وتفتيشه لما أسفرت عنه التحريات من إتجارة في المواد المخدرة ولم ببلغ بذلك مقصده لتمكن القوة من ضبطه. (٢) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن، فرد خرطوش محلى الصنع ، (٣) أحرز ذخائر، طلقة واحدة ،مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازته للسلاح واحرازه. (٤) احرز سلاحا أبيض خنجر في غير الأحوال المصرح بها قانونا. (٥) أطلق داخل المدينة عيارا ناريا. واحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١، ٢٠، ٢٦/ ١-٥، ٢٥ مكرر/١، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والجدول رقم ٢ والبند رقم ٣ من الجدول رقم ١ والمادتين رقمي ٢,١/٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ٣٢،١٩٦٠ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمه خمسة آلاف جنيه ومصادرة السلاح الناري والذخيرة المضيوطين.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ...... الخ .

#### المكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة مقاومة موظفين عموميين من القائمين على تنفيذ قانون مكافحة المخدرات بالقوة والعنف قد شابه قصور في التسبيب. ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن النيابة العامة بالضبط والتفتيش لعدم جدية التحريات وصولا إلى عدم مشروعية القبض عليه وبالتالى بطلان ما ترتب على ذلك الإجراء وانهيار الركن المعنوى للجريمة المسندة إليه، إلا أن الحكم أطرح ذلك الدفع بما لا يسوغ اطراحه، مما يعيبه ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن تقرير المعمل الجنائي، والتي من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لدفع الطاعن ببطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لعدم جدية التحريات واطرحه بأسباب حاصلها أن واقعة المقاومة محل الاتهام لا شأن لها بما قد يعيب الإذن الصادر بالضبط والتفتيش، وكان من المقرر قانونا أنه يكفي لقيام الجريمة المسندة إلى المتهم وفقاً لما تقضي به الفقرة الأولى من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدراتتنظيم استعمالها والاتجار فيها أن يكون الاعتداء قد وقع على موظف أو مستخدم عام من القائمين على تنفيذ القانون أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها دون أن تستلزم الفقرة المشار إليها أن يكون إذن التفتيش الذي باشر مأمور الضبط القضائي عمله بناء عليه مستكملا لشروطه الموضوعية والشكلية مما يعني أن صحة الإذن من عدمه منبت الصلة بالجريمة المسندة إلى الطاعن. لما كان ذلك، وكان الحكم المعطون فيه قد التزم هذا النظر، فإنه يكون قد رد على الدفع بأسباب سائغة متفقة وصحيح القانون لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

### جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ د. عادل قوره نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ الصاوى يوسف وأحمد عبد الرحمن نائبى رئيس اغكمة ورضا القاضى والسعيد برغوت.

## (A£)

# الطعن رقم ٦٩١٠ لسنة ٦٢ القضائية

(١) دخول عقار بقصد منع حیازته بالقوة. حکم ا تسبیبه.
 تسبیب غیر معیب ا.

جريمة التعرض للغير في حيازته لعقار. مناط توافرها.

حماية القانون للحيازة من كل اعتداء يرمى إلى رفعها ولو كانت مشوبة بما يبطلها.

مثـــال.

(۲) حكم ا تسبيبه. تسبيب غير معيب القض السباب الطعن.
 مالا يقبل منهاا، محكمة الموضوع ا سلطتها في تقدير الدليل.

بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما أستخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم. تعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه. غير لازم، التفاته عنها مفاده: اطراحها.

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل غير جائز. أمام محكمة النقض.

(٣) بَقِض د المصلحة في الطعن ، .

نعى الطاعن بعسدور حكم بطرد المدعى بالحقوق المدنية من الأرض عين النزاع.

غير مجد. مادام الحكم قد اثبت أن الحيازة الفعلية للجزء المغتصب من المصنع كانت للمدعى بالحقوق المدنية.

 (٤) نقض ، أسبباب الطعن. تحديدها ، . دفاع ، الإخالال بحق الدفاع. ما لا يو فره ، .

شرط قبول وجه الطعن، أن يكون واضحا محدداً.

مثـــال.

أخذ الحكم المطعون فيه بأسباب الحكم الابتدائي والتي تضمنت إشارة صريحة إلى المادة التي طبقتها المحكمة. كفايته بيانا لنص القانون الذي حكم بموجبه.

1- من المقرر أنه يكفى فى جريمة التعرض الغير فى حيازته لعقار أن تكون حيازته لهذا العقار حيازة فعلية، فلا يشترط أن تكون الحيازة شرعية مستندة الى سند صحيح. لما كان ذلك، وكان الثابت بالحكم أن المصنع الذى اقتحمه الطاعن بالقوة لم يكن فى حيازته وإنما كان فى حيازة المدعى بالحقوق المدنية. وكان القانون يحمى هذه الحيازة من كل اعتداء يرمى إلى رفعها، ولو كانت مشوبة بما يبطلها فإن الحكم المطعون فيه فيما خلص إليه من ادانته عن هذه الجريمة قد أصاب صحيح القانون وتكون دعوى الخطأ فى تطبيقه ولا محل لها.

٢ـ لما كان بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المثهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ومن ثم

فان ما يثيره الطاعن بشأن التفات الحكم عن دفاعه ومستنداته ـ لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا نجوز اثارته أمام محكمة النقض.

٣ـ من المقرر أنه لا يجدى الطاعن صدور حكم بطرد المدعى بالحقوق المدنية من الأرض عين النزاع، ما دام الحكم على عقد أثبت أن الحيازة الفعلية للجزء المغتصب من المصنع كانت للمدعى بالحقوق المدنية.

٤ – لما كان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا ومحددا ولما كان الطاعن لم يبين في طعنه ماهية أوجه الدفاع والطلبات التي النفت الحكم المطعون فيه عن الرد عليها بل أرسل القول ارسالا مما لا يمكن معه مراقبة ما إذا كان الحكم تناولها بالرد من عدمه وهل كان دفاعا جوهريا مما يجب على المحكمة أن تجييه أو ترد عليه أو هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم في الأصل ردا بل الرد عليه مستفاد من القضاء بالادانة للأدلة التي أوردتها المحكمة في حكمها ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا.

مـ لما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائى والتى تضمنت اشارة صريحة الى المادة التى طبقتها المحكمة وفى ذلك ما يكفى فى بيان نص القانون الذى حكم بموجبه ومن ثم فان النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور فى هذا الخصوص يكون غير سديد.

## الوتائسع

لتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه دخل عقاراً في حيازة ........ قاصداً منع حيازته له بالقوة وذلك على النحو المبين بالأوراق، وطلبت معاقبته بالمادنين ١/٣١٩

٣٧٣ مكرراً من قانون العقوبات وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة جنح مركز ...... قضت حضوريا بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة عشرين جنيهاً لوقف التنفيذ وتأييد قرار قاضى الحيازة والزامه بأن يؤدى المدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. استأنف ومحكمة شبين الكوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بنغريم المئهم مائة جنيه والتأييد فيما عدا ذلك.

فطعن الأستاذ/ ...... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ....... الخ.

### المكمسة

لما كان الحكم الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها مستمدة من أفوال المدعى بالحقوق المدنية وشهود الواقعة وتحريات الشرطة التى استخلص منها أن المصنع عين النزاع كان في حيازة المدعى بالحقوق المدنية ويضع يده عليه وأن الطاعن قام باغتصاب جزء منه وإزال بعض المنشآت وقام ببناء سور به وضمه إلى عقاره المجاور وفتح في ذلك العقار فتحات على أرض النزاع. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه يكفى في جريمة التعرض للغير في حيازته لعقار أن تكون حيازته لهذا العقار فعلية، فلا يشترط أن تكون الحيازة شرعية مستندة إلى سند صحيح. لما كان ذلك، وكان النابت بالحكم أن المصنع الذي أقتحمه الطاعن بالقوة لم يكن في حيازته

وإنما كان في حيازة المدعى بالحقوق المدنية. وكان القانون يحمى هذه الحيازة من كل اعتداء برمي إلى رفعها، ولو كانت مشوبة بما يبطلها فإن الحكم المطعون فيه فيما خلص إليه من إدانته عن هذه الجريمة قد أصاب صحيح القانون وتكون دعوى الخطأ في تطبيقه ولا محل لها. لما كان ذلك، وكان بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ومن ثم فان ما يثيره الطاعن بشأن النفات الحكم عن دفاعه ومستنداته ـ لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض. هذا فضلا عن أنه لا يجدى الطاعن صدور حكم بطرد المدعى بالحقوق المدنية من الأرض عين النزاع، مادام الحكم - على نحو ما سلف بسطه - قد أثبت أن الحيازة الفعلية للجزء المغتصب من المصنع كانت للمدعى بالحقوق المدنية. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً ومحدداً ولما كان الطاعن لم يبين في طعنه ماهية أوجه الدفاع والطلبات التي النفت الحكم المطعون فيه عن الرد عليها بل أرسل القول إرسالاً مما لا يمكن معه مراقبة ما إذا كان الحكم تناولها بالرد من عدمه وهل كان دفاعاً جوهرياً مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه أو هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم في الأصل رداً بل الرد عليه مستفاد من القضاء بالادانة للأدلة التي أوردتها المحكمة في حكمها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولاً. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي والتي تضمنت إشارة صريحة إلى المادة التي طبقتها المحكمة وفي ذلك ما يكفي في بيان نص القانون الذي حكم بموجبه ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في هذا الخصوص يكون غير سديد. لما

### جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد يحيى رشدان نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ مجدى الجندى وحسين الشافعى ووقيق الدهشان ومحمود شريف فهمى نواب رئيس اغكمة.

#### (Aa)

# الطعن رقم ٢٠٨٨٩ لسنة ٦٢ القضائية

(١) درناه. قانون دتفسيره. اشتراك.

مفاد نص المادة ٢٧٦ عقوبات في أدانة شريك الزوجة الزانية.

 (۲) إثبات ‹بوجه عام›. محكمة الموضوع ‹سلطتها في تقدير الدليل›.

الأدلة في جريمة الزنا قبل شريك المرأة الزانية المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ عقوبات، ماهيتها.

اشتراط كون الأدلة فى جريمة الزنا مؤدية بالذات ومباشرة الى ثبوت الزنا . غير لازم . كفاية أى دليل فيها يستمد منه القاضى إقتناعه بأن الزنا قد وقع فعلاً اللمحكمة إستكمال الدليل . إهنداء بالعقل والمنطق .

(٣) زنا. تلبس. حكم اتسبيبه. تسبيب غير معيب،

التلس بجريمة الزنا. مناط تحققه.

مثال.

﴿ { } } إثبات اشهوده، محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليلاء.

تأخر المجنى عليه في الإبلاغ. لا يمنع المحكمة من الأحد بأقواله متى إطمأنت إليها.

(٥) إثبات اشهودا. محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليلاء.

المحكمة الموضوع تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة الدعوى وعناصرها.

خصومة الشاهد للمتهم. لا تمنع من الأخذ بشهادته.

الأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى. جائز. متى إطمأنت إليها المحكمة ولو كان بينه وبين المنهم خصومة أو خالفت قولاً آخر له أبداء في مرحلة أخرى.

(٦) إثبات اشهودا. حكم اما لا يعيبه في نطاق التدليل،.

تناقض الشاهد وتصاربه في أقواله مع أقوال غيره . لا يعيب الحكم. مادام إستخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه .

(٧) إثبات اشهودا. محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليلا.
 نقض السباب الطعن. ما لا يقبل منهاا.

وزن أقوال الشهود. موضوعي.

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز أمام النقض.

 (٨) إستدلالات. محكمة للوضوع اسلطتها في تقدير جدية التحرياتا.

تقدير جدية التحريات، موضوعي،

للمحكمة التعويل على تحريات الشرطة بإعتبارها معززة لما سافته من أدلة.

(٩) إثبات الشهواء، دفاع الإخالال بحق الدفاع، ما لا يوفره،
 نقض السباب الطعن، ما لا يقبل منها،

طلب سماع شهود النفى ، موضوعى ، وجوب أن يكون ظاهر التعلق بموضوع الدعوى ولازما للفصل فى ذات الموضوع ، إتفات المحكمة عن إجابته ، مفاده .

(١٠) إجراءات الجراءات التحقيق، دفاع الإخلال بحق الدفاع. ما
 لا يوفره، نقض السباب الطعن. ما لا يقبل منهاه.

تعييب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم.

النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي حاجة لإجرائه. غير جائز.

مثال،

(١١) مسحكمسة الموضيوع السلطتيها الدفيوع الدفع المدفع الدستورية الدستورية المستورية ال

لمحكمة الموضوع تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية . لها مطلق التقدير في وقف نظر الدعوى المنظورة أمامها وتحديد ميعاد لرفع الدعوى بعدم الدستورية . أساس ذلك .

(۱۲) دستور. شریعة إسلامیة اتطبیقهاه.

نص المادة الثانية من الدستور أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. مؤداه.

أحكام الشريعة الإسلامية. مجال إعمالها؟

۱- من المقرر أن المادة ۲۷٦ من قانون العقوبات أوجبت على القاضى أن يستمد اقتناعه فى إدانة شريك الزوجة الزانية من أدلة اثبات معينة لم تقف فى - هذه المادة - عند الوجود فى منزل مسلم فى المكان المخصص للحريم فحسب بل تضمنت أدلة أخرى هى التلبس والأعتراف والمكاتيب والأوراق ويكفى أى دليل منها على حدة لكى يستمد منه القاضى اقتناعه بالإدانة .

٧- انه إذ كان القانون في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات بتحديده الأدلة التي لا يقبل الإثبات بغيرها على الرجل الذي يزنى مع المرأة المتزوجة لا يشترط أن تكون لا يقبل الإثبات بغيرها على الرجل الذي يزنى مع المرأة المتزوجة لا يشترط أن تكون هذه الأدلة مؤدية بذاتها فورا ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا فمتى ترافر قيام دليل من هذه الأدلة المعينة - كالتلبس - يصح للقاضى أن يعتمد عليه فى ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحا فى الدلالة عليه ومنصبا على حصوله متى اطمأن بناء عليه إلى أن الزنا قد وقع فعلا ، وفى هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضى فيما انتهى إليه على هذه الصورة إلا إذا كان الدليل الذي اعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدى إلى النتيجة التي وصل إليها ذلك لأنه بمقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذي ينبنى الحكم عليه مباشرا، بل للمحكمة - وهذا من أخص خصائص وظيفتها التي انشلت من أجلها - أن تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لابد مؤد إليه.

٣- من المقرر أنه إذ كانت المادة ٢٧٦من قانون العقوبات قد نصت على التلبس بفعل الزنا كدليل من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة لم انقصد التلبس الحقيقى، كما عرفته المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية فلم تشترط فيه أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفى أن يكون قد شوهد في ظروف لا تترك عند قاضى الدعوى مجالا للشك فى أنه ارتكب فعل الزنا وإثبات هذه الحالة غير خاصع لشروط وأوضاع خاصة. وذلك لأن الغرض من المادة ٣٠ من قانون العقوبات إذ

المقصود من الأولى بيان الحالات الاستثنائية التى يخول فيها لمأمورى الصنبط القصائى مباشرة أعمال التحقيق، أما الثانية فالمقصود منها لا يعتمد في إثبات الزنا إلا على ما كان من الأدلة ذا مدلول قريب من ذات الفعل. وإذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تلبس الطاعن بالزنا من وجوده بمنور شقة الزوجية الذي يتصل مباشرة بغرفة النوم بينما كانت الزوجية ترتدى قميص نومها العادى وباب الشقة الخارجي موصد عليها من الداخل ولدى فتحها له بعد مضى فترة من الوقت من طرق الزوج المجنى عليه له كانت وشريكها الطاعن في حالة ارتباك وخوف، وكانت تلك الوقائع التي استظهرت منها المحكمة توافر حالة التلبس ووقوع فعل الزنا كافية بالفعل وصالحة لأن يفهم منها هذا المعنى ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الشأن لأنه تقدير ذلك كله مما يملكه قاضى الموضوع ولا وجه للططعن عليه فيه ومجادلته في ذلك لا يكون لها من معنى سوى فتح باب المناقشة في مبلغ قوة الدليل في الإثبات، وهذا غير جائز لتعلقه بصميم الموضوع.

٤ تأخر المجنى عليه فى الأبلاغ عن العادث لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله مادامت قد أفصحت عن اطمئنانها إلى شهادته وأنها كانت على بينة بالظروف التى أحاطت بها.

عدمن المقرر ان المحكمة الموضوع في المواد الجنائية كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى مادام له أصل ثابت في أوراقها، ولها في مبيل ذلك أن تأخذ بقول الشاهد ولو كان بينه وبين المتهم خصومة قائمة، كما تأخذ بقوله في أي مرحلة من مراحل الدعوى متى اطمأنت إليه ولو خالف قولا آخر له أبداه في مرحلة أخرى.

٦- من المقرر أن تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب

العكم مادامت المحكمة قد استخاصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه.

٧- ان وزن أقوال الشهود وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع، ومن ثم فإن منازعة الطاعن في تعويل المحكمة على الدليل المستمد منها لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل لا يجوز معه إثارته أمام محكمة النقض.

 ان تقدير جدية التحريات من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر لمحكمة الموضوع، وإن للمحكمة متى اقتنعت بسلامة هذه التحريات وصحتها أن تعول فى تكوين عقيدتها على ما جاء بها بإعتبارها معززة لما ساقته من أدلة.

٩- ان طلب سماع شهود نفى هو دفاع موضوعى يجب كسائر الدفوع الموضوعية أن يكون الفصل فيه لازما الموضوعية أن يكون ظاهر التعلق بموضوع الدعوى بمعنى أن يكون الفصل فيه لازما الفصل فى الموضوع ذاته ، والا فالمحكمة تكون فى حل من الاستجابة إليه ، كما أنها ليست ملزمة بالرد عليه صراحة فى حكمها ، ويكون الفصل فى الدعوى دون الاستجابة إليه مفاده أنها أطرحته ولم تر أنه ظاهر التعلق بالموضوع أو لازما الفصل فيه.

١٠ لما كان ما يثيره الطاعن فى خصوص قعود النبابة عن معاينة مسكن المجنى عليه وعرض الزوجة على الطب الشرعى وسؤال محرر محضر التحريات ومالك ماكينة التريكون، لا يعدو فى مجموعه أن يكون تعييبا للتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم، وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن قد طلب إلى المحكمة تدارك هذا النقص فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها

ولم ترهى حاجة إلى اجرائه بعد أن اطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها الشاهد وعززتها التحريات.

11. لما كان دفع الطاعن بعدم دستورية مواد الإنهام لتعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية مردودا، بأن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا المعمول به وقت نظر الدعوى نص في المادة ٢٩ منه على أن تتولى هذه المحكمة الرقابة القصائية على دستورية القوانين واللوانح على الوجه التالى....... (ب) «إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر الدعوى أمام أحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى، أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا، فإذا لم ترفع يجاوز ثلاثة أشهر المعلم أن محكمة الدستورية العليا، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن ، وكان مفاد هذا النص أن محكمة الموضوع وحدها هي الجهة المختصة بتقدير جدية الدفع بعدم الدستورية وأن الأمر بوقف الدعوى المنظورة أمامها وتحديد ميعاد لرفع الدعوى بعدم الدستورية جوازي

17. لما كان من المقرر أن ما نص عليه الدستور في المادة الثانية منه أن مبادى الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي التشريع ليس واجب الأعمال بذاته وإنما هو دعوة الشارع كي يتخذ الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا فيما يستنه من قوانين، ومن ثم فإن أحكام تلك الشريعة لا تكون واجبة التطبيق بالتعويل على نص الدستور المشار إليه، إلا إذا استجاب الشارع لدعوته وأفرغ هذه الأحكام في نصوص تشريعية محددة ومنضبطة تنقلها إلى مجال العمل والتنفيذ وبالتالي فإنه لا مجال للتحدى بأحكام الشريعة الإسلامية مادام أن السلطة التشريعية لم تفرغ مبادئها في تشريع وضعى.

# الوتسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وأخرى أنه اشترك بطريق الإنفاق والمساعدة مع امرأة متزوجة في ارتكاب جريمة الزنا بأن أتفق معها وساعدها على ارتكابها بأن توجه إليها بمسكنها وهي فيه بقصد ارتكاب جريمة الزنا وطلبت محاكمته بالمواد ٥٠/ ثانيل ثالثا، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٥ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٨. وادعى زوج المتهمة الأخرى مدنيا قبل المتهمين بالتضامن أن يؤديا له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة جنح قسم المطرية قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بحبسه سنة مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ والزامهما متضامنين بأن يؤديا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. استأنف ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد

فطعن الأستاذ / ...... المصامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

### المكمسة

من حيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها أورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائفة من شأنها أن نؤدى إلى ما رتبه عليها. لما كان ذلك، وكان قول الطاعن أن وجوده بمنور شقة المجنى عليه والذى يتصل مباشرة بغرفة نوم زوجته لا يشكل جريمة المزا المناعدة 277

من قانون العقوبات أن يكون هذا المغزل الوجل مسلم، مردودا بأن المادة المشار البها أوجبت على القاضي أن يستمد اقتناعه في ادانة شريك الزوجة الزانية من أدلة اثبات معينة لم تقف في ـ هذه المادة ـ عند الوجود في منزل مسلم في المكان المخصص للصريم فحسب بل تضمنت أدلة أُخرى هي التلبس والاعتبراف والمكاتيب والأوراق وبكفي أي دليل منها على حده لكي بستمد منه القاضي اقتناعه بالإدانة، وإذ كان القانون في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات بتحديده الأدلة التي لا يقبل الأثبات بغيرها على الرجل الذي يزنى مع المرأة المتزوجة لا يشترط أن تكون هذه الأدلة مؤدية بذاتها فورا ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا فمتى توافر قيام دليل من هذه الأدلة المعينة ـ كالتلبس ـ يصح للقاضي أن يعتمد عليه في ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحا في الدلالة عليه ومنصبا على حصوله متى اطمأن بناء عليه إلى أن الزنا قد وقع فعلا وفي هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضي فيما انتهى إليه على هذه الصورة إلا إذا كان الدليل الذي اعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي وصل إليها ذلك لأنه بمقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذي ينبني الحكم عليه مباشرا، بل للمحكمة ـ وهذا من أخص خصائص وظيفتها التي انشلت من أجلها ـ أن تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لابد مؤد إليه. وإذ كانت المادة ٢٧٦ المذكورة قد نصت على التلس بفعل الزنا كدليل من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة لم تقصد الثِّلسَ الحقيقي كما عرفته المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية فلم تشترط فيه أن بكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف لا تترك عند قاضي الدعوى مجالا للشك في أنه ارتكب فعل الزنا واثبات هذه الحالة غير خاصع لشروط وأوضاع خاصة، وذلك لأن الغرض من المادة ٣٠ من قانون الأجراءات الجنائية غير الغوض الملحوظ في المادة ٢٧٦ من قانون العقويات إذ المقصود من الأولى بيان الحالات الاستثنائية التي

بخول فيها لمأموري الصبط القصائي مباشرة أعمال التحقيق، أما الثانية فالمقصود منها لا يعتمد في اثبات الزنا الا على ما كان من الأدلة ذا مدلول قريب من ذات الفعل. وإذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تابس الطاعن بالزنا من وجوده بمنور شقة الزوجية الذي يتصل مباشرة بغرفة النوم بينما كانت الزوجة ترتدي قميص نومها العادي وباب الشقة الخارجي موصد عليها من الداخل ولدي فتحها له بعد مضي فترة من الوقت من طرق الزوج المجنى عليه له كانت وشريكها الطاعن في حالة ارتباك وخوف وكانت تلك الوقائع التي استظهرت منها المحكمة توافر حالة التلبس ووقوع فعل الزنا كافية بالفعل وصالحة لأن يفهم منها هذا المعنى ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها فلا محل لما بثيره الطاعن في هذا الشأن لأنه تقدير ذلك كله مما بملكه قاضي الموضوع ولا وجه للطعن عليه فيه ومجادلته في ذلك لا يكون لها من معنى سوى فتح باب المناقشة في مبلغ قوة الدليل في الإثبات، وهذا غير جائز لتعلقه بصميم الموضوع. لما كان ذلك، وكان تأخر المجنى عليه في الأبلاغ عن الحادث لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله مادامت قد أفصحت عن اطمئنانها إلى شهادته وأنها كانت على ببنة بالظروف التي أحاطت بها، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا المقام لا يكون سديدا. لما كان ذلك، وكان لمحكمة الموضوع في المواد الجنائية كامل الصرية في تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى مادام له أصل ثابت في أوراقها، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بقول الشاهد ولو كان بينه وبين المتهم خصومة قائمة، كما تأخذ بقوله في أي مرحلة من مراحل الدعوى متى اطمأنت إليه ولو خالف قولا آخر له أبداه في مرحلة أخرى كما أن تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخاصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه \_ كما هو الحال في الدعوى المطروحة \_ إذ أن وزن أقوال الشهود وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى

محكمة الموضوع، ومن ثم فإن منازعة الطاعن في تعويل المحكمة على الدليل المستمد منها لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل لا يجوز معه إثارته أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان تقدير جدية التحريات من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمرفيها المحكمة الموضوع. وكان للمحكمة متى اقتنعت بسلامة هذه التحريات وصحتها أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بها بإعتبارها معززة لما ساقته من أدلة، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص يكون غير قويم. لما كان ذلك، وكمان طلب سماع شهود نفي هو دفاع موضوعي يجب كمسائر الدفوع الموضوعية أن يكون ظاهر التعلق بموضوع الدعوى بمعنى أن يكون الفصل فيه لازما للفصل في الموضوع ذاته، وإلا فالمحكمة تكون في حل من الإستجابة إليه، كما أنها ليست ملزمة بالرد عليه صراحة في حكمها، ويكون الفصل في الدعوى دون الاستجابة إليه مفاده أنها أطرحته ضمنا ولم تر أنه ظاهر التعلق بالموضوع أو لازما للفصل فيه \_ وهو الحال في الدعوى المائلة \_ فإن النعي على الحكم بهذا يكون يعيدا عن الصواب. لما كان ذلك، وكان ما يثيره الطاعن في خصوص قعود النباية عن معاينة مسكن المجنى عليه وعرض الزوجة على الطب الشرعي وسؤال محرر محضر التحريات ومالك ماكينة التريكون، لا يعدو ـ في مجموعه ـ أن يكون تعييبا للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم، وكان لا يبين من محاضر جاسات المحاكمة أن الطاعن قد طلب إلى المحكمة تدارك هذا النقص فليس له من بعد أن ينعي عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم بطلبه منها ولم تر هي حاجة إلى إجرائه بعد أن اطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها الشاهد وعززتها التحريات، لما كان ذلك، وكان دفع الطاعن بعدم دستورية مواد، لا م لتعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية مردودا بأن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا المعمول به وقت نظر الدعوى نص في المادة

٢٩ منه على أن تتولى هذه المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي ...... (ب) •إذا نفع أحد الفصوم أثناء نظر الدعوي أمام أحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى، أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد أعتبر الدفع كأن لم يكن، . وكان مفاد هذا النص أن محكمة الموضوع وحدها هي الجهة المختصة بتقدير جدية الدفع بعدم الدستورية وأن الأمر بوقف الدعوى المنظورة أمامها وتحديد ميعاد لرفع الدعوى بعدم الدستورية جوازى لها ومتروك لمطلق تقديرها، فضلا عن أن ما نص عليه الدستور في المادة الثانية منه أن مبادىء الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ليس واجب الأعمال بذاته وإنما هو دعوة للشارع كي يتخذ الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا فيما بستنه من قوانين، ومن ثم فإن أحكام تلك الشريعة لا تكون واجبة التطبيق بالتعويل على نص الدستور المشار إليه، إلا إذا استجاب الشارع لدعوته وأفرغ هذه الأحكام في نصوص تشريعية محددة ومنضبطة تنقلها إلى مجال العمل والتنفيذ، وبالتالي فإنه لا مجال للتحدى بأحكام الشريعة الإسلامية مادام أن السلطة التشريعية لم تفرغ مبادئها في تشريع وضعى، وإذ كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة في حدود سلطتها التقديرية رأت أن دفع الطاعن بعدم الدستورية غير جدى ولا محل لوقف الدعوى المنظورة أمامها لرفع الدعوى بعدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن بكون على غير سند. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس مفصحا عن عدم قبوله موضوعا.

#### جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد يحيى رشدان نائب رئيس اخكمة وعضوية السادة المستشارين/ مجدى الجندى وحسين الشافعى ووفيق الدهشان ومحمود شريف فهمى نواب رئيس اخكمة.

#### (A7)

# الطعن رقم ١٤٧٨٠ لسنة ٦٦ القضائية

(١) إثبات اشهودا، دفاع الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفرها،

للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الإثبات بقبول المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمنا. دون أن يحول ذلك من الاعتماد على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات.

(٢) إجراءات الجراءات التحقيق، دفاع الإخلال بحق الدفاع. ما
 لا يوفره، نقض السباب الطعن. ما لا يقبل منها،

النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم ترهى لزوماً الإجرائه، غير جائز.

مثال.

(٣) إثبات اعتراف، دفوع الدفع ببطلان الاعتراف للإكراه، محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليل، حكم اتسبيبه. تسبيب غير معيب،

تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات وما إذا كان الاعتراف قد انتزع من المتهم

بالإكراه من عدمه. موضوعي. كفاية اطمئنان المحكمة إلى صدقه.

مثال لتسبيب سائغ لنفي صدور الاعتراف إثر إكراه.

(٤) تفتيش اإذن التفتيش. إصداره، دفوع الدفع بصدور إذن الضبط والتفتيش بعد الضبطاء. محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليلاء. نقض اأسباب الطعن. ما لا يقبل منهاء.

الدفع بصدور الإذن بالضبط والتفتيش بعد الضبط. موضوعي. كفاية اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن رداً عليه.

(٥) استدلالات. إثبات داعتراف، حكم دتسبيبه. تسبيب غير
 معيب، نقض دأسباب الطعن. ما لا يقبل منها،

نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه إيراده واقعة لا أصل لها في الأوراق قواسها إعداده العدة لارتكاب الجريمة وانعقاد نينه على مقارفتها بحمله جاكوش قبل التوجه لمنزل المجنى عليها ونسبه لمجرى التحريات أنها دلت على بيعه الأجهزة الكهربائية لآخر ونقله عن التحريات تخلصه من الجاكوش بالطريق رغم ورودها بالتحقيقات فقط. غير مقبول. مادام ما أورده الحكم كان نقلاً عن اعترافه بالتحقيقات فقط وليس نقلاً عن التحريات.

(٦) إثبات (اعتراف). حكم (تسبيبه، تسبيب غير معيب)، نقض
 أسباب الطعن. ما لا يقبل منها،

تطابق اعتراف المتهم ومضمون الدليل الفني، غير لازم، كفاية أن يكون الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى الملاءمة والتوفيق.

مثال لنفى التناقض بين الدليلين القولى والفنى.

(٧) قتل عمد. حكم اتسبيبه. تسبيب غير معيب، نقض اأسباب
 الطعن. ما لا يقبل منهاه.

عدم لزُوم تحدث الحكم إلا عن الإصابة التي أحدثت الوفاة والتي اطمأن إلى نسبتها إلى المتهم.

(٨) دفاع «الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره».

عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال. استفادة الرد عليها من أدلة الثبوت التي أوربها الحكم.

(٩) إعدام. نيابة عامة. نقض اأسباب الطعن. ما لا يقبل منهاا.

إثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة العامة في قضايا الإعدام غير لازم. علة ذلك؟

اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام بمجرد عرضها عليها دون التقيد بالرأى الذي ضمنته النيابة مذكرتها.

(١٠) قتل عمد. قصد جنائى. محكمة الوضوع اسلطتها فى تقىير توافر نية القتل 1 . حكم اتسبيبه. تسبيب غير معيب،

قصد القتل. أمر خفى. إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجانى وتنم عنه. استخلاصه. موضوعي.

(١١) قتل عمد. سرقة. اقتران. عقوبة اتوقيعها، طروف مشددة. محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليل،

عقوبة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات. مناط تطبيقها.

المصاحبة الزمنية بين الجنايتين. شرط توافرها. أن تكونا قد ارتكبتا في وقت واحد أو

في فترة قصيرة من الزمن. تقدير ذلك موضوعي.

توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣/٢٣٤ عقوبات. شرطه؟

(۱۲) حكم اتسبيبه. تسبيب غير معيب، إعدام.

الحكم الصادر بالإعدام. ما يلزم من تسبيب لإقراره؟

۱- من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم من أن تعتمد فى حكمها على أقوالهم التى أدلوا بها فى التحقيقات مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث.

٣ـ لما كان الحكم قد عرض لما دفع به المدافع عن الطاعن من أن اعبترافه جاء باطلا لأنه وليد إكراه بقوله وحديث أنه عن الدفع ببطلان اعتراف المتهم بتحقيقات النيابة العامة فإنه لما كان المستقر عليه إن الاعتراف في المسائل الجنائية

من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحته وقيمته في الإثبات ولها أن تأخذ به متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته لحقيقة الواقع كما أن لها أن تقدر عدم صحة ما يدعيه المتهم من إن الاعتراف المعزو إليه قد انتزع منه بطريق الأكراه أو صدر إثر إجراء باطل بغير معقب عليها. لما كان ذلك، وكان الثابت بالأوراق أن المتهم عندما مثل أمام النيابة العامة لسؤاله تم مناظرته بمعرفة وكيل النائب العام المحقق فلم ير ثمة إصابات أو آثار بجسده تفيد أنه قد وقع عليه ثمة إكراه مادى من أي نوع فشرع في سؤاله تفصيلا عن الواقعة فأعترف بها على النحو السالف الاشارة إليه كما أنه قد سئل عما إذا كان أحد قد اجبره على الاعتراف بالجريمة نفي ذلك بل وقرر أنه يعترف بجريمته كي يريح ضميره وأنه عقب مقارفته للجريمة قد تاب وأناب، ثم أعيد سؤاله مرة أخرى بمحضر التحقيق المؤرخ ...... بشأن القرط الذهبي المضبوط بمعرفة مباحث الأزبكية بالقاهرة، والذي عرض عليه وأقر أنه ذات القرط الذهبي الذي نزعه من إذن المجنى عليها الثانية، عاود وردد بذات المحضر اعترافه بقتل المجنى عليهما والسرقة رغم صلة القربي بينه وبينهما وأنه نادم على فعلته وبالتالي بكون قد ثبت للمحكمة أن اعتراف المتهم كان بمحض إرادته ولم يكن وليد إكراه مادى أو معنوى وقع عليه بأية صورة وتطمئن المحكمة إلى صحة ذلك الأعتراف وصدوره من المتهم عن إرادة حرة واعية، وجاء مطابقا للحقيقة والواقع خاليا مما يشوبه بأية شائبة بما يضحى معه الدفع كالدفوع السابقة غير سديد، . لما كان ذلك، وكان الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الأعتراف المعزو إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه، ومتى تحققت من أن الأعتراف سليم مما يشويه واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لا محتب عليها، وإذ كانت المحكمة مما أوريته ـ فيما سلف ـ قد أفصحت عن اطمئنانها

إلى أن اعتراف المتهم إنما كان عن طواعية واختيارا ولم يكن نتيجة إكراه وافنعت بصحته. فإن رد المحكمة على ما دفع به المدافع عن المتهم فى هذا الشأن يكون كافيا وسائفا بما لا شائبة معه تشوب الحكم.

عـ من المقرر أن الدفع بصدور الأذن بالضبط بعد الضبط إنما هو دفاع
 موضوعى، فإنه يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الأذن
 أخذا بالأدلة التى أوردتها

مد لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم ينسب إلى الطاعن واقعة إعداده العدة لارتكاب الجريمة، ولم ينسب للمقدم ........ دلالة تحرياته على أن الطاعن قد باع الأجهزة الكهريائية لمن يدعى ........ كما أن ما أورده الحكم عن تخلص الطاعن من (الجاكوش) بالطريق إنما كان نقلا عن اعترافه بالتحقيقات وليس نقلا عن التحريات وذلك كله خلافا لما يزعمه الطاعن في أسباب طعنه فإن ما يرمى به الحكم من مخالفة للثابت في الأوراق لا يكون له وجه.

7- لما كانت من المقرر أنه ليس بلازم أن تتطابق اعترافات المتهم ومضمون الدليل الفنى على الحقيقة التى وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق. بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل الفنى تناقضا بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق، وكان الحكم قد حصل من اعتراف الطاعن أنه ضرب المجنى عليها ...... بالجاكوش ضربتين على رأسها فسقطت برأسها فى إناء الفسيل كمنا نقل عن تقرير الصفة التشريحية لجثة المجنى عليها وجود جروح رضية بالرأس وإنها هى سبب الوفاة وأن ما أثبته بها من إصابات أخرى لا تحدث الوفاة فى حد ذاتها وأن إصابات المجنى عليها جائزة الحدوث من مثل التصوير الوارد بمذكرة النيابة ومن ثم فلا يقدح فى سلامة هذا الاستخلاص تلك الإصابات الأخرى

التى أوردها التقرير الطبى والتى لا تكفى لحدوث الوفاة ولا دخل لها فى حدوثها، ويكون ما يثيره الطاعن فى شأن تناقض الدليل القولى مع الدليل الفنى غير سديد.

٧- لما كان الأصل أنه متى كان الحكم قد انصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم أحداثها واثبت التقرير الطبى وجودها واطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم يكن لها من أثر في إحداث الوفاة، ومن ثم تنتفى دعوى التناقض بين الأدلة التى أخذ بها الحكم.

٨ من المقرر أنه ليس بلازم أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع عن الطاعن من وجود تناقض بين الدليلين القولي والفني مادام ما أورده في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع، إذ المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد على استقلال طالما أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم.

9- لما كانت النيابة العامة قد عرضت القضية على هذه المحكمة مشفوعة بمذكرة - رأت فيها إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه - أعمالا لنص المادة ٢٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل دون إثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على مراعاة ميعاد الستين يوما المحدد في المادة ٣٤ من ذلك القانون . إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل أن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتتبين - من تلقاء نفسها ودون أن تتقيد بالرأى الذي ضعنته النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب، يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد فواته، فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

١٠ - ان قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وا نما تستنبطه المحكمة

فى الظروف المحيطة بالدعوى والآمارات والمظاهر الخارجية اننى ياتيها الدنى وتتم عما يضمره فى نفسسه و أن استخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول إلى قاض الموضوع فى حدود سلطته التقديرية.

11 - من المقرر انه يكفى لتغليظ العقاب عـمـلا بالمادة ٢٢/٢٣من قانون العقوبات أن يثبت الحكم إستقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتعيزها عنها وقيام المعقوبات أن يثبت الحكم إستقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتعيزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد أرتكبتا فى وقت واحد أو فى فترة قصيرة من الزمن وملاك الامر فى تقنير ذلك يستقل به قاض الموضوع . وان شرط إنزال العقاب المنصوص عليه فى المادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات هو ان يكون وقوع القتل لأحد المقاصد المبيئة بها ومن بينها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو أرتكابها بالفعل . وعلى محكمة الموضوع فى حالة إرتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض المتهم من القتل وان تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة .

17 - لما كان الحكم قد خلص على نحو سليم إلى إدانة المحكوم عليه بوصف أنه في يوم ......قتل المجنى عليه ...... عمدا واقترنت هذه الجناية بجناية قتل المجنى عليها ...... وكان ذلك بقصد تسهيل إرتكاب سرقة ، وأعمل في حقه المادتين ٢/٢٣٤ ـ ٦و ٢/٣١٧ أولا من قانون العقوبات وأنزل به عقوبة الاعدام . ولما كانت إجراءات المحاكمة قد نمت طبقا القانون وصدر الحكم باعدام المحكوم عليه باجماع آراء أعضاء المحكمة وبعد أستطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل إصدار الحكم طبقا للمادة ٢/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية ، وجاء متفقا وصحيح القانون ومبرأ من الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، كما أنه صدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما أنتهي إليه الحكم . لما كان ذلك ، فإنه يتعين مع قبول عرض النيابة إقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه .

## الوتسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل ....... عمدا بأن ضريه على رأسه بآلة راضة (جاكوش) قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية وارتبطت بجناية وجنحة وهما أنه فى ذات الزمان والمكان سالفى الذكر قتل ...... عمدا بأن ضربها على رأسها بآلة راضة (جاكوش) قاصداً من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياتها وسرق الأشياء والنقود المبيئة الوصف والقيمة بالتحقيقات والمملوكة للمجنى عليها، وكان القصد من القتل هو تسهيل ارتكاب السرقة. واحالته إلى محكمة جنايات قنا لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا وبإجماع الآراء بإرسال أوراق القضية إلى فضيلة مفتى الجمهورية لإبداء الرأى فيها وحددت جلسة ....... النطق بالحكم. وبالجلسة المحددة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٢٢٤/٣٠٣ و٢٣٧ /أولا: من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأعدام شنقا.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض كما عرضت النيابة العامة القضية مشفوعة بمذكرة ... الخ.

#### المكمية

حيث إن مبنى هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجناية القتل العمد المقترنة بجناية قتل عمد أخرى والمرتبطة بجنحة سرقة وعاقبه بالأعنام قد شابه قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع ومخالفة للثابت في الأوراق وفساد في الاستدلال، ذلك بأن المحكمة لم تجبه إلى طلبه سماع شاهد الإثبات

المقدم ....... وضم دفتر أحوال قسم شرطة الأزيكية وربت على دفعه ببطلان اعترافه لحصوله وليد إكراه ودفعه ببطلان القبض والتغنيش لحصولهما قبل الأذن بهما بما لا يسوغ، وأوربت في حكمها واقعة لا أصل لها في الأوراق قوامها أن الطاعن قد وأعد العدة لارتكاب الجريمة وانعقدت نيته المبيئة على مقارفتها بحمله للجاكوش قبل الترجه لمنزل المجنى عليهما، ونسبت للمقدم ....... قوله بأن تحرياته السرية دلت على أن الطاعن باع الأجهزة الكهربائية لمن يدعى ...... على خلاف الأوراق، كما اثبتت نقلا عن التحريات أن الطاعن تخلص من الجاكوش بالطريق رغم أن هذه الواقعة لم ترد بالتحريات وإنما بالتحقيقات، وأخيرا فقد عولت على اعتراف الطاعن بغم تناقضه مع تقرير الصفة التشريحية في شأن عدد الضربات التي كالها للمجنى عليها. كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

الضربات حتى لفظ المجنى عليه انفاسه فألقاه أسفل الأريكه الموجودة بالحجرة التي كان يجلس فيها ثم خرج إلى مكان تواجد المجنى عليها الثانية ...... والتي كانت تجلس القرفصاء أمام إناء لغسيل الملابس بفناء المسكن منتويا ازهاق روحها فعاجلها يضربها ضربتين بذات الجاكوش على رأسها فسقطت برأسها في الإناء التي كانت تباشر فيه عملية الغسيل ثم نزع من أذنها قرطها الذهبي واستولى على جهازي تلافزيون وكاسبت وضعهما داخل كرتونة وجمها بالمسكن ثم توجه لاحضار سيارة أجرة وقام بتحميل المسروقات عايها متوجها بها إلى مدينة السويس ومنها بسيارة أخرى إلى القاهرة، وقد الحق بكل من المجنى عليهما الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياة كل منهما. وقد ساق الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة استقاها من أقوال الشهود واعتراف الطاعن وما ورد يتقرير الصفة التشريحية لجثة المجنى عليهما. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أُدلوا بها في التحقيقات مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث، وكان الثابت من محضر حاسة المرافعة الأخبرة أن النبابة والدفاع اكتفيا بأقوال الشهود الواردة بالتحقيقات والمحكمة أمرت بتلاوتها وتليت ولم يثبت أن الطاعن قد اعترض على ذلك واختتم المدافع عنه مرافعته دون أن يطلب سماع الشاهد المقدم ....... فليس له من بعد أن ينعي قعودها عن سماعه أو اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي من جانبها لزوما لاجرائه. وإذ كان الثابت من ذات محضر الجاسة أن المحكمة -استجابة اطلب الطاعن ـ قد ضبعت دفتري احوال قسم شرطة الازبكية وفضتهما واثبتت الاطلاع عليهما في حضور محاميه فإن منعاه في هذا الشأن لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لما دفع به المدافع عن الطاعن من أن اعترافه جاء

باطلا لأنه وليد اكراه بقوله ووحيث أنه عن الدفع ببطلان اعتراف المتهم بتحقيقات النيابة العامة فإنه لما كان المستقر عليه أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحته وقيمته في الاثبات، ولها أن تأخذ به متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته لحقيقة الواقع، كما أن لها أن تقدر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو إليه قد انتزع منه بطريق الأكراه أو صدر إثر أجراء باطل بغير معقب عليها. لما كان ذلك، وكان الثابت بالأوراق أن المتهم عندما مثل أمام النيابة العامة لسؤاله تم مناظرته بمعرفة وكيل النائب العام المحقق فلم ير ثمة اصابات أو آثار بجسده تفيد أنه قد وقع عليه ثمة أكراه مادي من أي نوع فشرع في سؤاله تفصيلا عن الواقعة فأعترف بها على النحو السالف الأشارة إليه كما أنه قد سئل عما إذا كان أحد قد أجبره على الأعتراف بالجريمة نفي ذلك بل وقرر أنه يعترف بجريمته كي يريح ضميره وأنه عقب مقارفته للجريمة قد تاب وأناب، ثم أعبد سؤاله مرة أخرى بمحضر التحقيق المؤرخ ...... بشأن القرط الذهبي المصبوط بمعرفة مباحث الأزبكية بالقاهرة، والذي عرض عليه وأقر أنه ذات القرط الذهبي الذي نزعه من أذن المجنى عليها الثانية، عاود وردد بذات المحضر اعترافه بقتل المجنى عليهما والسرقة رغم صلة القربي بينه وبينهما وأنه نادم على فعلته وبالنالي يكون قد ثبت للمحكمة أن اعتراف المتهم كان بمحض ارادته ولم يكن وليد إكراه مادي أو معنوي وقع عليه بأية صورة وتطمئن المحكمة إلى صحة ذلك الأعتراف وصدوره من المتهم عن ارادة حرة واعية، وجاء مطابقا للحقيقة والواقع خالبا مما بشويه بأبة شائية بما يصحى معه الدفع كالدفوع السابقة غير سديد، . لما كان ذلك، وكان الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات. ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المنهم من أن الأعتراف المعزو إليه قد انتزع منه بطريق الأكراه،

ومتى تحققت من أن الأعتراف سليم مما يشويه واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لا معقب عليها، وإذ كانت المحكمة مما أور دته \_ فيما سلف \_ قد افصحت عن اطمئنانها إلى أن اعتراف المتهم إنما كان عن طواعية واختيار ولم يكن نتيجة إكراه، واقتنعت بصحته، فإن رد المحكمة على ما دفع به المدافع عن المتهم في هذا الشأن يكون كافيا وسائغًا بما لا شائبة معه تشوب الحكم. لما كان ذلك، وكان الحكم قد افصح عن اطمئنانه إلى أن الضبط كان لاحقا على الأنن الصادر به. استنادا إلى وقت صدور الأذن والمواقيت المبينة بمحاضر الضبط وكان من المقرر أن الدفع بصدور الأذن بالضبط بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي. فإنه يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الأذن أخذا بالأدلة التي أوردتها. فإن ما بنعاه الطاعن في هذا الصدد بكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم ينسب إلى الطاعن واقعة اعداده العدة لارتكاب الجريمة ولم ينسب المقدم ...... دلالة تحرياته على أن الطاعن قد باع الأجهزة الكهربائية لمن يدعى ....... كما أن ما أورده الحكم عن تخلص الطاعن من (الجاكوش) بالطريق إنما كان نقلا عن اعترافه بالتحقيقات وليس نقلا عن التحريات وذلك كله خلافا لما يزعمه الطاعن في أسباب طعنه فإن ما يرمى به الحكم من مخالفة للثابت في الأوراق لا يكون له وجه. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه ليس بلازم أن تتطابق اعترافات المتهم ومضمون الدليل الفني على المقيقة التي وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق. بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع جوهر الدليل الغني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق، وكان المكم قد حصل من اعتراف الطاعن أنه ضرب المجنى عليها ...... بالجاكوش ضربتين على رأسها فسقطت برأسها في أناء الغسيل كما نقل عن تقرير الصفة التشريحية لجثة المجنى عليها وجود جروح رضية بالرأس وأنها هي سبب الوفاة وأن ما أثبته بها من

اصابات أخرى لا تحدث الوفاة فى حد ذاتها وأن اصابات المجنى عليها جائزة الحدوث من مثل التصوير الوارد بمذكرة النيابة، ومن ثم فلا يقدح فى سلامة هذا الاستخلاص تلك الإصابات الأخرى التى أوردها التقرير الطبى والتى لا تكفى لحدوث الوفاة ولا دخل لها فى حدوثها. ويكون ما يثيره الطاعن فى شأن تناقض الدليل الفنى غير سديد. ذلك أن الأصل أنه متى كان الحكم قد أنصب على العبيها نسب إلى المتهم احداثها وأثبت التقرير الطبى وجودها واطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من اصابات لم يكن لها من أثر فى إحداث الوفاة. ومن ثم تنتفى دعوى التناقض بين الأدلة التى أخذ بها الحكم. وإذ كان ذلك، وكان ليس بلازم أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع عن الطاعن من الحود تناقض بين الدليلين القولى والفنى مادام ما أورده فى مدوناته يتضمن الرد وجود تناقض بين الدليلين القولى والفنى مادام ما أورده فى مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع. إذ المحكمة لا تلتزم بمنابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد على المتقلال طالما أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم. لما كان عائدم، فإن طعن المحكوم عليه برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

وحيث أن النيابة العامة قد عرضت القضية على هذه المحكمة مشفوعة بمذكرة - رأت فيها اقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه - اعمالا لنص المادة ٢٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل دون الثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على مراعاة ميعاد الستين يوما المحدد في المادة ٣٤ من ذلك القانون. إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل أن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتتبين - من تلقاء نفسها ودون أن تتقيد بالرأى الذي ضمئته النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب، يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد فواته .

فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية.

وحبث أن الحكم قد استظهر نية القتل في حق المحكوم عليه وتوافر ظرفي الأقتيران والأرتساط في جريمة القتل العمل يقوله ووكبان الثبانت تاعتيراف المتبهم بالتحقيقات أنه أثناء وجوده بمسكن المجنى عليهما وطرأت له فكرة سرقة جهاز التليفزيون كلف المجنى عليه الأول بالخروج لشراء علية سجائر له كي يتمكن من السرقة ثم بحث بأحد أدراج المكتب ووجد مظروف بداخله مبلغ خمسمائة وثمانين جنيها وحال قيامه بحصر المبلغ فوجيء بحضور المجنى عليه الأول ومشاهدته له والذي حاول الاستغاثة فنشأت لديه نية معاصرة في قتله فأسرع بكم فاه المجنى عليه الأول ...... بيده وأمسك بالجاكوش الذي كان معه وضريه على رأسه ثم لف سلك الأباجورة حول رقبته وانهال عليه بالضرب بالجاكوش بالعديد من الضربات حتى لفظ أنفاسه الأخيرة فواراه أسفل اربكة بالمجرة التي يجاس بها ثم انصرف متوجها إلى المجنى عليها الثانية ...... التي لم تشعر بجريمته إلى حيث تواجدها بحوش المسكن جالسة أمام إناء تغسل الملابس وقدم من خلفها وعاجلها بالضرب بالجاكوش على رأسها من الخلف بضربتين حتى سقط رأسها في الإناء ولفظت هي الأخدى انفاسها بما تستخلص المحكمة من أفعال المتهم من كم فم المجنى عليه الأول وضريه بالجاكوش ولف سلك الأباجورة في محاولة لخنقه وموالاه الاعتداء عليه بالضرب بالجاكوش أكثر من ضربة على الرأس في مقتل وكذا من اعتدائه على المجنى عليها في غفلة منها بالضرب بذات الجاكوش أكثر من ضربة على رأسها وفي مقتل توافر نية قتل المجنى عليهما لديه. وحيث أنه على ظرفي الأقتران والأرتباط فإنه عن الظرف الأول. ولما كان الثابت على نحو ما سلف من ارتكاب المتهم لمّ المجنى عليه الأول توجه عقبها لحوش المسكن حيث قام بافعال مادية مستقلة بقتل المجنى عليها للثانية، ومن ثم تكون جناية القتل الأولى قد اقترنت بجناية أخرى وهي

قتل المجنى عليها الثانية على ذات المسرح وجمعتهما المصاحبة الزمنية مما يتوافر به الظرف المشدد المنصوص عليه بالمادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات وعن الظرف الثاني فإنه ولما كان الثابت باعتراف المتهم الذي عولت عليه المحكمة أن المتهم بعد أن قارف كلا من جريمتي قتل المجنى عليهما قام بنزع قرط المجنى عليها الثانية من اذنيها وجمع الأجهزة الكهربائية سالفة البيان وسرقها وتحقق له مبتغاه بما يتوافر معه علاقة السببية ويقوم في حقه ظرف الارتباط بين جنابة القتل وجنحة السرقة، . ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما تستنبطه المحكمة من الظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما بضمره في نفسه وأن استخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية، وكان يكفي لتغليظ العقاب عملا بالمادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد اربكيتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن وملاك الأمر في تقدير ذلك يستقل به قاضي الموضوع. ولما كان شرط انزال العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات هو أن يكون وقوع القتل لاحد المقاصد المدينة بها ومن بينها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل، وعلى محكمة الموضوع في حالة ارتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض المتهم من القتل وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم كافيا في أستظهار نية القتل ويتحقق به ظرفا الاقتران والارتباط المشددان لعقوبة القتل العمد كما هما معرفان به في القانون. إذ اثبت الحكم مقارفة كل من جريمتي القتل للمجنى عليهما بفعل مستقل والمامهما على مسرح واحد وفي عين الوقت. كما أوضح رابطة السببية بين القتل وارتكاب جنحة السرقة التي كانت الغرض المقصود

منه. هذا إلى أن توافر أى من هذين الظرفين كاف لتوقيع عقوبة الأعدام عن جريمة القتل العمد. لما كان ذلك، وكان الحكم قد خلص مما تقدم على نحو سليم إلى إدانة المحكوم عليه بوصف أنه فى يوم ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٩٥ قتل المجنى عليه المحكوم عليه بوصف أنه فى يوم ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٩٥ قتل المجنى عليه بفصد تسهيل ارتكاب سرقة، واعمل فى حقه المادتين ٢٣٤ و ٢١٧/أولا من قانون العقوبات، وأنزل به عقوبة الأعدام. ولما كانت اجراءات المحاكمة قد تمت طبقا للقانون وصدر الحكم بإعدام المحكم عليه بإجماع آراء أعضاء المحكمة وبعد استطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل اصدار الحكم طبقا للمادة ٢/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنانية، وجاء متفقا وصحيح القانون ومبرأ من الخطأ فى تطبيقه أو تأويله، كما أنه صدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهى إليه الحكم. لما كان ذلك، فإنه ونيون مع قبول عرض النبابة اقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .......

## جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ عوض جادو نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ البشرى الشوريجي وسمير مصطفى نائبي رئيس انحكمة وعبد المنعم منصور وفتحي جوده .

## (AY)

## الطعن رقم ١٣٠٢٣ لسنة ٦٣ القضائية

 (١) بلاغ كاذب. جريمة «أركانها». قصد جنائى. محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل».

تقديم شكوى فى حق شخص إلى جهات الاختصاص واسناد وقائع معينة إليه. لا بعد قذفا. شرط ذلك .

استخلاص قصد التشهير، موضوعي.

(۲) سب وقـذف. مـحكمـة النقض اسلطتها، محكمـة
 الموضوع اسلطتها في تقدير الدليلاء.

القذف المعاقب عليه. ماهيته .

استخلاص قاضى الموضوع وقائع القذف، خضوعه لرقابة محكمة النقض.

(٣) سب وقذف. حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيب».

إيراد الحكم أن الطاعنة نسبت للمسدعى بالحق المدنى ارتكابه العسديد من المخالفات والجرائم وقيامه بالنهرب من الرسوم الجمركية وتلاعبه في النقد الأجنبي واستعماله طرقا احتيالية وتزويره في العقود والنصب والنهرب من الصرائب. كفايته لتوافر جريمة القذف.

(٤) محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليل، إثبات ابوجه عام،

لمحكمة الموضوع أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما يؤدى عقلا إلى النتيجة التي التهدة التي التنابطة التناب

لا يشترط فى الدليل أن يكون صريحا دالا على الواقعة المراد اثباتها. كفاية استخلاصه بالاستنتاج من الطروف والقرائن.

### (٥) سب وقذف. قصد جنائي.

القصد الجنائي في جريمة القذف. مناط توافره؟

تحصيل الحكم المطعون فيه عبارات قصد منها النيل من المجنى عليه. كفايته بياناً للقصد الجنائي.

الد لما كان من المقرر إنه و ان حق تقديم شكوى فى حق شخص إلى جهات الاختصاص واسناد وقائع معينه إليه، لا يعد قذفا معاقبا عليه، إلا أن ذلك مشروطا بأن الاختصاص واسناد وقائع معينه إليه، لا يعد قذفا معاقبا عليه، إلا أن ذلك مشروطا بأن يكون البلاغ صادفا مقترنا بحسن النية ولا تشويه شائبة من بسوء القصد، فإن استبان للمحكمة - إن التبليغ عن الوقائع محل الاتهام لم يكن بالصدق، وإنما قصد به مجرد التشهير بالمجنى عليه والنيل منه، وهذا من الموضوع الذى تستقل به المحكمة استخلاصا من وقائع الدعوى وظروفها، دون معقب عليها، ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج، فإن النعى على حكمها فى هذا الشأن لا يكون له محل.

٢- ان الأصل فى القذف الذى يستوجب العقاب قانونا هو الذى يتضمن اسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند اليه عند أهل وطنه وإنه إذا كان من حق قاضى الموضوع إن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى فإن لمحكمة النقض أن تراقبه فيما يرتبه من النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذب لتبين مناحيها واستظهار مرمى عباراتها لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح .

٣ـ لما كان الحكم المطعون فيه بما أورده من أن الطاعنة نسبت المدعى بالحق المدنى إنه إرتكب العديد من المخالفات والجرائم وقام بالتهرب من الرسوم الجمركية وتلاعب فى النقد الأجنبى وأنه استعمل طرقا احتيالية وإنه قام بالتزوير فى العقود والنصب على شركة ..... والتهرب من الضرائب، وهو بلا شك مما ينطوى على

مساس بكرامة المدعى بالحق المدنى ويدعو إلى احتقاره بين مخالطيه ومن يعاسر هم فى الوسط الذى يعيش فيه وتتوافر به جريمة القذف كما هى معرفة به فى الفانون. ومن ثم فإن منعى الطاعنة فى هذا الصدد يكون غير سديد .

٤- من المقرر أن للمحكمة أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا للنتيجة التي انتهت إليها وأنه لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا على الواقعة المراد إثباتها بل يكفى أن يكون ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

د لما كان القانون لا يتطلب في جريمة القذف قصدا خاصا بل يكتفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق فيها متى أذاع القاذف الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقه لأوجبت عقاب المقذوف في حقه أو احتقاره عند الناس ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القاذف حسن النية أي معتقدا صحة ما رمى به المجنى عليه من وقائع القذف، ولما كان الثابت من العبارات التي حصلها الحكم أنها بطبيعتها عبارات قصد بها النيل من المجنى عليه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تضمن بيان القصد الجنائي على وجهه الصحيح ويكون ما تثيره الطاعنة في هذا الشأن غير سديد.

## الوتسائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح قصر النيل ضد الطاعنة بوصف أنها نسبت إليه أمورا لو صحت لأ وجبت عقابه عنها بأن قام بالعديد من المخالفات والجرائم مستغلا صفته وطلب عقابها بالمادئين ٢٠/٢،٢، بأن قام بالعديد من المخالفات وبالزامها بأن تؤدى له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سببل التعويض المؤقت. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادتى الاتهام بتغريم المتهمة مائتى جنيه وإحالة الدعوى المدنية للمحكمة المختصة. استأنفت ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ/ ....... المحامى عن الاستاذ/ ...... المحامى نيابة عن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

### المحمسة

لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة السب والقَدْف العلني التي دان الطاعنة بها وأورد على تُبوتها في حقها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبه عليها. أما كان ذلك، وكان من المقرر انه وان كان حق تقديم شكوى في حق شخص إلى جهات الاختصاص واسناد وقائم معينه إليه، لا يعد قنفا معاقبا عليه، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون البلاغ صادقًا مقترنا بحسن النبة ولا تشويه شائية من سوء القصد، فإن استبان للمحكمة ـ وهو الحال في الدعوى الماثلة أن التبليغ عن الوقائع محل الاتهام لم يكن بالصدق، وإنما قصد به محرد التشهير بالمجنى عليه والنيل منه، وهذا من الموضوع الذي تستقل به المحكمة استخلاصا من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها، ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج، فإن النعى على حكمها في هذا السُّأن لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان الأصل في القذف الذي يستوجب العقاب قانونا هو الذي يتضمن اسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند إليه عند أهل وطنه وإنه وإذا كان من حق قاضي الموضوع أن يستخلص وقائم القذف من عناصر الدعوى فإن لمحكمة النقض أن تراقبه فيما يرتبه من النتائج القانونية ليحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرمى عباراتها لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح، وكان الحكم المطعون فيه بما أورده من أن الطاعنة نسبت للمدعى بالحق المدنى أنه ارتكب العديد من المخالفات والجرائم وقام بالنهرب من الرسوم الجمركية وتلاعب في النقد الأجنبي وأنه استعمل طرقا احتيالية وأنه قام بالتزوير في العقود والنصب على شركة ...... والتهرب من الصرائب، وهو بلا شك مما ينطوي على مساس بكرامة المدعى بالحق المدنى ويدعو إلى احتقاره بين

مخالطيه ومن يعاشرهم في الوسط الذي يعيش فيه وتتوافر به جريمة القذف كم هي معرفة به في القانون، ومن ثم فإن منعى الطاعنة في هذا الصدد بكون عبر سديد. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤدبا عقلا للنتيجة التي انتهت إليها وأنه لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا على الواقعة المراد الباتها بل يكفي أن يكون تبرتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات، فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه- من أن المتهمة لم تستطع ثبات كل ما رمت به المدعى بالحق المدنى و و انه حتى على فرض ثبوت ارتكابه بعض ما جاء بالمحضر الإداري فان الامور الاخرى لم تستطع اثباتها و لو صحت هذه العبارات فانها تنال من المدعى بالحق المدنى وتحط من كرامته وقدره بين أهله - يكون استنتاجا سائغا لا شائيه فيه ويكون نعى الطاعنة في هذا الخصوص غير سديد. لما كان ذلك، وكان القانون لا يتطلب في جريمة القذف قصدا خاصا بل يكتفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق فيها متى أذاع القاذف الأمور المتضمنه للقذف وهو عالم انها لو كانت صادقة لا وجبت عقاب المقذوف في حقه أو احتقاره عند الناس ولا يؤثِّر في توافر هذا القد أن يكون القانف حسن النبة أي معتقدا صحة ما رمي به المحنى عليه من وقائع القذف، ولما كان الثابت من العبارات التي حصلها الحكم أنها بطبيعتها عبارات قصد بها النيل من المجنى عليه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تضمن بيان القصد الجنائي على وجهه الصحيح ويكون ما تثيره الطاعنة في هذا الشأن غير سديد. لما كان ما تقدم، فإن الطعن بكون على غير اساس مفصحا عن عدم قبوله موضوعا ومصادرة الكفالة.

### جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ طلعت الأكيابي نائب وئيس الحكمة وعضوية السادة المستشارين/ حسن عشيش وأحمد جمال الدين وبدر الدين السيد وحسن أبو المعالى أبو النصر نواب وثيس الحكمة .

## (AA)

## الطعن رقم ١٥ لسنة ٦٣ القضائية

(۱) دفوع «الدفع بعدم جواز نظر الدعوى السائغة الفصل فيها». دفاع «الإخلال بحق الدفاع، ما يوفره». حكم «تسبيب». تسبيب معيب». نقض «أسباب الطعن، ما يقبل منها».

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . حوهرى . وجوب تعرض الحكم له ايرادا وردا عليه . إغفال ذلك . قصور . لا يغير من ذلك عدم إبداء دفاعه هذا أمام محكمة أول درجة . أساسه ؟

لما كان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها هو دفاع جوهرى من شأنه أن يهدم النهمة موضوع الدعوى لبنائه على سبق الفصل فيها، فقد كان واجبا على المحكمة أن تحققه وتفصل فيه، أما وهى لم تفعل واكتفى الحكم بالنص فى منطوقه على رفض هذا الدفع دون أن يورد فى أسبابه مسوغات هذا الرفض فإن الحكم يكون معيبا بالقصور، ولا يغير من ذلك، كون أن الطاعن لم يبد دفاعه هذا أمام محكمة أول درجة، لما هو مقرر أن التأخير فى الادلاء بالدفع لا يدل حتما على عدم جديته ما دام منتجا ومن شأنه أن تتدفع به التهمة أو يتغير به وجه الرأى فى الدعوى، كما أن استعمال المتهم حقه المشروع فى الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاء لا يصح للبنت أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخر لأن المحاكمة هى وقته المناسب الذي كفل فيه القانون لكل متهم حقه فى أن يدلى بما يحق له من طلبات المتحقيق وأوجه الدفاع والزام المحكمة النظر فيه وتحقيقه تجليه للحقيقة وهداية السواب، وإذ ما كان الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه ـ قد خالف هذا النظر في

الرد على الدفع المشار إليه واكتفاء بقضائه بمنطوقه على رفض الدفع فكأنه خلا من الرد ، فإنه يكون معيبا بالقصور .

## الوتسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المملوكة له و المحجوز عليها لصالح ....... المسلمة إليه على سبيل الوديعة لحراستها و تقيهما في اليوم المحدد للبيع فأختلسها لنفسه إضرارا بالدائن الحاجز . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٦ من فانون العقوبات . ومحكمة جنح بيلا قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ثلاثين جنيها لوقف التنفيذ . عارض وقضى في معارضتة باعتبارها كأن لم تكن . استأنف ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية و مأمورية بيلا الاستئنافية، قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفض الدفع المبدى من المتهم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وفي الموضوع بتعديل الحكم المارض فيه بالاكتفاء بحبس المتهم شهرا مع الشغل .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

### المكمسة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول معارضة الطاعن الاستئنافية شكلا وفى الموضوع بتعديل العقوبة المقضى بها فى الحكم الغيابى الاستئنافي قد انطوى على قصور فى التسبيب، ذلك بأن الطاعن دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الجنحة رقم .... لسنة .... جنح مستأنف بيلا، إلا أن المحكمة أصدرت حكمها المطعون فيه دون أن تعرض لهذا الدفاع الجوهرى وتفصل فيه، مما بعيب حكمها ويستوجب نقضه.

وحيث إنه يبين من مطالعة محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية أن الطاعن دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها، ولكن المحكمة أصدرت حكمها المطعون فيه دون أن تعرض بأسبابه إلى هذا الدفع، ونص في منطوقه على القضاء برفض الدفع المبدى من الطاعن. لما كان ذلك، وكان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها هو دفاع جوهري من شأنه أن يهدم التهمة موضوع الدعوى لبنائه على سبق الفصل فيها، فقد كان واجبا على المحكمة أن تحققه وتفصل فيه، أما وهي لم تفعل واكتفى الحكم بالنص في منطوفَه على رفض هذا الدفع دون أن يورد في أسبابه مسوغات هذا الرفض فإن الحكم يكون معيبا بالقصور، ولا يغير من ذلك، كون أن الطاعن لم يبد دفاعه هذا أمام محكمة أول درجة، لما هو مقرر أن التأخير في الإدلاء بالدفع لا يدل حتما على عدم جديته ما دام منتجا ومن شأن أن تندفع به التهمة أو يتغير به وجه الرأي في الدعوى، كما أن استعمال المتهم حقه المشروع في الدفاع عن نفسه في مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخراً لأن المحاكمة هي وقته المناسب الذي كفل فيه القانون لكل متهم حقه في أن يدلي بما يحق له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع وألزم المحكمة النظر فيه-وتحقيقه تجلية للحقيقة وهداية للصواب، وإذ ما كان الحكم المطعون فيه –على ما سلف بيانه ـ قد خالف هذا النظر في الرد على الدفع المشار إليه واكتفاء بقضائه بمنطوقه على رفض الدفع فكأنه خلا من الرد ، و يكون معيبا بالقصور مما يوجب نقضه والإعادة.

## جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٩٧

برنامة السيد المنتشار/ محمد محمد زايد نائب رئيس اغكمة وعندية السادة المنتشارين/ سرى صيام ومحمد حسام الدين الغربانى ومحمد ثنتا ومحمد الصيرفى نواب رئيس اغكمة.

#### (A4)

# الطعن رقم ٢٠١٣٤ لسنة ٥٩ القضائية

(۱) تزوير ۱ أوراق رسمية ۱. اشتراك. جريمة ۱ أركانها ۱. نقض ۱ أسباب الطعن. ما يقبل منها ۱. حكم ۱ تسبيبه. تسبيب معيب ۱.

تغيير الحقيقة بطريق الغش بإحدى الوسائل المحددة قانونا، كفايته لتحقق جريمة التزوير في الأوراق الرسمية، حدوث ضرر لشخص معين، غير لازم، علة ذلك؟

إدلاء الشاهد بأقوال تغاير الحقيقة في محاضر جمع الاستدلالات والتحقيق الابتدائي لبس من قبيل التزوير في الأوراق الرسمية. علة ذلك؟

# (٢) شهادة زور. جريمة ، أركانها ،. قصد جنائي.

مناط العقاب على شهادة الزور . كونها قد أديت أمام الفضاء بعد حلف اليمين .بقصد تصلله.

 (٣) وصف التهمة، إثبات ، بوجه عام ، . نيابة عامة. محكمة للوضوع ، سلطتها في تكييف الدعوى ، .

عدم النزام محكمة الموضوع بوصف النيابة العامة للواقعة. واجبها تمحيصها وإنزال الوصف القانوني الصحيح عليها. (٤) قانون ، تفسيره ، . جريمة ، اركانها ، . قصد جنائى. نقض ،
 حالات الطعن. الخطأ فى تطبيق القانون ، .

أثر الطعن. دفاع ا الاخــلال بحق الدفـاع. ما يوفـره ١. عقــوبـة العقوبة المبررة ١

يشترط للعقاب على الافعال المنصوص عليها في المادة ١٤٥ عقوبات أن يكون الباعث عليها هو إعاقة الجاني على القرار من وجه القضاء.

دفاع الطاعنين أنهما حرضا آخر على قول غير الحقيقة في محضر الشرطة إبتغاء تجنب تشريح جثة والده. جوهري.

وجوب تحقيقه والفصل فيه. إغفال ذلك. قصور وإخلال بحق الدفاع.

عدم إمتداد أثر نقض الحكم لمحكوم عليه أنزلت به عقوبة مبررة ولو أتصل وجه النقض به.

ا ـ من المقرر أن جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تتحقق بتغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه لأن هذا التغيير نتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها في نظر الجمهور، وليس من هذا القبيل ادلاء الشاهد بأقوال تغاير الحقيقة في محاضر جمع الاستدلالات والتحقيق الابتدائي لأن مثل هذه الشهادة هيي مما يحتمل الصدق والكذب ولا ينال كذبها من قيمة المحرر وحجيته مادام أنه لا يتخذ حجه في إثبات صحة مضمونها.

٢- من المقرر أن جريمة شهادة الزور يتطلب القانون للعقاب عليها أن يقرر
 الشاهد أمام المحكمة بعد حلف اليمين أقوالا يطم أنها تخالف الحقيقة بقصد تضليل
 القضاء.

٣- من المقرر أنه ليس لزاما على محكمة الموضوع أن تتقيد بالوصف القانونى الذى أسبغته النيابة العامة على الواقعة محل الدعويى بل من واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وصولا إلى إنزال حكم القانون ضحيحا عليها.

٤- من المقرر أن الأدلاء بمعلومات تنعلق بجناية أو جنحة مع العلم بعدم صحنها لاعانة الجانى عليى الغرار هو مما ينطبق عليه حكم المادة ١٤٥ من قانون العقوبات، لاعانة الجانى عليى الغرار هو مما ينطبق عليه حكم المادة أن يكون الباعث علي الأفعال المنصوص عليها فى هذه المادة أن يكون الباعث على عليها هو إعانة الجانى على الغرار من وجه القضاء، وهو ما لم يستظهره الحكم على الرغم من إيراده قول المحكوم عليه أن الطاعنين حرضاه واتفقا معه على قول غير الحقيقة فى محضر الشرطة ابتغاء تجنب تشريح جثة والده المجنى عليه، وهو دفاع جوهرى فى الدعوى لم تقسطه المحكمة حقه ولم تقل رأيها فيه مع أنه إذا صح تغير به وجه الرأى فى الدعوى. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع متعينا نقضه والإعادة بالنسبة إلى الطاعنين، دون المحكوم عليه....... الذى وأن انصل وجه النقيض به بالنسبة إلى الجريمة محل الطعن، إلا أن المحكمة أنزلت به عقوبة واحدة عنه وعن جريمتين أخريين، وهى عقوبة مبررة لإحدى هاتين الجريمتين.

# الوقائسع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وأخرين بأنهم اشتركوا بطريق التحريض والاتفاق فيما بينهم وبطريق المساعدة مع موظف عمومى حسن النية هو فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى محضر الأحوال رقم ... حال تحريره المختص بوظيفته وذلك بجعلهم واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهم بتزويرها بأن اتفق المتهمين مع المتهم الآخر وحرضوه عليى ذلك فأقر بالمحضر سالف الذكر على خلاف الحقيقة أن والده توفى قضاءا وقدرا نتيجة سقوطه من أعلى منزله فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق وتلك المساعدة وأحالتهم إلى محكمة جنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عمل بالمواد ٤٠، ١٤، ١٤، ١٠، ٢١١، ٢١١، ٢٢٥/ ٢٥٠/ ٢٣٢/ ١٠ كل من ذات القانون بمعاقبة كلا من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سته أشهر.

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ.

### المكمسة

ومن حيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة الاشتراك بطريقي التحريض والاتفاق فيي تزوير محرر رسمى قد شابه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع، ذلك بأنه أسبغ على الواقعة وصف الاشتراك في تزوير محضر الشرطة مع أنها تشكل الجنحة المنصوص عليها في المادة 150 من قانون العقوبات التي تتطلب توافر قصد إعانة الجاني على الفرار من وجه العدالة الذي دفع الطاعنان بانتفائه قولا أن القصد كان توقى تشريح جثة المجنى عليه بيد أن الحكم أغفل هذا الدفع ايرادا وردا ولم يستظهر أفعال الاشتراك بما يقيمها في حقهما. مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بالنسبة الى الطاعنين بما مفاده أن المحكوم عليه...... تعدى على شقيقه...... بعصا على رأسه دون أن

بقصد قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته، وأن الطاعنين حرضا المحكوم عليه ...... نجل المجنى عليه واتفقا معه على أن يشهد بمحضر جمع الاستدلالات ـ على خلاف الحقيقة ـ بأن والده توفي قضاءً وقدرا نتيجة سقوطه من أعلى منزله، فقرر في المحضر المذكور بذلك نتيجة هذا التحريض وذلك الاتفاق، وأورد الحكم - قول المحكوم عليه أن الطاعنين طلبا منه أن بدلي بالشهادة سالفة البيان على خلاف الحقيقة لتجنب تشريح جثة والده فوافقهما على ذلك، وبعد أن التفت الحكم عن إنكار الطاعنين خلص إلى إدانتهما بالاشتراك بطريقي التحريض والاتفاق في تزوير محرر رسمي هو المحضر سالف البيان. لما كان ذلك، وكانت جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تتحقق بتغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولولم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه لأن هذا التغيير نتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها في نظر الجمهور، وليس من هذا القبيل إدلاء الشاهد بأقوال تغاير الحقيقة في محاضر جمع الاستدلالات والتحقيق الابتدائي لأن مثل هذه الشهادة هي مما يحتمل الصدق والكذب ولا ينال كذبها من قيمة المحرر وحجيته مادام أنه لا يتخذ حجة في إثبات صحة مضمونها، فإن الإدلاء في محضر الشرطة المشار إليه سلفا بالواقعة سالفة الذكر المغايرة للحقيقة لا تقوم به جريمة التنزوير في محرر رسمي ولا يكون التحريض والاتفاق عليها المنسوب للطاعنين اشتراكا في تلك الجريمة. كما أن الواقعة تلك لا تتوافر بها - من جهة أخرى جريمة شهادة الزور لما يتطلبه القانون للعقاب على هذه الجريمة من أن يقرر الشاهد أمام المحكمة بعد حلف اليمين أقوالا يعلم أنها تخالف الحقيقة بقصد تضليل القضاء وليس هذا هو الشأن في الدعوى . لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه ليس لزاما على محكمة الموضوع أن تتقيد بالوصف القانوني الذي أسبغته النيابة العامة على الواقعة

محل الدعوى بل من واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وصولا إلى إنزال حكم القانون صحيحا عليها، وكان الإدلاء بمعلومات تتعلق بجنابة أو جنحة مع العلم بعدم صحتها لإعانة الجاني على الفرار هو مما ينطبق عليه حكم المادة ١٤٥ من قانون العقوبات، إلا أنه يشترط للعقاب على الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة أن يكون الباعث عليها هو إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء، وهو ما لم يستظهره الحكم على الرغم من إيراده قول المحكوم عليه .....ان الطاعنين حرضاه واتفقا معه على قول غير الحقيقة في محضر الشرطة ابتغاء تجنب تشريح جثة والده المجنى عليه، وهو دفاع جوهري في الدعوى لم تقسطه المحكمة حقه ولم تقل رأيها فيه مع أنه إذا صح تغير به وجه الرأى في الدعوى. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع متعينا نقضه والإعادة بالنسبة إلى الطاعنين، دون المحكوم عليه .....الذي وإن اتصل وجه النقض به بالنسبة إلى الجريمة محل الطعن، إلا أن المحكمة أنزلت به عقوبة واحدة عنها وعن جريمتين أخريين، وهي عقوبة مبررة لإحدى هاتين الجريمتين.

### جلسة ١٩٩٧ مايوسنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ نجاح نصار نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ مجدى منتصر و حسن حمزه و مصطفى كامل و محمد عبد العزيز محمد نواب رئيس افكمة .

 $(4 \cdot)$ 

# الطعن رقم ٢٢٩٨٤ لسنة ٦٢ القضائية

حكم دوضعه و التوقيع عليه و إصداره ١٠ شهادة سلبية.

النمسك ببطلان الحكم لمدم إيداعه والنوقيع عليه خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره. رهن بالحصول من قلم الكتاب على شهادة سلبية. لا يغنى عن تقديم تلك الشهادة تأشيرة كاتب الجلسة ومدير الشئون الجنائية بأن القضية طرف السيد القاضى لكتابة الأسباب.

من المقرر أنه يجب على الطاعن لكى يكون له التمسك ببطلان الحكم لعدم إيداعه والتوقيع عليه خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره الحصول من قلم الكتاب على شهادة سلبية مستوفاة للشروط التى تتطلبها المادة ٣١٢ إجراءات دالة على أن الحكم لم يكن وقت تعريرها قد أودع ملف الدعوى على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد، وكان لا يغنى عن تقديم تلك الشهادة سواء الإفادة المؤشر بها من كاتب الجلسة على الطلب المقدم من المدعى بالحقوق المدنية بصفته - فى اليوم الثلاثين من تاريخ صدور الحكم من المدعى بالحقوق المدنية بصفته والتى تفيد كل منهما أن القضية طرف السيد القاضى لكتابة أسباب الحكم. ما دام الثابت أن الطاعن لم يحصل من قلم الكتاب على

الشهادة موضوع الطلب.

### الوتائسع

اتهمت النيابة العامة المطعون صندها بأنها تهربت من أداء صريبة الاستهلاك على السلعة التي تقوم ببيعها. وطلبت عقابها بالمواد ۲۲،۳۵، ۴٬۵۰، ۴٬۵۰، ۴٬۲۰، ۵٬ ۲۰، ۳۵، ۳۲، ۳۵، ۴٬۸۰ من القانون رقم ۱۹۸۳ سنة ۱۹۸۱ وادعي المسيد وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الصرائب على الاستهلاك مدنيا قبل المتهمة بمبلغ ۲۲۳ جنيه و ۷۰۰ مليم على سبيل التعويض. ومحكمة جنح مركز طوخ قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهمة خمسمائة جنيه والمصادرة والزامها بأن تؤدى للمدعى بالحقوق المدنيه مبلغ الفين وخمسمائة جنيه على سبيل التعويض. عارضت وقضى في معارضتها بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وببراءة المتهمة مما أسند إليها. استأنف المدعى بالحقوق المدنية (بصفته) ومحكمة بنها الابتدائية. بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف.

فطعنت هيئة قضايا الدولة نيابة عن المدعى بالحقوق المدنية بصفته في هذا الحكم بطريق النقض ........ الخ.

#### المحكمسة

لما كان من المقرر أنه يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك ببطلان الدكم لعدم إيداعه والتوقيع عليه خلال الثلاثين يوما البتالية لصدوره الجصول من قلم الكتاب على شهادة سلبية مستوفاة للشروط التي تتطلبها المادة ٣١٧ إجراءات ، دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد، وكان لا يغنى عن تقديم تلك الشهادة سواء الإفادة المؤشر بها من كاتب الجلسة على الطلب المقدم من المدعى بالحقوق المدنية بصفته - فى اليوم الثلاثين من تاريخ صدور الحكم - أو تلك الإفادة المؤشر بها من كاتب الجلسة ومدير الشئون الجنائية على الطلب المقدم من المدعى بالحقوق المدنية بصفته والتى تفيد كل منهما أن القضية طرف السيد القاضى لكتابة أسباب الحكم . ما دام الثابت أن الطاعن لم يحصل من قلم الكتاب على الشهادة موضوع الطلب. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يفصح عن عدم قبله لم موضوعاً.

### جلسة ۲۰ من مايو سنة ۱۹۹۷

برئاسة السيد المستشار/ محمد حسين لبيب نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ وخوان عبد العليم وسلامه احمد عبد الجيد نافي رئيس الحكمة. وزغلول البلشي وعبد الرحمن فهمي.

(91)

# الطعن رقم ٢٠١٦٤ لسنة ٥٩ القضائية

 (١) مواد مخدرة. تلبس. تفتيش التفتيش بغير إذن ا. محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليل ا. نقض السباب الطعن. ما لا يقبل منها ا.

تقدير توافر حالة التلبس. موضوعي. مادام سائغاً.

تخلى الطاعن عن اللفافة التي تحوى المخدر طواعيـة واختياراً. تتوافر به حـالة التلبس.

الجدل الموضوعي. لاتجوز إثارته أمام النقض.

(۲) محكمة الموضوع السلطة ها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى المحيحة لواقعة المحيحة لواقعة المحيدة لواقعة المحيدة لواقعة المحيدة لواقعة المحيدة الم

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى. موضوعي. مادام سائغاً.

(٣) إثبات ا شهود المحكمة الموضوع اسلطتها في تقدير
 الدليلاء . نقض ا أسباب الطعن. ما لا يقبل منها المعلى المعنى المعلى المعل

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .

أخذ المحكمة بشهادة الشاهد. مفاده؟

المنازعة في صورة الواقعة التي اطمأنت إليها المحكمة من أقوال شهد الإثبات. عير مقبولة.

### (٤) مواد مُخدرة، إثبات ، خبرة ،

تحديد كنة المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها. لا يصلح فيه غير التحليل. خطأ الضابط في التعرف على نوع المادة المضبوطة. لا أثر له.

### (٥) مواد مخدرة.

وجوب العقاب على إحراز المواد المخدرة مهما كان المقدار ضئيلاً. متى كان له كيان مادى محسوس.

1- لما كان من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة. وكان الحكم قد استظهر أن الطاعن قد تخلى عن اللفافة التى تحوى المادة المخدرة من تلقاء نفسه - أى طواعية واختيارا - إثر مشاهدتة الضابط فإن ذلك مما يرتب حالة التلبس بالجريمة التى تبيح التفتيش والقبض ويكون ما أورده الحكم تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على ما دفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة ومن بطلان القبض والتفتيش كاف وسائغ في الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون وينحل ما يثيره الطاعن في هذا الوجه إلى جدل موضوعي لا تجوز وصحيح القانون وينحل ما يثيره الطاعن في هذا الوجه إلى جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

٢- من المقرر أن لمحكمة الموضوع . تستخلص من أقوال الشهود وسائر
 العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى

اليه اقتناعها وأن تطرح ما بخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سانعا مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

٣ـ لما كان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ولما كانت المحكمة قد اطمأنت الى أقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في صورة الواقعة بمقولة أن الضابط اختلق حالة التلبس ليصحح الإجراء الباطل، أو حيلولة مكان وقوف الضابط من وقوع الحادث على الصورة التي رواها لا يكون له من محل.

٤ـ لما كان الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ومن ثم فان خطأ الضابط في التعرف على نوع المادة المضبوطة يكون غير ذي أثر.

حـ لما كان القانون لم يعين حـدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخـدرة إذ
 العقاب واجب حتما مهما كان القدر ضئيلا متى كان له كيان محسوس أمكن تقديره
 فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا.

#### الوتائسع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد التعاطى جوهرا مخدراً دهيروين، بدن تذكرة طبية وفى غير الاحوال المصرح بها قانونا. وأحالته الى محكمة جنايات الجيزة لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الأحالة، والمحكمة المذكورة قصت حصورياً عملاً بالمولد ١٩٦٠ المعدل والبند رقم ١٠٣ من الجدول رقم ١ المرفق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العـويـــ بمعاقبتـه بالحبس مع الشغل لمدة ستـة أشـهر وتغريمه ألف جنيه ومصادرة المخـدر المصبوط.

فطعن الاستاذ/ ...... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ...... الخ.

#### المكمسة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز مؤدم مخدرة بقصد التعاطى قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال. ذلك أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان القبض والتفتيش لأن الواقعة لم تكن في حالة تلبس وقد اختلق الصابط هذه الحالة في تصوير لا يتفق مع العقل والمنطق ليصحح بها الإجراء الباطل. غير أن الحكم أطرح هذا الدفع بما لا يسوغ، كما أن مكان وقوف الصابط يحول دون وقوع الحادث على الصورة التي رواها في شأن ارتباك الطاعن أو تخليم عن المخدر، هذا إلى أن الحكم أورد أن المادة لمخدر الهيروين خلافا لما قرره الصابط من انها كوكايين وبالمخالفة أيضا لما ورد بتقرير التحليل من أنها تحتوى على هيروين والتي لم تحدد نسبته كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفادة أنه أثناء قيام المضابط بتفقد حالة الأمن والنظام بدائرة القسم وبدخوله والقوة المرافقة له من رجال الشرطة لاحدى المقاهى وكان المتهم يقف بالقرب من بابها وما أن شاهده هذا الأخير حتى بدت عليه علامات الارتباك وألقى بشىء من يده فالتقطه وتبين له انها لفافة من الورق بداخلها مصحوق يشتبه أن يكون مخدر فقام بصبطه وبمواجهته أقر له

بإحراز مصد التعضي. وأورد الحكم على تبوت هذه الواقعة في حق الطاعن ادلة مستمدة من أقوال الصابط ومما ثبت من تقرير التحليل وهي أدلة سائغة من شأنها أن ودي الى ما رتبه الحكم عليها، وقد عرض الحكم من بعد ذلك للدفع ببطلان والتفتيش ورد عليه بقوله ، وحيث إن المتهم قد اأذكر ما نسسب إليه ودفع الحاضر معه ببطلان القبض والتفتيش لأنتفاء حالة التلبس، كما شكك في صحة الواقعة.... الا أن المحكمة وقد اطمأنت الى صحة الاتهام على نحو ما تقدم فانها لا تعول على إنكار المتهم، كما أن حالة التلبس قد توافرت من تخلي المتهم من تلقاء نفسه عن اللفافة التي تحتوي على المخدر المضبوط ومن ثم فإن ما ذهب إليه الدفاع في هذا الخصوص لا محل له . لما كان ذلك، وكان من المقرر أن القول بتوافر حالة التلس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد اقامت قضاءها على أسباب سائغة، وكان الحكم قد استظهر أن الطاعن قد تخلي عن اللفافة التي تحوى المادة المخدرة من تلقاء نفسه ـ أي طواعية واختيارا ـ إثر مشاهدتة الضابط فإن ذلك مما يرتب حالة التلبس بالجريمة التي تبيح التفتيش والقبض ويكون ما أورده الحكم تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على ما دفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة ومن بطلان القبض والتفتيش كاف وسائغ في الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون وينحل ما يثيره الطاعن في هذا الوجه الى جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه افتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الاوراق وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ولما كانت المحكمة قد الممأنت الى أقوال الصابط وصحة تصويره المواقعة فان ما يثيره الطاعن من منازعة فى صورة الواقعة بمقولة أن الصابط اختلق حالة التلبس ليصحح الإجراء الباطل، أو حيلولة مكان وقوف الصنابط من وقوع الحادث على الصورة التى رواها لا يكون له من محل. لما كان ذلك، وكان الكشف عن كنه المادة المصبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير المتحليل ومن ثم فإن خطأ الصنابط فى التعرف على نوع المادة المصبوطة يكون غير ذى أثر، فصلا عن أن تعرف الصنابط على نوع المخدر المصبوط إنما كان على سبيل الاشتباه حسبما أورد الحكم فى تحصيله لواقعة الدعوى. لما كان ذلك، وكان القانون لم يعين حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة إذ العقاب واجب حتما مهما كان القدر صليلاً متى كان له كيان محسوس أمكن تقديره كما هى الحال فى الدعوى المطروحة . فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا. لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً.

### جلسة ۲۰ من مايو سنة ۱۹۹۷

برناسة السيد المستشار/ جابر عبد التواب نائب رئيس انحكمة وعصوية السادة المستشارين/ أمين عبد العليم وعلى شكيب نائبى رئيس انحكمة ورشاد قذافى وفرحان بطران .

### (97)

# الطعن رقم ١٦٥ ٣٠ لسنة ٥٩ القضائية

(١) نقض ( التقرير بالطعن وإيداع الاسباب ١٠

التقرير بالطعن في الميعاد دون تقديم الأسباب. أثره: عدم قبول الطعن شكلاً.

(٢) دفوع الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش، محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليل، حكم اتسبيبه. تسبيب غير معيب،

الدفع بصدور إنن التفتيش بعد الضبط والتفتيش، موضوعى. كفايه اطمئنان المحكمة إلى وقوعهما بناء على الإذن رداً عليه.

مثال لتسبيب سائغ للرد على الدفع بصدورإذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش.

(٣) دفوع ١ الدفع بنفي التهمة ١.

الدفع بنفى النهمة. موضوعى. استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردها العكم .

(٤) إثبات ابوجه عام ،حكم اتسبيبه . تسبيب غير معيب ،

حسب الحكم أن يورد الأدلة المنتجة التى تجمل قضاءه . تعقب المتهم فى كل جزئيه من جزئيات دفاعه . غير لازم . النفاته عنها . مفاده : اطراحها .

 (٥) محكمة للوضوع اسلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى،

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعه الدعوى. موضوعي. ما دام سائغاً .

المنازعة فى سلطة محكمة الموضوع فى استخلاص صورة الواقعة. جدل موضوعى، غير مقبول .

### (٦) دفاع «الاخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره، .

عدم النزام المحكمة بتعقب المنهم في مناحى دفاعه الموضوعي. كفايه قضائها بالإدانة رداً عليه .

### (٧) تربح. جريمة ‹أركانها› . قانون ‹تفسيره› .

جناية التربح المنصوص عليها في المادة ١١٥ عقوبات. مناط تحققها .

جناية التربح من جرائم الخطر الذي يهدد نزاهة الوظيفة العامة. عله ذلك .

(۸) تربح. جريمة «أركانها». حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيد».

لا يشترط لتحقق جريمة التربح الحصول فعلاً على الربح أو المنفعة. كفاية مجرد المحاولة ولو لم يتحقق ربح أو منفعة. أساس ذلك .

مثال لتسبيب سائغ تتوافر به الأركان القانونية لجناية التربح .

(٩) تربح. موظفون عموميون. محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير إخت صاص الموظف بالعمل الذي تربح منها، حكم السبيبه. تسبيب غير معيب، القض السباب الطعن ما لا يقبل منها،

تقدير توافر اختصاص الموظف بالعمل الذي تربح منه. موضوعي، ما دام سائغاً .كفاية أن يكون الموظف في جريمة التربح مختصا بجزء من العمل الذي تربح منه. ولو يسير.

الجدل المؤضوعي. غير جائز أمام النقض.

(۱۰) تربح. إتفاق. اشتراك اطرقها. إثبات ابوجه عاما. حكم اتسبيبه. تسبيب غير معيبا،

الاشتراك في الجريمة. لا يلزم التدليل عليه بأدلة مادية محسوسة، كفاية استخلاصه من أدلة الدعوى وملابساتها .

الاشتراك بطريق الاتفاق. هر اتحاد نيه أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه. الاشتراك بطريق المتماعدة، مناط تحققه ، مثال لتسبيب سائغ في جريمة الاشتراك في التربح .

(١١) تربح الاشتراك في التربح، جريمة الركانها،

إقتصار دور الطاعن على الاشتراك في جريمة التربح. لا محل لتوافر صفة ما في حقه أو وجوب التحقق من اختصاصه بالعمل محل التربح أو الحصول على ربح أو منفعة .

(١٢) تربح. اشتراك. نقض السباب الطعن. ما لا يقبل منها،.

المنازعة في مقدار المبلغ محل جريمة التربح لأول مرة أمام النقض. غير جائزة .

 ١- إن الطاعن وإن كان قد قرر بالطعن في الميعاد القانوني إلا أنه لم يودع أسبابا لطعنه ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلاً.

٢- لما كان الحكم المطعون فيه قد تناول دفع الطاعن ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور الإذن بذلك ورد عليه بقوله "وحيث أنه عن الدفع ببطلان القبض والتفتيش في غير محله ذلك لأن الثابت للمحكمة أن المتهم الأول ضبط بعد صدور إذن النيابة العامة في صباح يوم ...... وإذ ووجه بالتهمة أرشد عن ثمن السكر الذي كان يحتفظ به في منزله وتم ضبطة " وكان من المقرر أن الدفع بصدور الإنن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذا منها بالأدلة السائغة التي أوردتها وكان مارد به الحكم المطعون فيه على الدفع سالف الذكر سائغا في اطراحه " فأن مارد به الحكم المطعون فيه على الدفع سالف الذكر سائغا في اطراحه " فأن

٣ـ من المقرر أن النعى بالتفات الحكم عن دفاع المطاعن بعدم وجوده بمكان الحايث وعدم ارتكابه الجريمة مردود بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل رداً طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التى أوردها الجكم .

عَيِمِن المقرر أنه يحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قصاؤه أن يورد الأدلة المبتجة التي صحبي أديه على ما استخاصه من مقارفة المتهم للجريمة المسندة إليه ولا

عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها .

مد من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغاً مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق فإن النعى بأن الواقعة لا تعدو جنحة بيع بأزيد من التسعيرة المقررة أو أنها محض شروع في ارتكاب الجريمة فذلك لا يعدو أن يكون منازعة في الصورة التي اعتنقتها للواقعة وجدلاً موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها مما تستقل الفصل فيه بغير معقب .

٦- من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهه يثيرها على استقلال إذ في قضائها بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها ما يفيد ضمنا أنها اطرحتها ولم تعول عليها .

٧- من المقرر أن جناية التربح المنصوص عليها في المادة ١١٥ من قانون العقوبات تتحقق متى استغل الموظف العام أو من في حكمه - بالمعنى الوارد في المادة ١١٩ مكررا من القانون ذاته - وظيفته بأن حصل أو حاول أن يحصل لنفسه على ربح أو منفعة بحق أو بغير حق أو لغيره بدون حق وذلك من عمل من أعمال وظيفته ففي هذه الجريمة يتمثل استغلال الوظيفة العامة من خلال العمل على تحقيق مصلحة خاصة من ورائها فهناك تعارض لا شك فيه بين المصلحة الخاصة التي يستهدفها الموظف العام لنفسه أو لغيره وبين المصلحة العامة المكلف بالسهر عليها وتحقيقها في نزاهة وتجرد غير مبتغ لنفسه أو لغيره ربحا أو منفعه فهذه جريمة من جرائم الخطر الذي يهدد نزاهة الوظيفة العامة لأنها تؤدى إلى تعرض المصلحة العامة الخطر من تربح الموظف العام من ورائها ولا يحول دون توافر هذا الخطر ألا يترتب عليه صرر حقيقي أو ألا يتمثل في خطر حقيقي فعلى فهر خطر مجرد بحكم التعارض عيد المصلحة بن المامة والخاصة .

٨ من المقرر أنه لا يشترط لقيام جريمة التربح الحصول فعلا على الربح أو
 المنفعة وإنما يكفى لقيامها مجرد محاولة ذلك ولو لم يتحقق الربح أو المنفعة وجاء

بالمذكرة للقانون ٦٣ لمنة ١٩٧٥ أن التشريع الجنانى المقارن يولى اهتماما خاصا بجريمة التربح وعليه حصلت الصياغة الواردة فى المشروع للمادة ١١٥ من قانون العقوبات لتتسع وتشمل حالة كل موظف عام أيا كان وجهه نشاطه يحصل أو يحاول العصول لنفسه أو لغيره بدون وجه حق على ربح من عمل من أعمال وظيفته ومن ثم روعى أن يكون تربح الموظف مؤثما على اطلاقه وأن يكون تظفير غيره بالربح محل عقاب إن كان قد حدث بدون حق ولكن يجب لوقوع الجريمة أن يكون الحصول على الربح أو محاولة الحصول عليه من عمل من أعمال وظيفته سواء كان ذلك فى مرحلة تقرير العمل الذي يستغله الموظف أو فى مرحلة المداولة فى اتخاذه أو عند التصديق عليه أو تعديله على نحو معين أو تنفيذه أوإيطاله أو إلغائه. لما كان ذلك، وكان ما أثبته الحكم من قيام الطاعن الأول - الذي لا يجحد صفته كمفتش تموين بمراقبة تموين والرابع فى مقارفة الجريمة التي أوردها الحكم تفصيلا والتي دانهما بها بما يتوافر به سائر الأركان القانونية لجناية التربح المنصوص عليها فى المادة ١١٥ من قانون العقوبات سالف الذكر .

9- لما كان من المقرر أن توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذى تربح منه هو من الأمور الموضوعية التى يترك تقديرها إلى محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائغا مستندا إلى أصل ثابت فى الأوراق، وكان الحكم قد أثبت فى حق الطاعن - المحكوم عليه الثانى - أنه يعمل موظفا «مفتش تموين» بعراقبة تعوين ..... شأن الأول وكان مكلفا بالإشراف على توزيع السلعة محل الاتهام واستظهر فى مدوناته اختصاصه بالعمل الذى حاول التربح منه وكان لا يشترط فى جريمة المتربح أن يكون الموظف مختصا بجزء منه وأى قدر من الاختصاص ولو يسير يكفى ويستوفى الصورة التى يتخذها اختصاصه بالنسبة لعمل ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى شأن اختصاصه بالعمل والصورة التى اعتنقها الحكم للواقعة والجريمة الذى دانه بها لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا يجوز إثرارته أمام محكمة اللقض .

١٠ من المقرر أنَّه ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الاشتراك في

إرتكاب الجريمة بأدلة مادية محسوسة بل يكفيها القول بحصوله أن تستخلص ذلك من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون في وقائع الدعوى نفسها ما يسوغ الاعتقاد برجوده وكان الحكم في سرده لوقائع الدعوى ومؤدى أدلة الثبوت فيها قد أورد أن الحاعن اتفق مع الطاعن الأول ومعهما الثالث والرابع على بيعه كمية السكر المشار البها بالسعر الذي اتفقوا عليه للمتهم الثالث وتنفيذا لهذا الاتفاق قام الثالث بدفع ثمنها واحضار سيارة لنقلها وأنهما قد حصلا النفسيهما على ربح من جراء ذلك هو الغرق بين المسعر الرسمي والسعر الذي اشترى به الثالث. كما أثبت الحكم أن الطاعن الثاني كان يراقب الطريق أثناء تحميل السيارة بالسكر وأنه فر هاربا وقت ضبط السيارة فإن الحكم إذ استخلص من ذلك أن الطاعن الشترى مع الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب جريمة التربح التي دانهما بها فإنه يكون استخلاصا سائغا ومؤديا إلى ما قصده الاشتراك بطريق الاتفاق هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ويتم الاشتراك بطريق الاتفاق هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ويتحق البا دون مظاهر خارجية أو اعمال محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ويتحق عائبا دون مظاهر خارجية أو اعمال محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ويتحقق معنى تسهيل ارتكاب الغرب الشريك مع الفاعل تدخلا مقصودا يتجاوب صداه مع فعله الاشتراك بالمساعدة بتدخل الشريك مع الفاعل تدخلا مقصودا يتجاوب صداه مع فعله الأشتراك بالمساعدة بتدخل الشريك .

١١ ـ لما كان دور المحكوم عليه الثانى الطاعن قد اقتصر على الاشتراك فى جريمة التربح فلا محل لتوافر صفة ما فى حقه أو وجوب التحقق من اختصاصه أو حصوله على ربح أو منفعة من وراء ذلك .

١٢ ـ لما كان الحكم قد أثبت بأدلة منتجة اشتراك الطاعن فى مقارفة الجريمة التى دانه بها مع الأول وحدد العبلغ الذى حصلا عليه والذى لا يمارى الطاعن فى أن له أصله الصحيح فى الأوراق وإذ كان الطاعن لم ينازع أمام محكمة الموضوع فيما يثيره بوجه الطعن فليس له أن يبدى هذا النعى لأول مرة أمام محكمة النقض .

### الوتسائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١- ...... (طاعن) . ٢- ..... (طاعن) . ٣- ..... (طاعن) . ٢- ..... . بأنهم أولا: المتهمون جميعا: اشتركوا بطريق

الاتفاق والمساعدة مع موظف عام حسن النيه موهو مدير وأمين عهدة مجمع ...... النابع لشركة الاهرام للمجمعات الاستهلاكية إحدى وحدات القطاع العام، على اختلاس كمية السكر المبينة بالتحقيقات والبالغ قيمتها خمسمائة وثمانية وثمانون جنيها المملوكة للشركة سالفة الذكر والمسلمة إليه يسبب وظيفته وذلك بأن اتفق معه المتهمان الأول والثاني على بيع كمية من السكر إلى أحد التجار كما عرفه المتهمون المذكورون بالمتهم الرابع الذي توسط بينهم وبين المتهم الثالث واتفقوا جميعا على شراء هذا الأخير كمية بأزيد من السعر الرسمي وقام المتهم الثالث بدفع ثمنها وأحضر سيارة وحملها بكمية السكر المتفق عليها ووقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة. ثانيا: المتهمان الأول والثاني بصفتهما موظفين عامين (مفتشين تعوين بإدارة تعوين ......) ومكلفين بالإشراف على توزيع السلع التموينية بالمجمع الاستهلاكي سالف البيان حصلا لنفسهما وحاولا الحصول للمتهمين الثالث والرابع بدون حق على ربح من عمل من أعمال وظيفتهما وذلك بأن مكنا المتهم الثالث من الحصول على كمبات السكر المضبوطة بسعر الكيلو مائة وعشرون قرشا حالة كونه سعره الرسمي سبعون قرشا وذلك بقصد إعادة ببعه بالسوق السوداء بأزيد من سعر الشراء بغرض الحصول لنفسيهما وللمتهم الرابع على ربح قدرة جنيه أربعمائه وعشرون جنيها بالإضافة إلى ما يحصل عليه المتهم الثالث نتيجة ببعه كمية السكر في السوق السوداء بأزيد من سعر شرائها. ثالثًا: المتهمان الأول والثاني أيضا بصفتهما سالفة البيان أخلا عمداً بنظام توزيع السلع المبينة بالتحقيقات والمتعلقة بقوت الشعب والمعهود إليهما الإشراف على توزيعها للمستهلكين طبقا لنظام معين على النحو المبين بالتحقيقات. رابعا: المتهمان الثالث والرابع: اشتركا بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهمين الأول والثاني في ارتكاب الجريمتين المبينتين في الوصفين ثانيا وثالثا وذلك بأن اتفقا معهما وساعد عا في ارتكابها على النحو المبين بالتحقيقات ووقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة. خامسا: المتهم الثالث: الجعرى لغير الاستعمال الشخصي بقصد إعادة البيع سلعة تموينية بسكر، تصرف عن طريق إحدى شركات القطاع العام على النحو المبين بالتحقيقات. سادسا: اتفقوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع موظف عام حسن النية ، هو

مدير وأمين عهدة المجمع الاستهلاكي سالف الذكر؛ على بيع سلعة تعوينية مسعرة جبرياً وسكر؛ بأزيد من السعر الرسمي المقرر وذلك بأن اتفقوا مع الموظف المذكور وساعدوه في ارتكاب هذه الجريمة على النحو المبين بالأوراق فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة. وأحالتهم إلى محكمة أمن الدولة العليا بالجيزة لمعاقبتهم طبقا القيد والوصف الواردين بأمر الإحالة، والمحكمة المذكورة قصت حصوريا للثلاثة الأول وغيابيا للرابع عملا بالمواد ٤٠ / ثانيا وثالثا، ٤١، ١١٥، ١١، ١١/١١/١١ من ١١٥، ١١٥، ١١٥ من ١١٨ مكررا/ أمن قانون العقوبات والمواد ٣ مكررا / ببندا، ٥، ٥٠، ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٠ السنة ١٩٨٠ والمواد ٥، ٩٠ المنتقب ١٩٨٠ والمواد ٥، ١٩٨٠ من التهمة ١٩٨٠ من قانون العقوبات. أولا: ببراءة جميع المتهمين من التهمة الأولى. ثانيا: بحبس كل من .....، المدتقب مبلغ ٤٠٤ جنيه وذلك بعد أن عدلت الشغل ومصادرة المبلغ المصبوط وتغريمهم مبلغ ٤٠٠ جنيه وذلك بعد أن عدلت وصف التهمة باستبعاد ما نسب للمتهم الثاني في البندين ثانيا وثالثا واستبعاد البند

فطعن المحكوم عليهم الثلاثة الأول في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

### المكمسة

من حيث إن الطاعن الثالث ..... وإن كان قد قرر بالطعن فى الميعاد القانونى إلا أنه لم يودع أُسبابا لطعنه ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا .

ومن حيث إن الطعن المقدم من الطاعنين الأول والثاني قد استوفى أوضاعه المقررة في القانون ومن ثم فهو مقبول شكلا .

أولاً: الطعن المقدم من المحكوم عليه الأول .......... :

يَعَى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى الحصول على ربح بذوّل خق مَنْ أَعْمَالُ وطيفته والإخلال عمدا بنظام توزيع سلعة قد شابه الإخلال بحق الدفاع والنساد فى الاستدلال والخطأ فى الإسناد ذلك أنه دفع ببطلان إجراءات القبض والتفتيش لإجرائهما قبل صدور إذن بذلك إلا أن الحكم أطرح الدفع بما لا يسوغ وعول الحكم على أقوال المبلغ وصابط الشرطة رغم أن أقوالهما جاءت مرسلة وذلك لمدم وجووده ه بمكان الواقعة وليس له ثمة عمل بالمجمع الاستهلاكي كما إن دفاعه قام على أن الواقعة لا تعدو أن تكون جنحة بيع بأزيد من السعر المقرر إلا أن الحكم التفت عن هذا الدفاع ولم يعرض له مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقصنه .

من حيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة أركان جريمتي التربح والإخلال عمدا بنظام توزيع سلعة اللتين دان بهما الطاعن وأورد على ثوتهما في حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد تناول دفع الطاعن ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور الإذن بذلك ورد عليه بقوله ووحيث أنه عن الدفع ببطلان القبض والتفتيش في غير محله ذلك لأن الثابت للمحكمة أن المتهم الأول ضبط بعد صدور إذن النبابة العامة في صباح يوم ١٩٨٨/٤/١٤ وإذ ووجه بالتهمة أرشد عن ثمن السكر الذي كان يحتفظ به في منزله وتم ضبطه، . وكان من المقرر إن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذا منها بالأدلة السائغة التي أوردتها وكان ما رديه الحكم المطعون فيه على الدفع سالف الذكر سائغاً في إطراحه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله. لما كان ذلك، وكان النعي بالتفات الحكم عن نفاع الطاعن بعدم تواجده بمكان الحادث وعدم ارتكابه الجريمة مردود بأن نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم، إذ بحسب الحكم كميا يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجه التي صحت لديه على ما استخلصه من مقارفة المتهم للجريمة المسندة إليه ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها إنه أطرحها. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما موداه أن الطاعن وهر موظف عمومي مفتش تموين يتولى الإشراف على بيع سلعة

تمونية حصل لنفسه والمتهم الثاني بدون وجه حق على ربح من أعمال وظيفته بأن مكن المتهم الثالث من الحصول على كميات السكر المضبوطة بسعر الكبلو جرام مائه وعشرين قرشا حال كون سعره الرسمى سبعين قرشا محققا بذلك ربحا قدرة أربعمائة وعشرين جنيها وهو ما يعد إخلالاً عمديا بالنظام المقرر لتوزيع السلعة وقد أورد الحكم على ثبوت الواقعة أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات ومن ضبط كمية السكر المبيعة واعتراف المتهمين الثالث والرابع وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبه الحكم عليها وكان من المقرر إن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما بؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبوله في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق فإن النعى بأن الواقعة لا تعدو جنمة بيع بأزيد من السعر المقرر أو أنها محض شروع في ارتكاب الجريمة فذلك لا يعدو أن يكون منازعة في الصورة التي اعتنقتها المحكمة للواقعة وجدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة كما اربسمت في وجدانها مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب هذا إلى أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهه يثيرها على استقلال إذ في قضائها بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها ما يفيد ضمنا إنها أطرحتها ولم تعول عليها .

### ثانيا : الطعن المقدم من المحكوم عليه الثاني ...... :

ينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه بالاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمتين أنفتى البيان خالف القانون واخطأ في تطبيقه وشابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ذلك إن المتهم الأول لا تتوافر له صفه الموظف العام اللازمة لقيام جناية التربح المنصوص عليها في المادة 110 بالمعنى المحدد في المادة 110 من قانون العقوبات إذ أنه لا يختص بتوزيع سلعة السكر وإن كان يشرف على ذلك دون سلطة فعلية وبانتفاء صفه الموظف العام عن الأول فإن جريمة الاشتراك تنتفى بالنسبة له كما أن الحكم لم يدلل على اشتراكة في

جريمة التربح وأوجه المساعدة فيها ذلك إن مجرد وجوده على مسرح الجريمة لا يقطع بوجود اتفاق أو مساعدة كما أن ما نسب إليه ليس إلا شروعا في ارتكاب الجريمة ذلك إن السيارة ضبطت أثناء تحميلها دون أن تصل إلى حيازة المتهم الثالث فضلا عن إن المبلغ الذي تم ضبطه مع الأول هو ١٠٠٠ جنيه في حين إن المبلغ الذي كان يتعين ضبطه ٢٠٠ جنيه على أساس ثمن كمية السكر كما لم يثبت حصوله لنفسه على شئ من هذا المبلغ مما يعيب الحكم بالتنافض ويقطع بعدم صحة الواقعة كل ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله تتحصل في إن المتهمين ...... ، ..... مفتشين التموين بمراقية تموين ...... اللذين أشرفا على توزيع كميات من السكر من مجمع ...... التابع لشركة الأهرام للجمعات الاستهلاكية للجمهور خلال شهر .... سنة .... استرشادا بالبطاقات التموينية أتفقا مع ...... مدير وأمين عهدة المجمع المذكور على بيع كمية من السكر في السوق السوداء وقدرها ٨٤٠ كيلو جرام بسعر الكيلو جرام مائه وعشرون قرشا بدلا من السعر المحدد وهو سبعون قرشا متربحين بذلك من وظيفتهما قدره خمسون قرشا في الكيلو جرام الواحد واشترك معهما المتهم الرابع ...... بأن ساعدهما وعرفهما بالمتهم الثالث ...... الذي قبل الشراء لاعادة البيع في السوق السوداء ليحقق لنفسه ربحا وإذ أبلغ مدير المجمع الشرطة التي أعدت كمينا بالقرب من المجمع وفي ...... تم ضبط كمية من السكر المتفق على بيعها محملة في سيارة أجرة التي أحضرها المتهم الثالث وقبيل الضبط توجه مدير المجمع بالمتهمين الثاني والثالث إلى بيت المتهم وهناك سلم المتهم الثالث مدير المجمع مبلغ ألف جنيه اعطاها للمتهم الأول الذي سلمه منه مبلغ عشرة جنيهات من أجرة السيارة في حضور المتهم الثاني وعندئذ أشر المتهم الأول برصيد السكر المثبت في دفتر المجمع الخاص بذلك ثم غادر ثلاثتهم المنزل إلى المجمع لتسليم السكر ثم تم التحميل في السيارة وكان المتهم الثاني يراقب الطريق أمام المجمع وعند ضبط الشرطة للسكر المبيع لاذا بالفرار ..... وبعد استئنذان النيابة العامة تم ضبط المتهمين بكمية السكر المبيعه ..، وأورد الحكم على ثيوت الواقعة في

حق الطاعنين أدله مستدة من أقوال ...... مدير وأمين عهدة مجمع ..... بالجيزة والعقيد ..... مدير مباحث تعوين الجيزة والسيد ..... الصابط بمباحث تموين الجيزة ومن ضبط كمية السكر المبيعة واعتراف المتهمين الثالث والرابع وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبه الحكم عليها . لما كان ذلك، وكان من المقرر أن جناية التربح المنصوص عليها في المادة ١١٥ من قانون العقوبات تتحقق متى استغل الموظف العام أو من في حكمه- بالمعنى الوارد في المادة ١١٩ مكررا من القانون ذاته - وظيفته بأن حصل أو حاول أن يحصل لنفسه على ربح أو منفعة بحق أو بغير حق أو لغيره بدون حق وذلك من عمل من أعمال وظيفته ففي هذه الجريمة يتمثل استغلال الوظيفة العامة من خلال العمل على تحقيق مصلحة خاصة من ورائها فهناك تعارض لا شك فيه بين المصلحة الخاصة التي يستهدفها الموظف العام لنفسه أو لغيره وبين المصلحة العامة المكلف بالسهر عليها وتحقيقها في نزاهه وتجرد غير مبتغ لنفسه أو لغيره ربحا أو منفعة فهذه جريمة من جرائم الخطر الذي يهدد نزاهة الوظيفة العامة لأنها تؤدي إلى تعرض المصلحة العامة للخطر من تربح الموظف العام من ورائها ولا يحول دون توافر هذا الخطر ألا يترتب عليه ضرر حقيقي أو ألا يتمثل في خطر حقيقي فعلى فهو خطر مجرد بحكم التعارض بين المصلحتين العامة والخاصة كما لا يشترط لقيام جريمة التربح الحصول فعلا على الربح أو المنفعة وإنما يكفي لقيامها مجرد محاولة ذلك ولو لم يتحقق الربح أو المنفعه وجاء بالمذكرة للقانون رقم ٦٣ لمنة ١٩٧٥ إن التشريع الجنائي المقارن يولي اهتماما خاصا بجريمة التربح وعليه حصلت الصياغه الواردة في المشروع للمادة ١١٥ من قانون العقوبات لتتسع وتشمل حالة كل موظف عام أيا كان وجهه نشاطة يحصل أو يحاول الحصول لنفسه أو لغيره بدون وجه حق على ربح من عمل من أعمال وظيفته ومن ثم روعي أن يكون تربح الموظف مأما على إطلاقه وأن يكون تظفير غيره بالربح محل عقاب إن كان قد حدث بدون حق ولكن يجب لوقوع الجريمة أن يكون الصصول على الريح أو محاولة الحصول عليه من عمل من أعمال وظيفته سواء كان ذلك في مرحلة تقرير العمل الذي بستغله الموظف أو في مرحلة المداولة في اتخاذه أو عند التصديق عليه أو

تعديله على نحو معين أو تنفيذة أو إيطاله أو إلغائه. لما كان ذلك، وكان ما أثبته الحكم من قيام الطاعن "لأول - الذي لا يجحد صفته كمفتش تموين بمراقبة تموين ...... بالاتفاق مع الطاعن الثاني وهو زميله في العمل ذاته والاشتراك مع الثالث والرابع في مقارفة الجريمة التي أوردها الحكم تفصيلا والتي دانهما بها بما يتوافر به سائر الأركان القانونية لجناية التربح المنصوص عليها في المادة ١١٥ من قانون العقوبات سالف الذكر. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذي تربح منه هو من الأمور الموضوعية التي يترك تقديرها إلى محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائغا مستندا إلى أصل ثابت في الأوراق، وكان الحكم قد أنَّبت في حق الطاعن ـ المحكوم عليه الثاني ـ أنه يعمل موظفا ممفتش تموين، بمراقعة تموين ...... شأن الأول وكان مكلفا بالإشراف على توزيع السلعة محل الاتهام واستظهر في مدوناته اختصاصه بالعمل الذي حاول التربح منه . لما كان ذلك، وكان لا يشترط في جريمة التربح أن يكون الموظف مختصا بكل العمل الذي تربح منه بل يكفي أن يكون مختصا بجزء منه وأي قدر من الاختصاص ولو بسير بل يكفي ويستوفى الصورة التي يتخذها اختصاصه بالنسبه للعمل ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن اختصاصه بالعمل والصورة التي اعتنقها الحكم للواقعة والجريمة التي دانه بها لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض وبكون نعيه غير مقبول. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه ليس على المحكمة أن ندل على حصول الاشتراك في ارتكاب الجريمة بأدلة مادية محسوسة بل يكفيها للقول بحصوله إن تستخلص ذلك من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون في وقائع الدعوي نفسها ما يسوغ الاعتقاد بوجودة وكان الحكم في سرده لوقائع الدعوى ومؤدى أدلة الثبوت فيها قد أورد أن الطاعن اتفق مع الطاعن الأول ومعهما الثالث والرابع على بيعه كمية السكر المشار إليها بالسعر الذي اتفقوا عليه للمتهم الثالث وتنفيذا لهذا الاتفاق قام الثالث بدفع ثمنها واحضار سيارة لنقلها وانهما قد حصلا لنفسيهما على ربح من جراء ذلك هو الفرق بين السعر الرسمي والسعر الذي اشترى به الثالث ـ كما أثنت الحكم إن الطاعن الثاني كان يراقب الطريق أثناء تحميل السيارة بالسكر وأنه فر هاريا وقت ضبط

السيارة فإن الحكم إذ استخلص من ذلك أن الطاعن شترك مع نذر بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب جريمة التربح التي دانهما بها فأنه يكون استخلاصا سائغا ومؤديا إلى ما قصده الحكم منه ومنتجا في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ذلك إن الاشتراك بطريق الاتفاق هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ويتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال محسوسه يمكن الاستدلال بها عليه ويتحقق الاشتراك بالمساعدة بتدخل الشريك مع الفاعل تدخلا مقصودا يتجاوب صداه مع فعله ويتحقق معنى تسهيل ارتكاب الجريمة الذي جعله الشارع مناط لعقاب الشريك ومن ثم يكون النعي في هذا الصدد غير سديد هذا فضلا عن إنه لما كان دور المحكوم عليه الثاني الطاعن قد اقتصر على الاشتراك في جريمة التربح فلا محل لتوافر صفة ما في حقه أو وجوب التحقق من اختصاصه أو حصوله على ربح أو منفعة من وراء ذلك وبكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير سديد. لما كان ذلك، وكان الحكم قد أثبت بأدلة منتجة اشتراك الطاعن في مقارفه الجريمة التي دانه بها مع الأول وحدد المبلغ الذي حصلا عليه والذي لا يماري الطاعن في أن له أصله الصحيح في الأوراق وإذ كان الطاعن لم ينازع أمام محكمة الموضوع فيما يثيره بوجه الطعن فليس له أن يبدى هذا النعي لأول مره أمام محكمة النقض.

لما كان ما تقدم فإن الطعن بكون على غير أساس متعين رفضه موضوعا .

### جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ ناجى اسحق نقديموس نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ إبراهيم عبد المطلب وأحمد عبد البارى سليمان وحسين الجيزاوى ومجدى أبو العلا نواب رئيس انحكمة .

#### (94)

# الطعن رقم ٢٩٧٤٧ لسنة ٥٩ القضائية

(۱) إجراءات الجراءات التحقيق، قانون اتفسيره، دعوى مدنية الصفة والمسلحة فيها،

قيام الادعاء بالحقوق المدنية في مرحلتي الاستدلال والتحقيق. شرطه وأساسه.

(۲) دعوى مدنية. دعوى جنائية. تعويض. نقض اما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام.

على الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية الفصل فى التعويضات المدنية المطلوبة فى الدعوى المدنية المرفوعة بطريق التبعية للدعوى الجنائية . أساس ذلك .

للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع إلى ذات المحكمة إذا أغفلت الفصل فى التعويضات. المادة ١٩٣ مرافعات.

خلو قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل لها. يوجب تطبيقها. أثر ذلك: عدم جواز الطعن بالنقض من المدعى بالحقوق المدنية في الحكم الذي أغفل الفصل في الدعوى المدنية. علة ذلك .

۱- إن قانون الإجراءات الجنائية إذ نص فى المادة ۲۷ منه على أن الكل من يدعى حصول ضرر له من الجريمة أن يقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية فى الشكوى التي يقدمها إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأمورى الضبط القضائى، وفى هذه الحالة يقوم المأمور المذكور بتحويل الشكوى إلى النيابة العامة مع المحضر الذى يحرره وعلى النيابة العامة عند إحالة الدعوى إلى قاضى التحقيق أن تحيل معها الشكوى

المذكورة، و فى المادة ٢٨ منه على أن «الشكوى التى لا يدعى فيها مقدمها بحقوق مدنية تعد من قبيل التبليغات، ولا يعتبر الشاكى مدعيا بحقوق مدنية إلا إذا صرح بذلك فى شكراه أو فى ورقة مقدمة منه بعد ذلك أو إذا طلب فى احداهما تعويضا ما ، فان واضح من هذين النصين أنه يشترط لقيام الادعاء بالحقوق المدنية فى مرحلتى الاستدلال والتحقيق أن يكون بطلب صريح سواء فى الشكوى المقدمة لمأمور الضبط القضائي أو النيابة العامة أو أثناء سير التحقيق .

٢- من المقرر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى الجنائية فإن على الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل في التعويضات التي طلبها المدعى بالحقوق المدنية وذلك عملا بنص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية، فإن هو أغفل الفصل فيها فإنه على ما جرى به قضاء محكمة النقض ـ يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التي فصلت في الدعوى الجنائية للفصل فيما أغفلته، عملا بنص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية وهي قاعدة واجبة، الإعمال أمام المحاكم الجنائية لخلو قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل وباعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات . لما كان ذلك، وكان البين من منطوق الحكم المطعون فيه أنه أغفل الفصل في الدعوى المدنية فضلا عن أن مدوناته لم تتحدث عنها مما يحق معه القول بأن المحكمة لم تنظر إطلاقا في الدعوى المدنية ولم تفصل فيها، وكان الطعن في الحكم بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع، فإن الطعن المقدم من المدعى بالدقوق المدنية يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له في خصوص المدنية، بما يتعين معه القضاء بعدم جواز الطعن مع مصادرة الكفالة .

## الوتسائع

اتهمت النيابة العامة المطعون صندهما بأنهما قتلا ....... عمدا مع سبق الإصرار بأن انتويا قتله وعقدا للعزم على ذلك وأعدا لهذا الغرض جسما صلبا «شومة» وما ان ظفرا به حتى إنهال عليه المتهم الأول صربا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصبت الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته ، واحالتهما إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، وأدعى ....... والد المجنى عليه قبل المتهمين مدنيا بإلزامهما بأن يؤديا له مبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا ببراءة المتهمين مما نسب إنيهما .

فطعن الاستاذ/ ...... المحامى نيابة عن المدعى بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

#### المحكمسة

من حـيث إن مما ينعـاه الطاعن - المدعى بالحـقوق المدنيـة - على الحكم المطعون فيه، القصور فى التسبيب، ذلك بأنه من الاشارة إلى الدعوى المدنية التابعة وأغفل الفصل فيها، بما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن قانون الإجراءات الجنائية قد نص في المادة ٢٧ منه على أن الكل من يدعى حصول ضرر له من الجريمة أن يقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية في الشكوى التي يقدمها إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأمورى الصبط القصائي، وفي هذه الحالة يقوم المأمور المذكور بتحويل الشكوى إلى النيابة العامة مع المحصر الذي يحرره وعلى النيابة العامة عند إحالة الدعوى إلى قاضى التحقيق أن تحيل معها الشكوى المذكورة، ونص في المادة ٢٨ منه على أن الشكوى التي لا يدعى فيها مقدمها بحقوق مدنية تعد من قبيل التبليغات. ولا يعتبر الشاكى مدعيا بحقوق مدنية إلا إنا صرح بذلك في شكواه أو في ورقة مقدمة منه بعد ذلك أو إذا طلب في احداهما تعويضا ماه وواضح من هذين النصين أنه يشترط لقيام الادعاء بالحقوق المدنية في مرحلتي الاستدلال والتحقيق أن يكون بطلب صريح سواء في الشكوى المقدمة لمأمور الضبط القصائي أو النيابة العامة أو أثناء سير التحقيق. لما كان ذلك، وكان يبين من المضبط القصائي أو النيابة العامة أو أثناء سير التحقيق. لما كان ذلك، وكان يبين من المضبط المضمومة أن محامي الطاعن أدعى مدنيا في مواجهة المطعون ضدهما،

بمبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقَّت، وذلك في محضر جلسة نظر تجديد حبسهما المؤرخ ٧٠/٥/٢١، ومن ثم فقد انعقدت للادعاء بالحقوق المدنية مقومات الطلب الصريح. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى الجنائية فإن على الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل في التعويضات التي طلبها المدعي بالحقوق المدنية وذلك عملا بنص المادة ٣٠٩ من قانون الأحراءات الحنائية ، فإن هو أغفل الفصل فيها فإنه ـ على ما حرى به قصاء محكمة النقض ـ يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التي فصلت في الدعوى الجنائية للفصل فيما أغفلته عملاً بنص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية وهي قاعدة واجبة الإعمال أمام المحاكم الجنائية لخلو فنون الإجراءات الجنائية من نص مماثل وباعتبارها من القواعد العامة الواردة يقانون المرافعات، لما كان ذلك، وكان البين من منطوق الحكم المطعون فيه أنه أغفل الفصل في الدعوى المدنية فضلا عن أن مدوناته لم تتحدث عنها مما يحق معه القول بأن المحكمة لم تنظر إطلاقًا في الدعوى المدنية ولم تفصل فيها، وكان الطعن في "حكم بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع، فإن الطعن المقدم من المدعى بالحقوق المدنية يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له في خصوص الدعوى المدنية، بما يتعين معه القضاء بعدم جواز الطعن مع مصادرة الكفالة .

### جلسة ۲۲ من مايو سنة ۱۹۹۷

برئاسة السيد المستشار/ محمد يحى رشدان نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ مجدى الجندى وحسين الشافعى ومحمود شريف فهمى نواب رئيس انحكمة وعبد القتاح حبيب .

### (91)

# الطعن رقم ١٣٤٣٥ لسنة ٦٢ القضائية

(١) حكم ، بيانات التسبيب ، .

عدم رسم القانون شكلا خاصاً لصياغة الحكم. كفاية أن يكون مجموع ما أورده كافياً لتفهم واقعة الدعوى بأركانها وظروفها .

 (٢) أسباب الاباحة وموانع العقاب الجنون والعاهة العقلية. المسئولية حنائية المسئولية عنائية العقلية المسئولية عنائية المسئولية المسئول

المرض العقلى الذى تنعدم به المسئولية قانونا وفق نص المادة ٦٢ عقوبات. ماهنته .

الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه لا تعد سببا لانعدام المسئولية .

(٣) حكم ابيانات الديباجة. ابطلانها. نقض اأسباب الطعن. ما لا يقبل منهاا.

خلو الحكم من بيان صدوره باسم الشعب. لا يبطله .

(٤) حكم ابيانات الديباجة ١٠ محضر الجلسة .

محضر الجلسة. يكمل الحكم في سائر بيانات الديباجة عدا تاريخ صدوره.

(٥) حكم «بيانات الديباجة» «بطلانه». بطلان. نيابه عامة. نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

إغفال الحكم إثبات اسم ممثل النيابة فى الحكم سهواً. لا يبطله . ما دام أن محضر الجلسة قد تصمن تمثيلها فى الدعوى . ١- من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوية والظروف التى وقعت فيها وكان مجموع ما أورده الحكم ـ كافيا لتفهم واقعة الدعوى بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة فإن ذلك محقق لحكم القانون .

٢- من المقرر أن المرض العقلى الذى يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتنعدم به المسئولية قانونا على ما تنص عليه المادة ٦٢ من قانون العقوبات هو ذلك المرض الذى من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك أما سائر الأمراض والأحوال النفسيه الني لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سببا لانعدام المسئولية .

٣ـ لما كان خلو الحكم من بيان صدوره باسم الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته ولا يرتب بطلانه على ما قضت به هيئة المواد الجنائية وهيئة المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية وغيرهما بهذه المحكمة مجتمعتين فإن النعى عليه بهذا السبب يكون في غير محله .

٤- لما كان من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص أسماء الخصوم فى الدعوى والهيئة التى أصدرته وسائر بيانات الديباجة عدا التاريخ وكان يبين من مراجعة محضر جلسة المحكمة الابتدائية أنها استوفت ذلك البيان فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون سديدا .

مد من المقرر أن عدم اشتمال الحكم على اسم ممثل النيابة لا يعدو أن يكون سهوا لا يترتب عليه البطلان، طالما أن الثابت في محضر الجاسة أن النيابة كانت ممثلة في الدعوى .

# الوقسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ليلة ...... شرع وآخر مجهول في سرقة المنقول المسجول المعلوك له المعلوك المعلو

حضوريا عملا بمواد الانهام بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ. استأنف ومحكمة الجيزة الابتدائية (بهيئة استثنافية) قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والنفاذ.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ...... الخ .

#### المحكمسة

لما كان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجية للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وكان مجموع ما أورده الحكم. كافيا لتفهم واقعة الدعوى بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة فإن ذلك محقق لحكم القانون ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد. لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بانتفاء مسئوليته وقت ارتكاب الجريمة بسبب مرضه النفسي ورد عليه بما يسوغ إطراحه، وكان من المقرر أن المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتنعدم به المسئولية قانونا على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات هو ذلك المرض الذي من شأنه أن بعدم الشعور والإدراك أما سائر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره والإدراكه فلا تعد سببا لانعدام المسلولية، فإذا كان ذلك وكان نوع المرض الذي ركن إليه الدفاع على فرض صحته لا يؤثر في سلامة عقله وصحته وإدراكه وتتوافر معه مسئوليته الجنائية عن الفعل الذي وقع منه فإن ما أورده الحكم كاف وسائغ في الرد على ما يثيره الطاعن في هذا لصدد. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه وإن خلت ديباجيته من بيان المحكمة التي أصدرته إلا أنه يبين من مراجعه الحكم الابتدائي ومحضر جلسته أنها استوفت ذلك البيان فإن استناد الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم الابتدائي يكون سايماً. لما كان ذلك، وكان خلو الحكم من بيان صدوره باسم الشعب لا ينال من شرعيت أو يمس ذاتيت ولا يرتب بطلانه على ما قضت به هيشة المواد الجنائية وهيشة المواد المدنية والتجارية ومواد

الأحوال الشخصية وغيرهما بهذه المحكمة مجتمعتين فإن النعى عليه بهذا السبب يكون في غير محله. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص اسماء الخصوم في الدعوى والهيئة التي أصدرته وسائر بيانات الديباجة عدا التاريخ وكان يبين من مراجعة محضر جلسة المحكمة الابتدائية أنها استوفت ذلك البيان فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سديدا، هذا فضلا عن أنه من المقرر أن عدم اشتمال الحكم على اسم ممثل النيابة لا يعدو أن يكون سهوا لا يترتب عليه البطلان، طالما أن الثابت في محضر الجلسة أن النيابة كانت ممثلة في الدعوى - كما هو الحال في الدعوى - وكان الطاعن لا يجدد أن تمثيلها كان صحيحا. لما كان ما تقدم ، فان الطعن يرمته يكون على غير أساس مفصحا عن عدم قبوله موضوعا.

### جلسة ٢٥من مايوسنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ طلعت الإكيابي نائب رئيس الحكمة وعضوية السادة المستشارين/ حسن عشيش و أحمد جمال الدين و حسن أبو المعالي و محمد شعبان باشا نواب رئيس الحكمة

(40)

## الطعن رقم ٢٥٢٦٨ لسنة ٦٢ القضائية

شيك بدون رصيد. إجراءات «إجراءات للحاكمة» تـزوير «الادعاء بالتـزوير ». دفـاع «الإخـلال بحق الدفاع . مـا يوفـره». نقض «أسـبـاب الطعن. ما يقبل منها».

تقدير المحكمة جدية الادعاء بتزوير ورقة يتوقف الفصل فى الدعوى عليها وإحالته للنيابة العامة لتحقيقه ووقف الدعوى لهذا الغرض وجوب تريص الفصل فى الادعاء فيه من الجهة المختصة. مخالفة ذلك قصور و إخلال بحق الدفاع.

مثال : لتسبيب معيب في جنحة شيك بدون رصبد طعن عليه بالتزوير.

لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن دفع بتزوير الشيك محل الدعوى، فاستجابت المحكمة له وقررت وقف السير فى الدعوى وإحالتها اللنيابة العامة لتحقيق الطعن بالتزوير. لما كان ذلك، وكانت المادة ٢٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه إذا رأت الجهة المنظورة أمامها الدعوى وجها للسدر فى تحقيق التزوير تحيل الأوراق إلى النيابة العامة ولها أن توقف الدعوى إلى أن يفصل فى التزوير من الجهة المختصه إذا كان الفصل فى الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون عليها، وكان مفاد ذلك أنه كلما كانت الورقة المطعون

عليها بالتزوير منتجة في موضوع الدعوى المطروحة على المحكمة الجنائية ورأت المحكمة من جدية الطعن وجها للسير في تحقيقه فأحالته إلى النيابة العامة وأوقفت الدعوى له خا الغرض - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإنه ينبغي على المحكمة أن تتريص الفصل في الادعاء بالتزوير من الجهة المختصة سواء بصدور أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية أو بصدور الحكم في من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى المنائية أو بصدور الحكم في موضوعه من المحكمة المختصة وصيرورة أيهما نهائيا، وعندئذ يكون المحكمة أن نمضى في نظر موضوع الدعوى الموقوفة والفصل فيها . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في موضوع الدعوى مستندا في إدانة الطاعن إلى ذلك الشيك لامن نيتربص الفصل في الادعاء بالتزوير، ودون أن يعرض لدفاعه بتزوير الشيك مع أنه دفاع جوهرى يتصل بالدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح لتغير وجه الرأى فيها، ومن ثم فقد كان لزاما على المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع وأن تمحصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه، أما وأنها لم تفعل والتفتت عنه كلية، فإن حكمها يكون معيا بالقصور في التسبيب فضلا عن إخلاله بحق الدفاع .

#### الوتائسع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح ايناى البارود ضد الطاعن بوصف أنه أعطاه شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدى له مبلغ مائه و واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمادتى الاتهام بحبس المتهم سنة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنيه مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . عارض وقضى في معارضته بقبولها

شكلا و فى الموضوع برفضها وتأبيد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة دمنهور الابتدائية ـ بهيئة استئنافية ـ قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأبيد الحكم المستأنف. عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضه وتأبيد الحكم المعارض فيه.

فطعن الأستاذ/ ...... المحامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ.

#### المكمسة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إعطاء شيكاً بنون رصيد قد شابه قصور و الإخلال بحق الدفاع، ذلك بأنه نمسك أمام محكمة الموضوع بتزوير الشيك المعزو إليه إصداره، بيد أن المحكمة لم تعرض في حكمها لهذا الدفاع الجوهري، بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث انه البين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الظاعن دفع بتزوير الشيك محل الدعوى، فاستجابت المحكمة له وقررت وقف السير فى الدعوى وأحالتها للنيابة العامة لتحقيق الطعن بالتزوير. لما كان ذلك، وكانت المادة ٢٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه إذا رأت الجهة المنظورة أمامها الدعوى وجها للسير فى تحقيق التزوير تحيل الأوراق إلى النيابة العامة ولها أن توقف الدعوى إلى يقصل فى التزوير من الجهة المختصة إذا كان الفصل فى الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون عليها، وكان مفاد ذلك أنه كلما كانت الورقة المطعون عليها بالتزوير منتجة فى موضوع الدعوى المطروحة على المحكمة الجنانية ورأت المحكمة من جدية الطعن وجها للسير فى تحقيقه فأحالته إلى النيابة العامة وأوقفت

الدعوى لهذا الغرض - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإنه ينبغي على المحكمة أن تتربص الفصل في الادعاء بالتزوير من الجهة المختصة سواء بصدور أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية أو بصدور الحكم في موضوعه من المحكمة المختصة وصيرورة أيهما نهائيا، وعندئذ يكون المحكمة أن تمضى في نظر موضوع الدعوى الموقوفة والفصل فيها لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في موضوع الدعوى مستندا في إدانة الطاعن إلى ذلك الشيك دون أن يعرض لدفاعه بتزوير الشيك مع أنه دفاع جوهرى يتصل بالدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح لتغير وجه الرأى فيها، ومن ثم فقد كان لزاما على المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع وأن تمحصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه، أما وأنها لم تفعل والتفتت عنه كلية، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في التسبيب فضلا عن إخلاله بحق الدفاع، بما يوجب خمها يكون معيبا بالقصور في التسبيب فضلا عن إخلاله بحق الدفاع، بما يوجب نقضه والإعادة، وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.

### جلسة ٢٥من مايوسنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ حسام عبد الرحيم نائب رئيس الحُكمة وعضوية السادة المستشارين/ فتحى الصباغ و البشرى الشوريجى و عبد المنعم منصور نواب رئيس الحُكمة وفتحى جودة .

### (41)

# الطعن رقم 8 ٣٧٠ لسنة ٦٥ القضائية

(۱) رشوة. تلبس. تفتيش اإذن التفتيش. بطلانه، نقض المسلحة في الطعن، قبض.

نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه ببطلان إذن النيابة بالقبض والتفتيش لعدم جدية التحريات. غير مجد: ما دام الحكم قد أثبت توافر حالة التلبس بأخذه مبلغ الرشوة من الشاهد الثاني.

(٢) إجراءات الجراءات التحقيق، استدلالات.

عدم اشتراط القانون شكلاً معينا في التوقيع على محضر التحريات . كفاية أن تطمئن المحكمة إلى صحة تلك التوقيعات.

(٣) إثبات «بوجه عام». محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». إجراءات «إجراءات التحقيق». بطلان.

بطلان التسجيل لا يحول دون أخذ القاضى بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها التسجيل.

لا ينال من سلامة الحكم ما استطرد إليه تزيداً بعد استيفائه أدلة الإدانة.

الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الدعوى، غير جائز . أمام النقض.

(٤) إجراءات «إجراءات المحاكمة». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

النعى على المحكمة عدم اتخاذها إجراء لم يطلب منها. غير جائز.

(٥) إثبات ابوجه عام، حكم السبيبه. تسبيب غير معيب،
 رشوة . نقض السباب الطعن . ما لا يقبل منها،

إثبات الحكم في أكثر من موضع أن المتهم تقاضي الرشوة. النعي عليه بالقصور لعدم بيان مبلغ الرشوة، غير مقبول.

(١) رشوة. قصد جنائي. جريمة ،أركانها،.

القصد الجنائي في جريمة الرشوة، مناط توافره.

(٧) إثبات اعتراف، دفوع الدفع ببطلان الإعتراف، إكراه.
 نقض أسباب الطعن ما لا يقبل منها،

الدفع بأن اعتراف الطاعن صدر عن إكراه وقع عليه أو وعد أو إغراء. موضوعى. لا تجوز إثارته لأول مرة أمام النقض . علة ذلك.

(٨) إثبات ابوجه عام المحكم السبيبه السبيب غير معيب الم

عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها.

(٩) رشوة. عقوبة «الإعفاء منها». حكم «تسبيب». تسبيب
 معيب».

إخبار الراشي أو الوسيط بالجريمة وكذا اعترافه بها صنوان في تحقق العذر المعفى من عقوبة الرشوة. علة ذلك.

### (١٠) إثبات داعتراف، حكم دتسبيبه. تسبيب معيب، .

حصول الإعتراف أمام المحكمة. لا يجوز للقاضى أن يضع له قيوداً من عند نفسه. حد ذلك.

استناد الحكم فى الإدانة إلى اعتراف الطاعن . انتهاؤه فى أسبابه إلى إنكاره التهمة . يعيبه .

د لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه - مما لم ينازع فيه الطاعن - المنابط المقدم ....... لم يقم بالقبض على الطاعن إلا بعد أن رآه رؤية العين حال أخذه مبلغ الرشوة من الشاهد الثانى ودسه فى جيبه، مما تعتبر به الجريمة فى حالة تلبس تبيح للصابط القبض عليه وتفتيشه دون إذن من النيابة العامة فى ذلك، فإنه لا جدوى مما يثيره الطاعن - بفرض صحته - فى صدد بطلان إذن من النيابة بالقبض عليه وتفتيشه لعدم جدية التحريات.

Y - لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع ببطلان محضرى التحريات والصنبط لتوقيعها بتوقيعات غير واضحة بقوله ،أن المحكمة تطمئن إلى صحة تلك التوقيعات المذيل بها المحضران المنوه عنهما وأنهما صادران عن محررهما وكان القانون لا يستلزم شكلا معينا للتوقيع على تلك المحاضر أو أن تكون التوقيعات عليها مقروءة وكان المتهم لم يطلب إلى المحكمة أتخاذ إجراء ما في هذا الشأن فإن المحكمة تلفتفت عما أثاره الدفاع في هذا الشأن ، وهذا الذي أورده الحكم المطعون فيه صحيح في القانون وسائغ للرد على الدفع، ما دام أن القانون لم يشترط شكلا معينا في التوقيع على هذه المحاضر وما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى صحة تلك التوقيعات وصدورها عمن حررها - والذي ردد فحوى محاضره في التحقيقات التي أخذت بها المحكمة .

٣ ـ لما كان من المقرر أن بطلان التسجيل بفرض وقوعه ـ لا يحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدبة إلى النتيجة التي أسفر عنها التسجيل كأقوال رجل الضبط عما باشره من اجراءات ونمي اليه من معلومات فيما لا يتصل بالتسجيل المدعى ببطلانه وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه عول في ادانة الطاعن على أقوال المقدم ...... رئيس مكافحة جرائم الأموال العامة، وأقوال المجنى عليه المبلغ، ...... واعتراف المتهم الثاني الوسيط، وهي أدلة سائغة وكافية لحمل قضائه، وأنه بعد أن أورد مؤداها استطرد الى القول بأن تقرير خبير الأصوات أثبت أن الصوت الوارد على الشريط المسجل للحوار بين المتهمين والمبلغ مطابق لبصمة صوت كل من المتهمين والطاعنين، والمبلغ وأن أوراق تفريغ الشريط المشار إليه تضمنت عبارات تدور حول وقائع الرشوة أوردها الحكم، فإنه بكون من غير المنتج النعي على الحكم في شأن هذه التسجيلات بقالة اجرائها بمنأى عن المأذون له بالتسجيل ما دام أنه لم يستطرد اليها الا تزيدا بعد استيفائه أدلة الادانة ـ هذا إلى أن المحكمة قد تناولت هذا الدفاع وردت عليه بما أفصحت عنه من أنها تطمئن إلى أن الشريط الذي تم تسجيله حال لقاء المبلغ بالمتهمين وتسليمه مبلغ الرشوة هو ذلك الذي تم تفريغه بمعرفة خبير الاذاعة والمثبت محتواه في محضر التفريغ المرفق بالأوراق - والذي أوردت المحكمة في مدونات حكمها مؤداه - وأضافت أن دور المبلغ في عملية التسجيل اقتصر على مجرد حمله لجهاز التسجيل لدى لقائه بالمتهمين، وهو الجهاز الذي زوده به ضابط الواقعة وأعطاه التعليمات في شأنه وكانت اجراءات تسجيل الحوار بينه وبين المتهمين قد تمت تحت بصر الضابط المختص وأشرافه وقد خلت الأوراق مما ينبئ عن أن المبلغ كان له دور في التسجيل أو أغفال جزء من الحوار فضلا عن أن ما تم تسجيله يتفق والمدة التي استغرقها لقاؤه بالمتهمين ،خمس دقائق، . لما كان ذلك، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يضحي جدلا موضوعها في حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما يخرج عن رقابة محكمة

النعص .

٤ ـ لما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة اجراء تحقيق ما في شأن مطابقة شريط التسجيل أو ما يزعمه من تعرضه للعبث من قبل المبلغ فليس له من بعد أن بعيب على المحكمة عدم اتخاذها اجراء لم يطلب منها.

 د لما كانت مدونات الحكم قد أبانت في أكثر من موضع أن المتهم الأول الطاعن، تقاضى مبلغ الرشوة لقاء التغاضى عن تحرير محضر مخالفة مبان خاصة بالمبلغ أقامها غير مطابقة لشروط الترخيص، فإن النعى على الحكم بالقصور في هذا الخصوص يكون في غير محله.

٦- لما كان من المقرر أن القصد الجنائى فى الرشوة يتوافر بمجرد علم المرتشى عند طلب أو قبول الوعد أو العطية أو الغائدة أنه يفعل هذا لقاء القيام بعمل أو الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة أو الاخلال بواجباتها وأنه ثمن لاتجاره بوظيفته أو استخلالها ويستنتج هذا الركن من الظروف والملابسات التى صاحبت العمل أو الامتناع أو الاخلال بواجبات الوظيفة، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على أن العطية قدمت للطاعن تنفيذا للاتفاق السابق الذى انعقد بينه وبين المجنى عليه ـ الشاهد الثانى ـ لقاء عدم تحرير محضر المخالفة ضده، فهذا مما يتحقق به معنى الاتجار فى الوظيفة ويقوم به القصد الجنائى كما هو معرف فى القانون.

٧- لما كان الثابت بمحضر جاسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم ينر أن اعتراف المتهم الثانى صدر عن اكراه وقع عليه أو وعد أو اغراء بالاعفاء من العقاب، فلا يقبل منه أن يثير هذا الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق يخرج عن وظيفتها. لما كان ذلك، وكان محضر جلسة المحاكمة قد خلا أيضا مما يثيره الطاعن بأسباب طعنه من قالة الدفع باكراه وقع عليه من الصابط، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مقبول لا سيما وأن الحكم المطعون

فيه لم يسند إليه اعترافا أو إقرارا بالجريمة التي دانه بها.

٨- لما كان مفاد عدم تعرض الحكم لأقوال المدعو ....... اطراحه لها، لما هو مقرر في أصول الاستدلال من أن المحكمة لا تلتزم بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها فلا تورد من أقوال الشهود إلا ما تطمئن اليه وتقيم عليه قضاءها، وتطرح أقوال من لا تثق في شهادتهم من غير أن تكون ملزمة بتبرير ذلك، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد.

9 - لما كان نص المادة ١٠٧٧ مكررا من قانون العقوبات قد جرى بأن ، يعاقب الراشى والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشى، ومع ذلك يعفى الراشى أو الوسيط من العقوبة إذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها ، ومفاد هذا النص بصريح لفظه وواضح دلالته - أن اخبار الراشى أو الوسيط بالجريمة، وكذا اعترافه بها . صنوان فى تحقيق العذر المعفى من عقوبة الرشوة، فيقوم أحدهما مقام الآخر فى ترتيب الإعفاء من هذه العقوبة، إذ من المقرر أن علة هذا الإعفاء هى أن الراشى - أو الوسيط - يؤدى باعترافه أو باخباره على السواء - خدمة للمصلحة العامة بالكشف عن جريمة الرشوة بعد وقوعها والتعريف عن الموظف الذى ارتكبها وتسهيل أثبات الجريمة عليه .

1 - من المقرر أنه إذا حصل الاعتراف لدى المحكمة فمادام القانون لم يشترط له أى شرط بل جاء لفظه فيه مطلقا خاليا من كل قيد زمنى أو مكانى أو كيفى فلا يجوز أن يضع له القاضى قيودا من عند نفسه، بل كل ماله هو أن يتحقق من حصول مدلول لفظ الاعتراف وهو أقرار الشخص بكل وقائع الجريمة وظروفها اقرارا صريحا لا مواربة فيه ولا تضليل ، فمتى وقع هذا المدلول حق الاعفاء بدون نظر إلى أى أمر آخر. لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وإن عول فى إدانة الموظف المرتشى على ما قدمه الطاعن من اعتراف أسهم فى تسهيل اثبات الجريمة عليه، قد وضع على

اعفاء الطاعن ـ كوسيط ـ قيودا من عند نفسه لاتستفاد من نص القانون المار ذكره ـ على نحو ينبئ عن خطئه فى تأويله وتطبيقه ، ويدل على اختلال فكرته عن عناصر واقعة الدعوى فى خصوص دور الطاعن فيها ، وعدم استقرارها الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة ، لما أفصح عنه فى سياقه المتقدم ـ مخالفا لما انتهت اليه أسبابه من أن المتهمين (ومنهما الطاعن) أنكرا التهمة وأنه لا يعول على أنكارهما وهو ما يستحيل معه على محكمة النقض أن تتعرف على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها فى الدعوى فى خصوص هذا الطاعن ، ويكون الحكم معيبا متعينا متعينا

\_\_\_\_\_

### الوقائسع

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .....الخ.

### المحصة

أولاً :- عن الطعن المقدم من المحكوم عليه الأول : -

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على تبوتها في حقه أنه ساعة حر شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها. لما كان ذلك، وكان الثابت من مدونات حكم المطعون فيه مما لم بنازع فيه الطاعن أن الضابط المفتم ....... لم يعم بالتبص

على الطاعن إلا بعد أن رآه رؤية العين حال أخذه مبلغ الرشوة من الشاهد الثاني ودسه في جيبه، مما تعتبر به الجريمة في حالة تلس تبيح للضابط القبض عليه وتفتيشه دون إذن من النيابة العامة في ذلك، فإنه لا جدوى مما يثيره الطاعن ـ بفرض صحته ـ في صدد بطلان إذن النيابة بالقبض عليه وتفتيشه لعدم جدية التحريات. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع ببطلان محضري التحريات والضبط لتوقيعهما بتوقيعات غير واضحة ـ بقوله ءأن المحكمة تطمئن إلى صحة تلك التوقيعات المذبل بها المحضران المنوء عنهما وأنهما صادران عن محررهما وكان القانون لا يستلزم شكلا معينا للتوقيع على تلك المحاضر أو أن تكون التوقيعات عليها مقروءة وكان المتهم لم يطلب إلى المحكمة أنخاذ اجراء ما في هذا الشأن فإن المحكمة تلتفت عما أثاره الدفاع في هذا الشأن ، وهذا الذي أورده الحكم المطعون فيه صحيح في القانون وسائغ للرد على الدفع، ما دام أن القانون لم يشترط شكلا معينا في التوقيع على هذه المحاضر وما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى صحة تلك التوقيعات وصدورها عمن حررها ـ والذي ردد فحوى محاضره في التحقيقات التي أخذت بها المحكمة - فيكون منعى الطاعن في هذا الصدد غير سديد. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن بطلان التسجيل بفرض وقوعه ـ لا يحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجية التي أسفر عنها التسجيل كأقوال رجل الضبط عما باشره من اجراءات ونمى اليه من معلومات فيما لا يتصل بالتسجيل المدعى ببطلانه وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه عول في إدانة الطاعن على أقوال المقدم..... رئيس مكافحة جرائم الأموال العامة، وأقوال المجنى عليه المبلغ، ..... واعتراف المتهم الثاني والوسيط، وهي أدلة سائغة وكافية لحمل قضائه، وأنه بعد أن أورد مؤداها استطرد الى القول بأن تقرير خبير الأصوات أثبت أن الصوت الوارد على الشريط المسجل للحوار بين المتهمين والمبلغ مطابق لبصمة صوت

كل من المتهمين الطاعنين، والمبلغ وأن أوراق تفريغ الشريط المشار إليه تضمنت عبارات تدور حول وقائع الرشوة أوردها الحكم، فإنه يكون من غير المنتج النعي على الحكم في شأن هذه التسجيلات بقالة اجرائها بمنأى عن المأذون له بالتسحيل ما دام أنه لم يستطر د إليها إلا تزيدا بعد استيفائه أدلة الادانة ـ هذا الـي أن المحكمة قد تناولت هذا الدفاع وردت عليه بما أفصحت عنه من أنها تطمئن إلى أن الشريط الذي تم تسجيله حال لقاء المبلغ بالمتهمين وتسليمه مبلغ الرشوة هو ذلك الذي تم تفريغه بمعرفة خبير الإذاعة والمثبت محتواه في محضر التفريغ المرفق بالأوراق والذي أوردت المحكمة في مدونات حكمها مؤداه ـ وأضافت أن دور المبلغ في عملية التسجيل اقتصر على مجرد حمله لجهاز التسجيل لدي لقائه بالمتهمين، وهو الجهاز الذي زوده به ضابط الواقعة وأعطاه التعليمات في شأنه وكانت إجراءات تسجيل الحوار بينه وبين. المتهمين قد تمت تحت بصر الضابط المختص وإشرافه وقد خلت الأوراق مما ينبئ عن أن المبلغ كان له دور في تسجيل أو اغفال جزء من الحوار فضلا عن أن ما تم تسجيله يتفق والمدة التي استغرقها لقاؤه بالمتهمين ، خمس دقائق، لما كان ذلك، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا السَّأن يضحي جدلًا موضوعيا في حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما يخرج عن رقابة محكمة النقض. لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة إجراء تحقيق ما في شأن مطابقة شريط التسجيل أو ما يزعمه من تعرضه للعبث من قبل المبلغ فليس له من بعد أن يعيب على المحكمة عدم إتضافها اجبراء لم يطلب منها. لما كان ذلك، وكانت مدونات الحكم قد أبانت في أكثر من موضع أن المنهم الأول الطاعن، تقاضي مبلغ الرشوة لقاء التغاضي عن تحرير محضر مخالفة مبان خاصة بالمبلغ أقامها غير مطابقة لشروط الترخيص، فإن النعى على الحكم بالقصور في هذا الخصوص يكون في غير محله. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن القصد الجنائي في الرشوة يتوافر

بمجرد علم المرتشى عند طلب أو قبول الوعد أو العطية أو الفائدة أنه بفعل هذا لقاء القيام بعمل أو الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة أو الإخلال بواجباتها وأنه ثمن لاتجاره بوظيفته أو استغلالها ويستنتج هذا الركن من الظروف والملابسات التي صاحبت العمل أو الامتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على أن العطية قدمت للطاعن تنفيذا للإتفاق السابق الذي انعقد بينه وبين المجنى عليه ـ الشاهد الثاني ـ لقاء عدم تحرير محضر المخالفة ضده، فهذا مما يتحقق به معنى الاتجار في الوظيفة ويقوم به القصد الجنائي كما هو معرف في القانون، وبكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد على غير أساس، لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه على السياق المتقدم كافيا للرد على قالة انتفاء علم الطاعن بواقعة الرشوة فإن النعي بهذه القالة يكون غير سليم. لما كان ذلك، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر أن اعترف المتهم الثاني صدر عن اكراه وقع عليه أو وعد أو اغراء بالاعفاء من العقاب، فلا يقبل منه أن يثير هذا الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق يخرج عن وظيفتها. لما كان ذلك، وكان محضر جلسة المحاكمة قد خلا أيضا مما يثيره الطاعن بأسياب طعنه من قالة الدفع باكراه وقع عليه من الضابط، فإن ما يشيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مقبول لا سيما وأن الحكم المطعون فيه لم يسند إليه اعترافا أو إقرارا بالجريمة التي دانه بها. لما كان ذلك ، وكان مفاد عدم تعرض الحكم لأقوال المدعو ...... اطراحه لها، لما هو مقرر في أصول الاستدلال من أن المحكمة لا تلتزء بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها فلا تورد من أقوال الشهود إلا ما تطمئن إليه وتقيم عليه قضاءها، وتطرح أقوال من لا تثق في سهادنهم من غير أن تكون مازمة بتبرير ذلك، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد، لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس، متعينا

رفضه موضوعا.

ثانيا : ـ عن الطعن المقدم من المحكوم عليه الثاني :-

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التوسط في رشوة برغم اعترافه بها حتى جلسة الحكم قد شابه التناقض في التسبيب، والخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه دان المحكوم عليه الأول بتهمة قبول الرشوة لفذا باعتراف الطاعن بالتوسط ثم أورد في أسبابه أنه لا يعول على انكار المتهمين حالة أنه اعترف في جميع مراحل الدعوى، واستحدث الحكم لاعفاء الوسيط شرطاً لم يوجبه القانون إذ اشترط أن يؤدي اعترافه إلى الكشف عن الجريمة وهو ما لم يرد في نص المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات، مما يعيبه بما يستوجب نقضه.

ومن حيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن دفاع الطاعن قام على طلب العقائه من العقاب تأسيسا على اعترافه بالتوسط لدى المبلغ في طلب الرشوة وتسليمها إلى المتهم الأول، وبقى على اعترافه حتى صدر الحكم المطعون فيه، والذي يبين منه أنه عـول في ادانة المتـهم الأول على ما اعـتـرف به الطاعن من توسطه في طلب الرشوة له واقراره للضابط بذلك وحضوره واقعة أخذ المتهم الأول مبلغ الرشوة، بيد أن الحكم المطعون فيه رد على طلبه الإعفاء بقوله: ،إن مناط الإعفاء من العقاب أن يكون الاعـتراف صادفا كاملا يغطى جميع وفائع الرشوة التي ارتكبها الراشي أو يكون الاعـتراف صادفا كاملا يغطى جميع وفائع الرشوة التي ارتكبها الراشي أو فائدته. وأن مهمة الوسيط في هذه الحالة هي أداء خدمة للمصلحة العامة بالكشف عن جريمة الرشوة بعد وقوعها والتعريف بالموظف الذي ارتكبها وتسهيل اثبات عن جريمة الرشوة بعد وقوعها والتعريف بالموظف الذي ارتكبها وتسهيل اثبات الجريمة عليـه، وكان الثابات من الأوراق أن المجنى عليـه المبلغ عموضوع الاتهام بعد أن تردد عليه المتهم الثاني طالبا منه الرشوة المتهم الأول

ودفعه المبلغ لأداء المطلوب منه ومساومته على المبلغ المطلوب دفعه وقيامه حسب ما ابداه في أقواله بالحيلولة دون تحرير محضر مخالفة للمبلغ ثم تمام اللقاء بينهم جميعا ودفع مبلغ الرشوة ولم يكن للمتهم الثاني والطاعن، دور في الكشف عن الجريمة الأمر الذي ينتفي معه موجب الاعفاء من العقاب بالنسبة له ويضحي دفاعه في هذا الشأن غير سديد وتلتفت المحكمة عنه ، . لما كان ذلك، وكان نص المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات قد جرى بأن «يعاقب الراشي والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشي، ومع ذلك بعفي الراشي أو الوسيط من العقوبة إذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها. ومفاد هذا النص بصريح لفظه وواضح دلالته - أن إخبار الراشي أو الوسيط بالجريمة، وكذا اعترافه بها صنوان في تحقيق العذر المعفى من عقوبة الرشوة، فيقوم أحدهما مقام الآخر في ترتيب الاعفاء من هذه العقوبة، إذ من المقرر أن علة هذا الاعفاء هي أن الراشي - أو الوسيط - يؤدي باعترافه أو باخباره على السواء - خدمة للمصلحة العامة بالكشف عن جريمة الرشوة بعد وقوعها والتعريف عن الموظف الذي ارتكبها وتسهيل إثبات الجريمة عليه، وكان من المقرر أنه إذا حصل الاعتراف لدى المحكمة فما دام القانون لم يشترط له أي شرط بل جاء لفظه فيه مطلقا خاليا عن كل قيد زمني أو مكاني أو كيفي فلا يجوز أن يضع له القاضي قيودا من عند نفسه، بل كل ما له هو أن يتحقق من حصول مدلول لفظ الاعتراف وهو إقرار الشخصي بكل وقائع الجريمة وظروفها اقرارا صريحا لا مواربة فيه ولا تضليل، فمتى وقع هذا المدلول حق الاعفاء بدون نظر إلى أي أمر آخر. لما كان ذلك، و كان الحكم المطعون فيه وإن عول في إدانة الموظف المرتشى على ما قدمه الطاعن من اعتراف أسهم في تسهيل إثبات الجريمة عليه، قد وضع على إعفاء الطاعن ـ كوسيط ـ قيودا م نفسه لا تستفاد من نص القانون المار ذكره - على نحو ينبئ عن خطئه في تأويله وتطبيقه، ويدل على اختلال فكرته عن عناصر واقعة الدعوى في خصوص دور الطاعن فيها، وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة، لما أفصح عنه في سياقه المتقدم - مخالفا لما انتهت اليه أسبابه من أن المتهمين (ومنهما الطاعن) أنكرا التهمة وأنه لا يعول على إنكارهما وهو ما يستحيل معه على محكمة النقض أن تتعرف على أي أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى في خصوص هذا الطاعن، ويكون الحكم معيبا متعينا نقضه والإعادة، بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن المقدمة منه.

## جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ مجدى منتصر نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ حسن حمزة ومصطفى كامل وقتعى حجاب نواب رئيس اشكمة وشبل حسن .

## **(44)**

## الطعن رقم ٤٧٢٤٢ لسنة ٥٩ القضائية

(١) حكم ابيانات حكم الإدانة ١.

وجوب بيان حكم الإدانة مضمون كل دليل من أدلة الثبوت وذكر مؤداه . علة ذلك .

(۲) ضرب اضرب بسیط۱. قانون اتفسیره۱۱ تطبیقه۱. حکم اتسبیبه. تسبیب معیب۱.

وجوب أن تبين المحكمة فى مجال تطبيق المادة ٢٤١ عقوبات أثر الجروح والضربات ودرجة جسامتها. عدم النزامها بذلك عند تطبيق المادة ٢٤٦ عقوبات. إدانة الحكم المطعون فيه الطاعن بالمادة ٢٤١ عقوبات وإغفاله بيان أثر الإصابات التي أحدثها الطاعن بالمجنى عليه على جسمه من مرض أو عجز عن أشغاله الشخصية. قصور.

۱- من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التى استند إليها ، وأن يذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم، وإلا كان قاصرا .

۲- لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمعدل بالحكم المطعون فيه حين دان الطاعن طبقا للمادة ۲٤۱ من قانون العقوبات قد استند في قضائه \_ ضمن ما استند إليه من أدلة إلى التقرير الطبى، و اكتفى بالإشارة إلى أن إصابة المجنى عليه بكسر بالساعد الأيمن، دون أن يبين المدة اللازمة لعلاجها من واقع التقرير الغنى، وكان شرط تطبيق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات أن يكون المرض أو العجز عن الأشغال الشخصية الذى نشأ عن الضرب أو الجرح قد زاد على عشرين يوما، وأنه وإن كانت المحكمة ليست ملزمة عند تطبيق المادة ٢٤٢ من القانون المشار إليه أن تبين الإصابات أو درجة جسامتها على اعتبار أنه يكفى لتطبيق أحكام تلك المادة أن يثبت حصول ضرب ولو لم يتخلف عنه آثار أصلا، إلا أنه يجب عليها في مجال تطبيق المادة ٢٤١ سالفة البيان أن تبين أثر الجروح والضربات ودرجة جسامتها، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يبين مدى أثر الإصابة التي أحدثها الطاعن بالمجنى عليه على المطعون فيه إذ لم يبين مدى أثر الإصابة التي أحدثها الطاعن بالمجنى عليه على جسمه من مرض أو عجز عن أشغاله الشخصية، فإنه يكون مشربا بالقصور .

## الوقسائع

اته مت النيابة العامة الطاعن: بأنه أحدث عمداً بـ السابة الموصوفة بالتقرير الطبى المرفق والتى أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما، وطلبت عقابه بالمادة ٢٠١/٢٤١ من قانون العقوبات. وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة جنع مصر الجديدة قضت حضوريا عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة خمسين جنيهاً لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت. استأنف ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل والتأبيد فيما عدا كلك .

فطعن الأستاذ/ ....... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ...... الخ .

#### المكمسة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المنصوص عليها في المادة ٢٤١ من قانون العقوبات، قد شابه القصور في البيان ذلك بأنه لم يورد مؤدى الأدلة التي استند إليها في قضائه بالإدانة، مما يعيبه ويسترجب نقضه.

وحيث إن البين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن النباية العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل الطاعن طالبة عقايه بالمادة ٢,١/٢٤١ من قبانون العبقوبات يوصف أنه وأحيث عبداً بـ ...... الإصبابة الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين بوماه، وذلك على خلاف ما ورد بدبياجة الحكم المطعون فيه من أن النباية العامة طلبت عقابه بمقتضى المادة ٣.١/٢٤٢ من ذات القانون. لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمعدل بالحكم المطعون فيه قد خلص إلى إدانة الطاعن مبرراً قضاءه بذلك في قوله وحيث إن الواقعة تخلص فيما أبلغ به وقرره المجنى عليه من أن المتهم تعدى عليه بالضرب وإحداث إصابته الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق بالأوراق والذي أورى كسر بالساعد الأيمن والتقرير الطبي مؤرخ .... وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال المجنى عليه الثابتة بمحضر الشرطة والمؤيدة بالتقرير الطبي المرفق بالأوراق ومن ثم يتعين عقابه طبقا لمادة الاتهام، . لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي استند إليها، وأن يذكر مؤداه حتى يتضح وجه استلالاله به لكي ينسني لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار إثباتها في الحكموالا كان قاصرا. وإذ كان الحكم الابتدائي المؤبد لأسبابه والمعدل بالحكم المطعون فيه حين دان الطاعن طبقا للمادة ٢٤١ من قانون العقوبات قد استند في قصائه ضمن ما أستند إليه من أدلة إلى التقرير الطبي، واكتفى بالإشارة إلى أن إصابة المجنى عليه بكسر بالساعد الأيمن. دون أن يبين المدة اللازمة لعلاجها من واقع التقرير الفنى. وكان شرط تطبيق المادة ٢٤١ من فانون العقوبات أن يكون المرض أو العجز عن الأشغال الشخصية الذى نشأ عن الضرب أو الجرح قد زاد على عشرين يوما، وأنه وإن كانت المحكمة ليست مازمة عند تطبيق المادة ٢٤٢ من القانون المشار إليه أن نبين الإصابات أو درجة جسامتها على إعتبار أنه يكفى لتطبيق أحكام نلك المادة أن يثبت حصول ضرب ولو لم يتخلف عنه آثار أصلا، إلا أنه يجب عليها في مجال تطبيق المادة ٢٤١ سالفة البيان أن تبين آثر الجروح والضريات ودرجة جسامتها، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يبين مدى أثر الإصابة التي أحدثها الطاعن بالمجنى عليه على جسمه من مرض أو عجز عن أشغاله الشخصية، فإنه يكون مشويا بالقصور بما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة، دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

### جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد حسام الدين الفرياني نائب رئيس اشكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد شتا وأحمد عبد القوى ومحمد الصيرفي نواب رئيس الحكمة وعبد الرحمن هيكل .

#### (44)

## الطعن رقم ١٨٨٩٠ لسنة ٦٢ القضائية

محال تجارية وصناعية. جريمة «أركانها». دفاع «الإخلال بحق الدفاع. ما يوفره». نقض «أسباب الطعن. ما يقبل منها».

الركن المادى في جريمة إقامة محل وإدارته دون ترخيص، ماهيته.

دفاع الطاعن بعدم ملكيته وإدارته للمحل موضوع الجريمة وأن آخر يملكه ويديره ،جوهرى، وجوب إيراده والرد عليه، إغفال ذلك، قصور وإخلال بحق الدفاع،

إن القانون رقم 20% لسنة 1904 بشأن المحلات التجارية والصناعية الذى دين الطاعن بموجبه قد دل على أن الركن المادى فى جريمة إقامة محل وإدارته دون ترخيص هو إقامة المحل وإدارته دون ترخيص هو إقامة المحل وإدارته دون ترخيص عركان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بجلسة ...... بأنه ليس مالكا للمحل موضوع الجريمة المنسوبة إليه ولا مديرا له وأن مالكه الذى أقامه ويديره هو شخص آخر وفقا للمستندات التى قدمها للمحكمة وطلب أجلا لتقديم الترخيص، إلا أن المحكمة سكتت عن هذا الدفاع إيرادا له أو ردا عليه، مع كونه دفاعا جوهريا من شأنه لو صح أن تندفع به التهمتان المسندتان إلى الطاعن وأن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ويكون حكمها بإدانة الطاعن فوق إلى الطاعن عن مراقبة صحة إخلاله بحق الدفاع معيبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

### الوتسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه: أقام محلا تجاريا وأداره بدون ترخيص من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالمواد ١/١٨،١٧،٢،١ من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٩٨ ، ومحكمة جنح بندر المنيا قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مبلغ مائة جنيه والغلق. استأنف ومحكمة المنيا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الأستناذ/ ........المصامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ......الخ .

#### المحكمسة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى إقامة وإدارة محل تجارى بدون ترخيص قد شابه القصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع وانطوى على خطأ فى تطبيق القانون، ذلك بأنه أقام دفاعه على انقطاع صلته بالمحل إلا أن الحكم أغفل دفاعه فى هذا الشأن مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل الواقعة في قوله ،وحيث إن الثابت من مطالعة الأوراق أن المتهم قد قارف الواقعة آنفة البيان وكان المتهم لم يدفع الدعوى بأى دفع أو دفاع مقبول الأمر الذى يصبح معه الاتهام ثابتا قبل المتهم ثبوتا كافيا تطمئن إليه المحكمة ومن ثم نقضى بمعاقبته وفقا لمواد الاتهام وعملا بنص المادة ٢/٣٠٤ أ. ج ، وحيث إن القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحلات التجارية والصناعية الذى دين الطاعن بموجبه قد دل على أن الركن المادى في جريمة إقامة محل و ادارته دون ترخيص \_ وكان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بأنه ليس مالكا للمحل موضوع الجريمة المنسوبة إليه ولا مديرا له وأن مالكه الذى أقامه ويديره هو شخص آخر وفقا للمستندات التى قدمها للمحكمة

وطلب أجلا لتقديم الترخيص، إلا أن المحكمة سكتت عن هذا الدفاع إيراداً له أو ردا عليه، مع كونه دفاعا جوهريا من شأنه لو صح أن تندفع به التهمتان المسندتان إلى الطاعن وأن يتغير وجه الرأى في الدعوى ويكون حكمها بإدانة الطاعن فوق إخلاله بحق الدفاع معيبا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن من دعوى الخطأ في تطبيق القانون، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

#### جلسة ۲۷ من مايو سنة ۱۹۹۷

برناسة السيد المستشار/ جابر عبد التواب نائب رئيس انحكمة وعجوية السادة المستشارين/ أمين عبد العليم وعلى شكيب وعمر بريك نواب رئيس انحكمة وفرحان بطران .

### (99)

## الطعن رقم ١٨٣٢٧ لسنة ٦٢ القضائية

(١) حكم «بيانات التسبيب».

عدم رسم القانون شكلاً خاصاً لصياغة الحكم. كفاية أن يكون ما ا أورده كافياً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .

- (٢) تقرير التلخيص.نقض أسباب الطعن.ما لا يقبل منها،.
  - تقرير التلخيص . ماهيته .

عدم ترتيب القانون جزاء على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ. النعى بقصور تقرير التلخيص لأول مرة أمام النقض. غير جائز.

(٣) اختصاص «الاختصاص النوعي». محكمة ابتدائية.
 نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

قرار الجمعية العامة للمحكمة الابتدائية بتوزيع القصايا على الدوائر المختلفة. لا يخلق نوعاً من الاختصاص تنفرد به دائرة دون أخرى. المادة ٣٠ من قانون السلطة القصائدة .

مخالفة إحدى دوائر المحكمة الابتدائية لقرار الجمعية العامة. لا يترتب عليه بطلان .

(٤) إثبات «بوجه عام» «شهود». محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». إجراءات «إجراءات المحاكمة». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

العبرة في الإثبات باقتناع القاصى واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه. عدم التزامه باتياع قراعد الاثبات المدنية والتجارية . النعى على المحكمة عدم استجابتها لتحقيق الطعن بالإنكار أو طلب توجّيه اليمين الحاسمة للمدعى بالحقوق المدنية . غير مقبول . أساس ذلك ؟

سماع المدعى بالحقوق المدنية كشاهد وحلفه اليمين. جائز. المادة ۲۸۸ إجراءات.

النعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها. غير جائز .

 (٥) عقوبة ، توقيعها، . محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير العقوبة، . نقض ، المصلحة في الطعن، .

تقدير العقوبة وقيام موجبات الرأفة. موضوعي .

المصلحة . شرط لازم في كل طعن .

مثال لا نتقاء المصلحة في الطعن

(٦) حكم اتسبيبه. تسبيب غير معيب ١٠.

التناقض الذي يعيب الحكم ماهيئة؟

مثال لانتفاء التناقض في حكم صادر بالإدانة .

(٧) دفاع «الاخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره».

عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي. كفاية استفادة الد د عليه من أدلة الثبوت التي بوردها الحكم .

ا ـ من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها، فاذا كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة والاحاطة بظروفها حسبما استخاصتها المحكمة وتتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة التى دانت الطاعن بها و أوردت على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها فإن النعى عليه بالقصور يكون غير سديد.

٢- من المقرور أن تقرير التلخيص وفق المادة ٢١١ من قانون الإجراءات
 الجنائية هو مجرد بيان يتيح لأعضاء الهيئة الإلمام بمجمل وقائح الدعوى وظروفها وما

تم فيها من تحقيقات وإجراءات ولم يرتب القانون جزاء على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ فاذا كان البين من محضر جاسة المحاكمة أن الطاعن لم يعترض على ما تضمنه التقرير فلا يجوز له من بعد النعى على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن في غير محله .

٣. لما كان البين من مطالعة الأوراق أن المحكمة التى نظرت الاستئناف هى محكمة شمال القاهرة الابتدائية والتى يدخل فى اختصاصها نظر استئناف أحكام الجنح المصادرة من محكمة الساحل الجزئية فلا على المحكمة إن التفتت عن هذا الدفاع القانونى الظاهر البطلان لأنه من المقرر أنه ليس من شأن قيام الجمعية العامة المحكمة الابتدائية بتوزيع القضايا على الدوائر المختلفة طبقا لنص المادة ٣٠ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٧ أن يخلق نوعا من الاختصاص تنفرد به دائرة دون أخرى ولا ينبنى على قرار الجمعية العمومية بوضع هذه القواعد التنظيمية سلب ولاية إحدى دوائر المحكمة إذا عدل توزيع القضايا إلى دائرة أخرى .

٤- من المقرر أن الأصل في المحاكمات الجنائية أن العبرة في الإثبات هي باقتناع القاصي واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه، وهو في سبيل تكوين عقيدته غير ملزم باتباع قواعد معينة مما نص عليها قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن من عدم استجابة المحكمة لتحقيق الطعن بالإنكار أو طلب توجيه اليمين الحاسمة إلى المدعى بالحقوق المدنية لا يكون له محل، فضلا عن أن قانون الإجراءات الجنائية لا يعرف سوى اليمين المنصوص عليها في المادة منه والتي يجب أن يحلفها الشاهد قبل أداء الشهادة وهو ما أكدته المادة ممن ٢٨٨ من هذا القانون بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية وذلك بما نصت عليه من أنه يسمع كشاهد ويحلف اليمين، وإذ لم يطلب الطاعن سماع شهادة المدعى بالحقوق المدنية طبعة الإجراء الذي لم يطلبه منها .

ه. من المقرر أن تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو
 من اطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل عن الأسباب التي من

أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى إرتأته فإن ما يثيره الطاعن بشأن تعديل العقوبة يكن فى غلر محله ، هذا فضلاً عن ما هو مقرر من أن المصلحة شرط لازم فى كل طعن فإذا إنتفت لا يكون الطعن مقبولا، وكان لا مصلحة للطاعن فيما يثيره فى شأن تعديل العقوبة بالنزول بها إلى الحد الوارد بالحكم المطعون فيه ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل .

٦- من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبته البعض الآخر فلا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة وإذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى لأسبابه ثم عدل فى منطوقه العقوبة المقضى بها على الطاعن فإن ذلك لا يعد تناقضنا ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون على غير سند .

٧- من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم .

# الوتسائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر صد الطاعن بوصف أنه أعطى له بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل السحب وطلب عقابه بالمادتين ٢٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات وبالزامه بأن يؤدى له مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمادتى الاتهام بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة ألفى جنيه لوقف التنفيذ واإزامه بأن يؤدى للمدعى بالحق المدنى مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت. عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف ومجكمة شمال القاهرة الابتدائية ـ بهيئة استئنافية – قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المعارض فيه معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المعارض فيه

والاكتفاء بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ والتأبيد فيما عدا ذلك .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ...... الخ .

#### المكمسة

من حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسيابه بالحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن أصدر للمدعى بالحقوق المدنية شيكا بمبلغ ٣٦٤٥٠ جنيه مسحوبا على بنك مصر فرع بين الصورين وفي تاريخ الاستحقاق تقدم به إلى البنك المسحوب عليه لصير ف قيمته فتبين أنه ليس له رصيد، واستدلت المحكمة على ثبوت الواقعة في حق الطاعن بما قرره المدعى بالحق المدنى وما ثبت من الاطلاع على الشيك المقدم منه وإفادة البنك المسحوب عليه وخلصت المحكمة من هذه الظروف والأدلة إلى ارتكاب الطاعن لجريمة إعطاء شيك بدون رصيد وبسوء نية المنصوص عليها في المادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، وكان مجموع ما أورده الحكم آنف البيان كافيا في تفهم الواقعة والإحاطة بظروفها حسبما استخلصتها المحكمة وتتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة التم دانت الطاعن بها وقد أوردت على تبوتها في حقه أدلة سائغة من سأنها أن تؤدي إلى ما رببه الحكم عليها فإن النعى عليه بالقصور يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقرير التلخيص وفقا للمادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائيـة هو مجرد بيان يتيح لأعضاء الهيئة الالمام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات وإجراءات ولم يرتب القانون جزاء على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يعترض على ما تضمنه التقرير فلا يجوز له من بعد النعي على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن في غير محله. لما كان ذلك، وكان البين من مطالعة الأوراق أن المحكمة التي نظرت الاستئناف هي محكمة شمال القاهرة

الابتدائية و التي يدخل في اختصاصها نظر استئناف أحكام الجنح الصادرة من محكمة الساحل الجزئية فلا على المحكمة إن التفتت عن هذا الدفاع القانوني الظاهر البطلان لأنه من المقرر أنه لبس من شأن قيام الجمعية العامة للمحكمة الابتدائية بتوزيع القضايا على الدوائر المختلفة طبقا لنص المادة ٣٠ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أن يخلق نوعا من الاختصاص تنفرد به دائرة دون أخرى ولا ينبنى على قرار الجمعية العمومية بوضع هذه القواعد التنظيمية سلب ولاية إحدى دوائر المحكمة إذا عدل توزيع القضايا إلى دائرة أخرى. لما كان ذلك، وكانت المحكمة - في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى قد اطمأنت إلى صحة توقيع الطاعن على الشيك سند الدعوى للاعتبارات السائغة التي استندت إليها، وكان الأصل في المحاكمات الجنائية أن العبرة في الإثبات هي باقتناع القاضي واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه، وهو في سبيل تكوين عقيدته غير ملزم باتباع قواعد معينة مما نص عليها قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن من عدم استحابة المحكمة لتحقيق الطعن بالانكار أو طلب توجيه اليمين الحاسمة إلى المدعى بالحقوق المدنية لا يكون له محل، فضلا عن أن قانون الأجراءات الجنائية لا يعرف سوى اليمين المنصوص عليها في المادة ٢٨٣ منه والتي يجب أن يحلفها الشاهد قبل أداء الشهادة وهو ما أكدته المادة ٢٨٨ من هذا القانون بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية وذلك بما نصت عليه من أنه بسمع كشاهد ويحلف اليمين ، وإذ لم يطلب الطاعن سماع شهادة المدعى بالحقوق المدنية طبقا لحكم هذه المادة فإنه لا يكون له ـ من بعد ـ أن ينعى على المحكمة عدم قيامها بهذا الإجراء الذي لم يطابه منها. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي إرتأته فإن ما يثيره الطاعن بشأن تعديل العقوبة يكون في غير محله، هذا فضلا عن ما هو مقرر من أن "المصلحة شرط لازم في كل طعن فإذا إنتفت لا يكون الطعن مقبولا، وكان لا مصلحة للطاعن فيما يثيره في شأن تعديل العقوبة بالنزول بها إلى الحد الوارد بالحكم المطعون فيما يثيره في شأن تعديل العقوبة بالنزول بها إلى الحد الوارد بالحكم المطعون في هذا الصدد لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبته البعض الآخر فلا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة، وإذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي لأسبابه ثم عدل في منطوقه العقوبة المقصني بها على الطاعن فإن ذلك لا يعد تناقضا ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون على غير سند. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة إستنادا إلى أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس مفصحا عن عدم قبوله موضوعا .

## جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ مجدى الجندى نائب رئيس اعْكمة وعضوية السادة المستشارين/ حسين الشافعى ووفيق الدهشان ومحمود شريف فهمى نواب رئيس اعْكمة ومحمود مسعود شرف

 $(1 \cdot \cdot)$ 

## الطعن رقم ١٣٩٨١ لسنة ٦٢ القضائية

(١) نقد .قانون اتفسيره، القانون الأصلح، عقوبة الطبيقها».

العقوبة المقررة لجريمة التعامل بالنقد الأجنبى على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا وعن غير طريق المصارف والجهات المرخص لها بذلك في مفهوم المادة ١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل .

صدور القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم التعامل في النقد الأجنبي بعد ارتكاب الفعل وقبل صدور حكم بات في الجريمة المسندة للطاعن يعد أصلح للمتهم من القانون القديم علة ذلك .

## (٢) محكمة النقض اسلطتها، قانون القانون الأصلح،

لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات. قانون أصلح. أساس ذلك .

(٣) عقوبة الطبيقهاا، وقف تنفيذ. محكمة الموضوع
 اسلطتها في توقيع العقوبةا،

تقدير مسوغات وقف تنفيذ العقوبة. موضوعي. مؤدى ذلك .

۱- لما كان القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى المعدل بالقانون ٩٧ لسنة ١٩٨٠ قد نص في المادة الرابعة عشرة منه على أن وكل من خالف أحكام هذا القانون أو شرع في مخالفتها أو خالف القواعد المنفذة لها يعاقب

بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة. وفي حالة العود تضاعف العقوبة، وفي جميع الأحوال تضبط المبالغ والأشياء محل الدعوى ويحكم بمصادرتها فإن لم تضبط حكم بغرامة إضافية تعادل قيمتها ... ، إلا أنه لما كان القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي والذي صد ريتاريخ ١٥ من مايو سنة ١٩٩٤ بعد الحكم المطعون فيه قد نص في مادته الرابعة عشرة على إلغاء القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ونص في المادة الثامنة على معاقبة كل من يخالف أحكام المادة الأولى منه والتي تحظر التعامل في النقد الأجنبي عن غير طريق المصارف والجهات الأخرى المرخص لها بذلك بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه، فضلا عن مصادرة المبالغ والأشياء المضبوطة محل الدعوي، أو الحكم بغرامة إضافية تعادل قيمتها في حالة عدم ضبطها، وبذلك فقد إلغي القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ عقوبة الحبس التي كانت مقررة لجريمة التعامل في النقد الأجنبي عن غير طريق المصارف والجهات الأخرى المرخص بها بذلك التي دين الطاعن بها في القانون الملغي، كما رفع الحظر الذي كان مفروضًا على القاضي بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة التي يحكم بها على المتهم بارتكاب تلك الجريمة، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه، وإن لم يقض على الطاعن بعقوبة الحبس، وإنما قضى بتغريمه مائتي جنيه، وهي دون الحد الأدني المنصوص عليه في القانون الجديد، إلا أن هذا القانون الأخير بعد مع ذلك أصلح له في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات إذ أنشأ له مركزا قانونيا أصلح لما اشتملت عليه أحكامه من إجازة وقف تنفيذ عقوبة الغرامة المقضى بها عليه، وهو ما لم يكن جائزا من قبل في ظل القانون القديم .

٢ بإن الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصلح للمتهم .

"د لما كانت مسوغات الحكم بوقف تنفيذ العقربة من الأمور الموضوعية التى
 تدخل في سلطة محكمة الموضوع فإنه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالإعادة .

## الوقسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه شرع وآخر مجهول في التعامل داخليا في أوراق النقد الأجنبي – المتحفظ عليه –عن غير طريق المصارف أو الجهات المرخص لها بالتعامل فيه. وطلبت محاكمته بالمادتين ١١/١ – ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٠ والمواد ٣، ١٨، ٢٠ من اللائحة التنفيذية والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٩١ والمادتين ٤٥ ، ٤٠ من قانون العقوبات. ومحكمة الشئون المالية بالأسكندرية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر وكفالة خمسمائة جنيه لوقف التنفيذ وتغريمه ألف جنيه والمصادرة . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه. استأنف ومحكمة الإسكندرية الابتدائية ، بهيئة استئنافية، قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء عقوبة الحبس والقضاء بنغريم المتهم مائتي جنيه فقط والتأييد فيما عدا ذلك .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

#### المكمية

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الشروع في التعامل في النقد الأجنبي على خلاف أحكام القانون، قد شابه القصور في التسبيب ذلك بأن لم يستظهر أركان الجريمة المستوجبة للعقوبة وخلا من بيان مضمون الأدلة التي تساند إليها في الإدانة، مما يعيبه ويستوجب نقضه.

ومن حيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على الطاعن بوصف أنه شرع وآخر مجهول في التعامل داخليا في أوراق النقد الأجنبي 
-المحتفظ عليه -عن هير طريق المصارف والجهات المرخص لها بالتعامل فيه، وطلبت عقابه بالمادتين 1/1- ٢، ١٤ من القانون ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون ٧٧

لسنة ١٩٨٠ وقد دانته محكمة أول درجة على هذا الأساس وقصت غيابيا بحبسه سنة أشهر وتغريمه ألف جنيه ومصادرة النقد الأجنبي المصبوط فعارض، فقضي في معارضته بتأبيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف، فقضي حضوريا يقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء عقوبه الحبس والاكتفاء بتغريمه مائتي جنيه والتأبيد فيما عدا ذلك. لما كان ذلك، وكان القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي المعدل بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٨٠ قِد نص في المادة الرابعة عشرة منه على أن اكل من خالف أحكام هذا القانون أو شرع في مخالفتها أو خالف القواعد المنفذة لها يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامه لا تقل عن مائتي جنبه ولا تزيد على ألف حنبه أو بإحدى هاتين العقوبتين ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة، وفي حالة العود تضاعف العقوبة، وفي جميع الأحوال تضبط المبالغ والأشياء محل الدعوي ويحكم بمصادرتها فإن لم تضبط حكم بغرامة اضافية تعادل قيمتها ....، إلا أنه لما كان القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي والذي صدر بتاريخ ١٥ من مايو سنة ١٩٩٤ بعد الحكم المطعون فيه قد نص في مادته الرابعة عشرة على الغاء القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ونص في المادة الثامنة على معاقبة كل من بخالف أحكام المادة الأولى منه والتي تحظر التعامل في النقد الأجنبي عن غير طريق المصارف والجهات الأخرى المرخص لها بذلك بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه، فضلا عن مصادرة المبالغ والأشّياء المضبوطة محل الدعوي، أو الحكم بغرامة اضافية تعادل قيمتها في حالة عدم ضبطها، وبذلك فقد إلغي القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ عقوبة الحبس التي كانت مقررة لجريمة التعامل في النقد الأجنبي عن غير طريق المصارف والجهات الأخرى المرخص بها بذلك التي دين الطاعن بها في القانون الملغي، كما رفع الحظر الذي كان مفروضًا على القاضي بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة التي يحكم بها على المتهم بارتكاب تلك الجريمة. لما كان ذلك، وكان الحكم المعطون فيه، وإن لم يقض على الطاعن بعقوبة الحبس، وإنما قضى بتغريمه مائتم حنيه، وهم دون الحد الأدني المنصوص عليه في القانون الجديد، إلا أن هذا

ناتون الأخير يعد مع ذلك أصلح له في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من فيون العقوبات إذ أنشأ له مركزا قانونيا أصلح لما اشتملت عليه أحكامه من اجازة وقف تنفيذ عقوبة الغرامة المقضى بها عليه، وهو ما لم يكن جائزاً من قبل في ظل القانون القديم لما كان ذلك، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصلح للمتهم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه، إلا أنه لما كانت مسوغات الحكم بوقف تنفيذ العقوبة من الأمور الموضوعية التي تدخل في سلطة كامة الموضوع فإنه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالإعادة ، كي تتاح للطاعن فرصة محاكمته من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ سالف الذكر، وذلك دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

### جلسة ۲ من يونيه سنه ۱۹۹۱

بوئاسة السيد المستشار/ تجاح مليمان نصار نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ مجدى منتصر وحسن حمزة وحامد عبد الله ومصطفى كامل نواب رئيس اغكمة .

 $(1 \cdot 1)$ 

## الطعن رقم ٢٧٠٢٨ لسنة ٥٩ القضائية

(١) أحزاب سياسية. سب وقذف. محكمة دستورية. قانون
 «تفسيرة». صحافة . مسئولية جنائية «المسئولية الفترضة».

القضاء بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون نظام الأحزاب والفقرة الأولى من المادة ١٩٥ من قانون العقربات ويسقوط الفقرة الثانية منها. مؤداه: عدم مسئولية رئيس الحزب ورئيس تحرير جريدته والمحرر المسئول عن القسم الذي حصل فيه النشر عما ينشر بالجريدة. أساس ذلك ؟

(۲) دعوى مدنية. اختصاص. دعوى جنائية انظرها والحكم فيها، تعويض. ارتباط.

اختصاص محكمة الجنح والمخالفات بنظر الدعوى المدنية الناشئة عن الجرائم. استثناء. قيامه على الإرتباط بين الدعويين الجنائية والمدنية ووحدة السبب الذي تقوم عليه كل منهما، مؤدى ذلك ؟

المحكمة الجنائية لا ولاية لها في الفصل في الدعوى المدنية. متى كان الفعل موضوع الدعوى الجنائية مناط التعويض في الدعوى المدنية المرفوعة تبعا لها. غير معاقب عليه قانوناً. أثر ذلك ؟

١- لما كانت المحكمة الدستورية العليا قد قصت بالحكم الصادر في الدعوى الدستورية رقم ٢٥ لسنة ١٦ ق بجلسة ١٩٩٥/١/٢ بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون الأحزاب الصادر بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون

رقم ٣٦ لسنة 🗧 🖰 والتي ك ب تتضمن مسئولية رئيس الحزب مع رئيس تحرير جريدته التي يند لَشر فيها كما قضت في الدعوى الدستورية رقم ٥٩ لسنة ١٨ ق بتاريخ ١٩٩٧/٢/١ بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٩٥ من قانور العقوبات ـ وكذلك بسقوط الفقرة الثانية منها والتي كانت تتضمن معاقبة رئيس التحرير أو المحرر المسئول عن القسم الذي حصل فيه النشر، وكذلك حالات الإعفاء من تلك المسئولية. لما كان ذلك، وكانت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نصت على أن وأحكام المحكمة في الدعاوي الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة والكافة ..... و يترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم، فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استناداً إلى ذلك النص كأن لم تكن ...... ، لما كان ذلك، وإنه على فرض ما بدعيه الطاعن في أسياب طعنه من مخالفة الثابت بالأوراق بكون غير ذي موضوع إذ أن الفعل المسند إلى المطعون ضحهما الأول والثاني بكون بمنأى عن التأثيم إذ أن كليهما لم يكن فاعلاً أصليا في الجريمة المدعى بارتكابها وانما أدعى الطاعن مسئوليتهما الجنائية عنها باعتبار أحدهما رئيسا لتحرير الجريدة والآخر لكرنه رئيساً للحزب الذي يصدر الجريدة ارتكانا إلى نص المادة ١٩٥ من قانون العقوبات والفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية وهما ما قضت المحكمة الدستورية بعدم دستوريتهما في الدعوبين الدستوريتين سالفتي البيان بما مفاده بطريق اللزوم إنه لا جريمة بمكن اسناد فعلها إلى كل منهما بما يستوجب مسئوليتهما عنها.

٢- من المقرر طبقا لنصى المادتين ٢٠٠، ٢٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن ولاية محكمة الجنح والمخالفات تقتصر في الأصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك الجرائم واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها استثناء من القاعدة مبنى على الإرتياط بين الدعويين ووحدة السبب الذي تقوم عليه كل منهما ومشروط فيه ألا تنظر الدعوى الهدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها استقلالا أمام المحكمة الجنائية في تكون لها ولاية الفصل في المحكمة الجنائية قد تكون لها ولاية الفصل في

الدعوى المدنية متى كان الفعل موضوع الدعوى الجنائية ومناط التعويص في الدعوى المدنية والمرفوعة تبعا لها غير معاقب عليه قانود، ومن ثم فإن المحكمة الجنائية لا تكون مختصمة تبعا لذلك بنظر الدعوى المدنية بعد أن انحسر عنها الاختصاص بالدعوى الجنائية لا نتفاء قيام الجريمة التزاما بأحكام المحكمة الدستورية العليا. مما يتعين معه القصاء بنقض الحكم المطعون فيه في خصوص الدعوى المدنية وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قصى به فيها وبعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها ومصادرة الكفالة .

## الوقسائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح قصر النيل ضد المطعون ضدهم بوصف أنهم الأول والثانى تعمدا الإساءه للمجنى عليه بأن ضمنا جريدة ..... العدد ...... ألفاظاً وعبارات لو صحت لأوجبت عقابه بأن ضمنا جريدة ..... العدد ...... ألفاظاً وعبارات لو صحت لأوجبت عقابه واحتقاره عند أهل وطنه . وطلب عقابهما بالمواد ١٩٥، ١٩٧، ١٩٧، ٣٠٣، ٣٠٣، ٣٠٣، ٣٠٠٠ من قانون العقوبات والمادة ١٥ من قانون نظام الاحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ من قانون العقوبات والمادة ١٥ من المسئول عن الحقوق المدنية «المطعون ضده الثالث، بأن يؤدوا له مبلغ مائه ألف جنيه على سبيل التعويض. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتغريم كل من المنهمين مائتى جنيه وفي المدعى بالحقوق بالزامهما متضامنين مع المسئول عن الحقوق المدنية بأن يؤدوا المدعى بالحقوق المدنية مبلغ خمسة ألاف جنيه تعويضا شاملا ورفض ما عدا ذلك من طلبات. استأنف كل من المحكوم عليهم والمدعى بالحق المدنى . ومحكمة جنوب القاهرة الابندائية بهيئة استئنافية ـ قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع ببراءة المتهمين مما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية .

فطعن الاستاذ/ ........ المحامى عن الاستاذ/ ....... المحامى عن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ....... الخ .

#### المكمية

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قصى بتبرئة المطعون ضدهما من تهمة السب والقذف ورفض دعواة المدنية قد خالف الثابت بالأوراق وشابه فساد في الاستدلال، ذلك أنه أقام قضاءه على أن العبارات الواردة على حد وإن كانت تشكل سبأ وقذفا إلا أنها لا تفصح عن أنها قصد بها المدعى بالحق حدى وذلك خلافا الثابت بالأوراق من أن الصحيفة أنما قصدت بذلك المدعى بالحق المدنى ودأبت على ذلك منذ زمن طويل وأيه ذلك ما ثبت من مدونات الحكم الصادر في الدعوى ...... جنح قصر النيل وبعض المنشورات الأخرى التى تثبت ذلك والمقدمة للمحكمة. إلا أنها قضت على خلاف الثابت بالأوراق ولم تعرض للدليل المستمد منها مما أوقع الحكم في فساد في الاستدلال يعيه ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن الدعوى أقامها الطاعن بطريق الادعاء المباشر قبل المطعون ضدهم وذكر شرحا لدعواه أن جريدة حزب ..... التى يرأس تحريرها المطعون ضده الأول والثانى باعتباره رئيسا للحزب الذى يصدر تلك الجريدة - والتى تعمدت فى مقالاتها الإساءة إليه والتشهير به مما يعد سبا وقذفا الأمر المعاقب عليه بالمادتين فى مقالاتها الإساءة إليه والتشهير به مما يعد سبا وقذفا الأمر المعاقب عليه بالمادتين المقررة قانونا على المطعون ضدهما الأول والثانى وإلزامهما مع المطعون ضده الثالث بصفته أن يؤدوا له مبلغ مائة ألف جنيه على سبيل التعويض والمصروفات. ومحكمة أول درجة قضت بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٨ حضوريا بتعريم المطعون ضدهما الأول والثانى كل مائتى جنيه وفى الدعوى المدنية بإلزامهما والمسئول عن الحقوق المدنى

ومقابل أتعاب المحاماة . الثانث ، بالتضامن بدفع مبلغ خمسة آلاف جنيه والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . استأنف المطعون صدهم الحكم ومحكمة الدرجة الثانية قصت في ١٩٨٨/٦/٢٩ حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع ببراءة المتهمين مما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية وألزمت المدعى بالحق المدنى المصروفات .

ومن حيث إن المحكمة تشير في بادئ الأمر إلى أن المعروض عليها الدعوى

المدنية دون الدعوى الجنائية التي قضي الحكم المطعون فيه بخصوصها بالبراءه وأحر تطعن عليه النيابة ومن ثم فإن طعن المدعى بالحق المدنى يكور مقصورا على الدعوى المدنية والتي رفعها تبعا للدعوى الجنائية. لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بالحكم الصادر في الدعوى الدستورية رقم ٢٥ لسنة ١٦ ق بجلسة ١٩٩٥/١/٢ بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون الأحزاب الصادر بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ والتي كانت تتضمن مسئولية رئيس الحزب مع رئيس تحرير جريدته التي يتم النشر فيها كما قضت في الدعوى الدستورية رقم ٥٩ لسنة ١٨ ق بتاريخ ١/١٩٩٧/٢/١ بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٩٥ من قانون العقوبات ـ وكذلك بسقوط الفقرة الثانية منها والتي كانت تتضمن معاقبة رئيس التحرير أو المحرر المسئول عن القسم الذي حصل فيه النشر. وكذلك حالات الإعفاء من تلك المسئولية. لما كان ذلك، وكانت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نصت على أن وأحكام المحكمة في الدعاوي الدستورية وقراراتها بالتفسير مازمه لجميع سلطات الدولة والكافة ..... ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم، فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائى تعتبر الأحكام التى صدرت بالإدانة استناداً إلى ذلك النص كأن لم تكن ...... ، لما كان ذلك، وإنه على فرض ما يدعيه الطاعن في أسباب طعنه من مخالفه الثابت بالأوراق يكون غير ذي موضوع إذ أن الفعل المسند إلى المطعون صَدِهما الأول والثاني بكون بمنأى عن التأثيم إذ أن كليهما لم يكن فاعلاً أصلبا في الجريمة المدعى بارتكابها وإنما أدعى الطاعن مسئوليتهما الجنائية عنها باعتبار أحدهما رئيسا لتحرير الحريدة والآخر لكونه رئيساً للحزب الذي بصدر الجريدة ارتكانا إلى نص المادة ١٩٥ من قانون العقوبات والفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية وهما ما قضت المحكمة الدستورية بعدم دستوريتهما في الدعوبين الدستوريتين سالفتي البيان بما مفاده بطريق اللزوم إنه لا جريمة يمكن إسناد

فطها إلى كل منهما بما يستوجب مسؤوليتهما عنها. لما كان ذلك، وكان من المقرر طبقا لنص المادتين ٢٢٠، ٢٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن ولاية محكمة الجنح والمخالفات تقتصر في الأصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك الجرائم واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها استثناء من القاعدة مبنى على الإرتباط بين المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها استقلالا أمام المحكمة الجنائية المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها استقلالا أمام المحكمة الجنائية ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية ومناط التعويض في الدعوى المدنية والمرفوعة كان الفعل موضوع الدعوى الجنائية ومناط التعويض في الدعوى المدنية والمرفوعة تبعا لها غير معاقب عليه قانونا ـ كما هو الحال في الدعوى المدنية ، بعد أن انحسر عنها الاختصاص بالدعوى الجنائية لانتفاء قيام الجريمة التزاما بأحكام المحكمة الدستورية العليا سالفة الذكر . مما يتعين معه القضاء بنقض الحكم المطعون فيه في خصوص الدعوى المدنية وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فيها وبعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها ومصادرة الكفاله .

### جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ صلاح البرجى نائب رئيس اعْكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمود عبد البارى ومحمد حسين مصطفى نائبى رئيس اعْكمة ود.صلاح البرعى وأحمد عبد القوى أحمد

### $(1 \cdot 7)$

# الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٦٣ القضائية

عقوبة (وقف تنفيذها). نقض (حالات الطعن. الخطأ في تطبيق القانون).

جواز الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة عند الحكم فى جناية أو جنحة بالغرامة أو الحبس مدة لا تزيد على سنة. المادة ٥٠ عقوبات .

قضاء الحكم المطعون فيه بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة سنتين. خطأ في القانون. اتصال الخطأ بتقدير العقوبة. آثره : وجوب النقض والإعادة .

لما كانت المادة ٥٥ من قانون العقوبات تنص على أنه ، بجوز المحكمة عند الحكم في جناية أو جنحة بالغرامة أو الحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر في نفس الحكم بايقاف تنفيذ العقوبة ..، لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ أمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها على المطعون ضده وهي لمدة سنتين يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون، ولما كان ايقاف تنفيذ العقوبة من العناصر التي تلحظها المحكمة عند تقدير العقوبة، وكان الخطأ فيه مع كونه خطأ في القانون إلا أنه متصل بتقدير العقوبة اتصالا وثيقا، مما حجب محكمة الموضوع عن اعمال هذا التقدير في الحدود القانونية الصحيحة، فأنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة .

# الوقائسع

أقام الممثل القانوني لبنك التنمية بصفته مدعيا بالحقوق المدنية دعواه بطرىق

الادعاء المباشر أمام محكمة جنح مركز الاسماعيلية ضد الطاعن بوصف أنه أصدر له بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وطلب معاقبته بالمادتين ٢٣٦، ٢٣٧ من قانون العقوبات. والزامه بأن يؤدى له بصفته مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المدنى المؤقت. والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمادتى الاتهام بحبس المتهم سنتين مع الشغل وكفائة مائتى جنيه لايقاف التنفيذ والزامه بأن يؤدى للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. استأنف ومحكمة الاسماعيلية الابتدائية ـ بهيئة استثنافية ـ قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف والايقاف واثبات تنازل المدعى بالحق المدنى عن دعواه المدنية .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ...... الخ .

#### المكمسة

حيث إن مبنى طعن النيابة العامة هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها على المطعون ضده وهى لمدة سنتين ، قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أن المادة ٥٠ من قانون العقوبات لا تجيز الحكم بوقف التنفيذ إلا إذا كانت مدة عقوبة الحبس لا تزيد على سنة .

وحيث إنه لما كانت المادة ٥٥ من قانون العقوبات تنص على أنه ديجوز للمحكمة عند الحكم في جناية أو جنحة بالغرامة أو الحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر في نفس الحكم بايقاف تنفيذ العقوبة ..، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أمر بايقاف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها على المطعون صده وهي لمدة سنتين يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون ، ولما كان ايقاف تنفيذ العقوبة من العناصر التي تنطخها المحكمة عند تقدير العقوبة ، وكان الخطأ فيه مع كونه خطأ في القانون إلا أنه متصل بتقدير العقوبة اتصالا وثيقا ، مما حجب محكمة الموضوع عن اعمال هذا التقدير في الحدود القانونية الصحيحة ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة.

### جلسة ۸ من يونيه سنة ۱۹۹۷

برئاسة السيد المستشارا/ حسام عبد الرحيم نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ سمير أنيس والبشرى الشوريجى وسمير مصطفى نواب رئيس الحكمة وفتحى جودة .

 $(1 \cdot T)$ 

# الطعن رقم ٤٧٤٤٢ لسنة ٩٥ القضائية

(١) دعوى مدنية ‹نطاقها›. وصف التهمة .

المدعى بالحقوق المدنية. لا علاقة لدعواه بالدعوى الجنائية إلا في تبعيتها لها النعى على الحكم. عدم استجابة المحكمة لطلبه تعديل وصف التهمة. غير مقبول.

(۲) حكم السبيبه. تسبيب غير معيب الوصف التهمة.
 دعوى مدنية.

تشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم تحت أي وصف الواقعة. كفايته القضاء بالبراءة .

(٣) إثبات ابوجه عام المحكم السبيبه. تسبيب غير معيب انقض السباد الطعن. ما لا يقبل منها المياد المعين المياد المياد

عدم النزام القاضى الجنائى ببيان الواقعة الجنائية التى قضى فيها بالبراءة وبرفض الدعوى المدنية. كفاية أن يكون حكمه مسببا تسبيبا كافيا. أساس ذلك ؟

١- اما كمان من المقرر أن المدعى بالحق المدنى لا يملك استعمال حقوق الدعوى الجنائية أو التحدث عن الوصف الذي يراه هو لها، وانما يدخل فيها بصفته مضرورا من الجريمة التي وقعت طالبا تعويضا مدنيا عن الضرر الذي لحقه إذ أن دعواه مدنية بحتة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا في تبعيتها لها، فإن ما ينعاه المدعون بالحق المدنى على الحكم المطعون فيه من أن المحكمة التي أصدرته لم تستجب لطلبهم تعديل وصف التهمة لا يكون سديدا .

٢- لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بالبراءة تأسيسا على قوله ،أن المحكمة لا تطمئن إلى صحة أقوال المجنى عليهاء، ومن تُم فإنه لا جدوى مما ينعاه الطاعنون عليه من عدم الرد على ما جاء بدفاعهم بأن الواقعة أنطوت على جرائم أخرى ولم تستعمل المحكمة حقها في رد الواقعة إلى أوصاف هذه الجوائم، لأنه بكفي للقضاء بالبراءة - تحت أي وصّف للواقعة - أن تتشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة .

٣- لما كان القاضي الجنائي - عملا بمفهوم المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ـ ليس ملزما ببيان الواقعة التي قضى فيها بالبراءة ، كما أنه غير ملزم ببيانها إذا قضى بالبراءة وبرفض الدعوى المدنية معا، وحسبه أن يكون حكمه مسبا تسبيبا كافيا وسائغا، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنون من قالة قصور الحكم لعدم بيانه ما أوجبته المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية في أحكام الإدانة يكون بلا محل .

# الوقائسع

اتهمت النبابة العامة المطعون ضدهما بأنهما ضربا عمداً المجنى عليهما ..... و...... على النحو المبين بالأوراق فأحدثا بهما الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق. وطابت عقابهما بالمادة ١/٢٤٢ عقوبات. وإدعى المجنى عليهما مدنيا بالزام المتهمين بأن يؤديا لهما مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة جنح بولاق الدكرور قضت حضوريا اعتباريا بتغريم المتهمين خمسين جنيها والزامهما بأن يؤديا للمدعين بالحق المدتى مبلغ مائه وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت. استأنفا ومحكمة الجيزة الابتدائية ـ بهيئة استئنافية ـ قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية. فطعن الاستاذ/ ..... المحامي نيابة عن المدعين بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض .....الخ .

#### المحمسة

لما كان من المقرر أن المدعى بالحق المدنى لا يملك استعمال حقوق الدعوى الحنائية أو التحدث عن الوصف الذي يراه هو لها، وإنما يدخل فيها يصفته مضرورا من الجريمة التي وقعت طالبا تعويضا مدنيا عن الضرر الذي لحقه إذ أن دعواه مدنية بحتة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا في تبعيتها لها، فإن ما ينعاه المدعون بالحق المدنى على الحكم المطعون فيه من أن المحكمة التي أصدرته لم تستجب لطلبهم تعديل وصف التهمة لا يكون سديدا، هذا إلى أن البين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بالبراءة تأسيسا على قوله أن المحكمة لا تطمئن إلى صحة أقوال المجنى عليهاه. ومن ثم فإنه لا جدوى مما بنعاه الطاعنون عليه من عدم الرد على ما جاء بدفاعهم بأن الواقعة انطوت على جرائم أخرى ولم تستعمل المحكمة حقها في رد الواقعة إلى أوصاف هذه الجرائم، لأنه يكفي للقضاء بالبراءة ـ تحت أي وصف للواقعة ـ أن تتشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة ـ وهو الشأن في الحكم المطعون فيه ، فيكون النعى عليه في هذا الخصوص غير سديد. لما كان ذلك، وكان القاضي الجنائي ـ عملا بمفهوم المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ـ ليس ملزما ببيان الواقعة التي قضي فيها بالبراءة، كما أنه غير ملزم ببيانها إذا قضي بالبراءة وبرفض الدعوى المدنية معا، وحسبه أن يكون حكمه مسببا تسبيبا كافيا وسائغا، ومن تُم فإن ما ينعاه الطاعنون من قالة قصور الحكم لعدم بيانه ما أوجبته المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية في أحكام الإدانة، يكون بلا محل ـ لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس فيفصح عن عدم قبوله موضوعا وهو ما يستتبع مصادرة الكفالة عملا بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

### جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ حسام عبد الرحيم نائب رئيس الحُكمة وعضوية السادة المستشارين/ فتحى الصباغ وسمير مصطفى نائبى رئيس الحُكمة وعبد المنعم منصور وفتحى جوده .

 $(1 \cdot \xi)$ 

### الطعن رقم ١٤٢٤٨ لسنة ٦٢ القضائية

(١) تهرب ضريبي. قانون ، تفسيره ، ، قانون أصلح ، .

حالات التهرب الحكمى من اداء الضريبة على المبيعات المنصوص عليها في المادة ٩/٤٧ من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٨١ بشأن الضريبة على الاستهلاك.

قصرها على السلع الواردة بالجدول رقم (١) العرافق له. خلوه من السلعة موضوع الاتهام ، شرائط كاسيت ، . يوجب إعمال حكمه باعتبار أصلح ـ أساس ذلك؟

### (٢) إرتباط. قانون ١ تفسيره ١٠.

الإرتباط الذى تتأثر به المسئولية عن الجريمة الصغرى طبقاً للمادة ٢/٣٢ عقوبات. ينظر إليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة. أساس ذلك؟

(٣) جمارك. جريمة ، أركانها ، قصد جنائي. قانون ، تفسيره ، .
 حكم ، تسبيبه. تسبيب معيب ، . نقض ، اسباب الطعن. ما يقبل منها ، .

مــؤدى نصىي المادتين ۱۲۲، ۱۲۴ مكرراً من قــانون الجــمــارك رقم ۲٦ لسنة ١٩٦٣ المضافتين بالقانون رقم ۷۰ لسنة ۱۹۸۰؟ إغفال المحكمة استظهار توافر قصد الاتجار ادى الطاعن في جريمة حيازة بصائع أجنبية بقصد الاتجار دون أداء الصرائب الجمركية المستحقة عنها، قصور،

1- من المقرر أنه ولذن كان القانون رقم ١٩٨٣ نسنة ١٩٨١ بشأن الضريبة على الاستهلاك والمنطبق على التهمة الثانية قد ألغى بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة العامة على المبيعات الذي جرم في الفقرة التاسعة من المادة ٤٧ منه حالات التهرب الحكمي من أداء الضريبة على المبيعات ومنها حيازة السلع الخاضعة للضريبة بقصد الاتجار إذا لم يقدم من وجدت في حيازته هذه السلع المستندات الدالة على سداد الضريبة، إلا أنه قصر هذه الحالات على السلع الواردة على سبيل الحصر بالجدول رقم واحد ، المرافق له والذي خلا من السلعة موضوع الاتهام ، شرائط كاسيت ، بما يوجب اعمال حكم ذلك القانون باعتباره القانون الأصلح تطبيقاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات.

٢ـ من المقرر فى قضاء محكمة النقض أن الارتباط الذى نتأثر به المسئولية عن الجريمة الصغرى طبقا للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ينظر إليه عند الحكم فى الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة، لأن تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانوني إلى الجريمة المقرر لها العقاب الأشد لا يفقدها كيانها ولا يحول دون تصدى المحكمة لها والتدليل على نسبتها للمنهم ثبوتا ونفيا.

٣ـ لما كان النص فى المادة ٢٢١ من قانون الجـمارك على أنه ، مع عـدم الاخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على التهرب أو على الشروع فيه بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تجاوز ألف جنيه أو احدى هاتين العقوبتين ،، وفى المادة ١٢٤ مكررا من القانون ذاته المضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ على أنه ، مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على

تهريب البضائع الأجنبية يقصد الاتجار أو الشروع فيه أو على حيازتها بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة. لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه، وتطبيق سائر العقوبات والأحكام الأخرى المنصوص عليها في المادة ١٢٢ ، بدل على أن مناط تطبيق المادة ١٢٤ مكر را آنفة البيان، أن يتوفر لدى الجاني فوق توفر أركان جريمة التهريب المنصوص عليها في المادة ١٢٢ قصد خاص هو قصد الاتجار إذ أن الشارع في هذه المادة قد جعل الجريمة المنصوص عليها فيها من الجرائم ذات القصود الخاصة، حيث اختط في تقديره للعقوبات خطة تهدف إلى التدرج فيها، ووازن بين ماهية القصود التي يتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة تهريب البضائع الاجنبية دون أداء الضرائب الجمركية المقررة عليها، وقدر لكل منها العقوية التي تناسبها بما يوجب استظهار القصد الجنائي الخياص في هذه الجريمة لدى المتبهم حيث لا يكفي اطلاق القول بتوافير المَهريب الجمركي أو الشروع فيه. لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة حيازة بضائع أجنبية بقصد الاتجار دون أداء الضرائب الجمركية المستحقة عنها وأعملت في حقه المادة ١٢٤ مكررا من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ دون أن تستظهر توافر القصد الجنائي، الخاص لديه وهو قصد الاتجار، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور في التسبيب الذي بيطله ويوجب نقضه.

### الوقائسع

انهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً: - هرب بضائع أجنبية الصنع ، شرائط كاسيت ، - وحازها بقصد الاتجار دون سداد الرسوم الجمركية ، ثانياً: - تهرب من سداد

الرسوم الاستهلاكية المستحقة على البضائع آنفة البيان، وطلبت عقابه بالمواد ١٦، ١٥، المعدل ١٢٢، ١٢٤، ١٢٤، ١٢٤ مكررا ١٢٥ من القانون رقم رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣ المنون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٨٠ والمنواد ١٩٦، ١٩، ١٥، ١٤/٤ من القانون رقم ١٩٨٣ لسنة ١٩٨١ المنوبية على الاستهلاك والمانتين ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٩٠٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن الضريبة على الاستهلاك والمانتين ١٥٠ من القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥، وادعى وزير المالية بسفته بطلب أداء التعويض المستحق لمصلحة الجمارك ومحكمة جنح الشئون المالية بالقاهرة قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنتين مع الشغل وكفالة مائتى جنيه وتغريمه ألف جنيه والزامم باداء بمبلغ ١٤٠، ٣٣٣١ جنيه تعويضا لمصلحة الجمارك ومصادرة المضبوطات. عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفض وتأييد الحكم المعارض فيه. استأنف و محكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئناف.

فطعن الأستاذ/.....المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض.....الخ.

#### المحمسة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى التهرب من أداء الرسوم الجمريكة، والتهرب من أداء ضريبة الاستهلاك عن سلعة أجنبية الصنع حازها بقصد الانجار، قد شابه القصور في التسبيب لعدم استظهاره الأركان القانونية للجريمة الأولى التي عاقبه عنها. مما يعيبه ويستوجب نقصه.

وحيث إن البين من الأوراق أن النيابة العامة انهمت الطاعن بأنه ـ أولاً : هرب بصنائع لمُجنبية الصنع ـ شرائط كاسيت ـ حازها بقصد الإنجار دون سداد الرسوم

الجمركية. ثانياً: تهرب من سداد الرسوم الاستهلاكية المستحقة عن البضائع المذكورة آنفاً، وطلبت عقابه بالمواد ١٣، ١٥، ١٢١، ١٢٤، ١٢٤ مكرر، ١٢٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقيانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٠ والمواد ١،٣٠١ ،٥٣،٩ ،٥٥ عن القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن الضربية على الاستهلاك والمادتين ١، ٢٥ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بحبس الطاعن سنتين مع الشغل وكفالة مائة جنيه وتغريمه ألف جنيه، والزامه بمبلغ ٣٣٣١ جنيهاً و ٦٤٠ مليما تعويضا لمصلحة الجمارك والمصادرة، وهي عقوبة الجريمة الأولى الأشد عملا بنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات. فعارض، وقضى في معارضته برفضها وتأبيد الحكم المعارض فيه. ثم استأنف ومحكمة ثاني درجة قضت حضوريا برفضه وتأييد الحكم المستأنف. لما كان ذلك، ولئن كان القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الضريبة على الاستهلاك والمنطبق على التهمة الثانية قد ألغي بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة العامة على المبيعات الذي جرم في الفقرة التاسعة من الماددة ٤٧ منه حالات التهرب الحكمي من اداء الضريبة على المبيعات ومنها حيازة السلع الخاضعة للضريبة بقصد الانجار إذا لم يقدم من وجدت في حيازته هذه السلع المستندات الدالة على سداد الضريبة، إلا أنه قصر هذه الحالات على السلع الواردة على سبيل المصر بالجدول رقم واحد ، المرافق له والذي خلا من السلعة موضوع التهمة الثانية بما يوجب اعمال حكم ذلك القانون باعتباره القانون الأصلح تطبيقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات، الا أن إعمال هذا الحكم مع قيام دعوى الارتباط بين التهمة الأولى ذات العقوبة الاشد وبين التهمة الثانية ذات العقوبة الأخف لا توجب القضاء بالبراءة عن الجريمة الأولى، لما هو مقرر في قضاء محكمة النقض أن الارتباط الذي تتأثر به المسئولية عن الجريمة الصغرى طبقا للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ينظر إليه عند الحكم في الجريمة

الكبرى بالعقوبة دون البراءة، لأن تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها يقوة الاربياط القانوني إلى الجريمة المقرر لها العقاب الأشد لا يفقدها كيانها ولا يحول دون تصدى المحكمة لها والتدليل على نسبتها للمتهم ثبوتا ونفياً . لماكان ما تقدم، وكان البين من الحكم الابتدائي المؤيد والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما مجمله أن الطاعن قام بتهريب بضائع أجنبية الصنع ـ شرائط كاسبت ـ كانت في حيازته دون سداد الرسوم الجمركية المستحقة عنها، وساق أدلة ثبوتها في حقه، انتهى إلى ادانته بمقتضى المادة ١٢٤ مكرراً من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ . لما كان ذلك، وكان النص في المادة ١٢٢ من قانون الجمارك آنف الذكر على أنه ، مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على التهرب أو على الشروع فيه بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ،، وفي المادة ١٢٤ مكرراً من القانون ذاته المضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ على أنه ، مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على تهربب البضائع الأحنسة يقصد الأتجار أو الشروع فيه أو على حيازتها بقصد الأتجار مع العلم بأنها مهرية بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه، وتطبيق سائر العقوبات والأحكام الأخرى المنصوص عليها في المادة ١٢٢ م. يدل على أن مناط تطبيق المادة ١٢٤ مكرراً آنفة البيان، أن بتوفر لدى الجاني فوق توفر أركان جريمة التهريب المنصوص عليها في المادة ١٢٢ قصد خاص هو قصد الانجار إذ أن الشارع في هذه المادة قد جعل الجريمة المنصوص عليها فيها من الجرائم ذات القصود الخاصة، حيث اختط في تقديره للعقوبات خطة تهدف إلى التدرج فيها، ووازن بين ماهية القصود التي يتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة تهريب البضائع الأجنبية دون أداء الضرائب الجمركية

المقررة عليها، وقدر لكل منها العقوبة التى تناسبها بما يوجب استظهار القصد الجنائى الخاص فى هذه الجريمة لدى المتهم حيث لا يكفى اطلاق القول بتوافر التهريب الجمركى أو الشروع فيه. لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة حيازة بصائع أجنبية بقصد الانجار دون أداء الصرائب الجمركية المستحقة عنها وأعملت فى حقه المادة ١٩٤٤ مكرراً من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٠ دون أن تستظهر توافر القصد الجنائى الخاص لديه وهو قصد الانجار، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب الذى بيطله ويوجب نقضه والإعادة دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن.

### جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٩٧

برئاصة السيد المعشارً؛ إبراهيم عبد المطلب نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المعشارين/ أحمد عبد البارى سليمان ومحمود دياب وحسين الجيزاوى وهانى خليل نواب رئيس انحكمة.

 $(1 \cdot a)$ 

# الطعن رقم ١٣٤٦٩ كسنة ٦٢ القضائية

أحداث. نقض «التقرير بالطعن والصفة فيه».

لوالدى الحدث أو من له الولاية عليه أو المسئول عنه مباشرة طرق الطعن المقررة فى القانون لمصلحته نيابة عنه. إذا كان لا بزال حتى تاريخ التقرير بالطعن حدثًا. أساس ذلك؟

تقرير والد المحكوم عليه نيابة عنه بالطعن بالنقض رغم ثبوت أنه لم يكن حدثا وقت ذلك . أثره: عدم قبول الطعن.

من حيث إن المادة ٣٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث تنص على أن «كل إجراء مما يوجب القانون إعلانه إلى الحدث وكل حكم يصدر في شأنه يبلغ إلى أحد والديه أو من له الولاية عليه أو المسئول عنه، ولكل من هؤلاء أن يباشر لمصلحة الحدث طرق الطعن المقررة في القانون. مما مفاده أن المذكورين بالنص يباشرون حق الطعن نيابة عن المتهم إذا كان لا يزال حتى تاريخ التقرير بالطعن حدثا أما إذا تجاوز المتهم سن الحدث عند التقرير بالطعن فإنه يباشر هذا الإجراء بنفسه أو من يوكله في ذلك، ولما كان البين من الأوراق أن المحكوم عليه ليس حدثا وقت التقرير بالطعن وفق أحكام القانون المار ذكره ، وكان والد المحكوم عليه قد قرر بالطعن بالنقض بصفته وليا طبعيا على ابنه المحكوم عليه ، وكان الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حقا شخصيا لمن صدر الحكم عليه يمارسه أو لا يمارسه حسبما ينتهى إليه تقديره ، وليس لغيره أن يباشر عنه هذا الحق إلا بإذنه فإن الطعن يكون قد قرر به من غير ذي صفة . ويتعين التقرير بعدم قبوله .

#### الوتسائع

اتهمت النيابة العامة كلا من (۱) ...... (۲) ..... بأنهما أحدنا عمدا كل منهما بالآخر الإصابات المبينة بالتقرير الطبى والتى تقرر لعلاجها مدة لا نزيد على عشرين يوما باستخدام أداة . وطلبت عقابهما بالمادة ۲۶۲/۱،۳ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الشرابية قضت حضوريا بحبس كل من المتهمين شهرين وكفالة مائة جنيه . فاستأنف المحكوم عليه الثانى «الطاعن» . ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية ـ بهيئة استئنافية ـ قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضه برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

فطعن والد المحكوم عليه بصفته وليا طبعيا عليه في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

#### المكمسة

من حيث إن العادة ٣٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث تنص على أن: ١كل إجراء مما يوجب القانون إعلانه إلى الحدث وكل حكم يصدر في شأنه يبلغ إلى أحد والديه أو من له الولاية عليه أو المسئول عنه، ولكل من هؤلاء أن يباشر المصلحة الحدث طرق الطعن المقررة في القانون، مما مفاده أن المذكورين بالنص يباشرون حق الطعن نيابة عن المتهم إذا كان لا يزال حتى تاريخ التقرير بالطعن حدثا أما إذا تجاوز المتهم سن الحدث عند التقرير بالطعن فإنه يباشر هذا الإجراء بنفسه أو من يوكله في ذلك. ولما كان البين من الأوراق أن المحكوم عليه ليس حدثا وقت التقرير بالطعن - وفق أحكام القانون المار ذكره، وكان والد المحكوم عليه قد قرر بالطعن بالنقض بصفته وليا طبعيا على ابنه المحكوم عليه، وكان الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حقا شخصيا لمن صدر الحكم عليه يمارسه أو لا يمارسه حسما ينتهي إليه تقديره، وليس لغيره أن يباشر عنه هذا الحق إلا بإذنه فإن الطعن يكون قد قر ر به من غير ذي صفة ، وبتعين النقير بر بعدم قبوله.

### حلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد أحمد حسن نائب رئيس أخكمة وعضوية السادة المستشارين/ عبد اللطيف على أبو النيل وعمار إبراهيم قرج ومحمد إمماعيل موسى نواب رئيس أخكمة ومحمد على رجب

#### $(1 \cdot 1)$

# الطعن رقم ٧٨٤٩ لسنة ٦٥ القضائية

 (١) قانون «تفسيره». «سريانه». شركات توظيف الأموال. نقض هالات الطعن. الخطأ في القانون».

وجوب تقديم الاخطار المنصوص عليه فى المادة السادسة عشرة من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ فى شأن الشركات العاملة فى مجال تلقى الأموال لاستثمارها خلال ثلاثة أشهر تبدأ من تاريخ العمل بلائحته التنفيذية. الاخلال بهذا الواجب جريمة. قيامها بحلول أول يوم يتلو ثلاثة الأشهر التى حددها القانون. المادة ٢٢ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨.

تعيين الميعاد المحدد في القانون لحصول الإجراء بالشهور. مؤدى وأثر ذلك؟

جريمة الامتناع عن رد الأموال المستحقة إلى أصحابها المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ . قيامها قانوناً ابتداء من اليوم الحادي عشر من يونيه سنة ١٩٩٠ . أساس ذلك؟

امتناع الطاعن عن رد الأموال إلى اصحابها قبل نهاية المهلة المجددة في المادة ٢١ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ . غير مؤثم مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك خطأفي تطبيق القانون .

# (٢) محكمة النقض «سلطتها». نقض «حالات الطعن. الخطأ في القانون».

لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا بنى على خطأ فى تطبيق القانون. المادةة ٧/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١- لما كان القانون رقِم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في شأن الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال لاستثمارها المعمول به اعتبارا من العاشر من بونيه سنة ١٩٨٨ قد نص في مادته السادسة عشرة ـ الواردة في الباب الثاني تحت عنوان وأحكام انتقالية، ـ على أن وعلى كل شخص طبيعي أو معنوى تلقى قبل العمل بأحكام هذا القانون بالذات أو بالواسطة أموالا من الجمهور لاستثمارها أو المشاركة بها أو لأي غرض آخر من أغراض توظيف الأموال بأية وسيلة وتحت أي مسمى أن يتوقف عن تلقى الأموال من تاريخ العمل يهذا القانون وأن يرسل إخطاراً إلى الهيئة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل باللائمة التنفيذية يتضمن ما يلي (أ) ما إذا كان يرغب في العمل في مجال تلقى الأموال لاستثمارها طبقا لأحكام هذا القانون أو لا يرغب في ذلك. (ب) المبالغ التي تلقاها قبل العمل بهذا القانون بالعملات المختلفة ومجالات استثمارها. (ج) قائمة المركز المالي في تاريخ العمل بالقانون وتقريرا عنه معتمدا من اثنين من المحاسبين القانونيين..... ثم نص في المادة ٢٢ منه على أن «يعاقب كل من يمتنع عن تقديم الاخطار المنصوص عليه في المادة ١٦ في الميعاد المقرر وكل من يتبت عمدا بيانات جرهرية غير صحيحة به بالسجن مدة لا تزيد عن خمس سنوات ويغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه .... وكان مفاد ذلك أن الشارع قد اعتبر بدء ميعاد ثلاثة الأشهر التي يتعين تقديم الاخطار

المذكور خلالها هو تاريخ العمل باللائحة التنفيذية للقانون المار ذكره، ومن ثم فإن جريمة عدم تقديم هذا الاخطار لا تقوم فانونا إلا بحلول أول يوم بتلو مدة ثلاثة الأشهر التي حددها القانون. ولما كان قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٨٨ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ آنف البيان قد نشر في الوقائع المصرية بتاريخ ٨ من أغسطس سنة ١٩٨٨ - في العدد ١٧٦ تابع - ونص فيه على أن يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره أي اعتبارا من اليوم التاسع من أغسطس سنة ١٩٨٨ . وكان مؤدى نص المادة ١٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ـ وهو يقرر القاعدة العامة التي تتبع في حساب المواعيد فيعمل بها بالنسبة إلى جميع المواعيد وفي سائر فروع القانون - انه إذا عين القانون لحصول الأجراء ميعادا محددا بالشهور فإن هذا الميعاد يبدأ من اليوم التالي للتاريخ الذي يعتبره القانون مجريا له ـ ولا يحسب منه يوم حدوث الأمر المعتمد في نظر القانون مجريا للميعاد - وينقضي بإنقضاء اليوم المقابل لهذا التاريخ من الشهر الذي ينتهى فيه الميعاد دون نظر إلى عدد الأيام في كل شهر. ولما كان مفاد ما تقدم أن ميعاد ثلاثة الأشهر التي حددها القانون المار ذكره لتقديم الاخطار خلالها يبدأ من اليوم العاشر من شهر أغسطس سنة ١٩٨٨ ولا ينتهي إلا بانقضاء اليوم التاسع من شهر نوفمبر سنة ١٩٨٨، ومن ثم فإن جريمة عدم تقديم الاخطار المذكور لا تقوم قانونا إلا ابتداء من اليوم العاشر من شهر نوفمبر سنة ١٩٨٨ ، ويضحى تخلف الطاعن عن تقديم الاخطار في تاريخ ٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٨ ، وهو التاريخ المنسوب للطاعن ارتكاب الجريمة فيه ـ غير مؤمِّم. لما كان ذلك، وكان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ قد نص في المادة ١٨ منه على أن وعلى كل من أخطر الهيئة بعدم رغبته في توفيق أوضاعه أو انقضت المدة المحددة لتوفيق الأوضاع دون اتمامه أن يرد جميع ما تلقاه من أموال إلى أصحابها خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون...، وفي المادة ٢١ منه على أن كل من تلقى أموالا على خلاف

أحكام هذا القانون أو امتنع عن رد المبالغ المستحقة لأصحابها كلها أو بعضها يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد على مثلى ما تلقاه من أموال أو ما هو مستححق منها، ويحكم على الجانى برد الأموال المستحقة إلى أصحابها...، وكان مفاد ذلك حسبما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون، أن الشارع قد منح من لا يرغب فى توفيق أوضاعه مهلة قدرها سنتان من تاريخ العمل بالقانون كى يرد فيها ما تلقاه من أموال إلى أصحابها، ومن ثم فإن جريمة الامتناع عن رد الأموال المستحقة إلى أصحابها المنصوص عليها فى المادة ٢١ سالفة البيان لا تقوم قانونا قبل اليوم الحادى عشر من شهر يونية سنة ١٩٩٠، وتبعا لذلك فإن امتناع الطاعن عن رد اليوم الكار أموال إلى أصحابها فى التاريخ المنسوب له ارتكاب الجريمة فيه يكون غير مؤثم، لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقصنى بمعاقبة الطاعن عن التهمتين المذكورتين فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

٢- إن الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه بنى على خطأ فى تطبيق القانون.

### الوقسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٨ ١- حال كوفه قد تلقى أموالا من الجمهور لاستثمارها قبل العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ لم يقدم اخطارا للهيئة العامة لسوق المال مبينا به ما إذا كان يرغب في العمل في مجال تلقى الأموال لاستثمارها طبقا لأحكام القانون سالف الذكر من عدمه والمبالغ

التى تلقاها قبل العمل بالقانون آنف البيان مرفقا به قائمة العركز المالى المعتمد من المحاسبين القانونيين المعينين من الجهاز العركزى للمحاسبات ٢٠ امتع عن رد المبالغ التى تلقاها لاستثمارها من المجنى عليها ........ والبالغ قدرها ثلاثة عشر المبالغ التى تلقاها لاستثمارها من المجنى عليها ...... والبالغ قدرها ثلاثة عشر الف دولار أمريكى والمستحقة الأداء و واحالته إلى محكمة جنايات الجيزة امحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المنكورة قصنت حضوريا عملا بالمواد ١٦ و ٢١ و ٢٢ من القائد ورقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٨ والمادتين ٦٣ و ١٤ من لائحته التنفيذية الصادر بها قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٩٨٤ سنة ١٩٨٨ بمعافبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه مائة ألف جنيه وألزامه برد مبلغ ثلاثة عشر ألف دولار أمريكي لصاحبتها .

فطعن الأستاذ ....... المحامى بصفته وكيلا عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

#### المكمسة

من حيث إن البين من الأوراق أن النيابة العامة رفعت الدعوى على الطاعن بوصف أنه في يوم ٩ من نوفمبر ١٩٨٨ أولا: حال كونه قد تلقى أموالا من الجمهور لاستثمارها قبل العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ لم يقدم اخطارا المهيئة العامة لسوق المال مبينا به ما إذا كان يرغب في العمل في مجال تلقى الأموال لاستثمارها طبقا لأحكام القانون سالف الذكر من عدمه والمبالغ التي تلقاها قبل العمل بالقانون آنف البيان مرفقا به قائمة المركز المالى المعتمد من المحاسبين القانونيين المعينين من الجهاز المركزي للمحاسبات، ثانيا: امتنع عن رد المبالغ التي تلقاها لاستثمارها من المجهن عليها والبالغ قدرها ثلاثة عشر ألف دولار أمريكي والمستحقة الأداء، وطلبت

عقابه بالمولد ٢٦ ، ٢٦ ، ٢٢ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بشأن الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال لاستثمارها والمادتين ٢٣، ١٤ من لائحته التنفيذية الصادر بها قرار وزير الاقتصاد والنجارة الخارجية رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٨٨ . ومحكمة جنايات الجيزة قضت في الدعوى على هذا الأساس وعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغرامة قدرها مائة ألف جنيه عن التهمتين المسندتين إليه وألزامه برد مبلغ ثلاثة عشر ألف دولار أمريكي لصاحبتها. لما كان ذلك، وكان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في شأن الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال لاستثمارها المعمول به اعتبارا من العاشر من يونية سنة ١٩٨٨ قد نص في مادته السادسة عشرة ـ الواردة في الباب الثاني تحت عنوان وأحكام انتقالية، على أن دعلى كل شخص طبعى أو معنوى تلقى قبل العمل بأحكام هذا القانون بالذات أو بالواسطة أموالا من الجمهور لاستثمارها أو المشاركة بها أو لأي غرض آخر من أغراض توظيف الأموال بأية وسيلة وتحت أي مسمى أن يتوقف عن نلقى الأموال من تاريخ العمل بهذا القانون وأن يرسل إخطاراً إلى الهيئة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية يتضمن مايلي (أ) ما إذا كان يرغب في العمل في مجال تلقى الأموال لاستثمارها طبقا لأحكام هذا القانون أو لا يرغب في ذلك. (ب) المبالغ التي تلقاها قبل العمل بهذا القانون بالعملات المختلفة ومجالات استثمارها. (ج) قائمة المركز المالي في تاريخ العمل بالقانون وتقرير عنه معتمدا من اثنين من المحاسبين القانونيين ...، . ثم نص في المادة ٢٢ منه على أن ويعاقب كل من يمتنع عن تقديم الإخطار المنصوص عليه في المادة ١٦ في الميعاد المقرر وكل من يثبت عمدا بيانات جوهرية غير صحيحة به بالسجن مدة لا تزيد على خمس ستوات وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه...، وكان مفاد ذلك أن الشارع قد اعتبر بدء ميعاد ثلاثة الأشهر التي يتعين تقديم الأخطار المنكور خلالها هو تاريخ العمل باللائحة التنفيذية القانون المار نكره. ومن ثم فإن

جريمة عدم تقديم هذا الاخطار لا تقوم قانونا إلا بحلول أول يوم يتلو مدة ثلاثة الاشهر التي حددها القانون، ولما كان قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٨٨ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ آنف البيان قد نشر في الوقائع المصرية بتاريخ ٨ من أغسطس سنة ١٩٨٨ ـ في العدد ١٧٦ تابع ـ ونص فيه على أن يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره أي اعتبارا من اليوم التاسع من أغسطس سنة ١٩٨٨ . وكان مؤدى نص المادة ١٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ـ وهو يقرر القاعدة العامة التي تتبع في حساب المواعيد فيعمل بها بالنسبة إلى جميع المواعيد وفي سائر فروع القانون ـ أنه إذا عين القانون لحصول الإجراء ميعادا محددا بالشهور فإن هذا الميعاد يبدأ من اليوم التالي للتاريخ الذي يعتبره القانون مجريا له -ولا يحسب منه يوم حدوث الأمر المعتبر في نظر القانون مجريا للميعاد، وينقضي بإنقضاء اليوم المقابل لهذا التاريخ من الشهر الذي ينتهى فيه الميعاد دون نظر إلى عدد الأبام في كل شهر . ولما كان مفاد ما تقدم أن ميعاد ثلاثة الأشهر التي حددها القانون المار ذكره لتقديم الاخطار خلالها يبدأ من اليوم العاشر من شهر أغسطس سنة ١٩٨٨ ولا ينتهي إلا بإنقضاء اليوم التاسع من شهر نوفمبر سنة ١٩٨٨، ومن ثم فإن جريمة عدم تقديم الاخطار المذكور لا تقوم فانونا إلا ابتداء من اليوم العاشر من شهر نوف مبر سنة ١٩٨٨ . ويضحى تخلف الطاعن عن تقديم الاخطار في تاريخ ٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٨ ـ وهو التاريخ المنسوب للطاعن ارتكاب الجريمه فيه ـ غير مؤثم، لما كان ذلك، وكان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ قد نص في المادة ١٨ منه على أن معلى كل من أخطر الهيئة بعدم رغبته في توفيق أوضاعه أو انقضت المدة المحددة لتوفيق الأوضاع دون اتمامه أن يرد جميع ما تلقاه من أموال إلى أصحابه خُ ْ ْ سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون..... وفي المادة ٢١ منه على أن عكل من تلقى أموالا على خلاف أحكام هذا القانون أو امتنع عن رد المبالغ المستحقة لأصحابها كلها

أو بعضها يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد على مثلي ما تلقاه من أموال أو ما هو مستحق منها، ويحكم على الجاني برد الأموال المستحقة إلى أصحابها...، وكان مفاد ذلك حسبما أفصحت عنه المذكرة الإيصاحية للقانون. أن الشارع قد منح من لا يرغب في توفيق أوضاعه مهلة قدرها سنتان من تاريخ العمل بالقانون كي يرد فيها ما تلقاه من أموال إلى أصحابها، ومن ثم فإن جريمة الإمتناع عن رد الأموال المستحقة إلى أصحابها المنصوص عليها في المادة ٢١ سالفة البيان لا تقوم قانونا قبل اليوم الحادي عشر من شهر يونية سنة ١٩٩٠. وتبعا لذلك فإن امتناع الطاعن عن رد تلك الأموال إلى أصحابها في التاريخ المنسوب له ارتكاب الجريمة فيه يكون غير مؤثم. لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بمعاقبة الطاعن عن التهمتين المذكورتين فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون. ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه بني على خطأ في تطبيق القانون. فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعن مما أسند إليه، وذلك دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن.

### جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ أحمد عبد الرحمن نائب رئيس انحُكمة وعضوية السادة المستشارين/ عاطف عبد السميع نائب رئيس انحُكمة وأحمد عبد القوى ورضا القاضى والسعيد برغوت .

#### $(1 \cdot \forall)$

# الطعن رقم ١٠٦٦٧ لسنة ٦٣ القضائية

(١) قائون اقانون أصلحه. اسريانه من حيث الزمان،.

قاعدة شرعية الجريمة والعقاب. ماهيتها؟

إعمال الأثر الرجعى للقانون الأصلح للمتهم. رهن بأن يكون القانون الجديد قد ألغى القانون الجديد قد ألغى

### (٢) قانون ﴿ إلغاؤهُ .

إلغاء النص التشريعي. غير جائز إلا بتشريع لاحق له. أعلى منه أو مساو له.

حالات إلغاء النص التشريعي؟

### (٣) ايجار أماكن. مقدم إيجار. قانون اتفسيرها. اتطبيقها،

الأماكن الخالية وقت نفاذ القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ أو التي تخلو بعد نفاذه . خضوعها لأحكام القانون المدنى. أساس ومودى ذلك؟

الجرائم التي وقعت في ظل العمل بأحكام القانونين رقمي ٤٢ لسنة ١٩٧٧ و ١٣٦

لُسنة ١٩٨١ ـ استمرار خضوعهما لأحكامهما رغم صدور القانون رقم ٤ اسنة ١٩٩٦ . علة ذلك؟

( ٤ ) حكم د تسبيه . تسبيب معيب : . نقض د أسباب الطعن . ما يقبل منها : .

إحالة الحكم المطعون فيه إلى حكم سبق نقضه في بيان وقائع الدعوى يبطله .عله ذلك ؟

#### (٥) نقض «الطعن للمرة الثانية».

نقض الحكم للمرة الثانية . أثره . وجوب تحديد جلسة لنظر الموضوع. المادة ٤٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

١- لما كان مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجنائي يحكم ما يقع فى ظله من جرائم ما لم يصدر تشريع لاحق أصلح للمتهم، وكان مناط إعمال الأثر الرجعى للقانون الجنائى - بحسبانه أصلح للمتهم - أن يكون القانون الجديد قد ألغى القانون السابق صراحة أو ضمناً، باعتبار أن هذه القاعدة تنصل بغض التنازع بين القوانين من حيث الزمان، فلا مجال لإعمالها إلا إذا ألغى تشريع تشريعاً آخر.

٢. من المقرر أنه لا يجوز إلغاء نص تشريعى إلا بتشريع لاحق له أعلى منه أو مساوله في مدارج التشريع ينص صدراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص تبتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع.

٣ لما كان نص المادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ على أن: ولا

تسرى أحكام القانونين رقمي ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر و ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والقوانين الخاصة بإيجار الأماكن الصادرة قبلها على الأماكن التي لم يسبق تأجيرها ولا على الأماكن التي انتهت عقود إيجارها قبل العمل بهذا القانون أو تنتهي بعده لأي سبب من الأسباب دون أن يكون لأحد حق البقاء فيها طبقا للقانون، ونص المادة الثانية منه على أن: ،تطبق أحكام القانون المدنى في شأن تأجير الأماكن المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون خالية أو مفروشة أو في شأن استغلالها أو التصرف فيها، يدلان ـ في صريح لفظهما وواضح دلالتهما ـ على أن المشرع حدد نطاق تطبيق القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦، وقصر استبعاد سريان القانونين رقمي ٤٩ لسنة ١٩٨٧، ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على الأماكن التي لم يسبق تأجيرها والأماكن التي انتهت عقود إيجارها قبل العمل بهذا القانون أو تنتهي بعده . بما مفاده أنه استثنى الأماكن الخالية من المستأجر وقت نفاذه أو التي تخلو بعد نفاذه من تطبيق أحكام قانوني إيجار الأماكن المشار إليهما وأخضع العلاقات الإيجارية الجديدة وعقود الاستغلال التي تتم بشأنها بعد نفاذه لأحكام القانون المدنى ، ولازم ذلك أن أحكام القانونين رقمى ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سارية بجميع نصوصها، المدنية والجنائية، على العلاقات الإبجارية القائمة والتي أبرمت في ظل هذين القانونين قبل العمل بأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ ، ومن بينها النصوص التي أثمت تقاضي مقدم إيجار بزيد عن المقرر قانوناً، ذلك أن القانون الأخير، إذ يؤكد استمرار سريان أحكام القانونين المذكورين على تلك العلاقات الإيجارية القائمة ، لم يتضمن نصاً بإلغاء أي من نصوص التجريم فيهما أو يعدل في أحكامهما، ولا بقدح في ذلك ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ بالغاء كل نص في أي قانون آخر يتعارض مع أحكامه إذ أن أحكامه لا تنطبق

إلا على عقود إيجار الأماكن الخالية أو التى تخلو بعد نفاذه، وهى التى أخضعها دون غيرها لأحكام القانون المدنى وحده، فألغى تطبيق أى قانون آخر فى شأنها، ومن تم فإن الجرائم التى وقعت طبقاً لنصوص القانونين رقمى 29 لسنة ١٩٧٧ و ١٣٦ لسنة ١٩٨١ كمما هو الحال فى الجريمتين موضوع الطعن الماثل تظل قائمة، خاضعة لأحكامهما، حتى بعد صدور القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ والعمل بأحكامه ولا يمتد إليها أحكام هذا القانون بأثر رجعى لتخلف مناط إعمال هذا الأثر.

٤- لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أحال في أسبابه وفي منطوقه إلى الحكم المنقوض، وكان نقض الحكم يترتب عليه إلغاؤه ويعتبر بالتالى معدوم الأثر فيصبح الحكم المنقوض لا وجود له قانوناً. فإن الحكم المطعون فين إذ أحال في أسبابه ومنطوقه على الحكم المنقوض يكون قد أحال على حكم ملغى عديم الأثر مما يجعله خالناً من الأسباب مما يعيده.

دلما كان الطعن مقدما لثانى مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع
 وذلك إعمالاً لحكم المادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض
 الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

### الوتسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم أولاً: تقاضوا المبلغ المنوه عنه بالأوراق مخلو رجل، خارج نطاق عقد الإيجار، ثانياً: لم يقوموا بتحرير عقد إيجار، وطلبت عقابهم بالمواد ۲۲،۲٬۳۲،۲۲،۲۷ من القانون رقم ۶۹ لسنة ۱۹۷۷ والمادة ۲۶ من القانون رقم ۱۳۳ لسنة ۱۹۸۱. ومحكمة جنح أمن الدولة بالقاهرة قضت حضورياً عملا بمواد الاتهام بحبس المتهمين ثلاثة أشهر مع الشغل وبتغريم كل منهم ألفا وأربعمائة جنيه ومثلها لصندوق الاسكان والزامهم برد مبلغ سبعمائة جنيه للمجنى عليه وكفالة خمسين جنيها عن التهمة الأولى وبتغريمهم خمسمائة جنيه عن التهمة الثانية. استأنفوا ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قصت حضورياً بقبول الأستئناف شكلاً وفى الموضوع بحبس كل من المتهمين ثلاثة أشهر مع الشغل الأستئناف شكلاً وفى الموضوع بحبس كل من المتهمين ثلاثة أشهر مع الشغل القاهرة وإلزامهم برد مبلغ سبعمائة جنيه المجنى عليه، وأمرت بوقف تنفيذ عقوية القاهرة وإلزامهم برد مبلغ سبعمائة جنيه المجنى عليه، وأمرت بوقف تنفيذ عقوية التبس فقط عن التهمة الأولى وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة التهمة الثانية. فطعن المحكرم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى. ومحكمة الإعادة - يهيئة مغايرة - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد - المستأنف والوقف لعقوية الحيس فقط.

فطعن الاستاذ ....... المحامى نيابة عن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... الخ.

#### المكمسة

من حيث إنه لما كان مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجنائى يحكم ما يقع فى ظله من جرائم ما لم يصدر تشريع لاحق أصلح المتهم، وكان مناط إعمال الأثر الرجعى للقانون الجنائى - بحسبانه أصلح المتهم - أن يكون القانون الجديد قد ألفى القانون السابق صراحة أو ضمناً، باعتبار أن هذه القاعدة تتصل بفض التنازع بين القوانين من حيث الزمان، فلا مجال لإعمالها إلا إذا ألغى تشريع تشريعاً

آخر، وكان من المقرر أنه لا يجوز إلغاء نص تشريعي إلا بتشريع لاحق له أعلى منه أو مساوله في مداوج التشريع ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع. وكمان نص المادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ على أن: ولا تسرى أحكام القانونين رقمي ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر و ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والقوانين الخاصة بإيجار الأماكن الصادرة قبلهما على الأماكن التي لم يسبق تأجيرها ولا على الأماكن التم ، انتهت عقود ايجارها قبل العمل بهذا القانون أو تنتهى بعده لأى سبب من الأسباب دون أن يكون لأحد حق البقاء فيها طبقا للقانون، ونص المادة الثانية منه على أن: وتطبق أحكام القانون المدنى في شأن تأجير الأماكن المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون خالية أو مفروشة أو في شأن استغلالها أو التصرف فيهاه. يدلان ـ في صريح لفظهما وواضح دلالتهما ـ على أن المشرع حدد نطاق تطبيق القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦، وقصر استبعاد سريان القانونين رقمي ٤٩ لسنة ١٩٧٧ و ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على الأماكن التي لم بسبق تأجيرها والأماكن التي انتهت عقود إيجارها قبل العمل بهذا القانون أو تنتهي بعده . بما مفاده أنه استثنى الأماكن الخالبة من المستأجر وقت نفاذه أو التي تخلو بعد نفاذه من تطبيق أحكام قانوني إيجار الأماكن المشار إليهما وأخضع العلاقات الإيجارية الجديدة وعقود الاستغلال التي تتم بشأنها بعد نفاذه لأحكام القانون المدنى، ولازم ذلك أن أحكام القانونين رقمي ٤٩ لسنة ١٩٧٧ و ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سارية بجميع نصوصهما المدنية والجنائية، على العلاقات الإيجارية القائمة والتي أبرمت في ظل هذين القانونين قبل العمل بأحكام ا لقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦، ومن بينها النصوص التي أثمت تقاضي مقدم إيجار يزيد عن المقرر

عاديناً، ذلك أن القانون الأخير، إذ يؤكد استمرار سريان أحكام القانونين المذكورين على تلك العلاقات الإيجارية، لم يتضمن نصاً بإلغاء أى من نصوص التجريم فيهما أو يعدل في أحكامهما، ولا يقدح في ذلك ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٤ يعدل في أي قانون آخر يتعارض مع أحكامه إذ أن أحكامه لا تنظبق إلا على عقود إيجار الأماكن الخالية أو التي تخار بعد نفاذه، وهي التي أخضعها دون غيرها لأحكام القانون المدنى وحده، فألغى تطبيق أي قانون آخر في شأنها، ومن ثم فإن الجرائم التي وقعت طبقا لنصوص القانونين رقمي ٤٤ لسنة ١٩٧٧ و ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٨ كما هو الحال في الجريمتين موضوع الطعن المائل تظل قائمة، خاضعة لأحكامهما، حتى بعد صدور القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ والعمل بأحكامه ولا يمتد إليها أحكام هذا القانون بأثر رجعي لتخلف مناط إعمال هذا الأثر.

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمتى تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار كخلو رجل وعدم تحرير عقد إيجار، قد شابه قصور فى التسبيب ذلك بأن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه خلا من بيان واقعة الدعوى ومؤدى الأدلة التى استند إليها فى قضائه بالإدانة مما يعيبه بما يستوجب نقضه.

وحيث إنه يبين من الأوراق أن هذه المحكمة - محكمة النقض - قصت في الطعن المقام من المحكوم عليهم - الطاعنين - في الحكم الصادر صدهم من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى، والمحكمة المنكورة قصت بحكمها المطعون فيه حصورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف عقوية الحبس. لما كان ذلك، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أحال في أسبابه وفي منطوقه إلى الحكم المنقوض.

وكان نقض الحكم يترتب عليه إلغاؤه ، ويعتبر بالتالى معدوم الأثر فيصبح الحكم المنقوض لا وجود له قانوناً ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أحال فى أسبابه ومنطوقه على الحكم المنقوض يكون قد أحال على حكم ملغى عديم الأثر مما يجعله خالياً من الأسباب وهو ما يتسع له وجه الطعن - مما يعيبه بما يبطله ويوجب نقضه.

ولما كان الطعن مقدما لثانى مرة فإنه يتعين تحديد جاسة لنظر الموضوع وذلك إعمالاً لحكم المادة ٤٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

# جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ أحمد عبد الرحمن نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ عاطف عبد السميع نائب رئيس اغكمة وأحمد عبد القوى والسعيد برغوت ومحمد عيد محجوب.

#### $(1 \cdot A)$

# الطعن رقم ٢٤٩٥٤ لسنة ٦٣ القضائية

شهادة مرضية. دفاع ؛ الإخبلال بحق الدفاع. ما يو فره ؛ . نقض «أسباب الطعن ما يقبل منها ؛ . إجراءات ؛ إجراءات المحاكمة ؛ .

المرض من الأعذار القهرية التى تبرر عدم تتبع إجراءات المحاكمة. والتحلف عن التقرير بالاستئناف في الميعاد.

قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد دون أن يعرض لعذر المرض الذى أبداه الطاعن. قصور وإخلال بحق الدفاع. لا يغير من ذلك ما أثنته المحكمة بمحضر الجلسة تقديم الطاعن شهادة طبية مثبتة لمرضه.عله ذلك؟

لما كان يبين مما أثبتته المحكمة الاستئنافية بمحضر الجلسة التى أصدرت فيها حكمها المطعون فيه أن الطاعن قدم لها الشهادة الطبية المثبتة لمرضه الذى حال بينه وبين التقرير بالاستئناف فى الميعاد، ولكنها أطرحتها استئاداً إلى ما أثبتته بمحضر الجلسة من أنها لاحظت كشطا وتعديلا فى بيان تاريخ المرض. لما كان ذلك، وكان المرض من الأعذار القهرية التى تبرر عدم تتبع إجراءات المحاكمة فى المعارضة وعدم العلم بالحكم الصادر فيها والتخلف بالتالى ـ إذا ما استطالت مدته ـ عن التقرير بالاستناف في الميعاد المقرر قانونا، معا يتعين معه على الحكم إذا ما قام عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد دون أن يعرض لعنر المرض الذي أبداه الطاعن تبريراً لتأخره في التقرير بالاستئناف ولا الشهادة المرضية التي قدمها لإثبات صحة ذلك العذر ولم يحقق هذا الدفاع ويعنى بتمحيصه بل التفت عنه وأغفل الرد عليه، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور في البيان ومنطوياً على إخلال بحق الطاعن في الدفاع بما يوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن، ولا يغير من ذلك ما أثبتته المحكمة بمحضر الجلسة التي صدر بها الحكم المطعون فيه على الوجه المار إذ أن ما يرد بمحضر الجلسة خاصاً بما تلاحظه المحكمة في أثناء نظر الدعوى لا يغنى عن وجوب اشتمال الحكم على بيان أوجه الدفاع الجوهرية التي يبديها المتهم والأسباب التي تقيم عليها المحكمة قصناءها في شأنها.

### الوتائسع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أصدر شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك، وطلبت معاقبته بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٦ من قانون العقوبات ومحكمة جنح مركز شبراخيت قضت غيابيا عملاً بمادتى الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ. عارض وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأنف ومحكمة دمنهور الابتدائية ـ بهيئة استنفافية ـ قضت حضورياً بعدم قبول الاستناف شكلا التغرير به بعد الميعاد.

فطعن الأستاذ/ ...... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ...... الخ.

### المكمسة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع إذ رفض التعويل على الشهادة المرضية التي قدمها الإثبات عذره في عدم التقرير بالاستئناف في الميعاد القانوني، واعتمد في هذا الرفض على أسباب غير سديدة دون أن يجرى في شأنها تحقيقا. مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحبث إنه بببن مما أثبتته المحكمة الاستئنافية بمحضر الجلسة التي أصدرت فيها حكمها المطعون فيه أن الطاعن قدم لها الشهادة الطبية المثبتة لمرضه الذي حال يينه وبين التقرير بالاستئناف في الميعاد، ولكنها أطرحتها استناداً إلى ما أثبتته بمحضر الجلسة من أنها لاحظت كشطا وتعديلا في بيان تاريخ المرض. لما كان ذلك، وكان المرض من الأعذار القهرية التي تبرر عدم تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة وعدم العلم بالحكم الصادر فيها والتخلف بالتالي ـ اذا ما استطالت مدته ـ عن التقرير بالاستئناف في الميعاد المقرر قانوناً، مما يتعين معه على الحكم إذا ما قام عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً التقرير به بعد الميعاد دون أن يعرض لعذر المرض الذي أبداه الطاعن تبريراً لتأخره في التقرير بالاستئناف ولا للشهادة المرضية التي قدمها لإثبات صحة ذلك العذر ولم يحقق هذا الدفاع ويعنى بتمحيصه بل التفت عنه وأغفل الرد عليه، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور في البيان ومنطوباً على إذلال يحق الدفاع بما يوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن، ولا يغير من ذلك ما أثبتته المحكمة بمحضر الجاسة التي صدر بها الحكم المطعون فيه على الوجه المار إذ أن ما برد بمحضر الجاسة خاصاً بما تلاحظه المحكمة في أثناء نظر الدعوى لا يغني عن وجوب اشتمال الحكم على بيان أوجه الدفاع الجوهرية التي يبديها المتهم والأسبّاب التي تقيم عليها المحكمة قصاءها في شأنها.

# جلسة الأول من يوليه سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ الصاوى يوسف نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ جابر عبد التواب و أمين عبد العليم وعمر بريك و رشاد قذافي نواب رئيس انحكمة . رئيس انحكمة .

 $(1 \cdot 4)$ 

# الطعن رقم ٢٣٧١٨ لسنة ٦٢ القضائية

(١) حكم ، بيانات حكم الادانة ،.

حكم الادانة. بياناته؟. المادة ٣١٠ إجراءات.

(٢) مشغولات ذهبية. عقوبة ۱ تطبيقها ١.حكم ۱ تسبيبه . تسبيب معيب ، . نقض ۱ أسباب الطعن . ما يقبل منها ١

العقوبة المقررة لجريمة تقاضى ربح أزيد من المقرر عن المشغولات الذهبية عيار ٢١ قراطاً. الحبس مدة لا تجاوز مائه جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين. المادة ٣/٢١ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٧٦. فضاء الحكم المطعون فيه بالإدانة دون بيان عيار المشغولات وما اذا كانت من نفس نوع العيار الذى ورد بوصف التهمة من عدمه وعدم بيانه قدر الربح الذى تقاضاه الطاعن بالزيادة واتخاذه من مجرد وجود فرق فى الوزن دليلا على توافر أركان جريمة تقاضى ربح عن المشغولات الذهبية اكثر من المقرر. قصور.

١- لما كانبت المادة ٣١٠ من فانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقربة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف الذي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً.

٢- ان المادة ٨ من القانون رقم ٦٨ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة قد نصت على أنه ، لوزير التجارة أن يحدد بقرار منه أجرة الصناعة ومقدار الربح فى المشغولات الذهبية من عيار ٢١ قراطا ، . ونصت الفقرة الثالثة من المادة ٢١ من القانون ذاته على أنه ، يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا نقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى هانين العقوبتين كل تاجر ...... ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من خالف أحكام المادة ٨ من هذا القانون بأن تقاضى عن المشغولات الذهبية المنصوص عليها فيها أجراً عن صنعها أو ربحاً عند بيعها يزيد عن الحد الأقصى المحدد لها أو امتنع عن بيعها نظير الأجر أو الأرباح المحددة لهذه المشغولات. ، كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن دون أن يبين عيار المشغولات وما إذا كانت من نفس نوع العيار الذي ورد بوصف التهمة من عدمه ولم يبين قدر الربح الذي نقاضاه زائداً واتخذ من مجرد وجود فرق في الوزن دليلا على توافر أركان الجريمة فإنه بكون قاصراً.

### الوتائسع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه نقاضى عن المشغولات الذهبية عبار ، ٢١ ، ربحاً أزيد من ربحه المقرر على النحو المبين بالأوراق وطلبت عقابه بالمواد ١، ٢، ٥، ٨، ٢١ من القانون رقم ٦٨ لمنة ١٩٧٦ . ومحكمة جنح بنى سويف قصت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لايقاف التنفيذ. عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة بنى سويف الابتدائية . بهيئة استتنافية . فضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف.

فطعن الأستاذ/ ...... المحامى نيابة عن المحكوم عنه في هذا الحكم بطريق النقض ...... الخ.

#### المكمسة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تقاضى ربح عن المشغولات الذهبية أكثر من المقرر قد شابه القصور في التسبيب ذلك أنه خلا من بيان واقعة الدعوى ومؤدى الأدلة التي عول عليها في إدانته مما يعيب الحكم.

حيث إن الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن على مجرد قوله ، أن واقعة الدعوى تخلص فيما جاء ببلاغ المجنى عليه الذي قرر أنه قام بشراء الذهب محل الواقعة من المتهم وقدم فاتورة وعند قيامه بوزن الذهب المشترى عند آخر تبين أنه يقل عن الوزن المشترى به والثابت بالفاتورة ثم عرض الذهب على مراقبة دمغ المصوغات فأثبتت شهادتها المرفقة أن الكمية وزنها ٣٢,٣٠٠ جراما والمتهم قرر أن المجنى عليه يمكنه تغيير الذهب لأنه من المثليات وأن الوزن أمام المشترى وكان وزنه ٥٠، ٥٠ جراما وحيث إن الواقعة على النحو السالف ثابتة في حق المتهم ثبونا كافيا لادانته ، لما كان ذلك، وكانت المادة مراقب دمغ المصوغات مما يتعين معه القضاء بادانته ، لما كان ذلك، وكانت المادة الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى

بتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً وكانت المادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة قد نصت على أنه لوزير التجارة أن يحدد بقرار منه أجرة الصناعة ومقدار الربح في المشغولات الذهبية من عيار ٢١ قراطاً. ونصت الفقرة الثالثة من المادة ٢١ من القانون ذاته على أنه ويعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة جنبهات ولا تجاوز مائة جنبه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل تاجر ..... وبعاقب بالعقوبة ذاتها كل من خالف أحكام المادة ٨ من هذا القانون بأن تقاضي عن المشغولات الذهبية المنصوص عليها فيها أجراً عن صنعها أو ربحاً عند بيعها بزيد عن الحد الأقصى المحدد لها أو أمتنع عن بيعها نظير الأجر أو الأرباح المحددة لهذه المشغولات ، . وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن دون أن يبين عيار المشغولات وما إذا كانت من نفس نوع العيار الذي ورد بوصف التهمة من عدمه ولم يبين قدر الربح الذي تغاضاه زانداً واتخذ من مجرد وجود فرق في الوزن دليلا على توافر أركان الجريمة فإنه يكون قاصراً مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم مما بتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة.

## جلسة الأول من يوليه سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد حسين لبيب نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ رضوان عبد العليم ومصطفى عبد الجيد وزغلول البلش نواب رئيس الحكمة وعبد الرحمن فهمى

#### $(11 \cdot)$

# الطعن رقم ٨٦٣٥ لسنة ٦٧ القضائية

#### (١) حكم «بيانات التسبيب».

عدم رسم القانون شكلا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها أو بيان نص القانون الذي حكم بمقتضاه. المادة ٣١٠ إجراءات.

(٢) محكمة استئنافية انظرها الدعوى والحكم فيهاا . تقض السباب الطعن ما لا يقبل منها ا

نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة ١٩٤ إجراءات. مفاده؟

النعى بانعدام الحكم الابتدائى لفقد ورقته الرسمية وخطأ محكمة ثانى درجة فى التصدى للموضوع. غير مقبول، علة ذلك وأساسه؟

## (٣) حكم دحجيته. قوة الأمر القضى. قانون دتفسيره.

الحكم الصادر من محكمة تأديبية. لا يحوز قوة الأمر المقضى، أمام المحاكم الجنائية.
 المادة ٤٥٤ إجراءات.

الجزاءات المنصوص عليها في قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ . طبيعتها؟

# (٤) دعوى جنائية انظرها والحكم فيهاا. دعوى تأديبية. انظرها والحكم فيهاا.

استقلال القانون التأديبي عن قانون العقوبات. علة ذلك؟

جواز أن ينشأ عن الفعل الواحد خطأ تأديبي يستوجب المساءلة التأديبية وفعل جنائي مؤثم بقانون العقوبات، انفصال الدعوى الجنائية عن الدعوى التأديبية. علة ذلك؟

 (٥) إثبات اقدوة الشيء المحكوم فيده الدعدوى جنائيسة إنقضاؤها الدعوى تأديبية.

الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية. لا تنقضى بها الدعوى الجنائية. أساس ذلك وعلته؟

(٦) دفاع «الأخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره».

عدم التزام الحكم بالرد على دفاع يتصل بدليل لم يأخذ به.

مثال:

(٧) تزوير «الطعن بالتـزوير». دعوى جنائيــة «وقف السيـر فيهـا». دفاع «الاخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره». نقض «أسـباب الطعن. ما لا يقبل منها».

الطعن بالتزوير في ورقة مقدمة في الدعوى. خضوعه لتقدير محكمة الموضوع. حق المحكمة ألا تحقق الطعن بنفسها وألا تحيله إلى النيابة العامة لتحقيقه وألا توقف الفصل في الدعوى إذا قدرت عدم جدية الطعن.

عدم طلب الطاعن من المحكمة تحقيق الادعاء بالتزوير وتقديم ما يظاهره أو يسانده

في الأوراق، النعي عليه في هذا الشأن. غير مقبول.

(٨) نقض «أسبباب الطعن، تحديدها. مــا لا يقــبل منهــا». دفاع
 الإخلال بـحق الدفاع. ما لا يو فره».

وجه الطعن، وجوب أن يكون واضحاً محدداً.

النعى على الحكم عدم رده على أوجه الدفاع المبداه من الطاعن في مذكرته، دون الافصاح عن ماهيتها. غير مقبول.

١- لم يرسم قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٣١٠ منه شكلا يصوغ فيه
 الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها أو بيان نص القانون
 الذي حكم بمقتضاه.

٢- لما كانت المادة ١٩ ٤ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت فى الفقرة الأولى منها على أنه: وإذا حكمت محكمة أول درجة فى الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلانا فى الاجراءات أو فى الحكم تصحح البطلان وتحكم فى الاحتوى، وجرى نص الفقرة الثانية من ذات المادة بأنه: وأما إذا حكمت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترنب عليه منع السير فى الدعوى وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعى، وبنظر الدعوى يجب عليها أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة للحكم فى موضوعها، مما مفاده أن إعادة القضية لمحكمة أول درجة غير جائز إلا فى الحائتين المنصوص عليهما فى الفقرة الثانية من المادة المذكورة ولا يجوز بحال للمحكمة الاستئنافية - فى غير هاتين الحائين - أن تتخلى عن نظر الدعوى وترد القضية إلى

محكمة أول درجة بعد أن استنفدت هذه كل ما لها من سلطة فيها، ومن ثم فإن قول الطاعن بانعدام الحكم الابتدائى لفقد ورقته الرسمية وخطأ محكمة ثانى درجة فى التصدى الموضوع لما ينطوى عليه من تفويت إحدى درجات التقاضى على المتهم غير سديد وتكون المحكمة الاستئنافية قد اصابت حين نظرت موضوع الدعوى وقصت فيها نزولا على حكم الفقرة الأولى من المادة 193 من القانون المذكور.

٣ـ من المقرر أن الحكم الصادر من محكمة تأديبية لا يحوز قوة الأمر المقضى أمام المحاكم الجنائية طبقا لنص المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية وهو استناد صحيح في القانون ذلك أنه من المقرر أن الجزاءات المنصوص عليها في قانون هيئة الشرطة رقم ١٩٧٩ سواء المتعلقة بالضباط ويغيرهم كلها جزاءات تأديبية بحته بما فيها عقوبتي الحبس والسجن.

٤ـ من المقرر أن القانون التأديبي مستقل عن قانون العقوبات لاستقلال ذائية كل منهما وتغاير مجال تطبيقه، وقد ينشأ عن الفعل الواحد خطأ تأديبي يستوجب المساءلة التأديبية وفعل جنائي مؤثم بقانون العقوبات كذلك فإن الدعوى الجنائية تنفصل تماما عن الدعوى التأديبية لاختلاف الدعويين سبباً وموضوعاً.

من المقرر أن قوة الأمر المقضى أمام المحاكم الجنائية لا تكون إلا للأحكام
 الجنائية البانة، ومن ثم فإن الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية لا تنقضى بها
 الدعوى الجنائية وليس لها قوة الشىء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية.

د لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يستند في الإدانة إلى اقرار الطاعن بمحضر جمع الاستدلالات المدعى بتزويره وبنى قضاءه على ما اطمأن اليه من أقوال الشهود واعتراف المتهم الآخر فقد انحسر عنه الالتزام بالرد استقلالا على أى دفاع يتصل بهذا المحضر.

٧- لما كان الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعن في هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة فإنه يجوز لها ألا نحقق بنفسها الطعر بالتزوير والا تحيله إلى النيابة العامة لتحقيقه وألا توقف الفصل في الدعوى إذا ما قدرت أن الطعن غير جدى وأن الدلائل عليه واهية وكان الطاعن لم يطلب إلى المحكمة تحقيق ما ادعاه من تزوير محضر جمع الاستدلالات ولم يقدم معه ما يظاهره وليس في الأوراق ما يساعده، فإن ما يثيره في هذا الشأن لا يكون له محل.

٨. لما كان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً، ولما كان لم يبين ماهية أوجه الدفاع التي ابداها في مذكرته المقدمة إلى محكمة ثانى درجة وذلك لمراقبة ما إذا كان الحكم قد تناولها بالرد من عدمه، ومن ثم فإن هذا الوجه لا يكون مقبولا.

## الوقسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم سرقوا النقود والمصوغات والأشياء المبينة قدرا وقيمة بالأوراق والمملوكة له ........، وكان ذلك من مسكنه ليلا، وقد تمكنوا من دخوله عن طريق الادعاء الكاذب منتحلين صفة رجال مباحث أمن الدولة، وعهد إليهم بتفتيش مسكن المجنى عليه على النحو المبين بالأوراق، وطلبت عقابهم بالمادتين ٣١٦ مكررا ثالثا، ١/٣١/ ١-٤٠٠ من قانون العقوبات، ومحكمة جنح الساحل قضت حضوريا اعتبارا عملا بمادتى الاتهام بحبس المتهم سبع سنوات مع الشغل والنفاذ. استأنف ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية بهيئة استئافية - قضت غيابيا بسقوط حقه في الاستئناف. عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وقبول الاستئناف شكلا، وفي الموضوع بإلغاء

الحكم المستأنف والقضاء مجددا بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل والتفاذ.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

#### الحكمية

حيث إن الحكم المطعون فيه بني واقعة الدعوى بما محصله أن الطاعن وآخرين تمكنوا من دخول مسكن المجنى عليه ليلا لسرقته بعد أن ادعوا كذبا أنهم من مباحث أمن الدولة عهد إليهم بتفتيش مسكنه وتمكنوا بذلك من سرقته حيث تم ضبطه متلبسا ومعه بعض المسروقات وفر الباقون ببقية المسروقات وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال الشهود واعتراف الطاعن بتحقيقات النيابة وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رببه الحكم عليها وانتهى إلى القول بأنه يتعين معاقبة الطاعن بالمادة ٣١٦ مكررا ثالثًا/ ثانيا. لما كان ذلك، وكان ما أثبته الحكم فيما تقدم كافيا لتفهم الواقعة وظروفها حسبما تبينتها المحكمة، ويكفي في بيان مادة القانون التي حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون إذ لم يرسم قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٣١٠ منه شكلا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها أو بيبان نص القانون الذي حكم بمقتضاه . لما كان ذلك، وكانت المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت في الغفرة الأولى منها على أنه: وإذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلانا في الإجراءات أو في الحكم تصحح البطلان وتحكم في الدعوى، و جرى نص الفقرة الثانية من ذات المادة يأنه: وأما إذا حكمت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يترتب عليه منع السير في الدعوي وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعي وبنظر

الدعوى يجب عليها أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة للحكم في موضوعها،. مما مفاده أن إعادة القضية لمحكمة أول درجة غير جائز إلا في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة الثانية من العادة المذكورة، ولا يجوز بحال للمحكمة الاستئنافية ـ في غير هانين الحالتين ـ أن تتخلى عن نظر الدعوى وترد القضية إلى محكمة أول درجة بعد أن استنفدت هذه كل ما لها من سلطة فيها، ومن ثم فإن قول الطاعن بانعدام الحكم الابتدائي لفقد ورقته الرسمية وخطأ محكمة ثاني درجة في التصدي للموضوع لما ينطوى عليه ذلك من تفويت إحدى درجات التقاضي على المتهم غير سديد، وتكون المحكمة الاستئنافية قد أصابت حين نظرت موضوع الدعوى وقضت فيها نزولا على حكم الفقرة الأولى من المادة ١٩٤ من القانون المذكور. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض للدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في القضية رقم ..... عسكرية وأطرحه تأسيسا على أن الحكم الصادر من محكمة تأديبية لا يحوز قوة الأمر المقضى أمام المحاكم الجنائية طبقا لنص المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية وهو استناد صحيح في القانون، ذلك أن من المقرر أن الجزاءات المنصوص عليها في قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ سواء المتعلقة بالضباط وبغيرهم كلها جزاءات تأديبية بحتة بما فيها عقوبتي الحبس والسجن، وكان من المقرر أن القانون التأديبي مستقل عن قانون العقوبات لاستقلال ذاتية كل منهما وتغاير مجال تطبيقه، وقد ينشأ عن الفعل الواحد خطأ تأديبي يستوجب المساءلة التأديبية وفعل جنائي مؤثم بقانون العقوبات، كذلك فإن الدعوى الجنائية تنفصل تماما عن الدعوى التأديبية لاختلاف الدعويين سببا وموضوعا، كما أن من المقرر أن قوة الأمر المقضى أمام المَّحاكم الجنائية لا تكون إلا للأحكام الجنائية الباتة. ومن ثم فإن الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية لا تنقضي بها الدعوى الجنائية وليس لها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل. لما

كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يستند في الإدانة إلى إقرار الطاعن بمحضر جمع الاستدلالات المدعى بتزويره وبني قضاءه على ما اطمأن إليه من أقوال الشهود واعتراف المتهم الآخر فقد انحسر عنه الالتزام بالرد استقلالا على أي دفاع يتصل بهذا المحضر، هذا إلى أنه لما كان الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة فإنه بجوز لها ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير وألا تحيله إلى النيابة العامة لتحقيقه وألا توقف الفصل في الدعوى إذا ما قدرت أن الطعن غير جدى وأن الدلائل عليه واهية وكان الطاعن لم يطلب إلى المحكمة تمقيق ما ادعاه من تزوير محضر جمع الاستدلالات ولم يقدم معه ما يظاهره وليس في الأوراق ما يساعده فإن ما يثيره في هذا الشأن لا بكون له محل. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه بجب لقيول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً. ولما كان الطاعن لم يبين ماهية أوجه الدفاع التي أبداها في مذكرته المقدمة إلى محكمة ثاني درجة وذلك لمراقبة ما إذا كان الحكم قد تناولها بالرد من عدمه، ومن ثم فإن هذا الوجه لا يكون مقبولاً . لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا عدم قبوله موضوعا.

## جلسة ٢من يوليه سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ ناجى أسحق نقديموس نائب رئيس الحكمة وعضوية السادة المستشارين/ إبراهيم عبد المطلب وأحمد عبد البارى سليمان ومحمود دياب و حسين الجيزاوى نواب رئيس الحكمة .

#### (111)

# الطعن رقم ٤٠٤٠ لسنة ١٦٥ القضائية

(۱) إثبات اشهودا.

الشهادة في الأصل هي أخبار الشخص بما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العمود بحواسه.

مثال : لما يعتبر شهادة تسامعية .

(۲) رشوة . جريمة «أركانها». حكم «تسبيبه، تسبيب معيب».
 نقض «أسباب الطعن، ما يقبل منها».

جريمة الرشوة . عدم قيامها إلا بانعقاد الاتفاق غير المشروع بين الراشى والعرتشى والوسيط بينهما.

إتخاذ الحكم من مجرد إستئجار الطاعن وحدة سكنية فى العقار المملوك المجهد المجنى عليها دليلاً على قيام جريمة الرشوة فى حقه وإدانته بها دون بيان أن اتفاقاً غير مشروع قد انعقد بينهما . قصور .

(٣) استيلاء على مال عام. قانون «تفسيره». عقوبة «تطبيقه» . نقض «حالات الطعن. الخطأ في تطبيق القانون». محكمة الموضوع «سلطتها في تطبيق العقوبة». محكمة النقض «سلطتها». ظروف مخففة.

العقوبة المقررة لجريمة الاستيلاء بغير حق على مال عام، ماهيتها؟ المادة ١١٩ عقوبات. المادة ١٧ عقوبات. إياحتها النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس الذى لا يجوز أن ينقض عن ثلاثة أشهر.

انتهاء المحكمة إلى أخذ المتهم بالرأفة ومعاملته بالمادة ١٧ عقوبات. يوجِب ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد بها. علة ذلك؟

حق محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها امصلحة المنهم منى كان مبنياً على خطأ في تطبيق القانون، أساس ذلك؟ `

تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق: موضوعي. أثر ذلك؟

(٤) حكم دبيانات التسبيب، .

وجوب إشتمال الحكم على الأسباب التي بني عليها . المادة ٣١٠ إجراءات.

المراد بالتسبيب المعتبر؟

إفراغ المحكم في عبارات عامة معماة أو وضعه في صورة مجهلة. لا يحقق الغرض من إيجاب تسبيب الأحكام.

(٥) إضرار عمدى بالمال العام. جريمة «أركانها». قانون «تفسير».
 حكم «تسبيب». تسبيب معيب». نقض «أسباب الطعن. ما يقبل منها».

أركان جريمة الإضرار العمدى بأموال الجهة التى يعمل بها المتهم المنصوص عليها في المادة ١٦٦ مكرراً من قانون العقوبات، مناط تحققها؟

مثال لتسبيب معيب لحكم صادر بالادانة في جريمة الإضرار العمد بأموال الجهة التي يعمل بها الطاعن .

١- لما كانت الشهادة في الأصل هي إخبار الشخص بما يكون قد رآه أو سمعه
 بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه، وكان البين من استعراض الحكم لأقوال

الشاهد أنه لم يكن معاصرا لواقعة طلب الطاعن استئجار الوحدة السكنية من جمعية ......... مقابل الموافقة على توصيل النيار الكهربائي لوحدات العقار المملوك لها، والظروف التي أحاطت بنلك الواقعة، وأن شهادته لم تنصب عليها بما يكون قد رأه أو سمعه بنفسه أو أدركه بحاسة من حواسه، فهي بذلك شهادة تسامعية، لا تكفى بمجردها للأخذ بها باعتبارها دليلاً قاطعاً على الواقعة المراد إثباتها.

٢ - من المقرر أن جريمة الرشوة لا نتم إلا بانعقاد الاتفاق غير المشروع بين الراشى والمرتشى أو الوسيط بينه ما في ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح سواء في معرض تحصيله واقعة الدعوى أو في سرده لأدلة الثبوت فيها، أن اتفاقا غير مشروع قد أنعقد بين جمعية ........ و الطاعن على أن يكون استئجار الأخير للوحدة السكنية بالعقار المملوك لها مقابل موافقته على توصيل التيار الكهربائي لذلك العقار. بما تتحقق به العناصر القانونية لجريمة طلب الرشوة التي دان الطاعن بها، وإنما أتخذ من مجرد استئجار الطاعن للوحدة السكنية بالعقار المملوك للجمعية - سافة الذكر - دليلا على قيام جريمة الرشوة واسنادها اليه وادانته بها، وهو استدلال قاصر ليس من شأنه أن يؤدى إلى ما رتبه الحكم عليه من ثبوت جريمة الرشوة في حق الطاعن، ومن ثم فإن الحكم في هذا الشأن يكون معيبا بالقصور في التسبيب حق الطاعن، ومن ثم فإن الحكم في هذا الشأن يكون معيبا بالقصور في التسبيب حق الطاعن، ومن ثم فإن الحكم في هذا الشأن يكون معيبا بالقصور في التسبيب حق الطاعن، ومن ثم فإن الحكم في هذا الشأن يكون معيبا بالقصور في التسبيب حاليسة في الاستدلال بما يوجب نقضه.

٣ ـ من المقرر أن العقوبة المقررة اجريمة الاستيلاء بغير حق على مال لإحدى الجهات المبينة في المادة ١١٩ من قانون العقوبات ـ هي الأشغال الشاقة الموقتة أو السجن وكانت المادة ١٧ من قانون العقوبات التي أعملها الحكم في حق الطاعن تبيح النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الجبس التي لا يجوز أن تنقص مدته عن ثلاثة شهور. وأنه وإن كان هذا النص يجعل النزول بالعقوبة المقررة للجريمة إلى العقوبة التي أباح النزول إليها جوازيا، إلا أنه يتعين على المحكمة إذا ما رأت أخذ المتهم.

ومعاملته طبقا لنص المادة ۱۷ المشار إليها، ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد في هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة محل الاتهام. لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة الاستيلاء بغير حق على مال عام وذكرت في حكمها أنها رأت معاملته طبقا لنص المادة ۱۷ من قانون العقوبات، ومع ذلك أوقعت عليه عقوبة السجن وهي إحدى العقوبتين التخييرتين المقررتين لتلك الجريمة طبقا لنص المادة ۱/۱۳ من قانون العقوبات، فإن حكمها يكون معيبا بالغطأ في تطبيق القانون، إذ كان عليها أن تنزل بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر. لما كان ذلك، وكانت المادة ۳۵ من قانون حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادربالقرار بقانون رقم ۷۷ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تنين لها مما هو ثابت به أنه مبنى على خطأ في تطبيق القانون. فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه. لما كان ذلك، وكان تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق من لختصاص محكمة الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة .

٤ ـ من المقرر أن الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم بالادانة على الأسباب التي بني عليها. وإلا كان باطلا والمراد بالتسبيب الذي يحفل به القانون هو تحديد الأسانيد والحجج التي انبني عليها الحكم والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو القانون. ولكي يحقق التسبيب الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلى مفصل بحيث يتيسر الوقوف على مبررات ما قضى به. أما افراغ الحكم في عبارات عامة معماة أو وضعه في صورة مجملة مجهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من ايجاب تسبيب الأحكام، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم.

٥ ـ لما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص صورة واقعة الاضرار العمد بأموال

الجهة العامة التي يعمل بها الطاعن، ودلل على تبوتها في حقه بما مؤداه أن الطاعن قام بتوصيل التيار الكهربائي لثلاجة حفظ خضر وفاكهة مملوكة لزوجته، وأخرى مملوكة ...... وذلك بمذالفته للتعليمات والإجراءات والأصول الفنية المنظمة لتوصيلات القوى المحركة الواجبة الاتباع، ودون إجراء المقايسات الفنية المطلوبة وتحصيل قيمة التكاليف والرسوم المستحقة. لما كان ذلك، وكانت المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات تنص على أن اكل موظف عام أضر عمدا بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم عمله أو بأموال الغير أو مصالحهم المعهود بها إلى تلك الجهة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة. فإذا كان الضرر الذي ترتب على فعله غير جسيم جاز الحكم عليه بالسجن ، وكان إعمال حكم هذه المادة يتطلب توافر أركان ثلاثة (الأول) صفة الجاني وهو أن يكون موظفاً عاما بالمعنى الوارد في المادة ١١٩ مكررا من قانون العقوبات (الثاني) الاضرار بالأموال والمصالح المعهودة إلى الموظف سواء كانت تلك الأموال والمصالح للجهة التي يعمل بها أو للغير المعهود بها إلى تلك الجهة ولو لم يترتب على الجريمة أي نفع شخصي له (الثالث) القصد الجنائي، وهو اتجاه ارادة الجاني إلى الاضرار بالمال أو بالمصلحة، فلا تقع الجريمة إذا حصل الضرر بسب الإهمال، ويشترط في الضرر كركن لازم لقيام جريمة الاضرار العمد المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات، أن يكون محققا أي حالاً ومؤكداً لأن الحريمة لا تقوم على أحتمال تحقق أحد أركانها، والضرر الحال هو الضرر الحقيقي سواء أكان حاضرا أم مستقبلا، والضرر المؤكد هو الثابت على وجه اليقين. لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه بشأن جريمة الاضرار العمد بأموال الجهة العامة التي يعمل بها الطاعن والتي دانه بها ـ على النحو السالف بيانه ـ قد وضع في عبارات عامة مجملة، لا يبين منها الأفعال المادية التي ارتكبها الطاعن والتي تتوافر بها مسلوليته عن هذه الجريمة إذ لم يكشف الحكم في مدوناته بوضوح عن أوجه مخالفة الطاعن للتعليمات الخاصة بتوصيل القوى المحركة للثلاجتين المعلوكتين

لزوجته وآخر ، وماهية الإجراءات والأصول الفنية المنظمة لتوصيل القوى المحركة التي امتنع عن اتباعها في ذلك، وما صدر عنه من أقوال وأفعال تكثف عن انجاه ارادته إلى عدم تحصيل قيمة التكاليف والرسوم المستحقة مقابل توصيل التيار الكهربائي إلى هاتين الثلاجتين. ودون أن يدلل الحكم على توافر نية الاضرار بالمال العام لدى الطاعن، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا في التدليل على ثبوت جريمة اضرار الطاعن عمدا بالمال العام المملوك للجهة التي يعمل بها.

## الوتائسع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفا عاما مديراً لفرع ...... تابع لشركة توزيع كهرباء جنوب الدلتا، طلب لنفسه وأخذ عطية شقه بالايجار من جمعية ..... في العقار المملوك لها بمدينة ...... وذلك على سبيل الرشوة لأداء عمل من أعمال وظبفته هو توصيل التبار الكهربائي لوحدات ذلك العقار على النحو المبين بالتحقيقات: ثانيا : . وبصفته السابقة استولى بغير حق وبنية التماك على التيار الكهربائي المماوك لجهة عمله سالفة الذكر والبالغ قيمته ٤٥٢٢,٨٥ جنيه وذلك عن طريق التلاعب في عداد قباس الطاقة الكهربائية المستهلكة بمزرعة الدواجن الخاصة يه على النحو المبين بالتحقيقات. ثالثًا : - ويصفته السابقة أضر عمدا بأموال جهة عمله السابقة سالفة الذكر بأن قام بتوصيل التبار الكهربائي إلى ثلاجة حفظ الخضر والفاكهة الخاصة بزوجته ...... وأخرى خاصة ب..... بالمخالفة للتعليمات مما فوت على هذه الجهة تحصيل قيمة المقايسات والتي تبلغ بالنسبة لكل منهما ٢٦٥٢٦,٧٦ جنيه على النحو المبين بالتحقيقات. وأحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا بشبين الكوم لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١٠٧، ١٠٧، ١١١/١، ١١٦/١١، ١١٦، ١١٨، ١١٨، ١١٨، ١١٨،

119/ب، 19/ مكررا/ هد من قانون العقوبات بمعاقبه المتهم أولا: بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبتغريمه مبلغ ألف جنيه عما أسند إليه بالتهمة الأولى. ثانيا: بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه مبلغ ٤٥٢٢,٨٥٠ جنيه وبالزامه برد مثل هذا المبلغ عما أسند اليه بالتهمة الثانية. ثالثا : بالسجن لمدة ثلاث سنوات عما أسند اليه بالتهمة الثانية . ثالثا : بالسجن لمدة ثلاث سنوات عما أسند اليه بالتهمة الثانية . وظيفته .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .....اإخ.

#### المحمسة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بحيرائم الرشوة والاستيلاء بغير حق على مال عام والاضرار العمد بأموال الجهة التي يعمل بها قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال، ذلك بأن الحكم اقتصر في استدلاله على ثبوت واقعة الرشوة في حق الطاعن من أقوال الشاهد .....بزعم أن شهادته تسامعية، إذ لم يكن شاهدا على تلك الواقعة وقت حصولها أو معاصرا للظروف التي أحاطت بها، بما لا يصح الأخذ بها لأن مبناها الظن وليس اليقين، ولم يعرض الحكم لدفاع الطاعن بشأن عدم توافر أركان جريمة الرشوة في حقه لعدم قيام اتفاق بينه وبين جمعية ..... على ارتكابها، وأن تحرير عقد ايجار الوحدة السكنية المملوكة لتلك الجمعية لصالحه لا ينهض دليلا على اسناد جريمة الرشوة إليه وإدانته بها، وجاء الحكم قاصرا في بيان الأفعال التي اقترفها الطاعن والتي تتوافر بها مسئوليته عن جريمتي الاستيلاء بغير حق على المال العام والاضرار العمد بأموال الجهة العامة التي يعمل بها، ولم يكشف في مدوناته عن وجه استدلاله على صحة اسناد الأفعال المكونة لهاتين الجريمتين إلى الطاعن وتبوتهما في حقه. مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعات الدعوى ونسبتها إلى الطاعن في قوله وأنه خلال الفترة من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٣ وحال عمل المتهم ...... مديرا نفرع ..... التابع لشركة توزيع كهرباء جنوب الدلتا وبدائرة مركز ...... محافظة المنوفية ـ أساء استعمال السلطات المخولة له بحكم وظيفته سالفة البيان، بأن أستغل حاجة جمعية ...... إلى توصيل التيار الكهربائي لوحدات العقار المملوك لها بمدينة ...... عندما تقدمت له بطلب لهذا الغرض فرفضه بتاريخ ١٥/١٠/١٠ فألح القائمون على الجمعية في طلب توصيل التيار الكهربائي لذلك العقار فطلب لنفسه عطبة هي شقة بالابجار في العقار المملوك لتلك الجمعية بمدينة .....على سبيل الرشوة لأداء عمل من أعمال وظيفته هو توصيل التيار الكهربائي لوحدات ذلك العقار، وما أن استجابت الجمعية إلى طلبه وحررت له عقد ايجار الشقة التي طلبها بتاريخ ٧ / ١١ / ١٩٩٠ حتى قام بتوصيل التيار الكهربائي للعقار المذكور بتاريخ ١٩٩١/٣/١٩ كما وأن المتهم المنكور وبصفته سالفة الذكر استولى بغير حق وبنية التملك على التيار الكهربائي المملوك لجهة عمله سالفة البيان، والبالغ قيمته ٢٥٢٢,٨٥ جنيه، وذلك عن طريق تلاعبه في عداد قياس الطاقة المستهلكة بمزرعة الدواجن الخاصة به، بالإضافة إلى أنه وبصفته المذكورة أضر عمدا بأموال جهة عمله سالفة الذكر بأن قام بتوصيل التيار الكهربائي إلى ثلاجة حفظ الخضر والفاكهة الخاصة بزوجته ....... وأخرى خاصة بـ ..... متعمدا الاضرار بجهة عمله بمخالفة الإجراءات والأصول الفنية المنظمة لتوصيلات القوى المحركة الواجبة الاتباع، وخاصة إجراءات المقايسات الفنية المطلوبة وتحصيل قيمة التكاليف والرسوم المستحقة والتي تبلغ بالنسبة لكل منهما ٢٦٥٢٦,٧٦ جنيه وجملتها بالنسبة لكليهما ٥٣٠٥٣,٥٢ جنيه، مما أضر بجهة ت بحرمانها من الحصول على هذا المبلغ ، واستدل الحكم على ثبوت واقعة الرشوة في حق الطاعن من أقوال الشاهد ..... التي حصلها في قوله • كما شهد بالتحقيقات

...... بأنه تم اختياره عضوا بمجلس ادارة جمعية ..... بتاريخ ١٩١/٤/١٩٩٠. ثم اسندت اسيادته رئاسة مجلس الادارة في ١٩٩١/٤/٢١ ومنذ التحاقه عضو أبمجلس ادارة الجمعية وجد أن الجمعية كانت تعانى من مشكلة تعثر توصيل النيار الكهريائي العمارة التي أقامتها بمدينة ...... لبيع وحداتها واستثمار العائد من حصيلة البيع كوديعة ثابتة في البنوك، لأن المتهم بتاريخ ١٥/٨/١٠/١٠ رفض طلب الجمعية بتوصيل التيار الكهربائي للعمارة المذكورة وبموالاة الالحاح من قبل القائمين على الجمعية أنذاك وكان يرأس الجمعية المرحوم ...... طلب المتهم أخذ شقة سكنية بالايجار في تلك العمارة مقابل توصيل التيار الكهربائي لوحداتها، فاضطرت الجمعية إلى الموافقة على هذا الطلب، وبتاريخ ١٩٩٠/١/٧ حررت عقد إيجار للمتهم عن شقة في الدور الرابع فقام بتوصيل التيار الكهربائي للعمارة المذكورة بتاريخ ١٩٩١/٣/١٩ وبتاريخ ١٩٩٢/٢/٩ تنازل المتهم عن الشقة التي استأجرها من الجمعية ....... لما كان ذلك، وكانت الشهادة في الأصل هي اخبار الشخص بما يكون قد رأه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه، وكان البين من استعراض الحكم لأقوال الشاهد - المار ذكره - على السياق المتقدم - أنه لم يكن معاصرا لواقعة طلب الطاعن استئجار الوحدة السكنية من الجمعية سالفة الذكر - مقابل الموافقة على توصيل التيار الكهربائي لوحدات العقار المملوك لها، والظروف التي أحاطت بتلك الواقعة، وأن شهادته لم تنصب عليها بما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه بحاسة من حواسه، فهي بذلك شهادة تسامعية، لا تكفي بمجردها للأخذ بها باعتبارها دليلا فاطعا على الواقعة المراد اثباتها. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن جريمة الرشوة لا تتم إلا بانعقاد الاتفاق غير المشروع بين الراشي والمرتشى أو الوسيط بينهما في ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح سواء في معرض تحصيله واقعة الدعوى أو في، سرده لأدلة الثبوت فيها، أن اتفاقا غير مشروع قد انعقد بين جمعية .... والطاعن

على أن يكون استئجار الأخير الوحدة السكنية بالعقار المملوك لها مقابل موافقته على توصَّبِل التيار الْكهربائي لذلك العقار ، بما تتحقق به العناصر القانونية لجربمة طلب الرشوة التي دان الطاعن بها، وإنما اتخذ من مجرد استئجار الطاعن للوحدة السكنية بالعقار المملوك للجمعية - سالفة الذكر - دليلا على قيام جريمة الرشوة واسنادها إليه وادانته بها، وهو استدلال قاصر ليس من شأنه أن يؤدي إلى مارتبه الحكم عليه من تُبوت جريمة الرشوة في حق الطاعن، ومن ثم فإن الحكم في هذا الشأن يكون معيبا بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال بما بوجب نقضه. لما كان ذلك، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى ادانة الطاعن بجريمة الاستيلاء بغير حق على مال مملوك لإحدى الجهات العامة ـ موضوع التهمة الثانية ـ طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ١١٣ من قانون العقوبات، وأعمل في حقه المادة ١٧ من القانون ذاته، ثم قضى بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات. وكانت العقوبة المقررة لجريمة الاستبلاء بغير حق على مال لاحدى الجهات المبينة في المادة ١١٩ من القانون ـ المار ذكره .. هي الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن، وكانت المادة ١٧ من قانون العقوبات التي أعملها الحكم في حق الطاعن تبيح النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس التي لا بجوز أن تنقص مدته عن ثلاثة شهور ، وأنه وإن كان هذا النص بجعل النزول بالعقوبة المقررة للجريمة إلى العقوبة التي أباح النزول إليها جوازيا، إلا أنه يتعين على المحكمة إذا ما رأت أخذ المتهم ومعاملته طبقاً لنص المادة ١٧ المشار إليها، ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد في هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة محل الاتهام. لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة الاستيلاء بغير حق على مال عام وذكرت في حكمها أنها تُ معاملته طبقا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات، ومع ذلك أوقعت علبه عقوبة السجن وهي إحدى العقوبتين التخييرتين المقررتين لتلك الجريمة طبقا لنص المادة

١/١١٣ من قانون العغقوبات، فإن حكمها يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون، إذ كان عليها أن تنزل بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر. لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت به أنه مبنى على خطأ في تطبيق القانون ، فإنه بتعبن نقض الحكم المطعون فيه. لما كان ذلك، وكان تطبيق العقوية في حدود النص المنطبق من اختصاص محكمة الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة. وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن المتعلقة بالجريمة موضوع التهمة الثانية التي دين الطاعن بها. لما كان ذلك، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم بالادانة على الأسباب التي بني عليها، وإلا كان باطلاً، والمراد بالتسبيب الذي يحفل به القانون هو تحديد الأسانيد والحجج التي انبني عليها الحكم والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو القانون، ولكي يحقق التسبيب الغرض منه بحب أن يكون في بيان حلى مفصل بحيث يتبسر الوقوف على مبررات ما قضى به، أما افراغ الحكم في عبارات عامة معماة أو وضعه في صورة مجملة مجهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من ايجاب تسبيب الأحكام، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص صورة واقعة الاصرار العمد بأموال الجهة العامة التي يعمل بها الطاعن، ودلل على تُبوتها في حقه، بما مؤداه أن الطاعن قام بتوصيل التيار الكهربائي لثلاجة حفظ خضر وفاكهة مملوكة .. لزوجته، وأخرى مملوكة لـ ..... وذلك بالمخالفة للتعليمات والإجراءات والأصول الفنية المنظمة لتوصيلات القوى المحركة الواجبة الاتباع، ودون إجراء المقايسات الفنية المطلوبة وتحصيل قيمة التكاليف والرسوم المستحقة. لما كان ذلك، وكانت المادة

١١٦ مكررا من قانون العقوبات تنص على أن ، كل موظف عام أضر عمدا بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم عمله أو بأموال الغير أو مصالحهم المعهود بها إلى تلك الجهة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة، فإذا كان الضرر الذي ترتب على فعله غير جسيم جاز الحكم عليه بالسجن، وكان إعمال حكم هذه المادة ينطلب توافر أركان ثلاثة (الأول) صفة الجاني وهو أن يكون موظفا عاماً بالمعنى الوارد في المادة ١١٩ مكررا من قانون العقوبات (الثاني) الاضرار بالأموال والمصالح المعهودة إلى الموظف سواء كانت تلك الأموال والمصالح للجهة التي يعمل بها أو للغير المعهود بها إلى تلك الجهة، ولو لم يترتب على الجريمة أي نفع شخصي له (الثالث) القصد الجنائي، وهو اتجاه ارادة الجاني إلى الإضرار بالمال أو بالمصلحة، فلا تقع الجريمة إذا حصل الضرر بسبب الاهمال، ويشترط في الضرر كركن لازم لقيام جريمة الاضرار العمد المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات، أن يكون محققاً أي حالا ومؤكدا، لأن الجريمة لا تقوم على احتمال تحقق أحد أركانها، والضرر الحال هو الضرر الحقيقي سواء أكان حاضرا أم مستقبلا، والضرر المؤكد هو الثابت على وجه البقين. لما كان ذلك، وأكان ما أورده الحكم المطعون فيه بشأن جريمة الاضرار العمد بأموال الجهة العامة التي يعمل بها الطاعن والتي دانه بها ـ على النحو السالف بيانه -قد وضع في عبارات عامة مجملة لا يبين منها الأفعال المادية التي أ رتكبها الطاعن، والتي تتوافر بها مسئوليته عن هذه الجريمة إذ لم يكشف الحكم في مدوناته بوضوح عن أوجه مذالفة الطاعن للتعليمات الخاصة بتوصيل القوى المحركة للثلاجتين المملوكتين لزوجته وآخر، وماهية الإجراءات والأصول الفنية المنظمة لتوصيل القوى المحركة التي امتنع عن اتباعها في ذلك، وما صدر عنه من أقوال وأفعال تكشف عن اتجاه ارادته إلى عدم تحصيل قيمة التكاليف والرسوم المستحقة مقابل توصيل التيار الكهربائي إلى هاتين الثلاجتين، ودون أن يدلل الحكم على توافر نية الاضرار بالمال

العام لدى الطاعن. فإن الحكم المطعون فيه يكول قاصر في الندليل على ثبوت جريمة اضرار الطاعن عمدا بالمال العام المملوك للجهة التي يعمل بها، بما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة. لما كان ما تقدم، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه عن الجرائم الثلاثة التي دين الطاعن بها والإعادة بغير حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى.

#### جلسة ٦ من يوليه سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ طلعت الاكيابى نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ حسن عشيش وأحمد جمال الدين وبدر الدين السيد وحسن أبو المعالى أبو النصر نواب رئيس انحكمة.

#### (111)

# الطعن رقم ١٩٦٢٢ لسنة ٦٢ القضائية

(١) نقض «التقرير بالطعن».

مجرد التقرير بالطعن بالنقض. يترتب عليه دخوله حوزة المحكمة. التوقيع عليه من المقرر. غير الازم.

(٢) حكم ابيانات حكم الإدانة ا

حكم الإدانة. بياناته؟

(٣) إتلاف. جريمة «أركانها». قصد جنائى. حكم «تسبيبه».
 تسبيب معيب، يقض «أسباب الطعن، ما يقبل منها».

جريمة الاتلاف المؤثمة بالمادة ٣٦١ عقوبات. عمدية. تحقق القصد الجنائي فيها بتعمد الجانى ارتكاب الفعل المنهى عنه واتجاه إرادته إلى احداث الإتلاف والتخريب وعلمه بأنه يحدثه بغير حق. وجوب تحدث الحكم عنه استقلالا.

إدانة الحكم الطاعن بجريمة الإتلاف العمدى دون إيراد الأدلة التى تساند إليها ودون بيان واقعة الدعوى والأفعال التى اقترفها وكيفية إحداث فعل الإتلاف والتخريب وعدم استظهاره توافر القصد الجنائي فيها، قصور. 1- لما كان تقرير الطعن المحرر بالسجل الخاص والموقع من الكاتب المختص وإن تصنمن اسم المحامى المقرر بالطعن دون توقيعه إلا أن الطعن يعتبر قائما قانونا. إذ يترتب على مجرد التقرير به دخوله في حوزة المحكمة واتصالها به بصرف النظر عن عدم التوقيع عليه من المقرر، ذلك أن القانون لم يشترط في التقرير بالطعن بالنقض - بوصفه عملا إجرائيا - سوى إفصاح الطاعن صاحب الصفة في الطعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي رسمه المشرع وهو التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في خلال الأجل المحدد بالمادة ٣٤ من قانون

۲ـ من المقرر أن القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخاصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم، وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ. وإلا كان حكمها قاصرا.

٣٠. من المقرر أن جريمة الإتلاف المؤتمة قانونا بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات إنما هي جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التى حددها القانون وانجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف أو التخريب وعلمه بأنه يحدثه بغير حق، وهو ما يقتضى أن يتحدث الحكم عنه استقلالا أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه. وإذ كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة إتلاف منقولات المجنى عليها عمداً لم يورد الأدلة التى تساند إليها في الإدانة إذ أسهب في إثبات حضور طرفي الخصومة وطلباتهم دون أن يبين واقعة الدعوى والأفعال التى إقترفها الطاعن وكيفية إحداثه فالإتلاف أو التخريب وخلا من التمبيب بعدم بيان أدلته التي عول عليها، كما

وأنه لم يستظهر موافر القصد الجنائى فى جريمة الإتلاف إذ مدوناته لا تفيد فى ذاتها أن الطاعن قد تعمد إتلاف المنقولات موضوع الاتهام، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب.

## الوتسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أتلف عمداً الأشياء المبينة وصفا وقيمة بالأوراق والمملوكة لـ ........ على النحو المبين بالأوراق، وطلبت عقابه بالمادة بالأوراق والمملوكة لـ ....... على النحو المبين بالأوراق، وطلبت عقابه بالمادة وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة جنح الشرابية قضت حضوريا عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ وبإلزامه بأن يؤدى للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. أستانف ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم عشرين جنيها والتأييد فيما عدا ذلك.

فطعن الأستاذ ....... المحامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

#### المكمسة

حيث إن تقرير الطعن المحرر بالسجل الخاص والموقع من الكانب المختص وإن تضمن اسم المحامى المقرر بالطعن دون توقيعه إلا أن الطعن يعتبر قائما قانونا. إذ يترتب على مجرد التقرير به دخوله في حوزة المحكمة واتصالها به بصرف النظر عن عدم التوقيع عليه من المقرر، ذلك أن القانون لم يشترط في التقرير بالطعن بالنقض ـ بوصفه عملا إجرائيا ـ سوى افصاح الطاعن صاحب الصفة في الطعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي رسمه المشرع وهو التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في خلال الأجل المحدد بالمادة ٢٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

لما كان ما تقدم، فإن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون.

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اتلاف منقولات عمدا قد شابه قصور في البيان، ذلك بأن الحكم خلا من بيان الواقعة بيانا واضحا تتحقق به أركان الجريمة، ولم يورد مضمون كل دليل من أدلة الثبوت، ولم يستظهر القصد الجنائي وثبوت إنجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف، مما يعيبه بما يستوجب نقضه.

وحيث إنه ببين من الاطلاع على الحكم الابتدائى الذى اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أشار إلى وصف التهمة التى نسبتها النيابة العامة إلى الطاعن وإلى طلبها معاقبته وفق نص المادة ٢٠١/٣٦١ من قانون العقوبات، اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى وأدلتها وثبوت التهمة فى حق الطاعن على قوله بأن: «حيث إن المتهم أعلن قانونا بالجاسة وحضر محامى المتهم ودفع ..... وأن المجنى عليها اعترفت فى محضر رسمى بأنها تسلمت منقولاتها كاملة وسليمة طبقا لما قررته فى المحضر رقم ..... دارى الشرابية . وحضرت المجنى عليها بشخصها ومعها محاميها بجلسة ...... وادعت مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المدنى المؤقت وطلبت أجلا للاعلان بالسداد، وبجلسة ...... حضرت المجنى عليها المؤقت وطلبت أجلا للاعلان بالسداد، وبجلسة ...... حضرت المجنى عليها وقدمت اعلانا بالدعوى المدنية . والحاضر مع المتهم طلب أجلا لتقديم صورة رسمية

من المحضر الإداري المنوه عنه. وحضرت المجنى عليها كما حضر محامي المتهمة وقدم حافظة مستندات بداخلها صورة رسمية من المحضر الاداري رقم ...... اداري الشّرابية والذي يفيد بأن الزوج ترك منزل الزوجبة منذ لبلة ١٩٩١/٤/١٥ ولم يعد وحجزت الدعوى للحكم لجلسة ...... والمحكمة قررت بذات الجلسة مد أجل الحكم لجلسة ...... لاتمام الاطلاع ، لما كان ذلك، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم. وأن تلتزم بإبراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى بتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ. وإلا كان حكمها قاصراً، كما أن جريمة الإتلاف المؤثمة قانونا بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات إنما هي جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التي حددها القانون واتجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف أو التخريب وعلمه بأنه يحدثه يغير حق، وهو ما يقتضي أن يتحدث الحكم عنه استقلالا أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه. وإذ كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة إتلاف منقولات المجنى عليها عمداً لم يورد الأدلة التي تساند إليها في الإدانة إذ أسهب في إثبات حضور طرفي الخصومة وطلباتهم ـ على النحو المار ذكره ـ دون أن ببين واقعة الدعوي والأفعال التي اقتر فها الطاعن وكيفية إحداثه ذات فعل الاتلاف أو التخريب، وخلا من التسبيب بعدم بيان أدلته التي عول عليها، كما وأنه لم يستظهر توافر القصد الجنائي في جريمة الإتلاف إذ مدوناته لا تفيد في ذاتها أن الطاعن قد تعمد إتلاف المنقولات موضوع الاتهام. فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب مما يوجب نقصه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.

## جلسة ٦ من يوليه سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ مقبل شاكر نائب رئيس اعْكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد على عبد الواحد ومحمد طلعت الرفاعى وفرغلى زناتى وحسين الصعيدى نواب رئيس اغكمة

## (117)

# الطعن رقم ٩١٠٩ لسنة ٦٥ القضائية

 (١) إثبات «اعتراف». إكراه. محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

نقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات. وما إذا كان قد انتزع بطريق الإكراه أو إثر إجراء باطل ومدى صلته واستقلاله عن هذا الإجراء. موضوعي .

الجدل في تقدير الدليل. غير جائز أمام النقض.

 (٢) إثبات اشهوده. محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليله. نقض السباب الطعن. ما لا يقبل منهاه.

تأخر الضابط فى الإبلاغ عن الواقعة. لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله. ما دامت قد اطمأنت إليها وكانت على بينة بالظروف التى أحاطت بها. المجادلة فى ذلك غير مقبولة.

 (٣) إثبات «شهود». محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل».

وزن أقوال الشهود، حق لمحكمة الموضوع، تأخذ منها بما تطمئن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه في حق متهم آخر، أساس ذلك ؟

 ١- من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو إليه قد انقزع منه بطريق الإكراه كما أن لها تقدير ما إذا كان الاعتراف صدر من المتهم إثر إجراء باطل وتحديد مدى صلة الاعتراف بهذا الإجراء ومتى تحققت من أن الاعتراف كان دليلاً مستقلاً منبت الصلة عن الإجراءات السابقة وأنه سليم مما يشوبه واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لا معقب عليها فيه، وكانت المحكمة قد أفصحت عن اطمئنانها إلى اعتراف الطاعن باعتباره دليلا مستقلا عن الإجراءات السابقة عليه ومنبت الصلة عنها وأنه صدر منه طواعية واختيارا ولم يكن نتيجة أى إكراه واقتنعت بسلامته وصحته فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون محاولة لإعادة الجدل فى تقدير الديل مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

٢- لما كان مجرد التأخير فى الإبلاغ عن الواقعة لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوال الضابط ما دامت قد أفصحت عن اطمئنانها إلى شهادته وأنها كانت على بينة بالظروف التى أحاطت بها ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وكل جدل يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون مقبولاً لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

"د لما كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تطمئن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر دون أن يكون هذا تناقضا يعيب حكمها ما دام تقدير الدليل موكولا إلى اقتناعها وحدها، فإن قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة المتهم الأول لعدم اطمئنان المحكمة لأقوال شاهدى الإثبات في حقه لا يتناقض مع ما انتهى إليه الحكم من إدانة الطاعن أخذا بأقوال الشاهدين المذكورين في حقه ، والتي تأييت بأدلة أخرى ساقها الحكم ووثق بها .

## الوتسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن ( وآخر قضى ببراءته ) بأنه: أحرز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً (هيروين) في غير الأحوال المصرح بها قانونا، وأحالته إلى محكمة جنايات الاسكندرية لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٣٧ ، من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٩٠ والبند رقم (٢) من القسم الأول من

الجدول رقم (1) الملحق بالقانون الأول بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وبتغريمه عشرة ألاف جنيه باعتبار أن إحراز المخدر بقصد التعاطى.

فطعن المكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ...... الخ .

#### المحمسة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز مخدر بقصد التعاطى في غير الأحوال المصرح بها قانونا قد شابه القصور والتناقض في التسبيب والإخلال بحق الدفاع، ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان اعترافه الوارد بالتحقيقات لكونه وليد إجراءات باطلة فضلا عن تراخى الضابط في الإبلاغ عن الواقعة إلا أن الحكم أطرح هذا الدفع بما لا يصلح ردا، كما أن الحكم أهدر أقوال الضابطين بالنسبة للمتهم الأول وقضى ببراءته في حين عول على الأقوال ذاتها في قضائه بإدانة الطاعن ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويسترجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شاهدى الإثبات واعتراف الطاعن بالتحقيقات بإحرازه المخدر المصبوط بقصد التعاطى ومما ثبت من تقرير المعمل الكيماوى وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف مدر من المتهم إثر إجراء باطل وتحديد مدى صلة الاعتراف بهذا الإجراء ومتى تحققت من أن الاعتراف كان دليلاً مستقلاً منبت الصلة عن الإجراءات السابقة وأنه سليم ما يشوم عليها فيه، وكانت

المحكمة قد أفصحت عن اطمئنانها إلى اعتراف الطاعن باعتباره دليلا مستقلا عن الإجراءات السابقة عليه ومنبت الصلة عنها وأنه صدر منه طواعية واختيارا ولم يكن نتيجة أي إكراه واقتنعت بسلامته وصحته فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون محاولة لإعادة الجدل في تقدير الدليل مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان مجرد التأخير في الإبلاغ عن الواقعة لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوال الضابط ما دامت قد أفصحت عن اطمئنانها إلى شهادته وأنها كانت على ببنة بالظروف التي أحاطت بها ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وكل جدل يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولاً لتعلقه بالموضوع لا بالقانون. لما كان ذلك، وكان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تطمئن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر دون أن يكون هذا تناقضا يعيب حكمها ما دام تقدير الديل موكولا إلى اقتناعها وحدها، فإن قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة المتهم الأول لعدم اطمئنان المحكمة لأقوال شاهدى الإثبات في حقه لا يتناقض مع ما انتهى إليه الحكم من إدانة الطاعن أخذا بأقوال الشاهدين المذكورين في حقه، والتي تأيدت بأدلة أخرى ساقها الحكم ووثق بها، فإن ما بنعاه الطاعن على الحكم من قالة التناقض في التسبيب بكون غير سديد . لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته بكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

# جلسة ٦ من يوليه سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ مقبل شاكر نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد على عبد الواحد ومحمد طلعت الرفاعى وأنس عمارة وعاصم عبد الجبار نواب رئيس انحكمة .

## (111)

# الطعن رقم ٩١٦٦ لسنة ٦٥ القضائية

(١) إثبات «بوجه عام». محكمة الموضوع «سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى».

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى. موضوعي. ما دام سائغا.

 (۲) إثبات اشهودا، محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليلا،

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .

أخذ المحكمة بأقوال الشاهد . مفاده ؟

(٣) مواد مخدرة، تلبس. حكم ‹تسبيبه. تسبيب غير معيب، ،

وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة. كفايته لقيام حالة التلس. تبين ماهيه المادة عند المشاهدة. غير لازم.

مثال لتسبيب سائغ لتوافر حالة التلبس بإحراز مخدر .

(٤) إجراءات «إجسراءات التحقيق». دفاع «الاخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره».

النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها. غير مقبول.

(٥) مواد مخدرة. جريمة « تهيئة مكان للتعاطى . أركانها».

العقاب على جريمة تهيئة مكان لتعاطى المخدرات. مناطه ؟

- (٦) مواد مخدرة. جريمة « تسهيل التعاطى . أركانها».
  - جريمة تسهيل تعاطى الغير للمواد المخدرة. مناط تحققها ؟
- (٧) مواد مخدرة. جريمة «أركانها». مسئولية جنائية. حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيب».

مناط المسئولية في حالة حيازة وإحراز الجواهر المخدرة: ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالواسطة بأية صورة عن علم وإرادة ولو لم تتحقق الحيازة المادية.

# (A) جريمة «أركانها». قصد جنائى. ارتباط. نقض «المصلحة فى الطعن».

القصد الجنائى فى جريمة احراز أو حيازة الجوهر المخدر. يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحوزه أو يحوزه مخدر. تحدث الحكم عنه استقلالا غير لازم متى كان ما أورده من وقائع وظروف دالا عليه.

النعى على الحكم القصور بخصوص جريمة احراز المخدر بقصد التعاطى غير مجد. ما دامت المحكمة عاقبت الطاعن بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة تهيئة مكان لتعاطى المواد المخدرة وتسهيله. عملا بالمادة ٣٢ عقوبات.

(٩) مواد مخدرة. عقوبة «تطبيقها». نقض «حالات الطعن.
 الخطأ في تطبيق القانون». محكمة النقض «سلطتها».

معاملة المتهم بالمادة ١٧ عقوبات والنزول بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة تهيئة مكان لتعاطى المواد المخدرة إلى عقوبة السجن .خطأ. لا تملك محكمة النقض تصحيحه. علة ذلك ؟

١- من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إلية اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى. ما دام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

٢ـ من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة متروكاً لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بأقوال شاهد، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

٣. من المقرر أنه يكفى لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة. ولا بشترط فى التلبس بإحراز المخدر أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التى شاهدها بل يكفى فى ذلك نحقق تلك المظاهر الخارجية بأى حاسة من الحواس متى كان هذا التحقق بطريقة يقينية لا تحتمل شكاء ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما شهد به الملازم أول ....... من أنه اشتم رائحة مخدر الحشيش ينبعث من نرجيلة كان ممسكاً بها أحد المتهمين المحكوم عليهما غيابيا وكان يجالسهما الطاعن بما يكفى لتوافر المظاهر الخارجية التى تنبئ عن وقوع جريمة إحراز مواد مخدرة. فإن ما انتهى إليه الحكم من قيام حالة التلبس - التى تسوغ جريمة إحراز مواد مخدرة . فإن ما انتهى إليه الحكم من قيام حالة التلبس - التى تسوغ غير مقبول .

٤ـ لما كان الثابت من محضر جاسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يطلب من المحكمة تحقيقاً معيناً في شأن ما ادعاه من عدم قدرة ضابط الواقعة على تمييز رائحة المخدر فإنه لا يكون للطاعن من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها .

٥. لما كان القانون لا يشترط للعقاب على جريمة تهيئة مكان لتعاطى الغير للمخدرات فيه أن يكون المحل قد أعد خصيصاً لممارسة هذا التعاطى أو أن يكون الغرض الأصلى من فتحه هو استغلاله في هذا الشأن بل يكفى أن يكون مفتوحا لمن ي يريد تعاطى المخدرات يدخله لهذا الغرض ولو كان المحل مخصصا لغرض آخر .

٦- من المقرر أن جريمة تسهيل تعاطى الغير للمواد المخدرة تتوافر بقيام الجانى بفعل أو أفعال يهدف من ورائها إلى أن ييسر الشخص يقصد تعاطى المخدرات تحقيق هذا القصد أو قيام الجانى بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاطى الغير للمخدرات وتهيئة الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من تعاطى المخدرات أيا كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة . ٧ – من المقرر أن مناط المسئولية فى حالة حيازة وإحراز الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجانى بالمخدر اتصالا مباشراً أو بالواسطة ويسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة إما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية .

٨ – من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة إحراز أو حيازة الجوهر المخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحرزه أو يحوزه من المواد المخدرة. وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن، إذا كان ما أوردته فى حكمها كافياً فى الدلالة على علم المتهم بأن ما يحرزه مخدرات، فإن منعاه على الحكم فى هذا الشأن يكون غير سديد. فضلا عن أن منعاه هذا لا جدوى منه ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٣ من قانون العقوبات وعاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة تهيئة مكان لتعاطى المواد المخدرة وتسهيله التى أثبتها الحكم فى حقه .

9 – لما كان الحكم المطعون فيه قد عاقب الطاعن بالسجن لمدة ست سنوات بعد أن عاملته بالرأفة على نحو ما تقضى به المادة ١٧ من قانون العقوبات والمادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٨٩ باعتبار أن المحكمة قد انتهت إلى قيام الارتباط بين الجريمتين المسندتين إلى الطاعن وتكون عقوبة جريمة تهيئة مكان لتعاطى المواد المخدرة هى الواجبة التطبيق باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد وإذ كانت عقوبة هذه الجريمة هى الأشغال الشاقة المؤبدة وفقا لنص المادة ١٩٨٥ من القانون سالف الذكر، فما كان للمحكمة أن تنزل بالعقوبة إلى النالية السجن لدى إعمالها الرأفة في حق الطاعن بل كان عليها أن تنزل بالعقوبة إلى النالية لها مباشرة ومن ثم فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، إلا أنه لما كان الطاعن هو المحكوم عليه ولم تطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض في محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ الذى وقع فيه الحكم حتى لا يضار الطاعن بطعنه .

## الوتسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا: أحرز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً (حشيش) في غير الأحوال المصرح بهاقانونا. ثانيا: هيا المقهى الخاص به لمتهمين الخرين لتعاطى الجواهر المخدرة وسهل لهما ذلك بأن قدم لهما دوات التدخين بغير مقابل على النحو المبين بالتحقيقات . وأحالته إلى محكمة جنايات سوهاج لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١، ٢ ، ١/٣٥ ، ١/٣٥ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ الملحق به مع تطبيق المادتين ١٩٠٩ والبند رقم (٧٧) من قانون العقوبات بمعاقبته بالسجن لمدة ست سنوات ويتغريمه خمسين ألف جنيه وبمصادرة المخدر والأدوات المضبوطة باعتبار أن الإحراز بقصد التعاطى .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

#### المكمسة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى إحراز مخدر الحشيش بقصد التعاطى وتهيئة مكان لتعاطى المواد المخدرة بغير مقابل قد شابه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال والإخلال بحق الدفاع، ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان القبض والتفتيش لأن الواقعة لم تكن فى حالة تلبس واستدل على ذلك بعدم قدرة الصابط على تمييز رائحة المخدر والذى طلب إلى المحكمة إجراء تجرية لبيان صحة تصوير الصابط على ذلك النحو من عدمه، كما وأن الصابط لم يتبين المخدم إلا بعد القبض عليه غير أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه واطرحت دفعه بما لا يسوغ، كما وأنه دفع بانتفاءالركنين المادى والمعنوى للجريمتين اللتين دانه بهما واتخذ من مجرد صبط المتهمين المحكوم عليهما غيابياً يدخنان النرجيلة بمقهاه دليلاً على ثبوت الجريمتين قبله بمما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين وافعة الدعوى بما مؤداه أنه حال مرور الملازم أول ...... ومعه زميله الملازم أول ..... لملاحظة حالة الأمن في الساعات الأولى من صباح يوم ..... شاهدا أحد المقاهي مفتوحا وتنبعث رائحة مخدر الحشيش من نرجيلة كان بمسك بها أحد المتهمين المحكوم عليهما غيابياً وبجواره المحكوم عليه الآخر ممسكاً بقطعة من مخدر الحشيش بينما كان يجلس معهما الطاعن ممسكا بحجريه معسل يعلوها قطعة من مخدر الحشيش وأمام حجر آخر عليه ذات المادة المخدرة فأسرع الضابطان بضبطهم على هذه الحال، وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة أدلة مستمدة من أقوال الصابطين ومما ثبت من تقرير التحليل واعتراف المتهم ...... وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رببه عليها . لما كان ذلك، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى، ما دام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق. وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكاً لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بأقوال شاهد، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضابطين وصحة تصويرهما للواقعة فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في صورة الواقعة لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه بكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة، ولا يشترط في التلس بإحراز المخدر أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها بل يكفي في ذلك تحقق تلك المظاهر الخارجية بأي حاسة من الحواس متى كان هذا التحقق بطريقة يقينية لا تحمل شكا، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما شهد به الملازم أول ..... من أنه اشتم رائحة محدر الحشيش ينبعث من نرجيلة كان ممسكا بها أحد المنهمين المحكوم عليهما غيابيا وكان بحالسهما الطاعن يما يكفي لتوافر المظاهر

الخارجية التي تنبئ عن وقوع جريمة إحراز مواد محدرة، فإل مد نتهي إليه الحكم من قيام حالة التلبس - التي تسوغ القبض والتفتيش - يكون صحيح في القانون، ويكون النعي عليه في هذا الخصوص غير مقبول. لما كان ذلك، وكان التابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يطلب من المحكمة يَحقيقاً معيناً في شأن ما ادعاه من عدم قدرة ضابط الواقعة على تمييز رائحة المخدر فإنه لا يكون للطاعن من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها. لما كان ذلك، وكان القانون لا يشترط للعقاب على جريمة تهيئة مكان لتعاطى الغير للمخدرات فيه أن يكون المحل قد أعد خصيصاً لممارسة هذا التعاطي أو أن بكون الغرض الأصلي من فتحه هو استغلاله في هذا الشأن، بل يكفي أن يكون مفتوحاً لمن يريد تعاطي المخدرات، يدخله لهذا الغرض ولو كان المحل مخصصاً لغرض آخر، وكانت جريمة تسهيل تعاطى الغير للمواد المخدرة، تتوافر بقيام الجاني بفعل أو أفعال يهدف من ورائها إلى أن ييسر لشخص يقصد تعاطى المخدرات تحقيق هذا القصد أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاطى الغير للمخدرات وتهيئة الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من تعاطى المخدرات أيا كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى ـ على نحو ما سلف ـ بما تتوافريه في حق الطاعن عناصر الجريمتين اللتين دين بهما كما هما معرفتان في القانون، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون على غير سند. لما كان ذلك، وكان مناط المسئولية في حالة حيازة وإحراز الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة إما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية، وكان القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة الجوهر المخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحوزه أو يحرزه من المواد المخدرة . وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن، إذا كان ما أوردته في حكمها كافياً في الدلالة على علم المتهم بأن ما يحرزه مخدرات - كما هو الحال في الدعوى -

فإن منعاه على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد، فضلاً عن أن منعاه هذا لا جدوى منه ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة تهيئة مكان لتعاطى المواد المخدرة وتسهيله التي أثبتها الحكم في حقه. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عاقب الطاعن بالسجن لمدة ست سنوات بعد أن عاملته بالرافة على نحو ما تقضي به المادة ١٧ من قانون العقوبات والمادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ باعتبار أن المحكمة قد انتهت إلى قيام الارتباط بين الجريمتين المسندتين إلى الطاعن وتكون عقوبة جريمة تهيئة مكان لتعاطى المواد المخدرة هي الواجبة التطبيق باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد وإذ كانت عقوبة هذه الجريمة هي الأشغال الشاقة المؤيدة وفقا لنص المادة ١/٣٥ من القانون سالف الذكر، فما كان للمحكمة أن تنزل بالعقوية إلى السحن لذي اعتمالها الرأفة في حق الطاعن بل كان عليها أن تنزل بالعقوبة إلى النالية لها مباشرة ومن ثم فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، إلا أنه لما كان الطاعن هو المحكوم عليه ولم تطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض، فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ الذي وقع فيه الحكم حتى لا يضار الطاعن بطعنه. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً ر فضه موضوعاً .

## جلسة ٦ من يوليه سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ حسام عبد الرحيم نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ سمير أنيس وقتحى الصباغ وعبد المنعم منصور نواب رئيس الحكمة وقحى جودة .

### (110)

# الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٦٥ القضائية

(١) محكمة الموضوع السلطانها في تقدير الدليل، تفتيش
 إذن التفتيش اصداره للإنالته.

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش. موضوعي .

عدم بيان نوع المادة المخدرة لا يقدح في جدية التحريات. علة ذلك ؟

(٢) تفتيش اإذن التفتيش. إصداره. بياناته،.

عدم اشتراط القانون شكلا معينا لإذن التفتيش.

خلو إذن التفتيش من بيان محل إقامة الطاعن وأوصافه لا ينال من صحته ما دام أنه الشخص المقصود بالإذن .

(٣) دفوع «الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتقتيش».
دفاع «الإخبلال بحق الدفاع. ما لا يوفره». محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل».

الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش. موضوعي. كفاية اطمئنان المحكمة إلى وقوع الصبط والتفتيش بناء على الإذن ردا عليه .

مثال لتسبيب سائغ للرد على الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش.

(٤) مأمورو الضبط القضائى « إختصاصاتهم ، تفتيش إذن التفتيش. تنفيذه، نقض «أسباب الطعن، ما لا يقبل منها».

لرجل الصبطية القصائية المنتدب لتنفيذ إذن التفتيش تخير الظرف والوقت والطريقة المناسبة لتنفيذه . شرط ذلك ؟ الجدر موضوعي في تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .

# (٥) إثبات «شهود». محكمة للوضوع «سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى».

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى. موضوعي. ما دام سائغاً .

وزن أقوال الشهود وتقديرها. موضوعي .

مفاد أخذ المحكمة بأقوال شاهد ؟

1- لما كان تقدير جدية التحريات موكول لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها كما هو الشأن في الدعوى المطروحة وأقرت النيابة العامة على تصرفها في ذلك الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ولا يقدح في جديتها عدم بيان نوع المادة المخدرة المضبوطة بمحضر الصبط لأن الأعمال الإجرائية محكومة من جهة الصحة والبطلان بمقدماتها لابنتائجها .

٢- من المقرر أن القانون لا يشترط شكلا معينا لإذن التفتيش فلا ينال من
 صحته خلوه من محل إقامة الطاعن أو أوصافه طالما أنه الشخص المقصود بالإذن

٣ـ لما كان الحكم قد عرض لما دفع به المدافع عن الطاعن من وقوع القبض والتفتيش قبل صدور الإذن ورد عليه بقوله: ١٠.. فهو قول مرسل لم تفصح الأوراق عن دليلا على صحته ذلك أن الشابت بالأوراق أن إذن النيابة صدر مساء يوم عن دليلا على صحته ذلك أن الشابت بالأوراق أن إذن النيابة صدر مساء يوم المورد وأن القبض والتفتيش حصلا مساء اليوم التالي ١٩٩٤/١١/٤ ومن ثم يصحى هذا الدفع على غير سند من الواقع والقانون والمحكمة تلتفت عنه، وهو رد سائغ وكاف في اطراح الدفع لما هو مقرر من أن الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الصبط انما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذا بالأدلة التي أوردتها .

٤- لما كان من المقرر أن لرجل الصبطية القضائية المنتدب لتنفيذ إذن النيابة بالتفتيش تخير الظرف المناسب لإجرائه بطريقة مثمرة وفي الوقت الذي يراه مناسبا ما دام أن ذلك يتم فى خلال المدة المحددة بالإذن، وكان من المقرر أيضا أنه متى كان التفتيش الذى قام به رجل الضبطية القضائية مأذونا به قانونا فطريقة إجرائه متروكة لرأى القائم به، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدى الإثبات وصحة تصويرهما للراقعة وأن الضبط كان بناء على إذن النيابة العامة بالتفتيش استنادا إلى أقوالهما وكان الطاعن لا ينازع فى أن ما حصله الحكم منها له مأخذه الصحيح فى الأوراق وكانت قد أطرحت تصوير الطاعن فإن ما يثيره فى هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا نجرز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض .

٥- من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه اقتناعها وإن تعرض عما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق، وأن لها في سبيل ذلك وزن أقرال الشهود وتقديرها التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب. ولما كان من المقرر أنه متى أخذت المحكمة بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطمئنانها إلى أقواله فإنه لا محل لما يثيره الطاعن في هذا الصدد.

# الوقسائع

اتهمت النبابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الانجار نبات الحشيش المخدر في غير الأحوال المصرح بها قانونا، وأحالته إلى محكمة جنايات السويس لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المذكورة قصت حضوريا عملا بالمواد المود 1 /2۲، ۱/۳۸،۲۹ من القانون رقم ۱۹۸ لسنة ۱۹۷۷ المحكمة المناون رقم ۱۹۷۰ لسنة ۱۹۷۷ لسنة ۱۹۷۷ والبند رقم ۱ من الجدول رقم ۱ الملحق بالقانون الأول بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسين ألف جنيه ومصادرة المخدر باعتبار أن الإحراز مجرد من القصود.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ...... الخ .

### المكمسة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز نبات الحشيش المخدر بغير قصد الانجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى قد شابه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال، ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى سبقته وببطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور الأمر بهما مدللا على ذلك بتوانى شاهدى الإثبات فى تنفيذ الإذن وعدم قيامهما بتفتيش منزل الطاعن لضبط المواد المخدرة المقول بتواجدها به، إلا أن الحكم اطرح هذين الدفعين بما لا يسوغ به اطراحهما، وهو ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال شاهدي الاثبات ومما ثبت من تقرير المعامل الكيميائية بمصلحة الطب الشرعي وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رببه الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات بقوله: ٠.... فإن المحكمة ترى أن التحريات التي صدر بناء عليها الإذن جدية وكافية لاصداره ومن ثم فهي تلتفت عن هذا الدفع، . لما كان ذلك، وكان تقدير جدية التحريات موكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وكانت المحكمة قد اقتنت بجدية الاستدلالات التي بني عليها إذن التفتيش وكفايتها كما هو الشأن في الدعوى المطروحة وأقرت النيابة العامة على تصرفها في ذلك الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ولا يقدح في جديتها عدم بيان نوع المادة المخدرة المضبوطة بمحضر الضبط لأن الأعمال الاجرائية محكومة من جهة الصحة والبطلان بمقدماتها لا بنتائجها. لما كان ذلك، وكان القانون لا يشترط شكلا معينا لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من محل إقامة الطاعن أو أوصافه طالمًا أنه الشخص المقصود بالإذن ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا

يكون سديدا. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لما دفع به المدافع عن الطاعن من وقوع القبض والتفتيش قبل صدور الإذن ورد عليه بقوله: ٠.... فهو قول مرسل لم تفصح الأوراق عن دليل على صحته ذلك أن الشابت بالأوراق أن إذن النيئابة صدر مساء يوم ١١١/٣ وأن القبض والتفتيش حصلا مساء اليوم التالي ١٩٩٤/١١/٤ ومن ثم يضحى هذا الدفع على غير سند من الواقع والقانون والمحكمة تلتفت عنه،. وهو رد سائغ وكاف في اطراح الدفع لما هو مقرر من أن الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط انما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذا بالأدلة التي أوردتها. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن لرجل الضبطية القضائية المنتدب لتنفيذ إذن النيابة بالتفتيش تخير الظرف المناسب لإجرائه بطريقة مثمرة وفي الوقت الذي يراه مناسبا ما دام أن ذلك يتم في خلال المدة المحددة بالإذن، وكان من المقرر أيضا أنه متى كان التفتيش الذي قام به رجل الضبطية القضائية مأذونا به قانونا فطريقة إجرائه متروكة لرأى القائم به، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدى الاثبات وصحة تصويرها للواقعة وأن الصبط كان بناء على إذن النيابة العامة بالتفتيش استناداً إلى أقوالهما وكان الطاعن لا ينازع في أن ما حصله الحكم منها له مأخذه الصحيح في الأوراق وكانت قد أطرحت تصوير الطاعن فإن ما يثيره في هذا الصدد بنحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجاداتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض لأن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما بؤدي إليه اقتناعها وأن تعرض عما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق، وأن لها في سبيل ذلك وزن أقوال الشهود وتقديرها التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب. ولما كان من المقرر أنه متى أخذت المحكمة بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطمئنانها إلى أقواله فإنه لا محل لما يثيره الطاعن في هذا الصدد. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

### جلسة ٨ من يوليه سنة ١٩٩٧ -

برناسة السيد المستشار/ العباوى يوسف نائب رئيس اعْكمة وعضوية السادة المستشارين/ جابر عبد التواب وأمين عبد العليم وعمر بريك نواب رئيس اغْكمة وفرحان بطران

### (111)

# الطعن رقم ٢٢٥٣٤ لسنة ٦٤ القضائية

(١) معارضة انظرها والحكم فيهاا، نقض السباب الطعن.
 ما لا يقبل منها،

نعى الطاعن بأن تخلفه عن حضور المعارضة الاستئنافية كان بعذر. غير مقبول. ما دام لم يحضر عنه محام يوضح عذره في ذلك أو يقدم الدليل عليه .

(۲) محكمة الموضوع اسلطتها فى تقدير الدليلاء محكمة
 النقض اسلطتهاه شهادة مرضية .

الشهادة المرضية. دليل من أدلة الدعوى. تقديرها. موضوعي.

حق محكمة النقض إطراح الشهادة المرضية المقدمة إليها لعدم اطمئنانها إلى صحتها.

(٣) استئناف اميعادها. انظره والحكم فيها. نقض اأسباب الطعن. ما لا يقبل منهاء.

تأجيل المحكمة الدعوى لتقديم دليل السداد دون أن تكون قد فصلت فى الاستئناف من حيث الشكل. لا يعتبر فصلا ضمنيا بقبوله شكلاً ولا يمنعها عند إصدار حكمها من القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلاً.

(٤) قوة الأمر القضى. محكمة النقض اسلطتها، نقض السباب الطعن. ما لا يقبل منهاء ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من أحكام،

ورود نعى الطاعن على الحكم الابتدائي الذي فيصل وحيده في موضوع

الدعوى دون الحكم الاستئنافي المطعون فيه القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً. تعرض محكمة النقض له. غير جائز. علة ذلك ؟

١- لما كان الثابت من محضر جلسة المعارضة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن تخلف عن الحضور ولم يحضر عنه محام يوضح عذره فى التخلف ومن ثم فإن ما أثير عن عذر الطاعن فى التخلف عن الحضور لا يعدو أن يكون قولاً مرسلاً لم يقدم الدليل عليه ويضحى النعى فى هذا الشأن غير سديد.

٢- لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دلياً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة، وأن لمحكمة النقض أن تقدر الدليل المثبت لعذر الطاعن، فتأخذ به أو تطرحه حسبما تطمئن إليه، وكانت هذه المحكمة بما لها من سلطة تقدير الدليل المقدم إليها من الطاعن لإثبات عذره - لا تطمئن إلى صدق ما ذهب إليه وتطرح الشهادة الطبية المقدمة منه والتي يتساند إليها لتبرير تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، ومن ثم فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة .

٣ـ لما كان مجرد تأجيل المحكمة الدعوى ليقدم المتهم دليل السداد دون أن نكون قد فصلت في أمر الاستئناف من حيث الشكل لا يعتبر في صحيح القانون فصلاً ضمنيا بقبول الاستئناف شكل ولا يمنعها قانونا عند إصدار حكمها من النظر في شكل الاستئناف وأن تقضى بتأييد الحكم المعارض فيه القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا إذا ما ثبت لها أنه في ذلك سليم .

٤- لما كان ما يثيره الطاعن في طعنه وارداً على الحكم الابتدائي الذي فصل وحده في موضوع الدعوى دون الحكم الاستئنافي المطعون فيه والذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا فإنه لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب لأنه حاز قرة الشئ المحكوم فيه وبات الطعن فيه بطريق النقض غير جائز

## الوقسائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء العباشر أمام محكمة جنح قسم سوهاج ضد الطاعن بوصف أنه أعطى له بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٧، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدى له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمادتى الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدى للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن، استأنف ومحكمة سوهاج الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد. عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا

فطعن الأستاذ/ ....... المحامى عن الأستاذ/ ...... المحامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ...... الخ .

#### المحكمسة

حيث إن الثابت من محصر جاسة المعارضة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن تخلف عن الحضور ولم يحضر عنه محام يوضح عذره فى التخلف ومن ثم فإن ما أثير عن عذر الطاعن فى التخلف عن الحضور لا يعدو أن يكون قولاً مرسلاً لم يقدم الدليل عليه ويضحى النمى فى هذا الشأن غير سديد. لما كان ذلك، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة، وأن لمحكمة النقض أن تقدر الدليل المثبت لعذر الطاعن، فتأخذ به أو تطرحه حسيما تطمئن إليه، وكانت هذه المحكمة بما لها من سلطة تقدير الدليل المقدم إليها عن الطاعن لاثبات

عذره - لا تطمئن إلى صدق ما ذهب إليه وتطرح الشهادة الطبية المقدمة منه والتى يتساند إليها لتبرير تخلفه عن حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه، ومن ثم فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة . لما كان ذلك، وكان مجرد تأجيل المحكمة الدعوى ليقدم المتهم دليل السداد دون أن تكون قد فصلت فى أمر الاستئناف من حيث الشكل لا يعتبر فى صحيح القانون فصلاً ضمنياً بقبول الاستئناف شكلا ولا يمنعها قانونا عند إصدار حكمها من النظر فى شكل الاستئناف وأن تقصنى بتأييد الحكم المعارض فيه القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا إذا ما ثبت لها أنه فى ذلك سليم . لما كما ذلك، وكان باقى ما يثيره الطاعن فى طعنه واردأعلى الحكم الابتدائى الذى فصل وحده فى موضوع الدعوى دون الحكم الاستئنافي المطعون فيه والذى قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا فإنه لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائى من عيوب لأنه حاز قوة الشئ المحكوم فيه وبات الطعن فيه بطريق النقض غير جائز. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا عدم قبوله

موضوعاً .

# جلسة ٩من يوليه سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ ناجى أسحق نقديموس نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ إبراهيم عبد المطلب وأحمد عبد البارى سليمان ومحمود دياب و حسين الجيزاوى نواب رئيس اغكمة

### (11Y)

# الطعن رقم ٢٠٢٠ لسنة ٦٥ القضائية

(١) نقض السباب الطعن. توقيعها ، محاماة.

وجوب توقيع أسباب الطعن بالنقض المرفوع من المحكوم عليهم من محام مقبول أمام محكمة النقض. أساس ذلك؟

عدم توقيع أسباب الطعن. أثره : عدم قبول الطعن شكلاً. علة ذلك؟

(۲) هتك عرض . وقاع أنثى بغير رضاها. جريمة ،أركانها، .
 قصد حنائي. إكراه.

جريمتا الشروع في وقاع أنثى بغير رضاها وهتك عرض أنثى بالقوه والتهديد. قيامهما بعناصر وأركان فانونية ذاتية تتغاير في إحداها عن الأخرى.

(٣) هتك عرض. جريمة «أركانها». قصد جنائى.

الركن المادي في جريمة هتك العرض . مناط تحققه ؟

القصد الجنائي في تلك الجريمة تحققه. بانصراف ارادة الجاني إلى الفعل ونتيجته. لا عبرة بما دفع الجاني للفعل أو بالغرض منه.

(٤) وصف التهمة . محكمة الموضوع اسلطتها في تغير وصف التهمه، إجراءات المحاكمة، حكم اتسبيبه . تسبيب معيب،

دفاع «الإخبلال بحق الدفاع. ما يوفره، مواقعة أنثى بغير رضاها. شروع . هتك عرض بالقوة . نقض «أثر الطعن».

تغيير المحكمة التهمة من شروع في وقاع أنثى بغير رضاها إلى هتك عرض بالقوة والتهديد . يوجب لفت نظر الدفاع. مخالفة ذلك. إخلال بحق الدفاع. يعيب الحكم.

اتصال وجه النعى بمحكوم عليه آخر. أثره: إمتداد أثر الطعن إليه ولو لم يقبل طعنه شكلا. علة ذلك وأساسه؟

### (٥) عقوبة العقوبة البررة، نقض اللصلحة في الطعن،.

النعى على الحكم بالقصور بشأن جريمة هتك العرض بغير قوة أو تهديد. غير مجد. ما دامت المحكمة اعتبرت أن الجريمتين المسندتين إلى الطاعن جريمة واحدة ودانته عن جريمة هتك العرض بالقوة والنهديد وأوقعت عليه عقوبتها باعتبارها الجريمة الأشد.

1- من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر في الحادى والعشرين من مارس سنة 1990 فقرر المحكوم عليه - الأول - بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٢ من أبريل سنة 1990 ، وقدم مذكرة بأسباب الطعن بتاريخ السادس من مايو من العام ذاته، غير موقع عليها في أصلها أو في صورها، وإن اشتمات على ما يفيد صدورها من مكتب الأستاذ/ ........ المحامى. لما كان ذلك، وكانت الفقرة الأخيرة من العادة ٢٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض، وكانت ورقة الأسباب المقدمة من المحكوم عليه - المار ذكره - في هذا الطعن، قد بقيت غفلا من التوقيع حتى فوات ميعاد الطعن، فإنها تكون باطلة وغير ذات أثر في الخصومة الجنائية، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا.

٢ - من المقرر أن جريمتى الشروع فى وقاع أنثى بغير رضاها وهتك عرض أتثى بالقوة والتهديد، يلزم لقيام كل منهما عناصر وأركان قانونية ذاتية تتغاير فى احداها عن الأخرى.

٣ ـ من المقرر أن الركن المادى فى جريمة هتك العرض يتحقق بكل فعل مخل بالحياء العرضى للمجنى عليه ويستطيل إلى جسمه ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية، وأن القصد الجنائى يتحقق فى هذه الجريمة بانصراف ارادة الجانى إلى الفعل ونتيجته ولا عبرة بما يكون قد دفع الجانى إلى فعلته أو بالغرض الذى توخاه منه.

٤ ـ لما كان التغيير الذى أجرته المحكمة فى التهمة الأولى من شروع فى وقاع الشي بغير رضاها إلى هتك عرض أنثى بالقوة والتهديد برغم اختلاف العناصر القانونية لكل من هاتين الجريمتين عن الأخرى. يوجب عليها لفت نظر الدفاع إلى ذلك التعديل، والذى قد يثير الطاعن جدلا بشأنه، فإن هى لم تفعل، فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع . لما كان ذلك، وكان القانون لا يخول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة شملتها التحقيقات ـ لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه. دون أن تلفت نظر المدافع عنه إلى ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون مبنيا على اجراء باطل مما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة بالنسبة للطاعن المحكوم عليه الأول ـ الذى لم يقبل طعنه شكلا ـ لاتصال وجه الطعن به، وذلك عـمـلا بالمادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ اسنة ١٩٥٩ .

٥- لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتبر الجريمتين المستندتين إلى الطاعن جريمة واحدة، وعاقبه بالعقوبة المقررة لأشدها، فإنا الاجدى مما يثيره بشأن جريمة هنك العرض بغير قوة أو تهديد، ما دامت المحكمة قد دانته بجريمة هنك العرض بالقوة والتهديد وأوقعت عليه عقوبتها بوصفها الجريمة ذات العقوبة الأشد.

#### الوتائسع

أتهمت النيابة العامة كلا من: ١ - .....طاعن ٢ - ....طاعن ٣ -----بأنهم ١ - المتهمان الأول والثاني : شرعا في مواقعة ...... بغير رضاها بأن استدرجاها إلى شقة المتهم الثالث وتعديا عليها بالضرب وخلعا عنها بعض ملابسها العلويه وبلوفره إلا أنه أوقف أثر جريمتهما بسبب لا دخل لارادتهما فيه هو مقاه متها لهما . ٢ - المتهمون جميعا : هتكوا عرض ...... التي لم تبلغ من العمر ثمانية عشر عاما بغير قوة أو تهديد بأن قاموا بمعاشرتها جنسيا. وأحالتهم إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة. والمحكمة المذكورة قبضت حضوريا في ٢١ من مارس سنة ١٩٩٥ عملا بالمادتين ١/٢٦٨، ١/٢٦٩ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمين الأول والثاني بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبمعاقبة المتهم الثالث بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة. باعتبار أن المتهمين الأول والثاني هتكا عرض المجنى عليها بالقوة والتهديد. فطعن المحكوم عليهما الأول والثاني ...... والأستاذ / ..... المحامي عن المحكوم عليه الأول ..... والأستاذ/ ..... المحامي عن الأستاذ/ .... المحامي عن المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ.

#### المكمسة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر في الحادى والعشرين من مارس سنة 1990، فقرر المحكوم عليه الأول بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٢ أبريل سنة 1990، وقدم مذكرة بأسباب الطعن بتاريخ السادس من مايو من العام ذاته، غير موقع عليها في أصلها أو في صورها، وإن اشتملت على ما يغيد صدورها من مكتب الأستاذ/ حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد أوجبت بالنسبة إلى الطعون العرفوعة من غير النيابة العامة، أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض، وكانت ورقة الأسباب المقدمة من المحكوم عليه ـ المار ذكره ـ في هذا الطعن، قد بقيت غفلا من التوقيع حتى فوات ميعاد الطعن، فإنها نكون باطلة وغير ذات أثر في الخصومة الجنائية، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا.

ومن حيث إن الطعن المقدم من المحكوم عليه الثانى استوفى الشكل المقرر في القانون.

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى هتك العرض بالقوة وهتك عرض أنثى لم تبلغ من العمر ثمانى عشرة سنة بغير قوة أو تهديد قد أخل بحق الدفاع، ذلك بأن المحكمة عدلت وصف التهمة الأولى المسندة إلى الطاعن من شروع في مواقعة أنثى بغير رضاها ـ والتي دارت بشأنها مرافعة الدفاع عنه ـ إلى هتك عرض أنثى بالقوة والتهديد، وعدلت وصف التهمة الثانية بأن جعلت عمر المجنى عليها ـ أقل من ثمانى عشرة سنة، دون أن تنبه الطاعن أو المدافع عنه إلى ذلك التعديل. مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن والمحكوم عليهما الأول والثالث بوصف أنه والمتهم الأول : شرعا في مواقعة ...... بغير رضاها، وأنه والمتهمين الأول والثالث : هنكوا عرض ....... التي لم تبلغ من العمر ثمانية عشر عاما بغير قوة أو تهديد، وطلبت النيابة العامة معاقبتهم طبقا لمواد الاتهام، وانتهى الحكم المطبون فيه إلى إدانة الطاعن والمحكوم عليه الأول عن المتهمة الأولى . بأنهما هنكا عرض ...... بالقوة والتهديد بأن اعتديا عليها بالضرب لاجبارها على معاشرتها جمعيا مهدين إياها بعدم عودة شقيقتها المجنى عليها ..... معها إن لم

ترضخ لارانتهما، وتمكن الأول من خلع ملابسها الخارجية عنها وبلوفر، عنوة، بينما قام الثاني بتقطيع أزرار قميصها الذي كان يستر عمرتها على النحو المبير بالأوراق. وعاقبهما طبقا للمادة ٢٦٨ / ١ من قانون العقوبات. ودانت المحكمة الطاعن بهذا الوصف دون أن تلفت نظر الدفاع إلى المرافعة على أساسه. لما كان ذلك، وكانت جريمتا الشروع في وقاع أنثى بغير رضاها وهتك عرض أنثى بالقوة والتهديد، يلزم لقيام كل منهما عناصر وأركان قانونية ذاتية تتغاير في إحداها عن الأخرى، وكان من المقرر أن الركن المادي في جريمة هتك العرض يتحقق بكل فعل مخل بالحياء العرضي للمجنى عليه ويستطيل إلى جسمه ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية، وأن القصد الجنائي يتحقق في هذه الجريمة بانصراف ارادة الجاني إلى الفعل ونتيجته ولا عبرة بما يكون قد دفع الجاني إلى فعلته أو بالغرض الذي توخاه منه، لما كان ذلك، وكان التغيير الذي أجرته المحكمة في التهمة الأولى من شروع في وقاع أنثى بغير رضاها إلى هنك عرض أنثى بالقوة والتهديد برغم اختلاف العناصر القانونية لكل من هاتين الجريمتين عن الأخرى. يوجب عليها لفت نظر الدفاع إلى ذلك التعديل، والذي قد يثير الطاعن جدلا بشأنه ، فإن هي لم تفعل، فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع. لما كان ذلك، وكان القانون لا يخول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة شملتها التحقيقات لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه . دون أن تلفت نظر المدافع عنه إلى ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون مبنيا على إجراء باطل مما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الأول - الذي لم يقبل طعنه شكلا ـ لاتصال وجه الطعن به، وذلك عملا بالمادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءت الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتبر الجريمتين المسندتين إلى الطاعن جريمة واحدة ، وعاقبه بالعقوبة المقررة لأشدها، فإنه لا جدوى مما يثيره بشأن

جريمة هنك المعرض بغير قوة أو تهديد، ما دامت المحكمة قد دانته بجريمة هنك العرض بالقوة والتهديد وأوقعت عليه عقوبتها بوصفها الجريمة ذات العقوبة الأشد.

### جلسة ١٣ من يوليه سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشارا عوض جادو نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ حسام عبد الرحيم وفتحى الصباغ وسمير مصطفى وفتحى جودة نواب رئيس انحكمة.

#### (11)

# الطعن رقم ١٢٨٧١ لسنة ٦٢ القضائية

دعوى مدنية. دعوى جنائية. نقض دحالات الطعن، الخطأ فى تطبيق القانون. محكمة ثانى درجة «نظر الدعوى والحكم فيها».

نص المادة ٣٠٩ إجراءات. مفاده؟

قضاء محكمة أول درجة بالبراءة في الدعوى الجنائية بحكم نهائي لعدم استئناف النيابة له يوجب على محكمة ثانى درجة التصدى للدعوى المدنية والفصل في موضوعها. إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة. خطأ في تطبيق القانون.

لما كان نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية يجرى على أن مكل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبني عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية فعدئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف، لما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن الدعوى الجنائية قد فصل فيها من محكمة أول درجة.

بالبراءة ـ بحكم نهائى لعدم استئناف النيابة العامة له، فإن محكمة ثانى درجة لا تملك عند طرح الدعوى المدنية أمامها أن تحيلها إلى المحكمة المدنية لإنتفاء علة الإحالة لسبق الفصل فى الدعوى الجنائية بحكم نهائى من قبل مما يستحيل معه أن يترتب على الفصل فى التعويصات إرجاء الفصل فى الدعوى الجنائية على ما يجرى به حكم المادة ٣٠٩، ولذلك فإنه كان يتعين عليها أن تفصل فى موضوعها، أما وهى لم تفعل وتخلت عن نظرها بإحالتها إلى المحكمة المدنية فإن حكمها المطعون فيه لا يكون له سند من نص المادة آنفة الذكر ويكون قد انطوى على خطأ فى تطبيق

## الوتسائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح الرمل صد الطاعنين بوصف أنهم قاموا بقذفه وسبه على ما هو مبين بالأوراق. وطلب عقابهم بالمواد ٢٠٥١، ٣٠٥، ٣٠٥، ٥٠٥ من قانون العقوبات والزامهم بأن يؤدوا له مبلغ التعويض المطلوب. والمحكمة المذكورة قصت حصوريا ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية. استأنف المدعى بالحق المدنى ومحكمة الاسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية ـ قصت حصوريا بإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا، وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الأول وإحالة الدعوى المدنية للمحكمة المختصة.

فطعن المتهم الأول عن نفسه وبصفته وكيلاً عن الباقين في هذا الحكم بطريق النقص... الخ

#### المكمسة

من حيث إن مما ينعاه الطاعنين على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة قد أخطأ فى تطبيق القانون، ذلك بأنه لم يعرض للشق المدنى حتى إذا تبين خطأ الطاعنين كان لزاما عليه أن يقضى بالتعويض سيما وأن الاستئناف ليس من النيابة العامة، بيد أنه أحال الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة دون أن يفصل فى موضوعها، وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية يجري على أن وكل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبني عليه إرجاء الغصل في الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف، . لما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن الدعوى الجنائية قد فصل فيها من محكمة أول درجة. بالبراءة - بحكم نهائي لعدم استئناف النيابة العامة له، فإن محكمة ثاني درجة لا تملك عند طرح الدعوى المدنية أمامها أن تحيلها إلى المحكمة المدنية لانتفاء علة الإحالة لسبق الفصل في الدعوى الجنائية بحكم نهائي من قبل مما يستحيل معه أن يترتب على الفصل في التعويضات إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية على ما يجرى به حكم المادة ٣٠٩، ولذلك فإنه كان يتعين عليها أن تفصل في موضوعها، أما وهي لم تفعل وتخلت عن نظرها بإحالتها إلى المحكمة المدنية فإن حكمها المطعون فيه لا يكون له سند من نص المادة آنفة الذكر ويكون قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون، مما بعيبه وبوجب نقضه والاعادة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.

## جلسة ١٩٩٧ من يوليه سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ مقبل شاكر نائب رئيس اخكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد على عبد الواحد ومحمد طلعت الرفاعى وعادل الشوريجى وحسين الصعيدى نواب رئيس اخكمة.

## (114)

# الطعن رقم ٢٠٥٧٢ لسنة ٦٠ القضائية

تفتيش (إذن التفتيش . إصداره ، استدلالات . دفوع الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات . نقض السباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

إذن التغتيش . إجراء من إجراءات التحق. متى يصح إصداره ؟

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار إذن التغتيش . موضوعي .

الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات . جوهرى . على المحكمة أن تعرض له إيراد وردا . رفضه . استادا إلى ضبط جسم الجريمة في حيازة الطاعن .

قصور وفساد في الاستدلال . أساس ذلك ؟

لما كان الأصل فى القانون أن الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا لصنبط جريمة حبناية أو جنحة حواقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفى للتصدى لحرمة مسكنه أو لحريته الشخصية ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتقتيش وإن كان موكولا إلى سلطة

التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء ، فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهرى وأن ترد عليه \_ بأسباب سائغة \_ بالقبول أو بالرفض لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات على القول بأن صبط جسم الجريمة \_ المحررات المزورة \_ في حيازة الطاعن دليل على جدية تحريات الشرطة وهر ما لا يصلح ردا على هذا الدفع . ذلك بأن ضبط المحررات المزورة إنما هو عنصر جديد في الدعوى لاحق على نحريات الشرطة وعلى إصدار الاذن بالتفتيش بل إنه هو المقصود بذاته بإجراء التفتيش فلا يصح أن يتخذ منه دليل على جدية التحريات السابقة عليه . لأن شرط صحة إصدار الاذن أن يكون مسبوقا بتحريات جدية يرجح معها نسبة الجريمة إلى المأذون بتفتيشه مما كان يقتضى من المحكمة \_ حتى يستقيم ردها على الدفع أن تبدى رأيها في عناصر التحريات السابقة على الاذن \_ دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه \_ وأن تقول كلمتها في كفايتها أو عدم كفايتها لتسويغ إصدار الاذن من سلطة التحقيق . أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معينا بالقصور والفساد في الاستدلال .

## الوقائع

انهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا: وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب نزويرا في محرر رسمي هو بطاقة تحقيق الشخصية رقم ...... والمنسوب صدورها لرئاسة الجمهورية بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بطريق الاصطناع بأن قام بأشاء البطاقة سالفة الذكر على غرار البطاقات الصحيحة ووضع عليها صورته ودون بها البيانات الخاصة به ووقع عليها بتوقيعات نسبها زورا إلى الموظفيين المختصين برئاسة الجمهورية وشفع البطاقة ببصمة ختم مقلد لخاتم رئاسة الجمهورية . ثانيا : استعمل المحرر

سالفة الذكر الترك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول فى ارتكاب تزوير فى محرر سالفة الذكر اشترك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو البطاقة العائلية رقم ...... سجل مدنى المنشأة محافظة سوهاج بجمل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة بطريق الاصطناع بأن اتفق معه على إنشاء البطاقة سالفة الذكر على غرار البطاقات الصحيحة وأمده بالبيانات الخاصة به فقام المجهول بتدوينها ووقع عليها بتوقيعات نسبها زورا إلى المختصين بسجل مدنى المنشأة محافظة سوهاج وشفعها ببصمة ختم مقلد لخاتم سجل مدنى المنشأة فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . رابعا : قلد بنفسه خاتم إحدى الجهات الحكومية ( رئاسة الجمهورية ) المبينة بالوصف أولا وقلد بواسطة غيره خاتم سجل مدنى المنشأة مركز سوهاج واستعمله بأن بصم والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قصت حصوريا عملا بالمواد ٤٠/ ثانيا والرصف الفراردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قصت حصوريا عملا بالمواد ٤٠/ ثانيا سنوات ومصادرة الأوراق المزورة المضبوطة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ...الخ .

#### الحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم التزوير في محرر رسمي والاشتراك في تزوير محرر رسمي وتقليد خاتم لإحدى الجهات الحكومية قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال - ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان إذن النيابة العامة لعدم جدية التحريات التي بني عليها إلا أن الحكم رد على هذا الدفع برد غير سائغ مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن النيابة العامة لعدم جدية التحريات لأنها جاءت بعد ضبط الطاعن ولم تكن سابقة على الواقعة . وقد رد الحكم على هذا الدفع في قوله : وحيث إنه عن الدفع بعدم جدية التحريات فذلك قول مرسل أيضا إذ أسفرت التحريات عن واقعة ضبط المتهم وبحوزته جسم الجريمة و اعتراف المتهم بها أمام سلطة التحقيق و المحاكمة ، . و مفاد ما تقدم أن المحكمة أسست اقتناعها بجدية التحريات التي بني عليها الإذن على مجرد ضبط المحررات المزورة في حيازة الطاعن أأثناء التفتيش . لما كان ذلك ، وكان الأصل في القانون أن الأذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا لضبط جريمة - جناية أو جنحة - واقعة بالفعل و ترجحت نسبتها إلى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي التصدي لحرمة مسكنه أو لحريته الشخصية ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحربات و كفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المنهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء ، فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري و أن ترد عليه – بأسباب سائغة – بالقبول أو الرفض – لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات على القول بأن ضبط جسم الجريمة – المحررات المزورة – في حيازة الطاعن دليل على جدية تحريات الشرطة و هو ما لا يصلح رداً على هذا الدفع ذلك بأن ضبط المحررات المزورة إنما هو عنصر جديد في الدعوى لا حق على تحريات الشرطة وعلى إصدار الإذن بالتفتيش بل إنه هو المقصود بذاته بإجراء التفتيش فلا بصح أن بتخذ منه دليل على جدية التحريات السابقة عليه ، لأن شرط صحة إصدار الإذن أن يكون مسبوقا بتحريات جدية يرجع معها نسبة الحريمة إلى المأذون بتفتيشه مما كان يقضي من المحكمة – حتى يستقيم ردها على الدفع - أن تبدي رأيها في عناصر التحريات السابقة على الأذن - دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه – و أن تقول كلمتها في كفابتها أو عدم كفايتها لتسويغ إصدار

الإذن من سلطة التحقيق ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بالقصور و الفساد فى الاستدلال . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه و الإعادة ، بغير حاجة

إلى بحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ۲۱ من يوليه سنة ۱۹۹۷

برئاسة السيد المستشار/ محمد حسام الدين الفريانى نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد ثنا وأحمد عبد القوى ومحمد العيرفى وعبد الرحمن هيكل نواب رئيس اغكمة.

### (17.)

# الطعن رقم ٢١٩٧٠ لسنة ٦٢ القضائية

 (۱) قانون اتفسیره، تبدید. إختالاس أشیاء محجوزة .جریمة اأرکانها،

كون الشيء المبدد غير مملوك لمرتكب الاختلاس من شروط وقوع جريمة التبديد. علة ذلك

جريمة اختلاس المال المحجوز عليه من مالكه والمؤثمة بالمادة ٣٤٢ عقوبات إستثناء من هذا الأصل. عدم جواز القياس عليه. أساس ذلك؟

 (۲) تبديد. إثبات ،بوجه عام، قصد جنائى، دفاع ،الإخلال بحق الدفاع، ما يوفره،

العبرة في عقود الأمانة بحقيقة الواقع.

تمسك الطاعن بنفى مسئوليته عن جريمة التبديد وإنتفاء القصد الجنائى لديه وتقديمه مستندات تمسك بدلالتها على ذلك. دفاع جوهرى.

التفات الحكم عن تحقيقه. قصور وإخلال بحق الدفاع.

#### (٣) نقض والطعن للمرة الثانية.

نقض الحكم للمرة الثانية. أثره: وجوب تحديد جلسة لنظر الموضوع. المادة ٤٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

1- من المقرر أن جريمة التبديد لا تتحقق إلا بتوافر شروط من بينها أن يكون الشيء المبدد غير مملوك لمرتكب الإختلاس. فلا عقاب على من بدد ماله لأن مناط التأثيم هو المساس والعبث بملكية المال الذي يقع الاعتداء عليه من غير صاحبه، ولم يستثن المشرع من ذلك إلا حالة اختلاس المال المحجوز عليه من مالكه، فاعتبرها جريمة خاصة نص عليها في المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات وهو استثناء جاء على خلاف الأصل العام المقرر فلا يمتد حكمه الى ما يجاوز نطاقه، كما لا يصح القياس عليه إذ لا جريمة ولا عقوبة بغير نص في القانون.

٢- من المقرر أن العبرة في عقود الأمانة بحقيقة الواقع لا بعبارة الأوراق والفاظها وكان البين من الاطلاع على المفردات أن الطاعن تقدم بمستندات تمسك بدلالتها على نفى مسئوليته عن جريمة التبديد وانتفاء القصد الجنائي لديه، وكان الحكم قد التفت عن تلك المستندات ولم يتحدث عنها مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دفاع الطاعن ولو أنه عنى ببحثها ومحص الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأى في الدعوى، فإنه يكون مشوبا - فضلا عن قصوره - بالإخلال بحق الدفاع.

٤- لما كان الطعن مقدما لثانى مرة فإنه يتعين تحديد جاسة لنظر الموسو\_ إعمالا لنص المادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقع ٥٧ لمنة ١٩٥٩.

### الوتسائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية بصفته دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح عابدين ضد الطاعن بوصف أنه تسلم منه مستندات شحن بضائع عبارة عن أسمنت قيمتها ٤٣٥٠٠٠ دولار أمريكى وذلك للأفزاج عنها جمركيا وأن المتهم قد وقع ايصالا باستلامه تلك البضاعة وتعهد بإيداعها بمخازن البنك إلا أنه لم يفعل رغم التنبيه عليه بذلك وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦، ٣٦١ من قانون العقوبات، والزامه بأن يؤدى له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادتى الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة خمسمائة جنيه والزامه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. أستأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية ـ بهيئة استئنافية ـ قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف حسوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف والإيقاف واثبات تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن دعواه المدنية.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية لتفصل فيها من هيئة استئنافية أخرى، ومحكمة الإعادة قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف والإيقاف.

فطعن الاستاذ ....... المحامى نائبا عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... الخ.

#### المكمسة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التبديد قد أخطأ في القانون وشابه قصور في التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع، ذلك بأنه لم يستظهر القصد الجنائي لدى الطاعن ولم يفطن إلى انتفاء هذا القصد في حقه إذ أن البضاعة المنسوب إليه تبديدها مملوكة له وأن علاقته بالبنك المجنى عليه مدنية قوامها وجود حساب بينهما وقد أوفى الطاعن بالتزاماته إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع ايرادا له أو ردا عليه مما يعيب الحكم المطعون فيه لم يعرف لهذا الدفاع الرادا له أو ردا عليه مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن البين من المفردات أن الطاعن قدم مذكرات ضمنها الدفاع المشار إليه بوجه الطعن واستند في تأبيد صحته إلى المستندات المرفقة بملف الدعوى، وتمسك بدلالة هذه المستندات على ملكيته للبضاعة المسند إليه تبديدها وبالتالي انتفاء القصد الجنائي لديه، وقد دانه الحكم المطعون فيه بجريمة التبديد دون أن يواجه دفاعه المار ذكره، وما ينطوى عليه هذا الدفاع من انتفاء القصد الجنائي لديه، كما لم يفصل في المنازعة التي أثارها بشأن ملكية البضاعة التي دانه الحكم بتبديدها. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن جريمة التبديد لا تتحقق إلا بتوافر شروط من بينها أن بكون الشيء المبدد غير مملوك لمرتكب الاختلاس، فلا عقاب على من بدد ماله لأن مناط التأثيم هو المساس والعبث بملكية المال الذي بقع الاعتداء عليه من غير صاحبه، ولم يستثن المشرع من ذلك إلا حالة اختلاس المال المحجوز عليه من مالكه، فاعتبرها جريمة خاصة نص عليها في المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات وهو استثناء جاء على خلاف الأصل العام المقرر فلا يمتد حكمه إلى ما يجاوز نطاقه، كما لا يصح القدس عليه إذ لا جريمة ولا عقوبة بغير نص في القانون. وإذ كانت العبرة في عقود الأمانة بحقيقة الواقع لا بعبارة الأوراق وألفاظها، وكان البين من الاطلاع على المفردات أن الطاعن تقدم بمستندات تمسك بدلالتها على نفى مسئوليته عن جريمة التبديد وانتفاء القصد الجنائى لديه، وكان الحكم قد التفت عن تلك المستندات ولم يتحدث عنها مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دفاع الطاعن ولو أنه عنى ببحثها ومحص الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى، فإنه يكون مشوبا - فضلا عن قصوره - بالإخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن ولما كان الطعن مقدما لثانى مرة، فإنه يتعين تصديد جلسة لنظر الموضوع اعمالا لنص المادة ٥٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ اسنة ١٩٥٩ .

### جلسة ۲۱ من يوليه سنة ۱۹۹۷

برناسة السيد المستشارا نجاح سليمان نصار نالب رئيس الحكمة وعضوية السادة المستشارين/ مجدى منتصر وحسن حمزة ومحمد عبد العزيز محمد وقنحى حجاب نواب رئيس الحكمة.

### (171)

# الطعن رقم ٩٣٦٧ لسنة ٦٥ القضائية

(١) إثبات «اعتراف». اكراه.

صحة الاعتراف والاستناد اليه كدليل في الحكم بشرط إدلاء المتهم به وهو في كامل إرادته ووعيه.

الاستناد إلى اعتراف صادر من المتهم في حالة فقدان الإرادة. غير جائز. علة ذلك؟

(۲) إثبات اعتراف، إكراه. دفوع الدفع ببطلان الاعتراف، دفاع الاخلال بحق الدفاع. ما يوفره، حكم اتسبيبه. تسبيب معيب، نقض السباب الطعن. ما يقبل منها،

الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره وليد ارادة منعدمه غير واعيه وتحت تأثير المخدر. جوهرى، وجوب تحقيقه عن المختص فنيا ولو سكت الدفاع عن طلب ذلك، اكتفاء الحكم بالرد على هذا الدفع بما لا يواجهه وينحسم به أمره ودون تحقيقه عن طريق المختص فنيا. قصور وإخلال بحق الدفاع.

١- من المقرر أنه ينبغي في الإعتراف لكي يكون صحيحاً ويمكن الإستناد إليه

كدليل في الحكم أن يكون المنهم أدلى به وهو في كامل إرادته ووعيه، فلا يجوز الإستناد إلى الإعتراف الذي يصدر من المنهم في حالة فقدان الإرادة، كما لو كان تحت تأثير مخدر أو عقار يسلبه إرادته، ذلك أن الإعتراف هو سلوك إنساني والقاعدة أنه لا يعتبر سلوكا إلا ما كان يجد مصدراً في الإرادة.

٢- لما كان الدفع ببطلان الإعتراف لصدوره وليد إرادة منعدمة غير واعية وتحت تأثير المخدر هو دفاع جوهرى - في خصوصية هذه الدعوى وفق الصورة التي إعتنقتها المحكمة - يتضمن المطالبة الجازمة بتحقيقه عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى - ولا يقدح في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، وكان الحكم المطعون فيه قد إستند - من بين ما إستند إليه - في إدانة الطاعن إلى إعترافه ، واكتفى على السياق المتقدم - بالرد على الدفع بما لا يواجهه وينحسم به أمره ويستقيم به إطراحه ، ودون أن يعنى بتحقيق هذا الدفاع عن طريق المختص فنيا ، فإن الحكم فوق قصوره يكون منطويا على الإخلال بحق الدفاع .

### الوقسائع

إنهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد التعاطى جوهراً مخدراً وافيون، فى غير الأحوال المصرح بها قانونا. وأحالته إلى محكمة جنايات بنها لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١٢،٢،١/٣٧،١٥ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ٩ من القسم المثانى من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول والمستبدل بالقانون الأخير. بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه عشرة آلاف جديه.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

#### المكمسة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر «أفيون» بقصد التعاطى في غير الأحوال المصرح بها قانونا» قد شابه قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع، ذلك أنه أطرح برد غير سائغ الدفع ببطلان إعتراف الطاعن لصدوره عن إرادة منعدمة غير واعية حال الإدلاء به أمام الشرطة والنيابة وقبل استعادة إدراكه من الغيبوبة الناشئة عن إعطائه جرعة المخدر، والتي أدخل على إثرها المستشفى، ودون أن تقف المحكمة على رأى أهل الخبرة في تحقيق هذا الدفاع، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

لما كان البين من الاطلاع على محضر جاسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إعترافه أمام الشرطة والنيابة لإنعدام إرادته لأنه كان في حالة غيبوبة وعدم إبدراك حال سؤاله وأن حالته لم تكن تسمح باستجوابه، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفع ورد عليه بقوله: «إن المحكمة تلتفت عما أثاره الدفاع من بطلان الاعتراف أمام النيابة، إذ تم بعد الواقعة بيومين، ولا يوجد في الأوراق ما يدل على أنه كان وليد إكراه وإنما تم طواعية واختياراً أمام سلطة التحقيق، ومن ثم فإنها تطرح إنكاره وأوجه دفاعه ...، ما كان ذلك، وكان من المقرر أنه ينبغي في الإعتراف لكي يكون صحيحاً ويمكن الإستناد إليه كدليل في الحكم أن يكون المتهم أدلى به وهو في كامل إرادته ووعيه، فلا يجوز الآستناد إلى الإعتراف الذي يصدر من المتهم في حالة فقدان الإرادة، كما لو كان تحت تأثير مخدر أو عقار يسلبه إرادته، ذلك أن الإعتراف هو سلوك إنساني والقاعدة أنه لا يعتبر سلوكا إلا ما كان يجد مصدراً في الإرادة، لما

كان ذلك، وكان الدفع ببطلان الإعتراف لصدوره وليد إرادة منعدمة غير واعية وتحت تأثير المخدر هو دفاع جوهرى - فى خصوصية هذه الدعوى وفق الصورة التى إعتنقتها المحكمة - يتضمن المطالبة الجازمة بتحقيقه عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى - ولا يقدح فى هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة، وكان الحكم المطعون فيه قد إستند - من بين ما إستند إليه - فى إدانة الطاعن إلى إعترافه، واكتفى على السياق المتقدم - بالرد على الدفع بما لا يواجهه وينحسم به أمره ويستقيم به إطراحه، ودون أن يعنى بتحقيق هذا الدفاع عن طريق المختص فنيا، فإن الحكم فوق قصوره يكون منطويا على الإخلال بحق الدفاع بما يعيبه ويوجب فإن الحكم فوق قصوره يكون منطويا على الإخلال بحق الدفاع بما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة، دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

#### **جلسة ۲۱ من يوليه سنة ۱۹۹۷**

برئاسة السيد المستشار/ محمد محمد زايد رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ سرى صيام ومحمد حسام الدين الغريانى ومحمد شتا وأحمد عبد القوى نواب رئيس اغكمة.

#### (177)

# الطعن رقم ١٠٨٣٠ لسنة ٦٥ القضائية

(١) دفاع «الإخـلال بحق الدفاع. ما لا يوفره». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها». تسجيل المحادثات.

الرد على الدفع ببطلان إجراءات المرافعة والتسجيل وإستجواب الطاعن أمام النيابة العامة . غير لازم. مادام أن المحكمة لم تعول في إدانة الطاعن على شيء مما اسفر عنه التصنت على المحادثات والمقابلات الخاصة أو التسجيلات وما قرره الطاعن عند إستجواب النيابة العامة له.

(۲) رقابة ادارية. دعوى جنائية اقيود تصريكها القانون
 اتفسيره الله عامة. نقض السباب الطعن. ما لا يقبل منها المعالية

النص في المادة الشامنة من قانون تنظيم الرقابة الإدارية رقم ٥٤ اسنة ١٩٦٤ على ضرورة حصول الرقابة الإدارية على موافقة رئيس مجلس الوزراء عن احالة الموظفين المشار اليهم فيها إلى النيابة العامة متى اسفرت تحرياتهم عن ارتكابهم ما يستوجب التحقيق. نص تنظيمي لا يعتبر قيداً على حرية النيابة العامة في إجراء التحقيق. للنيابة العامة مباشرة التحقيق والتصرف فيه بالنسبة لهم وفقا لقانون الإجراءات الجنائية. شرط وعلة ذلك؟

(٣) إجراءات الجراءات المحاكمة، إثبات اشهوده. نقض السباب الطعن. ما لا يقبل منهاه.

إيراد اسم العبلغ بوصف الاتهام مخالفاً للثابت بالأوراق. خطأ مادي، تصحيح المحكمة لهذا الخطأ لا يتناول ذات الواقعة الجنائية ومتى أبدى الطاعن دفاعه فيها.

الخطأ في تحصيل أقوال شهود الإثبات الوارد بقائمة النيابة العامة لا يصلح سببا للطعن بالنقض ـ طالما أن الحكم المطعون فيه سلم من هذا العيب .

(٤) إثبات اشهودا، محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليلا،
 نقض اأسباب الطعن، ما لا يقبل منهاء.

وزن أقوال الشهود. موضوعي.

أدانة الطاعن استنادا لأقوال شاهد. مفاده: إطراح كافة الأعتبارات التي ساقها الدفاع لعدم الأخذ بها.

الجدل الموضوعي، غير جائز أمام النقض.

إستخلاص الحكم مبناه من أقوال الشهود بما لا تناقض فيه. لا عيب.

(٥) قانون اتفسيرها. نيابة عامة الختصاصها.

مفاد نص الفقرة الثانية من المادة السابعة من قانون إنشاء محاكم أمن الدولة الصادر بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠؟

جريمة الرشوة لا يشترط فيها أن يكون الموظف وحده المختص بجميع العمل المتصل بالرشوة . كفاية أن يكون لديه اتصال يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة .

مثال.

(٧) وصف التهمة. إجراءات وإجراءات المحاكمة، . نقض وأسباب الطعن. ما لا يقبل منها.

النعى على الحكم اضافة وقائع لم يشملها وصف الإتهام، غير صحيح، طالما أن الواقعة المسندة للطاعن هي بذاتها التي دارت عليها المرافعة بجلسات المحاكمة وقضى بإدانته عنها.

(٨) رشوة. قانون اتفسيرها. حكم اتسبيبه. تسبيب غير معيب،

الفرق بين نص المادة ١٠٣ عقوبات ونص المادة ١٠٥ من ذات القانون؟

لجوء العبلغ إلى الطاعن لتذليل العقبات التي أعترضت تأسيس الشركة وطلب الطاعن وأخذه منه العبائة التي ببنها الحكم لتيسير إجراءات التأسيس إدانة الطاعن في هذه الحالة بنص العادة ١٠٣ عقوبات. صحيح.

1- لما كان الحكم المطعون فيه لم يعول في ادانة الطاعن على شيء مما أسفر عنه التصنت على المحادثات أو المقابلات الخاصة أو على ثمة تسجيلات، وكان ما أورده الحكم من أقوال ........ عضو الرقابة الإدارية إنما هو تحصيل لما شهد به ما اتصل بسمعه وبعده مباشرة من أقوال المبلغ وعند قيامه بلجراءات الضبط ولم يورد الدّكم شيئا عما تلقاه الشاهد من أجهزة التسجيل. كما أن الحكم لم يعول في قضائه بالأدانة على شيء مما قرره الطاعن عند استجواب النيابة العامة له، فإنه لا يجدى الطاعن ما يدعيه بشأن تلك الإجراءات، ويكون غير منتج النعي على الحكم بأنه أعرض عن الدفع ببطلان اجراءات المراقبة والتسجيل وببطلان استجواب الطاعن أمام النيابة العامة.

٢- لما كان ما نصت عليه المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية من أنه ويجوز للرقابة الإدارية أن تحرى التحريات والمراقبة السرية بوسائلها الغنية المختلفة كلما رأت مقتضى لذلك، وإذا أسفرت التحريات والمراقبة عن أمور تستوجب التحقيق أحيلت الأوراق إلى النباية الإدارية أو النباية العامة حسب الأحوال بإذن من رئيس الرقابة الإدارية أو من نائبه، وعلى النيابة الإدارية أو النيابة العامة افادة الرقابة الإدارية بما انتهى إليه التحقيق، ويتعين الحصول على موافقة رئيس المجلس التنفيذي (رئيس مجلس الوزراء) بالنسبة إلى الموظفين الذين في درجة مدير عام فما فوقها أو الموظفين الذين تجاوز مرتباتهم الأصلية ١٥٠٠ جنيها سنويا عند احالتهم للتحقيق، لا يعدو أن يكون تنظيما للعمل في الرقابة الإدارية ولا يعتبر قيدا على حرية النيابة العامة في اجراء التحقيق، إذ هي تباشره وتتصرف فيه وفقا لقانون الاحراءات الجنائية، فطالما كانت الجريمة التي باشرت الرقابة الإدارية احراء التحريات والمراقبة بشأنها من الجرائم التي لا يخضع رفع الدعوى الجنائية عنها أو ضد المتهم يارتكابها لأي من القيود الواردة في قانون الإجراءات الجنائية، فإن ما تتخذه النيابة العامة من اجراءات يكون بمنأى عن أي طعن، ولو كانت الرقاية الإدارية قد أحالت الأوراق إليها دون أن تتقيد بما نصت عليه المادة الثامنة ـ المار ذكرها ـ لأن من حق النباية العامة أن تتخذ ما تراه من اجراءات ولو أبلغت إليها الجريمة من أحاد الناس، ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الصدد بكون غير سديد.

٣ـ لما كان البين من الأوراق أن المبلغ يدعى ....... فإن ما ورد بوصف الأتهام من أنه يدعى ....... لا يعدو أن يكون من الأخطاء المادية، ومن ثم فإن تصحيح المحكمة هذا الخطأ لا يتناول ذات الواقعة الجنائية التي أبدى الطاعن دفاعه فيها فلا يصح الطعن على الحكم من هذه الناحية. هذا إلى أن الخطأ في تحصيل أقوال

شهود الإثبات الذي يرد في القائمة التي نقدمها النيابة العامة ـ بفرض حصوله ـ لا يصلح سببا للطعن بالنقض طالما أن الحكم المطعون فيه قد سلم من هذا العيب .

٤- لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم - مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة عليها من محكمة النقض، وكان مؤدى قضاء المحكمة بإدانة الطاعن الستنادا إلى أقوال المبلغ وعضو هيئة الرقابة الإدارية والسائق ،الشاهد الرابع، هو اطراح ضمنى لجميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، فإن ما يثيره الطاعن من تشكيك في أقوال هؤلاء الشهود إنما ينحل إلى جدل موضوعى لا نقبل إثارته أمام محكمة النقض، أما ما قيل بشأن التناقض بين أقوال الشهود فحسب الحكم في ذلك أنه أورد أقوالهم التى عول عليها بما لا ينطوى على ما يثيره الطاعن في هذا الصدد.

و- لما كانت الفقرة الثانية من المادة السابعة من قانون انشاء محاكم أمن الدولة الصادر بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن يكون للديابة العامة - بالإضافة إلى الإختصاصات المقررة لها سلطات قاضى التحقيق فى تحقيق الجنايات التى تختص بها محكمة أمن الدولة العلاء، ومن ثم فإنه يكون لها وفقا لما نصت عليه المادة تختص بغا من قانون الإجراءات الجنائية أن تأمر بحبس المنهم لحتياطيا لمدة خمسة عشر يوما وأن تأمر بعد سماع أقوال المتهم بمد الحبس مدة أو مددا أخرى لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوما، أما ما استلزمه قذا النص من سماع أقوال النيابة العامة فلا محل له - فى هذه الحالة - بعد أن اجتمعت للنيابة العامة باختصاصاتها وسلطات قاضى التحقيق عملا بأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ المشار إليها.

٦- لما كمان القانون لا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف وحده المختص بجميع العمل المتصل بالرشوة بل يكفي أن يكون له علاقة به أو يكون له نصيب من الاختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل من أقوال رئيس مصلحة ....... بوزارة الاقتصاد أن الطاعن يعمل مديرا عما لتلك المصلحة وأنه المختص بتوقيع أوراق ومذكرات أدارة تأسيس الشركات بالمصلحة، ويقوم بعرضها على لجنة التأسيس ويحضر اجتماعاتها ويشرف على تنفيذ وأراتها، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه طلب وأخذ الرشوة في مقابل اتخاذ إجراءات عرض مستندات الشركة الخاصة بالمبلغ على اللجنة المختصة للموافقة على الميسها، فإن ما أورده الحكم من ذلك كاف وسائغ في الرد على ما أثاره الطاعن بشأن عدم اختصاصه بالعمل الذي دفعت الرشوة في مقابل أدائه.

٧- لما كان البين من الأوراق أن النيابة العامة اسندت للطاعن أنه طلب وأخذ مبلغ ستمائة وخمسين جنيها على سبيل الرشوة وهى بذاتها الواقعة التى دارت عليها المرافعة بجلسات المحاكمة وقضى الحكم بإدانته عنها، فإن زعم الطاعن بأن الحكم أضاف وقائع لم يشملها وصف الإتهام يكون غير صحيح.

A من المقرر في قصاء هذه المحكمة أن الفرق بين نص المادة ١٠٣ من قانون العقوبات ونص المادة ١٠٥ منه أنه إذا وجد اتفاق بين الموظف وصاحب المصلحة على أداء العمل مقابل الجعل انطبقت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات يستوى في ذلك أن يكون العطاء سابقا أو معاصرا لأداء العمل أو لاحقا عليه مادام أداء العمل كان تنفيذا لاتفاق سابق إذ أن نية الإنجار بالوظيفة في هذه الحالة تكون قائمة منذ البداية، أما إذا كان أداء العمل أو الامتكاع عنه أو الإخلال بواجبات الوظيفة عير مسبوق بإنفاق بين الراشي والمرتشى فإن العطاء اللاحق في هذه الحالة تنطبق عليه المادة ٥٠٠ من القانون المذكور. وكان البين مما حصله الحكم المطعون فيه أن المبلغ المادة ٥٠٠ من القانون المذكور. وكان البين مما حصله الحكم المطعون فيه أن المبلغ

التجأ إلى الطاعن لتذليل العقبات التى اعترضت تأسيس الشركة فطلب الطاعن وأخذ منه المبالغ التى ببينها الحكم لتيسير إجراءات التأسيس، فإن الحكم إذ أخذ الطاعن بنص المادة ١٠٣ آنفة الذكر يكون قد طبق القانون على الواقعة تطبيقا صحيحا ويكون النعى عليه بأن المادة ١٠٥ من قانون العقوبات كانت الأولى بالتطبيق بعيدا عن محجة الصواب.

### الوتسائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفا عموميا ....... طلب وأخذ عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته بأن طلب وأخذ من ....... مبلغ ستمائة وخمصون جنيها على سبيل الرشوة مقابل اتخاذ اجراءات عرض مستندات الشركة المشار إليها على اللجنة المختصة للموافقة على تأسيسها، وأحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١٠٣ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة سبع سنوات وتغريمه مبلغ ألف جنيه عما أسند إليه.

فطعن الأستاذ ....... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

### المحكمسة

-ن حيث إن مبنى ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الرشوة شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال وأخطأ في تطبيق

القانون، ذلك بأن الطاعن دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير إذن من رئيس مجلس الوزراء على نحو ما استوجبه قانون إعادة تنظيم الرقابة الإدارية، وببطلان الإتهام إذ أخطأت النيابة العامة اسم المجنى عليه وأسندت إلى بعض الشهود ما يخالف أقوالهم بالتحقيقات، وببطلان الإذن الصادر بمراقبة الهواتف وبإجراء التسجيلات لصدوره استنادا إلى تحريات غير جادة وقبل أن تتحقق النيابة من وقوع الجريمة، وببطلان إجراءات المراقبة والتسجيل للبدء بها قبل صدور الإذن ولانفراد المبلغ بإجراء بعضها دون رقابة من مأمور الضبط القضائي والإجراء المراقبة على هاتف وعلى شخص لم يشملهما الإذن. هذا إلى أن الخبير استبعد لدى تفريغ التسجيلات بعض العبارات المسجلة من تلقاء نفسه واستمع عضو الرقابة الإدارية للتسجيلات دون إذن من النيابة، كما أن الهاتف الخاص بالطاعن كان معطلا في الفترة التي قبل بالمراقبة في خلالها، وتمسك الطاعن بوجود تناقض بين أقوال الشهود الذين عولت المحكمة على أقوالهم وبين أقوال الشهود الآخرين، وبتواطؤ عضو الرقابة الإدارية مع الشاهد الرابع على تلفيق الإتهام له، وببطلان استجواب النيابة العامة لعدم حيدة من أجراه إذ وجه إليه أسئلة ايحائية عن وقائع لا أصل لها في الأوراق، وببطلان انفراد النيابة العامة بمد الحبس الاحتياطي الذي اختص المشرع به قاضي التحقيق بعد سماع أقوال النيابة العامة، كما دفع الطاعن بأنه غير مختص بالعمل الذي قيل بأنه طلب الرشوة لأدائه وتمسك بوهن الدليل المستمد من أقوال المبلغ، فرد الحكم على بعض هذا الدفاع بما لا يصلح ردا وأعرض عن سائره دون رد، وعول في إدانة الطاعن على ما شهد به عضو الرقابة الإدارية مما سمعه من شريط التسجيل الباطل، ولم تلفت المحكمة نظر الطاعن إلى تعديلها التهمة بإضافة المبلغ المقال بدفعها قبل واقعة الضبط، وعاقبه بموجبه المادة ١٠٣ من قانون العقوبات حال أن المادة ١٠٥ منه كانت الأولى، بالتطبيق. وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مجمله أن ...... تردد على مصلحة الشركات التابعة لوزارة الاقتصاد لإنجاز إجراءات تأسيس شركة، وإذ صادفته عقبات لدى بعض العاملين بالمصلحة والتجأ إلى المتهم بصفته مدبرا عاما بها وقابله بأحد المحال العامة وبمكتبه، طلب الأخير وأخذ منه مبلغ ثلاثمائة جنيه على سبيل الرشوة لاتمام الإجراءات المطلوبة ثم طلب منه مبلغ ثلاثمائة وخمسين جنيه أخرى لأحد أعضاء اللجنة المختصة بالموافقة على التأسيس، فأبلغ الأول هيئة الرقابة الإدارية. ثم أن المتهم أخذ منه مائة جنيه أخرى وواعده على مقابلته بطريق صلاح سالم ليدفع له باقي المبلغ، وفي الموعد المصدد وبناء على إذن من النيابة العامة تمكن عضو بهيئة الرقابة الإدارية من القبض على المتهم عند تسليمه المبلغ المذكور. وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة أدلة سائغة استقاها من أقوال المبلغ وأربعة من شهود الإثبات. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يعول في إدانة الطاعن على شيء مما أسفر عنه التصنت على المحادثات أو المقابلات الخاصة أو على ثمة تسجيلات، وكان ما أورده الحكم من أقوال ...... عضو الرقابة الإدارية إنما هو تحصيل لما شهد به ما اتصل بسمعه وبعده مباشرة من أقوال المبلغ وعند قيامه بإجراءات الضبط ولم يورد الحكم شيئا عما تلقاه الشاهد من أجهزة التسجيل. كما أن الحكم لم يعول في قضائه بالإدانة على شيء مما قرره الطاعن عند استجواب النيابة العامة له، فإنه لا بجدى الطاعن ما بدعيه بشأن تلك الإجراءات، ويكون غير منتج النعى على الحكم بأنه أعرض عن الدفع ببطلان إجراءات المراقبة والتسجيل وببطلان استجواب الطاعن أمام النيابة العامة. لما كان ذلك، وكان ما نصت عليه المادة الثامنة من القانون رِّقُم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية من أنه ويجوز للها الإهارية أن تجرى التحريات والمراقبة السرية بوسائلها الفنية المختلفة كلما رأت مُقتضى لذلك، وإذا أسفرت التحريات والمراقبة عن أمور تستوجب التحقيق أحيات

الأوراق إلى النيابة العامة حسب الأحوال بإذن من رئيس الرقابة الإدارية أو من نائبه، وعلى النيابة الإدارية أو النيابة العامة إفادة الرقابة الإدارية بما انتهى إليه التحقيق، ويتعين الحصول على موافقة رئيس المجلس التنفيذي (رئيس مجلس الوزراء) بالنسبة إلى الموظفين الذين في درجة مدير عام فما فوقها أو الموظفين الذين تجاوزت مرتباتهم الأصليه ١٥٠٠ جنيها سنويا عند احالتهم للتحقيق، لا يعدو أن يكون تنظيما للعمل في الرقابة الإدارية ولا يعتبر قيدا على حرية النيابة العامة في إجراء التحقيق، إذ هي تباشره وتتصرف فيه وفقا لقانون الإجراءات الجنائية، فطالما كانت الجريمة التي باشرت الرقابة الإدارية إجرى التحربات والمراقبة بشأنها من الجرائم التي لا بخضع رفع الدعوى الجنائية عنها أو ضد المتهم بإرتكابها لأي من القبود الواردة في قانون الإجراءات الجنائية، فإن ما تتخذه النيابة العامة من إجراءات بكون بمنأى عن أي طعن، ولو كانت الرقابة الإدارية قد أحالت الأوراق إليها دون أن تتقيد بما نصت عليه المادة الثامنة ـ المار ذكرها ـ لأن من حق النباية العامة أن تتخذ ما تراه من إجراءات ولو أبلغت إليها الجريمة من آحاد الناس، ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان البين من الأوراق أن المبلغ يدعى ..... فإن ما ورد بوصف الإتهام من أنه يدعى ..... لا يعدو أن يكون من الأخطاء المادية، ومن ثم فإن تصحيح المحكمة هذا الخطأ لا يتناول ذات الواقعة الجنائية التي أبدى الطاعن دفاعه فيها فلا يصح الطعن على الحكم من هذه الناحية. هذا الى أن الخطأ في تحصيل أقوال شهود الاثبات الذي يرد في القائمة التي تقدمها النيابة العامة - بفرض حصوله - لا يصلح سببا للطعن بالنقض طالما أن الحكم المطعون فيه قد سلم من هذا العيب. لما كان ذلك، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم - مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات ـ مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها

وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة عليها من محكمة النقض، وكان مؤدي قضاء المحكمة بإدانة الطاعن استنادا إلى أقوال المبلغ وعضوية هيئة الرقابة الإدارية والسائق والشاهد الرابع، هو اطراح ضمني لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، فإن ما يثيره الطاعن من تشكيك في أقوال هؤلاء الشهود إنما ينحل إلى جدل موضوعي لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض، أما ما قبل بشأن التناقض بين أقوال الشهود فحسب الحكم في ذلك أنه أورد أقوالهم التي عول عليها بما لا ينطوى على ما يثيره الطاعن في هذا الصدد. لما كان ذلك، وكانت الفقرة الثانية من المادة السابعة من قانون انشاء محاكم أمن الدولة الصادر بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن يكون للنباية العامة - بالإضافة إلى الاختصاصات المقررة لها سلطات قاضي التحقيق في تحقيق الجنايات التي تختص بها محكمة أمن الدولة العلياء ومِن ثَم فإنه يكون لها وفقا لما نصت عليه المادة ١٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن تأمر بحبس المتهم احتياطيا لمدة خمسة عشر يوما وأن تأمر بعد سماع أقوال المتهم بمد الحبس مدة أو مددا أخرى لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين بوما، أما ما أستازمه هذا النص من سماع أقوال النيابة العامة فلا محل له ـ في هذه الحالة ـ بعد أن اجتمعت للنبابة العامة بإختصاصاتها وسلطات قاضي التحقيق عملا بأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ المشار إليها. لما كان ذلك، وكان القانون لا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف وحده المختص بجميع العمل المتصل بالرشوة بل يكفي أن يكون له علاقة به أو يكون له نصيب من الاختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل من أقوال رئيس مصلحة ...... بوزارة الاقتصاد أن الطاعن بعمل مديرا عاما لتلك المصلحة وأنه المختص بتوقيع أورق ومذكرات ادارة تأسيس الشركات بالمصلحة ويقوم بعرضها على لجنة التأسيس ويحضر اجتماعاتها ويشرف على تنفيذ قراراتها، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه طلب

وأخذ الرشوة في مقابل اتخاذ إجراءات عرض مستندات الشركة الخاصة بالمبلغ على اللجنة المختصة للموافقة على تأسيسها، فإن ما أورده الحكم من ذلك كاف وسائغ في الرد على ما أثاره الطاعن بشأن عدم اختصاصه بالعمل الذي دفعت الرشوة في مقابل أدائه ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن على غير أساس. لما كان ذلك، وكان البين من الأوراق أن النيابة العامة أسندت للطاعن أنه طلب وأخذ مبلغ ستمائة وخمسين جنبها على سبيل الرشوة وهي بذاتها الواقعة التي دارت عليها المرافعة بجلسات المحاكمة وقضى الحكم بإدانته عنها، فإن زعم الطاعن بأن الحكم أضاف وقائع لم يشملها وصف الإتهام يكون غير صحيح. لما كان ذلك، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الفرق بين نص المادة ١٠٣ من قانون العقوبات ونص المادة ١٠٥ منه أنه إذا وجد اتفاق بين الموظف وصاحب المصلحة على أداء العمل مقابل الجعل انطبيقت المادة ١٠٣ من قيانون العقوبات بستوى في ذلك أن يكون العطاء سابقا أو معاصرا لأداء العمل أو لاحقا عليه مادام أداء العمل كان تنفيذا لاتفاق سابق إذ أن نية الاتجار بالوظيفة في هذه الحالة تكون قائمة منذ البداية، أما إذا كان أداء العمل - أو الامتناع عنه أو الإخلال بواجبات الوظيفة - غير مسبوق بإتفاق بين الراشي والمرتشى فإن العطاء اللاحق في هذه الحالة تنطبق عليه المادة ١٠٥ من القانون المذكور . وكان البين مما حصله الحكم المطعون فيه أن المبلغ إلتجأ إلى الطاعن لتذليل العقبات التي اعترضت تأسيس الشركة فطلب الطاعن وأخذ منه المبالغ التي بينها الحكم لتيسير إجراءات التأسيس، فإن الحكم إذا أخذ الطاعن بنص المادة ١٠٣ آنفة الذكر يكون قد طبق القانون على الواقعة تطبيقا صحيحا ويكون النعي عليه بأن المادة ١٠٥ من قانون العقوبات كانت الأولى بالتطبيق بعيدا من محجة الصواب. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

# جلسة ۲٤ من يوليه سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ د. عادل قورة نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين / أحمد عبد الرحمن وعاطف عبد السميع نائبى رئيس المحكمة ورضا القاضى والسعيد برغوت .

# (177)

# الطعن رقم ١٦٣٤٠ لسنة ٦٢ القضائية

 (١) قانون اتفسيره، نقض اما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام،

عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في المخالفات. أساس ذلك؟

المخالفات هي الجرائم المعاقب عليها بالغرامة التي لا يزيد أقصى مقدارها عن مائة جنيه . المادة ١٢ عقوبات المعدله بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨١ .

 (۲) عقوبة «تطبيقها». نقض «ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام».

الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ . مخالفة. الطعن فيها بطريق النقض. غير جائز. لا يغير من ذلك. ارتفاع مبلغ الغرامة المحكوم بها لتعدد أيام الامتناع عن التنفيذ. علة ذلك ؟

١- من المقرر أن المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجديز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة في مواد المخالفات والتي عرفتها المادة ١٢ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ بأنها الجرائم المعاقب عليها بالغرامة التي لا يزيد أقصى مقدارها على مائة جديه .

٢- لما كانت الجريمة التي رفعت بها الدعوى الجنائية على الطاعن ودانه بها
 الحكم فيه وهي عدم تنفيذ قرار الإزالة معاقبا عليها بالمادة ٢٤ من القانون رقم ١٠٦

لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء التي تنص على أن . يعاقب المخالف بغرامة لا تقل عن جنيه ولا تجاوز عشرة جنيهات عن كل يوم يمتنع فيه عن تنفيذ م فضى به الحكم أو القرار النهائي للجنة المختصة من إزالة أو تصحيح أو استكمال. وذلك بعد انتهاء المدة التي تحددها الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بالمجلس المحلى لتنفيذ الحكم أو القراره وكان مفاد ذلك أن تلك الجريمة مخالفة، وهو ما لا يغير منه ما نص عليه المشرع من توقيع عقوبة الغرامة عن كل يوم يمتنع فية المخالف عن التنفيذ إذ لا يعدو ذلك أن يكون استثناء من مبدأ وحدة الواقعة في الجرائم المستمرة، أعتبر فيه المشرع كل يوم يمتنع فيه المخالف عن التنفيذ واقعة قائمة بذاتها تستحق عنها غرامة مستقلة، ومن ثم فإنه مهما تعددت أيام الأمتناع وأرتفع تبعأ لتعددها اجمالي مبلغ الغرامة المحكوم بها فإن ذلك لا يغير من نوع الجريمة باعتبارها مخالفة لا بحوز الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر فيها .

# الوقسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه امتنع عن تتنفيذ قرار الإزالة. وطلبت معاقبته بمواد القانون رقم ١٠٠٦ لسنة ١٩٧٦. ومحكمة البلدية بالقاهرة قضت حضوريا اعتبارياً عملاً بمواد الأتهام بتغريم المتهم عشرة جنيهات عن كل يوم امتناع. استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الأستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وتغزيم المتهم جنيها واحداً عن كل يوم امتناع.

فطعن الأستاذ/ ....... المحامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ....... الخ .

### المكمسة

لما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجييز الطعن بطريق النقض في الأحكام

الصادرة في مواد المخالفات والتي عرفتها المادة ١٢ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ بأنها الجرائم المعاقب عليها بالغرامة التي لا يزيد أقصى مقدارها على مائة جنبه، وكانت الجريمة التي رفعت بها الدعوى الجنائية على الطاعن ودانه بها الحكم المطعون فيه وهي عدم تنفيذ قرار الإزالة معاقبا عليها بالمادة ٢٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيبه وتنظيم أعمال البناء التي تنص على أن و يعاقب المخالف بغرامة لا تقل عن جنبه ولا تجاوز عشرة جنبهات عن كل يوم يمتنع فيه عن تنفيذ ما قضى به الحكم أو القرار النهائي للجنة المختصة من إزالة أو تصحيح أو استكمال، وذلك بعد انتهاء المدة التي تحددها الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بالمجلس المحلى لتنفيذ الحكم أو القرار ، وكان مفاد ذلك أن تلك الجريمة مخالفة، وهو ما لا يغير منه ما نص عليه المشرع من توقيع عقوبة الغرامة عن كل يوم بمتنع فيه المخالف عن التنفيذ إذ لا يعدو ذلك أن يكون استثناء من مبدأ وحدة الواقعة في الجرائم المستمرة، أعتبر فيه المشرع كل يوم يمتنع فيه المخالف عن التنفيذ واقعة قائمة بذاتها تستحق عنها غرامة مستقلة، ومن ثم فإنه مهما تعددت أيام الأمتناع وأرتفع تبعاً لتعددها اجمالي مبلغ الغرامة المحكوم بها فإن ذلك لا يغير من نوع الجريمة باعتبارها مخالفة لا يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر فيها، وهو ما يفصح عن عدم قبول الطعن ومصادرة الكفالة .

## جلسة ۲۸ من يوليه سنة ۱۹۹۷

برئامة السيد المنتشار/ محمد محمد زايد نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المنتشارين / سرى صبام ومحمد حسام الدين الفرياني ومحمد شتا وأحمد عبد القوى نواب رئيس اغكمة .

### (171)

## الطعن رقم ٩٥٣٠ لسنة ٦٥ القضائية

(١) إتفاق. إثبات «بوجه عام». سبق إصرار. حكم اتسبيبه.
 تسبيب غير معيب».

الاتفاق. تعريفه ؟ جواز الاستدلال عليه بطريق الاستنتاج والقرائن.

سبق الإصرار - ماهيته؟

لا تعارض بين نفى الحكم قيام ظرف سبق الإصرار فى حق الطاعنين وبين ثبوت إتفاقهم على الاعتداء مع المجنى عليهم. مساءلتهم عن النتيجة التى لحقت بالمجنى عليهم تنفيذا لهذا الإتفاق دون تفرقه من محدث الإصابات التى أدت إلى وفاتهم وغيرها. لا يعيبه.

 (٢) إثبات اشهودا. محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليلا.

لمحكمة الموضوع تحصيل أقوال الشاهد وتفهمها وإستخلاص مراميها ما دامت لا تحرف الشهادة عن موضعها .

(٣) إثبات ، خبرة، . دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره، .
 محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل، .

تقدير آراء الخبراء. موضوعي.

إطمئنان المحكمة إلى التقرير الطبى الشرعى وإطراحها التقرير الطبى "الاستشارى. من حقها. عدم النزامها من بعد بإجابه طلب استطلاع رأى كبير الأطباء

ــر عيين ما ـ مت الواقعة قد وضحت لديها .

(٤) محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليل، حكم السبيبه. تسبيب غير معيب، إثبات اشهوده الموجه عام،.

المنازعة في وقوع الحادث في المكان الذي حدده الشهود. دفاع موضوعي. كفاية فضاء المحكمة بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت رداً عليه.

مثال لتسبيب سائغ للرد على المنازعةفي مكان وقوع الحادث.

(٥) إثبات «شهود» «خبرة». حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيب». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها». ضرب «أفضى إلى موت».

تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الغنى ـ غير لازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القول غير متناقض مع الدليل الغنى تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق ـ

جسم الانسان. متحرك. لا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الاعتداء عليه .

مثال .

(٦) إثبات ابوجه عاما. محكمة الموضوع اسلطتها فى
 تقدير الدليلاء.

أوراق المستشفى لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع.

ا ـ من المقرر أن الاتفاق هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه، وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية فمن حق القاصى أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التي تقوم لديه، وكان لا تعارض بين ما قاله الحكم حين نفى قيام ظرف سبق الاصرار فى حق الطاعنين ـ وهو تدبر ارتكاب الجريمة والتفكير فيها تفكيرا هادنا لا يخالطه اصطراب مشاعر ولا انفعال نفس

- وبين ثبوت اتفاقهم - لا مجرد النوافق بينهم - على الاعتداء على المجنى عليهم وظهورهم سويا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها واسهامهم فى الاعتداء على المجنى عليهم ومن ثم فلا تفريب على المحكمة إذهى أخذت الطاعنين عن النتيجة التى لحقت بالمجدى عليهم تنفيذ الهذا الاتفاق دون تفرقه بين من أحدث الاصابات التى أدت إلى وفاتهم وبين من أحدث غيرها من الإصابات، وبالتالى فقد انحسرت عن الحكم دعوى الخطأ فى تطبيق القانون .

٢ـ لما كان الحكم قد حصل أقوال الشاهد ....... بما يتفق وما تصمنه أسباب الطعن منها فإن النعى عليه بدعوى الخطأ في الاسناد تكون غير مقبولة، ولا يغير من الأمر أن الطاعنين أرادوا لتلك الأقوال غير المعنى الذي استخلصه الحكم منها ذلك بأنه من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تحصل أقوال الشاهد وأن تفهم سياقها وتستشف مراميها ما دامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن موضعها .

٣- من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة، فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تطمئن إليه منها والالتفات عما عداه، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما تضمنه التقرير الطبي الشرعي واطرحت في حدود سلطتها التقديرية - التقرير الطبي الاستشاري، وهي غير مازمة من بعد بإجابة الدفاع إلى طلب استطلاع رأى كبير الأطباء الشرعيين ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء. ولما كان ذلك، فإن النعي على الحكم في خصوص استئاده إلى التقرير الطبي الشرعي في الرد على ما أثاره الطاعنون من منازعة في زمان الحادث وفي سبب وفاة المجنى عليهم لا يكون سديداً .

٤- لما كان البين من الاطلاع على محاصر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين نازع في وقوع الحادث بالمكان الذي حدده الشاهد ........ والذي عثر فيه على خمس طلقات بدعوى أنه خلا من الدماء وكان الحكم المطعون فيه قد أستند في ربه على هذا الدفاع إلى ما قرره الشاهد ...... التى لم ينازع الطاعنون في سلامتها من أنه عاون في نقل المجنى عليهم من ذلك المكان إلى المستشفى عقب

اصابتهم مباشرة وكان مؤدى ذلك أن أجساد المجنى عليهم لم تستقر فى المكان الذى حدده الشهود يكون - فى المكان الذى حدده الشهود يكون - فى صورة الدعوى - من قبيل الدفاع المومنوع الذى يرمى إلى التشكيك فى أدلة الإثبات والذى يكفى فى الرد عليه قضاء المحكمة بالإدانة استناداً إلى ما اطمأنت إليه مَن تلك

م من المقرر أنه ليس بالازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفتى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا تستعصى على الملاءمة والتوفيق، وكان لا تعارض بين ما أثاره الطاعنون من أن الشاهد ..... قرر أنهم أطلقوا الدار على المجنى عليهم من المواجهة وبين ما نقله عن التقرير الطبى الشرعى من أن إصابات المجنى عليه ...... بالرأس والصدر من أسفل إلى أعلى، هذا فضلا عن أن جسم الانسان متحرك ولا يتخذ وضعا ثابتا وقت الاعتداء، وتقدير ذلك لا يحتاج إلى حيرة خاصة، فإن ما ينعاه الطاعنون من تناقض الدليلين القولى والفنى يكون على غير أساس .

٦- من المقرر أن أوراق المستشفى لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى
 تخضع لتقدير المحكمة شأنها فى ذلك شأن سائر الأدلة .

الوقسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بوصف أنهم أ المتهمون جميعا : قتلوا ...... عمدا مع سبق الاصرار بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لهذا الغرض سلاحين ناريين (مسدسين وعصى شوم) وما أن ظفروا به حتى ضريه المتهم الأول عدة ضربات بعصا وأطلق صوبه المتهمان الرابع والخامس عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فحدثت إصاباته الموصوفه بتقرير الصفة التشريحية والتي أوبت بحياته . وقد أقترنت هذه الجناية بجنايتين هما : وأنهم في ذات الزمان والمكان سالفي الذكر : . 1) قتلوا من المتهم الغرض شلاحين ثاريين (مسدسين) وعضى شوم وما أن ظفروا به حتى ضريه المتهم الثاني

عدة ضربات بعصا وأطلق صوبه المنهمان الرابع والخامس عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فحدثت إصاباته الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته. 

٢) قتلوا ....... عمدا مع سبق الاصرار بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لهذا الغرض سلاحين ناريين (مسدسين) وعصى شوم وما أن ظفروا به حتى ضريه المتهم الثالث عدة ضريات بعصا وأطلق صوبه المتهمان الرابع والخامس عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فحدثت إصاباته الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته. 

ب) المتهمان الرابع والخامس : 1) أحرز كل منهما بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخلاً ومسدس، ٢) أحرز كل منهما نفراز (عدة طلقات) مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا لأي منهما بحيازته أو احرازه وأحالتهم الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا لأي منهما بحيازته أو احرازه وأحالتهم وادعى ....... قبل المتهمين بالزامهم متضامنين أن يؤدوا له مبلغ خمسمائة وواحد وادعى ....... قبل المتهمين بالزامهم متضامنين أن يؤدوا له مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قصت حضورياً عملاً بالمواد ١/٢٣٦ من قانون العقوبات، ١/٢٣ ، ٢٠ / ٢٠ ، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٢٦ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانونين ٢٦ لسنة ١٩٥٨ المسنة ١٩٥٨ المادة ٣٩ من القسم الأول من الجسول رقم (٣) الملحق بالقانون الأول مع اعمال المادة ٣٣ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمين الأول الزياع والخالص بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عما أسند إليهم وبمصادرة والشانى والشالث بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عما أسند إليهم وبمصادرة المسلاحين الناريين المضبوطين باعتبار أن الاتهام الأول المسند إلى المتهمين هو ضرب أفضى إلى موت وفى الدعوى المدنية بالزام المحكوم عليهم سالفى الذكر بأن يؤدوا للمدعى بالحق المدنى ........ مبلغ خمسمائة وواحد جنيه متضامنين على سبيل التعويض المدنى المؤقت .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ.

#### المكمسة

من حيث إن مبنى ما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجرائم الضرب المفضى إلى الموت وإحراز أسلحة نارية مششخنة وذخيرتها بغير ترخيص شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع مع الخطأ في الاسناد وفي تطبيق القانون، ذلك بأن الحكم وإن استبعد ظرف سيق الاصرار القائم على النه السابق والاتفاق بين الطاعنين وساق الواقعة على نحو لا يفيد أكثر من التوافق بينهد على الإعتداء، عاد واستخلص باستنتاج غير سائغ وجود اتفاق بينهم ورتب عليه مستوليتهم جميعا عن وفاة المجنى عليهم في حين أن التقرير الطبي الشرعي قطع بأن الإصابات غير النارية المنسوب إحداثها للطاعنين الثلاثة الأول لا شأن لها في إحداث الوفاة ، واتخذ الحكم من أقوال الشاهد خالد ...... سندا لز عم الشاهد عرفة ...... بأنه رأى واقعة الإعتداء على المجنى عليهم على الرغم من أن مؤدى تلك الأقوال أن عرفة .... هذا لم ير الاعتداء، واكتفى الحكم بإيراد نتيجة التقرير الطبي الشرعي دون أن يورد مضمونه، وإذ نازع المدافع عن الطاعنين في وقوع الحادث في الزمان والمكان اللذين حددهما الشاهد عرفة ..... وبالكيفية التي ذكرها وساق شواهد دفاعه من خلو ذلك المكان من الدماء ومن تناقض أقوال هذا الشاهد مع ما تضمنه تقرير الصفة التشريحية بشأن مسار الأعيرة في جسد المجنى عليه ...... والحالة الرمية لجثث العجني عليهم وقت الكشف عليها ومما تضمنه تقرير خبير استشاري في الطب الشرعي بشأن آثر الإصابات الرضية على أحد المجنى عليهم وطلب استطلاع رأى كبير الأطباء الشرعبين في تلك الأمور، رد الحكم على مناحى هذا الدفاع بما لا يصلح ردا، هذا إلى أن المدافع عن الطاعنين دلل على كذب الشاهد ..... بما أثبت بأوراق المستشفى من أنه وصل اليها قبل وصول المجنى عليهم بأكثر من ساعة فلم يشهد مصرعهم إلا أن الحكم رد على هذا الدفاع بما لا يسوغ إطراحه. وفي هذا كله ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث أن العكم المطعون فيه حصل وافعة الدعوى بما تتوافر به العناصر

القانونية للجرائم التي دان الطاعنين بارتكابها وساق على تبوتها في حقهم أدلة سائغة تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان الحكم بعد أن أورد دفاع الطاعنين ورد عليه واستبعد قيام نية القتل لديهم راح ينفي ظرف سبق الاصرار بقوله اكما أن ظرف سيق الاصرار - ومناطه ارتكاب الجاني الجريمة وهو هادئ البال بعد اعمال فكر وروبة ـ غير متوافر في هذه الدعوى ذلك أن المتهم ...... حسيما هو ثابت بالأوراق توعد المجنى عليهم باحضار ذويه لضربهم وأسرع إلى بلدته وعاد غاضبا ومتنر فزا على حد قول الشاهد ...... بالتحقيقات ومعه باقي المتهمين وهو ما لا يتوافر به التفكير الهادئ والروية عند الاقدام على ارتكاب الحادث ومن ثم ينحسر عن الواقعة ظرف سبق الاصرار، ثم استطرد الحكم إلى قوله وأنه بعد أن قام المجنى عليهم بصفع المتهم ...... على وجهه ثارت ثائرته واستشاط غيظا وحنقا عليهم وأسرع الى بلدته يستنفر قومه وما أن أبلغ أقرباءه المتهمين ...... و...... و.... و ..... بواقعة التعدى عليه من قبل المجنى عليهم حتى ثارواهم بدورهم واتفقوا فيما بينهم على ضرب المجنى عليهم وجاءوا في معيه وزمان واحد يستقلون سيارة وقد حملوا العصي الشوم والسلاحين الناريين واندفعوا صوب المجنى عليهم وإنهال ثلاثة منهم عليهم بالضرب بالعصى وقام المتهمان ....... و.... باطلاق الأعيرة النارية عليهم فمن ثم تتوافر في حقهم جميعا أركان جناية الضرب المفضى إلى الموت المؤثمة بالمادة ١/٢٣٦ عقوبات ويكونون جميعا مسئولين عنها باعتبارهم فاعلين أصلبين طالما أنهم باشروا فعل الضرب تنفيذا للغرض الإجرامي الذي اتفقوا فيما بينهم على مقارفته، وكان من المقرر أن الاتفاق هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه، وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية فمن حق القاضى، أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التي تقوم لديه، وكان لا تعارض بين ما قاله الحكم حين نفى قيام ظرف سبق الاصرار في حق الطاعنين - وهو تدبر ارتكاب الجريمة والتفكير فيها تفكيرا هادنا لا يضالطه اضطراب مشاعر ولا انفعال نفس - وبين تبوت اتفاقهم - لا مجرد التوافق ببنهم - علم،

الاعتداء على المجنى عليهم وظهورهم سويا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها واسهامهم في الاعتداء على المجنى عليهم على النحو الذي ساقه الحكم فيما تقدم، ومن ثم فلا تثريب على المحكمة إذ هي آخذت الطاعنين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليهم تنفيذا لهذا الاتفاق دون تفرقه بين من أحدث الاصابات التي أدت إلى وفاتهم وبين من أحدث غيرها من الاصابات، وبالتالي فقد انحسرت عن الحكم دعوى الخطأ في تطبيق القانون. لما كان ذلك، وكان الحكم قد حصل أقوال الشاهد خالد ...... يما يتفق وما تضمنه أسياب الطعن منها فإن النعي عليه بدعوى الخطأ في الاسناد تكون غير مقبولة، ولا يغير من الأمر أن الطاعنين أرادوا لتلك الأقوال غير المعنى الذي استخاصه الحكم منها ذلك بأنه من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تحصل أقوال الشاهد وأن تفهم سياقها وتستشف مراميها ما دامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن موضعها كما هو الحال في الدعوى المطروحة، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه - على خلاف ما يدعى الطاعنون - قد نقل عن التقرير الطبي الشرعي -صلبا ونتيجة ـ ما يكفي لحمل قضائه والرد على دفاع الطاعنين، وكان من المقرر أن تقدير آراء الخيراء والمفاضلة بينهم والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة، فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تطمئن إليه منها والالتفات عما عداه، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما تضمنه التقرير الطبي، الشرعي وأطرحت - في حدود سلطتها التقديرية - التقرير الطبي الاستشاري، وهي غير مازمة من بعد بإجابة الدفاع إلى طلب استطلاع رأى كبير الأطباء الشرعيين ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء. ولما كنان ذلك، فإن النعي على الحكم في خنصوص إستناده إلى التقرير الطبي الشرعي في الرد على ما آثاره الطاعنون من منازعة في زمان الحادث وفي سبب وفاة المجنى عليهم لا يكون سديدا. ولما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين نازع في وقوع الحادث بالمكان الذي حدده الشاهد

عرفة ...... والذي عثر فيه على خمس طلقات بدعوى أنه خلا من الدماء، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في رده على هذا الدفاع إلى ما قرره الشاهد خالد ...... التي لم ينازع الطاعنون في سلامتها، من أنه عاون في نقل المجنى عليهم من ذلك المكان إلى المستشفى عقب إصابتهم مباشرة، وكان مؤدى ذلك أن أجساد المجنى عليبهم لم تستقر في المكان المذكور ، فإن المنازعة في وقوع الحادث في المكان الذي حدده الشهود يكون ـ في صورة الدعوي ـ من قبيل الدفاع الموضوعي الذي برمي إلى التشكيك في أدلة الاثبات والذي يكفي في الرد عليه قضاء المحكمة بالإدانة استنادا إلى ما اطمأنت اليه من تلك الأدلة. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الغني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق، وكان لا تعارض بين ما أثاره الطاعنون من أن الشاهد عرفة ...... قرر أنهم أطلقوا النار على المجنى عليهم من المواجهة وبين ما نقله عن التقرير الطبي الشرعي من أن اصابات المحنى عليه ...... بالرأس والصدر من أسفل إلى أعلى، هذا فضلا عن أن حسم الانسان متحرك ولا يتخذ وضعا ثابتا وقت الإعتداء، وتقدير ذلك لا يحتاج إلى خبرة خاصة، فإن ما ينعاه الطاعنون من تناقض الدليلين القولي والفني يكون على غير أساس. لما كان ذلك، وكانت أوراق المستشفى التي أشار إليها المدافع عن الطاعنين لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير المحكمة شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تر في تلك الأوراق دايلا على ساعة وصول كل من الشاهد والمجنى عليهم إلى ألمستشفى للأسباب السائغة التي أوردتها وفي حدود سلطتها التقديرية، فإن الجدل في شأنها يرد في حقيقته على مسألة موضوعية لا شأن لمحكمة النقض بها. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع إلزام الطاعنين المصاريف المدنية.

## جلسة ٣١ من يوليه سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ د. عادل قورة نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ أحمد عبد الرحمن وعاطف عبد السميع نائبى رئيس اغكمة وأحمد عبد القوى ومحمد عبد محجوب .

#### (170)

# الطعن رقم ١٠٨٧١ لسنة ٦٥ القضائية

(١) نقض «أسباب الطعن، إيداعها».

عدم تقديم الطاعن أسباباً لطعنه. أثره. عدم قبول الطعن شكلاً. اساس ذلك؟

(۲) دفوع «الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط». محكمة
 الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل».

الدفع بصدور إذن التغتيش بعد الضبط. موضوعى، كغاية اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتغتيش بناء على الإذن رداً عليه.

(٣) إثبات اشهوده. محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليل،.
 تفتيش اإذن التفتيش. إصداره،. نيابة عامة.

حق محكمة الموضوع الإعراض عن قالة شهود النفى. مادامت لا تثق بما شهدوا به.

لجوء الضابط إلى وكيل النيابة في منزله لاستصدار الإذن بالتفتيش. لا مخالفة فيه للقانون. (٤) مواد مخدرة. قصد جنائى. محكمة الموضوع اسلطتها فى
 تقدير الدليل، حكم السبيبه. تسبيب غير معيد،.

تقدير إحراز المخدر بقصد الإتجار. موضوعي. مادام سائغاً.

مثال لتسبيب سائغ للتدليل على توافر قصد الإنجار في حق الطاعن.

 (٥) عقوبة (تطبيقها). مصادرة. حكم (تسبيبه. تسبيب غير معيب، نقض (أسباب الطعن. ما لا يقبل منها).

المصادرة. ماهيتها؟

قضاء الحكم المطعون فيه بمصادرة ما ضبط بحوزة الطاعن من نقود بوصف تحصيله في جريمة الإنجار في المخدر المضبوط، النعي عليه، غير مقبول.

(٦) إثبات اشهودا. حكم اما لا يعيبه في نطاق التدليلاا.

إحالة الحكم في أقوال شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر. لا يعيبه. مادامت مثققة مع ما استند إليه الحكم منها.

مثال.

(٧) مواد مخدرة. جريمة «أركانها». قصد جنائى. حكم «تسبيبه.
 تسبيب غير معيب». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

كفاية انبساط سلطان الشخص على المادة المخدرة لاعتباره حائزاً لها ولو لم تكن في حيازته المادية.

الجدل الموضوعي لا يقبل أمام النقض.

مثال لتسبيب سائغ للتدليل على نسبة المخدر والمضبوط للطاعن.

1- لما كان المحكوم عليه الأول ....... وإن قرر بالطعن بطريق النقض فى الحكم إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض الحكم هو مناط اتصال المحكمة به، وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله، وكان التقرير بالطعن وتقديم الأسباب التى بنى عليها يكونان معا وحده إجرائية واحدة لا يقوم فيها إحداهما مقام الآخر ولا يغنى عنه، فإن طعن المحكوم عليه الأول يكون غير مقبول.

٢- من المقرر أن الدفع بصدور الأذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الأذن أخذا منها بالأدلة السائغة التى أوردتها.

٣ـ من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفى مادامت لم تثق فيما شهدوا به وفى قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التى أوردتها دلالة على أنها لم تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها هذا فضلاً أن لجوء الضابط يوم تحريره محضر تحرياته إلى وكيل النيابة فى مكان تواجده بمنزله لاستصدار الأذن بالتفتيش هو أمر متروك لمطلق حريته ولا مخالفة فيه للقانون وبالتالى ليس فيه ما يحمل على الشك فى سلامة إجراءاته.

٤- لما كان الحكم قد عرض إلى قصد الطاعن والمحكوم عليه الآخر من إحراز المخدر المضبوط بقوله ووحيث أنه عن القصد من حيازة واحراز المتهمين للمخدر المضبوط فلما كان الثابت من تحريات شهود الإثبات وأقوالهم في التحقيقات أن المتهمين يتجرون في المواد المخدرة، وكان هذا الذي انتهوا إليه قد تأيد بما نسبه ٤٠٠٠ للمتهمين الأول والثاني من أنهما أقرا لهم أثر ضبطهما بحيازتهما للمضبوطات واتجارهما في المواد المخدرة فضلاً عن ضبط المخدر المضبوط في حالة اعداد وتهيئة

لبيعه إذ صبيط على زجاج برواز وصبطت الشفرة التى استخدمت فى تعبئته كما ضبطت اللفافات الذهبية والفصية التى تستخدم فى تعبئته . والمتهم الثانى فصلا عما تناثر على الأرض حال التعبّئة فى مخدر الهيرويين الأمر الذى يؤكد قصد الإنجار لدى المتهمين وأن المبالغ المصبوطة متحصلة من هذه التجارة، . وكان احراز المخدر بقصد الإنجار واقعة مادية يستقل قاصنى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها وكان الحكم قد دلل على توافر هذا القصد تدليلاً سانفاً.

٥- من المقرر أن المصادرة إجراء الغرض منه تمليك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة قهرا عن صاحبها بغير مقابل، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بمصادرة ما ضبط من نقد مصرى في حوزة الطاعن الثانى إنما كان بوصفه متحصل من جريمة الإتجار في المخدر المضبوط التي توافرت في حقه فإن منعد ألله منا الشأن غير سديد.

 ينسب للأخير الاشتراك في التحريات أو صبط وتفتيش المتهمين الأول والثاني، وهو ما لا يجادل الطاعن في صحته واشتمال الأوراق عليه وتكون معه مدونات المحكم كافية بذاتها لايضاح أن المحكمة حين قصت في الدعوى قد ألمت إلماماً صحيحاً بمبنى الأدلة القائمة فيها وأنها تبينت الأساس الصحيح الذي قامت عليه شهادة كل شاهد، ويتضح منها وجه استدلالها وسلامة مأخذها.

٧- لما كان لا يشترط لاعتبار الجاني حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرزاً مادياً المادة المخدرة بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصاً غيره وإذ كان الحكم المطعون فيه قد استند في إثبات حيازة الطاعن الثاني لمخدر الهيروبين المضبوط بمسكن الطاعن الأول إلى تحريات ضابطي مكتب مكافحة المخدرات بالأسكندرية وأقوالهما التي اطمأن إليها والتي حصل مؤداها بأن الطاعن وآخرين يتجرون في المواد المخدرة ويحتفظ بها الطاعن الأول في مسكنه وبناء على إذن التفتيش الصادر للشاهد الأول قام ومرافقه الشاهد الثاني بضبط مخدر الهيروين على برواز وجد على منضدة بصالة مسكن الطاعن الأول عليه آثار لمخدر الهيروين ونصف شفرة حلاقة بها آثار لذات المخدر وقصاصات من الورق الذهبي والفضى بها آثار لمخدر الهيرويين وحول المنضدة وأرضية الصالة وجنت حبيبات كثيرة من مادة الهيرويين وعثر يجبب الصديري الذي يرتديه الطاعن الثاني على لفافة تحوى قطع من النايلون بها آثار لمخدر الهيرويين ولفافة أخرى تحوى كمية من مخدر الهيرويين. ولما كان الطاعن لا يجادل في أن ما أورده الحكم من وقائع وما حصله من أقوال الشاهد الأول وتحرياته التي اطمأن إليها وعول عليها في الإدانة له أصله الثابت في الأوراق. وكان ما أورده الحكم من ذلك كافياً وسائغاً في التدليل على نسبة المخدر المضبوط للطاعن الثاني، فإن النعى على الحكم بالقصور في هذا الشأن ينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي لا

يقبل لدى محكمة النقض.

### الوتسائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم حازوا وأحرزوا بقصد الإنجار جوهراً مخدراً وهيروين، في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وأحالتهما إلى محكمة جنايات الأسكندرية لمعاقبتهما طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المذكورة قضت حصوريا عملا بالمواد ٢،١٧، ٣٤٠/ بنداً ، ٢/٢، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند رقم ٢ من القسم الأول من المبدول رقم ١ الملحق مع إعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمين بالأشغال الشاقة المؤيدة وبتغريم كل منهما مائة ألف جنيه ومصادرة المخدر والأدوات والمبالغ المضبوطة.

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

#### المكمية

حيث إن المحكوم عليه الأول ............ وإن قرر بالطعن بطريق النقض في الحكم إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض في الحكم هو مناط اتصال المحكمة به، وأن نقديم الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله. وكان التقرير بالطعن وتقديم الأسباب التي بني عليها يكونان معا وحدة إجرائية واحدة لا يقوم فيها إحداهما مقام الآخر ولا يغني عنه. فإن طعن المحكوم عليه الأول يكون غير مقبول شكلاً.

وحيث إن طعن المحكوم عليه الثاني استوفى الشكل المقرر في القانون.

حيث إن مبنى أوجه الطعن التي تضمنتها تقريري الأسباب المقدمين من المحكوم عليه الثاني هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة إحراز مخدر الهيرويـن بقصد الإتجار قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال وخطأ في الإسناد وإخلال بحق الدفاع ذلك أنه دفع ببطلان القبض والتفتيش لوقوعهما قبل صدور الأذن بهما واستدل على ذلك بأقواله في التحقيقات وأقوال شهود النفي وخلو دفتر أحوال قسم مكافحة المخدرات بالأسكندرية من مواقبت قيام القوة التي تولت الضبط والتفتيش وعودتها واستصدار الإذن من وكيل النيابة في منزله إلا أن الحكم رد على هذا الدفع بما لا يسوغ إطراحه ـ ولم يدلل على حيازته وإحرازه للمخدر المضمبوط إذ ضط بمسكن المحكوم عليه الأول. ولم يعثر بملابسه سوى على مجرد آثار للمخدر دون الوزن - كما انتهى إلى إعتبار إحراز الطاعن للمخدر بقصد الإنجار دون أن يورد تدليلا سائعاً أو كافياً على توافر هذا القصد وقضى بمصادرة المبلغ المضبوط بالرغم من أنه ضبط في مسكنه الذي لا علاقة له بواقعة ضبط المخدر ـ كما أحال في ببان شهادة الشاهد الثاني والثالث إلى ما أورده من أقوال الشاهد الأول على الرغم من أن الشاهد الثاني ذكر أنه لم يشترك في إجراء المراقبة أثناء التحريات وأن دوره اقتصر على القبض على الطاعن دون المحكوم عليه الأول كما أن الشاهد الثالث قرر أنه لم يشترك في إجراء التحريات وأن دوره وقف عند حد تتبع المتهم الهارب الذي لم يفلح في القبض عليه. كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات، وما أورده تقرير المعمل الكيمارى بمصلحة الطب الشرعى وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها. لما كان ذلك،

وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور إذن النيابة العامة وإطرحه بقوله وحيث إنه عن الدفع المبدى من دفاع المتهمين الأول والثاني ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور أذن النيابة العامة استناداً إلى ما قرره المتهمان المذكوران بشأن ميعاد ضبطهما فضلاعن التلاحق الزمني في الإجراءات فإن المحكمة وقد اطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات ووثقت في تصويرهم لواقعة الضبط فإنها تطرح دفاع المتهمين في هذا الشأن. ومن ثم فإن الدفع ذاك يضحي في غير محله، . لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الدفع بصدور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعياً يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الأذن أخذا منها بالأدلة السائغة التي أوردتها فإن ما رد به الحكم على السياق المتقدم يكون سائغاً وكافياً في إطراح الدفع ولا يقدح في ذلك قالة شهود النفي لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لم تثق فيما شهدوا به وفي قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها هذا فضلاً أن لجوء الضابط يوم تحريره محضر تحرياته إلى وكيل النيابة في مكان تواحده بمنزله لاستصدار الإذن بالتفتيش هو أمر متروك لمطلق حريته ولا مخالفة فيه للقانون وبالتالي ليس فيه ما يحمل على الشك في سلامة إجراءاته فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض إلى قصد الطاعن والمحكوم عليه الآخر من إحراز المخدر المضبوط بقوله ووحيث أنه عن القصد من حيازة واحراز المتهمين للمخدر المضبوط فلما كان الثابت من تحريات شهود الإثبات وأقوالهم في التحقيقات أن المتهمين يتجرون في المواد المخدرة، وكان هذا الذي انتهى إليه قد تأيد بما نسبه هؤلاء للمتهمين الأول والثاني من أنهما أقرا لهم أثر ضبطهما بحيازتهما للمصبوطات واتجارهما في المواد المخدرة فصلاً عن صبط المخدر المصبوط

في حالة اعداد وتهيئة لبيعه إذ ضبط على زجاج برواز وضبطت الشفرة التي استخدمت في تعبئته كما ضبطت اللفافات الذهبية والفضية التي تستخدم في تعبئته، والمتهم الثاني فضلا عما تناثر على الأرض حال التعبئة من مخدر الهبروبين الأمر الذي يؤكد قصد الاتجار لدي المتهمين وأن المبالغ المضبوطة متحصلة من هذه التجارة،، وكان احراز المخدر بقصد الإنجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها وكان الحكم قد دلل على توافر هذا القصد تدليلاً سائغاً ـ مما يضحي النعي على الحكم في هذا الصدد غير مقبول ـ لما كان ذلك، وكان من المقرر أن المصادرة إجراء الغرض منه تمليك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة قهرا عن صاحبها بغير مقابل. وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه إذ قضي بمصادرة ما ضبط من نقد مصري في حوزة الطاعن الثاني إنما كان بوصفه متحصل من جريمة الإتجار في المخدر المضبوط التي توافرت في حقه، فإن منعاه في هذا الشأن غير سديد. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن بحيل في أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت متفقة في الواقعة التي أحال إليها الحكم بشأنها واستند إليهاء وكان الحكم المطعون فيه قد حصل أقوال الملازم أول ...... وأن تصرياته السرية والشاهد الثاني أسفرت عن انجار المتهمين في المواد المخدرة وبعد استئذان النيابة العامة داهم والشاهد الثاني والثالث مسكن المتهم الأول ....... وهو بالطابق الأرضى وتمكن من ضبطه إذ كان في مواجهته وتمكن الشاهد الثاني من ضبط المتهم الثاني ...... بمعرفته على يسار الداخل ولم يفلح تعقب الشاهد الثالث للمتهم ...... الذي تمكن من الفرار من خلال منور العقار ..... مما مفاده أن ما أحال فيه الحكم إنما ينصب على ما قام به المنابطين الآخرين من إجراءات وإبراز دورة ودور كل منهما فلا عليه إن هو أحال في بيان شهادة الثاني والثالث إلى أقوال الأول الذي لم ينسب للثاني اشتراك

في المراقبة أثناء التحريات ولم ينسب للأخير الاشتراك في التحريات أو صبط وتغتيش المتهمين الأول والثاني. وهو ما لا يجادل الطاعن في صحته واشتمال الأوراق عليه وتكون معه مدونات الحكم كافية بذاتها لإيضاح أن المحكمة حين قضت في الدعوى قد ألمت إلماماً تصحيحاً بمبنى الأدلة القائمة فيها وأنها تبينت الأساس الصحيح الذي قامت عليه شهادة كل شاهد، ويتضح منها وجه استدلالها وسلامة مأخذها. ويضحى نعى الطاعن في هذا الخصوص على غير أساس. لما كان ذلك، وكان لا بسترط لاعتبار الجاني حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرزاً مادياً للمادة المخدرة بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصاً غيره، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد استند في إثبات حيازة الطاعن الثانى لمخدر الهيرويس المصبوط بمسكن الطاعن الأول إلى تحريات ضابطي مكتب مكافحة المخدرات بالإسكندرية وأقوالهما التي اطمأن إليها والتي حصل مؤداها بأن الطاعن وآخرين يتجرون في المواد المخدرة ويحتفظ بها الطاعن الأول في مسكنه ويناء على إذن التفتيش الصادر للشاهد الأول قام ومرافقه الشاهد الثاني بضبط مخدر الهيرويين على برواز وجد على منصدة بصالة مسكن الطاعن الأول عليها آثار لمخدر الهيروبين ونصف شفرة حلاقة بها آثار لذات المخدر وقصاصات من الورق الذهبي والفضى بها آثار امخدر الهيروين وحول المنضدة وأرضية الصالة وجدت حبيبات كثيرة من مادة الهيرويين وعثر بجيب الصديري الذي يرتديه الطاعن الثاني على لفافة تحوى قطع من النايلون بها آثار لمخدر الهيرويين ولفافة أخرى تحوى كمية من مخدر الهيروين. ولما كان الطاعن لا يجادل في أن ما أورده الحكم من وقائع وما حصله من أقوال الشاهد الأول وتحرياته التي اطمأن إليها وعول عليها في الإدانة له أصله الثابت في الأوراق، وكان ما أورده الحكم من ذلك كافياً وسائعاً في التدليل على نسبة المخدر المصبوط للطاعن الثاني، فإن النعي على الحكم بالقصور في هذا الشأن ينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي لا يقبل لدى محكمة النقض. لما كان ما تقدم AY٤ جلسة ٣١ من يوليه سنة ١٩٩٧ فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

### جلسة ٣١ من يوليه سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ د. عادل قورة نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ أحمد عبد الرحمن وعاطف عبد السميع نائبى رئيس اغكمة ورضا القاضي ومحمد عيد محجوب .

#### (173)

# الطعن رقم ١٠٩٦٧ لسنة ٦٥ القضائية

(١) إثبات «بوجه عام» محكمة للوضوع «سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى». «سلطتها في تقدير الديل، نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى. موضوعي. مادام سائغاً.

وزن أقوال الشهود وتقديرها. موضوعي.

مفاد أخذ المحكمة بأقوال شاهد؟

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. لا يجوز إثارته أمام النقض.

 (۲) تفتیش اإذن التفتیش . إصداره. بیاناته ، استدلالات . إثبات ابوجه عام ، . محکمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليل ، . حکم اتسبيبه . تسبيب غير معيب ، .

عدم رسم القانون شكلا خاصاً لتسبيب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه . أساس ذلك؟ تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش. موضوعي، صدور الإذن بعد الأطلاع على محضر التحريات المتضمنة أسباب طلبه. اعتبار هذه الأسباب أسباباً للإذن. ولو لم يفصح مصدره عن ذلك.

مثال . لتسبيب سائغ للرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لخلوه من التسبيب .

(٣) تفتيش اإذن التفتيش. إصداره، نقض اأسباب الطعن. ما لا يقبل منها.

تعاصر صدور الإذن مع إذنين آخرين لمتهمين من رهط الطاعنين. لا يقدح في سلامته. مادامت الجهة الآمرة بالتغتيش رأت في التحريات ما يغيد قيام الجريمة.

(٤) إثبات ‹خبرة›. محكمة الموضوع ‹سلطتها فى تقدير الدليل›.
 حكم ‹تسبيبه. تسبيب غير معيب›. مواد مخدرة.

اطمئنان المحكمة إلى أن العينة المصبوطة هي التي أرسلت للتحليل وإلى النتيجة التي إنتهى إليها . المجادلة في ذلك غير مقبولة .

مثال.

(٥) إجراءات اإجراءات التحريز، محكمة الموضوع اسلطتها في
 تقدير الدليل، نقض السباب الطعن. ما لا يقبل منها،

إجراءات التحريز. تنظيمية قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه. لم يرتب القانون بطلاناً على مخالفتها.

الجدل الموضوعي. غير جائز أمام النقض.

(٦) إثبات اشهودا . دفاع الإخلال بحق الدفاغ . ما لا يوفره .
 إثبات امعاينة المحكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليل .

النعى على المحكمة قعودها عن سماع شاهدى الإثبات وصم دفتر الأحوال واجراء معاينة لمكان الصبط. غير مقبول. ولو كان قد طلب في جلسات سابقة. أساس ذلك؟ للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الإثبات. بقبول المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا.

الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه. ماهبته؟

طلب المعاينة الذى لا يتجه إلى نفى الفعل أو إثبات استحالة حصوله والمقصود به إثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت إليه المحكمة. دفاع موضوعى. عدم إلتزام المحكمة بإجابته.

(٧) دفاع «الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره». حكم «تسبيب».
 تسبيب غير معيب».

حسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة المسندة للطاعنين. ولا عليه تعقبهما في كل جزئية من جزئيات دفاعهما.

 (٨) دفوع «الدفع بتلفيق التهمة». إثبات «بوجه عام». محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي . لا يستلزم رداً خاصاً اكتفاءً بما تورده المحكمة من أدلة الإثبات التي تطمئن إليها .

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. لا يجوز إثارته أمام النقض.

 (٩) مواد مخدرة. قصد جنائى. حكم اتسبيبه. تسبيب غير معيبه.

القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة المخدر قوامه. العلم بكنة المادة المخدرة.

تحدث الحكم عنه استقلالاً غير لازم متى كان ما أورده كافياً في الدلالة عليه.

(١٠) إثبات «شهود». محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل». حكم «ما لا يعيبه فى نطاق التدليل». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

إحالة الحكم في بيان أقوال شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر. لا يعيبه. مادامت أقوالهما متفقة مع ما أستند إليه الحكم منها.

عدم التزام محكمة الموضوع بسرد روايات كل الشهود إن تعددت، حسبها أن نورد منها ما تطمئن إليه وإطراح ما عداه لمحكمة الموضوع نجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه . ولا تناقض في ذلك.

مثال.

(١١) حكم اتسبيبه. تسبيب غير معيب، نقض اأسباب الطعن. ما لا نقبل منهاه.

تحدث الحكم عن الطاعنين في بعض المواضع بصيغة المفرد. خطأ مادي. لا يعيبه.

ا ـ من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى البه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائعاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها الثابت في الأوراق، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد، فإن ذلك يغيد أنها أطرحت جميع الأعتبارات التي ساقها

الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدى الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة، فإن ما يثيره الطاعنان من منازعة في صورة الواقعة بدعوى عدم معقوليتها ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

٢ـ من المقرر أن المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ فيما استحدثت من تسبيب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم ترسم شكلاً خاصاً للتسبيب، كما أن من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل تقديرها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فإذا كانت هذه السلطة قد أصدرت أمرها بالتفتيش من بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من طالب الأمر بالتفتيش فإن الإستجابة لهذا الطلب تفيد أن تلك السلطة لم تصدر أمرها إلا بناء على اقتناعها بجدية وكفاية الأسباب التي أفصح عنها طالب الأمر في محضره وعلى اتخاذها بداهة هذه الأسباب أسباباً لأمرها هي دون حاجة إلى تصريح بذلك لما بين المقدمات والنتيجية من لزوم. وإذ كانت الحال في الدعوى الماثلة وعلى ما ببين من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة حين أصدرت أمرها بالتفتيش مثار الطعن إنما أصدرته من بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من الضابط طالب الأمر وما تضمنه من أسباب توطئة وتسويغاً لإصداره فإن بحسب أمرها ذلك كي يكون محمولاً على هذه الأسباب بمثابتها جزءا منه وبغير حاجة إلى إيراد تلك الأسباب في الأمر نفسه. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع ببطلان إذن التفتيش بما يتفق مع ما تقدم فإن النعى عليه في هذا الشق يكون غير سديد.

٣ـ لما كان تعاصر صدور الإذن مع إذنين آخرين اختصا بمتهمين آخرين من
 رهط الطاعنين ليس فيه في ذاته ما يحمل على الشك في صحة أقوال الصابط طالب

الأمر أو يقدح في سلامة الإجراءات مادامت الجهة الآمرة بالتفتيش قد رأت في تحرياته واستدلالاته ما يفيد قيام الجريمة ونسبتها إلى الطاعنين مما يسوخ لها إصدار الإنن بالتغتيش. فإن ما يثيرانه في هذا الصدد غير سديد.

3- لما كانت المحكمة قد ردت على منازعة الطاعنين في إجراءات الوزن والتحريز بقولها والمحكمة تطمئن وبحق إلى أن المسحوق المخدر الذي ضبط المنهم محرزا له هو الذي تم تحليله بمعرفة المعمل الكيماوي وذلك من واقع بيانات استمارة الأشياء المرسلة للبحث والمحررة بمعرفة الكيمائي القائم بالتحليل والذي جاءت مطابقة لبيانات الحرز والأمر مرجعه اطمئنان المحكمة والتي تلتفت عن كل ما أثير في هذا المصدد، وكان من المقرر أنه متى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن العينة المصبوطة هي الذي أرسلت للتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل ـ كما هو الحال في الدعوى المطروحة ـ فلا تثريب عليها إن هي قصت في الدعوى بناء على ذلك.

مد من المقرر أن إجراءات التحريز إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلان ما، بل ترك الأمر فى ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الأحراز المضبوطة لم تصل إليها يد العبث. وإذ كانت المحكمة قد أقامت قضاءها على عناصر صحيحة وسائغة واطمأنت إلى عدم حصول عبث بالمضبوطات فإنه لا يقبل من الطاعنين ما يثيرانه فى هذا الصدد إذ لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

٦- لما كان البين من محضر جاسة المحاكمة الأخير أن الدفاع الحاضر مع
 الطاعنين قرر أن ليس لديه طلبات في الدعوى واختتم المحامون المترافعون

مرافعاتهم بطلب البراءة، ومن ثم فليس للطاعنين من بعد أن ينعيا على المحكمة قعودها عن سماع شاهدى الإثبات وضم دفتر الأحوال وإجراء معاينة لمكان الضبط ولو كانا قد طلبا ذلك في جلسات سابقة، وذلك لما هو مقرر من أن المحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث، ولما هو مقرر من أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية، ولا كذلك في الدعوى المائلة طلب الطاعنين بضم دفتر الأحوال وإجراء المعاينة، ومع هذا فإن طلب المعاينة في صورة الدعوى لا ينجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشاهدان، وإنما المقصود به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة، ومن ثم فإنه يعتبر دفاعاً

٧- لما كان بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم فضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى الطاعنين ولا عليه أن يتعقبهما في كل جزئية من جزئيات دفاعهما لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها.

٨. لما كان الدفع بتلفيق التهمة هو من الدفوع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة رباً خاصاً اكتفاء بما تورده من أدلة الإثبات التى تطمئن اليها، فإن ما يثيره الطاعنان حول دلالة طمس التوقيع على محضر ضبط الجناية المشار إليها بأسباب الطعن، وبشأن تلفيق الإتهام، لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

9- لما كان القصد الجنائى فى جريمة احراز أو حيازة الجوهر المخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحرزه أو يحوزه من العواد المخدرة، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن إذا كان ما أوردته فى حكمها كافياً فى الدلالة على علم المتهم بأن ما يحرزه مخدراً. وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن أيا من الطاعنين لم يدفع بإنتفاء هذا العلم، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه فى مدوناته كافيا فى الدلالة على إحراز الطاعنين للمخدر المضبوط مع كل منهما وعلى علمهما بكنهه ترتيبا على ذلك، فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم من قصور فى هذا الصدد يكون غير سديد.

١٠ من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة مع ما استند إليه الحكم منها، وكان من المقرر كذلك أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود إن تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه. ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في بعض التفصيلات التي لم يوردها الحكم، ذلك بأن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه وأطراح ما عداه دون أن يعد هذا تناقضا في حكمها، وإذ كان الطاعنان لا يجادلان في أن ما نقله الحكم من أقوال الضابط ...... له أصله الثابت في الأوراق ولم يخرج الحكم عن مدلول شهادته فلا ضير على الحكم من بعد إحالته في بيان أقوال الشاهد الثاني إلى ما أورده من أقوال الضابط المذكور ولا يؤثر فيه أن تكون أقوالهما اختلفت ـ على فرض صحة ذلك ـ بشأن بعض التفصيلات التي لم يحصلها الحكم إذ أن مفاد إحالة الحكم في بيان أقوال الثاني إلى ما حصله مي أقوال الأول فيما اتفقا فيه أنه التفت عن هذه التفضيلات مما تنحسر معه عن الحكم دعوى القصور في التسبيب والخطأ في الإسناد. ١١. لما كان تحدث الحكم عن الطاعنين بصيغة المفرد فى مواضع منه لا يعدو أن يكون على ما يبين من مدوناته المتكاملة مجرد خطأ مادى فى الكتابة لم يكن بذى تأثير على حقيقة تفطن المحكمة للواقع المعروض عليها، فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الصدد غير سديد.

### الوتسائع

إنهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أحرز! بقصد الإنجار جوهراً مخدراً وهيروين، في غير الأحوال المصرح بها قانوناً. وأحالتهما إلى محكمة جنايات العريش المعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المذكورة قصت حصورياً عملاً بالمواد ١٩٦٠ ٢٨، ٢٨، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٦٦ لسنة ١٩٦٧ اسنة ١٩٩٩ والبند رقم ٢ من الجدول رقم ١ مع إعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتغريمهما مانتي ألف جنيه وبمصادرة المخدر المضبوط بإعتبار أن الإحراز مجرداً من القصود.

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

#### المكمسة

حيث ينعى الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة إحراز مخدر الهيروين شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال وخطأ في الإسناد، ذلك بأن الدفاع عن الطاعنين نازع في صورة الواقعة كما سطرها الصابطان ودفع ببطلان الإذن بالضبط والتفتيش لخلوه من التسبيب وتعاصر صدوره مع إذنين آخرين

اختصا بمتهمين من رهط الطاعنين ولابتنائه على تحريات غين جدية خلت من تحديد مهنة الطاعنين وعنوانهما بالكامل، كما دفع ببطلان إجراءات التحريز وبحصول عبث بالأحراز ينبىء عن أن ما تم صبطه غير ما تم تحليله، وطلب سماع شاهدى الإثبات ومعاينة مكان الضبط وضم دفتر الأحوال، بيد أن المحكمة ردت على تلك الدفوع بما لا يصلح رداً ولم تجب الدفاع إلى ما طلبه، ولم تعرض المحكمة لما أثاره الدفاع عن طمس التوقيع على محضر الضبط في الجناية رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٤ التي كانت تنظر مع الجناية موضوع الطعن واستبداله بتوقيع صابط الواقعة ودلالة ذلك، كما أغلث إيراداً ورداً الدفع بتلقيق الإتهام بالرغم من أنه تأيد ببرقيات تسانده، ولم يستظهر الحكم القصد الجنائي لدى الطاعنين وعلمهما بكنة المخدر، وأحال في بيان أقوال الرائد ........ بلى ما أورده من أقوال الضابط ...... مع اختلاف الروايتين مواضع منه عن متهم واحد بصيغة المفرد مع أن بالدعوى متهمين، وكل أولئك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز مخدر الهيروين التى دان الطاعنان بها، وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة سائخة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها استمدها من أقوال صابطى الواقعة وما أثبته تقرير المعمل الكيماوى. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصهها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى المعقل والمنطق ولها أصلها الثابت في الأوراق، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد، فإن ذلك يفيد أنها

أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بهاءولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدى الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة، فإن ما يثيره الطاعنان من منازعة في صورة الواقعة بدعوى عدم معقوليتها ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع ولا تجوز إثارته أمام محكمية النقض. لما كيان ذلك، وكيان من المقيرر أن المادة ٩١ من قيانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ فيما استحدثت من تسبيب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم ترسم شكلاً خاصاً للتسبيب، كما أن من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل تقديرها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فإذا كانت هذه السلطة قد أصدرت أمرها بالتفتيش من بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من طالب الأمر بالتفتيش فإن الإستجابة لهذا الطلب تفيد أن تلك السلطة لم تصدر أمرها إلا بناء على اقتناعها بجدية وكفاية الأسباب التي أفصح عنها طالب الأمر في محضره وعلى اتخاذها بداهة هذه الأسباب أسباباً لأمرها هي دون حاجة إلى تصريح بذلك لما بين المقدمات والنتيجة من لزوم. وإذ كانت الحال في الدعوي المائلة وعلى ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة حين أصدرت أمرها بالتفتيش مثار الطعن إنما أصدرته من بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من الضابط طالب الأمر وما تضمنه من أسباب توطئة وتسويغاً لإصداره فإن بحسب أمرها ذلك كي يكون محمولاً على هذه الأسباب بمثابتها جزءا منه وبغير حاجة إلى إيراد تلك الأسباب في الأمر نفسه. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على - الدفع ببطلان إذن التفتيش بما يتفق مع ما تقدم فإن النعي عليه في هذا الشَّق يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان تعاصر صدور الإذن مع إذنين آخرين اختصا بمتهمين آخرين من رهط الطاعنين ليس فيه في ذاته ما يحمل على الشك في صحة أقوال

الصابط طالب الأمر أو بقدح في سلامة الإجراءات مادامت الجهة الآمرة بالتفتيش قد رأت في محرياته واستدلالاته ما يفيد قيام الجريمة ونسبتها إلى الطاعنين مما يسوغ لها إصدار الإذن بالتفتيش. فإن ما يثيرانه في هذا الصدد غير سديد. لما كان ذلك، وكانت المحكمة قدردت على منازعة الطاعنين في إجراءات الوزن والتحريز بقولها والمحكمة تطمئن وبحق إلى أن المسحوق المخدر الذي ضبط المتهم محرزا له هو الذي تم تحليله بمعرفة المعمل الكيماوي وذلك من واقع ببانات استمارة الأشباء المرسلة للبحث والمحررة بمعرفة الكيميائي القائم بالتحليل والتي جاءت مطابقة لبيانات الحرز والأمر مرجعه اطمئنان المحكمة والتي تلتفت عن كل ما أثير في هذا الصدده. وكان من المقرر أنه متى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن العبنة المضبوطة هي التي أد سلت التحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التي انتهي إليها التحليل ـ كما هو الحال في الدعوى المطروحية - فلا تثريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك، هذا فضلا عما هو مقرر من أن إجراءات التحريز إنما قصد بها تنظيم العمل المحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلان ما، بل ترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الأحراز المضبوطة لم تصل إليها يد العبث. وإذ كانت المحكمة قد أقامت قضاءها على عناصر صحيحة وسائغة واطمأنت إلى عدم حصول عبث بالمضبوطات فإنه لا يقبل من الطاعنين ما يثير إنه في هذا الصدد إذ لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة الأخير أن الدفاع الحاصر مع الطاعنين قرر أن ليس لديه طلبات في الدعوى واختتم المحامون المترافعون مرافعاتهم بطاب البراءة، ومن ثم فليس للطاعنين من بعد أن ينعيا على المحكمة فعودها عن سماع شاهدى الإثبات وضم دفتر الأحوال وإجراء معاينة لمكان المنبط ولو كانا قد طايا ذلك في جلسات سابقة ، وذلك لما هو مقرر من

أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو صنعنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث، ولما هو مقرر من أن الطلب الذي تلتزم مسحكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية، ولا كذلك في الدعوى الماثلة طلب الطاعنين بصم دفتر الأحوال وإجراء المعاينة، ومع هذا فإن طلب المعاينة في صورة الدعوى لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشاهدان، وإنما المقصود به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة، ومن ثم فإنه يعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابته. لما كان ذلك، وكان بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى الطاعنين ولا عليه أن يتعقبهما في كل جزئية من جزئيات دفاعهما لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها، وكان الدفع بتلفيق التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة رداً خاصاً اكتفاء بما تورده من أدلة الإثبات التي تطمئن إليها، فإن ما يثيره الطاعنان حول دلالة طمس التوقيع على محضر ضبط الجناية المشار إليها بأسباب الطعن، وبشأن تلفيق الإتهام، لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة الجوهر المخدر يتحقق بطم المحرر أو المائز بأن ما يحرزه أو يحوزه من المواد المخدرة، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن إذا كان ما أوردته في حكمها كافياً في الدلالة على علم المتهم بأن ما يحرزه مخدراً. وإذ كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن أيا

من الطاعنين لم يدفع بإنتفاء هذا العلم، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في مدوناته كافيا في الدلالة على إحراز الطاعنين للمخدر المضبوط مع كل منهما وعلى علمهما بكنهه ترتبيا على ذلك، فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم من قصور في هذا الصدد يكون غير سديد. لما كان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة مع ما استند إليه الحكم منها، وكان من المقرر كذلك أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود إن تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه، ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في بعض التفصيلات التي لم يوردها الحكم، ذلك بأن المحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه واطراح ما عداه دون أن يعد هذا تناقضا في حكمها، وإذ كان الطاعنان لا يجادلان في أن ما نقله الحكم من أقوال الصابط .... له أصله الثابت في الأوراق ولم يخرج الحكم عن مدلول شهادته فلا ضير على الحكم من بعد إحالته في بيان أقوال الشاهد الثاني إلى ما أورده من أقوال الضابط المذكور ولا يؤثر فيه أن تكون أقوالهما اختلفت - على فرض صحة ذلك - بشأن بعض التفصيلات التي لم يحصلها الحكم إذ أن مفاد إحالة الحكم في بيان أقوال الثاني إلى ما حصله من أقوال الأول فيما اتفقا فيه أنه التفت عن هذه التفصيلات مما تنحسر معه عن الحكم دعوى القصور في التسبيب والخطأ في الإسناد. لما كان ذلك، وكان تحدث الحكم عن الطاعنين بصيغة المفرد في مواضع منه لا يعدو أن يكون على ما يبين من مدوناته المتكاملة مجرد خطأ مادي في الكتابة لم يكن بذي تأثير على حقيقة تفطن المحكمة للواقع المعروض عانيها، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد غير سديد. ولما كان ما تقدم، فإن الطعن برمنه يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً.

### جلسة ۲ من سيتمبر سنة ۱۹۹۷

برئاسة السيد المنتشار/ محمد حسين لبيب نائب رئيس اعُكمة وعضوية السادة المتشارين/ رخوان عبد العليم ومصطفى عبد الجيد وزغلول البلش نواب رئيس اعُكمة وعبد الرحمن فهمى

### (17Y)

# الطعن رقم ١١٢٩٨ لسنة ٦٢ القضائية

اتلاف، جريمة «اركانها». حكم تسبيبه، تسبيب معيب». قصد جنائي.

جريمة اتلاف المزوعات المؤثمة بنص المادة ٣٦٧ عقوبات. عمدية. القصد الجنائي فيها. تحققه بتعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه واتجاه ارادته إلى احداث الاتلاف وعلمه أنه يحدثه بغير حق. ضرورة تحدث الحكم استقلالاً عنه أو إن يكون فيما أورده من وقائع ما يكفى للدلاله على قيامه .

ادانه الطاعن بجريمة اتلاف المزروعات لمجرد تسببه في غرق الأرض المنزرعة دون استظهار القصد الجنائي. قصور

لما كانت جريمة الله الزرع المؤشمة قانونا بنص المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات انما هي جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب المعنه عنه بالصورة التي حددها القانون وانجاه ارادته إلى احداث الاتلاف وعلمه بأنه يحدثه بغير حق، وهو ما يقتضي أن يتحدث الحكم عنه استقلالا أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكني للدلالة على قيامه. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر توافر القصد الجنائي في جريمة الاتلاف، وكانت مدوناته لا تفيد في ذاتها أن الطاعن تعمد اتلاف المزروعات موضوع الاتهام، إذ أن تسببه في غرق الأرض المنزرعة لا يعد بمجرده دليلا على انجاه ارادته إلى احداث الاتلاف وعلمه بأنه يحدثه بغير حق، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور.

### الوتسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : أحدث عمدا بالمجنى عليه ......... الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق والتي تقرر لعلاجها مدة لاتزيد عن عشرين يوما وكان ذلك باداة ،عصاه، . ثانيا: أتلف عمدا المزروعات المملوكة للمجنى عليه . وطلبت عقابة بالمادتين ٢٤٢/ ١-٣، ٣٦٧ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمصين جنبها على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة جنح الزقازيق قصت حضوريا عملا بمادتي الاتهام ببراءة المتهم من التهمة الأولى وبحبسه اسبوعين مع الشغل عن التهمة الثانية وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي المدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليه والنيابة العامة . ومحكمة الزقازيق الابتدائية - بهيئة استئافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المسئانف .

فطعن الأستاذ/ ....... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ....... الخ .

#### المكمسة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اتلاف مزروعات قد شابه القصور في التسبيب ذلك بأنه لم يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة التي دان الطاعن بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة، مما يعيبه ويستوجب نقصِه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائى ـ المؤيد لأسبانه بالحكم المطمون فيه ـ اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها فى حق الطاعن على قوله : «وحيث إنه عن التهمة الثانية المسندة إلى المتهم الأول (الطاعن) وهى تهمة الاتلاف فإنها ثابتة في حق المتهم وذلك أخذا بما هو ثابت بمحضر المعاينة المؤرخ ....... والثابت به أن المتهم تسبب في غرق مساحة ١٢ ط بالمياه وأنه ترتب على ذلك اتلاف محصول الذرة، ومن ثم يتعين معاقبة المتهم عملا بالمادة ١/٣٦٧ عقوبات، لما كان ذلك، وكانت جريمة اتلاف الزرع المؤثمة قانونا بنص المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات انما هي جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التى حددها القانون واتجاه ارادته إلى إحداث الاتلاف وعلمه بأنه يحدثه بغير حق، وهو ما يقتضى أن يتحدث الحكم عنه استقلالا أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر توافر القصد الجنائي في جريمة الاتلاف. وكانت مدوناته لا تفيد في غرق ناتها أن الطاعن تعمد اتلاف المزروعات موضوع الاتهام، إذ أن تسببه في غرق بأنه يحدثه بغير حق، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشويا بالقصور في التسبيب بأنه يحدثه بغير حق، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشويا بالقصور في التسبيب فصورا يعيبه بما يوجب نقضه والإعادة، دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.

## جلسة ۲ من سبتمبر سنة ۱۹۹۷

برناسة السيد المستشار/ محمد حمين لبيب نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ رضوان عبد العليم ومصطفى عبد الجيد وزطلول البلش نواب رئيس اخكمة وعبد الرحمن فهمى

### (11A)

# الطعن رقم ١١٠٧٥ لسنة ٦٥ القضائية

## (١) حكم ١ بيانات التسبيب ١٠

عدم رسم القانون شكلاً خاصاً لصياغة الحكم. كفاية أن يكون مجموع ما أورده مؤدياً إلى تفهم الوافعة بأركانها وظروفها .

### (٢) حكم د بيانات التسبيب ، .

بيان الحكم وصف التهمة ومكان الواقعة والمكان المأذون بتفتيشه. كفايته. لتحقق الغاية التي توخاها القانون من إيجاب اشتمال الحكم على هذه البيانات.

(٣) تفتيش «إذن التفتيش إصداره ». حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيب». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

خلو الحكم من اثبات مواقيت تحرير محضرا لتحريات أو صدور الإذن أو الاختصاص الوظيفي لمصدره . لا يعيبه .

(2) استدلالات. تفتيش «إذن التفتيش. اصداره، بياناته. محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير جدية التحريات». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الإذن بالتفتيش. موضوعي.

إذن التفتيش لم يشترط له القانون شكلاً معينا. وجود خطأ فى مهنة المأذون بتفتيشه أو خاوه من بيان صفته أو محل اقامته. لا يعيبه. طالما كان هو الشخص المقصود بالإذن. (٥) نفوع «الدفع بصدور إنن التفتيش بعد القبض». محكمة للوضوع «سلطتها في تقدير الدليل». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

الدفع بصدور الإنن بعد الضبط والتفتيش. دفاع موضوعي، كفاية اطمئنان المحكمة إلى وقوع الصبط بناء على الإذن رداً عليه.

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز أمام النقض .

 (٦) اثبات «شهود». محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل».

حق المحكمـة الاعـراض عن قـالة شـهـود النفى، دون بيـان العلة. قـضــاؤها بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت. مفادة: اطراحها

(٧) دفاع الاخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره، نقض السباب الطعن. ما لا يقبل منها.

النعى على المحكمة قعودها عن اجراء لم يطلب منها . غير جائز .

 (٨) مواد مخدرة. محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليل، نقض اأسباب الطعن. ما لا يقبل منها،

مجادلة المتهم باحراز المخدر فيما اطمأنت إليه المحكمة من أن المخدر المضبوط هو الذي جرى تحليله . جدل في تقدير الدليل . لا يجوز اثارته أمام النقض .

 (٩) محكمة الموضوع اسلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوي،

استخلاص الصورة الصحيحه لواقعة الدعوى. موضوعي. ما دام سائغاً.

(١٠) النبـات اشهـود، محكمـة الموضوع اسلطتها في تقـدير الدليله. نقض السباب الطعن. ما لا يقبل منها،

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي ٠

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .

(١٩) دفوع «الدفع بتلفيق التهمية». محكمية الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» . نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

الدفع بتلفيق التهمة. موضوعي. لا يستوجب رداً صريحاً. استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم.

الجدل الموضوعي. غير جائز أمام النقض.

(۱۲) اثبات «بوجه عام». محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل». استدلالات. حكم «تسبيب». تسبيب غير معيب». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها». قصد جنائى.

حق محكمة الموضوع بيان حقيقه الواقعة وردها إلى صورتها الصحيحة من جماع الأدلة المطروحة عليها.

أخذ المحكمة بالتحريات مسوغاً للانن بالتفتيش. لا يمنعها من عدم الأخذ بها في خصوص قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصي .

(۱۳) حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيب».

التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟

مثال .

(١٤) مواد مخدرة، قصد جنائي، جريمة الركانها،.

مجرد احراز المخدر مع العلم بماهيته . يتحقق به جريمة المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

(١٥) حكم دما لا يعيبه في نطاق التدليل، نقض من أسباب الطعن. ما لا يقبل منها،

الخماأ المادى فى الحكم الذى لا أثر له على التتيجة التى انتهى إليها. لا يعيه: . مثال . (١٦) حكم دما لا يعيبه في نطاق التدليل؛. قبض. نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

خطأ الحكم في بيان وقت القبض على الطاعن. لا يعيبه. ما دام أن القبض عليه تم بعد صدور الإذن .

(١٧) حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيب». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

النعى على الحكم خطأه فى الاسناد. غير جائز. متى أقيم على ما له أصل فى الأوراق.

(١٨) دفاع «الاخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره، نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

النعى على المحكمة قعودها عن إجراء معاينة لم تطلب منها. غير مقبول.

(١٩) اثبات «شهود». اجراءات «إجراءات المحاكمة». دفاع «الاخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

للمحكمة الاستخناء عن سماع شهود الاثبات بقبول المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو صمناً. عدم حيلولة ذلك دون استعانتها بأقوالهم في التحقيقات. ما دامت مطروحه على بساط البحث .

(٢٠) النبات «شهود». دفاع «الاخال بحق الدفاع. ما لا يوفره». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

النعى على المحكمة فعودها عن سماع شاهدى الأثبات اللذين تنازل الدفاع عن المعاعن عن سماعهما. غير جائز، ما دام إن الدفاع والنيابة العامة اكتفيا بتلاوة أقوالهما وترافع الدفاع في موضوع الدعوى،

(٢١) اثبات اشهوده، اجراءات الجراءات المحاكمة، دفاع الاخدال بحق الدفاع، ما لا يوفره، نقض السباب الطعن، ما لا يقبل منهاه.

النعى على المحكمة عدم سماع شهود النفى. غير مقبول. ما دام الطاعن لم يطلب سماعهم وفق المادة ٢/٢١٤ اجراءات.

(٢٢) اثبات ،شهود، دفاع ،الاخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره، . نقض ،أسباب الطعن. ما لا يقبل منها، .

النعى على المحكمة عدم تلاوه أقوال شاهدى النفى. غير مقبول. ما دام إن الطاعن لم يطلب ذلك .

تلاوة الشهادة. من الإجازات التي رخص الشارع بها للمحكمة عند تعذر سماع الشاهد. وليست إجراء واجب الاتباع.

١- من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها، فمتى كان مجموع ما أوردة الحكم كافيا لتفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخاصتها المحكمة وتتوافر به جميع الأركان القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها، كان ذلك محققا لحكم القانون .

٢- لما كان البين من الحكم المطعون فيه إنه بين - خلافا لما يقوله الطاعن -وصف التهمة المسندة إلى الطاعن ومكان الواقعة والمكان المأذون بتفتيشه مما يكفى لتحقق الغاية التى توخاها القانون من إيجاب اشتمال الحكم على هذه البيانات .

٣ـ من المقرر إنه لا يعيب الحكم خلوه من مواقيت تحرير محصر التحريث صدور الإنن أو الاختصاص الوظيفى لمصدره، وكان الطاعن لا يدعى فى أسباب طعنه عدم اختصاص مصدر إذن التفتيش أو من قام بإجراء تنفيذه وظيفيا أو محليا، فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

٤ـ من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق نحت اشراف محكمة

الموضوع، وأن القانون لا يشترط شكلا معينا لإذن التفتيش فلا ينال من صحته وجود خطأ فى مهنة المأذون بتفتيشه أو خلوه من بيان صفته أو محل اقامته طالما أنه الشخص المقصود بالإذن .

مد لما كان الدفع بصدور الإذن بالنفتيش بعد الضبط هو دفاع موضوعي يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الصبط بناء على الإذن أخذا بالأدلة التى أورتها، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدى الاثبات وصحة تصويرهما للواقعة وأن الصبط كان بناء على إذن النبابة العامة بالتفتيش فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض.

٦ـ لما كان للمحكمة أن تعول على شهود الاثبات وتعرض عن قاله شهود النفى دون أن تكون ملزمة بالاشارة إلى أقوالهم أو الرد عليها ردا صريحا فقضاؤها بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التى بينتها يفيد دلالة أنها أطرحت شهادتهم ولم تر الأخذ بها.

٧- لما كان يبين من الاطلاع على محضر جاسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب ضم دفتر أحوال القسم أو مكتب مكافحة المخدرات، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من الإخلال بحقه فى الدفاع لعدم ضم دفترى الأحوال لا يكون له محل لما هو مقرر من أنه لا يقبل النعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها .

٨ لما كان جدل الطاعن والتشكيك فى انقطاع الصلة بين المواد المخدرة المصبوطة المقدمة النيابة الموسدة النيابة من أوزان لها عند التحريز مع ما ثبت فى تقرير التحليل من أوزان إن هو إلا جدل فى تقدير الدليل المستمد من أقوال شاهدى الواقعة وفى عملية التحليل التى اطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها أو مصادرتها فى عقيدتها فيما هو من اطلاقاتها.

٩- من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود
 وسائر العاصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى

حسبما يؤدى إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغاً مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

١٠ لما كان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدى الاثبات وصحة تصويرهما الواقعة، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعى في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

١١ ـ لما كان الدفع بتلفيق النهمة دفعا موضوعيا لا يستوجب ردا على استقلال ما دام الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم، فإن ما يثيره الطاعن بهذا الصدد لا يعدو بدوره جدلا موضوعيا لا يقبل لدى محكمة النقض .

11. لما كان من المقرر أن استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة من حق محكمة الموضوع التى لها أن تتبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها دون أن تتقيد فى هذا التصوير بدليل بعينه، وكان ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى فى تحريات وأقوال الصنابط ما يسوغ الإذن بالتفتيش ويكفى لاسناد واقعة احراز المخدر إلى الطاعن، ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الإحراز كان بقصد الانجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى . وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت إحراز المخدر فى حق الطاعن وإنتهى فى منطق سليم إلى استبعاد قصد الانجار أو التعاطى والاستعمال الشخصى فى حقه فإن دعوى التناقض لا يكون لها محل .

17. لما كان الحكم المطعون فيه لم يورد في بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعن يتجر بالمادة المخدرة وإن أورد على أسان الضابطين شاهدى الاثبات أن الطاعن ير بالمادة المخدرة إلا أن البين من أسبابه أنه حصل مؤدى أدلة الثبوت في الواقعة كما هي قائمة في الأوراق وإذ أورد بعد ذلك ما قصد إليه في اقتناعه من عدم توافر قصد الإتجار أو التعاطى في حق الطاعن فإن ذلك يكرن استخلاصا موضوعيا للقصد من الاحراز ينأي عن قالة التناقض في التسبيب ذلك أن التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يعيب الحكم هو الذي يعيب الحكم هو الذي يعيب الحكم الذي يعيب المكرد،

قصدته المحكمة وهو ما لم يتردى الحكم فيه .

11. لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت احرز الطاعن المخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقه واعتبره مجرد محرز للمخدر وعاقبه بموجب المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل المائية ناوفر وقصدا خاصا من الاحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بماهية الجوهر علما مجردا من أى قصد من القصود الخاصة المنصوص عليها فى القانون فإن فى ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالإدانة على الوجه الذى انتهى إليه، ويتضمن الرد على دفاعه بأن إحرازه للمخدر كان بقصد التعاطى .

10. لما كانت الواقعة كما صار اثباتها في الحكم واضحة الدلالة ـ دون ما تناقض ـ على استقرار عقيدة المحكمة على أن الطاعن أجرى تغتيشه بورشته الخاصة المصنوعات الجلدية ـ هو ما يسلم به الطاعن في أسباب طعنه ـ وكان يبين من الاطلاع على المفردات المصمومة أن إذن النيابة العامة قد صدر لضبط وتفتيش شخص وورشة الطاعن، فإن الحكم إذا ما تناهى بعد ذلك إلى القول بأن المضبط تفاذا لإذن النيابة العامة بضبط وتفتيش شخص ومسكن المتهم ـ لا يعدو في صورة الدعوى أن يكون خطأ ماديا لا أثر له في النتيجة التي انتهى إليها وليس تناقضا معيبا مبطلا له فإن النعى على الحكم المطعون فيه بدعوى التناقض لا يكون له محل .

11 لما كان خطأ المطعون فيه في بيان وقت القبض على الطاعن لا يعدو أن يكون خطأ ماديا غير مؤثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى إليها، طالما أن القبض على الطاعن قد تم بعد صدور إذن النيابة العامة بذلك .

1۷ لما كان البين من الاطلاع على المفردات المضمومه أن ما حصله الحكم من أقوال شاهدى الاثبات بشأن نشاط الورشة التى يمتلكها الطاعن له صداه وأصله الثابت في الأوراق فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في الاسناد لا يكون له محان.

١٨ـ لما كان يبين من محضر جاسة المحاكمة أن الطاعن عاب على النيابة العامة قعودها عن الجراء معاينه لمكان الضبط، دون أن يطلب من المحكمة اتخاذ اجراء معين في هذا الخصوص، فأنه ليس للطاعن أن ينعى عليها قعودها عن اجراء

معاينة لم تطلب منها ولم ترهى حاجة إلى اجرائها بعد أن اطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها الشاهدان .

٩٩ ـ من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الاثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن يعتمد فى حكمها على أقوالهم التى أدلوا بها فى التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث .

٧٠ لما كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن النيابة العامة والدفاع اكتفيا بتلاوة أقوال شاهدى الاثبات الواردة بالتحقيقات، وترافع الدفاع عن الطاعن في موضوع الدعوى وانتهى إلى طلب البراءة - فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماع شاهدى الاثبات اللذين تنازل صراحة عن سماعهما ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديدا .

۲۱ لما كان الثابت من محضر جاسة المحاكمة إن الطاعن لم يطلب سماع شهود نفى ولم يسلك من جانبه الطريق الذى رسمه القانون فى المادة ٢١٤ مكررا أ/٢ من قانون الإجراءات الجنائية، فلا تثريب على المحكمة إن هى فصلت فى الدعوى دون سماعهم .

٢٢ لما كان لا يبين من محضر جاسة المحاكمة إن الطاعن طلب تلاوة أقوال شاهدى النفى فى التحقيق الابتدائى فليس له إن ينعى على المحكمة عدم تلاوة أقوالهما. وكان من المقرر إن تلاوه الشهادة هى من الأجازات التى رخص بها الشارع للمحكمة عند تعذر سماع الشاهد لأى سبب من الأسباب وليست من الإجراءات التى أوجب عليها اتباعها، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل .

# الوتسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الانجار جوهرا مخدراً مهيروين، في غير الأحوال المصرح بها قانونا. واحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الوارذين بأمر الاحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢، ٢، ٣، ٢، ٢، ٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٢ من القسم الأول من الجدول رقم ١ المرفق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبتة بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبتغريمه مائة ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن الاحراز مجرد من القصود.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ...... الخ .

## المحمسة

من حبيث إن الطاعن ينعى ـ بمنكرات أسبياب طعنه الست ـ على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز جوهر مخدر (هيروين) بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه القصور والتناقض في التسبيب والفساد في الاست دلال والبطلان والخطأ في الاسناد والإذلال بحق الدفاع، ذلك بأنه لم يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى أدلة الإدانة، ولم ببين التهمة المسندة إلى الطاعن وتاريخ صدور إذن التفتيش ووظيفة مصدره والمكان المأذون بتفتيشه ومحل الواقعة ليتسنى التحقق من الاختصاص المكاني للضابط الذي أجرى التحريات ووكيل النيابة مصدر الإذن وتنفيذ الإذن في خلال الأجل المحدد به، هذا إلى أن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لقيامه على تحريات غير جدية لعدم ايرادها ببانات كافية عن المتهم والخطأ في بيان مهنته . وقدم المستندات الدالة على مهنته الصحيحة - وقد رد الحكم على هذا الدفع بما لا يصلح ردا، كما أطرحت المحكمة الدفع بصدور إذن التفتيش بعد إجرائه بما لا يسوغ اطراحه رغم الاستدلال عليه بتلاحق الإجراءات وأقوال شاهدى النفى ولم تعن المحكمة بضم دفترى أحوال القسم ومكتب مكافحة المخدرات تحقيقا لدفاع الطاعن ولم تعرض لقالة شاهدى النفي في هذا الشأن، كذلك فقد تمسك الدفاع بانقطاع الصلة بين المادة المخدرة المضبوطة المقدمة للنداية والتي أجرى عليها التحليل لاختلاف الوزن بين تقرير المعمل الكيماوي وبين شهادة الوزن الذي أجرته النيابة العامة ولم يتناول الحكم هذا الدفع بالرد، واعتنق التصوير الذي أدلي به شاهدا الاثبات لواقعة الضبط على الرغم من أنه يستعصى على التصديق، وأغفل الرد على دفاع الطاعن بتلفيق الاتهام، ويضيف

ُ الطاعن أنه على الرغم من أن التحريات التي اطمأنت المحكمة إلى جديتها أسفرت عن توافر قصد الاتجار بالمخدر لدبه، فقد خلص الحكم إلى استبعاد قيام هذا القصد في حقه مما يصم تدليله بالتناقض هذا إلى أن الحكم في تحصيله للواقعة ولأقوال النقيب ......أنبت أن تحرياته دلت على أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة ثم انتهى إلى أن الأوراق خلت من دليل يقيني على توافر قصد الانجار لدى الطاعن، كما أن الحكم إذ دان الطاعن بجريمة احراز المخدر لم يحدد القصد من هذا الاحراز، ولم يفطن الحكم إلى أن قصد الطاعن ـ إن صحت الواقعة ـ هو التعاطى بدلالة سابقة الحكم عليه في جناية تعاطي مخدر الحشيش، هذا إلى أن الحكم بعد أن أورد في مدوناته أنه تم صبط الطاعن بورشته عاد وأورد أن الضبط تم نفاذا لاذن النبابة العامة بضبط وتفتيش شخص ومسكن المتهم بما يصمه بالتناقض بشأن تحديد مكان الضبط، كما أخطأ الحكم في بيان وقت القبض على الطاعن، كما أن ما نسبه الحكم من أقوال إلى شاهدي الاثبات بشأن وقت القبض على الطاعن ونشاط الورشة التي يمتلكها بخالف الثابت بأقوالهما في التحقيقات، وأعرضت المحكمة عن طلب الطاعن احراء معاينة لمكان الضبط لاستجلاء مدى صحة الواقعة، كما أن المحكمة لم تسمع شاهدى الاثبات، وشاهدي النفي ولم تقم يتلاوة أقوال الأخيرين، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ، أنها تتحصل في أنه في الساعة السادسة مساء يوم ١٩٩٤/١٢/٢٠ تم ضبط المتهم ...... (الطاعن) محرزا لعشرة لفافات ورقية بيضاء تحوى عقار الهيروين المخدر بالجيب الأيمن البنطال الذي يرتديه وتزن ٢١ر٥ جرام وذلك أثناء تواجده بورشة المصنوعات الجلدية خاصته بمعرفة كل من النقيب ...... النقيب ...... الضابطين بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات نفاذا لإذن النيابة العامة لضبط وتفتيش شخص ومسكن المتهم، وقد ساق الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة استقاها من أقوال شاهدي الأثبات ومما ثبت من تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبه الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد بين مصمون الأدلة خلاقا لقول الطاعن وكان من المقرر أن

القانون لم يرسم شكلا خلصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقِعتِ فيها، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا لتفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسيما استخلصتها المحكمة وتتوافر به جميع الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، كان ذلك محققًا لحكم القانون، ويكون ما ينعاه الطاعن على الحكم من القصور في غير محله. لما كان ذلك؛ وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه بين ـ خلافا لما يقوله الطاعن ـ وصف التهمة المسندة إلى الطاعن ومكان الواقعة والمكان المأذون بتفتيشه مما يكفى لتحقق الغاية التى توخاها القانون من ايجاب اشتمال الحكم على هذه البيانات، ولما كان لا يعيب الحكم خلوه من مواقيت تحرير محضر التحريات أو صدور الإذن أو الاختصاص الوظيفي لمصدره - وكان الطاعن لا يدعى في أسباب طعنه عدم اختصاص مصدر إنن التفتيش أو من قام ياجراء تنفيذه وظيفيا أو محليا، فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع، وأن القانون لا يشترط شكلا معينا لإذن التفتيش فلا ينال من صحته وجود خطأ في مهنة المأذون بتفتيشه أو خلوه من بيان صفته أو محل اقامته طالما أنه الشخص المقصود بالإذن، ولما كان الحكم المطعون فيه قد تناول الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا. لما كان ذلك، وكان الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذا بالأدلة التي أوردتها، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدى الاثبات وصحة تصويرهما للواقعة وأن الصبط كان بناء على إذن النيابة العاسة بالتفتيش فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي في "تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان للمحكمة أن تعول على شهود الأثبات وتعرض عن قاله شهود النفى دون أن تكون ملزمة بالأشارة إلى أقوالهم أو الرد عليها ردا صريحا فقضاؤها بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي بينتها بغيد دلالة أنها أطرحت شهادتهم ولم تر الأخذ بها، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في

هذا الصدد يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان يبين من الاطلاع على محضر جاسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب ضم دفتر أحوال القسم أو مكتب مكافحة المخدرات، فإن ما ينعاه الطاعن على المكم المطعون فيه من الإخلال بحقه في الدفاع لعدم ضم دفتري الأحوال لا يكون له محل لما هو مقرر من أنه لا يقبل النعي على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها. لما كان ذلك، وكان جدل الطاعن والتشكيك في انقطاع الصلة بين المواد المخدرة المضبوطة المقدمة للنيابة والتي أجرى عليها التحليل بدعوى اختلاف ما رصدته النيابة من أوزان لها عند التحريز مع ما ثبت في تقرير التحليل من أوزان إن هو إلا جدل في تقدير الدليل المستمد من أقوال شاهدي الواقعة وفي عملية التحليل التي اطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها أو مصادرتها في عقيدتها فيما هو من اطلاقاتها. لما كان ذلك، وكان الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمأن إليه بغير معقب وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدي الاثبات وصحة تصويرهما للواقعة، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان الدفع بتلفيق التهمة دفعا موضوعيا لا يستوجب ردا على استقلال ما دام الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم، فإن ما يثيره الطاعن بهذا الصدد لا يعدو بدوره جدلا موضوعيا لا يقبل لدى محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان ما يثيره الطاعن عن دعوى التناقض مردودا بأن استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة من حق محكمة الموضوع التي لها أن تتبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل بعينه، وكان ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات وأقوال العنابط ما يسوغ الإذن بالتفتيش ويكفى لاسناد واقعة احراز المخدر إلى الطاعن، ولا ترى فيها ما يقنعها

بأن هذا الاحداد كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت احراز المخدر في حق الطاعن وانتهى في منطق سائغ إلى استبعاد قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي في حقه، فإن دعوى التناقض لا يكون لها محل. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يورد في بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعن يتجر بالمادة المخدرة وإن أورد على لسان الصابطين شاهدى الاثبات أن الطاعن يتجر بالمادة المخدرة إلا أن البين من أسبابه أنه حصل مودى أدلة الثبوت في الواقعة كما هي قائمة في الأوراق وإذ أورد بعد ذلك ما قصد إليه في اقتناعه من عدم توافر قصد الاتجار أو التعاطي في حق الطاعن فإن ذلك يكون استخلاصا موضوعيا للقصد من الاحراز بنأى عن قالة التناقض في التسبيب ذلك. أن التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة. وهو ما لم يترد الحكم فيه، ومن ثم كان هذا النعى غير سديد. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت احراز الطاعن للمخدر المضبوط بركنيه المادي والمعنوي ثم نفي توافر قصد الاتجار في حقه واعتبره مجرد محرز للمخدر وعاقبه بموجب المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ التي لا تستلزم قصدا خاصا من الاحراز بل تتوافر أركانها بتحقق الفعل المادي والقصد الجنائي العام وهو علم المحرز بماهية الجوهر علما مجربا من أي قصد من القصود الخاصة المنصوص عليها في القانون فإن في ذلك ما يكفي لحمل قضائه بالإدانة على الوجه الذي انتهى إليه، ويتضمن الرد على دفاعه بأن احرازه للمخدر كان بقصد التعاطي. لما كان ذلك، وكانت الواقعة كما صار اثباتها في الحكم واضحة الدلالة ـ دون ما تناقض . على استقرار عقيدة المحكمة على أن الطاعن أجرى تفتيشه بورشته الخاصة للمصنوعات الجلدية . هو ما يسلم به الطاعن في أسباب طعنه . وكمان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومه أن إنن النيابة العامة قد صدر لضبط وتفتيش شخص وورشة الطاعن، فإن الحكم إذا ما تناهي بعد ذلك إلى القول بأن الضبط تم نفاذا لاذن النبابة العامة بضبط وتفتيش شخص ومسكن المتهم. لا يعدو في صورة الدعوى أن يكون خطأ ماديا لا أثر له في النتيجة التي انتهى إليها وليس تناقضا محيجا مبطلاله فإن النعي على الحكم المطعون فيه بدعوى التناقض لا يكون له محلٍّ. لما

ــن ذلك، وكان خطأ الحكم المطعون فيه في بيان وقت القبض على الطاعن لا يعدو ن يكون خطأ ماديا غير مُوثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى إليها، طالما أن القبض على الطاعن قد تم بعد صدور إذن النيابة العامة بذلك. لما كان ذلك، وكان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم من أقوال شاهدى الاثبات بشأن نشاط الورشة التي يمتلكها الطاعن له صداه وأصله الثابت في الأوراق فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم يدعوي الخطأ في الاسناد لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان ببين من محضر جاسة المحاكمة أن الطاعن عاب على النيابة العامة قعودها عن إجراء معاينة لمكان الضبط، دون أن يطلب من المحكمة اتخاذ إجراء معين في هذا الخصوص، فإنه ليس للطاعن أن ينعي عليها قعودها عن إجراء معاينة لم تطلب منها ولم تر هي حاجة إلى إجرائها بعد أن اطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها الشاهدان. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تسغني عن سماع شهود الاثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث، وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن النيابة العامة والدفاع اكتفيا بتلاوة أقوال شاهدى الأثبات الواردة بالتحقيقات، وترافع الدفاع عن الطاعن في موضوع الدعوى وانتهى إلى طلب البراءة، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماع شاهدى الأثبات اللذين تنازل صراحة عن سماعهما، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديدا. لما كان ذلك، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب سماع شهود نفي ولم يسلك من جانبه الطريق الذي رسمه القانون في المادة ٢١٤ مكرراً أ/٢ من قانون الإجراءات الجنائية، فلا تشريب على المحكمة إن هي فصلت في الدعوي دون سماعهم. لما كان ذلك، وكان لا ببين من محضر جاسة المحاكمة أن الطاعن طلب تلاوة أقوال شاهدي النفي في التحقيق الابتدائي فليس له أن ينعى على المحكمة عدم تلاوة أقوالهما. وكان من المقرر أن تلاوة الشهادة هي من الاجازات التي رخص بها الشارع للمحكمة عند تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب وليبيت من الإجراءات التي أوجب عليها اتباعها ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له مجل. لما كان ما بَقنده فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعنا رفضه موضوعا .

### جلسة ۹ من سبتمبر سنة ۱۹۹۷

برناسة السيد المستشار/ الصاوى يوسف نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ جابر عبد التواب وأمين عبد العليم وعمر بريك ورشاد قذافى نواب رئيس انحكمة .

# (179)

## الطعن رقم 9349 لسنة 37 القضائية

بناء على أرض زراعية. قانون «تفسيره». مسئولية جنائية. دفاع «الاخلال بحق الدفاع. ما يوفره». نقض «أسباب الطعن. ما يقبل منها».

إقامة مالك الأرض الزراعية بالقرية مسكناً خاصاً به أو بناء يخدم أرضه طبقاً لشروط قرار وزير الزراعة رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ . غير مؤثم. المادة ١٥٢ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . مؤدى ذلك ؟

دفاع الطاعن أن ما قام به من بناء عبارة عن حظيرة ماشية لخدمة الأرض الزراعية . جوهرى ، وجوب تمحيصه والرد عليه . اغفال ذلك . قصور .

لما كانت المادة 197 من القانون رقم 117 لسنة 197 قد نصت على أن ويحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية أو إتخاذ أية إجراءات في شأن نقسيم هذه الأراضي لإقامة مبان عليها وتعتبر في حكم الأراضي الزراعية الأراضي الإراضية الأراضية الأراضية الأراضية الإراضية الإراضية الأراضية الأراضية الأراضية الأراضية الأراضية الأراضية الأراضية الأراضية الأراضية القري التي يصدرها (ب) ..... (د) ..... (هـ) ..... الأراضي الواقعة بزمام القري التي يصدرها قرار وزير الزراعة قراره الرقيم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ في المائلة على المنشور في الوقائع شأن شروط وإجراءات منح تراخيص البناء في الأراضي الزراعية والمنشور في الوقائع المصدية العدد ٢٠٨ بتاريخ ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٨٤ ونص في المادة الخامسة منه المسرية العدد ٢٠٨ بتاريخ ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٨٤ ونص في المادة الخامسة منه على الشروط اللازمة الإقامة مسكن خاص للمالك بزمام القرية أو ما يخدم أرضه

ومجملها عدم وجود مسكن للمالك بالقرية أو لأحد أفراد أسرته وألا تزيد المساحة التى يقام عليها السكن على ٧٪ من مجموع حيازات المالك بالملك دون الايجار وبحد أقصى قيراطين مع إستقرار الوضع الحيازى بالنسبة لمالك الأرض لمدة لا تقل عن سنتين زراعيتين .... إلخ. ولما كان صودى ذلك أن إقامة مالك الأرض الزراعية بالقرية سكنا خاصا له أو ما يخدم أرضه في حدود الشروط سالفة الذكر لم يعد توافرت الشروط المقررة قانونا، وإذ كان مناط التأثيم في حق الطاعن يقتضى إستظهار مدى مخالفة ما أجراه المالك الشروط المتقدمة من واقع الأدلة المطروحة في مدى مخالفة ما أجراه المالك الشروط المتقدمة من واقع الأدلة المطروحة في الدعوى، ومن ثم فقد كان على الحكم - وقد أثير هذا الدفاع أمام محكمة أول درجة - أن يمحصه وأن يرد عليه بما يفنده لما ينبني عليه - لو صح - من تغيير وجه الرأى في الدعوى، أما هو لم يفعل بل دان الطاعن دون أن يرد على ذلك الدفاع فإنه يكون مشورا القصور.

# الوتسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أقام بناء على أرض زراعية بغير ترخيص من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالمادتين ١٥٦ ، ١٥٦ من القانون رقم ١١٦ اسنة ١٩٨٣ . ومحكمة جنع بسيون قضت حضوريا عملا بمادتى الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الايقاف والإزالة وغرامة عشرة آلاف جنيه . استأنف ومحكمة طنطا الابتدائية ـ بهيئة استئنافية ـ قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ/ ....... المحامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ...... الخ .

#### المكمسة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إقامة بناء على أرض زراعية بدون ترخيص قد شابه القصور في التسبيب ذلك أنه أغفل دفاعه القائم على أن ما قام به من بناء هو حظيرة لخدمة أرضه الزراعية يشمله الاستثناء من الحظر الوارد بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الأمر الذي يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

وحيث إنه يبين من مطالعة محضر جلسة ١٩٩١/٩/٢٢ أن المدافع عن الطاعن دفع أمام محكمة أول درجة بانتفاء الجريمة المسندة إليه تأسيسا على أن ما قام يه من بناء عبارة عن حظيرة ماشية لخدمة أرضه الزراعية، ويبين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ـ والذي لم يضف إليه إلا ما رد به على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ـ أنه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى وأدلة تُبوتها على قوله: ووحيث إن وجيز الواقعة يخلص فيما أتُبته مدير جمعية ...... الزراعية بمحضره المؤرخ ١٩٩٠/٥/١٩ من أن المتهم ..... أقام بناء على أرض زراعية بدون ترخيص وبسؤال المتهم أنكر ما نسب إليه، وحيث أن القضية تداولت بالحاسة على النحو الثابت بمحاضرها ومثل وكيل المتهم وطلب ندب خبير في الدعوى وأصدرت المحكمة حكمها التمهيدي وقبل الفصل في الموضوع بندب مكتب خيراء وزارة العدل بطنطا ليعهد إلى خبير مختص تكون مهمته .... الخ وحيث أن الثابت من مطالعة أوراق الدعوى وتقرير الخبير أن التهمة المسندة إلى المتهم ثابتة في حقه تبوتا كافيا مما تقدم وعدم دفع المتهم لما أسند إليه بأية دفاع أو دفع قانوني سليم الأمر الذي يتعين معه على المحكمة القضاء بمعاقبته طبقا لمواد الانهام وعملا بالمادة ٢/٣٠٤ أ.ج. لما كان ذلك، وكانت المادة ١٥٢ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ قد نصت على أن: ويحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الذراعية أو اتخاذ أبة إجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي لإقامة مبان عليها وتعتبر في حكم الأراضي الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية

ويست تنبي من هذا الحظر (أ) ممر (ب) مر (ج) مرد (د) مرد (هـ) مرد الأراضي الواقعة بزمام القرى التي يقيم عليها المالك مسكنا خاصا به أو مبنى يخدم أرضه وذلك في الحدود التي يصدرها قرار وزير الزراعة .....، وقد أصدر وزير الزراعة قراره الرقيم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ في شأن شروط وإجراءات منح تراخيص البناء في الأراضي الزراعية والمنشور في الوقائع المصرية العدد ٢٠٨ بتاريخ ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٨٤ ونص في المادة الخامسة منه على الشروط اللازمة لإقامة مسكن خاص للمالك بزمام القرية أو ما يخدم أرضه ومجملها عدم وجود مسكن للمالك بالقرية أو لأحد أفراد أسرته وألا تزيد المساحة التي يقام عليها السكن على ٢٪ من مجموع حيازات المالك بالملك دون الايجار وبحد أقصى قيراطين مع إستقرار الوضع الحيازي بالنسبة لمالك الأرض لمدة لا تقل عن سنتين زراعيتين .... إلخ. ولما كان مؤدى ذلك أن إقامة مالك الأرض الزراعية بالقرية سكنا خاصا له أو ما يخدم أرضه في حدود الشروط سالفة الذكر لم يعد يستوجب إستصدار ترخيص بذلك من وزارة الزراعة بل أصبح فعلا غير موثم إذا توافرت الشروط المقررة قانونا، وإذ كان مناط التأثيم في حق الطاعن يقتضي إستظهار مدى مخالفة ما أجراه المالك للشروط المتقدمة من واقع الأدلة المطروحة في الدعوى، ومن ثم فقد كأن على الحكم - وقد أثير هذا الدفاع أمام محكمة أول درجة ـ أن يمحصه وأن يرد عليه بما يفنده لما ينبني عليه ـ لو صح ـ من تغيير وجه الرأى في الدعوى، أما هو لم يفعل بل دان الطاعن دون أن يرد على ذلك الدفاع فإنه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

### جلسة ۹ من سبتمبر سنة ۱۹۹۷

برئاسة السيد المستشار/ محمد حسين لبيب نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ رضوان عبد العليم ومصطفى عبد الجيد وزغلول البلشى نواب رئيس اغكمة وعبد الرحمن فهمى .

(17.)

# الطعن رقم ٩٥٤٣ لسنة ٦٢ القضائية

(۱) تقسيم. قانون «تفسيره».

إسباغ وصف التقسيم على الأرض. شروط توافره وأساسه ؟

(۲) حكم ابيانات حكم الإدانة التسبيبة. تسبيب معيباً.
 نقض السباب الطعن. ما يقبل منهاا.

سلامة حكم الإدانة فى جريمة انشاء تقسيم بالمخالفة لأحكام القانون. رهن بإستظهار العناصر التى أوردتها المادة الحاديه عشر من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ وإثبات نوافرها.

سلامة الحكم بالإدانة . شرطه ؟

خلو الحكم المطعون فيه من بيان واقعة الدعوى ومضمون محضر الضبط ومشتمل تقرير الخبير الذي عول عليه وأدلة الثبوت التي أقام عليها قضاءه ومؤدى كل منها في بيان يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى. قصور

1- من المقرر أن المادة الحادية عشر من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمراني قد نصت على أنه وفي تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالتقسيم كل تجزئة لقطعة أرض داخل نطاق المدن إلى أكثر من قطعتين. كما يعتبر تقسيما إقامة أكثر من مبنى واحد وملحقاته على قطعة الأرض سواء كانت هذه المباني متصله أو منفصله، ومؤدى نص هذه المادة أنه يجب لاسباغ وصف التقسيم على الأرض أن تتوافر عدة شروط هي أن تكون تجزئة الأرض داخل نطاق المدن، وأن

تكون التجزئة لأكثر من قطعتين، أو انشاء أكثر من مبنى واحد وملحقاته على قطعة الأرض سواء كانت هذه المبانى متصلة أو منفصله .

٢- لما كان قضاء هذه المحكمة - محكمية النقض - قد جرى على أنه يلزم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة انشاء تقسيم بالمخالفة لأحكام القانون يعلى الحكم باستظهار العناصر التي أوردتها المادة الحادية عشر من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٧ بإصدار قانون التخطيط العمراني وأن يثبت توافرها. لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم الابتدائي أو ما أضافه الحكم الاستئنافي إلى أسبابه على النحو المار بيانه قد خلا من بيان واقعة الدعوى ومضمون محضر الضبط ومشتمل تقرير الخبير الذي عول عليه في قضائه بإدانة الطاعن، ولم يستظهر ما إذا كان هناك تقسيم بالمعنى الذي عنه التقانون، وكان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند إليها وبيان مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة، فإن الحكم إذ لم يرود الواقعة وأدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور.

# الوقسائع

 فطعن الأستاذ/ ...... المصامى نيابه عن المحكوم عليه في هذا الجكم يطريق النقض ...... الخ .

#### المحمسة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تقسيم قطعة أرض على خلاف الاشتراطات المحددة من الوحدة المحليه قد شابه القصور في التسبيب ذلك بأن الحكم خلا من بيان واقعة الدعوى ولم يستظهر أركان الجريمة وحررت أسبابه بعبارات عامة مجملة. مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها بعد أن اشار إلى وصف الاتهام - في قوله ووحيث إن واقعة الدعوى تخلص فيما جاء بالمحضر المحرر في هذا الشأن .. وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم أخذا بما جاء بمحضر ضبط الواقعة فضلا عن عدم دفع المتهم لهذا الاتهام بدفاع مقبول بما يتعين معه عقابه بنص المادة ٢/٣٠٤ أ.ج،. وأضاف الحكم الاستئنافي إلى هذه الأسباب قوله ووحيث إن الاتهام المسند للمتهم ثابت في حقه ثبوتا كافيا على نحو ما جاء بتقرير الخبير ومن ثم تعين تأييد الحكم المستأنف، لما كان ذلك، وكانت المادة الحادية عشر من القانون رقم ٣ اسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمراني قد نصت على أنه ، في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالتقسيم كل تجزئة لقطعة أرض داخل نطاق المدن إلى أكثر من قطعتين. كما يعتبر تقسيما اقامة أكثر من مبنى واحد وملحقاته على قطعة الأرض سواء كانت هذه المبانى متصله أو منفصله، . ومؤدى نص هذه المادة أنه يجب لاسباغ وصف التقسيم على الأرض أن تتوافر عدة شروط هي أن تكون تجزئة الأرض داخل نطاق المدن، وأن تكون التجزئة لأكثر من قطعتين، أو انشاء أكثر من مبنى واحد وملحقاته على قطعة الأرض سواء كانت هذه المياني متصلة أو منفصلة. لما كان ذلك، وكان قضاء هذه المحكمة ـ محكمة النقض ـ قد جرى على أنه يلزم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة انشاء تقسيم

بالمخالفة لأحكام القانون أن يعنى الحكم باستظهار العناصر التي أوردتها المادة الحادية عشر السالفه الذكر وأن يثبت توافرها. لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم الابتدائى أو ما أصافه الحكم الاستئنافى إلى أسبابه على النحو الهار بيانه قد خلا من بيان واقعة الدعوى ومضمون محضر الصبط ومشتمل تقرير الخبير الذي عول عليه في قضائه بإدانة الطاعن، ولم يستظهر ما إذا كان هناك تقسيم بالمعنى الذي عناه القانون، وكان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند إليها وبيان مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة، فإن الحكم إذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يوجب نقضه والإعادة عن مدى تأييده واقعة الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يوجب نقضه والإعادة بالنسبة للطاعن دون المحكوم عليه الآخر بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

## جلسة ۱۸ من سبتمبر سنة ۱۹۹۷

برئاسة السيد المستشار/ د. عادل قوره نائب رئيس الحكمة وعضوية السادة المستشارين/ أحمد عبد الرحمن وأحمد عبد القوى نائبى رئيس الحكمة ورضا القاضى والسعيد برغوت .

#### (171)

# الطعن رقم ٢٩٧٤٩ لسنة ٥٩ القضائية

(١) استيلاء على المال العام. جريمة «أركانها». قصد جنائى. اختلاس أموال أميريه. حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيب».

فعل الاستيلاء في جرائم الاعتداء على المال العام، تحققه: بإخراج المال من حوزة الدولة ونقله من المكان المعد لحفظه إلى خارجه، سواء أكان المال في حيازة الموظف بموقع العمل بسبب وظيفته أو لم يكن.

جريمتى إختلاس المال العام والاستيلاء عليه المنصوص عليهما في المادنين ١١٣،١١٢ عقوبات. مناط تحققهما ؟

مثال .

(۲) وصف التهمه. محكمة الموضوع «سلطتها في تعديل
 وصف التهمة». حكم «تسبيبه». تسبيب غير معيب». محكمة
 النقض «سلطتها». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

عدم نقيد المحكمة بالوصف القانونى الذى تصبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم، وجوب أن تمحص الواقعة بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق القانون تطبيقاً صحيحاً. شرط ذلك ؟

لمحكمة النقض تصحيح ما ورد خطأ في وصف النهمة المسندة إلى الطاعن. ما دام الأمر لا يعدو أن يكون خطأ في التعبير لا ينطوى على خطأ في تطبيق القانون.

الخطأ في رقم مادة العقاب المطبقه. لا يترتب عليه بطلان الحكم. شرط ذلك؟

(٣) دفوع «الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لسبق صدور
 أمر بألاوجه». نظام عام. نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية أو بعدم جواز نظرها لسبق صدور أمر بألاوجه من النيابة العامة. من النظام العام، إثارته لإول مرة أمام محكمة النقض. جائز، شرط ذلك وعلته ؟

مثال .

 (٤) إثبات اشهودا . محكمة الموضوع اسلطتها فى تقدير الدليلاء . نقض اأسباب الطعن. ما لا يقبل منهاه .

وزن أقوال الشهود وتقديرها. موضوعي .

مفاد قضاء المحكمة بإدانة الطاعن استناداً إلى أقوال شاهد ؟

الجدل الموضوعي. لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض.

المال من حوزة الدولة، ونقله من المكان المحد لحفظه، أو من موقع العمل، المال من حوزة الدولة، ونقله من المكان المحد لحفظه، أو من موقع العمل، الى خارجه دون حق، مما يوفر معنى انتزاعه من الدولة وانشاء حيازة جديدة غير مشروعة الموظف على المال العام. ويقع هذا الفعل سواء أكان المال في حيازة الموظف بموقع العمل بسبب وظيفته أو لم يكن، فإن كان في حيازته وانتوى بذلك الموظف بموقع العمل بسبب وظيفته أو لم يكن، فإن كان في حيازته وانتوى بذلك العقوبات، وإن وقع ذات الفعل غير مصحوب بنية التملك انحسر عنه وصف جريمة الاختلاس، وقامت به الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١١٣ من قانون العقوبات، ولا يسوغ القول بأن هذه الجريمة ملحقة بالجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من ذات المادة، ومن ثم لا تتحقق مثلها - إلا إذا لم يكن المال في حيازة الجاني بسبب وظيفتة إذ يترتب على ذلك أن يغلت من يرتكب هذا الفعل من المقاب لمجرد أن المال يكون في حيازتة في مقر عمله، وهو ما يتجاوز قصد الشارع، فلا يتصور أن ينصرف قصده إلى أن يجعل من انتمان الموظف على المال سببا يبيح

له الاستيلاء عليه بقصد استعماله. ذلك، فصلاً عن أن المادة ١١٣ من قانور تعويات لها دور تكميلي في أحكام الحماية المال العام، فهي تتناول بالعقاب الحالات التي لا تنطبق عليها المادة ١١٢ من قانون العقوبات، ومنها الاستيلاء على المال العام بغير نيه التملك.

٢- لما كان الحكم قد خلص من تحصيله للواقعة وبيان مضمون أدلة الثبوت إلى أن الطاعن اختلس المال العام بغير نية تملكه، وهو في صحيح القانون استيلاء على المال العام بغير نية تملكه، المؤتم بمقتضى المادة ٣/١١٣ من قانون العقوبات، وعدل وصف التهمة وأنزل بالطاعن عقوبة تدخل في نطاق ما تقضى به الفقرة المشار إليها. وكان من المقرر أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، بل هي مكلفه بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، ما دام أن الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم أساساً للوصف الذي دان المتهم به دون أن تضيف إليها شيئا. وكان لهذه المحكمة - محكمة النقض - أن تصحح ما ورد خطأ في وصف التهمة المسندة إلى الطاعن والذى خلص إليه الحكم المطعون فيه بجعله استولى على المال العام بغير نية تملكه ما دام أن الأمر لا يعدو أن يكون خطأ في التعبير لا ينطوي على خطأ في تطبيق القانون، وكان من المقرر أنه لا يترتب على الخطأ في رقم مادة العقاب المطبقة بطلان الحكم ما دام قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقاب بياناً كافياً وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها ـ وإذ استظهر الحكم المطعون فيه عناصر جريمة الاستيلاء على المال العام بغير نية تملكه وأورد على ثيوتها في حق الطاعن أدلة سائغة وأنزل عقوبة تدخل في حدود ما تنص عليه المادة ٣/١١٣ من قانون العقوبات فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد .

٣ـ من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية - أو بعدم جواز نظرها لسبق صدور أمر بألاوجه فيها من النيابة العامة هو من قبيل الدفع بقوة الشئ المحكوم فيه، وللن كان هذا الدفع متعلقاً بالنظام العام وتجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واصحة من مدونات الحكم أو تكون عناصر الحكم

مؤدية إلى قبوله يغير تحقيق موضوعي لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض، وإذ كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع بسبق صدور أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد خلت من مقومات صحة هذا الدفع التي تكشف عن مخالفة الحكم للقانون وخطئة في تطبيقه فإن إثارة الطاعن هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة.

٤۔ من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم ـ مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة عليها من محكمة النقض، وكان مؤدى قضاء المحكمة بإدانة الطاعن ـ المحكوم عليــه ـ اسـتناداً إلى أقــوال الشــاهد ....... هو إطراح ضــمنى لجــمــيع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، فإن ما يثيره الطاعن مر تشكيك في أقوال هذا الشاهد، إنما ينحل إلى جدل موضوعي لا تقبل إثارته أمام محكمه النقض .

# الوتسائع

لتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين - قضى ببراءتهم بأنهم بصفتهم موظفين عموميين ومن الأمناء على الودائع وأمناء مخزن عدد ..... بشركة ........ إحدى وحدات القطاع العام اختاسوا العدد المبينة الوصف بالتحقيقات والبالغ قيمتها ١٣١٥٤/٧٣٢ جنيه ثلاثة عشر ألفا ومائة وأربعة وخمسون جنيها وسيعمائة وأثنتان وثلاثون مليما والمعلوكة للشركة سالفة الذكر والتي وجدت في حيازتهم بسبب وظيفتهم وصفتهم وقد ارتبطت هذه الجناية بجنايتي تزوير واستعمال محررات مزورة ارتباطا لا يقبل التجزئة هي أنه في ذات المكان والزمان سالفي الذكر قام المتهمان الأول ـ الطاعن - والثالث بصفتهما سالفة البيان بارتكاب تزوير في محررات الشركة التي يعمل بها وهي إشارات تكهين العدد حالة كونهما المختصين بتحريرها بأن جعلا واقعة مرورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهما بذلك بأن اثبتا العدد المكهنة بالزيادة عن

الكمية الحقيقية بقصد اختلاس فارق القيمة واستعملا تلك المحررات المزورة مع علمهما بتزويرها بأن قدماها إلى إدارات الشركة المختلفة على النحو المبين بالتحقيقات. وأحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمعاقبته طبقا القيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٥٠، ٥٦١/ ٢١١ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم - الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة ايقافا شاملاً وذلك لما نسب إليه عن واقعة الاختلاس.

فطعن كلا من المحكوم عليه والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ...... الخ .

#### المحمسة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المحكمة عدلت وصف التهمة من جناية اختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات إلى اختلاس بغير نية التملك وعاقبت المحكوم عليه بمقتضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات إلى نملك المال المختلس لا تتوافر عناصرها إلا إذا انصرفت نية الجانى إلى نملك المال المختلس، كما أن المادة ٢١١ من قانون العقوبات ليست سوى فقرة وحيدة ولا شأن لها بجرائم الاعتداء على المال العام، ولا يقبل الحكم من خطئه القول بأن مرماه إدانة المحكوم عليه بجريمة الاستيلاء على المال العام غير المصحوب بنية التملك المنصوص عليها في المادة الاستبلاء على المادة المحكوم عليه كانت في حيازته بسبب وظيفته ومن ثم لا تقوم هذه الجريمة، ذلك يعيب الحكم ويستوجب خلفه.

ومن حيث إن المحكوم عليه ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاختلاس غير المصحوب ينية التملك قد شابه قصور فى التسبيب وضاد فى الاستدلال وانطوى على خطأ فى تطبيق القانون ذلك أن الفعل المسند إليه لا يعاقب عليه

القانون، فليس ثمة جريمة اختلاس بغير نيبة التملك، ولا شأن للمادة التي دين بمقدَضاها بجرائم الاعتداء على المال العام - هذا إلى أن ا لنيابة العامة سبق أن أصدرت أمراً بألاوجه لاقامة الدعوى الجنائية عن ذات الواقعة لعدم الأهمية اكتفاءً بالجزاء الإداري ومن ثم كان يتعين على المحكمة أن تلتزم حجيته وتقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها. كما عول الحكم في قضائه بالإدانة على شهادة .... بالرغم من مخالفتها للحقيقة، كل ذلك بعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله (أنه بتاريخ ..... وأثناء خروج العاملين بشركة ...... ، وبتفتيش المتهم الأول .... الطاعن ـ أخصائي ميكانيكي بشركة ...... عثر بين طبات ملابسه على تسعة عشر قطعة حديد عبارة عن ١٦ بنطه مساوب، ٣ ذوار مساوبة والتي لا تزيد قيمتها عن خمسمائة جنيه وبمواجهته بما أسفر عنه الضبط قرر بأنه يجرى أبحاثا على محرك موتور السيارة ليثبت درجة حرارته وعمل دورة هوائية بالسيارة لتصليح الكاوتش في أي وقت) وقد ساق الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة أدلة مستمدة من اعتراف المتهم بتحقيق النباية وبما قرره ...... ، وحصل اعتراف المتهم في قوله (اعترف المتهم ..... بمحضر تحقيق النيابة بأنه كان يستحصل على المضبوطات بقصد إجراء بحوثُ على موتور السيارة ولم يقصد اختلاسها لأنها ضمن عهدته ويسأل عنها) ثم حصل أقوال الشاهد في قوله (بأنه أثناء تفتيش العاملين بالشركة عند انصرافهم ضبط المتهم ..... مخبأ بين طيات ملابسه عدد ١٩ قطعة حديد من ممتلكات الشركة وبمواجهته بما أسفر عنه ضبطه قرر بأنه بجرى اختراعاً ويستخدم هذه الأشياء في استكمال اختراعه). وخلص إلى إدانة المحكوم عليه في قوله ( إن الثابت من ظروف الدعوى وأقوال المتهم والشاهد ..... أن المتهم لم يقصد اختلاس الأشياء المصبوطة وإنما انطوى قصده على استخدام هذه الأشياء في تحقيق مآربه استكمالا لاختراعه غير مصحوب بنية التماك واعادتها إلى المخزن) ثم عدل وصف التهمة إلى اختلاس بغير نعة التملك وذكر أنه والأمر المعاقب عليه بالمادة ٢٠١/٢١١ عقوبات، . لما كان ذلك، وكان فعل الاستيلاء، في جرائم الاعتداء على المال العام، يتحقق بإخراج المال من حورة الدولة، وُنقله من المكان المعد لصفظه، أو من موقع العمل، إلى ضاؤجه دون

حق، مما يوفر معنى انتزاعه من الدولة وانشاء حيازة جديدة غير مشروعة للموظف على المال العام. ويقع هذا الفعل سواء أكان المال في حيازة الموظف بموقع العمل بسبب وظيفته أو لم يكن، فإن كان في حيازته وانتوى بذلك الفعل تملكه تحققت جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات، وإن وقع ذات الفعل غير مصحوب بنية التملك انحسر عنه وصف جريمة الاختلاس، وقامت به الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١١٣ من قانون العقوبات، ولا يسوغ القول بأن القول بأن هذه الحريمة ملحقة بالجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من ذات المادة، ومن ثم لا تنحقق - مثلها - إلا إذا لم يكن المال في حيازة الجاني بسبب وظيفته إذ يترتب على ذلك أن يفلت من يرتكب هذا الفعل من العقاب لمجرد أن المال يكون في حيازته في مقر عمله، وهو ما يتجاوز قصد الشارع، فلا يتصور أن ينصرف قصده إلى أن يجعل من ائتمان الموظف على المال سبباً يبيح له الاستبلاء عليه يقصد استعماله. ذلك، فضلاً عن أن المادة ١١٣ من قانون العقوبات لها دور تكميلي في احكام الحماية للمال العام، فهي تتناول بالعقاب الحالات التي لا تنطبق عليها المادة ١١٢ من قانون العقوبات، ومنها الاستيلاء على المال العام بغير نية التملك. لما كان ذلك، وكان الحكم قد خلص من تحصيله للواقعة وبيان مضمون أدلة الثبوت إلى أن الطاعن اختلس المال العام بغير نية تملكه، وهو في صحيح القانون استيلاء على المال العام بغير نية تملكه، المؤثم بمقتضى المادة ٣/١١٣ من قانون العقوبات، وعدل وصف النهمة وأنزل بالطاعن عقوبة تدخل في نطاق ما تقضي به الفقرة المشار إليها. وكان من المقرر أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم، بل هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحاً، ما دام أن الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم أساساً للوصف الذي دان المتهم به دون أن تضيف إليها شيئا - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة - وكان لهذه المحكمة -محكمة النقض. أن تصحح ما ورد خطأ في وصف التهمة المسندة إلى الطاعن والذي خلص إليه الحكم المطعون فيه بجعله استولى على المال العام بغير نية تملكه ما دام أن الأمر لا يعدو أن يكون خطأ في التعبير لا ينطوى على خطأ في تطبيق القانون، وكان

من المقرر أنه لا يترتب على الخطأ في رقم مادة العقاب المطبقة بطلان الحكم ما دام قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجية للعقاب بياناً كافياً وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها ـ وإذ استظهر الحكم المطعون فيه عناصر جريمة الاستيلاء على المال العام بغير نية تملكه وأورد على ثيوتها في حق الطاعن أدلة سائغة وأنزل عقوبة تدخل في حدود ما تنص عليه المادة ٣/١١٣ من قانون العقوبات فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية ـ أو بعدم جواز نظرها لسبق صدور أمر بألاوجه فيها من النيابة العامة هو من قبيل الدفع بقوة الشئ المحكوم فيه، ولئن كان هذا الدفع متعلقاً بالنظام العام وتجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير تحقيق موضوعي لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض، وإذ كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع بسبق صدور أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد خلت من مقومات صحة هذا الدفع التي تكشف عن مخالفة الحكم للقانون وخطئة في تطبيقه فإن إثارة الطاعن هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة . لما كان ذلك، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم ـ مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة عليها من محكمة النقض، وكان مؤدى قضاء المحكمة بإدانة الطاعن الثاني ـ المحكوم عليه ـ استناداً إلى أقوال الشاهد ...... هو إطراح ضمني لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، فإن ما يثيره الطاعن الثاني من تشكيك في أقوال هذا الشاهد، إنما ينحل إلى جدل موضوعي لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض. لما كان ما تقدم فإن كل من الطعنين يكونا على غير أساس متعيناً رفستهما موضوعاً .

## جلسة ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ د. عادل قورة نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ أحمد عبد الرحمن وعاطف عبد السميع نائبى رئيس اغكمة ورضا القاضى ومحمد عبد محجوب

# (1TT)

# الطعن رقم ١٥١٠٨ لسنة ٦٢ القضائية

 (١) حكم ‹بيانات حكم الإدانة›. نقض ‹أسباب الطعن. ما لا يقبل منها›.

إيراد الحكم مواد القانون التي أخذ الطاعنين بها . كفايته بياناً لمواد القانون التي حكم بمقتضاها .

(٢) حكم اتسبيبه. تسبيب غير معيب، نقض السباب الطعن. ما لا يقبل منها،

الخطأ فى رقم مادة العقاب المنطبقة لا يترتب عليه بطلان الحكم. ما دام قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كافياً وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة واجبة التطبيق .

مثال .

(٣) تعويض. إجراءات اإجراءات المحاكمة،. حكم اتسبيبه. تسبيب غير معيب، نقض اأسباب الطعن. ما لا يقبل منها،.

قضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض المؤقت بعد تعديله من المدعى بالحقوق المدنية في مواجهة وكيل الطاعنين. النعى عليه بالقضاء بما لا يطلبه الخصوم. غير مقبول.

## (٤) حكم اتسبيبه. تسبيب غير معيب،

كفاية إيراد الحكم واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعنين بهماء النعى عليه بالخطأ في تفسير خق الشكوى ومواد القانون وركن العلانية وعبارات السب والقذف وخاره من أسباب قصائه. لا يعيبه . (٥) سب وقــذف. محكمــة الموضــوع «سلطتــها في تقــدير
 الدليل». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

المادة ٣٠٩ عقوبات. تطبيق لمبدأ حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه الفصل فى موضوع الدعوى.

تقدير ما إذا كانت عبارات السب والقذف مما يستازمه الدفاع. موضوعى. المنازعة في ذلك. غير مقبولة.

(٦) سب وقذف. قصد جنائى. حكم انسبيبه. تسبيب غير
 معيب، نقض السباب الطعن. ما لا يقبل منها،

تعرض الحكم المطعون فيه للدفع بانتفاء ركن العلانية وقصد الإذاعة برد سائغ وصحيح ويتفق والقانون، النعى عليه في هذا الشأن، غير مقبول.

 (٧) دفاع «الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

الدفاع المتعلق بحكم آخر غير الحكم المطعون فيه. أثره. عدم قبوله .

(^) تعويض دعوى مباشرة. محاماة. نقض السباب الطعن. ما لا يقبل منها، دفوع الدفع ببطلان صحيفه الادعاء المباشره.

اقتصار المدعى بالحقوق المدنية فى صحيفة دعواه المباشرة على طلب قرش واحد كتعويض مؤقت، عدم وجوب توقيعها من محام، الدفع ببطلانها، غير مقبول، أساس ذلك ؟

١- لما كان البين من الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه بين فى ديباجته وصف الجريمة المسندة إلى الطاعنين وذكر مواد الاتهام التى طلبت النيابة العامة تطبيقها، ثم بعد أن حصل الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ومؤدى أدلة للثبوت أشار إلى النصوص التى أخذ الطاعنين بها بقوله والأمر الذى يتعين معه والحال كذلك المقضاء بحيس المتهمين ثلاثة أشهر وفقا لمواد الاتهام والمادة

٣٠٤/ إ.ج، . وفى ذلك مـا يكفى بياناً لنص القانون الذى حكم بموجبـه، ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

٢- لما كان البين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه دان الطاعنين بوصف أنهما - وقاما بسب المدعى بالحق المدنى وقذفه بأن أسند إليه علانية اصداره حكم ضد المتهم الثانى بالإدانة عن عمد وعن جهل بأحكام القانون، وكانت الصورة التى اعتنقها الحكم المطعون فيه تشكل الجنحة المنصوص عليها فى المواد الحكم المطعون فيه على الطاعنين تدخل فى نطاق عقوبة هذه المواد، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه على الطاعنين تدخل فى نطاق عقوبة هذه المواد، ومن ثم فإن لا يعيبه ذلك أنه من المقرر أنه لا يترتب على الخطأ فى رقم مادة العقاب المطبقة بطلان الحكم ما دام قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كافياً وقصنى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها - وهى الأمور التى لم يخطئ الحكم بقريم هان ما يثيره الطاعنين فى هذا الشأن لا يكون سديدا.

"د لما كان البين من محضر جاسة المحاكمة بتاريخ ..... أن المدعى بالحقوق المدنية عدل طلباته مطالبا الطاعنين بتعويض مؤقت قدره واحد وخمسون جنيها فى مواجهة وكيل الطاعنين بدلا من قرش صاغ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى له بالتعويض المؤقت الذى طلبه يكون قد التزم حكم القانون، وفصل فى الدعوى المدنية المطروحة أمام المحكمة فى حدود ما قدم لها من طلبات، ويكون النعى عليه بالقضاء بما لم يطلبه الخصوم غير سديد .

٤- لما كان الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعنين بهما وأورد على ثبوتهما في حقهما أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رببه عليها - فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم خطأه في تفسير حق الشكوى ومواد القانون وركن العلانيه وعبارات السب والقذف وخلوه من أسباب قضائه وأدلة الإدانة ومؤداها يكون في غير محله .

و من المقرر أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقا لمبدأ عام هو حرية الدفاء بالقدر الذي يستلزمه، وإن هذا الدق أشد ما يكون ارتباطا بالصيرورة الداعية إليه، وإن الفصل فيما إذا كانت عبارات السب والقذف مما يستار مه الدفاع متروك لمحكمة الموضوع، وكان ما ساقه الحكم في مقام استخلاصه أن العبارات الواردة بالمذكرة المقدمة من الطاعنين تعد سبا وليس من مستلزمات الدفاع في الدعوى التي قدمت فيها سائغاً وصحيحاً ومتفقا مع القانون - فإن منازعة الطاعنين في هذا الخصوص لا تكون مقبولة .

٦- لما كان الحكم المطعون فيه عرض الدفع بانتفاء ركن العلانية وانتفاء قصد الإذاعة ورد عليه رداً سائغاً وصحيحاً ومتفقاً مع القانون ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن غير سديد .

٧- لما كان ما يتعاه الطاعنان من أن محكمة ...... الجزئية قبلت مذكرة من المدعى بالحقوق المدنية في فترة حجز الدعوى للحكم دون التصريح بمذكرات، فإن ذلك غير موجه إلى قضاء الحكم المطعون فيه ولا يتصل به إنما هو موجه لقضاء حكم محكمة ..... الجزئية الذي قضت بالغائه المحكمة الاستئنافية وباختصاص محكمة ..... الجزئية التي أصدرت الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه فإن ما يثيره الطاعنان بهذا النعى لا يكون مقبولا .

٨ لما كان البين من مدونات الحكم أن طلبات المدعى بالحقوق المدنية فى صحيفة دعواه المباشرة اقتصرت على قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت، وكانت الفقرة الرابعة من المادة ٧٨ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ والمستبدلة بالمادة ٥٨ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ لا تتطلب توقيع أحد المحامين المشتغلين على صحيفة الدعوى إلا إذا جاوزت قيمتها خمسين جنيها ومن ثم فلا موجب فى القانون للتوقيع على صحيفة الدعوى المباشرة الماثلة من محام، ولما كان الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفع بما يسوغ إطراحه، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون مقبولا .

# الوتسائع

- أقامَ المدعى بالمقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشرُ هند الطاعنين برصفتُ أنهضًا : الأول : 1- قذف في حق الطالب وهو موظف عام وقاضي بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية بأن أسند إليه علانية إصداره لحكم قصنائى بالإدانة عن عمد وجهل بأحكام القانون على النحو الثابت بشكواه رقم .... المؤرخة فى ..... وكان ذلك بسبب أداء الطالب لوظيفته . ٢- سب الطالب بالعبارت سالفة الذكر وهى تتضمن خدشا لشرف والاعتبار. الثانى اشترك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة على الشرف والاعتبار. الثانى اشترك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة على ارتكاب جريمتى القذف والسبب فى حق الطالب وذلك بأن سمح له باستخدام وكالته فى ارتكاب الجريمة سالفة الذكر، وطلب معاقبته بالمواد ٢٠٢، ٢٠٢، ٢٠١، ٢٠٦، ٢٠٦ مكررا من قانون العقوبات والزامهما بأن يدفعا له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. والمحكمة المذكورة قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بحبس كل متهم ثلاثة أشهر كفالة مائتى جنيه لوقف التنفيذ والزامهما بأن يؤديا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. عارضا وقضى فى معارضتهما بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه. استأنفا ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية ـ بهيئة استثنافي والاكتفاء بتغريم حضوريا بقبول الاستناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم كل متهم مائة جنوه والتأبيد فيما عدا ذلك.

فطعن المحكوم عليه الأول في ...... كما طعن الأستاذ/ ..... المحامي
 نيابة عن المحكوم عليهما الأول والثاني في هذا الحكم بطريق النقض .... الخ

### المحمسة

من حيث إن البين من الحكم المطعون فيه ومن محضر جاسته أنه صدر علنا.
إلما كان ذلك، وكان البين من الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه بين فى 
ديباجته وصف الجريمة المسندة إلى الطاعنين وذكر مواد الاتهام التى طلبت النيابة 
العامة تطبيقها، ثم بعد أن حصل الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها 
ومودى أدلة الثبوت أشار إلى النصوص التى أخذ الطاعنين بها بقوله والأمر الذي 
يتعين معه والحال كذلك القضاء بحبس المتهمين ثلاثة أشهر وفقا لمواد الاتهام والمادة 
7°2/ إ-ج، وفي ذلك ما يكفى بياناً لنص القانون الذي حكم بموجبه، ومن ثم فإن

النعي على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص بكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه دان الطاعنين بوصف أنهما \_ وقاما بسب المدعى بالحق المدنى وقذفه بأن أسند اليه علانية اصداره حكم ضد المتهم الثاني بالإدانة عن عمد وعن جهل بأحكام القانون، . وكانت الصورة التي اعتنقها الحكم المطعون فيه تشكل الجنحة المنصوص عليها في المواد ٣-٢/٤٠، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٢، من قانون العقوبات، وكانت العقوبة التي أنزلها الحكم المطعون فيه على الطاعنين تدخل في نطاق عقوبة هذه المواد، ومن ثم فإن خطأ الحكم في ذكر مواد العقاب باضافة المادة ٣٠٦ مكررا ،ب، من قانون العقوبات لا يعيبه ذلك أنه من المقرر أنه لا يترتب على الخطأ في رقم مادة العقاب المطبقة بطلان الحكم ما دام قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجية للعقوية بياناً كافياً وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها ـ وهي الأمور التي لم يخطئ الحكم تقديرها ـ ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنين في هذا الشأن لا يكون سديداً . لما كان ذلك، وكان البين من محضر جاسة المحاكمة بتاريخ ...... أن المدعى بالحقوق المدنية عدل طلباته مطالبا الطاعنين بتعويض مؤقت قدره واحد وخمسون جنبها في مواجهة وكيل الطاعنين بدلا من قرش صاغ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى له بالتعويض المؤقت الذي طلبه يكون قد التزم حكم القانون، وفصل في الدعوى المدنية المطروحة أمام المحكمة في حدود ما قدم لها من طلبات، ويكون النعي عليه بالقضاء بما لم يطلبه الخصوم غير سديد. لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعنين بهما وأورد على ثبوتهما في حقهما أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبه عليها ـ فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم خطأد ـ عليه الما حق الشكوي ومواد القانون وركن العلانية وعبارات السب والقذف وخلوه من أسباب قضائه وأدلة الإدانة ومؤداها يكون في غير محله. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقا لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه، وإن هذا الحق أشد ما يكون إرتباطا بالضرورة الداعية اليه، وإن الفصل

فيما إذا كانت عبارات السب والقذف مما يستازمه الدفاع متروك لمحكمة الموضوع، وكان ما ساقه الحكم في مقام استخلاصه أن العبارات الواردة بالمذكرة المقدمة من الطاعنين تعد سبا وليس من مستازمات الدفاع في الدعوى التي قدمت فيها سائغاً وصحيحاً ومتفقا مع القانون - فإن منازعه الطاعنين في هذا الخصوص لا تكون مقبوله. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه عرض للدفع بانتفاء ركن العلانية وانتفاء قصد الإذاعة ورد عليه رداً سائغاً وصحيحاً ومتفقاً مع القانون ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن غير سديد. لما كان ذلك، وكان ما بنعاه الطاعنان من أن محكمة ..... الجزئية قبلت مذكرة من المدعى بالحقوق المدنية في فترة حجز الدعوى للحكم دون التصريح بمذكرات، فإن ذلك غير موجه إلى قضاء الحكم المطعون فيه ولا يتصل به إنما هو موجه لقضاء حكم محكمة ..... الجزئية الذي قضت بالغائه المحكمة الاستئنافية وباختصاص محكمة ..... الجزئية التي أصدرت الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ـ فإن ما يثيره الطاعنان بهذا النعي لا يكون مقبولاً. لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم أن طلبات المدعى بالحقوق المدنية في صحيفة دعواه المباشرة اقتصرت على قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت، وكانت الفقرة الرابعة من المادة ٧٨ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والمستبدلة بالمادة ٥٨ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ لا تتطلب توقيع أحد المحامين المشتغلين على صحيفة الدعوى إلا إذا جاوزت قيمتها خمسين جنبها ومن ثم فلا موجب في القانون للتوقيع على صحيفة الدعوى المباشرة الماثلة من محام، ولما كان الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفع بما يسوغ إطراحه، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون مقبولا. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً عدم قبوله موضوعاً ومصادرة الكفالة والزام الطاعنين المصروفات المدنية .

### جلسة ١٨من سبتمبر سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المعشار/ محمد يحيى رشدان نائب رئيس افكمة وعضوية السادة المستشارين/ مجدى الجندى و حسين الشافعى ووفيق الدهشان و مِجِمود شريف فهمى نواب رئيس الحكمة

#### (177)

# الطعن رقم ١٣٠٨١ لسنة ٦٥ القضائية

(١) حكم دبيانات التسبيب.

عدم رسم القانون شكلا خاصا لصياغه الحكم. كفاية أن يكون مجموع ما أورده الحكم مؤديا إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها.

(٢) قبض . حكم اتسبيبه . تسبيب غير معيب، .

القبض على الشخص. ماهيته ؟ المادتان ٢٨٢،٢٨٠ عقوبات.

مثال.

 (٣) تعذيب «تعذيبات بدنية». محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل».

التعذيبات البدنية. عدم إشتراط درجة معينة من الجسامة فيها. تقدير توافرها. موضوعي.

(٤) إثبات اشهوده . حكم اتسبيبه . تسبيب غير معيبه.

بيان الحكم واقعة الدعوى بما تتوافر به كافه العناصر القانونية للجريمة وايراد مؤدى أقوال شهود الاثبات وتقرير الطب الشرعى في بيان واف . لا قصور.

### (٥) حكم «بيانات الديباجة».

مواد الاتهام ليست من البيانات التي يجب أن تشتمل عليها ديباجة الحكم.

ليراد الحكم مواد القانون التي آخذ المتهم بها . كفايته بياناً لمواد القانون التي حكم بمقتضاها. أساس ذلك ؟

 (٦) دفوع «الدفع ببطلان القبض». حكم «تسبيبه . تسبيب غير معيب». نقض «المصلحة في الطعن».

النعى على الحكم قصوره فى الرد على الدفع ببطلان القبض، غير مجد. ما دام لم يتساند فى الإدانة إلى دليل مستمد منه.

 (٧) محكمة الموضوع اسلطتها في استخلاص الصورة الصحيحه لواقعة الدعوى،

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى، موضوعي، ما دام سائغا.

(٨) إثبات اشهودا محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليلاء.

وزن أقوال الشهود. موضوعي.

مفاد أخذ المحكمة بشهادة الشاهد؟

(٩) دفاع «الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره».

عدم النزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي. استفادة الرد عليه ضمنا من أدلة الثبوت الني أوردها الحكم.

(١٠) محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليل، إثبات اشهود،.

لمحكمة الموضوع التعويل على أقوال الشاهد فى أية مرحلة من مراحل التحقيق. ولو عدل عنها بعد ذلك.

(١١) إثبات ربوجه عام،.

عدم التزام المحكمة بالتحدث إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها.

(١٢) إثبات «بوجه عام». محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

الأدلة في المواد الجنائية إقناعية للمحكمة الالنفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتلم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها.

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل ووزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها . غير جائز أمام النقض .

(١٣) إثبات الوجه عام، دفاع الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفرها.
 حكم السبيبة . تسبيب غير معيبا.

إيراد المحكم ما أثاره الدفاع من تناقض بين الدليلين القولى والفنى، غير لازم، متى أورد في مدوناته الرد على هذا الدفاع.

عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم في مناحى دفاعه المختلفة . والرد عليها استفلالاً. إستفادة الرد من أدله الثبوت التي أوردها الحكم .

(١٤) دفاع «الإخــلال بحق الدفاع، مــا لا يوفره». نقض «أســبـاب الطعن، ما لا يقبل منها».

الدفع بعدم وجود الطاعن بمحل الحادث. موضوعي. الرد عليه استقلالا. غير لازم. استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة.

## (١٥) دفاع الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره،

تعقب المتهم في كل جزئية من دفاعه الموضوعي. غير لازم. التفات الحكم عنها. مفاده: إطراحها. إثارته أمام النقض غير جائز. ١- من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوية والظروف التى وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما أستخلصته المحكمة، كان ذلك محققا لحكم القانون.

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنين قد اقتادوا المجنى عليه الى مسكن المحكوم عليه الخامس حيث احتجزوه فيه وجرى تعذيبه بتعذيبات بدنية أحدثت به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وإن قصدهم لم ينصرف إلى اقتياده إلى مقر الشرطة وهو ما تتوافر به أركان جريمة القبض دون وجه حق، فى حقهم جميعا، وأركان نفس الجريمة مقترنة بتعذيبات بدنية فى حق ثالثهم المنصوص عليها فى المادتين ٢٨٠ و ٢٨٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات ذلك بأن القبض على الشخص هو امساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول كما يريد ودن أن يتعلق الأمر بقضاء فترة زمنية معينة.

٣ ـ من المقرر أنه لا يشترط في التعذيبات البدنية درجة معينة من الجسامة
 والأمر في ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى

٤ ـ لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد مؤدى أقوال شهود الاثبات وتقرير الطب الشرعى في بيان واف يكفى للتدليل على ثبوت الصورة التي اقتنعت بها المحكمة وأستقرت في وجدانها ومن ثم ينحسر عنه دعوى القصور في التسبيب.

من المقرر أن مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ليست من البيانات التي يجب أن تشتمل عليها ديباجة الحكم وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية لم توجب إلا أن يشار في الحكم الى نص القانون الذي حكم بموجبه، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين في ديباجته وصف الجرائم

المسندة إلى الطاعنين وباقى المحكوم عليهم وحصل الواقعة المستوجبة للعقوبة ومؤدى أدلة الشبوت أشار إلى المواد ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢/٢٨٢ من قانون العقوبات التى أخذ المحكوم عليهم بها بقوله وويتعين لذلك عقابهم بمقتضى هذه المواد عملا بالمادة ٢/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية، . فإن ما أورده الحكم يكفى فى بيان مواد القانون التى حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون التى حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون التى حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون .

٦ - لا جدوى للنعى على الحكم بالقصور في الرد على الدفع ببطلان القبض مادام البين من الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ومن استدلاله أن الحكم لم يستند في الادانة إلى دليل مستمد من القبض المدعى ببطلانه وإنما أقام قضاءه على الدليل المستمد من أقوال شهود الاثبات ومن التقرير الطبي الشرعى وهو دليل مستقل عن القبض فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن يكون غير سديد.

٧- من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق.

٨- من المقرر أن لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشهود والتعويل عليها مهما
 وجه اليها من مطاعن ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت
 جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

9 - لما كانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك مادام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم، وما دامت المحكمة في الدعوى المائلة قد اطمأنت. في حدود سلطتها التقديرية - إلى أقوال المجنى عليه وصحة

تصويره للواقعة ـ على النحو المار نكره ـ فلا تثريب عليها إذا هي لم تعرض في حكمها إلى دفاع الطاعنين الموضوعي الذي ما قصد به سوى إثارة الشبهة في الدليل المستعد من تلك الأقوال.

١٠ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع التعويل على أقوال الشاهد في أية مرحلة من التحقيق ولو عدل عنها بعد ذلك، فإن النعى على الحكم أستناده إلى أقوال المجنى عليه في محضر الشرطة وتحقيقات النيابة رغم عدوله عنها أمام المحكمة لا يكون له محل.

 ١١ - من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها.

17 ـ من المقرر أن الادلة في المواد الجنائية اقناعية وللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقي الادلة القائمة في الدعوى ومن ثم فإن ما يثار من أن الحكم التفت عن الاقرار الرسمي المنسوب للمجنى عليه متضمنا عدم ارتكاب الطاعنين للجادث لايعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي وزن عناصر الدعوى وأستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

17 لما كان الحكم المطعون فيه قد خلا مما يظاهر دعوى الخلاف بين الدليلين القولى والغنى، وكان ليس بلازم أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع من وجود تناقض بين الدليلين ـ بدعوى خلو التقرير الطبى من الاشارة إلى وجود أثار الحبل الذي قرر المجنى عليه أنه كان مقيدا به ـ مادام أن ما أورده الحكم في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع، إذ المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال طالما أن الرد يستغاد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم.

15 \_ أما كان دفاع الطاعن الثانى بعدم وجوده بمحل الحادث وقت وقوعه لا يعدى أن يكون دفاعا موضوعيا لم تكن المحكمة ملزمة بالرد عليه استقلالا، طالما أن الرد عليه مستفاد من أدلة الثبوت التي اطمأنت اليها المحكمة وأخذت بها، ومن ثم يكون النعى في هذا المقام غير قويم.

١٥ ـ لما كان باقى ما يثار فى أسباب الطعن لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا، لا على المحكمة أن هى لم تتعقبه فى كل جزئية منه إذ أن اطمئنانها إلى الادلة التى عولت عليها يغيد اطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطراحها، فإنه لا يكون مقبولا أثارته أمام محكمة النقض.

#### الوتائسع

أعتمال المادتين ٣٢ ، ١٧ من ذات القانون أولا: بمعاقبة المتهمين الثالث والخامس والمادس بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات. ثانيا : . بمعاقبة المتهمين الأول والثانى بالحبس مع الشغل سنتين ـ ثالثا : بمعاقبة المتهمة الرابعة بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة .

فطعن المحكوم عليهم الأربع الأوائل في هذا الحكم بطريق النقض . ...... إلخ

#### المكمسة

من حيث إن مبنى الطعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعنين بجريمة القبض دون وجه حق المقترنة ـ بالنسبة لثالثهم ـ بتعذيبات بدنيه والحبس دون وجه حق، قد شابه القصور في التسبيب والفساد في التدليل والخطأ في القانون والاخلال بحق الدفاع، ذلك أنه خلا من بيان الواقعة بيانا تتحقق به أركان الجريمة التي دانهم بها ولم يورد على نحو كاف مضمون أدلة الثيوت التي أقام عليها قضاءه، وخلت ديباجته من مواد الاتهام التي طابت النبابة العامة تطبيقها، ولم يعرض إبرانا وردا للدفع ببطلان القبض على الطاعنين رغم جوهريته، وأستند الحكم إلى أقوال المجنى عليه في محضر الشرطة وتحقيقات النيابة ملتفتا عما أثاره الدفاع من شواهد على كذيها بدلالة عدول المجنى عليه عنها أمام المحكمة وتحريره اقرارا رسميا بعدم ارتكاب الطاعنين للحادث ولم يورد الحكم ما أثاره الدفاع من وجود تناقض بين الدليلين القولي والفني بدلالة خلو التقرير الطبي من الاشارة إلى وجود أثار للحيل الذي قرر المجنى عليه أنه كان مقيدا به، فصلاً عن أن الحكم لم يرد على دفاع الطاعن الشاني بعدم وجوده بمحل الصائث وقت وقوعه - كل ذلك يعيب الحكم ويستوحب نقضه.

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافية العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة مستقاة من أقوال شهود الاثبات وما أودده التقرير الطبي الشرعي وهي أدلة سائغة وكافية في حمل قصائه ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها، لما كان ذلك، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة. المستوجية للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم ـ كما هو الحال في الدعوى المطروحة ـ كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسيما استخلصته المحكمة، كان ذلك محققا لحكم القانون. وإذ كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن ابنة الطاعنين الثالث والرابعة اختفت وأنه استقر في نفسيهما أن شقيق المجنى عليه له صلة باختفائها فاستقر رأيهما مع باقي المحكوم عليهم في سبيل البحث عنها إلى اختطاف المحنى عليه وحيسه واجباره على الادلاء بمكان اختفائها، فتوجها بصحبة الطاعنين الأول والثاني للبحث عن المجنى عليه حتى قابلوه في الطريق وبحجة توجههم به إلى قسم الشرطة أقتادوه إلى مسكن المحكوم عليه الخامس حيث احتجزوه فيه وعذبه الطاعن الثالث والمحكوم عليه السادس بتعذيبات بدنية إلى أن اكتشفت الشرطة الواقعة . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة في حق الطاعنين أدلة استمدها من تقرير الطب الشرعي ومما شهد به شهود الاثبات، لما كان ذلك، وكان لحكم المطعون فيه ـ على ما سلف ـ قد أثبت أن الطاعنين قد اقتادوا المجنى عليه إلى مسكن المحكوم عليه الخامس حيث احتجزوه فيه وجرى تعذيبه بتعذيبات بدنية أحدثت به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وأن قصدهم لم ينصرف إلى اقتياده إلى مقر الشرطة وهو ما تتوافر به أركان جريمة القبض دون وجه حق، في حقهم جميعا، وأركان نفس الجريمة مقترنة يتعذيبات بدنية في حق ثالثهم المنصوص عليها في المادتين ٢٨٠ و ٢٨٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات ذلك بأن القبض على الشخص هو امساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه

من حرية التجول كما يريد ودون أن يتطق الأمر بقضاء فترة زمنية معينة كما أنه لا يشترط في التعذيبات البدنية درجة معينة من الحسامة والأمر في ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى، فإن الحكم بكون قد بين الواقعة بيانا تتحقق به اركان الجديمة التي دانهم بارتكابها، فضلا عن أنه ببين من مدوناته أنه أورد مؤدى أقوال شهود الاثبات وتقرير الطب الشرعي في بيان واف يكفي للتدليل على ثبوت الصورة التي اقتنعت بها المحكمة وأستقرت في وجدانها ومن ثم ينحسر عنه دعوى القصور في التسبيب وبكون ما بثار في هذا الصدد في غير محله. لما كان ذلك وكان من المقرر أن مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ليست من البيانات التي يجب أن تشتمل عليها ديباجة الحكم وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاحسراءات الجنانيــة لم توجب إلا أن يشار في الحكم إلى نص القانون الذي حكم بموجيه، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين في ديباجته وصف الجرائم المسندة إلى الطاعنين وباقى المحكوم عليهم وحصل الواقعة المستوجبة للعقوبة ومؤدى أملة الشبوت أشار إلى المواد ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢/٢٨٢ من قانون العقوبات التي أخذ المحكوم عاييهم بها بقوله اويتعين لذلك عقابهم بمقتضى هذه المواد عملا بالمادة ٢/٣٠٤ من قانون الاجسراءات الجنائية، فإن ما أورده الحكم يكفي في بيان مواد القانون التي حكم بمقتضاها بما يدقق حكم القانون. لما كان ذلك، وكان لا جدوى للنعى على الحكم بالقصور في الرد على الدفع ببطلان القبض مادام البين من الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ومن استدلاله أن الحكم لم يستند في الادانة إلى دليل مستمد من القبض المدعى ببطلانه وإنما أقام قضاءه على الدليل المستمد من أقوال شهود الإثبات ومن التقرير الطبي الشرعي وهو دليل مستقل عن القبض فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة

الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق، وكان لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشهود والتعويل عليها مهما وجه إليها من مطاعن ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك بفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، وكانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك مادام الرد يستفاد صمنا من القضاء بالادانة أستنادا إلى أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم وما دامت المحكمة في الدعوى الماثلة قد اطمأنت ـ في حدود سلطتها التقديرية ـ إلى أقوال المجنى عليه وصحة تصويره للواقعة ـ على النحو المار ذكره ـ فلا تثريب عليها إذا هي لم تعرض في حكمها إلى دفاع الطاعنين الموضوعي الذي ما قصد به سوى إثارة الشبهة في الدليل المستمد من تلك الاقوال، وإذ كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أيضا التعويل على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق ولو عدل عنها بعد نلك، فإن النعر على الحكم أستناده إلى أقوال المجنى عليه في محصر الشرطة وتحقيقات النيابة رغم عدوله عنها أمام المحكمة لا يكون له محل، وإذ كانت المحكمة غير مازمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأبلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها كما أن الأدلة في المواد الجنائية اقناعية وللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير مانئم مع الحقيقة التي اطمأنت اليها من باقي الادلة القائمة في الدعوى ومن ثم فإن ما يشار من أن الحكم التفت عن الاقرار الرسمي المنسوب للمجنى عليه متضمنا عدم ارتكاب الطاعنين للحانث لا يعدو أن بكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض. لما كان نلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا مما يظاهر دعوى الخلاف بين الدليلين القولي والغني، وكمان

ليس بلازم أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع من وجود تناقض بين الدليلين ـ بدعوي خلو التقرير الطبي من الاشارة إلى وجود أثار للحبل الذي قرر المجنى عليه أنه كان مقيدا به - مادام أن ما أورده الحكم في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع، إذ المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال طالما أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ومن ثم يضحي ما يثار في هذا الخصوص على غير سند. لما كان ذلك، وكان دفاع الطاعن الثاني بعدم وجوده بمحل الحادث وقت وقوعه لا يعدو زن يكون دفاعا موضوعيا لم تكن المحكمة ملزمة بالرد عليه استقلالا، طالما أن الرد عليه مستفاد من أدلة الثيوت التي اطمأنت اليها المحكمة وأخذت بها، ومن ثم يكون النعي في هذا المقام غير قويم. لما كان ذلك، وكان باقي ما بثار في أسباب الطعن لا يعدو أن يكون أيضا دفاعا موضوعيا، لا على المحكمة أن هي لم تتعقبه في كل جزئية منه إذ أن اطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطراحها، فإنه لا يكون مقبولا أثارته أمام محكمة النقض. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

### جلسة ۱۸ من سبتمبر سنة ۱۹۹۷

برناسة السيد المستشار/ د. عادل قوره نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ أحمد عبد الرحمن وعاطف عبد السميع نائبى رئيس اغكمة وأحمد عبد القوى ورضا القاضى.

### (171)

# الطعن رقم ١٣٤٩٧ لسنة ٦٥ القضائية

ترويج عملة مقلدة. قصد جنائى. حكم ۱ تسبيبه. تسبيب معيب ١. نقد. تقليد. نقض ۱ أسباب الطعن. ما يقبل منها ۱.

القصد الجنائي في جريمة حيازة وترويج عملة ورقية مقلدة. مناط تحققه؟

جريمة حيازة عملة مقلدة بقصد الترويج. تستازم قصداً خاصاً. هو نية دفعها التداول. وجوب استظهار الحكم لها صراحة وإيراد الدليل على توافره متى نازع فيه الجاني.

منازعة الطاعن في توافر القصد الجنائي بشقيه وتدليل الحكم بما لا يكفي لتوافره.

يعييه.

من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة حيازة وترويج عملة ورقية مقادة التى دين الطاعن بها يقتضى علم الجانى وقت ارتكاب الجريمة علما يقينيا بتوافر أركانها، فإذا ما نازع المتهم فى توافر هذا القصد، كان لزاماً على المحكمة استظهاره استظهاراً كافياً. كما أنه من المقرر أن جريمة الحيازة بقصد الترويج تستلزم فضلاً عن القصد الجنائى العام قصداً خاصاً هو نية دفع العملة المقادة إلى التداول، مما يتعين معه على الحكم استظهاره صراحة وإيراد الدليل على توافره متى كان محل منازعة من الجانى.

لما كان ذلك، وكان الطاعن قد أنكر التهمة المسندة إليه برمتها، ونازع في توافر القصد الجنائى - بشقيه - في حقه، وكان القدر الذي أورده الحكم في سبيل التدليل على توافر القصد الجنائى لدى الطاعن لا يكفى لتوافره ولا يسوغ به الاستدلال عليه، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً فضلاً عن القصور في التسبيب بالفساد في الاستدلال.

# الوقائسع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز بقصد الترويج عملة ورقية مقادة متداولة قانونا داخل البلاد هي خمسة عشر ورقة مالية من فئة العشرين جنيها المصرية والمصطنعة على غرار الأوراق المالية الصحيحة من تلك الفئة على النحو المبين بتقرير إدارة أبحاث التزييف والتزوير مع علمه بأمر تقليدها. وإحالته الى محكمة جنايات أسيوط لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بالمادتين ٢٠/٢٠٣، ١/٢٠٣ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المنهم بالسجن ثلاث سنوات ومصادرة الأوراق النقدية المقدة.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ.

### المحمسة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة عملة ورقية مقلدة بقصد ترويجها مع علمه بذلك قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال، ذلك بأنه لم يدلل تدليلاً كافياً وسائغاً على توافر القصد الجنائي في حقه، وأن حيازته للعملة الورقية المقلدة كان بقصد ترويجها، مما يعيبه ويستوجب

نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بسط واقعة الدعوى عرض لدفاع الطاعن القائم على أنكار ما أسند إليه، وعدم توافر القصد الخاص في حقه ورد عليه في قوله: دومن حيث أن المحكمة تطمئن إلى صحة ضبط الأوراق المالية بحوزة المتهم أخذا بما شهد به الصابط مجرى التحريات.... الذي استوثق من نشاطه في ترويج العملات المزيفة - ولا ينال من ذلك أن ماكينة التصوير لم تستخدم، اذ هو لم يتهم بتقليد وتزييف العملة المضبوطة ـ وسواء أكان في عزمه مستقبلا أن يفعل ذلك أو لم تكن نيته تتجه الى التقليد والتزييف فإن الثابت في حقه أنه حاز العملات الورقية المزيفة المصبوطة بقصد ترويجها ـ وهذا القصد الخاص ثابت من أنه لم يدع أن الحيازة كانت لأغراض أخرى كالأغراض العملية أو الثقافية وما نحوها أو أنه يجهل أمر تزييف العملة المضبوطة، فهو باعتباره صاحب ماكينة تصوير بالألوان له خبرة في المطبوعات وتمييز الصحيح منها من المزيف ومن ثم تنتهي المحكمة الى أن المتهم حاز الأوراق المزيفة عن علم بتزييفها وتقايدها بقصد ترويجها بين الناس.... ، لما كان ذلك، وكان القصد الجنائي في الجريمة التي دين الطاعن بها يقتضي علم الجاني وقت ارتكاب الجريمة علما يقينيا بتوافر أركانها، فإذا ما نازع المتهم في توافر هذا القصد، كان لزاماً على المحكمة استظهاره استظهاراً كافياً. كما أنه من المقرر أن جريمة الحيازة بقصد الترويج تستازم فضلاً عن القصد الجنائي العام قصداً خاصاً هو نية دفع العملة المقادة إلى التداول، مما يتحين معه على الحكم استظهاره صراحة وإيراد الدليل على توافره متى كان محل منازعة من الجاني. لما كان ذلك، وكان الطاعن قد أنكر التهمة المسندة إليه برمتها، ونازع في توافر القصد الجنائي - بسقيه -في حقه، وكان القدر الذي أورده الحكم - فيما سلف بيانه - في سبيل التدليل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن لا يكفى لتوافره ولا يسوغ به الاستدلال عليه، فإن الحكم

المطعون فيه يكون معيباً فضلاً عن القصور في التسبيب بالفساد في الاستدلال مما يتعين معه نقضه والإعادة، بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.

# جلسة ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ صلاح البرجى نائب رئيس المُكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمود عبد البارى ومحمد حسين مصطفّى نائبى رئيس المُكمة ود. صلاح البرعى وأحمد عبد القوى أحمد.

### (170)

# الطعن رقم ١٢٠٩٦ لسنة ٦٢ القضائية

نقض ، التقرير بالطعن وإيداع الأسباب. توقيعها ، .

إغفال التوقيع على مذكرة أسباب الطعن المقدمة من هيئة قضايا الدولة حتى فوات ميعاد الطعن. أثره: عدم قبول الطعن شكلا. لا يغير من ذلك تذبيلها ببصمة خاتم تقرأ باسم مستشار بها.

لما كانت مذكرة أسباب الطعن وإن حملت ما يشير الى صدورها من هيلة قضايا الدولة والسيد/...... المستشار بها الا أنها بقيت غفلا من توقيعه عليها حتى فوات ميعاد الطعن ولا ينال من ذلك تذييلها ببصممة خاتم و أكليشيه و تقرأ باسم المستشار المذكور، ومن ثم تكون معدومة الأثر في الخصومة ولغوا لا يعتد به.

# الوقائسع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه حاز البضائع المبينة بالأوراق بقصد الاتجار دون أن يقدم المستندات الدالة على سداد الرسوم الجمركية المقررة، وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١. ومحكمة جنح ....... قصت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسمائة جنيه والزامه بأداء الضريبة المستحقة ومثلها تعويضا . استأنف ومحكمة المنصورة الابتدائية ـ بهيئة استئنافية ـ قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند اليه .

فطعنت هيئة قضايا الدولة نيابة عن وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى المصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض...... الخ.

#### المكمسة

حيث ان مذكرة أسباب الطعن وإن حملت ما يشير الى صدورها من هيئة قضايا الدولة والسيد/...... المستشار بها الا أنها بقيت غفلا من توقيعه عليها حتى فوات ميعاد الطعن ولا ينال من ذلك تذييلها ببصمة خاتم ، أكليشيه ، تقرأ باسم المستشار المذكور، ومن ثم تكون معدومة الأثر في الخصومة ولغوا لا يعتد به ، مما يفصح عن عدم قبول الطعن شكلاً.

## جلسة ۲۰ من سبتمبر سنة ۱۹۹۷

برناسة السيد المستشار/ صلاح البرجى نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمود عبد البارى ومحمد حسين مصطفّى ورجب فراج نواب رئيس اغكمة وأحمد عبد القوى أحمد .

#### (177)

## الطعن رقم ١٥٩٣٥ لسنة ٦٢ القضائية

نقض اما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام ا. دعوى جنائية اوقف السير فيها، دعوى مدنية.

عدم جواز الطعن بالنقض في القرار الصادر من محكمة الجنح المستأنفة بوقف السير في الدعوى الجنائية لحين الفصل في دعوى مدنية. أساس ذلك ؟

لما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، إذ نصت على أن لكل من النيابة العامة والمحكرم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام النهائية الصادرة من أخر درجة في مواد الجنايات والجنح فقد قصرت حق الطعن بالنقض، على الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح، مما مفاده أن الأصل عدم جواز الطعن بطريق النقض ـ وهو طريق استثنائي ـ إلا في الأحكام الصادرة في الموضوع والتي تنتهى بها الدعوى، فإن الطعن في قرار محكمة الجنح المستأنفة بوقف السير في الدعوى الجنائية حتى يفصل في الدعوى المدنية التي بينها القرار يكون غير جائز .

# الوقسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الماشية المبينة وصفا وقيمة بالأوراق المملوكة له والمحجوز عليه اداريا لصالح بنك التنمية والائتمان الزراعي والمسلمة إليه لحراستها وتقديمها عند جلسة البيع فأختلسها لنفسه اصرارا بالجهة الحاجزة. وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤٢، ٣٤١ من قانون العقوبات والمواد ١/ط، ٣،٢، ٥،٢، ٧ من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥. ومحكمة جنح .... قضت حصوريا ببراءة المنهم من النهمة المسندة إليه. استأنفت النيابة العامة ، ومحكمة شبين الكوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قررت وقف السير في الدعوى لحين الانتهاء من نظر الدعوى رقم ... لسنة .... مدنى كلى شبين الكوم .

فطعن الأستاذ/ ....... المحامى نيابة عن المتهم فى هذا القرار بطريق النقض ...... الخ .

## المحكمسة

لما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، إذ نصت على أن لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح فقد قصرت حق الطعن بالنقض، على الأحكام النهاذية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح، مما مفاده أن الأصل عدم جواز الطعن بطريق النقض - وهو طريق استثنائي - إلا في الأحكام الصادرة في الموضوع والتي تنتهي بها الدعوى. فإن الطعن في قرار محكمة الجنح المستأنفة بوقف السير في الدعوى الجنائية حتى يفصل في الدعوى المدنية التي بينها القرار يكون غير جائز، مما يفصح عن عدم قبول الطعن، مع مصادرة الكفائة .

## جلسة ۲۱ من سبتمبر سنة ۱۹۹۷

برئاسة السيد المستشار/ عوض جادو تألب رئيس اشحمة وحضوية السادة المستشارين/ حسام عبد الرحيم وسمير أليس وسمير مصطفى وهبَّة المنعم منصور نواب رئيس اشحمة .

## (17Y)

# الطعن رقم ١٨٦٣٣ لسنة ٦٣ القضائية

(١) حكم «بيانات حكم الإدانة، «تسبيبه. تسبيب معيب».

حكم الإدانة. بياناته ؟ المادة ٣١٠ إجراءات. إكـتـفاء الحكم في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة دون إيراد مضمونه ووجه استدلاله به على ثبوت النهمة بعناصرها القانونية كافة. قصور .

(٢) إخفاء أشياء مسروقة. إشتراك. سرقة. نقض اأثر الطعناء.

إخفاء الأشياء المسروقة لا يعتبر إشتراكاً في السرقة ولا مساهمة فيها. هما جريمتان مستقلتان بأركانهما وطبيعتهما، أثر ذلك ؟

1- لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب من المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانات تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة، فإن الحكم يكون معيبا بما يبطله .

٢- لما كان القانعية لا يعتبر اخفاء الأشياء المسروقة اشتراكا في السرقة ولا

مساهمة فيها وإنما يعتبرها جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن السرقة وأتهما جريمتان مستقلتان بأركانهما وطبيعتهما، فإن نقض الحكم بالنسبة إلى الطاعن لا يمتد إلى باقى المحكوم عليهم في جريمة السرقة .

## الوقسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه سرق وآخرين سبق الحكم عليهم الأشياء المبينة الوصف والقيمة بالأوراق والمملوكة لـ ...... وكان ذلك من مسكنه عن طريق الكسر من الخارج وطلبت عقابه بالمادة ٢/٣١٦ من قانون العقوبات. ومحكمة جنح ...... قصت حضوريا بالمادة ٤٤ من قانون العقوبات بحبس المتهم ثلاثة أشهر وكفالة خمسين جنيها باعتبار أن الواقعة اخفاء أشياء متحصلة من جنحة سرقة. استأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية ـ بهيئة استئنافية ـ قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس المتهم شهرا مع الشغل.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ...... الخ .

## المعمسة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اخفاء أشياء متحصلة من جريمة سرقة قد شابه القصور في التسييب، ذلك بأن الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه جاء خلوا من بيان واقعة الدعوى وظروفها والأدلة التي استند إليها في قضائه بالإدانة مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها في حق الطاعن في قوله وحيث أن التهمة ثابتة قيه"

المتهم ثبوتا كافيا من مطالعة الأوراق.. وحيث إن المحكمة تطمئن إلى صحة الاتهام المسند إلى المتهم فإنه يتعين والحال كذلك القضاء بمعاقبته عملا بنص المادة ٢/٣٠٤ أ.ج، . لما كان ذلك، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٠ منه أن بشتمل كل حكم بالإيانة على بيان الواقعة المستوحية للعقوية بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محصر صبط الواقعة ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة، فإن الحكم يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والإعادة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن الأخرى. لما كان ما تقدم وكان القانون لا يعتبر اخفاء الأشياء المسروقة اشتراكا في السرقة ولا مساهمة فيها وإنما يعتبرها جريمة قائمة بذائها ومنفصلة عن السرقة وأنهما جريمتان مستقلتان بأركانهما وطبيعتهما، فإن نقض الحكم بالنسبة إلى الطاعن لا يمند إلى باقى المحكوم عليهم في جريمة السرقة.

## جلسة ۲۲ من سبتمبر سنة ۱۹۹۷

برئاسة السيد المستشار/ محمد محمد زايد نائب رئيس انحكمة وعصوية السادة المستشارين/ سرى صيام ومحمد حسام الدين الغرياني وأحمد عبد القوى ومحمد الصيرفي نواب رئيس انحكمة .

## **(17A)**

## الطعن رقم ١٩٣٣ لسنة ٦٥ القضائية

حكم «تسبيبه. تسبيب معيب». نقض «أسباب الطعن. ما يقبل منها». دفاع «الإخلال بحق الدفاع. ما يوفره».

المنازعة فى قدرة إيصار شاهد الرؤية على رؤية الطاعنين من المسافة التى حددها. جوهرى. وجوب تحقيقه بإختبار حالة الشاهد أو عن طريق المختص فنيا أو إطراحه بأدلة سائغة. إغفال ذلك رغم التعويل على شهادته فى الإدانة. قصور

لما كان ما آثاره الدفاع بشأن قدرة إبصار شاهد الرؤية على رؤية الطاعنين من المسافة التى حددها ـ جوهريا فى الدعوى فإنه كان من المتعين على المحكمة أن تتصدى لهذا الدفاع وتحققه باختبار حالة الشاهد أو بعرضه على المختص فنيا ـ وهو الطبيب الشرعى ـ للوقوف على مدى قوة ابصاره ومدى قدرته على تمييز الطاعنين على البعد الذى ذكره فى أقواله أو أن تطرحه استنادا إلى أدلة سائغة مقنعة تبرر عدم إجراء ذلك التحقيق، أما وهى لم تفعل وعولت ـ فى الوقت ذاته ـ على شهادة هذا الشاهد فى قضائها بالإدانة فإن حكمها يكون معيبا بالقصور .

## الوتسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما: لُ قتلا ....... عمدا مع سبق الاصرار بأن بيئا النية على قتله وعقدا العزم على ذلك وأعدا لهذا الغرض سلاحين نليين وبندقيتين، وما أن ظفرا به حتى أطلقا عليه عدة أعيرة ناريه قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفه التشريحية والتي أودت بحياته. (ب) أحرزا بغير ترخيص سلاحين ناريين مشخفين ، بندقيتين، . (ج.) أحرزا ذخيرة مما أحرزا بغير ترخيص سلاحين ناريين مشخفين ، بندقيتين، . (ج.) أحرزا ذخيرة مما تستعمل على السلاحين الناريين سائفي الذكر حال كونهما غير مرخص لهما بحملهما أو إحرازهما وأحالتهما إلى محكمة جنايات أسيوط لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. وادعى ...... شقيق المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين بمبلغ بالمواد ٢٠٠ منيا قبل المتهمين بمبلغ بالمواد ٢٠٠ من قانون العقوبات والمواد ٢/١، ٢، ٢٠/٢ب، ١٩٠٠ من القانون رقم ١٩٠٤ لسنة ١٩٥٤ المحدل بالقانون رقمى ٢٦ لسنة ١٩٧٨ من المادي والبند ،ب، من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق مع اعمال المادتين ١٢ من ٢٢ من قانون العقوبات أولا: بمعاقبة المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ومصادرة المصبوطات. ثانيا: وفي الدعوى المدنية بالزام المحكوم عليهما بأن يؤديا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ١٠٥ جنيه على سبيل التعويض المؤقت بعد أن عدلت وصف بالحقوق المدنية مبلغ ١٠٥ جنيه على سبيل التعويض المؤقت بعد أن عدلت وصف النهمة في البند ب ، ج إلى أن المتهم الأول هو الذي أحرز وحاز السلاح والذخيرة .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

#### المكمسة

من حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجناية القتل العمد مع سبق الاصرار قد شابه القصور في التسبيب، ذلك بأن الطاعن تمسك بأن شاهد الرؤية الوحيد لم يكن باستطاعته مشاهدة قاتلي أخيه وتمييزهما من الخلف على بعد ثلاثمائة متر وسط المزارع فالتفت الحكم عن هذا الدفاع دون رد مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من محاصر جاسات المحاكمة أن من بين ما قام عليه دفاع الطاعين أن الشاهد ...... شقيق المجلى عليه يبلغ من العمر سبعه وخمسين سنة، ونازع الدفاع في مقدرته على رؤية الطاعنين وتعييزهم على بعد ثلاثمائة متر وهما يوليان الأدبار بين مزروعات زاد ارتفاعها على المتر ونصف المتر وطلب توقيع الكشف الطبي على الشاهد لبيان ما إذا كان يستطيع الرؤية على تلك المسافة. كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه عول في إدانة الطاعنين على قول الشاهد المذكور أنه من الحكم المطعون فيه مصابا وأفضى إليه بأن الطاعنين أطلقا عليه النار واشار في انتجاههما وقد هرعا وسط الزراعات المجاورة حتى اختفيا. لما كان ذلك، وكان ما أثراد الدفاع فيما تقدم جوهريا في الدعوى فأنه كان من المتعين على المحكمة أن تتصدى لهذا الدفاع وتحققه باختبار حالة الشاهد أو بعرضه على المختص فنيا ـ وهو الطبيب الشرعي ـ للوقوف على مدى قوة ابصاره ومدى قدرته على تمييز الطاعنين على البعد الذي ذكره في أقواله أو أن تطرحه استنادا إلى أدلة سائغة مقنعة تبرر عدم إجراء ذلك التحقيق، أما وهي لم تفعل وعولت ـ في الوقت ذاته ـ على شهادة هذا إجراء ذلك التحقيق، أما وهي لم تفعل وعولت ـ في الوقت ذاته ـ على شهادة هذا الشاهد في قضائها بالإدانة فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال مما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن مع الزام المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

## جلسة ۲٤ من سبتمبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ ناجئ اسحق نقديموس نائب رئيس اخكمة وعضوية السادة المستشارين/ إبراهيم عبد المطلب وأحمد عبد البارى سليمان ومحمود دياب وحسين الجيزاوى نواب رئيس اشحكمة .

### (179)

# الطعن رقم ٢٧١٥ لسنة ٦٥ القضائية

 (١) إجراءات بإجراءات التحقيق، نيابة عامة. دفاع «الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره».

اختيار المحقق لمكان التحقيق. متروك لتقديره حرصا على صالح التحقيق وسرعة انجازه. شرط ذلك ؟

خشية المتهم من سلطان وظيفة رجال الشرطة . لا يعد اكراها مبطلا للاعتراف.

(٢) قتل عمد. جريمة العدول عنها، .

مجرد إفصاح المتهم الثانى للمتهم الأول عن رغبته فى عدم قتل المجنى عليه. فى الوقت الذى تحفز فيه الأخير لقتله وسرقة أمواله. دون أن يأتى بأفعال ايجابية تكشف عن ارادته فى عدم اتمام تنفيذ الجريمة أو يحول بين المتهم الأول وتنفيذ قصده المصمم عليه. لا يعد عدولاً اختيارياً عن ارتكابها.

## (٣) قتل عمد. سرقة دسرقة بإكراه، مسئولية جنائية.

عدم تدخل المتهم فى الاعتداء على المجنى عليه أثناء قيام المتهم الأخر بقتله . لا ينفى مساهمته فى جريمة القتل العمد. ما دام ظل باقياً بمكان الحادث بجانب المتهم الأخر حاملاً أداة أعدت لاستعمالها فى تلك الجريمة حتى تمامها .

(٤) نقض الطعن للمرة الثانية،. محكمة النقض انظرها الدعوى والحكم فيها،.

مثال لحكم صادر بالإدانة من محكمة النقض لدى نظرها موضوع الدعوى في

جريمة قتل عمد مع سبق الاصرار.

### (٥) مسئولية مدنية .

توافر أركان المسئولية المدنية. أثره ؟ المادة ١٦٣ مدنى .

١- من المقرر أن اختيار المحقق لمكان التحقيق متروك لتقديره حرصا على صالح التحقيق و التحقيق في قسم صالح التحقيق و التحقيق في قسم الشرطة، كان له أثر على ارادة المتهم حين أدلى باعتراف، ما دام أنه لم يثبت أن سلطان رجال الشرطة قد استطال إليه بالأذى ماديا أو معنويا، هذا فوق أن خشية المتهم من سلطان وظيفة رجال الشرطة، لا يعد من الاكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما.

٢- من المقرر أن مجرد افصاح المتهم الثانى للمتهم الأول عن رغبته فى عدم قتل المجنى عليه وقت وجودهما داخل شقة المجنى عليه، وفى الوقت الذى كان فيه المتهم الأول متحفزا لإرتكاب الفعل الإجرامى، ويتحين الفرصة لتنفيذ الجريمة المتفق عليها فيما بينهما وهى قتل المجنى عليه وسرقة أمواله، دون أن يأتى المتهم الثانى من الأفعال الإبجابية ما يكشف عن ارادته فى عدم اتمام تنفيذ الجريمة، أو يحول بين المتهم الأول وبين تنفيذ قصده المصمم على قتل المجنى عليه لا يعد ذلك منه عدولا اختياريا عن المضى فى ارتكاب جريمة القتل .

٣- من المقرر أن عدم تدخل المتهم فى الاعتداء على المجنى عليه أثناء قيام المتهم الأول بتسديد الطعنات بالسكين، لا ينفى مساهمته فى ارتكاب جريمة القتل العمد، ما دام أنه قد ظل باقيا على مسرح الحادث بجانب المتهم الأول حاملا الآداة الأخرى - مفتاح أنبوبة البوناجاز - التى كانت معدة لاستعمالها فى ارتكاب جريمة القتل العمد، وحتى أمّ المتهم الأول تنفيذ تلك الجريمة باحداث اصابات المجنى عليه النق أدت إلى قتله .

٤- من حيث أنه عن أوجه الدفوع والدفاع المبداه من المدافع عن المتهم الأول
 فإن المحكمة لم تعول على ما جاء بمحصر معاينة النيابة العامة للآثار التي وجدت

بالشقة محل الحادث أو ما ورد بها بخصوص أوصاف جثة المجنى عليه، وتطمئن إلى أن الحِثَة التي تم تشريحها بمعرفة الطبيب الشرعي هي حِثْة المجنى عليه ...... كما تطمئن إلى ما جاء بنتيجة تقرير قسم الأدلة الجنائية من أن البصمات التي عثر عليها بأكواب الشاي المصنوطة هي بصمات لأصابع أبدي المتهمين الأول والثاني، أخذا بما جاء بالدليلين الفنيين - سالفي البيان - في هذا الخصوص - أما ما يثيره الدفاع من عدم وجود تقرير المعمل الجنائي الخاص ببيان نوع فصيلة الدم التي وجدت بنصل السكين المضيوطة، فأنه بكفي للرد عليه أن المحكمة قد اقتنعت بأن اصابات المجني عليه قد حدثت من مثل السكين المضيوط أخذا بالأدلة القولية والفنية المستعدة من أقوال الشهود والتقرير الطبي الشرعي التي اطمأنت إليهاء وما دام أن المتهم لم يطلب من هذه المحكمة اتخاذ اجراء معين في هذا الشأن، ولا ترى هي من جانبها حاجة إليه - وأنه عن قالة الدفاع بشأن التناقض بين الدليلين القولي المستمد من أقوال المتهمين والفني المستمد من التقرير الطبي الشرعي بالنسبة لأطوال نصل السكين، فإن هذا التناقض لا أثر له على عقيدة هذه المحكمة فيما اقتنعت به من أن اصابات المجنى عليه التي أدت إلى وفاته قد حدثت من مثل السكين المضبوط - أما عن الدفع المبدى بشأن بطلان اعتراف المتهم الأول المنسوب إليه بتحقيقات النيابة العامة، لأنه كان تحت تأثير اكراه معنوى بسبب اجراء التحقيق معه بمعرفة النيابة العامة بقسم الشرطة؛ فهو مردود بأن المحكمة تطمئن إلى صحبة اعتراف المتهم الأول بتلك التحقيقات وصدقه ومطابقته للحقيقة والواقع. إذ أن المتهم الأول أدلى بأقوال تفصيلية اشتمات على كافة وقائع الدعوى والظروف التي أحاطت بها، مما يفصح عن أن اعترافه قد صدر منه عن طواعية واختيار وارادة حرة . ولا ترى المحكمة في أوراق الدعوى ما يفيد أن المتهم الأول قد أشار إلى حصول اكراه وقع عليه لا جباره على الادلاء باعترافه في مرحلة التحقيق السابقة على المحاكمة، ولا يغير من ذلك أن التحقيق معه بمعرفة النيابة العامة قد تم بقسم الشرطة، إذ أن اختيار المحقق لمكان التحقيق منروك لتقديره حرصا على صالح التحقيق وسرعة انجازه، ولا ترى المحكمة أن اجِراء نلك التحقيق في قسم الشرطة، كان له أثر على ارادة المتهم حين أدلى باعترافه، ما ذام أنه لم يثبت أن سلطان رجال الشرطة قد استطال إليه بالأذى ماديا أو مَعْنُوبًا، هَذَا فُوقَ أَن حَشَّية المنَّهِم من سُلطانَ وَظَيْفَة رَجِالِ الشَّرِطة، لا يعدُّ من الأكراه

المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما، ومن ثم فإن المحكمة تطرح كافة ما أثاره المتهم الأول من أوجه الدفوع والدفاع ـ على النحو السالف ذكره ـ ولا تحد فيها ما ينال من صحة الأدلة القولية والفنية التي اطمأنت اليها وأخذت بهاءأو ما يغير من وجه اقتناعها بها وخاصة ما شهدت به الشاهدة ...... وما قرره الحدث ..... في خصوص واقعة الدعوى، وتعرف كل منهما على المتهم الذي تمكن من معرفته أثناء اجراء عملية العرض القانوني التي نمت بواسطة النيابة العامة. أما عما أثاره الدفاع عن المتهم الثاني من دفع بالتناقض بين ما جاء بمعاينة النيابة العامة لجثة المجنى عليه وما ورد بالتقرير الطبي الشرعي بشأن أوصاف الجثة، والدفع بتناقض أقوال الشاهدة ...... وما قررته بشأن تعرفها على المتهم الثاني، والدفع ببطلان الاعتراف المنسوب إليه لأنه كان وليد اكراه إذ تعرض للتعذيب بقسم الشرطة وأن وكيل النيابة لم يثبت ما به من اصابات، فإن ذلك كله مردود بما سبق الرد عليه بشأن أوجه الدفاع والدفوع المبيداه من المتهم الأول - على النصو المار بيبانه - ويَضيف المحكمة في خصوص دفع المتهم الثاني ببطلان اعترافه أنه لم يفصح عن طريقة التعذيب التي تعرض لها بقسم الشرطة وشخص من قام بذلك والآثار التي نجمت عن التعذيب والتي لم تثبت بتحقيقات النيابة العامة أثناء استجوابه. كما أنه لم يكشف عن ذلك الاكراه الذي وقع عليه وا لآثار التي نتجت عنه بمرحلة المحاكمة السابقة. مما بتعين معه اطراح ذلك الدفع والالتفات عنه. أما عما يثيره الدفاع عن المتهم الثاني من أنه عدل عن فكرة القتل ، فإن ذلك مردود بأن مجرد افصاح المتهم الثاني للمتهم الأول عن رغبته في عدم قتل المجنى عليه وقت وجودهما داخل شقة المجنى عليه، وفي الوقت الذي كان فيه المتهم الأول متحفزا لارتكاب الفعل الإجرامي، ويتحين الفرصة لتنفيذ الجريمة المتفق عليها فيما بينهما وهي قتل المجنى عليه وسرقة أمواله، دون أن يأتي المتهم الثاني من الأفعال الايجابية ما يكشف عن ارادته في عدم اتمام تنفيذ الجريمة، أو يحول بين المتهم الأول وبين تنفيذ قصده المصمم على قتل المجنى عليه لا يعد ذلك منه عدولا اختياريا عن المضى في ارتكاب جريمة القتل كما أن عدم تدخله في الاعتداء على المجنى عليه أثناء قيام المتهم الأول بتسديد الطعنات بالسكين، لا ينفى مساهمته في ارتكاب جريمة القتل العمد، ما دام أنه قد ظل باقيا على مسرح الحادث بجانب المتهم الأول حاملا للأداة الأخرى - مفتاح أنبوبة البوتاجاز - التي كانت

معدة لاستعمالها في ارتكاب جريمة القتل العمد، وحتى أتم المتهم الأول تنفيذ تلك الجريمة باحداث اصابات المجنى عليه التي أدت إلى قتله، ومن ثم فإنه يتعين اطراح كافة أوجه الدفوع والدفاع المبداء من المتهم الثاني للأسباب المار بيانها .

من حيث إنه عن نية القتل، فهي ثابته في حق المتهمين من اتفاقهما على قتل المجنى عليه بغرض سرقة أمواله وتصميمهما على ذلك، ومن ذهابهما إلى شقته بعد أن أبقنا وجوده بها بمفرده، وكان المتهم الأول حاملًا للسكين والمتهم الثاني حاملًا المفتاح أنبوبة البوتاجاز، وهي الآلات التي أعدت لاستخدامها في تنفيذ جريمتهما المتفق عليها، ومن قبام المتهم الأول بطعن المجنى عليه بتلك السكين ثلاث طعنات في ظهره وصدره، بقصد ازهاق روحه، فأحدث به الاصابات الموصوفه بتقرير الصفة التشريحية وقد أحدثت اصابة الصدر تمزق بالرئة اليسرى ونزيف غزير بها وصدمة، مما يكشف عن أن المتهم الأول كان يسدد الطعنات لجسد المجنى عليه بشدة وعنف بدلالة ما اعترف به في التحقيقات من أنه كان عقب كل طعنه ينتزع السكين من جسد المجنى عليه الخراجها منه، وهو ما يقطع وبيقين بانصراف نيته إلى ازهاق روح المجنى عليه، وكان المتهم الثاني موجودا على مسرح المادث وقت قيام المتهم الأول بطعن المجنى عليه بالسكين، ويحمل معه مفتاح أنبوبة البوتاجاز الذي أعد لاستخدامه في الاعتداء على المجنى عليه، فإن المحكمة تستخلص من ذلك كله ومن الظروف والملابسات التي أحاطت بواقعة الدعوى والأدلة القولية والفنية التي ساقتها ـ على النحو السالف بيانه . ثبوت نية القتل في حق المتهمين الأول والثاني ثبوتا كافيا . من حيث إنه عن ظرف سبق الاصرار فهو متوافر في حق المتهمين الأول والثاني من تفكير هما خلال أيام سابقة على تاريخ الحادث في قتل المجنى عليه بغرض سرقة أمواله، وتديرهما لهذا الأمر في هدوء وروية، ثم اتفاقهما على ذلك الأمر، وقد ظلا يوم الحادث يبحثان عن المجنى عليه ويترقبان عودته إلى مسكنه، ولما أيقنا من عودته إليه ووجوده بمفرده في شقته، صعدا إليه وهما يحملان الآلات التي أعدت لتنفيذ جريمة القتل، وقد خبأ المتهم الأول السكين في ملابسه، وخبأ المتهم الثاني مفتاح أنبوية البوتاجاز في ملابسه، ولما سنحت الفرصة لهما أثناء وجودهما مع المجنى عليه بشقته، أسرع المتهم بتسديد الطعنات بالسكين لجسم المجنى عليه بقصد إزهاق روحه،

وقد تحقق هذا القصد باحداث اصابات المجنى عليه التى أودت بحياته، فإن ظرف سبق الاصرار - بما يعنيه من تدبر وروية واعمال الفكر فى هدوء - يكون ثابتا فى حق المتهمين .

ومن حيث إنه بجلسة ...... قررت المحكمة ارسال أوراق القضية إلى فضيلة مفتى الجمهورية لابداء الرأى، وحددت جلسة ...... للنطق بالحكم. وقد ورد تقرير فضيلة مفتى الجمهورية المؤرخ ...... الذى انتهى فيه إلى أن جزاء المتهمين ...... و...... هو الاعدام قصاصا لقتلهما المجنى عليه ...... عمدا جزاء وفاقا، إذ القتل أنفى للقتل.

ومن حيث إن المحكمة وقد اطمأنت إلى سائر الأدلة القولية والفنية التي ساقتها على النحو السالف بيانه. واقتنعت بها وصحت لديها على ثبوت جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار في حق المتهمين، بعد أن وفرت لهما ـ في اجراءات هذه المحاكمة ـ حقهما في الدفاع على النحو الذي يتطلبه القانون ، بأن ندبت لكل منهما محام ترافع في الدعوى بعد الاطلاع على أوراقها، وأبدى ما عن له من أوجه الدفوع والدفاع، والتي عرضت لها هذه المحكمة ـ ايرادا وردا ـ على النحو الذي أوردته فيما سلف ـ ولم تر فيها ما بنال من صحة الأدلة التي اطمأنت اليها وأخذت بها، فأنه ولكل ما تقدم، يكون قد ثبث في يقين المحكمة أن المتهمين : ١- ....... ٢- ..... . في يوم ...... بدائرة قسم ...... قتلا ...... عمدا مع سبق الاصرار، بأن عقدا العزم على قتله وصمما على ذلك وأعدا لهذا الغرض سكينا ومفتاح أنبوبة بوتاجاز، وتوجها إليه بمسكنه حين تأكدا من وجوده به بمفرده، والتقيا به ولما فرغا من حديثهما معه وحانت لهما فرصة تنفيذ قصدهما المصمم عليه، عندما توجه المجنى عليه لباب الشقة لتوديعهما، طعنه المتهم الأول بالسكين في ظهره وصدره، قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفه بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته، وكان المتهم الثاني موجودا على مسرح الحادث حاملا لمفتاح أنبوبة البوتاجاز حتى تمكن المتهم الأول من تسديد الطعنات بجسد المجنى عليه بالسكين. ويتعين لذلك وباجماع الآراء عقابهما عملا بالمادة ٢٣٠ من قانون العقوبات، والمادتين ٢/٣٨١، ٢/٣٨١ من قانون الاحراءات الحنائية.

ومن حيث إنه عن السكين المصبوطة، فإن المحكمة نقضى بمصادرتها عملا ينص المادة ٣٠ من قانون العقوبات.

ومن حيث إنه عن المصروفات الجنائية فيلزم بها المحكوم عليهما عملا بنص المادة ٣١٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

مد لما كانت المادة ١٩٣٣ من القانون المدنى قد نصت على أن وكل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من أرتكبه بالتعويض، ويبين من هذا النص أن عناصر المسئولية المدنية هي الخطأ والضرر وعلاقة السبية، وكان خطأ المتهمين ........ و....... و...... قد تمثل في الفعل العمدى وهو طعن المجنى عليه - مورث المدعين بالحقوق المدنية بالسكين وقد تسبب هذا الخطأ في الحاق الضرر بالمجنى عليه، وهو اصابته بالاصابات التي أدت إلى وفاته، وقد توافرت علاقة السببية بين الخطأ والضرر، إذ أن خطأ المتهمين ـ سالفي الذكر ـ السالف بيانه ـ هو الذي أدى مباشرة إلى وفاة المجنى عليه، وهى النتيجة المترتبة على ذلك الفعل، ولما كان ذلك الخطأ قد سبب بدوره المدعين بالحقوق المدنية إلى طليهم .

# الوتسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما: قتلا ....... عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن بيتا النية على قتله وأعدا لذلك جسما صلبا حادا اسكين، وترصدا له حتى ايقا وجوده بمسكنه وما أن ظفرا به حتى انهال عليه الأول طعنا فاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي أونت بحياته. وأحالتهما إلى محكمة جنايات السويس لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. وأدعت زوجة المجنى عليه عن نفسها ويصفتها وصيه على ابنتها ...... مدنيا قبل المتهمين بالزامهما بأن يؤديا لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. والمحكمة المذكورة قررت بجلسة .... باجماع الأراء ارسال أوراق القصية إلى فضيلة مفتى الجمهورية لابداء الرأى وحددت جاسة ١٩٧/١/ ١٩٩٣ النطق

بالحكم. وبالجلسة المحددة قضت حضوريا وبلجماع الأراء عملا بالمواد ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمين بالإعدام شنقا حتى الموت وبالزامهما متضامنين بأن يؤديا المدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ومصادرة السكين المضبوطه. فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدولها برقم ... لسنة .. ق ) كما عرضت النيابة العامة القضية بمذكرة مشفوعة بالرأى. وقضت محكمة النقض أولا: بعدم قبول الطعن المقدم من المحكوم عليهما شكلا. ثانيا: بقبول عرض النيابة العامة للقضية شكلا، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واعادة القضية إلى محكمة جنايات السويس لتفصل فيها من جديد دائرة أخرى. ومحكمة الاعادة قررت بجلسة ..... ارسال الأوراق إلى فضيلة مفتى الجمهورية لإبداء الرأى في موضوع الدعوى وحددت جلسة ..... للنطق فطالحكم .

وبالجاسة المحددة قصت حضوريا وباجماع الآراء عملا بالمادتين ٢٣٠، ٢٣١ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمين بالإعدام شنقا عما أسند إليهما وبمصادرة السكين المصبوطة وبالزامهما متضامنين بأن يؤديا للمدعيه بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض الموقت .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) كما عرضت النيابة العامة القضية بمذكرة مشفوعه بالرأى. وبجلسة ...... قضت محكمة النقض أولا : بعدم قبول الطعن المقدم من المحكوم عليهما شكلا. ثانيا: قبول عرض النيابة العامة للقضية وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة ...... لنظر الموضوع. وبالجلسة المحددة وما تلاها من جلسات سمعت المرافعة على ما هو مبين بالمحضر وبجلسة ...... قررت المحكمة ارسال الأوراق إلى فضيلة مفتى الجمهورية لإبداء الرأى في موضوع الدعوى وحددت جلسة ..... اليوم - النطق بالحكم مع استمرار حبس المتهمين .

#### المكمسة

من حيث إن واقعة الدعوى حسيما استخلصتها المحكمة من مطالعة الأوراق وما تم فيها من تحقيقات تتحصل في أن المتهمين ...... و ...... انتوبا قتل المجنى عليه ...... ليتمكنا من سرقة أمواله التي يحتفظ بها في مسكنه، وقد تدبرا هذا الأمر في هدوء وروية لمدة استغرقت أسيوعين سابقين على تاريخ الحادث، وبعد أن استقر تفكيرهما على قتل المجنى عليه وصمما على ذلك بغرض سرقة أمواله، رسما خطة لتنفيذ الفعل الإجرامي تمثلت في تحين الفرصة التي يكون المجنى عليه فيها موجودا بمفرده داخل شقته ـ حال غياب زوجته التي تدرس بإحدى الكليات الجامعية بمدينة الزقازيق - وأعدا لإرتكاب جريمة القتل المصمم عليه سكينا - وهي أداة قاتلة بطبيعتها ـ ومفتاح اسطوانة بوتاجاز ، وأذذا يحومان حول مسكن المجنى عليه لمدة يومين مئتاليين، وفي صباح يوم الحادث الموافق ...... وبعد أن تأكدا من وحود المجنى عليه بشقته ، صعدا إلى الشقة ، وكان المتهم الأول يخفى السكين بجيب بنطاله الخلفي واحتفظ المتهم الثاني بمفتاح أنبوية البوتاجاز داخل كمر ينطاله، وطرقا بات الشقة ففتح لهما المجنى عليه واستقبلهما بالترحاب وأعد لهما مشروب الشاي، وأثناء حديثهما معه اشتكي له المتهم الثاني من ضيق ذات اليد وعجزه عن سداد الرسوم المدرسية ورغبته في العمل بالمخبر الذي يمتلكه المجنى عليه، وقد وعده المجنى عليه بمساعدته للخروج من ضائقته المالية، وأرسل في طلب شراء السجائر لتقديمها إليهما، ولما هما بالإنصراف تقدمهما المجنى عليه لفتح باب الشقة، وعندئذ عاجله المتهم الأول يطعنه من السكين التي كان بحملها في ظهره من الناحية اليمني من أعلى، فحاول المجنى عايه الهروب للاستغاثه بالجيران فلاحقه المتهم الأول ومنعه من في -باب المسكن وأمسكه بيده اليسرى من أسفل ذقنه وعاجله بطعنه أخرى في صدره الناحية اليسرى، ولما حاول المجنى عليه التوجه إلى ناحية شرفة المسكن للاس بالجيران دفعه المتهم الأول من الخلف فسقط على الأرض في الصالة وعندما حاول النهوض والإمساك بالمتهم الأول طعنه الأخير طعنه ثالثة في ظهره بجانب الطعنة الأولى، ولما حاول المجنى عليه الاستغاثة بجيرانه لنجدته فزع المتهمان وألقى المتهم الأول بالسكين وهربا من مكان الحادث، وأخذا يتنقلان من بلدة لأخرى حتى تمكن

رجال الشرطة من القبض عليهما بتاريخ ...... بجهة قرية ..... عند عودتهم لمدينة ..... ، وقد أورد تقرير الصفة التشريحية الخاص بالمجنى عليه أن اصاب بالصدر والظهر حيوية حديثة ذات طبيعة طعنية وقطعية وتحدث من الضرب والطعن بجسم صلب ذو حافه حادة كسكين ومطواه ، وهي جائزه الحدوث من مثل السكين المضبوطة، وأن وفاته اصابيه نشأت عن الاصابة الطعنيه المشاهدة بأعلا بسار الصدر وما أحدثته من تمزق بالربَّة اليسري وما أحدثه من نزيف غزير وصدمه، ومن حيث إن الواقعية على الصورة السالف بيانها قيد توافرت الأدلة على تُبوتها في حق المتهمين من أقوال الشهود النقيب ...... والنقيب ...... و ... وما قرره الحدث ..... بالتحقيقات، ومن اعتراف المتهمين بتحقيقات النباية العامة وما جاء بتقرير الصفة التشريحية ومن تقرير قسم الأدلة الجنائية بمديرية أمن ..... فقد شهد النقيب ...... رئيس وحدة مباحث قسم شرطة ...... بأن تحرياته السرية التي قام بها مع فريق البحث واشترك فيها الشاهد الثاني قد أكدت أن المتهمين هما مرتكب حادث قتل المحنى عليه ..... ، فاستصدر إذنا من النباية العامة لضبطهما ، وقد تم ضيطهما بواسطة احدى الكمائن التي أعدت لذلك، وبمواحهة هما بما أسفرت عنه التحريات أقرا بارتكابهما واقعة قتل المجنى عليه بقصد سرقة أمواله، بأن اتفقا على ذلك، وتوجها سويا لمسكن المجنى عليه لتنفيذ اتفاقهما، وقد استضافهما الأخير، وحين أيرادا الإنصراف توجه المجنى عليه إلى باب الشقة لتوديعهما، وفي ذلك الوقت قام المتهم الأول بإخراج سكين من ملابسه وطعن بها المجنى عليه في ظهره ثم أمسك برقبته من الخلف بذراعه اليسري وطعنه طعنة أخرى في صدره، وعندما تمكن المحنى عليه من الافلات منه واتجه إلى شرفة المسكن للاستغاثة بحيرانه لاحقه ذلك المتهم وسدد إليه طعنة ثالثة في ظهره، وأسرع المتهمان بالهرب خشية القبض عليهما دون أن يتمكنا من سرقة مال المجنى عليه .

وشهد النقيب ...... ضابط مباحث قسم شرطة ..... بمضمون ما شهد به الشاهد الأول وشهدت ..... بأنها في صباح يوم الحادث كانت تقوم بتنظيف مدخل مسكنها وسمعت صوت استغاثه صادرا من المجنى عليه طالبا النجدة من جاره ..... وينادي على الحدث ...... لغلق باب المسكن الخارجي ، ثم شاهدت شخصين

يخرجان مسرعين من ذلك الباب إلى الطريق، كما شاهدت المجنى عليه وقد تمكن من النزول إلى الطريق وسقط على الأرض وهو ينزف دما، وأضافت أنها استطاعت نحديد أوصاف هذين الشخصين. كما أنها نعرفت على المتهم الثانى ....... حال إجراء عملية العرض القانونى بواسطة النيابة العامة . وقرر ...... بالتحقيقات بأنه في يوم الحادث نادى عليه المجنى عليه وطلب منه شراء عليه سجائر فاشتراها له وصعد إلى شقتة وأعطاها له، وبعد فترة من الوقت سمع المجنى عليه يطلب منه اعلاق الباب الخارجى فأسرع إلى ذلك الباب وحينئذ شاهد شخصين يهرولان وقد دفعه أحدهما فأسقطه على الأرض وفرا هاربين ولم يستطع اللحاق بهما، وعند عودته وجد المجنى عليه ملقى على الأرض والدماء تنزف من صدره، وأنه استطاع تحديد أوصاف هذين الشخصين، وقد تعرف على المتهمين عند عرضهما عليه عرضا والنيابة العامة .

وقد اعترف المتهم الأول ...... بالتحقيقات بأن المتهم الثاني ..... وهو زميل له في الدراسة، أخبره بأن المجنى عليه زوج ابنة خالته، وأنه يحتفظ بأموال كثيرة في مسكنه، وأنه سوف يحاول اصطناع نسخة من مفتاح شقة المجنى عليه لكى بسرقا تلك الأموال، إلا أن المتهم الثاني لم يفلح في اختلاس مفتاح السَّقة من زوجة المجنى عليه، وأفضى إليه بذلك منذ أسبوعين سابقين على تاريخ الحادث، فأتفقا سويا على الذهاب إلى شقة المجنى عليه أثناء وجوده بها لقتله وسرقة نقوده، وفي اليوم السابق على يوم الحادث أرادا تنفيذ خطتهما، إلا أنهما لم يجدا المجنى عليه بشقته، فعقدا الغزم على تنفيذ تلك الخطة في اليوم التالي، واتفقا على تجهيز سكين ومفتاح أنبوبة بوتاجاز وحقيبة جلد خالية لوضع ما قد يسرقاه بها بعد أن يقتلا المجنى عليه، وتقابلا في يوم الحادث، وكان هو حاملا للسكين، وكان المتهم الثاني يحمل مفتاح الأنبوية بين طيات ملابسه، وتوجها لمسكن المجنى عليه وطرقا باب شقته قلم يجدا بها أحد، وأخذا يبحثان عن المجنى عليه حتى وجداه بحظيرة الماشية المماوكة له، فانتظرا حتى تأكيا من مغادرته للحظيرة وصعودة إلى شقته، وبعد فترة قصيرة من الوقت صعدا إليه وطرقا باب الشقة ففتح لهما المجنى عليه، وأثناء جاوسهما معه، تحدث المتهم الثانئ عن ظروفه المالية المتعشرة وعدم إمكانه دفع مصروفات المدرسة،

وأفصح للمجنى عليه عن رغبته في العمل لديه بالمخيز الخاص به، فرحب المجنى عليه بذلك، وقدم لهما مشروب الشاي ولقافات التبغ، وبعد ذلك أعلنا للمجنى عليه عن رغبتهما في الإنصراف، فسبقهما إلى باب الشقة لتوديعهما، فأسرع هو باخراج السكين التي كان بحملها معه بحبب بنطاله الخلفي وطعن بها المجنى عليه في ظهره من الناحية اليمني من أعلى، وحاول المجنى عليه الخروج من باب الشقة لكي يستنجد بجيرانه فأسرع خلفه لمنعه من فتح ذلك الباب، وأمسك به بيده البسري من أسفل ذقنه ورفع رقبته لأعلى وطعنه بذات السكين في صدره من الناحية البسري، فحاول: المجنى عليه الوصول لشرفة الشقة لطلب النجدة، فجرى إليه لمنعه من ذلك ودفعه فسقط على الأرض، ثم قام وأراد الامساك به فطعنه بالسكين طعنة ثالثة في ظهره بجانب الطعنة الأولى، وأمسك به من ذراعه الأيمن لمنعه من الوصول إلى الشرفة حتى مزق فانلته إلا أن المجنى عليه جرى إلى نلك الشرفه وأخذ يصيح لطلب النجده، فألقى هو بالسكين في صالة الشقة وفر والمتهم الثاني إلى خارج المسكن، وتمكنا من الهروب خارج المسكن، وتمكنا من الهروب خارج مدينة ..... وقد تم ضبطهما عند عودتهما اليها، وأضاف بأنه والمتهم الثاني كانا قد اتفقا على قتل المجنى عليه بغرض سرقة أمواله، وأنه كان يقصد من ضرب المجنى عليه بالسكين ازهاق روحه وكان عقب كل طعنه في جسد المجنى عليه، يجذب السكين لاخراجها من جسده، واستطرد بأنه والمتهم الثاني لم يتمكنا من سرقة أموال المجنى عليه. وقد اعترف المتهم الثاني ...... أنه منذ مدة سابقة على تاريخ الحادث، أخذ والمتهم الأول يفكران في كيفية سرقة أموال المجنى عليه، وهو زوج لإحدى قريباته، إلى أن هداهما تفكيرهما إلى قتل المجنى عليه لتنفيذ ذلك الغرض، وإتفقا على ذلك، وفي يوم الحادث حضر إليه المتهم الأول ومعه حقيبة جلدية بها سكين ومفتاح أنبوية بوتاجاز لتنفيذ ما اتفقا عليه، وتوجها إلى مسكن المجنى عليه، ولما لم يجداه به انتظرا قدومه، وتوجها مرة أخرى لمسكنه فلم يجداه، فذهبا إلى بيت آخر للمجنى عليه فوجداه به فانتظرا حتى يصعد إلى شقته وحرصا آنذاك على أن لا يراهما، ولما تأكدا من وجوده يشقته صعدا إليه. وقبل أن يلتقيا به، أخرج هو المفتاح - المار ذكره - ووضعه في كمر بنطاله، وأخذ المتهم الأول السكين ووضعها في جبب بنطاله الخلفي. ولما طرقًا باب الشِقة فَتِح لهما المجنى عليه، فشكا إليه من ضائقة مالية يمر بها وطلب منه العمل لديه بالمخبز

المملوك له، فرحب بهما وأدخلهما الشقة وأعد لهما مشروب الشاى، وأرسل فى طلب سراء لفافات السبغ وقدمها لهما، وفى ذلك الوقت وأثناء غياب المجنى عليه داخل الشقة بعيدا عنهما لانشغاله بتقديم واجب الضيافة لهما، أفضى هو الى المتهم الأول برغبته فى عدم قتل المجنى عليه، إلا أن المتهم الأول لم يستجب لذلك، وأفصح عن قصده فى تنفيذ القتل، وعندما طلبا من المجنى عليه الإذن بالإنصراف، توجه المجنى عليه لفتح باب الشقة، وسار المتهم الأول خلفه وأخرج السكين من جيبه وطعن بها المجنى عليه في ظهره، ولم يحرك هو ساكنا فى ذلك الوقت، ولما حاول المجنى عليه فتح باب الشقة أمسك به المتهم الأول من رقبته وطعنه بتلك السكين مرة أخرى فى صدره من الناحية اليسرى، ثم حاول المجنى عليه الدخول لشرفة الشقة فأمسك به المتهم الأول من ملابسه حتى مزق فانلته، ولكن المجنى عليه تمكن من الوصول إلى تلك الشرفة، فأسرع هو بالهروب من باب الشقة وخلفه المتهم الأول وتمكنا من الهرب الى خارج مدينة .....، وقد تم ضبطهما بواسطة رجال الشرطة عند عودتهما إلى المدينة .

وقد ثبت من تقرير الصفة التشريحية الخاص بالمجنى عليه، أنه وجدت بجثته اصابات حيوية حديثه عبارة عن جروح حادة الحواف بأعلا يسار مقدم الصدر وأعلا يمين الصدر ومنتصف يمين الظهر، وأن تلك الاصابات بالصدر والظهر حيوية حديثة ذات طبيعة طعنية وقطعية وتحدث من الصرب والطعن بجسم صلب ذو حافة حادة كسكين أو مطواة وهي جائزة الحدوث من مثل السكين المصبوطة ومن مثل التصوير والتاريخ الوارد بالأوراق، وأن وفاة المجنى عليه اصابية نشأت عن الاصابة الطعنية المشاهدة بأعلا يسار الصدر وما أحدثته من تعزق بالرئة اليسرى وما أحدثته من نزيف غزير وصدمة. وجاء بتقرير قسم الأدلة الجنائية أن البصمات المرفوعة من على أكراب الشاى المصبوطة بمسكن المجنى عليه وجدت مطابقة لبصمات المتهمين، ومن حيث أن المتهمين حضرا بجلسة المحاكمة أمام هذه المحكمة، وقد ندبت المحكمة لكل منهما محام للدفاع عنه، وحضرت المدعية بالحقوق المدنية ومعها محاميها، وصممت على طلباتها في الدعرة والمدنية، وشرح الدفاع عن المتهم الأول ظروف الدعوى، وتناؤل دفاعة أوجه المنتفية، وشرح الدفاع عن المتهم الأول ظروف الدعوى، وتناؤل دفاعة أوجه المنتفية وهما ما جمانة المنافقة بشأن وصف جثة

المجنى عليه والآثار التى وجدت بالشقة محل الحادث، وما ورد بتقرير المعمل الجنائى بشأن البصمات التى وجدت على أكواب الشاى، وعاب على تحقيقات النيابة العامة القصور في احضار تقرير المعمل الجنائى بخصوص نوع فصيلة الدم التى وجدت بنصل السكين، والبصمات التى كانت بمقبضها، وأن التناقض في خصوص أطوال نصل السكين من شأنه أن يقيم التعارض بين أقوال المتهمين والدليل الفنى، وشكك في أقوال الشاهدة ...... والحدث ..... ودفع بأن اعتراف المتهمين كان تحت تأثير صغط معنوى لإجراء التحقيق معهما بمعرفة النيابة العامة بقسم الشرطة . والدفاع عن المتهم الثانى دفع بالتناقض بين ما جاء بمعاينة النيابة العامة لجثة المجنى عليه وما ورد بالتقرير الطبى الشرعى بشأن أوصافها، وشكك في أقوال الشاهدة ..... وما قررته بشأن تعرفها على المتهم الثانى، ودفع ببطلان الاعتراف المنسوب إليه لأنه كان وليد اكراه، إذ تعرض للتعذيب داخل قسم الشرطة، ولم يثبت وكيل النيابة ما به من اصابات، وأن المتهم الثانى قد عدل عن فكرة القتل .

فإن المحكمة لم تعول على ما جاء بمحضر معاينة النيابة العامة للآثار التي وجدت بالشقة محل الحادث أو ما ورد بها بخصوص أوصاف جثة المجنى عليه، وتطمئن إلى أن البثة التي تم تشريحها بمعرفة الطبيب الشرعي هي جثة المجنى عليه ....... كما تعلمئن إلى ما جاء بنتيجة تقرير قسم الأدلة الجنائية من أن البصمات التي عثر عليها بأكراب الشاي المصبوطة هي بصمات لأصابع أيدي المتهمين الأول والثاني، أخذا بما جاء بالدليلين الفنيين - سالفي البيان - في هذا الخصوص - أما ما يثيره الدفاع من عدم وجود تقرير المعمل الجنائي الخاص ببيان نوع فصيلة الدم التي وجدت بنصل عدم وجود تقرير المعمل الجنائي الخاص ببيان نوع فصيلة الدم التي وجدت بنصل في هذا الألمة القولية والفنية المستمدة من أقوال الشهود والتقرير الطبي الشرعي التي المأنت إليها، وما دام أن المتهم لم يطلب من هذه المحكمة اتخاذ اجراء معين في هذا الشأن، ولا ترى هي من جانبها حاجة اليه - وأنه عن قالة الدفاع بشأن التناقض بين الدليلين القولي المستمد من أقوال المتهمين والفني المستمد من التقرير المعين المستمد من أقوال المتهمين والفني المستمد من أقوال المتهمين والفني المستمد من التقرير المعين الشعبة لأطوال نصل السكين،

ومن حيث أنه عن أوجه الدفوع والدفاع المبداه من المدافع عن المتهم الأول

فإن هذا التناقض لا أثر له على عقيدة هذه المحكمة فيما اقتنعت به من أن اصابات المجنى عليه التي أدت إلى وفاته قد حدثت من مثل السكين المضبوط ـ أما عن الدفع المبدى بشأن بطلان اعتراف المنهم الأول المنسوب إليه بتحقيقات النباية العامة، لأنه كان تحت تأثير اكراه معنوى بسبب لجراء التحقيق معه بمعرفة النيابة العامة بقسم الشرطة، فهو مردود بأن المحكمة تطمئن إلى صحبة اعتراف المتبهم الأول بتلك التحقيقات وصدقه ومطابقته للحقيقة والواقع. إذ أن المتهم الأول أدلى بأقوال تفصيلية استعلت على كافة وقائع الدعوى والظروف التي أحاطت بها، مما يفصح عن أن اعترافه قد صدر منه عن طواعية واختيار وارادة حرة، ولا ترى المحكمة في أوراق الدعوى ما يفيد أن المتهم الأول قد أشار إلى حصول اكراه وقع عليه لا جباره على الادلاء باعترافه في مرحلة التحقيق السابقة على المحاكمة، ولا يغير من ذلك أن التحقيق معه بمعرفة النيابة العامة قد تم يقسم الشرطة، إذ أن اختيار المحقق لمكان التحقيق متروك لتقديره حرصا على صالح التحقيق وسرعة انجازه، ولا ترى المحكمة أن اجراء ذلك التحقيق في قسم الشرطة، كان له أثر على ارادة المتهم حين أدلى باعترافه، ما دام أنه لم يثبت أن سلطان رجال الشرطة قد استطال إليه بالأذى ماديا أو معنوبا، هذا فوق أن خشية المتهم من سلطان وظيفة رجال الشرطة، لا بعد من الإكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما، ومن ثم فإن المحكمة تطرح كافة ما أثاره المتهم الأول من أوجه الدفوع والدفاع ـ على النحو السالف ذكره ـ ولا تجد فيها ما ينال من صحة الأدلة القولية والفنية التي اطمأنت اليها وأخذت بها، أو ما يغير من وجه اقتناعها بها وخاصة ما شهدت به الشاهدة ...... وما قرره الحدث ..... في خصوص واقعة الدعوى، وتعرف كل منهما على المتهم الذي تمكن من معرفته أثناء أجراء عملية العرض القانوني التي تمت بواسطة النيابة العامة. أما عما أثاره الدفاع عن المتهم الثاني من دفع بالتناقض بين ما جاء بمعاينة النيابة العامة لجثة المجنى عليه وما ورد بالتقرير الطبي الشرعي بشأن أوصاف الجثة، والدفع بتناقض أقوال الشاهدة ...... وما قررته بشأن تعرفها على المتهم الثاني، والدفع ببطلان الاعتراف المنسوب إليه لأنه كان وليد اكراه إذ تعرض للتعذيب بقسم الشرطة وأن وكيل النيابة لم ينبت ما به من أصابات، فإن ذلك كله مردود بما سبق الرد عليه بشأن أوجه الدفاع والدفوع المبداء من المشهم الأول - على النصو المار بيبانه - وتصيف المحكمة في

خصوص دفع المتهم الثاني ببطلان اعترافه أنه لم يفصح عن طريقة التعذيب التي تعرض لها بقسم الشرطة وشخص من قام بذلك والأثار التي نجمت عن التعذيب والتي لم تثبت بنحقيقات النيابة العامة أثناء استجوابه. كما أنه لم يكشف عن ذلك الاكراه الذي وقع عليه والآثار التي نتجت عنه بمرحلة المحاكمة السابقة. مما يتعين معه اطراح ذلك الدفع والالتفات عنه. أما عما يثيره الدفاع عن المتهم الثاني من أنه عدل عن فكرة القتل ، فإن ذلك مردود بأن مجرد افصاح المتهم الثاني للمتهم الأول عن رغبته في عدم قتل المجنى عليه وقت وجودهما داخل شقة المجنى عليه، وفي الوقت الذي كان فيه المتهم الأول متحفزا لارتكاب الفعل الإجرامي، ويتحين الفرصة لتنفيذ الجريمة المتفق عليها فيما بينهما وهي قتل المجنى عليه وسرقة أمواله، دون أن يأتي المنهم الثاني من الأفعال الايجابية ما يكشف عن ارادته في عدم اتمام تنفيذ الجريمة، أو يحول بين المتهم الأول وبين تنفيذ قصده المصمم على قتل المجنى عليه لا يعد ذلك منه عدولا اختياريا عن المضى في ارتكاب جريمة القتل كما أن عدم يَدِخُلُهُ فِي الأعتداء على المحنى عليه أثناء قيام المتهم الأول بتسديد الطعنات بالسكين، لا ينفي مساهمته في ارتكاب جريمة القتل العمد، ما دام أنه قد ظل باقيا على مسرح الحادث بجانب المتهم الأول حاملا للأداة الأخرى - مفتاح أنبوبة البوتاجاز - التي كانت معدة لاستعمالها في ارتكاب جريمة القتل العمد، وحتى أنم المتهم الأول تنفيذ تلك الحريمة باحداث اصابات المجنى عليه التي أدت إلى قتله. ومن ثم فإنه يتعين اطراح كافة أوجه الدفوع والدفاع المبداه من المتهم الثاني للأسباب المار بيانها .

من حيث إنه عن نية القتل، فهى ثابتة فى حق المتهمين من اتفاقهما على قتل المجنى عليه بغرض سرقة أمواله وتصميمهما على ذلك، ومن ذهابهما إلى شقته بعد أن أيقنا وجوده بها بمفرده، وكان المتهم الأول حاملا للسكين والمتهم الثانى حاملا لمفتاح أنبوية البوتاجاز، وهى الآلات التى أعدت لاستخدامها فى تنفيذ جريمتهما المنفق عليها، ومن قيام المتهم الأول بطعن المجنى عليه بتلك السكين ثلاث طعنات فى ظهره وصدره، بقصد ازهاق روحه، فأحدث به الاصابات الموصوفه بتقرير الصفة التشريحية وقد أحدثت اصابة الصدر تمزق بالرئة اليسرى ونزيف غزير بها وصدمة، مما يكشف عن أن المتهم الأول كان يسدد الطعنات لجسد المجنى عليه بشدة وعنف

بدلالة ما اعترف به في التحقيقات من أنه كان عقب كل طعنه ينتزع السكين من جسد المجنى عليه لاخراجها منه، وهو ما يقطع وبيقين بانصراف نيته إلى ازهاق روح المجنى عليه، وكان المتهم الثاني موجودا على مسرح الحادث وقت قيام المتهم الأول بطعن المجنى عليه بالسكين، وبحمل معه مفتاح أنبوبة البوتاجاز الذي أعد لاستخدامه في الاعتداء على المجنى عليه، فإن المحكمة تستخلص من ذلك كله ومن الظروف والملابسات التي أحاطت بواقعة الدعوى والأدلة القولية والفنية التي ساقتها ـ على النحو السالف بيانه ـ ثبوت نية القتل في حق المتهمين الأول والثاني ثبوتا كافيا . ومن حيث إنه عن ظرف سبق الاصرار فهو متوافر في حق المتهمين الأول والثاني من تفكيرهما خلال أيام سابقة على تاريخ الحادث في قتل المجنى عليه بغرض سرقة أمواله، وتدبرهما لهذا الأمر في هدوء وروية، ثم اتفاقهما على ذلك الأمر، وقد ظلا يوم الحادث يبحثان عن المجنى عليه ويترقبان عودته إلى مسكنه، وإما أيقنا من عودته إليه ووجوده بمفرده في شقته، صعدا إليه وهما يحملان الآلات التي أعدت لتنفيذ جريمة القتل، وقد خبأ المتهم الأول السكين في ملابسه، وخبأ المتهم الثاني مفتاح أنبوبة البوتاجاز في ملابسه، ولما سنحت الفرصة لهما أثناء وجودهما مع المجنى عليه بشقته، أسرع المتهم بتسديد الطعنات بالسكين لجسم المجنى عليه بقصد إزهاق روحه، وقد تحقق هذا القصد باحداث اصابات المجنى عليه التي أودت بحياته، فإن ظرف سبق الاصرار ـ بما يعنيه من تدبر وروية واعمال الفكر في هدوء ـ يكون ثابتا في حق المتهمين .

ومن حيث إنه بجلسة ..... قررت المحكمة ارسال أوراق القضية إلى فضيلة مفتى الجمهورية لابداء الرأى، وحددت جاسة ..... للنطق بالحكم. وقد ورد تقرير فضيلة مفتى الجمهورية المؤرخ ...... الذي انتهى فيه إلى أن جزاء المتهمين ...... و..... هو الاعدام قصاصا لقتلهما المجنى عليه ...... عمدا جزاء وفاقا، إذ القتل أنفى للقتل.

ومن حيث إن المحكمة وقد اطمأنت إلى سائر الأدلة القولية والفنية التي ساقتها على النحو السالف بيانه \_ واقتنعت بها وصحت لديها على ثبوت جربمة القتل العمد مع سبق الاصرار في حقُّ المتهمين، بعد أن وفرت لهماً. في اجراءات هذه المحاكمة

- حقهما في الدفاع على النحو الذي يتطلبه القانون ، بأن ندبت لكل منهما محام ترافع في الدعوى بعد الاطلاع على أوراقها، وأبدى ما عن له من أوجه الدفوع والدفاع، والتي عرضت لها هذه المحكمة ـ ايرادا وردا ـ على النحو الذي أوردته فيما سلف ـ ولم تر فيها ما ينال من صحة الأدلة التي اطمأنت اليها وأخذت بها، فأنه ولكل ما تقدم، يكون قد ثبت في يقين المحكمة أن المتهمين : ١- ....... ٢. ..... . في يوم ...... بدائرة قسم ..... قتلا ..... عمدا مع سبق الاصرار، بأن عقدا العزم على قتله وصمما على ذلك وأعدا لهذا الغرض سكينا ومفتاح أنبوية بوتاجاز ، وتوجها إليه بمسكنه حين تأكدا من وجوده به بمفرده، والتقيا به ولما فرغا من حديثهما معه وحانت لهما فرصة تنفيذ قصدهما المصمم عليه، عندما توجه المجنى عليه لباب الشقة لتوديعهما، طعنه المتهم الأول بالسكين في ظهره وصدره، قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفه بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته، وكان المتهم الثاني موجودا على مسرح الحادث حاملا لمفتاح أنبوية البوتاجاز حتى تمكن المتهم الأول من تسديد الطعنات بجسد المجنى عليه بالسكين. ويتعين لذلك وباجماع الآراء عقابهما عملا بالمادة ٢٣٠ من قانون العقوبات، والمادتين ٢/٣٨٤، ٢/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية.

ومن حيث إنه عن السكين المضبوطة، فإن المحكمة تقضى بمصادرتها عملا بنص المادة ٣٠ من قانون العقوبات.

ومن حيث إنه عن المصروفات الجنائية فيلزم بها المحكوم عليهما عملا بنص المادة ٣١٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

ومن حيث إنه عن الدعوى المدنية المقامة من ...... زوجة المجنى عليه. عن نفسها وبصفتها وصية على ابنتها .... قاصرة المجنى عليه ....، بموجب قرار الوصاية ـ المرفق بالأوراق ـ ومن والدة المجنى عليه ـ ..... وشقيقه ..... بموجب الاعلام الشرعى - المرفق بأوراق الدعوى - بطلب الزام المتهمين متضامنين بأن يؤديا اليهم مبلغ واحد وخمسون جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

ومن حيث إن المدعية بالحقوق المدنية ...... عن نفسها ويصفتها سالفة الذكر، قد حضرت بجلسة المحاكمة أمام هذه المحكمة وحضر معها الأستاذ/ ...... المحامي. والذي سبق حضوره بحاسات المحاكمة السابقة عن باقي المدعين بالحقوق المدنية - والدة المجنى عليه وشقيقه - سالفي الذكر - بموجب توكيل خاص مودع.

ومن حيث إنه لما كانت المادة ١٦٣ من القانون المَدني قد نصت على أن عكل َ خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض، ويبين من هذا النص أن عناصر المسئولية المدنية هي الخطأ والضرر علاقة السبيبة، وكان خطأ المتهمين ...... و ..... قد تمثل في الفعل العمدي وهو طعن المحني عليه ـ مورث المدعين بالحقوق المدنية - بالسكين وقد تسبب هذا الخطأ في الحاق الضرر بالمجنى عليه، وهو اصابته بالإصابات التي أدت إلى وفاته، وقد توافرت علاقة السببية بين الخطأ والصرر، إذ أن خطأ المتهمين - سالفي الذكر - السالف بيانه - هو الذي أدى مباشرة إلى وفاة المجني عليه، وهي النتيجة المترتبة على ذلك الفعل. ولما كان ذلك الخطأ قد سبب بدوره للمدعين بالحقوق المدنية ضررا بوفاة مورثهم، فإنه يتعين إجابة المدعين بالحقوق المدنية إلى طليهم بالزام المتهمين ...... و ...... متضامنين ـ بأن يؤديا إليهم مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المدنى المؤقت، عملا بالمادتين ١٦٣، ١٦٩ من التقنين المدنى .

ومن حيث إنه عن مصاريف الدعوى المدنية شاملة مقابل أتعاب المحاماة، فإن المحكمة تلزم بها المتهمين عملا بنص المادة ٣٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

## جلسة ٢٥من سبتمبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد يحيى رشدان نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ مجدى الجندى و حسين الشافعى و محمود شريف فهمى و إبراهيم الهنيدى نواب رئيس انحكمة

### (15.)

## الطعن رقم ١٣٤٥١ لسنة ١٦ القضائية

(١) تفتيش «التفتيش بإذن». مأمور والضبط القضائي
 «سلطاتهم».

تولى رجل الصبط القضائي بنفسه التحريات التي يؤسس عليها طلب الاذن بالتفتيش. غير لازم. له الاستعانه بمعاونيه من رجال السلطه العامة والمرشدين السريين أو غيرهم. ما دام قد اقتنع شخصيا بصحه ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه من معلومات.

(۲) تفتيش اإذن التفتيش. إصداره، محكمة الموضوع اسلطتها
 فى تقدير جديه التحريات، السندلالات.

تقدير جديه التحريات وكفايتها لاصدار إذن التفتيش. موضوعي.

(٣) إثبات ابوجه عام اأوراق رسميه محكمة الموضوع
 اسلطتها في تقدير الدليل .

الأدلة في المواد الجنانية إقناعية. للمحكمة الالتفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسميه ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتتم مع الحقيقة التي إطمأنت إليها.

(٤) تفتيش «إذن التفتيش، إصداره». مواد مضدرة . حكم «تسبيبه تسبيب غير معيب».

إثبات الحكم أن مجرى التحريات إستصدر إذنا من النيابه العامة بعد أن دلت تعرياته

على أن الطاعنين يحوزان ويحرزان جواهر مخدرة ويستخدمان سيارة أجره في نقلها وتم ضبطهما وعثر معهما داخل السيارة على المخدر المضبوط. مفهومه أن الإذن صدر اصبط جريمة تحقق وقوعها لا لضبط جريمة مستقبلة.

(٥) قانون اتفسيره، تفتيش «إذن التفتيش. إصداره، نيابة عامة . نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها» . حكم «تسبيبه . تسبيب غير معيب».

عدم وجوب تسبيب أمر التفتيش إلا حين ينصب على المسكن. أساس ذلك؟

أمر النيابة العامة بتفتيش شخصي الطاعنين ووسيله الانتقال. لا موجب لتسبيبه.

مثال.

(٦) تفتيش ، إذن التفتيش التوقيع عليه وإصداره، .

النعى على مجرد شكل التوقيع على إذن التغتيش: لا يعيبه . ما دام موقعاً عليه ممن أصدره.

(٧) دفوع الدفع بشيوع التهمة النقض السباب الطعن. ما لا يقبل منها الـ

الدفع بشيوع التهمة. موضوعي. لا يستازم رداً خاصاً. استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي تطمئن إليها المحكمة.

(٨)نقض «المصلحه في الطعن، مواد مخدرة.

إنتفاء مصلحه الطاعن فيما يثيره بشأن المخدر المضبوط بالسيارة. ما دام أن الحكم أثبت مسلوليته عن المخدر المضبوط في جبيه.

(٩) إجراءات الجراءات التحريز ، نقض السباب الطعن. مالا يقبل منهاه .

إجراءات التحريز .عمل تنظيمي للمحافظة على الدليل. مخالفتها لا يرتب البطلان.

(١٠) مواد متحدرة . محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليلاء نقض اأسباب الطعن. مالا يقبل منهاء .

مجادلة المتهم بإحراز مخدرات فيما إطمأنت إليه المحكمة من أن المخدر المضبوط هو الذي جرى تحليله. جدل في تقدير الدليل. إثارته أمام محكمة النقض. غير مقبول.

(١١) دفاع الإخلال بحق الدفاع. مالا يوفره، . حكم اتسبيبه . تسبيب غير معيب، .

التفات الحكم عن الرد على الدفاع القانوني ظاهر البطلان. لا يعيبه.

(۱۲) مواد مخدرة. حكم اتسبيبه. تسبيب غير معيب، نقض السباب الطعن . ما لا يقبل منها،

تدليل الحكم على ثبوت احراز الطاعن للمخدر المصبوط معه بركنيه المادى والمعنوى واستظهاره أن الاحراز كان مجرداً من القصود الخاصة . كفايته رداً على نعى الطاعن بأن صآله الكمية ترشح إحراز المخدر للأستعمال الشخصى.

(۱۳) مواد مخدرة. عقوبه التطبيقهاا، مصادرة . حكم السبيبه .
 تسبيب غير معيب، نقض السباب الطعن. ما لا يقبل منها.

نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنه ١٩٦٠ يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر. وجوب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ عقوبات التي تحمى حقوق الغير حسن النبه.

القضاء بمصادرة السيارة التي ضبط مع الطاعن الثاني بها المخدر المضبوط وتسليمه بملكيتها . لا خطأ في القانون .

١- لما كان القانون لا يوجب حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه
 التحريات والابحاث التي يؤسس عليها الطلب بالاذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون

على معرفة شخصية سابقة به، بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم، مادام أنه قد اقتنع شخصيا بصحة ما نقوه إليه وبصدق ما نقاه عنهم من معلومات.

٢ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالنفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها إلى سلطة التحقيق تحت أشراف محكمة الموضوع فإذا كانت هذه الأخيرة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اجرائه - فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

٣ ـ من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية إقناعية فللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام لا يصح في العقل أن يكون غير ملتلم مع الحقيقة التي اطمأنت اليها من باقي الادلة القائمة في الدعوى.

٤ ـ لما كان الحكم قد أثبت فى مدوناته أن العقيد ......... قد استصدر أذنا من النيابة بعد أن دلت التحريات على أن الطاعنين يحوزان ويحرزان جواهر مخدرة ويستخدمان فى تنقلاتهما السيارة رقم ....... قيادة الطاعن الثانى وتمكن من ضبطهما والسيارة حيث عثر معهما وبداخل السيارة على المخدرات المضبوطة، فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من الطاعنين لا لضبط جريمة مستقبلة ويكون الحكم فيما أنتهى إليه من إطراح الدفع المبدى من الطاعنين فى هذا الشأن قد أصاب صحيح القانون.

مـ لما كانت المادة ٤٤ من الدستور والمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية
 بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ لا توجبان تسبيب أمر التفتيش إلا حين ينصب
 على المسكن، والحال في الدعوى الراهنة أن أمر النيابة العامة بالتفتيش أتصب على

شخص الطاعنين ووسيلة الانتقال دون مسكنيهما فلا موجب لتسبيبه، ومن هذا فإن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أصدرت الأمر بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم اليها من الضابط ـ طالب الامر ـ وما تضمنه من أسباب توطئة وتسويغا لاصداره وهذا حسبه كى يكون محمولا على هذه الاسباب بمثابتها جزءا منه.

٦ ـ لما كان النعى واردا على مجرد شكل التوقيع فإنه لا يعيب الاذن مادام
 موقعا عليه فعلا ممن اصدره.

٧ ـ من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التى لا
 تستوجب من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التى تطمئن اليها.

٨- انتفاء مصلحة الطاعن فيما يثيره بشأن المخدر المضبوط بالسيارة مادام أن وصف التهمة التى دين بها يبقى سليما لما أثبته الحكم عن مسئوليته عن المخدر المضبوط فى جيب قميصه الذى كان يرتديه.

٩ - من المقرر أن اجراءات التحريز إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا، بل ترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل.

١٠ ـ لما كان جـدل الطاعن والتشكيك في انقطاع الصلة بين مخدر الحشيش المضبوط المثبت بمحضر الشرطة عن ذلك المقدم للنيابة والذي أجرى التحليل عليه أن هو إلا جدل في تقدير الدليل المستمد من أقوال شهود الاثبات وفي عملية التحليل التي الطمأنت إليها محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرتها في عقيدتها في ذلك وهو من اطلاقاتها.

١١ ـ لما كان الحكم المطعون فيه قد تناول بالرد على دفعي الطاعن الأول

بشيوع تهمة حيازة المخدر ومخالفته اجراءات التحريز للقانون مما يضفي كثيرا من الشك في نسبة المخدر اليه. على نحو يتفق وصحيح القانون، فإن ما ينعاه في هذا الصدد لا يكون سديدا. لما كان ذلك، وكان الطاعن الثاني يسلم في أسباب طعنه أن تقديد الخبير أنتهم إلى أن مكان الضبط يقع بدائرة مركز المنصورة ، وكان الانن بالتفتيش قد صدر ـ بما لا بماري فيه الطاعن ـ من وكيل نيابة مركز المنصورة أي من المختص مكانيا باصداره، فإن الدفع ببطلان الاذن لا يعدو ـ على ما سلف ـ دفاعا قانونيا ظاهر البطلان وبعيدا عن محجة الصواب لا يعبب الحكم المطعون فيه التفاته عنه.

١٢ - لما كان الطاعن الثاني لم يدفع لدى محكمة الموضوع بقيام قصد الاستعمال الشخصي لديه، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت احراز الطاعن للمخدر المضبوط معه بركنيه المادي والمعنوى ثم استظهر أن الاحراز كان مجردا عن أى قصد من القصود الخاصة، ومن ثم فإن نعيه بأن صالة كمية المخدر المصبوط معه ترشح بأنه كان لاستعماله الشخصى يكون في غير محله.

١٣ ـ لما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد نصت على أنه يحكم في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة الوارد ذكرها في الجدول رقم ٥ وكذلك الادوات ووسائل النقل المضبوطة التي استخدمت في أرتكاب الجريمة. وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه يجب تفسير هذا النص على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمى الغير حسن النية. وكان الحكم المطعون فيه ـ بما لا ينازع فيه الطاعن الثاني ـ قد بين واقعة الدعوى والأدلة على ثبوت النهمة قبل كل من الطاعنين كما دلل على ثبوت استخدام السيارة المضبوطة قيادة الطاعن الثاني ـ والذي يسلم في أسباب طعنه أنها مملوكة له ـ في أرتكاب الجريمة وذلك من واقع محضر التحريات وأذن تقنيش النيبه وضبط السياره وبها المخدر وانتهى إلى معاقبتهما عن مطلق الحيازة والاحراز المجردين عن أى قصد كما قضى بمصادرة المخدر والسيارة المضبوطين، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمصادرة السيارة المضبوطة يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا وبمنأى عن قالة الخطأ في تطبيق القانون.

## الوقائسع

أتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما المنهم الأول: (١) حاز وأحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (حشيش) في غير الاحوال المصرح بها قانونا . (٢) أحرز بغير ترخيص سلاحا ابيض (مطواة قرن غزال) في غير الاحوال المصرح بها قانونا. ثانيا المتهم الثاني: (١) أحرز بقصد الاتجار جوهراً ، حشيش ، في غير الاحوال المصرح بها قانونا. (٢) نقل بغير قصد الاتجار او التعاطى او الاستعمال الشخصى جوهرا مخدراً و حشيش ، في غير الاحوال المصرح بها قانونا واحالتهما الى محكمة جنايات المنصورة لمحماكمتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بامر الاحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٤٢،١/٣٨،٢،١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٥٧ من القسم الثاني من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول والمستبدل بالقانون الأخير والمواد ١/١، ٢٥ مكررا/١، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند رقم ١٠ من الجدول رقم (١) الملحق بمعاقبة المتهم الاول بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتغريمه خمسين الف جنيه ومصادرة المخدر والسيارة المضبوطين عما اسند اليه بوصف التهمة الاولى ويحبسه شهرا واحدا وتغريمه مائة جنيه ومصادرة المطواه المضبوطة عما أسند اليه بوصف التهمة الثانية ـ ثانياً : بمعاقبة المتهم الثاني بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث

سنوات وبتغريمه خمسين الف جنيه وبمصادرة الجوهر المخدر المضبوط باعتبار ان احراز المتهمين للمخدر كان مجرداً من القصود.

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ.

## المحكمسة

حبث ان مبنى اوجه الطعن التي تضمنتها اسباب الطعن الثلاثة المقدمة من الطاعنين هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن الاول...... وشهرته..... بجريمتي احراز روحيازة مخدر الحشيش بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي واحراز سلاح أبيض ، مطواه قرن غزال ، بغير ترخيص وفي غير الاحوال المصرح بها قانونا، ودان الطاعن الثاني ...... وشهرته ..... بجريمة احراز جوهر الحشيش المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي، قد شابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون. ذلك أنهما دفعا ببطلان اذن التفتيش لابتنائه على تمريات غير جدية مصدرها مرشد سرى ـ ودلل الطاعن الأول على ذلك بما قدمه من مستندات رسمية التفت عنها الحكم - ، ولصدوره عن جريمة مستقبلة غير محققة الوقوع، ولعدم تسبيبه تسبيبا كافيا، وتوقيعه بتوقيع غير مقروء، كما دفع الطاعن الاول بشيوع تهمة حيازة مخدر الحشيش ومخالفة اجراءات التحريز للقانون مما يضفى كثيرا من الشك في نسبة المخدر إلى الطاعن ـ الا إن الحكم رد على هذه الدفوع بما لا يصلح ردا. كذلك التفت الحكم عن دفاع الطاعن الثاني بعدم الاختصاص المكاني لمصدر الاذن بالتفتيش. كما أن ضآلة كمية المخدر المضبوط معه ترشح بأنه كان لاستعماله الشخصي. واخيرا قضى الحكم بمصادرة السيارة ملكه رغم عدم وجوب ذلك لعدم توجيه الاتهام اليه أو ادانته عن حيازة ما ضبط بها من مخدر. كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان كلا من الطاعنين بها، ودلل على ثبوت الجريمة في حق كل منهما بأدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى مارتبه الحكم عليها مستمدة من اقوال ضباط الواقعة وما تضمنه تقرير المعمل الكيمائي بمصلحة الطب الشرعي. لما كان ذلك، وكان القانون لا يوجب حتما ان يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والابحاث التي يؤسس عليها الطلب بالإذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على مع فة شخصية سابقة به، بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم، مادام انه قد اقتنع شخصيا بصحة ما نقاوه اليه ويصيدق ما تلقاه عنهم من معاومات. وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الي سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع فانا كانت هذه الاخيرة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها امر التفتيش وكفايتها لتسويغ اجرائه ـ فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، ولما كانت الادلة في المواد الجنائية اقناعية فللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام لا يصح في العقل أن بكون غير ملتئم مع الحقيقة التي أطمأنت اليها من باقي الادلة القائمة في الدعوى، وإذ كانت المحكمة - في الدعوى الراهنة - قد سوغت الامر بالتفتيش وربت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لها اصلها الثابت في الاوراق، فانه لا يجوز المجادلة في ذلك امام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان الحكم قد اثبت في مدوناته ان العقيد..... قد استصدر اذنا من النيابة بعد ان دلت التحريات على ان الطاعنين يحوزان ويحرزان جواهر مخدرة ويستخدمان في، تنقلاتهما السيارة رقم..... قيادة الطاعن الثاني وتمكن من صبطهما والسيارة حيث عثر معهما وبداخل السيارة على المخدرات المضبوطة، فإن مفهوم ذلك أن الامر قد

صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من الطاعنين لا لضبط جريمة مستقبلة وبكون الحكم فيما انتهى اليه من اطراح الدفع المبدى من الطاعنين في هذا الشأن قد أصاب صحيح القانون. لما كان ذلك. وكانت المادة ٤٤ من الدستور، والمادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ لا توجيان تسبيب أمر التفتيش الا حين ينصب على المسكن، والحال في الدعوى الراهنة أن أمر النباية العامة بالتفتيش انصب على شخص الطاعنين ووسيلة الانتقال دون مسكنيهما فلا موجب لتسبيبه، ومن هذا فإن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أصدرت الأمر بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم اليها من الضابط عالب الامر ـ وما تضمنه من أسباب توطئة وتسويغا لاصداره وهذا حسبه كي يكون محمولا على هذه الاسباب بمثابتها جزءا منه، لما كان ذلك، وكان النعي واردا على مجرد شكل التوقيع فانه لا يعيب الاذن مادام موقعا عليه فعلا ممن اصدره، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتنق هذا النظر ومن ثم فلا وجه لتعييب ـ الطاعن الأول ـ الحكم في الصدد. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الدفع بشيوع النهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أبلة الثبوت التي تطمئن اليها، وكان الحكم قد أقام قضاءه على ما استقر في عقيدة ووجدان المحكمة من انبساط سلطان الطاعن الأول على جوهر الحشيش المضيوط بالسيارة تأسيسا على أدلة سائغة لها اصلها في الاوراق وتدفق والاقتضاء العقلي، فصلا عن انتفاء مصلحته فيما يثيره بشأن المخدر المضبوط بالسيارة مادام أن وصف التهمة التي دين بها يبقى سليما لما أثبته الحكم عن مسئوليته عن المخدر المضبوط في جيب قميصه الذي كان يرتديه. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن اجراءات التحريز إنما قصدبها تنظيم العمل المحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا، بل ترك الأمر في نلك إلى اطمئنان المحكمة الي سلامة البلال،

وكان جدل الطاعن والتشكيك في انقطاع الصلة بين مخدر المشيس المضبوط المثبت بمحضر الشرطة عن ذلك المقدم للنيابة والذي أجرى التحليل عليه أن هو الا جدل في تقدير الدليل المستمد من أقوال شهود الأثبات وفي عملية التحليل التي اطمأنت الهها محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرتها في عقيدتها في ذلك وهو من اطلاقاتها، ولما كان الحكم المطعون فيه قد تناول بالرد على دفعي الطاعن الأول بشيوع تهمة حيازة المخدر ومخالفة اجراءات التحريز للقانون مما يصفي كثيرا من الشك في نسبة المخدر اليه ـ على نحو يتفق وصحيح القانون، فإن ما ينعاه في هذا الصدد لا يكون سديدا. لما كان ذلك، وكان الطاعن الثاني يسلم في أسباب طعنه أن تقرير الخبير انتهى إلى أن مكان الضبط يقع بدائرة مركز المنصورة، وكان الاذن بالتفتيش قد صدر ـ بما لا يماري فيه الطاعن ـ من وكيل نيابة مركز المنصورة أي من المختص مكانيا باصداره، فإن الدفع ببطلان الأذن لا يعدو على ما سلف دفاعا قانونيا ظاهر البطلان وبعيدا عن محجة الصواب لا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عنه، ويكون النعى عليه في هذا الخصوص غير مقبول. لما كان ذلك، وكان الطاعن الثاني لم يدفع لدى محكمة الموضوع بقيام قصد الاستعمال الشخصي لديه، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت احراز الطاعن للمخدر المضبوط معه بركنيه المادى والمعنوى ثم استظهر أن الاحراز كان مجردا عن أى قصد من القصود الخاصة، ومن ثم فإن نعيه في هذا الصدد يكون في غير محله. لما كان ذلك، وكانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والانجار فيها قد نصت على أنه يحكم في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النسانات المضيوطة الوارد ذكرها في الجدول رقم ٥ وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضيوطة التي استخدمت في ارتكاب الجريمة. وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه بجب تفسير هذا النص على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من

قانون المعقوبات التى تحمى الغير حسن النية. وكان الحكم المطعون فيه. بما لا ينازع فيه الطاعن الثانى ـ قد بين واقعة الدعوى والأدلة على ثبوت التهمة قبل كل من الطاعنين كما دلل على ثبوت استخدام السيارة المصبوطة قيادة الطاعن الثانى ـ والذى يسلم فى أسباب طعنه أنها مملوكة له ـ فى أرتكاب الجريمة وذلك من واقع محصر التحريات وإذن تفتيش النيابة وضبط السيارة وبها المخدر وأنتهى إلى معاقبتهما عن مطلق الحيازة والاحراز المجردين عن أى قصد كما قصنى بمصادرة المخدر والسيارة المضبوطين، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمصادرة السيارة المضبوطة يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا وبمنأى عن قالة الخطأ فى تطبيق القانون، لما كان ما نقدم، فإن الطعن برمته بكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

#### جلسة ۲۷ من سبتمبر سنة ۱۹۹۷

برناسة السيد المستشار / صلاح البرجي نانب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود عبد الباري ومحمد حسين مصطفى وفير عثمان ورجب فراج نواب رئيس انحكمة

#### (111)

### الطعن رقم ١٤٦٣١ لسنة ٦٢ القضائية

(١) مسعسارضسة ، نظرها و الحكم فسيسها ، . إجسراءات ،
 إجسراءات المساكمة ، . شهسادة مرضية .

عدم قبول النعى بالطلان على الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن . مادامت محكمة النقض لم تطمئن إلى الشهادة المرضية التى قدمها الطاعن تدليلا على العذر القهرى الذى حال بينه و بين حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه .

( ٢ ) إجراءات ا إجراءات المحاكمة ، . إعلان . قانون ا تفسيره ، .

التقرير بالاستئناف من وكيل الطاعن . اعتبار ه إعلانا للطاعن بالجلسة . المادة ٤٠٨ إجراءات المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

(٣) تقرير تلخيص . إجراءات المحاكمة ، . نقض ، أسباب الطعن .
 مالا يقبل منها ، .

النعى بقصور تقرير التلخيص لأول مرة أمام النقض . غير جائز . علة ذلك ؟

( ٤ ) حكم ، وضعه والتوقيع عليه و إصداره ، . ، بطلانه ، نقض ، أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، .

تحرير الحكم على نموذج مطبوع . لا يبطله . مادام استوفى مقوماته .

إغفال ملء بعض البيانات أو تعديلها بما يتفق مع منطوق الحكم . لا يعيبه . علة ذلك ؟

( ٥ ) استثناف ۱ نظره والحكم فيه ١ . حكم ۱ تسبيب . تسبيب غير
 معيب ١ . نقض ١ أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ١ .

إحالة الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم المستأنف الذي أشار إلى مواد الإتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها . كفايته بيانا لموارد القانون الذي عاقبه بمقتضاها .

(٦) حكم ا وضعه و التوقيع عليه و إصداره ١.

العبرة في الحكم . بنسخته الأصلية .

ورقة الحكم قبل التوقيع عليها - أصلا كانت أو مسودة - مجرد مشروع . للمحكمة كامل الحرية في تغييره أو التعديل فيه . مؤدى ذلك ؟

تحرير الحكم عن طريق إملائة من القاضى على سكرتير الجلسة . لا يبطله . مادام استوفى أوضاعه الشكلية و بياناته الجوهرية التي نص عليها القانون .

( ٧ ) محضر الجلسة . نقض ا أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

إغفال التوقيع على محاصر الجلسات . لا أثر له على صحة الحكم .

١ - لما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المعارضة الإستئنافية التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن تخلف عن حضور فيها ولم يحضر عنه محام ليوضح عذره فى ذلك فقضت المحكمة بإعتبار المعارضة كأن لم تكن ، وكان الطاعن قد أرفق بملف الطعن شهادتين طبيتين تدليلا على العذر القهرى الذى حال بينه وبيين حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه و إبداء دفاعه . لا تطمئن إليهما المحكمة . فإن منعاه على الحكم بقالة البطلان يكون في غير محله .

٢ – لما كان الطاعن قد قرر بأسباب طعنه أن وكيله قرر بالاستئناف فى الحكم الصادر من محكمة أول درجة فإن ذلك يعتبر إعلانا صحيحا طبقا للمادة ٤٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ ولا ضرورة لإعلنه بتلك الجلسة .

٣ – لما كان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يعترض على ما تضمنه تقرير التلخيص الذى تلاه عضو اليسار بالدائرة ، فلا يجوز له من بعد النعى على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض إذ كان عليه إن رأى التقرير قد أغفل الإشارة إلى واقعة تهمة أن يوضحها فى دفاعه ويكون منعاه فى هذا الخصوص على غير أساس .

٤ - من المقرر أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه مادام الثابت أن الحكم المطعون فيه قد استوفى أوضاعه الشكلية و البيانات الجوهرية التى نص عليها القانون ، و لا يؤثر فى ذلك إغفال ملء بعض البيانات أ و تعديلها بما يتغق ممع منطوق الحكم لأن ذلك من قبيل السهو الواضح فلا ينال من صحة الحكم و يكون منعى الطاعن فى هذا الصدد على غير أساس .

لها كان الثابت من الاطلاع على حكم أول درجة انه أشار إلى مواد
 الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها وقد أحال الحكم المطعون فيه إلى أسباب

الحكم المستأنف وفي ذلك ما يكفي ليبان مواد القانون التي عاقبته بمقتضاها ومن ثم يكون منعاه في هذا الخصوص في غير محله .

٣ - من المقرر أن العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب و يوقع عليها القاضي و تحفظ في ملف الدعوي و تكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية و في الطعن عليه ممن ذي الشأن ، وان ورقة الحكم قبل التوقيع سواء كانت أصلا أو مسودة - لا تكون إلا مشروعا ، للمحكمة كامل الحرية في تغييره و في إجراء ما تراه في شأن الوقائع و الأسباب مما لا تحدد به حقوق الخصوم عند إرادة الطعن . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة النسخة الأصلية للأحكام الصادرة في الدعوى للم كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة النسخة الأصلية للأحكام الصادرة في الدعوى المصادرة التي يتطلبها القانون ، ولا ينال من ذلك أن أوراق الدعوى قد خلت من وجود المسودة الحكم - على فرض صحة ما يدعيه الطاعن - ذلك أن تحرير الحكم عن طريق الملائه ممن القاضي على سكرتير الجلسة لا يقتضى بطلائه مادام الثابت على نحو ما سلف أنه قد استوفى أوضاعه الشكلية و البيانات الجوهرية التي نص عليها القانون .

٧ - من المقرر وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أن إغفال التوقيع على
 محاضر الجلسات لا أثر له على صحة الحكم .

## الوتاثع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد المنقولات المبينة وصفا وقيمة بالأوراق المملوكة له و المحجوزة عليها قضائيا و المسلمة إليه لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فأختلسها لنفسة إضرار بالجهة الحاجزة و طلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنع ....... قضت غيابيا عملاً بمادتي

الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإقاف التنفيذ عارض و قضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها و تأييد الحكم المعارض فيه . استأنف و محكمة المنصورة الابتدائية ، مأمورية ميت غمر الاستئنافية ، قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض و قضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن .

فطعن الأستاذ / ....... المحامى عن الأستاذ / ...... المحامى النابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ .

### المكمة

لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المعارضة الاستئنافية التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن تخلف عن الحضور فيها ولم يحضر عنه محام ليوضح عذره في ذلك فقضت المحكمة بإعتبار المعارضة كأن لم تكن ، ، وكان الطاعن قد أرفق بملف الطعن شهادتين طبيتين تدليلا على العذر القهرى الذى حال بين و بين حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه و إبداء دفاعة . لا تطمئن إليهما المحكمة . فإن منعاة على الحكم بقالة البطلان يكون في غير محله . لما كان ذلك ، و كان الطاعن قد قرر بأسباب طعنه أن وكيله قرر بالاستئناف في الحكم الصدر من محكمة أول درجة فإن ذلك يعتبر إعلانا صحيحا طبقا للمادة ١٩٠٨ ما نون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ ولا ضرورة لإعلانه بنلك الجلسة ويكون ما يثيره في هذا الشأن في غير محله . لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يعترض على ما تضمنه من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يعترض على ما تضمنه تقرير التلخيوس الذى تلاه عضو اليسار بالدائرة ، فلا يجوز له من بعد النعي على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض إذ كان عليه إن رأى إن التقرير قد

أعفل الإشارة إلى واقعة تهمه أن يوضحها في بفاعه و يكون منعاه في هذا الخصوص على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تحرر الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضي بطلانه مادام الثابت أن الحكم المطعون فيه قد استوفى أوضاعه الشكلية و البيانات الجوهرية التي نص عليها القانون ، ولا يؤثر في ذلك إغفال ملء البيانات أو تعديلها بما يتفق مع منطوق الحكم لأن ذلك من قبيل السهو الواضح فلا ينال من صحة الحكم و يكون منعي الطاعن في هذا الصدد على غير أساس . لما كان ذلك ، و كان الثابت من الاطلاع على حكم محكمة أول درجة أنه أشار إلى مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها وقد أحال الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم المستأنف وفي ذلك ما يكفي لبيان مواد القانون التي عاقبته بمقتضاها ، ومن ثم يكون منعاه في هذا الخصوص في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العبرة في الحكم هن بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذي الشأن ، و ان ورقة الحكم قبل التوقيع سواء كانت أصلا أو مسودة - لا تكون الامشروعا ، للمحكمة كامل الحرية في تغييره وفي إجراء ما تراه في شأن الوقائع و الأسباب مما لا تحدد به حقوق الخصوم عند إرادة الطعن . لما كان ذلك ، و كان ببين من مراجعة النسخة الأصلية للأحكام الصادرة في الدعوى بدرجتيها أنها موقعة من القاضي الذي أصدرها مما تكون معه قد استوفت شرائط الصحة التي ينطلبها القانون ، ولا ينال من ذلك أن أوراق الدعوى قد خلت من وجود مسودة الحكم - على فرض صحة ما بدعيه الطاعن - ذلك أن تحرير الحكم عن طريق إملائه من القاضي على سكرتير الجلسة لا بِقَتَضِي بِطِلانِه ماداء الثابِت على نحو ما سلف أنه قِد استوفي أوضاعه الشكلية و البيانات الجوهرية التي نص عليها القانون . لما كان ذلك ، وكان من المقرر و حر ما جرى به قضاء محكمة النقض أن إغفال التوقيع على محاضر الجلسات لا أثر له على صحة الحكم و يكون منعى الطاعن في هذا الشأن في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يضحى على غير أساس الأمر الذي يفصح عن عدم قبوله موضوعا

### جلسة ۲۷ من سبتمبر سنة ۱۹۹۷

برئاسة السيد المستشار؛ صلاح البرجى نائب رئيس اشكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمود عبد البارى ومحمد حسين مصطفى ونير عثمان نواب رئيس الحكمة ود. صلاح البرعى.

#### (111)

# الطعن رقم ١٧٥١٣ لسنة ٦٢ القضائية

نقض ؛ التقرير بالطعن والصفة فيه ›. محاماه. وكالة.

عدم تقديم المحامى المقرر بالطعن التوكيل الذي يبيح له ذلك. أثره: عدم قبول الطعن شكلا. لا يغير من ذلك. إرفاق توكيل له بأوراق الطعن لاحقا لتاريخ التقرير بالطعن.

لما كان الأستاذ/........ المحامى قد قرر بالطعن بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٧ نيابة عن المحكوم عليه بيد انه لم يقدم التوكيل الذى يبيح له قانونا التقرير بالطعن بمقتضاه للتحقق من صفته ومن ثم فان الطعن يكون قد أقيم من غير ذى صفة - ولا يغير من ذلك التوكيل المقدم بأوراق الطعن والصادر من المحكوم عليه للمحامى سالف الذكر بتاريخ ١٩٩٢/٧/١٨ لاحقاً للتقرير بالطعن - ويكون الطعن قد أفصح عن عدم قبوله شكلاً.

### الوقائسع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بانه أعطى بسوء نية...... شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب. وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٧، ٣٣٧ من قانون العقوبات. وأدعى المجنى عليه مدنيا قبل المدهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة جنح ....... قضت غيابيا بحبس المدهم ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة خمسمائة جنيه لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدى للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن. استأنف ومحكمة المنصورة الابتدائية ، مأمورية دكرس ، الاستئنافية قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد. عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن.

فطعن الأستاذ/..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض...... الخ.

#### المحكمسة

لما كان الأستاذ/....... المحامى قد قرر بالطعن بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٧ نيابة عن المحكوم عليه بيد انه لم يقدم التوكيل الذى يبيح له قانونا التقرير بالطعن بمقتضاه للتحقق من صفته ومن ثم فان الطعن يكون قد أقيم من غير ذى صفة و لا يغير من ذلك التوكيل المقدم بأوراق الطعن والصادر من المحكوم عليه للمحامى سالف الذكر بتاريخ ١٩٩٢/٧/١٨ لاحقاً للتقرير بالطعن ويكون الطعن قد أفصح عن عدم قبوله شكلاً.

### جلسة ۲۸ من سبتمبر سنة ۱۹۹۷

برئاسة السيد المستشار/ طلعت الأكيابى نائب رئيس اعكمة وحضوية السادة المستشارين/ حسن عشيش وأحمدجمال الدين عبد اللطيف وحسن أبو المعالى أبو النصر ومحمد شعبان باشا نواب رئيس اعكمة.

#### (117)

# الطعن رقم ١٣٩٠٩ لسنة ٦٢ القضائية

### (۱) دعوی جنائیة اقیود تحریکها،

اشتراط تقديم شكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص فى الفترة المحددة بالمادة الثالثة اجراءات جنائية عن الجرائم المبينة بها. فى حقيقتة قيد على حرية النيابة فى نحريك الدعوى الجنائية. عدم مساسه بحق المجنى عليه أو من ينوب عنه فى الإدعاء المباشر خلال الأجل المذكور.

(٢) دعوى مباشرة. دفاع الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره.
 نقض اأسباب الطعن. ما لا يقبل منها.

تقدم المجنى عليه بالشكوى إلى النيابة العامة أو أحد مأمورى الصنبط القصائى في الميعاد. أثره . بقاء حقه في الأدعاء المباشر قائما ولو تراخي تحقيقها أو التصرف فيها إلى ما بعد فواته . علة ذلك؟

عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع القانوني الظاهر البطلان.

مثال،

(٣) اثبات ابوجه عاما . دعوى مباشرة.

تقدير المحكمة الدليل في دعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى حرى.

أساس ذلك؟

 (٣) اثبات ابوجه عاما. قوة الأمر القضى. حكم احبية الأحكاما.

الحجية لا ترد إلا على المنطوق. شرط امتداد أثرها إلى الأسباب؟

ما تستنتجه المحكمة من واقعة مطروحة عليها. عدم حيازته حجية. ولا يمنع محكمة أخرى من استنباط ما تراه متفقاً وملابسات الدعوى المطروحة عليها من واقعة مماثلة. علة ذلك؟

 (٥) اثبات «بوجه عام». محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

عدم تقيد القاضى بما تضمنه حكم صادر في واقعة أخرى على ذات المتهم.

الجدل في تقدير الدليل. لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض.

اـ من المفرر أن اشتراط نقديم الشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص فى الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بها ومن بينها جريمة السب المقامة عنها الدعوى المطروحة ـ هو فى حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة فى اتصال الدعوى الجنائية ولا يمس حق المدعى بالحقوق المدنية أو من ينوب عنه بأى صورة من الصور فى حدود القواعد العامة فى أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة خلال

الثلاثة أشهر التالية ليوم علمه بالجريمة ومرتكبها.

٢- من المقرر أنه إذا كان المجنى عليه قد تقدم بشكوى عن الواقعة خلال الثلاثة أشهر المتقدم بيانها إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي وتراخى تحقيقها أو التصرف فيها إلى ما بعد فوات هذه المدة فيجوز له في هذه الحالة أن بلجأ إلى طريق الإدعاء المباشر لأنه بكون قد حفظ حقه من السقوط بتقديمه الشكوى في الميعاد وأبان عن رغبته في السير فيها فضلا عن أنه لا يصح أن يتحمل مغية إهمال جهة التحقيق أو تباطئها. لما كان ذلك، وكان البين من الاطلاع على المغردات المضمومة أن المدعية بالحقوق المدنية تقدمت بشكواها ضد الطاعن إلى قسم شرطة .....بتاريخ ٥/٥/١٩٩١ وهو يوم حدوث الواقعة موضوع الدعوى الراهنة حيث تم سؤال الطرفين ثم احيلت الأوراق إلى النيابة العامة التي تولت التحقيق مقتصرة في ذلك على واقعة الضرب وملتفتة عن واقعة السب التي تضمنتها الشكوي أيضاء وقد اقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها المائلة بالطريق المباشر بصحيفة اعلنت قانونا للطاعن في يوم ٥٩ /٨/٢٥ . لما كان ذلك، فإن قيام المدعية بالحقوق المدنية بتقديم شكواها في الميعاد القانوني قد حال دون سقوط حقها في إقامة دعواها المباشرة ويكون منعي الطاعن في هذا الصدد غير سديد ولا على المحكمة إن هي التفتت عن هذا الدفاع القانوني ظاهر البطلان.

٣ـ من المقرر أن نقدير المحكمة لدليل فى دعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى مادامت لم تطمئن إلى الدليل المقدم فيها، ذلك أن الأحكام الجذائية يجب أن تبنى على الأدلة التى تطرح على المحكمة على بساط البحث بالجلسة ويقتنع منها القاضى بإدانة المتهم أو ببرائته مستقلا فى تكوين عقيدته بنفسه.

٤- من المقرر أن الأصل في الأحكام الا ترد الحجية إلا على منطوقها ولا يمتد

أثرها إلى الأسباب إلا ما كان منها مكملا للمنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا غير متجزىء، ولا يكون للمنطوق قوام إلا به، أما إذا استنتجت المحكمة استنتاجا ما عن واقعة مطروحة عليها كان هذا الاستنتاج لا يحوز حجية ولا يمنع محكمة أخرى من أن تستنبط من واقعة مماثلة ما تراء متفقا وملابسات الدعوى المطروحة عليها لانتفاء الحجية بين حكمين في دعويين مختلفتين موضوعا وسببا.

مـ من المقرر أن القاضى وهو يحاكم متهما يجب أن يكون مطلق الحرية فى هذه المحاكمة غير مقيد بشىء مما تضمنه حكم صادر فى واقعة أخرى على ذات المحهم ولا مبال بأن يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التى تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التى تكونت لدى القاضى الآخر. لما كان ذلك، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا فى تقدير الدليل يهدف إلى التشكيك فيما خاصت إليه المحكمة فى يقين مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض، ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير قويم.

### الوتسائع

اقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جنح الوايلى صد الطاعن بوصف أنه قام بسبها في مكان عام على النحو المبين بالتحقيقات وطلبت عقابه بالمادتين ٣٠٦، ٣٠٦ مكرراً عقوبات وألزامه بأن يؤدى لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادتى الإنهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها وإلزامه بأن يؤدى للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل

التعويض المؤقت. استأنف ومحكمة شمال القاهرة الأبقدائية - بهيئة استثنافية - قضت حضوريا بقبول الاستثناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

#### المكمسة

لما كان من المقرر أن اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثية من قانون الأجراءات الحنائبة عن الحرائم المبينة بها ومن بينها جريمة السب المقامة عنها الدعوى المطروحة ـ هو في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة في اتصال الدعوى الجنائية ولا يمس حق المدعى بالحقوق المدنية أو من ينوب عنه بأي صورة من الصور في حدود القواعد العامة في أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة خلال الثلاثة أشهر التالية ليوم علمه بالجريمة ومرتكبها، فإذا كان المجنى عليه قد تقدم بشكوى عن الواقعة خلال الثلاثة أشهر المتقدم بيانها إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي وتراخى نحقيقها أو التصرف فيها إلى ما بعد فوات هذه المدة فيجوز له في هذه الحالة أن يلجأ إلى طريق الإدعاء المباشر لأنه يكون قد حفظ حقه من السقوط بتقديمه الشكوى في الميعاد وأبان عن رغبته في السير فيها فضلا عن أنه لا يصح أن يتحمل مغبة إهمال جهة التحقيق أو تباطئها. لما كان ذلك، وكان البين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن المدعية بالحقوق المدنية تقدمت بشكواها صد الطاعن إلى قسم شرطة ......بتاريخ ٥/٥/١٩٩١ وهو يوم حدوث الواقعة موضوع الدعوى الراهنة حيث تم سؤال الطرفين ثم أحيلت الأوراق إلى النيابة العامة التي تولت التحقيق مقتصرة في ذلك على واقعة الضرب وملتفتة عن واقعة السب التى تضمنتها الشكرى أيضا، وقد أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها الماثلة بالطريق المباشر بصحيفة أعلنت قانونا للطاعن فى يوم ١٩٨١/٨/٣٥ . لما كان ذلك، فإن قيام المدعية بالحقوق المدنية بتقديم شكواها فى الميعاد القانونى قد حال دون سقوط حقها فى إقامة دعواها المباشرة ويكون منعى الطاعن فى هذا الصدد غير سديد ولا على المحكمة إن هي التفنت عن هذا الدفاع القانوني ظاهر البطلان.

وحيث إنه من المقرر أن تقدير المحكمة لدليل في دعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى مادامت لم تطمئن إلى الدليل المقدم فيها، ذلك أن الأحكام الجنائية بجب أن تبنى على الأدلة التي تطرح على المحكمة على بساط البحث بالجلسة وبقتنع منها القاضى بإدانة المتهم أو ببرائته مستقلا في تكوين عقيدته بنفسه، كما أن الأصل في الأحكام ألا ترد الحجية إلا على منطوقها ولا يمند أثرها إلى الأسباب الا ما كان منها مكملا للمنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا غير متجزىء ولا يكون للمنطوق قوام إلا به، أما إذا استنتجت المحكمة استنتاجا ما عن واقعة مطروحة عليها كان هذا الاستنتاج لا يجوز حجية ولا يمنع محكمة أخرى من أن تستنبط من واقعة مماثلة ما تراه متفقا وملابسات الدعوى المطروحة عليها لإنتفاء الحجية بين حكمين في دعويين مختلفتين موضوعا وسببا، كما أنه من المقرر أن القاضي وهو يحاكم متهما يجب أن يكون مطلق الحرية في هذه المحاكمة غير مقيد بشيء مما تضمنه حكم صادر في واقعة أخرى على ذات المنهم ولا مبال بأن يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التي تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التي تكونت لدى القاضي الآخر. لما كان ذلك، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير الدليل يهدف إلى التشكيك فيما خلصت إليه المحكمة في يقين - مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض - ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون غير قويم.

لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يفصح عن عدم قبوله موضوعا.

### جلسة ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ لجاح سليمان نصار نائب رئيس اشكمة وعضوية السادة المستشارين/ حسن حمزة وحامد عبد الله وفتحى حجاب نواب رئيس اشكمة.وشيل حسن .

(111)

# الطعن رقم ١١٠٧٤ لسنة ٦٥ القضائية

(١) إثبات اخبرة، حكم. اما لا يعيبه في نطاق التعليا، نقض
 اأسباب الطعن. ما لا يقبل منها.

حق الخبير المعين في التحقيق. أن يستعين برأى غيره في القيام بمأموريته.

استناد الحكم إلى أقوال خبير أستعين به في الدعوى بغير حلف يمين. لا يعيبه. مادام قد أدى بمبنا عند مباشرته لوظيفته. علة ذلك؟

(۲) دفاع «الإخـلال بحق الدفاع، ما لا يوفره». نقض «أسـباب
 الطعن، ما لا يقبل منها».

الطاب الذي تلتزم المحكمة بإجابته والرد عليه. ما هيته؟

مثال لطلب غير جازم.

 ١- من المقرر في قصاء محكمة النقض أن للخبير المعين في التحقيق أن يستعين في تكوين رأيه بمن يرى الاستعانة بهم على القيام بمأموريته فإذا كان رئيس لجنة الجرد الذي ندب في الدعرى قد استعان بالخبير فلا يعيب الحكم أن يستند إلى أقوال هذا الخبير والتى أدلى بها بالتحقيقات بإعتباره - خبيراً فى الدعوى - بغير حلَّف يمين مادام قد أدى يمينا عند مباشرته لوظيفته يغنى عن تحليفه فى كل قضية يحضر فيها أمام المحاكم، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون فى هذا الصدد يكون غير سديد.

٢- لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة الأخيرة أن الدفاع عن الطاعنين الختتم مرافعته طالبا الحكم ببراءتهم مما أسند إليهم دون أن يتمسك بإعادة المأمورية إلى لجنة تشكل تشكيلا صحيحا طبقا للقانون فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا لم تعد المأمورية إلى لجنة أخرى ـ لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد إلا على الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الخصوص يكون غير قويم.

### الوتسائع

إنهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم أولاً؛ المتهم الأول: بصفته موظفاً عاماً (مندوب إدارى بشركة .........) استولى بغير حق على مبلغ ١٤١٧٢,٤٢٠ (أربعة عشر ألف ومائة وأثنين وسبعين جنيها وأربعمائة وعشرين مليما) المملوكة لجهة عمله سالفة الذكر على النحو المبين بالتحقيقات، وقد ارتبطت هذه الجريمة بجريمتى تزوير محررات شركة ....... واستعمائها ارتباطا لا يقبل التجزئة هي أنه في ذات الزمان والمكان سالفي البيان - ١ - ارتكب أثناء تأدية وظيفته تزويراً في استمارات حصور وانصراف عمال الظهورات بعمليتي الشركة ببيانات ...... و ....... ويكشوف صرف الأجور الخاصة بهم والمرفقة بالأوراق على النحو الثابت بها وكان ذلك بطريق إضافة أسماء عمال وهميين في الاستمارات الأولى وإثبات أجور لهم في الكرورة والمائية وصرفها خلاف الحقيقة ووقع باستلام تلك الأجور بتوقيعات مزورة الكشوف الثابتة وصرفها خلاف الحقيقة ووقع باستلام تلك الأجور بتوقيعات مزورة

نسبها زوراً إليهم. ٢- اشترك مع مجهول في تزوير توقيعات اعتماد المسئولين بجهة عمله على استمارات الحضور والإنصراف سالفة البيان بأن اتفق معه على ارتكابها فوقعت الجريمة بناء على هذا الإتفاق. ٣- استعمل تلك الاستمارات والكشوف المزورة المنوه عنها فيما زورت من أجله بأن قدمها لجهة عمله للإحتجاج بها مع علمه بتزويرها فتمكن بذلك من الاستيلاء على المبالغ محل جريمة الاستيلاء المسندة إليه. ثانيا: المتهم الثاني: بصفته موظفاً عاماً (مندوب مالي شركة ......) سهل للمتهم الأول الاستيلاء بغير حق على مبلغ ١٤١٧٢,٤٢٠ (أربعة عشر ألف وماثة وأثنين وسبعين جنيها وأربعمائة وعشرين مليما) المملوكة لجهة عمله سالفة الذكر على النحو المبين بالتحقيقات، وقد ارتبطت هذه الجريمة بجريمتي تزوير محررات الشركة المنوه عنها واستعمالها ارتباطا لا يقبل التحزئة ذلك أنه في ذات الزمان والمكان سالفي الذكر: ١- اشترك بطريقي الإتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في تزوير توقيعات عمال الظهورات على كشوف صرف الأجور بأن قدم إليه تلك الكشوف للتوقيع عليها بتوقيعات نسبها زوراً للعمال الموضحة أسماؤهم بها على خلاف الحقيقة ومكنه بذلك من الاستبلاء على تلك الأجور فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة. ٢- استعمل تلك الكشوف المزورة مع علمه بتزويرها بأن قدمها للمختصين بجهة عمله لتسوية عهدته على أساسها. ثالثا: المتهم الثالث: بصفته موظفاً عاماً (مندوب إداري بشركة ......) اشترك مع المتهم الأول بطريق الإنفاق والمساعدة في الإستيلاء بغير حق على مبلغ ١٤١٧٢,٤٢٠ (أربعة عشر ألف ومانة وأثنين وسبعين جنيها وأربعمائة وعشرين مليما) المملوك لجهة عملهما على النحو المبين بالتحقيقات بأن اتفق معه على ارتكاب الجريمة بالإستيلاء على المبلغ وساعده على ذلك فوقعت الجريمة بناء على هذا الإتفاق وثلك المساعدة. وقد ارتبطت هذه الجريمة بجريمتي تزوير محررات الشركة المنوه عنها واستعمالها ارتباطا لايقبل التجزئة وعلى النحو

الثابت بالتحقيقات ذلك أنه في ذات الزمان والمكان سالفي الذكر: ١- اشترك مع المتهم الأول بطريق الإتفاق والمساعدة في تزوير استمارات حضور وانصراف العمال على النحو سالف البيان بأن اتفق معه على ذلك وساعده بأن مده بالأسماء الوهمية لإثباتها بها فوقعت الجريمة بناء على هذا الإتفاق وتلك المساعدة. ٢- اشترك مع المتهم الأول وآخر محهول في تزوير توقيعات اعتماد المسئولين يجهة عملهما على تلك الإستمارات بأن اتفق معهما على ارتكابها فوقعت الجريمة بناء على هذا الإتفاق. ٣-استعمل الاستمارات والكشوف المزورة مع علمه بتزويرها فيما زورت من أجله بأن قدمها والمتهم الأول لجهة عملهما للإحتجاج بها على النحو المبين بالتحقيقات، وأحالتهم إلى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١١٣/١٦، ٢١٨، ١١٨، مكررا، ١١٩/ب، ١١٩ مكررا/هـ من قانون العقوبات مع إعمال المواد ١٧، ٣٠، ٣٠ من ذات القانون . بمعاقبة كل من المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات وعزلهم من وظائفهم وبتغريمهم مبلغ ١٤١٧٢,٤٢٠ جنيها وألزمتهم برد مبلغ مساو للمبلغ سالف الذكر للشركة المجنى عليها ومصادرة المحررات المزورة لما نسب إليهم.

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

#### المكمسة

حيث أن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان أولهم بجرائم الاستيلاء على المال العام والتزوير في محررات رسمية والاشتراك فيها واستعمالها، ودان ثانيهم بجرائم تسهيل استيلاء الأول على المال العام والاشتراك في تزوير المحررات الرسمية واستعمالها، ودان ثالثهم بجرائم الاشتراك في الاستيلاء على المال

العام والتزوير في المحررات الرسمية واستعمالها قد انطوى على مخالفة القانون وشابه الإخلال بحق الدفاع، ذلك بأنه إستند - صمن ما استند إليه إلى أقوال الشاهد ....... الني أدلى بها بالتحقيقات على الرغم من أنه ليس من بين أعضاء اللجنة التى شكلتها النيابة العامة لفحص أوراق الدعوى ولم يحلف اليمين طبقا لنص إلمادة ٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية ودفع الحاضر عن الطاعنين ببطلان تقرير لجنة الجرد لهذا السبب وطلب إعادة المأمورية إلى لجنة أخرى تشكل تشكيلاً صحيحا طبقا للمادة المار بيانها، بيد أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه وأطرحت دفعه بما لا يسوغه مما يعيب الحكم بما يعتب الحكم بما

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى، بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما ربِّبه الحكم عايها. لما كان ذلك، وكان الطاعنون يسلمون بأسباب طعنهم أن النيابة العامة أمرت بتشكيل لجنة ثلاثية من المحاسبين الخبراء بوزارة العدل لفحص أوراق الدعوى وأن أعضاء تلك اللجنة مثلوا أمامها وحلفوا اليمين طبقا للمادة ٨٦ من قانون الاجراءات الجنائية إلا أن رئيس اللجنة المشار البها استبدل أحد أعضائها بآخر واستند الحكم على أقوال الخبير المستبدل على الرغم من أنه لم بحلف اليمين عملا بالمادة المار بيانها. لما كان ذلك، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن للخبير المعين في التحقيق أن يستعين في تكوين رأيه يمن برى الاستعانة بهم على القيام بمأموريته فإذا كان رئيس لجنة الجرد الذي ندب في الدعوى قد استعان بالخبير ..... فلا يعيب الحكم أن يستند إلى أقوال هذا الخبير والتي أدلى بها بالتحقيقات بإعتباره ـ خبيراً في الدعوى ـ بغير حلف يمين مادام قد أدى بمينا عند مباشرته لوظيفته يغنى عن تحليفه في كل قصية يحصر فيها أمام المحاكم ومن ثم فإن ما يثيرُه الطاعنون في هذا الصدد يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان

البين من محضر جاسة المحاكمة الأخيرة أن الدفاع عن الطاعنين اختتم مرافعته طالبا الحكم ببراءتهم مما أسند إليهم دون أن يتمسك بإعادة المأمورية إلى لجنة تشكل تشكيلا صحيحا طبقا للقانون فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا لم تعد المأمورية إلى لجنة أخرى ـ لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد إلا على الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الخصوص بكون غير قويد.

### جلسة ۲۹ من سبتمبر سنة ۱۹۹۷

برئاسة السيد المستشار/ نجاح نصار نائب رئيس اشكمة وعضوية السادة المستشارين/ حسن حمزة وحامد عبد الله ومحمد عبد العزيز محمد وجاب الله محمد جاب الله نواب رئيس اشكمة.

#### (110)

# الطعن رقم ١٢٦١٩ لسنة ٦٥ القضائية

(١) حكم اوضعه والتوقيع عليه. إصداره،.

التوقيع على الحكم. المقصود به؟

اختصاص رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم بالتوقيع عليه. تنظيمي.

توقيع أقدم الأعضاء على الحكم. جائز. متى عرض لرئيس الهيئة عذر قهرى منعه من توقيعه . اثبات ذلك العذر. غير لازم.

مثال.

(٢) حكم اوضعه والتوقيع عليه. إصدارها.

كتابة أسباب الحكم عند النطق به. غير لازم.

تداول المحكمة فى الحكم. يتلازم وتداولها فى الأسباب التى تبنيه عليها. منازعة الطاعن فى أن الأسباب لم تكن موضوع مداولة جميع القضاة. غير مقبولة.

(٣) حكم اتسبيبه. تسبيب غير معيب،

بيان الحكم واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان

الطاعن بها وإيراده، مؤدى أقوال شاهد الإثبات وتقرير المعامل الكيمائية في بيان واف. لا قصور.

(٤) حكم ،تسبيبه. تسبيب غير معيب، نقض ،أسباب الطعن.
 ما لا يقبل منها، مواد مخدرة.

التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله. ماهيته؟

القضاء ببراءة الطاعن من تهمة حيازة مخدر الهيروين المضبوط أسفل حاشية الأريكة التي كان يجلس عليها مع شقيقه وقت الضبط. لا يتعارض مع القضاء بإدانته عن حيازته مخدر الحشيش المضبوط بصوان ملابسه الموجود بغرفة نومه.

(٥) مواد مخدرة. مسئولية جنائية. قصد جنائى. جريمة
 أركانها، حكم اتسبيبه. تسبيب غير معيب،

مناط المسئولية في جريمة إحراز وحيازة الجواهر المخدرة. ثبوت اتصال الجاني بالمخدر بالذات أو بالواسطة بأية صورة عن علم وإزادة. تحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن، غدر لازم، متى كان ما أورده كافياً في الدلالة عليه.

1- لما كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن هيئة المحكمة التى نظرت القضية بجلسة 9 من إبريل سنة ١٩٩٥ كانت مشكلة برئاسة المستشار/....... وقد صدر الحكم وعضوية المستشارين ...... الرئيس بالمحكمة و ........ وقد صدر الحكم المطعون فيه في تلك الجلسة، ولم يوقع رئيس الدائرة الحكم ووقعه عضو اليمين المستشار ...... لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٧ قد نصت على أنه ، يحرر الحكم بأسبابه كاملا خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الإمكان، ويوقع عليه رئيس المحكمة وكاتبها،

وإذا حصل مانع للرئيس يوقعه أحد القضاة الذين اشتركوا معه في إصداره...، فدل الشارع بذلك على أن التوقيع على الحكم إنما قصد منه إستيفاء ورقة الحكم شكلها القانوني الذي تكتسب به قوتها في الإثبات وأنه يكفى لتحقيق هذا الغرض أن يكون التوقيع من أي قاض ممن اشتركوا في إصداره، أما النص على اختصاص رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم بالتوقيع فقد قصد به تنظيم العمل وتوحيده، فإن عرض له مانع قهرى - بعد صدور الحكم وقبل توقيع الأسباب التي كانت محل مداولة الأعضاء جميعا - فوقع الحكم نيابة عنه أقدم العضوين الآخرين، فلا يصح أن ينعى على ذلك الإجراء بالبطلان لاستناده إلى قاعدة مقررة في القانون بما لا يحتاج إلى إنابة خاصة أو إذن في إجرائه.

٢- لما كان القضاء قد جرى على عدم وجوب كتابة أسباب الحكم عند النطق به، إلا أن ذلك ليس مـخاه أن المحكمـة تتـداول فى الحكم دون أن تتـداول فى ذات الوقت فى الأسباب التى تبنيه عليها، فإن الأمرين بطبيعة الحال متلازمان، فإنه لا يقبل من الطاعن القول بأن الأسباب لم تكن موضوع مداولة جميع القضاة.

٣- لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة حيازة المخدر بقصد التعاطى التى دان الطاعن بها، وأورد مؤدى أقوال شاهد الإثبات وتقرير المعامل الكيمائية في بيان واف يكفى للتدليل على ثبوت الصورة التى اقتنعت بها المحكمة واستقرت في وجدانها وأفصح عن اطمئنانه إلى أدلة الثبوت تلك، فإنه ينحسر عنه دعوى القصور في التسبيب.

٤- لما كان التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هو الذي يقع بين أسبابه حست ينفى بعضها ما أثبته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة، وكان مفاد ما أورده الحكم من قضائه ببراءة الطاعن من جريمة حيازة جوهر الهيروين. موضوع التهمة الأولى - الذى ضبط أسفل حاشية الأريكة التى كان يجلس عليها مع شقيقه وقت الضبط لشيوع الإتهام بينهما، لا يتعارض مع قضائه بإدائة الطاعن عن جريمة حيازة مخدر الحشيش المضبوط بصوان ملابسه الموجود داخل غرفة نومه، أخذاً بأقوال شاهد الإثبات التى اطمأن إليها، ومن ثم فإن قالة التناقض والتخاذل تتحسر عن الحكم المطعون فيه .

مـ من المقرر أن مناط المسئولية في حالتي إحراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة إما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية، ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالا عن هذا الركن، بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه. ولما كان ما أورده الحكم في مدوناته، أخذاً بالأدلة السائغة التي تساند إليها كافيا في الدلالة على حيازة الطاعن للمخدر المضبوط وبسط سلطانه عليه، فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل.

### الوتسائع

اته مت النيابة العامة الطاعن بأنه ١- حاز بقصد الإتجار جوهراً مخدراً ، هيروين، في غير الأحوال المصرح بها قانونا . ٢- حاز بقصد التعاطى جوهراً مخدراً ، حشيش، في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وأحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قصت حصورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٢ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند ٥٧ من التهمة الأولى المسندة المولي المسندة

إليه ومصادرة المخدر المضبوط. ثانيا: بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسين ألف جنيه والمصادرة عن التهمة الثانية المسندة إليه.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

### المكمية

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة حيازة جوهر مخدر - حشيش - بقصد التعاطى في غير الأحوال المصرح بها قانونا، قد شابه بطلان وقصور في التسبيب وفساد في الاستدلال وانطوى على تناقض، ذلك أن الحكم لم يوقع عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته، وهو ما يرشح للقول بأنه لم يشترك في إصداره بدليل عدم توقيعه محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم، كما جاءت الأسباب مجملة مجهلة خلت من بيان الواقعة المستوجبة للعقوية وأدلة الثبوت عليها، هذا إلى أن المحكمة أسست قضاءها ببراءة الطاعن من التهمة الأولى استناداً إلى شيوع الإتهام بينه وبين شقيقه في حين قضت بإدانته عن التهمة الثانية على الرغم من توافر حالة الشيوع - وهو ما يصم الحكم بالتناقض - ودون أن يعني بالتدليل على انبساط سلطان الطاعن على المخدر المضبوط، كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب

ومن حيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن هيئة المحكمة التى نظرت القضية بجلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٩٥ كانت مشكلة برئاسة المستشار/........ وعضوية المستشارين ........ الرئيس بالمحكمة و ......، وقد صدر الحكم المطعون فيه في تلك الجلسة، ولم يوقع رئيس الدائرة الحكم ووقعه عضو اليمين المستشار/ ....... لما كان ذلك، وكانت المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات

الجنائية معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد نصت على أنه -بحرر الحكم بأسابه كاملا خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الإمكان، ويوقع عليه رئيس المحكمة وكاتبها، وإذا حصل مانع للرئيس بوقعه أحد القضاة الذين اشتركوا معه في إصداره...، فدل الشارع بذلك على أن التوقيع على الحكم إنما قصد منه إستيفاء ورقة الحكم شكلها القانوني الذي تكتسب به قوتها في الإثبات وأنه يكفي لتحقيق هذا الغرض أن يكون التوقيع من أي قاض ممن اشتركوا في إصداره، أما النص على اختصاص رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم بالتوقيع فقد قصد به تنظيم العمل وتوحيده، فإن عرض له مانع قهرى ـ بعد صدور الحكم وقبل توقيع الأسباب التي كانت محل مداولة الأعضاء حميعا ـ فوقع الحكم نباية عنه أقدم العضوين الآخرين، فلا يصح أن ينعي على ذلك الإجراء بالبطلان لاستناده إلى قاعدة مقررة في القانون بما لا يحتاج إلى إنابة خاصة أو إذن في إجرائه. لما كان ذلك، وكان الطاعن لا يماري في أن عذراً فهرياً قد قام برئيس الدائرة التي أصدرت الحكم - بعد أن أصدرته ونطقت به - وكان القانون لم بوجب إثبات هذا العذر، وكان القضاء قد جرى على عدم وجوب كتابة أسباب الحكم عند النطق به، إلا أن ذلك ليس معناه أن المحكمة تتداول في الحكم دون أن تتداول في ذات الوقت في الأسباب التي تبنيه عليها، فإن الأمرين بطبيعة الحال متلازمان، فإنه لا يقيل من الطاعن القول بأن الأسياب لم تكن موضوع مداولة جميع القضاة، ويضحى ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ولا محل له. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة حيازة المخدر بقصد التعاطى التي دان الطاعن بها، وأورد مؤدى أقوال شاهد الإثبات وتقرير المعامل الكيمانية في بيان وإف يكفي للندليل على ثبوت الصورة التي اقتنعت بها المحكمة واستقرت في وجدانها وأفصح عن اطمئنانه إلى أدلة الثبوت تلك، فإنه ينحسر عنه دعوى القصور في التسبيب، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير

سديد. لما كان ذلك، وكان التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هو الذي يقع بين أسبايه بحيث ينفي بعضها ما أثبته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة، وكان مفاد ما أورده الحكم من قضائه ببراءة الطاعن من جريمة حيازة جوهر الهيروين ـ موضوع التهمة الأولى ـ الذي ضبط أسفل حاشية الأريكة التي كان يجلس عليها مع شقيقه وقت الضبط اشيوع الإتهام بينهما، لا يتعارض مع قضائه بإدانة الطاعن عن حريمة حيازة مذير المشيش المضيوط بصوان ملابسه الموجودة باخل غرفة نومه، أخذاً بأقوال شاهد الإثبات التي اطمأن إليها، ومن ثم فإن قالة التناقض والتخاذل تنحسر عن الحكم المطعون فيه. لما كان ذلك، وكان مناط المسئولية في حالتي لحراز وحيازة الحواهر المخبرة هو ثبوت اتصال الحاني بالمخبر اتصالا مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطانه عليها بأية صورة عن علم وارادة إما بحيازة المخدر حبازة مادية أو يوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية، ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالا عن هذا الركن، بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه. ولما كان ما أورده الحكم في مدوناته. أخذاً بالأدلة السائغة التي تساند إليها كافيا في الدلالة على حيازة الطاعن للمخدر المضبوط ويسط سلطانه عليا، فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

### جلسة ۲۹ من سبتمبر سنة ۱۹۹۷

برناسة السيد المنتشار/ محمد محمد زايد نائب رئيس افكمة وعصوية السادة المنتشارين/ سرى صيام ومحمد حسام الدين الغربانى ومحمد ثنتا وأحمد عبد القوى نواب رئيس افكمة.

#### (111)

# الطعن رقم ٤٤٦٧ لسنة ٦٦ القضائية

(١) نقض دأسباب الطعن. إيداعها، .

عدم تقديم الطاعنة أسباب طعنها . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً . أساس ذلك؟

(٢) حكم ،بيانات حكم الإدانة،.

لا محل للنعى على الحكم بالإجمال مادام قد استوفى فى بيان الواقعة وأدلة الثبوت ما توجبه المادة ٣١٠ اجراءات.

- (٣) إثبات اخبرةا. حكم اتسبيبه. تسبيب غير معيبا.
  - عدم إيراد نص تقرير الخبير كاملاً. لا ينال من سلامة الحكم.
- (٤) إثبات اشهودا. نقض اأسباب الطعن. ما لا يقبل منهاا.

النعى على الحكم تعويله على قول الشاهد. لم يورده في بيان مؤدى شهادته التي عولت عليها في الإدانة. غيرمقبول .

(٥) إستدلالات. مأمورو الضبط القضائي الختصاصاتهما.

عدم اشتراط القانون فترة زمنية محددة لإجراء التحريات.

إجراء مأمور الضبط القضائي التحريات بنفسه. غير لازم. حقه في الإستعانة. برجال

السلطة العامة والمرشدين السريين.

(٦) استدلالات. مجكمة المؤضوع اسلطتها في تقدير الدليل،
 نقض السباب الطعن. ما لا يقبل منهاء.

تقدير جدية التحريات. موضوعي. المجادلة في ذلك أمام النقض. غير مقبولةً.

(٧) إثبات اشهوده. حكم السبيبه. تسبيب غير معيب، نقض السباد الطعن. ما لا يقبل منهاه.

النعى على الحكم تعويله على قول للشاهدين لم ينقله عنهما. غير مقبول.

(٨) قتل عمد. قصد جنائى. محكمة الموضوع اسلطتها فى تقدير
 الدليل، حكم السبيبه. تسبيب غير معين،

قصد القتل. أمر خفى، إدراكمه بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجانى وتنم عما يضمره في نفسه. إستخلاص توافره، موضوعي.

مثال لتسبيب سائغ للتدليل على توافر نية القتل.

(٩) سبق إصرار. حكم اتسبيبه. تسبيب غير معيب،

سبق الإصرار. ماهيته؟

مثال التدليل على توافر سبق الأصرار في حق الطاعنين في جريمة قتل عمد.

(١٠) إثبات اإعتراف، محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليل،

تقدير صبحة الأعتراف وقيمته في الإثبات. موضوعي. مادام سائغاً .

(١١) إجراءات اإجراءات المحاكمة،. محضر الجلسة. إثبات. دفاع الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره،

الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه. ماهيته؟

مثال لتسبيب سائغ في رفض طلب مناقشة الطبيب الشرعي.

(١٢) إجراءات الجراءات التحقيقَ. نقض السباب الطعن. ما لا يقبل منها،

تعييب الإجراءات السابقة على المحاكمة. لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم.

مثال.

(١٣) نيابة عامة. نقض اميعاده، إعدام.

إتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام. دون التقيد بميعاد محدد أو مبنى الرأى الذى تضمنه النيابة مذكرتها.

(١٤) إعدام. حكم اتسبيبه. تسبيب غير معيب،

الحكم الصادر بالإعدام. ما يازم من تسبيب لإقراره؟

١- لما كانت الطاعنة وإن قررت بالطعن فى الميعاد، إلا أنها لم تودع أسبابا لطعنها مما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنها شكلا عملا بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

٢- لما كان الحكم قد استوفى فى بيان الواقعة وأدلة الثبوت ما توجبه المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية فإنه يبرأ مما يدعيه الطاعن الأول من إجمال فى هذا البيان ويكون لا محل لما يثيره فى هذا الصدد.

 ٣ـ من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم ايراده نص تقرير الخبير بكامل أجزائه.

هـ من المقرر أن القانون لا يوجب حتما أن يكون رجل الضبط القضائى قد أمضى وقتا طويلا فى التحريات، وأن له أن يستعين فيما يجريه منها بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السربين دون أن يكون ملزما بالإفصاح عن هذه المصادر مادام أنه اقتنع شخصيا بصحة ما نقله إليه.

٧- لما كان الحكم لم ينقل عن الشاهدين ........ و .......أن الأول أبصر المجنى عليه مينا وأن الثانى سمع أن المجنى عليه مات مخنوقا، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل.

٨ من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالخس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضمره في نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول إلى قاصني الموضوع في حدود سلطته التقديرية، وكان الحكم قد استظهر نية القتل في حق

الطاعنين بقوله: وحيث أنه عن توافر نية إزهاق روح المجنى عليه في حق المتهمين فهى ثابتة في حقهما من اتحاد إرادتهما وإتجاهها إلى قتل المجنى عليه بإتفاقهما المسبق وإخلاء المتهمة الثانية مسرح الجريمة وإصرار المتهم الأول على خنق المجنى عليه وكتم أنفاسه حتى كان له ما أراد رغم مقاومة المجنى عليه واستغاثته فضلا عن اعتراف المتهمين بالتحقيقات الذى جاء متفقا مع تحريات الشرطة وتقرير الصغة التشريحية، وكان ما أورده الحكم في بيان واقعة الدعوى وفيما سلف على السياق المتقدم - يكفى في استظهار نية القتل، فإنه يكون قد برىء من دعوى القصور في التسبب.

9- لما كان الحكم قد دلل على توافر ظرف سبق الإصرار في حق الطاعنين بقوله: ،وحيث أنه عن ظرف سبق الإصرار في الواقعة فإن مناط قيام هذا الظرف هو أن يرتكب الجانى الجريمة وهو هادىء البال بعد اعمال فكره في هدوء وروية أي يجب أن يسبق الجريمة زمن ما يكون المتهم قد فكر فيه ورتب ما عزم عليه ووازن بين مزاياه وأخطاره وتدبر عواقبه ثم يخرج من ذلك مصمما على ارتكاب الجريمة بين مزاياه وأخطاره وتدبر عواقبه ثم يخرج من ذلك مصمما على ارتكاب الجريمة للجريمة قبل ارتكابها ورغبتهما في تحقيق مصلحة يبغيانها هي الزراج بعد التخلص من المجنى عليه زوج المتهمة الثانية، وكان من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج . فإن الحكم بما حصله في بيان واقعة الدعوى وما أورده مما سلف يكون قد دلل على توافر ظرف سبق الإصرار بما يقيمه في حق الطاعنين.

١٠ من المقرر أن الإعتراف في المواد الجنائية هو من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، فلها بهذه المثابة أن تقرر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الأعتراف المعزو إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه بغير معقب عليها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة فإن تعييب المحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل.

١١ـ لما كان الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الخنامية، وكان البين من محضر جاسة المحاكمة بتاريخ .....التي نمت فيها المرافعة وصدريها قرار المحكمة بإحالة أوراق الدعوى إلى فضيلة مفتي الجمهورية لإبداء الرأى وتحديد جاسة ...... للنطق بالحكم الذي صدر بها فعلا، أن المدافع عن الطاعن طلب في مستهل مرافعته مناقشة الطبيب الشرعي غير أنه أتم مرافعته دون أن يصر على هذا الطلب في طلباته الختامية مما يفقده خصائص الطلب الجازم الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه، ومع ذلك فإن الحكم عرض له ورد علمه في قوله: ووحيث أنه عن طلب مناقشة الطبيب الشرعي لخلو التقرير من كيفية حدوث الواقعة ولقصوره في تحديد الإصابات الموجودة بجثة المجنى عليه والعلامات المصاحبة للوفاة بالصورة الواردة بالتقرير فالمحكمة لا ترى موجبا لذلك لوضوح التقرير وتبيانه لسبب وفاة المجنى عليه والإصابات الموجودة بجثة المجنى عليه وجزمه بأن الإصابات الموجودة بجثة المجنى عليه حيوية حديثة في مجموعها وهي تشير إلى عنف أو مقاومة، وقد حدثت في تاريخ يتفق وتاريخ الوفاة وتتمشى وإصابات الوجه والعنق مع كون الوفاة نتيجة أسفكسيا الخنق وكتم النفس الأمر الذي جاء متفقا مع اعترافات المتهمين وشهادة الشاهد الثالث والسابق إيراد مؤداها مما تنتفي العلة في طلب مناقشته لكونه غير منتج في الدعوى وكفاية ما استخلصته المحكمة من أدلة الإثبات والوقائع التى ثبتت لديها لتكوين عقيدتها فى الدعوى مطمئنة الوجدان ....... لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم مما سلف يعتبر كافيا وسائغا فى رفض طلب الطاعن مناقشة الطبيب الشرعى، فإن شبهة الإخلال بحق الدفاع تكون منتفية.

11. لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الأول قد أثار أن النيابة العامة لم تجر معاينة تصويرية للحادث إلا أنه لم يطلب من المحكمة إجراء هذه المعاينة، فضلا عن أن النيابة العامة ـ كما يبين من المفردات ـ أجرت معاينة لمكان الحادث أرفق بها رسم تخطيطي تضمنت أن منزل المجنى عليه يكون من طابق واحد ومن ثم فلا يحق للطاعن أن يثير شيئا في شأن خلو الأوراق من معاينة تصويرية ومن بيان ارتفاع منزل المجنى عليه ووجود اضاءة أمامه إذ لا يعدو ذلك أن يكون تعييب الحكم.

11 من المقرر أن تجاوز النيابة العامة للميعاد المقرر لعرض القضية المحكوم فيها بالإعدام على محكمة النقض بمذكرة مشفوعة برأيها لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة، بل تنصل محكمة النقض بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين - من تلقاء نفسها دون أن تنقيد بمبنى الرأى الذى تضمنه النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب، فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية وإن لم يثبت تاريخ تقديم مذكرتها التى انتهت فيها إلى طلب إقرار الحكم فيما قضى به من إعدام المحكوم عليهما.

١٤ ـ لما كان الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعنين المحكوم عليهما بالإعدام بها وساق عليها أدلة سائغة مردودة إلى أصلها في الأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها وقد صدر الحكم بالإعدام بإجماع آراء أعضاء المحكمة وبعد استطلاع رأى مفتى

الجمهورية قبل اصدار الحكم وفقا للمادة ٢/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية، كما جاء الحكم خلوا من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله وصدر من محكمة مشكلة وفق القانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى يغير ما انتهى إليه هذا الحكم، ومن ثم يتعين مع قبول عرض النيابة اقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليهما.

### الوتسائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أولا: المتهم الأول: قبل عمدا .....مع سبق الأصرار بأن بيت النية وعقد العزم على قتله بأن توجه إليه في مسكنه الذي أيقن سلفا وجوده فيه وبعد أن تأكد من نومه دلف إليه وما أن ظفر به حتى أطبق بيديه على عنقه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصغة التشريحية والتي أودت بحياته. ثانياً : المتهمان اشتركا في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جناية قتل المجنى عليه سالف الذكر بأن اتفقا على أن يتوجه المتهم الأول إلى مسكن المجنى عليه لقتله بعد أن تتبرك المتهمة الثانية مسكنها مصطحبة أولادها حتى ينفرديه ويتمكن من اتمام ما أتفق عليه على النحو المبين بالأوراق. وأحالتهما إلى محكمة جنايات الإسماعيلية لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. فقررت المحكمة بإجماع الآراء إحالة أوراق القضية إلى فضيلة المفتى لأبداء الرأى وحددت جلسة للنطق بالحكم وبالجاسة المحددة قضت حضوريا وبإجماع الآراء عملا بالعواد ١٤٨،٤١ ١- ٢، ٢٣٠، ٢٣١ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ٣٢ من القانون ذاته ـ بإعدام المتهمين شنقا عما أسند اليهما، بعد أن أضافت إلى الوصف الوارد بأمر الإحالة بالنسبة إلى المنهمة الثانية ـ اشتركت مع المتهم الأول بطريق الإتفاق والتحريض والمساعدة على ارتكاب الجريمة موضوع التهمة الأولى بأن اتفقت معه على ارتكابها وحرضته على ذلك وساعدته بعمل سهل له ارتكاب الجريمة بأن أخلت له مسكن المجنى عليه واصطحبت أولادها إلى مكان آخر وقد وقعت الجريمة بناء على هذا الإتفاق وذلك التحريض وتلك المساعدة على النحو المبين نفصيلا بالأوراق.

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض كما عرضت النيابة العامة القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة بطلب إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليهما... الخ.

#### المكمية

من حيث أن الطاعنة الثانية وأن قررت بالطعن في الميعاد، إلا أنها لم تودع إسبابا لطعنها مما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنها شكلا عملا بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

ومن حيث أن الطاعن الأول ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى القتل العمد مع سبق الإصرار والاشتراك في إتفاق جنائي قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه أجمل في بيان واقعة الدعوى وأدلة الثبوت، وأشار إلى نتيجة تقرير الصفة التشريحية دون أن يورد ما تضمنه من وصف إصابات المجنى عليه وموضعها وما وجد بجسده من سحجات وكيفية حدوث الخنق وكتم النفس معا والساعة التي تم فيها توقيع الكشف الطبي، وذك لينسنى التحقيق من ملاءمة هذه العناصر لباقي أدلة الدعوى، وعول الحكم

أثناء نومه في سريره بمفرده بعد أن تقوم المتهمة الثانية بإخلاء مسكن الزوجية واصطحاب أولادها معها إلى بلدتها حتى يخلو المكان للمتهم الأول. وإمعانا من المتهمة الثانية على تحريض المتهم الأول على ارتكاب الجريمة وشد أزره قامت بتهديده بأنها ستشعل النار بنفسها إذا لم يقم بتنفيذ ما اتفقا عليه، إلى أن كان مساء يوم ........ المحدد لارتكاب الحريمة فقامت المتهمة الثانية باخلاء مسكن الزوحية واصطحيت معها أولادها إلى بلاتها بميت غمر حتى يخلو المكان للمتهم الأول الذي وصل إلى مسكن المجنى عليه حوالي الساعة التاسعة مساء مع علمه بأنه متواجد بمفرده حسب الإتفاق مع المتهمة الثانية، وظل ساهرا مع المجنى عليه حتى ساعة متأخرة من الليل حتى غلب المجنى عليه النعاس ودخل إلى غرفة نومه بينما ظل المتهم في غرفة أخرى، وقبيل الفجر بعدما ظن المتهم أن المجنى عليه استغرق في نومه طرق باب حجرته ففتح له المجنى عليه حيث خرج من حجرة النوم إلى الصالة فانقض عليه المتهم وأمسك برقبته بكلتا يديه وضغط عليها بشدة، إلا أن المجنى عليه ظل يقاومه حتى استطاع التخلص منه والاستغاثة، إلا أن المتهم تمكن من السيطرة عليه والإمساك برقبته مرة أخرى وقام بخنقه حتى تأكد من موته ثم قام بوضع جثته فوق سريره وأثناء ذلك سمع طرفا بالباب فحاول الهرب من نافذة حجرة النوم إلا أن تجمع الأهالي منعه من ذلك فعاد إلى داخل المسكن حيث تم القبض عليه بمعرفة الشاهد الثالث، وقد ساق الحكم على ثبوت الواقعة بالتصوير سالف البيان أدلة مستمدة من أقه ال الشهود .....و ....و ... والنقيب ....ومن اعتبراف المتهمين في تحقيقات النباية العامة ومما أورده تقرير الصفة التشريحية، وحصل الحكم مؤدى هذه الأدلة تحصيلا سليما له أصله الثابت في الأوراق - على ما يبين من الإطلاع على المفردات. ثم خلص إلى إدانة الطاعن الأول بجريمتي القتل العمد مع سيق الاصبرار والاشتيراك في اتفاق جنائي وإلى إدانة الطاعنة الثانية بجريمتي

الأشتراك في الجريمة الأولى وبالجريمة الثانية وأنزل عليهما العقاب بالمواد المنطبقة من قانون العقوبات. لما كان ذلك، وكان الحكم - على السياق المتقدم - قد استوفى في بيان الواقعة وأدلة الثيوت ما توجيه المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية فإنه بعراً مما يدعيه الطاعن الأول من إجمال في هذا البيان ويكون لا محل لما يثيره في هذا الصدد. لما كان ذلك، وكان الحكم قد حصل من تقرير الصفة التشريحية أن وفاة المجنى عليه نتيجة اسفكسيا الخنق وكتم النفس باليدين وأن إصاباته تشير في مجموعها الى إصابات رضية حيوبة حديثة نشأت من المصادمة بجسم راض وخشن في بعض منها وهي تشير إلى عنف أو مقاومة وقد حدثت في تاريخ بتفق وتاريخ الوفاة وتتمشى اصابات الوجه والعنق مع كون الوفاة نتيجة اسفكسيا الخنق وكتم النفس. فإن الحكم يكون قد نقل عن التقرير ذاك وصف اصابات المجنى عليه التي أثبت أنها تتفق مع الوسيلة التي تم بها القتل وتلك التي تشير إلى حدوث عنف أو مقاومة، وعلى نحو يفصح عن إمكان حدوث فعل القتل بالخنق وكتم النفس معا ويكون ما يدعيه الطاعن الأول من إغفال الحكم لعناصر التقرير تلك غير صحيح. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراده نص تقرير الخبير بكامل أجزائه، فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان الحكم لم يورد في بيان مؤدى شهادة النقيب .....التي عول عليها في الإدانة قولا عن ضعف بنية المجنى عليه أو عن مبادرة الطاعن بالاعتراف له، فإن ما يثيره الطاعن الأول في شأن ذلك القول يكون غير ذي موضوع. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن القانون لا يوجب حتما أن يكون رجل الصبط القصائي قد أمضي وقتا طويلا في التحريات، وأن له أن يستعين فيما يجريه منها بمعاونيه من رجال السلطة العام والمرشدين السريين دون أن يكون ملزما بالإفصاح عن هذه المصادر مادام أنه اقتنع شخصيا بصحة ما نقل إليه، وكان تقدير جدية التحريات من المسائل الموضوعية التي

تستقل بها محكمة الموضوع، فإن المجادلة في تعويل الحكم على أقوال النقيب .....التي استقاها من تحرياته بدعوى أن هذه التحربات تمت في فترة وجيزة ولم يفصح عن مصدرها تتمحض جدلا موضوعيا في تقدير الدليل لا يقبل أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان الحكم لم ينقل عن الشاهدين ...... .....أن الأول أبصر المجنى عليه ميتا وأن الثاني سمع أن المجنى عليه مات مخنوقًا، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك، وكان من المقرر أن قصد القلل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضمره في نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية، وكان الحكم قد استظهر نية القتل في حق الطاعنين بقوله: وحيث أنه عن توافر نية ازهاق روح المجنى عليه في حق المتهمين فهم، ثابتة في حقهما من اتحاد ارادتهما واتجاهها إلى قتل المجنى عليه بإتفاقهما المسبق وإخلاء المتهمة الثانية مسرح الجريمة واصرار المتهم الأول على خنق المحني عليه وكتم أنفاسه حتى كان له ما أراد رغم مقاومة المجنى عليه واستغاثته فصلا عن اعتراف المتهمين بالتحقيقات الذي جاء متفقا مع تحريات الشرطة وتقرير الصفة التشريحية ، وكان ما أورده الحكم في بيان واقعة الدعوى وفيما سلف ـ على السباق المتقدم ـ يكفي في استظهار نية القتل، فإنه يكون قد بريء من دعوي القصور في التسبيب، لما كان ذلك، وكان الحكم قد دلل على توافر ظرف سبق الأصرار في حق الطاعنين بقوله: ووحيث أنه عن ظرف سبق الإصرار في الواقعة فإن مناط قيام هذا الظرف هو أن يرتكب الجاني الجريمة وهو هاديء البال بعد أعمال فكره في هدوء وروية أى يجب أن يسبق الجريمة زمن ما يكون المنهم قد فكر فيه ورتب ما عزم عليه ووازن بين مزاياه وأخطاره وتدبر عواقبه ثم يخرج من ذلك مصمما على ارتكاب

الحريمة وتستدل المحكمة على توافره في حق المتهمين من اعتبرافهما بالتحقيقات واعدادهما للجريمة قبل ارتكابها ورغبتهما في تحقيق مصلحة يبغيانها هي الزواج بعد التخلص من المجنى عليه زوج المتهمة الثانية،، وكان من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنساخ، فإن الحكم بما حصله في بيان واقعة الدعوى - على السياق الذي سلف بيانه - وما أورده مما سلف يكون قد دلل على توافر ظرف سبق الإصرار بما يقيمه في حق الطاعنين. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لدفع الطاعنين ببطلان اعترافهما لصدوره تحت تأثير الإكراه واطرحه بقوله وحيث أنه عن الدفع ببطلان الأعتراف الصادر من المتهمين على سند من صدوره تحت ضغط وأكراه فقد جاء مرسلا وقد خلت الأوراق مما يشير إلى وقوع إكراه أو ضغط على المتهمين فضلا عن أن المحكمة تطمئن إلى صحة وسلامة الأعتراف الصادر من المتهمين وتأخذ به وتعول عليه في قضائها لصدوره أمام سلطة التحقيق دون اكراه أو ضغط ولاتفاقه مع ما جاء بشهادة الشاهد الثالث وما ورد بتقرير الصفة التشريحية والسابق ابراد مؤداها، ومن ثم فإن المحكمة تقضى برفض الدفع، وإذ كان هذا الذي رد به الحكم على ما أثير بشأن الإكراه المبطل للأعتراف سائغاً في تنفيده وأطراحه، وكان من المقرر أن الأعتراف في المواد الجنائية هو من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، فلها بهذه المثابة أن تقرر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الأعتراف المعزو إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه بغير معقب عليها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة - وهو الحال في الدعوى - فإن تعييب الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع

بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك مه والإصرار عليه في طاباته الختامية، وكان البين من محصر جاسة المحاكمة بتاريخ .....التي تمت فيها المرافعة وصدر بها قرار المحكمة بإحالة أوراق الدعوى إلى فضيلة مفتى الجمهورية لإبداء الرأى وتحديد جاسة ...... النطق بالحكم الذي صدر بها فعلا، أن المدافع عن الطاعن طلب في مستهل مرافعته مناقشة الطبيب الشرعي غير أنه أتم مرافعته دون أن يصر على هذا الطلب في طاباته الختامية مما يفقده خصائص الطلب الجازم الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه، ومع ذلك فإن الحكم عرض له ورد عليه في قوله: وحيث أنه عن طلب مناقشة الطبيب الشرعي لخلو التقرير من كيفية حدوث الواقعة ولقصوره في تحديد الإصابات الموجودة بجثة المجنى عليه والعلامات المصاحبة للوفاة بالصورة الواردة بالتقرير فالمحكمة لا ترى موجبا لوضوح التقرير وتبيانه لسبب وفاة المجنى عليه والإصابات الموجودة بجثة المجنى عليه وجزمه بأن الإصابات الموجودة بجثة المجنى عليه حبوية حديثة في مجموعها وهي تشير إلى عنف أو مقاومة وقد حدثت في تاريخ يتفق وتاريخ الوفاة وتتمشى وإصابات الوجه والعنق مع كون الوفاة نتيجة اسفكسيا الخنق وكتم النفس الأمر الذي جاء متفقا مع اعترافات المتهمين وشهادة الشاهد الثالث والسابق ايراد مؤداها مما تنتفي العلة في طلب مناقشته لكونه غير منتج في الدعوى وكفاية ما استخلصته المحكمة من أدلة الإثبات والوقائع التي ثبتت لديها لتكوين عقيدتها في الدعوى مطمئنة الوجدان...ه . لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم مما سلف يعتبر كافيا وسائغ في رفض طلب الطاعن مناقشة الطبيب الشرعي، فإن شبهة الإخلال بحق الدفاع تكون منتفية. لما كان ذلك، وكان الثابت من محضر جاسة المحاكمة بتاريخ .....أن المدافع عن الطاعن الأول قد أثار أن النيابة العامة لم تجر معاينة تصويرية للحادث إلا أنه لم يطلب من المحكمة اجراء هذه

المعاينة، فضلا عن أن النيابة العامة - كما يبين من المفردات - أجربت معاينة امكان "حادث أرفق بها رسم تخطيطى تضمنت أن منزل المجنى عليه يكون من طابق واحد، ومن ثم فلا يحق للطاعن أن يثير شيئا فى شأن خلو الأوراق من معاينة تصويرية ومن بيان ارتفاع منزل المجنى عليه ووجود اصاءة أمامه إذ لا يعدو ذلك أن يكون تعييبا للإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا لتعييب الحكم، لما كان ما تقدم، فإن الطعن المقدم من الطاعن الأول يكون برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

ومن حيث أنه من المقرر أن تجاوز النيابة العامة للميعاد المقرر لعرض القصية المحكوم فيها بالأعدام على محكمة النقض بمذكرة مشفوعة برأيها لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة، بل تتصل محكمة النقض بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتمتبين ـ من تلقاء نفسها دون أن تتقيد بمبنى الرأى الذى تضمنه النيابة مذكرتها ـ ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب، فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية وإن لم يثبت تاريخ تقديم مذكرتها التى أنتهت فيها إلى طلب إقرار الحكم فيما قمنى به من إعدام المحكوم عليهما.

ومن حيث أن الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعنين المحكوم عليهما بالأعدام بها وساق عليها أدلة سائغة مردودة إلى أصلها فى الأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها وقد صدر الحكم بالأعدام بإجماع آراء أعضاء المحكمة وبعد استطلاع رأى مغنى الجمهورية قبل اصدار الحكم وفقا للمادة ٢/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية. كما جاء الحكم خلوًا من مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقة أو تأويله وصدر من محكمة مشكلة وفق القانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على مادعة الدعوى يغير ما انتهى إليه هذا الحكم، ومن ثم يتعين مع قبول عرض النيابة

جلسة ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٩٧ اقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليهما.

#### جلسة الأول من أكتوبر سنة ١٩٩٧

برناسة السيد للسعشار / ناجى اسحق نقديموس نائب رئيس المحكمة و عنصوية السادة المستشارين / إبراهيم عبد المطلب و أحمد عبد البارى سليمان و حسين الجيزاوى و هائى خليل نواب رئيس المحكمة .

### (1

### الطعن رقم ١٢٠٦٢ لسنة ٦٥ القضائية

### (١) أمر بألاوجه . نيابة عامة .

الأمر بألاوجه لإقامة الدعوى الجنائية . الأصل فيه أن يكون صريحا و مدوناً بالكتابة. إستنتاجه من تصرف أو إجراء آخر . شرطه ؟

مجرد إرسال النيابة كتاباً إلى الجهة الإدارية التابع لها المتهم لمحاكمته تأديبياً لا يفيد إصدارها أمراً بألاوجه لإقامة الدعوى الجنائية قبله .

(٢) نقض د أسباب الطعن . تحديدها ، .

وضوح و تحديد وجه الطعن . شرط لقبوله .

(٣) عقوبة 1 العقوبة التكميلية 1 . عزل . الإضرار العمدى بالمال العـام . نقض 1 حـالات الطعن . مـخـالفـة القـانون 1 . 1 نظر الطعن و الحكم فيه 1 . ظروف مخففة .

ادانة المتهم عن جريمة الاضرار باموال الجهة التي يعمل بها و معاملته بالرأفة و معاقبته بالحبس و العزل . وجوب توقيت عقوبة العزل . اساس ذلك ؟

اطلاق الحكم المطعون فيه عقوبة العزل بالمخالفة للمادة ٢٧ عقوبات و اقتصار

#### العيب الذي شاب الحكم على هذه المخالفة يوجب تصحيحه . اساس ذلك ؟

۱ – من المقرر انه اذا كان تصرف النيابة العامة لا يغيد على وجه القطع استقرار الرأى على عدم رفع الدعوى الجنائية ، فانه لا يصح اعتبار تصرفها امرا بألاوجه لاقامة الدعوى ، لان الاصل في هذا الامر ان يكون صريحا و مدونا بالكتابة فلا يصح استنتاجه من تصرف أو إجراء اخر الا اذا كان هذا التصرف أو الاجراء يترتب عليه حتما و بطريق اللزوم العقلى ان ثمه أمرا بألاوجه لاقامة الدعوى ، و إذ كانت النيابة العامة ـ بفرض صحة ما يثيره الطاعن ـ قد أرسلت كتابا الى الجهة الادارية التابع لها لا تخاذ إجراءات محاكمته تاديبيا عن الواقعة ، فان ذلك بمجرده لا يفيد على وجه القطع و اللزوم ان النيابة العامة قد ارتأت إصدار أمر بألاوجه لاقامة الدعوى الجنائية على الطاعن .

٢- يتعين لقبول وجه الطعن ان يكون واضحا و محددا ، فاذا كان الطاعن لم يفصح فى منعاه عن اساس دفعه بقيام التنازع السلبى فى الاختصاص الذى قرر ان الحكم لم يعرض له ، فان نعيه فى هذا الشأن يكون غير مقبول .

٣- إذ كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة الاضرار باموال الجهة التي يعمل بها و عامله بالرأفة و عاقبه بالحبس لمدة سنة واحدة و عزله من وظيفته ، و كانت المادة ٢٧ من قانون العقوبات قد نصت على ان : ، كل موظف عمومي ارتكب جناية مما نص عليه في الباب الثالث و الرابع والسادس و السادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القا نون عومل بالرأفة فحكم عليه بالحبس يحكم عليه ايصا بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه ، ، و كان الحكم المطعون فيه قد اطلق عقوبة العزل من الوظيفة و لم يعمل حكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات برغم توافر موجبها فانه يكون قد خالف القانون ، و إذ كان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على هذه المخالفة فانه بتعين اعمالا للقاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون

حالات و إجراءات الطعن اصام محكمة النقض الصادر به القرار بقانون رقم ٥٧. لمنة ١٩٥٩ تصحيح الحكم المطعون فيه بتوقيت عقوبه العزل بجعلها لمدة سنتين .

الوقائع

اته مت النيابة العاصة كلا من . ١ ) ....... ٢ ) ...... طاعن بأنه ما بصفتهما موظفين عامين ( الأول مدير مركز التأهيل المهنى بسجن ..... التابع لجهاز التعمير و الثانى مشرف فنى بتلك الجهة ) أصراعمدا بأموال جهة عملهما سالغة الذكر بان فوض المتهم الأول المتهم الثانى فى التعاقد مع شركة ..... على شراء و تسليم عدد خمسين جهاز تليفزيون من انتاجها بغرض توزيع تلك الأجهزة على العاملين بالمركز سالف الذكر فاستأثرا بها و لم يسددا ثمنها مما ألحق ضررا بآموال جهة عملهما قدره ثلاثون ألف جنيه و ذلك على النحو المبين بالأوراق . و احالتهما الى محكمة امن الدولة العليا ببنها لمعاقبتهما طبقا للقيد و الوصف الواردين بأمر الاحالة . و المحكمة المذكورة قضت غيابيا للأول و حضوريا للثانى عملا بالمواد ١٦ مكررا / أ ، ١١٨ مكررا / ١١ مكررا / أ ، ١ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة مدة خمس سنوات و معاقبة المتهم الثانى ( الطاعن ) بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة عما أسند الى كل منهما من اتهام و بعزل المتهم الثانى من وظيفته فطعن المحكوم عليه ..... في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

### المحكمة

من حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه و آخر و بجريمة الاضرار العمدى بأموال الجهة التى يعمل بها قد خالف الثابت بالأوراق و شابه قصور في التسبيب وأخطأ في تطبيق القانون و ذلك أنه دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور أمر النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية الا أن الحكم اطرح هذا

الدفع استنادا الى عدم وجود هذا الامر و هو ما يخالف الثابت بالاوراق من قيام النيابة العامة بارسال الاوراق للجهة الادارية المختصة لمحاكمة المتهمين تأديبيا عما أسند اليهما و لم يعرض الحكم لدفع الطاعن بقيام تنازع سلبى فى الاختصاص ، كما أن المحكمة عاملت الطاعن بالرأفة و عاقبته بالحبس و العزل من وظيفته دون تحديد لمدة العزل بما لا يقل عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها مخالفة بذلك نص المادة ٢٧ من قانون العقوبات ، مما يعيب الحكم و يستوجب نقضه .

و من حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين الطاعن بها و أورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال شهود الأثبات ، و التي من شأنها ان تؤدى الى ما رتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه قد حصل دفع الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور أمر ضمنى بعدم وجود وجه لاقامتها عليه تاسيسا على ان النيابة العامة قد ارسلت الاوراق للجهة الادارية التابع لها الطاعن لاتخاذ اجراءات محاكمته تاديبيا و انتهى الى رفضه قولا أن الثابت من الأوراق عدم صدور مثل هذا الأمر من السلطة المختصة بالنيابة العامـة و هي سلطة المحامي العام المختص طبقاً لنص المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية و ان ثمة جزاء تأديبيا لم يوقع على الطاعن و لم تنته النيابة العامة الى التقرير في الواقعة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية اكتفاء باحالة الطاعن للمحاكمة التأديبية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه إذا كان تصرف النيابة العامة لا بفيد على وجه القطع استقرار الرأى على عدم رفع الدعوى الجنائية ، فانه لا يصح اعتبار تصرفها أمرا بألاوجه لاقامة الدعوى ، ، لأن الأصل في هذا الأمر أن يكون صريحا و مدونا بالكتابة فأنه لا يصح استنتاجه من تصرف أو اجراء اخر الا اذا كان هذا التصرف أو الاجراء يترتب عليه حتما و بطريق اللزوم العقلي ان ثمه أمرا بألاوجه لاقامة الدعوى ، و إذ كانت النيابة العامة - بفرض صحة ما يثيره الطاعن - قد أرسلت كتابا الى الجهة الادارية التابع لها لاتخاذ إجراءات محاكمته تأديبيا عن الواقعة ، فان ذلك بمجرده لا يفيد على وجه القطع و اللزوم ان النيابة العامة قد ارتأت اصدار أمر

بألاوجه لاقامة الدعوى الجنائية على الطاعن ، و يكون ما انتهى اليه الحكم من اطراح دفع الطاعن في هذا الشأن سديدا . لما كان ذلك ، وكان يتعين لقبول وجه الطعن ان يكون واضحا و محددا ، و كان الطاعن لم يفصح في منعاه عن أساس دفعه بقيام التنازع السلبي في الاختصاص الذي قرر ان الحكم لم يعرض له ، فإن نعيه في هذا الشأن يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة الاضرار باموال الجهة التي يعمل بها و عامله بالرأفة و عاقبة بالحبس لمدة سنة واحدة و عزله من وظيفته ، و كانت المادة ٢٧ من قانون العقوبات قد نصت على أن: • كل موظف عمومي ارتكب جناية مما نص عليه في البياب الثالث و الرابع و السادس و السادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القانون عومل بالرأفة فحكم عليه بالحبس يحكم عليه ايضا بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بهاعليه ، . وكان الحكم المطعون فيه قد أطلق عقوبة العزل من الوظيفة و لم يعمل حكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات برغم توافر موجبها فإنه يكون قد خالف القانون ، وإذ كان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على هذه المخالفة فإنه يتعين اعمالا للقاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تصحيح الحكم المطعون فيه يتوقيت عقوبة العزل بجعلها لمدة سنتين.

#### جلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٩٧

برنامة السيد المستشار /محمد يحيى رشفان نائب رئيس انحكمة و عضوية السادة المستشارين / مجدى الجندى ، وفيق الدهشان و فريد عوض نواب رئيس انحكمة ، ومحمود مسعود شرف .

#### (114)

## الطعن رقم ١٣٨٢٤ لسنة ٦٥ القضائية

### (١) نقض ، التقرير بالطعن و إيداع الاسباب ، .

التقرير بالطعن . مناط اتصال المحكمة به و تقديم الاسباب في الميعاد شرط قبوله .

النقرير بالطعن و تقديم أسبابه يكونان معاً وحده إجرائية لا يقوم احدهما مقام الآخر و لا يغني عنه .

التقرير بالطعن بالنقض في الميعاد دون تقديم اسبابه . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .

### (٢) حكم ، بيانات التسبيب ، .

عدم رسم القانون شكلا خاصا لصياغة الحكم . كفاية أن يكون مجموع ما أورده الحكم مؤديا الى تفهم الواقعة بأركانها .

### (٣)دفوع ، الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ، .

الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه . ماهبته ؟

مثال .

(٤) اثبات ، شهود ، دفاع "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . نقض اسباب الطعن .مالأبقبل منها ."

النعى على المحكمة عدم سماع شهود النفى . غير مقبول اساس ذلك ؟

(٥) تزوير ، تزوير الأوراق الرسمية ، قصد جنائى .

القصد الجنائي في جريمة التزوير . موضوعي . تحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال. غير لازم. ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

(٦) تزوير، «تزوير الأوراق الرسمية . اشتراك . حكم«تسبيبه .تسبيب غير معيب».

عقد الزواج وثيقة رسمية . مناط العقاب على التزوير فيها ؟

حضور الطاعنة أمام المأذون مع باقى المتهمين للزواج من المتهم الشانى وتقريرها خلوها من الموانع الشرعية رغم انها زوجة للمتهم الثالث مع علمها بذلك . إثبات المأذون ذلك وتحريره الوثيقة التى وقعت عليها وباقى المتهمين . كفايته لأدانتها بالأشتراك فى تزوير وثيقة الزواج.

(٧) تزوير ، تزوير الأوراق الرسمية ، نقض، أسباب الطعن
 ما لايقبل منها.

انصراف آسباب الطعن الى تهمة استعمال المحرر المزور التى تدان بها الطاعنة اثره ؟

(^)دفاع • الإخلال بحق الدفاع . ما لايو فره ، . نقض • أسباب النقض مالا يقبل منها ، .

دفاع الطاعنة بانها سيقت الى ارتكاب الواقعة رغما عنها . إثارته لأول مرة آمام النقض . غير مقبول . ١ - لما كان الطاعن الثانى وإن قرر بالطعن فى الميعاد الا أنه لم يقدم اسبابا لطعنه . ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا لما هو مقرر من ان التقرير بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وان تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله . وأن التقرير بالطعن وتقديم اسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها احدهما مقام الاخر ولا يغنى عنه.

٢ – من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا او نمطا يصوغ الحكم فيه بيان الواقعة المستوجبة للعقوية والظروف التى وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون .

٣ - إذ المكم قد رد على ما آثاره المدافع عن الطاعنة من ان زوجها السابق قد طلقها بقوله: أن ذلك الدفاع مردود عليه بأن المتهمين الأولى والثالث ذكرا في تحقيقات النيابة انهما مازالا زوجين حتى تاريخ التحقيق معهما بالنيابة العامة بل ذكرت المتهمة الأولى آن الزواج المزور هو زواج على الورق فقط وانها ما زالت في عصمة زوجها المتهم الثالث، وأنها حامل من ذلك الزوج - كما لم يقدم اي منهما دليلا على وقوع الطلاق في ١/٤/٤/١ بل الثابت بمحضر جلسة ٢٢/٣/٥١٩١٠ ان المحكمة سألت المتهمة الأولى عن واقعة تطليق المتهم الثالث لها فقررت انها لا زالت زوجة له ولم يطلقها حتى الأن الأمر الذي يكون معه ذلك الدفاع قد أسس على غير سند من القانون متعينا رفضه . وكان هذا الرد والذي لا تماري الطاعنة في أن له صداه من اوراق الدعوى - مما يسوغ به اطراح مثل هذا الدفاع . ولا يقدح في ذلك آن يكون المدافع عن الطاعنة قد طلب الى المحكمة بجلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٩٥ صم المحضر رقم..... اداري ....لأثبات واقعة طلاق الطاعنة من المتهم الثالث أو ما يثيره في طعنه من طلبه سماع شهود نفى ، اذ ثبت تنازله عن طلباته السابقه وذلك بجلسة ١١ من ابريل سنة ١٩٩٥ ثم ترافعه بذات الجلسة التي اختتمت فيها المرافعة واصراره على تنازله عن طلبه السابق واختتام مرافعته اصليا بطلب البراءة

واحتياطيا باستعمال الرافة – لما هو مقرل من ان الطلب الذي تلتزم المحكمة باجابته او الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى اليه به . ويصر عليه مقدمه في طلباته الختامية فلا تثريب على المحكمة ان هي اعرضت عن هذا الطلب واغفلت الرد عليه

٤- إذ كان البين من محاضر جاسات المحاكمة أن الطاعنة لم تطلب سماع شهود نفى ولم تسلك من جانبها الطريق الذى رسمه القانون فى المادة ٢١٤ مكررا/ ١٨٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإن منعاها فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

 من المقرر ان القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها ، وليس بلازم آن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال مادام قد اورد من الوقائع مايدل عليه .

٦ - ان عقد الزواج ، وثيقة رسمية مناط العقاب على التزوير فيها هو ان يقع تغيير الحقيقة في اثبات خلو احد الزوجين من الموانع الشرعية من العلم بذلك ، فكل عبث يرمى الى اثبات غير الحقيقة في هذا الصدد يعتبر تزويرا ، واذ كان الحكم قد اثبت في حق الطاعنة انها حضرت آمام المأذون مع المحكوم عليهم الأخرين للزواج من المتهم الثانى وقررت خلافا للحقيقة بخلوها من الموانع الشرعية حال كونهازوجة للمتهم الثانث بصحيح العقد الشرعي رقم ...... مع علمها بذلك فاثبت المأذون ذلك وحرر الوثيقة التي وقعت الطاعنة وباقى المتهمين عليها ، فإن هذا يكفى لأدانتها بالاشتراك في تزوير وثيقة الزواج بما لا يكون للنعى عليه في هذا الشآن وجه .

 ٨- إذ كان لايبين من الاطلاع على محاضر جاسات المحاكمة ان الطاعنة اثارت دفاعا مؤداه انها قد سيقت إلى ارتكاب الواقعة رغما عنها فانه لا يقبل منها إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

#### الوقسا ئسع

اتهمت النيابة كل من ١- ...... (طاعنة)٢- ......

7- ..... (طاعن) ٤- ...... بآنهم (١) وهم لي سوا من أرباب الوظائف العمومية اشتركوا بطريقى الاتفاق والمساعدة مع موظف عمومى حسن النية هو ...... مأذون .... التابع لمحكمة .... فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو وثيقة عقد الزوج رقم ... والمثبت لزواج المتهمة الأولى من المتهم الثانى حال تحريره من المختص بحكم وظيفتة وكان ذلك بجعلهم واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة بأن انفقوا معا على تزويره ومثلوا أمام الموظف سالف الذكر وساعدوه بآن الدت الأولى له على خلاف الحقيقة بخلوها من الموانع الشرعية حال كونها زوجة المتهم الثالث بصحيح العقد الشرعى رقم ..... فأثبت الموظف العمومى حسن النية والحالتهم إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمتهم طبقا للقيد و الوصف الواردين بامر واحالتهم إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمتهم طبقا للقيد و الوصف الواردين بامر بالمواد ٤٠/ ثانيا ، ١٤/١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ٢٢ من المواد ٤٠/ ثانيا ، المزورة المضبوطة .

فطعن المحكوم عليهما الأولى و الثالث في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ.

#### المحكم

من حيث إن الطاعن الثانى ...... وإن قرر بالطعن فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا لما هو مقرر من آن التقرير بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وآن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله ، وآن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لأ يقوم فيها أحدهما مقام الأخر ولا يغنى عنه.

ومن حيث أن الطعن المقدم من الطاعنة الأولى ....... قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث إن ما تنعاه الطاعنة الأولى على الحكم المطعون فيه أنه دانها بجريمة الاشتراك في تزوير محرر رسمى قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الأستدلال واخلال بحق الدفاع واعتوره البطلان ، ذلك بآنه لم يبين مضمون اقوال الطاعنة والشهود وباقى آدلة الشبوت وخلامن بيان نص القانون الذي انزل عيهاالعقاب بمقتضاه ، مولم ترد المحكمة على دفاعها القائم على طلاقها من زوجها السابق المحكرم عليه الثالث - شفاهة وانقضاء عدتها من قبل زواجها من الطاعن الثانى ولم تجبها إلى طلبها ضم إلى المحضر رقم ...... الذي .... لأثبات ذلك وإلى طلبها سماع شهود نفى . ودانتها رغم انتفاء القصد الجنائى في جريمتى التزوير والأستعمال لديها ورغم كونها امية سيقت الى ارتكاب الواقعة مع باقى المتهمين رغما عنها كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه يبين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنة بها وأقام عليها فى حقها آدلة مست . ق اقوال الرائد ...... ضابط مباحث مصلحة الجوازات وما قررته الطاعنة والمحكوم عليه الثالث بمحضر الضبط ويتحقيقات النيابة العامة وما ثبت من الإطلاع على وثيقتى الزواج رقمى ..... و..... الما كان ذلك موكان من المقرر ان القانون لم

يرسم شكلاً أو نمطا يصوغ الحكم فيه بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف شي وقعت فيها فمنى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة باركانها وظروفه حسبها استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون وإذ كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى اتبع ذلك ببيان مفصل للأدلة التي تساند إليها في إدانة الطاعنة وهي ادلة سائغة لا تماري الطاعنة في إن لها اصلها من أوراق الدعوى كما أورد مواد العقاب في قوله: ، الأمر المستوجب معاقبتهم عن ذلك وفقا للمواد ١٤٠٪ ثانيا و ثالثا و ١٤/١ و٢١٣ ، ٢١٤ عقوبات وإدانتهم وفقا لما جاء بالمادة ٢/٣٠٤ إج .. فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على ما اثاره المدافع عن الطاعنة من ان زوجها السابق طلقها بقوله ، إن ذلك الدفاع مردود عليه بان المتهمين الاولى والثالث ذكر في تحقيقات النيابة انهما لا زالا زوجين حتى تاريخ التحقيق معهما بالنبابة العامة بل ذكرت المتسهمة الاولى ان ذلك الزواج المزور هو زواج على الورق فقط وإنها مازالت في عصمة زوجها المتهم الثالث وانها حامل من ذلك الزوج - كما لم يقدم آي منهما دليلا على وقوع الطلاق في ١٩٩٤/٤/١ بل الثابت بمحضر جلسة ١٩٩٥/٣/٢٢ ان المحكمة سآلت المتهمة الأولى عن واقعة تطليق المتهم الثالث لها فقررت انها ما زالت زوجة له ولم يطلقها حتى الأن الأمر الذي يكون معه ذلك الدفاع قد اسس على غير سند من القانون متعينا رفضه ، وكان هذا الرد والذي لا تماري الطاعنة في ان له صداه من اوراق الدعوى - مما يسوغ به اطراح مثل هذا الدفاع . ولا يقدح في ذلك أن يكون المدافع عن الطاعنة قد طلب إلى المحكمة بجلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٩٥ ضم المحضر رقم .... إداري .... لا ثبات واقعة طلاق الطاعنة من المتهم الثالث أو ما يثره في طعنه من طلبه سماع شهود نفى . إذ ثبت تنازله عن طلباته السابقة وذلك بجلسة ١١ من ابريل سنة ١٩٩٥ ثم ترافعه بذات الجلسة التي اختتمت فيها المرافعة واصراره على تنازله عن طلبه السابق واختتام مرافعته اصلبا بطلب البراءة واحتياطيا باستعمال الرآفة – لما هو مقرر من ان الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو

الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويشتعل على بيان ما يرمى اليه به ، ويصر عليه مقدمه في طلباته الختامية ،فلاً تثريب،على المحكمة إن هي. اعرضت عن هذا الطلب واغفلت الرد عليه ، كما أن البين من محاضر جاسات المحاكمة ان الطاعنة لم تطلب سماع شهود نفي ولم تسلك من جانبها الطريق الذي رسمه القانون في المادة ٢١٤مكررا /١-٢ من قانون الأجراءت الجنائية ، فإن منعاها في هذا الخصوص لايكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها ، وليس بلازم ان يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال مادام قد اورد من ااوقائع ما يدل عليه . وكان عقد الزواج وثيقة رسمية مناط العقاب على التزوير فيها هو أن يقع تغيير المقيقة في أثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك ، فكل عبث يرمي إلى اثبات غير الحقيقة في هذا الصدد بعتبر تزويرا . ولما كان الحكم قد اثبت في حق الطاعنة انها حضرت أمام المأذون مع المحكوم عليهم الأخرين للزواج من المتهم الثاني وقررت خلافا للحقيقة بخلوها من الموانع الشرعية حال كونها زوجة للمتهم الثالث بصحيح العقد الشرعى رقم ..... مع علمها بذلك فأثبت المأذون ذلك وحرر الوثيقة التي وقعت الطاعنة وباقى المتهمين عليها ، فإن هذا يكفى لأدانتها بالأشتراك في تزوير وثيقة الزواج بما لا بكون للنعي عليه في هذا الشأن وجه . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يدن الطاعنة بجريمة استعمال المحرر المزور التي دان بها الطاعن الثاني وحده فإن ما تثيره في هذا الشآن بكون واردا على غير محل . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعنة قد اثارت دفاعا مؤداه أنها قد سيقت إلى ارتكاب الواقعة رغما عنها فإنه لايقبل منها إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة التقض لما كان ماتقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه مومنوعا .

### جلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار / محمد يحيى رشدان نائب ريس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مجدى الجندى و وفيق الدهشان و ابراهيم الهنيدى نواب ريس المحكمة . ومحمود مسعود شرف .

#### (159)

# الطعن رقم ١٣٨٥٣ لسنة ٦٥ القضائية

(١) حكم ؛ بيانات التسبيب ، .

عدم رسم القانون شكلا خاصا لصياغة الحكم . كفاية أن يكون مجموع ما أورده الحكم مؤديا إلى نفهم الواقعة باركانها وظروفها .

(۲) إثبات ا بوجه عام ۱ حبرة ۱ حكم ۱ تسبيبه .تسبيب غير معيب ۱ .

إيراد الحكم مؤدى أقوال المبلغ وفحوى تقرير خبير الأصوات من بين أدلة الادانة . كفايته للتدليل على ثبوت الصورة التى افتنعت بها المحكمة . ينحسر معه النعى على الحكم بالقصور.

(٣) إثبات اخبرة القرائن الحكم السبيبة لسبيب غير معيب ا

استناد الحكم إلى ما جاء بتقرير خبير تفريغ الشرائط المسجلة . كقرينة معززة لأدلة الثبوت الأساسية التي بني عليها قصناءه . لايمييه.

# (٤) محكمة الجنايات ، الأجراءات أمامها ، .

لمحكمة الجنايات عند إعادة محاكمة متهم غائب . إيراد أسباب الحكم الغيابي

السافط قانون أسباب لحكمها . مني كانت تصلح لحمل قضائها بالادانة .

(٥) تفتيش (إنن التفتيش إصداره) . دفوع (الدفع بصدور الإنن بعد الضبط والتفتيش ، . دفاع (الإخلال بحق الدفاع . ما لا يقبل منها )

الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط . موضوعى . كفاية اطمئنان المحكمة إلى وقوع إجراءات التسجيل والضبط والتفتيش بناء على الإذن ردا عليه.

(٦) إثبات ، بوجه عام ، ، محكمة الموضوع ، سلطتها في
 تقدير الدليل، نقض ، أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، .

تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟

الجدل الموضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصىرالدعوى واستنباط معتقدها . غير جائز إثارته أمام النقض .

(٧) حكم ، ما يعيبه ما لا يعيبه في نطاق التدليل ، نقض «اسباب الطعن . مالاً يقبل منها» .

التناقض الذي يعيب الحكم . ما هيته ؟

مثال لنفى التناقض

(^) تفتيش ، إنن التفتيش . إصداره ، محكمة الموضوع مسلطتها في تقدير جدية التحريات ، . حكم ، تسبيبه تسبيب غير معيب ، استدلالات .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . موضوعي .

(٩) نقض ، أسبب الطعن . تحديدها ، ، نظر الطعن والحكم فيه ، .

وضوح وجه الطعن وتحديده . شرط لقبوله .

(۱۰) إجراءات ا إجراءات المحاكمة المحكمة الجنايات الإجراءات أمامها ، حكم البطلانه ، .

إعادة المحاكمة أمام ذات دائرة محكمة الجنايات التى أصدرت الحكم الغيابى على المنهم في حالة عند المحكم الغيابي على المنهم في حالة حضوره أو القبض عليه . غير لازم . ما تطلبته المادة ٣٩٥ إجراءات .هو إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة ، نظر الدعوى عند إعادة إجراءات المحاكمة امام ذات الدائرة التي اصدار الحكم الغيابي . لا برتب بطلانا .

(١١) محكمة الموضوع السلطتها في تقديس الدليل المدفع . دفوع الدفع بوقف الدعوى تعليقا الجراءات الجراءات المحاكمة الم

دفع الطاعن - المعاد إجراءات محاكمته في جناية- بوجوب وقف الدعوى تعليقا لحين الفصل في الطعن بالنقض المقام من المحكوم عليه الاخر . ظاهر البطلان . التفات الحكم عن التعرض له إبراداً ورداً . لابعيه . علة ذلك .

(١٢) محكمة الاعادة . إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، . نقض ، أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، .

إعادة المحاكمة بمقتضى المادة ٣٩٥ إجراءات . محاكمة مبتدأة تفصل فيها محكمة الأعادة بكامل حريتها .

نعى الطاعن ببطلان الحكم الغيابي لصدوره من محكمة غير مختصة ولانيا ولعدم إعلانه في المحاكمة الغيابية . غير مجد .مادامت إجرءات المحاكمة امام محكمة الاعادة تعت صحيحة . إثارة ذلك امام النقض . غير جائز . علة ذلك ؟

١- إن القانون لم يرسم شكلاً أو نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة و الظروف التى وقعت فيها بل يكفى أن يكون مجموع ما أورده الحكم كافيا فى تفهم الواقعة بأركانها و ظروفها حسبما استخلصتها المحكمة .

٢- لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد مودى أقوال العبلغ ..... و فحوى ما أورده تقرير خبير الأصوات ـ و التي كانت من بين الأدلة التي استخلص منها الإدائة في بيان بكفي للتدليل على ثبوت الصورة التي اقتنعت بها المحكمة و استقرت في وجدائها فإنه تنحسر عنه دعوى القصور في التسبيب و يكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد في غير محله .

٣- لما كان الشابت من مدونات الحكم و ما رد به على الدفع ببطلان التسجيلات ان المحكمة لم تبن قضاءها بصفة اصلية على فحوى الدليل المستمد من هذه التسجيلات و انما استندت اليها كقرينة تعزز بها ادلة الثبوت التى اوردتها فانه لا جناح على الحكم ان هو لم يورد مؤدى هذه التسجيلات على نحو مفصل مادام انه قد على نلك القرينة تأييدا و تعزيزا المادلة الاخرى التى اعتمد عليها فى قضائه و لم يتخذ من هذه التسجيلات دليلا اساسيا على ثبوت الاتهام قبل الطاعن و من ثم فان ما يثيره الطاعن من عدم بيان مؤدى الدليل المستمد من التسجيلات و قصور الحكم فى الرد على دفاعه بشأنها يكون غير مقبول .

٤ – من المقرر انه لا يوجد في القانون ما يمنع محكمة الجنايات عند اعادة محاكمة المنهم الذي كان غائبًا من ان تورد ذات الاسباب التي اتخذها الحكم الغيابي الساقط قانونا اسبابا لحكمها مادامت تصلح في ذاتها لاقامة قضائها بالادانة .

من المقرر إن الدفع بصدور الاذن بالتفنيش بعد الضبط أنما هو دفاع
 موضوعى يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة بالادلة السائغة التى أوردتها ــ الى وقوع
 اجراءات التسجيل و ما تبعها من اجراءات الضبط و النفتيش بناء على هذاالاذن .

٦- لما كان لا يلزم في الادلة التي يعول عليها الحكم أن ينبئ كل دليل منها و يقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى لان الادلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا و منها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الادلة بل يكفى أن تكون الادلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ماقصده الحكم منها و منتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة و اطمئنانها الى ما انتهت البه 

- كالحال فى هذه الدعوى ـ و من ثم فان ما يثيره الطاعن من منازعة حول استدلال 
الحكم باقوال الشاهد ..... بشأن اصطحابه للمبلغ الى مكتب الطاعن حيث تقابلا معه 
و المحكوم عليه الاخر و دار حوار بينهم بشأن طلب رشوة و سببه برغم ان بلاغ 
المجنى عليه و محصر التحريات خلوا من هذه الواقعة لا يخرج عن كونه چدلا 
موضوعيا فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى و استنباط معتقدها و 
هو ما لا تجوز اثارته امام محكمة النقص .

٧- لما كان الحكم المطعون فيه قد اعتنق صورة واحدة لواقعة الدعوى مفادها ان الطاعن توسط لدى المبلغ ليعطى للمحكوم عليه الاخر مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل الرشوة مقابل امتناعه عن اتخاذالإجراءات القانونية الواجبة بشأن ما شاب العقار المملوك للمبلغ من مخالفات و ان ما اثبته الحكم بمدوناته بشأن المقابلة التى تمت بالمصنع بين المبلغ و المحكوم عليه الاخر و التى انكر خلالها الاخير علاقته بالطاعن و سبق تسلمه مبلغ مائة و خمسين جنيها منه و طلبه ان تكون علاقة المبلغ به مباشرة ووعده بان يرد له المبلغ الذى تسلمه الطاعن منه لم يكن سوى تسجيل لهذه المقابلة و مادار فيها من حوار ، هذا الى ان ما اورده الحكم بمدوناته من ان كلا من الطاعن و المحكوم عليه الاخر طلب على حدة \_ مبلغ خمسمائة جنيه ، على سبيل الرشوة ثم اورد فى موضع اخر منه ان التحريات اكدت صحة طلب المتهمين معا للمبلغ المذكور لا يعد تناقضا لما هو مقرر من ان التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى تتهاتر به اسبابه بحيث يمحو بعضها ما يثبته بعضها الاخر و من ثم فان ما يثيره الطاعن بهذا الوجه من الطعن يكون فى غير محله .

٨- من المقرر ان تقدير جدية التحريات و كفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع فمتى كانت المحكمة \_ على ما افصحت عنه فيما تقدم \_ قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها امر تسجيل المحادثات و التفتيش و كفايتها لتسويغ

اصدارة م آلات النيابة على تصرفها في شان دلك فلا معقب عليها فيما ارتأته العلقه بالموضوع لا بالعانون .

 من المقرر انه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، و كان الطاعن لم يكثف باسباب طعنه عن ماهية الغموض و الابهام اللذين شابا أذن التغنيش فأن النعى على الحكم فى هذا الشأن يكون على غير سند .

١٠ - ان قانون الإجراءات الجنائية لم يستوجب في مواد الجنايات ان تعاد المحاكمة امام ذات الدائرة التي اصدرت الحكم الغيابي على المتهم في حالة حضوره القبض عليه قبل سقوط العقوبة المحكرم بها بمضى المدة - كشرط لصحة الاجراءات ـ بل كل ما تطلبته المادة ٩٥٠ من ذلك القانون في هذه الحالة هو اعادة نظر الدعوى امام المحكمة بما مفاده ان القانون لم يرتب البطلان في حالة نظر الدعوى عند اعادة اجراءات المحاكمة امام ذات الدائرة التي اصدرت الحكم الغيابي و من ثم فلا تثريب على المحكمة ان هي النفتت عن طلب احالة الدعوى لدائرة اخرى ـ بغرض اثارته امامها ـ و من ثم فان منعى الطاعن في هذا الخصوص لايكون ـ سديدا .

11 - لما كان الثابت من الاوراق انها حوت دعوى جنائية واحدة فصل فيها بحكم جنائى حضوريا للمحكوم عليه الاخر و غيابيا للطاعن الذى اعيدت اجراءات محاكمته الراهنة و من ثم فانه بفرض ان المحكوم عليه الاخر طعن بالنقض فى الحكم الصادر ضده بالادانة فان ذلك لا يقيد محكمة الموضوع التى تنظر دعوى الطاعن و من ثم فان الدفع الذى ابداه المدافع عن الطاعن بوجوب وقف الدعوى تعليقا يكون دفعا ظاهر البطلان فلا تثريب على المحكمة ان هى سكتت عنه ايراداً له ورداً عليه و يضحى منعى الطاعن على الدكم فى هذا الصدد بالإخلال بحق الدفاع غير سديد .

١٢ - إن إعادة المحاكمة الجنائية طبقا لنص المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية هي بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتداة ، و لمحكمة الاعادة ان تفصل في

الدعوى بكامل حريتها . و اذ كان ذلك ، وكانت اجراءات محاكمة الطاعن امام محكمة الاعادة قد تمت صحيحة \_ و هو ما يسلم به الطاعن في اسباب طعنه \_ بمحاكمته امام محكمة امن الدولة الطيا فانه غير مجد ما يتمسك به من بطلان الحكم الغيابي لصدوره من محكمة غير مختصه ولاثيا و لعدم اعلانه في المحاكمة الغيابيه \_ بفرض صحة ذلك \_ و لا تقبل اثارته ذلك امام محكمة النقض و من ثم فان منعاه في هذا الصدد لا يعدو ان يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان و لا على المحكمة ان التفت عنه و لم ترد عليه

## الوقا ئع

أنهمت النيابة العامة الطاعن وآخر سبق الحكم عليه بأنه توسط في ارتكاب جريمة طلب واخذ رشوة بان اتفق مع المتهم الأخر على ارتكابها وطلب من .... لحساب المتهم الأخر مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل الرشوة أخذ منها مبلغ مائة وخمسين جنيها كدفعة أولى من المبلغ المطلوب مقابل امتناع المتهم المذكور – الأخر – عن أتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة بشأن ما شاب العقار المملوك له من مخالفات هندسية – واحالته إلى محكمة امن الدولة العليا بالقاهرة لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الورادين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١٠٣، ١٠٤، ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبتغريمه مبلغ ألغي جنيه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ......الخ

### المكمة

من حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الوساطة في طلب وأخذ رشوة قد شابه القصور والتناقض في التسبيب والخطأ في

تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الحكم لم يستظهر اركان الجريمة في حق الطاعن وخلا من بيان الأفعال التي اتاها كوسيط في جريمة الرشوة ولم يورد مؤدى أقوال المبلغ ... التي عول عليها في الادانة ، كما لم يبين الحكم مصبحون الدليل الذي استمده من التسجيلات ووجه استدلاله به على ثبوت الجريمة في حق الطاعن لاسيما وانه دفع ببطلان هذه التسجيلات لتمامها قبل صدور إذن من النيابة العامة بها ولاستحالة سماع ما سجل منها حوار كما دفع ببطلان عمل خبير الإذاعة الذي قام بنسبة صوت الطاعن بالتسجيلات له برغم أنه في تاريخ التفريغ لم يكن قد قبض عليه أو أخذت بصمة صوته بيد ان الحكم رد على هذه الدفوع برد غير سائغ وردد ذات أسباب الحكم الغيابي الساقط بشأن اطراحها . كما استدل الحكم على صحة الواقعة بأقوال الشاهد .... من أنه اصطحب المبلغ الى مكتب الطاعن حيث تقابلا معه والمحكوم عليه الأخر ودار حوار بينهم في شأن طلب الرشوة وسببه في حين أن بلاغ المجنى عليه ومحضر التحريات خلوا من تلك الواقعة ، هذا الى أن الحكم اعتنق صورتين متعارضتين لواقعة الدعوى حيث أثبت أن المحكوم عليه الأخر ، المرتشى، ، هو الذي اصل بالمبلغ وتوجه إلى مصنعه بمفرده دون الطاعن وأن المحادثة التي دارت بين المرتشى والمبلغ انكر خلالها الأول علاقتة بالطاعن وسبق تسلمه منه مبلغ مائة وخمسين جنيها وطلب أن تكون علاقة المبلغ به مباشرة دون الطاعن ووعده بأن يرد له المبلغ الذي تسلمه الطاعن منه ثم عاد الحكم ودانه بجريمة الوساطة في الرشوة كما وإن الحكم أثبت بمدوناته أن كلا من المتهمين على حدة طلب مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل الرشوة في حين أثبت في موضع أخر منه ان التحربات أكدت صحة طلب المتهمين معا للمبلغ المذكور وفي كلا الحالين فإن المحكوم عليه الأخر ، المرتشى ، يكون هو الذي طلب الرشوة بشخصه بمالا حاجة معه لتوسط غيره ، هذا بالاضافة إلى أن الطاعن دفع بعدم جدية التحريات لكونها مجرد ترديد لأقوال المبلغ ، كما دفع ببطلان إذن التفتيش لما شابه من غموض وابهام وطلب احالة الدعوى لدائرة أخرى لوجود مانع قانوني لدى الهيلة التي تنظرها لأن رئيس الدائرة التي رأس جلسة محاكمة الطاعن الغيابية هو نفسه الذي

كان يرأس الدائرة التى تنظر هذه الدعوى ، كما طلب وقف الدعوى وقفا تعليقيا لعين الفصل في الطعن المقدم من المحكوم عليه الأخر في الحكم الصابير بجاسة المحالم المحالم والذي صدر غيابيا ضد الطاعن وحضوريا للمحكوم عليه الأخر وذلك لاستحالة تصور أن يكون هناك رأى لرئيس الدائرة في الدعوى الراهنة يتعارض مع رأيه المسطر بالحكم الاول بيد ان المحكمة لم تعرض لدفوعه ولم تستجب لطلباته وأخيرا فقد دفع الطاعن أيضا ببطلان الحكم الغيابي الصادر ضده لصدوره من محكمة غير مختصة ولائيا إذ صدر من محكمة جنايات في حين أن الاختصاص ينعقد لمحكمة أمن الدولة العليا ولعدم إعلانه باجراءات المحاكمة مما يجعل الخصومة منعدمة بيد أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفع ايراداً ورداً حكل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الوساطة في طلب وأخذ رشوة التي دان الطاعن بها ، وقد حصل الحكم واقعة الدعوى بما مفاده ان المتهم الأول .... الذي سبق الحكم عليه-يعمل مهندسا للتنظيم بحي ... محافظة القاهرة ويختص بحكم وظيفته بالمرور على منطقة عمله ومراقبة ما يقام في دائرته من ابنية وما اذا كان مرخصا لصاحب البناء باقامته من عدمه ومدى مطابقته للمواصفات وشروط الترخيص وخط التنظيم وتحرير محاضر بالمخالفات التي يقوم بضبطها لأصحاب الأبنية المخالفة وعندما شرع ... في إقامة بناء على قطعة ارض يملكها ... قام المنهم المذكور بالمرور عليه وكلفه بالحضور إليه في مكتب المتهم الثاني و الطاعن و الذي أبلغه بأن المتهم الأول قد حرر له محضر مخالفة للمباني التي يقوم بها وطالبه بمبلغ خمسمائة جنيه للتغاضي عن السير في إجراءات المحضر فضلا عن مبالغ مماثلة نظير كل دور يقوم بيناءه بعد ذلك ، كما حضر المتهم الأول الذي سبق الحكم عليه يدوره وأكد ذلك الطلب ، فقام صاحب البناء بابلاغ رئيس مباحث مرافق شمال القاهرة الذى أجرى تحريات واسفرت عن صحة البلاع خعرض الأمر على السيد المستشار المحامى العام لنيابة شرق القاهرة الكلية فأذن له وكيل النيابة بتسجيل المحادثات

التي تدور بين المبلغ وبين المتهمين وتتعلق بالتوسط وطلب هذه الرشوة وضبطهما حال قبضيهما أو أحدهما لهذا المبلغ فأجرى تسجيل هذه الأحاديث التي أكدت طلب الرشوة والتوسط فيها وتم ضبط المتهم الأول الذي سبق الحكم عليه حال تابسه بها ه ثم أورد الحكم على ثبوت الواقعة على النحو السالف بيانه ادله مستمدة من اجراءات الصبط و التفتيش واقوال الشهود ...و...و... بمحضر التحقيق الأبتدائي والتي تعززت بما أجرى من تسجيلات صوتية أجريت مع المتهمين وما اوراه خبير الهندسة الأذاعية بشأن هذه التسجيلات وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي ألى ما رتبه الحكم عليها . لما كان ذلك القانون لم يرسم شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها بل يكفي أن يكون مجموع ما اورده الحكم مؤدياً إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسيما استخلصتها المحكمة -كما هو الحال في الدعويالمطروحة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى أقوال المبلغ ..... وفحوص ما أورده تقرير خبير الأصوات -والتي كانت من بين الأدلة التي استخلص منها الإدانة- في بيان يكفي للتدليل على تُبوت الصورة التي اقتنعت بها المحكمة واستقرت في وجدانها فإنه تنحسر عنه دعوى القصور في التسبيب ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد في غير محله. لما كان ذلك ،وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح الدفوع المتعلقة ببطلان التسجيلات لأستحالة سماع ماسجل منها وعدم أخذ بصمة الطاعن في تاريخ التفريغ في قِوله : ١ ..... وكانت تقريرات شهود الاثبات التي تعززت بما من تسجيلات قد حددت دور كل منهم في الواقعة وأن اللقاء قد تم بين المبلغ وبين كل من المتهمين وأن حديثة إلى كل منها قد أصبح دور كل منها على حده بما يضحى معه دفاع المتهم في شأن التشكيك في وجود صلة بين كل من المتهمين أو إنكار المتهم الماثل (الطاعن) صلته بالواقعة مجرد دفاع مرسل تدحضه الأدلة القولية والفنية التي تضافرت على النحو سالف الذكر في اثبات الأتهام في حق كل من المتهمين ودور كل منهما في ارتكاب الواقعة وإثبات أركانها وحقيقة قصد كل من المتهمين منها ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الجكم وما رد به على الدفع سالف الذكر أن المحكمة لم تين قصاءها

بصفة أصلية على فحوى الدليل المستمد من هذه التسجيلات وإنما استندت إليها كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أوريتها فإنه لاجناح على الحكم إن هو لم يبين مؤدى هذه التسجيلات على نحو مفصل مادام أنه قد عول على تلك القرينة تأييدا وتعزيزا الادلة الأخرى التي اعتمد عليها في قضائه ولم يتخذ من هذه التسجيلات دليلا أساسيا على ثبوت الأتهام قبل الطاعن ومن ثم فإن مايثيره الطاعن من عدم بيان مؤدى الدليل المستمد من التسجيلات وقصور الحكم في الرد على دفاعه بشأنها يكون غير مقبول هذا فضلا عن أنه لايوجد في القانون ما يمنع محكمة الجنايات عند إعادة محاكمة المتهم الذي كان غائبا من أن تورد ذات الأسباب التي اتخذها الحكم الغيابي الساقط قانونا أسبابا لحكمها مادامت تصلح في ذاتها لإ قامة قضائها بالادانة ومن ثم فإن مايئيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة بالأدلة السائغة التي أوردتها- وهو الحال في الدعوى الماثلة - إلى وقوع إجراءات التسجيل وما تبعها من إجراءات الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن ومن تم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لايكون سديدا. لما كان ذلك ، وكان لا يلزم في الأدلة التي يعول عليها الحكم ان ينبئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئيات الدعوى لأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة بكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجه في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه – كالحال في الدعوى - ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من منازعة حول استدلال الحكم بأقوال الشاهد .... بشأن اصطحابه للمبلغ إلى مكتب الطاعن حيث تقابلاً معه والمحكوم عليه الأخر ودار حوار بينهم بشأن طلب الرشوة وسببه برغم أن بلأغ المجنى عليه ومحضر التحريات خلوا من هذه الواقعة لأ يخرج عن كونه جدلاً موضوعيا في سلطة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معوقدها وهو ما لابحوز اثارته أمام محكمة النقض. لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد

اعتنق صورة واحدة لواقعة الدعوى مفادها مفادها أن الطاعن توسيط لد المبلغ ليعطى للمحكوم عليه الأخر مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل لرشوه مقال امتناعه عن اتخاذ الأجراءات القانونية الواجبة بشأن ما شاب العقار المملوك للمبلغ من مخالفات وأن ما أثبته الحكم بمدوناته بشأن المقابلة التي تمت بالمصنع بين المبلغ والمحكوم عليه الأخر والتي أنكر خلألها الأخير علأقته بالطاعن وسبق تسلمة مبلغ مائة وخمسين جنيها منه وطلبه أن تكون علاقة المبلغ به مباشر ووعده بأن يرد له المبغ الذي تسلمة الطاعن منه لم يكن سوى تسجيل لهذه المقابلة ومادار فيها من حوار ، هذا إلى أن ما أورده الحكم بمدوناته من أن كلاً من الطاعن والمحكوم عليه الأخر طلب - على - مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل الرشوة ثم أورد في موضوع أخر منه أن التحريات أكدت صحة طلب المتهمين معا للمبلغ المذكور لزيعد تناقضا لما هو مقرر من أن التناقض الذي تتهاتر به أسبابه بحيث يمحو بعضها ما يثبته بعضها الأخر ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بهذا الوجه من الطعن يكون في غير محله. لما كان ذلك، وكان الحلم المطعون فيه قد عرض لدفع الطاعن بعدم جدية التحريات وأطرحه في قوله: ١ ..... وكنت التحريات التي أجراها الرائد .... وأثبتها بمحضره المؤرخ ٧/ ١٠/١٩٩٧ قد تمت بعد البلأغ الذي قام به ..... وأثبه في محضره بتاريخ ٣/١٠/١٩ وإثر مرور لمتهم الأول الذي سبق الحكم عليه ..... بموقع البناء الذي شرع في إقامتهوتحديده مكاناً للقاء بمكتب المتهم الثاني الماثل ..... المحامى، وإثر إتما اللقاء بالفعل مع كل من المتهمين ووضوح لغرض من ذلك الأستدعاء واستغرقت تحرياته الفقرة من تلقى البلأغ حتى تاريخ محضره في ١٩٩٢/١٠/٧ وأسفرت عن البالبيانات الكاملة عن المبلغ وعمله وبيانات البناء الذي شرع في إقامته وبيانات كل من المتهمين وعمل كل منها ومقره والدور ، در يقوم به كل منها وأسفرت التحريات كذلك عن صحة البلأغ وسوء سمعة المتهم الأول وسوء سمعة المتهم الأول الذي سبق الحكم عليه في عمله وكفية استغلاله لطبيعة عملة في وتقاصني مبالغ الشوة وكيفية تهديد المخالفين لقوانن البناء والفلات التي اعتاد طلبهاء وكان تقدير جدية هذه التحريات منوط بالنيابة العامة وتخصع في

تقدير إياها لرقابة محكمة الموضوع وإذ أطمأنت إليها بحق أصدرت إنها للرائد .... أو من ينوب عنه أو يعاونه من مأموري الضبط المختصين في إجراء تسجيل المحادثات الشفهية بالوسائل الفنية المتاحة والتي تدور في الأماكن الخاصة بدائرة قسم ..... بين الميلغ وأى من المتمين وتتعلق بهذه الواقعة ون ثم كان اطعنانها لتلك التحريات له ما يسانده من الواقع وتطمئن إليه هذه المحكمة بدورها ومن ثم كان نعى الدفاع بشأن جدية التحريات لأأساس له وتلتفت عنه المحكمة : . وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فمتى كانت المحكمة - على ما أفصحت عنه فيما تقدم - قد اقتنعت بجدية الأستدلالات التي بني عليها أمر تسجيل المحادثات والتفتيش وكفايتها لتسويغ إصدارت أقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلأ معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لأبالقانون. ومنثم فإن هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس أما كان ذلك، وكان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا، وكان الطاعن لم يكشف بأسباب طعنه عن ماهية الغموض والإبهام اللذين شبابا إذن التفتيش فإن النعي على الحكم في لشأن يكون على غير سند. لما كان ذلك ، وكان قانون الإجرات الجنائية لم يستوجب في موا الجنايات أن تعاد المحاكمة أمام ذات الدائرة التي أصدرات الحكم الغيابي عليالمتهم في حالة حضوره أو القبض عليه قبل سقوط العقوبه المحكوم بها بمض المدة - كشرط لصحة الإجراءات - بل ماتطلبته المادة ٣٩٥ من ذلك القانون في هذه الحالة هو إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة بما مفاده أن أن القانون لم يرتب البطلان في حالة نظر الدعوى عند إعادة إجراءت المحاكمة أمام ذات الدائرة التي أصدرت الحكم ليابي ومن ثم فلا تثريت على المحكمة إن هي التفتت عن طلب إحالة الدعوى لدائرة أخرى - بفرض إثاره أمامها - ومن ثم إن منعى الطاعن في هذا الخصوص لأيكون سدسيدا. لما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أنها حوت دعوى جنائية واحدة فصل فيها بحكم جنائي حضوريا للمحكوم الأخر وغيابيا للطاعن الذي أعيدت اجراءات محاكمتة الراهنة ومن ثم فانه

بفرض أن المحكوم عليه الأخر طعن بالنقض في الحكم الصادرة حده بالإدانه فإن ذلك لايقيد محكمة الموضوع التي تنظر دعوى الطاعن ومن ثم فان الدفع الذي أباه المدافع عن الطاعن بوجوب وقف الدعوى تعليقا يكون دفعا ظاهر البطلان فلا تذريب على المحكمة ان هي سكتت عنه إيراداً له ورداً عليه ويضحى منعى الطاعن على الحكم في هذا الصدد بالأخلال بحق الدفاع غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن اعادة المحاكمة الحنائية طيقا لنص المادة ٣٩٥ من قانون الأجراءات الجنائية هي بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأة، ولمحكمة الاعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها. وإذ كان ذلك ، وكانت اجرادت محاكمة الطاعن أما م محكمة الأعادة قد تمت صحيحة – وهو ما يسلم به الطاعن في أسباب طعنه – بمحاكمته أمام محمة أمن الدولةالعابا فانه غير محد مايتمسك به من يطلأن الحكم الغيابي لصدوره من محكمة غير مختصة ولأثيا ولعدم إعلانه في المحاكمة الغيابية – بفرض صحة ذلك – ولايقبل إثار ذلك أمام محكمة النقض ومن ثم فإن منعاة في هذا لصدد لأبعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ولا على المحكمة إن على المحكمة إن التفتت عنه ولم ترد عليه. لما كان ماتقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا.

#### جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار / صلاح البرجى نائب رئيس الأكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود عبدالبارى و محمد حدين مصطفى و نير عثمان و رجب فراج نواب رئيس الحكمة .

(10.)

## الطعن رقم ١٩٠٣١ لسنه ٦٥ القضائية

(١) حكم ، بيانات حكم الإدانة ، تسبيبه . تسبيب غير معيب ،

حكم الإدانة وجوب بيانه نص القانون الذى حكم بمقتضاه . المادة ٣١٠ إجراءات عدم رسم القانون شكلاً لصياغة الحكم إيراد الحكم مادة القانون التى أخذ المتهم بها كفايته بيانا لنص القانون الذى حكم بمقتضاه .

مثال .

(٢) سرقة ، سرقة بالإكراه ، . إكراه ، . ارتباط . اثبات ، بوجه
 عام ، . محكمة الموضوع ،سلطتها في تقدير الدليل ، .

الإكراه في السرقة . منى يتحقق ؟

تحقق الإكراه في السرقة ولو وقع فعل الإكراه بعد حصولها . متى كان القصد منه الغرار بالمسروقات. إثبات الارتباط بين السرقة والإكراه . موضوعي . مادام سائغا .

(٣) إثبات ، شهود ، . محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير
 الدليل ، . نقض ، أسباب النقض . ما لأيقبل منها ، .

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .

مفاد أخذ المحكمة بأقوال الشهود .

الجدل الموضوعي في تقدير ادلة الدعوى . غير جائز . أمام النقض.

(٤) إثبات ، بوجه عام ، . حكم ، ما لأ يعيبه في نطاق التدليل ، النصاف في الإسناد لأبعب الحكم . مالم بتناول من الأدلة ما بوثر في عقيدة المحكمة .

مثال .

(٥) دفاع ، الإخلأل بحق الدفاع . ما لا يوفره ، . حكم

ا تسبیبه . تسبیب غیر معیب ا

عدم التزام محكمة الموضوع بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى . استفادة الردعليها من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم . عدم إيراد الحكم لهذا الدفاع . مفاده؟

(٦) ضرر . سرقة ، سرقة بالإكراه ، . نقض ،أسباب الطعن .
 مالأيقبل منها ، .

استلأم المجنى عليه للمبلغ المسروق . لأ ينفى وقوع الضرر فى جريمة السرقة . المنازعة فى ذلك . غير مقبولة .

١- لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الأجراءات الجنائية وإن أوجبت على الحكم أن يبين نص القانون الذي حكم بمقتضاه ، إلا أن القانون لم يرسم شكلاً يصوغ فيه الحكم هذا البيان . ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين في ديباجته وصف الجريمة المسندة إلى الطاعن ، حصل الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى أدلة الثبوت ثم أشار إلى النص الذي أخده به بقوله -، الأمر المعاقب عليه بالمادة ١/٣١٤ من قانون العقوبات ومن ثم يتعين إدانته عملاً بالمادة ٢/٣٠٤ من قانون الذي حكم الإجراءات الجنائية . . فإن ما أورده الحكم يكفى في بيان نص القانون الذي حكم

بمقتضاه بما يحقق حكم القانون.

٢ - إن الإكراه في السرقه يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص بتعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم تسهيلاً للسرقة و لا يشترط لتحقق الظرف المشتد المنصوص عليه في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات أن يكون الاعتداء سابقة أو مقارنا لفعل الاختلاس بل يتحقق ولو كان قد تلاه مباشرة متى كان الغرض منه النجاةبالشيء المختلس وأثبات الارتباط بين السرقة والاكراه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب مادام قد استخلصه مما ينتجه .

٣ - إن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخد بها . فإن ما يثيره الطاعن شأن القوة التدليلية لأقوال الشاهدين ...و... لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في نقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقص .

٤- إن الأصل أن الغطأ في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الادلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ، وإذ كان الحكم لم يعول في إدانة الطاعن على رفع البصمات من مكان السرقة فإنه- وعلى فرض أن الحكم قد اورد ان البصمات لم ترفع من مكان الحادث على خلاف الثابت بالأوراق فان النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٥ - لما كان من المقرر أن المحكمة ليست مازمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها استقلالا إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم وفي عدم ايرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها أطرحته اطمئنانا منها اللأدلة التي عولت عليها في الإدانة . ومن ثم فانه لا يعيب الحكم المطعون فيه إعراضه

عن إيراد دفاع الطاعن القائم على أن البلاغ الأول واقوال ابن المجنى عليه لم يتضمنا إنهاما له ، وكذا ما أثاره من أن معاينة الشرطة اثبتت أن جميع محتويات الغرفة محل السرقة كانت مبعثرة في حين قرر ابن المجنى عليه أن السرقه انصبت على الصوان فقط ، مما يكون معه هذا الوجه من النعى غير سديد .

٦ - لماكان الثابت من الأوراق أن المدعى بالحقوق المدنية أسس دعواه المدنية على المطالبة بتعويض الضرر الفعلى الناتج عن خطأ الطاعن الناشىء عن الجريمة التى دين بها فإن منازعة الطاعن في شأن انتفاء الضرر الذى قضى به الحكم المطعون فيه استنادا إلى أن المجنى عليه قد تسلم النقود التى ضبطت مع الطاعن لا يكون لها محل طالما أن هذه المنازعة لا تدل بذاتها على انتفاء الضرر المترتب على جريمة السرقة بالإكراه و يكون بذلك قد توافرت للدعوى المدنية كافة أركانها القانونية من خطأ وضرر ورابطة سببية.

#### الوتائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بانه سرق المبلغ النقدى المبين القدر بالتحقيقات المملوك ل.... وكان ذلك بطريق الاكراه الواقع على .... بأن اقتحم عليه مسكنه وكمم فاه وهدده بالقتل فشل بذلك مقاومته وتمكن بهذه الوسيلة من الاكراه من الاستيلاء على النقود الموجودة بالمسكن وأحالته إلى محكمة جنايات الجيزة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة.

وأ دعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ خمسمانة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قصت حصوريا ..... عملا بالمادة ١/٣١٤ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات و الزامه أن يؤدى إلى المدعى بالحقوق المدنية مبلغ خصمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . فطعنت .... المحاميه نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .....الخ.

#### المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة السرقة بإكراه قد شابه البطلان والقصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والخطأ في الاسناد ، ذلك بأنه لم يورد النص العقابي الذي أدان الطاعن الاستدلال والخطأ في الاسناد ، ذلك بأنه لم يورد النص العقابي الذي أدان الطاعن بمقتضاه ، وأغفل بيان الارتباط بين الاعتداء وفعل السرقة ، وعول في الإدانة على أقوال ... و... رغم أن أقوالهما لاتثبت ارتكاب الطاعن للجريمة ، كما أورد أن المدافع عن الطاعن ذكر أنه لم ترفع بصمات من مكان الدادث على خلاف دفاعه بأنه تم رفع البصمات ، ولم يعن بالرد على دفاع الطاعن بأن معاينة الشرطة أثبتت أن جميع محتويات الغرفة محل السرقة مبعثرة في حين قرر ابن المجنى عليه أن السرقة انصبت على الصوان فقط وأن البلاغ الأول وأقوال المذكور لم يتضمنا انهاما للطاعن ، فضلا عن أن الحكم ألزم الطاعن بالتعويض رغم أن المجنى عليه تسلم النقود التي ضبطت ، كل

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة السرقة بالإكراء التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وما جاء بمعاينة الشرطة وهى أدلة سانغة لها موردها من الأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائبة وإن أوجبت على الحكم أن يبين نص القانون الذى حكم بمقتضاه ، إلا أن القانون لم يرسم شكلا يصوغ فيه الحكم هذا البيان . ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين فى ديباجته وصف الجريمة المسندة إلى الطاعن ، حصل الوقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ومؤدى أدلة الثبوت ثم أشار إلى

النص الذي أخذه به يقوله - الأمر المعاقب عليه بالمادة ٣١٤ /١ من قانون العقوبات ومن يَّم يتعين إدانته عملا بالمادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن ما أورده الحكم يكفي في بيان نص القانون الذي حكم بمقتضاه بما يحقق حكم القانون. لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الإكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص بتعطيل قوة المقاومةأو إعدامها عندهم تسهيلا للسرقة وكان لا يشترط لتحقق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات أن يكون الأعتداء سابقاً أو مقارنا لفعل الاختلاس بل يتحقق ولو كان قد تلاه مباشرة متى كان الغرض منه النجاة بالشيء المختلس وإذ كان ما أورده الحكم في مدوناته تتوافر به كافة أركان جناية السرقة بالإكراه كما هي معرفة به في القانون وكان إنبات الارتباط بين السرقة والإكراه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضية بغير معقب مادام قد استخلصه مما ينتجه - كما هو الشأن في الطعن المائل – فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزله التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك بفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها فإن ما يثيره الطاعن في شأن القوة التدليلية لأقوال الشاهدين .... و لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم مالم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة واذ كان الحكم لم يعول في إدانة الطاعن على رفع البصمات من مكان السرقة فإنه - وعلى فرض أن الحكم قد أورد أن البصمات لم ترفع من مكان العادث على خلاف الثابت بالأوراق -يكون النعى على الحكم في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك وكان من المقرر أن المحكمة ليست مازمة بمنابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها استقلالا إذ الرد يستفاد دلالة من أبلة الثبوت التي يوردها المكم وفي عدم إيرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها

أطرحته اطمئنانا منها للأدلة التى عولت عليها فى الإدانة . ومن ثم فإنه لايعيب المكم المطعون فيه إعراضه عن إيراد دفاع الطاعن القائم على أن البلاغ الأول وأقوال ابن المجنى عليه لم يتضعنا اتهاما له ، وكذا ما أثاره من أن معاينة الشرطة أثبتت آن جميع محتويات الغرفة محل السرقة كانت مبعثرة فى حين قرر ابن المجنى عليه أن السرقة انصبت على الصوان فقط ، مما يكون معه هذا الوجه من النعى غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المدعى بالحقوق المدنية أسس دعواه المدنية على المطالبة بتعويض الصرر الفعلى الناتج عن خطأ الطاعن الناشىء عن الجريمة التى دين بها . فإن منازعة الطاعن فى شأن انتفاء الصرر الذى قضى به الحكم المطعون فيه استنادا إلى أن المجنى عليه قد تسلم النقود التى صبطت مع الطاعن لا يكون لها محل طالما أن هذه المنازعة لا تدل بذاتها على انتفاء الصرر المترتب على جريمة السرقة بالإكراه ويكون بذلك قد توافرت للدعوى المدنية كافة أركانها القانونية من خطأ وصرر ورابطة سببية بذلك قد توافرت للدعوى المدنية كافة أركانها القانونية من خطأ وصرر ورابطة سببية بدلك ما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

#### جلسة ٥ من اكتوبر سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ مقبل شاكر نائب رئيس الجهكهة و عضوية السادة المستشارين / محمد على عبد الواحد و محمد طلعت الرفاعى وعادل الشوريجي نواب رئيس الحكمة و محدو يوسف .

#### (101)

## الطعن رتم ٢٥٦٠ لسنة ٦٥ القضائية

## (١) نقض ، التقرير بالطعن و إيداع الأسباب ، ، ميعاد،

مصادفة اليوم الأخير من ميعاد الطعن بالنقض عطلة رسمية . أثره : امتداده إلى التالى لنهاية العطلة .

(٢) نقض ، التقرير بالطعن و إيداع الأسباب ، .

إيداع الاسباب دون التقرير بالطعن. أثره: عدم قبول الطعن شكلاً أساس ذلك ؟

# ( ٣ ) ارتباط. عقربة ، عقربة المبررة ، نقض ، المصلحة في الطعن ،

إعمال المادة ٣٢ عقوبات و معاقبة الطاعن بالعقوبة الأشد . أثره : عدم جدوى نعى الطاعن قصور الحكم فى التدليل على الجريمة الأخف و عدم ذكر النص المعاقب عليها .

## ( ٤ ) عزل . عقوبة ، تطبيقها ، .

العزل عقوبة تبعية و جوبية لعقوبة الجناية . المادة ٢٥ عقوبات .

#### ( ° ) تزوير . إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، .

نعى الطاعن عدم اطلاعه على الأوراق المزورة . لا يقبل . مادام لم يدع أنها كانت بحرز مغلق لم يفض لدى نظر الدعوى . علة ذلك ؟

۱ - لما كمان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ۱۰ من أكتوبر سنة ١٩٩٤ ، وكانت المادة ٢٤ من قانون حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالمادة التاسعة من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٧ نتص على وجوب التقرير بالطعن و إيداع الاسباب التي بني عليها في ظرف ستين يوما من تاريخ الحكم الحصوري ، وكان هذا الميعادينة صي بالنسبة للحكم المطعون فيه في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٩٤ بيد أنه لما كان ذلك اليوم يوم جمعة وهو عطلة رسمية ، و من ثم فان ميعاد الطعن يعتد الى يوم ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٤ ، و إذ أودعت في الناب الطعن ..... في ذلك اليوم قانها نكون قد أودعت في المعاد المقرر قانونا .

٧ - لما كان المحكرم عليهم من الثانية الى السابع و إن قدموا اسباباً فى الميعاد النهم لم يقرروا بالطعن فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم طبقا المادة ٣٤ من قانون حالات و إجراءات الطعن امام محكمة النقض ، ولما كان التقرير بالطعن كما رسمه القانون هو الذى يترتب عليه دخول الطعن فى حوزة محكمة النقض و انصالها به بناء على إعلان ذى الشأن عن رغبته فيه ، فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة ولا تتصل به محكمة النقض ولا يغنى عنه أى إجراء آخر . ومن ثم يتمين عدم قبول الطعن المقدم من هؤلاء الطاعنين شكلاً .

٣ -إن ما يثيره الطاعن نعيا على الحكم من إغفاله التحدث عن جريمة التسبب
 خطأ في إلحاق ضرر جسيم بأموال الجهة التي يعمل بها وقصور ه في التدليل عليها و

عدم ذكره النص القانونى الذى يعاقب عليها لا يجديه نفعاً مادامت المتحكمة قد طبقت حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات و قصت بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهي المقررة لجريمة التزوير التي اثبتها الحكم في حقه .

٤ - لا صحة اما يقول به الطاعن ان عقوبة العزل التى اوقعها الحكم هى أثر لإدانته بجريمة التسبب خطأ فى الاضرار بأموال جهة عمله لان عقوبة العزل فى خصوص هذه الدعرى هى عقوبة تبعية وجوبية للحكم عليه بعقوبة جناية التزوير فى محرر رسمى طبقا للمادة ٢٥ من قانون العقوبات .

ما كان الطاعن لا يدعى إن الاوراق المزورة كانت فى حرز مغلق لم
 يفض لدى نظر الدعوى امام المحكمة فلا يقبل منه الادعاء بعدم اطلاع المحكمة عليها
 أو انها لم تكن معروضة على بساط البحث و المناقشة لأن الأصل فى الإجراءات انها
 روعيت .

### الوتائسع

.... لسنة ١٩٩٠ .... . .... لسنة ١٩٩١ ، .... لسنة ١٩٩٦ و ذلك على نحو المبين بالتحقيقات : ثانيا : – المتهمون من الثاني إلى السابع : اشتركوا بطريق الاتفاق و التحويض مع المتهم الأولى بأن قاموا المحريض مع المتهم الأولى بأن قاموا بتحريضه و الاتفاق معه على ارتكابها ووقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك المحريض . و أحالتهم إلى محكمة جنايات بنى سويف لمحاكمتهم طبقا للقيد و الرصف الواردين بأمر الإحالة و المحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠ / ١ - ٢ ، ١ / ٢١ ، ٢١٣ عقوبات مع تطبيق المادتين ١٧ ، ٣٢ عقوبات . أولا : بمعاقبة المتهم الأول بالسجن لمدة ثلاث سنوات عما أسند إليه و بعزله من و ظيفته . ثانيا : بمعاقبة باقي المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة و أمرت بوقف تنفيذها . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريقة النقض .... الخ .

#### المكمسة

عن حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٩٤ ،
وكانت المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر
بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالمادة التاسعة من القانون رقم ٢٧ لسنة
١٩٩٢ تنص على وجوب التقرير بالطعن وإيداع الاسباب التي بني عليها في ظرف
ستين يوما من تاريخ الحكم الحضوري ، وكان هذا الميعاد ينقضي بالنسبة للحكم
المطعون فيه في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٩٤ بيد أنه لما كان ذلك اليوم يوم جمعة وهو
عطلة رسمية ، ومن ثم فان ميعاد الطعن يمند إلى يوم ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٤ ، و
إذ أودعت مذكرة أسباب الطعن الماثل في ذلك اليوم فانها تكون قد أودعت في الميعاد

وحيث إن المحكوم عليهم من الثانية إلى السابع و إن قدموا أسباباً في الميعاد الا

أنهم لم يقرروا بالطعن في قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم طبقا المادة ٣٤ من قانون حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض سالفة الذكر ، وإما كان التقرير ١٠٠٠ ما رسمه القانون هو الذي يترتب عليه دخول الطعن في حوزة محكمة النقض و اتصالها به بناء على اعلان ذي الشأن عن رغبته فيه ، فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة و لا تتصل به محكمة النقض ولا يغنى عنه أي إجراء اخر ، ومن ثم يتعين عدم قبول الطعن المقدم من هؤلاء الطاعنين شكلاً .

وحيث إن الطعن المقدم من المحكوم عليه الاول قد استوفى الشكل المقررفي القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى التزوير في محرر رسمى و التسبب خطأ في إلحاق ضرر جسيم بأموال الجهة التي يعمل بها قد شابه القصور في التسبيب و البطلان و الاخلال بحق الدفاع ذلك أن الحكم في بيانه لواقعة الدعوى لم يذكر شيئا عن الجريمة الثانية و لم يورد الادلة على ثبونها في حقه و النص القانوني الذي يعاقب عليها خاصة و إن الحكم قد أنزل به عقوبة العزل كأثر مترتب على ثبوت هذه الجريمة فضلاً عن أن المحكمة لم تطلع على الأوراق المزورة، كل ذلك مما يعيب الحكم و يسترجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التزوير في محرر رسمى التى دين الطاعن بها و أورد على المبرتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها ولا يمارى الطاعن في أن لها أصلاً ثابتا في الاوراق ، و كان ما يثيره الطاعن نعيا على الحكم من إغفاله التحدث عن جريمة التسبب خطأ في إلحاق صرر جسيم بأموال الجهة التي يعمل بها وقصوره في التدليل عليها وعدم ذكره النص القانوني الذي يعاقب عليها لا يجديه نفعاً مادامت المحكمة قد طبقت عليه حكم المادة ٢٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبة المائة المتحربات المحكمة المقررة لجريمة التزوير التي أثبتها الحكم في

حقه . ولا صحة لما يقول به الطاعن أن عقوبة العزل التي اوقعها الحكم هي أثرلا دانته بجريمة التسبب خطأ في الاضرار بأموال جهة عمله لان عقوبة العزل في ٢٠٠١ أو ١٠٠٧ خصوص هذه الدعوى هي عقوبة تبعية وجربية للحكم عليه بعقوبة جناية طبقا المادة ٢٠ من قانون العقوبات . لما كان ذلك، وكان الطاعن لا يدعى أن الأوراق العزورة كانت في حرز مغلق لم يفض لدى نظر الدعوى امام المحكمة . فلا يقبل منه الادعاء بعدم إطلاع المحكمة عليها أو أنها لم تكن معروضة على بساط البحث و المناقشة لان الاصل في الإجراءات انها روعيت . لما كان ما نقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعذا رفعنه موضوعاً .

#### جلسة ٥ من اكتوبر سنة ١٩٩٧

يرتاسة السيد المعشار/ عوض جادو نائب رئيس الحكمة و عصوية السادة المستشارين / حسام عبد الرحيم وسميرائيس وقعحى الصباغ و عبدالمعم متصورتواب رئيس الحكمة

#### (1oT)

## الطعن رقم ١٣٦١٠ لسنة ١٦القضائية

(١) إثبات ا خبرة ا . حكم ا تسبيبه . تسبيب معيب ا .دفاع
 الإخلال بحق الدفاع . ما يو فره ا .

وجـرب تحـقـيق المحكمـة الدليل الذى رأت لزومـه للفـصل فى الدعـوى . أو تضمين حكمها أسباب عدولها عن هذا التحقيق . قعودها عن تعقيق دفاع قدرت جديته ثم سكتت عنه إيراداً ورداً . يعيب حكمها .

مثال : لتسبيب معيب لحكم لم يشر كلية لتقرير الخبير المقدم في الدعوى مما ينبيء عن عدم مواجهة المحكمة لعناصر الدعوى .

- ( ٢ ) إختلاس أموال أميرية . جريمة : أركانها : .
  - مناط العقاب . بمقتضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات ؟
- ( ٣ ) إختلاس اموال اميرية . إثبات : بوجه عام : جريمة . حكم : تسبيبه : تسبيب معيب : .

مجرد وجرد عجر في حساب الموظف العام . عدم اعتباره بذاته دليلا على حصول الاختلاس . علة ذلك ؟

الاحكام الجنائية . وجوب أن تبنى على الجزم واليقين .

( ٤ ) إختلاس أموال أميرية . دفاع ١ الإخلال بُحِق الدفاع . مايوفره ١

دفاع الطاعن بأن العجز في حسابه يرجع إلى عدم انتظام العمل وقيام آخرين بالتحصيل معه وعدم خصم المبالغ المنصرفة على صيانة الأجهزة . جوهرى . وجوب أن يمحصه الحكم ويقسطه حقه . إغفال ذلك . قصور و إخلال بحق الدفاع .

( • ) إختلاس أموال أميرية .

تحدث الحكم عن نية الإختلاس إستقلالا . غير لازم . شرطه ؟

١ - لما كان البين من الاطلاع على الأوراق أن محكمة الموضوع- تحقيقا لدفاع الطاعن - واستجلاء لواقعة الدعوى قبل الفصل فيها ندبت مكتب الخبراء بوزارة العدل للاطلاع على اوراقها ومستنداتها لبيان المبلغ موضوع العجز والمسئول عنه و سبب هذا العجز و تاريخه ، و قبل أن يقدم مكتب الخبراء تقريره – على ما يبين من الاطلاع على محضر جاسة المحاكمة - عادت المحكمة وفصلت في موضوع الدعوى دون أن تشير إلى تقرير الخبير الذي أودع ملف الدعوى - على ما يبين من الاطلاع على المفردات - فلم يورد فحواه ولم يعرض لما انتهى إليه من نتائج ، فإن ذلك مما ينبىء بأن المحكمة لم تواجه عناصر الدعوى و لم تلم بها على وجه يفصح عن أنها فطنت و وازنت بينها . ولا يحمل فضاؤها على أنه عدول عن تحقيق الدعوى عن طريق مكتب الخبراء اكتفاء بالاسباب التي أقام عليها قضاءه ، ذلك بأنه من المقرر أنه إذا كانت المحكمة قد رأت أن الفصل في الدعوى بتطلب تحقيق دليل بعينه فواجب عليها أن تعمل على تحقيق هذا الدليل أو تضمن حكمها الاسباب التي دعتها إلى أن تعود فتقرر عدم حاجة الدعوى ذاتها الى هذا التحقيق، أما وهي لم تفعل ولم تعن بتحقيق دفاع الطاعن - بعد أن قدرت جديته - ولم تقسطه حقه بلوغا إلى غاية الامر فيه ، وهو دفاع يعد في خصوص هذه الدعوى جوهريا و

مؤثرا في مصيرها ولم تكثف عنه إيرادا له وردا عليه فان ذلك يعيب حكمها ويوجب نقضه .

#### 1 • 4 £

٧ - أن القانون قد فرض العقاب في المادة ١١٢ من قانون العقوبات على عبث الموظف بما يؤتمن علي عبث الموظف بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى و ظيفته بشرط انصراف نيته - باعتباره حائز له - إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له ، هو معنى مركب من فعل مادى - هو التصرف في المال - ومن عامل معنوى هو نية اضاعة المال على ربه .

٣ – إن مجرد وجود عجز فى حساب الموظف العمومى لا يمكن أن يكون بذاته دليلا على حصول الاختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشنا عن خطأ فى العمليات الحسابية أو لسبب اخر ، و أن الاحكام فى المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم و اليقين لا على الظن و التخمين .

\$ - أما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة الاختلاس لمجرد ثبوت عجز في حسابه دون أن يستظهر أن نيته أنصرفت إلى إضافة المال المختلس الى ذمته مع أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن العجز في حسابه إنما يرجع إلى عدم انتظام العمل وقيام أخرين بالتحصيل معه و عدم خصم المبالغ المنصرفة على صيانة الاجهزة وعلى الرغم من جوهرية هذا الدفاع - في خصوصية هذه الدعوى لتعلقة بأحد أركان الجريمة التي دين الطاعن بها - مما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأى في الدعوى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد ألتفت عن هذا الدفاع ولم يقسطه حقه ولم يعن بتمديصه بلوغا الى غاية الامر فيه - فانه يكون مشويا بالقصور في التسبيب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع .

 من المقرر أنه لا يازم أن يتحدث الحكم استقلالا عن نية الاختلاس إلا أن شرط ذلك أن تكون الواقعة الجنائية التي أثبتها الحكم تغيد بذاتها أن المتهم قصد بفطته إضافة ما اختلسه إلى ملكه .

#### الوتائسع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بوصف أنه بصفته موظفا عاما مندوب تحصيّ بوحدة الأشعة المقطعية بمستشفيات جامعة ..... اختلس المبالغ النقدية البالغ قدرها

14 • 12 • 14 • 14 • 14 • 14 • 14 • المطوكة للجهة سالفة الذكر والتي وجدت في حيازته بسبب وظيفته حالة مليمات والمملوكة للجهة سالفة الذكر والتي وجدت في حيازته بسبب وظيفته حالة كونه من مندوبي التحصيل و سلمت إليه بهذه الصغة و أحالته الى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمحاكمته طبقا للقيد و الرصف الواردين بأمر الاحالة و المحكمة المذكورة قصت حضوريا عملا بالمواد ١١٨ / ١ - ٢ / أ ، ١١٨ ، ١١٨ ، ١٨ مكررا ، ١١٩ أمن قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات و تغريمه مبلغ ١٠٠ و ١٤٠ - ١٤٠ و الزامه برد المبلغ المختلس وقدره ١٠٠ و ١٤٠ - ١٤٠ و بوزله من وظيفته .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .....الخ

#### المكمسة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاختلاس قد شابه القصور في التسبيب و الاخلال بحق الدفاع ذلك أن المحكمة في سبيل تحقيق دفاع الطاعن – كانت قد ندبت مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المأمورية المبينة بأسباب حكمها إلا ان المحكمة فصلت في الدعوى قبل أن يقدم الخبير تقريره ودون أن تشير إلى التقرير الذي أودع ملف الدعوى هذا فضلا عن أنه نعسك في مرافعته بأن المجز في عهدته مرجعه إلى عدم انتظام العمل و اشتراك أخرين معه في المحصيل ورغم جوهرية هذا الدفاع الذي ساقه ، فإن المحكمة لم تعن بإيراده أو

الرد عليه مكتفية في إدانته بمجرد ثبوت العجز في حسابه دون أن تستظهر انصراف نيته الى إضافة المال المختلس إلي نمته مما يعيب الحكم و يستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الاوراق أن محكمة الموضوع - تحقيقا لدفاع الطاعن - واستجلاء لواقعة الدعوى قبل الفصل فيها ندبت مكتب الخيراء بوزارة العدل للاطلاع على أوراقها و مستنداتها لبيان المبلغ موضوع العجز والمسئول عنه وسبب هذا العجز و تاريخه ، وقبل أن يقدم مكتب الخبراء تقريره - على ما يبين من الاطلاع على محضر جاسة المحاكمة - عادت المحكمة و فصلت في موضوع الدعوى دون أن تشير الى تقرير الخبير الذي اودع ملف الدعوي – على ما يبين من الاطلاع على المفردات – فلم يورد فحواه ولم يعرض لما انتهى إليه من نتائج فان ذلك مما ينبىء بان المحكمة لم تواجه عناصر الدعوى ولم تلم بها على وجه يفصح عن أنها فطنت لها ووازنت بينها . ولا يحمل قضاؤها على أنه عدول عن تحقيق الدعوى عن طريق مكتب الخبراء اكتفاء بالاسباب التي اقام عليها قضاءه ، ذلك بأنه من المقرر أنه إذا كانت المحكمة قد رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فواجب عليها أن تعمل على تحقيق هذا الدليل أو تضمن حكمها الاسباب التي دعتها الى أن تعود فتقرر عدم حاجة الدعوى ذاتها إلى هذا التحقيق ، أما وهي لم تفعل ولم نعن بتحقيق دفاع الطاعن - بعد أن قدرت جديته - ولم تقسطه حقه بلوغا إلى غاية الامر فيه ، وهو دفاع يعد في خصوص هذه الدعوى جوهريا و مؤثرا في مصيرها ولم تكشف عنه إيرادا له وردا عليه فان ذلك بعيب حكمها و يوجب نقضه ، هذا فصلا عن أنه لما كان القانون قد فرض العقاب في المادة ١١٢ من قانون العقوبات على عبث الموظف بما يؤتمن عليه مما يوجد بين بديه بمقتضي وظيفته بشرط انصراف نيته - باعتباره حائزا له - إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له ، وهو معنى مركب من فعل مادي – هو التصرف في المال – ومن عامل معنوي هو نية اضباعة المال على ربه ، وكان من المقرر أن مجرد وجود عجز في حساب

الموظف العصومي لا يمكن أن يكون بذاته دليلا على حصول الاختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئا عن خطأ في العمايات الحسابية أو لسبب أخر ، وكانت الاحكام في المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والتخمين . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة الاختلاس لمجرد ثبوت عجز في حسابه دون أن يستظهر أن نيته انصرفت إلى أضافة المال المختلس إلى ذمته مع ان الطاعن نمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن العجز في حسابه إنما يرجع الم عدم انتظام العمل وقيام أخرين بالتحصيل معه وعدم خصم المبالغ المنصرفة على صيافة الأجهزة وعلى الرغم من جوهرية هذا الدفاع - في خصوصية هذه الدعوى لتعلقة بأحد أركان الجريمة التي دين الطاعن بها - مما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأى في الدعوى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذا الدفاع ولم يقسطه حقه ولم يعن بتمحيصة بلوغا إلى غاية الأمر فيه - فإنه يكون مشريا بالقصور في التسبب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع ولا بنال من ذلك ، ما هو مقرر من أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالا عن نية الاختلاس لان شرط ذلك أن تكن الواقعة الحنائية التي اثبتها الحكم تفيد بذاتها ان المتهم قصد بفعاته إضافة ما اختلسه إلى ملكه الامر الذي خلت منه مدونات الحكم - لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه و الإعادة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ٥من أكتوبر سنة ١٩٩٧

بوتاسة السيد المستشار / طلعت الاكيامي ناتب ونيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عشيش و احمد جمال الدين و بدر الدين السيد و حسن ابر المعالى نواب ونيس المحكمة .

## (107)

## الطعن رقم ١٦٤١٤ لسنة ٦٥ القضائية

#### (١) دفاع ، الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ،

حق المحكمة في الإعراض عن سماع ما يبديه المنهم من دفاع إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى بشرط بيان العلة.

## (٢) إجراءات و إجراءات المحاكمة ، . نقض و أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، .

تعييب الإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح ان يكون سببا للطعن على الحكم .

(٣) إثبات ، شهود ، . محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، . نقض ،
 أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

وزن أقوال الشهود وتقدير ظروف الادلاء بها . موضوعي . خصومة شهود إلاثبات للمتهم لا تمنع من الأخذ بأقوالهم . متى اقتنعت المحكمة بصدقها .

الجدول الموضوعي في تقدير أدلة الدعوى . غير جائز أمام محكمة النقض .

(٤) اختلاس أموال أميرية . موظفين عموميون . حكم ٥ تمييبه . تمبيب غير
 معيب ، . نقض ٥ المصلحة في الطعن ، .

صفة مأمور التحصيل في جناية الاختلاس .مناط تحققها ؟

منازعة الطاعن في صفته كمندوب تحصيل . غير مجد . مادام قد أثبت الحكم صدور قرار من الجهة الإدارية بإسناد عملية التحصيل إليه .

(٥) اختلاس أموال أميرية . إثبات و خبرة ، . نقض و المصلحة في الطعن ، .

النعى ببطلان تقرير لجنة الجرد . غير مجد . مادام أن الحكم لم يتساند إليه في الإدانة .

(٦) لجراءات المحاكمة . تحقيق . دفاع ، الإخلال بحق الدفاع . ما لايوفره ، .
 محاماة . استجراب .

وجوب دعوة محام مع المتهم بجناية لحضور الا ستجواب أو المواجهة . مادة الجراءات النعى ببطلان تحقيقات النيابة لعدم حضور محام مع المتهم . غير مقبول معادام أن الحكم قد أثبت حضوره التحقيق ثم مغادرته إياه ولم ينازع الطاعن أنه أعلن اسمه بالطريق الذي رسمه القانون .

(٧) نقض و أسباب الطعن ، تحديدها ، ،

وجوب أن يكون وجه الطعن واصد ومحسال

١ من المغزر أنه ول كان الفانون قد اوجب على محكمة الموضوع سماع ما يبديه المدهم من أوجه دفاع وتحقيقها الا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطارب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العله .

٢- لما كان ما يثيره الطاعن بوجه النعى من أن النيابة العامة قد قعدت عن ضم
 الدفتر ٦٠ مياه ، مردودا بأن الطاعن وإن أثار هذا الدفاع امام محكمة الموضوع إلا أنه لم

الدفتر ٢٠ مياه ، مردودا بأن الطاعن وإن أثار هذا الدفاع امام محكمة الموضوع إلا أنه لم نطا منها تدارك هذا النفص ، ومن ثم فلا يحل له إن يثير شيئا عن ذلك لأول مرة أمام محكمة ،إذ هو لا يعدو أن يكون تعييبا للاجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن في الحكم – ومن ثم فإن مايثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون سببا للطعن في الحكم – ومن ثم فإن مايثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا .

٣ – إن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن و حام حولها من شبهات ، مرجعه إلى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة عليها من محكمة النقض ، كما أن خصومة شهود الاثبات للمتهم – بفرض ثبوتها – لا تمنع من الأخذ بشهادتهم متى اقتنعت المحكمة بصدقها ، فإن مايثيره الطاعن من وجود خصومة سابقة مع شهود الواقعة لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة النقض ولا تجوز مجادلتها فيه .

٤ - إن صفة مأمور التحصيل إنما تتحقق متى كان تسليم المال للموظف بمقتضى الوظيفة لتوريده لحساب الحكومة سواء كان تكليفه بهذا التحصيل بمقتضى قانون أو قرار أولائحة أو مرسوم أو تعيين أو تكليف كتابى أو شفوى ، بل يكفى عدد توزيع الأعمال فى المصلحة الحكومية أن يقوم الموظف بعملية التحصيل وفى قيامه بنك وتسلمه دفائر التحصيل مايكسبه هذه الصفة مادام أنه لم يدع بأنه أقحم نفسه على العمل وأنه قام به متطفلا أو متفصلا أو فضوليا سواء بتعاون من رؤسائه أو زملائه أو باعد على باعدفاء منهم - ولما كان تسليم المبالغ المختلسة على الصورة التى أوردها الحكم واستظهرها من أدلة الدعوى - وبما لاينازع الطاعن فى صحة مانقله الحكم عن هذه الأدلة وهو ما يتلازم معه أن يكون الطاعن أمينا عليها مادام أنه قد اؤتمن بسبب وظيفته على حفظها فاذا اختلسها عد مختلسا لاموال عامة ، ومن ثم فان ماذعة الطاعن حول حقيقة صفئة كمدور يستحصيل فى الجهة التي جرت فيها واقعة الاختلاس لا يجديه مادام للحكم قد أثبت فى حقة - أخذا بأدلة المؤون الذى أوردها وعول عليها فى قصائه - أنه

باسناد عملية تحصيل قيمة استهلاك المباه من المشتركين بالمجلس إليه خلال الفترة من 1947/٣/١ و بما لا يمارى الطاعن فى صحة مانقله الحكم – مما يوفر فى حقه صفته كمندوب تحصيل ، ومن ثم فإن مايثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

ما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه لم يتساند في قضائه
بالإدانة إلى تقرير لجنة الجرد وإنما عول على أقوال شهود الاثبات واقرار الطاعن
بتحقيقات النيابه العامة وما ثبت من تقريري مكتب خبراء وزارة العدل ، فان ما يثيره
الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله .

7 - لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن ببطلان تحقيق النيابة العامة في قوله ، وفيما يتعلق ببطلان تحقيق النيابة العامة فمردود بأن البين منها تواجد محامى المتهم معه عند بدء التحقيق وأنه هو الذي طلب من النيابة العامة الإذن له بمغادرة الغرفة لأمر هام فأذنت له ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن مفاد نص المادة ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن المشرع استن ضمانة لكل متهم بجناية هي وجوب دعوة محاميه إن وجد لحضور الاستجواب أو المواجهة – وكان الطاعن لايماري في أن ما اورده الحكم من أن محاميه حضر معه بداية التحقيق واستأذن النيابة العامة في مغادر غرفة التحقيق له أصله الثابت بالأوراق ، وفضلا عن ذلك فإن الطاعن لا يزعم أن اسم محاميه قد أعلن بالطريق الذي رسمته المادة ١٢٤ سالف الذكر – سواء بتقرير في قلم كتاب المحكمة أو الى مأمور السجن – وهو مناط الاستفادة من حكمها - ومن ثم فان مايثيره الطاعن في هذا الصدد لايكون سديدا .

٧ – من المقرر أنه يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واصحا محدداً وكان الطاعر لم يبين ماهية أوجه الدفاع التى أوردها بمذكرته والتى استبعدتها المحكمة ولم تحصل دفاعه فيها حتى يتضح مدى أهميتها فى الدعوى المطروحة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا .

## الوتائع

"يمت النيابة العامة الطاعن بانه بصفته موظفا عموميا ، مندوب تحصيل ... بمجنس مدينة ... اختلس مبلغ خمسة عشر ألفا وثمانمائة وثلاثة وسبعين جنيها والمعلوك سحبة سالفة الذكر والذى وجد في حيازته بسبب وظيفته حالة كونه من مندوبي التحصيل وسلم اليه المال بهذه الصفة وقد ارتبطت هذه الجناية بجنايتين أخرتين هما أنه في الزمان والمكان سالفي البيان . أولا : —بصفته سالفة الذكر ارتكب تزويرا في محررات رسمية هي قسائم توريد المبالغ المحصلة من مستهلكي المياه ب.... بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة حال تحريريها المختص بوظيفته بأنه اثبت بها مبالغ تقل عن تلك التي حصلها . ثانيا :- استعمل تلك المحررات بأن قدمها الى قسم مبالغ تقل عن تلك التي حصلها . ثانيا :- استعمل تلك المحررات بأن قدمها الى قسم بالعريش لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١١٦/١-٢ /أ -ب ، ١١٨ ، ١١١٩ أ، ١١٩ موزل أ، الوظيفة وبتغريمه مبلغ خمسة عشر الف وثمانمائة وثلاثة وسبعين جنيها وبالزامه برد الوظيفة وبتغريمه مبلغ خمسة عشر الف وثمانمائة وثلاثة وسبعين جنيها وبالزامه برد مثل هذا المبلغ .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في .....الخ

#### المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احتلاس أموال أميرية والتى ارتبطت بجريمة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احتلاس أميرية والتى ارتبطت بجريمتى تزوير في محررات رسمية واستعمالها ارتباطا لايقبل التجزئة قد شلبه قصور في التسبيب وفساد في الإستدلال وانطوى على إخلال بحق الدفاع ،ذلك بأن دفاعه قام فيما قام عليه على قعود النيابة العامة عن ضم دفتر ، مياه، لإثبات عدم تحريره بياناته المسأن النيابة العامة قدمت الدعوى إلى المحاكمة دون ضم

ذلك الدفتر ، كما أن المحكمة لم تجبه إلى ذلك الطلب رغم جوهريته كما أن المدافع عنه دفع بتلفيق الاتهام وعدم تحريره الايصال رقم ١٥ بخط يده وكذا الإيصال رقم ١ نغيابه عن العمل في يوم تحريره بسبب أدائه امتحان ليسانس الحقوق في ذلك اليوم ، وأنه توجد خصومة بينه وبين شهود الواقعة ، ودلل على ذلك بتقديم مستندات تؤيد دفاعه ، وبالرغم من ذلك عول الحكم على أقوالهم ، كما دفع بانتفاء صفة مندوب تحصيل عنه الا أن الحكم أثبت وجود نلك الصفة ، وأطرح الحكم الدفع ببطلان تشكيل اللجنة التي أمرت المحكمة بتشكيلها لمخالفة ذلك لتعليمات النيابة العامة بما لايسوغ اطراحه ، وعول على أقوال تلك اللجنة رغم بطلان عملها ، هذا الى أنه دفع ببطلان تحقيقات النيابة العامة لعدم مراعاة ماأوجبه القانون من دعوة محامي الطاعن عند التحقيق معه وعند المامة لعدم مراعاة ماأوجبه القانون من دعوة محامي الطاعن عند التحقيق معه وعند استدعائه لاستجوابه ، وأخيرا فإن المحكمة ألتفتت عن أوجه دفاع الطاعن المقدمة بمذكرته ولم تعرض لدفاعه فيها . كل ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافه العناصر القانونية للجريمة التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقة أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها ، وأورد مؤدى كل منها في بيان واف يكشف عن إلمامه بتلك الأدله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بشأن الدفتر ٦ واطرحه في قوله ، وبالنسبه التشكيك في بيانات الدفتر ٦ مياه فمردود بأنه غير منتج لأن العبث كما تم بين بيانات أصل قسيمة السداد وصورتها الزرقاء بدفتر ٣٣٤ – ح المسلم عهدة شخصيا للمتهم والذي لايماري في أنه مدون بياناتهما فإن العبث والتغيير كان أساسا بين تلك القسيمة الأصل والصورة الزرقاء وبين صورتها الحمراء المسلمة للمشترك والتي لم ينفى المتهم قيامه بتحرير بياناتها .. ، لما كان ذلك ، و كان من المشترر أنه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع مايبديه المتهم من أرجه دفاع وتحقيقها الا إنه متى كانت الواقعه قد وضحت لديها كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى ظها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة – كما هو الحال في

الدعوى المطروحة ، وكان مايثيره الطاعن بوجه النعي من أن النيابة العامة قد قعدت عن ضم الدفتر سالف الذكر مردودا بأن الطاعن وإن أثار هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع إلا أنه لم يطلب منها تدارك هذا النقص ، ومن ثم فلا يحل له أن يثير شيئا عن ذلك لاول مرة أمام محكمة النقض ، إذهو لا يعدو أن يكون تعييبا للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لايصح أن يكون سببا للطعن في الحكم - ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، و كان من المقرر أن وزن أقوال الشهود و تقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات ، مرجعه الى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذي تطمئن اليه دون رفابه عليها من محكمة النقض ، كما أن خصومة شهود الإثبات للمتهم - بفرض ثبوتها- لاتمنع من الأخذ بشهادتهم متى أفتنعت المحكمة بصدقها ، فإن ما يثيره الطاعن من وجود خصومة سابقة مع شهود الواقعة لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وهو ماتستقل به محكمة النقض ولا تجوز مجادلتها فيه ... لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بتوافر صفة مندوب التحصيل في تحصيل إبرادات المياه بمجلس مدينة ... ودل على توافرها في قوله ، وحيث إنه عن إسناد أعمال مندوب تحصيل إيرادات المياة بمجلس مدينة ..... الى المتهم فثابت من إقراره بتحقيقات النيابة العامة وماجاء بأقوال شهود الإثبات الثلاثة الأوائل وما انتهى إليه تقريرا مكتب خبراء وزارة العدل ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه تتحقق صفة مأمور التحصيل متى كان تسليم المال للموظف بمقتضى الوظيفة لتوريده لحساب الحكومه سواء كان تكليفه بهذا التحصيل بمقتضى قانون أو قرر أولائحة أو مرسوم أو تعبين أو تكليف كتابي أو شفوي ، بل يكفي عند توزيع الأعمال في المصلحه الحكومية أن بقوم الموظف بعملية التحصيل وفي قيامه بذلك وتسلمه دفاتر التحصيل ما يكسبه هذه الصفة مادام أنه لم يدع بأنه أقحم نفسه على العمل وأنه قام به متطفلا او متفضلا أو فضوليا سواء بتعاون من رؤسائه أو زملائه أو باعفاء منهم - ولما كان تسليم المبالغ المختلسة على الصورة التي أوردها الحكم واستظهرها من أدلة الدعوى

- وبما لاينازع الطاعن في صحة مانقله الحكم عن هذه الأدله وهو ما يتلازم معه أن يكون الطاعن أمينا عليها مادام أنه قد أؤتمن بسبب وظيفته على حفظها فإذا اختلسها -كما هو الحال في الدعوى المطروحة - عد مختلسا لاموال عامة ، ومن ثم فأن منازعة الطاعن حول حقيقة صفته كمندوب تحصيل في الجهة التي جرت فيها واقعة إلاختلاس لايجديه مادام الحكم قد أثبت في حقه ـ أخذا بأدلة الثبوت التي أوردها وعول عليها في قصائه - أنه حصل المبالغ المختاسه إثر صدور قرار من مدير الشئون المالية بمجلس بمدينة ....باسناد عملية تحصيل قيمة استهلاك المياة من المشتركين بالمجلس إليه خلال الفترة من ١٩٨٩/٣/١١ إلى ١٩٩٢/٣/١٩ - وبما لا يماري الطاعن في صحة مانقله الحكم - مما يوفر في حقه صفته كمندوب تحصيل ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يتساند في قضائه بالادانة إلى تقرير لجنة الجرد وإنما عول على أقوال شهود الإثبات وإقرار الطاعن بتحقيقات النيابة العامة وما ثبت من تقريري مكتب خبراء وزارة العدل ، فإن مايثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن ببطلان تحقيق النيابة العامة في قوله ..... وفيما يتعلق ببطلان تحقيق النيابةالعامة فمردود بأن البين منها تواجد محامى المتهم معه عند بدء التحقيق وانه هو الذي طلب من النيابة العامة الاذن له بمغادرة الغرفة لأمر هام فأذنت له ، - لما كان ذلك ، و كان من المقرر أن مفاد نص المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن المشرع استن ضمانة لكل منهم بجناية هي وجوب دعوة محاميه إن وجد لحضور الاستجواب أو المواجهة - وكان الطاعن لا يماري في أن ماأورده الحكم من إن محاميه حضر معه بداية التحقيق وأستأذن النيابة العامة في مغادرة غرفة التحقيق له أصله الثابت بالأوراق ، وفضلا عن ذلك فإن الطاعن لايزعم أن أسم محاميه قد أعلن بالطريق الذي رسمته الماده ١٢٤ سالفة الذكر - سواء بتقرير في قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن - وهو مناط الاستفاده من حكمها - ومن ثم فإن مايثيره الطاعن في هذا الصدد لايكون سديدا . لما كان ذلك ، و كان من المقرر أنه يتعين لقبول

وجه الطعن أن يكون واضحا محددا وكان الطاعن لم يبين ماهية أوجه الدفاع التى أوردها بمذكرته والتى أستبعدتها المحكمة ولم تحصل دفاعه قيها حتى يتضح مدى المميتها في الدعوى المطروحة ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا .

لما كان ماتقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا

## جلسة ٧ من أكتوبر سنه ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار / الصاوى يوسف نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين / جابر عبدالتواب و أمين عبد العليم و رشاد قذافي نواب رئيس انحكمة و فؤاد نبوى .

(101)

## الطعن رقم ٥٠٩٨ لسنة ٦٥ القضائية

(١) محكمة النقض ، سلتطها في الرجوع عن أحكامها ،
 محاماة .

تقرير محكمة النقض بعدم قبول الطعن إستنادا إلى توقيع أسبابه من محام غير مقبول أمامها . ثبوت أنه من المحامين المقبولين في تاريخ إيداع الأسباب . أثره . وجوب الرجوع في القرار السابق .

## (٢) شيك دون رصيد . دفاع ، الإخلال بحق الدفاع . مايوفره ، .

قرار المحكمة تأجيل الدعوى لنقديم أصل الشيك في جريمة شيك دون رصيد . مغاده : ، أهمية ذلك لتحقيق عناصرها . عدولها عنه دون بيان العلة . قصور وإخلال بحق الدفاع .

١- لما كانت المحكمة سبق أن قررت بتاريخ ١٩٩٥/١١/٢٨ عدم قبول الطعن

إستنادا إلى أن الأستاذ / ...... المحامى الموقع على مذكرة أسبابه ليس من المقبولين أمام محكمة التقض ، ثم ثبت – فيما بعد من كتاب نقابة المحامين المؤرخ ١٩٩٦/٣/٢٣ أن المحامى المذكور من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض في تاريخ سابق على إيداع أسباب الطعن فإنه يتعين الرجوع عن القرار السابق إصداره والنظر في الطعن من جديد

٢ – لما كان مفاد تأجيل المحكمة للدعوى أثناء نظرها لتقديم أصل الشيك ، أنها قدرت أهمية هذا الإجراء في تحقيق عناصر للدعوى قبل الفصل فيها ، بيد أنها عادت وأصدرت حكمها في الدعوى دون تحقيق هذا الإجراء ودون أن تورد في حكمها ما يبرر عدولها عنه ، و إذ كان من المسلم به أن المحكمة متى رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فإن عليها تحقيقه مادام ذلك ممكنا فإن هي إستغنت عن تحقيق هذا الدليل فطيها أن تبين علة ذلك بشرط إلاستدلال المائغ وهو ما أغفله الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون – فوق إخلاله بحق الدفاع – مشوبا بالقصور المبطل .

#### الوتائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بوصف أنه أعطى بسوء نية للمجنى عليه شيكا لايقابله رصيد قائم وقابل للسحم وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٧، ٣٣٦ من قانون العقوبات ومحكمة جنح .... قضت غيابيا عملا بمادتى ألاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ . عارض وقضى فى معارضته بأعتبارها كأن لم تكن . استأنف ومحكمة بنهاألابندائية – بهيئة استئنافية – قضت غيابيا بقبول الاستعام شكلا وفى الموضوع برفضه وتأبيد الحكم المستأنف . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضه طرفيتها وتأبيد الحكم المعارض فيه .فطعنت الأستاذة / بسبعن الأستاذ أر ..... فلا المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض

حيث نظرت المحكمة الطعن ، منعقدة في هيئة غرفة مشورة ، ثم أجاته لجلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٩٥ وفيها قررت المحكمة عدم قبول الطعن فتقدم المحكرم عليه بطلب للرجوع عن القرار الصادر بتلك الجلسة الأخيرة وتأشر عليه من السيد المستشار رئيس الدائرة بتحديد جلسة اليوم لنظر الطعن وفيها قررت الغرفة أولا : الرجوع عن القرار الصادر بجلسة ١٩٥/١/١٩٩١ والنظر في الطعن من جديد بجلسة اليوم . ثانيا : احالة الطعن لنظره بجلسة اليوم .

#### المكمة

من حيث إن المحكمة سبق أن قررت بتاريخ ٢٨ / ١١ / ١٩٩٥ عدم قبول الطعن استنادا إلى أن الأستاذ / ..... المحامى الموقع على مذكرة أسبابه ليس من المقبولين أمام محكمة النقض – ثم ثبت فيما بعد من كتاب نقابة المحامين المؤرخ ١٩٩٦/٣/٣٣ أن المحامى المذكور من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض في تاريخ سابق على إيداع أسباب الطعن فإنه يتعين الرجوع عن القرار السابق إصداره والنظر في الطعن من جديد .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إعطاء شبك بدون رصيد قد إنطوى على إخلال بحق الدفاع وقصور في البيان – ذلك بأن المحكمة الإستئنافية بعد أن قررت تأجيل نظر الدعوى لتقديم أصل الشيك إجابة اطلب الطاعن الذي أنكر توقيعه عليه عادت وعدلت عن هذا القرار بغير مبرر وفصلت في الدعوى دون تحقيق هذا الدفاع مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على محضرجاسة نظر المعارضة الإستئنافية بتاريخ الإمهارضة الإستئنافية بتاريخ الامهارضة الدعوى وطلب إلزام المجنى عليه بتقديم أصل ذلك الشيك ، وقد إستجابت المحكمة لهذا المطلب وأجلت الدعوى لجاسة ١٩٨٩/١/١ وبهذه الجاسة الأخيرة قضت بإدانة الطاعن . لما كان ذلك ، وكان مفاد تأجيل المحكمة للدعوى أثناء نظرها لتقديم أصل الشيك – أنها قدرت أهمية

هذا الإجراء في تحقيق عناصر الدعوى قبل الفصل فيها ، ببد أنها عادت وأصدرت حكمها في الدعوى دون تحقيق هذا الإجراء ودون أن تورد في حكمها ما يبررعدولها عنه ، واذ كان من المسلم به أن المحكمة متى رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فإن عليها تحقيقه مادام ذلك ممكنا فإن هي إستغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها أن تبين علة ذلك بشرط الإستدلال السائغ وهو ما أغفله الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون – فوق إخلاله بحق الدفاع – مشوبا بالقصور المبطل مما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

# جلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار / الصاوى يوسف نانب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / جابر عبد التواب و أمين عبد العليم و عمر بريك و رشاد قذافي نواب رئيس المحكمة.

### (100)

# الطعن رقم ٩٨٤ لسنه ٦٧ القضائية

(١) نيابة عامة .نقض ، ميعاده ، . إعدام .

اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام . دون التقيد بميعاد محدد . أساس ذلك ؟

(۲) إثبات ، بوجه عام ، ، شهود ، . ، دفاع الإخلال بحق الدفاع ، . ما
 بوفر م ، .

تمبيز الشاهد . مناط الأخذ بشهادته . ولو كانت على سبيل الاستدلال .

الطعن على شهادة الشاهد بأنه غير مميز لمرضه النفسى والعقلى . يوجب على المحكمة التحقق من قدرته على التمييز للاستيثاق من تحمله الشهادة . قعودها عن ذلك وأخذها بشهادته . إخلال بحق الدفاع .

تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟

۱- لما كانت النيابة العامة قد عرضت الدعوى المطروحة على هذه المحكمة عملابنص المادة ٦٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة برأيها انتهت فيها إلى طلب إقرار الحكم فيما قض به من زعدام المحكومعليه الأول ..... وخلت الاوراق من دليل على تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى عرض القضية خلال الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون يالف

المحند أو بعد فواته ، وممن ثم يتعين قبول عرض النيابةالعامة لقضية شكلا .

٧ – اما كانت الهادة ٨٦ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية التي أحالت اليها المادة ٢٨٧ من قانون الإجرات الجنائية قد جرى نصها على أنه لايجوز رد الشاهد ولو كان قريبا او صهرا لاحد الخصوم الا أن يكون غير قادر على التميز بسبب هرم أو حدثه أو مرض لأى سبب أخر مما مفاده أنه يجب للأخذ بشهادة الشاهدة أن يكون مميز فان كان غير مميز فلا تقبل شهادته ولو على سبيل الا ستدلال إذ لا ينفى عن الأقوال التي يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة . وإذ كان الطاعنون قد طعنوا على شهادة المحنى عليها لكونها غير مميز لمرضها النفسى والعقلى بيد أن المحكمة قعدت عن شعقيق عن تحقيق عن تحقيق قدرتها على التيز أو بحيث إدراكها العام استيثاقا من قدرتها على تحمل الشهادة وقت أنها لها وعولت على شهادتها في قضائيا بالادانه فإنه فإن ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى اذ الادلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا أورده الحكم من أدلة أخرى اذ الادلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل للباطل في الراي الذي انتهت إليه المجكمة أو التعرف على ما كانت تنتهي كان للدليل الباطل في الراي الذي أن هذا الدليل غير قائم بما يتعين معه إعادة النظر في كانية باقي الأدلة لدعم الاتهام .

# الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين ١ - خطفوا بالتحيل ..... وواقعوها بغير رضاها بأن تمكنوا من اصطحابها لمحل عمل احدهم مستغلين مرضها النفسى الذي يصيبها بالأنفصام الوجداني وقد اقترنت هذه الجناية أخرى هي أنه في ذات الزمان والمكان سالفي الذكر قام كل منهم بمواقعتها بغير رضاها بأن أولج قضيبه بغرجها وأمني بها على النحو العبين بالتحقيقات ٢ - دخلوا مكان معد للسكن والخاص بـ .... ليلا بقصد أرتكاب جريمة حال كون بعضهم حاماً ملاحاً أبيض ، مطواه ، وأحوالهم إلى محكمة جنايات

القاهرة لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الورادين بأمر الاحالة . وادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهمين بمبلغ خمسائة وواحد جنيه على سبيل التعويض الموقت. والمحكمة المذكورة قررت وبأجماع الأدراء بإسال أوراق القضيةإلى فضيلة مفتى الجهورية لإبداء الرأى فيها بالنسبة للمتهم الأول وحددت جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦ للنطق بالحكم وبالجلسة المحددة قضت حضوريا وبالجماع الأراء عملا بالمواد ٢/٢٦٧ ، ٣٦٩,٣٩٠، من قانون العقوبات مع أعمال المادتين ١٧ ، ٣٢من ذات القاون أولا : بمعاقبة المنهم الأول بالإعدام شنقا عما اسند اليه . ثانيا : بمعاقبه كل من المتهمين الثاني وارابع والخامس بالأشغال الشاقة المؤيدة عما اسند إليه ثالثًا: بمعاقبة المتهم الثالث بالاالشاقة لمدة خمسة عشر عاما باعتبار أن ما نسب اليه هو مواقعة المجنى عليها بغير رضاها فقط. رابعا بإلزام المتهمين جميعا بان يؤدو المدعية بالحق المدنى مبلغ خمسائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت فطعن المحكوم عليهم الاول والثاني والثالث والرابع والخامس و الأستاذ ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه الثالث في هذا الحكم بطريق النقض كما عرضت النيابة العامة القضية على هذه المحكمة مشفوعة بمذكر برأيها بطلب اقرار الحكم بالإعدام.

#### المحمة

حيث أن النيابة العامة عرصت الدعوى المطروحة على هذه المحكمة عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات و اجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بالقرار بالقانون رقم ٥٧ لمنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة برأيها انتهت فيها إلى طلب اقرار الحكم فيها قصى به من اعدام المحكرم عليه أأول .... وخلت الأوراق من الديل على تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى عرض القضية خلال الميعاد المنصوص عليه

فى المادة ٣٤ من القانون سالف الذكر إلا أنه لها كان يتجاوز هذا الميعاد - على ما جرى به قصاء محكمة النقس - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة بل إن هذه المحكمة تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين من تلقاءنفسها - دون أن تقيد بعبنى الرأى الذى ضمنته النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى فى ذلك أن يكون عض النيابة فى الميعاد المحدد او بعد فواته ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية شكلا .

وحيث أن مما ينعاه المحكوم عليهم عل المحكم المطعون فيه انه اذ دانهم بجرائم خطف انثى ومواقعتها بغير رضاها ودخول مكان معد لسكن زخر بقصد ارتكاب جريمة فيه وحمل بعضهم سلاحا / إبيض قد شابة الفساد فى الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ذلك أنه عول فى الإدانة فيما عول على الدليل المستند من أقوال المجنى عليا بالرغم مما اثار الدفاع من بطلان هذا الدلل لكون المحنى عليها وقت أدائها لشهادتها غير أهل لأنها وأن حالتها العقلية تحول دون الاعتداد بأقوالها مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحكمة أن دفاع الطاعنين أثار دفاعا مؤداه عدم الاعتدات بأقوال المجنى عليها استنادا إلى ما جاء بالتقرير الطبى الشرعى الموقع عليها من أنها تعانى من مرض نفسى عقلى يؤثر على زهليتها للشهادة لما كان ذلك . وكان بين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد نقلا عن التقرير الطبى الشرعى الخاص بالمجنى عليها أنه استنادا إلى تقريردكتور استشارى النفسية والعصبية أن المجنى عليها كانت تعانى من حالة مرض نفسى عقلى ، فصام وجدانى ، ومن المعروف علميا أن مثل هذه الأمراض النفسية والعقلية تنتاب المرض في فترات معينة وتظهر أعراضها عليه وتؤثر على أراته وأفعاله وتفكيره وتختفى في أوقات أخرى ويكون المرض بحاله شبه عاديه ولانظهر عليه أعراضها أو مظاهرها وكان يبين من مطالعة اقوال المجنى عليها بمحضر جلسة المحكمة انها كانت تعالج لى الدكتور ...... وقت وقوع الحادث عليها بمحضر حالة المحكمة انها كانت تعالج لى الدكتور ...... وقت وقوع الحادث وأنها في حالة مرضها تشعر بأنها يعرف بعض الناس الذين تراهم وكان الحكم المطعون وأنها في حالة مرضها تشعر بأنها يعرف بعض الناس الذين تراهم وكان الحكم المطعون فيه هـ المعروض – قد عول في قصائة بالإدائه من بين ماعول عليه اقوال المجنى عليها

وكانت المادة ٨٢ من قانونا لإثبات في المواد المدنية والتجارية التي أحالت أليها المادة ٢٨٧ من قانون الاجرادات الجنائية قد جرى فصها على أنه لايجوز رد الشاهد ولو كان قريبا أو صهرا لأحد الخصوم إلاأن يكون غير قادر على التميز بسبب هرم أو حداثة او لأى سبب أخر مما مفاده أنه يجب للأخذ بشهادة الشاهد أن يكون مميز فإن كان غير مميز فلا تقبل شهادته ولو على سبيل الاستدلال اذا لا ينفى عن الأقوال التي يدلي بها الشاهد بغير حلف حلف بمبن أنها شهاده واذكان الطاعنون قد طعنوا على شهادة المجنى عليها لكونها غير مميزه لمرضها النفس والعقلي ببدأن المحكمة قعدت عن تحقيق قدرتها على التميز أو بحث ادراكها العام استيثاقامن قدرتها على تحمل الشهادة وقعت أدانها لها وعولت على شهادتها في قضائها بالإدانه فإن ذلك مأأورد الحكم من أدلة أخرى إذ الأدلة في المواد الجنائية متسانده يكمل بعضها بعضا بحيث إذا سقط أحدها أو أستبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة أو التعرف على ما كانت تنتهى إليه من نتيجة لو أنهافظنت ألى أن هذا الدليل غير قائم بما يتعين معه إعادة النظرفي كفاية باقي الأدلة لدعم الأدلة الاتهام ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن.

# جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٧

تَـبـزنامة السيد المستشار / ناجى أسمق لقعيموس نائب اخكمة وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم عبد المطلب وأحمد عبد البارى سليمان وحسين الجيزاوى وعدائروف عبدالظاهر نواب رئيس اخكمة .

#### (101)

# الطعن رقم ٩٣٧٨ لسنه ٦٠ القضائية

(١) نقض ، التقرير بالطعن وتقديم الأسباب . ميعاده ، .

إمتداد ميعاد الطعن بالنقض إذ صادف نهايته عطلة رسمية إلى اليوم التالى لنهاية هذه العطلة .

(۲) حكم ، إصدار ه ، . محكمة استئنافية ، نظرها الدعوى
 والحكم فيها ، .

إيجاد قضاة محكمة ثانى درجة تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة . قصره على حالات الخلاف بينها وبين محكمة زول درجة فى تقدير الوقائع والأدلة والعقوبة ولا ينصرف إلى حالة الخطأ فى القانون. علة ذلك ؟

(٣) محكمة إستئنافيه ، نظرها الدعوى والحكم فيها ،
 إستئناف ، نظره والحكم فيه ، . دعوى مدنية ،نظرها والحكم فيها ،
 . دعوى جنائية نظرها والحكم فيها ،

عدم تقيد المحكمة الأستئناف المقام من المدعى بالحقوق المدينة بالحكم المسادر في الشق الجنائي ولو كان جائزا لقوة الأمر المقضى . علة ذلك ؟

(٤) قذف وسب . حكم ، تسبيبة معيب ، .

وجوب اشتمال حكم الادانة في جريمتي القذف أو السب على الألفاظ التي أعتبرت كذلك . علة ذلك . خلو الحكم المطعون فيه من بيان ألفاظ القذف أو السب . يعيبه بالقصور . لايغني عن ذلك الاحالة إلى ماجاء بالمقال المنشور .

(°)أستئناف ، نظره والحكم فيه ، . دعوى مدنية ، نظرها والحكم فيها ، . نقض ، نظر الطعنوالحكم فيه ، .

الحكم الابتدائى بعدم الدعوى المدنية . يوجب على المحكمة الاستئنافية عند القضاء بالغائه إعادة ادعوى إلى محكمة أول درجة للفصل موضوعها .أساس ذلك

(٦) نقض ، أثر الطعن ،

من لم يكن طرفا في الخصومة الاستئنافية . الا يمتد أثر نقض الحكم ، ولم اتصل به وجه الطعن .

الطاعن بالطعن بطريق النقص بتاريخ ٢١من مارس وقدم مذكرة اسباب الطعن في الطاعن بالطعن بطريق النقص بتاريخ ٢١من مارس وقدم مذكرة اسباب الطعن في النقاريخ ذاته ،ولما كانت المادة ٢٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالتقرار بقانون رقم٥٠ لسنة ١٩٩٧ لسنة ١٩٩٧ قبل تعديلها بالقانون رقم٣٢ لسنة ١٩٩٧ قبل تعديلها بالقانون رقم٣٢ لسنة ١٩٩٧ والتي رفع الطعن في ظل العمل بها تنص على وجوب التقرير بالطعن وإيداع الأسباب التي بني عليها في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم ، وكان مهذا الميعاد ينقضي بالنسبة للحكم المطعون فيه ٣٠ من مارس سنة ١٩٩٠ بيد أنه لماكان ذلك اليوم يوم الجمعة وهو عطلة رسمية ،فإن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونا قد تما في الميعاد ، ويكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

٢ - إن مراد المشرع من النص في المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب بجماع قضاة المحكمة الأستئنافية عند تشديد العقوبات أو إلغاء حكم البراءة مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة

وأن تكون هذه الوقائع و الأدلة كافية في تقرير مسئولية المتهم و استحقاقه للعقوبة أو إقامة التناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة وكل ذلك في حدود القانون إبثار من المشرع لمصلحة المتهم ، أما النظر في استواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف ، والمصير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج الى إجماع بل لايتصور أن يكون الإجماع ذريعة إلى تجاوز حدود القانون أو إغفال حكم من أحكامه ، وإذ كان حكم محكمة أول درجة قد أخطأ في تطبيق القانون في حساب الميعاد المقرر لتقديم الشكوي اللازمة لتحريك الدعوى المنصوص عليه في المادة ٢/٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، إذ قضى بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن الحديث نشر في ١٩٨٧/٤/١٩ وأن الطاعن لم يعلن إلا في ١٩٨٧/٩/٢٧ قضي بقبول الدعوى تاسيسا على أن المدعى بالحقوق المدنية قد شكواة في ١٩٨٧/٧١/١٦ قبل مرور ثلاثة الاشهر المنصور عليها في القانون يكون قد اقتصر على تطبيق القانون على وجهة الصحيح ولا يشترط لذلك إجماع قضاة المحكمة ، ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه رن لم ينص على صدور بالاجماع ٣-من المقرر أن للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقه المدينة أن تتعرض لواقعة الدعوى وأن بناقشها بكامل حريتها كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة مادامت الدعويان المدنية والجنائية كانت مرفوعتين أمام محكمة أول درجة ، وما دام المدعى بالحقوق المدنية قد استمر في السير في دعوداه المدنية المؤسسة على الواقعة ذاتها ولا يوثر في هذا الأمر كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحائزا لقوة الشيء المحكوم فيه إذ يكون لا ملزما للمحكمة وهي تفضل الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها ، ذلك أن الدعويين وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في إحداهما يختلف عنه الأخر ، مما لا يمكن معه التمسك بحجية حكم الجنائي .

٤-إن الحكم الصادر بعقوبة أو بتعويض عن جريمة القذف أو السب يجب أن يشمل بذاته على بيان ألفاظ القذف أو السب حتى يتسنى المحكمة النقض أن النقض أن تراقبه فيما رتبه من النتائج القانونية بحث الراقعة محل القذف والألفاظ محل السب لتنبين مناحيها واستظهار نرامى عباراتها لا نزال حكم القانون على وجهه الصحيح . لماكان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان ألفاظ القنف والسب وكان لا يغنى عن هذا البيان الاحالة في شأنه إلى ماجاء بالمقال الذي نشر بالجريدة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور .

٥- لما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى ، فقد كان يتعين عليه إعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها حتى لا تفوت إحدى درجتى التقاضى على المتهم ، وذلك طبقا لنص طبقا نص نمادة ٢/٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك فإنه يتعين نقض حند المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوع الدعوى سب مع إلزام المطعون ضده المصاريف المدينة .

٦- لما كان وجه الطعن وإن اتصل وبالمحكوم عليه الثاني إلا أنه لا يفيد من نقض نحك المطعون فيه لأنه لم يكن طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه.

## الوتائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الاعاء المباشر أمام محكمة جنح بولاق ضد الطاعن وأخر بوصف أنهما الأول ( الطاعن ) أدلى لجريدة تخصه ضد حزب بأمور لو صحت لأوجبت عقاب واحتقار أعضاء هذا الحزب من أهل وطنهم الثانى : - قام بنشر هذا الحديث بمجلة ..... بالعدد رقم ٢٠٠٠٠ بتاريخ ..... بالصفحة .... وطلب عقابها بالمواد ١٧٦، ١٩٥١ ، ٢٠٠١/ ٢٠٠٣ من قانون العقوبات وبإلزامهما متضامنين بأن يؤديا له بصفته مبلغ مائة و واحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قصت حضوريا بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية للمتهم الأول وبراءة المتهم الثانى ورفض الدعوى المدنية . استأنف المدعى بالحقوق

المدنيه ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية – بهيئة استننافية – قضت حضوريا اعتباريا بإجماع الاراء بقبول استئناف المدعى بالحقوق المدنيه شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والزام المتهمين بأن يؤديا للمدعى بالحقوق المدنيه مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . عارض المحكوم عليه الأول (الطاعن)وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه

فطعن الأستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .... الخ

#### المحكمة

من حيث أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٩٠ وقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٣١ من مارس ١٩٩٠ وقد مذكرة أسباب طعنه في التاريخ ذاته ، ولما كانت المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٠ والتي رفع الطعن في ظل العمل بها تنص على وجوب التقرير بالطعن وايداع الأسباب التي بني عليها في ظروف أربعين يوما من تاريخ الحكم ، وكان هذا الميعاد ينقص بالنسبة للحكم المطعون فيه في وسم من مارس سنة ١٩٩٠ بيد أنه لما كان ذلك اليوم جمعة وهوعطلة رسمية ، فإن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكون قد تما في الميعاد ، ويكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإلزامه بالتعويض عن جريمتى السب والقذف قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن لم يشمل على الأسباب التي تقيم قضاءه وخلا من بيان عبارات السب والقذف ، مما يعيبه ويسترجب نقضه .

<sup>ً</sup> ومن حيث انه يبين من الأوراق أن المدعى بالحقوق المدنية أقام دعوى بالحقوق

المدنية أقام دعواه بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعن وأخر بوصف أنها في يوم ...... ، الأول ( الطاعن ) أدلى بجريدة تخصه ضد حزب ... بأمور لو صحت لأوجبت عقاب واحتقار أعضاء هذا الحزب عند أهل وطنهم . والثاني ( المتهم الأخر ) قام بنشر الحديث بمجلة .... بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٩ ، وطلب معاقبتهما وطلب معاقبتهاما بالمواد ١٧٦ ، ١٩٥ ، ١/٣٠٣ ، ١/٣٠٣ من قانون العقوبات والزامهما بأن يؤديا له بصفه متضامنين مبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المدنى المؤقت ، ومحكمة جنح بولاق الجزئية قضت في ٠٠٠٠٠ حضويا بعدم قبول الدعويين الجنائية بالنسبة للمتهم الأول (الطاعن) وبراءة المتهم الثاني ورفض الدعوى المدنية والزام رافعها المصاريف ، فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية ، وقضت المحكمة الاستئنافية باجماع الأرااء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف والزام المتهمين بأن يؤديا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقِّت ، فعرض الطاعن وقضي بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه ـ لما كان ذلك ، وكان من المقرر - على ماجرى به قضاء محكمة النقض - أن مراد الشارع مع النص في المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب إجماع قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءاة مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة وأن تكون هذه الوقائع والأدلة في تقرير مسئولية المتهم و استحقاقه للعقوبة أو إقامة التناسب بين هذه المسئولية و مقدار العقوبة وكل ذلك في حدود القانون إيثارا من مسؤلية المشروع لمصلحة المتهم أما النظر في استواء حكم القانون فلا يصح أن ير عليه خلاف ، والمصير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لايحتاج إلى إجماع بل لا يتصور أن يكون إلاجماع ذريعه إلى تجاوز · حدود القانون أو إغفال حكم من أحكامه ، وإذ كان حكم محكمة أول درجة قد أخطأ في تطبيق القانون في حساب الميعاد المقرر لتقديم الشكوى اللازمة لتحريك الدعوى المنصوص عليه في المادة ٢/٣ من قانون إلا جراءات ، إذ قضى بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن الحديث نشر في ١٩ / ٤ /١٩٨٧ وأن الطاعن لم يعلن بالدعوى إلا في

١٩٨٧/٩/٢٧ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدعوى تأسيسا على أن المدعر بالمقوق المدنية قد شكواه في ٧/١٦ /١٩٨٧ قبل مرور الثلاثة أشهر المنصوص عليها في القانون يكون قد اقصر على تطبيق القانون على وجهه الصحيح ولا يشترط لذلك اجماع قضاة المحكمة ، ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه إن لم ينص على صدوره بالجماع . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقه المدنية زن تتعرض لواقعة الدعوى وأن تناقشها بكامل حريتها كمامل حريتها كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة مادامت الدعويان المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين أمام محكمة درجة ، ومادام المدعى بالحقوق المدنية قد استمر في السير في دعواه المدينة المؤسسة على الواقعة ذاتها ولا يؤثر في هذا الأمر كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحائزا لقوة الشيء المحكوم فيه إذ لا يكون ملزما للمحكمة وهي تفصل الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها، ذلك أن الدعوبين وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد الا أن الموضوع في إحداهما يختلف عنه الأخرى ، مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائي . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم الغيابي الاستئنافي المويد لأسداب بالحكم المطعون فيه أنه أسسس قضاءه بإلزام الطاعن بالتعويض على قوله ، وكان مانشر بجريدة ... العدد ... بتاريخ ... على لسان المتهم الأول من أحزب التجمع تقوم فلسفته على أساس أنكار الله ... إلخ ماجاء بهذا المقال يعد جريمة قذف وسب بكل أركانها القانونية ، وكان من المقررأن الحكم الصادر بعقوبة أو بالتعويض عن جريمة القذف أو السب يجب أن يشمل بذاته على بيان ألفاظ القذف أو السب حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقيه فيمما رتبه من النتائج القانونية ببحث الواقعة محل القذف والألفاظ محل السب لتتبين مناحيها واستظها مرامى عباراتها لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح . لما كان ذلك الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان ألفاظ القذف والسب وكان لا يغني عن هذا البيان الإحالة في شأنه الى ماجاء بالمقال الذي نشر بالجريدة ، فإن الحكم العطعون فيه يكون مشوبا بالقصور ، هذا إلى أنه لما كان الحكم المطعون فيه إذ

قضى بألغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى ، فقد كان يتعين علية إعادة القضية إلى محكمة أول درجة الفصل فى موضوعها حتى لاتفوت إحدى درجتى التقاضى يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى المحكمة أول درجة الفصل فى موضوع الدعوى «المدنية ، مع إلزام المطعون ضده المصاريف المدينة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن . لما كان تقدم ، وكان الطعن وأن اتصل بالمحكوم عليه الثانى الا أنه لايفيد مقض الحكم المطعون فيه لأنه لم يكن طرفا فى صدر فيها الحكم المطعون فيه .

# جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ محمد أحمد حسن نانب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد اللطيف على أبو النيل ويحيى محمود خليفة ومحمد على رجب نواب رئيس المحكمة وإبراهيم العربى عبد المتعم.

## (1aY)

# الطعن رتم ١٣٨٥٥ لسنة ٦٥ القضائية

(۱) جريمة «الجريمة المستحيلة». حكم «تسبيبه تسبيب غير معيب». دفاع «الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره، نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

متى تعد الجريمة مستحيلة؟

التفات الحكم عن الدفاع القانوني ظاهر البطلان. لا يعيبه.

مثال :

(٢) تزوير. نقض دأسباب الطعن. ما لا يقبل منها، .

التزوير المعاقب عليه. لايلزم أن يكون متقناً. وضوحه أو إنقانه يستويان. حد ذلك.

(٣) دفاع «الإخلال بحق الدفاع. ما لايوفره». حكم «تسبيب».
 تسبيب غير معيب».

حسب الحكم إيراد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على منة ارف ألمتهم للجريمة. تعقبه في كل جزئية من جزيئات دفاعه. غير لازم. (٤) إنبات دخيرة. محكمة الموضوع، وسلطتها في تقدير الدليل، .

تقدير أراء الخبراء والقصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات. موضوعى عدم التزام المحكمة بالرد على الطعون الموجهة لتقارير الخبراء. مادامت أخذت بها. علة ذلك.

(°) إثبات «بوجه عام» «خبرة. محكمة الموضوع، «سلطتها في تقدير الدليل». بطلان. نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

عدم ترتب البطلان على مخالفة النصوص المنظمة للمضاهاة. منازعة الطاعن فيما انتهى إليه تقرير المعمل الجنائى الذى اطمأنت إليه المحكمة جدل موضوعى. عدم اتزامها بالرد عليه.

(٦) إثبات ،خبرة، . حكم ،تسبيبه . تسبيب غير معيب . نقض أسباب الطعن ما لا يقبل منها، .

كفاية إيراد الحكم مضمون تقرير الخبير الذي عول عليه. إيراد نص التقرير. غير لازم.

(٧) إثبات ،شهود، محكمة الموضوع ،سلطتها في تقدير الدليل، .
 نقض ،أسباب الطعن. ما لا يقيل منها، .

وزن أقوال الشهود وتقديرها موضوعي

مفاد أخذ المحكمة بشهادة شاهد.

الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة. غير جائز أمام النقض.

(٨) إثبات ،بوجه عام، . استدلالات . محكمة الموضوع ،سلطتها
 في تقد ير جدية التحريات، . نقض ،أسباب الطعن ما لا يقبل منها، .

للمحكمة التعويل على تخريات الشرطة باعتبارها مفرزة لما ساقته من أدلة. الخطأ في بيان مهنة المتهم. غير قاطع بذاته في عدم جدية التحري.

 (٩) إثبات «بوجه عام». محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». نقض «أسياب الطعن، ما لا يقبل منها».

تقدير الأدلة لكل متهم من اختصاص محكمة الموضوع، لها الاطمئنان إليها بالنسبة لمتهم دون آخر.

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي وسلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى. غير جائز أمام النقض.

(١٠) إثبات ،بوجه عام، حكم ،تسبيبه. تسبيب غير معيب.
 نقض ،أسباب الطعن. ما لا يقبل منها، .

الخطأ في الإسناد الذي لا يؤثر في منطق الحكم. لا يعيبه.

مثال.

1 ـ من المقرر أن الجريمة لا تعد مستحيلة إلا إذا لم يكن فى الإمكان تحقيقها مطلقاً، كأن تكون الوسيلة التى استخدمت فى ارتكابها غير صالحة البتة للغرض الذى يقصده الفاعل، أما إذا كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب ظروف خارجة عن إرادة الجانى فإنه لا يصح القول بالاستحالة، ولما كان الدك قد أثبت فى حق الطاعن ـ بما لا يمارى فى أن له أصله فى الأوراق ـ أنه كلف المتسهم

الذى قضى ببراءته بدفع الأرضية وسداد حافظة بالخزينة بمبلغ جنيه واحد ومائتى مليم، وطلب منه إحضار تأشيرة صرف ثم سلمه إذن الإفراج وفاتورة الأرضية وإذن التسليم، وإذ ترجمه المتهم المذكور إلى باب المصرف بمجمع البضائع للإفراج عن مشمول الرسالة الجمركية، اكتشف مأمور الجمرك المختص تزوير التوقيعات على إذن الإفراج وقسيمة سداد الضرائب الجمركية، فعاد إلى الطاعن وأبلغه بما حدث، فإن الوسيلة تكون صالحة بطبيعتها لتحقق الغرض الذى قصده الطاعن، الأمر الذى يغدو معه دفاعه باستحالة الجريمة دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان لا يعيب الحكم التفاته عن الرح عليه.

٢ ـ من المقرر أنه لايلزم فى التزوير المعاقب عليه أن يكون متقناً بحيث يلزم الكشفه دراية خاصة بل يستوى أن يكون واضحاً لا يستلزم جهداً فى كشفه أو متقناً يتعذر على الغير أن يكشفه مادام أن تغيير الحقيقة فى الحالتين يجوز أن يتخدع به بعض الناس.

٣ ـ حسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من مقارفة المتهم للجريمة المسندة إليه ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها.

٤ - الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضاات مرجعة إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير شأنها فى ذلك شأن سائر الأدلة لنعلق الأمر بسلطتها فى تقدير الدليل وأنها لا تلتزم بالرد على الطعون الموجهة لتقارير الخبراء مادامت قد أخذت بماجاء فيها، لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد فى تلك الطعون ما يستحق التفاتها إليه.

٥ ـ من المقرر أن المضاهاة لم تنظم في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات المدنية بنصوص امره يترتب البطلان على مخالفتها إذ العبرة في المسائل الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بأن إجراء من الإجراءات يصح أرلاً يصح أن يتخذ أاساساً لكشف الحقيقة، وكانت المحكمة قد أفصحت عن اطمئنانها إلى ما انتهى إليه تقرير شعبة فحص التزوير والتزييف بالمعمل الجنائي من أن الطاعن حرر بخط يده بيانات إذن الإفراج المضبوط والتوقيع المنسوب للشاهده الثالثة عليه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لايعدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل المستمد من ذلك التقرير لا تلتزم المحكمة بمتابعة فيه والرد عليه.

٦ ـ إذ كان البين من الحكم أنه أورد مضمون تقرير الخبير الذى عول عليه، فإن هذا حسبه كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه ذلك بأنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراده نص تقرير الخبير بكل فحواه وأجزائه، ومن ثم تنتفى عن الحكم دعوى القصور فى هذا المنحى.

٧- من المقرر أن وزن أقرال الشهرد وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزله التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها، وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوال الشهود ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، فإن ما يثيره الطاعن بشأن تعويل الحكم على أقوال شهود الإثبات لايعدو أن يكون جدلاً موضوعاً في حق محكمة الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى وهو ما لا تقبل إثارته لدى محكمة الدقض.

 ٨- من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعول فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة مادامت تلك التحريات فد عرضت على بساط البحث، وكان مجرد الخطأ فى بيان مهنة المتهم لا يقطع بذاته فى عدم جدية التحرى، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد.

٩ - من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها واطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم اطمئنانها إلى الأدلة ذاتها بالنسبة امتهم آخز، وكانت المحكمة قد خلصت في حدود سلطتها إلى تبرئة المتهم الثاني لانتفاء الدليل الذي يقيم اقتناعها لإدانته، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لايخرج عن كونه جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهم ما لا تجوز إثارته أو الخوض فيه أمام محكمة النقض.

١٠ ـ من المقرر أنه لايعبب الحكم الخطأ فى الإسناد الذى لا يؤثر فى منطقة، فإنه لايجدى الطاعن ما يثيره من خطأ الحكم فيما نقله عن الشاهد الأول فى مقام تبريره لقضائه ببراءة المتهم الثانى لأنه ـ بفرض صحته ـ لم يكن له أثر فى منطقه ولا فى النتيجة التى انتهى إليها فى إدانة الطاعن، كما أن ما أورده الحكم فى مدوناته من أن الطاعن سبق الحكم عليه، إنما ورد فى صدد بيانه الاتهام المنسوب إلى المتهم الثانى الذى قضى ببراءته وبعد أن خلص إلى إدانة الطاعن، ومن ثم يكون منعاه بخطأ الحكم فى هذا الخصوص فى غير محله.

## الوتىسائع

اتهمت النباية العامة بدائرة..... محافظة ..... الطاعن الأول والثاني، أولاً : بصفتهم موظفين عموميين، الأول مأمور جمرك بي ..... والثاني مراجع بالجهة ذاتها شرعاً في تسهيل استبلاء الثالث بغير حق على مشمول الرسالة الجمركية المبينة وصفاً باستمارات الجرد أرقام .... و.... و.... المملوكة لـ .... وذلك بأن قدم الثاني إلى المختص بجمرك القطاع الخاص إذن إفراج وقسيمة سداد رسوم جمركية مزورين عن مشمول الرسالة سالغة الذكر سلمهما الأول وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل الإرادتيهما فيه هو اكتشاف تزوير مستندى الإفراج عن الرسالة وقد ارتبطت هذه الجريمة بجريمتي تزوير في محررين رسميين واستعمالهما مع العلم بتزويرهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة هما إنهما في الزمان والمكان سالفي الذكر ويصفتهما آنفتي البيان ارتكبا تزويراً في محررين رسميين هما إذن الإفراج الجمركي وفسيمة سداد الرسوم الجمركية سالفتي البيان بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وتقليد التوقعيات وتغيير البيانات بأن حرر الأول بيانات إذن الإفراج الجمركي عن مشمول تلك الرسالة ومهره بتوقيعات نسبها زورأ للمختصين بالتوقيع عليه وعدل الثانى بالزيادة في بيانات قسمة سداد الرسوم الجمركية لتصبح ١٠٣/٥٠٠ جنيه بدلاً من ٢٠٠٠ جنيه واستعمل هذين المحررين المزورين بأن قدمهما للمختصين بجمرك القطاع الخاص للإفراج عن مشمول الرسالة مع علمه بتزويرهما. ثانياً: بصفتهما سالفة الذكر شرعاً في الإضرار عمداً بأموال جهة عملهما وذلك بأن زورا المحررين سالفي الذكر واستعملا هما مع الطم بتزويرهما فاصدين من ذلك إضاعة قيمة الرسوم الحمركية المستحقة على الرسالة آنفة البيان ومقدارها تسعة ألاف وثلاثمائة وعشرون جنيها وستمائة وخمسون مليماً وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتيهما فيه هو

اكتشاف تزوير مستدى الإفراج عن الرسالة. وإحالتهم إلى محكمة أمن الدولة الطيا بالقاهرة لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضورياً للأول والثانى وغيابياً للثالث فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٩٤ عملاً بالمواد ٤٥، ٢١، ٢١٥، ٢/١١ مكررا، ١١٨، ١١٨ مكررا، ١١٩/أ، ١١٩ مكررا/أ من قانون العقوبات مع أعمال المادة ٢/٣٢ من القانون ذاته بمعاقبة كل من الأول والثالث بالأشفال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وعزل الأول من وظيفته وببراءة الثانى مما أسد إليه.

فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ.

#### المكمسة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم الشروع في تسهيل الاستيلاء على مال خاص تحت يد جهة عمله المرتبطة بتزوير محررين رسميين واستعمالهما مع علمه بتزويرهما والشروع في الإضرار عمداً بأموال تلك الجهة، قد شابه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والخطأ في الإسناد، ذلك بأن لم يعرض لدفاعه باستحالة وقوع الجريمة وبأن التزوير مفضوح، ويبطلان محضر الضبط الجمركي، وإجراءات المضاهاة وأوجه اعتراضه على تقرير الخبير الذي عول عليه دون أن يورد الأسانيد التي أقيم عليها، كما لم يمحص واقعة الدعرى ويورد الأدلة الكافية على ثبوتها في حق الطاعن، واستند إلى يمحص واقعة، وإلى تحريات الشرطة التي أخطأت في تحديد عمله، دون أن يفطن إلى ما تضمنته من اشتراك

المتهم الثانى فى الواقعة، وقصنى ببراءته تأسيساً على طلب الشاهد الأول منه الرجوع إلى الطاعن لشكه فى تزوير الأوراق وهو ما لم يقل به الشاهد المنكور، وأثبت على خلاف الواقع سبق الحكم على الطاعن، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وتقرير شعبة فحص التزييف والتزوير وتحريات الشرطة، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها. لما كان ذلك وكان من المقرر أن الجريمة لا تعد مستحيلة إلا إذا لم يكن في الإمكان تحققها مطلقاً، كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة البنة للغرض الذي يقصده الفاعل، أما إذا كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب ظروف خارجة عن إرادة الجاني، فإنه لا يصح القول بالاستحالة، ولما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن بما لا يماري في أن له أصله في الأوراق - أنه كلف المتهم الذي قضي، سراءته بدفع الأرضية وسداد حافظة بالخزينة بمبلغ جنيه واحد ومائتي مليم. وطلب منه إحضار تأشيرة صرف ثم سلمه إذن الإفراج وفاتورة الأرضية وإذن التسليم، وإذ توجه المنهم المذكور إلى باب المصرف بمجمع البضائم للإفراج عن مشمول الرسالة الجمركية اكتثف مأمور الجمرك المختص تزوير التوقيعات على إذن الإفراج وقسيمة سداد الصرائب الجمركية. فعاد إلى الطاعن وأبلغه بما حدث، فإن الوسيلة تكون صالحة بطبيعتها لتحقق الغرض الذي قصده الطاعن، الأمر الذي يغدو معه دفاعه باستحالة الجريمة دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان لا يعيب الحكم التفاته عن الرد عليه. لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقناً بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى أن يكون واضحاً لا يستلزم جهداً في كشفه أو

منقناً يتعذر على الغير أن يكشفه مادام أن تغيير الحقيقة في الحالتين يجوز أن ينخدع يه بعض الناس. وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح دفاع الطاعن بأن التزوير مفضوح للأسياب السائغة التي أوردها. فلا محل للنعي عليه في هذا الصدد. لما كان ذلك وكان حسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخاصه من مقارفة المتهم للجريمة المسندة إليه ولا عليه أن يتعقبه في كل حزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها، فإن منعى الطاعن على الحكم بدعوى التفاته عما أثاره من بطلان محضر الضبط الجمركي لا يكون سديداً لما كان ذلك وكان الأصل أن تقدير أراء الخيراء والفصل فيما يوجه إلى تقارير هم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحربة في تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل وإنها لا تلتزم بالرد على الطعون الموجهة لتقارير الخبراء مادامت قد أخذت بما جاء فيها، لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها البه، كما أن المضاهاه لم تنظم في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات المدنية بنصوص آمره يترتب البطلان على مخالفتها إذ العبرة في المسائل الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بأن إجراء من الإجراءات يصح أو لا يصح أن يتخذ أساساً لكشف الحقيقة، وكانت المحكمة قد أفصحت عن اطمئنانها إلى ما انتهى إليه تقرير شعبة فحص التزوير والتزييف بالمعمل الجنائي من أن الطاعن حرر بخط يده بيانات إذن الإفراج المضبوط والتوقيع المنسوب للشاهدة الثالثة عليه، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل المستمد من ذلك التقرير لا تلتزم المحكمة بمنابعته فيه والرد عليه. لما كان ذلك وكان البين من الحكم أنه أورد مضمون تقرير الخبير الذي عول عليه، فإن هذا حسبه

كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه ذلك بأنه لا بنال من سلامة الحكم عدم إبراده نص تقرير الخبير بكل فحواه وأجزائه، ومن ثم تنتفي عن الحكم دعوى القصور في هذا المنحى، لما كان ذلك وكانت مدونات الحكم ننيئ عن أن المحكمة ألمت بواقعة الدعوى وجاء استعراضها لأدلتها على نحو يدل على أنها محصتها التمحيص الكافي وألمت بها ألماماً شاملاً يدل على أنها قامت بما ينبغي عليه من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة، فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون ولا محل له. لما كان ذلك وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة المحكمة النقض عليها، وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوال الشهود ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنه أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، فإن ما يثيره الطاعن بشأن تعويل الحكم على أقوال شهود الإثبات لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في حق محكمة الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى وهو ما لا تقبل إثاريه لدى محكمة النقض. لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة مادامت تلك التحريات قد عرضت على بساط البحث، وكان مجرد الخطأ في بيان مهنة المنهم لا يقطع بذاته في عدم جدية التحرى، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد. لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تكربن عقيدتها حسب تقديرها واطمئنانها البها بالنسبة إلى متهم وعدم اطمئنانها إلى

الأدلة ذاتها بالنسبة لمتهم آخر، وكانت المحكمة قد خلصت في حدود سلطتها إلى تبرئة المتهم الثانى لانتفاء الدليل الذي يقيم اقتناعها لإدانته، فإن ما يثيره الطاعن في قدرئة المتهم الثانى لانتفاء الدليل الذي يقيم اقتناعها لإدانته، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالا تجوز إثارته أو الخوض فيه أمام محكمة النقض. لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم الخطأ في الإسناد الذي لا يؤثر في منطقة، فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره من خطأ الحكم فيما نقله عن الشاهد الأول في مقام تبريره لقضائه ببراءة المتهم الثاني لأنه بفرض صحته لم يكن له أثر في منطقة ولا في النتيجة التي انتهي إليها في إدانة الطاعن، كما أن ما أورده الحكم في مدوناته من أن الطاعن سبق الحكم عليه، إنما ورد في صدد بيانه الاتهام المنسوب إلى المتهم الثاني الذي قضي ببراءته وبعد أن خلص إلى إدانة الطاعن، ومن ثم يكون منعاه بخطأ الحكم في هذا الخصوص في غير محله. لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

# جلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ د. عادل قوره نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ أحمد عبد الرحمن وعاطف عبد السميع وأحمد عبد القوى نواب رئيس المحكمة، وأبو بكر السيوني.

### (10A)

# الطعن رقم ٩٨٦٣ لسنة ٦٠ القضائية

حكم «بيانات حكم الأدانة، «تسبيبه. تسبيب معيب». جريمة «أركانها». نقض «أسباب الطعن. ما يقبل منها».

حكم الإدانة. بياناته؟

جريمة الإضرار بالحيوان المنصوص عليها بالمادة ١/٣٥٥ عقوبات. تتوافر عناصرها إذا نتج عن الفعل ضرر كبير بالحيوان.

قضاء الحكم بالإدانة استناداً إلى ماجاء بمحضر الضبط دون إيراد مضمونه ودون أن يعنى في مدوناته ببيان الضرر الذي لحق بالدابة من جراء إصابتها . يعيه .

من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به كافة عناصر الجريمة التى دانة بها وأن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التى استند إليها وأن يذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به، وكانت جريمة الإضرار بالحيوان المنصوص عليها في المادة ٣٥٥ أولاً من قانون العقوبات لا تتوافر عناصرها إلا إذا نتج عن القعل ضرر كبير بالحيوان وإذا

استند الحكم فى قضائه بالإدانة إلى ماجاء بمحضر الضبط دون أن يورد مضمونه ودون أن يعنى فى مدوناته ببيان مدى الضرر الذى لحق بالدابة من جراء إصابتها مما لا يتيسر معه لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يبطله.

## الوتسائع

انهمت النيابة العامة الطاعن أنه تعدى على الحيوان ـ الدابه ـ المملوكة لـ ... وأحدث به ضرراً كبيراً وطلبت عقابه بالمادة ٣٥٥/ أولاً من قانون العقوبات.

ومحكمة جنح ..... قضت حضورياً بحبس المنهم شهراً مع الشغل وكفالة عشرين جنيهاً. استأنف، ومحكمة .... الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابياً بقبول الاستئاف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف، عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن فطعن الأستاذ/ .... المحامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ.

### المحكمسة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه بجريمة الإصرار بحيوان قد شابه قصور في التسبيب وأخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه لم يورد الأدلة التي استند إليها في قضائه بالإدانة كما لم يبين في مدوناته مدى الضرر الذي لحق بالدابة من جراء إصابتها. مما يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث أن قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد حرى على أن الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن بشتمل الحكم الغيابي المعارض فيه. لما كان ذلك وكان البين من مطالعة الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية صد الطاعن طالبه معاقبته بالمادة ٣٥٥ أولاً من قانون العقوبات وذلك يوصف أنه تعدى على الحيوان ـ الدابه ـ المملوكه للمجنى عليه وأضر بها ضرراً كبيراً على النحو المبين بالأوراق. والحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه اقتصر في بيانه على أن أحال على وصف النباية واعقيها بقوله ووحيث أنه ما تقدم يكون الاتهام المسند إلى المتهم ثابتاً قبله ثبوتاً كافياً لإدانته أخذاً بما جاء بمحضر الضبط كما أنه لم يدفع الاتهام عن نفسه بدفاع مقبول الأمر الذي يتعين معه عقابه بمواد الاتهاء، لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به كافة عناصر الجريمة الته. دانه بها وأن ببين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي استند إليها وأن يذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به، وكانت جريمة الإضرار بالحيوان المنصوص عليها في المادة ٣٥٥ أولاً من قانون العقوبات لا تتوافر عناصرها إلا إذا نتج عن الفعل ضرر كبير بالحيوان وإذ استند الحكم في قضائه بالإدانة إلى ماجاء بمحضر الضبط دون أن بورد مضمونه ودون أن يعني في مدوناته ببيان مدى الضرر الذي لحق بالدابه من حراء إصابتها مما لا بتيسر معه لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الراقعة كما صار إثباتها في الحكم. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

# جلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد يحيى رشدان نائب رئيس الحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ مجدى الجندى، وحسين الشافعى، وفريد عوض، وإبراهيم الهنيدى نواب رئيس الحكمة.

#### (104)

# الطعن رقم ٣١٨٦ لسنة ٦١ القضائية

(١) حكم ،بيانات حكم الإدانة، .

حكم الإدانة. بياناته؟ المادة ٣١٠ إجراءات.

(۲) صید. حکم ،تسبیبه. تسبیب معیب، . نقض ،أسباب الطعن.
 ما یقیل منها، .

جريمتى الصيد بطريقة ممنوعة وحيازة واستعمال ألات رفع المياه بدون ترخيص. مناط تأثيمهما ؟ المادة ١٢٤ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٨٣.

إغفال حكم الإدانة فى جرائم الصيد بطريقة ممنوعة وحيازة واستعمال ألات رفع المياه بدون ترخيص وصيد أسماك تقل طولاً عن المقرر. بيان مكان الحوشة التى ضبطت بها الماكينة وما إذا كان يقع بداخل إحدى البحيرات أو على الشاطئ من شواطئها وعدم تحديده وحدة القياس التى قاس بها الأسماك. قصور.

 ١ ـ من المقرر إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها الأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكيناً المحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً.

٢ ـ لما كان القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ بشأن صيد الأسماك والأحباء المائية وتنظيم المزارع السمكية ينص في المادة ١٣ منه ـ على أنه لا يجوز الصيد بالمواد الضارة أو السامة أو المخدرة أو الممينة للأحياء المائية أو المفرقعات كما لا يجوز الصيد بالحواجز أو اللبش والزلاليق أو أي نوع من السدود والتحاويط كما لايجوز حيازة أو استعمال ألات رفع المياه داخل البحيرات أو على شواطئها إلا بتصريح من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وتسرى أحكام هذه المادة على الصيد في المياه التي تغطى الأراضي المملوكة للأفراد وتتصل بالمياه المصرية وومؤدى ذلك أنه لايجوز الصيد بطريقة من الطرق المار بيانها وأن تأثيم حيازة واستعمال ألات رفع المياه بغير ترخيص المشار إليها مقصور على حيازتها واستعمالها في داخل أو على شواطئ النحيرات والتي حددها هذا القانون في المادة الأولى منه. لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان وإثبات وقوع الجرائم المسندة إلى الطاعن على القول: وحيث إن الواقعة حسبما استخلصتها المحكمة من الأوراق - تتحصل في أن المتهم : ١ ـ قام بالصيد بطريقة مخالفة . ٢ ـ حاز آله رفع مياه داخل إحدى البحيرات. ٣- حاز وصاد أسماكاً يقل مقاسها عن الطول المقرر. وحيث إن النهمة ثابتة قبل المتهم مما أثبت بمحضر ضبط الواقعة ومن أقوال محرر المحضر ثبوتاً كافياً تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم المنسوبة إليه ولم يدفعها بدفاع مقبول فمن ثم يتعين عقابه لمواد الاتهام إعمالاً لنص المادة ٢/٣٠٤أ.ح، -ون أن بيين مكان تلك الحوشة التي ضبطت بها الماكينة وما إذا كان يقع بداخل إحدى

البحيرات أو على شاطئ من شواطئها ولم يحدد وحدة القياس التي قاس بها الأسماك فإن الحكم يكون معيداً بالقصور الذي يوجب نقصه.

## الوتىسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه: (۱) قام بالصيد بطريقة مخالفة (الحوش). (۲) حاز آلة رفع مياه داخل البحيرة بدون ترخيص. (۳) حاز وصاد أسماكاً تقل طولاً عن المقرر. وطلبت محاكمته بمواد القانون ۱۹۲۶ لسنة ۱۹۸۳. ومحكمة جنح قسم ..... قضت حضورياً اعتبارياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيهاً وغرامة خمسمائة جنيه والمصادرة والإزالة عن كل التهمتين الأولى والثانية ومائة جنيه ومصادرة الأسماك المخالفة عن التهمة الثالثة. استأنف. ومحكمة .... الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف مشكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف والإيقاف لعقوبة الحبس.

فطعن الأستاذ ....... المحامى نيابة عن المحكرم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ.

#### المحمسة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه بجرائم حيازة وصيد الأسماك يقل مقاسها عن الطول المقرر والصيد بطريقة ممنوعة وحيازة واستعمال آلة لرفع المياه داخل إحدى البحيرات بغير تصريح من الجهة المختصة قد شابه القصور في التسبيب ذلك بأنه خلا من بيان الأسباب التي بني عليها مما يعيبه ويستوجب نقصه.

وحيث إنه لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الحنائية قِد أوحيت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على ببان الواقعة المستوحية للعقوية بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً. وكان القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ بشأن صيد الأسماك والأحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية ينص في المادة ١٣ منه ـ على أنه لا يجوز الصيد بالمواد الضارة أو السامة أو المخدرة أو الممينة للأحياء المائية أو المفرقعات كما لايجوز الصيد بالحواجز أو اللبش والزلاليق أو أي نوع من السدود والتحاويط كما لايجوز حيازة أو استعمال ألات رفع المياه داخل البحيرات أو على شواطئها إلا بتصريح من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وتسرى أحكام هذه المادة على الصيد في المياه التي تغطى الأراضي المملوكة للأفراد وتتصل بالمياه المصرية، ومؤدى ذلك أنه لايجوز الصيد بطريقة من الطرق المار بيانها وأن تأثيم حيازة واستعمال ألات رفع المياه بغير ترخيص المشار إليها مقصور على حيازتها واستعمالها في داخل أو على شواطئ البحيرات والتي حددها هذا القانون في المادة الأولى منه. لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان وإثبات وقوع الجرائم المسندة إلى الطاعن على القول وحيث أن الواقعة حسيما استخلصتها المحكمة من الأوراق - تتحصل في أن المتهم : ١ - قام بالصيد بطريقة مخالفة . ٢- حاز ألة رفع مياه داخل إحدى البحيرات . ٣- حر , اد أسماكاً بقل مقاسها عن الطول المقرر . وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم مما أثبت بمحضر صقط الواقعة ومن أقوال محرر المحضر ثبوناً كافياً تتوافر به كافة المعاصر القانونية المجرات المعانونية المجرد المعانونية المجرد المعانونية المجرد المعانونية المحالاً لنص المادة ٢٠/٣٠أ. ح. «دون أن يبين مكان تلك الحوشة التى ضبطت بها الماكينة وما إذا كان يقع بداخل إحدى البحيرات أو على شواطئ من شواطئها ولم يحدد وحدة القياس التى قاس بها الأسماك فإن الحكم يكون معيباً بالقصور الذي يوجب نقضه والإعادة بغير حاجة لبحث الوجه الآخر من الطعن.

# جلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ محمد يحيى رشدان نائب رئيس الحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ مجدى الجندى وحسين الشافعي ووفيق الدهشان نواب رئيس الحكمة ومحمود مسعود شرف.

#### (17.)

## الطعن رتم ٧٩٥ لسنة ٦٣ القضائية

(١) نيابة عامة. نقض «الصفة في الطعن والمصلحة فيه».

للنيابة العامة الطعن في الحكم ولو كانت المصلحة للمحكوم عليه. علة ذلك؟

(٢) أحداث. محكمة الأحداث ،اختصاصها، . استئناف.

محكمة الأحداث. اختصاصها؟

استئناف أحكامها. حالاته؟

الطعن بالمعارضة فى الأحكام الغيابية الاستئنافية الصادرة فى شأن الأحداث. جائز.

 (٣) نقض ، حالات الطعن - الخطأ في تطبيق القانون، . نيابة عامة .

حجب الخطأ المحكمة. نظر موضوع الدعوى. أثره؟

 ١ من المقرر أن النيابة العامة \_ وهى تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية \_ هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص يجيز لها أن تطعن في الحكم، وإن لم يكن لها كسلطة انهام مصلحة خاصة في الطعن، بل كانت المصلحة هي المحكوم عليه، ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضى للكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تبني الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطلان، فإن مصلحة النيابة العامة في هذا الطعن تكون قائمة.

٢- لماكان مؤدى نص المادة ٢٩ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث أنها قصرت على محكمة الأحداث دون غيرها الاختصاص بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في أية جريمة من الجرائم أيا كانت تلك الجريمة، كما أجازت المادة ٤٠ من نفس القانون استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الأحداث، عدا الأحكام التي تصدر بالتوبيخ ويتسليم الحدث لوالديه أو لمن له الولاية عليه فلا يجوز استئنافها إلا لخطأ في تطبيق القانون أو بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر فيه، وجاء القانون المشار إليه خالياً من النعى على عدم جواز المعارضة في الأحكام الغيابية الاستئنافية الصادرة من محاكم الأحداث للجنح المستأنفة مما مفاده إياحة الطعن بطريق المعارضة في تلك الأحكام مادام القانون لم ينص صراحة على عدم جوازها، كما أن الأصل المقرر في المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية هو جواز المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في الجنح والمخالفات من المتهم، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز معارضة المحكوم عليه الاستنافية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

٣ـ لما كان الخطأ القانوني قد حجب المحكمة عن تناول ما قضى به الحكم
 الاستئنافي الغيابي المعارض فيه، كما أنه يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - عن

إعلان كلمتها فيما يثيره المحكوم عليه بأسباب طعنه، فإنه يتعين ــ تبعاً لذلك ــ أن يكون مع النقض الإعادة .

## الوتسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز سلاحاً أبيض مطواء قرن غزال، دون الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة. وطلبت محاكمته بالمواد ١/٢١، ١/٢٥ مكرراً ثانياً، ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند رقم ١٠ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون والمادنين ١، ٣/١٥ من القانون رقم ٣ ١ لسنة ١٩٨٤ بشأن الأحداث.

ومحكمة جنح أحداث الإسكندرية قضت حضورياً عملاً بمواد الانهام بحبس المتهم شهراً واحداً وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ وتغريمه خمسين جنيها والمصادرة. استأنف. ومحكمة الإسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد عارض وقضى في معارضيته بعدم جواز المعارضة فطعنت النيابة العامة كما طعن الأستاذ ...... المحامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ.

#### المحمسة

من حيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه إنه إذ قضى بعدم جواز معارضة المحكوم عليه الاستئنافية قد أخطأ في تطبيق القانون. ذلك بأن القانون رقم ٣١ لمنة ١٩٧٤ في شأن الأحداث ـ المنطبق على المحكوم عليه ـ لايجظر المعارضة في الحكم اصادر ضده من محكمة الأحداث ـ وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه.

ومن حيث أنه من المقرر أن النباية العامة ـ وهي تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجيات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص بحييز لها أن تطعن في الحكم، وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن، بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه، وإما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تبني الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطلان، فإن مصلحة النيابة العامة في هذا الطعن تكون قائمة. لما كان ذلك، وكان يبين من الأوراق أن النباية العامة رفعت الدعوى الجنائية على المحكوم عليه يوصف أنه أحرز سلاحاً أبيض - مطواه قرن غرال - بغير ترخيص وطابت عقابه طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ في شأن الأسلحة والذخائر والقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث باعتبار المنهم لم بنجاوز سنة ثماني عشر سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الواقعة. فقضت محكمة جنح الأحداث بالاسكندرية حضورياً بحيسه شهراً ويتغريمة خمسين جنيها والمصادرة. فاستأنف ومحكمة ثاني درجة قضت غيابياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد، فلما عارض قضت المحكمة بحكمها المطعون فيه بعدم جواز المعارضة باعتبار أن الجريمة محل الدعوى تختص بنظرها محكمة أمن الدولة طوارئ التي لايجوز الطعن في أحكامها بأي وجه من الوجود وإن محكمة الأحداث أصدرت حكمها في الدعوى بحسبانها محكمة أمن دولة طوارئ لما كان ذلك، وكان مؤدى نص المادة ٢٩ من

القانون ٣١ لمنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث أنها قصرت على محكمة الأحداث دون غيرها الاختصاص بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في أية جريمة من الجرائم أياً كانت تلك الحريمة، كما أحازت المادة ٤٠ من نفس القانون استئناف الأحكاء الصادرة من محكمة الأحداث، عدا الأحكام التي تصدر بالتوبيخ وبتسليم الحدث لوالديه أو لمن له الولاية عليه فلا يجوز استئنافها إلا لخطأ في تطبيق القانون أو بطلان في الحكم أو في الاجراءات أثر فيه، وجاء القانون المشار إليه خالياً من النص على عدم جواز المعارضة في الأحكام الغيابية الاستئنافية الصادرة من محاكم الأحداث للجنح المستأنفة مما مفاده إباحة الطعن بطريق المعارضة في تلك الأحكام مادام القانون لم ينص صداحة على عدم جوازها، كما أن الأصل المقرر في المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية هو جواز المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في الجنح والمخالفات من المتهم، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز معارضة المحكوم عليه الاستئنافية بكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعييه ويوجب نقضه، ولما كان هذا الخطأ القانوني قد حجب المحكمة عن تناول ما قصى به الحكم الاستئنافثي الغيابي المعارض فيه، كما أنه بعجز هذه المحكمة ـ محكمة النقض ـ عن إعلان كلمتها فيما يثيره المحكوم عليه بأسباب طعنه، فإنه يتعين - تبعاً لذلك - أن يكون مع النقض الإعادة دون بحث لأوجه الطعن المقدمة من المحكوم عليه...

# جلسة ١٢ من أكتوير سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ د. طلعت الأكيبابى نائب رئيس المحكمة، وعنضوية السادة المستشارين/ حسن عشيش ومحمد شعبان باشا نائبى رئيس المحكمة، وناجى عبد العظيم وعادل الكناني.

#### (171)

# الطعن رقم ٢١٣٤ لسنة ٦٣ القضائية

(١) استئناف ،ميعاده، . نقض ،أسباب الطعن . ما لايقبل منها، .

ميعاد الاستئناف. من النظام العام جواز النمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى. إثارته لأول مرة أمام النقض. شرطه؟.

(۲) دفاع «الإخلال بحق الدفاع. ما لايوفره». حكم «تسبيب».
 تسبيب غير معيب».

إبداء دفاع مجرد من الدليل. حق المحكمة ألا تصدقه.

عدم التزام المحكمة بمنح المتهم أجلاً لتقديم دفاعه. شرط ذلك؟

(٣) تقرير التلخيص، محكمة الاستئناف، «الإجراءات أمامها».
 نقض «أسباب الطعن، مالا يقبل منها».

الأصل في الإجراءات أنها روعيت. عدم جواز جحد ما أثبته الحكم من تمام هذه الإجراءات إلا بالطعن بالتزوير « (٤) حكم ، وضعه والتوقيع عليه وإصداره، ،يطلان الحكم، .
 بطلان .

تحرير الحكم على نموذج مطبوع. لا يبطله. مادام استوفى مقوماته.

(٥) حكم ،بياناته، تسبيبه. تسبيب غير معيب.

إغفال الحكم القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير بعد الميعاد بيان واقعة الدعوى وأدلة الإدانة. لا يعيبه. علة ذلك؟

 (٦) محكمة النقض اسلطتها، نقض اأسباب الطعن. ما لايقبل منها، حكم احجيته، قوة الشئ المقضى.

حيازة الحكم الابتدائى قوة الأمر المقضى. عدم جواز تعرض محكمة النقض لما شاب هذا الحكم من عبوب.

1\_ لما كان ميعاد الاستئناف ـ كما هو الشأن في كل مواعيد الطعن في الأحكام ـ من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أن إثارة أي دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستئداً إلى وقائم أثبتها الحكم وألا يقتضى تحقيقاً موضوعياً، وإذ خلا الحكم ومحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية من أي دفاع أو مستئد للطاعن يبرر بها تخلفه عن التقرير بالاستئناف في الموعد المقرر بالرغم من حضوره بتلك الجلسة فإن ما يثيره في هذا الشأن لايكون مقبولاً.

٢- لما كان لا يبين من محضر جاسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن أبدى

عذر مرضه في ميعاد الاستئناف واقتصر على طلب التأجيل، وكان من المقرر أن للمحكمة ألا تصدق دفاع المتهم الذي يبديه أمامها غير مؤيد بدليل، كما أنها لا تلتزم بمنحه أجلاً لتقديمه مادام قد كان في استطاعته تجهيز دفاعه قبل مثوله أمامها ولم. يبد عذراً منعه من ذلك.

٣- لما كان قد أثبت بورقة الحكم المطعون فيه تلاوة تقرير التلخيص بمعرفة عضو يسار الدائرة التي أصدرته، وإذ كان الأصل في إجراءات المحاكمة أأنها روعيت، ولا يجرز جحد ما أثبته الحكم من تمام هذه الإجراءات إلا بالطعن بالتزوير، وهو مالم يدع الطاعن أنه سلك طريقه، ومن ثم يضحى ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص في غير محله.

٤- لما كان تحرير الحكم على نموذج مطبوع لايقتضى بطلانه مادام الحكم قد
 استوفى أوضاعه الشكاية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون.

مد لما كان الحكم المطعون فيه وقد قضى بعدم قبول الاستنداف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد فإن ما ينعاه الطاعن عليه من إغفال بيان واقعة الدعوى وظروفها وأدلة الإدانة ليس له محل لأن هذا البيان لا يكون لازماً إلا بالنسبة لأحكام الإدانة الصادرة في موضوع الدعوى، ولا كذلك الحكم المطعون فيه الذي يدخل في عداد الأحكام الشكلية فحسب.

٦- لما كان باقى ما يثيره الطاعن فى طعنه وارداً على الحكم الابتدائى الذى فصل فى موضوع الدعوى دون الحكم الاستئنافى المطعون فيه الذى اقتصر على القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد. وكان قضاؤه فى ذلك سليماً

فإن الحكم الابتدائي يكون قد حاز قوة الأمر المقضى به بحيث لايجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يثيره الطاعن بشأنه لأنه صار باتاً واضحى الطعن عليه بطريق النقض غير جائز.

### الوتسسائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة قسم أول طنطا ضد الطاعن بوصف أنه أعطاه شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب. وطلب عقابه بالمادتين ١٩٣٦/ ١ ، ٣٣٧ عقوبات والزامه بأن يؤدى له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. والمحكمة المذكورة قضت غيابياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم سنة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه لايقاف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جليهاً على سبيل التعويض المؤقت. عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه. استأنف. ومحكمة طنطا الابتدائية ـ بهيئة استئنافية ـ فضت حضورياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً لتقرير به بعد الميعاد.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ.

#### المحكمسة

لما كان ميعاد الاستئناف ـ كما هو الشأن في كل مواعيد الطعن في الأحكام ـ من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أن إثارة أي دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستنداً إلى وقائم أثبتها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقاً موضوعياً. وإذ خلا الحكم ومحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية من أى دفاع أو مستئدات للطاعن يبرر بها تخلفه عن التقرير بالاستئناف في الموعد المقرر بالرغم من حضوره بئلك الجلسة فإن ما يثيره في هذا الشأن لايكون معبولاً. لما كان ذلك، وكان لايبين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن قد أبدى عذر مرضه في ميعاد الاستئناف واقتصر على طلب التأجيل، وكان من المقرر أن للمحكمة ألا تصدق دفاع المتهم الذي يبديه أمامها غير مؤيد بدليل، كما أنها لا نلتزم يمنحه أجلا لتقديمه مادام قد كان في استطاعته تجهيز دفاعه قبل مثوله أمامها ولم يبد عذراً منعه من ذلك، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد.

لما كان ذلك، وكان قد أثبت بورقة الحكم المطعون فيه تلاوة تقرير التلخيص بمعرفة عضو يسار الدائرة التي أصدرته وإذ كان الأصل في إجراءات المحاكمة أنها روعيت ولا يجوز جحد ما أثبته الحكم من تمام هذه الإجراءات إلا بالطعن بالتزوير. وهر ما لم يدع الطاعن أنه سلك طريقة، ومن ثم يضحى ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص في غير محله. لما كان ذلك، وكان تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه مادام الحكم قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون ـ كما هو الحال في الدعوى ـ فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون غير مقبول. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه وقد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً التقرير به بعد المبعاد فإن ما ينعاه الطاعن عليه من إغفال بيان واقعة الدعوى وظروفها وأدلة الإدانة ليس له محل لأن هذا البيان لايكون لازماً إلا بالنسبة لأحكام الإدانة الصادرة في موضوع الدعوى، ولا كذلك الحكم المطعون فيه الذي يدخل في

عداد الأحكام الشكلية فحسب. لما كان ذلك، وكان باقى ما يديره الطاعن فى طعنه وارداً على الحكم الابتدائى الذى فصل فى موضوع الدعوى دون الحكم الاستئنافى المطعون فيه الذى اقتصر على القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد ـ وكان قضاؤه فى ذلك سليماً فإن الحكم الابتدائى يكون قد حاز قوة الأمر المقضى به بحيث لايجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يديره الطاعن بشأنه لأنه صار باتا واضعى الطعن عليه بطريق التقض غير جائز. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون مفصحاً عن عدم قبوله موضوعاً.

# جلسة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ مقبل شاكر نانب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ محمد عبد الواحد ومحمد طلعت الرفاعي وعادل الشوربجي وأنس عمارة نواب رئيس المحكمة.

#### (117)

### الطعن رقم ٩٣٥٥ لسنة ٦٥ القضائية

(١) إثبات اشهودا. محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليلاء.

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادتهم. موضوعي.

حق محكمة الموضوع الأخذ بشهادة الشاهد. ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة.

### (٢) دفاع «الإخلال بحق الدفاع ما لايوفره».

عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي وكل شبهة يثيرها والرد عليها. استفادة الرد ضمناً من القضاء بالإدانة.

### (٣) محضر جلسة. عقوية «تطبيقها». محكمة الإعادة.

تضمن ورقة الحكم المنقوض أن الغرامة المقضى بها على الطاعن ألف جنيه. حين أن الثابت بمحضر جلسة النطق به أنها مائة ألف جنيه. خطأ مادى. أساس ذلك: العبرة بما نطق به القاضى فى مواجهة الخصوم.

قضاء محكمة الإعادة بذات الغرامة الثابتة بمحضر الجلسة. لا يضير الطاعن.

١ ـ من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف الأن يؤدون فيها

شهادتهم وتعويل الفضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه ولها أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المشهم خصومة قائمة.

۲- من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك مادام الرد يستفاد ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم ومادامت المحكمة قد أطمأنت في حدود سلطتها التقديرية إلى أقوال شهود الإثبات فلا تثريب عليها إذ هي لم تعرض في حكمها إلى دفاع الطاعن الموضوعي الذي ما قصد به سوى إثارة الشبهة في الدليل المستمد من تلك الأقوال.

7- لما كان البين من ورقة الحكم المنقوض أنه قضى بمعاقبة الطاعن بغرامة قدرها ألف جنيه بالإضافة إلى عقوبتى الأشغال الشاقة والمصادرة وقد قضت محكمة الإعادة بمعاقبته بغرامة قدرها مائة ألف جنيه بالإضافة إلى العقوبة السابقة مما يبعث على الاعتقاد بأن محكمة اإعادة قد أضرت الطاعن بطعنه. غير أنه لما كان الثابت من محضر جلسة النطق بالحكم المنقوض أن الغرامة المقضى بها هى مائة ألف جنيه وكانت العبرة بما نطق به القاضى فى مواجهة الخصوم فإن ما أثبت بورقة الحكم المنقوض من أن الغرامة المقضى بها هى ألف جنيه لا يعدو أن يكرن خطأ مادياً لا يغير من حقيقة ما قضت به المحكمة بما نتنفى به مظنه أن محكمة الإعادة قد أضرت الطاعن بطعنه.

#### الوتنسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (هيروين) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً. وأحالته إلى محكمة جنايات الاسكندرية لمعاقبته طيقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المنكورة قضت حضورياً في عملاً بالمواد ٢، ٢، ٣٨، ١/٤٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند الثاني من القسم الأول من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأخير - بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وتغريمه مائة ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن الإحراز مجرد من القصود. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض (وقيد بجدول محكمة النقض برقم .... وقضي يجلسة ...... بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة جنايات الإسكندرية لتفصل فيها من جديد دائرة أخرى ومحكمة الإعادة (مشكلة من دائرة أخرى) قضت حضورياً عملاً بالمواد ١،٢، ١/٤٢،٢-١/٣٨ من القانون ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم (٢) من القسم الأول من الجدول رقم (١) ( الملحق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات. بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وتغريمه مائة ألف جنبه وبمصادرة الجوهر المخدر المضبوط.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ.

#### المحمسة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر (هيروين) مجرداً من كافة القصود قد شابه القصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع، ذلك أن المحكمة اعرضت عن الرد على دفاع الطاعن الجوهرى ببطلان شهادة الإثبات لوجود خصومه بينهم وبين الطاعن وذلك عى أثر قيامهم بالقبض على زوجته على نحو ما ثبت بالقضية رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٩١ جنايات كرموز مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة المعاصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال الرواد ..... و..... و.... وما ثبت من تقرير المعامل الكيماوى من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها. لما كان ذلك وكان الظاهر من طلب الدفاع هو ضم القصية رقم ... لسنة ١٩٩١ جنايات كرموز لإثبات وجود خصومة بين الطاعن وشهود الإثبات وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة أمرت بضم تلك القضية وتم إطلاع الدفاع عليها، لما كان ذلك، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه ولها أن تأخذ بشهادة الموضوع تنزله التى تراها وتقدره التهم خصومة قائمة وكانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها والرد على ذلك مادام الرد المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها والرد على ذلك مادام الرد يستفاد ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحم

ومادامت المحكمة - في الدعوى المائلة - قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية بني أقوال شهود الإثبات فلا تتريب عليها إذ هي لم تعرض في حكمها إلى دفاع الطاعن الموضوعي الذي ما قصد به سوى إثارة الشبهة في الدليل المستمد من تلك الأقوال ومن ثم يكون منعى الطاعن على الحكم في هذا المقام في غير محله. لما كان ذلك، وكان البين من ورقة الحكم المنقوض أنه قصني بمعاقبة الطاعن بغرامة قدرها ألف جنيه بالإضافة إلى عقوبتي الأشغال الشاقة السابقة مما يبعث على الاعتقاد بأن محكمة الإعادة قد أضرت الطاعن بطعنه . غير أنه لما كان الثابت من محضر جلسة النطق بالحكم المنقوض أن الغرامة المقضى بها هي مائة ألف جنيه وكانت العبرة بما نطق به القاضي في مواجهة الخصوم المنقوض فإن ما أثبت بورقة الحكم المنقوض من أن الغرامة المقضى بها هي ألف جنيه لايعدو أن يكون خطأ مادى لايغير من من أن الغرامة المقضى بها هي ألف جنيه لايعدو أن يكون خطأ مادى لايغير من طعنه ـ لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعا.

### جلسة ١٣ من أكتوير سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ نجاح سليمان نصار نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ مجدى منتصر وحسن حمزه وحامد عبد الله وفتحى حجاب نواب رئيس الحكمة.

#### (137)

# الطعن رقم ۸۸۲۸ لسنة ٦٠ القضائية

(١) نقض «التقرير بالطعن وإيداع الأسباب».

التقرير بالطعن بالنقض في الميعاد دون تقديم أسبابه. أثره: عدم قبول الطعن شكلاً.

(۲) إثبات ،بوجه عام، . حكم ،تسبيبه . تسبيب غير معيب، .
 نقض ،أسياب الطعن. ما لا يقبل منها، .

بيان الحكم واقعة الدعوى بما تتوفر به كافة العناصر القانونية للجريمة وإيراد الأدلة السائفة عليها، لا قصور.

(٣) حكم ، وصفه، . نقض ، أسباب الطعن. ما لايقبل منها، .

العبرة في تحديد ماهية الحكم هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في أسبابه سهواً.

مثال.

(٤) عقوية ،عقوية الجرائم المرتبطة، . دعارة . ارتباط . حكم
 ، تسييه . تسييب غير معيب . نقض ،المصلحة في الطعن .

اعتبار الحكم ممارسة الطاعن للفحشاء مع النساء فجوراً. خطأ في القانون. علة ذلك؟ لا مصلحة للطاعن فى النعى على الحكم بشأن جريمة ممارسة الفجور مادام قد عامله بالمادة ٣٢ عقوبات ودانة بجريمة التحريض على الدعارة وأوقع عليه عقوبتها باعتبارها الجريمة الأشد.

 (٥) جريمة ،أركانها، . دعارة. نقض ،أسباب الطعن. مالا يقبل منها، .

جريمة التحريض وتسهيل الدعارة. عدم اشتراط توافر ركن الاعتياد للعقاب عليها. أساس ذلك؟

 (٦) استدلالات. محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير جدية التحريات، تفتيش ، إذن التفتيش. إصداره، . نقض ، أسباب الطعن. ما لايقبل منها، .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش، موضوعي، عدم جواز المجادلة فيه أمام النقض.

(٧) دفوع «الدفع ببطلان التفتيش». نقض «الصفة في الطعن»
 أسباب الطعن. ما لايقبل منها».

لا صفة للطاعن في الدفع ببطلان تفتيش مسكن غير مملوك له أو له حيازة فيه.

١- لما كان الطاعن الأول - وإن كان قد قرر بالطعن بالنقض في الميعاد في الحكم الصادر بتاريخ .... إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبولاً شكلاً.

٢ـ لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطمون فيه المصادر بتاريخ .... بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن الثانى بهما وأورد على ثبوتهما فى حقه أدلة كافية وسائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها ومن ثم فإن نعى الطاعن على الحكم بالغموض لايكون سديداً.

"د لما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد صدر في استئناف قضت فيه المحكمة بقبوله شكلاً ورفضه موضوعاً وأمرت بوقف عقوبة الحبس فإنه لا يذال من سلامته ما جاء بأسبابه من أن المعارضة مقبولة شكلاً ومرفوضة موضوعاً إذ لا يعدو ذلك مجرد سهوا لايغير من حقيقة الواقع. فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون غير مقبول.

٤. لما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر ممارسة الطاعن الفحشاء مع النساء فجرراً فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ يخرج هذا الفعل عن نطاق التأثيم لعدم وقوعه تحت طائلة أي نص عقابي آخر إلا أنه لما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن مقارفته جريمة التحريض وتسهيل الدعارة استناداً إلى الأدلة التي أوردها - فإنه لايجدى الطاعن ما ينعاه من شأن إدانته بالجريمة الأولى طالما أن الحكم المطعون فيه قد طبق في حقه حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة الجريمة الثانية الأثمد.

هـ لما كان مفاد نص المادة الأولى فقرة أولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ أنه لايشترط للعقاب على التحريض وتسهيل الدعارة توافر ركن الاعتياد ومن ثم فإن منعى الطاعن من تخلف ركن الاعتياد قبله بالنسبة لتلك الجريمة يكون على غير أماس.

١- لما كان الحكم قد عرض لما دفع به المدافع عن الطاعن من بطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لابتنائه على تعريات غير جدية فأطرحه مقرأ النيابة على ما أرتأته من جديتها وصلاحيتها لإصداره . وكان تقدير جدية التحريات متروكاً لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى أقرتها عليه فلا تجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض.

٧- لما كان الذابت بالحكم المطعون فيه أن المسكن الذى جرى تقتيشه لم يكن مملوكاً للطاعن أو حائزاً له فلا صفه له فى الدفع ببطلان تقتيشه ومن ثم يكون النعى على الحكم فى هذا الصدد فى غير محله.

# الوتىسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين، الأول: (١) وهر حائز للمسكن سهل عادة الفجور بقبوله أشخاص يرتكبون ذلك به مع علمه بذلك على النحو المبين بالأوراق . (٢) اعتاد ممارسة الفجور مع النساء دون تعييز على النحو المبين بالأوراق الثانى : (١) حرض إحدى المتهمات على ممارسة الدعارة وسهل لها ذلك على النحو المبين بالأوراق. (٢) اعتاد ممارسة الفجور مع النساء دون تعييز على النحو المبين بالأوراق. وطلبت عقابهما بالمواد ٢،١، ٩/أ.ج، ١٥، ١٥ من القانون ١٠ لسنة

ومحكمة جنح فيصل قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس كل متهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيهاً وتغريم كلا منهما مائة جنيه ووضعه تحت المراقبة لمدة ستة أشهر لما نسب إليه وغلق الشقة لمدة ثلاث أشهر والمصادرة. استأنفا. ومحكمة السويس الابتدائية - بهيئة استثنافية - قضت حضورياً للثاني وغيابياً نلأول بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه ويتأييد الحكم المستأنف. وأمرت بإيمّاف عقربة الحبس فقط. عارض الأول وقضى فى معارضته باعتبار المعارضة كأن لم تكن.

فطعن المحكوم عليهما الأول فى الحكم الصادر بتاريخ .... والثانى فى الحكم الصادر بتاريخ .... إلخ.

#### المكمسة

حيث إن الطاعن الأول وإن كان قد قرر بالطعن بالنقض في الميعاد في الحكم الصادر بتاريخ .... إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه ومن ثم يكون الطعن المقام منه غير مقبول شكلاً.

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ .... بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن الثانى بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة كافية وسائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها ومن ثم فإن نعى الطاعن على الحكم بالغموض لا يكون سديداً. لما كان ذلك، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد صدر فى استئناف قصت فيه المحكمة بقبوله شكلا ورفضه موضوعاً وأمرت بوقف عقوبة الحبس فإنه لا ينال من سلامته ما جاء بأسبابه من أن المعارضة مقبولة شكلاً ومرفوضة موضوعاً إذ لا يعدد ذلك مجرد سهو لا يغير من حقيقة الراقعة. فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن يكون غير ممقبول. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر ممارسة الطاعن

الفحشاء مع النساء فجوراً فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانو الذبح هذا الفعل عن نطاق التأثيم لعدم وقوعه تحت طائلة أي نص عقابي آخر إلا أنه لما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن جريمة التحريض وتسهيل الدعارة استناداً إلى الأدلمة التي أوردها فإنه لا يجدى الطاعن ما ينعاه في شأن إدانته بالجربمة الأولى طالما أن الحكم المطعون فيه قد طبق في حقه حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة الجريمة الثانية الأشد. لما كان ذلك وكان مغاد نص المادة الأولى فقرة أولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ أنه لانشترط للعقاب على التجريض وتسميل الدعارة توافر ركن الاعتياد ومن ثم فإن منعى الطاعن من تخلف ركن الاعتياد قبله بالنسبة لتلك الجريمة يكرن على غير أساس. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لما دفع به المدافع عن الطاعن من بطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لابتنائه على تحريات غير حدية فأطرحه مقرأ النبابة على ما إرتأته من جديتها وصلاحيتها لإصداره. وكان تقدير جدية التحربات متروكأ لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى أقرتها عليه فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان الثابت بالحكم المطعون فيه أن المسكن الذي جرى تفتيشه لم يكن مملوكاً للطاعن أو حائزاً له فلا صفه له في الدفع ببطلان تفتيشه ومن ثم يكون النعى على الحكم في هذا الصدد في غير محله. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين عدم قبوله.

# جلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ الصاوى يوسف نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ جابر عبد التواب وامين عبد العليم وعمر بريك نواب رئيس المحكمة، وفؤاد نبوي.

#### (178)

### الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٦٠ القضائية

(١) سب وقذف. قصد جنائي.

القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة. تحققه. متى كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنه بذاتها؟

 (۲) نشر ،جرائم النشر، سب وقذف. قصد جنائى. محكمة الموضوع ،سلطتها فى تقدير الدليل،

تقدير مرامى العبارات التى يحاكم عليها الناشر وبيان مناحيها. واجب فى جرائم النشر.

اشتمال المقال على عبارات الغرض منها المصلحة العامة وأخرى القصد منها التشهير، لمحكمة الموضوع تقدير أيهما له الغلبة في نفس الناشر.

 (٣) سب وقذف. إهانة. محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل».

تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة. موضوعي. مادام الحكم لم يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة. (٤) نشر ، جرائم النشر، . سب وقذف. حكم ، تسبيبه . تسبيب غير معيب، .

النقد المباح. هو إبداء الرأى في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته

إيراد الحكم أن عبارات المقال من قبيل النقد المباح ولا يقصد منها التشهير بالطاعن. كاف لقضائه بالبراءة.

مثال.

(٥) حكم ،تسبيبه. تسبيب غير معيب، . نقض ،أسباب الطعن. ما
 لايقبل منها، دعوى مدنية.

كفاية تشكك القاضى في صحة التهمة للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية. ولو تردى الحكم في خطأ قانوني.

مثال.

١ من المقرر أن القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة لايتحقق إلا
 إذا كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها.

٢- من المقرر أنه في جرائم النشر يتعين لبحث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر وتبين مناحيها فإذا ما اشتمل المقال على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة وأخرى يكون القصد منها التشهير فالمحكمة في هذه الحالة أن توازن بين القصدين وتقدير أيهما له الغلبة في فض النشر.

٣ـ لما كان الأصل أن المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة هر بما يطمئن إليه القاضى من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض مادام لم يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة.

ولما كانت محكمة الموضوع قد اطمأنت في فهم سائغ لواقعة الدعوى أن العبارات المنشورة في المقال الذي حرره المطعون ضده الأول لا يقصد منها سب الطاعن أو القذف في حقه أو إلهانته والتشهير به وأنها من قبيل النقد المباح وكان النقد المباح هو إبداء الرأى في أمر أو عمل دون المساس بشخص مصدر الأمر أو صاحب الممل بغية التشهير به أو الحط من كرامته وهو مالم يخطئ الحكم في تقديره ذلك أن النقد كان من واقعة عامة وهي سياسة حماية الفيلم المصرى من الفيلم الأجنبي وهو أمر عام. لما كان ذلك وكانت عبارات المقال تتلاءم وظروف الحال وهدفها الصالح العام ولم يثبت أن المطعون ضده قصد التشهير بشخص معين فإن ما أورده الحكم يكني لحمل قضائه بالبراءة.

٥- من المقرر أنه يكفى أن يتشكك القاضى فى صحة التهمة كى يقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية إذ ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدانه وما يطمئن إليه، فإن تعييب الحكم فى باقى دعاماته ـ وهى الخاصة بالتفسير الخاطئ للقرا رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٧٣ ـ بغرض صحته ـ يكون غير منتج.

# الوتىسائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الإدعاء المباشر ضد المعطون ضدهم برصف أنهم أسندوا إليه بطريق النشر أمرزاً لو كانت صادقة لأرجبت احتقاره عند أهل وطنه وطلب عـقابهم بالمواد ١٧١، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٥ من قانون العقوبات والزامهم بأن يؤدرا له مبلغ خمسمائة وواحد جنيها على سبيل التعويض المؤقت. والمحكمة المذكورة قضت حضورياً ببراءة المتهمين مما أسند إليهم ورفض الدعوى المدنية. أستأنف المدعى بالحقوق المدنية ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية بهيئة استثنافية - قضت غيابياً للأول وحضورياً للثانى والثالث بقبول الاستثناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف.

قطعن الأستاذ/ .... المحامى نيابة عن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ.

#### المكمسة

حيث إن الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أورد واقعة الدعوى فيما محصلة أن المطعون ضده الأول نشر مقالا في صحيفة .... انتفد فيه قيام المدعى بالحقوق المدنية ـ بصغته مستغلاً لدار سينما ..... بعرض أحد الأفلام الهندية عشر أسبوعاً بالمخالفة لقرار وزير الثقافة رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٣ الذي يقضى بمنع استمرار عرض أى فلم هندى لأكثر من خمسة أسابيع متتالية ووصف فعله بأنك جريمة تحدى فيها وزارة الثقافة وحرض عليه أجهزة الدولة والرقابة على المصنفات الفنية وألقى بالمسئولية على غرفة صناعة السينما لعدم حمايتها مصالح منتجى الأفلام المصرية وبعد أن بين الحم دور الصحافة في المجتمع ووظيفتها الاجتماعية وأنه يمكن تحقيقاً لهذه الوظيفة المساس بشرف أحد الأشخاص ترجيحاً للمصلحة العامة انتهى إلى أن ما نشر من تعليق على الواقعة لايعدو أن يكون بلاغاً للجهات

المسئولة عن واقعة مخالفة لقرار وزير الثقافة سالف البيان ومطالبة باتخاذ ما بلزم من إجراءات تنفيذا لذلك القرار وحماية للفيلم المصرى ومنتجيه واستطرد الحكم قائلا أنه لا دليل على سوء نية المتهم سوى قول مرسل للمدعى بالحقوق المدنية، لما كان ذلك، وكان القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة لايتحقق إلا إذا كانت الألفاظ الموجهة إلى المحنى عليه شائنه بذاتها، وقد استقر القصاء على أنه في جرائم النشر يتعين لبحث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر وتبين مناحيها فإذا ما اشتمل المقال على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة وأخرى يكون القصد منها التشهير فالمحكمة في هذه الحالة أن توازن بين القصدين وتقدير أيهما له الغلية في نفس الناشر. لما كان ذلك وكان الأصل أن المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة هو بما يطمئن إليه القاضي من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض مادام لم يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة. ولما كانت محكمة الموضوع قد إطمأنت في فهم سائغ لواقعة الدعوى أن العبارات المنشورة في المقال الذي حرره المطعون صده الأول لايقصد منها سب الطاعن أو القذف في حقه أو إهانته والتشهير به وأنها من قبيل النقد المباح وكان النقد المباح هو إبداء الرأى في أمر أو عمل دون المساس بشخص مصدر الأمر أو صاحب العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته وهو مالم يخطئ الحكم في تقديره ذلك أن النقد كان من واقعة عامة وهي سياسة حماية الفيلم المصرى من الفيلم الأجنبي وهو أمرعام. لما كان ذلك وكات عبارات المقال تتلاءم وظروف الحال وهدفها الصالح العام ولم يثبت أن المطعون ضده قصد التشهير يشخص معين فإن ما أورده الحكم بكفي لحمل قضائه بالبراءة. اما كان ذلك وكان من المقرر أنه يكفي أن يتشكك القاضي في صحة التهمة كي يقضي

بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية إذ ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدانه وما يترتب على نظيم التعلق وجدانه وما يمطنئن إليه، فإن تعييب الحكم فى باقى دعاماته. وهى الخاصة بالتفسير الخاطئ للقرار رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٧٣ ـ بفرض صحته ـ يكون غير منتج . لما كان ما نقدم فإن الطعن يكون على غير أساس مفصحاً عن عدم قبوله موضوعاً مع مصادرة الكفالة وهو ما يتعين التقرير به .

# جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ ناجى اسحق نقديموس نائب رئيس انحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ أحمد عبد البارى سليمان وحسين الجيزاوى وهانى خليل نواب رئيس المحكمة، وأحمد عمر محمدين.

#### (170)

# الطعن رتم ٢٤٣٦٩ لسنة ٦٢ القضائية

(۱) إجراءات الجراءات المحاكمة، معارضة انظرها والحكم فيها، إعلان. حكم السبيه. تسبيب معيب، دفاع الإخلال بحق الدفاع. ما يوفره، نقض اأسباب الطعن، ما يقبل منها،

إعلان المعارض بجلسة المعارضة. وجوب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته. إعلانه لجهة الإدارة. لا يصح ابتناء الحكم في المعارضة عليه.

إثبات المحضر عدم الاستدلال على الطاعن لايكفى للاستيثاق من جدية ما سلكه من إجراءات سابقة على الإعلان. مخالفة ذلك. أثره. بطلان ورقة التكليف بالحضور. أساس ذلك؟

### (٢) إجراءات وإجراءات المحاكمة، . إعلان.

تتبع أطراف الدعوى إجراءات سيرها حتى صدور حكم فيها. مناطه. تلاحق الجلسات. انقطاع حلقة الاتصال بين الجلسات. يوجب إعلان المتهم بالجلسة الجديدة.

١ من حيث أنه يبين من محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية والمفردات

المضمومة أن الطاعن حضر بجاسة .... التي حبدت لنظر معارضته، وقررت المحكمة بهذه الجاسة تأجيل نظر المعارضة لجاسة .... للإطلاع والاستعداد كطلب الحاضر مع المتهم ثم انقطعت حلقة الاتصال بين محاضر الجلسات حتى حلسة .... وفيها لم يحضر الطاعن فقررت المحكمة تأجيل نظر المعارضة لجلسة ..... لإعلان الطاعن، وبتلك الجلسة لم يحضر الطاعن فقررت المحكمة التأجيل لطسة ...... لإعلان الطاعن، وبها تخلف الطاعن عن الحضور فقضت المحكمة بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأبيد الحكم المعارض فيه. لما كان ذلك، وكان البين من المفردات المضمومة أن الطاعن قد أعلن بالحضور لجلسة .... ، وأن المحضر اكتفي بإعلانه لجهة الإدارة لعدم الاستدلال عليه، ولما كان من المقرر أن إعلان المعارض بالحضور بجلسة المعارضة بجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته، وكانت احراءات الاعلان طبقاً لنص المادة ٢٣٤ من قانون الاحراءات الحنائية، تتم بالطرق المقررة في قانون المرافعات، وكانت المادتان ١٠، ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجيان أن يتم تسليم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه . وإذا لم بحد المحضر المطلوب إعلانه في موطنه ، كان عليه تسليم الورقة إلى من بقرر إنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار، وإذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة إليه طبقاً لما ذكر أو امتنع من وجده منهم عن الاستلام وجب عليه تسليمها في اليوم ذاته لجهة الإدارة التي يقع موطن المعان إليه في دائرتها، ووجب عليه في جميع الأحوال خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم الورقة لغير شخص المعلن إليه أن يوجه إليه في موطنه الأصلى أو المختار كتاباً مسجلاً يخبره فيه بمن سلمت إليه الصورة، كما يجب عليه أ يبين ذلك كله في حينه في أصل الإعلان وصورته. لما كان ذلك، وكان ما أثبته

المحصدر بورقة الإعلان من عدم الاستدلال على الطاعن، لايكفى للاستيشاق من جدية ما سلكه من إجراءات سابقة على الإعلان، إذ لا يبين من ورقته أن المحصر لم يجد الطاعن مقيماً بالموطن المذكور بها أو وجد مسكنه مغلقاً أو لم يجد به من يصح تسليمها إليه أوامتناع من وجده منهم من الاستلام، فإن عدم إثبات ذلك يترتب عليه بطلان ورقة التلكيف بالحضور طبقاً لنص المادة ١٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

٢- من المقرر أنه على أطراف الدعوى تتبع سيرها من جلسة إلى أخرى حتى يصدر الحكم فيها إذ إن مناط ذلك أن تكون الجلسات متلاحقة، أما إذا انقطعت حلقة الاتصال بين الجلسات بسقوط إحداها فإنه يكون لزاماً إعلان المتهم إعلاناً جديداً بالجلسة التى حددت لنظر الدعوى.

### الوتسسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بوصف أنه: أحدث عمداً بـ ..... الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لاتزيد على عشرين يوما وكان ذلك باستخدام أداة وقطعة خشب، وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٣ ـ ٣ من قانون العقوبات. وأدعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بإلزامه بأن يؤدى إليه مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة جنح المنزلة قصت حصوريا عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة خمسين جنيها والزامس بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل " مو ن الموقت. استأنف المحكوم عليه. ومحكمة المنصورة الابتدائية ـ بهيئة استتنافية ـ

قضت غيابياً بعدم قبول الاستئناف التقرير به بعد الهيعاد. عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه. عطمن الأستاذ/ .... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض. ... بنخ.

#### المكمسة

من حيث ان مما ينعاء الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى فى معارضته الاستئنافية بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه، قد شابه بطلان وإخلال بحق الدفاع، ذلك بأن الطاعن لم يعان إعلاناً صحيحاً بالجلسة التى تأجل إليها نظر المعارضة فى غيبته وصدر فيها الحكم المطعون فيه، مما يعيبه ويستوجب نقصه.

ومن حيث أنه يبين من محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية والمفردات المضمومة أن الطاعن حضر بجلسة .... التى حددت لنظر معارضته، وقررت المحكمة بهذه الجلسة تأجيل نظر المعارضة لجلسة .... للإطلاع والاستعداد كطلب الحاضر مع المتهم ثم انقطعت حلقة الاتصال بين محاضر الجلسات حتى جلسة ... وفيها لم يحضر الطاعن فقررت المحكمة تأجيل نظر المعارضة لجلسة .... لإعلان الطاعن، ويتلك الجلسة لم يحضر الطاعن عن الحضور فقضت المحكمة التأجيل لجلسة .... لإعلان المعارض ويها تخلف الطاعن عن الحضور فقضت المحكمة بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه. لما كان ذلك، وكان البين من المفردات المضمومة أن الطاعن قد أعلن بالحضور لجلسة ....، وأن المحضر اكتفى بإعلانه لجهة الإدارة لعدم الاستدلال عليه، ولما كان من المقرر أن إعلان

معارض بالحصور بجاسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته، , كانت أحراءات الاعلان طبقاً لنص المادة ٢٣٤ من قانون الأجراءات الجنائية ، تتم بالطرق المقررة في قانون المرافعات، وكانت المائتان ١٠، ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجبان أن يتم تسليم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه، وإذا لم يجد المحضر المطلوب إعلانه في موطنه، كان عليه تسليم الورقة إلى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار، وإذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة إليه طبقاً لما ذكر أو امتنع من وجده منهم عن الاستلام وجب عليه تسايمها في اليوم ذاته لجهة الإدارة التي يقع موطن المعان إليه في دائرتها، ووجب عليه في جميع الأحوال خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم الورقة لغير شخص المعلن إليه أن يوجه إليه في موطنه الأصلى أو المختار كتابا مسجلاً يخبره فيه بمن سلمت إليه الصورة، كما يجب عليه أن يبين ذلك كله في حينه في أصل الإعلان وصورته. لما كان ذلك، وكان ما أثبته المحضر بورقة الإعلان من عدم الاستدلال على الطاعن، لا بكفي للاستيثاق من جدية ما سلكه من إجراءات سابقة على الإعلان، إذ لا يبين من ورقته أن المحضر لم بجد الطاعن مقيماً بالموطن المذكور بها أو وجد مسكنه مغلقاً أو لم يجد به من يصح تسليمها إليه أو امتناع من وجده منهم من الاستلام، فإن عدم إثبات ذلك يترتب عليه بطلان ورقة التكليف بالحضور طبعاً لنص المادة ١٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضي في معارضة الطاعن برفضها، استناداً إلى هذا الإعلان الباطل قد أخل بحق الدفاع مما يعيبه ويوجب نقصه والإعادة، مع إلزام المطعون صده المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية. ولا يقدح في ذلك ماهو مقرر من أنه على أطراف الدعوى تتبع سيرها من جلسة إلى أخرى حتى يصدر

الحكم فيها إذ أن مناط ذلك أن تكون الجاسات متلاحقة. أما إذا انقطعت حلقة الاتصال بين الجاسات بسقرط أحداها ـ كما هو الحال في الدعوى ـ فإنه يكون لزاما إعلان المتهم إعلاناً جديداً بالجاسة التي حددت لنظر الدعوى وهو ما لم يحصل على النحو سللف البيان ـ

# جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/عوض جادو نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ حسام عبد الرحيم وسمير أنيس والبشرى الشوربجي نواب رئيس المحكمة، وإيهاب عبد المطلب

#### (111)

# الطعن رتم ٢٩٧٥١ لسنة ٩٥ القضائية

شهادة سلبية. نقض «التقرير بالطعن وإيداع الأسباب. ميعاد». حكم «إيداعه».

ابتداء ميعاد الطعن بالنقض وإيداع الأسباب المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام النقض. شرطه وأساسه؟

الشهادة السلبية التي يعتد بها. ماهيتها؟

الشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين. حتى نهاية العمل لانتفى إيداع الحكم بعد ذلك. علته.

التأشير على الحكم بما يفيد إيداعه في ناريخ لاحق على الثلاثين يوماً لا ينفى حصول الإيداع خلال الأجل المحدد قانوناً.

استناد النيابة العامة. في تبرير تجاوزها الميعاد المقرر قانوناً للطعن بالنقض. إلى شهادة سلبية صادرة في اليوم الثلاثين وتأشيره قلم الكتاب على الحكم المطعون فيه بتاريخ إيداعه. أثره.

لها كان البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر حضورياً في ..... ببراءة المطعون ضدهم من تهمة الاختلاس ـ فقررت النيابة العامة بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ .... وقدمت الأسباب في ذات التاريخ متجاوزة في الأمرين الميعاد الذي حديثه المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان لا يجدى النيابة الطاعنة الاستناد في تبرير تجاوزها هذا الميعاد إلى الشهادة المقدمة منها الصادرة من قلم الكتاب في ..... متضملة عدم إيداع الحكم حتى هذا التاريخ، كما لايجديها قولها بأن الحكم قد أودع في ..... وفقاً لما تأشر به من قلم الكتاب على الحكم ذاته، ذلك بأن ابتداء ميعاد الطعن وتقديم الأسباب المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٣٤ سالفة البيان مشروط على ما نصت عليه الفقرة الثانية من هذه المادة - بأن تكون الطاعنة قد حصلت على شهادة بعدم إيداع الحكم الصادر بالبراءة قلم الكتاب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره، وعندئذ يقبل الطعن وأسبابه خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان الطاعنة بإيداع الحكم قلم الكتاب. وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن الشهادة التي يعتد بها في هذا الشأن هي التي تصدر بعد انقضاء الثلاثين يوماً المقررة في القانون متضمنة أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعاً عليها برغم انقضاء هذا الميعاد، وأن الشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين حتى نهاية ساعات العمل لا تنفى إيداع الحكم بعد ذلك لأن تحديد ميعاد العمل في أقلام الكتاب ليس معناه أن هذه الأقلام يمتنع عليها أن تؤدى عملاً بعد انتهاء الميعاد، كما استقر قضاء محكمة النقض على حساب مضى الثلاثين يوماً كاملة من اليوم التالي للتاريخ الذي صدر الحكم فيه . لما كان ذلك، وكان الثابت أن الشهادة الأولى السلبية المؤرخة ..... محررة في اليوم الثلاثين من تاريخ صدور الحكم، وأن الشهادة الأخرى المؤرخة ....

محررة بعد انقضاء ميعاد الطعن وإيداع الأسباب فصلاً عن أنها ليست سلبية بل 
تنصمن تحديد تاريخ إيداع الحكم وهو ما لم تعد الشهادة الإثباته فإن هاتين الشهادتين 
لاتكسبان الطاعنة حقاً في امتداد الميعاد، والإعتبر من ذلك ماهو مؤشر به على هامش 
الحكم من وروده في ..... لأن التأشير على الحكم بما يفيد إيداعه ملف الدعوى في 
تاريخ الاحق على ميعاد الثلاثين يوماً التالية لصدوره الايجدى بدوره ـ على ماجرى 
به قضاء محكمة النقض ـ في نفى حصول هذا الإيداع في الميعاد القانوني، لما كان 
ما تقدم، وكانت النيابة الطاعنة لم تقرر بالطعن بالنقض وتقديم أسباب طعنها إلا بعد 
انتهاء الميعاد المحدد في القانون، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً

### الوتسائع

اتهمت النيابة العامة المطعون صدهم بصفتهم موظفين عموميين ومن الأمناء على الودائع (أمناء قسم الصادر جامع البنات التابع لشركة .... (إحدى شركات وحدات القطاع العام) اختلسوا مالاً عاماً وجد فى حيازتهم بسبب وظيفتهم إذ تسلموا جميعهم من أمين المخزن طرد الأقمشة الصوفية رقم ، ٤٠ والفاتورة الخاصة به رقم ٢٠٨٧٧ والبالغ قيمتها ٢٠٧٧٧٣ جنيه ألفان وسبعة وستون جنيهاً وسبعمائة وثلاثة وثلاثون مليماً وتسلم الأول والثانى طرد الأقمشة الصوفية رقم ، ١١ والفاتورة الخاصة به رقم ٢٠ ورقم ٢٠٠ والفاتورة الخاصة بدوقم ٢٥٠ والبالغ قيمتها ع٩٦ و ٢٠٠ جنيه ألفان وثمانمائة وخمسة جنيهات به رقم وتحمدة وستون مليماً والمعلوكة للشركة سالفة الذكر والمسلمة إليهم بسبب وظيفتهم لتصدير إلى الجهات المرسلة إليها فاختلسوها لأنفسهم على النحو المبين وظيفتهم طبقاً للقيد والوصف

الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ ببراءة المتهمين من التهمة المسندة إليهم فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٩ ... إلخ.

#### المحمسة

من حيث إن البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر حضورياً في .... ببراءة المطعون صدهم من تهمة الاختلاس ـ فقررت النيابة العامة بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ .... وقدمت الأسباب في ذات التاريخ متجاوزة في الأمرين الميعاد الذي حددته المادة ٣٤ من الفانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقص. ثم كان ذلك، وكان لايجدى النيابة الطاعنة الاستناد في تبرير تجاوزها هذا المبعاد إلى الشهادة المقدمة منها الصادرة من قلم الكتاب في .... متضمنة عدم إيداع الحكم حنى هذا التاريخ، كما لا يجديها قولها بأن الحكم قد أودع في .... وفقاً لما تأشر به من قلم الكتاب على الحكم ذاته، ذلك بأن ابتداء ميعاد الطعن وتقديم الأسباب المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٣٤ سالفة البيان مشروط - على ما نصت عليه الفقرة الثانية من هذه المادة - بأن تكون الطاعنة قد حصلت على شهادة بعدم إيداع الحكم الصادر بالبراءة قلم الكتاب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره، وعددذ يقبل الطعن وأسبابه خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان الطاعنة بإيداع الحكم قلم الكتاب. وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن الشهادة التي يعتد بها في هذا الشأن هي التي تصدر بعد انقضاء الثلاثين يوماً المقررة في القانون متضمنة أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعاً عليها رغم

انقضاء هذا الميعاد، وأن الشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين حتى نهاية ساعات العمل لاتنفى إيداع الحكم بعد ذلك لأن تحديد ميعاد العمل في أقلام الكتاب ليس معناه أن هذه الأقلام بمنتع عليها أن تؤدي عملاً بعد انتهاء الميعاد، كما استقر قضاء محكمة النقض على حساب مضى الثلاثين يوماً كاملة من اليوم التالي للتاريخ الذي صدر الحكم فيه. لما كان ذلك، وكان الثابت أن الشهادة الأولى السلبية المؤرخة .... محررة في البوم الثلاثين من تاريخ صدور الحكم، وأن الشهادة الأخرى المؤرخة .... محررة بعد انقضاء ميعاد الطعن وإيداع الأسباب فضلاً عن أنها ليست سلبية بل تتضمن تحديد تاريخ إيداع الحكم وهو ما لم تعد الشهادة لإثباته فإن هاتين الشهادتين لاتكسيان الطاعنة حقاً في امتدا د الميعاد، ولايعتبر من ذلك ماهو مؤشر به على هامش الحكم من وروده في .... لأن التأشيير على الحكم بما يفيد إيداعه ملف الدعوى في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوماً التالية لصدوره لايجدى بدوره -على ماجري به قضاء محكمة النقض - في نفي حصول هذا الأبداع في المبعاد القانوني، لما كان ما تقدم، وكانت النيابة الطاعنة لم تقرر بالطعن بالنقض وتقديم أسباب طعنها إلا بعد انتهاء الميعاد المحدد في القانون فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

# جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ حسام عبد الرحيم وسمير أنيس والبشرى الشوربحي وعبد المنعم منصور نواب رئيس المحكمة.

#### (11Y)

### الطعن رقم 7800 لسنة ٦٣ القضائية

(١) دعوى مدنية. معارضة. نقض اما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام.

صدور الحكم بالبراءة في غيبة المعارض. غير ضار به. الطعن فيه بطريق النقض من المدعى بالحقوق المدنية بصفته. جائز.

 (۲) دعوى جنائية. دعوى مدنية. نقض «الصفة والمصلحة في الطعن».

القضاء بالبراءة لكون الاتهام غير مؤثم يتلازم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك في منطوق الحكم. للمدعى بالحقوق المدنية الطعن في هذا الحكم بطريق النقض. أساس ذلك؟

(٣) استئناف ، نطاقه، ، نظره والحكم فيه، . دعوى جنائية ، نظرها
 والحكم فيها، . نقض ، أسباب الطعن . ما يقبل منها، . .

نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعه.

استئناف المدعى بالحق المدنى، نطاقه؟

تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى الجنائية والقضاء ببراءة المطعو ضده بعد صيرورة القضاء فيها نهائياً لعدم الطعن عليه ممن يملكه. غير جائز. علة ذلك؟

# (٤) استنناف ،نظره والحكم فيه، . عقوية متطبيقها، .نقض ،حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون، .

عدم جواز إضارة الطاعن بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده فى الدعوىُ الجنائية. سريان ذلك على الدعوى المدنية التابعة لها. المادة ٢٦٦ إجراءات. مخالفة ذلك. خطأ فى القانون. يوجب النقض والإعادة.

١- لما كان الحكم المطعرن فيه وإن صدر في غيبة المطعرن صده إلا أنه وقد قضى بالبراءة لايعتبر أنه قد أضر به حتى يصح له أن يعارض فيه ومن ثم فإن الطعن المقدم من المدعى بالحقوق المدنية بصفته فيه بالنقض من تاريخ صدوره جائز.

٢- لما كان مبنى البراءة حسيما جاء بمدونات الحكم المطعون فيه أن الاتهام المسند إلى المطعون ضيد أن الاتهام المسند إلى المطعون ضده على غير أساس إذ لم يعد مؤثما طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة على المبيعات فإنه ينطوى ضمناً على الفصل فى الدعوى المدنية بما يؤدى إلى رفضها، ولو لم ينص على ذلك فى منطوق الحكم، فإن الطاعن المدعى بالحقوق المدنية ـ والذى كان طرفاً فى الخصومة الاستئنافية أمام محكمة ثانى درجة ـ تتوافر له الصفة والمصلحة فى الطعن، وإن لم ينص فى منطوق الحكم المطعون فيه على رفض دعواه المدنية.

٣- لما كان من المقرر أن نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعة فإن استئناف المدعى بالحقوق المدنية - وهو لا صفة له في التحدث إلا عن الدعوى المدنية ولا شأ. له دائدعوى الجنائية - لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا في خصوص

الدعوى المدنية دون غيرها طبقاً تقاعدة الأثر النسبى للطعن، ولما كانت الدعوى المدنية دون غيرها طبقاً لقاعدة الأثر النسبى للطعن، ولما كانياً بعدم الطعن عليه ممن يملكه وهما النيابة العامة والمتهم، فإن تصدى المحكمة الاستثنافية للدعوى الجنائية والقضاء ببراءة المطعون ضده يكون تصدياً منها لما لا تملك القضاء فيه وفصلاً فيما لم ينقل إليها ولم يطرح عليها.

٤- لما كان الثابت أن المدعى بالحقوق المدنية هو وحده - دون النيابة العامة أوالمتهم - الذى استأنف الحكم الصادر من محكمة أول درجة الذى قضى بإدانة المطعون ضده وإلزامه بالتعويض، وكان من المقرر أنه لايصح أن يضار المستأنف بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده وذلك وفقاً لحكم الفقرة الثالثة من المادة ١٧٥ من فانون الإجراءات الجنائية التى جرى نصها على أنه إذ كان الاستئناف مرفوعاً من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف، وهو حكم ينطبق على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تطبيقاً للمادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية - لما كان ما تقدم، فإن الحكم المضعون فيه - بقضائيه ضمنياً برفض الدعوى المدنية - يكون مشوباً بالبطلان ومخطئاً في القانون بما يتعين معه نقضه والإعادة فيما قضى به في الدعوى المدنية .

### الوتسسائع

اتهمت الديابة العامة الطاعن بأنه حاز بضائع أجنبية بقصد الاتجار فيها وغير خالصة الرسوم ورسم الاستهلاك مع علمه بذلك وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ والمواد ١، ١، ١٣٠ ، ١٢٠ ، ١٢٤ 174 مكرر من القانون رقم ١٣٣ اسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٠٧ اسنة ١٩٨٦ والقرار ٦٦ اسنة ١٩٨٦ جنيه وزير المالية بصفته بالتعويض بمبلغ ١٨٢٠ جنيه والقرار ٦٦ اسنة ١٩٨٧ وادعى وزير المالية بصفته بالتعويض بمبلغ ١٨٢٠ جنيه (ألف وثمانمائة وعشرون جنيها). ومحكمة جنح دمنهرر قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بحيس المتهم ستة أشهر وكفالة عشرين جنيها وأداء الصريبة المستحقة والزامه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية بمليغ ١٨٢٠ جنيها على سبيل التعويض والمصادرة للشرائط المصبوطة. استئنافية والمصادرة للشرائط المصبوطة. استئناف ومحكمة دمنهور الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه.

فطعنت هيئة قضايا الدولة نيابة عن وزير المالية بصفته في هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ

#### المكمسة

من حيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر فى غيبة المطعون ضده إلا أنه وقد قضى بالبراءة لايعتبر أنه قد أضر به حتى يصح له أن يعارض فيه ومن ثم فإن الطعن المقدم من المدعى بالحقوق المدنية بصفته فيه بالنقض من تاريخ صدوره جائز.

ومن حيث إن مبنى البراءة حسبما جاء بمدونات الحكم المطعون فيه أن الاتهام المسند إلى المطعون ضده على غير أساس إذ لم يعد مؤثماً طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة على المبيعات فإنه ينطوى ضمناً على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدى إلى رفضها، ولولم ينص على ذلك فى منطوق الحكم، فإن الطاعن -المدعى بالحقوق المدنية - والذى كان طرفاً فى الخصومة الاستئنافية أمام محكمة ثانى درجة - تتوافر له الصفة والمصلحة فى الطعن، وإن لم ينص فى منطوق الحكم المطعون فيه على رفض دعواه المدنية.

ومن حيث إن الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون.

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية بصفته - على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف - القاضى بإدانة المطعون ضده وإلزامه بالتعويض المدنى - وببراءة المطعون ضده فقد شابه البطلان والخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه انطوى على قضاء ضمنى برفض دعواه المدنية رغم أنه المستأنف وحده دون النيابة العامة أو المتهم مما أساء إلى مركزه وأضر به بالمخالفة لنص الفقرة الثالثة من المادة رقم ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن قوام الاتهام المسند إلى المطعون ضده هو حيازته سلعة - شرائط فيديو كاسبت - بقصد الاتجار دون أن تكون مصحوبة بالمستندات الدالة على سداد ضريبة الاستهلاك عنها وفق ما تقضى به المادتان ٥٠، ٤٠/٤ من القانون رقم ١٩٣١ لسنة ١٩٨١، ومحكمة أول درجة قضت غيابياً بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والزامه بأداء الضريبة المستحقة وأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ١٨٢٠ جنيهاً على سبيل التعويض ومصادرة الشرائط المضبوطة، فاستأنف الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية بصفته - وحده هذا الحكم فقضت محكمة ثانى درجة غيابياً بالحكم المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلاً

وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعة فإن استئناف المدعى بالحقوق المدنية ـ وهو لا صفة له في التحدث إلا عن الدعوى المدنية ولا شأن له بالدعوي الجنائية - لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا في خصوص الدعوى المدنية دون غيرها طبقاً لقاعدة الأثر النسبي للطعن، ولما كانت الدعوى الجنائية قد انحسم الأمر فيها بإدانة المتهم وصيرورة هذا القضاء نهائياً بعدم الطعن عليه ممن بملكه وهما النبابة العامة والمتهم، فإن تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوي الجنائية والقضاء بيراءة المطعون ضده يكون تصدياً منها لما لا تملك القضاء فيه وفصلاً فيما لم ينقل إليها ولم يطرح عليها. لما كان ذلك، وكان الثابت أن المدعى بالحقوق المدنية هو وحده ـ دون النيابة العامة أو المتهم ـ الذي استأنف الحكم الصادر من محكمة أول درجة الذي قضى بإدانة المطعون ضده والزامه بالتعويض، وكان من المقرر أنه لا يصح أن يضار المستأنف بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده وذلك وفقاً لحكم الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية التي جرى نصها على أنه إذ كان الاستئناف مرفوعاً من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤبد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف، وهو حكم ينطبق على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تطبيقاً للمادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه ـ بقضائه ضمنياً برفض الدعرى المدنية ـ يكون مشوباً بالبطلان ومخطئاً في القانون بما يتعين معه نقضه والإعادة فيما قضي به في الدعوى المدنية دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن.

# جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٩٧.

برناسة السيد المستشار/ مقبل شاكر نانب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ محمد على عبد الواحد ومحمد طلعت الرفاعي وأنس عماره وحسين الصعيدى نواب رئيس المحكمة.

#### (11)

## الطعن رقم ٢٦٩٤٤ لسنة ٦٣ القضائية

(١) معارضة. طعن دميعاد الطعن،.

ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة. متى يبدأ؟

(۲) إجراءات الجراءات المحاكمة، معارضة الظرها والحكم فيها، إعلان.

تغيير مقر المحكمة إلى مكان آخر. لازمه. إعلان المتهم بالجلسة ومقرها الحديد. وإلا بطل الحكم. أثر ذلك؟

١- من المقرر أنه وإن كان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ كالحكم الحضوري من يوم صدوره، إلا أن محل ذلك أن يكون عدم حضور المعارض الجلسة التي عينت لنظر معارضته راجعاً لأسباب لإرادته تخل فيها، فإذا كانت هذه الأسباب قهرية ولا شأن لإرادته فيها، فإن ميعاد الطعن لايبداً في حقه إلا من اليوم الذي علم فيه رسمياً بالحكم.

٢- من المقرر أنه وإن كان الأصل أن يتتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة
 إلى أخرى طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها، إلا أنه انقطعت حلقة

الانصال بين الجلسات بسقوط إحداها أو تغيير مقر المحكمة إلى مكان آخر، فإنه يكون للزاماً إعلان المنهم إعلاناً جديداً بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى بمقرها الجديد. لما للزاماً إعلان المنهم إعلاناً جديداً بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى بمقرها الجديد. لما كان ذلك، وكانت جلسة .... التي تأجلت إليها الدعوى وصدر فيها الحكم المطعون فيه قد انعقدت بمقر مأمورية دكرنس الكلية بمدينة دكرنس بعد إحالتها من محكمة المنصورة الابتدائية، وكان الثابت من مطالعة المفردات المضمومة أن الطاعن لم يعان بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى أمام المحكمة بمقرها الجديد، ومن ثم فإن الحكم إذ قضى في غيبة الطاعن برفض معارضته وتأييد الحكم المعارض فيه يكون باطلاً لابتنائه على إجراءات معيبة من شأنها حرمان الطاعن من استعمال حقه في الدفاع، وكان علم الطاعن رسمياً بصدور الحكم المعارض فيه لم يثبت قبل طعنه عليه في يوم ٧ من أكتوبر سنة ١٩٩٣ وهو ذات اليوم الذي أودعت فيه أسباب الطعن، فإن ميعاد الطعن بالنقض وإيداع الأسباب التي بني عليها لا ينفتح إلا من ذلك اليوم، ومن ثم يكون الإجراءان كلاهما قد تما في الميعاد القانوني، الأمر الذي يتعين معه القضاء بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن

### الوتسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أقام قمينة طوب على أرض زراعية بدون ترخيص من الجهة المختصة. وطلبت عقابه بالمادئين ١٥٣، ١٥٧ من القانون رقم ٥٢ لمنة ١٩٦٦.

ومحكمة جنع دكرنس قضت غيابياً عملاً بمادتى الاتهام بحبس المتهم س أشهر مم الشغل وكفالة ثلاثين جنيهاً لإيقاف التنفيذ وغرامة عشرة ألاف جنيه والإزالة، عارض وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن. استأنف. ومجكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئناف شكلاً المنصورة الابتدائية - بهيئة استئناف شكلاً لتقرير به بعد الميعاد، عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه.

فطعن الأستاذ/ .... المحامى عن الأستاذ/ .... المحامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض.

#### المعمسة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى فى معارضته الاستئنافية برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه قد شابه بطلان فى الإجراءات وانطرى على إخلال بحق الدفاع، ذلك بأن تخلفه عن حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم مرجعه إحالة الدعوى من محكمة المنصورة الابتدائية إلى مأمورية دكرنس الكلية دون أن يعنر بهذه الجلسة بالمقر الجديد، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إنه من المقرر أنه وإن كان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ كالحكم المصوري من يوم صدوره ، إلا أن محل ذلك أن يكون عدم حصور المعارض الجلسة التي عينت لنظر معارضته راجعاً لأسباب لإرادته دخل فيها ، فإذا كانت هذه الأسباب قهرية ولا شأن لإرادته فيها ، فإن ميعاد الطعن لا يبدأ في حقه إلا من اليوم الذي علم فيه رسمياً بالحكم ، كما أنه من المقرر أنه للن كان

الأصل أن يتنيم أطراف الدعوى سيرها من جلسة إلى أخرى طالما كانت متلاحقه حتى يصدر الحكم فيها، إلا أنه إذا انقطعت حلقة الاتصال بين الجلمات يسقوط إحداها أر تغيير مقر المحكمة إلى مكان أخر ، فإنه يكون لزاماً إعلان المتهم إعلاناً جديداً بالجاسة التي حددت لنظر الدعوى بمقرها الجديد. أما كان ذلك، وكانت حاسة .... التي تأجلت إليها الدعوى وصدر فيها الحكم المطعون فيه قد انعقدت بمقر مأمورية دكرنس الكلية بمدينة دكرنس بعد إحالتها من محكمة المنصورة الابتدائية، وكان الثابت من مطالعة المفردات المضمومة أن الطاعن لم يعان بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى أمام المحكة بمقرها الجديد، ومن ثم فإن الحكم إذ قصى في غيبة الطاعن برفض معارضته وتأييد الحكم المعارض فيه يكون باطلأ لابتنائه على إجراءات معيبة من شأنها حرمان الطاعن من استعمال حقه في الدفاع، وكان علم الطاعن رسمياً بصدور الحكم المعارض فيه لم يثبت قبل طعه عليه في يوم ..... وهو ذات اليوم الذي أودعت فيه أسباب الطعن، فإن ميعاد الطعن بالنقض وإيداع الأسباب التي بني عليها لا ينفتح إلا من ذلك اليوم، ومن ثم يكون الإجراءان كلاهما قد تما في الميعاد القانوني، الأمر الذي يتعين معه القضاء بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع ينقض الحكم المطعون فيه والإعادة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن.

# جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ طلعت الأكيابي ناتب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ حسن عشيش وبدر الدين السيد ومحمد شعبان باشا نواب رئيس المحكمة، وناجى عبد العظيم.

#### (174)

# الطعن رتم ١٩٨٤٠ لسنة ٦٥ القضائية

(۱) تفتيش «إذن التفتيش. إصداره». محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير جدية التحريات». حكم «ما لايعيبه في نطاق التدليل». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش. موضوعى، تزيد الحكم فيما لا يؤثر على منطقة. لا يعييه.

(٢) مواد مخدرة. تفتيش وإذن التفتيش. تفيذه، وتفتيش الأنثى، دفوع والدفع ببطلان التفتيش، حكم وتسبيبه. تسبيب غير معيب، تقض وأسباب الطعن ما لايقبل منها،

تفتيش مأمور الضبط القضائى لأنثى فى موضع يعد عوره، يوجب إعمال المادة ٤٦ إجراءات جنائية.

اصطحاب مأمور الصبط القضائى أنثى عند انتقاله لتنفيذ إنن بتفتيش أنثى غير واجب. حد ذلك.

إثبات الحكم سقوط بعض المخدر من ملابس الطاعنة حال رؤيتها. الضابط

وعثوره على بعضها الآخر بمخدعها. قضاؤه برفض الدفع ببطلان التفتيش لعدم اصطحاب أنثى وقت تنفيذه. صحيح.

(٣) إثبات ، شهود، . وقصد جنائى، . حكم ، ما لايعيبه فى نطاق التدليل، . نقض ، أسباب الطعن. ما لايقيل منها، .

إيراد الحكم في بيّانه لأقوال الشهود ما يفيد توافر قصد الانجار. انتهاؤه من بعد إلى اقتناعه بعدم توافر هذا القصد. لايعيبه. التناقض الذي يعيب الحكم. ماهيته.

(1) إثبات اشهودا إجراءات المحاكمة الدفاع الإخلال بحق الدفاع ما لا يوفره ا

للمحكمة الاستغفاء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً المادة ٢٨٩ إجراءات.

النعى على المحكمة قعودها عن سماع شاهد الإثبات. غير جائز. مادام أقواله طرحت على بساط البحث وتنازل المدافع عن الطاعنة ـ دون اعتراض منها ـ عن سماعه.

### (٥) دفوع «الدفع بشيوع التهمة».

الدفع بشيوع التهمة. موضوعي. لا يستأهل ردأ خاصاً.

(٦) مواد مخدرة. قصد جنائى. حكم ،ما لا يعيبه فى نطاق
 التدليل، . نقض ،أسباب الطعن. ما لايقبل منها.

القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر. قوامه: العلم بكنه المادة المخدرة. تحدث الحكم عنه استقلالا. غير لازم متى كان ما أورده كافياً في الدلالة عليه. ١- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفيش من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوعي، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بتوافر مسوغات إصدار هذا الأمر، فلا تجرز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض. أما قالة الحكم استدلالاً على جدية التحريات من أن التفتيش قد انتهى إلى ضبط المتهمة بمحل إقامتها تحوز وتحرز مخدر الهيروين فهو نزيد لايؤثر فيما أثبته الحكم من أن الأمر بالنفتيش قد بنى على تحريات جدية سبقت صدوره.

٧- من المقرر أن مجال إعمال حكم المادة ٢٤١٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون ثمة تفتيش قد وقع من مأمور الضريط القضائي على شخص الأنثى في مرضع من جسمها لايجوز لرجل الصبط القضائي الإطلاع عليه، ومشاهدته باعتباره من عورات المرأة التى يخدش حياءها إذا مس، وكان القانون لم يوجب على مأمور الصبط القضائي اصطحاب أنثى عند انتقاله لتنفيذ إذن بتفتيش أنثى إذ أن هذا الإلتزام مقصور على إجراء التفتيش ذاته في المواضع سالفة البيان، وكانت المحكمة قد أثبنت في حكمها . في حدود سلطتها التقديرية . أن المخدر بعضه سقط من ملابس الطاعنة في حكمها . دخول الضابط للمسكن وبعضها الآخر عثر عليه بحجرة نومها . فإنه لاتثريب عليها إن هي رفضت الدفع ببطلان التفتيش المؤسس على عدم اصطحاب الضابط لأنثى وقت تنفيذ إذن التفتيش . ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد لايكون له محل .

٣ـ لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يورد في بيانه لواقعة الدعوى أن
 الطاعنة تتجر بالمادة المخدرة، وإن أورد على لسان الضابطين شاهدى الإثبات أن

الطاعنة تتجر بالمادة المخدرة إلا أن البين من أسبابه أنه حصل مؤدى أدلة الثبوت فى الوقعة كما هى قائمة فى الأوراق، ثم أورد بعد ذلك ما قصد إليه فى اقتناعه من عدم توافر قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى فى حق الطاعنة، فإن ذلك يكون استخلاصاً موضوعياً للقصد من العيازة والإحراز ينأى عن قالة التناقض فى التسبيب، ذلك أن التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبته بعضها الآخر ولايعرف أى الأمرين قصدته المحكمة وهو ما لم يتردى الحكم في الدكم.

2- لما كان نص المادة ٢٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يجيز للمحكمة الاستخاء عن سماع شهود إذا قبل المتهم أر المدافع عنه ذلك، يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحاً أو ضمنياً بتصرف المتهم المدافع عنه بما يدل عليه، أو يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعنة ولن استهل طلباته بطلب سماع شاهد الإثبات إلا أنه عاد وتنازل عن طلبه ثم ترافع في موضوع الدعوى طالبا الحكم ببراءة الطاعنة، ولم تبد هذه الأخيرة اعتراضاً على تصرف المدافع، فليس لها من بعد أن تنعى على المحكمة قعودها عن سماع أقوال الشاهد، ولا تكون المحكمة مخطئة إذا عولت على أقواله في التحقيقات مادامت تلك الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة، ويكون النعى على الحكم في هذا الصدد غير سديد.

من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لاتستازم
 من المحكمة رداً خاصاً لكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تطمئن إليها، وكان
 الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما استقر في عقيدة ووجدان المحكمة من

انبساط سلطان الطاعنة على جوهر الهيروين المصنبوط تأسيساً على أدلة سائغة لها أصلها فى الأوراق وتتفق والاقتصاء العقلى فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله.

٢- لما كان القصد الجنائى فى جريمة إحراز جوهر مخدر يتحقق بطم المحرز بأن ما يحرزه هو من المواد المخدرة، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحقق استقلالاً عن هذا الركن إذا كان ما أوردته فى حكمها كافياً فى الدلالة على علم المتهم بأن ما يحرزه مخدر، وإذ كان ببين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنة لم تدفع بانتفاء هذا الطم، وكان ما أورده الحكم المطمون فيه فى مدوناته كافياً فى الدلالة على حيازة وإحراز الطاعنة لجوهر الهيروين المضبوط وعلى علمها بكنهة، فإن ما تنعاه على الحكم من قصور فى هذا الصدد يكون غير قويم.

# الوتىسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة لأنها حازت وأحرزت بقصد الانجار جوهراً مخدراً وهيروين، في غير الأحوال المصرح بها قانونا. وأحالتها إلى محكمة جنايات بنها لمحاكمتها طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١٩٦٠ ١/٧، ٢، ٤٠ من القانون ١٨٢ لمنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ١٨٢ لمنة ١٩٨٩ والبند رقم ٢ من القسم الأول من الجدول رقم (١) الملحق به مع تطبيق نص المادتين ١٧ عقوبات، ٣٦ من قانون مكافحة المخدرات بمعاقبة المتهمة بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وتغريمها مائة ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن الحيازة والإحراز مجردة من القصود.

فطعنت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ

#### المكمسة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة بجريمة حيازة وإحراز جوهراً مخدراً وهيروين، بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى قد شابه القصور والتناقض في التسبيب والإخلال بحق الدفاع، ذلك بأن الطاعنة دفعت ببطلان إذن التغتيش لعدم جدية التحريات التي بني عليها، بدلاله عدم وجود سوابق لها إلا أن الحكم رد على هذا الدفع رداً معيباً اتخذ فيه من ضبط المخدر مع الطاعنة دليلاً على جدية التحريات، كما دفعت ببطلان القبض والصبط والتفتيش لأن الصابط لم يصطحب معه أنثى عند انتقاله لتنفيذ إذن النفتيش بمعرفتها طبقاً لحكم المادة ٢٤٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية. هذا إلى أن الحكم في تحصيله للواقعة إلى أن الأوراق خلت من دليل يقيني على توافر قصد الاتجار لديها. كما أن المحكمة إلى أن الأوراق خلت من دليل يقيني على توافر قصد الاتجار لديها. كما أن المحكمة النفت عن طلب الدفاع وسماع شاهد الإثبات رغم تأجيل الدعوى لهذا السبب عده جلسات ودون بيلن سبب عدولها عن سماعه وأخيراً فإن الحكم رد رداً قاصراً على ما أثاره الدفاع من شيوع التهمة بين الطاعنة وزوجها وأولادها، وأن المخدر دس عليها، أثاره الدفاع من شيوع التهمة بين الطاعنة وزوجها وأولادها، وأن المخدر دس عليها،

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما نتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة حيازة وإحراز مخدر الهيروين بغير قصد الاتجاور أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى التى دان بها الطاعنة، وأورد على ثبوتها في حقها أدله سائغة

مستقاه من أقوال شاهدي الإثبات، ومن تقرير المعامل الكيماوية . لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بني عليها ورد عليه في وقوله أن الواقع في الاتهام الماثل أن تحريات الرائد .... السرية دلت وأكدت أن المتهمة البالغة من العمر أربعين عاماً والمولودة .... والمقيمة .... والسابق اتهامها في الجناية رقم .... لمنة ١٩٨٨ ... تحوز وتحرز كمية من مخدر الهيروين وقد صدر الإذن بناء على هذه التحريات، وتم ضبط المتهمة تحوز وتحرز المخدر في المكان الذي حديثه التحريات، كما ثبت من شهادة الميلاد المقدمة منها أن عمرها وميلادها على النحو الثابت بمحضر التحريات، ومن ثم فإن المعلومات كافية وجدية وسائغة لإصدار الإذن ويكون الدفع في غير محله، . لما كان ذلك وكان ما انتهى إليه الحكم فيما تقدم سائغاً وسديداً في القانون ذلك بأن الأصل أن تقدير جدية التحربات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تجت رقابة محكمة الموضوع، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بتوافر مسوغات اصدار هذا الأمر، فلا تحوز المحادلة في ذلك أمام محكمة النقض. أما قالة الحكم استدلالا على جدية التحريات من أن التفتيش قد انتهى إلى ضبط المتهمة بمحل إقامتها تحوز وتحرز مخدر الهيروين فهو تزيد لا يؤثر فيما أثبته الحكم من أن الأمر بالتفتيش قد بنى على تحريات جدية سبقت صدوره . لما كان ذلك وكان من المقرر أن مجال إعمال حكم المادة ٢/٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون ثمة تفتيش قد وقع من مأمور الضبط القضائي على شخص الأنثى في موضع من جسمها لايجوز لرجل الصبط القضائي الإطلاع عليه، ومشاهدته باعتباره من عورات المرأة التي يخدش حياءها إذا مس، وكان القانون لم يوجب على مأمور الضبط القصائم. اصطحاب أنثى عند انتقاله لتنفيذ إنن بتفتيش أنثى إذ أن هذا الإلتزام مقصور على

إجراء التفتيش ذاته في المواضع سالفة البيان، وكانت المحكمة قد أثبتت في حكمها. في حدود سلطتها التقديرية م أن المخدر بعضه سقط من ملابس الطاعنة وقت رؤيتها دخول الصابط للمسكن والبعض الآخر عثر عليه بحجرة نومها فإنه لا تثريب عليها إن هي رفضت الدفع ببطلان التفتيش المؤسس على عدم اصطحاب الصابط لأنثى وقت تنفيذ إذن التفتيش. ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد لايكون له محل ـ لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يورد في بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعنة تتجر بالمادة المخدرة، ولئن أورد على لسان المنابطين شاهدي الإثبات أن الطاعنة تتجر بالمادة المخدرة إلا أن البين من أسبابه أنه حصل مؤدى أدلة الثبوت في الواقعة كما هي قائمة في الأوراق، ثم أورد بعد ذلك ما قصد إليه في اقتناعه من عدم توافر قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي في حق الطاعنة، فإن ذلك يكون استخلاصاً موضوعها للقصد من المهازة والأحراز بنأى عن قالة التناقض في التسبيب، ذلك أن التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبته البعض الآخر ولايعرف أي الأمرين قصدته المحكمة وهو ما لم يتردى الحكم فيه، ومن ثم كان هذا النعي غير سديد. لما كان ذلك، وكان نص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يجيز للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك، يستوى في ذلك أن بكون القبول صريحاً أو ضمنياً بتصرف المنهم أو المدافع بما يدل عليه، وكان يبين من محضر جاسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعنة وإن استهل طلباته بطلب سماع شاهد الإثبات، إلا أنه عاد وتنازل عن طلبه ثم ترافم في موضوع الدعوي طالباً الحكم ببراءة الطاعنة، ولم تبد هذه الأخيرة اعتراضاً على تصرف المدافع، فليس لها من بعد أن تنعى على المحكمة قعودها عن سماع أقوال الشاهد، ولا تكون المحكمة

مخطئة إذا عولت على أقواله في التحقيقات مادامت تلك الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة، وبكون النعي على الحكم في هذا الصدد غير سديد. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستازم من المحكمة ردا خاصاً اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تطمئن إليها، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضائه على ما استقر في عقيدة ووجدان المحكمة من انبساط سلطان الطاعنة على جوهر الهيروين المضبوط تأسيساً على أدلة سائغة لها أصلها في الأوراق وتتفق والاقتضاء العقلي فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله. لما كان ذلك، وكان القصد الجنائي في جريمة إحراز جوهر مخدر يتحقق بعلم الإحراز بأن ما يحرزه هو من المواد المخدره، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحقق استقلالا عرم هذا الركن إذا كان ما أوردته في حكمها كافياً في الدلالة على علم المنهم بأن ما يحرزه معدر، وإذ كان يبين من محضر جاسة المحاكمة أن الطاعنة لم تدفع بانتفاء هذا العلم؛ وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في مدوناته كافياً في الدلالة على حيازة وإحراز الطاعنة لجوهر الهيروين المضبوط وعلى علمها بكنهه، فإن ما تنعاه على الحكم من قصور في هذا الصدد بكون غير قويم، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

# جنسة ۲۰ من أكتوير سنة ۱۹۹۷

برناسة السيد المستشار/ محمد محمد زايد نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين، سرى صيام ومحمد حسام الدين الغرياني ومحمد شتا وأجمد عبد القوى نواب رئيس المحكمة.

#### $() \lor \cdot)$

# الطعن رتم ١٥٥٤١ لسنة ٦٥ القضائية

(١) إجراءات ،إجراءات المحاكمة، . دفاع ،الإخلال بحق الدفاع.
 ما يوفره، .

المحاكمة هي وقت التهم المناسب الذي كفل فيه القانون له الحق في الإدلاء بأوجه دفاعه وألزم المحكمة النظر فيها وتحقيقها وتجلية أمرها. استمرار هذا الحق مادامت المرافعة في الدعوى دائرة لم يقفل بابها.

(٢) محاماة إجراءات الجراءات المحاكمة، محكمة الجنايات الإجراءات أمامها، دستور. دفاع «الإحلال بحق الدفاع. ما يوفره».

حتمية الاستعانة بمحام لكل متهم بجناية حتى يكفل له دفاعاً حقيقياً لا شكلياً. أساس ذلك وعلته؟

التفات المحكمة عند طلب أحد المحامين الموكلين تأجيل نظر الدعوى لحضور زميله دون أن يترافع في موضوع الدعوى وبغير تنبيهه إلى رفض طلبه. إخلال بحق الدفاع. ۱ـ لما كانت المحاكمة هي وقت المتهم المناسب الذي كفل القانون له فيه الحق في أن يدلى بما يعن له من أوجه الدفاع وألزم المحكمة النظر فيها وتحقيقها وتجلية أمرها، ويظل هذا الحق قائماً مادامت المرافعة في الدعوى دائرة لم يقفل بابها.

Y- من المقرر أنه من القواعد الأساسية التى يوجبها الدستور والقانون أن يكون لكل متهم بجناية محام يدافع عنه دفاعاً حقيقياً لا دفاعاً شكلياً تقديراً بأن الاتهام بجناية أمر له خطره، ولا تتحقق ثمرة هذا الضمان إلا بحضور محام أثناء المحاكمة ليشهد إجراءاتها وليعاون المتهم معاونة إيجابية بكل ما يرى تقديمه من وجوه الدفاع عنه، فإن المحكمة بالتفاتها عن طلب أحد المحامين الموكلين تأجيل نظر الدعوى عنه، فإن المحكمة بالتفاتها عن طلب أحد المحامين الموكلين تأجيل نظر الدعوى الحضور زميله والذى اقتصر عليه دون أن يترافع في موضوع الدعوى وبغير أن تنبهه إلى رفض طلب التأجيل حتى يبدى ما قد يعن له من إيضاح أو إضافة لوجوه دفاعه التى سبقت إثارتها مادام باب المرافعة مازال مفتوحاً لم يوصد، وبقضائها في نهاية الجاسة بإدانة الطاعن نكون قد فوتت على المحامي الحاضر فرصة الدفاع عن الطاعن، وحالت بين المحامي الغائب وبين القيام بمهمته مما يعيب حكمها بالإخلال بحق الدفاع.

### الوتسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين سبق الحكم عليهم بأنهم قتلوا ..... عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بينوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أدوات راضة وحادة ،عصا وفأس وسكين وبلطة، وترصدوه في الطريق الذي أيقنوا سلفا مروره فيه وما أن ظفروا به حتى انهالوا عليه ضرياً قاصدين من ذلك قتله

فحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته وقد القرنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهم في المكان والزمان سالفي الذكر قتاوا عمدا ........ مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا للعزم على قتله وأعدوا لهذر الأدوات الراضة والحالة سالفة الذكر وترصدوه في الطريق الذي ايقنوا سلفا مروره فيه وما أن ظفروا به حتى انهالوا عليه ضرباً قاصدين من ذلك قتله فدحثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أوبت بحياته .... وأحالته إلى محكمة جنايات أسيوط لمعاقبته طبقاً للقيد والرصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، من قانون العقوبات مع أعمال المادة ١٧ من ذات القانون ـ بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات لما نسب إليه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ.

#### المكمسة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد المقترن بجناية أخرى قد شابه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب ذلك بأن المحكمة رفضت دون تعليل طلب أحد محاميين الطاعن الموكلين بالجلسة التي صدر بها الحكم المطعون فيه تأجيل نظر الدعوى لحضور زميله الآخر. مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث أنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن حضر م محاميان موكلان ترافعاً بجاسة ..... مرافعة تفصيلية أبدياً فيها أوجه دفاعهما في

موضوع الدعوى واختتمت بطلب براءة الطاعن مما أسند اليه، إلا أن المحكمة أصدرت بنهاية تلك الجاسة قرارا بندب النيابة العامة لإجراء معاينة تصويرية لواقعة الحادث وحديث لنظر الدعوى حاسة ٢٦ من يبسمبر من العام ناته وذلك حتى تتم هذه المعاينة، وقد حضر يهذه الجاسة أحد المحاميين الموكلين وطلب التأجيل لاتمام المعاينة ولحضور زميله الآخر فاستحايت المحكمة لطلبه وأحلت نظر الدعوي لجلسة ....، وبها حضر المحامي نفسه وأعاد طلب التأجيل لحضور زميله وصمم عليه دون أن بترافع في موضوع الدعوى غير أن المحكمة أصدرت بالجلسة ذاتها حكمها المطعون فيه. لما كان ذلك، ولئن كانت المحكمة بذات الهيئة التي أصدرت الحكم قد افسحت المجال للمحاميين الموكلين كليهما للدفاع عن الطاعن وقد ترافع كل منهما بجاسة .... مرافعة تفصيلية في موضوع الدعوى اختتمت بطلب براءة الطاعن، إلا أنه لما كانت المحكمة لم تصدر حكمها في الجلسة المذكورة بل أصدرت ـ من تلقاء نفسها ـ قرار التحقيق التحضيري المشار إليه سلفاً واستمرت في نظر الدعوي دون أن ينفذ هذا القرار جاستين متتاليتين تخلف عن حضورهما أحد المحاميين الموكلين وأصر زميله الحاضر على طلب التأجيل لحضوره دون مرافعة في موضوع الدعوى، وكانت المحاكمة هي وقت المتهم المناسب الذي كفل القانون له فيه الحق في أن يدلي بما يعن له من أوجه الدفاع وألزم المحكمة النظر فيها وتحقيقها وتجلية أمرها، ويظل هذا الحق دائماً مادامت المرافعة في الدعوى دائرة لم يقفل بابها، وكان من القواعد الأساسية التي يوجبها الدستور والقانون أن يكون لكل متهم بجناية محام بدافع عنه دفاعاً حقيقياً لا دفاعاً شكلياً تقديراً بأن الاتهام بجناية أمر له خطره، ولا تتحقق ثمرة هذا الضمان إلا بحضور محام أثناء المحاكمة ليشهد إجراءاتها وليعاون المتهم معاونة إيجابية بكل ما يرى تقديمه من وجوه الدفاع عنه، فإن المحكمة بالتفاتها عن طلب

أحد المحاميين الموكلين تأجيل نظر الدعوى لحضور زميله والذى اقتصر عليه دون أن يترافع في موضوع الدعوى وبغير أن تنبهه إلى رفض طلب التأجيل حتى يبدى ما قد يعن له من إيضاح أو إضافة لوجوه دفاعه التى سبقت إثارتها مادام باب المرافعة مازال مفتوحاً لم يوصد، وبقضائها في نهاية الجلسة بإدانة الطاعن، نكرن قد فرتت على المحامى الحاضر فرصة الدفاع عن الطاعن، وحالت بين المحامى الغائب وبين القيام بمهمته مما يعيب حكمها بالإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث الوجه الآخر للطعن.

# جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ الصاوى يوسف ناتب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ جابر عبد التواب وأمين عبد العليم وعمر بريك نواب رئيس المحكمة، وفؤاد نبوى.

#### $(1 \forall 1)$

### الطعن رقم ٦٤٩٥ لسنة ٦٣ القضائية

 (١) تبدید. قصد جنائی. محکمة الموضوع ،سلطتها فی تقدیر الدلیل،.

القصد الجنائي في جريمة التبديد. تحققه بانصراف نية الجاني إلى إضافة المال الذي نسلمه إلى ملكة واختلاسه لنفسه. بحث توافره، موضوعي، مادام سائفاً.

(٢) خيانة أمانة. قصد جنائى. وكالة. نقض «أسباب الطعن. ما
 لا يقبل منها». محكمة العوضوع «سلطتها فى تقدير الدليل».

استلام الطاعن السيارة من المجنى عليه بصفته وكيلاً عنه للعمل عليها. قيامه بترخيصها وامتناعه عن ردها إليه. يتحقق به القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة. الجدل العوضوعي. غير جائز أمام النقض.

 (٣) أسباب الإباحة ومواقع العقاب. مسئولية جنائية «انعدام المسئولية».

حق المدين الامتناع عن رد الشئ حتى يستوفى ماهر مستحق له قبل الدائن بسبب التزامه. أثره: انعدام مسئوليته الجنائية. متى كان حسن النية.  (٤) خيانة أمانة. قبيد جنابى، دفاع «الإخلال بحق الدفاع، ما لا يوفره، . نقض «أسياب الطعن، ما لا يقيل منها».

تصرف الجاتى فى المال المسلم إليه على وجه الأمانة بنية إصاحته على ريه بتخيير الحيازة الناقصة إلى ملكيته كاملة مع بقاء الحال الذى تسلمه تحت يده . يوفر القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة .

النعى على المحكمة إغفالها الرد على دفاع لم يتر أمامها. غير مقبول.

تمسك الطاعن بحقه في حبس السيارة موضوع تهمة التبديد. غير مقبول. مادام أن الحكم قد أثبت في حقه توافر القصد الجنائي.

١- من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة التبديد يتحقق بانصراف نية الجانى إلى إضافة المال الذى تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه والبحث فى توافره أو عدم ترافزه مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع التقديرية التى تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليماً مستمداً من أوراق الدعوى.

٢- لما كان الحكم قد استظهر بالأدلة السائغة التى استند إليها - وبما لا يمارى الطاعن في أن له أصله الثابت بالأوراق - أن الطاعن قد تسلم السيارة بصفته وكيلاً عن المجنى عليه العراقي الجنسية للعمل عليها بين العراق والأردن في نقل البصائع إلا أنه توجه بها إلى مصر وقام بترخيصها باسمه بإدارة المرور وامتنع عن ريها لصاحبها دون وجه حق فإنه يكون بذلك قد أصافها إلى ملكة بنية اختلاسها وحرمان صاحبها منها وهو ما يتوافر به القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة على النحو الذي يتطلبه القانون. لما كان ذلك، فإن منعي الطاعن على الحكم في هذا الخصوص

ينحل إلى جدل موضوعى في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصد الدعوى واستنباط معتقدها منها وهو ما لاتجوز إثارته أمام محكمة النقض.

## الوتـــانع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد السيارة المبينة وصفاً وقيمة بالأوراق المملوكة والمسلمة إليه على سبيل الوكالة لاستعمالها في عمليات الشحن والنقل بين العراق والأقطار العربية فاختلسها لنفسه إضراراً بمالكها وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات. ومحكمة جنح ..... قضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة مائة جنيه لإيقاف التنفيذ. استأنف. ومحكمة دمياط الابتدائية ـ بهيئة استثنافية ـ قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف.

فطعن السيد/ ..... المحامى عن الأستاذ/ ..... المحامى .... إلخ.

#### المعمسة

حيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن من أنه شريك فى السيارة موضوع الجريمة واطرحه بقرله ولايقوم فى ذلك أو يدال منه ما قرره المتهم بالتحقيقات من

أنه شريك للمحنى عليه في السيارة محل الاتهام وآية ذلك أن ذلك القول من المتهم قد حاء ف لا مرسلاً لم يونده أو يوازره ثمة دليل بالأوراق كيما لم يقدم المنهم ثمة مستندات تؤيد هذا القول أو تقيم الدليل على صحته الأمر الذي يعد معه هذا الأمر الذي قرره المتهم ما هو إلا جدلاً موضوعياً لايمكن الاعتماد عليه. وهذا الذي أورده الحكم يكفي في الرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن ويسوغ به إطراحه ذلك أنه من المقرر أن القصد الحنائي في جريمة التبديد بتحقق بانصراف نية الجاني إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه والبحث في توافره أو عدم توافره مما بدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التي تتأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليماً مستمداً من أوراق الدعوى. لما كان ذلك، وكان الحكم قد استظهر بالأدلة السائغة التي استند إليها . ويما لايماري الطاعن في أن له أصله الثابت بالأوراق. أن الطاعن قد تسلم السيارة بصفته وكيلاً عن المجنى عليه العراقي الجنسية للعمل عليها بين العراق والأردن في نقل البضائع إلا أنه توجه بها إلى مصر وقام بترخيصها باسمه بإدارة المرور وامتنع عن ردها لصاحبها دون وجه حق فإنه يكون بذلك قد أضافها إلى ملكه بنية اختلاسها وحرمان صاحبها منها وهو ما يتوافر به القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة على النحو الذي يتطلبه القانون. لما كان ذلك، فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص بنحل إلى جدل موضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها وهو ما لاتجوز إثارية أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان ما يثيره الطاعن بدعوى أنتفاء القصد الجنائي لديه استناداً إلى حقه في الامتناع عن رد السيارة حتى يستوفى ماهو مستحق له مما قام بسداده لمصلحة الجمارك مردوداً بأنه وإن كان من المقرر أن حق الحبس المقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ من القانون المدنى يبيح المدين الامتناع عن

رد الشئ - حتى يستوفى ماهو مستحق له قبل الدائن بسبب التزامه مما من شأنه - إن صح وحسنت نيته - انعدام مسئوليته الجنائية بالتطبيق لأحكام المادة ٦٠ من قانون العقوبات وإذ كان القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة يتوافر بتصرف الجانى فى المال المسلم إليه على وجه الأمانة بنية إصاعته على ربه بتغيير الحيازة الناقصة إلى ملكيه كاملة مع بقاء المال الذى تسلمه تحت يده وهو ما أثبته الحكم المطعون فيه فى حق الطاعن. هذا فصلاً عن أن البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام المحكمة بدرجتيها أن الطاعن لم يثر أى منازعة تبرر امتناعه عن رد السيارة موضوع الجريمة كما لم يدع حقه فى حبسها وكان من المقرر أنه لايقبل من الطاعن النعى على المحكمة بأنها أغنات الرد على دفاع لم يتمسك به أمامها فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص يكون فى غير محله. لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون مفصحاً عن عدم قبوله موضوعاً وهو ما يتعين التقرير به.

# جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ الصاوى يوسف نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ جابر عبد التواب وأمين عبد العليم نائي رئيس المحكمة، وفرحان بطران وعبد التواب أبو طالب.

#### (1YT)

# الطعن رقم ١٦٢٣١ لسنة ٦٥ القضائية

 (١) إثبات داعتراف، عكم دتمبيبه. تسبيب غير معيب، محضر الجلسة.

عدم إدعاء الطاعنين إن اعترافهما بمحضر الجاسة جاء على خلاف ما تضمنته مدرنات الحكم النعى عليه بالقصور في هذا الشأن. غير مقبول.

(۲) دفوع «الدقع ببطلان إذن التقتيش». استدلالات. دفاع «الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره».

لا تثريب على المحكمة التفاتها عن الرد على الدفع بعدم جدية التحريات. مادام الطاعن لم يبين أساس هذا الدفع ومقصده ومرماه منه.

الدفع ببطلان إذن التفتيش. وجوب إبدائه في عبارة صريحة.

(٣) إثبات ،اعتراف، إكراه. دفوع ،الدفع ببطلان الاعتراف، محكمة الموضوع ،سلطتها في تقدير الدليل، . حكم ،تسبيبه. تسبيب غير معيد، .

تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات. موضوعي.

تقدير محكمة الموضوع صحة ادعاء الطاعن بأن اعترافه كان وليد إكراه. لا معقب عليها. مادامت تقيمه على أسباب سائغة.

مثال لتسبيب سائغ لاطراح الدفع ببطلان الاعتراف لكونه وليد الإكراه.

(٤) قتل عمد. قصد جنائى، محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير
 توافر القصد الجنائى، حكم «تسييه». تسييب غير معيب».

قصد القتل. أمر خفى . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر التي تدبئ عنه . استخلاص توافره . موضوعي.

مثال لتسبيب سائغ في استظهار قصد القتل في جريمة قتل عمد.

(٥) ظروف مشددة. سبق إصرار. قتل عمد.

سبق الإصرار . حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني . يستخلصها القاضي من وقائع وظروف خارجية .

مثال لتسبيب سائغ في استظهار ظرف سبق الإصرار في جريمة قتل عمد.

(٦) إثبات ،بوجه عام، . حكم ،تسبيب. تسبيب غير معيب، .
 نقض ،أسباب الطعن. ما لا يقبل منها، .

المنازعة في تاريخ الصادث ومكانه وفي تصوير المحكمة للواقعة. جدل موضوعي. غير جائز أما النقض.

مثال لتسبيب سائغ في الرد على منازعة الطاعن في تاريخ ومكان الحادث.

(٧) دفوع «الدفع بنفى التهمة». إثبات «بوجه عام».

نفى التهمة. دفاع مومنوعى. استفادة الرد عليه من أدلة الثيوت التي أوردها الحكم.  (^) دفاع «الإخلال بحق الدفاع، ما لايوفره، حراءات دإجراءات المحاكمة، نقض دأسباب الطعن، ما لا يقبل منهاه.

النعى على المحكمة قعودها عن إجراء بتحقيق لم يطلب منها. غير مد

(٩) حريق عمد. قصد جنائي.

وضع الجانى النار عمداً فى المكان المسكون أوالمعد للسكنى أو فى أحد ملحقاته المتصلة به . يحقق القصد الجنائى فى جريمة الحريق العمد المتصوص عليها فى المادة ٢٥٢ عقوبات.

(١٠) قتل عمد. ظروف مشددة. اقتران. عقوبة ،تطبيقها، .
 محكمة الموضوع ،سلطتها في تقدير قيام الاقتران، .

ثبوت استقلال الجريمة المقترنة عن جريمة القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما. كاف لتطبيق عقوبة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات.

المصاحبة الزمنية. مقتضاها. ارتكاب الجنايتين في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن. تقدير تحققها. موضوعي.

ا ـ لما كان الحكم قد أشار إلى اعتراف الطاعنين بمحضر الجلسة التى نظر فيها تجديد أمر حسهما وعول عليه ضمن أدلة الثبرت فى الدعوى ولم يدع الطاعنان أن اعترافهما بمحضر تلك الجلسة كان مفصلاً أو جاء على خلاف ما تضمئته مدونات الحكم فإن ما ورد بشأنه يعتبر كافياً ويحقق مراد الشارع الذى استرجبه فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية من بيان مؤدى الأدلة التى يستند إليها الحكم الصادر بالإدانة، ويكون منعى الطاعين فى هذا الشأن غير سديد.

٢- لما كان ببين من محصر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن المثانى وإن دفع بعدء جدية التحريات إلا أنه لم يبين أساس دفعه ومقصده ومرماه منه، بل أطلقه فى عبارة مرسلة لا تعمل على الدفع الصريح ببطلان إذن التقتيش، الذى يجب إبداؤه فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه، ومن ثم فلا على المحكمة إن هى التفتت عن الرد عليه.

٣. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفع الطاعنين ببطلان اعترافهما لصدوره وليد إكراه واطرحه في قوله: ..... وليس في أوراق الدعوى ما يشيرمن قريب أو بعيد إلى وقوع إكراه عليهما أثناء إدلائهما باعترافهما أمام النيابة العامة ولا عند قبامهما بتمثيل كيفية ومراحل ارتكابهما الحادث في المعاينة التصويرية التي أجرتها النيابة العامة، ولا أثناء سماع أقوالهما أمام قاضي المعارضات بجاسة ....، وترى المحكمة أن الاعتراف الصادر من المتهمين في تحقيقات النيابة العامة والذي أصرا عليه بجلسة سماع أقوالهما يوم ..... هو اعتراف سليم صدر منهما عن طواعية واختيار بصريح عباراته في هذا الخصوص، وليس في الأوراق دليل يطمأن إليه يدل على أنهما تعرضا لأى نوع من أنواع الإكراه المادى كما يدعيان، كما وأن مجرد الخشية والخوف من رجال الشرطة لا يعد قرينة الإكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكماً، كما ترى المحكمة فيما ادعاه المتهمان وسايرهما عليه الدفاع معهما من تعرضهما لإكراه مادى وأدبى - كان بمرسل القول عارياً من دليل مقنع يطمأن إليه مما يرسخ عقيدة المحكمة إلى أن الاعترافات التفصيلية التي صدرت من المتهمين في، تحقيقات النيابة وإصرارهما عليها في المعاينة التصويرية وبجلسة سماع الأقوال ..... إنما جاءت متفقه مع حقيقة الراقع، وعلى ذلك فلا تعول المحكمة على إنكارهما يعد ذلك بجلسة المحاكمة ولا نقيم وزناً لادعائهما بأنهما رغباً في إيعاد شقيقتهما - زوج

المجنى عليها عن دائرة الاتهام أمام الشوطة أو بحدوث تهديد وضرب عليهما، ومن ثم ترى المحكمة أن اعترافهما إنما جاء منهما طواعية واختيارا غير مشوب بشائبة ما. وهو رد سائغ وكاف في مجموعة في إطراح هذا الدفع، لما هو مقرر من أن الاعتراف في المسائل الجنائية من المناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو إليه قد انتزع منه بطريق الإكراء، ومتى تحققت أن الاعتراف سليم مما يشويه واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بلا معقب عليها مادامت نقيم ذلك على أسباب سائغة ـ كما هو الحال في الدعوى المطروحة ـ فإن منعي الطاعنين في هذا الخصوص يكون في غير محله.

٤- من المقرر أن قصد القال أمر خفى لايدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالنظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخفية التي يأتيها الجانى وتدم عما يضمره في نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل في قولة : ووحيث إنه عن قصد القتل فهو أمر قد دلت على توافره لدى المتهمين الملابسات والظروف التي أحاطت بالواقعة والأعمال المحسوسة التي صدرت عنهما، فالصلة بين المتهمين بوصفهما شقيقين يقيمان معافى منزل واحد جمعت بينهما في المكان والزمان والتقاه إراداتهما لمقارفة الجريمة عن باعث واحد هو مجرد الشك في مسكنها المجتبى المجتبى وجهة واحدة في تنفيذ الجريمة وإعدادهما أدوات ارتكابها وتحينهما وانتجاه المواتية لتنفيذ جريمتهما وتحايلهما في تنفيذها بجعلها نبدو من قبيل القصناء القرد وانفرادهما بالمجنى عليها والدى لا حول لها ولا قرة بمفردها بمسكنها بعيداً عن واقد و انفرادهما بالمجنى عليها والذى لا حول لها ولا قرة بمفردها بمسكنها بعيداً عن

أعين ومرمى وسمع الذاس واعتدائهما عليها بطريقة وحشية سجلها التقرير الطبى الشرعى وتقرير الحرائق بوجود إصابات كسر شرخى بالرأس، مستهدفين مقتلاً منها الشرعى وتقرير الحرائق بوجود إصابات كسر شرخى بالرأس، مستهدفين مقتلاً منها نتيجة ارتطام الرأس بشدة بأرضية صلبة بعد أن قاما بكتم أنفاسها ومحاولة خنقها ولم يتركا فريستهما إلا بعد أن صارت جثة هامدة والتأكد من أنها أسلمت الروح بتحسس نبيض قلبها وتردد أنفاسها، ولم يكتفيا بقتلها بل أشعلا النار فى جثتها، كل ذلك يكشف بيقين عن أن اعتدامهما على المجنى عليها إنما كان بقصد قتلها وإزهاق روحها وقد كان لهما ما ابتغياه. وإذ كان هذا الذى استخلصته المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها هو استخلاص سائغ وكاف فى التدليل على ثبوت توافر نية القتل لدى الطاعنين.

و. لما كان من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى قد لايكون لها فى الخارج أثر محسوس بدل عليها مباشرة، وإنما تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصاً مادام مرجب هذه الرقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستئتاج، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد استظهر توافر ظرف سبق الإصرار بقوله: «وحيث إنه عن ظرف سبق إصرار فهو قائم فى حق المتهمين من إعدادهما خطة للانفراد بالمجنى عليها بمسكنها وتحينهما هذه النوصة منذ أن انتريا قتلها منذ شهر سابق على الجريمة وذلك بطريقة تبدو أن وفائها من قبيل القضاء والقدر، وبعد إعمال الفكر فى هدوء نفس وروية وذلك خلال الفنرة الزمنية التى استغرقها المتهمان حتى تنفيذ ما أقدما عليه الذى استغرق وقتاً كافياً منذ أن عرضا أمر الشك فى مسلكها على زوجها ثم على شقيقهما الأكبر ولم يجذا حلا، وتحينهما الفرصة للانفراد بالمجنى عليها بمسكنها بعد إعداد أدوات الجريمة ومنها المناخط المناف

وأوراق الصحف التى استخدمت فى حزقها بعد قتلها وانقضاضهما بغتة على المجنى عليها بصالة مسكنها وبوحشية خنقاً وصرياً رأسها بشدة عدة صريات بأرضية الصالة التى صبت بالخرسانة المسلحة حتى قضيا عليها بإحداث كسر شرخى فى رأسها ثم التمثيل بجثتها حرقاً بعد وفاتها ومتى تحقق ظرف سبق الإصرار على هدى ما سبق فإنه يرتب بين المتهمين تضامنا فى المسئولية الجنائية ....، و ما ساقه الحكم مما سلف سائغ ويتحقق به توافر ظرف سبق الإصرار حسبما هو معرف به فى القانون.

ت لما كانت المحكمة قد عد ضت لما أثاره الطاعنان من منازعة في تاريخ الحادث ومكانه واطرحته في قولها: وأن التقرير الطبي الشرعي أثبت أن التشريح كان في يوم ... الساعة الحادية عشرة صباحاً وانتهى إلى أنه كان قد مضى على وفاة المجنى عليها لحين إجراء الصفة التشريحية مدة تقدر بحوالي يوم وهي مدة تقديرية تعتمد على التغييرات الرمية المشاهدة بالجثة التي وجدت في دور زوال التيبس الرمي ولايمكن تمييز الرسوب الدموي لانتشار الحروق النارية بالجثة. ولما كان ذلك ما تقدم جميعة يتفق مع ما اعترف به المتهمان من تحديدهما لوقت الجريمة ما بين الساعة السابعة والسابعة وخمس وأربعين دقيقة من صباح يوم .... ويكون الجدل في وقت الوفاة في غير محلة ، وأضاف الحكم في رده على منازعة الطاعنين بشأن مكان الحادث. قوله: وأنه مردود عليه بما شهد به الدكتور .... الطبيب الشرعي الذي تطمئن إليه المحكمة لأنه أجرى التشريح لجثة المجنى عليها، بأن حالة المجنى عليها الإصابية وهي ذات طبيعة رضية لا يستازم بالضرورة وجود جروح نازفة ينشأ عنها دماء تلوث الأرضية ومن ثم أضحى قول الدفاع في هذا الصدد لا سند له. وإذ كان ما أوريه الحكم. رياً على دفاع الطاعنين سالف البيان ـ سائغاً في العقل والمنطق ومقبولاً في كيفية وقوع الحادث، ولا تثريب على المحكمة فيما اقتنعت به من إمكان حصوله

على الصورة التى اعترف بها الطاعنان والتى تأيدت بالتقرير الفنى وأقوال الطبيب الشرعى. فإن ما يثيره الطاعنان من منازعة فى تاريخ الحادث ومكانه وفى صورة الواقعة ينحل إلى جدل موضوعى مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض.

٧- لما كان الدفع بعدم ارتكاب الجريمة وأن مرتكبها شخص آخر مردوداً بأن
 نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل رداً طالما كان الرد عليها
 مستفاداً من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم.

٨. لما كان لا يبين من محصر جلسة المحاكمة أن الطاعنين طلبا استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته، فليس لهما من بعد النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم ترهى جانبها لزوما لإجرائه بما تنحسر معه عن الحكم فى هذا الشأن قالة الإخلال بحق الدفاع. ويكون النعى على الحكم فى هذا الصدد غير سديد.

٩- من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة الحريق العمد المنصوص عليها فى المادة ٢٥٢ عقوبات والتى دين الطاعنان بها - وعول الحكم على ثبوتها فى توافر ظرف الاقتران - يتحقق بمجرد تعمد وضع الجانى النار عمداً فى المكان المسكون أو المعد للسكن أو فى أحد ملحقاته المتصلة به، فمتى ثبت للقاضى أن الجانى تعمد وضع النار على هذا الرجه وجب تطبيق تلك المادة .

١٠ من المقرر أنه يكفى لتغليظ العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤
 من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل العمد

وتميزها عنها وقيام المصلحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتاني قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن، وتقدير ذلك مما يستقل به قاصى الموضوع، وإذ كان ما أورده الحكم في مدوناته يتحقق به توافر القصد الجنائي في جناية المريق العمد، كما يتوفر به ظرف الاقتران كما هو معرف به في القانون، فإن هذا حسبه، ويضحى منمى الطاعنين في هذا الخصوص غير سديد.

## الوتىسانع

اتهمت النيابة العامة الطاعدين بأنهما: قتلا ....... عمدا مع سبق الإصرار بأن ببتا النية وعقدا العزم على قتلها وأعدا لذلك أدوات وسلاحاً أبيض المواة قرن غزال، توجها لمسكنها الذي أيقنا سلفا وجودها به وما أن ظفرا بها حتى قاما بتطويق عنقها بغطاء رأسها وقام المتهم الثاني بكتم أنفاسها بيده وأمسك برأسها ودفعها أرضاً عدة مرات قاصدين من ذلك قتلها فأحدث أصابتها الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنه في ذات الزمان والمكان سالفي الذكر وضعا النار عمداً بمسكن المجنى عليه ..... على النحو المبين بالتحقيقات. المتهم الثاني : أحرز بغير ترخيص سلاحاً أبيض مطواه قرن غزال، وأحالتهما إلى محكمة جنايات طنطا لمعاقبتهما طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. وادعى والد المجنى عليها مدنياً قبل المتهمين بإلزامهما بأن يؤديا له مبلغ خمسائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت. والمحكمة المذكورة قصت حضورياً عملاً بالمواد ٢٠٣، ٢٣٤، ٢٠٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١/١،

رقم (1) المرفق مع إعمال المادتين ١٧، ٣٠/٣٠ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤيدة عما أسند إليهما ويمصادرة الأدوات المصبوطة وبإلزامهما بأن يؤديا للمدعى بالحق المدنى مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعريض المؤقت.

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

#### المكمسة

وحيث إن الطاعنين بنعيان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة القتل المعد مع سبق الإصرار المقترنة بجناية الحريق العمد، كما دان ثانيهما بجريمة إحراز سلاح أبيض بغير ترخيص قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه عوّل في قضائه ـ ضمن ما عوّل عليه ـ على اعتراف الطاعنين بالتهمة المسندة إليهما بجلسة .... التي نظر فيها تجديد حبسهما ـ دون أن يورد مضمون ذلك الاعتراف، ودفع الطاعنان بعدم جدية التحريات التي بني عليها أمر ضبطهما، بيد أن الحكم أغظ هذا الدفع إيرادا وراداً وأطرح دفعهما ببطلان اعترافهما لكونه وليد إكراه بما لايسوغ اطراحه واستظهر نبة القتل وظرف سبق الإصرار بما لا يسوغ توافرهما، ونازع الطاعنان في كيفية وقوع الحادث ومكانه وزمانه، ودفعا بأن مرتكبة شخص آخر، فاطرح الحكم هذا الدفاع بما لايسوغ اطراحه ودون أن تجرى محكمة تحقيقاً في هذا الشأن، وتستعين الدفاع بما لايسوغ اطراحه ودون أن تجرى محكمة تحقيقاً في هذا الشأن، وتستعين الخيار وصولا إلى وجه الحق فيه وأعملت المحكمة المادة ١٧ من قانون المقوبات دون أن تسبغ الوصف الصحيح على الواقعة باستبعاد ظرف سبق الإصرار، هذا إلى أن تسبغ الوصف الصحيح على الواقعة باستبعاد ظرف سبق الإصرار، هذا إلى أن تسبغ الوصف الصحيح على الواقعة باستبعاد ظرف سبق الإصرار، هذا إلى أن

القصد الجنائى فى جريمة الحريق العمد غير متوافر مما يتفى ركن الاقتران فى حق الطاعنين، وهذا كله يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تنوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنين بها فضلاً عن جريمة إحراز سلاح أبيض التى دان بها ثانيهما وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها . لما كان ذلك، وكان الحكم قد أشار إلى اعتراف الطاعنين بمحضر الجاسة التى نظر فيها تجديد أمر حبسهما وعول عليه ضمن أدلة الثبوت في الدعوى ولم يدع الطاعنان أن اعترافهما بمحضر تلك الجلسة كلا مفصلا أو جاء على خلاف ما تضمئته مدونات الحكم فإن ما ورد بشأنه يعتبر كافياً ويحقق مراد الشارع الذي استوجبه في المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنانية من بيان مؤدى الأدلة التي يستد إليها الحكم الصادر بالإدانة، ويكون منعى الطاعنين في هذا الشأن غير سديد.

لما كان ذلك، وكان يبين من محضر جاسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الثانى وإن دفع بعدم جدية التحريات إلا أنه لم يبين أساس دفعه ومقصده ومرماه منه، بل أطلقه في عبارة مرسلة لا تعمل على الدفع الصريح ببطلان إذن التفتيش، الذي يجب إيدازه في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه، ومن ثم فلا على المحكمة إن هي التفتت عن الرد عليه، ويضحى ما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص غير سديد.

لما كان ذلك، وكان المكم المطعون فيه قد عرض لدفع الطاعنين ببطلان اعترافهما لصدوره وليد إكراه واطرحه في قوله : ، .... وليس في أوراق الدعرب يشير من قريب أو بعيد إلى وقوع إكراه عليهما أثناء إدلائهما باعترافهما أمام النيابة

العامة ولا عند قيامهما بتمثيل كيفية ومراحل ارتكابهما الحادث في المعاينة التصويرية التي أجرتها النباية العامة، ولا أثناء سماع أقوالهما أمام قاعني المعارضات بجاسة ....، وترى المحكمة أن الاعتراف الصادر من المتهمين في تحقيقات النباية العامة والذي أصرا عليه بجلسة سماع أقوالهما يوم ..... هو اعتراف سليم صدر منهما عن طواعية واختيار بصريح عباراته في هذا الخصوص، وليس في الأوراق دليل يطمأن إلى بدل على أنهما تعرضا لأى نوع من أنواع الإكراء المادي كما يدعيان، كما وأن مجرد الخشية والخوف من رجال الشرطة لا يعد قرينة الإكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما، كما ترى المحكمة فيما ادعاه المتهمان وسايرهما عليه الدفاع معهما من تعرضهما لإكراه مادي وأدبى - كان بمرسل القول عارياً من دليل مقدم يطمأن إليه مما يرسخ عقيدة المحكمة إلى أن الاعترافات التفصيلية التي صدرت من المتهمين في تحقيقات النيابة وإصرارهما عليها في المعاينة التصويرية وبجلسة سماع الأقوال... إنما جاءت متفقة مع حقيقة الواقع، وعلى ذلك فلا تعول المحكمة على إنكارهما بعد ذلك بجلسة المحاكمة ولا تقيم وزناً لادعائهما بأنهما رغبا في إبعاد شقيقيهما . زوج المجنى عليها عن دائرة الاتهام أمام الشرطة أو بحدوث تهديد وضرب عليهما، ومن ثم ترى المحكمة أن اعترافهما إنما جاء منهما طواعية واختيار غير مشوب بشائية ما، وهو رد سائغ وكاف في مجموعة في اطراح هذا الدفع، لما هو مقرر من أن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو قد انتزع منه بطريق الإكراه، ومتى تحققت أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه كان لها أن أن تأخذ به بلا محقب عليها مادامت تقيم ذلك على أسباب سائغة ـ كما هو الحال في الدعوى المطروحة ـ فإن منعى الطاعنين في هذا الخصوص يكون في غير مجله.

لما كان ذلك، وكان من المقدر أن أقصيد القتل أمد خف لا بدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخفيبة التي بأنيها الجاني وتنم عما يضمره في نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوي موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل في قوله: ووحيث إنه عن قصد القتل فهو أمر قد دلت على توافره لدى المتهمين الملابسات والظروف التي أحاطت بالواقعة والأعمال المحسوسة التي صدرت عنهما، فالصلة ببن المتهمين يوصفهما شقيقين بقيمان معاً في منزل واحد حمحت بينهما في المكان والزمان والتقاء إرايتهما لمقارفة الجريمة عن باعث واحد هو مجرد الشك في مسلك المجنى عليها زوجة شقيقهما والتمثيل بجثتها بإشعال النار فيها داخل مسكنها واتجاه المتهمين وجهة واحدة في تنفيذ الجريمة وإعدادهما أدوات ارتكابها وتحينهما الفرصة المواتية لتنفيذ جريمتهما وتحايلهما في تنفيذها يجعلها تبدر من قبيل القضاء والقدر وانفرادهما بالمجنى عليها والتي لا حول لها ولا قوة بمفردها بمسكنها بحيدا عن أعين ومرمى وسمع الناس واعتدائهما عليها بطريقة وحشية سجلها التقرير الطبي الشرعي وتقرير الحرائق بوجبود إصابات كسير شرخي بالرأس) مستهدفين مقتلا منها نتيجة ارتطام الرأس بشدة بأرضية صلبة بعد أن قاما بكتم أنفاسها ومحاولة خنقها ولم يتركا فريستهما إلا بعد أن صارت جثة هامدة والتأكد من أنها أسلمت الزوح بتحسس نبض قلبها وتربد أنفاسها، ولم يكتفيا بقتلها بل أشعلا النار في جنتها، كل ذلك يكشف بيقين عن أن اعتداءهما على المجنى عليها إنما كان يقصد قتلها وإزهاق روحها وقد كان لهما ما ابتغياه، وإذ كان هذا الذي استخلصته المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها هو استخلاص سائغ وكاف في التدليل على ثبوت توافر نبة القتل لدى الطاعنين، فإنه لا محل للنعي على الحكم في هذا الصدد.

لما كان ذلك، وكان من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لايكون لها في الخارج أثر محسوس بدل عليها مباشرة، وإنما تستفاد من وقائم وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصاً مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد استظهر توافر ظرف سبق الإصرار بقوله: ووحيث إنه عن ظرف سبق الإصرار فهو قائم في حق المتهمين من إعدادهما خطة للانفراد بالمجنى عليها بمسكنها وتحيّنهما هذه الفرصة منذ أن انتوبا قتلها منذ شهر سابق على الحريمة وذلك بطريقة تبدو أن وفاتها من قبيل القضاء والقدر، وبعد اعمال الفكر في هدوء نفس وروية وذلك خلال الفترة الزمنية التي استغرقها المتهمان حتى تنفيذ ما أقدما عليه والذي استغرق وقتاً كافياً منذ أن عرضا أمر الشك في مسلكها على زوجها ثم على شقيقهما الأكبر ولم يجدا حلا، وتحيكهما الفرصة للانفراد بالمجنى عليها بمسكنها بعد إعداد أدوات الجريمة ومنها المفتاح الذي اصطنعه المتهم الأول لفتح بواية منزل المجنى عليها والرباط الضاغط وأوراق الصحف التي استخدمت في حرقها بعد فتلها وانقضاضهما بغتة على المجني عليها بصالة مسكنها وبوحشية خنقا وضربا رأسها بشدة عدة ضريات بأرضية الصالة التي صبت بالخرسانة المسلحة حتى قضيا عليها بإحداث كسر شرخي في رأسها ثم التمثيل بجثتها حرقا بعد وفاتها ومتى تحقق ظرف سبق الاصرار على هدى ما سبق فإنه يرتب بين المتهمين تضامناً في المسئولية الجنائية ..... وما ساقه الحكم مما سلف سائغ ويتحقق به توافر ظرف سبق الإصرار حسيما هو معرف به في القانون، ومن ثم فإن نعى الطاعنين في هذا الخصوص بكون غير سديد.

لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد عرضت لما أثاره الطاعنان من منازعة في تاريخ الحادث ومكانه واطرحته في قولها: «أن التقرير الطبي الشرعي أثبت أن

التشريح كان في يوم ..... الساعة المادية عشرة صياحاً وانتهى إلى أنه كان قد مضى على وفاة المجنى عليها لحين إجراء الصفة التشريحية مدة تقدر بحوالي بوم وهي مدة تقديرية تعتمد على التغييرات الرمية المشاهدة بالجثة التي وجدت في دور زوال التيبس الرمى ولايمكن تمييز الرسوب الدموى لانتشار الحروق النارية بالجثة، ولما كان ذلك ما تقدم جميعة يتفق مع ما اعترف به المتهمان من تحديدهما لوقت الجريمة ما بين الساعة السابعة والسابعة وخمس وأربعين دقيقة من صباح يوم ..... وبكون الجدل في وقت الوفاة في غير مجله. وأضاف الحكم في رده على منازعة الطاعنين بشأن مكان الحادث ـ قوله أنه مردود عليه ابما شهد به الدكتور .... الطبيب الشرعي الذي تطمئن إليه المحكمة لأنه أجرى التشريح لجثة المجنى عليها، بأن حالة المجنى عليها الاصابية وهي ذات طبيعة رضية لا يستلزم بالضرورة وجود جروح نازفة ينشأ عنها دماء تلوث الأرضية ومن ثم أضحى قول الدفاع في هذا الصدد لا سند له. وإذ كان ما أورده الحكم. رداً على دفاع الطاعنين سالف البيان. سائغاً في العقل والمنطق ومقبولاً في كيفية وقوع الحادث، ولا تثريب على المحكمة فيما اقتنعت به من إمكان حصوله على الصورة التي اعترف بها الطاعنان والتي تأيدت بالتقرير الفني وأقوال الطبيب الشرعي. فإن ما يثيره الطاعنان من منازعة في تاريخ الحادث ومكانه وفي صورة الواقعة ينحل إلى جدل موضوعي مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض.

لما كمان ذلك، وكمان الدفع بعدم ارتكاب الجريمة وأن مرتكبها شخص آخر مردوداً بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل رداً طالما كان الود عليها مستفاداً من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم. لما كان ذلك، وكان لا يبين من محضر جاسة المحاكمة أن الطاعنين طلها استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته،

فلس لهما من بعد النعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي من جانبها لزوما لإجرائه بما تنحسر معه عن الحكم في هذا الشأن قالة الإخلال بحق الدفاع. وبكون النعي على الحكم في هذا الصدد غير سديد. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أسبغ على الواقعة الوصف القانوني الصحيح - وأقر الوصف الذي رفعت به الدعوى ـ وكشف عن توافر ظرف سبق الإصرار في حق الطاعنين وساق لإثباته قبلهما من الأدلة والقرائن ما يكفي لتحققه قانوناً - على نحو ما سلف بيانه - ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن يكون في غير محله. ولما كان ذلك، وكان من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ عقوبات والتي دين الطاعنان بها ـ وعول الحكم على ثبوتها في تؤافر ظرف الاقتران ـ يتحقق بمجرد تعمد وضع الجاني النار عمداً في المكان المسكون أو المعد للسكن أو في أحد ملحقاته المتصلة به، فمتى ثبت للقاضي أن الجاني تعمد وضع النار على هذا الوجه وجب تطبيق تلك المادة، وكان من المقرر أنه يكفي لتخليظ العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل العمد وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن، وتقدير ذلك مما يستقل به قاضى الموضوع، وإذ كان ما أورده الحكم في مدوناته بتحقق به توافر القصد الجنائي في جناية الحريق العمد، كما يتوافر به ظرف الاقتران كما هو معرف به في القانون. فإن هذا حسبه، ويضحي منعى الطاعنين في هذا الخصوص غير سديد. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

## جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ سري صيام نانب رئيس انحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ محمد حسام الدين الغرياني ومحمد شتا وأحمد عبد القوى ومحمد الصيرفي نواب رئيس انحكمة.

#### (147)

## الطعن رتم ٧٧٣٠ لسنة ٦٣ القضائية

إجراءات وإجراءات المحاكمة، استئناف ونظره والحكم قيه، وسقوطه، تقض وأسباب الطعن، ما يقيل منها، وحالات الطعن، الغطأ في تطبيق القانون، .

سقوط الاستئناف. مناطه؟

مثول المحكوم عليه أمام المحكمة وقت النداء على فضية في يوم الجلسة: مفاده: وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ، دون إعداد باتخاذً إجراءات التنفيذ قبله قبل الجلسة أو بعدها.

قضاء الحكم المطعون فيه بسقوط استئناف الطاعن لعدم سداد الكفالة رغم مثوله أمام المحكمة قبل نظر استئنافه. خطأ في تطبيق القانون.

لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت حضور الطاعن المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية مع تقدير كفالة لوقف التنفيذ بالجلسة التى تحددت لنظر استئدافه قمنى بمسقوط هذا الاستئناف على سند من قوله : «فإن المحكمة ترى سقوط الحق فى الاستئناف لعدم سداد المتهم الكفالة». ومن حيث إن المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه المستط الاستئناف المرفوع من المنهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة التنفيذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة، قد جعلت سقوط الاستئناف منوطا بعدم تقدم المحكوم عليه لتنفيذ قبل الجلسة، فأفادت بذلك ألا يسقط استئنافه متى كان قد مثل أمام المحكمة وقت النداء على قضيته في يوم الجلسة لأنه بمثوله هذا يكون قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ دون اعتداد بما إذا كانت هذه السلطة قد اتخذت قبله إجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها. ولما كان الحكم المطمون فيه قد قضى بسقوط استئنافه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ حجب المحكمة عن نظر موضوع الاستئناف.

#### الوتىسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قدم مشروبات كحولية بدون ترخيص خاص بذلك في محل عام وطلبت عقابه بالمواد ١٠٢،٥ من القانون رقم ١٣ لمنة ١٩٧٦. ومحكمة جنح بولاق الدكرور قضت حضورياً اعتباريا - عملا بمواد الاتهام - بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسمائة جنيه والمصادرة . استئناف المحكوم عليه . ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بسقوط الاستئناف.

فطعن الأستاذ/ ...... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ.

#### المكمسة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بسقوط استئنافه رغم مثوله بالجلسة التي حددت لنظره يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، مما يعيبه ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت حضور الطاعن المحكوم عليه بعقربة مقيدة للحرية مع تقدير كفالة لوقف التنفيذ بالجلسة التى تحددت لنظر استئنافه قضى بسقوط هذا الاستئناف على سند من قوله ،فإن المحكمة ترى سقوط الحق فى الاستئناف لعدم سداد المتهم الكفالةه .

ومن حيث إن المادة ١٢ ٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه 
بسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة التنفيذ 
إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة، قد جعلت سقوط الاستئناف منوطاً بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة، فأفادت بذلك ألا يسقط استئنافه منى كان قد مثل أمام 
المحكمة وقت النداء على قضيته في يوم الجلسة لأنه بمثوله هذا يكون قد وضع نفسه 
تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ دون اعتداد بما إذا كانت هذه السلطة قد 
اتخذت قبله إجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها. ولما كان الحكم المطمون فيه قد 
قضى بسقوط استئنافه فإنه يكون قد أخطاً في تطبيق القانون خطاً حجب المحكمة عن 
نظر موضوع الاستئناف، ومن ثم يتعين القضاء بنقضه والإعادة دون حاجة إلى 
بحث باقى أوجه الطعن.

# جلسة ۲۸ من أكتوير سنة ۱۹۹۷

برناسة السيد المستشار/ جابر عبد التواب نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ أمين عبد العليم وعمر بريك ورشاد قذافى نواب رئيس المحكمة وعبد التواب أبو طالب.

#### $(14\xi)$

## الطعن رقم ٢٢٥٠ لسنة ٦٣ القضائية

 (١) إثبات «بوجه عام». محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

حق محكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه. مادام له مأخذه من الأوراق.

 (۲) إثبات دبوجه عام، دشهود، . محكمة الموضوع دسلطتها في تقدير الدليل، .

وزن أقوال الشهود وتقديرها. موضوعي.

أخذ المحكمة بأقوال الشهود. مفاده : اطراحها جميع الاعتبارات لحملها على عدم الأخذ بها.

الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة. غير جائز أمام النقض.

 (٣) تقرير تلخيص. تزوير «الادعاء بالتزوير». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

عدم جواز جحد ما أثبته الحكم من تلاوه تقرير التلخيص إلا بالطعن بالتزوير.

 (1) حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيب». استئناف «نظره والحكم فيه».

اعتناق الحكم المطعون فيه لأسباب الحكم الابتدائى الذى أشار إلى مادة الاتهام التى انتهى إلى معاقبة الطاعن بها . كفايته لبيان مادة القانون التى عاقبه بمقتصاها .

(٥) فك أختام.

الاختام المعاقب على كسرها في المادة ١٤٧ عقربات. ماهيتها؟

الزعم أن السلطة الحكومية ليس لها حق في وضع الأختام. لا يبرر المساس بها.

١ من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى
 دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق.

٢- من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تتطمئن إليه وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن ما يثيره الطاعن من خلو الأوراق من محضر الخق وتعويل الحكم على أقوال المحضر لايعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

٣- لما كان الثابت من ديباجة الحكم المطعون فيه تلاوة تقرير التلخيص مما مفاده وجود ذلك التقرير صمن أوراق الدعوى، ومن ثم فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبته الحكم من وجود ذلك التقرير إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد.

٤- لما كان الثابت من حكم محكمة أول درجة أنه أشار إلى مادة الاتهام التى طلبت النيابة العامة تطبيقها، وخلص إلى معاقبة الطاعن طبقاً لها، وقد اعتنق الحكم المطعرن فيه أسباب الحكم المستأنف، وفى ذلك ما يكنى لبيان مادة القانون التى عاقبه بمقتضاها ومن ثم يكون النعى عليه فى هذا الخصوص فى غير محله.

مـ من المقرر أن الأختام التى يعاقب على كسرها بالمادة ١٤٧ وما بعدها من قانون العقوبات، هى الأختام التى نضعها السلطة الحكومية عملاً بنص قانونى أو قياماً بأمر قضائى أو بما نزاه هو واجباً عليها للمحافظة على الأماكن أو الأوراق أو الأمتعة الأخرى ومتى كانت الأختام قد وضعت بمعرفة السلطة الحكومية ـ قضائية كانت أو إدارية ـ فلا يجوز لأى إنسان المساس بها حتى ولو كان يزعم أن لاحق لها فى وضع تلك الأختام.

## الوتسسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قام بفك الأختام الموجودة على باب العقار المبين بالأوراق وطلبت عقابه بالعادة ١/١٥٠ من قانون العقوبات. ومحكمة جنح قسم ..... قضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم شهراً وكفالة خمسين جنيهاً لإيقاف التنفيذ. استأنف. ومحكمة طنطا الابتدائية «مأمورية المحلة الكبرى

الاستئنافية، قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأبيد الحكم المستأنف.

فطعن الأستاذ/ .... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .... الخ.

#### المعمسة

حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان لمحكمة الموضوع أن تستمد افتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير شبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ـ كما هو الحال في الدعوى المطروحة ـ فإن ما يثيره الطاعن من خلو الأوراق من محضر الغلق وتعويل الحكم على أقوال المحضر لايعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير أدلة الدعوى مما المطون فيه تلاوة تقرير التلفيس. مما مفاده وجود ذلك التقرير صمن أوراق المطعون فيه تلاوة تقرير التلخيص مما مفاده وجود ذلك التقرير صمن أوراق

الدعوى، ومن ثم فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبته الحكم من وجود ذلك التقرير إلا بالطعن بالتزوير وهو مالم يفعله فإن ما يتعاه الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد.

لما كان ذلك، وكان الثابت من حكم محكمة أول درجة أنه أشار إلى مادة الاتهام التى طبقاً لها، وقد الاتهام التي طبقاً لها، وقد الاتهام التي طبقاً لها، وقد اعتنق الحكم المطعون فيه أسباب الحكم المستأنف، وفي ذلك ما يكفى لبيان مادة القانون التى عاقبه بمقتضاها ومن ثم يكون النعى عليه في هذا الخصوص في غير محله.

لما كان ذلك وكان من المقرر أن الأختام التي يعاقب على كسرها بالمادة ١٤٧ وما بعدها من قانون العقوبات، هي الأختام التي تضعها السلطة الحكومية عملاً بنص قانوني أو فياماً بأمر قصائي أو بما تراه هي واجباً عليها للمحافظة على الأماكن أو الأوراق أو الأمتعة الأخرى ومتى كانت الأختام قد وضعت بمعرفة السلطة الحكومية قصائية كانت أو إدارية فلا يجوز لأي إنسان المساس بها حتى ولو كان يزعم أن لا حق لها في وضع تلك الأختام. ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الشأن.

لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس بما يفصح عن عدم قبوله موضوعاً

## جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ أحمد عبد الرحمن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ عاطف عبد السميع وأحمد عبد القوى ناتي رئيس المحكمة، ورضا القاضي والسعيد برغوت.

#### (1Ya)

## الطعن رقم ٤٨٧٤ لسنة ٦٣ القضائية

قضاه ، صلاحيتهم، . حكم ، بطلانه، . نقض ،أسباب الطعن. ما يقبل منها، .

قيام القاضى بعمل يجعل له رأياً في الدعوى. وجوب امتناعه عن نظرها تلقائياً. وإلا كان حكمه باطلاً. أساس ذلك وعلته؟

التحقق في مفهوم المادة ٧٤٧ إجراءات. معناه؟

مباشرة القاضى عملاً من أعمال التحقيق بوصفه وكيلاً للنيابة في الدعوى. وجوب امتناعه عن نظرها والحكم فيها مخالفة ذلك يبطل الحكم.

من المقرر أن المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد حددت الأحوال التى يمتنع فيها على القاضى الحكم فى الدعوى لما بينها وبين وظيفة القصناء من تعارض ومن هذه الأحوال أن يكون القاضى قد قام فى الدعوى بعمل من أعمال التحقيق، وهو نص مقتبس مما ورد فى المادة ٣١٣ من قانون المرافعات. الملغى

المسادر به القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والمطابقة لنص المادة ١٤٦ من قانون المرافعات القائم - ومتعلق بالنظام العام فيتعين على القاضي في ثلك الأحوال أن يمتنع من تلقاء نفسه عن الحكم في الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده، وإلا وقع قضاؤه باطلاً بحكم القانون لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة، مقرر للاطمئنان إلى توزيع العدالة بالفصل بين أعمال التحقيق والقضاء، إذ أساس وجوب هذا الامتناع هو قيام القاضي بعمل يجعل له رأياً في الدعوى يتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً، وكان معنى التحقيق في مفهوم حكم المادة ٢٤٧ سالفة الذكر كسبب لامتناع القاضي عن الحكم، هو ما يجريه القاضي في نطاق تطبيق قانون الإجراءات الجنائية بصفته سلطة تحقيق. لما كان ذلك، وكان الثابت من الإطلاع على المفردات المضمومة أن السيد عضو اليسار بالهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه قد باشر عملاً من أعمال التحقيق الابتدائي في الدعوى بوصفه وكبلاً للنباية العامة وهي السلطة الأصلية صاحبة الاختصاص العام بالتحقيق الابتدائي، وذلك قيل تعيينه قاضياً، مما كان لزومه أن يمتنع عن نظر الدعوى تلك والحكم فيها، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه ىكەن باطلاً.

## الوتىسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بوصف أنه أقام بناء بغير ترخيص, وخارج نطاق خط التنظيم، وطلبت معاقبته بالمواد ٤، ١٠ مكرراً من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٠٢٦ . ومحكمة جنح .... قضت غيابياً

عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم ألفين ومائة جنبه والإزالة. عارض وقصى فى معارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأييد العكم المعارض فيه. استأنف ومحكمة بنى سريف الابتدائية ـ بهيئة استئنافية ـ قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى المرضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف.

#### المكمسة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إقامة بناء بدون ترخيص وخارج نطاق خط التنظيم قد شابه بطلان ذلك أن أحد أعضاء الهيئة التي أصدرته قام بعمل من أعمال التحقيق في الدعوى إيان عمله وكيلاً للنائب العام، بما يعيب الحكم ويسترجب نقضه.

ومن حيث إن المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد حددت الأحوال التى يمتنع فيها على القاضى الحكم فى الدعوى لما بينها وبين وظيفة القضاء من تمارض ومن هذه الأحوال أن يكون القاضى قد قام فى الدعوى بعمل من أعمال التحقيق. وهو نص مقتبس مما ورد فى المادة ٣١٣ قانون المرافعات ـ الملغى الصادر به القانون رقم ٧٧ لمنة ١٩٤٩ والمطابقة للص المادة ١٤٢ من قانون المرافعات القائم ـ ومتعلق بالنظام العام فيتعين على القاضى فى تلك الأحوال أن يمتنع من تلقاء غف عن الحكم فى الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده ، وإلا وقع قضاؤه باطلاً بحكم عن الحكم فى الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده ، وإلا وقع قضاؤه باطلاً بحكم

القانون لتطقه بأصل من أصول المحاكمة، مقرر للاطمئتان إلى توزيع العدالة بالفصل بين أعمال التحقيق والقضاء، إذ أساس وجوب هذا الامتناع هو قيام القاضى بعمل يجعل له رأياً في الدعوى يتمارض مع ما يشترط في القاضى من خلو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً، وكان معنى التحقيق في مفهوم حكم المادة ٧٤٧ سالفة الذكر كسبب لامتناع القاضى عن الحكم، هو ما يجريه القاضى في نطاق تطبيق قانون الإجراءات الجنائية بصفته سلطة تحقيق. لماكان ذلك، وكان الثابت من الإطلاع على المفردات المصمومة أن السيد عضو اليسار بالهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه قد باشر عملاً من أعمال التحقيق الابتدائى في الدعوى بوصفه وكيلاً للنيابة العامة وهي السلطة الأصلية صاحبة الاختصاص المام بالتحقيق الابتدائى. وذلك قبل تعيينه قاضياً، مما كان لزومه أن يمتنع عن نظر الدعوى تلك والحكم فيها، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلاً متعين النقض الإعادة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى وجوه الطعن.

## جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٩٧٠

برناسة السيد المستشار/ طلعت الأكيابي نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ حسن عشيش وبدر الدين السيد ومحمد شعبان باشا تواب رئيس المحكمة وعادل الكتاني.

#### $(1 \forall 7)$

# الطعن رقم ١٩٩٣٥ لسنة ٦٥ القضائية

(۱) قتل عمد «نبة القتل». قصد جنائى. حكم «تسبيب». تسبيب». معيب». جريمة «أركانها».

القصد الخاص في القتل العمد هو قصد إزهاق روح المجنى عليه، وجوب تحدث حكم الإدانة عن هذا الركن استقلالا واستظهاره بإيراد الأدلة التي ندل عليه وتكشف عنه.

اقتصار الحكم على الحديث على الفعل المادى الذي قارفه كل من الطاعنين باطلاق كل منهم النار على خصمه قاصداً إزهاق روحه لايكفى الثبوت نية القتل. علة ذلك؟

إزهاق الروح هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليه وتكثف عنه.

 (٢) ارتباط. عقويه «العقوية المبررة». نقض «المصلحة في الطعن». قتل عمد. سلاح.

لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة وبعدم الجدرى في الطعن في الحكم

باعتبار أن العقوبة المقضى بها مقررة قانوناً لإحدى الجرائم التي دين بها الطاعنين. مادامت المنازعة في الواقعة بأكملها التي اعتنقها الحكم، علة ذلك؟

## (٣) عقوية «العقوية المبررة». ظروف مخففة. شروع.

التزام المحكمة الحد الأدنى لعقوبة جنابة الشروع فى القتل رغم استعمالها المادة ١٧ من قانون العقوبات لايعتبر عقوبة مبررة لتهمة إحراز سلاح نارى وذخائر. أساس ذلك؟

# (٤) قتل عمد. شروع. ارتباط. عقوبة ، توقيعها، . ظروف مخفقة. محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير العقوبة، .

العقوبة المقررة لجريمة الشروع في القتل وفق نص المائتين ٤٦، ١/٢٣٤ عقوبات هي الأشغال الشاقة المؤقنة أو السجن.

إجازة المادة ١٧ عقوبات النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة العبس الذي لايجوز أن ينقص عن ثلاثة أشهر.

إفصاح المحكمة عن أخذها المنهم بالرأفة ومعاملته طبقاً للمادة ١٧ عقوبات. وجرب ألا توقع العقوبة إلا مع الأساس الوارد بها. علة ذلك؟

(٥) قتل عمد. شروع. عقوية ، توقيعها، ظروف مخففة. محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير العقوية، . نقض ، حالات الطعن الخطأ في القانون، .

معاملة الطاعن بإحدى العقويتين التخييرتين للجزيمة التى دين بها رغم إفصاح المحكمة عن معاملته بالمادة ١٧ عقوبات. خطأ في القانون. (٦) نقض محالات الطعن. الخطأ في تطبيق القانون،.

العيب الذي لم يقتصر على الخطأ في القانون بل يتعداه إلى القصور في التسبيب، يوجب نقصه.

1 ـ لما كانت جناية القتل المعد والشروع فيه تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجانى من ارتكابه الغمل الجنائى التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائى الذي يتطلبه القانون في سائر تلك الجرائم وهر بطبيعته أمر يبطله الجانى الجنائى الذي يتطلبه القانون في سائر تلك الجرائم وهر بطبيعته أمر يبطله الجانى ويضمره في نفسه، فإن الحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجناية يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالا واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه، ولما كان ما أورده الحكم الإيفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذي قارفه كل من الطاعنين وهر خروجه من بيته يحمل سلاحاً نارياً مناسباً وإطلاقه النار على خصمه، دون أن يكشف الحكم عن قيام نية القتل بنفس أي من الطاعنين، ولايغير من ذلك ما قاله الحكم من أن الإطلاق كان بقصد إزهاق روح الخصم، إذ أن قصد إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليه وتكشف عنه، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور.

٢- لما كان لا محل التطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار أن الطاعنين الأول والثانى دينا بجريمة إحراز أسلحة نارية مششخنة وذخيرتها بغير ترخيص وأن العقوبة المقضى بها على كل منهما مقررة قانرناً لهذه الجريمة، ولا محل لذلك لأن الطاعنين ينازعان في طعنهما في الواقعة -التي اعتنقها الحكم - بأكملها سواء فيما يتعلق بتواجدهما بمكان الحائث حاملين سلاحيهما أو فيمن أطلق النار على المجنى عليه الأول، وإذ كان مؤدى الطعن على هذا النحو متصلاً بتقدير الواقع، فإنه يتعين استظهار الواقعة برمتها وتقدير العقوبة على ضوئها.

٣. من المقرر أنه لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار أن العقوبة المقضى بها عليه وهى السجن ثلاث سنوات مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد، ذلك لأن الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى لجناية الشروع في القتل العمد، وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني.

٤- لما كانت العقوبة المقررة لجريمة الشروع في القتل العمد هي الأشغال الشاقة الموقتة أو السجن طبقاً للمادتين ٤٦، ١/ ٢٣٤ من قانون العقوبات، وكانت المادة ١٧ من القانون آنف الذكر ـ التي أعملها الحكم في حق الطاعن الثالث تبيح النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس الذي لايجوز أن تنقص مدته عن ثلاثة شهور، وإنه وإن كان هذا النص يجعل النزول بالعقوبة المقررة للجريمة إلى العقوبة التي أباح النزول إليها جوازيا، إلا أنه يتعين على المحكمة، إذا ما رأت أخذ المتهم بالرافة ومعاملته طبقاً للمادة ١٧ المشار إليها ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد في هذا المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة محل الاتهام.

مـ لما كان الحكم قد أفصح عن معاملة الطاعن الثالث طبقاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات، وهي إحدى العقوبتين التخييرتين المقررتين لجريمة الشروع في القتل العمد التي دين الطاعن بها طبقاً للمادنين ٤١، ٢٣٤/ ١ من قانون العقوبات، فإنه يكون قد خالف القانون، إذ كان عليه أن ينزل بعقوبة السجن إلى عقوبة العبس لمدة لاتقل عن ثلاثة أشهر.

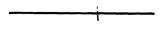
٦- لما كان العيب الذى شاب الحكم له يقتصر على الخطأ فى تطبيق القانون بل
 تعداه إلى القصور فى التسبيب الذى ينصل بالطاعدين جميعاً فإنه يتعين نقض الحكم.

## الوتىسائع

اتهمت الديابة العامة الطاعدين وأخريين قضى ببراءتهما بوصف أنهم المتهمان الأول والثانى: (١) قتلا ..... عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتا الدية وعقدا العزم على قتله وأعدا لهذا الغرض سلاحين ناربين وترصدا فى المكان الذى أيقنا سلفا مروره فيه وما أن ظفرا به حتى أطلقا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك فتله فحدثت به الإصابات الموضحة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته. (٢) أحرز كل منهما بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً «بددقية ألية». (٣) أحرز كل منهما نخائر (عدة طلقات) مما تستعمل على السلاحين الناربين سالفى البيان دون أن يكون أيا منهما مرخصاً له بحيازته أو إحرازه. المتهم الثالث شرع فى قتل ..... عمداً بأن أطلق عليه عياراً نارياً من مسدسه الأميرى قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الطب الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج، وأحالتهم إلى محكمة جنابات أسيوط لمحاكمتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة.

وأدعى كل من ..... و.... مدنياً قبل المتهمين الأول والثانى بمبلغ خمسانة والحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت. والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١/٤٥ - ٢/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لمنة ٤٥ المعدل والبند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم ٣٥ المرفق مع تطبيق المادتين ٢١ ، ٣٧ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من الأول والثانى بالأشغال الشاقة المؤقّة لمدة خمسة عشر عاماً والثالث بالسجن مدة ثلاث سنوات وفي الدعوى المدنية بإلزام المتهمين الأول والثانى بأن يؤديا للمدعيين بالحق المدنى مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقّت.

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض..... إلخ.



#### المعمسة

حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان أولهما وثانيهما بجرائم القتل العمد وإحراز أسلحة نارية مششخنة وذخيرتها بغير ترخيص، ودان الثالث بجريمة الشروع في القتل العمد، قد شابه القصور في التسبيب، والفساد في الاستدلال. ذلك بأن ما أورده الحكم بياناً لنية القتل لايكفى لاستظهارها والاستدلال على توافرها في حق الطاعنين جميعاً. مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعرن فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلتها تحدث عن نية القتل في قوله : «ومن حيث إنه عن نية القتل فهي متوافرة في حق الطرفين فقد

خرج كلاهما من بيته يحمل سلاحاً نارياً مناسباً بقصد إزهاق روح الطرف الآخر، ظما التقيا أطلق كل منهما النار على الخصم بقصد قتله فقد فجرت أحداث اليوم السابق ما بينهما من صغائن وأحقاد فندبرا الأمر وأعدا له عدته فكان عزمهما على القتل انتصاراً للنفس وانتقاماً من الخصم، . لما كان ذلك، وكانت جنابة القتل العمد والشروع فيه تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه، وكان هذا القصد ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في سائر تلك الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمره في نفسه، فإن الحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجناية يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه. ولما كان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادي الذي قارفه كل من الطاعنين وهو خروجه من بيته بحمل سلاحاً نارباً مناسباً وإطلاقه النار على خصمه، دون أن يكشف الحكم عن قيام نية القتل بنفس أي من الطاعنين، ولا يغير من ذلك ما قاله الحكم من أن الإطلاق كان بقصد إزهاق روح الخصر، إذ أن قصد إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإبراد الأبلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليه وتكثف عنه، فإن الحكم المطعون فيه بكون مشوياً بالقصور متعناً نقضه. لما كان ذلك، وكان لا محل ـ في خصوصية هذه الدعوى ـ لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار أن الطاعنين الأول والثاني دينا بجريمة إحراز أسلحة نارية مششخنة وذخيرتها بغير ترخيص وأن العقوبة المقضى بها على كل منهما مقررة قانوناً لهذه الحريمة، ولا محل لذلك لأن الطاعنين بنازعان في طعنهما في الواقعة ـ التي اعتنقها الحكم - بأكملها سواء فيما يتعلق بتواجدهما بمكان الحادث حاملين

سلاحيهما أو فيمن أطلق النار على المجنى عليه الأول، وإذ كان مؤدى الطعن على هذا النحو متصلاً بتقدير الواقع، فإنه يتعين استظهار الواقعة برمتها وتقدير العقوبة على ضوئها. كما أنه لا محل أيضاً بالنسبة للطاعن الثالث ـ في خصوصية هذه الدعوى ـ لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار أن العقوبة المقضى بها عليه وهي السجن ثلاث سنوات مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد، ذلك لأن الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى لجناية الشروع في القتل العمد، وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني، هذا فضلاً عن أنه لما كانت العقوبة المقررة لجزيمة الشروع في القتل العمد هي الأشغال الشاقة الموقتة أو السجن طبقاً للمادتين ٤٦، ٢٢٤ من قانون العقوبات، وكانت المادة ١٧ من القانون آنف الذكر-التي أعملها الحكم في حق الطاعن الثالث تبيح النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس الذي لايجوز أن تنقص مدته عن ثلاثة شهور، وأنه وإن كان هذا النص يجعل النزول بالعقوبة المقررة للجريمة إلى العقوبة التي أباح النزول إليها جوازياً، إلا أنه يتعين على المحكمة، إذا ما رأت أخذ المتهم بالرأفة ومعاملته طبقاً للمادة ١٧ المشار إليها، ألا ترقع العقوبة إلا على الأساس الوارد في هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة محل الاتهام. وإذ كان ذلك، وكان الحكم قد أفصح عن معاملة الطاعن الثالث طبقاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات، وهي إحدى العقوبتين التخبيرتين المقررتين لجريمة الشروع في القتل العمد التي دين الطاعن بها طبقاً للمادنين ٤٦، ٢٣٤ من

قانرن المقربات، فإنه يكون قد خالف القانون، إذ كان عليه أن ينزل بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس أمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر. أما كان ما نقدم، وكان الميب الذي شاب الحكم لم يقتصر على الخطأ في تطبيق القانون بل تعداه إلى القصور في التسبيب الذي يتصل بالطاعنين جميعاً فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة، وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.

## جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد محمد زايد نانب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ محمد حسام الدين الغريانى ومحمد شتا وأحمد عبد القوى نواب رئيس المحكمة وأسامة توفيق.

#### $( ) \forall \forall )$

## الطعن رقم ٢٦١٧ لسنة ٦٥ القضائية

 (١) محكمة الموضوع «سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى».

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى. موضوعي. مادام سائغاً.

(۲) إثبات «شهود». محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل».
 حكم «تسبيب». تسبيب غير معيب». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل
 منها».

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .

تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها. لايعيب الحكم. مادام استخلص المقيقة من أقرالهم استخلاصاً سائغاً.

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز أمام النقض.

(٣) إثبات ربوجه عام، رشهادة، . حكم ،تسبيبه. تسبيب غير معيد، .

اتفاق مضمون وفحوى أقوال المجنى عليها مع ما استخلصه الحكم منها. لا خطأ في الإسناد.

(٤) إثبات ،شهود، . حكم ، ما لا يعيبه في نطاق التدليل، .

إحالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال أحدهم. لا يعييه. ما دامت أقوالهم متفقه مع ما استند إليه الحكم منها.

(٥) دفوع «الدفع ببطلان القبض» «الدفع ببطلان الاعتراف».
 حكم «تسييه». تسبيب غير معيب».

عدم تعويل الحكم على الدليل المستمد من القبض والاعتراف. ينحسر معه الالتزام بالرد على الدفع ببطلافهما.

(٦) دفوع «الدفع بتلفيق التهمة». دفاع «الإخلال بحق الدفاع.
 ما لا يوفره».

الدفع بتلفيق التهمة. دفاع موضوعي. الرد عليه صراحة. غير لازم. استفادته ضمناً من القضاء بالإدانة. استناداً إلى أدلة الثبرت التي أوردها الحكم.

(٧) خطف. جریمة ،أرکانها، . قصد جنائی . حکم ،تسبیبه . تسبیب غیر معیب .

جناية خطف أنثى بغير رضاها. لا تستازم قصدا خاصاً اكتفاء بالقصد العام. التحدث عن هذا الركن استقلالا . غير لازم . كفاية ما أورده الحكم من وقائع وظروف للتدليل عليه .

#### (٨) عقوية انقديرهاا.

معاقبة الطاعن عن جريمة خطف أنثى فى حدود نص المادة ١/٢٩٠ عقوبات ووفق ما جرى به نص المادة ٢/٤٦ منه. صحيح.

١- من المقرر أن المحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر المناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة الواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليها افتناعها مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق.

Y- من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع بغير معقب، وكان لا يعيب الحكم تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها مادام استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه وكانت المحكمة قد بينت في حكمها واقعة الدعوى على الصورة التي استقرت في وجدانها وأوردت أدلة الثبوت المؤدية إليها. ومن ثم فلا محل لتعييب الحكم في صورة الواقعة التي اعتنقتها المحكمة. واقتنعت بها ولا في تعويله في قضائه بالإدائة على أقوال شهود الإثبات بدعوى تضارب أقوالهم ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في ذلك إنما ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه ولا مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض.

٣ـ لما كان البين من المفردات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن أن ما أورده الحكم المطعون فيه عند تحصيله لأقوال المجنى عليها له في الأوراق صداه وما استخلصه منها لم يخرج عن مضمونها وفحواها، فإن ما يعييه الطاعن على الحكم من خطأ في الاسناد لا يكون له محل.

٤- من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده
 من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها.

مد لما كان ما يثيره الطاعن من نعى على الحكم لعدم رده على الدفع ببطلان
 القبض أو الاعتراف مردوداً بأن الحكم قد بنى قضاءه على ما اطمأن إليه من أدلة
 الثبرت التى قام عليها ولم يعول على أى دليل مستمد من هذا القبض أو الاعتراف ولم
 يشر إليه فى مدوناته، ومن ثم فقد انحصر عنه الالتزام بالرد استقلالا على هذا الدفع.

٦- لما كان ما يثيره الطاعن بشأن تلفيق التهمة وقدم إصابة الشاهد الثانى من الدفوع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل رداً صريحاً مادام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردها الحكم.

٧- لما كان القانون لا يستازم قصداً خاصاً فى جناية خطف أنثى بغير رضاها التى دان الطاعن بها اكتفاء بالقصد العام ولا يازم فى القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه.

٨ لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بالأشفال الشاقة لمدة خمس سنوات فى حدود نص المادة ١/٢٩٠ من قانون العقوبات المنطبق على واقعة الدعوى ووفق ما جرى به نص المادة ٢/٤٦ من القانون سالف الذكر، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

## الوتىسائع

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ.

#### المحكمسة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الشروع فى خطف أنثى بطريق الإكراء قد شابه القصور فى التسبيب والخطأ فى الإسناد والفساد فى الاستدلال والإخلال بحق الدفاع والخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن الحكم اعتنق تصويراً لواقعة الدعوى استمده من أقوال المجنى عليها وباقى شهود الإثبات رغم ما شاب تلك الأقوال من تناقص، وأسند إلى المجنى عليها القول بأن الطاعن هددها بمطواة رغم خلو أقوالها بالتحقيقات من ذلك القول، وأحال فى بيان مؤدى أقوال الشاهد ..... إلى أقوال المجنى عليها رغم أن أقوالها تخالف ما شهد به بالتحقيقات، وأغفل الحكم بيان مضمون أقوال الرائد ..... وأغفل دفاعه بشأن بطلان التبض والاعتراف وأن التهمة ملفقة وأن إصابة الشاهد الثانى سابقة على الحادث. ولم يعن ببيان القصد الجنائى وأوقع عليه عقوية جريمة الخطف دون عقوبة جريمة الشروع فيها التى أحيل للمحاكمة من أجلها وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تترافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الشروع في خطف أنثى بطريق الإكراء التي دان الطاعن بها وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليها وشاهدى الإثبات والتقرير الطبي الخاص بالشاهد الثانى وهي أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها . لما كان ذلك، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليها اقتناعها مادام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في المقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق، وأن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع بغير معقب، وكان لا يعيب الحكم تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها مادام استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه وكانت المحكمة قد بيئت في حكمها واقعة الدعوى على الصورة التي استقرت في وجانها وأوردت أدلة الثبوت المؤدية إليها. ومن ثم فلا محل لتعييب الحكم في صورة

الواقعة التي اعتنقتها المحكمة. واقتنعت بها ولا في تعويله في قضائه بالإدانة على أقوال شهود الإثبات بدعوى تصارب أقوالهم ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في ذلك إنما ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه ولا مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض. لما كان ذلك وكان البين من المفردات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن أن ما أورده الحكم المطعون فيه عند تحصيله لأقوال المجنى عليها له في الأوراق صداه وما استخلصه منها لم بخرج عن مضمونها وفحواها، فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم من خطأ في الإسناد لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه لايعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها وإذ كان الثابت على نحو ما سلف أن ما أورده الحكم من أقوال المجنى عليها له أصله الثابت بالأوراق ولم يخرج الحكم عن مدلول شهادتها فلا ضير على الحكم من بعد إحالته في بيان أقوال الشاهد الثاني إلى ما أورده من أقوال المجنى عليها أو إحالته في بيان شهادة الرائد .... إلى أقوال المجنى عليها وأقوال الشاهد الثاني ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان ما يثيره الطاعن من نعى على الحكم لعدم رده على الدفع ببطلان القبض أو الاعتراف مردوداً بأن الحكم قد بني قضاءه على ما اطمأن إليه من أدلة الثبوت التي قام عليها ولم يعول على أي دليل مستمد من هذا القبض أو الاعتراف ولم يشر إليه في مدوناته، وم ثم فقد انحسر عنه الإلتزام بالرد استقلالاً على هذا الدفع، لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن بشأن تلفيق التهمة وقدم إصابة الشاهد الثاني من الدفوع المرضوعية التي لا تستوجب في الأصل رداً صريحاً مادام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم فإن ما يثيره الطاعن في

هذا الصدد لا يكون سديداً. لما كان ذلك وكان القانون لا يستازم قصداً خاصاً في جناية خطف أنثى بغير رصاها التي دان الطاعن بها اكتفاء بالقصد العام ولا بازم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه، وإذ كان الحكم السطعون فيه قد خلص في بيان كلف إلى توافر أركان الجريمة التي دان الطاعن بها وتوافر الدليل عليها فلا يعيبه عدم تحدثه صراحة عن القصد الجنائي ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن في غير محله. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد قصني بمعاقبة الطاعن غير محله. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد قصني بمعاقبة الطاعن المأشفال الشاقة لمدة خمس سنوات في حدود نص المادة ٢/٢٩ من قانون العقويات المنطبق على واقعة الدعوى ووفق ما جرى به نص المادة ٢/٤٦ من القانون سالف الذكر، فإنه يكون قد طبق القانون نطبيةاً صحيحاً ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن غير سديد. لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً الشأن غير سديد. لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً

## جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد حسين لبيب نائب رئيس اغكمة، وعضوية السادة المستشارين، رضوان عبد العليم ومصطفى عبد الجيد وزغلول البلشى نواب رئيس انحكمة، وعبد الرحمن فهمي.

#### (144)

## الطعن رتم ٢٠٠١٠ لسنة ٥٩ القضائية

 (۱) دخول عقار بقصد منع حیازته. قانون «تفسیر»، جریمة «ارکانها».

الجريمة المؤثمة بالمادة ٣٧٠ عقربات. مناط تحققها؟

المنازعات المدنية بين حائزى المكان الواحد أو المشاركين فيه. خروجها من نطاق تطبيق هذه المادة.

 (۲) دخول عقار بقصد منع حیازته. حکم «تسبیبه، تسبیب غیر معیب». نقض «أسیاب الطعن، ما لا یقیل منها».

حيازة الزوجة لمسكن الزوجية. استمدادها من حيازة الزوج. مؤدى ذلك؟

حيازة الزوج مسكن الزوجية. ذات طابع خاص . تطقها به وحده . إقامة الطاعنة مع زوجها بمسكن الزوجية . مهما طال أمدها . لا تجعلها حائزة له .

منع المطعون ضده لزوجته الطاعنة من دخول مسكن الزوجية. لا تقوم به جريمة المادة ٣٧٠ عقوبات. النزام الحكم المطعون فيه هذا النظر صحيح. 1. لما كانت المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات قد نصت على أن عكل من دخل بيناً مسكوناً أو معداً للسكنى أو في أحد ملحقاته، أو سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال وكانت هذه الأشياء في حيازة آخر قاصداً من ذلك مدع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها، أو كان قد دخلها بوجه قانونى وبقى فيها بقصد ارتكاب شئ مما نكر يعاقب بالحبس مدة لاتزيد عن سئتين أو بغرامة لانجاوز ثلاثمائة جديه، وجاء في تطيقات الحقانية على قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤ الذي نقلت عنه أحكام الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الذي ورد به المادة المذكورة معاقب عليه قانوناً في أماكن حيازة الغير، أو يوجدون لمثل هذا الغرض في أماكن من معاقب عليه قانوناً لميازة خ٣٧ من قانون العقوبات أن تكون الحيازة خالصة المجنى عليه، وأن يكون الجانى من غير حائزى العقوبات أن تكون الحيازة خالصة المجنى عليه، وأن يكون الجانى من غير حائزى المكان أو المشاركين في حـــــــازته، وبذلك تخــرج عن نطاق تطبــيق هذه المادة المذازعات المدنية بين حائزى المكان الواحد أو المشاركين فيه.

٧- لما كانت الزوجة تستمد حيازتها لمسكن الزوجية من حيازة زوجها - سواء كان مالكاً له أو مستأجراً - بما لازمه أن حيازتها لمسكن الزوجية رهن بمشيئته له أن يبقيها، كما أن له أن ينهيها بغير النزام عليه وكانت حيازة الزوج لمسكن الزوجية لاصلة لها بما يربطه بزوجته من التزامات قانونية وواجبات أدبية مصدرها رابطة الزوجية التى تجمع بينهما، وهى ذات طابع خاص، قابلة للتغيير والتعديل ومتعلقة به وحده، فإن إقامة الطاعنة مع زوجها المطعون صده بمسكن الزوجية ـ مهما طال أمدها ـ لا تجعل منها حائزة له، ولا ترتب لها حقاً في الإقامة فيه معه على غير

إرادته. لما كان ذلك، وكان الثابت بمدونات المكم المطعون فيه أن الطاعنة متزوجة من المطعون ضده، وأنهما يقيمان بعين النزاع بحسبانها مسكناً للزوجية فإن تعرض من المطعون ضده لها ومنعها من دخول مسكن الزوجية \_ بغرض صحة ما تثيره الطاعنة بأسباب طعنها \_ أمر متعلق به وحده، ولا يعدو مجرد إخلال بالتزام قانونى وواجب أدبى لا تقوم به الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات المسندة للمطعون ضده لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد ألتزم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون على الرجه الصحيح .

### الوتىسائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بوصف أنه دخل بيناً مسكوناً في حيازة ..... بقصد منع حيازتها بالقوة على النحو المبين بالأوراق. وطلبت عقابه بالمادتين ٣٧٦، ٣٧٧ من قانون العقوبات. وادعت المجنى عليها مدنياً قبل المطعون ضده بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة جنح النزهة قضت حضورياً ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وإلغاء قرار قاضى الحيازة المؤرخ .... استأنفت المدعية بالحقوق المدنية، ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية ـ بهيئة استئنافية ـ قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأبيد الحكم المستأنف.

فطعن الأستاذ/ .... المحامى عن الأستاذ/ .... نيابة عن المدعية بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ.

#### المكسية

حيث إن الطاعنة ـ المدعية بالحقوق المدنية ـ تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة دخول بيت مسكون بقصد منع حيازته بالقوة ورفض دعواها المدنية ـ قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال وران عليه الإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الحكم دلل على انتفاه ركن القوة بمالا ينفيه، وأقام فضاءه على وجود مسكن آخر الزوجية دون دليل، وعول على أقوال حارس المقار المملوك لوالد المطعون ضده والتفت عن أقوال الجيران دون مبرر مقبول، وأن الطاعنة لم تعلن بجلسة .... ولم تجبها المحكمة لطلب التأجيل لحضور محاميها ـ مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق، أن الدعوى الجنائية أقيمت ضد المعطون صده بوصف أنه في يوم ..... دخل بيتاً مسكوناً في حيازة ... بقصد منع حيازتها بالقوة على النحو المبين بالأوراق، وطلبت عقابه بالمادنين ٢٧٠، ٢٧٠ من قانون العقوبات، وادعت الطاعنة مدنياً قبل المطعون صده بعبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة أول درجة قضت ببراءة المنهم ورفض الدعوى المدنية وإلغاء قرار قاصى الحيازة المؤرخ ..... وإذ استأنفت المدعية بالحقوق المدنية قضت محكمة ثانى درجة بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأبيد الحكم المستأنف لما كان ذلك، وكانت المادة ٢٧٠ من قانون العقوبات قد نصت على أن وكل من دخل بيناً مسكوناً أو معداً للسكلى أو في أحد ملحقاته، أو سفيلة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال وكانت هذه الأشياء في حيازة آخر قاصداً من ذلك منع حيازته محل معد لحفظ المال وكانت هذه الأشياء في حيازة آخر قاصداً من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها أو كان قد دخلها برجه قانوني وبقى فيها بقصد ارتكاب

شئ مما ذكر بعاقب بالمس مبدة لاتزيد عن سنتين أو بغرامة لا تماوز ثلاثمائة جنيه، . وجاء في تعليقات العقانية على قانون العقربات الصادر سنة ١٩٠٤ الذي نقلت عنه أحكام الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الذي ورد به المادة المذكورة - أن الغرض الأصلي من هذا الباب هو معاقبة الأشخاص الذين بدخاون لغرض معاقب عليه قانوناً في أماكن في حيازة الغير، أو بوجدون لمثل هذا الغرض في أماكن من هذا القبيل. مما مفاده أنه يشترط لقبام الحريمة المؤثمة بالمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات أن تكون الحيازة خالصة للمجنى عليه، وأن يكون الجاني من غير حائزي المكان أو المشاركين في حيازته، وبذلك تخرج عن نطاق تطبيق هذه المادة المنازعات المدنية بين حائزي المكان الواحد أو المشاركين فيه. لما كان ذلك، وكانت الزوجة تستمد حيازتها لمسكن الزوجية من حيازة زوجها ـ سواء كان مالكاً له أ. مستأحراً . بما لازمه أن حيازتها لمسكن الزوجية رهن بمشيئته له أن يبقيها، كما أن له أن ينهيها بغير التزام عليه وكانت حيازة الزوج لمسكن الزوجية لا صله لها بما يربطه يزوجته من التزامات فانونية وواجبات أدبية مصدرها رابطة الزوجية التي تجمع بينهما، وهي ذات طابع خاص قابلة للتغيير والتعديل ،متعلقة به وحده، فإن إقامة الطاعنة مع زوجها المطعون ضده بمسكن الزوجية ـ مهما طال أمدها ـ لانجعل منها حائزة له، ولا ترتب لها حقاً في الإقامة فيه معه على غير إرادته. لما كان ذلك، وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنة متزوجة من المطعون ضده، وأنهما يقيمان بعين النزاع بحسبانها مسكنأ للزوجية فإن تعرض المطعون ضده لها ومنعها من دخول مسكن الزوجية ـ بفرض صحة ما تثيره الطاعنة بأسباب طعنها ـ أمر متعلق به وحده، ولايعدو مجرد إخلال بالتزام قانوني وواجب أدبي لا تقوم به الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات المسندة للمطعون صده.

لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد النزم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون على الرجه الصحيح، ويصحى ما تثيره الطاعنة بأسباب طعنها غير مجد. لما كان ما نقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس مفصحاً عن عدم قبوله وتعين التقرير بذلك مع مصادرة الكفالة وإلزام الطاعنة المصاريف المدنية.

### جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد حسين لبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ رضوان عبد العليم ومصطفى عبد المجيد وزغلول البلشى نواب رئيس المحكمة، وعبد الرحمن فهمي.

### (144)

# الطعن رقم ٢٠٩٠٩ لسنة ٥٩ القضائية

(١) اختصاص «الاختصاص الولائي». قانون «تفسيره».

المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفصل في الجرائم كافة إلا ما استثنى بنص خاص. أساس ذلك؟

إجازة بعض القوانين إحالة جرائم معينة إلى محاكم خاصة لا يسلب المحاكم العادية ولايتها في الفصل في تلك الجرائم. مادام أن القانون الخاص لم يرد به أى نص على انفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص. سواء أكان معاقباً عليها بمقتضى قانون عام أم خاص.

 (٢) اختصاص «الاختصاص الولائي». محاكم عسكرية. قانون «تفسيره». قوة الأمر المقضى. دفاع «الإخلال بحق الدفاع. ما لايوفره».

قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦. خول المحاكم الصكرية الاختصاص بنوع معين من الجرائم ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين. إلا أنه لم يؤثرها في غير نطاق الأحداث الخاصعين لأحكامه بهذه المحاكمة وذلك الاختصاص أو يحظرها على المحاكم العادية.

الاختصاص يكرن مشتركاً بين المحاكم العادية والمحاكم العسكرية ولايمنع نظر أيهما فيها من نظر الأخرى إلا أن تحول دون ذلك قرة الأمر المقمني.

عدم التزام الحكم بالرد على الدفاع القانوني ظاهر البطلان.

(٣) دعوى جنائية اقيود تحريكهاا موظفون عموميون .

لا يجوز لغير النائب العام أو المحامى العام أو رئيس الليابة تحريك الدعوى الجنائية ضد موظف عام أو من في حكمه بجريمة وقعت منه أثناء وبسبب وظيفته. أساس ذلك؟

### (٤) دعوى جنائية ،قيود تحريكها، . موظفون عموميون .

معى يعد الشخص موظفاً عاماً؟

أفراد القرات المسلحة وكل من يقوم بأداء عمل يتصل بالخدمة العامة. اعتبارهم في حكم الموظفين العموميين بالنسبة لجرائم الرشوة والاختلاس وتلك الواردة في البابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات. سواء كانت الوظيفة أو الخدمة دائمة أو مؤقفة. بأجر أو بغير أجر. طواعية أو جبراً.

المجندين في القوات المسلحة. عدم سريان المادة ٦٣ إجراءات عليهم، علته : عدم اعتبارهم في حكم الموظفين العموميين، التزام الحكم المطعون فيه هذا النظر. لا خطأ.

 ١ـ لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفصل في الجرائم كافة إلا ما استثنى بنص خاص عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة عشرة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٢٤ لمسلة ١٩٧٧، في حين أن غيرها من المحاكم ليست إلا محاكم استثنائية وخاصة، وأنه وإن أجازت القوانين في بعض الأحوال، إحالة جرائم معينة إلى محاكم خاصة، إلا أن هذا لا يسلب المحاكم العادية ولايتها في الفصل في تلك الجرائم مادام أن القانون لم يرد به أى نص على أنفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص، يستوى في ذلك أن تكون الجريمة معاقباً عليها بعرجب القانون العام أو بمقتضى قانون خاص.

٧- من المقرر أن المحاكم العسكرية المنصوص عليها في القانون رقم ٢٥ لسنة المحدار قانون الأحكام العسكرية المنصوص عليها في القانون الأحكام العسكرية ليست إلا محاكم خاصة ذات اختصاص خاص، وأنه وإن ناط بها هذا القانون الاختصاص بنوع معين من الجرائم، ومحاكمة فلمة خاصة من المتهمين، إلا أنه لم يؤثرها بهذه المحاكمة وذلك الاختصاص أو يحظرهما على المحاكم العادية، وإنه لايحول بين المحاكم العادية وبين الاختصاص بالفصل في الجرائم المنصوص عليها فيه ـ عدا جرائم الأحداث الخاصعين لأحكامه مانع من القانون، ويكون الاختصاص في شأنها مشتركاً بين القضاء العسكرى وبين المحاكم العادية، ولايمنع نظر أيهما فيها من نظر الأخرى، إلا أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضى، فإن ما يثيره الطاعن من عدم اختصاص المحكمة المطعون في حكمها بنظر الدعوى يكون على غير سند من القانون، ويتمخض دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان لم يكن الحكم في حاجة إلى الرد عليه أو حتى إيراده.

٣. لما كانت الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة إلا بالنسبة للموظفين أو المستخدمين العامين، دون غيرهم، لما يرتكوه من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسبها.

٤- لما كان من المقرر أن الموظف أو المستخدم العام هو الذي يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام، عن طريق شغله منصباً يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق، وكان المشرع كلما رأى اعتبار أشخاص معينين في حكم الموظفين العامين في موطن ما، أورد به نصاً، كالشأن في حرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والتسبب خطأ في إلحاق ضرر جسيم بالأموال، وغيرها من الجرائم الواردة بالبابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات حين أورد في الفقربين الثالثة والسادسة من المادة ١١٩ مكرراً منه، أنه يقصد بالمظوف العام في حكم هذا الباب أفراد القوات المسلحة، وكل من يقوم بأداء عمل يتصل بالخدمة العامة بناء على تكليف صادر إليه بمقتضى القوانين أو من موظف عام في حكم الفقرات السابقة متى كان يملك هذا التكليف بمقتضى القوانين أو النظم المقررة، وذلك بالنسبة للعمل الذي يتم التكليف به. ونصت ذات المادة في فقرتها السابقة على أنه يستوى أن تكون الوظيفة أو الخدمة دائمة أو مؤقتة بأجر أو بغير أحر طواعية أو جيراً. فجعل هؤلاء في حكم أوللك الموظفين العامين في هذا المجال المعين فحسب دون سواه، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما اسبغته من حماية خاصة على الموظف أو المستخدم العام. لما كان ذلك، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المتهم مجند بالقوات المسلحة، فإن ما تسبغه الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ سالفة الذكر من حماية الموظف العام أو المستخدم العام، بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية صده لجريمة وقعت منه أثناء تأديته وظيفته أو بسببها إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيامة لا تنظية , عليه لأنه لابعد في حكم الموظفين العامين في معنى هذه المادة . لما

كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد النزم هذا النظر، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح، ويكون النعى عليه فى هذا الصدد غير سديد.

### الوتىسائع

اتهمت النيابة العامة .... (محكوم عليه) بوصف أنه تسبب خطأ في وفاة ..... و ..... وكان ذلك ناشداً عن إهماله ورعونته بأن قاد مركبة ألية اسبارة نقل عام خاصة بالجيش، بحالة ينجم عنها الخطر فصدم الدراجة البخارية التي كان يستقلها المجنى عليهما فأحدث بهما الإصابات الثابتة بالأوراق التي أودت بحياتهما. ثانياً: قاد مركبة ألية بحالة ينجم عنها الخطر. ثالثاً: تسبب بإهماله في إتلاف الدراجة البخارية رقم ..... قليوبية. وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ / ١ /٣٧٨ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١، والمواد ١،٣، ٤، ٧٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ والمادتين ١١٦،٢ من اللائصة التنفيذية. وادعى ورثة المجنى عليهما مدنياً قبل المتهم ووزير الدفاع بصفته الممدول عن الحقوق المدنية عن الأول بمبلغ واحد وخمسين جنيها وعن الثاني بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة جنح بنها قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام أولاً: في الدعوى الجنائية برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولانياً. ثانياً : برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني. ثالثاً ته بتغريم المتهم مائتي جنيه. وفي الدعوى المدنية بإلزامه بالتضامن مع وزير الدفاع بصفته بأن يؤديا للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهأ ومائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت. استأنف المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية.

ومحكمة بنها الابتدائية - بهيئة استثنافية - قضت حضورياً بقبول الاستثناف شكلاً وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف ويرفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى واختصاصها ويرفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بغيز الطريق القانونى ويقبولها ويتغريم المتهم مائتى جنيه.

فطعن الأستاذ/ ..... المستشار بهيئة قضايا الدولة نيابة عن السيد وزير الدفاع ..... إلخ.

#### المكمسة

من حيث إن قصاء هذه المحكمة قد استقر على أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفصل في الجرائم كافة إلا ما استثنى بنص خاص عملاً بنص الفقرة الأولى من العادة الخامسة عشرة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٢٦ لمنة ١٩٧٧، في حين أن غيرها من المحاكم لبست إلا محاكم استثنائية وخاصة، وأنه وإن أجازت القوانين في بعض الأحوال، إحالة جرائم معينة إلى محاكم خاصة، إلا أن هذا لا يسلب المحاكم العادية ولايتها في الفصل في تلك الجرائم صادام أن القانون لم يرد به أي نص على انفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص، يستري في ذلك أن تكون الجريمة معاقباً عليها بمرجب القانون إلمام أو بمقتضى قانون خاص، وأن المحاكم العسكرية المنصوص عليها في القانون رقم ٢٥ لمنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية ليست إلا محاكم خاصة ذات اختصاص خاص، وأن ناط بها هذا القانون الاختصاص بنوع معين من الجرائم، ومحاكمة

فلة خاصة من المتهمين، إلا أنه لم يؤثرها بهذه المحاكمة وذلك الاختصاص أو يعظرهما على المحاكم العادية، وأنه لا يحول بين المحاكم العادية وبين الاختصاص بالفصل في الجرائم المنصوص عليها فيه ـ عدا جرائم الأحداث الخاضعين لأحكامه ـ مانع من القانون، ويكون الاختصاص في شأنها مشتركاً بين القضاء العسكري وبين المحاكم العادية، ولايمنع نظر أيهما فيها من نظر الأخرى، إلا أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضى، فإن ما يثيره الطاعن من عدم اختصاص المحكمة المطعون في حكمها بنظر الدعوى يكون على غير سند من القانون، ويتمخض دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان لم يكن الحكم في حاجة إلى الرد عليه أو حتى إيراده، فضلاً عن أنه رد عليه رداً سائغاً ومقبولاً. لما كان ذلك، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية، لم تسبغ الحماية المقررة بها في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية، إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة إلا بالنسبة للموظفين أو المستخدمين العامين، دون غيرهم، لما يرتكبوه من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها، وكان من المقرر أن الموظف أو المستخدم العام هو الذي يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام، عن طريق شغله منصباً يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق، وكان المشرع كلما رأى اعتبار أشخاص معينين في حكم الموظفين العامين في موطن ما، أورد به نصاً، كالشأن في جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والتسبب خطأ في إلحاق ضرر جسيم بالأموال، وغيرها من الجرائم الواردة بالبابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات حين أورد في الفقرتين الثالثة والسادسة من المادة ١١٩ مكرراً منه، أنه يقصد بالموظف العام في حكم هذا الباب أفراد القوات المسلحة، وكل من يقوم بأداء عمل يتصل بالخدمة العامة بناء على تكليف صادر إليه بمقتضى القوانين أو من موظف عام في

حكم الفقرات السابقة متى كان يملك هذا التكليف بمقتضى القوانين أو النظم المقررة، وذلك بالنسبة للعمل الذى يتم التكليف به. ونصت ذات المادة فى فقرتها السابقة على أنه يستوى أن تكون الوظيفة أو الخدمة دائمة أو مؤقلة بأجر أو بغير أجر طواعية أو جبراً، فجمل هؤلاء فى حكم أولئك الموظفين العامين فى هذا المجال المعين فحسب درن سواه، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجائنية فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف أو المستخدم العام. لماكان ذلك، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المتهم مجند بالقوات المسلحة، فإن ما العام، بعدم جواز رفع الدعوى الجائنية صنده لجريمة وقعت منه أثناء تأديته وظيفته أو المستخدم بسببها إلا من الناتب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة لا تنطبق عليه لأنه لا يعد فى حكم الموظفين العامين فى معنى هذه المادة. لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح، ويكون النعى عليه فى هذا الصدد غير سديد، لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على وجهه الصحيح، غير أساس ومن ثم يتعين التقرير بعدم قبوله موضوعاً.

### جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد حسين ليب نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ رضوان عبد العليم ومصطفى عبد الجيد وزغلول البلشى نواب رئيس المحكمة، وعبد الرحمن فهمي.

#### $(1 \wedge \cdot)$

# الطعن رقم ٣٩٧٢ لسنة ٦٠ القضائية

نقض ، التقرير بالطعن والصفة فيه، . وكالة .

وجوب أن يكون المحامى المقرر بالطعن بالنقض فى المواد الجنائية. وكيلاً عن الطاعن وقت التقرير به. أساس ذلك؟

صدور توكيل لاحق استناداً إلى القانون ١٠٦ أسنة ١٩٦٢ لايمند إلى إجراءات الطعن في العواد الجنائية. علة ذلك وأثره ؟

لما كان المحامى ..... قرر بالطعن بطريق التقض بتاريخ ..... بصفته الوكيل عن المحكوم عليه، لما كان ذلك وكان يبين من الإطلاع على التوكيل العام، المقدم فى الطعن والذى يخول الوكيل عن المحكوم عليه حق الطعن بالنقض نيابة عن موكله أنه صادر بتاريخ ...... أى لاحق على التقرير بالطعن ـ وكان من المقرر أن الطعن بالتقض فى المواد الجنائية حق شخصى لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد غيره أن ينوب عنه فى مباشرة هذا

الحق إلا بإننه، ولا يغير من ذلك صدور توكيل لاحق استناداً إلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بتعديل إجراءات الطعن أمام محكمة النقض ذلك أن التعديل تناول المادة السابقة من القانون رقم ٥٧ لمنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الواردة في باب الطعن بالنقض في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية ولم يمتد إلى إجراءات الطعن في المواد الجنائية المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون ذاته، لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون مفصحاً عن عدم قبوله شكلاً ويتعين التقرير بذلك للتقرير به من غير ذي صفة.

### الوتسسائع

انهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أصدر شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل السحب مع علمه بذلك. وطلبت عقابه بالمادنين ٣٣٧، ٣٣٧ من قانون العقوبات. ومحكمة جنح صدفا قضت حضورياً اعتباريا عملا بمادتى الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جديهاً لوقف التنفيذ. استأنف. ومحكمة أبو نيج الابتدائية ـ بهيئة استئنافية ـ قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه.

فطعن الأستاذ/ ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ.

#### المكمسة

من حيث إن المحامى ..... قرر بالطعن بطريق النقض بتاريخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٩٠ بصفته الوكيل عن المحكوم عليه . لما كان ذلك . وكان يبين من الاطلاع على التوكيل العام ، المقدم في الطعن والذي يخول الوكيل عن المحكوم عليه حق الطعن بالنقض نيابة عن موكله أنه صادر بتاريخ ٢٥ من يناير سنة ١٩٩٠ أى لاحق على التقرير بالطعن ـ وكان من المقرر أن الطعن بالنقض في المواد الجنائية حق شخصى لمن صدر الحكم صده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه ، ولا يغير من ذلك صدور توكيل لاحق استناداً إلى القانون رقم ١٩٠٦ لسنة ١٩٦٢ بتعديل إجراءات الطعن أمام محكمة النقض الواردة في باب الطعن بالنقض في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الواردة في باب الطعن بالنقض في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية ولم يمتد إلى إجراءات الطعن في المواد الجنائية المنصوص عليها في المادة ٢٤ من القانون ذاته . لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون مفصحاً عن عدم قبوله شكلاً ويتعين التقرير بذلك للتقرير به من غير ذي صفة .

### جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المنتشار/ محمد حسين لبيب نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ رضوان عبد العليم ومصطفى عبد الجيد وطه سيد قاسم نواب رئيس المحكمة، وعبد الرحمن فهمي

#### $(1 \wedge 1)$

# الطعن رقم ١٧٦٨٩ لسنة ٦٦ القضائية

مواد مخدرة. جريمة «أركائها». قانون «تفسيره». حكم «تسبيبه». تسبيب معيب». محكمة الموضوع «سلطتها في تعديل وصف التهمة». وصف التهمة». وصف التهمة .

مناط التأثيم في جريمة إحراز أو حيازة مادة من المواد التي تخضع لبعض قيود المواد المخدرة أن تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المبينة حصراً في الجدول الثالث الملحق بالقانون ١٨٦٠ لسنة ١٩٦٠.

خلو الجدول المذكور من مادة والفلونيترا زيبام، وورودها في شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الطبية المؤثرة على الحالة النفسية الصادر تنفيذاً للقانون ١٢٧ لمئة ١٩٥٠ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة. مؤداه؟

القضاء بإدانة الطاعنة لإحرازها مادة «الفلونسرا زيبام» بقصد الاتجار. خطأ في القانون.

عدم نقيد محكمة الموضوع بالوصف الذي تسبغه النيابة على الواقعة . واجبها أن تصف الواقعة بالوصف الصحيح . قعود المحكمة عن بحث ما يكونه الفعل المسند إلى الطاعنة من جريمة أخرى غير التي دانها بها، خطأ.

أثره : نقض الحكم والإحالة.

لما كان مناط الناثيم في جريمة إحراز أو حيازة مادة من المواد التي تخضع ليعض قبود المواد المخدرة التي دينت الطاعنة بها بصريح نص المادتين ٢٧ ، ٤٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والانجار فيها المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ أن تكون المادة المضبوطة من المواد المبينة حصرا في الجدول الثالث الملحق بالقانون الأول، وكان البين من هذا الجدول والذى تكفل ببيان المواد التى تخضع لبعض قيود المواد المخدرة أنه لا يتضمن مادة والفاونيترا زيبام وإنما وردت هذه المادة ضمن المواد المدرجة في الجدول الأول الملحق بقرار وزير المسحسة رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥ في شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الطبية المؤثرة على الحالة النفسية الصادر تنفيذاً للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصبدلة، وإذ كان البين من استقراء نصوص القرار سالف الذكر أن المخاطب بأحكامه هم الصيادلة والأطباء دون غيرهم من الأشخاص ويؤكد هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٩ منه من وجوب إخطار النقابة المختصة بأي مخالفة لأحكامه. فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة لإحرازها (الفلونيترا زيبام) بقصد الانجار بكون قد أخطأ صحيح القانون، وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يوجب نقصه بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن. ولما كانت المحكمة بقضائها هذا قد قعدت عن بحث ماعساء أن بكونه الفعل المسند إلى الطاعنة من جريمة أخرى غير التي دانها بها وكانت محكمة الموضوع غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة للواقعة

رهر الذى دينت به الطاعنة ولها بل من واجبها أن نصف الواقعة المطروحة أمامها وصفها الصحيح فى القانون، لما كان ذلك، فإنه يتعين أن يكون النقض مقروناً بالإحالة.

### الوتسسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة أحرز بقصد الاتجار أقراصا تحتوى على مادة 
«الظونيترا زيبام» المخدرة فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً. وطلبت عقابها بالمواد 
الأحراء / 1/2 / 1/2 / 2 من القانون رقم / 142 بشأن مكافحة المخدرات 
وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المحدل بالقانونين رقمى ٥٠ لسنة ١٩٨٤ / ١٢٨ لسنة 
١٩٨٩ والبند رقم ، ٢٠ مادة ، د، من الجدول الثالث الملحق بالقانون الأول المعدل بقرار 
وزير الصحة رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٩ . ومحكمة جنح الجمرك قضت حضورياً عملاً بمواد 
الاتهام بحبس المتهمة سئين مع الشغل وغرامة ألفى جنيه ومصادرة المخدر 
المضبوط. استأنف. ومحكمة الإسكندرية الابتدائية ـ بهيئة استئنافية ـ قضت حضورياً 
بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف.

فطعنت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ.

#### المكمسة

حيث إن الطاعنة تنمى على العكم المطمون فيه أنه إذ دانها بجريمة إحراز أقراص تحتوى على مادة الفاونيترا زيبام المخدرة بقصد الاتجار قد انطرى على الإخلال جمق الدفاع وشابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال، ومخالفة الثابت بالأوراق ذلك بأنه لم يتجه إلى طلب المدافع عن الطاعنة أجلا للاطلاع وضم لفتر الأخوال وسماع شهود الإثبات، وأثار المدافع عن الطاعنة أن الواقعة لم تكن في حالة تلبس وقد اختلق الضابط هذه الحالة في تصوير غيركاف لتوافرها ليصحح بها الإجراء الباطل غير أن الحكم أطرح ذلك بما لا يسوخ رفضه، وعول الحكم في إدانتها على اعترافها في محضر جمع الاستدلالات رغم إتكارها لهذا الاعتراف في تحقيقات النيابة العامة، وأورد الحكم بمدوناته أن الطاعنة ألقت بكيس من الجلد خلافا للثلبت بمحضر الصنبط من أنها ألقت (بوك) حريمي، مما يعيب الحكم ويسترجب نقضه.

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية صد الطاعنة بوصف أنها أحرزت بقصد الانجار أفراصاً تحتوى على مادة (الفلونيترا زيبام) المخدرة فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً وطلبت عقابها بالمواد ١/٢٧ /١ ، ٤٤ من القانون رقم ١٩٢٠ لمنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والانجار فيها المعدل بالقانونين ٤٠ لمنة ١٩٨٩ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والانجار فيها المعدل بالقانون الأول المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٨٩ لمنة ١٩٨٩، ومحكمة أول درجة قضت حضورياً بحبس المتهمة سنتين مع الشغل وغرامة ألفى جنيه ومصادرة المخدر المصنبوط والمصاريف الجنائية، فاستأنقت ومحكمة ثانى درجة قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. وقد حصل الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى بما مؤداه أنه بتاريخ .... قام رجل الضبط بضبط الطاعنة عند إلقائها كيساً من الجلد تبين - بعد التقاطه - أن بداخله أقراصاً ثبت من تقرير المعمل الكيماوى أنها تسع وتسعون قرصاً لمادة (الفلونيترا زيبام) المخدرة، وقد أقرت الطاعنة - فى محضر الضبط - بإحرازها لهذه الأقراص بقصد الاتجار. لما كان

ذلك، وكان مناط التآثيم في جريمة إحراز أو حيازة مادة من المواد التي تخضم ليعض قيود المواد المخدرة التي دينت الطاعنة بها بصريح نص المادتين ٢٧ ، ٤٤ من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ أن تكون المادة المضبوطة من المواد المبينة حصراً في الجدول الثالث الملحق بالقانون الأول، وكان البين من هذا الجدول والذي تكفل ببيان المواد التي تخضع لبعض قيود المواد المخدرة أنه لا يتضمن مادة (الظونيترا زبيام) وإنما وربت هذه المادة ضمن المواد المدرجة في الجدول الأول الملحق بقرار وزير الصحة رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥ في شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الطبية المؤثرة على الحالة النفسية الصادر تنفيذاً للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة، وإذ كان البين من استقراء نصوص القرار سالف الذكر أن المخاطب بأحكامه هم الصيادلة والأطباء دون غيرهم من الأشخاص ويؤكد هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٩ منه من وجوب إخطار النقابة المختصة بأية مخالفة لأحكامه، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة لإحرازها (الفلونيترا زيبام) يقصد الانجار يكون قد أخطأ صحيح القانون، وهو ما ينسم له وجه الطعن، مما يوجب نقصه بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن. ولما كانت المحكمة بقضائها هذا قد قعدت عن بحث ما عساه أن يكونه الفعل المسند إلى الطاعنة من جريمة أخرى غير التي دانها بها وكانت محكمة الموضوع غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه الليابة للواقعة وهو الذي دينت به الطاعنة ولها بل من واجبها أن تصف الواقعة المطروحة أمامها وصفها الصحيح في القانون، لما كان ذلك فإنه يتعين أن يكون النقض مقروناً بالإجالة.

### جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المنتشار/ د. عادل قورة نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ أحمد عبد الرحمن وعاطف عبد السميع وأحمد عبد القوى نواب رئيس المحكمة والسعيد برغوث.

#### (141)

# الطعن رتم ٢٩٣٧٤ لسنة ٩٥ القضائية

عقوية ، تقديرها، . نقض ، حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون، . الحكم في الطعن، .

وجوب أن تكون عقوية الحبس المقضى بها مع الشغل، متى كانت المدة المحكوم بها سنة فأكثر. مخالفة ذلك، خطأ في تطبيق القانون يوجب تصحيحه، أساس ذلك؟

لما كانت المادة ٢٠ من قانون العقوبات تنص على أنه ويجب أن يحكم بالحبس مع الشغل كلما كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فأكثر، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمعاقبة المطعون ضده بالحبس البسيط ثلاث سنوات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بجعل عقوبة الحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات.

### الوتسسائع

اتهمت النيابة العامة المطعرن صده بوصف أنه هتك عرض ..... والذى لم يبلغ سنة سبع سنين كاملة بأن استدرجه إلى منزله وخلع عنه ملابسه ووضع قضيبه في دبره حتى أمنى عليه على النحو المبين بالتحقيقات. وأحالته محكمة جنايات الإسماعيلية لمعاقبته طبقاً للقيد والرصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المذكورة قضت غيابياً عملاً بالمادة ٢/٢٦٩ من قانون العقيات مع إعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالحبس لمدة ثلاث سنوات عما أسند إليه.

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ.

#### المكمسة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة هتك العرض قد أخطأ فى تطبيق القانون، ذلك أنه قصنى بمعاقبة المطعون صدد بالحيس اليسيط لمدة ثلاث سنوات فى حين كان يتعين القصناء بالحيس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات طبقاً لما تقصنى به المادة ٢٠ من قانون العقوبات. مما يعيب الحكم ويستوجب نقصنه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان المطعون صده بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائفة وانتهى إلى عقابة بالمادة ٢٠/٢٦٩ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون ثم أوقع عليه عقوبة الحيس لمدة ثلاث منوات، ولما كانت المادة ٢٠ من

قانون العقوبات تنص على أنه ديجب أن يحكم بالحبس مع الشغل كلما كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فأكثر، فإن الحكم المطعون فيه إذ قصنى بمعاقبة المطعون صده بالحبس البسيط ثلاث سنوات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقصناً جزئياً وتصحيحه يجعل عقوبة الحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات.

### جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ عوض جادو تاتب رئيس المُكمة، وعضوية السادة المستشارين/ محمود البنا وحسام عبد الرحيم وقتحى الصباغ نواب رئيس الحُكمة، وقتحى جودة.

### (144)

# الطعن رقم ٦٠٧٣٣ لسنة ٥٩ القضائية

حكم وإصداره، ويطلانه، يطلان.

وجوب صدور أحكام المحاكم الابتدائية من ثلاثة أعضاء. تعلق هذا التشكيل بأسس النظام القضائي. تضمين الحكم ما يفيد صدوره من أربعة أعضاء. أثره. بطلان الحكم. أساس ذلك؟

لما كانت المادة التاسعة من قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم 
73 لسنة ١٩٧٧ بشأن السلطة القضائية قد نصت على أن تصدر أحكام المحاكم 
الابتدائية من ثلاثة أعضاء. وكان التشكيل الذى نصت عليه هذه المادة مما يتعلق 
بأسس النظام القضائى ويترتب على مخالفته بطلان الحكم. لما كان ذلك، وكان 
الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه ومن محضر جلسة النطق به أن الهيئة التي 
أصدرته مشكلة برئاسة السيد الأستاذ/ ..... رئيس المحكمة وعضوية رئيس المحكمة 
.... وكل من القاضيين .... و.... خلافاً لما أوجبه القانون فإن هذا الحكم يكون 
باطلاً.

### الوتسسائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه دخل عقار في حيازة ...... بقصد منع حيازته بالقوة على النحو المبين بالأوراق. وطلبت عقابه بالمادة ١/٣٦٩ من قانون العقوبات. وادعى المجنى عليه مدنياً قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المدنى المؤقت. ومحكمة جنح أسيوط قضت حضورياً ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية وإلغاء قرار قاضى الحيازة. استأنف المدعى بالحقوق المدنية. ومحكمة أسيوط الابتدائية ـ بهيئة استثنافية ـ قضت حضورياً بقبول الاستثناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف.

فطعن المدعى بالمقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ.

#### المكمسة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه، البطلان لصدوره على خلاف القانون إذ الثابت في هذا الحكم، أن الذين سمعوا المرافعة في الاستئناف وتولوا إصدار الحكم أربعة من القضاة، خلافاً لما يوجبه القانون من صدور الأحكام في المحاكم الابتدائية ـ بهيئة استئنافية ـ من ثلاث قضاة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن المادة التاسعة من قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن السلطة القصائية، قد نصت على أن تصدر أحكام المحاكم الابتدائية من ثلاثة أعضاء وكان التشكيل الذي نصت عليه هذه المادة مما يتطق بأسس النظام القضائي ويترتب على مخالفته بطلان الحكم. لما كان ذلك، وكان النابت من بيانات الحكم المطعون فيه، ومن محضر جاسة النطق به أن الهيئة التي أصدرته مشكلة برئاسة السيد الأستاذ/ ..... رئيس المحكمة وعضوية رئيس المحكمة ..... وكل من القاضيين .... و .....، خلافا لما أوجبه القانون فإن هذا الحكم بكن باطلاً، مما يوجب نقضه والإعادة وذلك دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن.

# جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

برقاسة السيد المستشار/ عوض جادو ناتب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمود البنا وحسام عبد الرحيم وفتحى الصباغ نواب رئيس اغكمة، وفتحى جودة.

#### (141)

# الطعن رقم ١٠٤٤٢ لسنة ٦٠ القضائية

(۱) دفوع «الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها».
 دعوى جنائية «انقضاؤها». حكم «تسبيب». تسبيب غير معيب» «حجيته».

الدفع بقوة الشيئ المحكوم فيه في المسائل الجنائية. شرطه وأساسه.

صدور الحكم فى مسألة غير فاصلة فى موضوع الدعوى لايحوز قوة الشيئ المقضى فيه .

مثال لنسبيب سائغ للرد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها.

(۲) إصابة خطأ. معتولية جنائية. معتولية مدنية. خطأ. محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليل، حكم السبيب. تسبيب غير معيد، رابطة السبيبة.

تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة جنائياً أو مدنياً. موضوعى. المجادلة في ذاك أمام اللقض.غير جائزة.

مثال لتسبيب سائم لتوافر المسئولية الجنائية في جريمة إصابة خطأ.

١- لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدى من الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة صدور حكم من المحكمة بعدم اختصاصها نوعياً بنظر الدعوى واطرحه في قوله ووحيث إنه عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لأن محكمة جنح ههيا سبق أن قضت في الدعوى بجلسة ..... بعدم اختصاصها نوعياً ينظر الدعوي وإحالتها للنيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها فلما كان الحكم الصادر من محكمة جنح ههيا سالف الذكر غير فاصل في موضوع الخصومة سواء بالبراءة أو الإدانة فضلاً عن أن النيابة العامة قد استبعدت شبهة الجنابة من الأوراق وقدمتها إصابة خطأ صد المتهم ومن ثم فإن هذا الدفع يكون على غير أساس صحيح من القانون ويتعين رفصه، لما كان ذلك. وكانت المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه وتنقضي الدعوى الجنائية بالنسية للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة إليه لصدور حكم نهائم، فيها بالبراءة أو بالإدانة وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقرره في القانون، وكان مفاد هذا النص على ما استقرت عليه أحكام محكمة النقض ـ أنه يشترط للدفع بقوة الشي المحكوم فيه في المسائل الجنائية ـ بما يتعين معه الامتناع عن نظر الدعوى أولاً : أن يكون هناك حكم جنائي نهائي سبق صدوره في محاكمة جنائية معينة أو أن يكون بين هذه المحاكمة والمحاكمة التالية التي يراد التمسك فيها بهذا الدفع انحاد في الموضوع والسبب وأشخاص المتهمين ـ ثانياً : أن يكون الحكم صادراً في موضوع الدعوى سواء قضي بالإدانة وتوقيع العقوبة أو بالبراءة ورفض توقيعها، أما إذا صدر حكم في مسألة غير فاصلة في الموضوع. فإنه لا يحوز حجية الشي المقضى به. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يكون قد أصاب صحيح القانون.

٢- لما كان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسدولية مرتكبه جنائيا أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا تقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض. وكمان المحكم المطعون فيه بعد أن أورد واقعة الدعوى أثبت أن الطاعن والمجنى عليه كانا يقومان بلعب كرة القدم وأن الطاعن دفع المجنى عليه مما أدى إلى سقوطه على الأرض وحدثت إصابته ومن ثم فإنه يكون قد أبان خطأ الطاعن ورابطة السببية بين هذا الخطأ والصرر الواقع بإصابة المجنى عليه نتيجة ذلك الخطأ مستنداً فى ذلك إلى أدلة الدعوى مما لايجوز المجادلة فى توافره أو سلامة الاستدلال عليه أمام هذه المحكمة فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون على غير أساس.

### الوتسسائع

انهمت النيابة العامة الطاعن بأنه نسبب خطأ في إصابة ....... وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح بأن دفعه أثناء لعبه الكرة فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الطبيب الشرعى والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة وهي الكسر الملتحم بعظمة الكعبرة موضع فرادى مع الإعاقة المشاهدة في حركة الساعد ونقدر ١٠ / عشرة في المائة وطلبت عقابة بالمادة ١٧٤٤ ، ٣ من قانون العقوبات. ومحكمة جنع مركز ههيا قضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام بحبس المنهم شهرين صع الشغل وكفالة ثلاثين جنيهاً. ومحكمة الزفازيق الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأذف والاكتفاء بتغريم المتهم خمسين جنيهاً.

فطعن الأستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النَّمَّ*ن ....* إلخ .

#### المكمسة

لما كان البين أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الإصابة الخطأ التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدى من الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة صدور حكم من المحكمة بعدم اختصاصها نوعياً بنظر الدعوى واطرحه في قوله وحيث إنه عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لأن محكمة جنح ههبا سبق أن قضت في الدعوى بجلسة .... بعدم اختصاصها نوعياً بنظر الدعوى وإحالتها للبيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها فلما كان الحكم الصادر من محكمة جنح ههيا سالف الذكر غير فاصل في موضوع الخصومة سواء بالبراءة أو الإدانة فضلاً عن أن النيابة العامة قد استبعدت شبهة الجناية من الأوراق وقدمتها إصابة خطأ صد المتهم ومن ثم فإن هذا الدفع يكون على غير أساس صحيح من القانون ويتعين رفضه، . لما كان ذلك، وكانت الهادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه متنقضي الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة إليه لصدور حكم نهائي فيها بالبراءة أو بالإدانة وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجدائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون، وكان مفاد هذا اللص

على ما استقرت عليه أحكام محكمة النقض - أنه يشترط للدفع بقوة الشئ المحكوم فيه في المسائل الجنائية ـ بما يتعين معه الامتناع عن نظر الدعوى أولاً : أن يكون هناك حكم جدائي نهائي سبق صدوره في محاكمة جنائية معينة أو أن يكون بين هذه المحاكمة والمحاكمة التالية التي يراد التمسك فيها بهذا الدفع انحاد في الموضوع والسبب وأشخاص المتهمين - ثانياً نه أن يكون الحكم صادراً في موضوع الدعوى سواء قعني بالإدانة وتوقيع العقوبة أو بالبراءة ورفض توقيعها أما إذا صدر حكم في مسألة غير فاصلة في الموضوع. فإنه لا يحوز حجية الشئ المقضى به، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قصني برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يكون قد أصاب صحيح القانون بما يضحى معه نعى الطاعن في هذا الصدد غير سديد. لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة جنائباً أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا تقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد واقعة الدعوى أثبت أن الطاعن والمجنى عليه كانا يقومان بلعب كرة القدم وأن الطاعن دفع المجنى عليه مما أدى إلى سقوطه على الأرض وحدثت إصابته ومن ثم فإنه يكون قد أبان خطأ الطاعن ورابطة السبيبة بين هذا الخطأ والصرر الواقع بإصابة المجنى عليه نتيجة ذلك الخطأ مستنداً في ذلك إلى أدلة الدعوى مما لا يجوز المجادلة في توافره أو سلامة الاستدلال عليه أمام هذه المحكمة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون على غير أساس. لما كان ما تقدم. فإن الطعن برمته يكون على غير أساس مفصحاً من عدم قبوله موضوعاً مع مصادرة الكفالة.

### جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ ثجاح سليمان نصار نائب رئيس اغكمة، وعضوية السادة المستشارين/ مجدى منتصر وحسن حمزة وفتحى حجاب وجاب الله محمد جاب الله نواب رئيس اشكمة.

#### (140)

# الطعن رتم ٢٩٧٥٢ لسنة ٥٩ القضائية

(١) نقض انظر الطعن والحكم فيها.

النظر في شكل الطعن. يكون بعد الفصل في جوازه.

(٣) نيابة عامة. دعوى جنائية ، قيود تحريكها، . إضرار عمدى.
 نقض ،ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من أحكام، حالات الطعن.
 الخطأ في القانون، .

تحريك الدعوى الجنائية في جريمة الإضرار العمدى بالمال العام المؤثمة بالمادة ١١٦ مكرراً عقوبات، لا تخضع للقيود الإجرائية الواردة بالمادة ٧٣ من القانون رقم ٩٧ لمنة ١٩٨٣ في شأن هيئات القطاع العام وشركاته، مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر، والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني، خطأ في القانون.

جواز الطعن بالنقض في الحكم غير الفاصل في موضوع الدعوى. متى كان منهياً للخصومة على خلاف ظاهره .

مثال لحكم جائز الطعن عليه بالنقض.

# (٣) نيابة عامة. نقض ،أسباب الطعن. توقيعها، ..

وجوب توقيع أسباب الطعون المرفوعة من النيابة العامة من رئيس نيابة على الأقل. أساس ذلك؟

بقاء أسباب الطعن غفلاً من توقيع مقروء يتيسر إسناده إلى أحد أعضاء النيابة العامة بدرجة رئيس نيابة على الأقل. أثره عدم قبول الطعن شكلاً.

١ من المقرر أن النظر في شكل الطعن إنما يكون بعد الفصل في جوازه.

٧- لما كانت الدعوى الجذائى المقامة من النيابة العامة قبل المطعون ضده طلبت فيه عقابة وفقاً لنص الهادة ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات والتى لا تخضع للقيود الإجرائية التى أوردها المشرع فى العادة ٧٧ من القانون وقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فى شأن هيئات القطاع العام وشركاته ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لرفعها بغير الطريق القانونى يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وخالف الثابت بالأوراق. لما كان ذلك، وكان هذا الحكم وقد قصنى خاطئاً بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى فإنه يعد فى الواقع على الرغم من أنه غير فاصل فى موضوع الدعوى منهياً للخصومة على خلاف ظاهره طالما أنه سوف غير فاصل فى موضوع الدعوى منهياً للخصومة على خلاف ظاهره طالما أنه سوف يقابل حتماً على معتضى ما تقدم بيانه من رأى من محكمة الجنايات لو أحيات إليها القضية بحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم المطعون فيه ومن ثم فإن هذا الحكم يكون صالحاً لورود الطعن عليه بالنقض.

٣- لما كانت المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض
 الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد أوجبت بالنسبة إلى الطعون التي ترفعها

النيابة العامة أن يوقع أسبابها رئيس نيابة على الأقل، وإلا كانت باطلة. الماكان ذلك، وكانت ورقة الأسباب قد بقيت غفلاً من توقيع مقروء يتيسر إساده إلى أحد أعضاء النيابة العامة بدرجة رئيس نيابة على الأقل حتى فوات ميماد الطعن فإن طعن النيابة يكرن قد فقد مقوماً من مقومات وجوده، ويتعين من ثم الحكم بعدم قبوله شكلاً.

# الوتسائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بصفته موظفاً عاماً (رئيس القطاع التجارى بشركة ......) أضر عمداً بأموال الشركة التي يعمل بها مما ألحق بأموال المتجارى بشركة صدراً جسيماً تبلغ قيمته ١٤٥٠٦٢،٤١٠ جديه على الدحو المبين بالأوراق. وأحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضورياً بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني.

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ.

### المعمسة

حيث إن النيابة العامة تعمى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق، ذلك بأنه قصني بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني مؤسساً هذا القضاء على القول بأن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية. على المطعون صده للمطالبة. بمعاقبته وفقاً لنص المادة ١٦٦ مكررا/أ من قانون المقوبات دون اتباع الإجراءات المبينة بالمادة ٧٣ من القانون رقم ٩٧ اسنة ١٩٨٦ في شأن هيئات القطاع العام وشركاته وهو الأمرائذي يخالف الثابت بالأوراق استناداً إلى أن النيابة العامة طلبت عقاب المطعون صده بالمادة ١٦٦ مكررا عقوبات لارتكابه جريمة الإصرار العمدي بأموال الجهة التي يعمل بها والتي لا تخصيع الدعوى المقامة بشأنها القيرد الإجرائية التي نص عليها المشرع في المادة ٧٣ السالف الإشارة إليها عند إقامتها مما يعيب الحكم ويسترجب نقضه.

وحيث إنه من المقرر أن النظر في شكل الطعن إنما يكون بعد الفصل في جوازه .

وحيث إن البين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أثبت في بدايته أن الليابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل المطعون صنده بوصف أنه بصفته موظفاً عاماً أضر عمداً بأموال الجهة التي يعمل بها مما ألحق بأموال هذه الشركة ضرراً عاماً تغيمة فيمته ١٤٥٠٦٢٠ جنيه وطلبت عقابه وفقاً لنصوص المواد ١١٦ مكررا، ١١٩ ب ١١٩ مكررا من قانون العقوبات وثم انتهى الحكم إلى القضاء بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني تأسيساً على أن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون صنده للمطالبة بمعاقبته وفقاً للمادة ١١٦ مكررا/أ من قانون المقوبات ودون أن تتبع النيابة العامة الطريق المحدد في القانون وهو الحصول على إذن من النائب العام بعد أخذ رأى الوزير المختص وفقاً للمادة ٢٧٠ من القانون رقم ٧٧ إلى القامة قبل المطعون صنده طلبت فيها عقابه وفقاً لنص المدائية المقامة من النيابة العامة قبل المطعون صنده طلبت فيها عقابه وفقاً لنص المادة ١٦٦ مكررا من قانون العقوبات المطعون صنده طلبت فيها عقابه وفقاً لنص المادة ١٦٦ مكررا من قانون العقوبات

والتي لا تخصع للقورد الإجرائية التي أوردها المشرع في المادة ٧٣ من القانون رقم الله ١٩٨٣ في شأن هيئات القطاع العام وشركاته ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى الجدائية لرفعها بغير الطريق القانوني وكون قد أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت بالأوراق. لما كان ذلك، وكان هذا الحكم وقد قضى خاطئاً بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني فإنه يعد في الواقع على خاطئاً بعدم جواز نظر الدعوى منهياً للخصومة على خلاف ظاهرة الراعم من أنه غير فاصل في موضوع الدعوى منهياً للخصومة على خلاف ظاهرة طالما أنه سوف يقابل حتماً على مقتضى ما تقدم بيانه من رأى من محكمة الجنايات لو أحيات إليها القضية بحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها الجنايات لو أحيات إليها القضية بحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالتقض.

وحيث إن الحكم المطعون فيه صدر في ١٩٨٩/٣/١٨ - ثم قدمت أسباب الطعن القاهرة الكلية بالطعن فيه بطريق النقض في ١٩٨٩/٣/٢٨ - ثم قدمت أسباب الطعن في دانالتاريخ موقعاً عليها بتوقيع غير واضح يتعذر قراءته ومعرفة اسم صاحبة وصفته، وكانتالمادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لمنة ١٩٥٩ قد أوجبت بالنسبة إلى الطعون التي ترفعها النيابة العامة أن يوقع أسبابها رئيس نيابة على الأقل، وإلا كانت باطلة، لما كان ذلك، وكانت ورقة الأسباب قد بقيت غفلاً من توقيع مقروء يتيسر إسناده إلى أحد أعضاء النيابة العامة بدرجة رئيس النيابة على الأقل - حتى فوات ميعاد الطعن - فإن طعن النيابة يكون قد فقد مقوماً من مقومات وجوده، ويتعين من ثم الحكم بعدم قبوله شكلاً.

# جلسة ١١ من نوفمير سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ فتحى خليفة نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ الصاوى يوسف وجابر عبد التواب وأمين عبد العليم نواب رئيس المحكمة، وفرحان بطران.

### (1A1)

# الطعن رقم ٤٧٤ السنة ٦٠ القضائية

(١) تقض دأسباب الطعن. تحديدهاه.

وجه الطعن. وجوب أن يكون واضحاً محدداً.

(٢) إعلان، نظام عام، بطلان.

أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور وميعاده . ليست من النظام العام . مؤدى ذلك؟

(٣) دعوى مدنية ‹تحريكها› . وكالة .

اشتراط توكيل خاص. غير لازم. إلا في حالة نقديم الشكوي. عدم انسحاب ذلك على الإدعاء المباشر. المادة الثالثة إجزاءات.

 (٤) سب وقذف. إثبات «بوجه عام». محصة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». محاماه. قانون «تفسيره».

لمحكمة الموصوع استظهار وقائع القذف من عناصر الدعوى، تراقبها في ذلك محكمة النقض.

المادة ٣٠٩ عقوبات. تطبيق لمبدأ حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه. الفصل في ذلك. موضوعي. تجاوز نطاق الخصومة ومقتضيات الدفاع بالمساس بكرامة الفير. غير مبرر للمدافع.

 (٥) دعوى مدنية ،نظرها والحكم فيها، . استئناف ،نظره والحكم فيه، . تعويض.

للمدعى بالحقوق المدنية استناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة بالبراءة ورفض الدعوى المدنية. ولو لم تستأنفه النيابة العامة. للمحكمة الاستثنافية في هذه الحالة بحث الجريمة لتتحقق من قيام الصرر المستوجب للتعريض.

 (٦) سب وقذف. وكالة. دعوى مباشرة. مسئولية جنائية. نقض نظر الطعن والحكم فيه، .

عدم مسئولية الموكل عن عبارات السب التي أوردها الدفاع بصحيفة الإدعاء المناشر.

إنزام الحكم المطعون فيه الطاعنة بالتعويض المدنى على أساس مسئوليتها عن تلك العبارات. خطأ. يوجب نقضه وتأبيد حكم أول درجة برفض الدعوى المدنية قتلها.

١\_ من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً ومحدداً.

٢- من المقرر أن أوجه البطلان المتطقة بإجراءات التكليف بالحضور وميعاده ليست من النظام العام، فإذا حضر المتهم بنفسه أو بوكيل عنه، فليس له أن يتمسك بهذا البطلكن، وإنم آلم طبقاً لما تنص عليه المادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية

أن يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه وإعطائه ميعاداً لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى.

٣- من المقرر أن المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية لا تشترط التوكيل
 الخاص إلا في حالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكمها على الإدعاء المباشر.

٤- من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى، ولمحكمة النقض أن تراقبها فيما ترتبة من النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذف لنبين مناحيها واستظهار مرامى عباراتها لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح. وإذ اكان من المقرر أيضاً - أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقاً لمبدأ هام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستازمه، وأن هذا الحق أشد مايكون ارتباطاً بالصرورة الداعية إليه، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن الفصل فيما إذا كانت عبارات السب والقذف مما يستازمه الدفاع متروك لمحكمة الموضوع، وكان ما ساقه الحكم في مدوناته من استخلاصه لوقائع القذف وتقديره لما ورد بصحيفة دعوى النفقة - من عبارات على أنها نعد قذفاً وليست من مستزمات الدفاع في تلك الدعوى سائغاً وصحيحاً ومتفقاً مع صحيح القانون وكافياً بالتالي في استظهار جريمة القذف التي دان بها الطاعنين الثاني والثالث لأنه ليس ثمة ما يبرر للمدافع أن يتجاوز نطاق الخصومة مقتضيات النزاع بالمساس بكرامة الغير.

 م. لما كان قضاء محكمة أول درجة بالبراءة ورفض الدعوى المدنية وعدم استئناف النيابة العامة حكم البراءة لايمنع المدعى بالحقوق المدنية من أن يستأنف الحكم فى الشق المدنى وللمحكمة الاسئنافية عندئذ بحث الجريمة لا القضاء فيها وإنما للتحقق من قيام الخطأ الموجب للتعويض المدنى. ٦- لما كانت المبارات التى تضمنتها صحيفة الإدعاء المباشر التى صاغها الطاعنان الثانى والثالث بمجردها سباً ولا يساغ القول بأنها بذاتها تعد من الوقائع التى ينقلها الدفاع عن موكلته الطاعنة الأولى وعلى ممتوليتها. لما كان ذلك، وكان إلزام الطاعنة الأولى بالتمويض المدنى قائم فقط على افتراض خاطئ من الحكم المطعون فيه بأنها مسئولة عن عبارات السب التى اقترفها الطاعنان الثانى والثالث والتى لاتسأل هى عنها على فرض حصوله فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لها لو تأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض الدعوى المدنية قبلها.

## الوتسائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح مدينة نصر ضد الطاعنين بوصف أنهم، الأولى: اشتركت مع المتهمين الثانى والثالث في جريمة قذف في حقه بأن مدتهما بمطومات ارتكبا من خلالها تلك الجريمة. الثانى والثالث: وجها إليه عبارات القذف الواردة بصحيفة الدعوى رقم .... أحوال شخصية مصر الجديدة، وطلب عقابهم بالمواد ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٦، ٨٠٥ مكرراً من قانون العقوبات وإلزامهم بأن يؤدوا له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. كما ادعى المتهمان الثانى والثالث مدنياً قبل المدعى بالحق المدين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. والمحكمة المذكورة قصت بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. والمحكمة المذكورة قصت بالحق المدعى بالحق المدعى بالحق المدعى بالحق المدعى الدعون المدنية وإلزام المدعى بالحق المدنى ومحكمة شمال القاهرة سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة شمال القاهرة

الابتدائية ـ بهيئة استئنافية ـ قصنت حصورياً ويإجماع الآراء بقبول الاسئناف شكلاً وفى الموصوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للدعوى المدنية الأصلية وبإلزام للمستأنف صندهم بأن يؤدوا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض العرقت ورفض الدعوى المدنية الفرعية.

فطعن كل من الأستاذ/ ..... المحامى عن نفسه ونيابة عن المحكوم عليها الأولى والأستاذ/ ..... المحامى عن نفسه في هذا الحكم ..... إلخ.

#### المعمسة

حيث إن الطاعنين الثانى والثالث ..... و ..... ينعيان على الحكم المطعرن فيه أنه إذ قصنى بإلزامهما بالتعويض المدنى المطالب به من المدعى بالحقوق المدنية وبرفض الدعوى المدنية الغرعية قد شابه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال، ذلك بأنه لم يرد على دفاعهما أمام محكمة أول درجة وأغفل دفعهما ببطلان صحيفة الادعاء المباشر لعدم إعلانهما لشخصهما أو في محل إقامتهما وإنما في موطن عملهما، كما التفت الحكم عن دفاعهما بأن محلمي المدعى بالحقوق المدنية قدم صحيفة الادعاء المباشر دون أن يصدر له توكيل خاص، هذا إلى عدم توافر أركان جريمة القذف خاصة القصد الجنائي والعلانية بما ينفي عنصر الصرر وهو أماس المسلولية المدنية . وأخيراً فإن الحكم قضى بإلزامهما بالتحييض عن فعل قضنى ببراءتهما منه، مما يعيه ويسترجب نقضه.

وحيث إنه من المقرر أنه يجب لقيول وجه الطعن أن يكون واضحاً ومحيداً، ولما كان الطاعنان لم يفصحا عن ماهية أوجه الدفاع التي آثاراها وأغفل الحكم الرد عليها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة، فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لايكون مقبولاً: لما كان ذلك، وكان من المقرر أن أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور وميعاده ليست من النظام العام، فإذا حضر المتهم بنفسه أو بوكيل عنه، فليس له أن يتمسك بهذا اليطلان، وإنما له طبقاً لما تنص عليه المادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أي نقص فيه وإعطائه ميعاداً لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى، وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة حضور الطاعنين بأشخاصهم أو بوكلائهم، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص يكون في غير محله. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية لاتشترط التوكيل الخاص إلا في حالة تقديم الشكري ولا ينسحب حكمها على الادعاء المياشر، فإن منعى الطاعنين في هذا الشأن يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى في قوله : وإن الثابت لدى المحكمة من مطالعة أوراق الدعوى ومستنداتها ومن مطالعة الصورة الرسمية لصحيفة الدعوى المقامة من المتهمة الأولى والموكل فيها المتهمان الثاني والثالث. والتي تطلب فيها الحكم بإلزام المدعى بالحق المدنى بأحرة حضانة ونفقة شهرية ـ أن ما ورديها من عبارات (يعنبه ضميره بين الحين والحين إن كان له ضمير حي يحفظ عليه كرامته) . بعثل قذفا في حق المدعى بالحق المدنى، إذ من شأن هذه العبارات تحقير المدعى بالحق المدنم, عند أهل وطنه، وأن ذكر هذه العبارات بصحيفة الدعوى لا يستلزمه حق

الدفاع عن موكلتهما ـ المتهمة الأولى ـ مما نكون معه جريمة القذف متوافره الأركان في حق المتهمين الثاني والثالث وانتهى إلى القضاء ـ بإجماع الآراء ـ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضي به في الدعوى المدنية الأصلية وبالزام المستأنف صدهم بأن يؤدوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ... ورفض الدعوى المدنية الفرعية وإلزام رافعيها المصروفات. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى، ولمحكمة النقض أن تراقبها فيما ترتبه من النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامي عياراتها لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح. وإذكان من المقرر أيضاً - أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقربات ليس إلا تطبيقاً لمبدأ مهم هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه، وأن هذا الحق أشد مايكون ارتباطاً بالضرورة الداعية إليه، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن الفصل فيما إذا كانت عبارات السب والقذف مما يستلزمه الدفاع متروك لمحكمة الموضوع، وكان ما ساقه الحكم في مدوناته من استخلاصه لوقائع القذف وتقديره لما ورد بصحيفة دعوى النفقة ـ سالفة البيان ـ من عبارات على أنها تعد فذفاً وليست من مستلزمات الدفاع في تلك الدعوى سائغاً وصحيحاً ومتفقاً مع صحيح القانون وكافياً بالتالي في استظهار جريمة القذف التي دان بها الطاعنين الثاني والثالث لأنه ليس ثمة ما يبرر للمدافع أن يتجاوز نطاق الخصومة ومقتضيات النزاع بالمساس بكرامة الغير . لما كان ذلك، وكان قضاء محكمة أول درجة بالبراءة ورفض الدعوى المدنية وعدم استئناف النيابة العامة حكم البراءة لايمنع المدعى بالحقوق المدنية من أن يستأنف الحكم في الشق المدنى وللمحكمة الاستئنافية عندئذ بحث

الجريمة لا للقضاء فيها وإنما للتحقق من قيام الخطأ الموجب للتعويض المدنى. لما كان ما تقدم، فإن الطعن ـ المقدم من الطاعنين الثانى والثالث ـ يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً مع مصادرة الكفالة المسددة منهما.

## ثانياً ـ عن الطعن المقدم من الطاعنة الأولى :

من حيث إن المدعى بالحق المدنى - المطعون ضده - قد أقام الدعوى الماثلة بطريق الادعاء المباشر اتهم فيها الطاعنة ..... بالاشتراك مع الطاعنين الثاني والثالث. في جريمة القذف التي اقترفاها في حقه، بأن مدتهما بمعلومات ارتكبا من خلالها هذه الجريمة، وطلب في ختام صحيفة الحكم بإنزال حكم القانون عليهم والزامهم متضامنين بالتعويض المدنى المطلوب. ومحكمة أول درجة قضت حضورياً ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية. فاستأنف المدعى بالحق المدنى ـ الدعوى المدنية \_ ومحكمة ثاني درجة قضت حضورياً \_ بإجماع الآراء \_ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى المدنية وبالزام المستأنف صدهم بأن يؤدوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات.... وأقامت محكمة ثاني درجة قضاءها ـ بالنسبة للطاعنة الأولى ـ على أنها ساعدت المتهمين الثاني والثالث بأن مدتهما بمعارمات كان من نتيجتها اقترافهما لجريمة القذف في حق المدعى بالحق المدنى. لما كان ذلك، وكانت العبارات المار ذكرها والتي تضمنتها صحيفة الادعاء المباشر التي صاغها الطاعنان الثاني والثالث هي بمجردها سبأ ولا يساغ القول بأنها بذاتها تعد من الوقائع التي ينقلها الدفاع عن موكلته الطاعنة الأولى وعلى مسئوليتها. لما كان ذلك، وكان إلزام الطاعنة الأولى بالتعويض المدنى قائم

فقط على افتراض خاطئ من الحكم المطعون فيه بأنها مسئولة عن عبارات السب التي اقترفها الطاعنان الثاني والثالث والتي لا تسأل هي عنها ـ على فرض حصوله ـ فإنه يتعين نقض الحكم المطعون بالنسبة لها وتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض الدعوى المدنية قبلها .

## . جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٩٧.

برناسة السيد المستشار/ محمد أحمد حسن تائب رئيس الحكمة، وعضوية السافة المستشارين/ عبد اللطيف على أبو النيل ومحمد اسماعيل موسى ويحيى محمود خليفة ومحمد على رجب نواب رئيس الحكمة.

### (1AY)

## الطعن رقم ١٨٨٢٣ لسنة ٦٥ القضائية

(١) تفتيش ،إذن التفتيش، . إصداره. نيابة عامة.

صحة التفتيش الذى تجريه النيابة العامة أو تأذن فى إجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه. شرطه؟

(۲) مواد مخدرة. تقتيش «إذن التقتيش إصداره. بياناته، . استدلالات. محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير جديد التحريات». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش. موضوعى المجادلة في ذلك. أمام النقض. غير جائزة.

خلو محضر التحريات من إيراد البيانات التى ساقها الطاعنان بأسباب طعنهما . غير قادح في جدية التحريات .

عدم العثور على المخدر في مسكن الطاعنين خلافا لما ورد بمحضر التحريات. غير قادح في جديتها. علة ذلك؟ (٣) إثبات ،اعتراف، إكراه دفوع ،الدفع ببطلان الاعتراف، دفاع ،الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره، . نقض ،أسباب الطعن. ما لا يقبل منها، .

دفع الطاعن ببطلان اعترافه بالتحقيقات المكونه وليد إكراه معنوى تمثل في حيسه انفرادياً بالسجن اعتباره غير جدى باعترافه بالجريمة أمام المحكمة. أثر ذلك؟

المحبوسان احتياطياً. اقامتهم في أماكن منفصلة عن غيرهم من المسجرنين. أماس ذلك؟

حبس الطاعن انفرادياً بالسجن لا يمثل إكراهاً معنوياً مبطلاً لاعترافه. مادام لا يدعى وجود محبوسين احتياطياً غيره في السجن وقت حبسه.

للمحكمة الالتفات عن الدفاع القانوني في ظاهر البطلان.

(٤) دفوع «الدفع ببطلان الاعتراف». دفاع «الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره.

عدم التزام المحكمة بالرد على الدفع ببطلان الاعتراف مادام أنها لم تعول عليه في الإدانة ولم تشر إليه في مدوناته حكمها.

(ه) إثبات «بوجه عام» «شهود». محكمة الموضوع «سلطتها في استخلاص الصوره الصحيحة لواقعة الدعوى» «سلطتها في تقدير الدليل». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى. موضوعى. مادام سائغاً. وزن أقوال الشهود وتقديرها. موضوعي.

أخذ المحكمة بأقوال شاهد. مفاده؟

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل وفى سلطة المحكمة فى وزن عناصر الدعوى . غيرجائز أمام النقض.

(١) دفاع ، الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره، .

الطلب الذى تلتزم المحكمة بإجابته والرد عليه ماهيته؟

مثال: لطلب غير جازم.

 (٧) مستولية جنائية «الإعفاء منها». أسباب الإباحة رموانع العقاب «الجنون والعاهة العقلية».

المرض العقلى الذى تنعدم به المسئولية الجنائية هو الذى يعدم الشعور والإدراك. المادة ٢٢ عقوبات.

الحالات النفسية التي لاتفقد الشعور والإدراك ليست سببا لانعدام المسئولية.

(٨) أسباب الإباحة وموانع العقاب «الجنون والعاهة العقلية».

محكمة الموضوع وسلطتها في تقدير الدليل، . نقض وأسباب الطعن . ما لا يقيل منها، .

تقدير حالة المتهم العقلية . موضوعي مادام سائغاً .

عدم التزام المحكمة بندب خبير فنى فى الدعوى للوقوف على إصابة المتهم بالمرض العقلي إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها تقديرها.

(٩) حكم دما لا يعيبه في نطاق التدليل، .

إغفال الحكم الإشارة إلى التقرير الطبى الذى قدمه الطاعن. لا يعيبه. علة ذلك؟ (١٠) مسئولية جنائية. أسباب الإباحة وموانع العقاب الغيبوية، السكر الاختياري، عقوية اعقوية الجريمة الأخف، قصد جنائي. نقض أسباب الطعن، ما لا يقبل منها، «المصلحة في الطعن،

الغيبوبة المانعة من المسئولية المنصوص عليها في المادة ٦٢ عقوبات. ماهينها؟

تناول المخدر أو المسكر عن علم واختيار. أثره؟

افتراف الجانى لجرائم تتطلب قصد جنائى خاص. وجوب التحقق من قيام هذا القصد لديه من الأدلة المستمدة من حقيقة الراقع.

دفع الطاعن بإصابته بمرض عقلى لإدمانه تعاطى المخدر. ليس مانعاً من مسلوليتة عن جريمة إحراز المخدر بغير قصد.

انتفاء مصلحة الطاعن فى النعى على الحكم قصوره فى الرد على دفعه بإنعدام مسئوليته الجنائية لإصابته بمرض عقلى لإدمانه تعاطى المخدر. متى أوقع عليه عقوبة جريمة إحراز المخدر بقصد التعاطى الأخف من تلك المقررة لجريمة إحرازه بغير قصود.

(١١) نقض محالات الطعن. الخطأ في القانون، وأسباب الطعن.
 ما لا يقبل منها، محكمة الإعادة.

قضاء محكمة الإعادة بزيادة الغرامة المقضى بها على الطاعن بموجب الحكم المنقوض. خطأ في القانون. مادام النقض حاصلاً بناء على طعنه وحده. أساس ذلك؟

(١٢) نقض «الطعن للمرة الثانية» ونظره والحكم فيه، وهالات الطعن. الخطأ في القانون،

متى يجوز امحكمة النقض فى حالة نقض الحكم للمرة الثانية الفصل فيه دون تحديد جاسة لنظر الموضوع؟

١- من المقرر أن كل ما يشترط الصحة التفتيش الذى تجريه الديابة العامة أو تأذن فى إجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الصبط القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جناية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية أو الشبهات المقبرلة ضد هذا الشخص ما يبرر التعرض لحريته أو لحرمه مسكنه فى سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة.

٢- إذ كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يركل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، فمتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها أمر التغنيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة العامة على تصرفها فى هذا الشأن فلا معقب عليها فيما أرتأته ولا تجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض، ولما كان خلر محضر التحريات من إيراد البيانات التى ساقها الطاعنان بأسباب طعهما لا يقدح بذلته فى جدية التحريات، وكان عدم المثور على المخدر فى مسكن الطاعنين خلافا لما ورد بمحضر التحريات لا يقدح فى جديتها لأن الأعمال الإجرائية محكومة من جهة الصحة والبطلان بمقدماتها لا بنتائجها فإن منعى الطاعنين فى صدد ما نقدم لا يكرن سديداً.

٣ـ لما كان البين من الأوراق أن الطاعن الأول وإن دفع في مذكرة دفاعه المقدمة إلى المحكمة بجلسة .... ببطلان اعترافه بالتحقيقات لكونه وليد إكراه معنوى نعمل في حبسه لغفرادياً بسجن طره، إلا انه مثل أمام المحكمة بجلسة ..... وهي تالية لتقديم المذكرة - واعترف بقيامه بإحضار المخدر المضبوط معه ليتعاطاه حتى لايضطر إلى شرائه من السوق، وكان البين من المفردات المضمومة أن اعترافه بالتحقيقات لا يضرج في مضمونه عما أقر به بمحضر الجلسة وهو ما يفقد الدفع ببطلان اعترافه بالتحقيقات الذي أثاره في مذكرة دفاعه جديته وتضحى المحكمة في ببطلان اعترافه بالتحقيقات الذي أثاره في مذكرة دفاعه جديته وتضحى المحكمة في من الرد عليه . هذا فضلاً عن أن المادة ١٤ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٩٦ لمنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون قد نصت على أن ديقيم المحبوسون احتياطياً في أماكن منفصلة عن أماكن غيرهم من المسجونين ....، وإذ كان الطاعن لا يدعى وجود محبوسين احتياطياً آخرين في السجن وقت حبسه، فإن حبسه انفرادياً في السجن - بفرض وقوعه - يغدو إجراء مشروعاً ولا يمثل - تبعاً لذلك - إكراهاً معنوياً في السجن - بفرض وقوعه - يغدو إجراء مشروعاً ولا يمثل - تبعاً لذلك - إكراهاً معنوياً مبطلاً لاعترافه، ومن ثم فإن دفعه ببطلان الاعتراف استناداً إلى حبسه هذا لايعدو أن يكن دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان ولا على المحكمة إن هي القنت عنه ولم ترد عليه .

٤- لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعول في قصائه بادانة الطاعنين على اعتراف أولهما بمحضر صبط الواقعة ولم يشر إليه في مدوناته ومن ثم فقد انحسر عنه الالتزام بالرد استقلالا على الدفع ببطلانه، ويغدو ما يثيره في صدد ما تقدم غير سديد.

هـ المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر
 المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى

إليه اقتناعها وأن تطرح مايخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها ساتفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها الثابت في الأوراق، وكان وزن أقوال إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها الثابت في الأوراق، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف، التي يؤدون فيها الشهادة متروكاً لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، وإذ كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات وصحة تصويرهم للواقعة فإن ما يثيره الطاعنان من منازعة في صورة الواقعة بدعوى ضبطها في مسكنهما وليس في المكان الذي حصل فيه الصبط ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها، مما لايجوز إثارته أمام محكمة القفض.

1- إذ كان البين من الأوراق أن الطاعن الأول وأن طلب في مذكرة دفاعه المقدمة بجلسة ..... ضم دفتر أحوال قسم مكافحة المخدرات وسؤال باقى أقراد القوة المرافقة لصابط الواقعة وسؤال العاملين بالمحل الذى وقع الصبط أمامه، إلا أنه لم يصر في جلسة المرافعة الأخيرة المنعقدة بتاريخ ..... على إجراء هذا التحقيق، وكان من المقرر أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو المطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية، وإذ كانت طلبات التحقيق المشار إليها قد افتقدت صفة الطلب الجازم على المحكمة ان التفتت عن إجابتها أو الرد عليها.

٧- المقرر أن المرض العقلى الذى يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتنعدم به المسئولية الجنائية قانوناً على ماتقصى به المادة ٢٦ من قانون العقويات هو ذلك المرض الذى من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك أما سائر الأحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سبباً لانعدام المسئولية.

٨- من المقرر إن تقدير حالة المتهم المقلية ومدى تأثيرها على مسدوليته الجنائية من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت نقيم تقديرها على أسباب سائفة، وهى غير ملزمة بندب خبير فنى فى الدعوى للوقوف على حقيقة إصابة المتهم بالمرض العقلى إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التهذر عليها تقديرها.

٩- لايعيب الحكم إغفال الإشارة إلى التقرير الطبى الذى قدمه الطاعن لما هو مقرر من أنه ليس على الحكم أن يورد إلا ما له أثر فى قضائه، وفى إغفال المحكمة ذكر هذا التقرير ما يدل على أنها لم تر فيه ما يغير من عقيدتها فى الدعوى.

١- لما كانت المادة ٦٣ من قانون العقوبات قد نصت على أنه ١٧ عقاب على من يكرن فاقد الشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل: إما لجنون أو عاهة في العقل، وإما لغييرية ناشئة عن عقاقير مخدرة أياً كان نوعها إذا أخذها قهراً عنه أو على غير علم منه بها، وكان مفاد هذا النص أن من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة وعن علم بحقيقة أمرها يكون مسلولاً عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها فالقانون يجرى عليه في هذه الحالة حكم المدرك التام الإدراك مما ينبني عليه توافر القصد الجنائي لديه إلا في بعض الجرائم التي يتطلب القانون فيها ثبوت قصد جنائي خاص لدى المتهم، فإنه لا يتصور اكتفاء الشارع في ثبوت هذا القصد باعتبارات وافتراضات قانونية ، بل يجب في هذه الجرائم التحقق من قيام القصد الجنائي الخاص من الأدلمة المستمدة من حقيقة الواقع، وكان مؤدي ما تقدم أن دفع الطاعن بإصابته بمرض عقلي نتيجة إدمانه تعاطي المخدر ـ بغرض صحته ـ لا يؤثر في مسئوليته بمرض عقلي نتيجة إدمانه تعاطي المخدر ـ بغرض صحته ـ لا يؤثر في مسئوليته الجنائية عن جريمة إحرازه المخدر مجرده من أي قصد من القصود الخاصة المسماة في القانون، ولا يحول دون عقابه عنها وإذ كانت عقوبة جريمة إحراز المخدر بقصد في القانون، ولا يحول دون عقابه عنها وإذ كانت عقوبة جريمة إحراز المخدر بقصد في القانون، ولا يحول دون عقابه عنها وإذ كانت عقوبة جريمة إحراز المخدر بقصد في القانون، ولا يحول دون عقابه عنها وإذ كانت عقوبة جريمة إحراز المخدر بقصد

التعاطى التى دانة الحكم بها أخف من العقوبة المقررة لجريمة إحرازه ذات المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى فلا تكون له مصلحة فيما يثيره من تعييب للحكم فى رده على دفعه سالف البيان.

11. لما كان البين من الأوراق أن محكمة جنايات القاهرة بجلسة .....

حضورياً بمعاقبة الطاعن الثانى بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وبتغريمه خمسين الف جنيه عما أسند إليه من إحراز جوهر مخدر «هيروين» بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى، فقرر المحكوم عليه المذكور بالطعن بطريق النقض في الحكم المشار إليه وقد قضت محكمة النقض بقبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بمعاقبة فيه والإعادة، ومحكمة الإعادة قضت بناريخ ..... بحكمها المطعون فيه بمعاقبة الطاعن الثانى بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وبتغريمه مائة ألف جنيه، وكان نقض الحكم السابق فيما يتعلق بالطاعن المذكور - حاصلاً بناء على طعله وحده دون النيابة العامة مما لابجوز معه أن يضار بطعله عملاً بنص المادة ٤٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة المؤرن في محله .

١٢ ـ لما كان الطعن بالنقض للمرة الثانية إلا أنه لما كان العيب الذى شاب الحكم مقصوراً على الخطأ فى تطبيق القانون فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من القرار بقانون رقم ٥٧ لمنة ١٩٥٩ أن تحكم هذه المحكمة فى الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة إلى تحديد جلسة لنظرالموضوع مادام أن العوار لم يرد على بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فيه مما كان يقتضى التعرض لنظر الدعوى.

## الوتسسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أولاً : جليا جوهراً مخدراً وهيروين، إلى داخل أراضي جمهورية مصر العربية دون تصريح كتابي من الجهة الإدارية المختصة بذلك. ثانياً: ألفا عصابة من أغراضها الاتجار في الجواهر المخدرة داخل البلاد. ثالثاً: أحرزا بقصد الاتجار جوهرا مخدراً وهيروين، في غير الأحوال المصرح يها قانوناً. وأحالتهما إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبتهما طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ٢،٢،١، ١/١٧، ٣٣، ٣٤/ ج، ٣٦، ٣٦، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند رقم ٢٠، من القسم الأول من الجدول رقم ١١، الملحق به مع إعمال المادتين ٧٧، ٢/٣٧ من قانون العقوبات بمعاقبة الأول بالأشغال الشاقة المؤيدة وتغريمه خمسمائة ألف جنيه والثاني بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وتغريمه خمسين ألف جنبه ومصادرة المخدر المضبوط. فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدول محكمة النقض برقم .... لسنة ٦٢ القضائية) وهذه المحكمة قضت بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة جنابات القاهرة لتفصل فيها من جديد دائرة أخرى ومحكمة الإعادة قضت حضورياً عبداً بالمواد ١،٢، ١/٣٧، ١/٣٧، ١/٤٢، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند رقم ٢٠، من القسم الأول من الجدول رقم ١٠، الملحق به مع إعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للطاعن الثاني بمعاقبة الأول بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمه خمسين ألف جنيه والثاني بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وتغريمه مائة ألف حنيه وبمصادرة المخدر المضبوط.

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ـ للمرة الثانية ـ .... الخ.

#### المكمسة

من حيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان أولهما بحريمة إحراز جوهر مخدر يقصد التعاطي ودان الثاني بجريمة إحراز جوهر مخدر يغير قصد الاتحار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأن أطرح الدفع ببطلان إذن التفتيش لا بتنائه على تحريات غير جدية خلت من إيراد بيانات كافية عنهما بما لا يسيغ إطراحه، كما أن الطاعن الأول تمسك ببطلان اعترافه بمحضر الضبط وبالتحقيقات لإدلائه به تحت تأثير الإكراه المادي والمعنوي بيد أن الحكم عول على هذا الاعتراف والتفت عن الدفع ببطلانه إيراداً ورداً، كما التفت عن دفاعه القائم على المنازعة في مكان ضبطه ولم تستجب المحكمة إلى طلبه تحقيق هذا الدفاع بضم دفتر الأحوال وسؤال باقي أفراد القوة المرافقة لضبط الواقعة والعاملين بالمحل الذي قبل بوقوع الضبط أمامه، هذا إلى أن الطاعن الأول دفع بانتفاء مسوليته الجنائية لإصابته بمرض عقلى نتيجة إدمانه تعاطى المخدر ودلل على ذلك بتقديم تقرير طبى وطلب فحص حالته العقلية عن طريق المختص فنياً غير أن المحكمة أطرحت دفعه بما لا يسوغ إطراحه دون أن تعنى بتحقيقه أو تعرض لما قدمه من دليل، وفضلاً عن ذلك فقد زاد الحكم عقوبة الغرامة التي قضي بها على الطاعن الثاني عما حكم به عليه الحكم الأول المنقوض رغم أنه وحده الذي طعن بالنقض في الحكم المذكور ولم تطعن فيه النيابة العامة، وكل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة المناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعنين بهما وأورد على ثبوتهما في حقهما

أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها. ثم عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش لابتنائه على تحريات غير جدية وأطرحه يقوله ووحيث إن وعن قالة بطلان الأذن بالقيض والتفتيش لابتنائه على تحريات غير جادة، فلما كان من المقرر قانوناً أن أمر تقدير حدية التحريات مرجعه سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وكان الثابت من مطالعة محضر التحربات المؤرخ .... المحرر بمعرفة العقيد .... أن ما ورد به من مطومات في شأن إحراز المتهمين لمخدر الهيروين في غير الأحوال المصرح بها قانونا كان كافيا لإصدار الإذن بضبطهما وتفتيشهما ومن ثم فلا تثريب على سلطة التحقيق إن هي أصدرت الإذن بذلك ومن ثم يضحي ذلك الدفع في غير محله جديراً بالرفض، . لما كان ذلك، وكان من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة العامة أو تأذن في اجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن حديمة معينة - حناية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص ما يبرر التعرض لحريته أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة، وكان تقدير حدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، فمتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة العامة على تصرفها في هذا الشأن ـ كما هو الحال في الدعوي المطروحة. فلا معقب عليها فيما أرنأته ولا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض، وإما كان خلو محضر التحريات من إيراد البيانات التي ساقها الطاعنان بأسباب طعنهما لا يقدح بذاته في جدية التحريات، وكان عدم العثور على المخدر

في مسكن الطاعنين خلافاً لما ورد بمحضر التحريات لا يقدح في جديتها لأن الأعمال الاجرائية محكومة من جهة الصحة والبطلان بمقدماتها لا بنتائجها، فإن منعى الطاعنين في صدد ما تقدم لا يكون سديداً. لما كنان ذلك، وكنان البين من الأوراق أن الطاعن الأول وإن دفع في مذكرة دفاعه المقدمة إلى المحكمة بجلسة ..... بيطلان اعترافه بالتحقيقات لكونه وليد إكراه معنوى تمثل في حبسه انفرادياً بسجن طره، إلا أنه مثل أمام المحكمة بجلسة ..... وهي تالية لتقديم المذكرة -واعترف بقيامه بإحضار المخدر المضبوط معه ليتعاطاه حتى لا يضطر إلى شرائه من السوق، وكان البين من المفردات المضمومة أن اعترافه بالتحقيقات لابخرج في مضمونه عما أقريه بمحضر الجلسة وهو ما يفقد الدفع ببطلان اعترافه بالتحقيقات الذي أثاره في مذكرة دفاعه جديته وتضحي المحكمة في حل من الرد عليه، هذا فضلاً عن أن المادة ١٤ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون قد نصت على أن ويقيم المحبوسون احتياطياً في أماكن منفصلة عن أماكن غيرهم من المسجونين ..... وإذ كان الطاعن لا يدعى وجود محبوسين احتياطياً آخرين في السجن وقت حيسه، فإن حيسه انفرائياً في السجن ـ بفرض وقوعه - يغدر إجراء مشروعاً ولا يمثل - تبعاً لذلك - إكراهاً معنوياً مبطلاً لاعترافه، ومن ثم فإن دفعه ببطلان الاعتراف استناداً إلى حبسه هذا لا يعدو أن يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان ولا على المحكمة إن هي التفنت عنه ولم ترد عليه. لما كان ذلك، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعول في قضائه بإدانة الطاعدين على اعتراف أولهما بمحضر ضبط الواقعة ولم يشر إليه في مدوناته ومن ثم فقد انحسر عنه الالتزام بالرد استقلالا على الدفع ببطلانه، ويغدو ما يثيره في صدد ما تقدم غير سديد. لماكان ذلك، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال

الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها الثابت في الأوراق، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكاً لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بأقوال شاهد فإن ذلك بغيد أنها أطرحت حميم الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، وإذ كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات وصحة تصويرهم للواقعة فإن ما يثيره الطاعنان من منازعة في صورة الواقعة بدعوي ضبطهما في مسكنهما وليس في المكان الذي حصل فيه الضبط ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنياط معتقدها منها، مما لابحوز أثارته أماء محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان البين من الأوراق أن الطاعن الأول وإن طلب في مذكرة دفاعه المقدمة بجاسة .... ضم دفتر أحوال قسم مكافحة المخدرات وسؤال ياقي أفراد القوة المرافقة ليضابط الواقعة وسؤال العاملين بالمحل الذي وقع الضبط أمامه، إلا أنه لم يصر في جلسة المرافعة الأخيرة المنعقدة بتاريخ .... على إجراء هذا التحقيق، وكان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الحازم الذي يصر عليه مقدمه ولاينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية، وإذ كانت طلبات التحقيق المشار إليها قد افتقدت صفة الطلب الجازم - على نحو ما تقدم - فلا على المحكمة إن التفت عن إجابتها أو الرد عليها . لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لدفع الطاعن الأول بانتفاء مسئوليته الجنائية لإصابته بمرض عقلي ونفسى نتيجة إدمانه تعاطى المخدر ورد عليه بقوله اوحيث إنه وعن قالة المتهم الأول مريض نفسيا بسبب إدمانه تعاطى المخدرات بما يفقده المسئولية

الجنائية فالمحكمة تلتفت عن ذلك القول آية ذلك أن المحكمة لم بخالجها أي شك في خصوص سلامة قوى المتهم العقلية خاصة وأنه مثل أمام سلطة التحقيق ومن بعدها القاضى المختص بتحديد أمر حبسه ثم مثل أمام المحكمة بهيئة مغايرة ثم مثل مؤخراً أمام تلك الهيئة وعلى مدى مراحل المثول المتنوع والمغاير لم تلحظ أية جهة منها أن المتهم مصاب بثمة مرض يؤثر على قواه العقلية، كما لم يدفع بذلك الدفع إلا أمام الهيئة الحالية بما يدعو للقول بأنه وسيلة دفاع قصد بها الإفلات من العقاب لكن حاءت ولا سند لها في الأوراق ولا سند لها في الواقع بما يستوجب الالتفات عن هذا الدفاع، . ولما كان من المقرر أن المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتنعدم به المستولية الجنائية قانوناً على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقبات هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور والادراك أما سائر الأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سبباً لانعدام المسئولية، وكان تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئوليته الجنائية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة، وهي غير مازمة بندب خبير فني في الدعوى للوقوف على حقيقة إصابة المتهم بالمرض العقلي إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها تقديرها، وإذ كان ما أورده الحكم فيما تقدم سائغاً وكافياً لإطراح دفاع الطاعن سالف الذكر وله معينه الثابت في الأوراق. وكان لا يعيب الحكم إغفال الإشارة إلى التقرير الطبي الذي قدمه الطاعن، لما هو مقرر من أنه ليس على الحكم أن يورد إلا ما له أثر في قضائه، وفي إغفال المحكمة ذكر هذا التقرير ما يدل على أنها لم تر فيه ما يغير من عقيدتها في الدعوى ومن ثم فإن منعي الطاعن على الحكم في صدد ما تقدم لايكون قويما، هذا إلى أنه لما كانت المادة ٦٢ من قانون العقربات قد نصت على أنه ، الاعقاب على

من يكون فاقد الشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل، إما لجنون أو عاهة في العقل، وإما لغيبوبة ناشئة عن عقاقير مخدرة أياً كان نوعها إذا أخذها قهراً عنه أو على غير علم منه يها، وكان مفاد هذا النص أن من بتناول مادة مخدرة أو مسكرة وعن علم بحقيقة أمرها يكون مسلولاً عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها فالقانون يجرى عليه في هذه الحالة حكم المدرك التام الإدراك مما ينبني عليه توافر القصد الجنائي لديه إلا في بعض الجرائم التي يتطلب القانون فيها ثبوت قصد جنائي خاص لدى المتهم، فإنه لايتصور اكتفاء الشارع في ثبوت هذا القصد باعتبارات وافتراضات قانونية، بل يجب في هذه الجرائم التحقق من قيام القصد الجنائي الخاص من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع، وكان مؤدى ما تقدم أن دفع الطاعن بإصابته بمرض عقلي نتيجة إدمانه تعاطى المخدر \_ بفرض صحته - لا يؤثر في مسئوليته الجنائية عن جريمة إحرازه المخدر مجردة من أي قصد من القصود الخاصة المسماة في القانون، ولابحول دون عقايه عنها وإذ كانت عقوبة جريمة إحراز المخدر بقصد التعاطي التي دانه الحكم بها أخف من العقوبة المقررة لجريمة إحرازه ذات المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي فلا تكون له مصلحة فيما يثيره من تعييب للحكم في رده على دفعه سالف البيان، ويضحى كافة ما ينعاه الطاعن الأول على الحكم غيير سديد. لما كان ذلك، وكان البين من الأوراق أن محكمة حنابات القاهرة قضت بجلسة ..... حضورياً بمعاقبة الطاعن الثاني بالأشغال الشاقة أمدة ست سنوات وبتغريمه خمسين ألف جنيه عما أسند إليه من إحراز جوهر مخدر مهروين، بغير قصد الاتحار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي، فقرر المحكوم عليه المذكور بالطعن بطريق النقض في الحكم المشار إليه وقد قضت محكمة النقض بقبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإعادة. ومحكمة الإعادة قضت بتاريخ .....

بحكمها المطعون فيه بمعاقبة الطاعن الذانى بالأشغال الشاقة امدة ست سنوات ويتغريمه مائة ألف جنيه، وكان نقض الحكم السابق. فيما يتطق بالطاعن المذكور. حاصلاً بناء على طعنه وحده دون النيابة العامة مما لايجوز معه أن يصار بطعنه عملاً بنص المادة ٤٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض المصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فإن منعى الطاعن على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون إذ زاد عقوبة للغرامة يكون في محله. لما كان ذلك، وإن كان الطعن بالنقض المائزة إلا أنه لما كان الميب الذي شاب الحكم مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القرار بقانون المذكور أن تحكم هذه المحكمة في الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتصى بقانون دون حاجة إلى تحديد جلسة لنظر الموضوع مادام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر فيه مما كان يقتصني التعرض لنظر الدعوي. لما كان ما تقدم فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه بجعل الغرامة المقضى بها على الطاعن الثاني خمسين ألف جنيه ورفض الطعن فيه بجعل الغرامة المقضى بها على الطاعن الثاني خمسين ألف جنيه ورفض الطعن فيه عادا ذلك.

# جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

برتاسة السيد المستشار/ محمد يحيى رشدان نائب رئيس اغكمة، وعضوية السادة المتشارين/ مجدى الجندى ووفيق الدهشان ومحمود شريف فهمى وعبد الفتاح حبيب نواب رئيس اغكمة

### ( 1 AA )

# الطعن رتم ١٨٢٩٥ لسنة ٦٥ القضائية

(١) إثبات ،شهود، . حكم ،ما لا يعيبه في نطاق التدليل، .

إحالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى أقوال شاهد آخر. لايعيبه. متى كانت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه منها.

(۲) إثبات ،شهود، . حكم ،تسبيبه . تسبيب غير معيب، . نقض ،أسباب الطعن. ما لا يقبل منها، .

عدم اتفاق أقوال الشهود في بعض تفاصيلها. لا يعيب الحكم. مادام حصل أقوالهم بما لاتناقض فيه ولم يورد تلك التفصيلات أو يركن إليها في تكوين عقيدته.

(٣) هنك عرض. ظروف مشددة. عقوبة الطبيقها، حكم
 انسيبه. تسيب غير معيب، نقض اأسباب الطعن. ما لا يقبل منها،

جريمة هنك العرض بالقرة. وقرعها من أحد ممن نصت عليهم المادة ١/٢٦٧ عقربات. اقتضاؤها : استحقاقه العقربة المغلظة بالمادة ٢/٢٦٨ عقوبات.

انتهاء الحكم المطعون فيه إلى إدانة الطاعن بجناية هنك العرض طبقاً للمادة

٢/٢٦٧ عقربات. معاقبته بالسجن إعمالاً للمادة ١٧ من ذات القانون، صحيح. علة
 ذلك؟.

١ من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما
 أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه منها.

٢ـ من المقرر أنه لا يقدح فى سلامة الحكم عدم اتفاق أقوال شهود الإثبات فى بعض تفاصيلها مادام الثابت أنه حصل أقوالهم بما لاتناقض فيه ولم يورد تلك التفصيلات أو يركن إليها فى تكوين عقينته.

٣ـ لما كان البين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بتهمة هتك عرض المجنى عليها حال كونه ممن لهم سلطة عليها، وبعد أن جرت محاكمته على هذا الأساس، انتهى الحكم المطعون فيه إلى إدانته بجريمة هتك عرض المجنى عليها التى لم تبلغ السادسة عشرة من عمرها بالقوة والتهديد حال كونه ممن لهم عليها التى لم تبلغ السادسة عشرة من عمرها بالقوة والتهديد حال كونه ممن لهم سلطة عليها، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات تقضى بتغليظ العقاب في جريمة هتك العرض إذا كان عمر من وقعت عليها الجريمة المذكورة لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة أو كان يرتكبها ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ حيث يكون الفاعل من أصول المجنى عليها أو من المتولين تربيتها أو ملحظتها أوممن لهم سلطة عليها أو كان خادماً بالأجرة عندها أو عند من نقدم ملاحظتها أوممن لهم سلطة عليها أو كان خادماً بالأجرة عندها أو عند من نقدم ملاحظتها أوممن لهم سلطة عليها أو كان خادماً بالأجرة عندها أو عند من نقدم المقررة للجريمة التى إنتهى الحكم إلى إدانة الطاعن بها هى الأشغال الشاقة المؤيدة وكانت المقوبة في حق وكانت المادة ١٨٤٧ من قانون المقوبات التى أعملها الحكم المطعون فيه فى حق

الطاعن تبيح تبديل العقوبة المذكورة إلى عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن، وكان الحكم المطعون فيه قد قصنى بمعاقبة الطاعن بالسجن لمدة ثلاث سنوات فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

## الوتىسائع

انهمت النيابة العامة الطاعن بأنه هتك عرض ..... بالقوة بأن استدرجها إلى إحدى غرف سكنه الخالية وطرحها أرضاً وأمسك بها عنوة وحسر عنها ملابسها كاشفاً بذلك عن عوراتها وجثم فوقها ولامس بقضيبه موطن عفتها حالة كونه ممن لهم سلطة عليها وكونها لم تبلغ السادسة عشرة من عمرها على النحو المبين بالتحقيقات. وأحالته إلى محكمة جنايات بنى سويف لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. وادعى .... والد المجنى عليها مدنياً قبل المتهم بعبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت. والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادتين المرتم بالمرتب القانون بمعاقبة المنهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات، والزامه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ.

### المكمسة

حيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة هتك

عرض أنثى لم تبلغ ست عشرة سنة كاملة بالقوة حال كرنه ممن لهم سلطة عليها قد شلبه القصور في التسبيب والخطأ في الإسناد والخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه استند من بين ما استند إليه في إدانته إلى شهادة .... و .... وأحال في بيان شهادة الثانية إلى مضمون ما شهد به الأول مع خلاف جوهرى على واقعة الدعوى إذ شهد بأن الثانية أبلغته بأن الطاعن استدرج نجلتها إلى إحدى الغرف وحسر علها ملابسها وطرحها أرضا وجثم عليها ولامس قضيبه موطن العفة منها ولدى محاولتها الاستفاثة صفعها على وجهها وكمم فاها بيده بينما نفت الثانية بأن الطاعن لامس قضيبه موطن العفة الخاص بنجلتها أو أنه صفعها على وجهها مما يجعل مضمون كل من الشهادتين مخالفاً لمضمون الأخرى، وعاقبت المحكمة الطاعن بمقتضى المادتين أن الشعادين مكافئ وكان يتعين أن المحكمة بعقوبة الحبس طبقاً للمادة الثانية بعد إعمال المادة ١٧ من ذات نقضى المحكمة بعقوبة الحبس طبقاً للمادة الثانية بعد إعمال المادة ١٧ من ذات القانون كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأقام عليها فى حقه أدلة سائغة تؤدى إلى مارتبه عليها. لملكان ذلك، وكان من المقرر أنه لايعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما أستند اليه منها، وكان الطاعن لايجادل فى أن أقوال الشاهدة الثانية فى إحدى روايتها قد اتفقت مع أقوال الأول التى أحال إليها، فإن نعيه فى هذا الصدد لايكون له محل، هذا فضلاً على أنه لايقدح فى سلامة الحكم على فرض صحة ما يثيره الطاعن عدم اتفاق أقوال شهود الإثبات فى بعض تفاصيلها مادام الثابت أنه حصل أقوالهم بما لا تنقض فيه ولم يورد تلك التفصيلات أو يركن إليها فى تكوين عقيدته ومن ثم فإن

النعي على الحكم في هذا الصدد لايكون له محل ـ اماكان ذلك، وكان البين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بتهمة هنك عرض المجنى عليها حال كونه ممن لهم سلطة عليها، وبعد أن جرت محاكمته على هذا الأساس، انتهى الحكم المطعون فيه إلى إدانته بجريمة هتك عرض المجنى عليها التي لم تبلغ السادسة عشرة من عمرها بالقوة والتهديد حال كونه ممن لهم سلطة عليها، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات تقضى بتغليظ العقاب في جريمة هتك العرض إذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة أو كان مرتكبها ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ محبث بكون الفاعل من أصول المجنى عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادماً بالأجرة عندها أو عند من تقدم ذكرهم، وإذا اجتمع هذان الشرطان معاً يحكم بالأشغال الشاقة المؤيدة، وكانت العقوبة المقررة للجريمة التي انتهى الحكم إلى إدانة الطاعن بها هي الأشغال الشاقة المؤيدة وكانت المادة ٢/١٧ من قانون العقوبات التي أعملها الحكم المطعون فيه في حق الطاعن تبيح تبديل العقوبة المذكورة إلى عقوبة الأشغال الشاقة المؤقنة أو السجن، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بالسجن لمدة ثلاث سنوات فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون. لماكان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

## جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ عوض جادو نائب رئيس المُكمة، وعضوية السادة المستشارين/ محمود البنا وحسام عبد الرحيم وقتحى الصباغ وسمير مصطفى نواب رئيس المُكمة.

### (144)

## الطعن رقم ۸۷۲۰ لسنة ٦٠ القضائية

 (١) نقض «الصفة والمصلحة في الطعن» «ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام». دعوى مدنية.

الطعن في الأحكام لايكون إلا من المحكوم عليه. أساس ذلك؟

متى يكون الشخص محكوم عليه؟

الطعن المقدم من المسئول عن الحقوق المدنية على الحكم الصادر بإلزام المتهم وحده بالتعريض دون القضاء عليه بشئ. غيرجائز

(٢) حكم ،بيانات حكم الإدانة، ،بطلانه، . بطلان.

حكم الإدانة. وجوب إشارته إلى نص القانون الذى حكم بموجبه المادة ٣١٠ إجراءات. خلو الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعرن فيه من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن. يبطله.

(٣) ارتباط. نقض دما يجوز وما لايجوز الطعن فيه من
 الأحكام،

عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في المخالفات. مرده الطعن الموجه إلى المخالفة وحدها. حسن سير العدالة يقتضى نقض الحكم كله والإحالة بالنسبة إلى التهم الثلاث موضوع الدعوى. أساس ذلك؟

الما كان البين من الأوراق أن حكماً لم يصدر في الدعوى بإلزام الطاعن بالتعويض بالتضامن مع المتهم، إذ الثابت أن الحكم الصادر في الدعوى في شقها المدنى قد اقتصر على إلزام المتهم وحده بالتعويض. لما كان ذلك، وكان من المقرر بنص المادة ٢١١ من قانون المرفعات، وهي من كليات القانون، أنه لايجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه، وهو لايكون كذلك إلا إذا كان طرفاً في الخصومة وصدر الحكم لغير صائحه بصفته التي كان متصفاً بها في الدعوى، وكان الحكم المعلون فيه قد أيد الحكم الابتدائي القاضى بإلزام المتهم بالتعويض المدنى المطلوب، دون أن يقضى بإلزام الطاعن بشئ، فإن طعنه يكون غير جائز.

٢- لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب، وكان الثابت أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن، فإن يكون باطلاً.

٣ـ من المقرر أن النص على عدم جواز الطعن بطريق النقض فى أحكام المخالفات مرده الطعن الموجه إلى المخالفة وحدها، فإذا كان الطعن منصباً على الحكم في الجنحة والمخالفة معاً، وكانت الجرائم المنسوبة إلى المحكوم عليه وان تميزت

الواقعة في كل منهما عن الأخرى ـ فإن حسن سير العدالة بقتصني نقض الحكم كله والإحالة بالنسبة إلى التهم الثلاث موضوع الدعوى.

### الوتسسائع

انهمت النيابة العامة الطاعن بأنه: ١. قاد سيارة برخصة تسيير انتهى أجلها، ٢. تسبب بخطئه فى إتلاف السيارتين المملوكتين لكل من ..... و..... بالتلفيات المبينة الوصف والقيمة بالأوراق، ٣. قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر وطلبت عقابه بالمادة ٦/٣٧٨ من قانون العقوبات ومواد القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣.

وادعى المجنى عليه ..... مدنياً قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنبهاً على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة جنح بنها قضت حضورياً بتغريم المتهم مائة جنيه عن التهمة الأولى وخمسين جنبهاً عن التهمة الثانية وفى الدعوى المدنية بإلزامه بأن يؤدى للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنبهاً على سبيل التعويض المؤقت. استأنف. ومحكمة بنها الابتدائية - بهيئة استثنافية - قضت حضورياً بقبول الاستثناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل عقوبة الغرامة الأولى إلى تغريم المتهم خمسين جنبها والتأبيد فيما عدا ذلك.

فطعن الأستاذ/ ..... المحامى عن المحكوم عليه و الأستاذ / ..... المحامى عن ...... بصفته المسئول عن الحق المدنى فى هذا الحكم بطريق النقض ... ... .... إلخ.

#### المكمسة

أولاً: عن الطعن المقدم من المسئول عن الحقوق المدنية:

من حيث إن البين من الأوراق، أن حكما لم يصدر في الدعوى بإلزام الطاعن بالتمويض بالتصامن مع المتهم، إذ أن الثابت أن الحكم الصادر في الدعوى في شقها المدنى، قد اقتصر على إلزام المتهم وحده بالتعويض. لما كان ذلك، وكان من المقرر بنص المادة ٢١١ من قانون المرافعات، وهي من كليات القانون، أنه لايجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه، وهر لايكون كذلك إلا إذا كان طرفاً في الخصومة وصدر الحكم لغير صالحه بصفته التي كان متصفا بها في الدعوى، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي القاضي بإلزام المتهم بالتعويض المدنى المطلوب، دون أن يقضني بإلزام الطاعن بشئ، فإن طعنه يكون غير جائز مما يتعين الحكم بذلك مع مصادرة الكفالة ودون حاجة إلى بحث وجوه الطعن المقدم منه، لأنه لا يسار إليها إلا إذا كان الطعن جائزاً ومستوفيا الشكل المقرر في القانون.

ثانياً: عن الطعن المقدم من المحكوم عليه:

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه خلا من بيان نص القانون الذي دان الطاعن بمقتضاه، مما يعيبه بما يستوجب نقضه.

ومن حيث إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أن كل حكم بالإدانة بجب أن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه، وهو بيان جوهرى القنصنة قاعدة شرعية الجرائم والعقاب لما كان ذلك، وكان الثابت أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه

العقاب على الطاعن، فإنه يكون باطلاً ويتعين نقصه والإعادة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى، ولا يحول دون ذلك أن تكون الجريمتان الثانية والثالثة مخالفتين. ذلك بأن النص على عدم جواز الطعن بطريق النقض في أحكام المخالفات مرده الطعن الموجه إلى المخالفة وحدها.

فإذا كان الطعن منصباً على الحكم فى الجنحة والمخالفة معاً، وكانت الجرائم المنسوبة إلى المحكوم عليه وإن تعيزت الواقعة فى كل منهما عن الأخرى ـ فإن حسن سير العدالة يقتضى نقض الحكم كله والإحالة بالنسبة إلى التهم الثلاث موضوع الدعوى.

# جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ طلعت الأكيابى نائب رئيس الحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ حسن محمود أحمد عشيش وبدر الدين السيد البدوى على نائبى رئيس الحكمة، ومحمد محمود إبراهيم وعادل السيد السعيد الكناني.

#### (14.)

# الطعن رقم ١٦٠٧٧ لسنة ٦٢ القضائية

(١) حكم ،بيانات حكم الإدانة، .

وجوب اشتمال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة.

المقصود من عبارة بيان الواقعة الواردة بالمادة ٣١٠ إجراءات؟

(۲) جريمة «أركانها». حكم «تسبيبه». تسبيب معيب». نقض «أسباب الطعن. ما يقبل منها».

الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٦٩ من قانون الزراعة رقم ٥٣ سنة ١٩٦٦. مناط تحققها؟

خلو الحكم من بيان نوع الأسمدة وأنها من المخصبات الزراعية وأن الطاعن كان يعرضها للبيع بدون ترخيص. دون الالتفات للترخيص المقدم منه ووجه استدلاله على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة. قصور. ۱ـ لما كان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للحقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلازم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها وسلامة مأخذها وإلا كان قاصراً، وكان المقصود من عبارة بيان الواقعة الواردة بالمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن يثبت قاضى الموضوع في حكمه كل الأفعال والمقاصد التي تتكون منها أركان الجريمة.

٢- من المقرر أنه يشترط لقيام الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩ من قانون الزراعة رقم ٣٣ لمنة ١٩٦٦ أن يرتكب المتهم أحد الأفعال المبينة في تلك المادة وهي صنع المخصبات الزراعية أو تجهيزها أو بيعها أو عرضها للبيع أو استيرادها أو الإفراج عنها من الجمارك وأن يكون ذلك بغير ترخيص من وزارة الزراعة، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خلا، من هذا البيان المعتبر في القانون، فلم يبين نوع الأسمدة المصبوطة وأنها من المخصبات الزراعية وأن الطاعن كان يعرضها للبيع بغير ترخيص من وزارة الزراعة، ولم يبين وجه استدلاله على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة، هذا فضلاً عن أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة الابتدائية أن الطاعن قدم ترخيصاً، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يعرض أي من الحكمين لدفاع الطاعن المؤسس على المستند سالف الذكر مع أنه دفاع جوهرى كان يتعين على محكمة ثانى درجة أن المستند سالف الذكر مع أنه دفاع جوهرى كان يتعين على محكمة ثانى درجة أن تقصاه وتقول كلمتها فيه ـ متى فات ذلك على محكمة أول درجة باعتباره قد صار واقعاً مسطوراً في أوراق الدعوى ـ لها يترتب على شعوت صحته قبل تاريخ الصبط

انحسار الثائيم عن فعلة الطاعن، أما وهى لم تفعل فإن الحكم المطعون فيه يكون معيداً بالقصور.

### الوتىسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه عرض للبيع مخصبات زراعية بدون ترخيص من وزارة الزراعة. وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣. ومحكمة جنح الباجرر قضت حضورياً بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لإيقاف التنفيذ وغرامة خمسين جنيها والمصادرة. استأنف. ومحكمة شبين الكرم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ.

#### الحكمسة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة عرض مخصبات زراعية للبيع دون ترخيص قد شابه القصور في التسبيب، ذلك بأنه خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى الأدلة التي استند إليها في قضائه، والتفت عن الترخيص الذي قدمه لمحكمة الموضوع بمزاولة نشاط بيع الأسمدة قبل تحرير محضر الضبط ولم يرد على الدفاع المؤسس عليه رغم جوهريته، مما يعيه ويستوجب فقضه.

حيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطمون فيه أنه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والأدلة على ثيوتها في حق الطاعن على قوله والواقعة تخلص فيما أثبته رئيس شرطة المسطحات المائية من أنه في أثناء قيامه بحملة وف أثناء المرور ناحية طريق بنها شاهد كمية من الأسمدة عيارة عن ٧٥٧ شيكارة أسمدة مختلفة الأنواع زنة الواحدة ٥٠ ك داخل محل ..... وبسؤال المتهم أنكر ما نسب إليه. وحيث إن التهمة المسندة إلى المتهم ثابتة في حقه ثبوتاً كافياً من محضر ضبط الواقعة المرفق بالأوراق وإذ لم يدفع المتهم ما أسند إليه بدفاع مقبول فيتعين عقابه عملاً بالمادة ٢/٣٠٤ أ.ج، لما كيان ذلك، وكيان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجية للعقوية بياناً تتحقق به أركان الحريمة والظروف التي وقعت فيما والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإبراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها وإلا كان قاصراً، وكان المقصود من عبارة بيان الواقعة الواردة بالمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن يثبت قاضي الموضوع في حكمه كل الأفعال والمقاصد التي تتكون منها أركان الجريمة، وكان يشترط لقيام الجريمة المنصوص عليها في المادة ٦٩ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ أن يرتكب المتهم أحد الأفعال المبينة في تلك المادة وهي صنع المخصبات الزراعية أو تجهيزها أو بيعها أو عرضها للبيم أو استيرادها أو الإفراج عنها من الجمارك وأن يكون ذلك بغير ترخيص من وزارة الزراعة، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خلا، من هذا البيان المعتبر في القانون، فلم يبين نوع الأسمدة المضبوطة وأنها من المخصبات الزراعية وأن الطاعق كان يعرضها للبيع بغير ترخيص من وزارة الزراعة، ولم ببين وجه استدلال على ثبوت النهمة بعناصرها القانونية كافة، هذا فصلاً عن أنه ببين من

محضر جاسة المحاكمة الابتدائية أن الطاعن قدم ترخيصاً، وإما كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يعرض أي من الحكمين لدفاع الطاعن المؤسس على الممتند سالف الذكر مع أنه دفاع جوهري كان يتعين على محكمة ثاني درجة أن تتقساه وتقول كلمتها فيه - متى فات ذلك على محكمة أول درجة باعتباره قد صار واقعاً مسطوراً في أوراق الدعوى - لما يترتب على ثبوت صحته قبل تاريخ الضبط انحسار التأثيم عن فعلة الطاعن، أما وهي لم تفعل، فإن الحكم المطعون فيه يكون معياً بالقصور بما يرجب نقضه والإعادة.

# جنسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ نجاح سليمان نصار نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ مجدى منتصر وحسن حمزة وحامد عبد الله وفتحى حجاب نواب رئيس المحكمة.

### (111)

# الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٦٠ القضائية

 (١) دعوى جنائية «انقضاؤها بمضى المدة». تقادم «الإجراءات القاطعة للتقادم».

انقطاع المدة المسقطة للدعوى الجنائية بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة الصحيحة.

إعلان المتهم بالحضور لجاسة المحاكمة إعلاناً صحيحاً وكذا صدور حكم من محكمة مختصة بإصداره يقطع أيهما مدة السقوط. ولو كان الحكم صادراً بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة. أساس ذلك؟

(٢) إثبات ، بوجه عام، .

حرية القاضى الجنائي في تكوين اقتناعه من أي دليل له مأخذه في الأوراق.

(٣) خطأ. مسئولية جنائية. قتل خطأ. إصابة خطأ.

تقدير الخطأ المستيهيب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً في جريمة القتل والإصابة الخطأء موضوعي.  (٤) قتل خطأ. إصابة خطأ. محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل». مسئولية جثائية.

السرعة التى تصلح أساساً للمساءلة الجنائية فى جريمتى القتل والإصابة الخطأ. هى مجاوزة الحد الأدنى الذى تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه. تقدير ذلك. موضوعى.

(٥) حكم ،تسبيبه. تسبيب غير معبب، . نقض ،أسباب الطعن. ما
 لا يقيل منها، .

النعى على الحكم بما لا أثر له في قضائه. غير مقبول.

١- من المقرر أن المدة المسقطة للاعوى الجنائية تنقطع بأى إجراء يتم فى الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء أكان من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى مدة التقادم من يوم الانقطاع وبالتالى فإن إعلان المتهم بالحضور بجلسة المحاكمة إعلاناً صحيحاً وحضوره جلسات المحاكمة وكذلك صدور حكم من محكمة مختصة بإصداره يقطع أيهم المدة المسقطة للاعوى. ولا يغير من هذا النظر أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بداءة ممن لا يملك رفعها قانوناً على خلاف ما نقضى به المادتين ٣٦ ، ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية - ذلك أنه وإن كان لا يحق للمحكمة فى هذه الحالة أن تتعرض لموضوع الدعوى بل عليها أن تقصر حكمها على عدم قبولها باعتبار أن باب المحاكمة موصد أمامها - إلا أنه نظراً لأنه يتعين على عدم قبولها القضاء بذلك - أن تستظهر ماتقتضيه المادتان المشار اليهما - أى أن تتحقق من صفة الموظف أو المستخدم العام ومن أنه ارتكب الجريمة فى أثناء تأدية وبصبيها بما يقتضيه ذلك من إعلان المتهم والشهود لحضور جاسات المحاكمة وظيفته وبصبيها بما يقتضيه ذلك من إعلان المتهم والشهود لحضور جاسات المحاكمة وظيفته وبصبيها بما يقتضيه ذلك من إعلان المتهم والشهود لحضور جاسات المحاكمة

وخلاف ذلك من الإجراءات القصائية، ومن ثم فإن مثل هذه الإجراءات وكذا الحكم الصادر في الدعوى متى تم كل منهما صحيحاً في حد ذاته فلا مراء أنه يقطع التقادم ومتى كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن ما ينعاه الطاعن في خصوص هذا الأمر يكون غير مقبول.

٢- من المقرر أن القاضى الجنائى حر فى أن يستمد اقتناعه من أى دليل
 يطمئن إليه طالما أن لهذا الدليل مأخذه الصحيح من الأرراق.

٣ـ من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أومدنياً في جريمة القتل والإصابة الخطأ مما يتعلق بموضوع الدعوى.

٤- من المقرر أن السرعة التى تصلح أساساً للمساءلة الجنائية فى جريمتى القتل والإصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة إنما هى التى تجاوز الحد الذى تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح وأن تقدير ذلك كله من المسائل الموضوعية التى يترك أمرها لمحكمة الموضوع وإذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد بين خطأ الطاعن استناداً إلى الأدلة التى أوردها فى خصوص ذلك وكنه الصرر وأقام رابطة السببية بينهما، فإن ما ينازع فيه الطاعن فى هذا الشق يكون غير مقبول.

م. لما كان البين من مدونات الحكم أنه لم يركن فى إثبات الخطأ لدى الطاعن إلى أنه كان نائماً عند ارتكاب الحادث، ومن ثم فلا جدوى مما يدعيه من أن الشاهد
 ... لم يقرر أنه كان نلتما أو مستيقظاً عند ذلك، إذ أنه لا أثر له فى قصاء الحكم ومن ثم يكون ما ينعاء فى هذا الشق غير سائغ.

### الوتسسائع

اتهمت النيابة المامة الطاعن بأنه: ١- تسبب بخطئه في وفاة كل من .... و ..... و .... و و .... و و .... و و .... المحدوث المبينة بالتقارير الطبية والتي أودت بحياة من الأول إلى الرابع وإصابة الأخير على النحو المبين بالأوراق . ٢ ـ قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص و ... و ...

فطعن الأستاذ/ ..... المحامى نيابة عن المحكرم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . .... إلخ.

### المكمسة

لما كان من المقرر أن المدة المسقطة للدعوى الجنائية تنقطع بأي إجراء يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء أكان من إجراءات التحقيق أو الإنهام أو المحاكمة وتسرى مدة التقادم من يوم الانقطاع وبالتالي فإن إعلان المتهم بالحضور بجاسة المحاكمة إعلاناً صحيحاً وحضوره جاسات المحاكمة وكذلك صدور حكم من محكمة مختصة بإصداره يقطع أيهم المدة المسقطة للدعوى، ولا يغير من هذا النظر أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بداءة ممن لا بملك رفعها قانوناً على خلاف ما تقضى به المادتين ٦٣ ، ٣٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية ـ ذلك أنه وإن كان لايحق للمحكمة في هذه الحالة أن تتعرض لموضوع الدعرى بل عليها أن تقصر حكمها على عدم فيولها باعتبار أن باب المحاكمة موصد أمامها ـ إلا أنه نظراً لأنه يتعين عليها ـ في سبل القضاء بذلك ـ أن تستظهر ما تقتضيه المادتين المشار اليهما ـ أي أن تتحقق من صفة الموظف أو المستخدم العام ومن أنه ارتكب الحريمة في أثناء تأدية وظيفته وبسبيها بما يقتضيه ذلك من إعلان المتهم والشهود لحضور جلسات المحاكمة وخلاف ذلك من الإجراءات القضائية، ومن ثم فإن مثل هذه الإجراءات وكذا الحكم الصادر في الدعوي متى تم كل منهما صحيحاً في حد ذاته فلا مراء أنه بقطع التقادم ومتى كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر، فإن ما ينعاه الطاعن في خصوص هذا الأمر يكون غير مقبول. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن القاضي الجنائي حرفي أن بستمد اقتناعه من أي دليل يطمئن إليه طالما أن لهذا الدليل مأخذه الصحيح من الأوراق، كما وأن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً في جريمة القتل والإصابة الخطأ مما يتعلق بموضوع الدعوى، كما وأن السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمتي القتل والإصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة، إنما هي التى تجاوز الحد الذى تقتصيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فينسب عن هذا التجاوز الموف أو الجرح وأن تقدير ذلك كله من المسائل الموضوعيه ننى يترك أمرها لمحكمة الموضوع، وإذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد بين خطأ الطاعن استئاداً إلى الأدلة التى أوردها فى خصوص ذلك وكنه الضرر وأقام رابطة السببية بينهما، فإن ما ينازع فيه الطاعن فى هذا الشق يكون غير مقبول. أما كالبين من مدونات الحكم أنه لم يركن فى إثبات الخطأ لدى الطاعن إلى أنه كان نائماً عند ارتكاب الحادث، ومن ثم فلا جدوى مما يدعيه من أن الشاهد ..... لم يقرر أنه كان نائماً أومستيقظاً عند ذلك، إذ أنه لا أثر له فى قضاء الحكم ومن ثم يكون ما ينعاه فى هذا الشق غير سائم ويضحى الطعن برمته غير مقبول.

# جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ محمد محمد زايد نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ سرى صيام ومحمد حسام الدين الفرياني ومحمد الصيرفي نواب رئيس المحكمة، وعبد الرحمن هيكل.

### (197)

# الطعن رتم ١٨٧٧٩ لسنة ٦٥ القضائية

 (۱) استيلاء على أموال أميرية. جريمة «أركانها». موظفون عموميون. حكم «تسييه». تسييه معيه».

جناية الاستيلاء المنصوص عليها بالمادة ١١٣ عقوبات. مناط تحققها؟

وجوب حسم المحكمة أمر ملكية الدولة أو من فى حكمها للمال. إغفال ذلك. بعيبه.

مثال لتسبيب معيب في توافر جناية استيلاء مال عام.

(۲) حكم اتسبيب. تسبيب معيب، استيلاء على أموال أميرية.
 دفاع الإخلال بحق الدفاع. ما يوفره، نقض اأسباب الطعن. ما يقبل منها،

دفاع الطاعن بشأن صرف الميالغ موضوع الدعوى لأربابها . جوهرى ، وجوب تحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما ينفيه . إغفال ذلك . إخلال بحق الدفاع وقصور .

١- لما كان البين من محضر جاسة المحاكمة أن من بين ما قام عليه دفاع الطاعن أن أموال صندوق علاج أسر العاملين بمؤسسة .... التي اتهم بالاستيلاء عليها هي حصيلة اشتراكات المساهمين في مشروع علاج الأسر وليس للمؤسسة من صلة بها، كما أن لجنة العلاج هذه لا تتبع اللجنة النقابية للمؤسسة وأن الشيكات موضوع الدعوى صدرت بناء على مستندات معتمدة من اللجنة الطبية وخضعت للمراجعة عند إصدار الشيكات وعند إقرار الحسابات السنوية لصندوق علاج الأسر، وأن مبالغ تلك الشيكات صرفت لأربابها، غير أن تلك المستندات فقدت من مكان حفظها ولم يدع أحد من مستحقى تلك المبالغ بأنها لم تصرف له. لما كان ذلك، وكانت جناية الاستيلاء المنصوص عليها بالمادة ١١٣ من قانون العقوبات ـ التي دين الطاعن بموجبها - تقتضي وجود المال في ملك إحدى الجهات المبينة بالمادة ١١٩ عنصراً من عناصر ذمتها المالية ثم قيام موظف عام أو من في حكمية بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة، ومن ثم فإن ملك الدولة أو من في حكمها للمال يجب على المحكمة أن تحسم أمره وخاصة عند المنازعة فيه. ولما كان الحكم المطعون فيه قد رد على منازعة الطاعن في تحقق صفة المال العام للمبالغ المستولى عليها بقوله إن الطاعن ولم يبين أوجه هذا الدفع وأسسه وأسبابه، ثم بقوله وحيث إن الثابت من الأوراق أن المتهم يعمل موظفاً عموميا حيث إنه يعمل محاسباً بقطاع الشئون المالية بمؤسسة ..... ومراقباً مالياً وأميناً لصندوق لجنة علاج أسر العاملين .... وأموالها أموال عامة ومن ثم فلا محل القول بأن المتهم ليس موظفاً عاماً وأن الأموال المستولى عليها هي أموال خاصة، وهو رد لايواجه دفاع الطاعن بشأن استقلال أموال صندوق علاج أسر العاملين عن مؤسسة ..... وعن اللجنة النقابية بها، إذ لا يبين منه صلة صندوق العلاج هذا بالمؤسسة وما إذا كان مال الصندوق مملوكاً لها كله أو بعضه أو

أنه خاصع لإشرافها أو لإدارتها، وهي الأمور التي تتحقق بها صفة المال العام التي نازع الطاعن في وجودها.

### الوتىسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ـ بصفته موظفاً عاماً وأمين صندوق لجنة علاج الأسر التابعة للجنة النقابية للعاملين بمؤسسة مصر للطيران استولى بغير حق وبنية التملك على مبلغ ١٧٠ ر٣٦٨٣١ جنيه ثلاثمائة وثمانية وستون ألفا وثلاثمائة وسنة عشر جنيها وسبعة عشر قرشا المملوك لجهة عمله سالفة الذكر بأن أصدر لنفسه عشرين شيكاً بالمبلغ المذكور على حساب لجنة علاج أسر العاملين بمصر للطيران ببنك ..... فرع ..... وقام بصرف مقابلها دون مقتض الصدارها وبغير مستندات لها وقد ارتبطت هذه الجريمة بجريمتي تزوير واستعمال محررات مزورة ارتباطاً لا يقبل التجزئة هما أنه في الزمان والمكان آنفي الذكر ويصفته سالفة البيان ارتكب تزويراً في محررات اللجنة النقابية للعاملين بمصر للطيران أثني عشر شيكاً مصرفياً مسحوبة على حساب اللجنة المذكورة ببنك ..... فرع ..... بأن قلد التوقيع الأول لكل من ..... و ..... على تلك الشيكات ومهرها بتوقيع ثان له فتمكن بذلك من صرف مقابلها واستغل الشيكات المزورة بأن قدمها إلى المختصين بالننك المسحوبة عليه بما ورد بها وإعمال آثارها مع علمه يتزويرها. وإحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١١٨ / ٢.١ / ١١٨ ، ١١٨ مكرراً / ١ ، ١١٩/د، ١١٩ مكرراً هـ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٧ من ذات القانون

بمعاقبة المنهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وتغريمه ١٧ر٣٦٨٣١٣ ثلاثمائة وثمانية وسنون ألفا وثلاثمائة وسنة عشر جنيها وسبعة عشر قرشاً والزامه برد مبلغ ١٤ر٣٤٩ر ٢٢٠ مائدان وعشرون ألفا وثلاثمائة وتسعة وأربعون جنيها وأربعة عشر قرشاً وعزله من وظيفته.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ.

### المحمسة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ ذاته بجريمة الاستيلاء على مال عام مرتبط بالتزوير فى محررات واستعمالها قد أخل بحقه فى الدقاع وشابه قصور فى التسبيب، ذلك بأن دفاع الطاعن قام على أن المال المستولى عليه ليس من الأموال العامة وأنه صرف فى حينه لأربابه بموجب مستندات فقدت من بعد فأعرضت المحكمة عن تحقيق هذا الدفاع وخلا حكمها من الرد عليه، مما يعيبه ويستوجب نقصه.

ومن حيث إن البين من محضر جاسة المحاكمة أن من بين ما قام عليه دفاع الطاعن أن أموال صندوق علاج أسر العاملين بمؤسسة .... التى اتهم بالاستيلاء عليها هي حصيلة اشتراكات المساهمين في مشروع علاج الأسر وليس للمؤسسة من صلة بها، كما أن لجنة العلاج هذه لا تتبع اللجنة النقابية للمؤسسة، وأن الشيكات موضوع الدعوى صدرت بناء على مستندات معتمدة من اللجنة الطبية وخضعت للمراجعة عند إصدار الشيكات وعند إقرار الحسابات السنوية لصندوق علاج الأسر، وأن مبالغ تلك الشيكات صرفت لأربابها، غير أن تلك المستندات فقد من مكان حفظها

ولم يدع أحد من مستحقى تلك المبالغ بأنها لم تصرف له. لما كان ذلك، وكانت جناية الاستيلاء المنصوص عليها بالمادة ١١٣ من قانون العقوبات ـ التي دين الطاعن بموجيها ـ تقتضي وجود المال في ملك إحدى الجهات المبينة بالمادة ١١٩ عنصراً من عناصر ذمتها المالية ثم قيام موظف عام أو من في حكمه بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة، ومن ثم فإن ملك الدولة أو من في حكمها للمال يجب على المحكمة أن تحسم أمره وخاصة عند المنازعة فيه، ولما كان الحكم المطعون فيه قد رد على منازعة الطاعن في تحقق صفة المال العام للمبالغ المستولى عليها بقوله إن الطاعن ولم ببين أوجه هذا الدفع وأسمه وأسيابه، ثم يقوله : ووحيث إن الثابت من الأوراق أن المتهم بعمل موظفاً عمومياً حيث إنه بعمل محاسباً يقطاع الشئون المالية بمؤسسة ..... ومراقباً مالياً وأميناً لصندوق لجنة علاج أسر العاملين ..... وأموالها أموال عامة ومن ثم فلا محل للقول بأن المنهم ليس موظفاً عاماً وأن الأموال المستولى عليها هي أموال خاصة، وهو رد لايواجه دفاع الطاعن بشأن استقلال أموال صندوق علاج أسر العاملين عن مؤسسة .... وعن اللجنة النقابية بها، إذ لا يبين منه صلة صندوق العلاج هذا بالمؤسسة وما إذا كان مال الصندوق مملوكاً لها كله أوبعضه أو أنه خاضع لاشرافها أو لادارتها، وهي الأمور التي تتحقق بها صفة المال العام التي نازع الطاعن في وجودها وفضلاً عما سلف فإنه لما كان دفاع الطاعن بشأن صرف المبالغ موضوع الدعوى لأربابها يعد. في خصوص الدعوى الماثلة . دفاعاً جوهرياً يترتب على ثبوته أن يتغير وجه الرأى في الدعوى، وكان خليقاً بالمحكمة أن تحقق هذا الدفاع بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو أن ترد عليه بما ينفيه، وإذ كانت المحكمة قد أعرضت كلبة عن هذا الدفاء فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق إخلاله بحق الدفاع معيباً بالقصور الذي ستوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.

# جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد حسين لبيب نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ رضوان عبد العليم ومصطفى عبد الجيد وطه سيد قاسم نواب رئيس المحكمة وعبد الرحمن فهمى.

### (197)

# الطعن رتم ١٩٩١٧ لسنة ٦٢ القضائية

اختلاس أشياء محجوزة. حجز إدارى. حكم اتسبيبه. تسبيب معيب، ـ نقض اأسباب الطعن. ما يقبل منهاه.

تعيين حارس على الأشياء المحجوزة. شرط لانعقاد الحجز. عدم الاعتداد برفض المدين أو الحائز للحراسة. متى كان أيهما حاضراً وقت الحجز. أساس ذلك ؟

خلو الحكم من بيان سنده في أن المتهمة حارسة على الرغم من عدم قبولها الحراسة وأنها لبست حائزة. قصور.

لما كانت المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه بيعين مندوب الحجز عند توقيع الحجز حارساً أو أكثر على الأشياء المحجزة. ويجوز تعيين المدين أو الحائز حارساً، وإذ لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضراً كلفه بالحراسة ولا يعتد برفضه إياها ....، فإن مؤدى ذلك أنه يشترط لانعقاد الحجز وجوب تميين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة إلا إذا كان المدين أو الحائز حاضراً كلف بالحراسة، فلا يعتد برفضه إياها، لما كان ما تقدم، وكان الثابت من المفردات

المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن أن الطاعنة ليست حائزة ورفضت الحراسة وقد خلا الحكم من بيان سنده فى اعتبار الطاعنة حارسة رغم عدم قبولها الحراسة فإنه يكون مشرباً بالقصور.

# الوتسسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها بددت المنقولات المبينة الوصف والقيمة بالأوراق والمملوكة لـ ..... والمحجوز عليها قضائياً لصالح محكمة مطاى للأحوال الشخصية والمسلمة إليها على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلستها لنفسها إضراراً بالجهة الحاجزة. وطلبت عقابها بالمادتين ٣٤١، ٣٤١ من قاذين العقوبات. ومحكمة جنح مطاى قضت غيابياً عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهمة شهراً مع الشغل وكفالة عشرين جنيهاً لوقف التنفيذ. عارضت وقصى في معارضتها بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه. استأنفت. ومحكمة المنيا الابتدائية مأمورية بني مزار الاستئنافية - قضت حضورياً .... بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالاكتفاء بحبس المتهمة أمبرعين مع الشغل.

فطعن الأستاذ / ..... المحامى عن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ.

### المكمسة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة اختلاس أشياء محجوزة، جاء مشوياً بالخطأ في القانون ذلك بأنه اعتبرها حارسة على الأشياء المحجوزة رغم أنها لم تقبل الحراسة وليست مدينة ولا حائزة، مما يعيب الحكم بما يسترجب نقصه.

وحيث إن النيابة العامة اتهمت الطاعنة بأنها بددت الأشياء المدينة الرصف والقيمة بالمحضر والمعلوكة لـ ..... والمحجوز عليها قضائياً لصالح محكمة مطاي للأحوال الشخصية والتي سلمت إليها على سبيل الوديعة لحراستها فاختلستها لنفسها، وحصل الحكم المطعون فيه واقعة الدعوين في قوله ووحيث إن واقعات الدعوي تخلص أنه بتاريخ ..... حرر محضر تبديد لصالح ..... بناء على الأحكام الصادرة من قلم مطاى أحوال شخصية برقم .... لسنة .... لسنة .... وأنه انتقل محضر قلم مطاى لمحل إقامة ..... مخاطباً مع زوجته .... نظير مبلغ قدره ٤٢١، ٩٧٠ جنيها فقام بتوقيع الحجز على المنقولات المبينة الوصف بالأوراق وقام بنعيين ..... حارسة على تلك المنقولات وتم تحديد يوم ..... للبيع ويوم ..... وبتاريخ .... انتقل المحضر لمحل إقامة .... مخاطباً مع خاله .... أنه انتقل المحل مكان البيع لم يجد المنقولات فقام بتحرير محضر التبديد قبلها، . ولما كان ذلك، وكمانت المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه ايعين مندوب الحجز عند توقيم الحجز حارساً أو أكثر على الأشياء المحجوزة. ويجوز تعبين المدين أو الحائز حارساً، وإذ لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاصراً كلفه بالحراسة ولا يعند برفضه إياها....، فإن مؤدى ذلك أنه يشترط لانعقاد الحجز

وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة إلا إذا كان المدين أو الحائز حاضراً كلف بالحراسة، فلا يمتد برفضه إياها. لما كان ما تقدم، وكان الثابت من المفردات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن أن الطاعنة ليست حائزة ورفضت الحراسة وقد خلا الحكم من بيان سنده في اعتبار الطاعنة حارسة رغم عدم قبولها الحراسة فإنه يكون مشرباً بالقصور الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يتعين نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.

# جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد أحمد حسن نائب رئيس الحكمة وعضوية السادة المستشارين/ عبد اللطيف على أبو النيل ومحمد اسماعيل موسى ويحيى محمود خليفة ومحمد على رجب نواب رئيس المحكمة.

#### (14E)

# الطعن رتم ٢٩٣٩٠ لسنة ٥٩ القضائية

(١) نقض والصفة في الطعن، .

الطعن بالنقض في المواد الجنائية. حق شخصى للمحكوم عليه. ليس لغيره مباشرته نيابة عنه إلا إذا كان موكلاً عنه أو كان ينوب عنه قانوناً في ذلك.

عدم تقديم التوكيل الصادر من المدعى بالحقوق المدنية لوكيله. أثره: عدم قدل الطعن شكلاً.

# (٢) مأمورو الضبط القضائي دسلطاتهم، . تلبس.

سلطة مأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس؟ المادتان ٣٤، ٣٥ إجراءات.

(٣) تلبس. مأمورو الضبط القضائي. اختصاصاتهم، .

التليس. حالة تلازم الجريمة ذاتها. لا شخص مرتكبها.

تلقى مأمور الصبط القضائى نبأ الجريمة عن الغير. لايكفى لقيام حالة التلبس. مادام لم يشهد أثراً من آثارها ينبئ بذاته عن وقوعها.

### (٤) دستور. تلبس.

القيد على الحرية الشخصية. غير جائز إلا في حالة من حالات التلبس أو بإذن من جهة قضائية مختصة. أساس ذلك؟ (٥) دستور. قانون «دستورية القوانين».

وجوب التزام التشريعات النزول على أحكام الدستور بوصفه التشريع الوضعي الأسمى. وإلا تعين إهدارها ولو كانت سابقة على العمل بأحكامه. علة ذلك؟

(٦) دستور. قانون ،تفسيره، .

إحالة المادة ٤١ من الدستور على القانون العادى. نطاقه؟

(٧) قبض.

الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق. يضير العدالة.

(٨) تفتيش «التفتيش بغير إذن». تلبس. قانون «تفسير».
 مأمورو الضيط القضائى «سلطاتهم». نقض «حالات الطعن. الخطأ فى
 القانون».

إجازة المادة 7/٣٥ إجراءات لمأمور الضبط القضائى فى غير أحوال التلبس اتخاذ الإجراءات التحفظية المناسبة إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة من الجنح المحددة فيها حصراً. عدم استطالتها إلى ما يعتبر قيداً على العنصمة.

انتزاع مأمور الصبط القضائى دفتر الشيكات من الطاعن دون تخليه عنه ولاتبين محتواه قبل فضه. نفتيش باطل. لايغير من ذلك ارتكابه ومحاولة إخفائه مظاهر الحيرة والارتباك مهما بلغا. لايوفرا تلبس الشخص بجريمة ولا يبيحا القبض عليه ونفتيشه. مخالفة الحكم ذلك. خطأ في القانون.

حجب الخطأ الحكم عن تقدير أدلة الدعوى. أثره؟

1- لما كان المحامى ..... قرر بالطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه بصفته وكيلاً عن المدعى بالحقوق المدنية. وكان البين من التوكيل الذى تم التقرير بالطعن بمقتضاه ـ المرفق بالأوراق ـ أنه صادر من وكيل المدعى بالحقوق المدنية المحامى الذى قرر بالطعن، وكان التوكيل الصادر من المدعى بالحقوق المدنية لوكيله لم يقدم الذى قرر بالطعن، وكان التوكيل الصادر من المدعى بالحقوق المدنية لوكيله لم يقدم للتعرف على حدود وكالته وما إذا كانت تجيز لصاحبها التقرير بالطعن بالنقض نيابة عن موكله وتوكيل غيره فى ذلك من عدمه . لما كان ذلك، وكان الطعن بطريق النقض فى المواد الجنائية حقاً شخصياً لمن صدر الحكم صده يمارسه أو لا يمارسه حسيما يرى فيه مصلحته وليس لأحد أن ينوب عنه فى مباشرته إلا إذا كان موكلاً منه توكيلاً يخوله هذا الحق أو كان ينوب عنه فى ذلك قانوناً، فإنه يتعين الحكم بعدم قبرل الطعن شكلاً.

Y- لما كانت المادتان ٣٤ ، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المستبدلتان بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٧ قد نصت أولاهما على أنه ولمأمور الصبيط القصائي في أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر، أن يأمر بالقبض على المتهم الحاصر الذي توجد دلائل كافية على انهامه، وثانيتهما على أنه وإذا لم يكن المتهم حاصراً في الأحوال المبينة في المادة السابقة جاز لمأمور الصبط القصائي أن يصدر أمراً بصبطه وإحصاره ويذكر ذلك في المحصر، وفي غير الأحوال السابقة إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة سرقة أو نصب أو تعد شديد أو مقاومة لرجال السلطة العامة وأن يطلب فوراً من النيابة العامة أن تصدر أمراً بالقبض عليه، وفي جميع الأحوال وأن يطلب فوراً من النيابة العامة أن تصدر أمراً بالقبض عليه، وفي جميع الأحوال رائالسلطة العامة أو المرائل الملطة أحد المحصرين أو بواسطة تعدد العالمة العامة.

٣ـ من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها، وأن تلقى مأمور المنبط القصائى نبأ الجريمة عن الغير لا يكفى لقيام حالة التلبس مادام هو لم يشهد أثرا من أثارها ينبئ بذاته عن وقوعها.

٤- لما كانت الفقرة الأولى من نص المادة ٤١ من الدستور قد نصت على أن 
الحرية الشخصية حق طبيعى، وهي مصونة لا نمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز 
القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل، إلا 
بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضى 
المختص أو النيابة العامة، وذلك وفقاً لأحكام القانون،، وكان مؤدى هذا النص، أن أى 
قيد يرد على الحرية الشخصية برصفها من الحقوق الطبيعية المقدسة للإنسان من 
حيث كونه كذلك، يستوى في ذلك أن يكون القيد قبضاً أم تفتيشاً أم حبساً أم منعاً من 
التنقل أم كان غير ذلك من القيود على حريته الشخصية، لايجوز إجراؤه إلا في حالة 
من حالات التلبس كما هي معرفة به قانوناً، أو بإذن من جهة قضائية مختصة.

مد لما كان الدستور هو القانون الوضعى الأسمى صاحب الصدارة على ما دونه من تشريعات يجب أن تنزل على أحكامه، فإذا تعارضت هذه مع تلك وجب التزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها يستوى فى ذلك أن يكون التعارض سابقاً أم لاحقاً على العمل بالدستور، لما هو مقرر من أنه لايجوز لسلطة أدنى فى مدارج التشريع أن تلغى أوتعدل أو تخالف تشريعاً صادراً من سلطة أعلى فإذا فطت السلطة الأدنى ذلك تعين على المحكمة أن تلتزم تطبيق التشريع صاحب السمو والصدارة ألا وهو الدستور وإهدار ما عداه من أحكام متعارضة معه أو مخالفة له إذ تعتبر مدسوخة بقوة الدستور ذاته.

٣- إن نص الفقرة الأولى من المادة ٤١ من الدستور قاطع الدلالة في أنه في غير أحوال الثلبس لا يجوز وضع أى قيد على الحرية الشخصية إلا بإذن من القاضي غير أحوال الثلبس لا يجوز وضع أى قيد على الحرية الشخصية إلا بإذن من القانون، المختص أو من الديابة المعامة، ولا يغير من ذلك عبارة وذلك وفقاً لأحكام القانون، التى وردت في نهاية تلك الفقرة بعد إيرادها الضمان المشار إليه، إذ أنها تشير إلى الإحالة إلى القانون العادى في تحديد الأحوال التى يجوز فيها صدور الأمر من قاضي التحقيق والأحوال التى يجوز فيها صدورة من النيابة العامة طبقاً لنص المادتين ٦٤.

من المقرر أنه لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر مايضيرها
 الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم دون وجه حق.

A لما كان ماورد بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية من الإجازة لمأمور الصبط القصائي - في غير أحوال التلبس - بالجنايات أو الجنائية من الإجازة لمأمور الصبط القصائي - في غير أحوال التلبس - بالجنايات أو المنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر - باتضاذ الإجراءات التحفظية المناسبة إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة من الجنح المحددة حصراً في هذه الفقرة، فإن هذه الإجراءات لايجوز أن تستطيل إلى ما يعتبر قيداً على الحرية الشخصية وفقاً لصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٤١ من الدستور . لما كان ذلك، وكان مفاد ما أورده الحكم - على السياق المتقدم - أن ما أتاه مأمور الصبط القصائي من انتزاع دفتر الشيكات وهو في حيازة الطاعن الذي لم يتخل عنه ودون أن يتبين الصابط محتواه قبل فضه هو تغيش باطل لوقوعه في غير حالة تلبس وبغير إذن من النيابة العامة، ولا يغير من ذلك ما حصله الحكم من أقوال صنابط الواقعة من أنه إذ انتقل إلى الشركة التي يديرها الطاعن وجده يجلس أمام

مكتبه ولم أن أحاطه علماً بشخصيته أصابه ارتباك وحاول إخفاء ما كان موضوعاً على المكتب ومن ببنه دفتر الشيكات سالف الإشارة إليه، ، وذلك لما هو مقرر من أنه ليس في مجرد ما يعترى الشخص من مظاهر الحيرة والارتباك مهما بلغا ما يوفر التبس بجريمة ، ويبيح من ثم القبض عليه وتفتيشه. لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وسوغ تصدى مأمور الصبط القصائي للطاعن وتفتيشه وعول على الدليل المستمد من هذا التفتيش وهو دفتر الشيكات المبلغ بفقده، فإنه يكون معيناً بالخطأ في تطبيق القانون خطأ حجبه عن تقدير أدلة الدعوى.

# الوتسائع

التهمت النيابة العامة المطعون صده بأنه، أولاً: وهر ليس من أرباب الوظائف العمومية - اشترك مع آخر مجهول بطريقى الاتفاق والمساعدة فى تزوير محررات إحدى الشركات التى تساهم الدولة فى مالها .... هى الشيكات آرقام .... و..... و .... و ... و .... و ... و ..

من أجله مع علمه بتزويرها بأن أطلقها للتداول بتسليمها لأخرين لصرف قيمتها على البحو المبين بالتحقيقات. رابعاً: توصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على مبلغ ٢٣١٠٠ ولار أمريكي المعلوك لـ ..... وكان نلك باستعمال وسائل احتيالية من شأنها الإيهام بوجود سند دين غير صحيح بأن زعم لهما أن لديه أرصدة نقدية محلية وأجنبية بحسابه ببنك ...... وأيد هذا الزعم بأن قدم لهما الشيكين العزورين رقمي .... و.... وتسلم منهما قيمتهما بناء على ذلك. خامساً: أعطى بسوء نية للمجنى عليهما سائغي الذكر شيكين بمبلغ ... جنيه و .... دولار أمريكي بمبلغ ... جنيه و .... دولار أمريكي لا يقابلهما رصيد قائم وقابل للسحب. وادعى كل من المجنى عليهما مدنيا قبل المتهم بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت.

والمحكمة المذكررة قصت حضورياً عملاً بالمواد ٢/٤٠ و٢، ٢٠٦، ٢٠٦، ٢٠٦ مكررا/٢ ، ٢/١٠ و٢/١٠ و٢/٢٠ من قانون العقوبات مع إعمال المادتين ٢/٢٢، ٢١٢، ٢١٠ من القانون ذاته بمعاقبة المتهم أولاً: بحبسه مع الشغل لمدة سنتين عن التهمتين الأولى والثانية واستعمال الشيكين رقمى .... و ..... ثانياً: ببراءته من تهمتى الاستيلاء على نقود ..... وإعطائه الشيك رقم .... ويرفض الدعوى المدنية المقامة منه. ثالثاً: بإعادة القضية للمرافعة لدور مقبل بالنسبة لتهمتى استعمال الشيك المزور رقم .... وإعطاء هذا الشيك المزور

فطعن كل من الأستاذ/ .... المحامى بصفته وكيلاً عن المحكوم عليه والأستاذ/ ..... المحامى بصفته وكيلاً عن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقص .... إلخ

### المكسية

من حيث إن المحامى ... قرر بالطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه بصفته وكيلاً عن المدعى بالحقوق المدنية. لما كان ذلك، وكان البين من التوكيل الذى تم التقرير بالطعن بمقتضاه - المرفق بالأوراق - أنه صادر من وكيل المدعى بالحقوق المدنية المحامى الذى قرر بالطعن، وكان التركيل الصادر من المدعى بالحقوق المدنية لوكيله لم يقدم التعرف على حدود وكالته وما إذا كانت تجيز لصاحبها التقرير بالطعن بالنقض نيابة عن موكله وتوكيل غيره فى ذلك من عدمه. لما كان ذلك، وكان الطمن بطريق النقض فى المواد الجنائية حقاً شخصياً لمن صدر الحكم صده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد أن ينوب عنه فى مباشرته إلا إذا كان موكلاً منه توكيلا يخوله هذا الحق أو كان ينوب عنه فى مباشرته إلا إذا كان بعرار المعن شكلاً ومصادرة الكفائة والزام الطاعن المصاريف المدنية.

ومن حيث إن الطعن المقدم من المحكوم عليـه اسـتـوفى الشكل المقـرر فى القانون.

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم الاشتراك في تزوير محررات إحدى الشركات التي تساهم الدولة في مالها بنصيب، وتقليد خاتمها، واستعمال محررين لها مع علمه بتزويرهما، قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه دفع ببطلان القبض عليه وتفتيشه لحصولهما بغير إذن من النيابة العامة وفي غير حالة تلبس. غير أن الحكم رد على هذا الدفع بما لا يتفق وصحيح القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه ـ بعد أن حصل دفع الطاعن ببطلان القبض عليه وتفتيشه - أطرحه في قوله : ووكان الثابت بالأوراق أن العقيد شرطة ..... ويعمل مفتشأ بمباحث الأموال العامة بالقاهرة قدتم إبلاغه بوقوع جرائم نزوير شيكات لبنك مصر مع استعمال لهذه الشيكات وارتباط ذلك بجرائم إعطاء شيك دون رصيد والنصب والاحتيال، وهذه وتلك من الجرائم المعاقب عليها بالحيس مدة تزبد على ثلاثة أشهر، وكان مؤدى المواد ٢١، ٢٤، ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية التزام مأموري الصبط بأنفسهم أو بواسطة مرؤسيهم إجراء التحريات اللازمة عن الوقائم التي يعملون بها بأي كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع الإيضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت أونفي الوقائع المبلغ بها إليهم أو الني بشاهدونها بأنفسهم، وأن من حقهم سماع أقوال من يكون لديهم معاومات عن تلك الوقائم ومرتكبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك، فإن توجه العقيد .... للمتهم لسؤاله عن الاتهام الذي حام حوله في نطاق ما أسفرت عنه التحريات وما يتطلبه جمع الاستدلالات لا بعتبر بمجرده تعرضاً مادياً له فيه مساس بحريته الشخصية أو قبضاً عليه في غبر الحالات التي تجيز ذلك. لما كان ذلك، وكان ما صدر من المتهم. بعد لقائه المشروع برجل الضبط على النحو السالف بيانه من وضع يده على ماكان أمامه بمكتبه من أوراق ومحاولته من بعد إخفاء بعض هذه الأوراق وهو ما شهد به رجل الضبط وأيده فيه.... من قبيل الدلائل على ارتكاب المتهم ما نسب إليه وسعيه لإخفاء دليل ذلك، فإن ضبط هذه الأوراق لايتجاوز واجب رجل الضبط في اتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة. ثما كان ذلك، وكانت الإجراءات الصحيحة التي تمت حتى هذه المرحلة قد أسفرت عن ضبط دفتر الشيكات السابق إبلاغ المتهم بفقده في حوزته، وكان القبض على المتهم أثر ذلك وتفتيشه - وأياً ما كان وجه الرأى فيه -لم يسفر عن أي دليل تساندت إليه المحكمة فإن الدفع ببطلان القبض والتفتيش يكون

غير سديد). لما كان ذلك، وكانت المادنان ٣٤، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المستبدلتان بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قد نصت أولاهما على أنه ولمأمور الضبط القضائي في أحوال التليس بالجنايات أو الجنح التي بعاقب عليها بالحيس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر، أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه، ، وثانيتهما على أنه وإذا لم بكن المتهم حاضراً في الأحوال المبينة في المادة السابقة جاز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمراً بضبطه وإحضاره ويذكر ذلك في المحضر، وفي غير الأحوال السابقة إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب حناية أوحنجة سرقة أو نصب أو تعد شديد أو مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة والعنف، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يتخذ الإجراءات التحفظية المناسبة، وأن يطلب فوراً من النيابة العامة أن تصدر أمراً بالقبض عليه، وفي جميع الأحوال تنفذ أوامر الضبط والإحضار والإجراءات التحفظية بواسطة أحد المحضرين أو واسطة رجال السلطة العامة، . وكان من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها، وأن تلقى مأمور الصبط القضائي نبأ الجريمة عن الغير لايكفي لقيام حالة التلبس مادام هو لم يشهد أثراً من أثارها ينبئ بذاته عن وقوعها. لما كان ذلك، وكان مؤدى الواقعة ـ كما أوردها الحكم وحصله من أقوال الضابط شاهد الإثبات الأول ـ لس فيه ما بدل على أن الجريمة شوهدت في حالة من جالات التلبس المبينة على سبيل الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية، وكان الحكم قد رفض الدفع ببطلان القبض على الطاعن وتفتيشه استناداً إلى حق مأمور الضبط القضائي في اتخاذ الاحراءات التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة ـ على السياق السالف يسطه \_، ولما كانت الفقرة الأولى من نص المادة ٤١ من الدستور قد نصت على أن والحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل، إلا

بأمر تستازمه صرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة، وذلك وفقاً لأحكام القانون، . وكان مؤدى هذا النص، أن أي قيد يرد على الحرية الشخصية بوصفها من الحقوق الطبيعية المقدسة للانسان من حيث كونه كذلك، يسترى في ذلك أن يكون القيد قبضاً أم تفتيشاً أم حبساً أم منعاً من التنقل أم كان غير ذلك من القيود على حريته الشخصية لا يجوز إجراؤه إلا في حالة من حالات التلبس كماهي معرفة به قانوناً، أو بإذن من جهة قضائية مختصة، وكان الدستور هو القانون الوضعي الأسمى صاحب الصدارة على ما دونه من تشريعات بجب أن تنزل على أحكامه، فإذا تعارضت هذه مع تلك وجب التزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها يستوى في ذلك أن يكون التعارض سابقاً أم لاحقا على العمل بالدستور، لما هو مقرر من أنه لايجوز لسلطة أدنى في مدارج التشريع أن تلغي أو تعدل أو تخالف تشريعاً صادراً من سلطة أعلى فإذا فعلت السلطة الأدنى ذلك تعين على المحكمة أن تلتزم تطبيق التشريع صاحب السمو والصدارة ألا وهو الدستور واهدار ما عداه من أحكام متعارضة معه أو مخالفة له إذ تعتبر منسوخة بقوة الدستور ذاته. لما كان ذلك، وكان نص الفقرة الأولى من المادة ٤١ من الدستور قاطع الدلالة في أنه في غير أحوال التلبس لايجوز وضع أي قيد على الحرية الشخصية إلا بإذن من القاضي المختص أو من النيابة العامة، ولا يغير من ذلك عبارة وذلك وفقاً لأحكام القانون، التي وردت في نهاية تلك الفقرة بعد إيرادها الضمان المشار إليه، إذ أنها تشير إلى الإحالة إلى القانون العادى في تحديد الأحوال التي يجوز فيها صدور الأمر من قاضي التحقيق والأحوال التي يجوز فيها صدوره من النيابة العامة طبقاً لنص المادتين ٦٤، ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم دون وجه حق، وكان ما ورد بنص الفقرة الثانية من

المادة ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية من الإجازة لمأمور الضبط القضائي ـ في غير أحوال التابس ـ بالجنابات أو الحنح التي بعاقب عليها بالجيس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر - باتخاذ الإجراءات التحفظية المناسبة إذا وحدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة من الجنح المحددة حصراً في هذه الفقرة، فإن هذه الإجراءات لايجوز أن تستطيل إلى ما يعتبر قيدا على الحرية الشخصية وفقاً لصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٤١ من الدستور . لما كان ذلك، وكان مفاد ما أورده الحكم ـ على السباق المتقدم ـ أن ما أتاه مأمور الضبط القضائي من انتزاع دفتر الشبكات وهو في حيازة الطاعن الذي لم يتخل عنه دون أن يتبين الصابط محتواه قبل فضه هو تفتيش باطل لوقوعه في غير حالة تلبس وبغير إذن من النيابة العامة، ولا يغير من ذلك ما حصله الحكم من أقوال صابط الواقعة من أنه إذ انتقل إلى الشركة التي يديرها الطاعن وجده يجلس أمام مكتبه ولما أن أحاطه علما بشخصيته أصابة ارتباك وحاول اخفاء ما كان موضوعا على المكتب ومن ببنه دفتر الشبكات سالف الاشارة إليه، وذلك لما هو مقرر من أنه ليس في مجرد ما يعتري الشخص من مظاهر الحبيرة والارتباك مهما بلغا ما يوفر التلس بجريمة، ويبيح من ثم القبض عليه وتفتيشه. لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وسوغ تصدي مأمور الضبط القضائي للطاعن وتفتيشه وعول على الدليل المستمد من هذا التفتيش وهو دفتر الشيكات المبلغ بفقده، فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون خطأ حجيه عن تقدير أدلة الدعوى، بما يوجب نقضه والاعادة وذلك بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن.

# جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ ناجى اسحق نقديموس نانب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ إبراهيم عبد المطلب وأحمد عبد البارى سليمان وحسين الجيزاوى ومجدي أبو العلا نواب رئيس الحكمة.

#### (190)

# الطعن رقم ٨٩١٥ لسنة ٦٥ القضائية

(١) دستور. قبض. تفتيش ،التفتيش بغير إذن، . تلبس.

القيد على الحرية الشخصية. غير جائز. إلا في إحدى حالات التلبس أو بإذن من الجهة القضائية المختصة. المادة ٤١ من الدستور.

(۲) مأمورو الضبط القضائى «اختصاصاتهم». تلبس. قبض.
 تفتيش ، تفتيش بغير إذن،

حالة التلبس بالجريمة. وجوب تحقق مأمور الصبط القضائي من قيامها بإحدى حواسه، تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن شهودها أو إقرار التهم. غير كاف.

 (٣) تلبس. محكمة الموضوع اسلطتها في تقدير قيام حالة التلبس،

تقدير الظروف التى تلابس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها. ومدى كغايتها لقيام حالة التلبس. موضوعى. شرط ذلك؟

(٤) رشوة ،جريمة، . أركانها . مأمورو الضبط القضائى .

مجرد وضع الطاعن مبلغ من المال أمام الموظف غير دال بذاته على قيام

جريمة عرض الرشوة. مادام أن مأمور الضبط لم يسمع الحديث الذى دار بينهما. قبل الضبط علة ذلك؟

### (٥) إثبات دبوجه عامه.

تساند الأدلة المواد الجنائية . مؤداه ؟

١- من المقرر أن الفقرة الأولى من نص المادة ٤١ من الدستور قد نصت على أن «الحرية الشخصية حق طبيعي» وهي مصونة لا نمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه صرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع. ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة وذلك وفقاً لأحكام القانون، وكان مؤدى هذا النص، أن أى قيد يرد على الحرية الشخصية بوصفها من الحقوق الطبيعية المقدسة للإنسان من حيث كونه كذلك، لا يجوز إجراؤه إلا في حالة من حالات التلبس كما هو معرف به قانوناً، أو بإذن من جهة قضائية مختصة.

٢- من المقرر في قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو بإدراكها بحاسة من حواسه - ولا يغنيه عن ذلك تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير شاهدا كان أو متهما يقر على نفسه، ما دام هو لم يشهدها أو يشهد أثراً من أثارها ينبئ بذاته عن وقوعها.

٣. من المقرر أن تقدير الظروف التي تلابس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها

أو بعد ارتكابها وتقدير كفايتها لقيام حالة التلبس أمر موكول لتقدير محكمة الموضوع دون معقب إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الأسباب والاعتبارات التى بنت عليها المحكمة هذا التقدير صالحة لأن تؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها.

3- لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه سواء ى معرض رده على الدفع ببطلان القبض أو فى بيانه لواقعة الدعوى، ليس فيه ما يدل على أن الجريمة شرهدت فى حالة من حالات التلبس المبينه على سبيل الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية، ولا يجزئ فى ذلك مجرد ما أسفرت عنه تحريات الشرطة، كما وأن وضع الطاعن لمبلغ من المال أمام أمين عهدة الكشك،، لا يدل بذاته، على أنه عرض لرشوة ما دام الضابط لم يستمع للحديث الذى جرى بينهما، ويتبين عدم مشروعية سبب تقديم المال قبل إمساكه بالطاعن، وليس فيه ما يبرر القبض عليه. لمدم توافر المظاهر الخارجية التى تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة وتتوافر بها حالة التي التيس التي تبيخ لمأمور الضبط القضائي القبض والتغنيش.

مـ لما كانت الأدلة فى المواد الجنائية ضمائم متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكرن عقيدة المحكمة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة، أو ما كانت تقضى به لو أنها تفطئت إلى أن هذا الدليل غير قائم

## الوتسسائع

اتهمت النيابة العامة كلاً من : (١) ...... (٢) ..... بوصف أنهما :

المتهم الأول وأخرون سبق الحكم عليهم (١) ارتكبوا تزويراً في محررات للشركة التي يعملون بها و هي أذون الإضافة المؤرخه .... أرقام ....، ....، .....، ...... حال تحريرها المختصين بوظيفتهم وكان ذلك بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهم بتزويرها بوضع إمضاءات مزورة بأن أدرجوا في تلك الأذرن على خلاف الحقيقة تسلمهم كميات من الأسماك من المتهمين الأربعة الأول ومهر المتهم العاشر الأذن الذي حرره بتوقيع نسبة زورا لـ ...... كما وقع المتهم الحادي عشر على الأذن الذي حرره بإمضاء نسبة زورا لـ ...... (٢) استعملوا المحررات المزورة سالف البيان بأن سلموها للمتهمين الثاني والخامس والسادس للاحتجاج بها على تسليم كمية الأسماك مع علمهم بتزويرها. (٣) أخذوا عطايا للإخلال بواجبات وظيفتهم وذلك بأن أخذ المتهمان السابع والثامن من المتهم الخامس ...... مبلغ مائة وعشرين جنيها لكل منهما مقابل تحرير إذن إضافة مزور بكمية الأسماك من الكشك الذي يعمل فيه كل منهما لتسوية ما اختلسه المتهمون الأربعة الأول كما أخذ المتهم العاشر من المتهم ..... مبلغ ستين جنيها مقابل تحرير إذن إضافة مماثل للأذنين السابقين. المتهم الثاني وأخرون سبق الحكم عليهم: اشتركوا ـ بطريق الاتفاق مع المتهمين الأربعة الأول في ارتكاب جناية الاختلاس موضوع التهمة الأولى بأن اتفقوا معهم على ارتكابها والتصرف في الأسماك المختلسة بالبيع في السوق السوداء وتسوية المستندات بأذون مزورة من يعض أمناء العهد مع دفع القيمة المخفضة لهذه الأسماك لها مضافأ إليها مبلغ نقدى كمقابل لاخلالهم بواجبات وظيفتهم فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق. المتهم الثاني أيضاً نـ عرض رشوة ولم تقبل منه بأن عرض على موظف عام هو أمين عهدة بكشك التابع لشركة ...... وذلك بأن قدم له مبلغ مائة جنيه لحمله على الإخلال بواجبات وظيفته باصطناع إذن

إصنافة مقابل تحرير إذن إصنافة مزور بكمية خمسين كرتونة من الأسماك ولكن لم يقبل هذا الموظف العام الرشوة منه. أو إحالتهم إلى محكمة أمن الدولة العليا ببنها لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المذكورة قصت حصورياً للمتهم الثانى عملاً بالمواد ٤٠/ثانياً وثالثا، ١٠٤/، ١٠٩ مكرراً من قانون المارة ، ١/١٠ ، ١/١١ مكرر، ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات أولاً ته باعتبار الحكم الغيابي لا يزال قائماً بالنسبة للمتهم الأول. ثانياً تالنسبة للمتهم الأول. ثانياً تالنسبة للمتهم الثانى بمعاقبته بالسجن ثلاث سنوات وتغريمه مبلغ ١٠٥٦٩,٣٣٦ وثلاثمائة وستة جنيه فقط عشرة ألاف وخمسمائة وتسعة وستون جنيهاً و٣٣٦/١٠٠٠ وثلاثمائة وستة وبثلاثون مليماً لما أسند إليه ومصادرة مبلغ الرشوة.

فطعن الأستاذ/ ...... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ.

#### المكمسة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجنائى اشتراك فى اختلاس وعرض رشوة قد شابه قصور فى التسبيب وأخطأ فى تطبيق القانون، ذلك بأنه دفع ببطلان القبض وما ترتب عليه، لحصوله قبل صدور إذن النيابة العامة وفى غير الأحوال التى تجيز ذلك، إلا أن الحكم رد على هذا الدفع بما لا يصلح ويخالف النظر الصحيح فى القانون، بما يعيبه ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وساق مضمون

الأدلة التي استند إليها في قضائه، عرض للدفع ببطلان القبض وما تلاه من إجراءات ورد عليه في قوله ووحيث أنه من الدفع ببطلان القبض، على المتهم .... لحصوله على غير حالة تلبس ودون إذن من سلطة التحقيق فمردود بأن الثابت من التحقيقات أن التحريات السرية للمقدم ..... دلت على أن المتهم ..... و...... اتفقا مم أمينا العهده والسائقين ...... و...... العاملين بشركة ...... على اختلاس كميات الأسماك المسلمة إليهم بسبب وظيفتهم لتوزيعها على منافذ التوزيع وبيعها إلى تحار القطاع الخاص مقابل سداد قيمة هذه الكميات ومبلغ جنيهين زيادة على كل كرتونة والتحصل على أذون توريد من منافذ التوزيع وإذ علم بأن المتهم ...... سيحضر إلى كشك ...... التابع للشركة للحصول على إذن توريد من أمين العهدة فأعد كميناً بالقرب من الكثك مساء يوم ...... وفي الساعة الثامنة والنصف تقريباً حضر المتهم ودخل إلى الكشك وفي يده شنطة بلاستيك أخرج منها نقودا وضعها أمام أمين عهدة الكشك ..... وبعد التحدث معه وعندئذ دخل الضابط إلى داخل الكشك وبمناقشة ..... أبلغه بأن المتهم طلب منه تحرير إذن توريد خمسين كرتونة سمك بالمخالفة للحقيقة لقاء دفع قيمة الخمسين كرتونة ومبلغ مائة جنيه زيادة على ثمن الأسماك فرفض، الأمر الذي تضحي معه إجراءات القبض على المتهم ..... صحيحة قانوناً ويكون الدفع على غير سند صحيح من الواقع أو القانون، .

وكان الحكم المطعون فيه على السياق المتقدم - لم يستظهر ماهية الإجراءات التى اتخنت قبل الطاعن وتوقيتها وماهيتها من حيث كونها مقيدة للحرية من عدمه، والسلطة التى أمرت باتخاذها حتى يتبين مدى حقها فى الأمر بها، ثم خلص إلى أن القبض على الطاعن تم صحيحاً دون أن يورد الأسباب والاعتبارات التى تسوخ هذا التقرير، فإن الحكم فى هذا يمثل مصادرة على المطلوب قبل أن ينحسم أمره، فوق

قصوره في التسبيب. ذلك بأن الفقرة الأولى من نص المادة ٤١ من الدستور قد نصت على أن الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة، لا تمس. وفيما عدا حالة التلبس لابجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقبيد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستازمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاصي المختص أو النيابة العامة وذلك وفقاً لأحكام القانون، وكان مؤدى هذا النص، أن أي قيد يرد على الحرية الشخصية بوصفها من الحقوق الطبيعية المقدسة للإنسان من حيث كونه كذلك، لا يجوز إجراؤه إلا في حالة من حالات التلبس كما هو مع ف به قانوناً. أو باذن من حهة قضائية مختصة، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة - محكمة - النقض - أن حالة التلس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو بأدراكها بحاسة من حواسه - ولا يغنيه عن ذلك تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير شاهداً كان أو متهماً يقر على نفسه، مادام هو لم بشهدها أو بشهد أثراً من أثارها ينبئ بذاته عن وقوعها، وأن تقدير كفايتها لقيام حالة التلبس أمر موكولاً لتقدير محكمة الموضوع دون معقب إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها المحكمة هذا التقدير صالحة لأن تؤدى إلى النتيجة التي انتهت إليها. وكان ما أورده الحكم المطعون فيه سواء في معرض رده على الدفع ببطلان القبض أو في بيانه لواقعة الدعوى، ليس فيه مايدل على أن الجريمة شوهدت في حالة من حالات التابس المبينه على سبيل الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية. ولا يجزئ في ذلك مجرد ما أسفرت عنه تحريات الشرطة، كما وأن وضع الطاعن لمبلغ من المال أمام وأمين عهدة الكشك، ، لا بدل بذاته، على أنه عرض لرشوة مادام الضابط لم يستمع للحديث الذي جرى ببنهما، وبنبين عدم مشروعية سبب تقديم المال قبل إمساكه بالطاعن، وليس فيه ما

يبرر القبض عليه، لعدم ترافر المظاهر الخارجية التى تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة وتترافر بها حالة التلبس التى تبيح لمأمور الصبط القصائى القبض والتفتيش، لماكان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى قصائه بالإدانة على الدليل المستمد من الإجراءات التالية للقبض المدفوع ببطلانه وهى الأوراق التى صبطت مع الطاعن والمدون بها بيانات كراتين السمك ورقم سيارة النقل، فإنه يكون قاصر البيان فى الرد على دفاع الطاعن بما يبطله، ولا يغنى عن ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ الأدلة فى المواد الجنائية ضمائم مستاندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة. أو ماكانت نقضى به لو أنها تنفطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم.

لما كان ما تقدم، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بالنسبة للطاعن، وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن.

## جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ طلعت الأكيابى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ حسن محمود أحمد عشيش وبدر الدين السيد البدوى ومحمد شعبان باشا نواب رئيس المحكمة وناجى عبد العظيم.

(193)

# الطعن رتم ٤٦٦٥ لسنة ٦٣ القضائية

محاماة. نقض وأسباب الطعن. توقيعها، .

المرافعة أمام محكمة النقض للمحامى المقبول أمام المحكمة العليا الشرعية. شرطه : قيده بجدول محكمة النقض. أساس ذلك؟

توقيع مذكرة الأسباب من محام مقبول أمام المحكمة العليا الشرعية دون قيده بجدول محكمة النقض. أثره: عدم قبول الطعن شكلاً.

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن إجازة المادتين العاشرة من القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٥٥ المرافعة أمام محكمة النقض لجميع المحامين المقبولين أمام المحكمة العليا الشرعية فى الدعاوى التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها لا تخلع بمجردها على هؤلاء المحامين صفة القبول للمرافعة أمام محكمة النقض فى سائر الدعاوى، بل يشترط لتمتعهم بهذه الصفة وتمكنهم من ممارسة كافة الحقوق التى يخولها القانون للمقيدين فى جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض أن يتقدموا بطلب القيد فى هذا

الجدول إلى اللجنة المختصة ويستصدروا منها قراراً بقيدهم، وكان هذا الشرط متخافاً في حق المحامى الذي وقع أسباب الطعن المائل، فإنه يتعين التقرير بعدم قبول الطعن شكلاً عملاً بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لعدم توقيع أسبابه من محام مقبول أمام هذه المحكمة.

## الوتىسائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعن برصف أعطى شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع عمله بذلك. وطلب عقابه بالمادنين ٢٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدى له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بمادتى الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدى المدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. استأنف ومحكمة الفيوم الابتدائية - بهيئة استئذافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف.

فطعن الأستاذ/ ...... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ. المكمسة

حيث إن الطاعن وإن قرر بالطعن في الميعاد، إلا أنه قدم أسباب طعنه موقعاً عليها من المحامى ..... الذي كان من المحامين المقيدين بجدول المحامين أمام المحاكم الشرعية ـ قبل صدور القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية الملغاة الذي صدر تنفيذاً لحكم المادة العاشرة من القانون رقم ٤٦٢ نسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم الملية وإحالة الدعاوي التي كانت منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية ـ حسبما تبين من إفادة نقابة المحامين المؤرخة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٩٧ المرفقة بملف الطعن وقد جاء بها أن هذا المحامي قيد المرافعة أمام المحاكم الابتدائية في ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٠ ثم أمام محاكم الاستئناف في ١٤ من مارس سنة ١٩٥٣. لما كان ذلك، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن إجازة المادتين العاشرة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ والثالثة من القانون رقع ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ المرافعة أمام محكمة النقض من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها لا تخلع بمجردها على هؤلاء المحامين صغة القبول للمرافعة أمام محكمة النقض في سائر الدعاوى، بل يشترط لتمتعهم بهذه الصفة ويمكنهم من ممارسة كافة الحقوق التي يخولها القانون للمقيدين في جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض أن يتقدموا بطلب القيد من هذا الجدول إلى اللجنة المختصة ويستصدروا منها قراراً بقيدهم، وكان هذا الشرط متخلفاً في حق المحامي الذي وقع أسباب الطعن الماثل، فإنه يتعين التقرير بعدم قبول الطعن شكلاً عملاً بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لعدم توقيع أسبابه من محام مقبول أمام هذه المحكمة.

# جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

### (11Y)

# الطعن رتم ١٩٢٦١ لسنة ٦٥ القضائية

(۱) حكم «ما لا يعيبه في نطاق التدليل». وقاع جهريمة «أركانها».

التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله. ماهيته؟

(٢) نقض وأسباب الطعن. تحديدها. ما لا يقبل منهاه.

تفصيل أسباب الطعن بالنقض. ابتداء. واجب. علة ذلك؟

(٣) إثبات ، شهود، محكمة الموضوع. ، سلطتها فى تقدير الدليل، .
 نقض ، أسياب الطعن . ما لا يقبل منها. دفاع ، الإخلال بحق الدفاع .
 ما لا يوفردي

للمحكمة أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه.

تأخر المجنى عليها فى الإبلاغ. لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالها منى الممأنت إليها وكانت على بيئة من الظروف. لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالها متى المأنت إليها وكانت على بيئة من الظروف التى أحاطت بها. أساس ذلك؟

عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع الموضوعي للمتهم. استفادة الرد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم. إثارة ذلك أمام النقض، غير جائز.

### (٤) عقوية ،تطبيقها، ،تقديرها، .

تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانوناً. موضوعي.

عقوبة جريمة وقاع أنثى بغير رضاها . الأشغال الشاقة المؤيدة أو المؤقنة . الشروع فيها . عقوبته الأشغال الشاقة المؤقنة . عدم تقيد المحكمة فى تحديدها إلا بنص المادة ١٤ عقوبات .

۱ـ من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبته البعض الآخر ولايعرف أى الأمرين قصدته المحكمة، والذي من شأنه أن يجعل الدليل متهادماً متساقطاً لاشئ فيه باقياً يمكن أن يعتبر قواماً لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها.

٢- من المقرر أن تفصيل أسباب الطعن ابتداء مطلوب على وجه الوجوب تحديداً للطعن وتعريفاً بوجهه منذ افتتاح الخصومة بحيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن العيب الذى شاب الحكم، وكانت عبارة الوجه الثانى من الطعن مبهمة المدلول لا يبين منها ماهية القصور فى الحكم التى يرميه بها الطاعن، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون مقبولاً.

٣. من المقرر أن للمحكمة أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه، وأن
 تأخر المجنى عليها في الإبلاغ عن الحادث لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقرالها

مادامت قد أقصحت عن أطمئنانها إلى شهادتها، وأنها كانت على بينة بالظروف التى أحاطت بها، ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع فإن ما يثيره الطاعن بشأن قعود المجنى عليها عن الإبلاغ عن الحادث، ودخول الطاعن المستشفى مصاباً فاقداً الرعى لا يعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً لا تلتزم محكمة الموضوع بمتابعته في مناحيه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد عليها يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التى ساقها الحكم بما لا يجوز معه معاوده التصدى له والخوض فيه لدى محكمة النقض.

٤- لما كان تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع، وهي غير ملزمة بيان الأسباب التي دعتها إلى توقيع العقوبة بالقدر الذي رأته ، وكانت المادة ١/٢٧٧ من قانون العقوبات نقضى بأن عقوبة وقاع أنثى بغير رضاها هي الأشغال الشاقة المؤبدة ، والمؤقنة ، كما تقضى المادة ٢٦ منه بأن يعاقب على الشروع في الجنايات بالأشغال الشاقة المؤقنة إذا كانت عقوبة الجناية الأشغال الشاقة المؤبدة، وكانت لمحكمة غير مقيدة في تحديد مدة عقوبة الأشغال الشاقة المؤفنة إلا بما نص عليه في المادة ١٤ من قانون العقوبات من عدم جواز الشاقة المؤفنة إلا بما نص عليه في المادة ١٤ من قانون العقوبات من عدم جواز على الطاعن تكون في نطاق العقوبة المقررة قانوناً لجريمة الشروع في وقاع أنثى على الطاعن تكون في نطاق العقوبة المقررة قانوناً لجريمة الشروع في وقاع أنثى بغير رضاها التي دين بها.

## الوتىسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بوصف شرع في مواقعة ........ بغير رضاها بأن أمسك بها وجذبها إليه وألقاها أرضاً ورفع عنها ملابسها قاصداً من ذلك مواقعتها ولكن أوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو مقاومة المجنى عليها له على الدحو الوارد بالأوراق. وأحالته إلى محكمة جنايات العريش لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المذكورة قصنت حصورياً عملاً بالمواد 1/20، ٣/٤٦، ١/٢٧ من قانون العقوبات ـ بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ.

### المكمسة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعن فيه أنه إذ دانه بجريمة الشروع فى مواقعة أنثى بغير رضاها قد شابه التناقض والقصور فى التسبيب، والفساد فى الاستدلال، والخطأ فى تطبيق القانون، ذلك بأن ما أورده فى بيانه لواقعة الدعوى، وتحصيل أقوال الشهود فيها جاء متناقضاً بعضه مع البعض الأخر فضلاً عن أن المدافع عن الطاعن آثار فى دفاعه أن المجنى عليها لم تبلغ عن الواقعة وأن الطاعن أدخل المستشفى مصاباً وفاقداً الرعى إلا أن المحكمة ردت على هذا الدفاع بما لا يسبغ اطراحه. وأخيراً فإن العقوبة التى أوقعها الحكم على الطاعن لا تدخل ضمن الحدود المقرره بمقتضى المواد التى دين بها وذلك مما يعيب الحكم بها يستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله وإن المتهم ...... في أثناء ركوبه دابة وجمل، سائراً في الصحراء في مناطق رعى الإبل شاهد المجنى عليها ....... ترعى إيلها فاقترب منها ونزل من على دابته طالباً منها جرعة ماء،

وعلى الفور أمسك بثوبها واحتصنها وطرحها أرضآ ورفع عنها ملابسها قاصداً من ذلك مواقعتها بغير رضاها ولكن أوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهم فيه وهو مقاومة المجنى عليها له، ولم تمكنه من تحقيق ما كان يبتغيه بأن ضربته بألة حادة في بطنه محدثة به جرحاً نافذاً عاقة عن إنمام فعلته التي شرع فيها أثم حصل الحكم أقوال المجنى عليها بما يتفق مع هذا التصوير الذي قال به، وأورد أقوال الشاهدين الثاني والثالث بأن تحرباتها السربة أكدت صحة حدوث الواقعة كما جاءت برواية المجنى عليها، لما كان ذلك، وكان من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هر الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبته البعض الآخر ولابعرف أي الأمرين قصيبته المحكمة، والذي من شأنه أن يجعل الدليل متهادماً متساقطاً لا شئ فيه باقياً يمكن أن يعتبر قواماً لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتنق صورة واحدة لواقعة الدعوى، ثم ساق أدلة الثبوت التي استمد منها عقيدته دون تناقض - على النحو المبين بمدوناته - فإن ما يثيره الطاعن من دعوى التناقض في التسبيب يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى، وتحصيل أدلتها إنما تتحقق به جريمة الشروع في الوقاع متى اقتنعت المحكمة بأن المتهم كان يقصد إليه، لأن الأفعال التي نسبت إليه من شأنها أن تؤدى إلى تحقيق ذلك القصد، ولما كان من المقرر أن تفصيل أسباب الطعن ابتداء مطاوب على وجه الوجوب تحديداً للطعن وتعريفاً بوجهه منذ افتتاح الخصومة بحيث ينيسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن العيب الذي شاب الحكم، وكانت عبارة الوجه الثاني من الطعن مبهمة المدلول لا يبين منها ماهية القصور في الحكم التي يرميه بها الطاعن، فإن هذا الرجه من الطعن لا يكون مقبولاً. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن المحكمة أن تستمد اقتناعها من أي دليل تطمئن إليه، وأن تأخر المجنى

عليها في الإبلاغ عن الحادث لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالها مادامت قد أفصحت عن اطمئنانها إلى شهائتها، وأنها كانت على بينة بالظروف التي أحاطت بها، ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع، فإن ما يثيره الطاعن بشأن قعود المجنى عليها عن الإبلاغ عن الحادث، ودخول الطاعن المستشفى مصابأ وفاقداً الوعي لا يعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً لا ثلتزم محكمة الموضوع بمتابعته في مناحيه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها الطاعن على استقلال إذ الرد عليها يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي ساقها الحكم بما لايجوز معه معاودة التصدي له والخوض فيه لدى محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع، وهي غير ملزمة ببيان الأسباب التي دعتها إلى توقيع العقوبة بالقدر الذي رأته، وكانت المادة ٢٦٧/١ من قانون العقوبات تقضى بأن عقوبة وقاع أنثى بغير رضاها هي الأشغال الشاقة المؤيدة أو المؤقَّتة، كما تقضى المادة ٤٦ منه بأن يعاقب على الشروع في الجنايات الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كانت عقوبة الجناية الأشغال الشاقة المؤبدة، وكانت المحكمة غير مقيدة في تحديد مدة عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إلا بما نص عليه في المادة ١٤ من قانون العقوبات من عدم جواز النزول بها عن ثلاث سنوات أو بما يجاوز خمس عشرة سنة، فإن العقوبة المقضى بها على الطاعن تكون في نطاق العقوبة المقررة قانوناً لجريمة الشروع في وقاع أنثى بغير رضاها التي دين بها، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

# جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ رضوان عبد العليم نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ عبد الرحمن أبو سليمة وطه سيد قاسم وزغلول البلش نواب رئيس المحكمة وعبد الرحمن فهمي.

#### (11)

# الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٦١ القضائية

نقض مايجوز وما لايجوز الطعن فيه من أحكام، . دعوى جنانية وقف السير فيها، .

الطعن بالنقض. قيصره على الأحكام المسادرة من آخير درجية في مواد الجنايات والجنح. المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

القرارات والأوامر. أياً كان نوعها. لايجوز الطعن فيها بالنقض إلا بنص خاص.

الطعن بطريق النقض في قرار المحكمة بوقف الدعوى لحين الفصل في الطعن بعدم الدستورية. الطعن فيه بالنقض غيرجائز. علة ذلك؟

لما كان المدعى بالحقوق المدنية قد قرر بالطعن بطريق النقض فى قرار المحكمة الصادر بوقف الدعوى لحين الفصل فى الطعن بعدم الدستورية. وكانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قصرت الطعن بالنقض على الأحكام النهائية الصادرة من

آخر درجة في مواد الجنايات والجنح مما مفاده أن الأصل هو عدم جواز الطعن بطريق النقص - وهو طريق استثنائي - إلا في الأحكام الصادرة في الموضوع والتي تنتهى بها الدعوى، أما القرارات والأوامر - أياً كان نوعها - فإنه لايجوز الطعن فيها بالنقض إلا بنص خاص . لما كان ذلك، وكان قرار المحكمة بوقف الدعوى لحين الفصل في الطعن بعدم الدستورية ماهو إلا إجراء سابق على صدور الحكم ولكنه ليس حكماً تنتهى به الدعوى مما يفصح عن أن الطعن فيه بطريق النقض غير جانز.

## الوتسسائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بوصف أنهما تهريا من أداء ضريبة الاستهلاك بأن حازا السلع المستوردة والعبينة بالأوراق والخاضعة للضريبة دون أن تكن مصحوبة بالمستندات الدالة على سداد الضريبة وطلبت عقابهما بالمواد ١، ٢، ٢٥، ٥، ٢، ٧، ٨، ٥، ٢، ٧، ٨، ٢ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المعدل. ومحكمة جنح ديرب نجم قضت حضورياً عملاً بعواد الاتهام بتغريم كل منهما خمسمائة جنيه والزامهما بأن يؤديا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ثلاثة ألاف ومائتين وسبعة جنيهات وأربعمائة مليماً قيمة الضرائب والرسوم المستحقة والزامهما بتعويض جمركى يعادل ذات العبلغ السابق، استثنافاً. ومحكمة الزقازيق الابتدائية ـ بهيئة استثنافية ـ يعادل ذات العبلغ المالور وعلى النيابة العامة موالاة الاستعلام عما تم بشأن الطعن بعدم الدستورية على النحوى بعدم الدستورية على النحوى الماثلة بعدم الدستورية في الدعوى رقم ... لسنة .... دستورية عليا وتجديد الدعوى الماثلة من الوقف مع إخطار الخصوم بالجلسة التي تحدد لذلك فور صدور الحكم من المحكمة الاستورية العليا ونشره بالجريدة الرسمية.

فطعن الأستــاذ/ ...... نائبـاً عن هيئـة قـضــايا الدولة عن المدعى بالحـقــوق المدنية بصفته فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ.

#### المعمسة

حيث إن المدعى بالحقوق المدنية قرر بالطعن بطريق النقض فى قرار المحكمة الصادر بجلسة ..... بوقف الدعوى لحين الفصل فى الطعن بعدم الدستورية . ولما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قصرت الطعن بالنقض على الأحكام النهائية المصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجنح مما مفاده أن الأصل هو عدم جواز الطعن بطريق النقض ـ وهو طريق استثنائى ـ إلا فى الأحكام الصادرة فى الموضوع والتى تنتهى بها الدعوى . أما القرارات والأوامر ـ أيا كان نوعها ـ فإنه لايجوز الطعن فيها بالنقض إلا بنص خاص . لما كان ذلك، وكان قرار المحكمة بوقف الدعوى لحين الفصل فى الطعن بعدم الدستورية ماهو إلا إجراء سابق على صدور الحكم ولكنه ليس حكماً تنتهى به الدعوى مما يفصح عن أن الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

# جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ محمود عبد البارى نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ محمد حسين مصطفى ونير عثمان نائبى رئيس الحكمة، وأحمد عبد القوى أحمد وعبد الله حمودة.

### (144)

# الطعن رقم ٨٨٧٦ لسنة ٦٣ القضائية

نقض ، الصفة في الطعن، .

تقرير القيم على المحكوم عليه بالطعن بوكيل عنه دون تقديم قرار تعيينه قيماً. أثره . عدم قبول الطعن شكلاً.

لما كان الأستاذ/ ........ المحامى قد قرر بالطعن بالنقض نيابة عن ........ بصفته قيماً على نجله المحكوم عليه بيد أنه لم يقدم القرار الصادر بتعيين موكله قيماً على المحكوم عليه والذى قرر بالطعن بمقتضاه التحقق من صفته ومن ثم فإن الطعن يكون قد أقيم من غير ذى صفة مما يفصح عن عدم قبوله شكلاً.

### الوتسسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بوصف أنه بدد المنقولات المبينة وصفاً وقيمة بقائمة أعيان الجهاز المرفقة المملوكة لـ ..... والمسلمة إليه على سبيل عارية الاستعمال فاختلسها لنفسه إضراراً بالمجنى عليها. وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات. وأدعت المجنى عليها مدنياً قبل المتهم بطلب إلزامه أن يؤدى لها مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة جنح ميت غمر قضت حضورياً بمادة الاتهام بحبس المنهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه لإيقاف التنفيذ وإلزامه أن يؤدى للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. استأنف. محكمة المنصورة الابتدائية ـ بهيئة استئنافية ـ قضت غيابياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير بعد الميعاد عارض وقضى فى معارضته بقبول المعارضة شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأبيد الحكم المعارض فيه.

فطعن الأستاذ/ ..... المحامى عن الأستاذ/ ..... المحامى نيابة عن المحكرم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ.

#### المكمسة

لما كان الأستاذ/ ...... المحامى قد قرر بالطعن بالنقض نيابة عن ....... بسفته قيما على نجله المحكوم عليه بيد أنه لم يقدم القرار الصادر بتعيين موكله قيما على المحكوم عليه والذى قرر بالطعن بمقتضاه التحقق من صفته ومن ثم فإن الطعن يكون قد أقيم من غير ذى صفة مما يفصح عن عدم قبوله شكلاً.

# جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ محمد على عبد الواحد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد طلعت الرفاعى وعادل الشوربجى وأنس عماره وحسين الصعيدى نواب رئيس المحكمة.

#### $(T \cdot \cdot)$

# الطعن رقم ٦٢٢٧٥ لسنة ٩٥ القضائية

نقض مما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام،.

تفويت طريق الطعن بالاستئناف. أثره: انغلاق طريق الطعن بالنقض استئناف النيابة العامة للتهمة المقضى فيها بالبراءة. لا ينشئ للطاعن حقاً في الطعن بالنقض في التهمة المقضى فيها بإدانته. مادام لم يستأنفها.

لما كان البين من الأوراق أن الطاعن لم يستأنف حكم محكمة أول درجة الصادر بإدانته عن التهمة الأولى - تهمة إقامة قمينة على أرض زراعية - بل إن الاستئناف كان من النيابة العامة عن تهمة استخدام أتربة ناتجة من تجريف أرض زراعية في صناعة الطوب وقضى فيها ابتدائياً ببراءة الطاعن وتأييد الحكم استئنافياً، فإن الطاعن وقد فوت على نفسه طريق الطعن بالاستئناف عن التهمة التي دين بها ابتدائياً فليس له من بعد أن يلج فيها طريق الطعن بالنقض إذ ليس من شأن استئناف الايابة التهمة المقضى فيها بإدائته مادام لم يستأنفها.

## الوتسسائع

اتهمت النيابة العامة االطاعن بوصف أنه أولاً: أقام قمينة طوب على أرض زراعية. ثانياً: استخدم أترية زراعية في صناعة طوب. وطلبت عقابه بالمواد ١٥٠، ١٥٣، ١٥٧، ١٥٧ من القانون رقم ١١٦٦ لسنة ١٩٨٣ ومحكمة جنح سيدى سالم قصت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بحبسه عن التهمة الأولى ستة أشهر وكفالة عشرة جنيهات وغرامة عشرة ألاف جنيه والإدائة وببراءته من التهمة الثانية. استأنفت النيابة العامة. ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية ـ بهيئة استئنافية ـ قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف.

فطعن الأستاذ/ ٤..... المحامى عن الأستاذ/ ..... المحامى نيابة عن المحكرم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ.

#### المكمسة

لما كان البين من الأوراق أن الطاعن لم يستأنف حكم محكمة أول درجة الصادر بإدانته عن التهمة الأولى - تهمة إقامة قمينة على أرض زراعية - بل إن الاستئناف كان من النيابة العامة عن تهمة استخدام أنرية نائجة من تجريف أرض زراعية في صناعة الطوب وقضى فيها ابتدائياً ببراءة الطاعن وتأييد الحكم استئنافياً، فإن الطاعن وقد فوت على نفسه طريق الطعن بالاستئناف عن التهمة التي دين بها ابتدائياً فليس له من بعد أن يلج فيها طريق الطعن بالنقض إذ ليس من شأن استئناف

النيابة التهمة المقضى فيها بالبراءة أن ينشئ للطاعن حقاً فى الطعن بالنقض فى التهمة المقضى فيها بإدانته مادام لم يستأنفها . لماكان ما تقدم فإن الطعن يكون مفصحاً عن عدم قبوله .

### جلسة الأول من ديسمبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد محمد زايد نائب رئيس المحكمة و عضوية السادة المستشارين / سرى صيام و محمد حسام الدين الغرياني نائبي رئيس المحكمة وأسامة توفيق وعبد الرحمن هيكل .

### $(\Upsilon \cdot 1)$

## الطعن رقم ١١٦٠٥ لسنة ٦٥ القضائية

(١) نقض ، أسباب الطعن . توقيعها ،. محاماة .

توقيع مذكرة أسباب الطعن من محام غير مقبول أمام محكمة النقض . أثره . عدم قبول الطعن شكلاً .

## (٢) إضرار عمدى . قصد جنائى .

القصد الجنائي في جناية الاضرار العمدي المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرراً عقوبات . مناط تحققه ؟

# (٣) محكمة الموضوع السلطتها في استخلاص واقعة الدعوى،

لمحكمة الموضوع استخلاص الواقعة من أدلتها و عناصرها المختلفة . شرطه؟

( ٤ ) حكم ، بيانات التسبيب ، . نقض ، أثر الطعن ، .

وجوب بناء الاحكام على الوقائع الثابتة في أوراق الدعوى .

إستناد الحكم إلى مالا أساس له في الاوراق . يعيبه .

تساند الادلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟

وحدة الواقعة و حسن سير العدالة توجبان امتداد أثر نقض الحكم للطاعن الذى لم يقبل طعنه شكلاً .

 ١ – من المقرر أن مذكرة أسباب الطعن المقدمة من ورثة ..... موقعة من محام غير مقبول أمام محكمة النقض ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً
 و مصادرة الكفالة .

٢ – من المقرر أن جناية الإضرار العمدى المنصوص عليها في المادة ١١٦
 مكرراً من قانون العقوبات لا يتحقق القصد الجنائي فيها الا بانجاه إرادة الجاني إلى
 الإصنرار بالمال أو المصلحة المعهودة إلى الموظف .

٣ - من المقرر أنه و إن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة
 من أدلتها أو عناصرها المختلفة الا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصها سائغا وأن يكون
 دليلها فيما أنتهت إليه قائما في أوراق الدعوى .

٤ - لما كان الاصل انه يتعين على المحكمة الاتبنى حكمها إلا على الوقائع الثابتة فى أوراق الدعوى ، وليس لها أن تقيم قضاءها على أمور لا سند لها من التحقيقات ، فإن الحكم المطعون فيه إذا استند فى قضائه — ضمن ما أستند إلى مالا أصل له فى الاوراق وهو ما يعيبه بما يبطله ، ولا يؤثر فى ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ الأدلة فى المواد الجنائية ضمائم متساندة و المحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل ، أو الوقوف على ما كانت تنتهى إليه المحكمة لو أنها تفطنت إلى انه غير قائم . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه و الاعادة بالنسبة إلى الطاعن الأول كليهما وكذا ورثة ...... وذلك لوحدة الواقعة و حسن سير العدالة .

### الوتائسع

أتهمت النيابة العامة الطاعنين بوصف أنهم أولا: - المتهمان الاول و الثاني: -بصفتهما موظفين عموميين الأول مدير فرع بنك الشركة ...... ( احدى الوحدات الاقتصادية التي تساهم فيهما الدولة) و الثاني مدير مساعد بذات الفرع – أضرا عمدا بأموال البنك سالف الذكر بأن أصدرا للمتهم الثالث أربعة خطابات ضمان رغم علمهما بعدم وجود موافقة بها من المركز الرئيسي وعدم توافر شروط إصدارها مما أدي إلى سداد البنك مبلغ ثلاثة ملايين جنيه بست شيكات مصرفية ارقامها .... ، .... ، ..... ، .... بنك .... الدولي فرع .... عندما طلب الأخير تسبيل خطاب الضمان المؤرخ ..... وكذلك مبلغ ٦٧ ، ٤٣٣٢٠ فوائد عن خطاب الضمان الصادر في ...... ثانيا : المنهم الأول أيضا : أ - بصفته السابقة سهل للمنهم الثالث الاستيلاء على مبلغ ٣٧٠٨٠٨٠ جنيه ثلاثة ملايين وسبعمائة و ثمانية ألاف وثمانين جنبها من أموال الننك المذكور بأن اشترى منه شيكات بالمخالفة للتعليمات المصرفية بالقيمة المبينة أنفا . ب- ارتكب تزويرا في محررات للبنك سالف البيان هي أصول الشيكات المصرفية وصورها أرقام ... ، ... ، ... ، ... ، بالاضافة إلى صورة الشيك رقم ..... وكان ذلك بتغيير المحررات بأن عدل تواريخ اصول هذه الشيكات لتكون ..... بدلا من .... و تغيير تواريخ الصور إلى ..... ج - إشترك بطريق الاتفاق مع المتهم الثالث في ارتكاب جريمة التزوير بأن اتفق معه على وضع عبارة مقبول الدفع على الشيكين وأخدهما منه لايهام ادارة البنك بأن مديونيته مغطاة بضمانات فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق و احالتهم إلى محكمة أمن الدولة العليا بالاسكندرية لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت بانقضاء الدعوى الجنائية قبل المتهم الثالث لوفاته ، كما قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠ / ثانيا ، ثالثا ، ٤١ / ١ ، ٣١١ / ١ ،١١٦ مكرراً / ١١٨، ١١٨ مكرراً / ١ ، ١١٩ / ١ ، ١١٩ / ١ مكرراً ١ / هـ /٢١٤ مكرراً من قانون العقوبات مع اعمال

المادتين ١٧ ، ٣٢ / ٢ من ذات القانون . أولا : -بمعاقبة المتهم الاول بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه مبلغ ٣٧٠٨٠٨٠ (ثلاثة ملايين و سبعمائة و ثمانية الاف و ثمانون جنيها ) و الزامه برد مبلغ مساو لمبلغ الغرامة المقضى بها بالتضامن مع ورثة المتهم الثالث ..... في حدود ماآل اليهم من تركة مورثهم و بعزله من وظيفته عما اسند اليه . ثانيا : - بمعاقبة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة سنتين و بعزله من وظيفته لمدة سنتين . ثالثا : - الزام ورثة المتهم الثالث بالتضامن من فيما بينهم في حدود ماآل اليهم من تركة مورثهم برد مبلغ ٣٧٠٨٠٨٠ ( ثلاثة ملايين و سبعمائة و ثمانية جنيها ) بالتضامن مع المتهم الاول . رابعا : - بمصادرة المحررات المزورة المضبوطة .

فطعن المحكوم عليهما الاول والثاني وكذا ورثة المتهم الثالث في هذا الحكم بطريق النقض .... الخ .

#### المكمية

من حيث ان مذكرة أسباب الطعن المقدمة من ورثة ..... موقعة من محام غير مقبول امام محكمة النفض ، و من ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً و مصادرة الكفالة .

من حيث ان الطعن المقدم من كل من المحكوم عليهما استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حبث أن مما ينعاه الطاعن الثاني ..... على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة الاضرار العمدى بالمال العام قد شابه الخطأ في الاسناد و الفساد في الاستدلال ذلك بأنه عول في اثبات القصد الجنائي على ما نسبه إلى الشهود – دون اصل في الاوراق - قولا أن قصد الطاعن انجه الى الاضرار بأموال بنك الشركة ..... الذي يعمل به و تساهم الدولة فيه . مما يعيب الحكم و يستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه دان الطاعن الثاني بجناية الاضرار العمدي بأموال بنك الشركة .... الذي تساهم فيه الدولة و يعمل الطاعن ذاك مديرا مساعدا لفرعه بر ..... و اورد من بين ادلة الثبوت التي استند اليها شهادة كل من .... المحامي بالبنك سالف الذكر و ..... مدير ادارة الائتمان به و .... مساعد مدير عام البنك . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان جناية الإضرار العمدي المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات لا يتحقق القصد الجنائي فيها الا باتجاه ارادة الجاني إلى الاضرار بالمال او المصلحة المعهودة الى الموظف ، و كان الحكم المطعون فيه قد عول في اثبات هذا القصد بالنسبة الى الطاعن الثاني - من بين ما استند الله – إن كلا من الشهود الثلاثة سالفي الذكر علل الواقعة في التحقيقات و بجلسة المحاكمة بقصد الطاعن ذاك تسهيل الاستيلاء على اموال البنك اضرارا به ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة و تحقيقات النيابة العامة بالمفردات المضمومة ان اقوال هؤلاء الثلاثة قد خلت مما نسبه اليهم الحكم مما سلف بيانه . وإذ كان ذلك ، وكان من المقرر انه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من ادلتها أو عناصرها المختلفة الا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصها سأثغا وان يكون دليلها فيما انتهت اليه قائما في اوراق الدعوى ، وكان الاصل أنه يتعين على المحكمة الا تبنى حكمها الاعلى الوقائع الثابتة في أوراق الدعوى ، وليس لها أن تقيم قضاءها على امور السند لها من التحقيقات ، فإن الحكم المطعون فيه اذ استند في قضائه – ضمن ما استند الى مالا اصل له في الأوراق وهو ما يعيبه بما يبطله ، ولا يوثر في ذلك ما اوردة الحكم من ادلة اخسري اذ الادلة في المواد الجنائية ضمائم متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث اذا سقط احدها او استبعد تعذر

التعرف على مبلغ الاثر الذى كان لهذا الدليل أو الوقوف على ما كانت تنتهى اليه المحكمة لو أنها تفطئت إلى انه غير قائم . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض المحكم المطعون فيه و الاعادة بالنسبة الى الطاعن الثانى و إلى الطاعن الاول كاليهما وكذا ورثة ..... وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة و دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن ، ووجوه طعن الطاعن الاخر .

### جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد حسين لبيب نائب رئيس انحكمة و عضوية السادة المستشارين /رضوان عبد العليم و مصطفى عبد الجيد و زغلول البلشى نواب رئيس الحكمة و عبد الرحمن فهمى .

#### $(T \cdot T)$

## الطعن رقم ٩٨٨٦ لسنة ٦٠ القضائية

(١) حكم ١ بيانات التسبيب ١ .

عدم رسم القانوني شكلاً خاصاً لصياغة الحكم . كفاية ان يكون ما أورده مؤدياً الى تفهم الواقعة باركانها وظروفها .

### (٢) حكم ، بيانات الديباجة ، .

مواد الاتهام ليست من البيانات التي يجب ان تشتمل عليها ديباجة الحكم . ايراد الحكم مواد القانون التي أخذ المتهمين بها . كفايته بياناً لمواد القانون التي حكم بمقتضاها .

( ٣ ) اختلاس أموال أميرية . قانون ا تفسيره ا . موظفون عموميون .

المادتين ١١٢ ، ١١٣ ، عقوبات . نطاقهما ؟

المقصود بالموظف العام و الأموال العامة في حكم المادتين ١١٩ /ح، ١٨٨ هـ مكرراً عقوبات ؟

( ٤ ) اختلاس أموال أميرية . قانون ۱ تفسيره ۱ . موظفون عموميون . حكم ۱ تسبيبه . تسبيب غير معيب ۱ . نقض ۱ أسباب

#### الطعن . مالا يقبل منها ، .

مراكز الشباب تعد من الهيئات الاهلية لرعاية الشباب و الرياضة مؤدى ذلك: اعتبار اموالها من الاموال العامة في تطبيق قانون العقوبات . أثبات الحكم ان المتهم يعمل بمركز الشباب وأن الاموال المختلسة المستولى عليها مملوكة المركز وسلمت للمتهم بسبب وظيفته . النعى عليه في هذا الشأن . غير مقبول .

(٥) أختـالاس أموال أميرية. حـكم ‹ تسبيب ٤ . تسبيب غير
 معيب › . قصد جنائى . نقض ‹ أسباب الطعن . مالا يقبل منها › .

القصد الجنائى فى جريمة الأختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ عقوبات تحققه بتصرف الموظف فى المال الذى بعهدته على اعتبار أنه مملوك له . تخلص المتهم من بعد من المال المختلس . لا يؤثر فى قيام الجريمة . علة ذلك ؟

تحدث الحكم استقلالاً عن توافر هذا القصد . غير لازم . كفاية أن يكون فيما أورده من وقائع ما يدل على قيامه .

مثال لتسبيب كاف وسائغ في توافر نيه الأختلاس.

(٦) محاماة . نقض ، أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، ٠

استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . موكول إلى تقديره حسبما يمليه عليه ضميره و اجتهاده و تقاليد مهنته .

( ٧ ) إثبات : اعتراف : . محكمة الموضوع : سلطتها في تقدير الدليل : .

حق المحكمة الأخذ باعتراف المتهمين بالتحقيقات و بمحضر الجلسة . باعتباره حجة عليهم . متى اطمأنت اليه . ( ٨ ) دفاع ( الاخلال بحق الدفاع . مالايوفره ، . نقض ( أسباب الطعن . مالايقبل منها ، .

تعييب الإجراءات السابقة على المحاكمة ، لا يصح أن يكون سبب للطعن . مثال

- ( ٩ ) دفاع ١ الاخلال بحق الدفاع ، مالا يوفره ، .
  - عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع لم يثر امامها .
- (١٠)دفوع الدفع بصدور الاذن بعد الضبط والتفتيش ا .
   نقض السباب الطعن . ما لا يقبل منها ا .

الدفع بصدور الاذن بعد الضبط و التفتيش . دفاع موضوعى . كفاية إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط و التفتيش بناء على الاذن رداً عليه .

( ۱۱ ) اشتراك . فاعل أصلى . مسئولية جنائية . محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، . نقض ، أسباب الطعن . مالا يقبل منهاه .

تغير وصف الفعل الجنائى الذى حصل الاشتراك فيه بالنسبة للفاعل الاصلى بسبب ظرف خاص به . مساءلة الشريك بالظرف الخاص بالفاعل . شرطه : العلم .

نعى الطاعن الثالث أن الواقعة بالنسبة له سرقة بطريق الكسر لانتقاء علمه بصفة الطاعن الأول الوظيفية و طبيعة المال موضوع الاتهام . في حين أن الحكم المطعون فيه أورد صفة الأخير و طبيعة ذلك المال . منازعة في الصورة التي احسعه الحكم وجدل موضوعي في سلطة المحكمة في استخلاص صورة الواقعة .

( ۱۲ ) اشتراك . فاعل أصلى . مسئولية جنائية .

حكم ا تسبيبه . تسبيب غير معيب ، . نقض ا أسباب الطعن . ما لا يقبل منها».

افصاح الحكم عما إذا كان المتهم فاعلاً أصلياً أو شريكاً . غير لازم .

اثبات الحكم اتفاق الطاعن مع باقى المتهمين على ارتكاب الجريمة التي دانهم بها . كفايته لاعتباره فاعلاً أصلياً .

( ١٣ ) فاعل أصلى . اشتراك . نقض « المصلحة فيه » .

انتفاء مصلحة الطاعن في النعي على الحكم عدم بيان دور كل متهم و ما اذا كان فاعلاً أو شريكاً . علة ذلك ؟

( ١٤ ) غرامة . عقوبة « تطبيقها » .

الغرامة المنصوص عليهافي المادة ١١٨ عقوبات . نسبيه تضامن المتهمين في الالتزام بها . فاعلين كانوا أو شركاء . مالم ينص القانون على خلافه . أساس ذلك ؟

( ١٥ ) اختلاس أموال أميرية . غرامة . حكم « تسبيبه . تسبيب غير معيب، . نقض ( أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

ضبط الاشياء المختلسة. لا يمنع الحكم بالغرامة النسبيه. إلتزام الحكم المطعون فيه هذا النظر . لاخطأ .

مثال:

( ١٦ ) عقوبة « الاعفاء منها » . نقض « أسباب الطعن . مالا ىقبل منها » .

نقض أسباب إعفاء المتهم من العقاب . غير لازم . إلا إذا دفع بذلك أمام

المحكمة . إثارته أو النعى على الحكم قعوده عن التحدث عنه لأول مرة أمام النقض . غير جائز .

۱ – من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة و الظروف التى وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم – كما هو الحال فى الدعوى المطروحة – كافيا فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الحراءات الحنائدة .

٧ - اما كان من المقرر أن مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ليست من البيانات التي يجب أن تشتمل عليها ديباجة الحكم ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية لم توجب إلا أن يشار في الحكم إلى نص القانون الذي حكم بموجبه وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين في ديباجته وصف الجرائم المسندة إلى الطاعنين وحصل الواقعة المستوجبة للعقوبة ، و مؤدى أدلة الثبوت أشار إلى المواد التي أخذ الطاعنين بها بقوله ، لذلك و عملا بالمادة ٣٠٤ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية تعيين معاقبتهم بالمواد ٤٠/ ثانيا و ثالثا ، ١١ / ١٠٤ / ١٠٤ / ٢٠١ / ١١٢ / ١٠٢ / ١٠٢ من قانون العقوبات ، فان ماأورده الحكم يكفى في بيان مواد القانون الذي حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون

٣ – لما كان قانون العقوبات إذ عاقب بمقتضى المادتين ١١٢ ١١٨ الم العام أو من في حكمه إذا اختلس شيئا مسلما إليه بحكم وظيفته ، أو استولى بغير حق على مال عام أو سهل ذلك لغيره بأية طريقة – فقد دل على إتجاهه إلى التوسع في تحديد مدلول الموظف العام في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب

الثاني من قانون الحقوبات . و أراد - على ماعددته المادة ١١٩ مكررا منه - معاقبة جميع فئات العاملين في الحكومة و الجهات النابعة لها فعلا أو الملحقة بها حكما مهما تنوعت أشكالها و أيا كانت درجة الموظف أو من في حكمه في سلم الوظيفة ، و أيا كان نوع العمل المكلف به ، لا فرق بين الدائم و المؤقَّت و سواء كان العمل بأجر أو بغير أجر ، طواعية أو جبرا . ولما كان البند ( هـ ) من هذه المادة قد نص على أن يقصد بالموظف العام في حكم هذا الباب رؤساء و أعضاء مجالس الادارة و المديرون وسائر العاملين في الجهات التي اعتبرت أموالها أموالا عامة طبقا للمادة السابقة – وكانت الفقرة ( ح ) من المادة ١١٩ من القانون المذكور قد نصت على أن المقصود بالأموال العامة في تطبيق أحكام هذا الباب أموال أية جهة ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال العامة .

٤ - لما كانت المادة ١٥ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون الهيئات الأهليه لرعاية الشياب و الرياضة ، قد نصت على أعتبار الهيئات الاهلية لرعاية . الشباب و الرياضة - ومنها مراكز الشباب المنصوص عليها في الباب السادس في المواد ٩٨، ٩٩ / ٩٠٠ منه – من الهيئات الخاصة ذات النفع العام ، و إعتبار أموالها من الأموال العامة في تطبيق أحكام قانون العقوبات. ولما كان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول بعمل بمركز شياب ... ، و إن الخزينة التي تم اختلاسها والاستيلاء على ما بها من أموال - كانت في عهدته و أنه تسلمها بموجب إيصال مؤرخ .... وأن الأموال التي تم الاستيلاء و تسهيل الاستيلاء عليها مملوكة لمركز الشباب المذكور ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد استظهر صفة الطاعن الأول الوظيفية ، و أن تسلمه الخزينة كان بسبب و ظيفته ، و أن الأموال موضوع الاتهام المسند البه من الأموال العامة .

٥ - لما كان من المقرر أنه يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس

المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يكون الموظف المتهم قد تصرف في المال الذي بعهدته على اعتبار أنه مملوك له ، و متى ثبت ذلك في حقه ، فإنه لا يؤثر في قيام الجريمة قيام المتهم من بعد بالتخلص من المال المختلس بأى وجه ، لأن الظروف التي قد تعرض بعد وقوع الجريمة لا تنفى قيامها ، كما أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلا لا عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامة الما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت قيام الطاعن الاول باختلاس الخزينة عهدته بالاشتراك مع الطاعنين الثاني و الثالث و الاستيلاء على ما بها من مبالغ مالية و اقتسامها فيما بينهم وقيامهم بالتخلص من الخزينة الفارغة بالقائها في ترعة المنصورية حيث تم انتشالها بعد أن أرشد عنها الطاعنين .

٦ – من المقرر أن استعداد المدافع عن المنهم أو عدم استعداده أمر موكول إلى
 تقديره هو حسبما يمليه عليه ضميره و يوحى به اجتهاده و تقاليد مهنته .

٧ – لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد مؤدى أعتراف الطاعنين بالتحقيقات على نحو مفصل حصل ما ورد بمحضر جلسة المحاكمة من أن المتهمين سئلوا عن التهم المسندة إليهم اعترفوا جميعا بها ، وأن المحكمة سألت المتهم الأول عن الخزينة فقرر أنها عهدته وأن ثمنها لا يزيد على أربعمائة جنيه فإنه يصح الأخذ بهذا الاعتراف بأعتباره حجة على الطاعنين مادامت المحكمة قد إطمأنت إليه .

٨ – لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين لم يثيروا شيئاً عما ينعوه في أسباب طعنهم عن بطلان أستجوابهم بمحضر الضبط ، فليس لهم من بعد أن يثيروا هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هو لا يعدو أن يكون تعييبا للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن .

٩ – لما كان الطاعنون لم يدفعوا أمام محكمة الموضوع ببطلان القبض و التفتيش لحصولهما قبل الإذن بهما ، فإن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد على دفاع لم يثر أمامها .

١٠ – من المقرر أن الدفع بحصول الضبط و التفتيش قبل صدور الاذن بعد دفاعا موضوعيا يكفى للرد عليه أطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط و التفتيش بناء على إلاذن أخذا منها بالأدلة السائغة التى أوردتها .

11 – لما كان من المقرر أنه إذا كان الفعل الجنائي الذي حصل الاشتراك فيه تغير وصفه بالنسبة للفاعل الأصلى بسبب ظرف خاص به ، فإن المتهم بالاشتراك يكون مسلولا على أساس وجود هذا الظرف مادام أنه يعلم ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه يفيد علم الطاعن الثالث بصفة الطاعن الأول الوظيفية و أن المال موضوع الا تهام المسند إليه يعتبر من الأموال العامة ، وتتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم الاشتراك في الاختلاس و الاستيلاء و تسهيل الاستيلاء على مال عام ، التي دان الطاعنين بها ، فإن ما يثيره الطاعن الثالث من أن الواقعة بالنسبة له مجرد سرقة بطريق الكسر لا نتقاء علمه بصفة الطاعن الأول و أن المال موضوع الاتهام مال عام ، لا يعدو أن يكون منازعة في الصورة التي أعتنقها الحكم وجدلا موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة كما أرتسمت في وجدانها ، مما تسقل بالفصل فيه بغير معقب .

17 – من المقرر أنه ليس بلازم أن يفصح الحكم صراحة عما إذا كان المتهم فاعلا أصلياً أو شريكاً بل يكفى أن ذلك مستفادا من الوقائع التى أثبتها الحكم ، كما أنه ليس بلازم أن يحدد الحكم الأفعال التى أثاها كل مساهم على حده ودوره فى الجريمة الى دانه بها مادام قد أثبت فى حقه اتفاقه مع باقى المتهمين على أرتكاب الجريمة التى دانهم بها ، واتفاق نيتهم على تحقيق النتيجة التى وقعت و اتجاه نشاطهم

الإجرامي إلى ذلك - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن هذا وحده يكفى لتضامنه في المسؤلية الجنائية باعتباره فاعلا أصليا .

١٣ – من المقرر أنه لا مصلحة للطاعن فيما أثاره من أن الحكم لم يبين دور كل متهم وما إذا كان فاعلاً أم شريكاً ، لكون العقوبة المقررة للفاعل الأصلى هي بذاتها العقوبة المقررة للشريك لأن من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها طبقا لنص المادة ٤١ من قانون العقوبات .

11 - لما كان من المقرر أن الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات و إن كان الشارع قد ربط لها حدا أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه ، إلا أنها من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر ، و بالتالى يكون المتهمون أيا كانت صفاتهم متضامنين في الالتزام بها مالم ينص القانون على خلاف ذلك بأن المشرع في المادة ١١٨ من قانون العقوبات ألزم بها الجاني بصفة عامة دون تخصيص ، وجاءت عبارة المادة ٤٤ مطلقة شاملة للفاعلين أو الشركاء دون تقيد بأن يكون من حكم بها عليه موظفا أو من في حكمه .

10 – لما كان من المقرر أن ضبط الأشياء المختلسة لا شأن له بالغرامة النسبية الواجب القضاء بها ، وكان الحكم المطعون فيه قد حدد المال المستولى عليه بمبلغ .... جنيه مضافا إليه مبلغ ..... جنيه ثمن الخزينة التي تم اختلاسها لتصير جملة الغرامة النسبية مبلغ ..... جنيه وهو ما قضى به الحكم المطعون فيه ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

17 - لما كان قصارى ما أثبته المدافع عن الطاعن الثانى بمحضر جلسة المحاكمة هو طلب استعمال الرأفة اذ هو الذي أرشد عن الخزينة ولم يتمسك بطلب الإعفاء من العقاب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع ليست مازمة بتقصى أسباب إعفاه المتهم من العقاب في حكمها إلا إذا دفع بذلك أمامها ، فاذا

هو لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بحقه فى الإعفاء من العقاب إعمالا للمادة ١١٨ م مكررا ( ب ) من قانون العقوبات فليس له من بعد أن يثير هذا لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولا أن ينعى على الحكم قعوده عن التحدث عنه .

## الوقائسع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بوصف أنهم أولا: – المتهم الأول و الثاني، و الثالث: اشتركوا في اتفاق جنائي القصد منه ارتكاب جنايات اختلاس الخزينة المملوكة لمركز شباب .... و الاستيلاء و تسهيل الاستيلاء على ما بها من مبالغ على النحو المبين بالتحقيقات . ثانيا : المتهم الأول : بصفته موظفا عاما و عامل بمركز شياب...، اختلس الخزينة المبينة الوصف بالأوراق و المملوكة لجهة عمله سالفة الذكر و التي وجدت في حيازته بسبب وظيفته ٢ - بصفته آنفة البيان استولى بغير حق على، مبلغ ..... جنيه و المملوكة لجهة عمله سالفة الذكر على النحو المبين بالتحقيقات. ٣ - بصفته آنفة البيان سهل للمتهمين الثاني و الثالث الاستيلاء بغير حق وبنيه التملك على مبلغ ..... جنيه و المملوكة لجهة عمله على النحو المبين بالتحقيقات . ثالثا: المتهمان الثاني و الثالث: اشتركا بطريقي الاتفاق و المساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب جريمة الاختلاس وتسهيل الاستيلاء بأن اتفقا معه على ارتكابها وساعداه بأن قاما بنزع الخزينة من المكان المخصص لها و نقلا ها خارج مركز شباب .... بواسطة سيارة الثاني واقتسموا ما بها من مبالغ والقاها الأول والثاني عقب ذلك بترعة المنصورية فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق و تلك المساعدة ، و احالتهم إلى، محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الوردين بأمر الإحالة. و المحكمة المذكورة قضت حضوريا ..... عملا بالمواد ٤٠ / ثانيا و ثالثا ،

13/ 1 ، 14 / 20 / 117 / 117 / 117 ، 110 فقرة / ح ، 119 مكررا هـ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٣ / ٢ من ذات القانون بمعاقبتهم بالاشخال الشاقة لمدة عشر سنوات و تغريمهم جميعا على سبيل التضامن مبلغ وقدره ، ٨٨٤٠٠ جنيه و الزامهم متضامنين برد مبلغ ستين جنيه و الزامهم متضامنين برد مبلغ ستين جنيها وعزل المتهم الأول من وظيفته .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمسة

من حيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم يجيراتم الاتفاق الجنائي و الاختلاس و الاستيلاء و تسهيل الاستيلاء على مال عام و الاشتراك في ذلك - قد شابه القصور في التسبيب و الفساد في الاستدلال وران عليه الاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم خلا من بيان واقعة الدعوى بيانا تتحقق به أركان الجرائم التي دانهم بها ، كما خلت ديباجته من نص القانون الذي حكم بموجبه ، ولم ستظهر صفة الطاعن الأول الوظيفية ، وكيف أنه تسلم الخزينة بسبب وظيفته ، ولم يتحر ملكية الدولة للمال المستولى عليه . وأن الطاعن الأول لم يقصد أختلاس الخزينة ولم تتجه نيته إلى تملكها ، وإنما قصد الاستيلاء على ما بها من أموال ، وإن المدافعين عن الطاعنين لم يبدوا دفاعا حقيقيا في الدعوى ، و أكتفوا بطلب استعمال الرأفة ، و عول الحكم على اعتراف الطاعنين بمحضر الجلسة ولم يورد مضمونه ، كما عول على اعترافهم بمحضر الضبط رغم أنه وليد استجواب باطل ، ولم يرد على الدفع ببطلان القبض و التفتيش لحصولهما قبل صدور الاذن بهما ، وأن الواقعة بالنسبة للطاعن الثالث مجرد سرقة بطريق الكسر لانتقاء علمه بصفة الطاعن الأول الوظيفية و كون المال المستولى عليه يعتبر مالا عاما . ولم يحدد الحكم دور كل من الطاعنين في الجريمة وما إذا كان فاعلا أصليا أم شريكا فيها ، وقضى بتغريمهم

متضامنين مبلغ ۸۸٤۰۰ جنيه على خلاف أحكام القانون ، و التفت عن طلب الطاعن الثانى باعفائه من العقاب طبقا لنص المادة ۱۱۸ مكرراً ( ب ) من قانون العقوبات . و إن ذلك كله مما يعيب الحكم المطعون فيه و يستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعنين بها ، وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات و اعترافات الطاعنين في التحقيقات و بجلسة المحاكمة ، وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم – كما هو الحال في الدعوى المطروحة – كافيا في تفهم الواقع بأر كانها وظروفها حسيما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ليست من البيانات التي يجب أن تشتمل عليها ديباجة الحكم ، و كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية لم توجب الا أن يشار في الحكم الي نص القانون الذي حكم بموجبه و كان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين في دبياجته وصف الجرائم المسندة الى الطاعنين وحصل الواقعة المستوجبة للعقوبة ، و مؤدى أدلة الثبوت أشار إلى المواد التي آخذ الطاعنين بها بقوله ، لذلك وعملا بالمادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية تعين معاقبتهم بالمواد ٤٠ / ثانيا و ثالثا ، ٤١ / ١ ، ٤٨ / ١-٢ ، ١١٢ / ١ ، ١١٣ / ١١٨ ، ١١٩ / ح ، ١١٩ مكرراً / هـ من قانون العقوبات ، فإن ما أورده الحكم يكفي في بيان مواد القانون الذي حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون . لما كان ذلك ، وكان قانون العقوبات إذ عاقب يقتضي المادتين ١١٣،١١٢ الموظف العام أو من في حكمه إذا اختلس شيئا مسلما إليه

بحكم وظيفته ، أو استولى بغير حق على مال عام أو سهل ذلك لغيره بأية طريقة \_ فقد بل على اتجاهه إلى التموسع في تصديد محلول الموظف العمام في الجمرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، وأراد ـ على ما عددته المادة ١١٩ مكررا منه ـ معاقبة جميع فئات العاملين في الحكومة والجهات النابعة لها فعلا أو الملحقة بها حكما مهما تنوعت أشكالها وأيا كانت درجة الموظف أو من في حكمه في سلم الوظيفة ، وأيا كان نوع العمل المكلف به ، لا فرق بين الدائم والمؤقت وسواء كان العمل بأجر أو يغير أجر ، طواعية أو جبرا . ولما كان البند، هـ، من هذه المادة قد نص على أن يقصد بالموظف العام في حكم هذا الباب رؤساء وأعضاء مجالس الادارة والمديرون وسائر العاملين في الجهات التي أعتبرت أموالها أموالا عامة طبقا للمادة السابقة \_ وكانت الفقرة ، ح ، من المادة ١١٩ من القانون المذكور قد نصت على أن المقصود بالاموال العامة في تطبيق أحكام هذا الباب \_ أموال أية جهة ينص القانون على أعتبار أموالها من الاموال العامة . وكانت المادة ١٥ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون الهيئات الاهلية لرعاية الشباب والرباضة ، قد نصت على أعتبار الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة - ومنها مراكز الشباب المنصوص عليها في الباب السادس في المواد ٩٨ ، ٩٩ / ١٠٠ منه ـ من الهيئات الخاصة ذات النفع العام ، واعتبار أموالها من الاموال العامة في تطبيق أحكام قانون العقوبات . ولما كان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول بعمل بمركز شباب ..... وإن الخزينة التي تم اختلاسها والاستيلاء على ما بها من أموال \_ كانت في عهدته وانه تسلمها بموجب ايصال مؤرخ ..... وإن الأموال التي تم الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء عليها مملوكة لمركز الشباب المذكور ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد استظهر صفة الطاعن الأول الوظيفية ، وإن تسلمه الخزينة كان بسبب وظيفته ، وإن الأموال موضوع الاتهام المسند اليه من الأموال العامة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر إنه يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس

المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات ان يكون الموظف المتهم قد تصرف في المال الذي بعهدته على اعتبار انه مملوك له ، ومتى ثبت ذلك في حقه ، فإنه لا يؤثر في قيام الجريمة قيام المتهم من بعد التخلص من المال المختلس بأي وجه ، لأن الظروف التي قد تعرض بعد وقوع الجريمة لا تنفي قيامها ، كما انه لا يلزم ان يتحدث الحكم استقلالا عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة ، بل يكفي إن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما بدل على قيامه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت قيام الطاعن الأول باختلاس الخزينة عهدته بالاشتراك مع الطاعنين الثاني والثالث والاستيلاء على ما بها من مبالغ مالية واقتسامها فيما بينهم وقيامهم بالتخلص من الخزينة الفارغة بالقائها في ترعة المنصورية حيث تم انتشالها بعد ان أرشد عنها الطاعن الثاني ، وكان ما أورده الحكم من ذلك يكفي لتوافر القصد الجنائي لدى الطاعنين ، فإن النعي على الحكم بالقصور في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المدافعين عن الطاعنين ترافعوا في موضوع التهم المسندة اليهم ولم يقصروا في ابداء أوجه الدفاع، وكان من المقرر ان استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده امر موكول الى تقديره هو حسيما يمليه عليه ضميره ويوحى به اجتهاده وتقاليد مهنته ، فانه لا وجه اما يتحدى به الطاعنون من ان المحامين المدافعين عنهم لم يكونوا ملمين بوقائع الدعوى ولم يبدوا دفاعا حقيقيا فيها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد مؤدى اعتراف الطاعنين بالتحقيقات على نحو مفصل حصل ما ورد بمحضر جاسة المحاكمة من ان المتهمين سئلوا عن التهم المسندة اليهم اعترفوا جميعا بها ، وان المحكمة سألت المتهم الأول عن الخزينة فقرر انها عهدته وإن ثمنها لا يزيد عن أربعمائة جنيه ، فإنه يصح الاخذ بهذا الاعتراف باعتباره حجة على الطاعنين مادامت المحكمة قد اطمأنت اليه . ولما كان البين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعنين لم يثير واشيئا عما ينعوه في أسباب طعنهم على بطلان استجوابهم بمحضر الضبط ، فليس

لهم من بعد أن يثيروا هذا الامر لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هو لا يعدو ان يكون تعييبا للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن . ولما كان الطاعنون لم يدفعوا أمام محكمة الموضوع ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل الاذن بهما ، فإن المحكمة لا تكون مازمة بالرد على دفاع لم يثر أمامها، هذا الى ان المقرر ان الدفع بحصول الضبط والتفتيش قبل صدور الاذن يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الصبط والتفتيش بناء على الاذن أخذا منها بالادلة السائغة التي أوردتها . أما كان ذلك ، وكان من المقرر انه اذا كان الفعل الجنائي الذي حصل الاشتراك فيه قد تغير وصفه بالنسبة للفاعل الاصلي بسبب ظرف خاص به ، فإن المتهم بالاشتراك يكون مسئولا على أساس وجود هذا الظرف مادام أنه يعلم ، ولما كان ماأورده الحكم المطعون فيه يفيد علم الطاعن الثالث بصفة الطاعن الأول الوظيفية وان المال موضوع الاتهام المسند اليه يعتبر من الأموال العامة ، وتتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم الاشتراك في الاختلاس والاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على مال عام ، التي دان الطاعنين بها ، فان ما يثيره الطاعن الثالث من ان الواقعة بالنسبة له مجرد سرقة بطريق الكسر لانتفاء علمه بصفة الطاعن الاول وان المال موضوع الاتهام مال عام ، لا يعدو ان يكون منازعة في الصورة التي اعتنقها الحكم وجدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها ، مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب ، ويكون النعي على الحكم في هذا الشأن غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه ليس بلازم ان يفصح الحكم صراحة عما اذا كان المتهم فاعلا أصابيا أو شريكا بل يكفى ان يكون مستفادا من الوقائع التي أثبتها الحكم ، كما انه ليس بلازم ان يحدد الحكم الأفعال التي اتاها كل مساهم على حدة ودوره في الجريمة التي دانه بها مادام قد أثبت في حقه اتفاقه مع باقي المتهمين على ارتكاب الجريمة التي دانهم بها ، واتفاق نيتهم على تحقيق النتيجة التي وقعت واتجاه نشاطهم الاجرامي الى ذلك \_ كـمـا هو الحـال في الدعـوي

المطروحة ـ فان هذا وحده يكفي لتضامنه في المسئولية الجنائية باعتباره فاعلاأصليا . هذا الى انه لا مصلحة للطاعن الثاني فيما أثاره من ان الحكم لم ببين دور كل متهم وما إذا كان فاعلا أم شريكا ، لكون العقوبة المقررة للفاعل الاصلى هي بذاتها العقوبة المقررة للشريك لأن من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها طبقاً لنص المادة ٤١ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر إن الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات وان كان الشارع قد ربط لها حدا ادنى لا يقل عن خمسمائة جنيه ، الا انها من الغرامات النسبية التي أشارت اليهاالمادة ٤٤ من القانون ساللف الذكر، وبالتالي يكون المتهمون أيا كانت صفاتهم متضامنين في الالتزام بها مالم ينص القانون على خلافه ، ذلك بان المشرع في المادة ١١٨ من قانون العقوبات الزم بها الجاني بصفة عامة دون تخصيص ، وجاءت عبارة المادة ٤٤ مطلقة شاملة للفاعلين أو الشركاء دون تقييد بان يكون من حكم بها عليه موظفا او من في حكمه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان ضبط الاشياء المختلسة لا شأن له بالغرامة النسيية الواجب القضاء بها ، وكان الحكم المطعون فيه قد حدد المال المستولى عليه بمبلغ ..... جنيه مضافا اليه مبلغ ..... جنيه تمن الخزينة التي تم اختلاسها لتصير جملة الغرامة النسبية مبلغ ..... جنيه وهو ماقضى به الحكم المطعون فيه ، فانه لا يكون قد خالف القانون . لما كان ذلك ، وكان قصاري ما أثبته المدافع عن الطاعن الثاني بمحضر جلسة المحاكمة هو طلب استعمال الرأفة اذ هو الذي أرشد عن الخزينة ولم يتمسك بطلب الأعفاء من العقاب. لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان محكمة الموضوع ليست مازمة بتقصى أسباب اعفاء المتهم من العقاب في حكمها إلا إذا دفع بذلك أمامها ، فإذا هو لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بحقه في الإعفاء من العقاب اعمالا للمادة ١١٨ مكررا (ب) من قانون العقوبات فليس له من بعد ان يثير هذا لاول مرة أمام محكمة النقض ، ولا أن ينعي على الحكم قعوده عن التحدث عنه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٣من ديسمبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد اللطيف على أبو النيل ومحمد اسماعيل موسى ومصطفى محمد صادق ومحمد على رجب .نواب رئيس انحكمة .

#### $(T \cdot T)$

## الطعن رقم ١٠٣٣٦ لسنة ٦٢ القضائية

### (١) حكم ، بيانات التسبيب ،

عدم رسم القانون شكلا خاصا لصياغة الحكم . كفاية ان يكون مجموع ماأورده الحكم مؤديا إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .

# (۲) محال عامة . مسئولية جنائية . نقض ١ اسباب الطعن .مالا يقبل منها،

لعبة الشيش بيش من العاب القصار المحظور لعبها في المحال العامة . المادة 19 من القانون ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ وقرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ تحقق الربح في المقامرة على طعام أو شراب ثمنه مستحق الاداء لصاحب المقهى أو على أى شيء يقوم بمال . كتحققه في صوره المقامرة على مبلغ من النقود مسلولية مستغل المقهى عن هذه المقامرة. تحققها . سواء عادت فائدة منها ام لا . المادة ٣٨ من القانون ٣٧١ لسنة

# (٣) استدلالات . نقض «أسباب الطعن . مالا يقبل منها » مأمور و الضبط القضائي «سلطاتهم »

عدم افصاح رجل الضبط القضائي عن مصدر تحرياته أو عن وسيلته في التحرى

لا يعيبها . علة ذلك ؟

(٤) اجراءات الجراءات المحاكمة القض السباب الطعن . مالا يقبل منها الفاع الأخلال بحق الدفاع . مالا يوفره .

النعى على المحكمة عدم اجابتها الطاعن الى طلبه ضم حرز المضبوطات التحديد نوع اللعبة التى كان يزاولها المحكوم عليهما الأخران غير مقبول . مادامت انتهت فى تدليل سائغ ألى انها لعبة ، الشيش بيش ، المحظور لعبها فى المحال العامة .

\_\_\_\_\_

۱- لما كان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوية والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافيا في نفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة ، وجاءت أسبابه خالية من قالة التناقض ، وكان الطاعن لم ينازع في أن لها معينها المصحيح بالأوراق كان ذلك محققا لحكم القانون بما يضحى معه منعى الطاعن في هذا الصدد غير سديد .

٧ – لما كانت لعبة ، الشيش بيش ، التي كان يزاولها المحكرم عليهما الأخران بمقهى الطاعن وفي حضرته وتحت سمعه ويصره ، هي من ألعاب القمار المحظور لعبها في المحال العامة طبقا لنص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ – في شأن المحال العامة \_ وقرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ ، وكان الربح كما يتحقق في صورة المقامرة على مبلغ من النقود قد يتحقق أيضا في المقامرة على طعام أو شراب ثعنه مستحق الأداء لصاحب المقهى أو على أي شيء أخر يقوم بمال ، فإن مسئولية الطاعن باعتباره مستغلا للمقهى عن هذه المخالفة تكون قد تحققت على مقتضى المادة ٨٦ من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر، سواء أعادت عليه فائدة من وراء الماقامرة أم لا .

٣ - من المقرر أنه لا يعيب إلاجراءات ألا يفصح رجل الضبط القضائي عن

مصدر تحرياته أو عن وسيلته في التحرى ، إذ إن ذلك لا يكشف بذاته عن عدم جديتها لأنه لا يمس ذاتيتها .

٤ - لا تشريب على المحكمة إن هى لم تجب الطاعن إلى مطلبه ضم حرز المصنبوطات وصولاً إلى تحديد نوع اللعبة التى كان يزاولها المحكوم عليهما الأخران بمقهى الطاعن - بفرض إيدائه - بعد أن انتهت فى استخلاص صحيح وتدليل سائغ إلى أنها لعبه ، الشيش بيش ، المحظور لعبها فى المحال العامة .

## الوقائع

ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استنافية - قصنت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض و قضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه وامرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس

فطعن الأستاذ / ..... المحامى بصفته وكيلا عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ...ألخ

## المكمة

من حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها و اورد على ثبوتها في حقه ادلة من شأتها تؤدى الى ما رتبه عليها . لما كان ذلك ، و كان القانون لم يرسم شكلا خاصا بصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة و الظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما اورده الحكم - كما هو الحال فيالدعوى المطروحة كافيا في تفهم الواقعة باركانها و ظروفها حسبما استخلصتها المحكمة ، و جاءت اسبابه خالية من قالة التناقض ، و كان الطاعن لم ينازع في ان لها معينها الصحيح بالاوراق كان ذلك محققا لحكم القانون بما يضحي معه منعى الطاعن في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت لعبة ، الشيش بيش ، التي كان يزاولها المحكوم عليهما الأخران بمقهى الطاعن وفي حضرته وتحت سمعه وبصره ، هي من العاب القمار المحظور لعيها في المحال العامة طبقًا لنص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ٩٥٦ ١ – في شأن المحال العامة – وقرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ ، وكان الربح كما يتحقق في صورة المقامرة على مبلغ من النقود قد يتحقق أيضا في المقامرة على طعام تمنه مستحق الأداء لصاحب المقهى او على أي شيء أخر يقوم بمال ، فان مسئولية الطاعن باعتباره مستغلا للمقهى عن هذه المخالفة تكون قد تحققت على مقتضى المادة ٣٨ القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر ، سواء أعادت عليه فائدة من وراء المقامرة أم لا ، وهو مالم بخطىء الحكم المطعون فيه في تقديره ، بما يكون معه منعى الطاعن في هذا الشأن ولا محل له . لما كان ذلك، وكان ذلك من المقرر إنه لايعيبالإجراءات ان لا يفصح رجل الضبط القضائي عن مصدر تحرياته او عن وسيلته في التحرى ، إذ ان ذلك لا يكشف بذاته عن عدم جديتها لأنه لا يمس ذاتيتها ، فإن ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص - بفرض حصوله - يكون غير قويم . لما كان ذلك ، وكان تثريب على المحكمة أن هي لم تجب الطاعن الي مطلبه ضم حرز المضبوطات وصولا إلى تحديد نوع اللعبة التي كان يزاولها المحكوم عليهما الأخران بمقهى الطاعن - بفرض ابدائه - بعد أن انتهت في استخلاص صحيح

وتدليل سائغ إلى أنها لعبة و الشيش بيش و المحظور لعبها في المحال العامة العامة ، ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير مقبول ،

ولما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا التقرير بعدم قبوله .

### جلسة ٣ديسمبر سنة ١٩٩٧

بوناسة السيد المستشار / محمد أحمد حست نائب رئيس انحكمة وعضية السادة المستشارين / عبد اللطيف على أبو النيل ومحمد اسماعيل ويحيى محمود خليفة نوابرنس انحكمة . وابراهيم العربي عبد المنعم.

#### $(\Upsilon \cdot \xi)$

## الطعن رقم ٢٠٩٥٥ لسنة ٦٢ القضائية

(١) نقض ١ التقرير بالطعن وإيداع الاسباب . ميعاده ١ .

التقرير بالطعن بالنقض في الميعاد . دون تقدير الأسباب . أثره عدم قبول الطعن شكلا . اساس ذلك .

(۲) قانون تفسير « دعوى جنائية لتحريتها » .محكمة الاحوال الشخصية .استئناف « نطقه » . جريمة « جرائم الجلسات »
 « إهانه هيئة قضائية .» .

جريمة النقدى المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١٠٧ قانون والمادة ٢٤٤ إجرادات . مفادها .

القضاء بعدم جواز استئناف الحكم الصادر من دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية في جنحة تعد وقعت على هيئة المحكمة أثناء انعقاد الجلسة صحيح. أساس ذلك.

(٣) د تقدير التخليص، . نقض د أسباب الطعن . مالايقبلمنها
 . تقرير التخليص . ما هيته ؟

ورود نقض أو خطأ في تقرير لتخليص . لايبطل الحكم .

النعى بقصور تقرير التخلص لأول مرة أمام النقض . غير جائز .

- (٤) تقرير التخليص . تزوير ؛ الادعاءتزوير ، .
- عدم جوز حجة ماأثبته الحكم من تلاوة تقرير التخلص إلا بالطعن بالتزوير.
- (٥) استئناف ۱ نظره والحكم فيه ، .نقض ۱ أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، .

النعى على الحكم المستأنف .غير جائز .مادام الطعن واردا على الحكم الاستئناف القاط بعدم جواز الاستئناف .

١- اما كان الطاعن الأول .... وإن قرر بالطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بجلسة .... إلا أنه لم يقدم أسباباً لهذا الطعن ، ومن ثم يكون الطعن المقدم منه في الحكم المذكور غير مقبول ، لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله و ان القرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها احدهما مقام الأخر ولا يغني عنه .

٧- لما كان الحكم المستأنف قد صدر من دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية في جنحة تعد وقعت عليها أثناء انعقادها تطبيقا لنص الفقرة الأولى من المادة ١٠٠٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية التي تنص على أنه ، مع مراعاة أحكام قانون المحاكاة المحكمة أن تحاكم من تقع منه أثنا انعقادها جنحة تعد على هبنتها أو على أحد العاملين بالمحكمة وتحكم عليه فورآ بالعقوية ، والمادة ٢٤٤ من قانون الأجراءات الجناءية التي تنص في فقرتها الأولى على أنه ، اذا وقعت جنحة زو مخالفة الجلية ، يجوز للمحكمة أن تقيم الدعوى على المتهم في الحال ، وتحكم فيها بعد سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم ، . ولما كان الشارع – بما نص عليه في المادة ٢٠٤ من قانون من قانون الإجراءات الجنائية – قد قصر حق المتهم في الاستئناف على الاحكام من قانون الإجراءات الجنائية – قد قصر حق المتهم في الاستئناف على الاحكام

الصادرة من المحكمة الجزئية فى الجزئية فى مواد الجنح وفى مواد المخالفات التى بينها بيان حصر ، فإن الحكمين المطعون فيهما إذ أقاما قضاءهما بعدم جواز الاستئناف على اساس أن الحكم المستأنف صدر من دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية فى جنحة تعد وقعت على هيئة المحكمة أثناء انعقاد الجلسة ، يكونان قد اقترنا بالصواب بما يضحى معه النعى عليهمافى هذا الشأن غير سديد .

٣—كان تقرير التلخيص وفقا لنص المادة ٤١١ من قانون الأجراءات الجنائية مجرد بيان يتيح بيان لأعضاء الهيئة الإلمام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات وأجراءات ولم يرتب القانون على ما يثوب التقرير من نقص أو خطأ أى بطلات يلحق بالحكم الصادر فى الدعوى ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعنين على ما تضمنه التقرير فلا يجوز لهما من بعد العى عليه بالقصور لأول مرة أما محكمة النقض .

٤- لما كان البين من الحكمين المطعون فيهما أنه قد أثبت فيها أن تقرير التلخيص قد تلى ، فانه لا يجوز الطاعنين أن يجحدا ماأثبته الحكمان من تمام هذا الإجراء إلا بطريق الطعن بالتزوير، هوما لم يفعلاه .

ما كان الطعن واردا على الحكمين الصادرين في الاستئناف بعدم جوازه دون
 الحكم الميتأنف ، فلا يقبل من الطاعنين أن يترضا في طعنهما لهذا الحكم.

## الوقائع

أقامت دائرة الأحوال الشخصية بمحكمة ... الابتدائية الدعوى صد الطاعنين بوصف أنهما تعديا عليها أثناء انعقاد الجلسة على النحو المبين بالأوراق وقضت حضوريا بجلستها المعقود بذات اليوم عملا بالمواد ١/١٣٦ / و١٣٦ و ١/١٣٧ م ٣٠ من قانون العقوبات والمادة ١٠٧ من قانون العرافعات المدنية والتجارية والمادة ٢٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية بمعاقبة كل منهما بالحبس مع الشغل والنفاذ للأول لمدة ستة أشهر والثانى لمدة ثلاث أشهر . استأنفا ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استثنافية - قضت حضوريا بعدم جواز الاستئناف .

طعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض.

#### المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بجلسة ... إلا أنه لم يقدم أسبابا لهذا الطعن ، ومن ثم يكون الطعن المقدم منه في الحكم المذكور غير مقبول ، لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن هو مناط انصال المحكمة به وإن تقديم الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هوشرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لايقوم فيما أحدهما مقام الأخر ولا يغني عنه .

ومن حيث إن الطاعنين ينعيان على الحكمين الصادرين بجلسة .... أنهما اذ قضيا بعدم جواز استئنافهما في الحكم الصادر من دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الأبتدائية ، قد شابهما القصور في التسبيب والبطلان ذلك بأن خليا من الأسباب التي اقاما عليها قضاءهما ، وصدور بناء على تقرير تلخيص قاصر لم تثبت تلاوته ، وخلا الحكم المستأنف مما يغيد صدوره بجلسة علنية ، كل ذلك يعيب الحكمين المطعون فيهما ويستوجب نقضها .

ومن حيث أن الحكمين المطعون فيهما اقاما قضاءهما بعدم جواز استئناف الطاعنين على ما نصه : ( ... وكان الثابت من أوراق الدعوى ومستئداتها ان الحكم المستأنف صادر من محكمة ابتدائية في جنحة تعدى على المحكمة وهو لا يجوز استئنافه ومن ثم تقضى المحكمة بعدم جواز الاستئناف .....) . لما كان ذلك ، وكان الحكم المستأنف قد صدر من دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية في جنحة تعد وقعت أثناء انعقاد تطبيقا لنص الفقرة الأولى من المادة ١٠٧ من قانون المرافعات المدينة

والتجارية التي تنص على أنه ، مع مراعاة أحكام قانون المحاماة للمحكمة أن تحاكم من تقع منه أثناد انعقاد ها جنحة تعد على هيئتها أو على أحد أعضائها أو أحد العاملين بالمحكمة وتحكم عليه فورا بالعقوبة ، والمادة ٢٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص في فقرتها الأولى على أنه ، وقعت جنحة أو مخالفة في الجلسة ، يجوز للمحكمة أن تقيم الدعوى على المتهم في الحال ، وتحكم فيها بعد سماع أقوال النيابة العمة ودفاع المتهم ، . لما كان ذلك وكان الشارع - بما نص عليه فيالمادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية - قد قصر حق المتهم في الاستئفناف على الأحكام الصادرة من المحكمةالجزئية في مواد الجنح في مواد المخالفات التي بينها بيان حصر ، فإن الحكمين المطعون فيما اذ اقاما قضاءهما بعدم جواز الا سنئناف على أن الحكم المستأنف من دائر الأحوال الشتأنف صدر من دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية في جنحة تعد وقعت على هيئة المحكوم أثناء انعقاد الجلسة ، يكونان قد اقترنا بالصواب بمايضحي معه النعي عليهما في هذا الشأن غير سديد .لما كان ذلك ، وكان تقرير التلخيص وفقا لنص المادة ٤١ من قانون الإجراءات الجنائية مجرد بيان يتيح لأعضاء الهيئة الالمام بمجمل وقائع الدعوى و ظروفها و ما تم فيهما من تحقيقات و إجراءات ولم يرتب القانون على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ أي بطلان يلحق بالحكم الصادر في الدعوى وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنين لم يعترضا على ما تضمنه التقرير فلا يجوز لها من بعد النعى عليه بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان البين من الحكمين المطعون فيهما أنه قد أثبت فيهما أن تقرير التخليص قد تلى ، فأنه لا يجوز للطاعنين أن يجحدا ما أثبته الحكمان من تمام هذا إلاجراء إلا بطريق الطعن بالتزوير وهو مالم يفعلاه ، كان الطعن وإردا على الحكمين الصادرين في الاستئناف بعدم جوازه دون الحكم المستأنف ، فلا يقبل من الطاعنين أن يتعرضا في طعنهما لهذا الحكم ، ومن ثم فان باقي مايثيره الطاعنان لا يكون مقبولا. لما كان ماتقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا التقرير بعدم قبوله .

#### جلسة ٣ من ديسمبر ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نانب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد اسماعيل موسى ويحيى محمود خليفة ومحمد على رجب نواب رئيس انحكمة ومحمد عيد سالم .

 $(T \cdot a)$ 

## الطعن رقم ١٢٠٣٥ لسنه ٦٥ القضائية

وصف التهمة . اختلاساموال اميرية .تسهيل استيلاء . دفاع «الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره . ، .اجراءات « إجراءات للحكمة ، . نقص « أسباب الطعن . مالايقبل منها » .

حق المحكمة في تعديل وصف التهمة . حده ؟

تعديل وصف التهمة من اختلاس واشترالك فيه إلى تسهيل إستيلاء والشترالك فيه . وجوب تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه . مخالفة ذلك : اخلال بحق الدفاع.

لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة زن مراافعات الدفاع عن الطاعنين دارت حول الوصف الذي أقيمت به الدعوى الجنائية وكانت المحكمة لم تعدل وصف النهمة في مواجهتها أو تلفت نظر الدفاع إلى ما أجرته من تعديل كي يعد دفاعه على أساسه فإن ذلك يعيب إجراءات المحاكمة بما يبطلها – ذلك بأنه إذا كان الأصل أن المحكمة غير مقية بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الواقعة كما وردت بأمر إلاحالة أو التكليف بالحضور وأن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون ، لأن وصف النيابة العامة ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحصها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانون السليم – إلا أنه تمدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تغي النهمة ذاتها بتحوير كيادن الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى وبنيها القانون نتيجة إبخال عناصر جديدة تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى وبنيها القانون نتيجة

الحقيقات كتعديل التهمة من جريمة اختلاس واشتراك فيه إلى جريمة تسهيل استيال و واشترلك فيه - فإن هذا التغيير يقتض من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضر دفاعه إذ طلب ذلك عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، أما وهي لم تفعل فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع .

## الوتائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بوصف أنهما : الأول: وهو موظف عام سكرتير نيابة .... أختلس المستند المبين بالزوراق المملوك ل.... والذي وجد في حيازته بسبب وظيفته حالة كونه من الامناء على الودائع . الثانى اشتراك بطريق التحريض والنفاق والمساعدة مع الأول في اختلاس المستند سالف البيان حرضه . واتفق معه على نزعه من ملف القضية رقم .... لسنة .... جنح قسم ... واعطائه اياده وساعده بأن أمده بمستند أخر مزور على غراره وأودعه في القضية سالفة الذكر فقمت الجريمة بناء على ذلك التحريض والاتفاق وهذه المساعدة واحالتهما الى محكمة أمن الدولة العليا بالمنصورة لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حسن وريا عسملا بالمواد ٤٠ ، ١٤ ، ١١٨ ، ١١٨ مكرر ، ١١٨/أ مكرر ، ١١٨/أ مكرر ، ١١٨/أ موات بمعاقبة كل من الطاعنين بالسجن لمدة ثلاث سنوات و بعزل الاول من وظيفته و الزامهما برد المستند المستولي عليه الى صاحبته و بتغريمهما مبلغ ١٧٠٠ جنيه وذلك باعتبار أن التهمة المسندة إلى الأول تسهيل استيلاء وإلى الثاني مبلغ ٠٧٠٠ جنيه وذلك باعتبار أن التهمة المسندة إلى الأول تسهيل استيلاء وإلى الثاني

فطعن المحكم عليهما في الحكم بطريق النقض .....إلخ .

### المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمتى تسهيل الاستيلاء بغير حق على قائمة المنقولات المملوكة للمجنى عليها والاشتراك فيه قد أنطوى على أخلال بحق الدفاع ، ذلك زنها قدما للمحاكمة بوصف اختلاس المستند المذكور والشتراك إلا أن المحكمة انتهت فى حكمها إلى أن أولهما سهل للاخر – الذى اشترك معه فى ذلك – الاستيلاء عليه ، دون زن تلفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل . بما يعيب الحكم ويسترجب نقصه .

ومن حيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعنين بوصف أنهما: الأول: وهو موظف عام – سكرتبر .... – أختاس المستند المبين بالأوراق المملوك ل... والذي وحد في حيازته بسبب وظيفته حالة كونه من الأمناء على الودائع .... الثاني: اشترال بطريق التحريض والتفاق والمساعدة مع الزول في أختلاس المستند سالف البيان بأن حرضه واتفق معه على نزعه ممن ملف القضية رقم ..... جنح قسم ... واعطائه اياده وساعده يأن أمده بمستند أخر مزور على غراره وأودعه في القضية سالف الذكر فتمت الجريمة بناء على لكما التحريض والاتفاق هذه المساعدة . وطلب النيابة العامة عقابها بالمواد ١٨٤٠، ١١٢, ١١٨، ١/١١٨ /أ ١١٨ مكررا/ أمن قانون العقوبات ومحكمة أمن الدولة العليا بالمنصورة بعد أن سمعت الدعوى انتهت بحكمها المطعون فيه إلى ادانه الطاعنين بوصف أنهما الأول: بصفه موظفا عاما - سكرتير جلسة .... - سهل المتهم الثاني بغير حق الاستبلاء على قائمة المنقولات المبينة الوصف والقيمة بالأور اقالمملوكة ل.... والمسلمة إلى جهة علمه والمودعة بملف الجحة رقم .... لسنة .... وذلك بزن سلمه القائمة الصحيحة سالفة الذكر ووضع قائمة أخرى بدلا ممنها .... الثاني اشتراك مع الأول بطريق التحريص والاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن حرضه واتفق معه على ارتكاب وساعده على ذلك بأن قدم رابيه قائمة أخرى خلاف القائمة المستولى عليها ووضعها بملف الجنحة سالفة الذكر للاعتداد بها فتمت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق وتلك المساعدة وأن عقابهما ينطبق على نص المواد ٤٠، ١١٨ ، ١١٨ ، ٢.٢ ، ١١٨ ، ١٨ مكررا، ١١٩ مكررا / أمن قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن مرافعات الدفاع عن الطاعبين دارت حول الوصف الذي أقيمت به الدعوى الجنائية وكانت المحكمة لم تعدل وصف التهمة في مواجهتهما أو تلفت نظر الدفاع إلى ما اجرته من تعديل كى يعد دفاعه على أساسة فإن ذلك يعيب إجراءت المحاكمة بما يبطلها - ذلك بأنه إذا كان الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذى تسبغه النيابة العامة على الواقعة كما وردت بأمر الاحالة أو التكليف بالحضور وأن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها التكليف بالحضور وأن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون ، لان وصف النيابة العامة ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه ان يمنع المحكمة من تعديله متى رأت ان ترد الواقعة بعد تمحيصهاإلى الوصف الذى ترى هى أنه الوصف القانونى السليم - إلا أنه إذ تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف الى تغيير التهمة ذاتها بتحوير كيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى وبنيانها القانونى نتيجة الدخال عناصر جديدة تصاف إلى نلك التي أقيمت بها الدعوى - وتكون قد شملتها التحقيقات كتعديل التهمة من جريمة أختلاس واشتراك فيه إلى جريمة تسهيل استيلاء وأستراك فيه - فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك عملا بالمادة ٢٠٨ من قانون إلاجراءات الجنائية ، أما وهى لم تفعل فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع ، ويكون حكمها معيبا بالبطلان في الاجراءات لم يقضه والاعادة وذلك بغير حاجة الى بحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار صلاح البرجي نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود عبد البارى و محمد حسين مصطفى ونير عثمان نواب رئيس انحكمة ود/ صلاح البرعي.

#### $(\Upsilon \cdot \Upsilon)$

## الطعن رقم ٢٠٩٦ لسنه ٦٥ القضائية

(١) نقض التقرير بالطعن وإيداع الأسباب . ميعاده ، .

امنداد ميعاد الطعن إذا صادف نهايته عطلة رسمية إلى اليوم التالى لنهاية هذه العطلة.

مثال .

(٢) إثبات ، شهود ، .

عدم التزام الحكم أن يورد من أقوال الشهود إلا ما يقيم عليه قضاءه .

(٣) إثبات ،شهود ، .

عدم التزام الحكم بسرد روايات الشاهد المتعددة . حسبها أن تورد منها ماتطمئن اليه.

للمحكمة التعويل على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى مادامت الممأنت إليها .

(٤) إثبات ، شهود، . حكم، ما لايعيبه في نطاق التدليل، .
 نقض، أسباب الطعن . ما لا يقبل منها، .

تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله . لا يعيب الحكم . مادامت المحكمة قد

استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال بما لاتناقض فيه .

الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة . غير جائز أمام النقض.

(٥) ضرب ، عاهة ، . جريمة ، أركانها ، . حكم ، ما لايعيبه في نطاق التدليل ، . نقض ، أسباب الطعن . مالايقبل منها ، .

إحداث عاهة مستديمة من الأعتداء بجسم صلب .جائز .

آلة الاعتداء ليست من أركان الجريمة.

مثال : لتسبيب سائغ لتوافر جريمة احداث عاهة مستديمة .

(٦) إثبات د شهود ، .

النعى على أقوال أحد الشهود . غير مقبول . مادام الحكم لم يستند إليها في الادانة .

(٧) صلح . حكم ١ تسبيبه . تسبيب غير معيب ١ . محكمة
 الموضوع ١ سلطتها في تقدير الدليل ١ .

الصلح بين المجنى عليه والمنهم . قول جديد . حق محكمة الموضوع الأخذ به أو إطراحه .

مثال: لتسبيب سائغ لاطراح دلالة محضر صلح مقدم في الدعوى.

(٨) محكمة الجنايات ، الإجراءات أمامها ، . إجراءات

ا إجراءات المحاكمة ١ .

إعادة المحاكمة أمام محكمة الجنايات طبقا للمادة ٣٩٥ إجراءات . محاكمة مبتدأة . أثر ذلك ؟

١- لما كان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٩٥ وقد قرر

الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٩٥ وقدم مذكرة أسباب طعنه بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٩٥ – ولما كانت المادة ٣٤ من قانون رقم ٥٥لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على وجوب التقرير بالطعن وإيداع الأسباب التي بني عليها في ظرف ستين يوما من تاريخ الحكم الحضوري، وكان هذا الميعاد ينقضي بالنسبة للحكم المطعون فيه في ١١مايو سنة ١٩٩٥، بيد أنه لما كان ذلك اليوم عطلة رسمية باعتباره من أيام عيد الأضحى ومن ثم فان ميعاد الطعن يمتد إلى ١٤ من مايو سنة ١٩٩٥ وبذا فإن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان قد تما في الميادا القانوني، ويكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون.

٢-من المقررأن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل أن تورد من أقوال الشهود إلا ما
 تقيم عليه قضاءها .

٣ – من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ، وأن لها أن تعول على أقول الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى مادامت قد اطمأنت إليها .

٤- لما كان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استتخلاصاً سائغا لا تناقض فيه فإن منعى الطاعن في شأن التعويل على أقوال المجنى عليه لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعياً في نقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض.

٥-لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه انتهى فى تدليل سائغ لا قصور فيه إلى أن الطاعن قد اعتدى على المجنى عليه بأداة صلبة كانت بيده فأحدثت به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى والتى تخلفت لديه من جرائها عاهة مستديمة هى انخفاض بقوة إيصار العين وتقدر نحو ٣٥ ٪ وإذ كان من المعارف العامة التى لا تحتاج

إلى خبرة فنية خاصة أن الاعتداء بجسم صلب – كما هو الشأن فى الأداة المستعملة – سواء كان جنزيرا أو بونية حديد يمكن أن تتخلف عنه العاهة سواء تم الاعتداء بهذا أو ذلك ، وكان من المقرر أن آلة الأعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجريمة ، فإن مايثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

٦- لما كان الحكم استند فى إثبات التهمة فى حق الطاعن إلى أقوال المجنى عليه وتقرير الطب الشرعى و لم يعول فى ذلك على ما شهدت به شقيقة المجنى عليه بالتحقيقات - خلافا لما ذهب إليه الطاعن بأسباب طعنه - فإن النعى على الحكم فى هذا الشأن يكون غير سديد .

٧- لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لمحضر الصلح وأطرحه بقوله: ١٠٠٠... كما تمسك بدلالة اقرار الصلح المقدم منه والذي تضمن إقرارا مؤثقاً من المجنى عليه يفيد تنازله عن حقه المدنى المترتب على تلك الدعوى فإن المحكمة وهي بعد تحديد المسئولية الجنائية في تلك الواقعة المطروحة تلتفت عن هذا التصالح .... ، تمان ماأورده الحكم سائغ وكافي لطرح دلالة محضر الصلح المقدم لما هو مقرر من أن الصلح الذي يتم بين المجنى عليه والمتهم لا يعدو أن يكون قولا جديدا من المجنى عليه يتضمن عدولاً عن اتهامه ، وهو يدخل في تقدير محكمة الموضوع وسلطتها في تجزئة الدليل ، غذها أن تأخذ بما ورد فيه ولها أن تلتفت عنه .

٨-لما كانت إعادة المحاكمة طبقا للمادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ليس مبناها تظلم يرفع من المحكوم عليه بل هي بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأة وبالتالي فإن لمحكمة الإعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الغيابي ، ولها أن تشدد العقوية أو تخفضها وحكمها في كلنا الحالتين صحيح قانونا ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بشأن العقوية التي أوقعها الحكم المطعون فيه يكون غير سديد .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بوصف أنه أحدث عمداً ب. .... الإصابات المبينة بالتقرير الطبى الشرعى والتى تخلفت لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد ابصار العين اليسرى والتى قدرت بنحو خمسة وثلاثين فى المائة . وإحالته الى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الورادين بأمر الاحالة والمحكمة المنكورة قضت غيابيا عملا بالمادة ٠٧٤ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وأعيدت محاكمته وقضت تلك المحكمة حضوريا عملا بالمادة ١٧٤٠ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات فطعن المحكم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

#### الحكمة

حيث أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٢ من مارس ١٩٩٥ وقد قرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٩٥ وقدم مذكرة أسباب طعنه بتاريخ ١٩٥ أبريل سنة ١٩٩٥ وقدم مذكرة أسباب طعنه بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٩٥ و إما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على وجوب التقرير بالطعن وإيداع الأسباب التي بني عليها في ظرف ستين يوما من تاريخ الحكم الحضوري ، وكان هذا الميعاد ينقضى بالنسبة للحكم المطعون فيه في ١١ مايو سنة ١٩٩٥ ، بيد أنه لما كان ذلك اليوم عطلة رسمية باعتباره من أيام عيد الأضحى ومن ثم فان ميعاد الطعن يمتد إلى يوم ١٤ مايو سنة ١٩٩٥ وبذا فان التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان قد ما في الميعاد القانوني ، ويكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة أحداث مستديمة قد شابه القصور في التسبيب والفساد في إلاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه عول في قضائه على أقوال المجنى عليه بالرغم من تعدد رواياته وتناقضها اذ قرر بتحقيقات النيابة العامة أن الطاعن محدث اصابته وشهد أمام المحكمة أنه لا يعرف محدثها ، وقرر بمحضر جمع الاستدلالات أن الآلة المستخدمة جنزير وفى تحقيقات النيابة العامة بونية حديد ولم يعن الحكم برفع هذا التناقض ، كما عول فى ادانته أيضا على أقرال شقيقة المجنى عليه من أن كلا من الطاعن و..... تعديا عليه بالضرب مع أن الاصابة واحدة ، وأطرح الحكم محضر الصلح المحرر بين الطرفين رغم أنهما أسرة واحدة ، وأخيرا فأن الحكم أضر به حين قضى بمناسبة اعادة اجراءات محاكمته بعقوبة أشد من التى أوقعها الحكم الغيابى ، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافريه كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستقاة من أقوال المجنى عليه في تحقيقات النبابة العامة وما ثبت من التقرير الطب الشرعي ، وهي أدلة سائغة وكافية في حمل قضائه ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل من أقوال المجنى عليه أن الطاعن اعتدى عليه بالضرب بأداة صلبة كانت بيده على عينه اليسرى فحدثت به اصابته التي استدعت اجراء عملية حراحية ونجم عنهافقد الرؤية بها واذكان الطاعن لا ينازع في سلامة اسناد الحكم في هذا الشأن ، وكان من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل أن تورد من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاءها ، وأن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به منها ، بل حسبها أن تورد منها ماتطمئن البه وتطرح ماعداه ، وأن لها أن تعول على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى مادامت قد أطمأنت إليها ، وكان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخاصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا لا تناقض فيه – وهو الحال في الدعوى المطروحة - فان منعى الطاعن في شأن التعويل على أقوال المجنى عليه لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من اطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه انتهى في تدليل سائغ لا قصور فيه الى أن الطاعن قد اعتدى على المجنى عليه بأداة صلبة كانت بيده فأحدثت

به الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تخلفت لديه من جرائها عاهة مستديمة هي انخفاض يقوة ابصار العين وتقدر نحو ٣٥٪ ، وإذ كان من المعارف العامة التي لا تحتاج الى خبرة فنية خاصة أن الاعتداء بجسم صلب – كما هو الشأن في الاداة المستعملة – سواء كان جنزيرا أو بونية حديد بمكن أن تتخلف عنه العاهة سواء تم الاعتداء بهذا أو ذاك ، وكان من المقرر أن آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجريمة ، فإن مايئيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استند في اثبات التهمة في حق الطاعن إلى أقوال المجنى عليه وتقرير الطب الشرعي ، لم يعول في ذلك على ما شهدت به شقيقة المجنى عليه بالتحقيقات - خلافا لما ذهب إليه الطاعن بأسباب طعنه - فإن النعي على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لمحضر الصلح وأطرحه بقوله ، ...... كما تمسك بدلالة اقرار الصلح المقدم منه والذي تضمن اقرارا موثقا من المجنى عليه يفيد تنازله عن حقه المدنى المترتب على تلك الدعوى فان المحكمة وهي بعد تحديد المسئولية الجنائية في تلك الواقعة المطروحة تلتفت عن هذا التصالح ..... وكان ما أورده الحكم سائغا وكافيا لطرح دلالة محضر الصلح المقدم . لما هو مقرر من أن الصلح الذي بتم بين المجنى عليه والمتهم لا يعدو أن يكون قولا جديدا من المجنى عليه يتضمن عدولا عن اتهامه ، وهو يدخل في تقدير محكمة الموضوع وسلطتها في تجزئة الدليل ، فلها أن تأخذ بما ورد فيه ولها أن تلتفت عنه . فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكانت اعادة المحاكمة طبقا للمادة ٣٩٥ من قانون إلاجراءات الجنائية ليس مبناه تظلم يرفع من المحكوم عليه بل هي بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأة وبالتالي فإن لمحكمة الاعادة أن تفصل في الدعوي بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الغيابي ، ولها أن تشدد العقوبة أو تخفضها وحكمها في كلا الحالتين صحيح قانونا ، ومن ثم فان مايثيره الطاعن بشأن العقوبة التي أوقعها الحكم المطعون فيه يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

#### جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار / صلاح البرجي نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود عبد الباري و محمد حسين مصطفى ورجب فراج نواب رئيس انحكمة و حمد عبد اللطيف .

### $(\Upsilon \cdot Y)$

## الطعن رقم ٢٢١٢٢ لسنة ٦٥ القضائية

(۱) تفتيش (أذن التفتيش. أصداره. بياناته ، . استدلالات . محكمة الموضوع (سلطتها في تقدير جدية التحريات). نقض (أسباب الطعن . مالا يقبل منها).

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار أذن التفتيش . موضوعى . مادام سائغآ . عدم بيان محل أقامة الطاعن محددا بمحضر الاستدلالات . غير قادح فى جدية ماتضمنه من تحريات .

 (۲) استدلالات . حكم ، مالايعيبه في نطاق التدليل ، . نقض ، أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، . مواد مخدرة ، .

أستدلال الحكم على جدية التحريات بأن التفتيش أسفر عن العثور على المخدر . تزيد لابؤثر على سلامته . مادام قد أثبت أن أذن التفتيش بنى على تحريات جدية •

(٣) محكمة الموضوع السلطتها في تقدير الدليل البات البات البوجه عام الله عنها البات البات

للمحكمة الالتفات عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية . مادام بصح فى العقل ان يكون غير ملتم مع الحقيقة التي أطمأنت اليها من باقى أدلة الدعوى .

الجدل الموضوعي . غير جائز أمام النقض .

### (٤) مواد مخدرة . مسئولية جنائية .

لا يشترط لاعتبار الجانى حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا لها . كفاية انبساط سلطانه عليها ولو كان المحرز لها شخص غيره.

تحدث الحكم استقلالا عن هذا الركن . غير لازم . كفاية أن يكون ما أورده من وقائع وظروف مايدل عليه .

# (٥) دفوع (الدفع بشيوع التهمة (١٠ دفاع الأخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ١٠

الدفع بشيوع التهمة . موضوعى . لا يستأهل ردا خاصا أستفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

# (٦) تفتيش ، اذن التفتيش ، إصداره ، . دفوع ، الدفع بصدور أذن التفتيش بعد الضبط،

الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش . دفاع موضوعى . كفاية إطمئنان المحكمة إلى وقوع الصبط والتفتيش بناء على الأذن رداً عليه .

## (٧) تفتيش ، أذن التفتيش . أصداره ، . نيابة عامة .

لجوء الضابط إلى وكيل النيابة في منزله لا ستصدار الإذن بالتفتيش . لامخالفة فيه للقانون .

## ( ٨) محكمة الموضوع ( سلطتها في تقدير الدليل ) . إثبات ( شهود ) . نقض ( اسباب الطعن . مالا يقبل منها ) .

للمحكمة التعويل على اقوال شهود الإثبات . والإعراض عن قالة شهود النفى دون التزامها بالاشارة إلى أقوالهم . قضاؤها بالإدانه لأدلة الثبوت مفاده : إطراحها لها.

## (٩) حكم ١ تسبيبه . تسبيب غير معيب ١ . نقض ١ أسباب الطعن . مالا يقبل منها ١.

النعى على الحكم بشأن ماثبت بدفتر أحوال قسم مكافحة المخدرات . غير مقبول . مادام الحكم لم يعول عليه في الادانة .

## (١٠) نقض ، أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، . سلاح .

تمسك الطاعن أن الذخائر المضبوطة تستعمل في سلاح ناري مرخص له بحيازته ،غير جائز لاول مرة أمام النقض .

المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره – كما هو الشأن في الدعوى المطروحة – وأقرت الديابة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . وإذ كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن في ان لها أصدلا ثابتا بالأوراق ، فضلا عن ان عدم ذكر بيان دقيق عن محل إقامة الطاعن أو عدم إيراده محدداً في محضر الاستدلال لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات .

٢ - لما كان ما قاله الحكم إستدلالا على جدية التحريات من العثور على المخدر
 بعد التفتيش فهو تزيد لا يؤثر فيما أثبته الحكم من ان أمر التفتيش قد بنى على تحريات
 جدية سبقت صدوره .

٣ - لما كانت الأدلة في المواد الجنائية افناعية فللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولم حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتلم مع الحقيقة التي أطمأنت أليها المحكمة من باقي الأدلة القائمة في الدعوى ، وكان ما أورده الحكم تأسيساً

على أقوال شهود الإثبات ومعاينة النيابة العامة يسوغ به إطراح دفاع الطاعن سالف الذكر فإن ما يثيره هى هذا الخصوص يكون فى غير محله ويعد جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٤ - لما كان لا يشترط لا عتبار الجانى حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرزا للمادة المضبوطة بل يكفى لا عتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره ، ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالا عن هذا الركن بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف \_ كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ما يكفى للدلالة على قيامة .

من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم
 من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تطمئن إليها

٦ - من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذا منها بالادلة السائغة التى أوردتها.

 ٧ – لما كان لجوء الصابط يوم تحرير محضر تحرياته إلى وكيل النيابة في مكان تواجده – بمنزله – لا ستصدار الاذن بالتفتيش هو أمر متروك لمطلق تقديره ولا مخالفة فيه للقانون وبالتالي ليس فيه مايحمل على الشك في سلامة إجراءاته .

٨ – من المقرر أن للمحكمة أن تعول على أقوال شهود الإثبات وتعرض عن قالة شهود النفى دون أن تكون ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم أو الرد عليها ردآ صريحاً ، فقضاؤها بالادانة استئاداً إلى أدلة الثبوت التى بينتها يفيد دلالة أنها أطرحت شهادتهم ولم تر الأخذ بها ومن ثم فإن ما أثاره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

٩ – لما كان الحكم قد استند في إثبات النهمة في حق الطاعن إلى أقوال شهود الإثبات ومعاينة النيابة العامة وتقريري تحليل المعمل الكيماوي وقسم الأدلة الجنائية ولم يعول في ذلك على دفتر أحوال قسم مكافحة المخدرات فان ما ينعاء الطاعن على الحكم

في هذا الخصوص يكون في غير محله.

 ١٠ لما كان الطاعن لا يدعى فى أسباب طعنه أنه كان قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن الذخائر المضبوطة مما تستعمل فى سلاح نارى لديه مرخصا له بحيازته أو إحرازه ، فإنه ليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بوصف أنه أولا: - حاز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا، حشيش، في غير الأحوال المصرح بها قانونا. ثانيا: - حاز ذخائر، عدد ثماني عشرة طلقة، مما تستعمل في سلاح ناري مششخن دون أن يكون مرخصا له بحيازته أو احرازه، واحالته إلى محكمة جنايات الاسكندرية امعاقبته طبقا القيد والوصف الواردين بأمر الاحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١٠٦، ١/٣٨ / ١/٤٢، من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٥٠ من القسم الثاني من الجدول رقم واحد الملحق و المواد ١، ٢٢/٥، ١/٣٠ من القانون رقم ١٩٩٤ المعدل مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه خمسين ألف جنيه عن التهمة الأولى و بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبتغريمه خمسين جنيها عن التهمة الثانية وبمصادرة المخدر والميزان والطلقات المضبوطة باعتبارأن حيازة المخدر مجردة من القصود.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

#### المكمة

حيث أن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمتي حيازة

جوهر مخدر ، بغير قصد من القصود المسماة في القانون ، وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا وحيازة نخائر مما تستعمل في الأسلحة النارية المششخنة دون أن يكون مرخصا له بحيازتها أو احرازها . قد شابه القصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال . ذلك بأنه دفع ببطلان إذن التغتيش لإ بتنائه على تحريات غير جدية إستناداً إلى أنه لا يقيم بالمسكن الذي اثبته مستصدر الإذن بمحضره وتم تغنيشه وضبط فيه المصبوطات بل هو مسكن زوجته وأخرى ومن ثم فسلطانه لم يكون مبسوطا عليه بيد أن الحكم أطرح ذلك لأسباب غير سائغة إذ أستند على ضبط المخدر للاستدلال على جدية التحريات وهو ما لا يسوغ به اطراحه . كما دفع ببطلان القبض والتغتيش النيابة بمنزله يوم إجراء التحريات ، وأقوال شهود النفي بيد أن الحكم رد على ذلك ردا غير سائغ بمقولة الاطمئنان إلى أدلة الثبوت وما ثبت بدفتر الأحوال دون أن يورد مؤدى الدليل المستمد من هذا الدفتر، هذا فضلا عن أن الحكم دان الطاعن بجريمة حيازة نخائر دون أن يبين ما إذا كان الطاعن مرخصا له بحيازة سلاح نارى من عدمه ، كل ذلك ديب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما ، وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها استمدها من أقوال شهود الاثبات ومحضر معاينة النيابة العامة لمكان الضبط ومما ورد بتقريرى تحليل المعمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى وقسم الأدلة الجنائية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره – كما هو الشأن في الدعوى المطروحة – وأفرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . وإذ كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتغنيش وردت

على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن في أن لها أصلا ثابتا بالأوراق ، فضلا عن أن عدم ذكر بيان دقيق عن محل إقامة الطاعن أو عدم إيراده محدداً في محضر الاستدلال لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات ، فإن مايثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في محله ، اما ما قاله الحكم استدلالا على جدية التحريات من العثور على المخدر بعد التفتيش فهو تزيد لا يؤثر فيما اثبته الحكم من أن أمر التفتيش قد بني على تحريات جدية سبقت صدوره . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد واجه دفاع الطاعن في أنه لا يقيم في مكان الضبط الذي تستقل زوجته بما هو كاف لا طراحه مستندا إلى أنها اطمأنت إلى ما قرره شهود الاثبات وما أسفرت عنه معاينة النيابة العامة لمكان الضبط من أن الطاعن بقطن بالعنوان المقصود بالتحريات والذي تم ضبطه وتفتيشه به ، وكانت الأدلة في المواد الجنائية اقناعية فللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتلم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها المحكمة من باقي الادلة القائمة في الدعوى ، وكان ما أورده الحكم تأسيسا على أقوال شهود الاثبات ومعاينة النيابة العامة يسوغ به إطراح دفاع الطاعن سالف الذكر فان ما يثيره في هذا الخصوص بكن في غير محله ويعد جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لا يشترط لا عتبار الجانى حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا للمادة المضبوطة بل يكفى لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها و لولم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره ، ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالا عن هذا الركن بل يكفى أن يكون فسيما أورده من وقائع وظروف - كسما هو المال في الدعوى المطروحة- ما يكفي للدلالة على قيامه ، فضلا عن أنه من المقرر أن الدفع بشبوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستازم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الثيوت التي تطمئن إليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما أستقر في عقيدة ووحدان المحكمة من إنيساط سلطان الطاعن على المخدر المضبوط تأسيساعلي أدلة سائغة لها أصلها في الأوراق وتتفق والاقتضاء العقلي فإن ما يثيره

الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، و كان من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفى للرد عليه أطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذا منها بالادلة السائغة التي أوردتها . وكانت المحكمة قد عرضت لهذا الدفع وأطرحته برد كاف وسائع فإن مايثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لجوء الضابط يوم تحرير محضر تحرياته إلى وكيل النيابة في مكان تواجده - بمنزله - لا ستصدار الإذن بالتفتيش هو أمر متروك لمطلق تقديره و لا مخالفة فيه للقانون و بالتالي ليس فيه ما يحمل على الشك في سلامة اجراءاته ـ لما للمحكمة أن تعول على شهود الاثبات وتعرض عن قالة شهود النفي دون أن تكون ملزمة بالاشارة إلى أقوالهم أو الرد عليها رداً صريحاً ، فقضاؤها بالإدانه إستناداً إلى ادلة الثبوت التي بينتها يفيد دلالة أنها أطرحت شهادتهم ولم تر الأخذ بها ومن ثم فإن ما أثاره الطاعن في هذا الصدد بكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استند في إثبات التهمة في حق الطاعن إلى أقوال شهود الاثبات ومعاينة النيابة العامة وتقريري تحليل المعمل الكيماوي وقسم الادلة الجنائية ولم يعول في ذلك على دفتر احوال قسم مكافحة المخدرات فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يدعى في أسباب طعنه أنه كان قد تمسك امام محكمة الموضوع بأن الذخائر المضبوطة مما تستعمل في سلاح نارى لديه مرخصاً له بحيازته أو احرازه ، فإنه ليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٧من ديسمبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ طلعت الاكيابي نائب رئيس الحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن محمود عشيش و أحمد جمال الدين عبد اللطيف و بدر الدين السيد البدوى على ومحمد شعبان باشا نواب رئيس الحكمة .

#### $(\Upsilon \cdot A)$

## الطعن رقم ٢١٢٣٩ لسنة ٦٥ القضائية

(١) استدلالات . محكمة الموضوع السلطتها في تقدير جدية التحريات ا .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش . موضوعي . مادام سائغاً .

(۲) دفوع الدفع بصدور الاذن بالتفتيش بعد الضبط المحكمة الموضوع المطلقة الموضوع المسلطة المعلقة الملك الملك

أطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والنفتيش بناء على الآذن بالتفتيش. كفايته للرد على الدفع بصدور الأذن بعد الضبط .

> ( ٣) دفاع ، الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ، . نقض أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، .

النعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر امامها . غير جائز .

( ٤ ) تفتيش ، انن التفتيش . تسبيبه ، . استدلالات .

صدور الأذن بالتفتيش بعد الاطلاع على محضر التحريات المتضمن اسباب طلبة اعتبار هذه الاسباب اسبابا للاذن . ولولم يفصح مصدره عن ذلك . ١ – من المقرر ان تقتير جدية التحريات وكفايتها لإصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية ، التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فإذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة العامة على تصرفها في هذا الشأن فلا معقب عليها فيما ارتأته لتطقه بالموضوع لا بالقانون •

٢-من المقرر أنه يكفى للرد على الدفع ببطلان الصبط والتفتيش لحصولهما قبل الإذن أطمئنان المحكمة إلى وقوع الصبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذا منها بالآدلة السائغة التى أوردتها ، فلا يكون ثمة محل لما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص •

٣ لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع لم يثر شيئا بشأن الدفع ببطلان إذن النيابة العامة لعدم تسبيبه ، فلا يجوز له أن ينعى على الحكم عدم الرد على دفع لم يثره أمام المحكمة .

\$ -لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة حين أصدرت أمرها بالتفتيش مثار الطعن إنما أصدرته من بعد أطلاعها على محضر التحريات المقدم من البها ضابط العباحث طالب الامر وماتضمنه من أسباب باتجار الطاعن في المخدرات توطئة وتسويغا لاصداره فإنه بحسب أمرها ذلك ان يكون محمولا على هذه الأسباب بمثابتها جزءا منه وبغير حاجة إلى إيراد تلك الأسباب في الأمر نفسه .

## الوتائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بوصف أنه: أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (حشيش) في غير الاحوال المصرح بها قانونا واحالته لمحكمة جنايات بنها لمحاكمته طبقا القيد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٠١، ١/٣٨ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٠ المعدل بالقانون ٢٢١

لسنة ١٩٨٩ والبند (٥٧) من القسم الشانى من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الاول بمعاقبته بالاشغال الشاقة لمدة ست سنوات وتغريمه مائه ألف جنيه والمصادرة باعتبار أن الاحراز مجرد من القصود .

فطعن المحوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ .

\_\_\_\_

#### المحكمة

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى او الاستعمال الشخصى قد شابه القصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه رد بما لا يصلح ردا على دفعيه ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بني عليها ، ويبطلان الضبط والتفتيش لحصولهما قبل الإذن ، وغفل عن أن إذن التفتيش غير مسبب بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة تؤدى إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار إذن التغتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فإذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره ، واقرت النيابة العامة على تصرفها فى هذا الشأن - كما هو الحال فى الدعوى المائلة - فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقة بالموضوع لا بالقانون . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يكفى للرد على الدفع ببطلان الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذا منها بالأدلة السائغة التى أوردتها - كما هو الحال فى الدعوى المائلة -

فلا يكون ثمة محل لما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع لم يثر بشيئا بشأن الدفع ببطلان إذن النيابة العامة لعدم تسبيبه ، فلا يجوز له أن ينعى على الحكم عدن الرد على دفع لم يثره أمام المحكمة ، فضلا عن أنه لما كان الحال في الدعوى الماثلة على مايبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة حين أصدرت أمرها بالتفتيش مثار الطعن إنما أصدرته من بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من ضابط المباحث الأمر وماتضمنه من أسباب بانجار الطاعن في المخدرات توطئة وتسويغا لإصداره فإنه بحسب امرها ذلك ان يكون محمولا على هذه الأسباب بمثابتها جزءا منه وبغير حاجة إلى إيراد تلك الأسباب في الزمر نفسه . لما كان ماتقدم ، فإن

الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

#### جلسة ۸ من ديسمبر سنة ۱۹۹۷

برقاصة السيد المستشار / نجاح صليمان نصار نائب رئيس انحكمة وعصوبة السادة المستشارين / مجدى متصر و حسن حمزة و مصطفى كامل و جاب الله محمد جاب الله نواب رئيس انحكمة .

#### (7.9)

### الطعن رقم 2014 لسنة ٦٠ القضائية

(١) مصنفات فنية . مصادرة . قانون د تفسيره ؛ .

إحراز أجهزة الفيديو والتليفزيون . غير مؤثم .

المصادرة وفق المادة ١٧ من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ وجوب تفسيرها على هدى المادة ٣٠ عقوبات .

( ۲ ) مصادرة. مصنفات فنية . حكم « تسبيب معيب . نقض « أسباب الطعن . ما يقبل منها ، .

المصادرة وجوبا . تستلزم أن يكون الشيءالمضبوط مجرما تداوله بالنسبة للكافة بمن في ذلك المالك والحائز على السواء .

مصادرة الشيء المضبوط . إذا كان مباحا لصاحبه الذي لم يكن فاعلا أو شريكا في الحريمة أو لم يستخدم في إرتكابها . غير جائز .

اقتصار الحكم على واقعة ضبط المصنف دون استظهار ضبط اجهزة الفيديو و التليفزيون وباقى الأشرطة التى لم تكن محل اتهام بيان مالكها وصلته بالجريمة موضوع الاتهام وما إذا كانت قد استخدمت فى ارتكاب المخالفة من عدمه . قصور .

من المقرر أن أجهزة الفيديو والتليفزيون غير مجرم إحرازها ، وكان نص

المادة ١٧ من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ الذي يقضى بمصادرة الأدوات والأجهزة و الالات التي استعملت في ارتكاب المخالفة إنما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمى حقوق الغير حسن النية.

٧ – من المقرر أن المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء المصبوط مجرما تداوله بالنسبة للكافة بمن في ذلك المالك والحائز على السواء ، أما إذا كان الشيء مباحاً لصاحبه الذي لم يكن فاعلا أو شريكا في الجريمة أو لم يستخدم في ارتكاب الجريمة فإنه لا يصح قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه . لما كان ما تقدم ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد اقتصرت على واقعة ضبط المصنف موضوع المخالفة دون استظهار ضبط أجهزة الفيديو والتليفزيون وباقي أشرطة الفيديو والتي لم تكن محلا للاتهام الماثل ، كما أنها لم تستظهر ملكية هذه الأشياء وبيان مالكها وهل هو الطاعن أم شخص أخر ومدى حسن نية الأخير وصلته بالجريمة موضوع الاتهام ، وأن تلك الأجهزة قد استخدمت في إرتكاب المخالفة أم لا ، وكان قصور الحكم في هذا الصدد من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها في الحكم والتقرير برأى فيما يثيرة الطاعن من دعوى الخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه بالقصور .

## الوتائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بوصف أنه قام بنسخ شرائط فيديو دون حصوله على ترخيص بذلك من الجهة المختصة . وطلبت عقابه بالمواد ١ / ٧ / ١٦ ، ٧ / ١٨ ، ١ من القانون رقم ٤٣٠ لمنة ١٩٥٥ ومحكمة جنح مصر الجديدة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة جنيه والمصادرة . استأنف ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية جهيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ / ..... المحامى عن الاستاذ / ..... المحامى نيابه عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

#### المكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة نسخ شرائط ، فيديو ، بغير ترخيص من الجهة المختصة . قد شابه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه قضى بمعاقبته وبمصادره أجهزة الفيديو والتليفزيون والشرائط دون أن يبين مالك هذه الأجهزة وما اذا كانت من الأشياء المستخدمة في التقليد وان الشرائط المصبوطة قابلة التسجيل عليها من عدمه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقصه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة على ثبوت التهمة انتهى الى عقابه بالمواد ٧/١٦، ٢/١٦ ، ١٨ من قانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ ، أوقع عليه عقوبة الغرامة مائة جنيه والمصادرة. لما كان ذلك ، وكانت أحهزة الفيديو و التليفزيون غير مجرم إحرازها ، وكان نص المادة ١٧ من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ الذي يقضي بمصادرة الادوات والاجهزة والآلات التي استعملت في ارتكاب المخالفة إنما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمى حقوق الغير حسن النية وكانت المصادرة وجوبا تستازم ان يكون الشيء المضبوط مجرما تداوله بالنسبة للكافة بمن في ذلك المالك والعائز على السواء ، أما إذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذي لم يكن فاعلا أو شريكا في الجريمة أو لم يستخدم في ارتكاب الجريمة فإنه لا يصح قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه . لما كان ما تقدم ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد اقتصر على واقعة ضبط المصنف موضوع المخالفة دون استظهار ضبط أجهزة الفيديو والتليفزيون وباقي اشرطة الفيديو والتي لم تكن محلا للاتهام الماثل . كما انها لم تستظهر ملكية هذه الأشياء وبيان مالكها وهل هو الطاعن أم شخص اخر ومدى حسن نيه الأخير وصلته بالجريمة موضوع الاتهام ، وأن تلك الأجهزة قد استخدمت في أرتكاب المخالفة أم لا ، وكان قصور الحكم في هذا الصدد من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها في الحكم والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن من دعوى الخطأ في تطبيق القانون بما يعيبة بالقصور الذي له الصدارة ويوجب نقضه والإعاده بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

### جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ مجدى منتصر نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين/ حسن حمزة وحامد عبد الله وجاب الله محمد جاب الله نواب رئيس اغكمة وشبل حسن.

#### $(T1 \cdot)$

# الطعن رتم ١٢٥٣٩ لسنة ٦٥ القضائية

(١) إثبات دخيرة، . حكم دما لا يعيبه في نطاق التدليل، .

عدم إيراد الحكم نص تقرير الخبير بكامل أجزائه. لا ينال من سلامته.

 (۲) مواد مخدرة. جريمة «أركانها». قصد جنائى. محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير توافر القصد الجنائى».

إحراز المخدر بقصد الانجار واقعة مادية. تقديرها. موضوعي مادام سائغاً. مثال لتسبيب سائغ لتوافر قصد الانجار في المواد المخدرة.

(٣) تفتيش «التفتيش بإذن». دفوع «الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش». دفاع «الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره».
 نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش. موضوعي. كفاية اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناءً على الإذن. رداً عليه.

النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها. غير مقبول -

(1) تفتيش ،إذن التفتيش. إصداره، . استدلالات.

إصدار إذن التفتيش على ذات المحضر المشتمل على ما أسفرت عنه التحريات من حيازة البلاعن للمخدر. كفايته لاعتبار الإذن سبباً. أساس ذلك؟ (٥) دفاع «الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره». حكم «تسبيب».
 تسبيب غير معيب». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

التفات الحكم عن دفاع قانوني ظاهر البطلان. لا يبال من سلامته.

 (٦) استدلالات. محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير جدية التحريات، تفتيش ، إذن التفتيش. إصداره، .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش. موضوعى.

 (٧) مواد مخدرة. تفتيش ،إذن التفتيش. إصداره، . دفوع ،الدفع ببطلان إذن التفتيش، .

صدور الإنن بالتفتيش استناداً لما دلت عليه التحريات من أن الطاعن يحوز ويحرز جواهر مخدرة. مفهومه : صدور الإذن لضبط جريمة تحقق وقوعها لضبط حريمة مستقبله أو غير واقعة.

(٨) إثبات «بوجه عام». محكمة الموضوع «سلطتها في استخلاص
 الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى».

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى. موضوعي. مادام سائغاً.

(٩) إثبات ،شهود، . محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل، .
 نقض ،أسباب الطعن . ما لا يقبل منها، .

وزن أقوال الشهود وتقديرها. موضوعي،

أخذ المحكمة بأقوال الشاهد. مفاده؟

(١٠) دفاع «الإخلال بحق الدفاع، ما لا يوفره». حكم «تسييب».
 تسيب غير معيب».

النعى على المحكمة التفاتها الرد على دفاع غير واضح مرماه. غير مقبول.

(۱۱) إجراءات وإجراءات المحاكمة، . محكمة الجنايات والإجراءات أمامها، . دفاع والإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفرون .

وجوب أن تكون إجراءات المحاكمة فى الجنايات فى مواجهة المتهم ومحاميه. مادام قد مثل أمام المحكمة.

استعلام المحكمة من الجدول عن جناية مقيدة ضد الطاعن بعد مرافعة الدفاع وقبل قفل باب المرافعة والنطق بالحكم. مفاده : انتخاذ هذا الإجراء في حضور الطاعن ومحاميه.

١- من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراده نص تقرير الخبير
 بكامل أجزائه.

٢- لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد أقوال شاهد الإثبات محصلة في أنه ، وعلم من تحرياته السرية أن المتهم يحوز ويحرز المواد المخدرة بقصد الاتجار. فأستصدر إذنا من النيابة العامة بضبطه وتغنيشه وبتنفيذ هذا الإذن ضبط معه كيس من البلاستيك يحتوى على مخدر الأفيون، وأن المتهم اعترف له بإحراز المخدر بقصد الاتجار، لما كان ذلك، وكان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها مادام استخلاصه سائفاً تؤدى إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها، وكان ما أورده الحكم في تحصيله للواقعة وسرده

لمؤدى أقرال شاهد الإثبات بما فى ذلك اعتراف المتهم له بأنه أحرز المخدر بقصد الاتجار، كافياً فى إثبات هذا القصد وفى إظهار اقتناع المحكمة بثبوته من ظروف الواقعة التى أوردتها وأدلتها التى عولت عليها، فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل.

٣- من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الصبط والتغنيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتغنيش بناء على هذا الإذن أخذا منها بالأدلة السائغة التى أوردتها، وكانت المحكمة قد عرضت لدفع الطاعن فى هذا الخصوص الصدد وأطرحته برد كاف وسائغ، فإن منعى الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون لا محل له. ولما كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة تحقيقاً معيناً بصدد هذا الدقع، فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجزاء تحقيق لم يطلبه منها.

كا كان الثابت من المغردات المضمومة أن نفتيش الطاعن قد تم تنفيذاً لإذن صدر من وكيل الديابة على ذات محضر التحريات الذى قدم إليه، وقد اشتمل على ما يفيد حيازة الطاعن لمواد مخدرة طبقاً لما أسفرت عنه تحريات مأمور الصبط القصائى الذى طلب الإذن بإجراء الصبط والتفتيش بما مؤداه أن مصدر الإذن قد اقتدع بجدية تلك التحريات واطمأن إلى كفايتها لتسويغ الإذن بالتفتيش واتخذ مما أثبت بالمحضر الذى تضمنها أسباباً لإذنه، وفي هذا ما يكفى لاعتبار إذن التفتيش مسبباً حسبما نطابه المشرع في المادة ٤٤ من الدستور وردده بعد ذلك في المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢.

٥ لا ينال من سلامة الحكم المطعون فيه التفاته عن الرد على دفاع الطاعن

ببطلان إذن التفتيش لعدم تسبيبه، لها هو مقررمن أن المحكمة غيرملزمة بالرد على الدفاع ظاهر البطلان والبعيد عن محجة الصواب.

٦- من المقرر ان تقدير جدية التحريات ومدى كفايتها لإصدار إذن التفتيش أمر مركول إلى سلطة التحقيق نحت إشراف محكمة الموضوع، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته، وكان مفاد ما أوردته المحكمة فى ردها على هذا الدفع أنها قد اطمأنت إلى جدية التحريات ورأت فيها ما يكفى لإصدار إذن التفتيش وأقرت سلطة التحقيق على ما ارتاته فى هذا الصدد يكون لا

٧- لما كان الحكم قد أثبت فى مدوناته أن ضابط الواقعة قد استصدر إذناً من النيابة العامة بعد أن دلت التحريات على أن الطاعن يحوز ويحرز جواهر مخدرة وتمكن من ضبطه حيث عثر معه على الجوهر المخدر المضبوط فإن مفهوم ذلك أن الإذن قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلة أو غير واقعة ويكون الحكم فيما انتهى إليه من إطراح الدفع المبدى من الطاعن فى هذا الشأن قد أصاب صحيح القانون.

٨. من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وأن نطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

٩ـ من المقرر أن وزن أقوال الشهود الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكاً

لتقدير محكمة الموضوع بغير معقب ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يغيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة، فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم معقولية الواقعة كما جاءت بأقوال الضابط إنما ينحل إلى جدل موضوعى في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض.

١٠ لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن اثار أن هناك خلافاً بين الطاعن وبين أحد رجال الشرطة السريين دون أن يوضح فى مرافعته مرماه من هذا الدفاع، ومن ثم فلا تثريب على المحكمة إن هى التفتت عنه ولم ترد عليه ولم تعن بتحقيقه.

11. من المقرر أنه من القواعد الأساسية في القانون أن إجراءات المحاكمة في الجنايات يجب أن تكون في مواجهة المتهم ومحاميه ما دام قد مثل أمام المحكمة وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة التي اختتمت بصدور الحكم المطعون فيه أنه بعد مرافعة المدافع عن الطاعن وقبل قفل باب المرافعة والنطق بالحكم، استعلمت المحكمة من الجدول عن الجناية رقم ....... مركز قنا تبين لها أن صحة رقم الجناية هو ............ مركز قنا وموضوعها الاتجار في جوهر الحشيش المخدر. وأنها حفظت ضد الطاعن لعدم كفاية الأدلة، فإن مفاد ذلك أن المحكمة قد اتخذت هذا الإجراء في حضور الطاعن ومحاميه، ويضحي منعاه على الحكم في هذا الصدد ولا محل له.

### الوتىسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بوصف أنه أحرز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً وأفيون، في غير الأحوال المصرح بها قانونا. وأحالته إلى محكمة جنايات قنا لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة.

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١، ٢، ١/٧، ١/٢٠، ١/٢٠، ١/٤٠ والبند ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند ٩ من القسم الثاني من الجدول الملحق بالقانون الأول والمستبدل بالقانون الأخير مع إعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وتغريمه مائة ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ.

#### المكمسة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر وأفيون، بقصد الاتجار قد شابه قصور فى التسبيب وإخلال بحق الدفاع وفساد فى الاستدلال وانطوى على بطلان فى الإجراءات. ذلك بأن الحكم لم يعن ببيان مؤدى الدليل المستمد من تقرير التحليل الذى استند إليه فى إدانة الطاعن، ولم يورد الدليل على توافر قصد الاتجار لديه والتفت عن دفاعه بعدم توافره، هذا إلى أن المدافع عنه دفع ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور إذن النيابة العامة إلا أن المحكمة أطرحت هذا الدفع بما لا يسوغ ولم تعن بتحقيقه، كما دفع ببطلان الإذن بالتفنيش لعدم تسبيبه، ولعدم جدية التحريات، ولصدوره عن جريمة غير واقعة إلا أن الحكم لم يحط بحقيقة هذا الدفع ولم يعرض للرد عليه في شقيه الأول والذالث ورد على الشق الثانى منه بما لا يتفق وصحيح القانون. ولم يعرض لدفاعه بعدم معقولية الواقعة ووجود خلافات بينه وبين أحد رجال الشرطة السريين. وأخيراً فإن المحكمة استعمت من الجدول عن الجناية التي أشار إليها ضابط الواقعة بمحضر ضبطه بأن الطاعن سبق اتهامه فيها وكان ذلك في غيبة الطاعن ودفاعه. وذلك كله يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان الحكم قد أورد مؤدى تقرير المعامل الكيماوية وأبرز ما جاء به من ثبوت أن المادة المضبوطة لمخدر الأفيون وهو بيان كاف للدلالة على أن المادة المضبوطة مع الطاعن هى لذلك المخدر، وكان من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراده نص تقرير الخبير بكامل أجزائه ومن ثم ينتفى عن الحكم ما يثيره الطاعن من قصور في هذا الصدد. لما كان ذلك، وكان الحكم المسلمون فيه قد أورد أقوال شاهد الإثبات محصله ، في أنه علم من تحرياته السرية أن المتهم يحوز ويحرز المواد المخدرة بقصد الاتجار، فاستصدر إننا من النيابة العامة بضبطة وتفتيشه وبتنفيذ هذا الإذن ضبط معه كيساً من البلاستيك يحتوى على مخدر الأفيون، وأن المتهم اعترف له بإحراز المخدر بقصد الاتجار. فاستكان ذلك، وكان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها مادام استخلاصه سائغاً تؤدى إليه ظروف الواقعة قاضى الموضوع بالفصل فيها مادام استخلاصه سائغاً تؤدى إليه ظروف الواقعة وأرائتها وقرائن الأحوال فيها، وكان ما أورده الحكم في تحصيله للواقعة وسرده لمؤدى

أفوال شاهد الإثبات بما في ذلك اعتراف المتهم له بأنه أحرز المخدر بقصد الانجار، كافياً في إثبات هذا القصد وفي إظهار اقتناع المحكمة بثبوته من ظروف الواقعة التي أوردتها وأدلتها التي عولت عليها، فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا بكون له محل. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذا منها بالأدلة السائغة التي أوردتها، وكانت المحكمة قد عرضت لدفع الطاعن في هذا الصدد وأطرحته برد كاف وسائغ، فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون ولا محل له. ولما كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة تحقيقاً معيناً بصدد هذا الدفع، فليس له من بعد أن ينعي عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها. لما كان ذلك، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن تفتيش الطاعن قد تم تنفيذاً لإذن صدر من وكبل النيابة على ذات محضر التحريات الذي قدم إليه، وقد اشتمل على ما يفيد حيازة الطاعن لمواد مخدرة طيقاً لما أسفرت عنه تحربات مأمور الضبط القضائي الذي طلب الإذن بإجراء الضبط والتفتيش بما مؤداه أن مصدر الإذن قد اقتنع بجدية تلك التحريات واطمأن إلى كفايتها لتسويغ الإذن بالتفتيش واتخذ مما أثبت بالمحضر الذي تضمنها أسباب لاننه، وفي هذا ما يكفي لاعتبار إذن التفتيش مسبباً حسيما تطلبه المشرع في المادة ٤٤ من الدستور وردده بعد ذلك في المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ . ولا ينال من سلامة الحكم المطعن فيه التفاته عن الرد على دفاع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لعدم تسبيبه، لما هو مقرر من أن المحكمة غير ملزمة بالرد على الدفاع ظاهر البطلان والبعيد عن محجة الصواب. لماكان ذلك، وكان من المقرر أن نقدير جدية التحريات ومدى كفائتها لإصدار إذن التفتيش أمر موكول إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة

الموضوع، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته، وكان مفاد ما أوردته المحكمة في ردها على هذا الدفع أنها قد اطمأنت إلى جدية التحريات ورأت فيها ما يكفي لإصدار إذن التفتيش وأقرت سلطة التحقيق على ما ارتأته في هذا الشأن، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون ولا محل له. لما كان ذلك، وكان الحكم قد أثبت في مدوناته أن صابط الواقعة قد استصدر إذناً من النيابة العامة بعد أن دلت التحريات على أن الطاعن يحوز ويحرز جواهر مخدرة وتمكن من ضبطه حيث عثر معه على الجوهر المخدر المضبوط فإن مفهوم ذلك أن الإذن قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلة أو غير واقعة ويكون الحكم فيما انتهى إليه من إطراح الدفع المبدى من الطاعن في هذا الشأن قد أصاب صحيح القانون. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما بخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة منروكا لتقدير محكمة الموضوع بغير معقب ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، وكانت المحكمة قد أطمأنت إلى أقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة، فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم معقولية الواقعة كما جاءت بأقوال الصابط إنما ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض. لماكان ذلك، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أثار أن هناك خلافاً بين الطاعن وبين أحد رجال الشرطة السريين دون أن يوضح في

مرافعته مرماه من هذا الدفاع، ومن ثم فلا تثريب على المحكمة إن هي التفتت عنه ولم ترد عليه ولم تعن بتحقيقه. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن من القواعد الأسامية في القانون أن إجراءات المحاكمة في الجنايات يجب أن تكون في مواجهة المتهم ومحاميه مادام قد مثل أمام المحكمة وكان البين من الاطلاع على محصر جلسة المحاكمة التي اختتمت بصدور الحكم المطعون فيه أنه بعد مرافعة المدافع عن الطاعن وقبل قفل باب المرافعة والنطق بالحكم، استعلمت المحكمة من الجدول عن الجناية رقم ...... مركز قنا الجناية رقم ...... مركز قنا تبين لها أن صحة رقم الجناية هو ...... مركز قنا الجناية مقد الطاعن لعدم كفاية الأذلة، فإن صفاد ذلك أن المحكمة قد اتخذت هذا الإجراء في حصور الطاعن ومحاميه، ويضحى منعاه على الحكم في هذا الصدد ولا محل له. لماكان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

## جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ فتحى خليفة نالب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ جابر عبد التواب وأمين عبد العليم نالتي رئيس انحكمة وفرحان بطران وفؤاد نبوى.

#### (711)

## الطعن رقم ١٣١٠٣ لسنة ٦٠ القضائية

(١) نقض مما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام، . أمر
 بألاوجه.

لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها. الطعن بالنقض في الأحكام النهائية الصادرة في الموضوع من آخر درجة. المادة ٣٠٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

عدم جواز الطعن بالنقض في القرارات والأوراق المتعلقة بالتحقيق أو الإحالة.

(٢) نقض مما يجوز ومالا يجوز الطعن فيه من الأحكام، حكم
 روصف الحكم، .

العبرة في تحديد ما إذا كان الطعن وارداً على حكم أم قرار. بحقيقة الواقع.

قرار المحكمة بشطب الدعوى. لا يعد حكماً. الطعن عليه بالنقض غير جائز. أساس ذلك؟

١- لما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة

النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إذ نصت على أن لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها، الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام النهائية الصادرة من أخر درجة في مواد الجنايات والجنح، وذلك في الأحوال الآتية (١) ....... (٢) ....... قد قصرت حق الطعن بالنقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح مما مفاده أن الأحكام النهائية الطعن بطريق النقض وهو طريق استثنائي إلا في الأحكام الصادرة في الموضوع والتي تنتهى بها الدعوى، أما القرارات والأوامر المنعلقة بالتحقيق أو بالإحالة أياً كان نوعها فإنه لايجوز الطعن فيها بالنقض .

٢- لما كانت العبرة فى تحديد ما إذا كان الطعن وارداً على الحكم أم قرار هى بحقيقة الواقع لا بما تذكره عنه المحكمة التى أصدرته ولا بما تصفه به من أوصاف، وكان البين من الأوراق أن الطاعن بوصفه مدعياً بالحقوق المدنية . وقد طعن على قرار المحكمة بشطب الدعوى فهو ليس حكماً بالمعنى القانونى الوارد فى المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ولا يغير من طبيعته تلك ما وصفته به المحكمة من أنه حكم وعنونته باسم الشعب ونطقت به فى جلسة علنية . لما هو مقرر من أن العبرة فى هذا المنحى هى بحقيقة الواقع .

## الوتسسائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعنين بوصف أنهما وجهاً إليه علنا ألفاظ السب المبينة بصحيفة الدعوى وطلب عقابهما بالمادنين ۱۷۱، ۳۰۲ من قانون العقوبات والزامهما بأن يؤديا له مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض الموقت والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادة 1/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهمين مما نسب إليهما وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية وأمرت باحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة. استأنف المدعى بالحقوق المدنية ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قررت شطب الدعوى.

فطعن المدعى عليه الأول عن نفسه ويصفته وكيلاً عن المدعى عليه الثانى بطريق النقض .... إلخ.

#### المعمسة

من حيث ان المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إذ نصت على أن لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها، الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح، وذلك في الأحوال الآتية (١) ....... (٣) ....... و قد قصرت حق الطعن بالنقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات الطعن بالنقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح مما مفاده أن الأصل عدم جواز الطعن بطريق النقض - وهو طريق استثنائي إلا في الأحكام الصادرة في الموضوع والتي تنتهي بها الدعوى. أما القرارات والأوامر المتعلقة بالتحقيق أو بالإحالة أياً كان نوعها فإنه لا يجوز الطعن فيها بالنقض. لما كان

الواقع لا بما تذكره عنه المحكمة التى أصدرته ولا بما تصفه به من أوصاف، وكان البين من الأوراق أن الطاعن بوصفه مدعياً بالحقوق المدنية. وقد طعن على قرار البين من الأوراق أن الطاعن بوصفه مدعياً بالمعنى القانونى الوارد فى المادة ٣٠ من المحكمة بشطب الدعوى فهو ليس حكماً بالمعنى القانونى الوارد فى المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ولا يغير من طبيعته تلك ما وصفته به المحكمة من أنه حكم وعنونته باسم الشعب ونطقت به فى جلسة علاية ـ لما هو مقرر من أن العبرة فى هذا المنحى هى بحقيقة الواقع . لما كان ما تقدم، فإنه يعين القضاء بعدم قبول الطعن مع مصادرة الكفائة عملاً بالمادة ٣٦ من قانون يتعين القضاء العلمن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقر ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

## جلسة ۱۱ من دیسمبر سنة ۱۹۹۷

برئاسة السيد المستشار/ د. عادل قوره نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ الصاوى يوسف وأحمد عبد الرحمن نائبى رئيس المحكمة ورضا القاضى ومحمد عيد محجوب.

#### (T1T)

## الطعن رتم ٢١٥٣٦ لسنة ٦٥ القضائية

نقض ،الطعن للمرة الثانية، ،ما يجوز وما لايجوز الطعن فيه من الأحكام،

الأحكام الصادرة من محكمة النقض. بانة. تنقضى بها الدعوى الجنائية. الطعن فيها ومعاودة نظرها أمام القضاء مرة أخرى. غير جائز. علة ذلك؟

لما كان الطاعن سبق أن قدم طعناً بالنقض عن ذات الحكم المطعون فيه قيد برقم .... وقضى فيه جلسة .... بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة وبجلسة ..... حكمت محكمة الإعادة - محكمة جنايات المنصورة - حضورياً بمعاقبة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات فطعنت النيابة العامة عن ذات الحكم وقيد برقم ...... وقضى فيه بجلسة ...... بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لنظر الموضوع وبجلسة ..... حكمت محكمة النقض حضورياً - بمعاقبة الطاعن - بالأشغال المائة لمدة خمس عشرة سنة عما أسند إليه فعاود الطاعن الطعن المرة الثانية عن

ذات الحكم بتاريخ ..... وأودع أسباب طعنه بتاريخ ...... لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لمنة ١٩٥٩ قد قصرت حق الطعن بالنقض على الأحكام اللهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح، مما مفاده أن الأحكام الصادرة من محكمة النقض هي أحكام باتةغير جائز الطعن فيه، وبها تنقضى الدعوى الجنائية، ولا يجوز معاودة نظرها أمام القضاء مرة أخرى، لأن الحكم الصادر بالإدانة أو بالبراءة من محكمة النقض عند الفصل في موضوع الدعوى الجنائية بعد نقض الحكم للمرة الثانية ـ شأنه كمائر الأحكام الباتة ـ هو عنوان الحقيقة بل هو أقوى من الحقيقة ذاتها، ومن ثم يتمين القضاء بعدم جواز الطعن.

#### الوتسائع

المبينة قدراً بالتحقيقات والمملوكة ....... وآخر بطريق الحكم عليهم ـ سرقوا النقود المبينة قدراً بالتحقيقات والمملوكة ....... وآخر بطريق الإكراه الواقع عليه بأن استدرجوه لركوب سيارة يستقلونها وانتحل صغة صابط مباحث والثانى رقيب للشرطة وقام الأخير بتقتيشه بهذه الصغة واستولى على المبلغ السالف البيان ثم طعنه بمطواة وقد ترك الإكراه أثراً بالمجنى عليه هو إصابته الموصوفة بالتقرير الطبى حالة كونه يحمل سلاحاً ظاهراً معطواة، وكان ذلك في أحدى وسائل النقل البرية . ثانياً : تداخل في وظيفة عمومية بأن ادعى أنه صابط مباحث وأن الثانى رقيب شرطة دون أن يكون لهما صغة رسمية من الحكومة، وأحالته إلى محكمة جنايات المنصورة أمعاقبته طبعاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قصت

حضورياً عملاً بالمواد ٢٣، ٣١٤ ، ١/٣ ، ١٥ ، ١٥ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً عما أسدد إليه. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض - قيد بجدولها برقم ..... القضائية وقضت هذه المحكمة محكمة النقض - بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات المنصورة لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى. ومحكمة الإعادة - بهيئة أخرى - قضت حضورياً عملاً بالمادتين ١٥٥، ٣٣٦ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ٣٢ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات. فطمنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض - المرة الثانية - قيد بجدولها برقم ..... القضائية وقضت هذه المحكمة - محكمة النقض - بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وحددت جلسة لنظر الموضوع، وقضت هذه المحكمة حمدة خمسة عشر عاماً عما اسند

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ.

#### المكمسة

من حيث إن الطاعن سبق أن قدم طعناً بالنقض عن ذات الحكم المطعون فيه قيد برقم ...... وقضى فيه بنقض الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة . ويجلسة ..... حكمت محكمة الإعادة ـ محكمة جنايات المنصورة ـ حضورياً بمعاقبة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات، فطعنت

النيابة العامة عن ذات الحكم وقيد برقم .....، وقضى فيه بجلسة ..... بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لنظر الموضوع ويجلسة ..... حكمت محكمة النقض حضورياً بمعاقبة الطاعن ـ بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة عما أسند إليه فعاود الطاعن الطعن للمرة الثانية عن ذات الحكم بتاريخ ..... وأودع أسباب طعنه بتاريخ ..... لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة في مواد الجنايات والجنح مما مفاده أن الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجنح مما مفاده أن الأحكام الصادرة من محكمة النقض هى أحكام بانة غير جائز الطعن فيها، وبها تنقضى الدعوى الجنائية، ولا يجوز معاودة نظرها أمام القضاء مرة أخرى، لأن الحكم الصادر بالإدانة أو بالبراءة من محكمة النقض ـ عند الفصل في موضوع الدعوى الجنائية بعد نقض الحكم للمرة الثانية ـ شانه كسائر الأحكام البائة ـ هو عنوان الحقيقة بل هو أقوى من الحقيقة ذاتها ـ ومن ثم ينعين القضاء بعدم جواز الطعن.

### جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ صلاح البرجى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمود عبد البارى ومحمد حسين مصطفى ناتي رئيس المحكمة وأحمد عبد القوى أحمد وعبد الله حمودة.

#### (T1T)

## الطعن رقم ٨٤٤١ لسنة ٦٣ القضائية

(١) نقض «الصفة في الطعن». وكالة.

وجود توكيل من الطاعن لمحاميه في طعن أخر منظور بذات الجاسة يخوله حق الطعن بالنقض. أثره : قبول الطعن شكلاً.

(٢) معارضة «نظرها الحكم فيها». إجراءات «إجراءات المحاكمة».
 شهادة مرضية. دفاع «الإخلال بحق الدفاع. ما يوفره».

نظر عدة قضايا للطاعن بجلسة واحدة. تقديمه شهادة مرضية باحداها. انصراف دلالتها إلى كافة القضايا المتهم فيها والمنظورة بذات الجلسة.

إبداء المدافع عن الطاعن عذر تخلف من المضور يوجب على المحكمة أن تعنى بالرد عليه بالقبول أو الرفض. إغفال ذلك. إخلال بحق الدفاع.

١- لما كان البين من الاطلاع على ملف الطعن رقم ..... لسنة .... ق-المنظور بجلسة اليوم أمام هذه المحكمة - وجود توكيل من الطاعن إلى محاميه يخوله حق الطعن بالنقض نيابة عنه، ومن ثم يكون التقرير بالطعن من المحامي المذكور. من ذي صفة - وقد استوفى الطعن الشكل المقرر في القانون. ٢- لما كان البين من الاطلاع على محاصر جاسات المحاكمة فى الطعن رقم ..... لسنة .... ق - المنظور بجاسة اليوم - أمام هذه المحكمة - أنه بجاسة ..... التى صدر فيها الحكم المطعون فيه - حضر محام عن الطاعن وقدم شهادة مرضية الأمر الذى تنصرف دلالته إلى كافة القضايا التى انهم فيها الطاعن والمنظورة أمام المحكمة بنفس الجلسة ومنها القضية موضوع هذا الطعن غير أن الحكم المطعون فيه قضى برفض المعارضة - وهو فى حقيقته حكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ـ دون الإشارة إلى حضور محامى الطاعن ولا إلى ما أبداه من عذر . لما كان ذلك، وكان المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما بيين عذره فى عدم الحضور كان لزاماً على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أوالرفض، وكان إغفال الحكم الإشارة إلى منا يعيب الحكم .

## الوتسسائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعن برصف أنه أعطى له بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه أن يؤدى له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. والمحكمة المذكورة قضت غيابياً عملا بمادتى الاتهام بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة ألفى جنيه لإيقاف التنفيذ وإلزامه أن يودى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعريض المؤقت. عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه استأنف ومحكمة شبين الكوم الابتدائية - بهيئة استثافية - قضت غيابياً بقبول الاستئذاف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد

وقصنى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه.

فطعن الأستاذ/ ......عن الأستاذ/ ...... المحامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ.

#### المحكمسة

حيث إنه يبين من الاطلاع على ملف الطعن رقم .... لسلة .... ق ـ المنظور بجلسة اليوم أمام هذه المحكمة ـ وجود توكيل من الطاعن إلى محاميه يخوله حق الطعن بالنقض نيابة عنه ، ومن ثم يكون التقرير بالطعن من المحامى المذكور ، من ذى صفة ، وقد استوفى الطعن الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قصنى برفض معارضته الاستئنافية قد شابه بطلان فى الإجراءات وقصور فى التسبيب وإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه لم يتخلف عن حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه إلا لعذر قهرى وهو مرضه المثبت بالشهادة الطبية التى قدمها محاميه فى القصية رقم .... لسنة ..... جنح مستأنف شبين الكوم والمنظورة بذات الجلسة وأمام ذات الهيئة التى أصدرت الحكم، إلا أن المحكمة لم تعرض لهذا العذر والتفتت عنه كلية مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه.

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاصر جلسات المحاكمة فى الطعن رقم ... لسنة ... ق - المنظور بجلسة اليوم أمام هذه المحكمة - أنه بجلسة ....... التى صدر فيها الحكم المطعون فيه حضر محام عن الطاعن وقدم شهادة مرضية الأمر

الذى تنصرف دلالته إلى كافة القضايا التى أنهم فيها الطاعن والمنظورة أمام المحكمة بنفس الجلسة ومنها القضية موضوع هذا الطعن غير أن الحكم المطعون فيه قضى برفض المعارضة ـ وهو فى حقيقته حكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ـ دون الإشارة إلى حضور محامى الطاعن ولا إلى ما أبداه من عذر . لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره فى عدم الحضور كان لزاماً على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو الرفض، وكان إغفال الحكم الإشارة إلى ذلك مساساً بحق الطاعن فى الدفاع مما يميب الحكم بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن فى طعنه .

### جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ صلاح البرجى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمود عبد البارى ومحمد حسين مصطفى ونير عثمان نواب رئيس الحكمة وأحمد عبد القوى أحمد.

#### (T15)

## الطعن رتم ١٤٩٠٥ لسنة ٦٣ القضائية

حكم وإصداره ووضعه والتوقيع عليه، وبطلانه، استنناف ونظره والحكم فيه، . نقض وأسباب الطعن ما يقبل منها، .

خلو الورقة الأخيرة في الحكم الابتدائي من توقيع القاضى الذي أصدره. يبطله. تأييد الحكم المطعون فيه له لأسبابه. أثره: اعتباره خالياً من الأسباب.

لما كان البين من الأطلاع على الحكم الابتدائي أن رئيس المحكمة وقع صفحتيه الأولى والثانية ولم يوقع صفحته الثالثة والأخيرة المشتملة على باقى أسبابه ومنطوقه. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن توقيع القاضى على ورقة الحكم الذي أصدره يعد شرطاً لقيامه. إذ إن ورقة الحكم هى الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذي صدر به وبنائه على الأسباب التى أقيم عليها ولما كانت ورقة الحكم الابتدائى المتضمنة باقى أسبابه ومنطوقه قد خلت من توقيع رئيس المحكمة فإنها تكون مشوبة ببطلان يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته، ويجعله فى حكم المعدوم وتعتبر ورقته

بالنسبة لما تضمنه من بيانات وأسباب لا وجود لها قانوناً. وإذ أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي لأسبابه فإنه يعتبر وكأنه خال من الأسباب مما يعييه.

### الوتىسائع

اتهمت النباية العامة الطاعن، أولاً: تسبب خطأ في إصابة ...... وكان نلك ناشئاً عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر فصدم بها المجنى عليه ونجم عن ذلك حدوث إصابته المبينة بالتقرير الطبى ونكل عن مساعدته مع تمكنه من ذلك. ثانياً: وهو قائد سيارة وقع منه حادث نشأ عنه إصابة المجنى عليه لم يهتم بأمره ولم يبلغ أقرب رجل شرطة أو اسعاف بالحادث فور وقوعه. ثالثاً ـ قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات. والمواد ١،٢،٦،٤،١/١، ٣٠، ٢/٧٤، ٧٧، ٧٧، ٧٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ، و المادتين ٢ ، ١١٦ من اللائحة التنفيذية . وادعى المجنى عليه مدنياً قبل المتهم بطلب الزامه أن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جديها على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة جنح بنها قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لإيقاف التنفيذ والزامه أن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. استأنف و محكمة بنها الابتدائية \_ بهيئة استئنافية \_ قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم خمسين جنيها والتأبيد فيما عدا ذلك.

فطعن الأستاذ/ ....... المحامى عن الأستاذ/ ....... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ.

### المكمسة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه البطلان لخلو الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من توقيع رئيس المحكمة التى أصدرته مما يعييه ويستوجب نقصه.

وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي أن رئيس المحكمة وقع صفحته الثالثة والأخيرة المشتملة على باقى أسبابه ومنطوقه. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن توقيع القاصنى على ورقة الحكم الذي أصدره يعد شرطاً لقيامه، إذ أن ورقة الحكم هى الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذي صدر به وينائه على الأسباب التي أقيم عليها ولما كانت ورقة الحكم الابتدائي المتضمنة باقى أسبابه ومنطوقه قد خلت من توقيع رئيس المحكمة فإنها تكون مشوبة ببطلان يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته، ويجعله في حكم المعدوم وتعتبر ورقته بالنسبة لما تضمنه من بيانات وأسباب لا وجود لها قانوناً، وإذ أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي لأسبابه فإنه يعتبر وكأنه خال من الأسباب مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

## جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المنتشار/ صلاح البرجى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المنتشارين/ محمود عبد البارى ومحمد حسين مصطفى ونير عثمان نواب رئيس المحكمة ود. صلاح البرعى.

### (T1a)

# الطعن رقم ٢٢١٨٥ لسنة ٦٥ القضائية

(١) حكم ،بيانات حكم الإدانة، .

حكم الإدانة. بياناته؟

(٢) حكم «بيانات التسبيب».

عدم رسم القانون شكلاً خاصاً لصياغة الحكم.

(٣) حكم «تسبيبه. تسبيب غير معيب».

بيان الحكم واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وإيراد مؤدى الأدلة التي استخلص منها الإدانة. لا قصور.

(1) تغتيش (إذن التغتيش. إصداره. بياناته، استدلالات. محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير جدية التحريات». نقض «أسباب الطعن. ما لايقبل منها».

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش. موضوعي.

خلو إذن التفتيش من بيان سمة وشكل الطاعن وصناعته. غير قادح في سلامته. مادام أنه المقصود بالإذن. (٠) مواد مخدرة. تفتيش وإذن التفتيش. إصداره، . دفوع والدفع ببطلان إذن التفتيش، . حكم وتسييبه . تسييب غير معيب، .

صدور الإذن بالتفتيش استناداً إلى ماجاء بالتصريات من أن الطاعن يحرز ويحوز جواهر مخدرة . مفاده . صدوره لضبط جريمة تحقق وقوعها وليس عن جريمة مستقبلة .

مثال: التسبيب سائغ للرد على الدفع ببطلان إذن التغنيش لصدوره عن جريمة مستقبلة.

(٦) تغتيش وإذن التغتيش. إصداره، نقض وأسباب الطعن. ما لا يقبل منها.

النعى ببطلان إذن التفتيش لخلوه من قوقيع مقروء. غير مقبول: مادام الطاعن لا ينازع في صغة من أصدره. أساس ذلك؟

(٧) نقض ،أسباب الطعن. تحديدها، .

وجه الطعن. وجوب أن يكون واضحاً ومحدداً.

مثال لنعى غير واضح ومحدد في جريمة إحراز مخدر.

(٨) حكم دما لايعيبه في نطاق التدليل، إثبات ،شهود، .

إحالة الحكم فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر. لايعييه. مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها.

اختلاف الشهود في بعض التفصيلات التي لم يوردها الحكم لا يؤثر في سلامته. أساس ذلك؟

(٩) مواد مخدرة. مسئولية جنائية.

مناط المسئولية في جريمة إحراز وحيازة الجواهر المخدرة ثبوت انصال الجاني مباشرةً أو بالواسطة بأي صورة عن علم وإرادة.

(۱۰) مواد مخدرة. قصد جنائى. جريمة ،أركانها، . حكم ،تسبيبه . تسبيب غير معيب، .

القصد الجنائى فى جريمة إحراز أوحيازة المخدر. قوامه العلم بكنه المادة المخدرة.

مثال: لتسبيب سائغ لتوافر القصد الجنائي لدى الطاعن في جريمة حيازة المخدر.

 (١١) محكمة الموضوع ، سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى، .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى. موضوعي. مادام سائغاً.

 (۱۲) إثبات ،شهود، . محكمة الموضوع ،سلطتها في تقدير الدليل، .

وزن أقوال الشهود وتقديرها. موضوعي.

نعى الطاعن على الحكم التفاته عن دفاعه بضبطه بسيارته وليس بمسكله. غير مقبول. مادامت المحكمة قد أطمأنت إلى أقوال شاهدى الإثبات وصحة تصويرهما الواقعة.

(١٣) إثبات اشهودا محمة الموضوع اسلطتها في تقدير

الدليل، .

لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أقوال الشهود. مفاد أخذ المحكمة بأقوال الشاهد؟

للمحكمة الاعراض عن قالهة شهود النفى. مادامت لم تثق بما شهدوا به، عدم إلتزامها بالإشارة إلى أقوالهم. قضاؤها بالإدانة لأدلة الثبوت. مفاده: إطراحها.

(۱٤) إثبات دبوجه عام، دأوراق رسمية، حكم دتسبيبه. تسبيب غيرمعيب،

الأدلة في المواد الجنائية اقناعيه للمحكمة الالتفات عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية. مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقى أدلة الدعوى.

(١٥) إثبات ،معاينة، ،شهود،. حكم ،تسبيبه. تسبيب غير معيب، .

النعى بتعارض معاينة النيابة مع أقوال شاهد الإثبات. غير مقبول. مادام الحكم لم يعول عليها في الإدانة.

(١٦) إثبات ،شهود، . محمة الموضوع ،سلطتها في تقدير
 الدليل، . نقض ،أسباب الطعن. ما لا يقبل منها، .

وزن أقوال الشهود وتقديرها. موضوعي.

للمحكمة الأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المنهم خصومة قائمة.

(١٧) دفاع ، الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره، . نقض ،أسباب

الطعن. ما لا يقبل منها، .

الدفاع الموضوعي لايستوجب رداً صريحاً. استفادة الرد من القصاء بالإدانة لأدلة الثيرت التي أوردها الحكم.

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز أمام النقض.

(١٨) محكمة الموضوع وسلطتها في تقدير الدليل، وواد مخدرة.
 نقض وأسباب الطعن ما لا يقبل منها.

النعى بوجود عبث في أُحراز المواد المخدرة. جدل فيما اطمأنت إليه محكمة الموضوع من أدلة. غير مقبول.

(١٩) حكم ،تسبيبة. تسبيب غير معيب، .

التناقض الذي يعيب الحكم. ماهيته؟

مثال : لانتفاء قالة . التناقض في جريمة إحراز مخدر .

(٢٠) وصف التهمة. دفاع «الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره».
 قصد جنائي. نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

عدم تقيد المحكمة بالوصف الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسدد للمتهم لها تحديله متى رأت أن ترد الواقعة إلى الوصف القانونى الصحيح. اقتصار التعديل على استبعاد قصد الاتجار باعتباره ظرفا مشدداً فى جريمة حيازة مواد مخدرة لا يستلزم تنبيه الدفاع. أساس ذلك؟

(٢١) عقوية العقوية المبررة، . حكم اتسبيبه . تسبيب غير

### معيب، . نقض . والمصلحة في الطعن، .

انتفاء مصلحة الطاعن في النعى على الحكم في خصوص جريمة حيازة الأقراص المخدرة مادام قد دانة بجريمة حيازة مخدر الهيروين بغير قصد من المقصود وأوقع عليه عقوبتها بوصفها الجريمة الأشد. عملاً بالمادة ٣٦ عقوبات.

(۲۲) عقوية ، تطبيقها، . محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير
 العقوية، . ظروف مخففه . نقض ، أسباب الطعن . ما لا يقبل منها، .

نقدير العقرية وقيام مرجبات الرأفة من عدمه. موضوعي : النعي على المحكمة في هذا الشأن. غير مقبول.

(٢٣) دفاع «الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره».

متابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها. غير لاز م. استفادة الرد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم.

١ـ من العقرر أن القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان
 الواقعة المستوجبة للعقوية والظروف التي وقعت فيها وأن يورد مؤدى الأدلة التي
 استخلص منها الإدافة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها.

٢. من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة.

٣ـ لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز مخدر بغير قصد من القصود المسماة المسندة إلى الطاعن، وأورد مؤدى الأدلة التي استخلص منها الإدانة كما سلف بيانه فإنه ينحسر عن الحكم قالة القصور.

٤- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وأن القانون لا يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان سمة وشكل الطاعن وصناعته طالما أنه الشخص المقصود بالإذن، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن فى أن لها أصلاً ثابتاً فى الأرراق.

٥- لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان التفتيش لصدوره عن حريمة مستقبلة وأطرحه في قوله ، ولما كان ذلك، وكان من المقرر أن كل ما يشترط لصحة إذن النباية بالتفتيش هو أن يكون رجل الضبط قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة جناية أوجنحة قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر التعرض لحربته أو لحربة مسكته بالتفتيش في سبيل كشف اتصاله بالجريمة وكان البين من محضر التحربات أن محرره قد أثبت به أن التحربات السربة قد توصلت إلى أن المتهم يحوز ويحرز المواد المخدرة وقد أكدت المراقبة صحة ذلك فإن مفهوم ذلك أن هناك جريمة نحقق وقوعها من مقارفها ويكون الإذن بالتفتيش قد صدر صحيحاً لضبط جريمة واقعة بالفعل وليس عن جريمة مستقبلة، وليس في تراخى الصابط في تنفيذ إذن التفتيش إلى نهاية فترة الإذن به دليل ـ كما يزعم المتهم ـ على عدم قيام الجريمة حين أصدرت النيابة الإذن ـ إذ ليس في القانون ما يوجب تنفيذ الإذن بالتغتيش فور صدوره فارجل الضبطية القضائية المنتدب لإجراء التغتيش تخير الظرف المناسب لإجرائه بطريقة مثمرة وفي الوقت الذي يراه مناسباً مادام أن ذلك قد تم في خلال الفترة المحددة بالإذن ويكون هذا الدفع لا أساس له متعيناً رفضه كذلك ، فإن

مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلة أو محتملة، وإذ انتهى الحكم إلى أن الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلة فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

7- لما كان الطاعن لا يدازع في صفة مصدر الإذن بل إن البادى في دفاعه أنه سلم بأن الإذن قد صدر من النيابة العامة، ولما كان الأصل في الإجراءات الصحة وأن يباشر المحقق أعمال وظيفته في حدود اختصاصه دلما كان ما تقدم، وكان النعى في حقيقته وارداً على مجرد شكل التوقيع في حد ذاته بأنه غير مقروء، فإنه لا يعيب الإذن مادام أنه موقع عليه فعلاً ممن أصدره، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد التزم في رده على الدفع ببطلان إذن التفتيش لخلوه من توقيع مقروء هذا النظر، وإذ كان الطاعن لا ينازع في أن ما أورده الحكم في هذا الخصوص له معينه الصحيح من الأوراق، فإن ما يثيره في هذا المنعى يضحى ولا محل له.

٧- لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً، وكان النمى على الحكم بدعوى عدم إيراد أقوال الشاهد الثانى والإحالة بالنسبة لأقواله إلى أقوال الشاهد الأول، رغم تناقض أقوالهما قد جاء خلواً من تحديد مواطن هذا الاختلاف، فإن النمى بهذا يكون غير مقبول.

٨ من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها، ولا يؤثر فى هذا النظر اختلاف الشهود فى بعض التفصيلات التى لم يوردها الحكم ذلك أن المحكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ماعداها، وفى عدم إيراد المحكمة لهذه التفصيلات ما يغيد إطراحها لها.

٩- لما كان مناط المسئولية فى حالتى إحراز وحيارة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجانى بالمخدر اتصالاً مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأى صورة عن علم وإرادة، إما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية.

١٠ لما كان القصد الجنائى فى جريمة إحراز أو حيازة الجراهر المخدرة يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحرزه أو يحوزه من المواد المخدرة، وكان ما استند إليه المحرز أو الحائز بأن ما يحرزه أو يحوزه من المواد المخدرة، وكان ما استند إليه المحكم من أقوال شاهدى الإثبات فى معرض الرد على دفاع الطاعن بانتفاء مسلوليته عن جريمة حيازة المخدر من أن المتهم تم ضبطه بمسكنه محرزاً لكمية من المخدر المصنبوط ولفافة بتابلره السيارة بعد أن قدم لهم مفتاح السيارة، يسوغ به الاستدلال على حيازته للمخدر المصنبوط وعلى علمه بكنهه، ويعد كافياً فى الرد على دفاعه فى هذا الخصوص وفى دحض ما أثاره من شيوع التهمة، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الشان يكون فى غير محله.

١١ ـ من المقرر أن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدى إليه اقتناعها، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

١٢ من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حرلها من شبهات، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون وقابة لمحكمة النقض عليها.

17- لما كان ما يثيره الطاعن من التفات المحكمة عما أبداه في شأن مكان ضبطه المؤيد بأقوال شهود نفى مردودا بما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوال الشهود ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، كما أن لها أن تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تئق بما شهدوا به، وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم مادامت لم تستند إليها، وفي قضائها بالإدانة لأدلة الشبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها، ومن ثم فإن النعى في هذا الشأن يكون غير سديد.

14. لما كان من المقرر أنه لا بنال من سلامة الحكم إطراحه المستندات الرسمية والتي تساند إليها الطاعن للتدليل على استحالة حدوث الواقعة كما صورها المهدا الإثبات. ذلك أن الأدلة في المواد الجنائية اقناعية والمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل والمنطق أن يكون غير ملتئم مع المعقيقة التي اطمأنت إليها من باقى الأدلة القائمة في الدعوى ومن ثم فإن النعى على المحكم في هذا الصدد يكون غير سديد.

 د. لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه استند في إدانة الطاعن إلى أقوال شاهدى الإثبات ولم يشر إلى معاينة النيابة لمكان الصبط في سياق أسبابه، ومن ثم يكون ما أثاره الطاعن عن تعارض بينهما وبين أقوال شاهد الإثبات على غير سند.

٦٦. من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه، ولها أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة.

10- لما كان ما يثيره الطاعن من تشكيك في أقوال شاهدى الإثبات وما ساقه من قرائن تشير إلى تلفيق التهمة لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب رداً صريحاً من الحكم بل إن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص لا يعدر أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط معتقدها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

١٨ـ لما كان ما يثيره الطاعن من وجود عبث بالإحراز إن هو إلا جدل فى تقدير الدليل المستمد من أقوال شهود الواقعة ومن عملية التحليل التى اطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها أو مصادرتها فى عقيدتها فى تقدير الدليل وهو من إطلاقتها ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا محل له.

19. لما كان الحكم المطعون فيه لم يورد في بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعن يتجر بالمادة المخدرة وإن أورد على لمان الضابطين شاهدى الإثبات أن الطاعن يتجر بالمادة المخدرة إلا أن البين من أسبابه أنه حصل مؤدى أدلة الثبوت في الواقعة كما بالمادة المخدرة إلا أن البين من أسبابه أنه حصل مؤدى أدلة الثبوت في الواقعة كما قصد الاتجار أو التعاطى في حق الطاعن، فإن ذلك يكون استخلاصاً موضوعياً للقصد من الحيازة ينأى عن قالة التناقض في النسبيب، ذلك أن التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبته بعضها الآخر، ولايعرف أي من الأمرين قصدته المحكمة وهو ما لم يترد الحكم فيه ومن ثم كان هذا المنعى غير

٢٠ لما كان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة

العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الرصف ليس نهائياً بطبيعته، وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانونى السليم، وإذ كانت الواقعة المادية التى كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهى واقعة حيازة الجوهر المخدر هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للرصف الجديد الذى دان الطاعن به، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفاً مشدداً للمقوية، دون أن يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى، فإن الرصف الذى نزلت إليه المحكمة فى هذا النطاق حين اعتبارت حيازة الطاعن للمخدر مجرداً عن أى من القصود ـ الاتجار أو التعاطى أو المتعمال الشخصى ـ لا يستلزم لفت نظر الدفاع أو يكون ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا محل له .

11. لما كان الحكم المطعون فيه قد قصنى بمعاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة المؤبدة ويتغريمه مائة ألف جنيه وبمصادرة السيارة والمخدر بنوعيه عما أسند إليه، فإنه لا مصلحة له مما ينعاه على الحكم بالنسبة لجريمة حيازة الأقراص المخدرة من أنه أصر به حين اعتبرها مجردة من القصود عما كانت عليه من أنه حازها بقصد الشعاطى، مادام البين من مدونات الحكم أنه طبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعن عقوبة واحدة عن الجريمتين اللتين دانه بهما تدخل فى حدود العقوبة لمقررة لجريمة حيازة مخدر الهيروين بغير قصد من القصود ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا محل له.

٢٢ لماكان من المقرر أن تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم

قيامها هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حساباً عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي أرتأته، ولما كانت المحكمة قد أوقعت بالطاعن العقوبة المقررة قانوناً فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولاً.

٣٣ـ من المقرر أن محكمة الموضوع ليست مازمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال، إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الشبوت التى يوردها الحكم، وفى عدم إيرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها أطرحته الممثناناً منها للأدلة التى عولت عليها فى الإدانة.

# الوتسسائع

انهمت النيابة العامة الطاعن بأنه: أولاً حاز وأحرز بقصد الانجار مخدراً وهيروين، في غير الأحوال المصرح بها قانوناً. وحال كونه عائداً. ثانياً حاز بقصد التعاطى مادة (فلونتيراً زيبام) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً. وأحالته إلى محكمة جنايات الإسكندرية لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المذكورة قصت حصورياً عملاً بالمواد ٢/٢١/١/١، ١/٢٠ ، ١/٢٠ من القانون رقم ١٩٢٧ لمنة ١٩٨٩ والبند ٢ من القانون رقم ١٩٢٧ لمنة ١٩٨٩ والبند ٢ من المدول الثالث الملحق مع إعمال المادتين ١٧ ، ٣٣ من قانون المقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه مائة ألف جنيه ومصادرة المخدرين المصبوطين باعتبار أن الإحراز والحيازة كانا مجردين من القصود.

فطعن كل من المحكوم عليه والنيابة المامة في هذا الحكم بطريق الدقمن (وقيدت بجدولها برقم ...... لسنة .... ق) ومحكمة النقض قضت بقبول طعن النيابة العامة والمحكوم عليه شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة جنايات الإسكندرية لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى. ومحكمة الإعادة ـ بهيئة مغايرة ـ قضت حضورياً عملاً بالمواد ٢٧١، ١/٢٧، ١/٢، ٣٨، ١/٢٠ والبند ٥٤/١ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند (٢) من القسم الأول من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأخير و بند ٢ من الجدول الثالث المعدل بقرار وزير الصحة ٨٩ لسنة ١٩٨٩ مع إعمال المادة ٢٣/١ من قانون المقوبات بمعافبته بالأشفال الشاقة المؤيدة ويتغريمه مائة ألف جنيه ومصادرة السيارة والمخدر المضبوطين باعتبار أن الاحراز والحيازة مجردين من القصود.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم ـ للمرة الثانية ـ بطريق النقض ..... إلخ.

### المكمسة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى إحراز جوهرين مخدرين بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع، ذلك أنه لم يبين واقعة الدعوى بياناً كافياً تتحقق به أركان الجريمتين اللتين دانه بهما والظروف التى وقعتا فيها ولم يورد مؤدى الأدلة التي عول عليها في قضائه بالإدانة، كما أن المدافع عنه دفع ببطلان إذن التفتيش لابتنائه على تحريات غير

جدية لخاوه من بيان سمة الطاعن وشكله وعمله، ولصدوره عن جريمة مستقبلة الا أن الحكم رد على الدفعين برد غير سائغ، كما قام دفاعه أساساً على أن الاذن بالتفتية، ذبل بترقيع غير واضح بتعذر قراءته ومعرفة اسم صاحبه ومصدره بما يجعله منعدما لا أثر له وذلك لعدم الاستدلال على من وقعه بيد أن الحكم رفض هذا الدفع بما لا يصلح، وعول في قضائه على أقوال الرائد ..... دون أن يورد مضمونها واكتفى في بيانها بالإحالة إلى أقوال ...... رغم اختلاف أقوالهما، كما أنه أثار دفاعاً مؤداه أن مكان الضبط في كل من المنزل والسيارة لا يخصع لسيطرته الكاملة لمشاركة آخرين له في المنزل ولوجود سائق للسبارة وقد أطرح الحكم هذا الدفاع بما لا يسوغ، فضلاً عن أن الحكم عول على أقوال شهود الإثبات التي ذهبت إلى أن الطاعن ضبط بمسكنه والتفتت عن دفاعه القائم على أنه ضبط في سيارته بالطريق العام وأيده في ذلك شاهدان مدعماً ذلك بمستندات لبيان استحالة حدوث الواقعة كما تم تصويرها، فضلا عن التناقض والاختلاف بين ما قرره شاهدى الإثبات وماثبت من معاينة النباية العامة بشأن مسكن الطاعن، مما يؤكد تلفيق الاتهام لوجود خصومة بين الطاعن ورجال الضبط، كما قام دفاعه على أن ما تم ضبطه بخالف ما تم تحريزه بما يفيد أن العبث قد لحق بالأحراز، هذا إلى أن الحكم في تحصيله للواقعة ولأقوال الرائد ...... أثنت أن تحرباته دلت على أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة ثم انتهى إلى أن الأوراق خلت من دليل يقيني على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن، وعدلت وصف النهمة المسندة إليه من حيازة بقصد الاتجار إلى حيازة بغير قصد الاتجار أو التعاطى أوالاستعمال الشخصى دون أن تلغت نظره لذلك، هذا إلى أن الحكم أصر به حين اعتبر أن حيازته للأقراص المخدرة حيازة مجردة إذ أن عقوبتها مغلظة عن الحيازة بقصد التعاملي، وأخيراً فلم يعمل في حقه المادة ١٧ من قانون العقربات، مما

يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله وأن التحريات السرية التي قام بها الرائدين ...... و..... الضابطين بمكتب مكافحة المخدرات بالإسكندرية قد توصلت إلى أن المتهم ...... وشهرته ...... بحوز وبحرز المواد المخدرة ويقوم بتخزينها بمسكنه وسيارته المرسيدس رقم ..... ملاكي الاسكندرية فاستصدر إذنآ من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه وتفتيش مسكنه والسيارة المذكورة، ونفاذا لهذا الإذن انتقلا بتاريخ ...... إلى مسكن المتهم حيث تم ضبطه وضبط كمية من مخدر الهيروين وأقراص الفلونيتر أزيبام، وبتفتيش السيارة المذكورة عثر على كمية من مخدر الهيروين بداخل تابلوه السيارة، وبمواجهة المتهم بما كشف عنه التفتيش أقر بإحرازه وحيازته للمواد المخدرة المذكورة، وقد ثبت بتقرير المعامل الكيماوية أن المخدر المضبوط الأول مخدر الهيروين وتزن الكمية التي تم ضبطها بمسكن المتهم قائماً ٢٤٤ جرام ويزن المضبوط بالسيارة قائماً ٥,٧٥ جرام وأن الأقراص المضيوطة تحتوى على مادة فلونيتر أزييام المدرجة بالجدول الثالث المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٩ ودلل الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن على أدلة مستقاة من أقوال الصابطين ...... و ...... وما ورد بتقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي عن المادة المضبوطة. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن القانون قد أوجب على كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وأن يورد مؤدى الأدلة التي استخلص منها الإدانة حتى يتصح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها. ولم يرسم القانون شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز مخدر بغير قصد من

القصود المسماة المسندة إلى الطاعن، وأورد مؤدى الأدلة التي استخلص منها الإدانة كما سلف بيانه فإنه ينحسر عن الحكم قالة القصور في التسبيب ويكون منعي الطاعن في هذا الصدد في غير محله. لماكان ذلك، وكان الحكم قد عرض إلى دفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لابتنائه على تحريات غير جدية ورد عليه في قوله ١: وحيث أنه عن الدفع ببطلان إذن التفتيش لابتنائه على تحريات غير جدية خلت من تحديد سمته وشكله وعمله فمردود عليه أن الأصل أن تقدير جدية التحربات والظروف التي نبرر التفتيش من الأمور الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف ورقابة محكمة الموضوع، وكان الثابت أن النبابة العامة قد اطمأنت إلى حدية التحريات التي ضمنها الشاهد الأول محضره من أن المتهم يحوز ويحرز المواد المخدرة، كما أن المحكمة تشاركها في اطمئنانها إلى جدية تلك التحريات ومن ثم يكون إذن النيابة العامة قد صدر صحيحاً في نطاق الحدود التي رسمها القانون، هذا ولا ينال من سلامة الإنن بالتفتيش ولا من جدية التحريات التي ابتني عليها خلوه من وصف المأذون بتفتيشه وسمته وصناعته مادام أن المتهم هو المقصود بذاته بإذن التفتيش وهو ما لاينازع فيه المتهم، ومن ثم فإن هذا الدفع يكون غير قائم على سند صحيح من الواقع أو القانون متعيناً رفضه. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن تحت إشراف محكمة الموضوع، وأن القانون لا يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش فلا بنال من صحته خاره من بيان سمة وشكل الطاعن وصناعته طالما أنه الشخص المقصود بالإذن، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن في أن لها أصلاً ثابتاً في الأوراق فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا يكون سديداً، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض

الدفع ببطلان التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلة وأطرحه في قوله داما كان ذلك وكان من المقرر أن كل ما يشترط لصحة إذن النيابة بالتفتيش هو أن يكون رجل الضبط قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة جناية أوجنحة قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة صد هذا الشخص بقدر يبرر التعرض لحريته أو لحرية مسكنه بالتفتيش في سبيل كشف اتصاله بالجريمة وكان البين من محضر التحريات أن محرره قد أثنت به أن التحريات السرية قد توصلت إلى أن المتهم يحوز ويحرز المواد المخدرة وقد أكدت المراقبة صحة ذلك فإن مفهوم ذلك أن هناك جريمة تحقق وقوعها من مقارفها وبكرن الإذن بالتفتيش قد صدر صحيحاً لضبط جريمة واقعة بالفعل وليس عن جريمة مستقبلة، وليس في تراخي الضابط في تنفيذ إذن التفتيش إلى نهاية فترة الاذن به دليل - كما يزعم المتهم - على عدم قيام الجريمة حين أصدرت النباية الاذن - إذ ليس في القانون ما يوجب تنفيذ الإذن بالتفتيش فور صدوره فارجل الضبطية القضائية المنتدب لإجراء التفتيش تخير الظرف المناسب لإجرائه بطريقة مثمرة وفي الوقت الذي يراه مناسباً مادام أن ذلك قد تم في خلال الفترة المحددة بالإذن ويكون هذا الدفع لا أساس له متعيناً رفضه كذلك افإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر بضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلة أومحتملة، وإذ انتهى الحكم إلى أن الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتغنيشه وليس عن حريمة مستقبلة فإنه بكون قد أصاب صحيح القانون . لما كان ذلك، وكان الطاعن لا ينازع في صغة مصدر الإذن بل أن البادي في دفاعه أنه سلم بأن الإذن قد صدر من النيابة العامة، ولما كان الأصل في الإجراءات الصحة وأن يباشر المحقق أعمال وظيفته في حدود اختصاصه، لما كان ما تقدم ، وكان النعي في

حقيقته وارداً على مجرد شكل التوقيع في حد ذاته بأنه غير مقروء، فإنه لا يعيب الإذن مادام أنه موقع عليه فعلا ممن أصدره، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد التزم في رده على الدفع ببطلان إذن التفتيش لخلوه من توقيع مقروء هذا النظر، وإذ كان الطاعن لا ينازع في أن ما أورده الحكم في هذا الخصوص له معينه الصحيح من الأوراق، فإن ما يثيره في هذا المنعى يضحى ولا محل له. لما كان ذلك ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه بحب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً، وكان النعي على الحكم بدعوى عدم إيراد أقوال الشاهد الثاني والإحالة بالنسبة لأقواله إلى أقوال الشاهد الأول رغم تناقض أقوالهما قد جاء خلوا من تحديد مواطن هذا الاختلاف، فإن النعى بهذا يكون غير مقبول، هذا فضلاً عن أنه من المقرر أنه لايعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد أخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها، ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في بعض التفصيلات التي لم يوردها الحكم ذلك أن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ماعداها، وفي عدم إيراد المحكمة لهذه التفصيلات ما يفيد اطراحها لها. لما كان ذلك، وكان مناط المسئولية في حالتي إحراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدرة اتصالا مياشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأي صورة عن علم وإرادة ، إما بحيازة المخدر مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية، وكان القصد الجنائي في جريمة إحراز أوحيازة الجواهر المخدرة يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحرزه أو يحوزه من المواد المخدرة، وكان ما استند إليه الحكم من أقوال شاهدى الإثبات ـ في معرض الرد على دفاع الطاعن بانتفاء مسلوليته عن جريمة حيازة المخدر من أن المتهم تم صبطه

بمسكنه محرزاً لكمية من المخدر المضيوط ولفافة بتابلوه السيارة بعد أن قدم لهم مفتاح السيارة، يسوغ به الاستدلال على حيازته للمخدر المضبوط وعلى علمه بكنهه، ويعد كافياً في الرد على دفاعه في هذا الخصوص وفي دحض ما أثاره من شيوع التهمة، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على يساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما بؤدي إليه اقتناعها، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة امحكمة النقض عليها، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدي الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة، فإن النعي على الحكم بالالتفات عما أثاره الطاعن من أنه ضبط بسيارته وليس بمسكنه يكون غير مقبول. لما كان ذلك، وكان ما يثيره الطاعن من التفات المحكمة عما أبداه في شأن مكان ضبطه المؤيد بأقوال شهود نفي مردوداً بما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما تربّاح إليه من أقوال الشهود ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يغيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، كما أن لها أن تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تثق بما شهدوا به، وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم مادامت لم تستند الدما، وفي قضائها بالادانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها، ومن ثم فإن النعى في هذا الشأن يكون غير سديد.

لما كان ذلك، وكان من المقرر أبضاً أنه لا بنال من سلامة الحكم اطراحه المستندات الرسمية والتي تساند إليها الطاعن للتدليل على استحالة حدوث الواقعة كما صورها شاهدا الإثبات. ذلك أن الأدلة في المواد الجنائية إقناعية للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل والمنطق أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقي الأدلة القائمة في الدعوى ـ كما هو الحال في الدعوى الماثلة - ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الصدد بكون غير سديد. لماكان ذلك، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن استند في إدانة الطاعن إلى أقوال شاهدى الإثبات ولم يشر إلى معاينة النيابة لمكان الضبط في سياق أسبابه، ومن ثم بكون ما أثاره الطاعن عن تعارض بينها وبين أقوال شاهد الإثبات على غير سند. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليهما من مطاعن وحام حولها من الشيهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه، ولها أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة، وكان ما يثيره الطاعن من تشكيك في أقوال شاهدى الإثبات وماساقه من قرائن تشير إلى تلفيق التهمة لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب رداً صريحاً من الحكم بل أن الرد يستفاد من أدلة الثيوت التي أوردها، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص لايعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي ملطة المحكمة في استنباط معتقدها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان ما يثيره الطاعن من وجود عبث بالإحراز أن هو إلا حدل في تقدير الدليل المستمد من أقوال شهود الواقعة ومن عملية التحليل التي اطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها أو مصادرتها في عقيدتها في

تقدير الدليل وهو من اطلاقاتها، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا محل له. لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يورد في بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعن ينجر بالمادة المخدرة وان أورد على لسان الضابطين شاهدي الإثبات أن الطاعن بتجر بالمادة المخدرة إلا أن البين من أسبابه أنه حصل مؤدي أدلة الثيوت في الواقعة كما هي قائمة في الأوراق، وإذ ورد بعد ذلك ما قصد إليه في اقتناعه من عدم توافر قصد الاتجار أو التعاطي في حق الطاعن، فإن ذلك يكون استخلاصاً موضوعياً للقصد من الحيازة ينأى عن قالة التناقض في التسبيب، ذلك أن التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسيابه بحيث ينفي بعضها ما يثبته البعض الآخر، ولا يعرف أي من الأمرين قصدته المحكمة وهو ما لم يترد الحكم فيه ومن ثم كان هذا المنعى غير سديد. لما كان ذلك، وكان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته. وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم، وإذ كانت الواقعة المادية التي كانت مطروحة بالطسة ودارت حولها المرافعة وهي واقعة حيازة الجوهر المخدر هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذي دان الطاعن به، وكان مرد التعديل هوعدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن واستيعاد هذا القصد باعتباره ظرفا مشدداً للعقوبة، دون أن يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى، فإن الوصف الذي نزلت إليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت حيازة الطاعن للمخدر مجرداً عن أي من القصود - الاتجار أو التعاطي أوالاستعمال الشخصي ـ لا يستلزم لفت نظر الدفاع، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا محل له، لما كيان ذلك، وكيان الحكم المطعون فيه قد قضي

بمعاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه مائة ألف جنيه وبمصادرة السيارة والمخدر بنوعيه عما أسند إليه، فإنه لا مصلحة له مما ينماه على الحكم بالنسية لجريمة حيازة الأقراص المخدرة من أنه أضر به حين اعتبرها مجردة من القصود عما كانت عليه من أنه حازها بقصد التعاطى، مادام البين من مدونات الحكم أنه طيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعن عقوبة واحدة عن الجريمتين اللتين دانه بهما تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة حيازة مخدر الهيروين بغير قصد من القصود، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا محل له. اما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير العقوبة وتقدير قيام موجيات الرأفة أوعدم قيامها هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حساباً عن الأسباب التي من أحلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي أرتأته، ولما كانت المحكمة قد أوقعت بالطاعن. العقوبة المقررة قانوناً فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولاً. لما كان ذلك، وكانت محكمة الموضوع ليست ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شيهة يثيرها على استقلال، إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم، وفي عدم إيرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها أطرحته اطمئناناً منها للأدلة التي عولت عليها في الإدانة، فإن منعي الطاعن على الحكم أنه لم يعرض لباقي ما يثيره في أسباب طعنه يكون في غير محله. لما كان ذلك، فإن الطعن يرمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

## جلسة ۱۴ من ديسمبر سنة ۱۹۹۷

برناسة السيد المستشار/ طلعت الأكيابى نائب رئيس الحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ بدر الدين السيد ومحمد شعبان باشا نائبى رئيس الحكمة، وناجى عبد العظيم ومحمد محمود إبراهيم.

### (711)

# الطعن رقم ٦٢٣٥ لسنة ٦٣ القضائية

(١) بناء. قانون وتطبيقه.

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل : نطاق تطبيقه؟

(٢) عقوية. قانون اتفسيرها.

لا عقوبة إلا بنص يعرف الفعل المعاقب عليه ويبين العقوبة الموضوعة له.
 مؤدى ذلك؟

 (٣) حكم ‹بيانات حكم الإدانة› ‹تسبيبه. تسبيب معيب›. نقض «أسباب الطعن. ما يقبل منها».

وجوب اشتمال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة. علة ذلك؟

إغفال الحكم مكان البناء لتحديد مدى انطباق أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ على الواقعة. قصور.

١- لما كانت أحكام تنظيم المياني قد نظمتها المواد من ٤ إلى ١٨ الواردة في الباب الثاني من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقوانين أرقام ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ ، ٢٥ لسنة ١٩٩٢ وكانت المادة ٢٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ تنص في فقرتها الأولى على أنه متسرى أحكام الباب الثاني من هذا القانون على عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدناً بالتطبيق لقانون الحكم المحلى، . فإن تلك المادة مع صراحة نصها ووضوح عبارتها تدل بجلاء على إخراج القرى من نطاق سريان أحكام هذا الباب بصفه مطلقة ولا يغير من هذا النظر ما تضمنته الفقرة الثانية من المادة ذاتها من جواز إعفاء مدينة أو قرية أو جهة من تطبيق بعض أحكام الباب الثاني من هذا القانون أو لاثحته التنفيذية لأسباب تاريخية أ، ثقافية أو سياحية أو تحقيقاً لغرض قومي أومصلحة اقتصادية أو مراعاة لظروف العمران ومايوحي به صياغة هذه الفقرة على نحو يدل على سريان أحكام الباب الثاني على القرى لأن الأصل هو أن تنظيم المباني الواردة أحكامه في الياب الثاني من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر لاتسرى إلا على عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدناً طبقاً لقانون الحكم المحلى دلالة ذلك أن المادة ٢٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ قد نصت على عدم سريان أحكام الباب الثاني من هذا القانون على القرى والجهات الأخرى إلا بقرار من وزير الإسكان بناءً على طلب المحافظ المختص وقد خلا نص هذه المادة بعد تعديله من تقرير هذا الحكم بالنسبة للقرى ومن ثم يضحى تطبيق أحكام الباب الثاني من القانون سالف الذكر مقصوراً على عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدناً تطبيقاً للفقرة الأرلى من المادة ٢٩ من هذا القانون.

٢ـ لما كان من المقرر أنه لا عقوبة إلا بنص يعرف الفعل المعاقب عليه ويبين العقوبة الموضوعة له مما مقتضاه عدم التوسع في تفسير نصوص القانون الجنائي وعدم الآخذ فيه بنظرية القياس والآخذ في حالة الشك ـ بالتفسير الأصلح للمتهم .

٣- من المقرر وفق المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية - أن مما يجب أن يشتمل عليه حكم الإدانة بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم، وإذ كان يبين من الحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه - في الإدانة - لحكم المطعون فيه أنه جاء مجهلاً المكان الذي أقيم فيه البناء - وهو بيان جوهرى في خصوصية هذه الدعوى - لما يترتب عليه من أثر في تحديد مدى انطباق وسريان أحكام الباب الثاني من القانون رقم ٢٠١ لمنة ١٩٧٦ على الواقعة المادية التي انطوت عليها الأوراق مما يعجز هذه المحكمة عن القول بكلمتها في صحيح القانون فيما يثيره الطاعن بوجه الطعن. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في النسبيب الذي يتسع له وجه الطعن.

# الوتسسائع

١٠ ١/٢٢ مكرر ثانياً من القانون رقم ١٠٦ لسنة ٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ٨٥ المادة ١/٢٢ مكرر ثانياً من القانون رقم ١٠٠ مدريًا عملاً بمواد ٣٧ مكررًا عقوبات. ومحكمة جنح ... قصنت حصورياً الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة عشرين جنيهاً مع الزامه برد العقار المغتصب. استأنف. ومحكمة شبين الكوم الابتدائية ـ بهيئة استثنافية ـ قصنت حصورياً بقبول الاستثناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم من المتهمين الأولى والثالثة وتعديله والاكتفاء بنغريم المتهم بغرامة تعادل قيمة الأعمال أو مواد البناء المتعامل فيها وذلك عن النهمة الثانية.

فطعن الأســــّـاذ/ ........ نيــابة عن المحكوم عليــه فى هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ.

#### المكمسة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إقامة بناء بغير ترخيص من الجهة الإدارية المختصة قد شابه الخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأن البناء أقيم في قرية لا يسرى علها أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء، مما يعيبه ويسترجب نقضه.

وحيث إنه بين من الأوراق أن الديابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعن وصف أنه بتاريخ ١٩ من مايو سنة ١٩٩١ بدائرة مركز أشمون أقام بناء بغير ترخيص من الجهة الإدارية المخقصة وطلبت عقابه بالمواد ٢٢،١/٢٢، ٢٢ مكرر/١ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل. لما كان ذلك، وكانت أحكام تنظيم المبانى قد

نظمتها المواد من ٤ إلى ١٨ الواردة في الياب الثاني من القانون من القانون رقم ١٠٦ لسنة ٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقوانين أرقام ٣٠ لسنة ١٩٨٣، ٥٥ لسنة ١٩٨٤، ٩٩ لسنة ١٩٨٦، ٢٥ لسنة ١٩٩٧ وكانت المادة ٢٩ من القانون رقِم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ تنص في فقرتها الأولى على أنه وتسرى أحكام الباب الثاني من هذا القانون على عواصم المحافظات والبلاد المعتبره مدناً بالتطبيق لقانون الحكم المحلى،، فإن تلك المادة مع صراحة نصها ووضوح عبارتها تدل بجلاء على إخراج القرى من نطاق سريان أحكام هذا الباب بصفة مطلقة ولا يغير من هذا النظر ما تضمنته الفقره الثانية من المادة ذاتها من حواز اعفاء مدينة أو قرية أو جهة من تطبيق بعض أحكام الباب الثاني من هذا القانون أو لائحته التنفيذية لأسباب تاريخية أو ثقافية أو سياحية أو تحقيقاً لغرض قومي أو مصلحة اقتصادية أومراعاة لظروف العمران ومايوحي به صياغة هذه الفقرة على نحو يدل على سريان أحكام الباب الثاني على القرى لأن الأصل هو أن تنظيم المياني الواردة أحكامه في الباب الثاني من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر لاتسرى إلا على عواصم المحافظات والبلاد المعتبره مدناً طبقاً لقانون الحكم المحلى دلالة ذلك أن المادة ٢٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ قد نصت على عدم سريان أحكام الباب الثاني من هذا القانون على القرى والجهات الأخرى إلا بقرار من وزير الإسكان بناء على طلب المحافظ المختص وقد خلا نص هذه المادة بعد تعديله من تقرير هذا الحكم بالنسبة للقرى ومن ثم يضحى تطبيق أحكام الباب الثاني من القانون سالف الذكر مقصوراً على عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدناً تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٩ من هذا القانون لماهومقرر من أنه لا عقوبة إلا بنص يعرف الفعل المعاقب عليه

ويبين العقوبة الموضوعة له مما مقتضاه عدم التوسع في تفسير نصوص القانون الجنائي وعدم الأخذ فيه بنظرية القياس والأخذ - في حالة الشك - بالتفسير الأصلح المعنهم - لما كان ذلك، وكان مما هو مقرر وفق المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية - أن مما يجب أن يشتمل عليه حكم الإدانة بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة ببناناً تتحقق به أركان الجريمة حتى يتسنى لمحكمة اللقض مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم، وإذ كان يبين من الحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه - في الإدانة - الحكم المطعون فيه أنه جاء مجهلاً المكان الذي أحال إلى أسبابه - في الإدانة - الحكم المطعون فيه أنه جاء مجهلاً المكان الذي أثر في تحديد مدى انطباق وسريان أحكام الباب الثاني من القانون رقم ١٠٦ لمئة أثر في تحديد مدى انطباق وسريان أحكام الباب الثاني من القانون رقم ١٠٦ لمئة القول بكلمتها في صحيح القانون فيما يثيره الطاعن بوجه الطعن. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في التسبيب الذي يتسع له وجه الطعن مما يعبد نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن.

# جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد محمد زايد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ سرى صيام ومحمد حسام الدين الغريانى نائبى رئيس المحكمة وعبد الرحمن هيكل وعبد السلام مقلد.

### (Y1Y)

# الطعن رقم ٩٦٥١ لسنة ٦٣ القضائية

(١) نصب. جريمة ،أركانها،.

جريمة النصب المنصوص عليها بالمادة ٣٣٦ عقربات. شروط توافرها؟

الطرق الاحتيالية في جريمة النصب. مناط تحققها؟

(۲) تزویر «أوراق عرفیة». إثبات «بوجه عام». حكم «تسبیبه».
 تسبیب معیب». نقض «أسباب الطعن. ما یقبل منها».

كون المتهم صاحب المصلحة في التزوير لايكفي بذاته لثبوت ارتكاب ذلك الفعل أو اشتراكه فيه. مادام ينكر ارتكابه له.

إغفال الحكم بيان أركان جريمة التزوير وارتكاب الطاعن له بنفسه أواشتراكه فيه والتدليل على ثبوت تزويره المستندات التي قدمها للمجنى عليهم. قصور يعييه.

(٣) ارتباط. عقوية ، تطبيقها، . محكمة النقض ، سلطتها، .

إدانة الحكم الطاعن بجرائم متعددة، وإنزاله عقوبة مستقلة عن كل منها دون الفصل في مدى قيام التعدد بينها وفق المادة ٣٦ عقوبات، يجيز لمحكمة النقض

### التعرض له من تلقاء نفسها لمصلحة الطاعن. علة ذلك وأساسه؟

١- من المقرر أن جريمة النصب كما هى معرفة فى المادة ٣٣٦ من قانون المقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذى يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف فى مال الغير ممن لايملك التصرف، كمايجب أن يكون من شأن الطرق الاحتيالية فى جريمة النصب الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمى أو غير ذلك من الأمور المبيئة على سبيل الحصر فى المادة ٣٣٦ المشار إليها.

٢- لما كان الحكم قد استخلص توافر جريمة تزوير شهادات عدم الممانعة وعقود العمل المقدمة إلى المجتى عليهم وإسناد تزويرها إلى الطاعن من مجرد قول هؤلاء إن التزوير ذاك قد تكشف عند تقديم هذه المستندات إلى السفارة المختصة. وبغير أن يستظهر الحكم أركان جريمة التزوير وأن الطاعن قد قارفه بنفسه أو اشترك في ارتكابه، وكان من المقرر أن كون المتهم صاحب المصلحة في التزوير لايكفي بذاته في ثبوت اقترافه التزوير أواشتراكه فيه، مادام ينكر ارتكابه له، فإن ما أورده الحكم في شأن تقديم الطاعن المحررات سالفة البيان إلى المجنى عليهم والتي لم يدلل على تزويرها وقيام الطاعن بهذا التزوير وثبوته في حق الطاعن، لا تتوافر به الطرق الاحتيالية في جريمة النصب. مما يعيبه بالقصور في البيان بشأن هاتين الجريمتين التي أوقع الحكم بالطاعات عقوية مستقلة عن كل منها.

٣- لما كان الحكم قد دان الطاعن بجريمة مزاولة مهنة إلحاق المصريين بالعمل في الخارج دون ترخيص وأنزل به عقوبة مستقلة عنها دون أن يقول كلمته في مدى قيام التعدد بين الجرائم الثلاث النصب والتزوير ومزاولة مهنة إلحاق المصريين بالعمل بالخارج دون ترخيص ـ في مفهوم المادة ٣٢ من قانون العقوبات، وهو ما يجوز لهذه المحكمة - محكمة النقض ـ أن تعرض له من تلقاء نفسها لمصلحة الطاعن لتعلقه بسلامة تطبيق القانون على وقائع الدعوى إعمالاً لحكم المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

### الوتسسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه: أولاً واتكب تزويراً في محرر عرفي هي شهادة عدم ممانعة لدخول دولة الكويت على النحو المبين بالأوراق. ثانياً توصل إلى الاستيلاء على النقود المبينة قدراً بالأوراق المملوكة لـ ........ باستعمال طرق احتيالية من شأنها سلبهم أموالهم على النحو المبين بالتحقيقات. ثالثاً: قام بمزاولة مهنة الحاق المصريين للعمل في الخارج دون ترخيص بذلك. وطلبت عقابه بالمواد ٣٣٦، ٢٠٨ من قانون العقوبات، ٢٨ مكرر، ١٦٩، ١٧٥ من القانون رقم ١١٧ لمسنة عملاً بمواد الاتهام والنسبة للتهمة الأولى بالحبس لمدة سنة واحدة وكفالة خمسين جنيهاً، والحبس لمدة سنة وكفالة خمسين جنيهاً بالنسبة للتهمة الثانية. والحبس لمدة شمال القاهرة الابتدائية و بهيئة استئنافية و قصت حضورياً بقبول الاستئناف ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية و بهيئة استئنافية و قصت حضورياً بقبول الاستئناف.

فطعن الأستاذ/ ......نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ.

### المحمسة

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم النصب والتزوير في محرر عرفي ومزاولة مهلة الحاق المصريين بالعمل في الخارج بدون ترخيص، قد شابه القصور في التسبيب، ذلك بأنه عول على مجرد أقوال المجنى عليهم التي جرت بأن دور الطاعن اقتصر على اصطحابهم إلى آخر هو الذي حصل على نقودهم وأعطاهم مستندات السفر التي لم يثبت تزويرها. مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه واقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن على ما مفاده أنه استولى بطريق النصب والاحتيال على مبلغ ثلاثة ألاف جنيه من كل من المجنى عليهم لتسفيره إلى دولة الكويت بعد أن سلمه شهادة عدم ممانعة وعقد عمل مزورين، وأن كلا من هؤلاء قد شهد بحصول الواقعة بهذه الصورة وبأنه تبين تزوير المحررين سالفى البيان عند تقديمهما إلى سفارة الكويت بالقاهرة. لما كان ذلك، وكانت جريمة النصب كما هى معرفة فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه صندية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالة أو باتخاذ اسم كاذب

أر انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لايملك التصرف، كما يجب أن يكون من شأن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ المشار إليها. وإذ كان الحكم قد استخلص توافر جريمة تزوير شهادات عدم الممانعة وعقود العمل المقدمة إلى المجنى عليه واسناد تزويرها إلى الطاعن من مجرد قول هؤلاء أن التزوير ذاك قد تكشف عند تقديم هذه المستندات إلى السفارة المختصة، وبغير أن يستظهر الحكم أركان جريمة التزوير وأن الطاعن قد قارفه بنفسه أو اشتراك في ارتكابه، وكان من المقرر أن كون المتهم صاحب المصلحة في التزوير لا يكفي بذاته في ثيوت اقترافه التزوير أو اشتراكه فيه، مادام بنكر ارتكابه له ـ كالمال في الدعوى ـ فإن ما أورده الحكم في شأن تقديم الطاعن المحررات سالفة البيان إلى المجنى عليهم والتي لم بدلل على تزويرها وقيام الطاعن بهذا التزوير وثبوته في حق الطاعن، لا تتوافر به الطرق الاحتيالية في جريمة النصب، مما يعيبه بالقصور في البيان بشأن هاتين الجريمتين التي أوقع الحكم بالطاعن عقوبة مستقلة عن كل منها. لما كان ما تقدم، وكان الحكم قد دان الطاعن-أيضاً ـ بجريمة مزاولة مهنة . الحاق المصريين بالعمل في الخارج دون ترخيص وأنزل به عقوبة مستقلة عنها دون أن يقول كلمته في مدى قيام التعدد بين الجرائم الثلاث في مفهوم المادة ٣٢ من قانون العقوبات، وهو ما يجوز لهذه المحكمة - محكمة النقض . أن تعرض له من تلقاء نفسها لمصلحة الطاعن لتعلقه بسلامة تطبيق القانون على وقائع الدعوى إعمالاً لحكم المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، فإن الحكم يكون قد تعيب بما يوجب نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن.

## جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيد المستشار/ فتحى خليفة نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ جابر عبد التواب وأمين عبد العليم وعمر بريك نواب رئيس المحكمة، وفؤاد نبوى.

### (T1A)

# الطعن رقم ١٧٦٦٠ لسنة ٦٠ القضائية

جمارك. عقوبة ، تطبيقها، العقوبة التكميلية، . تعويض. نقض ، حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون .

التعويضات المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم. عقوبات تكميلية تنطوى على عنصر التعويض. جواز تدخل الخزانة العامة أمام المحكمة الجنائية. علة ذلك وأساسه؟

القضاء ببراءة المطعون ضده يشمل بالضرورة الشق الخاص بالتعويض. أثر ذلك؟

جواز استئنافه من قبل مصلحة الجمارك. مخالفة ذلك والقضاء بعدم قبول الاستئناف. خطأ في تطبيق القانون.

لما كان البين من مطالعة الأوراق أن الحكم الابتدائى قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة حيازة بضائع أجنبية بقصد الانجار دون تقديم المستندات الدالة على سداد الضرائب الجمركية المستحقة عليها فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية بصفته فقضت محكمة ثانى درجة بعدم قبول الاستئناف شكلاً تأسيساً على أن الحكم

المستأنف لم يفصل في الدعوى المدنية. لما كان ذلك، وكانت المادة ١٢٤ مكرراً من قانون الجمارك الصادر بالقرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ المنطبقة على واقعة الدعوى قد نصت في فقرتها الأولى على أنه ومع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على تهريب البضائع الأجنبية يقصد الاتجار أو الشروع فيه أو على حيازتها بقصد الاتجار مع العلم أنها مهربة بالحس مدة لا نقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا نقل عن ألف جنبه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه وتطبق سائر العقوبات والأحكام الأخرى المنصوص عليها في المادة ١٢٢ وفي حالة العود بجب الحكم بمثلي العقوية والتعويض؛ كما نصت المادة ١٢٢ من القيانون ذاته على أنه ووبحكم على الفياعلين والشيركياء متضامنين بتعويض يعادل مثلي الضرائب الجمركية المستحقة فإذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف الممنوعة كان التعويض معادلاً لمثلى قيمتها أو مثلى الصرائب المستحقة أيهما أكثر وفي جميع الأحوال يحكم علاوة على ما تقدم بمصادرة البضائع موضوع التهريب فإذا لم تضبط حكم بما يعادل قيمتها ويجوز الحكم بمصادرة وسائل النقل والأدوات والمواد التي استعملت في التهريب وذلك فيما عدا السفن والطائرات ما لم تكن قد أعدت أو أجرت فعلاً لهذا القصد، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على اعتبار التعويضات المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم ومن بينها قانون الجمارك - آنف الذكر - من قبيل العقوبات التكميلية التي تنطوي على عنصر التعويض وأجاز نظراً لتوافر هذا العنصر تدخل الخزانة العامة أمام المحكمة الجنائية بطلب الحكم ثم الطعن في الحكم الذي بصدر بشأنه وإذ كان هذا هو النظر الصحيح في القانون ذلك بأن الصفة المختلطة للحزاءات المقررة بالقوانين آنفة الذكر يختلط فيها معنى الزجر والردع المستهدف من توقيع العقوبة بما في ذلك التشديد في حالة العود بالتعويض المدنى للخزانة جبراً الضرر وهذه الصفة المختلطة تجعل من المتعين أن يطبق في شأنها باعتبارها عقربة،

القواعد القانونية العامة في شأن العقوبات ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها الا من المحكمة الجنائية وحدها دون المحكمة المدنية وأن المحكمة تحكم بها من تلقاء نفسها بغير توقف على تدخل الخزانة العامة ولا يقضى بها إلا على مرتكبي الجريمة فاعلين أصلين أو شركاء دون سواهم فلا تمند إلى ورثتهم ولا المسئولين عن الحقوق المدنية وتلتزم المحكمة في تقديرها الحدود التي رسمها القانون ولأنها لا تقوم إلا على الدعوى الجنائية فإن وفاة المتهم بارتكاب الجريمة يترتب عليه انقضاء الدعوى عملاً بالمادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية كما تنقضي أيضاً بمضى المدة المقررة في المادة ١٥ من ذات القانون ولا تسرى في شأنها أحكام اعتبار المدعى بالحق المدنى تاركاً دعواه هذا ومن جهة أخرى ونظراً لما يخالط هذه العقوبة من صفة التعويض المترتب على الجريمة فإنه يجوز للجهة الممثلة للخزانة العامة صاحبة الصفة والمصلحة في طلب الحكم بهذه التعويضات أن تندخل أمام المحكمة الجنائية طالبة الحكم بها وذلك إعمالاً للأصل العام المقرر في المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية وأن تطعن فيما يصدر بشأن طلبها من أحكام ذلك بأن هذا التدخل وان وصف بأنه دعوى مدنية أو وصفت مصلحة الجمارك بأنها مدعية بالحقوق المدنية ـ لا يغير من طبيعة التعويض المذكور مادام أنه ليس مقابل ضرر نشأ عن الجريمة بالفعل بل هو في الحقيقة والواقع عقوبة رأى الشارع أن يكمل بها العقوبة الأصلية وليس من قبيل التعريضات المدنية الصرفة كما أن طلب مصلحة الجمارك فيه يخرج في طبيعة خصائصه عن الدعرى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام المحكمة الجنائية وكان قصاء الحكم الابتدائي بيراءة المطعون ضده بشمل بالضرورة الشق الخياص بالتعويض يما يجوز معه لمصلحة الجمارك الطعن عليه بالاستئناف بشأن طليها ومتب رفع استئنافها كان على المحكمة الاستئنافية أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثيوت الفعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقرعه وصد

نسبته إليه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة فى ذلك بقضاء محكمة أول درجة وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر لقضائه بعدم قبول الاستئناف فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون خطأ حجب المحكمة عن نظر موضوع الاستئناف.

## الوتسسائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه حاز كمية البضائع الأجنبية المبينة بالأوراق بقصد الاتجار فيها دون أن يقدم المستندات الدالة على سداد الرسوم والجمارك المقررة، وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠، وأدعى وزير المالية ،بصفته، ضد المتهم مدنياً قبل المتهم بمبلغ ٤٤٦٣,٧٥ جنبهاً. ومحكمة جنح ...... قضت حضورياً عملاً بنص المادة ١/٣٠٤ إجراءات ببراءة المتهم مما أسند إليه. استأنف المدعى بالحقوق المدنية ،بصفته، ومحكمة الزقازيق الابتدائية ـ بهيئة استئافية ـ قضت حضورياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه من غير ذي صفة.

فطعنت هيئة قضايا الدولة نيابة عن وزير المالية ابصفته، في هذا الحكم بطريق النقض.... إلخ.

### المحمسة

حيث إن مبنى الطعن هر أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول استئناف السيد وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك لرفعه من غير ذى صفة قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن قضاء الحكم المستأنف ببراءة المطعون ضده ينطوى ضمناً على الفصل فى الدعوى المدنية برفضها مما يحق له استئناف هذا الحكم مما يعيبه ويستوجب نقضه.

حيث انه يبين من مطالعة الأوراق أن الحكم الابتدائي قضي بيراءة المطعون ضده من جريمة حيازة بضائع أجنبية بقصد الاتجار دون تقديم المستندات الدالة على سداد الضرائب الجمركية المستحقة عليها فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية يصفته. فقضت محكمة ثانى درجة بعدم قبول الاستئناف شكلاً تأسيسا على أن الحكم المستأنف لم يفصل في الدعوي المدنية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٢٤ مكر رأ من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ المنطبقة على واقعة الدعوى قد نصت في فقرتها الأولى على أنه ومع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها فانون آخر يعاقب على نهريب البضائم الأجنبية بقصد الاتجار أو الشروع فيه أو على حيازتها بقصد الاتجار مع العلم أنها مهربة بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه وتطبق سائر العقوبات والأحكام الأخرى المنصوص عليها في المادة ١٢٢ وفي حالة العود يجب الحكم بمثلي العقوبة والتعويض؛ كما نصت المادة ١٢٢ من القانون ذاته على أنه ،ويحكم على الفاعلين والشركاء متضامنين يتعويض يعادل مثلي الضرائب الحمركية المستحقة فاذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف الممنوعة كان التعويض معادلاً لمثلى قيمتها أو مثلى الضرائب المستحقة أيهما أكثر وفي جميم الأحوال يحكم علاوة على ما تقدم بمصادرة البضائع موضوع التهريب فإذا لم تضبط حكم بما يعادل قيمتها ويجوز الحكم بمصادرة وسائل النقل والأدوات والمواد التي استعملت في التهريب وذلك ... عدا السفن والطائرات ما لم تكن قد أعدت أو أجرت فعلاً لهذا القصد...، وكان قضاء

محكمة النقض قد جرى على اعتبار التعويضات المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم ومن بينها قانون الجمارك آنف الذكر ـ من قبيل العقوبات التكميلية التي تنطوي على عنصر التعويض وأحياز نظراً لتدافي هذا العنصب تبخل الخزانة أمام المحكمة الجنائية بطلب الحكم ثم الطعن في الحكم الذي يصدر بشأنه وإذ كان هذا هو النظر الصحيح في القانون ذلك بأن الصفة المختلطة للجزاءات المقررة بالقرانين آنفة الذكر يختلط فيها معنى الزجر والردع المستهدف من توقيع العقوبة بما في ذلك التشديد في حالة العود بالتعويض المدنى للخزانة جبراً للضرر وهذه الصفة المختلطة تحعل من المتعين أن يطبق في شأنها باعتبارها عقوبة، القواعد القانونية العامة في شأن العقوبات ويترتب على ذلك أنه لايجوز الحكم بها إلا من المحكمة الجنائية وحدها دون المحكمة المدنية وأن المحكمة تحكم بها من تلقاء نفسها بغير توقف على تدخل الخزانة العامة ولا يقضى بها إلا على مرتكبي الجريمة فأعلين أصليين أو شركاء دون سواهم فلا تمند إلى ورثتهم ولا المسئولين عن الحقوق المدنية وتلتزم المحكمة في تقديرها الحدود التي رسمها القانون ولأنها لا تقوم إلا على الدعوى الجنائية فإن وفاة المتهم بارتكاب الجريمة يترتب عليه انقضاء الدعوى عملاً بالمادة ١٤ من قانون الاحراءات الجنائية كما تنقضي أيضاً بمضى المدة المقررة في المادة ١٥ من ذات القانون ولا تسرى في شأنها أحكام اعتبارا المدعى بالحق المدني تاركاً دعواه هذا ومن حهة أخرى ونظراً لما بخالط هذه العقوبة من صفة التعويض المترتب على الجريمة فإنه يجوز للجهة الممثلة للخزانة العامة صاحبة الصفة والمصلحة في طلب الحكم بهذه التعويضات أن تتدخل أمام المحكمة الجنائية طالية الحكم بها وذلك اعمالاً للأصل العام المقرر في المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية وأن تطعن فيما يصدر بشأن طلبها من أحكام ذلك بأن هذا التدخل وان وصف بأنه دعوى مدنية

أووصفت مصلحة الجمارك بأنها مدعية بالحقوق المدنية - لا يغير من طبيعة التعويض المذكور مادام أنه ليس مقابل ضرر نشأ عن الجريمة بالفعل بل هو في الحقيقة والمواقع عقوية رأى الشارع أن يكمل بها العقوية الأصلية وليس من قبيل التعويضات المدنية الصرفة كما أن طلب مصلحة الجمارك فيه يخرج في طبيعة خصائصه عن الدعوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام المحكمة الجنائية وكان قضاء الحكم الابتدائي ببراءة المطعون ضده يشمل بالضرورة الشق الخاص بالتعويض بما يجوز معه لمصلحة الجمارك الطعن عليه بالاستئناف بشأن طلبها ومتى رفع استئنافها كان على المحكمة الاستئنافية أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته إليه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة في ذلك بقضاء محكمة أول درجة وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر لقضائه بعدم قبول الاستئناف فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق المقانون خطأ حجب المحكمة عن نظر موضوع الاستئناف مما يعيه وبوجب نقضه والإعادة.

## جلسة ١٩٩٧ ديسمبر سنة ١٩٩٧

برئاسة السيند المستشار/ ناجى اسحق نقديموس نائب رئيس انحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ إبراهيم عبد المطلب وأحمد عبد البارى سليمان وعبد الرؤوف عبد الظاهر نواب رئيس انحكمة وأحمد عمر محمدين.

### (719)

## الطعن رقم ٥٩٢٦ لسنة ٦٠ القضائية

أحداث. عقوية وتنفيذها، قانون وتفسيره، نقض وحالات الطعن. الخطأ في تطبيق القانون، محكمة النقض وسلطتها،

الاختبار القضائي. ماهيته؟

تحديد مدة الاختبار القضائى الوارد بالمادة ١٢ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٤ . موجه إلى سلطة التنفيذ لا الحكم. تحدد وقت انقضائه متى تيقنت أن التدبير قد استوفى الغرض منه.

التدبير لا يقاس بجسامة الجريمة أو درجة مسئولية مرتكبها. وإنما بجدوى خطورة الحدث وقدر حاجته إلى التهذيب والتقويم. أساس ذلك؟

قصاء الحكم المطعون فيه بتحديد مدة وضع الحدث تحت الاختبار. خطأ في تطبيق القانون. يرجب تصحيحه بإطلاق مدة الاختبار.

من المقرر أن الاختبار القضائي هو أحد التدابير التي حددتها المادة السابعة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ للحكم بها على الحدث بدلا من أية عقوية أو تدبير مما

نص عليه في قانون العقوبات، وإذ كان النص في الْفقرة الأولى من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ على أن ويكون الاختيار القضائي بوضع الحدث في بيئته الطبيعية تحت التوجيه والإشراف ومع مراعاة الواجبات التي تحددها المحكمة، ولا يجوز أن تزيد مدة الاختبار القضائي على ثلاث سنوات، وفي المادة التاسعة عشرة منه على أنه وينتهي التدبير حتماً ببلوغ المحكوم عليه الحادية والعشرين ومع ذلك بجوز للمحكمة في مواد الجنابات بناء على طلب النبابة العامة وبعد أخذ رأى المراقب الاجتماعي الحكم بوضع المحكوم عليه تحت الاختبار القضائي وذلك امدة لا تزيد على سنتين ....، والمادة ٤٤ على أنه وإذا خالف الحدث حكم التدبير المغروض عليه بمقتضى إحدى المواد ١٠، ١٢، ١٢، ١٣ من هذا القانون فللمحكمة أن تأمر بعد سماع أقوال الحدث بإطالة مدة التدبير بما لا يجاوز نصف الحد الأقصى المقرر بالمواد المشار اليها أو أن تستبدل به تدبيراً آخر بتفق مع حالته وبدل على أن خطاب الشارع في المادة الثانية عشرة بعدم زيادة مدة الاختبار القضائي على ثلاث سنوات. موجه إلى سلطة التنفيذ لا الحكم، فهي التي تحدد وقت انقضائه ـ في حدود ما نص عليه الشارع من حد أقصى لمدنه اقتضاه الحرص على حماية الحريات ـ متى تيقنت أن التدبير قد استوفى الغرض منه فزايلت الحدث خطورته على المجتمع، ضرورة أن التدبير لا يقاس بجسامة الجريمة أو درجة مسئولية مرتكبها، وإنما بمدى خطورة الحدث الذي قارفها ومدى حاجته إلى التهذيب والتقويم، يؤيد هذا النظر أن في الحالات التي أراد فيها الشارع من المحكمة أن تحدد مدة التدبير فقد نص على ذلك صراحة كالشأن في المواد ٢/٩ عند تسليم الحدث لغير الملزم بالإنفاق عليه و١١ عند إلزام الحدث بواجبات معينة و٣/١٥ عند الحكم بإيداع الحدث الذي تزيد سنه على خمس عشر سنة ولا تجاوز ثماني عشرة سنة إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية إذا ارتكب جناية بدلاً من العقوبات المقيدة للحرية الواردة بالفقرنين الأولى والثانية من تلك المادة، ولا يقدح في ذلك أن يكون الشارع قد نهى المحكمة

صراحة في الفقرة الأولى من المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٣١ اسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث عن أن يُحدد في حكمها مدة للتدبير المنصوص عليه فيها وهو الإيداع في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية أو في معهد مناسب لتأهيل الحدث إذا كان ذا عامة، وأغفل ذلك في المادة الثانية عشرة لأن نهى المحكمة عن تحديد مدة التدبير جاء نافلة يجزئ عنه وعلى ما سلف بيانه - أن الشارع لم يخاطبها بهذا التحديد لما كان ذلك، وكان الحكم المطمون فيه قد قضى بوضع الحدث تحت الاختبار القضائي في غير الحالتين المنصوص عليهما في المادتين ١٩٠٤ على الفتى الذكر وحدد مدة في غير الحالتين المنارع تحديده صراحة، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعبده ويستوجب تصحيحه برفع التأفيت لمدة الوضع تحت الاختبار القضائي وجعله محرراً من مدة معينة .

## الوتسسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحدث عمداً ....... الإصابات المبينة بالتقرير الطبى والتى أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوماً. وطلبت عقابه بالمادة ۲/۱۲۶۳ و المادتين ۲،۰۱۱ من القانون رقم ۳۱ لسنة 19۷٤. ومحكمة جنح أحداث الإسكندرية قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم أسبوعين وكفاله عشرين جنيهاً. استأنف، ومحكمة الإسكندرية الابتدائية بهيئة استئافية ـ قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بوضع المتهم تحت الاختبار القضائي لمدة شهراً.

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ.

### المكمسة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون، ذلك بأن حدد المدة التى قضى بوضع المطعون صده تحت الاختبار القضائى فيها، فى حين أن الجهة التى تحدد تلك المدة هى سلطة التنفيذ، مما يعيبه ويستوجب تصحيحه.

ومن حيث إن الاختبار القضائي هو أحد التدابير التي حديثها المادة السابعة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ للحكم بها على الحدث بدلاً من أبة عقوبة أو تدبير مما نص عليه في قانون العقوبات، وإذ كان النص في الفقرة الأولى من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ على أن بيكون الاختبار القضائي بوضع الحدث في بيئته الطبيعية تحت التوجيه والإشراف ومع مراعاة الواجبات التي تحددها المحكمة، ولا يجوز أن تزيد مدة الاختبار القضائي على ثلاث سنوات، وفي المادة التاسعة عشرة منه على أن وينتهي التدبير حتماً ببلوغ المحكوم عليه الحادية والعشرين ومع ذلك يجوز للمحكمة في مواد الجنايات بناء على طلب النيابة العامة وبعد أخذ رأى المراقب الاجتماعي الحكم بوضع المحكوم عليه تحت الاختبار القضائي وذلك لمدة لا تزيد على سنتين...، وفي المادة ٤٤ على أنه وإذا خالف الحدث حكم التدبير المغروض عليه بمقتضى إحدى المواد ١٠، ١١، ١٢، ١٣ من هذا القانون فللمحكمة أن تأمر بعد سماع أقوال الحدث بإطالة مدة التدبير بما لا بجاوز نصف الحد الأقصى المقرر بالمواد المشار إليها أو أن تستبدل به تدبيراً آخر يتفق مع حالته وبدل على أن خطاب الشارع في المادة الثانية عشرة بعدم زيادة مدة الاختبار القضائي على ثلاث سنوات. موجه إلى سلطة التنفيذ لا الحكم، فهي التي تحدد وقت انقضائه ـ في حدود ما نص عليه الشارع من حد أقصى لمدته اقتضاه الحرص على حماية الحريات ـ متى

تيقنت أن التدبير قد استوفى الغرض منه فزايلت الحدث خطورته على المجتمع، ضرورة أن التدبير لا يقاس بجسامة الجريمة أو درجة مسئولية مرتكيها، وإنما بمدى خطورة الحدث الذي قارفها ومدى حاجته إلى التهذيب والتقويم، يؤيد هذا النظر أن في الحالات التي أراد فيها الشارع من المحكمة أن تحدد مدة التدبير فقد نص على ذلك صراحة كالشأن في المواد ٢/٩ عند تسليم الحدث لغير الملزم بالإنفاق عليه ١١٠ عند إلزام الحدث بواجبات معينة و٣/١٥ عند الحكم بإيداع الحدث الذي تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثماني عشرة سنة إحدى مؤسسات الرعابة الاجتماعية إذا ارتكب جناية بدلاً من العقوبات المقيدة للحربة الواردة بالفقرتين الأولى والثانية من تلك المادة، ولا يقدح في ذلك أن يكون الشارع قد نهي المحكمة صداحة في الفقرة الأولى من المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث عن أن تحدد في حكمها مدة للتدبير المنصوص عليه فيها وهو الإيداع في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية أو في معهد مناسب لتأهيل الحدث إذا كان ذا عاهة، وأغفل ذلك في المادة الثانية عشرة لأن نهى المحكمة عن تحديد مدة التدبير حاء نافلة بجزئ عنه . وعلى ما سلف بيانه . أن الشارع لم يخاطبها بهذا التحديد. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بوضع الحدث تحت الاختبار القضائي في غير الحالتين المنصوص عليهما في المادتين ١٩ ، ٤٤ سالفتي الذكر وحدد مدة التدبير مخالفاً حظر الشارع تحديده صراحة، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب تصحيحه برفع التأقيت لمدة الوضع تحت الاختبار القضائي وجعله محرراً من مدة معينة.

## جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ ناجى اسحق نقديموس نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين/ إبراهيم عبد المطلب وأحمد عبد البارى سليمان وحسين الجيزاوى ومجدى أبو العلا نواب رئيس المحكمة.

### $(TT \cdot)$

# الطعن رتم ١٦٠١٥ لسنة ٦٥ القضائية

(١) اختلاس أموال أميرية. قانون ،تفسيره، عقوية ،تطبيقها، .
 ظروف مشددة. حكم ،تسبيه. تسبيب غير معيب، .

المادة ١١٢ عقوبات. مجال تطبيقها؟

كون الجانى من الأمناء على الودائع وسلم إليه المال بهذه الصفة. وجوب معاقبته بالفقرة الثانية من المادة ١١٢ عقوبات. النعى على الحكم في هذا الشأن. غير مقبول.

(۲) إثبات «بوجه عام». حكم «ما لا يعيبه في نطاق التدليل».
 محكمة الموضوع «سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى».

الأدلة التى يعول عليها الحكم. لايلزم فيها أن ينبئ كل منها ونقطع فى كل جزئية من جزيئات الدعوى. كفاية أن تكون الأدلة فى مجموعها مزدية إلى ما قصده الحكم منها.

لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذي استندت إليه المحكمة صريحاً أو

مباشراً فى الدلالة على ما استخلصته المحكمة. لها تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية. مادام استخلاصها سانفاً.

(٣) دفوع «الدفع بنقى التهمة». دفاع «الإخلال بحق الدفاع.ما
 لا يوفره».

الدفع بنفى النهمة. موضوعى، لا يستوجب رداً. استفادة الرد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم.

(1) إثبات ،بوجه عام، . حكم ،تسبيب. تسبيب غير معيب، . نقض ،أسباب الطعن. ما لا يقبل منها، . محكمة الموضوع ،سلطتها في تقدير الدليل، .

حسب الحكم إيراد الأدلة التى صحت لديه على ما استخلصه من قوع الجريمة المسندة إلى المتهم. تعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه. غير لازم. مفاد التفاته عنها. إطراحها.

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل وفى سلطة المحكمة فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها. غير جائز أمام النقض.

(٥) إثبات ،اعتراف، محمة الموضوع ،سلطتها في تقدير الدليل، .

تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات. موضوعي.

تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه كان وليد إكراه. موضوعى. مادام سائفاً.

### (٦) موظفون عموميون. قطاع عام. اختلاس أموال أميرية.

اعتبار الحكم جميع فئات العاملين بالحكومة والجهات التابعة لها. موظفون عمرميون في حكم المادة ١١٩ عقوبات أيا كان نوع العمل المكلفين به أو مدته بأجر أو بدون أجر. أساس ذلك وعلته، ؟

 (٧) اختلاس أموال أميرية. عقوية «الإعقاء منها» «الرد». جريمة «أركانها».

قيام المتهم برد مقابل المال الذى اختلسه . لا يؤثر فى قيام الجريمة وإن أعفاه من الحكم بالرد فى حدود ما سدد .

الله الما كان من المقرر أن مجال المادة ١١٧ من قانون العقوبات يشمل كل موظف أومستخدم عمومي ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١٩ مكرراً من القانون ذاته يختلس ما لا تحت يده متى كان قد وجد في حيازته بسبب وظيفته، فإذا كان الجاني من الأمناء على الردائم وسلم إليه المال بهذه الصفة تعين معاقبته بالعقوبة المغطقة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ سالفة البيان، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن الطاعن قد تسلم المواد البترولية محل الاتهام من شركة البترول بموجب فواتير توريد وهر ما لا يجادل فيه الطاعن صرف وهمية تقيد استهلاك تلك الكميات وأنه اختلس الفرق بين المنصرف الفطي وماتم توريده منها، فإن الحكم يكون قد دلل على توافر أركان جريمة الاختلاس التي دان الطاعن بها والمنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات وطبق القانون تطبيعاً طيماً ويضحى ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير سديد.

٢- من المقرر أنه لا يلزم فى الأدلة التى يعول عليها الحكم أن ينبئ كل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى، بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ماقصده الحكم منها ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ولا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذى تستند إليه المحكمة صريحاً ومباشراً فى الدلالة على ماتستخلصه المحكمة منه بل لها أن تركن فى تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستظهار الحقائق القانونية المتصلة بها، إلى ما تخلص إليه من جماع العناصر المطروحة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام استخلاصها سليماً لا يخرج عن الاقتضاء العقلى.

٣ـ من المقرر أن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل رداً
 طالما كان الرد عليه مستفاداً من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم.

٤- بحسب الحكم كيما يتم ندليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها. فإن ما يثيره الطاعن فى شأن إسناد الحكم إلى أقوال أعضاء لجنة الجرد على الرغم من أنها لا تفيد مقارفته لما أسند إليه وأن أذون الصرف سليمة، والتفاته عن دفعه بعدم ارتكابه الجريمة وأن مرتكبها شخص آخر لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

هـ لما كان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال
 التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها رقيمتها في الإثبات ولها

أن تأخذ به متى اطمأنت إلى صدقة ومطابقته للجقيقة والواقع كما أن لها أن تقدر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه بغير معقب عليها مادامت نقيم تقديرها على أسباب سائغة. وكانت المحكمة فيما أوردته في ردها على دفاع الطاعن في هذا الشأن قد أفصحت عن اطمئنانها إلى أن اعتراف المتهم إنما كان طواعية واختياراً ولم يكن نتيجة إكراه أدبى أو مادى واقتنعت بصحته، فإن رد الحكم على ما دفع به المدافع في هذا الصدد يكون كافياً وسائغاً، ويضحى النمى عليه في هذا الخصوص غير سديد.

7- لما كان الشارع في المادة ١١٩ مكرراً من قانون العقوبات المتضمن للمادة المنطبقة على واقعة الدعوى، أواد معاقبة جميع فثات العاملين بالحكومة والجهات التابعة لها فعلاً أو المحلقة بها حكماً، مهما تنوعت أشكالها وهر ما أكدته الفقرة الثانية من المادة ١١٩ مكررا من قانون العقوبات بادية الذكر بقولها ،ويستوى أن تكون الوظيفة أو المخدمة دائمة أو مؤقتة بأجر أو بغير أجر طواعية أوجبراً، وأيا كانت درجة الموظف العام أو من في حكمه وأياً كان نوع العمل المكلف به أو مدته، مؤقتاً كان أم غير مؤقت، بأجر أم بغير أجر، طواعية أو جبراً، وإذ كان الطاعن يعمل أميناً لمخزن وقود شركة ........ وهي إحدى وحدات القطاع العام المملوك للدولة، فإنه يدخل في عداد الموظفين العامين، ولو كان يعمل بعقد مؤقت، ويكون ما يثيره في هذا الوجه من الطعن غير قويم.

٧- من المقرر أن قيام المتهم برد مقابل المال الذي تصرف فيه لا يؤثر في قيام جريمة الاختلاس وإن أعفاه من الحكم بالرد في حدود ما قام به من سداد فإن نعى الطاعن بأنه رد قيمة المال المختلس لا يكون له محل.

### الوتسسائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بصفته موظفاً عاماً وأمين مخزن وقود مجمع ..... التابع لشركة ........ اختلس كمية الوقود المبين وصفاً بالأوراق والبالغ فيمتها ١٩٠٠ جنيه ،واحد وعشرون ألفا ومائة وخمسة وثلاثين جنيها ومائتى مليماً والمملوكة لجهة عمله آنف البيان والتي وجدت في حيازته بسبب وظيفته حالة كونه من الأمناء على الودائع وسلمت إليه بهذه الصفة على النحو المبين بالأوراق. وأحالته إلى محكمة جنايات طنطا لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١١٨/١٠/١، ١١٨ ، ١١٨ / مكرر، 1١٩ / ١٠٠ بمن قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه مبلغ ١٩٠/ب، من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه مبلغ مبلغ مبلغ ومنين جنيها ومائتي مليماً وبرد مبلغ مبلغ ، ١٧٢٥٥، ٢٠ جنيه ، مسبعة عشر ألفا ومائتين وخمسة وخمسين جنيهاً سنمائة مليماً وبعزله من وظيفته.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ.

### المكمسة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانة بجريمة اختلاس، قد شابه قصور في التمبيب وفساد في الاستدلال وأخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأن استند في توافر أركان الجريمة وثبوتها في حق الطاعن إلى مجرد أقوال مرسلة للعاملين بالشركة المجنى عليها على الرغم من أن الثابت بتقرير الخبير أن

الفواتير التى تسلم الطاعن بموجبها المواد البترولية محل الاتهام لم تقيد بدفتر الصنف وأن أذون الصرف سليمة وموقع عليها من المختصين ولم يقم الدليل على تزويرها وتضمنت محاضر أعماله أن الطاعن لم يتسلم مخزن الوقود إنما كان فى عهدة شخص آخر، واطرح بما لا يسوغ دفعه ببطلان الاعتراف المعزو إليه تصدوره وليد اكراه وقع عليه، كما أن الطاعن يعمل بعقد عمل مؤقت مما ينفى عنه صفة الموظف العام بالإضافة إلى قيامه بسداد المبلغ محل الاختلاس، وكل هذا يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة من المناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها. لما كان ذلك، وكان مجال تطبيق المادة ١١٣ من فانتون العقوبات يشمل كل موظف أو مستخدم عمومى ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١٩ مكرراً من القانون ذاته يختلس ما لا تحت يده متى كان قد وجد في حيازته بسبب وظيفته، فإذا كان الجانى من الأمناء على الودائع وسلم إليه المال بهذه الصفة تعين معاقبته بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ سالغة البيان، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن الطاعن قد تسلم المواد البترولية محل الاتهام من شركة البترول بموجب فواتير توريد وهو ما لا يجادل فيه الطاعن وكان تسليم هذه المواد إليه حاصلاً بسبب وظيفته كأمين مخزن يجادل فيه الطاعن وكان تسليم هذه المواد إليه حاصلاً بسبب وظيفته كأمين مخزن بين المنصرف الفعلى وما تم توريده منها، فإن الحكم يكون قد دلل على توافر أركان جيرمة الاختلاس الني المناعن في هذا الصدد غير جريمة الاختلاس الني القانون تطبيعاً سليماً، ويضحى ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير المقوبات، وطبق القانون تطبيعاً سليماً، ويضحى ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير المقوبات، وطبق القانون تطبيعاً سليماً، ويضحى ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير المقوبات، وطبق القانون تطبيعاً سليماً، ويضحى ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير المقوبات، وطبق القانون تطبيعاً سليماً، ويضحى ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير

سديد. لما كان ذلك، وكان لا يلزم في الأدلة التي يعول عليها الحكم أن بند: كل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى، بل يكفي أن تكون الأدلة في محموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ـ كما هو الشأن في الدعوى ـ ولا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذي تستند إليه المحكمة صريحاً ومباشراً في الدلالة على ما تستخلصه المحكمة منه بل لها أن تركن في تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوي واستظهار الحقائق القانونية المتصلة بها، إلى ما تخلص إليه من جماع العناصر المطروحة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام استخلاصها سليمأ لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي، وكان من المقرر أن نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل رداً طالما كان الرد عليه مستفاداً من أدلة الثيوت التي أوردها الحكم، هذا إلى أنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصته من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها. فإن ما يثيره الطاعن في شأن اسناد الحكم إلى أقوال أعضاء لجنة الجرد على الرغم من أنها لا تفيد مقارفته لما أسند إليه وأن أذون الصرف سليمة، والتفاته عن دفعه بعدم ارتكابه الجريمة وأن مرتكبها شخص آخر لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا بجوز إثارته أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها أن تأخذ به متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع، كما أن لها أن تقدر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف

المعزو إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيم تقديرها على أساب سائغة. وكانت المحكمة فيما أوردته في ردها على دفاع الطاعن في هذا الشأن قد أفصحت عن اطمئنانها إلى أن اعتراف المتهم إنما كان طواعية واختياراً ولم يكن نتيجة إكراه أدبي أو مادي واقتنعت بصحته، فإن رد الحكم على ما دفع به المدافع في هذا الصدد بكون كافياً وسائغاً، ويضحى النعى عليه في هذا الخصوص غير سديد. لما كان ذلك، وكان الشارع في المادة ١١٩ مكرر من قانون العقوبات المتضمن للمادة ١١٢ منه المنطبقة على واقعة الدعوى، أراد معاقبة جميع فئات العاملين بالحكومة والجهات التابعة على واقعة الدعوى، أراد معاقبة جميع فئات العاملين بالحكومة والجهات التابعة لها فعلاً أو الملحقة بها حكما، مهما تنوعت أشكالها وهو ما أكدته الفقرة الثانية من المادة ١١٩ مكرراً من قانون العقوبات بادية الذكر بقولها ويستوى أن تكون الوظيفة أو الخدمة دائمة أو مؤقتة بأجر أو بغير أجر طواعية أو جبراً ، وأيا كانت درجة الموظف العام أو من في حكمه وأياً كان نوع العمل المكلف به أو مدته، مؤقداً كان أم غير مؤقت، بأجر أم بغير أجر، طواعية أو جبراً ، وإذ كان الطاعن يعمل أميناً لمخزن وقود شركة ...... وهي إحدى وحدات القطاع العام المملوك للدولة، فإنه بدخل في عداد الموظفين العامين، ولو كان يعمل بعقد مؤقت، ويكون ما يثيره في هذا الوجه من الطعن غير قويم. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن قيام المتهم برد مقابل المال الذي تصرف فيه لا يؤثر في قيام جريمة الاختلاس وإن أعفاه من المكم بالرد في حدود ما قام به من سداد، وهو الحال في الدعوى، فإن نعى الطاعن بأنه رد قيمة المال المختلس لا يكون له محل. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس، متعيناً رفضه موضوعاً.

### جلسة ۲۰من ديسمبر سنة ۱۹۹۷

برئاسة السيد المستشار / صلاح البرجى نائب رئيس المُحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود عبد البارى و محمد حسين مصطفى نائبى رئيس المُحكمة و أحمد عبد القوى أحمد و عبد الله حمودة .

### (TT1)

## الطعن رقم ١٣٣٣١ لسنة ٦٣ القضائية

- (١) دعوى مدنية ، نظرها والحكم فيها ، . قانون ، تطبيقه ، . خضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية للاجراءات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية . المادة ٢٢٦إجراءات .
  - (٢) دعوى مدنية « نظرها والحكم فيها ، استئاف .

عدم جواز استئناف المدعى بالحق المدنى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية إذا كان التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب الانتهائى للقاصنى الجزئى . ولو وصف بأنه مؤقت . المادة ٤٠٣ إجراءات .

- (٣) دعوى مدنية ، نظرها والحكم فيها ، . استئناف نقض
  - « ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام ، .

انعلاق باب الطعن بالاستئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية . أثره : عدم حواز الطعن فيه بطريق النقض .

الادعاء مدنيا بمبلغ يقل عن خمسائة جنية مع سريان تعديل المادة ٢٤/ ٢ مرافعات بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ . أثره . ١ – لما كانت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن يتبع فى الفصل فى الدعاوى المدنية أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة فى قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم فإن الدعاوى المدنية تخضع أمام القضاء الجنائى للقواعد المقررة فى قانون الإجرات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والاحكام وطرق الطعن فيها.

٧ – لما كانت المادة ٤٠٣ عن قانون الإجراءات الجنائية أجازت للمدعى بالحقوق المدنية استئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية المرفوعة بالنبعية للدعوى الجنائية – فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها – إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد على النصاب الذى يحكم القاضى الجزئى نهائيا ، فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب لا يجاوز النصاب الانتهائى للقاضي الجزئى ، ولو شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأوليه ، ولكانت هذه القاعدة تمرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت .

٣- لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه حيث ينغلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض، وكان الطاعن قد ادعى مدنيا بمبلغ ١٠١ جنيه فقط-مع سريان تعديل المادة ١٠٤٤ من قانون المرافعات بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ بجعل النصاب الانتهائي للقاضى الجزئي مبلغ خمسمائة جنيه – فإنه لا يجرز له الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه طالما أن التعويضات المطلوبة في حدود النصاب الانتهائي للقاضى الجزئي .

## الوتائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الأدعاء المباشر ضد المطعون ضده بوصف أنه أبلغ ضده كذبا وبسوء قصد أحد الحكام الاداريين ..... بأنه يعرض عليه راتبا شهريا . وطلب عقابه بالمواد ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥ من قانون العقوبات وإلزامه أن

يؤدى له مبلغ مائة و واحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية . استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية ، بهيئة استئنافية ، قضت حضوريا بسقوط الاستئناف .

فطعن الأستاذ / ... المحامى نيابة عن المدعى بالحقوق المدنيةفى هذا الحكم بطريق النقض في..... إلخ . \_\_\_\_\_\_\_

### المكمة

حبث أن المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن بتبع في الفصل في الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية الأجرءات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم فان الدعاوي المدنية تخضع أمام القضاء الجنائي للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها – ولما كانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية أجازت للمدعى بالحقوق المدنية استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية – فيما بختص بالحقوق المدنية وحدها – إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا ، فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يجاوز النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي ، ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو تأويله ، وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه حيث بنغلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض ، وكان الطاعن قد أدعى مدنيا بمبلغ ١٠١ جنيه فقط - مع سريان تعديل المادة ٤٢ / ١ من قانون المرافعات بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ بجعل النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي مبلغ خمسمائة جنيه - فأنه لا يجوز له الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه طالما أن التعويضات المطلوبة في حدود النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي . لما كان ماتقدم ، فا الطعن يكون غير جائز مما يفصح عن عدم قبوله مع مصادرة الكفالة .

### جلسة ۲۱ من ديسمبر سنة ۱۹۹۷

برتاسة السيد المستشار / طلعت الاكيابى نائب رئيس الأحكمة وعضوية السادة المستشارين / بشر الدين السيد البدوى و محمد شعبان باشا نائى رئيس الأحكمة وناجى عبد العظيم و و محمد محمود ابراهيم .

( \*\*\*)

# الطعن رقم ٦٧٧١ لسنة ٦٣ القضائية

قانون ( تفسيره ) . نقض ( ما يـجوز و ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام . ) قضاة ( رد القضاة ) .

قانون المرافعات . قانون عام . يرجع إليه لسد ما في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من نقض . أساس ذلك ؟

القرارات الصادرة من محكمة النقض شأنها شأن الاحكام الصادرة منها . لا يجوز الطعن فيها . حد ذلك ؟

لما كان البين من مطالعة الأوراق أن الطاعن سبق وأن قرر بالطعن بطريق النفض في الحكم الصادر صده بتاريخ ٦ من ابريل سنة ١٩٨٩ باعتبار معارصته. الاستلنافية كأن لم تكن وقيد طعنه تحت رقم .... لسنة ٦٠ ق ، وبتاريخ ٢١ من أكنوبر سنة ١٩٩٦ قررت محكمة النقض – في غرفة المشورة – بعدم قبول الطعن موضوعا وألزمت الطاعن المصروفات المدنية ، فطعن الطاعن في هذا القرار الأخير بطريق النقض بالطعن الماثل ، ولما كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءت الطعن أمام محكمة النقض قد خلت نصوصه من حكم لهذه الحالة فإنه يتعين الرجوع إلى نصوص قانون المرافعات المنظمة لقواعد الطعن بالنقض في المواد المدنية والتجارية

باعتباره قانوناً عاما يرجع إليه لسد مافي القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من نقض أو للإعانة على إعمال القواعد المنصوص عليها فيه ، وكانت المادة ٢٦٣ من قانون المرافعات تنص على أنه و ..... ويعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فإذا دأت أن الطعن غير مقبول لسقوطه أو بطلان إجراءاته أو إقامته على غير الأسباب المبينة في المادنين ٢٤٨ ، ٢٤٩ أمرت بعدم قبوله ...... و في جميع الأحوال لا يجوز الطعن في القرار الصادر من المحكمة بأي طريق ، والنص في المادة ٢٧٢ من ذات القانون على أنه ، لا يجوز الطعن في أحكام محكمة النقض بأي طريق من طرق الطعن مؤداه وعلى ما جرى به قضاء النقض - أن محكمة النقض هي خاتمة المطاف في مراحل التقاضي وأحكامها باتة ولا سبيل إلى الطعن فيها وأن المشروع اغتنى عن النص على منع الطعن في أحكام محكمة النقض بسائر طرق الطعن العادية وغير العادية لعدم إمكان تصور الطعن بها على أحكام هذه المحكمة ، ولم يستثن المشرع من ذلك الأصل إلا ماأ ورده في الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون المرافعات من جواز الطعن ببطلان الحكم الصادر من محكمة النقض إذا ماقام بأحد القضاة الذين أصدروه سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من هذا القانون زبادة في الاصطيان والتحوط لسمعة القضاة ، كما وأن قرار المحكمة في غرفة مشورة بعدم قبول الطعن لا يجوز الطعن فيه أيضا بأي طريق مثله مثل الحكم الصادر منها سواء بسواء. لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يستند في طعنه على القرار الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٩٢ بعدم قبول الطعن بالنقض رقم ..... لسنة ٦٠ ق إلى سبب يندرج ضمن أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها على سبيل التحديد والحصر في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات سالفة البيان ، فإن طعنه يكون غير جائز وبتعين التقرير بعدم قبوله .

## الوتائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه اعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب و طلبت عقابه بالمادتين ١/٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات و ادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بالزامه أن يؤدى له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح ... قضت حضوريا اعتباريا عملا بعادتى الاتهام بحبس المنهم سنة وإحدة مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدى للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض الموقت . استأنف ومحكمة طنطا الابتدائية – بهيئة استئنافية – قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض والتي قررت بجلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٩٧ بعدم قبول الطعن . فطعن المحكوم عليه في هذا القرار بطريق النقض .... الخ .

### المكمة

حيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن الطاعن سبق وأن قرر بالطعن بطريق النقض في الحكم الصادر صده بتاريخ 7 من ابريل سنة ١٩٨٩ باعتبار معارضته الاستئنافية كأن لم تكن وقيد طعنه تحت رقم .... لسنة ٢٠ ق ، وبتاريخ ٢١ من أكنوبر سنة ١٩٩٧ قررت محكمة النقض – في غرفة المشورة – بعدم قبول الطعن موضوعا وألزمت الطاعن المصروفات المدنية ، فطعن الطاعن في هذا القرار الأخير بطريق النقض بالطعن الماثل ، ولما كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد خلت نصوصه من حكم لهذه العالة فإنه يتعين الرجوع إلى نصوص قانون المرافعات المنظمه لقواعد الطعن بالنقض في المواد المدنية والتجارية باعتباره قانونا عاما يرجع إليه لسد مافي القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من نقص أو

للإعانة على اعمال القواعد المنصوص عليها فيه ، و كانت المادة ٢٦٣ من قانون المرافعات تنص على انه ر .... و يعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فاذا رأت ان الطعن غير مقبول لسقوطه أو بطلان اجراءته أو اقامته على غير الاسباب المبينة في المادتين ٢٤٩, ٢٤٨ امرت بعدم قبوله .... و في جميع الاحوال لا يجوز الطعن في القرار الصادر من المحكمة باي طريق ، و النص في المادة ٢٧٢ من ذات القانون على انه ، لا يجوز الطعن في احكام محكمة النقض باي طريق من طرق الطعن مؤداه و على ماجري به قضاء النقض – أن محكمة النقض هي خاتمة المطاف في مراحل التقاضي وأحكامها باته ولا سبيل إلى الطعن فيها وأن المشروع اغتنى عن النص على منع الطعن في أحكام محكمة النقض بسائر طرق الطعن العادية وغير العادية لعدم إمكان تصور الطعن بها على أحكام هذه المحكمة ، ولم يستثن المشرع من ذلك الأصل إلا ما أورده في الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون المرافعات من جواز الطعن بيطلان الحكم الصادر من محكمة النقض أذا ما قام بأحد القضاة الذين أصدروه سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من هذا القانون زيادة في الاصطيان والتحوط لسمعة القضاة ، كما وأن قرار المحكمة في غرفة مشورة بعدم قبول الطعن لا يجوز الطعن فيه إيضا بأي طريق مثله مثل الحكم الصادر منها سواء بسواء . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يستند في طعنه على القرار الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٩٢ بعدم قبول الطعن بالنقض رقم .... لسنة ٦٠ ق إلى سبب بندرج ضمن أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها على سبيل التحديد والحصر في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات سالفة البيان ، فإن طعنه بكون غير جائز ويتعين التقرير بعدم قبوله .

### جلسة ۲۱ من ديسمبر سنة ۱۹۹۷

برئاسة السيد المستشار / عوض جادو نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المستشارين / سمير أنيس و فتحى العباغ وعبد المنعم منصور . نواب رئيس اغكمة . وإيهاب عبد المطلب .

### (TTT)

## الطعن رقم ٢١٩٨٢ لسنة ٦٥ القضائية

(١) تغتيش التفتيش بغير إنن التفتيش الوقائى المؤورو الضبط القضائى الختصاصاتهم المقالي المؤورو الضبط القضائى المؤورو الضبط القضائى المؤورو الضبط القضائى المؤورو المؤور المؤ

عدم جواز القبض على المنهم الحاضر إلا فى أحوال التلبس بالجنايات والجنح المعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر إذا وجدت دلائل كافية على إنهامه . أساس ذلك ؟

تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز فيها القبض عليه قانونا . صحيح . المادة 2٦ إجراءات.

إباحة التفتيش الوقائى لأى فرد من أفراد السلطة المنفذة لأمر القبض . علته ؟ لا يجوز لمأمور الصبط القصائى القيام بالتفتيش كإجراء من إجراءات التحقيق أو كإجراء وقائى . حد ذلك ؟

## ( ٢ ) أحوال مدنية . تفتيش التفتيش بغير إذن ا . نقض

### د حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون ، .

جريمة عدم تقديم البطاقة الشخصية لمندوب السلطات العامة . مخالفة . قيام الصابط بالقبض على الطاعن وتفتيشه وقائيا في هذه الحالة . غيرجائز . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك مخطأ في تطبيق القانون . أساس ذلك وعلته ؟

## ( ٣ ) تفتيش ( التفتيش بغيير إذن ) . نقض ( نظر الطعن والحكم فيه ) .

بطلان التفتيش . مقتضاه عدم التعويل على الدليل المستمد منه في الحكم بالأدانة .

تعويل الحكم المطعون فيه على الدليل المستمد من أقوال الصابطين اللذين قاما بالقبض على الطاعن وتفتيشه على نحو يخالف القانون . وجوب القضاء بالبراءة . أساس ذلك ؟

۱ - لما كانت المادتان ۳۶ ، ۳۵ من قانون الإجراءات الجنائية - المعدلتين بالقانون رقم ۷۳ لسنة ۱۹۷۳ المتعلق بضمان حريات المواطنين - لا تجيز لمأمور الصبط القضائى أن يقبض على المتهم الحاضر إلا في أحوال التلبس بالجنايات والجنح المعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر إذا وجدت دلائل كافية على اتهامه ، وقد خولته المادة ۶۶ من القانون ذاته تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز فيها القبض عليه قانونا أيا كان سبب القبض أو الغرض منه ، وكان سند إباحة التفتيش الوقائى هو إنه إجراء تحفظى يسوغ لأى فرد من أفراد السلطة المنفذة لأمر القبض القيام به درءا لما قد يحتمل من أن يلحق المتهم أذى بشخصه من شيء يكون معه أو أن يلحق مثل هذا الأذى بغيره ممن يباشر القبض عليه ، فإنه بغير قيام مسوغ القبض القانوني لا يجوز لمأمور الضبط القصائي القيام بالتفتيش كاجراء من اجراءات

التحقيق أو كاجراء وقائى .

٢ - اما كانت المادة ٥٦ من القانون رقم ٣٦٠ لمنة ١٩٦٠ المعدل في شأن الأحوال المدنية قد أوجبت على كل مواطن تقديم بطاقته الشخصية إلى مندوبي السلطة العامة كلما طلب إليه ذلك ، وكانت المادة ٥٠ من القانون ذاته قد عاقبت كل مخالف لذلك النص بعقوبة المخالفة ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الصابط قد فتش الطاعن لما طلب إليه تقديم بطاقته الشخصية ولم يقدمها . وكانت هذه الجريمة مخالفة وليست من الجنايات ولا الجنح التي تبرر القبض والتفتيش ، مما كان لازمه عدم جواز قيام الصابط بالقبض على الطاعن وتفتيشه وقائيا ، فإن الحكم إذ خالف هذا النظر وجرى في قضائه على صححة هذا الإجراء ، يكون قد أخطآ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه .

٣ – اما كان بطلان التفتيش مقتضاه قانونا عدم تعويل الحكم بالإدانة على أى دليل مستمد منه ، وبالتالى لا يعتد بشهادة من قام بهذا الإجراء الباطل ، ولما كانت دعوى الحال حسبما حصلها الحكم لا يوجد فيها من دليل سوى المستمد من أقوال الضابطين اللذين قاما بالقبض على الطاعن وتفتيشه على نحو يخالف القانون ، فإنه يعين القضاء ببراءة الطاعن عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لمنذ ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

## الوتائع

انهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الانجار أجزاء نباتية لنبات الحشيش المخدر في غير الأحوال المصرح بها قانونا وأحالته إلى محكمة جنايات بنها لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٩،١٩٦ / ٢ / ١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل

والبند ، ١ ، من الجدول رقم ، ٥ ، الملحق بالقانون الأول بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسين ألف جنيه ومصادرة المضبوطات باعتبار ان الاحراز مجرد من القصود .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المكمة

من حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الحراز نبات الحشيش المخدر مجردا من أى قصد قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه رد الدفع ببطلان القبض والتفتيش لانتفاء حالة التلبس بما لا يصح قانونا، بما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ، في يوم ..... اثناء قيام الملازم أول .... والنقيب .... رئيس مباحث قسم شرطة الخانكة ويعضا من رجال الشرطة السريين بتفقد حالة الأمن بناحية - ....شاهدوا المتهم يسير نحوهم ، وبسؤاله عن بطاقة تحقيق شخصيته تبين عدم حملها ، وبتفتيشه وقائيا عثر بجيب الصديرى الأيمن على خمس لفافات بكل منها عشب أخضر لنبات الحشيش - البانجو - وبمواجهته أقر باحرازه اياها في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، . ثم ساق الحكم دليل الادانة المستمد من أقوال شاهدى الأثبات على ذات المعنى الذى اعتنقه لصورة الواقعة على السياق المتقدم . ثم عرض للدفع المبدى من الطاعن ببطلان القبض عليه وتفتيشه لا نتفاء حالة التلبس ورده بقوله ، بأن المتهم هو الذى وضع نفسة طواعية واختيارا موضع الشك والربية لعدم حمله بطاقته الشخصية ليلا ، وترتب على خلك تفتيشه وقائيا فعثر معه على المخدر المصبوط ، ومن ثم فقد صبط والجريمة متلبسا بها ويترتب على ذلك صحة الاجراءات في الدعوى طبقا للقانون . ، لما كان ذلك ، وكانت المادتين بالقانون رقم ذلك ، وكانت المادتين بالقانون رقم

٧٣ لمنة١٩٧٢ المتعلق بضمان حريات المواطنين – لا تجيز لمأمور الضبط القضائي أن يقبض على المتهم الحاضر الا في أحوال التابس بالجنايات والجنح المعقب عليها بالحس مدة تزيد على ثلاثة أشهر إذا وجدت دلائل كافية على إنهامه ، وقد خولته المادة ٤٦ من القانون ذاته تفتيش المتهم في الحالات التي بجوز فيها القبض عليه قانونا أيا كان سبب القبض أو الغرض منه ، وكان سند إباحة التفتيش الوقائي هو أنه اجراء تحفظي يسوغ لأي فرد من أفراد السلطة المنفذة لأمر القبض القيام به درءا لما قد بحتمل من أن بلحق المتهم أذي بشخصه من شيء بكون معه أو أن بلحق مثل هذا الاذي بغيره ممن يباشر القبض عليه ، فانه بغير قيام مسوغ القبض القانوني لا يجوز لمأمور الضبط القضائي القيام بالتفتيش كإجراء من إجراءات التحقيق أو كإحراء وقائم . . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥٢ من القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٦٠ المعدل في شأن الأحوال المدنية قد أوجبت على كل مواطن تقديم بطاقته الشخصية إلى مندوبي السلطة العامة متى طلب إليه ذلك ، وكانت المادة ٦٠ من القانون ذاته قد عاقبت كل مخالف لذلك النص يعقوبة المخالفة ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الضابط قد فتش الطاعن لما طلب إليه تقديم بطاقته الشخصية ولم يقدمها ، وكان هذه الجريمة مخالفة وليست من الجنايات ولا الجنح التي تبرر القبض والتفتيش ، مما كان لازمه عدم جواز قيام الضابط بالقبض على الطاعن وتفتيشه وقائيا ، فإن الحكم إذ خالف هذا النظر وجرى في قضائه على صحة هذا الإجراء ، يكون أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان يطلان التغيش مقتضاه قانوناً عدم تعويل الحكم بالإدانة على أي دليل مستمد منه ، وبالتالي لا يعتد بشهادة من قام بهذا الاجراء الباطل ، ولما كانت دعوى الحال حسما حصلها الحكم لا يوجد فيها من دليل سوى المستمد من أقوال الضابطين اللذين قاما بالقيض على الطاعن وتفتيشه على نحو يخالف القانون ، فإنه يتعين القضاء ببراءة الطاعن عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجبراءات العلعن أمام محكمة النقض ، ومصادرة المخدر المضبوط تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ٤٢ من القانون رقم ۱۸۲ لسنة ۱۹۲۰ وتعدیلاته .

## جلسة ۲۳ من ديسمبر ۱۹۹۷

برئاسة السيد المنتشار / محمد حسين لبيب نائب رئيس اغكمة وعضوية السادة المنتشارين / رضوان عبد العليم و مصطفى عبد الجيد و زخلول البلشى نواب رئيس الحكمة و عبد الرحمن فهمى .

### (TTE)

# الطعن رقم ٢٣٦٩١ لسنة ٦٥ القضائية

(١) أحوال شخصية ، زواج ، .

عقد الزواج الخاص بالمصريين غير المسلمين المتحدى المله و الطائفة .ما هيته ؟

(٢) تزوير ، أوراق رسمية ، . جريمة ، أركانها ، .دفاع

الاخالال بحق الدفاع . ما لا يوفره ، . حكم ا تسبيبه
 تسبيب غير معيب . ، . نقض ا أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، .

جريمة التزوير في محرر رسمي . مناط تحققها .

إنتحال المتهم صفة كاهن في الكنيسة وتحريره عقد زواج بطريق الأصطناع واشتراك الطاعنة معه بالاتفاق و المساعدة تتوافر به جريمة التزوير في محرز رسمي ولو لم يتم توثيقه .

التفات الحكم عن الدفاع ظاهر البطلان . لا يعيبه .

(٣) دفاع : الإخال بحق الدفاع . ما لايوفس ه . ، نقض السباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

النعى على المحكمة قيامها بفض الحرزين دون بيان فحواهما . غير مقبول .

مادامت أنها اتبتت اطلاع الدفاع عليهما وترافع بعد ذلك في الدعوى .

\_\_\_\_\_

١ – لما كان عقد الزواج الخاص بالمصريين غير المسلمين المتحدى الملة والطائفة هو وثيقة رسمية يحررها موظف مختص بتحريرها هو الموثق المنتدب المعين بقرار من وزير العدل طبقا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق المعدل بالقانون رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن النوثيق المعدل بالقانون رقم ٢٩٩ بسنة ١٩٥٥ وهذه الورقة أسبغ عليها القانون صفة الرسمية لأنه بمقتضاها تقوم الزوجية قانونا بين المتعاقدين ، وتكون الأثار المترتبة عليها – متى تمت صحيحة.قيمتها إذ ما جد نزاع بشأنها .

Y - الما كان من المقرر أنه لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تكن قد صدرت فعلا من الموظف المختص بتحريرها بل يكفي لتحقيق الجريمة - كماهو الشأن في حالة الاصطناع - أن تعطى الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومنظرها وأن ينسب صدورها كذبا إلى موظف عام للإيهام برسميتها ، ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه ، ويكفي في هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم أنه هو الذي باشر إجراءاته في حدود اختصاصه ، وإذ كان الحكم قد التزوير هذا النظر فيما انتهى إليه من توافر جريمة التزوير في محرر رسمي هو عقد الزواج رقم .... المؤرخ .... والمنسوب صدوره ل...... - بطريق الاصطناع ، انتحل صفة كاهن بكنيسة ..... بمصر القديمة وباسم مستعار هو .... وقام بتحرير عقد الزواج المذكور ، واستخلص على نحو سائغ اشتراك الطاعنة في هذه الجريمة بطريق الاتفاق والمساعدة ، فإنه لا يعيب الحكم النفاته عن دفاع الطاعنة من أن مجرد تحرير بيانات عقد الزواج بون اتخاذ إجراءات توثيقه لا تقوم به هذه الجريمة مادام البادي أنه بيانات عقد الزواج بون اتخاذ إجراءات توثيقه لا تقوم به هذه الجريمة مادام البادي أنه دفاع ظاهر البطلان .

٣-لما كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة قامت

بغض المظروفين بعد التأكد من سلامة الأختام ، وأطلع عليهما الدفاع وقد ترافع بعد ذلك في الدعوى ، ثم صدر الحكم المطعون فيه أورد بمدوناته مضمون عقد الزواج المحرر ، فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد يكون في غير محله .

### الوتائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - ... محكوم عليه ٢ - .... ، طاعنة، بأنهما المتهم الأول ( ١ ) وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو عقد الزواج رقم .... المؤرخ .... والمنسوب صدوره لـ .... وكان ذلك بطريق الاصطناع بأن اصطنعه على غرار المحررات الصحيحة وضمنه انه كاهن بكنيسة .... باسم مستعار هو .... وأثبت به زواج .... من المتهمة الثانية شالة كون الأخيرة قد أشهرت أسلامها بتاريخ .....مع علمه بذلك . ( ٢ ) تداخل في أحدى الوظائف العموميه دون أن يكون له صفة رسمية من الحكومة بأن انتحل صفة كاهن الكنيسة سالفة الذكر وأجرى عملا من أعمال تلك الوظيفة بأن عقد زواج .... من المتهمة الثانية على النحو المبين بالأوراق . المتهمة الثانية-: اشتركت مع المتهم الأول بطريقي الاتفاق والمساعدة في ارتكاب تزوير المحرر الرسمي سالف البيان بطريق الاصطناع بأن اتفقت معه على تحريره وساعدته بأن أملت عليه بباناته فأجرى تزويره . وقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة ، وأحالتهما إلى محكمة جنابات القاهرة امحاكمتها طبقا للقيد والوصف الوردين بأمر الإحالة وادعى ..... مدنيا قبل المتهمين بمبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بمعاقبة المتهمة ...... بالسجن لمدة ثلاث سنوات ومصادرة المحرر المزور المضبوط والزامها بأن تؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . وباعتبار الحكم الغيابي مازال قائما بالنسبة للمتهم ...

فطعنت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض . ... إلخ .

### المكمة

حيث أن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة الاشتراك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المحكوم عليه الأول في تزوير محرر رسمى هو وثيقة الارواج رقم .... المؤرخة .... قد انطوى على الخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب وران عليه الاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن دفاع الطاعنة قد قام على أن عقد الزواج المنسوب إليها الاشتراك في تزويره لم يجر توثيقه مما يفقده قيمته ومنظره ولا ينخدع به أحد كعقد زواج ، بيد أن المحكمة التفتت عن هذا الدفاع ولم تعرض له بالايراد أو الرد ، وإن المحكمة وإن قامت بغض الحرزين الا أنها لم تبين فحوى ما تضمناه – مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنة بها ، وأقام عليها في حقها أدلة سانغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان عقد الزواج الخاص بالمصريين غير المسلمين المتحدى الملة والطائفة هو وثيقة رسمية يحررها موظف مختص بتحريرها هو الموثق المنتدب المعين بقرار من وزير العدل طبقا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوثيق المعدل بالقانون رقم ١٩٧٩ لسنة ١٩٥٥ وهذه الورقة أسبغ عليها القانون صفة الرسمية ، لانه بمقضاها نقوم الزوجية قانونا بين المتعاقدين ، وتكون عليها القانون صفة الرسمية ، لانه بمقضاها نقوم الزوجية قانونا بين المتعاقدين ، وتكون للأثار المترتبة عليها – متى تمت صحيحة – قيمتها أذا ما جد نزاع بشأنها . وكان من الموظف المختص بتحريرها بل يكفى لتحقق الجريمة – كما هو الشأن في حالمة من الموظف المختص بتحريرها بل يكفى لتحقق الجريمة – كما هو الشأن في حالمة الأ صطناع – أن تعطى الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومنظرها وإن ينسب صدورها كذبا إلى موظف عام للايهام برسميتها ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه ، ويدكفى في هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يغيد تدخل الموظف في تحريرها بما ويكفى في هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يغيد تدخل الموظف في تحريرها بما ويوهم انه هو الذي باشر إجراءاته في حدود اختصاصه ، وأذ كان الحكم قد إلتزم هذا

النظر فيما انتهى إليه من توافر جريمة التزوير في محرر رسمي هو عقد الزواج رقم ....
المؤرخ .... والمنسوب صدوره لـ.... - بطريق الاصطناع ، أستنادا إلى ما أورده مرتذا
إلى أصل ثابت في الأوراق - من أن المحكوم عليه الأول انتحل صفة كاهن بكنيسة ...
وباسم مستعار هو ..... وقام بتحرير عقد الزواج المذكور ، واستخلص على نحو سائغ
إشتراك الطاعنة في هذه الجريمة بطريقي الاتفاق والمساعدة ، فإنه لا يعيب الحكم
التفاته عن دفاع الطاعنة من أن مجرد تحرير بيانات عقد الزواج دون اتخاذ
إجراءات توثيقه لا تقوم به هذه الجريمة مادام البادى أنه دفاع ظاهر البطلان . لما كان
إجراءات توثيقه لا تقوم به هذه الجريمة مادام البادى أنه دفاع ظاهر البطلان . لما كان
المظروفين بعد التأكد من سلامة الأختام ، وأطلع عليهما الدفاع وقد ترافع بعد ذلك في
الدعوى ، ثم صدر الحكم المطعون فيه وأورد بمدوناته مضمون عقد الزواج المحرر ، فأن
المعن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ماتقدم ، فان الطعن
برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ، مع إلزام الطاعنة مصاريف
الدعوى المدينة .

### جلسة ۲٤ من ديسمبر سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ إبراهيم عبد المطلب نائب رئيس انحكمة وعضوية السادة المستشارين/ أحمد عبد البارى سليمان ومجدى أبو العلا وهانى خليل نواب رئيس انحكمة وأحمد عمر محمدين.

#### (TTa)

# الطعن رتم ٢٣١٩٦ لسنة ٦٥ القضائية

(١) نقض ،التقرير بالطعن، .

التقرير بالطعن هو مناط انصال المحكمة به، عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة. ولا تتصل به المحكمة ولا يغنى عنه أى إجراء آخر. أساس ذلك؟

عدم تقرير الطاعن بالطعن بالنقض في المكم. أثره. عدم قبول الطعن شكلاً.

(۲) إجراءات المحاكمة، إعلان محكمة الجنايات الإجراءات أمامها، .

إعلان المتهم لحضور جلسة المحاكمة أمام محكمة الجنايات لأقل من الأجل المحدد قانوناً. لا تأثير له على صحة الإعلان. علة ذلك؟

(٣) إجراءات «إجراءات المحاكمة». إعلان. محكمة الجنايات «الإجراءات أمامها».

المواعيد الخاصة بتكايف المتهم بالحضور أمام محكمة الجنايات. مقررة لمصلحة المتهم. عدم تمسكه بعدم مراعاتها أمام محكمة العوضوع. أثره ؟ (٤) إجراءات وإجراءات المحاكمة، . دفاع والإخلال بحق الدفاع.
 ما لايوفرو، . محاماة.

ندب المحكمة محامياً للدفاع عن المتهم وحضوره جلسات المحاكمة من بدايتها وعدم طلبه التأجيل لتوكيل محام أو تحضير دفاعه. لا إخلال بحق الدفاع.

(٥) إجراءات الجراءات المحاكمة، . محاماة . محكمة الجنايات الإجراءات أمامها، .

كفاية حضور محام موكلاً أو منتدباً مع المتهم بجناية.

 (٦) محاماة دفاع «الإخلال بحق الدفاع. ما لايوفره». نقض «أسباب الطعن. ما لا يقبل منها».

استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . أمر موكول إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليد مهنته .

النعى على الحكم بقالة أن المحامى المنتدب لم يوفق في الدفاع عن المتهم. غير مقبول.

(٧) إثبات ،خبرة، . حكم ،تسبيبه . تسبيب غير معيب، .

عدم إيراد تقرير الخبير بكامل أجزائه. لا ينال من سلامة الحكم.

(٨) إثبات ‹اعتراف، محكمة الموضوع ‹سلطتها فى تقدير الدليل، حكم ‹تسبيبه. تسبيب غير معيب، نقض ‹أسباب الطعن. ما لا يقبل منها، دفوع ‹الدفع ببطلان الاعتراف،

لمحكمة الموضوع تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات. تقدير صحة ما

يدعيه المتهم من أن اعترافه أو غيره من المتهمين كان نتيجة إكراه. موضوعى. مادام سائفاً.

النعى على الحكم بالقصور في الرد على الدفع ببطلان الاعتراف. .غير مقبول. مادامت المحكمة لم تعول في إدانة الطاعن على الإقرار المعزو إليه.

مثال انسبيب سائغ للرد على الدفع ببطلان الاعتراف لكونه وليد إكراه.

(٩) حكم دما لا يعيبه في نطاق التدليل، .

الخطأ في الإسناد. لا يعيب الحكم. ما لم يتناول من الأنلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة.

۱ـ لما كان المحكوم عليه الثانى ....... وإن قدم الأسباب فى الميماد إلا أنه لم يقرر بالطعن فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم طبقاً للمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، ولما كان التقرير بالطعن الذى رسمه القانون هو الذى يترتب عليه دخول الطعن فى حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على إعلان ذى الشأن عن رغبته فيه، فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة ولا تتصل به محكمة النقض ولا يغنى عنه أي إجراء آخر، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبوله شكلاً.

٢- لما كان إعلان المتهم لحضور جلسة المحاكمة أمام محكمة الجنايات لأقل من الأجل المحدد في المادة ٣٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية وهي ثمانية أيام قبل الجلسة لا يؤثر في صحة الإعلان لأن ذلك ليس من شأنه أن يبطله كأعلان مستوف

للشكل القانوني وإنما يصح للمتهم أن يطلب أجلاً لتحضير دفاعه استيفاء لحقه في الميعاد الذي حدده القانون وعلى المحكمة إجابته إلى طلبه وإلا كانت إجراءات المحاكمة داطلة.

٣. من المقرر أن المواعيد الخاصة بتكليف المتهم بالحضور أمام محكمة الموضوع بعدم الجنايات مقررة لمصلحة المتهم نفسه، فإذا كان لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بعدم مراعاتها فإنه يعتبر نفسه متنازلاً عنها لأنه قرر أن مصلحته لم تمس من وراء مخالفتها فلا يجوز له من بعد أن يتمسك برقوع هذه المخالفة.

٤. لما كان الثابت من الاطلاع على محضر الجلسة أن الطاعن حضر المحاكمة من بدايتها . وترافع عنه محامية المنتدب على النحو المبين بمحضر جلسة المحاكمة . دون أن يطلب من المحكمة أجلاً لتركيل محام أو تحضير دفاع فإن دعوى بطلان الإجراءات أو الإخلال بحق الدفاع لا يكون لها من وجه .

هراد بما اقتضاه القانون من أن كل متهم بجناية يجب أن يكون له من
 يدافع عنه يتحقق بحضور محام موكلاً كان أو منتدباً بجانب المتهم أثناء المحاكمة
 يشهد إجراءاتها ويعاون المتهم بكل ما يرى إمكان تقديمه من وجوه الدفاع.

٦- لما كان من المقرر أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمراً موكلاً إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليد مهنته، فإن ما ينعى به الطاعن على الحكم من قالة الإخلال بحق الدفاع لعدم توفيق المحامى المنتدب في الدفاع عنه لكونه غير ملم بوقائع الدعوى لا يكون له محل.

٧- من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراده نص تقرير الخبير بكامل
 أجزائه.

٨ لما كان الحكم قد عرض لما دفع به الطاعن من بطلان اعتراف المتهمين لأنه وليد إكراه ورد عليه بقوله: وومن حيث إنه عما أثاره دفاع المنهمين من تعرضهم للإكراه للإقرار بالواقعة بمحضر الاستدلالات فمردود بما هو ثابت من الأوراق من عدم وجود إصابات بأي من المتهمين وأنهم لم يذكروا أن ثمة إكراها وقع على أي منهم لدى سؤالهم بتحقيقات النيابة العامة وأن الدفاع لم يبين نوع الإكراه الذي أورى بتعرضهم له وما إذا كان إكراهاً مادياً أو معنوياً وكيفية حدوثه ولم يدلل بأي طريق على وقوعه عليهم كما أن إقراراهم بالواقعة قد تأيد بأقوال المجنى عليهم الثلاثة وبما ثبت مما توصلت إليه معلومات الشرطة ومن وجود سلاح محدث صوت مرخص للمتهم الثالث بإحرازه وبالتالي فإن إقرار المتهمين بالواقعة قد تساند مع باقي الأدلة المتقدمة على نحو كاف لثبوت التهمة قبل كل من المتهمين الثلاثة وتنتهى المحكمة معه أن ما أثاره الدفاع من تعرضهم للإكراه أمر لم يقم عليه دليل ويتعارض مع باقي أدلة الدعوى وبالتالي إلى عدم صحته، . وكان هذا الذي رد به الحكم على ما أثير بشأن تعييب اعتراف المتهمين سائغاً في تفنيده وفي نفي أية صلة له بأي نوع من الإكراه، وكان من المقرر أن الاعتراف في المواد الجنائية هو من العناصر التي تملك محكمة المرضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها بهذه المثابة أن تقرر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو إليه أو إلى غيره من المتهمين قد انتزع منهم بطريق الإكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة . كما هو الحال في الدعرى المطروحة . فإن تعييب الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله. هذا فضلاً عن أن المحكمة قد أخذت الطاعن بأقوال شهود الإثبات وتقرير المعمل الجنائي ولم تعول في إدانته على الإقرار المعزو إليه ومن ثم فإن ما ينعاه في هذا الخصوص يكون غير سديد.

٩- من المقرر أنه لا يعيب الحكم خطوه فى الإسناد ما لم يتداول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة وكان البين من الحكم المطعون فيه أن ما ينعاه عليه الطاعن من خطئه فى الإسناد فيما نقله عن المجنى عليه ...... بخصوص كون السلاح مخبأ وليس ظاهراً على فرض وجوده - لم يكن له أثر فى منطق الحكم أو فى النتيجة التى انتهى إليها، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا النعى لا يكون مقبولاً.

### الوتىسائع

اتهمت النيابة العامة كلا من (١) ....... (٢) ...... طاعن ١٠ (٣) ..... طاعن ١٠ (٣) .... طاعن ١٠ (٣) ... بأنهم في ليلة .... ١٠ سرقوا المبلغ النقدى المبين قدراً بالتحقيقات والمملوك .... وكان ذلك بالطريق العام وبطريق الإكراه بأن قاموا بإمساك المجنى عليه مدعين أنهم من رجال المباحث وقام المتهم الأول بتهديده بعمدس صوت كان يحمله وأجرى باقى المتهمين تفنيشه مما أوقع الرعب في نفسه الهبينة قدراً بالتحقيقات والمملوكة لكل من ... وكان ذلك المبينة قدراً بالتحقيقات والمملوكة لكل من ... وكان ذلك رجال المباحث وقام المتهم الأول بتهديدهما بمسدس صوت يحمله وأجرى باقى المتهمين تفتيش المجنى عليهما مما أوقع الرعب في نفسهما وشلت مقاومتهما وتمكنوا بهذه الوسيلة من اتمام جريمتهم ٣٠ تداخلوا في وظيفة من الوظائف العمومية وأجروا بهذه الوسيلة من نعير أن تكون لهم صفة رسمية أو إذن بذلك بأن ادعوا أنهم من رجال المباحث وأجروا تفتيش المجنى عليهما المجنى عليهم سالفي الذكر. وأحالتهم إلى محكمة ورجال المباحث وأجروا تفتيش المجنى عليهم سالفي الذكر. وأحالتهم إلى محكمة

جنايات بنها لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المنكورة قضت حضورياً عملاً بالمادتين ١٥٥، ٣١٥/ ثانياً من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات لكل منهم عما أسند إليه من اتهام.

فطعن المحكوم عليه الأخير . . . . . . . . . . . . الخ.

#### المكمسة

ومن حيث أن الطاعن - المحكوم عليه الأخير ........ ينمى على المكم المطعون فيه أنه إذ دانه وآخرين بجريمتى سرقة بإكراه فى الطريق العام وتداخل فى وظيفة عمومية قد شابه بطلان وقصور فى التصبيب وإخلال بحق الدفاع وخطأ فى الإسناد ذلك بأن المحكمة لم تراع ميعاد تكليفه بالحضور أمامها مما حال دون توكيله لمحام يتولى الدفاع عنه، كما أن المحكمة ندبت للدفاع عنه محامياً لم يبد دفاعاً حقيقياً في الدعوى لعدم إلمامه بوقائعها، وعول الحكم على تقرير المعمل الجنائي دون أن يورد مضمونه، كما رد على دفعه بأن إقراره بارتكاب الواقعة بمحضر الضبط كان وليد إكراه بما لا يصلح رداً. هذا فصلاً عن أن الحكم قد أورد في معرض بيانه لمضمون أقوال المجلى عليه الأول ....... أن المتهمين هددوه بسلاح كان يحمله المحكوم عليه الأول وذلك خلافاً لما قرره بالتحقيقات من أن المتهم المشار إليه كان يخفى السلاح بين طيات ملابسه وأنه هدده به بإظهاره إياه، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن تقرير المعمل الجنائي والتي من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها لما كان ذلك، وكان إعلان المتهم لحصور جلسة المحاكمة أمام محكمة الجنايات لأقل من الأجل المحدد في المادة ٣٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية وهي ثمانية أيام قبل الجلسة لا يؤثر في صحة الإعلان لأن ذلك ليس من شأنه أن يبطله كإعلان مستوف للشكل القانوني وإنما يصح للمتهم أن يطلب أجلاً لتحضير دفاعه استيفاء لحقة في الميعاد الذي حدده القانون وعلى المحكمة أجابته إلى طلبه وإلا كانت إجراءات المحاكمة باطلة، وكان من المقرر أن المواعيد الخاصة بتكليف المتهم بالحضور أمام محكمة الجنايات مقررة لمصلحة المتهم نفسه، فإذا كان لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بعدم مراعاتها فإنه يعتبر نفسه متنازلاً عنها لأنه قرر أن مصلحته لم تمس من وراء مخالفتها فلا يجوز له من بعد أن يتمسك

يوقوع هذه المخالفة. لما كان ذلك، وكان الثابت من الاطلاع على محضر الجلسة أن الطاعن حضر المحاكمة من بدايتها - وترافع عنه محاميه المنتدب على النحو المبين بمحضر جلمة المحاكمة - دون أن يطلب من المحكمة أجلاً لتوكيل محام أو تحضير دفاع فإن دعوى بطلان الإجراءات أو الإخلال بحق الدفاع لا يكون لها من وجه لماكان ذلك، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن حضر وقرر أنه ليس لديه محام فنديت المحكمة الأستاذ/ ...... المحامي للدفاع عنه فقبل ولم يرد بمحضر الحلمة ما بغيد أن الطاعن اعترض على حضور المحامي المنتدب ـ وبعد أن اطلع على ملف الدعوى ترافع فيها على الوجه المبين بمحضر الجلسة ولم يثبت أن الطاعن اعترض على ذلك أو أبدى طلباً ما في هذا الشأن، وكان المراد بما اقتضاه القانون من أن كل منهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه يتحقق بحضور محام موكلاً كان أو منتدباً بجانب المتهم أثناء المحاكمة يشهد إجراءاتها ويعاون المتهم بكل ما يرى امكان تقديمه من وجوه الدفاع، وكان استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمراً موكولاً إلى تقديره هو حسيما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليد مهنته. فإن ما ينعي به الطاعن على الحكم من قالة الإخلال بحق الدفاع لعدم توفيق المحامى المنتدب في الدفاع عنه لكونه غير ملم بوقائم الدعوى لا يكون له محل.

لما كان ذلك، وكان الحكم قد أورد مؤدى تقرير المعمل الجنائى وأبرز ما جاء به من أن السلاح المصبوط محدث صوت على شكل مسدس وأنه صالح للاستعمال لإحداث صوت، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بعدم إيراده مضمون تقرير المعمل الجنائى لا يكون له محل لما هو مقرر من أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراده نص تقرير الخبير بكامل أجزائه . لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لما دفع به الطاعن من بطلان اعتراف المتهمين لأنه وليد إكراه ورد عليه بقوله : ومن حيث

إنه عما أثاره دفاع المتهمين من تعرضهم للإكراه للإقرار بالواقعة بمحضر الاستدلالات فمردود بما هو ثابت من الأوراق من عدم وجود إصابات بأي من المتهمين وأنهم لم يذكروا أن ثمة إكراها وقع على أي منهم لدى سؤالهم بتحقيقات النيابة العامة وأن الدفاع لم يبين نوع الإكراه الذي أورى بتعرضهم له وما إذا كان إكراها مادياً أو معنوياً وكيفية حدوثه ولم يدلل بأي طريق على وقوعه عليهم كما أن إقراراهم بالواقعة قد تأيد بأقوال المجنى عليهم الثلاثة وبما ثبت مما توصلت إليه معلومات الشرطة ومن وجود سلاح محدث صوت مرخص للمتهم الثالث بإحرازه وبالتالي فإن إقرار المتهمين بالواقعة قد تساند مع باقي الأدلة المتقدمة على نحو كاف لثبوت التهمة قبل كل من المتهمين الثلاثة وتنتهي المحكمة معه أن ما آثاره الدفاع من تعرضهم للإكراه أمر لم يقم عليه دليل ويتعارض مع باقي أدلة الدعوى وبالتالي، إلى عدم صحته. وكان هذا الذي رد به الحكم على ما أثير بشأن تعييب اعتراف المتهمين سائغاً في تغنيده وفي نفي أية صلة له بأي نوع من الإكراه، وكان من المقرر أن الاعتراف في المواد الجنائية هو من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها بهذه المثابة أن تقرر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو إليه أو إلى غيره من المتهمين قد انتزع منهم بطريق الإكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيم تقديرهما على أسباب سائغة ـ كما هو الحال في الدعوى المطروحة ـ فإن تعييب الحكم في هذا الخصوص بكون في غير محله. هذا فضلاً عن أن المحكمة قد أخذت الطاعن بأقوال شهود الإثبات وتقرير المعمل الجنائي ولم تعول في إدانته على الإقرار المعزو إليه ومن ثم فإن ما ينعاه في هذا الخصوص يكون غير سديد الما كان ذلك، وكان من المقرر أنه لا بعيب الحكم خطؤه في الإسناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة

وكان البين من الحكم المطعون فيه أن ما ينعاه عليه الطاعن من خطئه في الإسناد فيما نقله عن المجنى عليه ....... بخصوص كون السلاح مخبأ وليس ظاهراً -على فرض وجوده - لم يكن له أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى إليها، فإن ما يثيره الطاعن في هذا النعى لا يكون مقبولاً . لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

### جلسة ۲۴ من ديسمبر سنة ۱۹۹۷

برئاسة السيد المنتشار/ محمود عبد البارى نائب رئيس المُكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد حسين مصطفى ونير عثمان نائي رئيس المُكمة ود. صلاح البرعى وعبد الله حمودة.

### (TT3)

## الطعن رقم ١٢ ٩٥ لسنة ٦٣ القضائية

دعوى جنائية ، وقفها، . تزوير ، الإدعاء بالتزوير، . إعلان . دفاع ، الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره، . نقض ، أسباب الطعن . ما يقبل منها، .

تقدير المحكمة جدية الطعن بالتزوير وإيقافها الدعوى وإحالتها للنيابة العامة للتحقيق. يوجب عليها أن تتريص الفصل في الادعاء بالتزوير نهائياً من المحكمة المختصة قبل المضى في نظر الدعوى. أساس ذلك؟

دفاع الطاعن بعدم إعلانه بالحضور أمام النيابة العامة لتحقيق الطعن بالتزوير. جوهرى، يوجب أن تعرض له المحكمة وتمحصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، إغفال ذلك، قصور وإخلال بحق الدفاع.

لما كانت المادة ٢٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه إذا رأت الجهة المنظور أمامها الدعوى وجهاً للسير في تحقيق التزوير تحيل الأوراق إلى النيابة العامة، ولها أن توقف الدعوى إلى أن يفصل في التزوير من الجهة المختصة إذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون عليها، وكان مفاد

ذلك أنه كلما كنانت الورقة المطعون عليها بالتزوير منتجة في موضوع الدعوى المطروحة على المحكمة الجنائية، ورأت المحكمة من جدية الطعن وجها للسير في تحقيقه فأحالته إلى النبابة العامة وأوقفت الدعوى لهذا الغرض ـ كما هو الحال في الدعوى المطروحة ـ فإنه ينبغي على المحكمة أن تتربص الفصل في الإدعاء بالتزوير من الجهة المختصة سواء بصدور أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية أو بصدور حكم في موضوعه من المحكمة المختصة وصيرورة كليهما نهائياً. وعندئذ يكون للمحكمة أن تمضى في نظر موضوع الدعوى الموقوفة والفصل فيها. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في موضوع الدعوى مستنداً في إدانة الطاعن إلى ذلك الشيك دون أن يتربص الفصل في الادعاء بالتزوير، ودون أن يعرض لدفاعه بأنه لم يعلن بالحضور أمام النبابة العامة لتحقيق الطعن بالتزوير مع أنه دفاع جوهري يتصل بالدليل المقدم في الدعوى بحيث إذ صح لتغير وجه الرأى فيها، ومن ثم فقد كان لزاماً على المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع وأن تمحصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، أما أنها لم تفعل والتفتت عنه كلية مقتصرة على تأييد الحكم الغيابي الاستئنافي لأسبابه، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور في التسبيب فضلاً عن إخلاله بحق الدفاع.

### الوتسائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الإدعاء المباشر صد الطاعن بوصف أنه أعطى له بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب. وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه أن يؤدى له مبلغ قرش صاغ على سببل التعويض المؤقت. والمحكمة قضت غيابياً عملاً بمادتي الانهام بحبس المنهم سنة مع الشغل وكفالة ألف جنيه لإيقاف التنفيذ وإلزامه أن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت، عارض وقضى فى معارضته المدنية قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت، عارض وقمد، استأنف، ومحكمة مياط الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف، عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

#### المكمسة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب قد شابه قصور في التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن دفع أمام محكمة ثانى درجة بتزوير الشيك موضوع الجريمة ولجدية دفاعه أمرت المحكمة بوقف الدعوى وإحالتها إلى النيابة العامة لتحقيق التزوير ثم عادت وفصلت فيها دون انتظار الفصل في الإدعاء بالتزوير، والتفتت عن دفاعه بأنه لم يعلن بالحضور أمام النيابة لتحقيق طعنه، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

ومن حيث أنه يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن مثل مع محاميه بجلسة ....... وهى الجلسة الأولى المحددة لنظر استئنافه وقرر أنه يطعن بالتزوير على الشيك موضوع الاتهام صلبا وتوقيعاً فأجلت

المحكمة الدعوى لجاسة ...... لاتخاذ إجراءات الطعن بالتزوير ، وبهذه الجاسة الأخيرة حضر المتهم وقررت المحكمة وقف السير في الدعوى وإحالتها إلى النيابة العامة لاتخاذ شئونها بالنسبة للطعن بالتزوير. وبجلسة ..... وردت من الطعن بالتنزوير ولم يحضر المتهم وأجات لإعلانه لجاسة ...... بجاسة ...... لم بحضر فقضت حضوربا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. عارض المحكوم عليه وبجلسة ...... وهي الجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته مثل الطاعن مع محاميه وقرر أنه لم يعلن بالحضور أمام النباية. لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه ، إذا رأت الجهة المنظور أمامها الدعوى وجهاً للسير في تحقيق التزوير تحيل الأوراق الى النباية العامة، ولها أن توقف الدعوى إلى أن يفصل في التزوير من الجهة المختصة إذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون عليها ، ، وكان مفاد ذلك أنه كلما كانت الورقة المطعون عليها بالتزوير منتجة في موضوع الدعوى المطروحة على المحكمة الجنائية، ورأت المحكمة من جدية الطعن وجها للسر في تحقيقه فأحالته إلى النيابة العامة وأوقفت الدعوى لهذا الغرض - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإنه ينبغي على المحكمة أن تتربص الفصل في الإدعاء بالتزوير من الجهة المختصة سواء بصدور أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية أو بصدور حكم في موضوعه من المحكمة المختصة وصيرورة كليهما نهائياً، وعندنذ يكون للمحكمة أن تمضى في نظر موضوع الدعوى الموقوفة والفصل فيها. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في موضوع الدعوى مستنداً في إدانة الطاعن إلى ذلك الشيك دون أن يتربص الفصل في الإدعاء بالتزوير، ودون أن يعرض لدفاعه بأنه لم يعلن بالحضور أمام النيابة العامة لتحقيق

الطعن بالتزوير مع أنه دفاع جوهرى يتصل بالدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذ صح لتغير وجه الرأى فيها، ومن ثم فقد كان لزاما على المحكمة أن تعرض فى حكمها لهذا الدفاع وأن تمحصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، أما أنها لم تفعل والتفتت عنه كلية مقتصرة على تأييد الحكم الغيابى الاستئنافى لأسبابه، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور فى التسبيب فضلا عن إخلاله بحق الدفاع، مما يوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

### جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٩٧

برناسة السيد المستشار/ عبد اللطيف على أبو النيل نانب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد اسماعيل موسى ومصطفى محمد صادق ومحمد على رجب نواب رئيس المحكمة وإبراهيم العربي عبد المنعم.

#### (TTY)

### الطعن رقم ٤٩٣٠ لسنة ٦٢ القضائية

 (۱) دعوى جنائية ،نظرها والقصل فيها، . نقض ،ما يجوز الطعن فيه من الأحكام، .

العبرة في جواز الطعن بالوصف الذي رفعت به الدعوى وليس بالوصف الذي تقضى به المحكمة.

مثال لطعن جائز في جريمة حيازة وعرض أغذية مغشوشة للبيع.

 (٢) دستور. قانون الفسيره، القانون الأصلح، . محكمة دستورية أغذية . غش .

نص المادتين ١٨،٣/٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها. مؤداه؟

أحكام المحكمة الدستورية في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير. ملزمة الكافة.

الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة. أثره. عدم جواز نطبيقه من اليوم التالي لتاريخ نشره. تعلق الحكم بعدم دستورية نص جنائى، أثره: اعتبار الأحكام الصادرة استناداً إليه كأن لم تكن.

الحكم بعدم دستورية المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فيما تضمنته من معاقبة المخالف لأحكام المادة الثانية من ذات القانون بعقوبة المخالفة إذا كان حس النية. اعتباره في حكم القانون الأصلح. علة ذلك؟

#### (٣) محكمة النقض «سلطتها».

لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى. أساس ذلك؟

(٤) نقض دأثر الطعن،.

من لم يكن طرفاً في الخصومة الاستئنافية. لا يمند إليه أثر نقض.

الحكم. علة ذلك؟

۱ـ لما كان الحكم المطعون فيه وإن صدر في التهمة باعتبارها مخالقة، إلا أنه لما كانت العبرة في قبول الطعن ـ كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ـ هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا وليس بالوصف الذي تقضى به المحكمة ، وكان الشأن في هذه الدعوى أنها أقيمت على الطاعدين على أساس أنها جنحة حيازة وعرض مواد غذائية مغشوشة للبيع ، الأمر المنطبق عليه المواد ٢ ، ٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ١٠ لسنة ١٩٤١ فقضت محكمة الموضوع باعتبار الواقعة مخالفة على أساس أن حيازة وعرض المواد المغشوشة للبيع كان بحسن نية فإن الطعن في هذا الحكم يكون جائزاً.

٢- من المقرر أن المادة ٣/٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغنية وتنظيم تداولها قد حظرت تداول الأغنية إذا كانت مغشوشة، المادة ١٨ من ذات القانون قد نصت على أن ايعاقب من يخالف أحكام المواد٢ ، .... والقرارات المنفذة لها بعقوبة المخالفة وذلك إذا كان المتهم حسن النية على أنه بحب أن يقضي الحكم بمصادرة المواد الغذائية التي تكون جسم الجريمة، . وكان قد صدر بعد الحكم المطعون فيه حكم المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ٢ من ديسمبر ١٩٩٥ في القضية رقم ٢٨ لسنة ١٧ قضائية الستورية، الذي قضى بعدم دستورية نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ المار ذكرها وذلك فيما تضمنته من معاقبة من بخالف أحكام المادة الثانية من هذا القانون بعقوبة المخالفة إذا كان حسن النية، وجرى نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ من ديسمير سنة ١٩٩٥. لما كان ذلك، وكانت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نصت على أن وأحكام المحكمة الدستورية في الدعاوي الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة، وتنشر الأحكام والقرارات المشار البها في الفقرة السابقة في الجريدة الرسمية وبغير مصروفات خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ صدورها ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم، فإذا كان الحكم بعد الدستورية متطفأً بنص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استناداً إلى ذلك النص كأن لم تكن، ويقوم رئيس هيشة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لإجراء مقتضاه، . وكان الأثر المترتب على حكم المحكمة الدستورية المشار إليه هو عدم جواز تطبيق نص المادة ١٨ المار ذكره واعتبار الحكم المطعون فيه الصادر بإدانة الطاعنين استناداً إلى هذا المنص كأن لم يكن، ومن ثم فإن قضاء المحكمة الدستورية سالف

البيان يعتبر في حكم القانون الأصلح للمنهم لما يترتب عليه من صيرورة الفعل الذي دين به الطاعنان فعلاً غير مؤثم.

٣ـ من المقرر أن المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى.

٤ـ لما كان وجه الطعن الذى بنى عليه نقض الحكم لا يتصل بالمنهم الآخر فى الدعوى كما أنه لم يكن طرفاً فى الخصومة الاستئنافية التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ومن ثم لم يكن له أصلاً حق الطعن فيه بطريق النقض فلا يمتد إليه أثر نقضه.

### الوتسائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ ........... وطاعن، - ٢ ......... وطاعن، - ٣ ...... أولا : الأول والثانى : - عرضاً للبيع شيئاً من أغذية الإنسان غير مطابق للمواصفات. ثانياً : الثالث انتج شيئاً من أغذية الإنسان غير مطابق للمواصفات وطلبت عقابهم بمواد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ . ومحكمة جنح مصر الجديدة قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس كل منهم ستة أشهر مع الشغل وكفائة مائة جنيه والمصادرة والنشر. عارض الأول والثانى وقصنى فى معارضتهما بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتعديل الحكم المعارض فيه إلى تغريم كل منهما مائة جنيه وتأييده فيما عدا ذلك. استأنفا

ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية ـ بهيئة استثنافية ـ قضت حضورياً بقبول الاستثناف شكلاً وفي الموضوع بتعيل الحكم المستأنف إلى تغريم كل منهما عشرة جنيهات.

فطعن الأستاذ/ ...... المحامى بصفته وكيلاً عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .... الخ.

#### المعمسة

من حيث إن الحكم المطعون فيه وأن صدر في التهمة باعتبارها مخالفة، إلا أنه لما كانت العبرة في قبول الطعن ـ كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ـ هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا وليس بالوصف الذي تقضى به المحكمة ، وكان الشأن في هذه الدعوى أنها أقيمت على الطاعنين على أساس أنها جنحة حيازة وعرض مواد غذائية مغشوشة للبيع ، الأمر المنطبق عليه المواد ٢ ، ٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢١ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢١ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون عرض ١٩٨٠ لفقضت محكمة الموضوع باعتبار الواقعة مخالفة على أساس أن حيازة وعرض المواد المغشوشة للبيع كان بحسن نية فإن الطعن في هذا الحكم يكون جائزاً، وقد المتوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الواقعة نشكل مخالفة حيازة وعرض مواد غذائية غير صالحة للاستهلاك الآدمى للبيع بحسن نية على السياق المتقدم. لما كان ذلك، وكانت المادة ٣/٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد حظرت تداول الأغذية إذا كانت مغشوشة، وكانت

المادة ١٨ من ذات القانون قد نصت على أن ويعاقب من يضالف أحكاء المواد ٢، ...... والقرارات المنفذة لها بعقوبة المخالفة وذلك إذا كان المتهم حسن النية على أنه يجب أن يقضي الحكم بمصادرة المواد الغذائية التي تكون جسم الجريمة، . وكان قد صدر بعد الحكم المطعون فيه حكم المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ٢ من ديسمبر سنة ١٩٩٥ في القضية رقم ٢٨ لسنة ١٧ قضائية ودستورية، الذي قضى بعدم دستورية نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ المار ذكرها وذلك فيما تضمنته من معاقبة من يخالف أحكام المادة الثانية من هذا القانون بعقوبة المخالفة إذا كان حسن النية، وجرى نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٩٥. لما كان ذلك، وكانت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نصت على أن وأحكام المحكمة الدستورية في الدعاوي الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة، وتنشر الأحكام والقرارات المشار إليها في الفقرة السابقة في الجريدة الرسمية وبغير مصروفات خلال خمسة عشر بوماً على الأكثر من تاريخ صدورها ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم، فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقاً بنص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استناداً إلى ذلك النص كأن لم تكن، ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لإجراء مقتضاه، ، وكان الأثر المترتب على حكم المحكمة الدستورية المشار إليه هو عدم جواز تطبيق نص المادة ١٨ المار ذكره واعتبار الحكم المطعون فيه الصادر بإدانة الطاعنين استناداً إلى هذا النص كأن لم يكن، ومن ثم فإن قضاء المحكمة الدستورية سالف البيان يعتبر في حكم القانون الأصلح للمتهم لما يترتب عليه من صيرورة الفعل الذي دين به الطاعنان فعلاً غير مؤثم. لما كان ذلك، وكان المادة

٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ المنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقصاء ببراءة الطاعنين مما أمند إليهما. لما كان ذلك، وكان وجه الطعن الذى بنى عليه نقض الحكم لا يتصل بالمتهم الآخر في الدعوى كما أنه لم يكن طرفا في الخصومة الاستثنافية التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ومن ثم لم يكن له أصلاً حق الطعن فيه ومن ثم لم يكن له

فهرس هجائي السنــة الثامنة والأربعون جنائي

المبنحة	القاعدة	
		الأحكام الصادرة من الدوائر الجنائية
		(1)
		في النقــــايات
		قى التقـــــابات
		١- صدور قرار مجلس نقابة المحامين بنقل اسم الطاعن من جدول
		المشتغلين إلى جدول غير المشتغلين وخلو الأوراق مما يمس توافر شروط
	1	استمرار قيده بجدول المحامين المتشغلين أنثره ؟
•	١	(الطعن رقم ۲۹۳۵ اسنة ۲۳ ي ـ جلسة ۱۹۹۷/۴)
	نقابات	
		٢- عدم استيفاء التقرير بالطعن في تشكيل مجلس نقابة المحامين
		النصاب القانوني لتوقيعات المحامين. أثره . عدم قبول الطعن شكلاً. لا يغير
		من ذلك تقديم أوراق مستقلة تحمل توقيعات البعض منهم. أساس ذلك؟
v		(الطعن رقم ۲۱۰۵۲ لسنة ۲۲ ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۳۰)
•	' '	(انطفن رقم ۱۱۵۲۱ نسته ۱۱ ق ـ جنسه ۱۱۱/۱۱)
	نقابات	
1		
	1	
ĺ		
j		
I		
ł	- 1	

717

(i)

اتفاق - إتلاف - إثبات - إجراءات - أحداث - أحزاب سياسية - أحوال شخصية - أحوال مدنية - اختصاص - اختلاس أشياء محجوزة - اختلاس أموال أميرية - إخفاء أشياء مسروقة - إخلال بعقد المقاولة - ارتباط - أسباب الإياحة وموانع العقاب - استناف - استجواب - استدلالات - استعراف - استيلاء - اشتباه - اشتراك - إشكال في التنفيذ - إصابة خطأ - إضرار عمدي - اعدام - أعذار قضائية - إعلان - اقتران - إكراه - انتماس إعادة - المرار أماكن - النقار أماكن - أحر إحالة - أمر بألاوجه - إهانة - إيجار أماكن -

#### اتف\_\_\_اق

الاشتراك في الجريمة .لا يلزم التدليل عليه بأدلة مادية محسوسة
 كفامة استخلاصه من أدلة الدعوى وملابساتها.

الاشتراك بطريق الانفاق. هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المنفق عليه.

الاشتراك بطريق المساعدة. مناط تحققه ؟

مثال التسبيب سائغ في جريمة الاشتراك في التربح.

(الطعن رقم ٣٠١٦٠ لسنة ٥٩ق ـ جلسة ٢٠/٥/٧٠)

٢ـ الاتفاق. تعريفه ؟ جواز الاستدلال عليه بطريق الاستئتاج
 والقرائن.

سبق الإصرار. ماهيته؟

لا تصارض بين نفى الحكم قيام ظرف سبق الإصدرار فى حق الطاعدين وبين ثبوت اتفاقهم على الاعتداء على المجنى عليهم. مساءلتهم عن النديجة التي لعقت المجنى عليهم تنفيذاً لهذا الاتفاق دون تفرقة بين محدث الإصابات التي أدت إلى وفاتهم وغيرها. لا يعيه.

اللف التلاف

الصفعة	القاعدة	
۸٠٥	171	(الطعن رقم ۹۰۳۰ نستة ۲۰ ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۷/۲۸)
		إتــــــلاف
		١- جريمة إتلاف الأشجار المؤثمة بالمادة ٣٦٧ عقربات. عمدية.
		القصد الجنائي فيها. مناط تحققه ؟
		عدم استظهار الحكم القصد الجنائي في هذه الجريمة وخلو مدوناته
		من أن الطاعنة تعمدت إتلاف الأشجار. قصور.
Y71	۳۷	(الطعن رقم ٩٦١٠؛ لسنة ٩٩ ق ـ جلسة ١٩٩٧/٣/٣)
		٢- جريمة الإقلاف المنصوص عليها في المادة ٣٦١ عقوبات.
		عمدية. تحدث الحكم عن القصد الجنائي فيها. غير لازم. كفاية أن يكون
		ما أورده من وقائم وظروف مؤديا لقيامه. عدم استظهار الحكم القصد
		الجنائي وخلو مدوناته مما يفيد توافره. قصور.
19.	٧١	(الطعن رقم ۱۹۹۷ لسنة ٦٠ ق جلسة ـ ١/٥/١٩٩٧)
		٣. جريمة الإتلاف المؤثمة بالمادة ٣٦١ عقربات. عمدية. تحقق
		القصد الجنائي فيها يتعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه واتجاه إرادته
		إلى إحداث الإتلاف والتخريب وعلمه بأنه يحدثه بغير حق. وجوب تحدث
		الحكم عنه استقلالا .
		إدانة الحكم الطاعن بجريمة الاتلاف العمدى دون إيراد الأدلة التي
		تساند إليها ودون بيان واقعة الدعوى والأفعال الني اقترفها وكيفية إحداث
		فعل الإتلاف والتخريب وعدم استظهاره توافر القصد الجنائي فيها. قصور.
V£ ·	117	(الطعن رقم ۱۹۲۲۲ لسنة ۲۲ی ـ جلسة ۱۹۹۷/۷/۱)
		<ol> <li>4. جريمة إتلاف المزروعات المؤثمة بنص المادة ٣٦٧ عقوبات.</li> </ol>
		عمدية. القصد الجدائي فيها. تحققه بتحمد الجاني ارتكاب الفعل المدهى عده
		واتجاه إرافته إلى إحداث الإتلاف وعلمه أنه يحدثه بغير حق. صرورة
	1	33, 1 3 1, 1

		إنلاف - إثبات		
الصفحة	القاعدة			
		تعدث المكم استقلالاً عنه أو أن يكون فيما أورده من وقائع ما يكفي للدلالة		
	1	على قيامه.		
		إدانة الطاعن بجريمة إتلاف المزروعات لمجرد نسبب في غرق		
	1	الأرض المنزرعة دون استظهار القصد الجنائي. قصور.		
AT9	177	(الطعن رقم ۱۱۲۹۸ لسنة ۲۲ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۹/)		
	}	إثبــــات		
		بوجه عام :		
	l	١. تقدير الدليل. موضوعي،		
		المجادلة في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى. غير جائز أمام النقض.		
19	۲	(الطعن رقم ۲۰۸ لسنة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱)		
		٢- الإقرارات غير القصائية. تقديرها، موضوعي.		
		مثال لتسبيب سائم الإطراح إقرارات غير قصنائية.		
14	٧	(الطعن رقم ۱۰۸ لسنة ۲۰ ق ـ جلسة ١٩٩٧/١/٥)		
		٣. أصل البراءة قاعدة أساسية لا ترخص فيها. أثر ذلك : عدم ثبوت		
		واقعة الجريمة بغير دليل يقيني جازم لا يدع مجالاً لشبهة أو شك.		
		وجوب أن يكون الدليل مؤدياً إلى ما رتب عليه من ندائج في غير		
		تصف ولا تناقض.		
		حيازة القضاء في الموضوع قوة الأمر المقضى. لا يحول دون النيابة		
		العامة مواصلة التحقيق في الدعوى والتصرف فيها بالنسبة للجاني الحقيقي.		
l		أساس ذلك ؟		
- 1		مثال لحكم صادر بالبراءة من محكمة النقض في جريمة قتل خطأ		
ľ		لدى نظرها موضوع الدعوى .		
71	+	(الطعن رقم ١٩٠٥٠ لسنة ٦٣ ق ـ جلسة ١٩٩٧/١)		
1				
1	ł	٤۔ عدم إلتزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر		
1	}	في تكرين عقيدتها.		
•	ſ	. ,		

		اثبات	
الصفحة	القاعدة		
44	11	طعن رقم ۱۷۱۱۸ نستة ۲۶ی ـ جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۰)	31)
177	14	الطعن رقم ۲۸۱؛ استة ٦٠٠ ـ جلسة ٢٠/١/٢٠)	•
747	47	الطعن رقم ٣٧٠٨ لسنة ٦٥ق ـ جلسة ٢٠/٥/١٩	- ,
**	177	لطعن رقم ۱۳۰۸۱ لسنة ٦٥ق ـ جلسة ١٨/٩/١٨)	•
		. عدم إصرار الطاعن على تقنيم الشيك أمام للمحكمة الاستئنافية .	م
			ثره؟
		دم تقديم أصل الشيك لا ينفى جريمة إصدار شيك دون رصيد.	2
		خذ بالصورة الشمسية. إذا الحمأنت إليها المحكمة.	جواز الا
111	17	طعن رقم ۱۹۹۶ لسنة ۲۰ ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۳	11)
		. الشهادة السلبية دليل إثبات عدم ليداع الحكم وتوقيعه في الميماد	.1
		نها بقاء الحكم خالياً من توقيعه حتى نظر الطعن.	بظی عا
114	۱۷	لطعن رقم ۱۱۴۱ لسنة ٦٠ق ـ جنسة ۱۱/۱/۱/۱۹	1)
		. إقرار شاهد الإثبات كنابة بما يتضمن عدوله عن انهام الطاعن.	.v
		جديد منه. للمحكمة عدم الأخذ به درن بيان سبب ذلك. أخذها	يو قول
	1	يوت. مؤداه. إطراح ذلك الإقرار.	أدلة الا
177	14	طعن رقم ۲۸۱؛ لسنة ۲۰ ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱/۲۰)	( الا
		<ul> <li>ورود أقرال الشاهد على العقيقة العراد إثباتها بجميع نفاصيلها.</li> </ul>	۸
		م. كفاية أن يكون من شأنها أن تودى إلى تلك العقيقة باستنتاج	نير لاز
		ريه المحكمة.	
		- ين أقوال الشهود. موضوعي.	
		ياد أخذ المحكمة بشهادة الشهرد ؟	
		بدل الموضوعي في تقدير الدليل غير جائز أمام النقض.	
177	1,,	طعن رقم ۲۸۱۱ استة ۲۰ ق. جلسة ۱۹۹۷/۱/۲۰)	
	i ''' I	1 (	,

الصفعة	القاعدة	
		٩- الخطأ في الإسفاد . متى لايعيب العكم ؟
177	14	(الطعن رقم ۲۸۱ استة ۲۰ ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱/۲۰)
1.05	100	(والطعن رقم ۱۳۸۰۰ نسنة ۶۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۸)
		, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
		١٠ ـ حق القاصي في تكرين عقيدته من أي دليل أو قرينة يرتاح
		إليها. ما لم يقيده القانون بدليل معين في جرائم التزوير. لم يجعل القانون
		لإثباتها طريقاً خاصاً.
		مبدأ تصاند الأدلة في المواد الجنائية .مؤداه ؟
189	٧.	(الطعن رقم ۱۸۹ لسنة ۶۰ کی۔ جلسة ۱۹۹۷/۱/۲۳)
		١١- إثبات وقوع تزوير المحرر من الطاعن يلزم عنه أن يتوفر في
		حقه ركن العلم بتزويره واستعماله .
		تعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي. غير لازم.
		اطمئنان المحكمة إلى الأدلة التي عولت عليها. مفاده ؟
189	٧.	(الطعن رقم ۱۸۹ لسنة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱/۲۳)
		١٢ـ تطابق أقوال الشهود ومصمون الدليل الفني. غير لازم. كفاية أن
		يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى
		على المواءمة والتوفيق.
777	77	(الطعن رقم ٦١٤٠٨ لسنة ٥٩ق ـ جلسة ٢٥/٢/٢٥)
1		
l		١٣ ـ وجوب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وذكر مؤداها
1	- 1	بطريقة وافية حتى يتضح وجه الاستدلال بها بمجرد الإشارة إليها. غير
1	- 1	كاف. إغفال الحكم بيان ما اشتمات عليه المعاينة ووجه استناده إليها.
		قصور .
740	٤١	(الطمن رقم ٨٦ لسنة ٦٦ق ، جلسة ١٩٩٧/٣/٥)
1	1	, - ,
ı	J	

السفعة	القاعدة	
	ŀ	١٤ـ عدم وجود للمعرر للمزور. لا يترتب عليه هنماً عدم ثبوت
		جريمة الدروير. مرجع الأمر في ذلك إلى قيام الدليل على حصول الدروير
	1	ونسبته إلى المتهم.
		الاشتراك في التزوير. تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية
	1	محسوسة. يكفي للبوته اعتقاد المحكمة بعصوله من ظروف الدعوى
	l	وملابساتها اعتقاداً سائغاً. الجدل الموضوعي. لا يقبل إثارته أمام محكمة
		اللقسن.
		مثا <i>ل .</i>
*40	24	(الطعن رقم ۱۹۰ لسنة ٦٥ ئي ـ جلسة ١٩٩٧/٣/١)
		١٥. تعديد وقت الحادث. لا تأثير له على ثبوت الواقعة. مادامت
		المحكمة اطمأنت بالأدلة التي ساقتها إلى ارتكاب المتهم للحادث.
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غيرجائز أمام النقض.
***	٤٧	(الطمن رقم ۷۲۵۷ لسنة ۶۲ ق. جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۱)
		١٦ـ بطلان النسجيل. لايحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر
		الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى اللنيجة التي أسفر علها
		التسجيل. أخذ المحكمة بأقوال رجال الصبط فيما باشروه من إجراءات ونما
		إليهم من مطومات فيما لا يتصل بالتسجيل المدعى ببطلانه. لا بطلان.
177	٧٠	(الطعن رقم ۲۱۱۶۸ نستة ۲۴ق ـ جلسة ۲۲/۱۹۹۷)
		١٧ـ استناد المحكمة في إدانة المنهم لقول من أقوال محاميه . غير
		جائز. إدانة الطاعن استناداً لإقراره في التحقيقات الإدارية بصحة الواقعة -
		دون بيان مؤداه وتعريات أمن الشركة المجنى عليها دون إيراد مصمونها.
		وأخذه بإقرار محاميه بجاسة المحاكمة بمجز البضائع والتصرف فيها.
		<u>.</u>
•••	٧٣	(الطعن رقم ۸۳۱۰ لسنة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۰/۰)

الصفحة	القاعدة	
		١٨. تساند الأدلة في المواد الجنائية . مودلها؟
••٧	٧٣	(الطعن رقم ۸۳۱۰ نسنة ۲۰ ق ـ جلسة ٥/٥/١٩٩٧)
		١٩. الأدلة في جريمة الزنا قبل شريك المرأة الزانية المنصوص عليها
		في المادة ٢٧٦ عقوبات. ماهيتها؟
		اشتراط كون الأدلة في جريمة الزنا مؤدية بالذات ومباشرة إلى ثبوت
		الزنا. غير لازم . كفاية أي دليل فيها يمتمد منه القاصي اقتناعه بأن الزنا
		قد وقع فعلاً.
		للمحكمة استكمال الدليل. اهتداء بالعقل والمنطق.
376	۸۵	(الطعن رقم ۲۰۸۸۹ لسنة ۲۲ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۹
		<ul> <li>٢٠ لمحكمة الموضوع أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما يؤدى عقلاً</li> </ul>
		إلى النتيجة التي انتهت إليها.
		لا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً على الواقعة المراد إثباتها .
		كفاية استخلاصه بالاستنتاج من الظروف والقرائن.
٥٩٣	۸٧	(الطعن رقم ۱۳۰۲۳ لسنة ۲۲ق ـ جلسة ۱۸/۱۹۹۷)
		٢١. حسب الحكم أن يورد الأدلة المنتجة التي تحمل قضاءه. تعقب
		المنهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه. غير لازم. النفاته عنها. مفاده
- 1		إطراحها
111	47	(الطعن رقم ٢٠١٦٥ لسنة ٩٥ق ـ جلسة ٢٠/٥/٢٠)
		٢٧- بطلان التسجيل. لا يحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر
I		الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها
]	}	التسجيل. لا ينال من سلامة الحكم ما استطرد إليه تزيداً بعد استيفائه أدلة
- 1	- 1	الأدانة.
I		المجدل المومنوعي في تقدير أدلة الدعوى. غير جائز. أمام اللقض.

الصفحة	القاعدة	
747	47	(الطعن رقم ۳۷۰۸ نسنة ۲۰ ق ـ جنسة ۲۰ (۱۹۹۷)
		٢٢- إنتبات العكم فى أكـثر من موصنع أن المشهم تقاصنى الرشوة.
		النمى عليه بالقصور لعدم بيان مبلغ الرشوة . غير مقبول .
747	47	(الطعن رقم ۳۷۰۸ لسنة ۲۰ق ـ جلسة ۲۰/۰/۱۹۹۷)
		٢٤ العبرة في الإثبات باقتناع القاصي واطمئنانه إلى الأدلة
		المطروحة عليه. عدم التزامه باتباع قواعد الإثبات المدنية والتجارية .
		النعى على المحكمة عدم استجابتها لتحقيق الطعن بالإنكار أوطلب توجيه
		اليمين الحاسمة للمدعى بالحقوق المدنية . غير مقبول . أساس ذلك؟
		سماع المدعى بالحقوق المدنية كشاهد وحلفه اليمين. جائز. المادة
		۲۸۸ إجرامات.
		النعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها. غيرجائز.
		مثال .
775	44	(الطعن رقم ۱۸۳۷۷ نسنة ۲۲ق ـ جلسة ۲۷/۱۹۹۷)
		٢٥. أوراق المستشفى لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى.
		تخضع لتقدير محكمة الموضوع.
۸۰۰	171	(الطعن رقم ۱۹۹۰ لسنة ۱۳۰ ـ جلسة ۱۹۹۷/۷/۲۸)
		٢٦_ الأدلة في المواد الجنائية . اقناعية . للمحكمة الالتفات عن دليل
		- النفي ولو حملته أوراق رسمية. مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتتم
		مع العقيقة التي أطمأنت إليها .
		المدل المرصوعي في تقدير الدليل ووزن عناصر الدعوى واستنباط
		معتقدها. غيرجائز أمام اللقض.
<b>AA</b> .	177	(الطعن رقم ١٣٠٨١ لسنة ١٥٠٠ جلسة ١٩٩٧/٩/١١)
1871	7.7	(والطمن رقم ۲۲۱۲۷ استة ۱۳ی ـ جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱)

الصفعة	القاعدة	T
11.7	710	(والطعن رقم ۲۲۱۸۵ نستة ۲۵ی ـ جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)
		٧٧. ليراد المكم مــا أثاره الدفـاع من تناقض بين الدليلين القــولى 
**	188	والغنى. (الطعن رقم ١٣٠٨١ لسنة ٦٥ق ـ جلسة ١٩٩٧/٩/١٨)
		٢٨- الأدلة في المواد الجنائية إقناعية. للمحكمة الالتفات عن دليل
		النفى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح فى العقل أن يكون غير ملتم مع المقيقة الذي الحمأنت إليها.
970	12.	(الطعن رقم ۱۳۶۱ نسنة ۲۰ق. جلسة ۱۹۹۷/۹/۲۰)
		٢٩. تقدير المحكمة الدليل في دعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى
		أخرى. أساس ذلك؟
117	127	(الطعن رقم ۱۳۹۰۹ لسنة ۲۲ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۹/۲۸)
		٣٠. عدم تقيد القاصني بما نصمنه حكم مسادر في واقعة أخرى على
		نف <i>س</i> المتهم .
- 1		الجدل تقدير الدليل. لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.
117	124	(الطعن رقم ۱۳۹۰۹؛ لسنة ۲۲ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۹/۲۸)
l		٣١. إيراد الحكم مؤدى أقوال المبلغ وفعوى تقرير خبير الأصوات من
1	1	بين أدلة الإدانة. كفايته للتدليل على ثبوت الصورة التي اقتنعت بها
ļ	ı	المحكمة. ينحسر معه النمي على الحكم بالقصور.
110	129	(الطعن رقم ۱۳۸۵ لسنة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲)
		٣٢. تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه؟

		إنبات
الصفحة	القاعدة	
		الجدل الموضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر
		الدعوى واستنباط معتقدها. غير جائز إثارته أمام النقض.
990	129	(الطعن رقم ۱۳۸۵ لسنة ٦٥ق ـ جلسة ١٩٩٧/١٠/٢)
		٣٣ـ الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم . ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر
		على عقيدة المحكمة.
		مثال .
14	10.	(الطعن رقم ۱۹۰۳۱ لسنة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱۰/٤)
		٣٤. مجرد وجود عجز في حساب الموظف العام. عدم اعتباره بذاته
		دليلاً على حصول الاختلاس. علة ذلك؟
		الأحكام الجنائية. وجوب أن تيني على الجزم واليقين.
1-44	107	(الطعن رقم ۱۳۹۱۰ لسنة ۶۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱۰)
		٣٥. تقدير الأدلة لكل مشهم من اختصاص محكمة الموضوع.
		الاطمئنان إليها بالنمية لمنهم دون آخر.
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في
		وزن عناصر الدعوى.غير جائز أمام النقض.
1-01	100	(الطعن رقم ۱۳۸۰ لسنة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۸)
		٣٦ـ حق محكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها من أي دليل تطمئن
		اليه. مادام له مأخذه من الأوراق.
1131	172	بود سام به محدد من دوروی. (الطعن رقم ۲۲۵۰ اسنة ۲۳ ق ـ جلسة ۲۸/۱۹۷۷)
1777	191	(المعنى رقم ۱۹۵۷ لسنة ۶۰ ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۷)
1111	'``	(المعلق روم ۱۱۱۱ عمد ۱۰ ای د جسد ۱۱/۱۱/۱۱ )
		٣٧. اتفاق مصممون وفحوى أقوال المجنى عليها مع ما استخلصه
		المكم منها . لا خطأ في الإسناد .

الصفحة	القاعدة	1
1174	100	(الطعن رقم ۲۲۱۷ لسنة ۲۵ ی ـ جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۳)
	1	٣٨ كون المتهم صاحب المصلحة في التزوير لا يكفي بذاته لثبوت
	1	ارتكاب ذلك الفعل أو اشتراكه فيه . مادام ينكر ارتكابه له . إغفال الحكم بيان
	]	أركان جريمة التزوير وارتكاب الطاعن له بنفسه أواشتراكه فيه والتدليل
	j	على ثبرت تزويره المستندات التي قدمها للمجنى عليهم. قصور. يعييه.
1271	111	(الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٦٣ق ـ جلسة ١٩٩٧/١٢/١٥)
		٣٩. الأدلة التي يعول عليها العكم. لا يلزم فيها أن ينبئ كل منها
	1	
	l	ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى. كفاية أن تكون الأدلة في
		مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها.
		لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذي استندت إليه المحكمة
		صريحاً ومباشراً في الدلالة على ما استخاصته المحكمة. لها تكوين
		عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى بطريق الاستنتاج والاستقراء
		وكافة الممكنات العقلية . مادام استخلاصها سائغاً.
1111	44.	(الطعن رقم ١٦٠١٠ لسنة ٦٠ق ـ جلسة ١٩٩٧/١٢/١٧)
		راجع أيصاً:
		إثبات ءاعتراف،
		(القاعدة رقم ٧٢ بالصحيفة رقم ٤٩٣)
		وإثبات اأوراق رسمية،
		(القاعدة رقم ٣٣ بالصحيفة رقم ٢٣٦)
1		وإثبات ،خبرة،
l		(القاعدة رقم ١٥٧ بالصحيفة رقم ١٠٥٤)
1	j	وإثبات اشهودا
	1	(القاعدتان رقما ١٥٥، ١٧٤ بالصحيفتين رقمي ١٠٤١، ١١٦١)
- 1	1	واستدلالات
1	ı	(القاعدة رقم ١٢١ بالصحيفة رقم ٧٨٦)
		واشتراك

		إثبات	, ,
الصفعة	القاعدة		
		(القاعدة رقم ٩٢ بالصحيفة رقم ٦١٦)	
		وتبديد	
		(القاعدة رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٧٨١)	
		وحكم اتسبيبه. تسبيب غير معيب،	
		(القاعدتان رقما ۱۹۳،۱۰۳ بالصحيفتين رقمي ۱۸۹،۱۸۳)	
		وحكم احجيتها	
		(القاعدة رقم ١٤٣ بالصحيفة رقم ٩٤٦)	
		ودفوع الدفع بتلفيق التهمة ،	
		( القاعدة رقم ١٢٦ بالصحيفة رقم ٨٢٥ )	
		ودفوع الدفع بنفى التهمة،	
		(القاعدة رقم ۱۷۲ بالصحيفة رقم ۱۱٤۲ )	
		وسب وقذف	
		(القاعدتان رقما ٦٤، ١٨٦ بالصحيفتين رقمي ٤٣٦، ١٢٢٥)	
		ومحكمة الموضوع اسلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة	
		ى،	الدعو
		(القاعدتان رقما ۲۱۰،۱۱۶ بالصحيفتين رقمي ۲۶۲،۷۶۹)	
		ومحكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليل،	
		عد أرقام ٥١، ١٣٦، ١٨٧ بالصفحات أرقام ٣٦٣، ٨٢٥، ١٢٣٤)	(القوا.
		ونقض السباب الطعن. ما لا يقبل منها،	
		(القاعدة رقم ۱۷۲ بالصحيفة رقم ۱۱٤۲)	
1		اعــــتراف	
		١- الاعتراف في المسائل الجنائية . من عناصر الاستدلال. تقدير	
		نه وقيمته في الإثبات وما إذا كان قد انتزع من المتهم بطريق الإكراء.	صحة
		وعي.	موحنو
	1		

إطالة مدة النحقيق مع المتهم. لا يمثل إكراها. إلا إذا نعمد المحقق ذلك بغية الحصول منه على اعتراف.

الصفحة	القاعدة	
		حق المحكمة الأخذ باعتراف المتهم في خصوص ضربه المجنى عليه
	l	وإحداث إصابته دون ما قرره في خصوص الأدلة المستخدمة في الاعتداء.
		أساس ذلك؟
197	77	(الطعن رقم ۲۵۳ لسنة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۲/۱٦)
	1	
	ł	٢. الاعتراف في المسائل الجنائية. تقدير صحته وقيمته في الإثبات.
	i	مومنوعي.
		تقدير محكمة الموضوع عدم صحته ما ادعاه المتهم من أن اعترافه
		كان وليد إكراه. لا معقب عليها. مادام سائغاً.
		مثال لتسبيب سائغ في الرد على دفع ببطلان الاعتراف لصدوره
		نحت تأثير إكراه.
44.	٤٦	(الطعن رقم ۲۲۸۰۰ لسنة ۲۴ق ـ جلسة ۲۹۹۷/۳/۱۰)
***	٤٧	(والطعن رقم ۷۲۵۷ لسنة ۲۱ق ـ جلسة ۲۱(۳/۱۳)
ev7	۸٦	(والطعن رقم ۱۶۷۸۰ لسنة ٦٦ق ـ جلسة ١٥/٥/١٩٩٧)
1127	174	(والطعن رقم ١٦٢٣١ لسنة ٦٥ق ـ جلسة ٢١/١١/٢١)
		٣. الدفع بحصول الاعتراف نتيجة قبض باطل لأول مرة أمام
		النفض. غير مقبول.
777	٥١	(الطعن رقم ۳۰۷۲ لسنة ٦٥ق ـ جلسة ١٩٩٧/٣/١٦)
		٤۔ عدم تعويل الحكم على الدليل المستمد من استجواب أو اعتراف
		الطاعن ينحسر معه لإلتزام بالرد على الدفع ببطلانهما.
198	٧٢	(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٦٥ ق ـ جلسة ١٩٩٧/٥/٤)
1	1	
	l	٥ـ تطابق اعتراف المتهم ومضمون الدليل الغني. غير لازم. كفاية أن
		يكون الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على
j	]	الملاءمة والتوفيق.
۲۷۰	٨٦	(الطعن رقم ١٤٧٨٠ لسنة ٦٦ق ـ جلسة ١٩٩٧/٥/١٥)

	_	المات
الصفحة	القاعدة	
		٦. حصول الاعتراف أمام المحكمة. لا يجوز للقاضي أن يضع له
		قيوداً من عند نفسه . حد ذلك؟
	İ	استناد الحكم في الإدانة إلى اعتراف الطاعن. إنتهاؤه في أسبابه إلى
		انكاره التهمه. ويعيبه.
717	47	(الطعن رقم ۲۷۰۸ لسنة ۲۰ تی ـ جلسة ۲۵/۵/۱۹۹۷)
		٧. نقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات. وما إذا كان قد انتزع
		بطريق الإكراه أو أثر إجراء باطل ومدى صلته واستقلاله عن هذا الإجراء.
		موضوعی .
		الجدل في تقدير الدليل. غير جائز أمام اللقض.
Via	118	(الطعن رقم ۹۱۰۹ لسنة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۷/۳)
		٨ صحة الاعتراف والاستناد إليه كدليل في العكم. شرطه. إدلاه
		المتهم به وهو في كامل إرادته ووعيه.
		الاستناد إلى اعتراف صادر من المتهم في حالة فقدان الإرادة. غير
		<b>ج</b> ائز .
٧٨٦	171	(الطعن رقم ٩٣٦٧ لسنة ٦٥ق ـ جلسة ١٩٩٧/٧/٢١)
		٩. تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات. موصوعي. مادام
		ساتغاً.
170	157	(الطعن رقم ٤٤٦٧ لمنة ٦٦ق ـ جلسة ١٩٩٧/٩/٧٩)
		١٠ـ عدم ادعاء الطاعنين أن اعترافهما بمحضر الجاسة جاء على
		خلاف ما تصملته مدونات الحكم، اللعي عليه بالقصور في هذا الشأن، غير
		مقبول .
1127	174	(الطعن رقم ١٦٢٣١ لسنة ٦٥ي ـ جلسة ٢١/١١/١١)
ı	,	

الصفحة	القاعدة	
	l	. Color of Colors all oil and Nice and Illian A
	ŀ	١١- دفع الطاعن ببطلان اعترافه بالتحقيقات لكونه وليد إكراء مطوى
	1	تعلل في هبسة انفرادياً بالسجن. اعتباره غير جدى. باعترافه بالجريمة
		أمام المحكمة . أثر ذلك؟
	ł	المحبوسون احتياطياً. إقامتهم في أماكن منفصلة عن غيرهم من
	l	المسجونين. أساس ذلك؟
	l	حبس الطاعن الفرادياً بالسجن ـ بفرض وقوعه ـ لا يمثل إكراهاً معنوياً
	ł	مبطلاً لاعترافه. مادام لا يدعى وجود محبوسين احتياطياً غيره في السجن
		رقت حبسه.
		للمحكمة الالتفات عن الدفاع القانوني ظاهر البطلان.
1771	144	(الطعن رقم ۱۸۸۲۳ لسنة ٦٠ق ـ جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)
		١٢. حق المحكمة لأخذ باعتراف المتهمين بالتحقيقات ويمحضر
		الجلسة. باعتباره حجة عليهم. منى اطمأنت إليه.
1771	4.4	(الطعن رقم ٩٨٨٦ لسنة ٦٥ق ـ جلسة ١٩٩٧/١٢/٢)
		١٢ـ لمحكمة الموضوع تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات.
		تقدير صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه أو غيره من المتهمين
		كان نتيجة إكراه . موضوعي . مادام سائغاً .
		النمى على الحكم بالقصور في الرد على الدفع ببطلان الاعتراف.
		غير مقبول. مادامت المحكمة لم تعول في إدانة الطاعن على الإقرار المعزو
		اليه .
1		مثال لتسبيب سائخ للرد على الدفع ببطلان الاعتراف لكونه وليد
]	ı	إكراه .
1111	770	(الطعن رقم ٢٣١٩٦ لمنة ٦٥ق ـ جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٤)
	ł	راجع أيمناً :
	- 1	دفوع والدفع ببطلان الاعتراف
ı	Į	

اثبات ۲۰

		انبات
الصفحة	القاعدة	
		(القاعدة رقم ٩٦ بالصحيفة رقم ٦٤٢)
		ونقض وأسباب الطعن. ما لا يقبل منها،
		(القاعدة ٨٦ بالصحيفة رقم ٥٧٦)
	ŀ	أوراق رسمية :
		١. لمحكمة الموضوع أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق
		رسمية. ماداء يصح في العقل أن يكون غير ملتله مع الحقيقة التي اطمأنت
		إليها من باقى أدلة الدعوى.
***	77	(الطعن رقم ٦١٤٠٨ لسنة ٩٥ق ـ جلسة ٢٥/٢/٢)
		٢- إصدار المحكمة حكماً على مشهر ثبت أنه حدث وقت ارتكابه
		الجريمة. عدم تقدم النيابة العامة إلى المحكمة للقضاء بإلغاب حكمها. أثره:
		عدم جواز طعنها في هذا الحكم، أساس ذلك؟
709	٠.ه	(الطعن رقم ۳۰۹۲ لسنة ۱۵ ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۱)
		٣. الآدلة في المواد الجنانية. إقناعية.
		للمحكمة الالتفات عن دليل اللغي ولو حملته أوراق رسمية. مادام
		يصح في العقل أن يكون غير ملتلم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقي
		أدلة الدعوى.
11.7	710	(الطعن رقم ۲۲۱۸۰ لسنة ۱۰ ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)
		راجع أيضاً :
		إثبات ،بوجه عام، .
		(القاعدة رقد ١٤٠ بالصحيفة رقد ٩٢٥)
		حــــبرة :
		١- تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن.
		موضوعی.
٧٩	14	(الطعن رقم ۲۸۲۰۹ لسنة ۲۶ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۲)

لِثبات \_\_\_\_\_لِثبات

الصفحة	لقاعدة	
171	71	<ul> <li>٢- اطمئنان المحكمة إلى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت إلى التحليل وأخذها بالنتيجة التي انتهى إليها. مجادلتها في ذلك. غير مقبولة.</li> <li>( الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٣٠ق - جلسة ١٩٩٧/٢/١٧)</li> <li>٣- عدم إيراد نص تفرير الخبير بكامل أجزائه. لا ينال من سلامة الحكم.</li> </ul>
178	71	(الطعن رقم ۸۹۰ لسنة ٦٥ق ـ جلسة ١٩٩٧/٢/١٢)
077	1 14	(والطعن رقم ٥٨٧٧ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ٢١/٥/١١)
170	157	(والطعن رقم ١٤٤٧ لسنة ٦٦ق ـ جلسة ١٩٩٧/٩/٢٩)
1.01	100	(والطعن رقم ۱۳۸۰ لسنة ٦٥ق ـ جلسة ١٩٩٧/١٠/٨)
1477	71.	(والطعن رقم ۱۲۵۳۹ لسنة ٦٥ق ـ جلسة ١٩٩٧/١٢/٨)
1171	110	(والطعن رقم ۲۳۱۹۱ لسنة ٦٥ق ـ جلسة ۲۲/۱۲/۲٤)
***1	**	<ul> <li>ثانيا الله الله الله الله الله الله الله ال</li></ul>
*7.4	۲۸	<ul> <li>د. تقدير آراء الخبراء . موضوعي .</li> <li>عدم النزام المحكمة بندب خبير آخر أو إعادة المأمورية لذات الخبير أو الرد على الطعون العوجه إليه . مادامت لم تجد فيها ما يستحق الالتفات إليه .</li> <li>الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة . غير جائز أمام النقض .</li> <li>(الطعن رقم ٣٨٣٣ لمئة ٣٥٥ ي . جلسة ٣١٩٧/٣/١)</li> <li>٢. تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم . موضوعي .</li> </ul>
		- حصير اراه المحكمة بندب خبير آخر. مادام أن استنادها إلى الرأى

		الم
الصفعة	القاعدة	الذي انتهى إليه لا يجافي المقل والمنطق.
	٤٧	الطعن رقم ۷۷۵۷ نسته ۲۱ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۱)
TTO	• • •	
		٧ تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من
		اعتراضات. موضوعي، عدم إلتزام المحكمة بالرد على الطمن الموجه إلى
		تقرير الخبير الذي أخذت به . علة ذلك ؟
777	٥١	(الطعن رقم ۳۰۷۲ لسنة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۱)
1.05	100	(والطعن رقم ۱۳۸۰ لسنة ٦٥ق ـ جلسة ١٩٩٧/١٠/٨)
		٨ عدم تكرار الحكم سرده تقرير الخبير. لا يعيبه. إيراد مؤداه. كفايته
		بياناً له .
***	94	(الطعن رقم ۳۰۸۰ لسنة ۲۰ ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۷)
		٩- حق الخبير المعين في التحقيق. أن يستعين برأى عيره في القيام
		بمأموريته.
		ستناد الحكم إلى أقوال خبير استعين به في الدعوى بعير حلف يمين .
		لا بعيبه. ماداء قد أدى يعيباً عند مباشرته لوطيفته. علة ذلك؟
101	111	(الطعن رقم ۱۱۰۷۶ لسنة ۲۰ق ـ جلسة ۲۹/۲۹)
		, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
		١٠ـ ايراد الحكم مؤدى أقوال المبلغ وفحوى تقرير خبير الأصوات من
		بين أدلة الإدانة. كفايت للددليل على ثبوت الصورة التي افتنعت بها
		المحكمة، ينحسر معه النعي على الحكم بالقصور.
		الطعن رقم ۱۳۸۵۳ لسنة ۲۰ جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲)
```	127	(الطفل رقم ۱۲۸۵۱ لسته ۱۵ ق ـ جسته ۱۹۱۲/۱۱۰۱)
		of the shirt of th
		١١- استناد الحكم إلى ما جاء بتقرير خبير تفريغ الشرائط المسجلة .
1		كقرينة معززة لأدلة الثبوت الأساسية التي بني عليها قصاءة. لا يعيبه.
110	119	(الطعن رقم ۱۳۸۵۳ لسنة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲)
1	1	

الصفحة	القاعدة	
		١٢ النعى ببطلان تقرير لجنة الجرد. غير مجد. مادام أن الحكم لم
		يتساند إليه في الإدانة.
1.74	107	(الطعن رقم ۱۹۴۱ لسنة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱۰)
		١٣. عدم ترتب البطلان على مخالفة النصوص المنظمة للمضاهاة.
	Į.	أساس ذلك؟
	1	منازعة الطاعن فيما انتهى إليه تقرير المعمل الجنائى الذى اطمأنت
		إليه المحكمة جدل موضوعي. عدم التزامها بالرد عليه.
1.01	100	(الطعن رقم ۱۳۸۰۰ نسنة ۶۰ق ـ جنسة ۱۹۹۷/۱۰/۸)
		را <b>جع أيضاً</b> :
		حکم ،تسبیبه ـ تسبیب محیب،
		(القاعدة رقم ۱۰۲ بالصحيفة رقم ۱۰۲۲)
		ومحكمة الموصوع اسلطتها في تقدير الدليل،
		(القواعد أرقام ٧٩، ١٢٤، ١٢٦ بالصفحات رقم ٥٣٢، ٨٠٥، ٨٢٥)
		مواد مخدرة .
		(القاعدة رقم ٩١ بالمحيفة رقم ٦١٠)
		ونقض أسباب الطعن. ما لا يقبل منهاه .
		شـــهدد:
		<ul> <li>محكمة ثانى درجة تحكم فى الأصل على مقتصى الأوراق. عدم</li> <li>النزامها إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة.</li> </ul>
14	,	الترامه إلا بسماع السهود الذين خان يجب سماعهم المام محمد ازن درجه. (الطعن رقم ۲۰۸ لسنة ۳۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱)
``	<u> </u>	(الطعن رقم ۱۰۸ نسته ۱۰ ق ـ چنسه ۱۰/ (۲۰۱۲)
		٢ـ جريمة البلاغ الكاذب. شرط قيامها؟
		الشاهد الذي يمنمن شهادنه انهاما كاذباً أثناء إدلائه بأقراله بناء على
		استدعاء السلطة العامة له . لا يرتكب جريمة البلاغ الكاذب .علة ذلك؟
٤٣		(الطعن رقم ۱۷۹۰۲ لسنة ۲۱ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱/۸
- 1	ł	

اثدات ۲٤

		إنبات
الصفحة	القاعدة	
	l	
	1	٣. المنازعة في سلامة ما استخلصه الحكم من أوراق الدعوى وأقوال
	ļ	الشهود . جدل موضوعي. لا تجوز إثارته أمام النقض.
		وزن أقوال الشهود . موضوعي.
177	14	(الطعن رقم ٤٧٨١ لسنة ٦٠ق ـ جلسة ١٩٩٧/١/٢٠)
		٤. استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى. موضوعي. مادام
		سائغاً .
		حق المحكمة أن تأخذ بشهادة شاهد دون قول شاهد آخر . دون بيان
		العلة .
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز أماء محكمة النقض.
101	**	(الطعن رقم ۳۰۱۳۸ نسنة ٥٩ق ـ جلسة ٢/٢/٢١)
		د وزن أقوال الشاهد وتقديرها. موضوعي.
		أخذ المحكمة بأقوال الشاهد، مفاده : إطراحهاجميع الاعتبارات لحملها
		على عدم الأخذ بها.
177	77	(الطعن رقم ۲۱۲۰۸ لسنة ۹۹ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۲/۲۰)
71.	41	(والطعن رقم ٣٠١٦٤ لسنة ٥٩ق ـ جلسة ٢٠/٥/٢٠)
V14	111	(والطعن رقم ٩١٦٦ لسنة ٦٥ق ـ جلسة ١٩٩٧/٧/١)
۸۸٠	188	(والطعن رقم ۱۳۰۸۱ لسنة ۲۵ ـ جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)
		٦. تناقض أقوال الشاهد، لا يعيب الحكم، مادام استخلص العقيقة منها
		بما لاتناق <i>ض ف</i> يه .
177	77	(الطعن رقم ۲۱۲۰۸ نسنة ۵۹ی ـ جلسة ۱۹۹۷/۲/۲۰)
79.		(والطعن رقم ۳۲۸۱ لسنة ۲۰ی ـ جلسة ۲۳۸/۱۹۹۷)
***	11	(والطعن رقم ۲۹۷۲۱ لسنة ٥٩ق ـ جلسة ٢٠/١/١٠)
1701	144	(والطعن رقم ١٨٢٩٥ لسنة ٦٥ق ـ جلسة ١١/١١/١١)
- 1	- 1	(30-3)

		<del></del>
الصفحة	قاعدة	<u> </u>
1701	٧.٠	(والطعن رقم ۲۰۹۹۰ لسنة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱)
		٧- عدم النزام المحكمة بسرد روايات الشاهد المنعددة . كفاية أن تورد
	ł	منها ما تطمئن إليه. للمحكمة الأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشاهد في أية
	1	مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون بيان العلة.
***	77	(الطعن رقم ۱۱۶۰۸ لسنة ٥٩ق ـ جلسة ١٩٩٧/٢/٢٥)
1701	7.7	(والطعن رقم ۲۰۹۹۱ نسنة ۱۵ ی ـ جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱)
		٨. خصومة المجنى عليه مع المنهم. لا تمنع من الأخذ بشهادته. متى
	1	كانت على بينة بالظروف التي أحاطت بها. علة ذلك؟
***	77	(الطعن رقم ۱۱۴۰۸ لسنة ۹۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۲/۲۰)
		٩. تطابق أقوال الشهود ومصممون الدليل الفني. عبير لازم. كفاية أن
		يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى نناقصاً يستعصى
	i	على المواءمة واللوفيق.
***	77	(الطعن رقم ٦١٤٠٨ لسنة ٥٩ق ـ جلسة ٢٥/٢/٢٩٩)
119	"	(والطعن رقم ۲۹۷۱۱ لسنة ٥٩ق ـ جلسة ٢٠/٤/١)
		١٠. حق المحكمة في الإعراض عن قالة شهود النفي. ما دامت لا
	1	نتق بما شهدوا به. عدم التزامها بالإشارة إلى أقوالهم. مادامت لم تعول
		عليها .
		الجدل في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى. غير مقبول أمام
***	77	النفض. (الطعن رقم ۱۱۶۰۸ لسنة ٥٩ق ـ جلسة ١٩٩٧/٢/٢)
		۱۱. طلب سماع شهود نفي. دفاع موضوعي. وجوب أن يكون
		الفصل فيه لازماً للفصل في موضوع الدعوى وإلا كانت المحكمة في حل

الصفحة	القاعدة	
		من الاستجابة إليه أو الرد عليه في حكمها.
777	77	(الطعن رقم ۲۱۲۰۸ لسنة ٥٩ق ـ جلسة ٢٩٩٧/٢)
		١٢ـ عدم جواز تدخل المحكمة في رواية الشاهد ذاتها وأخذها على
		وجه يخالف صريح عباراتها أوإقامة قضائها على وجه يناقضها. حقها في
		الأخذ بها متى اطمأنت إليها وإطراحها إن لم تثق بها.
44.	£·	(الطعن رقم ۲۰۰۶ لسنة ۲۰ق -جلسة ۱۹۹۷/۳)
		١٣ ـ للمحكمة الإعراض عن طلب سماع شهود النفي . مادام أن
		الطاعن لم يتبع الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢١٤ مكرراً
		لإجراءات.
۳۰۱	íí	(الطعن رقم ۲۱۲ مسنة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۳/۱)
		١٤ ـ حق المحكمة في الأخذ بأقرال الشاهد في محضر الشرطة . متى
		اطمأنت إليها .
44.	٤٦	(الطعن رقم ۲٤۸۵۰ لسنة ٦٤ق ـ جلسة ١٩٩٧/٣/١٠).
		١٥۔ حق محكمة الموضوع في تقدير الأدلة والأخذ بما نرتاح إليه
		منها. لها التعويل على قول شاهد ولو خالف قولاً لشاهد آخر. دون بيان
		العلة .
	l	أخذ المحكمة بشهادة شاهد. مفاده ؟
	J	وزن أقوال الشهود. موضوعي. المجادلة في ذلك أمام النقض غير
ĺ		<b>جائزة</b> .
777	۰۱	(الطعن رقم ۳۰۷۲ لسنة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۱)
		١٦. إحالة الحكم في بيان شهادة الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد
		آخر. لا يعيبه. مادامت أقوالهما متفقة مع ما استند إليه الحكم منها.
- 1	ŀ	اختلاف الشهود في بعض التفصيلات التي لم يوردها الحكم. لا يؤثر

الصفعة	لقاعدة	
	1	في سلامته.
		الغطأ في الإسناد لا يعيب الحكم. مادام لم يؤثر في عقيدة المحكمة.
		مثال :
**	٥٢	(الطعن رقم ۳۰۸۰ لسنة ۲۰ ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۷)
A1 £	170	(والطعن رقم ۱۰۸۷۱ لسنة ٦٥ ق ـ جلسة ١٩٩٧/٧/٣١)
1701	1	(والطعن رقم ۱۸۲۹۰ لسنة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۳)
12.4	710	(والطعن رقم ۲۲۱۸۰ نسنة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)
	ł	
	1	١٧. استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي .
		للمحكمة تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوال الشهود.مفاد أخذ
	1	المحكمة بشهادة شاهد؟
44.	••	(الطعن رقم ٣٦٨١ لسنة ٦٥ق - جلسة ٣٩٧/٣/٢٣)
		١٨. للمحكمة الأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق
		أو المصاكمة. دون القرام منها بيان العلة أو تصديد صوضع الدليل من
	1	الأوراق. مادام له أصلاً فيها .
!		للمحكمة الإعراض عن أقوال شاهد نغى. مادامت لاتثق بما شهد به.
		الجدل العوضوعي في سلطة محكمة العوضوع في تقدير أدلة
	1	الدعوى. غير جائز أمام النقض.
44.	**	(الطعن رقم ٣٦٨١ لسنة ٦٥ق ـ جلسة ١٩٩٧/٣/٢٣)
		١٩_ التعرف. لم يرسم له القانون صورة خاصة يتم عليها.
		حق محكمة الموضوع الأخذ بتعرف الشاهد على المتهم. ولو لم يجر
	,	عرضه في جمع من اشباهه. مادامت قد اطمأنت إليه. المجادلة في ذلك
ı	- 1	أمام النقض. غير مقبولة.
rq.	**	(الطعن رقم ٣٦٨١ لسنة ٢٥ق ـ جلسة ٢٣/٣/٢٣)
- 1	- 1	

الصفحة	القاعدة	
		٢٠- تعييب تحقيق النيابة. لا أثر له. على سلامة الحكم. إجراؤه في
		غيبة المتهم. لا بطلان.
		العبرة عند المحاكمة. هي بالتحقيق الذي تجريه المحكمة نفسها.
		غياب المتهم عند سوال الشاهد. لا يبطل أقواله.
<b>44</b> .	••	(الطعن رقم ۳۱۸۱ نسنة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۳/۲۳)
		٢١. وزن أقوال الشهود وتقديرها . موصوعي .
119	77	(الطعن رقم ۲۹۷/۱ لسنة ٥٩ق ـ جلسة ١٩٩٧/٤/١٠)
071	۸٥	( والطعن رقم ۲۰۸۸۹ لسنة ۲۳ ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۰)
		<ul> <li>٢٢ تطابق أقوال الشهود لمضمون الدليل الفني، غير لازم . كفاية أن</li> </ul>
		يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى
		على الملاءمة والتوفيق.
		جسم الإنسان ـ متحرك لا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الاعتداء ـ نقدير ذلك
		ـ لايحتاج إلى خبرة خاصة.
177	79	(الطعن رقم ٥٠٩٦ لسنة ٥٠٥ ل ، ١٩٩٧/٤/١)
		٢٣ـ حق المحكمة الاستخاء عن سماع شهود الإثبات بقبول المتهم أو
1		المدافع عنه ذلك، صراحة أو ضمناً عدم حيلولة ذلك دون استعانتها
	1	بأقوالهم في التحقيقات. مادامت مطروحة على بساط البحث.
27	٧٠	(الطعن رقم ۲۱۱۴۸ لسنة ۲۴ق ـ جلسة ۲۲/۱۹۹۷)
۶۷۹	۸٦	(والطعن رقم ۱۴۷۸۰ لسنة ۲۲ تى ـ جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۹
		٢٤. للمحكمة الاستخاء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه
	ļ	ذلك صراحة أوضعنا. العادة ٢٨٩ إجراءات.
		مثال .
198	٧٢	(الطعن رقم ۸۵۸ه استة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱)

الصفحة	القاعدة	1
		1
	l	٢٥. حق محكمة الموضوع أن تعول على أقوال الشاهد في أي مرحلة
		من مراحل التحقيق. ولو عدل عنها بعد ذلك.
177	v-	(الطعن رقم ۲۱۱۴۸ لسنة ۲۴ق ـ جلسة ۲۲/۱۹۹۷)
۸۸.	177	(والطعن رقم ۱۳۰۸۱ لسنة ٦٥ ق ـ جلسة ١٩٩٧/٩/١٨)
	l	
		٢٦ـ اعتماد الحكم في قصائه بالإدانة على ما قرره المتهم الأول في
		حق المتهمين الثاني والثالث باعتباره شاهد إثبات صدهما. يحقق التعارض
		بين مصالحهم. لازم ذلك. فصل دفاع كل منهم عن الآخر.
	l	نولى محاميين الدفاع عن جميع المتهمين رغم تعارض مصالحهم.
		إخلال بحق الدفاع. يعيب الحكم.
276	٧٦	(الطعن رقم ۱۳۸۲ لسنة ٦٥ق ـ جلسة ١٩٩٧/٥/٧)
		٢٧- تذاقض الشباهد وتصاريه في أقسواله أو مع أقسوال غسيره.
		لايميبالحكم. مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة منهما بما لا تناقض
		فيه.
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز أمام النقض.
٥٣٢	٧٩	(الطعن رقم ۷۷۷ه نسنة ٦٠ق ـ جلسة ١١/٥/١٩٩١)
270	۸۵	(والطعن رقم ۲۰۸۹ لسنة ۲۲ق ـ جلسة ۱۹۹۷/٥/۱۹۹۷)
		<ul> <li>٢٨ . تأخر المجنى عليـ ه في الإبلاغ . لا يمنع المحكمـة من الأخــــــــــــــــــــــــــــــــــــ</li></ul>
		بأقواله متى اطمأنت إليها.
071	۸٥	(الطعن رقم ۲۰۸۸۹ لسنة ٦٢ق ـ جلسة ١٩٩٧/٥/١٥)
		٢٩ـ لمحكمة الموضوع تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة
		الدعوى وعناصرها .
		خصومة الشاهد للمتهم. لا تمنع من الأخذ بشهادته.

الصفحة	القاعدة	
	l	الأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى. جائز. متى
	i	اطمأنت إليها المحكمة ولوكان بينه وبين المتهم خصومة أو خالفت فولأ
	Í	آخر له أبداه في مرحلة أخرى.
276	۸٥	(الطعن رقم ۲۰۸۸ لسنة ۲۳ق ـ جلسة ۱۹۹۷/٥/۱۹
		٣٠. طلب سماع شهود النفي، موضوعي، وجوب أن يكون ظاهر
		التعلق بموضوع الدعوى ولازما للفصل في ذات الموضوع التفات المحكمة
		عن إجابته . مفاده ؟
276	۸۰	(الطعن رقم ۲۰۸۸۹ لسنة ۲۲ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۹
		٣١ـ العبرة في الإثبات باقسّناع القسامني واطمستنانه إلى الأدلة
		المطروحة عليه. عدم التزامه باتباع قواعد الإثبات المدينة والتجارية. النعى
		على المحكمة عدم استجابتها لتحقيق الطعن بالإنكار أوطلب توجيه اليمين
		الحاسمة للمدعى بالحقوق المدنية. غير مقبول. أساس ذلك؟
		سماع المدعى بالحقوق المدنية كشاهد وحلفه اليمين. جائز. المادة
		۲۸۸ إجرامات.
		النمى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها. غير جائز.
115	44	(الطعن رقم ۱۸۳۷۷ لسنة ۱۲ ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۵/۲۷)
		٣٦ـ الشهادة في الأصل هي إخبار الشخص بما يكون قد رآه أو سمعه
		بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه.
		مثال لما يعتبر شهادة سماعية .
***	111	(الطعن رقم ۱۲۴۰ لسنة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۷/۲)
		٣٢. تأخر الصابط في الإبلاغ عن الواقعة . لا يمدم المحكمة من الأخذ
		<ul> <li>ا داخر الصنابط في الإبارع عن الواقعة . لا يمنع المحمدة من الاحد بأقواله . مادامت قد اطمأنت اليها وكانت على ببدة بالظروف التي أحاطت</li> </ul>
ı	١ ا	بها. المجادلة في ذلك غير مقبولة .

الصفحة	القاعدة	
Vio	118	(الطعن رقم ٩١٠٩ لسنة ٥٦٥ _ جلسة ١٩٩٧/٧/٦)
		٣٤. وزن أقوال الشهود. حق لمحكمة الموضوع. تأخذ منها بما تطمئن إليه في حق أحد المنهمين وتطرح مالا تطمئن إليه في حق منهم آخر.
Vío	115	أساس ذلك؟ (الطعن رقم ۱۱۰۹ لسنة ٦٥ق ـ جلسة ١٩٩٧/٧/٦)
		<ol> <li>استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى، موضوعي، مادام ساتفاً.</li> </ol>
		ست. وزن أقوال الشهود وتقديرها، موضوعي، مفاد أخذ المحكمة بأقوال شاهد؟
٧٥٧	110	سمد. (الطعن رقم ۱۲۱۴ لسنة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۷/۱)
1144	174	(والطعن رقم ۱۸۸۳ لسنة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۲)
		٢٦ـ إيراد اسم المبلغ بوصف الاتهام صخالفاً للشابت بالأوراق.
		خطأمادي. تصحيح المحكمة لهذا الخطأ لا يتناول ذات الواقعة الجنائية التي
		أبدى الطاعن دفاعه فيها .
		الخطأ في تحصيل أقوال شهود الإثبات الوارد بقائمة النيابة العامة
		لايصلح سبباً للطعن بالنقض ـ طالما أن الحكم المطعون فيه سلم من هذا
		العـــيب.
		العيب.
<b>v</b> 4.	177	(الطعن رقم ۱۰۸۳۰ لسنة ٦٥ ق ـ جلسة ١٩٩٧/٧/٢١)
		٣٧. وزن أقوال الشهود. موضوعي .
		إدانة الطاعن استناداً لأقوال شاهد. مفاده : إطراح كافة الاعتبارات
		التي ساقها الدفاع لعدم الأخذ بها .
		الجـــدل الموضـــوعى. غــــــــرجــــاتز أمــــام النقض.
	j	

الصفحة	القاعدة	
٧٩٠	177	استخلاص الحكم مبناه من أقوال الشهود بما لا تناقض فيه. لاعيب.  (الطعن رقم ۱۰۸۳۰ استة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۷/۲۱)  ۸- المنازعة في وقوع الحادث في المكان الذي حدده الشهود. دفاع
		مرضوعي،
		على أدلة الثبرت رداً عليه. كفاية قضاء المحكمة بالإدانة استناداً على أدلة الثبرت رداً عليه.
		مثال لتسبيب سائم للرد على المنازعة في مكان وقوع الحادث.
۸۰٥	171	(الطعن رقم ۱۹۳۰ لسنة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۷/۲۸)
		٣٩. لمحكمة الموضوع تحصيل أقوال الشاهد وتفهمها واستخلاص
		مراميها مادامت لا تحرف الشهادة عن موضعها.
۸۰۵	171	(الطعن رقم ۹۰۳۰ لسنة ۶۰ق ـ جلسة ۲۸ (۱۹۹۷/۷)
		• ٤- حق محكمة الموضوع الإعراض عن قالة شهود النفي. مادامت
		لا تثق بما شهدوا به .
		لجوء الصابط إلى وكيل النيابة في منزله لاستصدار الإذن بالتفتيش.
		لا مخالفة فيه للقانون.
A11	110	(الطعن رقم ١٠٨٧١ لسنة ٦٥ق ـ جلسة ١٩٩٧/٧/٣١)
		١ ٤. النعى على المحكمة فعودها عن سماع شاهدى الإثبات وصنم دفتر
		الأحوال وإجراء معاينة لمكان الصبط. غير مقبول. ولو كان قد طلب في
		جلسات سابقة . أساس ذلك؟
		للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الإثبات. بقبول المتهم أو المدافع
		عنه ذلك صراحة أو ضمناً .
		الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه. ماهيته؟
	-	طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفى الفعل وإثبات استحالة حصوله

الصفحة	القاعدة	
		والمقصود به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة. دفاع
	1	موضوعي. عدم النزام المحكمة بإجابته.
ATO	177	(الطعن رقم ۱۰۹۲۷ نستة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۷/۳۱)
		٤٢. إحالة الحكم في بيان أقوال شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد
		آخر . لا يعيبه . مادامت أقوالهما متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .
		عدم النزام محكمة الموضوع بسرد روايات كل الشهود إن تعددت.
		حسبها أن قورد منها ما تطمئن إليه وإطراح ماعداه لمحكمة الموضوع
		تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ماعداه. ولا تناقض
		في ذلك .
		مثال.
440	177	(الطعن رقم ۱۰۹۳۷ لسنة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۷/۳۱)
		٤٣ـ وزن أقوال الشهود. موضوعي.
		مفاد قضاء المحكمة بإدانة الطاعن استناداً إلى أقوال الشاهد؟
		الجدل الموضوعي. لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض.
٥٢٨	171	(الطعن رقم ۲۹۷۶۹ نسنة ٥٩ق ـ جلسة ١٩٩٧/٩/١٨)
	l l	
1		٤٤. بيان الحكم واقعة دعوى تتوافر به كافة العناصر القانونية
		للجريمة وإيراد مؤدى أقوال شهود الإثبات وتقرير الطب الشرعي في بيان
		واف. لا قصور.
۸۸٠	۱۳۳	(الطعن رقم ۱۳۰۸۱ لسنة ٦٥ق ـ جلسة ١٩٩٧/٩/١٨)
		20. النعي على الحكم تعريله على قول للشاهد لم يورده في بيان
		مؤدى شهادته التي عول عليها في الإدانة. غير مقبول.
470	157	(الطعن رقم ٤٤٦٧ نسنة ٢٦ق _ جنسة ١٩٩٧/٩/٢٩)
		•

		۱۴ إنبات
الصفحة	القاعدة	٤٦. النعي على الحكم تعويله على قول للشاهدين. لم ينقله عنهما.
		<b>}</b>
		غير مقبول
470	127	(الطعن رقم ٤٤٦٧ لسنة ٦٦ق ـ جلسة ١٩٩٧/٩/٢٩)
		٤٧. النمى على المحكمة عدم سماع شهود النفي. غير مقبول. أساس
	}	ذلك ؟
444	154	(الطعن رقم ۱۳۸۲ لسنة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲)
		٤٨ـ وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .
	}	مفاد أخذ المحكمة بأقوال الشهود؟
		الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الدعوى. غير جائز، أمام النقض.
14	10.	(الطعن رقم ۱۹۰۳۱ لسنة ٦٥ق ـ جلسة ١٩٠٧/١٠/٤)
1.01	104	(والطعن رقم ۱۳۸۵ لسنة ۲۰ق ـ جلسة ۲۸/۱۹۷)
1171	171	(والطعن رقم ۲۲۵۰ لسنة ۲۳ق ـ جلسة ۲۸/۱۰/۲۸)
1277	۲۱۰	(والطعن رقم ۱۲۵۳۹ لسنة ٦٥ق ـ جلسة ١٩٩٧/١٢/٨)
		1
		£ 3ـ وزن أقوال الشهود وتقدير ظروف الإدلاء بها. موضوعي.
		خصومة شهود الإثبات للمتهم لا تمنع من الأخذ بأقوالهم. متى
		اقتنعت المحكمة بصدقها .
		الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الدعوي. غير جائز أمام محكمة
		النقض
1.44	104	(الطعن رقم ۱۳۴۱ لسنة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۵)
		, , , , ,
		٥٠ تمييز الشاهد. مناط الأخذ بشهادته. ولو كانت على سبيل
		الاستدلال. أساس ذلك؟
		- الطعن على شهادة الشاهد بأنه غير مميز لمرصه النفسي والعقلي.
		يوجب على المحكمة التحقق من قدرته على التمييز للاستيثاق من تحمله
•	•	

إثبات إثبات

الصفحة	القاعدة	
		الشهادة. قعودها عن ذلك وأخذها بشهادته. إخلال بحق الدفاع.
	l	تساند الأدلة في المواد الجنائية. مؤداه ؟
1.11	100	(الطعن رقم ۹۸۶ نسنة ۲۷ق ـ جنسة ۱۹۹۷/۱۰/۷)
	]	
		٥١- وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم.
	ļ	موضوعى.
		حق محكمة الموضوع الأخذ بشهادة الشاهد. ولو كانت بيله والمتهم
		خصومة قائمة .
1.40	177	(الطعن رقم ۱۳۵۰ لسنة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱۲)
11.7	110	(والطعن رقم ۲۲۱۸۰ لسنة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)
		٥٢ـ للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه
		ذلك. صراحة أو ضعفاً. العادة ٢٨٩ إجراءات.
		النمى على المحكمة قعودها عن سماع شاهد الإثبات. غير جائز.
		مادام أقواله طرحت على بساط البحث وننازل المدافع عن الطاعن ـ دون
		اعتراض منها ـ عن سماعه .
1117	174	(الطعن رقم ۱۹۸۲۰ لسنة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱۹
	l	٥٣. إيراد الحكم في بيانه لأقوال الشهود ما يغيد توافر قصد الاتجار
		انتهاؤه من بعد إلى اقتناعه بعدم توافر هذا القصد. لا يعيبه.
		التناقض الذي يعيب الحكم. ماهيته؟
1117	174	(الطعن رقم ۱۹۸۴۰ لسنة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱۹
		٥٤. وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .
		تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها. لا يعيب الحكم. مادام
		استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائفاً.
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل .غير جائز أمام النقض.
1174	177	(الطعن رقم ۲۲۱۷ لسنة ۲۰ ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۳)

الصفحة	القاعدة	
		٥٥. اتفاق مضمون وفحوى أقوال المجنى عليها مع ما استخلصه
	ĺ	الحكم منها . لا خطأ في الإسناد .
1174	177	(الطعن رقم ۲۲۱۷ لسنة ۲۵ ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۳)
		, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
	ĺ	٥٦- للمحكمة أن تستمد اقتناعها من أي دليل تطمئن إليه.
	1	تأخر المجنى عليها في الإبلاغ. لايمنع المحكمة من الأخذ بأقوالها
		متى اطمأنت إليها وكانت على بينة من الظروف التي أحاطت بها. أساس 
		ذلك <b>؟</b>
		عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع الموضوعي للمتهم. استفادة
		الرد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم. أثارة ذلك أمام النقض. غير جائز.
١٣٠٤	147	(الطعن رقم ١٩٢٦١ لسنة ٦٥ق ـ جلسة ١٩٩٧/١١/٢٣)
		٥٧ـ عدم القزام الحكم أن يورد من أقوال الشهود إلا ما يقيم عليه
		قضاءه.
1501	7.7	(الطعن رقم ۲۰۹۹ نسنة ۶۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۳)
		٥٩- النعى على أقوال أحد الشهود . غير مقبول . مادام الحكم لم يستند
		إليها في الإدانة.
1701	7.7	(الطعن رقم ۲۰۹۹ لسنة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۲۷/۱۲/۱)
		٥٩- وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .
		نعى الطاعن على الحكم التفاته عن دفاعه بضبطه بسيارته وليس
		بمسكنه . غير مقبول. مادامت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدي
		الإتبات وصحة تصويرهما للواقعة.
16.7	110	(الطعن رقم ۲۲۱۸ لسنة ۲۵ ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)
		, , , , ,
		٦٠. لمحكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أقوال
		الشهرد.
	'	

مفاد أخذ المحكمة بأقوال الشاهد؟

إتبات
-------

**		إثبات
الصفحة	القاعدة	
	l	للمحكمة الاعراض عن قالة شهرد النفي . مادامت لم تثق بما شهدرا به .
		عدم التزامها بالاشارة الى اقوالهم . قضاؤها بالادانة لادلة الثبوت . مفاده :
	[	اطراحها .
11.4	110	(الطعن رقم ۲۲۱۸۰ لسنة ۲۵ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)
		راجع ايضا :
	İ	إثبات ، بوجه عام ،
		(الطعن رقم ۱۸ بالصحيفة رقم ۱۲۲)
		وحكم، تسبيبه. تسبيب غيرمعيب،
		(الطعن رقم ٧٤ بالصحيفة رقم٤١١)
		ودفاع ، الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ،
		(القاعدة رقم ٢٢ بالصحيفة رقم١٥١)
		قـــــرانن
ı		رنجع:
i		لِتَبَاتَ البوجه عاداً
l		(القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ٩٩٥ )
]	1	وقوة الأمر المفصى
ł		( القاعدتان رقما ۵۷ ، ۱۱۰ بالصفحتين رقمی ۲۰۹، ۲۱۹ )
Ì		معاينــه
1		١. حق المحكمة الإعراض عن أوجه دفاع المتهم. متى كانت الواقعة
ļ		قد وصحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى.
1	ļ	طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة، المقصود
- 1	ı	به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة. دفاع موضوعي. لا
79.	[	تلتزم المحكمة بإجابته .
		(الطعن رقم ٣٦٨١ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٣/٢٣)
1		٢. النمي على المحكمة قمودها عن سماع شاهدي الإثبات وضم دفتر

الصفحة	القاعدة	
		الأحوال وإجزاء معاينة لمكان الصبط. غير مقبول. ولوكان قد طلب في
	l	جلسات سابقة. أساس ذلك؟
		للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الإثبات. بقبول المتهم أو المدافع
	1	عنه ذلك صراحة أوضمناً .
	1	الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه. ماهيته؟
	]	طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفى الفعل أو إثبات استحالة حصوله
	l	والمقصود به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة، دفاع
	j	موضوعي. عدم التزام المحكمة بإجابته.
440	177	(الطعن رقم ۱۰۹۲۷ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/٣١)
	ļ	
	İ	٣- النعى بتعارض معاينة النيابة مع أقوال شاهد الإثبات. غير مقبول.
	1	مادام الحكم لم يعول عليها في الإدانة.
11.7	110	(الطعن رقم ۲۲۱۸ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٣)
	l	
		اجسراءات
		إجسراءات التحريز إجراءات التحريز
17£	71	إجراءات التحريز
171	٧٤	إجراءات التحريز ١- إجراءات تحريز المضبوطات. عدم ترتب البطلان على مخالفتها.
171	71	إجراءات التحريز ١- إجراءات تحريز المضبوطات. عدم ترتب البطلان على مخالفتها.
17£	Y£	إجراءات التحريز ١- إجراءات تحريز المضبوطات. عدم ترتب البطلان على مخالفتها. (الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٢/١٢)
178	Y£	إجراءات التحريز د إجراءات تحريز المصنبوطات. عدم ترتب البطلان على مخالفتها. (الطعن رقم ۸۹۰ لمسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۲) ۲ـ إجراءات التحريز . تنظيميه . قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على
171	143	إجراءات التحريز  ١- إجراءات تحريز المصنبوطات. عدم ترتب البطلان على مخالفتها.  (الطعن رقم ٩٩٠ لمسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٢/١٢)  ٢- إجراءات التحريز . تنظيميه . قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه لم يرتب القانون بطلاناً على مخالفتها.
		إجراءات التحريز  ١- إجراءات تحريز المصنبوطات. عدم ترتب البطلان على مخالفتها.  (الطعن رقم ٩٩٠ لمسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٢/١٢)  ٢- إجراءات التحريز . تنظيميه . قصد بها تنظيم المعل للمحافظة على الدليل خشية توهينه لم يرتب القانون بطلاناً على مخالفتها.  الجدل الموضوعي . غير جائز امام النقض .
		إجراءات التحريز  ١- إجراءات تحريز المصنبوطات. عدم ترتب البطلان على مخالفتها.  (الطعن رقم ٩٩٠ لمسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٢/١٢)  ٢- إجراءات التحريز . تنظيميه . قصد بها تنظيم المعل للمحافظة على الدليل خشية توهينه لم يرتب القانون بطلاناً على مخالفتها.  الجدل الموضوعي . غير جائز امام النقض .
		إجراءات التحريز المصنبوطات. عدم ترتب البطلان على مخالفتها.  (الطعن رقم ۱۹۰ لمسنة ۱۰ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۲)  البطان رقم ۱۹۰ لمسنة ۱۰ق جلسة المحافظة على الدليل خشية توهينه لم برتب القانون بطلاناً على مخالفتها.  البدل الموضوعي . غير جائز امام الفقض .  (الطعن رقم ۱۰۹۱۷ لمسنة ۱۰ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۱)  الجراءات التحريز عمل تنظيمي للمحافظة على الدليل. مخالفتها لا يرتب البطلان.
		إجراءات التحريز  1- إجراءات تحريز المصنبوطات. عدم ترتب البطلان على مخالفتها.  (الطعن رقم ۱۹۹ لمسنة ۱۶ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۲)  7- إجراءات التحريز . تنظيميه . قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه لم يرتب القانون بطلاناً على مخالفتها.  الجدل الموضوعي . غير جائز امام الفقض .  (الطعن رقم ۱۰۹۱۷ لمسنة ۱۵ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۳۱)

الصفحة	القاعدة	
		إجراءات التحقيق :
	ĺ	١- أصل البراءة قاعدة أساسية لاترخص فيها. أثر ذلك : عدم ثبرت
	i	واقعة الجريمة بغير دليل يقيني جازم لا يدع مجالا لشبهة أو شك.
		وجوب أن يكون الدليل مؤديا إلى مـا رنبه عليـه من نتـائج في غـيـر
		تعسف ولا <b>تناقض</b> .
		حيازة القضاء في الموضوع قوة الأمر المقضى. لا يحول دون النيابة
		العامة ومواصلة التحقيق في الدعوى والتصرف فيها بالنسبة للجاني
		الحقيقى. أساس ذلك؟
		مثال لحكم صادر بالبراءة من محكمة النقض في جريمة قتل خطأ
		لدى نظرها موصوع الدعوى.
٣١	۳	(الطعن رقم ۱۹۰۵ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/١٥)
		٢۔ حق عضو النيابة عند مباشرة التحقيق نكليف أى من مأمورى
		الضبط القضائي ببعض ما يختص به. شرط ذلك. أساسه؟
44	۱ ٤	(الطعن رقم ۱۷۱۱۸ نسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۹
		٣- تعييب تحقيق النيابة . لا يصلح سبباً للطعن على الحكم. مادام
	1.4	الطاعن لم يطلب استكماله.
111	10	(انطعن رقم ۲۸۱ء اسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۲۰)
		<ol> <li>المأمور الضبط القضائي الاستعانة بالغير في إجراء القبض</li> </ol>
		والتغتيش. شرط ذلك؟
		وسعين. سرح دت. أمر الندب الصادر من المندوب الأصيل لغيره من مأموري الضبط
		القضائي. لا يشترط أن يكون صادراً بالكتابة.
	1	النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر
	ı	هي حاجة لإجرائه. غير مقبول.
171	71	(الطعن رقم ۸۹۰ لسنة ۱۵ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۲)
- 1	- 1	, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
•	•	

_		
الصفحة	القاعدة	
		٥- الاعتراف في المسائل الجنائية. من عناصر الاستدلال. تقدير
		صحته وقيمته في الإثبات وما إذا كان قد انتزع من المتهم بطريق الإكراه.
		موضوعی،
		إطالة مدة التحقيق مع المتهم. لا يمثل إكراهاً. إلا إذا تعمد المحقق
		ذلك بغية العصول منه على اعتراف.
		حق المحكمة الأخذ باعتراف المتهم في خصوص ضربه المجنى عليه
		وإحداث إصابته دون ما قرره في خصوص الألة المستخدمة في الاعتداء.
		أساس ذلك؟
144	**	(الطعن رقم ۲۵۳ لسنة ۱۰ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۱)
		٦- إجزاءات التحقيق. موكولة إلى السلطة القائمة بها. لها أن تتخذ ما
		تراه مناسباً منها لإظهار الحقيقة.
197	۲۷	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٥ق جلسة ١٩٩٧/٢/١٦)
		٧- تعييب الإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح أماء النقص.
777	77	(الطعن رقم ۱۱۴۰۸ لسنة ٥٩ق جلسة ٢٠/١٩٩٧)
***	17	(والطعن رقم ۲۴۸۵ لسنة ۲۴ ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۰)
177	77	(والطعن رقم ٢٢١٩٢ لسنة ٢٣ق جلسة ٥/١٩٩٧/)
470	117	(والطعن رقم ٤٤٦٧ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٩٧/٩/٢٩)
		٨ التعرف. لم يرسم له القانون صورة خاصة يتم عليها.
		حق محكمة الموضوع الأخذ بتعرف الشاهد على المتهم. ولو لم يجر
		عرضه في جمع من أشباهه. مادامت قد اطمأنت إليه. المجادلة في ذلك
		أماء النقض. غير مقبولة .
44.	••	(الطعن رقم ٣٦٨١ لسنة ٦٥ق جلسة ٣٣/٣/٢٣)
		٩- تعييب تحقيق النيابة . لا أثر له . على سلامة الحكم . إجراؤه في
		غيبة المتهم. لا بطلان.
		العبرة عند المحاكمة. هي بالتحقيق الذي تجريه المحكمة نفسها.
		غياب المتهم عند سوال الشاهد. لا يبطل أقواله.
44.	••	(الطعن رقم ٣٦٨١ لسنة ٦٥ق جلسة ٢٣/٣/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ وجرب اصطحاب قاضي التحقيق في جميع الإجراءات كاتبا
	ł	يوقع معه المحصر. المادة ٧٣ إجراءات .
		عدم توقيع الكاتب على كل صفحة من محضر التحقيق. لا يبطله.
		دفاع الطاعن عن بطلان التحقيق لعدم توقيع الكاتب على كل صفحة
		منه. غير مقبول. مادام لم يدع مخالفة ما ورد به لحقيقة الواقع.
177	74	(الطعن رقم ٥٠٩٦ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٤/١٤)
		١١ـ بطلان التسجيل. لا يحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر
		الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي اسفر عنها
		التسجيل. أخذ المحكمة بأقوال رجال الضبط فيما باشروه من إجراءات ونما
		إليهم من معلومات فيما لايتصل بالتسجيل المدعى ببطلانه. لا بطلان.
177	٧٠	(الطعن رقم ١١٤٨ لسنة ٢٤ق جلسة ٢٢/١٩٩٧)
	- 1	١٢. قيام الإدعاء بالحقوق المدنية في مرحلتي الاستدلال والتحقيق.
	- 1	شرطه وأساسه؟
74.	17	(الطعن رقم ۲۹۷۲۷ لسنة ٥٩ق جلسة ٢١/٥/١٩١)
		١٣- عدم اشتراط القانون شكلاً معيناً في التوقيع على محضر
		التحريات. كفاية أن تطمئن المحكمة إلى صحة تلك التوقيعات.
747	17	(الطعن رقم ۳۷۰۸ لسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۰/۲۰)
- 1	}	h delicitat Nation State
į	ļ	14. بطلان النسجيل، لايحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر
- 1	- 1	الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها
J		التسجيل. لا يذال من سلامة الحكم ما استطرد إليه تزيدا بعد استيفائه أدلة
1	í	الإدانة.
}	., }	الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الدعوى. غير جائز أمام النقض.
111	"	(الطعن رقم ۳۷۰۸ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۲۰)

الصفعة	القاعدة	
		١٥- النعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها. غير
		مقبول.
V£ 4	111	(الطعن رقم ٩١٦٦ نسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٩/٧)
		١٦ـ اختيار المحقق لمكان التحقيق. متروك لتقديره حرصاً على
		صالح النحقيق وسرعة إنجازه. شرط ذلك؟
		خشية المنهم من سلطة وظيفة رجال الشرطة. لايعد إكراهاً مبطلا
		للإعتراف.
4.7	184	(الطعن رقم ۲۷۱۰ نسنة ٦٥ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۲٤)
		راجع أيضاً :
		اختصاص والاختصاص المكانى؛
		(القاعدة رقم ٤٧ بالصحيفة رقم ٣٣٥)
		ودفاع الإخلال بحق الدفاع. ما لايوفره،
		(القاعدتان رقما ٨٦،٨٥ بالصحيفتين رقمى ٥٦٤،٥٧١)
		ومحاماه
		(القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٤٢٧)
		احراءات المحاكمة
		<ul> <li>١- عدم التزام المحكمة بإجابة طلب التحقيق المقدم من المتهم بعد</li> </ul>
		حجز الدعوى المحكمة أو الرد عليه . حد ذلك؟
11	٧.	(الطعن رقم ۱۰۸ لسنة ۲۱ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۰)
		٢- نصوص قانون الإجراءات الجنائية الواجبة التطبيق على
		الإجراءات في المواد الجنائية والدعاوى المدنية المرفوعة بالتبعية أمام
		المحكمة الجنائية .
		الرجوع لنصوص قانون المرافعات. حده؟
	}	لا يصع للمحاكم الجنائية العكم باعتبارالمسئول عن الحقوق المدنية
- 1		تاركاً لاستثنافه. أساس ذلك وعلته؟
	•	

٤٣

الصفحة	القاعدة	
	<b> </b>	تخلف المسلول عن الحقوق المدنية عن الحضور أسام المحكمة
		الاستئنافية .يوجب الحكم في موضوع الدعوى المدنية غيابياً. مخالفة ذلك.
		خطأ في تطبيق القانون.
44	1	(الطعن رقم ۲۳۲۴۰ نسنة ٥٩ي جلسة ١٩٩٧/١/٨)
		٣. الدفاع الجوهري الذي تلتزم المحكمة بالالتفات إليه والرد عليه.
		شرطه؟
		عدم جواز النعى على المحكمة قعودها عن إجراءات لم تطلب منها أو
		سكوتها عن الرد عليها .
177	۱۸	(الطعن رقم ۲۸۱ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١/٢٠)
		٤. تحريك الدعوى الجنائية في الجنح والمخالفات بالنسبة لما يرتكبه
		الموظف ومن في حكمه من حراثم النيابة العامة أثناء تأدية وظيفته
		أوبسببها . مقصور على النيابة العامة وحدها دون المدعى المدنى ويشرط،
		صدور إذن من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة طبقاً للمادة ٦٣
		إجراءات . أساس ذلك؟
144	11	(الطعن رقم ٢٧؛ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/١/٢٢)
		٥- إقامة الدعوى الجنائية ممن لا يملك رفعها قانوناً على خلاف ما
		تقضى به المادتين ۲۳۲ ، ٦٣ لِجراءات. أثره ؟
172	1	(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/١/٢٢)
		٦ـ اطمئنان المحكمة إلى أن العينة المصبوطة هي التي أرسلت إلى
		التحليل وأخذها بالنتيجة التي انتهى إليها. مجادلتها في ذلك. غير مقبولة.
171	71	(الطعن رقم ۸۹۰ لسنة ٦٥ق جلسة ٢/٢/١٧)
	- {	٧. صدور قرار التأجيل في مواجهة الطاعن يوجب عليه تتبع سيور
1		الدعوى من هذه الجلسة إلى الجلسة الأخيرة بلا حاجة إلى إعلان أو تنبيه .

1 : #	1=11	1
الصلحة	-JE(U)	1
	l	إحالة الدعوى من دائرة إلى دائرة أخرى بالمحكمة ذاتها إخطار
	l	الغائبة من الخصوم بها. غير لازم.
***	77	(الطعن رقم ٢٠٢٧٦ لسنة ٥٩ق جلسة ٢٠١٥/١)
	l	
		٨ ـ وجوب أن يكون لكل متهم بجناية محام يدافع عنه. المادة ٦٧ من
	Ì	الدستور .حتمية الاستعانة بمحام لكل منهم بجناية. علة ذلك؟
		فرض عقوبة الغرامة على كل محام منتدباً كان أو موكلاً من قبل
	ľ	المنهم لم يدافع عنه أو يعين من يقوم مقامه فضلاً عن محاكمته تأديبياً
		أساس ذلك؟
		ثبوت أن الدفاع الذى أبداء المحامى المنتدب عن الطاعن قاصر عن
		بلوغ الغرض منه لا يعطل حكمة تقريره. أثره. بطلان إجراءات المحاكمة.
4 A o .	11	(الطعن رقم ٨٦ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/٣/٥)
		٩. قرار المحكمة في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة. تعضيري.
		جواز العدول عنه.
***	٤٧	(الطعن رقم ۷۲۵۷ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/٣/١١)
		١٠. عدم التزام المحكمة بإجابة طلب أو الرد عليه. إلا إذا أصر عليه
		مقدمه.
		التفات المحكمة عن إجابة طلب الطاعن ضم حرز ملابس المجنى
		عليها . المبدى أمام هيئة سابقة . لا يخل بحقه في الدفاع . طالما لم يتمسك
		به أمامها .
79.	••	(الطعن رقم ٣٦٨١ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٧/٣/٢٣)
		١١. تقديم طلب رد القاصي. أثره : وقف الدعوى الأصلية قبل جميع
]		المتهمين فيها. مادام لم يسبقه طلب آخر في ذات الدعوى قصني برفصنه أو
	ĺ	
1	1	

لمنفحة	اعدة ا	الة
		بسقوط الحق فيه أو بعدم قبوله أو بإثبات التنازل عنه. العادة ١٦٢
	i	مرافعات.
1.	١ .	(الطعن رقم ۲۱۰ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/٣/٣١)
		١٢. رد القاضي. أحد أسباب زوال ولايته عن نظر الدعوى حتى
	ı	يفصل فيه نهائياً. متى توافرت شروطه واكتملت إجراءاته. قضاء المحكمة
		بعد علمها بتقديم طلب الرد الأول في الدعوى وقبل الفصل فيه. خطأ في
		القانون بيطله. لا يعصمه رفض هذا الطلب بعد ذلك. عله ذلك وأساسه؟
		تعلق أوجه الطعن بذات الحكم ووحده الواقع وحسن سير العدالة يوجب
	1	امتداد أثر نقض الحكم للطاعنين الذين لم يقبل طعنهم شكلاً ومن لم يطعن
	Ĭ.	بالحكم.
1.1	-1	(الطعن رقم ۲۱۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۳۱)
		١٣. النعى على المحكمة اسقاطها النظر في عذر الطاعن في تخلفه
	1	عن حضور جلمة الحكم الغبابي الاستئنافي. غير مقبول. مادام أن الشهادة
	:	الطبية الموجودة بملف الدعوى غير مؤشر عليها من رئيس الهيئة أو كاتب
		الجلسة ولم يشر إليها الطاعن بجلسة المحاكمة.
171	77	(الطعن رقم ۲۳۹۲۲ نسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٤/)
		1٤. للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود وإذا قبل المتهم أو المدافع
	ł	عنه ذلك صراحة أوضعنا. المادة ٢٨٩ إجراءات.
	l	مذال.
198	٧٧	سان. (الطعن رقم ۸۵۸ه نسنة ۱۵ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱)
		رانفس وم ۱۸۰۸ کے دی ج
		١٥ ـ الأصل في الإجراءات الصحة . عدم جواز إثبات ما يخالف
		الثابت بمحضر الجلسة أو الحكم إلا عن طريق الادعاء بالتزوير.
•11	٧٤	(الطعن رقم ۲۲۷ نسنة ۲۰ ق جنسة ۲/۵/۱۹۹۷)
		, - ,

الصفحة	القاعدة	
		١٦ ـ حق المنهم في اختيار محامية . مقدم على حق المحكمة في
	į	تعيينه. شرط ذلك ؟
011	۸٠	(الطمن رقم ٦٦١٠ لسنة ٦٥ي جلسة ١٩٩٧/٥/١١)
	ł	
	l	١٧ التفات المحكمة عن طلب المحامى الحاصر مع المتهم تأجيل نظر
	1	الدعوى مرة أخرى لحضور المحامي الأصيل. لا إخلال بحق الدفاع. مادام
	l	أن الطلب لم يقصد به سوى عرقلة السير في الدعوى وتحقق الدفاع عن
	l	الطاعن قانوناً.
011	۸٠	(الطعن رقم ٦٦١٠ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٥/١١)
		١٨. العبرة في الإثبات باقتناع القاصي واطمئنانه إلى الأدلة
	l	المطروحة عليه. عدم التزامه باتباع قواعد الإثبات المدنية والتجارية النعى
		على المحكمة عدم استجابتها لتحقيق الطعن بالإنكار أوطلب نوجيه اليمين
	l	الحاسمة للمدعى بالحقوق المدنية . غير مقبول . أساس ذلك ٢
		سماع المدعى بالحقوق المدنية كشاهد وحلفه اليمين. جائز. المادة
		۲۸۸ إجراءات.
		النعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها. غيرجائر.
		مثال
114	44	(الطعن رقم ۱۸۳۲۷ لسنة ٦٦ق جلسة ٢٧/٥/٢٧)
		١٩- المرض من الأعذار القهرية التي تبرر عدم تتبع إجراءات
		<ul> <li>الماكمة. والتخلف عن التقرير بالاستئناف في الميعاد.</li> </ul>
		المحاجمة، والتحلف عن التعزيز به و سنتات في العيدان. قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستثناف شكلاً للتقرير به بعد
		الميعاد دون أن يعرض لعذر المرض الذي أبداء الطاعن. فصور وإخلال
		الميعاد دون أن يعرض نعدر المرض الذي ابداء العناعل، فصور ويحدل المجلسة من تقديم
		بحق النفاع، لا يعير من ذلك ؛ ما للبلته المحتمة بمحصر الجنسة من تعليم ! الطاعن شهادة طبية مثينة لمرضه، علة ذلك؟
V, ,	١.,	الطاعن شهادة طبية متبته نمرضه، عنه ذلك: (الطعن رقم ٢٤٩٥٤ لسنة ٣٣٤ ي جلسة ٢١٩٧/٦/١٢)
* ' '	' "	(الطفن رقم ١٤٦٥: نسبه ١١ في خيسه ١١٠/٠١٠١)

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ إيراد اسم المبلغ بوصف الاتهام مخالفاً للثابت بالأوراق. خطأ
	1	مادى. تصحيح المحكمة لهذا الخطأ لا يتناول ذات الواقعة الجنائية الني
	ļ	أبدى الطاعن دفاعه فيها.
	l	الخطأ في تحصيل أقوال شهود الإثبات الوارد بقائمة النيابة العامة لا
		يصلح سببا للطعن بالنقض – طالما أن الحكم المطعون فيه سليم من هذا
		العيب .
٧٩٠	177	(الطعن رقم ۱۰۸۳۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۲۱)
		٢١ـ قضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض المؤقت بعد تعديله من
		المدعى بالحقوق المدنية في مواجهة وكيل الطاعنين النعى عليه بالقضاء
		بما لا يطلبه الخصوم. غير مقبول.
۸۷۳	188	(الطعن رقم ۱۵۱۸ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)
		٢٢ عدم قبول النعى بالبطلان على الحكم الصادر باعتبار المعارضة
		كأن لم تكن. مادامت محكمة النقض لم تطمئن إلى الشهادة المرضية التي
		قدمها الطاعن تدليلاً على العذر القهري الذي حال بينه وبين حضور الجلسة
		التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .
444	111	(الطعن رقم ١٤٦٣١ لسنة ٢٢ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢٧)
		٢٢ التقرير بالاستئناف من وكيل الطاعن. اعتباره إعلاناً للطاعن
		بالجلسة. المادة ٤٠٨ إجراءات المعدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١.
187	111	(الطعن رقم ۱۴٦٣١ لسنة ٦٢ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢٧)
		٢٤_ الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه. ماهيته؟
		مثال لتسبيب سائغ في رفض طلب مناقشة الطبيب الشرعي.
170	167	(الطعن رقم ٤٤١٧ اسنة ٢٦ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢٩)
	{	, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
- 1	- 1	
	ı	

الصفحة	القاعدة	
		٢٥- إعادة المحاكمة أمام ذات دائرة محكمة الجنايات التي أصدرت
	1	الحكم الغيابي على المتهم في حالة حضوره أو القبض عليه . غير لازم . كل
	1	مانطلبته المادة ٣٩٥ إجراءات. هو إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة.
	ı	منطبلة للمادة ١٠٥ (جزاءات. هو بعادة نظر الدعوى عند إعادة إجراءات المحاكمة أمام ذات الدائرة التي
	111	أصدرت الحكم الغيابي . لا يرتب بطلاناً .
110	'''	(الطعن رقم ۱۳۸۵۳ لسنة ۲۰ ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲)
	ł	<ul> <li>٢٦ نعى الطاعن عدم إطلاعه على الأوراق العزورة. لا يقبل. مادام</li> </ul>
	1	۱۱ . نعى العامل عدم إصراعه على الوراق المرورد . و يعبل المام للم يدع أنها كانت بحرز مغلق لم يغض لدى نظر الدعوى.
1-11	(")	(الطعن رقم ۱۳۵۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/٥)
		٧٧_ تعييب الإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح أن يكون سببا
		الماعن على المكم. الطعن على المكم.
		مثال. (الطعن رقم ۱٦٤١٤ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٠/)
, . , •	'-'	(الطفن رقم ۱۱۱۱۱ نسته ۱۱ ق جسه ۱۱۲۱۷)
		٢٨ وجوب دعوة محام مع العقهم بجناية لحضور الاستجواب أو
		المواجهة. العادة ٧٢٤ إجراءات.
		النعى ببطلان تحقيقات النيابة لعدم حضور محام مع المتهم، غير
		مقبول. مادام أن الحكم قد أثبت حضوره التحقيق ثم مغادرته إياه. ولم
		معبور. عددم بن المعتم لله البيان المعتمل المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادر
1.71	104	يارع الطعن رقم ١٦٤١٤ لسنة ١٥٠ جلسة ١٩٩٧/١٠)
		٢٩. تتبع أطراف الدعوى إجراءات سيرها حتى صدور حكم فيها.
		مناطه. تلاحق الجاسات. انقطاع حلقة الانصال بين الجاسات. يوجب
		إعلان المتهم بالجاسة الجديدة .
11.7	170	(الطعن رقم ۱۹۹۷/۱۰/۱۱ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱۱)
		· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
•		

الصفحة	القاعدة	
1111	174	<ul> <li>٣٠. تغيير مقر المحكمة إلى مكان آخر. لازمه. إعلان المتهم بالجلسة ومقرها الجديد. وإلا بطل الحكم.</li> <li>(الطعن رقم ٢٦٩٤٤ لسنة ٣٦ق. جلسة ١٩٩٧/١٠/١٩)</li> </ul>
		٣١. المحاكمة هي وقت المتهم المناسب الذي كفل فيه القانون له الحق
		في الإدلاء بأوجه دفاعه وألزم المحكمة النظر فيها وتحقيقها وتجلية أمرها.
		استمرار هذا الحق مادامت المرافعة في الدعوى دائرة لم يقفل بابها.
1177	۱۷۰	(الطعن رقم ١٥٥١١ لسنة ٦٥٠ جلسة ٢٠/١٠/٢٠)
		<ol> <li>النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها. غير مقبول.</li> </ol>
1111	174	معبون. (الطعن رقم ۱۹۲۳۱ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲۱)
		٣٣. سقوط الاستئناف . مناطه؟
		مثول المحكوم عليه امام المحكمة وقت النداء على قصرينة في يوم
		الجلسة. مفاده. وضع نفسه تعت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ دون
		إعتداد باتخاذ إجراءات التنفيذ قبله قبل الجلسة أو بعدها.
		قضاء الحكم المطعون فيه بسقوط استئناف الطاعن لعدم سداد الكفالة
		رعم مثوله أمام المحكمة قبل نظر استئنافه . خطأ في تطبيق القانون .
1104	۱۷۳	(الطعن رقم ۷۷۳۰ نسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/١٠/٢٧)
		٣٤ النعى على المحكمة عدم إجابتها الطاعن إلى طلبه ضم حرز المضبوطات لتحديد نوع اللعبة التي كانت يزاولها المحكوم عليهما الآخران.
		غير مقبول. مادامت انتهت في تدليل سائغ إلى أنها لعبة الشيش بيش،
186.	<sub>v.</sub> ,	المحظور لعبها في المحال العامة. (الطعن رقم ١٠٣٣٦ لمنلة ٦٢ق  جلسة ١٩٩٧/١٢/٣)
1147	' '	(الطفن رقم ۱۰۲۲ نسته ۱۱ی جسته ۱۰۱۱/۱۰۰۱)
	ı	

الصفحة	القاعدة	
		٣٥ـ حق المحكمة في تعديل وصف التهمة . حده ؟
		تعديل وصف التهمة من اختلاس واشتراك فيه إلى تسهيل استيلاء
		واشتراك فيه. وجوب تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه. مخالفة
		ذلك : إخلال بحق الدفاع.
140.	4.0	(الطعن رقم ۱۲۰۳۰ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۳)
		٣٦. إعادة المحاكمة أمام محكمة الجنايات طبقاً للمادة ٣٩٥ إجراءات.
		محاكمة مبتدأة. أثر ذلك؟
1701	4.7	(الطعن رقم ٢٠٩٩٦ لسنة ٥٦ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٦)
110	114	(والطعن رقم ۱۳۸۵۳ لسنة ۲۵ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲)
		٣٧. وجوب أن تكون إجراءات المصاكمة في الجنايات في مواجهة
		المتهم ومحاميه مادام قد مثل أمام المحكمة.
		استعلام المحكمة من الجدول عن جناية مقيدة ضد الطاعن بعد
		مرافعة الدفاع وقبل قفل باب المرافعة والنطق بالحكم. مفاده اتخاذ هذا
		الإجراء في حضور الطاعن ومحاميه.
1441	41.	(الطعن رقم ١٣٥٣١ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٨)
		٣٨. المواعيد الخاصة بتكليف المتهم بالحضور أماء محكمة الجنايات
		مقررة لمصلحة المتهم. عدم تمسكه بعدم مراعاتها أمام محكمة الموضوع.
		أثره؟
1171	770	(الطعن رقم ۱۹۹۷/۱۲/۲۱ لسنة ١٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٤)
		٣٩- ندب المحكمة محامياً للدفاع عن المتهم وحصوره جلسات
		المحاكمة من بدايتها وعدم طلبه التأجيل لتوكيل محام أو تحصير دفاعه. لا
		إخلال بحق الدفاع.
		كفاية حصور محام موكلاً أو منتدبا مع المتهم بجناية .
1474	***	(الطعن رقم ٢٣١٩٦ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضاً :
	i	إثبات ،شهود،
	f	(القاعدتان رقما ۷۰، ۱۲۹ بالصحيفتين رقمي ۱۱۲۳، ۲۷۲)
	1	واختصاص
		(القاعدة رقم ۲۸ بالصحيفة رقم ۲۱٤)
	I	وإعلان
		(القاعدتان رقما ١٦٥، ٢٢٥ بالصحيفتين رقمي ١١٠٢، ١٤٧٤).
		وأمر إحالة
	l	(القاعدة رقم ٤٧ بالصحيفة رقم ٣٣٥)
	ł	ودفاع الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره،
		(القواعد أرقام ١٤، ٧٧، ٩٥ بالصفحات أرقام ٩٣، ٤٩٣، ٦٣٨)
	1	ودفوع الدفع بوقف الدعوى تعليقاً،
		(القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ٩٩٠)
		وشهادة مرضية
		(القاعدة رقم ٢١٣ بالصحيفة رقم ١٣٩٥)
		وشيك بدون رصيد
		(القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ١١١)
		ومحاماة
		(القاعدة رقم ۱۷۰ بالصحيفة رقم ۱۱۳۲)
		ومحكمة الموضوع اسلطتها فى تعديل وصف التهمة،
		(القاعدة رقم ٦٠ بالصحيفة رقم ٤١٦)
		وموظفون عموميون
		(القاعدة رقم ۱۹ بالصحيفة رقم ۱۳٤)
		ونقض السباب الطعن. ما لا يقبل منها،
		(القواعد أرقام ١٢٢، ٩٦ بالصفحات أرقام ٢٤٢، ٧٩٠)
		ونقض مما لا يجوز ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام،
		(القاعدة رقم ٤٥ بالصحيفة رقم ٣١٣)

		احدات
الصفحة	القاعدة	
		1
	l	أحسداث
	ļ	
	İ	١ـ صدور قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وإجازته
		النزول بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إلى السجن الذي لاتقل مدته عن سبع
		سنوات. اعتباره أصلح في حكم المادة الخامسة عقويات.
18	١,	(الطعن رقم ٢٥٢٩ لسنة ٦٧ق جلسة ١/١/١/١)
	•	( ) / . 5 (35=)
		٢ ـ إصدار المحكمة حكماً على منهم ثبت أنه حدث وقت ارتكابه
		1
		الجريمة. عدم تقدم النيابة العامة بطلب إلى المحكمة للقضاء بإلغاء حكمها.
		أثره : عدم جواز طعنها في هذا الحكم. أساس ذلك؟
709	<b>^</b> `	(الطعن رقم ٣٠٦٢ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٣/١٦)
		٣ـ لوالدى الحدث أومن له الولاية عليه أو المسئول عنه مباشرة طرق
		الطعن المقررة في القانون لمصلحته نيابة عنه إذا كمان لا يزال حتى تاريخ
		التقرير بالطعن حدثاً. أساس ذلك؟
		تقرير والد المحكوم عليه نيابة عنه بالطعن بالنقض رغم ثبوت أنه لم
		يكن حدثاً وقت ذلك. أثره. عدم قبول الطعن.
744	1.0	(الطعن رقم ١٣٤٦٩ لسنة ٢٢ق جلسة ١٩٩٧/٦/١١)
		( , , ,, 8
		£. الاختبار القصائي ماهيته ؟
		تحديد مدة الاختبار القضائي الوارد بالمادة ١٢ من القانون رقم ٣١
		لسنة ١٩٧٤ . توجه إلى سلطة التنفيذ لا الحكم . تحدد وقت انقضائه متى
		تيقنت أن التدبير قد استوفى الغرض منه .
- 1		التدبير لا يقاس بجسامة الجريمة أو درجة مسئولية مرتكبها. وإنما
		بمدى خطورة الحدث وقدر حاجته إلى التهذيب والتقريم. قصاء الحكم
		المطعون فيه بتحديد مدة وضع الحدث تحت الاختبار . خطأ في تطبيق
		القانون. يوجب تصحيحه بإطلاق مدة الاختبار.
1471	***	(الطعن رقم ٩٢٦ه لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٧)
1		راجع أيضاً :
ŀ	l	محكمة الأحداث
ŀ		(القاعدة رقم ١٦٠ بالصحيفة رقم ١٠٧٤)
•	•	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·

f (	راجع:
	راجع :
f (	راجع :
نف	
1 I	سب وقذ
ة رقم ١٠١ بالصنعيفة رقم ١٧٥)	(القاعد
أحوال شغصية	
واج الخاص بالمصريين غير المسلمين المتحدى العلة ولطائفة.	عقد الز
	ماهيته؟
رقم ۲۳۲۹۱ اسنة ۲۰ق جلسة ۱۲۲/۱۲/۲۳) ۲۲۲ (۱۶۹۹	(الطعن
يضاً:	راجع أ
انفسيره،	قانون ،
ة رقم ٧٤ بالصحيفة رقم ٢١٥)	(القاعد
أحـــوال مدنيــة	
ة عدم تفديم البطاقة الشخصية لمندوب السلطات العامة.	جريم
م الصابط بالقبض على الطاعن وتفتيشه وقائياً في هذه الحالة.	مخالفة . قيا.
مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك. خطأ في تطبيق القانون.	غير جائز. م
رقم ۲۱۹۸۲ لسنة ٦٥ق جلسة ٢١/١٢/٢١) ٢٢٣	( ا <b>لطع</b> ن
اختصــاص	
س المكانى	الاختصام
برة في اختصاص من يملك إصدار إذن التفنيش بحقيقة الواقع	١۔ العو
يهوره إلى وقت المحاكمة.	
لاختصاص المكانى مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن	ذکر ا
غير لازم. متى أوضحت المحكمة أن من أعطى الإذن كان	بالتفتيش.

الصفحة	القاعدة	
		مختصاً بإصداره .
		صفة مصدر الإذن ليست من البيانات الجوهرية لصحة الإذن
		بالتغنيش.
		مثال لتسبيب سائغ في الردعلى الدفع ببطلان إذن التفتيش في جريمة
		إحراز مخدر.
171	71	(الطعن رقم ۸۹۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۲)
		٢- الأعمال الإجرائية. تجرى في حكم الظاهر، عدم بطلانها من بعد.
		نزولاً على ما ينكشف من أمر واقع .
		مثال.
770	17	(الطعن رقم ۷۲۵۷ لسنة ۲۱ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۱)
		راجع أيصناً:
		دفوع الدفع بعدم الاختصاص،
		(القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ١١١)
		الاختصاص النوعي :
		١- إنحسار التأثيم عن الفعل موضوع الدعوى الجنائية. أثره: عدم
		اختصاص المحكمة الجناتية بالفصل في الدعوى المدنية .
117	71	(الطعن رقم ۲۲۵۷ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۲۷)
		٢. قرار محكمة الجنح باستبعاد الدعوى من الرول وإعادتها إلى النيابة
		العامة لاتخاذ شئونها يلتقي في النتيجة مع الحكم بعدم اختصاصها بنظرها.
101	**	(الطعن رقم ٣٠١٣٨ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢)
		٣. إلغاء المحكمة الإستئنافية الحكم الصادر من محكمة أول درجة
		بعدم الاختصاص. يوجب عليها إعادة الأوراق إلى ذات الدرجة للفصل في
		موصوعها . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .
711	44	(الطعن رقم ۲۷۸۱۰ لسنة ۹۰ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۸)

الصفحة	القاعدة	
		٤. ليس المحكمة الاستئنافية أن تحكم بعدم الاختصاص إذا ثبت لها أن
		الواقعة جناية. متى كان المتهم وحده هو المستأنف. أساس ذلك؟
		قضاؤها بعدم الاختصاص في هذه الحالة. منه للخصومة على خلاف
		ظاهره. أثر ذلك : قبول طلب النيابة العامة بتعيين المحكمة المختصة. علة
		<b>:</b> لك؟
441	01	(الطعن رقم ۱۲۷۹۱ لسنة ۲۲ق جلسة ۲۲/۳/۲۲)
		٥. إسناد جرائم هتك العرض بالقوة والضرب واستعمال القسوة
		للطاعن. وجوب تتبع الجريمتين الأخيرتين الأولى في التحقيق والإحالة
		واختصاص محكمة الجنايات بهما. أساس ذلك؟
119	77	(الطعن رقم ۲۹۷۱۱ لسنة ۹۰ق جلسة ۱۹۹۷/۶/۱۰)
	1	
		٦ـ العبرة في تعديد الاختصاص النوعي للمحاكم الجنائيـة هي
		بالوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى. أساس ذلك؟
114	77	(الطعن رقم ۲۹۷/۱ نسنة ٥٩ق جلسة ١٠/١/١١)
		٧- إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات بوصفها جناية. تكييفها أنها
		جنحة قبل التحقيق والعرافعة. وجوب القضاء بعدم الاختصاص إحالتها إلى
		المحكمة الجزئية . ثبوت أنها جنعة بعد التعقيق والمرافعة . وجوب الفصل فيها .
119	11	نيه. (الطعن رقم ۲۹۷۱۱ لسنة ۹۰ق جلسة ۲۹۷/۱۰)
		(****)*********************************
		/ ٨. الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعياً بنظر الدعوى. إثارته أمام
		محكمة النقض لأول مرة. غير جائز؟
111	77	(الطعن رقم ۲۹۷/۱ لسنة ٩٥ق جلسة ١٩٩٧/٤/١٠)
		٩. قرار الجمعية العامة للمحكمة الابتدائية بتوزيع القضايا على الدوائر
		المختلفة. لا يخلق نوعاً من الاختصاص تنفرد به دائرة دون أخرى. المادة
		٩- قرار الجمعية العامة للمحكمة الابتدائية بتوزيع القضايا على الدوائر

الصفحة	القاعدة	
		٣٠ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .
		مخالفة إحدى دوانر المحكمة الابتدائية لقرار الجمعية العامة. لا
		يترتب عليه بطلان.
115	11	(الطعن رقم ۱۸۳۲۷ لسنة ٦٢ق جلسة ١٩٩٧/٥/٢٧)
		١٠- اختصاص محكمة الجنع والمخالفات بنظر الدعوى المدنية
		الناشقة عن الجراثم. استثناء. قيامه على الارتباط بين الدعويين الجنائية
		والمدنية ووحدة السبب التي تقوم عليه كل منهما. مؤدى ذلك؟
		المحكمة الجنائية لا ولاية لها في الفصل في الدعوى المدنية. متى
		كان الفعل موضوع الدعوى الجنائية مناط التعويص في الدعوى المدنية
		المرفوعة نبعاً لها. غير معاقب عليها قانوناً. أثر ذلك؟
140	1.1	(الطعن رقم ۲۷۰۷۸ لسنة ٩٥ق جلسة ١٩٩٧/٦/٢)
		الاختصاص الولائى:
		١- المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفصل في الجراتم كافة
		إلا ما استثنى ينص خاص. أساس ذلك؟
		إجازة بعض القوانين إحالة جرائم معينة إلى محاكم خاصة لا يسلب
		المحاكم العادية ولايتها في الفصل في تلك الجرائم. مادام أن القانون
		الخاص لم يرد به أى نص على إنفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص. سواء
		أكانت معاقباً عليها بمقتضى قانون عام أوخاص.
1198	174	(الطعن رقم ۳۰۹۰۹ نسنة ۵۹ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/٤)
		٢- قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسلة ١٩٦٦.
		خول المحاكم الصكرية الاختصاص بنوع معين من الجراثم ومحاكمة فئة
		خاصة من المتهمين. إلا أنه لم يؤثرها في غير نطاق الأحداث الخاصعين
		لاحكامه بهذه المحاكمة وذلك الاختصاص أو يعظرهما على المحاكم
		العادية .
		,

الصفحة	القاعدة	
	İ	الاختصاص يكون مشتركاً بين المحاكم العادية والمحاكم العسكرية ولا
	l	يمنع نظر أيهما فيها من نظر الأخرى. إلا أنه تحول درن ذلك قوة الأمر
	l	المقصني.
		عدم التزام الحكم بالرد على الدفاع القانوني ظاهر البطلان.
1117	171	(الطعن رقم ٣٠٩٠٩ لسنة ٩٥ق جلسة ١٩٩٧/١١/٤)
	ļ	
		اختسلاس أشسياء محجسوزة
	i	
	1	١ ـ كون الشئ المبدد غير مملوك لمرتكب الاختلاس من شروط وقوع
		جريمة التبديد، علة ذلك؟
		حريمة اختلاس المال المحجوز عليه من مالكه المؤثمة بالمادة ٣٤٢
		عفويات استثناء من هذا الأصل. عدم جواز القياس عليه.
٧٨١	١٣٠	(الطعن رقم ۲۱۹۷۰ نسنة ۶۳ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۲۱)
		٢. تعين حارس على الأشياء المصجورة. شرط لانعقاد الحجز، عدد
		<ul> <li>لا عقول خارس على الاستاء المحبورة المراسة المحبورة على المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبورة المحبو</li></ul>
		الرعداد برنطق العديق و العامر معارسة المعلى عان بيها المساعر والما
		خلو الحكم من بيان سنده في أن المتهمة حارسة على الرغم من عدم
		قبولها الحراسة وأنها ليست حائزة. قصور.
1777	194	(الطعن رقم ١٩٩١٧ لسنة ٦٢ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٨)
		, , ,
		اختسلاس أمسوال أمسيرية
		١- الدرجة الوظيفية للمتهم في جناية الاختلاس لا أثر لها على
		مسئولينه عن المال الذي أؤتمن عليه. يستوى أن تكون الوظيفة أو الخدمة
		دائمة أو مؤقتة .
		انتهاء الحكم إلى ثبوت جريمة الاختلاس في حق الطاعن ومعاقبته

الصفحة	القاعدة	
		للبضائع . غير مقبولة .
01	v	(الطعن رقم ۲۸۲۰۸ نسنة ۶۲ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۸)
		(35-)
		٢- المراد بالأمناد على الودائع؟
		كفاية أن يكون حفظ الموظف الأمانات والودائع من مقتصيات
		وظيفته أو مكلفاً بها من رؤسائه أو تكون في عهدته بأمر كتابي أو إداري.
		تسليم المال موضوع الاختلاس إلى الجاني بصفته أميناً على الودائع.
		كفايته لاعتباره مسئولاً عنها. اختلاسه له. استحقاقه العقوبة المغلظة
		المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ عقربات.
474	۳۸	(الطعن رقم ۳۲۸۳ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٣/٣)
		٣. عقيدة المحكمة قيامها على المقاصد والمعاني لا على الألفاظ
		والعبانى .
		التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله. ماهيته؟
		مثال لتسبيب سائغ في حريمة اختلاس.
474	77	(الطعن رقم ۳۲۸۳ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٣/٣)
		٤ ـ حكم الإدانة . بياناته؟
		عدم رسم القانون نميطاً خاصاً لإيراد بيانات الحكم. لم يشترط
		لاستيفاء كل بيان منها وإعمال. أثرة. أن يستقل به كل موضع معين دون
		سواه .
		تجهيل الحكم لأدلة الثبوت في الدعوى. غير جائز.
		استناد المحكمة في إدانة المتهم إلى قول من أقوال محاميه. عيرجائز.
		استناد الحكم المطعون فيه في إدانة الطاعن على إقراره بالتحقيقات
		الإدارية وتحريات إدارة المتابعة والتوجيه بأمن الشركة المجنى عليها دون
		بيان مؤدهما وأخذه بإقرار محاميه بمحضر جلسة المحاكمة بعجز البضائع
		وتصرفه فيها. قصور وفساد في الاستدلال.

الصفحة	لقاعدة	
		تساند الأدلة . مؤداه ؟
۰۰۷	٧٢	(الطعن رقم ۸۳۱۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۰)
	1	1
		٥ فعل الاستيلاء في جرائم الاعتداء على المال العام. تحققه: باخراج
	1	المال من حوزة الدولة ونقله من المكان المعد لحفظه إلى خارجه سواء أكان
		المال في حيازة الموظف بموقع العمل بسبب وظيفته أم لم يكن.
	1	جريمتي اختلاس المال العام والاستيلاء عليه المنصوص عليهما في
	1	المادتين ١١٢، ١١٣ عقوبات. مناط تحققهما ؟
		مثال
٨٦٥	171	(الطعن رقم ۲۹۷۶۹ نسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٩/١٨)
	ĺ	
		٦ـ مناط العقاب. بمقتضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات؟
1.44	101	(الطعن رقم ۱۳۲۱۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/)
	l	
		٧. تحدث الحكم عن نية الاحتلاس استقلالا، غير لازم، شرطه؟
1.44	107	(الطعن رقم ۱۳۹۰ لسنة ۱۵ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰)
	ı	٨. صفة مأمور التحصيل في جناية الاختلاس. مناط تحققها؟
	•	منازعة الطاعن في صفته كمندوب تحصيل. غير مجد. مادام قد
		نُتبت الحكم صدور قرار من الجهة الإدارية باسناد عملية التحصيل إليه.
1.46	108	(الطعن رقم ۱۹۴۱ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰)
		٩ـ المادتان ۱۱۳،۱۱۲ عقربات. نطاقهما؟
		المقصود بالموظف العام والأموال العامة في حكم المادتين ١١٩/ح،
		۱۱۹/هـ مكرراً عقربات؟
1771	4.4	(الطعن رقم ۹۸۸۱ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۲)
		•
		١٠ مراكز الشباب تعد من الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة.

الصفحة	القاعدة	
1445	4.4	مؤدى ذلك : اعتبار أموالها من الأموال العامة فى تطبيق قانون العقوبات.  البنات الحكم أن المنهم يعمل بمركز الشباب وأن الأموال المختلسة المستولى عليها مملوكه، للمركز وسلمت للمنهم بسبب وظيفته. النعى عليه فى هذا الشأن. غير مقبول.  (الطعن رقم ٩٨٨٦ لمسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٢)  ١١- القصد الجنائى فى جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة المنات. نحققه بنصرف الموظف فى المال الذى بعهدته على اعتبار أنه معلوك له. تخلص المتهم من بعد فى المال الذى بعهدته على اعتبار أنه معلوك له. تخلص المتهم من بعد فى المال الشخلس. لا يؤثر فى قيام
1845	4.4	الجريمة. علة ذلك؟  تحدث الحكم استقلالاً عن توافر هذا القصد. غير لازم. كفاية أن يكون فيما أورده من وقاتع ما يدل على قيامه.  (الطعن رقم ٩٨٨٦ لسنة ٣٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٧)  ١- ضبط الأشياء المختلسة. لا يمنع الحكم بالغرامة النسبية. التزام الحكم المطعون فيه هذا النظر. لا خطأ.  مثال.  (الطعن رقم ٩٨٨٦ لسنة ٣٥ق جلسة ١٩٧/١٢/٢)
140.	4.0	١٣ حق المحكمة في تعديل وصف النهمة. حده؟ تعديل وصف النهمة الحده؟ تعديل وصف التهمة من اختلاس واشتراك فيه إلى تسهيل استيلاء واشتراك فيه. وجوب تنبيه المنهم إنيه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه مخالفة ذلك : إخلال بحق الدفاع أساس ذلك؟ (الطعن رقم ١٢٠٣٥ لمنة ١٢٤ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٣) ١٤. العادة ١١٢ عقوبات. مجال تطبيقها؟ كون الجانى من الأمناء على الودائع وسلم إليه المال بهذه الصفة. وجوب معاقبته بالفقرة الثانية من العادة ١١٢ عقوبات. الدعى على الحكم وجوب معاقبته بالفقرة الثانية من العادة ١١٢ عقوبات. الدعى على الحكم وجوب معاقبته بالفقرة الثانية من العادة ١١٢ عقوبات. الدعى على الحكم وجوب معاقبته بالفقرة الثانية من العادة ١١٢ عقوبات. الدعى على الحكم

الصفحة	القاعدة	
	l	في هذا الشأن. غير مقبول.
1111	**.	(الطعن رقم ١٦٠١٥ لسنة ٥٦ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٧)
	1	
		١٥ـ قيام المنهم برد مقابل المال الذي اختلسه. لا يؤثر في قيام
		الجريمة. وإن أعفاه من الحكم بالرد في حدود ما سدد.
1111	***	(الطعن رقم ١٦٠١٥ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٧)
		راجع أيصاً:
		اِتْبات ،بوجه عام
		(القاعدة ١٥٢ بالصحيفة رقم ١٠٢٢)
		وإثبات مخبرة،
		(القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ١٠٣٤)
		ودفاع الإخلال بحق الدفاع. ما يوفره،
		(القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ١٠٢٢)
		وموظفون عموميون
		(القاعدة رقم ۲۲۰ بالصحيفة رقم ۱٤٤٨)
		اخفساء اشسياء مسسروقة
	į į	إخفاء الأشياء المسروقة لا يعتبر اشتراكاً في السرقة ولا مساهمة فيها.
		هما جريمتان مستقلتان بأركانها وطبيعتهما. أثر ذلك؟
4	144	(الطعن رقم ۱۸۲۳۳ لسنة ٦٣ق جلسة ٢١/٩/٧/١)
		اخسلال بعقسد مقاولسة
		1
		جناية الإخلال العمدي بتنفيذ كل أو بعض الإلتزامات التي يفرضها
		عقد المقارلة. عمدية. القصد الجنائي فيها، مناط تحققه؟
		إغفال الحكم المطعون فيه استظهار هذا القصد. قصور.
1.4	۱۰	(الطعن رقم ۱۸۸۷ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		ارتباط
		١- نقدير فيام الارتباط بين الجرائم من عدمه. موضوعي. مادام
		سائغاً.
1.4	• ٧	(الطعن رقم ۲۵% لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۲۹)
		٢ـ اكتفاء الحكم في الرد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق
		الفصل فيها بارتباط الدعوى المدفوع بسبق الفصل فيها بالدعوى المطروحة
		ارتباطاً لا يقبل التجزئة وأن الفصل في الأولى الأخف، لا يمنع من نظر
		الثانية الأشدا، دون بيان الوصف القانوني للجريمة الأولى ومدى توافر
		شروط الارتباط طبقاً للمادة ٣٢ عقوبات. قصور.
1.4	٥٧	(الطعن رقم ٧٣٠؛ لسنة ٦٠ق جلسة ٢٩/٣/٢٩)
		٣ـ اتبات الحكد المطعون فيه في حق الطاعن اقتزافه جريمتي الشروع
		في القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وإحراز سلاح ناري مششخن
		وذخيرته. ووجوب تطبيق حكم العادة ٣٢ عقوبات للارتباط. النص في
		منطوقه على عقوبات الغرامة في جريمة إحراز الذخيرة. خطأ في القانون.
		وجوب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغائها اكتفاءً بعقوبة الجريمة الأشد
		ولم يرد هذا الوجه بأسباب الطعن. أساس ذلك؟
241	٧٩	(الطعن رقم ۸۷۷ه لسنة ٦٥ق جلسة ١١/٥/١١)
		٤. الإعفاء من الترخيص بحمل سلاح. حالاته وأساسه؟
		ثبوت أن الطاعن كان يعمل ضابطاً بالشرطة في ناريخ الحادث.
		إدانته بجريمة إحراز سلاح نارى بغير ترخيص. خطأ في القانون.
		لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة مادام انطاعن ينازع في صورة
		الواقعة بأكملها .
••1	۸۲	(الطعن رقم ۱۸۲۲ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۳)
•	•	

الصفحة	القاعدة	
	İ	<ul> <li>اختصاص محكمة الجنح والمخالفات بنظر الدعوى المدنية الناشئة عن</li> </ul>
	]	الجرائم. استثناء. قيامه على الارتباط بين الدعويين الجنائية والمدنية
	ļ	ووحدة السبب التي نقوم عليه كل منهما . مؤدى ذلك ؟
	1	المحكمة الجنائية لا ولاية لها في الفصل في الدعوى المدنية. متى
	1	كان الفعل موضوع الدعوي الجنائية مناط التعويض في الدعوي المدنية
		المرفوعة تبعاً لها. غيرمعاقب عليها قانوناً. أثر ذلك؟
477	1.1	(الطعن رقم ۲۷۰۲۸ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٦/٢)
		٦ـ الارتباط الذي تتأثر به المسئولية عن الجريمة الصغرى طبقاً للمادة
		٢/٣٢ عقوبات. ينظر إليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة دون
		البراءة ـ أساس ذلك ؟
7.4.7	1.1	(الطعن رقم ۱٤٢٤٨ لسنة ٦٢ق جلسة ١٩٩٧/٦/٨)
		٧. القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة الجوهر المخدر. يتحقق
		بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحرزه أو يحوزه مخدر. تحدث الحكم عنه
		استقلالاً. غير لازم. متى كان ما أورده من وقائع وظروف دالا عليه.
		النعي على الحكم بالقصور بخصوص جريمة إحراز المخدر بقصد
		النعاطى غير مجد، مادامت المحكمة عاقبت الطاعن بالعقوبة الأشد المقررة
		لجريمة تهيئة مكان لتعاطى المواد المخدرة وتسهيله، عملاً بالمادة ٣٢
	1	عقربات.
V £ 4	111	(الطعن رقم ٩١٦٦ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧)
		٨. الإكراه في السرقة. متى يتحقق؟
		تحقق الإكراه في السرقة ولو وقع فعل الإكراه بعد حصولها. متى كان
		القصد منه الفرار بالمسروقات.
		إثبات الارىباط بين السرقة والإكراه. موضوعي. مادام سائغاً.
14	10.	(الطعن رقم ١٩٠٣١ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٠/٤)
	1 5	

الصفحة	القاعدة	
1-17	101	<ul> <li>9. إعمال المادة ٣٧ عقوبات ومعاقبة الطاعن بالعقوبة الأشد. أثره:</li> <li>عدم جدوى نعى الطاعن قصور الحكم في التدليل على الجريمة الأخف وعدم ذكر النص المعاقب عليها.</li> <li>(الطعن رقم ١٣٥٦٠ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٠/٥)</li> <li>١٠- اعتبار الحكم ممارسة الطاعن للقحشاء مع النساء فجوراً. خطأ في</li> </ul>
		القانون. علة ذلك؟
		التعون عند التعلق عند النعل على الحكم بشأن جريمة ممارسة الفجور التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق التعلق ا
		مادام قد عامله بالمادة ٢٢ عقوبات ودانه بجريمة التحريض على الدعارة
		وأوقع عليه عقوبتها باعتبارها الجريمة الأشد.
1.4.	175	(الطعن رقم ۸۸۳۸ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١٣)
		١١. إدانة الحكم الطاعن بجراثم متعددة وإنزاله عقوبة مستقلة من كل
		منها دون الفصل في مدى قياء التعدد بينها وفق المادة ٣٢ عقوبات. يجيز
		محكمة النقض التعرض له من تلقاء نفسها لمصلحة الطاعن. علة ذلك
		وأساسه؟
1171	*11	(الطعن رقم ۹۹۰۱ نسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۰)
		راجع أيضناً :
		عقوبة «العقوبة المبررة» (القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم ١١٧٠)
		والفاعدة وقد ٢٠٠٠ بالصحيف وقد ٢٠٠٠) ونقض مما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام،
		(القاعدة ۱۸۹ بالصحيفة رقم ۱۲۵۱)
		, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,

الصفحة	القاعدة	
		أسباب الإباحة وموانع العقاب
		الدفاع الشرعى :
	1	تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي. موضوعي. شرط ذلك؟
	1	عدم بيان الحكم الإصابات التي لحقت بالطاعن والتي جعل منها
	1	ركيزة لدفاعه رعم نفيه حالة الدفاع الشرعي عنه. قصور.
019	٧٥	(الطعن رقم ۲۷۷۸ لسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۰/۱
		الجنون والعاهة العقلية :
	<b>!</b>	١. تقدير الحالة العقلية للمتهم. موضوعي. مادام سانغاً.
**0	ŧ٧	(الطعن رقم ۷۲۵۷ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/٣/١١)
		٢- الحالات النفسية. ليست أصلاً من موانع المسئولية والعقاب.
		المرض العقلي الذي تنعدم به المسئولية قانوناً وفقاً للمادة ٦٢ عقوبات.
		ماهيته؟
		تقدير حالة المنهم العقلية. موضوعي.
*7*	٥١	(الطعن رقم ٣٠٧٧ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٣/١٦)
		٣- المرض العقلي الذي تنعدم به المسئولية فانوناً وفق نص المادة ٦٢
		عقربات. ماهيته؟
		الأمراص والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه لا
		تعد سبباً لانعدام المسئولية .
771	41	(الطعن رقم ۱۳۶۳۰ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۰/۲۲)
		<ol> <li>تقدير حالة المتهم العقلية. موضوعي. مادام ساثفاً.</li> </ol>
		عدم التزام المحكمة بندب خبير فني في الدعوى للوقوف على حالة
		المتهم بالمرض العقلى إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها
		نقديرها.
1741	۱۸۷	(الطعن رقم ۱۸۸۲۳ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۲)
	, ,	

الصفحة	القاعدة	
		موانع العقاب :
		١- حق المدين الامتناع عن رد الشئ حتى يستوفى ماهو مستحق له
		قبل الدائن بسبب التزامه. أثره: انعدام مسئوليته الجنائية. متى كان حسن
		النية . أساس ذلك ؟
1144	171	(الطعن رقم ۱۹۹۷ لسنة ۲۳ق جلسة ۲۱/۱۰/۲۱)
		٢- الغيبوبة المانعة من المسئولية المنصوص عليها في المادة ٦٢
		عقوبت. ماهيتها؟
		تناول المخدر أو المسكر عن علم واختيار . أثره ؟
		اقتراف الجاني لجرائم تتطلب قصداً جنائياً خاصاً. وجوب التحقق من
		قياء هذا القصد لديه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع.
		دفع الطاعن بإصابته بمرص عقلي لإدمانه تعاطى المخدر . ليس
		مانعاً من مسئوليته عن حريمة إحراز المخدر بغير قصد.
		انتفاء مصلحة الطاعن في النعي على الحكم قصوره في الرد على
		دفعه بانعدام مسئوليته الحنائية لإصابته بمرص عقلي لإدمانه تعاطي
		المخدر. متى أوقع عليه عقوبة جريمة إحراز المخدر بقصد التعاطى الأخف
		من تلك المقررة لجريمة إحرازه بغير قصد.
1771	144	(الطعن رقم ۱۸۸۲۳ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٢)
		رجع أيضاً :
		مستولية حنائية الإعفاء منهاء
		(القاعدة ۱۸۷ بالصحيفة رقد ۱۳۳۶)
		استنناف
		موصاده :
		١. حساب اليوم الصادر فيه الحكم ضمن ميعاد الاستثناف. غيرجانز.
		مخالفة ذلك. خطأ في القانون. يوجب تصحيحه.

استكناف

الصفحة	القاعدة	
_		
	ł	كون الغطأ هجب محكمة الاستئناف عن نظر الموضوع. وجوب أن
	1	يكون النقض مقروناً بالإعادة.
٧٦	11	(الطعن رقم ۷۹۲؛ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١/١٢)
	l	٢- تأجيل المحكمة الدعوى لتقديم دليل السداد دون أن تكون قد فصلت
		في الاستلناف من حيث الشكل. لا يعتبر فصلاً ضمنياً بقبوله شكلاً ولا
		يمنعها عند إصدار حكمها من القصاء بعدم قبول الاستثناف شكلاً.
777	117	(الطعن رقم ۲۲۰۳۱ لسنة ۲۴ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۸)
		٣ـ ميعاد الاستئناف من النظاء العاء. جواز التمسك به في أية حالة
		كانت عليها الدعوى. إثارته لأول مرة أمام النقض. شرطه؟
1.74	171	(الطعن رقم ۲۱۳: لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١٢)
		, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
3		نطافَــه:
ļ		١- الاستئناف حصوله بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت
		الحكد المستأنف. المادة ٤٠٦ إجراءات جنائية. تقرير الاستئناف هو المرجع
		هي تعرف ماهية الحكم محل الاستئناف.
		تقيد محكمة ثانى درجة بما جاء بتقرير الاستئناف فإذا تعدته تكون قد
		فصلت فیما لم بطاب منها .
101	7.7	(الطعن رقم ۱۹۹۸؛ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٤/١٣)
•••	'''	(1117)./11 على المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع
		٢- المحكمة الاستئنافية تتقيد بما جاء بتقرير الاستئناف وبالوقائم التي
		- المحكمة السنادية للهيد بما جاء بتعزيز الاستناف وبالوقائع التي فصلت فيها المحكمة الجزئية.
		إغفال محكمة أول درجة الفصل في جزء من الدعوى. تصدى
		المحكمة الاستثنافية له. بطلان وخطأً في تطبيق القانون.
		القصور له الصدارة على أوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون.
		ليس لمحكمة النقض أن تصحح منطوق حكم قضت بنقضه. على
		محكمة الإعادة تدارك هذا الخطأ. شرط ذلك؟
۲۱۹	۸۱	(الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٦٠ق جلسة ١٢/٥/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٣- نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعه .
		استئناف المدعى بالحق المدني . نطاقه ؟
		تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى الجنائية والقصاء ببراءة المطعون
		صده بعد صيرورة القضاء فيها نهائياً لعدم الطعن عليه ممن يملكه. غير
		جائز.
1117	177	(الطعن رقم ۲۸۰۰ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١٩)
		٤. جريمة التعدى المنصوص عليها في الفقرة الأولى من العادة ١٠٧
		مرافعات والمادة ٢٤٤ إجراءات. مفادهما؟
		القصاء بعدم جواز استئناف العكم المسادر من دائرة الأحوال
		الشخصية بالمحكمة الابتدائية في جنحة نعد وقعت على هيلة المحكمة أثناء
		انعقاد الجلسة صحيح. أساس ذلك؟
1710	۲۰1	(الطعن رقم ٢٠٩٥ لسنة ٦٢ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٣)
		نظره والحكم فيه :
		١- سريان حكم المادة ٤١٧ إجراءات جنائية على الحكم الصادر في
		استئناف المدعى المدنى دعواه المدنية المرفوضة أثره. عدم جواز إلغاء
		المصاف المنافق المسود المناف المركوب المرداد المام بهور رابات
		الحكد والقضاء بالتعريض إلا بإجماع الآراء.
٧١	۱۰	_
٧١	١٠	المكد والقضاء بالتعويض إلا بإجماع الآراء.
٧١	١٠	الحكد والقضاء بالتعويض إلا بإجماع الآراء. (الطعن رقم ۱۹۳۱ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١/١٢)
٧١	1.	الحكد والقضاء بالتعويض إلا بإجماع الآراء. (الطعن رقم ۱۹۳۱ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۷/۱/۱۲)  ۲ـ استاناف المنهمة للحكد الغيابي. سقوطه. إذا ألغي الحكد أو عدل
٧١	1.	الحكد والقضاء بالتعويض إلا بإجماع الآراء. (الطعن رقم ۱۹۳۱ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۲)  د استثناف المنهمة للحكم الغيابي. سقوطه. إذا ألفي الحكم أو عدل في المعارضة. علة ذلك: عدم حدوث إندماج بين الحكمين واعتبار الحكم
٧١	1.	الحكد والقضاء بالتعويض إلا بإجماع الآراء.  (الطعن رقم ۱۴۳۱ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۲)  ۲ـ استئناف المتهمة للحكم الغيابي. سقوطه. إذا ألفي الحكم أو عدل في المعارضة. علة ذلك : عدم حدوث إندماج بين الحكمين واعتبار الحكم الأخير كأنه وحده الصادر في الدعوى.
٧١	1.	الحكد والقصاء بالتعريض إلا بإجماع الآراء.  (الطعن رقم ۱۹۳۱ لسنة ٦٠ جلسة ١٩٩٧/١/١٢)  ٢. استئناف المنهمة للحكم الغيابي. سقوطه. إذا ألغي الحكم أو عدل في المعارضة. علة ذلك : عدم حدوث إندماج بين الحكمين واعتباز الحكم الأخير كأنه وحده الصادر في الدعوى. قضاء الحكم المطعون فيه بقبول استئناف المنهمة للحكم العيابي شكلاً
104	1.	الحكد والقضاء بالتعويض إلا بإجماع الآراء.  (الطعن رقم ۱۹۳۱ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١/١٢)  المستناف المنهمة للحكم الغيابي. سقوطه. إذا ألفي الحكم أو عدل في المعارضة. علة ذلك : عدم حدوث إندماج بين الحكمين واعتبار الحكم الأخير كأنه وحده الصادر في الدعوى.  قضاء للحكم المطعون فيه بقبول استئناف المنهمة للحكم العيابي شكلاً وتأييد الحكم الصادر في المعارضة الابتدائية على الرغم من تعديله في

استكناف ٦٩

الصفحة	القاعدة	
		٣- عدم نقيد المحكمة الاستئنافية عند نظرها الاستئناف المقام من
	1	المدعى بالحقوق المدنية بالحكم الصادر في الشق الجنائي ولو كان حائزاً
	1	لقوة الأمر المقضى. علة ذلك؟
1.11	١٥٦	(الطعن رقم ۹۳۷۸ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۸)
	ĺ	
	l	٤. الحكم الابتدائي بعدم قبول الدعوى المدنية. يوجب على المحكمة
	1	الاستلنافية عند القصاء بإلغائه إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل
	l	في موضوعها. أساس ذلك؟
1.49	107	(الطعن رقم ٩٣٧٨ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٠/٨)
		_
		د محكمة الأحداث. اختصاصها؟
		استئناف أحكامها . حالاته ؟
		الطعن بالمعارضة في الأحكام الغيابية الاستثنافية الصادرة في شأن
		الأحداث. جائز.
1.41	17.	(الطعن رقم ١٩٥ لسة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/١٠/٩)
		٦ـ عدم حواز إضارة الطاعل بناء على الاستئناف العرفوع منه وحده
		في الدعوى الجنائية. سريان ذلك على الدعوى المدنية التابعة لها. المادة
		٢٦٦ إجراءات. مخالفة ذلك. خطأً في القانون يوحب النقض والإعادة.
1114	177	(الطعن رقم ۲۸۰۰ لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱۹
		٧- للمدعى بالحقوق المدنية استثناف الحكم الصادر من محكمة أول
		درجة بالبراءة ورفض الدعوى المدنية. ولو لم تستأنفه النيابة العامة.
		المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة بحث الجريمة للتحقق من قيام الضرر 
		المستوجب للتعريض.
1770	۱۸٦	(الطعن رقم ۱۰۶۷ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١١/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٨ النعي على الحكم المستأنف. غير جائز. مادام الطعن وارداً على
		الحكم الاستئنافي القاضي بعدم جواز الاستئناف.
1410	4.1	(الطعن رقم ۲۰۹۰ نسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۳)
		سقوطـه :
		سقوط الاستئناف. مناطه؟
		مثول المحكود عليه أمام المحكمة وقت النداء على قضييته في يوم
		الجلسة ـ مفاده : وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ دون
		بعتداد باتخاذ إجراءات التنفيذ قبله قبل الجلسة أو بعدها.
		قضاء الحكم المطعون فيه بسقوط استئناف الطاعن لعدم سداد الكفالة
		رغم مثوله أماء المحكمة قبل نظر استئنافه. خطأ في تطبيق القانون.
1104	۱۷۳	(الطعن رقم ۷۷۳۰ لسنة ۲۳ق جنسة ۱۹۹۷/۱۰/۲۷)
		راجع أيضاً :
		اختصاص الاختصاص النوعي،
		(القاعدة رقم ٥٤ بالصحيفة رقم ٣٨٦)
1		واستئناف ،نظره والمحكم فيه،
		(القواعد أرقاء ١١٦، ١٦٧، ١٧٣ بالصفحات أرقاء ٢٦٢، ١١١٣،
		۸۹/۱).
j		وحكم اإصداره ووضعه والتوقيع عليه
Ì		(القّاعدتان رفَّما ١٠، ٢١٤ بالصحيفتين رفَّمي ٧١، ١٣٩٩)
		وحكم انسبييه. تسبيب غيرمعيب،
]		(القاعدتان رقما ١٤١، ١٧٤ بالصحيفتين رقمي ٩٣٧، ١١٦١)
	į	ودعوى مدنية انظرها والحكم فيهاا
l		(القاعدة رقم ٢٢١ بالصحيفة رقم ١٤٥٧)
		ونقض مما يجور ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام،
	l	(القاعدة رقم ٢٢١ بالصحيفة رقم ١٤٥٧)

الصفحة	القاعدة	
		اســـتجواب
		١. عدم تعويل الحكم على الدليل المستمد من استجواب أواعتراف
		الطاعن ينحسر معه الالتزام بالرد على الدفع ببطلانهما.
194	٧٢	(الطعن رقم ٥٥٨ه لسنة ٦٥ق جلسة ٤/٥/١٩٩٧)
		٢- وجوب دعوة محام مع المتهم بجناية لحضور الاستجواب أو
	ļ	المواجهة . المادة ١٢٤ إجراءات .
	İ	النعى ببطلان تحقيقات النيابة لعدم حضور محام مع المتهم.
	l	غيرمقبول. مادام أن الحكم قد أثبت حضوره التحقيق ثم مغاردته إياه. ولم
	l	ينازع الطاعن أنه أعلن إسمه بالطريق الذي رسمه القانون.
1.41	100	(الطعن رقم ۱۹۴۱؛ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰)
		اســـتدلالات
		١- تقدير جدية انتصريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش.
		موضوعي. عدم حواز المجادلة فيه أمام محكمة النقض.
	l	تفتيش المزارع ليس بحاجة لاستصدار إذن من النيابة العامة.
٧٩	۱۲	(الطعن رقم ۲۸۲۰۹ لسنة ٦٤ق جلسة ١٩٩٧/١/١٢)
		<ol> <li>تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالنفتيش. موضوعي.</li> </ol>
		مرسوسي. خلو التحريات من وظيفة المأذون بتفتيشه وسنه وحالته المالية
		والاجتماعية وكيفية حصوله على المواد المخدرة وتوزيعها. لا ينال من
		صحتها. مادام أنه الشخص المقصود بالإذن.
171	۲í	(الطعن رقم ۸۹۰ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٧/٢/١٢)
		,

الصفحة	القاعدة	
	l	٣- نقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش. موضوعي.
	1	المجادلة في ذلك أمام النقض. غير جائزة.
T0 1	11	(الطعن رقم ۲۸٤٠ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٦/١٣)
440	111	(والطعن رقم ١٣٤٥١ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢٥)
970	117	(والطعن رقم ٤٤١٧) لسنة ٢٦ق جلسة ٢٩/٩/٢١)
110	111	(والطعن رقم ۱۳۸۵۳ لسنة ۲۰ ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲)
1.4.	175	(والطعن رقم ۸۸۳۸ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١٣)
	l	, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
		٤. تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش.
	j	موضوعي.
	1	عدم إيراد محل إقامة الطاعن محدداً بمحضر الاستدلالات. غير قادح
	1	في حدية التحريات.
**	۲۵	(الطعن رقم ۳۰۸۰ لسنة ۲۵ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۷)
		د. تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش. موصوعي.
		مثال لتسبيب سائغ في الرد على الدفع ببطلان إذن الصبط والتفتيش.
		لعدم جدية التحريات في جريمة رشوة .
£VY	٧٠	(الطعن رقم ۲۱۱۶۸ لسنة ۲۶ق جلسة ۲۲/۱۹۹۷)
		٦. تقدير جدية التحريات، موضوعي،
		للمحكمة التعويل على تحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من
	1	أدلة.
071	۸۵	(الطعن رقم ۲۰۸۸۹ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۹
		٧. عندم اشتراط القانون شكلاً معيناً في التوقيع على محصر
		التحريات. كفاية أن تطملن المحكمة إلى صحة تلك الترقيعات.
717	17	(الطعن رقم ۳۷۰۸ لسنة ٦٥ق جلسة ٢٥/٥/١٩٩٧)

الصفحة	لقاعدة	
	I	٨ تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش.
		موضوعي.
	Į	عدم بيان نوع المادة المخدرة لا يقدح في جدية التحريات. علة ذلك؟
٧٥٧	110	(الطعن رقم ۹۲۱۶ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/١)
	l	٩ عدم اشتراط القانون فترة زمنية محددة لإجراء التحريات.
		إجراء مأمور الضبط القضائي التحريات بنفسه. غير لازم. حقه في
	l	الاستعانة برجال السلطة العامة والمرشدين السريين.
470	117	(الطعن رقم ٤٤٦٧ لسنة ٢٦ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢٩)
	ł	١٠ - نقدرر جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش.
	l	موضوعي. المجادلة في ذلك أماء النقض غير جائزة.
		خلو محضر التحريات من إيراد البيانات التي ساقها الطاعنان أسباب
		طعهما. غير قادح في حدية التحريات.
		عدم العثور على المخدر في مسكل الطاعنين خلافاً لما ورد بمحضر
		التحريات. غير قادح في جدينها. علة ذلك؟
1771	144	(الطعن رقم ۱۸۸۲۳ نسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۲)
	ĺ	
	İ	١١. عند إفصاح رحل الضبط القضائي عن مصدر تحرياته أو عن
		وسيلته في التحري. لا يعيبها. علة ذلك؟
141.	4.4	(الطعن رقم ١٠٣٣٦ لسنة ٦٢ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٣)
		١٢ـ تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش. موضوعي.
		خلو إذن التفتيش من بيان سنة وشكل الطاعن وصناعته. غير قادح
		في سلامته. مادام أنه المقصود بالإذن.
11.4	110	(الطعن رقم ۲۲۱۸۰ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٣)
		راجع أيضاً:

الصفحة	القاعدة	
		تفتيش ، إذن التفتيش. إصداره،
		(القواعد أرقام ١١٩، ١٢٦، ١٢٨، ٢٠٧، ٢١٠ بالصفحات أرقام
		٢٧٧، ٥٢٨، ٢٤٢١، ٢٧٣١)
		وتفتيش اإذن التفتيش. تسبيبه،
		(القاعدة رقم ۲۰۸ بالصحيفة رقم ۱۳٦۹)
		وحكم انسبيبه. تسبيب غير معيب،
		(القاعدة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٥٧٦)
		ودفوع الدفع ببطلان إذن التفتيش،
		(القاعدة رقم ۱۷۲ بالصحيفة رقم ۱۱٤۲)
		ومحكمة الموضوع مسلطتها في تقدير جدية التحريات،
		(القواعد أرقاء ١٤، ٥٩، ١٥٧، ٢٠٨، ٢١٠ بالصفحات أرقاء ٩٣،
		P+3, 3C+1, PT71, TV71)
		اســـتعراف
		التعرف. له يرسم له القانون صورة خاصة يتم عليها.
		التعرف. لم يرسم له القانون صورة خاصة يتم عليها. حق محكمة الموضوع الأخذ بتعرف الشاهد على المقهم. ولو لم يجر
		حق محكمة الموضوع الأخذ يتعرف الشاهد على المتهم، ولو لم يجر
<b>44.</b>	••	حق محكمة الموضوع الأخذ نتعرف الشاهد على العنهد. ولو لم يجر عرضه في جمع من أشياهه. مادامت قد اطمأنت إليه، المجادلة في دلك
44.		حق محكمة الموضوع الأخذ يتعرف الشاهد على المتهد. ولو له يجر عرضه في جمع من شياهه. مادامت قد اطمأنت إليه، المجادلة في دلك أمام النقض. غير مقبولة.
<b>7</b> 4.	00	حق محكمة الموضوع الأخذ بتعرف الشاهد على العنهد. ولو له يجر عرضه في جمع من أشباهه. مادامت قد اطمأنت إليه. المجادلة في دلك أماء النقض. غير مقبولة. (الطعن رقم ٣٦٨١ لسنة ٣٥ ق جلسة ٣٩٧/٣/٣)
79.	••	حق محكمة الموضوع الأخذ بتعرف الشاهد على المنهد. ولو لم يجر عرضه في جمع من شياهه. مادامت قد اطمأنت إليه، المجادلة في دلك أمام النفض. غير مقبولة. (الطعن رقم ٣٦٨١ لسنة ٦٥ق جلسة ٣٣/٣/٢٣)
74.	••	حق محكمة الموضوع الأخذ نتعرف الشاهد على المنهد. ولو له يجر عرضه في جمع من أشباهه. مادامت قد اطمأنت إليه. المجادلة في دلك أماء النقض. غير مقبولة.  ( الطعن رقم ٣٦٨٦ لسنة ٦٥ق جلسة ٣٩٨٧/٣/٢٣)  المستبيلاء
<b>74.</b>	••	حق محكمة الموضوع الأخذ نتعرف الشاهد على العنهد. ولو له يجر عرضه في جمع من أشباهه. مادامت قد اطمأنت إليه. المجادلة في دلك أماء النقض. غير مقبولة.  ( الطعن رقم ٣٦٨١ لسنة ٦٥ق جلسة ٣٩٧/٣/٢١)  المسستيلاء  د تعليم أحد الأشخاص مبلغاً من المال كضريبة أوغرامة أو رسم لأحد الموظفين. أثره: نقل ذلك المال إلى حيازة الدولة واكتسابه الصفة

استيلاء ٥٧

مثال لحكم بالإدانة صادر من محكمة النقض لدى نظرها الموضوع في جريمة استيلاء بغير حق على المال العام.  (الطعن رقم ١٩٤٠ لسنة ١٤٤ جلسة ١٩٧/٢/٢٧)  ٢- العقوبة المقررة لجريمة الاستيلاء بغير حق على مال عام. العنوبة المقررة الجريمة الاستيلاء بغير حق على مال عام. المادة ١١٩ عقوبات.  المادة ١٧ عقوبات إياحتها النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة أشهر.  انتهاء المحكمة إلى أخذ المتهم بالرأفة ومعاملته بالمادة ١٧ عقوبات. وحب ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد بها. عنة ذلك؟  حق محكمة النقض أن تنقض الحكم من نقاء نفسها لمصلحة المتهم متى كان مبنياً على خطأ في نطبيق القانون. أساس ذلك؟  متى كان مبنياً على خطأ في نطبيق القانون. أساس ذلك؟  تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق. موضوعي. أثر ذلك؟  (الطعن رقم ١٤٢٠ لسنة ١٥ ق جلسة ١/٧/٧/٢)  المال من حوزة الدولة ونقله إلى المكان المعد لحفظه إلى خارجه سواء أكان المال في حيازة الموظف بموقع العمل بسبب وظيفته أم لم يكن. المان العام والاستيلاء عليه المنصوص عليهما في المادنين ١١٢ ،١١٠ عقوبات. مناط تحققهما؟
في جريمة استيلاء بغير حق على المال العام.  (الطعن رقم ١٩٤٠ لسنة ٦٤٤ جلسة ١٩٧/٢/٧٧)  ٢- العقوبة المقررة لجريمة الاستيلاء بغير حق على مال عام. ١ العادة ١١٩ عقوبات. ١ العادة ١١٠ عقوبات إباحتها النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة أشهر. الذي لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة أشهر. النتهاء المحكمة الي أخذ المتهم بالرأفة ومعاملته بالمادة ١٧ عقوبات. عوب ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد بها. علة ذلك؟ متى كان مبنياً على خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟ تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق. موضوعي. أثر ذلك؟ الطعن رقم ١٤٦٠ لسنة ١٦ق جلسة ١٩٧٧/١١ ١١١  ١ فعل الاستيلاء في جرائم الاعتداء على المال العام. تحققه بإخراج المال من حوزة الدولة ونقله إلى المكان المعد لحفظه إلى خارجه سواء أكان المال في حيازة الموظف بموقع العمل بسبب وظيفته أم لم يكن.
701 معنورة المقررة لجريمة الاستيلاء بغير حق على مال عام. 7. العقوبة المقررة لجريمة الاستيلاء بغير حق على مال عام. 8. العادة 19 مقوبات إلىاحتها النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس الدى لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة أشهر. 8. الذه 17 عقوبات إلىاحتي بالرأفة ومعاملته بالمادة 17 عقوبات. 9. وحب ألا نوقع العقوبة إلا على الأساس الوارد بها. علة ذلك؟ 9. حق محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم متى كان مبنياً على خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟ 9. تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق، موضوعي. أثر ذلك؟ 9. الطعن رقم 174 لسنة 70 على جلسة 174/11/11 العام. تحققه بإخراج المال من حوزة الدولة ونقله إلى المكان المعد لحفظه إلى خارجه سواء أكان المال في حيازة الموظف بموقع العمل بسبب وظيفته أم لم يكن. 8. المال في حيازة الموظف بموقع العمل بسبب وظيفته أم لم يكن. 8. جريمناً اختلاس المال العام والاستيلاء عليه المنصوص عليهما في
<ul> <li>لا العقوية المقررة لجريمة الاستيلاء بغير حق على مال عام.</li> <li>ماهيتها؟ المادة ١١٩ عقويات.</li> <li>المادة ١٧ عقويات إباحتها النزول بعقوية السجن إلى عقوية الحيس المادة ١٧ عقويات إباحتها النزول بعقوية السجن إلى عقوية الحيس انتهاء المحكمة إلى أخذ المتهم بالرأفة ومعاملته بالمادة ١٧ عقويات.</li> <li>يوحب ألا نوفع العقوية إلا على الأساس الوارد بها. علة ذلك؟</li> <li>حق محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم متى كان مبنياً على خطأ فى تطبيق القانون. أساس ذلك؟</li> <li>تطبيق العقوية فى حدود النص المنطبق. موضوعى. أثر ذلك؟</li> <li>(الطعن رقم ٢٤٠٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢/٧/٧/١)</li> <li>لا فعل الاستيلاء فى جرائم الاعتداء على المال العام. تحققه بإخراج</li> <li>المال من حوزة الدولة ونقله إلى المكان المعد لحفظه إلى خارجه سواء أكان جريمنا أختلاس المال العام وطيفته أم لم يكن.</li> <li>المال فى حيازة الموظف بموقع العمل بسبب وظيفته أم لم يكن.</li> </ul>
ماهيتها؟ المادة ١٧٩ عقوبات.  المادة ١٧ عقوبات إباحتها النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس المادة ١٧ عقوبات إباحتها النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس الذى لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة أشهر.  انتهاء المحكمة إلى أخذ المتهم بالرأفة ومعاملته بالمادة ١٧ عقوبات. وحب ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد بها. علة ذلك؟ حق محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم متى كان مبنياً على خطأ فى تطبيق القانون. أساس ذلك؟ تطبيق العقوبة فى حدود النص المنطبق. موضوعى. أثر ذلك؟ مليق العقوبة فى حدود النص المنطبق. موضوعى. أثر ذلك؟ (الطعن رقم ١٩٢٠ لمسنة ٥٦ق جلسة ١/٩٧٧) ١١١ ٢٧٧ العام نحققه بإخراج المال من حوزة الدولة ونقله إلى المكان المعد لحفظه إلى خارجه سواء أكان المال فى حيازة الموظف بموقع العمل بسبب وظيفته أم لم يكن.
ماهيتها؟ المادة ١٧٩ عقوبات.  المادة ١٧ عقوبات إباحتها النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس المادة ١٧ عقوبات إباحتها النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس الذى لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة أشهر.  انتهاء المحكمة إلى أخذ المتهم بالرأفة ومعاملته بالمادة ١٧ عقوبات. وحب ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد بها. علة ذلك؟ حق محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم متى كان مبنياً على خطأ فى تطبيق القانون. أساس ذلك؟ تطبيق العقوبة فى حدود النص المنطبق. موضوعى. أثر ذلك؟ مليق العقوبة فى حدود النص المنطبق. موضوعى. أثر ذلك؟ (الطعن رقم ١٩٢٠ لمسنة ٥٦ق جلسة ١/٩٧٧) ١١١ ٢٧٧ العام نحققه بإخراج المال من حوزة الدولة ونقله إلى المكان المعد لحفظه إلى خارجه سواء أكان المال فى حيازة الموظف بموقع العمل بسبب وظيفته أم لم يكن.
المادة ١٧ عقوبات إباحتها النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة أشهر. انتهاء المحكمة إلى أخذ المتهم بالرأفة رمعاملته بالمادة ١٧ عقوبات. بوحب ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد بها. علة ذلك؟ حق محكمة النقص أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم منى كان مبنياً على خطأ فى تطبيق القانون. أساس ذلك؟ تطبيق العقوبة فى حدود النص المنطبق. موضوعى. أثر ذلك؟ (الطعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٥٦ق جلسة ١٩٧٧/١)  المال من حوزة الدولة ونقله إلى المكان المعد لحفظه إلى خارجه سواء أكان المال فى حيازة الموظف بموقع المعل بسبب وظيفته أم لم يكن. المال فى حيازة الموظف بموقع المعل بسبب وظيفته أم لم يكن.
الذي لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة أشهر.  انتهاء المحكمة إلى أخذ المتهم بالرأفة ومعاملته بالمادة ١٧ عقويات.  ورحب ألا نوقع العقوية إلا على الأساس الوارد بها. علة ذلك؟  حق محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم متى كان مبنياً على خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟  تطبيق العقوية في حدود النص المنطبق. موضوعي. أثر ذلك؟  (الطعن رقم ٢٤٠٠ لسنة ٢٥ق جلسة ٢/٩/٧/١)  المال من حوزة الدولة ونقله إلى المكان المعد لحفظه إلى خارجه سواء أكان المال في حيازة الموظف بموقع المعل بسبب وظيفته أم لم يكن.  المال في حيازة الموظف بموقع المعل بسبب وظيفته أم لم يكن.  جريمنا ختلاس المال العام والاستياد عليه المنصوص عليهما في
انتهاء المحكمة إلى أخذ المتهم بالرأفة ومعاملته بالمادة ١٧ عقويات. يوحب ألا توقع العقوية إلا على الأساس الوارد بها. علة ذلك؟ حق محكمة النقض أن تتقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم متى كان مبنياً على خطأ فى تطبيق القانون. أساس ذلك؟ تطبيق العقوية فى حدود النص المنطبق. موضوعى. أثر ذلك؟ (الطعن رقم ١٩٢٢ لسنة ٥٦ق جلسة ١٩٧٧/١)  "د فعل الاستيلاء فى جرائم الاعتداء على المال العام. تحققه بإخراج المال من حوزة الدولة ونقله إلى المكان المعد لحفظه إلى خارجه سواء أكان المال فى حيازة الموظف بموقع المعل بسبب وظيفته أم لم يكن. جريمنا ختلاس المال العام والاستيلاء عليه المنصوص عليهما فى
يوحب ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد بها. علة ذلك؟ حق محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم منى كان مبنياً على خطأ فى تطبيق القانون. أساس ذلك؟ تطبيق العقوبة فى حدود النص المنطبق. موضوعى. أثر ذلك؟ (الطعن رقم ١٩٢٤ لمسنة ٥٦ق جلسة ١٩٧٧/٧/)  "د فعل الاستيلاء فى جرائم الاعتداء على المال العام. تحققه بإخراج المال من حوزة الدولة ونقله إلى المكان المعد لحفظه إلى خارجه سواء أكان المال فى حيازة الموظف بموقع المعل بسبب وظيفته أم لم يكن. جريمنا ختلاس المال العام والاستيلاء عليه المنصوص عليهما فى
حق محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم منى كان مبنياً على خطأ فى تطبيق القانون. أساس ذلك؟ تطبيق العقوية فى حدود النص المنطبق، موضوعى. أثر ذلك؟ (الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٢٥ق جلسة ١٩٧/٧/٧)  ٣. فعل الاستيلاء فى جرائم الاعتداء على المال العام. تحققه بإخراج المال من حوزة الدرلة ونقله إلى المكان المعد لحفظه إلى خارجه سواء أكان المال فى حيازة الموظف بموقع العمل بسبب وظيفته أم لم يكن. جريمتاً اختلاس المال العام والاستيلاء عليه المنصوص عليهما فى
متى كان مبنياً على خطأ فى تطبيق القانون. أساس ذلك؟  تطبيق العقوية فى حدود النص المنطبق. موضوعى. أثر ذلك؟  (الطعن رقم ۲۶۰ لسنة 3۰ هـ جلق 111 (۱۹۹۷)  "د فعل الاستيلاء فى جرائم الاعتداء على المال العام. تحققه بإخراج المال من حوزة الدولة ونقله إلى المكان المعد لحفظه إلى خارجه سواء أكان المال فى حيازة الموظف بموقع العمل بسبب وظيفته أم لم يكن.  جريمنا خذلاس المال العام والاستيلاء عليه المنصوص عليهما فى
تطبيق العقوبة فى حدود النص المنطبق. موضوعى. أثر ذلك؟  (الطعن رقم ۲۶۰ بسنة 7۰ ق جلسة ۱۹۲۲/۷/۲)  "د فعل الاستيلاء فى جرائم الاعتداء على المال العام. تحققه بإخراج المال من حوزة الدولة ونقله إلى المكان المعد لحفظه إلى خارجه سواء أكان المال فى حيازة الموظف بموقع العمل بسبب وظيفته أم لم يكن.  جريمنا ختلاس المال العام والاستيلاء عليه المنصوص عليهما فى
(الطعن رقم '٩٢٤ لمنة ٥٦٥ جلسة ١٩٩٧/٧/٢)  "د فعل الاستيلاء في جرائم الاعتداء على المال العام. تحققه بإخراج المال من حوزة الدولة ونقله إلى المكان المعد لحفظه إلى خارجه سواء أكان المال في حيازة الموظف بموقع العمل بسبب وظيفته أم لم يكن. جريمنا ختلاس المال العام والاستيلاء عليه المنصوص عليهما في
٣. فعل الاستيلاء في جرائم الاعتداء على المال العام. تحققه بإخراج المال من حوزة الدولة ونقله إلى المكان المعد لحفظه إلى خارجه سواء أكان المال في حيازة الموظف بموقع العمل بسبب وظيفته أم لم يكن. جريمتاً اختلاس المال العام والاستيلاء عليه المنصوص عليهما في
المال من حوزة الدولة ونقله إلى المكان المعد لحفظه إلى خارجه سواء أكان المال فى حيازة الموظف بموقع المعل بسبب وظيفته أم لم يكن. جريمتاً اختلاس المال العام والاستيلاء عليه المنصوص عليهما فى
المال من حوزة الدولة ونقله إلى المكان المعد لحفظه إلى خارجه سواء أكان المال فى حيازة الموظف بموقع المعل بسبب وظيفته أم لم يكن. جريمتاً اختلاس المال العام والاستيلاء عليه المنصوص عليهما فى
المال في حيازة الموظف بموقع العمل بسبب وظيفته أم لم يكن. جريمتاً اختلاس المال العام والاستيلاء عليه المنصوص عليهما في
جريمتا اختلاس العال العام والاستيلاء عليه المنصوص عليهما في
المادتين ۱۱۳،۱۱۲ عقوبات. م <b>ناط تحققهما</b> ؟
مثال
(الطعن رقم ۲۹۷۱۹ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٩/١٨)
٤. جناية الاستيلاء المنصوص عليها بالمادة ١١٣ عقويات. مناط
المُعْقَبُا؟
وجوب حسم المحكمة أمر ملكية الدولة أو من في حكمها للمال. إغفال
ذلك. يعيبه .
1 1

الصفحة	القاعدة	
		مثال لتسبيب معيب في توافر جناية استيلاء على مال عام.
1444	197	(الطعن رقم ۱۸۷۷۹ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١١/١١٧)
		راجع أيضاً :
		دفاع ،الإخلال بحق الدفاع. ما يوفره،
		(القاعدة رقم ١٩٢ بالصحيفة رقم ١٢٧٧)
		اشــتباه
		، المشتيه فيه،
		المشتبه فيه والعقوبة المقررة له . ماهيتهما . المادتان ٥ ، ٦ من المرسوم
		بقانون رقم ١٠٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين
		والمشتبه فيهم.
		و
		بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ويسقوط المواد المرتبطة به. أثره: اعتبـار
		الأحكاء التي صدرت بالإدانة استناداً إلى ذلك النص كأن لم تكن ويتحقق
ĺ		به معنى القانون الأصلح. مادامت الدعوى الجنائية لم يفصل فيها بحكم
l		بات. أسامر ذ <b>لك؟</b>
		لمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم.
- 1		المادة ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٥٧ لمنة ١٩٥٩ .
701	۲۰	(الطعن رقم ۱۲۰۵۰ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢٧)
ı		اشـــتراك
İ		استوات
J		١- الاشتراك بطريق الانفاق في جريمة السرقة. توافره. باتخاذ إرادة
j		الشريك مع باقى المتهمين على ارتكابها. دون وقوع الجريمة بناء على هذا
1	1	الاتفاق .
j		مثال لتسبيب سائغ .
٧	٧	(الطعن رقم ۲۰۸ لسنة ۲۰ ق جلسة ۱۹۹۷/۱)

اشتراك ۷۷

الصفحة	القاعدة	
		٢- الاشتراك في التزوير. تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية
		محسوسة يكفى الثبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى
		وملابساتها اعتقاداً سائغاً.
	l	الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. لا يجوز إثارته أمام محكمة
	l	النقض.
		مثال
144	۲٠	(الطعن رقم ۱۸۹ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۲۳)
		٣ـ مفاد نص المادة ٢٧٦ عقويات في إدانة شريك الزوجة الزانية؟
071	۸٥	(الطعن رقم ۲۰۸۸۹ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۰/۱۵)
		٤. الاشتراك في الجريمة. لا يلزم التدليل عليه بأدلة مادية محسوسة
		كفاية استخلاصه من أدلة الدعوي وملابساتها.
		الاشتراك بطريق الاتفاق. هو اتصاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل
		المتفق عليه.
		الاشتراك بطريق المساعدة. مناط تحققه؟
		مثال لتسبيب سائغ في جريمة الاشتراك في التربح.
717	44	(الطعن رقم ٣٠١٦٥ لسنة ٥٩ق جلسة ٢٠/٥//٥١)
		<ul> <li>عقد الزواج وثبيقة رسمية. مناط العقاب على النزوير فيها؟</li> </ul>
		حصور الطاعنة أمام المأذون مع باقى المتهمين للزواج من المتهم
		الثاني وتقريرها خلوها من الموانع الشرعية رغم أنها زوجة للمتهم الثالث
		مع علمهما بذلك. إثبات المأذون ذلك وتحرير، الوثيقة التي وقعت عليها
		وباقى المتهين. كفايته لإدانتها بالاشتراك في تزوير وثيقة الزواج.
144	114	(الطعن رقم ۱۳۸۲ لسنة ٢٥ق جلسة ١٩٩٧/١٠/٢)
		٦- تغير وصف الفعل الجنائي الذي حصل الاشتراك فيه بالنسبة
		للفاعل الأصلى بسبب ظرف خاص به. مساءلة الشريك بالظرف الخاص
		بالفاعل. شرطه.

		111
الصفحة	القاعدة	
	l	نعى الطاعن الثالث أن الواقعة بالنسبة له سرقة بطريق الكسر لانتفاء
		علمه بصفة الطاعن الأول الوظيفية وطبيعة المال موضوع الاتهام في حين
	l	أن الحكم المطعون فيه أورد صفة الأخير وطبيعة ذلك المال. منازعة في
		الصورة التي اعتنقها العكم وجدل موضوعي في سلطة المحكمة في
		استخلاص صورة الواقعة .
1771	7.7	(الطعن رقم ٩٨٨٦ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٢)
		راجع أيضاً:
		إثبات ،بوجه عام،
		(القاعدة رقم ٤٣ بالصحيفة رقم ٢٩٥)
		وإخفاء أشياء مسروقة
		(القاعدة رقم ۱۳۷ بالصحيفة رقم ٩٠٠)
		ومصلولية جناثية
		(القاعدة رقم ٢٠٢ بالصحيفة رقم ١٣٢٤)
1		ونقص .أسباب الطعن. ما لا يقبل منهاه.
i	- 1	(القاعدة رقم ٩٢ بالصحيفة رقم ٦١٦)
l		ونقض المصلحة في الطعز،
		(القاعدة رقع ٢٠٢ بالصحيفة رقم ١٣٢٤)
		اشكال في التنفيـــذ
	- [	١. لمحكمة النقص الرجوع عن قرارها بعدم قبول الطعن شكلاً. استناداً
- 1	- 1	إلى عدم تقديم أسباب الطعن. إذا تبين أنها قدمت ولم تعرض عليها.
1	1	التقرير بالطعن وإيداع أسبابه بعد الميعاد المحدد قانوناً دون عذر أثره
- 1	- 1	: عدم قبول الطعن شكلاً .
	1	ميعاد الطعن في الحكم الصادر في معارضة الطاعن، بدؤه من يوم
	İ	علمه رسمياً بهذا الحكم، استشكال الطاعن في تنفيذ الحكم المطعون فيه.
- 1	- 1	دلالته علمه رسمياً بالعكم من ناريخ الإشكال. اقتضاء ذلك تقديم الأسباب
- 1	- 1	خلال ستين يوماً بدءاً من ذلك التاريخ.

الصفحة	القاعدة	
		تقديم أسباب الطعن بعد الميعاد. أثره : عدم قبوله شكلاً. أثر ذلك على
		طلب الرجوع؟
£9	١,	(الطعن رقم ۲۲۹۶۴ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/١/٨)
		( , , , , ,
		٢. تبعية الحكم الصادر في الإشكال الصادر في موضوع الدعوى من
		حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض. أثره ذلك؟
114	۱۷	(الطعن رقم ۹۱۴۱ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۹
		٣۔ الإشكال في تنفيذ حكم بات استناداً إلى سقوط العقوبة بمضى
		المدة . جائز . أساس ذلك ؟
477	44	(الطعن رقم ٢٢٥٩٧ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٣/٤)
		<ul> <li>قضاء محكمة النقض بعدم قبول الطعن شكلاً. أثره : خضوع الحكم</li> </ul>
		الصادر في الدعوى لمدة سقوط العقوية.
		مدة سقوط العقوبة في الجنح خمس سنوات من تاريخ صيرورة الحكم
	i	باتاً. المادة ٥٢٨ إجراءات. قضاء الحكم المطعون فيه في الأشكال بسقوط
		العقوبة بمضى المدة رغم عدم انقضاء تلك المدة. خطأ في تطبيق القانون.
		يوجب نقض الحكم وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقت تنفيذ العقوبة
777	79	(الطعن رقم ٢٢٥٩٧ لسنة ٥٩ق جلسة ٢/٣/٣/٤)
		راجع أيضاً :
		حكم الصدارة ووضع والتوقيع عليه،
		(القاعدة رقم ۱۷ بالصحيفة رقم ۱۱۸)
		اصانة خيطاً
		•
		١. صمة العكم في جريمة الإصابة الغطأ. رهن ببيانه وقائع الحادث
	1	كيفية حصوله وكيفية الخطأ الذي وقع من المتهم وموقف المتهم والمجنى
ı	}	عليه أثناء وقوع الحادث.

الصفحة	القاعدة	
		مثال .
0 £ 7	۸۱	(الطعن رقم ١٤٥٠٠ لسنة ٦٠ق جلسة ١٢/٥/١٧)
1777	191	<ul> <li>٢- تقديرالخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه مدنيا أو جنائياً في جريمتى الفتل والإصابة والخطأ. موضوعي.</li> <li>(الطعن رقم ١٦٣٧ لمئة ٣٠ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٧)</li> </ul>
1777	141	<ul> <li>السرعة التي تصلح أساساً للمصاءلة الجنائية في جريمتي القنل والإصابة الخطأ. هي مجاوزة الحد الذي تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه. تقدير ذلك. موضوعي.</li> <li>(الطعن رقم ١٦٣٧ لمستة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٧)</li> <li>زاجع أيضنا :</li> <li>خطأ</li> <li>(القاعدة رقم ١٨٤٠ بالصحيفة رقم ١٢٧٥)</li> </ul>
		إخسرار عمدى
<b>V</b> *V	111	<ul> <li>د أركان جريمة الإضرار العمدى بأموال الحهة التي يعمل بها المنهم المنصوص عليها في المادة ١٦٦ مكرراً من قانون العقوبات. مناط تعققها؟</li> <li>مثال لتسبيب معيب الحكم صادر بالإدانة في جريمة الإضرار العمدى بأموال الجهة التي يعمل بها الطاعن.</li> <li>(الطعن رقم ٩٢٤٠ لمنة ٢٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/٣)</li> </ul>
		٢- إدانة المنهم عن جريمة الإصرار بأموال الجهة التي يعمل بها ومعاملته بالرأفة ومعاقبته بالحبس والعرل وجوب توقيت عفوية العزل. أساس ذلك؟ إطلاق الحكم المطعون فيه عقوبة العرل بالمخالفة للمادة ٢٧ عقوبات
141	١٤٧	واقتصار العيب الذى شاب الحكم على هذه المخالفة. يوجب تصحيحه. (الطعن رقم ١٢٠٦٢ لمنة ٦٥ق   جلسة ١٩٩٧/١٠/١)

الصفحة	لقاعدة	
	i	٣- القصد الجنائي في جناية الإضرار العمدي المنصوص عليها في
	İ	المادة ١١٦ مكرراً عقوبات. مناط تحققه ؟
1417	7.1	(الطعن رقم ١١٦٠٠ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١)
	1	راجع أيضاً :
		دعوى جنائية ،فيود تحريكها،
	l	(القاعدة رقم ١٨٥ بالصحيفة رقم ١٢٢٠)
	İ	إعسدام
	1	
	1	١- اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام. دون التقيد
		بميعاد محدد . أساس ذلك ؟
40	٤١	(الطعن رقم ٨٦ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/٣/٥)
770	ŧ٧	(والطعن رقم ۷۲۵۷ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/٣/١١)
470	117	(والطعن رقم ٤٤٦٧ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢٩)
		٢. وجوب أخذ رأى المفتى قبل الحكم بالإعدام. الأخذ بمقتضى فتواه
		وبيان رأية وتغنيده . غير لازم .
770	٤٧	(الطعن رقم ۷۵۷۷ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/٣/١١)
		٣- الحكم الصادر بالإعدام. ما يلزم من تسبيب لا قراره؟
770	17	(الطعن رقم ۷۵۷ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/٣/١١)
470	117	(والطعن رقم ٤٤٦٧ لسنة ٦٦ق جلسة ٢٩/٩/٢٩)
		٤. إثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة العامة قضايا الإعدام. غير لازم.
		علهَ ذلك؟
		اتصال محكمة النقض بالدعنوى المحكوم فيها بالإعدام بمجرد
		عرضها عليها دون التقيد باارأى الذى ضمنته النيابة مذكرتها.
۲۷۰	۸٦	(الطعن رقم ۱٤٧٨٠ لسنة ٦٦ق جلسة ١٥/٥/١٩٩٧)

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضاً :
		حکم انسبیبه. تسبیب غیر معیب،
	l	(القاعدة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٥٧٦)
		ونقض مميعاده
		(القاعدة رقه ۱۵۰ بالصحيفة رقم ۱۰٤۱)
		أعذار قانونية
		القياس في الأعذار القانونية. غير جائز.
		عذر الزوج في قتل زوجته. قصره على حالة مقاجأة الزوجة متلبسة
		بالزنا.
		مثال لتمبيب سائغ في عدم توافر شروط انطباق المادة ٢٣٧ عقربات
		على الطاعن.
***	٤٦	(الطعن رقم ۲٤٨٥٥ لسنة ٦٤ق جلسة ١٩٩٧/٣/١٠)
		بعــلان
		١- صدور قرار التأجيل في مواجهة الطاعن يوجب عليه تتبع سير
		الدعوى من هذه الجلسة إلى الجلسة الأخيرة. بلا حاجة إلى إعلان أو تنبيه.
		إحالة الدعوى من دائرة إلى دائرة أخــرى بالمحكمـة ذاتهـا إخطار
		الغائبين من الحصوم بها. غير لازم.
177	**	(الطعن رقم ٢٠٢٧٦ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢٥)
		٢- النقرير بالاستئناف من وكيل الطاعن. اعتباره إعلاناً للطاعن
		بالجلسة. المادة ٤٠٨ إجراءات المعدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١.
444	111	(الطعن رقم ۱۶۱۳۱ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۲۷)
		٣- إعلان المعارض بجلسة المعارضة. وجوب أن يكون لشخصه أو

الصفحة	القاعدة	
	Ì	في محل إقامته. إعلانه لجهة الإدارة. لا يصح ابتناه الحكم في المعارضة
		عليه.
	l	إثبات المحضر عدم الاستدلال على الطاعن لا يكفى للاستيثاق من
	ł	جدية ماسكه من إجراءات سابقة على الإعلان. مخالفة ذلك. أثره: بطلان
	ļ	ورقة التكليف بالحصور .
11.7	170	(الطعن رقم ۲٤٣٦٩ لسنة ٢٢ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١٠)
		؛ ـ تتبع أطراف الدعوى إجراءات سيرها حتى صدور حكم فيها .
		مناطه. تلاحق الجلسات. انقطاع حلقة الاتصال بين الجلسات يوجب إعلان
		المتهم بالجاسة الجديدة .
11.7	170	(الطعن رقم ۲۴۳۱۹ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱۹
		ه. تغيير مقر المحكمة إلى مكان آخر. لازمه. إعلان المتهم بالجلسة
		د. تعییر معر المحتلف بهی مدان المدر. درات بر بعدان المدر المدر المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد المدرد ا
1119	174	(الطعن رقم ۲۲۹۴ لسنة ۱۳ بر بست ۱۹۹۷/۱۰/۱۹
		(الطفل روم ۱۲۱۱۰ شف ۱۱ ی جست ۱۲۱۱۰)
		٦ـ أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور وميعاده. ليست
		من النظام العام . مؤدى ذلك؟
1770	147	(الطعن رقم ۱۰۶۷ نسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١١/١١)
		٧- إعلان المنهم لحضور جلسة المحاكمة أمام محكمة الجنايات لأقل
		من الأجل المحدد قانوناً. لا تأثير له على صحة الإعلان. علة ذلك؟
1171	770	(الطعن رقم ٢٣١٩٦ لسنة ٥٦ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٤)
	1	
		٨ تقدير المحكمة جدية الطعن بالتزوير وإيقافها الدعوى وإحالتها
		للنيابة العامة للتحقيق. يوجب عليها أن تتربص الفصل في الادعاء بالتزوير
		نهائياً من المحكمة المختصة قبل المضى في نظر الدعوى. أساس ذلك؟
ì	1	دفاع الطاعن بعدم إعلانه بالحضور أمام النيابة العامة لتحقيق الطعن

		אר ושט - ושט - ושט
الصفحة	القاعدة	
1140	777	بالنزرير. جوهرى. يوجب أن تعرض له المحكمة وتمحصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه. إغفال ذلك قصور وإخلال بحق الدفاع. (الطعن رقم ٩٥١٥ لسنة ٦٣ق جلسة ٢٧/٠/٧/١)
		راجع أيضاً : محكمة العنابات
		محدمه الجدوات (القاعدة رقم ۲۲۰ بالصحيفة رقم ۱٤۷٤)
		(الفاعدة رفع ۱۱۷ پالصعوف (فر ۱۳۷۱)
		ا <del>ق</del> ـــتران
		توافر الرابطة الزمنية بين الجراثم التي ارتكبها المتهمان. واستقلال كل
		منها بذاتيتها وأركانها وعناصرهما القانونية عن الأخرى. يتوافر به الظرف
		المنصوص عليه في العادة ١/٢٣٤ عقوبات.
144	**	(الطعن رقم ٢٥٣ نسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٢/١٦)
		راجع أيضاً :
		قتل عمد
		(القواعد أرقام ٤٤، ٨٦، ١٧٢ بالصفحات أرقام ٣٠١، ٥٧٦، ١١٣٧)
		ا <mark>کــــراه</mark>
		١. الاعتراف في المسائل الجدائية. من عناصر الاستدلال. تقدير
		صحته وقيمته في الإثبات وما إذا كان قد انتزاع من المتهم بطريق الإكراه.
		موصوعي.
		إطالة مدة النحقيق مع المتهم. لا يمثل إكراها. إلا إذا تعمد المحقق
		ذلك بغية المصول منه على اعتراف.
		حق المحكمة الأخذ باعتراف المتهم في خصوص صرية المجلى عليه
		وإحداث إصابته دون ما قرره في خصوص الألة المستخدمة في الاعتداء.
		أساس ذلك؟
197	77	(الطعن رقم ۲۵۳ لسنة ۲۰ق جلسة ۲۱/۲/۲۹۱)

الصفحة	القاعدة	
		٢. بحث صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزر إليه قد انتزع
	l	منه بطريق الإكراه. موضوعي.
	1	مثال لتسبيب سائغ في الرد على الدفع ببطلان اعتراف المتهم
	1	للإكراه.
***	14	(الطعن رقم ۷۲۰۷ لسنة ۲۱ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۱)
		٣- استعمال المحكمة حقها في حبس المتهم احتياطياً. لا يحول بين
	1	الدفاع وحقه في طلب التأجيل. ولا يعد إكراهاً للتنازل عن سماع الشهود.
	1	المادة ٢٨٠ إجراءات.
198	**	(الطعن رقم ٥٨٥٨ لسنة ٦٥ق جلسة ٤/٥/١٩٩٧)
	l	
	l .	٤. الدفع بأن اعتبراف الطاعن صندر عن إكبراه وقع عليه أووعد أو
		إغراء. موضوعي. لا تحور إثارته لأول مرة أماد النقض.
717	17	(الطعن رقم ۳۷۰۸ لسنة ٦٥ق جلسة ٢٥/ (١٩٩٧)
		د جريعتا الشزوع في وقاع أنثى بغير رصاها وهتك عرض أنثي
		بالقوة والتهديد. فيامهما بعناصر وأركان قانونية ذانية تتغاير في إحداها عن
	1	الأخرى.
٧٦٦	117	(الطعن رقم ۱۰۲۰۱ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۹)
	( (	٦. الإكراه في السرقة. منى يتحقق؟
		تحقق الإكراء في السرقة ولو وقع فعل الإكراء بعد حصولها، متى كان
		القصد منه الفرار بالمسروقات.
	10.	إثبات الارتباط بين السرقة والإكراه. موضوعي. مادام سائفاً.
,,	'"	(الطعن رقم ۱۹۰۳۱ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١)
		e de la caleNi di esta di e Ni a
		٧- تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات. موضوعي.
ı	ı	تقدير محكمة الموضوع صحة إدعاء الطاعن بأن اعترافه كان وليد

أمر إحالة	أكراه - التماس إعادة النظر -	٨٦

الصفحة	القاعدة	
	1	إكراه . لا معقب عليها . مادامت تقيمه على أسباب سائغة .
		مثال لتسبيب سائغ لإطراح الدفع ببطلان الاعتراف لكونه وليد إكراه.
1117	177	(الطعن رقم ١٦٧٣١ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٠/٢١)
		راجع أيضاً :
		إثبات واعتراف
		(القاعدة رقم ۱۲۱ بالصحيفة رقم ۷۸٦)
		دفوع والدفع ببطلان الاعتراف
		(القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٣٢٠)
		روقاع
		(القاعدة زقم ٧٤ بالصحيفة رقم ٥١١)
		التماس إعبادة النظير
		١. اتصال محكمة النقض بطلك إعادة النظر، دون التقيد بميعاد،
		سُسس ذلك وعلته ؟
٥٩	۸	(الطعن رقم ۲۳۲۹۷ لسنة ۲۱ق. جلسة ۱۹۹۷/۱)
		٢. مناط قبول التماس إعادة النظر وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٤١
		إجراءات؟
j		ستناد الطالب إلى حكمين متناقضين قضى أحدهما بإدانته بحكم بات
1		وقضى الآخر بإدانة متهم آخر عن واقعة إجرامية واحدة. أثره. قبول طلب
		التماس إعادة النظر .
٥٩	^	(الطعن رقم ۲۳۲۹۷ لسنة ۲۱ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۹)
		أمسر إحسالة
		قرار الإحالة. إحراء سابق على المحاكمة. إثارة الدمى ببطلانه لأول
		مرة أمام اللقض . غير مقبول.
770	17	(الطفن رقم ۷۲۰۷ لسنة ٦٦ق. جلسة ١٩٩٧/١/١١)

الصفحة	القاعدة	
		أمسر بألاوجسه
		١. الأمر بألاوجه لإقامة الدعوى الجنائية الأصل فيه أن يكون صريحاً
	1	ومدوناً بالكتابة . استناجه من تصرف أو إجراء آخر . شرطه ؟
	1	مجرد إرسال الليابة كتاباً إلى الجهة الإدارية التابع لها المتهم
		المحاكمته تأديباً لا يفيد إصدارها أمراً بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبله.
444	114	(الطعن رقم ۱۲۰۱۲ نسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱)
	1	٢. لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسلول عن الحقوق المدنية
		والمدعى بها. الطعن بالنقض في الأحكام النهائية الصادرة في الموضوع -
		من آخر درجة . المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
		عدم جواز الطعن بالنقض في القرارات والأوامر المتعلقة بالتحقيق أو
		الإحالة .
1444	*''	(الطعن رقم ۱۳۱۰ لسنة ٢٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٩)
		اهـــانة
		١. جريمة إهانة موظف عام أثثاء ويسبب تأديته وظيفته.
	1 1	مناط تحققها؟ المادتان ١٣٣ ، ١٣٤ عقوبات.
	1	وجوب تعمد الجاني في جريمة الإهانة المنصوص عليها في المادة
		١٣٤ عقريات. توجيه العبارات المهينة إلى المجنى عليه. تخلف ذلك.
		أثره؟
117	41	(الطعن رقم ۲۲۵۷ لسنة ۲۰ق جلسة ۲۹۷/۱/۲۷)
	ŀ	
		٢. تعرف ، حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة . موضوعي . مادام
	1	الحكم لم يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة.
1.47	171	(الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١٤)
}	1	

		١٨٨ إلياله - إليجار الماكن
الصفحة	القاعدة	
		٣ـ جريمة النعدى المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١٠٧
		مرافعات والعادة ٢٤٤ إجراءات. مفادهما؟
		القصاء بعدم جواز استئناف الحكم الصادر من دائرة الأحوال
		الشخصية بالمحكمة الابتدائية فى جنحة تعرٍ وقعت على هيئة المحكمة أثناء
		انعقاد الجلسة صحيح . أساس ذلك؟
1710	۲۰1	(الطعن رقم ۲۰۹۰ لسنة ٦٢ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٣)
		ايجـــار أمـــاكن
		الأماكن الخالية وقت نفاذ القانون ٤ لسنة ١٩٩٦ أو التي تخلو بعد
		نفاذه . خضوعها لأحكام القانون المدنى . أساس ومؤدى ذلك؟
		الجرائم التي وقعت في ظل العمل بأحكام القانونين رقمي ٤٩ نسنة
		١٩٧٧ و١٣٦ لسنة ١٩٨١ . استمرار خضوعهما لأحكامهما رغم صدور
		القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ . علة ذلك؟
V·1	1.4	(الطعن رقم ۱۰۱۲۷ لسنة ۱۳ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۲)

۸	٩		طسلان
•	•		0

الصفحة	القاعدة	
		﴿ بِ ﴾
	ļ	` • <i>′</i>
	l	بطلان – بلاغ كاذب – بناء
	i	بناء على أرض زراعية
	l	
		بطـــلان
	1	١ ـ وجوب أن يكون لكل متهم بجناية محام يدافع عنه . المادة ٦٧ من
		الدستور .
		حتمية الاستعانة بمحام لكل متهم بجناية . علة ذلك؟
		فرض عقوبة الغرامة على كل محام منتدباً كان أو موكلاً من قبل
		المتهم لم يدافع عنه أو يعين من يقوم مقامه فضلاً عن محاكمته تأديبياً.
		أساس ذلك؟ ثبوت أن الدفاع الذي أبداه المحامي المنشدب عن الطاعن
		قاصر عن بلوغ الفرض منه ويعطل حكمة تقريره. أثره. بطلان إجراءات
		المحاكمة .
440	٤١	(الطعن رقم ٨٦ لسنة ٢٦ق جلسة ١٩٩٧/٣)
		٢- الأعمال الإجرائية . تجرى في حكم الظاهر . عدم بطلانها من بعد .
ĺ		نزولاً على ما ينكشف من أمر واقع.
770	17	(الطعن رقم ۷۷۵۷ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/٣/١١)
		<ul> <li>ت. قرار الإحالة. إجراء سابق على المحاكمة. إثارة النعى ببطلانه</li> <li>ت. ث. ث. بري بري بري بري بالمحاكمة الثارة النعى ببطلانه</li> </ul>
770	414	لأول مرة أمام. النقض. غير مقبول.
778	17	(الطعن رقم ۷۲۵۷ لسنة ۲۱ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۱)
		٤- إخطار مجلس نقابة المحامين قبل التحقيق في شكري صند
ı	- 1	محامى. إجراء تنظيمي، عدم ترتب البطلان، على مخالفته. المادة ٥١ من

الصفعة	القاعدة	
		قانون المحاماة .
***	٤٧	الطعن رقم ۲۲۱۹۲ لسنة ۲۲ق جلسة (۱۹۹۷/٤)
,,,,	l ''	(الطعن رقم ۱۱۱۱۱ نسته ۱۱ق جنسه ۱۱۹۷/۱)
		<ul> <li>م بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات. بحضور</li> </ul>
		المحكوم عليه أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بصنى المدة. سواء فيما
		يتعلق بالعقوية أو بالتضمينات. أثر ذلك وأساسه؟
		بطلان الحكم المطعون فيه. معناه : سقوطه. اثر ذلك. اعتبار الطعن
		<b>دیه با</b> نفقص غیر دی موضوع.
		مثال .
177	٦٨	(الطعن رقم ۲۹۷۴۳ لسنة ٥٩ق جلسة ۱۹۹۷/٤/۱٤)
		٦. تحرير الحكم على نموذج مطبوع. لا يبطله. متى استوفى أوصناعه
		الشكلية وبياناته الجوهرية.
171	74	(الطعن رقم ۲۳۹۲۲ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٤/٦)
1.44	171	(والطعن رقم ۲۱۳۶ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١٢)
		, , , , ,
		٧. وجوب اصطحاب قاصى التحقيق في جميع الإجراءات كاتباً يوقع
		معه المحضر، المادة ٧٣ إجراءات.
		عده توقيع الكاتب على كل صفحة من محضر التحقيق. لا يبطله.
		دفاع الطاعن ببطلان محضر التحقيق لعدم توقيع الكاتب على كل
		صفحة منه. غير مقبول. مادام لم يدع مخالفة ماورد به لحقيقة الواقع.
177	74	(الطعن رقم ۱۰۹۰ اسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۷/۱/۱۱) (الطعن رقم ۱۹۹۰ اسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۷/۱۲/۱۱)
• • • •		(الطعن رقم ۲۰۱۱ سنه ۱۵ في جسه ۱۱۱۲/۱۱)
		ete la 1545è a separati en la pelo .
		٨ وجوب صدور أحكام المحاكم الابتدائية من ثلاثة أعضاء. تعلق
		هذا التشكيل بأسس النظام القصائي تصمين الحكم ما يفيد صدوره من أربعة
		أعضاء. أثره: بطلان الحكم. أساس ذلك؟
1717	144	(الطعن رقم ۲۰۷۳ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/١١/٩)
	ı	

الصفحة	القاعدة	
		٩. أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور وميعاده. ليست
		من النظام العام . مؤدى ذلك؟
1770	147	(الطعن رقم ۱۰٬۷۲ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۱)
		راجع أيضاً :
		إثبات: بوجه عام،
		(القاعدة رقم ٩٦ بالصحيفة رقم ٦٤٢)
		وإثبات ،اعتراف،
		(القاعدة رقم ٥١ بالصحيفة رقم ٣٦٣)
		وتسجيل المحادثات
		(القاعدة رقم ٧٠ بالصحيفة رقم ٤٧٢)
		وحكم ،يطلان،
		(القواعد أرقام ۱۷، ۹۴، ۱۸۹ بالصفحات أرقام ۱۱۸،
		17F. Toy!)
		ودعوى مباشرة
		(الطعن رقم ٢٦ بالصحيفة رقم ١٨٥)
		وقضاة ،صلاحيتهم،
		(القاعدة رقم ١٧٥ بالصحيفة رقم ١١٦٦)
	i	
		بلاغ كاذب
		جريمة البلاغ الكاذب. شرط قيامها؟
	l	الشاهد الذي يضمن شهادته إنهاماً كاذباً أثناء إدلائه بأقواله بناء على
		استدعاء السلطة العامة له. لا يرتكب جريمة البلاغ الكاذب. علة ذلك؟
17		(الطعن رقم ۱۷۹۰۲ لسنة ۲۱ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۸)
		راجع أيضاً :
		محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل»
		(القاعدة رقم ٨٧ بالصحيفة رقم ٥٩٣)
	ı	

		۹۲ بناء – بناء على أرض زراعية
الصفحة	القاعدة	
		بنساء
		القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل. نطاق تطبيقه؟
110	***	(الطعن رقم ۱۲۳۵ لسنة ۱۳ (۱۹۹۷/۱۲/۱۱)
		بنساء علي أرض زراعيسة
		الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٥٦ من القانون رقم
		١١ لسنة ١٩٨٣ . أصلح للمنهم في جريمة بناء على أرض زراعية . علة
		<u>*</u>
174	40	(الطعن رقم ۸۱۲۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۳)
		راجع أيضاً :
		قانون ، تفسيره،
		(القاعدة رقم ١٢٩ بالصحيفة رقم ٨٥٧)
	1	
	ı	
- 1		
1	J	
	İ	
ı	- 1	
	- 1	
l		
l	- 1	
ı		
- 1	- 1	

الصفحة	القاعدة	
		é 👛 🦫
1		تبديد - تحقيق - تريح - ترويج عاملة مقادة - تزوير -
}		تسجيل المحادثات – تسهيل استيلاء على أموال أميرية – تشرد
l		تعذيب - تعويض - تفتيش - تقادم - تقرير تلخيص - تقسيم
j		- تقلید - تلبس - تهرب ضریبی.
ł	i	
1		تبديد
		,
l	1	١- العبرة في عقود الأمانة بحقيقة الواقع.
		تمسك الطاعن بنفى مسئوليته عن جريمة التبديد وانتفاء القصد
1	1	الجنائي لديه وتقديمه مستندات تمسك بدلالتها على ذلك. دفاع جوهري.
	1	النفات المكم عن تحقيقه. قصور وإخلال بحق الدفاع.
۷۸۱	14.	(الطعن رقم ۲۱۹۷۰ لسنة ۲۲ق جلسة ۲۱۹۷/۷/۲۱)
İ		٢. كون الشئ المبدد غير معلوك لمرتكب الاختلاس من شروط وقوع
- 1		جريمة التبديد. علة ذلك؟
- 1		جريمة اختلاس المال المحجوز عليه من مالكه المؤثمة بالمادة ٣٤٢
		عقوبات. استثناء من هذا الأصل. عدم جواز القياس عليه.
٧٨١	14.	(الطعن رقم ۲۱۹۷۰ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۲۱)
Ī	- 1	٣- القصد الجنائي في جريمة التبديد. تحققه. بانصراف نية الجاني
- 1	1	إلى إضافة المال الذي تسمله إلى ملكه واختلاسه لنفسه. بحث توافره.
	Ì	موضوعي. مادام سائغاً .
1177	171	(الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٦٣ق جلسة ٢١/١٠/٢١)
	- 1	
1	I	

الصفحة	القاعدة	
		تحقيسق
	l	
		للنيابة العامة تكليف أحد معارنيها بتحقيق قضية برمتها. التحقيق
		الذى يجريه معاون النيابة له صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر
		أعضاء النيابة العامة . أساس ذلك؟
		لأعضاء النيابة العامة حال التحقيق. تكليف مأموري الضبط القضائي
		ببعض الأعمال التي من اختصاصه. أساس ذلك؟
		مثال لتسبيب سائغ للرد على الدفع ببطلان إذن النيابة العامة
		بالتفتيش لصدوره من معاون نيابة له يندب لإصداره ومباشرته تحقيق
	1	قضية بأكملها.
T01	٤٩	(الطعن رقم ۲۸۱۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۳)
	ŀ	
		تربح
		١- لا يشترط لتحقق جريمة التربح الحصول فعلاً على الربح أو
		المنفعة. كفاية مجرد المحاولة ولو لم يتحقق ربح أو منفعة. أساس ذلك؟
		مثال لتسبيب سائغ تتوافر به الأركان القانونية لجناية التربح.
		(الطعن رقم ٣٠١٦٥ لسنة ٥٩ق جلسة ٢٠/٥/٢٠)
311	44	the star and the new delega-
***	''	<ul> <li>كفاية أن يكون الموظف في جريمة التربح مختصاً بجزء من العمل</li> </ul>
		الذي نربح مله ولو يسير . الجدل الموضوعي . غيرجائز أمام النقض .
313	47	الجدر الطعن رقم ۳۰۱۳۵ لسنة ۹۰ق جلسة ۲۰/۵/۲۰)
		(****/-/* • • • • • • • • • • • • • • • • • • •
		<ol> <li>تقدير توافر اختصاص الموظف بالعمل الذي تربح منه.</li> </ol>
		موضوعي. مادام سائغاً.
		مثال لتسبيب ساثغ لاستظهار اختصاص الموظف بالعمل الذي حاول
		التربح منه.
717	44	(الطعن رقم ٣٠١٦٥ لسنة ٥٩ق جلسة ٢٠/٥/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
	1	٤. جناية التربح المنصوص عليها في المادة ١١٥ عقوبات. مناط
		تعققها؟
		جناية التربح. من جراتم الخطر الذي يهدد نزاهة الوظيفة العامة. علة
		ذك ؟
717	17	(الطعن رقم ٣٠١٦٥ لسنة ٥٥ق جلسة ٢٠/٥/٢٠)
	1	
	1	٥- المنازعة في مقدار المبلغ محل جريمة التربح لأول مرة أمام
	ı	النقض. غير جائز.
717	11	(الطعن رقم ٣٠١٦٥ لسنة ٥٩ق جنسة ٢٠/٥/٢٠)
	ĺ	٦- اقتصار دور الطاعن على الاشتراك في جريمة التربح. لا محل
		لتوافر صفة ما في حقه أو وجوب التحقق من اختصاصه بالعمل محل
		التربح أو الحصول على ربح أو ملفعة .
717	17	(الطعن رقم ٣٠١٦٥ لسنة ٥٩ق جلسة ٢٠/٥/٢٠)
		٧- الاشتراك في الجريمة. لا يلزم التدليل عليه بأدلة مادية محسوسة
		كفاية استخلاصه من أدلة الدعوى وملابساتها.
		الاشتراك بطريق الاتفاق. هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل
		المتفق عليه.
		الاشتراك بطريق المساعدة. مناط تحققه؟
		مثال لتسبيب سائغ في جريمة الاشتراك في التربح.
717	17	(الطعن رقم ٣٠١٦٥ لسنة ٥٩ق جلسة ٢٠/٥/١٩٩)
	1 1	I 112-31-a I
		ترويج عملة مقلدة
		القصد الجدائي في جريمة حيازة ونرويج عملة ورقية مقلدة. مناط
		دُعْقَتُ *
		حديمة حيازة عملة مقلدة بقصد الترويج. تستلزم قصداً خاصاً. هو نية

الصفحة	القاعدة	
		دفعها للتداول. وجوب استظهار العكم له صراحة وإيراد الدليل على توافره
	1	متى نازع فيه الجانى -
	1	منازعة الطاعن في توافر القصد الجنائي بشقيه وتدليل الحكم بما لا
	l	يكفى لتوافره . يعييه .
444	172	(الطعن رقم ۱۳٤٩٧ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٩/١٨)
	Ì	راجع أيضاً:
	1	حكم انسبيبه. نسبيب غيرمعيب،
		(القاعدة رقم ۲۷ بالصحيفة رقم ٤٩٣)
		تزويسر
		J—32-
		١_ االتنازل عن المحــرر العزور معن نعسك به. لا أثر له على وقـوع
	1	الجريمة . أساس ذلك؟
179	٧٠	(الطعن رقم ۱۸۹ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١/٢٣)
		<ol> <li>حق القاضى فى تكوين عقيدته من أى دليل أو فرينة برتاح إليها.</li> </ol>
		ما لم يقيده القانون بدليل معين.
		جرائم التزوير. لم يجعل القانون لإثباتها طريقاً خاصاً.
		ميداً تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟
189	٧.	(الطعن رقم ۱۸۹ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١/٢٣)
		٣ـ ثبوت وقوع النزوير أو الاستعمال. التنازل عن المحرر المزور ممن
		تمسك به. لا أثر له على وقوع الجريمة.
		عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في
,,,	٤٣	تكوين عقيدتها. التفاتها عن أي دليل آخر. مفاده : إطراحه.
,,,	*1	(الطعن رقم ۱۹۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۱)
		٤. نعى الطاعن عدم إطلاعه على الأوراق المزورة. لا يقبل. مادام لم

الصفحة	القاعدة	
		يدع أنها كانت بحرز مغلق لم يفضى لدى نظر الدعوى.
1.17	101	(الطعن رقم ١٣٥٦٠ لسنة ٥٠ق جلسة ١٩٩٧/١٠)
		•
		٥- التزوير المعاقب عليه. لا يلزم أن يكون متقاً. وصوصه أو إتقانه
		يستويان . حد ذلك؟
1.01	104	(الطعن رقم ۱۳۸۰۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۸)
		تزوير ،أوراق رسمية، :
		١. إثبات وقوع تزوير المحرر من الطاعن بلزم عنه أن يتوفر في حقه
		ركن العلم بتزويره واستعماله .
		تعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي. غير لازم.
		اطمئنان المحكمة إلى الأدلة التي عولت عليها. مفاده ؟
144	٧٠	(الطعن رقم ۱۸۹ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١/٢٣)
		٢- القصد الجنائي في جريمة الاشتراك في التزوير، رهن بتعمد
		الجانى التداخل بنشاطه في نشاط الفاعل.
		التحدث صراحة واستقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة التزوير.
189	٧.	غیر لازم. (الطعن رقم ۱۸۹ نسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۲۳)
		(۱۱۱۱) القصل وع ۱۸۱ قسه و ال
		٣. عدم وجود المحرر العزور. لا يترتب عليه حتماً عدم ثبوت جريمة
		التزوير. مرجع الأمر في ذلك إلى قيام الدليل على حصول التزوير، نسبته
		إلى المتهم .
	ı	الاشتراك في التزوير. تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية
		محسوسة. يكفى لثبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى
		وملابساتها اعتقاداً سائغاً.
		الجدل الموضوعي. لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض.
	- 1	

الصفحة	القاعدة	
		مثال .
790	147	منان. (الطعن رقم ۱۹۰ لسنة ۱۵۰ جلسة ۱۹۹۷/۳/٦)
		(الطبق رقم ۱۱۰ سنت داق چست ۱۱۰۱)
	l	<ol> <li>تغيير الحقيقة بطريق الغش. إحدى الوسائل المحددة قانوناً. كفايته</li> </ol>
		د تعيير الصيع بطريق المعنى ابدائ الوسائل المصدد فالواء السياد التزوير في الأوراق الرسمية وحدوث ضرر الشخص معين.
	İ	سحق جريعه اسروير في الدوراق الرسعية وعدوت سنرر سعس مدين. في لازم. عله ذلك؟
	1	عير درم. عنه ننت: إدلاء الشاهد بأقوال تغاير الحقيقة من محاضر جمع الاستدلالات
	1	
	۸1	والتحقيق الابتدائي. ليس من قبيل التزوير في الأوراق الرسمية. علة ذلك؟
1-1	l ^``	(الطعن رقم ۳۰۱۳۴ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩/٥/١٩)
		<ul> <li>٥ـ عقد الزواج وثيقة رسمية . مناط العقاب على النزوير فيها؟</li> </ul>
		حصور الطاعنة أماد المأذون مع باقى المتهمين للزواج من المتهم
		الثانى وتقريرها خلوها من الموانع الشرعية رغم أنها زوجة للمنهم الثالث
		مع علمها بذلك. إثبات المأذون ذلك وتحريره الوثيقة التي وقعت عليها
		وباقى المتهمين. كفايته لإدانتها بالاشتراك في تزوير وثيقة الزواج.
444	111	(الطعن رقم ۱۳۸۲ لسنة ۲۰ق جلسة ۲/۱۰/۱۹۹۷)
		٦- انصراف أسباب الطعن إلى تهمة استعمال المحرر المزور التي لم
		تنى بها الطاعنة. أثره؟
144	114	(الطعن رقم ۱۳۸۲ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٠/٢)
		٧. القصد في جريمة التزويز. موضوعي. تعدث الحكم عنه صراحة
		وعلى استقلال. غير لازم. مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه.
144	114	(الطعن رقم ۱۳۸۲۶ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٠/٢)
1	J	٨ جريمة التزوير في محرر رسمي. مناط تحققها؟
- 1		انتحال المتهم صفة كاهن في الكليسة وتحريره عقد زواج بطريق
		الاصطناع واشتراك الطاعنة معه بالاتفاق والمساعدة. تصوافس به
- 1	1	جريمةالنزوير في محرر رسمي. ولو لم يتم توثيقة .

الصفحة	القاعدة	
		النفات الحكم عن الدفاع ظاهر البطلان. لا يعييه.
1479	171	(الطعن رقم ٢٣٦٩١ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٣)
		,
		تزوير أوراق عرفية، :
	ļ	كون المنهم صاحب المصلحة في النزوير لا يكفى بذاته لثبوت
		ارتكاب ذلك الفعل أو اشتراكه فيه. ماداء ينكر ارتكابه له.
		إغفال الحكم بيان أركان جريمة التزوير وارتكاب الطاعن له بنفسه أو
		اشتراكه فيه والتدليل على ثبوت تزويره المستندات التي قدمها للمجني
		عليهم. قصور . يعيبه .
1171	*17	(الطعن رقم ٩٦٥١ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٥)
		الإدعاء بالتزوير :
		١ ـ الطعن بالتزوير ـ إثارته لأول مرة أمام النقض . غير جائز .
01	٧	(الطعن رقم ۲۸۲۰۸ لسنة ٦٤ق جلسة ١٩٩٧/١/٨)
		٢. الطعن بالتزوير. من وسائل الدفاع. خضوعه لتقدير محكمة
		الموضوع.
		للمحكمة ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير وألائحيله للنيابة العامة
		لتحقيقه وألا توقف الفصل في الدعوى الأصلية. شرط ذلك؟
111	17	(الطعن رقم ۱۹۹۶ لسنة ۳۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۹
		٣- الطعن بالتزوير من وسائل الدفاع. تقديره. موضوعي. النعي على
		الحكم بالقصور لا لتفاته عن الرد على الدفع بعدم صدور محضر الضبط
		ممن نسب إليه تحريره وتوقيعه منه. غير مقبول. مادام لم يتساند في
171	.,	قضائه بالإدانة إلى ماجاء بمحضر الضبط.
178	7 £	(الطعن رقم ۸۹۰ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٢/١٢)
	1	٤ـ النعي على الحكم صدوره في جلسة غير علنية. غير مقبول. مادام

1 . .

الصفحة	القاعدة	
		الثابت به صدوره علناً أساس ذلك؟
110	٧٤	(الطعن رقم ۲۷۷٦ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٥/١)
	l	
	l	٥. تقدير المحكمة جدية الإدعاء بتزوير ورقبة يتوقف الفصل في
	l	الدعوى عليها وإحالته للنيابة العامة لتحقيقه ووقف الدعوى لهذا الغرض
	1	وجوب تريص الفصل فيه من الجهة المختصة. مخالفة ذلك. قصور وإخلال
		بحق الدفاع .
	l	مثال لنسبيب معيب في جنحة شيك بدون رصيد طعن عليه بالتزوير.
747	10	(الطعن رقم ۲۰۲۹۸ لسنة ۶۳ق جلسة ۲۰/۰/۱۹۹۷)
		٦. الطعن بالتزوير في ورقة مقدمة في الدعوي. خصوعه لتقدير
		محكمة الموضوع.
		حق المحكمة ألا تصقق الطعن بنفسها وألا تعيله إلى النيابة العامة
		لتحقيقه وألا توقف الفصل في الدعوى إذا قدرت عدم جدية الطعن.
		عدم طلب الطاعن من المحكمة تحقيق إدعائه بالتزوير وتقديم ما
V11		يظاهره أو يسانده في الأوراق، النعي عليه في هذا الشأن. غير مقبول.
***	,,,	(الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٦٧ق جلسة ١٩٩٧/٧/١)
		NII stall see New City of the Stall
		٧- عدم جواز جحد ما أثبته الحكم من تلاوة تقرير التلخيص إلا
1171	171	بالطعن بالتزوير. (الطعن رقم ۲۲۵۰ لسنة ۳۳ق جلسة ۲۸/۱۹۷/۱)
1710	4.1	(الطعن رقم ۲۰۹۰ نستة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۳)
		(,,
		٨. تقدير المحكمة جدية الطعن بالتزوير وإيقافها الدعوى وإحالتها
		النيابة العامة للتحقيق. يوجب عليها أن تتربص الفصل في الإدعاء بالتزوير
}	1	نهائياً من المحكمة المختصة قبل المضى في نظر الدعوي، أساس ذلك؟
1	1	دفاع الطاعن بعدم إعلانه بالحضور أمام النيابة العامة لتحقيق الطعن
		بالتزوير. جوهرى. يوجب أن تعرض له المحكمة وتمحصه بلوغاً إلى غاية

صفحة	31	لقاعدة	
_	-		<del> </del>
			الأمر فيه. إغفال ذلك. قصور وإخلال بحق الدفاع.
111	•	***	(الطعن رقم ٩٥١٥ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٢)
	- 1		
			الاشتراك في التزوير:
	1		الاشتراك في التزوير . تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية
	-		محسوسة. يكفى لثبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى
	1		وملابساتها اعتقاداً سائغاً.
			الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. الايجوز إثارته أمام محكمة
	1		النقض.
	1		مثال
149		٧.	(الطعن رقم ۱۸۹ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١/٢٣)
	1		,
	1		تسجيل المحادثات
	1	- 1	ماريد الماريد
			,
	1		١. بطلان التسميل. لا يحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر
	1	ı	الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها
	1	- 1	التسجيل. أخد المحكمة بأقوال رجال الصبط فيما باشروه من إجراءات ونما
	Į	- 1	إليهم من معلومات فيما لا يتصل بالتسجيل المدعى ببطلانه. لا بطلان.
£VY		v٠	(الطعن رقم ٢١١٤٨ لسنة ٦٤ق جلسة ٢٢/٤/٢١)
	1	ı	, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
			٢- الرد على الدفع ببطلان إجراءات المراقبة والتسجيل واستجواب
	1		الطاعن أمام النيابة العامة. غير لازم. مادام أن المحكمة لم تعول في إدانة
	1	ı	
			الطاعن على شئ مما أسفر عنه التصنت على المحادثات والمقابلات
	١.,		الخاصة أو التسجيلات وما قرره الطاعن عند استجواب النيابة العامة له.
٧٩٠	١,	**	(الطعن رقم ۱۰۸۳۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۲۱)
	1		
	l		
1	l	ı	

	1	
الصفحة	القاعدة	
		تسهيل استيلاء علي أموال أميرية
		١- جناية تسهيل الاستيلاء على مال إحدى الشركات المساهمة
		المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكرراً عقوبات. مناط تحققها؟
		انتفاء نية تسهيل الاستيلاء بغير حق على المال المملوك لإحدى
		الشركات المساهمة لدى الطاعن. لا تأثيم.
		مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر. خطأ في القانون. يوجب نقصه
		والقضاء بالبراءة. أساس ذلك؟
44.	۰۳	(الطعن رقم ۱۲:۹۱ لسنة ٥٩ق جلسة ٢٠/٣/٢٠)
		٢. إقامة المحكمة قضاءها على الوقائع الثابتة في أوراق الدعوي.
		واجب. استناد الحكم في قضائه بالإدانة على شهادة خبيري وزارة العدل
		ونسبته إليهما القول أن الطاعن سهل المتهم آخر الاستيلاء على الأموال
		المملوكة للشركة التي يرأس مجلس إدارتها على الرغم من مخالفة دلك
		للثابت بالأوراق. يعييه.
٠٨٠	٥٣	(الطعن رقم ۱۲٤۹۱ لسنة ٥٥ق جلسة ٢٠/٣/٣٠)
		راجع أيضاً :
		وصف التهمة
		(القاعدة رقم ٢٠٥ بالصحيفة رقم ١٣٥٠)
		تشـرد
		خلو حكم الإدانة في جريمة التشرد من بيان واقعة الدعوي والأسباب
		التي بني عليها قضاءه . قصور .
701	40	(الطعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٩٥ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢٧)
	1	
		تعذيب
		التعذيبات البدنية . عدم اشتراط درجة معينة من الحسامة فيها . تقدير

الصفحة	القاعدة	
_	-	
	ĺ	توافرها. موضوعي.
۸۸٠	177	(الطعن رقم ۱۳۰۸۱ نسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)
	ł	
	1	تعــويض
		١. على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية الفصل في التعويضات
		المدنية المطلوبة في الدعوى المدنية المرفوعة بطريق التبعية للدعوي
	1	الجنائية . أساس ذلك؟
		للمدعى بالحقوق المدنبة الرجوع إلى ذات المحكمة إذا أغفلت الفصل
		في التعويضات. المادة ١٩٣ مرافعات.
		خلو قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل لهما. يوجب تطبيقها.
		أثر ذلك : عدم جواز الطعن بالنقض من المدعى بالحقوق المدنية في الحكم
		الذي أغفل الغصل في الدعوى المدنية . علة ذلك؟
74.	44	(الطعن رقم ۹۷٤٧ لسنة ٥٥ق جلسة ٢١/٥/٢١)
	l	٢- اختصاص محكمة الجنح والمخالفات بنظر الدعوى المدنية الناشئة
		عن الجرائم. استثناء. قيامه على الارتباط بين الدعويين الجنائية والمدنية
		ووحدة السبب المتى تقوم عليه كل منهما . مؤدى ذلك ؟
		المحكمة الجنائية لا ولاية لها في الفصل في الدعوى المدنية. متى
		كان الفعل موضوع الدعوى الجنائية مناط التعويض في الدعوى المدنية
	1 1	المرفوعة تبعاً لها. غير معاقب عليه قانوناً. أثر ذلك؟
140	1.1	(الطعن رقم ۲۷۰۲۸ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٦/٢)
	ľ	٣. قضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض المؤقت بعد تعديله من
İ		المدعى بالحقوق المدنية في مواجهة وكيل الطاعنين. النعي عليه بالقضاء
		بما لا يطلبه الخصوم . غير مقبول .
۸۷۳	184	(الطعن رقم ۱۵۱۰۸ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)
	- 1	, ,
	•	

الصفحة	القاعدة	
	1	٤. اقتصار المدعى بالحقوق المدنية في صحيفة وعواء المباشرة على
	l	طلب قرش واحد كنعويض مؤقت، عدم وجوب توقيعها من محام. الدفع
	ı	ببطلانها. غير مقبول. أساس ذلك؟
۸۷۲	177	(الطعن رقم ۱۹۱۸ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)
	1	٥. التعويضات المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بالصرائب
		والرسوم. عقوبات تكميلية تنطوى على عنصر التعويض. حوار تدخل
	l	الخزانة أمام المحكمة الجنائية. علة ذلك وأساسه؟
	İ	القيضاء ببسراءة المطعون ضده يشيمل بالمضرورة الشق الخياص
	1	بالتعريض. أثر ذلك؟
	ļ	جواز استئنافه من قبل مصلحة الجمارك. مخالفة ذلك والقضاء بعدم
	Ì	قبول الاستئناف. خطأ في تطبيق القانون.
1177	414	(الطعن رقم ۱۷٦٦٠ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٦)
		راجع أيضاً :
		دعوى مدنية انظرها والعكم فيهاا
		(القاعدة رقم ١٣ بالصحيفة رقم ٨٩)
		4
		تفتيش
		أولاً : إذن التَفتيش :
		إصداره :
		١- تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش.
		موضوعي. عدم جواز المجادلة فيه أمام محكمة النقض.
		تفتيش المزارع. ليس بحاجة لاستصدار إذن من النيابة العامة.
٧٩	17	(الطعن رقم ۲۸۲۰۹ لسنة ۱۲ (۱۹۹۷/۱/۱۳)
		٢. وجرب توقيع إذن التقتيش معن أصدره. عدم رسم القانون شكلاً
		خاصاً لذلك.

الصفحة	القاعدة	
		التوقيع على الإذن بدموذج غير مقروء. لا يعييه. مادام أنه تم ممن
	1	اسرسي على الإس بلمودج عير معروء . لا يعيبه . مادام الله دم ممن أ أصدره .
98	11	(الطعن رقم ۷۱۱۸ لسنة ۶۴ ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۰)
11.7	710	(والطعن رقم ۲۲۱۸۰ اسنة ۵۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)
'•'	,,,-	(1111)11/11 == 81 == 57
		٣- تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش.
		موضوعي.
44	11	(الطعن رقم ۱۷۱۱۸ لسنة ٦٤ق جلسة ١٩٩٧/١/١٥)
170	11.	(والطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٦٥ قي جلسة ١٩٧/٩/٢٥)
110	114	(والطعن رقم ١٣٨٥٣ لسنة ٦٥ ق جلسة ١/١٩٩٧/١٠)
1777	۲1.	(والطعن رقم ١٢٥٣٩ لسنة ٦٥ق جلسة ١٢٩٧/١٢/٨)
ı		
		٤ ـ وجوب أن يكون إذن التفتيش موقعاً عليه معن أصدره. عدم رسم
Ī		القانون شكلاً خاصاً لهذا التوقيع. مادام موقعاً عليه فعلاً ممن أصدره.
		كون إذن التفتيش ممهور بتوقيع غيرمقروء. غير مفصح عن شخص
		مصدره. لا يخالف القانون.
171	٧£	(الطعن رقم ۸۹۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۲)
		٥ عدم اشتراط القانون شكلاً معيناً لإذن التفتيش.
		خلو إذن التفتيش من بيان عمل إقامة الطاعن وأوصافه لا ينال من
		صحته مادام أنه الشخص المقصود بالإذن.
V0V	110	(الطعن رقم ۹۲۱۶ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/١)
		٦- تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش.
į	- 1	موضوعي،
		خلو التحريات من وظيفة المأذون بتفتيشه وسنه وحالته المالية
	į	والاجتماعية وكيفية حصوله على المواد المخدرة وتوزيعها. لا ينال من
l		صحتها. مادام أنه الشخص المقصود بالإذن.
174	71	(الطعن رقم ۸۹۰ نسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۲)
- 1	ı	

الصفحة	القاعدة	
		٧ ـ تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش، موضوعي.
	İ	المجادلة في ذلك أماء النقض. غير جائزة.
Toi	٤٩	(الطعن رقم ۲۸٤۰ اسنة ۲۵ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۳)
1.4.	175	(والطعن رقم ۸۸۳۸ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١٣)
		٨ تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش.
		موضوعي. عدم إيراد محل إقامة الطاعن محدداً بمحضر الاستدلالات.
		غير قادح في جدية التحريات.
242	٥٢	(الطعن رقم ۳۰۸۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۷)
1771	***	(والطعن رقم ۲۲۱۲۲ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١)
		٩ـ تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش. موضوعي.
		الدفع ببطلان إذن التفتيش. جوهري. وجوب تعرض الحكم له. ماداء
		قد استند إلى الدليل المستمد من التفتيش. إغفال ذلك. قصور.
1.4	۵٩	(الطعن رقم ۲۱۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۳۱)
		١٠. تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش. موضوعي.
		مثال لتسبيب سائغ للرد على الدفع ببطلان إذن الضبط والتفنيش.
		لعدم جدية التحريات في جريمة رشوة .
177	٧٠	(الطعن رقم ٢١١٤٨ لسنة ٦٤ق جلسة ٢٢/٤/٢)
		١١ـ عدم اشتراط القانون شكلاً معيناً لإذن التفتيش.
		خلو إذن التفتيش من بيان محل إقامة الطاعن وأوصافه لا ينال من
		صحته. مادام أنه الشخص المقصود بالإذن.
٧٥٧	110	(الطعن رقم ۱۲۱۴ لسنة ٦٥ق جلسة ٢/٧/١)
11.7	*10	(والطعن رقم ۲۲۱۸۵ لسنة ۲۵ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)
- 1		
		١٢ـ تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش.
		مومنوعي.
	•	

تفتيش ١٠٧

الصفحة	القاعدة	
		عدم بيان نوع المادة المخدرة لا يقدح في جدية التحريات. علة ذلك؟
Y 2 Y	110	(الطعن رقم ۹۲۱۶ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۱)
		١٣- إذن التغنيش إجراء من إجراءات التحقيق. متى يصح إصداره؟
		تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش. موضوعي.
		الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات. جوهري. على
	l	المحكمة أن تعرض له إيراداً ورداً. رفضه. استناداً إلى ضبط جسم الجريمة
	i	في حيازة الطاعن. قصور وفساد في الاستدلال. أساس ذلك؟
***	111	(الطعن رقم ۱۰۵۷۲ لسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۱۳)
		١٤. حق محكمة الموضوع الإعراض عن قالة شهود النفي. مادامت
		لا تلق بما شهدوا به .
		لجوء الضابط إلى وكيل النيابة في منزله لاستصدار الإذن بالتفتيش.
		لا مخالفة فيه للقانون.
A1 £	140	(الطعن رقم ۱۰۸۷۱ نسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/٧/٣١)
1771	4.4	(والطعن رقم ۲۲۱۲۲ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٦)
		_
		١٥ـ تعاصر صدور الإذن مع إذنين آخرين لمتهمين من رهط
		الطاعنين. لا يقدح في سلامته. مادامت الجهة الأمرة بالتفتيش رأت في
		التحريات ما بعيد قيام الجريمة.
۸۲۵	147	(الطعن رقم ۱۰۹۲۷ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/٣١)
		<ul> <li>١٦ عدم رسم القانون شكلاً خاصاً لتسبيب الأمر بدخول المسكن أو</li> </ul>
		تفتيشه . أساس ذلك ؟
		تقدير حدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش. موضوعي.
		عدور الإذن بعد الإطلاع على محضر التحريات المتضمنة أسباب
		طلبه. اعتبار هذه الأسباب أسباباً للإذن ولو لم يفصح مصدره عن ذلك.
		مثال لتسبيب سائغ للرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لخلوه من

الصفحة	القاعدة	
		التسبيب.
AYO	177	(الطعن رقم ۱۰۹۲۷ لسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۳۱)
1774	7.4	(والطعن رقم ۲۱۲۳۹ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٧)
	'`^	(والطفل رقم ۱۱۱۱۱ عليه ۱۰ ان جسه ۱۱۱۲۱۲)
		<ul> <li>١٧ خلو الحكم من إثبات مواقيت تحرير محضر التحريات أو صدور</li> </ul>
	ļ	الإذن أو الاختصاص الوظيفي لمصدره . لا يعيه .
AtY	174	(الطعن رقم ١١٠٧٥ لسنة ٢٥ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢)
		١٨ تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش.
		موضوعي.
		إذن التفتيش لم يشترط له القانون شكلاً معيناً. وجود خطاً في مهنة
		المأذون بتفتيشه أو خلوه من بيان صفته أو محل إقامته. لا يعيبه.
A £ Y	174	(الطعن رقم ۱۱۰۷ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۲)
		(****, ', ' g
		٩ - إثبات الحكم أن مجرى التحريات استصدر إنناً من النيابة العامة
		بعد أن دلت تحرياته على أن الطاعنين يحوزان ويحرزان جواهر مخدرة
		ويستخدمان سيارة أجرة لنقلها وتم ضبطهما وعثر معهما داخل السيارة على
		المخدر المضبوط. مفهومه أن الإذن صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها لا
		لضبط جريمة مستقبلة .
440	14.	الطعن رقم ۱۳:۵۱ لسنة ۱۵ جلسة ۱۹۹۷/۹/۲۰)
• • •		(الطفل رقم ۱۰:۱۱ لشبه ۱۰ ق جنسه ۱۱ (۱۱۱۲)
		<ul> <li>١٠ النمى على مجرد شكل التوقيع على إذن التفتيش. لا يعيبه. مادام</li> </ul>
		موقعاً عليه ممن أصدره .
970	14.	(الطعن رقم ١٩٤١) لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٢)
	- 1	
		٢١. عدم وجوب تسبيب أمر التفتيش إلا حين ينصب على المسكن.
Ì		أساس ذلك؟
	- 1	أمر النيابة المامة بتفتيش شخص الطاعنين ووسيلة الانتقال. لا

الصفحة	القاعدة	
		موجب لتسييه .
		مثال .
110	11.	(الطعن رقم ۱۳٤٥١ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٥)
	ĺ	
		٢٢- تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش.
	i	موضوعی.
		تزيد الحكم فيما لا يؤثر على منطقه. لا يعيبه.
1178	174	(الطعن رقم ۱۹۸۴۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱۹
	ł	
		٢٣ـ صحة التفتيش الذي تجريه النيابة العامة أو تأذن في إجرائه في
		مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه. شرطه؟
1771	۱۸۷	(الطعن رقم ۱۸۸۲۳ لسنة ٦٥ق جلسة ١١/١١/١٢)
	1	
		٢٤ تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش.
		موضوعي. العجادلة في ذلك. أمام النقض. غير جائزة.
	Ì	خلو محضر التحريات من إيراد البيانات التي ساقها الطاعنون بأسباب
		طعنهما . غير قادح في جدية التحريات .
		عدم العثور على المخدر في مسكن الطاعنين خلافاً لما ورد بمحضر
		التحريات. غير قادح في جديتها. علة ذلك؟
1772	144	(الطعن رقم ۱۸۸۲۳ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٢)
		٢٥ـ إصدار إذن التفتيش على ذات المحضر المشتمل على ما أسفرت
		عنه التحريات من حيازة الطاعن للمخدر. كفايته لاعتبار الإذن مسبباً.
		أساس ذلك؟
1877	41.	(الطعن رقم ١٢٥٣٩ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٨)
		٢٦ـ صدور الإذن بالتفتيش. استناداً لما دلت عليه التحريات من أن
		الطاعن يحوز ويحرز جواهر مخدرة. مفهومه : صدور الإذن لصبط جريمة

تقتيش

الصفحة	القاعدة	
1841	٧١٠	نحقق وفوعها لا صبط جريمة مستقبلة أو غير واقعة. (الطعن رقم ١٢٥٣٩ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٨)
11.7	Y10	۲۷. صدور الإنن بالتفديش استناداً إلى ما جاء بالتحريات من أن الطاعن. يحرز ويحوز جراهر مخدرة. مفاده: صدوره لعنبط جريمة تحقق وقوعها وليس عن جريمة مستقبلة. مثال لتسبيب سائغ للرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش. لصدوره عن جريمة مستقبلة. (الطعن رقم ۲۲۱۸۷ لسنة ۲۵ق جلسة ۲۱/۱۲/۱۲) راجع أيضا: (الجع أيضا: (القواعد أرقام ۲۸، ۲۱، ۲۰۷ بالصفحات أرقام ۲۷۰، (۱۹۵۰) ونقض ،أسباب الطعن. ما لايقبل منها،
717	44	بطلائه:  المنتفيش لعدم جدية التحريات، غير مجد، مادام الحكم قد أثبت توافر حالة والتفتيش لعدم جدية التحريات، غير مجد، مادام الحكم قد أثبت توافر حالة التلبس بأخذه مبلغ الرشوة من الشاهد الثاني.  الطعن رقم ۲۷۰۸ لمسنة ۲۰ق جلسة ۲۷/۵/۷۱)  البطان التفتيش، مقتضاه، عدم التعريل على الدليل المستمد منه في الحكم بالإدانة.  تعريل الحكم المطعون فيه على الدليل المستمد من أقوال المنابطين اللذين قاما بالقبض على الطاعن وتفتيشه على نحو يخالف القانون، وجوب القضاء بالبراءة، أساس ذلك؟
1575	777	الطعن والبراءة. المالى ذلك: (الطعن رقم ٢١٩٨٢ لمنة ٦٥ق جلسة ٢١٧/١٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		بياناته :
		راجع :
		إذن التفتيش ،اصداره،
		(القسواعيد أرقسام ٢٤، ٥١، ١١٦، ١٢٦، ١٨٧، ١٨٧
		بالصفحات أرقام ١٦٤، ٣٧٣، ٧٥٧، ٨٢٥، ٨٤٢،
		. (١٧٣٤
i		
		تتفيذه :
		١- لمأمور الصبط القصائي الاستعانة بالغير في إجراء القبض
		والتفتيش. شرط ذلك؟
		أمر الندب الصادر من المندوب الأصيل لغيره من مأموري الضبط
		القصائى. لا يشترط أن يكون صادراً بالكتابة. علة ذلك؟
		النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم ترهى
		حاجة لإجرائه. غير مقبول.
175	7 £	(الطعن رقم ۸۹۰ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٢/١٢)
		٢ـ تنفيذ إذن التفتيش. من أي من مأموري الضبط القضائي. صحيح.
		مادام لم يعين الإذن مأموراً بعينه لذلك. عدم تعيين اسم المأذون له بإجراء
		التفتيض. لا يعيب إذن التفتيش.
٤٧٢	٧٠	(الطعن رقم ۲۱۱۴۸ لسنة ۲۴ق جلسة ۲۲/۴/۲۲)
		٣ـ لرجل الصبطية القضائية المنتدب لتنفيذ إذن التفتيش. تخير
		الظرف والوقت والطريقة المناسبة لتنفيذه. شرط ذلك؟
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز أمام النقض.
404	110	(الطعن رقم ۹۲۱۶ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧)
	l	راجع أيضاً :
		إذن التفتيش متفتيش الأنثى،
ŀ	- }	(القاعدة رقم ١٦٩ بالصحيفة رقم ١١٢٣)

الصفحة	القاعدة	
	1	تفتيش الأنثى :
	İ	تفنيش مأمور الصبط القصائي لأنثى في موضع يعد عورة. يوجب
		إعمال المادة ٤٦ إجراءات جنائية.
	1	اصطحاب مأمور الصبط القصائي أنثى عند انتقاله لتنفيذ إذن بتغتيش
		أنثى غير واجب. حد ذلك؟
		إثبات الحكم سقوط بعض المخدر من ملابس الطاعنة حال رؤيتها
	l	الصابط وعثوره على البعض الآخر بمخدعها. قصاؤه برفض الدفع ببطلان
	İ	التفتيش لعدم اصطحابه أنثى وقت تنفيذه . صحيح .
1175	177	(الطعن رقم ۱۹۸۴۰ لمسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱۹
	ŀ	
	İ	ثانياً ـ التقتيش بغير أذن :
	ĺ	١. تقدير توافر حالة التلبس. موضوعي. مادام سائغاً.
	}	تخلى الطاعن عن اللفافة التي نحوى المخدر طواعية واختياراً. تتوافر
	l	به حالة التلبس.
		الجدل الموضوعي. لا يجوز إثارته أمام النقض.
71.	11	(الطعن رقم ٣٠١٦٤ لسنة ٥٩ق جلسة ٢٠/٥/١٩٩٧)
		٢- لِجَازَة المادة ٢/٣٥ لِجَرَاءات لمأمور الصَّبَط القصَّاتَى في غير
		أحوال التلبس اتخاذ الإجراءات التحفظية المناسبة إذا وجدت دلائل كافية
		على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة من الجنح المحددة فيها حصراً.
		عدم استطالتها إلى ما يعتبر قيداً على الحرية الشخصية.
		انتزاع مأمور الضبط القضائي دفتر الشيكات من الطاعن دون تخليه
		عنه ولا تبين محتواه قبل فضه. تغتيش باطل.
		لا يغير من ذلك ارتباكه ومحاولة اخفائه.
		مظاهر الميرة والارتباك مهما بلغا. لا يوفرا تلبس الشخص بجريمة
		ولا يبيحا القبض عليه وتفتيشه. مخالفة الحكم ذلك. خطأ في القانون.
		حجب الخطأ الحكم عن تقدير أدلة الدعوى. أثره؟
1441	198	(الطعن رقم ۲۹۳۹۰ لسنة ٥٩ق جلسة ١١/١١/١٩)

الصفحة	القاعدة	
	İ	٣- القيد على الحرية الشخصية. غير جائز. إلا في إحدى حالات
	1	التلبس أو بإذن من الجهة القضائية المختصة. المادة ٤١ من الدستور.
1797	190	(الطعن رقم ۸۹۱۰ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٩)
		<ol> <li>عدم جواز القبض على المتهم الصاضر إلا في أحوال التلبس</li> </ol>
	l	بالجنايات والجنح المعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر إذا
		وجدت دلائل كافية على اتهامه. أساس ذلك؟
		تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز فيها القبض عليه قانوناً.
		صحيح . المادة ٤٦ إجراءات .
		إياحة التفتيش الوقائي لأى فرد من أفراد السلطة المنفذة لأمر القبض.
		علته ؟
		لايجوز لمأمور الضبط القضائي القيام بالتفتيش كإجراء من إجراءات
		التحقيق أو كإجراء وقائي. حد ذلك ?
1171	777	(الطعن رقم ۲۱۹۸۲ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۲۱)
		٥ـ جريمة عدم تقديم البطاقة الشخصية لمندوب السلطات العامة.
	:	مخالفة. قيام الصابط بالقبض على الطاعن وتفتيشه وقائياً في هذه الحالة.
		غيرجائز مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ في تطبيق القانون ـ أساس
		ذلك وعلته؟
1575	777	(الطعن رقم ۲۱۹۸۲ لسنة ٦٥ق جلسة ١٢/١٢/٢١)
		ثالثاً ـ التفتيش الوقائى :
		راجع :
		تفتيش التفتيش بغير إذن
		(القاعدة رقم ٢٢٣ بالصحيفة رقم ١٤٦٤)
ļ		

الصفحة	القاعدة	
		تقادم
		,
		انقطاع المدة المسقطة للدعوى الجنائية بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو
		المحاكمة الصحيحة .
		إعلان المتهم بالحضور لجلسة المحاكمة إعلاناً صحيحاً وكذا صدور
		حكم من محكمة مختصة بإصداره يقطع أيهما مدة السقوط ولوكان الحكم
		صادراً بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة. أساس ذلك؟
1777	141	(الطعن رقم ۱۳۳۲ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٧)
		تقسرير تلخيص
		١- تقرير التخليص . ماهيته ؟
i		عدد ترتيب القانون جزاء على مايشوب التقرير من بقص أو خطأ.
		النعي بقصور تقرير التلخيص لأول مرة أمام النقض. غير جائز.
778	44	(الطعن رقم ۱۸۳۲۷ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/٥/۲۷)
444	111	(والطعن رقم ١٤٦٣١ لسنة ٢٢ق جلسة ٢٧/٩/٢٧)
1710	4.5	(والطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٢٦ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٣)
		( , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
		٢. الأصل في الإجراءات أنها روعيت. عدم جواز جحد ما أثبته الحكم
		من تمام هذه الإجراءات إلا بالطعن بالتزوير.
1.44	171	(الطعن رقم ۲۱۳۶ لسنة ۲۳ ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱۲)
1171	172	(والطعن رقم ۲۲۰۰ لسنة ٦٣ق جلسة ۲۸/۱۰/۲۸)
1710	۲۰٤	(والطعن رقم ٢٠٩٥٠ لسنة ٢٢ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٣)
		تقسيم
		راجع :
		قانون متفسيره،
		(القاعدة رقم ١٣٠ بالصحيفة رقم ٨٦١)

الصفحة	القاعدة	
		تقلسيد
	l	
	l	القصد الجنائي في جريمة حيازة نرويج عملة ورقية مقلدة. مناط
		دُهُمُّهُ؟
	İ	جريمة حيازة عملة مقلدة بقصد الترويج. تستلزم قصداً خاصاً. هو نية
		دفعها للنداول. وجوب استظهار الحكم له صراحة وإيراد الدليل على توافره
		متى نازع فيه الجانى .
		منازعة الطاعن في توافر القصد الجنائي بشقيه وتدليل الحكم بما لا
	l	يكفى لتوافره . يعيبه .
441	۱۳٤	(الطعن رقم ۱۳٤٩٧ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٩/١٨)
		تلبس
		١- التليس بالجناية. يبيح لمأمور الصبط القصائي القيض على المتهم
		_
		الحاضر وتفتيشه. أساس ذلك؟
		تقدير توافر حالة التلبس. لرجل الضبط بداءة، تحت رقابة سلطة
		التحقيق وإشراف محكمة الموضوع.
		مثال لتسبيب سائغ للتدليل على ترافر حالة التلبس في جريمة. حيازة
£ 9 m	VY	عملة ورقية مقلدة.
*117	۷۱	(الطعن رقم ٥٨٥٨ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٥/٤)
		٢_ التلبس بجريمة الزنا. مناط تحققه؟
		مثال.
071	۸۵	مصال. (الطعن رقم ۲۰۸۸۹ نسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۹۹۷)
		(****, / * ****** == * ***** == *)
		٣. تقدير توافر حالة التلبس. موضوعي. مادام سانغاً.
		تخلى الطاعن عن اللفافة التي تحوى المخدر طواعية واختياراً. تتوافر
	}	به حالة التلبس.

القاعدة	
11	الجدل الموضوعي. لايجوز إثارته أمام النقض. (الطعن رقم ۲۰۱۲۵ لسنة ۵۹ق جلسة ۲۹۹۷/۰/۲۰)
	<ol> <li>وجود مظاهر خارجية تنبئ بذائها عن وقوع الجريمة. كفايته لقيام حالة التلبس. تبين ماهية المادة عند المشاهدة. غير لازم.</li> </ol>
l	مثال لتمبيب سائغ لتوافر حالة التلبس بإحراز مخدر.
111	(انطعن رقم ٩١٦٦ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/١)
	<ul> <li>مناطة مأمور الصنبط القصائي في أحوال التلبس؟ العادتان ٣٥، ٣٥</li> </ul>
	إجراءات.
191	(الطعن رقم ۲۹۳۹۰ لمنة ٥٩ق جلسة ١١/١١/١٩)
	٦- التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها. لا شخص مرتكبها.
	تلقى مأمور الصبط القصائي نبأ الجريمة عن الغير. لايكفي لقيام حالة
	التلبس. مادام لم يشهد أثراً من آثارها ينبئ بذاته عن وقوعها.
114	(الطعن رقم ۲۹۳۹۰ لسنة ۵۹ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۹
	٧ إجازة المادة ٢/٣٥ إجراءات لمأمور العنبط القصائي في غير
	أحوال التلبس انخاذ الإجراءات التحفظية العناسبة إذا وجدت دلاتل كافية
- 1	على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنعة من الجنح المحددة فيها حصراً.
ł	عدم استطالتها إلى ما يعتبر قيداً على الحرية الشخصية.
- 1	انتزاع مأمور الصبط القضائي دفتر الشيكات من الطاعن دون تخليه
]	عنه ولا تبين محتواه قبل فضه. تفتيش باطل لا يغير من ذلك ارتباكه
- 1	ومحاولة إخفائه .
1	وسود . مظاهر الحيرة والارتباك مهما بلغا لا يوفرا تلبس الشخص بجريمة ولا
	يبيحا القبض عليه وتغيشه. مخالفة الحكم ذلك. خطأ في القانون. حجب
- 1	ليبيت المحكم عن تقدير أدلة الدعوى. أثره؟
	1116

		3.5 134 0.
الصفحة	القاعدة	
		٨ - القيد على الحرية الشخصية . غير جائز إلا في حالة من حالات
		التلبس أو بإذن من جهة قضائية مختصة. أساس ذلك؟
1741	198	(الطعن رقم ۲۹۳۹۰ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٩)
1117	190	(والطعن رقم ٨٩١٥ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٩)
		٩- حالة التلبس بالجريمة. وجوب نحقق مأمور الصبط القضائي من
		قيامها بإحدى حواسه. تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن شهودها أو
		إقرار المتهم. غير كاف.
1795	190	(الطعن رقم ۸۹۱۰ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٩)
		١٠ ـ تقدير الطروف التي تلابس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها
		ومدى كفايتها لقيام حالة التلبس. موضوعي. شرط ذلك؟
1798	140	(الطعن رقم ٨٩١٥ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٩)
		راجع أيضاً:
		تقتيش ،إذن التفتيش بطلانه،
		(القاعدة رقم ٩٦ بالصحيفة رقم ٦٤٢)
		تهـرب ضربـب <i>ي</i>
		6: <del>-</del>
		١. الإلزام بتقديم إقرار عن مقدار الأرباح والخسائر وإقرار الثروة
		وإخطار مصلحة الضرائب بمزاولة النشاط. انصرافه إلى الممولين الذين
		يزاولون وجوه نشاط مشروعة. دون أولئك الذين يتخذون من الجريمة وجها
		لنشاطهم. مخالفة ذلك. خطأ في القانون . أساس ذلك؟
444	۳۰	(الطعن رقم ١٢٤٩٥ لسنة ٦٤ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢٩)
		٢ ـ وجوب أن يكون الحكم منبئاً عن قدر العقوبة المحكوم بها .
	l	إغفال الحكم المطعون فيه بيان قيمة الضريبة والتعويض أو مقدار
ا ۲۰	<b>,,</b> ,	المتريبة. قصور.
,,,,	''	(الطعن رقم ۱۳۲۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۰/۱۱)

		۱۱۸ نهرب صريبي
الصفحة	القاعدة	
7.47	1 • £	٣- حالات التهرب الحكمى من أداء الصريبة على المبيعات المنصوص عليها في العادة ٩/٤٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ الذى النمي القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٩١ الذى ألمي القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٩١ بشأن الصريبة على الاستهلاك. قصرها على السلع الواردة بالجدول رقم (١) العرافق له. خلوه من السلعة موضوع الاتهام ، شرائط كاسيت، . يوجب إعمال حكمه باعتباره أصلح . أساس دلك؟ (الطعن رقم ١٤٢٤٨ لسنة ٢٣ق جلسة ١٩٩٧/٦/٨)

7 : 11	e 158	
الصفحة	القاعدة	, ,
	1	45)
	1	
		جريمة - جلب - جمارك
	İ	
	•	
		جريمـــة
		<del></del>
		: أركائها : ( أ ) أركائها :
		١ ـ جريمة البلاغ الكاذب. شرط قيامها؟
		الشاهد الذي يضمن شهادته اتهاماً كاذباً أثناء إدلائه بأقواله بناء على
		استدعاء السلطة العامة له. لا يرتكب جريمة البلاغ الكاذب. علة ذلك؟
14	٥	(الطعن رقم ۱۷۹۰۲ لسنة ٦١ق جلسة ١٩٩٧/١/٨)
		٢- مجرد إدلاء شخص بأقواله في شكوي، الا يكفي لاعتباره قاذفاً،
		حد ذلك ؟
		ركن العلابية في جريمة القذف. مايكفي لتوافره؟
		مثال الحكم صادر بالبراءة من محكمة النقض في جريمتي بلاغ
		كاذب وقذف وسب لدى نظرها موضوع الدعوى.
14	۰	(الطعن رقم ۱۷۹۰۲ لسنة ۲۱ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۸)
		(35)
	İ	<ol> <li>جريمة الرشوة . يكفي لتحققها أن تكون الأعمال المطلوب أداؤها</li> </ol>
		داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة. كفاية أن يكون للموظف نصيب من
		الأعمال المطلوب أداؤها يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة. تحقق جريمة
		الرشوة في حق الموظف ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته. شرطه. أن
		يعتقد الموظف أو يزعم كذباً أنه من أعمال وظيفته . أساس ذلك؟
44	11	(الطعن رقم ۱۷۱۱۸ لسنة ۱۴ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۰)
		٤. جريمة إهانة موظف عام أثناء أو بسبب تأديته وظيفته.

الصفحة	القاعدة	
		مناط تحققها؟ المادتين ١٣٢ ، ١٣٤ عقريات. وجرب تعمد الجاني في
		جريمة الإهانة المنصوص عليها في المادة ١٣٤ عقوبات توجيه العبارات
		المهينة إلى المجنى عليه. تخلف ذلك. أثره؟
		م <b>ذال</b> .
114	۲١.	(الطعن رقم ۲۲۵۷ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۲۷)
		٥ـ جـريمة وضع النار عـمـداً المنصـوص عليــهـا في المادة ٢٥٢
		عقوبات. تتكامل أركانها بإشغال أسطوانة غازوتوجيه نيرانها إلى جسم
		أخرى في محل مسكون. متى كان ذلك عمدًا. أياً كانت اللتيجة أو الباعث.
197	**	(الطعن رقم ۲۵۳ لسنة ۲۵ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۹)
		٦- جرائم إدارة منزل للاعارة وممارسة الفجور والدعارة، من حرائم
		العادة .
		تحقق ثبوت الاعتياد على الدعارة . موضوعي . هد ذلك؟
		تكرار الفط معن تأتى الدعارة في مصرح واحد للإثم. لايكفي لتكوير
		العادة ولو ضم المجلس أكثر من رجل. علة ذلك؟
		وحدة الواقعة وحسن سير العدالة. يوحبان امتداد أنر الطعن للمحكوم
		عليها الأخرى ولو لم تقرر بالطعل. أساس ذلك؟
444	*1	(الطعن رقم ١٩٨٥ء لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢)
		٧- جزيمة الضرب المنصوص عليها في المادة ٢٤٧ عقوبات. لايلزم
		لتوافرها حدوث جرح أو نشوء مرض أو عجز نتيجة له.
		بيان حكم الإدانة موقع الإصابات أو أثرها أو درجة حسامتها . عير 
		لازم لصحله
177	**	(الطعن رقم ۱۱۴۰۸ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢٥)
i		iza z iza e nanosta ate Masi to a
		<ul> <li>م. تسليم أحد الأشخاص مبلغ من المال كصريبة أو غرامة أو رسم</li> <li>م. م. م. أم م. تا خاله المبلس المباريبة أو غرامة أو رسم</li> </ul>
ł		لأحد الموظفين. أثره. نقل ذلك المال إلى حيازة الدولة. واكتسابه الصفة

الصفحة	القاعدة	
		العامة منذ هذه اللحظة. سواء تم التسليم للموظف المختص أم لغيره.
	1	جريمة الاستيلاء بغير حق على المال العام. مناط تحققها؟
	l	مثال لحكم بالإدانة صادر من محكمة النقض لدى نظرها الموضوع
	l	في جريمة استيلاء بغير حق على المال العام.
707	47	(الطعن رقم ۹٤۲۰ لسنة ٦٤٤ جلسة ١٩٩٧/٢/٢٧)
		٩- ثبوت وقوع التزوير أو الاستعمال. التنازل عن المحرر المزور ممن
	ĺ	نمسك به. لا أثر له على وقوع الجريمة. عدم النزام المحكمة بالتحدث في
		حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها. التفاتها عن أي دليل
		آخر . مفاده : إطراحه .
790	14	(الطعن رقم ۱۹۰ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٣/١)
		*
		١٠ اعتبار مخالفة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة خطأ مستقلا
790	٥٦	بذاته في جراثم القتل الخطأ. شرطه؟
, , ,	٠,	(الطعن رقم ٦١١٩٢ لسنة ٥٩ق جلسة ٢٦/٣/٣)
		١١- القصد الجنائي في جريمة الرشوة. مناط توافره؟
		استنتاج هذا القصد من الظروف والملابسات التي صاحبت العمل أو
		الامدناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة.
		مثال لتسبيب سائغ في استظهار تحقق ذلك القصد في حق الطاعن.
177	٧٠	(الطعن رقم ۱۰۰۴۸ لسنة ۲۴ق جلسة ۲۲/۱۹۹۷)
		( , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
		١٢ـ استعمال الجاني الإكراه المادي مع المجنى عليها في جريمة
		مواقعة أنثى. غير لازم. كفاية أن يكون الفعل قد حصل بغير رضاء صحيح
		ممن وقع عليها.
		رضاء المجنى عليها في جريمة المواقعة أو عدمه. تقديره.
		موضوعی .
•11	٧٤	(الطعن رقم ٦٧٧٦ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٥/١)

الصفحة	القاعدة	
	l	١٣ ـ جريمة النصب المصوص عليها بالمادة ٣٣٦ عقوبات. مناط
		يعققها؟
0 Y A	٧٨	(الطعن رقم ۱۴۰۳۹ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/٥/١١)
	1	١٤ الطرق الاحتيالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها
		الإيهاء بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح
		وهمي أو غير ذلك من الأسور المبينة على سبيل الحصر في العادة ٣٣٦
		عقوبت.
944	٧٨	(الطعن رقم ۱۶۰۳۹ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/٥/١١)
		١٥. مجرد الأقوال والإدعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها في توكيدها لا
		نكفى وحدها لتكوين الطرق الاحتيالية في جريمة النصب. وجوب أن يكون
	li	الكذب مصحوباً بأعمال مائية أو مطاهر خارجية تعمل على الاعتقاد
		يصحنه .
• 4 4	٧٨	(الطعن رقم ۱٤٠٣٩ لسنة ٦٣ق جلسة ١١/٥/١١)
		_
		١٦ حريمة النصب بالاستعالة بشخص آخر ، شرط وقوعها؟
	İ	إعفال الحكد بيان الطرق الاحتيالية التي استخدمها الطاعن والشحص
		الآخر والصلة بينها وبين تسليم العجني عليهم العبالع موصوع الاتهاء.
	ŀ	قصور .
• * ^	٧٨	(الطعن رقم ۱٤٠٣٩ لسنة ٦٣ق جلسة ١١/٥/١٩٩٧)
		١٧. جزيمة مقاومة موظفين عموميين المنصوص عليها في الفعرة
		الأولى من العادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . ما يكفى لقيامها؟
		عدم استازام قيام الجريمة سالفة الذكر أن يكون الإذن الذي باشر
	İ	مأمور الضبط القضائى عمله بناء عليه مستكملاً الشروط الموضوعية
		والشكلية. علة ذلك؟
***	۸۲	(الطعن رقم ١٤٥٧ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٤/٥/١٤)

الصفحة	القاعدة	
_		١٨. مناط العقاب على شهادة الزور. كونها قد أديت أمام القضاء بعد
	1	حلف اليمين. بقصد تضايله.
3.1	44	(الطعن رقم ٢٠١٣- لسنة ٥٥ق جلسة ١٩/٥/١٩)
•••	~	رانفعن رغ ۲۰۱۱ نسبه ۲۰۱۱ جسته ۱۱ (۱۹۹۷)
		١٩ ـ جناية النريح المنصوص عليها في المادة ١١٥ عقريات. مناط
	1	ير المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة
		جناية التربح. من حرائم الخطر الذي يهدد نزاهة الوظيفة العامة. علة
		الله؟
717	17	(الطعن رقم ٣٠١٦٥ لسنة ٥٩ق جلسة ٢٠/٥/٢٠)
		( , , , , , ,
		٢٠. لا يشترط لتحقق جريمة التربح الحصول فعلاً على الربح أو
		المنفعة. كفاية محرد المحاولة ولو لم يتحقق ربح أومنفعة. أساس ذلك؟
		مثال نتسبيب سائنة تتوافر به الأركان القانونية لجناية القريح.
717	44	(الطعن رقم ٢٠١٦٠ لسنة ٥٩ق جلسة ٢٠/٧/١٩٩٧)
		(
		٢١. أركان جريمة الإضرار العمدي بأموال الجهة التي يعمل بها
		المتهم المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات. مناط
		المنتقعة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة الم
		مثال لتسبيب معيب لحكم صادر بالإدانة في جريمة الإصرار العمدي
		بأموال الجهة الذي يعمل بها الطاعن.
***	111	(الطعن رقم ٩٢٤٠ لسنة ٥٦ق جلسة ١٩٩٧/٧/٢)
		, , ,
		٢٢ ـ القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة الجوهر المخدر. يتحقق
		بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحرزه أو يحوزه مخدر. تحدث الحكم عنه
		استقلالاً غير لازم. متى كان ما أورده من وقائع وظروف دالأعليه.
		النعى على الحكم القصور بخصوص جريمة إحراز المخدر بقصد
		التعاطى غير مجد. مادامت المحكمة عاقبت الطاعن بالعقوبة الأشد المقررة
		الجريمة تهدِأة مكان لتعاطى المواد المخدرة وتسهيله. عملاً بالمادة ٣٢

الصفحة	القاعدة	
		عقربات.
711	111	(الطعن رقم ٩١٦٦ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/١)
	Ì	
		٢٣. جريمة تسهيل تعاطى الغير للمراد المخدرة. مناط تحققها؟
V14	111	(الطعن رقم ٩١٦٦ لسنة ٥٠ق جلسة ١٩٩٧/٧/١)
		۲٤ العقاب على جريمة تهيئة مكان لتعاطى المخدرات. مناطه؟
V£4	111	(الطعن رقم ٩١٦٦ لسنة ٥٠ق جلسة ١٩٩٧/٧/١)
		٢٥- الركن المادي في جريمة هتك العرض. مناط تحققه؟
		القصد الجنائي في تلك الجريمة تحققه. بانصراف إرادة الجاني إلى
		الفعل ونتيجته. لا عبرة بما دفع الجاني القعل أو بالغرض منه.
777	117	(الطعن رقم ۱۰۲۰۱ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/٩)
		at a sa star a sa
		٢٦ـ جريمتا الشروع في وقاع أنفي بغير رضاها وهتك عرض أنثي
		بالقوة والتهديد. قيامهما بحاصر وأركان قانونية ذاتية تتغاير في إحداها :
V11	117	عن الأخرى.
```	'''	(الطعن رقم ۱۰۲۰۱ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/٩)
		٧٧. فعل الاستيلاء في جرائم الاعتداء على المال العام. تحققه بإخراج
	i	المال من حوزة الدولة ونقله من المكان المعد لحفظه إلى خارجه سواء أكان
l	- (	المال في حيازة الموظف بموقع العمل بسبب وظيفته أم لم يكن.
İ		جريمة اختلاس المال العام والاستيلاء عليه المنصوص عليهما في
1		المادتين ١١٣،١١٢ عقوبات. مناط تحققهما؟
ł	1	مثال .
۸٦٠	141	(الطعن رقم ۲۹۷۱۹ لسنة ٥٩ق جلسة ١٨/١٩٩/١٩)
		۲۸_ حكم الإدانة . بوانانه ؟
		جريمة الإضرار بالعيران المنصوص عليها بالمادة ١/٣٥٥ عقربات.

القاعدة الصفحة	
	تتوافر عناصرها إذا نتج عن الفعل ضرر كبير بالحيوان
1 1	قضاء الحكم بالإدانة استناداً إلى ما جاء بمحم
	مضمونه ودون أن يعنى في مدوناته ببيان الضرر
المن على بعد المناب على المناب على المناب على المناب على المناب على المناب على المناب على المناب على المناب على	جراء إصابتها. بعيه. -
1.33 100 (1337/1./	(الطعن رقم ٩٨٦٣ لسنة ٦٠ق جلسة ٩
(,,,	(30)
م اشتراط توافر رکن	٢٩_ جريمة التحريض وتسهيل الدعارة. عد
	الاعتياد للعقاب عليها. أساس ذلك؟
1.4. 17 (1997/1./1	(الطعن رقم ۸۸۳۸ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۳
<b> </b>	
لا تعققها؟	٣٠- الجريمة المؤثمة بالمادة ٣٧٠ عقربات. مناه
د أو المشاركين فيه.	المنازعات المدنية بين حائزى المكان الواح
	خروجها من نطاق تطبيق هذه المادة.
1144 144 (1994/11/2	(الطعن رقم ٣٠٠١٠ لسنة ٥٩ق جلسة ؛
ة مادة من المواد التي	٣١ـ مناط التأثيم في جريمة إحراز أو حيازة
مبوطة من عداد المواد	تخضع لبعض قيود المواد الخدرة أن تكون المادة المص
اسنة ١٩٦٠.	المبينة حصراً في الجدول الثالث الملحق بالقانون ١٨٢
ام، وورودها في شأن	خلو الجدول المذكور من مادة والفلونيترا زيب
رة على الحالة النفسية	تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الطبية المؤثر
زاولة مهنة الصيدلة.	الصادر تنفيذاً للقانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مـ
} }	مؤداه ؟
إ زييام، بقصد الاتجار	القضاء بإدانة الطاعنة لإحرازها مادة االظونيتر
	خطأً في القانون .
غه النيابة العامة على	عدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف الذى تسب
	الواقعة. واجبها أن تصف الواقعة بالوصف الصحيح.
مسند إلى الطاعنة من	قـعود المحكمـة عن بحث مـا يكونه الفـعل الد
1 1	

الصفحة	القاعدة	
		أثره : نقض الحكم والإحالة .
17.1	۱۸۱	(الطعن رقم ۱۷۲۸۹ نسنة ۶۳ ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/٤)
	1	
	1	٣٢ـ الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٦٩ من قانون الزراعة رقم ٥٣
	İ	اسنة ١٩٦٦ . مناط تحققها ؟
		خلو الحكم من بيان نوع الأسمدة وأنها من المخصبات الزراعية وأن
		الطاعن كان يعرضها للبيع بدون ترخيص. دون الالتفات للترخيص المقدم
	ĺ	منه ووجه استدلاله على ثبوت النهمة بعناصرها القانونية كافة. قصور.
1771	14.	(الطعن رقم ۱۲۰۷۷ لسنة ٦٢ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٦)
	ŀ	
		٣٣ـ جناية الاستيلاء المنصوص عليها بالمادة ١١٣ عقويات. مناط
		العققيا ؟
		وجوب حسم المحكمة أمر ملكية الدولة أو ما في حكمها للمال. إغفال
		ذلك. يعيبه.
		مثال لتسبيب معيب في توافر جناية استيلاء على مال عام.
1777	147	(الطعن رقم ۱۸۷۷۹ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٧)
		٣٤. إحداث عاهة مستديمة من الاعتداء بجسم صلب. جائز. ألة
		الاعتداء ليست من أركان الجريمة.
		مثال لنسبيب سائغ لتوافر جريمة إحداث عاهة مستديمة.
1401	4.7	(الطعن رقم ٢٠٩٩٦ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٦)
		٣٥. قيـام المتـهم برد مقابل المال الذي اختلسه. لا يؤثر في قيـام
		الجريمة وإن أعفاه من الحكم بالرد في حدود ما سدد.
1111	***	(الطعن رقم ١٦٠١٥ لسنة ٢٥ تى ـ جلسة ١٩٩٧/١٢/١٧)
		٣٦ـ جريمة التزوير في محرر رسمي، مناط تحققها؟
		انتحال المتهم صفة كاهن في الكنيسة وتحريره عقد زواج بطريق

ریمــــة

الصفحة	لقاعدة	
		الاصطناع واشتراك الطاعنة معه بالاتفاق والمساعدة. تتوافر به جريمة
		التزوير في محرر رسمي. ولو لم يتم توثيقه.
		النفات الحكم عن الدفاع ظاهر البطلان. لايعيبه.
1179	771	(الطعن رقم ۲۳۲۹۱ نسنة ۲۰ق جلسة ۲۳/۱۲/۲۳)
	1	راجع أيضاً :
	1	إتلاف.
	1	(القاعدتان رقما ۱۱۲، ۱۲۷ بالصحيفتين رقمي ۷٤٠،
		(479
		واختلاس أموال أميرية
	ł	(القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ١٠٢٢)
	į	وإخلال عمدى في تنفيذ عقد مقاولة
	1	(القاعدة رقم ١٥ بالصحيفة رقم ١٠٧)
		وتبديد
		(القاعدة رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٧٨١)
		وتريح
		(القاعدة رقم ٩٢ بالصحيفة رقم ٦١٦)
		وتزوير أأوراق رسمية،
		(القاعدة رقم ٨٩ بالصحيفة رقم ٦١٠)
	İ	وجمارك
		(القاعدة رقم ١٠٠ بالصحيفة رقم ٦٨٦)
	ŀ	وحكم ،تسبيبه. تسبيب غير معيب،
	1	(القاعدة رقم ٢ بالصحيفة رقم ١٩)
		وخطف
		(القاعدة رقم ۱۷۷ بالصحيفة رقم ۱۱۷۹)
		ورشوه
		(القواعد أرقام ١١١، ١١٢، ١٩٥ بالصفحات أرقام ٧٤٠،
		(۱۲۹۳، ۷۲۷

		جريمست	117
الصفحة	القاعدة		
		য	وسرة
		عدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ١٢٢)	(القا
		τ	وسلا
		عدة رقم ٨٢ بالصحيفة رقم ٥٥١)	(القا
		عبد	وقتل
		عدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم ١١٧٠)	wi)
		د جنائی	وقص
		سواعسد أرقسام ۲، ۱۸، ۵۰، ۷۱، ۹۳، ۲۱۰، ۲۱۰	(الق
		سقحات أرقام ۱۹، ۱۲۷، ۳۷۳، ۴۹۰، ۲۴۲، ۱۳۷۲،	بالص
		()	٤٠Y
		ال صناعية وتجارية	-
		عدة رقم ٩٨ بالصحيفة رقم ٦٦٠)	,
		كمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليل،	
		اعدة رقم ۸۷ بالصحيفة رقم ۹۹۳) -	,
		ئولية جنانية	•
		اعدتان رقما ۱۱۱، ۱۱۵ بالصحيفتين رقمي ۷۴۹،	,
		,	904
		الا مخدرة	
		اعدة رقم ۱۲۰ بالصحيفة رقم ۸۱٤) 	,
- 1	1	قون عموميون اعدة رقم ۱۴ بالصحيفة رقم ۹۳)	-
- 1		, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	راند ونص
}	- }	ىپ اعدة رقم ۲۱۷ يالصحيفة رقم ۱۴۳۱)	-
	ı	1 1 1 -	ر.بـ ووقا
İ	l	ع اعدة رقم ۷۴ بالصحيفة رقم ۵۱۱)	
İ	1	(	,
	- 1	المستمرة :	الجريمة
	ı	بجية الأحكام. مناط تحققها؟	
•	•		

جريمــــة ١٢٩

الصفحة	القاعدة	,
		اتحاد السبب. ما لايكفي لتحققه ؟
	1	الجريمة متلاحقة الأفعال. ماهيتها ؟
711	٦٥	(الطعن رقم ۲۷۲۰۱ لسنة ٥٥ق جلسة ١٩٩٧/٤/٩)
		٢- الجزيمة المنصوص عليها في المادة ١٢٣ عقوبات. جزيمة
		مستمرة استمراراً متتابعاً. ماهية ذلك؟
		الجريمة المستمرة استمراراً متتابعاً والمستمرة استمراراً ثابتاً. الفارق
		بينهما؟
		إغفال الحكم المطعون فيه القاضى بعدم جواز نظر الدعويين الجنائية
		والمدنية لسابقة الفصل فيهماء استظهار ما إذا كانت واقعة استعمال المطعون
		صدهم سلطة وظائفهم في وقف تنفيذ المكمين الصادرين لصالح الطاعن
		سابقة أم لاحقة على رفع الدعوى السابقة وتكون جريمة جديدة يصح
		محاكمتهم من أجلها مرة أخرى. قصور.
117	۹۶	(الطعن رقم ۲۷۲۰۱ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٤/٩)
		الجريمة المستحيلة:
		متى تعد الجريمة مستحيلة ؟
		التفات الحكم عن الدفاع القانوني ظاهر البطلان. لايعييه.
		مثال
1.01	100	(الطعن رقم ۱۳۸۰۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۸)
	l	العدول عن الجريمة :
		مجرد إفصاح المتهم الثاني للمتهم الأول عن رغبته في عدم قتل
	1	المجنى عليه. في الوقت الذي تحفز فيه الأخير لقتله وسرقة أمواله دون أن
		يأتى بأفعال إيجابية تكشف عن إرادته في عدم انمام تنفيذ الجريمة أو يحول
		بين المنهم الأول وقصده المصمم عليه. لا يعد عدولاً اختيارياً عن ارتكابها.
1.7	189	(الطعن رقم ٢٧١٥ لسنة ٦٥ق جلسة ٢٤/٩/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		تعدد الجرائم :
	1	القول بوحدة الجريمة أو بتعددها. تكييف قانوني. خضوعه لرقابة
	1	محكمة النقض.
£•¥	٥٧	(الطعن رقم ٤٧٣٠ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/٣/٢٩)
	l	جرائم الجلسات :
		برائم المنطق المادة ١٠٧ من المادة ١٠٧
		جريعة التعدى المنصوص عليها في المعجرة الروبي من المادة ٢٠٠٠ مرافعات والمادة ٢٤٤ إجراءات. مقادهماً؟
		مرافعات والعادة ١٠٤٠ وجراءات معادمه : القيضاء بعدم جواز استشفاف الحكم الصادر من دائرة الأحوال
		· ·
		الشخصية بالمحكمة الابتدائية في جنحة تعدى وقعت على هيئة المحكمة
1760	Y + £	أثناء انعقاد الجاسة . صحيح - أساس ذلك ؟
1719	1.1	(الطعن رقم ۲۰۹۰۰ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۳)
		جسلب
		تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة جلب مواد
		مخدرة. غير لازم. إلا إذا كان المخدر المجلوب لا يفيض عن حاجة
		الشخص أو استعماله الشخصي . أساس ذلك؟
		مثال لتسبيب سائغ للتدليل على توافر قصد الجلب في جريمة جلب
		مواد مخدرة .
011	۸۰	(الطعن رقم ٦٦١٠ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٥/١١)
		جمـــارك
1	Ì	مؤدى نص المادتين ١٢٢، ١٢٤ مكرراً من قانون الجمارك رقم ٦٦
1	ł	لسنة ١٩٦٣ والمضافتين بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠؟
	1	إغفال المحكمة استظهار توافر قصد الاتجار لدى الطاعن في جريمة
1	1	

171		جمارك
الصفحة	القاعدة	
		حيازة بضائع أجنبية بقصد الاتجار دون أداء الضرائب الجمركية عنها.
		قصور.
7.47	1.4	(الطعن رقم ۱٤٢٤٨ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/٦/٨)
		راجع أيضاً :
		عقوية ،العقوبة التكميلية، (القاعدة رقم ۲۱۸ بالصحيفة رقم ۱۴۳٦)
		(اللاعدة رقم ۱۱۸ بالصحيفة رقم ۱۱۲۱)
	į	
	ı	
- 1	-	
	- 1	
	l	
	1	
	ļ	
į	ł	
	1	
	- 1	
i	ı	

الصفحة	القاعدة	
		<b>₹</b> ₹
	3	حجز – حریق عمد – حکم
		•
		حجـــر
		تعين حارس على الأشياء المحجوزة . شرط لانعقاد الحجز . عدم
		الاعتداد برفض المدين أو الحائز للحراسة . منى كان أيهما حاضراً وقت
		الحجز . أساس ذلك ؟
İ		خلو الحكم من بيان سنده في أن المتهمة حارسة على الرغم من عدم
		قبولها الحراسة و إنها ليست حائزة . قصور .
1777	198	(الطعن رقم ۱۹۹۱۷ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۸)
		حريق عمد
		١ – جــريمة وضع النار عــمــدا المنصــوص عليــهــا في المادة ٢٥٢
		عقوبات . تتكامل أركانها بإشعال اسطوانه غاز وتوجيه نيرانها إلى جسم
		أخرى في محل مسكون . متى كان ذلك عمدا . أيا كانت النتيجة أو
		الباعث.
144	44	(الطعن رقم ۱۹۳۳ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۱)
		٢ – وصنع الجاني النار عمدا في المكان المسكون أو المعد للسكني أو
		فى أحد ملحقاته المتصلة به . يحقق القصد الجنائى فى جريمة الحريق
		العمد المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ عقوبات .
1117	177	(الطعن رقم ١٦٢٣١ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٠/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		حكسم
	1	
	ł	وضعه والتوقيع عليه و إصداره :
		١ - سريان حكم المادة ١٧ إجراءات على الحكم الصادر في استئناف
	l	المدعى المدنى دعواه المدنية المرفوضة . أثره : عدم جواز إلغاء الحكم
		والقضاء بالتعويض إلا باجماع الأراء .
٧١	١٠.	(الطعن رقم ۱۹۳۷ لسنة ۳۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۲)
		<ul> <li>٢ - اقتصار قاعدة أجماع الأراء . عند التشديد أو إلغاء البراءة على</li> </ul>
		حالة الخلاف في تقدير الوقائع و الأدلة وتقدير العقوبة. فحسب .
		انتهاء الحكم المطعون فيه إلى بطلان الحكم المستأنف الصادر ببراءة
		المتهم ورفض الدعوى المدنية و قضائه بادانته و إلزامه بالتعويض . وجوب
		صدوره بالإجماع مخالفة ذلك . يبطله . أساس ذلك ؟
۷۱	1.	(الطعن رقم ۱۴۳۱ لسنة ٦٠ق ١٩٩٧/١/١٢)
		٣ - وجوب وضع الأحكام الجنائية و التوقيع عليها في مدة ثلاثين
		يوما من النطق بها . والاكانت باطلة . ما لم تكن صادرة بالبراءة. المادة
		۳۱۲ اجراءات .
114	۱۷	(الطعن رقم ۱۹۱۹ لسنة ۲۰ ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۹۹۱)
		٤ ~ بقاء الحكم المطمون فيه غفلا من توقيع حتى مصنى الميعاد
		القانوني لتوقيعه يبطله .
114	10	الطعن رقم ۱۹۱۱ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩١٧/١/١٩)
		(,,,, 3 , 5. 5)
		٥ - تصرير الحكم على نموذج مطبوع . لا يبطله . مـتى اسـتـوفي
į		أوضاعه الشكلية و بياناته الجوهرية .
٤٣١	75	(الطعن رقم ۲۳۹۲۲ لسنة ۲۵ ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱)
1.44	171	(والطعن رقم ۲۱۳۶ لسنة ۲۳ق جلسة ۲ (۱۹۹۷/۱۰/۱)

الصفحة	القاعدة	
<i>0</i> 11	٧٤	<ul> <li>النمى على الحكم صدوره فى جلسة غير علاية . غير مقبول .</li> <li>مادام الثابت به صدوره علناً . أساس ذلك ؟</li> <li>(الطعن رقم ١٣٧٦ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٥/١)</li> </ul>
		٧ - التمسك ببطلان الحكم لعدم إيداعه و التوقيع عليه خلال الثلاثين
		يوماً التالية لصدوره . رهن بالحصول من قلم الكتاب على شهادة سلبية. لا
		يغنى عن تقديم تلك الشهادة تأشيرة كاتب الجلسة ومدير الشئون الجنائية
		بأن القصية طرف السيد القاصى لكتابة الأسباب.
٦٠٧	4.	(الطّعن رقم ۲۲۹۸۴سنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۰/۱۹
		<ul> <li>٨ - العبرة فى العكم . بنسخنه الأصلية .</li> <li>ورقة العكم قبل التوقيع عليها - أصلا كمانت أو مسودة - مجرد مشروع .للمحكمة كامل العرية فى تغييره أو التعديل فيه . مؤدى ذلك ؟</li> </ul>
		تحرير الحكم عن طريق إسلانه من القاضي على سكرتير الجاسة . لا
		يبطله. مادام استوفى أوضاعه الشكلية وبياناته الجوهرية التي نص عليها
		القانون.
120	111	(الطعن رقم ۲۲۹۸۶ لسنة ۲۳ق جلسة ۲۷۹/۹/۲۷)
		٩ - تحرير الحكم على نعوذج مطبوع، لا يبطله. مادام أستوفى
		مقوماته . إغفال ملء بعض البيانات أو تعديلها بما يتفق مع منطوق الحكم .
		رسيد . عله ذلك ؟ لايعيبه . عله ذلك ؟
177	1£1	(الطعن رقم ١٤٦٣١ لسنة ٦٢ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢٧)
		١٠ – الترقيع على الحكم . المقصود به ؟
j	1	اختصاص رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم بالتوقيع عليه. تنظيمي.
		توقيع أقدم الأعضاء على الحكم . جائز . متى عرض لرئيس الهيئة عذر
- 1	I	قهري منعه من توقيعه . إثبات ذلك العذر . غير لازم .

کسم ۱۳۵

الصفحة	القاعدة	
100		مثال .
101	110	(الطعن رقم١٢٦١٩ لسنة ٦٥ق جلسة ٢٩/٩/٢١)
	l	
	1	١١ - كتابة أسباب الحكم عند النطق به . غير لازم .
	İ	تداول المحكمة في الحكم . يتلازم وتداولها في الأسباب التي تبنيه
		عليه . منازعة الطاعن في أن الأسباب لم تكن موضوع مداولة جميع
		القصاة . غير مقبولة .
101	150	(الطعن رقم١٢٦١٩ لسنة ٢٥ق جلسة ٢٩/٩/٢٩)
		١٢ - إيجاب إجماع قضاة محكمة ثاني درجة عند تشديد العقوية أو
		إلغاء حكم البراءة . قصره على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول
		درجة في نفدير الوقائع والأدلة والعقوبة ولا ينصرف إلى حالة الخطأ في
		القانون. علة ذلك ؟
1127	107	(الطعن رقم ٩٣٧٨ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٠/٨)
		and the family of the family o
		<ul> <li>١٣ وجوب صدور أحكام المحاكم الإبتدائية من ثلاثة أعضاء . تعلق</li> </ul>
		هذا التشكيل بأسس النظام القضائي . تضمين الحكم ما يفيد صدوره من
		أربعة أعصاء . أثره : بطلان الحكم . أساس ذلك ؟
1414	۱۸۳	(الطعن رقم۳۳۳۳ لسنة۹۹ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۹
		١٤ – خلو الورقة الأخيرة في الحكم الابتدائي من توقيع القاصي الذي
		أصدره . يبطله . تأييد الحكم المطعون فيه له لأسبابه . أثره : اعتباره خاليا
	j	اصداره . پیهه . داپید انجیم انقصون که کا دیبایه . ایران ۱۰ سیاره کید من الاسیاب .
1	- 1	
1899	711	مثال.
""		(الطعن رقم ۱٤٩٠٥ لسنة ٢٣ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٣)
İ		وصف الحكم :
}	}	١ – العبرة في تحديد ماهية الحكم هي بحقيقه الواقع في الدعوى لا

177		
	القاعدة	الصفحة
بما يرد في أسيابه		
مثال.	1	
(الطعن رقم	175	1.4.
,	- 1	
٢ - العبرة فر		
بحقيقة الواقع .	- 1	
قرارالمحكمة ب	- 1	
غير جائز . أساس ذلك		
(الطعن رقم	***	1744
, ,		
بيانات الحكم:	ı	
(أ) بياناته :	i	
· · وجوب الا يكور	ł	
اقتصار الحكم ا		
على المجنى عليه باا		
المتهمين المقصود به	1	- 1
(الطعن رقم	- 1	70
•	- 1	- 1
٢ – إشتمال الد	ı	
(الطعن رق	14	177
	Ì	ł
۳ – تجهیل الم	VT	v
(الطعن رق	"[	• • •
راجع أيضا:	- 1	
حکم ، تسبیبه	- 1	l
(القاعدة رقم ا		- 1
وحكم ، تسبيبه	- ]	1
(القاعدة رقم ا	1	- 1

عب ۱۳۷

الصفحة	القاعدة	
	ļ	(ب) بيانات الدبياجة :
		١ - خلو الحكم من بيان صدوره باسم الشعب. لا يبطله.
771	11	(الطعن رقم ١٣٤٣٥ لسنة ٦٧ق جلسة ١٩٩٧/٥/٢٢)
	1	
	ł	٢ محضر الجاسة . يكمل الحكم في خصوص سائر بيانات الديباجة
	į .	عدا تاريخ صدوره .
741	11	(الطعن رقم ١٣٤٣٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٢/٥/١٩٩٧)
	1	
	1	٣ – إغفال الحكم إثبات إسم ممثل النيابة في الحكم سهواً . لا يبطله .
		مادام أن محصر الجلسة قد تصمن تعثيلها في الدعوى .
771	11	(الطعن رقم ١٣٤٣٥ لسنة ٦٦ق جلسة ٢٢/١٩٩٧)
	1 1	<ul> <li>٤ – مواد الاتهام ليست من البيانات التي يجب أن تشتمل عليها</li> </ul>
		ديباجة الحكم .
	1 1	ايراد الحكم مواد القانون التي أخذ المتهم بها . كفايته بياناً لمواد م
	l	القانون التي حكم بمقتضاها . أساس ذلك ؟
۸۸٠	144	(الطعن رقم ۱۳۰۸۱ نسنة ٦٥ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)
1871	7.7	(الطعن رقم ٩٨٨٦ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٢)
•		(ج) ببانات التسبيب :
		١ – عدم رسم القانون شكلا خاصاً لصياغة المكم كفاية أن يكون
177	1,4	مجموع ما أورده كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .
£ 4 V	77	(الطعن رقم ۲۸۱؛ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١/٢٠)
		. (والطعن رقم ۲۲۱۹۲ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/٤)
££9	77	(والطعن رقم ۲۹۷۱۱ اسنة ۵۹ق جلسة ۲۰/۱۱/۱۱)
771	14	(والطعن رقم ١٣٤٥ه لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٢/٥/٢٢)
775	"	(والطعن رقم ۱۸۳۲۷ لسنة ۲۲ق جلسة ۲۷/۵/۷۹)
V14	11.	(والطُّعن رقم ١٩٩٧/٧/١)

الصفحة	القاعدة	
A£Y	144	(والطعن رقم ١١٠٧٥ لسنة ٦٥ق جلسة٢/٩/٧)
۸۸۰	177	(والطعن رقم ۱۳۰۸۱ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٩/١٨)
144	144	(والطعن رقم ۱۳۸۲ لسنة ۲۵ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲)
990	111	(والطعن رقم ۱۳۸۵۳ لسنة ۲۵ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲)
1441	7.7	(والطعن رقم ۹۸۸٦نسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٢)
171.	1.4	(والطعن رقم ١٠٣٣٦لسنة ٥٦ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٣)
11.4	110	(والطعن رقم ۲۲۱۸۰ لسنة ۲۵ و جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۳)
		٢ – إغفال الحكم الصادر بسقوط الاستئناف بيان الواقعة ومواد
		العقاب . لا يعييه . علة ذلك ؟
171	74	(الطعن رقم ۲۳۹۲۲ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/٤/۱)
		٣ – عدم رسم القانون نمطا خاصا لإيراد بيان الواقعة المستوجبة
		للعقوبة و الظروف التى وقعت فيها .
۰۰۷	٧٣	(الطعن رقم ٨٣١٠ لسنة ٦٥ق جلسة ٥/٥/١٩٩٧)
		٤ - أخذ الحكم المطعون فيه بأسباب الحكم الابتدائي و التي تضمنت
		إشارة صريحة إلى المادة التي طبقتها المحكمة . كفايته بياناً لدص القانون
		الذي حكم بموجيه .
***	۸£	(الطعن رقم ۱۹۱۰ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۰/۱۰)
		<ul> <li>وجوب إشتمال الحكم على الأسباب التي بني عليها المادة ٣١٠</li> </ul>
		د و وجرب پستون الصنع سی اد سبب اسی بنی سیه الماند اجراءات .
		بجرءت. المراد بالتسبيب المعتبر ؟
		الفرد بالسبيب المحبر . إفراغ الدكم في عبارات عامة معماة أو وضعه في صورة مجهلة .
		ودرع المحم في عبارات عامه معمد أو وهمه في تصوره مبهه. الايحقق الغرض من إيجاب تسبيب الأحكام.
٧٧٧	,,,	ريسى المرسل من يباب صبيب المسلم . (الطعن رقم ١٩٢٠ استة ١٥٠ جلسة ١٩٩٧/٧/١)
		()

<del>ک</del> ۱۳۹

الصفحة	القاعدة	
	ł	٦ – بيان الحكم وصف التهمة ومكان الواقعة و المكان المأذون
	1	بتفتيشه. كفايته. لتحقق الفاية التي توخاها القانون من إيجاب اشتمال الحكم
		على هذه البيانات .
Att	144	(الطعن رقم ۱۱۰۷۰ نسنة ٦٠ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۲)
		٧ - وجوب بناء الاحكام على الوقائع الثابتية في أوراق الدعـوى.
		إستناد أ الحكم إلى مالا أساس له في الأوراق. يعيبه.
		تساند الأدلة المواد الجنائية . مؤداه ؟
		وحده الواقعة وحسن سير العدالة توجبان في امتداد أثر نقض الحكم
		للطاعن الذي لم يقبل طعنه شكلاً .
1711	4.1	(الطعن رقم ١١٦٠٠ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١)
		بيانات حكم الإدانة :
		١ – حكم الإدانة بياناته؟
		تعويل الحكم على أقوال شاهدين دون إيراد مؤداها . قصور .
444	۳۱	(الطعن رقم ٩٨٦٠؛ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢٤)
		٧- وجوب إشتمال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبه و
		الظروف التي وقعت فيها و الأدلة التي إستخلصت منها المحكمة ثبوت
		وقوعها ومؤداها .
Y7£	۳۷	(الطعن رقم ٤٩٦١٠ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٣/٣)
797	07	(والطعن رقم ٦١١٩٢ لسنة ٥٩ق جلسة ٢٦/٣/٢٦)
440	٧٨	(والطعن رقم ۱٤٠٣٩ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/٥/١١)
707	17	(والطعن رقم ۷۲۲۲؛ لسنة ۲۳ق جلسة ۲۱/۵/۲۱)
۷۱۰	1.1	(والطعن رقم ۲۳۷۱۸ لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۱)
٧٤٠	117	(والطعن رقم ۱۹۲۲۲ لسنة ۶۲ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۱)
1.74	101	(والطعن رقم ٣١٨٦ لسنة ٢١ق جلسة ١٩٩٧/١٠/٩)
11.1	410	(والطعن رقم ۲۲۱۸۰ لسنة ٦٥ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)

الصفحة	القاعدة	
	ĺ	٣- نجهيل الحكم لأدلة الثبوت في الدعوى . غير حائز .
••٧	٧٣	(الطعن رقم ۸۳۱ لسنة ٦٥ ق جلسة ٥/٥/١٩٩٧)
		٤ – سلامة حكم الإدانة في جريمة انشاء تقسيم بالمخالفة لاحكام
		القانون رهن باستظهار العناصر التى أوردتها المادة الحاديه عشرةمن
		القانون رقم٣ لسنة ١٩٨٢ وإثبات توافرها .
		سلامة الحكم بالإدانة . شرطه ؟
		خلو الحكم المطعون فيه من بيان واقعة الدعوى ومضمون محصر
		الصبط و مشتمل تقرير الخبير الذي عول عليه و أدلة الثبوت التي أقام عليها
		قضاءه ومؤدى كل منها في بيان يكثف عن مدى تأييده واقعة الدعوى .
		قصور.
471	14.	(الطعن رقم ١٩٤٣ لسنة ٢٦ق جلسة ١٩٩٧/٩/٩)
		<ul> <li>-إيراد الحكم مواد القانون التي أخذ الطاعنين بها . كفايته بياناً</li> </ul>
		لمواد القانون التي حكم بمقتضاها .
۸۷۳	144	(الطعن رقم ۱۰۸ه لسنة ۲۲ق جلسة۱/۹/۱۸/۱۸)
		٦ – حكم الإدانة بياناته ؟ المادة ٣١٠ إجراءات.
l		إكتفاء الحكم في بيان الدليل بالإحالة إلى محصر صبط الواقعة دون
		أيراد مضمونه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعاصرها القانونية
ĺ		كافة. قصور.
4	177	(الطعن رقم ۱۸۲۳۳ لسنة ۲۳ ق جلسة۲۱/۹/۲۱)
l		
1		٧ - لا محل للنعى على الحكم بالإجمال مادام قد استوفى في بيان
		الواقعة وأدلمة اللغوت ما توجبه المادة ٣١٠ إجراءات.
***	127	(الطعن رقم ۲۷٪؛ لسنة ۲۱ق جلسة ۲۹/۹/۷۹)
1		٨ – حكم الإدانة وجرب بيانه نص القانون الذي حكم بمقتضاه المادة
- 1		۳۱۰ إجراءات.

ا£1 م<del>ک</del>ـــم

الصفحة	القاعدة	
	1	عدم رسم القانون شكلاً لصياغة الحكم. إيراد الحكم مادة القانون التي
		آخذ المتهم بها. كفايته بيانا لنص القانون الذي حكم بمقتصاه
	1	مثال
14	10.	(الطعن رقم ۱۹۰۳۱ نستة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/)
		٩ – حكم الإدانة ـ بياناته ؟
	l	جريمة الإضرار بالحيوان المنصوص عليها بالمادة ١/٣٥٥ عقربات.
		تتوافر عناصرها إذا نتج عن الفعل ضرر كبير بالحيوان .
	l	قضاء الحكم بالادانة استناداً إلى ما جاء بمحصر الضبط دون إيراد
		مضمونه و دون أن يعنى في مدوناته ببيان الضرر الذي لحق بالدابة من
		جراء إصابتها . يعيبه .
1.11	104	(الطعن رقم٩٨٦٣ لسنة٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١)
		١٠ -حكم الإدانة . وجبوب إشارته إلى نص القانون الذي حكم
i		بموجبه . المادة ٣١٠ إجراءات.
		خلو الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من ذكر نص
		القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعن . يبطله .
1407	184	(الطمن رقم ۸۷۲۰ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١١/٩)
		١١ – وجوب اشتمال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
		و الظروف التي وقعت فيها و الأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة.
		المقصود من عبارة بيان الواقعة الوارد بالمادة ٣١٠ إجراءات؟
1771	19.	(الطعن رقم١٢٠٧٧ لسنة٢٢ق جلسة١١/١١/١١)
		١٢ – رجوب اشتمال حكم الإدانة على بيان الواقعة الستوجبة للعقوية
}		بيانا تتحقق به أركان الجريمة. علة ذلك؟
i		إغفال الحكم مكان البناء لتحديد مدى انطباق أحكام القانون رقم ١٠٦
		لسنة ١٩٧٦ على الواقعة . قصور .
1140	717	(الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٤)

۱٤٢ حكــم

الصفحة	القاعدة	
	l	تسبيب الحكم :
		(أ) التسبيب المعيب:
		١ - وجوب ألا يكون الحكم مشوبا بإجمال أو إبهام . متى يكون
		كذلك ؟
		اقتصار الحكم المطعون فيه بالإشارة بعبارة مبهمة إلى اعتداء المتهم
		على المجنى عليه بالصرب و انتهاؤه إلى ثبوت التهمة قبله دون تحديد أي
		المتهمين المقصود بهذه العبارة أو التهمة الثابتة في حقه. قصور.
70	١	(الطعن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٢٠ق جلسة ١١٩١/١١/١١)
		٢ – القضاء بالتعويض في الدعاري المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى
		الجنائية في حالة الحكم بالبراءة . شرطه ؟
		بيان عناصر الضرر المقدر على أساس مبلغ التعويض في الحكم
		الصادر بالتعويض المدنى . غير لازم . حد ذلك ؟
		عدم بيان الحكم عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن وركن الصرر
		وايراده مالا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها. قصور .
۸۹	۱۳	(الطعن رقم/۲۰۲۶ لسنة٥٥ق جلسة١٩٩٧/١/١٣٩)
		٣ - جناية الاخلال العمدى بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات التي
		يفرضها عقد المقاولة . عمدية . القصد الجنائي فيها . مناط تحققه ؟
		إغفال الحكم المطعون فيه استظهار هذا القصد . قصور .
1.4	۱۵	(الطعن رقم ۱۸۸۷ لستة ۱۳ في جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۵
İ		٤ – حكم الإدانة بياناته ؟
		تعريل الحكم على اقوال شاهدين دون ايراد مؤداها . قصور .
***	٣١.	(الطعن رقم ١٩٨٥؛ لسنة ٥٩ق جلسة ٢/٢/٢١)
		° - خلو حكم الإدانة في جريمة التشرد من بيان واقعة الدعوى
		والأسباب الذي بني عليها قصاءه . قصور .
101	٣0	(الطعن رقم ١٩٥٠ نسنة ٩٥ق جلسة ٢٧/٢/٢٧)
_		

7 , H	4. 100	
الصفحة	لقاعدة ا	4
	İ	٦ - جريمة إتلاف الأشجار المؤثمة بالمادة ٣٦٧ عقوبات . عمدية .
	l	القصد الجنائي فيها . مناط تحققه ؟
		عدم إستظهار الحكم القصد الجنائي في هذه الجريمة وخلو مدوناتة من
	1	أن الطاعنة تعمدت إتلاف الأشجار . قصور .
471	77	(الطعن رقم ٤٩٦١٠ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٣/٣)
	ļ	٧ - وجبوب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة و ذكر مؤداها
	ì	بطريقة وافية حتى يتضح وجه الاستدلال بها. مجرد الاشارة إليها . غير
	l	بعریفه وایه کنی پیضح وجه ارسندران بها، مجرد ارساره ربیها ، عیرا
		إغفال الحكم بيان ما أشتملت عليه المعاينة ووجه استناده إليها. قصور.
440	11	(الطعن رقم ٨٦ نسنة ٦٦ق جلسة ٥/١٩٩٧)
	l	(****/*/* === 8 ** == ***/20 == */
		٨ - تسبيب مسودة و نسخة القرار بعدم قبول الطعن شكلاً دون أن
	1	يتضمنا الإشارة إلى مصادرة الكفالة . مؤداه ؟
	ĺ	ورود الخطأ المادي على منطوق الحكم . يوجب تصحيحه بالجلسة .
	İ	مثال .
***	٤٢	(الطعن رقم ۱۱۹۱۲ لسنة ۶۱ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۱)
		9 – اقامة المحكمة قضاءها على الوقائع الثابقة في أوراق الدعوى .
		-
		واجب . استناد المكم في قضائه بالادانة على شهادة خبيرى وزارة العدل
		ونسبته البهما القول أن الطاعن سهل امتهم أخر الاستيلاء على الأموال
		ونسبته إبيهما القول أن انتفاعل شهل المتهم أخر الاستيارة على الدخوال المملوكة للشركة التي يرأس مجلس إدارتها على الرغم من مخالفة ذلك
۳۸۰	۰۳	للثابت بالأوراق. يعييه .
, ,,	-	(الطعن رقم۱۲؛۹۱ نسنة۱۹ق جلسة۲۰/۳/۲۰)
		١٠ – جناية تسهيل الاستيلاء على مال إحدى الشركات المساهمة
		المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكرر عقوبات . مناط تحققها ؟

	_	<del>,</del>
الصفحة	القاعدة	
		انتفاء تيه بتسهيل الاستيلاء بغير حق على المال المملوك لإحدى
	ĺ	الشركات المساهمة لدى الطاعن . لاتأثيم مخالفة المحكم المطعون فيه هذا
	1	النظر. خطأ في القانون يوجب نقصه و القصاء بالبراءة. أساس ذلك؟
٣٨٠	۳۵	(الطعن رقم ۱۲:۹۱ نسنة ٩٥ق جلسة ٢٠/٣/٢٠)
	Ì	١١ – صحة الحكم بالإدانة في جريمة القتل الفطأ . رهن ببيان وقائع
	l	الحادث وكيفية حدوثه وكله الخطأ المنسوب للمتهم و موقف المجنى عليه
	ŀ	وقت حدوثه.
	Ì	رابطة السببية ركن في جريمة القتل الخطأ . ما يتطلب لترافرها ؟
		خطأ المجنى عليه . متى يقطع رابطة السببية ؟
		مثال لتسبيب معيب لحكم بالإدانة في جريمة قتل خطأ .
444	٥٦	(الطعن رقم ٦١١٩٢ لسنة ٥٩ق جلسة ٢٦/٣/٢)
		١٢ – اكتفاء الحكم في الرد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق
		الفصل فيها بارتباط الدعوى المدفوع بسبق الفصل فيها بالدعوى المطروحة
		إرتباطا لا يقبل التجزئة و أن الفصل في الأولى ، الأخف ، لا يمنع من نظر
		الثانية ، الأشد ، دون بيان الوصف القانون للجريمة الأولى ومدى توافر
		شروط الارتباط طبقا للمادة ٣٢ عقوبات . قصور .
1.1	٥٧	(الطمن رقم ۲۷۵ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٣/٢٩)
		١٣ – تقدير جدية التحريات و كفايتها لإصحار إذن التفتيش
		موضوعی .
- 1		الدفع بطلان إذن التفتيش . جوهرى . و جوب تعرض الحكم له .
1		مادام قد استند إلى الدليل المستمد من التفتيش. إغفال ذلك. قصور.
4.4	٥٩	(الطعن رقم ۲۱۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۲۹۹/۳/۳۱)
		١٤ – القصد الاحتمالي ، ما هيته ؟
		<ul> <li>القصد الاحتمالي في جريمة القتل العمد . توافره بتوقع الجاني وفاة</li> </ul>
٠ :	1	الفصلا الاختمالي في جزيمه الفنل العمد . توافزه بدوقع الجاني وقاه

ىكىسم 110

الصفحة	القاعدة	
	1	المجدى عليه كأثر ممكن لفعله و أن يقبل ويرضى بتحقيق هذه النتيجة .
	l	القصاء بإدانة متهم في جداية إستناداً إلى توافر القصد الاحتمالي
	i	يوجب التحدث عن اتجاه إرادته نحو إزهاق روح المجدى عليه إلى جانب
	l	الغرض الأول الذي استهدفه بفعله و إيراد الأدلة التي تكشف عنه .
	l	مثال: لتسبيب معيب للتدليل على توافر القصد الاحتمالي في جريمة
		قتل عمد .
£YV	11	(الطعن رقم ۱۰۲۳۹ لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/٤/۳)
	l	
	l	١٥ – الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢٣ عقوبات جريمة
	l	مستمرة استمراراً متتابعا . ماهية ذلك ؟
		الجريمة المستمرة استمراراً متتابعا و المستمرة استمراراً ثابتاً . الفارق
	l	بينهما ؟
		إغفال الحكم المطعون فيه القاصى بعدم جواز نظر الدعويين الجنائية و
	1	المدنية لسابقة الفصل فيهما استظهار ما اذاكانت واقعة استعمال المطعون
		صدهم سلطة وظائفهم في وقف تنفيذ المكمين الصادرين لصالح الطاعن
		سابقة أم لاحقة على رفع الدعوى السابقة و يكون جريمة جديدة يصح
	(	محاكمتهم من أجلها مرة أخرى .قصور .
117	٦٠	(الطعن رقم ٢٧٢٥١ لسنة ٥٩ق جلسة ٢/٤٩٧/٤)
		at a managed at the contract of
		١٦ – جريمة الإتلاف المنصوص عليها في المادة ٣٦١ عقوبات
		عمدية . تحدث الحكم عن القصد الجنائى فيها . غير لإزم . كفاية أن يكون
		ما أورده من وقائع مؤديا لقيامه.
		عدم استظهار الحكم القصد الجنائي و خلو مدوناته مما يفيد توافره
		قصور.
14.	٧١	(الطعن رقم ٤٧٤٠ لسنة ٦٠ق جلسة ٤/٥/١٩٩٧)
		١٧ – استناد المحكمة في إدانة المتهم لقول من أقوال محاميه . غير
	' '	<b>جائز</b> .

		· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
الصفحة	القاعدة	
		إدانة الطاعن استناداً لإقراره في التحقيقات الإدارية بصحة الواقعة
		دون بیان مؤداه وتحریات أمن الشرکة المجنی علیها و دون ایراد مضمونها
		. و أخذه باقرار محاميه بجلسة المحاكمة بعجز البضائع والتصرف فيها.
		قصور.
۷۰۰	٧٣	(الطعن رقم ۸۳۱۰ لسنة ٦٠ق جلسة ٥/٥/١٩٩٧)
		١٨ – تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي . موضوعي .شرط ذلك؟
		عدم بيان الحكم الإصابات التي لحقت بالطاعن و التي جعل منها
i		ركيزة لدفاعه رغم نفيه حالة الدفاع الشرعى عنه . قصور .
019	٧٥	(الطعن رقم ۲۲۷۸ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱)
		<del>.</del>
		١٩ - اعتماد الحكم في قضائه بالإدانة على ما قرره المتهم الأول في
		حق المتهمين الثانى و الثالث باعتباره شاهد إثبات ضدهما . يحقق
		التعارض بين مصالحهم . لا زم ذلك . فصل دفاع كل متهم عن الأخر •
		تولى محاميين الدفاع عن جميع المتهمين رغم تعارض مصالحهم.
		إخلال بحق الدفاع . يعيب الحكم .
۰۲۲	٧٦	(الطعن رقم ۱۳۸۷ لسنة ۱۰ ق جلسة ۱۹۹۷/۰/۱۹۹۷)
		·
		٢٠ – وجوب أن يكون الحكم منبئاً عن قدر العقوبة المحكوم بها .
	1	إغفال الحكم المطعون فيه بيان قيمة الصريبة و التعويض أو مقدار
	vv	الضريبة . قصور .
• ''	``	(الطعن رقم ۱۳۲۰ استهٔ ۲۰ ی جلسهٔ ۱۹۹۷/۰/۱۱)
Ì	j	٢١ جريمة النصب بالاستعانة بشخص أخر . شرط وقوعها ؟
ļ		إغفال المكم بيان الطرق الاحتيالية التي استخدمها الطاعن والشخص
İ		بعدان المعتم بيان الطرق الاحتياب التي استعمام المعالم الموالغ موضوع الإنهام . الأخر و الصلة بينهما وبين تسليم المجنى عليهم المبالغ موضوع الإنهام .
	ļ	المحرو المنته بينها وبين نسيم المبنى حقيهم المبالم موسنرج الربهام . قصور .
۸۲۵	٠ <u>,</u> ا	ىسور. (الطعن رقم۱۲۰۳۹ لسنة ۱۳ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۲)
	•	(, , ,

الصفحة	القاعدة	
		٢٢- صحة الحكم في جريمة الإصابة الخطأ رهن ببيانه وقائع
	1	الحادث و كيفية حصوله وكنه الخطأ الذي وقع من المتهم وموقف المتهم و
	Ì	المجنى عليه أثناء وقوع الحادث .
	l	مثال لتسبيب معيب لحكم بالإدانة في جريمة إصابة خطأ .
017	۸۱	(الطعن رقم ١٤٥٠٥ لسنة ٦٠ق جلسة ١٢/٥/١٩٩٧)
		۲۳ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . جوهرى .
		وجوب تعرض الحكم له إيراداً ورداً عليه إغفال ذلك . قصور . لا يغير من
j		ذلك عدم إبداء دفاعه هذا أمام محكمة أول درجة . أساسه ؟
۸۹۵	^^	(الطعن رقم ١٥ نسنة ٦٣ق جلسة ١٨/٥/١٩٩٧)
		٢٢ - إخبار الراشي أو الوسيط بالجريمة وكذا إعترافه بها صنوان في
		تحقيق العذر المعفى من عقوبة الرشوة . علة ذلك ؟
757	47	(الطعن رقم ۳۷۰۸ نستة ۲۰ق جلسة ۲۰/۱۹۹۷)
Í		
		٢٥ - حصول الاعتراف أمام المحكمة . لا يجوز معه للقاضي أن
		يصع له قيوداً من عند نفسه . حد ذلك ؟
		استناد الحكم في الإدانة إلى اعتراف الطاعن إنتهاؤه في أسبابه إلى
j		إنكاره التهمة .يعيبه .
717	41	(الطعن رقم ۳۷۰۸ نسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۰/۲۰)
- 1		
		٢٦ – وجوب أن تبين المحكمة في مجال تطبيق المادة ٢٤١ عقوبات
		أثر الجروح و الضريات و درجة جسامتها . عدم إلنزامها بذلك عدد تطبيق
- 1		المادة ٢٤٣ عقوبات .
1		ولنة الحكم المطعون فيه الطاعن بالمادة ٢٤١ عقوبات و إغفاله بيان
	- 1	أثر الإصابات التي أحدثها الطاعن بالمجنى عليه على جسمه من مرض أو
1	j	عجز عن أشغاله الشخصية . قصور .
707	14	(الطعن رقم ۲۷۲۶۲ لسنة ٥٩ق جلسة ٢٦/٥/١٩٩٧)

الصفحة	القاعدة	
	1	۲۷ - مؤدى نص المادتين ۱۲۲ ، ۱۲۶ مكرراً من قانون الجمارك
		رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمضافتين بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ ؟
		إغفال المحكمة استظهار توافر قصد الاتجار لدى الطاعن في جريمة
		حيازة بضائع أجنبية بقصد الانجار دون أداء الصرائب الجمركية المستحقة
	l	عنها . قصور .
7.47	11.6	(الطعن رقم ۱۴۲۴۸ لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۸)
		٢٨ – إحالة الحكم المطعون فيه إلى حكم سبق نقصنه في بيان وقائع
		الدعوى يبطله. علة ذلك؟
٧٠٤	1.4	(الطعن رقم ۱۰۹۳۷ نسنة ۱۳ في جلسة ۱۹۹۷/٦/۱۲)
		٢٩ – قضاء المحكم المطعون فيه بالإدانة دون بيان عيار المشغولات
		وما اذا كانت من نفس نوع العيار الذي ورد بوصف التهمة من عدمه وعدم
		بيانه قدر الربح الذي نقاضاه الطاعن بالزيادة و اتخاذه من مجرد فرق في
		الوزن دليلا على توافر أركان جريمة تقاضي ربح عن المشغولات الذهبية
		اكثر من المقرر. قصور .
۷۱۰	1.4	(الطعن رقم ۲۳۷۱۸لسنة ۱۲ ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۱)
]		٣٠ – أركان جريمة الإضرار العمدى بأموال الجهة التي يعمل بها
}		المتهم المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرراً من قانون العقربات .مناط
- 1		المِقْقِيا؟
1		مثال لتسبيب معيب لحكم صادر بالإدانة في جريمة الإضرار العمدي
}		بأموال الجهة . التي يعمل بها الطاعن .
***	111	(الطمن رقم ٩٢٤٠ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/٢)
		٣١ - جريمة الرشوة عدم قيامها إلابانعقاد الاتفاق غير المشروع بين
l		الراشي و المرتشي والوسيط بينهما .
		إتضاذ الحكم من مجرد إستئجار الطاعن وحدة سكلية في العقار

الصفحة	القاعدة	
***	,,,	المملوك للجهة المجنى عليها دليلا على قيام جريمة الرشوة في حقه وإدانته بها دون بيان أن اتفاقاً غير مشروع قد انعقد بينهما. قصرر. (الطعن رقم ١٩٢٠لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/٢)
	l	٣٢ – جريمة الائلاف المؤثمة بالمادة ٣٦١ عقوبات . عمدية . تحقق
		القصد الجنائي فيها بتعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه واتجاه إرادته
		إلى احداث الاتلاف و التخريب و علمه بأنه يحدثه بغيـر حق. وجوب
		تحدث الحكم عنه استقلالا .
		إدانة الحكم المطعون فيه الطاعن بجريمة الاتلاف دون إيراد الأدلة
		التى تساند إليها ودون بيان واقعة الدعوى و الافعال التى اقترفها وكيفية
		إحداث فعل الاتلاف و التخريب وعدم استظهاره توافر القصد الجنائي فيها .
٧£٠	117	قصور . (الطعن رقم ۹۹۲۲ لسنة ۶۳ی جلسة ۱۹۹۷/۷/۳)
		٣٣ – الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره وليد إرادة منعدمة غير واعية
		و تحت تأثير المخدر . جوهرى . وجوب تحقيقه من المختص فنيا ولو سكت
		الدفاع عن طلب ذلك . اكتفاء الحكم بالرد على هذا الدفع بمالا يواجهه و
		ينحسم به أمر ه ودون تحقيقه عن طريق المختص فنيا . قصور و إخلال
		بحق الدفاع .
YAN	141	(الطعن رقم۹۳۲۷ لسنة ۲۰ق جلسة ۲۱/۷/۷/۱۱)
		٣٤ – جريمة اتلاف المزروعات المؤثمة بنص المادة ٣٦٧ عقوبات.
		عمديه. القصد الجنائي فيها . تحققه بتعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه
		و إنجاه إدارته إلى إحداث الائلاف وعلمه أنه يحدث بغير حق . ضرورة
		تعدث العكم استقلالاً عنه أو يكون فيما أورده من وقائع ما يكفى للدلالة 
		على قيامه.
		إدانة الطاعن بجريمة اتلاف المزروعات لمجرد تسببه في غرق
444	,,,	الأرض المنزرعة دون استظهار القصد الجنائي ، قصور .
<i>~</i> " `	'''	(انطعن رقم ۱۱۲۹۸ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢)

الصفحة	القاعدة	
-		٣٥ – سلامة حكم الإدانة في جريمة إنشاء تقسيم بالمخالفة لاحكام
		القانون. رهن باستظهاره العناصر التي أوردتها المادة الحادية عشرة من
		القانون رقم ٣لسنة ١٩٨٢ . إثبات توافرها .
		سلامة الحكم بالإدانه . شرطه ؟
		خلو الحكم المطعون فيه من بيان واقعة الدعوى ومضمون محضر
		الصبط و مشتمل تقرير الخبير الذي عول عليه و أدلة الثبوت التي أقام عليها
		قضاءه ومؤدى كل منها في بيان يكشف عن مدى تأييده واقعه الدعوى .
		قصور .
471	14.	(الطعن رقم ١٩٩٢لسنة ٦٢ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢)
		٣٦ – القصد العِنائي في جريمة حيازة و ترويج عملة ورقية مناط.
		१ सॉक
		جريمة حيازة عملة مقلدة بقصد الترويج . تستلزم قصد أخاصاً . هو
		نية دفعها للتداول . وجوب استظهار الحكم له صراحة و إيراد الدليل على
		توافر ه متى نازع فيه الجاني.
		منازعة الطاعن في توافر القصد الجنائي بشقيه وتدليل الحكم بما لا
		يكفى لتوافره . يعيبه .
۸۹۲	171	(الطعن رقم ١٣٤٩٧ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٩/١٨)
		۳۷ – حكم الإدانة بياناته ؟ المادة ٣٠٠ إجراءات.
		اكتفاء الحكم في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة دون
		إيراد مصمونه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة -
	150	
```	. '''	(الطعن رقم۱۸۲۳۳ لسنة ۳۳ ق جلسة ۲۱/۹۱/۱)
- [	Í	
- 1	- 1	٣٨ – المنازعة في قدرة إيصار شاهد الروية على روية الطاعنين من
	]	المسافة التي حددها . جوهري ، وجوب تحقيقه بإختبار حالة الشاهد أو عن
ı	7	طريق المختص فنيا أو إطراحه بأدلة سائغة . إغفال ذلك رغم التعويل على

الصفحة	القاعدة	1
	_	1
	l	شهادته في الإدانة . قصور .
9.4	147	(الطعن رقم۱۱۳۳۳ السنة ۲۰ق جلسة ۲۷/۹/۲۱)
	ł	
	ı	٣٩ – على المحكمة تحقيق الدليل الذي رأت لزومه للفصل في
	1	الدعوى . أو تضمين حكمهما أسباب عدولها عن هذا التحقيق قعودها عن
	1	تحقيق دفاع قدرت جديته ثم سكنت عنه إيراداً وردا يعيب حكمها .
	l	مثال : لتسبيب معيب لحكم لم يشر كلية لتقرير الخبير المقدم في
	{	الدعوى مما ينبيء عن عدم مواجهة المحكمة لعناصر الدعوى .
1.44	107	(الطعن رقم١٣٦١٠لسنة ١٥ علسة ٥/١٩٩٧)
	İ	
	l	٤٠ – مجرد وجود عجز في حساب الموظف العام . عدم اعتباره
		بذاته دليلا على حصول الاختلاس .علة ذلك ؟
	1	الأحكام الجنائية . وجوب ان تبنى على الحزم و اليقين .
1.44	101	(الطعن رقم ۱۳۲۱ لسنة ۲۰ ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰)
		( , ,
	1	٤١ - وحوب إشتمال حكم الإدانة في جريمتي القذف أو السب على
	1	الألفاظ التي أعتبرت كذلك . علة ذلك ؟
		خلو الحكم المطعون فيه من بيان ألفاظ القذف أو السب . يعيبه
		بالقصور. لا يغنى عن ذلك الإحالة إلى ما جاء بالمقال المنشور.
1.47	107	(الطعن رقم ۹۳۷/۱۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰)
		(32=)
		٤٢ – حكم الإدانة . بياناته ؟
		، . جريمة الإضرار بالحيوان المنصوص عليها بالمادة ١/٣٥٥ عقوبات
		تتوافر عناصرها إذا نتج عن الفعل ضرر كبير بالحيوان .
		تتواهر عناصرتها إنه لنبغ عن انتحاق عمر حبير باسيون . قضاء الحكم بالإدانة استفاداً إلى ما جاء بمحضر الضبط دون إيراد
		قصاء المحتم با و الله المندان بني ما جاء بمحصر الصنيف دون يورات من مضمونه و دون أن يعني في مدوناته بديان الضرر الذي لحق بالدابة من
1.11	,,,	جراء إصابتها . يعيبه .
1.11	157	(الطعن رقم ۹۸۲۳ لسنة ۲۰ ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱)

الصفحة	القاعدة	
		٤٣ – جريمتي الصيد بطريقة ممنوعة وحيازة واستعمال ألات رفع
	l	المياه دون ترخيص . مناط تأثيمهما ؟ المادة ١٢٤ من القانون ١٢٤ لسنة
	1	. 1944
		إغفال حكم الإدانة في جرائمة الصيد بطريقة ممنوعة وحيازة
		واستعمال آلات رفع المياة دون ترخيص وصيد أسماك تقل طولا عن المقرر
		. بيان المكان الذي ضبطت بها الماكينة وما إذا كان يقع بداخل إحدى
		البحيرات أو على شاطىء من شواطئها و عدم تحديده وحدة القياس التى
		قاس بها الأسماك . قصور .
1.74	109	(الطعن رقم ۳۱۸ اسنة ۲۱ ق جلسة ۹/۱۰/۱۰)
	1	٤٤ – القصد الخاص في القتل العمد هو قصد ازهاق روح المجنى
		عليه . وجوب تحدث حكم الإدانة عن هذا الركن استقلالا واستظهاره بايراد
		الابلة التي تدل عليه و تكشف عنه .
		اقتصار الحكم على المديث عن الفعل المادى الذي قارفه كل من
		الطاعنين بإطلاق كل متهم النار على خصمه قاصد ا إزهاق روحه . لا
		يكفى لثبرت نية القتل علة ذلك ؟
		إزهاق الزوح هو القصد الخاص المطلوب استظهار ه بإيراد الأدلة و
		والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة انها ندل عليه وتكشف عنه .
117.	177	(الطعن رقم ۱۹۹۷ لسنة ۱۹۷۷/۱۱/۲ بسنة ۱۹۹۷/۱۱/۲)
		٤٥ - مناط التأثيم في جريمة إحراز أو حيازة مادة من المواد التي
		تخضع لبعض قيود المواد المخدرةأن تكون المادة المصبوطة من عداد المواد
		المبينة حصراً في الجدول الثالث الملحق بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
		خلو الجدول المذكور من مادة ، الغلونيترا زيبام ، وورودها في شأن
		تنظيم تداول بعض المواد و المستحضرات الطبية المؤثرة على الحالة النفسية
]		الصادر تنفيذاً للقانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة .
		مؤداه ؟
		القصاء بإدانة الطاعنة لإحرازها مادة ، االفارنيترا زييام، بقصد الانجار
_		

٠٠٣ عـــم

الصفحة	أقاعدة	
	İ	. خطأ في القانون .
	1	عدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف الذي تسبغه النيابة لعامة على
	1	الواقعة. واجبها ان تصف الواقعة بالوصف الصحيح.
	ł	قعود المحكمة عن بحث ما يكونه الفعل المسند إلىالطاعنه من جريمة
	1	أخرى غير التي دانها بها خطأ . أثره : نقض الحكم و الاحالة .
17.2	141	(الطعن رقم ۱۷۲۸۹ لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/٤)
	1	
	1	٤٦ - الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٦٩ من قانون الزراعة رقم
	1	٥٣ اسنة ١٩٦٦. مناط تحققها ؟
	1	خلو الحكم من بيان نوع الاسمدة و أنها من المخصبات الزراعية وأن
		الطاعن كان يعرضها للبيع دون ترخيص . دون الالتفات للترخيص المقدم
	l	منه ووجه إستدلاله على ثبوت النهمة بعناصرها القانونية كافة . قصور .
1771	19.	(الطعن رقم ١٦٠٧٧ لسنة ٢٢ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٩٩٧)
	l	
	l	٤٧ جناية الاستيلاء المنصوص عليها بالمادة ١١٣ عقوبات . مناط
		° ليققعن
		وجوب حسم المحكمة أمر ملكية الدولة أو من في حكمها للمال . إغفال
		ذلك . يعييه .
		مثال : لتسبيب معيب في توافر جناية استيلاء على مال عام .
1777	197	(الطعن رقم ۱۸۷۷۹ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٧)
		٤٨ – دفاع الطاعن بشأن صرف المبالغ مرصوع الدعوى لأريابها.
		جوهري. وجوب تحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما ينفيه
		إغفال ذلك . إخلال بحق الدفاع و قصور .
1777	117	(الطعن رقم١٨٧٧٩ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٧)
		N. H. Jerobit and A. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. S. H. J. H. J. J. J. J. H. J. J. J. J. J. H. J. J. J. J. J. H. J. J. J.
		٤٩ – تعيين حارس على الأشياء المحجوزة ، شرط لانعقاد الحجز.
	ı	عدم الاعتداد برفض المدين أو الحائز للحراسة . متى كان أيهما حاضراً

الصفحة	القاعدة	
	l	وقت الحجز . أساس ذلك ؟
	l	خلر الحكم من بيان منده في أن المتهمة حارسة على الرغم من عدم
	l	قبولها الحراسة و إنها ليست حائزة . قصور .
1444	198	(الطعن رقم۱۹۹۱۷لسنة۲۲ق جلسة۱۸۱/۱۱۸ )
	1	
	l	٥٠ – المصادرة وجويا . تستلزم أن يكون الشيء المصبوط مجرما
		تداوله بالنسبة للكافة بمن في ذلك المالك والحائز على السواء .
	ł	مصادرة الشيء المضبوط. إذا كان مباحاً لصاحبه الذي لم يكن
		فاعلاً أو شريكا في الجريمة أو لم يستخدم في إرتكابها . غير جائز . اقتصار
		الحكم على واقعة ضبط المصنف دون استظهار ضبط أجهزة الفيديو و
		التليفزيون وباقى الأشرطة التي لم تكن محل إتهام وبيان مالكها وصلته
	]	بالجريمة موضوع الاتهام وما إذا كانت قد استخدمت في ارتكاب المخالفة
		من عدمه . قصور .
1777	4.4	(الطعن رقم ٥٣٥٤ نسنة ٦٠ق جنسة ١٢/٨٢/١٢)
		<ul> <li>٥١ – وجوب اشتمال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة</li> </ul>
	ŀ	بيانا تتحقق به أركان الجريمة. عله ذلك ؟
		إغفال الحكم مكان البناء لتحديد مدى انطاق احكام القانون رقم ١٠٦
		لملة ١٩٧٦ على الواقعة. قصور .
1170	*11	(الطعن رقم ١٣٣٥ لمنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٤)
		<ul> <li>٢٥ - كون المتهم صاحب المصلحة في التزوير لا يكفي بذاته الثبوت</li> </ul>
		ارتكاب ذلك الفعل أو اشتراكه فيه ، مادام ينكر ارتكابه له .
		إغفال الحكم بيان أركان جريمة التزوير و إرتكاب الطاعن له بنفسه أو
		اشتراكه فيه و التدليل على ثبوت تزويره بالمستندات التي قدمها للمجنى -
		عليهم . قصور بعيبه .
1571	414	(الطعن رقم ١٩٦٥ لسنة ١٣ ولما ١٩٩٧/)

الصفحة	القاعدة	
		التسبيب غير المعيب:
		١ – استيلاء الطاعنين على مستحقات المجنى عليهم باصطناعهم
	<b>j</b>	كشوف مبين بها ترقيمهم عنهم بما يفيد استلامهم لها بصفة عرضية.
		سرقة. النعى بأنها خيانة أمانة غير صحيح.
		(الطعن رقم ۱۰۸ لسنة ۲۰۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۵)
		٢ – التسليم عن طريق النعامل . لا ينتغى به ركن الأختلاس في
		السرقة . أساس ذلك ؟
		مثال لتسبيب سائغ في جريمة سرقة .
11	۲	(الطعن رقم ۲۰۸ لسنة ۲۰ ق جلسة ۱۹۹۷/۱)
		late the country to the state of a same of
i		٣ – الاشتراك بطريق الاتفاق في جريمة السرقة . توافره . باتحاد
		إرادة الشريك مع باقى المتهمين على ارتكابها ووقوع الجريمة بناء على هذا الاحداد
		الانفاق .
		مثال لتسبيب سائغ للندليل على توافر جريمة الاتفاق في جريمة سرقة.
19	v	سريه. (الطعن رقم ۲۰۸ لسنة ۲۰ ق جلسة ۱۹۹۷/۱)
		(,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,
		٤ – الإقرارات غير القضائية . تقدير ها . موضوعي .
		مثال لتسبيب سائغ لا طراح إقرارات غير قضائية .
11	۲	(الطعن رقم ۱۰۸ لسنة ۲۰ ق جلسة ۱۹۹۷/۱/)
		<ul> <li>حكفاية استخلاص الحكم وقوع السرقة لتوافر فعل الإختلاس.</li> </ul>
1		القصد الجنائي في جريمة السرقة. ما هيته؟
1		تحدث الحكم عن هذا القصد استقلالا . غير لازم .
٠,,	٠,	(الطعن رقم ۱۹۰۸سنة ۱۰ ق جلسة ۱۹۹۷/۱)
		() ( 8 10 0 )
	l	٦ - الدرجة الوظيفية للتهم في جناية الإختلاس لا أثرلها على

الصفحة	القاعدة	
		مسئوليته عن المال الذي أوتمن عليه يستوى أن تكون الوظيفة أو الخدمة
	l	دائمة أو موقعه. أساس ذلك ؟
	l	الله او موقعه . الماس للت : انتهاء الحكم إلى ثبوت جريمة الاختلاس في حق الطاعن و معاقبته
		l .
		بمقتضى المادة ٢/١١٢ عقربات . منازعته في حقيقة صفته كأمين
91	v	للبضائع المختلسة . غير مقبولة .
• 1	<b>V</b>	(الطعن رقم ۲۸۲۰۸لسنة ۲۶ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۸)
		٧ - القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات من النباتات الممنوع
		زراعتها . قوامه : علم الزارع بأن النبات الذي يزرعه من النباتات الممنوع
		زراعتها . التحدث عنه استقلالا . غير لازم .متى كان مأوورده
		الحكم كافيا في الدلالة عليه.
		مثال.
01	٧	(الطعن رقم ۲۸۲۰۸لسنة ۲۶ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۸)
		٨ – لا تثريب على المحكمة في قضائها متى كانت قد اطمأنت إلى
		أن العينة التي أرسات للتحليل هي التي صار تحليلها وكذلك إلى النتيجة
1		التي انتهى إليها التحليل .
٧٩	11	(الطعن رقم ۲۸۲۰۹ لسنة ۲۴ ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۹۹
1		
İ	- 1	٩ – وجوب توقيع إذن التقتيش ممن أصدره . عدم رسم القانون شكلا
ľ		خاصاً لذلك.
ı	1	التوقيع على الاذن بنموذج غير مقروء . لا يعيبه . مادام أنه تم ممن
ı		أصدره .
18	11	(الطعن رقم ۱۷۱۱۸ لسنة ۲۶ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۰)
ı		
	ı	١٠ القصد الجنائي في جريمة الرشوة . مناط . تحققه ؟
1	ł	استنتاج هذا القصد من الظروف والملابسات التي صاحبت العمل أو
		الأمتناع أو الأخلال بواجبات الوظيفة .
•	•	

۱۵۷ <u>ک</u>

الصفحة	القاعدة	
		مثال لتسبيب سائغ في إستظهار القصد الجنائي في جريمة الرشوة.
44	11	(الطعن رقم ۱۷۱۱۸ نستة ۶۴ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۹
	ĺ	١١ - جريمة عرض الرشوة لا يؤثر في قيامها وقوعها نتيجة تدبير
		لضبطها.
		كون المجنى عليه جادا في قبولها . غيرلازم.
44	11	(الطعن رقم ۱۷۱۱۸ لسنة ۲۶ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۵)
	1	
		١٢ - القصد الجنائي في جريمة التزوير . رهن بتعمد الجاني التداخل
		بنشاطه في نشاط الفاعل . التحدث صراحة واستقلالا عن القصد الجنائي
	_	في جريمة التزوير . غير لازم .
189	٧٠	(الطعن رقم ۱۸۹ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۲۳)
	į	١٣ - االإشتراك في التزوير . تمامه دون مضاهر خارجية أو أعمال
		مادية محسوسة.
		يكفي الثبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى وملابستها
		اعتقاداً سائغاً . الجدل المرضوعي في تقدير الدايل . لا تجرز إثارته أمام
		محكمة النقض.
189	٧٠	(لطعن رقم ۱۸۹ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١/٢٣)
		١٤ الطعن بالتزوير من وسائل الدفاع . تقديره . موضوعي .
		النعى على الحكم بالقصور لالتفاته عن الرد على الدفع بعدم صدور
		محضر الضبط ممن نسب إليه تحريره وتوقيعه منه . غير مقبول . مادام لم
		يتساند في قضائه بالادانة إلى ما جاء بمحضر الضبط .
171	71	(الطعن رقم ۸۹۰ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٢/١٢)
		١٥ – العبرة في اختصاص من يملك إصدار إذن التفتيش . بحقيقة
ì		الواقع وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة .

الصفحة	القاعدة	
		ذكر الاختصاص المكانى مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن
	1	بالتفتيش غير لازم . متى أوضحت المحكمة أن من أعطى الإنن كان
	1	مختصا بإصداره . صفة مصدر الإذن . ليست من البيانات الجوهرية
		لصحة الإذن بالتفتيش.
	1	مثال لتسبيب سائم بالرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش في جريمة
		إحراز مخدر .
171	71	(الطعن رقم ۸۹۰ لسنة ۲۵ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۲)
	ł	
		١٦ – اقصد القتل أمر خفي . إدراكه بالظروف المحيطة . استخلاصه
		. موضوعی.
		مثال لتسبيب سائغ للتدليل على توافر نية القتل .
197	**	(الطعن رقم ۲۰۳ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۱٦)
44.	٤٦	(الطعن رقم ۲۴۸۰ لسنة ۲۴ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۰)
770	٤٧	(الطعن رقم ۷۲۵۷ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/٣/١١)
241	۸٦	(الطعن رقم ۱۴۷۸۰ نسنة ۲۱ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۵)
170	117	(الطعن رقم ٤٤١٧لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢٩)
1164	177	(الطعن رقم ۱۹۲۳۱ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٠/٢١)
		١٧– تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الغني .غير لازم .كفاية
		أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا
		يستعصى على المواءمة والتوفيق .
***	77	(الطعن رقم ۱۹۹۷/۲/۱۸ السنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢٥)
111	**	(والطعن رقم ۲۹۷۱۱ اسنة ٥٩٥ جلسة ١٩٩٧/٤/١٠)
		(****,*********************************
		10- عقيدة المحكمة قيامها على المقاصد والمماني لاعلى الالفاظ
1		والمبانى.
		التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله . ماهيته؟
1		

5 . i . ii	القاعدة	
الصفحة	العاعده	
		مثال لتسبيب سائغ في جريمة اختلاس .
474	44	(الطعن رقم ٣٢٨٣لسنة ٢٥ق جلسة ٣/٣/٣/٣)
		١٩ – قصد القتل . أمر خفي إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى
		والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضمره في
		نفسه. استخلاصه . موضوعی .
		مثال الحكم بالإدانة صادر من محكمة النقض لدى نظرها لموضوع
		الدعوى .
4.1	ŧŧ	(الطعن رقم ٦٦٢ السنة ٩٠ق جلسة ١٩٩٧/٣/١)
		٢٠ - الشفات العكم عن الصلح الذي تم بين عائلتي المجدى عليــه
		والمتهم. لا يعيبه. عدم إلتزام المحكمة إيراد أسباب ذلك .
7.1	££	(الطعن رقم ٢٦٦٠ لسنة ٩٠ق جلسة ٢/٣/٣)
		٢١- عدم بيان الحكم الباعث تفصيلاً أو الخطأ فيه أو ابتنائه على
		الظن أو إغفاله جملة . لا ينال من سلامة الحكم . أساس ذلك ؟
44.	£7	(الطعن رقم ٥٥/٢٤٤ لسنة ٦٤ق جلسة ١٩٩٧/٣/١٠)
		٢٢ – القياس في الأعذار القانونية . غير جائز .
		عذر الزوج في قتل زوجته . قصره على حالة مفاجأة الزوجة متلبسة
		بالزنا .
		مثال لتسبيب سائغ في عدم نوافر شروط إنطباق المادة ٢٣٧ عقوبات
		على الطاعن .
44.	17	(الطعن رقم ٥٥/٤٢ لسنة ٤٢ق جلسة ١٩٩٧/٣/١٠)
		٢٣ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم.
	1	موضوعی .
	1	
-	•	

الصفحة	القاعدة	f
		f.,
	l	عدم النزام المحكمة بندب خبير آخر . مادام أن استنادها إلى الرأى
	l	الذي انتهى إليه لا يجافي العقل والمنطق .
440	٤٧	(الطعن رقم ۱۹۹۷لسنة ٦٦ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۱)
		٢٤ – الحكم الصادر بالاعدام . ما يلزم من تسبيب لإقراره ؟
770	٤٧	(الطعن رقم ۱۹۹۷/۳/۱۱ جاسة ۱۹۹۷/۳/۱۱)
<b>0</b> 77	7.4	(الطعن رقم ۱۵۷۸ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۵ (۱۹۹۷)
470	117	(الطعن رقم ۱۹۹۷؛ السنة ۲۱ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۲۹)
		٢٥ – للنيابة العامة تكليف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها .
		التحقيق الذي يجريه معاون النيابة له صغة التحقيق القضائي الذي يباشره
		سائر أعضاء النيابة العامة . أساس ذلك ؟
		لأعضاء النيابة العامة حال التحقيق . تكليف مأموري الضبط
		القضائي ببعض الاعمال التي من أختصاصهم . أساس ذلك ؟
		مذال لتسبيب سائغ للرد على الدفع ببطلان إذن النيابة العاسة
- 1		بالتفتيش لصدوره من معاون نيابة لم يندب لإصداره ومباشرته تحقيق
ı		قضية بأكملها .
701	£9	(الطعن رقم ۲۸۴۰لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۳)
		٢٦ – قصد القتل أمر خفى . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى
		والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضمره في نفسه
		. استخلاص . توافره . موضوعی .
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل غير جائز أمام محكمة النقض.
1		مثال لتسبيب سائغ للتدليل على توافر نية القتل العمد.
777	٥١	(الطعن رقم ۳۰۷۲ اسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٧/٣/١٦)
J		۲۷ – عسدم مسریان أحکام المواد ۳۰۲ ، ۳۰۳ ، ۳۰۵ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸
		وعلى ما يسنده أحد الخصوم في الدفاع الشفوى أو الكتابي أمام المحاكم.
•	•	, , = , = , 0,

الصفحة	القاعدة	1
		أساس ذلك ؟تقدير كون عبارات السب والقذف مما يستازمه الدفاع.
	į	موهنوعی.
	1	مثال لتسبيب سائغ للتدليل على تعلق العبارات بالخصومة ومناسبتها
	ł	لسياق الدفاع ومقتضياته .
177	71	(الطعن رقم ۲٤۷۹ استة ۹۵ی جلسة ۱۹۹۷/٤/۸)
	1	
	1	٢٨ – عدم التزام المحكمة بالرد على كل دليل من الادلة عند القضاء
	İ	بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . حد ذلك ؟
		الجدل في تقدير أدلة الدعوى . غير جائز أمام النقض .
177	ኘደ	(الطعن رقم ۲٬۷۰۹لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٤/٨)
		٢٩ استظهار الحكم نية القتل لدى الطاعن من وجود خصومة بينه
		وبين المجنى عليه أنصرف الأول على أثرها وعاد حاملا سلاحا ناريا أطلقه
		على المجنى عليه وأصابه عن قرب وفي مقتل من جسده . كفايته التدليل
		على توافر هذه النية .
717	11	(الطعن رقم ٥٩٦ ١١٠ اسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٤/١)
		٣٠ – تطابق أقوال الشهود لمضمون الدليل الفني . غير لازم . كفايته
		أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا
		يستعصى على الملاءمة والتوفيق . جسم الانسان . متحرك لا يتخذ وضعا
		ثابتا وقت الاعتداء . تقدير ذلك . لايحتاج إلى خبرة خاصة .
٤٦٦	79	(الطعن رقم ٥٩٦ السنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٧/٤/١٤)
۸۰۵	171	(والطعن رقم ۲۵۳۰لسنة ۲۰ق جلسة ۲۸/۱۹۹۷)
- 1		
l		٣١ - القصد الجنائي في جريمة الرشوة ، مناط توافرم ؟
		استنتاج هذا القصد من الظروف والملابسات التي صاحبت العمل آو
į		الامتناع أو الأخلال بواجبات الوظيفة.

		1
الصفحة	القاعدة	
		مثال لتمبيب سائغ في استظهار تحقق ذلك القصد في حق الطاعن.
177	٧٠	(الطعن رقم ۲۱۱٤۸ لسنة ٢٤ق جلسة ۲۲/۱۹۹۷)
	]	
	J	٣٢ - كون الموظف له إتصال بالعمل يسمح له بتنفيذ الغرض من
	J	الرشوة . وانجار الراشي معه على هذا الاساس . كفايته لقيام جريمة الرشوة .
	]	مثال لتسبيب سائغ للتدليل على توافر جريمة رشوة .
177	٧٠	(الطعن رقم ۲۱۱۱۸لسنة ۶۴ق جلسة ۲۲/۱۹۹۷)
	ł	
	Ì	٣٣ – إقامة الحكم قضاءه على ما له مأخذه الصحيح من الاوراق.
	l	إنحسار الخطأ في الاسناد عليه.
144	۸.	(الطعن رقم ۲۱۱۱۸لسنة ۶۰ق جلسة ۲۲/۲۲/۱)
	l	
		٣٤ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش.
	ł	موضوعي.
		مثال لتمبيب سائغ للرد على الدفع ببطلان إذن الصبط والتفتيش
		لعدم جدية التحريات في جريمة رشوة .
£ 7 Y	٧٠	(الطعن رقم ۲۱۱۲۸نسنة ۲۴ ی جلسة ۲۲/۱۹۹۷)
110	169	(والطعن رقم ۱۳۸۵ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٠/٢)
		٣٥ – التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟
		مثال لتمبيب سائغ لنفى التناقض .
٤٩٣	٧٢	(الطعن رقم ۵۸۰استة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٥)
11.7	410	(والطعن رقم ۲۲۱۸۰اسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)
		thist of the trade by the bride
		٣٦ - مذال لاستدلال سائغ على توافر قصد ترويج عملة والعلم
		بتقليدها .
194	74	(الطعن رقم ٥٥٨ه لسنة ٦٠ق جلسة ٤/٥/١٩٩٧)
i		

الصفحة	القاعدة	
	l	٣٧ - النابس بالجناية . يبيح لمأمور الصبط القضائي القبض على
		المتهم الحاضر وتفتيشه . أساس ذلك ؟
		تقدير توافر حالة التلبس . لرجل الضبط بداءة . تحت رقابة سلطة
	l	التحقيق وإشراف محكمة الموضوع.
	1	مثال لتسبيب سائغ للتدليل على توافر حالة التلبس. في جريمة حيازة
		عملة ورقية مقلدة .
198	٧٧	(الطعن رقم ٥٩٨٠لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٥/٤)
		٣٨ – عدم تعويل الحكم على الدليل المستمد من استجواب أو اعتراف
		الطاعن ينحسر معه الالتزام بالرد على الدفع ببطلانهما.
198	٧٧	(الطعن رقم ٥٨٥٨ لسنة ٥٦٥ جلسة ٤/٥/١٩٩٧)
		٣٩ ~ الطلب الجازم الذي تلتـزم المحكمـة بإجـابتــه أو الردعليــه.
		ماهيته ؟
	.,,	مثال لطلب غير جازم .
*11	· ''	(الطعن رقم ٥٥٨هاسنة ٦٥ق جلسة ٤/٥/١٩٩٧)
		<ul> <li>٤٠ – المحكمة الاستغناء عن سماع الشهرد إذا قبل المتهم أو المدافع</li> </ul>
		عنه ذلك صراحة أو ضعنا . العادة ٢٨٩ إجراءات .
		مثال .
198	٧٢	(الطعن رقم ٥٥٨٥لسنة ٥٦ق جلسة ١٩٩٧/٥/٤)
		, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
		٤١ - استناد الحكم - صحيحا - إلى دليل ثابت بالأوراق . لا خطأ
	j	في الاسناد.
}	Ì	ُ الجدل الموضوعي فيْ تقدير الدليل . لا تجوز اثارته أمام النقض .
011	٧٤	(الطعن رقم ٢٧٧٦لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٥/١)
1	- 1	
- 1	- 1	٢٢ – مواقعة المجنى عليها بالمباغنة والاحتيال والغش والتدليس . يتوافر

الصفحة	القاعدة	
		بهم الاكتراء في جريمة المواقعة المنصوص عليها في المادة ١/٢٦٧
		عقربات .
		مجرد الاختيار لا يتوافر به الرضاء الصحيح . مادامت القرائن
		والدلائل المتعلقة به تدل عليه .
		المجادلة في أدلة الدعوى وتجريحها . غير مقبوله أمام النقض .
		مثال . لانعدام الرضاء في جريمة مواقعة أنثي.
•11	٧£	(الطعن رقم ٢٧٦٦لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٥/١)
		٤٣ – استعمال الجانى الإكراء المادى مع المجنى عليها في جريمة
		مواقعة أنثى . غير لازم . كفاية ان يكون الفعل قد حصل بغير رضاء
		صحيح ممن وقع عليها .
		رضاء المجنى عليها في جريمة المواقعة أو عدمه . تقديره .
		موضوعي.
٥١١	٧٤	(الطعن رقم ١٩٩٧هنة ٥٦ق جلسة ١٩٩٧/٥/١)
		<ul> <li>13 – القصد الجنائي في جريمة مواقعة أنثى بغير رضاها . مناط</li> </ul>
		المنتفة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المن
		تحدث الحكم استقلالاعن هذا القصد . غير لازم . كفاية أن يكرن
	1	ماأورده من وقائع وظروف مؤديا للدلالة على قيامه.
•11	٧٤	(الطعن رقم ۱۲۷۲لسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۰/۱)
		٥٥ – عدم إيراد الحكم نص تقرير الخبير بكامل أجزائه. لا يعيبه:
į		مثال.
۲۳۵	٧٩	(الطعن رقم ۸۷۷ه لسنة ٦٥ قى جلسة ١١/٥/١٩٩٧)
170	167	(الطعن رقم ٤٤٢٠لسنة ٢٦ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢٩)
1.01	104	(الطعن رقم ۱۳۸۰ نسنة ۲۰ی جنسة ۱۹۹۷/۱۰/۸)
		٤٦ - انتهاء الحكم إلى ثبوت تهمة إحراز الذخيرة في حق الطاعن

یہے ۱۲۰

الصفحة	القاعدة	
		استنتاجا من أن إصابات المجنى عليه نتجت من مقذوفين ناريين أطلقهما
		الطاعن من مسدسه. استنتاج لازم في منطق العقل .
	Ì	إغفال الحكم التحدث عن الذخيرة المضبوطة وما جاء بشأنها بتقرير
	1	الفحص . لا يعيبه . أساس ذلك ؟
244	٧٩	(الطعن رقم ۷۷۷ه لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٥/١١)
		٤٧ - تحدث الحكم استقلالا عن القصد الجنائي في جريمة جلب مواد
		مخدرة . غير لازم . إلا إذا كان المخدر المجلوب لا يفيض عن حاجة
		الشخص أو استعماله الشخصى . أساس ذلك ؟
		مثال لتسبيب سائغ للتدليل على توافر قصد الجلب في جريمة جلب
		مواد مخدرة .
٥٤١	۸٠	(الطعن رقم ٦٦١٠ لسنة ٦٥ق جلسة ٢١/٥/١١)
- 1		
		٤٨ — عدم إستجابة المحكمة لطلاب المحامى الحاضر مع المتهم تأجيل
		الدعوى لحضور محاميه الأصيل . لا يعد سببا لردها عن الحكم .
- 1		قضاء المحكمة في الدعوى دون أن تمنح الطاعن أجلا لسلوك طريق
۱۱۵	۸.	الرد . لا ينال من سلامة الحكم . علة ذلك ؟
•••	^`	(الطعن رقم ٦٦١٠ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٥/١١)
İ	- 1	٤٩ – جريمة مقاومة موظفين عموميين المنصوص عليها في الفقرة
!	- 1	<ul> <li>١٠ - ١٠ - جريب معاومه موسمين عمومين استصوص سيه عي المعراء</li> <li>الاولى من المادة ٤٠ من القانون ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ . ما يكفى لقيامها؟</li> </ul>
l		عدم استلزام قيام الجريمة سالفة الذكر أن يكون الاذن الذي باشر
ļ		مأمور الضبط القضائي عمله بناء عليه مستكملا الشروط الموضوعية
	}	والشكلية . علة ذلك ؟
	۸۳	(الطعن رقم ۱٤٥٧ نسنة ٢٥ق جلسة ١٤/٥/١٩٩٧)
		, , ,
1	}	٥٠- بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة
1	1	المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى
	<i>A</i> .	٥٠- بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قصاؤه أن يورد الأدلة

الصفحة	القاعدة	
		المتهم . تعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه . غير لازم . التفاته عنها.
		مفاده : إطراحها.
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل غير جائز. أمام النقض .
۸۵۵	٨٤	(الطعن رقم ۱۹۱۰ لسنة ۲۲ی جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۹)
717	44	(والطعن رقم ٣٠١٦٥ لسنة ٥٩ق جلسة ٢٠/٥/١٩٩٧)
ATO	177	(والطعن رقم ١٠٩٦٧ لسنة ٥٦ق جلسة ١٩٩٧/٧/٣١)
1.01	104	(والطعن رقم ١٣٨٥٥ لسنة ٥٦ق جلسة ١٩٩٧/١٠/٨)
1111	44.	(والطعن رقم ۱۲۰۱۰ لسنة ۲۰ ي جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۷)
		٥١ – أخذ الحكم المطعون فيه بأسباب الحكم الابتدائي والتي تضمنت
		إشارة صريحة إلى المادة التي طبقتها المحكمة . كفايته بيانا لنص القانون
		الذي حكم بموجبه .
0 0 A	۸£	(الطعن رقم ۲۹۱۰ لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۰)
1		<ul> <li>٢٥ – جريمة التعرض للغير في حيازته لعقار . مناط توافرها ؟</li> </ul>
		حماية القانون للحيازة من كل اعتداء يرمى إلى رفعها ولو كانت
		مشوبة بما يبطلها .
		ستوب به بیسته . مثال .
۸۵۸	A1	سان . (الطعن رقم ۱۹۱۰ لسنة ۲۲ق جلسة ۱/۱۹۹۷)
30,4	/··	(۱۱۱۰/۱۰) تعدی در ۱۱۱۰ عدد ۱۱۱۰ و عدد ۱۱۱۰
		٥٣ – التلبس بجريمة الزنا . مناط تحققه ؟
		مثال .
971	۸۰	(الطعن رقم ۲۰۸۸۹ لسنة ۲۲ی جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۹
		٥٤ – تتاقش الشاهد وتصاربه في أقواله مع أقوال غيره . لا يعيب
		الحكم مادام استخلص الادانة من أقرالهم استخلاصاً ساتغاً. لا تناقض فيه.
971	۸٥	(الطعن رقم ۲۰۸۸ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۰)

عـم ١٦٧

الصفحة	القاعدة	
		٥٥ تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الاثبات وما إذا كان
	1	الاعتراف قد انتزع من المتهم بالاكراه من عدمه . موضوعي . كفايه
	l	اطمئنان المحكمة إلى صدقه .
***	۸٦	(الطعن رقم ۱۴۷۸۰ لسنة ۲۱ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۰)
		٥٦ – نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه إيراده واقعة لا أصل لها
		في الأوراق. قوامها . إعداده العدة لإرتكاب الجريمة وانعقاد نيته على
		مقارفتها بحمله شاكوش قبل التوجه لمنزل المجنى عليها ونسبه لمجرى
		التحريات أنها دلت على بيعه الأجهزة الكهربائية لآخر ونقله عن التحريات
		تخلصه من الشاكوش بالطريق رغم ورودها بالتحقيقات فقط . غير مقبول .
		ما دام ما أورده الحكم كان نقلا عن اعترافه بالتحقيقات فقط وليس نقلا عن
		التحريات .
۲۷۰	۸٦	(الطعن رقم ۱۹۷۷ اسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/٥/١٥)
		٥٧ - تطابق اعتراف المتهم ومضمون الدليل الغنى . غير لازم .
		كفاية أن يكون الدليل القولى غيير متناقض مع الدليل الغنى تناقضا
		يستعصى على الملاءمة والتوفيق .
۰۷٦	٨٦	مثال لدنى التداقض بين الدليلين القولي والغدى .
• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	^`	(الطعن رقم ۱۴۷۸۰لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۰/۱۰)
		٥٨ - عدم لزوم تحدث الحكم إلا عن الاصابة التي أحدثت الوفاة
		والتي اطمأن إلى نصبتها إلى المنهم .
242	7.4	(الطعن رقم ١٤٧٨٠ لسنة ٢٦ق جلسة ١٩٩٧/٥/١٥)
		- ٥٩ إيراد الحكم أن الطاعنة نسبت للمـدعى بالحق المدنى إرتكابه
	- 1	<ul> <li>٥١ - إيراد الحدم ان العاعدة نسبت للمدعى بالحق العدلي إرتدابه</li> <li>المديد من المخالفات والجرائم وقيامه بالتهرب من الرسوم الجمركية</li> </ul>
1		العديد من المخالفات والجزاء وقيامت بالتهرب من الرسوم الجمريت. و وثلاعبه في اللقد الاجنبي واستعماله طرق احتيالية وتزويره في العقود
I		والنصب والنهرب من الضرائب . كفايته لتوافر جريمة القذف .
۰۹۳	۸٧	والمعنب والمهرب عن المستولية المستورية المستورية المستورية (الطعن رقم ۱۹۹۷/۵۱۳ المستة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۸)
5	1	

الصفحة	القاعدة	
		٦٠- الدفع بصدور إذن التغتيش بعد الصبط والتفتيش . موضوعي.
		كفاية إطمئنان المحكمة إلى وقوعها بناء على الاذن ردا عليه .
		مثال لتسبيب سائغ للرد على الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط
		والتفتيش .
717	44	(الطعن رقم ٣٠١٦٥لسنة ٥٥٦ جلسة ٢٠/٥/٧٠)
		٦١- لا يشترط لتحقق جريمة التربح الحصول فعلا على الربح أو
		المنفعة . كفاية مجرد المحاولة ولو لم يتحقق ريح أو منفعة. أساس ذلك ؟
		مثال لتسبيب سائغ تتوافر به الاركان القانونية لجناية التربح .
717	44	(الطعن رقم ٣٠١٦٥لسنة ٥٩ق جلسة ٢٠/٥//١٩٩٧)
		٦٢ – تقدير توافـر إخـتـصـاص الموظف بالعـمل الذي تربح منه .
	1	موضوعي مادام سائغا .
		مثال لتسييب سائغ لاستظهار إختصاص الموظف بالعمل الذي حاول
		التربح منه .
717	44	(الطعن رقم ٣٠١٦٥لسنة ٥٩ق جلسة ٢٠٥/٥/٢٠)
	Į.	٦٣- الاشتراك في الجريمة. لا يلزم التدليل عليه بأدلة مادية
		محسوسة. كفاية استخلاصه من أدلة الدعوى وملابساتها.
		الاشتراك بطريق الاتفاق. هو اتصاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل
		المتفق عليه .
		الاشتراك بطريق المساعدة . مناط تحققه ؟
	l	مثال التسبيب سائغ في جريمة الاشتراك في التربح.
717	44	(الطعن رقم ٣٠١٦٠ نسنة ٥٥ جلسة ٢٠/٥/٧)
	ł	٦٤. عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر
	1	في تكرين عقيدتها .
717	17	(الطعن رقم ۳۷۰۸ لسنة ٦٥ق جلسة ٢٥/٥/١٩٩٧)

ىكىم 179

الصفحة	القاعدة	
	j	٦٥- التناقض الذي يعيب الحكم، ماهيته؟
	1	مثال لانتفاء التناقض في حكم صادر بالإدانة.
775	11	(الطعن رقم ۱۸۳۲۷ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۲۷)
		٦٦ـ تشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم تحت أي
		وصف للواقعة. كفايته للقضاء بالبراءة .
788	1.4	(الطعن رقم ٤٧٤٤٢ لسنة ٥٦ق جلسة ١٩٩٧/٦/٨)
		٦٧۔ عدم التزام القاضي الجنائي ببيان الواقعة الجنائية التي قصني فيها
		بالبراءة وبرفض الدعوى المدنية. كفاية أن يكون حكمه مسبباً تسبيباً كافياً.
		أساس ذلك؟
788	1.4	(الطعن رقم ۲٬۱۷۲ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/٦/۸)
		٦٨ـ مناط المسئولية في حالة حيازة وإحراز الجواهر المخدرة : ثبوت
		انصال الجانى بالمخدر انصالاً مباشراً أو بالواسطة بأية صورة عن علم
		وإرادة ولو لم تتحقق الحيازة المادية .
V19	111	(الطعن رقم ٩١٦٦ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٧/٧/٦)
		٦٩- وجود مظاهر خارجية تنبئ بذائها عن وقوع الجريمة. كفايته
		لقيام حالة التلبس .
		تبين ماهية المادة عند المشاهدة. غير لازم.
		مثال لنسبيب سائغ لتوافر حالة التلبس بإحراز مخدر.
V± 4	111	(الطعن رقم ٩١٦٦ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/٦)
		att a sand the sand of a second the sand the
		٧٠ الفرق بين نص المادة ١٠٣ عقوبات ونص المادة ١٠٥ من ذات
		القانون؟
		لجوء المبلغ إلى الطاعن لتذليل العقبات التي اعترضت تأسيس الشركة
ł		وطلب الطاعن وأخذه منه المبالغ التي بينها الحكم لتيمير إجراءات التأسيس.

الصفحة	القاعدة	
	1	إدانة الطاعن في هذه الحالة بنص المادة ١٠٣ عقوبات. صحيح.
٧٩٠	177	(الطعن رقم ۱۰۸۳۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۲۱/۷/۷۲۱)
	l	
		٧١ جريمة الرشوة لا يشترط فيها أن يكون الموظف وحده المختص
		بجميع العمل المتصل بالرشوة . كفاية أن يكون لديه اتصال يسمح بتنفيذ
		الغرض من الرشوة .
		مثال.
٧٩٠	177	(الطعن رقم ۱۰۸۳۰ لمسنة ۲۰ق جلسة ۲۱/۷/۷/۱)
		٧٢ـ الاتفاق. تعريفه؟ جواز الاستدلال عليه بطريق الاستئناج
		والقرائن.
		سبق الإصرار. ماهيته؟
		لاتعارض بين نفى الحكم قيام ظرف سبق الإصرار في حق الطاعنين
		وبين ثبوت اتفاقهم على الاعتداء على المجنى عليه. مساءلتهم عن النتيجة
		التي لحقت بالمجنى عليهم تنفيذاً لهذا الاتفاق دون تفرقة بين الإصابات
		التي أدت إلى وفاتهم وغيرها. لايعيبه.
۸۰۰	171	(الطعن رقم ۱۹۳۰ لسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۲۸)
		٧٣ـ المنازعة في وقوع الحانث في المكان الذي حدده الشهود. دفاع
		<ul> <li>بالمسترك على وعوج مساح على السنادا إلى أدلة الثبوت رداً عليه.</li> </ul>
	l	مثال لتسبيب سائغ للرد على المدازعة في مكان وقوع الحادث.
۸۰۰	171	(الطعن رقم ٩٥٣٠ لسنة ١٩٤٥ جلسة ١٩٩٧/٧/٢٨)
		,
		٧٤. كفاية انبساط سلطان الشخص على المادة المضدرة لاعتباره
j	. }	حائزاً لها ولو لم تكن في حيازته المادية.
1	1	الجدل الموضوعي. لا يقبل أمام النقض.
Í	1	مثال
ATE	140	(الطعن رقم ۱۰۸۷۱ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۳۱)

عـم ١٧١

الصفحة	القاعدة	
		٧٠- المصادرة . ماهيتها؟
	l	قضاء الحكم المطعون فيه بمصادرة ما ضبط بحوزة الطاعن من نقود
	l	بوصف تعصيله من جريمة الاتجار في المخدر المضبوط. النعي عليه. غير
		مقبول.
A1 £	170	(الطعن رقم ۱۰۸۷۱ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۳۱)
	1	
		٧٦. تقدير توافر القصد من إحراز المخدر. موضوعي. شرط ذلك؟
		مثال لتسبيب سائغ للتدليل على توافر قصد الانجار في المخدر.
A11	140	(الطعن رقم ۱۰۸۷۱ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/٣١)
		_
		٧٧ القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة المخدر. قوامه. العلم
		بكنة المادة المخدرة. تحدث الحكم عنه استقلالاً. غير لازم. متى كان
		ماأورده كافياً في الدلالة عليه.
440	177	(الطعن رقم ۱۰۹۷۷ لسنة ٦٥ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۳۱)
		٧٨ـ اطمئنان المحكمة إلى أن العينة المصبوطة هي التي أرسات
		للتحليل وإلى النتيجة التي انتهى إليها. المجادلة في ذلك. غير مقبولة.
		مٹال ۔
440	177	(الطعن رقم ۱۰۹۲۷ لسنة ٦٥ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۳۱)
		The Mark St. at The Steep shall be used
		٧٩ عدم رسم القانون شكلاً خاصاً لتسبيب الأمر بدخول المسكن أو
		تفتيشه. أساس ذلك؟
		تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش. موضوعي.
		صدور الإذن بعد الإطلاع على محضر التحريات المتضمنة أسباب
		طلبه. اعتبار هذه الأمباب أسباباً للإذن ولو لم يفصح مصدره عن ذلك.
		مثال تتسبيب سائغ للرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لخلوء من
j		التسبيب.
440	141	(الطعن رقم ۱۰۹۲۷ نستة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۳۱)

الصفحة	القاعدة	
		٨٠ تحدث الحكم عن الطاعنين في بعض المواضع بصيغة المفرد.
	1	خطأ مادي. لا يعيبه.
440	177	(الطعن رقم ۱۰۹۲۷ لسنة ۱۵ في جلسة ۱۹۹۷/۷/۳۱)
	l	٨١ خلو الحكم من إثبات مواقيت تحرير محضر التحريات أو صدور
		الإذن أو الاختصاص الوظيفي لمصدره. لايعيبه.
A£Y	144	(الطعن رقم ١١٠٧٥ لسنة ٥٦ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢)
		٨٢ فعل الاستيلاء في جرائم الاعتداء على المال العام. تحققه بإخراج
		المال من حوزة الدولة ونقله من المكان المعد لحفظه إلى خارجه سواء أكان
		المال في حيازة الموظف بموقع العمل بسبب وظيفته أمام لم يكن.
		جريمنا اختلاس المال العام والاستبلاء عليه المنصوص عليهما في
		المادتين ١١٣،١١٢ عقوبات. مناط تحققهما؟
		مثال ـ
٥٢٨	141	(الطعن رقم ۲۹۷۶۹ نسنة ۵۹ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)
		٨٤. تعرض الحكم المطعون فيه للدفع بانتفاء ركن العلانية وقصد
		الإذاعة برد سائغ وصحيح ويتفق والقانون. النعي عليه في هذا الشأن. غير
		، پات برو سے رسی ریس رسان سی می دی سان سی مقبول ،
۸۷۳	188	سبود. (الطعن رقم ۱۰۱۰۸ نسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)
		( ),
		٨٥ كفاية إيراد الحكم واقعة الدعوى بما تتوافر به العاصر القانونية
		للجريمتين اللتين دان الطاعنين بهما. النمى عليه بالخطأ في تفسير الشكرى
		ومواد القانون وركن العلانية وعبارات السب والقنف وخلوه من أسباب
		قصائه. في غير محله.
۸۷۳	177	(الطعن رقم ۱۰۱۰۸ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)
		٨٦. قصناء الحكم المطمون فَيه بالتعويض المؤقَّت بعد تعديله من

الصفحة	القاعدة	
	1	المدعى بالحقوق المدنية في مواجهة وكيل الطاعنين. النعى عليه بالقضاء
	1	بما لم يطلبه الخصوم. غير مقبول.
۸۷۳	177	(الطعن رقم ۱۵۱۰۸ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)
	1	
	1	٨٧ الخطأ في رقم مادة العقاب المنطبقة لا يترتب عليه بطلان
	l	الحكم. مادام قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كافياً
	l	وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة وأجبة التطبيق.
	1	مثال .
۸۷۳	177	(الطعن رقم ۱۵۱۰۸ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)
	Į	٨٨. القبض على الشخص. ماهيته؟ المادتان ٢٨٠ ، ٢٨٢ عقويات.
	l	مثال
۸۸٠	177	(الطعن رقم ۱۳۰۸۱ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)
	l	
		٨٩. بيان الحكم واقعة الدعوى بما نتوافر به كافة العناصر القانونية
	l	للجريمة وإيراد مؤدى أقوال شهود الإثبات وتقرير الطب الشرعى في بيان
	l	واف.
۸۸٠	۱۳۳	(الطعن رقم ۱۳۰۸۱ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)
908	110	(والطعن رقم ١٢٦١٩ لسنة ٢٥ق جلسة ٢٩/٩/٢٩)
1.4.	175	(والطعن رقم ۸۸۳۸ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١٣)
11.4	110	(والطعن رقم ۲۲۱۸۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)
		٩٠. النعي على الحكم قصوره . في الرد على الدفع ببطلان القبض .
		غير مجد. مادام لم يتساند في الإدانة إلى دليل مستمد منه.
۸۸٠	144	(الطعن رقم ۱۳۰۸۱ نسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)
		٩١. إيراد الحكم مسا أثاره الدفساع من تداقض بين الدليلين القسولى
		والفني. غير لازم. متى أورد في مدوناته الرد على هذا الدفاع.

۱۷٤ حکم

		ţ
الصفحة	القاعدة	
		عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم في مناحي دفاعه المختلفة. الرد
		عليها على استقلال. غير لازم استفادة الرد عليها من أدلة الثبوت التي
	l	أوردها الحكم.
۸۸۰	۱۳۳	(الطعن رقم ۱۳۰۸۱ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)
		٩٢. إثبات الحكم أن مجرى التحريات استصدر إذناً من النيابة العامة
		بعد أن دلت تحرياته على أن الطاعنين يحوزان ويحرزان جواهر مخدرة
		بند بن منت تعزيف عنى الله المناسين يسور بن ويسرون جواسر مسدره ويستخدمان سيارة أجرة في نقلها وتم ضبطهما وعثر معهما داخل السيارة
		ويستعدان سيارة اجره من نفه ولم تطبيعها وسر معهد والمن السيارة على المخدر المضابوط. مفهومه أن الإذن صدر لضابط جريمة تحقق
		عنى المحدر المصبوط. معهومه . ان ابرين صدر لصبط جريمه تحقق وقوعها لا لضبط جريمة مستقبلة .
		وقوعها لا تصبيط جريمه مصحبية. (الطعن رقم ١٣٤٥١ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢٥)
775	11.	(الطعن روم ۱۱۰۱۱)
		٩٣. التفات الحكم عن الرد على الدفاع القانوني ظاهر البطلان. لا
		يعيبه.
		مثال.
940	11.	(الطعن رقم ۱۳٤٥١ نسنة ٦٥ق جنسة ١٩٩٧/٩/٢٥)
		٩٤. تدليل الحكم على ثبوت إحراز الطاعن للمخدر المضبوط معه
		بركنيه المادى والمعنوى واستظهار أن الإحراز كان مجرداً من المقصود
		والخاصة. كفايته ردأ على نعى الطاعن بأن صاّلة الكمية ترشح إحرازه
		المخدر للاستعمال الشخصي.
110	14.	(الطعن رقم ۱۳۲۵۱ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۲۵)
		٩٠- نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ يقضى بمصادر
		وسائل نقل المخدر. وجوب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها في
		المادة ٣٠ عقوبات التي تحمى حقوق الغير حسن اللية .
		القضاء بمصادرة السيارة التي ضبط بها المخدر مع الطاعن الثاني
		وتسليمه بملكيتها. لا خطأ في القانون.
440	14.	(الطعن رقم ١٣٤٥١ لسنة ٦٥ق جلسة ٢٥/٩/٧)
ı		

الصفحة	القاعدة	
	l	٩٦- إحالة الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم المستأنف الذي أشار
	1	إلى مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها. كفايتها بياناً لمواد
		القانون التي عاقبه يقتضاها .
444	111	(الطعن رقم ۱٤٦٣١ لسنة ٢٦ي جلسة ١٩٩٧/٩/٢٧)
	l	<ul> <li>٩٧ـ مناط المسئولية في جريمة إحراز وحيازة الجواهر والمخدرة.</li> </ul>
	1	ثبوت اتصال الجانى بالمخدر بالذات أو بالواسطة بأية صورة عن علم
		وإرادة . تحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن . غير لازم . متى كان ما أورده -
		كافياً في الدلالة عليه.
101	110	(الطعن رقم ١٣٦١٩ لسنة ٢٥ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢٩)
		٩٨- التناقض الذي يحيب الحكم ويبطله. ماهبته؟
		١٨- القناص الذي يعيب المحتم ويبضه ، ماهيه . القضاء ببراءة الطاعن من تهمة حيازة مخدر الهيروين المصنبوط
		اسفك عاشية الأريكة التي كان يجلس عليها مع شقيقه وقت الضبط لا
		يتعارض مع القضاء بادانته عن حيازته مخدر الحشيش المضبوط بصيوان
		يتعاريض مع المصادع بالانت عن عيارت مصار الصعيض المصابوت بصيورن ملابسه الموجود بغرفة نومه.
101	110	الطعن رقم ۱۲۲۱۹ اسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۲۹)
		(
		٩٩. النعي على الحكم تعويله على قول للشاهدين لم ينقله عنهما. غير
		مقبول.
		مثال .
470	117	(الطعن رقم ٤٤٦٧ لسنة ٢٦ق جلسة ٢٩/٩/٢٩)
- 1		١٠٠ يسبق الإصرار. ماهيته؟
		مثال للتدليل على توافر سبق الإصرار في حق الطاعن في جريمة 
		قتل عمد.
170	127	(الطعن رقم ٤٤٦٧ لسنة ٢٦ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢٩)
ı	1	

		حكم	177
الصفحة	القاعدة		
		قد الزواج وثيقة رسمية. مناط العقاب على النزوير فيها؟ 	۱۰۱۔ ء
	Ì	الطاعنة أمـام المأذون مع باقى المتهمين للزواج من المشهم	
	ĺ	ها خلوها من الموانع الشرعية رغم أنها زوجة للمتهم الثالث	
	l	لك. إثبات المأذون ذلك وتحريره الوثيقة التي وقعت عليها	
		ن. كفايته لإدانتها بالاشتراك في تزوير وثيقة الزواج.	-
144	١٤٨	رقم ۱۳۸۷؛ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١)	
	]	براد الحكم مؤدى أقوال العبلغ وفحوى تقرير خبير الأصوات	۱۰۲_ إو
		الإدانة. كفايته القدليل على ثبوت الصورة التي اقتدعت بها	من بين أدلة
	ŀ	سر معه النعى على الحكم بالقصور.	امحكمة . يند
110	119	ن رقم ۱۳۸۵۳ اسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲)	(الطعر
		ستناد الحكم إلى ماجاء بتقرير خبير تفريغ الشرائط المسجلة	1-1-4
		ة لأدلة الثبوت الأساسية التي بني عليها قضائه لا يعييه.	كقرينة معزز
			مثال.
110	111	ن رقم ۱۳۸۵۳ نسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲)	(।धिक
		حكم الإدانة وجوب بيانه نص القانون الذى حكم بمقتصاه.	
j			المادة ٣١٠ إ
		يسم القانون شكلاً لصياغة الحكم.	
į		لحكم مادة القانون التى أخذ المتهم بها. كفايته بياناً لنص	
- 1	1	ر حکم بمقتضاه .	
	اا		مثال.
1	"	ن رقم ۱۹۰۳۱ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/٤)	(الطه
I	J	عدم النزام محكمة الموضوع بمتابعة المنهم في مناحي دفاعه	-1.0
		. استفادة الرد عليها من أدلة الثبوت التي اوردها الحكم. عدم	
		. المتعادة المرد حيها من المدا الدفاع. مقاده ؟ لهذا الدفاع. مقاده ؟	
•	ı	ىلىدا الدفاع، معادد ،	إيزاد الحمم

الصفحة	القاعدة	
1	١٥٠	مثال. (الطعن رقم ۱۹۰۳۱ نسنة ۱۵ ق جلسة ۱۹۷۷/۱۰/۱)
		(30)
	1	١٠٦ـ صفة مأمور التحصيل في جناية الاختلاس. مناط تحققها؟
		منازعة الطاعن في صفته كمندوب تحصيل غير مجد. مادام قد أثبت
		الحكم صدور قرار من الجهة الإدارية بإسناد عملية التحصيل إليه.
1.41	108	(الطعن رقم ۱۹۶۷ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰)
		est, e. s H. s. e. N.V.
		۱۰۷ منی تعد الجریمة مستحیلة؟
		التفات الحكم عن الدفاع القانوني ظاهر البطلان. لا يعييه. ما
1.01	107	مثال.
1.52	154	(الطعن رقم ۱۳۸۵۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۸)
		١٠٨ـ الفطأ في الإسناد الذي لا يؤثر في منطق الحكم. لا يعييه.
		مثال ۔
1.01	104	(الطعن رقم ۱۳۸۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰)
		١٠٩ـ إبداء دفاع مجرد من الدليل. حق المحكمة ألا تصدقه .
		عدم التزام المحكمة بمنح المتهم أجلاً لتقديم دفاعه . شرط ذلك؟
1.74	171	(الطعن رقم ۲۱۳۲ لسنة ٦٣ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱۲)
		١١٠- إغفال الحكم القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد
		الميعاد من بيان واقعة الدعوى وأدلة الإدانة. لايعييه. علة ذلك؟
1-74	171	(الطعن رقم ۲۱۳۲ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١٠)
		١١١ـ النقد المبـاح. هو إبداء الرأى في أمـر أو عـمل دون المسـاس
		بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته.
		إيراد الحكم أن عبارات المقال من قبيل النقد المباح ولايقصد منها

الصفحة	القاعدة	
		التشهير بالطاعن. كاف نقضائه بالبراءة.
	ł	مثال.
1.47	174	مدن. (الطعن رقم ۲۰۱ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱٤)
1.11	, ,,	(الطفل روم ۲۰۱ لفته ۱۰ پیشه ۱۳ (۱۱۱۲)
		١١٢_ كفاية تشكك القاصني في صحة النهمة للقضاء بالبراءة ورفض
		الدعوى المدنية. ولو تردى الحكم في خطأ قانوني.
		مثال .
1.47	171	(الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١٤)
		( , , , , , ,
		١١٣ـ تفتيش مأمور الصبط القصائي لأنثى في موضع يعد عورة.
		يوجب أعمال المادة ٤٦ إجراءات جنائية.
1		اصطحاب مأمور الصبط القضائي انثى عند انتقاله لتنفيذ إذن بتفتيش
		انثي غير واجب. حد ذلك؟
		إثبات الحكم سقوط بعض المخدر من ملابس الطاعنة حال رؤيتها
		الضابط وعثوره على البعض الآخر بمخدعها. قضاءه برفض الدفع
		ببطلان التفتيش لعدم اصطحابه أنثى وقت تنفيذه. صحيح.
1117	174	(الطعن رقم ۱۹۸۶۰ لسنة ۱۵ق جلسة ۱۹/۱۱/۱۹۹۷)
		١١٤ـ عدم إدعاء الطاعنين أن اعترافهما بمحضر الجاسة جاء على
		خلاف ما تضمنته مدونات الحكم. النعي عليه بالقصور في هذا الشأن. غير
l	i	مقبول .
1127	177	(الطعن رقم ١٦٢٣١ لسنة ٦٥ق جلسة ٢١/١٠/٢١)
	- 1	
ł	- 1	١١٥ـ نقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات. موضوعي.
	)	نقدير محكمة الموضوع صحة إدعاء الطاعن بأن اعترافه كان وليد
l		إكراه. لا معقب عليها. مادامت تقيمه على أسباب سائغة.
ł	- 1	مثال لتسبيب سائغ لإطراح الدفع ببطلان الاعتراف لكونه وليد إكراه.
1117	144	(الطعن رقم ۱۹۲۳۱ لسنة ٦٥ق جلسة ۲۱/۱۰/۱۹۹۷)

الصفحة	القاعدة	
		١١٦- المنازعة في تاريخ الصادث ومكانه وفي تصوير المحكمة
	l	للواقعة . جدل موضوعي . غير جائز أمام النقض .
		مثال لتسبيب سائغ في الردعلي منازعة الطاعن في تاريخ ومكان
	l	الحادث.
1117	177	(الطعن رقم ۱۹۲۳۱ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲۱)
		١١٧ ـ اعتناق الحكم المطعون فيه لأسباب الحكم الابتدائي الذي أشار
	}	إلى مادة الاتهام التي انتهى إلى معاقبة الطاعن بها . كفايته لبيان مادة
	1	القانون التي عاقبه بمقتضاها.
1171	171	(الطعن رقم ۲۲۰۰ لسنة ۲۳ق جلسة ۲۸/۱۰/۲۸)
		, , , , ,
		١١٨ـ وزن أقوال الشهود وتقديرها. موضوعي.
		تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها. لا يعيب الحكم. مادام
	1	استخلص المقيقة من أقرالهم استخلاصاً سائغاً.
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز أمام النقض.
1174	177	(الطعن رقم ۲۲۱۷ لسنة ۲۰ ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۳)
		١١٩_ إتفاق مضمون وفحوى أقوال المجنى عليها مع ما استخلصه
		انحكمنها. لا خطأ في الإساد.
1174	100	(الطعن رقم ۲۱۱۷ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۲)
		( , . ,
		١٢٠ جناية خطف أنثى بغير رضاها. لاتستازم قصداً خاصاً اكتفاء
i		بالقصد العام. التحدث عن هذا الركن استقلالاً. غير لازم. كفاية ما أورده
		الحكم من وقائع وظروف للندليل عليه.
1174	177	والطعن رقم ٢٦١٧ لسنة ٢٥ ع جلسة ١٩٩٧/١١/٣)
		١٢١ـ حيازة الزوجة لمسكن الزوجية . استمدادها من حيازة الزوج .
		۱۱۱ حداره الروجه همس الروجيد ، استعداده من حداره الروج. مودي ذلك؟
1	ı	مؤدى دلك ؟

الصفحة	القاعدة	
1147	آلفاعدة	حيازة الزوج لمسكن الزوجية. ذلت طابع خاص. تعلقها به وحده ؟ إقامة الطاعنة مع زوجها بمسكن الزوجية. مهما طال أمدها. لاتجطها حائزة له. مدع المطعون صنده لزوجتة الطاعنة من دخول مسكن الزوجية. لا تقوم به جريمة المادة ٣٧٠ عقوبات. التزام الحكم المطعون فيه هذا النظر. صحيح. (الطعن رقم ٣٠٠١٠ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٤/١١/٤)
		147. الدفع بقوة الشئ المحكوم فيه فى المسائل الجنائية. شرطه وأساسه؟ صدور الحكم فى مسألة غير فاصلة فى مومنوع الدعوى لايحوز قوة الشئ المقضى فيه.
1710	184	مثال التسبیب سائغ للرد علی الدفع بعدم جواز نظر الدعوی اسابقة الفصل فیها. (الطعن رقم ۱۰۴۲۲ اسلة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۹)
		١٢٣ تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً. موضوعى. المجادلة فى ذلك أمام النقض. غير جائزة. مثال لنسبيب سائغ لتوافر المسئولية الجنائية فى جريمة إصابة خطأ.
1710	141	(الطعن رقم ۱۰۴۴۲ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١١/٩)
1786	۱۸۷	۱۲۴- الطلب الذي تلازم المحكمة بإجابته والرد عليه. ماهيته؟ مثال لطلب غير جازم. (الطعن رقم ۱۸۸۲۳ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۷/۱۱/۱۲)
1701	144	١٢٥ـ عدم اتفاق أقوال الشهود في بعض تفاصيلها. لا يعيب الحكم. مادام حصل أقوالهم بما لاتناقض فيه ولم يورد تلك التفصيلات أو يركن إليها في تكوين عقيدته. (الطعن رقم ١٨٩٧/ السنة ٥٦٠ جلسة ١٩٩٧/١١/١٣)

الصفحة	لقاعدة	
	1	١٢٦- جريمة هنك العرض بالقوة . وقوعها من أحد ممن نصت عليهم
	1	المادة ١/٢٦٧ عقربات. اقتضاؤها استحقاقه العقوبة المغلظة بالمادة ٢/٢٦٨
	1	عقوبات.
	1	انتهاء الحكم المطعون فيه إلى إدانة الطاعنين بجناية هتك العرض
	1	طبقاً للمادة ٢/٢٦٧ عقوبات. معاقبته بالسجن إعمالاً للمادة ١٧ من ذات
		القانرن. صحيح. علة ذلك؟
1701	144	(الطعن رقم ١٨٢٩٥ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٣)
	1	1
	1	١٢٧ ـ النعي على الحكم بما لا أثر له في قضائه . غير مقبول .
	1	مثال .
1777	111	(الطعن رقم ۱۹۳۷ نسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٧)
	ł	
	l	١٢٨ ـ صبط الأشياء المختلسة. لايمنع الحكم بالغرامة اللسبية. التزام
	l	الحكم المطعون فيه هذا النظر. لا خطأ.
	1	مثال .
1441	1.4	(الطعن رقم ۱۸۸٦ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۲)
		١٢٩ ـ القصد الجنائي في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في
	1	المادة ١١٢ عقوبات. تحققه بتصرف الموظف في المال الذي بعهدته على
		اعتبار أنه مملوك له. تخلص المتهم من بعد من المال المختلس. لا يؤثر في
		قيام الجريمة . علة ذلك؟
		تحدث الحكم استقلالاً عن توافر هذا القصد. غير لازم. كفاية أن يكون
		فيما أورده من وقائع مايدل على قوامه.
		مثال لتسبيب كاف وسائغ في توافر نية الاختلاس.
1771	7.7	(الطعن رقم ۹۸۸۰ لسنة ۶۰ی جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۲)
		١٣٠. إفصاح الحكم عما إذا كان المتهم فاعلاً أصلياً أو شريكاً. غير
		لازم. إثبات الحكم اتفاق الطاعن مع باقى المتهمين على ارتكاب الجريمة

1.44		
	القاعدة	الصفحة
ى دانهم بها. كفايته لاعتبار		
(الطعن رقم ٩٨٨٦)	7.7	1771
١٣١- تناقض الشاهد وت		
حكمة قد استخلصت الحقيقة	li	
أنجدل الموضوعي في تق		
(الطعن رقم ٢٠٩٩٦	4.7	1701
النعى على الحكم بشأن ،		
ير مقبول. مادام الحكم لم يع		
(الطعن رقم ٢٢١٢٢)	4.4	1421
١٣٣ـ عدم إيراد الحكم ن		
لامته		
(الطعن رقم ١٢٥٣٩	41.	1441
(والطعن رقم ٢٣١٩٦	440	1471
١٣٤_ التفات الحكم ع		
لامته.		
(الطعن رقم ١٢٥٣٩	۲۱۰	1841
١٣٥ـ النعى على المحك	i	
فير مقبول.	1	
(الطعن رقم ١٢٥٣٩)	41.	1877
١٣٦ـ صدور الإذن بالا		
لطاعن يحرز ويحوز جواهر		
قوعها وليس عن جريمة مس	- 1	ł

الصفحة	القاعدة	
		مثال لتسبيب سائغ للرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن
		جريمة مستقبلة.
15.4	410	(الطعن رقم ۲۲۱۸۵ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)
		١٣٧ـ الأدلة في المواد الجنائية اقناعية.
		للمحكمة الالتفات عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية. مادام
		يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي أطمأنت إليها من باقي
		أدلة الدعوى .
11.7	110	(الطعن رقم ۲۲۱۸۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)
		١٣٨- النعى بتعارض معاينة النيابة مع أقوال شاهد الإثبات. غير
		مقبول. مادام الحكم لم يعول عليها في الإدانة.
11.4	110	(الطعن رقم ۲۲۱۸۰ لمسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)
		١٣٩- انتفاء مصلحة الطاعن في النعي على الحكم في خصوص
		جريمة حيازة الأقراص المخدرة. مادام قد دانه بجريمة حيازة مخدر
		الهيروين بغير قصد من القصود. وأوقع عليه عقربتها بوصفها الجريمة
		الأشد. عملاً بالمادة ٣٢ عقويات.
11.7	110	(الطعن رقم ۲۲۱۸۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)
		an te i Nasi fal te i di Ni Mara
		<ul> <li>1٤٠ القصد الجنائي في جريعة إحراز أو حيازة المخدر. قوامه العلم</li> <li>بكنه المادة المخدرة.</li> </ul>
		مثال لنسبيب سائغ اتوافر القصد الجنائي لدى الطاعن في جريمة حيارة المخدر
	410	حوره المحدد. (الطعن رقم ۲۲۱۸۰ لسنة ۱۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)
12.7	' ''	(الفعل ريم ١١١٨٠ لفيه ١٠ ي جسه ١١ ١١١١)
		١٤١ـ المادة ١١٢ عقربات . مجال تطبيقها ؟
		كون الجاني من الأمناء على الودائع وسلم إليه المال بهذه الصفة.

		i
الصفحة	القاعدة	
		وجوب معاقبته بالفقرة الثانية من المادة ١١٢ عقوبات. النعى على الحكم
		في هذا الشأن. غير مقبول.
1111	44.	(الطعن رقم ١٦٠١٥ نسنة ٥٦ق جلسة ١٩٧/١٢/١٧)
		۱٤٢ـ جريمة التزوير في محرر رسمي. مناط تحققها؟
		انتصال المتهم صفة كاهن في الكنيسة وتعريره عقد زواج بطريق
		الاصطناع واشتراك الطاعنة معه بالاتفاق والمساعدة. تتوافر به جريمة
		التزوير في محرر رسمي. ولو لم يتم توثيقة.
		التفات الحكم عن الدفاع ظاهر البطلان. لايعيبه.
1179	771	(الطعن رقم ۲۳۱۹۱ لسنة ۲۵ جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۲۳)
		12٣ـ لمحكمة الموضوع تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات.
		تقدير صحة مايدعيه المتهم من أن اعترافه أو غيره من المتهمين
		كان نتيجة إكراه. موضوعي. مادام سائغاً.
i		النعى على الحكم بالقصور في الرد على الدفع ببطلان الاعتراف.
		غير مقبول. مادامت المحكمة لم تعول في إدانة الطاعن على الإقرار المعزو
		إليه.
		مثال لتسبيب سائخ للرد على الدفع ببطلان الاعتراف لكونه وليد
		إكراه.
1171	440	(الطعن رقم ۲۳۱۹۱ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۲۰)
		ما لا يعيبه في نطاق التدليل:
		١. عدم تحدث المكم صراحة. عن نية السرقة. لايعيبه. حد ذلك؟
11	۲	(الطعن رقم ٦٠٨ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١)
1	1	٢ـ الفطأ في الإسناد. متى لايعيب الحكم؟
		مثال .
177	14	(الطعن رقم ۲۸۱؛ استة ۲۰ی جلسة ۲۰/۱/۲۰)

100		حكم
الصفحة	القاعدة	
44.	17	(والطعن رقم ۲۴۸۵ نسنة ۲۴ ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۰)
777	70	(والطعن رقم ۳۰۸۰ لسنة ۲۰ق جنسة ۱۹۹۷/۳/۱۷)
14	10.	(والطعن رقم ۱۹۰۳۱ نسنة ٦٥ق جلسة ٤/١٩٩٧))
***	77	<ul> <li>تناقض أقوال الشاهد. لايعيب الحكم. مادام استخلص الحقيقة منها</li> <li>بما لا تناقض فيه.</li> <li>(الطعن رقم ١٩٤٧/ لسنة ٩٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٥)</li> </ul>
44.	٥٥	(والطعن رقم ٣٦٨١ لسنة ٦٥ق جلسة ٢٣/٣/٢٣)
178	7£	<ul> <li>٤- عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل أجزائه. لاينال من سلامة الحكم.</li> <li>(الطعن رقم ۸۹۰ لسنة ۳۰ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۲)</li> <li>- إحالة الحكم في بيان شهادة الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر. لا يعيد، مادامت أقرالهما متفقة مع ما استند إليه الحكم منهما.</li> <li>اختلاف الشهود في بعض التقصيلات التي لم يوردها الحكم. لا يؤثر</li> </ul>
	l	في سلامته.
	1	الخطأ في الإسناد. لايعيب الحكم. مادام لم يؤثر في عقيدة المحكمة.
***	٥٢	(الطعن رقم ۳۰۸۰ نسنة ۲۰ق جنسة ۱۹۹۷/۳/۱۷)
Alf	140	(والطعن رقم ۱۰۸۷۱ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/٣١)
1174	177	(والطعن رقم ۲۲۱۷ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۳)
1701	144	(والطعن رقم ١٨٢٩٥ لسنة ٦٥ق جنسة ١٩٩٧/١١/١٣)
11.1	110	(والطعن رقم ۲۲۱۸۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)
***	7	٦- نزيد المكم فيما لم يكن في حاجة إليه في إقامة قضائه. لايعييه. مثال. (الطعن رقم ٣٠٨٠ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٣/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٧- عدم تكرار الحكم سرده تقرير الخبير. لايعيبه، إيراد مؤداه. كفايته
		بياناً له.
***	۰۲	(الطعن رقم ۳۰۸۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۷)
		٨. تناقض أقوال الشهود في بعض تفاصيلها. لايعيب الحكم. مادام
	1	استخلص الإدانة منها استخلاصاً سائغاً لاتناقض فيه.
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل، غير جائز. أمام محكمة النقض.
111	77	(الطعن رقم ۲۹۷۱۱ نسنة ۹من جلسة ۱۹۹۷/٤/۱۰)
	i	٩. إغفال الحكم الإشارة إلى التقرير الطبي الذي قدمه الطاعن.
		لايعيه. علة ذلك؟
٥٩٣	۸۷	(الطعن رقم ۱۸۸۲۳ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۲)
		١٠ـ إحالة الحكم في بيان أقوال شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد
		آخر. لايعيبه. مادامت أقوالهما متفقة مع ما استند إليه الحكم منها.
		عدم التزام محكمة الموضوع بسرد روايات كل الشهود إن تعددت.
		حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وإطراح ماعداه.
		لمحكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه
		وإطراح ماعداه ولا تناقض في ذلك.
440	147	(الطعن رقم ۱۰۹۲۷ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/٣١)
		١١ـ حق الخبير المعين في التحقيق. أن يستعين برأى غيره في القيام
		بمأموريته .
		استناد الحكم إلى أقوال خبير استعين به في الدعوى بغير حلف يمين.
		لايعيبه. مادام قد أدى يميناً عند مباشرته لوظيفته. علة ذلك؟
904	111	(الطعن رقم ۱۱۰۷۶ لسنة ۲۰ق جلسة ۲۹/۹/۲۹)
		١٢. التناقض الذي يعيب الحكم. ماهيته؟

الصفحة	القاعدة	
	l	مثال لنفى التناقص.
440	111	(الطعن رقم ۱۳۸۰۳ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲)
17.5	144	(والطّعن رقم ۱۹۲۱۱ لسنة ١٥ق جلسة ١٩٧/١٠/٢٣)
	l	١٣- تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش.
		موضوعی.
		تزيد الحكم فيما لايؤثر في منطقة. لايعيبه.
1117	179	(الطعن رقم ۱۹۸۴۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱۹
		١٤ ـ إيراد الحكم في بيانه لأقوال الشهود مايفيد توافر قصد الاتجار.
		انتهاؤه من بعد إلى اقتناعه بعدم توافر هذا القصد. لايعيبه.
		التناقض الذي يعيب الحكم. ماهيته؟
1175	174	(الطعن رقم ۱۹۸۴۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱۹
		١٥ـ القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر. قوامه. العلم بكنه المادة
		المخدرة. تحدث الحكم عنه استقلالا. غير لازم. متى كان ما أورده كافياً
		في الدلالة عليه.
1178	174	(الطعن رقم ۱۹۸۴۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱۹
		١٦ـ استدلال الحكم على جدية التحريات بأن التفتيش أسفر عن
		العثور على المخدر تزيد لا يؤثر على سلامتة. مادام قد أثبت أن إذن
		التفتيش بنى على تحريات جدية .
1771	4.4	(الطعن رقم ۲۲۱۲۲ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/٦)
		١٧_ الأدلة التي يعول عليها الحكم. لا يلزم فيها أن ينبئ كل منها
į		ويقطع في كل جزئيـة من جزيئات الدعـوى. كـفاية أن تكون الأدلة في
		مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها.
ı	l	لايلزم لصحمة الحكم أن يكون الدليل الذى استندت إليه المحكمة

الصفعة	القاعدة	
	1	صريحاً مباشراً في الدلالة على ما استخلصته المحكمة. لها تكرين عقيدتها
		عن الصورة الصحيحة لواضة الدعوى بطريق الاستئتاج والاستقراء وكافة
		الممكنات العقاية . مادام استخلاصها سائغاً .
1111	44.	(الطعن رقم ١٦٠١٥ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٧/١٢/١٧)
		حجية الحكم :
		1 ـ مناط قبول التماس إعادة النظر وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٤١
		إجراءات؟
		استناد الطالب إلى حكمين متناقضين قضى أحدهما بإدانته بحكم بات
		وقصني الآخر بإدانة متهم آخر عن واقعة إجرامية واحدة. أثره. قبول طلب
		التماس إعادة النظر.
٥٩	^	(الطعن رقم ۲۳۲۹۷ نسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۹)
		٢ـ محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين. محظور . أساس ذلك؟
1.4	•٧	(الطعن رقم ۲۷۳ استة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۲۹)
		٣- حجية الأحكام . مناط تحققها ؟
		اتحاد السبب. ما لايكفي لتحققه ؟
		الجريمة متلاحقة الأفعال . ماهيتها ؟
747	70	(الطعن رقم ۲۷۲۰۱ لسنة ٦٥ خلسة ١٩٩٧/٤)
		(
		٤. استئناف المتهم للحكم الغيابي. سقوطه. إذا ألغي الحكم أو عدل في
		المعارضة. علة ذلك: عدم حدوث اندماج بين الحكمين واعتبار الحكم
	i	الأخير كأنه وحده الصادر في الدعوى.
	1	قصاء الحكم المطعون فيه بقبول استئناف المتهم للحكم الغيابي شكلأ
	ı	وتأييد المكم الصادر في المعارضة الابتدائية على الرغم من تعديله في
1	į	المعارضة . خطأً في القانون .
104	٦٧	(الطعن رقم ٤٩٣٨١ لسنة ٥٥٦ جلسة ١٩٩٧/٤/١٣)

عکم ۱۸۹

الصفحة	القاعدة	
	1	٥- الحكم الصادر من محكمة تأديبية. لا يحوز قوة الأمر المقضى.
		أمام المحاكم الجنائية . المادة ٤٥٤ إجراءات .
	1	الجزاءات المنصوص عليها في قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة
		١٩٧١ . طبيعتها؟
V11	11.	(الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٦٧ق جلسة ١٩٩٧/٧/١)
	1	*** *
		٦- الحجية لاترد إلا على المنطوق. شرط امتداد أثرها إلى الأسباب؟
		ما تستنتجه المحكمة من واقعة مطروحة عليها. عدم حيازته حجية
		ولا يمنع محكمة أخرى من استنباط ما تراه متفقاً وملابسات الدعوى
		المطروحة عليها من واقعة مماثلة. علة ذلك؟
117	117	(الطعن رقم ۱۳۹۰۹ لسنة ۲۳ق جلسة ۲۸/۹/۷۹)
		_
		٧۔ حيازة الحكم الابتدائي قوة الأمر المقضى، عدم جواز تعرض
		محكمة النقض لما شاب هذا الحكم من عيرب.
1.44	171	(الطعن رقم ۲۱۳۶ لسنة ۳۳ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱۲)
		٨. الدفع بقوة الشئ المحكوم فيه في المسائل الجنائية . شرطه وأساسه؟
		صدور الحكم في مسألة غير فاصلة في موضوع الدعوى. لايحوز قوة
		الشئ المقصني فيه .
		مثال لتسبيب سائغ للرد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة
		الفصل فيها .
1710	146	(الطعن رقم ۱۰۶۲ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۹)
		بطلان الحكم :
		١- بقاء الحكم المطعون فيه غفلاً من توقيع حتى مصنى الميعاد
		القانونى لتوقيعه. يبطله.
114	۱۷	(الطمن رقم ۹۱۶۱ استة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۹
1		

الصفحة	القاعدة	
	1	٢- وجوب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يومأ
	Ì	من النطق بها. وإلا كانت باطلة. مالم تكن صادرة بالبراءة. المادة ٣١٢
		إجراءات .
114	۱۷	(الطعن رقم ۹۱۶۱ نستة ۲۰ق جلسة ۱/۱/۱۹۷)
		٣- إعادة تقديم الدعوى الجنائية المرفوعة صد موظف عام بموجب
		صحيفة الإدعاء المباشر بعد إذن رئيس النيابة العامة برفعها، خطأ في
		القانون.
		 إقامة الدعوي ممن لايملك رفعها قانوناً على خلاف ما تقضي به
		المادتان ٦٣ ، ٢٣٢ إجراءات. اتصال المحكمة بها يكون معدوماً ولايحق لها
		التعرض لموضوعها . أساس ذلك وعلته؟
1.00	42	(الطعن رقم ١٩٨١٦ لسنة ٦٢ق جلسة ١٩٩٧/٢/١٣)
		<ol> <li>درد القاضي . أحد أسباب زوال ولايته عن نظر الدعوى حتى يفصل</li> </ol>
		فيه نهائياً. منى توافرت شروطه واكتملت إجراءاته .
		قضاء المحكمة بعد علمها بتقديم طلب الرد الأول في الدعوى وقبل
		الفصل فيه. خطأ في القانون ببطله. لا يعصمه. رفض هذا الطلب بعد ذلك.
		علة ذلك وأساسه؟
		تعلق أوجه الطعن بذات الحكم ووحدة الواقعة وحسن سير العدالة.
- 1		يوجب امتداد أثر نقض الحكم للطاعنين الذين لم يقبل طعنهم شكلاً ومن لم
- 1		يطعن في الحكم.
1.1	٥٩	(الطعن رقم ۲۱۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۳۱)
İ	- {	٥- إصدار الحكم قبل إحاطة أعضاء الهيئة التي أصدرته علماً بحصول
1	- 1	التقرير بطلب ردهم. لايعيه. علة ذلك؟
177	71	(الطعن رقم ۲٤٧٠٩ اسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٤/٨)
	}	
- 1	- 1	٦- بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات. بحضور

الصفحة	القاعدة	
	}	المحكوم عليه أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة. سواء فيما
	1	يتعلق بالعقوية أو بالتضمينات. أثر ذلك وأساسه ؟
	ĺ	بطلان الحكم المطعون فيه. معناه : سقوطه. أثر ذلك : اعتبار الطعن
		فيه بالنقض غير ذي موضوع.
	l	مثال .
177	٦٨	(الطعن رقم ۲۹۷۶۳ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٤/١٤)
	İ	٧- إغفال الحكم إثبات اسم معثل النيابة في الحكم سهواً. لايبطله.
	1	مادام أن محضر الجلسة قد تضمن تمثيلها في الدعوى.
771	11	(الطعن رقم ۱۳۶۳ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۲۲)
	1	٨. خلو الحكم من بيان صدوره باسم الشعب. لايبطله.
741	41	(الطعن رقم ۱۳۶۳۰ لسنة ۲۲ی جلسة ۲۲/۰/۲۲)
		<ol> <li>تحرير الحكم على نموذج مطبوع. لايبطله. مادام استوفى مقوماته.</li> </ol>
		إغفال ملئ بعض البيانات أو تعديلها بما يتفق مع منطوق العكم.
340	١٤١	لايعيبه. علة ذلك؟ (الطعن رقم ١٤٦٣١ نسنة ٦٢ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢٧)
1.74	171	(الطعن رقم ۱۳۱۱ استة ۱۳ ق جلسة ۱۹۷/۱۰/۱۰) (والطعن رقم ۲۱۳۴ استة ۱۳ ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱۰)
1.41	'''	(والطفل روم ۱۱۱۰ علقه ۱۱ و ۱۱۱۰)
		١٠. إعادة المحاكمة أمام ذات دائرة محكمة الجنايات التي أصدرت
		الحكم الغيابي على المتهم في حالة حضوره أو القبض عليه. غير لازم. ما
		تطلبته المادة ٣٩٥ إجراءات. هو إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة.
		نظر المدعوى عند إعادة إجراءات المحاكمة أمام ذات الدائرة التي
		أصدرت الحكم الغيابي. لا يرتب بطلاناً.
110	1£9	(الطعن رقم ۱۳۸۰۳ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲)
		١١ـ قيام القاضي بعمل يجعل له رأيا في الدعوي. وجوب امتناعه

الصفحة	القاعدة	
		عن نظرها تلقائياً. وإلا كان حكمه باطلاً. أساس ذلك وعلته؟
		التحقيق في مفهوم المادة ٢٤٧ إجراءات. معناه؟
	1	مباشرة القاضي عملاً من أعمال التحقيق بوصفه وكيلاً للنيابة في
	l	الدعوى. وجوب امتناعه عن نظرها والحكم فيها. مخالفة ذلك يبطل الحكم.
1177	140	(الطعن رقم ۷۸۷ه لسنة ۱۳ق جلسة ۳۰/۱۰/۳۰)
	ŀ	
	l	١٢ ـ وجوب صدور أحكام المحاكم الابتدائية من ثلاثة أعضاء. تعلق
		هذا التشكيل بأسس النظام القصائي. تصمين الحكم مايغيد صدوره من أربعة
	İ	أعصاء. أثره: بطلان الحكم. أساس ذلك؟
1717	۱۸۳	(الطعن رقم ٦٠٧٣٣ نسنة ٥٥ق جلسة ١٩٩٧/١١/٩)
		١٣ـ حكم الإدانة. وجوب إشارته إلى نص القانون الذي حكم بموجبه.
		المادة ٣١٠ إجراءات.
		خلو الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من دكر نص -
		القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن. يبطله.
1707	144	(الطعن رقم ۸۷۲۰ نستة ۳۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۲)
		12. خلو الورقة الأخيرة في الحكم الابتدائي من توقيع القاضي الذي
Ì		أصدره. يبطله. تأييد الحكم المطعون فيه له لأسبابه. أثره : اعتباره خالياً 
		من الأسباب.
		مثال.
1799	Y11	(الطعن رقم ۱٤٩٠٥ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٣)
		تصحيح الحكم
1		, •
		تسبيب مسودة أو نسخة القرار بعدم قبول الطعن شكلاً دون أن يتصنمنا
		الإشارة إلى مصادرة الكفالة، مؤداه؟
		وزود الخطأ المادى على منطوق انحكم. يوجب تصحيحه بالجلسة .
1		

الصفحة	القاعدة	,
		مثال .
797	٤٧	(الطعن رقم ۱۱۹۱۲ نسنة ۲۱ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۱)
	1	
		إيداع الحكم :
	1	ابتداء ميعاد الطعن بالنقض وإيداع الأسباب المنصوص عليه في
		الفـقـرة الأولى من المادة ٣٤ من القـانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شـأن
		حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض. شرطه وأساسه؟
		الشهادة السلبية التي يعتد بها ـ ماهيتها ؟
		الشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين حتى نهاية العمل. لاتنفي إيداع
		الحكم بعد ذلك. علته ؟
		التأشير على الحكم بما يفيد إيداعه في تاريخ لاحق على الثلاثين
		يوماً. لا ينفي حصول الإيداع خلال الأجل المحدد قانوناً.
		استناد النيابة العامة. في تبرير تجاوزها الميعاد المقرر قانونا للطعن
	i	بالنقض. إلى شهادة سلبية صادرة في اليوم الثلاثين. وتأشيره قلم الكتاب
		على الحكم المطعون فيه بتاريخ إيداعه. أثره؟
11.4	177	(الطعن رقم ۲۹۷۰۱۱ لسنة ٥٩ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱۹
		وقف تنفيذ الحكم
		الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢٣ عقوبات. جريمة مستمرة
		استمراراً متتابعاً. ماهية ذلك؟
		الجريمة المستمرة استمراراً متتابعاً والمستمرة استمراراً ثابتاً. الفارق
		بينهما؟
		إغفال الحكم المطعون فيه القاضى بعدم جواز نظر الدعويين الجنائية
		والمدنية لسابقة الفصل فيهماء استظهار ما إذا كانت واقعة استعمال المطعون
		صدهم سلطة وظائفهم في وقف تنفيذ الحكمين الصادرين لصالح الطاعن
		سابقة أم لاحقة على رفع الدعوى السابقة. لايكون جريمة جديدة يصح
		محاكمتهم من أجلها مرة أخرى.
727	70	(الطعن رقم ٢٧٢٥١ نسنة ٥٩ق جلسة ٩/١٩٩٧)

		114
الصفحة	القاعدة	
		سقوط الحكم
		بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات. بحضور المحكوم
		عليه أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة. سواء فيما يتعلق
		بالعقوبة أو بالتصمينات. أثر ذلك وأساسه؟
		بطلان الحكم المطعون فيه. معناه: سقوطه. أثر ذلك اعتبار الطعن فيه
		باللقض غير ذي موصوع.
		مثال.
177	٦٨	(الطعن رقم ۲۹۷۶۳ نسنة ٥٩ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۶)
1		
i		
	l	
1	J	

الصفحة	القاعدة	
		<b>(خ</b> )
		خطأ - خطف - خيانة أمانة
		خط
	l	تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً. موضوعي.
	l	المجادلة في ذلك أمام النقض غير جائزة .
	1	مثال لتسبيب سائغ لتوافر المسئولية الجنائية في جريمة إصابة خطأ.
1110	141	(الطعن رقم ۱۰۶۶۲ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۹)
	1	راجع أيضاً :
		جريمة ،أركانها،
		(القاعدة رقم ٥٦ بالصحيفة رقم٣٩٧)
		ومسئولية جنائية.
		(القاعدة رقم ١٩١ بالصحيفة رقم ١٢٦٦)
		<del>ंब क</del> ं
		جناية خطف أنثى بغير رضاها. لا تستازم. فصداً خاصاً اكتفاء
		بالقصد العام. التحدث عن هذا الركن استقلالاً. غير لازم. كفاية ما أورده
		الحكم من وقائع وظروف للتدليل عليه .
1174	177	(الطعن رقم ٢٦١٧ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١١/٣)
		" راجع أيضاً :
		قتل عمد
		(القاعدة رقم ٤٤ بالصحيفة رقم ٣٠١)

الصفحة	القاعدة	
		خيانــــة أمانــــة
1184	171	<ul> <li>ا. استلام الطاعن السيارة من المجنى عليه بصفته وكيلاً عنه للعمل عليها. قيامة بترخيصها وامتناعه عن ردها إليه. يتحقق به القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة الجدل الموضوعى. غيرجائز أمام النقض.</li> <li>(الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٦٣ق جلسة ٢١/١٠/١٠)</li> </ul>
		٢. تصرف الجانى فى المال المسلم إليه على وجه الأسانة بفية الساعته على ربه بتغيير الحيازة الناقصة إلى ملكيته كاملة مع بقاء المال الذي تسلمه تحت يده. يوفر القصد الجنائي فى جريمة خيانة الأمانة. النعى على المحكمة إغفائها الرد على دفاع لم يشر أمامها. غير مقبول. مقبول. تسك الطاعن بحقه فى حيس السيارة موضوع تهمة التبديد. غير
1180	171	مقبول، مادام أن الحكم قد أثبت في حقه توافر القصد الجدائي لتلك الجريمة (الطعن رقم ١٩٩٧/١٠)

		Q7 C 10 10
الصفحة	القاعدة	«د»
		دخول عقار بقصد منع حیازته – دستور – دعارة دعوی تأدیبیة – دعوی جنانیة – دعوی مباشرة دعوی مدنیة – دفاع – دفوع
		دخول عقار بقصد منع حيازته
		١- جريمة التعرض للغير في حيازته لعقار . مناط توافرها ؟ حماية القانون للحيازة من كل اعتداء برمي إلى رفعها ولو كنانت
		مشربة بما يبطلها.
		مثال.
۰۰۸	۸£	(الطعن رقم ۲۹۱۰ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۵)
		٢. الجريمة المؤثمة بالمادة ٣٧٠ عقوبات. مناط تحققها؟
		المنازعات المدنية بين حائزى المكان الواحد أو المشاركين فيـه.
		خروجها من نطاق تطبيق هذه المادة .
1144	174	(الطعن رقم ۳۰۰۱۰ لسنة ۹۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/٤)
		٣ـ حيازة الزوجة لمسكن الزوجية. استمدادها من حيازة الزوج. مؤدى ذلك؟
		حيازة الزوج لمسكن الزوجية. ذات طابع خاص. تعلقها به وحده.
		إقامة الطاعنة مع زوجها بمسكن الزوجية. مهما طال أمدها. لا تجعلها
		مائزة له. حائزة له.
		مدم المطعون ضده لزوجته الطاعنة من دخول مسكن الزوجية. لا
		تقوم به جريمة المادة ٣٧٠ عقوبات. التزام الحكم المطعون فيه هذا النظر
		صحيح.
1144	174	(الطعن رقم ۳۰۰۱۰ لسنة ٥٥ق جلسة ١٩٩٧/١١/٤)

الصفحة	القاعدة	
		دســـتور
		١ ـ قضاء المحكمة الدستورية بعدم دستورية نص المادة الخامسة من
		القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ويسقوط المواد المرتبطة بها. أثره : اعتبار
		الأحكام التى صدرت بالإدانة استناداً إلى ذلك النص كأن لم تكن ويتحقق
		به معنى القانون الأصلح. مادامت الدعوى الجنائية لم يفصل فيها بحكم
		بات. اُسا <i>س</i> ذلك؟
		لمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم.
i		المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
701	۳۵	(الطعن رقم ۲۲۵۰۰ لسنة ۵۹ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۲۷)
		٣. القيد على الحرية الشخصية. غير جائز إلا في حالة من حالات
		التلبس أو بإذن من جهة قضائية مختصة . أساس ذلك؟
1741	191	(الطعن رقم ۲۹۳۹۰ لسنة ۵۹ق جلسة ۱۱۹۷/۱۱/۱۹)
1798	190	(والطّعن رقم ٨٩١٥ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٩)
		٤. وجوب التزام التشريعات النزول على أحكام الدستور بومسفه
		التشريع الوضعي الاسمى. إلا تعين إهدارها ولو كانت سابقة على العمل
		بأحكامه. علة ذلك؟
1741	191	(الطعن رقم ۲۹۳۹۰ لسنة ۹ ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۹
1		<ul> <li>احالة المادة ٤١ من الدستور على القانون العادى بنطاقه؟</li> </ul>
1741	111	(الطعن رقم ۲۹۳۹۰ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٩
		راجع أيضاً :
		دعوى جنائية التعريكها،
		(القاعدة رقم ٢٣ بالصحيفة رقم ١٥٩)
1		ودفاع الإخلال بحق الدفاع. ما يوفره،
		(القاعدتان رقما ٤١، ١٧٠ بالصحيفتين رقمي ٢٨٥، ١١٣٢)

الصفحة	القاعدة	]
	l	وقانون وتطبيقه
	j	(القاعدة رقم ۲۰ بالصحيفة رقم ۱۷۹)
	1	وقانون وتفسيره
	]	(القاعدة رقم ۲۲۷ بالصحيفة رقم ۱٤٩)
		وقانون «القانون الأصلح»
		(القاعدة رقم ٢٥ بالصحيفة رقم ١٧٩)
		دعـــارة
		١- جرائم إدارة منزل للدعارة وممارسة الفجور والدعارة. من جرائم
		العادة .
		تحقق ثبوت الاعتياد على الدعارة. موضوعي. حد ذلك؟
		تكرار الفعل ممن تأتي الدعارة في مجلس واحد للإثم. لايكفي لتكوين
		العادة ولو ضم المجلس أكثر من رجل. علة ذلك؟
		وحدة الواقعة وحس سير العدالة. يوجبان امتداد أثر الطعن للمحكوم
		عليها الأخرى ولم لم تقرر بالطعن. أساس ذلك؟
447	41	(الطعن رقم ١٩٨٦ء نسنة ٥٩ق جنسة ١٩٩٧/٢/٢٤)
		٢. جريمة التحريض وتسهيل الدعارة. عدم اشتراط توافر ركن
		الاعتياد للعقاب عليها . أساس ذلك؟
1.4.	178	(انطعن رقم ۸۸۳۸ نسنة ۳۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱۳)
		٣- اعتبار الحكم ممارسة الطاعن للقحشاء مع النساء فجوراً. خطأ في
	1	ِ القانون. علة ذلك؟
		لا مصلحة للطاعن في النعى على الحكم بشأن جريمة ممارسة الفجور
!		مادام قد عامله بالمادة ٣٢ عقوبات ودانة بجريمة التحريض على الدعارة
1		وأوقع عليه عقوبتها باعتبارها الجريمة الأشد.
1.4.	177	(الطعن رقم ۸۸۳۸ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١٣)

الصفحة	القاعدة	
	j	دعــوي تأديبيـــة
		- <del>-</del>
		١- الأحكام الصادرة من المصاكم التأديبية. لاتنقضى بها الدعوى
		الجنائية . أساس ذلك وعلته ؟
V14	111	(الطعن رقم ٥٦٣٥ نسنة ٦٧ق جلسة ١٩٩٧/٧١)
		٢ـ استقلال القانون التأديبي عن قانون العقوبات. علة ذلك؟
		جواز أن ينشأ عن الفعل الواحد خطأ تأديبي يستوجب المساءلة
		التأديبية وفعل جنائى مؤثم بقانون العقوبات.
		انفصال الدعوى الجنائية عن الدعوى التأديبية . علة ذلك؟
V11	11.	(الطعن رقم ٨٦٣٥ لسنة ٦٧ق جلسة ١٩٩٧/٧/١)
		دعــوي جنائيــة
		تحريكها :
		١- الحماية المقررة بمقتضى المادة ٦٣ إجراءات مقصورة على
		الموظفين والمستخدمين العموميين لما يرتكبوه من جرائم أثناء تأدية
		الوظيفة أو بصبيها .
11	۲	(الطعن رقم ۲۰۸ لسنة ۳۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱/)
		٢- ندب العاملين التابعين لإحدى الهيئات العامة إلى إحدى الشركات
		الاستثمارية.
		حدوث الواقعة بالجهة الأخيرة. أثره : عدم تمتعهم بالحماية المقررة
		بالمادة ٦٣ إجراءات. علة ذلك؟
11	۲	(الطعن رقم ۲۰۸ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱)
		٣- موظفو الهيئة العامة للتخطيط العمراني. موظفون عموميون.
		إقامة الدعوى الجنائية على أحدهم عن جريمة وقعت أثناء تأدية وظيفته أو

الصفحة	لقاعدة	
	1	بسببها بطريق الإدعاء المباشر. غير جائز. أساس ذلك؟
۱۳٤	119	(الطعن رقم ۲۲؛ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۲۲)
	1	1 334 1 5 45 1 2 48 3 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4
	1	<ul> <li>٤- إقامة الدعوى الجنائية ممن لايملك رفعها قانوناً على خلاف ما</li> </ul>
144	1	تقصنی به المادتان ۲۳، ۲۳۲ (جراءات، آثره؟
.,.	``	(الطعن رقم ۲۲؛ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۲۲)
		٥. تحريك الدعوى الجنائية في الجنح والمخالفات بالنسبة لما يرتكبه
	1	الموظف ومن في حكمه من جرائم أثناء تأدية وظيفته أو بسببها. مقصور
	1	على النيابة العامة وحدها دون المدعى المدنى ويشرط صدور إذن من
	]	الذائب العام أوالمحامى العام أو رئيس النيابة طبقاً للمادة ٦٣ إجراءات.
	į	أساس ذلك؟
148	11	(الطعن رقم ۲۲؛ لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۲۲)
		٦- نص المادة ٩٩ من الدستور. مفاده ؟
	1	إغفال الحكم المطعون فيه الرد على دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى
	i	الرفعها بغير الطريق الذي رسمه الدستور على الرغم من ثبوت أنه عضو
	}	بمجلس الشعب في تاريخ ارتكاب الجريمة والتي لم نكن في حالة تلبس وخلو
	i i	الأوراق من صدور إذن من مجلس الشعب أو رئيسه بتحريك الدعوى
	1	الجنائية ضده . خطأ في القانون يوجب تصحيصه والقضاء بعدم قبولها
		لرفعها بغير الطريق الذي رسمه الدستور . دون تحديد جلسة لنظر
		الموضوع. علة ذلك؟
104	77	(الطعن رقم ١٥٠٧٦ لسنة ٦٢ق جلسة ١٩٩٧/٢/١٢)
		٧. تَحْرِيكُ الدَّعْوَى الجِنائية صَدْ مُوظِفَ عَامَ لَجْرِيْمَةً وَقَعْتَ مِنْهُ أَتْنَاءُ
		أو بسبب تأدية وظيفته بطريق الادعاء المباشر. غير جائز. مالم تكن من
		الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ عقويات. المادتان ٢٣، ٢٣٢، ٣/٢٣٢
i		اجراءات.
۱۸۵	**	(الطعن رقم ۱۹۸۱٦ لسنة ۲۷ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۳)

الصفحة	القاعدة	
		٨. إعادة تقديم الدعوى الجنائية المرفوعة صد موظف عام بموجب
	ĺ	صحيفة الإدعاء المباشر بعد إذن رئيس النيابة العامة برفعها. خطأ في
		القانون.
		إقامة الدعوى ممن لايماك رفعها قانوناً على خلاف ما تقضى به
		المادتان ٦٣، ٢٣٢ إجراءات. اتصال المحكمة بها يكون معدوماً ولايحق لها
	l	التعرض لموصنوعها . أساس ذلك وعلته؟
180	**	(الطعن رقم ١٩٨١٦ لسنة ٢٢ق جلسة ١٩٩٧/٢/١٣)
		<ul> <li>٩ـ عدم جواز رفع الدعوى الجنائية في جريمتي السب والقذف. إلا</li> </ul>
		بناء على شكوى المجنى عليه أو وكيله الخاص خلال ثلاثة أشهر من يوم
		علمة بالجريمة ومرتكبها.
		تقديم الشكرى خلال الأجل. ينفى القرينة بالتنازل عنها.
		الدفع بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لرفعهما بعد الميعاد لقيام
		المدعى بالحقوق المدنية بتصحيحه اسمه الوارد بصحيفة افتتاح الدعوى.
		غير مقبول. مادام قد أعلن تلك الصحيفة في الميعاد المقرر قانوناً. أساس
		:41:
		مثال لتسبيب سائغ للرد على الدفع بعدم قبول الدعويين المدنية
		والجنائية لرفعهما بعد الميعاد .
717	٤o	(الطعن رقم ۱۲۵۲۲ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/٣/١٠)
		10- القيد الوارد في المادتين ٤٩، ٥٠ من قانون المحاماة اقتصاره
		<ul> <li>القيد الوارد في المانين ١٠٤٠ من قانون المحامة اقتصاره</li> <li>على جرائم الجاسات التي تقع من المحامي .</li> </ul>
144	7.4	على جرام الجسات التي تقع من المحامي . (الطعن رقم ٢٢١٩٢ لسنة ٢٦ق جلسة ١٩٩٧/٤)
		(1111) - 1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111 (1111) (1111 (1111) (1111 (1111) (1111 (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (11111 (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111) (1111
	ļ	١١ـ النص في المادة الثامنة من قانون تنظيم الرقابة الإدارية رقم ٥٤
		لسنة ١٩٦٤ على ضرورة حصول الرقابة الإدارية على موافقة رئيس
		مجلس الوزراء على إحالة الموظفين المشار إليهم فيها إلى النيابة العامة متى
l	l	أسفرت تحرياتها عن ارتكابهم ما يستوجب التحقيق. نص تنظيمي لايعتبر

الصفحة	القاعدة	
		قيداً على حرية النيابة العامة في إجراء النحقيق.
	1	للنيابة العامة مباشرة التحقيق والتصرف فيه بالنسبة لهم وفقاً لقانون
		الإجراءات الجنائية . شرط وعلة ذلك؟
٧٩٠	177	(الطعن رقم ۱۰۸۳۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۲۱)
		١٢ـ اشترط تقديم شكوى من المجدى عليه أو وكيله الخاص في الفترة
		المحددة بالمادة الثالثة إجراءات جنائية عن الجرائم المبينة بها. في حقيقته
		قيد على حرية النيابة في تحريك الدعوى الجنائية. عدم مساسه بحق
		المجنى عليه أو من ينوب عنه في الإدعاء المباشر خلال الأجل المذكور.
117	128	(الطعن رقم ۱۳۹۰۹ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۲۸)
		١٣. متى يعد الشخص مرظفاً عاماً؟
	1	أفراد القوات المسلحة وكل من يقوم بأداء عمل يتصل بالخدمة العامة.
		اعتبارهم في حكم الموظفين العموميين بالنسبة لجرائم الرشوة والاختلاس
		وتلك الواردة في البابين الشالث والرابع من الكتاب الشاني من قانون
		العقوبات. سواء كانت الوظيفة أوالخدمة دائمة أو مؤقتة. بأجر أو بغير أجر.
		طواعية أو جبراً.
		المجندون في القوات المسلحة. عدم سريان المادة ٦٣ إجراءات عليهم.
		علته. عدم اعتبارهم في حكم الموظفين العموميين. التزام الحكم المطعون
		فيه هذا النظر. لا خطأ.
1117	174	(الطعن رقم ۳۰۹۰۹ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٤)
		١٤- لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة
		تحريك الدعوى الجنائية صد موظف عام أو من في حكمه بجريمة وقعت
		منه أثناء أو بسبب وظيفته. أسا <i>س</i> ذلك؟
1148	174	(الطعن رقم ٣٠٩٠٩ لسنة ٥٩ق جلسة ١١٩٧/١١/١٤)
		١٥ـ تحريك الدعوى الجنائية في جريمة الإصرار العمدي بالمال العام

الصفحة	القاعدة	
	1	المؤثمة بالمادة ١١٦ مكرراً عقربات. لا تخضع للقيود الإجرائية الواردة
		بالمادة ٧٣ من القانون رقم ٩٧ لمنة ١٩٨٣ في شأن هيئات القطاع العام
		وشركاته. مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر والقضاء بعدم جواز
	l	نظرالدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني. خطأ في القانون.
	l	جواز الطعن بالنقض في الحكم غير الفاصل في موضوع الدعوي.
		متى كان منهيا للخصومة على خلاف ظاهرة.
	l	مثال لحكم جائز الطعن عليه بالنقض.
144.	140	(الطعن رقم ۲۹۷۰۲ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٠)
		_
		١٦ـ جريمة التعدى المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة
		۱۰۷ مرافعات والمادة ۲۶۶ إجراءات. مفادهما؟
		القصاء بعدم جواز استئناف العكم الصادر من دائرة الأحوال .
		الشخصية بالمحكمة الابتدائية في جنحة تعد وقعت على هيئة المحكمة أثناء
		انعقاد الجاسة . صحيح . أساس ذلك ؟
1720	4.1	(الطعن رقم ۲۰۹۰ اسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۳)
		نظرها والحكم فيها
		<ul> <li>١- صدور قرار التأجيل في مواجهة الطاعن يوجب عليه تتبع سير</li> </ul>
		الدعوى من هذه الجلسة إلى الجلسة الأخيرة بلا حاجة إلى إعلان أو تنبيه.
		إحالة الدعوى من دائرة إلى دائرة أخرى بالمحكمة ذاتها. إخطار
		الغائبين من الخصوم بها. غير لازم.
777	44	(الطعن رقم ٢٠٢٧٦ لسنة ٥٥ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢٥)
		٢. نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعة .
		١- نصاق الا سنداف ليحدد بصفه راقعه . استئناف المدعى بالحق المدنى . نطاقه ؟
		استناف المدعى بنعق المتعنى . نصحه . تصدى المحكمة الاستثنافية للدعوى الجنائية والقضاء ببراءة المطعرن
- 1		صده بعد صورورة القضاء فيها نهائياً لعدم الطعن عليه معن يملكه. غير
		صند بعد مسروره الصداء ليها لهالي عدم الصال علي عمل يا على العام الصادة الله ؟ جائز . علة ذلك؟
1117	177	بالر.عة لله. (الطعن رقم ۲۸۰۰ لسنة ۶۳ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱۹
ı	ı	•

4.0

الصفحة	القاعدة	
		٣- العيرة في جواز الطعن بالوصف الذي رفعت به الدعوى وليس
		بالرصف الذي تقضى به المحكمة .
	}	مثال الطعن جائز في جريمة حيازة وعرض أغذية مغشوشة البيع.
144.	777	(الطعن رقم ١٤٩٣٠ لسنة ٢٦ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٣١)
	l	راجع أيضاً :
	1	استئناف ونظره والحكم فيه،
	1	(القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ١٠٤٦)
		ودعوى تأديبية
		(القاعدة رقم ١١٠ بالصحيفة رقم ٧١٩)
		ودعوی جنائیة ستحریکهاه
		(القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم ٣١٣)
		انقضاؤها :
		الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية. لا تنقضى بها الدعوى
		الجنائية . أساس ذلك وعلته ؟
V14	11.	(الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٦٧ق جلسة ١٩٩٧/٧)
		بمضى المدة:
		<ul> <li>١- قضاء محكمة النقض بعدم قبول الطعن شكلاً. أثره : خضوع الحكم</li> </ul>
		الصادر في الدعوى لمدة سقوط العقوبة.
		مدة سقوط العقوبة فى الجنح. خمس سنوات من تاريخ صيرورة الحكم باناً. المادة ٥٢٨ إجراءات.
		بنا . المادة ١٦٨ وجراءات . قضاء الحكم المطعون فيه في الأشكال بسقوط العقوبة بمضى المدة
		رغم عدم انقضاء تلك المدة . خطأ في تطبيق القانون . يوجب نقضه
		رغم عيم مصحيحه .
777	71	وتصنیت. (الطعن رقم ۲۲۰۹۷ لسنة ۵۹ق جلسة ۲۹۹۷/۳/٤)
		(
		٢- انقطاع المدة المسقطة للدعـوى الجنائيـة بإجراءات التحـقـيق أو

الصفحة	القاعدة	
	1	الاتهام أو المحاكمة الصحيحة .
	į	إعلان المتهم بالمصور لجلسة المحاكمة إعلانا صحيحاً وكذا صدور
		حكم من محكمة مختصة بإصداره يقطع أيهما مدة السقوط ولو كان الحكم
	ŀ	صادراً بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة. أساس ذلك؟
1777	111	(الطعن رقم ۱۳۳۷ لسنة ٦٠ق جلسة ١١/١١/١٧)
	l	وقفها :
		الطعن بالتزوير في ورقة مقدمه في الدعوى. خضوعه لتقدير محكمة
	1	المرضوع. حق المحكمة ألا تحقق الطعن بنفسها وألا تحيله إلى النيابة العامة
		لتحقيقه وألا توقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا قدرت عدم جدية
	İ	الطعن. عدم طلب الطاعن من المحكمة تحقيق دعائه بالتزوير وتقديم ما
	Ì	يظاهره أو يسانده في الأوراق. النعى عليه في هذا الشأن. غير مقبول.
V11	11.	(الطعن رقم م٦٣٥ لسنة ٦٧ق جلسة ١٩٩٧/٧/١)
		٢۔ عدم جواز الطعن بالنقض في القرار الصادر من محكمة الجنح
	l	المستأنفة بوقف السير في الدعوى الجنائية لحين الفصل في دعوى مدنية.
		أساس ذلك؟
۸۹۸	187	(انطعن رقم ۱۰۹۳۰ نسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۲۰)
		٣. الطعن بالنقض. قصره على الأحكام الصادرة من آخر درجة في
		د المصفى بالتعص . قصره على الكانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . مواد الجنايات والجنح . المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
		القرارات والأوامر. أياً كان نوعها . لايجوز الطعن فيها بالنقض إلا 
		بنص خاص.
		الطعن بطريق النقض في قرار المحكمة بوقف الدعوى لحين الفصل
		في الطعن بعدم الدستورية . غير جائز . علة ذلك؟
1711	114	(الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٦١ق جلسة ١٩٩٧/١١/٢٥)
		٤. نقدير المحكمة جدية الطعن بالتزوير وإيقافها الدعوى وإحالتها

*• ٧		دعوی جنانیة – دعوی مباشرة
الصفحة	القاعدة	
1110	***	للدبابة العامة للتحقيق. يوجب عليها أن تتربص الفصل في الإدعاء بالتزوير نهائياً من المحكمة المختصة قبل المضى في نظر الدعوى. أساس ذلك؟ دفاع الطاعن بعدم إعلانه بالحضور أمام الديابة العامة لتحقيق الطعن بالتزوير. جوهرى. يوجب أن تعرض له المحكمة وتمحصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه. إغفال ذلك. قصور. وإخلال بحق الدفاع. (الطعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٢٧)
		دعوى مباشـرة
		<ul> <li>اقتصار المدعى بالحقوق المدنية فى صحيفة دعواه المباشرة على</li> <li>طلب قرش واحد كتعريض مؤقت. عدم وجوب توقيعها من محام. الدفع</li> <li>ببطلانها. غير مقبول. أساس ذلك؟</li> </ul>
۸۷۳	144	(الطعن رقم ۱۵۱۰۸ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)
		٢- نقدم المجنى عليه بالشكوى إلى النيابة العامة أو أحد مأمورى الضبط القصائى فى العيعاد. أثره. بقاء حقه فى الإدعاء العباشر قائماً ولو تراخى تحقيقها أو التصرف فيها إلى ما بعد فواته. علة ذلك؟ عدم النزام المحكمة بالرد على الدفاع القانونى الظاهر البطلان. مثال.
467	157	مدن. (الطعن رقم ۱۳۹۰۹ نسنة ۶۲ق جنسة ۱۹۹۷/۹/۲۸)
1770	143	٣ـ اشتراط توكيل خاص. غير لازم. إلا في حالة تقديم الشكوى. عدم انسحاب ذلك على الادعاء المباشر. المادة الثالثة إجراءات. (الطعن رقم ١٩٤٧ع لسنة ٣٠ق جلسة ١١/١١/١١)
		<ol> <li>عدم مسترلية الموكل عن عبارات السب التي أوردها الدفاع بصحيفة الإدعاء المباشر.</li> <li>الزام الحكم المطمون فيه الطاعنة بالتحويض المدنى على أساس</li> </ol>

الصفحة	القاعدة	
		مسئوليتها عن تلك العيارات. خطأ. يوجب نقصه وتأبيد حكم أول درجة
		برفض الدعوى المدنية قبلها.
1770	147	برسس مسوری مستو بهه ۱۰ (۱۹۹۷/۱۱/۱۱) (الطعن رقم ۱۹۹۷/۱۱/۱۱)
,,,,,	,,,,	(الفصل زيم ١٥٠٠٠) فقت ١٠٠٠) والمرازات (١٩٩٧/١١/١١)
		راجع لیصا : دعوی جنائیة «تحریکها»
		(القواعد أرقام ۱۹ ، ۲۷ ، ۶۵ بالصفحات أرقام ۱۳۶ ، ۱۸۰ ، ۳۱۳)
		دعوی مدنیـــة
		١- نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة النطبيق على
		الإجراءات في المواد الجنائية والدعاوى المدنية المرفوعة بالتبعية أمام
		المحكمة الجنائية .
		الرجوع لنصوص قانون المرافعات. حده ؟
		لا يصح للمحاكم الجنائية الحكم باعتبار المسئول عن الحقوق المدنية
		تاركاً لاستئنافه. أساس ذلك وعلنه ؟
		تخلف المسئول عن الصقوق المدنيبة عن الصضور أسام المحكمة
		الاستئنافية . يوجب الحكم في موضوع الدعوى المدنية غيابياً . مخالفة ذلك .
		خطأ في تطبيق القانون .
44	í	(الطعن رقم ۲۳۲۴۰ لسنة ۵۹ی جلسة ۱۹۹۷/۱/۸)
		<ul> <li>٢- اقتصار قاعدة إجماع الآراء. عند التشديد أو إلغاء البراءة على حالة</li> </ul>
		الخلاف في تقدير الوقائم والأدلة وتقدير العقوية. فحسب.
		انتهاء الحكم المطمون فيه إلى بطلان الحكم المستأنف الصادر ببراءة
		المتهم ورفض الدعوى المدنية وقصاؤه بإدانته وإلزامه بالتعويض. وجوب
		صدوره بالإجماع.
		مخالفة ذلك. يبطله. أساس ذلك؟
٧١	1.	(الطعن رقم ۱۶۳۱ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۲)
		, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,

دعوى مدنية ٢٠٩

الصفحة	لقاعدة	
	]	٣- سريان حكم المادة ٤١٧ إجراءات على الحكم الصادر في استئناف
	1	المدعى المدنى لدعواه المدنية المرفوضة. أثره: عدم جواز إلغاء الحكم
		والقضاء بالتعريض إلا بإجماع الآراء.
٧١	١.	(الطعن رقم ۱۴۳۱ لسنة ۳۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۲)
	1	1
	1	٤۔ شرط قبول الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية؟
41	18	(الطعن رقم ۲۰۲۶۸ نسنة ۵۹ق جنسة ۱۹۹۷/۱/۱۳)
	1	
	1	٥۔ عدم استفادة الطاعنين من أسباب طعن المستول عن الحقوق
	1	المدنية الذي قضي بعدم جواز طعنه. علة ذلك؟
*1*	10	(الطعن رقم ۱۲۵۲۲ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/٣/١٠)
	ı	
		٦- على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية الفصل في التعويضات
	1	المدنية المطلوبة في الدعوى المدنية المرفوعة بطريق التبعية للدعوى
	l	الجنائية . أساس ذلك؟
	1	للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع إلى ذات المحكمة إذا أغفلت الفصل
	1	في التعويضات. المادة ١٩٣ مرافعات. خلو قانون الإجراءات الجنائية من
	ì	نص مماثل لها. يوجب تطبيقها. أثر ذلك: عدم جواز الطعن بالنقض من
		المدعى بالحقوق المدنية في الحكم الذي أغفل الفصل في الدعوى المدنية .
	}	علة ذلك؟
74.	17	(الطعن رقم ۲۹۷۲۷ نسنة ٥٩ق جلسة ٢١/٥/٢١)
		Scaled St. H. H. C. W. H.
	}	٧۔ اختصاص محكمة الجنح والمخالفات بنظر الدعوى المدنية الناشلة
		عن الجرائم. استثناء. قيامه على الارتباط بين الدعوبين الجنائية والمدنية
		ووحدة السبب الذي تقوم عليه كل منهما . مؤدى ذلك؟
		المحكمة الجنائية لا ولاية لها في الفصل في الدعوى المدنية، متى
	) )	كان الفعل موضوع الدعوى الجنائية مناط التعويض في الدعوى المدنية
		المرفوعة تبعاً لها غير معاقب عليه قانوناً. أثر ذلك؟
14.	""	(الطمن رقم ۲۷۰۲۸ لسنة ۵۹ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۲)

_
٨ القد
الدعوى المد
المدنية الطعر
(الطع
راجع أ
حکم د
(القاعد
ونقض
(القاعد
ونقض
(القاعد
ونقبض
(ألقاعد
الصفة واله
١۔ حق
كل قضية تد
تخويا
ولأعضائه
التزام الحكم
(الطع
۲۔ قیا
۔ شرطه وأسام
(الطع
تحريكها :
اشترا

الصفحة	قاعدة	
	1	انسحاب ذلك على الادعاء المباشر. المادة الثالثة إجراءات.
1774	141	1
	1	
	1	نطاقها :
	1	المدعى بالحقوق المدنية . لا علاقة لدعواه بالدعوى الجنائية إلا في
		تبعيتها لها. النعي على الحكم عدم استجابة المحكمة لطلبه تعديل وصف
	ł	التهمة . غير مقبول.
٦٨٣	1.4	(الطعن رقم ۲٬۲۱۷ لسنة ٥٥ق جلسة ١٩٩٧/٦/٨)
	1	
	1	نظرها والحكم فيها :
	l	١- حجب الخطأ المحكمة عن نظر موضوع الدعوى المدنية. أثره؟
٣٨	1	(الطعن رقم ۲۳۱۶ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/١/٨)
	{	٢- القصّاء بالتعويض في الدعاوي المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوي
	Ì	الجنائية في حالة الحكم بالبراءة . شرطه ؟
	1	بيان عناصر المضرر المقدر على أساسه مبلغ التعويض في الحكم
	l	الصادر بالتعويض المدنى، غير لازم. حد ذلك؟
	ł	عدم بيان الحكم عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن وركن المسرر
	İ	وإيراده ما لايؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها. قصور.
44	14	(الطعن رقم ۲۰۲۶۸ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/١/١٣)
	l	
		٣ـ انحسار التأثيم عن الفعل موضوع الدعوى الجنائية. أثره؟
		عدم اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل في الدعوى المدنية.
117	۲۱	(الطعن رقم ۱۲۵۷ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١/٢٧)
		٤_ الإدعاء بالحقوق المدنية. غيرجائز لأول مرة أمام النقض.
111	**	(الطعن رقم ۲۵۳ نسنة ۱۰ ع جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۱)

الصفحة	القاعدة	
	1	٥- إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية في حكم المادة ٣٠٩
	l	إجراءات . شرطه ؟
	İ	استئناف المدعى بالصقوق المدنية للحكم الصبادر برفض دعواه
		المدنية. يوجب على محكمة ثاني درجة الفصل في موضوعها. متى كان
	1	الحكم الصادر بالبراءة أصبح نهائياً. مخالفة ذلك. خطأ في القانون.
*14	79	(الطعن رقم ١٩٥٥؛ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٢/١٨)
	l	
	l	٦- عدم التزام المحكمة بالرد على كل دليل من الأدلة عند القضاء
		بالبراءة ورفض الدعوى المدنية. حد ذلك؟
	l	الجدل في تقدير أدلة الدعوى. غيرجائز أمام النقض.
177	7.6	(الطعن رقم ۲۴۷۰۹ لسنة ۵۹ق جلسة ۱۹۹۷/٤/۸)
	1	
	l	٧- عدم تقيد المحكمة الاستئنافية عند نظرها الاستئناف المقام من
		المدعى بالحقوق المدنية بالحكم الصادر في الشق الجنائي ولوكان حائزاً
		لقوة الأمر المقضى. علة ذلك؟
1.17	107	(الطعن رقم ۹۳۷۸ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٠/٨)
	1	
		٨. الحكم الابتدائي بعدم قبول الدعوى المدنية. يوجب على المحكمة
		الاستئنافية عند القضاء بإلغائه إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل
		في موضوعها. أساس ذلك؟
1.17	107	(الطعن رقم ۹۳۷۸ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٠/٨)
		<ul> <li>٩- للمدعى بالحقوق المدنية استئناف الحكم الصادر من محكمة أول</li> </ul>
		درجة بالبراءة ورفض الدعوى المدنية. ولو لم تستأنفه النيابة العامة.
		للمحكمة الاستئنافية في هذه العالة بحث الجريمة للتحقق من قيام الضرر
		المستوجب للتعريض.
1770	143	(الطّعن رقم ۱۰۵۷ استة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۱)

القاعدة	
	١٠ أنفلاق باب الطعن بالاستئناف في الحكم الصيادر في الدعوى
	المدنية . أثره : عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .
	الإدعاء مدنياً بمبلغ يقل عن خمسمائة جنيه مع سريان تعديل المادة
	٢/٤٢ مرافعات بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢. أثره؟
**1	(الطعن رقم ١٣٣٦١ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٢)
	١١ـ عـدم جواز استئناف المدعى بالحق المدنى الحكم الصادر في
	الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية إذا كان التعويض المطالب به لا يزيد
	عن النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي. ولو وصف بأنه مؤقت. المادة ٤٠٣
	إجراءات.
**1	(الطعن رقم ۱۳۳۳۱ لسنة ۲۳ق جنسة ۱۹۹۷/۱۲/۲۰)
	١٢- خضوع الدعوى المدنية العرفوعة أمام المحاكم الجدائية
- 1	<ul> <li>١٠٠ حصوح المنطوق المنطق الموادية المادة ٢٦٦ إجراءات.</li> </ul>
	الطعن رقم ۱۳۳۱ لسنة ٦٣ق جلسة ١١/١٢/٢٠)
	(1111/11/11
	دفساع
	الإخلال بحق الدفاع :
	. ا کی اور از ا
1	١ . وجوب أن يكون لكل متهم بجناية محام يدافع عنه . المادة ٦٧ من
	الدستور. حتمية الاستعانة بمحام لكل متهم بجناية. علة ذلك؟
	فرض عقوية الغرامة على كل محام منتدباً كان أو موكلاً من قبل
	المتهم لم يدافع عنه أو يعين من يقوم مقامه فضلاً عن محاكمته تأديبياً.
	أساس ذلك؟
	- ثبوت أن الدفاع الذي أبداه المحامي المنتدب عن الطاعن قاصر عن
	بلوغ الغرض منه ويعطل حكمة تقريره. أثره: بطلان إجراءات المحاكمة.
£1	(الطعن رقم ٨٦ نسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/٣/٥)
	**1

الصفحة	لقاعدة	
		٢- تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش. موضوعي.
	I	الدفع ببطلان إذن التفتيش. جوهري. وجوب تعرض الحكم له. مادام
		قد استند إلى الدليل المستمد من التفتيش. إغفال ذلك. قصور.
1.9	٥٩	(الطعن رقم ۲۱۰ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/٣/٣١)
	ł	٣ـ عدم نقيد المحكمة بالرصف الذي تسبغه النيابة العامة على الواقعة
	1	متى رأت أن ترد الواقعة إلى وصفها القانوني الصحيح. شرط ذلك؟
	1	تعديل النهمة بإضافة عناصر أخرى إلى نلك الني أقيمت بها الدعوى.
	1	اقتصاؤه تنبيه المتهم ومنحه أجلا لتحصير دفاعه . أساس ذلك؟
	1	إضافة المحكمة ظرفى سبق الإصرار والترصد بعد تعديلها وصف
	1	التهمة من القتل إلى الصرب المفضى إلى الموت. اقتصاؤه تنبيه المتهم إلى
	ŀ	ذلك. مخالفة ذلك. إخلال بحق الدفاع.
117	7.	(الطعن رقم ۳۹۰۲ نسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/٤/)
	1	
	l	٤ ـ اعتماد الحكم في قضائه بالإدانة على ماقرره المتهم الأول في حق
	1	المتهمين الثانى والثالث باعتباره شاهد إثبات ضدهما. يحقق التعارض بين
		مصالحهم. لازم ذلك. فصل دفاع كل متهم عن الآخر.
	l	تولى محاميين الدفاع عن جميع المتهمين رغم تعارض مصالحهم.
		إخلال بحق الدفاع. يعيب الحكم.
211	٧٦	(الطعن رقم ۱۳۸۲ لسنة ۲۰ق جلسة ۷/۹۹/)
	•	٥. الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفضل فيها. جوهرى.
		وجوب تعرض الحكم له إيرادا وردا عليه. إغفال ذلك. قصور. لايغير من
	1	ذلك عدم إبداء دفاعه هذا أمام محكمه أول درجة. أساسه؟
• 4 ٨	^^	(الطعن رقم ١٥ لسنة ١٣ق جلسة ١٨/٥/١٨)
		٦- يشترط للمقاب على الأفعال المنصوص عليها في المادة ١٤٥
		عقوبات أن يكون الباعث عليها هو إعانة الجانى على الفرار من وجه
		عقوبات أن يعون الباعث نفيها مو بست البسي سي استوراض والم
		القصاء.

دفاع الطاعدين بأنهما حرضا آخر على قول غير الحقيقة في محضر الشرطة ابتغاه تعنب تشريح جثة والده، جوهري، وجوب تحقيقة والفصل فيه. أغها ذلك : قصور وإخلال بحق الدفاع. عدم امتداد أثر نقض الحكم المحكوم عليه أنزلت به عقوية ميرزة. واو اتصل وجه النقض به.  (الطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٢٠٥ جلسة ١٩٧٥/١١)  ٧- تقدير المحكمة جدية الإدعاء بتزرير ورقة يتوقف الفصل في الدعوى عليها وإحالته للبابة العامة لتحقيقه ووقف الدعوى لهذا الغرض. وجوب تريص الفصل فيه من الجهة المختصة. مخالفة ذلك. قصور وإخلال بعق الدفاع. مثال لتسبيب معيب في جنحة شيك بدون رصيد طعن عليه بالتزوير. (الطعن رقم ٢٥٢٦ لسنة ٦٣ق جلسة ٢٥ / ١٩٩٧)  ٨- الركن المادى في جريمة إقامة محل وإدارته دون ترخيص. ماهيته ؟
فيه. إغفال ذلك: قصور وإخلال بحق الدفاع. عدم امتداد أثر نقس الحكم المحكوم عليه أنزلت به عقوية ميررة. ولو اتصل وجه النقض به.  (الطعن رقم ٢٠١٣ السنة ٥٩ق جلسة ١٩/٥/١١)  ٧. نقدير المحكمة جدية الإدعاء بدزوير ورقة يدوقف الفصل في الدعوى عليها وإحالته للدبابة العامة لتحقيقه ووقف الدعوى لهذا الغرض. وجوب تربص الفصل فيه من الجهة المختصة. مخالفة ذلك. قصور وإخلال بعق الدفاع. مثال لتصبيب معيب في جدحة شيك بدون رصيد طعن عليه بالنزوير. (الطعن رقم ٢٥ ٢٥ ٢ السنة ٦٣ق جلسة ٢٥ / ١٩٩٧)  ٨. الركن المادى في جريمة إقامة محل وإدارته دون ترخيص.
فيه. إغفال ذلك: قصور وإخلال بحق الدفاع. عدم امتداد أثر نقس الحكم المحكوم عليه أنزلت به عقوية ميررة. ولو اتصل وجه النقض به.  (الطعن رقم ٢٠١٣ السنة ٥٩ق جلسة ١٩/٥/١١)  ٧. نقدير المحكمة جدية الإدعاء بدزوير ورقة يدوقف الفصل في الدعوى عليها وإحالته للدبابة العامة لتحقيقه ووقف الدعوى لهذا الغرض. وجوب تربص الفصل فيه من الجهة المختصة. مخالفة ذلك. قصور وإخلال بعق الدفاع. مثال لتصبيب معيب في جدحة شيك بدون رصيد طعن عليه بالنزوير. (الطعن رقم ٢٥ ٢٥ ٢ السنة ٦٣ق جلسة ٢٥ / ١٩٩٧)  ٨. الركن المادى في جريمة إقامة محل وإدارته دون ترخيص.
اتصل وجه النقض به.  المعن رقم ٢٠١٣٤ لسنة ٢٠٠٥ جلسة ١٩٩٥/ (١٩٩٧/٥/١٩)  المعن رقم ٢٠١٣٤ لسنة ٢٠٥٤ جلسة ١٩٩٥/ (١٩٩٧/٥/١٩)  الدعوى عليها وإحالته للنيابة العامة لتحقيقه ووقف الدعوى لهذا الغرض. وجوب تريص الفصل فيه من الجهة المختصة. مخالفة ذلك. قصور وإخلال مثال لتسبيب معيب في جنحة شيك بدون رصيد طعن عليه بالتزوير.  (الطعن رقم ٢٥٢٦٦ لسنة ٦٣ق جلسة ٢٥/٥/١٩)  الركن المادى في جزيمة إقامة محل وإدارته دون ترخيص. ماهينه؟
(الطعن رقم ٣٠١٣٤ لسنة ٩٠ق جلسة ١٩١٩/٥/١٩)      المناس المحكمة جدية الإدعاء بتزوير ورقة يتوقف الفصل في الدعوى عليها وإحالته للنيابة العامة لتحقيقه ووقف الدعوى لهذا الغرض. وجوب تريص الفصل فيه من الجهة المختصة. مخالفة ذلك. قصور وإخلال محل الدفاع.      مثال لتسبيب معيب في جنحة شيك بدون رصيد طعن عليه بالتزوير.      (الطعن رقم ٢٥٢٦٨ لسنة ٦٣ق جلسة ٢٥/٥/١٩)      الركن المادى في جزيمة إقامة محل وإدارته دون ترخيص. ماهينه؟      ماهينه؟
<ul> <li>٧. تقدير المحكمة جدية الإدعاء بدزوير ورقة يدوقف القصل في الدعوى عليها وإحالته لليبابة العامة لتحقيقه ووقف الدعوى لهذا الغرض.</li> <li>وجوب تربص القصل فيه من الجهة المختصة. مخالفة ذلك. قصور وإخلال بحق الدفاع.</li> <li>مثال لتمبيب معيب في جدحة شيك بدون رصيد طعن عليه بالتزوير.</li> <li>(الطعن رقم ٢٥٢٦٨ لمنة ٦٣ ق جلمة ٢٥ / ١٩٩٧/٥)</li> <li>٨. الركن المادى في جريمة إقامة محل وإدارته دون ترخيص.</li> <li>ماهيته؟</li> <li>دفاع الطاعن بعدم ملكيته وإدارته للمحل موضوع الجريمة وأن آخر</li> </ul>
الدعوى عليها وإحالته للنيابة العامة لتحقيقه ووقف الدعوى لهذا الغرض. وجرب تريس الفصل فيه من الجهة المختصة. مخالفة ذلك. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال لتسبيب معيب في جنحة شبك بدون رصيد طعن عليه بالتزوير. (الطعن رقم ٢٥٢٦ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٥/ (١٩٩٧/٥/١) مد الركن المادى في جريمة إقامة محل وإدارته دون ترخيص. ماهيته؟
الدعوى عليها وإحالته للنيابة العامة لتحقيقه ووقف الدعوى لهذا الغرض. وجرب تريس الفصل فيه من الجهة المختصة. مخالفة ذلك. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال لتسبيب معيب في جنحة شبك بدون رصيد طعن عليه بالتزوير. (الطعن رقم ٢٥٢٦ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٥/ (١٩٩٧/٥/١) مد الركن المادى في جريمة إقامة محل وإدارته دون ترخيص. ماهيته؟
وجوب تربص الفصل فيه من الجهة المختصة. مخالفة ذلك. قصور وإخلال بحق الدفاع. مثال لتسبيب معيب في جنحة شبك بدون رصيد طعن عليه بالتزوير. ( الطعن رقم ٢٥٧٦٦ لسنة ٦٣ق جلسة ٢٥/٥/١٩١)  ٨ الركن المادى في جزيمة إقامة محل وإدارته دون ترخيص. ماهينه؟ دفاع الطاعن بعدم ملكيته وإدارته للمحل موضوع الجريمة وأن آخر
بحق الدفاع. مثال لتسبيب معيب في جنحة شيك بدون رصيد طعن عليه بالتزوير. (الطعن رقم ٢٥٢٦٨ لمنة ٦٣ ق جلمة ٢٥/٥/١٥)  ٨ الركن المادى في جريمة إقامة محل وإدارته دون ترخيص. ماهيته؟
مثال لتسبيب معيب في جنحة شيك بدون رصيد طعن عليه بالتزوير. (الطعن رقم ٢٥٢٦٨ لمننة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٧/٥/٢٥)  الطعن رقم ٢٥٢٦٨ لمننة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٧/٥/٢٥)  الركن المادى في جريمة إقامة محل وإدارته دون ترخيص. ماهيته؟ دفاع الطاعن بعدم ملكيته وإدارته للمحل موضوع الجريمة وأن آخر
(الطعن رقم ۲۰۲۱ لسنة ٦٣ق جلسة ٢٥/٥/٥) مد الركن المادى في جريمة إقامة محل وإدارته دون ترخيص. ماهينه؟ دفاع الطاعن بعدم ملكيته وإدارته للمحل موضوع الجريمة وأن آخر
<ul> <li>الركن المادى في جريمة إقامة محل وإدارته دون ترخيص.</li> <li>ماهيته؟</li> <li>دفاع الطاعن بعدم ملكيته وإدارته للمحل موضوع الجريمة وأن آخر</li> </ul>
ماهيته ؟ دفاع الطاعن بعدم ملكيته وإدارته للمحل موضوع الجريمة وأن آخر
ماهيته ؟ دفاع الطاعن بعدم ملكيته وإدارته للمحل موضوع الجريمة وأن آخر
ُ دفاع الطاعن بعدم ملكيته وإدارته للمحل موضوع الجريمة وأن آخر
وسه رومیره، جوهری رجبوب پیراده والرد صیحه، احتصال دست، مصنور
وإخلال بحق الدفاع.
(الطعن رقم ۱۸۸۹ لسنة ۲۲ی جلسة ۲۲/۰/۱۹۹۷) ۹۸ ۲۱۰
(1117,5)11
٩- العرض من الأعذار القهرية التي تبرر عدم تتبع إجراءات
المحاكمة. والتخلف عن التقرير بالاستئناف في الميعاد.
قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف شكلاً التقرير به بعد
الميعاد دون أن يعرض لعذر المرض الذي أبداء الطاعن. قصور وإخلال
بحق الدفاع. لايغير من ذلك ما ورد بمحضر الجاسة خاصة بما تلاحظه
المحكمة أثناء نظر الدعوى. لايغني عن وجوب اشتمال حكمها على بيان
أرجه الدفاع الجوهرى التي يبديها المتهم والأسباب التي تقيم عليها قضاءها

		المساع	117
الصفحة	لقاعدة		
۷۱۱	, , , ,		فی شأنه ۱
	ł	1	′
		١. تغيير المحكمة التهمة من شروع في وقاع أنثى بخير رصناها إلى	
	1	رض بالقوة والتهديد. يوجب لفت نظر الدفاع. مخالفة ذلك. إخلال	
		دفاع يعيب الحكم.	
		تصال وجه النعى بمحكوم إليه آخر. أثره: امتداد أثر الطعن إليه ولو	il
	1	ر طعنه شكلاً. علة ذلك. وأساسه؟	لم يقيل
777	117	(الطعن رقم ۱۰۲۰۱ لسنة ٦٥ق جنسة ١٩٩٧/٧/٩)	
		<b>i</b>	
	1	١١. العبرة في عقود الأمانة بحقيقة الواقع.	
		تمسك الطاعن بنفى مسئوليته عن جريمة التبديد وانتفاء القصد	i
	1	ي لديه وتقديمه مستندات تمسك بدلالتها على ذلك. دفاع جوهري.	
		و الحكم عن تحقيقه . قصور وإخلال بحق الدفاع .	
VAI	14.	(الطعن رقم ۲۱۹۷۰ لسنة ۲۲ق جلسة ۲۱/۷/۷/۲۱)	
	]	(35=)	
		١٢ـ الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره وليد إرادة منعدمة غير واعية	
		، تأثير المخدر. جوهري. وجوب تحقيقه من المختص فلياً ولو سكت	
		ع عن طلب ذلك. اكتفاء الحكم بالرد على هذا الدفع بما لا يواجهه	
		سم به أمره ودون تحقيقه عن طريق المختص فنياً. قصور وإخلال	
	1 1	الدفاع.	
747	141	(الطعن رقم ۹۳۲۷ نستة ۶۰ی جلسة ۱۹۹۷/۷/۲۱)	<b>.</b>
		(60 )	
		١٣- إقامة مالك الأرض الزراعية بالقرية مسكناً خاصا به أو بناء	
İ		م أرصه طبقاً لشروط قرار وزير الزراعة رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٤ . غير	ىغد
		. المادة ۱۵۲ من القانون رقم ۱۱۲ لسنة ۱۹۸۳ . مؤدى نلك؟	
		دفاع الطاعن أن ماقام من بناء عبارة عن حظيرة ماشية لخدمة	
		ساخ القراعية . جوهرى ، وجوب تمحيصه والرد عليه ، اغفال ذلك .	.51
•	•	هن الزراعية، جومري، وجرب مسيد وحد	וגע

1	اعدة ا	sn 1
لصفحة	-	
٨٥	,   ,,	قصور. (الطعن رقم ۱۳۶۹ لسنة ۲۲ی جلسة ۱۹۹۷/۹/۹)
	1	١٤ـ المنازعة في قدرة إيصار شاهد الرؤية على رؤية الطاعنين من
	1	المسافة الني حددها. جوهري. وجوب تحقيقه باختبار حالة الشاهد أو عن
	1	طريق المختص فنياً أو إطراحة بأدلة سائغة . إغفال ذلك رغم التعويل على
	1	شهادته في الإدانة . قصور .
4.4	141	(الطعن رقم ۱۱۳۳۳ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۲۲)
	1	
	1	١٥۔ على المحكمة تعقيق الدليل الذي رأت لزومه للفصل في الدعوى
	1	أو تضمين حكمها أسباب عدولها عن هذا التحقيق قعردها عن تحقيق دفاع
	l	قدرت جدينة تم سكنت عنه إيرادا ورداً. يعيب حكمها.
		مثال. لتسبيب معيب لحكم لم يشر كلية لتقرير الخبير المقدم في
	1	الدعوى ينبئ عن عدم مواجهة المحكمة لعناصر الدعوى.
1.44	101	(الطعن رقم ۱۳۱۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰)
		١٦_ دفاع الطاعن بأن العجز في حسابه يرجع إلى عدم انتظام العمل
		وقيام آخرين بالتحصيل معه وعدم خصم الهبالغ المنصرفة على صيانة
	1	الأجهزة. جوهرى، وجوب أن يمحصه الحكم ويقسطه حقه، إغفال ذلك.
	1	قصور وإخلال بحق الدفاع.
1.44	107	(الطعن رقم ١٣٦١٠ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٧/١٠)
	l	
	l	١٧ ـ قرار المحكمة تأجيل الدعوى لتقديم أصل الشيك في جريمة شيك
	l	بدون رصيد. مفاده : أهمية ذلك لتحقيق عناصرها. عدولها عنه دون بيان
		العلة . قصور وإخلال بحق الدفاع،
1.44	101	(الطَّعن رقم ٥٠٩٨ لسنة ٥٥٩ جلسة ١٩٩٧/١٠/٧)
		١٨. تعييز الشاهد. مناط الأخذ بشهادته. ولو كانت على سبيل
		الإستدلال. أساس ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		الطعن على شهادة الشاهد بأنه غير مميز لمرضه النفسي والعقلي.
		يرجب على المحكمة التحقق من قدرته على التعييز للاستيثاق من نعمله
	i	يرجب عنى المعتبع المعتمى من سربه عنى المعتبير معسيسان من مست
	ł	الأدلة في المواد الجنائية مؤداها؟
1.61	١	الانته في المواد الجنائية موداها: (الطعن رقم ۱۸۶ المنة ۲۷ق جلمة ۱۹۸۷/۱۰/۷)
,	'	(الطعان رفع ١٨٠٠ لسنة ١٠١٨ لجسنة ١١٠١/١١١١)
		١٩- المحاكمة هي وقت المنهم المناسب الذي كفل فيه القانون له الحق
		· ·
		في الإدلاء بأوجه دفاعه وألزم المحكمة النظر فيها وتحقيقها وتعلية أمرها.
		استمرار هذا الحق مادامت المرافعة في الدعوى دائرة لم يقفل بابها.
1177	14.	(الطعن رقم ۱۹۰۱۱ لسنة ٦٥ق جلسة ٢٠/١٠/٢٠)
		٢٠۔ حتمية الاستعانة بمحام لكل متهم بجناية حتى يكفل له دفاعاً
		حقيقياً لا شكلياً. أساس ذلك وعلته؟
		التفات المحكمة عن طلب أحد المحامين الموكلين تأجيل نظر الدعوى
		لحضور زميله دون أن يترافع في موضوع الدعوى ويغير تنبيهه إلى رفض
		طلبه . إخلال بحق الدفاع .
1177	14.	(الطعن رقم ۱۵۵۱ لسنة ٦٥ق جلسة ٢٠/١٠/١٠)
		٢١ـ دفاع الطاعن بشأن صرف المبالغ موضوع الدعوى لأريابها.
		جوهري. وجوب تحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما ينفيه.
		إغفال ذلك. اخلال بحق الدفاع وقصور.
1777	111	(الطعن رقم ۱۸۷۷۲ استة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۷)
1		٢٢ـ حق المحكمة في تعديل وصف النهمة. حده ؟
1		تعديل وصف التهمة من اختلاس واشتراك فيه إنى تسهيل استيلاء
		واشتراك فيه. وجوب تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه. مخالفة
ĺ	- 1	ذلك : إخلال بحق الدفاع. أساس ذلك؟
140.	٧٠.	(الطعن رقم ۱۲۰۳۵ اسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۳)

الصفحة	لقاعدة	1
	1	٢٣ نظر عدة قصايا للطاعن بجاسة واحدة . تقديمه شهادة مرضية
		بأحداها. انصراف دلالتها إلى كافة القضايا المتهم فيها والمنظورة بذات
	1	الجنسة .
		إيداء المدافع عن الطاعن عــذر تخلفــه عن الحــضــور يوجب على
		المحكمة أن تعنى بالرد عليه بالقبول أو الرفض. إغفال ذلك. إخلال بحق
	I	الدفاع.
1440	114	(الطعن رقم ۸۶۶۱ لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)
	l	
	1	٢٤. تقدير المحكمة جدية الطعن بالتزوير وإيقافها الدعوى وإحالتها
	1	للديابة العامة للتحقيق. يوجب عليها أن تتربص الفصل في الإدعاء بالتزوير
	1	نهائياً من المحكمة المختصة قبل المحنى في نظر الدعوى. أساس ذلك؟
	i	دفاع الطاعن بعدم إعلانه بالحضور أمام النيابة العامة لتحقيق الطعن
	l	بالتزوير. جوهرى. يوجب أن تعرض له المحكمة وتمحصه بلوغاً إلى غاية
	[	الأمر فيه. إغفال ذلك. قصور وإخلال بحق الدفاع.
1110	***	(الطعن رقم ١٥١٥ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٧)
		ما لا يوفيره:
		١- عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم في دفاعه الموضوعي والرد عليه.
		الممتنانها إلى الأدلة التي عولت عليها. المجادلة في ذلك أمام النقض. غير
01	V	جائزة. درد ترابع و درايو و درايو و درايو و درايو و درايو و درايو و درايو و درايو و درايو و درايو و درايو و درايو
774	TA.	(الطعن رقم ۲۸۲۰۸ لسنة ٦٤ق جلسة ۱۹۹۷/۱۸
•V7	A7	(والطعن رقم ۳۲۸۳ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۰/۱۰) (والطعن رقم ۱۴۷۸۰ لسنة ۳۱ق جلسة ۱۹۱۷/۰/۱۰)
717	44	(والطعن رقم ۱۲۷۸۰ استه ۲۰ فی جلسه ۱۹۹۷/۱۹۹۰) (والطعن رقم ۳۰۱۳۵ استهٔ ۹۰ق جلسهٔ ۱۹۹۷/۱۹۹۰)
175	1,1	(والطعن رقم ۲۰۱۵ استه ۲۰ی جلسه ۱۹۹۷/۱۹۹۷) (والطعن رقم ۱۸۳۲۷ استهٔ ۲۲ی جلسهٔ ۱۹۹۷/۱۹۹۷)
۸۸۰	177	
14	10.	(والطعن رقم ۱۳۰۸۱ اسنة ۳۰ق جلسة ۱۹۷/۹/۱۸)
1.40	177	(والطعن رقم ۱۹۰۳۱ اسنة ۳۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰)
11.4	110	(والطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١٢)
,,,,	110	(والطعن رقم ۱۸۵۵ نسنة ۱۹۵۰ جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)

		<u></u>
الصفحة	القاعدة	
	1	٢- النعى على المحكمة عدم إجرائها تعقيق لم يطلب منها ولم تر
	1	لزوماً له غير جائز.
٧4	17	(الطعن رقم ۲۸۲۰۹ لسنة ۶۴ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۲)
244	۸٦	(والطعن رقم ۱۴۷۸۰ لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۹۹۷)
٧٤٩	111	(والطعن رقم ٩١٦٦ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/٦)
A£Y	144	(والطعن رقم ۱۱۰۷۰ نسنة ۶۰ق جنسة ۱۹۹۷/۹/۲)
1147	177	(والطعن رقم ۱۹۲۲۱ نسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲۱)
		٣ـ عدم تقييد المحكمة بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل
		المسند إلى المتهم ـ أساس ذلك؟
		استبعاد قصد الاتجار في المخدر. باعتباره ظرفاً مشدداً. لايقتضى
		تنبيه الدفاع.
٧٩	11	(الطعن رقم ۲۸۲۰۹ لسنة ۲۴ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۲)
11.7	110	(والطعن رقم ۲۰۱۵ لسنة ۲۰ ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)
		٤- تقديم النيابة بجلسة المحاكمة مذكرة لرئيس النيابة مصدر الإذن
ĺ		بالتسجيل والصبط بأن التوقيع عليه صادرعنه في حصور الطاعن والمدافع
		عنه وطلب الأخير الفصل في الدعوى. النعى ببطلان الإجراءات. غير
1		مقبول .
17	11	(الطعن رقم ۱۷۱۱۸ لسنة ٦٤ق جلسة ١٩٩٧/١/١٥)
į		afu u a fu au c
į		<ul> <li>عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر</li> </ul>
4.		في تكرين عقيدتها .
· · ·	``	(الطعن رقم ۱۷۱۱۸ لسنة ١٤ق جلسة ١٩٩٧/١)
144	14	(والطعن رقم ۲۸۱ اسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۲۰)
I		and the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of t
ı	- 1	٦- التفات المحكمة عن دفاع الطاعن بتزوير إفادة البنك. غيرمنتج.
- 1	ı	مادام لا ينازع في عدم وجود رصيد له.

الصفحة	القاعدة	
		تقديم الشيك للصرف وإفادة البنك بعدم وجود رصيد. لا أثر لهما في
		شأن توافر أركان الجزيمة.
	1	إفادة البنك بعدم وجود رصيد. ماهيته؟
111	17	(الطعن رقم ٤٤٨٤ لسنة ٦٠ ي جلسة ١٩٩٧/١/١٦)
		٧. عدم إصرار الطاعن على تقديم أصل الشيك أسام المحكسة
	ļ	الاستئنافية . أثر ه ؟
	1	عدم تقديم أصل الشيك لا ينفى جريمة إصدار شيك دون رصيد. جواز
		الأخذ بالصورة الشمسية إذا اطمأنت إليها المحكمة.
111	17	(الطعن رقم ۱۹۹۶؛ نسنة ۳۰ ي جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۹
		٨ الدفاع الجوهري الذي تلتزم المحكمة بالالتفات إليه والرد عليه.
		شرطه ؟
		عدم جواز النعي على المحكمة قعودها عن إجراءات لم تطلب منها أو
		سكوتها عن الرد عليها .
144	14	(الطعن رقم ۲۸۱ء لسنة ۲۰ق جلسة ۲۰۱/۱/۲۰)
		٩- الدفع بنفي النهمة . موضوعي . استفادة الرد عليه من أدلة الثيرت
		التي أوردها الحكم.
		عدم جدوى تمسك الطاعن بمساهمة أخر في ارتكاب الجريمة. مادام
		ذلك لا يحول دون مساءلته عنها .
		عدم النزام المحكمة بتتبع المتهم في مناح دفاعه الموضوعية.
		الجدل الموضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر
		الدعوى واستنباط معتقدها منها . غير جائز أمام النقض .
144	14	(الطعن رقم ۲۸۱؛ لسنة ۲۰ق جلسة ۲۰/۱/۲۰)
		١٠ إثبات وقوع تزوير المحرر من الطاعن يلزم عنه أن يتوافر في
1		حقه ركن العلم بتزويره واستعماله.

الصفحة	القاعدة	
		تعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي. غير لازم.
		اطمئنان المحكمة إلى الأدلة التي عولت عليها. مفاده؟
184	٧٠	(الطعن رقم ۱۸۹ لسنة ۲۰ق جلسة ۲۳/۱/۲۳)
		<ol> <li>الطلب الذي تلزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه. ماهيته؟</li> </ol>
		النعى على المحكمة قعودها عن سماع الطبيب الكشاف. غير جائز.
		مادام لم ينمسك به في طلباته الختامية .
101	**	(الطعن رقم ٣٠١٣٨ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢)
		١٢ ـ الطعن بالتزوير من وسائل الدفاع. تقديره . موضوعي .
		النعى على الحكم بالقصور لالتفاته عن الرد على الدفع بعدم صدور
		محصر الضبط ممن نسب إليه تحريره وتوقيعه منه. غير مقبول. مادام لم
		يتساند في قضائه بالإدانة إلى ماجاء بمحضر الصبط.
171	٧£	(الطعن رقم ۸۹۰ نسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٢/١٢)
		١٣- لمأمور الصبط القضائي الاستعانة بالغير في إجراء القبض
		والتفتيش . شرط ذلك ؟
		أمر الندب الصادر من المندوب الأصيل لغيره من مأموري الضبط
		القضائي. لا يشترط أن يكون صادراً بالكتابة. علة ذلك؟
		النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تعقيق لم يطلب منها ولم تر
		هي حاجة لإجرائه غير مقبول.
171	71	(الطمن رقم ۸۹۰ نسبة ۲۵ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۲)
		١٤. طلب سماع شهود نفي . دفاع موضوعي . وجوب أن يكون الفصل -
		فيه لازماً للفصل في موضوع الدعوى وإلا كانت المحكمة في حل من
		الاستجابة إليه أو الرد عليه في حكمها.
777	77	(الطعن رقم ۲۱۴۰۸ نسنة ٥٥ق جلسة ٢١٩٧/٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٥ـ تقدير آراء الخبراء ، موضوعي .
	1	عدم التزام المحكمة بندب خبير آخر أو إعادة المأمورية لذات الخبير أو
	1	الرد على الطعون الموجهة إليه. مادامت لم تجد فيها ما يستحق الالتفات
	[	إليه.
	İ	الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة. غيرجائز أمام النقض.
474	PA.	(الطعن رقم ٣٢٨٣ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٣/٣)
	1	(33 )
	l	١٦- النفات الحكم عن الصلح الذي تم بين عائلتي المجنى عليمه
	l	والمتهم. لايعيبه عدم التزام المحكمة إيراد أسباب ذلك.
**1	11	(الطعن رقم ٦٦٢ه نسنة ٩٥ق جلسة ١٩٩٧/٣/٦)
		١٧۔ حق المحكمة الإعراض عن أوجه دفاع المتهم. متى كانت
	ĺ	الواقعة قد وضعت لديها أو كان الأمر المطلوب تعقيقه غير منتج في
	i	الدعوى.
		طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة. المقصود
		به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة. دفاع موضوعي. لا
		تلتزم المحكمة بإجابته.
44.	••	(الطعن رقم ٣٦٨١ لسنة ٢٥ق جلسة ٢٣/٣/٣١)
		١٨۔ عدم التزام المحكمة بإجابة طلب الدفاع والرد عليه. إلا إذا أصر
		عليه مقدمه.
		التفات المحكمة عن إجابة طلب الطاعن ضم حرز ملابس المجنى
		عليها المبدى أمام هيئة سابقة . لا يخل بحقه في الدفاع . طالما لم يتمسك به
- {	- 1	أمامها ـ
79.	**	(الطعن رقم ٣٦٨١ نسنة ٢٥ق جلسة ٢٣/٣/٣١)
- 1	- 1	
1	- 1	١٩. وجوب اصطحاب قاضي التحقيق في جميع الإجراءات كاتبا
i	ł	يوقع معه المصضر. المادة ٧٣ إجراءات . عدم توقيع الكاتب على كل

الصفحة	القاعدة	
	l	صفحة من محضر التحقيق. لا يبطله.
	l	دفاع الطاعن ببطلان محضر التحقيق لمدم توقيع الكاتب على كل
	1	صفحة منه. غير مقبول. مادام لم يدع مخالفة ما ورد به لحقيقة الواقع.
177	74	(الطعن رقم ٥٩٦ه لسنة ٥٦ق جلسة ١٩٩٧/٤/١٤)
	1	٢٠ ـ حق المحكمة الاستخناء عن سماع شهود الإثبات بقبول المتهم أو
	l	المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً . عدم حيلولة ذلك دون استعانتها
		بأقوالهم في التحقيقات. مادامت مطروحة على بساط البحث.
177	٧٠	(الطعن رقم ۲۱۱۶۸ لسنة ۲۴قي جلسة ۲۲/۱۹۹۷)
•٧٦	۸٦	(والطعن رقم ۱۲۷۸۰ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/٥/١٥)
	1	
	İ	٢١ـ الطلب الجازم الذي تلتزم المحكمة بإجابته، ماهيته؟
	į .	مثال لطلب غير جازم .
177	٧٠	(الطعن رقم ۲۱۱۱۸ لسنة ۲۴ق جلسة ۲۲/۱۹۹۷)
197	٧٢	(والطعن رقم ٥٨٥٨ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٥)
747	141	(والطعن رقم ۲۷۲ه لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۲۱)
101	111	(والطعن رقم ۱۱۰۷؛ لسنة ۱۵ ق جلسة ۲۹/۹/۲۹)
470	117	(والطعن رقم ٤٤٦٧ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢٩)
444	144	(والطعن رقم ۱۳۸۲ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲)
1771	144	(والطعن رقم ۱۸۸۲۳ نسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۲)
		٢٢ـ استعمال المحكمة حقها في حبس المتهم احتياطياً. لايحرل بين
		الدفاع وحقة في طلب التأجيل ولايعد إكراها للتنازل عن سماع الشهود.
		المادة ٣٨٠ إجراءات.
197	٧٧	(الطعن رقم ٥٨٥٨ لسنة ٢٥ق جلسة ٤/٥/١٩٩٧)
		٢٣ـ التفات المحكمة عن طلب المحامى الحاصر مع المتهم تأجيل نظر
		الدعوى مزة أخزى لعصور المحامي الأصيل. لا إخلال بحق الدفاع. مادام
- 1	- 1	أن الطلب لم يقصدبه سوى عرقلة السير في الدعوى وتحقق الدفاع عن

الصفحة	قاعدة	1
		الطاعن قانرناً.
<b>0</b> £1	۸۰	(الطعن رقم ۲۲۱۰ لسنة ۲۰ی جلسة ۱۹۹۷/۰/۱۱)
		٢٤. طلب سماع شهود اللغي. موضوعي. وجوب أن يكون ظاهر
	1	التطق بمومنوع الدعوى ولازما للفصل في ذات الموضوع. النفات المحكمة
	1	عن إجابته. مفاده ؟
071	۸۰	(الطعن رقم ۲۰۸۸۹ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۹۹۷)
	•	٢٥. تعييب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصلح أن يكون سبباً
	1	الطعن على المكم.
	1	النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر
		هي حاجة لإجرائه. غير جائز.
	1	هی کایپ تومیرات ، سیر بیشر، مثال.
271	٨٥	سان. (الطعن رقم ۲۰۸۹ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۹
١٢٣٤	1 7.7	(والطعن رقم ۱۸۸۱ اسنة ۲۰ ق جلسة ۱۹۷/۱۲/۷)
		روانطان رقم ۱۸۸۱ علت داری جست ۱۸۸۱
	}	٢٦ – وجه الطعن، وجوب أن يكون واصنحاً محدداً.
	}	النعي على الحكم عدم رده على أوجه الدفاع المبداه من الطاعن في
	i	مذكرته. دون الإفصاح عن ماهيتها. غير مقبول.
V11	11.	(الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٦٧ق جلسة ١٩٩٧/٧/١)
		٢٧ـ الطنن بالتزوير في ورقة مقدمة في الدعوى. خضوعه لتقدير
		محكمة الموصوع حق المحكمة ألا تحقق الطعن بنفسها وألا تحيله إلى النيابة
		وألا يوقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا قدرت عدم جدية الطعن.
		عدم طلب الطاعن من المحكمة تحقيق إدعائه بالتزوير وتقديم ما
		يظاهره أو يسانده في الأوراق . النعى عليه في هذا الشأن . غير مقبول .
V14	11.	(الطعن رقم ٥٦٣٥ نسنة ٦٧ق جلسة ١٩٩٧/٧/١)

الصفحة	القاعدة	
	l	٢٨ـ عدم التزام الحكم بالرد على دفاع يتصل بدليل لم يأخذ به.
	1	مثال.
V11	١١٠	(الطعن رقم ۸۹۳۵ لسنة ۲۷ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۱)
	1	٢٩ـ الرد على الدفع ببطلان إجراءات المراقبة والتسجيل واستجواب
	l	الطاعن أمام النيابة العامة. غير لازم. مادام أن المحكمة لم تعول في إدانة
		الطاعن على شئ مما أسفر عنه التصنت على المحادثات إوالمقابلات
	ì	الخاصة أوالنسجيلات وما قرره الطاعن عند استجواب النيابة العامة له
٧٩٠	177	(الطعن رقم ۱۰۸۳۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۲۱)
		۳۰ – تقدير آراء الخبر <b>اد</b> موضوعي.
		باطمئنان المحكمة إلى التقرير الطبى الشرعى وإطراحها التقرير الطبي
		الاستشاري من حقها. عدم التزامها من بعد بإجابة طلب استطلاع رأى
		كبير الأطباء الشرعيين مادامت الواقعة قد وضحت لديها.
۸۰۵	171	(الطعن رقم ۱۵۳۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۲۸)
		( ) / === ( ) == (
		٣١. حسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قصناؤه أن يورد الأدلة
		المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة
		الطاعدين. ولا عليه تعقبهما في كل جزئية من جزئيات دفاعهما.
AYO	142	(الطعن رقم ۱۰۹۲۷ لسنة ۶۰ی جلسة ۱۹۹۷/۷/۳۱)
1.01	100	(والطعن رقم ۱۳۸۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۸)
- 1		٣٢ـ النعي على المحكمة قعودها عن سماع شاهدى الإثبات وصنم دفتر
1		الأحوال وإجراء معاينة لمكان الصبط. غير مقبول. ولوكان قد طلب ذلك
		في جلسات سابقة. أساس ذلك؟
		في جنست سبحة السمان منسة . للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الإثبات بقبرل المتهم أو المدافع
		عنه ذلك صراحة أو ضمناً الطلب الذي تلازم محكمة الموضوع بإجابته أو
		عه دنت صراحه او صمعا العلب الذي نظرم محمه الموضوع برجابته او الرد عليه ، ماهيته ؟
i	ı	الرد عليه . ماهينه :

الصفحة	القاعدة	
	l	طلب المعاينة الذي يتجه إلى نفي الفعل أو إثبات استحالة حصوله
	1	والمقصود به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة. دفاع
		موضوعي. عدم النزام المحكمة بإجابته.
۸۲۰	141	(الطعن رقم ۱۰۹۱۷ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۳۱)
	l	٣٣. الدفاع المتعلق بحكم آخر غير الحكم المطعون فيه. أثره: عدم
	•	۱۰ است ع استهن بحدم احر عیر الحدم المطعول دید. الرو. عدم فبرله.
	l	موره. مذال.
۸۷۳	177	سان. (الطعن رقم ۱۹۱۸ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)
		٣٤. الدفع بعدم وجود الطاعن بمحل الحادث. موضوعي. الرد عليه
		استقلالًا. غير لازم. استغادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها
		المحكمة .
۸۸۰	177	(الطعن رقم ۱۳۰۸۱ لسنة ٦٥ق جنسة ١٩٩٧/٩/١٨)
		٣٥- إيراد المكم مـــا أثاره الدفــاع من تناقض بين الدليلين القـــولى
		والفني. غير لازم. متى أورد في مدوناته الرد على هذا الدفاع.
		عدم التزام المحكمة بتنيع المنهم في مناحي دفاعه المختلفة. الرد
		عليها على استقلال. غير لازم استفادة الرد عليها من أدلة الثبوت التي
		أوردها الحكم.
۸۸۰	144	(الطعن رقم ١٣٠٨١ نسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٩/١٨)
		٣٦ اختيار المحقق لمكان التحقيق. متروك لتقديره حرصاً على
		صالح التحقيق وسرعة إنجازه. شرط ذلك؟
		خشية المتهم من سلطان وظيفة رجال الشرطة. لاتعد إكراها مبطلاً
		للاعتراف.
4.7	179	(الطعن رقم ۲۷۱۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۲۴)
		٣٧. الشفات الحكم عن الردعلي الدفاع القانوني ظاهر البطلان.
į		
		لايمييه.

7.7.9		دفساع
الصفحة	لقاعدة	
	1	٤٣ـ متى تعد الجريمة مستحيلة ؟
		التفات للحكم عن الدفاع القانوني ظاهر البطلان. لايعييه.
	1	مثال .
1.01	104	(الطعن رقم ۱۳۸۰۰ نسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۸)
	1	
	1	٤٤ـ ابداء دفاع مجرد من الدليل. حق المحكمة ألاتصدقه.
		عدم التزام المحكمة بمنح المتهم أجلا لتقديم دفاعه. شرط ذلك؟
1.44	1"	(الطعن رقم ۲۱۳۶ لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱۲)
		٥٠ـ المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه
	l	ذلك. صراحة أو ضعناً. المادة ٢٨٩ إجراءات.
	1	النعى على المحكمة قعودها عن سماع شاهد الإثبات. غير جائز.
	1	مادامت أقراله طرحت على بساط البحث وتنازل المدافع عن الطاعنة ـ دون
		اعتراض منها ـ عن سماعه .
1175	179	(الطعن رقم ۱۹۸۴۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۰/۱۰/۱۹
	Ì	٤٦ـ تصرف الجاني في المال المسلم إليه على الأمانة بغية اصاعته
		على ربه بتغيير الحيازة الناقصة إلى ملكيته كاملة مع بقاء المال الذي تسلمه
	1	تحت يده . يوفر القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة.
	1	النعى على المحكمة إغفالها الرد على دفاع لم يثر أمامها . غير
		مقبول.
		تمسك الطاعن بحقه في حبس السيارة موضوع تهمة التبديد. غير
		مقبول. مادام أن الحكم قد أثبت في حقه توافر القصد الجنائي لتلك الجريمة.
1180	'''	(الطعن رقم ١٤٩٠ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/١٠/٢١)
		T
		٧٤. لا تقريب على المحكمة التفاتها عن الرد على الدفع بعدم جدية
		التحريات. مادام الطاعن لم يبين أساس هذا الدفع ومقصده ومرماه منه.
1157	,,,	الدفع ببطلان إذن التفتيش. وجوب إبدائه في عبارة صريحة.
		(الطعن رقم ۱۹۲۷ لسنة ۱۵ق جلسة ۲۱/۲۱)

الصفحة	القاعدة	
		٤٨. قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦.
		خول المحاكم الحسكرية الاختصاص بنوع معين من الجرائم ومحاكمة فئة
		خاصة من المتهمين. إلا أنه لم يؤثرها في غير نطاق الأحداث الخاضعين
		لاحكامه بهذه المحاكمة وذلك الاختصاص أو يعظرهما على المحاكم
		العادية .
		الاختصاص يكون مشتركاً بين المحاكم العادية والمحاكم العسكرية ولا
		يمنع نظر أيهما فيها من نظر الأخرى. إلا أن تعول دون ذلك قوة الأمر
		المفعنى.
		عدم النزام الحكم بالرد على الدفاع القانوني ظاهر البطلان.
1117	174	(الطعن رقم ٣٠٩٠٩ لسنة ٥٩ق جلسة ١١/٤/١١/)
		٩٤ـ دفع الطاعن ببطلان اعترافه بالتحقيقات لكونه وليد إكراه معنوي
		تعلل في حبسه انفرادياً بالسجن ، اعتباره غير جدى. باعترافه بالجريمة
		أمام المحكمة . أثر ذلك ؟
		المحبوسون احتياطياً. إقامتهم في أماكن منفصلة عن غيرهم من
		المسجونين . أساس ذلك ؟
		حبس الطاعن انفرادياً بالسجن ـ بفرض وقوعه ـ لا يمثل إكراهاً معوياً
		مبطلاً لاعترافه . مادام لا يدعى وجود محبوسين احتياطياً غيره في السجن
		وقت حيسه.
		للمحكمة الالتفات عن الدفاع القانوني ظاهر البطلان.
1772	144	(الطعن رقم ۱۸۸۲۳ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۲)
		٥٠ ـ للمحكمة أن تستمد اقتناعها من أي دليل تطمئن إليه.
		تأخر المجنى عليها في الإبلاغ. لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالها
		متى اطمأنت إليها وكانت على بيئة من الظروف التى أحاطت بها. أساس 
		<b>: 此</b> ?
		عدم النزام المحكمة بالرد على الدفاع الموضوعي. استفادة الرد من
		أدلة الثبوت التي أوردها الحكم. إثارة ذلك أمام اللقض. غير جائز.
18.4	117	(الطعن رقم ۱۹۲۱ لسنة ١٥ق جلسة ١٩٧/١١/٢٣)
	•	

الصفحة	القاعدة	
		٥١ النمى على المحكمة عدم إجابتها الطاعن إلى طلبه ضم حرز
		المضبوطات لتحديد نوع اللعبة التي كان يزاولها المحكوم عليهما الآخران
		غير مقبول. مادامت انتهت في تدليل سائغ إلى أنها لعبة والشيش بيش،
	1	المحظور لعبها في المحال العامة .
141.	7.4	(الطعن رقم ١٠٣٣٦ لسنة ٥٩ي جلسة ١٢/٣٢/١٢)
		٥٢ الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش. موضوعي.
		كفاية اطمئنان المحكمة إلى وقوع الصبط والتفتيش بناء على الإذن ردأ
		عليه. النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها. غير
	1	مقبول .
1441	۲۱۰	(الطعن رقم ۱۲۵۳۹ نسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٨)
		٥٣. النعى على المحكمة التفائها الرد على دفاع غير واضح مرماه.
1273		غير مقبول.
1777	<b>,</b> , , ,	(الطعن رقم ۱۲۰۳۹ لسنة ۲۰ق جنسة ۱۹۹۷/۱۲/۸)
		26. وجوب أن تكون إجزاءات المحاكمة في الجنايات في مواجهة
		المتهم ومحاميه مادام قد مثل أمام المحكمة.
		استعلام المحكمة من الجدول عن جناية مقيدة صد الطاعن بعد
		مرافعة الدفاع وقبل قفل باب المرافعة والنطق بالحكم. مفاده : اتخاذ هذا
		الإجراء في حضور الطاعن ومحاميه.
1773	۲۱۰	(الطعن رقم ١٢٥٣٩ لسنة ٦٥ تي جلسة ١٩٩٧/١٢/٨)
		٥٥. الدفاع الموضوعي لا يستوجب رداً صريحاً. استفادة الرد من
		القصاء بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردها الحكم.
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز أمام النقض.
11.7	110	(الطعن رقم ۲۲۱۸ اسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٣)
1	1	

الصفحة	القاعدة	
		٥٦ـ جريمة التزوير في محرر رسمي. مناط تعققها؟
		انتحال المتهم صفة كاهن في الكليسة وتحريره عقد زواج بطريق
		الاصطناع واشتراك الطاعنة معه بالاتفاق والمساعدة نتوافر به جريمة
		التزوير في محرر رسمي. ولو لم يتم توثيقه.
	ĺ	التفات الحكم عن الدفاع ظاهر البطلان. لايعييه.
1174	771	(الطعن رقم ٢٣٦٩١ لسنة ٥٦ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٣)
		٧٥. النعي على المحكمة قيامها بفض الحرزين دون بيان فحواهما.
		غير مقبول. مادامت أنها اثبتت اطلاع الدفاع عليهما وترافع بعد ذلك في
		الدعوى.
1179	771	(الطعن رقم ۲۳۲۹۱ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۲۳)
		٥٠ـ ندب المحكمة محامياً للدفاع عن العنهم وحضوره جلسات
		المحاكمة من بدايتها وعدم طلبه التأجيل لتوكيل محام أو تحضير دفاعه. لا إخلال بحق الدفاع.
1111	***	بحدل بحق النفاع. (الطعن رقم ۲۳۱۹۲ لسنة ۲۰ق جلسة ۲۹۷/۱۲/۲۲)
,.,,	,,,,	(الطعن رقم ۱۱۱۱ نسبه ۱۰۰ في جسه ۱۱۱۲ (۱۱۱۲)
		٩ ٥ـ استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . أمرموكول إلى
		تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليد مهنته.
		النعى على الحكم بقالة أن المحامى المنتدب لم يوفق في الدفاع عن
		المتهم . غير مقبول .
1171	440	(الطعن رقم ۲۳۱۹۱ لسنة ٦٥ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۲٤)
		راجع أيضاً :
		إجراءات وإجراءات المحاكمة،
		(القاعدة رقم ۲ بالصحيفة رقم ۱۹)
		ودفوع الدفع بيطلان الاعتراف،
		(القاعدة رقم ۱۸۷ بالصحيفة رقم ۱۲۳٤)
		ودفوع والدفع بتلفيق المتهمة

الصفحة	القاعدة	
	Ì	(القاعدة رقم ۱۷۷ بالصحيفة رقم ۱۱۷۹)
	1	ودفوع الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش،
	1	القاعدتان رقما ١١٥، ١٤٩ بالصحيفتين رقمي ٧٥٧، ٩٩٥.)
	1	ودفوع الدفع بنفى المتهمة،
		(القاعدة رقم ۲۲۰ بالصحيفة رقم ۱۶٤۸)
		دفـــوع
	l	الدفع ببطلان إذن التفتيش :
		١. وجوب أن يكون إذن التفتيش موقعاً عليه ممن أصدره. عدم رسم
	l	القانون شكلاً خاصاً لهذا التوقيع . مادام موقعاً عليه فعلاً ممن أصدره .
	1	كون إذن التفتيش ممهور بتوقيع غير مقروء. غير مفصح عن شخص
	1	مصدره . لا يخالف القانون.
171	71	(الطعن رقم ۸۹۰ لسنة ۶۰ی جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۲)
		٢ـ العبرة في اختصاص من يملك إصدار إذن التغتيش بحقيقة الواقع
:		وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة.
		ذكر الاختصاص المكانى مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن
		بالتفتيش. غير لازم. متى أوضحت المحكمة أن من أعطى الإذن كان
		مختصاً بإصداره .
		صفة مصدر الأذن . ليست من البيانات الجوهرية لصحة الإذن
		بالتفتي <i>ش</i> .
		مثال لتسبيب سائغ للرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش في جريمة
		إحراز مخدر.
171	71	(الطعن رقم ۸۹۰ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٢/١٢)
		٣. تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش. موضوعي.
		الدفع ببطلان إذن التغتيش. جوهري، وجوب تعرض الحكم له. مادام

الصفحة	القاعدة	
		قد استند إلى الدليل المستمد من التفنيش. إغفال ذلك. قصور.
1.4	٥٩	(الطعن رقم ۲۱۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۳۱)
		٤- جريمة مقاومة موظفين عموميين المنصوص عليها في الفقرة
		الأولى من المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لمسنة ١٩٦٠ . ما يكفى لقيامها؟
		عدم استلزام قيام الجريمة سالغة الذكر أن يكون الإذن الذى باشر
		مأمور الصبط القصائى عمله بناء عليه مستكملاً الشروط الموصوعية
		والشكلية. علة ذلك؟
000	۸۳	(الطعن رقم ۱۴۵۲ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۱)
		٥- إذن التغنيش . إجراء من إجراءات التحقيق . متى يصح إصداره ؟
		تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش. موضوعي.
		الدفع ببطلان إنن التفتيش لعدم جدية التحريات. جرهري. على
	1	المحكمة أن تعرض له إيراداً ورداً. رفضه استناداً إلى ضبط جسم الجريمة
	j	في حيازة الطاعن. قصور وفساد في الاستدلال. أساس ذلك؟
777	111	(الطعن رقم ۱۰۵۷۲ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/١٣)
		٦- لا صفة للطاعن في الدفع ببطلان تفتيش مسكن غير مملوك له أر
	}	له حيازة فيه.
1.4.	175	(الطعن رقم ۸۸۳۸ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١٣)
		(1,1,1,1,1,1,1,1,1,1,1,1,1,1,1,1,1,1,1,
		٧- لا تفريب على المحكمة النفاتها عن الرد على الدفع بعدم جدية
		التحريات. مادام الطاعن لم يبين أساس هذا الدفع ومقصده ومرماه فيه.
	l	الدفع ببطلان إذن التفتيش. وجوب إبدائه في عبارة صريحة.
1144	177	(الطعن رقم ١٦٢٣١ لسنة ٢٥ق جلسة ١٩٩٧/١٠/٢١)
		راجع أيضاً :
	1	تفتيش اإذن التفتيش. إصداره،
		(القاعدتان رقما ۲۱۰ ، ۲۱۰ بالصحيفتين رقمي ۱٤٠٢ ، ۱۳۷۲)
	-	•

نسوع ۳۵

الصفحة	القاعدة	
	1	وتفتيش «إذن التفتيش. تنفيذه،
	1	(القاعدة رقم ١٦٩ بالصحيفة رقم ١١٢٣)
	1	
		الدفع ببطلان الاستجواب :
		عدم تعويل الحكم على الدليل المستمد من استجواب أو أعتراف
		الطاعن. ينحسر معه الالتزام بالرد على الدفع ببطلانها.
1127	174	(الطعن رقم ٥٨٥٨ لسنة ٦٥ق جلسة ٤/٥/١٩٩٧)
		الدفع ببطلان الاعتراف :
		١- الاعتراف في المسائل الجنائية، تقدير صحته وقيمته في الإثبات.
		موضوعي.
		تقدير محكمة الموضوع عدم صحة ما ادعاه المتهم من أن اعترافه
		كان وليد إكراه. لا معقب عليها. مادام سائغاً.
		مثال لتسبيب سائغ في الرد على دفع ببطلان الاعتراف لصدوره
		نحت تأثير إكراه .
44.	٤٦	(الطعن رقم ۲٤٨٥٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٩٧/٣/١٠)
770	٤٧	(والطعن رقم ۷۲۵۷ لسنة ۲۱ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۱)
۲۷۰	۸٦	(والطعن رقم ۱۶۷۸ نسنة ۲۳ق جلسة ۱۵/۵/۱۹۹۷)
1117	177	(والطعن رقم ۱۹۲۳۱ لسنة ۱۵ جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲۱)
		for the state of the state of the
		٢- الدفع بأن اعتراف الطاعن صدر عن إكراه وقع عليه أو وعد أو
		إغراء. موضوعي، لايجوز إثارته لأول مرة أمام النقض. علة ذلك؟
121	```	(الطعن رقم ۳۷۰۸ لسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۲۰)
		٣- الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره وليد إرادة منعدمة غير واعية
- 1		وتحت تأثير المخدر. جوهرى. وجوب تحقيقه من المختص فذياً ولو سكت
}	}	الدفاع عن طلب ذلك. اكتفاء الحكم بالرد على هذا الدفع بما لا يواجهه
	ı	ويلحسم به أمره ودون تحقيقه عن طريق المختص فنياً. قصور وإخلال
ı		

-		<del></del>
الصفحة	القاعدة	
		بحق الدفاع.
747	171	(الطعن رقم ٩٣٦٧ لسنة ١٥ تي جلسة ١٩٩٧/٧/٢١)
	l	(****)
		٤. عدم تعويل الحكم على الدليل المستمد من القبض والاعتراف.
	}	ينحسر معه الالتزام بالرد على الدفع ببطلانهما.
1174	177	(الطعن رقم ٢٦١٧ لسنة ٢٥ق جلسة ١٩٩٧/١١/٣)
1771	144	(والطعن رقم ۱۸۸۲۳ نسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۲)
		, , , , ,
		٥ دفع الطاعن ببطلان اعترافه بالتحقيقات لكونه وليد إكراء محنوى
		تمثل في حبسه انفرادياً بالسجن. اعتباره غير جدى باعترافه بالجريمة أمام
		المحكمة . أثر ذلك؟
İ		المحبوسون احتياطياً. إقامتهم في أماكن منفصلة عن غيرهم من
		المسجونين. أساس ذلك؟
		حبس الطاعن انفرادياً بالسجن ـ بفرض وقوعه ـ لا يمثل إكراهاً معنوياً
		مبطلاً لاعترافه. مادام لا يدعى وجود محبوسين احتياطياً غيره في السجن
		وقت حبسه.
		للمحكمة الالتفات عن الدفاع القانوني ظاهر البطلان.
1772	144	(الطعن رقم ۱۸۸۲۳ لسنة ٥٠ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٢)
1		
- 1		٦. لمحكمة الموضوع تقدير صحه الاعتراف وقيمته في الإثبات.
- 1		تقدير صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه أو غيره من المتهمين كان
		نتيجة إكراه . موضوعي . مادام ساتغاً .
ı	- 1	النعي على الحكم بالقصور في الرد على الدفع ببطلان الاعتراف.
}	1	غير مقبول. مادامت المحكمة لم تعول في إدانة الطاعن على الإقرار المعزو
1	- 1	إليه.
l	ı	مثال لتسبيب سائم للرد على الدفع ببطلان الاعتراف لكرنه وليد
1	1	اکراه.
1474	770	(الطعن رقم ۲۳۱۹۱ لسنة ۲۵ جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۲۶)
1	•	( , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,

117		٠ـــرع
الصفحة	القاعدة	
		راجع أيصاً:
	}	دفوع الدفع ببطلان الاستجواب،
	l	(القاعدة رقّم ٧٧ بالصحيفة رقم ٤٩٣)
		الدفع بيطلان القيض :
	l	١- لمأسور الضبط القضائي الاستعانة بالغير في إجراء القبض
		والتغنيش. شرط ذلك؟
	l	أمر الندب الصادر من العندوب الأصيل لغيره من مأموري الصبط
	1	القصائي. لا يشترط أن يكرن صادراً بالكتابة. علة ذلك؟
		اللعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر
		هي حاجة لإجرائه. غير مقبول.
171	Yź	(الطعن رقم ۸۹۰ لسنة ۱۵ ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۲)
		٢- الدفع ببطلان القبض. من الدفوع القانونية المختاطة بالواقع. عدم
1	1	جواز إثاريه لأول مرة أسام النقض. سالم نكن مدونات الحكم تحمل
į	l	مقوماته .
770	٤٧	(الطعن رقم ۷۲۰۷ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/٣/١١)
1	1	
	ı	٣ـ النعى على العكم قصوره في الرد على الدفع ببطلان القبض. غير
- 1	- 1	مجد. مادام لم يتساند في الإدانة إلى دليل مستمد منه.
۸۸۹	177	(الطعن رقم ۱۳۰۸۱ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)
į		راجع أيصناً :
1	1	دفوع والدفع ببطلان الاعتراف،
1	,	(القاعدة رقم ۱۷۷ بالصيحفة رقم ۱۱۷۹)
1	1	الدفع بيطلان صحيفة الادعاء المباشر :
- 1	- 1	اقتصار المدعى بالحقوق المدنية في صحيفة دعواه المباشرة على
)	1	طلب قرش واحد كتعويض مؤقت. عدم وجوب توقيعها من محام. الدفع

الصفحة	القاعدة	
		ببطلانها. غير مقبول.
۸۷۳	144	(الطعن رقم ۱۵۱۰۸ نسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)
		الدفع بتلفيق التهمة :
		١. الدفع بتلفيق التهمة. موضوعي. لا يستوجب رداً استفادة الرد عليه
		صمناً من أدلة الثيوت التي أوردها الحكم.
97	11	(الطعن رقم ۱۷۱۱۸ لسنة ٦٤ق جلسة ١٥/ ١٩٩٧/١)
741	77	(والطعن رقم ۲۱۴۰۸ لسنة ۹مق جلسة ۲۸۲/۲/۲)
198	٧٧	(والطعن رقم ٥٨٥٨ لسنة ٦٥ق جلسة ٤/٥/١٩٩٧)
1174	177	(والطعن رقم ۲۳۱۷ لسنة ۲۰ ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۳)
		٢ـ الدفع بتلفيق التهمة. موضوعي. لا يستلزم رداً خاصاً اكتفاء بما
		تورده المحكمة من أدلة الاثبات التي تطمئن إليها.
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. لا يجوز إثارته أمام النقض.
AYO	147	(الطعن رقم ١٠٩٦٧ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/٣١)
		الدفع بشيوع التهمة :
		الدفع بشيوع التهمة. موضوعي. لا يستلزم رداً خاصاً. استفادة الرد
		عليه من أدلة الثبوت التي تطمئن إليها المحكمة.
170	14.	(الطعن رقم ١٣٤٥١ لسنة ٦٥ق جلسة ٢٥/٩/٧)
1177	174	(والطعن رقم ۱۹۸۴۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۱/۱۰/۱۹
1831	4.4	(والطعن رقم ۲۲۱۲۲ نسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱)
		الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتقتيش :
		الدفع بصدور الإذن بالصبط والتفتيش بعد الصبط. موضوعي. كفاية
		اطمئنان المحكمة إلى وقوع الصبط بناءً على الإذن ردأ عليه.
۲۷۰	۸٦	(الطعن رقم ۱۴۷۸۰ لسنة ٦٦ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۹۹۷)
A14	140	(والطعن رقم ۱۰۸۷۱ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/٣١)

الصفحة	أعدة	
144	٠٠٠ ا	(والطعن رقم ۹۸۸٦ نسنة ٦٥ق جنسة ١٩٩٧/١٢/٢)
1871	٧٠.	(والطعن رقم ۲۲۱۲۲ لسنة ۲۰ق جلسة ۲۲۱/۱۹۹۷)
1779	4.	(والطعن رقم ۲۱۲۳۹ نسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۷)
	1	
	1	٢- الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الصبط والتفتيش. موضوعي. كفاية
	1	الحملنان المحكمة إلى وقوعهما بناءً على الإذن رداً عليه.
	1	مثال لتسبيب سائغ للرد على الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الصبط
	1	والتفنيش.
717	17	(الطعن رقم ٣٠١٦٥ لسنة ٥٥ق جلسة ٢٠/٥/٢٠)
Y#Y	110	(والطعن رقم ۹۲۱۴ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۱)
	l	ĺ
	1	٣- الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش. دفاع موضوعي. كفاية
	ļ	الهمئنان المحكمة إلى وقوع الصبط بناء على الإذن. رباً عليه.
	l	الجدل الموصوعي في تقدير الدليل. غير جائز أمام النقض.
<b>11</b>	144	(الطعن رقم ۱۱۰۷۰ لسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۲)
	1	
	l	<ul> <li>1- الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الصبط. موضوعى. كفاية اطمئنان</li> </ul>
	l	المحكمة إلى وقوع إجراءات التسجيل والضبط والتفتيش بناء على الإذن ردأ
		عليه.
110	121	(الطعن رقم ۱۳۸۵۳ نسنة ۱۰ جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲)
	ĺ	٥. الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الصبط والتفتيش، موضوعي، كفاية
		الهمئنان المحكمة إلى وقوع الصبط والتفتيش بناء على الإذن. رداً عليه.
		النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها. غير
1873	٧,,	مقبول.
	,,,	(الطعن رقم ۱۲۵۳۹ لسنة ۵۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۸)
	1	

الصفحة	القاعدة	
		1 months tu
		الدفع بعدم الاختصاص :
	1	عدم جواز الدفع بعدم الاختصاص المكانى لأول مرة أمام النقض.
		مالم تكن مدونات الحكم تظاهره . علة ذلك؟
111	17	(الطعن رقم ۱۹۹۶ نسنة ٦٠ق جنسة ١١/١١/١١)
		الدفع بعدم الدستورية :
		لمحكمة الموضوع تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية. لها مطلق
		التقدير في وقف نظر الدعوى المنظورة أمامها وتحديد ميعاد لرفع الدعوى
		بعدم الدستورية . أساس ذلك ?
071	٨٥	(الطعن رقم ۲۰۸۸۹ لسنة ۲۲ی جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۵)
		الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق القصل فيها:
		١ـ اكتفاء الحكم في الرد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق
		الفصل فيها بارتباط الدعوى المدفوع بسبق الفصل فيها بالدعوى المطروحة
		ارتباطاً لا يقبل التجزئة وأن الفصل في الأولى ءالأخف، لا يمنع من نظر
		الثانية الأشد، . دون بيان الوصف القانوني للجريمة الأولى ومدى توافر
		شروط الارتباط طبقاً للمادة ٣٢ عقوبات. قصور.
1.1	۰۷	(الطعن رقم ۲۷۵ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/٣/٢٩)
		٢- الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها. جوهري.
		وجوب تعرض الحكم له إيراداً ورداً عليه. إغفال ذلك. قصور. لا يغير من
- 1		ذلك عدم إبداء دفاعه هذا أمام محكمة أول درجة. أساسه؟
011	۸۸	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/٥/١٨)
- 1	- 1	٣. الدفع بقرة الشئ المحكوم فيه في المسائل الجدائية . شرطه وأساسه ؟
]	- 1	صدور الحكم في مسألة غير فاصلة في موضوع الدعوى. لا يحوز
į	l	قوة الشئ المقضى فيه.
- 1	- 1	مثال لتسييب سائغ الردعلى الدفع بعدم جواز نظر الدعوى اسابقة
•	•	

		٠
الصفحة	القاعدة	
	l	الفصل فيها .
1710	182	(الطعن رقم ۱۰۲۲ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۹
	l	
	}	الدفع بعدم قبول الدعوى الجنانية لرفعها بغير الطريق الذي
		رسمه الدستور :
		نص المادة ٩٩ من الدستور. مفاده ؟
		إغفال الحكم المطعون فيه الرد على دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى
		لرفعها بغير الطريق الذي رسمه الدستور على الرغم من ثبوت أنه عضو
		بمجلس الشعب في تاريخ ارتكاب الجريمة والتي لم تكن في حالة تلبس وخلو
		الأوراق من صدور إذن من مجلس الشعب أو رئيسه بتحريك الدعوى
		الجنائية ضده. خطأ في القانون. يوجب تصحيحه والقضاء بعدم قبولها
		لرفعها بغير الطريق الذي رسمه الدستور . دون تحديد جلسة لنظر الموضوع.
		علة ذلك؟
101	17	(الطعن رقم ١٥٠٧٦ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/٢/١٢)
		الدفع بعدم قبول الدعويين الجنانية والمدنية لرفعهما
	1	بعد الميعاد :
	1	عدم جواز رفع الدعوى الجنائية في جريمتي السب والقذف. إلا بناءً
1	l	على شكوى المجنى عليه أووكيله الخاص خلال ثلاثة أشهر من يوم علمه
l	· .	بالجريمة ومرتكبها.
ĺ	ı	تقديم الشكرى خلال الأجل. ينفى القرينة بالتنازل عنها.
ı	- 1	الدفع بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لرفعهما بعد الميعاد لقيام
]	- 1	المدعى بالحقوق المدنية بتصحيح اسمه الوارد بصحيفة افتتاح الدعوى. غير
- 1	- 1	مقبول. مادام قد أعلن تلك الصحيفة في الميعاد المقرر قانوناً. أساس ذلك؟
1	}	مثال لتسبيب سائغ للرد على الدفع بعدم قبول الدعويين الجنائية
1	1	والمدنية لرفعهما بعد الميعاد.
717	٥٤	(الطعن رقم ۱۲۵۲۲ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۰)
- 1	1	

الصفحة	القاعدة	
		الدفع بعدم قيول الدعوى الجنانية لسيق صدور أمر
		يألا وجه :
		الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية أو بعدم جواز نظرها لسبق صدور
		أمر بألا وجه من النيابة العامة. من النظام العام. إرتأته لأول مرة أمام
	1	محكمة النقض. جائز. شرط ذلك وعلته؟
		مثال
۸٦ø	۱۳۱	(الطعن رقم ۲۹۷۶۹ لسنة ۵۹ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)
		الدفع بنقى التهمة :
	l	الدفع بنفي التهمة . موضوعي . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت
		التي أوردها الحكم.
		عدم جدوى تمسك الطاعن بمساهمة آخر في ارتكاب الجريمة. مادام
		ذلك لايحول دون مساءلته عنها .
		عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم في مناحي دفاعه الموضوعية .
		الجدل الموضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر
		الدعوى واستنباط معتقدها. غيرجائز أمام النقض.
144	14	(الطعن رقم ٤٣٨١ لسنة ٣٠ق جلسة ١٩٩٧/١/٢٠)
717	44	(والطعن رقم ٣٠١٦٥ لسنة ٥٩ي جلسة ٢٠/٥/١٠)
1117	177	(والطعن رقم ۱۹۲۳۱ نسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٠/٢١)
1111	44.	(والطعن رقم ١٦٠١٥ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٧)
		الدفع بوقف الدعوى تعليقاً
		دفع الطاعن ـ المعاد إجراءات محاكمته في جناية ـ بوجوب وقف
- 1		الدعوى تعليقاً لحين الفصل في الطعن بالنقض المقام من المحكوم عليه
1		الآخر. ظاهر البطلان. الثفات العكم عن التعرض له إيراداً ورداً. لا يعييه.
	l	علة ذلك؟
110	111	(الطعن رقم ۱۳۸۵ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲)
}		

الصفحة	القاعدة	
		(≥)
		ذخائر
		<ul> <li>١- انتهاء الحكم إلى ثبوت تهمة إحراز الذخيرة في حق الطاعن استنتاجاً من أن إصابات المجنى عليه ننجت من مقذوفين ناريين أطلقهما الطاعن من مسدسه. استنتاج لازم في منطق العقل.</li> </ul>
		إغفال الحكم التحدث عن الذخيرة المصنبوطة وما جاء بشأنها بتقرير الفحص. لا يعيبه. أساس ذلك؟
<b>0</b> 77	٧٦	(الطعن رقم ۸۷۷ه لسنة ۲۰ق جلسة ۱۱/۰/۱۱)
		٢- إثيات الحكم المطعون فيه فى حق الطاعن اقترافه جريمتى الشروع فى القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وإحراز سلاح نارى مششخن ونخيرته . وجوب تطبيق حكم المادة ٢٦ عقوبات للارتباط. الدص فى منطوقه على عقوبة الغرامة فى جريمة إحراز الذخيرة . خطأ فى القانون . وجرب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغائها، اكتفاء بعقوبة الجريمة الأشد ولو لم يرد هذا الوجه بأسباب الطعن . أساس ذلك؟
٥٣٢	٧٩	(الطعن رقم ۸۷۷ه نسنة ٦٥ق جلسة ١١/٥/١١)

الصفحة	القاعدة	
		﴿ ر ﴾
	ł	
		رابطة السببية ـ رد ـ رشوة ـ رقابة إدارية
		رابطة السببية
		١ – علاقة السببية في المواد الجنانية . ماهيتها ؟
		تقدير قيام علاقة السببية. موضوعي.
		المتهم في جريمة الصرب، مسئول عن جميع النتائج المحتمل
		حصولها من الإصابة ولو كانت عن طريق غيرمباشر كالتراخي في العلاج
		و الإهمال فيه، ما لم يثبت أنه كان متعمداً لتجسيم المسئولية.
101	44	(الطعن رقم ۳۰۱۳۸ لسنة ۹۰ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۲)
		٢ – صحة الحكم بالإدانة في جريمة القتل الخطأ. رهن ببيان وقائع
ĺ		الحادث وكيفية حدوثه وكنه الخطأ المنسوب للمتهم وموقف المجنى عليه
		وقت حدوثه.
ı		رابطة السببية ركن في جريمة القتل الخطأ. ما يتطلب لتوافرها؟
		حَطأ المجنى عليه . متى يقطع رابطة السببية؟
		مثال لتسبيب معيب لحكم بالإدانة في جريمة قتل خطأ.
747	70	(الطعن رقم ٦١١٩٢ لسنة ٥٩ق جلسة ٢٦/٣/٢٦)
		راجع أيضاً :
- 1		مسئولية جنائية
- 1		(القاعدة رقم ١٨٤ بالصحيفة رقم ١٢١٥)
		ونقض المصلحة في الطعن،
1		(القاعدة رقم ۲۲ بالصحيفة رقم ۱۰۱)
1		
	i	
•	•	

الصفحة	القاعدة	
		رد
	1	إصدار الحكم قبل إحاطة أعضاء الهيئة التي أصدرته علماً بحصول
		التقرير بطلب ردهم. لايعيبه. علة ذلك؟
		مثال.
£٣7	71	(الطعن رقم ۲۲۷۰۹ لسنة ۵۹ق جلسة ۱۹۹۷/٤/۸)
		رشـوة
		١ – جريمة الرشوة . يكفى لتحققها أن تكون الأعمال المطلوب آداؤها
		داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة. كفاية أن يكون للموظف نصيب من
		الأعمال المطلوب أداؤها يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة.
		تصفق جريمة الرشوة في حق الموظف ولو خرج العمل عن دائرة
		وظيفته . شرطه . أن يعتقد الموظف أو يزعم كذباً أنه من أعمال وظيفته .
94	11	(الطعن رقم ۱۷۱۱۸ لسنة ۱۴ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۹
		٢ – القصد الجنائي في جريمة الرشوة. مناط تحققه؟
		استنتاج هذا القصد من الظروف والملابسات التي صاحبت العمل أو
		الامتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة .
		مثال لتسبيب سائغ في استظهار القصد الجنائي في جريمة رشوة.
17	11	(الطعن رقم ۱۷۱۱۸ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٩٧/١/١٥)
£VY	٧٠	(والطعن رقم ٢١١٤٨ لسنة ١٤ق – جلسة ٢٢/٤/٢١)
711	47	(والطعن رقم ٣٧٠٨ لسنة ٦٥ق - جلسة ٢٥/٥/١٥)
		٣- جريمة عرض الرشوة . لايؤثر في قيامها . وقوعها نتيجة تدبير
1		لصبطها. كون المجلى عليه جاداً في قبولها. غير لازم.
17	11	(الطعن رقم ۱۷۱۱۸ لسنة ١٤ق جلسة ١٩٩٧/١/١٥)
1		, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,

الصفحة	القاعدة	
	-	
	l	٤ – الزعم بالاختصاص توافره بمجرد إبداء الموظف استعداده للقيام
	1	بالعمل أو الامتناع عنه الدي لا يدخل في اختصاصه.
17	11	(الطعن رقم ۱۷۱۱۸ لسنة ۱۴ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۰)
	ŀ	
	l	٥- كون الموظف له اتصال بالعمل يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة
	1	وانجار الراشي معه على هذا الأساس. كفايته لقيام جريمة الرشوة.
£VY	٧٠	(الطعن رقم ۲۱۱۴۸ نسنة ۲۴ق جلسة ۲۲/۱۹۹۷)
		٦. إخبار الراشي أو الوسيط بالجريمة وكذا اعترافه بها. صنوان في
		تحقق العذر المعفى من عقوبة جريمة الرشوة . علة ذلك ؟
727	41	(الطعن رقم ۳۷۰۸ لسنة ۲۰ق جلسة ۲۰/۵/۱۹۹۷)
		٧. نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه ببطلان إذن النيابة بالقبض
		والتفنيش لعدم جدية التحريات. غير مجد. مادام الحكم قد أثبت توافر حالة
		التلبس بأخذه مبلغ الرشوة من الشاهد الثاني.
717	47	(الطعن رقم ۳۷۰۸ لسنة ۲۰ق جلسة ۲۰/۰/۱۹۹۷)
		٨– جريمة الرشوة . عدم قيامها إلا بانعقاد الاتفاق غير المشروع بين
		الراشي والمرتشى والوسيط بيئهما .
		أتضاذ الحكم من مجرد استشجار الطاعن وحدة سكنية من العقار
	1	المملوك للجهة المجنى عليها دليلاً على قيام جريمة الرشوة في حقه وإدانته
1		بها دون بيان أن اتفاقاً غير مشروع. انعقد بينهما. قصور .
747	"	(الطعن رقم ۹۲۲۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۲)
İ	i	
	- 1	٩ – الفرق بين نص المادة ١٠٣ عقوبات ونص المادة ١٠٥ من ذات
	- 1	القانون؟
		لجوء العبلغ إلى الطاعن لتذليل العقبات التي اعترضت تأسيس الشركة
1	1	وطلب الطاعن وأخذه منه المبالغ التي بينها الحكم لتيسير إجراءات التأسيس.

الصفحة	لقاعدة	
	1	إدانة الطاعن في هذه الحالة بنص المادة ١٠٣ عقريات. صحيح.
٧٩٠	177	(الطعن رقم ۱۰۸۳۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۲۱)
	İ	
	1	١٠ - جريمة الرشوة لا يشترط فيها أن يكون الموظف وحده المختص
		بجميع العمل المتصل بالرشوة . كفاية أن يكون لديه اتصال يسمح بتنفيذ
	l	الغرض من الرشوة .
٧٩٠	144	(الطعن رقم ۱۰۸۳۰ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/٢١)
	l	
	1	١١ – مجرد وضع الطاعن مبلغاً من المال أمام الموظف. غير دال
	1	بذاته على قيام جريمة عرض الرشوة. مادام أن مأمور المنبط لم يسمع
	110	الحديث الذي دار بينهما قبل الضبط. علة ذلك؟
1175	110	(الطعن رقم ۸۹۱۰ لسنة ٦٠ق جلسة ١١/١١/١١)
		راجع أيضاً :
		حكم مما لا يعيبه في نطاق التدليل،
		(القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ٩٩٥)
		ومحكمة الموضوع اسلطتها في تقدير جدية التحريات؛
		(القاعدتان رقما ٧٠، ١٤٩ بالصحيفتين رقمي ٤٧٢، ٩٩٥)
		ونقص وأسباب الطعن. ما لا يقبل منهاء
		(القاعدة رقم ٩٦ بالصحيفة رقم ٦٤٢)
		رقابة إدارية
		30 <del>13</del>
		النص في المادة الثانية من قانون تنظيم الرقابة الإدارية رقم ٥٤ لسنة
	l	١٩٦٤ على ضرورة حصول الرقابة الإدارية على موافقة رئيس مجلس
	l	الوزراء عند إحالة الموظفين المشار إليهم فيها إلى النيابة العامة متى أسفرت
	ı	تحرياتها عن ارتكابهم ما يستوجب التحقيق. نص تنظيمي لا يعتبر قيداً
	1	على حرية النيابة العامة في إجراء التحقيق.
44.	144	(الطعن رقم ۱۰۸۳۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۲۱/۷/۷۱۱)

		زن	127
الصفحة	القاعدة	﴿ ز ﴾ زنــــا	
		التلبس بجريمة الزنا. مناط تحققه؟	-1
		٠.	مثاز
971	۸٥	طعن رقم ۲۰۸۸۹ لسنة ۶۲ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۹۹۷)	( الد
		مفاد نص المادة ٢٧٦ عقوبات في إدانة شريك الزوجة الزانية؟	
07£	۸٥	طعن رقم ۲۰۸۸۹ لسنة ۶۲ق جلسة ۱۹۹۷/۰/۱۰)	
		بع أيضاً :	
		عمد ناعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٣٢٠)	

سب وقذف ٢٤٩

الصفحة	القاعدة	
		(س)
		سب وقذف - سبق إصرار - سرقة - سلاح 
		سب وقذف
		١. مجرد إدلاء شخص بأقراله في شكوى. لايكفي لاعتباره قاذفاً.
		حد ذلك ؟
		ركن الملانية في جريمة القذف. مايكفي لترافره؟
		مثال لحكم صادر من محكمة النقض في جريمتي بلاغ كاذب وقذف
		وسب لدى نظرها موضوع الدعوى.
٤٣	۰	(الطعن رقم ۱۷۹۰۲ لسنة ۶۱ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۸)
		۲ – عدم سریان أحکام المواد ۳۰۲، ۳۰۳، ۳۰۱، ۳۰۱، ۳۰۱ علی ما
		يسنده أحد الخصوم لخصمه في الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم.
	1	أساس ذلك؟
		تقدير كون عبارات السب والقذف مما يستلزمه الدفاع. موضوعي.
		مثال لتسبيب سائغ للتدليل على تعلق العبارات بالخصومة ومناسبتها
		لمياق الدفاع ومقتضياته.
٤٣٦	71	(الطعن رقم ۲٤٧٠٩ لسنة ٩٥ق جلسة ١٩٩٧/٤/٨)
		٣ – القذف المعاقب عليه . ما هيته ؟
		استخلاص قاضى الموضوع وقائع القذف. خضوعه لرقابة محكمة
		النقض.
٥٩٣	۸٧	(الطعن رقم ۱۳۰۲۳ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۸)
		٤ – إيراد الحكم أن الطاعنة نسبت للمدعى بالحق المدنى ارتكابه

الصفحة	القاعدة	
	1	العديد من المخالفات والجرائم وقيامه بالتهرب من الرسوم الجمركية
	l	وتلاعبه في النقد الأجنبي واستعماله طرقاً احتيالية وتزويره في العقود
	1	والنصب والتهرب من الضرائب. كفايته لتوافر جريمة القذف.
097	۸۷	(الطعن رقم ۱۳۰۲۳ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۸)
	]	٥- القصد الجنائي في جريمة القذف. مناط توافره ؟
		تحصيل الحكم المطمون فيه عبارات قصد منها النيل من المجنى
	1	عليه . كفايته بياناً للقصد الجنائي .
097	^٧	(الطعن رقم ۱۳۰۲۳ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/٥/۱۹)
	1	
		٦- القضاء بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون نظام
		الأحزاب والفقرة الأولى من المادة ١٩٥ من قانون العقوبات ويسقوط الفقرة
	l	الثانية منها. مؤداه: عدم مسئولية رئيس الحزب ورئيس تحرير جريدته
	ļ	والمحرر المسئول عن القسم الذي حصل فيه النشر عما ينشر بالجريدة.
	ŀ	أساس ذلك؟
140	1.1	(الطعن رقم ۲۷۰۲۸ نسنة ۵۹ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۲)
		٧- المادة ٣٠٩ عـقوبات. تطبيق لمبدأ حـرية الدفـاع بالقـدر الذي
		يستلزمه الفصل في موضوع الدعوى .
		تقدير ما إذا كمانت عبارات السب والقذف مما يستلزمه الدفاع.
		موصّوعي . المنازعة في ذلك غير مقبولة .
۸۷۳	۱۳۲	(الطعن رقم ۱۵۱۸ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)
		<ul> <li>٨ تعرض الحكم المطعون فيه للدفع بانتفاء ركن العلانية وقصد</li> </ul>
		الإذاعة برد سائغ وصحيح ويتفق والقانون ـ النعى عليه في هذا الشأن غير
		مقبول.
۸۷۳	144	(الطعن رقم ۱۵۱۰۸ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)
- 1		

701		سب وقذف
الصفحة	القاعدة	
	l	٩- وجوب اشتمال حكم الإدانة في جريمتي القذف والسب على
	l	الألفاظ التي اعتبرت كذلك. علة ذلك؟
	i	خلو الحكم المطعون فيه من بيان ألفاظ القذف أو السب. يعيب
		بالقصور. لا يغنى عن ذلك الإحالة إلى ماجاء بالمقال المنشور.
1-17	١٥٦	(الطعن رقم ۹۳۷۸ نسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٠/٨)
		١٠ - القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة. تحققه. متى
		كانت الألفاظ الموجهة إلى المجلى عليه شائلة بذاتها.
1.47	176	(الطعن رقم ۷۰۲ لستة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱۶)
		١١ – تقدير مرمى المبارات التي يحاكم عليها الناشر وبيان مناحيها.
		واجب في جرائم النشر.
	l	اشتمال المقال على عبارات الغرض منها المصلحة العامة وأخرى
l	ı	القصد منها التشهير. لمحكمة الموضوع تقدير أيهما له الغلبة في نفس
i		الناشر.
1.47	175	(الطعن رقم ۷۰۱ لسنة 30 جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱۴)
	l	١٢ - تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة. موضوعي. مادام
ľ	1	الحكم لم يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة.
1.47	171	(الطعن رقم ۷۰۱ لسنة ۳۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱۴)
l	- 1	١٣ – النقد المباح. هو إيداء الرأى في أمر أو عـمل دون المساس
	- 1	بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته.
}	ł	إيراد الحكم أن عبارات المقال من قبيل النقد المباح ولا يقصد منها
	- 1	التشهير بالطاعن. كاف لقضائه بالبراءة.
	1	مثال.
1.47	174	(الطعن رقم ۷۰۱ لسنة ٦٠ق جنسة ١٩٩٧/١١/١٤)
ı	- 1	

الصفعة	القاعدة	
		١٤ – لمحكمة الموضوع استظهار وقائع القذف من عناصر الدعوى.
		تراقبها في ذلك محكمة النقض.
		المادة ٢٠٩ عقريات. تطبيق لمبدأ حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه.
		الفصل في ذلك. موضوعي.
		تجاوز نطاق الخصومة ومقتضيات الدفاع بالمساس بكرامة الغير. غير
		ميرر للمدافع.
1770	143	(الطعن رقم ۱۰٤۷٤ لسنة ٦٠ق جلسة ١١/١١/١١)
		١٥– عدم مسئولية الموكل عن عبارات السب التي أوردها الدفاع
		بصحيفة الإدعاء المياشر.
		إلزام الحكم المطمون فيبه الطاعنة بالشعويض المدنى على أساس
		مسلوليتها عن تلك العبارات. خطأ. يوجب نقضه وتأييد حكم أول درجة
		برفض الدعوى المدنية قبلها.
1770	147	(الطعن رقم ۱۹۴۷ لستة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١١/١١)
		سبق إصرار
		١ – الاتفاق. تعريفه؟ جواز الاستدلال عليه بطريق الاستنتاج
	}	والقرائن .
	l	سبق الإصرار ـ ماهيته؟
		لاتعارض بين نفي الحكم قيام ظرف سبق الإصرار في حق الطاعنين
	ĺ	وبين ثبوت اتفاقهم على الاعتداء على المجنى عليهم. مساءلتهم عن
	1	اللتيجة التي لحقت بالمجنى عليهم تنفيذاً لهذا الاتفاق دون تفرقة بين
	1	الإصابات التي أدت إلى وفاتهم وغيرها. لايعييه.
٨٠٥	171	(الطعن رقم ۲۰۳۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۲۸)
		٢- سيق الإصرار. ماهيته ؟
		مذال للتدليل على توافر سبق الإصرار في حق الطاعن في جريمة

الصفحة	القاعدة	,
		قتل عمد.
470	127	(الطعن رقم ٤٤٦٧ لسنة ٢٦ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢٩)
		٣- سبق الإصرار. حالة ذهلية تقوم بنفس الجاني. يستخلصها
		القامنى من وقائع وظروف خارجية .
		مثال للمبيب سائغ في استظهار ظرف سبق الإصرار في جريمة قتل
		عمد.
1157	177	(الطعن رقم ١٦٢٣١ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٠/٢١)
		راجع أيضاً :
		عقوية العقوية المبررة
		(القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٥٣٢)
		سرقة
ı		
- 1		١ - استيلاء الطاعنين على مستحقات المجنى عليهم باصطناعهم
	1	كشوف مبين بها توقيعهم عنهم بما يفيد استلامهم لها بصفة عرضية.
ļ	]	سرقة. النمى بأنها خيانة أمانة. غير صحيح.
``	۲	(الطمن رقم ۲۰۸ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۰)
}		
		<ul> <li>٢- التسليم عن طريق التغافل. لا ينتفى به ركن الاختلاس فى</li> </ul>
		السرقة . أسا <i>س</i> ذلك ؟
_ ,,]		مثال لتسبيب سائغ في جريمة سرقة.
	,	(الطعن رقم ۲۰۸ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱)
1		. No: Ni . Là . ai et să II e . S II Ni e i sulte . W
		<ul> <li>حكفاية استخلاص الحكم وقوع السرقة لتوافر فعل الاختلاس.</li> <li>القصد الجنائي في جريمة السرقة. ماهيته؟</li> </ul>
		القصد الجدائي في جريمه السرقة . ماهينه : تحدث المكم عن هذا القصد استقلالا . غير لازم .
٠,,	٠	الطعن رقم ۲۰۸ لسنة ٦٠٠ عبر درم.
		(الطعل ريم ۱۱۰ سند ۲۰ و جسد ۱۱۰۰۰)
	· •	· ·

الصفحة	القاعدة	
		٤- عدم تحدث الحكم صراحة عن نية السرقة. لايعيبه. حد ذلك؟
11	١,	(الطعن رقم ۲۰۸ لسنة ۲۰ ق جلسة ۱۹۹۷/۱)
		(1,1)=================================
		<ul> <li>السداد اللاحق على قيام جريمة السرقة. لا يعفى من المسئولية</li> </ul>
	1	الجنائية. ولا أثر له على قيام الجريمة.
11	۲	(الطعن رقم ۲۰۸ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١)
	l	٦- يكفى للعقاب في جريمة السرقة. ثبوت أن المسروق ليس مملوكا
		المتهم.
		السارق. كل من اختلس منقولا مملوكاً للغير. المادة ٣١١ عقوبات.
		خطأ الحكم في نكر اسم مالك الشئ المسروق. لا يعيبه.
177	14	(الطعن رقم ۲۸۱؛ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۲۰)
		٧- التحدث عن نية السرقة. شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في
- 1		جريمة السرقة . حد ذلك ؟
144	14	(الطعن رقم ۲۸۱ نسنة ۲۰ق جلسة ۲۰/۱/۲۰)
1		
		٨- اختلاس الدائن متاع مدينة تأميناً لدين لا دليل عليه إدعاه
- 1		للمصول على فائدة غير مشروعة. سرقة.
1		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز أمام النقض.
144	۱۸	(الطعن رقم ۲۸۱؛ لسنة ۲۰ق جلسة ۲۰/۱/۲۰)
1		I SULT TO STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF STATE OF ST
I	ł	٩ - الإكراه في السرقة. يتحقق بكل وسيلة قسرية نقع على الأشخاص
	77	لتصليل قوة المقاومة أو إعدامها تسهيلاً للسرقة.
''''	``	(الطعن رقم ۲۰۳ لسنة دی جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۱)
I	j	١٠ – الإكراء في السرقة. منى ينحقق؟
	- 1	تحقق الإكراه في السرقة ولو وقع فعل الإكراه بعد حصولها. مني كان
	ı	تجلق الإخزاد في المرقة وبو وقع فض الإمراد بعد مستربها، سي سان

		C
الصفحة	قاعدة	
		إثبات الارتباط بين السرقة والإكراء . موضوعي . مادام سائغاً .
1	. 1	(الطعن رقم ۱۹۰۳۱ لسنة ١٥ ع جلسة ١٩٩٧/١٠)
		(,.,.,.,.,.,.,.,.,,.,,.,,,,,,,,,,,,
	1	١١ استلام المجنى عليه للمبلغ المسروق. لاينفي وقوع الصرر في
	1	جريمة السرقة. المدازعة في ذلك. غير مقبوله.
1	10.	(الطعن رقم ۱۹۰۳۱ لسنة ۲۰ق جنسة ۱۹۹۷/۱۰/٤)
	1	راجم أيمناً :
	1	إخفاء أشياء مسروقة .
	1	(القاعدة رقم ۱۳۷ بالصحيفة رقم ۹۰۰)
	1	, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
	1	سلاح
	l	
	1	١ – الإعفاء من الترخيص بحمل سلاح . حالاته وأساسه؟
	i	ثبوت أن الطاعن كان يعمل ضابطاً بالشرطة في تاريخ الحادث.
		إدانته بجريمة إحراز سلاح ناري بغير ترخيص. خطأ في القانون.
		لامحل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة مادام الطاعن ينازع في صورة
		الواقعة بأكملها.
001	٨٢	(الطعن رقم ۱۸۲۲ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۳)
		,
	] ]	٢- تمسك الطاعن بأن الذخائر المصبوطة تستعمل في سلاح ناري
	1	مرخص له بحدازته. غير جائز لأول مرة أمام النقض.
1771	7.4	(الطعن رقم ۲۲۱۲۲ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٦)
		رُاجِع أيضاً :
	1	_ ارتبا <b>ط</b>
- 1		(القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٥٣٢)
- 1		' وذخائر
}		(القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٥٣٢)
	-	, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,

الصفحة	القاعدة	
		﴿ ش ﴾
		شركات توظيف الأموال - شروع - شريعة إسلامية -
	1	شهادة الزور - شهادة سلبية - شهادة مرضية -
		شيك بدون رصيد
		شركات توظيف الأموال
		وجوب نقديم الإخطار المنصوص عليه في المادة السادسة عشرة من
		القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في شأن الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال
		لاستثمارها خلال ثلاثة أشهر تبدأ من تاريخ العمل بلائحته التنفيذية.
		الإخلال بهذا الواجب جريمة. قوامها بحلول أول يوم يتلو الثلاثة أشهر التي
		حددها القانون. المادة ٢٢ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .
		جريمة الامتناع عن رد الأموال المستحقة إلى أصحابها المنصوص
- 1		عليها في المادة ٢١ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨. قيامها قانوناً ابتداء من
Ì		اليوم الحادي عشر من يونيه سنة ١٩٩٠ . أساس ذلك؟
- 1		امتناع الطاعن عن رد الأموال إلى أصحابها قبل نهاية المهلة المحددة
1		في المادة ٢١ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ . غير سؤثم. مخالفة الحكم
i	1	المطعون فيه ذلك . خطأ في تطبيق القانون .
141	1.1	(الطعن رقم ۷۸٤۹ لسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/٦/۱۱)
		شروع
ı		العقوية المقررة لجريمة الشروع في القتل وفق نص المادتين ٤٦،
1	1	1/٢٣٤ عقوبات هي الأشغال الشاقة المؤقنة أو السجن.
}	1	إجازة المادة ١٧ عقوبات النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس
	1	الذي لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة أشهر.
- 1		الفي د يجور ال يسمل عن آخذها المنهم بالرأفة ومعاملته طبقاً للمادة ١٧
	,	

الصفحة	القاعدة	
	}	عقوبات. وجوب ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد بها.
114.	177	(الطعن رقم ١٩٩٧ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١١/٢)
	į	راجع أيضاً :
	l	ظروف مغظة
	1	(القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم ١١٧٠)
		وعقوبة االعقوبة المبررة،
		(القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم ١١٧٠)
i		شريعة إسلامية
		نص المادة الثانية من الدستور على أن الشريعة الإسلامية هي
		المصدر الرئيسي للتشريع. مؤداه؟
		أحكام الشريعة الإسلامية. مجال إعمالها؟
071	۸۵	(الطمن رقم ۲۰۸۸۹ نسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۹
		شهادة الزور
		مناط العقاب على شهادة الزور. كونها قد أديت أمام القصاء بعد حلف
		اليمين بقصد تصنايله.
7.1	۸۹	(الطعن رقم ٢٠١٣٤ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٥/١٩)
		شهادة سلبية
		١- الشهادة السلبية دليل إثبات عدم إيداع المكم وتوقيعه في السيعاد.
		يغلى عنها بقاء الحكم خالياً من ترقيعه حتى نظر الطعن.
114	۱۷	(الطعن رقم ٩١٤١ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١/٩)
		٢- النمسك ببطلان الحكم لعدم إيداعه والتوقيع عليه خلال الثلاثين

الصفحة	القاعدة	
		يوماً التالية لصدوره . رهن بالحصول من قلم الكتاب على شهادة سلبية .
		لايغنى عن تقديم تلك الشهادة تأشيرة كاتب الجلسة ومدير الشئون الجنائية
		بأن القصية طرف السيد القاصي لكتابة الأسباب.
1.4	4.	(الطعن رقم ۲۲۹۸۶ نسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۹۹۱)
		٣- ابتداء ميعاد الطعن بالنقض وإيداع الأسباب المنصوص عليه في
		الفــقـرة الأولى من العادة ٣٤ من قسانون حسالات وإجسراءات الطعن أمسام
		النقض. شرطه وأساسه؟
		الشهادة السلبية التي يعدّد بها. ماهيتها؟
		الشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين حتى نهاية العمل. لاتنفي إيداع
		الحكم بعد ذلك. علته؟
		الدَأْشِير على الحكم بما يفيد إيداعه في تاريخ لاحق على الشلائين
		يوماً. لاينفي حصول الإيداع خلال الأجل المحدد قانوناً.
		استناد النيابة العامة. في تبرير تجاوزها الميعاد المقرر قانونا للطعن
		بالنقض إلى شهادة سلبية صادرة في اليوم الثلاثين وتأشيرة قلم الكتاب
		عنى الحكم المطعون فيه بتاريخ إيداعه . أثره؟
11.4	177	(الطعن رقم ۲۹۷۰۱۱ نسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١٩)
		شهادة مرضية
		١ – النعي على المحكمة إسقاطها النظر في عذر الطاعن في تخلفه
		عن حضور جلسة الحكم الغيابي الاستئنافي. غير مقبول. مادام أن الشهادة
		الطبية الموجودة بملف الدعوى غير مؤشر عليها من رئيس الهيئة أو كاتب
		الجلسة ولم يشر إليها الطاعن بجلسة المحاكمة.
171	٦٣	(الطعن رقم ۲۳۹۲۲ نسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/٤/١)
- 1		,
		٢- المرض من الأعذار القهرية التي تبرر عدم تتبع إجراءات
1		المحاكمة والتخلف عن التقرير بالاستئناف في الميماد.

الصفحة	القاعدة	
	1	قصناء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد
		الميعاد دون أن يعرض لعذر المرض الذي أبداه الطاعن. قصور وإخلال
	ĺ	بحق الدفاع. لا يغير من ذلك ما أثبتته المحكمة بمحضر الجلسة من تقديم
	l	الطاعن شهادة طبية مثبتة لمرضه. علة ذلك؟
V17	1.4	(الطعن رقم ۱۹۹۷/۲ لسنة ۲۳ی جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۲)
		٣- الشهادة المرصية . دليل من أدلة الدعوى . تقديرها . موضوعي .
	l	حق محكمة النقض في إطراح الشهادة المرضية المقدمة إليها لعدم
		اطمئنانها إلى صحتها.
<b>777</b>	117	(الطعن رقم ۲۲۵۳۴ لسنة ۲۴ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۸)
		٤ – عدم قبول الذمي بالبطلان على الحكم الصادر باعتبار المعارضة
		كأن لم تكن. مادامت محكمة النقض لم تطمئن إلى الشهادة المرضية التي
		قدمها الطاعن تدليلاً على العذر القهرى الذي حال بينه وبين حضور الجلسة
	,	التي صدر فيها الحكم المطعون فيه.
144	111	(الطعن رقم ۱٤٦٣١ لسنة ٦٢ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢٧)
		٥- نظر عدة قضايا للطاعن بجلسة واحدة. نقديمه شهادة مرضية
		بإحداها. انصراف دلالتها إلى كافة القضايا المتهم فيها والمنظورة بذات
		الجنسة .
		إبداء المدافع عن الطاعن عـ ذر تخلف عن الحـ ضـ ور يوجب على
		المحكمة أن تعنى بالرد عليه بالقبول أو الرفض. إغفال ذلك. إخلال بحق
		الدفاع .
1790	414	(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٣)
		شیك دون رصید
		١- عدم إصرار الطاعن على تقديم أصل الشيك أمام المحكمة
		الاستئنافية . أثره ؟

الصفحة	القاعدة	
		عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي جريمة إصدار شيك دون رصيد. جواز
		الأخذ بالصورة الشمسية إذا اطمأنت إليها المحكمة.
111	17	(الطعن رقم ٤٤٨٤ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١/١٦)
		٢ – النفات المحكمة عن دفاع الطاعن بنزوير إفادة البنك. غير منتج.
		مادام لا ينازع في عدم وجود رصيد له.
		تقديم الشيك للصرف وإفادة البنك بعدم وجود رصيد. لا أثر لهما في
		شأن توافر أركان الجريمة.
		إفادة البنك بعدم وجود رصيد. ماهيتها؟
111	17	(الطعن رقم ١٩٤٤؛ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١/١٦)
		٣- تأسيس المحكمة الإدانة على ما ثبت بإفادة البنك من عدم كفاية
		الرصيد. يلتقي في المعنى مع عبارة عدم وجود رصيد الواردة به. علة
		ذلك؟
		انتفاء الرصيد كلية وأمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع. قسائم
	l	متسارية في التجريم والعقاب. المادة ٣٣٧ عقوبات.
111	17	(الطعن رقم ٤٨٤٤ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١/١٦)
		٤ – قرار المحكمة تأجيل الدعرى لتقديم أصل الشيك في جريمة شيك
		دون رصيد، مفاده. أهمية ذلك لتحقيق عناصرها. عدولها عنه دون بيان
		العلة. قصور وإخلال بحق الدفاع.
1.44	101	(الطعن رقم ٥٠٩٨ لسنة ٥٥ق جلسة ١٩٩٧/١٠/٧)
		راجع أيضاً:
		دفاع ،الإخلال بحق الدفاع. ما يوفره،
		(القاعدة رقم ٩٥ بالصحيفة رقم ٦٣٨)
		, ,= - , ,

الصفحة	القاعدة	
		﴿ ص ﴾
		صحافة – صنح – صيد
		صحافة
		القصناء بعدم دستورية الفقرة الثانية من العادة ١٥ من قانون نظام
		الأحزاب والفقرة الأولى من العادة ١٩٥ من قانون العقوبات ويسقوط الفقرة
		الثانية منها. مؤداه. عدم مسئولية رئيس الحزب ورئيس تحرير جريدته
	- 1	والمحرر المسلول عن القسم الذي حصل فيه النشر عما ينشر بالجريدة.
		أساس ذلك؟
۹۷۶	1.1	(الطعن رقم ۲۷۰۲۸ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٦/٢)
		صلح
		الصلح بين المجنى عليه والمنهم، قول جديد. حق محكمة الموضوع
		الأخذ به أو إطراحه.
		مثال لتسبيب سائغ لإطراح دلالة محضر صلح مقدم في الدعوي.
1701	4.7	(الطعن رقم ۲۰۹۹۳ لسنة ۲۰ ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۳)
		راجع أيضاً :
		دفاع الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره،
		(القاعدة رقم ٤٤ بالصحيفة رقم …)
		صيـد
		جريمتي الصيد بطريقة ممنوعة وحيازة واستعمال ألات رفع العياه
		دون ترخيص. مناط تأثيمهما؟ العادة ١٣ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٨٣.
ı	- 1	إغفال حكم الإدانة في جرائم الصيد بطريقة ممنوعة وحيازة

			ميد	111
المقرر. بيان مكان صبط الملكينة وما إذا كان يقع بداخل إحدى البحيرات أو على شاطئ من شواطئها وعدم تحديده وحدة القياس التى قساس بها الأسماك. قصور.	الصفحة	القاعدة		
المقرر. بيان مكان صبط الملكينة وما إذا كان يقع بداخل إحدى البحيرات أو على شاطئ من شواطئها وعدم تحديده وحدة القياس التى قساس بها الأسماك. قصور.			ل آلات رفع المياه دون ترخيص وصيد أسماك تقل طولاً عن	واستعما
على شاطئ من شواطئها وعدم تعديده وحدة القياس التي قاس بها الأساك. قصور.			_	
1 1				
١٠٦١ الطعن رقم ٢١٨٦ لسنة ١٠٦١ جلسة ١٩٩٧/١٠/٩			قصور.	الأسماك.
	1.74	109	طعن رقم ۳۱۸٦ لسنة ۲۱ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۹)	( ال
	1			
	j			
	l			
		l		
	- 1			
	İ			
	l	ł		
		ļ		
	- 1	j		
1		- 1		
	ł	ł		

الصفحة	القاعدة	
		﴿ ض ﴾
		ضرب – ضرر
		ضـــرب
		( أ ) أحدث عامة :
		ر . إحداث عاهة مستديمة من الأعتداء بجسم صلب. جائز. آلة الاعتداء
		ليست من أركان الجريمة.
		مثال لتسبيب سائغ لتوافر جريمة إحداث عاهة مستديمة.
1401	4.7	(الطعن رقم ٢٠٩٩٦ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٦)
		راجع أيضاً :
		مسلولية جنائية
		(القاعدة رقم ۲۲ بـالصحيفة رقم ۱۵۱)
		(ب) أفضى إلى موت :
		تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني. غير لازم. كفاية أن
		يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى
	l	على الملاءمة والتوفيق.
		جسم الإنسان. متحرك. لايتخذ وضعاً ثابتاً وقت الاعتداء عليه.
		مثال بشأن جريمة ضرب أفصني إلى موت.
٨٠٥	171	(الطعن رقم ۱۹۵۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۲۸/۱۹۹۷)
		راجع أيضاً :
		أسياب الإباحة وموانع العقاب الدفاع الشرعىء
		(القاعدة رقم ٧٠ بالصحيفة رقم ٥١٩)
		ومحكمة الموضوع وسلطتها في تعديل وصف التهمة،
		(القاعدة رقم ٦٠ بالصحيفة رقم ٤١٦)

الصفحة	القاعدة	
	]	(جـ) ضرب بسوط :
	ł	١- جريمة الضرب المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ عقربات. لا
	ł	يلزم لتوافرها حدوث جرح أو نشوء مرض أو عجز نتيجة له.
		بيان حكم الإدانة موقع الإصابات. أثرها أو درجة جسامتها. غبر
		لازم لصحنه.
***	77	(الطعن رقم ٦١٤٠٨ لسنة ٩٥ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢٥)
		,
		٧- وجوب أن نبين المحكمة في مجال تطبيق المادة ٢٤١ عقوبات
		أثر الجروح والضربات ودرجة جسامتها. عدم التزامها بذلك عند تطبيق
		المادة ٢٤٧ عقوبات.
		إدانة. الحكم المطعون فيه الطعن بالمادة ٢٤١ عقوبات وإغفاله بيان.
		أثر الإصابات التي أحدثها الطاعن بالمجنى عليه على جسمه من مرض أو
		عجز عن أشغاله الشخصية. قصور.
707	17	(الطعن رقم ۲۲/۲۱ نستة ٥٩ق جلسة ٢٦/٥/١٩٩٧)
		ضــرر
		راجع :
		سرقة سرقة بإكراءه
		(القاعدة رقم ۱۵۰ بالصحيفة رقم ۱۰۰۹)
1	•	
Í		
- 1		

سده	الفاعد	·
		﴿ ط ﴾ طعــن
		ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة. متى يبدأ؟
1111	174	(الطعن رقم ۲۲۹۶۴ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١٩)
		<b>( i</b> )
		ظروف مخففة - ظروف مشددة
		ظروف مخففة
		<b>ظروف مخففة</b> ١- العقوبة المقررة لجريمة الاستيلاء بغير حق على مال عام.
		-
		 ١- العقوبة المقررة لجريمة الاستيلاء بغير حق على مال عام.
		<ul> <li>العقوبة المقررة لجريمة الاستيلاء بغير حق على مال عام.</li> <li>ماهيتها؟ المادة ١١٩ عقوبات.</li> </ul>
		<ul> <li>ا. العقوبة المقررة لجريمة الاستبلاء بغير حق على مال عام.</li> <li>ماهيتها؟ المادة ١١٩ عقوبات.</li> <li>المادة ١٧ عقوبات. اياحتها النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس الذي لايجوز أن ينقس عن ثلاثة أشهر.</li> <li>انتهاء المحكمة إلى أخذ المتهم بالرافة ومعاملته بالمادة ١٧ عقوبات.</li> </ul>
		ا. العقوبة المقررة لجريمة الاستيلاء بغير حق على مال عام. ماهيتها؟ العادة ١١٩ عقوبات. العادة ١٧ عقوبات. إياحتها النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس الذى لايجوز أن ينقص عن ثلاثة أشهر. انتهاء المحكمة إلى أخذ المتهم بالرأفة ومعاملته بالعادة ١٧ عقوبات. يوجب ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد بها. علة ذلك؟
		ا. العقوبة المقررة لجريمة الاستيلاء بغير حق على مال عام. ماهيتها؟ المادة ١١٩ عقوبات. المادة ١٩٩ عقوبات. الباحتها النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس الذى لابجوز أن ينقص عن ثلاثة أشهر. انتهاء المحكمة إلى أخذ المتهم بالرافة ومعاملته بالمادة ١٧ عقوبات. يوجب ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد بها. علة ذلك؟ حق محكمة النقض أن تنقض الحكم من ثلقاء نفسها لمصلحة المتهم
		١. العقوبة المقررة لجريمة الاستبلاء بغير حق على مال عام. ماهيتها؟ المادة ١١٩ عقوبات. المادة ١٧ عقوبات. اياحتها النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس الذى لايجوز أن ينقس عن ثلاثة أشهر. انتهاء المحكمة إلى أخذ المتهم بالرافة ومعاملته بالمادة ١٧ عقوبات. يوجب ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد بها. علة ذلك؟ حق محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نقسها لمصلحة المتهم متى كان مبنياً على خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟
		العقوبة المقررة لجريمة الاستبلاء بغير حق على مال عام. ماهيتها؟ المادة ١٩٩ عقوبات.  المادة ١٧ عقوبات. الباحتها النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس الذى لايجوز أن ينقس عن ثلاثة أشهر.  الذى لايجوز أن ينقس عن ثلاثة أشهر.  انتهاء المحكمة إلى أخذ المتهم بالرافة ومعاملته بالمادة ١٧ عقوبات. يوجب ألا توقع المقوبة إلا على الأساس الوارد بها. علة ذلك؟  حق محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المنهم متى كان مبنياً على خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟  تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق: موضوعي، أثر ذلك؟
<b>V</b> *V '	111	١. العقوبة المقررة لجريمة الاستبلاء بغير حق على مال عام. ماهيتها؟ المادة ١١٩ عقوبات. المادة ١٧ عقوبات. اياحتها النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس الذى لايجوز أن ينقس عن ثلاثة أشهر. انتهاء المحكمة إلى أخذ المتهم بالرافة ومعاملته بالمادة ١٧ عقوبات. يوجب ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد بها. علة ذلك؟ حق محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نقسها لمصلحة المتهم متى كان مبنياً على خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟

الصفحة	القاعدة	
		ومعاملته بالرأفة ومعاقبته بالحبس والعزل. وجوب توقيت عقوبة العزل.
		أساس ذلك؟
		إطلاق الحكم المطعون فيه عقوبة العزل بالمخالفة للمادة ٢٧ عقوبات
	l	واقتصار العيب الذي شاب الحكم على هذه المخالفة يرجب تصحيحه. أساس
		<b>१</b> थीं ऽ
147	114	(الطعن رقم ۱۲۰۲۲ نسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱)
		٣- التزام المحكمة الحد الأدنى لعقوبة جناية الشروع في القتل رغم
		استعمالها المادة ١٧ من قانون العقوبات. لا يعتبر عقوبة مبررة لتهمة إحراز
		سلاح ناری وذخائر. أساس ذلك ؟
114.	177	(الطعن رقم ۱۹۹۲۰ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١١/٢)
		٤ – العقوبة المقررة لجريمة الشروع في القتل وفق نص المادئين ٤٦ ،
		١/٢٣٤ عقوبات هي الأشغال الشاقة المؤقَّنة أو السجن.
		إجازة المادة ١٧ عقوبات النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس
		الذي لايجوز أن ينقص عن ثلاثة أشهر.
		إفصاح المحكمة عن أخذها المنهم بالرأفة ومعاملته طبقاً للمادة ١٧
		عقوبات. وجوب ألاتوقع العقوبة إلا على الأساس الوارد بها. علة ذلك؟
114.	177	(الطعن رقم ۱۹۹۷ نسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١١/٢)
		٥– معاملة الطاعن بإحدى العقربتين التخييريتين للجريمة التي دين
		بها رغم إفصاح المحكمة عن معاملته بالمادة ١٧ عقوبات. خطأ في
		. القانون.
114.	177	(الطعن رقم ١٩٩٧ لسنة ٥٦ق جلسة ١٩٩٧/١١/٢)
		راجم أيصناً :
		عقوبة ،تطبيقها،
		(القاعدة رقم ۲۱۰ بالصحيفة رقم ۱٤٠٢)
		, ,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,

الصفحة	القاعدة	
		ظروف مشددة
	l	
		١- توافر الرابطة الزمنية بين الجرائم التي ارتكبها المتهمان. واستقلال
		كل منهما بذاتيتها وأركانها وعناصرها القانونية عن الأخرى. يتوافر به
		الظرف المنصوص عليه في المادة ٢/٢٣٤ عقوبات.
111	77	(الطعن رقم ۲۵۳ لسنة ۲۰ق جنسة ۱۹۹۷/۲/۱۳)
		_
		٢ - المراد بالأمناء على الودائع؟
		كفاية أن يكون حفظ الموظف الأمانات والودائع من مقتصيات
		وظيفته أو مكلف بها من رؤسائه أو تكون في عهدته بأمر كتابي أو إداري.
		تسليم المال موضوع الاختلاس إلى الجاني بصفته أميناً على الودائع. كفايته
		لاعتباره مسئولاً عنه. اختلاسه له. استحقاقه للعقوبة المغلظة المنصوص
	İ	عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢/ أ عقوبات.
474	44	(الطعن رقم ٣٢٨٣ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٣/٣)
		٣- عقوبة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات. مناط تطبيقها؟
		المصاحبة الزمدية بين الجنايتين. شرط توافرها. أن تكونا قد أرتكبتا
		في وقت واحد أو في فنرة قصيرة من الزمن. تقدير ذلك. موضوعي.
		توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣/٢٣٤ عقوبات. شرطه؟
٥٧٦	۸٦	(الطعن رقم ۱٤٧٨٠ لسنة ٢٦ق جلسة ١٥/٥/١٩٩٧)
		2- سيق الإصرار. حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني. يستخلصها
		القاضي من وقائع وظروف خارجية .
		مثال لتسبيب سائغ في استظهار ظرف سبق الإصرار في جريمة قتل
		عمد،
1117	177	(الطعن رقم ١٦٢٣١ لسنة ٦٠ق جلسة ٢١/١٠/٢١)
1		٥- ثبوت استقلال الجريمة المِقترنة عن جريمة القتل وتميزها عنها

القاعدة الزمدية بينهما. كاف لتطبيق عقوية المادة ٢/٢٣٤ الصفحة المراحية المراحية الزمدية بينهما. كاف لتطبيق عقوية المادة الرفق عقوبات.  المصاحبة الزمدية. مقتصاها. ارتكاب الجدايتين في وقت واحد أو في المنزة قديرة من الزمن. تقدير تحققها. موضوعي.  الطعن رقم ١٦٢٣ المنتة ١٦٥ عقوبات. المال بهذه المسفة. وجوب معاقبته بالفقرة الثانية من المادة ١١٢ عقوبات. الدمي على الحكم في مذا الشأن. غير مقبول.  (الطعن رقم ١٦٠١ المسنة ١٦٥ جلسة ١١٧/١٢/١٧)  عقوبة تطبيقها، (القاعدة رقم ١٨٨ بالمسحيفة رقم ١٢٥١)			ظروف مشددة	444
عقربات. المصاحبة الزمدية. مقتصناها، ارتكاب الجنايتين في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن. تقدير تعققها، موضوعي. (الطعن رقم ١٦٣٣ لمنة ٢٥ في جلسة ١٩٠/١٠/١١)  المادة ١١٢ عقربات، مجال تطبيقها؟  كون الجاني من الأمناء على الودائع وسلم إليه المال بهذه الصفة. وجوب معاقبته بالفقرة الثانية من المادة ١١٢ عقوبات، النعي على الحكم في هذا الشأن. غير مقبول. (الطعن رقم ١٦٠٠٥ لمسنة ١٥ في جلسة ١١/١٢/١٧) عقوبة نطبيقها،	الصفحة	القاعدة		
المصاحبة الزمدية. مقتصاها. ارتكاب الجنايتين في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن. تقدير تحققها. موضوعي. (الطعن رقم ١٦٣١ لمسنة ٢٥ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١١)  - المادة ١١٢ عقوبات. مجال تطبيقها؟  كون الجاني من الأمناء على الودائع وسلم إليه المال بهذه الصفة. وجوب معاقبته بالفقرة الثانية من المادة ١١٢ عقوبات. النعي على الحكم في هذا الشأن. غير مقبول. (الطعن رقم ١٦٠١ لمسنة ١٥ق جلسة ١٩٧/١٢/١٧) عقوبة تطبيقها،			ماحبة الزمنية بينهما. كاف لتطبيق عقوبة المادة ٢/٢٣٤	وقيام المص
فترة قصيرة من الزمن. تقدير تعققها. موضوعى. (الطعن رقم ١٦٣٣١ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٧/١٠/١٠)  - المادة ١١٢ عقوبات. مجال تطبيقها؟ كون الجانى من الأمناء على الودائع وسلم إليه المال بهذه الصفة. وجوب معاقبته بالفقرة الثانية من المادة ١١٢ عقوبات. الدعى على الحكم في هذا الشأن. غير مقبول. (الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٦٥ جلسة ١٩٧/١٢/١٧) عقوبة تطبيقها،			·	عقوبات.
(الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٥٠ق جلسة ١٩٧/١٠/١)  - المادة ١١٢ عقربات. مجال تطبيقها؟  كون الجانى من الأمداء على الودائع وسلم إليه المال بهذه الصفة. وجوب معاقبته بالفقرة الثانية من المادة ١١٢ عقوبات. النعى على الحكم في هذا الشأن. غير مقبول. (الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٥٠ق جلسة ١٩٧/١٢/١٧) عقوبة تطبيقها،			حبة الزمنية. مقتضاها. ارتكاب الجنايتين في وقت واحد أو في	المصا
<ul> <li>المادة ۱۱۲ عقربات. مجال تطبيقها؟</li> <li>كون الجانى من الأملاء على الودائع وسلم إليه المال بهذه الصفة.</li> <li>وجوب معاقبته بالفقرة الثانية من المادة ۱۱۲ عقوبات. اللعى على الحكم</li> <li>في هذا الشأن. غير مقبول.</li> <li>( الطعن رقم ١٦٠١٥ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٧/١٢/١٧)</li> <li>راجع أيضاً :</li> <li>عقوبة نطبيقها،</li> </ul>			ة من الزمن. تقدير تحققها. موضوعي.	فترة قصيرة
كون الجانى من الأمداء على الودائع وسلم إليه المال بهذه الصغة. وجوب معاقبته بالفقرة الثانية من المادة ١١٢ عقوبات. الدمى على الحكم في هذا الشأن. غير مقبول. (الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ١٥ في جلسة ١٩٧/١٢/١٧) راجع أيضاً:	1127	177	ن رقم ۱۹۲۲۱ لسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲۱)	(الطع
كون الجانى من الأمداء على الودائع وسلم إليه المال بهذه الصغة. وجوب معاقبته بالفقرة الثانية من المادة ١١٢ عقوبات. الدمى على الحكم في هذا الشأن. غير مقبول. (الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ١٥ في جلسة ١٩٧/١٢/١٧) راجع أيضاً:				
وجوب معاقبته بالفقرة الثانية من المادة ١١٢ عقوبات. النعى على الحكم في هذا الشأن. غير مقبول. (الطعن رقم ١٦٠١٥ لمسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٧) راجع أيضاً:			• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	
فى هذا الشأن. غير مقبرل. (الطعن رقم ١٦٠١٥ لمسنة ٢٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٧) راجع أيضاً: عقوبة «تطبيقها»			-	
(الطعن رقم ١٦٠١٥ لسنة ٦٥ ي جلسة ١٩٩٧/١٢/١٧) راجع أيضاً : عقوبة تطبيقها،			قبته بالفقرة الثانية من المادة ١١٢ عقوبات. النعي على الحكم	وجوب معا
راجع أيضاً : عقوبة الطبيقهاء			ُن. غىر مقبول.	في هذا الشأ
عقوبة انطبيقهاء	1111	44.	ن رقم ۱۲۰۱۵ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۷)	( الطع
1 1			أيضاً :	راجع
(القاعدة رقم ۱۸۸ بالصحيفة رقم ۱۳۰۱)			ة وتطبيقها و	عقوبا
			عدة رقم ۱۸۸ بالصحيفة رقم ۱۲۰۱)	(القاء
		]		
		ĺ		
	1	1		
	İ	1		
	1	i		
	1	1		
		ı		
	}	)		
1 1	ı	[		
	ı	ł		

الصفحة	القاعدة	
		(e)
	ļ	1
	ł	عـزل - عقـويـة
	1	<del></del>
		عـــزل
		١ - إدانة المتهم عن جريمة الإضرار بأموال الجهة التي يعمل بها
	1	ومعاملته بالرأفة ومعاقبته بالحيس والعزل. وجوب توقيت عقوبة العزل. 
		أساس ذلك؟
		إطلاق الحكم المطعون فيه عقوبة العزل بالمخالفة للمادة ٢٧ عقوبات
		واقتصار العيب الذى شاب الحكم على هذه المخالفة يوجب تصحيحه. أساس 
141	154	· 연화
7/1	'''	(الطعن رقم ۱۲۰۲۲ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱)
		٢ – العزل عقوبة تبعية وجوبية. لعقوبة الجناية. المادة ٢٥ عقوبات.
1.13	101	(الطعن رقم ١٣٥٦٠ لسنة ٦٥ق جلسة ١/٩٩٧/١٠)
		,
		<u>عة وب</u> ة
	1 1	(أ) الإعقاء منها:
		١ - إخبار الراشي أو الوسيط بالجريمة وكذا اعترافه بها.
747	17	صنوان في تحقق العذر المعفى من عقوبة الرشوة . علة ذلك؟
121	``	(الطعن رقم ٣٧٠٨ لسنة ٦٥ق جلسة ٢٥/٥/٢٥)
		٢- تقصى أسباب إعفاء المنهم من العقاب. غير لازم. إلا إذا دفع
		بذلك أمامها. إثارته أو النعى على الحكم قعوده عن التحدث عنه لأول مرة
		أمام النقض. غير جائز.
1771	7.7	(الطعن رقم ۹۸۸۰ نسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۲)

	٣- قيام المنهم برد مقابل المال الذي اختلسه. لايؤثر في قيبام
٧٠	الجريمة. وإن أعفاه من الحكم بالرد في حدود ما سدد. (الطعن رقم ١٦٠١٥ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٧)
,	(ب) تطبيقها :  ۱- صدور قانون الطفل الصدادر بالقانون رقم ۱۲ لسنة ۱۹۹۳ وإجازته. النزول بعقوية الأشغال الشاقة المؤيدة إلى السجن الذى لا نقل مدته عن سبع منوات. اعتباره أصلح فى حكم المادة الخامسة عقوبات. (الطعن رقم ۲۵۲۹ لمنلة 30ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱)
11	٧- ثبوت استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القنل وتعيزها عنها والمصاحبة الزمنية ببينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبنا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن. كاف لتطبيق عقوبة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات. تقدير قيام الاقتران، موضوعي، مادام سائغاً. مثال لحكم بالإدانة في جريمة قتل عمد مقترن بجريمتي خطف وهتك عرض بالقوة صادر من محكمة الدقض لدى نظرها موضوع الدعوى. (الطعن رقم ٢٦٦٥ لسنة ٥٠ق جلسة ٢٩٩٧/٣١)
/4	٣- إثبات الحكم المطعون فيه في حق الطاعن اقترافه جريمتى الشروع في القتل المعد مع سبق الإصرار والترصد وإحراز سلاح نارى مشخن وذخيرته. وجوب تطبيق حكم العادة ٢٦ عقوبات للارتباط. النص في منطوقه على عقوبة الغرامة في جريمة إحراز الذخيرة. خطأ في الفائون. وجوب نقصنه نقصناً جزئياً وتصحيحه بإلغائها إكتفاء بعقوبة الجريمة الأشد ولو لم يرد هذا الرجه بأسباب الطعن. (الطعن رقم ٧٧٧٥ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٥/١١)
•	

عنـــريــة

الصفحة	أعدة	
	ı	٤- العقوبة المقررة لجريمة التعامل بالنقد الأجنبي على خلاف
		الشروط والأوصاع المقررة قانونا وعن غير طريق المصارف والجهات
	1	المرخص لها بذلك في مفهوم المادة ١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦
	1	المعدل؟
	1	صدور القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم التعامل في النقد الأجنبي
	1	بعد ارتكاب الفعل وقبل صدور حكم بات في الجريمة المسندة للطاعن يعد
		أصلح للمتهم من القانون القديم. علة ذلك؟
٦٧٠	١,	(الطعن رقم ١٣٩٨١ لسنة ٦٢ق جلسة ٢٩/٥/١٩٩٧)
	1	1
	1	٥- تقدير مسوغات تنفيذ العقوبة. موضوعي. مؤدى ذلك؟
٦٧٠	١٠٠٠	(الطعن رقم ۱۳۹۸۱ لسنة ۲۲ق جلسة ۲۹/۵/۱۹۹۷)
	1	
	I	٦- العقوبة المقررة لجريمة تقاضى ربح أزيد من المقرر عن
	i	المشغولات الذهبية عيار ٢١ قيراطاً هي العبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة
		لا نقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.
	١.	المادة ٣/٢١ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٧٦.
410	١٠٠١	(الطعن رقم ۲۳۷۱۸ نسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۱)
		<b>i</b>
		٧- العقوبة المقررة لجريمة الاستيلاء بغير حق على مال عام.
		ماهيتها؟
	l	المادة ١١٩ عقويات.
		المادة 17 عقوبات. إباحتها النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس
		الذي لايجوز أن ينقص عن ثلاثة أشهر.
		انتهاء المحكمة إلى أخذ المتهم بالرأفة ومعاملته بالمادة ١٧ عقوبات.
		يوجب ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد بها. علة ذلك؟
		حق محكمة النقض في أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة
		المنهم منى كان مبنياً على خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟
I	,,,	تطبيق العقوية في حدود النص المنطبق. موضوعي. أثر ذلك؟
'''	'''	(الطعن رقم ۹۲۶۰ نسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۲)

الصفحة	القاعدة	
	l	٨- معاملة المتهم بالمادة ١٧ عقوبات والنزول بالعقوبة المقيدة للحرية
	1	المقررة لجريمة تهيأة مكان لتعاطى المواد المخدرة إلى عقربة السجن. خطأ
		لا تملك محكمة النقض تصحيحه. علة ذلك؟
V£9	116	(الطعن رقم ٩١٦٦ لسنة ٥٠ق جلسة ١٩٩٧/٧/١)
	İ	٩ – الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٤ من القانون ١٠٦ لملة ١٩٧٦.
		مخالفة. الطعن فيها بطريق النقض، غير جائز. لا يغير من ذلك. ارتفاع
		مبلغ الغرامة المحكوم بها لتعدد أيام الامتناع عن التنفيذ. علة ذلك؟
۸٠٢	144	(الطعن رقم ١٦٣٤٠ لسنة ٦٢ق جلسة ١٩٩٧/٧/٢٤)
		١٠ – نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ يقضى بمصادرة
	l	وسائل نقل المخدر. وجوب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها في
	l	المادة ٣٠ عقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية .
		القضاء بمصادرة السيارة التّي صبط مع الطاعن الثاني بها المخدر
	i	المضبوط وتسليمه بملكيتها. لا خطأ في القانون.
440	14.	(الطعن رقم ۱۳۴۱ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۹)
		١١~ العزل عقوبة تبعية وجوبية لعقوبة الجناية. العادة ٢٥ عقوبات.
1.17	101	(الطعن رقم ۱۳۵۱۰ لسنة ۲۵ جلسة ۱۹۹۷/۱۰)
		١٢ - تصدمن ورقة الحكم المنقوض أن الغرامة المقسني بها على
		الطاعن ألف جنيه. حين أن الثابت بمحضر جلسة النطق به أنها مائة ألف
		جنيه. خطأ مادى. أساس ذلك. العبرة بما نطق به القاضى في مواجهة
		الخصوم .
		قضاء محكمة الإعادة بذات الغرامة الثابتة بمحضر الجلسة. لا يضير
		الطاعن .
1.40	177	(الطعن رقم ٩٣٥٠ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١٦)

الصفحة	قاعدة	
		١٣ – ثبوت استقلال الجريمة المقترنة عن جريمة القتل وتميزها عنها
	1	وقيام المصاحبة الزمدية بينهما. كاف لتطبيق عقربة المادة ٢/٢٣٤
	1	عقربات.
		المصاحبة الزمنية. مقتضاها. ارتكاب الجنايتين في وقت واحد أو في
	1	فنرة قصيرة من الزمن. تقدير تحققها. موضوعي.
1111	171	(الطعن رقم ١٦٢٣١ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٠/٢١)
	1	
	ì	١٤ - جريمة هنك العرض بالقوة. وقوعها من أحد ممن نصت عليهم
	1	المادة ١/٢٦٧ عقربات. اقتضاؤها استحقاقه العقوبة المغلظة بالمادة ٢/٢٦٨
		عقوبات.
	1	انتهاء الحكم المطعون فيه إلى إدانة الطاعن بجداية هنك العرض طبقاً
	1	للمادة ٢/٢٦٧ عقويات. معاقبته بالسجن إعمالاً للمادة ١٧ من ذات
	l	القانون. صحيح. علة ذلك؟
1701	144	(الطعن رقم ۱۸۲۹۰ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٣)
	l	Service and the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the service of the servi
		١٥ – تقدير العقوبة في العدود المقررة قانوناً. موضوعي.
	}	عقوية جريمة وقاع أنثى بغير رصاها. الأشغال الشاقة المؤيدة أو المؤقّة. الشروع فيها. عقويته الأشغال الشاقة المؤقّة. عدم تقيد المحكمة في
14.1	117	تعديدها إلا بنص المادة ١٤ عقوبات. (الط <b>من رقم ١٩٣٦) لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٧/١١/٢٣</b> )
		(العق ريم ١١١١ ـــ ٥٠٠ ع. ١١١١ ا
		١٦– الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات. نسبية.
		تصلمن المتهمين في الالتزام بها. فاعلين كانوا أو شركاء. ما لم ينص
		القانون على خلافه. أساس ذلك؟
144	4.4	(الطّعن رقم ۱۸۸۲ نسنة ۱۰ ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۲)
		١٧- تقدير العقوبة وقيام موجبات الرأفة من عدمه. موضوعي.
		النعى على المحكمة في هذا الشأن. غير مقبول.
12.4	110	(الطعن رقم ۲۲۱۸۰ نسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)

الصفحة	القاعدة	
		١٨ – إدانة الحكم الطاعن بجرائم متعددة وإنزاله عقوبة مستقلة عن
		كل منها دون الفصل في مدى قيام التعدد بينها وفق المادة ٣٢ عقوبات.
		يجيز امحكمة النقض التعرض له من تلقاء نفسها امصلحة الطاعن. علة
		ذلك وأساسه؟
1571	111	(الطعن رقم ٩٦٥١ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٥)
		(,, = = =
		١٩ – التعويضات المنصوص عليها في القوانين المتطقة بالضرائب
		والرسوم. عقوبات تكميلية تنطوى على عنصر التعويض. جواز تدخل
		الغزانة العامة أمام المحكمة الجنائية . علة ذلك وأساسه ?
		القسنساء ببسراءة المطعسون صده يشسمل بالعشرورة الشق الضاص
		بالتعريض. أثر ذلك : جواز استئنافه من قبل مصلحة الجمارك. مخالفة ذلك
		والقضاء بعدم قبول الاستثناف. خطأ في تطبيق القانون.
1177	414	(الطعن رقم ۱۷۲۱۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۱)
		٢٠ – المادة ١١٢ عقربات. مجال تطبيقها؟
		كون الجاني من الأمناء على الودائع وسلم إليه المال بهذه الصفة.
		وجوب معاقبته بالفقرة الثانية من المادة ١١٢ عقوبات. النمى على الحكم فى
		هذا الشأن. غيرمقبول.
1111	44.	(الطعن رقم ١٦٠١٥ لسنة ٢٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٧)
		راجع أيضاً :
		استئناف ونظره والحكم فيهه
		(القاعدة رقم ١٦٧ بالصحيفة رقم ١١١٣)
		(ب) تقدیرها :
		١ - جواز الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة عند الحكم في جناية أوجنحة
1		بالغرامة أوالحبس الذي لايزيد على سنة. المادة ٥٥ عقوبات.
1		قضاء الحكم المطعون فيه بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة سنتين.
	1	خطأ في القانون .
•	•	₩- W

الصفحة	فاعدة	11
7.4.5	10	اتصال الخطأ بتقدير العقوية. أثره : وجوب النقض والإعادة.
	1	(الطعن رقم ١٥٣ نسنة ٢٣ق جلسة ١٩٩٧/٦/٧)
	1	
	1	٧- معاقبة الطاعن عن جريمة الشروع في خطف أنثى في حدود
		نص المادة ١/٢٩٠ عقوبات ووفق ما جرى به نص المادة ٢/٤٦ إ.ج.
	1	صحيح.
1171	144	(الطعن رقم ۲۱۱۷ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١١/٣)
	l	<ul> <li>٣ وجوب أن تكون عقوبه الحبس المقضى بها مع الشغل. متى كانت</li> </ul>
	l	المدة المحكوم بها سنة فأكثر. المادة ٢٠ عقوبات. مخالفة ذلك خطأ في
	١	تطبيق القانون يوجب تصحيحه .
11.4	1^1	(الطعن رقم ۲۹۳۷ لسنة ٥٥ي جلسة ١٩٩٧/١١/٦)
	l	
		(جـ) توقیعها :
		١ عقوبة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات. مناط تطبيقها؟
		المصاحبة الزمنية بين الجنايتين. شرط توافرها . أن تكونا ارتكينا في
		وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن. تقدير ذلك. موضوعي.
۰۷٦	۸٦	توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣/٢٣٤ عقوبات، شرطه؟
- ' '	~``	(الطعن رقم ۱۵۷۸۰ لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۵۱۱)
		٢ - تقدير العقوبة وقيام موجبات الرأفة. موضوعي.
775	44	۱ – تقدير الفوية وقيام موجبات الراحة موسوطي. (الطعن رقم ۱۸۳۲۷ لسنة ۲۲ق جلسة ۲۷ (۱۹۹۷)
		(القفل رقم ۱۱۱۱۲ کست ۱۱۱۱۱۱
		٣- العقوية المقررة لجريمة الشروع في الفنل وفق نص المادنين ٤٦،
		١/٢٣٤ عقوبات هي الأشغال الشاقة المؤقنة أو السجن.
l		إجازة المادة ١٧ عقوبات النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس
		بعد الذي لايجوز أن ينقص عن ثلاثة أشهر.
1	1	إفصياح المحكمة عن أخذها المتهم بالرأفة ومعاملته طبقاً للمادة ١٧

الصفحة	القاعدة	
		عقويات. وجوب ألا توقع العقوية إلا على الأساس الوارد بها. علة ذلك؟
114.	177	(الطعن رقم ۱۹۹۷ لسنة ٦٥ و جلسة ١٩١٧/١١/٧)
	```	(1111) 111 21 21 1111 20 2011)
		٤ – معاملة الطاعن بإحدى العقوبتين التخييريتين للجريمة التي دين
		بها رغم إفصاح المحكمة عن معاملته بالمادة ١٧ عقربات. خطأ في القانون.
114.	177	(انطعن رقم ۱۹۹۷ نسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١١/٢)
		٥- لا عقوبة إلا بنص يعرف الفعل المعاقب عليه ويهين العقوبة
		الموصنوعة له. مؤدى ذلك؟
1170	417	(الطعن رقم ۱۲۳۰ لسنة ۱۳ ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۴)
ĺ		( د ) العقوية التكميلية :
		التمويضات المنصوص عليها في القوانين المتطقة بالضرائب
i		والرسوم. عقويات تكميلية تنطوي على عنصر التعويض. جواز تدخل
		الخزانة العامة أمام المحكمة الجنائية. علة ذلك وأساسه؟
		القسناء ببراءة المطعون صده يشمل بالصرورة الشق الخساص
		بالتعريض. أثر ذلك؟
		جواز استئنافه من قبل مصلحة الجمارك. مخالفة ذلك والقضاء بعدم
		قبول الاستئناف. خطأ في تطبيق القانون.
1547	414	(الطعن رقم ۱۷٦٦٠ لسنة ٦٠ي جلسة ١٩٩٧/١٢/١٦)
		(هـ) عقوية الجرائم المرتبطة :
		اعتبار الحكم ممارسة الطاعن للفحشاء مع النساء فجوراً. خطأً في
		القانون. علة ذلك؟
		لا مصلحة للطاعن في النعى على الحكم بشأن جريمة ممارسة الفجور
		مادام قد عاملة بالمادة ٣٢ عقوبات ودانة بجريمة التحريض على الدعارة
		وأوقع عليه عقوبتها باعتبارها الجريمة الأشد.
1.4.	175	(الطعن رقم ۸۸۳۸ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١٣)

عنسريــة ۲۷۷

صفحة	li I	القاعدة	
			( و ) عقوية الجريمة الأخف :
	1		الغيبوية المانعة من المستولية المنصوص عليها في المادة ٦٢
	1		عقربات. ماهينها؟
	1		تذاول المخدر أو المسكر عن علم واختيار . أثره ؟
			اقتراف الجانى لجرائم تتطلب قصد جنائي خاص. وجوب التحقق من
	1		قيام هذا القصد لديه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع.
			دفع الطاعن بإصابته بعرض عقلى لإدمانه تعاطى المخدر. ليس
			مانعاً من مسئوليته عن جريمة إحراز المخدر بغير قصد.
			انتفاء مصلحة الطاعن في النعي على الحكم قصوره في الرد على
	1		دفعة بانعدام مسئوليته الجنائية لإصابته بمرض عقلي لإدمانه تعاطى
	1	- 1	المخدر. متى أوقع عليه عقوبة جريمة إحراز المخدر بقصد التعاطى الأخف
			من تلك المقررة لجريمة إحرازه بغير قصود.
1772		144	(الطعن رقم ۱۸۸۲۳ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٢)
	1	- 1	
	1		( ز ) العقوية المبررة :
	1	ı	١- عدم جدوى منازعة الطاعن في قيام رابطة السببية بين فعله
		ı	والعاهة. مادامت العقوية المقضى بها عليه تدخل في الحدود المقررة
101	1	**	لجريمة الضرب البسيط.
.51		``	(الطعن رقم ٣٠١٣٨ لسنة ٩٩ق جلسة ٢/٢/٢١)
		- 1	ما المام المساد في المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام المام ا
			<ul> <li>٢- انتفاء مصلحة الطاعن في الدعى على الحكم بالقصور والفساد في</li> <li>١١ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١١ - ١١ - ١١ -</li></ul>
	ı		الاستدلال في استظهار نية القتل للمجنى عليها الثانية. مادامت العقوبة
44.		13	المقضى بهاعليه مبررة حتى مع عدم توافر هذا القصد. علة ذلك؟ (الطعن رقم ۲٤٨٥٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٧/٣/١٠)
			(الطفن رقم ۱۱۸۵۵ نسته ۱۰ في فيست
		1.	٣– نعى الطاعن على فساد الحكم المطعون فيه في استدلاله على
			استظهار سبق الإصرار. غير مجد مادامت العقوبة الموقعة عليه تدخل في
			الحدود المقررة لجريمة الشروع في القتل مجردة عن أي ظروف مشددة.
٥٣٢	١	4	(الطعن رقم ۷۷۷ه نسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۱)
	ı	I	- ( <b>5 5—</b> )

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الإعفاء من الترخيص بحمل سلاح . حالاته وأساسه؟
		ثبوت أن الطاعن كان يعمل صابطاً بالشرطة في تاريخ الصادث.
		بدرت المستمال على المستمال المستمال المستمال على المستمال المستما
		ب جبريد بسرو صدح عاري جبير مرسيس، حساسي الماون. لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة مادام الطاعن ينازع في صورة
		د حص مصيفي تطريد المعوية المبرارة عادام الطاعل يمارح في صورة الواقعة بأكملها.
201	44	الرابعة باعضية. (الطعن رقم ۱۸۲۷ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۳)
, ,		(العصل ولم ١٨١١ علله ١٠ و يعلله ١١ (١١١١)
		٥- يشترط للعقاب على الأفعال المنصوص عليها في المادة ١٤٥
		عقوبات أن يكون الباعث عليها هو إعانة الجانى على الفرار من وجه
		القصناء.
		دفاع الطاعنين بأنهما حرضا آخر على قول غير الحقيقة في محضر
		الشرطة ابتغاء نجلب تشريح جثة والده. جوهري. وجوب تحقيقه والفصل
		فيه. إغفال ذلك. قصور وإخلال بحق الدفاع.
		عدم امتداد أثر نقص الحكم لمحكوم عليه أنزلت به عقوبة مبررة. ولو
		اتصل وجه النقض به.
7.1	۸۹	(الطعن رقم ۲۰۱۳۶ لمسنة ٥٥ق جلسة ١٩٩٧/٥/١٩)
		٦ – النعى على الحكم بالقصور بشأن جريمة هنك العرض بغير قرة أو
		تهديد. غير مجد. ما دامت المحكمة اعتبرت أن الجريمتين المسندتين إلى
		الطاعن جريمة واحدة وادانته عن جريمة هنك العرض بالقرة والتهديد
		العاص جريمة واحده والمائمة عن جريمة منك العرص بالعوه والسهديد وأوقعت عليه عقوبتها باعتبارها الجريمة الأشد.
V17	,,,	وروعت عليه علوبته باعتبارها الجريمة الاست. (الطعن رقم ١٠٢٠١ لسنة ٦٥ ي جلسة ١٩٧/٧/٩)
***	'''	(الفعل رفع ۱۰۱۰ سنه ۱۰ في جسه ۱/۱۱۱۲)
		٧- إعمال المادة ٣٢ عقوبات ومعاقبة الطاعن بالعقوبة الأشد. أثره :
		عدم جدوى نعى الطاعن قصور الحكم في الندليل على الجريمة الأخف
		وعدم ذكر النص المعاقب عليها.
1.17	101	(الطعن رقم ١٣٥٦٠ لسنة ٢٥ق جلسة ١٩٩٧/١٠)
		, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,

الصفحة	ناعدة	31
114	. 14	<ul> <li>التزام المحكمة الحد الأننى لعقوية جناية الشروع في القتل رغم استعمالها العادة ١٧ من قانون العقويات لا يعتبر عقوبة مبررة لتهمة إحراز سلاح نارى وذخائر. أساس ذلك؟</li> <li>(الطعن رقم ١٩٩٧٥ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٩٧/١١/٢)</li> </ul>
110.	1,0,	9 - لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة وبعدم الجدوى من الطعن في الحكم باعتبار أن العقوبة المقضى بها مقررة قانوناً لإحدى الجرائم التي دين بها الطاعنين. مادامت المنازعة في الواقعة بأكملها التي اعتنقها الحكم. علة ذلك؟
	1 "	(انطعن رقم ۱۹۹۷ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۲)
11.7	710	١٠ انتفاء مصلحة الطاعن فى النعى على الحكم فى خصوص جريمة حيازة الأقراص المخدرة. مادام قد دانه بجريمة حيازة مخدر الهيروين بغير قصد من القصود وأوقع عليه عقوبتها بوصفها الجريمة الأشد عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات. (الطعن رقم ٣٢١٨٥ لسنة ٣٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٣)
***	74	(ح) سقوطها: قضاء محكمة النفض بعدم قبول الطعن شكلاً. أثره: خضوع الحكم الصادر في الدعوى لمدة سقوط العقوبة. مدة سقوط العقوبة في الجنح خمس سنوات من تاريخ صيرورة الحكم باتاً. المادة ٢٧٥ إجراءات. قضاء الحكم المطعون فيه في الاشكال بسقوط العقوبة بعضي المدة رغم عدم انقضاء تلك المدة. خطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه وتصحيحه بإلقاء ما قضى به من وقف تنفيذ العقوبة. (الطعن رقم ٢٢٥٩٧ لسنة ٢٥ق جلسة ١٩٩٧/٣/٤)
		(ط) تنفيذها: الاختبار القضائي، ماهينه؟ تحديد مدة الاختبار القضائي الوارد بالمادة ١٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤، موجه إلى سلطة التنفيذ لا الحكم، تحديدها وقت انقضائه متى تيقنت أن التدبير قد استرفى الغرض منه. التدبير لا يقاس بجسامة الجريمة أو درجة مسئولية مرتكبها، وإنها

الصفحة	القاعدة	
	ļ	بمدى خطورة الحدث وقدر حاجته إلى التهذيب والتقويم. أساس ذلك؟
		قضاء الحكم المطعون فيه بتحديد مدة وضع الحدث نعت الاختيار.
	1	خطأ في تطبيق القانون. يوجب تصحيحه بإطلاق مدة الاختبار.
1114	711	(الطعن رقم ۹۲۲ه نستة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۷)
	ļ	(ى) وقف تنفيذها :
		١ – تقدير مسوغات وقف تنفيذ العقوبة . مومنوعي . مؤدى ذلك ؟
174	۲.	(الطعن رقم ۸۱۱۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۳)
		٢ – الاشكال في تنفيذ حكم بات استناداً إلى سقوط العقوبة بمصى
		المدة . جائز ـ أساس ذلك ؟
441	71	(الطعن رقم ٦٢٥٩٧ نسنة ٥٩ق جنسة ١٩٩٧/٣/٤)
		٣- قضاء محكمة النقض بعدم قبول الطعن شكلاً. أثره: خضوع
		الحكم الصادر في الدعوى لمدة سقوط العقوية. مدة سقوط العقوية في
		الجنح. خمس سنوات من تاريخ صيرورة الحكم باناً. المادة ٧٨   إجراءات.
		قصاء الحكم المطعون فيه في الاشكال بسقوط العقوبة بمضى المدة رغم
		عدم انقضاء تلك المدة. خطأ في تطبيق القانون. يوجب نقصه وتصحيحه
	1 1	بإلغاء ماقضي به من وقف تنفيذ العقوبة .
***	۳۹	(الطعن رقم ٦٢٥٩٧ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٣/٤)
		<ul> <li>3- جواز الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة عند الحكم في جنابة أو جنحة</li> </ul>
		بالغرامة أو الحبس الذي لا يزيد على صنة. المادة ٥٥ عقربات.
		قضاء الحكم المطعون فيه بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة سنتين.
	il	خطأ في القانون .
		اتصال الخطأ بتقدير العقوبة. أثره: وجوب النقض والإعادة.
7.41	1.7	(الطعن رقم ١٥٣ اسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٧/٦/٧)
		( ك ) الرد :
		قيام المتهم برد مقابل المال الذي اختلسه. لا يؤثر في قيام الجريمة.
1		وإن أعفاء من المحكم بالرد في حدود ما سدد.
1111	44.	(الطعن رقم ١٦٠١٥ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٧)
	1	

صفحة	اعدة ا	
	-   -	﴿غ﴾
	İ	
		غرامــة – غش
	i	
	1	غرامـــة
		صبط الأشياء المختلسة . لا يمنع الحكم بالغرامة النسبية . النزام الحكم
	1	المطعون فيه هذا النظر. لا خطأ.
1772	·	(الطعن رقم ۹۸۸٦ لسنة ٦٥ و جلسة ١٩٩٧/١٢/٢)
	1	غش
		]
		نص المادتين ١٨،٣/٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن
		مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها. مؤداه ؟
	١	أحكام المحكمة الدستورية في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير.
	1	ملزمة للكافة .
	1	الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة. أثره: عدم جواز
	1	تطبيقه من اليوم التالي لتاريخ نشره .
	1	تعلق الحكم بعدم دستورية نص جنائى. أثره: اعستبار الأحكام
		الصادرة استناداً إليه كأن لم تكن.
	1	الحكم بعدم دستورية المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فيما
	ĺ	تضمنته من معاقبة المخالف لأحكام المادة الثانية من ذات القانون بعقوبة
	1	المخالفة إذا كان حسن النية. اعتباره في حكم القانون الأصلح. علة ذلك؟
144.	***	(الطعن رقم ٩٣٠؛ لسنة ٦٢ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٣١)

الصفحة	القاعدة	﴿ف﴾
		فاعل أصلى - فك أختام
		فاعــل أصلـــي
1771	7.7	إفصاح الحكم عما إذا كان المتهم فاعلاً أصلياً أو شريكاً. غير لازم. إثبات الحكم اتفاق الطاعن مع باقى المتهمين على ارتكاب الجريمة التى دانهم بها. كفايته لاعتباره فاعلاً أصلياً. (الطعن رقم 1۸۸۲ لمنة 30ق، جلسة 1947/17/۲)
		فك أخترام
		الأختام المعاقب على كسرها في المادة ١٤٧ عقربات. ماهيتها؟ الزعم أن السلطة الحكرمية ليس لها حق في وضع الأختام. لا يبرر المساس بها.
1171	171	(الطعن رقم ۲۲۵۰ لسنة ۱۳ ق جلسة ۲۸/۱۰/۲۸)

444		قانسون
الصفحة	القاعدة	﴿ قُ ﴾ قانون – قبض – قتل خطأ – قتل عمد – قصد جنائی – قضاة – قطاع عام – قمار – قوة الأمر المقضى
		 قانـــون
14	•	(أ) تطبيقه:  ا - متى يعد الشخص موظفاً عاماً؟  الماملون بشركات القطاع العام فى حكم الموظفين العموميين فى  نطاق معين. عدم اعتبارهم كذلك فيما يخرج عن هذا النطاق. مودى ذلك؟  (الطعن رقم ۲۰۸ لسنة ۲۰ ق جلسة ١٩٩٧/١/)
174	70	<ul> <li>٢- الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٥٦ من القانون رقم</li> <li>١١٦ لسنة ١٩٨٣. اقتصاؤه: امتناع تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم.</li> <li>أساس ذلك؟</li> <li>تعلق الحكم بعدم دستورية نص جنائى. أثره: اعتبار الأحكام التى صدرت بالإدانة استناداً إليه كأن لم تكن.</li> <li>( الطعن رقم ٨٦٦٠ لسنة ٣٠ق جلسة ١٩٩٧/٧/١٣)</li> </ul>
		٣- وجوب أن تبين المحكمة فى مجال تطبيق المادة ٢٤١ عقويات أثر الجروح والضريات ودرجة جسامتها. عدم التزامها بذلك عدد تطبيق المادة ٢٤٢ عقويات. إدانة الحكم المطعون فيه الطاعن بالمادة ٢٤١ عقويات وإغفاله بيان أثر الإصابات التى أحدثها الطاعن بالمجنى عليه على جسمه من مرض أو
707	17	عجز عن أشغاله الشخصية. قصور. (ال <b>طعن</b> رقم ٤٧٢٤٢ لس <b>نة ٥٠ق جلسة ٢٦/٥/١</b> ٩١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٤- الأماكن الخالية وقت نفاذ القانون ٤ لسنة ١٩٩٦ أو التي تخلو بعد
		نفاذه . خضوعها لأحكام القانون المدنى . أساس ومؤدى ذلك؟
		الجرائم التي وقعت في ظل العمل بأحكام القانونين رقمي ٤٩ لسنة
		١٩٧٧ ، ١٣٦ لمنة ١٩٨١ . استمرار خضوعهما لأحكامهما رغم صدور
		القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ . علة ذلك؟
٧٠٤	1.4	(الطعن رقم ۱۰۹۱۷ لسنة ۱۳ ق جنسة ۱۹۹۷/۲/۱۲)
		٥- القانون رقم ١٠٦ لمدة ١٩٧٦ المعدل : نطاق تطبيقه؟
1670	*17	(الطعن رقم ٦٢٣٠ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٤)
		٦ – خنصوع الذعوى المدنية المرفوعية أمام المصاكم الجنائبية
		نلإجراءات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية. المادة ٢٦٦ إجراءات.
1107	**1	(الطعن رقم ۱۳۳۳۱ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٠)
		(ب) تقسیره :
		١- صدور قسانون الطفل الصسادر بالقسانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦
		وإجازته النزول بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إلى السجن الذي لا نقل مدته
۱۳	١,	عن سبع سنوات. اعتباره أصلح في حكم المادة الخامسة عقويات.
		(الطعن رقم ۲۰۲۹ لسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱)
		٢- نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على
		الإجراءات في المواد الجنائية والدعاوي المدنية المرفوعة بالتبعية أمام
		المحكمة الجنائية .
]		الرجوع لنصوص قانون المرافعات. حده؟
		لا يصح للمحاكم الجنائية الحكم باعتبار المسئول عن الحقوق المدنية
		تاركاً لاستئنافه. أساس ذلك وعلقه؟
		تخلف المسئول عن الصقوق المدنية عن الحضور أمام المحكمة
	ı	الاستثنافية. يرجب الحكم في موضوع الدعوى المدنية غيابياً. مخالفة ذلك.

الصفحة	القاعدة	
		خطأ في تطبيق القانون.
44	١	(الطعن رقم ۲۳۹۴ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/١/٨)
	ĺ	٣- يكفى للعقاب في جريمة السرقة ثبرت أن المسروق ليس مملوكاً
	ĺ	للمتهم.
		السارق. كل من اختلس منقولاً مملوكاً للغير . المادة ٣١١ عقوبات.
	1	خطأ الحكم في نكر اسم مالك الشئ المسروق. لا يعييه.
144	14	(الطعن رقم ۲۸۱ اسنة ۲۰ ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۲۰)
		٤ - تحريك الدعوى الجنائية ضد موظف عام لجريمة وقعت منه أثناء
		أو بسبب تأدية وظيفته بطريق الإدعاء المباشر. غيرجائز. ما لم تكن من
		الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ عـ قـوبات. المادتان ٦٣، ٢/٢٣٢
		إجراءات.
140	**	(الطعن رقم ۱۹۸۱ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۳)
		٥- التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام الدقة في ذلك وعدم
		تحميل عباراتها فوق ما تحتمل. واجب.
		وضوح عبارة القانون في الدلالة على مراد الشارع منها. اقتصاؤه
		قصر تطبيقها على ما يتأدى مع صريح نص القانون.
771	۳۰	(الطعن رقم ١٧٤٩ لسنة ٦٤ق جلسة ١٩٩٧/٢/١٩)
}		
1		٦ – عدم سريان أحكام المواد ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٨ على ما
- 1		يسنده أحد الخصوم لخصمه في الدفاع الشفوى أو الكتابي أمام المحاكم. أسا
- 1		<u>१</u> धि: १
	ı	تقدير كون عبارات السب والقذف مما يستلزمه الدفاع. موضوعي.
ł		مثال لتسبيب سائغ للتدليل على تعلق العبارات بالخصومة ومناسبتها
- (	l	لمياق الدفاع ومقتضياته .
177	71	(الطعن رقم ۲٤٧٠٩ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٤/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٧- الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢٣ عقوبات. جريمة
		مستمرة استمراراً متتابعاً. ماهية ذلك؟
		الجريمة المستمرة استمرارآ متتابعاً والمستمرة استمراراً ثابتاً. الفارق
		بينهما؟
		إغفال الحكم المطعون فيه القاضى بعدم جواز نظر الدعويين الجنائية
		والمدنية نسابقة الفصل فيهما استظهار ما إذا كانت واقعة استعمال المطعون
		ضدهم سلطة وظائفهم في وقف تنفيذ الحكمين الصادرين لصالح الطاعن
		سابقة أم لاحقة على رفع الدعوى السابقة بما يكون جريمة جديدة يصح
		محاكمتهم من أجلها مرة أخرى. قصور.
£ £ ¥	70	(الطعن رقم ٢٧٢٥١ لسنة ٩٥ق جلسة ١٩٩٧/٤/)
		٨- شروط صحة الزواج؟ المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم
		الشرعية.
۰۱۱	٧t	(الطعن رقم ۱۲۷۱ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱)
		٩- يشترط للعقاب على الأفعال المنصوص عليها في المادة ١٤٥
		عقوبات أن يكون الباعث عليها هو إعانة الجاني على الفرار من وجه
		القصناء.
		دفاع الطاعنين بأنهما حرضا آخر على قول غير الحقيقة في محضر
		الشرطة ابتغاء تجنب تشريح جثة والده. جوهري. وجوب تحقيقه والفصل
		فيه . إغفال ذلك : قصور وإخلال بحق الدفاع .
		عدم امتداد أثر نقض الحكم لمحكوم عليه أنزلت به عقوبة مبررة ولو
	i i	اتصل وجه النقض به.
7.1	۸۹	(الطعن رقم ۳۰۱۳۴ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٥/١٩)
		١٠ – جناية التربح المنصوص عليها في المادة ١١٥ عقوبات مناط
		تعققها؟
Į.		جناية التربح. من جرائم الخطر الذي يهدد نزاهة الوظيفة العامة. علة

الصفحة	القاعدة	
		ذلك؟
717	11	(الطعن رقم ٢٠١٦٠ لمنة ٥٩ق جلسة ٢٠/٥/٧٠)
		١١ - العقوبة المقررة لجريمة التعامل بالنقد الأجنبي على خلاف
	l	الشروط والأوصناع المقررة قانونا وعن غير طريق المصارف والجهات
		العرخص لهـا بذلك في مـغـهـوم العادة ١٤ من القـانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل؟
	l	صدور القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم التعامل في النقد الأجنبي
		بعد ارتكاب الفعل وقبل صدور حكم بات في الجريمة المسددة للطاعن يعد
		أصلح للمنهم من القانون القديم. علة ذلك؟
٦٧٠	1	(الطعن رقم ١٣٩٨١ لسنة ٦٢ق جلسة ٢٩/٥/٧١)
		١٢ – القضاء بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون
i		نظام الأحزاب والفقرة الأولى من المادة ١٩٥ من قانون العقوبات ويسقوط
		الفقره الثانية منها. مؤداه: عدم مسئولية رئيس الحزب ورئيس تحرير
		جريدته والمحرر المسئول عن القسم الذي حصل فيه النشر عما ينشر
		بالجريدة . أساس ذلك ؟
740	1.1	(الطعن رقم ۲۷۰۲۸ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٦/٢)
		١٣ – حالات التهرب الحكمي من أداء الضريبة على المبيعات
		المنصوص عليها في المادة ٩/٤٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ الذي
- [	- 1	ألغى القانون رقم ١٣٣ لمنة ١٩٨١ بشأن الصريبة على الاستهلاك. قصرها
		على السلع الواردة بالجدول رقم (١) المرافق له. خلوه من السلعة موضوع
		الاتهام وشرائط كاسيت، . يوجب إعمال حكمه باعتباره أصلح . أساس ذلك؟
141	1.1	(الطعن رقم ۱۶۲۶۸ لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۸)
ł		١٤ – الارتباط الذي تتأثر به المسئولية عن الجريمة الصغرى طبقاً
ļ		للمادة ٢/٣٢ عقوبات. ينظر إليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة
		دون البراءة . أساس ذلك ؟
747	1.4	(الطعن رقم ۱٤٢٤٨ لسنة ٦٢ق جلسة ١٩٩٧/٦/٨)

الصفحة	القاعدة	
_		١٥ – وجوب تقديم الإخطار المنصوص عليه في المادة السادسة عشرة
		من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في شأن الشركات العاملة في مجال تلقى
	ĺ	الأموال لاستثمارها خلال ثلاثة أشهر تبدأ من تاريخ العمل بلائعته
		التنفيذية. الإخلال بهذا الواجب جريمة. قيامها بحلول أول يوم يتلو الثلاثة
	ŀ	أشهر التي حددها القانون. المادة ٢٢ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨. تعيين
		الميعاد المحدد في القانون لحصول الإجراء بالشهور. مؤدى وأثر ذلك؟
		جريمة الامتناع عن رد الأموال المستحقة إلى أصحابها المنصوص
		عليها في المادة ٢١ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨. قيامها قانوناً ابتداء من
		اليوم الحادي عشر من يونيه سنة ١٩٩٠ . أساس ذلك؟
		امتناع الطاعن عن رد الأموال إلى أصحابها قبل نهاية المهلة المحددة
		في المادة ٢١ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ . غير مؤثم. مخالفة الحكم
		المطعون فيه ذلك . خطأ في تطبيق القانون .
747	1.7	(الطعن رقم ۷۸۱۹ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/٦/۱۱)
		١٦ – الأماكن الخالية وقت نفاذ القانون ٤ لسنة ١٩٩٦ أو التي تخلو
		بعد نفاذه . خصوعها لأحكام القانون المدني. أساس ومؤدى ذلك؟
		الجرائم التي وقعت في ظل العمل بأحكام القانونين رقمي ٤٩ لسنة
		١٩٧٧و١٣٦ لسنة ١٩٨١ . استمرار خضوعهما لأحكامهما رغم صدور
		القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ . علة ذلك؟
V· £	1.4	(الطعن رقم ۱۰۲۷ لسنة ۲۳ق جلسة ۱/۲/۲۲)
		١٧ – العـقـوبة المقـررة لجـريمة تقـاضى ربح أزيد من المقـرر عن -
		المشغولات الذهبية عيار ٢١ قيراطاً هي الحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة
		لا نقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائة جنيه أوبإحدى هاتين العقوبتين.
		المادة ٣/٢١ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٧٦.
٧١٠	1.4	(الطّعن رقم ۲۳۷۱۸ استة ۲۲ق جلسة ۲/۷/۷۱)
		II . The state of the state of
		١٨ الحكم الصادر من محكمة تأديبية لايحوز قوة المقضى. أمام

الصفحة	القاعدة	
		المصاكم الجنائية. المادة ٤٥٤ إجراءات. الجزاءات المنصوص عليها في
		قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ .طبيعتها؟
V14	11.	(الطعن رقم ١٩٩٧/٧/١ لسنة ٢٧ق جلسة ١٩٩٧/٧/١)
	1	١٩ – العقوبة المقررة لجريمة الاستيلاء بغير حق على مال عام.
	1	ماهيتها؟ المادة ١١٩ عقوبات.
	]	المادة ١٧ عقوبات. إباحتها المنزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس
		الذي لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة أشهر.
	1	انتهاء المحكمة إلى أخذ المتهم بالرأفة ومعاملته بالمادة ١٧ عقربات.
		يوجب ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد بها. علة ذلك؟
	1	حق محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم
		متى كان مبنياً على خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟
		تطبيق العقوبة. في حدود النص المنطبق. موضوعي. أثر ذلك؟
777	111	(الطعن رقم ۹۲۱۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۲)
		٢٠ – كون الشئ المبدد غير مملوك لمرتكب الاختلاس من شروط
		وقوع جريمة التبديد. علة ذلك؟
		جريمة اختلاس المال المحجوز عليه من مالكه المؤثمة بالمادة ٣٤٢
		عقربات استثناء من هذا الأصل، عدم جواز القياس عليه. أساس ذلك؟
۷۸۱	14.	(الطعن رقم ۲۱۹۷۰لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۲۱)
		٢١ – النص في المادة الشامنة من قـانون تنظيم الرقابة الإدارية رقم
		<ul> <li>١١٠ النص في العادة الشاملة من قانون تنظيم الرقابة الإدارية على موافقة رئيس</li> </ul>
- 1		مجلس الوزراء عند إحالة الموظفين المشار إليهم فيها إلى النيابة العامة متى
		" أسفرت تحرياتها عن ارتكابهم ما يستوجب التحقيق. نص تنظيمي لا يحتبر
,, l		قيداً على حرية النبابة العامة في إجراء التحقيق.
٧٠. ا	'''	(الطعن رقم ۱۰۸۳۰ نستة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۲۱)

الصفحة	القاعدة	
		٢٢- عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في المخالفات.
		أساس ذلك؟
		المخالفات هي الجرائم المعاقب عليها بالغرامة التي لا يزيد أقصى
		مقدارها عن مائة جنيه. المادة ١٢ عقوبات المعدلة بالقانون ١٦٩ لسنة
		. 1981
۸۰۲	۱۲۳	(الطعن رقم ۱۳۳۰ لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۲۴)
		٢٣ - إقامة مالك الأرض الزراعية بالقرية مسكناً خاصاً به أو بناء
		يخدم أرضه طبقاً لشروط قرار وزير الزراعة رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٤ . غير
		مؤثم. المادة ١٥٢ من القانون رقم ١١٦ لمسلة ١٩٨٣. مؤدى ذلك؟
		دفاع الطاعن أن ما قام به من بناء عبارة عن حظيرة ماشية لخدمة
		الأرض الزراعية. جوهري. وجوب تمحيصه والرد عليه. إغفال ذلك.
		قصور.
A • ¥	174	(الطعن رقم ۹۳۶۹ لسنة ۶۲ی جلسة ۹/۹/۹۱)
		22 - اسباغ وصف التقسيم على الأرض. شروط توافره وأساسه؟
471	14.	(الطعن رقم ١٩٥٣ لسنة ٢٧ي جلسة ١٩٩٧/٩/٩)
		٢٥- عدم وجوب تمبيب أمر التفتيش إلا حين ينصب على الممكن.
		الله عدم وجوب تمبيب امر التعليان إلا حين ينصب على السماء . أساس ذلك؟
		مرجب لتسبيبه.
170	12.	(الطعن رقم ۱۳۶۹۱ لسنة ۲۰ی جلسة ۱۹۹۷/۹/۲۰)
- 1		٢٦ – التقرير بالاستئناف من وكيل الطاعن. اعتباره إعلاناً للطاعن
1		<ul> <li>١٠ - التعريز بالاستعداد من وعين التحديد المعدد المدد ١٩٨١.</li> <li>بالجاسة . المادة ٢٠٠٨ إجراءات المعدلة بالقانون رقم ١٧٠٠ لسنة ١٩٨١.</li> </ul>
144	141	(الطعن رقم ١٩٦٧/١١سنة ٢٦ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢٧)
l		
	-	

الصفحة	القاعدة	
		٢٧ – مؤدى نص المادتين ٢٩ ، ٤٠ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن
		الأحداث؟
		الطعن بالمعارضة في الأحكام الغيابية الاستئنافية الصادرة من
	1	محكمة الأحداث للجنح المستأنفة. جائز. حد ذلك وأساسه؟
	i	الحكم بعدم جواز المعارضة في الحكم الفيابي الاستئنافي. خطأ في
		القانون.
1.45	17.	(الطعن رقم ۷۹۰ لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱)
		٢٨ – الجريمة المؤثمة بالمادة ٣٧٠ عقوبات. مناط تحققها؟
	1	المنازعات المدنية بين حائزى المكان الواحد أو المشاركين فيه.
	1	خروجها من نطاق تطبيق هذه المادة .
1144	144	(الطعن رقم ٣٠٠١٠ نسنة ٩٥ق جلسة ١٩٩٧/١١/٤)
	Ì	
	ł	٢٩ – المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفصل في الجرائم
		كافة إلا ما استثنى بنص خاص. أساس ذلك؟
		لجازة بعض القوانين إحالة جرائم معينة إلى محاكم خاصة لا يسلب
		المحاكم العادية ولايتها في الفصل في تلك الجرائم. مادام أن القانون
		الخاص لم يرد به أى نص على انفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص. سواء
		أكان معاقباً عليها بمقتصمي قانون عام أو خاص.
1117	174	(الطعن رقم ٣٠٩٠٩ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/١١/٤)
		٣٠ ـ قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .
		خول المحاكم السكرية. الاختصاص بنوع معين من الجرائم ومحاكمة فئة
		خاصة من المتهمين. إلا أنه لم يؤثرها في غير نطاق الأحداث الخاصعين
		لأحكامه بهذه المصاكمة وذلك الاختصاص أو يعظرها على المصاكم
		العادية .
		الاختصاص يكون مشتركاً بين المحاكم العادية والمحاكم العسكرية ولا
		يملع نظر أيهما فيها من نظر الأخرى. إلا أن تحول دون ذلك قوة الأمر
		•

المفحة	القاعدة	
		المقصني عدم التزام الحكم بالرد على الدفاع القانوني ظاهر البطلان.
1117	174	(الطعن رقم ٣٠٩٠٩ لسنة ٥٩ق جلسة ١٤٩٧/١١)
		٣٢- مناط التأثيم في جريمة إحراز أو حيازة سادة من المواد التي
		تخصع لبعض قيود المواد المخدرة أن تكون المادة المصبوطة من عداد
		المواد المبينة حصراً في الجدول الثالث الملحق بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
:		خلو الجدول المذكور من مادة ،الفلونيئرا زيبام، وورودها في شأن
		تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الطبية المؤثرة على الحالة النفسية
		الصادر تنفيناً للقانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة.
		مؤداه؟
		القصاء بإدانة الطاعنة لإحرازها مادة االفلونيترا زيبام، بقصد الاتجار
		خطأ في القانون .
		عدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على
		الواقعة واجبها أن تصف الواقعة بالوصف الصحيح.
		قعود المحكمة عن بحث مايكونه الفعل المسند إلى الطاعنة من جريمة
		أخرى غير التي دانها بها. خطأ. أثره : نقض الحكم والإحالة.
14.1	141	(الطعن رقم ۱۷۲۸۹ لسنة ۲۱ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/٤)
1		٣٣– لمحكمة الموضوع استظهار وقائع القذف من عناصر الدعوى.
		نراقبها في ذلك محكمة النقض.
		المادة ٣٠٩ عقوبات. تطبيق لمبدأ حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه
		الفصل في ذلك. موضوعي.
		تجاوز نطاق الخصومة ومقتضيات الدفاع بالمساس بكرامة الغير. غير
		مبرر للمدافع.
1770	147	(الطعن رقم ۱۰۵۷۶ لسنة ۳۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۱)
		٣٤ – إحالة المادة ٤١ من الدستور على القانون العادى. نطاقه؟
1441	196	(الطّعن رقم ۲۹۳۹۰ لسنة ۹۰ی جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۹

الصفحة	القاعدة	
		٣٥- إجازة المادة ٧/٣٥ إجراءات لمأمور الضبط القضائي في غير
	İ	أحوال التلبس اتخاذ الإجراءات التحفظية المناسبة إذا وجدت دلائل كافية
		على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة من الجنح المحددة فيها حصراً.
		عدام استطالتها إلى ما يعتبر قيداً على الحرية الشخصية.
	ł	انتزاع مأمور المنبط القصائي دفتر الشيكات من الطاعن دون تخليه
		عنه ولا تبين محتواه قبل فصه : تفتيش باطل. لا يغير من ذلك ارتباكه
		ومحاولة إخفائه. مظاهر الحيرة والارتباك مهما بلغا. لا يوفرا تلبس الشخص
		بجريمة ولا يبيحا القبض عليه وتفتيشه. مخالفة الحكم ذلك. خطأ في
		القانون. حجب الخطأ الحكم عن تقدير أدلة الدعوى. أثره؟
1441	111	(الطعن رقم ۲۹۳۹۰ لسنة ۹۹ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۹
		٣٦- المادتان ١١٢ ، ١١٣ عقوبات. نطاقهما ؟
		المقصود بالموظف العام والأموال العامة في حكم المادتين ١١٩، ١١٩ /﴿
		مكررا عقوبات؟
144 £	4.4	(الطعن رقم ٩٨٨٦ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٢)
		٣٧ - مراكز الشباب تعد من الهيئات الأهلية لرعاية الشباب
		والرياضة. مؤدى ذلك : اعتبار أموالها من الأموال العامة في تطبيق قانون
		المقربات.
		إثبات الحكم أن المتهم يعمل بمركز للشباب وأن الأموال المختلسة
		المستولى عليها مملوكة للمركز وسلمت للمتهم بسبب وظيفتة والنعى عليه
		في هذا الشأن. غير مقبول.
1771	1.1	(الطعن رقم ۱۸۸٦ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٢)
		٣٨- إحراز أجهزة الفيديو والتليفزيون. غير مؤثم.
- 1		المصادرة وفق المادة ١٧ من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ وجـوب
		تفسيرها على هدى المادة ٣٠ عقوبات.
1444	1.1	(الطعن رقم ١٩٥٤ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٨)

الصفعة	القاعدة	
		٣٩- لا عقرية إلا بنص يعرف الفعل المعاقب عليه ويبين العقوبة
		الموضوعة له . مؤدى ذلك؟
1170	717	(الطعن رقم ۱۲۳۰ لسنة ٦٣ ي جلسة ١٩٩٧/١٢/١٤)
		٤٠ – الاختبار القضائي. ماهيته؟
	}	تحديد مدة الاختبار القصائي الوارد بالمادة ١٢ من القانون رقم ٣١
		لسنة ١٩٧٤ . موجه إلى سلطة التنفيذ لا الحكم، تحديدها وقت انقضائه متى
	1	تبقنت أن التدبير قد استوفى الغرض منه .
		بيست ان التنبير قد استوقى العرص منه . التدبير لا يقاس بجسامة الجريمة أو درجة مسئولية مرتكبها . وإنما
		بمدى خطورة الحدث وقدر حاجته إلى التهذيب والتقويم. أساس ذلك؟
		قضاء الحكم المطعون فيه بتحديد مدة وضع الحدث نحت الاختبار.
		خطأ في تطبيق القانون. يوجب تصحيحه بإطلاق مدة الاختبار.
1227	***	(الطعن رقم ٥٩٦٦ه لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٧)
		٤١ – قانون المرافعات. قانون عام. يرجع إليه لسد ما في المرسوم
		بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من نقص. أساس ذلك؟
		القرارات الصادرة من محكمة النقض شأنها شأن الأحكام الصادرة
		منها. لايجوز الطعن فيها. حد ذلك؟
1571	***	(الطعن رقم ۲۷۷۱ لسنة ٦٣ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۲۱)
		٤٢ – نص المادتين ٣/٣، ١٨ من القــانون رقم ١٠ لملة ١٩٦٦ في
		شأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها، مؤداه؟
		سان مربب مصي وسميم صارحه موردة . أحكام المحكمة الدستورية في الدعاوي الدستورية وقرارتها بالتفسير.
- 1		ملزمة الكافة.
l		مربه سعه . الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة. أثره: عدم جواز
1		تطبيقه من اليوم التالى لتاريخ نشره . تعلق الحكم بصدم دستسورية نص جدائى . أثره : اعستسبار الأحكام
		الصادرة استناداً إليه كأن لم تكن.

		<b>—</b>
الصفحة	القاعدة	
		الحكم بعدم دستورية المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فيما
		تضمنته من معاقبة المخالف لأحكام المادة الثانية من ذات القانون بعقوية
		المخالفة إذا كان حسن النية. اعتباره في حكم القانون الأصلح. علة ذلك؟
114.	***	(الطعن رقم ٤٩٣٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧/١٢/٣١)
		راجع أيضاً :
		اختلاس أموال أميرية
		(القاعدة رقم ٢٢٠ بالصحيفة رقم ١٤٤٨)
		وتهرب ضريبي الضريبة على الاستهلاك،
		(القاعدة رقم ۲۲۷ بالصحيفة رقم ۱٤۹۰)
		وحكم اتسبيبه. تسبيب معيب،
		(القاعدة رقم ۱۲۲ بالصحيفة رقم ۷۹۰)
		ودعوى جنائية وقيود تعريكهاه
		(القاعدة رقم ۲ بالصحيفة رقم ۱۹)
		ودعوى جنائية النقصاؤها بمضى ألمدة،
	- 1	(القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ٢٧٦)
		وزنسا
	l	(القاعدة رقم ٨٥ بالصحيفة رقم ٦٤٥)
	1	وقانون المطبيقه
	ı	(القاعدة رقم ٩٧ بالصحيفة رقم ٦٥٦)
	ı	ونقابات
		(القاعدة رقم ٢ نقابات بالصحيفة رقم ٧)
	1	_
	i	(ج) سريانة
	ı	وجوب تقديم الإخطار المنصوص عليه في المادة السادسة عشرة من
į		القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في شأن الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال
Ì	l	لاستثمارها خلال ثلاثة أشهر تبدأ من تاريخ العمل بلائحته التنفيذية.
ŀ		الإخلال بهذا الواجب جريمة. قيامها بحلول أول يوم يتلو الثلاثة أشهر التي
1	ı	حديما القانوس المادة ٢ 💎 القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .

الصفحة	القاعدة	
		جريمة الامتناع عن رد الأموال المستحقة إلى أصحابها المنصوص
		عليها في المادة ٢١ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨. قيامها قانوناً ابتداء من
	l	اليوم الحادي عشر من يونيه سنة ١٩٩٠ . أساس ذلك؟
		امتناع الطاعن عن رد الأموال إلى أصحابها قبل نهاية المهلة المحددة
	1	في المادة ٢١ من القانون ١٤٦ لملة ١٩٨٨ . غير مؤثم . مخالفة الحكم
		المطعون فيه ذلك. خطأ في تطبيق القانون.
141	1.7	(الطعن رقم ۷۸۱۹ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/٦/۱۱)
		<ul> <li>٢ قاعدة شرعية الجريمة والعقاب. ماهينها؟</li> </ul>
		إعمال الأثر الرجعي للقانون الأصلح للمتهم. رهن بأن يكون القانون
		الجديد قد ألغى القانون السابق صراحة أوضمناً.
V· £	1.4	(الطعن رقم ١٠٦٦٧ لمنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/٦/١٢)
		( د ) القانون الأصلح :
		ر ) ١- صدور قانون الطغل الصادر بالقانون رقم ١٢ لمنة ١٩٩٦
		وإجازته النزول بعقوبة الأشغال الشاقة المؤيدة إلى السجن الذي لا نقل مدته
		عن سبع سنوات. اعتباره أصلح في حكم المادة الخامسة عقوبات. أثر ذلك
		- وعلته ؟
۱۳	١	(الطعن رقم ۲۰۲۹ نسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱)
		٢- الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٥٦ من القانون رقم
		١١٦ لسنة ١٩٨٣. أصلح للمتهم في جريمة بناه على أرض زراعية. علة
		<u> </u>
174	70	(الطعن رقم ٨١٦٠ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/٢/١٣)
		<ul> <li>٣- قضاء المحكمة الدستورية بعدم دستورية نص المادة الخامسة من</li> </ul>
		القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ويسقوط المواد المرتبطة بها. أثره: اعتبار الأحكام
1		الني صدرت بالإدانة استناداً إلى ذلك كأن لم تكن ويتحقق به معلى القانون

الصفحة	قاعدة	1
		الأصلح. مادامت الدعوى الجنائية لم يفصل فيها بحكم بات. أساس ذلك؟
	1	لمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم.
	1	المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
401	7.	(الطعن رقم ۲۲۰۰۰ لسنة ۵۹ی جلسة ۱۹۹۷/۲/۲۷)
	i	1
	1	<ul> <li>٤- العقربة المقررة لجريمة النعامل بالنقد الأجنبي على خلاف</li> </ul>
	1	الشروط والأوصناع المقررة قانونا وعن غير طريق المصارف والجهات
		المرخص لها بذلك في مفهوم المادة ١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦
		المعدل؟
	l	صدور القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم التعامل في النقد الأجنبي
	ļ	بعد ارتكاب الفعل وقبل صدور حكم بات في الجريمة المسندة للطاعن يعد
	İ	أصلح للمتهم من القانون القديم. علة ذلك؟
٦٧٠	١,	(الطعن رقم ۱۳۹۸۱ لسنة ۲۲ق جلسة ۲۹/٥/۱۹۹۷)
	İ	<u>.</u>
		٥- لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المنهم من تلقاء نفسها
		إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات. قانون أصلح. أساس
	ł	ذلك؟
٦٧٠	١	(الطعن رقم ١٣٩٨١ لسنة ٢٢ق جلسة ٢٩٩/٥/٢٩)
		٦ – قاعدة شرعية الجريمة والعقاب. ماهيتها؟
		إعمال الأثر الرجعى للقانون الأصلح للمتهم. رهن بأن يكون القانون
		الجديد قد ألغى القانون السابق صراحة أو صنمناً.
۷۰۴	1.4	(الطعن رقم ١٠٦٧/ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/٦/١٢)
		<b>f</b>
		٧- نص المادتين ٢/٢، ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن
		مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها . مؤداه ؟
		أحكام المحكمة الدستورية في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير.
ı		ملزمة للكافة.

الصفحة	القاعدة	
		الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة. أثره: عدم جواز
	İ	تطبيقه من اليوم التالي لتاريخ نشره .
		تعلق الحكم بعدم دستورية نص جنائي. أثره: اعتبار الأحكام
	l	الصادرة استناداً إليه كأن لم تكن.
	İ	الحكم بعدم دستورية المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فيما
	l	تضملته من معاقبة المخالف لأحكام المادة الثانية من ذات القانون بعقوبة
	1	المخالفة إذا كان حسن النية. اعتباره في حكم القانون الأصلح. علة ذلك؟
111.	777	(الطعن رقم ۱٤٩٣٠ لسنة ٦٢ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٣١)
		( هـ ) إلغاؤه :
		<ul> <li>( ) إحساق</li> <li>المحكمة الدستورية بعدم دستورية نص المادة الخامسة من</li> </ul>
		القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ وبسقوط المواد المرتبطة بها. أثره: اعتبار الأحكام
		التي صدرت بالإدانة استناداً إلى ذلك النص كأن لم تكن وينحقق به معنى
		القانون الأصلح. مادامت الدعوى الجنائية لم يفصل فيها بحكم بات. أساس
		ذلك؟
		المحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها المصلحة المتهم.
		المادة ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
701	٣٥	(الطعن رقم ۲۰۵۰ نستة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢٧)
		٢- إلغاء النص التشريعي. غير جائز إلا بتشريع لاحق له. أعلى منه
V- 1		أو مساو له . حالات إلغاء النص التشريعي؟
٧٠٤	1.4	(الطعن رقم ۱۰۲۲۷ لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۲)
		قيض
		<ul> <li>الدفع بحصول الاعتراف نتيجة قبض باطل لأول مرة أمام</li> </ul>
ı		النقض. غير مقبول.
777	۰۱	(الطعن رقم ۳۰۷۲ لسنة ١٥ق جلسة ١٦/٣/٣/١)
	- (	,

الصفحة	القاعدة	
		٢ – النعى على الحكم بأوجه تتعلق بالقبض والتفتيش ومادار من
		حديث بين ضابط المباحث والمجنى عليه. غير مقبول. مادام لم يعول على
	1	أى منهم في قصائه بالإدانة.
£77	11	(الطعن رقم ٩٠٩٦ لسنة ١٥ق جلسة ١٤/١٩٩٧)
		٣- نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه ببطلان إذن النيابة بالقبض
	l	والتفتيش لعدم جدية التحريات. غير مجد. مادام الحكم قد أثبت توافر حالة
	l	التلبس بأخذه مبلغ الرشوة من الشاهد الثاني.
717	47	(الطعن رقم ۳۷۰۸ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۲۰)
		٤ - الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق يضير
		العدالة .
1741	191	(الطمن رقم ۲۹۳۹۰ لسنة ۵۹ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۹
		٥- القيد على الحرية الشخصية . غير جائز . إلا في إحدى حالات
		التلبس أو بإذن من الجهة القضائية المختصة. المادة ٤١ من الدستور.
1798	140	(الطعن رقم ۸۹۱۵ لسنة ۲۵ جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۹
		٦- حالة التلبس بالجريمة. وجوب تحقق مأمور الضبط القضائي من
- 1		قيامها بإحدى حواسه. تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن شهودها أو
		إقرار المتهم . غير كاف .
1797	190	(الطعن رقم ۸۹۱۰ لسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۹
		قتل خطأ
		١- أصل البراءة قاعدة أساسية لا ترخص فيها. أثر ذلك : عدم ثبوت
1	- 1	واقعة الجريمة بغير دليل يقيني جازم لا يدع مجالا لشبهة أو شك.
- 1	- 1	وجوب أن يكون الدليل مؤدياً إلى ما رتب عليه من ندائج في غير

الصفحة	القاعدة	
		تصف ولا تتاقض.
		حيازة القصاء في الموضوع قوة الأمر المقضى. لا يحول دون النيابة
		العامة ومواصلة التحقيق فى الدعوى والتصرف فيها بالنسبة للجانى
		الحقيقي . أساس ذلك؟
		مثال لحكم صادر بالبراءة من محكمة النقض في جريمة قتل خطأ
		لدى نظرها موضوع الدعوى.
71	٣	(الطعن رقم ۱۹۰۵۰ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/١)
		<ul> <li>٢- اعتبار مخالفة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة خطأ مستقلاً</li> </ul>
		بذاته في جرائم القتل الخطأ . شرطه؟
717	٥٦	(الطعن رقم ۲۱۱۹۲ لسنة ۹۰ق جلسة ۲۹/۳/۲۲)
		ets at a first herets is some et a
		٣- صحة الحكم بالإدانة في جريمة القتل الخطأ. رهن ببيان وقائع
		الحادث وكيفية حدوثه وكنه الخطأ المنسوب للمنهم وموقف المجنى عليه
		وقت حدوثه . رابطة السببية ركن في جريمة القتل الخطأ. ما يتطلب لتوافرها؟
		رابطه السببية رخل في جريمه العلق الحساء فا ينصب للواحرة : خطأ المجنى عليه . متى يقطع رابطة السببية ؟
		حمد المجنى عليه . مدى يعمع رابعه العبيد : مثال لتسبيب معيب لحكم بالإدانة في جريمة قتل خطأ .
797	٥٦	مان تسبیب معیب تختم بهرته می جریده من محت. (الطعن رقم ۱۱۱۹۲ لسنة ۵۹ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۲۱)
		(****)*********************************
		٤- تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه مدنياً أو جنائياً في
		جريمة القتل والإصابة الخطأ. موضوعي.
1777	111	(الطعن رقم ۱۲۳۷ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۷)
		٥- السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمتي القتل
		والإصابة الخطأ. هي مجاوزة الحد الذي تقتضيه ملابسات الحال وظروف
l	1	المرور وزمانه ومكانه. تقدير ذلك. موضوعي.
1777	111	(الطعن رقم ۱۹۳۷ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		قتل عمد
		١ - قصد القتل أمر خفي. إدراكه بالظروف المحيطة. استخلاصه.
		موصوعي .
		مثال لتسبيب سائغ للتدليل على نوافر نيه القتل.
117	**	(الطعن رقم ٢٥١٣ لسنة ٦٥ق جلسة ٢/٢/١٦)
4.1	* *	(والطعن رقم ٦٦٧ه لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٣/٦)
44.	13	(والطعن رقم ۲٤٨٥٥ نسنة ٢٤ق جنسة ٢٠/٣/١٠)
1117	177	(والطعن رقم ۱۹۲۳۱ لسنة ۲۰ ی جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲۱)
		٧- مثال لحكم صادر من محكمة النقض في جريمة قتل عمد مقترن
		لدى نظرها موضوع الدعوى.
197	**	(الطعن رقم ۲۰۱۳ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٢/١٦)
		٣- ثبوت استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها
		وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد
		أو في فترة قصيرة من الزمن. كاف للطبيق عقوبة المادة ٢/٢٣٤
		عقوبات.
		تقدير قيام الاقتران. موضوعي. مادام سائغاً.
		مثال لحكم بالإدانة فى جريمة قتل عمد مقترن بجريمتى خطف
		وهتك عرض بالقوة صادر من محكمة النقض لدى نظرها موضوع
		الدعوى.
4.1	ff	(الطعن رقم ٦٦٣٥ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٣/٦)
		<ul> <li>٤ - القياس في الأعذار القانونية . غير جائز .</li> </ul>
	1	عذر الزرج في قتل زوجته. قصره على حالة مفاجأة الزوجة متلبسة
		بالزنا.
		مثال لتسبيب سائغ في عدم نوافر شروط انطباق المادة ٧٣٧ عقوبات 
		على الطاعن.
44.	17	(الطعن رقم ۱۹۹۷/۳/۱۰ نستة ٢٤ ق جلسة ٢٠ / ١٩٩٧/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٥- عدم لزوم تحدث الحكم إلا عن الإصابة التي أحدثت الوفاة والتي
		اطمأن إلى نسبتها إلى المتهم
•٧٦	۸٦	(الطعن رقم ۱٤٧٨٠ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/٥/١٥)
		٦ – عقوبة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات. مناط تطبيقها؟
		المصاحبة الزمنية بين الجنايتين. شرط توافرها. أن تكونا ارتكبنا في
	l	وقت واحد أو في فنرة قصيرة من الزمن. تقدير ذلك. موضوعي.
		توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣/٢٣٤ عقوبات. شرطه؟
• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	۸٦	(الطعن رقم ۱۴۷۸ لسنة ۲۱ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۹
		٧- مجرد إفصاح المتهم الثاني للمتهم الأول عن رغبته في عدم قتل
		المجنى عليه. في الوقت الذي تصفر فيه الأخير لقتله وسرقة أمواله دون أن
		يأتي بأفعال إيجابية تكشف عن إرادته في عدم اتمام تنفيذ الجريمة أو يحول
		بين المتهم الأول وتنفيذ قصده المصمم عليه . لا يعد عدولاً اختيارياً عن
		. ارتكابها .
4.7	144	رسبب. (الطعن رقم ۲۷۱۰ نسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۲۴)
		(****, *, ** == 8 ** == **** == *)
		٨– عدم تدخل المتهم في الاعتداء على المجنى عليه أثناء قيام المتهم
		الآخر بقتله. لا ينفي مساهمته في جريمة القتل العمد. مادام ظل باقياً
		بمكان الحادث بجانب المتهم الآخر حاملاً أداة أعدت لاستعمالها في تلك
		الجريمة حتى تمامها .
4.1	189	(الطعن رقم ۷۷۱۰ لسنة ٦٥ق جلسة ۲۴/۹۷/۹)
		٩ - سبق الإصرار. حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني. يستخلصها
		القاضى من وقائع وظروف خارجية .
	- 1	مثال لتسبيب سائغ في استظهار ظرف سبق الإصرار في جريمة قتل
İ		عمد.
1157	177	(الطعن رقم ۱۲۲۳۱ لسنة ۲۰ق جلسة ۲۱/۱۰/۲۱)

قتل عمد ۳۰۰

الصفحة	القاعدة	
		<ul> <li>١٠ ثبوت استقلال الجريمة المقترنة عن جريمة القتل وتميزها عنها</li> </ul>
		وقيام المصاحبة الزمنية بينهما. كاف لنطبيق عقوبة المادة ٢/٢٣٤
	l	عقربات.
	l	المصاحبة الزمدية. مقتضاها. ارتكاب الجنايتين في وقت واحد أو في
	1	فترة قصيرة من الزمن. تقدير تحققها. موضوعي.
1114	177	(الطعن رقم ۱۹۲۷ نسنة ۱۵ جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲۱)
		١١ - القصد الخاص في القتل العمد هو قصد إزهاق روح المجني
		عليه. وجوب تحدث حكم الإدانة عن هذا الركن استقلالاً واستظهاره بإيراد
		الأدلة التي ندل عليه وتكشف عنه.
		اقتصار الحكم على الحديث عن الفعل المادي الذي قارفه كل من
		الطاعدين بإطلاق كل منهم النار على خصمه قاصداً إزهاق روحه. لا يكفى
		لثبرت نية القتل . علة ذلك ؟
		إزهاق الروح هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة
		والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها ندل عليه وتكشف عنه.
114.	177	(الطعن رقم ۱۹۹۷ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۲)
		١٢ – العقوبة المقررة لجريمة الشروع في القتل وفق نص المادتين
		٤٦، ٢/٢٣٤ عقوبات هي الأشغال الشاقة المؤقلة أو السجن.
		إجازة المادة ١٧ عقوبات النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس
		الذي لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة أشهر.
		افصاح المحكمة عن أخذها المتهم بالرأفة ومعاملته طبغاً للمادة ١٧
		عقويات. وجوب ألا توقع العقوية إلا على الأساس الوارد بها. علة ذلك؟
114.	177	(الطعن رقم ۱۹۹۷ لسنة ٦٥ق جنسة ١٩٩٧/١١/٢)
		راجع أيضاً :
		ارتباط
		(القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٥٣٢) -
1		وقصد جنائی
į	- {	(القراعد أرقام ۲۷، ۵۱، ۲۱، ۲۹، ۸۱، ۱۶۳ بالصفحات أرقام ۳۳۰،
j	I	۳۲۳، ۲۷۱، ۲۱۱، ۲۷۵، ۱۲۹).

الصفحة	القاعدة	
	1	قصد جنائي
	1	<ul> <li>ا كفاية استخلاص العكم وقرع السرقة لتوافر فعل الاختلاس.</li> </ul>
	ļ	القصد الجنائي في جريمة السرقة . ماهيته ؟
	]	تحدث الحكم عن هذا القصد استقلالاً. غير لازم.
11	1	(الطعن رقم ۲۰۸ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱)
		٧- عدم تحدث الحكم صراحة عن نية السرقة. لا يعيبه. حد ذلك؟
11	١,	(الطعن رقم ۲۰۸ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۰)
		٣- عدم نقيد المحكمة بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل
		المسند إلى المتهم. أساس ذلك؟
		استبعاد قصد الاتجار في المخدر . باعتباره ظرفاً مشدداً . لا يقتضى
		تنبيه الدفاع.
٧٩	17	(الطعن رقم ۲۸۲۰۹ لسنة ۲۶ی جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۲)
		٤- القصد الجناثي في جريمة زراعة نبات من النباتات الممنوع
		زراعتها. قوامه : علم الزارع بأن النبات الذي يزرعه من النباتات الممنوع
		زراعتها. التحدث عنه استقلالا. غير لازم. متى كان ما أورده الحكم كافياً
		في الدلالة عليه.
٧٩	14	(الطعن رقم ۲۸۲۰۹ لسنة ۲۶ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۲)
		<ul> <li>القصد الجنائي في جريمة الرشرة ، مناط تحققه ؟</li> </ul>
		استنتاج هذا القصد من الظروف والملابسات التي صاحبت العمل أو
		الامتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة .
		مثال لتسبيب سائغ في استظهار القصد الجنائي في جريمة الرشوة .
17	11	(الطعن رقم ۱۷۱۱۸ لسنة ١٤ق جلسة ١/١/١/١)
444	٧٠	(والطعن رقم ٢١١٤٨ نسنة ٦٤ق – جنسة ٢٢/٤/٢٢)
747	17	(والطعن رقم ۳۷۰۸ لسنة ٦٥ق – جلسة ٢٥/٥/١٩٩٧)

الصفحة	القاعدة	
	ľ	٦- جداية الإخلال العمدى بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات التي
	İ	يفرضها عقد المقاولة . عمدية . القصد الجنائي فيها . مناط تحققه ؟
	1	إغفال الحكم المطعون فيه استظهار هذا القصد. قصور .
1.4	10	(الطعن رقم ۱۸۸۷ لسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۰)
		٧- اختلاس الدائن مـتاع مدينة تأميناً لدين لا دليل عليـه ادعاه
	ĺ	للحصول على فائدة غير مشروعة. سرقة
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز أمام النقض.
144	۱۸	(الطعن رقم ۲۸۱؛ لسنة ۲۰ی جلسة ۱۹۹۷/۱/۲۰)
		A SHARL KIRS I I SALL A TS HIS I A LANG.
		<ul> <li>٨- التحدث عن نية السرقة. شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في</li> </ul>
177	1,4	جريمة السرقة. حد ذلك؟ معاد ال
***	\ \ <u>`</u>	(الطعن رقم ۲۸۱؛ لسنة ٦٠ق جلسة ٢٠/١/٢٠)
		٩ – القصد الجنائي في جريمة التزوير. رهن بتعمد الجاني التداخل
		بنشاطه في نشاط الفاعل. التحدث صراحة واستقلالا عن القصد الجنائي
		في جريمة التزوير. غير لازم.
184	۲٠	(الطعن رقم ۱۸۹ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۲۳)
		١٠ – إحراز المخدر بقصد الانجار، واقعة مادية، تقديره، موضوعي،
		مثال.
171	71	(الطعن رقم ۸۹۰ لسنة ۱۵ جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۲)
1442	41.	(والطعن رقم ۱۲۵۳۹ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۸)
		١١ – قصد القتل أمر خفي . إدراكه بالظروف المحيطة . استخلاصه .
		موهنوعی. د امالت ایران ایران ایران ایران
ا ,,,	١,,,	مثال لتسبيب سائغ للتدليل على توافر نية القتل.
	'''	(الطعن رقم ٢٥١٣ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٢/١٦)

		3
الصفحة	القاعدة	
4.1	11	(والطعن رقم ٦٦٢٥ لسنة ٥٦٤ جلسة ١٩٩٧/٣/٦)
**	47	(والطعن رقم ۱۹۹۷/۳/۱۰ لسنة ١٤٤ جنسة ١٩٩٧/٣/١٠)
770	14	(والطعن رقم ۷۲۵۷ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/٣/١١)
777	٥١	(والطعن رقم ۳۰۷۲ لسنة ٦٥ قى جلسة ١٩٩٧/٣/١٦)
240	٨٦	(والطعن رقم ۱۴۷۸۰ نسنة ۲۱ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۹
170	157	(والطعن رقم ٤٤٦٧ لسنة ٢٦ق جلسة ٢٩/٩/٩١٧)
1117	177	(والطعن رقم ۱۹۲۳۱ لسنة ٦٥ق جلسة ٢١/٢١/١٠)
		١٢ جريمة إتلاف الأشجار المؤثمة بالمادة ٣٦٧ عقربات. عمدية.
		القصد الجنائي فيها. مناط تحققه؟
		عدم استظهار الحكم القصد الجنائي في هذه الجريمة وخلو مدوناته من
		أن الطاعنة تعمدت إتلاف الأشجار. قصور.
471	**	(الطعن رقم ٩٦٦٠؛ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٣/٣)
		١٣ – القصد الجنائي في جريمة التزوير. تعلقه بوقائع الدعوي.
		استخلاصه. موضوعي. تحدث الحكم عنه استقلالًا. غير لازم. مادام قد
	ii	أورد من الوقائع مايدل عليه.
440	14	(الطعن رقم ۱۹۰ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٣/١)
444	114	(والطعن رقم ۱۳۸۷ لسنة ٦٥ق – جلسة ١٩٩٧/١٠/٢)
		١٤ - انتفاء مصلحة الطاعن في النمي على الحكم بالقصور والفساد
		في الاستدلال في استظهار نية القتل للمجنى عليها الثانية. مادام العقوبة
		المقصى بها عليه مبررة حتى مع عدم توافر هذا القصد. علة ذلك؟
44.	17	(الطعن رقم ٢٤٨٥٥ لسنة ١٤٤ جلسة ١٩٩٧/٣/١٠)
		١٥ – انتهاء الحكم إلى أن إحراز المخدر كان مجرداً من قصود الانجار
İ		أو المحتلى أو الاستعمال الشخصى، كفايته للرد على الدفاع بأن الإحراز
777	۱,,	كان بقصد التعامير . (الطعن رقم ۳۰۸۰ <b>لسلة ۶۰ ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۷)</b>
		(الطعن رقم ۱۰۸۰ نسبه ۱۰۰ ق جسه ۱۰/۱۰/۱۰)

الصفحة	القاعدة	
		١٦ – القصد الاحتمالي. ماهيته؟
		القصد الاحتمالي في جريمة القتل العمد توافره بتوقع الجاني وفاة
		المجنى عليه كأثر ممكن لفعله وأن يقبل ويرضى بتحقق هذه النتيجة.
		القضاء بإدانة منهم في جناية استناداً إلى توافر القصد الاحتمالي
		يوجب التحدث عن انجاه إرادته نحو إزهاق روح المجنى عليه إلى جانب
		الغرض الأول الذي استهدفه بفعله وإيراد الأدلة التي تكشف عنه .
		مثال لتسبيب معيب للتدليل على توافر القصد الاحتمالي في جريمة
		قتل عمد.
44.	71	(الطعن رقم ۱۰۲۳۹ نسنة ۲۱ق جلسة ۱۹۹۷/٤/۳)
		١٧ - استظهار الحكم نية القتل لدى الطاعن من وجود خصومة بينه
		وابن المجنى عليه انصرف الأول على أثرها وعاد حاملاً سلاحاً نارياً أطلقه
		على المجنى عليه وأصابه عن قرب وفي مقتل من جسده. كفايته التدليل
		على توافر هذه النية .
177	74	(الطعن رقم ٥٠٩٦ لسنة ٥٠ق جلسة ١٩٩٧/٤/١٤)
		١٨– جريمة الإتلاف المنصوص عليها في العادة ٣٦١ عـقوبات.
		عمدية تعدت الحكم عن القصد الجنائي فيها. غير لازم. كفاية أن يكون ما
		أورده من وقائع وظروف مؤدياً لقيامه.
		عدم استظهار الحكم القصد الجدائي وخلو مدوناته مما يفيد توافره.
		قصور
٤٩٠	٧١	(الطعن رقم ٤٤٤٠ لسنة ٦٠ق جلسة ٤/٥/١٩٩٧)
	ı	
l	- 1	١٩- القصد الجنائي في جريمة مواقعة أنثى بغير رضاها. مناط
	I	? هَقَعَتْ
	I	تحدث الحكم استقلالاً عن هذا القصد. غير لازم. كفاية أن يكون ما
	- 1	أورده من وقائع وظروف مؤدياً دالاً على قيامه.
011	٧٤	(الطعن رقم ٦٧٧٦ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٥/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ - تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة جلب المواد
	•	مخدرة. غير لازم. إلا إذا كان المخدر المجلوب لا يفيض عن حاجة
	ŀ	الشخص أو استعماله الشخصيي. أساس ذلك؟
		مثال لتسبيب سائغ للتدليل على توافر قصد الجلب في جريمة جلب
		مواد مخدرة
011	۸٠	(الطعن رقم ٦٦١٠ لسنة ٦٥ق جلسة ١١/٥/١١)
		٢١ - تقديم شكوى في حق شخص إلى جهات الاختصاص واسناد
		وقائع معينة إليه. لا يعد قذفاً. شرط ذلك؟ استخلاص قصد التشهير.
		موضوعي.
۰۹۳	۸۷	(الطعن رقم ١٣٠٢٣ نسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/٥/١٨)
		٢٢ – القصد الجناثي في جريمة القذف . مناط نوافره ؟
		تحصيل الحكم المطعون فيه عبارات قصد منها النيل من المجنى
		عليه. كفايته بياناً للقصد الجنائي.
٥٩٣	۸۷	(الطعن رقم ۱۳۰۲۳ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۸)
		٢٣ - مؤدى نص المادتين ١٢٢، ١٧٤ مكرراً من قانون الجمارك رقم
1		٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمضافتين بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠؟
		إغفال المحكمة استظهار توافر قصد الاتجار لدى الطاعن في جريمة
	ı	حيازة بصائع أجنبية بقصد الانجار دون أداء الضرائب الجمركية عنها.
	l	قصور.
343	١٠٠	(الطعن رقم ۱٤٧٤٨ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/٦/٨)
	İ	٢٤ – جريمة الاتلاف المؤثمة بالمادة ٣٦١ عقوبات. عمدية. نمقق
		القصد الجنائي فيها بنعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه واتجاه إرادته
İ	ŀ	إلى احداث الاتلاف والتخريب. وعلمه بأنه يحدثه بغير حق. وجوب تحدث
- 1		الحكم عنه استقلالاً .
	•	'

قصد جنانی ۳۰۹

الصفحة	القاعدة	
		إدانة الحكم الطاعن بجريمة الاتلاف العمدى دون إيراد الأدلة التي
		نساند إليها ودون بيان واقعة الدعوى والأفعال التي اقترفها وكيفية إحداث
		فعل الاتلاف والتخريب وعدم استظهاره توافر القصد الجنائي فيها. قصور.
٧٤٠	117	(الطعن رقم ۱۹۹۷/۷/۱ لسنة ٦٧ق جلسة ١٩٩٧/٧/١)
	İ	
	İ	٢٥ – القصد الجنائي في جريمة إدراز أو حيازة الجوهر المذدر.
		يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحرزه أو يحوزه مخدر. تحدث الحكم
		عنه استقلالاً. غير لازم. متى كان ما أورده من وقائع وظروف دالاً عليه.
		النعى على الحكم بالقصور بخصوص جريمة أحراز المخدر بقصد
		التعاطى. غير مجد. مادامت المحكمة عاقبت الطاعن بالعقوبة الأشد
		المقررة لجريمة نهيئة مكان تعاطى المواد المخدرة وتسهيله. عملاً بالمادة
		۳۲ عقربات.
V£ 4	111	(الطعن رقم ٩١٦٦ لسنة ٥٦ق جلسة ٢/٧/٧١٦)
AYD	177	(والطعن رقم ۱۰۹۲۷ لسنة ٦٥ق – جلسة ١٩٩٧/٧/٣١)
1178	174	(والطعن رقم ۱۹۸۶۰ لسنة ۲۰ق – جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱۹
		٢٦- الركن المادي في جريمة هتك العرض. مناط تحققه؟
		القصد الجنائي في تلك الجريمة. تحققه بانصراف إرادة الجاني إلى
		الفعل ونتيجتة. لا عبرة بما دفع الجاني للفعل أو بالغرض منه.
777	۱۱۷	(الطعن رقم ۱۰۲۰۱ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/١)
		٢٧- العبرة في عقود الأمانة بحقيقة الواقع.
		تمسك الطاعن بنفي مسئوليتة عن جريمة التبديد وانتفاء القصد
		الجنائي لديه وتقديمه مستندات تمسك بدلالتها على ذلك. دفاع جوهرى.
		التفات الحكم عن تحقيقه. قصور وإخلال بحق الدفاع.
741	14.	(الطعن رقم ۲۱۹۷۰ لسنة ۲۲ی جلسة ۲۱۹۷/۷/۲۱)
		<ul> <li>٢٨ - تقدير إحراز المخدر بقصد الاتجار. موضوعي. مادام سائغاً.</li> </ul>
		مثال لتسبيب سائغ للتدليل على نوافر قصد الانجار في حق الطاعن.
Alf	140	(الطعن رقم ۱۰۸۷۱ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/٧/٣١)

الصفحة	القاعدة	
	İ	٢٩ – جريمة اتلاف المزروعات المؤثمة بنص المادة ٣٦٧ عقوبات.
		عمدية. القصد الجنائي فيها تحققه بتعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه
	l	اتجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف وعلمه أنه يحدثه بغير حق. ضرورة
		تعدث المحكم استقلالاً عنه أو أن يكون فيما أورده من وقائع ما يكفى للدلالة
		على قيامه.
	l	إدانة الطاعن بجريمة إتلاف المزروعات لمجرد تسببه في غرق
		الأرض المنزرعة دون استظهار القصد الجنائي. قصور.
۸۳۹	144	(الطعن رقم ۱۱۲۹۸ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۲)
		·
		٣٠ - تعرض الحكم المطعون فيه للدفع بانتفاء ركن العلانية وقصد
		الإذاعة برد سائغ وصحيح ويتفق والقانون. النعي عليه في هذا الشأن غير
		مقبول.
۸۷۳	144	(الطعن رقم ۱۰۱۰۸ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)
		٣١ - القصد الجنائي في جريمة حيازة وترويج عملة ورقية مقلدة.
		مناط تحققه؟
		جريمة حيازة عملة مقلدة بقصد الترويج. تستازم قصداً خاصاً. هو نية
		دفعها للتداول. وجوب استظهار الحكم لها صراحة وإيراد الدليل على توافره
		متى نازع فيه الجانى. منازعة الطاعن في توافر القصد الجنائي بشقيه
		وتدليل الحكم بما لا يكفى لتوافره . يعيبه .
A91	172	(الطعن رقم ١٣٤٩٧ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٩/١٨)
		٣٧- تحدث الحكم عن نية الاختلاس استقلالا . غير لازم . شرطه ؟
1.44	101	(الطعن رقم ١٣٦١٠ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٠/٥)
		a come to the state of the stat
1	l	٣٣ - القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة. تحققه. منى
		كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها.
1.11	174	(الطعن رقم ۷۰۱ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١٤)

الصفحة	قاعدة	1
	İ	٣٤- تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر ربيان مناحيها.
		واجب في جرائم النشر. اشتمال المقال على عبارات الغرض منها المصلحة
	1	العامة وأخرى القصد منها التشهير. لمحكمة الموضوع تقدير أيهما له الغلبة
	1	في نفس الناشر . · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
1.47	175	(الطعن رقم ۷۰۲ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱۶)
	1	Last the state of
		٣٥ – إيراد الحكم في بيانه لأقرال الشهود ما يفيد توافر قصد الانجار.
	l	انتهاؤه من بعد إلى اقتناعه بعدم توافر هذا القصد. لا يعيبه.
1177		التناقض الذي يعيب الحكم. ماهيته؟
1117	174	(الطعن رقم ۱۹۸۴۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۷/۱۰/۱۹)
	İ	
	1	٣٦- القصد الجنائي في جريمة التبديد، تحققه، بانصراف نية الجاني
	1	إلى إصنافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه. بحث توافره.
		موضوعي. مادام سائغاً.
1177	171	(الطعن رقم ٦٤٩٥ لسنة ٦٣ق جلسة ٢١/١٠/٢١)
		٣٧- استلام الطاعن السيارة من المجنى عليه بصفته وكيلاً عنه
		للعمل عليها. قيامه بترخيصها وامتناعه عن ردها إليه. يتحقق به القصد
		العمل عليها. فيانه بتركيسه وكات من وقد بها والله المائة.
İ	ı	الجدل الموضوعي. غير جائز أمام النقض.
1177	171	(الطعن رقم ۱۹۹۰ لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲۱)
	- 1	100.
	- 1	٣٨ - تصرف الجاني في المال المسلم إليه على وجه الأسانة بغية
i	i	إضاعته على ربه بتغيير الحيازة الناقصة إلى ملكيته كاملة مع بقاء المال
- 1	- 1	الذي تسلمه تحت يده. يوفر القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة.
		النعى على المحكمة إغفالها الرد على دفاع لم يثر أمامها . غير
		مقبول .
1	- 1	تمسك الطاعن بحقه في حبس السيارة موضوع تهمة التبديد. غير

		۳۱۲ قصد چتانی .
الصفد	القاعدة	
1150	171	مقبول مادام أن الحكم قد اثبت في حقه توافر القصد الجنائي لتلك الجريمة. (الطعن رقم 3590 لسنة 37 في جلسة ٢٠/١٠/٢١)
1157	144	<ul> <li>٣٩ وضع الجانى الدار عمداً فى المكان المسكرن أو المعد للسكن أو فى أحد ملحقاته المنصلة به. يحقق القصد الجنائى فى جريمة الحريق العمد المنصوص عليها فى المادة ٢٥٢ عقربات.</li> <li>(انطعن رقم ١٦٧٣١ لسنة ٣٠ق جلسة ٢١/١٠/١١)</li> </ul>
		<ul> <li>- القصد الخاص في القتل العمد هو قصد إزهاق روح المجنى عليه. وجوب تحدث حكم الإدافة عن هذا الركن استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة الذي تدل عليه وتكشف عنه.</li> </ul>
		اقتصار الحكم على الحديث عن الفعل المادى الذي قارفه كل من
		الطاعدين بإطلاق كل متهم الذار على خصمه قاصداً إزهاق روحه. لا يكفى لثبوت نية القتل. علة ذلك؟
		إزهاق الروح هو القـصـد الخـاص المطلوب استظهـاره بإيراد الأدلة
114.	۱۷٦	والمظاهر الخارجية التى رأت المحكمة أنها تدل عليه وتكثف عده. (الطعن رقم ١٩٩٧٥ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١١/٢)
		<ul> <li>13 - جناية خطف أنثى بغير رصناها. لا تستلزم قصداً خاصاً اكتفاء بالقصد العام. التحدث عن هذا الركن استقلالاً. غير لازم. كفاية ما أورده الحكم من وقائم وظروف للتدليل عليه.</li> </ul>
1171	144	(الطعن رقم ٢٦١٧ لسنة ١٥ق جلسة ١٩٩٧/١١/٣)
		٢٤ – الغيبرية المانعة من المسئولية المنصوص عليها في المادة ٦٢ عقربات. ماهيتها : قالمادة ٦٢ عقربات. ماهيتها : قالم عقربات. ماهيتها : قالم عقربات المخدر أو المسكر عن علم واختيار. أثره ؟ اقتراف الجاني لجرائم تتطلب قصد جنائي خاص. وجوب التحقق من قيام هذا القصد لديه من الأدلة المسئمدة من حقيقة الواقع.
		اقتراف الجانى لجرائم تنطلب قصد جنائي خاص. وجوب التحقق من

الصفحة	القاعدة	
	ŀ	مانعاً من مسئوليته عن جريمة إحراز المخدر بغير قصد.
	1	انتفاء مصلحة الطاعن في النعي على الحكم قصوره في الرد على
		دفعه بانعدام مسئوليته الجنائية لإصابته بمرض عقلى لإدمانه تعاطى
	ł	المخدر. متى أوقع عليه عقوبة جريمة إحراز المخدر بقصد التعاطى الأخف
		من تلك المقرره لجريمة إحرازه بغير قصود.
1741	144	(الطعن رقم ۱۸۸۲۳ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۲)
		٤٣ – القصد الجنائي في جناية الإضرار العمدي المنصوص عليها في
		المادة ١١٦ مكرراً عقربات. مناط تحققه ؟
1814	4.1	(الطعن رقم ۱۱۲۰۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱)
		21 – القصد الجنائي في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة
		١١٢ عقوبات. تحققه بتصرف الموظف في المال الذي بعهدته على اعتبار
		أنه مملوك له. تخلص المتهم من بعد من المال المختلس - لا يؤثر في قيام
		الجريمة. علة ذلك؟
		تحدث الحكم استقلالاً عن توافر هذا القصد. غير لازم. كفاية أن يكون
		فيما أورده من وقائع ما يدل على قيامه.
		مثال لتسبيب كاف وسائغ في توافر نية الاختلاس.
۱۳۲٤	4.4	(الطعن رقم ۹۸۸٦ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٢)
l		20 – القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة المخدر قوامه العلم
		بكنه المادة المخدرة .
- 1		مثال لتسبيب سائغ لتوافر القصد الجنائي لدى الطاعن في جريمة
		حيازة المخدر .
15.4	110	(الطعن رقم ۲۲۱۸۵ لسنة ۲۵ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)
		راجع أيضاً :
		جريمة ،أركانها، (القاعدة رقم ١٢٥ بالصحيفة رقم ٨١٤)
- 1		وشهادة الزور .
]		(القاعدة رقم ۸۹ بالصحيفة رقم ۲۰۱)

الصفحة	القاعدة	
		ومسئولية جنائية
		(القاعدة رقم ١٤٥ بالصحيفة رقم ٩٥٨)
		ووصف التهمة
		(القاعدتان رقما ۱۲۱، ۲۱۰ بالصحيفتين رقمي ۱٤٠٢،۷۸٦)
		ودفاع
		(القاعدة رقم ١١٧ بالصحيفة رقم ٧٦٦)
		قضاة
		صلاحيتهم :
		١ – تقديم طلب رد القاضي. أثره : وقف الدعوى الأصلية قبل جميع
		المتهمين فيها. مادام لم يسبق طلب آخر في ذات الدعوى قضى برفضه
		أوبسقوط الحق فيــه أو بعـدم قـبـوله أو بإثبـات التنازل عده. المادة ١٦٢
		مرافعات.
1.9	٥٩	(الطعن رقم ۲۱۰ لسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۳۱)
		٢- رد القاصي. أحد أسباب زوال ولايقه عن نظر الدعوى حتى
		يفصل فيه نهائياً. متى توافرت شروطه واكتملت إجراءاته. قضاء المحكمة
		بعد علمها بتقديم طلب الرد الأول في الدعوى وقبل الفصل فيه. خطأ في
		القانون. يبطله. لا يعصمه. رفض هذا الطلب بعد ذلك. علة ذلك وأساسه؟
		نطق أوجه الطعن بذات الحكم ووحدة الواقعة وحسن سير العدالة.
		يوجب امتداد أثر نقض الحكم للطاعنين الذين لم يقبل طعهم شكلاً ومن لم
		يطعن في الحكم.
• • •	• `	(الطعن رقم ۲۱۰ لسنة ۲۰ی جلسة ۱۹۹۷/۳/۳۱)
		٣– عدم استجابة المحكمة لطلب المحامى الحاصر مع المتهم تأجيل
		الدعوى لحضور محاميه الأصيل. لا يعد سبباً لردها عن الحكم.
		قضاء المحكمة في الدعوى دون أن تمنح الطاعن أجلاً لسلوك طريق
		الرد. لا ينال من سلامة الحكم . علة ذلك ؟
011	۸۰	(الطعن رقم ٦٦١٠ نسنة ٦٥ قي جنسة ١١/٥/١١)

-	٠	•
т	1	•

الصفحة	القاعدة	
	1	٤ – قيام القاضي بعمل يجعل له رأياً في الدعوى. رجوب امتناعه عن
		نظرها تلقائياً. وإلا كان حكمه بالحلاً. أساس ذلك وعلته؟
	j	التحقيق في مفهوم المادة ٧٤٧ إجراءات. معناه؟
		مباشرة القاصني عملاً من أعمال التحقيق بوصفه وكيلاً للديابة في
	ł	الدعوى. وجرب امتناعه عن نظرها والحكم فيها. مخالفة ذلك يبطل الحكم.
1177	140	(الطعن رقم ٤٧٤ه لسنة ٦٣ق جلسة ٣٠/١٠/٣٠)
		قطاع عام
		اعتبار المكم جميع فئات العاملين بالمكومة والجهات التابعة لها
		موظفين عموميين في حكم المادة ١١٩ عقوبات أياً كان نوع العمل المكلفين
	1	به أو مدته، بأجر أو دون أجر. أساس ذلك وعلته؟
1111	44.	(الطعن رقم ١٦٠١٥ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٧)
		قمار
		لعبة «الشيش بيش» من ألعاب القمار المحظور لعبها في المحال العامة.
		لعبة «الشيش بيش، من ألعاب القمار المحظور لعبها في المحال العامة. المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وقرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة
		المادة 19 من القانون ٣٧٦ لسنة ١٩٥٦ وقرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ . تحقق الربح في المقامرة على طعام أو شراب ثمنه مستحق الأداء
		المادة 19 من القانوں ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وقرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧.
		المادة 19 من القانون ٣٧٦ لمنة ١٩٥٦ وقرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لمنة ١٩٥٧ . تصقق الربح في المقاصرة على طعام أو شراب ثمنه مستحق الأداء لصاحب المقهى أو على أى شئ يقوم بمال. كتحققه في صورة المقامرة على مبلغ من التقود.
		المادة 19 من القانون 701 لسنة 1907 وقرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة 1907. 190٧ . تحقق الربح في المقامرة على طعام أو شراب ثمنه مستحق الأداء لصاحب المقهى أو على أى شئ يقوم بمال. كتحققه في صورة المقامرة على مبلغ من النقود. مسئولية مستغل المقهى عن هذه المقامرة. تحققها. سواء عادت عليه
		المادة 19 من القانون ٢٧٦ لسنة ١٩٥٦ وقرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٠ . ١٩٥٧ . تحقق الربح في المقامرة على طعام أو شراب ثمنه مستحق الأداء لعماحب المقهى أو على أى شئ يقوم بمال. كتحققه في صورة المقامرة على مبلغ من التقود. مسئولية مستفل المقهى عن هذه المقامرة. تحققها. سواء عادت عليه فائدة منها أم لا. المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦.
185.	4.4	المادة 19 من القانون 701 لسنة 1907 وقرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة 1907. 190٧ . تحقق الربح في المقامرة على طعام أو شراب ثمنه مستحق الأداء لصاحب المقهى أو على أى شئ يقوم بمال. كتحققه في صورة المقامرة على مبلغ من النقود. مسئولية مستغل المقهى عن هذه المقامرة. تحققها. سواء عادت عليه
182.	4-4	المادة 19 من القانون ٢٧٦ لسنة ١٩٥٦ وقرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٠ . ١٩٥٧ . تحقق الربح في المقامرة على طعام أو شراب ثمنه مستحق الأداء لعماحب المقهى أو على أى شئ يقوم بمال. كتحققه في صورة المقامرة على مبلغ من التقود. مسئولية مستفل المقهى عن هذه المقامرة. تحققها. سواء عادت عليه فائدة منها أم لا. المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦.

الصفعة	القاعدة	
		واقعة الجريمة بغير دليل يقيني جازم لا يدع مجالاً لشبهة أو شك.
	1	وجوب أن يكون الدليل مؤدياً إلى مارتب عليه من ندائج في غير
	j	تصف ولا تناقض.
	l	حيازة القصّاء في الموضوع قوة الأمر المقصّى. لا يحول دون النيابة
	l	العامة ومواصلة التحقيق في الدعوى والتصرف فيها بالنسبة للجاني
	l	الحقيقي. أساس ذلك؟
	l	مثال لحكم صادر بالبراءة من محكمة النقض في جريمة قتل خطأ
		لدى نظرها موضوع الدعوى.
*1	٣	(الطعن رقم ۱۹۰۵۰ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/١/٥)
	ŀ	
		٢- عدم جواز الطمن بالنقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة من
	1	آخر درجة. العادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩.
	•	صيرورة الحكم إنتهائياً بقبوله ممن صدر عليه أو بتفويته ميعاد
		الاستئناف. عدم جواز الطعن فيه بالنقض. علة ذلك؟
		قعود المسئول عن الحقوق المدنية عن استئناف الحكم الصادر صده
		من محكمة ثانى درجة. يوصد أمامه باب الطعن بالنقض. أساس ذلك؟
717	"	(الطعن رقم ۱۲۵۲۲ لسنة ٦٠ق جلسة ۲۰/۳/۳)
		٣- النعي على الحكم الابتدائي الذي اقتصر وحده على الفصل في
		موضوع الدعوى دون الحكم الاستثنافي الذي قصني بسقوط الاستئناف.
		غيرجائز. عله ذلك؟
171	7.4	(الطعن رَقَم ۲۳۹۲۲ لسنة ٦٥ ي جلسة ١٩٩٧/٤)
		٤ – حجية الأحكام. مناط تحققها ؟
		2 – حجيد از خدام ، مناط تح <b>سي</b> : اتحاد السبب . مالا يكفى لتحققه ؟
		الحاد السبب . ما د يضع للخفعة : الحريمة متلاحقة الأفعال . ماهيتها ؟
117	30	الجريمة منتخفة الأفقال. منفيتها: (الطعن رقم ٧٧٢٥١ لسنة ٥٩٤ جلسة ١٩٩٧/٤/٩)
		(القفل زيم ١٠١١٠ نسب ١٠ي مست ١١٠١٠)
		٥- الحكم الصادر من محكمة تأديبية. لاوحوز قوة الأمر المقصى.

الصفحة	القاعدة	
		أمام المحاكم الجنائية . المادة ٤٥٤ إجراءات.
	}	الجزاءات المنصوص عليها في قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسلة
	l	۱۹۷۱ . طبیعتها؟
V14	110	(الطعن رقم ٥٦٣٥ لسنة ٢٧ق جلسة ١٩٩٧/٧/١)
	1	
	l	٦- ورود نعى الطاعن على الحكم الابتدائي الذي فيصل وحده في
	1	موضوع الدعوى دون الحكم الاستئنافي المطعون فيه القاضي بعدم قبول
		الاستئناف شكلاً. تعرض محكمة النقض له. غير جائز.
777	117	(الطعن رقم ٢٢٥٣٤ لسنة ٢٤ق جلسة ١٩٩٧/٧/٨)
	(	٧ حيازة الحكم الابتدائى قوة الأمر المقضى. عدم جواز تعرض
	1	محكمة النقض لما شاب هذا الحكم من عيوب.
1.44	171	(الطعن رقم ۲۱۳۶ لسنة ۱۳ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱۲)
	1	
	[	٨- قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦.
	ļ.	خول المحاكم العسكرية الاختصاص بنوع معين من الجراثم ومحاكمة فلة
	l	خاصة من المتهمين. إلا أنه لم يؤثرها في غير نطاق الأحداث الخاضعين
	Ī	لأحكامه بهذه المصاكمة وذلك الاختصاص أو يحظرها على المحاكم
		العادية .
		الاختصاص يكون مشتركاً بين المحاكم العادية والمحاكم العسكرية ولا
		يمنع نظر أيهما فيها من نظر الأخرى. إلا أن تحول دون ذلك قوة الأمر
		المقضى، عدم النزام الحكم بالرد على الدفاع القانوني ظاهر البطلان.
1117	174	(الطعن رقم ٣٠٩٠٩ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/١١/٤)
		راجع أيضاً :
		حكم دهجبه الحكم،
i		(القاعدة رقم ١٤٣ بالصحيفة رقم ٩٤٦)
		·

		كفالة	FIA
الصفحة	القاعدة		
		( <b>2</b> )	
		كفائة	
		مسودة ونسخة القرار بعدم قبول الطعن شكلاً دون أن	۱ – تسبیب
		ى مصادرة الكفالة. مؤداه ؟	يتضمنا الإشارة إل
		لمادى على منطرق الحكم. يوجب تصحيحه بالجاسة.	ورد الخطأ ا مثال.
*4*	٤٧	قِم ۱۱۹۱۲ لسنة ۲۱ق جلسة ۲/۳/۳۹۱)	
		تعدد الكفالة بتعدد الطاعنين. مالم تجمعهم مصلحة	٢- الأصل واحدة.
٥٧٥	**	قم ۱۳۲۰۶ نسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۰/۱۱)	_
	ĺ		

الصفحة	القاعدة	
		<b>(م)</b>
	1	'''
	Ì	مأمورو الضبط القضائي - محال عامة - محال صناعية وتجارية -
	ļ	محاماة - محضر الجلسة - محكمة ابتدانية - محكمة الأحداث -
	l	محكمة استئنافية - محكمة الإعادة - محكمة الجنايات -
	İ	محكمة دستورية – محكمة عسكرية – محكمة الموضوع –
	1	محكمة النقض - مستولية جنائية - مستولية مدنية -
		مشغولات ذهبية - مصادرة - مصنفات فنية - معارضة -
		مقدم إيجار – مواد مخدرة – موظفون عموميون
		مأمورو الضبط القضائى
		يبورو، ـــبـــ ، ـــــــي
		١ – لمأمورو الصبط القضائي الاستعانة بالغير في إجراء القبض
		والتفتيش. شرط ذلك؟
		أمر الندب الصادر من العندوب الأصيل لغيره من مأموري الصبط
		القضائي. لا يشترط أن يكون صادراً بالكتابة. علة ذلك؟
		النعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي
		حاجة لإجراثه. غير مقبول.
171	7 £	(الطعن رقم ۸۹۰ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٢/١٢)
		ALCOHOL II I LONG COLOR
		<ul> <li>٢ - تنفيذ إذن التغنيش من أى من مأمورى الضبط القضائي. صحيح.</li> <li>المنافذ المنافذ</li></ul>
		مادام الاذن لم يعين مأموراً بعينه لذلك.
177	v.	عدم تعیین اسم المأذون له بإجراء النفتیش. لا یحیب إذن التفتی <i>ش.</i> (ال <b>طعن رقم ۲۱۱</b> ۴۸ لس <b>نة ۱۴ق جلسة ۲۲/۱۹۷</b> ۷)
		(الطعن رقم ۱۱۱۲۸ نسبه ۱۰۰ في جنسه ۱۱۰۰۱)
		٣- مجرد وصنع الطاعن لمبلغ من المال أمام الموظف. غير دال بذاته
		على قيام جريمة عرض الرشوة. مادام أن مأمور الضبط لم يسمع الحديث
		الذي دار بينهما قبل الصبط.
1798	190	(الطعن رقم ٨٩١٥ لسنة ٦٥ق جلسة ١١٩٧/١١/١٩)

	1 1511	T
الصفحة	القاعدة	<u>.</u>
	ĺ	الحَتَصاصهم :
	ì	١- حق عضو النيابة عند مباشرة التحقيق تكليف أي من مأموري
	l	المنبط القضائي ببعض مايختص به. شرط ذلك وأساسه؟
		الجدل الموضوعي في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة
	ł	الواقعة. غير جائز.
14	11	(الطعن رقم ۱۷۱۱۸ لسنة ،٦٤ق جلسة ١٩٩٧/١/١٥)
	]	
	1	٢- عدم تجرد مأمور الضبط القضائي من صفته في غير أوقات
	ļ	العمل الرسمية. بقاء أهليته لعباشرة الأعمال التي ناطه بها القانون قائمة ولو
	l	كان في إجازة أو عطلة رسمية. ما لم يوقف عن عمله أو يمنح إجازة
		إجبارية .
272	٥٢	(الطعن رقم ۳۰۸۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۷)
		٣- لرجل الصبطية القصائية المنتدب لتنفيذ إذن التفتيش تخير
	ł	الظرف والوقت والطريقة المناسبة لتنفيذه . شرط ذلك؟
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز أمام النقض.
404	110	(الطعن رقم ۹۲۱۱ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/٦)
	1	
	ŀ	٤~ عدم اشتراط القانون فترة زمنية محددة لإجراء التحريات.
		لجراء مأمور الضبط القضائي التحريات بنفسه غير لازم. حقه في
		الاستعانة برجال السلطة العامة والمرشدين السريين.
470	117	(الطعن رقم ٤٤٦٧ لسنة ٦٦ق جلسة ٢٩/٩/٩١٧)
	ı	٥- التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها. لا شخص مرتكبها.
		تلقى مأمور الضبط القضائي نبأ الجريمة من الغير. لا يكفي لقيام
		حالة التلبس. مادام لم يشهد أثراً من أثارها بما ينبئ بذاته عن وقوعها.
1741	191	(الطعن رقم ۲۹۳۹۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۹)
		,
		٦- حالة التلبس بالجريمة. وجوب تحقق مأمور الصبط القضائي من

-		g + +
الصنب	القاعدة	
		فيامها بإحدى حواسه. تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن شهودها أو
		إقراراتهم. غير كاف.
1747	110	(الطعن رقم ۸۹۱۰ لسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۹)
		٧- عـدم جواز القبض على المتـهم الصاضر إلا في أحـوال التلبس
		بالجنايات والجنح المعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر. إذا
		وجدت دلائل كافية على اتهامه. أساس دلك؟
		تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز فيها القبض عليه قانونا.
		صحيح. المادة ٤٦ إجراءات.
i		لياحة التفتيش الوقائى لأى فرد من أفراد السلطة المنفذة لأمر القبض.
		<b>? बर्</b> डीट
	i	لايجوز لمأمور الصبط القضائي القيام بالتفتيش كإجراء من إجراءات
		المَحقيق أو كإجراء وقائي. حد ذلك؟
. 5:	77#	(الطعن رقم ۲۱۹۸۷ لسنة ٦٥ق جلسة ۲۱۹۷/۱۲/۲۱)
		سلطاتهم :
ı		١- تولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات التي يؤسس عليها
1		طلب الإذن بالتفتيش. غير لازم. له الاستعانة بمعاونيه من رجال السلطة
		العامة والمرشدين السريين أو غيرهم. مادام قد اقتنع شخصياً بصحة ما
j		نقلوه إليه ويصدق ما تلقاه من معلومات.
970	11.	(الطعن رقم ١٣٤٥١ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢٥)
		٢- سلطة مأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس؟ المادنان ٣٤،
- 1	ı	۳۵ إجراءات.
53	191	د. بجرعت. (الطعن رقم ۲۹۳۹۰ لسنة ۵۹ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۹
		(,.,,.,
		٣- إجازة المادة ٢/٣٥ إجراءات لمأمور الصبط القصائي في غير
	]	أحوال التلبس اتخاذ الإجراءات التحفظية المناسبة. إذا وجدت دلائل كافية
ĺ		على انهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة من الجنح المحددة فيها حصراً.
ı	ı	

	404	۲۲۲ مامورو الصليف العصائي - محال عامه - محال مساعله وبد
الصفحة	القاعدة	
		عدام استطالتها إلى ما يعتبر قيداً على العرية الشخصية.
		انتزاع مأمور الصبط القضائي دفتر الشيكات من الطاعن دون تخليه
	1	_
	ł	عده ولا تبين محتواه قبل فضه تفتيشه باطل. لا يغير من ذلك ارتباكه
	ł	ومحاولة إخفائه مظاهر الحيرة والارتباك مهما بلغا. لا يوفرا تلبس الشخص
		بجريمة ولا يبيحا القبض عليه وتفتيشه. مخالفة الحكم ذلك. خطأ في
	1	القانون. حجب الخطأ الحكم عن نقدير أدلة الدعوى. أثره ؟
1441	198	(الطعن رقم ۲۹۳۹۰ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٩)
		٤ – عدم إفصاح رجل الصبط القضائي عن مصدر تحرياته أو عن
		وسيلته في التحري. لا يعيبها. علة ذلك؟
141.	7.7	(الطعن رقم ۱۰۳۳٦ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۳)
		راجع أيضاً :
	ł	
		تلبس
		(القاعدة رقم ٧٧ بالصحيفة رقم ٤٩٣)
		محال عامة
		<b>مجال عامة</b> لعبة «الشيش بيش» من ألعاب القمار المحظور لعبها في المحال العامة.
		_
		لحبة «الشيش بيش» من ألعاب القمار المحظور لعبها في المحال العامة .
		لعبة الشيش بيش، من ألعاب القمار المحظور لعبها في المحال العامة. المادة ١٩ من القــانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وقــوار الداخليــة رقم ٣٧ لمسنة ١٩٥٧ .
		لعبة الشيش بيش، من ألعاب القمار المحظور لعبها في المحال العامة. المادة 19 من القسانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وقسرار الداخليسة رقم ٣٧ لمسنة ١٩٥٧. تحقق الزيح في المقامرة على طعام أو شراب ثمنه مستحق الأداء
		لعبة الشيش بيش، من ألعاب القمار المحظور لعبها في المحال العامة. المادة 19 من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وقسرار الداخلية وقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ . تحقق الربح في المقامرة على طعام أو شراب ثمله مستحق الأداء لصاحب المقهى أو على أي شئ يقوم بمال، كتحققه في صورة المقامرة
		لعبة الشيش بيش، من ألعاب القمار المحظور لعبها في المحال العامة. المادة 19 من القانون 271 لسلة 1907 وقسرار الداخلية وقم 77 لسلة 1907. تحقق الربح في المقامرة على طعام أو شراب ثعله مستحق الأداء لصاحب المقهى أو على أى شئ يقوم بمال، كتحققه في صورة المقامرة على مبلغ من النقرد.
		لعبة الشيش بيش، من ألعاب القمار المحظور لعبها في المحال العامة. المادة 19 من القانون 271 لسلة 190 وقسرار الداخلية وقم 77 لسلة 190٧. من القانون 271 لسلة تحقق الربح في المقاصرة على طعام أو شراب ثمله مستحق الأداء المساحب المقهى أو على أى شئ يقوم بمال. كتحققه في صورة المقامرة على مبلغ من النقود. مسئولية مستغل المقهى عن هذه المقامرة تحققها. سواء عادت عليه مسئولية مستغل المقهى عن هذه المقامرة تحققها. سواء عادت عليه
١٣٤٠	y.	لعبة الشيش بيش، من ألعاب القمار المحظور لعبها في المحال العامة. المادة 19 من القانون 271 لسلة 1907 وقدرار الداخلية رقم 77 لسلة 1907. تحقق الربح في المقاصرة على طعام أو شراب ثمله مستحق الأداء المساحب المقهى أو على أى شئ يقوم بمال. كتحققه في صورة المقامرة على مبلغ من النقود. مسئولية مستغل المقهى عن هذه المقامرة تحققها. سواء عادت عليه فائدة منها أم لا. المادة 78 من القانون رقم 771 لسنة 1907.
142.	<b>*•</b> *	لعبة الشيش بيش، من ألعاب القمار المحظور لعبها في المحال العامة. المادة 19 من القانون 271 لسلة 190 وقسرار الداخلية وقم 77 لسلة 190٧. من القانون 271 لسلة تحقق الربح في المقاصرة على طعام أو شراب ثمله مستحق الأداء المساحب المقهى أو على أى شئ يقوم بمال. كتحققه في صورة المقامرة على مبلغ من النقود. مسئولية مستغل المقهى عن هذه المقامرة تحققها. سواء عادت عليه مسئولية مستغل المقهى عن هذه المقامرة تحققها. سواء عادت عليه
142.	4.4	لعبة الشيش بيش، من ألعاب القمار المحظور لعبها في المحال العامة. المادة 19 من القانون 271 لسلة 1907 وقدرار الداخلية رقم 77 لسلة 1907. تحقق الربح في المقاصرة على طعام أو شراب ثمله مستحق الأداء المساحب المقهى أو على أى شئ يقوم بمال. كتحققه في صورة المقامرة على مبلغ من النقود. مسئولية مستغل المقهى عن هذه المقامرة تحققها. سواء عادت عليه فائدة منها أم لا. المادة 78 من القانون رقم 771 لسنة 1907.
142.	٧٠٣	لعبة الشيش بيش، من ألعاب القمار المحظور لعبها في المحال العامة. المادة 19 من القسانون 271 السنة 1907 وقسرار الداخليسة رقم 77 لمسلة 1907.  تحقق الربح في المقامرة على طعام أو شراب ثمنه مستحق الأداء لمساحب المقهى أو على أى شئ يقوم بمال. كتحققه في صورة المقامرة على مبلغ من النقود.  مسلولية مستغل المقهى عن هذه المقامرة تحققها. سواء عادت عليه فائدة منها أم لا. المادة 7۸ من القانون رقم 271 لمسة 1907.  (الطعن رقم 2777 لمستة 373 جلسة 1977/1919)
144.	٧٠٣	لعبة الشيش بيش، من ألعاب القمار المحظور لعبها في المحال العامة. المادة 19 من القانون 271 لسلة 1907 وقدوار الداخلية رقم 77 لسلة 1907.  1909.  نحقق الربح في المقاصرة على طعام أو شراب ثعثه مستحق الأداء الصاحب المقهى أو على أي شئ يقوم بمال. كتحققه في صورة المقامرة على مبلغ من النقود.  مسلولية مستخل المقهى عن هذه المقامرة تحققها. سواء عادت عليه فائدة منها أم لا. المادة 74 من القانون رقم 277 لسنة 1907.  (الطعن رقم 2777 لسنة 37 ي جلسة 1977)

الصفحة	القاعدة	
		دفاع الطاعن بعدم ملكيته وإدارته للمحل موضوع الجريمة وأن أخر
		يملكه ويديره. حوهري. وجوب إيراده الرد عليه. إغفال ذلك. قصور
		وإخلال بحق الدفاع.
77.	4.4	(الطعن رقم ۱۸۸۹۰ لسنة ٦٦ق جلسة ٢٦/٥/١٩٩٧)
		<b></b> .
		محامـاة
		١ عدم حصول المحامى على الإذن المنصوص عليه في المادة
		٢/٦٨ من قانون المصاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣. مخالفة مهدية. لا تجرد
		العمل الإجرائي من أثاره القانونية.
		الدفاع القانوني ظاهر البطلان. لا يستوجب رداً.
111	17	(الطُّعن رقم ۱۹۱۶ نسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٧/١/١٦)
		_
İ		٢ – وجوب أن يكون لكل منهم بجناية مصام يدافع عنه. المادة ٦٧
		من الدستور . حتمية الاستعانة بمحام لكل متهم بجناية . علة ذلك؟
		فرض عقوبة الغرامةعلى كل محام منتدباً كان أو موكملاً من قبل
		المنهم لم يدافع عنه أو يعين من يقوم مقامه فضلاً عن محاكمته تأديبياً. أساس ذلك؟
		سمى دنت . ثبوت أن الدفاع الذي أبداء المحامي المنتدب عن الطاعن قاصر عن
440		بلوغ الغرض منه ويعطل حكمه تقريره وأثره : بطلان إجراءات المحاكمة. (الطعن رقم ٨٦ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/٣/)
17.0		(۱۱۱۱) دع ۱۱۰ سند ۱۱۰ منید در ۱۱۱۱)
		٣– التوقيع على إحدى مذكرتي الأسباب المقدمتين من المحكوم عليه
		بتوقيع غير مقروء يمكن نسبته إلى محام حتى فوات ميعاد الطعن. أثره:
		الالتفات عن تلك المذكرة .
1.1	٥٧	(الطعن رقم ٢٧٥٠ لسنة ٦٠ق جلسة ٢٩/٣/٢٩)
		٤ – القيد الوارد في المادتين ٤٩، ٥٠ من قانون المحاماة اقتصاره
	,,,	على جراثم الجاسات التي تقع من المحامي .
***	``	(الطعن رقم ۲۲۱۹۷ لسنة ۲۳ ق جلسة ۱۹۹۷/٤/٥)

الصعدة	القاعدة	
		٥- إخطار مجلس نقابة المصاماة قبل التصقيق في شكوى صد
		محامى. إجراء تنظيمي، عدم ترتب البطلان على مخالفته. المادة ٥١ من
		فانون ا <b>لمحاماة</b> .
144	7.7	(الطعن رقم ۲۲۱۹۲ لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/٤)
		٦- اعتماد الحكم في قضائه بالإدانة على ما قرره المتهم الأول في
		حق المتهمين الثاني والثالث باعتباره شاهد إثبات صدهما. يحقق التعارض
		ير مصالحهم. مؤدى ذلك. فصل دفاع كل متهم عن الأخر.
		تولى محاميين الدفاع عن جميع المتهمين رغم تعارض مصالحهم.
		خلال بحق الدفاع. يعيب الحكم.
277	77	(الطعن رقم ۱۳۸۲ نسنة ۲۰ق جلسة ۷/۱۹۹۷)
		"- حق المنهم في اختيار محامية. مقدم على حق المحكمة في
		ساينيه شرط ذلك ؟
011	۸۰	(الطعن رقم ۱۱۱ اسنة ۲۰ في جلسة ۱۱/۱/۱۹۹۷)
		^– المُتفات المحكمة عن طلب المحامى الحاضر مع المقهم تأجيل نظر
	1	عنوى مرة أخرى لحضور المحامى الأصيل. لا إخلال بحق الدفاع. مادام
		. عند أد يقصد به سوى عرقلة السير في الدعوى وتعقق الدفاع عن
		ن سي قانون.
961	٨٠	(الطعن رقم ٦٦١٠ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٥/١١)
-•.		(,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,
		· - رجوب توقيع أسباب الطعن بالنقض المرفوع من المحكوم عليهم
		ي عند مقبول أمام محكمة النقض . أساس ذلك؟
:		سَد عَوقيع أسباب الطعن. أثره عدم قبول الطعن شكلاً. علة ذلك؟
777	117	(الطعن رقم ۱۰۲۰۱ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/٩)
		١٠ - اقتصار المدعى بالحقوق المدنية في صحيفة دعواه المباشرة
		طلب قرش واحد كتعويض مؤقت عدم وجوب توقيعها من محام.
		نُع بِبطلانها. غير مقبول. أساس ذلك؟
۸۷۳	144	(الطعن رقم ۱۵۱۰۸ نسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)

محامساة ٥٢

الصفحة	القاعدة	
	l	١١ – عدم تقديم المحامي المقرر بالطعن التركيل الذي يبيح له ذلك.
		أثره : عدم قبول الطعن شكلاً. لا يغير من ذلك. إرفاق توكيل له بأوراق
		الطعن لاحقا لتاريخ التقرير بالطعن.
4 £ £	117	(الطعن رقم ۱۷۰۱۳ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۲۷)
		١٢ – وجوب دعوة محام مع المنهم بجناية لحضور الاستجراب أو
		المراجهة . المادة ١٢٤ إجراءات .
		النعى ببطلان تحقيقات النيابة لعدم حضور محام مع المتهم. غير
		مقبول. مادام أن الحكم قد أثبت حضوره التحقيق ثم مغاردته إياه. ولم
		ينازع الطاعن أنه أعلن اسمه بالطريق الذى رسمه القانون.
. 4.	104	(الطعن رقم ۱۹۴۴ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٠)
		•
		١٣ - تقرير محكمة النقض بعدم قبول الطعن استناداً إلى ترقيع أسبابه
		من محاء غير مقبول أمامها. ثبوت أنه من المحامين المقبولين في تاريخ
		إيداع الأسباب. أنثره : وجوب الرجوع في القرار السابق.
,	۱۵.	(الطعن رقم ۰۰۹۸ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱)
		١٤ – حتمية الاستعانة بمحام لكل متهم بجناية حتى يكفل له دفاعاً
		حقيقياً لا شكلياً. أساس ذلك وعلقه؟
		التفات لمحكمة عن طلب أحد المحاميين الموكلين تأجيل نظر الدعوى
		لحضور زميله دون أن يتزافع في موضوع الدعوى ويغير تنبيهه إلى رفض
		طلبه. إخلال بحق الدفاع.
: 44	14.	(الطعن رقم ۱۹۰۱۱ لسنة ٦٠ق جلسة ٢٠/١٠/١٠)
		١٥- لمحكمة الموضوع استظهار وقائع القذف من عناصر الدعوى.
		ُ تراقبها في ذلك محكمة النقض.
		المادة ٣٠٩ عقوبات. تطبيق لمبدأ حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه
		الفصل في ذلك. موضوعي.
l		تجاوز نطاق الخصومة ومقتضيات الدفاع بالمساس بكرامة الغير. غير
ξ	I	

الصفحة	القاعدة	
		مبرر للمدافع.
1770	147	(الطعن رقم ۱۹۴۷ استة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۱)
		١٦ – المرافعة أمام محكمة النقض للمحامي المقبول أمام المحكمة
		العليا الشرعية. شرطه. مقيدة بجدول محكمة النقض. أساس ذلك؟
		توقيع مذكرة الأسباب من عام مقبول أمام المحكمة العليا الشرعية
		دون قيده بجدول محكمة النقض. أثره : عدم قبول الطعن شكلاً.
14.1	- 147	(الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٦٣ق جلسة ٢٣/١١/٢٣)
		١٧ - استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . موكول إلى تقديره
		حسبما يمليه عليه ضميره واجتهاده وتقاليد مهنته.
1441	4.4	(الطعن رقم ۹۸۸۲ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۲)
1171	770	(والطعن رقم ٢٣١٩٦ لمنة ٦٥ق – جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٤)
		١٨ – ندب المحكمة محامياً للدفاع عن المتهم وحضوره جاسات
		المحاكمة من بدايتها وعدم طلبه التأجيل لتوكيل محام أو تحضير دفاعه. لا
1171	***	إخلال بحق الدفاع.
1141	110	(الطعن رقم ٢٣١٩٦ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٢)
		١٩ – كفاية حصور محام موكلاً أو منتدباً مع المتهم بجناية .
1171	440	(الطعن رقم ٢٣١٩٦ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٤)
		راجع أيضاً :
		نقابات
		(القاعدة رقم ١ بالصحيفة رقم ٥)
		نقض اأسباب الطعن. توقيعها،
		(القاعدة رقم ۲۰۱ بالصحيفة رقم ۱۳۱۸)
		محضر الجلسة
		١ – الأصل في الإجراءات الصحة. عدم جواز إثبات ما يخالف الثابت

الصفحة	القاعدة	
		بمحضر الجاسة أو الحكمم إلاعن طريق الادعاء بالتزوير.
٥١١	٧ź	(الطعن رقم ۲۷۷۱ نسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۹۹۷)
- , ,	· · ·	(1111/5) ( 111/5) ( 111/5)
		٢- محضر الجاسة يكمل الحكم في خصوص سائر بيانات الديباجة
		عدا تاريخ صدوره.
771	9 1	(الطعن رقم ۱۳٤٣٥ لسنة ٦٥ق جلسة ٢٧/٥/٢١)
		•
		٣- إغفال التوقيع على محاصر الجلسات. لا أثر له على صحة الحكم.
177	111	(الطعن رقم ۱٤٦٣١ لسنة ٢٢ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢٧)
		٤- تضمن ورقة الحكم المنقوض أن الغرامة المقصى بها على الطاعن
		ألف جنيه، حين أن الثابت بمحضر جلسة النطق به أنها مائة ألف جنيه.
- 1		خطأ مادي. أساس ذلك : العبرة بما نطق به القاضي في مواجهة الخصوم.
		قضاء محكمة الإعادة بذأت الغرامة الثابتة بمحضر الجلسة. لا يضير
		الطاعن.
1.40	177	(الطعن رقم ٩٣٥٥ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١)
		, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
		٥- عدم ادعاء الطاعنين أن اعترافهما بمحضر الجاسة جاء على
		خلاف ما تضمنته مدونات الحكم. النعي عليه بالقصور في هذا الشأن. غير
		مقبول.
1157	177	(الطعن رقم ۱۹۲۳۱ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٠/٢١)
		(,.,.,
		محكمة ابتدائية
		قرار الجمعية العامة للمحكمة الابتدائية بتوزيم القضايا على الدوائر
l		
- 1		المختلفة. لا يخلق نوعاً من الاختصاص تنفرد به دائرة دون أخرى. المادة
		۳۰ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢.
		مخالفة إحدى دوائر المحكمة الابتدائية لقرار الجمعية العامة. لا
		يترنب عليه بطلان.
177	**	(الطعن رقم ۱۸۳۲۷ لسنة ٦٢ق جلسة ٢٧/٥/١٩٩٧)

الصفحة	القاعدة	
		محكمة الأحداث
	1	G-125 21
		حكمة الأحداث. اختصاصها؟
		ستندف أحكامها . حالاته ؟
		الطعن بالمعارضة في الأحكام الغيابية الاستئنافية الصادرة في شأن
		. ئـــُ ، حائر ،
1.41	17.	: الطعن رقم ۷۹۰ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١)
		, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
		محكمة استئنافية
		, to the second of the second
		<ul> <li>محكمة ثانى درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق. عدم</li> </ul>
		<ul> <li>إذا يسدع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة .</li> </ul>
11	۲	ر لطعن رقم ۲۰۸ لسنة ۲۱ق جلسة ۱۹۹۷/۱/)
		- 'يس للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بعدم الاختصاص إذا ثبت لها
i		. خَ جَنَايةَ . متى كان المتهم وحده هو المستأنف. أساس ذلك؟
		تسديفا عند الاختصاص في هذه الحالة. منه الخصومة على خلاف
		. ﴿ ذَنَكَ : قَبُولَ طَلَبِ النَّوَابَةِ الْعَامَةِ بِتَعْفِينِ الْمُحَكَّمَةُ الْمُخْتَصَةِ. عَلَةً
474	٥٤	مندن رقم ۱۲۷۹۱ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۲۲)
1	- 1	رءات أمامها :
		يجم أيضاً :
		أرير التلخيص
į	1	شَوَعَدَة رِقِّم ١٦١ بالصحيفة رقم ١٠٧٩) - الله عدة رقم ١٦١ بالصحيفة رقم ١٠٧٩)
- 1	- 1	العاملة رفع ۱۱۰ بالصفاية ربع ۱۰۰ ۱)
1		
1		ا الدعوى وا <b>لحكم فيها :</b> المحافظة المحافظة المحافظة المحافظة المحافظة المحافظة المحافظة المحافظة المحافظة المحافظة المحافظة المحافظة الم
1	1	- [غاء المحكمة الاستئنافية الحكم الصادر من محكمة أول درجة
- [	į	و الاحتصاص. يرجب عليها إعادتها للفصل في موضوعها. مخالفة
,	ı	

الصفحة	القاعدة	
	·	ذلك. خطأ في القانون ـ أساس ذلك؟
711	74	(الطعن رقم ٤٧٨٤٠ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٢/١٨)
	1	
	į	٢- إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية في حكم المادة ٣٠٩
	1	إجراءات. شرطه؟
	1	استئناف المدعى بالصقوق المدنيسة للحكم الصبادر برفض دعواء
		المدنية. يوجب على محكمة ثاني درجة الفصل في موضوعها. متى كان
		الحكم الصادر بالبراءة أصبح نهائياً. مخالفة ذلك. خطأ في القانون.
*1*	71	(الطعن رقم ١٩٥٥؛ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٢/١٨)
	İ	
	i	<ul> <li>"" الاستئناف حصوله بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت</li> </ul>
		الحكم المستأنف. المادة ٤٠٦ إجراءات جنائية.
		تقرير الاستئناف هو المرجع في تعرف ماهية الحكم محل الاستئناف.
	l	محكمة ثانى درجة مقيدة بما جاء. فإذا تعدته تكون قد فصلت فيما لم
		يطلب منها .
101	٦٧	(الطعن رقم ٩٣٨١؛ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٤/١٣)
		٤- المحكمة الاستئنافية تتقيد بما جاء بتقرير الاستئناف وبالوقائع
		التى فصلت فيها المحكمة الجزئية. إغفال محكمة أول درجة الفصل في جزء من الدعوى، تصدى
		إعمال محممه أون درجه القصل في جرء من الدعوى. تصدي المحكمة الاستثنافية له. بطلان وخطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟
		المحتمه الاستنافية له . بطح ن وحصا في تطبيق المانور عاماس ناسة . القصور له الصدارة على أرجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .
		الفصور له الصدارة على اوجه الفض الفدهة بمحامة الفاتون. ليس أمحكمة اللقض أن تصحح منطوق حكم قضت بنقضه، على
		, , , ,
		محكمة الإعادة تدارك هذا الخطأ ـ شرط ذلك؟ 
252	۸۱	مثال.
'		(الطعن رقم ١٤٥٠٠ لسنة ٦٠ق جلسة ١٢/٥/١٧)
		٥- نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٤١٩ إجراءات. مفاده؟
ı		النمى بانعداء الحكم الابتدائي لفقد ورقته الرسمية وخطأ محكمة ثاني

الصفحة	القاعدة	T T T T T T T T T T T T T T T T T T T
		1 .
		درجة في التصدي للموضوع. غير مقبول. علة ذلك وأساسه؟
V14	11.	(الطعن رقم ٨٦٣٥ نسنة ٦٧ق جلسة ١٩٩٧/٧/١)
	1	
	1	٦ – نص المادة ٢٠٩ إجراءات. مفاده ؟
	l	قضاء محكمة أول درجة بالبراءة في الدعوى الجنائية بحكم نهائي
	l	لعدم استئناف النيابة له. يوجب على محكمة ثانى درجة التصدى للدعوى
	1	المدنية والفصل في موضوعها، إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية
	1	المختصة . خطأ في تطبيق القانون .
***	114	(الطعن رقم ۱۲۸۷۱ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۱۳)
	ľ	
	1	٧- إيجاب إجماع قضاة محكمة ثاني درجة عند تشديد العقوبة أو
	i	إلغاء حكم البراءة. قصره على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول
	l	درجة في تقدير الوقائع والأدلة والعقوية ولا ينصرف إلى حالة الخطأ في
	l	القانون. علة ذلك؟
1.57	107	(الطعن رقم ۹۳۷۸ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٠/٨)
	j	
		٨- عدم تقيد المحكمة الاستئنافية عند نظرها الاستئناف المقام من
		المدعى بالصفرق المدنية بالحكم الصادر في الشق الجنائي ولوكان حائزاً
		لقوة الأمر المقصى. علة ذلك؟
1117	107	(الطعن رقم ۹۳۷۸ لسنة ۲۰ بي جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۸)
		محكمة الإعادة
		١ – المحكمة الاستئنافية تتقيد بما جاء بتقرير الاستئناف وبالوقائع
		التي فصلت فيها المحكمة الجزئية.
		إعفال محكمة أول درجة الفصل في جزء من الدعوى. نصدى
		المحكمة الاستئنافية له. بطلان وخطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟
		القصور له الصدارة على أوجه الطعن المتطقة بمخالفة القانون.
		المصور به المستوارة على وبه العسم المست بست المستورة على المستورة على المستورة المست
- 1	1	لين امكنت النص ان تصحح منصول عدم منصب

الصفحة	القاعدة	
	ĺ	محكمة الإعادة تدارك هذا الخطأ. شرط ذلك؟
P17	۸۱	(الطعن رقم ١٤٥٠٥ لسنة ٦٠ق جلسة ١٢/٥/١٧)
		٢ – إعادة المحاكمة بمقتضى المادة ٣٩٥ إجراءات. محاكمة مبتدأة.
		تفصل فيها محكمة الإعادة بكامل حريتها.
		نعى الطاعن ببطلان الحكم الغيابي لصدوره من محكمة غير مختصة
		ولاثياً ولعدم إعلانه في المحاكمة الغيابية. غيرمجد. مادامت إجراءات
		المحاكمة أمام محكمة الإعادة تمت صحيحة. إثارة ذلك أمام النقض غير
		جائز. ع <b>لة</b> ذلك؟
110	169	(الطعن رقم ۱۳۸۰۳ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲)
		٣- تضمن ورقة الحكم الملقوض أن الغرامة المقصني بها على الطاعن
ı		ألف جنيه. حين أن الثابت بمحضر جاسة النطق به أنها مائة ألف جنيه.
		خطأ مادي. أساس ذلك: العبرة بما نطق به القاضي في مواجهة الخصوم.
ĺ		قضاء محكمة الإعادة بذات الغرامة الثابتة بمحضر الجلسة. لا يضير
		الطاعن.
۱۰۸۵	177	(الطعن رقم ٩٣٥٥ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١٢)
		٤- قصناء محكمة الإعادة بزيادة الغرامة المقصني بها على الطاعن
		بموجب الحكم المنقوض. خطأ في القانون. مادام النقض حاصلاً بناء على
		طعنه وحده. أساس ذلك؟
1771	144	(الطعن رقم ۱۸۸۲۳ نستة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٢)
		محكمة الجنايات
		. 1. 4 **1
}		اختصاصها:
ł	- 1	<ul> <li>١- إسناد جرائم هتك المرض بالقوة والمضرب البسيط واستعمال</li> <li>القسوة للطاعن. وجوب أن تتبع الجريمتان الأخيرتان الأولى في التحقيق</li> </ul>
	- 1	_
ا.،، ا	١,, ا	والإحالة واختصاص محكمة الجنايات بهما . أساس ذلك؟
***	1	(الطعن رقم ۲۹۷۱۱ لسنة ٥٩ق جلسة ٢٠/٤/١٠)

الصفحة	القاعدة	
	l	٢ - إحالة الدعرى إلى محكمة الجنايات بوصفها جناية تكييفها أنها
	ļ	جبحة قبل التحقيق والمرافعة. وجوب القضاء بعدم الاختصاص واحالتها
	Ì	إلى المحكمة الجزئية. ثبوت أنها جنحة بعد التحقيق والمرافعة. وجوب
	ł	الفصل فيها.
119	77	(الطعن رقم ۲۹۷۱۱ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٤/١٠)
	l	
	1	الإجراءات أمامها :
		<ul> <li>١ - وجوب أخذ رأى المفتى قبل الحكم بالإعدام. الأخذ بمقتضى فتواه</li> </ul>
770	٤٧	وبديان رأيه وتفديده. غير لازم. علة ذلك؟
,,,	l ''	(الطعن رقم ۷۷۵۷ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/٣/١١)
	}	٢ – محكمة الجنايات عند إعادة محاكمة منهم كان غائباً. إيراد
		أسياب الحكم الغيابي الساقط أسباباً لحكمها . متى كانت تصلح لحمل قضائها
		بالأدانة.
110	111	(الطعن رقم ۱۳۸۵۳ لسنة ۲۵ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲)
		, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
		٣- إعادة المحاكمة أمام ذات دائرة محكمة الجنايات التي أصدرت
		العكم الغيابي على المتهم في حالة حضوره أو القبض عليه. غير لازم. ما
		تطلبته المادة ٣٩٥ إجراءات. هو إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة.
		نظر الدعوى عند إعادة إجراءات المصاكمة أمام ذات الدائرة التى
		أصدرت الحكم الغيابي. لا يرتب بطلاناً.
110	164	(الطعن رقم ۱۳۸۵۳ لسنة ۲۰ ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲)
		٤- إعادة المحاكمة أمام محكمة الجنايات طبقاً للمادة ٣٩٥ لِجراءات.
1701		محاكمة مبندأة. أثر ذلك؟
11.02	1.,	(الطعن رقم ۲۰۹۹۱ اسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/٦)
		٥- وجوب أن تكون إجراءات المحاكمة في الجنايات في مراجهة
		<ul> <li>٥- وجوب أن تحون إجراءات المحاحمة في الجنايات في مواجهة</li> <li>المنهم ومحامية مادام قد مثل أمام المحكمة.</li> </ul>
		المدهم ومحامية مادام قد ملل المام المحمد.

الصفحة	القاعدة	
		استعلام المحكمة من الجدول عن جناية مقيدة صند الطاعن بعدم
		مرافعة الدفاع وقبل قفل باب المرافعة والنطق بالحكم. مفاده : اتخاذ هذا
	1	الإجراء في حضور الطاعن ومحاميه.
1441	٧١٠	(الطعن رقم ۱۲۵۳۹ نسنة ۲۰ق جنسة ۱۹۹۷/۱۲/۸)
		٦- المواعيد الخاصة بتكليف المتهم بالحضور أمام محكمة الجنايات.
		مقررة لمصلحة المتهم. عدم تمسكه بعدم مراعاتها أمام محكمة الموضوع.
		أثره؟
1171	440	(الطعن رقم ٢٣١٩٦ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٤)
		٧- كفاية حضور محام موكلاً أو منتدباً مع المنهم بجناية .
1171	440	(الطعن رقم ٢٣١٩٦ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٤)
İ		سقوط أحكامها :
į		بطلان العكم الغيابى الصادر من محكمة الجنايات بحضور المحكوم
		عليه أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة. سواء فيما يتعلق
i		بالعقوية أو بالتضمينات. أثر ذلك وأساسه؟
- [	ļ	بطلان الحكم المطعون فيه . معناه : سقوطه . أثر ذلك: اعتبار الطعن
Į		فيه بالنقض غير ذي موضوع.
1		مثال .
177	٦٨	(الطعن رقم ۲۹۷۴۳ لسنة ٥٩ق جلسة ۱۹۹۷/٤/۱٤)
		محكمة دستورية
		<ul> <li>١ - القضاء بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون نظام</li> </ul>
l		الأحزاب والفقرة الأولى من العادة ١٩٥ من قانون العقوبات ويسقوط الفقرة
		الثانية منها. مؤداه : عدم مسئولية رئيس الحزب ورئيس تحرير جريدته
ı	1	والمحرر المسئول عن القسم الذي حصل فيه النشر عما ينشر بالجريدة.
ı	- 1	أساس ذلك؟
140	1.1	(الطعن رقم ۲۷۰۲۸ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٦/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ – نص المادتين ٢/٣، ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن
	İ	مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها. مؤداه ؟
		أحكام المحكمة الدستورية في الدعاوي الدستورية وقراراتها بالتفسير.
		ملزمة الكافة.
		الحكم لعدم دستورية نص في قانون أو لائمة. أثره: عدم جواز
	1	تطبيقه من اليوم التالي لتاريخ نشره .
		تعلق الحكم بعدم دستورية نص جنائى. أثره: اعتبار الأحكام
		الصادرة استناداً إليه كأن لم تكن.
		الحكم بعدم دستورية المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فيما
		تضمنته من معاقبة المخالف لأحكام المادة الثانية من ذات القانون بعقوبة
		المخالفة إذا كان حسن النية. اعتباره في حكم القانون الأصلح. علة ذلك؟
111.	***	(الطعن رقم ۱٤٩٣٠ لسنة ٦٢ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٣١)
		محكمة عسكرية
		قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ . خول
		المحاكم العسكرية الاختصاص بنوع معين من الجرائم ومحاكمة فئة خاصة
		من المتهمين. إلا أنه لم يؤثرها في غير نطاق الأحداث الخاصعين لأحكامه
		بهذه المحاكمة وذلك الاختصاص أو يحظرهما على المحاكم العادية .
		الاختصاص يكون مشتركاً بين المحاكم العادية والمحاكم العسكرية ولا
		يمنع نظر أيهما فيها من نظر الأخرى. إلا أن تحول دون ذلك قوة الأمر
		يمنع نظر أيهما فيها من نظر الأخرى. إلا أن تحول درن ذلك قوة الأمر المقضى.
		يمنع نظر أيهما فيها من نظر الأخرى. إلا أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضى. عدم التزام الحكم بالرد على الدفاع القانوني ظاهر البطلان.
1198	174	يمنع نظر أيهما فيها من نظر الأخرى. إلا أن تحول درن ذلك قوة الأمر المقضى.
1198	1V4	يمنع نظر أيهما فيها من نظر الأخرى. إلا أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضى. عدم التزام الحكم بالرد على الدفاع القانوني ظاهر البطلان.
1198	174	يمنع نظر أيهما فيها من نظر الأخرى. إلا أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضى. عدم النزام الحكم بالرد على الدفاع القانوني ظاهر البطلان. (الطعن رقم ٣٠٩٠٩ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/١١/٤)
1198	174	يمنع نظر أيهما فيها من نظر الأخرى. إلا أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضى. عدم النزام الحكم بالرد على الدفاع القانوني ظاهر البطلان. (الطعن رقم ٣٠٩٠٩ لمنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/١١/٤)
1148	174	يمنع نظر أيهما فيها من نظر الأخرى. إلا أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضى. عدم التزام الحكم بالرد على الدفاع القانوني ظاهر البطلان. (الطعن رقم ٣٩٩٠٩ لمنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/١١/٤) محكمة الموضوع سلطتها في تقدير الدليل:

الصفحة	لقاعدة	
	ł	٢ – تقدير الدليل، موضوعي.
	1	المجادلة في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى. غير جائز أمام النقض.
11	1	(الطعن رقم ۲۰۸ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/٦/٥)
	1	
	1	٣- تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن.
	1	موضوعی.
٧٩	14	(الطعن رقم ۲۸۲۰۹ لسنة ۱۴ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۲)
		l
		٤- لا تثريب على المحكمة في قضائها منى كانت قد أطمأنت إلى أن
	ļ	العينة التي أرسلت للتحليل هي التي صار تحليلها وكذلك إلى النتيجة التي
	1	انتهى إليها التحليل .
٧٩	17	(الطعن رقم ۲۸۲۰۹ لسنة ٦٤ق جلسة ١٩٩٧/١/١٢)
۵۲۸	147	(والطعن رقم ۱۰۹۵۷ لسنة ٦٥ق – جلسة ۱۹۹۷/۷/۳۱)
A £ Y	144	(والطعن رقم ١١٠٧٥ لسنة ٦٥ق – جلسة ١٩٩٧/٩/٢)
110	11.	(والطعن رقم ۱۳٤٥١ لسنة ٦٥ق – جلسة ١٩٩٧/٩/٢٥)
		٥- الطعن بالتزوير . من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير محكمة
		الموضوع. للمحكمة ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير وألا تحيله للنيابة العامة
		لتحقيقه وألا توقف الفصل في الدعوى الأصلية. شرط ذلك؟
111	13	(الطعن رقم ٤٤٨٤ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٦)
		٦ – عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر
		في تكوين عقيدتها.
111	14	(الطعن رقم ۲۸۱؛ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۲۰)
		( , , ,
		٧- ورود أقوال الشاهد على الحقيقة المراد إثباتها بجميع تفاصيلها.
		غير لازم. كفاية أن يكون من شأنها أن نؤدى إلى تلك الحقيقة باستنتاج
		سائغ تجريه المحكمة .
		وزن أقوال الشهود. موضوعي.

		<u> </u>
الصفحة	القاعدة	
		مفاد أخذ المحكمة بشهادة الشهرد؟
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز أمام النقض.
177	14	(الطعن رقم ۲۸۱ اسنة ۳۰ق جلسة ۲۰/۱/۲۰)
1441	٧١٠	(والطعن رقم ۲۵۳۹ لسنة ۲۰ ق - جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۸)
	İ	٨- الدفع بنفي التهمة. موضوعي. استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت
	l	التي أوردها الحكم.
	l	عدم جدوى تممك الطاعن بمساهمة أخر في ارتكاب الجريمة مادام
		ذلك لا يحول دون مساءلته عنها.
		عدم النزام المحكمة بنتبع المتهم في مناحي دفاعه الموضوعية.
		الجدل الموضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر
		الدعوى واستنباط معتقدها. غير جائز أمام النقض.
177	۱۸	(الطعن رقم ۲۸۱؛ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١/٢٠)
۸۲۰	177	(والطعن رقم ١٠٩٦٧ لسنة ٦٠ق – جلسة ١٩٩٧/٧/٣١)
		٩- اختلاس الدائن متاع مدينه تأميناً لدين لا دليل عليه إدعاه
		للمصول على فائدة غير مشروعة. سرقة.
		الجدل الموضوعي في تقدر الدليل. غير جائز أمام النقض.
177	1.4	(الطعن رقم ۲۸۱؛ لسنة ۲۰ق جلسة ۲۰/۱/۲۰)
		and the control of the control of
1		١٠- المنازعة في سلامة ما استخلصه الحكم من أوراق الدعوى
Ī		وأقوال الشهود. جدل موضوعي لا يجوز إثارته أمام النقض.
,,,,	١,,	وزن أقوال الشهود. موضوعي. (ال <b>طعن رقم ۲۸۱) اسنة ۲۰ق جلسة ۲۰</b> (۱۹۹۷/۱/۲۰)
		(الطعن رفع ۱۸۱۰ سنه ۱۰ ق چست ۱۳۱۲)
ı		١١ - إقرار شاهد الإثبات كتابة بما يتضمن عدوله عن اتهام الطاعن
1		هو قول جديد منه. المحكمة عدم الأخذ به دون بيان سبب ذلك. أخذها
		بأدلة الثيرت مؤداه: إطراح ذلك الإقرار.
177	14	(الطعن رقم ۲۸۱ استة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۲۰)
ŀ	1	, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,

الصفحة	القاعدة	
	ł	١٢- حق القاضي في تكوين عقيدته من أي دليل أو قرينة يرتاح
	1	إليها. ما لم يقيده القانون بدليل معين.
	l	جرائم التزوير لم يجعل القانون لإثباتها طريقاً خاصاً.
	l	مبدأ تساند الأدلمة في المواد الجنائية.
	l	مؤداه؟
184	٧٠	(الطعن رقم ۱۸۹ اسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۲۳)
		١٣ – علاقة السببية في المواد الجنائية . ماهيتها؟
		تقدير قيام علاقة السببية. موضوعي.
		المتهم في جريمة الضرب. مسئول عن جميع النتائج المحتمل
		حصولها من الإصابة. ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخي في
		العلاج أو الإهمال فيه. ما لم يثبت أنه كان منعمداً لنجسيم المسئولية.
101	**	(الطعن رقم ۳۰۱۳۸ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢)
		١٤ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى. موضوعي. مادام
	i	سائغاً .
		حق المحكمة أن تأخذ بشهادة شاهد دون قول شاهد آخر. دون بيان
	1	العلة . أساس ذلك؟
		الجدول الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز أمام محكمة النقض.
101	**	(الطُّعن رقم ٣٠١٣٨ نسنة ٥٩ق جنسة ١٩٩٧/٢/٢)
		١٥- إحراز المخدر بقصد الاتجار، واقعة مادية، تقديرها، موضوعي،
	1	مثال .
171	71	(الطعن رقم ۸۹۰ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٧/٢/١٢)
A1 £	140	(والطعن رقم ۱۰۸۷۱ نسنة ۶۰ق – جلسة ۱۹۹۷/۷/۳۱)
- 1	l	
	- 1	١٦ – الطَّعن بالتزوير من وسائل الدفاع. تقديره . موضوعي .
	l	النعى على الحكم بالقصور لالتفاته الرد على الدفع بعدم صدور
Ì	1	محضر الضبط ممن نسب إليه تعريره وتوقيعه منه. غير مقبول. مادام لم
•	•	

		١١/١ محكمة الموضوع
الصفحة	القاعدة	
		يتساند في قصنائه بالإدانة إلى ملجاء بمحصر الصبط.
174	71	(الطعن رقم ۸۹۰ نسنة ١٥٥ جلسة ١٩٩٧/٢/١٢)
		(****)*********************************
		١٧ - حق محكمة الموضوع تقدير الأدلة والأخذ بما ترتاح إليه عنها.
117	**	(الطعن رقم ۲۵۳ لسنة ٦٥ق جلسة ٢١/٢/٢١١)
	1	•
		١٨ – الاعتراف في المسائل الجنائية. من عناصر الاستدلال. تقدير
		صحته وقيمته في الإثبات وما إذا كان قد انتزع من المنهم بطريق الإكراه.
		مرضوعي.
		إطالة مدة التحقيق مع المتهم. لا يمثل إكراهاً. إلا إذا تعمد المحقق
		ذلك بغية المصول منه على الاعتراف.
		حق المحكمة الأخذ باعتراف المتهم في خصوص ضريه المجنى عليه
		وإحداث إصابته دون ما قرره في خصوص الألة المستخدمة في الاعتداء.
		أساس ذلك؟
197	**	(الطعن رقم ۲۵۳ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۱٦)
		١٩ - قصد القتل أمر خفي. إدراكه بالظروف المحيطة. استخلاصه.
		موضوعي.
1		مثال لتسبيب سائغ للتدليل على نوافر نية القتل.
144	**	(الطعن رقم ۲۵۳ نسنة ۲۰ق جلسة ۲۱/۲/۲۱۱)
470	157	(الطعن رقم ٤٤٦٧) لسنة ٢٦ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢٩)
		٢٠- جراثم إدارة منزل للدعارة وممارسة الفجور والدعارة. من
		جرائم العادة .
		تحقق ثبوت الاعتياد على الدعارة. موضوعي. حد ذلك؟
		تكرار الفعل ممن تأتى الدعارة في مسرح واحد للإثم. لا يكفي لتكون
		العادة ولو ضم المجلس أكثر من رجل. علة ذلك؟
		وحدة الواقعة وحسن سير العدالة . يوجبان امتداد أثر الطعن للمحكوم
		عليها الأخرى لو لم تقرر بالطعن. أساس ذلك؟
444	71	(الطعن رقم د١٩٩٧ لسنة ٥٥٩ جنسة ١٩٩٧/٢/٢٤)
		,

7 , H	C   -11	
الصفحة	القاعدة	1
	İ	٢١ – وزن أقوال الشاهد وتقديرها . موصوعي .
		أخذ المحكمة بأقوال الشاهد. مفاده. إطراحها جميع الاعتبارات لحملها
	l	على عدم الأخذ بها .
***	77	(الطعن رقم ۱۱۴۰۸ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٢/٥٠)
111	77	(والطعن رقم ۲۹۷۱۱ لسنة ٥٩ق – جلسة ٢١/١١/١)
V£9	114	(والطعن رقم ٩١٦٦ لسنة ٥٦ق – جلسة ١٩٩٧/٧)
۸۸۰	177	(والطعن رقم ۱۳۰۸۱ لسنة ۶۰ق – جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)
		٣٧- عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد المتعددة. كفاية أن
		تورد منها ما تطمئن إليه .
		للمحكمة الأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشاهد في أية مرحلة من
		مراحل التحقيق أو المحاكمة دون بيان العلة.
14.2	77	(الطعن رقم ٦١٤٠٨ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢٥)
		٢٣ – لمحكمة الموضوع أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق
		رسمية . مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي أطمأنت
		إليها من باقى أدلة الدعوى .
		الجدل الموضوعي. غير مقبول أمام النقض.
777	**	(الطعن رقم ٦١٤٠٨ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢٥)
۸۸۰	177	(والطعن رقم ١٣٠٨١ لسنة ٦٥ق – جلسة ١٩٩٧/٩/١٨)
940	14.	(والطعن رقم ١٣٤٥١ لسنة ٦٥ ق – جلسة ١٩٩٧/٩/٢٥)
1771	7.7	(والطعن رقم ۲۲۱۲۲ لسنة ٦٥ق – جلسة ١٩٩٧/١٢/٦)
		٢٤- الجدل في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوي. غير مقبول
		أمام النقض.
777	77	(الطعن رقم ۱۱۶۰۸ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢٥)
	İ	٢٥ - خصومة المجلى عليه مع المنهم. لا تمنع من الأخذ بشهادتة.
	1	متى كانت على بينة بالظروف التي أحاطت بها. علة ذلك؟
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط

الصفحة	القاعدة	
		معتقدها. غير جائز أمام الفقض.
***	77	(الطَّعْنُ رَقِّمُ ٢١٤٠٨ لَسنَةُ ٩٥ق جِلسَةُ ١٩٩٧/٢/٥)
		(35)
		٢٦ – حق المحكمة في الأعراض عن قالة شهود النفي. مادامت لا
		تثق بما شهودا به. عدم التزامها بالإشارة إلى أقوالهم. مادامت لم تعول
		عليها.
		الجدل في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى. غير مقبول أمام
		النقض.
777	44	(الطعن رقم ٦١٤٠٨ نسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢٥)
		٢٧ – تقدير أراء الخبراء. موضوعي.
		عدم التزام المحكمة بندب خبير آخر أو إعادة المأمورية لذات الخبير أو
		الرد على الطعون الموجه إليه. مادامت لم تجد فيها ما يستحق الالتفات إليه.
		الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة . غير جائز أمام الدقض.
474	44	(الطعن رقم ٣٢٨٣ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٣/٣)
		٢٨ - عدم جواز تدخل المحكمة في رواية الشاهد ذاتها وأخذها على
		رجه يخالف صريح عباراتها أو إقامة قضاءها على وجه يناقضها. حقها في
		الأخذ بها متى اطمأنت إليها واطراحها ما لم تثق بها.
		عدم امتداد أثر الطعن إلى المحكوم عليه الذى صدر الحكم بالنسبة له
		غيابياً. علة ذلك؟
44.	4.	(الطعن رقم ۲۰۰۶ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۳)
	<b>.</b>	٢٩ – الاعتراف في المسائل الجنائية. نقدير صحته وقيمته في
		الإثبات. موضوعي.
j		تقدير محكمة الموضوع عدم صحة ما أدعاه المتهم من أن اعترافه
		كان وليد إكراه . لا معقب عليها . مادام سائغاً .
		مثال لتسبيب سائغ في الرد على دفع ببطلان الاعتراف لصدوره
1	ı	تحت تأثير إكراه.
44.	17	(الطعن رقم ۲٤٨٥٥ لسنة ٦٤ق جلسة ٢٠/٣/٣)

الصفحة	القاعدة	
770	٤٧	(والطفن رقم ۷۵۷ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/٣/١١)
۲۷۹	٨٦	(والطعن رقم ۱٤٧٨٠ لسنة ٢٦ق – جلسة ١٥١٥/٥/١٩)
470	167	(والطعن رقم ٤٤٦٧ لسنة ٢٦ق - جلسة ٢٩/٩/١٩)
1157	177	(والطفن رقم ۱۹۲۳۱ لسنة ١٥ ق - جلسة ٢١/١٠/٢١)
1444	44.	(والطعن رقم ١٦٠١٥ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٧/١٢/١٧)
1474	440	(والطعن رقم ٢٣١٩٦ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٤)
		٣٠ - حق المحكمة في الأخذ بأقرال الشاهد في محضر الشرطة. متى
		اطمأنت إليها.
44.	£7	(الطَّعَن رقم ١٩٩٧/٣/١٠)
		٣١- تعديد وقت الحادث. لا تأثير له على ثبوت الواقعة. مادامت
	1	المحكمة اطمأنت بالأدلة التي ساقتها على ارتكاب المتهم للحادث.
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز أمام النقض.
440	٤٧	(الطعن رقم ۷۲۵۷ لسنة ٦٤ق جلسة ١٩٩٧/٣/١٠)
		٣٢- تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم. موضوعي.
		عدم القرّام المحكمة بندب خبير آخر. مادام أن استنادها إلى الرأى
		الذي انتهى إليه لايجافي العقل والمنطق.
770	٤٧	(الطعن رقم ۷۲۵۷ لسنة ٦٤ق جلسة ١٩٩٧/٣/١٠)
		٣٤ - قصد القتل أمر خفى. إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى
		والإمارات والمظاهر الخارجية التى يأتيها الجانى وتنم عما يضمره فى
		نفسه. استخلاص توافره . موضوعی .
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز أمام النقض.
		مثال لتسبيب سائغ للتدليل على توافر نية القتل العمد.
*7*	۱۵	(الطعن رقم ۳۰۷۲ لسنة ۳۰ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۲)
		٣٥- حتى محكمة الموضوع في نقدير الأدلة والأخذ بما ترتاح إليه
		منها. لها التعويل على قول شاهد ولو خالف قولاً لشاهد آخر دون بيان
•	,	العلة.

الصفعة	القاعدة	
		أخذ المحكمة بشهادة شاهد. مفاده ؟
		وزن أقوال الشـهـود. مـومنـوعي. المجـادلة في ذلك أمـام الدقض.
		غيرجائزة.
414	٥١	(الطعن رقم ۳۰۷۲ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۲)
		٣٦- الحالات النفسية. ليست أصلاً من موانع المسئولية والعقاب.
		المرض المقلى الذي تلعدم به المسلولية قانوناً وفقاً للمادة ٦٢ عقوبات.
		ماهیته؟
		تقدير حالة المتهم المقلية . موصوعي .
*7*	۰۱	(الطعن رقم ۳۰۷۲ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٣/١٦)
		٣٧- تقدير آراء الخبراء والفصل فيصا يوجه إلى تقاريرهم من
		اعتراصات. مومنوعي.
		عدم التزام المحكمة بالرد على الطعن الموجه إلى تقرير الخبير الذي
		أخنت به. علة نلك؟
777	۱۵	(الطعن رقم ۳۰۷۲ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٣/١١)
		٣٨- لمحكمة الموضوع استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها
		المختلفة. شرط ذلك؟
44.	۰۳	(الطعن رقم ١٣٤٩١ لسنة ٥٥ق جلسة ٢٠/٣/٢٠)
		٣٩- استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي .
		للمحكمة تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوال الشهود.
79.		مفاد أخذ المحكمة بشهادة شاهد؟
, , -	-	(الطعن رقم ٣٦٨١ لسنة ٦٠ق جلسة ٢٣/٣/٢٢)
		٤٠ - للمحكمة الأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق
		أو المحاكمة. دون التزام منها ببيان العلة أو تحديد موضع الدليل من
		الأوراق. ماذام!لهاأصلاً فيها.
,		

		<u>C</u>
الصفحة	لقاعدة	
		للمحكمة الأعراض عن أقوال شاهد نفي. مادامت لاتثق بما شهد به.
	1	الجدل الموصوعي في سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة
	1	الدعوى. غير جائز أمام النقض.
۳٩.		(الطعن رقم ٣٦٨١ لسنة ٥٦ق جلسة ٢٣/٣/٣)
11.4	710	
	1	
	1	٤١ التعرف. لم يرسم له القانون صورة خاصة يتم عليها.
	1	حق محكمة الموضوع الأخذ بتعرف الشاهد على المتهم. وأو لم يجر
	1	عرصه في جمع من أشباهه. مادامت قد أطمأنت إليه. المجادلة في ذلك
	1	أمام النقض. غير مقبولة .
۳4٠	••	(الطعن رقم ٣٦٨١ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٣/٢٣)
		٤٢ - حق المحكمة الإعراض عن أوجه دفاع العنسهم. متى كمانت
		الواقعة قد وصحت لديها أوكان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في
		الدعوى.
		طلب المعاينة الذي لايتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة. المقصود
		به إثارة الشبيهة في الدليل الذي الحمأنت إليه المحكمة. دفاع موضوعي.
	1	لاتلتزم المحكمة بإجابته .
*4.	**	(الطعن رقم ٣٦٨١ لسنة ٦٠ق جلسة ٢٣/٣/٣)
		٤٣- عدم التزام المحكمة بالرد على كل دليل من الأدلة عند القصاء
		بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . حد ذلك؟
		الجدل في تقدير أدلة الدعوى. غير جائز أمام النقض.
147	71	(الطعن رقم ۲٤٧٠٩ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٤/٨)
i		
- 1	- [	£ 2 – تناقض أقوال الشهود في بعض تفاصيلها. لا يعيب الحكم. مادام
		استخلص الإدانة منها استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه.
1		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز أمام محكمة النقض.
***	33	(الطعن رقم ۲۹۷/۱ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٤/١٠)
۰۳۲ "	V4 F	(والطعن رقم ۸۷۷ه لسنة ٦٥ق – جلسة ١١/٥/١١)

		<u></u>
الصفعة	القاعدة	
		٤٥ تطابق أقوال الشهود ومصمون الدليل الغني. غير لازم. كفاية أن
		يكرن الدنيل القولى غير متناقض مع الدليل الغنى تناقضاً يستعصى على
		الملاءمة والتوفيق.
		مثال لتصبيب سائغ لنفي التناقض بين الدليلين القولي والفني.
111	77	(الطعن رقم ۲۹۷۱۱ نسنة ۹۹ی جلسة ۱۹۹۷/٤/۱۰)
		٤٦ – حق محكمة الموضوع أن تعول على أقوال الشاهد في أي مرحلة
		من مراحل التحقيق. ولو عدل عنها بعد ذلك.
£VY	٧٠	(الطعن رقم ۲۱۱۴۸ لسنة ۲۴ق جلسة ۲۲/۱۹۹۷)
۸۸۰	188	(والطعن رقم ١٣٠٨١ نسنة ٦٥ق – جلسة ١٩٩٧/٩/١٨)
		٤٧ – التلبس بالجناية. يبيح لمأمور الضبط القضائي القبض على
		المتهم الحاضر وتفتيشه. أساس ذلك؟
		تقدير توافر حالة التابس ارجل الضبط بداءة. تحت رقابة سلطة
		التحقيق وإشراف محكمة الموضوع.
		مثال لتسبيب سائغ للتدليل على توافر حالة التلبس في جريمة حيازة
		عملة ورقية مقلدة.
198	٧٧	(الطعن رقم ٥٩٥٨ لمسنة ٦٥ق جلسة ٤/٥/١٩٩٧)
		٤٨ - الدفع بتلفيق التهمة. موضوعي. لا يستلزم رداً صريحاً. كفاية
		الأخذ بأدلة الثيرت رداً عليه .
198	٧٧	(الطعن رقم ٥٩٥٨ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/٥/١)
		29 - استناد الحكم - صحيحاً - إلى دليل ثابت بالأوراق. لا خطأ في
		الإسناد.
•11	٧٤	الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. لا يجوز إثارته أمام النقض.
		(الطعن رقم ۱۲۷۳ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱)
		٥٠- لمحكمة الموصوع تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء والجزم بما

,		Eliabel
الصفحة	القاعدة	
	,	لم يجزم به الخبير في تقريره.
٥٣٢	٧٩	(الطعن رقم ۷۷۷ه نسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۱)
į	Ì	
		٥١ – بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة
	1	المنتجة التي وضحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى
		المنهم. تعقبة في كل جزئية من جزئيات دفاعه. غير لازم. النفاته عنها.
		مقاده . إطراحها .
		الجدل الموصوعي في تقدير الدليل. غير جائز أمام اللقض.
••٨	٨ŧ	(الطعن رقم ۲۹۱۰ لسنة ۲۲ ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۵)
1111	***	(والطعن رقم ١٦٠١٥ لسنة ٦٥ق – جلسة ١٩٧/١٢/١٧)
		٥٢ – الأدلة في جريمة الزنا قبل شريك المرأة الزانية المنصوص عليها
		في المادة ٢٧٦ عقوبات. ماهيتها؟
1		اشتراط كون الأدلة في جريمة الزنا مؤدية بالذات ومباشرة إلى ثبوت
ı		الزنا. غير لازم. كفاية أي دليل فيها يستمد منه القاضي اقتناعه بأن الزنا
ł		قد وقع فعلاً.
l		للمحكمة استكمال الدليل. اهتداء بالعقل والمنطق.
370	٨٥	(الطعن رقم ۲۰۸۸۹ نسنة ۲۲ق جنسة ۱۹۹۷/۵/۱۵)
		٥٣- تأخـر المجنى عليــه في الإبلاغ. لا يمنع المحكمـة من الأخـذ
		بأقواله متى اطمأنت إليها.
071	٨٥	(الطعن رقم ۲۰۸۸۹ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/٥/١٥)
}		
ł		05- لمحكمة الموضوع تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة
l		الدعوى وعناصرها.
		خصومة الشاهد للمتهم. لا تمنع من الأخذ بشهادته.
	ı	الأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى. جائز. متى
l	- 1	اطمأنت إليها المحكمة ولوكان بينه وبين المنهم خصومة أوخالفت قولأ
		آخر له أبداه في مرحلة أخرى.
975	ا مر	(الطعن رقم ۲۰۸۸۹ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۹

		G G
الصفحة	القاعدة	
		٥٥- وزن أقوال الشهود. موضوعي.
	l	الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز أمام النقض.
071	۸۰	(الطعن رقم ۲۰۸۹ لسنة ۶۲ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۹
	İ	٥٦- لمحكمة الموضوع تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية. لها مطلق
		التقدير في وقف نظر الدعوى المنظورة أمامها وتعديد ميعاد لرفع الدعوى
	ł	بعدم الدستورية . أساس ذلك؟
•71	۸۰	(الطعن رقم ۲۰۸۹۹ لسنة ۶۲ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۹۹۷)
		٥٧- الدفع بصدور الأذن بالصبط والتفتيش بعد الصبط. موضوعي.
	1	كفاية اطمئنان المحكمة إلى وقوع الصبط بناء على الأذن رداً عليه.
•٧٦	٨٦	(الطعن رقم ۲۰۸۸۹ نسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۹۹۷)
Y•Y	110	(والطعن رقم ٢٢١٤ لسنة ٦٥ق – جلسة ٢/٧/٧/١)
Ali	140	(والطعن رقم ١٠٨٧١ لسنة ٦٥ قى – جلسة ١٩٩٧/٧/٣١)
1774	4.4	(والطعن رقم ۲۱۲۳۹ لسنة ٦٥ق – جلسة ١٩٩٧/١٢/٧)
		٥٥ – المصاحبة الزمنية بين الجنايتين شرط توافرها. أن تكونا ارتكبتا
		في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن. تقدير ذلك، موضوعي.
		توقيع العقوية المنصوص عليها في المادة ٣/٢٣٤ عقوبات. شرطه؟
<b>0</b> Y \	٨٦	(الطعن رقم ۱۹۷۸۰ لسنة ۲۱ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۹
		(****) /* **** 3** **** #3 3***.)
		٥٩- تقديم شكوى في حق شخص إلى جهات الاختصاص واسناد
		وقائع معينة إليه . لا يعد قذفاً . شرط ذلك؟
		استخلاص قصد التشهير. موضوعي.
098	۸٧	(الطعن رقم ۱۳۰۲۳ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۸)
		٦٠ – القذف المعاقب عليه . ماهيته ؟
		استخلاص قاضى الموضوع وقائع القذف. خصوعه لرقابة محكمة
		النقض.
097	AY	(الطعن رقم ١٣٠٢٣ لسنة ٦٢ق جلسة ١٩٩٧/٥/١٨)
	, ,	

		C3 - G
الصفحة	القاعدة	
		٦١ أمحكمة الموضوع أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما يؤدي عقلاً
	1	إلى اللتيجة التي انتهت إليها .
	ŀ	لا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً على الواقعة المراد اثباتها.
		كفاية استخلاصه بالاستنتاج من الظروف والقرائن.
094	۸٧	(الطعن رقم ۱۳۰۲۳ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۰/۱۸)
		٦٢ – وزن أقوال الشهود وتقديرها . موصوعي .
		أخذ المحكمة بشهادة الشاهد. مفاده ؟
		المنازعة في صورة الواقعة التي اطمأنت إليها المحكمة من أقوال شاهد
İ		الإثبات. غير مقبولة.
711	41	(الطعن رقم ۳۰۱۲۴ لسنة ٩٥ق جلسة ٢٠/٥/٢٠)
		٦٣- تقدير توافر حالة التلبس. موضوعي. مادام مائغاً.
		تخلى الطاعن عن اللفافة التي تحوى المخدر طواعية واختياراً. تتوافر
		به حالة التلبس.
		الجدل الموضوعي. لا يجوز إثارته أمام النقض.
71.	41	(الطعن رقم ۳۰۱۹؛ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۹)
1748	190	(والطعن رقم ۸۹۱۰ لسنة ۲۰ق – جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۹
		٦٤- الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش. موضوعي.
		كفاية اطمئنان المحكمة إلى وقوعهما بناء على الأذن رداً عليه.
		مثال لتسبيب سائغ للرد على الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الصبط
		والتفتيش.
717	44	(الطعن رقم ٣٠١٦٥ لسنة ٥٩ق جلسة ٢٠/٥//١
		٦٥ – تقدير توافر اختصاص الموظف بالعمل الذي تربح منه.
1		موضوعي. مادام سائغاً.
ì	- 1	مثال سائغ لاستظهار اختصاص العوظف بالعمل الذي حاول التريح
1		منه.
717	44 1	(الطعن رقم ٣٠١٦٠ لسنة ٥٩ق جلسة ٢٠/٥/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
727	41	71- بطلان التسجيل. لا يحول دون أخذ القاضى بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها التسجيل. لا ينال من سلامة الحكم ما استطرد إليه تزيدا بعد استيفائه أدلة الإدانة. الإدانة. الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الدعوى. غير جائز أمام النقض. (الطعن رقم ٣٧٠٨ نسنة 30 جلسة ٣١/٥/١٩٩٧)
		٧٧ – العبرة في الإثبات باقتناع القامني واطمئنان إلى الأدلة المطروحة عليه. عدم النزامه بانباع قواعد الإثبات المدنية والتجارية. النعي على المحكمة عدم استجابتها لتحقيق الطعن بالإنكار أو طلب توجيه اليمين الحاممة للمدعى بالحقوق المدنية. غير مقبول. أساس ذلك؟ مماع المدعى بالحقوق المدنية كشاهد وحلفه اليمين. جائز. المادة مدعى بالحقوق المدنية كشاهد وحلفه اليمين. جائز. المادة المدعى المحقوق المدنية كشاهد وحلفه اليمين. حائز. المادة المدعى ا
114	11	۱۸۸ إجراءات. النعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها. غير جائز. مثال. (الطعن رقم ۱۸۳۷۷ لسنة ۲۲ق جلسة ۲۷/۵/۲۹۱)
V10	,,,,,	٨٦ - نقير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات. وما إذا كان قد انتزع بطريق الإكراء أو أثر إجراء باطل ومدى صلته واستقلاله عن هذا الإجراء. موضوعي. الجدل في تقدير الدليل. غير جائز أمام الدقض.
V10	,,,,	(الطعن رقم ٩١٠٩ لسنة ٦٥٠ق جلسة ١٩٩٧/)
V10	114	(الطعن رقم ٩١٠٩ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٧/٧/١)  ٧- تأخر المضابط في الإبلاغ عن الواقعة. لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله. مادامت قد الهمأنت إليها وكانت على بيئة بالظروف التي أحاطت بها. المجادلة في ذلك غير مقبولة.  (الطعن رقم ٩١٠٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٩٧/٧/١)

الصفحة	القاعدة	
		٧١ - نقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش.
	l	موضوعي.
	İ	عدم ببان نوع المادة المخدرة لا يقدح في جدية التحريات. علة ذلك؟
V•V	110	(الطعن رقم ۹۲۱۶ لسنة ۲۰ ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۳)
		٧٢- الشهادة المرضية . دليل من أدلة الدعوى . تقديرها . موضوعي .
		حق محكمة النقض اطرح الشهادة المرضية المقدمة إليها لمدم
		اطمئنانها إلى صحتها.
777	117	(الطعن رقم ۲۲۰۳۴ لسنة ۲۴ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۸)
		٧٣– وزن أقوال الشهود. موضوعي.
ı		إدانة الطاعن استناداً لأقوال شاهد. مفاده. إطراح كافة الاعتبارات
l		التي ساقها الدفاع لعدم الأخذ بها .
1		الجدل الموضوعي. غير جائز أمام النقض.
1		استخلاص الحكم ميناه من أقوال الشهود بما لا تناقض فيه لا عيب.
٧٩٠	177	(الطعن رقم ۱۰۸۳۰ لسنة ۱۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۲۱)
1		٧٢– أوراق المستشفى لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى.
1		تخضع لتقدير محكمة الموضوع.
۸۰۰	171	(الطعن رقم ٩٥٣٠ لَسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/٢٨)
		٧٥ – تقدير أراء الخبراء . موضوعي .
- 1		اطمئنان المحكمة إلى التقرير الطبى الشرعى وإطراحها التقرير الطبى
		الاستشارى من حقها. عدم التزامها من بعد بإجابة طلب استطلاع رأى
1		كبير الأطباء الشرعيين. مادامت الواقعة قد وصحت لديها.
۸۰۵	171	(الطعن رقم ٩٥٣٠ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/٢٨)
		٧٦ – لمحكمة الموضوع تحصيل أقوال الشاهد، وتفهمها واستخلاص
l		مراميها مادامت لا تعرف الشهادة. عن موضوعها.
٨٠٥	171	(الطعن رقم ۹۰۳۰ لسنة ٦٥ قى جنسة ١٩٩٧/٧/٢٨)
•	•	

		<u> </u>
الصفحة	لقاعدة	
		٧٧- المنازعة في وقوع الحادث في المكان الذي حدده الشهود. دفاع
	1	موضوعي.
	1	كفاية قصناء المحكمة بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت رداً عليه.
	ł	مثال لتصبيب سائغ للرد على المنازعة في مكان وقوع الحادث.
۸۰۰	176	(الطعن رقم ۱۹۹۰ نسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۲۸)
		٧٨ حق محكمة الموضوع الإعراض عن قالة شهود النفي. مادامت
		لا تكن بما شهدوا به.
	1	د تنى بنا شهدور به . لجوء الصابط إلى وكيل النيابة في منزلة لاستصدار الإذن بالتغتيش.
		نجوه المعابد بني وهين الموب عني سربه والمسار الرس بالمسين الا مخالفة فيه للقانون.
A1 £	140	(الطعن رقم ۱۰۸۷۱ لسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۳۱)
		(****,*********************************
	]	٧٩ – استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى. موضوعي. مادام
	l	سائغاً .
	l	وزن أقوال الشهود وتقديرها. موضوعي.
	1	مفاد أخذ المحكمة بأقوال شاهد؟
	ĺ	الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. لا يجوز إثارته أمام النقض.
440	147	(الطعن رقم ۱۰۹۲۷ لسنة ۱۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۳۱)
		٨٠ - عدم رسم القانون شكلاً خاصاً لتسبيب الأمر بدخول المسكن أو
		تفتيشه. أساس ذلك؟
		تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش. موضوعي.
		صدور الإذن بعد الإطلاع على محضر التحريات. المتضمنه أسباب
		طلبه. اعتبار هذه الأسباب أسباباً للإذن ولو لم يفصح مصدره عن ذلك.
		مثال لتسبيب سائغ للرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لخاره من
		الأسباب.
AYO	177	المسبب. (الطعن رقم ۱۰۹۲۷ نسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۳۱)
		· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
		٨١ - إجراءات التحريز. تنظيمية قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على

		Ç-
الصفحة	القاعدة	
		الدليل خشية توهيله. لم يترتب القانون بطلاناً على مخالفتها.
		الجدل الموضوعي. غير جائز أمام النقض.
AYO	177	(الطعن رقم ۱۰۹۲۷ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۳۱)
	1	
	1	٨٢- النعى على المحكمة قعودها من سماع شاهدى الإثبات وضم
	1	دفتر الأحوال وإجراء معاينة لمكان الضبط. غير مقبول. ولو كان قد طلب
	1	في جلسات سابقة. أساس ذلك؟
	l	للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الإثبات. بقبول المتهم أو المدافع
	1	عنه ذلك صراحة أو ضمناً الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو
		الرد عليه . ماهيته ؟
		طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفى الفعل أو إثبات استحالة حصوله
		والمقصود به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة. دفاع
		موضوعي. عدم النزام المحكمة بإجبابته.
۸۲۵	141	(الطعن رقم ۱۰۹۲۷ نسنة ۲۰ق جلسة ۲۸/۱۹۹۷)
		٨٣– إحالة الحكم في بيان أقوال شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد
		أخر. لا يعيبه. مادامت أقرالهما متفقة مع ما استند إليه الحكم منها.
		عدم التزام محكمة الموضوع بسرد روايات كل الشهود إن تعددت
		حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وإطراح ما عداه لمحكمة الموضوع
		تَجِزَئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ماعداه. لا تناقض
		في ذلك.
		مثال.
440	177	(الطعن رقم ۱۰۹۲۷ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۲۸)
		٨٤ – الوضع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش. دفاع موضوعي.
		كفاية اطمئنان المحكمة إلى وقوع الصبط بناء على الإذن رداً عليه.
		الجدل المرضوعي في تقدير الدليل. غير جائز أمام النقض.
A£Y	174	(الطعن رقم ١١٠٧٥ لسنة ٦٥ق جنسة ١٩٩٧/٩/٧)
l		, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,

الصفحة	لقاعدة	
		٨٥- حق المحكمة الإعراض عن قالة شهود النفي. دون بيان الطة.
		قصارُها بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت. مفاده : إطراحها.
A£1	144	(الطعن رقم ۱۱۰۷۵ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۲)
1831	7.4	(والطعن رقم ۲۲۱۲۲ نسنة ٦٥ق – جلسة ١٩٩٧/١٢/٦)
	1	
		٨٦ - وزن أقوال الشهود. موضوعي.
		مفاد قصناء المحكمة بإدانة الطاعن استناداً إلى أقوال شاهد؟
		الجدل الموضوعي. لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض.
47.0	121	(الطعن رقم ۲۹۷۶۹ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٩/١٨)
14	10.	(والطعن رقم ۱۹۰۳۱ لسنة ٦٥ ق – جلسة ١٩٩٧/١٠/٤)
1.01	104	(والطعن رقم ١٣٨٥٠ لسنة ٦٥ ق – جِلسة ١٩٩٧/١٠/٨)
1171	171	(والطعن رقم ۲۲۵۰ لسنة ٦٣ق – جلسة ٢٨/١٠/٢٨)
	İ	
	1	٨٧- المادة ٣٠٩ عقربات. تطبيق لمبدأ حرية الدفاع بالقدر الذي
		يستازمه الفصل في موصوع الدعوى .
	1	نقدير ما إذا كانت عبارات السب والقذف مما يستازمه الدفاع.
	1	موضوع. المنازعة في ذلك. غير مقبول.
۸۷۳	177	(الطعن رقم ۱۵۱۰۸ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)
		٨٨- التعذيبات البدنية . عدم اشتراط درجة معينة من الجسامة فيها .
۸۸٠		تقدير توافرها. موضوعي.
AA -	'''	(الطعن رقم ۱۳۰۸۱ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)
		to official and contact of the contact of
		٨٩- عدم تقيد القاضي بما تضمله حكم صادر في واقعة أخرى على
	. 1	ذات المتهم.
443	144	الجدل في تقدير الدليل. لايجوز إثارته أمام محكمة النقض.
•••	'''	(الطعن رقم ۱۳۹۰۹ لسنة ۶۰ق جلسة ۲۸/۹/۲۸)
		و من العربيات والعربيات
		٩٠ – تقدير جدية التحريات. موضوعي.

الصفحة	القاعدة	
		المجادلة في ذلك. أمام النقض. غير مقبولة
470	157	II
	l	, , ,
	į .	٩١ – تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟
	1	الجدل الموضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر
	l	الدعوى واستنباط معتقدها. غير جائز. إثارته أمام النقض.
110	159	(الطعن رقم ۱۳۸۰۳ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٠/٢)
	1	٩٢ – الإكراء في السرقة . منى ينحقق؟
		تحقق الإكراء في السرقة ولو وقع فعل الإكراه بعد حصولها. متى
	ĺ	كان القصد منه الفرار بالمسروقات.
	l	إثبات الارتباط بين السرقة والإكراه. موضوعي. مادام سائغاً.
14	10.	(الطعن رقم ۱۹۰۳۱ نسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/٤)
		٩٣ – وزن أقوال الشهود وتقدير ظروف الإدلاء بها. موضوعي.
		خصومة شهود الإثبات المنهم لا نمنع من الأخذ بأقوالهم. منى
		اقتنعت المحكمة بصدقها .
		الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الدعوى. غير جائز أمام محكمة
		النقض.
1.41	104	(الطعن رقم ۱۹۶۱۶ نسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۰)
		٩٤ – تقدير الأدلة لكل متهم من اختصاص محكمة الموضوع. لها
		11- تعتير (الانه عن معهم من المتصاحض محدمه الموصوح . فيه الاطمئنان إليها بالنسبة امتهم دون آخر .
		الا طفلتان بيها بالنسبة لفتهم دول اخر. الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في
		الجدن الموضوعي في تعدير النابي وفي اللغة محدمه الموضوع في وزن عناصر الدعوى، غير جائز أمام النقض.
1.05	104	وزن علامه الدعوى، غير جادر امام العصل. (الطعن رقم ۱۳۸۵ لسنة 30 ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۸)
	, - ,	(الفقال رفع ۱۱۸۰۰ علیه ۱۰۰۰)
		٩٥ – عدم ترتب البطلان على مخالفة النصوص المنظمة للمضاهاة.
1		أساس ذلك؟

الصفحة	القاعدة	
		منازعة الطاعن فيما انتهى إليه تقرير المعمل الجنائي الذي اطمأنت
		إليه المحكمة .
	ì	جدل موصوعي. عدم التزامها بالرد عليه.
1.01	100	(الطعن رقم ۱۳۸۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۸)
	1	establish sa an effect till see a bill till see
		٩٦ – وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم.
	1	موضوعى . حق محكمة الموضوع الأخذ بشهادة الشاهد، ولو كانت بينه وبين
	I	
۱۰۸۰	177	المتهم خصومة قائمة. (الطعن رقم ١٩٣٥ لمنة ٦٥ق جلسة ١٩٧/١٠/١٢)
16.7	710	(الطعن رقم ۱۳۵۰ استه ۱۵ ی چسه ۱۳۰۱/۱۳/۱۳) (والطعن رقم ۱۲۷۱۵ لسنة ۱۵ ی – جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)
	1 '''	(والطفن رقم ۱۱۱۸۰ تسته ۱۰ ق – جنسه ۱۱ (۱۱۱/۱۱۱)
		٩٧ - تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر وبيان مناحيها.
	1	مراقب في جرائم النشر، اشتمال المقال على عبارات الغرض منها المصلحة
		العامة وأخرى القصد منها التشهير لمحكمة الموضوع تقدير أيهما له الغلبة
		في نفس الناشر.
1.47	175	(الطعن رقم ۷۰۱ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١٤)
		(35==)
		٩٨ - تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة. موضوعي. مادام
	i i	حكم لم يخطئ في النطبيق القانوني على الواقعة .
1.47	171	(الطعن رقم ۷۰۱ لسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱۶)
		٩٩ – القصد الجنائي في جريمة التبديد، تعققه، بانصراف نية الجاني
		الله المساقة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه. بحث توافره.
1177	171	موصوعي. مادام ساتفاً. (ال <b>طعن رقم 1490 لسنة 37ق جلسة ٢١/١٠/١١)</b>
		(الطاق رقم ۱۱۱۰ سنت ۱۱ في مست ۱۱ (۱۱۱۲)
		١٠٠- استلام الطاعن السيارة من المجنى عليه بصفته وكبلاً عنه
		العمل عليها. قيامه بترخيصها وامتناعه عن ردها إليه. يتحقق به القصد
	•	

الصفحة	قاعدة	
		الجنائي في جريمة خيانة الأمانة.
	1	الجدل الموصوعي، غيرجائز أمام النقض.
117	1 141	, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
	1	
		١٠١ - حق محكمة العوضوع أن تستمد اقتناعها من أي دليل تطمئن
	1	إليه. مادام له مأخذه من الأوراق.
1171	175	(الطعن رقم ۲۲۰۰ نسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲۸)
	1	
	1	١٠٢ – وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .
	1	تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها. لايعيب الحكم. مادام
		استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائغاً.
	1	الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غيرجائز أمام النقض.
1174	177	(الطعن رقم ۲۱۱۷ لسنة ۲۰ ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۳)
	1	
		١٠٣ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً.
	1	موضوعي. المجادلة في ذلك أمام النقض. غير جائزة.
	1	مثال لتسبيب سائغ لتوافر المسئولية الجنائية في جريمة إصابة خطأ.
1710	1/12	(الطعن رقم ۱۰۶۲ نسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۹)
	l	
	ĺ	١٠٤ – لمحكمة الموضوع استظهار وقائع القذف من عناصر الدعوى.
	1	تراقبها في ذلك محكمة النقض.
	ł	المادة ٣٠٩ عقربات. تطبيق لمبدأ حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه.
	l	الفصل في ذلك. موضوعي.
		تجاوز نطاق الخصومة ومقتضيات الدفاع بالمساس بكرامة الغير. غير
1770	147	مبرر للمدافع .
,,,,	·"`	(الطعن رقم ۱۰۲۷ نسنة ٦٠ق جلسة ١١/١١/١١)
		١٠٥ - السرعة التي تصلح أساماً للمساءلة الجنائية في جريمتي القتل
		والإصابة الخطأ. هي مجاوزة الحد الذي يقتضيه ملابسات الحال وظروف

الصفحة	لقاعدة	
		المرور وزمانه ومكانه. تقدير ذلك. موضوعي.
1777	191	(الطعن رقم ۱۳۳۷ نسنة ٦٠ق جنسة ١٩٩٧/١١/١٧)
		١٠٦ – للمحكمة أن تستمد اقتناعها من أي دليل تطملن إليه.
	ĺ	تأخر المجنى عليها في الإبلاغ. لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالها
		متى الحمأنت إليها وكانت على بينة من الظروف التي أحاطت بها. أساس
	İ	? 出
		عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع الموضوعي للمتهم. استفادة الرد
	1	من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم. إثارة ذلك أمام النقض. غير جائز.
14.1	111	(الطعن رقم ١٩٢٦١ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١١/٢٣)
	1	
	1	١٠٧ – حق المحكمة الأخذ باعتراف المتهمين بالتحقيقات وبمحضر
1771		الجاسة . باعتباره حجة عليهم . متى اطمأنت إليه .
1771	1	(الطعن رقم ۹۸۸٦ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٢)
		١٠٨ - تغير وصف الفعل الجنائي الذي حصل الاشتراك فيه بالنسبة
		الفاعل الأصلى بسبب ظرف خاص به. مساملة الشريك بالظرف الخاص
		للفاعل. شرطه : العلم. بالفاعل. شرطه : العلم.
		ب عن الطاعن الثالث أن الواقعة بالنسبة له سرقة بطريق الكسر لانتفاء
		علمه بصفة الطاعن الأول الوظيفية وطبيعة المال موضوع الاتهام. في
		حين أن الحكم المطعون فيه أورد صفة الأخير وطبيعة ذلك المال. منازعة
		فى الصورة التي اعتلقها الحكم وجدل موضوعي في سلطة المحكمة في
		استخلاص صورة الواقعة .
1445	7.7	(الطعن رقم ۹۸۸٦ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٢)
		١٠٩ الصلح بين المجنى عليه والمنهم. قول جديد. هق محكمة
		الموضوع الأخذ به أو اطرحه .
		مثال لتمبيب سائغ لإطراح دلالة معضر صلح مقدم في الدعوى.
1701	۲۰۰۱	(الطعن رقم ۲۰۹۹ لسنة ۲۰ی جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱

الصفحة	القاعدة	
		١١٠ - وزن أقوال الشهود وتقديرها. موصوعي.
		نعى الطاعن على الحكم التفاته عن دفاعه بصبطه بسيارته وليس
		بمسكنه. غير مقبول. مادامت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدى
		الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة.
11.1	410	(الطعن رقم ۲۲۱۸۰ نسنة ۲۰ جنسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)
		١١١ - النعى بوجود عيث في احراز المواد المخدرة . جدل فيما
		الحمأنت إليه محكمة الموضوع من أدلة. غير مقبول أمام النقض.
11.7	410	(الطعن رقم ۲۲۱۸۰ اسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)
		راجع أيضاً :
ĺ		دفوع الدفع بوقف الدعوى تعليقاً،
		(القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ٩٩٥)
		ونقص وأسباب الطعن. ما لا يقبل منها،
		(القاعدة رقم ۷؛ بالصحيفة رقم ٥١١ه)
		سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى :
		١- المنازعة في استخلاص الصورة التي استخلصتها المحكمة لواقعة
		الدعوى غير مقبول.
٩٣	11	(الطعن رقم ۱۷۱۱۸ لسنة ۲۴ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۰)
		<ul> <li>٢ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى. موضوعى. مادام سائفاً.</li> </ul>
747	77	سنف. (الطعن رقم ۲۱۲۰۸ لسنة ۵۰ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۲۰)
119	77	(والطعن رقم ۲۹۷۶۱ لسنة ٥٩ق – جلسة ٢١٠/٤/١٠)
71.	41	(والطعن رقم ۲۰۱۶۴ لسنة ٥٩ق – جلسة ٢٠/٥/١٩٩٧)
V£ 4	111	(والطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٥٦ق – جلسة ٢/٧/٧٦)
۸۸٠	177	(والطعن رقم ١٣٠٨١ لسنة ٦٥ق – جلسة ١٩٩٧/١/١٨)
1174	177	(والطعن رقم ۲۲۱۷ نسنة ۲۰ ق – جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۳)
1473	٧١.	(والطعن رقم ۱۲۵۳۹ لسنة ۲۰ق – جلسة ۱۲/۸۲ (۱۹۹۷)
11.4	710	(والطعن رقم ۲۲۱۸۰ لسنة ۲۰ هـ جلسة ۲۲۱۸۳)
		(

	. (***	
الصفحة	القاعدة	
	l	٣- استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى. موضوعي. مادام
	ĺ	سائغاً.
	1	الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز أمام النقض
٣٢٠	17	(الطعن رقم ۱۹۹۷/۳/۱۰ نستة ۲۶ ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۰)
		٤ – استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى. موضوعى.
		المحكمة نكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوال الشهود.
		مفاد أخذ المحكمة بشهادة شاهد؟
44.	••	(الطعن رقم ٣٦٨١ لسنة ٢٥ق جلسة ١٩٩٧/٣/٢٣)
		<ul> <li>٥- استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى. موضوعى. مادام</li> </ul>
		سائغاً .
		المنازعة في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة
		جدل موضوعي . غير مقبول .
"""	11	(الطعن رقم ٣٠١٦٥ لسنة ٥٩ق جلسة ٢٠/٥/٢٠)
		<ul> <li>٦- استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى. موضوعى. مادام</li> <li>١٠٠٠</li> </ul>
		المنافقة المستعدد الم
		وزن أقوال الشهرد وتقديرها. موضوعي . مفاد أخذ المحكمة بأقوال شاهد؟
vev	,,,	مماد احد المحكمة باقوال ساهد : (الطعن رقم ۹۲۱۴ لسنة ۲۵ ق جلسة ۷/۲/۲۱)
'''	'''	(الطفن رقم ۱۱۱۲ سنته ۱۰ ق جسته ۱ (۱۱۱۲)
- 1		٧- استخلاص الصورة الصحيحة الواقعة الدعوى. موضوعي. مادام
1		سائغاً.
1		عصد. وزن أقوال الشهود وتقديرها، موضوعي.
ı		مفاد أخذ المحكمة بأقوال الشاهد.
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. لا يجوز إثارته أمام النقض.
۸۲۰	177	(الطعن رقم ۱۰۹۲۷ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۷۷/۷/۳۱)
1771	144	(والطعن رقم ۱۸۸۲۳ لسنة ١٥ ق – جلسة ١٩٩٧/١١/١٢)
ı	ı	( , , , = 3 = 5 = 6)

الصفحة	القاعدة	
		٨- لمحكمة الموضوع استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها
i		المختلفة . شرطه ؟
1714	4.1	(الطعن رقم ١١٦٠٠ نسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٧/١٢/١)
		٩- الأدلة التي يعول عليها الحكم. لا يلزم فيها أن ينبئ كل منها
		ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى. كفاية أن تكون الأدلة في
		مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها.
		لا يلزم لصحمة الحكم أن يكون الدليل الذى استندت إليـه المحكمـة
		صريحاً أومباشراً في الدلالة على ما استخلصته المحكمة. لها تكوين عقيدتها
		عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى بطريق الاستئتاج والاستقراء وكافة
i		الممكنات العقلية . مادام استخلاصها سائغاً .
1111	44.	(الطعن رقم ١٦٠١٥ لسنة ٦٥٠ جلسة ١٩٩٧/١٢/١٧)
i		والمرابة معرب الرام المرابة
		سلطتها في تقدير جدية التحريات :
		١- تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش.
		موضوعي، عدم جواز المجادلة فيه أمام محكمة النقض.
va	,,	تفتيش المزارع . ليس بحاجة لاستصدار إذن من النيابة العامة .
٧٠	'''	(الطعن رقم ۲۸۲۰۹ لسنة ۲۴ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۲)
		٢ - نقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش.
		موضوعي.
48	۱٤	(الطعن رقم ۱۷۱۱۸ لسنة ٦٤ق جلسة ١٩٩٧/١/١٥)
		٣- نقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش.
		موضوعي.
		خلو التحريات من وظيفة المأذون بتفتيشه وسنه وحالته المالية
		والاجتماعية وكيفية حصوله على المواد المخدرة وتوزيعها. لا ينال من
		ود بساح و روسي مسود على المواد المسارة وموريعها و يدن من من صحتها مادام أنه الشخص المقصود بالإذن .
171	Y£	(الطعن رقم ۸۹۰ لسنة ۵۰ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۲)
	"	(/./ 8 6.5 6/)

الصفد	قاعدة	1
	İ	٤- تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار إذن التفتيش. موضوعي.
	1	المجادلة في ذلك أمام النقض. غير جائزة.
401		
1.4.	177	
	1	
		٥- تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش.
		موضوعي.
	1	عدم أيراد محل إقامة الطاعن محدداً بمحضر الاستدلالات. غير قادح
	}	في جدية التحريات.
***	1	()
1221	۷.۷	(والطعن رقم ۲۲۱۲۲ نسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱)
	1	
	1	٦- تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش. موضوعي.
	1	الدفع ببطلان إذن التفتيش. جوهري، وجوب تعرض المحكمة له.
	[	مادام قد استند إلى الدليل المستمد من التغنيش. إغفال ذلك. قصور.
1.4	٥٩	(الطعن رقم ۲۱۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۳۱)
		٧- تقدير جدية التحريات وكفايتها الإصدار إذن التفتيش. موضوعي.
	•	مثال لتسبيب سائغ على الدفع ببطلان إذن الصبط والتفتيش. لعدم
	l	جدية التعريات في جريمة رشوة . -
177	٧٠	(الطعن رقم ۲۱۱۶۸ نستة ۲۴ق جلسة ۲۲/۴/۲۲)
A£ Y	144	(والطعن رقم ١١٠٧٥ لسنة ٢٥ق – جلسة ١٩٩٧/٩/٢)
		٨- نقدير جدية التحريات، موضوعي.
		للمحكمة التعويل على تحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من
276	٨٠	וֹבוֹה. ז ביי מי מי מי מי מי מי מי מי מי מי מי מי מ
170	11:	(الطعن رقم ۲۰۸۹ لسنة ۲۲ ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۹
110	169	(والطعن رقم ۱۳۵۱ لسنة ۱۳۵ – جلسة ۱۹۹۷/۹/۲)
```	11.7	(والطعن رقم ۱۳۸۵ لسنة ۶۰ق - جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲)

الصفحة	لقاعدة	
1779	7.4	(والطعن رقم ۲۱۲۳۹ نسنة ۲۵ق – جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۷)
1441	٧١٠	
		<u> </u>
	1	٩- المحكمة التعريل على تحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته
	1	من أدلة. الفطأ في بيان مهنة المنهم. غير قاطع بذاته في عدم جدية 
	1	النعر.
1.01	100	(الطعن رقم ۱۳۸۰۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۸)
		١٠ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش.
	l	موهنوعی.
	l	تزيد الحكم فيما لا يؤثر على منطقه. لا يعييه.
1117	179	(الطعن رقم ۱۹۸۶۰ لسنة ۲۰ خلسة ۱۹۷/۱۰/۱۹
	l	
		١١ – تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش.
		موضوعي. المجادلة في ذلك أمام النقض. غير جائزة.
		خلو محضر التحريات من إيراد البيانات التي ساقها الطاعنين بأسباب
		طعنهما. غير قادح في جدية التحريات.
		عدم العثور على المخدر في مسكن الطاعنين خلافاً لما ورد بمحضر
		التحريات. غير قادح في جديتها. علة ذلك؟
1771	144	(الطعن رقم ۱۸۸۲۳ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٢)
		١٢ – تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش.
		موضوعى . خلو إذن التفتيش من بيان سمة وشكل الطاعن وصناعته . غير قادح
i		عبو إدن انتخاص من بيان سعه وسعن الصاعق وصفاحت. عبير فادع في سلامته. مادام أنه المقصود بالإذن.
16.8	710	
	.,,	(الطعن رقم ۲۲۱۸۰ لسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)
		سلطتها في تعديل وصف التهمة :
1		١ – عدم تقيد المحكمة بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل

الصفحة	القاعدة	
		المسند إلى المتهم . أساس ذلك ؟
		استبعاد قصد الانجار في المخدر. باعتباره ظرفاً مشدداً. لا يقتمني
		تنبيه الدفاع.
٧٩	11	(الطعن رقم ۲۸۲۰۹ نسنة ۲۶ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۹۹۷)
3.1	۸۹	(والطعن رقم ۳۰۱۳۶ لسنة ۵۹ – جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۹
		٢ – عدم تقيد المحكمة بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على
		الواقعة متى رأت أن ترد الواقعة إلى وصفها القانوني الصحيح. شرط ذلك؟
		تعديل التهمة بإضافة عناصر أخرى إلى تلك التي أقيمت بها الدعوي.
	1	اقتضاؤه. تلبيه المتهم ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه. أساس ذلك؟
		إضافة المحكمة ظرفي سبق الإصرار والترصد بعد تعديلها وصف
		التهمة من القتَل إلى الصرب المفضى إلى الموت. اقتضاؤه تنبيه المتهم إلى
		ذلك. مخالفة ذلك. إخلال بحق الدفاع.
117	٦٠	(الطعن رقم ٣٩٥٣ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٤/٢)
	İ	
		٣- تغيير المحكمة التهمة من شروع في وقاع انثي بغير رضاها إلى
		هتك عرض بالقرة والتهديد. يوجب لفت نظر الدفاع. مخالفة ذلك. إخلال
		بحق الدفاع. يعيب الحكم.
		اتصال وجه النعى بمحكوم عليه آخر. أثره : امتداد أثر الطعن إليه ولو
		لم يِقبِل طعنه شكلاً. علة ذلك وأساسه؟
711	117	(الطعن رقم ١٠٢٠١ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/٩)
		٤ - عدم تقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تصبغه النيابة العامة
		على الفعل المسدد إلى المتهم. وجوب أن تمحص الواقعة بجميع كيوفها
		وأوصافها وأن تطبق نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً. شرط ذلك؟
	l	لمحكمة النقض تصحيح ما ورد خطأ في وصف النهمة المسندة إلى
		الطاعن. مادام الأمر لا يعدو أن يكون خطأ في التعيير لا ينطوى على خطأ
	ł	في تطبيق القانون.
	}	الخطأ في رقم مادة العقاب المطبقة. لا يترتب عليه بطلان العكم.
	•	ı

الصفحة	القاعدة	
		شرط ذلك؟
		مثال.
ATO	171	(الطعن رقم ۲۹۷۶۹ لسنة ٥٥ق جلسة ١٩٩٧/٩/١٨)
	į	
		٥- مناط الدأثيم في جريمة إحراز أو حيازة مادة من المواد التي
	1	تخضع لبعض قيود المواد المخدرة أن تكون المادة المصبوطة من عداد
		المواد المبينة حصراً في الجدول الثالث الملحق بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠.
		خلو الجدول المذكور من مادة ،الفلونيترا زيبام، ورودها في شأن تنظيم
		تداول بعض المواد والمستحضرات الطبية المؤثرة على الحالة النفسية
		الصادر تنفيذاً للقانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة.
		مؤداه ؟
		القضاء بإدانة الطاعنة لإحرازها مادة والفاونيترا زيباء وبقصد
		الانجار . خطأ في القانون .
		عدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف الذى تسبغه النيابة العامة على
		الواقعة . واجبها أن تصف الواقعة بالوصف الصحيح .
		قعود المحكمة عن بحث مايكونه الفعل المسند إلى الطاعنة من جريمة
		أخرى غير التي دانها بها خطأ. أثره : نقض الحكم والإحالة.
14.4	۱۸۱	(الطعن رقم ١٧٦٨٩ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/١١/٤)
		سلطتها في تقدير قيام الارتباط :
		تقدير قيام الارتباط بين الجراثم من عدمه. موضوعي. مادام سائغاً.
1.4	٥٧	(الطعن رقم ٢٥٠٥ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/٣/٢٩)
		(30)
		سلطتها في تقدير قيام الاقتران :
- 1		ثبوت استقلال الجريمة المقترنة عن جريمة القتل وتميزها عنها وقيام
		المصاحبة الزمنية بينهما. كاف لتطبيق عقوبة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات.
]		المصاحبة الزمنية. مقتضاها. ارتكاب الجنايتين في وقت واحد أو في
1		فنرة قصيرة من الزمن. تقدير تحققها. موضوعي.
1167	144	(الطعن رقم ١٦٢٣١ لسنة ٦٥ق جلسة ٢١/١٠/٢١)

		-
الصفحة	القاعدة	
		سلطتها في تقدير توافر القصد الجنائي :
	ı	١ – القصد الجنائي في جريمة التزوير تطقه بوقائع الدعوي.
	ļ	استخلاصه. موضوعي. تعدث الحكم عنه استقلالاً. غير لازم مادام قد
	l	أورد من الوقائع ما يدل عليه.
140	٤٣	(الطعن رقم ۱۹۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۱)
	į	
	į	٢ - قصد القتل. أمر خفى. إدراكه بالأمارات والمظاهر التي تنبئ
	l	عنه. استخلاص توافره . موضوعي .
		مثال لتسبيب سائغ في توافر نية القتل لدى الطاعن.
***	17	(الطعن رقم ١٩٩٧/٣/١٠ لسنة ٢٤ق جلسة ١٩٩٧/٣/١٠)
770	٤٧	(والطعن رقم ۷۲۵۷ لسنة ٦٦ق – جلسة ١٩٩٧/٣/١١)
1117	177	(والطعن رقم ١٦٢٣١ لسنة ٦٥ق – جلسة ٢١/١٠/١٠)
		٣- إحراز المخدر بقصد الاتجار. واقعة مادية. تقديرها. موضوعي.
		مانام سائفاً .
		مثال لتسبيب سائغ . لتوافر قصد الاتجار في المواد المخدرة .
1777	۲۱۰	(الطعن رقم ۱۲۵۳ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۸)
		سلطتها في تقدير حالة المتهم العقلية :
		١ – تقدير الحالة العقلية للمتهم. موضوعي. مادام سائغاً.
***	٤٧	(الطعن رقم ۷۵۷ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/٣/١١)
		٢ – تقدير حالة المتهم العقلية . موضوعي . مادام سائغاً .
	1	عدم النزام المحكمة بندب خبير فني في الدعوى للرقوف على حالة
		المتهم بالمرض العقلى. إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر
		عليها تقديرها.
1771	144	(الطمن رقم ۱۸۸۲۳ لسنة ۲۵ جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۲)
		سلطتها في تقدير توافر نية القتل :
		سطنها في تعدير توافر به العنل: ١- قصد القتل، أمر خفي إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى
	1 1	١ – فيصد الفيل. امر حقى إدراشه بالطروف المحيصة بالدعوى

لصفحة	اعدة	āli į
	-	the section of and the section of the
	1	والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمره في
		نفسه استخلاصه موضوعي .
	1	مثال لحكم بالإدانة صادر من محكمة النقض لدى نظرها موضوع
٠. ٠	,   ,	الدعوى.
, ,	Ί '	(الطعن رقم ٦٦٧ه اسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٣/١)
	1	٢- قصد القتل. أمر خفي إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى
		والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عنه. استخلاصه.
	l	وردنارت ويستر سربي سي دِيه مدي رح
		موسوسى. مثال لتصبيب سائغ للتدليل على توافر نية القتل.
<b>0</b> 77	٨٦	
	l	1 ( ) ( ) ( ) ( )
		سلطتها في تطبيق العقوية :
	1	العقوبة المقررة لجريمة الاستيلاء بغير حق على مال عام. ماهيتها؟
	l	المادة ١١٩ عقوبات.
	l	المادة ١٧ عقوبات إباحتها النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس
	l	الذي لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة أشهر.
		انتهاء المحكمة إلى أخذ المتهم بالرأفة ومعاملته بالمادة ١٧ عقويات.
		يرجب ألا توقع العقوية إلا على الأساس الوارد بها. علة ذلك؟
	l	حق محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم
	•	منى كان مبنياً على خطأ في تطبيق القانون ـ أساس ذلك؟
		تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق. موضوعي. أثر ذلك؟
747	111	(الطعن رقم ۹۲۴۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۲)
		سلطتها في تقدير العقوبة :
į		١ – تقدير مسوغات وقف تنفيذ العقوبة . موضوعي . مؤدى ذلك؟
174	40	(الطعن رقم ۸۱۳۰ لسنة ۳۰ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۳)
775	1	(والطعن رقم ١٣٩٨١ لسنة ٦٦ق جلسة ٢٧/٥/١٩٩٧)
ı		

الصفحة	القاعدة	
	1	٢ – تقدير العقوبة وقيام موجبات الرأفة . موضوعي .
778	11	(انطعن رقم ۱۸۳۲۷ نسنة ۲۲ق جنسة ۲۷/۰/۱۹۹۷)
11.7	110	(والطعن رقم ۷۲۱۸۰ لسنة ٦٥ق - جلسة ١٩٩٧/١٢/١٩)
		٣- معاملة الطاعن بأحدى العقوبتين الدخييرتيين للجريمة التي دين
		بها رغم افصاح المحكمة عن معاملته بالمادة ١٧ عقوبات. خطأ في القانون
114.	177	(الطعن رقم ۱۹۹۲ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١١/٢)
		سلطتها : محكمة النقض
		١- لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا
	l	صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى. أساس ذلك؟
١٣	١	(الطعن رقم ۲۵۲۹ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١/١)
174	70	(والطعن رقم ٨١٦٠ لسنة ٦٠ق – جلسة ١٩٩٧/٢/١٣)
٦٧٠	1	(والطعن رقم ۱۳۹۸۱ لسنة ۲۲ق – جلسة ۲۹/۵/۹۹۷)
119.	444	(والطعن رقم ٤٩٣٠ لسنة ٦٢ ق – جلسة ١٩٩٧/١٢/٣١)
		<ul> <li>٢- اتصال محكمة النقض بطلب إعادة النظر. دون التقيد بميعاده.</li> <li>١٠٠٠</li> </ul>
•1		أساس ذلك وعلته؟
• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	^	(الطعن ردّم ۲۳۲۹۷ لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۹)
		٣- لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المنهم من تلقاء نفسها. إذا
		انبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أوتأويله. أساس ذلك؟
**1	۳٠	(الطعن رقم ١٧٤٩٥ لسنة ٢٤ق جلسة ٢٩٩٧/٢/١٩)
401	۳۵	(والطعن رقم ۱۲۵۰۰ لسنة ۵۹ی – جلسة ۱۹۹۷/۲/۲۷)
797	1.7	(والطعن رقم ۷۸٤۹ لسنة ٦٥ق - جلسة ١٩٩٧/٦/١١)
		٤ - القول بوحدة الجريمة أو بتعددها. تكييف قانوني. خصوعه لرقابة
1		محكمة الن <del>قض</del> .
٤٠٢	۰۷	(الطعن رقم ۷۳۰ نسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۲۹)

الصفحة	القاعدة	
277	٧٩	و- إثبات الحكم المطعون فيه فى حق الطاعن عن اقترافه جريمتى الشروع فى القتل الممد مع سبق الإصدرار والترصد وإحراز سلاح نارى مششخن وذخبرته . ووجوب تطبيق حكم المادة ٣٣ عقوبات للارتباط. النص فى منطوقه على عقوبة الغرامة فى جريمة إحراز الذخيرة . خطأ فى القانون. وجوب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغائها اكتفاءً بعقوبة الجريمة الأخد ولم يرد هذا الوجه بأسباب الطعن . أساس ذلك؟ (الطعن رقم ٥٨٧٧ لمسئة ٣٠ قي جلسة ٢١/٥/١٩١)
		٦- المحكمة الاستئنافية تتقيد بما جاء بتقرير الاستئناف وبالرقائح التى فصلت فيها المحكمة الجزئية. إغفال محكمة أرل درجة الفصل فى جزء من الدعوى. تصدى المحكمة الاستئنافية له. بطلان وخطأ فى تطبيق القانون. أساس ذلك؟ القصور له الصدارة على أرجه الطعن المتطقة بمخالفة القانون. ليس لمحكمة الأعلى أن تصبحح منطوق حكم قضت بنقضه. على محكمة الإعادة تدارك هذا الخطأ. شرط ذلك؟
٥٤٦	۸۱	مثال. (الطعن رقم ١٤٥٠٥ لسنة ٦٠ق جلسة ١٢/٥/١٩١٧)
٥٩٣	۸۷	<ul> <li>٧- القذف المعاقب عليه. ماهيته. ؟</li> <li>استخلاص قاصنى الموصنوع وقائع القذف. خصنوعه لرقابة محكمة النقض.</li> <li>(الطعن رقم ١٣٠٧٣ لسنة ٢٦ق جلسة ١٨/٥/١٩٩٧)</li> </ul>
		٨- العقوبة المقررة لجريمة الاستيلاء بغير حق على مال عام. ماهيتها؟ العادة ١١٩ عقوبات العادة ١٧ عقوبات إياحتها النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس الذى لا يجوز أن ينقض عن ثلاثة أشهر. انتهاء المحكمة إلى أخذ المتهم بالرأفة ومعاملته بالمادة ١٧ عقوبات. يرجب ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد بها. علة ذلك؟ حق محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم

الصفعة	القاعدة	4
	1	منى كان مبنياً على خطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟
	1	تطبيق العقوبة في حدود النفي المنطبق. موضوعي. أثر ذلك؟
***	111	(الطعن رقم ۹۲۶۰ نسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۲)
	1	
	l	٩- معاملة المتهم بالمادة ١٧ عقويات والنزول بالعقوية المقيدة للحرية
	1	المقررة لجريمة نهيأة مكان لتعاطى المواد الخدرة إلى عقرية السجن. خطأ
	İ	لا تملك محكمة النقض تصحيحه. علة ذلك؟
V£ 9	111	(الطعن رقم ٩١٦٦ لسنة ٥٦ق جلسة ١٩٩٧/٧/)
	1	
	l	١٠ – ورود نعى الطاعن على العكم الابتدائي الذي فصل وحده في
		موضوع الدعوى دون الحكم الاستئنافي المطعون فيه القامني بعدم قبول
	ļ	الاستئناف شكلاً. تعرض محكمة النقض له. غير جائز. علة ذلك؟
777	1117	(الطعن رقم ۲۲۵۳ لسنة ۲۴ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۸)
		, , , , , ,
		١١ – الشهادة المرصية. دليل من أدلة الدعوى. تقديرها. موضوعي.
		حق محكمة النقض إطراح الشهادة المرضية المقدمة إليها لعدم
		اطمئنانها إلى صحتها .
777	117	(الطعن رقم ۲۲۵۳۴ نسنة ۲۴ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۸)
		١٢- عدم نقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تصبغه النيابة العامة
		على الفعل المسند إلى المتهم. وجوب أن تمحص الواقعة بجميع كيوفها
		وأوصافها وأن تطبق مواد القانون الصحيحة . شرط ذلك ?
	1	لمحكمة النقض تصحيح ما ورد خطأ في وصف النهمة المسندة إلى
		الطاعن. مادام الأمر لا يعدو أن يكون خطأ في التعبير لا ينطوي على خطأ
		في تطبيق القانون.
		الخطأ في رقِم مادة العقاب المطبقة. لا يترتب عليه بطلان الحكم.
		र्थे के
		مثال.
47.0	171	(الطعن رقم ۲۹۷۶۹ لسنة ۵۹ی جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)
	- 1	•

الصفحة	القاعدة	
		١٣ - تقرير محكمة النقض بعدم قبول الطعن استناداً إلى توقيع أسبابه
		من محام غير مقبول أمامها. ثبوت أنه من المحامين المقبولين في تاريخ
		إيداع الأسباب. أثره : وجوب الرجوع في القرار السابق.
1.44	101	(الطعن رقم ۱۹۰۸ اسنة ۹۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۷)
		١٤ - هيازة الحكم الابندائي قوة الأمر المقضى. عدم جواز تعرض
	l	محكمة النقض لما شاب هذا الحكم من عيرب.
1.44	171	(الطعن رقم ۲۱۳۶ لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱۲)
		١٥ – إدانة الحكم الطاعن بجرائم متعدده . وإنزاله عقوبة مستقلة عن
		كل منها دون الفصل في مدى قيام التعدد بينها وفق المادة ٣٢ عقويات.
		يجيز لمحكمة النقض التعرض له من تلقاء نفسها لمصلحة الطاعن. علة
		ذلك وأصاصه؟
1541	*17	(الطعن رقم ۹۹۰۱ لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۰)
		١٦ – الاختبار القصائي. ماهيته؟
		تحديد مدة الاختبار القصائي الوارد بالمادة ١٢ من القانون رقم ٣١
		لسنة ١٩٧٤ . موجه إلى سلطة التنفيذ لا الحكم. تصدد وقت انقضائه متى
		تيقنت أن التدبير قد استوفى الغرض منه .
		التنبير لايقاس بجسامة الجريمة أو درجة مسئولية مرتكبها. وإنما
		بمدى خطورة الحدث وقدر حاجته إلى التهذيب والتقويم. أساس ذلك؟
		قصاء الحكم المطعون فيه بتحديد مدة وضع الحدث تحت الاختبار.
		خطأ في تطبيق الفانون. يوجب تصحيحه بإطلاق مدة الاختبار.
1117	*14	(الطعن رقم ٩٧٦ه لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٧)
		نظرها الدعوى والحكم فيها :
		١ - أصل البراءة قاعدة أساسية لا ترخص فيها. أثر ذلك : عدم ثبوت
		واقعة الجريمة بغير دليل يقيني جازم لا يدع مجالاً لشبهة أو شك.
		وجوب أن يكون الدليل مؤدياً إلى مارتب عليه من نشائج في غير

4	1411	1
الصفحة	القاعدة	
		تعسف ولا تناقض .
	l	حيازة القضاء في الموضوع قوة الأمر المقضى. لايحول دون النيابة
		العامة ومواصلة التحقيق في الدعوى والتصرف فيها بالنسبة للجاني
		الحقيقي . أساس ذلك ؟
		مثال لحكم صادر بالبراءة من محكمة النقض في جريمة قتل خطأ
		لدى نظرها موضوع الدعوى .
41	٣	(الطعن رقم ۱۹۰۵۰ لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۱)
		<ul> <li>٢ – مجرد إدلاء شخص بأقواله في شكري. لا يمد قذفاً وسباً. حد</li> </ul>
		ذلك؟ ركن العلانية في جريمة القذف. ما يكفي لتوافره؟
		مثال لحكم صادر من محكمة النقض في جريمتي بلاغ كاذب وقذف
		وسب لدى نظرها موضوع الدعوى.
17		(الطعن رقم ۱۷۹۰۲ نسنة ۲۱ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۸)
		٣- مثال لحكم صادر من محكمة النقض في جريمة قتل عمد مقترن
		لدى نظرها موضوع الدعوى.
197	**	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٦٥ق جلسة ٢/١٢/١٦)
		٤ – تسليم أحد الأشخاص مبلغ من المال كضريبة أو غرامة أو رسم
		لأحد الموظفين. أثره: نقل ذلك المال إلى حيازة الدولة واكتسابه الصفة
		العامة منذ هذه اللحظة. سواء تم التمليع للموظف المختص أم لغيره.
		جريمة الاستيلاء بغير حق على المال العام. مناط تحققها؟
		مثال لحكم بالإدانة صادر من محكمة النقض لدى نظرها الموضوع
		في جريمة استيلاء بغير حق على المال العام.
707	41	(الطعن رقم ٩٤٢٠ لسنة ٦٤ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢٧)
		٥- مــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		موضوع الدعوى في جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار.
4-1	184	(الطعن رقم ٢٧١٥ لسنة ٢٥٥ جلسة ٢٩١٤/١٩٩٧)

الصفحة	القاعدة	
		نظرها الطعن والحكم فيه :
		جناية تسهيل الاستيلاء على مال أحدى الشركات المساهمة
		المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكررا عقويات. مناط تحققها؟
		انتفاء نية تسهيل الاستيلاء بغير حق على المال المملوك لإحدى
		الشركات المساهمة لدى الطاعن. لا تأثيم مخالفة الحكم المطعون فيه هذا
		النظر. خطأ في القانون. يوجب نقضه والقضاء بالبراءة. أساس ذلك؟
۳۸.	۳٥	(الطعن رقم ۱۲٤۹۱ لسنة ٥٩ق جلسة ٢٠٣/٣/٢٠)
		حقها في الرجوع عن أحكامها :
		لمحكمة النقض الرجوع عن قرارها بعدم قبول الطعن شكلاً. استناداً
		إلى عدم تقديم أسباب الطعن. إذا تبين أنها قد قدمت ولم تعرض عليها.
		التقرير بالطعن وإيداع أسبابه بعد الميماد المحدد قانوناً دون عذر.
		أثره: عدم قبول الطعن شكلاً. أساس ذلك؟
		ميعاد الطعن في الحكم الصادر في معارضة الطاعن. بدايته من يوم
		علمه رسمياً بهذا الحكم. أستشكال الطاعن في تنفيذ الحكم المطعون فيه.
		دلالته علمه رسمياً بالحكم من تاريخ الإشكال. اقتضاء ذلك تقديم الأسباب
		خلال ستين يوماً بدءاً من ذلك التاريخ.
	1	تقديم أسباب الملعن بعد الميعاد. أثره: عدم قبوله شكلاً. أثر ذلك على
		طلب الرجوع؟
11	١	(الطعن رقم ٢٢٩٤٤ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/١/٨)
		مسئولية جنائية
		١ - السداد اللاحق على قيام جريمة السرقة لا يعفي من المسئولية
		الجنائية ولا أثر له على قيام الجريمة.
11	۲	(الطعن رقم ۲۰۸ لسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۰)
		٢ – علاقة السببية في المواد الجذائية. ماهيتها؟
		تقدير قيام علاقة السببية. موضوعي.

الصفحة	القاعدة	
		المتهم في جريمة الضرب. مسئول عن جميع النتائج المحتمل
		حصولها من الإصابة. ولو كانت عن طريق غيرمباشر كالتراخي في
		العلاج أو الإهمال فيه. ما لم يثبت أنه كان متعمداً لتجسيم المسئولية.
101	**	(الطعن رقم ۳۰۱۳۸ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢)
		٣- تقدير الحالة العقلية للمتهم. موضوعي. مادام سائغاً.
***	٤٧	(الطعن رقم ۷۷۵۷ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/٣/١١)
		٤ - الحالات النفسية. ليست أصلاً من موانع المسئولية والعقاب.
	l	المرض العقلى الذي تنعدم به المسئولية قانوناً وفقاً للمادة ٦٢ عقوبات.
		ماهيته؟
		تقدير حالة المتهم العقلية. موضوعي.
*1*	٥١	(الطعن رقم ۳۰۷۲ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۱)
		<ul> <li>المرض العقلى الذي تتعدم به المسئولية قانوناً وفق نص المادة ١٢</li> </ul>
		عقربات. ماهيته؟
		الأمراض والأحوال النفسية لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه لاتعد
		سبباً لانعدام المسلولية .
771	11	(الطعن رقم ۱۳۶۳ نسنة ۲۲ق جلسة ۲۲/٥/۲۲)
1771	144	(والطعن رقم ۱۸۸۲۳ لسنة ۱۵ هـ جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۲)
		٦- القضاء بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون نظام
		· لأحزاب والفقرة الأولى من العادة 190 من قانون العقوبات ويسقوط الفقرة
		الثانية منها. مؤداه : عدم مسئولية رئيس الحزب ورئيس تحرير جريدته
		والمحرر المسلول عن القسم الذي حصل فيه النشر عما ينشر بالجريدة.
		أساس ذلك؟
170	1.1	(الطعن رقم ۲۷۰۷۸ نستة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٦/٣)
		٧- مناط المسئولية في حالة حيازة وإحراز الجواهر المخدرة. ثبوت

لصفحة	ناعدة	
		اتصال الجانى بالمخدر اتصالاً مباشراً أو بالواسطة بأية صورة عن علم
		وإرادة ولو لم تتحقق الحيازة المادية .
٧£	"	(الطعن رقم ٩١٦٦ لسنة ٩٦٥ جلسة ١٩٩٧/٧/١)
		<ul> <li>٨- إقامة مالك الأرض الزراعية بالقرية مسكناً خاصاً به أو بناء يخدم</li> </ul>
		أرضه طبقاً لشروط قرار وزير الزراعة رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٤. غير مؤثم.
	İ	المادة ١٥٢ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . مؤدى ذلك؟
	1	دفاع الطاعن أن ما قام به من بناء عبارة عن حظيرة ماشية لخدمة
	1	الأرض الزراعية. جوهري. وجوب تمحيصه والرد عليه. إغفال ذلك.
	1	قصور.
۸۰۷	179	(الطعن رقم ٩٣٤٩ لسنة ٦٧ق جلسة ١٩٩٧/٩/٩)
		en 15 telet en en en en en en
	l	٩- عدم تدخل المتهم في الاعتداء على المجنى عليه أثناء قيام المتهم
	1	الآخر بقتله. لاينفي مساهمته في جريمة القتل العمد. مادام طل باقياً بمكان
	l	الحادث بجانب المتهم الآخر حاملاً أداة أعدت لاستعمالها في تلك الجريمة
4.5	189	حتى تمامها .
٠.,	'''	(الطعن رقم ۲۷۱۰ لسنة ۲۰ ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۲٤)
		١٠ – مناط المسئولية في جريمة إحراز وحيازة الجواهر المخدرة.
	l	ثبوت اتصال الجاني بالمخدر بالذات أو بالواسطة بأية صورة عن علم
		وإرادة. تحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن غير لازم. متى كان ما أورده
	ĺ	كافياً في الدلالة عليه.
901	150	(الطعن رقم ١٢٦١٩ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢٩)
1771	7.7	(والطعن رقم ۲۲۱۲۲ لسنة ٦٥ق – جلسة ١٩٩٧/١٢/١)
11.7	110	(والطعن رقم ٢٢١٨٥ لسنة ٦٥ق - جلسة ١٩٩٧/١٢/١٣)
		١١ – حق المدين الامتناع عن رد الشئ حتى يستوفى ماهر مستحق
		<ul> <li>١١ حق المدين الامتناع عن رد السئ حتى يستونى منامو مستعنى</li> <li>له قبل الدائن بسبب التزامه. أثره: انعدام مسئوليته الجنائية. متى كان حسن</li> </ul>
1177	171	الدية. أساس ذلك؟
		(الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٦٣ق جلسة ٢١/١١/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ – تقدير الخطأ المستوجب لمستولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً.
	j	موضوعي. المجادلة في ذلك أمام النقض. غير جائزة.
	İ	مثال لتسبيب سائغ لتوافر المسئولية الجنائية في جريمة إصابة خطأ.
1710	182	(الطعن رقم ۱۰۴۲ لسنة ۳۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۹)
1777	111	(والطعن رقم ۱۹۳۷ لسنة ٦٠ق - جلسة ١٩٩٧/١١/١٧)
:		١٣ - عدم مسئولية الموكل عن عبارات السب التي أوردها الدفاع
	İ	بصحيفة الادعاء المباشر.
	l	الزام الحكم المطعون فيه الطاعنة بالتعويض المدنى على أساس
		مسئوليتها عن تلك العبارات. خطأ. يوجب نقضه وتأييد حكم أول درجة
		برفض الدعوى المدنية قبلها.
1770	147	(الطعن رقم ۱۵۴۷ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١١/١١)
		١٤ – الغيبوية المانعة من المسئولية المنصوص عليها في المادة ٦٢
		عقوبات. ماهيتها؟
		تناول المخدر أو المسكر عن علم واختيار. أثره؟
		اقتراف الجاني لجرائم تتطلب قصد جنائي خاص. وجوب التحقق من
İ		قياء هذا القصد لديه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع.
		دفع الطاعن بإصابته بمرض عقلي لإدمانه تعاطى المخدر. ليس
		مانعاً من مسئوليته عن جريمة إحراز المخدر بغير قصد.
		أنتفاء مصلحة الطاعن في النعي على الحكم قصوره في الرد على
		دفعه بانعدام مسئوليته الجنائية لإصابته بمرض عقلي لإدمانه تعاطي
		المخدر. متى أوقع عليه، عقوبة جريمة إحراز المخدر بقصد التعاطى
		الأخف من تلك المقررة لجريمة إحرازه بغير قصود.
1771	144	(الطعن رقم ۱۸۸۲۳ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۲)
		١٥ – السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمتي القتل
		والإصابة الخطأ. هي مجاوزة الحد الذي يقتضيه ملابسات الحال وظروف
		المرور وزمانه ومكانه. تقدير ذلك. موضوعي.
1777	111	(الطعن رقم ١٦٣٧ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		١٦ - تغير وصف الفعل الجنائي الذي حصل الاشتراك فيه بالنسبة
		للفاعل الأصلى بسبب ظرف خاص به. مساءلة الشريك بالظرف الخاص
		بالفاعل. شرطه : العلم.
	ł	نعى الطاعن الثالث أن الواقعة بالنسبة له سرقة بطريق الكسر لانتفاء
	l	علمه بصفة الطاعن الأول الوظيفية وطبيعة المال موصوع الاتهام في
	l	حين أن الحكم المطعون فيه أورد صفة الأخير وطبيعة ذلك المال. المنازعة
	l	في الصورة التي اعتنقها الحكم وجدل موضوعي في سلطة المحكمة في
	l	استخلاص صورة الواقعة.
1445	7.7	(الطعن رقم ۹۸۸٦ لسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۲)
		١٧ – افصاح الحكم عما إذا كان المتهم فاعلاً أصلباً أو شريكاً. غير
		لازم. إثبات الحكم اتفاق الطاعن مع باقى المتهمين على ارتكاب الجريمة
		درم. بعب المسلم المساق المسائل مع بالمق المسهدين على الرحاب المبرية التي دانهم بها . كفايته لاعتباره فاعلاً أصلياً .
144 £	7.7	(الطعن رقم ۹۸۸۰ نسنة ۲۰ چلسة ۱۹۹۷/۱۲/۲)
		(
		١٨ - لعبة ،الشيش بيش، من ألعاب القمار المحظور لعبها في المحال
		العامة المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وقرار وزير الداخلية رقم ٣٧
		لسنة ١٩٥٧ .
		تحقق الربح في المقامرة على طعام أو شراب ثمنه مستحق الآداء
		لصاحب المقهى أو على أي شئ يقوم بمال. كتحققه في صورة المقامرة
		على مبلغ من النقود.
		مسئولية مستغل المقهى عن هذه المقامرة تحققها سواء عادت عليه
		فائدة منها أم لا. المادة ٣٨ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦.
172.	1.7	(الطعن رقم ۱۰۳۳۱ نسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۳)
		مسئولية مدنية
		توافر أركان المسئولية المدنية ـ أثره ؟ المادة ١٦٣ من القانون المدنى
4.7	189	(الطعن رقم ۲۷۱۰ نسنة ۲۰ق جلسة ۲۴/۹/۷۱)
		راجع أيضاً :
		مسترلية جنائية
'	ı	(القاعدة رقم ۱۸۶ بالصحيفة رقم ۱۲۱۰)

الصفحة	القاعدة	
		مشفولات ذهبية
		١ – العقوبة العقررة لجريمة تقاضى ربح أزيد من العقرر عن
		المشغولات الذهبية عيار ٢١ قيراطاً هي الحبس مدة لانتجاوز سنة وبغرامة لا
		نقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين.
		المادة ٣/٢١ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٧٦ .
٧١.	1.4	(الطعن رقم ۲۳۷۱۸ لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۱)
		٢ – قصَماء الحكم المطعون فيه بالإدانة دون بيان عيار المشغولات وما
		إذا كانت من نفس نوع العيار الذي ورد بوصف التهمة من عدمه وعدم
		بيانه قدر الربح الذي تقاضاه الطاعن بالزيادة واتخاذه من مجرد وجود فرق
		في الوزن دليـلاً على توافر أركـان. جريمة تقاضي ربح عن المشغولات
		الذهبية أكثر من المقرر. قصوره
۷۱۰	1.4	(الطعن رقم ۲۳۷۱۸ لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۱)
		مصادرة
		١ – المصادرة . ماهيتها ؟
		قضاء الحكم المطعون فيه بمصادرة ما ضبط بحوزة الطاعن من نقود
		بوصف تحصيله من جريمة الاتجار في المخدر المضبوط. النعي عليه. غير
		مقبول.
A11	170	(الطعن رقم ۱۰۸۷۱ لسنة ٦٥ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۳۱)
		٧- نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٧ لمنة ١٩٦٠ يقضى بمصادرة
		وسائل نقل المخدر. وجوب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها في
l		المادة ٣٠ عقوبات التي تحمى حقوق الغير حسن اللية.
		القضاء بمصادرة السيارة التي ضبطت مع الطاعن الثاني بها المخدر
		المصبوط وتسليمه بملكيتها. لا خطأ في القانون.
170	14.	(الطُّعن رقم ١٣٤٥١ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢٥)

الصفحة	لقاعدة	<u>'</u>
	ł	٣- إحراز أجهزة الفيديو والتليفزيون. غير مجرم.
	1	المصادرة وفق المادة ١٧ من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ وجوب
		تفسيرها على هدى المادة ٣٠ عقوبات.
1771	1	(الطعن رقم ٢٠٥٤ه لسنة ٢٠ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٨)
		٤ – المصادرة وجوباً. تستازم أن يكون الشئ المضبوط مجرماً تداولة
	İ	بالنسبة للكافة بمن في ذلك المالك والحائز على السواء.
	1	مصادرة الشئ المصبوط إذا كان مباحاً لصاحبه الذي لم يكن فاعلاً أو
		شريكاً في الجريمة أو لم يستخدم في ارتكابها. غير جائز. اقتصار الحكم
	1	على واقعة ضبط المصنف دون استظهار ضبط أجهزة الفيديو والتليفزيون
	1	وباقى الأشرطة التي لم نكن محل انهام وبيان مالكها وصانه بالجريمة
	1	موضوع الاتهام وما إذا كانت قد استخدمت في ارتكاب المخالفة من عدمه.
	1	قصور.
127	7.4	(الطعن رقم ٤٥٣٥ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٨)
		مصنفات فنية
		المصادرة وجوباً. تستازم أن يكون الشئ المضبوط مجرماً تداولة
		بالنسبة للكافة بمن في ذلك المالك والحائز على السواء.
		مصادرة الشَّى المضبوط إذا كان مباحاً لصاحبه الذي لم يكن فاعلاً أو
		شريكاً في الجريمة أو لم يستخدم في ارتكابها. غير جائز. اقتصار الحكم
		على واقعة ضبط المصنف دون استظهار ضبط أجهزة الفيديو والتليفزيون
		وباقى الأشرطة التي لم تكن صحل اتهام وبيان مالكها وصلته بالجريمة
		موضوع الاتهام وما إذا كانت قد استخدمت في ارتكاب المخالفة من عدمه.
	l	قصور.
1848	٧٠٩	(الطعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٨)
		معارضة
		١ - صدور الحكم بالبراءة في غيبة المعارض. غير ضار بة. الطعن
		فيه يطريق النقض من المدعى بالحقوق المدنية بصفته، جائز،
1118	177	(الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٨)
•	•	. , ,

الصفحة	القاعدة	
	ļ	٢ – ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة. متى بيدأ؟
1115	174	(الطعن رقم ١٩٩٤/١ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١٩)
		·
		نظرها والحكم فيها :
		١ – لمحكمة النقض الرجوع عن قرارها بعدم قبول الطعن شكلاً.
		استناداً إلى عدم تقديم أسباب الطعن. إذا تبين أنها قد قدمت ولم تعرض
		عليها.
		التقرير بالطعن وإيداع أسبابه بعد الميعاد المحدد قانوناً دون غدر.
		أثره: عدم قبول الطعن شكلاً. أساس ذلك؟
		ميعاد الطعن في الحكم الصادر في معارضة الطاعن. بدايته من يوم
		علمه رسمياً بهذا الحكم. استشكال الطاعن في تنفيذ الحكم المطعون فيه.
		دلالته علمه رسمياً بالحكم من تاريخ الإشكال. اقتصاء ذلك : تقديم الأسباب
		خلال ستين يوماً بدءً من ذلك التاريخ.
		تقديم أسباب الطعن بعد الميعاد. أثره : عدم قبوله شكلاً. أثر ذلك على
	,	طلب الرجوع؟
• `	ı `l	(الطعن رقم ۲۲۹۱۴ لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۸)
		٢ – المعارضة في حكم حضوري اعتباري صادر من محكمة الدرجة
		الثانية. لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحصور.
	ł	أساس ذلك؟
		قضاء الحكم المطعون فييه بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع
i		برفضها دون تقديم عذر تخلفه. حقيقته. حكم بعدم جواز المعارضة. الطعن
		عليه بطريق النقض دون الحكم الاستئنافي. غير مقبول.
``	1	(الطعن رقم ٢٠٣٥ نسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١/١١)
	ı	٣- صدور قرار التأجيل في مواجهة الطاعن يوجب عليه تتبع سير
i	.	الدعوى من هذه الجلسة إلى الجلسة الأخيرة بلا حاجة إلى إعلان أو تنبيه.
	1	إحالة الدعوى من دائرة إلى دائرة أخرى بالمحكمة ذاتها إخطار
- 1		الغائبين من الخصوم بها. غير لازم.
177	77	(الطعن رقم ۲۰۲۷ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٢/١٥)
I	- [	(00-)
•	•	

لصفحة	اعدة	<u> </u>
		٤ - استثناف المتهم للحكم الغيابي. سقوطه. إذا ألغى الحكم أو عدل في
		المعارضة. علة ذلك: عدم حدوث اندماج بين المكمين واعتبار المكم
	1	الأخير كأنه وحده الصادر في الدعوى.
	1	قصناء الحكم المطعون فيه بقبول استئناف المتهم للحكم الغيابي شكلا
	1	وتأييد الحكم الصادر في المعارضة الابتدائية على الرغم من تعديله في
		المعارضة. خطأ في القانون.
10/	' '	(الطعن رقم ٩٣٨١؛ نسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٤/١٣)
	ı	
		٥- نعى الطاعن بأن تخلفه عن حضور المعارضة الاستئنافية كان
	1	بعذر . غير مقبول . مادام لم يحضر عنه محام يوضح عذره في ذلك أو يقدم
	١	الدليل عليه.
•••	'''	(الطعن رقم ٢٢٥٣٤ لسنة ٢٤ق جلسة ١٩٩٧/٧/٨)
	1	٦- عدم قبول النمى بالبطلان على الحكم الصادر باعتبار المعارضة
		ا عدم بيون المعلى بالمحدول على المسم المحدود المرضية التي كأن لم تكن. مادامت محكمة النقض لم تطمئن إلى الشهادة المرضية التي
		قدمها الطاعن تدليلاً على العذر القهرى الذي حال بينه وبين حضور الجلسة
	i	التي صدر فيها الحكم المطعون فيه.
127	111	(الطعن رقم ١٤٦٣١ لسنة ٦٢ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢٧)
	l	
	l	٧- إعلان المعارض بجلسة المعارضة. وجوب أن يكون لشخصه أو
		في محل إقامته. إعلانه لجهة الإدارة. لا يصح ابتناء الحكم في المعارضة
	ŀ	عليه.
		إثبات المحصر عدم الاستدلال على الطاعن لا يكفى للاستيثاق من
	ĺ	جدية ماسلكه من إجراءات سابقة على الإعلان. مخالفة ذلك. أثره:
	,,,	بطلان ورقة التكليف بالحضور.
1111	1,15	(الطعن رقم ۲۶۳۱۹ نسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱٥)
		٨- تغيير مقر المحكمة إلى مكان آخر. لازمه. إعلان المتهم بالجلسة
		ر عقير معر المعنف إلى المان المرد درك برك و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و المرد و ا
1111	174	ومعرفه الجنيد. ورد بعض المنام. (الطعن رقم ۲۲۹۶۴ لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱۹
		(العدن وم ١٠٠٠٠ == ١٠٠٠٠

الصفحة	القاعدة	
		٩ - نظر عدة قضايا الطاعن بجلسة واحدة. تقديمه شهادة مرضية
		بأحداها. انصراف دلالتها إلى كافة القصاليا المتهم فيها والمنظورة بذات
		الجاسة .
	1	إبداء المدافع عن الطاعن عـذر تخلفه عن المـضـور يوجب على
	1	المحكمة أن تعنى بالرد عليه بالقبول أو الرفض. إغفال ذلك. إخلال بحق
	1	الدفاع.
1840	117	(الطعن رقم ۵۶۱۱ لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)
		مقدم إيجار
	į į	راجع :
		إيجار أماكن
		(القاعدة رقم ۱۰۷ بالصحيفة رقم ۷۰۶)
		مواد مخدرة
		١ – عدم تقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند
		إلى المتهم. أساس ذلك؟
		استبعاد قصد الاتجار في المخدر. باعتباره ظرفاً مشدداً. لا يقتضي
		تنبيه الدفاع.
٧٩	17	(الطعن رقم ۲۸۲۰۹ لسنة ۲۶ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۲)
		٢ - جريمة زراعـة النباتات المخدرة المدرجـة بالجدول رقم (٥)
		الملحق بالقانون ١٨٦ لسنة ١٩٦٠. تمامها. بمجرد اتيان فعل الزراعة. سواء
		تعقق للجاني حصاد محصوله أم لا.
		زراعة تلك النباتات مؤثمة في أي طور من أطوار نموها. أثر ذلك:
		البحث في مدى احتواء النبات المخدر على مادته الفعالة. لا محل له.
٧٩	14	(الطعن رقم ۲۸۲۰۹ لسنة ٦٤ق جلسة ١٩٩٧/١/١٢)
		٣- القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات النباتات الممنوع زراعتها.
		قرامه : علم الزارع بأن النبات الذي يزرعه من النباتات الممنوع زراعتها.
		التحدث عنه استقلالا. غير لازم. منى كان ما أورده العكم كافياً في الدلالة

الصفحة	القاعدة	
		مثال .
٧٩	١,	(الطعن رقم ۲۸۲۰۹ لسنة ۲۶ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۲)
		<ul> <li>٤ - إحراز لمخدر بقصد الانتجار. واقعة مادية. تقديره. موضوعي.</li> <li>مثال.</li> </ul>
171	7:	(الطعن رقم ۸۹۰ نسنة ۱۵ چلسة ۱۹۹۷/۲/۱۲)
Alf	110	(والطعن رقم ۱۰۸۷۱ لسنة ٢٥ق – جلسة ١٩٩٧/٧/٣١)
1773	71.	(والطعن رقم ۱۲۵۳۹ لسنة ۲۰ی – جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۸)
11.4.	'''	(والعلق رقم ۱۱۰۱۱ کسته ۱۱ ق – جسته ۱۱۱۲/۱۱۱)
		The second of the standard
		<ul> <li>انتهاء الحكم إلى أن إحراز المخدر كان مجرداً من قصود الاتجار</li> </ul>
		أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى. كفايته للرد على الدفاع بأن الإحراز
		كان بقصد التعاطى .
202	۲٥	(الطعن رقم ۳۰۸۰ لسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۷)
ı		
		٦- تعدث الحكم استقلالا عن القصد الجدائي في جريمة جلب مواد
		مخدرة. غير لازم. إلا إذا كان المخدر المجلوب لا يفيض عن حاجة
		الشخص أو استعماله الشخصي. أساس ذلك؟
		مثال لتسبيب سائغ للندليل على توافر قصد الجلب في جريمة جلب
		مواد مخدرة .
011	۸۰	(الطعن رقم ٦٦١٠ نسنة ٦٥ق جنسة ١١/٥/١١)
		( , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
		٧- تقدير توافر حالة التابس. موضوعي. مادام سائغاً.
		تخلى الطاعن عن اللفافة التي تحوى المخدر طواعية واختياراً. تتوافر
1		به حالة التلبس.
- 1		ب عند المبض. الجدل الموضوعي. لا يجوز إثارته أمام النقض.
711.	- ,,	الجدن الموضوعي. و يجوز إداريه المم التفض. (الطعن رقم ٢٠١٦٤ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٥/٢٠)
``	``	(الطعن رقم ۲۰۱۱۶ نسته ۱۷ی جنسه ۱۱/۵/۱۱)
		ACTION OF THE PARTY OF THE PARTY.
	- 1	<ul> <li>٨- وجوب العقاب على إحراز المواد المخدرة مهما كان المقدار</li> </ul>
]	1	صندید متی کان له کیان مادی محسوس .
""	``'	(الطعن رقم ۳۰۱۶۴ نستة ٥٩ق جلسة ٢٠/٥/٢٠)
- !		

الصفحة	القاعدة	
	ł	٩ - تحديد كنه أحادة المضبوطة والقطع بحقيقتها. لا يصلح فيه غير
	1	التحليل. حطأ الضابط في التعرف على نوع المادة المصبوطة. لا أثر له.
31.	41	(الطعن رقم ۳۰۱۶۶ لسنة ٥٩ق جلسة ٢٠/٥/٢٠)
	İ	١٠ - العقاب على جريمة تهيئة مكان لتعاطى المخدرات. مناطه؟
714	114	(الطعن رقم ٩١٦٦ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/٦)
	ĺ	
		١١- وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة. كفايته
		لقيام حالة التلبس. تبين ماهية المادة عند المشاهدة. غير لازم.
	1	مثال لتسبيب سانغ لتوافر حالة التلبس بإحراز مخدر.
V1 4	111	(الطعن رقم ٩١٦٦ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/١)
		١٢ - جريمة تسهيل تعاطى الغير للمواد المخدرة. مناط تحققها؟
V19	111	(الطعن رقم ٩١٦٦ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧)
		١٣ - معاملة المتهم بالمادة ١٧ عقوبات والنزول بالعقوبة المقيدة
		للحرية المقررة لجريمة نهيأة مكان لتعاطى المواد المخدرة إلى عقوبة
		السجن. خطأ لا تملك محكمة النقض تصحيحه. علة ذلك؟
V£ 4	111	(الطعن رقم ٩١٦٦ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/١)
		١٤ – تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش
		موضوعی،
		عدم بيان نوع المادة المخدرة لا يقدح في جدية التحريات. علة ذلك؟
V•V	110	(الطعن رقم ۹۲۱۶ لسنة ۲۰ق جنسة ۱۹۹۷/۷)
		١٥ – كفاية انبساط سلطان الشخص على المادة المخدرة لاعتباره
		حائزاً لها ولو لم تكن في حيازته المادية.
		الجدل الموضوعي. لا يقبل أمام النقض.
		مثال لتسبيب سائغ للتدليل على نسبة المخدر المصبوط الطاعن.
A1 £	170	(الطعن رقم ۱۰۸۷۱ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/٧/٣١)
1821	4.4	(والطعن رقم ۲۲۱۲۷ لسنة ۶۰ في جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱)

الصفحة	لقاعدة	
		١٦ – إثبات الحكم أن مجرى التحريات استصدر إذن من النيابة العامة
	1	بعد أن دلت تحرياته على أن الطاعنين يحوزان ويحرزان جواهر مخدرة
	1	ويستخدمان سيارة أجرة في نقلها وتم ضبطهما وعثر معهما داخل السيارة
	1	على المخدر المضبوط. مفهومه أن الإذن صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها
	1	لا لصبط جريمة مستقبلة.
940	14.	(الطعن رقم ۱۳٤٥ لسنة ٢٥ جلسة ١٩٩٧/٩/٢٥)
	1	
		١٧ – انتفاء مصلحة الطاعن فيما يثيره بشأن المخدر المضبوط
	l	بالسيارة. مادام أن الحكم أثبت مسئوليته عن المخدر المضبوط في جيبه.
940	14.	(الطعن رقم ١٣٤٥١ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢٥)
	1	
		١٨ – تدليل الحكم على ثبوت إحراز الطاعن للمخدر المضبوط معه
	l i	بركنيه المادى والمعنوى واستظهاره أن الإحراز كان مجرداً من القصود
		الخاصة. كغايته رداً على نعى الطاعن بأنه صنألة الكمية ترشح إحرازه
		المخدر للاستعمال الشخصىء
940	12.	(الطعن رقم ١٣٤٥١ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢٥)
		١٩ – نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ يقصى بمصادرة
		وسائل نقل المخدر. وجوب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها في
		المادة ٣٠ عقوبات التي تحمى حقوق الغير حسن اللية.
		القضاء بمصادرة السيارة التي صبطت مع الطاعن الثاني بها المخدر
		المصبوط وتسليمه بملكيتها. لا خطأ في القانون.
940	'''	(الطعن رقم ١٣٤١ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢٥)
		٢٠ - التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله. ماهيته؟
	- 1	القصاء ببراءة الطاعن من تهمة حيازة مخدر الهيروين المصبوط
	- 1	أسفل حاشية الأريكة التي كان يجلس عليها مع شقيقه وقت الصبط.
ı	1	لايتعارض مع القضاء بإدانته عن حيازته مخدر الحشيش المضبوط بصيوان

الصفحة	القاعدة	
		ملابسه الموجود بغرفة نومه.
104	110	(الطعن رقم ١٢٦١٩ نسنة ١٥ بي جلسة ٢٩/٩/٩/٩)
,		(, .,
		٢١– تفتيش مأمور الصبط القضائي لأنثى في موضع يعد عورة.
		يوجب إعمال المادة ٤٦ إجراءات جنائية .
		اصطحاب مأمور الصبط القصائي أنثى عند انتقاله لتنغيذ إذن بتغتيش
		انثى غير واجب. حد ذلك؟
		اثبات الحكم سقوط بعض المخدر من ملابس الطاعنة حال رؤيتها
		المنابط وعثوره على البعض الآخر بمخدعها. قصاؤه برفض الدفع ببطلان
		التفتيش لعدم اصطحابه أنثى وقت تنفيذه. صحيح.
1175	177	(الطعن رقم ۱۹۸۴۰ لسنة ۱۵ جلسة ۱۹۱۷/۱۰/۱۹
		٢٢ - مناط التأثيم في جريمة إحراز أو حيازة مادة من المواد التي
		تخضع لبعض قيود المواد المخدرة أن تكون المادة المضبوطة من عداد
		المواد المبينة حصراً في الجدول الثالث الملحق بالقانون ١٨٢ لمنة ١٩٦٠ .
		خلو الجدول المذكور من مادة والفلونيترا زيبام، وورودها في شأن
		تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الطبية المؤثرة على الحالة النفسية
		الصادر تنفيذاً للقانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة.
	li	مؤداه؟
		القصاء بإدانة الطاعنة لإحرازها مادة والفلونيترا زيبام، بقصد الاتجار.
		خطأ في القانرن .
		عدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على
		الواقعة . واجبها أن تصف الواقعة بالوصف الصحيح.
		قعود المحكمة عن بحث ما يكونه الفعل المسند إلى الطاعنة من
		جريمة أخرى غير ا <b>لتي</b> دانها بها. خطأ. أثره : نقض العكم والإحالة.
17.5	۱۸۱	(الطعن رقم ۱۷۲۸۹ نستة ۲۲ی جلسة ۱۹۹۷/۱۱/٤)
i		**
		٢٣- تقدير جدية التحريات وكفايتها الإصدار الأمر بالتفتيش.

الصفدة	ناعدة	31
	1	موضوعي . المجادلة في ذلك . أمام النقض . غير جائزة .
		خار محضر التحريات من إيراد البيانات التي ساقها الطاعدين بأسباب
		طعنها، غير قادح في جدية التحريات.
	1	عدم العثور على المخدر في مسكن الطاعدين خلافا لما ورد بمحضر
		التحريات . غير قادح في جديتها . علة ذلك ؟
يهي	141	1
	ì	(,.,.
		٢٤ - صدور الإذن بالتفتيش استناداً لما دلت عليه التحريات من أن
	l	الطاعن يحوز ويحرز جواهر مخدرة. مفهومه : صدور الإذن لصبط جريمة
		تحقق وقوعها لا صبط جريمة مستقبلة أو غير واقعة.
-17	71.	(الطعن رقم ۱۲۵۳۹ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۸)
,	110	(والطعن رقم ۲۲۱۸ لسنة ٢٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٣)
		٢٥ – القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة المخدر. قوامه العلم
		بكله المادة المخدرة.
		مثال لتسبيب سائغ للتدليل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن في
	710	جريمة حيازة المخدر.
	110	(الطعن رقم ۲۲۱۸۵ نستة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)
		راجع أيصاً :
		حكم ،ما لا يعيبه في نطاق التدليل،
- 1		(القاعدة رقم ۲۰۷ بالصحيفة رقم ۱۳۲۱)
Ì		وقصد جنائى
		(القاعدتان رقما ١٢٦، ١٦٩ بالصحيفتين رقمي ١١٢٣،٨٢٥)
- 1		ومحكمة الموضوع اسلطتها في تقدير الدليل،
		(القراعد أرقام ١٢٩، ١٤٠، ٢١٥ بالصفحات أرقام ٨٥٧، ٩٢٥، ١٤٠٢)
Between	l	ومسلولية جنائية
		(القواعد آرقام ۱۱۲، ۱۶۰، ۲۱۰ بالصفحات أرقام ۹۷۰، ۹۵۸،
F		(12.4
#		

الصفحة	القاعدة	
		موظفون عموميون
		١ – متى يعد الشخص موظفاً عاماً؟
		العاملون بشركات القطاع العام في حكم الموظفين العمرمين في نطاق
		معين. عدم اعتبارهم كذلك فيما يخرج عن هذا النطاق. مؤدى ذلك؟
19	۲	(الطعن رقم ۲۰۸ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١/٥)
		٢ – ندب العاملين التابعين لإحدى الهيئات العامة إلى إحدى الشركات
	i '	الاستثمارية حدوث الواقعة بالجهة الأخيرة. أثره: عدم تمتعهم بالعماية
		المقررة ٦٣ إجراءات. علة ذلك؟
11	٧	(الطعن رقم ۲۰۸ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱)
		٣- كفاية أن يكون للموظف نصيب من الأعمال المطلوب أداؤها
		يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة .
		تصقق جريمة الرشوة في حق الموظف ولو خرج العمل عن دائرة
		وظيفته. شرطه أن يعتقد الموظف أو يزعم كذبا أنه من أعمال وظيفته.
		أساس ذلك؟
95	11	(الطعن رقم ۱۷۱۱۸ لسنة ٦٤ق جلسة ١٩٩٧/١/١٥)
		٤ – الزعم بالاختصاص توافره بمجرد إبداء الموظف استعداده للقيام
		بالعمل أو الامتناع عنه الذي لا يدخل في اختصاصه. علة ذلك؟
98	11	(الطعن رقم ۱۷۱۱۸ لسنة ٦٤ق جلسة ١٩٩٧/١/١٥)
		٥- موظفوا الهيئة العامة للتخطيط العمراني. موظفون عموميون.
		إقامة الدعوى الجنائية على أحدهم عن جريمة وقعت أثناء تأدية وظيفته أو
		بسببها بطريق الادعاء المباشر. غير جائز. أساس ذلك؟
١٣٤	11	(الطعن رقم ۲۲ ؛ اسنة ۶۲ ي جلسة ۱۹۹۷/۱/۲۲)
		٦- تعريك الدعرى الجنائية صند موظف عام لجريمة وقعت منه أثناء

الصفحة	القاعدة	
		أوبسبب تأدية وظيفته بطريق الإدعاء المباشر. غير جائز، ما لم تكن من
		الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ عـ قويات. المادتان ٦٣، ٣/٢٣٢
		اجراءات.
140	47	(الطعن رقم ۱۹۸۱ نسنة ۱۲ في جنسة ۱۹۹۷/۲/۱۳)
		٧- المراد بالأمناء على الودائع؟
		كفاية أن يكون حفظ الموظف الأمانات والودائع من مقد ضيات
		وظيفته أو مكلف بما من رؤساته أو تكون في عهدته بأمر كتابي أو إداري.
		تسليم المال موضوع الاختلاس إلى الجاني بصفته أميناً على الودائع.كفايته
		لاعتباره مسلولاً عنها. اختلاسه له. استحقاقه العقوبة المغلظة المنصوص
		عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢/أ عقربات.
77.	۳۸	(الطعن رقم ٣٢٨٣ لسنة ٢٤ق جلسة ١٩٩٧/٣/٣)
		<ul> <li>٨- تقدير توافر اختصاص الموظف بالعمل الذي تربح منه.</li> </ul>
		موضوعي. مادام سائغاً.
		مثال سائغ لاستظهار اختصاص الموظف بالعمل الذي حاول التربح
		Adh.
717	11	(الطعن رقم ۳۰۱۹۰ لسنة ۹۰ق جلسة ۲۰/ ۱۹۹۷)
		٩ – جريمة الرشوة لا يشترط فيها أن يكون الموظف وحده المختص
		الغرض من الرشوة .
<b>v9</b> •	177	(الطعن رقم ۱۰۸۳۰ لسنة ۱۵ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۲۱)
		١٠- متى يعد الشخص موظفاً عاماً؟
		أفراد القوات المسلحة وكل من يقوم بأداء عمل يتصل بالخدمة العامة.
I		اعتبارهم في حكم الموظفين العموميين بالنسبة لجرائم الرشوة والاختلاس
ı		وتلك الواردة في البابين الشالث والرابع من الكتاب الشاني من قانون

القاعدة	القاعدة	المنفحة
قربات. سواء كانت الوظيفة أو الخدمة دائمة أو مؤقتة. بأجر أو بغير أجر.		
راعية أو جبراً.		
المجندون في القوات المسلحة . عدم سريان المادة ٦٣ إجراءات عليهم.		
ته : عدم اعتبارهم في حكم الموظفين العموميين. التزام الحكم المطعون		
· هذا النظر . لا خطأ .		
(الطعن رقم ۳۰۹۰۹ نسنة ٩٥ق جلسة ١٧٩/١١/٤)	174	1198
١١ - مراكز الشباب تعدمن الهبشات الأهلية لرعاية الشباب		
رياضة. مؤدى ذلك : اعتبار أموالها من الأموال العامة في تطبيق قانون		
نوبات.		
إثبات الحكم أن المتهم يعمل بمركز للشباب وأن الأموال المختلسة	i	
ستولى عليها مملوكة للمركز وسلمت للمتهم بسبب وظيفته. النعى عليه		
هذا الشأن. غير مقبول.		
(الطعن رقم ۹۸۸۱ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٢)	4.4	1888
١٢- اعتبار الحكم جميع فئات العاملين بالحكومة والجهات التابعة		
. موظفون عموميون في حكم العادة ١١٩ عقوبات أياً كان نوع العمل		
تغين به أو مدته بأجر أو بدون أجر. أساس ذلك وعلته؟		
(الطعن رقم ۱۹۰۱ لسنة ۱۵ به ۱۹۹۷/۱۲/۱۷)	44.	1111
راجع أيضاً :		
اختلاس أموال أميرية		
. عند أرفاد ٧، ٢١، ١٥٣، ٢٠٢، بالصفحات أرفام ١٠٧٤، ١٤٢١، ١٠٣٤)		
و دعوى جدائية وقيود تحريكها،		
(الغواعد أرقام ٢، ١٩، ١٧٩ بالصفحات أرقام ١٣، ١٣٤، ١٩٣٠)		
ورشوة		
(القاعدتان رقما ۱۶، ۷۰ بالصحيفتين رقمي ۹۳، ۲۷۲)		
ورقف تنفيذ		
(القاعدة رقم ٦٥ بالصحيفة رقم ٤٤٢)		

صفحة	]}	القاعدة	
	7		﴿ن﴾
	1		
	-		نشر – نصب – نظام عام – نقد –
			نقض - نيابة عامة
	1		
			<del>نشــر</del>
			١ - النقد المباح. هو ايداء الرأي في أحد أو عمل دون المساس بشخص
	ı		صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته.
		- 1	اليراد الحكم أن عبارات المقال من قبيل النقد المباح ولا يفصد منها
		- 1	التشهير بالطاعن. كاف لقضائه بالبراءة.
	and the same		مثال.
		175	سان. (الطعن رقم ۷۰۱ لسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱۴)
	1		رسون دعر ، دعر ، دعر ، دعر ، دعر ، دعر
	And Annual Property		٢- تقدير مرامي أسارات التي يحاكم عليها الناشر وبيان مناحيها.
	4.70		وأجب في جزائد النشر . شمال المقال على عبارات الغرض ملها المصلحة
	The state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the s		العامة وأخرى العصد منها التشهير المحكمة الموصوع تقدير أيهما له الغلبة
a ··,	E/JOHN C		في نفن الناشر.
- 1	,	1.1	(الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١٤)
	The second		نصب
			١- جريمة النصب المنصوص عليها بالمادة ٣٣٦ عقوبات. مناه
247		٧٨	تحققها؟ (الطعن رقم ۱٤٠٣٩ لسنة ٦٣ق  جلسة ١١/٥/١١)
		1	٧- الطرق الاحتيالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنه
i		0	الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ري
			C. 3.31 427

الصفحة	القاعدة	
		وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على مبيل الحصر في المادة ٣٣٦
		عقوبات.
247	٧٨	(الطعن رقم ۱۴۰۳۹ لسنة ۳۳ق جلسة ۱۹۹۷/۰/۱۱)
		٣- مجرد الأقوال والإدعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها في توكيدها لا
		تكفى وحدها لتكوين الطرق الاحتيالية في جريمة النصب. وجوب أن يكون
		الكذب مصحوباً بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تعمل على الاعتقاد
		بصحته .
247	٧٨	(الطعن رقم ۱٤٠٣٩ لسنة ٦٣ق جلسة ١١/٥/١١)
		٤ – جريمة النصب بالاستعانة بشخص أخر. شرط وقوعها؟
		إغفال الحكم بيان الطرق الاحتيالية التي استغدمها الطاعن و الشخص
		الأخر والصلة بينهما وبين تسليم المجنى عليمهم المبسالغ مموضوع
		الاتهاء قصور
277	٧٨	(الطعن رقم ۱٤٠٣٩ لسنة ٦٣ق ـ جلسة ١١/٥/١١)
		٥- جريمة النصب المنصوص عليها بالمادة ٣٣٦ عقوبات. شرط
!		توافرها؟
i		الطرق الاحتيالية في جريمة النصب. مناط تحققها؟
1271	414	(الطعن رقم ۱۹۲۱ لسنة ٦٣ق جلسة ١/١٢/١٢)
		نظام عام
		نظام عام
		١- أوجه البطلان المنطقة بإجراءات التكليف بالصغور وميعاده.
		ليست من النظام العام. مودى ذلك؟
٤٩	٦	(الطعن رقم ۲۲۹۶۶ لسنة ۹۳ ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱/۸)
		,
		٢- الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية أو بعدم جواز نظرها لسبق

لصفحة	اعدة	
٨٦٥	1,4	صدور أمر بالأوجه من النيابة العامة. من النظام العام. إثارته لأول مرة أمام محكمة اللقض. جائز. شرط ذلك وعلته؟ مثال. (الطعن رقم ۲۹۷۶۹ لسنة ۵۹ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)
		نقابات
***1	**	حق نقيب المحامين في اتخاذ صغة المدعى في كل قضية تتعلق بكرامة النقابة أو أحد أعضائها. تخويل هذا الحق لرئيس مجلس النقابة الفرعية بالنسبة لها ولأعضائها. المادتان ٢٠، ٤٠ من قانون المحاماة رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨. النزام الحكم المطمون فيه هذا النظر. صحيح. (الطعن رقم ٢١٤٠٨ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٢/٥) راجع أيضاً: (القاعدتان رقمي ٢، ٢ نقابات بالصحيفتين رقمي ٢٠٠٧)
		١- العقوية المقررة لجريمة التعامل بالنقد الأجنبي على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانوناً وعن غير طريق المصارف والجهات المرخص لها بذلك في مفهوم المادة ١٤ من القانون ٩٧ لمنة ١٩٧٦ المعدل ماهيتها؟ صدور القانون رقم ٣٨ لمنة ١٩٩٤ بنتظيم التعامل في اللقد الأجنبي بعد ارتكاب الفعل وقبل صدور حكم بات في الجريمة المسندة للطاعن يعد أصلح للمتهم من القانون القديم. علة ذلك؟
٦٧٠	1	اصلح العلوم من الفاتون العديم - عله الله المالون العديم - الطعن رقم ١٩٩٧/٥/٢٩ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/٥/٢٩)  ٢ - القصد الجنائي في جريمة حيازة وترويج عملة ورفية مقادة .

الصفعة	القاعدة	
		مريمة حيازة عملة مقلدة بقصد الترويج. تستلزم قصداً خاصاً. هو نية
		سمد أنسارل وجوب استظهار الحكم لها صراحة وإيراد الدليل على توافره
		غرع فيه الجانى .
	ł	الصاعن في توافر القصد الجنائي بشقية وتدليل الحكم بما لا يكفي
		. بيعيد.
<b>117</b>	1171	ِ نَضَعَنَ رَفَمَ ١٣٤٩٧ لَسَنَةً ٢٥ق جَلْسَةَ ١٩٩٧/٩/١٨)
		نقض
		ت الطعن :
		£ بير بالطعن وإيداع الأسباب :
	1	تَقرير دلطس بالنقض. مناط اتصال المحكمة به تقديم الأسباب
		ي ساعات شرط قبوله .
		للغرير بالطعن وتقديع الأسباب يكونان وحدة إجرائية واحدة لايقوم
		أ يهد مقاه الأخر ولايغني عنه .
440	11	<ul> <li>عنديد لطاعن أسباباً للطعن. أثره : عدم قبوله شكلاً.</li> </ul>
144	١٤٨	: نطعن رقم ٨٦ لسنة ٦٦ق جلسة (١٩٩٧/٣)
1/4	''^	يغفن رقم ۱۳۸۲۱ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲)
		· نفديم أسباب الطعن في الميعاد دون التقرير به. أثره : عدم قبول
		Sec. 2
		ستعر في جواز الطعن من عدمه. سابق على الفصل في شكله.
rir	40	يطنن رقم ۱۲۵۲۲ لسنة ٦٠ق جلسة ٢/٣/١٠)
1117	101	ر نظعن رقم ۱۳۵۰ <b>اسنة ۱۳ی جلسة ۱۹۹۷/۱۰/</b> )
		<ul> <li>عدم تقديم الطاعن أسباباً لطعنه. أثره : عدم قبول الطعن شكلاً.</li> </ul>
		بي دنشه ₹
701	•	(الطعن رقم ٣٠٦٧ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٣/١١)
۸۱٤	170	والطعن رقم ١٠٨٧١ لسنة ١٥ في جلسة ١٩٩٧/٧/٣١)
170	117	والطعن رقم ٤٤٦٧ لسنة ٦٦ق جلسة ٢٩/٩/٢٩)

الصفحة	قاعدة	1
		٤ التوقيع على إحدى مذكرتي الأسباب المقدمتين من المحكرم عليه
	ı	بتوقيع غيرمقروء يمكن نسبته إلى محام حتى فوات ميعاد الطعن. أثره:
	i	الالتفات عن تلك المذكرة .
٤٠٢	۰۷	(الطعن رقم ٤٧٣٠ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/٣/٢٩)
		<ul> <li>مقديم أسباب الطعن في الميعاد دون التقرير به. أثره : عدم قبول</li> </ul>
	1.	الطعن شكلاً.
	1	التقرير بالطعن قبل صدور الحكم المطعون فيه. غير جائز. علة ذلك؟
٤٠٧	•^	(الطعن رقم ۲۰۷۱۹ لسنة ٦٠ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۲۹)
		٦ التقرير بالطعن بالنقض في الميعاد، دون تقديم أسبابه. أثره:
		عدم قبول الطعن شكلاً. أساس ذلك؟
٤٠٩	٥٩	(الطعن رقم ۲۱۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۳۱)
717	14	(والطعن رقم ٣٠١٦٥ لسنة ٥٩ق جلسة ٢٠/٥/٢٠)
1.9.	177	(والطعن رقم ۸۸۳۸ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١٣)
1860	۲۰٤	(والطعن رقم ۲۰۹۵ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۳)
		٧– مجرد التقرير بالطعن بالنقض. يتربب عليه دخوله حوزة
		المحكمة. النوقيع عليه من المقرر. غير لازم.
٧٤٠	117	(الطعن رقم ۱۹۹۲/ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۱)
		ada Callera i Harri I I I I I I I I I I I I I I I I I I
		A - وجوب توقيع أسباب الطعن بالنقض العرفوع من المحكوم عليهم
		من محام قبول أمام محكمة النفض. أساس ذلك؟
777	117	عدم توقيع أسباب الطعن. أثره عدم قبول الطعن شكلاً. علة ذلك؟
1814	7.1	(الطعن رقم ۱۰۲۰۱ اسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/٩)
	'''	(والطعن رقم ١١٦٠٠ لسنة ٢٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١)
- 1		٩ – إغفال التوقيع على مذكرة أسباب الطعن المقدمة من هيئة قصايا

الصفحة	القاعدة	
		الدولة حتى فوات ميماد الطعن. أثره: عدم قبول الطعن شكلاً. لا يغير من
		ذلك تذيلها ببصمة خاتم تقرأ باسم مستشار بها.
A97	140	(الطعن رقم ١٢٠٩٦ لسنة ٦٣ قى جلسة ٢٠/٩/٢٠)
		١٠- وجوب توقيع أسباب الطعون المرفوعة من النيابة العامة من
		رئيس نيابة على الأقل. أساس ذلك؟
		بقاء أسباب الطعن غفلاً من توقيع مقروء يتيسر إسناده إلى أحد
		اعضاء النيابة العامة بدرجة رئيس نيابة على الأقل. أثره: عدم قبول
		الطعن شكلاً.
177.	140	(الطعن رقم ۲۹۷۰۲ نسنة ۹۰ق ـ جلسة ۱۱۹۷/۱۱/۱۰)
		١١ – المرافعة أمام محكمة النقض للمحامي المقبول أسام المحكمة
		العليا الشرعية. شرطه : قيده بجدول محكمة النقض. أساس ذلك؟
		توقيع مذكرة الأسباب من محام مقبول أمام المحكمة الطيا الشرعية
		درن قيده يجدول محكمة النقض. أثره : عدم قبول الطعن شكلاً.
18.1	197	(الطعن رقم ١٦٦٠؛ لسنة ٦٣٤ جلسة ١٩٩٧/١١/٢٣)
		١٢ – التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به . عدم التقرير
		بالطعن لايجعل للطعن قائمة ولا تتصل به المحكمة ولا يغني عنه أي إجراء
		آخر. أساس ذلك؟
		عدم تقرير الطاعن بالطعن بالدقض في الحكم. أثره: عدم قبول
		الطعن شكلاً.
1271	440	(الطعن رقم ٢٣١٩٦ لسنة ٦٥ي جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٤)
		ميعاد الطعن :
		<ul> <li>١ - امتداد ميماد الطعن بالنقض إذا صادف نهايته عطلة رسمية إلى</li> </ul>
		اليوم التالي لنهاية الطلة .
*17	74	(الطعن رقم ١٩٩٥) لسنة ٥٩٤ جلسة ١٩٩٧/٢/١٨)
-		, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,

نقض ٣٩٥

الصفحة	القاعدة	
1.17	101	(والطعن رقم ١٣٥٦٠ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٠)
1.17	107	(والطعن رقم ۹۳۷۸ نسنة ۶۹ی جنسة ۱۹۹۷/۱۰/۸)
1508	4.2	(والطعن رقم ۲۰۹۹ لسنة ١٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٦)
		٢ – عدم تقديم الطاعن عذر تخلفه عن العضور في الجلسة التي صدر
		فيها الحكم المطعون فيه والتقرير بالطعن وإيداع الأسباب في الميعاد. أثره :
		عدم قبول الطعن شكلاً .
777	77	(الطعن رقم ۲۰۲۷ لسنة ٩٥ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢٥)
		(****) /* ******************************
		٣- مباشرة المحكوم عليه حقه في الطعن بالنقض لا تتوقف على ما
		يقوم الموظف المختص بتنفيذه خطأ من الحكم . أساس ذلك؟
		تخلف الطاعن عن اتخاذ إجراءات الطعن في الميعاد استناداً إلى خطأ
		الموظف المختص في الوقوف على ماهية الحكم. غير مجد. ما لم يكن من
		شأن ذلك منعه من ممارسة حقه في الطعن في الميعاد.
757	71	(الطعن رقم ٦١٩٧٨ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢٥)
		, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
		٤ – قيام مانع من مباشرة إجراءات الطعن في الميعاد. وجوب التقرير
		بالطعن . وإيداع الأسباب خلال العشرة أيام التالية لزواله. مخالفة ذلك.
		أثره : عدم قبول الطعن شكلاً.
757	71	(الطعن رقم ۲۱۹۷۸ لسنة ٥٥ق جلسة ٢/٢/٧)
		٥- التقرير بالطعن وإيداع الأسباب بعد الميعاد المحدد. أثره: عدم
ı		قبول الطعن شكلاً.
401	٤٨	(الطعن رقم ٦١٦٧٨ لسنة ٩٥ق جلسة ١٩٩٧/٣/١٣)
}		
j	ı	٦- ابتداء ميعاد الطعن بالنقض وإيداع الأسباب المنصوص عليه في
- 1		الفـقـرة الأولى من المادة ٣٤ من القـانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شــأن
- 1	- 1	حالات وإجراءات الطعن أمام النقض. شرطه وأساسه؟

الصفحة	القاعدة	
		الشهادة السلبية التي يعتد بها. ماهيتها؟
		الشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين حتى نهاية العمل. لا تنفي إيداع
		المكم بعد ذلك. علته ؟
		التأشير على الحكم بما يفيد إيداعه في تاريخ لاحق على الثلاثين
		يوماً. لا ينفى حصول الإيداع خلال الأجل المحدد قانوناً.
		استناد النيابة العامة. في تبرير تجاوزها الميعاد المقرر قانوناً للطعن
		بالنقض إلى شهادة سلبية صادرة في اليوم الثلاثين وتأشيرة قلم الكتاب
		على الحكم المطعون فيه بتاريخ إيداعه. أثره ؟
11.4	133	(الطعن رقم ۲۹۷۰۱ لسنة ٥٩ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۹
		راجع أيضاً :
		إعدام
		(القواعد أرقام ٤١ ، ٤٧ ، ٦٦ ، ١٤٦ ، ١٥٥ بالصفحات أرقام ٢٨٥ ،
		٥٣٣، .٠٢٤، ٥٢٠، ١٤٠١)
		ومحكمة النقض مسلطتها في الرجوع عن أحكامها،
		(القاعدة رقم ٦ بالصحيفة رقم ٤٩)
		الصفة والمصلحة في الطعن :
		<ul> <li>١ - التفات المحكمة عن دفاع الطاعن بتزوير إفادة البنك. غير مننج.</li> </ul>
		مادام لا ينازع في عدم وجود رصيد له .
		تقديم الشيك للصرف وإفادة البنك بعدم وجود رصيد. لا أثر لهما في
		شأن توافر أركان الجريمة .
		إقادة البنك بعدم وجود رصيد. ماهيتها؟
111	17	(الطعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١/١٦)
- 1		٢ – عدم جدري منازعة الطاعن في قيام رابطة السببية بين فطه
		والعاهة ، مادامت العقوبة المقصني بها عليه تدخل في العدود المقزرة
]	}	لجريمة الصرب البسيط.
101	**	(الطعن رقم ۳۰۱۳۸ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢)

نکش ۳۹۷

الصفحة	القاعدة	
*1*	ţ0	<ul> <li>حدم استفادة الطاعدين من أسباب طعن المسئول عن الحقوق المدنية الذي قضى بعدم جواز طعه. علة ذلك؟</li> <li>(الطعن رقم ١٢٥٣٧ لمئة ٣٠ق جلسة ١٩٩٧/٣/١٠)</li> </ul>
44.	٤٦	٤- انتفاء مصلحة الطاعن في النعى على الحكم بالقصور والفساد في السدلال في استظهار نية القتل للمجنى عليها الثانية. مادامت العقوية المقصد، علم عليه عليه عليه عليه مبررة حتى مع عدم توافر هذا القصد، علة ذلك؟ (الطعن رقم ٢٤٨٥٥) لسنة ٦٤ق جلسة ١٩٩٧/٣/١٠)
		<ul> <li>- قبول وجه الطاعن. رهن بأن يكون منصلاً بشخص الطاعن وله</li> <li>مصلحة فيه.</li> <li>مثال.</li> </ul>
٤٣٦	71	الطعن رقم ۲۲۷۰۹ لمسنة ۹۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۹۹۷)
00A	۸ŧ	<ul> <li>٦- نعى الطاعن بصدور حكم بطرد المدعى بالحقوق المدنية من الأرض عين النزاع. غير مجد. مادام الحكم قد أثبت أن الحيازة الفطية للجزء المغنصب من المصنع كانت للمدعى بالحقوق المدنية.</li> <li>(الطعن رقم ١٩١٠ لسنة ٦٢ق جلسة ١٩٩٧/٥/١٥)</li> </ul>
٦٦٣	11	٧- المصلحة. شرط لازم فى كل طعن. مثال لانتفاء المصلحة فى الطعن. (الطعن رقم ١٨٣٧٧ لمنلة ٦٦ق. جلسة ٢٧/٥/١٩٩٧)
		٨- لوالدى الحدث أو من له الولاية عليه أو المسلول عنه مباشرة طرق الطبق المقررة في القانون لمصلحته نيابة عنه إذا كان لا يزال حتى تاريخ التقرير بالطبن حدثا . تقرير والد المحكوم عليه نيابة عنه بالطبن بالنقض رغم ثبوت أنه لم يكن حدثاً وقت ذلك . أثره : عدم قبول الطبن.
195	1.0	ولل عند رقم ۱۳۶۱ اسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۱

الصفحة	القاعدة	
		<ul> <li>٩ - النعى على الحكم قصوره في الرد على الدفع ببطلان القبض.</li> <li>غير مجد، مدام لم يتساند في الإدانة إلى دليل مستمد منه.</li> </ul>
۸۰.	177	(الطعن رقم ۱۳۰۸۱ لسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)
	ĺ	١٠ – انتفاء مصلحة الطاعن فيما يثيره بشأن المخدر المضبوط
	1	بالسيارة. مادام أن الحكم أثبت مسوليته عن المخدر المصبوط في جيبه.
940	14.	(الطعن رقم ۱۳۵۱ لمنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۲۰)
		١١ – اللعي ببطلان تقرير لجنة الجرد. غير مجد. مادام أن الحكم لم
		يتساند إليه فى الإدانة .
1.75	104	(الطعن رقم ۱٦٤١٤ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٠)
		١٢ – للنيابة العامة الطعن في الحكم ولو كانت لمصلحة المحكوم عليه.
		علة ذلك؟
1.75	17.	(الطعن رقم ۷۹۰ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١)
		١٣ – لا صفة للطاعن في الدفع ببطلان تقتيش ممكن غير مملوك له
		أو له حيازة فيه .
1.4.	174	(الطعن رقم ۸۸۳۸ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١٣)
		١٤ – اعتبار الحكم ممارسة الطاعن للفحشاء مع النساء فجرراً. خطأ
		في القانون . علة ذلك؟
		لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بشأن جريمة ممارسة الفجور
		مادام قد عامله بالمادة ٣٢ عقوبات ودانه بجريمة التحريض على الدعارة
		وأوقع عليه عقويتها باعتبارها الجريمة الأشد.
1.1.	178	(الطعن رقم ۸۸۳۸ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱۳)
		١٥- القضاء بالبراءة لكون الاتهام غير مؤثم يتلازم معه العكم

المنفحة	قاعدة	1
1111	131	برفض الدعوى المدنية ولو لم يدس على ذلك في منطوق الحكم. للمدعى المعقوق المدنية الطعن في هذا الحكم بطريق النقض. أساس ذلك؟ (الطعن رقم ١٩٩٧/١٠/١٠)
		١٦ ~ العلمن في الأحكام لايكون إلا من المحكوم عليه. أساس ذلك؟
	1	متى يكون الشخص محكوم عليه؟
	1	الطعن المقدم من المسئول بالمقوق المدنية على الحكم الصادر بإلزام
	1	المتهم وحده بالتعويض دون القصاء عليه بشئ. غير جائز.
1707	141	(الطعن رقم ۸۷۲۰ لسنة ٦٠ق جلسة ١٦/١١/١٦)
		١٧- الطعن باللقض في المواد الجنائية. حق شخصي للمحكوم عليه.
	1	ليس لغيره مباشرته نيابة عنه إلا إذا كان موكلاً عنه أو كان ينوب عنه
	1	قانوناً في ذلك .عدم تقديم التوكيل الصادر من المدعى بالحقوق المدنية
	ł	لوكيله. أثره : عدم قبول الطعن شكلاً.
1741	111	(الطعن رقم ۲۹۳۹۰ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٩)
	l	
	}	١٨ – تقرير القيم على المحكوم عليه بالطعن بالنقض بوكيل عنه دون
		تقديم قرار تعيينه قيماً. أثره : عدم قبول الطعن شكلاً.
1717	144	(الطعن رقم ۸۸۷۱ نسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۲۹)
		١٩ - انتفاء مصلحة الطاعن في النعي على الحكم عدم بيان دور كل
	l	منهم وما إذا كان فاعلاً أو شريكاً. علة ذلك؟
1275	7.7	(الطعن رقم ۱۸۸٦ اسنة ۱۳ في جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۲)
		,
		٢٠- وجود توكيل من الطاعن لمحاميه في طعن آخر منظور بذات
		الجلسة يخوله حق الطعن باللقض. أثره : قبول الطعن شكلاً.
1890	717	(الطعن رقم ۸٤٤١ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٣)
		,

حيازة
قصد
۳۲ ء
)
تطاز
الذي
ما
الدع

الصفحة	عدة	āl ,
	-	<ul> <li>عدم جواز الطعن بالنقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة من</li> </ul>
	1	آخر درجة. المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لمدة ١٩٥٩.
	1	صيرورة الحكم انتهائياً بقبوله ممن صدر عليه أو بتفويته ميعاد
	1	الاستئناف. عدم جواز الطعن فيه بالنقض. علة ذلك؟
	1	قعود المسئول عن الحقوق المدنية عن استئناف الحكم الصادر منده
	1	من محكمة ثاني درجة. يوصد أمامه باب الطعن بالنقض. أساس ذلك؟
*1*	1	
		٣- الطعن بالنقض من المدعى بالحقوق المدنية في الحكم الاستئنافي
	1	الصادرغيابياً بتأييد حكم أول درجة. جائز. علة ذلك؟
727	10	(الطعن رقم ۲۷۲۰۱ نسنة ۵۹ق جلسة ۱۹۹۷/٤/۱)
		2- طعن النيابة العامة بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة
	1	الجنايات في غيبة المتهم بجناية . جائز . أساس ذلك؟
277	7.4	(الطعن رقم ۲۹۷۴۳ لسنة ۹۹ق جلسة ۱۹۹۷/٤/۱۱)
		<ul> <li>على الحكم الصادر في الدعوى الجذائية الفصل في التعويضات</li> </ul>
	i	المدنية المطلوبة في الدعوى المدنية المرفوعة بطريق التبعية للدعوى
	1	الجنائية . أساس ذلك؟
	•	للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع إلى ذات المحكمة إذا أغفلت الفصل
	(	في التعويضات. المادة ١٩٣ مرافعات خلو قانون الإجراءات الجنائية من
	l	نص مماثل لها. يوجب تطبيقها . أثر ذلك: عدم جواز الطعن بالنقض من
		المدعى بالمقوق المدنية في المحكم الذي أغفل الفصل في الدعوى المدنية.
		علة ذلك؟
74.	94	(الطعن رقم ۱۷۴۷ لسنة ٥٩ق جلسة ٢١/٥/٧١)
		<ul> <li>٦ - عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في المخالفات.</li> </ul>
		أساس ذلك؟

الصفحة	القاعدة	
		المخالفات هي الجرائم المعاقب عليها بالغرامة التي لا يزيد أقصى
		مقدارها عن مائة جنيه المادة ١٢ عقوبات الممدلة بالقانون ١٦٩ لسلة
		.1981
۸•۲	177	(الطعن رقم ١٦٣٤٠ لسنة ٢٥ق جلسة ١٢٩٧/٧/٢٤)
		٧- الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٤ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦.
		مخالفة. الطعن فيها بطريق النقض. غير جائز. لا يغير من ذلك ارتفاع
		مبلغ الغرامة المحكوم بها لتعدد أيام الامتناع عن التنفيذ. علة ذلك؟
۸٠٢	144	(الطعن رقم ۱۳۳۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۲۲)
		<ul> <li>مدم جواز الطعن بالنقض في القرار الصادر من محكمة الجنح</li> </ul>
		الستأنفة بوقف السير في الدعوى الجنائية لحين الفصل في دعوى مدنية.
		استانه برفت اسپر می اندانوی میبانیه تمین انتصان می راغوی مدید . اُساس ذلک؟
۸۹۸	147	(الطعن رقم ۱۹۹۳ لسنة ۲۲ تي جلسة ۱۹۹۷/۹/۲۰)
		(, , , , , , , , , , , , , , , , , ,
		٩- صدور الحكم بالبراءة في غيبة المعارض. غير منار به. الطعن
		فيه بطريق اللقض من المدعى بالحقوق المدنية بصفته. جائز.
1118	177	(الطعن رقم ١٨٥٥ لمسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١٩
		١٠ – تحريك الدعوى الجنائية في جريمة الإضرار العمدي بالمال العام
		المؤثمة بالمادة ١١٦ مكرراً عقوبات. لا تخضع للقيود الإجرائية الواردة
		بالمادة ٧٣ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ في شأن هيشات القطاع العام
		وشركاته. مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر. والقضاء بعدم جواز نظر
		الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني. خطأ في القانون.
		جواز الطعن بالنقض في الحكم غير الفاصل في موضوع الدعوى.
		متى كان منهياً للخصومة على خلاف ظاهره.
		مثال لحكم جائز الطعن عليه بالنقض.
144.	140	(الطعن رقم ۲۹۷۰ لسنة ٥٩ق جلسة ١١/١١/١١٩١)

نقض ۳۰۶

الصفحة	القاعدة	
		١١ – عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في المخالفات.
		مرده الطعن الموجه إلى المخالفة وحدها.
		حسن سير العدالة يقتضى نقض الحكم كله والإحالة بالنسبة إلى النهم
		الثلاث مومنوع الدعوى. أساس ذلك؟
1407	144	(الطعن رقم ۸۷۲۰ نسنة ۲۰ق جنسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۳)
		١٢ - الطعن بالنقض. قصره على الأحكام الصادرة من آخر درجة
		في مواد الجنايات والجنح. المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
		القرارات والأوامر. أيا كمان نوعها. لا يجوز الطعن فيهما بالنقض
		الابنص خاص .
		الطعن بطريق النقض في قرار المحكمة بوقف الدعوى لحين الفيصل في
		الطعن بعدم الدستورية . غيرجائز . علة ذلك؟
,41.	114	(الطعن رقم ٣٩؛ لسنة ٦١ق جلسة ١٩٩٧/١١/٢٥)
1	1	
		<ul> <li>١٣ - تفويت طريق الطعن بالاستئناف. أثره : انغلاق طريق الطعن</li> </ul>
		بالنقض.
		استئناف النيابة العامة للمتهمة المقضى فيها بالبراءة. لا ينشئ
		للطاعن حقاً في الطعن بالنقض في التهمة المقضى فيها بإدانته. مادام لم يستأنفها.
		يستانهه . مثال
1810	v	مدن (الطعن رقم ۱۲۲۷۰ لسنة ۹۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۳۰)
		١٤ – لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق
		المدنية والمدعى بها. الطعن بالنقض في الأحكام النهائية الصادرة في
		الموضوع من آخر درجة المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
		عدم جواز الطعن بالنقض في القرارات والاوامس المتعلقة
		بالتحقيق أو الإحالة
1844	711	(الطعن رقم ۱۳۱۰ لسنة ٦٠ق جلسة ١٢٩٧/١٢/٩)

الصفحة	القاعدة	T
		١٥- العبرة في تصديد ما إذا كان الطعن وارداً على حكم أم قرار
		بحقيقة الراقع.
		قرار المحكمة بشطب الدعوى. لا يعد حكما. الطعن عليه بالنقض غير
		جائز . أساس ذلك ؟
1744	***	(الطعن رقم ١٣١٠٣ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٩)
		١٦ - الأحكام الصادرة من محكمة النقض. بانة تنقضى بها الدعوى
		الجنائية الطعن فيها ومعاودة نظرها أمام القصاء مرة أخرى. غير جائز.
		علة ذلك؟
1841	717	(الطعن رقم ۲۱۵۳۳ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۲/۱۲/۱۱)
		١٧ – انغلاق باب الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر في الدعوى
		المدنية. أثره : عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض.
		الادعاء مدنياً بمبلغ يقل عن خمسمائة جديه مع سريان تعديل المادة
		٢/٤٢ مرافعات بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢. أثره؟
1204	**1	(الطعن رقم ۱۳۳۳۱ لسنة ٦٣ قى جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٠)
		١٨– قانون المرافعات. قانون عام. يرجع إليه لصد ما في القانون رقم
		as لسنة 1909 من نقص ، أساس ذلك؟
		القرارات الصادرة من محكمة النقض شأنها شأن الأحكام الصادرة
		منها. لا يجوز الطعن فيها. حد ذلك؟
157.	***	(الطعن رقم ۲۷۷۱ لسنة ۱۳ق جلسة ۲۱/۱۲/۱۲)
	1	
		١٩ – العبرة في جواز الطعن بالوصف الذي رفعت به الدعوى وليس
		بالوصف الذي تقضى به المحكمة .
-		مثال لطعن جائز في جريمة حيازة وعرض أغذية مغشوشة للبيع .
129.	***	(الطعن رقم ۹۳۰؛ لسنة ۲۲ی جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۳۱)
l l		راجع أيضاً :

نقض د٠٥

-		
الصفحة	القاعدة	
		نقض انقزيز بالطعن وليداع الأصبابء
		(القاعدة رقم ٥٨ بالصحيفة رقم ٤٠٧)
		حالات الطعن :
		الخطأ في تطبيق القانون :
		١- نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على
		الإجراءات في المواد الجنائية الدعاوى المدنية المرفوعة التبعية أمام
		المحكمة الجنائية .
		الرجوع لنصوص قانون المرافعات . حده؟
		لا يصح للمحاكم الجنائية الحكم باعتبار المسئول عن الحقوق المدنية
		تاركاً لاستثنافه. أساس ذلك وعلته؟
1		تخلف المسئول عن المقوق المدنية عن المصور أمام المحكمة
	1	الاستئنافية .يوجب الحكم في موضوع الدعوى المدنية غيابياً. مخالفة ذلك.
		خطأ في تطبيق القانون.
	£	(الطعن رقم ۲۳۲۶۰ نسنة ۹۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۸)
		٢- احتساب اليوم الصادر فيه الحكم ضمن ميعاد الاستئناف. غير
		جائز . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . يوجب تصحيحه . أساس ذلك؟
		كون الخطأ حجب محكمة الاستئناف عن نظر الموضوع. وجوب أن
		يكون النقض مقرونا بالإعادة .
٧٦	11	(الطعن رقم ۷۹۲؛ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١/١٢)
		٣- نص المادة ٩٩ من الدستور ـ مفاده ؟
		إغفال الحكم المطعون فيه الرد على دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى
		لرفعها بغير الطريق الذي رسمه الدستور على الرغم من ثبوت أنه عضو
		بمجلس الشعب في تاريخ ارتكاب الجريمة والتي لم نكن في حالة تلبس وخلو
		الأوراق من صدور إذن من مجلس الشعب أو رئيسه بتحريك الدعوى
ĺ		الجنائية صده. خطأ في القانون يوجب تصحيحه والقضاء بعدم قبولها

الصفحة	القاعدة	
101	74	لرفعها بغير الطريق الذي رسمه الدستور. دون تحديد جلسة لنظر الموصّوع. علة ذلك؟ (الطعن رقم ١٩٩٧/٢/١٢ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/٢/١٢)
		(****,*** == ** ** #3 5==*,
		٤- إلغاء المحكمة الاستئنافية الحكم الصادر من محكمة أول درجة
		بعدم الاختصاص. يوجب عليها إعادة الدعوى الفصل في موضوعها.
		مخالفة ذلك. خطأ في القانون. أساس ذلك؟
415	44	(الطعن رقم ۲۸۱۰ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٢/١٨)
		٥- الإلزام بتقديم إقرار عن مقدار الأرياح والخسائر وإقرار الثروة
		وإخطار مصلحة الصرائب بمزاولة النشاط انصرافه للمولين الذين يزاولون
		وجوه نشاط مشروعة. دون أولئك الذين يتخذون من الجريمة وجهاً لنشاطه
		مخالفة ذلك. خطأ في القانون. أساس ذلك؟
441	۳.	(الطعن رقم ۱۲:۹۹ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۹)
		٦ قضاء محكمة النقض بعدم قبول الطاعن شكلاً. أثره: خضوع
	1	الحكم الصادر في الدعوى لمدة سقوط العقوية .
		مدة سقوط العقوبة في الجنح. خمس سنوات من تاريخ صيرورة العكم
		باتاً. المادة ٥٢٨ إجراءات .
		قضاء الحكم المطعون فيه في الأشكال بسقوط العقوية بمضى المدة
		رغم عدم انقضاء تلك المدة. خطأ في تطبيق القانون، يوجب نقضه
]	l	وتصحيحه.
777	77	(الطعن رقم ۲۲۰۹۷ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٣/٤)
į		
1		<ul> <li>٨- جواز الأمر بإيفاف تنفيذ العقوبة عند الحكم فى جناية أو جنحة</li> </ul>
I		بالغرامة أو الحبس لا يزيد على سنة . المادة ٥٠ عقوبات.
1	1	قضاء الحكم المطعون فيه بإيقاف تنفيذ عقربة العبس لمدة سننين.
1		خطأ في القانون .

نقض ۲۰۷

الصفحة	لقاعدة	
		اتصال الخطأ بتقدير العقوبة. أثره: وجوب النقض والإعادة.
741	1.4	1
	1	
	1	٩- وجوب تقديم الإخطار المنصوص عليه في المادة السادسة عشرة
		من القانون ١٤٦ لسلة ١٩٨٨ في شأن الشركات العامة في مجال تلقى
		الأموال لاستثمارها خلال ثلاثة أشهر تبدأ من تاريخ العمل بلانحته
	1	التنفيذية. الإخلال بهذا الواجب جريمة قيامها بحلول أول يوم يتلو الثلاثة
	İ	أشهر التي حددها القانون من المادة ٢٢ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٩٨ .
		تعيين الميعاد المحدد في القانون لحصول الإجراء بالشهور. مؤدي
		وأثر ذلك؟
		جريمة الامتناع عن رد الأموال المستحقة إلى أصحابها المنصوص
		عليها في المادة ٢١ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨. قيامها قانوناً ابتداء من
		اليوم الحادي عشر من يونيه سنة ١٩٩٠. أساس ذلك؟
		امتناع الطاعن عن رد الأموال إلى أصحابها قبل نهاية المهلة المحددة
		في المادة ٢١ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ . غير مؤثم، مخالفة الحكم
		المطعون فيه ذلك. خطأ في تطبيق القانون.
197	1.1	(الطعن رقم ۷۸۱۹ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۱)
		١٠ - العقوبة المقررة لجريمة الاستيلاء بغير حق على مال عام.
		ماهيتها؟ المادة ١١٩ عقوبات.
		المادة ١٧ عقوبات إباحتها النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس
		الذي لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة أشهر.
		انتهاء المحكمة إلى أخذ المتهم بالرأفة ومعاملته بالمادة ١٧ عقوبات.
		يوجب ألا توقع العقوية إلا على الأساس الوارد بها. علة ذلك؟
		حق محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم
		متى كان مبنياً على خطأً في تطبيق القانون. أساس ذلك؟
	ļ	تطبيق العقوية في حدود النص المنطبق : موضوعي. أثر ذلك؟
777	111	(الطعن رقم ۹۲۶۰ لسنة ۲۵ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۲)

الصفحة	القاعدة	
		١١ – معاملة المقهم بالمادة ١٧ عقوبات والازول بالعقوية المقيدة
	l	للحرية المقررة لجريمة تهيأة مكان لتعاطى المواد المخدرة إلى عقوبة
		السجن.خطأ لا تملك محكمة النقض تصحيحه. علة ذلك؟
V£9	111	(الطعن رقم ٩١٦٦ لسنة ٥٦ى جلسة ١٩٩٧/٧)
	Ì	۱۲ – نص المادة ۳۰۹ إجراءات. مقاده ؟
		فضاء محكمة أول درجة بالبراءة في الدعوى الجنائية بحكم نهائي
		عدد استئناف اندابة له يوجب على محكمة ثاني درجة التصدى للدعوى
		المدنية والفصل في موضوعها . إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية
		مختصة. خطأ في تطبيق القانون.
٧٧٣	114	(الطعن رقم ۱۲۸۷۱ لسنة ۱۲ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۱۳)
		(****)*/** == ***** (== *****)
		١٣- عدم جواز إضارة الطاعن بناء على الاستئناف المرفوع منه
		رحده في الدعوى الجنائية . سريان ذلك على الدعوى المدنية التابعة لها .
		المادة ٢٦٦ إصراءات. صخالفة ذلك. خطأ في القانون يوجب النقض
		- لإعادة.
1115	177	(الطعن رقم ۲۸۰۰ نسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱۹
		: ١- سقوط الاستئناف. مناطه؟
		<ul> <li> سوم الاستناف، معامة :</li> <li>مثول المحكوم عليه أمام المحكمة وقت النداء على قضيته في يوم</li> </ul>
		منون المحدوم عليه العام المحمدة وقد الساء على قصيمه في يوم الجنسة مفاده : وضع نفسه تعت تصرف السلطة المهيمة على التلفيذ دون
		عندند بانخاذ إجراءات التنفيذ قبله قبل الجلسة أو بعدها.
		قضاء الحكم المطمون فيه بسقوط استئناف الطاعن لعدم سداد الكفالة
		رغم مثوله أمام المحكمة قبل نظر استثنافه. خطأ في تطبيق القانون.
1104	177	(انطعن رقم ۷۷۳۰ لسنة ۲۳ عليم ۱۹۹۷/۱۰/۲۷)
		(····/· /·· === 3·· == ··· po g=/)
		١٥- معاملة الطاعن بإحدى العقربتين التخييريتين للجريمة التي
		دين بها رغم إفصاح المحكمة عن معاملته بالمادة ١٧ عقوبات. خطأ في

صفحة	i it	القاعدة	
	- -		القانرن.
117	$\cdot \mid$	177	(الطعن رقم ١٩٩٧ لسنة ٢٥ق جلسة ١٩٩٧/١١/٢)
			١٦ – العيب الذي لم يقتصر على الخطأ في القانون بل يتعداه إلى
			القصور في التسبيب يوجب نقض الحكم.
114.		177	(الطعن رقم ۱۹۹۷ اسنة ۱۵ ، جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۲)
			١٧ – وجوب أن تكون عقوبة العبس المقضى بها مع الشغل. متى
		- 1	كانت المدة المحكوم بها سنة فأكثر. المادة ٢٠ عقوبات. مخالفة ذلك .خطأ
		- 1	في تطبيق القانرن يرجب تصحيحه.
17.9	1	۸۲	(الطعن رقم ۲۹۳۷ نسنة ٥٩ق جنسة ١٩٩٧/١١/٦)
	1	- [	,
			١٨- تحريك الدعوى الجنائية في جريمة الإضرار العمدي بالمال العام
	1		المؤثمة بالمادة ١١٦ مكررا عقوبات. لا تخضع للقيود الإجراثية الواردة
			بالمادة ٧٣ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ في شأن هيشات القطاع العام
	l		وشركاته. مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر. والقضاء بعدم جواز نظر
		1	ومرت . الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني . خطأ في القانون .
	l		جواز الطعن بالنقض في الحكم غير الفاصل في موضوع الدعوي.
		-	متى كان منهياً للخصومة على خلاف ظاهره.
	1		مثال لحكم جائز الطعن عليه بالنقض.
177.	٧	۱۰۱	(الطعن رقم ۲۹۷۷ نسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٠)
		1	sellill leda sällä (stratorat Stra
	ł		١٩ - قضاء محكمة الإعادة بزيادة الغرامة المقضى بها على الطاعز
		6	بموجب الحكم المنقوض. خطأ في القانون. مادام النقض حاصلاً بناء علم
1772	14	VI.	طعنه وحده. أساس ذلك؟
	'"		(الطعن رقم ۱۸۸۳ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۱/۱۱/۱۹۷)
ı		د	٢٠- لِجازة المادة ٢/٣٥ لِجراءات لمأمور الصنبط القصنائي في غير

الصفحة	القاعدة	
		أحوال التلبس اتخاذ الإجراءات التحفظية المناسبة إذا وجدت دلائل كافية
	1	على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة من الجنح المعددة فيها حصراً.
		عدم استطالتها إلى ما يعتبر قيداً على العرية الشخصية.
		انتزاع مأمور الضبط القصائي دفتر الشيكات من الطاعن دون تخليه
		عنه ولا تبين محتواه قبل فضه. تفتيش باطل لايغير من ذلك ارتباكه
		ومحاولة إخفائه مظاهر الحيرة والارتباك مهما بلغا. لا يوفرا تلبس الشخص
	l	بجريمة ولا يبيحا القبض عليه وتفتيشه. مخالفة الحكم ذلك. خطأ في
		القانون .
	l	حجب الخطأ الحكم عن تقدير أدلة الدعوى. أثره ؟
1441	111	(الطعن رقم ۲۹۳۹۰ لسنة ۹۹ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۹
		٢١ – التعويضات المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بالضرائب
		والرسوم. عقوبات تكميلية تنطوى على عنصر التعويض. جواز تدخل
		الغزانة أمام المحكمة الجنائية . علة ذلك وأساسه؟
		القصاء ببسراءة المطعون صده يشمل بالصرورة الشق الضاص
		بالتعيض. أثر ذلك ؟
		جواز استئنافه من قبل مصلحة الجمارك. مخالفة ذلك والقضاء بعدم
		قبول الاستثناف. خطأ في تطبيق القانون.
1287	*14	(الطعن رقم ۱۷۹۳ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۱)
		٢٢ – الاختبار القصائي . ماهيئه؟
		تعديد مدة الاختبار القضائي الوارد بالمادة ١٢ من القانون رقم ٣١
		لسنة ١٩٧٤ موجهه إلى سلطة التنفيذ لا الحكم. نحديد وقت انقضائه متى
		تيقنت أن التدبير قد استوفى الغرض منه .
		التنبير لا يقاس بجسامة الجريمة أو درجة مسئولية مرتكبها. وإنما
		بمدى خطورة الحدث وقدر حاجته إلى التهذيب و التقويم . أساس ذلك؟
		قضاء المكم المطعون فيه بتحديد مدة وضع المدث تعت الاختبار.
		خطأ في تطبيق القانون يوجب تصحيحه بإطلاق مدة الاختبار.
1117	111	(الطعن رقم ٩٢٦ه لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٧)

نكض ٢١١

الصعمة	القاعدة	
		٢٢- جريمة عدم تقديم البطاقة الشخصية لمندوب السلطات العامة
	]	مخالفة . قيام الصابط بالقبض على الطاعن وتفتيشه وقائياً في هذه الحالة.
	Ì	غير جائز. مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك. خطأ في تطبيق القانون.
	l	أساس ذلك وعلته؟
1575	777	(الطعن رقم ۲۱۹۸۲ لسنة ۲۰ق جلسة ۲۱/۲۲/۱۹۱)
	l	راجع أيصناً :
		إعانة جانى على الغرار
		(القاعدة رقم ٨٩ بالصحيفة رقم ٢٠١)
		ودعوى جنائية ،قيود تحريكها،
		(القاعدة رقم ١٩ بالصحيفة رقم ١٣٤)
		وعزل
1	1	(القاعدة رقم ۱۶۷ بالصحيفة رقم ۹۸۲)
į	ı	وعقوبة انقديرهاا
I	- 1	(القاعدة رقم ۱۸۲ بالصحيفة رقم ۱۲۰۹)
- 1	- [	وعقوبة العقوية المبررة،
	l	(القاعدة رقم ٨٢ بالصحيفة رقم ٥٥١)
ļ	ı	وفتل عمد
1	1	(القاعدة رقم ٤٤ بالصحيفة رقم ٣٠١)
Ì		ومحكمة النقض اسلطتهاء
}	]	(القاعدة رقم ٣٠ بالصحيفة رقم ٢٢١)
1	1	ويقض الحكم في الطعن،
	ļ	(القاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم ٣٨)
l	- 1	ونقض الطعن للمرة الثانية،
	- 1	(القاعدة رقم ۱۸۷ بالصحيفة رقم ۱۲۳۶)
ı	Į	* f
		أسباب الطعن :
		تحديدها وتصدرها :
- 1	- 1	١ - المحكمة الاستئنافية تتقيد بما جاء بتقرير الاستئناف وبالوقائع

الصفعة	قاعدة	1
	•	التي فصلت فيها المحكمة الجزئية.
	l	إغفال محكمة أول درجة الفصل في جزء من الدعوي. تصدى
	l	المحكمة الاستئنافية له. بطلان وخطأ في تطبيق القانون. أساس ذلك؟
	1	القصور له الصدارة على أوجه الطعن المنطقة بمخالفة القانون.
	l	ليس لمحكمة النقض أن تصمح منطرق حكم قضت بنقضه. على
		محكمة الإعادة تدارك هذا الخطأ. شرط ذلك؟
	l	مثال.
P\$7	^^	(الطعن رقم ۱۴۰۰ لسنة ٦٠ق جلسة ١٢/٥/١٧)
		٧- شرط قبول وجه الطعن. أن يكون واضحاً محدداً.
001	٨٤	(الطعن رقم ۲۹۱۰ اسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۵)
V19	11.	(والطعن رقم ٥٦٣٥ لسنة ٦٧ق جلسة ١٩٩٧/٧/١)
1.71	108	(والطعن رقم ١٦٤١٤ لسنة ٦٥ق جلسة ٥/١١/١٠)
1770	147	(والطعن رقم ۱۹۹۷/۱۱/۱۱ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١١/١١)
11.7	*10	(والطعن رقم ۲۲۱۸ لسنة ۱۵ جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)
		٣ وضوح وتعديد وجه الطعن. شرط قبوله.
144	114	(الطعن رقم ۱۲۰۲۷ لسنة ٥٩ي جلسة ١٩٩٧/١٠/١)
110	111	(والطعن رقم ۱۳۸۵ لسنة ۲۰ ی جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲)
		٤ – تفصيل أسباب الطحن بالنقض . ابتداه واجب . علة ذلك؟
18.5	117	(الطعن رقم ۱۹۲۱ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١١/٢٣)
j		ما يقيل منها :
ł		<ul> <li>- مناط قبول التماس إعادة النظر وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٤١</li> </ul>
I	- 1	إجراءات؟
	1	بحرص
		بات وقعني الاخر بإدانة متهم أخر عن واقعة إجرامية واهدة. أثره. قبول
•		

114		نقش
الصفحة	القاعدة	
		طلب التماس إعادة النظر.
01	^	(الطعن رقم ٣٧٧٩٧ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/١/٩)
		٢- اقتصار قاعدة إجماع الآراء عند النشديد أو إلغاء البراءة على حالة
		الُخلاف في نقدير وقائع والأدلة وتقدير العقوبة. فحسب .
		انتهاء الحكم المطعون فيه إلى بطلان الحكم المستأنف الصادر ببراءة
		المتهم ورفض الدعوى المدنية وقضائه بإدانته وإلزامه بالتعويض. وجوب
		صدوره بالأجماع مخالفة ذلك. بيطله . أساس ذلك ؟
۷۱	١٠	(الطعن رقم ١٤٣١ لسنة ٦٠ في جلسة ١٩٩٧/١/١٢)
		٣- اللمى على المحكمة عدم إجرائها تحقيق لم يطلب منها ولم تر
	- 1	لزوماً له . غير جائز.
V1	''	(الطعن رقم ۲۸۲۰۹ نستة ۱۶ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۹۹۷)
		٤ - وجوب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وذكر مؤداها بطريقة
,	, (	وافية حتى يتضح وجه الاستدلال بها . مجرد الإشارة إليها .غير كاف.
		إغفال الحكم بيان ما اشتملت عليه المعاينة ووجه استناده إليها. قصور.
440	٤١	(الطعن رقم ٨٦ لسنة ٢٦ق جلسة ١٩٩٧/٣/٥)
		٥- إقامة المحكمة قصاءها على الوقائع الثابتة في أوراق الدعوى.
		واجب.
		استناد الحكم في قصائه بالإدانة على شهادة خبيري وزارة العدل
		ونسبته إليهما القول أن الطاعن سهل امتهم آخر الاستيلاء على الأموال المملوكة للشركة التي يرأس مجلس إداراتها على الرغم من مخالفة ذلك
		_
۳۸۰	۳۵	للثابت بالأوراق. يعيبه.
		(الطعن رقم ۱۲٤۹۱ لسنة ٥٩ي جلسة ٢٠/٣/٢٠)
		٦ – اكتفاء الحكم في الرد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسيق

المنفحة	القاعدة	
	}	الفصل فيها بارتباط الدعوى المدفوع بصبق الفصل فيها بالدعوى المطزوحة
		ارتباطاً لا يقبل التجزئة وأن الفصل في الأولى «الأخف» لا يمنع من نظر
		الثانية الأشد، دون بيان الوصف القانوني للجريمة الأولى ومدى توافر
		شروط الارتياط طبقاً للمادة ٣٢ عقويات. قصور.
٤٠٢	•٧	(الطعن رقم ۱۹۹۷ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٧/٣/٢٩)
		٧- استناد المحكمة في إدانة المتهم لقول من أقوال محاميه. غير
		جائز.
		إدانة الطاعن استناداً لإقراره في التحقيقات الإدارية بصحة الواقعة
		دون بيان مؤداه وتحريات أمن الشركة المجنى عليها دون إيراد مصمونها.
		وأخذه بإقرار محاميه بجاسة المحاكمة بعجز البصائع والتصرف فيها.
		قصور،
٥٠٧	٧٣	(الطعن رقم ۸۳۱۰ لسنة ۲۰ق جلسة ٥/٥/١٩٩٧)
		2.00 t 3.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.00 t 5.
		<ul> <li>٨- تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي، موضوعي، شرط ذلك؟</li> </ul>
į		عدم بيان العكم الإصابات التي لعقت بالطاعن والتي جعل منها
٥١٩	٧٥	ركيزة لدفاعه رغم نفيه حالة الدفاع الشرعى عنه. قصور.
517	10	(الطعن رقم ۱۲۷۸ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱
		٩- وجوب أن يكون الحكم مدبئاً عن قدر العقوية المحكوم بها.
		<ul> <li>ا وجوب أن يعول الخلم مليك عن شار المعوية المحلوم به .</li> <li>إغفال الحكم المطعون فيه بيان فيمة الصريبة والتعريض أو مقدار</li> </ul>
		رحمان الخدم مصمون فيه بيان فيمه المصريبة والمحويص و معدار المحريبة . قصور .
070	vv	الطعن رقم ۱۳۱۵ لسنة ٦٠ ي جلسة ١٩٩٧/٥/١١)
		(****/*/*******************************
		١٠ – الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ،جوهرى،
1		وجوب تعرض الحكم له إيراداً ورداً عليه . إغفال ذلك . قصور . لا يغير من
ı		وَقِرْبُ عَمْرُوا مَا عَمْ مَا يُولُدُ وَرِيْدُ عَلَى السَّاسِةِ عَلَى السَّاسِةِ عَلَى السَّاسِةِ عَلَى السَّ
٥٩٨	**	(الطعن رقم ۱۰ لسنة ۱۳ في جلسة ۱۹۹۷/۱۹۹۸)
	. 1	( ) - ]

الصفحة	القاعدة	
		١١ – إحالة الحكم المطعون فيه إلى حكم سبق نقصه في بيان وقائع
		الدعوى. يبطله. علة ذلك؟
V·1	1.4	(الطعن رقم ١٠٦٦٧ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/٦/١٢)
		(, ., == 3 == )
		١٢- المرض من الأعذار القهرية التي تبـرر عدم تتبع إجـراءات
		المحاكمة والنخلف عن التقرير بالاستثناف في الميعاد.
		قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد
		الميعاد دون أن يعرض لعذر المرض الذي أبداه الطاعن. قصور وإخلال
		بحق الدفاع. لا يغير من ذلك ما أثبتته المحكمة بمحضر الجلسة تقديم
1		الطاعن شهادة طبية مثبتة لمرضة. علة ذلك؟
V11	1.4	(الطعن رقم ۲۴۹۰ لسنة ۲۳ في جلسة ۲۱/۲/۲۱۷)
		١٣ - قصناء الحكم المطعون فيه بالإدانة دون بيان عيار المشغولات
		وما إذا كمان من نفس نوع العيار الذي ورد بوصف التهمة من عدمه وعدم
		بيانه قدر الربح الذي تقاضاه الطاعن بالزيادةواتخاذه من مجرد وجود فرق
	- 1	في الوزن دليلاً على توافر أركان جريمة تقاضي ريح عن المشغولات
	- 1	الذهبية. أكثر من المقرر. قصور.
۷۱۰	1.4	(الطعن رقم ۲۳۷۱۸ لسنة ۲۳ في جلسة ۱۹۹۷/۷/۱)
	į	١٤- الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره وليد إرادة منعدمة غير واعية
ı	ı	وتعت تأثير المخدر. جوهري. وجوب تعقيقه من المختص فنياً ولو سكت
l	ı	الدفاع عن طلب ذلك. اكتفاء الحكم بالرد على هذا الدفع بما لا يواجهه
į	1	وينحسم به أمره ودون تحقيقه عن طريق المختص فنياً. قصور وإخلال
- 1	l	بحق الدفاع.
747	171	(الطعن رقم ٩٣٦٧ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/٢١)
l		
- 1	- 1	١٥- إقامة مالك الأرض الزراعية بالقرية مسكناً خاصا به أوبناء
- 1	l	يخدم أرضه طبقاً لشروط قرار وزير الزراعة رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ . غير
l	l	مؤثم. المادة ١٥٢ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٨٣. مؤدى ذلك؟
	- 1	دفاع الطاعن أن ماقام به من بناء عبارة عن حظيرة ماشية لخدمة
,	ı	

الصفحة	القاعدة	
		الأرض الزراعية. حوهري، وجوب تمصيصه والرد عليه، إغفال ذلك.
		قصور.
A=V	179	ِ (الطعن رقم ۹۳۱۹ لسنة ۳۳ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۹)
		١٦ - سلامه حكم الإنانة في جريمة إنشاء تقسيم بالمخالفة لأعكام
		القانون. رهن باستظهار العاصرالي أوردتها المادة العادية عشر من القانون
		رقم ٣ نسنة ١٩٨٢ وإثبات توافرها .
		سلامة الحكم بالإدانة . شرطه؟
		خنو الحكم المطعون فيه من بيان واقعة الدعوى ومضمون محضر الصبط
		ومشتمل تقرير الخبير الذي عول عليه وأدلة الثبوت التي أقام عليها قصاءه
		ومؤدى كل منها في بيان يكثف عن مدى تأييده واقعة الدعوى. قصور.
471	14.	(الطعن رقم ١٩٥٣ لسنة ٢٦ تي جلسة ١٩٩٧/٩/٩)
		, ,
		١٧ - القصد الجنائي في جريمة حيازة وترويج عملة ورقية مقلدة.
- 1		مناط تحققه ؟
l		جريمة حيازة عملة مقادة بقصد الترويج. تستازم قصداً خاصاً. هو
ĺ		نية دفعها التداول. وجوب استظهار الحكم لها صراحة وإيراد الدليل على
		توافره متى نازع فيه الجاني منازعة الطاعن في توافر القصد الجناني
1		بشقيه وتدليل الحكم بما لا يكفي لتوافره . يعيبه .
444	171	(الطعن رقم ١٣٤٩٧ لسنة ٦٥ق ـ جلسة ١٩٩٧/٩/١٨)
1		,
İ		١٨ – المنازعة في قدرة إيصار شاهد الرؤية على رؤية الطاعدين من
- 1	- 1	المسافة التي حددها. جوهري. وجوب تعقيقه باختبار حالة الشاهد أو عن
	ı	طريق المختص فنياً أو إطراحه بأدلة سائغة. إغفال ذلك رغم التعويل على
1		شهادته في الإدانة. قصور.
1.7	۱۳۸	(الطعن رقم ۱۱۳۳۳ لسنة ٦٥ق جلسة ٢٢/٩/٢٩/١)
- 1		
l	Ì	١٩ – جريمتي الصيد بطريقة ممنوعة وحيازة واستعمال آلات رفع
ı		المياه دون ترخيص. مناط تأثيمهما؟ المادة ١٣ من القانون ١٧٤ لسلة
	- 1	.1947
ı	1	

الصفحة	القاعدة	
		إغفال حكم الإدانة في جرائم الصيد بطريقة ممنوعة وحيازة
		واستعمال آلات رفع العياء دون ترخيص وصيد أسماك تقل طولاً عن المقرر
		وبيان المكان الذى منبطت فيه الماكينة وما إذا كان يقع بداخل إحدى
		البحيرات أو على شاطئ من شواطئها وعدم تحديده وحدة القياس التي قاس
		بها الأسماك. قصور.
1.34	101	(الطعن رقم ۳۱۸٦ لسنة ۲۱ی جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱)
		٢٠ - نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعه.
	l	استئناف المدعى بالعق المدنى . نطاقه ؟
		تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى الجنائية والقضاء ببراءة المطعون
		ضده بعد صيرورة القضاء فيها نهائياً لعدم الطعن عليه ممن يملكه. غير
		جائز. علة ذلك؟
1118	137	(الطعن رقم ۱۹۵۰ لسنة ٦٢ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١٩)
i		٢١ - قيام القاضي بعمل يجعل له رأياً في الدعوى. وجوب امتناعه
		عن نظرها تلقائياً. وإلا كان حكمه باطلاً. أساس ذلك وعلته؟
		التحقيق في مفهوم المادة ٢٤٧ إجراءات. معناه ؟
		مباشرة القاصني عملاً من أعمال التحقيق بوصفه وكيلاً للنيابة في
		الدعوى. وجوب امتناعه عن نظرها والحكم فيها. مخالفة ذلك يبطل الحكم.
1177	140	(الطعن رقم ۷۷۴ه لسنة ۳۳ق جلسة ۳۰/۱۰/۳۰)
		٢٢- الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٦٩ من قانون الزراعة رقم
		٥٣ اسنة ١٩٦٦ . مناط تعققها؟
		خلو الحكم من بيان نوع الأسمدة وأنها من المخصبات الزراعية وأن
į		الطاعن كان يعرضها للبيع بدون ترخيص. دون الالتفات للترخيص المقدم
1		منه ووجه استدلاله على ثبوت التهمة بطاصرها القانونية كافة. قصور.
1771	19.	(الطعن رقم ۱۲۰۷۷ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۱)
		٢٣ ـ دفاع الطاعن بشأن صرف العبالغ موصوع الدعوى لأربابها.

الصفعة	القاعدة	
		جوهرى. وجوب تحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما ينفيه.
		إغفال ذلك إخلال بحق الدفاع وقصور.
1777	197	(الطعن رقم ۱۸۷۷۹ لسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۷)
		٢٤ - تعيين حارس على الأشياء المحجوزة. شرط الانعقاد الحجز.
		عدم الاعتداد برفض المدين أو العائز للعراسة. متى كان أيهما هاضرا
		وقت الحجز. أساس ذلك؟
		خلو الحكم من بيان سنده في أن المنهمة حارسة على الرغم من عدم
		قبولها الحراسة وأنها ليست حائزة. قصور.
1777	198	(الطعن رقم ۱۹۹۱۷ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٨)
		<ul> <li>٢٥ خلو الورقة الأخيرة في الحكم الابتدائي من توقيع القاضي الذي</li> </ul>
		أصدره. يبطله. تأييد الحكم المطعون فيه له لأسبابه. أثره: اعتباره خالياً
		من الأسباب.
		مثال .
1799	411	(الطعن رقم ۱:۹۰۰ لسنة ٦٣ق جلسة ١٢/١٢/١٣)
		٢٦ – تقدير المحكمة جدية الطعن بالتزوير وإيقافها الدعوى وإحالتها
		للبيابة العامة للتحقيق. يرجب عليها أن تتربص الفصل في الادعاء
		بالتزوير نهاتياً. قبل المضى في نظر الدعوى. أساس ذلك؟
		دفاع الطاعن بعدم إعلانه بالمصور أمام النيابة العامة لتحقيق الطعن
		باندرير. جوهري. يوجب أن تعرض له المحكمة وتمحصه بلوغاً إلى غاية
		لأمر فيه. إغفال ذلك قصور وإخلال بحق الدفاع.
		و مر ب ، إحدى مسور ويصري بسيع .
1140	777	(الطعن رقم ۱۹۹۷ لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۲۴)
1480	**1	
1140	***	(الطعن رقم ۱۹۹۷ لسنة ۱۳ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۲۴)
1110	**1	(الطعن رقم ۹۰۱۷ لسنة ۹۳ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۲۴) رامع أيضاً :
1100	***	(الطعن رقم ۹۰۱۷ لس <b>ن</b> ة ۹۳ق <mark>جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۲۴)</mark> راحع أيضاً : اتلاف
1100	**1	(الطعن رقم ۹۰۱۷ لسنة ۱۳ق جلسة ۱۹۹۷/۱۷/۲۴) رامع أيضاً: اللاف (القاعدة رقم ۱۱۲ بالسحيفة رقم ۷٤۰)

نقش ١٩

الصفحة	القاعدة	
		وإخلال في تنفيذ عقد ترريد
		(القاعدة رقم ١٥ بالصحيفة رقم ١٠٧)
		وإصرار عمدى بالمال العام
		(القاعدة رقم ١٦٥ بالصحيفة رقم ١١٠٧)
		وإعلان
		(القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٧٢٧)
ı		وتزوير ،أوراق رسمية،
1		(القاعدة رقم ٨٩ بالصحيفة رقم ٢٠١)
- 1		ونزوير ءالإدعاء بالنزوير،
- 1		(القاعدة رقم ٩٥ بالمسحيفة رقم ٦٣٨)
I		وجمــــارك
1		(القاعدة رقم ١٠٤ بالصحيفة رقم ٦٨٦)
1	- 1	وحكم انمبييه المييب معيب
- 1	- 1	(القواعد أرقام ٩ ، ٣١ ، ٣٥ ، ١٥٨ ، ٢١٦ بالصفحات أرقام ٦٥ ، ٢٢٨ ،
į	- 1	(15,11,17,17)
- 1	- 1	ورشوة
1	l	(القاعدة رقم ۱۱۱ بالصحيفة رقم ۷۲۷)
1	- 1	ودعوى جنائية انحريكهاا
ı	- 1	(القاعدة رقم ٢٦ بالصحيفة رقم ١٨٥)
- 1	- 1	وقانون انفسيرها
l	ı	(القاعدة رقم ٦٠ بالصحيفة رقم ٢٤٢)
- 1	- 1	وقصد جنائى
1		(القاعدة رقما ۲۱، ۲۱ بالصنحيفتين رقمى ۲۲۰، ۶۹۰)
	- 1	ومصادرة
	ı	(القاعدة رقم ٢٠٩ بالصحيفة رقم ١٣٧٣)
	- 1	ونصب
- 1	- 1	(القاعدة رقم ۷۸ بالصنحيفة رقم ۵۲۸)
		ونقض محالات الطمن. الخطأ في تطبيق القانون،
1	-	(القاعدتان رقما ۱۷۳ ، ۱۸۷ بالصحوفتين رقما ۱۱۰۸ ، ۱۲۳٤)

سبن ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		
الصفحة	القاعدة	
		ونقابات
		(القاعدة رقم ١ نقابات بالصحيفة رقم ٥ )
	l	وهيلة عامة
	l	(القاعدة رقم ١٩ بالصحيفة رقم ١٣٤)
	l	ووصف التهمة
	1	(القاعدتان رقما ٦٠، ٢٠٥ بالمسحيفتين رقما ٤١٦، ١٣٥٠)
		ما لا يقبل منها :
		١ – الطعن بالتزوير . إثارته لأول مرة أمام اللقض . غير جائز .
• í	٧	(الطعن رقم ۲۸۲۰۸ لسنة ۱۴ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۸)
		٢ – عدم التزام المحكمة بتبع المتهم في دفاعه الموصوعي والزد
		عليه. الحملاانها إلى الأدلة التي عولت عليها. المجادلة في ذلك أمام
ł	- 1	النقض. غير جائزة.
•1	<b>'</b>	(الطعن رقم ۲۸۲۰۸ لسنة ۲۴ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۸)
		٣- الدرجة الوظيفية للمتهم في جناية الاختلاس لا أثر لها على
1	- 1	مسئولينة عن المال الذي أوتمن عليه يستوى أن تكون الوظيفة أو الغدمة
ł	1	دائمة أو مؤقفة . أساس ذلك؟
j	- 1	انتهاء الحكم إلى ثبوت جريمة الاختلاس في حق الطاعن ومعاقبته
l	- 1	مفتضى المادة ٢/١١٢ عقربات. ومنازعته في حقيقة صفته كأمين
	- 1	تبضائع المختلسة. غير مقبوله.
*	Y	(الطعن رقم ۲۸۲۰۸ لسنة ۱۲ قي جلسة ۱۹۹۷/۱/۸
		<ul> <li>٤ وجوب ألا يكون الحكم مشوبا بإجمال أو إيهام متى يكون ذلك؟</li> </ul>
- 1	- 1	اقتصار الحكم المطعون فيه بالأشارة بعبارة مبهمة إلى اعتداء المتهم على
- 1		المجنى عليه بالصرب وانتهائه إلى ثبوت النهمة قبله دون تحديد أى
	- 1	المتهمين المقصود بهذه العبارة أو النهمة الثابتة في حقه . قصور .
7.	1	(الطعن رقم ٤٠٣٠ لسنة ٦٠ لي جلسة ١٩١١/١/١٩١١)
•	•	

الصفحة	القاعدة	
		٥- النعى على المحكمة عدم إجرائها تحقيق لم يطلب منها ولم تر لزوما له
	1	.غير جائز .
٧٩	14	(الطعن رقم ۲۸۲۰۹ نسنة ۲۴ق جنسة ۱۹۹۷/۱/۱۲)
111	١٨	(والطعن رقم ۲۸۱ نسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١/٢٠)
474	۳۸	(والطعن رقم ٣٢٨٣ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٣/٣)
***	۱۵	(والطعن رقم ۳۰۷۲ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۲)
198	٧٧	(والطعن رقم ٥٥٨ه لسنة ٦٥ق جلسة ٤/٥/١٩٩٧)
041	٨٦	(والطعن رقم ۱٤٧٨٠ لسنة ٢٦ قي جلسة ١٥/٥/١٥)
711	47	(والطعن رقم ۳۷۰۸ لسنة ۶۰ق جلسة ۲۰/۵/۱۹۹۷)
<b>11 Y</b>	144	(والطعن رقم ١١٠٧٥ لسنة ٢٥ ق. جلسة ١٩٩٧/٩/٢)
1127	177	(والطعن رقم ۱۹۲۳۱ لسنة ٢٥ق جلسة ١٩٩٧/١٠/٢١)
1424	٧٠٨	(والطعن رقم ٢١٢٣٩ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٧)
V4 47	- 1	- جريمة زراعة النباتات المخدرة المدرجة بالجدول رقه (٥) الملعق بالقانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٦٠، تمامها، بمجرد إتيان فعل الزراعة. سواء تحقق للجانى حصاد محصوله أم لا. وزراعة نلك النباتات مؤشمة في أي طور من أطوار نموها، أثر ذلك: البحث في مدى احتواء النبات المخدر على مادته الفعالة، لا محل له. (الطعن رقم ٢٨٢٠٩ لسنة ١٤ق جلسة ١٩٧/١/١٢)  - حق عضو النيابة عند مباشرة التحقيق تكليف أي من مأموري المنبط القصائي ببعض ما يختص به. شرط ذلك وأساسه؟ الجدل الموضوعي في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة، غير جائزة. (الطعن رقم ١٧١١٨ لسنة ٢٤ق جلسة ١٩١/١/١١) الراقعة منكرة لرئيس النيابة العامة بجلسة المحاكمة مذكرة لرئيس النيابة مصدر الطاعن الإخراءات الإنن بالتسجيل والمضبط بأن التوقيع عليه صادر عنه في حصور الطاعن والمضبط بأن التوقيع عليه صادر عنه في حصور الطاعن والمذافع عله وطلب الأخير الفصل في الدعوى، النعي ببطلان الإجراءات

	4	۲	٠
	L	•	-17

		نقض	177
الصفعة	القاعدة		
98	11	قم ۱۷۱۱۸ لسنة ۲۶ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۰	غير <b>مقبول.</b> (ا <b>لطعن ر</b>
111	13	وواز الدفع بعدم الاختصاص المكانى لأول مرة أمام النقض ت المحكم نظاهره ـ علة ذلك؟ رقم £414 لمعنة ٤٦٠ جلسة ٢٩١١/١/١١)	ء نکن مدوناد
144	۱۸	ب تحقيق النيابة. لا يصلح سبباً للطعن على الحكم. مادام - استكماله. رقم ۲۸۱۱ لسنة 31ق  جلسة ۲۸۱/۱/۲۰)	خعن لم يطلب
177	14	الشهود. موضوعى مفاد أخذ المحكمة بشهادة الشهود؟ ضوعى فى تقدير الذليل ، غير جائز أمام النقض. رقم ٤٣٨١ لمنة ٦٠ق جلمة ٤٣٨١/٢٠) ي ينفى الشهمة ، موضوعى ، استفادة الرد عليه من أدلة دها لحكم. ي تمك الطاعن بمساهمة أخر فى ارتكاب الجريمة مادام	مير لازه. كفار ارن أفول إرن أفول إجدل المو (الطعن المو الحداد الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار الموار ال
177	14	ون مساءلته فيها. المحكمة بنتيع الملهم في مناهى دواعه الموضوعية. وضوعى في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر ط معتقدها. غير جازء أمام النقض. رقم ٤٢٨١ لمسلة ٢٦ق ـ جلسة ٢٩٧/١/٢) ات وقوع تزوير المحرر من الطاعن ولزم عنه أن يتوفر في بنزويره واستعماله.	عدم النزاء الجدل له اوى واستنب (الطعن

		_	
اصفحة	اعدة ا	القا	
	1		تعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي. غير لازم.
			الطمئنان المحكمة إلى الأدلة التي عولت عليها . مفاده ؟
۱۳	1 1	٠l	(الطعن رقم ۱۸۹ لسنة ٦٠ق ـ جلسة ١٩٩٧/١/٢٣)
	1		
	1	- 1	١٤ الاشتراك في التزوير. تمامه دون مظاهر خارجية أو إعمال
		1	مادية محسوسة يكفى البوته أعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف
	1	1	الدعوى وملابساتها اعتقاداً ساتغاً.
		1	الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. لا يجوز إثارته أمام محكمة
			النفصى .
179	١,	1	مثال.
117	Ί "	1	(الطعن رقم ۱۸۹ لسنة ۱۳ ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۱/۲۳)
			<ul> <li>10- تقنير جدية التحريات وكفايتها الإصدار الأمر بالتغتيش.</li> </ul>
	l	1	<ul> <li>وضوعي، عدم جواز المحادثة فيه أمام محكمة النقض.</li> </ul>
			موضوعي، عدم جواز المحادثة في المام محتمة النفس. تفنيش المرازع، ليس بحاجة لاستصدار إذن النيابة العامة.
V 4,	1,,		الطعن الفرارع، بين تحاجه و سطسار بن اللبية المادة . (الطعن رقم ۲۰ ۲۸ لسنة ۲۵ ق ـ جلسة ۲۱(۱۹۹۷)
701	11		(والطعن رقم ۲۸۱۰ نسته ۱۶ ق – جنسة ۲۰۱۳/۲/۱۳
970	117		(والطعن رقم ۱۹۲۷) نسبه ۱۰ ق – جلسة ۱۹۷۷/۹/۲۱)
			(والطعن رفر ۱۷ ء مسله ۲۰ ق جيسه ۲۰ ره ۲۰۰۰)
		1.	١٦ - استبعلاص الصورة الصنجيجة لواقعة الدعوي، موضوعي
			مادام سائغاً .
			حق المحكمة أن تأخذ بشهادة شاهد دون قول شاهد آخر . دون بيان
i		l	العلة . أساس ذلك ؟
			الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز أماء محكمة النقض.
101	**		(الطعن رقم ٣٠١٣٨ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢)
77.	17		(والطعن رقم ١٤٨٥٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٩٧/٣/١٠)
۵۲۸	177		(والطعن رقم ١٠٩٦٧ لسنة ٢٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/٣١)
ł	- 1		
		لی	١٧ – إجبراءات تصريز المضب وطات. عدم ترتيب البطلان عا

الصفحة	القاعدة	l .
		مخالفتها .
176	71	(الطعن رقم ۸۹۰ نسنة ۶۰ق جلسة ۲۰/۲/۲۱)
ATO	177	(والطعن رقم ۱۰۹۲۷ نستة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۳۱)
	l	
	İ	١٨ – الطعن بالتزوير من وسائل الدفاع. تقديره. موضوعي.
	į	النعى على الحكم بالقصور لالتفات الرد على الدفع بعدم صدور
	l	محصر الصبط ممن نسب إليه تعريره وتوقيعه منه. غيرمقبول مادام لم
	l	يتساند في قضائه بالإدانة إلى ما جاء بمحضر الضبط.
171	71	(الطعن رقم ۸۹۰ لسنة ٦٥ق جلسة ٢١/٢/٢١١)
		١٩ - اطمئنان المحكمة إلى أن العينة المصبوطة هي التي أرسلت إلى
		التحليل وأخذها بالنتيجة التي انتهى إليها. مجادلتها في ذلك. غير مقبول.
171	71	(الطعن رقم ۸۹۰ لسنة ٦٥ق جنسة ١٩٩٧/٢/١٢)
A17	174	(والطعن رقم ۱۱۰۷۵ نسنة ۲۵ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۲)
470	11.	(والطعن رقم ۱۳۶۱ لسنة ٦٥ تي جلسة ١٩٩٧/٩/٧)
	1	
		٢٠ - إثارة أساس جديد للدفع ببطلان التغتيش لأول مرة أمام محكمة
		النقض . غير جائز . علة ذلك؟
171	٧٤	(الطعن رقم ۸۹۰ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٧/٢/١٢)
		٢١ – تعييب الإجراءات السابقة على المحاكمة. لا يصبح أمام النقض.
		مثال .
177	77	(الطعن رقم ۱۱٤۰۸ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢٥)
77.	17	(والطعن رقم ۲٤٨٥٥ لسنة ٦٤٤ جلسة ١٩٩٧/٣/١٠)
177	7.7	(والطعن رقم ۲۲۱۹۲ لسنة ۲۲ قي جلسة ۱۹۹۷/٤)
17.0	٨٠	(والطعن رقم ۲۰۸۹ لسنة ۲۲ی جلسة ۱۹۹۷/۱۹۹۷)
170	167	(والطعن رقم ٤٤٦٧ لسنة ٢٦ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢٩)
1.71	107	(والطعن رقم ١٦٤١٤ لسنة ٦٠ق - جلسة ١٩٩٧/١٠)
1775	4.4	(والطمن رقم ۱۸۸۷ لسنة ۱۹ س - جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۲
ı		( ) ( ) ( ) ( ) ( )

الصفحة	قاعدة	
	1	٢٢ - حق المحكمة الإعراض عن قالة شهود النفي. مادامت لا تثق
		بما شهدوا به عدم الدزامها بالإشارة إلى أقوالهم. مادامت لم تعول عليها.
		قصاؤها بالإدانة لأدلة الثبوت. مفاده ؟
	Ì	الجدل الموضوعي في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوي. غير
		مقبول أمام اللقض .
**	77	(الطعن رقم ۱۱۶۰۸ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٢/٥)
	1	٢٢- خصومة المجنى عليه مع المتهم. لا تمنع من الأخذ بشهادته.
		منى كانت على بينة بالظروف التي أحاطت بها . علة ذلك؟
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط
	1	معنقدها . غير جائز أمام النقض
***	77	(الطعن رقم ۲۱۴۰۸ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢٥)
		<ul> <li>٢٤ - عندم التيزام الحكمية بتبعقب المتنهم في مناحي دفياعيه</li> </ul>
		المومنوعي، اطمئنانها للأدلة التي عولت عليها، مقاده؟
***	۲۸	(الطعن رقم ۳۲۸۳ لسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۳)
		٢٥ النعى على المحكمة فعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها لا
		يقبل إثارته لأول مرة أماء النقش.
474	TA	(الطعن رقم ٣٢٨٣ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٣/٣)
777	٥١	(والطعن رقم ۳۰۷۲ لسنة ۱۵ قي جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۱)
198	٧٢	(والطعن رقم ۸۵۸ اسنة ٦٥ق جلسة ٤/٥/١٩٩٧)
1448	7.7	(والطعن رقم ۱۸۸۲ لسنة ۱۵ ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۲)
1.74	4.4	(والطعن رقم ٢١٢٣٩ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٧)
		. ,
	١	٢٦ – تقدير آراء الخبراء . موضوعي .
		عدم النزام المحكمة بندب خبير آخر أو إعادة المأمورية لذات الخبير أو
1		الرد على الطعون الموجهة إليه . مادامت لم تجد فيها ما يستحق الالتفات
1		اليه.
•	ı	··

الصفعة	القاعدة	
		الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة. غير جائز أمام النقض.
47.4	44	(الطعن رقم ۳۲۸۳ نسنة ٦٠ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۳)
		٢٧ - عدم وجود المحرر المزورة . لا يترتب عليه حتماً عدم ثبوت
		جريمة النزوير . مرجع الأمر في ذلك إلى قيام الدليل على حصول النزوير
		ونسبته إلى المتهم.
		الاشتراك في التزوير. تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية
		محسوسة. يكفى الثبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى
		وملابساتها اعتقاداً سائغاً.
		الجدل الموضوعي. لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض.
		مثال .
140	14	(الطعن رقم ۱۹۰ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٣/١)
		,
		٢٨- عدم بيان العكم الباعث تفصيلاً أو الغطأ فيه أو إيننائه على
		الظن أو إغفال جملة . لا ينال من سلامة الحكم. أساس ذلك؟
***	17	(الطعن رقم ۲۶۸۵ لسنة ۲۶ ق جنسة ۱۹۹۷/۳/۱۰)
		<ul> <li>٢٩ - خطأ الحكم في الاسناد . لا يعيبه . مالم يتناول من الادلة ما</li> </ul>
		<ul> <li>١١ - حمل الحدم في الاستاد . لا يعيب . مالم يتناول من الدينة ما يؤثر على عقيدة المحكمة .</li> </ul>
		پوتر على عليده المحدمة . مثال .
F7.	13	منان . (الطعن رقم ۲۴۸۵۰ لسنة ۲۴ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۰)
		(۱۱۱۱) التصل ولم ۱۱۱۱۰ لمنت ۱۱۱۱ علق ۱۱۱۱۱ التصل ولم
		<ul> <li>٣٠- القياس في الأعنار القانونية غير جائز.</li> </ul>
j	ı	عذر الزوج في قتل زوجته. قصره على حالة مفاجأة الزوحة متلبسة
- 1	İ	بالزنا.
		 مثال لتصبيي سائغ في عدم توافر شروط انطباق المادة ٢٣٧ عقويات
	1	على الطاعن.
77.	- 63	(الطعن رقم ۱۹۹۷/۳/۱۰ لسنة ٦٤ق جلسة ١٩٩٧/٣/١٠)
1	1	
ı	- 1	

حسد	القاعدة	
		٣١- تحديد وقت الحادث. لا تأثير له على ثبوت الواقعة. صادامت
		المحكمة اطمأنت بالأدلة التي ساقتها إلى ارتكاب المتهم للمادث.
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز أمام النقض.
770	٤٧	(الطعن رقم ۷۲۵۷ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/٣/١١)
		(1111)
		٣٢ - قرار الإحالة. إجراء سابق على المحاكمة. إثارة النعي ببطلانه
		لأول مرة أمام النقض . غير مقبول .
770	٤٧	(الطعن رقم ۷۲۰۷ لستة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۱)
		, , , , , =
		٣٣- الدفع مبطلان القبض. من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع
		عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام النقض ما لم تكن مدونات الحكم تعمل
		مقوماته .
770	٤٧	(الطعن رقم ٧٧٥٧ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/٣/١١)
		٣٤- الدفع بعبصول الاعتراف نتيمة قبض باطل لأول مرة أمام
1		النقض. غير مقبول.
414	١٥	(الطعن رقم ۳۰۷۳ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٣/١٦)
i		
1		٣٥- قصد القنل أمر خفي. إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى
		والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها العاني وتنم عما يضمره في
		نفسه . استخلاص توافره . موضوعي
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض.
		مثال لتسبيب سائغ للتدليل على توافر فيعه عنل العمد.
777	٥١	(الطعن رقم ۳۰۷۲ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٣/١٦)
1		- , , , ,
- 1		٣٦- للمحكمة الأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق
ł		أو المحاكمة. دون النزام منها ببيان العلة أو تحديد موضع الدليل من
l	1	الأوراق. مادام له أصلاً فيها.
ł		للمحكمة الإعراض عن أقوال شاهد النفي مادامت لاتلق بما شهد به.
ì	1	

الصفعة	القاعدة	
		الجدل الموضوعي في سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة
	ļ	الدعوى، غير جائز أمام النقض.
79.		(الطعن رقم ۳۱۸۱ لسنة ۲۰ عليم ۱۹۹۷/۳/۲۳)
	l	1 ,,, .,
	l	٣٧- التعرف. لم يرسم له القانون صورة خاصة يتم عليها.
	ļ	حق محكمة الموصوع الأخذ بتعرف الشاهد على المنهم. ولو لم يجر
	l	عرضه في جمع من أشباهه. مادامت قد اطمأنت إليه. المجادلة في ذلك
		أمام النقض. غير مقبولة .
44.	••	(الطعن رقم ۳۹۸۱ لسنة ۱۹ چلسة ۱۹۹۷/۳/۲۳)
		٣٨- حق المحكمة الإعراض عن أوجه نفاع المتهم. متى كانت
		الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في
		الدعوى.
	ŀ	طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة. المقصود
	ĺ	به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة. دفاع موضوعي. لا
		تلتزم المحكمة بإجابته .
44.	"	(الطعن رقم ٣٦٨١ لسنة ٦٠ق جلسة ٢٩٧/٣/٢٣)
	ŀ	
		٣٩- النمى على المكم الابتدائي الذي اقتصر وهذه على الفصل في
		موضوع الدعوى دون الحكم الاستئنافي الذي قضي بسقوط الاستئناف. 
		غيرجانز. علة ذلك؟
171	14	(الطعن رقم ۲۳۹۲۲ لسنة ۱۹۵۰ جلسة ۱۹۹۷/٤/۱)
1710	٧٠٤	(والطعن رقم ۲۰۹۰ لسنة ۱۵ ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۳)
		al call on at All control of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of th
ļ		• ٤٠ – عدم النزام المحكمة بالرد على كل دليل من الأدلة عند القضاء
		بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . هد ذلك؟ الرباء من حصل المعنوب المدنية . هد ذلك؟
ا,,,	١,,	المدل في تقدير أدلة الدعوى. غير جائز أمام النقض.
'''	'*	(الطعن رقم ۲۶۷۰۹ لسنة ۹۹ی جلسة ۱۹۹۷/۶/۸)

الصفعة	القاعدة	
		٤١ – الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعياً بنظر الدعوى. إثارته أمام
		محكمة اللقض لأول مرة ، غير جائز . علة ذلك ؟
111	"	(الطمن رقم ۲۹۷/۱ لسنة ۹۰ی جلسة ۱۹۹۷/٤/۱۰)
		٢ ٤ – النعى على المكم بأوجه منطقة بالقبض والتفتيش ومانار من
		<ul> <li>حدیث بین ضابط المباحث والمجلی علیه. غیر مقبول. مادام لم یعول</li> </ul>
		على أي منهم في قصائه بالإدانة.
£77	74	(الطعن رقم ٥٩٦ه لسنة ٥٢٥ جلسة ١٩٩٧/٤/١٤)
		25- وجوب اصطحاب قاضى التحقيق في جميع الإجراءات كاتباً
		يوقع معه المصصر المادة ١٧٣ إجراءات .عدم توقيع الكاتب على كل
		صفحة من محضر التعقيق. لا يبطله.
		دفاع الطاعن ببطلان محضر التحقيق لعدم توقيع الكاتب على كل
1	- 1	صفحة مادام لم يدع مخالفة ما ورد به لحقيقة الواقع .
177	11	(الطعن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٦٥ق. جلسة ١٩٩٧/٤/١٤)
		<ul> <li>٤٤ - استناد الحكم - صحيحاً - إلى دليل ثابت بالأوراق. لا خطأ في</li> </ul>
		الإسناد.
	l	الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. لا تَجوز إثَّارته أمام النقض.
•''	۷٤	(الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٦٥ق جلسة ١/٥/١٩٩٧)
	ı	20- مواقعة المجنى عليها بالمباغنة والاحتيال والغش والتدليس
j	l	يتوافر بهم الإكراء في جريمة المواقعة المنصوص عليها في المادة ١/٢٦٧
	- 1	عقوبات.
- 1	I	مجرد الاختيار لا يتوافر به الرضاء الصحيح. مادامت القرائن
		والدلائل المنطقة به ندل عليه .
	1	المجادلة في أدلة الدعوى وتجريحها . غير مقبول أمام النقض .
		مثال لانعدام الرصنا في جريمة مواقعة أنثي.
٠١١	V1	(الطعن رقم ۱۲۷٦ لسنة ١٥ق جلسة ١٩٩٧/٥)

الصفحة	القاعدة	
		نه اسعى عنى الحكم صدوره في جلسة غير علاية. غير مقبول.
	l	مادام الثانت به صدوره علناً. أساس ذلك؟
•11	٧٤	(الطعن رقم ۱۲۷٦ لسنة ٥٦٥ جلسة ١/١٩٩٧/٥)
	İ	٤٧ - عدم استجابة المحكمة لطلب المحامى الحامنر مع المتهم تأجيل
	l	النعوى لحصور محاميه الأصيل. لابعد سبباً لردها عن الحكم.
		قصاء المحكمة في الدعوى دون أن تمنح الطاعن أجلاً لسلوك طريق
		الرد. لا ينال من سلامة الحكم. علة ذلك؟
<b>0</b> 11	۸۰	(الطعن رقم ٦٦١٠ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٥/١١)
		٤٨ – بجسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قعضاؤه أن يورد الأدلة
		المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى
		المتهم. تعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه. غير لازم. التفاته عنها
		مفاده إطراحها.
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل ،غير جائز أمام النقض .
011	٨ŧ	(الطعن رقم ١٩١٠ لسنة ٢٦ي جلسة ١٩٩٧/٥/١٥)
1114	77.	(والطعن رقم ١٦٠١٥ لسنة ٦٥ق جلسة ١٢/١٢/١٩)
		,
		29- وزن أقوال الشهود. موضوعي.
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز أمام النقض.
971	۸۰	(الطعن رقم ۲۰۸۸ لسنة ۲۲ في جلسة ۱۹۹۷/۵/۱۵)
71.	11	(والطعن رقم ٣٠١٦٤ لسنة ٥٩ق جلسة ٢٠/٥/١٩٩٧)
٧٩٠	144	(والطعن رقم ۱۰۸۳۰ لسنة ۱۵ ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۲۱)
47.0	171	(والطعن رقم ۲۹۷۶ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٩/١٨)
14	10.	(والطعن رقم ۱۹۰۳۱ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱)
1.71	104	(والطعن رقم ۱٦٤١٤ نسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٠)
1.01	104	(والطعن رقم ۱۳۸۰ نسنة ٦٥ق جلسة ١٠/١٠/١٠)
1171	171	(والطعن رقم ۲۲۰۰ لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲۸)
1174	177	(والطعن رقم ۲۲۱۷ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۳)
1777	71.	(والطعن رقم ۱۲۵۳۹ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٨
•	•	·

الصفحة	القاعدة	
	l	<ul> <li>نعى الطاعن على المكم المطعون فيه إيراده واقعة لا أصل لها</li> </ul>
		في الأوراق قوامها إعداده العدة لارتكاب الجريمة وانعقاد نيته على
	l	مقارفتها بحملة جاكوش قبل التوجه لمنزل المجنى عليها ونسبة لمجرى
		التحريات أنها دلت على بيعه الأجهزة الكهربائية لآخر ونقله عن التحريات
		تخلصه من الجاكوش بالطريق رغم ورودها بالتحقيقات فقط. غير مقبول.
		مادام ما أورده الحكم كان نقلاً عن اعترافه بالتحقيقات فقط وليس نقلاً عن
	l	النحريات .
۵۷٦	۸٦	(الطعن رقم ۱۴۷۸۰ لسنة ٢٦ق جلسة ١٩٩٧/٥/١٥)
		٥١ – تقدير توافر حالة التلبس. موضوعي. ما دام سانغاً .
		تخلى الطاعن عن اللفافة التي تعوى المخدر طواعية واختياراً. تتوافر
		به حالة التلبس الجدل الموضوعي. لا يجوز إثارته أمام النقض.
71.	11	(الطعن رقم ۳۰۱۶۴ لسنة ٥٩ق جلسة ٢٠/٥/١٩٩٧)
1		٥٢- عدم جواز المنازعة في مقدار المبلغ محل جريمة التربح لأول
	l	مرة أمام النقض .
""	```	(الطعن رقم ٢٠١٦٥ لسنة ٥٩ق جلسة ٢٠/٥/٢٠)
1	l	
		٥٣- كفاية أن يكون الموظف في جريمة التربح مختصاً بجزء عن
	l	العمل الذي توبح منه ولو يسير .
717		الجدل الموضوعي . غير جائز أمام النقض .
```	17	(الطعن رقم ٢٠١٦٠ لسنة ٩٥ق جلسة ٢٠/٥/٢٠)
772	14	٥٤ - خلو الحكم من بين صدوره باسم الشعب. لا يبطله.
""]	"	(الطعن رقم ۱۳۴۵ لسنة ۲۲ق جلسة ۲۷/۵/۷۱)
ĺ	į	Inc. late at defense a sum of a time
- 1	- 1	٥٥- الدفع بأن اعتراف الطاعن صدر عن إكراه وقع عليه أو وعد أو
744	١,,	إغراه. مرضوعي. لا يجوز إثارته لأول مرة أمام النقض. علة ذلك؟
		(الطعن رقم ۳۷۰۸ لسنة ۱۹ قي جلسة ۲۰/۵/۷۰)

الصفعة	القاعدة	
		٥٦ – إنبأت الحكم في أكثر من موضع أن المتهم تقاضي الرشوة.
		النعى عليه بالقصور لعدم بيان مبلغ الرشوة. غير مقبول.
747	43	(الطعن رقم ۳۷۰۸ نسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٥/٢٥)
		vo- تقرير التلخي <i>ص. ماهي</i> تة <i>؟</i>
		عدم ترتيب القانون جزاء على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ.
		النعى بقصور تقرير التلخيص لأول مرة أمام النقض. غير جائز.
775	44	(الطعن رقم ۱۸۳۲۷ لسنة ۲۲ في جلسة ۲۷/٥/٧٩)
144	161	(والطعن رقم ١٤٦٣١ لسنة ٦٢ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢٧)
1760	۲۰4	(والطعن رقم ٢٠٩٥٠ لسنة ٢٢قي جلسة ١٩٩٧/١٢/٣)
		٥٥- العبرة في الإثبات باقتناع القاصي واطمئنانه إلى الأدلة
		المطروحة عليه. عدم التزامه باتباع قواعد الإثبات المدنية والتجارية.
		النمى على المحكمة عدم استجابتها لتحقيق الطعن بالإنكار أو طلب توجيه
		اليمين الحاسمة للمدعى بالحقوق المدنية . غير مقبول . أساس ذلك ؟
		سماع المدعى بالحقوق المدنية كشاهد وحلفه اليمين. جائز. المادة
		۲۸۸ إجراءات.
		النعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها. غير جائز.
		مذال.
174	11	(الطعن رقم ۱۸۳۷۷ لسنة ٦٢ق جلسة ٢٧/٥/٧)
Ì		٥٩ – قرار الجمعية العامة للمحكمة الابتدائية بترزيع القضايا على
		الدوائر المختلفة. لا يخلق نوعاً من الاختصاص تنفرد به دائرة دون أخرى.
		المادة ٣٠ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .
		مخالفة إحدى دوائر المحكمة الابتدائية لقرار الجمعية العامة.
		لايترنب عليه بطلان .
177	44	(الطعن رقم ۱۸۳۲۷ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۰/۲۷)
		٦٠- الطعن بالتزوير في ورقة مقدمة في الدعوى. خضوعه لتقدير
I		محكمة الموضوع.
		Co o

نقض تتن

صفحة	ji ji	اعدة	alt .
	ı		حق المحكمة ألا تحقق الطعن بنفسها وإلا تحيله إلى النيابة العامة
			لتحقيقه وإلا توقف الفصل في الدعوى إذا قدرت عدم جدية الطعن.
			عدم طلب الطاعن من المحكمة تحقيق إدعاءه بالنزوير وتقديم ما
			يظاهره أو يسانده في الأوراق. النعي عليه في هذا الشأن. غير مقبول.
٧	11	11	(الطعن رقم ١٦٩٥/ لسنة ٦٧ق جلسة ١٩٩٧/٧/١)
	-		
			٦١ – نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة ١١٤ أجراءات. مفاده؟
	-		النعى بانعدام الحكم الابتدائي لفقد ورقته الرسمية وخطأ محكمة ثاني
٧,			درجة في التصدي للموضوع. غير مقبول. علة ذلك وأساسه؟
٧١	"	11	(الطعن رقم ١٩٩٧/٧/١ لسنة ٦٧ق جلسة ١٩٩٧/٧/١)
	1		
	1		٦٢- تأخر الصابط في الإبلاغ عن الواقعة. لا يمنع المحكمة من
	1		الأخذ بأقواله. مادامت قد الحمأنت إليها وكانت على بينة بالظروف التي
W.4			أحاطت بما . المجادلة في ذلك . غير مقبولة .
**	1	115	(الطعن رقم ۹۱۰۹ لسنة ۶۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۷/۱)
			٦٢- تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات. وما إذا كان قد
			انتذع بطريق الإكراه أو إثر إجراء باطل ومدى صلته واستقلاله عن هذا
			الإجراء، موضوعي،
	L		الجدل في تقدير الدليل. غير جائز أمام النقض.
Yt	·	115	(الطعن رقم ٩١٠٩ لسنة ٦٥ ق ـ جلسة ١٩٩٧/٧/٦)
	1		
			٦٤ – لرجل الصبطية القضائية المنتدب لتنفيذ إذن التفتيش تخير
	ı		الظرف والوقت والطريقة المناسبة لتنفيذه . شرط ذلك؟
	l		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل غير جائز أمام النقض.
¥•¥	ľ	10	(الطعن رقم ۱۲۱۴ لسنة ۲۵ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۷/۱)
			٦٥- نعى الطاعن بأن تخلفه عن حضور المعارضة الاستئنافية كان
			بعذر . غيرمقبول . مادام لم يحصر عنه محام يوضح عذره في ذلك أو يقدم

الصفحة	القاعدة	
		الدليل عليه.
777	111	(الطعن رقم ۲۲۵۳۴ لسنة ۲۴ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۷/۸)
		(****,*/** == ***** == ***** == *****
		٦٦- إيواد اسم المبلغ بوصف الاتهام مخالفاً للثابت بالأوراق. خطأ
		مادى. تصحيح المحكمة لهذا الغطأ لايتناول ذات الواقعة الجنائية التي أبدى
		الطاعن دفاعه فيها.
		الخطأ في تحصيل أقوال شهود الإثبات الوارد بقائمة النيابة العامة لا
		يصلح سبباً للطعن بالنقض – طالما أن الحكم المطعون فيه سلم من هذا
		العبيب.
٧4٠	177	(الطعن رقم ۱۰۸۳۰ لسنة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۷/۲۱)
		٦٧- النعي على الحكم إضافة وقائع لم يشملها وصف الاتهام. غير
		صحيح. طالما أن الواقعة المسندة للطاعن هي بذاتها التي دارت عليها
1		المرافعة بجلسات المحاكمة وقضى بإدانته عنها.
٧٩٠	111	(الطعن رقم ۱۰۸۳۰ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/٢١)
•		٦٨ - المصادرة. ماهيتها؟
		قضاء الحكم المطعون فيه بمصادرة ما ضبط بحوزة الطاعن من نقود
		بوصف تصميلها من جريمة الانجار في المخدر المضبوط، النعي عليه.
ł		غير مقبول،
411	140	(الطعن رقم ۱۰۸۷۱ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/٣١)
1	1	
I		٦٩- الدفع بتلفيق التهمة. موضوعي. لا يسطرم رداً خاصاً اكتفاءً
- 1	ı	بماتورده المحكمة من أدلة الإثبات التي تطمئن إليها.
- 1	- 1	الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . لا يجوز إثارته أمام الدقض.
٨٧٠	177	(الطعن رقم ۱۰۹۲۷ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۷/۷/۳۱)
	- 1	·
1	j	٧٠- الدفع بصدور الإذن بعد الصبط والتقتيش. دفاع موصوعى،
- 1	l	كفاية الهمندان المحكمة إلى وقوع الصبط بناء على الإذن رداً عليه.
	1	

الصفحة	القاعدة	
A	174	الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز أمام النقش. (الطعن رقم ١١٠٧٠ لمسنة ٦٥٠ جلسة ١٩٩٧/٩/٢)
		<ul> <li>الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية أو بعدم جواز نظرها لسبق صدور أمر بالأوجه من النيابة العامة . من النظام العام . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . جائز . شرط ذلك وعلته ؟</li> <li>مثال .</li> </ul>
ATO	181	(الطعن رقم ۲۹۷۶۹ نسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٩/١٨)
۸۷۳	144	٧٧- قصاء الحكم المطمون فيه بالتعريض المؤقت بعد تعديله من المدعى بالحقوق المدنية في مواجهة وكيل الطاعنين. النعى عليه بالقضاء بما لا يطلبه الخصوم. غير مقبول. (الطعن رقم ١٩٩٧/٩/١٨ لمنة ٣٢ق جلسة ١٩٩٧/٩/١٨)
۸٧۴	144	٧٣- تعرض الحكم المطعون فيه للدفع بانتفاء ركن العلائية وقصد الإذاعة برد سائغ وصحيح وينفق والقانون. النعى عليه في هذا الشأن. غير مقبول. (الطعن رقم ١٥١٠٨ لسنة ٢٣ق جلسة ١٩٩٧/٩/١٨)
۸٧۴	144	٧٤ - اقتصار المدعى بالحقوق المدنية في صحيفة دعواه المباشرة على طلب قرش واحد كتمويص مؤقت عدم وجوب توقيعها من محاء. الدفع ببطلانها، غيرمقبول، أساس ذلك؟ (الطعن رقم ١٥١٠٨ لسنة ٦٢ق جلسة ١٩٩٧/٩/١٨)
۸۷۳	144	قبوله. مثال . (ا <b>لطعن رق</b> م ۱۵۱۰۸ لس <b>ن</b> ة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)

الصفعة	القاعدة	
		٧٦- الأدلة في المواد الجنائية. اقلاعية .
		للمحكمة الالتفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في
		العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها.
		الجدل للموضوعي في تقدير الدليل ووزن عناصر الدعوى واستنباط
		معتقدها. غير جائز أمام اللقض.
۸۸۰	188	(الطعن رقم ١٣٠٨١ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٩/١٨)
		٧٧- الدفع بعدم وجود الطاعن بمحل العادث. مرضوعي. الرد عليه
		استقلالاً. غير لازم. استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها
		المحكمة .
۸۸۰	188	(الطعن رقم ۱۳۰۸۱ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)
		٧٨- نقدم المجنى عليه بالشكوى إلى النيابة العامة أو أحد مأموري
		الصبط القصائي في الميعاد. أثره: بقاء حقه في الإدعاء المباشر قائماً ولو
		تراخى تحقيقها أو التصرف فيها إلى ما بعد فواته. علة ذلك؟
		عدم النزام المحكمة بالرد على الدفاع القانوني الظاهر البطلان.
		<b>مث</b> ال .
417	128	(الطعن رقم ۱۳۹۰۹ لسنة ۲۲ق جلسة ۲۸/۹/۲۸)
1.01	100	(والطعن رقم ۱۳۸۵ لسنة ۲۵ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۸)
1771	144	(والطعن رقم ۱۸۸۲۳ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۲)
1441	41.	(والطعن رقم ۱۲۵۳۹ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۸)
		٧٩ – عدم النزام المحكمة بالرد إلا على الطلب الجازم.
		الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته والرد عليه. ماهيته ؟
		<b>مثال لطل</b> ب غير جازم .
404	166	(الطعن رقم ۱۱۰۷۶ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۲۹)
		٨٠- النعى على الحكم تعريله على قول للشاهد لم يوردها في بيـان
		مؤدى شهادتهالتي عول عليها في الإدانة . غير مقبول.
470	117	(الطعن رقم ٤٤٦٧ نسنة ٢٦ق ـ جلسة ١٩٩٧/٩/٧٩)

	1	
الصفعة	القاعدة	1
	1	٨١- النعى على الحكم تعويله على قول للشاهدين لم ينقله عنهما.
		غير مقبول.
	1	مثال .
470	127	(الطعن رقم ٤٤٦٧ لسنة ٢٦ق جلسة ١٩٩٧/٩/٢٩)
		٨٢- النعى على المحكمة عدم سماع شهود النفى . غير مقبول . أساس
	1	ذلك؟
144	114	(الطعن رقم ۱۳۸۲ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲)
	ł	
	1	٨٣- دفاع الطاعنة بأنها سيقت إلى ارتكاب الواقعة على الرغم عنها
	l	إثارته لأول مرة أمام النقض. غير مقبول.
444	111	(الطعن رقم ۱۳۸۲ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١)
	1	٨٤ - الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط. موضوعي. كفاية
		اطمئنان المحكمة إلى وقوع إجراءات التسجيل والصبط والتفتيش بناء على
		الإنن رداً عليه .
110	111	(الطعن رقم ۱۳۸۵۳ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲)
1441	7.7	(والطعن رقم ۱۸۸۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۲)
1442	۲1٠	(والطعن رقم ۱۲۵۲۹ لسنة ٦٥ق جلسة ١٢/٨ (١٩٩٧)
		٨٥- تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟
		الجدل الموضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر
		الدعوى لاستنباط معتقدها. غير جائز إثارته أمام النقض.
110	111	(الطعن رقم ۱۳۸۵ نسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۲)
		٨٦- استلام المجنى عليه للمبلغ المسروق. لاينفي وقوع الصرز في
İ		جريمة السرقة . المنازعة في ذلك. غير مقبولة .
14	10.	(الطعن رقم ۱۹۰۳۱ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱)

	_	
الصفحة	القاعدة	
		٨٧- تقدير الأدلة لكل متهم من اختصاص محكمة الموضوع. لها
		الاطمئنان إليها بالنصبة لمتهم دون آخر.
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في
		وزن عناصر الدعوى. غير جائز أمام النقض.
1.01	104	(الطعن رقم ١٣٨٥ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٠/٨)
		٨٨ - ميماد الاستئناف. من النظام العام جواز التمسك به في أية حالة
		كانت عليها الدعوى. إثارته لأول مرة أمام النقض. شرطه ؟
1.44	131	(الطعن رقم ۲۱۳۴ لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱۲)
		٨٩- المنازعـة في تاريخ العـادث ومكانة وفي نصموير المحكمـة
		للواقعة . جدل موضوعي . غير جائز أماء اللقض .
		مثال لتسبيب سأتغ في الرد على منازعة الطعن في تاريح ومكان
		العادث
1117	۱۷۲	(الطعن رقم ۱۹۲۳۱ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٠/٢١)
		٩٠- النعي على المكد بما لا أثر له في قضاءه. غير مقبول.
		مثال.
1777	111	(الطعن رقم ۱۳۳۲ لسنة ۳۰ی جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۷)
		٩١ - مركز الشباب نعد من الهيليات الأهلية لرعاية الشباب
		والرياضة. مؤدى ذلك : اعتدار أموالها من الأموال العامة في تطبيق قانون
1		العقوبات.
		إثبات الحكم أن المتهم يعمل بمركز للشباب وأن الأموال المختلسة
		المستولئ عليها مملوكة للمركز وسلمت للمتهم بسبب وظيفته. النعى عليه
		في هذا الشأن. غير مقبول.
1771	7.7	(الطعن رقم ۹۸۸۱ لسنة ۱۹۹۰ جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۲)
		٩٢- تقمني أسياب إعفاء المتهم من العقاب. غير لازم. إلا إذا دهع

الصفحة	القاعدة	
144	1 7.7	بذلك أمامها. لِثارته أو النعى على الحكم قعوده عن التحدث عنه لأول مرة أمام النقض. غير جائز. (الطعن رقم 1۸۸۱ لسنة 30ق جلسة ۱۹۷/۱۲/۲)
	1	
	1	<ul> <li>٩٣ تغير وصف الفعل الجدائى الذي حصل الاشتراك فيه بالسبة</li> </ul>
		للفاعل الأصلى بسبب ظرف خاص به. مساءلة الشريك بالظرف الخاص
	1	بالقاعل، شرطه ، العلم .
		نعى الطاعن الثالث أن الواقعة بالنسبة له سرقة بطريق الكسر لانتفاء
		علمه بصفة الطاعن الأول الوظيفية وطبيعة المال موضوع الاتهام. في
		حين أن الحكم المطعون فيه أورد صفة الأخير وطبيعة ذلك المال. المنازعة
		في الصبورة التي اعتنفها الحكم، جدل موضوعي في سلطة المحكمة في
		استخلاص صورة الواقعة .
1445	7.7	(الطعن رقم ٩٨٨٦ لسنة ٥٦٥ جلسة ١٩٩٧/١٢/٢)
		٩٤- النعي على المحكمة عدم إحانتها الطاعن إلى طلبه ضم حرز
		المضبوطات لتحديد بدع اللعنة ختى كان يزاولها المحكوم عليهما الآخران.
		عير مقبول. مادامت الشهت في تدليل سائغ إلى أنها لعبة الشيش بيش،
		لمحطور لعبها في المحال العامة.
148.	7.7	(الطعن رقم ١٠٣٣٦ لسنة ٦٢ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٣)
		٩٥- تلاقض الشاهد وتضاربه في أقواله. لا يعيب الحكم، مادامت
		المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال بما لا تفاقض فيه.
		العدل الموصوعي في تقدير الأدنة. غير جائز أماء النقض.
1401	4.7	(الطعن رقم ٢٠٩٩٦ لسنة ١٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٦)
		٩٦ – النعى على الحكم بشأن ما ثبت بدفتر أحوال قسم مكافحة
		المخدرات. غير مقبول. مادام الحكم لم يعول عليه في الإدانة.
1221	۲.۷	(الطعن رقم ۲۲۱۲۷ لسنة ۲۵ ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱
		, - ,
•	ı	

الصفحة	القاعدة	
		٩٧ - تممك الطاعن أن الذخائر المصبوطة تستعمل في سلاح ناري
		مرخص له بحيازته. غير جائز لأول مرة أمام النقض.
1731	7.0	(الطعن رقم ۲۲۱۲۲ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٦)
,,,,,		(** )
		٩٨ - تقدير العقوبة وقيام موجبات الرأفة من عدمه. موضوعي.
		النعى على المحكمة في هذا الشأن. غير مقبول.
11.7	710	(الطعن رقم ۲۲۱۸۵ لسنة ۲۵ جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)
	į	` ' '
	l	٩٩ - الدفاع الموضوعي لا يستوجب ردأ صريحاً. استفادة الرد من
		القصاء بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردها الحكم.
	1	الجدل الموضوعي في تقدير الدليل. غير جائز أمام النقض.
14.7	110	(الطعن رقم ۲۲۱۸۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)
	ļ	١٠٠ - النعى بوجود عيث في إحراز المواد المخدرة. جدل فيما
	1	اطمأنت إليه محكمة الموضوع من أدلة. غير مقبول.
14.1	110	(الطعن رقم ۲۲۱۸ لسنة ۶۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)
	1	
		١٠١ - النعى ببطلان إذن التفتيش لغلوه من توقيع مقروه. غير
		مقبول. مادام الطاعن لا ينازع في صفة من أصدره. أساس ذلك؟
11.	1 110	(الطعن رقم ۱۹۱۵ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٣)
	1	The state of the s
	1	١٠٢- النعى على المحكمة قيامها بفض الحرزين دون بيان فحواهما.
	1	غير مقبول. مادامت أنها أثبتت إطلاع الدفاع عليهما وترافع بعد ذلك في الدعوى.
	İ	
117	`  '''	(الطعن رقم ۲۳۱۹۱ لسنة ۱۹ جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۲۳)
	1	١٠٣- أستمداد المدافع عن الدتي أرجد الرباد المداد
	1	۱۰۳ - استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده. أمر موكول إلى تقديره هو حسبما يوحى به صميره وإجتهاده وتقاليد مهنته.
	1	اللم على المكر بقالة أن الممام الدنون المناه في المناه
	1	النعى على الحكم بقالة أن المحامى المنتدب لم يوفق في الدفاع عن
	-	•

	_	
القاعدة	القاعدة	الصعد
ېم. غير مقبول.		
(الطعن رقم ۱۹۹۷ نسنة ٦٥ق جنسة ١٩٩٧/١٢/٢٤)	440	1171
راجع أيضاً :		
إثبات -بوجه عام،		
(القاعدتان رقما ۲۰۷،۱۰۳ بالصحيفتين رقمي ۲۸۲، ۱۳۲۱)		
وإثبات داعتراف،		
(القاعدتان رقما ٨٦، ٣٢٥ بالصحيفتين رقمي ٧٦٥، ١٤٧٤)		
وإثبات مخبرة،		
(القاعدتان رقما ۱۶۷،۱۶۰ بالصحيفتين رقمي ۹۵۲، ۱۰۵۶)		
وإثبات مشهوده		
(القواعد أرفام ٤٤، ٦٦، ٧٧، ٨٥، ١٨٨، ٢١٥ بالصفحات ٣٠١،		ı
1933,783,350,7.31,1071)	ĺ	
وإجراءات الجراءات التحريز،	- 1	
(القاعدة رقم ١٤٠ بالصحيفة رقم ٩٢٥)	- 1	j
وإجراءات المتحقيق،		ı
(القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٣٩٠)	İ	
واختصاص الاختصاص النوعيء		
(القاعدة رقد ٦٦ بالصحيفة رقد ٤٤٩)		
واختلاس أموال أميرية		İ
(القاعدة رقد ۲۰۲ بالصحيفة رقم ۱۳۲۶)		
وسباب الإباحة وموانع العقاب الجنون والعاهة العقلية،	ı	İ
(القاعدة رقم ۱۸۷ بالصحيفة رقم ۱۹۳۶)		ı
وأسباب الإباحة وموانع العقاب. الغيبوبة والسكر الاختياري،	l	- 1
(القاعدة رقم ۱۸۷ بالصحيفة رقم ۱۲۳۶)		
واستدلالات		- 1
(لقواعد أرقام ١٥٧٣، ٢٠٧، ٢٠٧، بالصفحات أرقام ١٠٥٤، ١٣٤٠،		
(ידוי		
واستكناف		

		نكض	117
الصفحة	القاعدة		
		عدتان رقعا ۱۱۱، ۱۶۱ بالصحيفتين رقمي ۷۲۲، ۹۳۷)	(القاء
	l	,	وإعدا
	l	مدة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٥٧٦)	(القاء
	l	ג	وتزوي
		عد أرقام ۲۰، ۲۲، ۱۵۷ بالصفحات أرقام ۲۹۵، ۱۳۵، ۲۹۵)	(القوا
		بره ،أوزاق رسمية،	وتزوي
		عدتان رقعا ۱۲۸ ، ۲۲۶ بالصحيفتين رقعي ۹۸۷ ، ۱٤٦٩)	(القاء
		ش الذن التفتيش. إصداره،	وتفتي
		اعد أرقام ۲۱، ۲۸، ۲۱۹، ۱۲۸، ۱۲۸، ۲۰۷، ۲۱۰ بالصفحات	(القو
		PV, FV0, FVV, 07A, 73A, 1F71, 7·31)	أرقام
		ش ،إذن التغنيش. تسبيبه،	وتفتي
		دة رقم ۱٤٠ بالصحيفة رقم ٩٢٥)	القاع
		ير التلخيص	وتقري
		عدتان رقما ١٦١، ١٧٤ بالصحيفتين ١١٢١,١٠٧٩)	(القاء
- 1		م ، وصعه والنوقيع عليه ،	
		قاعدتان رقما ۱۹۲، ۱۹۳، بالصحيفتين رقمي ۹۳۷، ۱۰۹۰)	•
		م ،بيانات الديباجة،	-
		عدة رقم ٩٤ بالصحيفة رقم ٦٣٤)	,
1		م ،بيانات النسبيب،	_
1		عدتان رقما ۱۸ ، ۸۶ بالصحیفتین رقمی ۱۲۲ ، ۵۰۸)	,
ı		م انسبيبه . تسبيب غير معيب،	-
i		سواعسد آرفسام ۷۰، ۱۲۲، ۱۳۲، ۱۳۵، ۱۵۷، ۱۹۳، ۱۹۳، ۱۹۳	,
		غمات أرقام ۲۷۱، ۵۲۸، ۳۷۸، ۹۰۸، ۱۰۹۲، ۱۰۹۰، ۱۰۹۳)	•
l	- 1	م دما لايعيبه في نطاق التدليل،	•
l		عدة رقم ۱٤٩ بالصحيفة رقم ٩٩٥)	•
ı		م احجيته	-
		عدة رقم ١٦١ بالصحيفة رقم ١٠٧٩) 	,
1		لنة أمائة	
	ı	عدة رقم ۱۷۱ بالصحيفة رقم ۱۱۳۷)	(القا
	•		

نقش ٤٤٣

		<b></b>
الصفحة	القاعدة	·
		ودخول عقار بقصد منع حيازته
		(القاعدة رقم ۱۷۸ بالصحيفة رقم ۱۱۸۷)
		ودعارة
		(القاعدة رقم ١٦٣ بالصحيفة رقم ١٠٩٠)
	ı	ودعوى مدنية
		(القاعدة رقم ٤٥ بالمسحيفة رقم ٣١٣)
		ودفاع الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره،
ı	- 1	(القاعدتان رقما ۱۲۲، ۱۵۰ بالصحيفتين رقمي ۷۹۰، ۱۰۰۹)
į	- 1	ودفوع الدفع بتلفيق النهمة،
1	- 1	(القاعدة زقم ٧٢ بالصحيفة رقم ٤٩٣)
I		ودفوع الدفع بشيوع التهمة،
		(القاعدة رقد ۱۶۰ بالصحيفة رقم ٩٢٥)
1	- 1	ورشوة
	- 1	(القاعدة رقم ٧٠ بالصحيفة رقم ٤٧٢)
1	- 1	ورقابة إدارية
	1	(القاعدة زقم ۱۲۲ بالصحيفة رقم ۷۹۰)
1	- 1	ومنب وقذف
	İ	(القاعدة رقم ١٣٢ بالصحيفة رقم ٨٧٣)
1	- 1	وسرقة
Ì	1	(القاعدةان رقما ١٨٠٢ بالصحيفتين رقما ١٩٠ / ١٣٢)
1		وسلاح
- 1		(القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٥٣٢)
Í	- 1	وشيك بدون رصيد
ı	- 1	(القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ١١١)
	- 1	وضرب المدث عاهة،
	- 1	(القاعدة رقم ٢٠٦ بالصحيفة رقم ١٣٥٤) -
	- 1	وفاعل أصلى
	- 1	(القاعدة رقم ۲۰۲ بالصحيفة رقم ۱۳۲۶)
ı	1	وقتل عمد

الصفعة	القاعدة	·
		( القاعدتان رقما ٤٤ ، ٨٦ بالصحيفتين رقما ٣٠١، ٥٧٦ )
	1	, وق <i>م</i> ار
		(القاعدة رقم ۲۰۳ بالصحيفة رقم ۱۳٤٠)
	l	ومأموزو الصبيط القصنائى
	1	(القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ١٦٤)
	j	ومعاماة
		(القاعدتان رقما ۲۰۲،۱۲ بالصحيفتين رقمي ۱۱۱، ۱۳۲٤)
	l	ومحضر الجاسة
	1	(القاعدة رفم ١٤١ بالصحيفة رقم ٩٣٧)
		ومحكمة الموضوع اسلطتها في تقدير جدية التحريات،
	İ	(القاعدة رقم ۱۲۸ بالصحيفة رقم ۸٤٢)
	1	ومصادرة
		(القاعدة رقد ۱۶۰ بالصحيفة رقم ۹۲۰)
		ومواد مخدرة
		(القواعد أرقام ١٢ ، ٧٥ ، ١٢٥ ، ١٤٠ ، ١٨٧ بالصبقحات أرقام ٧٩ ،
		P10,311,07P,3771)
		ومواقعة أنثى بغير رصاها
		(القاعدة رقم ١٦٣ بالصميفة رقم ٥١١)
		ونقض «المصلحة فى الطعن»
		(القاعدة رقم ١٦٣ بالصحيفة رقم ١٠٩٠)
		ونقض اأسباب الطعن ، تحديدها،
		(القاعدة رقم ۱۱۰ بالصحيفة رقم ۷۱۹)
		ونيابة عامة
		(القاعدة رقم ٤٩ بالصحيفة رقم ٣٥٤)
		وهظك عرمض
		( القاعدة رقم ۱۸۸ بالصحيفة رقم ۱۲۵۱ )
		ووصف النهمة
		(القاعدتان رقما ۱۳۱ ، ۲۱۰ بالمسميفتين رقمي ۸٦٥ ، ۱٤٠٢)
	J	

£ £ 0

الصفحة	قاعدة	31
	-	نظر الطعن والحكم فيه :-
		١- إدانة المتهم عن جريمة الإضرار بأموال الجهة التي يعمل بها
		ومعاملته بالرأفة ومعاقبته بالحبس والعزل. وجوب توقيت عقوبة العزل.
	1	أساس ذلك؟
		إطلاق الحكم المطعون فيه عقوبة العزل بالمخالفة للمادة ٢٧ عقوبات
	1	واقتصار العيب الذي شاب الحكم على هذه المخالفة يوجب تصحيحه.
		أساس ذلك؟
141	1 124	(الطعن رقم ۱۲۰۲۲ نسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۱)
	l	
1.4	١.,.	٧- حجب الخطأ المحكمة. نظر موضوع الدعوى، أثره؟
1-41	1	(الطعن رقم ۷۹۰ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/١٠/١)
		٣- النظر في شكل الطعن. يكون بعد الفصل في جوازه،
111.	140	(الطعن رقم ۲۹۷۰۲ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٠)
		, , , ,
		٤ - عدم مسلولية الموكل عن عبارات السب التي أوردها الدفاع
		بصميفة الإدعاء المباشر.
		إلزام العكم المطعون فبينه الطاعنة بالشعويض المدنى على أساس
		مسدوليتها عن تلك العبارات. خطأ. يوجب نقضه وتأييد حكم أول درجة
		برفض الدعوى المدنية قبلها.
1770	1,47	(الطعن رقم ۱۵۶۷۶ لسنة ٦٠ق جلسة ١١/١١/١١)
		<ul> <li>بطلان التفتيش. مقتضاه عدم التعويل على الدليل المستمد منه</li> </ul>
		في الحكم بالإدانة. تعويف الحكم المطعون فيه على الدليل المستمد من أقوال
- [		في المحم بالمحالة . تعويد السم المصاول في المحمد المنابطين اللذين قاما بالقبض على الطاعن و تفتيشه على نحو يخالف
- 1	- 1	الطنابون. وجوب القضاء بالبراءة. أساس ذلك؟
1575	777	(الطعن رقم ۲۱۹۸۲ لسنة ٦٦ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۲۱)
- 1		راهم أيضاً:
ļ		ربعیم بوست . استفناف ،نظره والحکم فیه،
ı	- 1	اسلاناک انگره و کسم ج

المفعة	القاعدة	
		(القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ١٠٤٦)
		وتهرب ضريبي «الضريبة على الاستهلاك»
		ومهرب معريبي «تصريب» على «معهدات» (القاعدة رقع ۲۲۷ بالصحيفة وقع ۱٤٩٠)
		ونقض «التقرير بالطعن وإيداع الأسباب .ميعاده،
		ونص <i>ص «سعرير</i> بالصحيفة رقم ٤٠٧) (القاعدة رقم ٥٨ بالصحيفة رقم ٤٠٧)
		ونقض أسباب الطعن، تحديدها،
		رسطن «سبب الصحيفة رقم ١٩٥٠) (القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ١٩٥٠)
		ونقض الطعن للمرة الثانية،
		ون <i>عص العمل عمره العابو</i> . (القاعدة رقم ۱۰۷ بالصحيفة رقم ۷۰ <i>۱</i> )
		(العاعدة زهم ۱۰۰ بالصحوفة زهم ۲۰۰)
		أثر ال <b>طع</b> ن :
		١ – اتصال العيب الذي شاب الحكم بمحكوم عليه آخر قضى برفض
		طعنه موضوعاً. عدم امتداد أثر النقض إليه. علة ذلك؟
10	•	(الطعن رقم ٢٠٣٥ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١/١١)
		, , , , ,
		٢- تعقق ثبوت الاعتياد على الدعارة. موضوعي. حد ذلك؟
		تكرار القعل ممن تأتي الدعارة في مصرح واحد للإثم. لايكفي لتكوين
		العادة ولو ضم المجلس أكثر من رجل. علة ذلك؟
		وحدة الواقعة وحسن سير العدالة. يوجبان امتداد أثر الطعن للمحكوم
		عليها الأخرى ولو لم تقرر بالطعن. أساس ذلك؟
774	71	(الطعن رقم ١٩٨٦ء لسنة ٥٩ي جلسة ١٩٩٧/٢/٢٤)
į	1	٣- عدم جواز تدخل المحكمة في رواية الشاهد ذاتها وأخذها على
ı		وجه يخالف صريح عباراتها أو إقامة قضائها على وجه يناقصها. حقها في
	ı	الأخذ بها متى اطمأنت إليها وإطراحها ما لم تلق بها.
ł	1	عدم امتداد أثر الطعن إلى المحكوم عليه الذي صدر المكم بالنسبة له
	ł	غيابياً. علة ذلك؟
٨٨٠	١٠	(الطعن رقم ۲۰۰۴ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٧/٣/٥)
	ł	
,	ı	

الصفحة	القاعدة	
		٤ - رد القاضى. أحد أسباب زوال ولايته عن نظر الدعوى حتى
		يفصل فيه نهائياً. منى توافرت شروطه واكتملت إجراماته.
		قضاء المحكمة بعد علمها بتقديم طلب الرد الأول في الدعوى وقبل
		الفصل فيه. خطأ في القانون يبطله. لا يعصمه رفض هذا الطلب بعد ذلك.
		علة ذلك وأساسه؟
	l	تطق أوجه الطعن بذات الحكم ووحدة الواقعة وحسن سير العدالة.
	l	يوجب امتداد أثر نقض الحكم للطاعدين الذين لم يقبل طعنهم شكلاً ومن لم
	i	يطعن في المكم.
1.9	٥٩	(الطعن رقم ۲۱۰ لسنة ۳۰ق جلسة ۱۹۹۷/۳/۳۱)
		٥- يشترط للعقاب على الأفعال المنصوص عليها في المادة ١٤٥
		عقوبات أن يكون الباعث عليها هو إعانة الجانى الفرار من وجه القصاء.
		دفاع الطاعنين أنهما حرضا آخر على قول غير الحقيقة في محضر
		الشرطة ابتغاء تجنب تشريح جثة والده. جوهري. وجوب تحقيقه والفصل
		فيه. إغفال ذلك، قصور وإخلال بحق الدفاع.
		عدم امتناد أثر نقض المكم لممكوم عليه أنزلت به عقوية مبررة .
		ولو أ <b>تصل وجه النقض</b> به .
7.1	۸۹	(الطعن رقم ٣٠١٣٤ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٥/١٩)
		٦- تغيير المحكمة التهمة من شروع في وقاع أنثى بغير رضاها إلى
		هتك عرض بالقوة والتهنيذ. يوجب لفت نظر الدفاع. مخالفة ذلك : إخلال
	ı	بحق الدفاع. يعيب الحكم.
į	1	اتصال وجه النعى بمحكوم عليه آخر. أثره : امتداد أثر الطعن إليه ولو
		لم يقبل طعه شكلاً. علة ذلك و أساسه ؟
777	'''	(الطعن رقم ۱۰۲۰۱ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/٩)
ı	1	
	- 1	٧- إخفاء الأشهاء الممروقة لا يعتبر اشتراكاً في السرقة ولا مساهمة
ł	ı	فيها. هما جريمنان مستقلتان بأركانهما وطبيعتهما. أثر ذلك؟

الصفحة	القاعدة	
4	177	(الطعن رقم ۱۸۹۳۳ لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۹/۲۱)
•		٨- من لم يكن طرفاً في الخصومة الاستئنافية. لا يمتد إليه أثر نقض
		الحكم. ولو اتصل به وجه الط <i>عن</i> .
1.17	107	(الطعن رقم ۹۳۷۸ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۰/۸)
111	***	(والطعن رقم ٩٣٠؛ لسنة ٢٢ق جلسة ١٩٧/١٢/٣١)
		٩- وجوب بناء الأحكام على الوقائع الثابنة في أوراق الدعوى.
		استناد الحكم إلى مالا أساس له في الأوراق. يعيبه.
		تساند الأدنة في المواد الجفائية . مؤداه ؟
		وحدة الواقعة وحسن سير العدالة توجبان امتناد أثر نقض الحكم
		الطاعن الذي لم يقبل طعنه شكلاً.
1214	4.1	(الطعن رقم ١١٦٠٠ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١)
		الطعن للمرة الثانية :
		١ - تحكم في الطعن بعدم الجواز، مقصور على حالة العكم برفص
		الطعل الأول موضوعاً. العادة ٣٨ من القانون رقم ٥٧ لعينة ١٩٥٩.
701	- 4	(الطعن رقم ٦١٦٧٨ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٣/١٣)
		<ul> <li>كون الطعن لثاني مرة، وجوب تعديد جلسة لنظر الموصوع.</li> </ul>
		المادة 20 من القانون ⁄2 لسنة 1909.
۷٠ ٤	14.	(الطعن رقم ۱۰۹۲۷ لسنة ۱۳ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۳
٧٨١	14.	(والطعن رقم ۲۱۹۷۰ لسنة ۲۳قي جلسة ۲۹۷/۷/۷۱)
		Solation to the second
		٣- متى يجرز لمحكمة اللقض في حالة نقض الحكم للموة الثانية
		الفصل فيه دون تعديد جلسة لنظر الموضوع ؟
1448	۱۸۷	(الطعن رقم ۱۸۸۳۳ لسنة ۲۰ی جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۳)
		٤ - الأحكام الصادرة من محكمة النقض. باتة. تنقض بها الدعوى
		٢- الاختام الصادرة من محتمه التحص، باله، تنصن بها الدسوى

111		نقض
الصفحة	القاعدة	
		الجنائية. الطعن فيها ومعاودة نظرها أمام القصاء مرة أخرى. غير جائر.
		علة ذلك؟
1841	717	(الطعن رقم ٢١٥٣٦ نسنة ١٥ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١١)
		راجع أيصاً :
		محكمة النقض انظرها الدعوى والحكم فيهاء
		(القاعدتان رقما ۱۳۹،۶۶۴ بالصمعيفتين رقمي ۲۰۱،۳۰۱)
		الرجوع في الحكم :
		لمحكمة النقض الرجوع عن قرارها بعدد قبول الطعن شكلاً استناداً
		إلى عدم تقديم أسباب الطعن. إذا تبين أنها قد قدمت ولم تعرض عليها.
		النقريربالطعن وإيداع أسبابه بعد الميعاد المحدد قانوناً دون عذر . أثره
		: عدم قبول الطعن شكلاً. أساس ذلك؟
		ميعاد الطعن في الحكم الصادر في معارضة الطاعن. بدايته من يوم
		علمه رسمياً بهذا العكم، استشكال الطاعن في تنفيذ الحكم المطعون فيه.
		دلالته علمه رسمياً بالحكم من تاريخ الإشكال. اقتصاء دلك تقديم الأسباب
		خلال منين بوماً بدءاً من ذلك الدريخ.
	1	تقديم أسبب الطعن بعد الصيعاد. أثره : عدم قبوله شكلاً . أنَّز ذلك على
		منلب الرجوع؟
£9	`	(الطعن رقم ۲۲۹۱ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/١/٨)
		س <b>قوط الط</b> عن :
		بطلان الحكم الغيابي الصائر من محكمة الجنايات بحضور المحكوم
		عليه أو القبض عليه قبل سفوط العقوبة بمصى المدة. سواء فيما يتعلق
		بالعقوبة أو بالتصمينات. أثر ذلك وأساسه؟
		بطلان الحكم المطعون فيه. معناه : سقوطه. أثر ذلك : اعتبار الطعن
		فيه بالنقض غير ذي موضوع.
	- 1	مثال .
177	٦٨	(الطعن رقم ٢٩٧٤٣ لسنة ٥٩ق جلسة ١٩٩٧/٤/١٤)

المفعة	القاعدة	
	1	1
		نيابة عامة
	1	1
	ł	١- حق عضر الديابة عند مباشرة التحقيق تكليف أي من مأموري
		الصبط القصائي ببعض ما يختص به. شرط ذلك وأساسه ؟
	1	الجدل الموصنوعي في سلطة محكمة الموصنوع في استخلاص صورة
	1	الواقعة. غير جائز. مثال .
17	1 "	(الطعن رقم ۱۷۱۱۸ لسنة ۱۴ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۰)
	1	٣ – تعريك الدعوى الجنائية في الجنح والمخالفات بالنسبة لما برنكيه
		الموظف ومن حكمه من جرائم أثناء تأدية وظيفته أو بسببها. مقصور على
	1	النواعة العامة وحدها دون المدعى المدنى ويشرط صدور إذن من الغائب
	l	العام أو المحامي العام أو رئيس النباية طبقاً للمادة ١٣ إجراءات. أساس
	İ	ناد ؛
	١.,	(الطعن رقم ۲۲؛ لسنة ۲۲ق جلسة ۱۹۹۷/۱/۲۲)
***		(30=)
		٣- العبرة في اختصاص من يملك إصدار إذن التفتيش، بحقيقة
		لوقع وإن تراجي طهوره إلى وقت المجاكمة.
		ذكر الاختصاص المكانى مقزونا باسم وكيل النهابة مصدر الإذن
		لَهُ عَلَيْهُ . غير لازم . متى أوضعت المحكمة أن من أعطى الإذن كان
		مختصاً بإصداره.
		صفة مصدر الإنن ليست من البيانات الجوهرية لصحة الإنن
		ىائنقتىش.
		مثال لتسبيب سائغ للرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش في جريمة
		إحراز مخدر.
171	71	(الطعن رقم ۸۹۰ لسنة ۲۰ی جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۲)
		٤ - الدبابة المامة تكليف أحد معارنيها بتحقيق قضية برمتها، التحقيق

الصفحة	القاعدة	
	1	الذي يجريه معاون اللبابة له صفة التعقيق القضائي الذي يباشره سائر
	1	أعضاء النيابة العامة . أساس ذلك ؟
	1	لأعضاء النيابة العامة حال المتقيق. تكليف مأمورو الضبط القضائي
	1	ببعض الأعمال التي من إختصاصه. أساس ذلك؟
	1	مشال لتسبيب سائغ للرد على الدفع ببطلان إذن النيابة العامة
	1	بالتغتيش لصدوره من معاون نيابة لم يلدب لإصداره ومباشرته تحقيق
	1	قمنية بأكملها.
401	11	(الطعن رقم ۲۸۱۰ لسنة ۲۰ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۳/۱۳)
		<ul> <li>إصدار المحكمة حكما على منهم ثبت أنه حدث وقت ارتكابه</li> </ul>
		الجريمة. عدم تقدم النيابة العامة إلى المحكمة للقضاء بألغاء حكمها. أثره:
	1 1	عدم حواز طعنها . في هذا الحكم . أساس ذلك؟
404	0.	(الطعن رقم ٣٠٦٧ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٣/١١)
		٦ - إثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة في قصايا الإعدم. غير لازم.
	1 1	علة ذلك؟
	1 1	انصال محكمة النقض بالدعوى المحكوء فيها بالإعداء بمجرد
	1 1	عرصها عليها.
£Y•	''	(الطعن رقم ١٠٦٣٩ نسنة ٦٦ق جنسة ١٩٩٧/٤/٣)
۲۷۹	^7	(والطعن رقم ۱٤٧٨٠ لسنة ٦٦ق جلسة ١٩٩٧/٥/١٥)
970	117	(والطعن رقم ٤٤٦٧ لسنة ٢٦ق اجلسة ٢٩/٩/٩٢)
		٧- طعن النيابة العامة بطريق النقض في الحكد الصادر من محكمة
		الحنايات في غيبة المتهم بجناية . حائز . أساس ذلك؟
277	٦٨	(الطعن رقم ۲۹۷۴۳ لسنة ۵۹ق جلسة ۲۹۱/۱/۱۱)
		Shared the tile of a fined has been as
		<ul> <li>٨- مفاد نص الفقرة الثانية من المادة السابعة من قانون إنشاء محاكم</li> <li>المادة معاد معاد معاد المادة السابعة من قانون إنشاء محاكم</li> </ul>
٧٩٠	177	أمن الدولة الصادر بالقانون رقد ٢٠٥ لسنة ٢١٩٨٠
		(الطعن رقم ۱۰۸۳۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۲۱۹۹۷/۲/۳۱)

		17
الصفحة	القاعدة	
		٩ - للنيابة المامة الطعن في الحكم ولو كانت لمصلعة المحكوم عليه.
		علة ذلك !
1.41	17.	(الطعن رقم ۷۹۰ لسنة ٦٣ في جلسة ١٩٩٧/١٠/١)
		١٠ - وجوب توقيع أسباب الطعون المرفوعة من النيابة العامة من
		رئيس نباية على الأقل. أماس ذلك؟
		رئيس نوبه على المعان السناد المعاد ا
		بعاء اسباب العمل عقد من دوفيع معروه يديسر إساده إلى الحد أعصاء النيابة العامة بدرجة رئيس نيابة على الأقل. أثره : عدم قبول
		اعضاء اللوابة العامة بدرجة رئيس لوابة على الرس. الرم . عدم فيون   الطعن شكلاً.
177.	140	الطعن شعر. (الطعن رقم ۲۹۷۵۲ لسنة ۵۹ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/۱۰)
		(العلق رفع ۱۲۲۰ شف ۱۰وج علقت ۱۳۰۱)
		١١ – لجوء الصابط إلى وكيل النيبابة في منزله لاستنصدار الإذن
		بالتفتيش لا مخالفة فيه للقانون.
1871	1.4	(الطعن رقم ۲۲۱۲۲ لسنة ۲۵ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱
		راجع أيضاً :
		إجراءات الجراءات التحقيق،
		(القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٣٩٠)
		وأمز بألا وجه
- 1		(القاعدة رقم ۱۶۷ بالصحيفة رقم ۹۸۲)
ŀ		وتفتيش اذن التفتيش. إصداره،
ı		(القاعدة رقم ۱۸۷ بالصميفة رقم ۱۲۳۶)
- 1	- 1	وتفتيش ،إذن التفتيش. تسبيبه،
l		(القاعدة رقم ۱٤٠ بالصحيفة رقم ٩٢٥)
!	- 1	وحكم ابطلانه
1		(القاعدة رقم ٩٤ بالصحيفة رقم ٦٣٤)
I	ı	ورقابة إدارية
- [		(القاعدة رقم ۱۲۲ بالصحيفة رقم ۷۹۰)
l	- 1	ومحاماة
	- 1	(القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٤٢٧)
	1	ووصف التهمة
- 1		(القاعُدة رقم ٨٩ بالصحيفة رقم ٢٠١)

لصفحة	3	القاعد	
	-[		<b>( ▲▲ )</b>
			هتك عرض
			١ - الركن المادي في جريمة هنك العرض . مناط تعققه ؟
		- 1	القصد الجنائي في تلك الجريمة تحققه . بانصراف إرادة الجاني إلى
	1	- 1	الفعل ونتيجته. لا عبرة بما دفع الجاني للفعل أو بالغرض منه.
711	1	۱ ۷۲ ۱	(الطعن رقم ۱۰۲۰۱ لمنة ۱۵ق ـ جلسة ۱۹۹۷/۷/۱)
	1		
	1	- 1	٢ - حريمتا الشروع في وقاع أنثى بغير رمضاها وهتك عرض أنثى
		- [	بالقوة والتهديد. قيامهما بعناصر وأركان قانونية ذاتية تتغاير في إحداها عن
			الأخرى،
V11	1	<b>''</b>	(الطعن رقم ۱۰۲۰۱ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/٩)
	1	-	
	1		٣ حريمة هتك المرص بالقوة، وقوعها من أحد ممن نصت عليهم
	1		المادة ١/٢٦٧ عفوبات. اقتصاؤها . واستحقاقه العقوبة المغلظة بالمادة
	l		۲/۲۲۸ عفویات،
	[		انتهاء الحكم المطمون فيه إلى إدانة الطاعن بجناية هنك العرض طبة
		1.	للمادة ٢/٢٦٧ عقوبات. معاقبته بالسجن أعمالاً للمادة ١٧ من ذات
	1	1	القانون. صحيح. علة ذلك؟
1401	۱۸	^	(الطعن رقم ١٨٢٩٠ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٣)
i			راجع أيضاً :
		1	دفاع «الإخلال بحق الدفاع. ما يوفره»
- 1		1	(القاعدة رقم ١١٧ بالصحيفة رقم ٧٦٦)
- 1		1	ومحكمة النقض بنظرها موضوع الدعوىء
		-	(القاعدة رقم ٤٤ بالصحيفة رقم ٣٠١)
ı			
ı		ı	

الصفحة	القاعدة	
		﴿ وِ ﴾
		وصف التهمة - وقاع - وقف تنفيذ - وكالة
		وصف التهمة
		١- عدم تقيد المحكمة بالوصف الذي تصيغه النهابة العامة على
		الواقعة متى رأت أن ترد الواقعة إلى وصفها القانوني الصحيح. شرط ذلك؟
		تعديل التهمة بإضافة عناصر أخرى إلى تلك التى أقيمت بها
		الدعوى. اقتضاؤه تنبيه المتهم و منحه أجلاً لتحضير دفاعه. أساس ذلك؟
		إضافة المحكمة ظرفى سبق الإصرار والترصد بعد تعديلها وصف
		التهمة من القتل إلى الصرب المفصى إلى الموت. اقتصاؤه تنبيه المنهم إلى
		ذلك . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع .
117	٦٠	(الطعن رقم ٣٩٥٧ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٤/)
111	11	<ul> <li>٢- المبرة في تحديد الاختصاص النوعي للمحاكم الجنائية هي بالوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى. أساس ذلك؟</li> <li>( الطعن رقم ٢٩٧٤١ لمنة ٥٩ق جلسة ٢١٩٩٧/٤/١٠)</li> </ul>
		٣– عدم التزام محكمة الموضوع بوصف النيابة للواقعة . واجبها
		تمحيصها وإنزال الوصف القانوني الصحيح عليها.
7.1	۸۹	(الطعن رقم ٣٠١٣٤ لسنة ٥٥ق جلسة ١٩/٥/١٩١)
		٤ – تشكك المحكمة في صحة إسناد النهمة إلى المنهم تحت أي وصف
		للواقعة . كفايته القصاء بالبراءة .
747	1.4	(الطعن رقم ٤٧٤٤٧ لسنة ٥٥ق جلسة ٨/٦/١٩٩٧)
		٥- المدعى بالمقوق المدنية. لا علاقة لدعواه بالدعوى الجنائية إلا

	_		
صفحة	1	لقاعدة	
	-		في تبعيتها لها . النعي على الحكم عدم استجابة المحكمة لطابه تعديل
			وصف التهمة . غير مقبول .
7.4	*	1.4	(الطعن رقم ۷۴۴۲۶ نسنة ۵۹ق جنسة ۱۹۹۷/۲/۸)
			٦- اللعى على الحكم إصنافة وقائع لم يشملها وصف الاتهام. غير
	-		صحيح طالما أن الواقعة المسندة للطاعن هي بذاته التي دارت عليها
	1		المرافعة بجلسات المحاكمة وقضى بإدانته عنها.
٧٩		177	(الطعن رقم ۱۰۸۳۰ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٧/٢١)
			٧ - عدم نقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تصيغه النيابة العامة
			على الفعل المسند إلى المتهم. وجوب أن تمحص الواقعة بجميع كيوفها
	1		وأوصافها وأن تطبق مواد القانون الصحيحة. شرط ذلك؟
			لمحكمة النقض تصحيح ما ورد خطأ في وصف التهمة المسندة إلى
			الطاعن. مادام الأمر لايعدو أن يكون خطأ في التعبير. لا ينطوي على خطأ
		- 1	في تطبيق القانون -
			الخطأ في رقم مادة العفاب المطبقة. لا يتزتب عليه بطلان الحكم.
		- 1	شرط ذلك ؟
		- 1	مثال.
۵۶۸	'	۳۱	(الطعن رقم ۲۹۷۲۹ لسنة ۹ هق جلسة ۱۹۹۷/۹/۱۸)
			<ul> <li>٨- مناط التأثيم في جريمة إحراز أو حيازة مادة من المواد التي</li> </ul>
			تخضع لبعض قيود المواد المخدرة أن نكون المادة المضبوطة من عداد
	l	-	المواد المبيئة حصراً في الجدول الثالث الملحق بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠.
	l		خلو الجدول المذكور من مادة الفلونيترا زيباء، و ورودها في شأن
			تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الطبية المؤثرة على الحاثة النفسية
			تنظيم تدون بسن حود و
		-	موداه؟
			القضاء بإدانة الطاعنة لإحرازها مادة االفارنيترازيباء، بقصد الاتجار.
			خطأ في القانون .
	j	- 1	عطا في الهادون.

الصفحة	القاعدة	
	ĺ	عدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على
	1	الواقعة . واجبها أن تصف الواقعة بالوصف الصحيح.
		قعود المحكمة عن بحث مايكونه الفعل المسند إلى الطاعنة من جريمة
		أخرى غير التي دانها بها . خطأ . أثره : نقض الحكم والإحالة .
14.1	141	(الطعن رقم ۱۷۲۸۹ لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/٤)
		٩ – حق المحكمة في تعديل وصف النهمة . حده ؟
	l	تعديل وصف التهمة من اختلاس واشتراك فيه إلى تسهيل استيلاء
		واشتراك فيه. وجوب تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه. مخالفة
		ذلك : اخلال بحق الدفاع. أساس ذلك؟
140.	4.0	(الطعن رقم ۱۲۰۳۵ لسنة ۲۳ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۳)
		١٠ – عدم تقيد المحكمة بالرصف الذي تسبغه النيابة العامة على
		الفعل المسدد للمشهم. لها تعديله متى رأت أن ترد الواقعة إلى الوصف
		القانوني الصحيح. اقتصار التعديل على استبعاد قصد الاتجار باعتباره ظرفاً
		مشدداً في جريمة حيازة مواد مخدرة لا يستلزم تنبيه الدفاع. أساس ذلك؟
11.4	110	(الطعن رقم ۲۲۱۸۰ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۱۳)
		وقساع
		١- القصد الجدائي في جريمة مواقعة أنثى بغير رصاها. مناط
		<b>!</b> श्रींक
		تحدث الحكم استقلالاً عن هذا القصد. غير لازم. كفاية أن يكون ما
		أورده من وقائع وظروف مؤديا للدلالة على قيامه.
۱۱۹	٧£	(الطّعن رقم ۱۲۷٦ لسنة ٥٦ق جلسة ١٩٩٧/٥/١)
		٢ – استعمال الجاني الإكراه المادي مع المجنى عليها في جريمة
		مواقعة أنثى. غير لازم. كفاية أن يكون الفعل قد حصل بغير رضاء صحيح
- 1		ممن وقع عليها.
		رضاء المجنى في جريمة المواقعة أو عدمه . تقديره . موضوعي .
٥١١	٧٤	(الطعن رقم ١٩٧٦ نسنة ٦٥ق جلسة ١/٥/١٩٩٧)
•		

الصفحة	القاعدة	
	1	٣- مواقعة المجنى عليها بالمباغة والاحتيال والغثى والمتدليس يتوافر
	1	بهم الإكراء في جريمة المراقعة المنصوص عليها في المادة ١/٢٦٧
	1 .	عقربات.
	1	مجرد الاختيار لا يتوافر به الرضاء الصحيح. مادامت القرائن
		والدلائل المتعلقة به تدل عليه .
	1	المجادلة في أدلة الدعوي وتجريحها. غير مقبول أمام النقض.
	1	مثال لانعدام الرمنا في جريمة مواقعة أنثي.
•11	٧٤	(الطمن رقم ٢٧٧٦ لسنة ٦٥ق جلسة ١٩٩٧/٥/١)
		٤- جريمتا الشروع في وقاع أنثى بغير رصاها وهنك عرض أنثى
		بالقرة والتهديد . قيامهما بعناصر وأركان قانونية ذاتية تتغاير في أحداها
		عن الأُخرى.
<b>777</b>	117	(الطعن رقم ۱۰۲۰۱ لسنة ٦٥ق ـ جلسة ١٩٩٧/٧/٩)
		٥- تفيير المحكمة التهمة من شروع في وقاع أنثى بغير رضاها إلى
	1 1	هتك عرض بالقوة التهديد. يرجب لفت نظر الدفاع. مخالفة ذلك، إخلال
		بحق الدفاع . يعيب الحكم.
		اتصال وجه النعى بمحكوم عليه آخر. أثره: استداد أثر الطعن إليه
	1	ولو لم يقبل طعنه شكلاً. علة ذلك وأساسه؟
777	117	(الطعن رقم ۱۰۲۰۱ لسنة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۷/۹)
		٦ – جريمة الشروع في الوقاع. مناط تحققها؟
14.5	197	(الطعن رقم ۱۹۲۱ لسنة ٦٠ق جلسة ١٩٧/١١/٢٣)
		وقف تنفيذ
		راجع :
		عقربة ،تطبيقها،
		(القاعدة رقم ۱۰۰ بالصحيفة رقم ٦٧٠)
		•
-	•	

الصفحة	القاعدة	
		وكائسة
		١ – عدم تقديم المصامى المقرر بالطعن التوكيل الذي يبيح له ذلك.
		أثره : عدم قبول الطعن شكلاً. لا يغير من ذلك. إرفاق توكيل إد بأوراق
• • •		الطعن لاحقاً لتاريخ التقرير بالطعن.
111	,,,,	(الطعن رقم ۱۷۰۱۳ نستة ۲۲ قي جلسة ۱۹۹۷/۹/۲۷)
		٢ – وجسوب أن يكون المعسامى المقسور بالطعن بالنقص فى المواد
		الجنائية. وكميلاً عن الطاعن وقت التقرير به. أساس ذلك؟
		صدور توكيل لاحق استناد إلى القانون ١٠٦ اسنة ١٩٦٢ لا يمند إلى
		إجراءات الطعن في للمواد الجنائية . علة ذلك وأثره ؟
17.1	14.	(الطعن رقم ۳۹۷۷ نستة ۲۰ق جلسة ۱۹۹۷/۱۱/٤)
		٣- عدم مسئولية الموكل عن عبارات السب التي أوردها الدفاع
		بصحيفة الإدعاء المياشر.
		إلزام للحكم المطمون فسيه الطاعنة بالتسعويش المدنى على أسساس
	i	مسئوليتها عن تلك العبارات. خطأ. يوجب نقضه وتأييد حكم أول درجة
		برفض الدعوى المدنية قبلها .
1770	147	(الطعن رقم ۱۰۶۷۶ نستة ٦٠ق جلسة ١٩٩٧/١١/١١)
		٤ - اشتراط تركيل خاص. غير لازم. إلا في حالة تقديم الشكري.
		عدم انسحاب ذلك على الإدعاء المباشر. المادة الثالثة إجرامات.
1770	143	(الطعن رقم ١٥٤٧٤ لسنة ٦٠ق جلسة ١١/١١/١١)
		٥- وجود تركيل من الطاعن لمحاميه في طعن أخر منظور بذات
		الجاسة يخوله حق الطعن بالنقض. أثره : قبول الطعن شكلاً.
1440	117	(الطعن رقم ۸٤٤١ لسنة ٦٣ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١٣)
ı		

الفهرس الأبجدي

للسنة الثامنة والأربعون جنائي

الصفحة	المرمشوع	سنحة	المومنوع الم
<b>7</b> 9	إصابة خطأ	۲	نقابات
۸٠	إضرار عمدى		
۸۱	إعدام		(i)
AY	أعذار قانونية	1 °	اتفاق
44	إعلان	'	إتلاف
Ąź	اقتران	\ \	إثبات
Α£	إكراه	47	إجراءات
7.4	التماس إعادة النظر	۲٥	أحداث
۸٦	أمر إحالة	٥٣	أحزاب سياسية
AY	أمر بألاوجه	٦٥	أحوال شخصية
۸٧	إمانة	70	أحوال مدنية
۸۸	إيجار أماكن	٥٢	اختصاص
		٥٧	اختلاس أشياه محجوزة
ĺ	﴿ ب	٥٧	اختلاس أموال أميرية
٧٩	بطلان	11	إخفاء أشياء مسروقة
91	بلاغ كانب	71	إخلال بعقد المقاولة
97	بناء	77	ارتباط
44	بناء على أرض زراعية	٦٥	أسباب الإباحة وموانع العقاب
		77	استئناف
ı	(□)	٧١	استجواب
98	يندند	٧١	استدلالات
98	تعقيق	٧٤	استعراف
98	تريح	٧٤	استيلاء
10	ترويج عملة مقلدة	٧٦	اشتباه
97	تزوير	٧٦	اشتراك
1.1	تسجيل المحادثات	٧٨	إشتكال في التنفيذ

الصفعة	أمومنوع	الصفحة	: الموضوع
	4		
	(4.)	1.7	تسهيل استيلاء على أموال أميرية
117	دخول عقار بقصد منع حیازته	1.4	تشرد
114	دستور	1.7	تعذيب
111	دعارة	1.5	تعويض
***	دع <i>وى</i> تأديبية	۱۰٤	تفتيش
۲	دعوى جنائية	118	تقادم
*••	دعوى مباشرة	112	تقرير تلخيص
***	دعوى مدنية	111	تقسيم
*1*	دفاع	110	تقليد
***	دفوع	110	تلبس
		117	تهرب منريبى
	(≥)		
727	نخائر		﴿ ج ﴾
		111	جريمة
İ	<b>《ر</b> ﴾	18.	جلب
711	رابطة السببية	180	جمارك
710	رد		
720	رشوة		(ح)
717	رقابة إدارية	124	حجز
		188	حريق عمد
•	<b>€</b> ¿ <b>﴾</b>	177	حكم
YEA	زنا	Ì	
ļ			<b>﴿خ</b> ﴾
	(w) }	190	ĺhà
729	سب رقذف	110	خطف
707	سبق إصوار	197	خيانة أمانة

الصفحة	الموصوع	الصفحة	الموضوع
777	ظروف مشددة	707	سرقة
		400	سلاح
	(€)	Ì	,
414	عزل		<i>(ش)</i>
779	عقربة	707	شركات توظيف الأموال
		707	شروع
	(♦	Y0V	شريعة إسلامية
441	غرامة	707	شهادة الزور
141	غشش	404	شهادة سلبية
	i i	404	شهادة مرضية
	<b>﴿ف</b> ﴾	409	شیك بدون رصید
747	فاعل أصلى		
747	فك أختام		﴿ ص ﴾
		177	صحافة
	﴿ ق ﴾	421	مىلح
444	قانون	177	صيد
APT	قبض		
799	قتل خطأ		﴿ ض ﴾
٣٠١	قتل عمد	414	منرب
٣٠٤	قصد جنائى	412	منرر
415	قضاة		
۳۱۵	قطاع عام	ſ	<b>﴿ط</b> ﴾
710	قمار	470	ملعن
710	قوة الأمز المقصنى	- 1	
			«ظ»
	[	470	ظروف مخففة

الصلحة	المومنوع	الصفحة	يرون أن الموضوع المالي
۲۸٦	مونگفون عمومیون .	414	ة ك )» كنالة
	(ن﴾		
444	نشر		<b>(م)</b>
444	نصب	414	مأمورو الصبط القصائي
44.	نظام عام	***	محال عامة
441	نقابات	***	محال صناعية وتجارية
711	نقد	777	محاماة
797	نقض	777	محضر الجاسة
٤٥٠	نيابة عامة	444	محكمة ابتدائية
		447	محكمةالأحداث
İ	(A)	444	محكمة استئنافية
104	هتك عرض	77.	محكمة الإعادة
		1771	محكمة الجنايات
	<b>﴿و</b> ﴾	777	محكمة نستورية
tot	وصنف التهمة	771	محكمة عسكرية
£07	وقاع	771	محكمة الموضوع
£PY	وقف تنفيذ	777	معكمة النقض
£0A	وكالة	171	مسئولية جنائية
		770	مسئولية مدنية
		777	مشغولات ذهنية
	,	1777	مصادرة
		777	مصنفات فنية
j		777	معارضة
	. [	۲۸۰	مقدم إيجار
J	<u> </u>	44.	ب مواد مغدرة

## إس.بى جروب للطبع والنشر والتوزيع سحربازينة

الإدارة : ٢١ ش أحمد عرابي – الأسكندرية ت : ٣/٤٨٢٢٨٨٣٠ المطابع ك ٣١ العامرية ش الكابلات ت : ١٣/٣١١٦٤٩١٠

